

المُرْصِفَاوِيُّ
ف
قَانُونُ الْأَجْرَاءِ الْجَنَائِيَّةِ

مع تطوراتها التشريعية ومذكرات الإيضاحية والأحكام
في مائة عام

دكتور
حسن صادق المرصفاوي
أستاذ القانون الجنائي
بجامعة القاهرة - كلية الحقوق
محام لدى محكمة النقض

١٩٩٠

الناشر: مكتبة الثقافة
ببلاط حبرى وشركاه



المِرْصَفِىَّاءُ قانون الإجراءات الجنائية

مع تطورات التشريعية ومذكراته الإيضاحية والأحكام
في مائة عام

حسن صادق المصفاوى
أستاذ القانون الجنائى
محكمة الاستئناف - جامعة القاهرة
محام لدى محكمة النقض

١٩٨٩

الناشر: المكتب الثقافي بالإسكندرية
جلال حنفى وشركاه

General Organization Of the Alexandria
Public Library (GOAL)
Bibliothèque Alexandrine



إهداء

لقرينتي

تقديراً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين ، وبعد
فقد أصدرت الطبعة الأولى من هذا المؤلف متضمنة نصوص قانون الإجراءات
الجنائية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ وتطوراته التشريعية ومذكراته الإيضاحية ،
وتغيرت له من بين عديد الأحكام القواعد الأساسية التي أرساها قضاء
النقض المصري في خمسين عاما . ولما تلقاه الزملاء المستغلون بالقانون
لقاء حسنا ، دفعنى هذا الى أن أضمن قانون العقوبات الصادر بموجب
القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ - الذى أصدرته من بعده - القواعد الأساسية
لأحكام المحاكم عامة خلال مائة عام . واذا عازمت بمشيئة الله تعالى على
إصدار الطبعة الثانية من قانون الإجراءات الجنائية ، سرت على ذات نهج
قانون العقوبات وغصنته أحكام المحاكم - الموضوع والنقض المصرية - خلال
مائة عام . وحيث يكون الحكم صادرا من محكمة الموضوع اشهر الى المحكمة
الصادرة منها .

وانى اذ أضع هذا الكتاب بين أيدي الزملاء ادعو الله مخلصا أن يلقي
منهم لقاء زميلين له سبقاء خدمة الباحث القانونى .

وما توفيقى الا بالله .

دكتور

حسن صادق المرصاوى

أكتوبر ١٩٨٩

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
" إِذَا مَا تَأْمَدُكُمْ أَنْتُمْ أَنْتُمْ الْإِسْلَامُ ثَلَاثَةٌ :
صَدَقَةٌ جَارِيَةٌ ، أَوْ عِلْمٌ يَنْفَعُ بِهِ ، أَوْ وَلَدٌ صَالِحٌ يَعْمَلُ لَهُ

عن رسول الله

قديم

صدر قانون الاجراءات الجنائية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ في ٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ ، على أن يعمل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، ومذاك التاريخ اوجبت دواعي الحياة العقلية على المشرع ان يدخل من التعديلات ما يراه محققا للغاية منه في ارساء السبيل الموصل الى الحقيقة لتعلن براءة البرى، ويقضى ببراءة من اذنب . ولقد لمسنا مدى الصعوبة التي تواجه المشتغلين بالقانون في تتبع التطورات التشريعية نصوص القانون والتي تبرز التطبيقات العملية مدى الحاجة اليها . وراينا لزاما علينا أن نقدم لمحارب العدالة نصوص قانون الاجراءات الجنائية بصورتها الأخيرة وقت نشر هذا الكتاب . ولكننا لم نقف عند هذا الحد ، بل أوردنا أصل النصوص التي تناولها التعديل حتى يتيسر للباحث تبيان غاية المشرع ومراميه . واقتضى الحال - تماما للفسائفة المنشودة - أن نورد المذكرات الايضاحية التي صاحبت النصوص المعدلة .

ولما كان قانون الاجراءات الجنائية قد حل مكان قانون تحقيق الجنايات ، ولم يكن مثبت الصلة عنه ، فقد أشرنا الى ما يقابل النصوص الراهنة من القانون السابق حيث توجد تلك المقابلة ، وعيننا يايراد اجراء من المذكرة الايضاحية التي صاحبت القانون عند صدوره ، وبعضا من تقارير اللجان البرلمانية حينما رأينا أن هناك ما يفيد منه الباحث .

وكان في نيتنا أن نضيف الى ما تقدم النصوص الخاصة بتشريعات الاجراءات الجنائية في الدول العربية ، ولكن أقعدنا عن هذا امران ، أولهما طول الوقت الذي يستغرقه هذا الاعداد بما قد يؤخر ظهور الكتاب الراهن مع ما نشعر به من حاجة المجال العمل اليه . والأمر الآخر الحساسية من صعوبة ملاحقة التطورات التشريعية السريعة في الدول العربية والاطمئنان اليهما ، بما يمس بعض ما للكتاب من قيمة علمية ، ومن أجل هذا أرجأنا الموضوع الى وقت لاحق .

وافه لمن مفاخر القضاء المصرى تلك الثروة العلمية الضخمة التي خلفها قضاة أجلاء ، متمثلة في أحكام محكمة النقض . ولقد أصبح من المسير على

وجال القانون بسبب ضيق الوقت وعيب العمل المنقذ على عاتقهم البحث في آلاف الأحكام التي صدرت لاستخراج ما يفيدون منه في قضاياهم ، فوضعنا في مسئوليتنا مراجعة أحكام محكمة النقض في خلال خمسين عاما منذ ١٩٢٨ حتى ١٩٧٨ ، وتخبرنا منها بتدقيق شديد الأحكام التي أرست فيها محكمة النقض القواعد القانونية بالصورة التي يمكن بها أن يستغنى الباحث عن مراجعة تلك الأحكام . هذا فضلا عن أنه أصبح من غير الميسور اقتناء مجموعات الأحكام بعد نفاذ طبعاتها بطول الوقت . وقد بدأنا بالأحكام منذ عام ١٩٢٨ لأننا اقتصرنا في مراجعنا للأحكام - تيسيرا لمن يفيى رجوعا الى الأصل - على مجموعة القواعد القانونية في المواد الجنائية في أجزائها السبعة ، وتكملها مجموعة أحكام النقض في المواد الجنائية التي تصدر عن المكتب الفنى لمحكمة النقض .

هذا ، وقد أضفنا الأحكام التي صدرت عام ١٩٧٩ بعد أن نشرها المكتب الفنى لمحكمة النقض في أثناء طبع هذا الكتاب .

وانا اذ تقدم هذا الجهد الى كل من يشتغل بالقانون ، فاننا نرسى لبنة في صرح العدالة تيسيرا لعمالها بين أفراد المجتمع .

والله ولي التوفيق .

مارس ١٩٨١

دكتور

حسن صادق المرصفاوى

فهرس

قانون الاجراءات الجنائية

الكتاب الاول

في الدعوى الجنائية وجمع الاستدلالات والتحقيق

الباب الاول

في الدعوى الجنائية

الفصل الاول : فيمن له رفع الدعوى الجنائية وفي الأحوال التي يتوقف فيها رفعها على شكوى أو طلب (م ١ - ١٠) .

الفصل الثاني : في اقامة الدعوى الجنائية من محكمة الجنايات أو محكمة النقض (م ١١ - ١٣) .

الفصل الثالث : في انقضاء الدعوى الجنائية (م ١٤ - ٢٠) .

الباب الثاني

في جمع الاستدلالات وولوج الدعوى

الفصل الاول : في مامورى الضبط القضائى وواجباتهم (م ٢١ - ٢٩) .

الفصل الثاني : في التلبس بالجريمة (م ٣٠ - ٣٣) .

الفصل الثالث : في القبض على المتهم (م ٣٤ - ٤٤) .

الفصل الرابع : في دخول المسبازل وتفتيشها وتفتيش الأشخاص (م ٤٥ - ٦٠) .

الفصل الخامس : في تصرفات النيابة العامة في التهمة بعد جمع الاستدلالات (م ٦١ - ٦٣) .

الباب الثالث

في التحقيق بمعرفة قاضي التحقيق

- الفصل الاول : في تعيين قاضي التحقيق (م ٦٤ - ٦٨) .
- الفصل الثاني : في مباشرة التحقيق وى دخول المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها (م ٦٩ - ٨٤) .
- الفصل الثالث : في نسب الجبراء (م ٨٥ - ٨٩) .
- الفصل الرابع : في الانتقال والفتيش وضبط الأشياء المتعلقة بالجريمة (م ٩٠ - ١٠٠) .
- الفصل الخامس : في التصرف في الأشياء المضبوطة (م ١٠١ - ١٠٩) .
- الفصل السادس : في سماع الشهود (م ١١٠ - ١٢٢) .
- الفصل السابع : في الاستجواب والمواجهة (م ١٢٣ - ١٢٥) .
- الفصل الثامن : في التكليف بالمضور وأمر الضبط والاحضار (م ١٢٦ - ١٣٣) .
- الفصل التاسع : في أمر الحبس (م ١٣٤ - ١٤٣) .
- الفصل العاشر : في الافراج المؤقت (م ١٤٤ - ١٥٢) .
- الفصل الحادى عشر : في انتهاء التحقيق والتصرف في الدعوى (م ١٥٣ - ١٦٠) .
- الفصل الثانى عشر : في استئناف أوامر قاضي التحقيق (م ١٦١ - ١٦٩) .
- الفصل الثالث عشر : في مستشار الاحالة (م ١٧٠ - ١٩٢) .
- الفصل الرابع عشر : في الطعن في أوامر مستشار الاحالة (م ١٩٣ - ١٩٦) .
- الفصل الخامس عشر : في العودة الى التحقيق لظهور دلائل جديدة (م ١٩٧) .

الباب الرابع

في التحقيق بمعرفة النيابة

(م ١٩٨ - ٢١٤)

الكتاب الثانى

في المحاكم

الباب الأول

في الاختصاص

- الفصل الأول :** في اختصاص المحاكم الجنائية في المواد الجنائية (م ٢١٥ - ٢١٩) .
- الفصل الثاني :** في اختصاص المحاكم الجنائية في المسائل المدنية التي يتوقف عليها الفصل في الدعوى الجنائية (م ٢٢٠ - ٢٢٥) .
- الفصل الثالث :** في تنازع الاختصاص (٢٢٦ - ٢٣١) .

الباب الثاني

في معاكم المخالفات والجنتج

- الفصل الأول :** في اعلان الحصوص (م ٢٣٢ - ٢٣٦) .
- الفصل الثاني :** في حضور الحصوص (م ٢٣٧ - ٢٤٢) .
- الفصل الثالث :** في حفظ النظام في الجلسة (م ٢٤٣ - ٢٤٦) .
- الفصل الرابع :** في تنحي القضاة وردهم عن الحكم (م ٢٤٧ - ٢٥٠) .
- الفصل الخامس :** في الادعاء بالحقوق المدنية (م ٢٥١ - ٢٦٧) .
- الفصل السادس :** في نظر الدعوى وترتيب الاجراءات في الجلسة (م ٢٦٨ - ٢٧٦) .
- الفصل السابع :** في الشهود والادلة الاخرى (م ٢٧٧ - ٢٩٤) .
- الفصل الثامن :** في دعوى التزوير الفرعية (م ٢٩٥ - ٢٩٩) .
- الفصل التاسع :** في الحكم (م ٣٠٠ - ٣١٢) .
- الفصل العاشر :** في المصاريف (م ٣١٣ - ٣٢٢) .
- الفصل الحادي عشر :** في الاوامر الجنائية (م ٣٢٣ - ٣٣٠) .
- الفصل الثاني عشر :** في اوجه البطلان (م ٣٣١ - ٣٣٧) .
- الفصل الثالث عشر :** في المتهمين المتوحيين (م ٣٣٨ - ٣٤٢) .
- الفصل الرابع عشر :** في محاكمة الأحداث (م ٣٤٣ - ٣٦٤) .
- الفصل الخامس عشر :** في حماية المجنى عليهم الصفار المتوحيين (م ٣٦٥) .

الباب الثالث

في معاكم الجنائيات

- الفصل الأول :** في تشكيل محاكم الجنائيات وتحديد ادوار انمصادها (م ٣٦٦ - ٣٧٣) .
- الفصل الثاني :** في الاجراءات التي تتبع امام محاكم الجنائيات (م ٣٧٤ - ٣٨٣) .

المفصل الثالث : في الاجراءات التي تتبع في مواد الجسايات في حق المتهمين
القائمين (م ٣٨٤ - ٣٩٧)

الكتاب الثالث

في طرق الطعن في الاحكام

الباب الاول

في المعارضة

(م ٣٩٨ - ٤٠١)

الباب الثاني

في الاستئناف

(م ٤٠٢ - ٤١٩)

الباب الثالث

في التقاضي

(م من ٣٠ - ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩)

الباب الرابع

في اعادة النظر

(م ٤٤١ - ٤٥٣)

الباب الخامس

في قوة الاحكام النهائية

(م ٤٥٤ - ٤٥٨)

الكتاب الرابع

في التنفيذ

الباب الاول

في الاجكام الواجبة التنفيذ

(م ٤٧٠ - ٤٧٧)

الباب الثاني

في تنفيذ عقوبة الاعدام

(م ٤٧٨ - ٤٧٧)

الباب الثالث
في تنفيذ العقوبات المقررة للحرية
(م ٤٧٨ - ٤٩٠)

الباب الرابع
في الافراج تحت شرط
(م ٤٩١ - ٥٠٤)

الباب الخامس
في تنفيذ المبالغ المحكوم بها
(م ٥٠٥ - ٥١٠)

باب السادس
في الاكراه البدني
(م ٥١١ - ٥٢٢)

الباب السابع
في الاشكال في التنفيذ
(م ٥٢٤ - ٥٢٧)

الباب الثامن
في سقوط العقوبة بمضى المدة ووفاء المحكوم عليه
(م ٥٢٨ - ٥٣٥)

الباب التاسع
في رد الاعتبار
(م ٥٣٦ - ٥٥٣)

احكام عامة
على الاجراءات التي تتبع في حالة فقد الأوراق او الاحكام
(م ٥٥٤ - ٥٥٩)

في حساب المدد
(م ٥٦٠)

قانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ باصدار قانون الاجراءات الجنائية

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس المشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه .

المادة الأولى

يلغى قانون تحقيق الجنايات المعمول به أمام المحاكم الوطنية وقانون تحقيق الجنايات المعمول به أمام المحاكم المختلطة ، كما تلغى القوانين الآتية :

١ - القانون رقم ٤ لسنة ١٩٠٥ بتشكيل محاكم الجنايات .

٢ - المرسوم بقانون الصادر فى ٩ فبراير سنة ١٩٢٦ يجعل بعض الجنايات جنحا اذا افترتت بأعذار قانونية أو ظروف مخففة .

٣ - المرسوم بقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣١ بشأن إعادة الاعتبار .

٤ - القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٤١ الخاص بالأوامر الجنائية .

٥ - المواد من ٩٦ الى ١٠٣ من لائحة السجون الصادر بها الأمر العالى المؤرخ فى ٩ فبراير سنة ١٩٠١ .

ويستعاض عن هذه القوانين جميعا بقانون الاجراءات الجنائية المرافق . وكذلك يلغى كل حكم مخالف لأحكام القانون سابق الذكر .

ويستمر ضبط البؤس المتنبذون للقيام بوظيفة النيابة العامة لدى محاكم المرور فى عملهم ، ويجوز لوزير العدل بناء على طلب النائب العام أن ينسب أحد رجال البوليس لأداء وظيفة النيابة العامة لدى هذه المحاكم .

تظل القواعد والاجراءات المعمول بها حتى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥١ سارية على الأوامر الجنائية فى مواد المخالفات قبل هذا التاريخ .

المادة الثانية

على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .
صدر في ٢٠ ذي القعدة سنة ١٣٦٩ (٣ سبتمبر سنة ١٩٥٠)

- الفقرة قبل الأخيرة من المادة الأولى مضافة بالقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ الصادر في ١٧/١٠/١٩٥١ ، ونشر في ١٧/١٠/١٩٥١ .

- الفقرة الأخيرة من المادة الأولى مضافة بالقانون رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٥١ الصادر في ١٢/١١/١٩٥١ ، ونشر في ١٢/١١/١٩٥١ .

- أضيفت فقرة قبل الفقرتين الأخيرتين بموجب القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥١ ثم النسخ بالقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ ، وكان نصها قبل الإلغاء :

« ولا تبدأ المدة المشار إليها في المادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة للجرائم للتي ونست قبل تاريخ العمل به الا من هذا التاريخ » .

الأحكام

قواعد عامة

نشر قانون الإجراءات الجنائية

١ - إصدار القانون لا يستفاد الا من النشر ، ومهما قيل من نتائج تحكم السلطة التنفيذية في تعطيل النشر فإن المحاكم لا تستطيع أن تطبق قانونا لم ينشر مادام الدستور يقضي بأن الإصدار انما يستفاد من النشر .
واذن فالتحدى بحكم من أحكام قانون الإجراءات الجنائية الذي لم ينشر بالجريدة الرسمية لا يقبل ، اذ مادام هذا النشر لم يحصل فلا يمكن القول بأنه صدر وبالتالي لا يمكن اعمال أحكامه .
(٢٠/٣/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ٣٠٢ من ٧٩٥)

الفه التشريع

٢ - من المقرر أن التشريع لا يلغى الا بتشريع لاحق أعلى منه أو مساو

له في مدارج التشريع ينص صراحة على هذا الإلغاء أو يستعمل على نص
يتعارض مع نص التسريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن
قرر قواعده ذلك التشريع .

(١٩٧٥/٦/٢٢ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٢٣ ص ٥٢٨)

٣ - لا يجوز إلغاء النص التشريعي إلا بتشريع لاحق ينص صراحة على
الإلغاء أو شموله نصا يتعارض مع التشريع القديم أو ينظم من جديد
الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع . والتشريع اللاحق
لا ينسخ ضمنا التشريع الخاص السابق .

(١٩٨٦/١٢/١٠ الطعن رقم ٤٤٤٢ لسنة ٥٦)

المفاضلة بين قانون عام وقانون خاص

٤ - انه مع قيام قانون خاص لا يرجع الى أحكام قانون عام الا فيما
لم ينظمه القانون الخاص من أحكام ، وأن التشريع اللاحق لا ينسخ ضمنا
التشريع الخاص السابق ، بل يظل التشريع الخاص قائما .

(١٩٧٦/٤/١١ أحكام النقض س ٢٧ ق ٨٩ ص ٤٠٩)

٥ - من المقرر في تفسير القانون أنه لا يرجع الى القانون العام
(قانون الاجراءات الجنائية) ، ما دام أنه توجد نصوص خاصة لتنظيم
الاجراءات في القانون الخاص (وهو القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١) ، ومن
ثم لا يصح الاحتجاج بمخالفة نصوص قانون الاجراءات الجنائية بشأن ضبط
الاشياء ووضعها في احرار في صدد قانون الفس .

(١٩٥٤/١٠/١١ أحكام النقض س ٦ ق ٢٢ ص ٥٩)

٦ - ان أساس المفاضلة بين تطبيق قانون خاص وقانون عام انما
تكون وحدة الفعل المنصوص عليه في كل منهما وحدة تشمل كل عناصر
هذا الفعل وأركانته . أما اذا كان الفعل المنصوص عليه في أحدهما يختلف
عن الفصل الذي ينص عليه الآن فإن المزاخمة بينهما تمتنع وبمنع بالتبع
الاشكال في تطبيقهما لانطباق كل من القانونين على الواقعة المنصوص
عليها فيه .

(١٩٥٠/٦/١٤ أحكام النقض س ١ ق ٢٤٩ ص ٧٦٣)

٧ - الأصل أنه يجب التحرز في تفسير القوانين الجنائية والتزام جانب الدقة في ذلك وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتل وأنه في حالة غموض النص ، فإن الغموض لا يحول دون تفسير النص على هدى ما يستخلص من قصد المشرع ، مع مراعاة ما هو مقرر من أن القياس محظور في مجال التأثيم .

(١٩٧٩/١٢/٣ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٨٧ ص ٨٧٣)

٨ - الأصل أنه يجب التحرز في تفسير القوانين الجنائية والتزام جانب الدقة في ذلك وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتل وأنه في حالة غموض النص فإن الغموض لا يحول دون تفسير النص على هدى ما يستخلص من قصد المشرع ، مع مراعاة ما هو مقرر من أن القياس محظور في مجال التأثيم . والأصل في قواعد التفسير أن المشرع إذا ما أورد مصطلحا معينا في نص ما لمعنى معين وجب صرفه لهذا المعنى في كل نص آخر يرد فيه .

(١٩٨٤/١٠/٢ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٣٦ ص ٦١٧)

٩ - الأصل أنه يجب التحرز في تفسير القوانين الجنائية بأن لا تحمل عباراتها أكثر مما تحتل وأنه متى كانت عبارة القانون واضحة في الدلالة على مراد الشارع منها فانه يتعين قصر تطبيقها على ما ينادى من صريح نص القانون الواجب التطبيق .

(١٩٨٤/٣/٢٢ أحكام النقض س ٣٥ ق ٧٠ ص ٣٣٠)

١٠ - القاعدة العامة أنه متى كانت عبارة القانون واضحة ولا لبس فيها فانه يجب أن تمت تعبيرا صادقا عن مراد الشارع ، ولا يجوز الانحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل أيا كان الباعث على ذلك ، ولا اجتهاد ازاء صراحة نص القانون الواجب تطبيقه .

(١٩٨٤/١/١ أحكام النقض س ٣٥ ق ١ ص ١٩)

١١ - الأصل في قواعد التفسير أن الشارع إذا ما أورد مصطلحا معينا في نص ما لمعنى معين وجب صرفه لهذا المعنى في كل نص آخر يرد فيه .

(١٩٥٠/٦/١٤ أحكام النقض س ١ ق ٢٤٩ ص ٧٦٣)

١٢ - الأصل في قواعد التفسير أن الشارع إذا أورد مصطلحا معينا في نص ما لمعنى معين وجب صرفه الى معناه في كل نص آخر يرد فيه .

وذلك توحيدا للغة القانون ومنعا للبس في فهمه والابهام في حكمه وتحرية لوضوح خطابه الى الكافة .
(الهيئة العامة للمواد الجزائية ١٧/٥/١٩٦٦ أحكام النقض من ١٧ ق ١ ص ٤١٥)

١٣ - اذا وجد نص في القانون الفرنسى لم ينقله الشارع المصرى فان اول فرض يمكن افتراضه هو أن الشارع المصرى يقرر مخالفة الشارع الفرنسى فيما ذهب اليه ، ومن ثم لا يصح تطبيقه اللهم الا اذا وجدت اعتبارات قانونية يمكن بها الاقتناع بأن الشارع انما اراد بعدم وضع النص الفرنسى امرا آخر غير تلك المخالفة .
(مصر الابتدائية ١٠/٣/١٩٢٦ المجموعة الرسمية س٢٧ ق٨٣)

١٤ - القانون المؤول لقانون سابق يعتبر واحدا هو والقانون المؤول .
(استئناف ١/٣/١٩٠٨ المجموعة الرسمية س ١٠ ق ٥٠)

تفسير الأحكام

١٥ - للقاضى الجنائى والقاضى المدنى من الحق في تفسير حكمه في الأحوال وبنفس الشروط المقررة لتفسير الأحكام المدنية . ويشترط لتفسير الأحكام أن يكون هناك لبس أو غموض حقيقى في الحكم ، وأن يكون لطالب التفسير مصلحة والا يكون الطلب في الحقيقة طريقة غير مباشرة للوصول الى تعديل الحكم تمديلا يخالف مبدأ قوة الشيء المحكوم فيه . فاذا كانت المخالفة المنسوبة الى المتهم هى عدم تنفيذ الاجراءات الصحية بمخبره ، وصدر الحكم بالفرامة والفلق وجب قبول دعوى التفسير المقدمة من المحكوم عليه ، وتفسير حكم الفلق بأن المقصود هو الفلق المعلق على اتمام الشروط الصحية ، لا الفلق الذى يستوجب الحصول على رخصة جديدة .
(شبين الكوم الابتدائية ٢٢/٥/١٩٣٢ المجموعة الرسمية س ٣٣ ق ٢٢)

سريان قانون الاجراءات الجنائية بالنسبة للزمان

١٦ - القواعد المنظمة لاجراءات التقاضى امام المحاكم وضعت لكفالة حسن سير العدالة ، فتسرى من يوم نفاذها بالنسبة للمستقبل ، واذا فتى نقض الحكم وأحيلت القضية الى المحكمة الجنائية . استوجب ذلك عرضها على

محكمة الجنايات المشكلة طبقا لأحكام القانون السارية وقت نظر الدعوى من جديد .

(١٩٦٥/٥/٣١ أحكام النقض س ١٦ ق ١٠٦ ص ٥٢٣)

١٧ - القواعد الاجرائية تسرى من يوم نفاذها بأثر فوري على القضايا التي لم يكن قد تم الفصل فيها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .
(١٩٦٤/١٢/١ أحكام النقض س ١٥ ق ١٥٣ ص ٧٧٤)

١٨ - من المقرر أن قانون المرافعات يعتبر قانونا عاما بالنسبة الى قانون الاجراءات الجنائية ويتعين الرجوع اليه لسد ما يوجد في القانون الأخير من نقص او للاعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها فيه . ولما كان قانون الاجراءات الجنائية قد خلا من ايراد قاعدة عامة تحدد القانون الذي يخضع له الحكم من حيث جواز الطعن فيه ، وكان الاصل في القانون أن الحكم يخضع من حيث جواز الطعن فيه وعدمه الى القانون السارى وقت صدوره ، وذلك اخذا بقاعدة عدم جريان أحكام القواعد الا على ما يقع من تاريخ نفاذها ، فقد كان الشارع حريصا على تقنين هذه القاعدة فيما سببه من قوانين ، ونص على ذلك في المادة الأولى من قانون المرافعات . وجرى قضاء محكمة النقض تأكيداً لهذه القواعد على أن طريق الطعن في الأحكام الجنائية ينظمها القانون القائم وقت صدور الحكم محل الطعن .
(١٩٦٤/١٢/١ أحكام النقض س ١٥ ق ١٥٣ ص ٧٧٤)

١٩ - التشريعات الاجرائية المتصلة بطرق الطعن في القرارات والأحكام من ناحية جوازها ومواعيدها واجراءاتها تسرى على المستقبل ، وهي بهذه المثابة تنفذ بأثر فوري على الدعوى المطروحة التي لم يتم الفصل فيها دون أن ترتد الى الأحكام والقرارات التي صدرت صحيحة في ظل القانون السارى قبل التعديل ، اذ الاصل أن كل اجراء تم صحيحا في ظل قانون يظل صحيحا وخاضعا لأحكام هذا القانون .
(١٩٦٣/١٢/٩ أحكام النقض س ١٤ ق ١٦١ ص ٨٨٧)

٢٠ - من المقرر أن القواعد التي تمس تحقيق الدعوى الجنائية والحكم فيها تعد من الاجراءات الشكلية البحتة ، وهي بهذه المثابة تنفذ بأثر فوري على الدعوى المطروحة التي لم يتم الفصل فيها وان كانت عن أفعال وقعت قبل صدورها ، دون أن ترتد الى أحكام صدرت صحيحة في ظل القانون

السارى قبل التمديد ، اذ الأصل أن كل اجراء تم صحيحا فى ظل قانون
يظل صحيحا وخاضعا لاحكام هذا القانون .
(١٩٦٢/١١/٢٧ أحكام النقض س ١٣ ق ١٩٢ ص ٧٨٩)

٣١ - الأصل فى القانون أن الحكم أو القرار أو الأمر يخضع من حيث
جواز الطعن فيه للقانون السارى وقت صدوره . أخذا بقاعدة عدم سرية
أحكام القوانين الا على ما يقع من تاريخ نفاذها .
(١٩٨٤/٣/١٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ٥٦ ص ٢٧٤)

٣٢ - تسرى القواعد الاجرائية من يوم نفاذها بأثر فوري على القضايا
التي لم يكن قد تم الفصل فيها ولو كانت متعلقة بجرائم وقعت قبل نفاذها
ما لم ينص القانون على خلاف ذلك . ومن المقرر أن طرق الطعن فى الأحكام
ينظمها القانون القائم وقت صدور الحكم محل الطعن .
(١٩٨٣/١/٢٠ أحكام النقض س ٣٤ ق ٢٣ ص ١٣٥)
(١٩٦٢/١٠/٢ س ١٣ ق ١٤٨ ص ٥٩٠)

٣٣ - من المقرر أن القوانين المنظمة لطرق الطعن فى الأحكام عمومية
- ومنها الجنائية - لا تسرى بالنسبة لما صدر من الأحكام قبل تاريخ العمل
بها متى كانت هذه القوانين منشئة لطريق من تلك الطرق .
(١٩٨١/١٠/٢٨ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٣٥ ص ٧٨٦)

٣٤ - الأصل أن قوانين الإجراءات تسرى من يوم نفاذها على
الاجراءات التي لم تكن قد تمت ولو كانت متعلقة بجرائم وقعت قبل نفاذها ،
وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن القوانين المعدلة للاختصاص تطبق بأثر
فوري شأنها فى ذلك شأن قوانين الإجراءات . فاذا عدل القانون من
اختصاص محكمة قائمة بنقل بعض ما كانت تنظره من القضايا طبقا للقانون
القديم الى محكمة أو جهة قضاء أخرى ، فإن هذه الجهة الأخيرة تصبح مختصة
ولا يكون للمحكمة التي عدل اختصاصها عمل بعد نفاذ القانون الجديد ، ولو
كانت الدعوى قد رفعت اليها بالفعل طالما أنها لم تنته بحكم بات ، وذلك
كله ما لم ينص للضارح على أحكام وقتية تنظم مرحلة الانتقال .
(١٩٨٤/٢/٩ أحكام النقض س ٣٥ ق ٢٤ ص ٢١٩)
(١٩٨٠/٢/٦ س ٤١ ق ٤٠ ص ١٩٥ ، ١٩٦٠/١١/٢٨ س ١١ ق ١٦١ ص ٨٣٦)

٣٥ - النصوص التفسيرية لا تدخل تحت حكم مبدأ عدم سرور القوانين على ما سبقها من الحوادث ،

(استئناف ١٩/٤/١٩٠٦ المجموعة الرسمية س ٨ ق ٣)

الاعمال الاجرائية تجرى على حكم الظاهر

٣٦ - الأصل في الأعمال الاجرائية أنها تجرى على حكم الظاهر وهي لا تبطل من بعد نزولا على ما ينكشف من أمر الواقع ، كما أن من البداية أن الاجرا المشروع لا يتولد عن تنفيذه في حدوده عمل باطل .

(١٩٨٠/١٠/٨ أحكام النقض س ٣١ ق ١٦٣ ص ٨٤٢)

٣٧ - الأصل في الأعمال الاجرائية أنها تجرى على حكم الظاهر ، وهي لا تبطل من بعد نزولا على ما ينكشف من أمر الواقع . وقد أعمل الشارع هذا الأصل وأدار عليه نصوصه ورتب أحكامه ، مما حصله أن الأخذ بالظاهر لا يوجب بطلان العمل الاجرائي الذي يتم على حكمه تيسيرا لتنفيذ أحكام القانون وتحقيقا للمدالة حتى لا يفلت الجناة من العقاب .

(١٩٧٣/١/١ أحكام النقض س ٢٤ ق ١ ص ١ ، ١٩٦٩/٦/٣٠ ص ٢٠ ق ١٩٣ ص ٩٧٦ ، ١٩٦٩/٤/٢٨ ق ١١٧ ص ٥٦٥)

٣٨ - الأصل في الأعمال الاجرائية أنها تجرى على حكم الظاهر ، وهي لا تبطل من بعد نزولا على ما قد ينكشف من أمر الواقع ، وقد أعمل الشارع هذا الأصل وأدار عليه نصوصه ورتب أحكامه . ومن شواهد أنه اعتبر التلبس بالجريمة يلحق المظاهر الخارجية التي تنبئ عن ارتكاب المتهم جريمة بصرف النظر عما يسفر عنه التحقيق من قيام هذه الحالة أو عدم قيامها . وكذلك الحال اذا ما بني الاجراء على اختصاص انعدمت له بحسب الظاهر حال اتخاذه مقومات صحته ، فلا يدرك البطلان من بعد اذا ما استبان انتفاء هذا الاختصاص وان تراخى كشفه ، من ذلك ما نصت عليه المواد ١٦٣ و ٢٦٣ و ٣٨٢ من قانون الاجراءات الجنائية . مما حصله أن الأخذ بالظاهر لا يوجب بطلان العمل الاجرائي الذي يتم على حكمه تيسيرا لتنفيذ أحكام القانون وتحقيقا للمدالة حتى لا يفلت الجناة من العقاب .

(١٩٦٦/١٢/٥ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٢٢ ص ١١٨٢)

الرجوع الى قانون المرافعات

٣٩ - من المقرر أن قانون المرافعات يعتبر قانونا عاما بالنسبة لقانون الاجراءات الجنائية فيتمين الرجوع الى ذلك القانون لسد ما فى القانون الأخير من نقص أو للاعانة على اعمال القواعد المنصوص عليها فيه .
(١٩٧٦/٢/٢٢ أحكام النقض س ٢٧ ق ٥٣ ص ٢٥٧)

٣٠ - الأصل أنه لا يرجع الى قانون المرافعات الا لسد نقص أو للاعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها فى قانون الاجراءات الجنائية .
(١٩٧٣/٤/١٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٠٨ ص ٥٢٢)

٣١ - الأصل أنه لا يرجع الى أحكام قانون المرافعات فى المواد الجنائية الا لتفسير ما غمض من أحكام قانون الاجراءات الجنائية أو لسد ما فيه من نقص . ولما كان حكم المادة ٣٦٥ مرافعات هو من الأحكام التى لا تتعارض مع أحكام قانون الاجراءات وانما تكمل نقصا فيه يتمثل فى عدم رسم طريق الطعن فى قرار التصحيح عند تجاوز الحق فيه ، فإنه يتمين الرجوع الى هذا الحكم والأخذ بمقتضاه فى الحدود الواردة به .
(١٩٦٢/٦/١٢ أحكام النقض س ١٣ ق ١٣٩ ص ٥٥)

٣٢ - استقر قضاء هذه المحكمة على أن المحكمة الجنائية لا ترجع الى قانون المرافعات المدنية الا عند احالة صريحة على حكم من أحكامه وردت فى قانون الاجراءات الجنائية أو عند خلو هذا القانون من نص على قاعدة من القواعد العامة الواردة فى قانون المرافعات .
(١٩٥٦/٤/٣ أحكام النقض س ٧ ق ١٤٥ ص ٤٩٨)

٣٣ - لا محل للرجوع الى قانون المرافعات فيما نص عليه فى قانون الاجراءات الجنائية .
(١٩٥٦/٣/٦ أحكام النقض س ٧ ق ٩٥ ص ٣١٥)

٣٤ - لا يصح الاستناد فى طلب نقض حكم جنائى الى ما ورد فيه قانون المرافعات فى صدد ختم الحكم وايداع مسودته ، فان قانون المرافعات لا يرجع اليه فى خصوص الأحكام الجنائية الا لسد نقص أو الاستعانة على فهم نص من نصوص قانون تحقيق الجنايات . ولا محل لذلك فى صدد أمور

استقر قضاء محكمة النقض على تفسير أحكام قانون تحقيق الجنايات من شأنها .

(١٩٥٢/٢/٢٥ أحكام النقض س ٣ ق ١٩٦ ص ٥١٩)

٣٥ - أن القواعد العمومية المنصوص عنها في قانون المرافعات يجب تطبيقها في المسائل الجنائية ما لم يوجد نص يخالف ذلك في قانون تحقيق الجنايات .

(استئناف ١٩٥٠/٦/٦ المجموعة الرسمية س ٣ ق ٤)

٣٦ - يعمل في المسائل الجنائية بالنصوص الواردة في قانون المرافعات متى كانت متضمنة لقواعد عامة .

(استئناف ١٩٥٠/٤/١٨ المجموعة الرسمية س ١ ص ٣٢٢)

٣٧ - يرجع لأحكام قانون المرافعات المدنية فيما يتعلق بالإجراءات القانونية الجنائية عند خلو قانون تحقيق الجنايات من نص يخالفها .

(استئناف مصر ١٨٩٧/١١/٨ الحقوق س ١٣ ق ٤٣ ص ١٣٧)

كل إجراء تم صحيحا في ظل قانون يبقى صحيحا

٣٨ - الأصل أن كل إجراء تم صحيحا في ظل قانون يظل صحيحا وخاضعة لأحكام هذا القانون .

(١٩٧٧/٦/٥ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٤٣ ص ٦٧٤)

٣٩ - الأصل أن كل إجراء تم صحيحا في ظل قانون يظل صحيحا وخاضعا لأحكام هذا القانون ، وليس في قانون الإجراءات الجنائية ما يقضى بإبطال إجراء تم صحيحا وفقا للتشريع الذي حصل الإجراء في ظله .

(١٩٨٢/١٢/٧ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٩٨ ص ٩٥٤ ،

١٩٧٣/٥/٦ س ٢٤ ق ١٢٢ ص ٦٠٢ ، ١٩٦٨/١/٨ س ١٩ ق ١ ص ٤)

٤٠ - ليس في قانون الإجراءات الجنائية ما يقضى بإبطال إجراء تم وانتهى وقوعه صحيحا وفقا لأحكام التشريع الذي حصل في ظله . والمشرع لم يقصد من إباحة سريان قانون الإجراءات الجنائية على القضايا التي لم يتم الفصل فيها إلا أن يتبع في كل ما يستجد فيها من الإجراءات أحكام القانون الجديد ولو كان الحادث قد وقع قبل ابتداء سريانه .

(١٩٥٢/١١/١١ أحكام النقض س ٤ ق ٤٤ ص ١٠٥)

٤١ - متى كانت اجراءات التحريز والتحليل قد تمت صحيحة
بالتطبيق لاحكام قانون تحقيق الجنايات الذى كان ساريا وقت حصولها ،
فانه يتمين اعتبارها كذلك بغض النظر عما استحدثه قانون الاجراءات
الجنائية من نصوص فى شأنها .

(١٩٥٢/٤/٢٩ أحكام النقض س ٣ ق ٣٢٧ ص ٨٧٧)

٤٢ - اذا كانت الحادثة التى حكم على المتهم من أجلها قد وقعت فى
ظل قانون تحقيق الجنايات القديم ، وكان المتهم لا ينازع فى أن اجراءات
التحقيق قد تمت صحيحة طبقا لاحكام القانون الممول به وقت حصولها ،
فلا يقبل الطعن عليها بمخالفتها لاحكام قانون الاجراءات الجنائية .

(١٩٥٢/٢/٢٥ أحكام النقض س ٣ ق ١٩٠ ص ٥٠٦)

٤٣ - ان كل اجراء يتم فى دعوى على مقتضى قانون معين يعتبر
صحيحا ولو صدر بعد ذلك قانون يلغيه أو يمدله .

(١٩٥١/٣/٦ أحكام النقض س ٢ ق ٢٦٤ ص ٦٩٦)

الكتاب الأول
في الدعوى الجنائية

الباب الأول
في الدعوى الجنائية

الفصل الأول

فيمن له رفع الدعوى الجنائية ، وفي الأحوال
التي يتوقف فيها رفعها على شكوى أو طلب

مادة ١

تختص النيابة العامة دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها ،
ولا ترفع من غيرها الا في الأحوال المبينة في القانون .
ولا يجوز ترك الدعوى الجنائية او وقفها او تعطيل سيرها الا في
الأحوال المبينة في القانون .

- الفقرة الأولى تتأهل المادة الثانية من القانون السابق .

- المذكرة الإيضاحية : لما كانت الدعوى الجنائية عمومية أى ملكاً للجماعة فلهذا نيطت
مباشرتها بالنيابة العمومية بصفتها ممثلة للجماعة ، وعلى هذا الأساس نص على أن الدعوى
الجنائية لا تقام الا من النيابة العمومية ولا تتوقفقامتها على شكوى أو طلب أو إذن سابق
الا في الأحوال المبينة في القانون . كما نص على أنه لا يجوز التدخل عن الدعوى الجنائية بحفظها
ولا إيقافها أو تعطيل سيرها أى قطعها الا في الأحوال المبينة في القانون .

مادة ٢

يقوم النائب العام بنفسه او بواسطة احد اعضاء النيابة العامة:
بمباشرة الدعوى الجنائية كما هو مقرر بالقانون .

ويجوز ان يقوم بأداء وظيفة النيابة العامة من يعين لذلك من غير هؤلاء
بمقتضى القانون .

- لا تعادل لها في القانون السابق .

الأحكام

الأصل اختصاص النيابة العامة بالدعوى الجنائية بدون قيد

٤٤ - لا تمتنع المحصورة ولا تتحرك الدعوى الجنائية الا بالتحقيق الذي تجريه النيابة العامة دون غيرها ، بوصفها سلطة تحقيق ، سواء بنفسها او بمن تندبه لهذا الغرض من مأموري الضبط القضائي ، أو برفع الدعوى أمام جهات المحاكم ، ولا تعتبر قد بدأت بأي إجراء آخر تقوم به سلطات الاستدلال ولو في حالة التلبس بالجريمة .

(١٩٨١/٥/٤ أحكام النقض من ٣٢ ق ٧٩ من ٤٤٨)

٤٥ - النيابة العامة بوصفها نائبة عن المجتمع ومثله له هي المختصة دون غيرها بتحريك الدعوى الجنائية وهي التي نيط بها وحدها مباشرتها وذلك بأجراء التحقيق بنفسها أو بمن تندبه لذلك من مأموري الضبط القضائي أو أن تطلب نسب قاضٍ للتحقيق أو بتكليف المتهم بالمحضور أمام المحكمة الجزئية المختصة لمحاكمته على ضوء المحضر الذي حرره مأمور الضبط ومتابعة سيرها حتى يصدر فيها حكم نهائي .

(١٩٦٥/١١/١٥ أحكام النقض من ١٦ ق ١٦٦ من ٨٦٥)

٤٦ - من المقرر أن الخطاب الوارد في المادة ١٢٤ من ق ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك موجه من الشوارع الى النيابة العامة بوصفها السلطة الأصلية صاحبة الولاية في الدعوى الجنائية باعتبار أن أحوال الطلب والشكوى والاذن هي قيود على حريتها في رفع الدعوى الجنائية استثناء من الأصل العام المقرر . وحققا في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قيد الا بنص خاص يؤخذ في تفسيره بالتضييق فلا يضرب فيه الخطاب الى غيرها من جهات الاستدالات . وكانت الدعوى الجنائية لا تتحرك الا بالتحقيق الذي تجريه سلطة التحقيق سواء بنفسها أو بمن تندبه لذلك من مأموري الضبط القضائي أو برفع الدعوى أمام جهات المحاكم ، ولا تعتبر الدعوى قد بدأت بأي إجراء آخر تقوم به جهات الاستدلال ولو في حالة التلبس بالجريمة ، ذلك بأن من المقرر في صحيح القانون أن إجراءات الاستدلال لا يمكن من مباشرها لا تعتبر من إجراءات الدعوى الجنائية بل هي من الإجراءات السابقة عليها الممهدة لها مما لا يرد عليه قيد الشوارع في توقفها عن الطلب أو الاذن رجوعا الى حكم الأصل في الاطلاق تحريما للمقصود من خطاب الشوارع

بالاستثناء وتحديدًا لمعنى تلك الدعوى على الوجه الصحيح والتي لا يملكها
في الأصل غير النيابة العامة .

(١٩٨٢/٤/٢٨ أحكام النقض من ٣٣ ق ١٠٩ ص ٥٣٦)

٤٧ - الأصل أن الدعوى العمومية موكول أمرها إلى النيابة العامة
تحريكها كما تشاء ، أما حق المدعي المدني في ذلك فقد ورد على سبيل
الاستثناء . واذن فلا يؤثر في حق النيابة العامة ما يؤثر في حقه هو أو
ما يتعرض له . فإذا رفضت الدعوى مباشرة من المدعي بالحق المدني ، ثم أقامت
النيابة العمومية الدعوى بالجلسة أمام محكمة الدرجة الأولى ، وكان ذلك
قبل أن يبدى المتهم الدفع الذي تمسك به بعدم قبول الدعوى المباشرة
واقترنت المحكمة الابتدائية في حكمها في الدعوى على قبول هذا الدفع ،
فإن الدعوى العمومية تكون باقية على حالها مرفوعة من النيابة العامة . فلا
استئناف للمدعي المدني الحكم الصادر بعدم قبول الدعوى ففقدت المحكمة
الاستثنائية بقبول استئنافه وإعادة القضية لمحكمة الجنب للفصل في الدعوى
فإن المحكمة تكون عليها أن تنظر أيضاً الدعوى المقامة من النيابة . ولا يمنع
من ذلك الحكم السابق صدوره لعدم تعرضه لهذه الدعوى .

(١٩٤٠/٦/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٢٥)

ص ٢٤٠)

٤٨ - ان النمي بعدم اقامة الدعوى الجنائية على شخص آخر - بفرض
مساهمته في الجريمة - لا يجعل الطاعن ما دام لم يكن يحول دون مساءلتهما
عن الجريمة المسندة اليهما والتي دلت الحكم على مقارفتها اياها تدليلاً سائفاً
ومقبولاً .

(١٩٧٨/١٠/٢٠ أحكام النقض من ٢٩ ق ١٢٧ ص ٦٥٤)

٤٩ - الأصل المقرر بمقتضى المادة الأولى من قانون الاجراءات
الجنائية أن النيابة العامة تختص دون غيرها برفع الدعوى الجنائية وجاشرتها
طبقاً للقانون ، وأن اختصاصها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه القيد إلا
باستثناء من نص الضنازع . وقد خلا القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل
بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ (الخامس بالمعديرات) من أى قيد على خوة
النيابة العامة في رفع الدعوى الجنائية عن جريمة الجلب وغتيرها من مجرالم

الواردة به .

(١٩٧٣/٤/٢٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ١١٥ ص ٥٥٩ ،
١٩٧٣/٢/١٢ ق ٤١ ص ١٩٢)

٥٠ - تقييد ولاية أعضاء نيابة المخدرات بجرائم المخدرات لا يقصدح
في أصله في اختصاصات النيابة العامة بها .
(١٩٨٣/١/١٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٦ ص ٩٥)

٥١ - تختص النيابة العامة دون غيرها برفع الدعوى العمومية
ومباشرتها ولا يرد على حريتها من القيود في هذا الصدد الا ما قرره المشرع
لاعتبارات ارتأها ترجع الى طبيعة الجريمة أو صفة المتهم بارتكابها ، وليس
في القانون ما يجعل من مجرد قيام جهة بممنها بالتحريات والمراقبة قيذا على
تحريك النيابة العامة للدعوى العمومية ومباشرتها .
(١٩٦٩/٦/٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٧٣ ص ٨٦٢)

٥٢ - ان نص المادة الثامنة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن
اعادة تنظيم الرقابة الادارية لا يعدو أن يكون اجراء منظما للعمل بالرقابة
الادارية ولا يعتبر قيذا على حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى العمومية
ومباشرتها .
(١٩٦٩/٦/٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٧٣ ص ٨٦٢)

٥٣ - متى كانت الجريمة التي باشرت الرقابة الادارية اجسراءات
التحريات والرقابة بشأنها من الجرائم التي لا يخضع رفع الدعوى العمومية
عنها أو ضد المتهم بارتكابها لآى قيد من القيود الواردة في قانون الاجراءات ،
فان ما تتخذه النيابة العامة من اجراءات يكون بمنأى عن أى طعن ولو كانت
احالة الاوراق اليها من الرقابة الادارية لم يلتزم بشأنها نص المادة الثامنة
من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ ، ذلك أن من حق النيابة العامة أن تتخذ
ما تراه من اجراءات ولو ابلغت اليها الجريمة من آحاد الناس .
(١٩٦٩/٦/٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٧٣ ص ٨٦٢)

٥٤ - أن النص الوارد بمجموعة الاوامر العسكرية لسنة ١٩٥٧
والذى يقضى بأن يلزم عنسده القبض أو التحقيق أو التفتيش البنى تبشره
السلطات المهنية على رجال الجيش حسنوور مندوب من البوليس الحربي في

جميع الأحوال ، لا يتطلب النيابة ولا يضمن أى قيد على حقها فى مباشرة سلطاتها التى لا يحكمها الا قانون الاجراءات الجنائية ، وهو لا يبدو أن يكون اجراء لتنظيم كيفية التصاؤن بين السلطات المدنية والممكسكية فى حالات التحقيق التى تباشرها بالسلطات المدنية مع رجال الجيش .

(١٩٦٦/٥/٩٠ أحكام النقض س ١٧ ق ١٥٥ ص ٥٨٦)

٥٥ - ما نصت عليه المادة الثالثة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ فى فقرتها الاخيرة من وجوب ارسال اخطار الى الوزير أو الرئيس الذى يتبعه الموظف باجراء التحقيق قبل البدء به ، قصد به توجيه الخطاب الى النيابة الادارية فى خصوص ما تجر به من تحقيق طبقا لاحكام الفصل السادس من الباب الثانى من القانون المذكور ، ومراد الشارع من ذلك هو تنظيم العلاقة بين جهة الرقابة وجهة الادارة ولا شأن له بالاجراءات السابقة على التحقيق لأنها اجراءات تفترض السرية التى يتعين أن تحاط بها حتى توصل الى النتيجة المرتقبة ، وهو ما يؤيده ما أفصحت عنه المذكرة الاضاحية للقانون .

(١٩٦١/٥/٤٢ أحكام النقض س ١٢ ق ١١٥ ص ٦٠٠)

٥٦ - لا شأن للنيابة العامة فيما تجر به من تحقيقات ، بما تنص عليه المادة الثالثة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ من وجوب ارسال اخطار الى الوزير أو الرئيس الذى يتبعه الموظف باجراء التحقيق قبل البدء به ، لأنها تسير فى التحقيق والتصرف فيه وفقا لقانون الاجراءات الجنائية ، ولم يقصد الشارع من المادة الثالثة سألقة الذكر وضع قيود جديدة على حرية النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية ومباشرتها ولم يرتب بطلانا على مخالفة احكامها اذ أنه نص تنظيمي كما يبين من صيغته وطبيعته .

(١٩٦١/٥/٢٢ أحكام النقض س ١٢ ق ١١٥ ص ٦٠٠)

٥٧ - لا يجوز الزام النيابة العامة بممارسة رخصة ناطها القانون بها ، فلا محل للقول بأن عدم استئناف النيابة العامة لقرار اصدره قاضى التحقيق قد ثوت على الطاعنين درجة من درجات التقاضى ، ولا يصح كذلك الاستناد الى عدم استعمال هذا الحق المخول لها دون الطاعنين للنمى على القرار المذكور .

(١٩٥٩/١٢/٢٢ أحكام النقض س ١٠ ق ٤١٨ ص ١٠٥٥)

٥٨ - إتفاق النائب العمومي مع الرئيس الإداري على رفع الدعوى الجنائية على موظف تابع لهذا الرئيس أو اختلافهما على رفعها لا يمكن أن يكون نه أثر قانوني على سير هذه الدعوى العمومية . فإذا أمر النائب العمومي برفعها على موظف بدون الحصول مقلما على ترخيص رئيسه قامت الدعوى سليمة وأنتجت نتائجها ولو سبق أن وعد النائب العمومي بحفظها ، إذ ~~هذا~~ الوعد عديم الأثر على سير الدعوى .

(١٩٣١/٥/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٥٣ ص ٣٠٣)

٥٩ - مفاد نص المادة ٦/٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن المخدرات ألا تقام الدعوى الجنائية على من يتقدم من متعاطي المواد المخدرة من تلقاء نفسه للمصحة للعلاج ، ولما كان الثابت من الإطلاع على الأوراق أن الطاعن تقدم لمكتب القاهرة التابع لإدارة مكافحة المخدرات لمعالجه من الإدمان وإحيل للكشف الطبى فقرر إحالته للمصحة للعلاج وقيد بسجل الممنين بالإدارة حتى خلا محل فى المصحة فأحيل إليها ونسب إليه أحرار المخدر وقت دخوله إليها ، ولما كان الحكم لم يمن باستظهار حالة الإدمان لدى الطاعن وتقدمه من تلقاء نفسه للعلاج وأثر ذلك على إعفائه من المسؤولية فإنه مما يعبه بالصور بما يوجب نقضه .

(١٩٦٦/٥/١٠ أحكام النقض س ١٧ ق ١٠٨ ص ٦٠٨)

التعليقات الإدارية والفرها على حق النيابة العامة

٦٠ - من المقرر أن القانون لم يضع قيودا على حق النيابة العامة فى رفع الدعوى الجنائية فهي صاحبة الحق فى رفعها وفقا للأوضاع التى رسمها القانون وبمضى رقت الدعوى على هذه الصورة ، فإن المحكمة تصبح وقد اتصلت بها ملزمة بالفصل فيها . ومن ثم فإن ما ينهه الطاعن من أن النيابة قسمته للمحاكمة بالمخالفة للكتاب الدورى الصادر من مكتب النائب العام والذي يدعو فيه أعضاء النيابة الى طلب تأجيل هذه القضايا الى أجل معين لا يكون مقبولا .

(١٩٨٢/٣/١٣ أحكام النقض س ٣٣ ق ٧٠ ص ٣٥١)

٦١ - ان تعليمات وزارة التكوين الى موظفيها بالتناضى عن بعض المخالفات - بفرس صيورها - لا تلزم النيابة العامة وحى الهيئة التى تقوم وحدها دون غيرها بمباشرة الدعوى الجنائية فى الأخذ بها ، ولا يؤثر فى

صحة رفع الدعوى الجنائية .

(١٨/٣/١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ ق ٨٨ ص ٣١٨)

٦٣ - ان التعليم الصادر من السيد النائب العام بالكتاب الدورى رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٧ فى ١٣/٣/١٩٥٧ قاصر على ارجاء قضايا الجنح التى يتهم فيها أصحاب المطاحن والمخابز لمخالفتهم أحكام التشريعات القائمة بشأن مواصفات انتاج الدقيق وصناعة الخبز الى المحاكمة وطلب تأجيل ما يكون منظورا من هذه القضايا أمام المحاكم الى أجل غير مسمى لا يرقى الى مرتبة القانون أو يلقيه .

(٣/١٢/١٩٥٧ أحكام النقض س ٨ ق ٢٦١ ص ٩٥٢)

ليس للنياية العامة أن تتنازل عن الدعوى

٦٣ - ليس للنياية العمومية أن تتنازل عن الدعوى العمومية ، فانها قد أؤتمنت عليها لمصلحة الجماعة ، واذن فلها أن تستأنف الحكم الصادر فى الدعوى حتى ولو كانت قد أمرت بحفظها لآى سبب من الأسباب أو كان قد بدا منها أنها موافقة على هذا الحكم .

(٢٤/٣/١٩٤٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ص ٣٣٦ ق ٣٢٥)

٦٤ - لا يجوز للنياية العمومية أن تتنازل عن الدعوى العمومية أو الاستئناف بعد رفعهما الى المحكمة .

(استئناف مصر ١٩/١١/١٩٨١ الحقوق س ٦ ص ٣٣٩)

اثر الحصانة الدبلوماسية على حق النياية العامة

٦٥ - ان المادة الثامنة من القسم السابع عشر فقرة ب من الاتفاق الخاص بمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الصادر بالموافقة عليه القانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٢ تنص من بين المزايا والحصانات التى يتمتع بها موظفو المنظمة على الحصانة القضائية ، وجاء نصها عاما لا يفرق بين الموظف المصرى الجنسية والموظف التابع لجنسية أجنبية ، بل انه ينتظم كافة الموظفين الذين يعملون فى المنظمة المذكورة .

(١٥/٣/١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ١٠٣ ص ٣٤٦)

علاقة الدعوى الجنائية بالدعوى التأديبية

٦٦ - من المقرر أن مجازاة الموظف بصفة إدارية أو توقيع عقوبة عليه من مجلس التأديب عن فعل وقع منه ، لا يحول دون إمكان محاكمته أمام المحاكم الجنائية بمقتضى أحكام القانون العام عن كل جريمة يتصف بها هذا الفعل ، وذلك لاختلاف الدعويين الجنائية والتأديبية بما لا يمكن معه أن يحوز القضاء فى الدعوى التأديبية قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة للدعوى الجنائية .

(١٦٧/٦/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ١٦٠ ص ٧٩٢)

٦٧ - إذا كان القانون التأديبى مستقلا عن قانون العقوبات لاختلاف ذاتية كل منهما وتغاير مجال تطبيقه ، فإن الفعل الواحد قد ينشأ منه خطأ تأديبى يستوجب المساءلة التأديبية وفعل جنائى مؤثم قانونا فى الوقت نفسه . والرشوة بوصفها خلافا بواجبات الوظيفة العامة ومخالفة لأحكام قانون العقوبات تجمع بين الخطأ التأديبى والجريمة ، وحينئذ تتعاون قوى الدولة بجهازها الإدارى والقضائى لمكافحة تلك الجريمة ولا يستقل أحدهما بالاختصاص دون الآخر . وقد أفصح الشارع بما نص عليه فى المادة ١٧ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٩ عن إمكان بلوغ الخطأ التأديبى مبلغ الجريمة ، وبالتالي فإن تحرى أمر هذا الخطأ يدخل فى اختصاص النيابة الإدارية من حيث الرقابة والفحص والتحقيق ، حتى إذا أسفر التحقيق عن وجود جريمة جنائية أحالت الأوراق الى النيابة العامة التى تتولى استيفاء التحقيق والتصرف فيه . ولما كان ذلك فإن ما أثاره الطاعن من بطلان الاجراءات لأنها انصبت على جريمة من جرائم القانون العام مما تختص به النيابة العامة دون هيئة الرقابة الإدارية لا يكون له وجه .

(١٩٦١/٥/٢٢ أحكام النقض س ١٢ ق ١١٥ ص ٦٠٠)

٦٨ - ان الجزاءات التأديبية التى رسمها قانون المحاماة لمسائلة المحامى عن الاخلال بواجبات مهنته لا تحول دون محاكمته جنائيا متى كانت الأعمال التى وقعت منه تكون جريمة يماقب عليها قانون العقوبات .

(١٩٤٩/١١/٢٢ أحكام النقض س ١ ق ٣٤ ص ٩٨)

٦٩ - المعاقبة التأديبية الإدارية لا تمنع المحاكمة الجنائية ما دامت

الفئة المرتكبة هي جريمة منصوصا عليها في قانون العقوبات .
(١٩٣٠/١٠/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٧٨ ص
٦٩ ، ١٩٣٩/١١/٢٠ ج ٥ ق ٧ ص ١٠)

عدم جواز رد أعضاء النيابة

٧٠ - من المقرر أن أعضاء النيابة العامة في حضورهم جلسات المحاكمات الجنائية ليسوا خاضعين كالقضاة لأحكام الرد والتنحي لأنهم في موقفهم وهم يمثلون سلطة الاتهام في الدعوى لا شأن لهم بالحكم فيها بل هي بمثابة الخصم فقط ، فالتنحي غير واجب عليهم والرد غير جائز في حقهم ، ومن ثم فليس يبطل المحاكمة أن يكون ممثل النيابة في الجلسة قد أدلى بشهادته في التحقيقات التي أجريت في شأن الواقعة . ولما كان الطاعن لا يدعى شغار كرسى الاتهام في أى وقت أثناء نظر الدعوى لتأدية الشهادة فيها ، فإن ما ينص من بطلان تشكيل المحكمة التي أصدرت الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه يكون غير سديد .

(١٩٦٦/٢/٨ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٠ ص ١١٢)

٧١ - لم ينص القانون فيما يتعلق بالمحققين - سواء أكانوا من رجال النيابة العامة أم من رجال البوليس - على نظام للرد كالتبع في شأن القضاة ، كما أن القانون الأهل لم يأخذ بنظام رد الشهود . فقيام الخصومة بين المتهم والمحقق أو بينه وبين الشاهد لا يستدعي بطلان اجراءات التحقيق أو شهادة الشاهد ، بل الأمر في ذلك مرجعه الى تقدير محكمة الموضوع .

(١٩٣٩/١٢/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٣ ص
٢٩ ، ١٩٣١/٤/١٦ ج ٢ ق ٢٣٥ ص ٢٨٧)

ضرورة توافر الصفة لأعضاء النيابة العامة

٧٢ - لما كان من المقرر أن العبرة في اختصاص من يملك اصدار الاذن بالفتيش انما يكون بالواقع ، وكانت المادة الأولى من قرار النائب العام الصادر بتاريخ ١٩٦٨/٩/١٦ برقم ١٥ والخاص بإنشاء المكتب الفني الملحق بمكتب النائب العام قد حددت الاختصاصات المنوطة برئيس وأعضاء ذلك المكتب وذلك بقولها ينشأ بمكتب النائب العام مكتب فني يختص بدراسة ومتابعة وعرض المسائل القضائية والفنية التي تحال اليه منا ،

وكان مقتضى ذلك ان قرار انشاء المكتب الفنى المذكور لم يمنح أى من رئيسه وأعضائه سلطة القيام بأى اجراء من اجراءات التحقيق على مستوى أى مكان فى أنحاء الجمهورية . ومن ثم فإن الاذن بالتفتيش الذى أصدره أحد أعضاء المكتب الفنى المشار اليه بناء على إحالة محضر التحريات اليه من رئيس ذلك المكتب ودون أن يندب لذلك خصيصا من صاحب الحق فى ذلك وهو النائب العام يكون قد وقع باطلا لصدوره من غير مختص بإصداره ، ويبطل تبعاً لذلك التفتيش الذى يجرى بناء عليه فلا يصح للمحاكم الاعتماد عليه بل ولا على شهادة من أجروه . ولا على ما يشترنه فى محضرهم أثناء هذا التفتيش من أقوال واعترافات مقول بحصولها أمامهم من المتهمين لأن مثل هذه الشهادة تتضمن فى الواقع اخباراً منهم عن أمر ارتكبه مخالف للقانون ، فالاعتماد على مثلها فى إصدار الحكم اعتماد على أمر تمقته الآداب وهو فى حيد ذاته جريمة منطبقة على المادة ١٢٨ عقوبات .

(١٩٨٤/٣/٢٦ أحكام النقض س ٣٥ ق ٧٣ ص ٣٤١)

٧٣ - لا تبطل اجراءات التحقيق اذا كان المحقق قد أتم ما بدأه قبل انتقاله الى مقر عمله الجديد ، مادام قد شرع فى هذا التحقيق وهو مختص بأجرائه قانوناً .

(١٩٥٦/٤/١٦ أحكام النقض س ٧ ق ٦٧ ص ٥٧٧)

٧٤ - ان عضو النيابة الذى يعين قاضياً لا تزول عنه صفته حتى يبلغ بمرسوم تعيينه فى القضاء .

(١٩٥٢/٢/١٩ أحكام النقض س ٣ ق ١٨٧ ص ٤٩٧)

٧٥ - ان ما نص عليه فى المادة السابعة من قانون استقلال القضاء من أن التعيين فى وظائف القضاء يكون بمرسوم ، ذلك لا ينفى أن وكيل النيابة العمومية الذى صدر مرسوم بتعيينه قاضياً يبقى على وظيفته الأولى حتى يبلغ له المرسوم ويحلف اليمين المنصوص عليها فى المادة ١٥ من القانون نفسه ، اذ هو قبل ذلك لا يستطيع أن يشتغل بوظيفة القضاء .

(١٩٤٤/١٢/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٤٢)

ص ٥٧٦)

مسألة أعضاء النيابة

٧٦ - اذا تصرفت النيابة بنقل الحيازة من شخص لآخر بدون مسوغ قانوني ونشأ عن ذلك ضرر فيتمتع القضاء لمن أصابه ذلك الضرر بتعويض تلزم به وزارة الحفانية التي تتبعها النيابة من الوجهة الادارية .

(مصر الابتدائية ١٩٢٣/٢/٣ المجموعة الرسمية س ٢٥ ق ١٦)

٧٧ - في أثناء تحقيق جنحة سرقة أمرت النيابة من وجهه الشيء المسروق في حيازته أن يسلمه للمشتكى على الرغم من أن هذا الحائز أثبت انه اشتراء في ظروف يحميه فيها نص المادة ٨٧ مدني . فقاضى هذا الأخير وزارة الحفانية بصفتها مسئولة عن أعمال النيابة وطالبها برد الثمن الذي أعطاه للبائع . وقد حكم بأن ما يقع من القضاء أو أعضاء النيابة من الخطأ المادى أو الخطأ في تطبيق القانون لا يسوغ مطالبتهم أو مطالبة الحكومة بتعويضات ، غير أنه يجوز الحكم عليهم بالتضمينات اذا قبلت مخاصمتهم طبقاً للأصول التي وضعها القانون .

(امكندرية الابتدائية ١٩١٨/١١/٢٦ المجموعة الرسمية س ٢٢ ق ٧ ، المطارين الجزئية ١٩١٨/٥/٢٧ المجموعة الرسمية س ٢٢ ق ١١)

استقلال النيابة العامة

٧٨ - النيابة العامة هي من النظم المهمة في الدولة المصرية ، أشار اليها الدستور في كلامه عن السلطة القضائية ، وهي - بحسب القوانين التفصيلية المعمول بها - شعبة أصيلة من شعب السلطة التنفيذية خصت بمباشرة الدعوى العمومية نيابة عن تلك السلطة ، وجعل لها وحدها حق التصرف فيها تحت اشراف وزير الحفانية ومراقبته الادارية . فهي بحكم وظيفتها تلك مستقلة استقلالاً تاماً عن السلطة القضائية ، ولئن كانت القوانين المصرية جعلت لها سلطة قضائية في التحقيق ، فإن هذا الحق لا يمس بأصل مبدأ استقلالها عن القضاء وعدم تبعيتها له أية تبعية ادارية في أداء شئون وظيفتها . ويرتب على استقلال النيابة عن القضاء وعلى ما خولها القانون من اختصاص (أولا) أن يكون لها الحرية التامة في بسط آرائها لدى المحاكم في الدعوى العمومية بدون أن يكون للمحاكم حق في الحد من تلك الحرية الا ما يقضى به النظام وحقوق الدفاع ولا ينبو عن المنطق الدقيق (ثانياً) أنه ليس للقضاء على النيابة أية سلطة تبعج لها لومها أو

تعييها مباشرة بسبب طريقة سيرها في أداء وظيفتها ، بل ان كان يرى عليها شبهة في هذا السبيل فليس له الا أن يتجه في ذلك الى النائب العمومي المشرف مباشرة على رجال النيابة العمومية او الى وزير المحاقبة وهو الرئيس الأعلى للنياية ، على أن يكون هذا التوجه بصفة سرية رعاية للحرمة الواجبة للنياية العامة .

(١٩٣٢/٣/٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٤٢ ص ٤٩٢)

٧٩ - ليس لمحكمة الجنائيات أن ترمى النياية في حكمها بأنها أسرفت في الاتهام وأنها أسرفت أيضا في حشد التهم وكيلها للمتهمين جزافا .

(١٩٣٢/٥/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٥١ ص ٥٤٧)

٨٠ - النياية العامة شعبة من شعب السلطة القضائية ، خول الشارح اعضاها من بين ما حوله لهم سلطة التحقيق ومباشرة الدعوى العمومية ، وبين الأحكام الخاصة بالتحقيق بمعرفتها في الباب الرابع من الكتاب الاول من قانون الاجراءات الجنائية ، والتحقيق الذي يباشرونه انما يجرؤنه بمقتضى وظائفهم ، وهو عمل قضائي ، ولا يصح اعتبارهم في قيامهم في هذا العمل كالشهود بالمعنى الخاص المتعارف عليه ، وذلك لأن أساس قيامهم بهذه الأعمال ملحوظ فيه صفتهم كموظفين عموميين .

(١٩٦١/١/٩ أحكام النقض ص ١٢ ق ٧ ص ٥٨)

٨١ - رئاسة وزير العدل لأعضاء النيابة العامة رئاسة ادارية محضة لا يترتب عليها أى أثر قضائي .

(١٩٦٥/١١/١٥ أحكام النقض ص ١٦ ق ١٦٦ ص ٨٦٥)

اختصاص النائب العام

٨٢ - النائب العام وحده هو الوكيل عن الهيئة الاجتماعية في مباشرة تحريك الدعوى الجنائية وبمتابعة سيرها حتى يصدر فيها حكم نهائي ، وولايته في ذلك عامة تشتمل على سلطتي التحقيق والاتهام وتنسبط على اقليم الجمهورية برمتها وعلى كافة ما يقع فيه من جرائم أيا كانت وله بهذا الوصف وباعتباره الوكيل عن الجماعة أن يباشر اختصاصاته بنفسه أو أن يكل - فيما عدا الاختصاصات التي نيظت به على سبيل الانفراد - الى غيره من رجال النيابة المنوط بهم قانونا معاونته مباشرتها بالنياية عنه ،

وأن يشرف على شئون النيابة العامة بما له من رئاسة مباشرة قضائية وإدارية على أعضائها الذين يكونون معه في الواقع جسما واحدا لا انفصام بين خلاياه .

(١٥/١١/١٩٦٥ أحكام النقض س ١٦ ق ١٦٦ ص ٨٦٥)

٨٣ - القرار الصادر من وزير العدل بإنشاء نيابة المخدرات لم يأت بأى قيد يحده من السلطات المخولة قانونا للنائب العام أو ينتقص من اختصاصه الشامل لكافة أنواع الجرائم ، وليس من شأنه سلب ولايته فى مباشرة تحقيق أية جريمة من الجرائم الواردة بقانون المخدرات بنفسه أو بمن يندبه لذلك من باقى أعضاء النيابة على اختلاف درجاتهم ، خاصة أن تقييد ولاية أعضاء نيابة المخدرات بتلك الجرائم لا يقدح فى أصالة اختصاص النائب العام بها ولا ينفي أنهم إنما يباشرون الدعوى باسمه ويستمدون سلطتهم ومراكزهم القانونية منه بما ليس من شأنه أن يجعلهم بمعزل عن تبعيته أو يمتأى عن رئاسته وإشرافه .

(١٥/١١/١٩٦٥ أحكام النقض س ١٦ ق ١٦٦ ص ٨٦٥)

٨٤ - العطن أمام محكمة النقض فى الأمر الصادر من غرفة الاتهام - بإحالة الجناية الى المحكمة الجزئية - لا يجوز الا للنائب العام بنفسه أو طبقا للمادة ٣٦ من قانون نظام القضاء للمحامى العام فى دائرة اختصاصه ، أو من وكيل خاص عنه .

(١٥/١٢/١٩٥٣ أحكام النقض س ٥ ق ٥٧ ص ١٩ ، ١٥/٢/١٩٥٤)

(١١١ ص ٣٣٩ ، ١/٣/١٩٥٤ ق ١٢٨ ص ٣٨٧)

٨٥ - قضت المادة ٦٠ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية بأن للنائب العمومى اقامة الدعاوى الجنائية بنفسه أو بوكلائه . ولما كان طلب الاستئناف هو من ضمن اجراءات الدعوى جاز لوكلاء النائب العمومى بمحكمة الاستئناف رفع الاستئناف باسم النائب العمومى بدون توكيله خاص لهم بذلك .

(١/٢/١٩٦٦ المحقوق س ١١ ق ٣٧ ص ١٨٦)

اختصاص المحامى العام

٨٦ - لكل محكمة استئناف محام عام له تحت إشراف النائب العام

جميع حقوقه واختصاصاته المنصوص عليها في القوانين - وفقا للمادة ٢٠ من قانون السلطة القضائية - مفاد ذلك أن المحامي العام في دائرة اختصاصه المحل يملك كافة اختصاصات النائب العام سواء تلك التي يباشرها بحكم وظيفته أو بحكم صفته . ولرؤساء نيابة الاستئناف الذين يعملون مع المحامي العام الأول أن يقوموا بأعمال النيابة في الاتهام والتحقيق في جميع الجرائم التي تقع في دائرة محكمة الاستئناف .

(١٩٨٦/١/٥ الطعن رقم ١٩٤٢ لسنة ٥٥)

٨٧ - ان المادة ٣٦ من قانون نظام القضاء حددت للمحامين العاملين اختصاصا قضائيا يستند الى أساس قانوني يجعل تصرفاتهم القضائية في مامن من الطعن . فحصول كل منهم في دائرة اختصاصه كافة الحقوق والاختصاصات القضائية التي للنائب العام ليصبح من سلطته إلغاء أوامر الحفظ الصادرة من أعضاء النيابة والطعن بالاستئناف في الميعاد الطويل والطعن في قرارات غرفة الاتهام ، على ألا يمس ذلك ما للنائب العام من حق الاشراف باعتباره صاحب الدعوى العامة والقائم على شئونها ، كما يبين من نص المادة ٣٦ من قانون نظام القضاء والمادة ٨٠ من المرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء والتي تنص على أن للنائب العام حق الرقابة والاشراف على جميع أعضاء النيابة .

(١٩٥٨/١١/١٨ أحكام النقض س ٩ ق ٢٣١ ص ٩٤٣)

٨٨ - للمحامي العام بعد صدور القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ في شأن نظام القضاء حق مباشرة الاختصاصات الذاتية المخولة للنائب العام في دائرة محكمة الاستئناف التي يعمل بها ، وتصرفه غير قابل للإلغاء أو التعديل من النائب العام ، أما ما عدا هذه الاختصاصات الاستئنافية التي خص بها القانون النائب العام وحده ، كالأمر الصادر بالأو وجه لاقامة الدعوى فيكون شأن المحامي العام في هذا النوع من الاختصاص شأن باقي أعضاء النيابة العامة يخضع لأشراف النائب العام وهو لا يتحقق الا اذا شمل الناحيتين القضائية والإدارية على السواء ، كما تفصح عنه نصوص القانون والمذكرة الإيضاحية لقانون نظام القضاء ، ومن ثم يكون قرار النائب العام بإلغاء أمر الحفظ الصادر من أحد أعضاء النيابة قرارا صحيحا منتجا لآثاره القانونية بالرغم من موافقة المحامي العام على أمر الحفظ .

(٢٩٥٨/١٢/١٨ أحكام النقض س ٩ ق ٢٣١ ص ٩٤٣)

٨٩ - قرار المحامي العام بالفاء أمر حفظ صدر من رئيس النيابة العمومية التابع له صحيح ، عملا بالمادة ٣٦ من القساوون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بنظام القضاء .
(١٩٥٢/١٠/٢٩ أحكام النقض من ٣ ق ٤٢ ص ١٠٥)

٩٠ - رأى وكيل النيابة بالنسبة للتصرف في الجنايات لا يبدو أن يكون اقتراحا خاضعا لتقدير رئيس النيابة المختص وحده أو من يقوم مقامه ، ومن المقرر أن من حق رئيس النيابة اطراح رأى وكيل النيابة وعدم الأخذ به ، ومن ثم فانه لا يجسد الطاعن ما يثيره في هذا الخصوص - يفرض صحته - طالما أن أمر رئيس النيابة بإقامة الدعوى الجنائية قبله تم صحيحا على القانون .
(١٩٨٢/٣/٤ أحكام النقض من ٣٣ ق ٦٠ ص ٢٩٠)

٩١ - للمحامي العام ما للنائب العام من حق استئناف الأحكام الصادرة في مواد المنجح في مدى ثلاثين يوما من وقت صدورها .
(١٩٥١/١٢/٢٥ أحكام النقض من ٣ ق ١٢٤ ص ٣٢١)

٩٢ - الاستئناف الذي يرفعه رئيس النيابة بتوكيل من المحامي العام بعد انقضاء المدة الأيام المحددة في القانون يكون صحيحا .
(١٩٥١/١٢/١٧ أحكام النقض من ٣ ق ١٠٨ ص ٢٨٢)

اختصاص أعضاء النيابة الكلية

٩٣ - يختص أعضاء نيابة الاستئناف بأعمال التحقيق في جميع الجرائم التي تقع بدائرة محكمة الاستئناف التي يتبعونها .
(١٩٨٦/٤/٢٣ الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٥٦)

٩٤ - قضاء النقض جرى على أن وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون مع رئيس النيابة مختصون بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة الكلية التي هم تابعون لها ، وهذا الاختصاص أساسه تفويض من رئيس النيابة أو من يقوم مقامه تفويضا أصبح على النحو الذي استقر عليه العمل في حكم المفروض ، ولا لم يجد المشرع حاجة الى تقرير هذا المبدأ بالنص عليه .

(١٩٧٧/٢/١٣ أحكام النقض من ٢٨ ق ٥٠ ص ٢٢٦)

٩٥ - إن وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون مع رئيس النيابة مختصون بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة الكلية التي هم تابعون لها ، وذلك بناء على تفويض من رئيس النيابة العامة أو من يقوم مقامه تفويضا أصح على هذا النحو الذي استقر عليه العمل في حكم المفروض ، ولا يستطاع نفيه إلا إذا كان هناك نهي صريح .
(١٩٦٩/٥٤/١٥٠ أحكام النقض من ٢٠ ق ١٣٧ من ٦٧٣ ، ١٩٦٩/٤/٢١ ق ٦٠٦ من ٥٠٩)

٩٦ - لموكلاء النيابة الكلية اختصاص شامل في تحقيق جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة الكلية التي يتبعونها .
(١٩٦٨/٢/٥٠ أحكام النقض من ١٩ ق ٢٣ من ١٢٤)

٩٧ - استصدار إذن التفتيش من النيابة الكلية دون النيابة الجزئية لا يستوجب من المحكمة ردا خاصا ، مادام الإذن قد صدر صحيحا مطابقا للقانون .
(١٩٦٢/١/٢٠ أحكام النقض من ١٣ ق ٧ من ٢٨)

٩٨ - إنبارة رئيس النيابة بأحالة طلب التفتيش إلى وكيل النيابة الكلية ، بدلا من إصدار الإذن بنفسه إنما هي إحالة صحيحة مادام لرئيس النيابة أن يكلف وكلا من وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون معه بأى عمل من أعمال التحقيق ، كما له هو أن يقوم به وهو لا يلتزم بإبلاغ المبرور الذي اقتضى إحالة طلب التفتيش إلى من أحاله إليه مادام ذلك يخيل في سلطته .
(١٩٦٦/١/٩١ أحكام النقض من ١٢ ق ٦ من ٥١)

٩٩ - الدفع بطلان التفتيش تأسيسا على أن وكيل النيابة الذي أصدر الأمر به لم يكن مختصا بصدور الحكم على هذا الدفع بأن وكيل النيابة وقت استصدار أمر التفتيش كان قائما بعمل رئيس النيابة وتقريره صحة التفتيش لا يكون قد خالف القانون .
(١٩٥٤/٤/١٢٠ أحكام النقض من ٥ ق ١٧٢ من ٥٠٩)

١٠٠ - إن وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون مع رئيس النيابة مختصون بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع في دائرة المحكمة

الكلية التي هم تابعون لها . واذن فالاذن الصادر من وكيل النيابة الكلية بتفتيش متهم ومنزله في دائرة النيابة الكلية يكون صحيحا صادرا من يملكه .

(١٩٥٢/١/٢٨ أحكام النقض س ٣ ق ١٨٠ ص ٤٧١)

١٠١ - ان صدور اذن بالضبط والتفتيش من وكيل النيابة الكلية يصح تنفيذه في أية جهة تقع في دائرة المحكمة الكلية التابع لها وكيل النيابة الذي أصدر الاذن باعتباره مختصا بالتحقيق في الحوادث التي تقع في هذه الدائرة ، وذلك بناء على تفويض من رئيس النيابة أو من يقوم مقامه تفويضا أصبح على النحو الذي استقر عليه العمل في حكم المفروض بحيث لا يستطاع نفيه الا بنهي صريح .

(١٩٥٢/٢/٢٥ أحكام النقض س ٣ ق ٢٧٣ ص ٧٣٠)

١٠٢ - رئيس النيابة ووكلاء النيابة الذين يعملون معه مختصون بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع في دائرة المحكمة الكلية التي هم تابعون لها ، الأول بناء على حقه الواضح في القانون والآخرين بناء على تفويضهم من رئيس النيابة أو من يقوم مقامه تفويضا أصبح على النحو الذي استقر عليه العمل في حكم المفروض بحيث لا يستطاع نفيه الا بنهي صريح ، واذن فان وكيل النيابة اذا أصدر اذنا في التفتيش بناء على طلب مقدم باسم رئيس النيابة الذي يعمل معه هو لا يكون قد أخطأ .

(١٩٤٨/٤/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٧٥ ص ٥٢٨)

١٠٣ - ان توجيه طلب التفتيش الى رئيس النيابة لا يمنع وكيل النيابة الذي يعمل معه من الفصل فيه واصدار الاذن بالتفتيش اذا رأى له محلا .

(١٩٤٤/١٠/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٧٦)

(ص ٥١٦)

اختصاص مساعد النيابة

١٠٤ - لمساعد النيابة حق اجراء التحقيق ، لانه ان يصدر اذنا في التفتيش الذي ينتج دليلا في الدعوى .

(١٩٤٨/١٠/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٤٩)

(ص ٦٢١)

اختصاص معاون النيابة

١٠٥ - للنياية العامة تكليف احد معاونيها بتحقيق قضية برمتها ، والتحقيق الذى يجريه له صفة التحقيق القضائى ولا يختلف من حيث اثره وقيمته عن التحقيق الذى يجريه غيره من اعضاء النيابة .

(١٩٧٠/٥/١١ أحكام النقض س ٢١ ق ١٦٤ ص ٦٩٦)

١٠٦ - لمعاون النيابة المنتدب للتحقيق تكليف ضابط المباحث ببعض الأعمال التى من خصائصه .

(١٩٧٠/٥/١١ أحكام النقض س ٢١ ق ١٦٤ ص ٦٩٦)

١٠٧ - أجاز الشارع بمقتضى المادة ٢٧ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فى شأن السلطة القضائية عند الضرورة تكليف معاون النيابة بتحقيق قضية بأكملها ، وهذا النوب يكفى فيه أن يتم شغويا عند الضرورة بشرط أن يكون لهذا النوب الشغوى ما يفيد حصوله فى أوراق الدعوى . ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن معاون النيابة الذى أصدر الاذن بالتفتيش قد أثبت فى صدر الاذن أنه أصدره بناء على ندبه من رئيس النيابة ، فإن هذا الذى أثبتته يكفى لاثبات حصول النوب واعتبار اذن التفتيش صحيحا .

(١٩٧٠/٢/٢٣ أحكام النقض س ٢١ ق ٦٩ ص ٢٨٤)

١٠٨ - ان الشارع بمقتضى نص م ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ فى شأن السلطة القضائية قد أجاز للنياية العامة أن تكلف احد معاونيها بتحقيق قضية برمتها ، ومفاد ذلك أن الشارع قد جعل لما يجريه معاون النيابة من تحقيق صفة التحقيق القضائى الذى يباشره سائر اعضاء النيابة فزال بذلك التفريق بين التحقيق الذى كان يباشره معاون النيابة وتحقيق غيره من اعضائها وأصبح ما يقوم به معاون النيابة من اجراءات التحقيق لا يختلف من حيث أثره وقيمته عن التحقيق الذى يجريه غيره من اعضاء النيابة فى حدود اختصاصهم .

(١٩٨٣/١٠/٢٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٦٨ ص ٩٥١)

١٠٩ - أجازت المادة ٣٣ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بنظام القضاء المعدل بقانون رقم ٦٣٥ لسنة ١٩٥٥ للنياية العامة أن تكلف احد

معاونيها بتحقيق قضية برمتها ، فجعلت لما يجريه معاون النيابة من تحقيق صفة التحقيق القضائي الذي يباشره سائر أعضاء النيابة في حدود اختصاصهم ، وأزالت التفريق بين التحقيق الذي كان يباشره معاون النيابة وتحقيق غيره من أعضائها وأصبح ما يقوم به مساوون النيابة من إجراءات التحقيق لا يختلف في أثره عما يقوم به غيره من زملائه . ومن ثم يكون له عملاً بالمادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يكلف أى مأمور من مأموري الضبط القضائي ببعض الأعمال التي من اختصاصه ، ويكون تكليف مساوون النيابة المنتدب للتحقيق لضابط المباحث بتفتيش المظنون ضده صحيحاً لا مخالفة فيه للقانون .

(١٩٦٣/٣/٢٥ أحكام النقض س ١٤ ق ٤٥ ص ٢١٦)

١١٠ - تكليف مساوون النيابة المنتدب للتحقيق لضابط قسم مكافحة المخدرات بتفتيش شخص ومسكن الطاعن صحيح لا مخالفة فيه للقانون .

(١٩٨٣/١٠/٢٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٦٨ ص ٨٥١)

١١١ - ان الشارع بمقتضى القانون رقم ٦٣٠ لسنة ١٩٥٦ قد أجاز للنيابة العامة تكليف أحد معاونيها بتحقيق قضية برمتها ، ومفاده أن الشارع قد جعل لما يجريه مساوون النيابة من تحقيق صفة التحقيق القضائي الذي يباشره أعضاء النيابة العامة في حدود اختصاصهم . والقول ببطلان التحقيق الذي أجراه معاون النيابة وما يستتبعه من الإلزام بإعادته ممن يملكه ، فيه معنى متعذر بعد أن أصبح لكافة أعضاء النيابة على اختلاف درجاتهم سلطة التحقيق القضائي ، وبعد أن زال التفريق بين التحقيق الذي كان يباشره معاون النيابة ، وتحقيق غيره من أعضائها . وبزوال هذا التفريق أصبح ما يقوم به مساوون النيابة من إجراءات التحقيق لا يختلف في أثره عما يقوم به غيره من زملائه لوجود الوصف الذي أراده الشارع في التحقيق الذي عرض على محكمة الجنايات عند نظر الدعوى التي باشرت هي أيضاً التحقيق النهائي الذي يتطلبه القانون .

(١٩٥٨/١١/٢٥ أحكام النقض س ٩ ق ٢٣٩ ص ٩٨٦)

١١٢ - مساوون النيابة من مأموري الضبطية القضائية وندبه للتحقيق من وكيل النيابة الجزئية المختص صحيح في القانون .

(١٩٥٧/١/٢١ أحكام النقض س ٨ ق ١٥ ص ٥٢)

١١٣ - معاون النيابة هو أحد أعضاء النيابة العمومية وهم جميعا من مأموري الضبط القضائي ، فاذا أجرى التحقيق في ذات اختصاصه المكاني فلا يمكن أن يظمن على محضره بالبطان ، وكل ما يمكن أن يوجه إلى هذا المحضر هو أنه لا يعتبر محضر تحقيق بالمعنى المعروف في القانون .
(١٩٥٦/٤/٢٤ أحكام النقض س ٧ ق ١٩٣ ص ٦٨٨) .

نواب أعضاء النيابة العامة

١١٤ - لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن وكيل النيابة المحقق قد أجرى التحقيق باعتباره منتدبا وهو ما لا يمارى الطاعن فيه ، فإن مفاد ذلك أنه كان منتدبا ممن ينك نديه قانونا وإن لم يشر إليه صراحة .
(١٩٨٣/١٠/٣٠ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٧٥ ص ٨٧٨)

١١٥ - يؤخذ من نصوص المادتين ١٢٦ ، ١٢٨ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ أن القرار الذي يصدر بتعيين أعضاء النيابة - فيما عدا النائب العام - لا يتضمن تحديد محال اقامه كل منهم مما يفيد أن وكالتهم في الأصل عامة تبعا لو كالة النائب العام ، بما يجيز عند الضرورة استخدام أى عضو منهم بأمر منه خارج نطاق الدائرة التي حددت لاقامته ، وأن القانون منح النائب العام - بالتطبيق لتلك القاعدة الاصولية - كامل الحق في نواب أحد أعضاء النيابة العامة ممن يعملون معه في أية نيابة ، سواء كانت متخصصة في نوع معين من الجرائم أم جزئية أو كلية أو باحدى نيايات الاستئناف لتحقيق أية قضية أو اجراء أى عمل قضائي مما يدخل في ولايته ، ولو لم يكن داخلا بحسب التحديد النوعي أو الجغرافي في اختصاص ذلك العضو ، ومن ثم يكون النعى على قرار النائب العام الصادر بنصب وكيل نيابة المخدرات لتحقيق الوقائع المسندة الى الطاعن بتجاوزه الاختصاص المنوط لنيابة المخدرات المحدد بقرار وزير العدل الصادر بإنشائها غير سديد .

(١٩٦٥/١١/٢٥ أحكام النقض س ١٦ ق ١٦٦ ص ٨٦٥)

١١٦ - نواب رئيس النيابة لأحد أعضاء النيابة في دائرته للقيام بعمل آخر بترك الدائرة جائز عند الضرورة عملا بالمادة ١٢١ فقرة أخيرة من قانون السلطة القضائية ، وهذا النصب يكفي ثبوت حصوله في أوراق

الدعوى :

١٩٧٧/٣/٦ - أحكام النقض بس ٢٨ ق ١٧ ص ٣٣٤ .
١٩٧٢/٦/٤ - ٢٣ ق ١٩٨ ص ٨٨٤ -

١١٧ - لرئيس النيابة حق نوب عضو نيابة في دائرته للقيام بعمل عضو آخر بتلك الدائرة عند الضرورة ، وهذا النوب يكفي فيه أن يتم شفاها بشرط أن يكون له ما يفيد حصوله في أوراق الدعوى .
١٩٨٣/١٠/٢٣ - أحكام النقض بس ٣٤ ق ١٦٨ ص ٨٥١ .
١٩٧٠/٥/١١ - ٢١ ق ١٦٤ ص ٦٩٦ -

١١٨ - حالة أعمال النيابة العسكرية على وكيل النيابة لا يسلبه اختصاصه بعمله الذي له أن يباشره دائما ما لم يمنع من ذلك منعا صريحا ولم يخص في أمر النوب الصادر إليه بأعمال النيابة العسكرية وحدها .
١٩٦٠/٤/٢٢ - أحكام النقض بس ١١ ق ٥٨ ص ٢٩٢ -

١١٩ - أن مرجع الأمر في الضرورة المنصوص عليها في المادة ٨٠ من قانون استقلال القضاء متروك إلى تقدير رئيس النيابة حسبما يراه من مقتضيات العمل ، فإذا كان رئيس نيابة بنى سويف قد انتدب وكيل نيابة مركز بنى سويف لإصدار أمر التفتيش في جريمة وقعت بدائرة مركز ببا ، فإن هذا النوب هو في حقيقته نوب جزئي يملكه رئيس النيابة .
١٩٥٤/٢/٢٢ - أحكام النقض بس ٥ ق ١١٨ ص ٣٥٨ -

١٢٠ - أن قرار النائب العام بنوب أحد وكلائه المعينين بأحدى النيابة الكلية أو الجزئية للعمل في نيابة أخرى في فترة معينة كمن شأنه أن تخصص ولايته بدائرة النيابة التي نوب لها في تلك الفترة ، فلا يكون له أن يباشر أعمال وتوظيفته في دائرة النيابة المعين بها في الأصل ، ما لم يكن قرار نوبه ينص على أن يقوم بأعمال النيابة التي نوب لها بالإضافة إلى عمله الأصلي .

١٩٥٣/١٠/٢٠ - أحكام النقض بس ٥ ق ١٧ ص ٤٩ -

الاختصاص المكاني

١٢١ - قرار وزير العدل بإنشاء نيابة جزئية ومحكمة جزئية لجرائم

الآداب بمدينة الاسكندرية يختصان - ضمن ما يختصان - بما يقع بدائرة محافظة الاسكندرية من جرائم البغاء والقوادة المنصوص عليها في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ هو قرار تنظيمي لم يسبب النيابات بالمحاكم العادية اختصاصها العام .

(١٩٧٣/١/١ أحكام النقض س ٢٤ ق ١ ص ١)

١٢٢ - القرار الوزاري بإنشاء نيابة مخدرات الاسكندرية قرار تنظيمي لم يحد من السلطات المخولة قانونا للنيابات بالمحاكم العادية أو ينقص من اختصاصها الشامل بكافة أنواع الجرائم ولا يسلب ولا يتهسأ في مباشرة أية جريمة من الجرائم الواردة بقانون المخدرات .

(١٩٨٦/١/٥ الطعن رقم ١٩٤٢ لسنة ٥٥)

١٢٣ - يشمل الاختصاص المكاني لوكلاء نيابة مخدرات القضاة التحقيق والتصرف في الجنايات والجنت المتعلقة بالمواد المخدرة في دائرة محافظة القاهرة ، وقسمي أول وثاني جيزة وفقا لقرار وزير العدل الصادر في ١٩٥٨/٢/٢٨ بإنشاء نيابة مخدرات القاهرة .

(١٩٦٩/١٠/٢٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢١٨ ص ١١١٠)

١٢٤ - من المقرر أنه متى بدأ وكيل النيابة المختص في اجراءات التحقيق بدائرة اختصاصه المكاني ثم استوجبت ظروف التحقيق ومقتضياته متابعة الاجراءات وامتدادها الى خارج تلك الدائرة فإن هذه الاجراءات التي بدأها سلطة مختصة بمكان وقوع الجريمة تجيز للمحقق أن يتعقب المتهم وأن يتابع التحقيق في مكان آخر غير الذي بدأ فيه ولو تجاوز دائرة الاختصاص المكاني .

(١٩٨١/١١/٢٨ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٧٤ ص ٩٩٧)

١٢٥ - من المقرر في صحيح القانون أنه متى بدأ وكيل النيابة المختص في اجراءات التحقيق بدائرة اختصاصه المكاني ثم استوجبت ظروف التحقيق ومقتضياته متابعة الاجراءات وامتدادها خارج تلك الدائرة ، فإن هذه الاجراءات منه أو ممن يندبه لها تكون صحيحة لا بطلان فيها .

(١٩٦٤/٤/٦ أحكام النقض س ١٥ ق ٤٧ ص ٢٣٧)

١٢٦ - وكيل النيابة الذي وقع الحادث في دائرة اختصاصه متى كان قد أجرى التحقيق فيه من يادى الأمر في مقر عمله الذي يباشر اختصاصه فيه ، ثم أوجب عليه استكمالهُ أن ينتقل الى مكان آخر في بلد آخر ، فإن هذا الانتقال من حقه بصفته مباشرا لسلطة التحقيق مهمنا على مصلحته .

(١٩٦٠/٢/٩ أحكام النقض س ١١ ق ٣٢ ص ١٥٨)

١٢٧ - المبرة في الاختصاص المكاني لوكيل النيابة مصدر الاذن إنما تكون بحقيقة الواقع وإن تراخي صدورهِ الى وقت المحاكمة .

(١٩٦١/٣/٢٨ أحكام النقض س ١٢ ق ٧١ ص ٣٧٧)

١٢٨ - ليس في القانون ما يوجب ذكر الاختصاص المكاني مقرونا باسم وكيل النيابة مصدر الاذن بالتفتيش .

(١٩٦١/٣/٢٨ أحكام النقض س ١٢ ق ٧١ ص ٣٧٧)

١٢٩ - للنيابة العامة التي وقع في دائرة اختصاصها استعمال العقدة المزور أن تباشر تحقيقه ، فإذا ما ثبت من التحقيق أن التزوير وقع في اختصاص آخر ، فهذا لا يغير من الأمر شيئا .

(١٩٤٧/١١/٢٤ مجسوعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٢٦)

(ص ٤٠٤)

أثر مباشرة النيابة العامة للتحقيق

١٣٠ - متى كانت النيابة العامة قد تولت أمر تحقيق القضية بنفسها ، فلا يجوز لأحد من رجال الضبط القضائي أن يجري فيها عملا من أعمال التحقيق إلا بأمر منها والا كان عمله باطلا ، ومن ثم فإذا أجرى الضابط التفتيش بدون أمر من النيابة العامة وفي الوقت الذي كانت تباشر التحقيق في الحادث فإن التفتيش يكون باطلا .

(١٩٥٧/٤/٢ أحكام النقض س ٨ ق ٩١ ص ٣٤٥)

مادة ٣

لا يجوز أن ترفع الدعوى الجنائية الا بناء على شكوى شفوية او كتابية من المجنى عليه او من وكيله الخاص الى النيابة العامة او الى أحد مأموري الضبط القضائي في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٨٥ و ٢٧٤ و ٢٧٧ و ٢٧٩ و ٢٩٢ و ٢٩٣ و ٣٠٣ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ من قانون العقوبات ، وكذلك في الاحوال الأخرى التي ينص عليها القانون .

ولا تقبل الشكوى بعد ثلاثة اشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة وبمرتبتها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

— لا مقابل لها في القانون السابق .

— المذكرة الإيضاحية : « يعلق القانون تارة رفع الدعوى الجنائية على شكوى من المجنى عليه في الجرائم التي تنس مصلحته أكثر مما تنس مصلحة الجماعة ولا تقبل بصفة ثلاثة اشهر من يوم علم المجنى عليه بالجريمة وبمرتبتها ، اذ يفترض في هذه الحالة انه تنازل عن حقه في الشكوى » .

الأحكام

لا يشترط في الشكوى اجراء خاص

١٣١ - لا يشترط في الشكوى المنصوص عليها في المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية أن يكون قد تلاها تحقيق مفتوح أو حتى جمع استدلالات من مأموري الضبط القضائي .

(١٩٥٦/٢/٦) أحكام النقض من ٧ ق ٤٧ ص ١٣٨)

الادعاء المباشر والشكوى

١٣٢ - من المقرر أن الادعاء المباشر هو بمثابة شكوى .

(١٩٧٦/١/٢٦) أحكام النقض من ٢٧ ق ٢٦ ص ١٣٤)

١٣٣ - اشتراط تقديم شكوى من المجنى عليه أو وكيله الخاص في الفترة المحددة بالمادة الثالثة اجراءات لا يمس حق المدعي المدني أو من

ينوب عنه في أن يحرك الدعوى أمام محكمة الموضوع مباشرة .

(١٩٨٠/٤/٢١ أحكام النقض س ٣١ ق ١٠٣ ص ٥٤٤)

١٣٤ - من المقرر أن اشتراط تقديم الشكوى من المجنى عليه أو من وكيله الخاص في الفترة المحددة بالمادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية عن الجرائم المبينة بها ، هو في حقيقته قيد وارد على حرية النيابة العامة في استعمال الدعوى الجنائية ولا يمس حق المدعى بالحقوق المدنية أو من ينوب عنه بأي صورة من الصور في حدود القواعد العامة في أن يحرك الدعوى أمام محكمة الموضوع مباشرة عن طريق الدعوى المباشرة خلال الثلاثة أشهر التالية ليوم علمه بالجريمة وبمركبها فإذا كان المجنى عليه قد تقدم بشكوى عن الواقعة خلال الثلاثة أشهر المتتالية ببيانها إلى النيابة العامة أو إلى أحد مأموري الضبط القضائي وتراخى تحقيقها أو التصرف فيها إلى ما بعد فوات هذه المدة فيجوز في هذه الحالة أن يلجأ إلى طريق الادعاء المباشر لأنه يكون قد حفظ حقه من السقوط بتقديمه الشكوى في الميعاد وأبان عن رغبته في السير فيها فضلاً عن أنه لا يصح أن يتحمل مقبة أعمال جهة التحقيق أو تباطؤها .

(١٩٧٩/١/٢١ أحكام النقض س ٣ ق ٢٣ ص ١٣٠)

١٣٥ - اشتراط تقديم الشكوى من المجنى عليه أو وكيله الخاص في الفترة المحددة بالمادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية هو في حقيقته قيد وارد على حرية النيابة العمومية في استعمال الدعوى الجنائية ، لا على ما للمدعى بالحقوق المدنية من حق اقامة الدعوى مباشرة قبيل المتهم ، إذ له أن يحركها أمام محكمة الموضوع مباشرة - ولو بدون شكوى سابقة - في خلال الأشهر الثلاثة التي نص عليها القانون ، لأن الادعاء المباشر هو بمثابة شكوى :

(١٩٧٠/٤/٦ أحكام النقض س ٢١ ق ١٣١ ص ٥٥٢ ،

١٩٥٦/٢/٦ س ٧ ق ٤٧ ص ١٢٨)

١٣٦ - اشتراط المبادأة ٣ اجراءات بصدور توكيل خاص من المجنى عليه في حالة تقديم الشكوى في الجرائم المنصوص عليها في المواد المبينة بها ، لا يتسحب على الادعاء المباشر .

(١٩٨٧/٤/٢٦ الطعن رقم ١٩٥٢ لسنة ٥٦)

١٣٧ - من المستقر عليه فقها وقضاء أن للمجنى عليه الذي يدعى بحقوق مدنية حق اقامة الدعوى المباشرة قبل المتهم ولو بدون شكوى سابقة لأن الادعاء المباشر في خلال الثلاثة اشهر المنصوص عليها في المادة الثالثة سميالة ا لذكر هو بمثابة شكوى ، فله أن يحركها أمام محكمة الموضوع مباشرة ولو بدون شكوى سابقة خلال الأشهر الثلاثة التي نص عليها القانون .

(١٢/٣/١٩٧٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ٧٠ ص ٣٣٨)

١٣٨ - اشتراط تقديم الشكوى من المجنى عليه أو من وكيله الخاص هو في حقيقته قيد وارد على حرية النيابة العامة في استعمال الدعوى الجنائية ولا يمس حق المدعى بالحقوق المدنية أو من ينوب عنه بأي صورة من الصور في حدود القواعد العامة من أن يحرك الدعوى أمام محكمة الموضوع مباشرة عن طريق الدعوى المباشرة .

(٦/٢١/١٩٦٥ أحكام النقض س ١٦ ق ١٢٠ ص ٦١١)

١٣٩ - متى قدم الزوج شكواه - في جريمة الزنا - فإن الدعوى تكون ككل دعوى تجرى فيها جميع الأحكام المقررة للتحقيق الابتدائي وتسرى عليها اجراءات المحاكمة ، ولا يجوز تحريكها ومباشرتها أمام المحاكم من صاحب الشكوى الا اذا كان مدعيا بحق مدني .

(١٩/٥/١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٥٩)

(٤٧١)

حالات الشكوى في جرائم محصورة : قواعد عامة

١٤٠ - من المقرر أن القيد الوارد على حرية النيابة في تحريك الدعوى الجنائية انما هو استثناء ، فينبغي عدم التوسع في تفسيره وقصره في أضيق نطاق على الجريمة التي خصها القانون بضرورة تقديم الشكوى دون سواها ولو كانت مرتبطة بها ، ومن هذا القبيل جريمة البلاغ الكاذب .

(٤/٢٦/١٩٨٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٠٦ ص ٤٨٣ ، ١/١/١٩٧٦ س ٢٧ ق ٢٩ ص ١٣٤ ، ٨/٦/١٩٧٠ س ٢١ ق ٣٠٠ ص ٨٤٨)

١٤١ - قيد حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية امر استثنائي ينبغي عدم التوسع في تفسيره وقصره على أضيق نطاق سواء بالنسبة الى الجريمة اتى خصها القانون بضرورة تقديم الشكوى عنها او بالنسبة الى شخص المتهم دون الجرائم الأخرى المرتبطة والتي لا تلزم فيها الشكوى .

(١٩٥٩/١٢/٨ أحكام النقض س ١٠ ق ٢٠٤ ص ٩٩٢)

صور لحالات الشكوى

١ - النفقة

١٤٢ - جريمة امتناع المحكوم عليه بنفقة عن الدفع رغم قدرته عليه لمدة ثلاثة أشهر بعد التنبيه عليه بذلك المنصوص عليها في المادة ٢٩٣ عقوبات ، لا تجوز اقامة الدعوى الجنائية عنها الا بعد استنفاد الاجراءات الواردة في المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم القصرية وفقا للمادة الأولى من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٧ . تعلق هذا الشرط بصحة تحريك الدعوى الجنائية يوجب على المحكمة أن تعرض له من تلقاه نفسها ، اغفال الحكم ذلك قولا بأن للمدعية بالحقوق المدنية الخيار بين قضاء الأحوال الشخصية وبين القضاء الجنائي خطأ في تطبيق القانون .

(١٩٧٣/١٢/٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٣٠ ص ١١٢٠)

٢ - السرقة

١٤٣ - ان المادة ٣١٢ من قانون العقوبات تضع قيدا على حق النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية بجعله متوقفا على طلب المجنى عليه ، كما تضع حدا لتنفيذها الحكم النهائي على الجاني بتحويل المجنى عليه وقف تنفيذ الحكم في أى وقت يشاء ، واذ كانت الغاية من كل من هذا الحد وذاك القيد الواردين في باب السرقة هي الحفاظ على الأواصر العائلية التي تربط بين المجنى عليه والجاني ، فلزم أن ينبسط أثرهما الى جريمة التبديد لوقوعها كالسرقة اضرارا بآمال من ورد ذكرهم بذلك النص .

(١٩٧٤/٦/١٦ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٢٧ ص ٥٩٦)

١٤٤ - جرى قضاء النقض على امتداد اثر القيد - الذى وضعته المادة ٣١٢ عقوبات - على حق النيابة في تحريك الدعوى الى جريمة

التبديد ، لوقوعه كالسرقة اضراراً يمال من ورد ذكرهم بالنص .

(١٩٨٣/٥/٢٢ - أحكام النقض من ٣٤ ق ١٣٣ من ٦٦٠)

١٤٥ - تضع المادة ٣١٢ عقوبات قيوداً على حق النيابة العامة في تحريك الدعوى العمومية بجعله موقفاً على شكوى المجني عليه ، وإذا كان هذا القيد الوليد في باب السرقة علته المحافظة على كيان الأسرة فإنه يتنوع من الواجب أن يمتد أثره إلى الجرائم التي تشترك مع السرقة فيما تقوم عليه من الحصول على المال بغير حق كجرائم النصب وخيانة الأمانة من غير اضرار في التوسع ، فإذا كانت الزوجة الشاكية قد نسبت إلى زوجها المتهم تبديده منقولاتها وملابسها ثم تنازلت عند نظر الدعوى وقبل الفصل فيها نهائياً عن شكواها التي تتمثل في الدعوى التي رفعتها ضده بالطريق المباشر فإنه عملاً بنص المادة ٣١٢ سالفة الذكر يتعين أن يقضى ببرأته من التهمة .

(١٩٥٨/١١/١٠ أحكام النقض من ٩ ق ٢١٦ من ٨٩١)

١٤٦ - التقنين المدني يفرق في القرابة بين قرابة مباشرة وهي قرابة الأصول والفروع وفيها تقوم الصلة بين اثنين يتسلسل أحدهما من الآخر ، كقرابة الأب وأب الأب وإن علا والأبن وابن الأبن وإن نزل ، وقرابة غير مباشرة وهي قرابة الحواشي وفيها لا يتسلسل أحد من الآخر وإن جمعهما أصل مشترك ، لما كان ذلك وكان حكم المادة ٣١٢ عقوبات قد ورد استثناء من القواعد العامة فلا يجوز التوسع في تطبيقه أو تفسيره وينبغي قصره على أضيق نطاق ، سواء بالنسبة إلى الجريمة التي خصها القانون بضرورة تقديم طلب لتحريك الدعوى الجنائية عنها أو بالنسبة إلى شخص المتهم . لما كان ذلك ، وكانت قرابة الطاعن للمجني عليه (العم) لا تعتبر في حكم القانون قرابة أصل بفرع فإن ما خلص إليه الحكم المطعون فيه من عدم الاعتداد بالتنازل عن الشكوى ورفض الدفع بعدم جواز المحاكمة يتفق وصحيح القانون .

(١٩٨٣/١١/٢٢ أحكام النقض من ٣٤ ق ١٩٥ من ٩٧٢)

٣ - الزنا

١٤٧ - إذا تبين أن دخول المنزل كان بقصد ارتكاب جريمة زنا لما تقع ، فلا حاجة لشكوى الزوج كي ترفع الدعوى بمقتضى المادة ٣٧٠

عقوبات ، ذلك بأن القانون لم يشترط هذا القيد وهو شكوى الزوج الا في حالة تمام جريمة الزنا .
(١٩٧٨/١٢/٣١ أحكام النقض س ٢٩ ق ٢٠٤ ص ٩٨٦ ،
١٩٦١/٢/١٣ س ١٢ ق ٣٣ ص ٢٠٦ ، ١٩٤٩/١٠/١٨ س ١ ق ١ ص ١)

١٤٨ - من المقرر أن جريمة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة فيه تتحقق ولو عينت الجريمة التي كان الدخول الى المنزل بقصد ارتكابها ، فاذا تبين أن دخول المنزل كان بقصد ارتكاب جريمة زنا لما تقع فلا حاجة لشكوى الزوج كي ترفع الدعوى ذلك أن القانون لم يشترط هذا القيد الا في حالة تمام الزنا .
(١٩٧٩/٦/٤ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٣٤ ص ٦٣٠)

١٤٩ - المحكمة التي تفيهاها الشارح من غل يد النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية في جريمة الزنا - وهي الحفاظ على مصلحة العائلة وسمعتها - لا تقوم اذا ما وضع للمحكمة من عناصر الدعوى أن ارتكاب المنكر مع الزوجة كان يعلم زوجها وإشياه مما يسقط حقه فيما فرضه الشارح لحمايته وعائلته .
(١٩٦٥/٢/١٥ أحكام النقض س ١٦ ق ٢٨ ص ١٢٤)

١٥٠ - ان المادتين ٢٧٣ ، ٢٧٧ عقوبات اذ قالتا عن المجازمة في جريمة الزنا بأنها لا تكون الا بناء على دعوى الزوج لم تقصد بكلمة دعوى الى أكثر من مجرد شكوى الزوج أو طلبه رفع الدعوى .
(١٩٤١/٥/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٥٩ ص ٤٧١)

١٥١ - اذا كان المتهم قد دخل المسكن بقصد الزنا صح اثبات هذا القصد منه دائما ما دام لم ينفذ بالفعل ، اما اذا كان قد نفذ وتمت جريمة الزنا ، فان القانون لا يبيح للقاضي أن يتعرض لبحث هذه الجريمة ويخوض لحي عناصرها الا عند قيام بلاغ من الزوج عنها .
(١٩٣٩/١١/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٦ ص ٨ ،
١٩٣٩/٤/١٧ ج ٤ ق ٣٧٨ ص ٥٣٤)

١٥٣ - ان التبليغ عن جريمة الزنا انما تكون من الزوج ، أي انه

لا بد أن تكون الزوجية قائمة وقت التبليغ . فإذا كان الزوج قد بادر وطلق زوجته قبل التبليغ امتنع قطعاً بمقتضى المبرة الأولى من المادة ٢٣٥ عقوبات أن يبلغ عنها .

(١٩٣٣/٣/٦) مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٩٧ ص ١٤٨)

١٥٣ - ان جريمة دخول منزل المنصوص عليها في المادة ٣٢٤ عقوبات من أركانها ثبوت القصد من البقاء في المنزل بعد دخوله . فإذا كان القصد قد تمين وهو الزنا فطلب الزوج الذى طلق زوجته مصاقبة الشريك باعتباره مرتكباً لجريمة المادة ٣٢٤ عقوبات أو طلب النيابة ذلك لا بد متناول مسألة الزنا ولو جملة . وإذا كانت الزوجة قد امتنع أن ترفع عليها دعوى الزنا بسبب التطلق ، فمن غير المقبول أن تثار هذه الدعوى بطريقة أخرى فى وجه الشريك وحده ، بل الأشكل بالقانون وحكمة التشريع أن يقال ان عدم التجزئة الذى يقضى بعدم امكان رفع دعوى الزنا على الشريك ما دام رفعاها على الزوجة قد استحالة يستفيد الشريك من نتائجه اللازمة ، فلا يعاقب حتى على جريمة الدخول فى المنزل ما دام أحد أركانها هو قصد الاجرام ، وما دام الاجرام هنا متعين أنه الزنا .

(١٩٣٣/٣/٦) مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٩٧ ص ١٤٨)

١٥٤ - لما كانت جريمة الزنا ذات طبيعة خاصة لأنها تقتضى التفاعل بين شخصين يعد القانون أحدهما فاعلاً أصلياً وهى الزوجة وبعد الثانى شريكاً وهو الزانى ، فإذا انمحت جريمة الزوجة فإن التلازم الذهني يقتضى محو جريمة الشريك أيضاً ، وكانت هذه الجريمة قد انمحت فى الدعوى لوقوع الوطء بغير اختيار من الزوجة ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن بشأن اغفال الحكم توقيع عقوبة الزنا على المجنى عليها وشركائها فيها - وهو من بينهم - يكون غير سديد فى القانون .

(١٩٨٢/٢/٨) أحكام النقض س ٣٣ ق ٣٤ ص ١٧٣)

١٥٥ - محو جريمة الزوجة - بوصفها الفاعل الأصل في جريمة الزنا - وزوال آثارها لسبب ما قبل صدور حكم بات يؤسس عليه محو جريمة الشريك .

(١٩٨٠/١١/١٣) أحكام النقض س ٣١ ق ١٩٢ ص ١٩٥)

١٥٦ - تنازل الزوج المجنى عليه بالنسبة للزوجة في جريمة الزنا.
يوجب استغادة الشريك منه .
(١٩٨٠/١١/١٣ أحكام النقض س ٣١ ق ١٩٢ ص ١٩٥)

١٥٧ - اذا رفعت النيابة الدعوى العمومية في جريمة زنا الزوجة ثم طلقها الزوج نهائيا فان عدوله بعد ذلك عن طلب محاكمتها لا تأثير له على سير الدعوى والمحاكمة . لأن الشارع انما خوله هذا الحق اذا قبل معاشرتها ، فاذا ما انتهى عقد الزواج ولم يكن هناك أمل بالمعاشرة فقد انتهى هذا الحق وزالت صفته .

(الزقايق الابتدائية ١٩٢٧/١٢/٢٦ المجموعة الرسمية س ٢٩ ق ٥٩)

١٥٨ - في حالة ارتكاب الزوج لجريمة الزنا المنصوص عليها بالمادة ٢٣٩ عقوبات يكون لمسامحة الزوجة وتنازلها عن طلب محاكمة زوجها نفس الأثر المنصوص عنه بالمادة ٢٣٥ عقوبات في حالة ما اذا كانت الزوجة هي التي ارتكبت الجريمة .
(سوحاج الجزئية ١٩٢٥/٢/٩ المجموعة الرسمية س ٢٦ ق ٦٠)

١٥٩ - شرط المنع الخاص بعدم جواز محاكمة الزانية الا بناء على بلاغ زوجها قاصر على التبليغات التي تقدم مباشرة عن جرائم الزنا ، فقد منح القانون للزوج وحده هذا الحق ليكون افشاء أسرار العائلة وهتك حرمة الزوجية راجعا اليه ، أما اذا ظهرت جريمة الزنا عرضا أثناء تحقيق واقعة أخرى ، فان ابداء الزوج لرايه بقبوله محاكمة زوجته كاف للسير في الدعوى لانتفاء القصد من المنع .

(اسكندرية الابتدائية ١٩٢٣/١٢/١٥ المجموعة الرسمية س ٢٨ ق ١٠٦)

١٦٠ - خلافا للقاعدة العامة التي تقضي بأن وفاة الفاعل الأصل لا تحول دون اقامة الدعوى العمومية على الشريك فان وفاة الزوجة الزانية قبل صدور الحكم النهائي يترتب عليه سقوط الدعوى العمومية بالنسبة للشريك .

(اللبان الجزئية ١٩٢١/٥/١٦ المجموعة الرسمية س ٢٤ ق ٣٦)

١٦١ - إذا عفا الزوج عن زوجته الزانية وقبل معاشرتها استنفاد الشريك من هذا العفو ما لم يصبح الحكم الصادر بالادانة نهائياً ولا يكون الحكم المذكور نهائياً إلا بانقضاء ميعاد الاستئناف وميعاد النقض والإبرام .
(بندر طنطا ١٩٢٠/١١/٩ المجموعة الرسمية س ٢٣ ق ٥٦)

١٦٢ - أن الحق المخول للزوج في إيقاف محاكمة زوجته المنهية بالزنا بشرط قبول معاشرتها مخول أيضاً للمرأة التي يخاكم زوجها بناء على شكواها لاعتیاد الزنا في منزل الزوجية . وقد حكم أيضاً بأن شريكه الزوج في الزنا تستفيد حتماً من إيقاف المحاكمة .
(أسيوط الابتدائية ١٩٢٠/٤/٢٦ المجموعة الرسمية س ٢٢ ق ٥٦)

١٦٣ - لا يشترط لإيقاف دعوى الزنا بناء على تنازل الزوج عن شكواه أن يرضى بمعاشرة زوجته له كما كانت بل يجب إيقافها متى تنازل عنها ولو صرح بعزمه على طلاق زوجته .
(بورسعيد الجزئية ١٩١٧/٧/٩ المجموعة الرسمية س ١٩ ق ٢٢)

١٦٤ - ليس للزوج الذي طلب محاكمة زوجته لارتكابها الزنا ثم تنازل عن محاكمتها وقبل معاشرتها أن يرجع في تنازله ويطلب محاكمتها من جديد لأن تنازله نهائي لا رجوع فيه .
(الزقازيق الابتدائية ١٩١٢/٩/١٩ المجموعة الرسمية س ١٤ ق ٢٦)

١٦٥ - إذا منع الزوج تنفيذ الحكم الصادر على زوجته لارتكابها الزنا فلا يمنع ذلك من تنفيذ العقوبة على الشريك إذا كان الحكم نهائياً . وهذا بخلاف ما إذا كان الحكم ابتدائياً ، واستعمل الزوج حقه المخول بالمادة ٢٣٦ عقوبات قبل أن يحوز الحكم المذكور قوة الشيء المحكوم به نهائياً فإن الشريك يفلت من العقاب في هذه الحالة .

(طنطا الابتدائية ١٩١٠/٩/١٨ المجموعة الرسمية س ١٢ ق ٤٣)

١٦٦ - علم قبول الزوج رفع دعوى الزنا على زوجته وشريكها يحتمل من محاكمتها بمقتضى المادة ٢٢٤ عقوبات لانتهاكهما حرمة ملك الغير

بدخولهما المكان الذى ارتكبا فيه الزنا .

(أسبوط الجزئية ١٩١٠/٦/٢٩ المجموعة الرسمية س ١٢

ق ١٣٤)

١٦٧ - اذا أوقفت دعوى الزنا المقامة على الزوجة بناء على أن زوجها رضى معاشرتها له فهذا الايقاف يستفيد به الشريك فى جريمة الزنا .
(استئناف ١٩٠٨/٢/٣ المجموعة الرسمية س ٩ ق ٧٧)

١٦٨ - يترتب على الطلاق البائن حل عقدة الزواج واعتبار الزوجين كأن لم يكن بينهما رابطة زواج ، وعلى ذلك لا يجوز للزوج أن يطلب محاكمة زوجته الزانية اذا طلقها طلاقاً بائناً .

(قنا الابتدائية ١٩٠٧/٧/٤ المجموعة الرسمية س ٩ ق ٥٠)

١٦٩ - بما أنه عملاً بالمادة ٢٢٦ عقوبات يجوز لزواج المرأة المنهوت عليها الزنا أن يوقف تنفيذ الحكم فله أيضاً استئنافاً أن يوقف سير الدعوى قبل الحكم فيها .
(ملوى الجزئية ١٩٠٧/٣/٢٣ المجموعة الرسمية س ٨ ق ٥٩)

١٧٠ - لما كانت محاكمة المرأة فى زنا معلقة على بلاغ الزوج مراعاة لمصلحة شرف العائلة فهذه المصلحة عينها تستلزم عدم جواز اقامة الدعوى العمومية على شريك المرأة .

(شبين الكوم الجزئية ١٩٠١/٣/١٨ المجموعة الرسمية س ٣

ق ٧٦)

صودر لا حاجة فيها لشكوى

١٧١ - لا يتوقف رفع الدعوى الجنائية فى جريمة البلاغ الكاذب على شكوى .

(أحكام النقض س ٢٩ ق ١١٢ ص ٥٨٧ ،

١٩٧٠/٦/٨ س ٢١ ق ٢٠٠ ص ٨٤٨)

١٧٢ - جريمة اعطاء شيك بدون رصيد ليست من الجرائم التى جرمها الشارع . ويتوقف تحريك الدعوى الجنائية فيها على شكوى من المجنى

عليه .

(١٩٧٦/٤/٤ أحكام النقض س ٢٧ ق ٨٤ ص ٣٩٣) .

١٧٣ - لا تدخل جريمة التبديد في عداد الجرائم المشار إليها في المادتين الثالثة والتاسعة من قانون الاجراءات الجنائية التي لا يجوز أن ترفع الدعوى الجنائية فيها الا بناء على اذن أو شكوى من المجنى عليه ، ولم يرد في القانون نص يوجب في شأنها ذلك .

(١٩٧٣/١/٧ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٢ ص ٤٧)

١٧٤ - لم يقيد القانون حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية بالنسبة الى جريمة التبديد حتى ولو دفع أمامها بعدم جواز الاثبات بالبينة فيها ، بل ان الدفع يقيد محكمة الموضوع فقط في اثبات تلك الجريمة .

(١٩٧٠/٢/٢٢ أحكام النقض س ٢١ ق ٦٧ ص ٢٧٢)

١٧٥ - جريمة خيانة الأمانة ليست من بين الجرائم التي يستلزم القانون صدور شكوى من المجنى عليه ، ومن ثم فلا تترتب على المدعى بالحق المدني اذا هو قام بتحريكها بناء على تكليف المتهم مباشرة بالمضور أمام محكمة الجنب وفقا لنص المادة ٢٣٢ اجراءات .

(١٩٦٧/١١/٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٢٦ ص ١٠٩٢)

١٧٦ - الأصل أن قيد حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية أمر استثنائي ينبغي عدم التوسع في تفسيره وقصره على أضيق نطاق سواء بالنسبة الى الجريمة التي خصها القانون بضرورة تقديم الشكوى عنها أو بالنسبة الى شخص المتهم دون الجرائم الأخرى المرتبطة بها والتي لا تلزم فيها شكوى . ولما كانت جريمتا الاعتداء على ممارسة الدعاية وإدارة محل لها - اللتان رفعت بهما الدعوى الجنائية ودين الطاعنان بهما - مستقتلتين في أركانهما وكافة عناصرها القانونية عن جريمة الزنا ، فلا ضير على النيابة العامة ان هي باشرت حقها القانوني في الاتهام وقامت بتحريك الدعوى الجنائية عنهما ورفعها تحقيقا لرسالتها . ولا يصح النعي على الحكم قبوله الدعوى الجنائية والفصل فيها بقدر بعث جريمة الزنا - التي لم تكن موضع بعث أمام المحكمة - لاستقلال الأوصاف القانونية للأفعال التي

أقيمت بها الدعوى الجنائية عن تلك الجريمة .

(١٩٦٥/٢/١٥ أحكام النقض س ١٦ ق ٢٨ ص ١٢٤)

أثر تقديم الشكوى

١٧٧ - متى كان الزوج قد أبلغ عن الزنا والزوجية قائمة ، فتطبيق زوجته يمد ذلك لا يسقط الدعوى ولا يحول دون الحكم على الزوجة .
(١٩٤٩/٣/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٣٣ ص ٧٨٧ ، ١٩٥٥/١١/٢٥ المجموعة الرسمية س ٧ ق ٧)

١٧٨ - إذا أراد الزوج أن يوقف محاكمة زوجته الزانية وتنازل عن شكواه ضدها وجب على المحكمة أن تحكم ببراءتها لا أن تحكم بعدم جواز قبول الدعوى العمومية إذ ينطبق على هذه الحالة المبدأ الوارد في المادة ١٧٢ تحقيق جنايات وهي التي نصت على وجوب الحكم بالبراءة إذا سقطت الدعوى العمومية بمضى المدة .
(لجنة المراقبة القضائية في ١٩١٦/٧/١٥ المجموعة الرسمية س ١٧ ق ١١٩)

بيان الشكوى في الحكم

١٧٩ - يلزم قانونا طبقا للمادة ١/٣ من قانون الاجراءات الجنائية صدور شكوى من المجنى عليه أو وكيله الخاص لامكان رفع الدعوى الجنائية في الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٧ عقوبات ، وهذا البيان من البيانات الجوهرية التي يجب أن يتضمنها الحكم لاتصاله بإسالة تحريك الدعوى الجنائية . ولا يفنى عن النص عليه بالحكم ما تبين من أن الزوج قد تقدم الى مأمور القسم بالشكوى عن جريمة الزنا وأصر على رفع الدعوى الجنائية عنها في تحقيق النيابة .
(١٩٥٩/١٢/٨ أحكام النقض س ١٠ ق ٢٠٤ ص ٩٩٢)

بند المدة

١٨٠ - من المقرر أن علم المجنى عليه بالجريمة وبمركبتها يعتبر من الوقائع التي رتب عليها المادة ٢/٣ من قانون الاجراءات الجنائية أثرا قانونيا لا يصح معه افتراض هذا العلم .
(١٩٧٤/٣/١٢ أحكام النقض س ٢٥ ق ٦٠ ص ٢٧١)

١٨١ - سريان الميعاد المنصوص عليه في المادة ٢/٣. إجراءات مناهضة العلم اليقيني لا الظنى .
(١٩٨٠/٥/٢١ أحكام النقض س ٣١ ق ١٢٧ ص ٦٥٤)

١٨٢ - علم المجنى عليه بالجريمة وبمركبها الذي يسلم عنه مدة الثلاثة أشهر والتي يترتب على مضيها عدم قبول الشكوى يجب أن يكون علما يقينيا لا ظنيا ولا افتراضيا ، فلا يجرى الميعاد في حق المجنى عليه الا من اليوم الذي ثبت فيه قيام هذا العلم اليقيني .
(١٩٧٦/٣/٢٩ أحكام النقض س ٢٩ ق ٧٩ ص ٣٦٩)

١٨٣ - مفاد ما ورد بالفقرة الثانية من المادة ٣ من قانون الاجراءات الجنائية أن مدة الثلاثة أشهر المنصوص عليها فيها بالنسبة للمادتين ٣٠٢ و ٣٠٣ عقوبات اما تبدأ من تاريخ علم المجنى عليه بالجريمة وبمركبها ، وليس من تاريخ التصرف في الشكوى موضوع الجريمة .
(١٩٨٣/٨/٩ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٨٤ ص ٩٢٧ ، ١٩٧٥/٢/٢٣ س ٢٦ ق ٤٠ ص ١٧٩ ، ١٩٧١/٥/٢٢ س ٢٢ ق ٩٤ ص ٢٣٨٤)

١٨٤ - جريمة الزنا الأصل فيها أن تكون وقتية لأن الركن المادي المكون لها وهو الوطء فعل مؤقت ، على أنها قد تكون متتابعة الأفعال ، كما اذا ارتبط الزوج امرأة أجنبية يزنى بها أو ارتبط أجنبي الزوجة لغرض الزنا ، وحينئذ تكون أفعال الزنا المتتابعة في رباط زمني متصل جريمة واحدة في نظر الشارع كما هو المستفاد من نص المادة ٢١٨ إجراءات اعتبارا بأنها وان نفذت بأفعال متلاحقة كل منها يصدق عليه في القانون وصفه الجريمة ، الا أنه وقد انتظمتها وحدة المشروع الإجرامي ووحدة الجاني والحق المتدنى عليه كانت جريمة واحدة . ولما كان القانون قد أجرى ميعاد السقوط من تاريخ العلم بالجريمة فان مدة الثلاثة الأشهر تسرى حتما من يوم العلم بمبدأ العلاقة الآتية لا من يوم انتهاء أفعال التتابع ، اذ يصح الخلط بين بدء سريان التقادم الذي يحتسب من انتهاء النشاط الإجرامي وبين بدء ميعاد سقوط الحق في الشكوى الذي يرتد الى العلم بوقوع الفعل المأثم ، لأن مدة السقوط أجراها الشارع في نصوصه بمعاملة من وقت قيام موجب الشكوى ، بصرف النظر عن تتابع الأفعال الجنائية . ولا شك في أن علم المجنى عليه بالعلاقة الآتية من بدايتها يوفر له العلم الكافي بالجريمة وبمركبها ويتيح له فرصة الالتجاء الى القضاء ، ولا يضيف اضطراب العلاقة

الى علمه اليقيني جديدا ولا يتوقف حقه في الشكوى على ارادة الجاني في اضطراد تلك العلاقة . والقول بغير ذلك يخالف قصد المشرع الذي جعل من مضي ثلاثة اشهر من تاريخ العلم بالجريمة وبمركبتها قرينة قانونية لا تقبل اثبات العكس على التنازل لما قدره من ان سكوت المجنى عليه طوال هذه المدة يعد بمثابة النزول عن الشكوى ، حتى لا يتخذ من حق الشكوي اذا استمر أو تأيد سلاحا للتهديد أو الابتزاز أو النكابة .

(٢٧ / ٢ / ١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٥٢ ص ٢٧٠)

حساب المدة

١٨٥ - الأصل سريان قانون الاجراءات الجنائية على الدعوى المدنية وعدم وجود نص في هذا القانون يستتبع الرجوع الى أحكام قانون المرافعات ، واعمال المادة ١٥ منه توجب عدم احتساب يوم العلم بوقوع جريمة القذف ومركبتها ضمن الميعاد المقرر لتقديم الشكوى اللازمة لتحريكها .

(٢٦ / ١ / ١٩٧٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢٦ ص ٣٤)

قرينة التنازل

١٨٦ - ان الشارع قد جعل من مضي الاجل المنصوص عليه في المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية قرينة قانونية لا تقبل اثبات العكس على التنازل لما قدره من ان سكوت المجنى عليه هذه المدة يعد بمثابة نزول عن الحق في الشكوى لاسباب وآها ، حتى لا يتخذ من حق الشكوى اذا استمر أو تأيد سلاحا للتهديد والابتزاز والنكابة ، ومن ثم فان تقديم الشكوى خلال الاجل الذي حدده القانون انما ينفي قرينة التنازل ويحفظ لهذا الاجراء اثره القانوني ولو تراخت النيابة الصامة في تحريك الدعوى الجنائية الى ما بعد فوات هذا الميعاد .

(٣ / ١٢ / ١٩٧٤ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٧٣ ص ٨٠٨ ،

٦ / ٣ / ١٩٧٠ س ٢١ ق ١٣١ ص ٥٥٣)

مادة ٤

إذا تعدد المجنى عليهم يكفي أن تقدم الشكوى من أحدهم .
وإذا تعدد المتهمون وكانت الشكوى مقدمة ضد أحدهم ، تعتبر أنها
مقدمة ضد الباقيين .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- المذكرة الإيضاحية : إذا كان المجنى عليهم أكثر من واحد فلا يشترط أن يقدم كل
منهم شكوى ، بل يكفي أن تقدم من أحدهم ، أما إذا تعدد المتهمون ولم تقدم الشكوى إلا ضد
واحد منهم فمعتبر أنها مقدمة ضد الباقيين مما يسمح للنيابة العمومية باتخاذ الإجراءات في
الدعوى ضد الجميع ، واللتصود بالمتهمين هنا من يستلزم القانون وجوب تقديم الشكوى ضدهم
لتحريك الدعوى .

مادة ٥

إذا كان المجنى عليه في الجريمة لم يبلغ خمس عشرة سنة كاملة ، أو
كان مصابا بعاقة في عقله ، تقدم الشكوى ممن له الولاية عليه .
وإذا كانت الجريمة واقعة على المال تقبل الشكوى من الوصي أو القيم ،
وتتبع في هاتين الحالتين جميع الأحكام المتقدمة الخاصة بالشكوى .
- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٦

إذا تعارضت مصلحة المجنى عليه مع مصلحة من يمثله أو لم يكن له
من يمثله تقوم النيابة العامة مقامه .
- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٧

ينقضى الحق في الشكوى بموت المجنى عليه .
وإذا حدثت الوفاة بعد تقديم الشكوى فلا تؤثر على سير الدعوى .
- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٨

لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ إجراءات فيها إلا بناء على طلب كتابي من وزير العدل في الجرائم المنصوص عليها في المادتين ١٨١ و ١٨٢ من قانون العقوبات ، وكذلك في الأحوال الأخرى التي ينص عليها القانون .

— لا مقابل لها في القانون السابق .

— الفكرة الإيضاحية « ويترب على ذلك أن النيابة الصومية لا تملك اتخاذ أي إجراء من إجراءات التحقيق في الجرائم التي يتوقف رفع الدعوى فيها على طلب إلا إذا قدم الطلب ، كما أنها لا تملك اتخاذ أي إجراء ضد المتهم بدون إذن سابق إذا كان رفع الدعوى متوقفا على هذا الإذن » .

— تقرير لجنة الإجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ « حذفت عبارة أن الطلب لا يجوز الرجوع فيه بعد صدوره لأن اللجنة رأت أنه مادام أن رفع لدعوى يتوقف على طلب الوزير فيجب أن يكون له حق الرجوع فيه بعد تقديمه كما هي القاعدة في الجرائم التي يتوقف رفعها على طلب من أحد الأفراد » .

الأحكام

الطلب في جرائم محددة

١٨٨ — لا يصح الاعتداد بالتعليمات في مقام تطبيق القانون .

(١٩٦٧/١١/٢٠ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٣٢ ص ١١١٣ ،

١٩٦٥/١٠/٤ س ١٦ ق ١٢٦ ص ٦٥٧)

١٨٩ — الأصل هو أن قيد حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية أمر استثنائي ينبغي عدم التوسع في تفسيره وقصره على أضيق نطاق سواء بالنسبة إلى الجريمة التي خصها القانون بضرورة تقديم طلب بتحريك الدعوى الجنائية عنها أو بالنسبة إلى شخص المتهم دون الجرائم الأخرى المرتبطة بها والتي لا يلزم فيها الطلب . ولما كانت جريمة الاختلاس التي دين الطاعن بها مستقلة في ركنها المادي عن جريمة بيع الطوابع المستعملة التي اتهم بها فلا غير على النيابة العامة أن هي باشرت حقها القانوني في الاتهام وقامت بتحريك الدعوى الجنائية عنها تحقيقا لرسالتها .

(١٩٦٤/١/٣٠ أحكام النقض س ١٥ ق ١٤٩ ص ٧٥٤)

١٩٠ - قيام النيابة العامة بتحقيق واقعة تصدير المخدر ومباشرة الدعوى الجنائية بشأنها لا يتوقف على صدور اذن من مدير الجمارك ولو اجترأت هذه الجريمة بجريمة من جرائم التهريب الجنائي .
(١٩٨٤/٢/٩ أحكام النقض س ٣٥ ق ٢٥ ص ١٢٧)

حالات الطلب

١٩١ - ان قضاء محكمة النقض قد استقر على ان الاجراء المنصوص عليه في المادة ٤/٩ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد هو في حقيقته طلب ، ويتوقف قبول الدعوى الجنائية على صدوره من الجهة المختصة . واغفال النص في الحكم على صدور هذا الطلب يبطله ، ولا يفنى عن ذلك ثبوت صدور هذا الطلب بالفعل .
(١٩٧٧/٤/٢٤ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٠٨ ص ٥٠٦)

١٩٢ - استقر قضاء محكمة النقض على ان الخطاب في المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ موجه من الشارع الى النيابة العامة بوصفها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية باعتبار ان احوال الطلب كغيرها من احوال الشكوى والاذن انما هي قيود على حريتها في تحريك الدعوى الجنائية استثناء من الاصل المقرر من ان حقها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قيد الا بنص خاص يؤخذ في تفسيره بالتضييق ولا ينصرف الخطاب الى غيرها من جهات الاستدلال ، ومنها مصلحة الجمارك المكلفة اصلا من الشارع بتنفيذ قانون تهريب التبغ والمنوط بها من بعد توجيه الطلب الى النيابة العامة بالبدء في اجراءات الدعوى الجنائية ، وهي لا تبدأ الا بما تتخذه هذه من اعمال التحقيق في سبيل تسيرها تقبلاً لمركبي الجرائم باستجماع الأدلة عليهم وملاحقتهم برفسخ الدعوى وطلب العقاب .

(١٩٦٩/١٢/١ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٧٦ ص ٩٣٥٦ ،
١٩٦٨/١١/٤ س ١٩ ق ١٧٨ ص ٨٩٩ ، ١٩٦٨/٤/٨ ق ٧٥ ص ٣٩٨ ،
١٩٦٧/١٠/٣٠ س ١٨ ق ٢١٣ ص ١٠٤٣ في شأن القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ الخاص بإصدار قانون الجمارك)

١٩٣ - الاجراء المنصوص عليه في المادة ٤/٩ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد والمادة ١٢٤ من القانون رقم

٦٦ لسنة ١٩٦٣ في شأن الجمارك ، والمادة ١٠ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد هو في حقيقته طلب يتوقف قبول الدعوى الجنائية على صدوره سواء من جهة مباشرة التحقيق أو من جهة رفع الدعوى .

(١٩٦٩/٤/٢٨ أحكام النقض س ٢٠ ق ١١٧ ص ٥٦٥ ، ١٩٦٧/٣/٧ س ١٨ ق ٦٨ ص ٣٣٤)

١٩٤ - من المقرر أن طلب مصلحة الضرائب لازم قانونا لامكان رفع الدعوى الجنائية عن تاحة بيع طوابع الدمغة المستعملة والا كانت غير مقبولة .

(١٩٦٤/١١/٣٠ أحكام النقض س ١٥ ق ١٤٩ ص ٧٥٤)

الصفة في تقديم الطلب

١٩٥ - نص المادة ٢١ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ صريح في اسباغ حق طلب رفع الدعوى العمومية على مصلحة الضرائب بوصف كونها المصلحة ذات الشأن وجاء النص خلوا في خصوص الحق في طلب رفع الدعوى العمومية من تعيين موظف بعينه .

(١٩٥٦/١٠/٣٠ أحكام النقض س ٧ ق ٣٠١ ص ١٠٩٠)

١٩٦ - ان انتفت صفة مصدر الطلب وقمت الاجراءات باطلة بطلانا مطلقا متعلقا بالنظام العام لاتصاله بشرط اصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة .

(١٩٧٠/١٢/١٣ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٩٠ ص ١١٩٥)

اجراءات الطلب

١٩٧ - يشترط الشارع لرفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ اجراءات في الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ أن يقدم طلب وأن يكون الطلب ثابتا بالكتابة التي لا تستلزم شكلا معيناً سوى صدورها من الشخص المختص وهو وزير الخزانة أو من ينوبه لذلك ، كما أن الشارع لم يرسم طريقا لتقديم الطلب ، فمتى صدر الطلب ممن يملكه قانونا حق للنيابة العامة اتخاذ الاجراءات في شأن الواقعة أو الوقائع التي صدر عنها .

(١٩٧٠/٤/١٣ أحكام النقض س ٢١ ق ١٤١ ص ٥٩٣)

١٩٨ - ان ولاية مدير عام مصلحة الجمارك - بنص المادة الرابعة من قانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ بأحكام التهريب الجمركي والذي حل محله القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - فيما يتعلق بطلب اتخاذ الاجراء في الدعوى الجنائية أو رفعها ولاية عامة باعتباره هو وحده الاصيل ومن عداه ممن ينبغيهم وكلاء عنه في الطلب ، أما الطلب نفسه فالشان فيه كالشان في الاذن أو الشكوى يجب أن يكون في كل قضية على حده ، والقول بغير ذلك يؤدي الى التسوية بين الانابة والطلب وهو ممتنع ، كما أنه لا وجه لقياس الانابة المنصوص عليها في المادة الرابعة سالفة البيان على النسب في حكم قانون الاجراءات لاختلاف النصوص التي تحكم موضوع كل منهما مما يقتضى المفارقة بينهما في الحكم .

(الهيئة العامة للمواد الجزائية ١٧/١/١٩٦٦ احكام النقض
س ١٧ ق ١ ص ٤١٥)

١٩٩ - اوضح الشارع بما أورده في المذكرة الايضاحية لمشروع الحكومة عن قانون الاجراءات الجنائية عن قصده من تقييد حق النيابة في رفع الدعوى الجنائية على صور ثلاث ، الشكوى وقصد بها حماية صالح المجنى عليه الشخصي ، والطلب وهو يصدر من هيئة عامة بقصد حمايتها سواء بصفتها مجنيا عليها أو بصفتها أمينة على مصالح الدولة العليا ، والاذن وقد أريد به شخص معين ينتسب الى احدى الهيئات التي قد يكون في رفع الدعوى عليهساس بما لها من استقلال . كما أن الطلب ينصرف الى الجريمة ذاتها فينطوي على تصريح باتخاذ اجراءات التحقيق أو رفع الدعوى عنها دون اعتبار لمرتبتها ، أما مباشرة الاجراءات قبل شخص معين واسناد التهمة اليه ورفع الدعوى عليه فهي اجراءات تالية ولا اتصال لها بالطلب الصادر عن الجريمة . ويترتب تقريرا على ما تقدم أن تحديد شخص المتهم بيان جوهرى في الاذن ، أما الطلب فانه يكفى لصحته اشتماله على البيانات التي تحدد الجريمة ذاتها التي صدر من أجلها تحديدا كافيا دون اعتبار لشخص من يسفر التحقيق عن اسنادها اليه ورفع الدعوى عنها قبله .

(٢٥/١٠/١٩٦٥ احكام النقض س ١٦ ق ١٤١ ص ٧٤٣)

٣٠٠ - الدفع بسقوط الدعوى العمومية - في جريمة الامتناع عن الوفاء برسم الدفعة لعدم تقديم مصلحة الضرائب الشكوى للنيابة في خلال

ثلاثة أشهر من تاريخ علمها بها على غير أساس .
(١٩٥٤/٤/١٣ أحكام النقض س ٥ ق ١٧٥ ص ٥١٧)

اثر تقديم الطلب

٣٠١ - متى صدر الطلب ممن يملكه قانونا فى جريمة من جرائم
النقد أو التهريب أو الاستيراد حق للنيابة العامة اتخاذ الاجراءات فى شأن
الواقعة أو الوقائع التى صدر عنها وصحت الاجراءات بالنسبة الى كافة
ما قد تتصف به من أوصاف قانونية يتوقف رفع الدعوى الجنائية على طلبه
بشأنه من أى جهة كانت . والقول بغير ذلك يؤدى الى زوال القيد وبقائه
معا مع وروده على كل واحد دائر مع الأوصاف القانونية المختلفة للواقعة
عينها ، وهو ما لا مساغ له مع وحدة النظام القانونى الذى جمع شتات
القوانين المسالية بما تتضمنه من توقف الدعوى الجنائية على طلب ، اذ أن
الطلب فى هذا المقام يتعلق بجرائم من صعيد واحد يصدق عليها جميعا
أنها جرائم مالية تمس ائتمان الدولة ولا تتعلق بأشخاص مرتكبيها ،
وبالتالى فإن الطلب فى أى جريمة منها يشمل الواقعة بجميع أوصافها وكيفية
القانونية الممكنة كما ينبسط على ما يرتبط بها اجرائيا من وقائع لم تكن
معلومة وقت صدوره متى تكشف عرضا أثناء التحقيق ، وذلك بقوة الاثر
المعنى للطلب وقوة الاثر القانونى للارتباط مادام ما يجرى تحقيقه من
الوقائع داخلا فى مضمون ذلك الطلب الذى يملك صاحبه قصره أو تقييده .
أما القول بأن الطلب يجب أن يكون مقصورا على الوقائع المحددة التى كانت
معلومة وقت صدوره دون ما يكشف عنها التحقيق عرضا فتخصيص بغير
مخصص والزام بما لا يلزم والقول بغير ذلك يؤدى الى توقف الدعوى الجنائية
حالا بعد حال كلما جد من الوقائع جديد يقتضى طلبا آخر ، الأمر الذى
تتأذى منه العدالة الجنائية حتما خصوصا اذا ترادفت الوقائع مكونة حلقات
متشابهة فى مشروع جنائى واحد .
(١٩٧٨/٤/٣ أحكام النقض س ٢٩ ق ٦٧ ص ٣٥٣)

٣٠٢ - اثر الطلب متى صدر رفع القيد عن النيابة العامة رجوعا الى
حكم الاصل فى الاطلاق . وصدور الطلب ممن يملكه قانونا فى جريمة من
جرائم النقد أو التهريب أو الاستيراد يخول النيابة العامة اتخاذ الاجراءات
فى شأن الواقعة أو الوقائع التى صدر عنها وتصح الاجراءات بالنسبة الى
كافة ما قد تتصف به من أوصاف قانونية وما يرتبط بها اجرائيا من وقائع

لم تكن معاومة وقت صدوره متى تكشف عن عرضا أثناء التحقيق ، وذلك بقوة الأثر العيني للطلب وقوة الأثر القانوني للارتباط مادام ما جرى تحقيقه من الوقائع داخلا في مضمون ذلك الطلب الذى يملك صاحبه قصره أو تقييده .
(١٩٦٩/٤/٢٨ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٦٧ من ٥٦٥ ،
١٩٦٧/٣/٧ س ١٨ ق ٦٨ ص ٣٣٤)

٣٠٣ - أحوال الطلب هي من القيود التى ترد على حق النيابة العامة استثناء من الأصل المقرر مما يتعين الأخذ فى تفسيره بالتضييق ، وإن أثر الطلب هو رفع القيد عن النيابة رجوعا الى حكم الأصل فى الإطلاق ، ولا ينصرف فيه الخطاب الى غير النيابة العامة من جهات الاستدلال .
(١٩٧٣/١٢/١٠ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٤٤ ص ١٢٠١ ،
١٩٦٩/٦/٢ س ٢٠ ق ١٥٨ ص ٧٨٧ ، ١٩٦٨/٢/٥ س ١٩ ق ٢٦ ص ١٤٨)

أثر عدم تقديم الطلب

٣٠٤ - إذا رفعت الدعوى الجنائية قبل صدور طلب من الجهة التى ناطها القانون به وقع ذلك الإجراء باطلا بطلانا مطلقا متعلقا بالنظام العام لاتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية وبصححة اتصال المحكمة بالواقعة وتعين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها .
(١٩٧٢/٢/١٤ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٥ ص ١٨٦)

٣٠٥ - إذا ما اتخذت إجراءات التحقيق قبل صدور الطلب وقعت باطلة بطلانا من النظام العام لاتصاله بشرط أصيل لازم لاتخاذها ، ولا يصححها الطلب اللاحق ، فإذا كان تفتيش منزل المتهم المأذون به من النيابة العامة الذى أسفر عن ضبط التبغ محل الجريمة قد صدر الأمر به ونفذ قبل صدور الطلب من مدير الجمرك فإن هذه الإجراءات تكون قد وقعت باطلة ويمتنع هذا البطلان الى كل ما أسفرت عنه .
(١٩٦٨/٤/١٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٨٧ ص ٤٥١)

٣٠٦ - لا يجوز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أى إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو المحكم قبل صدور الطلب بذلك من مدير عام الجمارك أو من ينوبه ، فإذا ما اتخذت إجراءات من هذا

القبيل قبل صدور الطلب من الجهة التي ناطها القانون به وقعت تلك الإجراءات باطلة بطلاناً مطلقاً متعلقاً بالنظام العام لاتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة ويتعين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها.

(١٩٦٧/٤/١٨٦ أحكام النقض من ١٨ ق ١٠٧ من ٥٤٩)

٣٠٧ - من المقرر أنه إذا ما اتخذت في الدعوى الجنائية إجراءات لرفعها قبل صدور الطلب بذلك من الجهة التي ناطها القانون به وقعت تلك الإجراءات باطلة ولا يصححها الطلب اللاحق ، وهو بطلان متعلق بالنظام العام لاتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة ويتعين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها ، ومؤدى ذلك أن شرط صحة اتصال المحكمة بالدعوى رهن بكونها مقبولة وبغير ذلك لا تتمتع للمحكمة ولاية الفصل فيها ويكون اتصال المحكمة في هذه الحالة بالدعوى ممدوماً قانوناً وما يتخذ في شأنها لغواً باطلاً أصلاً .

(١٩٦٥/٢/٢٢ أحكام النقض من ١٦ ق ٣٤ من ١٥١)

٣٠٨ - مؤدى نص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ في شأن أحكام التهريب الجمركي هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية في جرائم التهريب أو مباشرة أى إجراء من إجراءات بدء تسييرها لتمام جهات التحقيق والحكم قبل صدور طلب بذلك من الجهة المختصة . فإذا اتخذت إجراءات من هذا القبيل قبل صدور ذلك الطلب وقعت تلك الإجراءات باطلة ، ولا يصححها الطلب اللاحق ، وهو بطلان متعلق بالنظام العام لاتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة ويتعين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها . ولما كانت الدعوى مما يتوقف رفعها على طلب يصدر من مدير مصلحة الجمارك وكانت إجراءات القبض والتفتيش التي اتخذها مأمور الضبط القضائي والتي أسفرت عن ضبط السبائك قد اتخذت قبل صدور هذا الطلب ، فإن هذه الإجراءات تكون قد وقعت باطلة . ويستند هذا البطلان إلى كل ما يترتب عليها .

(١٩٦٤/١/٢٢ أحكام النقض من ١٤ ق ٨ من ٣٠٥)

حكم الاستدلال قبل تقديم الطلب .

٣٠٩ - من المقرر في صحيح القانون أن إجراءات الاستدلال

أيا كان من مباشرها لا تعتبر من إجراءات الخصومة الجنائية بل هي من الإجراءات الأولية التي تسلس لها سابقة على تحريكها والتي لا يرد عليها قيد الشارع في توقفها على الطلب أو الإذن رجوعا إلى الأصل في الاطلاع وتحريها للمقصود من خطاب الشارع بالاستثناء وتحديدًا لمعنى الدعوى الجنائية على الوجه الصحيح دون ما يسبقها من الإجراءات المهلة لنشوتها ، إذ لا يملك تلك الدعوى أصلا غير النيابة العامة وحدها .

(١٩٦٩/١٢/١ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٧٦ ص ١٣٥٦ ، ١٩٦٩/٦/٣ ق ١٥٩ ص ٧٩٥ ، ١٩٦٩/٦/٢ ق ١٥٨ ص ٧٨٧ ، ١١/٤/١٩٦٨ س ١٩ ق ١٧٨ ص ٨٩٩ ، ١٩٦٨/٢/٥ ق ٢٦ ص ١٤٨) .

٣١٠ - لا تتمتع الخصومة ولا تتحرك الدعوى الجنائية إلا بالتحقيق الذي تجريه النيابة دون غيرها بوصفها سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمن تندبه لهذا الغرض من مأموري الضبط القضائي ، أو برفع الدعوى أمام جهات الحكم . ولا تعتبر الدعوى قد بدأت بأي إجراء آخر تقوم به سلطات الاستدلال ولو في حالة التلبس بالجريمة .

(١٩٦٩/١٢/١ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٧٦ ص ١٣٥٦ ، ١١/٤/١٩٦٨ س ١٩ ق ١٧٨ ص ٨٨٩ ، ١٩٦٨/٢/٥ ق ٢٦ ص ١٤٨) .

بيان الطلب في الحكم

٣١١ - اغفال الحكم لبيان الطلب الكتابي من مدير عام الجمارك أو من ينييه في ذلك يترتب عليه بطلان الحكم ، ولا يغني عن النص عليه بالحكم أن يكون ثابتا بالأوراق صدور مثل هذا الطلب من جهة الاختصاص .

(١٩٨١/٤/٢٦ أحكام النقض س ٣٢ ق ٧٢ ص ٤٠٤)

٣١٢ - لا يجوز تحريك الدعوى الجنائية في جرائم التهريب أو مباشرة إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب كتابي من المدير العام للجمارك أو من ينييه في ذلك وفقا للصادرة ١/١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وهذا البيان من البيانات الجوهرية التي يجب أن يتضمنها الحكم لاتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية واغفاله يترتب عليه بطلان الحكم ولا يغني عن النص عليه بالحكم أن يكون ثابتا بالأوراق صدور مثل هذا الطلب من جهة الاختصاص .

(١٩٧٢/٥/٢١ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٧٥ ص ١٧٧ ، ١٩٧٢/٢/١٤ ق ٢٥ ص ١٨٦ ، ١٩٦٨/١/١٨ س ١٩ ق ٧ ص ٢٧) .

مادة ٨ مكرراً

لا يجوز أن ترفع الدعوى الجنائية في الجرائم المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكرراً (١) من قانون العقوبات إلا من النائب العام أو المحامي العام .

- أضيفت بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ الصادر في ١٦/٧/١٩٧٥ ، ونشر في ١٩٧٥/٧/٣١ .

- من المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ :

٢٥ - تضمن المشروع في مادته الرابعة إضافة مواد بأرقام ٨ مكرراً و١٦٠ مكرراً ، ٢٠٨ مكرراً (د) إلى قانون الإجراءات الجنائية فضلاً عن إضافة فقرة جديدة إلى المادة ١٥ من القانون المذكور .

وتنطبق المادة ٨ مكرراً بالحكم الخاص بمضمون جواز إقامة الدعوى الجنائية في الجرائم المنصوص عليها في المادتين ١١٦ مكرراً (ب) و١١٦ مكرراً (د) من قانون العقوبات والتي سبقت الإشارة إليهما إلا من النائب العام أو المحامي العام .

أما الفترة المخصصة إلى المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية فتتضمن حكماً مؤداه عدم بدء المدعى المستطع للدعوى الجنائية في الجرائم الواردة في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات إلا من تاريخ انتهاء الوظيفه ما لم يبدأ التحقيق فيها. قبل ذلك مع الإشارة إلى أن هذا الحكم لا يخل بالأحكام الواردة في الفترتين السابقتين من المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية .

وتتناول المادة ١٦٠ مكرراً من قانون الإجراءات الجنائية والمضافة بالمادة الخامسة من المشروع القواعد الخاصة بأحالة بعض الجنايات التي تقع على المال العام إلى محاكم الجنب إذا تدهقت شروط الفقرة الأولى من المادة ١١٨ مكرراً (١) التي سبقت الإشارة إليها وذلك لتغطي فيها المحاكم المذكورة وفقاً لأحكام المادة سالفه الذكر .

وتضمنت المادة الرابعة من المشروع كذلك إضافة مادة برقم ٢٠٨ مكرراً (د) إلى قانون الإجراءات الجنائية تنالج ما تبين من قصور في المواد ٢٠٨ مكرراً (١ ، ب ، ج) القائمة حالياً في القانون المذكور . إذ عالجته هذه المواد أسلوب تتبع الأموال المتحصلة من الاختلاس ومن سائر جرائم الباب الرابع من الكتاب الثاني ، حال حياة الجاني دون أن تنالج القرض الذي فيه يتولى الجاني قبل أو بعد إحالة قضيته إلى المحكمة ، فبسبب لهذا النقص رخصت المادة ٢٠٨ مكرراً (د) للمحكمة الجنائية المختصة في حالة انقضاء الدعوى المموجة بالوفاة سواء قبل المحاكمة أو في أثناءها أن تنظر الدعوى أو تستمر في نظرها بالإجراءات المتبعة فيها للقبض بالرد ، وذلك في جرائم الاختلاس والاستيلاء وأخذ ما ليس مستحقاً من رسوم أو غرامات أو عوائده أو ضرائب والربح المصاحب عليه بالمراد ١١٢ ، ١١٣ فقرة أولى وثانية ورابعة ١١٣ مكرراً فقرة أولى ، ١١٤ ، ١١٥ من قانون الدونات .

وطبقاً للمادة نفسها تأمر المحكمة بالرد في مواجهة الورثة والموصى لهم وكل من أضاف فائدة جديدة من الجريمة ليكون الحكم نافذاً في أموال كل منهم بقدر ما استفاد .
ولما كان يعني بعد وفاة الجاني وجود تخلفه في حالة عجز عن مباشرة الدفاع عن أنفسهم

في الدعوى المدنية يطلب الرد ، فقد أوجبت المادة قياسا على ما هو مقرر في الدعوى العمومية من جنائية - نسب المحكمة محاميا للدفاع عنهم حالة عدم اتانهم محاميا يتولى هذا الدفاع .

٢٦ - وبالنظر الى جملة الأحكام الموضوعية والاجرائية التي استحدثها المشروع لحل محل القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الأموال العامة فقد نصت المادة الخامسة من المشروع على إلغاء هذا القانون . وكذلك فإنه لما كانت المادة ٨٤ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام تتطلب إخذ رأى الوزير المختص قبل إقامة الدعوى العمومية ضد العاملين في تلك المؤسسات والشركات في حالة ارتكابهم بعض جرائم الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ، وكان في ذلك القيد الوارد على حرية النيابة العمومية ما يطلل المحاسبة ويهدد ما يتطلبه الزجر العام من ضرورة الإسراع فيها ، فضلا عن كونه قيداً لا يراعى حين يكون الجاني عاملاً بالدولة أو بجهة تابعة لها ، فقد نصت المادة السادسة من المشروع كذلك على إلغاء نص المادة ٨٤ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ - السالف ذكره - حتى تسترد النيابة العامة حريتها في إقامة الدعوى الجنائية إذا ، العاملين بالقطاع العام أسوة بما هو متبع مع العاملين بالدولة .

مادة ٩

لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ إجراءات فيها في الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٨٤ من قانون العقوبات إلا بناء على طلب كتابي من الهيئة أو رئيس المصلحة المجنى عليها .

وفي جميع الأحوال التي يشترط القانون فيها لرفع الدعوى الجنائية تقديم شكوى أو الحصول على إذن أو طلب من المجنى عليه أو غيره لا يجوز اتخاذ إجراءات التحقيق فيها إلا بعد تقديم هذه الشكوى أو الحصول على هذا الإذن أو الطلب . على أنه في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٨٥ من قانون العقوبات ، وفي الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٠٣ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ من القانون المذكور إذا كان المجنى عليه فيها موظفاً عاماً أو شخصاً ذا صلة نيابية عامة أو مكلفاً بصفة عامة ، وكان ارتكاب الجريمة بسبب اداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة يجوز اتخاذ إجراءات التحقيق فيها دون حاجة الى تقديم شكوى أو طلب أو إذن .

- اشتملت الفقرة الثانية بالقانون رقم ٤٥٦ لسنة ١٩٥٤ ، الصادر في ١٩٥٤/٨/٥ ، ونشر في ١٩٥٤/٨/٥ .

- لا مقابل لهذه المادة في القانون السابق .

المذكورة الايضاحية للقانون رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥٤ : تنص المادة ٣ من قانون الاجراءات الجنائية بعدم جواز رفع الدعوى الجنائية الا بناء على شكوى شفوية أو كتابية من المجنى عليه أو من وكيله الخاص الى النيابة العامة أو الى أحد مأموري الضبط القضائي في الجرائم المنصوص

عليها بالمواد المبينة بتلك المادة ومن بينها المواد ١٨٥ و ٣٠٣ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ من قانون العقوبات .

وتنص المادة ٣٩ من قانون الاجرامات الجنائية ايضا بأنه اذا كانت الجريمة المتلبس بها مما يتوقف رفع الدعوى عنها على شكوى فلا يجوز القبض على المتهم الا اذا صرح بالشكوى من يملك تقديمها .

ولما كانت المادة ١٨٥ عقوبات تماقب كل من سب موظفا عاما أو شخصا ذا صفة نيابية عامة أو مكلفا بخدمة عامة بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو اشفعة السادة - كما أنه قد يكون المجنى عليه في المواد ٣٠٣ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ عقوبات موظفا عاما أو شخصا ذا صفة نيابية عامة أو مكلفا بخدمة عامة ، فقد ترتب على تطبيق نص المادتين ٣ و ٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية صدم جواز اتخاذ أى إجراء في الدعوى الجنائية الا بعد الحصول على اذن من المجنى عليه في الجرائم المشار اليها .

ولما كان سب الموظفين ومن في حكمهم وكذلك اللعن في حتهم يقع في الغالب في غير حسوسهم وفي ظروف تقتضى سرعة إجراء التحقيق والتصرف في شأن التهمين وليس من المصلحة العامة ولا في مصلحة التحقيق نفسه أن يصل الى المعقق بلاغ من أحد رجال البوليس الخليلين أو من فيهم بوقوع جريمة من قبيل ما ذكر فلا يتخذ أى إجراء فيها انتظارا لوصل الشكوى من المجنى عليه أو من وكيله الخاص وقد يتأخر ورود هذه الشكوى زمنا طويلا .

وقد يترتب على التأخير في اتخاذ إجراءات التحقيق في هذه الجريمة اختلال بالأمن والنظام . لذلك رؤى احياءة انتهاك كافة إجراءات التحقيق في جرائم السب أو اللعن التي تقع على

موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية أو مكلف بخدمة عامة مما نص عليه في المواد ١٨٥ و ٣٠٣ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ من قانون العقوبات دون أن يتوقف ذلك على شكوى من صاحب الشأن على أن يعلق رفع الدعوى على اذن هذا الأخير فيكون له أن يطلب رفعها كما يكون له أن يتنازل عن حقه ويتنازل عما وقع عليه من سب أو قذف وذلك في أى وقت الى أن يصدر في الدعوى حكم نهائي ويترتب على ذلك انقضاء الدعوى الجنائية بالتنازل .

وقد روي تحقيقا لهذا الفرض تعديل نصوص المواد ٩ لفترة ثانية و ١٠ لفترة أولى ٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية بالتكليفية المبينة بالمشروع المرافق .

الأحكام

حالات الاذن

٢١٣ - لا يجوز تحريك الدعوى الجنائية على القاضى في جنائية أو جنحة قبل صدور اذن من مجلس القضاء الأعلى بذلك ، ويجب تضمين الحكم صدور الاذن ، واغفال ذلك يبطله ، ولا يفنى عن ذلك ثبوت صدور هذا الاذن بالفعل .

(١٩٨٧/١/٨ الطعن رقم ٥٩٦٣ لسنة ١٩٥٦)

٢١٤ - تقضى المادة ١٠٦ من القوانين رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في

شأن السلطة القضائية بأنه في غير حالات التليس بالجريمة لا يجوز اتخاذ أى إجراء من إجراءات التحقيق مع القاضى أو رفع الدعوى الجنائية عليه فى جنائية أو جنحة إلا بأذن اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١٠٤ وبناء على طلب النائب العام . ومفاد ذلك أن الحظر المنصوص عليه فى تلك المادة إنما يكون بالنسبة الى القضاة بعد تعيينهم ، فإذا ما اتخذ إجراء من إجراءات التحقيق أو رفعت الدعوى الجنائية على أحدهم قبل ذلك فإن الإجراء أو رفع الدعوى يكون صحيحا ويظل على هذه الصحة حتى يبلغ نهايته .

(١٩٦٦/١٢/٦ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٣٢ ص ١٢٢٠)

٢١٥ - متى كانت الدعوى العمومية قد رفعت صحيحة على المتهم قبل أن ينتخب عضوا فى البرلمان وكانت المحكمة تجهل أن المتهم انتخب بعد ذلك ، فإن إذن البرلمان فى استمرار السير فى الإجراءات بعد أن تنهت المحكمة يمنع من القول بطلان الإجراءات التى تمت ضد المتهم أثر انتخابه ، ولا يصح تشبيه هذه الحالة من جميع الوجوه بحالة الإجراءات التى تبدأ ضد عضو فى البرلمان بغير إذن المجلس ، إذ أن حكم كل حالة من الحالتين لا يتفق تماما مع الأخرى سواء من جهة طبيعته أو من جهة علته .

(١٩٤٩/٤/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٨٤

ص ٨٥١)

٢١٦ - المستفاد من نص المادة ١/٩٩ من الدستور أنه يجوز فى حالة التليس بالجريمة اتخاذ الإجراءات الجنائية ضد عضو مجلس الشعب دون إذن سابق من المجلس .

(١٩٨٣/٢/٨ أحكام الطعن س ٣٤ ق ٤٠ ص ٢١٤)

الباب مملور الاذن

٢١٧ - الدفع بخلو الاذن برفع الدعوى الجنائية من تاريخ صدوره بما يجوز منه القول بصدوره لاحقا لرفع الدعوى الجنائية هو من الدفع التى يختلط فيها القانون بالواقع بما يستلزم تحقيقا موضوعيا وهو ما يخرج عن نطاق اختصاص محكمة النقض ولا تقبل اثارته امامها لأول مرة .

(١٩٦٦/١/٣ أحكام النقض س ١٧ ق ٣ ص ١٥)

مادة ١٠

لمن قدم الشكوى أو الطلب في الأحوال المتعارف عليها في المواد السابقة وللمجنى عليه في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٨٥ من قانون العقوبات وفي الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٠٣ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ من القانون المذكور إذا كان موظفا عاما أو شخصا ذا صفة نيابية عامة أو مكلنا بصفة عامة وكان ارتكاب الجريمة بسبب اداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة أن يتنازل عن الشكوى أو الطلب في أى وقت الى أن يصدر في الدعوى حكم نهائى وتنقضى الدعوى الجنائية بالتنازل .

وفي حالة تعدد المجنى عليهم لا يعتبر التنازل الا اذا صدر من جميع من قدموا الشكوى .

والتنازل بالنسبة لأحد المتهمين يعد تنازلا بالنسبة للباقيين .

واذا توفي الشاكي فلا ينتقل حقه في التنازل الى ورثته الا في دعوى الزنا ، فلكل واحد من اولاد الزوج الشاكي من الزوج المشكو منه أن يتنازل عن الشكوى وتنقضى الدعوى .

- أضيفت الفقرة الثانية بالقانون رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥٤ الصادر في ١٩٥٤/٨/٥ ونشر في ١٩٥٤/٨/٥ .

- راجع ما جاء بالفقرة الايضاحية تحت المادة ٩ .

- لا مقابل لهذه المادة في القانون السابق .

الأحكام

الفقرة الأولى :

حق التنازل عن الشكوى

٢١٨ - جرائم السب من الجرائم التي لا يجوز أن ترفع الدعوى الجنائية عنها الا بناء على شكوى المجنى عليه ، ولمن قدم الشكوى أن يتنازل عنها في أى وقت الى أن يصدر في الدعوى حكم نهائى وتنقضى الدعوى الجنائية بالتنازل طبقا للمادة ١٠ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون

رقم ٤٢٦ لسنة ١٥٤٠

(١٩٥٥/١١/٢١ أحكام النقض س ٦ ق ٤٠٢ ص ١٣٧٤)

٢١٩ - جريمة القذف ليست من الجرائم التي يتأثر بها الأمن العام أو يلحق ضررا بالمصلحة العامة ، ولكنها تمس شخص المقتوف في حقه والحكمة في استثناء جرائم القذف من القاعدة العامة التي تنقضي بعدم نأثر الدعوى العمومية بتنازل المدعى المدني إنما ترجع الى الرغبة في استئصال شائفة الضمائم والأحقاد بين الأفراد .

(الألبكية الجزئية ١٩٢٨/١٢/٢٢ المجموعة الرسمية س ٢٩

ق ٣٥)

شكل التنازل

٢٢٠ - لم يرسم الشارع في المادة ١٠ من قانون الاجراءات الجنائية طريقة للتنازل ، فيستوى أن يقرر به الشاكي كتابة أو شفها ، كما يستوى أن يكون صريحا أو ضمنيا يتم عنه تصرف يصدر من صاحب الشكوى ويفيد في غير شبهة أنه أعرض عن شكواه .

(١٩٥٤/١٢/٢١ أحكام النقض س ٥ ق ١١٠ ص ٣٣٧)

البيات التنازل

٢٢١ - متى كان الحكم المطعون فيه الذي دان المتهم أورد أن المدعى بالحق المدني الذي رفع الدعوى بالطريق المباشر بتهمة السب والقذف قد تصالح مع المتهم ولم يبين فحوى الصلح ، وهل تضمن التنازل عن اتهام المتهم أم اقتصر على الادعاء بالحق المدني قبله ، الأمر الذي يصحز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون ويشوب الحكم بالقصور مما يعيبه بما يستوجب نقضه والاحالة .

(١٩٧٥/٣/٢٢ أحكام النقض س ٢٦ ق ٤٥ ص ٢٠٥)

٢٢٢ - ان تقدير التنازل من المسائل الواقعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب متى كانت المقدمات التي أسست عليها حصول التنازل أو عدم حصوله تؤدي الى النتيجة التي خلصت اليها .

(١٩٥٤/١٢/٢١ أحكام النقض س ٥ ق ١١٠ ص ٣٣٧)

٢٢٣ - ان التنازل الذي يدعى صدوره من الزوج المرفوعة دعوى الزنا بناء على شكواه لا يصح افتراضه والاخذ فيه بطريق الظن ، لأنه نوع من الترك لا بد من اقامة الدليل على حصوله .

(١٩٤١/٥/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٥٩ ص ٤٧١)

٢٢٤ - اذا دفعت الزوجه يستوطن حق زوجها في طلب محالمتها على جريمه الزنا بمعاشرتها به قبل رفع دعوى الزنا ، وردت المحكمة انه لم يلم لديها الدليل على صحه ما ادعت به ازوجه ، فرأى المحكمة في هذه النقطة الموضوعية لا معقب عليها فيه .

(١٩٣٣/٢/١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٨٧ ص ١٣٢)

الر التنازل

٢٢٥ - اذا صدر تنازل من الزوج المجنى عليه بالنسبة للزوجة سواء اكان قبل الحكم النهائي أو بعده وجب حتما أن يستفيد منه الشريك ، ويجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى ، ولو لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام وينتج أثره بالنسبة للدعويين الجنائية والمدنية في خصوص جريمة الزنا وهو ما يرمى اليه الشارع بنص المادتين ٣ و ١٠ من قانون الاجراءات الجنائية .

(١٩٧١/٥/٣١ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٠٥ ص ٤٢٧)

٢٢٦ - يختلف معنى التنازل في المادة ١٠ اجراءات جنائية عنه في المادة ٣١٢ عقوبات فهو في اولاهما ذو أثر عيني مطلق يمحو الواقعة الجنائية ذاتها وينبسط على كافة المتهمين فيها بينما هو في المادة ٣١٢ عقوبات ذو أثر شخصي يقتصر على اشخاص الجاني الذي قصد به وقصر عليه لاعتبارات شخصية وأواصر عائلية تربط بين المجنى عليه ولتتهم ولا تمتد الى سواء من المتهمين .

(١٩٥٦/١٠/٨ أحكام النقض س ٧ ق ٢٧٣ ص ١٠٠١)

٢٢٧ - متى كان الحكم قد جعل للتنازل الصادر من الزوج في

جريمة السرقة اثرا يمتد الى الشريك ويشمله فانه يكون قد أخطأ في القانون ،

(١٠٠١ / ١٠ / ١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ٢٧٣ ص ١٠٠١)

٢٢٨ - ان قانون الاجراءات الجنائية اذ نص في المادة العاشرة منه على حق مقدم الشكوى أو الطلب في التنازل عنه في أى وقت الى أن يصدر في الدعوى حكم نهائى ، قد حصل أثر هذا التنازل منصبا على الدعوى الجنائية وحدها ، ولا يتمتع ذلك من أصابه ضرر من الجريمة أن يطالب بتعويض هذا الضرر أمام المحكمة المدنية .

(١٩٥٤ / ١٢ / ٢١ أحكام النقض س ٥ ق ١١٠ ص ٣٣٧)

حق التنازل عن الطلب

٢٢٩ - أجازت المادة ١٠ من قانون الاجراءات الجنائية لمن خوله القانون حق تقديم الطلب أن يتنازل عنه في أى وقت الى أن يصدر في الدعوى حكم نهائى وتنتفى الدعوى الجنائية بالتنازل .

(١٩٧٠ / ٤ / ٥ أحكام النقض س ٢١ ق ١٢٢ ص ٥٠٥)

اثر التنازل عن الطلب

٢٣٠ - ان مناط الارتباط في حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات رهن بكون الجرائم المرتبطة قائمة لم تجر على احداها حكم من الأحكام المرفوعة من المسؤولية أو العقاب لأن تماسك الجريمة المرتبطة وانضمامها بقوة الارتباط القانونى الى الجريمة الأخرى لا يفقدها كيانها ولا يحول دون تصدى المحكمة لها والتدليل على نسبتها للمتهم ثبوتا ونفيا ، ومن ثم فان دعوى قيام الارتباط بين كل من جريمة الشروع في التهريب الجمرى (موضوع الدعوى المطروحة) وبين الجريمة الاستردادية (التى لم ترفع بها الدعوى لتصلح مدير عام الاسترداد عنها) لا توجب البتة الحكم بانتقضاء الدعوى الجنائية عن أى منهما تبعا لانقضائها بالنسبة الى الجريمة الأخرى للتصالح . ولا تقتضى بداهة انسحاب اثر الصلح في الجريمة الثانية الى هذه الجريمة .

(١٩٧٣ / ٢ / ١٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ٤٣ ص ٢٠١ ،

١٩٦٩ / ٥ / ١٢ س ٢٠ ق ١٣٩ ص ٦٨٥)

٢٣١ - إقامة الدعوى عن تهمة التهريب الجمركى بناء على طلب مدير الجمرک ، دون الجريمة الاستيرادية التى كونتها الواقعة ذاتها استجابة لقرار مدير عام الاستيراد فى شأنها بالاكْتفاء بمصادرة المضبوطات اداريا ، واعتبار المحكمة هذا القرار سحبا للأذن برفع الدعوى والقضاء بعدم جواز رفعها عن الجريمة الجمركية يكون حكمها قد انبنى على خطأ فى تطبيق القانون مما يمييه بما يستوجب نقضه ، ولما كان الخطأ فى تطبيق القانون الذى تردى فيه الحكم قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى وتقدير أدلتها فإنه يعتب أن يكون مع النقص الإحالة .

(١٩٧٣/٢/١٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ٤٣ ص ٢٠١)

٢٣٢ - مؤدى نص المادة الرابعة من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ أن المصلحة الجمارك التصالح مع المتهمين فى جرائم التهريب فى جميع الأحوال سواء تم الصلح أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة أو بعد الفصل فيها بحكم بات ، ويترتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية أو وقف تنفيذ العقوبة حسب الأحوال ، فالصلح يمد - فى حدود تطبيق القانون - بمثابة نزول الهيئة الاجتماعية عن حقها فى الدعوى الجنائية مقابل الجمل الذى قام عليه الصلح ويحدث أثره بقوة القانون ، بما يقتضى من المحكمة إذا ما تم التصالح فى أثناء نظر الدعوى أن تحكم بانقضاء الدعوى الجنائية ، أما إذا تراخى إلى ما بعد الفصل فى الدعوى فإنه يترتب عليه وجوب وقف تنفيذ العقوبة الجنائية المقضى بها . وقد كشف المشرع عن هذا النظر فى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بأصدار قانون الجمارك والذى ألغى القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ .

(١٩٦٣/١٢/١٦ أحكام النقض س ١٤ ق ١٦٩ ص ٩٢٧)

الفقرة الثالثة :

تعدد المتهمين

٢٣٣ - إذا صدر تنازل من الزوج المجنى عليه فى جريمة الزنا بالنسبة للزوجة سواء كان قبل الحكم النهائي أو بعده وجب حتماً أن يستفيد منه الشريك ، ويجوز أن يتمسك به فى أية حالة كانت عليها الدعوى، ولو لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام وينتج أثره

بالنسبة للدعويين الجنائية والمدنية وهو ما يرمى اليه الشارع بنص المذتين ٣ و ١٠ من قانون الاجراءات الجنائية .

(١٩٧٨/٥/٢٢ أحكام النقض س ٢٩ ق ٩٨ ص ٥٢٧)

٢٣٤ - اذا كان المدعون بالحق المدني تنازلوا عن اتهام المتهم التي كانت الجنبه المباشرة قد رفعت عليها مع الطاعن من أجل تهمة السب والقذف فان مقتضى ذلك امتداد اثر هذا التنازل وهو صريح غير مقيد الى الطاعن بحكم القانون أسوة بالتهمة الثانية ايا كان السبب في هذا التنازل مما يبنى عليه القضاء الدعوى الجنائية بالنسبة لكلا المتهمين . فاذا كان الحكم قد قضى بادانة الطاعن بمقولة ان التنازل لا يشمل له لأنه لم يكن منصبا على اصل الحق في اقامة الدعوى ولم يكن متضمنا معنى الصفع ، فانه يكون قد اشطأ لمخالفة صريح حكم القانون .

(١٩٥٣/١١/١٧ أحكام النقض س ٥ ق ٣٠ ص ٩٠)

٢٣٥ - متى كانت دعوى الزنا قد رفعت صحيحة على الزوجة وعلى شريكها المتهم طبقا للأوضاع التي يتطلبها القانون في جريمة الزنا فان غياب الزوجة أثناء المحاكمة لا يصح أن يترتب عليه تأخير محاكمة المتهم معها . واذن فادانة الشريك نهائيا جائزة ولو كان الحكم على الزوجة غيايبا . والقول بأن من حق الشريك الاستفادة من براءة الزوجة أو من تنازل الزوج عن المحاكمة لا يصح الا عند قيام سبب الاستفادة بالفصل ، أما مجرد التقدير والاحتمال فلا يصح أن يحسب له حساب في هذا المقام .

(١٩٤٩/٣/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٣٣ ص ٧٨٧)

٢٣٦ - ان جريمة الزنا جريمة ذات طبيعة خاصة لأنها تقتضى التفاعل بين شخصين يمد القانون أحدهما فاعلا أصليا وهي الزوجة ويمد الثاني شريكا وهو الزاني بها . فاذا انصحت جريمة الزوجة وبزالت آثارها لسبب من الاسباب قبل صدور حكم نهائي على الشريك ، فان التلازم الذهني يقتضى معو جريمة الشريك أيضا ، لأنها لا يتصور قيامها مع انعدام ذلك الجانب الخاص بالزوجة والا كان الحكم على الشريك تأثيما غير مباشر للزوجة التي علت بمنأى عن كل شبهة اجرام .

(١٩٣٣/٤/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٠٥)

(ص ١٥٨)

١٧٦ و ١٧٧ مقرر ثانية و ١٧٩ مقرر اول و ١٩٢ و ١٩٩ و ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٥ و ٢٠٩ و ٢١٤ و ٢١٦ و ٢٤٤ مقرر ثالثة و ٢٥٥ مقرر ثانية و ٣٠٥ مقرر ثالثة و ٣٣٨ مقرر اول و ٣٣٩ مقرر ثانية و ٣٤٥ مقرر ثالثة و ٣٥٠ و ٣٦٥ مقرر اول و ٤٤٣ و ٤٤٤ مقرر ثالثة و ٤٢٠ مقرر اول و ٤٢٢ مقرر رابعة من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٤٠ بأصداره قانون الإجراءات الجنائية .

جعل القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ التحقيق من اختصاص قاضي التحقيق كمساعدة عامة مع تفويذه للنيابة في بعض الحالات وذلك على عكس ما كان مفردا في قانون التحقيق الجنائيات الملغى . وقد يبرر هذا التعديل بأن الفصل بين سلطة الاتهام وسلطة التحقيق هو مبدأ من المبادئ الأساسية التي قام عليها القانون الفرنسي بالاتهام من اختصاص النيابة والتحقيق من اختصاص قاضي التحقيق .

وقد ترتب على هذا التعديل أن جعل التحقيق بمعرفة القاضي وجوبيا في مواد الجنائيات وجوازيا كطلب النيابة في مواد الجنيح .

وقد تبين من العمل انه من المستحسن عدم الاستمرار على هذا النظام الجديد والعودة الى النظام السابق الذي كان مهيما بملف قاضي التحقيق الجنائيات الملغى فتعود للنيابة سلطة التحقيق في الجنائيات أيضا ولا ينبغي لقضاة معينين في دائرة كل محكمة ابتدائية وميزانية للتحقيق ساسة بل يترك للنيابة العامة الحرية في مغادرة رئيس المحكمة الابتدائية لنيابته كقضاة المحكمة لمباشرة التحقيق اذا رأت النيابة العامة لظروف خاصة في مواد الجنائيات أو الجنيح فائدة في تحقيق الدعوى بمعرفة قاضي . وحتى يستكمل باقي أطراف الدعوى ضماناتهم رؤى أن يصلي الحق للتهم والمضي بالحقق المدنية في مواد الجنائيات أو الجنيح أن يطلب من رئيس المحكمة الابتدائية ندب أحد قضاة المحكمة لمباشرة الحقق ويصدر قرار رئيس المحكمة في هذا الشأن بعد سماع أقوال النيابة العامة . وقد تركت حرية التقدير في اجابة الطلب أو رفضا لرئيس المحكمة . وقد نص على أن هذا القرار غير قابل للطعن وعلى أن النيابة العامة تختص في التحقيق حتى يباشره القاضي المنسوب في حالة صدور قرار بذلك وفي اعطاء هذا الحق لمتهم وللخصم بالحقق المدنية من الضمان مما يكفل الاطمئنان العام على سير التحقيق . وقد رؤى عدم تفويض النيابة العامة حق التحقيق في جرائم الثلاثين والجرائم التي تقع بواسطة الشخص وغيرها من طرق النشر . وذلك لأن هذه الجرائم تحتاج بطبيعتها الى تحقيقات مطولة أو دقيقة يكون من الملائم أن يضطلع بها قاضي التحقيق وحده .

ومن الاعتبارات الهامة التي تدعو الى العودة الى النظام السابق اتجاه أغلب التشريعات الأوروبية الحديثة الى العسكول عن فكرة تخيير الجمع بين سلطتي الاتهام والتحقيق بعضا أصبح أغلبها يمهذ الى النيابة العامة بالتحقيق الابتدائي . ومثال ذلك تشريعات إيطاليا وألمانيا وبولندا وبلجيكا .

وقد صار نظام الفصل بين سلطتي الاتهام والتحقيق منتفقا حتى في فرنسا نفسها لما لوحظ من أن نشاط القاضي محمود سدم كفاية علائقته رجال الضبيلة القضائية فضلا عما تكشف عنه العمل من أن سؤال الشهود أمام رجال البوليس ثم أمام النيابة ثم أمام قاضي التحقيق ثم أمام المحكمة فيه تشتيت للدليل وخلق ثغرات في التحقيق . كما أن في الغاء هذا النظام تبسيطا في الإجراءات لا يؤثر على حسن سير العدالة .

وقد استلزمت العودة الى النظام السابق المنصوص عليه في قانون تحقيق الجنائيات الملغى

النفاذ المواد ٦٦ و ٦٧ و ١٩٨ و ٢٠٧ وإضافة مادة جديدة برقم ١٩٩ مكرراً وتعديل المواد ١١
فقرة أولى ٣١٩ فقرة ثانية ٤٢٧ و ٤٢٨ و ٤٢٩ فقرة ثانية ٦٣ و ٦٤ و ٧٥ فقرة ثانية ٧٤ و ١٤٠
و ١٤١ و ١٧٣ فقرة ثانية ١٧٤ و ١٧٦ و ١٧٧ فقرة ثانية ١٧٨ فقرة أولى ١٩٢ و ١٩٩ و ٢٠٢ و ٢٠٣
و ٢٠٥ و ٢٠٦ و ٢٠٩ و ٢١٤ و ٢١٦ و ٢٤٤ فقرة ثالثة ٢٤٥ فقرة ثانية ٣٠٥ فقرة ثالثة
و ٣٣٨ فقرة أولى ٣٣٩ فقرة ثانية ٣٤٤ فقرة ثانية ٣٤٥ فقرة أخيرة ٣٥٠ و ٣٥١ فقرة أولى
و ٤١٤ فقرة ثالثة وذلك لترد للنيابة العامة سلطة اجراء التحقيق في الجنايات ايضاً ولاعطاءها
سلطة احالة الدعوى فيها بعد تحقيقها الى غرفة الاتهام أو الأمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى
الجناية فيها واحالة الجنب التي تقسح بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر وتكون من
اختصاص محكمة الجنايات اليها ولاعطاء القاضي الجزئي بعض السلطات التي كانت من اختصاص
قاضي التحقيق نظراً لعدم بقاء قاض مخصص للتحقيق بعد الرجوع الى النظام السابق .

كما رؤى أن تعديل المادة ٢٠٩ وأن ينص على أنه اذا رأت النيابة العامة بعد التحقيق
أنه لا وجه لاقامة الدعوى تصدر أمراً بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجناية بتأثير نفس يقتضيه
الحالات التي تصدر النيابة العامة فيها هذا الأمر وذلك طبقاً لما كان منصوباً عليه في الفقرة
الأولى من المادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات الملغى .
ومن التعديلات التي أدخلت بمقتضى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ وكانت محل نظر
إباحة الطعن بالنقض في المخالفات وذلك بالنص في المادة ٤٢٠ من ذلك القانون على جواز
الطعن بالنقض في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة على إطلاقها وإلغاء حق الاستئناف
في المخالفات بسبب خطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها كما كان منصوباً عليه في
قانون تحقيق الجنايات الملغى .

وقد رؤى الصيغة الى النظام السابق في هذا الشأن لما تبين من عدم وجود ضرورة لإطالة
أمد التقاضي في مثل هذا النوع من المرافعات فعدلت الفقرة الأولى من المادة ٤٢٠ بإضافة عبارة
« في مواد الجنايات أو الجنب » حتى يقتصر الطعن بالنقض على هذه المواد فقط . كما عدلت
المادة ٤٣٤ فقرة رابعة فيما لذلك ، وكان من الغيبي بعد اجراء هذا التعديل إعادة الحق في
استئناف المخالفات بسبب خطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها فاقبضت فقرة أخيرة
الى المادة ٤٠٢ تتضمن ذلك .

المادة ١١ قبل تعديلها بالرسوم رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ :

اذا رأت محكمة الجنايات في دعوى مرفوعة أمامها أن هناك متهمين غير من أقيمت الدعوى
عليهم أو وقائع أخرى غير المسندة فيها إليهم ، أو أن هناك جنابة أو جنحة مرتبطة بالتهمة
المروضة عليها ، فلها أن تقيم الدعوى على هؤلاء الأشخاص أو بالنسبة لهذه الوقائع وتحيلها
الى قاضي التحقيق لتحقيقها والتصرف فيها طبقاً للباب الثالث من الكتاب الأول من هذا القانون .

الأحكام

حق التصديق اختياري للمحكمة

٣٣٧ - حق التصديق المتضمن عليه في المادة ١١ اجراءات إجرائية
هو: حق تحويل الشارة لمحكمة الجنايات أن تختصمها حتى رأت هي ذلك .

وليس في صيفه المادة المذكورة ما يفيد إيجاب التزام المحكمة به .
(١٩٦١/٦/١٩ أحكام النقض س ١٢ ق ١٢٨ ص ٧١٦
١٩٨١/٣/٢٩ س ٣٢ ق ٥١ ص ٢٩٣)

٢٣٨ - ان حق التصدي المنصوص عليه في المادة ١١ لإجراءات
جنائية متروك لمحكمة الجنايات تستعمله متى رأت ذلك دون أن تلزم بإجابة
طلبات الخصوم في هذا الشأن .
(١٩٧٩/٢/٤ أحكام النقض س ٣٠ ق ٤٠ ص ٢٠٣
١٩٥٤/١٠/١٩ س ٥ ق ٤١ ص ١١٩)

ليس لمحكمة الجنايات حق التصدي

٢٣٩ - ان لقانون لا يبيح لمحكمة الجنايات أن تقيم الدعوى من تلقاد
نفسها عن تهمة غير مرفوعة بها الدعوى الصومية .
(١٩٥٠/١١/٢٠ أحكام النقض س ٢ ق ٦٥ ص ١٦٥)

أثر حق التصدي

٣٤٠ - الأصل أن المحكمة مقيدة بحدود الواقعة التي ترد بوقفة.
التكليف بالحضور أو بأمر الاحالة ، الا أنه أجاز من باب الاستثناء لكل من
محكمة الجنايات والدائرة الجنائية بمحكمة النقض - في حالة نظرها الموضوع
بناء على نقض الحكم لثاني مرة - لدواع من المصلحة العليا ولاعتبارات قدرها
الشارع نفسه أن تقيم الدعوى الجنائية على غير من أقيمت عليهم أو عن وقائع
أخرى غير المسندة فيها اليهم أو عن جناية أو جنحة مرتبطة بالتهمة المروضة
عليها ، ولا يترتب على استعمال هذا الحق غير تحريك الدعوى أمام سلطة
التحقيق أو أمام المستشار المنسوب لتحقيقها من بين أعضاء الدائرة التمهيد
تصدت لها ، ويكون بمعدن للجنة التي تجري التحقيق حرية التصرف في
الأوراق حسبما يترامى لها ، فإذا ما رأت النياية العامة أو المستشار المنسوب
احالة الدعوى الى المحكمة فإن الاحالة يجب أن تكون الى محكمة أخرى ولا
يجوز أن يشترك في الحكم فيها أحد المستشارين الذين قرروا اقامة الدعوى .
(١٩٨٣/٣/٢٢ أحكام النقض س ٣٤ ق ٨٠ ص ٣٩٦)

٣٤١ - ان حق التصدي المقرر لمحكمة الجنايات انما هو استثناء من
مبدأ الفصل بين سلطتي الاتهام والمحكمة ، ولا يترتب على استعماله سوى

تحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق أو أمام المستشار المندوب لتحقيقها من بين أعضاء الدائرة التي تصدت لها ، ويكون بمعدن للجهة التي تجرى التحقيق حرية التصرف في الأوراق حسبما يترامى لها ، فليس في القانون ما يلزم الهيئة التي تقضى في الدعوى بالتقيد بقرار التصدى وما ورد به من أسباب .

(١٩٧٦/١٢/٢٠ أحكام النقض ص ٢٧ ق ٢١٧ ص ٩٦٠)

٢٤٢ - يجوز استثناء المحكمة الجنائية اذا رأت في دعوى مرفوعة امامها أن هناك وقائع أخرى غير المسندة فيها الى المتهم أن تقيم الدعوى بالنسبة لهذه الوقائع وتحيلها الى النيابة العامة لتحقيقها والتصرف فيها طبقا للباب الرابع من الكتاب الأول من قانون الاجراءات الجنائية ، ولا يترتب على هذا الحق غير تحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق دون الحكم فيها .

(١٩٦٩/١/٦ أحكام النقض ص ٢٠ ق ٤ ص ١٧)

٢٤٣ - لا يترتب على استعمال الحق المنصوص عليه في المادة ١١ اجراءات جنائية غير تحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق أو المستشار المندوب لتحقيقها من بين أعضاء الدائرة التي تصدت لها ، ويكون بمعدن للجهة التي تجرى التحقيق حرية التصرف في الأوراق حسبما يترامى لها ، غلها أن تقرر فيها بالا وجه لاقامة الدعوى أو تأمر بإحالتها الى المحكمة ، واذا كانت المحكمة لم تفصل في الدعوى الأصلية حين التصدى وجب عليها تأجيل نظرها حتى يتم التصرف في الدعوى الجديدة التي تصدت لها .

(١٩٦٨/٢/٢٠ أحكام النقض ص ١٩ ق ٤٥ ص ٢٤٥)

٢٤٤ - حق محكمة الجنائيات في اقامة الدعوى الجنائية عن جنابة أو جنحة مرتبطة بالتهمة المروضة عليها استثناء من مبدأ الفصل بين سلطات الاتهام والمحكمة ، وهذا الحق محدود بتحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق أو المستشار المندوب لتحقيقها من بين أعضاء الدائرة التي تصدت لها ، ويكون بمعدن للجهة التي تجرى التحقيق حرية التصرف في الأوراق حسبما يترامى لها .

(١٩٦٦/٥/٢٣ أحكام النقض ص ١٧ ق ١٢٧ ص ٦٨٩)

٢٤٥ - لا يترتب على استعمال حق التصدى المنصوص عليه في المادة ١١ اجراءات جنائية غير تحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق أو

المستشار المندوب لتحقيقها من بين أعضاء الدائرة التي تصدت لها . ويكون بعدئذٍ للجهة التي تجرى التحقيق حرية التصرف في الأوراق حسبما يترأى لها ، فإذا ما رأت النيابة أو المستشار المندوب إحالة الدعوى على المحكمة فإن الإحالة يجب أن تكون إلى محكمة أخرى . ولا يجوز أن يشترك في الحكم أحد المستشارين الذين قرروا إقامة الدعوى .

(١٩٦٢/٤/٣ أحكام النقض س ١٣ ق ٧٧ ص ٣٠٩)

٣٤٦ - متى كانت محكمة الجنايات قد نظرت الدعوى التي أقامها النيابة العامة على المتهم أمامها . بجناية الرشوة على أساس ارتباطها بالدعوى الأصلية المنظورة أمامها ، وهى جناية إحراز المخدر ، ثم حكمت المحكمة فيها هى بنفسها دون أن تحيل الدعوى إلى النيابة للتحقيق ان كان له محل ، ودون أن تترك للنسابة حرية التصرف فى التحقيقات التى تجرى بصدد تلك الجناية المرتبطة ، فإنها تكون قد أخطأت بمخالفتها نص المادة ١١ اجراءات جنائية ، ولا يؤثر فى ذلك عدم اعتراض الدفاع عن المتهم على توجيه التهمة الجديدة اليه ، إذ أن ما وقع من المحكمة مخالف للنظام المأم لتعلقه بأصل من أصول المحاكمات الجنائية ، ومن ثم يتعين نقض الحكم وإعادة المحاكمة على ما يقضى به القانون عن التهمتين معا .

(١٩٥٦/١٢/٤ أحكام النقض س ٧ ق ٣٤٤ ص ١٢٤٩)

نائب عضو بالمحكمة للتحقيق

٣٤٧ - لا تترتب على محكمة الجنايات اذا أحالت الدعوى الجنائية التى تصدت هيئة سابقة لإقامتها إلى النيابة العامة ، ولا عليها اذا لم تر استعمال الرخصة المخولة لها بنائب أحد مستشاريها للتحقيق .

(١٩٦٨/٢/٢٠ أحكام النقض س ١٩ ق ٤٥ ص ٢٤٥)

الرقص التمسى عند الارتباط

٣٤٨ - يجب على محكمة الجنايات تأجيل نظر الدعوى الأصلية المروضة عليها حتى يتم التصرف فى الدعوى الجديدة التى تصدت لها ، فإذا أحييت اليها وكانت مرتبطة ارتباطا لا يقبل التجزئة بالدعوى الأصلية تعين عليها إحالة الدعوى إلى محكمة أخرى .

(١٩٦٦/٥/٢٣ أحكام النقض س ١٧ ق ١٢٧ ص ٦٨٩)

مادة ١٢

للمائرة الجنائية بمحكمة النقض عند نظر الموضوع بناء على الطعن في المرة الثانية حق القامة الدعوى طبقا لما هو مقرر بالمادة السابقة .

واذا طعن في الحكم الذي يصدر في الدعوى الجديدة للمرة الثانية ، فلا يجوز أن يشترك في نظرها أحد المستشارين الذين قرروا اقامتها .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- تقرير لجنة الاجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ « اذا اختصت محكمة النقض بنظر الموضوع بناء على قبول الطعن في المرة الثانية فانها تنقلب حينئذ الى محكمة جنايات عادية ، غير ان حكمها يكون غير قابل للطعن وفي هذه الحالة يجب ألا تنظر الدعوى بنفسها بعده اقامتها » .

مادة ١٣

لمحكمة الجنائيات او محكمة النقض في حالة نظر الموضوع اذا وقعت افعال من شأنها الاخلال باوامرها او بالاحترام الواجب لها او بالتأثير في قضائياتها او في الشهود ، وكان ذلك في صدد دعوى منظورة امامها ان تقيم الدعوى الجنائية على التهم طبقا للمادة ١١ .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- المقصود بهذا النص الجرائم التي تقع خارج الجلسة (من مناقشات النواب في جلسة ١٣ مارس سنة ١٩٥٠ ص ٣٤) .

الفصل الثالث

في انقضاء الدعوى الجنائية

مادة ١٤

تنقضى الدعوى الجنائية بوفاة المتهم ، ولا يمنع ذلك من الحكم بالمصادرة في الحالة المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون العقوبات. إذا حدثت الوفاة أثناء نظر الدعوى .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- المذكرة الإيضاحية : تنص المادة ٢٩ (١٤) على انقضاء الدعوى الجنائية بوفاة المتهم ، على أن ذلك لا يمنع من الحكم بالمصادرة في الحالة المنصوص عليها بالفقرة الثانية من المادة ٣٠ عقوبات إذا حصلت الوفاة بعد رفع الدعوى ، لأن الأشياء التي تناولتها هذه الفقرة يمد صنعها أو استعمالها أو حيازتها أو بيعها أو عرضها للبيع جريمة في ذاته .

الأحكام

انقضاء الدعوى الجنائية بالوفاة

٣٤٩ - من حيث انه يبين من الأوراق أنه بمسند التقرير بالطعن بطريق النقض وايداع أسبابه في المصاد توفى الطاعن المحكوم عليه ، فانه يكون من المتعين الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بوفاة الطاعن .

(١٩٧٦/١٢/٢٧ أحكام النقض ص ٢٧ ق ٢٢٦ ص ١٠١٠ ، ١٩٤٩/١١/٢٩ ص ١ ق ٤١ ص ١١٨)

٣٥٠ - إذا كان الحكم في الطعن قد صدر بعد وفاة الطاعن التي لم تكن مملومة للمحكمة وقت صدوره فانه يتمين الصلح عن الحكم المذكور والقبض بانقضاء الدعوى الجنائية بوفاة المحكوم عليه أعمالاً لنص المادة ٩٤ من قانون الاجراءات الجنائية .

(١٩٦٢/١٢/٤ أحكام النقض ص ١٣ ق ١٩٨ ص ٨٢٤)

٢٥١ - إذا كان الطاعن قد توفى بعد تقريره بالطعن تعين الحكم بانتضاء الدعوى العمومية بالنسبة اليه لوفاته .
(١٠/١٢/١٩٥٠ لجكاهم النقض من ٢٠: ق ١٤ ص ٣٤)

٢٥٢ - إذا كان الطعن بطريق النقض لم يقصد به سوى تمييز الحكم الصادر بالإدانة وتوقيع العقاب ، فإنه إذا توفى الطاعن قبل الفصل في طعنه تعين الحكم بانتضاء الدعوى العمومية لوفاته من غير بحث في أوجه الطعن التي قدمت منه .

(١٢/٥/١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٩٠ ص ٣٦٩)

اثر الوفاة والصفة في الطعن

٢٥٣ - ان للطعن في الأحكام الجنائية طرقا بينها القانون هي المعارضة والاستئناف والنقض ، ولكل منها مواطن وإجراءات خاصة رسمها القانون وليس فيه طريق مرسوم للطعن في تلك الأحكام بدعوى مستقلة ترفع بصفة أصلية على النيابة العامة . وان الطعن في الأحكام الجنائية مقصود به إما إلغاء هذه الأحكام أو تصحيحها ، وذلك يقتضي النظر في الأحكام ذاتها وفي صحتها من جهة الموضوع أو من جهة القانون ، وإذا كانت الأحكام في حالة وفاة المحكوم عليه تسقط قانونا وتنعدم قوتها والساقط المعلوم قانونا يتمتع قانونا مكان إعادة النظر فيه ، فالطعن بالنقض الموجه من ابن المحكوم عليه المتوفى هو طعن غير مقبول لامتناع إمكان النظر فيه بتاتا .

(١٩٣١/٤/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢: ق ١٩٦ ص ٢٥٥)

٢٥٤ - الأحكام تسقط قانونا وتنعدم قوتها في حالة وفاة المحكوم عليه ، فالطعن فيها من والد المتوفى أو غيره لا يجوز . - هل أنه إذا تعرض القاضي في منطوق حكمه إلى شخص غير داخل في الشخصية ، فلهذا الشخص حق الطعن في الحكم النقض .

(١١/٢٠/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢: ق ١٠٤ ص ١٠٦)

٢٥٥ - ان القانون الجنائي لا يقيم وزنا لمصلحة غير المحكوم عليه ،

ولا يجوز لورثته التحدى بالمصلحة الادبية لطلب الفاء حكم إلا استثناء في صورة معينة هي صورة اعادة النظر .

(١٩٣٠/١١/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٠٤)

(ص ١٠٦)

اثر الوفاة بعد حكم نهائي

٣٥٦ - وفاة الطاعن بعد صيرورة الحكم المطعون فيه نهائيا واكتسابه قوة الشيء المحكوم فيه بعدم تقريره بالطعن في الميعاد أو عدم تقديمه أسباب الطعن في الميعاد على الوجه الذي رسمه القانون لا يمنع من الحكم بعدم قبول الطعن شكلا لأن حجية الحكم الذي صار نهائيا في حق المحكوم عليه أثناء حياته لا يمكن أن يتأثر بوفاته .

(١٩٧٧/٤/١٠ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٠٠ ص ٤٨١)

٣٥٧ - وفاة الطاعن بعد صيرورة الحكم المطعون فيه نهائيا واكتسابه قوة الشيء المحكوم فيه بعدم تقريره فيه بالطعن في الميعاد القانوني أو عدم تقديمه أسباب الطعن في الميعاد لا تقتضي الحكم بانقضاء الدعوى العمومية ولا تمنع من الحكم بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للدعويين الجنائية والمدنية ، لأن حجية الحكم الذي صار نهائيا في حق المحكوم عليه أثناء حياته لا يمكن أن تتأثر بوفاته بعد ذلك .

(١٩٣٨/١٢/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣١٩)

(ص ٤١٦)

اثر الوفاة في الدعوى المدنية

٣٥٨ - مفاد نص المادة ٢٥٩ إجراءات جنائية أنه اذا انقضت الدعوى الجنائية لسبب من الأسباب الخاصة بها كموت المتهم أو العفو عنه ، لا يكون لذلك تأثير في الدعوى المدنية وتستمر المحكمة الجنائية في نظرها اذا كانت مرفوعة اليها .

(١٩٧٧/٦/٥ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٤١ ص ٦٦٦)

٣٥٩ - وفاة الزوجة المتهم بالزنا قبل الحكم عليها يترتب عليها سقوط الدعوى بالنسبة لها ولشريكها وتسقط الدعوى المدنية أيضا تبعا

للدعوى الجنائية .

(اسبوط الابتدائية ١٩١٩/١٢/٤ المجموعة الرسمية س ٢١

ق ١٢١)

حكم بالانقضاء والتهم حتى

٣٦٠ - الحكم الذى يصدر فى الدعوى العمومية بانقضاء الحق فى اقامتها بسبب وفاة المتهم لا يصح عده حكما من شأنه أن يمنع من اعادة نظر الدعوى اذا ما تبين أن المتهم لا يزال حيا ، لأنه لا يصدر فى دعوى مرددة بين خصمين معلنين بالحضور أو حاضرين يدلى كل منهما بحججه للمحكمة ثم تفصل فيها باعتبارها خصومة بين متخاصمين ، بل هو يصدر غايابيا بغير اعلان ، لا فاصلا فى خصومة أو دعوى ، بل مجرد اعلان من جانب المحكمة بأنها لا تستطيع بسبب وفاة المتهم الا أن تقف بالدعوى الجنائية عند هذا الحد ، اذ الحكم لا يكون لميت أو على ميت . فإذا ما تبين أن ذلك كان على أساس خاطئ، فلا يصح القول بأن هناك حكما حاز قوة الشئ، المحكوم فيه لا يصح المدول عنه .

(١٩٤٥/١/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٦١

ص ٦٠٥)

٣٦١ - اذا قضت المحكمة - بناء على ما قررتة النيابة من حصول وفاة المتهم - بسقوط الدعوى العمومية لهذا السبب ، ثم تبين لها أن الأساس الذى أقيم عليه الحكم غير صحيح ، كان ما وقعت فيه المحكمة انما هو مجرد خطأ مادى من سلطة محكمة الموضوع اصلاحه ، اما بالظن فيه لديها بأية طريقة من طرق الظن الصادية اذا كان ذلك ميسورا ، واما بالرجوع الى ذات المحكمة التى أصدرته لتستدرك هى خطأها .

(١٩٣٩/٤/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٨٢

ص ٥٤٣)

مادة ١٥

تنقضي الدعوى الجنائية في مواد الجنايات بمضي عشر سنين من يوم وقوع الجريمة ، وفي مواد الجنح بمضي ثلاث سنين ، وفي مواد المخالفات بمضي سنة ، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

لما في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١١٧ و ١٣٦ و ١٣٧ و ٢٨٢ و ٣٠٩ مكرر و ٣٠٩ مكررا (أ) من قانون العقوبات والتي تقع بعد تاريخ العمل بهذا القانون فلا تنقضي الدعوى الجنائية الناشئة عنها بمضي المدة .

ومع عدم الإخلال بأحكام الفقرتين السابقتين لا تبدأ المدة المسقطة للدعوى الجنائية في الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والتي تقع من موقوف عام الا من تاريخ انتهاء الحفلة أو زوال الصفة ما لم يبدأ التحقيق فيها قبل ذلك .

- أضيفت الفقرة الثانية بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ الصادر في ١٩٧٢/٩/٢٨ ونشر في ١٩٧٢/٩/٢٨ .

- أضيفت الفقرة الثالثة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ الصادر في ١٩٧٥/٧/١٦ ونشر في ١٩٧٥/٧/٢٩ .

- قارن المادة ٢٧٩ من القانون السابق .

- بالنسبة الى الفقرة الأخيرة المضافة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ ، راجع ما جاء في المذكرة الإيضاحية تحت المادة ٨ مكررا .

الأحكام

تكييف الواقعة في صدد قواعد التقادم

٣٦٢ - احالة بعض الجنايات الى محكمة الجنح في الاحوال المبينة في المادة ١/١١٨ مكررا (أ) عقوبات عملا بالمادة ١١٦ مكررا اجراءات جنائية ليس من شأنه أن يغير طبيعتها ، بل تظل صفتها قائمة وتسرى على سقوطها وانقضاء الدعوى الجنائية فيها المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجنايات .

(١٩٨٢/٥/١٨ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٢٨ ص ٦٢٣)

٣٦٣ - المبرة في تكييف الواقعة بأنها جنائية أو جنحة هي بالوصف

القانوني الذي تنتهي اليه المحكمة التي نظرت الدعوى دون التقيد بالوصف الذي رفعت به تلك الدعوى أو يراه الاتهام ، وذلك في صدد قواعد التقادم التي تقتضي وفقا لنوع الجريمة التي تقرره المحكمة .

(١٩٦٨/٢١/٤ أحكام النقض س ١٩ ق ١٧٧ ص ٨٩٦)

٣٦٤ - ان قواعد التقادم خاصة لما تقرره المحكمة عن بيان نوع الجريمة .

(١٩٥٥/٥/١٧ أحكام النقض س ٦ ق ٣٠١ ص ١٠٢٥)

٣٦٥ - اذا كان الحكم قد قضى ببراءة المتهم لانقضاء الدعوى العمومية بمضى ثلاث سنين على الحكم الصادر غيابيا بعدم اختصاص محكمة الجنب . ينظر الدعوى لكون وافتتها جنائية على اساس ان هذا الحكم هو آخر عمل من أعمال التحقيق وأن الواقعة على الرغم من صدور الحكم فيها بعدم الاختصاص لكونها جنائية ومهما كانت حقيقة الواقعة من أمرها ، تعتبر جنحة ما دامت قد قدمت لمحكمة الجنب بوصف كونها جنحة ، فهذا الحكم يكون قد أخطأ من ناحيتين ، الأولى أنه مع تسليم المحكمة فيه بأن الواقعة جنائية من اختصاص محكمة الجنابات الفصل فيها قد قضى في موضوعها بالبراءة وهذا ما لا يجوز بحال من محكمة الجنب . والثانية ان الدعوى العمومية في مواد الجنابات لا يسقط الحق في اقامتها الا بمضى عشر سنين . ووصف الواقعة خطأ في بادئ الأمر بأنها جنحة ليس من شأنه أن يغير من حقيقة أمرها ، فاذا كانت حقيقة الواقعة لا تزال معلقة لأن محكمة الجنب اعتبرت الواقعة جنائية . ومحكمة الجنابات لم تقل كلمتها في شأنها بعد ، فان القول الفصل بأنها جنحة تسقط بمضى ثلاث سنين أو جنائية مدة سقوطها عشر سنين . لا يكون الا من المحكمة صاحبة الاختصاص بالفصل في الموضوع حسبما يتبين لها عند نظره جنحة كانت في حقيقتها أو جنائية .

(١٩٤٦/٤/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٣٥ ص ١٢٢)

٣٦٦ - سقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية في المواد الجنائية محل الأحوال التي لا يصدر فيها أحكام في تلك المواد من المحاكم الجنائية حضورية كانت أم غيابية ، ويبدأ هذا السقوط من تاريخ آخر عمل متعلق بالتحقيق . أما في الأحوال التي تصدر فيها أحكام غيابية أو حضورية

فتصبح الجريمة خاضعة لأسباب سقوط العقوبة .
(جنایات بنی سويف ١٩٢٧/٣/٦ المجموعة الرسمية ص ٢٨
ق ٨٧)

التقادم في المخالفات

٣٦٧ - متى كان الحكم قد صدر بالبراءة وانقضت من تاريخ تقرير النيابة العامة الطعن فيه بالنقض وبين عرض الطعن على هذه المحكمة ما يربو على السنة التي قررتها المادة ١٥ اجراءات جنائية لانقضاء الدعوى الجنائية في المخالفات دون اتخاذ أى اجراء قاطع ، فتكون الدعوى قد انقضت بمضى المدة ولا جدوى من بعد من نقضه ولا مناص والحال هذه من رفض الطعن .
(١٩٧٥/١/١٥ أحكام النقض ص ٢٦ ق ٢ ص ٥)

التقادم في الجنح

٣٦٨ - مضى أكثر من ثلاث السنوات المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة في مواد الجنح من تاريخ التقرير بالطعن بالنقض حتى تاريخ نظره أمام محكمة النقض دون اتخاذ أى اجراء قاطع للمدة يترتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .
(١٩٧٢/١٢/٢٥ أحكام النقض ص ٢٣ ق ٢٢٤ ص ١٤٤٦)

٣٦٩ - وقف السير في الطعن المرفوع من الطاعنين حتى يصبح الحكم الغيابي الصادر ضد أحد المحكوم عليهم (باعتباره الفاعل الأصلي) نهائيا ، ومضى مدة أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ اعلان الأخير بالحكم الغيابي وحتى عرض الأوراق على محكمة النقض لتحديد جلسة لنظر الطعن دون معارضة المحكوم عليه في هذا الحكم أو اتخاذ أى اجراء قاطع للتقادم يوجب نقض الحكم والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وبراءة الطاعنين مما أسند اليهما .
(١٩٦٨/٥/١٣ أحكام النقض ص ١٩ ق ١٠٦ ص ٥٤٣)

بمدة التقادم (القاعدة العامة)

٣٧٠ - القاعدة العامة في سقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية هي أن يكون مبدأ هذا السقوط تاريخ وقوع الجريمة بالذات دون أن يؤثر

في ذلك جيل المجنى عليه بوقوعها .
(١٩٧٨/٤/٢٤ أحكام النقض س ٢٩ ق ٨٥ ص ٤٤٧)

٢٧١ - تعيين تاريخ وقوع الجريمة مما يستقل به قاضى الموضوع
بلا رفاة من محكمة النقض ما دام استدلاله سائفا .
(١٩٨٢/٦/٥ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٣٥ ص ٦٥٧)

٢٧٢ - بين سقوط الدعوى العمومية وسقوط العقوبة فرق ،
فسقوط الدعوى العمومية تبتدىء مدته من تاريخ اتهمه او من تاريخ آخر
عمل قضائى فيها وسقوط العقوبة تبتدىء مدته من تاريخ صيرورة الحكم
انقضى بالعقوبة نهائيا .
(استئناف مصر ١٩٩٧/١١/٨ الحقوق س ١٣ ق ٤٣ ص ١٣٧)

التقادم في جرائم الاعتياد

٢٧٣ - في جرائم الاعتياد يجب الاعتداد في توافر ركن الاعتياد
بجميع الوقائع التى لم يمض بين كل واحدة منها والتي تليها وكذلك آخر
واقعة وتاريخ بدء التحقيق في الدعوى او رفعها مدة ثلاث سنوات ،
(١٩٧٠/١/١٨ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٧ ص ١١٠)

٢٧٤ - ثبوت أن النقود المنفق عليها (للاقراض بالربا) لم يمض
بين آخر عقد فيها وبين بدء التحقيق أو رفع الدعوى أو المحاكمة ولا بين كل
عقد وآخر أكثر من الثلاث سنوات المقررة قانونا لانقضاء الحق في اقامة
الدعوى الجنائية بمضى المدة ، فإن الجريمة تكون متوافرة والدعوى بها لم
تنقض .
(١٩٦٨/٥/٢٠ أحكام النقض س ١٩ ق ١١٣ ص ٥٧٣)

٢٧٥ - في جريمة الاعتياد على الاقراض بفائدة تزيد على الحد الاقصى
لنفائدة المنفق عليها قانونا يشترط لوفور ركن الاعتياد ألا يكون قد مضى
بين كل حادثة من الحوادث التى تتكون منها العادة والحوادث التى تليها الزمن
الكافى لسقوط الحق في رفع الدعوى العمومية عن الحادثة السابقة .
(١٩٣١/١/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٤٤ ص ١٨٣)

٣٧٦ - ان جريمة الاعتياذ على الاقراض بالربا الفاحش تعتبر جريمة مستمرة تنكرر وتتجدد كلما استولى المقرض على الفوائد الربوية . فاذا كان الدين مقسما وظل المتهم يتسلم الأقساط فان مدة سقوط الجريمة تحتسب من تاريخ استيلاء المتهم على آخر فائدة ربوية لا من تاريخ الاقراض المكون للمادة .

(بندر المنصورة الجزئية ١٩٣٥/٢/٥ المجموعة الرسمية س ٣٧

ق ٤٨)

التقادم في الجرائم الوقتية

٣٧٧ - جريمة التزوير بطبيعتها جريمة وقتية تنتهى بمجرد وقوع التزوير فى محرر ، ولذا يجب أن يكون جريان مدة سقوط الدعوى بها من ذلك الوقت ، واعتبار يوم ظهور التزوير تاريخا للجريمة محله ألا يكون قد قام دليل على وقوعها فى تاريخ سابق .

(أحكام النقض س ٢٨ ق ٣٢ ص ١٤٨)

٣٧٨ - ان جريمة التبديد جريمة وقتية تقع وتنتهى بمجرد وقوع فعل التبديد ، ولذا يجب أن يكون جريان مدة سقوط الدعوى فيها من ذلك الوقت ، واعتبار يوم ظهور التبديد تاريخا للجريمة محله ألا يكون قد قام الدليل على وقوعها فى تاريخ سابق .

(أحكام النقض س ٢٩ ق ٨٥ ص ٤٤٧)

٣٧٩ - تعيين تاريخ وقوع الجرائم عموما - ومنها جريمة خيانة الأمانة - مما يستقل به قاضى الموضوع ولا رقابة عليه فى ذلك لحكمة النقض . ولا يبدأ ميعاد انقضاء الدعوى الجنائية بجريمة خيانة الأمانة من تاريخ ايداع الشئ المختلس لدى من أؤتمن عليه ، بل من تاريخ طلبه والامتناع عن رده أو ظهور عجز المتهم عنه ، الا اذا قام الدليل على خلافه .

(أحكام النقض س ٣٠ ق ١٣٧ ص ٦٤٠ ،

١٩٦٩/١٢/٢٩ س ٢٠ ق ٣٠٧ ص ١٤٨٨)

٣٨٠ - ان خيانة الأمانة جريمة وقتية تقع وتنتهى بمجرد اختلاس المال المسلم أو تبديده ، فمدة سقوط الدعوى العمومية فيها يجب أن يكون

مبداها من هذا الوقت .
(١٩٤٢/٦/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤٢٤ ص ٦٧٧)

٢٨١ - اختلاس الاشياء المحجوزة جريمة وقتية تقع وتنتهي بمجرد وقوع فعل الاختلاس ، ولذا يجب أن يكون جريان مدة سقوط الدعوى بهنا في ذلك الوقت ، واعتبار يوم ظهور الاختلاس تاريخا للجريمة محله الا يكون قد قام الدليل على وقوعها في تاريخ سابق ، واذا دفع لدى محكمة الموضوع بأن اختلاس المحجوزات حصل في تاريخ معين وأن الدعوى العمومية قد سقطت فيجب عليها أن تحقق هذا الدفع ثم ترتب على ما ظهر لها النتيجة التي تقتضيها .

(١٩٧١/١/٤ أحكام النقض س ٢٢ ق ٥ ص ٢٠)

٢٨٢ - المدة التي ينقضي فيها الحق في اقامة الدعوى الجنائية في جريمة اختلاس الاشياء المحجوزة انما تحسب من يوم وقوع الاختلاس لا من يوم الحجز .

(١٩٤٨/١٠/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٦٥)

ص ٦٣٢)

٢٨٣ - تبدأ سريان المدة اللازمة لسقوط الدعوى العمومية بالنسبة لجريمة تبديد اشياء محجوز عليها من تاريخ توقف الحارس عن تسليم الاشياء الموجودة في عهده لا من تاريخ الحجز على تلك الاشياء .
(طنطا الجزئية ١٩٢٣/٥/٢٦ المجموعة الرسمية س ٢٥ ق ٨)

٢٨٤ - تعتبر جريمة خيانة الأمانة تامة بمجرد توقف المتهم عن الدفع بعد مطالبته بذلك ، فمن هذا التاريخ يبدأ سريان المدة اللازمة لسقوط الحق في الدعوى العمومية .

(طنطا الابتدائية ١٩٢١/١١/٢٦ المجموعة الرسمية س ٢٤)

ق ٢٤)

٢٨٥ - تعيين تاريخ وقوع الجرائم عموما ومنها جريمة خيانة الأمانة هو من الأمور الداخلة في اختصاص قاضي الموضوع ولا رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض ، غير أن هذا مشروط بأن يبنى القاضى عقيدته في هذا التعيين على الواقع الفعلي الذي يثبت لديه بالبينة أو يستنتجه من قرائن الدعوى

وظروفها لا أن يبينها على اعتبارات قانونية أو نظرية بحثة ليس بينها وبين الواقع فعلا أى اتصال . وجريمة خيانة الأمانة هي من الجرائم الوقتية التي نسق ونقطع بمجرد اختلاس الشيء المودع أو تبديده ، فاليوم التالي لحصولها هو مبدأ سريان مدة سقوط الدعوى العمومية بها . ولا يصح اعتبار مجرد تحديد يوم لبيع الأشياء المحجوزة تاريخا للحادثة ومبدأ لسريان مدة سقوط ، فانه ليس بمفهوم عقلا أن مجرد حلول هذا اليوم في الدورة الزمنية تستتبع بطبيعته أنه حصلت فيه مطالبة فعلية للحارس بتقديم الأشياء المحجوز عليها وعجز فعلا عن تقديمها ، بل إن هذا المعنى الذي تقوم به الجريمة هو معنى زائد على مجرد الحلول الزمني ومنقطع عنه تمام الانقطاع فلا بد لتحقيقه في الواقع وامكان تقرير القاضى له من دليل خاص يدل عليه .

(١٤/١١/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٢٥)

ص ٣٧٠)

٢٨٦ - مدة سقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية في مواد التزوير في السندات بتتدى من تواريخ تلك السندات لا من تاريخ تحويلها .
(٧/٥/١٩٢٣ المجموعة الرسمية س ٢٦ ق ٦١)

٢٨٧ - تاريخ الاختلاس هو تاريخ اليوم الذي يظهر فيه اعسار المتهم عن الدفع الا اذا اتضح بطريقة قطعية ان الاختلاس ارتكب في وقت آخر ، فلا ينقض الحكم المذكور فيه تاريخ الواقعة على هذه الصفة .

(١٤/١١/١٩٠٣ المجموعة الرسمية س ٥ ق ٧٣)

٢٨٨ - ان الفصل في التمييز بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة هو طبيعة الفعل المسمى للجريمة كما عرفه القانون ، سواء كان الفعل ايجابيا أو سلبيا ارتكابا أو تركا ، فاذا كانت الجريمة تتم وتنتهى بمجرد اتيان الفعل كانت وقتية ، أما اذا استمرت الحالة الجنائية فترة من الزمن فتكون الجريمة مستمرة طوال هذه الفترة ، والعبرة في الاستمرار هنا هي بتدخل ارادة الجاني في الفعل المعاقب عاياه تداخلا متتابعا متجددا ، ولا عبرة بالزمن الذي يسبق هذا الفعل للتهوى لارتكابه والاسلاس لمقارفته أو بالزمن الذي يليه والذي تستمر آثاره الجنائية في أعقابه .

(٢/١/١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢ ص ٨ ، ٢٨/٢/١٩٦٦)

س ١٦ ق ٣٧ ص ٢٠٣ ، ٢٨/٢/١٩٦٦ ق ٣٨ ص ٢٠٧)

٢٨٩ - جريمة عدم توريد ضريبة الدمغة هي جريمة مستمرة استمرارا متجددا يبقى حق رفع الدعوى عنها حتى يوم توريد الضرائب المستحقة أو يسقط حق اخزانه العامة في المطالبة بها بمضى خمس سنوات وذلك اخذا بمقومات هذه الجريمة السلبية وهي حابه تتجدد بتداخل ارادة الجاني تداخلا متتابعما *

(١٩٨٤/١٠/١ احكام النقض س ٣٥ ق ١٢٥ ص ٦١٣)

٢٩٠ - جريمة عدم التقدم للجهة الادارية لترحيل الفرد لأحد مراكز التجنيد هي بحكم القانون جريمة مستمرة استمرارا متجددا وتقع تحت طائلة العقاب ما دامت حالة الاستمرار قائمة لم تنته ، فتبدأ المدة المسقطه للدعوى الجنائية عنها عند بلوغ المتخلف للسابعة والأربعين وفقا لنص المادة ٧٤ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ بعد تعديلها بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٨ ورقم ١٢ لسنة ١٩٧١ *

(١٩٧٣/٥/٧ احكام النقض س ٢٤ ق ١٢٤ ص ٦١٠)

٢٩١ - جريمة التخلف عن الابلاغ عن الميلاد او الوفاة في الميعاد المحدد من الجرائم المستمرة استمرارا متجددا ، وذلك اخذا من جهة بمقومات الجريمة السلبية وهي حالة تتجدد بتداخل ارادة الجاني ، وإيجابا من جهة أخرى لصريح نص المادة ٢٣ من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩١٢ والمادة ٣٧ من القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ ، ويظل المتهم مرتكبا للجريمة في كل وقت ، وتقع جريمته تحت طائلة العقاب ما دامت حالة الاستمرار قائمة لم تنته ، ولا تبدأ مدة التقادم ما دام الامتناع عن التبليغ قائما ، ومتى كان المتهم لم يحاكم في ظل القانون السابق فإن القانون الجديد هو الواجب التطبيق *

(١٩٦٠/١١/٢٩ احكام النقض س ١١ ق ١٦٦ ص ٨٥٧)

٢٩٢ - جريمة التمدي على أرض أثرية من الجرائم المستمرة المتجددة التي لا يبدأ حق الدعوى العمومية فيها في السقوط الا عند انتهاء حالة الاستمرار *

(١٩٥٦/١٠/١٥ احكام النقض س ٧ ق ٢٨١ ص ١٠٣٠)

٢٩٣ - ان جريمة احراز المخدر هي من الجرائم المستمرة التي لا تبدأ مدة سقوطها بمضى المدة الا من يوم خروج المخدر من حيازة

الجاني . فما دامت هذه الحيازة قائمة فإن ارتكاب الجريمة يتجدد باستمرار
بذلك الحيازة .

(١٩٥٠/١١/٢٠ أحكام النقض س ٢ ق ٧٢ ص ١٨٣)

٣٩٤ - الاتفاق الجنائي جريمة مستمرة تظل قائمة ما دام الاتفاق
دنيا ، ومدة سقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية بها لا تبديء الا من
وقت انتهاء الاتفاق سواء باقتراف الجريمة أو الجرائم المتفق على ارتكابها
أو بمدول المتفقين عما اتفقوا عليه .

(١٩٤١/٤/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٤٣
ص ٤٤٤)

٣٩٥ - جريمة استعمال الورقة المزورة جريمة مستمرة تبدأ بتقديم
الورقة والتمسك بها وتبقى مستمرة ما بقي مقدمها متمسكا بها ، ولا تبدأ
مدة سقوط الدعوى الا من تاريخ الكف عن التمسك بها أو التنازل عنها .
- ولو ظلت في يد الجهة المستعملة لها - أو من تاريخ صدور الحكم
بتزويرها .

(١٩٨٣/٣/١٤ أحكام النقض س ٣٤ ق ٦٩ ص ٣٤٩)

٣٩٦ - ان جريمة استعمال الورقة المزورة جريمة مستمرة تبدأ
بتقديم الورقة المتمسك بها وتبقى مستمرة ما بقي مقدمها متمسكا بها ،
ولا تبدأ مدة سقوط الدعوى فيها الا من تاريخ الكف عن التمسك بالورقة
أو التنازل عنها أو من تاريخ صدور الحكم بتزويرها .

(١٩٦٩/١١/٢٤ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٦٩ ص ٣٢١ ،
١٩٥٤/٣/١ س ٥ ق ١٣٠ ص ٣٩٢)

٣٩٧ - استقر قضاء محكمة النقض على أن جريمة استعمال
الورقة المزورة جريمة مستمرة تبدأ بتقديم الورقة لأية جهة من جهات التعامل
والتمسك بها ، وتظل قائمة ما دام مقدم الورقة متمسكا بها ، فإذا كان
التمسك بالورقة قد استأنف الحكم الابتدائي الذي قضى بردها وبطلانها
طالباً الغاءه والحكم بصحتها ، تظل الجريمة مستمرة حتى يتنازل عن التمسك
بالورقة أو يقضى نهائياً بتزويرها ولا تبدأ مدة انقضاء الدعوى الا من ذلك

السابع .

(١٢/٦، ١٩٥٢ احسددم النقض من ٥ ق ٨٢ ص ٢٤٢ ،
١٩٥٢/١٠/٢١ من ٣ ق ١٧ ص ٤١)

٢٩٨ - استعمال التزوير جريته مستمره فلا يبتدىء سريان المده
اللازمة لسقوط الدعوى العموميه بشانه الا من وقت تنازل التمسك بالورقة
المزورة عن التمسك بها .

(١٩٢٠/١/٢٤ المجموعة الرسمية س ٣١ ق ٧٧)

٢٩٩ - جريته استعمال الأوراق المزورة هي من الجرائم التي تحدث
وتنتهى وينجسد حدوثها وانتهائها تبعاً للاغراض المختلفة التي تستعمل فيها
الورقة المزورة ، وكلما استعملت مرة لفرض بعينه تحقق ركن الاستعمال
ووجب بتحقيقه العقاب . وكل مرة تستعمل فيها الورقة تعتبر جريمة
استعمالها في هذه المرة مستمرة بمقدار زمن استعمالها والتمسك بها للفرض
الذي ابتداء استعمالها من أجله . ولا تبتدىء مدة سقوط الدعوى العمومية
بخصوص الاستعمال في كل مرة الا من بعد نهاية زمنها .

(١٩٣٣/٥/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٢٥
ص ١٨٢)

٣٠٠ - لا تنقطع جريمة استعمال الورقة المزورة بالظن فيها
بالتزوير أمام المحكمة المدنية والسير في اجراءات تحقيق هذا الظن ،
ولا ينهى الاستعمال ويقطع استمراره الا التنازل عن التمسك بالورقة
أو صدور حكم نهائي في القضية التي قدمت عنها .

(١٩٣٠/١٢/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٣٢
ص ١٦٦ ، ١٩٢٩/٢/٢١ ج ١ ق ١٧١ ص ١٧٩)

٣٠١ - من المقرر أن الدفع بانقضاء الدعوى بالتقادم هو من الدفع
الجوهرية المتعلقة بالنظام العام مما يجوز ابدائه لدى محكمة الموضوع في أي
وقت وبأي وجه وعليها أن ترد عليه ردا كافيا سائفا والا كان حكمها
معيبا .

(١٩٨٤/١١/١٥ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٧٣ ص ٧٧٥)

٣٠٢ - اذا حكم نهائيا فى دعوى مدنية بتزوير ورقة فتسقط الحق فى اقامة الدعوى العمومية بشأن استعمال هذه الورقة ابتدىء من تاريخ الحكم النهائى .
(١٩٠٧/٤/٢٧ المجموعة الرسمية س ٩ ق ٤)

٣٠٣ - اذا قرر المدعى عليه فى دعوى تزوير طبقا للمادة ٢٨١ مرافعات انه غير متمسك بالورقة المدعى التزوير فيها فتبتدىء المدة المقررة لسقوط الحق فى اقامة الدعوى العمومية عليه بسبب استعمال ورقة مزورة من يوم تنازله عنها .
(١٩٠٩/٥/٢٩ المجموعة الرسمية س ١٠ ق ١١٩)

٣٠٤ - تسقط الدعوى العمومية بالتزوير اذا رفعت به تاريخ تحرير العقد المطعون بتزويره بثلاث سنوات . جنحه استعمال الورقة المزورة هى جنحة مستقلة عن جنحة تزويرها ولما كانت جنحة الاستعمال فرعا من الاصل الذى هو أحداث التزوير فتسقط الدعوى العمومية فى هذا الفرع اذا كانت قد سقطت فى الاصل .
(استئناف مصر ١٨٩٦/٦/٦ الحقوق س ١١ ق ٧٢ ص ٢٨١)

الدفع بالتقادم من النظام العام

٣٠٥ - الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية من الدفع المتعلقة بالنظام العام ، ويجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ما دامت مدونات الحكم ترشح له .
(١٩٧٣/٤/٢٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ١١١ ص ٥٣٨ ،
١٩٦٩/٤/٧ س ٢٠ ق ٩٧ ص ٤٦٨)

٣٠٦ - من المقرر أن الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة دفع جوهرى وهو من الدفع المتعلقة بالنظام العام .
(١٩٧٩/٢/٨ أحكام النقض س ٣٠ ق ٤٦ ص ٢٣١)

٣٠٧ - ان الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم تجوز اثارته فى أية حالة كانت عليها الدعوى ، ولو لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه

بالنظام العام ، الا أنه يشترط أن يكون في الحكم ما يفيد صحة هذا الدفع .
(١٩٥٨/٥/٦ أحكام النقض س ٩ ق ١٢٨ ص ٤٧٥) .

٣٠٨ - أن مجال بحث انقضاء الدعوى الجنائية من عدمه يتأخر
بعد أن يتصل الطعن بمحكمة النقض اتصالاً صحيحاً بما يتيح لها أن
تتصدى لبحثه وإبداء حكمها فيه .
(١٩٧٩/١١/١٢ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٧١ ص ٨٠٢)

٣٠٩ - الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم من الدفوع المتعلقة
بالنظام العام التي من شأنها أن تندفع بها التهمة المسندة إلى المتهم .
(١٩٧٠/٤/٦ أحكام النقض س ٢١ ق ١٣٢ ص ٥٥٧)

٣١٠ - أن نصوص القانون الخاصة بالتقادم تتعلق بالنظام العام
لأنها تستهدف المصلحة العامة لا مصلحة شخصية للمتهم مما يستوجب
أعمال حكمها على الجرائم السابقة على تاريخ صدورها ، وإن كان في ذلك
تسوية لمركزه ما دام لم يصدر في الدعوى حكم نهائي .
(١٩٥٥/٢/١ أحكام النقض س ٦ ق ١٦٤ ص ٥٠٠)

٣١١ - أنه وإن كان الفصل في الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية
بالتقادم يسبق في الأصل الفصل في موضوع الدعوى ، لما قد يترتب عليه
فيما لو ثبت للمحكمة رفع الدعوى بعد مضي المدة من القضاء بالبراءة ،
دون ما حاجة لبحث مقومات الاتهام وتمحيص دلائله باعتبار أن سقوط
الدعوى الجنائية بمضي المدة من النظام العام مما يتعين على المحكمة أن تحكم
ولو من تلقاء نفسها - من غير أن يدفع المتهم بالسقوط - ببراءة كل من
ترفع عليه الدعوى بعد مضي المدة ، فإذا لم تفعل جاز الدفع به في أية حالة
كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض ، إلا أنه لما كان من
المقرر أيضاً أن المحكمة غير ملزمة حتماً بأن تفصل في الدفوع الفرعية قبل
فصلها في الموضوع ، وأن لها أن تضم هذه الدفوع إلى الموضوع وتتصدر
في الدعوى برمتها حكماً واحداً ، فإنه لا يوجد قانوناً ما يمنعه من الحكم
في موضوع الدعوى بالبراءة دون أن تلج الدفوع التي انما روى صاحبها
من أثارها إلى بلوغ ذات النتيجة باثبات انقضاء الدعوى الجنائية لأى سبب
من أسباب الانقضاء بما يؤدي بالضرورة إلى البراءة .
(١٩٦٥/٦/٢٨ أحكام النقض س ١٦ ق ١٢٢ ص ٦٢٤) .

٣١٢ - إذا دفع المتهم فرعياً بسقوط الحق في مقاضاته جنائياً لمضى المدة القانونية وقضت المحكمة بأدائه دون أن تتعرض لهذا الدفع أو تفصل فيه فإن الحكم يكون باطلاً واجباً نقضه .

(١٩٣٢/١١/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٣ ص ٢١ ، ١٩٣١/٣/١٢ ج ٢ ق ٢٠٩ ص ٢٦٨)

٣١٣ - يجوز لمحكمة النقض أن تنظر من تلقاء نفسها في مسألة سقوط الجريمة بمضى المدة وإن لم يتمسك بها الخصم لأنها تهم النظام العام .

(١٨٩٨/١٢/٣١ الحقوق س ١٤ ق ١٧ ص ٢٤٩)

٣١٤ - لما كان الدفع بسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية بمضى المدة من الأمور المتعلقة بالنظام العام فالتمسك به قبل الدخول في الموضوع ليس واجباً حتماً .

(السنبلاتين الجزئية ١٩٠٦/٧/١ المجموعة الرسمية س ٨ ق ٢٠)

الحكم في التقادم

٣١٥ - بيان تواريخ وقائع استعمال المحرر المزور إنما يكون ضرورياً عندما تكون هناك مظنة سقوط الجريمة قبل رفع الدعوى العمومية ، فإذا امتنع هذا الاحتمال فلا مبرر لتحجيم ذلك البيان .

(١٩٣١/١/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٥١ ص ١٩١)

٣١٦ - بيان تاريخ الواقعة في الحكم هو من الإجراءات المهمة التي بدونها يظل الحكم اذ بدون هذا البيان لا يتسنى لمحكمة النقض معرفة صحة أو عدم صحة ما يدفع على المتهم من سقوط الحق وعلى ذلك فإذا تناقض البيان بحيث لا يعرف الصحيح منه من الفاسد وجب إلغاء الحكم .

(١٩٢٦/١/٤ المجموعة الرسمية س ٢٧ ق ٩٨)

٣١٧ - افترض من ذكر تاريخ الجريمة في الحكم تمكين المحاكم

العليا من التحقق بما اذا كان الفعل قد سقط بمضى المدة أو لم يسقط .
(٢٧/٢/١٩١٥ المجموعة الرسمية س ١٦ ق ٧٤ ، ١٩/١/١٩٠٤ .
س ٦ ق ٢٥)

٣١٨ - يجب على المحكمة أن تبين في الحكم الصادر بالمعقوبة تاريخ حصول الواقعة أو على الأقل حصر ذلك التاريخ بحيث يمكن الجزم بأن المدة المقررة لسقوط الحق لم تمض .
(١٥/١٢/١٩٠٠ المجموعة الرسمية س ٢ ص ٢٠٦)

٣١٩ - الحكم يسقط الدعوى الجنائية بمضى المدة هو في الواقع وحقيقة الأمر حكم صادر في موضوع الدعوى ، اذ أن معناه براءة المتهم لعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية عليه ، ولا يجوز بحال للمحكمة الاستثنائية أن تتدخل عن نظر الموضوع وترد القضية الى محكمة الدرجة الأولى بعد أن استنفدت هذه كل ما لها من سلطة فيها .
(٣٠/٣/١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ ق ٨٥ ص ٣٧٧)

التقادم واثره على الدعوى المدنية

٣٣٠ - الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة لا اثر له على سير الدعوى المدنية المرفوعة معها التي تنقض بمضى المدة المقررة في القانون المدني .
(٢٥/١٢/١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٣٢٤ ص ١٤٤٦)

تقويم حساب مدة التقادم

٣٣١ - التاريخ الميلادي الذي جرت فيه المحاكمة وصدر فيه الحكم هو ما يجري عليه العمل في الحكم ، وقد اعتبره الشارع أصلا في حساب المدد المبينة بقانون الاجراءات الجنائية .
(٩/١١/١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ ق ١٨٤ ص ٨٦٢)

مادة ١٦

لا يوقف سريان المدة التي تسقط بها الدعوى الجنائية لأي سبب كان .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- تقرير لجنة الاجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ : اما في المسائل الجنائية فسقوط الحق في الدعوى ليس مبنيا على قرينة تنازل النيابة العمومية عن رفع الدعوى بسكونتها عن رفعها . فان النيابة العمومية لا تملك التنازل عن الدعوى باى حال بل مبنى على نسيان الواقعة من الجمهور بمعنى المدة . وهذا النسيان يحصل سواء كان سببه الإهمال أو العذر . وقد رأيت السحنة الأخذ بهذا الرأي وهو الذي أخذت به محكمة النقض وللإبرام المصرية .

مادة ١٧

تقطع المدة بإجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وكذلك بالأمر الجنائي أو بإجراءات الاستدلال إذا تغلّت في مواجهة المتهم أو إذا أخطرت بها بوجه رسمي ، وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع .

وإذا تعددت الاجراءات التي تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر اجراء .

- عدلت بالقانون رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/١٨ . ونشر في ١٩٥٢/١٢/١٨ .

- كان نص الفقرة الثالثة من المادة ١٧ قبل الغائها هو « ولا يجوز في أية حال ان تطول المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بسبب الانقطاع لأكثر من نصلها » .
- قارن المادتين ٢٨٠ و ١/٢٨٢ من القانون السابق .

الأحكام

اشتراط صحة الاجراءات لقطع مدة التقادم

٣٢٢ - ان المدة المسقطه للدعوى الجنائية تنقطع باى اجراء صحيح يتم في الدعوى بمعرفة السلطة المنوط بها القيام به سواء كان من اجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة ، حتى اذا اتخذت تلك الاجراءات في غيبة المتهم أو وجهت الى غير المتهم الحقيقي ، ذلك أن انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة بنى على افتراض نسيانها بمرور الزمن بدون اتخاذ الاجراءات فيها ، فمتى تم اتخاذ أى اجراء صحيح في الدعوى بما يجعلها ما تزال في الأذهان ولم تندرج في حيز النسيان انتفت علة الانقضاء .
(١٩٧٨/٣/٥ . أحكام النقض من ٢٩ ق ٤١ ص ٢٢٤)

٣٢٣ - الأصل أنه وإن كان ليس بلامزم مواجهة المتهم بإجراءات

المحاكمة التي تقطع المدة المسقطه للدعوى ما دامت متصلة بسير الدعوى أمام القضاء ، الا أنه يشترط فيها لكي يترتب عليها قطع التقادم أن تكون صحيحة ، فإذا كان الاجراء باطلا فإنه لا يكون له أثر على التقادم ، مثال ذلك اعلان المعارض لجهة الادارة أو في مواجهة النيابة .

(١٩٧٢/٣/٢٦ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٠٣ ص ٤٦٥ ،

١٩٨٢/٥/١٣ س ٣٣ ق ١٢١ ص ٥٩٨)

٣٢٤ - لا يقع سريان المدة اعلان التكليف بالحضور اذا كان صادرا

من لا صلة له في تحريك الدعوى العمومية .

(١٩٣٠/٤/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٧ ص ٢٤)

٣٢٥ - التصديق على حكم المحكمة العسكرية ليس اجراء من

اجراءات الاتهام أو المحاكمة متصل بسير الدعوى أمام قضاء الحكم يقطع التقادم .

(١٩٨٢/٢/١٥ أحكام النقض س ٣٣ ق ٤٢ ص ٢٠٩)

قاعدة عامة

٣٢٦ - من المقرر أن المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية تنقطع

باجراءات الاتهام والتحقيق والمحاكمة .

(١٩٦٧/١١/٢١ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٤٠ ص ١١٤٢)

٣٢٧ - لا تعتبر المراسلات الادارية الحاصلة من النيابة للاستعلام

عن محل اقامة المتهم من الاجراءات القانونية القاطعة لسريان المدة المقررة لسقوط الدعوى العمومية .

(١٨٩٧/١١/١٨ الحقوق س ١٣ ق ٤٣ ص ١٣٧)

اجراءات التحقيق

٣٢٨ - الأمر الصادر من النيابة العامة لضبط المتهم وحضاره هو

من اجراءات التحقيق القاطعة لمدة التقادم .

(١٩٦١/٥/٢٢ أحكام النقض س ١٢ ق ١١٤ ص ٥٩٧)

٣٢٩ - ليس من الضروري أن يستجوب المتهم حتى تنقطع مدة

التقادم في حقه .

(١٩٥٥/٤/٥ أحكام النقض س ٦ ق ٢٤٢ ص ٧٤٤)

٣٣٠ - التحقيق القضائي يقطع مدة التقادم بالنسبة الى كل من يهم في الدعوى ، فاذا كانت النيابة قد سالت المجنى عليه في دعوى التزوير فهذا التحقيق يقطع المدة بالنسبة الى المتهم ولو لم يكن قد سئل فيه .
(١٩٤٧/١١/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٢٦ ص ٤٠٤)

٣٣١ - اجراءات التحقيق القاطعة لسقوط الدعوى العمومية هي الاجراءات التي تصدر من سلطة مختصة بالتحقيق أي النيابة العامة سواء بنفسها أو بواسطة من تدبهم هي لذلك من مأموري الضبط القضائي بمقتضى امر منها ثابت بالكتابة ممنون فيه - ولو بطريق الإيجاز - المسائل التي يكلف هؤلاء المأمورين بتحقيقها .

(١٩٣٢/١/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣١٣ ص ٤١٠)

اجراءات الاتهام

٣٣٢ - الاعلان الصحيح اجراء قضائي يقطع مدة التقادم وينتج اثره من وقت تسليم الصورة الى من سلمت اليه قانونا .
(١٩٧٢/٢/٢١ أحكام النقض س ٢٣ ق ٥٠ ص ٢٠٤ ،
١٩٧٢/٣/٢٦ ق ١٠٢ ص ٤٦١)

٣٣٣ - تسليم الاعلان الى تابع المتهم وتسليمه الى جهة الادارة لامتناع تابعه عن الاستلام كلاهما اعلان صحيح .
(١٩٧٢/٢/٢١ أحكام النقض س ٢٣ ق ٥٢ ص ٢١١)

٣٣٤ - أوضح الشارح بما أورده من نصوص في شأن رفع الدعوى الجنائية عن تقارير الاجراء الذي يرتب قانونا قطع التقادم بين كل من قضاة الاحالة والنيابة العامة ، فهو امر الاحالة بالنسبة الى الجهة الأولى بينما هو التكاليف بالمضور بالنسبة الى الجهة الثانية ما لم تكن الجريمة من الجنح التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر عدا الجنح المضرة بأفراد .

الناس . فالدعوى الجنائية لا تعتبر مرفوعة بمجرد التأشير من النيابة العامة بتفديدها الى المحاكمه ، لان التأشير بذلك لا يبدو أن يكون أمرا اداريا الى قلم كتاب النيابة العامة لاعداد ورقة التكليف بالحضور ، حتى اذا أعدت ووقعها عضو النيابة جرى من بعد اعلانها وفقا للقانون . فتترتب عليها كافة الآثار القانونية بما في ذلك قطع اجراءات التقادم بوصفها من اجراءات الانتهام .

(١٩٦٨/٢/١٣ أحكام النقض س ١٩ ق ٣٧ ص ٢١١)

٣٣٥ - اعلان المتهم بالحضور بجلسته المحاكمة اعلانا صحيحا يقطع المدة المسقطه للدعوى . ولا ينال من ترتيب اثر الاعلان الصحيح كأجراء قاطع للتقادم بطلان الحكم الصادر بناء عليه .
(١٩٦٩/٤/٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ٩٧ ص ٤٦٨ ،
١٩٦٧/١١/٢١ س ١٨ ق ٢٤٠ ص ١١٤٢)

٣٣٦ - اعلان المتهم في مواجهة النيابة بالحضور أمام محكمة الدرجة الأولى لنظر المعارضة المرفوعة منه عن الحكم المذكور اعلانا مستوفيا الأوضاع الشكلية المقررة للاعلانات وكذلك اعلان النيابة بالحضور أمام المحكمة الاستئنافية ولو حصل بميماد يوم واحد ، كل أولئك يقطع المدة المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية بجريمة الجنحة .

(١٩٤٥/١٢/١٠ مجسوعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٧ ص ٢٠)

اجراءات المحاكمة

٣٣٧ - من المقرر أن تقرير المتهم بالمعارضة أو بالاستئناف أو بالنقض يقطع التقادم ، ذلك أن انقضاء الدعوى الجنائية بعض المدة بني على افتراض نسيانها بمرور الزمن بدون اتخاذ الاجراءات فيها ، فمتى تم اتخاذ أى اجراء صحيح فى الدعوى بما يجعلها ما تزال فى الأذهان ولم تندرج فى حيز النسيان انتفت علة الانقضاء .

(١٩٨٢/٥/١١ أحكام النقض س ٣٣ ق ١١٦ ص ٥٧٨)

٣٣٨ - كل اجراء من اجراءات المحاكمة متصل بسير الدعوى أمام قضاء الحكم يقطع المدة فى غيبة المتهم ، لأن الشارع لم يستلزم مواجهة

المتهم بالاجراء الا بالنسبة لاجراءات الاستدلال دون غيرها .
(١٦٦/١/١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٨ ص ٨٣)

٣٣٩ - مفاد نص المادة ١٧ اجراءات جنائية أن كل اجراء من اجراءات المحاكمة متصل بسير الدعوى أمام قضاء الحكم بقطع المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية حتى في غيبة المتهم ، وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع ، لأن الشارح لم يستلزم مواجهة المتهم بالاجراء الا بالنسبة لاجراءات الاستدلال دون غيرها .
(١٦٣/١/١٩٧٤ أحكام النقض س ٢٥ ق ١ ص ١٢)

٣٤٠ - من المقرر أن المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة تنقطع باجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع ، وأن تأجيل الدعوى الى إحدى جلسات المحاكمة بعد تنبيه المتهم في جلسة سابقة للحضور هو اجراء قضائي من اجراءات المحاكمة التي تقطع المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية .
(١٩٧٥/٢/٢١ أحكام النقض س ٢٦ ق ٢٣ ص ١٠٠ ،
١٩٧٢/٢/٢١ س ٢٣ ق ٥١ ص ٢٠٧ ، ١٩٦٠/٥/٢٤ س ١١ ق ٩٤ ص ٤٩٨)

٣٤١ - المادة ١٧ اجراءات جنائية جرى نصها بمؤم لفظه على أن اجراءات المحاكمة من الاجراءات التي تقطع مدة تقادم الدعوى الجنائية والاشكال في التنفيذ هو من قبيل هذه الاجراءات .
(١٧/٢/١٩٧٥ أحكام النقض س ٢٦ ق ٣٦ ص ١٦٣)

٣٤٢ - من المقرر أن المدة المستقطعة للدعوى الجنائية تنقطع بأي اجراء يتم في الدعوى بمعرفة السلطة المنوط بها القيام به ، سواء كان من اجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة ، وتسرى مدة التقادم من يوم الانقطاع ، وبالتالي فإن اعلان المتهم بالحضور جلئسة المحاكمة اعلانا صحيحا ، وكذا صدور حكم من محكمة مختصة باصداره يقطع أيهما المدة المستقطعة للدعوى . ولا يغير من ذلك أن تكون الدعوى الجنائية قد رفعت بداءة ممن لا يملك رفعها قانونا على خلاف ما تنص به المادتان ٦٣ و ٢٣٢ من قانون الاجراءات الجنائية . ذلك بأنه وإن كان لا يحق للمحكمة في هذه الحالة أن تترفع لموضوع الدعوى بل عليها أن تقصر حكمها على عدم قبولها باعتبار

ان باب المحاكمة موصد امامها ، الا أنه نظرا لأنه يتمتع عليها - في سبيل القضاء بذلك - ان نستظهر ما يقتضيه المادتان المشار اليهما ، أى ان تتحقق من صفة الموظف او المستخدم العام ومن أنه ارتكب الجريمة أثناء قادية وظيفته او بسببها - بما يقتضيه ذلك من اعلان المتهم والشهود حضور جلسات المحاكمة وخلاف ذلك من الاجراءات القضائية ، ومن ثم فان مثل هذه الاجراءات وكذا الحكم الصادر في الدعوى - بعدم قبولها لرئعها من غير ذى صفة - حتى تم كل منها صحيحا في ذاته فلا مراء أنه قاطع للتقادم ، اذ ان انقضاء الدعوى الجنائية بمعنى المدة بنى على افتراض نسيانها بمرور الزمن بدون اتخاذ اجراءات فيها ، فمتى اتخذ أى اجراء صحيح في الدعوى بما يجعلها ما تزال في الازهان ولم تندرج في حيز النسيان انتفت علة لانقضاء بصرف النظر عن بطلان اجراءات تحريكها السابقة على نظرها .

(١٩٧٣/٤/١٦ احكام النقض س ٢٤ ق ١٠٧ ص ٥١٦ ، ١٩٧٣/٦/٢٤ ق ١٥٩ ص ٧٦٥)

٣٤٣ - لما كان مفاد نص المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية ان كل اجراء من اجراءات المحاكمة يتصل بسير الدعوى أمام قضاء الحكم يقطع المدة حتى اذا اتخذت في غيبة المتهم ، وكان الثابت ان اجراءات المحاكمة في هذه الدعوى قد تلاقت أمام محكمة الموضوع وأمام محكمة النقض وأمام محكمة الموضوع مرة أخرى دون أن تمضي بين اجراء منها والاجراء الذى سبقه أو تلاه المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجنب ، فان الدفع المبدي بانقضاء الدعوى الجنائية بمعنى المدة يكون على غير سند .

(١٩٧٣/٣/٤ احكام النقض س ٢٤ ق ٦١ ص ٢٧٩ ، ١٩٧٣/٣/٢٦ س ٢٣ ق ١٠٢ ص ٤٦١ ، ١٩٧٣/٢/٢١ ق ٥٢ ص ٢١١)

٣٤٤ - مفاد نص المادة ١٧ اجراءات ان كل اجراء من اجراءات المحاكمة باثرت المحكمة يقطع مدة التقادم ، ما دام لم يمض على آخر اجراء قامت به المدة المقررة له .

(١٩٦٩/١١/٢٤ احكام النقض س ٢٠ ق ٢٦٩ ص ١٢١)

٣٤٥ - مفاد نص المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية ان كل اجراء من اجراءات المحاكمة متصل بسير الدعوى أمام قضاء الحكم يقطع المدة

المقرر لانقضاء الدعوى الجنائية - حتى في غيبة المتهم - وتسري المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع لان المشرع لم يستلزم مواجهة المتهم بالاجراء الا بالنسبة لاجراءات الاستدلال دون غيرها ، وانه تطبيقا لذلك فان الحكم الابتدائي الغيابي الذي يصدر قبل مضي ثلاث سنوات على تاريخ ارتكاب المتهم لجريمة الجنحة يقطع المدة المقرر لسقوط الحق في اقامة الدعوى الجنائية .

(١٥/٢/١٩٧٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ٥٣ ص ٢٦٨)

٣٤٦ - صدور الحكم الغيابي في جنحة من محكمة الجنح والمخالفات لا يكون له من اثر سوى قطع المدة اللازمة لسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية ، اما في مواد الجنائيات فالقانون لم يفرق بين الحكم الحضوري والحكم الغيابي بل جعل العقوبة المقر بها في ايهما غير خاضعة الا للحكم واحد هو سقوطها بالتقادم . كما سوى بينهما فيما يتعلق بمبدأ مدة هذا التقادم ، اذ جعل هذا المبدأ هو تاريخ صدور الحكم . فاذا كانت المدة اللازمة لسقوط الحق في تنفيذ العقوبة قد انقضت فان الحكم الغيابي يصبح نهائيا ، بمعنى أنه لا يجوز للمحكوم عليه غيابيا الذي سقطت عقوبته بمضي المدة أن يحضر ويطلب ابطال الحكم الصادر في غيبته وإعادة النظر فيه ، فالمبادئ التي رسمها القانون للأحكام الغيابية في الجنائيات من جهة علاقتها بمسالتى سقوط العقوبة أو الدعوى العمومية بالتقادم تخالف ما رسمه القانون من ذلك للأحكام الغيابية الصادرة من محاكم الجنح والمخالفات .

(٢٣/٥/١٩٣٢ مجسوعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٥٢)

ص ٥٥٧ ، ٢٦/١٢/١٩٣٢ ج ٣ ق ٦٨ ص ١٠١)

٣٤٧ - توالى تأجيل نظر الدعوى لاعلان المتهم اعلانا قانونيا ، ومضى مدة التقادم دون اتمام الاعلان يترتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة عملا للمادة ١٥ اجراءات .

(١٣/٣/١٩٨٠ أحكام النقض س ٣١ ق ٦٨ ص ٣٦٨)

٢٤٨ - تنقطع المدة المسقطه للدعوى الجنائية بمضى المدة باجراءات التحق أو الاتهام أو المحاكمة الصحيحة ، وصدر حكم من محكمة مختصة باصداره بقطع مدة السقوط ولو كان الحكم صادرا بعدم قبول الدعوى قبل الطاعن لرفعهما غير الطريق القانوني .

(٩/٦/١٩٨٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٤٩ ص ٤٧٨)

٣٤٩ - الحكم الغيابي الصادر بمقوبة فى جنحة يجب اعلانه لشخص المحكوم عليه فى ميعاد ثلاث سنوات من تاريخه فاذا لم يعلن المتهم شخصيا فى هذه المدة يعتبر الحكم كأنه آخر عمل متعلق بالتحقيق ، وبناء على ذلك يسقط الحق فى اقامة الدعوى المدنية طبقا للمادة ٢٧٠ ت ج •
(١٩٠٨/٩/٢٩ المجموعة الرسمية س ١٠ ق ٣٧)

اجراءات الاستدلال

٣٥٠ - الشارع لم يستلزم مواجهة المتهم بالاجراء الذى يقطع المدة الا بالنسبة لاجراءات الاستدلالات دون غيرها •
(١٩٦٨/١٠/١٤ احكام النقض س ١٩ ق ١٥٩ ص ٨١١)

٣٥١ - اجراءات الضبطية القضائية فى جمع الاستدلالات لا تقطع المدة اذ هى لا تدخل فى اجراءات التحقيق او المحاكمة ، ولكن رأى الشارع أن يرتب عايبا انقطاع المدة واشترط لذلك بخلاف اجراءات التحقيق التى تصدر من سلطة مختصة بالتحقيق الجنائى ، أن لا تحصل فى غيبة المتهم وعلى غير علم منه •
(١٩٥٦/١٢/١٨ احكام النقض س ٧ ق ٣٥٠ ص ١٢٦٨)

٣٥٢ - إذا كان التحقيق هو مجرد استدلالات جمعها البوليس لا تحقيقا اصوليا حصل بناء على أمر النيابة او بانتداب منها وكانت النيابة قد اعتبرتة تحقيقا اداريا وسقطته اداريا ، فمثل هذا التحقيق لا قيمة له فى قطع المدة اللازمة لسقوط الدعوى الصومية •
(١٩٣١/٢/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٩٣ ص ٢٤٨)

اجراءات الدعوى المدنية

٣٥٣ - المدعى بالمقوق المدنية لا يملك استعمال حقوق الدعوى الجنائية انما يدخل فيها بصفته مضرورا من الجريمة التى وقمت طالبها التعويض عن الضرر الذى لحقه ، ذلك أن دعواه مدنية بحتة لا علاقة لها بالدعوى الجنائية ، الا فى تبعيتها لها ، لما كان ذلك فانه لا يقطع التقادم كل اجراء يتصل بالدعوى المدنية وحدها سواء اكانت مقامة امام القضاء المدنى أم الجنائى ، فان تصرفات المدعى بالمقوق المدنية أو المستول عنها لا يقطع التقادم

بالنسبة للدعوى الجنائية .

(١٩٧٨/٦/٤ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٠٤ ص ٥٥٢)

٣٥٤ - ان الذى يقطع سريان مدة سقوط الدعوى العمومية انما هى اجراءات التحقيق الجنائى الذى يحصل بمعرفة الجهات المختصة دون اجراءات التحقيق المدنى .

(١٩٣٣/٥/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٢٥)

ص ١٨٢)

٣٥٥ - قيام الدعوى المدنية الناشئة عن جنحة لا يعتبر قاطعا لسريان المدة اللازمة لسقوط الدعوى العمومية .

(١٩٢٣/٥/١١ المجموعة الرسمية س ٢٥ ق ٦٤)

٣٥٦ - التحقيقات التى تأمر بها المحكمة المدنية لا تقطع سريان المدة المسقطه للحق فى اقامة الدعوى العمومية .

(السنبلاوين الجزئية ١٩٠٦/٧/١ المجموعة الرسمية س ٨)

ق ٢٠)

اثر انقطاع المدة

٣٥٧ - لما كان البين ان اجراءات تحقيق التزوير التى باشرتها النيابة خلال فترة الوقف انصبت على ذات السند موضوع جريمتى السرقة والنصب المرفوعة بهما الدعوى ، ومن ثم فانها تقطع مدة التقادم بالنسبة لهاتين الجريمتين ، لما هو مقرر من اجراءات التحقيق لا تقتصر على قطع التقادم بالنسبة للواقعة التى يجرى التحقيق فيها بل يمتد اثر الانقطاع الى الجرائم الاخرى المرتبطة بها ارتباطا لا يقبل التجزئة .

(١٩٨٣/١/٢٠ أحكام النقض س ٣٤ ق ٢٢ ص ١٢٦)

٣٥٨ - تسرى مدة التقادم من يوم الانقطاع .

(١٩٦٧/١١/٢١ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٤٠ ص ١١٤٢)

بيانات فى الحكم

٣٥٩ - اذا دفع المتهم بان الدعوى العمومية قد سقطت بحضى المدة

ورفضت المحكمة دفعه قائلة ان هناك صحفيات قطعت المدة بدون ان تبين ما هي هذه التحقيقات فان الحكم يكون باطلا ويتمين نقضه ، اذ لا يعلم من هذه العبارة من الذي أجرى هذه التحقيقات ، وهل هي من التحقيقات المعتبرة لقطع المدة أم لا ، وهذا الابهام في البيان يعيب الحكم ويبطله .

(١٩٣١/٢/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٩٢)

ص ٢٤٨)

مادة ١٨

إذا تعدد المتهمون فإن انقطاع المدة بالنسبة لأحدهم يترتب عليه انقطاعها بالنسبة للباقيين ولو لم تكن قد انقضت ضدهم إجراءات قاطعة للمدة .

- مقابل المادة ٢٨٠ من القانون السابق .

الأحكام

تعدد المتهمين

٣٦٥ - انقطاع التقادم عيني يمتد أثره الى جميع المتهمين في الدعوى ولو لم يكونوا طرفا في تلك الاجراءات .

(١٩٨٤/٣/١ أحكام النقض س ٣٥ ق ٤٨ ص ٢٣٦ ،

١٩٧٧/٢/٧ س ٢٨ ق ٤٧ ص ٢١٠)

٣٦٩ - انقطاع المدة عيني يمتد أثره الى جميع المتهمين في الدعوى

ولو لم يكونوا طرفا في الاجراءات ، كما يمتد الى الجرائم المرتبطة بها ارتباطا لا يقبل التجزئة .

(١٩٦٩/٣/٣١ أحكام النقض س ٢٠ ق ٨٧ ص ٤٠١ ،

١٩٦٨/١٠/١٤ س ١٩ ق ١٥٩ ص ٨٦١ ، ١٩٦٧/٧/١٤ س ١٨ ق ٤٠

ص ٢٠٠)

٣٦٢ - جميع اجراءات التحقيق والدعوى يترتب عليها انقطاع المدة

بالنسبة الى جميع المشتركين في الواقعة ولو لم يكونوا طرفا في تلك

الاجراءات ، والحكم النهائي هو من قبيل تلك الاجراءات .

(١٩٤٨/٢/٢) مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٣٠

ص ٤٨٨)

٣٦٣ - اجراءات التحقيق تقطع المدة المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية بالنسبة الى جميع الاشخاص ولو لم يدخلوا في هذه الاجراءات . والعبرة في ذلك هي بكل ما يمس ذكرى الجريمة ويردد صدادها ، فيستوى فيه ما يتعلق بطروف وقوعها وما يتعلق بشخص كل من ساهم في ارتكابها .

(١٩٣٨/١١/٧) مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٦٨

ص ٣٢٤)

٣٦٤ - الجريمة في باب التقادم وحدة قائمة بنفسها غير قابلة للتجزئة لا في حكم تحديد مبدأ التقادم ولا في حكم ما يقطع هذا التقادم من اجراءات . ولهذا كان مبدأ تقادم الجريمة هو ذلك اليوم الذي يقوم فيه غاؤها الاصل بمعله الختامى المحقق لوجودها في حق جميع مرتكبيها فاعلن ومشتركين . وكذلك كل اجراء يوقف الدعوى العمومية بعد نوبها يعتبر قاطعا لمدة التقادم ولو كان هذا الاجراء خاصا ببعض المتهمين ولو بمجهول منهم .

(١٩٣٤/١/١١) مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٨٢

ص ٢٤٨)

مادة ١٩

- ألغيت بالقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٣ الصادر في ١٩٥٣/٥/٢١ . ونشر في

١٩٥٣/٥/٢١

مادة ١٩ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

يجوز الصلح في مواد المخالفات اذا لم ينص القانون فيها على عقوبة الحبس بطريق الوجوب او على الحكم بشئ آخر غير الغرامة او الحبس .

ويجب على محرر المحضر في الأحوال السابقة أن يعرض الصلح على المتهم وينبئ ذلك في المحضر ، وإذا لم يكن المتهم قد سئل في المحضر وجب أن يعرض عليه الصلح باسخطار رسمي .

مادة ١٩ ممدلة بالقانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٢ :

يجوز الصلح في مواد المخالفات إذا لم يصح القانون فيها على عقوبة الحبس بطريق الوجوب أو على الحكم بشيء آخر غير الغرامة أو الحبس .

ويجب على محرر المحضر في الأحوال السابقة أن يعرض الصلح على المتهم عند سؤاله وينبئ ذلك في المحضر .

المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٢ :

نصت المادة ٢٢٢ من القانون الإجراءات الجنائية الممدلة بالمرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٢ للنيابة العامة أن تطلب من القاضي الجزئي إصدار أمر جنائي بتوقيع العقوبة على المتهم في جميع المخالفات والجنح التي لا يعاقب القانون عليها بغير الحبس والغرامة .

ونصت المادة ٢٢٤ على أنه لا يجوز للقاضي أن يقضي في الأمر بغير الغرامة والتضييعات وما يجب رده والمصاريف ومعاد ذلك أنه لا يجوز القضاء في الأمر بالمعوقات التكميلية على خلاف ما كانت تنص عليه المادة الثامنة من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٤١ بشأن الأوامر الجنائية من إجازة القضاء بتلك المعوقات . وهذا من شأنه أن يضيق كثيرا من دائرة العمل بنظام الأمر الجنائي وهو نظام ثبت من العمل فائدته إلا هو ييسر الفصل في الجرائم قليلة الأهمية ويخفف العبء عن عاتق القاضي الجزئي ويوفر له الوقت الكافي لنظر القضايا الهامة . وقد رأى لذلك تحويل القاضي حق القضاء في الأمر بالمعوقات التكميلية ولا ضمير على المتهم من ذلك إذ له أن يقبل الأمر أو يعترض عليه بإعلانه عدم قبوله له وينترب على هذا الاعتراض سقوط الأمر حتما واعتباره كأنه لم يكن وتقديم الدعوى إلى المحكمة لنظرها بالطرق العادية .

ولما كان العمل قد دل وظهر من الإحصاءات أن نسبة الصلح في مواد المخالفات شملت جدا مما يجعل نظام الصلح في الواقع عديم الجدوى فقد رأى الفاء هذا النظام والاستعاضة عنه بنظام آخر أدق وأوفى بالفرض وهو تحويل وكيل النيابة بالمحكمة التي من اختصاصها نظر الدعوى سلطة إصدار الأمر الجنائي في المخالفات التي لا يوجب القانون الحكم فيها بعقوبة الحبس أو بعقوبة تكميلية ، على ألا يؤمر فيه بغير الغرامة وعلى ألا تزيد هذه الغرامة على خمسين قرشا .

وإذا كان من المأثر أن يعطى وكيل النيابة القانون فيصدر أمرا جنائيا في مخالفة لا يجوز له أن يصدر هذا الأمر فيها فقد دعى تحويل رئيس النيابة أو من يقوم مقامه حق الفاء الأمر في ظرف عشرة أيام من تاريخ صدوره على ألا يكون له هذا الحق إلا خطأ في تطبيق القانون . وينترب على الفاء الأمر اعتباره كأن لم يكن فلا يتعلق به أي حق للمتهم . ويجب في هذه الحالة السير في الدعوى بالطرق العادية ، وللمتهم أن يعلن عدم قبوله هذا الأمر ، كما هو الشأن تماما بالنسبة للأمر الذي يصدره القاضي .

مادة ٢٠

- ألغيت بالقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٣ الصادر في ١٩٥٣/٥/٢١ ، ونشر في ١٩٥٣/٥/٢١ .

- راجع المذكرة الايضاحية تحت المادة ١٩ .

- وكانت هذه المادة تنص قبل الغائها على انه :

يجب على المتهم الذي يرغب في الصلح أو يدفع في ظرفه ثلاثة ايام من يوم عرضه عليه مبلغ خمسة عشر قرشا في الحالة ا لتى لا يعاقب فيها القانون بفهم الغرامة ، وشمسجد قرشا في الحالة التي يجيز فيها القانون الحكم بالغيب أو الغرامة بطريق الخبرة .

ويدفع المبلغ الى خزانة المحكمة أو الى النيابة العامة أو الى امر شخص مرخص له بذلك من وزير العدل .

وتنقض الدعوى الجنائية بدفع مبلغ الصلح .

الباب الشاف

في جمع الاستدلالات ورفع الدعوى

الفصل الأول

فى مامورى الضبط القضائى وواجباتهم

مادة ٢١

يقوم مامورو الضبط القضائى بالبحث عن الجرائم ومركبتها وجمع الاستدلالات التى تلزم للتحقيق والدعوى .

- تقابل المادة ٣ من القانون السابق .

اختصاصات البوليس والنيابة

المشور الذى يمت به دولتو رياض باشا الى المحافظات والمديريات فى اختصاصات البوليس والنيابة .

ان الحكومة الحديوية قد عهدت الى النيابة العمومية أن تقوم مقامها فى طلب العقاب على الأفعال التى يعاقب عليها القانون ولذلك أنابتها عنها فى رفع الدعاوى العمومية .

ولما كانت النيابة لا تستطيع أن تؤدى هذا العمل بمفردها لأن أعضائها قليلو العدد مقيمون فى البلاد التى توجد فيها مراكز الحاكم فقط ، فاحتاجت الى مساعدين تستعين بهم وهم مامورو الضبطية القضائية الذين جعلوا تحت ادارة النائب العمومى بصفة كونه رئيسا للنيابة العمومية بأجمعها .

وموظفو البوليس يمدون من مامورى الضبطية القضائية بوجه أخص ، وتنقسم وظائفهم الى قسمين ، قسم ادارى وقسم قضائى ، فيختلف بحسب العمل الذى يملونه ان كان اداريا او قضائيا وتنحصر خصائصهم فى القسم الادارى فى منع وقوع الجرائم والتحرز منها ، فان المراد من تلك الخصائص المحافظة على النظام العام ومنع ارتكاب ما نهى عنه قانون العقوبات ، وهم تابعون فى ذلك لجهة الادارة ليس الا .

وأما في القسم القضائي فتبتدى خصائصهم حيث تنتهى في القسم الإداري بمعنى أنها تبتدى متى وقعت مخالفه للقانون واقتضى الحال البحث عن ارتكيبها فيصبحون حينئذ تحت ادارة جهة القضاء وليس تحت ادارة جهة الادارة ويجب عليهم في هذه الحالة أن يستحضروا النيابة العمومية مبادئ التحقيق ومباني الدعوى الجنائية ، فان القانون جعلهم تحت أمر النيابة فيما يتعلق بالامور القضائية ، وقد استلزم الأعمال الدقيقة المتعلقة بهذا القسم ارسال تعليمات للإرشاد عن الحطة التي يجب اتباعها والمنشورات الخاصة بذلك صدرت لأن من قسم الضبط والربط ، على أن الأصوب لمنح الخلاف في المستقبل أن تصدر تلك التعليمات من النيابة العمومية متى كان صدورها لرجال البوليس بصفة كونهم من مأموري الضبطية القضائية .

أولا يختص النائب العمومي بإدارة الضبطية القضائية للتحري عن الجنايات والجنح والمحاكمة عليها سواء كان ذلك بنفسه أو بواسطة أحد وكلائه ، ويختص أيضا بإقامة الدعوى العمومية . ثانياً المنشورات الخاصة بأعمال الضبطية القضائية تصدر من نظارة الحفائية ، ولكن يلزم الموافقة عليها من نظارة الداخلية لمن يلزم من الموظفين . ثالثاً متى حصلت أى واقعة فيمجرد تحرير محاضر ضبطها تتصل العلاقات بين النيابة وبين مأموري الضبطية القضائية ويستغلون مما على الدوام لمعرفة الجاني . ويجب على معاون بوليس المركز بصفة كونه من مأموري الضبطية القضائية أن ينفذ أوامر رئيس النيابة ويتبع تعليماته . وإذا ورد بلاغ عن جناية وجب عليه أن يكون تحت تصرف النيابة مع العدد اللازم من رجال البوليس ويبقى معهم تحت ادارة وكيل النائب العمومي المكلف بالدعوى حتى ينتهى التحقيق .

فاذا لم يتيسر للوكيل المذكور مباشرة استيفاء اللازم للدعوى بنفسه فعلى ضابط البوليس دون غيره اجراء التحريات ومع ذلك تبقى النيابة مسئولة عن حسن سير الدعوى .

ولزم اصدار هذا المنشور بذلك للمل بمقتضاه .

(مجلة الحقوق - السنة الثامنة ص ٢٩٤ - العدد رقم ٣٦ في

نوفمبر ١٨٩٣)

المحررات الصادرة بشأن علاقات النيابة بالادارة

(٩)

قرار مجلس النظار الصادر بتاريخ ٨ ابريل سنة ١٨٩٥
بشأن أعمال النيابة العمومية وعلاقاتها مع جهات الادارة
(مجلة الحقوق عدد ٢٤ في ١٥/٦/١٨٩٥)

(المادة الاولى)

النائب العمومي وأعضاء قلم النيابة تابعون لناظر الحفانية وملزمون
باتباع التعليمات التي تصدر لهم من النظارة .

وعلى النظارة أن تراقب على الدوام اقلام النيابة سواء كانت في مراكز
المحاكم الكلية أو في مراكز المحاكم الجزئية وتكون المراقبة بواسطة تفتيش
يبقى تابعا للجنة المراقبة القضائية كما هو الآن ويستمر المفتشون الاهالي
الملحقون بلجنة المراقبة على مباشرة الأعمال المناطة بهم الآن ويجوز لناظر
الحفانية أن يزيد عددهم عند الاقتضاء .

ويسوغ لناظر الحفانية أن يزيد عدد أعضاء اللجنة ومفتشيها وأن يعين
خصائص كل من هؤلاء المفتشين .

(المادة الثانية)

يعين ناظر الحفانية عدد وكلاء النيابة على حسب ما تستلزمه حالة
الأعمال ويمين لكل منهم محل اقامته بناء على رأى النائب العمومي .

ويختص النائب الموما اليه بادارة الضبطية القضائية فيما يتعلق باقامة
الدعاوى في الجنايات سواء كان ذلك بنفسه أو بواسطة وكلائه .

ويلزم أن تكون العلاقات متواصلة بين النيابة العمومية وبين مأموري
الضبطية القضائية ولا بد من دوام حسن الارتباط بينهما وحصول المشاركة
في العمل تحت ادارة النيابة المسئولة عن الدعاوى وذلك توصلا لظهور
المخالفات .

وإذا وقعت جنابة أو جنحة في أحد المراكز وجب على مأمور المركز أن يشمر النيابة بالواقعة ويشرع فوراً في التحقيق ويثبت حالة التهمة وإذا حضر أحد أعضاء قلم النائب العمومي إلى محل الواقعة يبذل له المساعدة وإذا لم يحضر أحد تم التحقيق ثم يرسل الأوراق بتمامها لقلم النيابة بالحكمة المختصة بالدعوى .

وعلى قلم النيابة في الدعاوى المهمة أن يتفق مع المديرين أو المحافظين على الطرق والوسائل التي توصل لمعرفة الجانين .

(المادة الثالثة)

إذا رغب المدير أو المحافظ في اثناء مباشرة النيابة ومأموري الضبطية القضائية لعمل التحقيق في المواد الجنائية أن يؤخذ رأيه سواء كان عن الطرق التي يلزم اتخاذها لمعرفة الجانين أو عما إذا كانت الدعوى صالحة لتقديمها للمحكمة أو لقاضي التحقيق أو عن الأشخاص الذين تقام عليهم الدعوى وجب على النيابة أن ترسل له أوراق القضية بتمامها وعلى المدير أو المحافظ أن يرد الأوراق للنيابة في ميعاد لا يتجاوز خمسة أيام .

وبعد الاطلاع على أوراق القضية بمعرفة المدير أو المحافظ إذا لم يقع الاتفاق بينه وبين النيابة على إحدى هذه المسائل الثلاث وجب على النيابة أن تمتنع عن كل عمل مخالف لرأيه وترفع الأمر لناظر الحفائية وهو يفصل في الخلاف بغير تأخير .

(المادة الرابعة)

تختص النيابة باقامة الدعوى العمومية للمعاقبة على الجرائم ويجب عليها أن لا ترفع للمحكمة الا الدعاوى التي تكون حصلت فيها على أدلة كافية لثبوت التهمة .

(المادة الخامسة)

يجب على النيابة عند نظر الدعوى في المحكمة أن تقيم الأدلة على التهمة وتطلب الحكم بالمعقوبة عليها ما لم تظهر في أثناء الجلسة أدلة جديدة

نافية لها فتقتصر على بيان الاحوال التي حدثت وتكل امرها للمحكمة وتترك لها الفصل قطعيًا في وقائع الدعوى لما لها من الحق دون غيرها بمقتضى القانون في الحكم بالعقوبة ، وبالبراءة ايا كانت اقوال النيابة وطلباتها •

(المادة السادسة)

يجب على اعضاء قلم النائب العمومي بصفه كونهم مدعين عموميين ان يقتصروا على طلب معاقبه الجانين ويتركوا للاخصام امر المدافعه عن انفسهم وخصوصا رفع الاستئناف لطلب البراءة او تخفيف العقوبة •

(المادة السابعة)

لما كانت اقامة الدعوى على الموظفين بسبب ما يقع منهم في اثناء تادية وظائفهم مما يترتب عليه اضطراب في اعمال المصلحة التابعين لها يجب على النيابة قبل اقامة الدعوى على احد الموظفين ان تتفق مع الجهة الرئيسية التابع لها الموظف او المستخدم واذا حصل خلاف ترفع النيابة الامر لناظر الحفائية وهو يتفق مع الناظر ذى الشأن ويصدر قراره في ظرف خمسة عشر يوما من يوم المخاطبة في المسألة مع الناظر المشار اليه •

(٢)

منشور صادر من صاحب السعادة ناظر الحفائية
الى النيابة العمومية لدى المحاكم الاهلية بتاريخ
٢٠ ابريل سنة ١٨٩٥ الموافق ٢٥ شوال سنة ١٣١٢

بتاريخ ١٤ ابريل سنة ١٨٩٥ بلغت للنيابة العمومية التعليمات التي تراهى وضعها للسبر بمقتضاها وتصدق عليها من مجلس النظار في جلسته التي عقدت في يوم ٨ ابريل سنة ١٨٩٥ ولكي لا يبقى محل للخلاف او التأويل قد رأينا أن نزيد الشرح والتوضيح فنفيد حضركم أن النيابة العمومية لا تزال هي القابضة على زمام ادارة الضبطية القضائية ويبقى لها الحق في اجراء التحريات فيما يحصل من الوقائع الجنائية وفي اقامة الدعوى العمومية •

ولما كان النائب عن السلطة التنفيذية في الأقاليم أقدر من سواه على مساعدة النيابة بما يفيد لها له من المعرفة بأهل الجهة التي قوض اليه أمر إدارتها والوقوف على ما يجري فيها مما يجعل متطاولته للنياحة في أعمال التحقيقات الجنائية أمرا طبيعيا لابد منه فأصبح مكلفا بالاشتراك مع اننيابه في هذه التحقيقات وترى انظاره انه لابد في الحصول على فوائد هذه المشاركة في العمل من التأكيد على أعضاء النيابة بوجود الالتئام والوفاء مع المديرين والمحافظين حتى تتمتع بذلك طرق البحث عن الجانين والوقوف عليهم ولا يفوت مع ذلك هؤلاء الأعضاء انهم هم المديرون دون غيرهم تحركه هذه التحقيقات القضائية والمستولون دون سواهم عن نتائجها لما هم حاصلون عليه من المعارف الخاصة بها وتعلقها بوظائفهم .

واذا طلب المدير أو المحافظ من النيابة أنشاء مباشرتها لتحقيق أي دعوى أن ترسل اليه أوراقها لفحصها وجب على النيابة أن تبادل بارسالها اليه وأن تبعت اليه بأحد أعضائها ليقوم بأداء البيانات التي ربما يحتاج المدير أو المحافظ للوقوف عليها وبعد فحص أوراق الدعوى إذا أشار باتخاذ بعض وسائل فيها تمهيدا لمعرفة الجانين وجب على النيابة العمومية أن تتخذ الاجراءات التي أشار بها الا اذا رأت انه ليس في اتخاذها من فائدة سوى تعطيل سير التحقيق فتمتنع اذا عنها وترفع الأمر لناظر الحاقبة اذا كانت على وثوق تام من عدم الفائدة في العمل بما أشار به .

وللنظارة وطيد الأمل في أن عرى الالتئام والوفاء ستكون وثيقة بين النيابة والمديرين وان وجهتهم ستكون منصرفة الى البحث عن ذوى الشرور وأرباب الجرائم وبهذا تنتفي أسباب الخلاف ودواعي الشقاق .

وأما النيابة فلا تمنع عن تنفيذ ما يشير المدير الى وجوب العمل به من الاجراءات الا اذا رأت انها عديمة الفائدة كلية أو متنافية لمقتضيات العدالة هذا وقد جاء في القرار الصادر من مجلس النظار ذكر اختصاصات مأموري المراكز فيما يتعلق بالأمور القضائية وتلك الاختصاصات هي التي كانت مخولة لهم من قبل بمقتضى القانون بصفته من مأموري الضبطية القضائية ولم يكونوا مداومين على العمل بها حتى الآن فمجرد حصول الجناية يجب على المأمور أن يشرع في التحقيق ويشعر النيابة ويكون رجال البوليس (الضبط) تحت أوامره ويستجمع الأدلة التي يمكن الحصول عليها وليس في ذلك ما يمكن أن يرى فيه تشبيط لهمة رجال النيابة أو داع لتقليل

نشاطهم فانهم لا يزالون المتوطنين بتحقيق كل دعوى جنائية حتى تحال على قاضى التحقيق أو المحكمة .

ويجب على المأمور متى حضر أعضاء النيابة أن يعرض عليه كافة الأعمال التى أجزاها وأن يقوم هو أو من يحل محله من رجال الضبط بتنفيذ ما يأمرهم به بصفته مديرا للضبطية القضائية والتحقيقات الجنائية وعلى النيابة قبل اقامة الدعوى على موظف أو مستخدم بخصوص ما يقع منه فى أثناء تادية وظيفته أن تتفق مع المدير أو المحافظ التابع له هذا الموظف أو المستخدم وإذا لم يقع الاتفاق بينهما فى هذا الخصوص ترفع الأمر لناظر الحقانية إذا رأت انه من ضروريات المحافظة على العدالة اقامة الدعوى العمومية هذا إذا لم يكن الموظف أو المستخدم تابعا لنظارة الحقانية والا فترفع الأمر للنظارة المشار اليها بطلب التصريح باقامة الدعوى .

أما أعمال أعضاء النيابة فى مرافعاتها أمام المحاكم فقد حددها القانون صراحة فى هذه العبارة (ويشرح التهمة) وليست النيابة الا خصما اقيم لرفع الدعوى العمومية باسم الهيئة الاجتماعية ولا يوجد فى النصوص القانونية ما يسوغ لها أن تطلب براءة متهم كما شوهد حصول ذلك فى العمل من زمن غير بعيد وإذا كانت الأدلة القائمة على المتهم غير كافية لاثبات التهمة عليه لا شك انه لا يتعين عليها أن تشدد فى طلب الحكم عليه بالمعقوبة بل الواجب الذى يفرض عليها فى مثل هذه الظروف أن تكل الأمر الى المحكمة لتفصل فيه بما تراه اذ هي الحكم دون سواها .

وبناء عليه اقتضى تحريره لحضرتكم للمعلومية والاجراء وفى تاريخه كتب بهذه الصورة لباقي أقلام النيابة .

(٣)

منشور صادر من صاحب الدولة ناظر الداخلية
الى حضرات المديرين والمحافظين بتاريخ ٢٢ ابريل سنة ١٨٩٥

مرسل لكم طى هذا القرار الصادر من مجلس النظار بشأن واجبات النيابة وانى لا ارى بدا من أن أذكركم فى هذه المناسبة بأنكم بصفتكم نائبين عن هيئة الحكومة فى دائرتكم يجب عليكم أن تراقبوا سير كافة

الأعمال العمومية بها بما فيها ما يختص بمحاكمة مرتكبي الجنايات ومعايبتهم .

وهذا الأمر الأخير وإن كان خاصاً بالنيابة إلا أن مسئوليتكم عن توطيد الأمن العام في دائرة اختصاصكم وعن نجاح الأبحاث المؤدية لاقامة الأدلة على مرتكبي الجرائم توجب اهتمامكم بكيفية القيام بهذا العمل ومن مقتضى النظام الذي ورد في القرار المذكور تخويلكم الحق في اجراء هذه المراقبة بطريقة فعالة وقد استصوبنا اصدار التعليمات الآتية اليكم لتكون دستورا لكم في كيفية العمل بذلك النظام :

أولا : ينبغي لكم التمويل على رأى النيابة في جميع الأمور القانونية كناويل القوانين وتقدير قوة الأدلة وكفائها من حيث إمكان معاينة المتهمين والإجراءات المقتضى اتخاذها أمام المحاكم وغير ذلك فإن أعضاء النيابة هم بما لهم من المعلومات القضائية أقدر على الحكم في هذه الأمور من أرباب الوظائف الادارية المختصة .

ثانيا : متى رأيتم ضرورة لتداخلكم في اجراءات النيابة فليكن شأنكم في ذلك تسيير أعمالها على محور الجهد والنشاط ولا ينبغي أن تقوموا أنتم بواجباتها بوسائل أخرى بل يجب أن تلاحظوا أن أعضاءها يبذلون المهمة اللازمة في أعمالهم وينتقلون الى محل الواقعة كلما رأيتم فائدة في ذلك .

وإذا لم ترضكم الكيفية التي يحصل بها التحقيق فتستدعون عضوا النيابة المحال عليه القضية أو رئيس النيابة عند الاقتضاء ثم تتداولون معه فيها وتجتهدون في اقناعه لو رأيتم أن اتباع طريقة أخرى يؤدي الى اظهار الحقيقة أكثر من اتباع الطريقة التي استعملت وينبغي أن تعينوا النيابة بجميع ما لديكم من الوسائل ليسهل عليها أداء عملها الذي هو يعد في نفس الأمر من الأعمال المنوطين بها أنتم .

ثالثا : يجب على المحافظ أو المدير بوجه عمومي أن يتدارك ما عساه أن ينقص في عمل النيابة فيتمم ما لدى أعضائها من المعارف القانونية والفنية بما له هو من الدراية بأحوال البلاد في دائرة اختصاصه ومن النفوذ الناشئ عن وظيفته حتى باشتراك الفريقين في العمل تنجلي الحقيقة انجلاء تاما .

رابعاً : ينبغي أن تبدلوا ما فى وسعكم لحفظ الملائق الحسنة فيما بين أعضاء النيابة وباقي الموظفين حتى يعمل الجميع بالإشتراك توصلاً للغرض المقصود فانه لا يجوز أن يحدث فى أعمال الحكومة ما يعرقل سيرها من اشخصيات ومن تمسك بهذه العوامل عادت عليه مسئولية جسيمة .

خامساً : لقد ورد فى القرار المشار اليه انه عند حصول اختلاف فى الراى فيما بينكم وبين النيابة وجب عليها أن تغاير نظارة المحاسبة فى ذلك فينبغى أن تتجنبوا على قدر الامكان الالتجاء الى هذه الوسيلة اذ قد ينشأ عنها فى غالب الاحيان تأخير مضر بحسن سير الأعمال واذا كان لابد من الخلاف فراعوا أن يكون رأيكم مبنيًا على الصواب .

وبناء على ذلك لا ترى النظارة بدا من أن تنبههم الى انه ليس لكم بعد ذلك فى المستقبل أن تخلوا مسئوليتكم بوجه ما اذا سارت الأعمال بحالة غير مرضية .

الأحكام

مهمة مأمورى الضبط (الاستدلالات والتحريات)

٣٦٥ - ان قيام مأمور الضبط القضائى بأخص واجبات وظيفته وهو التحرى عن الجريمة وجمع الاستدلالات التى تلزم للتحقيق ، لا يحول دون نديه من النيابة العامة للقيام بالتفتيش بوصف كونه عملاً من أعمال التحقيق التى يجوز لها أن تكلفه بأجرائها ، كما يجوز لها أن تمهد اليه فى وضع المضبوطات فى حرز مفلق .
(١٩٥٥/١/١٠ أحكام النقض س ٦ ق ١٢٩ ص ٣٩٠)

٣٦٦ - لا يوجب القانون حتماً أن يكون رجل الضبط القضائى قد أمضى وقتاً طويلاً فى التحريات ، اذ له أن يستعين فيما يجريه من تحريات أو أبحاث أو ما يتخذ من وسائل التنقيب بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين أو من يتولون إبلاغه عما وقع بالفعل من جرائم ما دام انه اقتنع شخصياً بصحة ما نقلوه اليه وصدق ما تلقاه من معلومات بدون تحديد فترة زمنية لاجراء التحريات .
(١٩٧٨/١٢/٧ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٨٢ ص ٨٧٩)

٣٦٧ - ان القانون لا يوجب حتما أن يتولى رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات والأبحاث التي يؤسس عليها الطلب بالأذن له بتفتيش الشخص أو أن يكون على معرفة شخصية سابقة به ، بل له أن يستعين فيما قد يجريه من تحريات وأبحاث أو ما يتخذه من وسائل التنقيب بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين أو من يتولون إبلاغه عما وقع بالفعل من جرائم ما دام هو قد اقتنع شخصا بما نقلوه إليه وبصدق ما تلقاه عنهم من معلومات .

(١٩٧٣/٥/١٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٢٨ ص ٦٢٤ ، ١٩٧٣/٣/٢٥ ق ٨١ ص ٣٨٢ ، ١٩٧٣/٣/٤ ق ٥٩ ص ٢٦٦ ، ١٩٧٣/١/١ ق ٧ ص ٢٧ ، ١٩٦٦/١/١٧ ق ١٧ ص ٩ ص ٥٥)

٣٦٨ - لا محل للاستناد الى عدم افصح الضابط عن مصدر تحرياته في القول بعدم جدية التحريات .
(١٩٧٣/١/١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٧ ص ٢٧)

٣٦٩ - لا يصبى الاجراءات أن تبقى شخصية المرشد غير معروفة .
وان لا يصح عنها رجل الضبط القضائي الذي اختاره لمعاونته في مهمته .
(١٩٧٣/١/١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٧ ص ٢٧ ، ١٩٦٠/١/٤ ق ١١ ص ٧)

٣٧٠ - اذا كان الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى عدم جدية التحريات استنادا الى امساك الضابط عن البوح بمصدر تحرياته وعدم قيامه بإجراء مراقبته بنفسه بدليل عدم معرفته منزل المظنون ضده ، وكان ما أورده الحكم من ذلك لا يؤدي بالضرورة الى عدم جدية التحريات ، فانه يكون ميبا بالفساد في الاستدلال .
(١٩٧٣/٥/١٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٢٨ ص ٦٢٤)

مشروعية الاجراءات وعدم التدخل لخلق جريمة

٣٧١ - ان مهمة مأمور الضبط القضائي بمقتضى المادة ٢١ اجراءات هي الكشف عن الجرائم والتوصل الى معاقبة مرتكبيها ومن ثم فان كل اجراء تقوم به في هذا السبيل يعتبر صحيحا منتجا لاثرة مادام لم يتدخل بفعله في خلق الجريمة او التحريض على مقارفتها ، وطالما بقيت

ارادة الجاني حرة غير معدومة ، ومن ثم فلا تثريب على مأمور الضبط القضائي ان يصطنع في تلك المسدود من الوسائل البارة ما يسلس لمقصوده غير اكشف عن الجريمة ولا يتصادم مع اخلاق الجماعة .

(١٩٨٢/١٢/٨ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٩٩ ص ٩٦٢ ، ١٩٧٦/٥/٢٣ س ٢٧ ق ١١٧ ص ٥٢٧ ، ١٩٧٠/٣/٢ س ٢١ ق ٨٣ ص ٣٣٤ ، ١٩٦٩/٣/١٧ س ٢٠ ق ٧٣ ص ٣٣٥)

٣٧٣ - ما اتاه الضابط بتظاهره بشراء المخدر لا يعتبر خلقا لجريمة ولا تحريضا على مقارفتها ، طالما ان ارادة الجاني بقيت حرة غير معدومة .

(١٩٨٤/١/٣١ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٩ ص ٩٥)

٣٧٣ - ان ما تثيرة الطاعة بشأن الدور الذي قام به رجال الشرطة في الدعوى والاجراءات التي اتخذوها لضبطها باتفاقهم مع الشاهدين ، مردود بأن جريمة جلب المخدر وقمت بارادة المتهمين وبالترتيب الذي وضعا لها وتمت فعلا لحسابهما وأن ما اتخذته رجال الشرطة من الاجراءات لضبطهما في هذه الواقعة بعد التبليغ عنهما لم يكن بقصد التحريض على ارتكابها ، بل كان لاكتشافها ، وليس من شأنه أن يؤثر في قيام الجريمة ذاتها .

(١٩٧٦/١٠/٢٥ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٧٦ ص ٧٧٤)

٣٧٤ - متى كان الثابت من مدونات الحكم انه نعى الى الضابط من احد المرشدين أن المتهم - وهو رجل كفيف البصر - يتجر في الافيون ويقوم بنوزيمه على العملاء في مكان عينه ، فانتقل ثمة متظاهرا برغبته في الشراء ، فآخرج له المتهم ما معه من المخدر للتأكد من جودة صنفه فآلفي الضابط - عندئذ - القبض عليه ، فان ما فعله يكون اجراء مشروعا يصح اخذ المتهم بنتيجته متى اطمانت المحكمة الى حصوله . لأن تظاهر مأمور الضبط برغبته في الشراء ليس فيه خلق للجريمة او تحريض عليها ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ أبطل الدليل المستمد بما كشف عنه المتهم طواعية من احرازه المخدر يكون على غير سند من الواقع أو أساس من القانون .

(١٩٦٨/٤/١٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٨٣ ص ٤٣٨)

٣٧٥ - لا تثريب على مأموري الضبط القضائي ومروسيهم فيما يقومون به من التحري عن الجرائم بقصد اكتشافها ولو اتخذوا في سبيل

ذلك التخفي وانتحال الصفات حتى يأنس الجاني لهم ويأمن جانبهم ،
فسايرة رجال الضبط للجنة يقصد ضبط جريمة يقارفونها لا يجافى
القانون ولا يعد تحريضا على الجريمة ما دامت ارادة هؤلاء تبقى حرة .
(١٩٦٦/٢/١٤ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٤ ص ١٣٤)

٣٧٦ - مهمة البوليس الكشف عن الجرائم وانتوصل الى معاقبه
مرتكبيها ، فكل اجراء يقوم به رجاله في هذا السبيل يعد صحيحا طالما
انهم لم يتدخلوا في خلق الجريمة بطريق الفس أو الخداع أو التحريض على
مقارنتها ، فلا يصح أن يعاب على البوليس ما اتخذ من اجراءات - عقب
التبليغ - من عرضه على والد الطفل المخطوف تسليمه الى المبلغ تحت مراقبة
البوليس وملاحظته ووضع خطة الضبط .
(١٩٥٩/٤/٢٧ أحكام النقض س ١٠ ق ١٠٦ ص ٤٨٧)

٣٧٧ - متى كان الثابت أن الضابط وزميله انما انتقلا الى محل
المجنى عليه واستخفيا فيه بناء على طلب صاحبه ليسمعا اقرار المتهم بأصل
الدين وحقيقة القائمة التي يحصل عليها من القرضين الربويين فانه لا يصح
أن يعاب التسمع هنا بالنسبة لرجل البوليس بمنافاة الأخلاق لأن مهمة
البوليس الكشف عن الجرائم للتوصل الى معاقبة مرتكبيها .
(١٩٥٦/٦/١٤ أحكام النقض س ٧ ق ٢٤٢ ص ٨٧٩)

٣٧٨ - لا تثريب على رجال الضبط القضائي فيما يقومون به من
التحرى عن الجرائم بقصد اكتشافها ، ما دام لم يقع منهم تحريض على
ارتكابها . واذن فمتى كان الحكم قد تعرض لدفاع المتهم القائم على أن جريمة
جلب المواد المخدرة الى القطر المصرى لم تقع الا بتحريض من ضابط حرس
الجمارك ، ورد عليه بما استظهره من وقائع الدعوى من أن المتهم هو الذى
استقل تعرفه الى الضابط وعرض عليه المساهمة فى توزيع المخدرات التى
يجلبها من الخارج على الباخرة التى يعمل حلاقا بها ، فتظاهر الضابط
بالقبول وأبلغ الأمر الى رؤسائه ورجال مكتب المخدرات فان ما ينهه الطاعن
لا يكون له محل .

(١٩٥٣/١/٦ أحكام النقض س ٤ ق ١٣٦ ص ٣٤٨)

٣٧٩ - ان تظاهر رجل الجيش بموافقة المتهمين ومرافقتهم الى
الشكبات التى انتووا السرقة منها ، ذلك ليس فيه ما يليد أنه خلق الجريمة

أو حرض عليها .
(١٩٥٢/١/١٥ أحكام النقض س ٣ ق ١٦٢ ص ٤٢٩)

٣٨ - ان تظاهر مأمور الضبطية القضائية لتاجر بأنه يريد شراء سلعة منه فباعه هذا ايهاا بأكثر من السعر المقرر رسميا ، فذلك ليس فيه ما يفيد أن رجل الضبطية القضائية هو الذي حرض على الجريمة أو خلقها خلقا ، ولهذا فلا حرج على المحكمة في أن تستند الى ذلك في حكمها بإدانة التاجر .

(١٩٤٨/١٠/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٥٨)

ص ٦٢٩)

مادة ٢٢

يكون مأمورو الضبط القضائي تابعين للمتاب العام وخلصين لاشرافه فيما يتعلق بأعمال وظيفتهم .

وللمتاب العام ان يطلب الى الجهة المختصة النظر في امر كل من تقع منه مخالفة لواجباته أو تقصير في عمله ، وله ان يطلب رفع الدعوى التأديبية عليه ، وهذا كله لا يمنع من رفع الدعوى الجنائية .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

حكم

٣٨١ - مجرد اشراف النيابة على أعمال رجال الضبط القضائي والتصرف في محاضر جمع الاستدلالات التي يجرونها بمقتضى وظائفهم ، يغير انتداب صريح من النيابة ، ليس من شأنه أن يغير من صفة هذه المحاضر كمحاضر جمع استدلالات .

(١٩٥٦/٣/١٩ أحكام النقض س ٧ ق ١٠٩ ص ٣٦٩)

مادة ٢٣

(١) يكون من مأموري الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم :

٦ - أعضاء النيابة العامة ومعاونوها .

- ٢ - ضبط الشرطة وأمنائها والكونستبلات والمساعدون .
- ٣ - رؤساء نقط الشرطة .
- ٤ - العمدة ومشايخ البلاد ومشايخ الحفراء .
- ٥ - نظار ووكلاء محطات السكك الحديدية الحكومية .

ولمديرى أمن المحافظات ومفتشى مصلحة التفتيش العام بوزارة الداخلية أن يؤدوا الأعمال التى يقوم بها مأمورو الضبط القضائى فى دوائر اختصاصهم .

(ب) ويكون من مأمورى الضبط القضائى فى جميع أنحاء الجمهورية :

١ - مديرو وضباط ادارة المباحث العامة بوزارة الداخلية وفروعها بمديريات الأمن .

٢ - مديرو الادارات والأقسام ورؤساء المكاتب والمفتشون والضباط وأمناء الشرطة والكونستبلات والمساعدون وباحثات الشرطة العاملون بمصلحة الأمن العام وفى شعب البحث الجنائى بمديريات الأمن .

٣ - ضباط مصلحة السجون .

٤ - مديرو الادارة العامة لشرطة السكة الحديد والنقل والمواصلات وضباط هذه الادارة .

٥ - قائد وضباط أساس حضانة الشرطة .

٦ - مفتشو وزارة السياحة .

ويجوز بقرار من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص تخويل بعض الموظفين صفة مأمورى الضبط القضائى بالنسبة الى الجرائم التى تقع فى دوائر اختصاصهم وتكون متعلقة بأعمال وظائفهم .

وتعتبر النصوص الواردة فى القوانين والمراسيم والقرارات الأخرى بشأن تخويل بعض الموظفين اختصاص مأمورى الضبط القضائى بمثابة قرارات صادرة من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص .

- مدلة بالتوانين : رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٥٢ الصادر فى ١٩٥٢/٩٢/٢٥ ونشر فى

١٩٥٢/١٢/٢٥

ورقم ٤ لسنة ١٩٥٤ الصادر في ١٩٥٤/١/٦ ونشر في ١٩٥٤/١/١٠
ورقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٩٥٧/١/٤ ونشر في ١٩٥٧/١/٤
ورقم ٧ لسنة ١٩٦٣ الصادر في ١٩٦٣/١/٦ ونشر في ١٩٦٣/١/٢٢
ورقم ٢٦ لسنة ١٩٧١ الصادر في ١٩٧١/٥/٩ ونشر في ١٩٧١/٥/٢٠
مادة ٢٣ مضافة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٥٢ ، صدر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ ونشر
في ١٩٥٢/١٢/٢٥ :

يكون من مأموري الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم :

أعضاء النيابة العامة

وكلاء المديريات والمحاكمات

حكماء البوليس في المديريات والمحاكمات ووكلاؤهم ومساعدهم

مفتشو الضبط ووكلاؤهم

مفتشو البوليس ومساعدهم

مأمورو المراكز والأقسام والبنادر ووكلاؤهم

حسابو الادارة

مفتشو وضباط المباحث الجنائية

معاونو وملاحظو وصولات البوليس

كونستبلات البوليس الحائزون على دبلوم كلية البوليس

رؤساء نطق البوليس

المد ومشايع البلاد

مشايخ الحفراء

مأمورو السجن ووكلائهم وضباط مصلحة المحجون

حكماء بوليس السكك الحديدية وضباطه

نظار ووكلاء محطات السكك الحديدية الحكومية

قومندان أساس الهجانة وضباطه

مدير ادارة بوليس الآداب العامة والضباط والوصولات والكونستبلات الحائزون على دبلوم

كلية البوليس في الادارة العامة وفروعها في المحاكمات والمديريات .

الموظفون المخول لهم اختصاص مأموري الضبط القضائي بمقتضى قانون ، والموظفون

المخول لهم هذا الاختصاص بمقتضى مراسيم صادرة قبل العمل بهذا القانون .

وللمديرين والمحاكمات أن يؤدوا الأعمال التي يقوم بها مأمورو الضبط القضائي .

— المذكرة الإيضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٥٢ :

تنص المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية على مأموري الضبط القضائي ، وقد جاء
بموجبها على سبيل الحصر ، وهي بهذه الحالة لا تشمل مدير ادارة بوليس الآداب العامة
مراقبات والوصولات والكونستبلات الذين يعملون بهذه الادارة والمكاتب الفرعية لها في
المحاكمات والمديريات .

ولما كان من الضروري تشييل هؤلاء الموظفون سفة الضبط القضائي لكي يشكوا من

ممارسة أعمالهم في حدود اختصاصهم ، ولا يكون ذلك إلا بقانون *
لذلك أعد مشروع قانون بتعديل المادة ٢٣ المشار إليها بأن ينص فيها على الموظف
المذكورين *

المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٤ لسنة ١٩٥٤ :

لما كان من الضروري اعتبار هؤلاء الموظفين (الذين تمت إضافتهم بالنص المعدل) من
مأموري الضبط القضائي لكي يتمكنوا من ممارسة أعمالهم في حدود اختصاصهم *

المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٣ :

لما كانت إدارة شرطة الآداب قد أصبحت قسم حماية الآداب والأحداث كما عدلت تسمية
الوصلات الى مساعدين وأنشء قسم باحثات الشرطة يتبع قسم حماية الآداب ولتقتضى طبيعة
عملهم منحهم صفة الضبطية القضائية كما أنشئت حديثا إدارة البحث الجنائي وإدارة الرقابة
الجنائية واقتضت طبيعة عمل بعض العاملين بها منحهم صفة الضبطية القضائية *

لذلك رؤى تعديل هذه المادة حتى تتلاءم مع الوضع الجديد ومع طبيعة العمل التي
تقتضى منح الموظفين الذين يقومون به صفة الضبطية القضائية *

المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧١ :

لما كان القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٩ بتعديل بعض أحكام قانون هيئة الشرطة الصادر
بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٤ قد أدخل فئة جديدة ضمن الفئات التي تتكون منها هيئة الشرطة
وهي فئة أمناء الشرطة وهي تلي مباشرة فئة الضباط ومسبق فئتي الكونسبلات والمساعدين .
وكانت طبيعة عمل هذه الفئة الجديدة تقتضى منح أفرادها صفة الضبطية القضائية إذ تسند
اليهم أعمال الأمن العام والجوازات والحدود وغير ذلك من الأعمال التي يحددها وزير الداخلية
بقرار منه طبقاً لنص المادة ٩٦ مكرراً (١) من قانون هيئة الشرطة *

لذلك رؤى تعديل المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية بما يحقق منح أمناء الشرطة
صفة الضبط القضائي تمكيناً لهم من مباشرة أعمالهم *

الأحكام

مأمورو الضبط القضائي

٣٨٢ - إذا كان الواضح من أمر التنبؤ المكتوب على ذات إشارة
الحادث المبجلة الى النيابة العامة أن المندوب للتحقيق هو من أعضاء النيابة
العامة ، فإنه لا يلزم النص صراحة على درجته بل لما أن جميع أعضاء النيابة
من مأموري الضبط القضائي *

(١٩٦٠/٥/٣٠ أحكام النقض س ١١ ق ٩٧ ص ٥٠٨)

٣٨٣ - مأمور الجمرسك من رجال الضبطية القضائية بمقتضى
المادة ٢٥ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ *

(١٩٧٣/٤/٢٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ١١٥ ص ٥٥٩)

٣٨٤ - أضيف القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٢ على رجال خفر السواحل صفة الضبط القضائي فيما يتعلق بجرائم التهريب ومخالفة القوانين واللوائح المعمول بها في الجهات المختصة باختصاص مصلحة خفر السواحل ، وهذه الصفة ما زالت قائمة ولصيقة بهم في دوائر اختصاصهم فيما يتعلق بجرائم التهريب حتى بعد صدور قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وقرار وزير الخزانة رقم ٧١ لسنة ١٩٦٣ بتحديد موظفي الجمارك الذين لهم صفة الضبط القضائي .
(١٩٦٧/٢/٢١ أحكام النقض س ١٨ ق ٤٨ ص ٢٥١)

٣٨٥ - يبين من استقراء القوانين الجزائية في ثوابها أنها لم تغير شيئا من الأحكام الاجرائية التي تضمنتها نصوص اللائحة الجزائية وخاصة ما تعلق منها بحق رجال الجمارك في الضبط والتفتيش . ومخبر الجمارك هو من مأموري الضبط القضائي بوصف كونه موظفا في مدلول المادة ٦ من القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ .
(١٩٦٦/١٠/٣١ أحكام النقض س ١٧ ق ١٩٥ ص ١٠٣٧)

٣٨٦ - ضباط المخابرات الحربية من أعضاء الضبط القضائي العسكري في دائرة اختصاصهم - وفقا للمادة ١٢ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ - ومن حق رجال الضبط القضائي العسكري تفتيش الداخلين أو الخارجين مدنيين أو عسكريين ، في مناطق الأعمال العسكرية وفقا للمادة ٢٠ من القانون ، وعدم التقيد في ذلك بقيود القبض والتفتيش المنصوص عليها في قانون الاجراءات الجنائية ، ويكفي أن يكون الشخص خارجا أو داخلا من مناطق الأعمال العسكرية لثبوت الحق في تفتيشه . والعنور أثناء التفتيش على دليل يكشف عن جريمة يترتب عليه صحة الاستدلال به أمام المحاكم في تلك الجريمة .
(١٩٨١/١٢/٢٣ أحكام النقض س ٣٢ ق ٢١٣ ص ١١٩٢)

٣٨٧ - ان الأوامر العالية بتاريخ ١٢/٩/١٨٨٩ و ٦/٧/١٨٩١ وإن كانت قد وسعت اختصاص المديرين والمحافظين ووكلائهم مباشرة تحقيق ما يقع في دائرة اختصاصهم من المصاد الجنائية وجمع ما يقتضي لذلك من الأدلة والبراهين ، الا أنها لم تعطهم حقوق قاضي التحقيق بأحالة المتهم على المحكمة بل ان شأنهم لا يزال شأن بقية مأموري الضبطية القضائية الذين يجب عليهم بعد حصول ما أجروه من التحقيقات أن يحيلوا المتهم على

النيابة وهي تحيله على قاضى التحقيق ليقرر هو بحالته على المحكمة أو بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى .

(غرفة مشورة محكمة الجنايات ١٨٩٣/١١/٨ الحقوق س ٨٠ ق ٧٨ ص ٣٠٧)

وقت العمل الرسمي

٣٨٨ - من المقرر أن مأمور الضبط القضائي لا يتجرد من صفته فى غير أوقات العمل الرسمي ، بل تظل أهليته لمباشرة الأعمال التى ناطه بها القانون قائمة - حتى ان كان فى اجازة أو عطلة رسمية - ما لم يوقف عن عمله أو يمنح اجازة اجبارية .

(١٩٧٣/١١/٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢١٣ ص ١٠٢٣)

٣٨٩ - قيام الضباط بالقبض على المتهم وتحرير محضر ضبط الواقعة وفقا للقانون يكون صحيحا ، ولا يؤثر فى ذلك أن يكون الضابط قد مارس عمله فى الوقت المخصص لراحته طالما أن اختصاصه لم يكن ممطلا بحكم القانون .

(١٩٧٣/١١/٢٠ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢١٣ ص ١٠٢٣)

٣٩٠ - لمأمور الضبط القضائي اذا ما تفيىب عن مقر عمله لقيامه بعمل آخر أن يصدر أمرا عاما لمساعدته باتخاذ ما يلزم من اجراءات الاستدلال وذلك حرصا على حريات الناس التى أراد القانون المحافظة عليها .

(١٩٨٢/١١/٣٠ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٩٤ ص ٩٣٧)

النطاق المكاني

٣٩١ - اختصاص مأمورى الضبطية القضائية مقصور على الجهات التى يؤدون فيها وظائفهم ، فاذا خرج المأمور عن دائرة اختصاصه لا تكون له سلطة ما وانما يعتبر فردا عاديا ، وهى القاعدة العامة لاداء كل وظيفة رسمية . ولا يفرض من ذلك صدور انتداب من النيابة المختصة اليه فى اجراء ذلك التفتيش ، اذ شرط صحة التفتيش الحاصل بناء على هذا الاذن أن يكون من اجراء من مأمورى الضبطية القضائية ، وهو لا يكون كذلك اذا ما خرج عن دائرة اختصاصه ، الا أنه متى استوجبت ظروف التفتيش ومقتضياته

متابعة الاجراءات وامتدادها خارج تلك الدائرة أو كانت هناك ظروف اضطرارية مفاجئة أو حالة ضرورة دعت مأمور الضبط القضائي الى مجاوزة حدود اختصاصه المكاني للقيام بالواجب المكلف به فان هذا الاجراء منه أو من يندبه له تكون صحيحة .

(١٩٨٢/٦/١٥ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٤٨ ص ٧١٦)

٣٩٢ - لا محل للقول بأن حق موظفي الجمارك في مباشرة الضبط والتفتيش لا يكون الا عند محاولة مفادرة الاسوار الجمركية ، لأن في ذلك تخصيص بلا مخصص ، فهذا الحق يشمل الدائرة الجمركية بأكملها وليس اسوارها فقط .

(١٩٦٨/٦/٣ أحكام النقض س ١٩ ق ١٢٥ ص ٦٢٧)

٣٩٣ - ليس لموظفي الجمارك حق ما في تفتيش الأشخاص والأماكن والبضائع بحثا عن مهربات خارج نطاق الدائرة الجمركية أو منطقة الرقابة الجمركية .

(١٩٦٧/٢/٢١ أحكام النقض س ١٨ ق ٤٨ ص ٢٥١)

٣٩٤ - لما كان الأصل أن اختصاص مأموري الضبط القضائي مقصور على الجهات التي يؤدون فيها وظائفهم طبقا للمادة ٢٣ اجراءات ، فاذا خرج المأمور عن دائرة اختصاصه فانه يعتبر من رجال السلطة العامة الذين أشار اليهم الشارع في المادة ٣٨ اجراءات ، وانه لا يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يتجاوز اختصاصه المكاني الا لضرورة وكان ما أورده الحكم المطعون فيه لا يواجه دفاع الطاعنين في هذا الصدد وهو دفاع جوهري يتعين على المحكمة أن تعرض له وترد عليه بالقبول أو الرفض بأسباب سائفة ، فان الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور .

(١٩٨٢/٢/٢٤ أحكام النقض س ٣٣ ق ٥٢ ص ٢٥٨)

٣٩٥ - ما يثيره المتهم من تجاوز المخبر حدود اختصاصه الاقليمي مردود بأن الحال لا يمت بصلة الى اجراء القبض على مرتكبي الجرائم - وهو اجراء من اجراءات التحقيق - وانما بالبحث عن متهم هارب من التنفيذ يستلزم القانون تعقبه لتنفيذ العقوبة المحكوم بها عليه .

(١٩٦٠/١٠/٢٤ أحكام النقض س ١١ ق ١٣٥ ص ٧١٥)

امتداد الاختصاص

٣٩٦ - إذا كان الاصل أن اختصاص مأموري الضبط القضائي مقصوراً على الجهات التي يؤدون فيها وظائفهم طبقاً للمادة ٢٣ أ ج ، إلا أنه من المقرر أيضاً أنه إذا صادف مأمور الضبط القضائي المتهم - المذون قانوناً بتفتيشه - أثناء قيامته لتنفيذ إذن التفتيش على شخصه في مكان يقع خارج دائرة اختصاصه المكاني ، وبدا له منه ومن المظاهر والأفعال التي أتاها ما ينم عن احرازه جوهراً مخدراً أو محاولته التخلص منه ، فإن هذا الطرف الاضطراري المفاجيء يجعله في حل من مباشرة تنفيذ إذن النيابة بالتفتيش قیاماً بواجبه المكلف به ، والذي ليست لديه وسيلة أخرى لتنفيذه ، إذ لا يسوغ مع هذه الضرورة أن يقف مأمور الضبط القضائي مغلول اليدين إزاء المتهم المنوط به تفتيشه لمجرد أنه صادفه في غير دائرة اختصاصه ما دام قد وجده في ظروف تؤكد احرازه الجواهر المخدرة .
(١٩٦٢/٤/٢ أحكام النقض س ١٣ ق ٧٣ ص ٢٩٠)

٣٩٧ - إذا كان ما أجراه مأمور الضبط القضائي في الدعوى من وقائع ضبط خارج دائرة اختصاصه المكاني إنما كان في حدود الدعوى ذاتها التي بدأ تحقيقها على أساس وقوع واقعتها في اختصاصه ، وهو ما أقرته عليه محكمة الموضوع فإن اختصاصه يمتد إلى جميع من اشتركوا فيها واتصلوا بها أينما كانوا ويجعل له الحق عند الضرورة في مباشرة كل ما يخوله له القانون من إجراءات سواء في حق المتهم أو في حق غيره من المتصلين به .

(١٩٧٣/١١/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢١٩ ص ١٠٥٣ ،
١٩٨٢/٤/٦ س ٣٣ ق ٩٠ ص ٤٤١)

٣٩٨ - من المقرر أنه متى بدأت الواقعة في دائرة اختصاص مأمور الضبط القضائي وجب أن يمتد هذا الاختصاص بداهة إلى جميع من اشتركوا فيها أو اتصلوا بها وإن اختلفت الجهات التي يقيمون فيها .
(١٩٧٠/١٢/٢١ أحكام النقض س ٢١ ق ٣٠٠ ص ١٢٣٩)

٣٩٩ - إذا كان ما أجراه مأمور الضبط القضائي في الدعوى من تحريات وضبط إنما كان في صدد الدعوى ذاتها التي بدأوا تحقيقها على أساس حصول واقعتها في اختصاصهم ، فإن اختصاصهم يمتد إلى جميع

من اشتركوا فيها أو اتصلوا بها أينما كانوا ويجعل لهم الحق عند الضرورة في تتبع الاشتباه المتحصلة من الجريمة التي بدأوا تحقيقها ومباشرة كل ما يخولهم القانون من إجراءات سواء في حق المتهم في الجريمة أو في حق غيره من المتصلين بها .

(١٩٦٩/٢/٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ٤٥ ص ٢٠٧)

٤٠٠ - لما كان ما أجراه مأمور الضبط القضائي من تفتيش بعيداً عن دائرة اختصاصه إنما كان في صدد الدعوى ذاتها التي بدأ تحقيقها على أساس وقوع واقعتها في اختصاصه فوجب أن يمتد اختصاصه بداهة إلى جميع من اشتركوا فيها أو اتصلوا بها وإن اختلفت الجهات التي يقيمون فيها ، مما يجعل له الحق عند الضرورة في تتبع المسروقات المتحصلة من جريمة السرقة التي بدأ تحقيقها وأن يجري في كل ما خوله القانون إياه من أعمال التحقيق سواء في حق المتهم بالسرقة أو في حق الطاعنين على أثر ظهور اتصالها بالجريمة ، لما كان ذلك وكان الإذن الذي صدر له بالتفتيش قد صدر من وكيل النيابة المختص بمكان ضبط المسروقات وقد روعيت فيه هذه الاعتبارات فإن قيامه بتنفيذه يكون صحيحاً في القانون .

(١٩٦٣/٢/٥ أحكام النقض س ١٤ ق ٢١ ص ٩٧)

٤٠١ - مباشرة مأمور الضبط القضائي التفتيش بدائرة قسم غير القسم التابع له يصححه اختصاصه بالتحقيق مع المتهم الذي فتش منزله بناء على ضبطه متلبساً بجريمة وقعت في دائرة اختصاصه ، وذلك على أساس أن التفتيش عمل من أعمال التحقيق المختص هو به ، وقيام النيابة بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضي قعود مأمور الضبط على القيام بواجبه ومتابعته .

(١٩٦٣/٥/٢٧ أحكام النقض س ١٤ ق ٩٠ ص ٦٤٠ ،

١٩٤٨/١/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٤٩ ص ٤٥٦)

٤٠٢ - لا يؤثر في صحة الاجراء الذي قام به « باشجاووش » بدائرة قسم معين كونه تابعاً لقسم آخر ما دام أنه يعمل في المحافظة التي تقسم القسمين وطالما أنه مختص أصلاً بتحقيق الحادث مما يقتضي اختصاصه بتابعة تحقيقه في غير القسم الذي يعمل فيه .

(١٩٥٨/١٠/٦ أحكام النقض س ٩ ق ١٨٤ ص ٧٥١)

٤٠٣ - ان مامورى الضبط القضائى ليس لهم ان يباشروا خارج
 الجهة التى هم معينون لها اى اجراء من اجراءات التحقيق المخولة لهم فى
 احوال التيسير بالجرىة . فذا كانت الحال مقتضية اتخاذ اجراء بجهة فى
 غير دائرة اختصاص المامور فى صدد دعوى من اختصاصه تحقيقها ، فانه
 يكون عليه ان يندب لذلك المامور المختص بالعمل فى تلك الجهة لا ان يباشر
 هو تنفيذ الاجراء متدخل فى اختصاص غيره . الا انه اذا باشر هو الاجراء
 فلا بطلان ، أولا - لعدم وجود نص بالقانون فى هذا الصدد فيما يختص
 بمامورى الضبط القضائى . ثانيا - لان المامور هو صاحب الحق فى الامر
 بالاجراء ذاته . اى ان الاجراء هو من اصل اختصاصه فاذا ما دعت طرورف
 الاستعجال وسمحت له ظروفه الى ان يقوم هو بتنفيذه خشية ضياع
 الفرصة ، فان القول ببطلان عمله لا يكون له وجه ، وخصوصا ان المنع فى
 هذه الحالة لا يمكن ان يكون ملحوظا فيه - عدا مراعاة واجبات اللياقة بين
 ذوى الاختصاص - الا توفير الوقت على صاحب الاختصاص الاصيل بعدم
 مطالبته بالانتقال الى جهات بعيدة عنه . ومن المسلم به ان من يملك تكليف
 غيره القيام بعمل نيابة عنه يملك ان يقوم هو ذاته به ، فان الانابة كالتوكيل
 انما شرعت بصفة أصلية للتوسعة لا للتقييد ومباشرة الاصيل بنفسه الاجراء
 كلما استطاع ذلك اوفى واكمل .
 (١٥/٤/١٩٤٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٤٤ ص ١٢٧)

صور لاختصاص عام

٤٠٤ - ينسبط الاختصاص المكاني لضباط ادارة مخدرات القاهرة
 على جميع أنحاء الجمهورية عملا بالمادة ٤٩ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .
 (٢٠/١٠/١٩٦٩ احكام النقض س ٢٠ ق ٢١٨ ص ١١١)

٤٠٥ - المادة ٤٩ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن
 المخدرات جعلت لمديرى ادارة مكافحة المخدرات واقسامها وفروعها ومعاونيها
 من الضباط والكونستبلات والمساعدين الاول والمساعدين الثانى صفة
 مامورى الضبطية القضائية فى جميع أنحاء الجمهورية فى الجرائم المنصوص
 عليها فى هذا القانون .

(٥/٢/١٩٦٨ احكام النقض س ١٩ ق ٢٢ ص ١٢٤ ،
 ٤/١٠/١٩٦٦ س ١٧ ق ١٦٩ ص ٩٦٨)

٤٠٦ - ولاية ضبط شعب البحث الجنائي ولاية عامة مصدرها المادة ٢٣ اجراءات جنائية ، تبسط تلك الولاية على جميع انواع الجرائم حتى ما افردت له منها مكاتب خاصة ، اعضاء صفة الضبط القضائي على موظف يصدد جرائم معينة لا يسلب هذه الصفة من مامورى الضبط القضائي ذوى الاختصاص العام فى شأن هذه الجرائم عينها .

(١٩٧٢/١٢/٣) احكام النقض س ٢٣ ق ٢٩٦ ص ١٣١٧ .
(١٩٧٢/٥/٢٨ ق ١٨٢ ص ٨٠٢)

٤٠٧ - المادة ٢٣ ج بعد تعديلها بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٣ منحت الضباط العاملين بمصلحة الامن العام سلطة الضبط بصفة عامة شاملة ، مما مؤداه ان يكون فى متناول اختصاصهم ضبط جميع الجرائم ما دام قانون الاجراءات الجنائية حينما اضيف عليهم صفة الضبط القضائي لم يرد انه يقيدهم لديهم بأى قيد أو يحد من ولايتهم فيجعلها قاصرة على نوع معين من الجرائم لاعتبارات قدرها تحقيقا للمصلحة العامة ، وتلك الولاية بحسب الأصل انما ترتبط على جميع انواع الجرائم حتى لو كانوا يعملون فى مكاتب أخرى لانواع معينة من الجرائم . ولا ينال من هذا النظر ما اشتمل عليه قرار وزير الداخلية بتنظيم مصلحة الامن العام وتحديد اختصاص كل ادارة منها ، فهو محض قرار قضائي لا يشتمل على ما يمس احكام قانون الاجراءات الجنائية ، وليس فيه ما يخول وزير الداخلية من اصدار قرارات بمنح صفة الضبط القضائي أو سلب أو تغيير هذه الصفة عن ضابط معين بالنسبة لنوع أو أنواع معينة من الجرائم .

(١٩٨٣/٦/١٣ احكام النقض س ٣٤ ق ١٥١ ص ٧٥٩)

٤٠٨ - للضباط العاملين بمصلحة الامن العام وفى شعبه البحث الجنائي بمديرية الامن العام بما فيهم ضباط مكاتب المباحث الجنائية بالأقسام والبنادر والمراكز بمختلف رتبهم سلطة الضبط عامة وشاملة لجميع انواع الجرائم حتى ما كان منها قد افردت له مكاتب خاصة ، وهذه الولاية مصدرها المادة ٢٣ اجراءات جنائية ، والاحكام التى تضمنها قرار وزير الداخلية رقم ١١٥ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقرار رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ فى شأن تنظيم مصلحة الامن العام وفروعها ، وكذلك القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم هيئات البوليس ، احكام نظامية لا شأن لها باحكام الضبط القضائي التى تكفل قانون الاجراءات الجنائية بتنظيمها . ولا محل

للقياس بين وضع ضباط مكاتب المباحث الجنائية وبين وضع أعضاء النيابة العامة الذين يلحقون بنيايات تختص بنوع معين من الجرائم ، لأن هذه النيايات أنشئت بمقتضى قرارات من وزير العدل يصدرها بناء على تفويض تشريعى من قانون الاجراءات والسلطة القضائية .
(١٩٦٦/٥/٣٠ أحكام النقض س ١٧ ق ١٢١ ص ٧٠٨)

٤٠٩ - يبين من نص المادة ٢٣ اجراءات جنائية أن مأمورى الضبط القضائي ذوى الاختصاص العام بعضهم ذوى اختصاص عام ولكن فى دوائر اختصاصهم فقط كأعضاء النيابة العامة ومعاونيها وضباط الشرطة ، والبعض الآخر ذو اختصاص عام فى جميع أنحاء الجمهورية ومن بينهم مدير الادارة العامة لشرطة السكة الحديد والنقل والمواصلات وضباط هذه الادارة . ويدخل فى اختصاص هذه الفئة الأخيرة ضبط جميع الجرائم ، حتى ما كان منها قد أفردت له مكاتب خاصة لما هو مقرر من أن انخفاض صفة الضبط القضائي على موظف ما فى صدد جرائم معينة لا يعنى مطلقا سلب تلك الصفة فى شأن هذه الجرائم عينها من مأمورى الضبط القضائي ذوى الاختصاص العام .
(١٩٧٧/٦/١٣ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٦١ ص ٧٧٥)

٤١٠ - ان ضباط المباحث بالهيئة العامة للبريد هم من مأمورى الضبط القضائي بوصف كونهم من ضباط شرطة السكة الحديد وينبسط اختصاصهم على بحث وتحري وضبط الجرائم التى تقع بدائرة اختصاص هيئة البريد .
(١٩٦٨/١٠/١٤ أحكام النقض س ١٩ ق ١٦٥ ص ٨٣٥)

٤١١ - ضباط البوليس فى المراكز والبناير والاقسام بمقتضى المادة ٢٣ اجراءات جنائية من مأمورى الضبطية القضائية الذين لهم فى الدوائر التى يؤدون فيها وظائفهم اختصاص عام بشأن جميع الجرائم من جنائيات وجنح ومخالفات . فاذا كانت المحكمة قد أثبتت بما أوردته من ظروف الدعوى أن المتهم كان يسير بسيارته مخالفا للوائح بسيره فى شوارع المدينة بسرعة أكثر مما يستلزمه حسن القيادة فى مثل هذه الظروف ، الأمر الذى هو مما يجب على ضباط البوليس مراعاة تنفيذه فان استيقافه السيارة لاتخاذ ما يلزم بشأنها يكون صحيحا .
(١٩٥٩/١٠/٢٦ أحكام النقض س ١٠ ق ١٦٤ ص ٧٦٧)

مورد اختصاص خاص

٤١٢ - مأمورو الضبط القضائي ذوو الاختصاص الخاص مقصور اختصاصهم على جرائم معينة يحددها لهم طبيعة وظائفهم والحكمة التي من أجلها أسبغ القانون عليهم وعلى الهيئات التي ينتمون إليها كيانا خاصا يميزهم عن غيرهم *
(١٩٧٧/٦/١٣ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٦١ ص ٧٧٥)

٤١٣ - ضباط مكاتب حماية الأحداث هم بحسب الأصل من مأموري الضبط القضائي بوصف كونهم من ضباط المباحث الجنائية وينسب اختصاصهم طبقا لما نص عليه في المادة الثالثة من قرار وزير الداخلية رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٢ على ما يرتكبه الأحداث من جرائم ويمتد الى ما عداهم من غير الأحداث حماية لهؤلاء ومكافحة لاستغلالهم استغلالا غير مشروع *
(١٩٨٤/١/٣١ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٩ ص ٩٥)

٤١٤ - اختصاص رجال الرقابة الادارية مقصور على الجرائم التي يقارفها الموظفون العموميون أثناء مباشرتهم لوظائفهم ، فلا تنبسط ولايتهم على آحاد الناس ، ما لم يكونوا أطرافا في الجريمة التي ارتكبتها الموظف ، فعندئذ تمتد اليهم ولاية أعضاء الرقابة الادارية بحكم الضرورة ، ومن ثم فإن مناط منع أعضاء الرقابة الادارية سلطة الضبط القضائي هو وقوع جريمة من موظف أثناء مباشرته لواجبات وظيفته أو أن تكون هذه الجريمة بسبيل الوقوع *
(١٩٧٠/١/١٨ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٤ ص ٩٤)

٤١٥ - يشمل اختصاص الرقابة الادارية - وفقا لنص المادتين ٣ ، ٤ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ - الجهاز الحكومي وفروعه والجهات العامة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها وأجهزة القطاع الخاص التي تبشر أعمالا عامة وجميع الجهات التي تسهم الدولة فيها على أي وجه *
(١٩٦٩/٦/٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٧٣ ص ٨٦٢)

٤١٦ - للضباط القائمين بأعمال وواجبات البوليس الحربي صفة رجال الضبط القضائي بالنسبة الى كافة الجرائم التي يضبطونها بتكليف من القيادة العامة للقوات المسلحة سواء في ذلك الجرائم التي تقع من أفراد

القوات المسلحة أو من المدنيين .

(١٩٦٧/٢/١٤ أحكام النقض س ١٨- ق ٤١ ص ٢٠٩)

٤١٧ - جفلا للأمر العسكري الصادر من رئيس هيئة أركان حرب الجيش في ١٩٥٣/٦/٩ أن رجال البوليس الحربي مكلفون أصلا وبصفة دائمة بحكم وظائفهم بضبط الجرائم التي يرتكبها أفراد القوات المسلحة دون حاجة إلى تكليف خاص. بذلك من القيادة العامة للقوات المسلحة في كل حالة على حدة ، وما استحدثه القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٣ في هذا الشأن هو أنه أصبح على رجال البوليس الحربي صفة رجال الضبط القضائي بالنسبة لهذه الجرائم لكي يكون للإجراءات التي يتخذونها في ضبطها وتحقيقها من الأثر القانوني. أمام جهات القضاء العادية ما للإجراءات التي يقوم بها مأمورو الضبط القضائي المكلفون بضبط الجرائم بصفة عامة .

(١٩٦٠/٥/٣١ أحكام النقض س ١١ ق ١٠٣ ص ٥٤١)

٤١٨ - يبين من نص المادة الأولى من القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٣ بتحويل ضباط البوليس الحربي سلطة رجال الضبط القضائي أنه ليس لضباط البوليس الحربي صفة الضبط القضائي بالنسبة إلى ما يرتكبه الأفراد من جرائم طالما أنهم لم يكلفوا بذلك من القيادة العامة للقوات المسلحة ، وبالتالي فإن ضباط البوليس الحربي إذا أمر اثنين من رجاله بتسليم المتهم إلى البوليس دون أن يكون مكلفا بذلك من القيادة العامة للقوات المسلحة يكون قد أتى أمرا خارجا عن اختصاصه ولا يكون لمؤسسه اختصاص في تنفيذ هذا الأمر .

(١٩٥٩/٦/١ أحكام النقض س ١٠ ق ١٣١ ص ٥٨٩)

٤١٩ - تعيين موظفين لهم صفة مأموري الضبط القضائي في جرائم الفش ليس معناه عدم إمكان رفع الدعوى الجنائية على المتهم إذا لم يحصل ضبط الواقعة أو أخذ العينة بمعرفة أحد هؤلاء الموظفين وطالما لا يوجد نص صريح يقض بذلك فقد دل الشارع على أن المقصود هو تنظيم وتوحيد الإجراءات دون إخضاع أحكام قانون الفش لقواعد اثبات خاصة أو ترتيب أي بطلان على عدم اتباع تلك الإجراءات ويصبح الحكم بالإدانة بناء على أي دليل يقدم في الدعوى وتقتنع به المحكمة ويكون مؤديا إلى ثبوت التهمة المستندة إلى التهمة .

(١٩٦١/٦/١٣ أحكام النقض س ١٤ ق ١٣٣ ص ٦٩٢)

تجاوز الاختصاص المكاني

٤٢٠ - اختصاص مأموري الضبطية القضائية مقصور على الجهات التي يؤدون فيها وظائفهم ، فإذا ما خرج المأمور عن دائرة اختصاصه لا تكون له سلطة ما وإنما يعتبر فردا عاديا . وهذه هي القاعدة العامة لأداء كل وظيفة رسمية . ولا يغير من ذلك صدور انتداب من النيابة العامة المختصة إليه في إجراء التفتيش ، إذ شرط صحة التفتيش الحاصل بناء على هذا الإذن أن يكون من أجراء من مأموري الضبطية القضائية ، وهو لا يعتبر كذلك إذا ما خرج عن دائرة اختصاصه .

(١٩٥٠/١١/٢٨٠ أحكام النقض س ٢ ق ٩٧ ص ٢٥٥)

الدفع بعدم الاختصاص

٤٢١ - لا يقبل إثارة انحصار اختصاص الضابط المحل عن الامتداد إلى مكان الضبط لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٩٦٨/٢/٥٠ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٣ ص ١٢٤)

٤٢٢ - الأصل أن ضابط البوليس إنما يباشر أعمال وظيفته في دائرة اختصاصه ، فإذا كان المتهم قد دفع ببطان إجراءات التفتيش على أساس أن الضابط الذي يباشرها لم يكن مختصا بحسب المكان ، ولم يقدم الدفاع دليلا على ذلك فإنه ليس على المحكمة أن تتحرى حقيقة الاختصاص بتحقيق تجريه بناء على ذلك القول المجرد ، ولا عبء بالشهادة الإدارية التي قدمها المتهم أمام محكمة النقض ما دام قد فاته أن يقدمها لمحكمة الموضوع لتبدي رأيها فيها .

(١٩٦٠/١٠/٣١٠ أحكام النقض س ١١ ق ١٤١ ص ٧٤٢)

٤٢٣ - الأصل في الإجراءات الصحيحة ، فمتى باشر رجل الضبط القضائي أعماله في حدود اختصاصه ، فلا يكون صحيحا ما يقوله المتهم من أن المحكمة كان عليها أن تتحرى حقيقة صفة الضابط الذي أجرى التفتيش بتحقيق تجريه ، وذلك بإرفاق ما يدل على انتدابه رئيسا لمكتب المخدرات ، أو معاونًا منتدبا له لمجرد قول المتهم ذلك ودون تقديم الدليل عليه .

(١٩٥٩/٥/١٤٠ أحكام النقض س ١٠ ق ١١٣ ص ٥١٧)

مادة ٢٤

يجب على مأموري الضبط القضائي أن يقبلوا التبليغات والشكاوى التي ترد اليهم بشأن الجرائم ، وأن يمتثلوا بها فوراً إلى النيابة العامة .
ويجب عليهم وعلى رؤسهم أن يحصلوا على جميع الايضاحات ويجروا المبادئات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع التي تبلغ اليهم أو التي يعلمون بها - بآية كيفية كانت ، وعليهم أن يتخذوا جميع الوسائل التحفظية اللازمة للمحافظة على أدلة الجريمة .

ويجب أن تثبت جميع الاجراءات التي يقوم بها مأمورو الضبط القضائي في مخاض موقع عليها منهم بين بها وقت اتخاذ الاجراء ومكان حصوله . ويجب أن تشمل تلك المخاض زيادة على ما تقدم توقيع الشهود والخبراء الذين سمعوا . وترسل المخاض إلى النيابة العامة مع الأوراق والأشياء المضمومة .

- تقابل المادتين ٩ و ١٠ من القانون السابق .

الأحكام

واجبات مأمور الضبط.

٤٣٤ - من الواجبات المفروضة قانوناً على مأموري الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم أن يقبلوا التبليغات والشكاوى التي ترد اليهم بشأن الجرائم وأن يقوموا بأنفسهم أو بواسطة رؤسهم بإجراء التحريات اللازمة عن الوقائع التي يعلمون بها بأي كيفية كانت وأن يستحصلوا على جميع الايضاحات والاستدلالات المؤدية لثبوت أو نفي الوقائع المبلغ بها اليهم أو التي يشاهدونها بأنفسهم .

(١٩٦٦/١/٣ أحكام النقض س ١٧ ق ٢ ص ٥)

تبليغ النيابة

٤٣٥ - لم يقصد المشرع حين أوجب على مأموري الضبط القضائي المبادرة إلى تبليغ النيابة العامة عن الحوادث إلا تنظيم العمل والمحافظة على الدليل لعدم توهين قوته في الإثبات ، ولم يرتب على مجرد الاحمال في ذلك أي بطلان ، إذ العبارة بما تقتنع به المحكمة في شأن صحة الواقعة ونسبتها

الى المتهم وان تأخر التبليغ عنها .
(١٩٥٧/٥/٣ أحكام النقض س ٨ ق ١٢٧ ص ٤٥٩)

٤٢٦ - ان مجرد التأخير في تبليغ حوادث الجنايات الى سلطة التحقيق المختصة ليس من شأنه أن يؤثر في صحة ما تجر به من تحقيق تلك الحوادث .
(١٩٥٤/١٢/١٥ أحكام النقض س ٦ ق ١٠٤ ص ٣١٥)

٤٢٧ - ان عدم قيام البوليس بتبليغ النيابة فورا عن الجرائم التي تبلغ اليه - كمقتضى المادة الثامنة من قانون تحقيق الجنايات - لا يترتب عليه بطلان اجراءاته في الدعوى ، بل كل ما فيه أن يعرض الموظف للمسئولية الادارية عن افعاله .
(٢٩٣٦/١١/٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٦ ص ٥)

استمرار الاستدالات مع تطبيق النيابة

٤٢٨ - قيام النيابة العامة باجراء التحقيق بنفسها لا يقتضى قعود مأمورى الضبط القضائي عن القيام الى جانبها في الوقت ذاته بواجباتهم التي فرض الشارع عليهم اذما بمقتضى المادة ٢٤ اجراءات جنائية ، وكل ما في الامر أن ترسل هذه المحاضر الى النيابة العامة لتكون عنصرا من عناصر الدعوى تحقق النيابة ما ترى وجوب تحقيقه منها .

(١٩٨٢/٤/٦ أحكام النقض س ٣٣ ق ٩٠ ص ٤١١)
(١٩٧٠/١٢/٢١ س ٢١ ق ٣٠٠ ص ١٢٣٩ ، ١٩٧٠/١/١٩ ق ٤١ ص ١٢٩ ، ١٩٦٩/٥/١٢ س ٢٠ ق ١٣٥ ص ٦٥٩ ، ١٩٦٨/٢/٢٥ س ١٩ ق ٢٨ ص ١٥٨)

٤٢٩ - قيام النيابة العامة باجراء التحقيق بنفسها لا يقتضى قعود مأمورى الضبط القضائي عن القيام بواجبهم ومتابعته ، ومن ثم فإن دعوى الطاعن بعدم مشروعية اجراءات الرقابة الادارية لا يكون له محل ، ولا يفر من ذلك حيز التمهين في مبنى الرقابة بعد صدور أمر النيابة العامة بحبسهم ، ذلك بأنه - على فرض سلامة هذه الواقعة - لا يترتب عليها غير مؤاخذة ادارية من صدرت عنه .

(١٩٦٩/٢/٢٤ أحكام النقض س ٢٠ ق ٦٠ ص ٢٧٧)

٤٣٠ - قيام النيابة العامة بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضى قعود مأمورى الضبط القضائي عن القيام الى جانبها فى الوقت ذاته بواجباتهم التى فرض الشارع عليهم اذما يقتضى المادة ٢٤ اجراءات جنائية ، وكل ما فى الامر أن ترسل هذه المحاضر الى النيابة العامة لتكون عنصرا من عناصر الدعوى تحقق النيابة العامة ما ترى وجوب تحقيقه منها ، وللمحكمة أن تستند فى حكمها الى ما ورد فى هذه المحاضر ما دامت قد عرضت مع أوراق الدعوى على بساط البحث والتحقيق امامها بالجلسة .

(١٩٦٠/٥/٣١ أحكام النقض س ١١ ق ١٠٠ ص ٥٢١)
 (١٩٣٩/١/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٣٩ ص ٤٤١)

الاستدلالات والشهود

٤٣١ - لا يشترط أن يواجه مأمور الضبط القضائي الشهود بالتمهم لانه امر لم يتطلبه القانون .

(١٩٧٦/١/٥ أحكام النقض س ٢٧ ق ٤ ص ٢٣)

٤٣٢ - لا يوجب القانون على مأمورى الضبط القضائي بمدة جمع الاستدلالات أن يمشوا بالشهود الى النيابة العامة .

(١٩٦٦/٦/٢١ أحكام النقض س ١٧ ق ١٦٢ ص ٨٦٢)

المساعدون والمرؤوسون

٤٣٣ - لمأمور الضبط القضائي أن يستعين فى اجراء القبض والتفتيش بمن يرى مساعدته فيه ولو لم يكن من رجال الضبط القضائي ما دام يعمل تحت اشرافه .

(١٩٧٨/١٠/٢٩ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٤٨ ص ١٢٨)

٤٣٤ - على فرض صحة ما يثيره الطاعن من أن بعض أعضاء اللجنة الجزائية لم يكونوا من مأمورى الضبط القضائي ، فانه لو قيل جرمك الركاب أن يستعين فى اجراء التفتيش بمن يرى مساعدته فيه ولو لم يكونوا من رجال الضبط القضائي ما داموا يعملون تحت اشرافه ، واذ نتج عن التفتيش الذى جرى دليلا يكشف عن جريمة جلب مخدر فانه يصح الاستشهاد بهذا الدليل على تلك الجريمة على اعتبار انه نتيجة اجراء مشرووع قانونا .

(١٩٧٣/٢/٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٣٠ ص ١٣٠)

٤٣٥ - جمع الاستدلالات الموصلة الى التحقيق على ما نصت عليه المادة ٢٤ ج ليس مقصورا على رجال الضبطية القضائية بل ان القانون يخول ذلك لمساعدتهم وما دام هؤلاء قد كفوا بمساعدة ماموري الضبط القضائي في أداء ما يدخل في نطاق وظيفتهم فانه يكون لهم الحق في تحرير محاضر بما أجروه .

(١٩٧٢/١/١٠ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٢ ص ٤٢)

٤٣٦ - لرئيس مكتب المخدرات الحق في أن يستعين في اجراء التفتيش بمن يرى مساعدته فيه من معاونيه ولو لم يكونوا من رجال الضبط ما داموا يعملون تحت اشرافه .

(١٩٦٨/٣/٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٣ ص ١٢٤)

٤٣٧ - اذا كانت عبارة الاذن غير قاصرة على انتداب الضابط وحده ، وانما جاءت شاملة لمن معاونه من رجال الضبط القضائي ، فانه لا محل لحمل هؤلاء الاعوان على المرؤوسين وحدهم .

(١٩٦١/١/٩ أحكام النقض س ١٢ ق ٦ ص ٥١)

٤٣٨ - بين القانون ماموري الضبط القضائي في المادة ٢٣ اجراءات جنائية على سبيل الحصر وهو لا يشمل مرؤوسيهم كرجال البوليس والمخبرين منهم ، فهم لا يعدون من ماموري الضبط القضائي ولا ينفى عليهم قيامهم بعمل رؤسائهم سلطة لم يسفها عليهم القانون ، وكل ما لهم وفقا للمادة ٢٤ اجراءات جنائية هو الحصول على جميع الايضاحات واجراء المعاينات اللازمة لتحقيق الوقائع الجنائية التي تبلغ اليهم واتخاذ الوسائل التحفظية اللازمة للمحافظة على أدلة الجريمة وليس من ذلك القبض والتفتيش واذن فاحضار متهم الى مركز البوليس لا يخول للمجاويز النوبتي القبض عليه ولا تفتيشه .

(١٩٥٦/٤/٢٤ أحكام النقض س ٧ ق ١٨٤ ص ٦٥٩)

٤٣٩ - لا ينبغي الحكم أن يكون قد استند فيما استند اليه من أدلة الى المعاينة التي أجراها وكيل شيخ الحفراء ، فان ذلك مما يخوله له نص المادة ٢٤ اجراءات جنائية باعتبار وكيل شيخ الحفراء من المرؤوسين لمأموري الضبط القضائي .

(١٩٥٦/١/٣١ أحكام النقض س ٧ ق ٣٩ ص ١١٦)

٤٤٤ - الجاويش من مرؤوس مأموري الضبطية القضائية يساعدهم على أداء ما يسئل في نطاق وظيفتهم ، فمادام قد كلف بإجراء التحريات وجب الاستدلالات الموصلة الى الحقيقة فانه يكون له حق في تحرير محضر بما أجراه في هذا الشأن عملا بالمادة ١٠ من قانون تحقيق الجنايات .
(١٩٥٢/٥/٢٦ أحكام النقض س ٣ ق ٣٧١ ص ٩٩٩)

٤٤٥ - ان جمع الاستدلالات الموصلة الى التحقيق ليس مقصورا على رجال الضبطية القضائية ، بل ان القانون يخول ذلك لمساعدتهم بمقتضى المادة العاشرة من قانون تحقيق الجنايات .

(١٩٥١/١٢/٤ أحكام النقض س ٣ ق ٩١ ص ٢٤٣)

تحرير المحضر

٤٤٦ - ان القانون على خلاف ما اوجبه بالنسبة للنيابة العامة وقاضي التحقيق ، لم يوجب أن يحضر مع مأمور الضبط القضائي وقت مباشرة التحقيق وجمع الاستدلالات المنوطة به ، كاتب لتحرير ما يجب تحريره من المحاضر ، ومؤدى ذلك أن مأمور الضبط القضائي هو المسئول وحده عن صحة ما دون بمحاضره ، ومادام هو يوقع عليها اقرارا منه بصحتها فلا يهم بعد ذلك ان كان قد حرر المحضر بيده أو استعان في تحريره بغيره .
(١٩٥٢/٣/٣ أحكام النقض س ٣ ق ٢٨٣ ص ٧٥٨)

٤٤٧ - ان القانون - على خلاف ما اوجبه بالنسبة للنيابة العامة وقاضي التحقيق - لم يوجب أن يحضر مع مأمور الضبطية القضائية وقت مباشرة التحقيق وجمع الاستدلالات المنوطة به كاتب لتحرير ما يجب تحريره من المحاضر . ومؤدى ذلك أن مأمور الضبطية القضائية هو المسئول وحده عن صحة ما دون بمحاضره . ومادام هو يوقع عليها اقرارا منه بصحتها فلا يهم بعد ذلك ان كان حررها بقلبه مباشرة أو بواسطة الاستمانة بالة ميكانيكية أو يد اجنبية ، لأن عدم مباشرته تحريرها بخط يده لا يؤثر في اعتبار أنها محررة في حضرته وتحت بصره .

(١٩٣٩/٣/١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٥٨)

ص ٤٨٦)

٤٤٨ - مجرد التأخير في تحرير محضر ضبط الواقعة واتخاذ

الاجراءات اللازمة لتحرير المادة المخدرة المضبوطة لا يدل على بذاته على صغر معين ولا يمنع المحكمة من الأخذ بما ورد به من أدلة متبعة في الدعوى ، ويكفي أن تقتنع المحكمة من الأدلة المقدمة إليها بأن التفتيش أجري وأنه أسفر عما قيل أنه تحصل منه .

(١٩٧٩/١١/٢٩ أحكام النقض س ٣٠٠ ق ١٨٢ ص ٨٤٥) .

مشتات الحضر والنقض فيه

٤٤٥ - عدم التزام مأمور الضبط القضائي ما نصت عليه المادة ٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية من أثبات كل اجراء يقوم به في محضر بين وقت اتخاذ الاجراء وتاريخه ومكان حصوله ليس من شأنه اعداد قيمة المحضر الذي حرره كله كعنصر من عناصر الاثبات وانما يخضع تقدير سلامة الاجراءات فيه لمحكمة الموضوع .

(١٩٨١/١١/١٠ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٤٦ ص ٨٤٣)

٤٤٦ - خلو محضر الضبط من اسم محرره لا يمييه ، ومن حق محكمة الموضوع التحويل عليه ما دام الطاعنون لا ينازعون في أن محرره هو رئيس مكتب المخدرات .

(١٩٨١/١٢/٣٠ أحكام النقض س ٣٢ ق ٢٢١ ص ١٢٢٩) .

٤٤٧ - من المقرر أن خلو محضر جمع الاستدلالات في مواجهه المتهم بغيره من المتهمين أو الشهود لا يترتب عليه بطلانه .

(١٩٧٦/٣/١٤ أحكام النقض س ٢٧ ق ٦٤ ص ٣٠٥)

٤٤٨ - لا يترتب البطلان اذا لم يثبت مأمور الضبط القضائي كل ما يجريه في الدعوى من استدالات ، وما نص عليه القانون من ذلك لم يرد الا على سبيل التنظيم والارشاد .

(١٩٥٨/١١/٣ أحكام النقض س ٩ ق ٢١٣ ص ٨٦٦)

٤٤٩ - لا مانع قانونا يمنع ضابط البوليس من أن يثبت ما سمعه من أحد المتهمين من أقوال أدلى بها فجأة وعلى غير انتظار في محضر ما دامت الظروف التي حصل فيها الادلاء بتلك الأقوال كانت تقتضي المبادرة الى اثباتها ولم تكن تسمح لضابط بأن يتصل بالنيابة ليتلقى رأيا في الامر ، وهذا

المحضر يعتبر رسمياً لصدوره من موظف مختص بتحريره .
(١٩٣٦/٦/أ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٤٨٠ ص ٦٠٧)

٤٥٠ - امتناع البوليس عن سماع شهادة شهود نفى ليس وجهاً من أوجه النقص فإن هذا الوجه لا ارتباط له مطلقاً بالإجراءات الحاصلة أمام الجهة المختصة بالفصل في موضوع الدعوى .
(١٩٠٣/٢/٢٨ المجموعة الرسمية س ٥ ق ١١)

مكان تحرير المحضر

٤٥١ - أن القانون وإن كان يوجب أن يحضر مأمور الضبط القضائي محضراً بكل ما يجريه في الدعوى من إجراءات مبيّنة فيه وقت اتخاذ الإجراءات ومكان حصولها إلا أنه لم يوجب عليه أن يحضر المحضر في مكان اتخاذ الإجراءات ذاتها . هذا فضلاً عن أن ما نص عليه القانون فيما تقدم لم يرد إلا على سبيل التنظيم والإرشاد ولم يترتب على مخالفته البطلان .
(١٩٦٥/١/١١ أحكام النقض س ١٦ ق ٩ ص ٣٦)

الدفاع وتحرير المحضر

٤٥٢ - ما يقوله المتهم بشأن بطلان محضر جمع الاستدلال بسببه أن البوليس منع محاميه من الحضور معه أثناء تحريره لا يستند إلى أساس من القانون .
(١٩٦١/٥/١ أحكام النقض س ١٢ ق ٩٥ ص ٥١٣)

٤٥٣ - المحاضر التي يحضرها رجال البوليس في المواد الجنائية لا يكون لها في الدعاوى المدنية قوة الإثبات المنصوص عليها في المادة ٢٢٦ مدني . وعليه ففي الأحوال المذكورة يجوز لكل ذي شأن إثبات ما يخالفه تلك المحاضر بكل الطرق القانونية ، كما هو مذكور بالمادة ٢٣٩ تحقيق الجنابات دون أن يكون ملزماً بالظن فيها بالتزوير .
(أسبوط الابتدائية ١٩٢٢/٢/٢٢ المجموعة الرسمية س ٢٤ ق ٥٧)

علم تحرير محضر

٤٥٤ - أن القانون وإن كان يوجب أن يحضر مأمور الضبطية القضائية محضراً بكل ما يجريه في الدعوى من إجراءات قبل حضور النيابة إلا أنه إيجابياً ذلك ليس إلا لفرض تنظيم العمل وحسن سيره ، فلا بطلان إذا لم

يحرر المحضر .

(١٨/٤/١٩٤٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٧٤)

٤٥٤ مكرر - لا ينال من سلامة التفتيش عدم قيام الضابط الذي أجراه بتحرير محضر بذلك ، اذ أن افراد محضر بالتفتيش ليس بإلزام لصحته .

(١٩/٢/١٩٨٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ٣٤ ص ١٦٨)

(١٩٨٠/٦/٨ س ٣١ ق ١٤٠ ص ٧٢٣)

مادة ٢٥

لكل من علم بوقوع جريمة يعوز للنيابة العامة رفع الدعوى عنها
بغير شكوى أو طلب أن يبلغ النيابة العامة أو أحد ماموري الضبط القضائي
عنها .

- تنال صدر المادة ٧ من القانون السابق .

الأحكام

٤٥٥ - يقتضى التبليغ عن الجرائم في بعض صوره الاحتفاظ بجسم الجريمة وتقديمه الى السلطة العامة ، وقد يكون جسم الجريمة مما يحظر القانون حيازه أو احرازه ، الا أن الاحتفاظ به في هذه الحالة مهما طال أمده لا يغير من طبيعته مادام القصد منه وهو التبليغ لم يتغير وإن كان في ظاهره يتسم بطابع الجريمة وذلك عملا بالمادة ٦٠ عقوبات .

(١١/٣/١٩٥٧ أحكام النقض س ٨ ق ٦٥ ص ٢٢٨)

٤٥٦ - التبليغ عن الجرائم ليس حقا مقصورا على من تقع عليه الجريمة ، وإنما هو تكليف واجب على الأفراد كافة القيام به في مصلحة الجماعة .

(٢٤/١١/١٩٤٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٢٩)

ص (٤٠٥)

٤٥٧ - التبليغ عن الحوادث الجنائية مقبول من أى إنسان كان ، ولم يجعله القانون من حق المجنى عليه وحده الا في جريمة الزنا فقط ، فلا يجوز العطن في حكم بأن تقديم البلاغ في الحادثة التي قضى فيها هذا الحكم كان من غير المجنى عليه فيها .

(١٦/٤/١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٣٧)

ص (٢٨٩)

٤٥٨ - تعتبر أقوال المجنى عليه التي يلقيها على المحقق المختص بأثباتها بلاغا تام الأركان . وذلك بالأخص فيما إذا كان حق النيابة في تحقيق جريمة من الجرائم قائما بمجرد علمها بحدوثها دون احتياج الى تبليغها من المجنى عليه .

(بنى سويف الابتدائية ١٩٢٢/٣/٢٢ المجموعة الرسمية ص ٢٥ ق ٣٨)

مادة ٢٦

يجب على كل من علم من الموظفين العموميين أو المكلفين بخدمة عامة أثناء تأدية عمله أو بسبب تاديتة بوقوع جريمة من الجرائم التي يجوز للنيابة العامة رفع الدعوى عنها بغير شكوى أو طلب أن يبلغ عنها فوراً النيابة العامة أو أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي .

- مقابل المادة ٦ من القانون السابق .

الأحكام

٤٥٩ - مفاد نص المادة ٢٦ اجراءات جنائية أن واجب التبليغ عن الجرائم التي يعلم بها الموظفون العموميون أو المكلفون بخدمة عامة أثناء تأدية عملهم أو بسبب تاديتة هو أمر يدخل في واجبات وظائفهم مما يرضهم للمسئولية التأديبية إذا خالفوا هذا الواجب .

(١٩٥٩/٦/١ أحكام النقض س ١٠ ق ١٣١ ص ٥٨٩)

٤٦٠ - يتعين على المحكمة وقد اتجهت الى اسناد واقعة جديدة الى المتهم تكون مع الواقعة المنسوبة اليه في وصف التهمة وجه الاتهام الحقيقي وتدخل في الحركة الاجرامية التي أتاها المتهم أن تطبق عليه حكم القانون على هذا الأساس بعد أن تنبهه الى التعديل الذي أجرته ليبين دفاعه فيه طبقاً للمادة ٣٠٨ اجراءات جنائية . فإذا هي أغفلت ذلك وقضت ببرائة المتهم استنادا الى أن رجل البوليس الحربي ليس من اختصاصهما اقتياد المتهم الى قسم البوليس دون أن تبين كلمتها فيما أسندته الى المتهم من أنه عرض رشوة عليهما لصرف النظر عن النزاع القائم ، وهو ما يتطوّر على معنى عدم التبليغ عن الجريمة التي علما بها والتي كان يتعين عليهما القيام به باعتبارهما من

المكلفين بخدمة عامة عملا بنص المقتضاة ٢٦-٢٧ إجراءات جنائية - لا مجرد عدم اقتياده الى القسم - فان الحكم يكون قاصرا قصورا يمينه ويستوجب نقضه .

(١٩٥٩/٦/١ أحكام النقض من ١٠ ق ١٣١ ص ٩٨٩)

مادة ٢٧

لكل من يدعى حصول ضرر له من الجريمة أن يقيم نفسه مدعيا بحقوق مدنية في الشكوى التي يقدمها الى النيابة العامة او الى احد مأموري الضبط القضائي .

وفي هذه الحالة الأخيرة يقوم المأمور المذكور بتحويل الشكوى الى النيابة العامة مع المحضر الذي يحضره .

وعلى النيابة العامة عند إحالة الدعوى الى قاضي التحقيق أن تحيل معها الشكوى المذكورة .

- تقابل المادتين ١/٣٤ . ٥٩ من القانون السابق .

٤٦١ - يشترط لقيام الادعاء بالحقوق المدنية في مرحلتى الاستدلال والتحقيق أن يكون بطلب صريح سواء في الشكوى المقدمة لمأمور الضبط القضائي أو النيابة العامة أثناء سير التحقيق .

(١٩٨٠/٦/١٢ أحكام النقض من ٣١ ق ١٤٧ ص ٧٦٣)

مادة ٢٨

الشكوى التي لا يدعى فيها مقدمها بحقوق مدنية تعد من قبيل التبليغات ، ولا يعتبر الشاكي مدعيا بحقوق مدنية الا اذا صرح بذلك في شكواه او في ورقة مقدمة منه بعد ذلك ، او اذا طلب في احدهما تعويضا ما .

- تقابل المادتين ٤٩ و ٥٠ من القانون السابق .

مادة ٢٩

لمأموري الضبط القضائي أثناء جمع الاستدلالات أن يسمعوا أقوال من يكون لديهم معلومات عن الوقائع الجنائية ومرتكيها وأن يسألوا المتهم عن ذلك . ولهم أن يستمعوا بالأطباء وغيرهم من أهل الخبرة ويطلبوا رأيهم شفها أو بالكتابة .

ولا يجوز لهم تعليق الشهود أو اختبار اليمين إلا إذا خيف ألا يستطيع فيما بعد سماع الشهادة بيمين .

- نقابل المادة ٢٤ من القانون السابق .

الأحكام

والسؤال والاستجواب

٤٦٣ - استدعاء مأمور الضبط القضائي للطاعن بسبب اتهامه في جريمة سرقة لا يمدو أن يكون توجيه الطلب اليه بالحضور لسؤاله عن الاتهام الذي حام حوله في نطاق ما يتطلبه جمع الاستدلالات والتحقق عليه من هروبه حتى يتم عرضه على النيابة العامة في خلال الوقت المحدد قانونا .

(١٩٨٤/١٠/١٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٤٣ ص ٦٥٨)

٤٦٣ - توجه مأمور الضبط القضائي إلى الطاعن وسؤاله عن الاتهام الذي حام حوله في نطاق ما أسفرت عنه التحريات وما يتطلبه جمع الاستدلالات لا يعتبر بمجرد تعرضه ماديا فيه لمساس بحريته الشخصية .

(١٩٨٢/١٢/٢٢ أحكام النقض س ٣٣ ق ٢١٣ ص ١٠٣٨)

٤٦٤ - لمأمور الضبط القضائي أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة إليه دون أن يستجوبه تفصيلا أو أن يثبت في محضره ما يجيب به المتهم بما في ذلك اعترافه بالتهمة .

(١٩٨٢/١٢/٨ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٩٩ ص ٩٦٢)

٤٦٥ - لمأمور الضبط القضائي عملا بالمادة ٢٩ إجراءات جنائية أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة إليه دون أن يستجوبه تفصيلا .

والاستجواب المحظور هو الذي يواجه فيه المتهم بأدلة الاتهام التي تساق عليه دليلا دليلا ليقول كلمته فيها تسليما بها أو دحسا لها -
(١٩٧٣/١١/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢١٩ ص ١٠٥٣ ،
١٩٦٩/٥/١٢ س ٢٠ ق ١٣٥ ص ٦٥٩)

٤٦٦ - لما كان ما صدر عن مأمور الضبط القضائي من مواجهة للطاعن بالأدلة القائمة ضده ومناقشته تفصيليا فيها وتوجيه الاتهام اليه إنما ينطوي على استجواب محظور في تطبيق المادة ١/٢٩ إجراءات • ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه - ضمن الأدلة التي تساند اليها في ادانة المحكوم عليهم - على الدليل المستمد من هذا الاستجواب الباطل فإنه يكون مميبا بما يوجب نقضه • ولا يغير من ذلك ما أورده الحكم من أدلة أخرى إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل الباطل في الرأي الذي انتهت اليه المحكمة.
(١٩٨٣/١/١٨ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٨ ص ١٠٧)

٤٦٧ - الاستجواب المحظور قانونا على غير سلطة التحقيق هو مواجهة المتهم بالأدلة المختلفة قبله ومناقشته مناقشة تفصيلية كيما يفندهما إن كان منكرا للتهمة أو يعترف بها إذا شاء الاعتراف •
(١٩٨٣/١/١٨ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٨ ص ١٠٧ ،
١٩٨٢/١٢/٢٤ س ٣٣ ق ٢١٣ ص ١٠٣٨)

٤٦٨ - الاستجواب المحظور هو الذي يواجه فيه المتهم بأدلة الاتهام التي تساق عليه دليلا دليلا ليقول كلمته فيها تسليما بها أو دحسا لها •
(١٩٨٢/٤/٦ أحكام النقض س ٣٣ ق ٩٠ ص ٤٤١)

٤٦٩ - ان الاستجواب الذي حظره القانون على غير سلطة التحقيق هو مجابهة المتهم بالأدلة المختلفة قبله ومناقشته مناقشة تفصيلية كيما يفندهما ان كان منكرا للتهمة أو يعترف بها ان شاء الاعتراف ، واذ كان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة ان ما أثبتته مأمور الضبط القضائي في محضر ضبط الواقعة من أقوال المتهمات بما فيهن الطاعنة نفسها لا يعدو أن يكون تسجيلا لما أبدينه أمامه واعتراف من اعترفت متهن في حقها وحق غيرها من المتهمات في نطاق ادلائها بأقوالها مما لا يعد استجوابا ولا يخرج

عن حدود ما يُلَبَّط بأمور الضبط القضائي ، فإن ما تثيره الطاعة في هذا الصدد لا يكون سديداً .

(١٩٧٢/١٢/١١ أحكام النقض س ٢٣ ق ٣٠٨ ص ١٣٦٧ ،
١٩٦٩/٢/٢٤ س ٢٠ ق ٦٠ ص ٢٧٧)

٤٧٥ - من المقرر طبقاً لنص المادة ٢٩ إجراءات جنائية أن لأمور الضبط القضائي أن يسأل المتهم عن التهمة المندبة إليه دون أن يستجوبه تفصيلاً وأن ثبت في محضره ما يجيب به المتهم بما في ذلك اعترافه بالتهمة ، ويكون هذا المحضر عنصراً من عناصر الدعوى تحقق النيابة العامة ما ترى وجوب تحقيقه منها ، وللمحكمة أن تستند في حكمها إلى ما ورد به ما دام قد عرض مع باقي أوراق الدعوى على بساط البحث والتحقيق أمامها بالجلسة .

(١٩٨٣/١/١٨ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٨ ص ١٠٧ ،
١٩٧٧/١/٢ س ٢٨ ق ١ ص ٥)

المواجهة

٤٧٦ - أن ما تثيره الطاعة بشأن بطلان محضر الضبط لحلوله من مواجهته ببقاى المتهمين مردود بأن المواجهة كالاستجواب تعد من إجراءات التحقيق المحظور قانوناً على مأمور الضبط القضائي اتخاذها .
(١٩٧٦/١٢/٢٧ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢٢٧ ص ١٠١٢ ،
١٩٧٣/١١/٢٥ س ٢٤ ق ٢١٩ ص ١٠٥٣)

٤٧٧ - من المقرر أن المواجهة كالاستجواب تعد من إجراءات التحقيق المحظور قانوناً على مأمور الضبط القضائي اتخاذها .
(١٩٨٣/١/١٨ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٨ ص ١٠٧)

٤٧٨ - سماع أقوال المتهم يستوجب لزوماً وختماً احاطته علناً بالتهمة المنسوبة إليه وهو ما يشمل مواجهته بالضبطات ، وإذا كان هذا الاجراء مشروطاً بتم البداهة ألا يتولد عن تنفيذه في حدوده عمل باطل .
(١٩٨١/١/٧ أحكام النقض س ٣٢ ق ١ ص ٤٣)

٤٧٩ - المواجهة كالاستجواب تعد من إجراءات التحقيق المحظور

على مأمور الضبط القضائي اتخاذها ، ومن ثم فإن ما تنهيه الطاعة بشأن إعلان محضر الضبط لحلوله من مواجهتها ببقية التهمات هو دفع ظاهر ، إعلان مما لا تلتزم المحكمة بالرد عليه .

(١٩٧٣/١١/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢١٩ ص ١٠٥٣)

الاستعانة بغير

٤٧٥ - من المقرر أن عضو النيابة بوصف كونه صاحب الحق في إجراء التحقيق ورئيس الضبطية القضائية له من الاختصاص ما خوله قانون الاجراءات الجنائية لسائر رجال الضبطية القضائية ، بما في ذلك ما تجيزه المادة ٢٩ من هذا القانون أثناء جمع الاستدلالات من الاستعانة بأهل الخبرة وطلب رأيهم شفاعة أو بالكتابة بغير حلف يمين .

(١٩٨١/٣/٤ أحكام النقض س ٣٢ ق ٣٢ ص ٢٠٢)

٤٧٦ - لعضو النيابة العامة بوصفه رئيسا للضبطية القضائية الحق في الاستعانة بأهل الخبرة وفي طلب رأيهم شفاهيا أو بالكتابة بغير حلف يمين ، عملا بالمادة ٢٩ اجراءات جنائية .

(١٩٧٨/١/٢٢ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٤ ص ٧٤ ، ١٩٨٦/٢/١٢ الطعن رقم ٥٩٦٨ سنة ٥٥ ق)

٤٧٧ - أوجب القانون على الخبراء أن يحلفوا يميناً أمام سلطة التحقيق بأن يبدوا رأيهم بالذمة وأن يقدموا تقريرهم كتابة ، كما أنه من المقرر أن عضو النيابة بوصف كونه صاحب الحق في إجراء التحقيق ورئيس الضبطية القضائية له من الاختصاص ما خوله القانون لسائر رجال الضبطية القضائية طبقاً للمادتين ٢٤ و ٣١ من قانون الاجراءات الجنائية . لما كان ذلك وكانت المادة ٢٩ اجراءات جنائية تجيز لمأموري الضبط القضائي أثناء جمع الاستدلالات أن يستعينوا بأهل الخبرة وأن يطلبوا رأيهم شفاهيا أو بالكتابة بغير حلف يمين وكان القانون لا يشترط في مواد الجنب والمخالفات اجراء أى تحقيق قبل المحاكمة ، فإنه ليس ثمة ما يمنع من الأخذ بما جاء بتقرير الخبير المقدم في الدعوى ولو لم يحلف مقدمه يميناً قبل مباشرته المأمورية على أنه ورقة من أوراق الاستدلال في الدعوى المقدمة للمحكمة

وعنصرها من عناصرها مادام أنه كان مطروحا على بسط البحث وتناوله الدقاج
بالتفتيد والمناقشة .

(١٩٧٥/٤/١٣ أحكام النقض س ٢٦ ق ٧٦ ص ٣٢٣)

٤٧٨ - تجيز المادة ٢٩ اجراءات لماورى الضبط القضائي انهاء
جميع الاستدلالات أن يستعينوا بأهل الخبرة ويطلبوا رأيهم فيها .
في الكتابة .

(١٩٦٩/٦/٢ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٥٨ ص ٧٨٧)

٤٧٩ - ان اجراء الاستعانة بأهل الخبرة الذي قام به مأمور الضبط
القضائي يعتبر من اجراءات الاستدلال التي لا يسرى عايتها قيد الطلب
للاوارد بالمادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ .

(١٩٦٩/٦/٢ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٥٩ ص ٧٩٥)

الفصل الثاني

فى التلبس بالجريمة

مادة ٣٠

تكون الجريمة متلبسا بها حال ارتكابها او عقب ارتكابها ببرهنة .

وتعتبر الجريمة متلبسا بها اذا تبع الجنى عليها مرتكبها ، او اذا تبقت العادة مع الصياح اثر وقوعها ، او اذا وجد مرتكبها بعد وقوعها بوقت قريب حاملا الات او اسلحة او امتعة او اوراقا او اشياء اخرى يستدل منها على انه فاعل او شريك فيها ، او اذا وجدت به فى هذا الوقت آثار او علامات تفيد ذلك .

- تقابل المادة ٨ من القانون السابق .

- المذكرة الايضاحية : وقد استبدل هذا النص بالنص الحالى وهو مشاهدة الجاني متلبسا بالجريمة ، الا يوهم أن الجريمة لا تكون مشهودة الا اذا كان الجاني قد ضبط متلبسا وهو معنى يخالف المقصود من النص . وقد زيفت على الحالات الأربع التى تعتبر الجريمة مشهودة حالة خامسة هي وجود آثار او علامات بمرتكبها بعد وقوعها بوقت قريب يستدل منه على انه فاعل او شريك فيها ، كان توجد به خدوش حديثة او آثار مخدوش تارى حديث او دماء ظاهرة بدنه ، وذلك لان وجود هذه الآثار والعلامات لا يقل عن حالة حمل الأسلحة او الآلات او الامعة فى الدلالة على ارتكاب الجريمة .

الاحكام

٤٨٠ - لما كانت المادة ٤١ من الدستور قد نصت على أن «الحرية الشخصية حق طبيعي وهى مصونة لا تمس ، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز لغيره على احد او تفتيشه او حبسه او تقييد حريته باى قيد او منعه من التنقل الا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ، ويصدر هذا

الأمر من القاضي المختص أو النيابة العامة ، وذلك وفقا لأحكام القانون .
ولأن مؤدى هذا النص أن أى قيد يرد على الحرية الشخصية بوصفها حنا
طبيعيًا من حقوق الإنسان - يستوى في ذلك أن يكون القيد قبضًا أو تفتينًا
أو حبس أو منعا من التنقل أو "أن يلبس" من القيود ، لا يجوز اجراؤه
إلا في حالة من حالات التلبس لما هو معرف قانونًا . أو باذن من السلطة
القضائية المختصة ، وكان - كما يذكر هو - القانون بالوضع الاسمى صاحب
الصدارة على ما دونه من تشريعات يجب أن تنزل عنه أحكامه ، فدا
ما تعارضت هذه وتلك وجب التزام أحكام الدستور وإهدار ما سواها ،
يستوى في ذلك أن يكون التعارض سابقًا أو لاحقًا على العمل بالدستور .
(١٩٨٣/١١/٩ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٨٦ ص ٩٣٤)

تعريف التلبس

٢٨١ - التلبس حالة تلازم الجريمة لا شخص مرتكبها .
(١٩٧٣/١٢/٢٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ٣٣٩ ص ١١٧٧)

٤٨٣ - من المقرر أن التلبس حالة تلازم الجريمة ذاتها بصرف النظر
عن شخص مرتكبها ومتى قامت في جريمة صحت إجراءات القبض والتفتيش
في حق كل من له اتصال بها سواء كان فاعلا أو شريكا . هذا ولا يشترط
لقيام حالة التلبس أن يؤدي التحقيق الى ثبوت الجريمة قبل مرتكبها .
(١٩٧٩/٤/٣٠ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٠٩ ص ٥١٤)

٨٤٣ - التلبس صفة متعلقة بذات الجريمة بصرف النظر عن التهمين
فيها ، فمتى تحقق في جريمة صحت الإجراءات المقررة له في حق كل من
ساهم فيها فاعلا كان أو شريكا ، شوهد في مكان وقوعها أو لم يشاهد .
(١٩٤٥/٣/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٢٧ ص ٦٦٥)

٤٨٤ - أن التلبس حالة تلازم الجريمة نفسها لا شخص مرتكبها ،
كما هو المستفاد من نص المادة ٤١ تحقيق الجنايات الفرنسي الذى هو
مصدر المادة ٨ تحقيق جنايات ، وكما هو ظاهر من النص الفرنسي لهذه
المادة ، وهو ما استقر عليه القضاء . والحالة الأولى التى تشير إليها هذه
المادة هى التى يطأ فيها الجاني حال ارتكاب الجريمة ، فيؤخذ في إبان
الفعل وهو يقارف اثمه ونار الجريمة مستعرة ، والشارع يعتبر مفاجأة
الجاني وهو يرتكب الجريمة دليلا قويا على إجرامه ، ولذلك فقد أباح لأمور

الضبطية القضائية القبض عليه وتفتيشه بدون حاجة الى اذن من النيابة ، بل لقد أجاز لأى فرد من الأفراد أن يقبض عليه ويحضره امام أحد أعضاء النيابة العمومية او يسلمه الى أحد رجال الضبط (م ٥) ، والمفاجأة أغلب ما تكون عن طريق الرؤية ، وهذا - على ما يظهر - هو ما حدا على استعمال كلمة رؤية فى النسخة العربية * لكن الرؤية ليست شرطا فى كشف حالة التلبس ، بل يكفى أن يكون الضابط أو الشاهد قد حضر ارتكاب الجريمة وأدرك وقوعها بأية حاسة من حواسه ، سواء أكان ذلك عن طريق السمع ، أو البصر أو الشم * على انه ينبغى أن تتحرز المحاكم فلا تقس القبض أو التفتيش الذى يحصل على اعتبار أن المتهم فى حالة تلبس الا اذا تحققت من أن الذى أجراه قد شهد الجريمة أو أحس بوقوعها بطريقة لا تحتجب بالمشك *

(١٦/١٠/١٩٤٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٧٥)

(ص ٥١٥)

٤٨٥ - حالة التلبس بالجريمة غير مقصورة على الجريمة وقت ارتكابها ، بل تشمل الجريمة التى ارتكبت وقبض على فاعلها فورا *

(١٢/٦/١٩٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٤٢ ص ٦٦)

حالات التلبس محصورة

٤٨٦ - ان القانون قد ذكر حالات التلبس على سبيل الحصر لا على سبيل البيان والتمثيل ، فلا يصح التوسع فيها بطريق القياس أو التقريب * واذن فلا يجوز لرجال الضبطية القضائية - ما دام المتهم لم يكن فى إحدى حالات التلبس المذكورة - اجراء التفتيش استنادا الى أن حالته أقرب ما تكون الى حالة التلبس الاعتبارى *

(٢٠/٦/١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٤٢)

(ص ٢٦٨)

الزمن فى التلبس

٤٨٧ - لا ينبغى قيام حالة التلبس كون مأمور الضبط قد انتقل الى محل الحادث بعد وقوعه بزمن ، ما دام انه قد بادر الى الانتقال عقب علمه

مباشرة ، وما دام أنه قد شاهد آثار الجريمة بادية •

(١٩٧٣/٣/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٨٠ ص ٣٧٣ ،
١٩٦٠/١١/١٤ س ١١ ق ١٥٠ ص ٧٨٢)

٤٨٨ - ليس في مضي الوقت الذي مضى بين وقوع الجريمة وبين التفتيش ما تنتفي به حالة التلبس كما هي معرفة به في القانون ما دام أن تقدير الفترة الزمنية بين وقوع الجريمة وبين كشف أمرها بمعرفة رجاله الضبط القضائي ما تستقل به محكمة الموضوع •

(١٩٧٩/٥/١٧ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٢٤ ص ٥٨٤ ،
١٩٦١/٥/٢٩ س ١٢ ق ١١٩ ص ٦٢٢)

٤٨٩ - لا ينفي قيام حالة التلبس كون رجل الضبط القضائي قد انتقل الى محل وقوعها بعد مقارفتها ما دام أنه قد بادر الى الانتقال عقب علمه مباشرة على اثر ضبط الشخصين اللذين احضرهما المخبر اليه يحملان آثار الجريمة بادية وشاهد تلك الآثار بنفسه ، ما دام أن ضبط هذين الشخصين في الظروف التي اوردها الحكم قد تم سليما لما نمت عليه المظاهر الخارجية المنبئة عن ارتكاب جنحة ذبح لحوم خارج السلخانة والوضع المريب الذي وضع الشخصان المذكوران نفسيهما فيه مما يستلزم تدخل من استوقفهما للكشف عن حقيقة أمرهما ، وهو ما لا يبدو أن يكون تعرضه ماديا وليس قبضا بمعناه القانوني •

(١٩٦٠/١٠/١٧ أحكام النقض س ١٩ ق ٩٣٠ ص ٦٨٣)

٤٩٠ - اذا كانت الوقائع الناتجة بالحكم تدل على أن عمدة البلدة بلغ بعائدة القتل عقب وقوعها فبادر الى محل القتل وتحقق من وقوعها قبل ابلاغه عنها ، فأسرع الى منزل المتهم لتفتيشه ، فإن هذا التفتيش يعتبر حاصلًا في حالة تلبس ويكون صحيحًا قانونًا ، وليس ينفي قيام حالة التلبس كون العمدة قد انتقل الى محل الحادث بعد وقوعها بزمان مادام الثابت أنه بادر الى الانتقال عقب علمه مباشرة ومادام قد شاهد آثار الجريمة بادية •

(١٩٣٦/٣/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٤٩)

ص ٥٨٣)

المظاهر الخارجية

٤٩١ - من المقرر أنه يكفي لقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة ، ولا يشترط التلبس بإحراز المخدر أن يكون من شاهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المادة التي شاهدها ، بل يكفي في ذلك تحقق تلك المظاهر الخارجية بأى حاسة من الحواس متى كان هذا التحقق بطريقة يقينية لا تحتل شكاً ، يستوى في ذلك أن يكون هذا المخدر ظاهراً أو غير ظاهر .

(١٩٨٤/١/٣١ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٩ ص ٩٥ ، ١٩٨٢/٢/٤ س ٣٣ ق ٣٠ ص ١٤٩ ، ١٩٧٣/١٢/٤ س ٢٤ ق ٢٣٤ ص ١١٣٩ ، ١٩٥٧/٢/٢٥ س ٨ ق ٥٠ ص ١٧٣)

٤٩٢ - يكفي لقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة . ولا يشترط في التلبس بإحراز المخدر أن يكون من شهد هذه المظاهر قد تبين ماهية المادة التي شاهدها ، بل يكفي في ذلك تحقيق تلك المظاهر الخارجية بأى حاسة من الحواس يستوى في ذلك أن تكون تلك الحاسة الشم أو حاسة النظر .

(١٩٧٠/٣/١٥ أحكام النقض س ٢١ ق ٨٨ ص ٣٥٥)

٤٩٣ - من المقرر أنه اذا وجدت مظاهر خارجية فيها بذاتها ما ينبئ عن ارتكاب الفعل الذى تتكون منه الجريمة ، فإن ذلك يكفي لقيام حالة التلبس بصرف النظر عما ينتهى اليه التحقيق أو تسفر عنه المحاكمة ، ذلك بأنه لا يشترط لقيام حالة التلبس أن يؤدى التحقيق الى ثبوت الجريمة قبل مرتكبها ، واذا كان ذلك وكان الضابط قد شاهد المتهم محمراً سلاحاً فإنه يكون من حقه أن يفتش المظنون ضده ، فاذا عثر معه عرضاً على مخدر أثناء بحثه عن السلاح وذخيره وقع ذلك الضبط صحيحاً طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٥٠ اجراءات .

(١٩٨٤/٢/٢٩ أحكام النقض س ٣٥ ق ٤٦ ص ٢٢٢ ، ١٩٦٩/١٢/١٥ س ٢٠ ق ٢٩٣ ص ١٤٢٢)

٤٩٤ - حالة التلبس الناشئة عن تبين المظاهر الخارجية للجريمة والتي تنبئ بوقوعها يستوى فيها أن تكون المادة المخدرة قد سقطت من يدهم تلقائياً أو أن يكون هو الذى تمم إسقاطها مادام انفصالها عن شخص

من أنقاعها يقطع صلته بها ويبيع لمأمور الضبط القضائي أن يلتقطها ، ومن ثم فإن ما يقوله المتهم من أنه لم يسقط المخدر وإنما سقط منه - بفرض صحته - لا يؤثر في سلامة إجراءات الضبط .
(١٩٦١/٢/٢٧ أحكام النقض س ١٢ ق ٥١ ص ٢٨٠)

٤٩٥ - متى كانت واقعة الدعوى أن المخبر الذي اختاره ضابط المباحث للانتقال إلى مقهى المتهم الذي صدر الإذن من النيابة العامة بتفتيشه للبحث عن مخدرات قد رأى أن المتهم أثناء التفتيش يضع يده في جيبه ويخرج شيئاً منه محاولاً التخلّص منه ، فهذه الواقعة تفيد قيام حالة التلبس بجريمة في حكم المادة ٨ تحقيق جنايات ، وذلك بغض النظر عما ظهر بعد ذلك من التحقيق عن ماهية هذا الشيء .
(١٩٥٢/١/٧ أحكام النقض س ٣ ق ١٤٧ ص ٣٨٨)

٤٩٦ - إذا وجدت مظاهر خارجية منها بذاتها ما ينبئ عن ارتكابه الفعل الذي تتكون منه الجريمة فذلك يكفي لقيام حالة التلبس بالجريمة ، ولو ظهر من التحقيق بعد ذلك أنه لا جريمة .
(١٩٤٠/٥/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١١٣ ص ٢١٧ ، ١٩٤٠/١٢/٢٣ ق ١٧٥ ص ٣٢٧)

٤٩٧ - أن مجرد رؤية المتهم المعلوم ضده حاملاً سلاحاً ، يجعله في حالة تلبس بأحراز السلاح ، حتى ولو تبين بعد ذلك أنه غير معاقب على حيازته .
(١٩٦٩/١٢/١٥ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٩٣ ص ١٤٢٢) .

٤٩٨ - أن مشاهدة المتهم ومعه السلاح الناري في يده ، وعدم تقديمه لمأمور الضبط القضائي الذي شاهده الرخصة التي تجيز له حمل السلاح ، ذلك يعتبر تلبساً بجنحة حمل السلاح ولو استطاع المتهم فيما بعد أن يقدم الرخصة ، إذ لا يشترط في التلبس أن يثبت أن الواقعة التي اتخذت الإجراءات بالنسبة اليها متوافرة فيها عناصر الجريمة أو أن المتهم هو الذي قارنها . وإذن فالقبض على هذا المتهم يكون صحيحاً وتفتيشه سواء لدهن مجرد القبض عليه أو للبحث عن أدلة مادية متعلقة بالجريمة كالمخدرات الخاضعة بالنسبة للسلاح الذي ضبط منه صحيح كذلك . ومتى كان التفتيش صحيحاً فإن مأمور الضبط القضائي الذي بأمره يكون له بمقتضى

القانون أن يضع يده على ما يجده في طريقه أثناء عملية التفتيش ، سواء في ذلك ما يكون متعلقا بالجريمة التي يعمل على كشف حقيقة أمرها أو بآية جريمة أخرى لم تكن وقتئذ محل بحث .

(٢٩ / ١٠ / ١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٦٣٢)

ص ٧٨٣)

البات التليس

٤٩٩ - التليس وصف يلزم الجريمة ذاتها بغض النظر عن شخص مرتكبها ولا يلزم للكشف عن هذه الحالة أن تكون الرؤية بذاتها هي وسيلة هذا الكشف بل يكفي أن يكون شاهدا قد حضر ارتكابها بنفسه وأدرك وقوعها بأي حاسة تستوى في ذلك حاسة البصر أو السمع أو الشم متى كان هذا الإدراك بطريقة يقينية لا تحتل شكاً ، وليس في القانون ما يمنع المحكمة في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى .

(١٠ / ١١ / ١٩٨٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٨٧ ص ٩٤٠)

٥٠٠ - من المقرر أن حالة التليس تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط القضائي من قيام الجريمة بمشاهدتها بنفسه أو إدراكها بحاسة من حواسه ولا يغنيه عن ذلك تلقي نبأها عن طريق الرواية أو النقل من الغير ، شاهداً كان أم متهماً يقر على نفسه ، ما دام هو لم يشهدا أو يشهد أثراً من آثارها ينبئ بذاته عن وقوعها .

(٩ / ١١ / ١٩٨٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٨٦ ص ٩٣٤)

٥٠١ - من المقرر أن حالة التليس تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط القضائي من قيام الجريمة بمشاهدتها بنفسه أو بادراكها بحاسة من حواسه ، ولا يغنيه عن ذلك تلقي نبأها عن طريق الرواية أو النقل من الغير ، ما دام هو لم يشهدا أو يشهد أثراً من آثارها ينبئ بذاته عن وقوعها .

(٥ / ١١ / ١٩٨٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٣٨ ص ٦٨٧)

٥٠٢ - لا يكفي لقيام حالة التليس بجريمة رشوة أن يكون مأمور الضبط القضائي قد تلقى نبأ الجريمة من الغير ما دام هو لم يشهد أثراً من آثارها ينبئ بذاته عن وقوعها ، ولا يكفي للقول بقيام هذا الأثر على ما أشار

اليه الحكم فى موضع منه من أن المرشد قد أنهى الى الضابط مضمون ما اثر به الطاعن (الطبيب المتهم) على الخطاب الذى اثبت به نتيجة كشفه عليه طبيا ما دام أن الحكم لم يستظهر ما اذا كان المرشد قد عرض على الضابط - قبل اجراء التفتيش - صورة الخطاب المشار اليه وبيان ما اذا كانت هذه الصورة تعد أثرا من آثار جريمة الرشوة ومظهرا من مظاهرها ينبىء بذاته - بعيدا عن الملابسات الأخرى - عن وقوعها أو أنه يقصر عن الانباء بذلك بما ينحصر به القول بوقوع الجريمة ، ومن ثم فإن الحكم يكون مميبا بالقصور بما يوجب نقضه .

(١٩٦٦/٣/١ أحكام النقض س ١٧ ق ٤٢ ص ٢٢١)

٥٠٣ - حالة التلبس تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط القضائي من قيام الجريمة بمشاهدتها بنفسه أو ادراكها بأحدى حواسه ، ولا يفنيه عن ذلك أن يتلقى نبأها عن طريق الرواية أو النقل عن الشهود ، طالما أن تلك الحالة قد انتهت بتماحي آثار الجريمة والشواهد التى تدل عليها .

(١٩٦٣/١٢/٣٠ أحكام النقض س ١٤ ق ١٨٤ ص ١٠١١)

٥٠٤ - من المقرر أن حالة التلبس تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط القضائي من قيام الجريمة بمشاهدتها بنفسه أو ادراكها بأحدى حواسه ولا يفنيه عن ذلك أن يتلقى نبأها عن طريق الرواية أو النقل عن الشهود طالما أن تلك الحالة قد انتهت بتماحي آثار الجريمة والشواهد التى تدل عليها ، اللهم الا اذا كانت الجريمة متتابعة الأفعال مما يقتضى المضى فيها تدخل ارادة الجانى فى الفعل المماقب عليه كلما أقدم على ارتكابه .

(١٩٧٩/٥/١٧ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٢٤ ص ٥٤٨)

٥٠٥ - أورد الشاع فى المادة الثامنة من قانون تحقيق الجنايات القديم لفظ الرؤية فى مشاهدة الجريمة المتلبس بها تعبيرا عن الأغلب من طرق المساعدة عند المفاجأة بجناية أو جنحة ترتكب ، والنص الجديد فى المادة ٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية لم يورد الرؤية إنما عنى ببيان الحال التى ترتكب فيها تلك الجريمة جنائية كانت أو جنحة أو الوقوف على هذه الحال عقب ارتكاب أيهما ببرهة يسيرة . ومفاد ذلك وطبقا لما جرى عليه القضاء - حتى فى ظل النص القديم - أن الرؤية بذاتها ليست هى الوسيلة الوحيدة لكشف حالة التلبس ، بل يكفى أن يكون شاهدا قد حضر

ارتكابها بنفسه وأدرك وقوعها بأى حاسة من حواسه ، يستوى فى ذلك حاسة البصر أو السمع أو الشم ، متى كان هذا الإدراك بطريقة يقينية لا تحتل شكاً ، فيكون ما انتهى اليه الحكم - من أن الاعتماد على حاسة الشم للاستدلال على قيام حالة التلبس هو استدلال غير جائز لما فيه من اعتداء على الحرية الشخصية ، منطوياً على تاويل خاطئ، للقانون بما يستوجب نقضه .

(١٩/١٠/١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ ق ١٦٩ ص ٧٩٣)

٥٠٦ - ان حالات التلبس واردة فى المادة ٨ تـ ج على مسبيل الحصر ، فلا يملك القاضى خلق حالات تلبس جديدة غير الحالات اى ذرها القانون بالنص ، وللى يملأ احوال بتوافر شرط التلبس الذى يفسح لمامورى الضبطية العسائية فى سلطات التحقيق التى يصلها ابواب اثنائى من التنب الاول من قانون تحقيق الجنايات - ومنها دخول منزل المتهم وفتيشه بغير حاجة الى استئذان النيابة - يجب أن يكون مأمور الضبط القضائى قد شاهد بنفسه الجانى وهو فى احدى حالات التلبس التى عدها المادة ٨ سائلة الذكر . فاذا لم يكن قد شاهد الجانى اثناء ارتكاب الجريمة فعلا فيجب على الأقل أن يكون قد حضر الى محل الواقعة عقب ارتكاب الجريمة ببرهة يسيرة وشاهد آثار الجريمة وهى لا تزال قائمة ومعالمها باقية تنبىء عن وقوعها ، فاذا لم يكن لا هذا ولا ذاك فلا أقل من أن يكون شاهد المجنى عليه عقب وقوع الجريمة بزمن قريب وهو يعدو خلف الجانى للاحقته والقبض عليه ، أو شاهد عامة الناس وهم يشيرون الجانى بصياحهم أو رأى الجانى عقب وقوع الجناية بزمن قريب وهو حامل لآلات أو اسلحة أو ائمة أو أوراق أو اشياء اخرى يستدل منها على أنه مرتكب للجريمة أو مشارك فى ارتكابها . وليس يكفى لاعتبار حالة التلبس قائمة تباع لمامور الضبطية القضائية الاستماتع بتلك السلطات الواسطة السابقة الاشارة اليها أن يكون ذلك المأمور قد تلقى نبأ التلبس عن طريق الرواية ممن شاهده ، على حين لا يكون هو بنفسه قد شاهد صورة من صورة المتقدمة الذكر ، فاذا كان الثابت أن الذى شاهد المتهم وهو فى حالة التلبس بالجريمة - وهى جريمة بيع المواد المخدرة - هو المرشد الذى أرسله الضابط لشراء المادة المخدرة ، فلما حضر الضابط الى المنزل لم يكن به من الآثار الظاهرة لتلك الجريمة ما يستطيع الضابط البوليس مشاهدته والاستدلال به على قيام حالة التلبس ، فلا يمكن عند حضور الضابط اعتبار هذا المتهم فى حالة

تلبس ، ولا يمكن اعتبار ورقة المادة المخدرة التي حملها المرشد الى الضابط عقب البيع اثرا من آثار الجريمة يكفي لجعل حالة التلبس قاتبة فعلا وقت انتقال الضابط ، لأن الآثار التي يمكن اتخاذها امارا على قيام حالة التلبس انما هي الآثار التي تنبئ بنفسها عن أنها من مخلفات الجريمة والتي لا تحتاج في الانباء عن ذلك الى شهادة شاهد .

(١٩٣٥/٥/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٨١)

ص ٤٨٢ ، ١٩٣٨/٥/٢٢ ج ٤ ق ٢٢٦ ص ٢٢٧)

تقدير توافر التلبس ، موضوعي

٥٠٧ - تقدير توافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من الأمور الموضوعية البحتة التي توكل بداءة لرجل الضبط القضائي على أن يكون تقديره خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع وفق الوقائع المعروضة عليها بغير معقب ما دامت النتيجة التي انتهت اليها تتفق منطقيا مع المقدمات والوقائع التي أثبتتها في حكمها ، كما أن التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها .

(١٩٨٤/١١/٢٦ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٨٧ ص ٨٢٩)

٥٠٨ - لئن كان تقدير الظروف التي تلبس التي تلبس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها أو بعد ارتكابها وتقدير كفايتها لقيام حالة التلبس أمرا موكولا الى تقدير محكمة الموضوع دون معقب ، الا أن ذلك مشروط بأن تكون الأسباب والاعتبارات التي بنت عليها المحكمة هذا التقدير صالحة لأن تؤدي الى النتيجة التي انتهت اليها .

(١٩٨٣/٥/٢٥ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٣٨ ص ٦٨٧)

٥٠٩ - التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها ، ويكفي لقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة ، وتقدير الظروف المحيطة بالجريمة والمدة التي مضت من وقت وقوعها الى وقت اكتشافها للفصل فيما اذا كانت الجريمة متلبسا أو غير متلبس بها موكولا الى محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دامت قد أقامت قضاها على أسباب سافقة .

(١٩٧٨/١٢/١٠ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٨٩ ص ٩١٠)

(١٩٧٧/١/٩ ص ٢٨ ق ١٠ ص ٤٨)

٥١٠ - من المقرر أن القول بتوافر حالة التلبس أو قيام الدلائل الكافية على الاتهام أو عدم توافر أيهما هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دامت قد أقامت قضاءها على أسباب سائفة .

(١٩٧٨/٢/٢٧ - أحكام النقض س ٢٩ ق ٢٧ ص ٢٠٤ ،
١٩٧٧/٥/٢٩ س ٢٨ ق ١٣٨ ص ٦٥٤ ، ١٩٨١/١/٧ س ٣٢ ق ١ ص ٢٣)

٥١١ - تقدير الظروف التي تلبس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها أو بعد ارتكابها وتقدير كفاية هذه الظروف لقيام حالة التلبس أمر موكل إلى محكمة الموضوع دون معقب عليها ما دامت الأسباب والاعتبارات التي بنت عليها هذا التقدير صالحة لأن تؤدي للنتيجة التي انتهت إليها .
(١٩٧١/١٢/٦ - أحكام النقض س ٢٢ ق ١٧٥ ص ٧١٩ ،
١٩٦٨/١٠/١٤ س ١٩ ق ١٦٣ ص ٨٢٨)

التلبس في جريمة الزنا

٥١٢ - نصت المادة ٢٧٦ عقوبات على التلبس بفعل الزنا كدليل من أدلة الإثبات على المتهم بالزنا مع المرأة المتزوجة . ولا يشترط في التلبس بهذه الجريمة أن يكون المتهم قد شوهد حال ارتكابه الزنا بالفعل . بل يكفي أن يكون قد شوهد في ظروف تنبئ بذاتها وبطريقة لا تدع مجالاً للشك في أن جريمة الزنا قد ارتكبت فعلاً .

(١٩٨٣/١٠/١٢ - أحكام النقض س ٣٤ ق ١٦٢ ص ٨٢٢ ،
١٩٦٤/١١/١٦ س ١٥ ق ١٣٤ ص ٦٧٩)

٥١٣ - لا يلزم في التلبس بالزنا المشار إليه في المادة ٢٧٦ عقوبات أن يشاهد الزاني أثناء ارتكابه الفعل . بل يكفي لقيامه أن يثبت أن الزوجة وشريكها قد شوهدا في ظروف تنبئ بذاتها وبطريقة لا تدع مجالاً للشك في أن جريمة الزنا قد ارتكبت فعلاً .
(١٩٥٣/٢/٢٤ - أحكام النقض س ٤ ق ٢٠٧ ص ٥٦٦)

٥١٤ - أنه وإن كان النص العربي للمادة ٢٧٦ عقوبات قد جاء به في صدد إيراد الأدلة التي تقبل وتكون حجة على المتهم بالزنا عبارة « القبض على المتهم حين تلبسه بالفعل » ؛ إلا أن هذه العبارة في ظاهرها

غير مطابقة للمعنى المنصود منها ، فإن مراد الشارع ، كما هو مستفاد من النص اعترض ، يس ١١ مشاهدة المتهم معط لا القبض عليه . واذن فيجوز اثبات حالة التلبس بشهادة شهود الروية ولو لم يكن قد قبض على المتهم . ثم انه لا يشترط ان يكون الشهود قد رآوا المتهم حال ارتكابه الزنا اذ يكفي ان يكون شريك الزانية قد شوهد معها في ظروف لا تترك مجالا للشك عقلا في ان الزنا قد وقع .

(١٩٤٠/٢/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٨٠)

ص ١٤٢)

٥١٥ - ان القانون لا يجيز اثبات التلبس بشهادة الشهود الا في باب الزنا ، فان المتفق عليه انه ليس من الضروري ان يشاهد الشريك متلبسا بالجريمة بواسطة أحد مأموري الضبطية القضائية ، بل يكفي أن يشهد بعض الشهود برؤيتهم اياه في حالة تلبس بجريمة الزنا ، وذلك لتعذر اشتراط المشاهدة في هذه الحالة بواسطة مأموري الضبطية القضائية .

(١٩٣٥/٥/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٩١)

ص ٤٨٣)

٥١٦ - ان القانون انما اراد بحالة التلبس التي اشار اليها في المادة ٢٣٨ عقوبات أن يشاهد الشريك والزوجة المزمي بها في ظروف لا تترك مجالا للشك عقلا في ان جريمة الزنا قد ارتكبت فعلا . فتعي بين الحكم الوقائع التي استظهر منها حالة التلبس وكانت هذه الوقائع كافية بالفعل وصالحة لأن يفهم منها هذا المعنى فلا وجه للاعتراض عليه بأن الامر لا يبدو أن يكون شروعا في جريمة الزنا ، لأن تقدير هذا أو ذاك مما يملكه قاض الموضوع ولا وجه للطعن عليه فيه ، خصوصا اذا لوحظ أن القانون يجعل مجرد وجود رجل في منزل مسلم في المحل المخصص للحريم دليلا على الزنا أي على الجريمة التامة لا مجرد الشروع .

(١٩٣٢/٤/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٤٣)

ص ٥٢٥)

٥١٧ - حالة التلبس المنصوص عليها في المادة ٢٣٨ عقوبات الخاصة بالشريك في الزنا لا تقتضي حتما حالة التلبس المبينة في المادة ٨ ج أي أن يشاهد الجاني وقت ارتكابه الجناية أو عقب ارتكابها ببرهة قصيرة بل يكفي أن تكون الزانية وشريكها قد شوهدا في ظروف لا تجعل مجالا للشك عقلا في ان الجريمة قد ارتكبت . ويجوز اثبات حالة التلبس

يكل الأدلة القانونية بما فيها البينة . اخرج المتهم امرأة متزوجة من منزل زوجها واسكنها حجرة في منزل شخص آخر حيث اقام معها ليلة كاملة ثم تردد عليها مرارا فحكمت المحكمة بأن هذه الوقائع الثابتة بشهادة الشهود تكون حالة التلبس فيما يتعلق بالشريك في الزنا .

(أسبوط الابتدائية ١٩١٦/٢/١٠ المجموعة الرسمية س ١٧

ق ٥٦)

صور يتوافر فيها التلبس

٥١٨ - لما كان الثابت أن الضبط والتفتيش كانا نتيجة كشف هذه الزراعات عرضيا أثناء مرور رئيس مكتب المخدرات في حملة لتقصي الزراعات وضبط ما يجرم القانون زراعته ، فإن الجريمة في هذه الصورة تكون في حالة تلبس تبرر القبض على الطاعنين وتفتيش زراعاتهم دون إذن من النيابة العامة .

(١٩٨١/١٢/٣٠ أحكام النقض س ٣٢ ق ٢٢١ ص ١٢٢٩)

٥١٩ - ليس في القانون ما يمنع المحكمة - في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى - من الاستدلال بحالة التلبس بناء على ما استخلصته من أقوال الشهود من شتم رائحة المخدر منبثقة من السيارة في حوزة المتهمين وتجمع العامة حولها من صياحهم بأن بالسيارة مخدرا وشتم شرطي المرور هذه الرائحة وانها ذلك الى الضابط الذي تحقق بنفسه من قيام حالة التلبس بالجريمة عن طريق متابعة العامة للمتهمين بالصياح ورؤيته اياهما على تلك الحال ، وهو ما تتوافر به حالة التلبس كما هي معرفة به قانونا .

(١٩٦٠/٤/٤ أحكام النقض س ١١ ق ٦١ ص ٣٠٨)

٥٢٠ - اذا كان يبين مما أورده الحكم أن رجال مكتب المخدرات كانوا يباشرون عملا من صميم اختصاصهم - هو البحث عن مجرم فار من المعتقل اشتهر عنه الاتجار بالمخدر - وذلك تنفيذا لأمر صدر ممن يملكه ، فإن لهم في سبيل تنفيذ هذا الأمر أن يستوقفوا السيارات التي يشتبه في أن يكون المعتقل موجودا بها للقبض عليه . فاذا ما شتم الضابط رائحة المخدر أثر فتح حقيبة السيارة للاطمئنان على عدم وجود المجرم الفار من المعتقل محتبئا فيها ، فإن جريمة احراز المخدر تكون متلبسا بها ، ويكون من حق الضابط أن يفتش الحقيبة وإن يقبض على كل من يرى أن له اتصالا بهذه الجريمة .

(١٩٥٩/١٢/١٤ أحكام النقض س ١٠ ق ٢١٠ ص ١٠٢٤)

٥٣١ - لمأمور الضبط القضائي - الذي يرافق مندوب إدارة المخازن والكهرباء - عند مشاهدته ما يدل على السرقة أن يقوم بالتفتيش دون حاجة إلى إذن من سلطة التحقيق ، إذ أن كل ما يظهر له من جرائم في أثناء ذلك الفحص يجعل الجرمية في حالة تلبس . ولا يؤثر في هذا الوجه من النظر أن تكون السرقة قد بدأت فعلا في تاريخ سابق على هذا الاجراء ، لأن جرمية السرقة وإن كانت جريمة وقتية تتم وتنتهي بمجرد ارتكابها ، إلا أنها في صورة الدعوى جريمة متتابعة الأفعال يقتضى المضي فيها تدخل لإدارة الجبلي في الفعل الماقب عليه كما أقسم على ارتكابه ، فلا يصح الطعن على الحكم من جهة استدلاله على المتهم بالدليل المستمد من الاجراءات التي تمت على أساس التلبس .

(١٩٥٩/١١/٢٣ . أحكام النقض س ١٠ ق ١٩٣ ص ٩٤٣)

٥٣٢ - يكفي لقيام حالة التلبس أن يشاهد المخدر عند قدمي المتهم ، فإذا وجدت لدى الضابط قرائن وأمارات كافية تفيد صلة المتهم بهذا المخدر حق له القبض عليه وتفتيشه استنادا إلى حكم المادة ٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية .

(١٩٥٨/١/٢١ أحكام النقض س ٩ ق ٢٢ ص ٨٤)

٥٣٣ - مشاهدة نور كهربائي ينبعث من مصابيح في محل لم يكن صاحبه متفاعدا مع شركة الكهرباء على استيراد النور ومشاهدة أسلاك هذا النور متصلة بأسلاك الشركة هو مما تتحقق به حالة التلبس كما هي معرفة به في القانون .

(١٩٥٦/٤/١٦ أحكام النقض س ٧ ق ١٦٤ ص ٥٦٧ ،

١٩٣٧/٤/٥٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٦٩ ص ٦٣)

٥٣٤ - إذا كان الضابط قد شاهد جريمة إحراز المخدر متلبسا بها عندما اشتم رائحة الحشيش تتصاعد من القهى ، فإن من حقه أن يفتش القهى ويقبض على كل متهم يرى أن له اتصالا بالجرمية .

(١٩٥٥/١١/١ أحكام النقض س ٦ ق ٣٧٥ ص ١٢٨٢)

٥٣٥ - أن ضبط المتهم يعرض المخدر للبيع في الطريق العام على الكونسنتابل الذي تنكر في زى تاجر مخدرات وشهد بنفسه مقارفة الجريمة يجعل الجريمة متلبسا بها .

(١٩٥٣/٤/١٣ أحكام النقض س ٤ ق ٢٥١ ص ٦٩١)

٥٣٦ - تفتيش منزل المتهم بواسطة هاموز الضبطية القضائية للبحث عن أسلحة أو ممنوعات تبين له أن يجري التفتيش في كل مكان يرى هو احتمال وجود الأسلحة فيه ، وعثوره على أكياس معدة لوضع مخدرات يجعله حيال جريمة متلبس بها ويكون من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش وتقديمه لمجبة الاختصاص .

(١٩٥٢/٣/١٣ أحكام النقض ص ٣ ق ٢١٥ ص ٥٨٢)

٥٣٧ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن جندي المرور أثناء قيامه بعمله شناعه الطاعن يجري في الطريق ويتبعه نفر من العامة مع الصياح طالبين القبض عليه لارتكابه سرقة فتقدم الجندي اليه وأمسك به وعندهذ الذي بورقة على الأرض فالتقطها الجندي ووجه بها مادة تبين فيما بعد أنها حشيش فأجرى ضبطه واقتاده الى مركز البوليس فقام الضابط بتفتيش سكنه فعثر على أوراق مما يستعمل في لف المخدرات ولم يثر على مخدر ، فالواقعة على هذا النحو تجعل رجل البوليس ازاء جريمة سرقة متلبس بها بفض النظر عما تبين بعدئذ من حقيقة الأمر فيها ، ولذا فقد كان له أن يقبض على المتهم ، وإذا ما ألقى هذا ما بيده بعد ذلك ودانته المحكمة على هذا الأساس فإن الحكم يكون صحيحا لا مخالفة فيه للقانون .

(١٩٥٢/٣/٤ أحكام النقض ص ٣ ق ٢٠٢ ص ٥٣٨)

٥٣٨ - ان رؤية ضابط البوليس المتهمة وهي تلقى بالمخدر ، ذلك تلبس بجريمة احراز المخدر .

(١٩٥١/٥/٧ أحكام النقض ص ٢ ق ٣٨٢ ص ١٠٤٨)

٥٣٩ - ليس في القانون ما يمنع المحكمة من الاستدلال بحالة التلبس على المتهم ما دامت بينت أنه شوهد وهو يجري من محل الحادثة بعد حصولها مباشرة والأمال يصيرون خلفه أنه القاتل وهو يبدو أمامهم حتى ضبط على مسافة ١٥٠ مترا من مكان الحادث .

(١٩٥١/١/٢٢ أحكام النقض ص ٢ ق ٢٠٢ ص ٥٣٧)

٥٣٠ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم اتفق مع أعرابي لم يتوصل التحقيق لمعرفته على جلب مادة مخدرة الى داخل البلاد واستخدم في ذلك جنديا بريطانيا لتقلها بسيارته من غرب قناة السويس وتسليمها اليه في مدينة الاسماعيلية وأن المتهم قابل هذا العنصر في المكان المتيقن بينهما ببلدة الاسماعيلية وصعد الى السيارة التي كانت تحمل

المادة المخدرة ثم تحسب تلك المادة بيده ويعدنذ استقر بجوار السائق لكي يصل بتلك المادة الى مقرها الذي اراده لها وهو مقهى ابيه ، ولكنه فوجيء قبل تحرك السيارة وضبط هو والمخدّر على تلك الصورة فان الحكم يكون على حق اذ اعتبره متلبسا باحراز المادة المخدرة .
(١٩٥٠/١٠/٩) أحكام النقض س ٢ ق ٢ ص ٣)

٥٣١ - اذا كانت واقعة الدعوى هي أن المتهم شوهد بقطار السكة الحديد يتلفت يمينه ويسرة وبجانبه حقبة ، فأثار ذلك شبهة رجل البوليس فيه ، فاقتاداه الى الضابط فسأله فأنكر ملكيته للحقبة ففتشها فوجد بها مقادير من الأفيون ، فلا يحق له أن يتمسك بإعلان تفتيشها ، اذ ما دامت الحقبة لم تكن مع المتهم يحملها بل شوهدت بالقطار بجواره ، وما دام المتهم قد صرح بأن الحقبة ليست له فلا يكون ثمة حرج على رجال الضبطية القضائية اذا هم فتحوها وفتشوها .
(١٩٤٨/١٢/١٣) مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧ ص ٧١٧
ص ٦٧٣)

٥٣٢ - ضبط الراشي حال تقديمه المبلغ للموظف هو كشف جريمة الرشوة وقت ارتكابها فيباح لرجل الضبطية القضائية أن يقبض على المتهم ويفتشه ، ولا يقدح في ذلك أن تكون النيابة قد سبق لها قبل تقديم مبالغ الرشوة أن رفضت الاذن في التفتيش لعدم تبين المراد تفتيشه .
(١٩٤٨/٦/١) مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧ ص ٦١٣
ص ٥٧٦)

٥٣٣ - اذا كان الضابط المأذون في التفتيش لفرض معين قد شاهد عرضا أثناء اجرائه جريمة قائمة فائت ذلك في محضره ، فلا يصح الطعن على عمله هذا بأن فيه تجاوزا للاذن الصادر له ، اذ هو لم يقم بأى عمل ايجابى بقصد البحث عن جريمة .
(١٩٤٨/٢/٩) مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٣٦ ص ٤٩٧)

٥٣٤ - متى كان الثابت أن المتهم هو الذى فتح بنفسه الحقبة المشتبه فيها ، فلما فتحتها تصاعدت منها رائحة الأفيون ، فانبعث هذم الرائحة متصاعدة من الحقبة يعتبر تلبسا بجريمة احراز المخدر يخول مرء ضمها من رجال الضبط القضائي البحث عن الحقيقة وضبط المخدر الذي

يها للاستدلال به على كل من يتهم بتلك الجريمة .
(١٩٤٥/١١/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٦)
ص ١٤)

٥٣٥ - ان مشاهدة المتهم في حالة اضطراب وهي خارجة من
احدى غرف المنزل الذى تقوى فيه مع زوجها الذى صدر الاذن من النيابة
بتفتيشه للبحث فيه عن مخدرات ورؤية رجال البوليس لها وقتئذ وهي
تحمل شيئا في يدها تحاول اخفاءه ، ظنوه مخدرا ، كل ذلك يجعلها بناء
على المادة ٨ تحقيق جنايات في حالة تلبس بجريمة الاحراز ، فيكون ضبط
رجال البوليس ما في يدها صحيحا .
(١٩٤٢/٢/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٤٧)
ص ٦١٢)

٥٣٦ - اذا كانت الواقعة هي ان ضابط المباحث استصدر أمرا
من النيابة بتفتيش منزل متهم فلما دخله وجد شخصا غير المتهم جالسا
معه فامسك به ، وكان بحجره وقتئذ مادة بيضاء ألقاها على الأرض فالتقطها
الضابط ثم فتشه فوجد في جيبه ورقتي هيروين ، فهذا الشخص يعتبر
وقت مشاهدة المادة البيضاء معه ومحاولة التخلص منها عند رؤيته للضابط
في حالة تلبس تبرر التفتيش الذى وقع عليه حتى ولو ظهر من التحليل
غيما بعد أن تلك المادة البيضاء لم تكن من المواد المحرم احرازها .
(١٩٣٧/١٢/١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٢٦)
ص ١١٨)

٥٣٧ - ان مشاهدة الجانى يحمل مخدرا هي من حالات التلبس
بالجريمة ، بل هي اظهر الحالات وأولها .
(١٩٣٧/٢/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٤٨ ص ٤٣)

٥٣٨ - تعتبر حالة من أحوال التلبس تباع لرجال الحفظ ضبط المخدر
بدون اذن من النيابة اذا أخرج المتهم المادة المخدرة من جيبه وأخفاها بين
أصابعه .
(الجيزة الجزئية ١٩٣٩/٣/٢٠ المجموعة الرسمية ص ٤٠)
ق ١٣٤)

٥٣٩ - إذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم تدل على أن رجل الحفظ رأي المتهم يسرع إلى دكانه ويقتب بجوار موقفه فيه ويلقي فيه شيئا فادرك أن المتهم إنما أراد إخفاء مائة مخدرة فسارع إلى ضبطها وضبطها فعلا ، فهذه الحالة من حالات التلبس التي يبيح القانون فيها لرجل الضبطية القضائية حق القبض والتفتيش .
(١٩٣٦/٤/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٥٥ ص ٥٩١)

متصور لا يتوافر فيها التلبس

٥٤٠ - لا يضرب العذابة افلات مجرم من العقاب بقدر ما يضربها الافتئات على حريات الناس والقبض عليهم بدون وجه حق . كما أنه من المقرر أيضاً أن التلبس حالة تلزم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها ، وإن تلميذ مأمور الضبط القضائي نيا الجريمة عن الغير لا يكفي لقيام حاله التلبس مادام هو لم يشهد أثراً من آثارها ينبيء بذاته عن وقوعها . وكان مؤدى الواقعة التي أوردتها الحكم ليس فيه ما يدل على أن الطاعة شوهدت في حالة من حالات التلبس المبينة بطريق الحصر في المادة ٣٠ إجراءات ولا يصح الاستناد إلى القول بأنها كانت وقت القبض عليها في حالة تلبس بالجريمة إلى أنها من المعرفات لدى الشرطة بالاعتقاد على ممارسة الدعارة وإلى ما قرره حائز الشقة التي ضبطت فيها ، ذلك أن مجرد دخولها إحدى الشقق وأخبار حائزها مأمور الضبط القضائي أنها قدمت إليه لممارسة الدعارة وأنها اعتادت ذلك ، كل هذا لا يبنئ بذاته عن إدراك مأمور الضبط القضائي بطريقة يقينية ارتكاب هذه الجريمة ، ومن ثم فإن ما وقع على الطاعة هو قبض صريح ليس له ما يبرره .

(١٩٨٤/١٠/٨ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٣٩ ص ٦٣٢)

٥٤١ - لما كان سقوط اللقافة عرضاً من الطاعن عند إخراج بطاقته الشخصية لا يعتبر تخلياً منه عن حيازتها بل تظل رغم ذلك في حيازته القانونية ، وإذا كان الضابط لم يستبين محتوى اللقافة قبل فضها فإن الواقعة على هذا النحو لا تعتبر من حالات التلبس المبينة بطريق الحصر في المادة ٣٠ ج .

(١٩٨٤/٤/١٨ أحكام النقض س ٣٥ ق ٩٧ ص ٤٢٨)

٥٤٢ - إذا كانت الواقعة التي أوردتها الحكم هي أن رجل البوليس

الملكى سبحانه وما يمران يا حدى عن بات القطار المتهم يتلفت يمنة ويسرة وما أن وقع بصره عليهما حتى ازداد ارتباكهما ، ولما نزل المتهم من القطار تقدم المخبران منه وسألاه عن اسمه فلم يثبت على رأى واحد وحاول الهرب ، فإن هذه المظاهر بغرض صنعها ، ليست كافية لحلق حالة التلبس بالجريمة التى يجوز لفهم رجال الضبطية القضائية من أحاد الناس القبض فيها .
(١٩٥٩/٢/٢٥ : أحكام النقض من ٩٠ ق ١٦ ص ٦٠)

٥٤٣ - إن صور التلبس قد وردت فى القانون على سبيل الحصر ، ولا يجوز القياس عليها ، فإذا أمرت المحكمة عن عدم ثقتها فى قول المخبر أنه اشتم رائحة المخدر قبل القبض على المتهم وحصلت قوله على أنه لما رأى المتهم يحاول القاء المندبل قبض عليه وأخذ منه المندبل واشتمه ، فإن الحكم يكون قد أخطأ فى القانون إذ اعتبر المتهم فى حالة تلبس ، ذلك إن مجرد محاولة القاء المندبل لا يؤدى إلى اعتبار الجريمة المسندة إلى المتهم متلبسا بها ، لأن ما حواه المندبل لم يكن بالظاهر حتى يستطيع المخبر رؤيته .
(١٩٥٨/٣/٢٠ : أحكام النقض من ٩ ق ٦١ ص ٢١٣)

٥٤٤ - مجرد اضطراب المتهم وارتباكهم وإخراجهم للقفاز من صدره محاولا القامعا والتخلص منها عندما رأى الضابط يلقى القبض على أخيه الذى كان يسير فى صحبتته لا يبنى بذاته عن احرازه المخدر ، ولا يجعله فى حالة من حالات التلبس التى تجيز القبض عليه وتفتيشه .
(١٩٥٣/١/٢٤ : أحكام النقض من ٤ ق ١٥٤ ص ٤٠٢)

٥٤٥ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هى أن ضابط البوليس يرافقه الكونستابل شاهدا مصادفة أثناء مرورهما شخصا يجلس أمام محل يداخن فى جورة زعما أنهما اشتما رائحة الحشيش تتصاعد منها ، فتقدم الضابط منه وضبط الجورة بمحتوياتها ، وفى هذه الأثناء رأى الكونستابل المتهم يخرج علبة من جيبه فبادر واستخلصها منه وفتحها فعثر بها على قطعة من حشيش ، ثم ثبت من التحليل أن الجورة ومحتوياتها خالية تماما من أى أثر للمخدر ، وأن ما ضبط بالعلبة هو حشيش وكانت محكمة الموضوع قد استبعدت واقعة شمم رائحة الحشيش ثم قضت بالبراءة فإن قضاها يكون سليما ، ذلك بأن ضبط الجورة وضبط العلبة التى كان المتهم لا يزال يحملها فى يده وهما من اجراءات التفتيش ما كان يسوغ من القانون لرجل الضبطية القضائية اتخاذها بغير إذن من النيابة العامة

كما لم يتوفر في الجهة الأخرى حالة التلبس بالجريمة تبرر هذا الاجراء .
(١٩٥١/٤/٢٣ أحكام النقض س ٢ ق ٢٧٤ ص ١٠٢٩)

٥٤٦ - اذا كانت الواقعة كما أثبتتها الحكم هي أن المتهم وهو ممن اشتهروا بالاتجار في المخدرات ، وجد بين أشخاص يدخون في جورة مطبقا بيده على ورقة ثم حاول الهرب عند القبض عليه ، فهذه الواقعة لا يتوفر فيها قيام حالة التلبس كما هو معرف به في القانون ، إذ أن أحدا لم يكشف عن مخدر بأي حاسة من حواسه قبل اجراء القبض والتفتيش .
(١٩٤٩/٥/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٩٠٨ ص ٨٨٥)

٥٤٧ - ان رؤية المتهم وهو يناول شخصا آخر شيئا لم يتحقق الرائي من كنهه بل ظنه مخدرا استنتجا من الملابس ، ذلك لا يعتبر من حالات التلبس كما هو معرف به في القانون .
(١٩٤٩/١/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٨٧ ص ٧٥٠)

٥٤٨ - اذا كانت الواقعة كما أثبتتها الحكم هي أن المتهم عند رؤيته رجال البوليس أخرج ورقة من جيبه ووضعها بسرعة في فمه فلا تلبس في هذه الحالة ، لأن ما حوته تلك الورقة لم يكن بالظاهر حتى كان يستطيع رجال البوليس رؤيته . واذن فإذا كان رجال البوليس قد قبضوا على هذا المتهم وفتشوه ، فهذا القبض والتفتيش يكونان باطلين . لكن الاذن الصادر من وكيل النيابة بتفتيش منزل المتهم المذكور بعد اطلاعه على محضر ضبط هذه الواقعة واقتناعه مما ورد فيه بأن تحريرات البوليس السابقة تدل على أن المتهم من تجار المخدرات وأن ثمة دلائل قوية على أنه يحزر مواد مخدرة في منزله هو اذن صحيح والتفتيش الحاصل بناء عليه يكون مستقلا عن اجراءى القبض والتفتيش السابقين عليه فلا يطل بطلانهما ، وللمحكمة أن تعتمد في ادانة المتهم على ما يسفر عنه هذا التفتيش .
(١٩٤٧/١٢/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٥٥ ص ٤٢٢)

٥٤٩ - اذا شوهد المتهم مرتبكا يحاول العبث بجيبه ففتشه الضابط وقطع جيبه فساعد به بقما سوداء أثبت التحليل فيما بعد انها

من أفيون فهذه الحالة لا تعتبر تلبسا حتى كان يجوز تفتيش المتهم فيها .
(١٩٤١/١/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٩٥ ص ٣٦٩)

٥٥٠ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم أن ضابط المباحث عندما ذهب الى المنزل الذي أذن له من النيابة بتفتيشه لم يجد صاحب المنزل وإنما وجد زوجته فاشتبه فيها لما لاحظ عليها من اضطراب ، ولما رآه من أنها كانت تضع إحدى يديها في جيبها وتمسكه بالأخرى ، فطلب اليها أن يفتشها فلم تقبل ، واذ حضر على أثر ذلك وكيل شيخ الخفراء دست اليه في يده شيئا أخرجه من جيبها فتسلمه منه الضابط فإذا به مادة اتضح من التحليل أنها أفيون ، فلا يصح الاستشهاد عليها بهذا المخدر ، اذ هذه الواقعة ليس فيها ما يدل على أن المتهمه شوهدت في حالة من حالات التلبس والاذن الذي صدر من النيابة بتفتيش منزل الزوج لا يمكن أن ينصرف الى تفتيشها هي لما في هذا التفتيش من المساس بالحرية الشخصية. التي كفلها القانون وجعل لها حرمة كحرمة المنازل ، ثم ان المتهمه اذ أخرجت المادة المخدرة من جيبها إنما كانت مكرهة مدفوعة الى ذلك بمعامل الخوف من تفتيشها قهرا عنها .

(١٩٤١/١/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٩٤ ص ٣٦٨)

٥٥١ - إذا كان ما دفع به المتهم أنه وقت القبض عليه من رجل البوليس قد ألقى أمامه المادة المخدرة لكيلا تضبط معه عند تفتيشه ، فهذه الواقعة لا يجوز فيها الضبط والتفتيش ، على أساس التلبس لأن المتهم لم يكن في حالة من حالاته .

(١٩٤٠/٦/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١١٧ ص ٢٢٢)

٥٥٢ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أنه وصل الى علم المحقق من رجال المباحث أن المتهم يتجر بالمخدرات فنهب ومعه من أخبره بهذا الى مكان المتهم الذي اعتاد الجلوس أمامه ، فلما رأى المحقق ومن معه قام وجرى يريد الاختفاء أو الهرب فتبعوه وأمسكوه ، وفتشه الضابط وضبط معه

المخبر ، فهذه الواقعة لا تبدل على قيام حالة التلبس .

(٢٣٧ ص) ١٩٣٨/٥/٢٣ مجسوعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٤٦٦

٥٥٣ - إذا كلنت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن عسكرتي المباحث شاهد المتهم - وهو من المعروفين لديه بالاتجار في المخدرات وله سابقة في ذلك - يمشى وحده يديه قابضة على شيء فأمنك هو بها وفتحها فوجد ورقتين من الهيروين ، فهذه الواقعة لا تفيد أن المتهم كان في حالة من أحوال التلبس الواردة على سبيل الحصر .

(١٤٢ ص) ١٩٣٨/١/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٤٤٩

٥٥٤ - التلبس لا يقوم قانونا الا بمشاهدة الجاني حال ارتكاب الجريمة او عقب ارتكابها ببرهة يسيرة الى آخر ما جاء بالمادة ٨ ت ج . ، فمجرد وجود مادة مخدرة بمنزل أحد الأفراد لا يدخل تحت هذا التعريف .

(٤٢٥ ص) ١٩٣٥/٢/١١ مجسوعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٢٥

صور للتدخل الاختياري

٥٥٥ - لما كان الحكم قد استظهر أن الطاعن هو الذي قدم اللفافة الى الضابط بعد أن عرفه أنها تحوي مخدر الأفيون الذي عرض عليه شراءه ووجد له سعره وقربه من أنه ليشتري رائحته ويتأكد من جودته وكان ذلك منه طواعية واختيارا فإن الجريمة تكون في حالة تلبس تبمح القبض والتفتيش .

(١٩٧٧/١/٩ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٠ ص ٤٨)

٥٥٦ - لما كان الحكم قد اثبت أن الطاعن هو الذي القي بالكيسين واللفافة عند رؤيته لرجال القوة وقبل أن يتخذ معه أي اجراء ، فعُضِلَ بذلك عنهم طواعية واختيارا فاذا ما التقطهم الضابط بعد ذلك وفحصهم ووجد فيهم مخدرا فإن جريمة احراره تكون في حالة تلبس تبرر القبض على الطاعن وتفتيشه دون اذن من النيابة العامة .

(١٩٧٦/٤/١٩ أحكام النقض س ٢٧ ق ٩٨ ص ٤٥٣)

٥٥٧ - القول بتوافر حالة التلبس وعدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير مقرب. ما دامت قد اقامت قضاها على أسباب سائفة . فمتى كان الحكم قد استظهر أن الطاعن هو الذي قدم بطاقةه الثانية الى متناعد الشرطة للاستيثاق من شخصية "ج" سماع أقوال الطاعن كشاهد في واقعة تمت ، وبفتحه ايها عثر فيها على المخدر ، وإبان الحكم أن تخلي الطاعن عن المخدر لم يكن وليد سعي مقصود أو اجراء غير مشروع ، بل كان عن طوعية واختيار اثر تخلي الطاعن عن البطاقة ، فإن الجريمة تكون في حالة تلبس ببيع القنب والتفتيش يستوي في ذلك أن يكون المخدر ظاهرا من البطاقة أو غير ظاهر مادام أن الطاعن قد تخلي عنها باختياره .

(١٩٧٢/٥/٨ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٥١ ص ٦٦٧)

٥٥٨ - تخلي الطاعن عما كان في يده من مخدر تتوافر به حالة التلبس بجريمة احراز المخدر لوجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع جريمة .

(١٩٧٢/٣/١٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٨٢ ص ٣٦٩)

٥٥٩ - قيام رجل الشرطة بفض اللقافة التي تخلي عنها الطاعن طوعية واختيارا بعد استيقافه استيقافا قانونيا ووجود المخدر بها يوفر حالة التلبس بجريمة احراز المخدر التي تبيع لرجل الضبطية القضائية القبض والتفتيش .

(١٩٧١/١١/٨ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٥٢ ص ٦٣١)

٥٦٠ - طلب الضابط البطاقة الشخصية للمتهم لاستكناه أمره يعد استيقافا لا قبضا ، ويكون تخلي المتهم بيده ذلك عن الكيس الذي انفرط وظهر ما به من مخدر قد تم طوعية واختيارا يوفر قيام حالة التلبس التي تبيع القبض والتفتيش .

(١٩٧٠/١/٥ أحكام النقض س ٢١ ق ٩ ص ٤٣)

٥٦١ - انه يفرض صحة ما ذهب اليه الطاعن من أن اللقافة قسم انفجرت وبانت منها فقط أكياس تشبه أكياس الحشيش ، فإن ذلك يوفر حالة التلبس لوجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع جريمة احراز

المخدر .

(١٩٦٩/٣/٢٤ أحكام النقض س ٢٠ ق ٨٠ ص ٣٧٢)

٥٦٢ - إذا كان الحكم قد أثبت أن المتهم قد أقبل راكباً دراجة وما أن رأى رجال الشرطة حتى بدت عليه علامات الاضطراب وسقط من عجل الدراجة ثم أخرج من الجيب الأيمن الخارجي لجلبائه لفافة وألقى بها بعيداً فانتشرت محتوياتها وبأن ما بها مادة مخدرة ، فإن ما أثبتته الحكم من ذلك يوفر حالة التلبس بجريمة احراز مخدر .

(١٩٦٩/٣/٢٤ أحكام النقض س ٢٠ ق ٨٠ ص ٣٧٢)

٥٦٣ - مجرد تخوف المتهم وخشيته من الضابط ليس من شأنه أن يحوّل الأثر القانوني لقيام حالة التلبس باحراز المخدر بعد القائه ، ومن ثم لا يقبل من المتهم قوله أن تخليه عن اللفافة كان اتقاء لقبض باطل خشى وقوعه عليه .

(١٩٦٩/٣/٢٤ أحكام النقض س ٢٠ ق ٨٠ ص ٣٧٢ ، ٨٣ ص ٣٨٤ ، ١٩٦٩/٣/٣١ ق ٩١ ص ٤٢٨ ، ١٩٦٩/٥/١٩ ق ١٤٦ ص ٧٢٢ ، ١٩٦٧/٦/٥ س ١٨ ق ١٥٤ ص ٧٦٧ ، ١٩٦٤/١/٦ س ١٥ ق ١٤ ص ١٩)

٥٦٤ - إذا كان الحكم قد أثبت أن الطاعن ما أن شاعده الضابط حتى ألقى من يده باللفافة التي تبين أنها تحتوى على المخدر ، فإن ما أثبتته الحكم من ذلك يوفر حالة التلبس بجريمة احراز مخدر ، لوجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة .

(١٩٦٧/٦/٥ أحكام النقض س ١٨ ق ١٥٤ ص ٧٦٧)

٥٦٥ - إذا كان الحكم المعلوم فيه قد أثبت في حق المتهم أنه تخلى باختياره وإرادته عن المخدر بما تتوافر به العناصر القانونية لقيام حالة التلبس ، فلا يقدح في ذلك وقوف بعض رجال الشرطة لمنع دخول أو خروج رواد المقهى - الذي كان المتهم من بينهم - حتى ينتهى الضابط من المهمة التي كان مكلفاً بها ، وهي ضبط أحد تجار المخدرات وتفتيشه ، إذ أن المقصود بهذا الاجراء إنما هو المحافظة على الأمن والنظام دون التعرض لحرية المتهم أو غيره .

(١٩٦٢/١/٢٩ أحكام النقض س ١٣ ق ٢٤ ص ٩٠)

٥٦٦ - متى كان الحكم قد استخلص من الظروف والوقائع التي أوردتها أن التهمة ألقت بالمتدليل وما فيه وتخلت عنه طواعية ، فإنه يكون قد رد على دفاع التهمة من أن تخليها عما معها إنما كان لحشيتها من رجال البوليس المسلحين عند مفاجاتهم لها ، ذلك أن حمل رجال البوليس السلاح هو أمر تقتضيه طبيعة أعمالهم بصفتهم من القوات العامة ، وأذاؤهم لواجبات وظيفتهم لا يمكن أن يؤول قانونا بأنه ينطوى على معنى الاكراه الذي يطل الإرادة ويبطل الاختيار .

(١٩٥٨/٤/٢٨ أحكام النقض س ٩ ق ١١٥ ص ٤٢٦)

٥٦٧ - إذا دخل ضابط وكونستابل منزل متهم صدر بتفتيشه اذن من النيابة فضاهادا بمجرد دخولهما شخصا آخر يخرج من إحدى الغرف ويلقى بلفافة كانت في يده على الأرض فظهر منها الحشيش ، ثم حاول الهرب فالتقطها الضابط وتمقب الكونستابل هذا الشخص وقبض عليه ، فإن القبض يكون قد تم صحيحا نتيجة وجوده في حالة تلبس باحراز مخدر تخفى عنه بإرادته .

(١٩٥٥/٣/٢٢ أحكام النقض س ٦ ق ٢٢٤ ص ٦٩٢)

٥٦٨ - متى كان الحكم قد أثبت أن المتهم بمجرد رؤيته لسيارة البوليس قد ألقي بالمجوزة التي كانت في يده وتركها ودخل مقهى ، فهذا يعتبر تخليا عن حيازتها ، فإذا ما ثبت من فحص هذه المجوزة أن بها حشيشا فإن جريمة احراز المخدر تكون متلبسا بها ، ويكون تفتيش المتهم صحيحا .

(١٩٥٣/٤/١٣ أحكام النقض س ٤ ق ٢٤٩ ص ٦٨٦)

٥٦٩ - إذا كانت واقعة الدعوى هي أن المتهم هو الذى ألقى قطعة الحشيش من يده قبل أن يقبض عليه الضابط أو يهم بالقبض عليه ، وأن القبض والتفتيش لم يحصل إلا بعد التقاط الضابط قطعة الحشيش التي ألقى بها باختياره وطواعية منه ، فالقبض والتفتيش يكونا صحيحين لحصولهما بعد أن أصبحت الجريمة متلبسا بها نتيجة التقاط المخدر وتبينه بعد أن تخفى عنه صاحبه .

(١٩٥٢/٢/٢٥ أحكام النقض س ٣ ق ١٨٨ ص ٥٠٠)

١٩٥٢/٤/٢٩ ق ٣٢٤ ص ٨٧٠ ، ١٩٥٢/٥/١٢ ق ٣٤٨ ص ٩٣٠ ، ١٩٥٢/٥/١٩ ق ٣٦٠ ص ٩٦٥)

٥٧٠ - متى كان النابت أن المتهمين كانوا يجلسون إلى مقبض في أحد القاضي وأمامهم ورقة ، فلما رأوا رجال البوليس قادمين نحوهم أخذوا عن الورقة التي كانت أمامهم وألقى بعضهم أوراقا كان يحملها ، وهذا وذلك قبل أن يقبض عليهم أحد أو يفتشهم ، فإن ضبط هؤلاء الأوراق يكون صحيحا . وإذا كانت هذه الأوراق تشير بما اشتملت عليه إلى وقوع جنابة معاقب عليها بالمادة ١/٩٨ من قانون العقوبات ، فإن ما تلا ضبطها من قبض وتفتيش يكونا صحيحا أيضا نظرا لقيام حالة التلبس بتلك الجريمة .

(١٩٥٢/٣/٣ أحكام النقض س ٣ ق ١٩٨ ص ٥٢٤)

٥٧١ - إذا كان النابت بالحكم يفيد أن رجل البوليس قد رآه أمر المتهم فاستعان بزميل له واتجها نحوه فلما أن رأها مقببين عليه وضع الكتل الذي كان يحمله على كتفه ، فكشف رجل البوليس المكنل ونبين أنه مملوء بالهلجنة فساد به إلى زميله ، فضبط المفرقات في هذه الحالة لا يكون نتيجة تفتيش وقع على المتهم وبالتالي لا تكون له جدوى من الكلام في صفة من باشر الضبط .

(١٩٥٢/١/٧ أحكام النقض س ٣ : ١٤٣ ص ٣٧٨)

٥٧٢ - متى كان النابت من الحكم أن المتهم ألقى من يده قطعة الحشيش من قبل أن يقبض عليه الضابط أو يهم بالقبض عليه ، وأن القبض والتفتيش لم يحصل إلا بعد التقاط الضابط لقطعة الحشيش التي ألقاها المتهم ، فإن القبض والتفتيش يكونان قد وقعا صحيحين ، وذلك لأن المتهم هو الذي أوجد حالة التلبس بعمله وطواعية منه .

(١٩٥١/١٠/١٥ أحكام النقض س ٣ ق ٢٤ ص ٥٨)

٥٧٣ - إذا كان رجال البوليس قد شاهدوا المتهم في حالة تدعو إلى الاشتباه إذا كان يتلفت يمنة ويسرة ، وبمجرد رؤيته لهم ترك العربا التي كان يجلس فيها وانتقل إلى أخرى ، فلما تتبعوه ألقى بالمقبضة التي كان يحملها وقفز من القطار قبل أن يسلك به رجال البوليس أو يهوما بالقبض عليه ، فهذا منه يعد تخليا عن حيازتها وتركها للمكينة فيها يخول من يجدها أو يقع بصره عليها أن يلتقطها ويقدمها لجهة الاختصاص . فإذا ما فتحت ووجد فيها الشيء المسروق فإن المتهم يكون في حالة تلبس بالسرقة ، فيجوز

القبض عليه وتفتيشه بغير إذن بهما من سلطة التحقيق .

(١٠/٤/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ٣٥٢ ص ٩٥٨)

٥٧٤ - متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم هو الذي ألقى بنفسه ما كان يحزره من مادة مخدرة بمنجرد أن يائي ويحلي البوليس قادمين نحوه لضبطه وأنهما تبينا أن ما ألقاه أفبونا ، فإن القاء تلك المادة يعتبر تخليا عنه ويحول كل من يجدها أن يلتقطها ، فإذا هو فتحها ووجد فيها مخدرا كان المتهم في حالة تلبس بأحراز المخدر وجاز الاستشهاد عليه بضبطه معه على هذه الضورة .

(٦/٣/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ٢٧٥ ص ٧٢٨)

٥٧٥ - إذا كان المتهم قد ألقى من تلقاء نفسه المخدر الذي كان معه على اثر متابعتها من رجال البوليس وقبل القاء القبض عليه فإنه يصح الاستدلال عليه بالدليل المستمد من ذلك ، وإذا كان المتهم لم يجر إلا بعد العثور على المخدر الذي ألقاه فإن تفتيشه يكون صحيحا على أساس التلبس بالجريمة بناء على مشاهدة المخدر من قبل .

(١٨/١١/١٩٤٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٣٣ ص ٢٣٢ ، ٢٤/٣/١٩٤٧ ق ٣٤١ ص ٣٢٨)

٥٧٦ - ان القاء المتهم بالحقيبة التي كان يحملها في التربة على اثر سؤاله بمعرفة أومباشي البوليس ومن كان معه من رجال الدورية عن صاحبها وعما هو بداخلها يجعل لرجال الحفظ هؤلاء ، بل يوجب عليهم أن ينتشلوها من الماء ويضموا أيدهم عليها بما فيها تمهيدا لتقديرها لجهة البوليس ، ولا يصح للمتهم في هذه الحالة أن يدعي أنهم أخذوها منه أو فتشوا متاعه الذي كان يحمله ، لأن القاء بالحقيبة على نحو ما فعل قبل أن يمسك به أحد أو يهم بالقبض عليه يعتبر تخليا منه عن حيازتها بل تركا للملكية فيها ، ويحول بالتالي كل من يجدها أو يقع بصره عليها أن يلتقطها ويقدمها لجهة الاختصاص فإذا هم فتحوها بعد ذلك ووجدوا فيها مخدرا فإن المتهم يكون في حالة تلبس بأحرازه ولا يقبل منه النفي عليهم بأنهم أجروا تفتيشا بغير إذن من سلطة التحقيق ، ماداموا في ذلك - والحقيقة لم تكن

مع أحد ولا لأحد - لم يمتدوا على حرمة من الحرمات أو حرية من الحريات .
(١٩٤٥/١/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٤٦ ص ٥٨٠)

مشروعية الكشف عن حالة التلبس

٥٧٧ - تتوافر حالة التلبس يتسمع عضو الرقابة الادارية للحدوث
الذى دار بين المتهم وبين الموظف المبلغ فى مسكن هذا الآخر ، ورويتهما
واقعة تسليم مبلغ الرشوة خلال تقب باب حجرة الاستقبال مادامت تلك
الحال قد جاءت عن طريق مشروع هو دعوة الموظف عضوى الرقابة الى
الدخول لمنزله وتسهيله لهما رؤية الواقعة توصلنا الى ضبط مقارنها ، بما
لا منافاة فيه لحرية شخصية او انتهاك لحرمة مسكن .
(١٩٧٠/١/١٨ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٤ ص ٩٤)

٥٧٨ - لما كانت حالة التلبس بالجريمة التى شاهدها رجال
الضبط لم تكن وليمة الاجراءات التى اتخذوها والتى اقتصر على مجرد
اثبات مضمون تحرياتهم والانتقال للمراقبة ، بل وجدت هذه الحالة تنفيذا
لاتفاق سابق بين الطاعنين على ارتكاب جريمة السرقة ولم تقع عملية الضبط
الا بعد ادراك وقوعها ادراكا يقينيا بوجود مظاهر تنبئ بذاتها عن وقوع
الجريمة ، فان دفع الطاعنين ببطلان القبض والتفتيش لاجرائه بدون اذن
النياحة وفى غير الحالات التى تجيز ذلك يكون على غير اساس .
(١٩٦٦/١٠/٤ أحكام النقض س ١٧ ق ١٦٨ ص ٩١١)

٥٧٩ - فرض القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٥ فى المادة السابعة
منه على صاحب البطاقة ان يقدمها الى مندوب السلطات العامة كلما طلب
اليه ذلك . فاذا كان الحكم قد اثبت أنه عند تقديم المتهم ببطاقته لاضابط
وجد عالقا بها قطعة من الحشيش فانه يصبح عندئذ فى حالة تلبس بجريمة
كشف عنها اجراء مشروع هو مطالبة المتهم بتقديم ببطاقته الشخصية .
وينبئ على ذلك أن يقع القبض عليه وتفتيشه - على اثر قيام هذه الحالة
صحيا - ويصح الاستدلال بالدليل المستمد من تفتيش المتهم ووجود
قطعتين أخريين من مخدر الحشيش بحبيبه الذى كانت به البطاقة .
(١٩٦١/٢/٦ أحكام النقض س ١٢ ق ٢٦ ص ١٧٠)

٥٨٠ - تظاهر الكونستابل والمخبر للمتهم برغبتهما في شراء قطعة الحشيش ليس فيه ما يفيد التحريض على ارتكاب الجريمة أو خلقها مادام للمتهم قدم المخدر إليهما بمحض إرادته واختياره .

(١٩٥٧/١/٧ أحكام النقض س ٨ ق ١ ص ٢)

٥٨١ - إذا كانت واقعة الدعوى هي أن ضابط البوليس علم من تحرياته أن زيدا يتجر في المواد المخدرة فاستصدر اذنا من النيابة في تفتيشه وتفتيش محله من يوجد فيه وكلف مخبرا لشراء مادة مخدرة منه ، فعاد المخبر وقدم للضابط قطعة من الأفيون قال انه اشتراها من زيد هذا الذي أمر غلاما يجلس امام حانوته بتسليم قطعة الأفيون المذكورة ، فدهام الضابط المحل وفتش غلاما كان فيه على أنه الفلام الذي عناء المخبر ، وفتش زيدا فوجد كلا منهما يحمل مادة مخدرة في جيبه ، فهذا التفتيش صحيح ، إذ أن بيع المادة المخدرة للمخبر هو حالة تلبس بجريمة احراز المخدر يخول لمأمور الضبطية القضائية تفتيش كل من يرى اشتراكه فيها .

(١٩٤٨/١٢/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٩٨)

(ص ٤٥٦)

٥٨٢ - متى كان غسيل معدة المتهم والحصول منه على أثر المخدر لم يحصل الا بعد أن شم الضابط رائحة المخدر تنبعت من فمه اثر رؤيته اياه يتلع مادة لم يتبينها ، فإن هذا الاجراء يكون صحيحا على اساس قيام حالة التلبس . ولا يؤثر في ذلك أن يكون القبض على المتهم قد حصل قبل شم فمه مادام الدليل المستند من شم الفم مستقلا عن القبض ، مادام الشم في حد ذاته لا مساس فيه بالحرية الشخصية .

(١٩٤٦/١١/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٢١)

(ص ٢٢٩)

٥٨٣ - إذا كان الظاهر مما أثبتته الحكم أن المتهم كان متصلا بالمخدرات التي اتهم بالاتجار فيها وضالما في احرازها مع زملائه من قبل أن يتحدث معه في شأنها مرشد البوليس فانه لا يكون ثمة وجه لما يدعيه المتهم من أن هذا المرشد هو الذي حرضه على ارتكاب الجريمة ، وتظاهر المرشد بأنه يريد شراء المخدرات من المتهم وتوصله بهذه الطريقة الى كشف الجريمة ، ذلك لا يمكن عدم تحريضه على ارتكابها ، ولا يصح اتخاذ سببا

لبطلان اجراءات التحقيق ، مادام قبول المتهم بيع المخدر لم يكن ملحوظا فيه صفة الرشيد ، وكان يحصل لو أن من عرض الشراء كان من غير رجال البوليس .
(١٩٤٤/١١/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٩٩ ص ٥٣٤)

٥٨٤ - لا بطلان في الاجراءات التي يتخذها رجل البوليس توصلا لضبط محرز لخدع متلبس بجريته مادام الغرض منها هو اكتشاف تلك الجريمة لا التحريض على ارتكابها . فاذا كلف كونستابل المباحث أحد المرشدين بشراء مادة مخدرة من عطار ، ثم ضبط العطار وهو يقدم بارادته واختيازه الأفيون الى المرشد فهذا الضبط صحيح على أساس أن العطار متلبس بجريمة احراز الأفيون .
(١٩٣٧/١٢/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٤٠ ص ١٣٣)

صور لاجراءات غير مشروعة

٥٨٥ - يشترط في التخل الذي يبنى عليه قيام حالة التلبس بالجريمة أن يكون قد وقع عن ارادة طوعية واختيارا فاذا كان وليد اجراء غير مشروع فان الدليل المستمد منه يكون باطلا لا أثر له .
(١٩٦٦/٢/٢١ أحكام النقض س ١٧ ق ٣٢ ص ١٧٥)

٥٨٦ - التلبس الذي ينتج أثره القانوني يجب أن يعبر اكتشافه عن سبيل قانوني مشروع ، ولا يعد كذلك اذا كان قد كشف عنه اجراء باطل كالدخول غير القانوني لمنزل المتهم .
(١٩٦١/١/١٨ أحكام النقض س ١٢ ق ١٤ ص ٧٩)

٥٨٧ - متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن المتهم لم يتخل عما معه من القماش المسروق الا عندما هم الضباط بتفتيشه دون أن يكون مأمورا من سلطة التحقيق بهذا الاجراء ، فانه لا يصح الاعتداد بالتخل ويكون الدليل المستمد منه باطلا .
(١٩٥٦/٢/٢١ أحكام النقض س ٧ ق ٧٠ ص ٢٣٤)

٥٨٨ - لا يجوز اثبات حالة التلبس بناء على مشاهدات يختلسها رجل الضبط من خلال تقويم أبواب المساكن لما في ذلك من المساس بحرمه المساكن والمنافاة للآداب ، وكذلك لا يجوز اثبات حالة التلبس بناء على اقتحام المسكن . ، فإن ذلك يعد جريمة في القانون .

(١٦/٦/١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٧٨

ص ٥٤٥)

مادة ٣٩

يجب على مأمور الضبط القضائي في حالة التلبس بجناية أو جنحة أن ينتقل فوراً الى محل الواقعة ، ويعاين الآثار المادية للجريمة ويصاظر عليها ويثبت حالة الأماكن والأشخاص وكل ما يفيد في كشف الحقيقة ، ويسمع أقوال من كان حاضراً ، أو من يمكن الحصول منه على إيضاحات في شأن الواقعة ومرتكبها .

ويجب عليه أن يخطر النيابة العامة فوراً بانتقاله ، ويجب على النيابة العامة بمجرد إخطارها بجناية متلبس بها الانتقال فوراً الى محل الواقعة .

- مدلة بالرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٢/٢٥/١٩٥٢ ونشر في ١٢/٢٥/١٩٥٢ .

- راجع ما جاء بالفكرة الإيضاحية تحت المادة ١١ .

- تقابل المادتين ١١ ، ٢٧ من القانون السابق .

- مادة ٣١ قبل تعديلها بالرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ :

يجب على مأمور الضبط القضائي في حالة التلبس بجناية أو جنحة أن ينتقل فوراً الى محل الواقعة ، ويعاين الآثار المادية للجريمة ويصاظر عليها ، ويثبت حالة الأماكن والأشخاص ، وكل ما يفيد في كشف الحقيقة ، ويسمع أقوال من كان حاضراً ، أو من يمكن الحصول منه على إيضاحات في شأن الواقعة ومرتكبها .
ويجب عليه أن يخطر النيابة العامة فوراً بانتقاله .

حكم

٥٨٩ - الخطاب الموجه الى مأمور الضبط القضائي في المادة ٣٩ إجراءات جنائية بشأن سماع الحاضرين في محل الواقعة إنما يتعلق بحالة قيامه بضبط الجريمة المتلبس بها ، فإذا كان الضابط قد نفذ أمر النيابة في حدود المهمة التي تدب لها ، وهي مهمة الضبط والتفتيش المأذون بها ، فإن

للمتهم أن يطلب من النيابة - التي أخطرت بالواقعة وباشرت التحقيق - أن يسمح من يرى لزوما لسماعهم من الشهود ، كما أن له أن يعلن شهوده بالحضور أمام المحكمة فإذا لم يفعل فلا شيء يصيب الحكم .
(١٩٦١/١٢/٤ أحكام النقض س ١٢ ق ١٩٧ ص ٩٥٥)

مادة ٣٢

لمأمور الضبط القضائي عند انتقاله في حالة التلبس بالجرائم أن يمنع الحاضرين من مباحرة محل الواقعة أو الابتعاد عنه حتى يتم تحرير المحضر ، وله أن يستحضر في الحال من يمكن الحصول منه على إيضاحات في شأن الواقعة .

- تقابل المادة ١٢ من القانون السابق .

مادة ٣٣

إذا خالف أحد من الحاضرين أمر مأمور الضبط القضائي وفقا للمادة السابقة ، أو امتنع أحد ممن دعاهم عن الحضور ، يذكر ذلك في المحضر .

• ويعكم على بفرامة لا تزيد على ثلاثين جنيتها .

ويكون الحكم بذلك من المحكمة الجزئية بناء على المحضر الذي يعرضه مأمور الضبط القضائي .

- تقابل المادتين ١٣ و ١٤ من القانون السابق .

- معدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

الفصل الثالث

في القبض على المتهم

مادة ٣٤

لمأمور الضبط القضائي في أحوال التلبس بالجنايات أو بالجنتح الترم يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه .

- مدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ الصادر في ١٩٧٢/٩/٢٨ ، ونشر في ١٩٧٢/٩/٢٨ .

- راجع ما جاء بالفقرة الإيضاحية تحت المادة ١٥ .

- تقابل المادة ١٥ من القانون السابق .

مادة ٣٤ قبل تعديلها :

لمأمور الضبط القضائي أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل على اتهامه في الأحوال الآتية :

(أولا) في الجنايات .

(ثانيا) في أحوال التلبس بالجنتح إذا كان القانون يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر .

(ثالثا) إذا كانت الجريمة جنحة معاقبا عليها بالحبس وكان المتهم موضوعا تحت مراقبة البوليس أو كان قد صدر إليه إنذار باعتباره منشردا أو مقتبها فيه ، أو لم يكن له محل إقامة ثابت ومعروف في مصر .

١ رابعا) في جنتح السرقة والنصب والتفالس والتصدى الشديد ومقاومة رجال السلطة العامة بالقوة أو بالسيف والنيادة والاتجار بالنساء والأطفال وانتهاك حرمة الآداب . وهي الجنتح المنصوص عليها في قانون تعريم زواجة المواد المخدرة أو الاتجار فيها أو حيازتها أو استعمالها .

الأحكام

الاستيقاف

تعريف الاستيقاف

٥٩٠ - من المقرر أن الاستيقاف هو إجراء يقوم به رجل السلطة

العامة في سبيل التحري عن الجرائم وكشف مرتكبيها ، يسوغه اشتباه تبرره الظروف ، وهو أمر مباح لرجال السلطة العامة اذا ما وضع الشخص نفسه طواعية واختيارا في موضع الاشتباه ، وكان هذا الوضع ينبي عن ضرورة تستلزم تدخل المستوقف للتحري والكشف عن حقيقته عملا بالمادة ٢٤ أ ج .

(١٩٧٦/١/٥ أحكام النقض س ٢٧ ق ٤ ص ٣٣ ، ١٢/٢٠ / ١٩٧١ س ٢٢ ق ١٨٩ ص ٧٨٨ ، ١٩٦٩/١٠/٢٠ س ٢٠ ق ٢١٢ ص ١٠٧٨ ، ١٩٦٨/٢/٢٥ س ١٩ ق ١ ص ٣٧١)

٥٩١ - من المقرر أن الاستيقاف هو إجراء يقوم به رجل السلطة العامة في سبيل التحري عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف ، فهو أمر مباح لرجل السلطة العامة اذا ما وضع الشخص نفسه طواعية منه واختيارا في موضع الريب والظن وكان هذا الوضع ينبي عن ضرورة تستلزم تدخل المستوقف للتحري والكشف عن حقيقته - عملا لحكم المادة ٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية - والفصل في قيام المبرر للاستيقاف او تخلفه من الامور التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع بغير معقب مادام لاستنتاجه ما يسوغه ، ومتى توافرت مبررات الاستيقاف ، حق لرجل السلطة اقتياد المستوقف الى مأمور الضبط القضائي لاستيضاحه والتحري عن حقيقة أمره .

(١٩٧٩/١/٢٥ أحكام النقض س ٣٠ ق ٣٠ ص ١٥٩)

٥٩٢ - الاستيقاف يسوغه اشتباه تبرره الظروف .

(١٩٦٧/٣/٦ أحكام النقض س ١٨ ق ٦٣ ص ٣١٦)

٥٩٣ - الاستيقاف قانونا لا يصلو أن يكون مجرد إيقاف انسان وضع نفسه موضع الريبة في سبيل التعرف على شخصيته ، وهو مشروط بالا تتضمن اجراءاته تعرضا ماديا للمتحري عنه يمكن أن يكون فيه مساس بحريته الشخصية أو اعتداء عليها .

(١٩٧٩/١/١١ أحكام النقض س ٣٠ ق ٨ ص ٥٤ ، ١/١٣ /

١٩٦٤ س ١٥ ق ١١ ص ٥٢)

مبررات الاستيقاف

٥٩٤ - الفصل في قيام المبرر للايقاف أو تخلفه من الأمور التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع بغير معقب مادام لاستنتاجه ما يسوغه .
(١٩٧١/١٤/٢٠ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٨٩ ص ٧٨٨)

٥٩٥ - ان تقدير المظاهر التي تحيط بالمتهم وكفاية الدلائل المستمدة منها والتي تسوغ لرجل الضبط القضائي تعرضه له واستيقافه اياه من الأمور الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع مراقبة منها لسلامة الاجراء الذي يباشره مأمور الضبط القضائي بناء عليها .
(١٩٦٣/١٢/٢٤ أحكام النقض س ١٤ ق ١٥٨ ص ٨٧٣)

٥٩٦ - متى كان الاستيقاف هو اجراء يقوم به رجل السلطة العامة في سبيل التحري عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغ اشتباه تبرره الظروف فان ملاحقة المتهم اثر فراره لاستكناه امره يعد استيقافا والفصل في قيام المبرر للاستيقاف أو نخافه هو من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب ، مادام لاستنتاجه ما يسوغه .

(١٩٦٨/٣/١٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٦٠ ص ٣٢٨)

صور عملية للاستيقاف

٥٩٧ - لما كان الفصل في قيام المبرر للاستيقاف وتخلفه من الأمور التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع بغير معقب مادام لاستنتاجه ما يسوغه ، لما كان ذلك وكان الحكم قد استظهر بحق ان الطاعن وضع نفسه طواعية واختيارا موضع الشبهات والريب بوقوفه بسيارة الاجرة في عدة اوضاع مريبة وغريبة في وقت متأخر من الليل وبها الشاهد والمتهمين خانه مما يبرر لرجال السلطة العامة استيقافهم للكشف عن حقيقة امرهم .
(١٩٧٦/١/٥ أحكام النقض س ٢٧ ق ٤ ص ٣٣)

٥٩٨ - تخل المتهم بما في حيازته وانكاره ملكيته له بفحوى لرجل السلطة العامة الذي يجد الشيء المتخل عنه أو يقع بصره عليه أن يستوقف المتهم ويلتقط ما تخل عنه ويقدمه لمأمور الضبط القضائي .

(١٩٧١/١٢/٢٠ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٨٩ ص ٧٨٨)

٥٩٩ - يتحقق الاستيقاف بوضع المتهم نفسه بإرادته واختياره موضع الريب والشبهات مما يبرر لرجل السلطة القضائية استيقافه للكشف عن حقيقة أمره ، فإشارة رجل الضبطية القضائية لقائد الموتوسيكل بالوقوف وعدم امتثاله لذلك بل زاد من سرعته محاولا الفرار مع علم الضابط بأنه يقوم بنقل كمية من المخدرات يعد استيقافه قانونيا له ما يبرره من الظروف .

(١٩٧١/١١/٨ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٥٢ ص ٦٣١)

٦٠٠ - ملاحقة المتهم اثر فراره لاستكناه أمره يعد استيقافا .
(١٩٧٠/١/١٢ أحكام النقض س ٢١ ق ١٨ ص ٧٤)

٦٠١ - مجرد إيقاف مأمور الضبط لسيارة معدة للايجار وهي سائرة في طريق عام بقصد مراقبة تنفيذ القوانين واللوائح في شأنها واتخاذ اجراءات التحري للبحث عن مرتكبي الجرائم في دائرة اختصاصه ، لا ينطوي على تعرض لحرية الركاب الشخصية ولا يمكن أن يعتبر في ذاته قبضا في صحيح القانون ، ومن ثم فإن الحكم يكون قد أصاب فيما انتهى اليه للأسباب السانفة التي أوردتها من رفض الدفع بطلان القبض والتفتيش ويحق للمحكمة عن بعد الاعتماد على الدليل المستمد من هذا الاجراء .

(١٩٦٨/٣/٤ أحكام النقض س ١٩ ق ٥٩ ص ٣٢٠ ،
١٩٦٦/١/٣ س ١٨ ق ٢ ص ٥)

٦٠٢ - ان حمل المتهم سلاحا ظاهرا وفراره بمجرد رؤيته رجال الشرطة يوفّر في حقه من المظاهر ما يبيح للضابط التدخل للكشف عن حقيقة أمره .

(١٩٦٧/١/٢٣ أحكام النقض س ١٨ ق ١٥ ص ٨٧)

٦٠٣ - اذا كان الحكم قد اثبت أن المتهم تخلف عن الحقيبة التي كان يحملها ، ولما سئل عنها أنكر صلتها بها ، الأمر الذي أثار شبهة رجال الشرطة فاستوقفوه واقتادوه الى الضابط القضائي وقصوا عليه ما حدث ، فإنه يصح تفتيش الحقيبة بواسطة مأمور الضبط القضائي اذا وجد فيما أبلغ به الدلائل الكافية على اتهام بأحراز مخدر ، فاستيقاف المتهم واقتياده الى مأمور الضبط القضائي انما حصل في سبيل تأديبة رجال الشرطة

لواجبهم ازاء الوضع المريب الذى وضع نفسه فيه .
(١٩٦٠/٥/٢ أحكام النقض س ١١ ق ٧٩ ص ٣٩٩)

٦٠٤ - ارتداء المتهم الزى المألوف لرجال البوليس السرى وجنحه صفارة تشبه النوع الذى يستعمله رجال البوليس واطهاره جراب الطبنجة من جيب جلبابه هو عمل يتنافى مع طبائع الامور ويدعو الى الريبة والاشتباه ، فمن حق رجال البوليس ان يستوقفوا المشتبه فيه واقتياده الى مركز البوليس لاستيضاحه والتحرى عن امره ، ولا يعد ذلك قبضا .
(١٩٥٩/١٠/١٤ أحكام النقض س ١٠ ق ١٦٥ ص ٧٧٢)

٦٠٥ - اذا استظهر الحكم ان الطاعن شوهد فى منتصف الليل يحمل شيئا ما ان رأى سيارة البوليس نهذى من سرعتها حتى قفل راجعا يمدو ، وانه خلغ حذاءه ليسهل له الجرى ، فقد توافرت بذلك الدلائل الكافية التى تبرر القبض عليه طبقا للقانون .
(١٩٥٨/١٢/٢٩ أحكام النقض س ٩ ق ٢٧٢ ص ١١٢٢)

٦٠٦ - مجرد استيقاف الداورية الليلية لأشخاص سائرين عسل الاقدام فى الليل انصرفوا عن خط سيرهم العادى بمجرد رؤية أفراد الداورية وظهروا امامهم بمظهر الريبة مما يستوجب الايقاف للتحرى عن امرهم لا يعد قبضا .

(١٩٥٨/١١/١٠ أحكام النقض س ٩ ق ٢٢٠ ص ٨٩٤)

٦٠٧ - متى كان رجل البوليس باعتباره من رجال السلطة العامة قد ايقن بحق لطروف الحادث وملابساته ان من واجبه ان يستوقف المتهم ويتحرى امره ، فلما ثارت شبهته فيه رأى ان يستصحبه الى قسم البوليس ، واعترف المتهم امام الضابط بان ما فى الحقيبة ليس مماوكا له فقام بتفتيشه فان الدفع بطلان التفتيش لا يكون له محل .
(١٩٥٨/١/٢٠ أحكام النقض س ٩ ق ١٢ ص ٥٤)

٦٠٨ - فتح مخبر باب مقعد القيادة بحثا عن محكوم عليه فار وجه المدالة امر داخل فى نطاق تنفيذ المهمة التى كلف بها والتى تبين له استيقاف السيارة ولا يعد فعله تفتيشا .
(١٩٦٠/١٠/٢٤ أحكام النقض س ١١ ق ١٣٥ ص ٧١٥)

٦٠٩ - ان ما قام به رجال الهجانة من اقتياد السيارة التي كان يركبها المتهم وبها هذا الأخير الى نقطة البوليس بعد هروب راكبين منها يحملان سلاحا ناريا في وقت متأخر من الليل لا يعدو ان يكون صورة من هور الاستيقاف اقتضته بادی الامر ملابسات جدية هي سير السيارة بغير نور فلا يرقى الى مرتبة القبض .

(١٩٥٨/١٠/٢٠ أحكام النقض س ٩ ق ٢٠٠ ص ٨١٧)

٦١٠ - اذا قام المخبرون في غيبة الضابط المأذون له بالتفتيش باصطحاب المتهم في سيارة عامة وغيروا اتجاه السيارة وحالوا دون نزول المتهم مع باقي الركاب الى حين حضور الضابط المذكور ، فهذا الاجراء الذي اتخذوه ان هو الا صورة من صور الاستيقاف الذي لا يرقى الى مرتبة القبض .

(١٩٥٥/٤/١١ أحكام النقض س ٦ ق ٢٤٩ ص ٨٠٧)

تلبس اثر الاستيقاف

٦١١ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد اثبت ان الشرطي المجني عليه وزميله قد شاهدا المظنون ضده سائرا في الطريق في ساعه متأخرة من الليل فاسترابا في امره وطلبا اليه تقديم بطاقته الشخصية لاستكناه امره . فان هذا يعد استيقافا لا قبضا ، واذا توافرت مبررات الاستيقاف وعجز المظنون ضده عن تقديم بطاقته الشخصية بما يوفر في حقه حالة التلبس بالجريمة المعاقب عليها بمقتضى المادتين ٥٢ و ٦٠ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الاحوال المدنية ، فانه يحق لرجل الشرطة قانونا اقتياده الى مأمور الضبط القضائي لاستيضاحه والتحرى عن حقيقة امره ، فاذا أسكبا بملابسه لاقتياده الى نقطة الشرطة فان قيامهما بذلك لا يعد قبضا بالمعنى القانوني ، بل مجرد تعرض مادی فحسب .

(١٩٧٤/٦/٩ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٢١ ص ٥٦٨)

٦١٢ - الاستيقاف أمر مباح لرجال السلطة العامة اذا ما وضع الشخص نفسه طواعية منه واختيارا موضع الريب والظن ، وكان هذا الوضع يتيه عن ضرورة تستلزم تدخل المستوقف للتحرى والكشف عن حقيقته ، فاذا كشف الاستيقاف اثر ذلك عن حالة تلبس بالجريمة جاز لرجل السلطة العامة ان يحضره ويسلمه الى أقرب مأمور من مأموري الضبط

القضائي .

(١١/١٠/١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ١٧٢ ص ٣٩٤)

٦١٣ - متى كان الحكم قد استظهر أن الطاعن وضع نفسه باختيازه موضع الرية بفتحته احد دواليب العمال الموضوعه بفناء محطة القاهرة ، بعد أن تعددت شكوايهم من سرقة متعلقاتهم من هذه الدواليب مما يبرر لرجال السلطة العامة استيقافه للكشف عن حقيقة أمره ، وكانت حالة التلبس بالجريمة قد تحققت اثر هذا الاستيقاف بانهاء اعطاء لقاعة المخدر المضبوطة عن طواعيه واحتيارا . فقد حق لرجل الضبط القضائي بفتيشه ، ومن ثم فإن ما يشتره الطاعن من قبض رجل الشرطة المالكين عليه قبل لقاء المخدر على خلاف ما أورده الحكم لا يغير من الأمر شيئا . اذ طالبا ان ميراث الاستيقاف قد توافرت فقد حق لرجل الشرطة اقتياده الى مأمور الضبط القضائي لاستيضاحه والتحرى عن حقيقة أمره دون أن يعد ذلك في صحيح القانون قبضا .

(٢٥/٣/١٩٦٣ أحكام النقض س ١٤ ق ٤٤ ص ٢١٠)

٦١٤ - اذا كان المتهم قد وضع نفسه موضع الرية عندما حاول الهرب لجرد سماعه المخبرين وهما يفصحان عن شخصيتهما لغيره وأنهما حاولا استيقافه لذلك وعندئذ أقر لهما باحرازه المخدر ثم تبينا انتفاخا بجيبه ، فكان لازم هذا الاقرار تحقيق ما أقر به والتثبت من صحته ، وكان للمخبرين أن يقتاداه الى مأمور الضبط القضائي الذي تلقى عنه المخدر الذي كان يحمله ، فإن الدفع بطلان التفتيش يكون على غير أساس .

(١٤/٢/١٩٦١ أحكام النقض س ١٢ ق ٣٨ ص ٢٢٦)

٦١٥ - اسراع المتهمة بالهرب ومحاولتها التوارى عن أنظار رجال البوليس حال مرورهم بمنطقة اشتهر عنها الاتجار بالمخدرات يبرر متابعتها باعتبار المتابعة في هذه الصورة من حالات الاستيقاف ، وتخلي المتهمة عن التنديل الذي تضع فيه جانبها من المخدر وظهور الأوراق التي تعدى المخدر يوفر حالة التلبس باحرازه المبرر للتقبض عليها .

(٢٠/٢/١٩٦٠ أحكام النقض س ١١ ق ٢٧ ص ١٣٤)

٦١٦ - اذا كان النابت من الحكم أن المتهم أسرع بوضع ما يشبه

علبة من الصفيح في فمه بمجرد رؤيته المخبر «ضفها بأستانه وحاول ابتلاعها فانه يكون قد وضع نفسه بارادته واختياره موضع الريب والشبهات ، مما يبرر لرجال السلطة العامة استيقافه للكشف عن حقيقة أمره ، واذا كانت حالة التلبس بالجريمة قد تحققت اثر هذا الاستيقاف بأنبعاث رائحة الأفيون من فم المتهم وشم المخبر والضابط هذه الرائحة ورؤيتهما له وهو يحاول ابتلاع الشيء الذي في فمه الذي تنبعث منه رائحة الأفيون ، فان ما يثيره المتهم في شأن بطلان القبض لا يكون له أساس .

(١٩٥٩/٤/٢٠ أحكام النقض س ١٠ ق ٩٦ ص ٤٣٧)

٦١٧ - متى كانت المحكمة قد اعتبرت بأدلة سائفة وفي حدود سلطتها الموضوعية ان ما حصل من الضابط والكونستابل من استيقاف سيارة المتهم للبحث عن المأذون بتفتيشه هو صورة من صور الاستيقاف الذي لا يرقى الى مرتبة القبض ، وأن ذلك حصل بالقدر الذي يستلزمه تنفيذ أمر التفتيش فأخرج المتهم المخدر من تلقاء نفسه وقبل أن يقبض عليه أو يفتشه مما يعد تخليا منه عن المخدر بارادته ، فان اعتماد المحكمة على الدليل المستمد من الضبط والتفتيش يكون صحيحا .

(١٩٥٦/١٠/٢٠ أحكام النقض س ٧ ق ٢٦٧ ص ٩٧٨)

٦١٨ - اذا كان النائب بالحكم أن مأمور الضبط القضائي كان مكلفا بتنفيذ أمر صادر من سلطة التحقيق بتفتيش شخص وجه اليه الاتهام بالاتجار في المواد المخدرة مع آخرين ، فان هذا المأمور اذا استوقف الطاعن عندما رآه مرافقا للمتهم المكلف هو بتفتيشه يكون في حل من ذلك ، اذ هو له أن يتحرى عن شخصية ذلك المرافق وصلته بالمتهم . فاذا كان هذا المرافق بمجرد أن طلب اليه أن يقف قد بادر الى اخراج المخدر من جيبه وألقاه على الأرض فلا يكون له أن يتنصل من تبعة احرازه المخدر بمقبولة بطلان الاستيقاف .

(١٩٥٣/٣/٣٠ أحكام النقض س ٤ ق ٢٣٨ ص ٦٥٦)

٦١٩ - اذا كان الواضح مما أثبتته الحكم أن رجل البوليس اذ كانا يمران في دورية ليلية اشتبها في الطاعن اشتباها تبرره الظروف فاستوقفاه فلم يذعن بل حاول الهرب فلما تبعه أحدهما وقف وعندئذ ظهرت حالة التلبس بأدلة اذ كان يحمل في يده السلاح الناري بشكل ظاهر ، فان الحكم اذ أدانته في جريمة حمل السلاح بدون رخصة تأسيسا على قيام حالة التلبس

لا يكون مخطئا .

(١٩٥٢/٦/٩ أحكام النقض س ٣ ق ٣٩٧ ص ١٠٦٢)

٦٢٥ - ان مجرد استيقاف الداورية الليلية لأشخاص سائرين على الاقدام في الليل في مكان غير مهيود فيه ذلك لا يعد قبضا ، وفرازا هؤلاء الأشخاص ومتابعة رجال الداورية لهم ومشاهدتهم اياهم يلحقون شيئا على الارض تبين أنه أفيون ، ذلك يسوغ ادانتهم في احراز هذه المادة ، اذ ان عنور رجال الداورية على هذه المادة لم يكن نتيجة قبض او تفتيش بل كان بعد ان القاهما المتهمون وهم يحاولون الفرار .

(١٩٥٠/٥/٨ أحكام النقض س ١ ق ١٩٩ ص ٦٠٦)

٦٢٦ - اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي ان الحفيز قابل المتهمين راكبين دراجات فزايه امرهم لما يصلحه عن احدهم من أنه ممن يتجرون في المخدرات فاستوقفهم فالقي واحد منهم على الفور كيسا به مادة مخسدة فامسك به الحفيز وفر الباقون فليس في ذلك ما يمكن عده من اجراءات القبض او التفتيش قبل ظهور المخسر ، فان مجرد الاستيقاف من جانب الحفيز لا يعد قبضا ، والعنور على الحشيش لم يكن نتيجة اى تفتيش .

(١٩٤٠/١٠/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٣٢)

ص ٢٥٦)

صور لا تبرر الاستيقاف

٦٢٧ - يجب لصحة الاستيقاف ان تتوفر له مظاهر تبرره ، فهو يتطلب ان يكون المتهم قد وضع نفسه موضع الشبهات والريب بما يستلزم تدخل المستوقف للكشف عن حقيقة امره ، واذا فتمت كان الثابت من القرار المظنون فيه ان المتهم قد ارتكب عندما رأى الضابطين ومد يده الى صديريه وحاول الخروج من المقهى ثم عدل عن ذلك ، فليس في هذا كله ما يدعو الى الاشتباه في امره واستيقافه ، لان ما آتاه لا يتنافى مع طبيعة الامور ، ومن ثم فان استيقاف أحد الضابطين له وامساكه بيده وفتحها انما هو القبض الذي لا سند له من القانون .

(١٩٦٢/٤/١٠ أحكام النقض س ١٣ ق ٨٥ ص ٣٣٩)

٦٢٨ - الاستيقاف اجزا لا يمكن اتخاذه دون توافر شرطه ، وهو

أن يضع الشخص نفسه طواعية واختياراً في موضع شبهة أو ريبة ظاهرة إما يستلزم تدخل رجال السلطة للكشف عن حقيقة أمره . أما والمتهم وزميله لم يقوموا بما يثير شبهة رجل السلطة الذي ارتاب لجرد سبق ضبط حقبة تحتوى على ذخيرة ممنوعة في نفس الطريق فسمح لنفسه باستيقاف المتهمين والامساك بأحدهم واقتاده وهو ممسك به الى مكان قضاء . فذلك قبض صريح ليس له ما يبرره ولا سند له في القانون . (١٩٦٠/٥/٣٠ أحكام النقض س ١١ ق ٩٦ ص ٥٠٥) .

٦٣٤ - إذا كان ما استخلصه الحكم ان فرار المتهم كان عن خوف لا عن ريبة منه ، هو أحد الاحتمالات التي يتسع لها تفسير مسلكه ، فإنه لا يصح النفي على المحكمة أنها قضت ببراءة المتهم بناءً على احتمال ترجح لديها بدعوى قيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها .

(١٩٨١/٥/٢٧ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٠١ ص ٥٧٤)

٦٣٥ - ان ما قارنه المخبران على الصورة التي أوردها الحكم من استيقاف المتهم عقب نزوله من القطار والامساك به واقتياده على هذا الحال الى مركز البوليس عمل ينطوي على تعطيل طريته الشخصية ، فهو القبض بمعناه القانوني الذي لم تجزه المادة ٣٤ اجراءات جنائية الا لرجال الضبط القضائي بالشروط المنصوص عليها فيها . واذا كان رجال البوليس الملكي اللذان قاما بالقبض على المتهم ليسا من رجال الضبطية القضائية وكانت القوانين الجنائية لا تعرف الاشتباه لضير ذوي الشبهة والمتشربين ولم يكن المتهم منهم ، فما قاله الحكم بأن ما وقع على المتهم ليس قبضاً وانما هو مجرد استيقاف لا يكون صحيحاً في القانون ولا يؤدي الى تبرير القبض على المتهم، ويكون هذا القبض قد وقع باطلاً .

(١٩٥٩/١/٢٠ أحكام النقض س ١٠ ق ١٦ ص ٦٠)

٦٣٦ - للاستيقاف شروط ينبغي توافرها قبل اتخاذ هذا الاجراء ، وهي أن يضع الشخص نفسه طواعية منه واختياراً في موضع التسميات والريب ، وأن ينفي هذا الوضع عن صورة تستلزم تدخل المستوقف للكشف عن حقيقته ، ومن ثم فمتى كان المخبر قد اشتبه في أمر المتهم لجرد تلفته وهو سائر في الطريق ، وهو عمل لا يتنافى مع طبائع الأمور ولا يؤدي الى ما يتطلبه الاستيقاف من مظاهر تبرره فإن الاستيقاف على هذه

الصورة هو القبض الذي لا يستند الى أساس في القانون ، فهو باطل .
(١٩٥٧/١٢/٣٠ أحكام النقض س ٨ ق ٢٧٣ ص ٩٩٨)

٦٢٧ - متى كان المخبر قد استوقف المتهم وهو سائر في الطريق
وأمسكاً بذراعه واقتاداه على هذا الحال الى مركز البوليس ، فان ما قاما به
ينطوي على تعطيل لحرية الشخصية فهو القبض بمعناه القانوني المستفاد
من الفعل الذي يقارنه رجل السلطة في حق الأفراد والذي لم تجزه المادة
٣٤ اجراءات جنائية ألا لرجال الضبط القضائي وبالشروط المنصوص عليها
فيها .

(١٩٥٧/١٠/٨ أحكام النقض س ٨ ق ٢٠٥ ص ٧٦٥)

القبض

قاعدة عامة

٦٢٨ - من المقرر انه لا يضير العدالة افلات مجرم من العقاب بقدر
ما يضرها الافتئات على حريات الناس والقبض عليهم بدون وجه حق .
(١٩٧٣/٤/٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٠٥ ص ٥٠٦ ،
١٩٥٨/١٠/٢١ س ٩ ق ٢٠٦ ص ٨٣٩)

تعريف القبض

٦٢٩ - القبض على الشخص هو امساكه من جسمه وتقييد حركته
وحرمانه من حريته في التجول كما يريد دون أن يتعلق الأمر بقضاء فترة
زمنية معينة .
(١٩٦٩/٦/٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٧١ ص ٨٥٣ ،
١٩٥٩/٤/٢٧ س ١٠ ق ١٠٥ ص ٤٨٢)

٦٣٠ - الاستدعاء الذي يقوم به مأمورو الضبط القضائي ابان
جميع الاستدعالات ولا يتضمن تعرضاً مادياً لا يمد قبضاً .
(١٩٨٠/٤/٢١ أحكام النقض س ٣١ ق ١٠٢ ص ٥٣٤)

صور لا تعد قبضاً

٦٣١ - من المقرر أن الأمر بعدم التحرك الذي يصدره الضابط الى

الحاضرين بالمكان الذى يدخله بوجه قانونى هو اجراء قصد به ان يستقر النظام فى هذا المكان حتى يتم المهمة التى حضر من أجلها .
(١٩٧٧/٥/١٥ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٢٥ ص ٥٩١)

٦٣٢ - لا يندح فى ان المتهم تخلى باختياره وادارته عما فى حوزته من مخدر ، أمر الضابط رواد المقهى - ومن بينهم المتهم - بعدم التحرك حتى ينتهى من المهمة التى كان مكلها بها - وهى ضبط أحد تجار المخدرات وتفتيشه - اذ المقصود بهذا الاجراء هو مجرد المحافظة على الأمن والنظام دون تعرض لطرية المتهم او غيره ، ومن ثم فان ما يثيره المتهم من أمر الضابط بعدم التحرك يعد قبضا بغير حق ارضه وجعله يلقي المخدر يكون غير سديد .

(١٩٦٩/١٢/٨ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٨٨ ص ١٤٠٤)

٦٣٣ - الأمر الذى يصدره الضابط الى بعض رجال القوة المرافقة له بالتخلف على أفراد أسرة المتهم المأذون بتفتيش شخصه ومنزله ومن يتواجدون معهم هو اجراء قصد به ان يستقر النظام فى المكان الذى دخه مأمور الضبط حتى يتم المهمة التى حضر من أجلها على اعتبار أن هذا الاجراء هو من قبيل الاجراءات التنظيمية التى تقتضيها ظروف الحال تمكينا له من أداء المأمورية المنوط بها .

(١٩٦٦/٢/٢١ أحكام النقض س ١٧ ق ٣٢ ص ١٧٥)

٦٣٤ - الأمر بعدم التحرك الذى صدر من الضابط او من الكونستابل الذى كان يرافقه ، اجراء قصد به ان يستقر النظام فى المكان الذى دخله مأمور الضبط حتى يتم المهمة التى حضر من أجلها والتى كانت غى واقعة الدعوى تفقد حالة الأمن والبحث عن المحكوم عليهم والمشتبهين .
(١٩٦١/٢/٦ أحكام النقض س ١٢ ق ٢٦ ص ١٧٠)

٦٣٥ - حصول مفتش الأغذية فى حدود الاجراءات الصحيحة على عينة من اللبن الذى شاهد الطاعن يبيعه مما يدخل فى خصائص عمله فلا يعتبر قبضا أو تفتيشا .

(١٩٥٩/١/١٢ أحكام النقض س ١٠ ق ١٠ ص ٣٥)

٦٣٦ - متى كانت الواقعة كما أثبتتها الحكم هى أنه عقب حصول

السرقه أمر صاحب المتجر بإغلاق أبواب المحل فوراً وأعلن بين الموجودين أنه سيقوم بالتفتيش ، فلما أحست المتهمه بذلك وأيقنت أن فعلتها سينكشف أمرها سارعت بإلقاء الكيس من يدها ثم أخذت تدفعه بقدمها محاوله إخفاءه تحت إحدى المناضد المدة لمرض البضاعة ، فانه يكون ظاهراً من ذلك أن قبضاً لم يقع بفتح الأبواب فعلاً وأن تفتيشاً لم يحصل بل بمجرد أن علم صاحب المحل بفتح الأبواب وتفتيش من كانوا بالمحل بادرت المتهمه الى إلقاء الكيس المسروق محاوله إخفاءه تحت المنضدة ، أى أنها تخلت عنه بعد سرقته ، ومن ثم فلا يكون هناك محل لما تنبئه المتهمه حول بطلان القبض والتفتيش .

(١٩٥١/٢/٢٧ أحكام النقض س ٢ ق ٢٥٥ ص ٦٧٤)

من مباشر القبض

٦٣٧ - لا محل للتحدى بما نص عليه الدستور من وجوب صدور أمر من القاضي أو من النيابة العامة لأجراء القبض أو التفتيش ، ذلك بأن المادة ٤١ من الدستور الصادر سنة ١٩٧١ بعد أن أرسيت القاعدة الأصلية وهي أن الحرية الشخصية حق طبيعي وأنها مصونة لا تمس ، ونصت على أنه فيما عدا حالة التابس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأى قيد الا بأمر يصدر من القاضي أو من النيابة العامة أعقبت بأن ذلك إنما يكون وفقاً لأحكام القانون .

(١٩٧٢/١٠/٨ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢١٨ ص ٩٧٩)

تعدد عقوبة الجريمة

٦٣٨ - ان المادة ٣٤ اجراءات جنائية قد أجازت لرجل الضبط القضائى القبض على المتهم فى احوال التلبس بالجنح بصفة عامة اذا كان القانون يعاقب عليها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر ، والمبرة فى تقدير العقوبة بما يرد به النص عليها فى القانون لا بما ينطق به القاضى فى الحكم .

(١٩٧٥/٦/٨ أحكام النقض س ٢٦ ق ١١٧ ص ٥٠٠)

(١٩٦٩/١/١٣ س ٢٠ ق ٢١ ص ٩٦)

المتهم الذي يكون محلاً للقبض عليه

٦٣٦ - ان التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها ، مما يبيح لمتأور الذي ضمه وفوقها ان يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وان يجري تفتيشه بغير اذن من النيابة العامة .

(١٩٧٨/١/٢٣) أحكام النقض س ٢٩ ق ١٥ ص ٨٣)

٦٤٥ - التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها ، فاذا كان الثابت من الحكم ان المحكوم عليه الآخر في الدعوى قد ضبط ضبطاً قانونياً محرراً لمادة مخدرة ودل على اطاعن باعتباره مصدر هذه المادة فان انتقل الضابط الى حيث تمكن من القبض على الطاعن وتفتيشه يكون اجراء صحيحاً ، اذ ان ضبط المخدر مع المحكوم عليه الآخر يجعل جريمته احراز المخدر متلبساً بها مما يبيح لرجل الضبط القضائي التفتيش شاهده وقوعها ان يقبض على كل من يقوم ضده دليل على مساهمته فيها وان يفتشه .

(١٩٧٢/١١/٥) أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٥٣ ص ١١٢١ ،
(١٩٦٩/١١/٢٤) س ٣٠ ق ٢٦٨ ص ٦٤١٨)

٦٤٦ - اذا كان الثابت من الحكم ان المتهم الاول في اعترافه قد دل على شخص المتهم الثاني ومكان وجوده القريب في انتظار تسليمه المواد المخدرة المصبوبة مع المتهم الاول ، وقد وجد المتهم الثاني فعلاً في هذا المكان فيكون بذلك في حكم المتهم الحاضر ، الذي تجيز المادة ٣٤ ا ج تبعية لضبطه وتفتيشه . ولو اراد الشارع المضور الذي يمثل فيه الحاضر امام رجل الضبط القضائي لما كان ميسراً لهؤلاء ان يقوموا بأداء واجباتهم التي فرضها القانون عليهم والمبادرة الى القبض على المتهم الذي توافرت الدلائل على اتهامه . وهو الامر المراد اصلاً من خطاب للشارع لأموري الضبط القضائي في المادة ٣٤ المذكورة .

(١٩٥٩/١١/٢٣) أحكام النقض س ١٠ ق ١٩١ ص ٩٣٠)

٦٤٣ - قيام حالة التلبس بالجريمة ممناً يبيح لرجال الضبط القضائي الذين شاهدوا وقوعها ان يقبضوا بغير أمر من النيابة على كل من يقوم لديهم الدليل على مساهمته فيها وان يفتشوه سواء اكان فاعلاً أصلياً

أم شريكا •

(١٩٥٥/١٢/٥ أحكام النقض من ٦ ق ٤١٨ من ١٤١٢)

٦٤٣ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن ضابط البوليس بعد أن استصدر إذنًا من النيابة لضبط متهم حكم بإدانته وتفتيشه قام بهذا الإجراء فوجده يحوز مادة مخدرة ، وأن هذا المتهم دله على شخص آخر - هو المظنون ضده - باعتباره مصدر هذه المادة والبائع لها ، فإن انتقال الضابط إلى مكان هذا الشخص وتفتيشه بإرشاد المتهم الآخر تكون جريمة إحرازه متلبسا بها مما يبيح لرجل الضبطية القضائية الذي شاهده وقوعه على يقين على كل من يقوم لديه ذليل على مساهمته فيها وأن يفتشه •

(١٩٥٣/١/١٣ أحكام النقض من ٤ ق ١٥١ من ١٣٩١)

٦٤٤ - أن حالة التلبس تلازم الجريمة ذاتها ، ويجوز في حالة التلبس لرجل الضبطية القضائية أن يقبض على كل من ساهم في الجريمة فاعلا كان أو شريكا وأن يفتشه • وأذن فإذا كان ما أورده الحكم يفيد أن مسجونًا ضبط متلبسًا بجريمة إحراز علبه سجائر - وهي من المنوعات المعاقب على إدخالها في السجن باعتبارها جثعة - فقرر هذا المسجون فوز سؤاله أن ممرضًا بالسجن (الطاعن) هو الذي أعطاه إياه ، ففتشه وكيل السجن - وهو من رجال الضبطية القضائية - فوجد معه مخدرا ، فهذا التفتيش يكون صحيحا والمحكمة أن تعتمد على الدليل المستمد منه في إدانته بإحراز المخدر •

(١٩٥١/١١/٥ أحكام النقض من ٣ ق ٥٠ من ١٣٢)

٦٤٥ - إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن ضابط البوليس بعد أن استصدر إذنًا من النيابة بضبط متهم وتفتيشه قام بهذا الإجراء فوجده يحوز مادة مخدرة ، وأن هذا المتهم دله على شخص آخر باعتباره مصدر هذه المادة والبائع لها فإن انتقال الضابط إلى منزل هذا الشخص وتفتيشه بإرشاد المتهم الآخر يكون إجراء صحيحا في القانون ، ذلك لأنه يضبط المخدر عند المتهم الأول تكون جريمة إحرازه متلبسا بها مما يبيح لرجل الضبطية القضائية الذي شاهده وقوعها وكانت آثارها بلدية أمامه أن يقبض على كل من يقوم لديه أي دليل على مساهمته في تلك الجريمة كفاعل

أو شريك ، ولو لم يشاهد وقت ارتكابها وأن يدخل منزله ويفتشه .
(١٩٥١/٣/٦ أحكام النقض س ٢ ق ٢٧٩ ص ٧٢٨)

٦٤٦ - من المقرر قانونا أن حالة التلبس بالجناية تخول لرجال الضبطية القضائية حق القبض والتفتيش بالنسبة الى من توجد امارات او دلائل قوية على ارتكابهم لتلك الجناية . فاذا كان الثابت بالحكم أن أحد رجال الضبطية القضائية الذي تنكر في زي مروج لأوراق النقود المزعم تقليدها وشهد مقابلة المتهمين اياها ومن بينهم المتهم (الطاعن) وكان متصلا في ذات الوقت برجال الضبط الذين حضروا وضبطوا هذا المتهم وهو على سلم الدار ثم قبضوا على بقية أفراد العصابة وهم متلبسون وضبطوا معهم أدوات التزييف . ثم فتشوا منزل هذا المتهم فهذا التفتيش صحيح لحصوله في حالة التلبس بالجناية .
(١٩٥١/١/٦ أحكام النقض س ٢ ق ١٧٤ ص ٤٦٢)

تقدير دلائل الاتهام

٦٤٧ - أن تقدير الدلائل التي تسوغ لمأمور الضبط القبض والتفتيش ومبلغ كفايتها يكون بداية لرجل الضبط القضائي على أن يكون. تقديره هذا خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

(١٩٦٩/١١/٢٤ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٧٠ ص ١٣٣٠ ،
١٩٦٨/١٠/١٤ س ١٩ ق ١٦٥ ص ٨٣٥ ، ١٩٦٨/٢/٥ ق ٢٨ ص ١٥٦ ،
١٩٦٧/٢/٢٨ س ١٨ ق ٥٨ ص ٢٩٥)

٦٤٨ - التلبس حالة تلازم الجريمة ذاتها بصرف النظر عن شخص مرتكبها ، ومتى قامت في جريمة صحت اجراءات القبض والتفتيش في حق كل من له اتصال بها سواء أكان فاعلا أم شريكا ، وتقدير الدلائل على صلة المتهم بالجريمة التلبس بها ومبلغ كفايتها يكون بداية لرجل الضبط القضائي تحت رقابة سلطة التحقيق واشراف محكمة الموضوع .
(١٩٦٧/٢/١٤ أحكام النقض س ١٨ ق ٤٢ ص ٢١٩)

٦٤٩ - انه وان كان يجب أن يكون أمر الضبط والاحضار مبنيا على توافر دلائل قوية على اتهام المتهم ، الا أن تقدير تلك الدلائل منوط بالتيابة العنومية التي من اختصاصها اصدار هذا الأمر ، ولمحكمة الموضوع

مراقبة تقدير النيابة لكفاية الدلائل التي أصدرت أمر الضبط بناء عليها .
(١٩٤١/٦/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٧٣ ص ٥٣٦)

٦٥٠ - تقدير الدلائل من حق مأمور الضبطية القضائية يرجع فيه إلى نفسه بشرط أن يكون ما ارتكن إليه يؤدي عقلا إلى صحة الاتهام .
ومجرد التبليغ عن جريمة لا يكفي للقبض على المتهم وتفتيشه ، بل يجب أن يقوم البوليس بعمل تحريات عما اشتمل عليه البلاغ ، فإذا أسفرت هذه التحريات عن توافر دلائل قوية على صحة ما ورد فيه ، فعندئذ يسوغ له في الحالات المبينة في المادة ١٥ تحقيق جنائيات أن يقبض على المتهم ويقتشه .
(١٩٣٧/١٢/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٣١ ص ١٢١)

٦٥١ - لرجل الضبطية القضائية - بمقتضى المادة ١٥ تحقيق جنائيات - أن يقبض على المتهم ويقتشه إذا وجدت قرائن قوية تدل على وقوع جنائية منه وتقدير كفاية تلك القرائن متروك لرجل الضبطية القضائية مادام من شأنها أن تسوغ ما رتب عليها .
(١٩٣٧/١٢/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٢٨ ص ١١٩)

القبض في حالة التلبس.

٦٥٢ - ان المادة ٣٤ أ ج يعد تعديلها بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ تخول لمأمور الضبط القضائي في الجنائيات والجنح التي يعاقب عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة اشهر ، اذا كانت الجرمية في حالة تلبس ، أن يامر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه .
(١٩٨٤/٢/٢٩ أحكام النقض ص ٣٥ ق ٤٦ ص ٢٢٢)

٦٥٣ - أجازت المادتان ٣٤ و ٣٥ أ ج لمأمور الضبط القضائي في أحوال التلبس بالجنائيات أو الجنح المعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة اشهر أن يقبض على المتهم الذي توجد دلائل كافية على اتهامه . كما حوالة المادة ٤٦ من القانون ذاته تفتيش المتهم في الحالات التي يجوز فيها.

القبضي عليه قانونا .

(١٩٨٢/١/١١ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٩ ص ٩٥)

٦٥٤ - متى كان دخول الضابط لتشخص عادي مع المرشد انسرى .
- الذي سبق نردده على الطاعن في مسكن الأخير - قد حصل بناء على اذن منه بالدخول غير مشوب بما يبطله اذ لم يعقبه قبض ولا تفتيش ولم يكن أيهما هو المقصود بالدخول ، وأنا وقع القبض على الطاعن وضبط المضبوطات التي عثر بها على آثار مخدر بعد ما كانت جناية بيع المخدر متلبسا بها بتمام التماقيد الذي تظاهر فيه الضابط بشرائه من الطاعن كمية من المخدر الذي علم من المرشد أن الطاعن يحرزه بقصد بيعه وحقق بعض المدعين به ، بل وحين صارت جناية احراز تلك المخدر متلبسا بها ، كذلك حال ارتكاب الطاعن اياما بمحض ارادته لتسليم المبيع طوعية ، فان الحكم يكون سايما فيما انتهى اليه من رفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش .
(١٩٧٨/١٠/٢٦ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٤٦ ص ٧٢٧)

٦٥٥ - حالة التلبس نجيز لمأمور الضبط القضائي دون اذن من النيابة العامة الامر بالقبض على المتهم الذي توجد دلائل كافية على اتهامه في الجنايات وفي جنح حدودها القانون وتفتيشه وتفتيش منزله لضبط الاشياء التي تفيد في كشف الحقيقة اذا اتضح من امارات قوية وجودها فيه عملا بالمواد ٣٠ و ٣٤ و ٤٦ و ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية . ومباشرة النيابة العامة للتحقيق لا تمنع مأمور الضبط - في حالة التلبس بالجريمة - من القبض على مقترفها وتفتيشه وتفتيش منزله الذي لم يسبق للنيابة العامة تفتيشه وذلك دون حاجة الى اذن مسبق بها .
(١٩٧٢/٦/١٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٠٧ ص ٩٢٥)

٦٥٦ - اذا كان الثابت من الحكم أن رجال البوليس شاهدا المتهمين يركبان سيارة في طريق غير مألوف بالصحرى يملكون ان تجار المخدرات . يسلكونه لتهريب بضاعتهم ، وقد غير المتهمان اتجاه سيرهما فجأة عندما شاهدا سيارة البوليس مقبلة نحوهما ، وعادا مسرعين من حيث أتيا ، ولما شعرا بتعقب رجال البوليس لهما يلما يتخلصان من المواد المخدرة التي كانا يحملانها بالسيارة فالتقيا كيسا تبين رجال القوة عند التقاطه أن به أقيولا فتعقبوهما حتى قبضوا عليهما وضبطوا باقي ما كانا يحملانه من المخدرات ، فان ما أثبتته الحكم من ذلك تتوافر به من المظاهر الخارجية

ما ينشئ بذاته عن وقوع الجريمة ، وفيه ما يكفي لاعتبار حالة التلبس قائمة
تبيح لرجال الضبط القضائي القبض على الطاعنين وتفتيشهما .

(١٩٥٨/١٢/٢) أحكام النقض س ٩ ق ٢٤٨ ص ١٠٢٦)

٦٥٧ - متى كان الثابت من الحكم أن الضابط الماذون بالتفتيش
كلف المخبر بالتخبط على الفرفة التي يسكنها المتهم فمساعد المخبر امرأة
تخرج من باب الفرفة وهي تحمل درج منضدة تحاول الهرب به . وعندما
وقع نظرها عليه القت الدرج على الأرض فتبعثرت محتوياته التي كانت
بينها قطعة من الحشيش فقام المخبر بالقبض عليها وجمع هذه المحتويات
واعادة وضعها في الدرج ، فإن هذا الذي أثبتته الحكم تتحقق به حالة التلبس
بالجريمة التي تجيز القبض لغير رجال الضبطية القضائية .

(١٩٥٦/٥/٢٢) أحكام النقض س ٧ ق ٢١٥ ص ٧٦٩)

٦٥٨ - اذا كان ما أثبتته الحكم يدل على أن المتهم كان في حالة تلبس
تبرر القبض عليه وتفتيشه قانونا فلا يجديه النعي بأن اسمه لم يكن وردا
في الأمر الصادر من النيابة بالتفتيش .

(١٩٥٥/٣/٢٨) أحكام النقض س ٦ ق ٢٢٨ ص ٧٠٤)

٦٥٩ - مادام الحكم قد اثبت أن الطاعن كان في حالة تلبس بالجريمة
مما يسوغ لأي شخص القبض عليه طبقا للمادة الثامنة من قانون تحقيق
الجنايات فلا محل للجدل فيما اذا كان تخليه عن المضبوطات قبل القبض
عليه أو بعده مادام هذا القبض صحيحا في ذاته .

(١٩٥١/١٢/١٠) أحكام النقض س ٣ ق ١٠١ ص ٢٦٥)

صود لا تبرر القبض

٦٦٠ - ان القوانين الجنائية لا تعرف الاشتباه لغير ذوى الشبهة
والتشددين ، وليس في مجرد ما يبدو على الفرد من حيرة وارتباك دلائل
كافية على وجود اتهام يبرر القبض عليه وتفتيشه .

(١٩٧٧/٣/٢٨) أحكام النقض س ٢٨ ق ٨٧ ص ٤١٦)

٦٦١ - اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن مخبرين من قوة
الشرطة بمحلة سكة حديد القاهرة اشتبها في أمر المتهم الذي كان جالسا

على مقعد برصيف المحطة ويجواره حقيبتان جديدتان من الجلد فسألاه عن صاحبهما وعما تحويانه فتردد في قوله وحينئذ قويت لديهما الشبهة في أمره فضبطا الحقيبتين واقتادهما الى مكتب الضابط القضائي الذي فتح الحقيبتين فوجد باحدهما ثلاث بنادق صغيرة وبالأخرى طلقات نارية ، فان ما أتاه رجال الشرطة - وهما ليسا من مأموري الضبط القضائي - على تلك الصورة انما هو القبض بمعناه القانوني الذي لا تجيزه المادة ٣٤ اجراءات جنائية الا لرجال الضبط القضائي بالشروط المنصوص عليها فيها .
(١٩٦١/١١/٢٨ أحكام النقض س ١٢ ق ١٩٣ ص ٩٣٨)

٦٦٣ - مجرد كون الطاعن من عائلة المتهمين المطلوب القبض عليهم في جنسية قتل وارتباكه لما رأى رجال القوة وجريه عندما نادى عليه الضابط - على فرض صحة ما يقوله الشهود في هذا الشأن - ان جاز معه للضابط استيقافه ، فانه لا يعتبر دلائل كافية على اتهامه في جنسية تبرر القبض عليه وتفتيشه وبالتالي يكون الحكم اذ قضى بصحة القبض والتفتيش قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين منه نقضه .
(١٩٥٩/١/٢٧ أحكام النقض س ١٠ ق ٢٥ ص ١١٢)

٦٦٣ - اذا كان مؤدى الواقعة التي انتهى اليها الحكم أن الكونستابل أثناء سيره بالطريق وقع نظره على المتهم وهو يضع مادة في فمه لم يتبين ماهيتها فظننها مخدرا فاجرى القبض عليه وفتشه ، فان هذه الواقعة ليس فيها ما يدل على أن المتهم شوهد في حالة من حالات التلبس المبينة بطريق المحصر بالمادة ٣٠ اجراءات جنائية ، حتى ولو كان المتهم من الموقوفين لدى المباحث العامة بالاتجار في المخدرات ، ومن ثم يكون القبض قد وقع باطلا .
(١٩٥٨/١٢/٢٢ أحكام النقض س ٩ ق ٢٦٩ ص ١١٠٩)

٦٦٤ - متى كانت الواقعة كما استخلصتها المحكمة وفقا لما أثبتته بحكمها على لسان المخبر تتحصل في أن هذا الأخير ارتاب في أمر المتهم حين رآه بمرية القطار يسير في ممرها يحتك بالركاب فاعترض سبيله ومنعه من السفر طالبا اليه النزول من القطار فلما رفض جذبته الى الرصيف وأمسك به ، ثم نادى الصول وأخبره أنه يشتبه في المتهم ويرغب التحرر عنه . ولما شرع الصول في اقتياد المتهم لمكتب الضابط القضائي أخذ يستعطفه ولما يثس منه رجاء في أن يأخذ ما معه ويخل سبيله . قلما استوضحه الصول عما يحمله أفضى اليه أنه مخدر ، فاقتاده لمكتب الضابط القضائي

الذى يبلغ انيابة وقام المحقق بتفتيش المسم ففتز معه على المادة المخدرة ، فيكون ما أثبتته الحكم عن الريب والشكوك التى ساورت رجل ابوليس وجعلته يرتاب فى أمر المتهم لا يبرر بحال القبض عليه ، اذ لا يصح ممها القول بان المتهم كان وقت القبض عليه فى حالة تلبس بالجريمة ، ومن ثم فهو قبض باطل قانونا لحصوله فى غير الاحوال التى يجيزها القانون . وكذلك الاعتراف المنسوب للمتهم اذ هو فى واقع الامر نتيجة لهذا القبض الباطل ، كما أنه لا يجوز الاستناد فى ادانة المتهم الى ضبط المادة المخدرة معه نتيجة للتفتيش الذى قام به وكيل انيابة لان هذا الدليل متفرع عن القبض الذى وقع باطلا ، ولم يكن ليوحد لولا هذا الاجراء الباطل ، ولان القاعدة فى القانون أن كل ما بنى على الباطل فهو باطل .
(١٩٥٨/١٠/٢١ أحكام النقض س ٩ ق ٢٠٦ ص ٨٢٩)

٦٦٥ - اذا كان الثابت بالحكم لا يستفاد منه أن المتهم قد شوهه وقت ضبطه فى حالة تلبس ، بل يفيد أنه لم يلق المخدر الذى كان معه الا عند محاولة رجال البوليس القبض عليه لتفتيشه ، فلا يجوز الاستشهاد عليه بالمخدر المخبوط ، فان ضبطه ما كان ليحصل لولا محاولة القبض عليه بغير حق .

(١٩٤١/١/١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٨٥)

(ص ٣٥١)

اثر القبض الباطل

٦٦٦ - من المقرر أن بطلان القبض لعدم مشروعيته يبنى عليه عدم التمويل فى الادانة على أى دليل يكون مترتبا عليه أو مستمداً منه ، وتقرير الصلة بين القبض الباطل وبين الدليل الذى تستند اليه سلطة الاتهام ايا ما كان نوعه من المسائل الموضوعية التى يفصل فيها قاضى الموضوع بغير معقب مادام التدليل عليها سائفاً ومقبولا . ولما كان ابطال القبض على المظنون ضده لازمه بالضرورة اصدار كل دليل انكشف نتيجة القبض الباطل وعدم الاعتماد به فى ادانته ، ومن ثم فلا يجوز الاستناد الى وجود فئات دون الوزن من مخدر الحشيش بجيب صدره الذى ارسله وكيل انيابة الى التحليل ، لأن هذا الاجراء والدليل المستمد منه متفرع عن القبض الذى وقع باطلا ولم يكن ليوحد لولا اجراء القبض الباطل .
(١٩٧٣/٤/٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٠٥ ص ٥٠٦)

٦٦٧ - القاعدة في القانون أن ما ينشأ على الباطل فهو باطل ، ولما كان لا جدوى من تصريح الحكم بطلان الدليل المستند من الثبوت على فئات المخدر الحشيش بجيب صديري المطعون ضده بعد إبطال مطلق القبض عليه والتقرير بطلان ما تلاه متصلا به ومتربا عليه ، لأن ما هو لازم بالإقتضاء العقل والمنطق لا يحتاج الى بيان . لما كان ما تقيم ، وكان ما أورده الحكم سائفا ويستقيم به قضاؤه ، ومن ثم تنحصر عنه دعوى القصور في التسبيب .

(١٩٧٣/٤/٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٥٥ ص ٥٠٦)

٦٦٨ - من المقرر أن بطلان القبض لعدم مشروعيته يعني عليه عدم التعويل في الإدانة على أي دليل يكون مترجبا عليه أو مستندا منه ، وتقدير الصلة بين القبض الباطل وبين الدليل الذي تستند اليه سلطة الاتهام أيما ما كان نوعه هو من المسائل الموضوعية التي يفصل فيها قاضيها بغير معقب . مادام التدليل عليها سائفا مقبولا .

(١٩٦٦/٣/٧ أحكام النقض س ١٧ ق ٥٠ ص ٢٥٥)

٦٦٩ - لا صفة في الدفع بطلان القبض لغير صاحب الشأن فيه ، ممن وقع القبض عليه باطلا .

(١٩٦٧/٢/١٤ أحكام النقض س ١٨ ق ٤٢ ص ٢١٩)

٦٧٠ - الدفع ببطلان القبض من الدفوع القضائية المختلفة بالبواق ، وهي لا تجوز اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع بها أمام محكمة الموضوع لأنها تقتضي تحقيقا .

(١٩٦٢/٢/٢٦ أحكام النقض س ١٣ ق ٤٨ ص ١٩٣)

صور للقبض قبل تعديل النص

٦٧١ - حق القبض جائز لمأمور الضبط القضائي سواء كانه الجناية متلبسا بها أو في غير حالة التلبس متى كانت ثمة دلائل كافية على اتهامه .

(١٩٥٩/١/٢٧ أحكام النقض س ١٠ ق ٢٥ ص ١١٢)

٦٧٢ - متى كان المتهم قد بدأ منه ما أثار شبهة الضابط في أمره

فان ذلك يستتبع القبض عليه استملا للحق الذى خوله الشارح لوجاه الضبط القضائى فى المادة ٣٤ اجراءات جنائية ، فاذا القى بورقه من جيبه وهو يجرى فى الطريق حتى لا يقع فى قبضه الضابط الذى كان يتابعه - بعد ان اشتبه فى أمره - فانه يكون قد اقدم على ذلك العمل باختياره ولا يوصف تخليه عن الورقة انه كان ثمره عمل غير مشروع من جانب الضابط ومن كان معه من معاونيه .

(١٩٥٨/٢/١٠ أحكام النقض س ٩ ق ٤٢ ص ١٤٨)

٦٧٣ - لما مور الضبط القضائى الحق فى القبض على المتهم وتفتيشه متى وجدت دلائل كافية على اتهامه بجريمة احراز مخدر تطبيقا للمادة ٣٤ اجراءات جنائية ، ولا يشترط لصحة هذا الاجراء أن يسفر التحقيق عن ثبوت صحة اسناد الجريمة الى المتهم اذ قد يتضح انقطاع صلة المتهم بها ، ومع ذلك يبقى التفتيش صحيحا منتجا لآثره .

(١٩٥٨/١/٢١ أحكام النقض س ٩ ق ٢٢ ص ٨٤)

٦٧٤ - متى كانت واقعة الدعوى كبا اثبتتها الحكم هى انه عند دخول الضابط منزل المأذون بتفتيشه - شاهد المتهم بأحدى الغرف ، وبمجرد ان شاهد القوة لاحظ الضابط أن المتهم يدس شيئا تحت قدميه فطلب اليه النهوض والانتقال من موضعه ، فلما ابتعد وجد الضابط فى مكان قدمه ورقة من السلوفان بها قطعة من الأفيون اعترف المتهم بأنها له ، فان مؤدى ما تقدم يدل بذاته بفض النظر عما اذا كان أمر التفتيش يشمل المتهم ام لا ، على قيام دلائل كافية على اتهام المتهم بجريمة احراز مخدر مما يسوغ لرجال الضبط القضائى القبض عليه وبالتالى تفتيشه طبقا لأحكام المادتين ٣٤ و٤٦ اجراءات جنائية .

(١٩٥٧/٢/٤ أحكام النقض س ٨ ق ٣٤ ص ١١١)

٦٧٥ - وجود متهم فى وقت متأخر من الليل فى الطريق الضام وتناقصه فى أقواله عند سؤالة عن اسمه وحرفته لا ينشئ بذاته عن كلبسته بجريمة الاشتباه ولا يوحى الى رجل الضبط بقيام أمارات أو دلائل غش أو تكايبها حتى يسوغ له القبض عليه وتفتيشه طبقا للمادة ٣٤ اجراءات جنائية .

(١٩٥٧/١/٢٩ أحكام النقض س ٨ ق ٢٨ ص ٩٥)

٦٧٦ - مؤدى نص المادة ٣٤ اجراءات جنائية إن القبض على المتهم

الحاضر جائز قانونا لمأمور الضبط القضائي سواء كانت الجناية متلبسا بها أو في غير حالات التلبس متى كان ثمة دلائل كافية على اتهامه .
(١٩٥٦/١١/١٩ أحكام النقض س ٧ ق ٣٢٢ ص ١١٦١)

٦٧٧ - لمأمور الضبط القضائي بمقتضى السلطة المخولة له بالمادتين ١/٣٤ ، ٤٦ اجراءات جنائية أن يقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه بجنائية احراز مخدر وأن يفتشه دون حاجة الى الأمر بذلك من سلطة التحقيق .
(١٩٥٤/٧/٥ أحكام النقض س ٥ ق ٢٨٥ ص ٨٩٧)

٦٧٨ - متى كان الحكم قد أورد في بيانه لواقعة الدعوى التي أثبتتها على المتهم ما يفيد أنه كانت هناك عند مشاهدته ضابط البوليس له خارجا من المنزل المأذون بتفتيشه دلائل كافية على حيازته مخدرا ، فإن ذلك يعجز للكونستابل بوصف كونه من مأموري الضبط القضائي أن يقبض عليه وبالتالي أن يفتشه طبقا لما تنص به المادتين ٣٤ و٤٦ من ذلك القانون .
(١٩٥٢/١٢/٣٠ أحكام النقض س ٣ ق ١٢١ ص ٣١٢)

مادة ٣٥

إذا لم يكن المتهم حاضرا في الأحوال المبينة في المادة السابقة جاز لمأمور الضبط القضائي أن يصدر أمرا بضبطه واحضاره ويذكر ذلك في المحضر .

وفي غير الأحوال المبينة في المادة السابقة إذا وجدت دلائل كافية على اتهام شخص بارتكاب جنائية أو جنحة سرقة أو نصب أو تعد شديد أو مقاومة رجال السلطة العامة بالقوة والعنف جاز لمأمور الضبط القضائي أن يتخذ الاجراءات التحفظية المناسبة وإن يطلب فورا من النيابة العامة أن تصدر أمرا بالقبض عليه .

وفي جميع الأحوال تنفذ أوامر الضبط والاحضار والاجراءات التحفظية بواسطة أحد المحضرين أو بواسطة رجال السلطة العامة .

- مسدلة بالمصانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ الصادر في ١٩٧٢/٩/٢٨ . ونشر في ١٩٧٢/٩/٢٨ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية تحت للمادة ١٥ .

- تقابل المادتين ١٦ ، ١٧ من القانون السابق .

مادة ٣٥ قبل تعديلها :

إذا لم يكن المتهم حاضرا في الأحوال المبينة في المادة السابقة ، جاز لمأمور الضبط القضائي أن يصدر أمرا بضبطه واحضاره ويذكر ذلك في الحضر .
وينفذ أمر الضبط والاحضار بواسطة أحد المحضرين ، أو بواسطة رجال السلطة العامة .

الأحكام

٦٧٩ - أن المادتين ٣٤ ، ٣٥ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلتين بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ قد أجازتا لمأمور الضبط القضائي في أحوال التلبس بالجنايات والجنح المعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة شهور أن يقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اتهامه ، فإذا لم يكن حاضرا جاز لمأمور الضبط القضائي اصدار أمر بضبطه واحضاره ، كما خولته المادة ٤٦ من القانون ذاته تفتيش المتهم في الحالات التي يجوز فيها القبض عليه قانونا .

(١٩٧٨/١/٢٣ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٥ ص ٨٣)

٦٨٠ - لا يلزم أن يكون أمر الضبط والاحضار الذي يصدره مأمور الضبط القضائي عمالا لنص المادة ٣٥ اجراءات مكتوبا .

(١٩٦٩/١١/٢٤ أحكام النقض س ٣٠ ق ٢٧٠ ص ١٣٣٠)

مادة ٣٦

يجب على مأمور الضبط القضائي أن يسمع فوراً أقوال المتهم المضبوط وإذا لم يأت بما يبرئه يرسله في مدى أربع وعشرين ساعة الى النيابة العامة المختصة .

ويجب على النيابة العامة أن تستجوبه في ظرف أربع وعشرين ساعة ثم تقرر بالقبض عليه أو باطلاق سراحه .

- تقابل ميز المادة ١٥ من القانون السابق .

مادة ٣٧

لكل من شاهد الجاني متلبسا بجناية أو بجنحة يجوز فيها قانونا الحبس الاحتياطي أن يسلمه الى اقرب رجال السلطة الملمة دون احتياج الى امر بضبطه .

- تقابل نهاية المادة ٧ من القانون السابق .

الأحكام

٦٨١ - تبيح حالة التلبس لغير رجال الضبط القضائي التحفظ على المتهم واقتياده الى مأمور الضبط القضائي المختص .
(١٩٦٩/٥/١٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٤٦ ص ٧٢٢)

٦٨٢ - متى كانت حالة التلبس التي شوهد عليها المتهم لم تكن وليمة الاجراءات التي سبقتها والتي اتخذها ضابط البوليس الحربى ، بل وجدت هذه الحالة تنفيذا لاتفاق سابق بينه وبين المجنى عايمه على جريمة الرشوة وكان رجال البوليس الحربى شهودها ، فان لهم وقد شاهدوه متلبسا بجناية أن يسلموه الى رجال السلطة العامة عملا بنص المادة ٢٧ اجراءات جنائية .

(١٩٥٨/٢/٤ أحكام النقض س ٩ ق ٤٠ ص ١٤١)

٦٨٣ - القبض المباح قانونا - للأفراد - هو الذى يكون الفرض منه ابلاغ الأمر لرجال البوليس وتسليم من ارتكب الجريمة لأحد رجاله الضبطية القضائية .

(١٩٥١/١٠/١٥ أحكام النقض س ٣ ق ٢١ ص ٤٥)

٦٨٤ - اذا شوهد شخص يحاول اخفاء مادة مخدرة فى حجرة ، فهذه حالة تلبس توجب على من شاهدها حال خياهما أن يحضره أمام أحد أعضاء النيابة أو يسلمه لأحد مأمورى الضبطية القضائية أو لأحد رجال الضبط بدون احتياج لأمر بذلك . وتفتيش المتهم فى هذه الحالة لضبط المادة المخدرة معه يكون صحيحا قانونا لأن تفتيش الشخص من توابع القبض بل من مستلزماته .

(١٩٣٦/٦/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٧٨)

ص ٦٠٦

مادة ٣٨

لرجال السلطة العامة في الجناح المتلبس بها التي يجوز الحكم فيها بالحبس ان يحضروا التهم ويسلموه الى اقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي .

ولهم ذلك ايضا في الجرائم الاخرى المتلبس بها اذا لم يمكن معرفة شخصية التهم .

- قانون المادة ٧ من القانون السابق .

الأحكام

٦٨٥ - اذا كان المتهم قد أقر على اثر استيقافه بأنه يحوز مخدرا ، جاز لرجال السلطة العامة عملا بحكم المادة ٣٨ اجراءات اقتياده الى اقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي للحصول منه على الايضاحات اللازمة في شأن الواقعة والتثبت من صحة ذلك الاقرار ، وكان المتهم عند مواجهة الضابط بأقوال رجل السلطة العامة من أنه اعترف له باحرازه مخدرا قد بادر الى القول بأنه غير مسئول عما يوجد في جيب جليابه الخارجي ، وهو ما ينبيء بقيام دلائل كافية على اتهامه بجريمة احراز مخدر ، فان لمأمور الضبط القضائي القبض عليه وتفتيشه طبقا لأحكام المادتين ٣٤ و٤٦ اجراءات .

(١٩٦٨/٣/٢٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٧١ ص ٣٧١)

٦٨٦ - القبض على الانسان انما يعنى تقييد حريته والتعرض له بامساكه وحجزه ولو لفترة يسيرة تمهيدا لاتخاذ بعض الاجراءات ضده ، وتفتيش الشخص يعنى البحث والتفتيش بجسمه وملابسه بقصد العثور على الشيء المراد ضبطه . وقد حظر القانون القبض على أى انسان أو تفتيشه الا بترخيص منه أو باذن من سلطة التحقيق المختصة . فلا يجوز للشرطي - وهو ليس من مأموري الضبط القضائي - أن يباشر أى من هذين الاجرائين ، وكل ما حوله القانون اياه باعتباره من رجال السلطة العامة أن يحضر الجاني في الجرائم المتلبس بها ، بالتطبيق لأحكام المادتين ٣٧ و٣٨ اجراءات جنائية ، ويسلمه الى اقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي ،

وليس له أن يجرى قبضا أو تفتيشا . ولما كان الثابت في الحكم يدل على أن الطاعن لم يقبض عليه الا لمجرد اشتباه رجل الشرطة في أمره ، ومن ثم فإن القبض عليه وتفتيشه قد وقعا باطلين .
(١٦٦/٥/١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ١١٠ ص ٦١٣)

٦٨٧ - توافر حالة التلبس بالجريمة تبيح لغير رجال الضبط القضائي التحفظ على المتهم واقتياده الى أحد ماموري الضبط القضائي .
(١٦٦/١/١٩٦٤ أحكام النقض س ١٥ ق ٤ ص ١٩)

٦٨٨ - خولت المادة ٣٨ اجراءات جنائية رجال السلطة العامة في حالات التلبس ان يحضروا المتهم الى اقرب مأمور من ماموري الضبطية القضائية ، ومقتضى هذه السلطة ان يتحفظ رجل السلطة العامة على جسم الجريمة الذي شاهده مع المتهم في حالة تلبس كي يسلمه بدوره الى مأمور الضبط القضائي ، ولما كان الثابت أن رجال المباحث لم يقبضوا على الطاعن أو يشتبهوا بل اقتادوا السيارة بحالتها - وهي جسم الجريمة - كما اقتادوا الطاعن وزميله الى قسم الشرطة حيث قاموا بإبلاغ الضابط بأمرها ، وهو ما لا يمتد في صحيح القانون أن يكون مجرد تعرض مبادئ يقتضيه واجبهم نحو المحافظة على جسم الجريمة بالنظر الى ما انتهى اليه الحكم من وجودها في حالة تلبس كشفت عنه مراقبتهم المشروعة فان النقص على الحكم بمخالفة القانون يكون في غير محله .
(١٩٦٣/٣/٥ أحكام النقض س ١٤ ق ٣٣ ص ١٤٨)

٦٨٩ - مقتضى المادة ١٣٨ اجراءات جنائية أن يتحفظ رجل السلطة العامة على جسم الجريمة الذي شاهده مع المتهم في حالة التلبس كي يسلمه بدوره الى مأمور الضبط القضائي ، بشرط أن يكون هذا الجسم قد كشفت عنه حالة التلبس التي شاهدها لا أن يكون قد سمي الى خلق الحالة المذكورة ، والقول بغير ذلك يمرض أدلة الدعوى للضياع وهو ما يتجاف ومراد الشارع .
(٢/٢٣/١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ ق ٥٠ ص ٢٣٠)

٦٩٠ - كل ما خوله القانون وفقا للمادة ٣٨ اجراءات جنائية لرجال السلطة العامة ولو من غير رجال الضبط القضائي في المنع التلبس بها التي يجوز الحكم فيها بالحبس هو أن يحضروا المتهم ويسلموه الى اقرب

مسامور من مأموري الضبط القضائي وقيامهم بذلك لا يعد قبضا بل هو مجرد تعرض مادي فحسب .
(١٩٥٦/٤/٢٤ أحكام النقض س ٧ ق ١٨٤ ص ٦٥٩)

مادة ٣٩

فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في المادة ٩ فقرة ثانية من هذا القانون فإنه إذا كانت الجريمة التلبس بها مما يتوقف رفع الدعوى العمومية عنها على شكوى فلا يجوز القبض على المتهم إلا إذا صرح بالشكوى من يملك تقديمها . ويجوز في هذه الحالة أن تكون الشكوى لمن يكون حاضرا من رجال السلطة العامة .

- ممدلة بالقانون رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥٤ الصادر في ١٩٥٤/٨/٥ ونشر في ١٩٥٤/٨/٥
- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية تحت المادة ٩
- لا متابل لها في القانون السابق
مادة ٣٩ قبل تعديلها :

إذا كانت الجريمة التلبس بها مما يتوقف رفع الدعوى عنها على شكوى فلا يجوز القبض على المتهم إلا إذا صرح بالشكوى من يملك تقديمها . ويجوز في هذه الحالة أن تكون الشكوى لمن يكون حاضرا من رجال السلطة العامة .

مادة ٤٠

لا يجوز القبض على أي إنسان أو حبسه إلا بأمر من السلطات المختصة بذلك قانونا . كما يجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الإنسان ، ولا يجوز ابتذله بدنيا أو معنويا .

- ممدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ الصادر في ١٩٧٢/٩/٢٨ . ونشر في ١٩٧٢/٩/٢٨
- لا مقابل لها في القانون السابق
مادة ٤٠ قبل تعديلها :
لا يجوز القبض على أي إنسان أو حبسه إلا بأمر من السلطات المختصة بذلك قانونا .

الأحكام

٦٩١ - الطلب الموجه الى الشرطة من النيابة العامة للبحث والتحرى

عن الجاني - غير المعروف - وضبطه لا يعد في صحيح القانون أمرا بالقبض ، ذلك بأن نص المادة ١٢٧ اجراءات جنائية جاء صريحا في وجوب تحديد شخص المتهم الذي صدر أمر بالقبض عليه واحضاره ممن يملكه قانونا .

(١٩٧٨/١٢/٣١ أحكام النقض س ٢٩ ق ٢٠٦ ص ٩٩٣)

٦٩٣ - ان القانون لا يستلزم أن يكون التكليف بالقبض مكتوبا .
(١٩٥٤/١٢/٢٠ أحكام النقض س ٦ ق ١٠٥ ص ٣١٩)

٦٩٣ - ان الطلب الموجه الى المركز من وكيل النيابة لسؤال المتهم وعمل فيش وتشبيه له لا يعتبر أمرا بالقبض ولا بالاحضار ، ولا يصح الاستناد اليه في تبرير صحة القبض والتفتيش لمخالفة ذلك لنص المادة ٤٠ اجراءات جنائية .

(١٩٥٤/١٢/١٣ أحكام النقض س ٦ ق ٨٩ ص ٢٩٢)

مادة ٤٩

لا يجوز حبس أى انسان الا فى السجون المخصصة لذلك ، ولا يجوز لمأمور أى سجن قبول أى انسان فيه الا بمقتضى أمر موقع عليه من السلطة المختصة ، والا يقيه بعد المدة المحددة بهذا الأمر .

— لا مقابل لها فى القانون السابق .

مادة ٤٢

لكل من اعضاء النيابة العامة ورؤساء ووكلاء المحاكم الابتدائية والاستئنافية زيارة السجون العامة والمركزية الموجودة فى دوائر اختصاصهم ، والتأكد من عدم وجود محبوس بصفة غير قانونية . ولهم أن يطلعوا على دفاتر السجن وعلى أوامر القبض والحبس وأن يخلوا صورها منها وأن يتصلوا بأى محبوس ويسمعوا منه أى شكوى يريد أن يديها لهم . وعلى مدير وموظفى السجون أن يقيموا لهم كل مساعدة لحصولهم على المعلومات التى يطلبونها .

— مدلة بالرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر فى ١٩٥٢/١٢/٢٥ . ونشر فى ١٩٥٢/١٢/٢٥ .

- راجع ما جاء بالفقرة الايضاحية تحت المادة ١١ .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٤٢ قبل تعديلها :

لكل من اعضاء النيابة العامة وقضاة التحقيق ورؤساء وكلاء المحاكم الابتدائية والاستئنافية زيارة السجون العامة والمركزية الموجودة في دوائر اختصاصهم ، والتأكد من عدم وجود محبوس بصفة غير قانونية ، ولهم ان يطلبوا على دفار السجن وعلى اراس النفيض والحبس ، وان يأخذوا صوراً منها ، وأن يتصلوا بأى محبوس ويسمعوا منه أى شكوى يريد أن يبدئها لهم . وعلى مدير وموظفي السجن أن يقدموا لهم كل مساعدة لمصولهم على المعلومات التي يطلبونها .

مادة ٤٣

لكل مسجون الحق في أن يقدم في أى وقت لمأمور السجن شكوى كتابة أو شفها ، ويطلب منه تبليغها للنيابة العامة ، وعلى المأمور قبولها وتبليغها في الحال بعد اثباتها في سجل يعد لذلك في السجن .
ولكل من علم بوجود محبوس بصفة غير قانونية أو في محل غير مخصص للحبس أن يخطر أحد اعضاء النيابة العامة ، وعليه بمجرد علمه أن ينتقل فوراً الى المحل الموجود به المحبوس بصفة غير قانونية ، وعليه أن يحضر محضراً بكل ذلك .

- معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ . وشر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ .

- راجع ما جاء بالفقرة الايضاحية تحت المادة ١١ .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٤٣ قبل تعديلها :

لكل مسجون الحق في أن يقدم في أى وقت لمأمور السجن شكوى كتابة أو شفها . ويطلب منه تبليغها للنيابة العامة أو لقاضي التحقيق - وعلى المأمور قبولها وتسليمها في الحال بعد اثباتها في سجل يعد لذلك في السجن .
ولكل من علم بوجود شخص محبوس بصفة غير قانونية أو في محل غير مخصص للحبس ، أن يخطر أحد اعضاء النيابة العامة أو قاضي التحقيق المخصص - وعلى كل منهما بمجرد علمه أن ينتقل فوراً الى المحل الموجود به المحبوس ، وأن يقوم بأحرار التحقيق ، وأن يأمر بتأجير من المحبوس بصفة غير قانونية ، وعليه أن يحضر محضراً بكل ذلك .

مادة ٤٤

تسرى في حق الشاكي المادة ٦٢ ولو لم يدع بحقوق مدنية .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

الفصل الرابع

فى دخول المنازل وتفتيشها وتفتيش الأشخاص

مادة ٤٥

لا يجوز لرجال السلطة الدخول فى أى محل مسكون الا فى الأحوال .
البينة فى القانون ، أو فى حالة طلب المساعدة من الداخل ، أو فى حالة
الحريق أو الفرق أو ما شابه ذلك .

- تقابل المادة ٥ من القانون السابق .

- المذكرة الإيضاحية : أضيفت عبارة أو ما شابه ذلك للدلالة على أن حالتى الحريق
والفرق اللتين تميزان الدخول فى المنازل ليستا على سبيل الحصر بل أن كل ما شابههما من
الكوارث يأخذ حكمهما .

الأحكام

الدستور والمادة ٤٥ إجراءات جنائية

٦٩٤ - أنه لما كان الدستور هو القانون الوضعى الأسمى ،
صاحب الصدارة ، فكان على ما دونه من التشريعات النزول عند أحكامه ،
فاذا ما تعارضت هذه وتلك وجب التزام أحكام الدستور وإصدار ما سواها ،
ويستوى فى ذلك أن يكون التعارض سابقاً أو لاحقاً على العمل بالدستور .
فاذا ما أورد الدستور نصاً صالحاً بذاته للأعمال بغير حاجة إلى سن تشريع
أدنى ، لزم أعمال هذا النص من يوم العمل به ، ويعتبر الحكم المخالف له
فى هذه الحال قد نسخ ضمناً بقوة الدستور نفسه ، لما كان ذلك ، وكان
ما قضى به الدستور فى المادة ٤٤ من صون حرمة المسكن وحظر دخوله
أو تفتيشه الا بأمر قضائى مسبب وفقاً لأحكام القانون إنما هو حكم
قابل للأعمال بذاته فيما أوجب فى هذا الشأن من أمر قضائى مسبب ،
ذلك بأنه ليس يجوز البتة للمشرع من بعد أن يهدر أياً من هذين الضمانين
- الأمر القضائى والمسبب - اللذين قررهما الدستور لصون حرمة المسكن ،
فيسن قانوناً يتجاهل أحد هذين الضمانين أو كليهما ، والا كان هذا القانون

على غير سننه من الشرعية الدستورية . أما عبارة « وفقا لأحكام القانون الواردة في عجز هذا النص فانما تعنى أن دخول المساكن أو تفتيشها لا يجوز الا فى الاحوال المبينة فى القانون » ، من ذلك بما افصح عنه المشرع فى المادة ٤٥ اجراءات جنائية من خطر دخول المساكن الا فى الاحوال المبينة فى القانون او فى حالة طلب المساعدة من الداخل أو ما شابه ذلك .
وأما ما نصت عليه المادة ١٩١ من الدستور من أن كل ما يقرره القوانين واللوائح من أحكام قبل صدور هذا الدستور يبقى صحيحا نافذا ، ومع ذلك يجوز التأوها أو تعديلها وفقا للقواعد والاجراءات المقررة فى هذا الدستور ، فان حكمها لا ينصرف بداهة الا الى التشريع الذى لم يعتبر ملغى أو معدلا بقوة نفاذ الدستور ذاته ، بغير حاجة الى تدخل من المشرع ، ومن ثم يكون تسبب الأمر بدخول المساكن أو تفتيشها اجراء لا مندوحة منه بمقتضى العمل بأحكام الدستور دون تريض صدور قانون أدنى ، ويكون ما ذهبنا اليه النيابة العامة من نظر مخالف غير سديد .

(١٩٧٥/٣/٢٤ أحكام النقض س ٢٦ ق ٦٠ ص ٢٥٨)

٦٩٥ - استقر قضاء محكمة النقض على أنه متى صدر اذن من النيابة العامة بتفتيش شخص كان لمأمور الضبط القضائي المندوب لاجرائه أن ينفذه عليه أينما وجده ، ما دام الاذن قد صدر مما يملك اصداره وما دام المكان الذى جرى فيه التفتيش واقعا فى دائرة من نفذه ، وأن دخول مأمور الضبط منزل شخص لم يؤذن بتفتيشه لضبط متهم فيه لا يعد فى صحيح القانون تفتيشا ، بل هو مجرد عمل ماضى يقتضيه حدوث تعقب المتهم أينما وجد لتنفيذ الأمر بضبطه وتفتيشه . ولا يقبل من غير صاحب المساكن بانتهاك حرمة .

(١٩٨٣/٦/١٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ٥١ ص ٧٥٩)

صور عملية

٦٩٦ - ان دخول مأمور الضبط منزل شخص لم يؤذن بتفتيشه لضبط متهم فيه لا يعد فى صحيح القانون تفتيشا ، بل هو مجرد عمل ماضى يقتضيه ضرورة تعقب المتهم أينما وجد لتنفيذ الأمر بضبطه وتفتيشه .

(١٩٦٧/١٠/٣٠ أحكام النقض س ١٨ ق ٢١٤ ص ١٠٤٧)

٦٩٧ - من المقرر أن دخول المنازل وإن كان محظورا على رجال السلطة العامة في غير الأحوال المبينة في القانون ومن غير طلب المساعدة من الداخل وحالتى الفرق والحريق ، إلا أن هذه الأحوال لم ترد على سبيل الحصر في المادة ٤٥ إجراءات بل أضاف النص إليها ما يشابهها من الأحوال التي يكون أساسها قيام حالة الضرورة ومن بينها تعقب المتهم بقصد تنفيذ أمر القبض عليه .

(١٩٦٤/٢/٣ أحكام النقض س ١٥ ق ٢٢ ص ١٠٥ ،
١٩٦٢/١٢/١٧ س ١٣ ق ٢٠٥ ص ١٥٣)

٦٩٨ - الأصل أن التفتيش الذي يحرمه ائتمان على مامورى الضبط القضائي إنما هو التفتيش الذي يكون في إجراءات اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك حرمة المساكن ، أما دخول المنازل وغيرها من الأماكن لا بقصد تفتيشها ولكن تعقبا لشخص صدر أمر بالقبض عليه وتفتيشه من الجهة صاحبة الاختصاص فإنه لا يترتب عليه بطلان القبض والتفتيش الذي يقع على ذلك الشخص ، لأن حالة الضرورة هي التي اقتضت تعقب رجل الضبط القضائي له في نطاق المكان الذي وجد به .

(١٩٦٤/١/١٣ أحكام النقض س ١٥ ق ١١ ص ٥٢)

٦٩٩ - من المقرر أن دخول المنازل وإن كان محظورا على رجال السلطة العامة في غير الأحوال المبينة في القانون ومن غير طلب المساعدة من الداخل وحالتى الفرق والحريق ، إلا أن هذه الأحوال لم ترد على سبيل الحصر في المادة ٤٥ إجراءات بل أضاف النص إليها ما يشابهها من الأحوال التي يكون أساسها قيام حالة الضرورة ومن شأنها تعقب المتهم بقصد تنفيذ أمر القبض عليه . وإن كانت محكمة الموضوع قد رأت في نطاق سلطتها التقديرية أن صدور تلك الأحكام الثلاثة ضد المتهم يمثل حالة ضرورة تباع تعقبه أو دخول منزله بقصد القبض عليه لتنفيذ تلك الأحكام وكان تقديرها في ذلك سائقا ، فإنه لا تشريب عليها في هذا الخصوص .

(١٩٨٢/٣/٩ أحكام النقض س ٣٣ ق ٦٣ ص ٣٠٥)

٧٠٠ - التفتيش الذي يقوم به رجال الشرطة في أثناء البحث عن مرتكبي الجرائم وجمع الاستدلالات الموصلة الى الحقيقة ولا يقتضى اجرائه تعرض لحرمة الأفراد أو لحرمة المسكن إجراء غير محظور ويصح الاستشهاد

به كدليل في الدعوى .

(١٧/١٠/١٩٦٠ أحكام النقض س ١١ ق ١٣٠ ص ٦٨٣)

٧٠٦ - متى ثبت ان رجال مكتب مكافحة ادعاء الطب قد دخلوا الى منزل المتهم بالحيلة ، ولكنه هو الذي تقدم مختاراً ووقع الكشف الطبي على أحدهم ، فلا يسوغ له بعد ذلك أن يطعن ببطالان الاجراءات ارتكانا الى دخولهم المنزل في غير الأحوال التي ينص عليها القانون .

(١٨/٣/١٩٥٧ أحكام النقض س ٨ ق ٧٤ ص ٢٦)

دخول المحلات العامة وتفتيشها

حق مأمور الضبط القضائي في دخول المحلات العامة وشروطه

٧٠٢ - الأصل أن رجال السلطة العامة في دوائر اختصاصهم دخول المحال العامة أو المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح ، وهو إجراء إداري أكدته المادة ٤١ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة بيد أنه مقيد بالفرض سالف البيان ولا يجاوزه الى التعرض لحرية الأشخاص أو استكشاف الأشياء المعلقة غير الظاهرة ما لم يدرك مأمور الضبط القضائي بحسه قبل التعرض لها كنه ما فيها مما يجعل أمر حيازتها أو إحرازها جريمة تبيع التفتيش ، فيكون التفتيش في هذه الحالة قائماً على حالة التلبس لا على حق ارتياد المحال العامة والإشراف على تنفيذ القوانين واللوائح .

(١٥/٥/١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٢٥ ص ٥٩١)

٧٠٣ - يجب أن تتحقق المحكمة من وقت حصول الضبط وما اذا كان القهس مفتوحة للجمهور أو مغلقة للوقوف على صحة أو عدم صحة الدفيع ببطالان القبض والتفتيش .

(٢٧/٣/١٩٨٦ الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٥٦)

٧٠٤ - لئن كان لمأمور الضبطية القضائية دخول المحال العامة المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح في الأوقات التي تباشر فيها تلك المحال نشاطها عادة ، إلا أن هذه المحال تأخذ حكم المساكين في غير الأوقات التي يباح فيها للجمهور أن يدخلها .

(٩/٢/١٩٧٠ أحكام النقض س ٢٩ ق ٦٤ ص ٢٦٠)

٧٠٥ - الشوارع اذ اجاز لمامورى الضبط دخول المحال الصامة المفتوحة للجمهور مراقبة تنفيذ القوانين واللوائح انما اباح لهم الاستطلاع بالقدر الذى يحقق الغرض المقصود من بسط هذه الرقابة ولا يتعداه بالاِجازة الى غيره ، فلا يتناول من حيث المكان ما كان منها سكنا ، ولا يشمل من حيث الزمان الا اوقات العمل دون الاوقات التى تعلق فيها ، ولا من حيث الغرض الا بالقدر الذى يمكنه من التحقق من تنفيذ تلك القوانين واللوائح دون التعرض للأشياء والأماكن الأخرى التى تخرج عن هذا النطاق ، وعلة الاِجازة أن المحال فى الوقت الذى تكون فيه مفتوحة للجمهور لا يقبل أن تعلق فى وجه مأمور الضبط المكلف بمراقبة تنفيذ القوانين لمحض كونه كذلك وليس من آحاد الناس .

(١٩٧٠/٢/٩ أحكام النقض ص ٢١ ق ٦٤ ص ٢٦٠)

٧٠٦ - من حق رجال البوليس ولو لم يكونوا من رجال الضبطية القضائية أن يسدخوا المحال المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح ، وهذا الحق مستفاد مما نصت عليه المادتان ٢٢ و ٢٣ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٣١ .

(١٩٥٥/٤/٥ أحكام النقض ص ٦ ق ٢٤٣ ص ٧٨٦)

٧٠٧ - ان معاون البوليس وهو من مامورى الضبطية القضائية قد خول حق اثبات الجرائم التى تقع بالمخالفة للمادة ٤٩ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، وجعل له بموجب تلك المادة فى جميع الأحوال حق دخول المصانع والمحال وفحص الدفاتر والمستندات على الوجه المبين بتلك المادة .

(١٩٥٤/٣/٣ أحكام النقض ص ٣ ق ٢٨٢ ص ٧٥٤)

٧٠٨ - أنه وان كان يجوز لرجال الضبطية القضائية وفقا لللائحة المحال العمومية دخول تلك المحال لاثبات ما يقع مخالفا لأحكام هذه اللائحة ومنها ما يتعلق ببيع الخشيش أو تقديمه للتصاطبى أو ترك الغير يبيعه أو يتعاطاه بأية طريقة كانت ، فان ذلك لا يخول لهم فى سبيل البحث عن مخدرات تفتيش أصحاب تلك المحال أو الأشخاص الذين يوجدون بها .

١٩٣٧/١٢/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٣٤

ص ١٢٩)

٧٠٩ - التفتيش قانونا هو إجراء من إجراءات التحقيق القضائي الذي لا يملك أن يتولاه رجال الضبطية القضائية - وهم في الأصل ممنوعون من إجرائه - إلا إذا رخص لهم القانون ترخيصا خاصا في أحوال معينة أو كان يسددهم إذن به من الجهة القضائية المختصة . وكل مواطن لا ترخيص فيه من القانون ولا إذن من السلطة القضائية فالتفتيش فيه غير جائز . وإذا رخص القانون لرجال الضبطية بالتفتيش لفرض معين فليس لهم أن يتجاوزوا هذا الفرض إلى التفتيش لفرض آخر . فمعاون البوليس الذي يندب لتفتيش دكان شخص للتحقق مما إذا كانت أحكام قانون الحلات المضرة بالصحة معمولا به أو لا ، ليس له أن يفتش هذا الدكان للبحث عن مخدر به ، فإذا فتشه وعثر فيه على مخدر فيكون تفتيشه باطلا ولا يصح الاعتماد عليه كدليل في الدعوى .

(١٩٣٥/٣/٤) مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٤٣ ص ٤٤٢)

محل عام بالفعل

٧١٠ - من المقرر أن المبرة في المحال العامة ليست بالأسماء التي تمنح لها ولكن بحقيقة الواقع من أمرها .

(١٩٧٦/٢/١٦) أحكام النقض س ٢٧ ق ٤٥ ص ٢٢٥)

٧١١ - إباحة الدخول في جزء من المنزل لكل طارق وتخصيصه لتقديم المشروبات وممارسة ألعاب القمار للعامة ، يجيز لرجال الضبط بغير إذن من النيابة العامة دخوله ، لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح .

(١٩٨١/٣/١) أحكام النقض س ٣٢ ق ٣٠ ص ١٩٠)

٧١٢ - استخلاص الحكم أن مكان الضبط محل عام مفتوح للجمهور أعده المحكوم عليه لبيع الشاي وتقديمه للزبائن فهم للواقع في الدعوى يدخل في سلطان محكمة الموضوع .

(١٩٧٣/٥/٢٧) أحكام النقض س ٢٤ ق ١٣٣ ص ٦٤٩)

٧١٣ - متى كان المحل مفتوحا للعامة ومباحا الدخول فيه لكل طارق بلا تمييز ، فمثله يخرج عن المظر الذي نصت عليه المادة ٤٥ إجراءات جنائية من حيث غلب جواز دخوله إلا بإذن من جهة القضاء ، وإذا دخله أحد كان دخوله مبررا وكان له تبعا لذلك أن يضبط الجرائم التي

يشاهدنها فيه .

(١٩٥٧/٥/٢٠ أحكام النقض من ٨ ق ١٤٤ ص ٥٢٤)

٧١٤ - متى كان صاحب المنزل لم يرع هو نفسه حرمة وادخول فيه لكل طارق بلا تمييز وجعل منه بفعله هذا محلا مفتوحا للنفس . فمثل هذا المنزل يخرج عن الحظر الذي نصت عليه المادة ٢٥ اجراءات جنائية ، فاذا دخله أحد كان دخوله مبررا ، وكان له تبعا لذلك ان يضبط الجرائم التي يشاهدنها فيه ويكون محضره الذي يحرره عن ذلك صحيحا ، لا يشوبه بطلان ما .

(١٩٥٧/٣/١٨ أحكام النقض من ٨ ق ٧٤ ص ٢٦٠ .
١٩٣٨/٤/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٠٠ ص ٢٠٨)

التفتيش الذي لا يتضمن اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة المسكن

٧١٥ - التفتيش المحظور الا بترخيص من القانون أو اذن من سلطه التحقيق هو الذي يكون في اجرائه اعتداء على الحرية الشخصية أو انهيار حرمة المساكن ، أما ما يجريه رجال البوليس أثناء البحث عن مرتكبى الجرائم وجمع الاستدلالات الموصلة الى الحقيقة ولا يقتضى اجراؤه التعرض لحرية الأفراد أو حرمة المساكن فلا بطلان فيه .

(١٩٤٨/١/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٩١)

(ص ٤٥٢)

٧١٦ - من المقرر وفقا لنص المادة ٤٥ اجراءات جنائية أن ايجاب اذن النيابة في تفتيش الأماكن مقصور على حالة تفتيش المساكن وما يتبعها من الملحقات لأن القانون أراد حماية المسكن فقط ، وبالتالي تفتيش المزارع بدون اذن لا غبار عليه اذا كانت غير متصلة بالمساكن .

(١٩٧٤/١/٢٧ أحكام النقض من ٢٥ ق ١٣ ص ٥٨ ،
١٩٦٨/٤/٨ ص ٧٥ ق ٣٩٨ ، ١٩٤٢/٦/١ مجموعة القواعد
القانونية ج ٥ ق ٤١٣ ص ٦٧٠)

٧١٧ - قيام مأمور الضبط بتفتيش الزراعة بغير اذن من النيابة يعد عملا من أعمال الاستدلال مما لا يرد عليه قيد الشارع في توقفها

على الطلب .

(١٩٦٨/١١/٤ أحكام النقض س ١٩ ق ١٧٨ ص ٨٩٩)

٧١٨ - ان إيجاب اذن النيابة في التفتيش قاصر على حالة تفتيش مساكن المتهمين وما يتبعها من الملحقات ، ولكن هذا الاذن ليس ضروريا لتفتيش المزارع غير المتصلة بالمساكن ، لأن القانون انما يريد حماية حرمة السكن فقط . ولذلك فلا يكون هناك بطلان اذا قام البوليس بدون اذن النيابة بتفتيش مزارع متهم غير متصلة بمسكنه ، كما أنه لا بطلان اذا حصل التفتيش في غيبة المتهم لعدم وجود نص على هذا البطلان .
(١٩٣٤/٤/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٤٣)

ص ٢٢٠)

٧١٩ - ان التفتيش الذي يحرمه القانون على رجال الضبطية القضائية انما هو التفتيش الذي يكون في اجرائه اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك حرمة المساكن وذلك فيما عدا أحوال التلبس والأحوال الأخرى التي اجاز لهم القانون فيها ذلك بنصوص خاصة . أما التفتيش الذي يقوم به رجال الشرطة أثناء البحث عن مرتكبي الجرائم وجمع الاستدلالات الموصلة الى الحقيقة ولا يقتضى اجراءه التعرض لحرية الأفراد أو حرمة المساكن فغير محظور عليهم ويصح اجراءه وتعقب المتهم في أى مكان والاستشهاد به كدليل في الدعوى . ومن ثم فإن التفتيش الذي أجراه الضابط بجسر النيل وضبط فيه الأسلحة موضوع الدعوى لا يحرمه القانون ويصح الاستدلال به .

(١٩٦٨/١٠/٢٨ أحكام النقض س ١٩ ق ١٧٤ ص ٨٧٨)

٧٢٠ - التفتيش الذي أجراه الضابطان بشونة المتهم - وهي مما لا ينعتف علىهما حكم المسكن حسبيما أوردته الحكم من اعتبارات سائفة أمر لا يحرمه القانون والاستدلال به جائز .

(١٩٦٠/١٠/١٧ أحكام النقض س ١١ ق ١٣٠ ص ٦٨٣)

٧٢١ - تفتيش كوم من القش بجوار منزل المتهم لا يقتضى استئذان النيابة العامة اذ القانون لا يتطلب اذنها الا فيما يتعلق بالمنازل والأشخاص ضامنا لحرمة المساكن وحرية الأفراد .

(١٩٤١/٣/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٣٦)

ص ٤٢٨)

٧٣٣ - لا يشترط لتفتيش دكان المتهم بمعرفة ضابط البوليس الحصول على إذن سابق من النيابة ، خصوصا اذا كان الضابط الذي أجرى التفتيش قد استحصل من النيابة العمومية على إذن سابق بتفتيش المتهم وتفتيش منزله ففتش دكانه وضبط به المواد المخدرة ، لأن حرمة الأملاك عدا المنازل مقصورة على ما نص عليه الدستور من وجوب عدم نزع ملكيتها الا للمصلحة العامة وبشرط دفع ثمنها العادل عند الاستيلاء عليها وعلى الأحوال المبينة على سبيل الحصر في المواد ٣٢٣ وما بعدها من قانون المقوبات .

(المصنوعة الابتدائية ١٩٤٧/٤/١١ المجموعة الرسمية س ٣٨

ق ١٥٨)

مادة ٤٦

في الأحوال التي يجوز فيها القبض قانونا على المتهم يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يفتشه .

وإذا كان المتهم أنثى وجب أن يكون التفتيش بمعرفة أنثى يندبها لذلك مأمور الضبط القضائي .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- المذكرة الإيضاحية : وقد أقرت المادة ٨٣ (٤٦) المبدأ الذي سارت عليه محكمة النفس والابرام باستمرار وهو تفويض مأموري الضبط القضائي حق تفتيش المتهم في الأحوال التي يجوز فيها قانونا القبض عليه ، فإذا كان المتهم أنثى فلا يجوز تفتيشها الا بمعرفة أنثى يندبها لذلك مأمور الضبط القضائي .

الأحكام

عمومية النص

٧٣٣ - نص قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٤٦ منه على أنه في الأحوال التي يجوز فيها القبض على المتهم يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يفتشه اعتبارا بأنه كلما كان القبض صحيحا كان التفتيش الذي يرى من خول اجراءه على المقبوض عليه صحيحا أيا كان سبب القبض أو الغرض منه ، وذلك لعمومية الصيغة التي ورد بها النص ولما كان البادئ مما أثبتته الحكم أن القبض على إيطاعن قد وقع صحيحا فان تفتيشه بمعرفة الضابط

قبل ايداعه سجن مركز الشرطة تمهيدا لتقليده الى سلطة التحقيق يكون صحيحا ايضا .

(١٩٧٣/١١/٢٠ احكام النقض س ٢٤ ق ٢١٣ ص ١٠٢٣ ،
١٩٦٨/٢/٥ س ١٩ ق ٢٨ ص ١٥٦)

٧٢٤ - مادام من الجائز للضابط قانونا القبض على الطاعن وايداعه سجن القسم تمهيدا لمرضه على سلطة التحقيق فانه يجوز له تفتيشه على مقتضى المادة ٤٦ اجراءات جنائية . وتفتيش الشخص قبل ايداعه سجن القسم تمهيدا لمرضه على سلطة التحقيق أمر لازم لأنه من وسائل التوقي والتحوط من شر المقبوض عليه اذا ما سولت له نفسه التماسا للفرار أن يعتدى على غيره بما يكون محرزا له من سلاح أو غيره .

(١٩٧٥/٦/٨ احكام النقض س ٢٦ ق ١١٧ ص ٥٠٠ ،
١٩٧٢/٥/٨ س ٢٣ ق ١٥٢ ص ٦٨٢)

٧٢٥ - متى صدر الأمر بضبط المتهم واحضاره من سلطة تملك اصداره وصدر صحيحا موافقا للقانون فان تفتيشه قبل ايداعه سجن نقضة البوليس تمهيدا لتقليده الى سلطة التحقيق يكون صحيحا ايضا ، لأن الأمر بالضبط والاحضار هو في حقيقته أمر بالقبض ، ولا يفرق عنه الا في مدة الحجز فحسب ، وفي سائر الأحوال التي يجوز فيها القبض قانونا على المتهم يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يفتشه مهما كان سبب القبض أو الغرض منه ، كما هو مقتضى المادة ٤٦ اجراءات جنائية .

(١٩٥٦/١١/٢٧ احكام النقض س ٧ ق ٣٣٧ ص ٢١٧)

٧٢٦ - تجيز المادة ٤٦ اجراءات لمأمور الضبط القضائي في سائر الأحوال التي يجوز فيها القبض على المتهم أن يفتشه مهما كان سبب القبض أو الغرض منه ، فاذا كان اذن النيابة العامة بتفتيش محل المتهم قد تضمن الأمر بضبطه وكان الاذن بالضبط هو في حقيقته أمرا بالقبض ولا يفرق عنه الا في مدة الحجز فحسب فان تفتيشه شخص المتهم يكون صحيحا في القانون .

(١٩٦٧/١٢/١١ احكام النقض س ١٨ ق ٢٦٣ ص ١٢٤٢)

٧٢٧ - نص المادة ٤٦ اجراءات جنائية هو نص عام لا يقتضى

المخصوص ، يجوز لمأمور الضبط القضائي التفتيش في كل الأحوال التي يجوز فيها القبض على المتهم .
(١٩٦٠/٢/٩ أحكام النقض س ١١ ق ٣٢ ص ١٥٨)

٧٢٨ - ان التفتيش الذي يجريه مأمور الضبط القضائي على من يقبض عليه في إحدى الحالات المبينة بالمادة ٣٤ إجراءات جنائية هو إجراء صحيح من إجراءات جمع الاستدلالات التي تازم للتحقيق وفقاً للمادة ٤٦ من القانون المذكور التي ورد نصها بين نصوص السبب الثاني من الكتاب الأول الذي عنوانه في جمع الاستدلالات ورفع الدعوى ، والقول بأن التفتيش المشار إليه في هذه المادة قصد به التفتيش الوقائي هو خروج بالنص عن مجال التعميم الذي تدل عليه عبارته الى نطاق التخصيص الذي لا موقع له من موضع النص ولا من صيغته التي أحال فيها بصورة مطلقة على الأحوال التي تجيز القبض قانوناً على المتهم .

(١٩٥٨/٦/٣ أحكام النقض س ٩ ق ١٥٧ ص ٦٦٦ ،
١٩٥٤/١١/٢ س ٦ ق ٥٥ ص ١٦٢)

٧٢٩ - انه كلما كان القبض صحيحاً كان التفتيش الذي يرى من خول القبض إجراء على المقبوض عليه صحيحاً ، لأن التفتيش في هذه الحالة يكون لازماً ، ضرورة أنه من وسائل التوقي والنحوط الواجب توفيرها أمانة من شر المقبوض عليه اذا ما حدثته نفسه ابتغاء استرجاع حريته بالاعتداء مما قد يكون معه من سلاح على من قبض عليه . وكون التفتيش من مستلزمات القبض يقتضي كل ما يخوله فالتفتيش يخوله حتماً مهماً كان سبب القبض أو الغرض منه ، واذن فإذا كان الحكم مع ما أتبعته من أن القبض على المتهم وقع صحيحاً قد التفت في قضائه عن الدليل المستند من التفتيش الذي وقع على اثر القبض عليه فإنه يكون خاطئاً .

(١٩٤٥/٦/١١ مجسوعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٩٨)

ص ٧٣٣)

صور عملية لاشتراط مشروعية الإجراءات السابقة على التفتيش

٧٣٠ - من المقرر أن الأمر الصادر من النيابة العامة لأحد مأموري الضبطية القضائية بإجراء تفتيش لغرض معين لا يمكن أن ينصرف بحسب نوصه والغرض منه الى غير ما أذن بتفتيشه الا اذا شاهد عرضاً أثناء التفتيش

المرخص به جريمة قائمة .

(١٩٨١/١٢/٢٤ أحكام النقض س ٣٢ ق ٢١٤ ص ١٢٠٠)

٧٣١ - نص قانون الاجراءات الجنائية بصفة عامة في المادة ٤٦ منه على أنه في الاحوال التي يجوز فيها القبض على المتهم يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يقتضيه اعتبارا بأنه كما كان القبض صحيحا كان التفتيش الذي يرى من خول اجراءه على المقبوض عليه صحيحا أيا كان سبب القبض أو الفرض منه وذلك لعموم الصيغة التي ورد بها النص . فإذا كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنها تشهد بأن التفتيش كان لازما ضرورة اذ أنه من وسائل التوقي والتحوط الواجب توفيرها أمانا من شر المقبوض عليه اذا حدثته نفسه باسترجاع حريته بالاعتداء بما قد يكون لديه من سلاح على من قبض عليه ، فإن التفتيش يكون صحيحا .

(١٩٦٩/١/١٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢١ ص ٩٦)

٧٣٢ - متى كان البين مما حوته الأوراق أن جريمة حرب الماطون ضده كانت في حالة تلبس تجيز لرجل الضبط القضائي الذي شاهدها أن يقبض عليه وان يقتضيه تبعا لذلك عملا بالمادة ٤٦ اجراءات وذلك بفض النظر عن واقعة العثور على قطعة المخدر التي شك رجل الضبط في أن تكون هي التي ألغها الماطون ضده ، فإن الأمر الماطون فيه اذ خلص الى بطلان القبض والتفتيش ، دون نظر الى جريمة حرب الماطون ضده ، وأثرها فيما اتخذ ضده من اجراءات يكون قد جانب صحيح القانون مما يوجب نقضه واعادة القضية الى مستشار الاحالة لنظرها من جديد .

(١٩٦٩/١١/٢٤ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٦٦ ص ١٣١١)

٧٣٣ - متى كانت مساهمة الماطون ضده في جريمة احراز المخدر قد تبينت لمأمور الضبط القضائي من اقرار المتهم الآخر بذلك على اثر ضبطه في تلك الجريمة المتلبس بها ، فإن الحكم الماطون فيه اذا ما أهدر الدليل المستمد من التفتيش يدعى بطلانه لابتنائه على اذن غير مسبوق بتحريات جسدية على الرغم من وجود ما يبرره قانونا يكون قد أخطأ في التطبيق الصحيح للقانون .

(١٩٦٩/١١/٢٤ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٦٨ ص ١٣١٨)

- ٧٣٤ - إن حالة التلبس بذاتها لا تستلزم اذنا من سلطة التحقيق لأجراء التفتيش ، إذ أن هذه الحالة تحول مأمور الضبط القضائي - متى كان له حق إيقاف القبض على المتهم - تفتيش شخصه ومنزله كما هو المستفاد من المادتين ١/٤٦ ، ٤٧ إجراءات جنائية . فالأمر الصادر من النيابة بضبط المتهم متلبسا بجريمة الرشوة لم يقصد به المنع الذي ذهب اليه المدافع وهو أن يكون الضبط مقيدا بقيام حالة التلبس كما هو معروف به في القانون . وواقع الحال أنه انما قصد بهذا الأمر ضبط المتهم على اثر تسلمه مبلغ الرشوة المتفق عليه بينه وبين المبلغ وهو ما حدث فعلا على النحو الذي أورده الحكم .

(١٩٦٨/٦/٢٤ أحكام النقض س ١٩ ق ١٥٢ ص ٧٥٨)

- ٧٣٥ - إذا كان النابت مما هو وارد في الحكم المطعون فيه أن ضبط المصدر الذي دان الحكم الطاعنة بأفرازه لم يكن وليد تفتيش وقع عليها ، وانما كان ذلك نتيجة لتخليها عنه طوعية واختيارا بالقائها اياه على مشهد من الضابط الذي كان يقوم وقتئذ بتنفيذ الأمر الصادر من النيابة بتفتيش منزل زوجها ، فلا يحق لها من بعد والجريمة متلبس بها أن تطعن في صحة الضبط أو في صفة من أجراه .

(١٩٥٤/٦/٢١ أحكام النقض س ٥ ق ٢٥٧ ص ٧٩٢)

- ٧٣٦ - إن فتح باب سيارة معدة للإيجار وهي واقفة في نقطة المرور لا ينطوي على التعرض لطرية الركاب الشخصية ، ولرجال الضبطية القضائية الحق في هذا الاجراء للبحث عن مرتكبي الجرائم وجمع الاستدلالات المؤصلة للحقيقة فيما هو منوط بهم في دوائر اختصاصهم . وإذا كان الحكم قد استخلص تغل المتهم عن الكيس الذي ضبطت به المادة المخدرة مما شهد به رجال الضبطية القضائية من أن المتهم عندما رآهم يفتحون باب السيارة وكانت يده اذ ذاك على الكيس رفعها عنه وأنكر ملكيته وحيازته وقال أنه لا يعرف عنها شيئا ، فهذا التخلي يجعل ضبط المخدر في الكيس جريمة متلبسا بها تبرر تفتيش الطاعن بدون اذن من النيابة طبقا للمادتين ٣٤ و ٤٦ إجراءات جنائية ويجعل الاستدلال بما أسفر نعه التفتيش على اذنة الطاعن صحيحا .

(١٩٥٣/٣/٣٠ أحكام النقض س ٤ ق ٢٤٢ ص ٦٦٩)

٧٣٧ - إذا كانت واقعة الدعوى هي أن المتهم وهو يحرز كنيته من المواد المخدرة، وكان يحل معه رخصة قيادة سيارة سحبت منه وقام مكتب المخدرات بإرسالها إلى إدارة المرور لاتخاذ ما يزم قانوناً بشأنها فتبين عند فحصها أنها مزورة فادعاء هذا المتهم أن التفتيش الذي أسفر عنه ضبط هذه الرخصة باطل ليس له من أساس - وذلك بأن ضابط المخدرات حين حصل على الرخصة ذبعت بها إلى إدارة المرور لم يضبطها على أنها رخصة قيادة مزورة ينطوي على جريمة جرى التفتيش من أجلها وفي سبيل ضبطها - وإنما هو فعل ذلك تنفيلاً لما تقضى به لائحة المرور في هذه الحالة من سحب الرخصة وتسليم المتهم تصريحاً مؤقناً بالقيادة إلى أن يبت في أمر التهمة المستندة إليه .

(١٦٥٢/٣/٢٤) احكام النقض س ٢ و ٢٢١ ص ٦٢١)

٧٣٨ - إن صيب «حذر بمنزل منهم من سيانه إن يجعل الجريمة في حالة تلبس بحوزة مأمور الضبطية اعصابه إن يفتش بغير ادب من النياحة العامة لل من يرى انه ساهم في هذه الجريمة سواء اكان فاعلاً او شريكاً وإن يفتش مسكنه .

(١٩٥٢/٣/١٣) احكام النقض س ٣ ق ٢١٧ ص ٥٨٧ ،

(١٩٥٢/٣/١٣ ق ٢١٨ ص ٥٨٩)

٧٣٩ - ان الجريمة متى شوهدت وقت ارتكابها او عقب ارتكابها ببرهه يسيره فانها تكون متلبساً بها ، ويجوز لرجل الضبطية القضائية ان يقبض على كل من ساهم فيها فاعلاً كان او شريكاً وان يفتشه ان راي لذلك وجها ، ويستوى في ذلك من يشاهد وهو يقارف الفعل المكون للجريمة ومن تتبين مساهمته فيها وهو بعيد عن محل الواقعة .

(١٩٤١/٣/٢) مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٢٠

(ص ٤١٠)

٧٤٠ - ب- ان ما يحرمه القانون بشأن تفتيش المنازل والأشخاص ويبنى عليه بطلان الدليل المستمد منه هو التفتيش أو القبض الذي يقيج على الأشخاص أو في منازلهم على خلاف الأوضاع التي رسمها - أما إذا كان مأمور الضبطية القضائية قد حصل على الدليل من غير طريق التفتيش أو القبض ، كان يكون المتهم قد ألقى من تلقاء نفسه بشيء كان يحمله عندهما

ضيمر بقدره رجل البوليس للقبض عليه ، فان ضبط هذا الشيء بعد القاءه
ثم الاستشهاد به في الدعوى كدليل على المتهم الذي كان يحمله يكتفى
صحيحا لا يطلان فيه حتي ولو لم يكن المتهم في إحدى حالات التلبس أو
غيرها مما يجوز فيها قانونا لرجال الضبطية القضائية القبض على المتهم
وتفتيشه .

(١٩٣٨/١٤/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٤١١)

ص ٤٠٣)

٧٤١ - إذا أذنت النيابة في تفتيش مسكن متهم لضبط ورقة مدعى
بسرقتها ، وفي أثناء التفتيش أتى أخو المتهم المقيم معه في هذا المسكن ،
فجاءه وجلسه ، عملا يريب في أمره (وهو في هذه القضية أنه ألقى شيئا
من يده في الشارع) ففتشه معاون الإدارة المكلف بتفتيش المسكن فوجده
معه دخان حسن كيف ، ثم ظهر أن الشيء الذي ألقاه في الشارع هو مادة
مخدرة (حشيش) فلا شك في أن تفتيشه لهذا السبب للطاري الذي لم
يكن يخطر ببال أحد جائز بلا حاجة إلى إذن النيابة ، لأن هذه الحالة تعتبر
من حالات التلبس

(١٩٣٣/١١/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٦٧)

ص ٣١٦)

٧٤٢ - ما يقوم به رجال الاسعاف من البحث في جيوب الشخص
الغائب عن صوابه ، قبل نقله إلى المستشفى ، لجمع ما فيها وتعرفه وحصره ،
هذا الاجراء لا مخالفة فيه للقانون ، اذ هو من الواجبات التي تسلبها على
رجال الاسعاف الظروف التي يؤدون فيها خدماتهم ، وليس من شأنه أن
يكون فيه اعتداء على حرية المريض أو المصاب الذي يقومون باسعافه فهو
بذلك لا يعد تفتيشا بالمعنى الذي قصد الشارع إلى اعتباره عملا من أعمال
التحقيق .

(١٩٥٦/١/٢٠ أحكام النقض ص ٧ ق ٩ ص ٢١)

٧٤٣ - إذا كان ما أثبتته الحكم من واقعة الدعوى يفيد أن المتهم كان
قد تخلى عن الحقيبة وألقاها على الأرض قبل أن يمسك به رجلا البوليس
ليحصله من دركوب القطار بعد أن رآه يجرى محاولا ركوبه دون أن يقدم
تذكرته إلى عامل الباب فان تفتيش الحقيبة بعد تخلي المتهم عنها يكون صحيحا

ولا يكون لما يشبه المتهم بشأن بطلان القبض جلدوى مادام قد تبين من تفتيش الحقيقة وجود المخدر بها .

(١٩٥١/١/١٥ أحكام النقض س ٢ ق ١٨٧ ص ٤٩٦)

٧٤٤ - ان بحث البوليس فى محتويات السلة بمسد سقوطها فور الطريق العام لا يعد تفتيشا بالمعنى الذى يريده القانون ، وانما هو ضرب من ضروب التجري عن مالها على يهتدى الى معرفته بشئ من محتوياتها. ولا جناح عليه فى ذلك . فاذا هو وجد فى هذه السلة مخدرا (حشيشا) وإذابت الحكمة صاحب هذه السلة فى تهمة احراز الحشيش الموجود بها. كان حكمها فى محله .

(١٩٣٦/١/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٨)

ص ٥٤٠)

صور لعدم مشروعية الاجراءات السابقة

٧٤٥ - اذا كان كل ما وقع من المتهم وحمل الضابط على تفتيشه هو دخوله المسكن مسرعا فور رؤيته اياه وكان الاذن الصادر من النيابة مقصورا على والد المتهم دون ان يشمل هو ، فهذا القبض والتفتيش النعم تلاء بناء على العثور على قطعة من الحشيش فى غرفة والد المتهم يكونان باطلين .

(١٩٥٢/١٢/١٥ أحكام النقض س ٤ ق ٩١ ص ٢٣٣)

٧٤٦ - اذا كانت الواقعة النابتة بالحكم هي ان أحد رجال المباحث رأى المتهم فى الشارع وان المتهم عندما وقع نظره عليه أسرع فى مشيته فارتاب فى أمره واقتاده الى المركز ، وبمجرد وصوله اليه استأذن ملاحظ البوليس النيابة فى تفتيشه فأذنت ، وعند تفتيشه وجد بجيبه مادة تبين من التحليل أنها أفيون ، فان هذا المتهم لا يصح ان يقال عنه انه كان وقت القبض عليه فى حالة تلبس ، واذن فالقبض باطل والاذن الصادر بالتفتيش يكون باطلا كذلك ، لأن استصداره انما كان للحصول على دليل لم يكن فى قدرة البوليس الحصول عليه لولا ذلك القبض . وقد كان البوليس اذا كانت القرائن متوافرة لديه على اتهام المتهم أن يرضها على النيابة لاستصدار

اذنها بالتفتيش من غير اجراء القبض .

(١٩٤٤/٤/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٨٥

ص ٦٤٥)

٧٤٧ - اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن رجل البوليس

اقتاد المتهم الى مكتب المباحث لما اشتهر عنه من الاتجار في المخدرات ، ثم حصل رئيس المكتب على اذن من النيابة بتفتيشه وفشه فورا فتمر على قطعة من الأفيون داخل حذائه ، فلا يجوز الاستناد في ادانته الى ضبط المادة المخدرة معه ، لأن اذن النيابة في التفتيش لم يصدر الا بعد أن قبض على المتهم بصفة غير قانونية ، وفي ذلك ما يدل على أن استصداره لم يكن الا للحصول على دليل لم يكن لوجود لولا هذا القبض .

(١٩٤١/١/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢١٩

ص ٤١٠)

٧٤٨ - لا يجوز قانونا تبرير التفتيش بمقولة أن المتهم كان في

حالة تلبس بجريمة سرقة مادام لم يكن هناك تحقيق عن واقعة السرقة المقول بها ، ولم يكن التفتيش حاصلا على أساس أن هناك جريمة سرقة بل على أساس وجود مادة مخدرة يراد ضبطها .

(١٩٣٨/٦/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٤٠

ص ٢٦٨)

٧٤٩ - أن مشاهدة الجريمة وهي في حالة التلبس يجب أن تسبق

التفتيش فلا يجوز خلق حالة تلبس باجراء تفتيش غير قانوني ، وحكم الجريمة المستمرة في ذلك هو حكم باقي الجرائم ، فجريمة احراز المواد المخدرة وهي جريمة مستمرة لا تبيح التفتيش في غير الأحوال المنصوص عليها قانونا .

(١٩٣٨/٢/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٤٩

ص ١٤٢)

٧٥٠ - أن التفتيش الذي يقع على الأشخاص في غير الأحوال التي

يرخص فيها القانون به يكون باطلا بطلانا جوهريا ، ولا يصح الاعتماد عليه كدليل لادانة الشخص الذي حصل تفتيشه . فإذا قبض أحد رجال البوليس

(أومباشى) على شخص وهو سائر فى الطريق وأجرى تفتيشه لمجرد الظن أو الاشتباه فى أنه يحرز مخدرا ، فإن هذا التفتيش الحاصل بغير إذن من النيابة يكون باطلا لمخالفته لأحكام القانون .

(١٩٣٧/٢/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٤٣ ص ٤١)

تنفيذ التفتيش

٧٥١ - لا يشترط القانون إلا أن يجرى التفتيش أحد مأمورى الضبط القضائى دون أن يقصر ذلك على محرر محضر الضبط .

(١٩٧٥/٦/٨ أحكام النقض س ٢٦ ق ١١٧ ص ٥٠٠)

٧٥٢ - من المقرر أن ما يتخذ مأمور الضبط القضائى المخول حقه التفتيش من اجراءات الكشف عن المخدر بمعرفة طبيب المستشفى فى موضع اخفائه من جسم المتهم لا يعدو أن يكون تعرضا للمتهم بالقدر الذى يبيحه التفتيش ذاته ، كما أن قيام الطبيب فى المستشفى بإخراج المخدر من الموضع الذى أخفاه فيه المتهم لا تأثير له على سلامة الاجراءات ، ذلك أن قيامه بهذا الاجراء إنما يجرى بوصفه خبيرا ولا يلزم فى القانون أن يكون الخبير من رجال الضبطية القضائية أو أن يباشر عمله فى مكان معين أو تحت اشراف أحد .

(١٩٧٤/٤/٧ أحكام النقض س ٢٥ ق ٨٢ ص ٣٧٨)

٧٥٣ - نص المادة ٤٦ اجراءات إنما يخص مأمور الضبط القضائى دون غيره بحق التفتيش .

(١٩٥٦/٤/٢٤ أحكام النقض س ٧ ق ٩٨٤ ص ٦٥٩)

٧٥٤ - ان الحق المخول لمأمور الضبط القضائى بتفتيش المتهم فى الأحوال التى يجوز فيها القبض عليه قانونا بالتطبيق للمادتين ٣٤ و ٤٦ اجراءات جنائية قاصر على شخصه دون مسكنه .

(١٩٧١/٥/٣ أحكام النقض س ٢٢ ق ٩٦ ص ٣٩٥)

٧٥٥ - متى صدر أمر من النيابة العامة بتفتيش شخص كان لمأمور الضبط القضائى المنعوب لاجرائه أن ينفذه أينما وجده ، مادام المكان الذى جرى فيه التفتيش وانما فى دائرة اختصاص من أصدر الأمر

ومن نفعه .

(١٩٨٢/٦/١٥ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٤٨ ص ٧١٦ ،
١٩٦٧/١٠/٣٠ س ١٨ ق ٢١٤ ص ١٠٤٧)

٧٥٦ - متى كانت جريمة احراز السلاح متلبسا بها ، فان هذا
يجيز لمأمور الضبط القبض على الجاني وتفتيشه في أي وقت وفي أي مكان
ما دامت حالة التلبس قائمة ، ولا تصح مطالبة القائم بالتفتيش بالموقوف
فيه عند انقضاء وقت معين ، أو عند العثور على شيء معين ، ومن ثم فالدليل
الاستمد من هذا التفتيش يكون صحيحا .

(١٩٤٨/١٢/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٤٥
ص ٧٠٢)

٧٥٧ - لم يشترط القانون - بالنسبة الى تفتيش الأشخاص -
حضور شهود تيسيرا لاجرائه ، الا أن حضورهم وقت التفتيش لا يترتب
عليه البطلان ، إذ أن حصول التفتيش أمام شهود هو ضمان لسلامة
الاجراءات التي يباشرها مأمور الضبط القضائي ، ولا محل لاستناد المتهم
الى المادة ٧٧ اجراءات جنائية لأن المادة المذكورة لم تنهض الا عن حق
خصوم الدعوى في حضور اجراءات التحقيق عندما يباشرها قاضي التحقيق .
(١٩٥٩/١١/٩ أحكام النقض س ١٠ ق ١٨٣ ص ٨٥٧)

صور في ظل النص قبل التعديل.

٧٥٨ - لمأمور الضبط القضائي بمقتضى السلطة المخولة له
بالمادتين ٢/٣٤ و ٤٦ اجراءات جنائية أن يقبض على المتهم الذي توجبه
دلائل كافية على اتهمه بعبارة مخدر وأن يفتشه دون حاجة الى الأمر بذلك
من سلطة التحقيق .

(١٩٥٤/٥/٣ أحكام النقض س ٥ ق ١٨٨ ص ٥٥٦)

٧٥٩ - لا يجوز لرجال الضبطية القضائية تفتيش الشخص بغير
رضائه وبدون إذن من سلطة التحقيق الا في الأحوال التي يخول القانون
لهم فيها القبض عليه ، وهي التلبس بالجريمة والحالات الأخرى الواردة في .

المادة ١٥ تحقيق جنايات •

(١٩٣٨/٥/٢٣) مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٢٦

ص ٢٣٧)

٧٦٠ - لرجال البوليس دائما حق تفتيش الأشخاص الذين يجرون القبض عليهم طبقا للقانون ، فكلما كان القبض صحيحا كان التفتيش صحيحا والعكس بالعكس •

(١٩٣٧/٢/٨) مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٤٣ ص ٤١)

تفتيش المسجون

٧٦١ - تفتيش المسجون الذى يقوم به ضابط السجن للاشتباه فى

حياسة أشياء ممنوعة داخل السجن يعتبر استعمالا لحق •

(١٩٨٧/١٠/٢٢) الطعن رقم ٢٨٤١ لسنة ٥٧)

٧٦٢ - لما كانت الواقعة على الصورة التى أثبتتها الحكم المطعون فيه يبين منها أن التفتيش الذى أجراه الحارسان للمطعون ضده - وكان مسجونا - إنما كان بحثا عن ماهية المنوعات التى نعى الى علمهما أنه توصل اليها أثناء وجوده بالمحكمة ، فإن ذلك التفتيش لا مخالفة فيه للقانون اذ هو من الواجبات التى تملئها عليهما الظروف التى يؤدىان فيها واجب الحراسة بغية الكشف عن ماهية المنوعات التى فى حوزة المطعون ضده خشية استعمالها فى إلحاق الأذى بنفسه أو بغيره أو تحظر لوائح السجن احرارها ويتمن عليهما ابلاغ السجن بها عند عودتهما اليه ، فهو بهذه المثابة لا يعد تفتيشا بالمعنى الذى قصد الشارع اعتباره عملا من أعمال التحقيق يهدف الى الحصول على دليل من الأدلة ولا تملكه الا سلطة التحقيق أو بإذن سابق منها ، وإنما هو اجراء ادارى تحفظى لا ينبغى أن يختلط مع التفتيش القضائى ولا يلزم لاجرائه أدلة كافية أو اذن سابق من سلطة التحقيق ولا تلزم صفة الضبط القضائى فيمن يقوم بأجرائه ، فإذا أسفر هذا التفتيش عن دليل يكشف عن جريمة يعاقب عليها بمقتضى القانون العام فإنه يصبح الاستشهاد بهذا الدليل على اعتبار أنه ثمرة اجراء مشروع فى ذاته ولم يرتكب فى سبيل الحصول عليه أية مخالفة •

(١٩٧٦/٥/٢٣) أحكام النقض ص ٢٧ ق ١١٣ ص ٥٠٦)

٧٦٣ - السجن المركزية تجرى عليها أحكام لوائح السجن ونظامه ، وضباط السجن وحراسه حق تفتيش أى مسجون فى أى وقت وتفتيش ملابسه وأمتعته وغرفته وضبط ما قد يحوزه من ممنوعات ، وبناء الأمر الصادر من مستشار الاحالة بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية على بطلان التفتيش الحاصل من رئيس وحدة مباحث قسم الدقى المشرف على سجن القسم لاجد النزلاء به خطأ فى تطبيق القانون .

(١٩٧٣/٦/٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٤٨ ص ٧١٩)

٧٦٤ - متى كانت المادة ٤١ من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ تنص على أنه اذا اشتبه مدير السجن أو مأموره فى أى زائر جاز له ان يأمر بتفتيشه فاذا عارض الزائر فى التفتيش جاز منعه من الزيارة مع بيان أسباب هذا المنع فى سجل يومية السجن ، وكانت هذه المادة كما هو واضح من عبارتها لا تستلزم الرضاء الذى يصدر بفعل ايجابى ممن يحصل تفتيشه بل يكفى عدم معارضته فى التفتيش - وهو فعل سلبى - فإن تفتيش مأمور السجن للطاعنين حين اشتبه فيهما لدى دخولهما سجن النساء فى اليوم المخصص للزيارة يكون صحيحا بالتطبيق لأحكام هذه المادة مادام أن الطاعنين لم يدفعا بأنهما اعترضسا على تفتيشهما بمعرفة مأمور السجن ، ومن ثم يكون النعى ببطلان التفتيش فى غير محله .

(١٩٦٣/٢/٤ أحكام النقض س ١٤ ق ١٩ ص ٨٨)

٧٦٥ - لا يصح الاستناد الى لائحة السجن فى تبرير تفتيش المتهم مادام أنه لا يوجد أمر قانونى بإيداعه السجن كما تنص به المادة ٤١ اجراءات جنائية .

(١٩٥٤/١٢/١٣ أحكام النقض س ٦ ق ٨٩ ص ٢٩٢)

٧٦٦ - ان تفتيش المحبوسين حيسا احتياطيا عند ادخالهم السجن صحيح ، وذلك على ما هو مفهوم من نصوص القانون من أن لفظ السجن يطلق على المحبوسين اطلاقا ، سواء أكان الحبس احتياطيا أم تنفيذيا .

(١٩٤٨/١/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٩٣ :

ص ٤٥٣)

تفتيش السيارات

تفتيش السيارات الخاصة

٧٦٨ - التفتيش المظور هو الذى يقع على الأشخاص والمساكن بغير مبرر من القانون ، إما حرمة السيارة الخاصة فمستمنة من اتصالها بشخص صاحبها أو حائزها ، واذن فإعدام هناك أمر من النجاسة بتفتيش شخص المتهم فإنه يشمل بالضرورة ما يكون متصلا به ، والسيارة الخاصة كذلك ، ومن ثم فلا وجه لما ينصه الطاعن من بطلان .

(١٩٨٤/٢/١٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ٣٠ ص ١٤٩ ، ١٩٦٩/٦/٢٠ س ٢٠ ق ١٩٣ ص ٩٧٦)

٧٦٩ - القيود الواردة على حق رجال الضبط القضائي فى إجراء القبض والتفتيش بالنسبة الى السيارات إنما ينصرف الى السيارات الخاصة بالطرق العامة فتحول دون تفتيشها أو القبض على ركبائها الا فى الأحوال الاستثنائية التى رتبها القانون طلبا هي فى حيازة أصحابها .

(١٩٦٦/١/٣ أحكام النقض س ١٧ ق ٢ ص ٥)

تفتيش سيارات الأجرة

٧٧٠ - الاصل أنه القيود الواردة على حق رجال الضبط القضائي فى إجراء القبض والتفتيش بالنسبة الى السيارات إنما ينصرف الى السيارات الخاصة فتحول دون تفتيشها أو القبض على ركبائها الا فى الأحوال الاستثنائية التى رتبها القانون - طالما هي فى حيازة أصحابها - فاذا كان التأييد مما استظهره الحكم المظور فيه - وله أصل فى الأوراق - أن السيارة المضبوطة مملوكة لشخص كان نزيل أحد المعتقلات ، وقد اعترف الطاعن الثانى أنه استأجرها من زوجة مالكها لاستغلالها كسيارة أجرة ، فإن هذه الحماية تسقط عنها .

(١٩٦٨/٣/٤ أحكام النقض س ١٩ ق ٥٩ ص ٣٣٠)

٧٧١ - لما كان التفتيش الذى يحرمه القانون على رجال الضبطية القضائية هو الذى يكون فى إجراءات اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك حرمة المساكن فيما عدا أحوال التلبس والأحوال الأخرى التى منحهم فيها القانون حق القبض والتفتيش بنصوص خاصة ، على أن القيود الواردة على

حق رجل الضبط القضائي في اجراء القبض والتفتيش بالنسبة للسيارات
انما تنصرف الى السيارات الخاصة بالطرق العامة فتحول دون تفتيشها او
القبض على ركبائها الا في الاحوال الاستثنائية التي رسمها القانون طالما هي
في حيازة اصحابها . اما بالنسبة للسيارات المدة للايجار - كالسيارة التي
ضبط بها المخدر - فان من حق مأمور الضبط القضائي إيقافها أثناء سيرها
في الطرق العامة للتحقق من عدم مخالفة أحكام قانون المرور .

(١٠/١٦/١٩٨٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٨٧ ص ٢٩٤)

٧٧٣ - المقيود الواردة على حق رجال الضبط القضائي في اجراء
القبض والتفتيش بالنسبة الى السيارات انما ينصرف الى السيارات الخاصة ،
فتحول دون تفتيشها أو القبض على ركبائها الا في الاحوال الاستثنائية التي
رسمها القانون طالما هي في حيازة اصحابها . اما بالنسبة للسيارات
المدة للايجار فان من حق مأموري الضبط القضائي إيقافها أثناء سيرها في
الطرق العامة للتحقق من عدم مخالفة أحكام قانون المرور .

(١٧/١٠/١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ١٧٦ ص ٩٥١)

تفتيش السيارات الخالية

٧٧٣ - ان المقيود الواردة على التفتيش انما تنصرف الى السيارات
الخاصة بالطرق العامة فتحول دون تفتيشها الا في الاحوال الاستثنائية التي
رسمها القانون طالما هي في حيازة اصحابها . فاذا كانت خالية وكان
ظاهر الحال يشير الى تخلي صاحبها عنهما سقطت عنها هذه الحماية وجاز
تفتيشها .

(٢٣/١٢/١٩٦٣ أحكام النقض س ١٤ ق ١٧٦ ص ٩٦٢)

٧٧٤ - لا يجوز تفتيش السيارات الخاصة بالطرق العامة بغير إذن
من سلطة التحقيق ، وفي غير أحوال التلبس ، الا اذا كانت خالية وكان
ظاهر الحال يشير الى تخلي صاحبها عنها .

(٤/٤/١٩٦٠ أحكام النقض س ١١ ق ٦١ ص ٣٠٨)

٧٧٥ - التفتيش الذي يقع في سيارة واقفة في الطريق لا يحرّمه

القانون والاستدلال به جائز .
(١٩٣٨/٦/٢٠) مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٤٢
جس ١٠٢٦٨ .

الرضاء بالتفتيش

٧٧٦ - تفتيش الضابط للأشخاص المفارين للبلاد بحثا عن
الأسلحة والذخائر والمفرقات تأمينا لسلامة الطائرات وركابها من حوادث
الارهاب يعتبر اجراء اداريا وقائيا ، وليس من أعمال التحقيق ، يجوز
التمويل على ما يسفر عنه هذا التفتيش من أدلة كاشفة لجريمة معاقب عليها
بمقتضى القانون العام .
(١٩٨٦/١٠/٢ الطعن رقم ٧٢٤ لسنة ٥٦)

٧٧٧ - قبول المتهم ركوب الطائرة يفيد رضاه مقدما بالنظام الذي
وضمته الموانئ الجوية من ضرورة تفتيشهم وقائيا صونا لهما ولركابها من
حوادث الارهاب والاختطاف ، ويصحح ما يسفر عنه ذلك التفتيش من ضبط
الجرائم .
(١٩٨٦/٤/٣٠ الطعن ٣٤٣ لسنة ٥٦)

٧٧٨ - مادام الحكم قد أثبت أن تفتيش السيارة التي وجدت بها
المادة المخدرة قد تم برضاء صاحبها الذي كان بها وقت التفتيش فذلك
يكون كافيا لصحة التفتيش ولا حاجة معه للبحث عن رضاه أحد غيره ممن
كانوا في السيارة ، ولا شأن لأحد من هؤلاء في الطعن على هذا التفتيش .
(١٩٤٠/١٢/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٦٩
ص ٣١٦)

البلغ بالبطان

٧٧٩ - المستقر عليه في قضاء محكمة النقض انه لا يجوز الطعن
بالبطان في الدليل المستمد من التفتيش بسبب عدم مراعاة الأوضاع
القانونية المقررة الا من شرعت هذه الأوضاع لحمايتهم ، فاذا كان الثابت
مما استظهره الحكم المعلوم فيه أن السيارة التي ضبط المخدر فيها ليست
مملوكة للطاعن ، فإن تفتيشها لا يمس حرمة من الحرمان المكفولة له .
(١٩٦٨/٣/٤ أحكام النقض س ١٩ ق ٥٩ ص ٣٢٠)

٧٨٠ - المدفع ببطلان تفتيش سيارة لا يقبل الا من مالكيها ، ومن ثم فانه لا يقبل من الطاعن الذي تنصل من أية علاقة له بها أو بما تحويه أن يتحدى ببطلان ضبطها وتفتيشها .
(١٩٦٣/٣/٥ أحكام النقض س ١٤ ق ٣٣ ص ١٤٨)

تفتيش المتاجر

٧٨١ - ان للمتجر حرمة مستمدة من اتصاله بشخص صاحبه أو بمسكنه وان هذه الحرمة وما أحاطها به الشارع من عناية تقضى أن يكون دخوله بأذن من النيابة ما لم تكن الجريمة متلبسا بها أو كان صاحب الشأن قد رضى بالتعرض لطريقته رضاء صحيحا ، وإن الرضاء بالتفتيش يجب أن يصدر من حائز المكان أو من يصد حائزا له وقت غيابه . وتقدير توافر صفة الحيازة لمن صدر عنه الرضاء بتفتيش المسكن هو من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب مادام يقيم قضاءه بذلك على ما يسوغه .
(١٩٧٨/٢/٢٦ أحكام النقض س ٢٩ ق ٣٢ ص ١٨٥)

٧٨٢ - التفتيش المحظور هو ما يقع على الأشخاص والمساكن بغير مبرر من القانون . أما محل التجارة فلا يمكن القول ببطلان تفتيشه الا على اعتبار اتصاله بشخص صاحبه أو مسكنه ، ومادام أن لمأمور الضبط القضائي أن يفتش المتهم فلا يقبل الطعن ببطلان تفتيشه هذا المحل .
(١٩٦٩/١١/٢٤ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٧٠ ص ١٣٣٠)

٧٨٣ - التفتيش المحظور هو الذي يقع على الأشخاص والمساكن بغير مبرر من القانون ، أما حرمة المتجر فمستمدة من اتصاله بشخص صاحبه أو مسكنه واذن فمادام هناك أمر من النيابة العامة بتفتيش أحدهما أو كليهما فانه يشمل بالضرورة ما يكون متصلا به والمتجر كذلك . ومن ثم فان اطلاق القول ببطلان تفتيش المتجر بعدم التنصيص عليه صراحة في الأمر به يكون على غير منته صحيح من القانون .
(١٩٦٩/٦/١٦ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٨١ ص ٩١٠ ، ١٩٨١/٥/٢٥ س ٣٢ ق ١٥ ص ٥٤٥)

٧٨٤ - التفتيش المحظور هو ما يقع على الأشخاص والمساكن بغير مبرر من القانون ، أما حرمة محل التجارة فمستمدة من اتصاله بشخص

صاحبه ، ومن ثم فإن ما ذهب اليه الحكم من بطلان تفتيش محل تجارة المتهم رغم صدور اذن من النيابة العامة بتفتيشه ومسكنه يكون قد أخطأ فيه تأويل القانون بما يوجب نقضه .

(١٩٦٤/٤/٦ أحكام النقض س ١٥ ق ٤٩ ص ٢٤٦)

٧٨٥ - متى كان هناك اذن من سلطة التحقيق بتفتيش المتهم فاذ تفتيش محل تجارته بمقتضى هذا الاذن يكون صحيحا ، ذلك أن حرمة محل التجارة مستمدة من اتصاله بشخص صاحبه أو بمسكنه .

(١٩٦٢/١/١٥ أحكام النقض س ١٣ ق ١٠ ص ٣٨)

٧٨٦ - التفتيش المحظور هو ما يقع على الأشخاص والمساكن بغير مبرر من القانون ، فلا يمكن القول بطلان تفتيش دكان الا على اعتبار اتصاله بشخص صاحبه أو مسكنه ، واذن فإدام هناك اذن من النيابة بتفتيش متهم ومنزله فلا يقبل منه الطعن بتفتيش دكانه بمقولة انه لم يصدر به اذن .

(١٩٤٨/١١/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٩٧)

ص ٦٥٩)

الفقرة الثانية

مجال تطبيق النص

٧٨٧ - مراد القانون من اشتراط تفتيش الأنثى بمعرفة انثى عندما يكون مكان التفتيش من المواضيع الجسمانية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الاطلاع عليها ومشاهدتها هو الحفاظ على عورات المرأة التي تخدش حينها اذا مست .

(١٩٧٢/٣/١٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٨١ ص ٣٥٩ ،

١٩٧٢/٥/٢١ ق ١٦٩ ص ٧٥٩)

٧٨٨ - مجال أعمال حكم المادة ٢/٤٦ اجراءات جنائية أن يكون ثمة تفتيش قد وقع على الأنثى في موضع من جسمها لا يجوز لرجل الضبط القضائي الاطلاع عليه ومشاهدته باعتباره من عورات المرأة التي يخدش

حياتها اذا مسي .

(١٩٦٦/٣/٧ أحكام النقض س ١٧ ق ٥١ ص ٢٥٨ .
١٩٦٢/١/٣٠ س ١٣ ق ٢٧ ص ٩٨)

المساعدة التي تنفذ التفتيش

٧٨٩ - لا تستلزم المادة ٤٦ اجراءات جنائية أن تحلف الشاهدة التي تدبت لتفتش أنثى من مأمور الضبط القضائي واثبت اسمها في محضر ضبط الواقعة اليمين الا اذا خيف ألا يستطاع فيما بعد سماعها بيمين طبقا للقاعدة التي وضعتها المادة ٢٩ اجراءات جنائية .

(١٩٧٢/٥/٢٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٨٧ ص ٨٢٥)

الحكم بالنسبة الى الطبيب

٧٩٠ - الكشف عن المخدر في مكان حساس من جسم الطاعنة بمعرفة طبيب المستشفى لا تأثير له على سلامة الاجراءات . ذلك ان قيامه بهذا الاجراء انما كان بوصفه خيرا ، وما اجراء لا يعلو ان يكون تعرضا للطاعنة بالقدر الذي تستلزمه عملية التداخل الطبي اللازمه لاجراج المخدر من موضع اخفائه في جسم الطاعنة .

(١٩٧٦/١/٤ أحكام النقض س ٢٧ ق ١ ص ٩)

٧٩١ - ان القول بأن الطبيب يسمح له بحكم مهنته ما لا يسمح لغيره من الكشف على الاناث وأنه لا غضاضة عند استعانة تفتيش متهمه بمعرفة أنثى أن يقوم هو باجراء التفتيش المطلوب . ذلك تقدير خاطئ، في القانون .

(١٩٥٥/٤/١١ أحكام النقض س ٦ ق ٢٤٩ ص ٨٠٧)

صور لا مخالفة فيها للنص

٧٩٢ - لم يوجب القانون على مأمور الضبط القضائي اصطحاب أنثى عند انتقاله لتنفيذ اذن تفتيش أنثى ، اذ أن هذا الالتزام مقصور على اجراء التفتيش ذاته في مواضع تعتبر من عورات المرأة . وجذب الضابط المخدر من الطاعنة ليس فيه مساس بعورة المرأة مما لا يعوز اجراؤه

الا بمعرفة أنثى .

(١٩٨٤/١/٣١ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٩ ص ٩٥
١٩٦٦/٣/٧ س ١٧ ق ٥١ ص ٢٥٨)

٧٩٣ - قيام الضابط بضبط اللقافة من فوق ساقى الطاعنة عند قيامه بتنفيذ اذن التفتيش - بفرض صحة ذلك - لا يتحقق به المساس بموارة لها أو الاطلاع عليها بحيث يبطل التفتيش .
(١٩٨٣/٢/٢٢ أحكام النقض س ٣٤ ق ٤٩ ص ٢٥٧)

٧٩٤ - لا يكون ضابط البوليس قد خالف المادة ٢/٤٦ اجراءات جنائية ان هو أمسك بيد المتهمه وأخذ العلبه التي كانت بها .
(١٩٧٠/٢/٨ أحكام النقض س ٢١ ق ٣٠ ص ١٤٨)

٧٩٥ - ان ضابط البوليس لا يكون قد خالف القانون ان هو التفتك لقفافة المخدر التي طالعه في وضما الظاهر بين أصابع قدم المتهمه وهي عارية .
(١٩٥٧/٥/٢٠ أحكام النقض س ٨ ق ١٤٣ ص ٥٢١)

٧٩٦ - استلزم نص المادة ٢/٤٦ من قانون الاجراءات الجنائية اذا كان المتهم أنثى ان يكون التفتيش بمعرفة أنثى يندبها لذلك مأمور الضبط القضائي ، ولم يشترط القانون الكتابة في هذا النذب لأن المقصود بنذب الأنثى ليس تحقيق ضمانات حرية من يجرى تفتيشها ولكن اشتراط نذب الأنثى جاء عندما يكون التفتيش في المواضع الجسمانية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الاطلاع عليها ومشاهدتها بقصد الحفاظ على عورات المرأة التي تخدش حيائها اذا مست ، بل يكتفى بالنذب الشفوي .
(١٩٧٩/٥/١٧ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٢٥ ص ٥٨٨)

صور فيها مخالفة للنص

٧٩٧ - مراد القانون من اشتراط تفتيش أنثى بمعرفة أنثى عندما يكون مكان التفتيش من المواضع الجسمانية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الاطلاع عليها ومشاهدتها هو الحفاظ على عورات المرأة التي تخدش حيائها اذا مست ، ولما كان ما قام به الضابط من امساكه باليد اليسرى

للمطعون ضدها وجذبها عنوة من صدرها اذ كانت تخفى فيه المخدر ينطوى بلا شك على مساس بصدر المرأة الذي يمد من الموراث لديها لما يقتضيه ذلك بالضرورة من ملامسة هذا الجزء الحساس من جسمها . ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بقبول الدفع ببطلان تفتيش المطعون ضدها للأسباب السابقة التي أوردها يكون قد طبق القانون تطبيقاً سليماً .
(١٩٦٤/١١/١٦ أحكام النقض س ١٥ ق ١٣٢ ص ٦٦٨)

٧٩٨ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد اجاز تفتيش صدر المرأة وسوغه بمقولة ان النقاط العلية المحتوية على مخدر من صدر المتهم لا يعتبر تفتيشاً يمس مواطن العفة منها ، وقضى بادانتها اعتماداً على الدليل المستند من هذا التفتيش الباطل وحده فانه يكون مخطئاً في تطبيق القانون وتأويله .

(١٩٥٥/١١/١٦ أحكام النقض س ٦ ق ٣٩٤ ص ١٣٤١)

مادة ٤٧

لمامور الضبط القضائي في حالة التلبس بجناية او جنحة ان يفتش منزل المتهم ويضبط فيه الأشياء والأوراق التي تفيد في كشف الحقيقة اذا تضح من امارات قوية انها موجودة فيه .

- تقابل المادتين ١٨ و ١٩ من القانون السابق .

تطبيق : قضت المحكمة الدستورية العليا في ١٩٨٤/٦/٢ بعدم دستورية المادة ٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ .

الأحكام

تلبس سابق

٧٩٩ - لما كان قضاء محكمة النقض قد استقر على أنه متى صدر اذن النيابة بتفتيش شخص كان لمأمور الضبط القضائي المندوب لاجرائه أن ينفذه أينما وجده ما دام المكان الذي جرى فيه التفتيش واقفاً في دائرة اختصاص من أصدر الأمر ومن نفعه ، وكان ضبط المخدر مع المطعون يمد بهد استئذان النيابة يجعل جريمة احراز المخدر متلبساً بها ما بس والمنافاة الضبط القضائي الذي شاهد وجودها أن يقوم بتفتيش سكن على قيام حالة لصدور اذن من النيابة العامة بذلك ، ومن ثم يكون الحكم قد خالف القانون .

(١٩٨٢/٣/١٤ أحكام النقض س ٣٣٥ ج ٥ ق ٨٩ ص ١٦١)

٨٠٠ - أن ضبط المخدر مع المظنون ضده بعد استئذان النيابة يجعل جريمة احرار المخدر متلبسا بها مما يبيح لرجل الضبط القضائي الذي شاهد وجودها أن يقوم بتفتيش مسكنه دون حاجة لصدور اذن من النيابة العامة بذلك .

(١٩٧٧/٦/٥ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٤٥ ص ٦٩١)

٨٠١ - لمأمور الضبط القضائي دون حاجة الى اذن مسبق من سلطة التحقيق أن يفتش منزل مرتكب الجريمة في حالة التلبس ، لأن تفتيش المنزل الذي لم يسبق للنيابة العامة تفتيشه بعد مباشرتها التحقيق إنما يستند الى الحق المخول لمأمور الضبط القضائي في المادة ٤٧ اجراءات جنائية ، ولأن تقييد نطاق تطبيقها ونصها عام يؤدي الى نتائج تتأثر بها العدالة عندما تقضى الظروف المحيطة بالمحادث أن يتقاعس المأمور عن واجب فرضه عليه القانون وخوله الحق في استعماله .

(١٩٧٣/١٢/٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٣٩ ص ١١١٧ ، ١٩٦٥/١١/١٤ س ١١ ق ١٥٠ ص ٧٨٢)

٨٠٢ - اذا كان الثابت من مدونات الحكم المظنون فيه ان المتهم الآخر ضبط ضبطا قانونيا محرزا لمادة مخدرة وأن هذا المتهم دل على الطاعن باعتباره مصدر تلك المادة ، فيكون انتقال الضابط الى منزل الطاعن وتفتيشه بارشاد المتهم الآخر اجراء صحيحا في القانون ، اذ أن ضبط المخدر مع المتهم الآخر يجعل جريمة احراره متلبسا بها مما يبيح لرجل الضبط القضائي الذي شاهد وقوعها أن يقبض على كل من يقوم دليل على مساهمته فيها وأن يدخل منزله لتفتيشه .

(١٩٧٣/٢/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٥٢ ص ٢٥٣)

٨٠٣ - ما دام اذن التفتيش الصادر من وكيل النيابة لم يكن صوره في يده على تفتيش مسكن المتهم بل شمل أيضا ضبطه وتفتيشه ، فإن ٧٩٧ - من تفتيشه في دائرة اختصاص وكيل النيابة الذي اصدر الاذن يكون مكان التفتيش من ما أسفر هذا التفتيش عن ضبط مادة مخدرة فإن المتهم يكون القضائي الاطلاع عليها ومشاهدتها تجيز للضابط تفتيش مسكنه أينما كان وبغير حاجة حيادها اذا مست ، ولما كان ما

(١٩٥٠ أحكام النقض س ٢ ق ١١٩ ص ٣٢٢)

٨٠٤ - يجوز قانونا لمأمور الضبطية القضائية عند مشاهدته جريمة ينطبق عليها وصف التلبس أن يفتش منزل كل متهم فيها بغض اذن من النيابة ، وذلك سواء أكان فاعلا أصليا أم شريكا ، وسواء أشوعه متلبسا بهذه الجريمة أم لم يشاهد .
(١٩٣٩/٤/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٧٧ ص ٥٣٠)

٨٠٥ - لرجال الضبطية القضائية في جميع احوال التلبس بالجريمة أن يفتشوا منازل جميع المتهمين سواء أكانوا حاضرين أم غائبين ، وسواء أكانوا فاعلين أصليين أم شركاء ، فإن القانون لم يفرق بين متهم وآخر ، ولا يتطلب لاجراء التفتيش الا أن تكون هناك دلائل قوية على اتهام الشخص المراد تفتيشه في الجريمة المتلبس بها .
(١٩٣٧/٢/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٤٨ ص ٤٣)

٨٠٦ - لا يشترط لتفتيش منزل متهم في احوال التلبس أن يشاهد هذا المتهم في حالة من هذه الحالات ، كما قد يلوح من النص العربي للمادة ١٨ تحقيق جنايات ، بل يكفي - كما هو مفهوم من النص الفرنسي لهذه المادة - أن تكون الجريمة مما ينطبق عليه وصف التلبس ، وأن توجد دلائل قوية على اتهام من يراد تفتيش منزله بالمساهمة فيها .
(١٩٣٧/٢/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٤٨ ص ٤٣)

شرط مشروعية الاجراءات

٨٠٧ - اذا كان الثابت بالحكم ان ضابط البوليس قصد منزل المتهم لضبط نمجة اتهم أخوه بسرقتها ، فلما لم يدعن الطاعن لطلب فتح الباب ولاحظ الضابط من ثقب المفتاح أن الطاعن يبعثر سكرًا ويلقي عليه ماء فقامت لديه شبهة في أن السكر مسروق ، فاقتحم المنزل لغتنبشه . فبذه الواقعة لا تعتبر من حالات التلبس ، لأن الضابط لم يكن له أن يمد نظره من ثقب مفتاح الباب لما في ذلك من المساس بحرية المساكن والمنافاة للآداب ، ولا يجوز أن يتخذ من طريق مغالفة القانون دليل على قيام حالة التلبس .

(١٩٤٠/٤/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٨٦ ص ١٦١)

مادة ٤٨

- ألغيت بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ الصادر في ١٩٧٢/٩/٢٨ ، ونشر فيه
 • ١٩٧٢/٩/٢٨ .
 - راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية تحت المادة ١٥ .
 - وهي تقابل المادة ٢٣ من القانون السابق .
 - مادة ٤٨ قبل إلغائها :
 - لمأموري الضبط القضائي ، ولو في غير حالة التفتيش بالحريية أن يفتشوا منازل
 الأشخاص الموضوعين تحت مراقبة البوليس ، إذا وجدت أوجه للاشتباه في أنهم ارتكبوا جناية
 أو جنحة ، ويكون التفتيش على الوجه المبين في المادة ٥١ .

حكم

- ٨٠٨ - أباح قانون الاجراءات الجنائية في المادة ٤٨ منه لمأموري
 الضبط القضائي تفتيش منزل المتهم دون الرجوع الى سلطات التحقيق
 اذا كان من الأشخاص الموضوعين تحت رقابة الشرطة ووجدت أوجه قوية
 للاشتباه في ارتكابه جناية أو جنحة ، وتقدير تلك الشبهات ومبلغ كفايتها
 يكون بداية لرجل الضبط القضائي على أن يخضع هذا التقدير لسلطة
 التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .
 (١٩٧٣/٢/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٥٢ ص ٢٣٥)

مادة ٤٩

- إذا قامت أثناء تفتيش منزل متهم قرائن قوية ضد المتهم أو شخص
 موجود فيه على أنه يخفي معه شيئاً يفيد في كشف الحقيقة جاز لمأموري
 الضبط القضائي أن يفتشوه .

- لا ملاب لها في القانون السابق .

الأحكام

شرط تواجر القرائن

- ٨٠٩ - أنه وإن كان لمأموري الضبط القضائي أن يفتش المتهم
 أو غيره في المكان المأذون له بتفتيشه ، إلا أن شرط ذلك أن توجد قرائن
 قوية على أن هذا الغير يخفي شيئاً يفيد في كشف الحقيقة ، أو كان وجوده

ينم عن احتمال اشتراكه في الجريمة أو كانت الأجزاء التي أحاطت به توجب.
بأن له اتصالاً بها بحكم ظاهر صلبته بالمتهم الضالع فيها .
(١٩٦٦/٢/٢١ أحكام النقض س ١٧ ق ٣٢ ص ١٧٥)

٨١٠ - الأصل أن تفتيش المكان ينصب عليه وعلى ما به من.
منقولات فحسب ولا يمتداه إلى الأشخاص الموجودين فيه ، لأن حرية الشخص.
منفصلة عن حرمة منزله ، ولكن أباح القانون استثناء في المادة ٤٩ إجراءات
جنائية تفتيش الشخص الموجود في المكان سواء أكان متهماً أو غير متهم ،
إذا قامت قرائن قوية على أنه يخفي شيئاً يفيد في كشف الحقيقة ، وهذا الحق
استثنائي فيجب عدم التوسع فيه .

(١٩٥٧/٦/١٩ أحكام النقض س ٨ ق ١٨٤ ص ٦٨١)

٨١١ - لمأمور الضبط القضائي أن يفتش المتهم أو غيره الموجود
في المكان المأذون له بتفتيشه إذا وجدت قرائن قوية على أنه يخفي شيئاً
يفيد في كشف الحقيقة ، وله تقدير تلك القرائن ومبلغ كفايتها على أن يكون.
تقديره خاضعاً لرقابة سلطة التحقيق ومحكمة الموضوع .
(١٩٥٧/٦/١٠ أحكام النقض س ٨ ق ١٧٠ ص ٦٢٢)

صور عملية تفتيش غير المتهم

٨١٢ - لما كان الضابط المأذون له بالتفتيش قرر بتحقيق النيابة.
أنه وجد المظنون ضدها الأولى بمنزل المأذون بتفتيشه (المظنون ضده الثاني)
وأنه قام بتفتيشها لما لاحظته من انتفاخ جيب جلبابها وبروز بعض أوراق
السلفان التي تستخدم في تغليف المخدرات في هذا الجيب ، فإن هذه
الظروف تعتبر قرينة قوية على أن المظنون ضدها الأولى إنما كانت تخفي
معه شيئاً يفيد في كشف الحقيقة ، مما يجيز لمأمور الضبط القضائي أن
يفتسها عملاً بالمادة ٤٩ إجراءات جنائية ، ومن ثم فإن ضبط لفافات
المخدرات في جيبها يكون بناءً على أي بطلان .
(١٩٧٠/٣/٢٩ أحكام النقض س ٢١ ق ١١٥ ص ٤٧٨)

٨١٣ - متى كانت التهمة موجودة في منزل الشخص المأذون
بتفتيشه لدى دخول مأمور الضبطية القضائية ، فلما رآته نهضت وأخذت
صرة كانت تضعها تحت ركبتيها فحملتها تحت إبطها . ولما عرفته أخذت

تتقهقر تم أألت بها فالتقطها . فان هذه المظاهر التي بدت من المتهمه أمام الضابط نعتبر قرينة قوية على أن المتهمه كانت تحفى معها شيئاً يفيد فى كشف الحقيقه . ومن ثم فان ضبط اعصره إنما فيها من مخدر يكون صحيحا طبقا للمادة ٤٩ اجراءات جنائيه .

(١٩٥٦/١١/٥ أحكام النقض س ٧ قـ ٣١٠ ص ١١٢٦)

٨١٤ - اذا صدر اذن من النيابة بتفتيش منزل المتهم للبحث عن مواد مخدرة ، وعند تفتيشه عثر ضابط البوليس فعلا على المخدر ففتش اشخاصا آخرين كانوا فى المنزل وقت تفتيشه على اعتبار أن لهم ضلما فى جريمة احرار المخدر التي شوهده الفعل المكون لها حال ارتكابه فى ذلك الوقت فتفتيش هؤلاء المتهمين يكون صحيحا .

(١٩٤١/١١/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٩٩

ص ٥٦٧)

مادة ٥٠

لا يجوز التفتيش الا للبحث عن الأشياء الخاصة بالجريمة الجارى جمع الاستدلالات او حصول التحقيق بشأنها .

ومع ذلك اذا ظهر عرضا أثناء التفتيش وجود أشياء تعد حيازتها جريمة او تفيد فى كشف الحقيقه فى جريمة أخرى ، جاز لمساور الضبط القضائي أن يقبضها .

- لا مقابل لها فى القانون السابق .

- تقرير لجنة الاجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ : زيدت الفقرة الأولى لتقرر مبدأ أساسيا للتفتيش وهو أنه لا يجوز التفتيش الا للبحث عن الأشياء الخاصة بالجريمة الجارى جمع الاستدلالات او حصول التحقيق بشأنها ، واضيفت عبارة « عرضا » بعد عبارة « اذا ظهر » فى أول المادة تأكيداً للمبدأ المقرر فى المادة ٤ من أنه اذا دخل مساور الضبط فى منزل المتهم للتفتيش عن أشياء معينة فلا يجوز له التفتيش عن أشياء تتعلق بجرائم أخرى ، ولكن ذلك لا يملحه من ضبطها اذا وجدها عرضا .

الأحكام

التقييد بالغرض من التفتيش

٨١٥ - ان الاذن الصادر من النيابة لاحد مامورى الضبطية القضائية بتفتيش متهم فى جناية أو جنحة لا يمكن أن ينصرف بخسب نصه والغرض المقصود منه الى غير ما أذن بتفتيشه ، وذلك لما يقتضيه صغور كل اذن من هذا القبيل من نظر خاص فى تقدير الظروف المستلزمة للتفتيش ومبلغ احتمال استفادة التحقيق منه .

(١٢/١٢/١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ج. ٤ ق ٣٠٣)

س (٣٩١)

صورة صحيحة

٨١٦ - ان ضبط مبلغ الرشوة مع المتهم المأذون بتفتيشه فى جريمة رشوة لا يستلزم حتما الاكتفاء بهذا القدر من التفتيش لما عسى أن يراه مأمور الضبط من ضرورة استكمال تفتيش المتهم بعد ضبط مبلغ الرشوة بحثا عن أدلة أو أشياء أخرى متعلقة بجريمة الرشوة .

(١٦/١٠/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ١٩٥ ص ٩٦٥)

صور فيها تجاوز الغرض من التفتيش

٨١٧ - اذا كان التفتيش قد استنفذ غرضه بضبط الخنجر المضبوط ، وهو من الأسلحة التى ليس لها ذخائر حتى يمكن الاحتجاج بأن الضابط كان يبحث عنها فى جيب الصديرى بعد ضبط السلاح المذكور ، فإن ما قام به الضابط من تفتيش لاحق لضبط ذلك السلاح يكون مخالفا للقانون .

(١٩/٦/١٩٦١ أحكام النقض س ١٢ ق ١٣٦ ص ٧١٠)

٨١٨ - انه اذا كان لرجل الضبطية القضائية أن يفتش عن سلاح . فإن له أن يضبط كل جريمة تظهر له عرضا فى أثناء تفتيشه عن السلاح دون سعى من جانبه فى إجراء التفتيش بحثا عن هذه الجريمة التى لم يؤذن بالتفتيش من أجلها . فاذا هو تجاوز الحدود وفتش لغرض الغاية التى أبيع له التفتيش من أجلها كان عمله باطلا . فاذا كان الثابت بالحكم أن الضابط الذى كان يفتش عن سلاح قرر أنه بمجرد أن أمسك بمحفظة المتهم شمس والحة الاقيون تنبعت منها ففتشها . فهذا معناه أن تفتيشه الحافظة لم يكن

منبها على أنه اشتبه في وجود شيء مما كان يبحث عنه بها ، وإنما بحثها
لأنه اكتشف وجود الأفيون فيها .
(١٩٥٠/١١/١٧ أحكام النقض س ٢ ق ٨٤ ص ٢١٧)

٨١٩ - أنه وإن كان لرجل البوليس (أومياشي) المكلف من قبل
ضابط المباحث بضبط المتهم واحضاره تنفيذا للأمر الصادر بذلك من
النيابة أن يفتشه عند ضبطه للبحث عما قد يكون معه من سلاح خفية
اعتدائه به عليه أو إيذائه نفسه ، إلا أن هذا الحق يجب للقول بقيامه ألا يكون
التفتيش لم يبدأ فيه إلا بهذا القصد ، فإذا كان التفتيش قد أجرى من بادية
الأمر بقصد البحث عن مخدر فإنه يكون باطلا غير جائز الاعتماد عليه .
(١٩٤١/٦/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤٧٣ ص ٥٣٦)

التقدير موضوعي

٨٢٠ - الفصل فيما إذا كان من قام بإجراء التفتيش قد التزم حده
أو جاوز غرضه متمسقا في التنفيذ هو من الموضوع لا من القانون .
(١٩٧٢/٥/٨ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٥٣ ص ٦٨٢)

٨٢١ - أن تعرف ما إذا كان مأمور الضبط قد التزم حدود الأمر
بالتفتيش أو جاوزه متمسقا ينطوي على عنصرين أحدهما مقيد هو تحري
صدور الأمر من جهة دلالة عبارته وهو ما لا اجتهاد فيه لمحكمة الموضوع ،
وثانيهما مطلق لأنه ينطوي على تقرير وتقدير الوقائع التي تفيد التعسف
في تنفيذه وهو موكول اليها تنزله المنزلة التي تراها ما دام سائقا .
(١٩٧٠/١/٢٦ أحكام النقض س ٢١ ق ٤١ ص ١٧٢)

شرط ظهور الأشياء عرضا

٨٢٢ - لمأمور الضبط القضائي المأذون له بتفتيش منزل المتهم
للبحث عن أسلحة وذخائر أن يجري التفتيش في كل مكان يرى احتمال
وجود هذه الأسلحة والذخيرة فيه ، فإذا ما اكتشف عرضاً أثناء هذا التفتيش
جريمة أخرى غير المأذون بالتفتيش من أجلها فإنه يكون حيال جريمة
متلبسا بها . ويكون من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش .
(١٩٧٠/١٢/٢٠ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٩٧ ص ١٢٣٨)

٨٢٣ - المستفاد من نص المادة ٥٠ اجراءات جنائية وتقرير لجنة الشيوخ وما استقر عليه قضاء محكمة النقض أنه لا يجوز التفتيش الا للبحث عن الأشياء الخاصة بالجريمة الجارية جمع الاستدلالات أو حصول التحقيق بشأنها ، وأنه اذا ظهر أثناء تفتيش صحيح وجود أشياء تعد حيازتها جريمة أو تفيد في كشف الحقيقة في جريمة أخرى جاز لمأمور الضبط القضائي أن يضبطها بشرط أن تظهر عرضا أثناء التفتيش ودون معنى يستهدف البحث عنها .

(١٩٧١/١١/١٥ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٥٩ ص ٦٥٦)

٨٢٤ - الأمر الصادر من النيابة العامة لأحد مأموري الضبط القضائي بإجراء تفتيش لفرض معين لا يمكن أن ينصرف بحسب نصه والفرض منه الى غير ما أذن بتفتيشه ، الا اذا شاهد عرضا أثناء اجراء التفتيش المرخص به جريمة قائمة في إحدى حالات التلبس .

(١٩٧٠/١/٢٦ أحكام النقض س ٢١ ق ٤١ ص ١٧٢)

٨٢٥ - متى كان الثابت أن الأمر بالتفتيش صدر لضبط جريمة احرار مخدر فانكشفت جريمة تهريب الدخان اللببي عرضا لمأمور الضبط دون سمي مقصود منه ، فإن هذه الجريمة العارضة الظهور تكون في حالة تلبس ويصح لمأمور الضبط القضائي المضي في الاجراءات بشأنها بناء على حقه المخول له في احوال التلبس بالجريمة ، كما هو المستفاد من نص المادتين ٤٦ ، ٤٧ اجراءات جنائية ، لا بناء على الأمر بالتفتيش الذي انقطع عمله وانتهى أثره بظهور تلك الجريمة الجديدة .

(١٩٦٩/٦/٣٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٩٣ ص ٩٧٦)

٨٢٦ - متى كان التفتيش الذي أسفر عن ضبط المخدر عرضا قد تم صحيحا في القانون ، فلا يغير من صحته أن البلاغ عن الحادث كان عن واقعة اختلاس لم تكن مطروحة على المحكمة إذ لم يتم التصرف فيها .

(١٩٦٨/١٠/١٤ أحكام النقض س ١٩ ق ١٦٥ ص ٨٣٥)

٨٢٧ - لمأمور الضبط القضائي - المأذون له بتفتيش منزل المتهم للبحث عن أسلحة وذخائر - أن يجري التفتيش في كل مكان يرى احتمال وجود هذه الأسلحة والذخائر به ، فان كشف عرضا أثناء هذا التفتيش جريمة أخرى غير المأذون بالتفتيش من أجلها فإنه يكون حيال جريمة

متلبس بها ، ويكون من واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش .
(١٥٠ / ١٠ - ١٩٦٢ / ١ أحكام النقض س ١٣ ق ١٥٥ ص ٦٦١) .

٨٢٨ - إذا كان الثابت أن الضابط دخل محل الطاعن بقصد القبض على متهم آخر صدر إذن النيابة بتفتيشه وتفتيش منزله ولم يكن يقصد تفتيش هذا المحل ، وكان له في سبيل تنفيذ الأمر الصادر من النيابة بتفتيشه أن يقبض عليه بالقدر اللازم لتنفيذ أمر التفتيش . وكان قد دخل المحل في الأوقات التي يباح فيها للجمهور أن يدخله ، وكان دخوله مقصوراً على المكان الذي يسمح له بالدخول فيه ، فإن دخوله يكون صحيحاً فإذا ما ساعد الطاعن يلقي مخدراً كائناً له تبعاً لقيام حالة التلبس أي يقبض عليه وأن يفتشه .

(١٩٥٥ / ٣ / ١٩ أحكام النقض س ٦ ق ٢١٢ ص ٦٥١) .

٨٢٩ - متى كان الأمر الصادر بتفتيش مسكن المتهم لباحث عن مسروقات مستوفياً شرائطه القانونية ، فإنه يكون للضابط الذي باشره وفقاً للفقرة الثانية من المادة ٥٠ إجراءات جنائية أن يضبط الأشياء التي تظهر عرضاً أثناء التفتيش وتمتع حيازتها بجريمة .

(١٩٥٤ / ٥ / ١٢ أحكام النقض س ٥ ق ٢٩٠ ص ٦٢٢)

٨٣٠ - متى كان الحكم المطلق فيه قد أثبت أن رجال مكتب المخدرات وجدوا الطاعن مع المتهم أثناء تفتيش منزلها بناء على أمر النيابة العامة وهي تناوله قطعة من المواد المخدرة فقبضوا عليه وفتشوه فعزوا معه على كمية من المواد المخدرة ، ثم قاموا بتفتيش منزله ، فإن الحكم إذا قضى برفض الدفع ببطالان القبض على الطاعن وتفتيشه وتفتيش مسكنه يكون صحيحاً .

(١٩٥٤ / ٤ / ٧ أحكام النقض س ٥ ق ١٦٥ ص ٤٨٦)

٨٣١ - لا حرج على الضابط المشتبه لتفتيش منزل المتهم إذا ما تعذر عليه دخول المنزل من بابه إذا خشي أن هو طلب إلى ساكنيه أنه يفتحوا له أن يسهل لهم ذلك سبيل التخلص من المخدر المتدوب هو للتفتيش عنه ، لا حرج عليه إذا هو كلف المخبر الذي يرافقه بفتح الباب من الداخل . وإذا كانت زوجة الطاعن عند رؤيتها المخبر الذي دخل المنزل بوجه قانوني تنفيذاً لأمر رئيسه المتدوب لتفتيشه قد التقت بالعلبة التي

كانت في يدها فانها تكون قد تخلت عنها ، ويكون مباحا للمخبر أن يقطعها ويكشف عما فيها فاذا ما وجد بها مخدرا ، فهذه حالة تلبس تجيز الضبط .

(١٨/٥/١٩٥٣ أحكام النقض من ٤ ق ٣٠٣ ص ٨٣٢)

٨٣٢ - متى كان لمأمور الضبطية القضائية الحق في تفتيش منزل المتهم بحثا عن أسلحة أو ممنوعات بمقتضى أمر صادر له من السلطة المختصة ، فهذا يبيح له أن يجري تفتيشه في كل مكان يرى هو احتمال وجود تلك الأسلحة فيه هي وما يتبعها من ذخيرة بأية طريقة يراها موصلة لذلك . فاذا هو عثر في أثناء التفتيش على علة اتضح أن بها مادة مخدرة كان حيال جريمة تلبس بها يجب عليه أن يضبطها ويبلغ عنها ، ولا يؤخذ عليه أنه تجاوز في تفتيشه الحله الذي صرح به الأمر المذكور .

(٢٢/١١/١٩٤٩ أحكام النقض من ١ ق ٣٧ ص ١٠٧)

٨٣٣ - اذا أذنت النيابة أحد رجال الضبطية القضائية بتفتيش منزل متهم في جريمة اخفاء أشياء مسروقة فمثر عرضا أثناء بحثه في دولا ب المنزل على مادة مخدرة فإن من واجبه قانونا أن يضبطها .

(٢٥/٣/١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٨٣ ص ١٥١)

٨٣٤ - الاذن الصادر من النيابة لأحد رجال الضبطية القضائية بتفتيش منزل للبحث عن متهم هارب ومصوغات مسروقة يسوغ تفتيش المنزل بجميع محتوياته ، فاذا عثر ضابط البوليس أثناء بحثه في دولا ب بالمنزل على مادة مخدرة فإن من واجبه أن يضبطها ، لا اعتمادا على الاذن الذي أجري التفتيش بمقتضاه ، بل على أساس حالة التلبس بجريمة احرار المخدر الذي انكشفت له وهو يباشر عمله في حدود القانون .

(١٩٣٩/٥/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٨٤)

(ص ٥٤٤)

٨٣٥ - الاذن في التفتيش لغرض معين لا يصح تجاوزه لغرض آخر ، ولكن اذا كان الضابط المرخص له في التفتيش لغرض محدد قد شاهد عرضا أثناء اجرائه هذا التفتيش جريمة قائمة فائت ذلك في محضره فليس في عمله هذا ما يمكن أن يطلع عليه باعتباره تجاوزا لحدود الترخيص المطلق له ، لأنه لم يرق بأي عمل ايجابي بقصد البحث عن الجريمة بل انه

شامعها صدفه فأنبتها بمقتضى واجباته القانونية .

(١٩٣٧/١١/١) مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٠٥

ص ٨٩)

صورتان لا يتوافرن فيهما الشرط

٨٣٦ - متى اقتصر الاذن بالتفتيش على المتهم الآخر ومسكنه ، فانه ما كان يجوز لرجل الضبط القضائي المأذون له في اجرائه أن يفتش المظموو ضده الا اذا توافرت في حقه حالة التلبس بالجريمة .

(١٩٧٧/٢/٢٨) أحكام النقض س ٢٨ ق ٨٧ ص ٤١٦)

٨٣٧ - انه وقد اقتصر الاذن الصادر من النيابة العامة بالتفتيش على المظموو ضده الأول ومسكنه ، فانه ما كان يجوز لرجل الضبط القضائي المأذون له باجرائه أن يفتش زوجته الا اذا توافرت حالة التلبس بالجريمة في حقها أو وجدت دلائل كافية على اتهامها في جناية احرأز المخدر المضبوط .

(١٩٦٦/١١/٢٩) أحكام النقض س ١٧ ق ٢٢١ ص ١١٧٣)

تقدير توافر الشرط موضوعي

٨٣٨ - ان ضبط مخدر مع المتهم المأذون بتفتيشه بحثا عن اشياء خاصة بجريمة الرشوة التي كان جمسع الاستدلالات جاريا بشأنها يوجب على المحكمة أن تمنى ببحث الظروف والملابسات التي تم فيها العثور على المخدر المضبوط لتستظهر ما اذا كان قد ظهر عرضا أثناء التفتيش المتعلق بجريمة الرشوة ودون سعى يستهدف البحث عنه ، أو أن العثور عليه انما كان نتيجة التمسف فى تنفيذ اذن التفتيش بالسعى فى البحث عن جريمة أخرى لا علاقة لها بجريمة الرشوة التي جرى فيها التحقيق لكي تقول كلمتها فى ذلك .

(١٩٦٧/١٠/١٦) أحكام النقض س ١٨ ق ١٩٥ ص ٩٦٥)

مادة ٥٩

يحصل التفتيش بحضور المتهم أو من ينبيه عنه كلما أمكن ذلك ،
والا فيجب أن يكون بحضور شاهدين ، ويكون هذان الشاهدان بقدر
الإمكان من الأقارب البالغين أو من القاطنين معه بالمنزل أو من الجيران ويثبت
ذلك في المحضر .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- المذكرة الإيضاحية : أوجبت المادة أن يحصل التفتيش بحضور المتهم أو من ينبيه
عنه كلما أمكن ذلك ، بأن كان المتهم أو وكيله موجوداً وقت التفتيش أو يمكن استدعائه في
إطال ، فإذا لم يمكن ذلك يكون التفتيش بحضور شاهدين (شاهدين) من أقارب المتهم
البالغين أو أحد القاطنين معه بالمنزل أو أحد الجيران ويثبت ذلك في المحضر .

الأحكام

عدم حضور المتهم لا يرتب البطلان

٨٣٩ - من المقرر أن حصول التفتيش بغير حضور المتهم لا يترتب
عليه البطلان ، ذلك أن القانون لم يجعل حضور المتهم التفتيش الذي يجري
في مسكنه شرطاً جوهرياً لصحته ، ومن ثم يكون الحكم اذ قضى بغير ذلك
قد خالف القانون .

(١٩٧٧/٦/٥ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٤٥ ص ٦٩١)

٨٤٠ - مجال تطبيق المادة ٥٩ إجراءات جنائية هو عند دخول
مأموري الضبط القضائي المنازل وتفتيشها في الأحوال التي يجيز لهم
القانون فيها ذلك ، أما التفتيش الذي يقومون به بناء على نذيرهم لذلك من
سلطة التحقيق فتسرى عليه أحكام المواد ٩٢ و ١٩٩ و ٢٠٠ من قانون
الإجراءات الجنائية التي تقضى بحصول التفتيش بحضور المتهم أو من ينبيه
عنه ان أمكن ذلك .

(١٩٧٢/٦/١٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٠٩ ص ٩٣٦ ،

١٩٦٤/٥/١٨ س ١٥ ق ٧٨ ص ٤٠١)

٨٤١ - لم يجعل القانون حضور المتهم شرطاً جوهرياً لصحة
التفتيش في أحوال التلبس .

(١٩٧٣/١٢/٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٩٩ ص ١١٧٧)

٨٤٣ - ان التفتيش بغير حضور المتهم لا يترتب عليه قانونا بطلانه ، فان حضور المتهم التفتيش الذي يجريه في مسكنه ، وان كان واجباً حيث تسمح به مقتضيات التحقيق وظروفه نظرا لمصلحة من زيادة ثقة في الاجراء وما يتبعه من فرص للولوجية وما الى ذلك ، لم يجمله القانون شرطاً جوهرياً لصحة التفتيش .

(١٩٤٧/١٢/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٤٧)

ص ٤١٥)

متى يجب حضور الشاهدين

٨٤٣ - حصول التفتيش بحضور شاهدين اعمالاً لنص المادة ٥١ اجراءات جنائية لا يكون الا في حالة غياب المتهم .

(١٩٦٠/٢/٩ أحكام النقض ص ١١ ق ٣٢ ص ١٥٨)

٨٤٤ - خرج المشرع على قاعدة سرية اجراءات التحقيق بالنسبة الى تفتيش المنازل فنص في المادة ٥١ اجراءات جنائية على ان يحصل التفتيش بحضور المتهم او من ينوب عنه كلما أمكن ذلك ، والا فيجب ان يكون بحضور شاهدين ، ويكون هذان الشاهدان بقدر الامكان من اقاربه البالغين او من القاطنين معه بالمنزل او من الجيران .

(١٩٥٩/١١/٩ أحكام النقض ص ١٠ ق ١٨٣ ص ٨٥٧)

مادة ٥٣

إذا وجدت في منزل المتهم أوراق مختومة أو مغلقة بأية طريقة أخرى ، فلا يجوز لمأمور الضبط القضائي أن يفتشها .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- المذكرة الايضاحية : وقد حرم على مأموري الضبط القضائي الاطلاع على الاوراق المختومة او المغلقة التي توجد بحوزة المتهم والزموا بوضعها في حوزة بمجرد ضبطها وانتم عليها بحيث لا يستطيع احد الاطلاع عليها للمحافظة على سريتها .

حكم

٨٤٥ - متى قرر الحكم أن نص المادة ٥٣ اجراءات جنائية انصفا يحرم نص الاوراق المختومة او المغلقة والاطلاع عليها ، وكان ظاهراً أن التفتيش لا ينطوي على اوراق مما تشير اليه هذه المادة ، وانما كان يحوي

جسما صلبا ، فانه يجوز قس الغلاف لفحص محتوياته ، فيكون ما قرزته المحكمة تفسيراً للمادة ٥٣ المذكورة هو تفسير صحيح للقانون ، وفيه الرد الكافي على دفاع المتهم بطلان إجراءات الضبط .
(١٩٥٨/٦/٢٤ أحكام النقض س ٩ ق ١٨٠ ص ٧١٦)

مادة ٥٣

للمامور الضبط القضائي أن يضعوا الاختام على الأماكن التي يهنا آثار أو أشياء تفيد في كشف الحقيقة ولهم أن يقيموا حراسا عليها .

ويجب عليهم إخطار النيابة ا في الحال ، وعلى النيابة اذا ما دأت ضرورة ذلك الاجراء أن ترفع الأمر الى القاضي الجزئي لاقراءه .

- مطلة بالرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٣ الصادر في ١٩٥٣/١٢/٢٥ ، ونشر في ١٩٥٣/١٢/٢٥ .

- دمج ما جاء بالفكرة الايضاحية تحت المادة ١١ .

١ - لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٥٣ قبل تعديلها : للمامور الضبط القضائي أن يضعوا الاختام على الأماكن التي بها آثار أو أشياء تفيد في كشف الحقيقة ولهم أن يقيموا حراسا عليها .

ويجب عليهم إخطار النيابة العامة بذلك في الحال ، وعلى النيابة اذا ما دأت ضرورة ذلك الاجراء أن ترفع الأمر الى قاضي التحقيق لاقراءه .

مادة ٥٤

حائز الا حقا أن يتظلم امام القاضي من الامر الذي أصدره بحروضة يقدمها الى النيابة العامة ، وعليها رفع التظلم الى القاضي فوراً .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٥٥

للمامور الضبط القضائي أن يضبوا الأوراق والأسلحة والآلات وكل ما يحتمل أن يكون قد استعمل في ارتكاب الجريمة أو نتج عن ارتكابها ، أو ما وقعت عليه الجريمة ، وكل ما يفيد في كشف الحقيقة .

وتعرض هذه الأشياء على المتهم ويطلب منه ابداء ملاحظاته عليها ويعمل بذلك منظر يوقع عليه من المتهم أو يذكر فيه امتناعه عن التوقيع .

- تقابل الفقرة الأولى من المادة ١٨ من القانون السابق .
- تقرير لجنة الإجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ : مندوب الحكومة قرر أن المراد بالضبط في أي مكان المنصوص عليه في المادة ٧٣ من المشروع التي نحن بصفتها هو ضبط الأشخاص التي يشر عليها البوليس في خارج المنازل في الطرق العامة والمزارع ونحوها ويستدل منها على أنها استعملت في ارتكاب الجريمة ، ورات الأغلبية الاكتفاء بهذا التفسير ، وإبقاء المادة كما هي بعد حذف كلمتي في أي مكان حتى لا يدخل فيها منزل غير المتهم .

الأحكام

٨٤٦ - إجراءات التحريز المنصوص عليها في المواد ٥٥ و ٥٦ و ٥٧ .
إجراءات إنما قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خفية توحيته ولم يرتب القانون على مخالفتها بطلاناً بل ترك الأمر في ذلك إلى المحققين المحكمة إلى سلامة الدليل .
(١٩٨٢/٣/٩ أحكام النقض من ٣٣ ق ٦٤ من ٣١٠) .

٨٤٧ - من المقرر أن الأمر في شأن تحريز المضبوطات المتعلقة بالجريمة وعرضها على المتهم راجع إلى تقدير محكمة الموضوع لسلامة الإجراءات التي اتخذها مأمور الضبط القضائي طالما أن المشرع لم يرتب البطلان على عديم مراعاة ما نصت عليه المادة ٥٥ وما بعدها من قانون الإجراءات .
(١٩٦٩/٦/٢ أحكام النقض من ٢٠ ق ١٥٩ من ٧٩٥)

٨٤٨ - لم يرتب المشرع البطلان على عديم مراعاة ما نصت عليه المادة ٥٥ إجراءات وما بعدها في شأن تحريز المضبوطات المتعلقة بالجريمة وعرضها على المتهم منا يجعل الأمر فيها راجعاً إلى تقدير محكمة الموضوع لسلامة الإجراءات التي اتخذها مأمور الضبط القضائي .
(١٩٦٣/٢/٤ أحكام النقض من ١٤ ق ١٩ من ٨٨ ،
(١٩٦٣/١/٥ ق ٣٣ من ١٤٨)

٨٤٩ - أفراد محضر بالتفتيش ليس بلازم لصحته ولا يترتب على مخالفته البطلان .
(١٩٥٨/١٢/٩ أحكام النقض من ٩ ق ٢٥٧ من ١٠٦٤)

٨٥٠ - الغرض من تحرير محضر بإجراءات التفتيش كما يعطى عليه

سياق المادة ٥٥ اجراءات جنسانية هو تدوين ما عسى أن يديه المتهم من الملاحظات على الأشياء المضبوطة ، ولم يرتب الشارع البطلان على اغفال تحرير هذا المحضر .

(١٩٥٧/٦/١٠ أحكام النقض س ٨ ق ١٧٣ ص ٦٣٣)

مادة ٥٦

توضع الأشياء والأوراق التي تضبط في حوز مغلق وتربط كلما أمكن ويغتم عليها . ويكتب على الشريط داخل الحتم تاريخ المحضر المحرر بضبط تلك الأشياء ، ويشار الى الموضوع الذي حصل الضبط من أجله .

- تقابل المادة ٢٠ من القانون السابق .

الأحكام

قاعدة عامة

٨٥١ - لا أساس في القانون للتفرقة التي قال بها الحكم - في موطن سرده واجبات مأمور الضبط القضائي - في خصوص تحرير المضبوطات وعدم خضوعه لأحكام المادة ٥٦ اجراءات جنائية اذا كان منتدبا من النيابة العامة للتفتيش وخضوعه لأحكامها اذا قام بالضبط كاصيل .

(١٩٥٩/١٠/١٢ أحكام النقض س ١٠ ق ١٦٦ ص ٧٧٨)

غاية التحريز ، والحرر مخالفته ، تقدير موضوعي

٨٥٢ - ان قانون الاجراءات الجنائية اذ نظم اجراءات التحريز فقه قصد بها المحافظة على الدليل فحسب ولم يرتب أي بطلان على مخالفتها ، ومن ثم فالمرجع في سلامة هذه الاجراءات الى اطمئنان محكمة الموضوع .

(١٩٧٦/١٠/١٧ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٦٨ ص ٧٣٨)

٨٥٣ - من المقرر أن اجراءات التحريز انما قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهيته ولم يرتب القانون على مخالفتها بطلانا ،

بل ترك الأمر في ذلك إلى اطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل .
 (١٩٧٦/٥/٢٣ أحكام النقض س ٢٧ ق ١١٤ من ٥١٠ ،
 ١٩٧٤/١٠/٨ س ٢٣ ق ١٨ من ٩٧٩ ، ١٩٦٥/٦/٢٨ س ١٦ ق ١٢٣
 من ٦٣٢)

٨٥٤ - من المقرر أن إجراءات التحريز المنصوص عليها في المواد
 ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية لا بطلان على مخالفتها ، ولم
 يستلزم القساؤون أن يكون الحتم المستعمل في التحريز لأمور الضبط
 القضائي ، والمرجع في سلامة الإجراءات إلى محكمة الموضوع .
 (١٩٧٣/٦/٣٥ ق ١٣٥ من ٧٨٥ ، ١٩٧٣/٦/٣٥
 ق ١٣٥ من ٧٨٥)

٨٥٥ - مرجع الأمر في شأن تحريز المضبوطات المتعلقة بالجريمة إلى
 تقدير محكمة الموضوع .
 (١٩٧٢/٣/١٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٨١ من ٣٥٩)

٨٥٦ - ان نص المادة ٨٥ من قانون الإجراءات الجنائية صريح في
 أنه يجوز للخبير أداء مأموريته - التي أول عمله فيها هو فني الأحراز -
 بغير حضور الخصوم ، وأن القساؤون حين نظم الإجراءات الخاصة بتحريز
 المضبوطات وقضها إنما قصد تنظيم العمل والمحافظة على الدليل لعدم توهين
 قوته في الإثبات ، ولكنه لم يرتب على مخالفتها أي بطلان .
 (١٩٥٤/٢/٢٢ أحكام النقض س ٥ ق ١١٨ من ٣٥٨)

٨٥٧ - إذا كانت المحكمة قد استوثقت من التحقيق الذي أجرته
 بنفسها في الجلسة أن النتيجة التي خضعت عنه الطاعن لم يحصل عيب
 بها ، وأنها هي التي سئل الطاعن عن نتيجة معابرتها ، فإن الهدف الذي
 توخاه الشايع من الإجراءات المنصوص عليها في المادتين ٥٦ و ٥٧ إجراءات
 جنائية يكون قد تحقق ، ولا يقبل الدفع ببطلان الإجراءات بسبب اغفال
 المحقق تحريز النتيجة المضبوطة .
 (١٩٥٤/١١/٢٤ أحكام النقض س ٥ ق ٣٨ من ١١٢)

٨٥٨ - ان القانون حين أوجب المبادرة إلى وضع المضبوطات في
 أحراز مغلقة إنما قصد تنظيم العمل والمحافظة على الدليل لعدم توهين قوته

في الاتبات ، ولكنه لم يرب على مجرد الإهمال في ذلك أي بطلان . واذن فإذ أن المتهم قد دفع امام المحكمة بأن المحقق قد ترك المخدر المضبوط أياما وأجرى وزنه في عيبته ، فلم تحفل المحكمة بما دفع به من ذلك بتحقيقها من أن المخدر الذي وقع عليه الضبط هو الذي كان محل التهمة ، فتحققها من ذلك يتضمن بذاته الرد على هذا الدفاع .
(١٩٤٨/٢/٢) مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٢٦

ص ٤٨٦)

مادة ٥٧

لا يجوز فض الاختتام الموضوع طيقا للمادتين ٥٣ و ٥٦ الا بحضور المتهم أو وكيله ومن سيطت عنده هذه الأشياء أو بعد دعوتهم لذلك .

— لا مقابل لها في القانون السابق .
— تقرير لجنة الاجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ : اضيفت لتنص على عدم جواز فض المتهم الا بحضور المتهم أو صاحب المكان للحرص على الأشياء المضبوطة وعدم امكان تغييرها أو تبديلها .

مادة ٥٨

كل من يكون قد وصل الى علمه بسبب التفتيش معلومات عن الأشياء والأوراق المضبوطة وافضى بها الى أي شخص غير ذي صلة ، أو انتفع بها بباية طريقة كانت يعاقب بالمقوبات المقررة بالمادة ٣١٠ من قانون العقوبات .

— لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٥٩

إذا كان من سيطت عنده الأوراق مصلحة عاجلة فيها تعطي لها صورة منها مصدق عليها من مأمور الضبط القضائي .

— لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٦٠

لمأموري الضبط القضائي في حالة قيامهم بواجباتهم أن يستعينوا مباشرة بالقوة العسكرية .

— مقابل المادة ٢٨ من القانون السابق .

الفصل الخامس

في تصرفات النيابة العامة في التهمة بعد جمع الاستدلالات

مادة ٦١

إذا رأت النيابة العامة أن لا محل للسعي في الدعوى تأمر بحفظ الأوراق .

- تقابل المادة ١/٤٢ من القانون السابق .

الأحكام

لا حجية لأمر الحفظ

٨٥٩ - الأمر الصادر من النيابة العامة بحفظ الشكوى إداريا انتهى لم يسبقه تحقيق قضائي لا يكون ملزما لها ، بل لها حق الرجوع فيه بلا قيد ولا شرط بالنظر إلى طبيعته الإدارية ، وذلك قبل انتهاء المدة المقررة لسقوط الدعوى الجنائية .

(١٩٧٢/٣/٥ - أحكام النقض من ٢٣ ق ٦٣ من ٢٦٢ ، ٤/٢٩ / ١٩٦٨ من ١٩ ق ٩٣ من ٤٩٠ ، ١٩٥٩/٦/٢٢ من ١٠ ق ١٤٥ من ٦٥١)

٨٦٠ - قرار النيابة بحفظ الدعوى بالنسبة لغير المتهم لا يعني المحاكمة في شيء ، ولا تلزم الإشارة إليه في الحكم ، وليس من شأنه أن يؤثر ضرورة في أقوال شهود الواقعة التي تجري المحاكمة عنها .
(١٩٥٧/٣/١٨ - أحكام النقض من ٨ ق ٧٣ من ٢٥٧)

٨٦١ - إن أمر الحفظ الذي تصدره النيابة لا يمنعها من العودة إلى الدعوى العمومية إلا إذا كان بناء على تحقيق أجرته هي بنفسها أو قلم به أحد رجال الضبطية القضائية بناء على انتداب منها . وإذن فالأمر الصادر ببناء على محضر جمع الاستدلالات فقط لا يقيد النيابة في شيء ولا يمنعها من

الرجوع فيه .

(١٩٤١/٦/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٨٤)

(ص ٥٥٢)

٨٦٣ - الحفظ الحاصل على أثر تحقيقات ادارية اجراها البوليس فور
بلاغ ما سواء من تلقاء نفسه أو بعد إحالة الأمر عليه من النيابة العامة
لا يمنع النيابة من رفع الدعوى العمومية اذا أرادت دون حاجة الى استصدار
أمر من النائب العام بإلقاء الحفظ .

(١٩٣٦/٦/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٨٧)

(ص ٦٦٦)

صور لامر حفظ لم يسبقه تحقيق

٨٦٣ - متى كانت النيابة قد أهتمت الشاكي باتباع الطريق الذي
رسمه القانون في شأن ما ادعاه من تزوير وقع في محاضر جلسات قضيه
ما زالت معروضة على القضاء ثم حفظت الشكوى بعد ذلك وقروا منها عند
هذا الحسد الذي اقتضت فيه على سؤال الشاكي وتوجيهه لاتباع مقتضى
القانون فيما يتعلق بشكواه . فان مثل هذا الحفظ ليس الا ايدانا من النيابة
أنها أوقفت سير التحقيق الذي لم تكده تبدأ نزولا على حكم القانون ، وهو
لا يبلغ في قوته وأثره الأمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الذي تصدره
سلطة التحقيق بعد فحص التهمة وتحقيق موضوعها تحقيقا شاملا يسمح
لها بالموازنة بين أدلة الإدانة وأدلة البراءة وترجع أن القضية والحالة التي
هي عليها ليست صالحة لأن تقام عنها الدعوى الجنائية ، وهذا الأمر هو
وحده الذي فتح له الشارع باب الطعن .

(١٩٥٨/ف/٢٧ أحكام النقض س ٩ ق ١٤٧ ص ٥٧٥)

٨٦٤ - متى كان أثبات أن وكيل النيابة وإن كان قد نسب ضابط
البوليس لتحقيق البلاغ المقدم من المجنى عليه ضد الطاعن إلا أن المجنى عليه
امتنع عن ايداء أقواله أمامه فأعاد الضابط الشكوى دون تحقيق فأمر وكيل
النيابة بحفظ الشكوى اداريا ، فان هذا الأمر الذي لم يسبقه تحقيق اطلاقا
لا يكون ملزما لها ، بل لها حق الرجوع فيه بلا قيد ولا شرط بالنظر الى
طبيعته الادارية .

(١٩٥٦/٣/١٥ أحكام النقض س ٧ ق ١٠٢ ص ٣٤٠)

٨٦٥ - إذا كان وكيل النيابة حين إصدار أمره بحفظ الشكوى المقدمة من المدعى بالحقوق المدنية لم يدون لأمره أسباباً قانونية ولا موضوعية بل اكتفى بالتأشير على المحضر بقاء الأوراق بدفتر الشكاوى الإدارية وحفظها وذلك بوصف أن المادة هي نزاع على ملكية سيارة ، وأشار بتمهين الشكاوى برفع دعوى مدنية والطمأن في عقد البيع بالتزوير إذا شاء ، فمفاد ذلك أن النيابة رأت عدم البت في الشكوى بوصفها «سلطة تحقيق» بل تركت الأمر للمدعى بالحقوق المدنية يتولاه بنفسه متى شاء .

(١٩٥٥/٢/٦ أحكام النقض س ٦ ق ١٦١ ص ٤٨٥)

٨٦٦ - إن أمر الحفظ المانع من المود إلى الدعوى العمومية إنما هو الذي يسبقه تحقيق تجريه النيابة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبطية القضائية بناء على انتداب منها . واذن فمتى كان الواقع في الدعوى هو أن وكيل النيابة أمر بقاء الأوراق بدفتر الشكاوى الإدارية وكلف أومباشيها من القسم لم يعينه لسؤال شاهد عن معلوماته فقام أومباشي بتنفيذ هذه الإشارة وبعد الاطلاع عليها أمر وكيل النيابة بحفظ الشكوى إدارياً فإن هذا الأمر لا يكون ملزماً لها بل لها حق الرجوع فيه بلا قيد ولا شرط ، إذ أن النيابة لم تقم بأي تحقيق في الشكوى قبل حفظها ، كما أن انتدابها لأومباشي لاستيفاء بعض نطق التحقيق لا يعتبر انتداباً لأحد رجال الضبطية القضائية ، لأن الأومباشي ليس منهم .

(١٩٥١/٢/٦ أحكام النقض س ٢ ق ٢٢٠ ص ٥٨١)

مقارنة بين أمر الحفظ والقرار بأن لا وجه لاقامة الدعوى

٨٦٧ - المبررة في تحديد طبيعة الأمر الصادر بحفظ الشكوى هي بحقيقة الواقع لا بما تذكره عنه النيابة أو بالوصف الذي يوصف به .

(١٩٨٢/١/٢٤ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٤ ص ٨٠)

٨٦٨ - من المقرر أن الأمر الصادر من النيابة بالحفظ هو إجراء إداري صدر عنها بوصفها السلطة الإدارية التي تهيمن على جمع الاستدلالات عملاً بالمادة ٦١ إجراءات جنائية وما يصحبها ، وهو على هذه الصلوة لا يقيدها ويجوز المدول عنه في أي وقت بالنظر إلى طبيعته الإدارية البحتة ، ولا يقبل تظلماً أو استئنافاً من جانب المجنى عليه والمدعى بالحق المدني وكل ما لهما هو الالتجاء إلى طريق الإدعاء المباشر في مواد الجناح والمخالفات دون

غيرها اذا توافرت شروطه . و الفرق بين هذا الأمر الإداري وبين الأمر القضائي بان لا وجه لاقامة الدعوى الصادر من النيابة بوصفها إحدى سلطات التحقيق بعد أن تجرى تحقيق الواقعة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على انتداب منها ، فهو وجه الذى يمنع من رفع الدعوى ، ولهذا أجاز للمدعى بالحق المدنى الطعن فيه أمام غرفة المشورة .

(٢٠/٦/١٩٧٦ أحكام النقض من ٢٧ ق ١٤٨ ص ٦٦١)

٨٦٩ - مجرد احالة الأوراق من النيابة العامة الى أحد رجال الضبط القضائي لا يعد انتدابا له لاجراء التحقيق ، إذ أنه يجب لاعتباره كذلك أن ينصب التنب على عمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق - فيما عدا استجواب المتهم - لا على تحقيق قضية برمتها . ومن ثم كان المحضر الذى يحرره مأمور الضبط القضائي بناء على هذه الاحالة هو مجرد محضر جمع استدلالات لا محضر تحقيق . فاذا ما قررت النيابة حفظه جاز لها رفع الدعوى الجنائية دون صدور أمر من النائب العام بإلغاء هذا القرار ، إذ أن أمر الحفظ المانع من المود الى اقامة الدعوى الجنائية إنما هو الأمر الذى يسبقه تحقيق تجريه النيابة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على انتداب منها في الحدود المشار اليها .

(٢٣/١١/١٩٦٥ أحكام النقض من ١٦ ق ١٧٠ ص ٨٨٥)

٨٧٠ - من المقرر أن المبرة فى تجديد طبيعة الأمر الصادر من النيابة بحفظ الشكوى هي بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة عنه أو بالوصف الذى يوصف به ، فاذا صدر أمر النيابة بمجرد الإطلاع عن محضر الاستدلالات الذى تلقته من مأمور الضبط القضائي دون أن يستدعى الحال اجراء تحقيق بمعرفتها فهو أمر يحفظ الدعوى . أما اذا قامت النيابة بأى اجراء من اجراءات التحقيق فالأمر الصادر يكون قرارا بالآ وجه لاقامة الدعوى ، له بمجرد صدوره حيثته الخاصة ولو جاء فى صيغة أمر بالحفظ الإداري . وعلى المحكمة اذا ما أبدى لها مثل هذا الدفع أن تتحرى حقيقة الواقع فيه وأن تقضى بقبوله أو ترفضه عليه ردا سائقا .

(٢٣/١٢/١٩٦٣ أحكام النقض من ١٤ ق ١٧٨ ص ٩٧٢)

٨٧١ - يشترط حتى يكون تنب مأمور الضبط القضائي صحيحا . منتجا أثره أن يكون التنب صريحا منصبا على عمل معين أو أكثر من أعمال .

التحقيق فيما عدا استجواب المتهم ، وألا ينصب على تحقيق قضية برمتها ، الا اذا كان الندب صادرا الى معاون النيابة ، وأن يكون ثابتا بالكتابة وأن يصدر عن صاحب الحق في إصداره الى أحد مأموري الضبط القضائي المختصين مكانيا ونوعيا . أما مجرد احالة الأوراق من النيابة الى البوليس فلا يعد انتدبا منها لأحد رجال الضبط القضائي لأجراء التحقيق ، فيكون المحضر الذي يحضره مأمور الضبط القضائي عندئذ محضر جميع استدلالات لا محضر تحقيق ، فاذا حفظته النيابة جاز لها رفع الدعوى الجنائية دون حاجة الى صدور أمر من النائب العام بإلغاء أمر الحفظ .

(١٩٥٩/١٠/١٩ أحكام النقض س ١٠ ق ١٧٠ ص ٧٩٧)

٨٧٣ - أمر الحفظ المانع من المود الى اقامة الدعوى الجنائية انما هو الأمر الذي يسبقه تحقيق تجريره النيابة بنفسها او يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على انتداب منها ، فاذا كان الحكم المطعون فيه قد ذهب الى اعتبار اشارة وكيل النيابة باحالة الشكوى الى البوليس لفحصها بمعرفة أحد رجال الضبط القضائي ندبا للتحقيق واعتبر أمر النيابة بحفظ الشكوى اداريا بمثابة أمر بمضم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية يمنع من اقامة الدعوى مادام لم يبلغ قانونا وانتهى من ذلك الى القضاء بمضم قبول الدعوى الجنائية فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يميجه ويستوجب نقضه .

(١٩٥٩/١٠/١٩ أحكام النقض س ١٠ ق ١٧٠ ص ٧٩٧)

٨٧٣ - الأمر الصادر من النيابة بالحفظ هو إجراء اداري صدر عنها بوصفها السلطة الادارية التي تهيمن على جمع الاستدلالات عملا بالمادة ٦١ اجراءات جنائية وما يعلما ، وهو على هذه الصورة لا يقيد بها ويجوز المدول عنه في أي وقت بالنظر الى طبيعته الادارية البحتة ، ولا يقبل تطلما ولا استثناءا من جانب المجنى عليه والمدعى بالحق المدني ، وكل ما لهما هو الالتجاء الى طريق الادعاء المباشر في مواد الجنب والمخالفات دون غيرها ، اذا توافرت له شروطه ، وهذا الأمر الاداري يفرق عن الأمر القضائي بأن لا وجه لاقامة الدعوى الصادر من النيابة بوصفها إحدى سلطات التحقيق بعد أن تجرى تحقيق الواقعة بنفسها او يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على انتداب منها على ما تنص به المادة ٢٠٩ اجراءات جنائية ، فهو وحده الذي يمنع من رفع الدعوى ، ولهذا اجيز للمجنى عليه والمدعى بالحق.

المبنى العظمى فيه إتمام غرفة الاتهام .

(١٩٠/٣/١٩٥٦ أحكام النقض ج ٧ - ق ١٠٩ ص ٣٦٩)

٨٧٤ - أمر الحفظ الذى يصدر من النيابة ايددا منها بأنها لم تجد - بحسب تقديرها - من المخضر أو التبليغات المقدمة لها، أن هناك جريمة وقعت لا يعتبر من إجراءات التحقيق ولا يقطع المدة . أما قرار الحفظ المشار إليه فى المادة ٤٢ تحقيق جبايات، فإنه لما كان حاصلا بعد التحقيق فهو إجراء من إجراءات الدعوى العمومية حدث بعد تحريكها بالتحقيق فيها وهو معتبر قانونا أنه هو النتيجة المتممة لدور التحقيق . فهو إذن من إجراءات القاطعة للمدة بخلاف أمر الحفظ الأول فإنه من عمل النيابة - لا بصفتها محققة - بل بصفتها رئيسة الضبطية القضائية التى من مأمورياتها التحرى والاستدلال ، وهو ايدان منها بأنه لا محل لتحريك الدعوى العمومية بالشروع فى تحقيقها . وما دامت الدعوى العمومية لم تتحرك بهذا الأمر ولا من قبله فلما يخالف المنطق أن يقال أن مثله هو إجراء من إجراءاتها قاطع لمدة سقوطها .

(١٩٣٢/١/٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣١٣)

ص ٤١٠)

٨٧٥ - مجرد إحالة الأوراق من النيابة الى البوليس لا يعد ابتداء من النيابة لأحد رجال الضبطية القضائية لإجراء التحقيق - فالتحقيق الذى يجريه البوليس فى هذه الصورة لا يعد تحقيقا بالمعنى القانونى ، وإنما هو جمع استدلالات لا يقوم مقام التحقيق المقصود بالمادة ٤٢ تحقيق جبايات .

(١٩٣٦/٦/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٨٧)

ص ٦١٦)

٨٧٦ - إذا كان القرار الصادر بحفظ الأوراق لم يسبقه تحقيق - من النيابة فإنه لا يمنع من إقامة الدعوى ثانيا ولو لم يظهر أدلة جديدة .

(١٩٠٠/٣/٣١ المجموعة الرسمية ص ١ ص ٢٤٥)

مادة ٦٢

إذا صدرت النيابة العامة أمرا بالحفظ وجب عليها أن تعلمه إلى المجنى عليه وإلى المدعى بالحقوى المدنية ، فإذا توفي أحدهما كان الإعلان لورثته جملة في محل إقامته .

— لا مقابل لها في القانون السابق

حكم

القرض من النص

٨٧٧ - ما أوجبه المادة ٦٢ إجراءات جنائية من إعلان المجنى عليه بأمر الحفظ هو إجراء قصد به إخطاره بما يتم في شكواه ليكون على بينة بالتصرف الحاصل فيها ولم يرتب القانون عليه أى أثر بل ولم يقيده بأجل معين .

(١٩٥٦/٣/١٩ أحكام النقض س ٧ ق ١٠٩ ص ٣٦٩)

مادة ٦٣

إذا رأت النيابة العامة في مواد المخالفات والجناح أن الدعوى صالحة كرفعها بناء على الاستدلالات التي جمعت تكلف المتهم بالحضور مباشرة أمام المحكمة المختصة .

وللنيابة العامة في مواد الجناح والجنايات أن تطلب نوب قاضي التحقيق طبقا للمادة ٦٤ من هذا القانون أو أن تتولى هي التحقيق طبقا للمادة ١٩٩ وما بعدها من هذا القانون .

وفيما عدا الجرائم المشار إليها في المادة ١٢٣ من قانون العقوبات لا يجوز لغير النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة العامة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجناية أو جنحة ولعلمت منه أثناء تاديبه وتليفته أو بسببها .

واستثناء من حكم المادة ٢٣٧ من هذا القانون يجوز للمتهم في الجرائم المشار إليها في المادة ١٢٣ عقوبات عند رفع الدعوى عليه مباشرة

أن ينيب عنه وكيلًا لتقديم دفاعه مع عدم الإخلال بما للمحكمة من حق في أن تأمر بحضوره شخصيًا .

• - مدعلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ ونشر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ .

- وبالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ الصادر في ١٩٥٦/٣/٢١ ونشر في ١٩٥٦/٣/٢٥ .
- وبالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ ونشر في ١٩٦٢/٦/١٧ .
- وبالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ الصادر في ١٩٧٢/٩/٢٨ ونشر في ١٩٧٢/٩/٢٨ .
- - راجع ما جاء بالفكرة الإيضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١ .
- - راجع ما جاء بالفكرة الإيضاحية للقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ تحت المادة ١٥ .

مادة ٦٣ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥١ :

إذا رأت النيابة العامة في مواد المرافعات والجنح أن الدعوى صالحة لرفعها ببناء على الاستدلالات التي جمعت ، تكلف المتهم بالحضور مباشرة أمام المحكمة المختصة .
وللنيابة العامة في مواد الجنح إذا رأت أن هناك محلاً لاجراء تحقيق أن تحيل الدعوى إلى قاضي التحقيق ، أو أن تتولى هي التحقيق طبقاً للمادة ١٩٩ وما بعدها من هذا القانون .
وإذا رأت في مواد الجناسيات أن الاستدلالات التي جمعت كافية للسير في الدعوى .
تحيلها إلى قاضي التحقيق .

مادة ٦٣ مدعلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ :

إذا رأت النيابة العامة في مواد المرافعات والجنح أن الدعوى صالحة لرفعها ببناء على الاستدلالات التي جمعت تكلف المتهم بالحضور مباشرة أمام المحكمة المختصة .
وللنيابة العامة في مواد الجنح والجناسيات أن تطلب نخب قاضي للتحقيق طبقاً للمادة ٦٤ من هذا القانون أو أن تتولى هي التحقيق طبقاً للمادة ١٩٩ وما بعدها من هذا القانون .
مادة ٦٤ مدعلة بالقانون رقم ١٧١ لسنة ١٩٥٦ :

لا يجوز لنائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريئة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها . ومع ذلك إذا كانت الدعوى عن جريمة من الجرائم المشار إليها في المادة ١٢٣ عقوبات ، وكان الحكم المطلوب تنفيذه صادراً في منازعة إدارية فلا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ إجراء فيها إلا بناء على إذن النائب العام وعليه أن أمر بالتحقيق أن يجريه بنفسه أو يكلف أحد المحامين العاملين به .

مادة ٦٣ مدعلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ :

إذا رأت النيابة العامة في مواد المرافعات والجنح أن الدعوى صالحة لرفعها ببناء على الاستدلالات التي جمعت ، تكلف المتهم بالحضور مباشرة أمام المحكمة المختصة .
وللنيابة العامة في مواد الجنح والجناسيات أن تطلب نخب قاضي للتحقيق طبقاً للمادة ٦٤ من هذا القانون ، أو أن تتولى هي التحقيق طبقاً للمادة ١٩٩ وما بعدها من هذا القانون .
ولا يجوز لنائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة العامة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجناية أو جنحة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها . ومع ذلك إذا كانت الدعوى عن جريمة من الجرائم المشار إليها في المادة

١٢٢ من قانون العقوبات وكان الحكم المطلوب تنفيذه صادراً في منازعة إدارية فلا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ إجراء فيها إلا بناء على إذن النائب العام ، وعليه أن أمر بالتحقيق أن يجريه بنفسه أو يكلف أحد المحامين العامين أو أحد رؤساء النيابة العامة به .

المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ :

كان المشروع الأصل لقانون الإجراءات الجنائية الذي أقره مجلس الشيوخ في سنة ١٩٥٩ يجري على ما استقر عليه التشريع الجنائي الحديث من أن الدعوى الجنائية عمومية يصدر الحق في رفعها في النيابة العامة دون الأفراد - ولم يكن ذلك المشروع يخلو المدعى بإلحاق المدعي أو المجني عليه إلا التظلم في أمر الحفظ الصادر من النيابة في شكواه أمام غرفة الاتهام مسج ايداع كفالة مالية يحكم بمصادرتها إذا لم تقبل غرفة الاتهام التظلم أو حكمت برفضه ، على أن مجلس النواب وقتئذ لم يوافق على حرمان المدعى من حق رفع دعواه مباشرة وعاد مجلس الشيوخ فعدل عن رأيه الأول ووافق على المشروع كما أقره مجلس النواب فصدر القانون مغرراً حق المدعى المدني في رفع دعواه مباشرة إلى المحكمة الجنائية في مواد الجلس والمخالفات دون أي قيد أو شرط .

ولقد تبين من التطبيق أن إطلاق الحق للمدعي المدني على الوجه السابق قد أدى إلى سوء استعماله ، والواقع الذي تدل عليه الإحصاءات أن كثيراً من المدعين بالحقوق المدنية أسرفوا في رفع الدعاوى مباشرة أمام المحكمة الجنائية ضد خصومهم مجرد الكيد لهم والنيل من كرامتهم وفي ذلك ما فيه من الأضرار التي لا تحصى ويزداد الأمر ظهوراً إذا كان الاتهام موجهاً ضد موظف لجريمة وقتت منه أثناء تادية الوظيفة أو يسببها إذ يشتهى عن أداء أعمال وظيفته عمل الوجه الأكمل فيؤثر ذلك على حسن سير العمل وتصاب المصلحة العامة بأضرار بالغة هذا إلى أن للموظفين شأنًا خاصاً في قانون العقوبات ، فهو يمتن بفرض واجبات خاصة عليهم ويترد بالنسبة لهم تارة عقوبات أشد مما يقرره لأفراد الناس وطورا يخصهم جزائرم وعقوبات لا يشتركون فيها مع غيرهم فيجب لقاء ذلك أن يضع القسانون لهم حماية خاصة تفهم كيد الأفراد لهم ونزعتهم الطبيعية للشكوى منهم .

وتحقيقاً لهذه الغايات رؤى تعديل قانون الإجراءات الجنائية على وجه يمنع المدعي المدني من رفع الدعوى مباشرة إلى المحكمة ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقتت منه أثناء تادية وظيفته أو بسبب ذلك كما يمنعه من طلب ندم قاض للتحقيق أو استئناف الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق أو من النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى في جريمة من الجرائم السالف ذكرها . على أن منع المدعي المدني من طلب ندم قاض للتحقيق في جريمة من هذه الجرائم يوجب انسحاب هذا المنع على المتهم أيضاً تحقيقاً للتناظر بين أحكام التشريع .

على أنه إذا كانت الدعوى موجهة ضد موظف لاعتناعه عن تنفيذ حكم صاد في منازعة إدارية فإن الأمر يتطلب مزيداً من التحرز والتماية حرصاً على سمة الإدارة والثقة العامة في قيامها على تنفيذ الأحكام الصادرة ضدها ، فرؤى لذلك ألا يكون رفع الدعوى في هذه الحالة أو اتخاذ إجراء فيها إلا بناء على إذن من النائب العام ، فإذا رأى إجراء تحقيق في الموضوع تولاه نفسه أو نوب أحد المحامين العامين لإجرائه .

ومن ناحية أخرى فإن قانون الإجراءات الجنائية قد فتح أمام المدعى بالحق المدني باباً للظن أمام غرفة الاتهام في الأمر الذي يصدر عن قاضي التحقيق أو من النيابة العامة لعدم وجود وجه لإقامة الدعوى. بحيث لو قبلت غرفة الاتهام الظن أمرت برفع الدعوى الجنائية أمام المحكمة المختصة ، فإذا لم تقبله أو قضت برفضه فإن التشريع الرامن يبيح له بعد ذلك في مواد المبحث والمخالفات تكليف المتهم مباشرة بالحضور أمام المحكمة المختصة وهو أمر يفرض بالسلطة في المحرمات ويزجر عمل المحاكم بضعاً لا شئ فيها ولا غير منها . وقد رأى لذلك أن يضاف إلى القانون حكم آخر يمنع المدعى بالحق المدني من رفع الدعوى مباشرة في حق الخالة . ويستوى في ذلك أن يكون ارتضى الأمر بالا وجه فلم يُظن فيه أو ظن فيه فأيدت غرفة الاتهام الأمر . هذا إلى أن القانون وقد حرم النائب العام من حق إلغاء الأمر الذي تصدره النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية إذا كان الجنى عليه أو المدعى بالحق المدني قد ظن فيه أمام غرفة الاتهام فقضت برفض الظن فإنه يجب أن يقابل ذلك حرمان المدعى بالحق المدني هو الآخر من رفع دعواه مباشرة أمام المحكمة الجنائية في مثل تلك الحالة أيضاً .

وليس هذا الأحوال السابقة يبقى للمدعى المدني حقه في رفع الدعوى مباشرة إلى المحكمة الجنائية إذا كانت موجهة ضد شخص من أفراد الناس أو ضد موظف في جريمة لا تتعلق بتأدية وظيفته أو بسببها .

والى جانب ذلك رأى أن يتناول مشروع القانون أيضاً ما يتعلق بتوجيه الاختصاص بأوجه التصرف في مواد الجنائيات عامة وذلك بإضافة نص في القانون يجعل تكليف المتهم بالحضور في الجنائيات أمام غرفة الاتهام من اختصاص رئيس النيابة أو من يقوم مقامه وذلك أحياناً بما جرى عليه العمل قبل النيابة وحتى يستقيم ذلك مع ما نص عليه القانون من أن رئيس النيابة أو من يقوم مقامه هو الذي يصدر الأمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية في مواد الجنائيات .

وقد بنى المشروع على هذه القواعد السابقة فتناول بالتعديل المواد ٦٣ و٦٤ و١٦٢ و٢١٠ و٢١٤ و٢٢٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

المكررة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ :

تبسيطاً للإجراءات وتحقيقاً لسرعة الفصل في القضايا وتالياً لبسط الميول التشريعية التي أظهرها التطبيق في العمل رأى إدخال تعديلات على بنى أحكام القانون القائم أخصها ما يلي :

١ - رأى المشروع اسناد قضاء الاحالة في دائرة كل محكمة ابتدائية إلى مستشار أو أكثر من مستشاري محكمة الاستئناف (م ١٧٠) ورغبة في اسباغ صفة الجديدة على هذه المرحلة رأى أن يكون سماع أقوال المصوم أمام هذا القضاء وجوباً بعد أن كان جوازياً في ظل القانون القائم ، وأن تسبب أوامره ولو كانت صادرة بالاحالة إلى المحكمة المختصة م ١٧٣) . وقد وزع الاختصاص المستند إلى غرفة الاتهام في القانون القائم بين مستشار الاحالة ومكة المجمع المستأنفة منقطة في غرفة المنعقدة ، فأخص الأول بنظر الجنائيات التي

تطلب سلطة التحقيق إحالتها إلى محكمة الجنايات والظنون التي ترفع عن الأوامر الصادرة منها لأن لا وجه لإقامة الدعوى في جنائية . واختصت الثانية بنظر باقي التلسائلات التي استندعا القانون الحالي إلى غرفة الاتهام . أما حيث ينبغي مستشار لتحقيق جنائية أو جنحة فقد روى أن يجمع في يده اختصاص كل من مستشار الإحالة ومحكمة الجنب المستأنفة منقطة في غرفة المشورة حتى لا يسقط قضاء أدنى على قضاء أعلى أو أن يحال التحقيق من المستشار المنتخب لاجرائه إلى مستشار آخر للتصرف فيه (م ١٧٠) .

وقد خول مستشار الإحالة عند اتصاله بالدعوى لإحالتها إلى محكمة الجنايات أو للفصل فيها كجهة طعن - الحق في أن يجرى بنفسه تحقيقا تكميليا أو أن ينبغي لاجرائه القاضي الذي يولى تحقيق الدعوى أو النيابة العامة (م ١٧٥) . كما خول الحق في أن يكلف الواقعة المعروضة عليه في أمر الإحالة الذي يصدره التكييف الذي يراه مطابقا للقانون . وأن يطيف الظروف المشددة التي تثبت له . واشترط لكي يدخل في الدعوى وقائع أخرى أو متهمين آخرين أن يكون التحقيق الذي أجراه أو أجرته سلطة التحقيق قد تناول هذه الوقائع والا يكون قد صدر بشأن هذه الوقائع أو أولئك المتهمين أمر أو حكم حاز قوة الشيء المقضي (م ١٧٦) .

وقد ألغى نظام نتيج الجنايات كنتيجة لاستحداث نظام المستشار الفرد الذي سريشار إليه فيما بعد .

وترتب على هذه الأوضاع المستحدثة إعادة صياغة بعض النصوص والقضاء بعضها وإدخال تعديلات بالغلف أو الإضافة على البعض الآخر على الوجه الموضح بالمشروع وفق ما اقتضاه منطق التعديل .

٢ - نص الفقرة الأخيرة من المادة ٦٣ من القانون القائم على أنه :
« لا يجوز لغير النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة العامة رفع الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لمريمة وقتت منه أثناء تاديه وظيفته أو سببها . ومع ذلك اذا كانت الدعوى عن جريمة من الجرائم المشار إليها في المادة ١٢٢ عقوبات وكان الحكم المطلوب تنفيذه صادرا في منازعة إدارية فلا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ إجراء فيها الا بناء على إذن النائب العام ، وعليه ان أمر بالتحقيق بأن يجرى بنفسه أو يكلف أحد المحامين المأمين به » .

وقد روى تبسيطا للإجراءات ومراعاة لاتساع نطاق القطاع العام أثر القوانين الاشتراكية الأخيرة - تعديل الفقرة سالفة الذكر بقصر الإذن برفع الدعوى الجنائية على حالات الجنايات والجنح دون المخالفات لعدم أهميتها ، كما أدخل تعديل آخر عليها أجز بمتنقضاء للنائب العام اذا ما رأى إجراء التحقيق في الموضوع المشار إليه بها أن ينبغي لذلك أحد رؤساء النيابة العامة .

٣ - روى حذف الفقرة الواردة بنص المادة ١٤٦ التي تقضى بتخصيص جزء من الكفالة لكفلاء بالصادرف التي دفعها محفل المدعى بالحقوق المدنية ، لأن الإفراج عن المتهم غير ملحق عمل استطلاع رأى المدعى بالحقوق المدنية ، ولأن الكفالة هي حيس الثروة في مقابيل حيس

الشخص في حين أن المصاديف المذكورة لا تنفذ بطريق الاكراه البدني مما لا يلتقي معه أن يعنى الإفراج من المتهم على الوفاء بها . كما استحدثت فقرة أخيرة بهذه المادة تناولت حكم تقدير الكفالة بشرى تخصيص .

٤ - رأى المشروع أنه لا محل لما ورد في المادة ١٥٨ من استثناء الجنايات التي نصت عليها من اختصاص مستشار الإحالة لأن محل ذلك قانون خاص كما كان أمرها من قبل طبقا لما يراه المشرع بحسب الظروف والأزمة - أما قانون الإجراءات فأنما يتناول القواعد العامة ذات الصلة المستقرة ولهذا نص المشروع على إلغاء المادة ٢٠٨ مكررا وعلى إدخال تعديل على المادة ٢١٤ بما يحقق هذا الاتجاه .

٥ - أوجب المشروع أن تشمل الأوامر التي تصدرها سلطة التحقيق بأن لا وجه لإقامة الدعوى على الأسباب التي بنيت عليها وذلك توفيراً للضمانات كما أوجب إعلان هذه الأوامر للصدى بالحقوق المدنية أو لورثته جملة في محل إقامته حسب الأحوال .

٦ - انصهر حق النيابة العامة في استئناف الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق بالإفراج المؤقت من المتهم المجهوس احتياطيا على الجنايات وحدها لأصبتها مع تخويل النيابة العامة هذا الحق أيضا بالنسبة للأوامر المائلة الصادرة من القاضي الجزئي (م ١٦٤ ، ٢٠٥) .

٧ - رؤى توحيد ميعاد استئناف أوامر قاضي التحقيق فأصبح عشرة أيام بالنسبة لجميع الخصوم بما في ذلك النائب العام فيما عدا استئناف الأمر الصادر بالإفراج عن المتهم المجهوس احتياطيا في جنابة فبعد أصبح أربعة وعشرين ساعة حتى لا يتعطل تنفيذ أمر الإفراج مدة طويلة بغير مبرر (م ١٦٦) - كما رؤى وجوب الفصل في الاستئناف في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ التقرير به والا تمى تنفيذ الأمر الصادر من القاضي الجزئي بالإفراج فوراً (م ١٦٨) .

٨ - أبيع الطعن بطريق النقض في الأوامر التي يصدرها مستشار الإحالة وصحكمة الجنج المستأنفة منظمة في غرفة المشورة للخطا في القوانين والبطان معا توجيدا لتفسير عبارة « مخالفة القوانين أو الخطا في تطبيقه وتاويله » في مناهى التشريع المختلفة (م ١٩٥) ، وقد عني المشرع كذلك بتحديد مبدأ سريان ميعاد الطعن (م ١٩٥) .

٩ - تحقيقا لتناسق التشريع أعيدت صياغة المادة ٢٠٦ بحيث اشتملت على الأحكام المتعلقة بقيام النيابة العامة بتفتيش غير المتهم ومنزل غير منزله ، وضبط الرسائل بجميع أنواعها وما يقتضيه هذا الضبط من تفتيشها بالإطلاع عليها والتصرف فيها مع استحداث حكم جديد يتعلق بمراقبة المحادثات اللاسلكية وهو ما اقتضى أيضا تعديل صياغة المادة ٩٥ الواردة في باب قاضي التحقيق .

١٠ - توجب الفقرة الأولى من المادة ٢٢٣ من القانون القائم وقف الدعوى الجنائية اذا كان الحكم فيها يتوقف على الفصل في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية . وقد رؤى جمل حق المحكمة في وقف الدعوى الجنائية حوازيا في هذه الحالة بعد توحيد جهات القضاء .

١١ - استمع الأخذ بنظام المستشار الفرد تعديل المادة ٣١٢ في فقرتها الأولى كما تناول التعديل فقرتها الثانية التي تقرر سلطان الحكم اذا مضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع عليه بحيث لا يلحق البطلان الحكم القاضي ببراءة المتهم حتى لا يضار بسبب لا دخل له فيه .

١٢ - تنص المادة ٣٤٢ من القانون القائم على أنه :

« إذا صدر أمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى أو حكم ببراءة المتهم وكان ذلك بسبب علة في عقله ، تأمر الجهة التي أصدرت الأمر أو الحكم ، إذا كانت الواقعة جنائية أو جنحة عتوبتها الجسدي يحيل المتهم في أحد المحال المعدة للأشخاص العقلية إلى أن تأمر الجهات المختصة بإخلاء سبيله » .

وقد رؤى توفيراً للمضامين اللازمة في هذا الشأن تعديل هذا النص بما يجعل إخلاء سبيل المتهم من اختصاص الجهة التي أصدرت الأمر أو الحكم وذلك بعد الإطلاع على تقرير مدير المحل وسماح أقوال النيابة العامة وإجراء اللازم للتثبت من أن المتهم قد عاد إلى رشده .

١٣ - تبسيطاً للإجراءات وتوصلاً إلى محاكمة سريعة عدلت المادة ٣٦٦ تعديلاً يعنى بأن تشكل محكمة الجنايات من مستشار فرد عند الفصل في الجنايات المنصوص عليها في المادتين ٥١ ، ٢٤٠ من قانون العقوبات وفي القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر والقوانين المعدلة له . وهذا من شأنه أن ييسر على المحكمة المشكلة من ثلاثة مستشارين التفرد بنظر ما يعرض عليها من الجنايات الأخرى مما تنتفي به علة الإبقاء على نظام تجميع الجنايات . وقد رؤى ضماناً لحسن سير القضاء أن يكون المستشار الفرد من بين رؤساء الدوائر حتى تتوافر لديه الخبرة الثابتة وجميع عناصر التقدير ، وأن يكون الحد الأقصى لعقوبة السجن أو الأشغال الشاقة التي يجوز له الحكم بها خمس سنين . فلذا رأى أن ظروف الجناية تستوجب الحكم بما يجاوز ذلك أو أنها ليست من الجنايات التي يختص بنظرها أو مرتبطة ارتباطاً غير قابل للتجزئة بجناية ليست من اختصاصه أحالها إلى محكمة الجنايات المشكلة من ثلاثة مستشارين التي يتمتع عليها في هذه الأحوال أن تفصل فيها وتكون لها كامل الحرية في تقدير العقوبة في حدود القانون . ومن ناحية أخرى نص المشروع على أنه إذا تبين لمحكمة الجنايات المشكلة من ثلاثة مستشارين أن الواقعة المحال إليها من سلطة التحقيق كما هي مبنية في أمر الإحالة وتقبل تحقيقها بالجلسة جنائية من الجنايات التي يختص المستشار الفرد بنظرها جاز لها أن تحيلها إليه أو أن تفصل فيها . ويتبع المستشار الفرد في نظر الدعاوى المحالة إليه الأحكام والأوضاع المقررة أمام محاكم الجنايات ويكون له ما لرئيس محكمة الجنايات من سلطة في ذلك .

١٤ - عدلت المادة ٣٧٨ بحيث يكون تحديد الدور الذي تنظر فيه القضية أمام محكمة الجنايات من حق رئيس محكمة الاستئناف وسعده لأنه أدنى سلطة العمل في المحكمة وأقرب من سواء على حسن توزيع القضايا على دوائر المحكمة المختلفة وأدوارها المتعددة وحتى يتوحد بذلك ميزان التوزيع بالنسبة للقضايا نوعاً وكماً . وقد أضيفت فقرة جديدة إلى هذه المادة توجب أن يكون التأجيل ليوم معين سواء في ذات الدور أو في دور مقبل .

١٥ - نظراً لجملة الجزاء في عقوبة الإعدام رؤى النص على وجوب الإجماع في حالة الحكم بها (م ٣٨١) .

١٦ - عدلت المادة ٤٠٢ تعديلاً من شأنه إطلاق حق الاستئناف في المنح تحقيقاً للمعادلة ، ولما كان يترتب على نهائية بعض الأحكام الصادرة بالفرامة من آثار خطيرة تسمى كيان الشخص

وسرته بما يؤثر أحيانا على مستقبله ، فضلا عن أن إطلاق حق الاستئناف في الجنب من شأنه أن يقلل من حالات المعارضة في الأحكام المحضورية اعتبارا في بعض صورها . أما بالنسبة إلى المخالفات فقد بقي الوضع على ما هو عليه إذ لا تترتب مثل هذه الآثار على الأحكام التي تصدر فيها .

١٧ - منعا من إساءة استعمال حق الاستئناف عدلت الفقرة الأخيرة من المادة ٤٩٧ بما يجيز للمحكمة الحكم على المستأنف - عدا النيابة العامة - بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات إذا عسر استئنافه لسبب يتعلق بالشكل أو الموضوع .

١٨ - عدلت صياغة الفقرة الأخيرة من المادة ٤٤٣ بتديلا من مقتضاء الانسابة صراحة إلى عدم جواز الطعن بأي وجه في القرار الذي يصدره النائب العام في طلب إعادة النظر في الحالة الخامسة المنصوص عليها في المادة ٤٤١ ، وذلك تقديرا لما قضت به محكمة النقض في هذا الشأن .

وقد تضمن المشروع مادة تعالج الأحكام الوقتية والانتقالية .

الأحكام

رفع الدعوى

٨٧٨ - من المقرر أن الدعوى الجنائية لا تعتبر مرفوعة بمجرد التأشير من النيابة العامة بتقديمها إلى المحكمة لأن التأشير بذلك لا يعدو أن يكون أمرا إداريا إلى قلم كتاب النيابة لإعداد ورقة التكاليف بالحضور ، حتى إذا ما أعدت ووقعها عضو النيابة جرى من بعد إعلانها وفقا للقانون ترتب عليها كافة الآثار القانونية بما في ذلك قطع التقادم بوصفها من إجراءات الاتهام .

(١٣/٥/١٩٨٢ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٢١ ص ٥٩٨)

٨٧٩ - لا يوجب القانون في مواد الجنب والمخالفات أن يسبق رفع الدعوى أي تحقيق ابتدائي فهو ليس بشرط لازم لصحة المحاكمة إلا في مواد الجنائيات ، كما أن الأصل في المحاكمات الجنائية أن يحصل التحقيق فيها أمام المحكمة .

(٢٨/٣/١٩٧١ أحكام النقض س ٢٢ ق ٧٢ ص ٣١٤)

٨٨٠ - أن عدم سؤال المتهم في التحقيق لا يترتب عليه بطلان الإجراءات ، إذ لا مانع في القانون يمنع من رفع الدعوى العمومية بدون استجواب المتهم ، بل يجوز رفعها في مواد الجنب والمخالفات مباشرة بدون

تحقيق ما

١٩٤٤/١٠/١٣٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٧٤

(ص ٥١٤)

٨٨١ - ان عدم سؤال المتهم سواء في تحقيق البوليس او النيابة في مواد الجنح والمخالفات لا يعيب اجراءات المحاكمة ، لان التحقيق الابتدائي ليس شرطاً لازماً لصحة المحاكمة الا في مواد الجنايات .

١٩٣٩/٥/٢٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٩٦

(ص ٥٥٧)

٨٨٢ - لا يشترط قانوناً لاحالة قضايا الجنح الى المحاكم المختصة بنظرها ان تكون النيابة العامة قد اجرت تحقيقاً فيها ، فتصح احوالها بناء على تحقيقات البوليس اذا رأت النيابة كفايتها .

١٩٣٧/١/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٥ ص ٣٢

نطاق الاستثناء

٨٨٣ - ان المادة ٣/٦٣ اجراءات جنائية لم تسبغ الحماية المقررة بها في شأن عدم جواز رفع الدعوى الجنائية الا من النائب العام او المحامي العام او رئيس النيابة الا بالنسبة الى الموظفين او المستخدمين العمامين دون غيرهم لما يرتكبه من جرائم أثناء تادية الوظيفة او بسببها .

١٩٧٦/٢/٢ أحكام النقص من ٢٧ ق ٣٠ ص ١٥٢

٨٨٤ - المادة ٣/٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية لم تسبغ الحماية المقررة بها في شأن عدم جواز رفع الدعوى الجنائية الا من النائب العام او المحامي العام او رئيس النيابة الا بالنسبة الى الموظفين او المستخدمين العمامين دون غيرهم ، لما يرتكبه من جرائم أثناء تادية الوظيفة او بسببها . ومن المقرر ان الموظف العام هو الذي يعهد اليه بعمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة او أحد أشخاص القانون العام عن طريق شغله منصبا يدخل في التنظيم الاداري لذلك المرفق . والشارع كلما رأى اعتبار اشخاص معينين في حكم الموظفين العموميين في موطن ما اورد به نصاً .

١٩٨٤/١/١١ أحكام النقص من ٣٥ ق ٦ ص ٣٩

١٩٨١/٢/٩ من ٣٢ ق ٢٢ من ١٤٧

٨٨٥ - ان المؤسسات العامة هي مرافق عامة يديرها احد اشخاص القانون العام ويعد العاملون فيها من الموظفين أو المستخدمين العامين ومن ثم تشملهم الحماية الخاصة التي جرى بها نص المادة ٣/٦٣ إجراءات جنائية .
(١٩٧٠/٦/٨ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٠١ ص ٨٥٥)

٨٨٦ - الموظف العام هو الذي يمهّد اليه بعمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة او أحد اشخاص القانون العام الاخرى عن طريق شغلته منصبا في التنظيم الاداري لذلك المرفق . وهو الذي يجري في شأنه القيد الذي قيد به المشرع رفع الدعوى الجنائية في المادة ٣/٦٣ إجراءات جنائية المضافة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .

(١٩٦٦/٢/١٥ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٧ ص ١٥٢)

٨٨٧ - المادة ٣/٦٣ إجراءات جنائية لا تنطبق على العاملين بشركات القطاع العام ، لانهم لا يعدون في حكم الموظفين العامين في حكم هذه المادة .

(١٩٨٤/١/١١ أحكام النقض س ٣٥ ق ٦ ص ٣٩)

٨٨٨ - من المقرر أن ما تنسبته المادة ٣/٦٣ إجراءات جنائية من حماية خاصة على الموظف العام بعدم جواز رفع الدعوى الجنائية ضده لم جريمة وقمت منه أثناء تادية وظيفته أو بسببها الا من النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة العامة لا ينطبق على العاملين بشركات القطاع العام .
(١٩٧٣/١٢/١٠ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٤٦ ص ١٢١٣)

٨٨٩ - الموظفون والمستخدمون في الشركات المؤممة لا يعتبرون في حكم الموظفين أو المستخدمين العموميين في نطاق الحصانة المقررة بالمادة ٣/٦٣ إجراءات ، وقضاء الحكم المطعون فيه بانمطاف تلك الحماية عليهم يتأييده لحكم محكمة أول درجة القاضي بعدم جواز نظر الدعوى لرفعها من غير ذى صفة خطأ في تطبيق القانون .

(١٩٧٢/١٢/١٧ أحكام النقض س ٢٣ ق ٣٠٩ ص ١٣٧٤)

(١٩٧٠/١٢/٧ س ٢١ ق ٢٨٧ ص ١١٨٢)

٨٩٠ - العاملون بالشركات التي تساهم الدولة أو إحدى الهيئات

العامة في مالها بنصيب ما بأية صفة كانت يعتبرون في حكم الموظفين او المستخدمين العاملين في مجال تطبيق نصوص جرمي الرشوة والاختلاس فحسب دون سواء ، فلا تجاوزه الى مجال تطبيق المادة ٣/٦٣ إجراءات .

(١٩٦٦/٤/٢٦ أحكام النقض س ١٧ ق ٩٥ ص ٥٣٠)

٨٩١ - القول بأن حكم المادة ٦٣ إجراءات جنائية لا ينصرف الى جرائم الاحمال مردود بأمرين ، الأول وهو عمومية نص المادة ، ذلك بأنه متى أفصح القانون عن مراد الشارع فإنه لا محل لتخصيص ليس له من صراحة النص ما يحمله . والأمـر الثاني مستفاد من حكمة النص وهو تقرير حماية خاصة للموظفين حضاطا على حسن أدائهم أعمال وظيفتهم غلى الوجه الأكمل ومراعاة لحسن سير العمل ودفع الضرر عن المصلحة العامة مما لا يسوغ معها قصر الحماية على مرتكبي الجرائم العمدية وانحصارها عنـ. يقارنها بأعمال .

(١٩٦٦/٢/١٥ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٧ ص ١٥٢)

٨٩٢ - بالرجوع الى المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٩ يبين أن الشارع انما قصد من وضع هذا القانون منع رفع الدعاوى مباشرة على الموظفين وغيرهم من المستخدمين العموميين كموظفي المجالس البلدية والمحلية ، وذلك سواء رفعت الدعاوى عليهم لـعمل أتوه أثناء تادية وظيفتهم أو بسببها أو لـعمل لا علاقة له بالوظيفة على الإطلاق . والقول بغير هذا يتعارض مع الحكمة التي أشارت اليها المذكرة وهي أن تكليف الموظفين بالحضور أمام المحكمة الجنائية يؤدي الى عرقلة أعمال الإدارة بجلب الموظفين أمام المحاكم وإلى التحقير من شأنهم بغير حق .

(المنصورة الابتدائية ١٩٣١/٩/٢٨ المجموعة الرسمية ص ٣٢)

ق ١٩٩)

صور لا مخالفة فيها للنص

٨٩٣ - صدور اذن النائب العام أو المحامي أو رئيس النيابة برفع الدعوى الجنائية ضد موظف عام طبقا للمادة ٣/٦٣ إجراءات ، ثم مباشرة وكيل النيابة المختص - بعد صدور ذلك الاذن - إجراءات تقديم القضية الى المحكمة وتكليف المتهم بالحضور لا تثير عـ. عليه .

(١٩٧١/٦/١٣ أحكام النقض س ٢٢ ق ١١٤ ص ٤٦٧)

٨٩٤ - من المقرر أنه إذا أذن من له حق الاذن بإقامة الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام فلا تترتب على وكيل النيابة المختص ان هو أمر بعد ذلك بتحديد جلسة للمحكمة التي يطرح أمامها النزاع ، إذ أن رفع الدعوى الجنائية ضد الموظف أو المستخدم العام أو أحد رجال الضبط لا يشترط فيه أن يباشره النائب العام أو المحامي العام أو رئيس النيابة بنفسه بل يكفي أن يكلف بذلك أحد أعوانه بأن يأذن له برفع الدعوى .

(١٩٦٦/٣/١٥ أحكام النقض من ١٧ ق. ٦٢ من ٣١٧ ،
١٩٦٥/٤/١٩ من ١٦ ق ٧٥ من ٣٦٨) .

صورة مخالفة للنص

٨٩٥ - إقامة الدعوى الجنائية على موظف عام في جنحة وقعت أثناء قادية وظيفته أو بسببها من وكيل نيابة أمر غير جائز قانونا وفقا لما جرى به نص المادة ٦٣ اجراءات .

(١٩٧٧/٦/٦ أحكام النقض من ٢٨ ق ١٤٨ من ٧٠٦)

أثر مخالفة النص

٨٩٦ - من المقرر أنه إذا كانت الدعوى قد أقيمت محل المتهم ممن لا يملك رفعها قانونا وعلى خلاف ما تقضي به المادتان ٦٣ و ٢٣٢ اجراءات جنائية فإن اتصال المحكمة في هذه الحالة بالدعوى يكون معدوما قانونا ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها ، فإن هي فعلت كان حكمها وما ينشأ عليه من اجراءات معدوم الأثر ولا تملك المحكمة الاستئنافية عند رفع الأمر إليها أن تنصدي لموضوع الدعوى وتفصل فيه بل يتعين عليها أن تقصر حكمها على القضاء بطلان الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى ، باعتبار أن باب المحاكمة موصود دونها إلى أن تتوافر لها الشروط التي فرضها الفسارح لقبولها وبطلان الحكم لهذا السبب متعلق بالنظام العام لاتصاله بشرط اصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة ، فيجوز ابتداءه في أي مرحلة من مراحل الدعوى ، بل يتعين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها . ومن ثم فإن توجيه التهمة من مثل النيابة العامة للمطعون ضده الأول في الجلسة أمام محكمة أول درجة وعدم اعتراضه على ذلك لا يصحح الاجراءات لأن الدعوى قد سعى بها إلى ساحة المحكمة أصلا بغير الطريق القانوني ، ولا يسفح في ذلك إشارة رئيس النيابة

اللاحقة برفع الدعوى لأن هذه الاجازة اللاحقة لا تصحح الاجراءات السابقة الباطلة .

(١٩٧٧/٢/٦ أحكام النقض س ٢٨ ق ٤٠ ص ١٨٤ ،
١٩٧٣/١/٧ س ٢٤ ق ٩ ص ٣٦ ، ١٩٧٢/٢/١٣ س ٢٣ ق ٨٥ ص ٢٨٤ ،
١٩٧٠/٦/٨ س ٢١ ق ٢٠١ ص ٨٥٥ ، ١٩٦٦/٢/١٥ س ١٧ ق ٢٧ ص
١٢٥ ، ١٩٦٥/٢/١ س ١٦ ق ٣٩ ص ١٧٩)

٨٩٧ - ان م اثاره الطاعن من اقامه الدعوى الجنائية عليه معن
لا يملك رفعها قانونا وفق المادة ٦٣ اجراءات جنائية ، انما هو سبب
متعلق بالنظام العام يسوع ابدائه لأول مرة أمام محكمة النقض ولو بعد
مضى الاجسل المضروب لا يدع اسباب الطعن بشرط الا يتطلب تحقيقا
موضوعيا .

(١٩٧٦/١٢/٢٧ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢٢٥ ص ١٠٠٤)

٨٩٨ - اذا كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على المتهم بغير الطريق
القانوني وفقا لنص المادة ٢/٦٣ اجراءات جنائية ، فان ذلك يستتبع الحكم
بعدم قبول الدعوى المدنية ضد المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية ، لما هو
مقرر من أن الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية هي دعوى تابعة
للدعوى الجنائية .

(١٩٦٢/١٠/٢٣ أحكام النقض س ١٣ ق ١٦٥ ص ٦٦٤)

الباب الثالث

في التحقيق بمعرفة قاضي التحقيق

الفصل الأول

في تعيين قاضي التحقيق

مادة ٦٤

إذا رأت النيابة العامة في مواد الجنايات والجناح أن تحقيق الدعوى بمعرفة قاضي تحقيق أكثر الالة بالنظر الى ظروفها الخاصة جاز لها في أية حالة كانت عليها الدعوى أن تغاير رئيس المحكمة الابتدائية وهو يجب أحد قضاة المحكمة مباشرة هذا التحقيق .

ويجوز للمتهم أو للمدعي بالحقوق المدنية ، إذا لم تكن الدعوى موجهة ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه أثناء تادية وظيفته أو بسببها ، أن يطلب من رئيس المحكمة الابتدائية إصدار قرار بهذا التندب . ويصدر رئيس المحكمة هذا القرار إذا تحققت الأسباب المبينة بالفقرة السابقة ، بعد سماع أقوال النيابة العامة ويكون قراره غير قابل للطعن . وتستمر النيابة العامة في التحقيق حتى يباشره القاضي المتدوب في حالة صدور قرار بذلك .

— ممدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ ونشر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ .

وبالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ الصادر في ١٩٥٦/٣/٢١ ونشر في ١٩٥٦/٣/٢٥ .
وبالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٩٥٧/٥/١٩ ونشر في ١٩٥٧/٥/١٩ .
(ألغيت الفقرة الأخيرة) .

— راجع المذكرة الإيضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١ .
— راجع المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ تحت المادة ٦٣ .
المادة ٦٤ ممدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ .
ينتدب في كل محكمة ابتدائية وجزئية العدد الكافي من قضاة التحقيق .
ويكون ندب قضاة التحقيق وتقسيم العمل بينهم دترار من الجمعية العامة .
ويتعين اختصاص قاضي التحقيق طبقا للمادة ٢١٧ .
المادة ٦٤ ممدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ :

إذا رأت النيابة العامة في مواد الجنايات والجنح أن تحقيق الدعوى بمعرفة قاضي تحقيق أكثر ملاءمة بالنظر إلى ظروفها الخاصة جاز لها في أية حالة كانت عليها الدعوى أن تخاير رئيس المحكمة الابتدائية وهو يتنوب أحد قضاة المحكمة مباشرة هذا التحقيق .

ويجوز للمتهم أو للمدعى بالحقوق المدنية أن يطلب من رئيس المحكمة الابتدائية إصدار قرار بهذا التنب . ويصدر رئيس المحكمة حسداً للقرار إذا تحققت الأسباب المبينة بالفترة السابقة بعد سماع أقوال النيابة العامة ويكون قراره غير قابل للطعن . ونستمر النيابة العامة في التحقيق حتى يباشره القاضي المنسوب في حالة صدور قرار بذلك . ولا يكون التحقيق في جرائم التفالس أو الجرائم التي تقع بواسطة الصحف وغيرها من طرق النشر إلا بمعرفة قاضي يتنوبه رئيس المحكمة لمباشرته .

مادة ٦٤ مصادرة بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٦ :

إذا رأت النيابة العامة في مواد الجنايات والجنح أن تحقيق الدعوى بمعرفة قاضي تحقيق أكثر ملاءمة بالنظر إلى ظروفها الخاصة . جاز لها في أية حالة كانت عليها الدعوى أن تخاير رئيس المحكمة الابتدائية وهو يتنوب أحد قضاة المحكمة مباشرة هذا التحقيق .

ويجوز للمتهم أو للمدعى بالحقوق المدنية أو يطلب من رئيس المحكمة الابتدائية إصدار قرار بهذا التنب . ويصدر رئيس المحكمة هذا القرار إذا تحققت الأسباب المبينة بالفترة السابقة بعد سماع أقوال النيابة العامة ، ويكون قراره غير قابل للطعن ، وتستمر النيابة العامة في التحقيق حتى يباشره القاضي المنسوب في حالة صدور قرار بذلك .

ولا يكون التحقيق في جرائم التفالس أو الجرائم التي تقع بواسطة الصحف وغيرها من طرق النشر إلا بمعرفة قاضي يتنوبه رئيس المحكمة لمباشرته .

المادة الإيضاحية للقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ .

وصح القانون رقم ١٥٠ بشأن الإجراءات الجنائية ليفي بصفة خاصة بالنظم والأحكام التي ترمي إلى تبسيط الإجراءات في المواد الجنائية لينال الجاني جزاء الحق في أقرب وقت وبدون إخلال بالضمانات الجوهرية التي سكن البريء من أتيات براءته ، بيد أن القضاة المذكور إذ وضع موضع التنفيذ قد أسفرت بعض قواعده من التصور دون الناية من سنه . مما حدا بالتداعى إلى تعديله مرة بعد أخرى مسنداً لوجوه النص فيه ، على أن الحاشي التي خطاها في ذلك السبيل كانت دائماً بقدر ما فسدت ضرورات العمل . وقد استجيب بعد ذلك ومع استمرار التطبيق ما يستوجب تطور أحكام القانون المذكور نحو بلوغ مقاصده ، فردى تعديل الأحكام التالية فيه .

(أولاً) من المفهوم أن نص قانون العقوبات على عدم المقاب على القذف في حق الموهوم العام أو ذي الصلة النيابة العامة أو المكلف بضمة عامة مبنياً أن الشارع قد افترض في الماذن التناكح بالدليل من صحة ما يرمى به وإن أدلته جائرة لديه قبل النشر والا كان القذف مجازفة يعتمد مرتكبها على ما يتحصيه من أدلة ، لذلك يجب التدخل بالزامه بتقديم هذه الأدلة دون سفل أو تأخير وحتى لا تبقى أقدار الناس معلقة مدة قد تطول فيتأذون بهذا التعليل أبلغ الأذى ، وأنه وإن كانت المصلحة العامة قد أباحت لعلم على الموظفين وغيرهم

من ذوي الصفات العامة ، فإن هذه المصلحة بعينها تقضى بحمايتهم من المفريات التي تسددهم اليهم تكاليفاً بأشخاصهم فتصيب المصالح العام من ورائهم بأفدح الأضرار ، فزوى لذلك إضافة حكم جديد إلى المادة ١٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية يوجب على المتهم بارتكاب جريمة عذب بمزق النشر في إحدى الصحف أو غيرها من المطبوعات أن يقدم عند أول استجواب له ، وعلى الأكثر في خمسة الأيام الأولى بيان الأدلة على وقائع القذف والا سقط حقه في إثباتها بعد ذلك ، على أن هذا الإيجاب لا يتجاوز مطالبته بتقديم صور الأوراق التي يستند إليها وأسماء الشهود الذين يعتمد على شهادتهم وما يستشهدهم عليه .

وعنى عن البيان أن إيراد هذا الحكم في المادة ١٢٣ بباب التحقيق بمعنة قاضي التحقيق ينصرف أيضاً بمزق النشر على التحقيق بمعنة النيابة العامة أعمالاً لعماده ١٩٩ التي سحبت الأحكام المقررة لقاضي التحقيق على إجراءات التحقيق بمعنة النيابة فيما لم يرد فيه نص خاص بها . أما حيث ترشح الدعوى دون استجواب المتهم أو يعرفها المدعى بالحق المدني مباشرة في الأحوال التي يجوز فيها ذلك فيكون على المتهم إعلان البيانات المتقدمة في مدة خمسة الأيام التالية لإعلان التكاليف بالحدود .

ولفحص سرعة الفصل في هذا النزاع من القضايا دون تسويق رؤى النص أيضاً على أنه لا يجوز للمحكمة تأجيل نظر الدعوى أكثر من مرة واحدة ولأنه لا تزيد على ثلاثين يوماً وعلى أن يكون النطق بالحكم مشغوعاً بأسبابه .

وقد سبق التشريع الفرنسي إلى تقرير أحكام مماثلة في إجراءات تلك القضايا فقامت الصحافة الصادر في ٢٨ يوليو سنة ١٨٨١ والمعدل في سنة ١٩٤٦ ينص في المادة ٥٥ على إلزام المتهم بإعلان أدلته في مهلة مبن من تاريخ تكليفه بالحدود والا سقط حقه في الإثبات ، وينص في المادة ٥٧ على وجوب الفصل في الدعوى في مدى شهر واحد .

(ثانياً) يشمل قانون العقوبات في الكتاب الثاني الباب الأول خاصاً بالجرائم المخرقة بالحكومة من جهة الخارج والباب الثاني خاصاً بالجرائم المخرقة بالحكومة من جهة الداخل والباب الثاني مكرراً خاصاً بالمخالفات والباب الثالث خاصاً بالرشوة والباب الرابع باختلاس الأموال الأميرية والحدود ، وتشمل فيها بصفة أساسية أعظم الجرائم أثراً على المصلحة العامة وأشدها خطراً على الأمن العام . وقد لوحظ من وقت بعيد أن الكثير من أحكامها الموضوعية لم تعد تحقق الغرض المقصود من الضرب بشدة على أيدي المصائبين ولذلك عالج المشرع بعض أبوابها علاجاً شاملاً واقتصر في بعضها الآخر على سه وجوه التخلف أو القصور في أحكامها . على أن هذا العلاج إما كان مهاد في تغليف المقصود لئلا يؤثر آثاره المرجوة في الزجر مما لم توجد إجراءات مبسطة تكفل الفصل في القضايا في أقل وقت ممكن . ورؤى لذلك مراعاة المصالح العامة ومصالح المتهم نفسه اختصار بعض الإجراءات المقررة عند تحقق أنواع هذه الجرائم دون المساس بالضمانات الأساسية فيها بذلك لتمتيع محاكمة سريعة عادلة . ومن ثم رؤى إضافة مادة جديدة إلى قانون الإجراءات الجنائية رقم ٣٠٨ مكرراً تنص على أن للنيابة العامة في تحقيق الجرائم المذكورة جميع السلطات المخولة لها ولقاضي التحقيق وغرفة الاتهام ولا تقدر في ذلك بالقيود المنصوص عليها في المواد ٥١ و٥٢ و٥٣ و٥٤ و٥٥ و٥٦ و٥٧ و٥٨ و٥٩ و٦٠ و٦١ و٦٢ و٦٣ و٦٤ و٦٥ و٦٦ و٦٧ و٦٨ و٦٩ و٧٠ و٧١ و٧٢ و٧٣ و٧٤ ، على ألا يكون حقها في حسن التمهين مطلقاً بل يجوز التنظيم .

منه الى رئيس المحكمة المختصة بعد ثلاثين يوما وينتجسد الحق في التنظيم بعد ثلاثين يوما من تاريخ آخر قرار . كما يكون للمحكمة المختصة اثناء نظر الدعوى أن تخرج عن التهم .

واساما للغة المرفوعة من ذلك رؤى أيضا تعديل المادة ٢١٤ بالنص على أنه اذا كانت الجناية من الجنايات المشار اليها في الأبواب المتقدم ذكرها وفقت النيابة العامة الدعوى عنهما وعما يكون مرتبطا بها من جرائم أخرى الى محكمة الجنايات بطريق تكليف التهم بالحضور امامها مباشرة ، ويسط هذا الحكم أيضا على الجنايات المنصوص عليها في الباب الرابع عشر من الكتاب الثاني وفي قانون الأسلحة والذخائر . وقد التقى ذلك تعديل المادة ١٥٨ على وجه مماثل لتعديل المادة ٢١٤ ليسرى على قاضي التحقيق ما يسرى على النيابة العامة توحيدا لطريقة رفع الدعوى في الجنايات المذكورة ايا كانت الجهة التي تباشر التحقيق فيها . كما عدلت الفقرة الأولى من المادة ١٥٦ ليشمل نطاقها واجب قاضي التحقيق في الفصل في حبس المتهم استياظيا أو الإفراج عنه في الأمر الذي يصدره بالتصرف في الدعوى ، وسواء كان ذلك بالإحالة الى المحكمة الجزئية أو غرفة الاتهام أو محكمة الجنايات .

(ثالثا) وتبسيط إجراءات التحقيق ورفع الدعوى في الجرائم المتقدم ذكرها يدعو الى النظر في تبسيط الإجراءات في المراحل التالية التي تمر بها الدعوى . وقد لوحظ في ذلك أن القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥١ بشأن الإجراءات في القضايا الصنفية قد أوجب الحكم على وجه السرعة في القضايا الخاصة بالجرائم التي تقع بواسطة الصنف والمنصوص عليها في الباب الرابع عشر من الكتاب الثاني ، وبالمواد ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ من قانون العقوبات ، كما أوجب نظر القضية في ظرف أسبوعين من إحالتها على المحكمة المختصة . وشأ لهذه الأحكام من صفة إجرائية بحتة فقد رؤى نقلها الى موضعها بقانون الإجراءات الجنائية بإضافة مادة جديدة برقم ٢٧٦ مكررا ، على أن تسرى على سائر الجرائم الأخرى المشار اليها فيما تقدم وعلى القضايا الخاصة بالجرائم التي تقع من الأحداث حتى لا يظل أمرهم معلقا أمام القضاء أمدا طويلا .

ورؤى كذلك اختزال مواعيد التكليف بالحضور في أنواع هذه القضايا السابقة الى الحد المناسب لاهميتها وخطورها .

ومرد هذا الحكم الى أنه من الأصول المقررة أن المحاكمات الجنائية يجب أن تبني على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في الجلسة . على أن وقائع الحال قد دلت على أن إطلاق هذا الحكم على وجهه السابق كان من شأنه إعاقة الفصل في كثير من القضايا دون موجب كما لو كانت أقوال الشاهد أو الشهود مسلما بها من الخصوم في الدعوى فتفتنى الجدوى من تحميم حضورهم لترديدها . ولما كان التهم صر صاحب المصلحة الأولى في إجراء التحقيق في مواجهته في الجلسة فقد رؤى أن يباح للمحكمة الاكتفاء بتلاوة أقوال الشاهد الشائب كلما قبل التهم أو المدافع عنه ذلك ويستوى في ذلك أن يكون التبول سريعا أو ضمينا بتصرف التهم أو المدافع بما يدل عليه .

(خامسا) وبالنظر الى ما حققته نظام الأوامر الجنائية من رفع أعباء القضايا قليلة الأهمية من المحاكم لتتفرغ لمواجهة القضايا التي تستلزم مجهودا في المحاكمة فقد رؤى استزادة

من هذه النتائج المحدودة الأثر تعديل المادة ٣٢ مكررا على وجه يتيح لوكيل النائب العام إصدار الأمر الجنائي في الجناح التي يصدر بتعيينها. قرار من وزير العدل وفي الحدود المبينة في النص للترح .

(سادسا) ولما كانت الأحكام المقصودة بقانون ١٣٢ لسنة ١٩٥١ الخاص بالإجراءات في الجرائم الصحفية قد نقلت بهذا المشروع على ما تقدم الى مكانها في قانون الإجراءات الجنائية فقد نص على إلغاء ذلك القانون .

ولما كانت الفقرة الأخيرة من المادة ٦٤ من قانون الإجراءات قد جعلت الاختصاص في تحقيق جرائم التفالس والجرائم التي تنسج بواسطة الصحف وغيرها من طرق النشر لقاضي التحقيق وحده لما تحتاجه من تحقيقات مطولة أو دقيقة إلا أنه قد رُؤي النساء هذه الفقرة والاكفاء في خصوص الجرائم المذكورة بالأصل العام المقرر بالمادة ٦٤ فقرة أول . وهو يتيح للنسابة في مواد الجنايات والجناح أن يطلب ندم قاضي لتحقيقها إذا رأت أن ذلك أكثر ملائمة لظروفها .

مادة ٦٥

لوزير العدل أن يطلب من محكمة الاستئناف ندم مستشار لتحقيق جريمة معينة أو جرائم من نوع معين ، ويكون الندم بقرار من الجمعية العامة . وفي هذه الحالة يكون المستشار المنوب هو المختص دون غيره بإجراء التحقيق من وقت مباشرته للعمل .

— لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٦٦

— ألغيت بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ . ونشر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ .

— راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١ .

مادة ٦٦ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥١ :

في حالة غياب قاضي التحقيق أو مرضه أو حصول مانع وقتي آخر لديه . يجوز للرئيس المحكمة أن ينوب محله قاضيا من قضاة التحقيق أو من قضاة المحكمة عند الضرورة .

مادة ٦٧

لا يجوز للقاضي التحقيق مباشرة التحقيق في جريمة معينة الا بناء على طلب من النيابة العامة او بناء على إحالتها اليه من الجهات الاخرى المنصوص عليها في القانون .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- المذكرة الايضاحية : يفتى المشروع بأن قاضي التحقيق لا يباشر التحقيق الا بناء على طلب النيابة العمومية ، ومن ثم عليس له أن يباشره من تلقاء نفسه أو بناء على طلب المسمى بالحقوق المدنية او بسبب مجرد الارتباط بين الواقعة التي يحققها وبين اي واقعة أخرى . وبديهي أن هذا الحكم لا يسرى اذا كان الارتباط غير قابل للتجزئة .

الأحكام

٨٩٩ - الاصل أن قاضي استحقاق ولايته عينية فليس له أن يباشر التحقيق الا في نطاق الجرمية المعينة التي طلب منه تحقيقها دون أن يتعدى ذلك الى وقائع أخرى ، ما لم تكن تلك الوقائع مرتبطة بالفعل المنوط به تحقيقه ارتباطا لا يقبل التجزئة ، فاذا كان الحكم قد انتهى للأسباب السائفة التي أوردتها الى قيام هذا الارتباط فلا تجوز المجادلة في هذه النتيجة التي هي من شأن محكمة الموضوع وحدها .

(١٩٥٩/١٢/٢٢) أحكام النقض :س ١٠ ق ٣١٨ ص ١٠٥٥)

٩٠٠ - متى كانت النيابة لم تستعمل حقها في التقرير بحفظ الدعوى وفقا لقانون تحقيق الجنائيات وأحوال الأوراق الى قاضي التحقيق بعد سريان قانون الاجراءات الجنائية الجديد ، فإن له بهذه الاحالة أن يباشر جميع السلطات المخولة له بالقانون الجديد .

(١٩٥٦/١١/٢٠) أحكام النقض :س ٧ ق ٣٢٤ ص ١١٦٧)

مادة ٦٨

- ألغيت بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ . نشر في

١٩٥٢/١٢/٢٥ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت

المادة ١١ .

مادة ٦٨ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥١ :

لقاضي التحقيق أن يجلس للحكم في القضايا المدنية أو القضايا الجنائية التي لم يباشر تحقيقها .

الفصل الثاني

فى مباشرة التحقيق وفى دخول المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها فى التحقيق

مادة ٦٩

متى أحيلت الدعوى الى قاضى التحقيق كان مختصا دون غيره بتحقيقها .

- تقابل صدر المادة ٥٨ من القانون السابق .

مادة ٧٠

لقاضى التحقيق أن يكلف أحد أعضاء النيابة العامة أو أحد مامورى الضبط القضائى القيام بعمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق عند استجواب المتهم ، ويكون للمندوب فى حدود نديه كل السلطة التى لقاضى التحقيق .

وله اذا دعت الحال لاتخاذ اجراء من الاجراءات خارج دائرة اختصاصه أن يكلف به قاضى محكمة الجهة أو أحد أعضاء النيابة أو أحد مامورى الضبط القضائى بها .

وللقاضى المندوب أن يكلف بذلك عند الضرورة أحد أعضاء النيابة العامة أو أحد مامورى الضبط القضائى طبقا للفقرة الأولى .

ويجب على قاضى التحقيق أن يتنقل بنفسه للقيام بهذا الاجراء كاملا .
التفتت مصلحة التحقيق ذلك .

- معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر فى ٢٥ / ١٢ / ١٩٥٢ . ونشر فى ١٩٥٢ / ١٢ / ٢٥ .

- راجع ما جاء بالفقرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٢ لسنة ١٩٥٢ .
المادة ١١ .

- تقابل المواد ٧١ ، ٨٩ ، ٩٠ من القانون السابق .

- المذكرة الإيضاحية : على أنه إذا اقتضت مصلحة التحقيق أن يساعد قاضي التحقيق هذا الإجراء يجب عليه الانتقال للقيام به . ومن المفهوم أنه ليس لقاضي التحقيق أن يندب أحدا لتحقيق قضية برمتها .

مادة ٧٠ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥١ :

لقاضي التحقيق أن يكلف أحد أعضاء النيابة العامة أو أحد مأموري الضبط القضائي القيام بعمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق عند استجواب المتهم . ويكون للمندوب في حدود تدبره كل السلطة التي لقاضي التحقيق .

وله إذا دعت الحال لاتخاذ إجراء من الإجراءات خارج دائرة اختصاصه أن يكلف به قاضي تحقيق الجهة أو أحد أعضاء النيابة العامة أو أحد مأموري الضبط القضائي بها .
وللقاضي المندوب أن يكلف بذلك عند الضرورة أحد أعضاء النيابة العامة أو أحد مأموري الضبط القضائي طبقا للفقرة الأولى .

ويجب على قاضي التحقيق أن يتناول بنفسه للقيام بهذا الإجراء كلما اقتضت مصلحة التحقيق ذلك .

مادة ٧١

يجب على قاضي التحقيق في جميع الأحوال التي يندب فيها غيره لإجراء بعض تعقيقات أن يبين المسائل المطلوب تحقيقها والإجراءات المطلوب اتخاذها .

وللمندوب أن يجري أي عمل آخر من أعمال التحقيق أو أن يستجوب المتهم في الأحوال التي يفتشى فيها فوات الوقت متى كان متصلا بالعمل المندوب له ولازما في كشف الحقيقة .

- تمايل الفقرة الأولى المادة ٩١ من القانون السابق .

مادة ٧٢

يكون لقاضي التحقيق ما للمحكمة من الاختصاصات فيما يتعلق بنظام الجلسة . ويجوز الطعن في الأحكام التي يصدرها وفقا لما هو مقرر للطعن في الأحكام الصادرة من القاضي الجزئي .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

الأحكام

٩٠١ - إذا كان ممثل النيابة حاضرا في الجلسة مع قاضي التحقيق

فان مجرد عدم اثبات سماع اقواله في جرائم الجلسة لا يترتب عليه بطلان الاجراءات ، ذلك ان الجوهرى في هذا الشأن ان ممثل النيابة لو كان حاضرا فيجب ان تمكنه المحكمة من ايداء اقواله وتستمع اليها ، بحيث اذا لم ير هو ابداء اقوال فان ذلك لا يبطل الاجراءات .

(١/١/١٩٥٣ أحكام النقض س ٤ ق ١٢٣ ص ٣١٧)

٩٠٢ - لما كان حضور ممثل النيابة مع قاضى التحقيق غير واجب قانونا ، وكانت المادة ٧٢ اجراءات جنائية لم تستوجب سماع طلبات النيابة ولم تحل على المادة ٢٤٤ بل احوالت على اختصاصات المحكمة دون تعيين فان مفاد ذلك انه لا محل لسماع طلبات ممثل النيابة في جرائم الجلسة الا حيث يكون حاضرا ، اما فى الأحوال التى لا تكون النيابة ممثلة فيها فان المادة ٢٩ مرافعات تكون هى الواجبة التطبيق ، وهى لا توجب سماع النيابة العامة .

(١/١/١٩٥٣ أحكام النقض س ٤ ق ١٢٣ ص ٣١٧)

مادة ٧٣

يستصحب قاضى التحقيق فى جميع اجراءاته كاتباً من كتاب المحكمة يوقع معه المحاضر . وتحفظ هذه المحاضر مع الأوامر وبالقى الأوراق فى قلم كتاب المحكمة .

- تقابل المادة ٦٣ من القانون السابق .

الأحكام

تعديد الكاتيب المختص

٩٠٣ - توزيع الأعمال بين كتاب كل محكمة أو نيابة هو تنظيم داخل ناطه الشارح برئيس كل محكمة أو نيابة .كلية فى دائرة اختصاصه ومنها المحاكم الجزئية والنيابات الجزئية التابعة لكل منهما ، ويقام كاتب نيابة بعمل آخر فى ذات دائرة النيابة الكلية لا بطلان فيه .

(٣/٣/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٩١ ص ٤٢٨)

تحرير المحضر

٩٠٤ - ان المبرة في اثبات تاريخ محضر التحقيق هي بحقيقة الواقع لا بما أثبتته كاتب التحقيق سهواً .
(١٩٥٥/١/١٠ أحكام النقض س ٦ ق ١٢٨ ص ٣٨٧)

ندب غير الكاتب عند الضرورة

٩٠٥ - يجوز في حالة الضرورة ندب غير كاتب التحقيق المختص لتدوين محضر التحقيق ، وتقدير هذه الضرورة موكول لسلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، ومتى كانت المحكمة قد أقبرت سلطة التحقيق على هذا الاجراء ، وكان الطاعن لا يدعى أن ما ورد في محضر التحقيق يخالف الحقيقة فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل . والأصل في الاجراءات الصحة ومن ثم فان خلو محضر التحقيق من بيان الظروف التي دعت النيابة الى ندب غير الكاتب المختص لا ينفي قيام الضرورة الى ندب غيره .

(١٩٦٩/١٢/٢٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٣٠٥ ص ١٤٧٩ ،
١٩٨١/١١/١٠ س ٣٢ ق ١٤٦ ص ٨٤٣)

٩٠٦ - لا يقبل من الطاعن أن يثير لأول مرة امام محكمة النقض الدفع بطلان تحقيق النيابة لعدم اصطحاب وكيل النيابة كاتباً وندبه شرطياً للقيام بعمله بغير ضرورة ، وذلك لاتصاله بطلان اجراء من الاجراءات السابقة على المحاكمة .

(١٩٦٧/٦/٥ أحكام النقض س ٩٨ ق ١٥٤ ص ٧٦٧)

٩٠٧ - تكليف وكيل النيابة عند انتقاله للتحقيق لشخص غير كاتب التحقيق بعد تحليله اليمين استناداً الى حكم المادة ٧٣ اجراءات جنائية أمر جائز قانوناً مادام ما اتخذه وكيل النيابة من ندب وتحليف اليمين معناه ثبوت حالة الضرورة لندبه كاتباً غير كاتب التحقيق ، ولا يغير من الأمر شيئاً عدم بيان ظرف الضرورة الذي حدا بالمحقق الى ندب كاتب آخر غير كاتب المحكمة .

(١٩٦١/٥/٢٩ أحكام النقض س ١٢ ق ١١٩ ص ٦٢٢)

٩٠٨ - متى استنصر المحقق حرجاً من الاستمانة بكاتب من كتاب

المحكمة على مظنة احتمال المساس، يحسن سير التحقيق أو الاضرار بمصلحه المصداله على أية صورة من الصور لاعتبارات تصل بموضوع التحقيق وظروفه أو بزمانه أو مكانه، جاز ندب غيره لهذه المهمة تأسيساً على أن هذا الندب هو ضرورة تستقيم بها المصلحة العامة، إذ المزايا بالضرورة هي هذا الموطن هو العذر الذي يبيح ترك الواجب دفعا للحرج عن المحقق ويستلزم الحاجة التي تقتضيها مصلحة التحقيق .

(١٩٥٨/٣/١١ أحكام النقض س ٩ ق ٧٧ ص ٢٨٠)

٩٠٩ - يجوز ندب غير كاتب التحقيق المختص في حالة الضرورة .
وتقدير هذه الحالة متروك لسلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع
(١٩٥٦/٢/٢٠ أحكام النقض س ٧ ق ٦٦ ص ٢٠٧)

عدم وجود كاتب مع عضو النيابة

٩١٠ - ان ما أوجبه القانون من حضور كاتب مع عضو النيابة الذي يباشر التحقيق يوقع معه على محضر. ومن تحليف الشهود يميناً بأن يشهدوا بالحق ولا يقولون الا بالحق ، وإن كان هو الأصل الواجب الاتباع الا أنه لا يترتب على عدم اتباعه بطلان ما يتخذه وكيل النيابة في حالة الاستعجال وقبل ان يحضر كاتب التحقيق ، ذلك بأن عضو النيابة بوصف كونه صاحب الحق في اجراء التحقيق ورئيس الضبطية القضائية له من الاختصاص ما خوله القانون لسائر رجال الضبطية القضائية في المادتين ٢٤ ، ٣١ اجراءات جنائية من اثبات ما يرى الحال داعية لإثباته بنفسه قبل حضور كاتب التحقيق ، بل إن هذا هو الواجب الذي يثمين عليه القيام به سواء كان أحد برؤوسية قد قام بذلك قبل حضوره أو لم يكن .

(١٩٧٥/١١/٢٤ أحكام النقض س ٤٦ ق ١٤٤ ص ٦٥٩)

(١٩٥٢/١١/٢٤ س ٣ ق ٦٠ ص ١٤٦)

٩١١ - اذا كان قانون تحقيق الجنابات قد أوجب مصاحبة الكاتب للمحقق في جميع اجراءات التحقيق من سماع شهود وتفتيش وغير ذلك فهو انما أوجبها متى كان ذلك التحقيق حاصلًا على يد قاضي التحقيق ، أما اذا كان التحقيق حاصلًا على يد النيابة العامة فالمادة ٣٢ لا توجب حضور الكاتب الا لتحرير محاضر شهادة الشهود .

(١٩٣٠/١٩/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٤ ص ٩٣)

مادة ٧٤

على رئيس المحكمة الإشراف على قيام القضاة الذين يتدربون لتحقيق وظائف معينة بأعمالهم بالسرعة اللازمة وعلى مراعاتهم للمواعيد المقررة في القانون .

- مدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ . ونشر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ .

وبالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ ونشر في ١٩٦٢/٦/١١ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٧٤ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥١ :

يرسل قاضي التحقيق إلى رئيس المحكمة في كل شهر بياناً بما تم في القضايا التي لديه . وعلى رئيس المحكمة مراقبة قيام قضاة التحقيق وغرفة الاتهام بأعمالهم بالسرعة اللازمة ، ومراعاتهم للمواعيد المقررة في القانون .

مادة ٧٤ مدلة بموجب المرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ :

على رئيس المحكمة مراقبة قيام القضاة الذين يتدربون لتحقيق وظائف معينة وغرفة الاتهام بأعمالهم بالسرعة اللازمة ومراعاتهم للمواعيد المقررة في القانون .

مادة ٧٥

تعتبر إجراءات التحقيق ذاتها والنتائج التي تسفر عنها من الأسرار . ويجب على لقضاة التحقيق وأعضاء النيابة العامة ومساعدتهم من كتابه وخبراء وغيرهم ممن يتصلون بالتحقيق أو يضرونه بسبب وظيفتهم أو مهنتهم عدم انخراطها ، ومن يخالف ذلك منهم يعاقب طبقاً للمادة ٣٩٠ من قانون العقوبات .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- المذكرة الإيضاحية : ولضمان سير التحقيق في مجرى الطبيعي وعدم المساس بمصالح الأفراد بغير مقتضى اعتبرت إجراءات التحقيق ذاتها والنتائج التي تسفر عنها من الأسرار .

حكم

٩١٢ - مقتضى نص المادة ٧٥ إجراءات جنائية أن إجراءات التحقيق

من الأسرار التي لا يجوز أن أشار إليهم النص افشاءها .
(١٩٥٩/١١/٩ أحكام النقض سر ١٠ ق ١٨٣ ص ٨٥٧)

مادة ٣٦

لن خلفه ضرر من الجريمة أن يدعى بمقوق مدنية أثناء التحقيق في الدعوى . ويفصل قاضي التحقيق نهائيا في قبوله بهذه الصفة في التحقيق .
- قانون المادة ٥٤ من القانون السابق .

مادة ٣٧

لليابة العامة وللمتهم وللمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها ولوكانهم أن يحضروا جميع اجراءات التحقيق . ولقاضي التحقيق أن يجري التحقيق في غيبته متى رأى ضرورة ذلك لظهور الحقيقة ، وبمجرد انتهاء تلك الضرورة يبيع لهم الاطلاع على التحقيق . ومع ذلك للقاضي التحقيق أن يباشر في حالة الاستعجال بعض اجراءات التحقيق في غيبة الخصوم ، ولهذا الحق في الاطلاع على الاوراق المثبتة لهذه الاجراءات .

وللخصوم الحق دائما في استحضاب وكلائهم في التحقيق .
- تقابل المادة ٣٤ من القانون السابق .

الاحكام

قواعد عامة

٩١٣ - القانون أباح للمحقق أن يباشر بعض اجراءات التحقيق في غيبة الخصوم مع السماح لهؤلاء بالاطلاع على الاوراق المثبتة لهذه الاجراءات .
(١٩٧٦/١/٤ أحكام النقض سر ٢٧ ق ١ ص ٩ ، ١٩٨٣/١/١٣)
س ٣٤ ق ١٦ ص ٩٥)

٩١٣ مكرر - الاصل أن من حق المتهم أن يحضر التحقيق الذي تجريه النيابة في تهمة موجهة اليه الا أن القانون قد أعطى النيابة استثناء من هذه القاعدة حتى اجراء التحقيق في غيبة المتهم اذا رأت لذلك موجبا . فادا أجرت النيابة تحقيقا ما في غيبة المتهم فيكون ذلك من حقا ولا بطلان فيه ، كل ما للمتهم هو التمسك لدى محكمة الموضوع بما قد يكون في

التحقيقات من نقص أو عيب حتى تقدرها وهي على بينة من أمريها .
(١٦٧٩/٦/١٤ أحكام النقض هي ١٩ في ١٤٦ ص ٦٨٥)

٩١٤ - ان اجراء التحقيق الابتدائي في غير جلسة علنية لا يربط
عليه أي بطلان .

(١٩٤٨/١٢/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج٢ هي ٨٠
ص ١٥١)

٩١٥ - انه وان كان من حق المتهم ان يحضر التحقيق الذي يجريه
النيابة في التهمة الموجهة اليه الا ان القانون قد اعطى النيابة - استثناء من
هذه القاعدة - حق اجراء التحقيق في غيبة المتهم اذا رأت لذلك موجب ،
فاذا ما اجرت النيابة تحقيقا في غيبة المتهم فذلك من خلفها ولا بطلان فيه ،
على ان الاصل ان المبرة عند المحاكمة هي بالتحقيق الذي تجريه المحكمة
بنفسها ، ولا يرجع الى التحقيقات الابتدائية الا اذا تعدر على المحكمة تحقيق
الدليل بنفسها . وفي هذه الحالة يجب الا يكون الدليل مخالفا للقانون .
وهذه الصورة وحدها هي التي يفتتح فيها التمسك ببطلان الدليل المستند
من التحقيقات الاولى .

(١٩٤٠/٣/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج٢ ق ٤٠ ص ١٥١)

٩١٦ - ان حق النيابة العمومية في اجراء التحقيق في غيبة وكلاء
الحصوم ليس مطلقا بل يشترط أن يكون ذلك ضروريا لاطهار الحقيقة . ومع
ذلك اذا كانت المحكمة قد قررت في حكمها ما يستفاد منه أن حق النيابة
هذا مطلق من كل قيد فلا مصلحة للمتهم في الطعن على حكمها لهذا النظر
الحاطي . ما دامت هي لم تعمل في الحكم الا على التحقيق الحاصل امامها .
(١٩٣٦/١٢/٧ مجموعة القواعد القانونية ج٢ ق ٤٠ ص ٢٠)

مسود لمباشرة التحقيق في غيبة الحصوم

٩١٧ - يجوز للنيابة العامة اجراء التحقيق في غيبة المتهم اذا
لم يتيسر حضوره ، وكل ما يكون للمتهم هو أن يتمسك لدى المحكمة
بما يراه من عيب فيقع تقدير ذلك في سلطة المحكمة بوصف أن تحقيق
النيابة دليل من أدلة الدعوى التي تستقل المحكمة بتقديرها ، وبمجرد غياب
المتهم عند سؤال الشاهد ليس من شأنه أن يبطل أقواله .

(١٩٧١/٣/٧ أحكام النقض هي ٢٢ ق ٤٧ ص ١٩٤)

٩١٨ - يجوز للنيابة أن تقوم بالاطلاع على الأوراق في مرحلة التحقيق في غيبة المتهم اذا هي رأت لذلك موجبا ، ولا يبطل غياب المتهم هذا الاجزاء ، وكل ما يكون له هو أن يتمسك لدى محكمة الموضوع بما قد يكون فيه من نقص وعيب حتى تقدره المحكمة وهي على بينة من امره كما هو الشأن في سائر الأدلة .

(١٩٦١/٢/٢٠ أحكام النقض س ١٢ ق ٤٥ ص ٢٥١)

٩١٩ - المائدة التي تجريها النيابة عن محل الحادث لا يلحقها البطلان بسبب غياب المتهم وقت اجرائها اذ المائدة ليست الا اجراء من اجراءات التحقيق يجوز للنيابة أن تقوم به في غيبة المتهم ، اذا رأت لذلك موجبا . وكل ما يكون للمتهم هو أن يتمسك لدى محكمة الموضوع بما قد يكون في المائدة من نقص أو عيب حتى تقدرها المحكمة وهي على بينة من امرها كما هو الشأن في تقدير سائر الأدلة .

(١٩٥٢/٦/٩ أحكام النقض س ٣ ق ٣٩٣ ص ١٠٥٠)

٩٢٠ - ان المائدة ليست الا اجراء من اجراءات التحقيق ، فيجوز للنيابة أن تقوم بمعاينة محل الحادثة في غيبة المتهم . وله أن يتمسك لدى محكمة الموضوع بما قد يكون في المائدة من نقص أو عيب حتى تقدرها المحكمة وهي على بينة من امرها كما هو الشأن في تقدير شهادة الشهود .

(١٩٤٠/٣/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٨٤ ص ١٥١)

دوقف الدفاع عن المتهم

٩٢١ - للنيابة العامة أن تمنع محامي المتهم من حضور التحقيق في حدود الرخصة الممنوحة لها طبقا للمادة ١/٢٤ ٢٠ تحقيق جنايات .

(١٩٤٨/٣/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٥٠ ص ٥٩٠)

٩٢٢ - عدم حضور المحامي تحقيق النيابة لا يترتب عليه بطلان الحكم ، لأن المادة ٣٤ تحقيق جنايات تجيز لها - من جهة - التحقيق في غيبة المتهم ومحاميه ، ولا تحتم - من جهة أخرى - حضور المحامي والا كان العمل باطلا .

(١٩٢٨/١١/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٦ ص ١٥٠)

(١٩٢٩/١١/١٤ ق ٣٢٦ ص ٣٧٧)

مادة ٧٨

يخطر الخصوم باليوم الذى يشار فيه القاضى اجراءات التحقيق
ويمكانها .

- لا مقابل لها فى القانون السابق .

حكم

٩٢٣ - ما يثيره الطاعن من أن التحقيق كان يعجرى فى دار الشرطة
مردود بأن اختيار المحقق لمكان التحقيق متروك لتقديره حرصا على صالح
التحقيق وسرعة انجازه .

(١٩٨٤/٢/١٩ أحكام النقض س ٣٥ ق ٣٣ ص ١٦٢ .
١٩٨٢/١٢/٨ س ٣٣ ق ١٩٩ ص ٩٦٢)

مادة ٧٩

يجب على كل من المجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها
ان يمين له محلا فى البلدة الكائن فيها مركز المحكمة التى يعجرى فيها
التحقيق اذا لم يكن مقيما فيها . واذا لم يفعل ذلك يكون اعلانه فى قلم
الكتاب بكل ما يلزم اعلانه به صحيحا .

مادة ٨٠

للنيابة العامة الاطلاع فى أى وقت على الاوراق لتقف على ما جرى فى
التحقيق ، على ألا يترتب على ذلك تأخير السير فيه .

- لا مقابل لها فى القانون السابق .

- المذكرة الايضاحية : وقد أجاز للنيابة العمومية بصفة خاصة باعتبارها صاحبة
الدعوى العمومية الاطلاع فى أى وقت على التحقيقات لتقف على ما جرى فيها على أن لا يترتب
على ذلك تأخير السير فيها .

مادة ٨١

للتبابة العامة وباقي المحصوم أن يقدموا الى قاضي التحقيق الدفوع والطلبات التي يرون تقديمها أثناء التحقيق .

— تقابل المادة ٥٩ من القانون السابق .
— المذكرة الإيضاحية : ويدهى أن تكون هذه الطلبات مدونة بالكتابة ولو عن طريق ألبانها سحضر التحقيق .

مادة ٨٢

يفصل قاضي التحقيق في ظرف أربع وعشرين ساعة في الدفوع والطلبات المقدمة اليه ، ويبين الأسباب التي يستند اليها .

— تقابل المادة ٦٠ من القانون السابق .

مادة ٨٣

إذا لم تكن أوامر قاضي التحقيق صدرت في مواجهة المحصوم تبلغ الى التبابة العامة وعليها أن تعلنها لهم في ظرف أربع وعشرين ساعة من تاريخ صدورهما .

— لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٨٤

للمتهم وللمجنى عليه وللمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها أن يطلبوا على نفقتهم أثناء التحقيق صورا من الأوراق أيا كان نوعها ، إلا إذا كان التحقيق حصلا بغير حضورهم بناء على قرار صادر بذلك .

— لا مقابل لها في القانون السابق .

الفصل الثالث

في ندب الخبراء

مادة ٨٥

إذا استلزم إثبات الحالة الاستمانة بطبيب أو غيره من الخبراء ، يجب على لاضي التحقيق الحضور وقت العمل وملاحظته .

وإذا اقتضى الأمر إثبات الحالة بدون حضور لاضي التحقيق نظرا الى ضرورة القيام ببعض أعمال تحضيرية أو تجارب متكررة أو لاي سبب آخر وجب على لاضي التحقيق أن يصدر أمرا يبين فيه أنواع التحقيقات وما يراد إثبات حالته .

ويعوز في جميع الأحوال أن يؤدي الخبر مأموريته بغير حضور الخصوم .

- تقابل المادتين ٦٥ و ٦٦ من القانون السابق .

الأحكام

٩٢٤ - ليس في القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ نص يوجب على معاوني الخبراء القيام بما يناط بهم من أعمال الخبرة تحت اشراف رؤسائهم المباشر أو بناء على ندب منهم . ولا محل للقياس على اجراءات التحقيق التي يباشرها معاونو النيابة الذين يعضمون في تنظيم عملهم لقانوني السلطة القضائية والاجراءات الجنائية لتعلق ذلك بولايتهم التي حددتها النصوص الواردة بهذين القانونين

(٢٨ / ١٠ / ١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ١٧١ ص ٨٦٤)

٩٢٥ - إذا نددت المحكمة خبيرا لاجراء معاينة تحت اشراف وكيل النيابة ، وأجرى الخبر التجربة بحضور النيابة وبحضور محامي الدفاع ،

وأيدى رأيه الفنى فى المحضر الذى حرره وكيل النيابة عن هذه المصاينه
ثم سمعت المحكمة اقواله بالجلسة كشاهد فى الدعوى وناقشه الدفاع
وترافع فى موضوع التهمة على أساس نتيجة ذلك الاجراء * ثم اعتمد الحكم
على ما سجله وكيل النيابة فى محضره من ذلك وعلى ما شهد به المهندس الفنى
فى الجلسة فلا يكون هذا الحكم مشوباً بعيب فى الاجراءات أو خطأ فى
تطبيق القانون .

(١٩٥١/٢/٦ احكام النقض س ٢ ق ٢٢٦ ص ٥٩٩)

٩٣٦ - ان المادة ٢٦٨ مراتب اذ نصت على ضرورة وضع اهل
الخبرة امضاءاتهم او علاماتهم على الاوراق المقتضى المضاهاة عليها قبل الشروع
فى التحقيق فانها لم ترتب البطلان على مخالفة ذلك .

(١٩٤٨/١١/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٨٧)

ص ٦٤٩)

٩٣٧ - الدفع ببطلان تقرير الخبير لمباشرة المأمورية فى غيبة
المحوصوم لا يجوز ابداه لأول مرة لدى محكمة النقض * على أنه فى الدعاوى
الجنائية لا يكون عمل الخبير فى مرحلة التحقيقات الاولى بغير حضور المحصوم
باطلاً ، اذا كانت السلطة القضائية التى تدبته لم توجب عليه حضور المحصوم
معه أثناء مباشرة العمل ، وذلك لأن هذه التحقيقات لا يشترط قانوناً لصحتها
أن تكون قد بوشرت حتماً فى حضرة المحصوم كما هو الحال فى اجراءات
المحاكمة فى جلسات المحاكم .

(١٩٤٠/١٢/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٧٧)

ص ٣٢٨)

مادة ٨٦

يجب على الخبراء ان يملفوا امام قاضى التحقيق يمينا على أن يدوا
واجب بالثمة وعليهم ان يقدموا تقريرهم كتابة .

- تقابل المادة ٦٧ من القانون السابق .

الأحكام

حلف اليمين عند مباشرة الوظيفة

٩٢٨ - لا يعيب الحكم ان يستند في قضائه الى أقوال الطبيب الشرعى التى ادلى بها بالجلسة - باعتباره خبيراً فى الدعوى - بغير حلف يمين ، ما دام قد أدى يمينا عند مباشرته لوظيفته يعنى عن تحليفه اليمين فى كل قضية يحضر فيها أمام المحاكم .

(١٩٥٩/٤/٢١ أحكام النقض س ١٠ ق ١٠٤ ص ٤٧٩ ،
١٩٥٤/٦/٢٢ س ٥ ق ٢٦٤ ص ٨١٧)

استناد الخبير الى رأى اخصائى

٩٢٩ - للطبيب المعين فى التحقيق أن يستعين فى تكوين رايه بمن يرى الاستعانة بهم على القيام بأموريته ، فاذا كان الطبيب الشرعى الذى ندب فى الدعوى قد استعان بتقارير أطباء آخرين منهم طبيب اخصائى ثم أقر هذه الآراء وتبنائها وأبدى رايه فى الحادث على ضوءها فليس يعيب الحكم الذى يستند الى هذا التقرير الذى وضعه الطبيب الشرعى كون الأطباء الذين رجع اليهم لم يحلفوا اليمين .

(١٩٥٧/١/٢٨ أحكام النقض س ٨ ق ٢٣ ص ٨٠)

٩٣٠ - للطبيب المعين فى التحقيق أن يستعين فى تكوين رايه بمن يرى الاستعانة به على القيام بأموريته . فاذا كان الطبيب الشرعى الذى ندب فى الدعوى قد استعان بأخصائى للكشف على المجنى عليه وتقدير مدى الإصابة ، ثم أقر هو هذا التقدير وتبناه وأبدى رايه فى الحادث على ضوءه ، فليس يقدر فى الحكم الذى استند الى هذا التقرير كون الاخصائى لم يحلف اليمين قبل ابداء رايه ، على أن الاحتجاج بهذا كان يجب ابداءه أمام محكمة الموضوع كيما تمكن اثراته أمام محكمة النقض .

(١٩٤٩/٣/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٤٦

ص ٨١٠)

الدفع بعدم حلف اليمين

٩٣١ - اذا دفع المتهم ببطان تقرير الخبير ومحاضر أعماله لعدم

حلفه اليمين عند نديه من قبل النيابة للقيام بمأموريته ، وأغفلت المحكمة الرد على هذا الدفع واعتمدت في الوقت ذاته على هذا التقرير في اثبات التهمة المسندة الى المتهم ، فهذا يعيب الحكم عيباً جوهرياً يستلزم نقضه .
(١٩٣٧/٣/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٥٣ ص ٥٢)

مادة ٨٧

يحدد القاضي التحقيق ميعاداً للخبير ليقدم تقريره فيه ، وللقاضى ان يستبدل به خبيراً آخر اذا لم يقدم التقرير في الميعاد المحدد .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٨٨

للمتهم ان يستعين بخبير استشارى ويطلب تمكينه من الاطلاع على الأوراق وسائر ما سبق تقديمه للخبير المعين من قبل القاضى ، على الا يترتب على ذلك تأخير السير في الدعوى .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٨٩

للخصوم رد الخبير اذا وجنت اسباب قوية تدعو لذلك ، ويقدم طلب الرد الى قاضى التحقيق للفصل فيه . ويجب ان تبين فيه اسباب الرد ، وعلى القاضى الفصل فيه في مدة ثلاثة ايام من يوم تقديمه .

ويترتب على هذا الطلب عدم استمرار الخبير في عمله الا في حالة الاستعجال بأمر من القاضى .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

الفصل الرابع

في الانتقال والتفتيش وضبط الأشياء المتعلقة بالجريمة

مادة ٩٠

ينتقل قاضي التحقيق الى أى مكان كلما رأى ذلك ليثبت حالة الإمكانة والأشياء والأشخاص ووجود الجريمة ماديا وبكل ما يلزم اثبات حالته .

- تقابل المادة ٩٦ من القانون السابق .

الأحكام

٩٣٣ - ان ما اثر باسباب الطعن من أن التحقيق كان يجرى فى دار الشرطة مردود عليه بأن اخيار المحقق لمكان التحقيق متروك لتقديره حرصا على صالح التحقيق وسرعة انجازه .
(١٩٧٧/٢/٢١ أحكام النقض س ٢٨ ق ٦١ ص ٢٨١ ،
١٩٧٧/٣/٢٨ ق ٨٤ ص ٣٩٣ ، ١٩٧١/٤/٢٥ س ٢٢ ق ٩١ ص ٣٧٢ ،
١٩٥٦/١٢/٢٥ س ٧ ق ٣٦٤ ص ١٣٢٥)

٩٣٣ - متى كان الثابت أن وكيل النيابة المختص هو الذى أجرى التحقيق ، فلا يهم بعد ذلك المكان الذى اختاره المحقق لاجراء التحقيق والذى يترك لتقديره حق اختياره حرصا على صالح التحقيق وسرعة انجازه .
(١٩٧٩/٦/١١ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٤٣ ص ٦٦٩ ،
١٩٦٨/٢/٢٥ س ١٩ ق ٢٨ ص ١٥٦ ، ١٩٦٩/٢/٢٤ س ٢٠ ق ٦٠ ص ٢٧٧)

٩٣٤ - من المقرر أن المعاينة ليست الا اجراء من اجراءات التحقيق يجوز للنياية أن تقوم به فى غيبة المتهم .
(١٩٧٧/٤/٣ أحكام النقض س ٢٨ ق ٩١ ص ٤٤١)

٩٣٥ - من المقرر أن المأينة التي تجربها النيابة لمحل الحادث لا يلحقها البطلان لسبب غياب المتهم ، إذ أن تلك المأينة ليست إلا اجراء من اجراءات التحقيق يجوز للنيابة أن تقوم به في غيبة المتهم اذا هي رأت لذلك موجبا ، وكل ما يكون وللمتهم هو أنه يتسكك لدى محكمة الموضوع بما قد يكون في المأينة من نقص أو عيب حتى تقدرها المحكمة وهي على بينة من أمرها كما هو الشأن في سائر الأدلة .

(١٩٦٤/٥/١١ أحكام النقض س ١٥ ق ٧١ ص ٣٦٢)

٩٣٦ - ان المأينة من اجراءات التحقيق التي يترك أمر تقدير لزوم القيام بها الى السلطة التي تباشره .

(١٩٥٨/٦/١٦ أحكام النقض س ٩ ق ١٧١ ص ٦٧٦)

٩٣٧ - لا محل لما يثيره الطاعن من الإخلال بحقه في الدفاع بسبب عدم حضور محاميه معه أثناء اجراء مأينة النيابة ، ذلك أن المادة ١٢٤ اجراءات جنائية التي يتسكك بها خاصة باستجواب المتهم في الحالات وبالشروط المبينة فيها .

(١٩٦٤/٥/١١ أحكام النقض س ١٥ ق ٧١ ص ٣٦٢)

مادة ٩١

تفتيش المنازل عمل من اعمال التحقيق ولا يجوز الابتداء اليه الا بمقتضى امر من قاضي التحقيق بناء على اتهام موجه الى شخص يقيم في المنزل المراد تفتيشه بارتكاب جناية أو جنحة أو باشتراكه في ارتكابها أو اذا وجدت قرائن تدل على أنه حائز لاشياء تتعلق بالجريمة .

ولقاضي التحقيق أن يفتش أي مكان ويضبط فيه الأوراق والأسلحة وكل ما يحتمل أنه استعمال في ارتكاب الجريمة أو نتج عنها أو وقعت عليه ، وكل ما يفيد في كشف الحقيقة .

وفي جميع الأحوال يجب أن يكون أمر التفتيش مسببا .

- - مبدلة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٨ الصادر في ١٩٥٨/٥/٢٤ ونشر في ١٩٥٨/٦/٥ .
- - والقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ الصادر في ١٩٧٢/٩/٢٨ ، ونشر في ١٩٧٢/٩/٢٨ .
- - راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ تحت المادة ١٥ .

- تقابل المادتين ٦٨ و ٦٩ من القانون السابق .
- تقرير لجنة الإجراءات الجنائية لمجلس النواب . اقترح أحد النواب تعديل هذه المادة باستبدال عبارة تحقيق يديره فيه بمبادرة تحقيق مفتوح الواردة بها ، ولم تر اللجنة فرق بين عبارتي تحقيق يديره فيه وتحقيق مفتوح .

مادة ٩١ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥١ .
تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق ، ولا يجوز الالتجاء اليه الا في تحقيق موهوم . وبناء على تهمة موجهة الى شخص مقيم في المنزل المراد تفتيشه بارتكاب جنائية او جنحة او باشتراكه في ارتكابها ، او اذا وجدت قرائن على انه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة .
ولقاضي التحقيق ان يفتش أى مكان ويضبط فيه الأوراق والأسلحة والآلات وكل ما يحتمل انه استعمل في ارتكاب الجريمة او نتج عنها أو وقعت عليه وكل ما يفيد في كشف الحقيقة .

مادة ٩١ معدلة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٨ :
تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق ، ولا يجوز الالتجاء اليه الا بناء على تهمة موجهة الى شخص مقيم في المنزل المراد تفتيشه بارتكاب جنائية او جنحة او باشتراكه في ارتكابها ، او اذا وجدت قرائن على انه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة .
ولقاضي التحقيق ان يفتش أى مكان ويضبط فيه الأوراق والأسلحة والآلات وكل ما يحتمل انه استعمل في ارتكاب الجريمة او نتج عنها أو وقعت عليه ، وكل ما يفيد في كشف الحقيقة .

المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٨ :

تستلزم الفقرة الأولى من المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية لتفتيش المنازل ان يسبقه تحقيق مفتوح تجريه سلطة التحقيق بنفسها أو بمن تندبه لذلك من رجال الضبط القضائية ، لكنها لم تستلزم في هذا التحقيق ان يكون قد قطع مرحلة صينة أو استظهر قدراً حسناً من أدلة الإثبات ولا أن يسفر عن أدلة جديدة غير ما تضمنته تحريات البوليس .
ولسلطة التحقيق ، تحت اشراف محكمة الموضوع تقدير مبررات هذا التفتيش .
ولما كان اشتراط إجراء تحقيق على هذا الوضع قبل ان تجري سلطة التحقيق التفتيش بنفسها أو أن تأذن لأحد مأموري الضبط القضائي بإجرائه قد تفر بالصلصة العامة التي يجب أن تسهر على مصلحة الفرد ، لأنه قد يسلط سحر الإجراءات خصوصاً في الأحوال التي لا تحصل التأخير ، وقد يؤدي طول الإجراءات الى اذاعة خبر التفتيش قبل اجرائه ، وليس له أية ضمانات جديدة تتوافر للتتبع من اجرائه ما دام تقدير مبررات التفتيش متروك لسلطة التحقيق تحت اشراف المحكمة كما سبق البيان .

لذلك وضع المشروع المرافق باستبدال الفقرة الأولى من المادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية بالنص الوارد في المشروع وهو :
« تفتيش المنازل عمل من أعمال التحقيق ولا يجوز الالتجاء اليه الا بناء على تهمة موجهة الى شخص يقيم في المنزل المراد تفتيشه بارتكاب جنائية او جنحة او باشتراكه في ارتكابها او اذا وجدت قرائن على انه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة » .

الأحكام

المسكن في صدر التفتيش

٩٣٨ - متى صدر اذن التفتيش دون تحديد مسكن معين لمتهم فانه يشمل كل مسكن له مهما تعدد ولا يغير من ذلك أن يكون قد تحدد في طلب الاذن بالتفتيش مسكنان للمتهم المطلوب تفتيشه مادام الاذن قد صدر من النيابة دون أن يتضمن تحديد المساكن المطلوب تفتيشها .
(١٩٧٦/٥/١٠ أحكام النقض ص ٢٧ ق ١٠٧ ص ٤٨٦)

٩٣٩ - لا يؤثر في صحة اذن التفتيش خطأ الضابط الذي أجرى التحريات في رقم الطابق الذي يشغله الطاعن متى كان الطاعن لا ينازع في أن مسكنه الذي أجرى تفتيشه هو المسكن ذاته المقصود من أمر التفتيش وقد عين تمييزا دقيقا .
(١٩٧٣/٣/٤ أحكام النقض ص ٢٤ ق ٥٩ ص ٢٦٦)

٩٤٠ - يقصد بلفظ المنزل في معنى قانون الاجراءات الجنائية أخذا من مجموع نصوصه كل مكان يتخذ الشخص سكنا لنفسه على وجه التوقيت أو الدوام بحيث يكون حرما آمنا له لا يباح لغيره دخوله الا بأذنه .
(١٩٦٩/١/٦ أحكام النقض ص ٢٠ ق ١ ص ١)

٩٤١ - كل مكان خاص يقيم فيه الشخص بصفة مؤقتة أو دائمة هو مسكن ولو لم يكن مكتملا أو لم يكن به نوافذ وأبواب .
(١٩٨٦/١٠/٢ الطعن رقم ٦٧٤ لسنة ٥٦)

٩٤٢ - انه وإن اقتصر الأمر الصادر من النيابة العامة بالتفتيش على المتهم الأول في الدعوى ومسكنه ، فانه ما كان يجوز لرجل الضبط القضائي المندوب لأجرائه أن يفتش المظنون ضده الذي يقيم في منزل مستقل عنه الا اذا توافرت في شأنه حالة التلبس .
(١٩٦٨/١٠/١٤ أحكام النقض ص ١٩ ق ١٦٣ ص ٨٢٨)

٩٤٣ - ما قرره الحكم المظنون فيه من أن للزوجة التي تسكن زوجها صفة أصلية في الإقامة في منزله لأنه في حيازتها وهي تمثل في هذه الحيازة وتنبؤ عنه بل تشاركه فيه ، وأنه على فرض التسليم جدلا بأن المنزل الذي

جرى تفتيشه مستاجر باسم زوج المتهمة الأولى وأن ذلك لا يؤثر في سلامة الإذن بالتفتيش. مادامت المتهمة المذكورة تسكن زوجها فيه ، ومن ثم فهو في حيازتها وبالتالي يكون الإذن قد صدر سليما من الناحية القانونية ، هذا انى انتهى اليه الحكم وجاء بمذوناته يتفق وصحيح القانون مما يجعل ما يسفر عنه التفتيش الذى يتم تنفيذه بمقتضاه دليلا يصح الاستناد اليه في الادانة .

(١٩٦١/٥/٨ أحكام النقض س ١٢ ق ١٠٢ ص ٥٤٦)

٩٤٤ - الإذن الصادر بتفتيش المنزل يشمل أيضا الحديقة باعتبارها ملحقة به .

(١٩٥٩/٦/٢ أحكام النقض س ١٠ ق ١٣٣ ص ٦٠١)

٩٤٥ - التفتيش المحظور هو الذى يقع على الأشخاص والمساكن بغير مرور من القانون ، أما حرمة الجراج فمستمدة من اتصاله بشخص صاحبه أو مسكنه ، وإذن فمادام هناك أمر من النيابة العامة بتفتيش أحدهما أو كليهما فانه يشمل بالضرورة ما يكون متصلا به والجراج كذلك .

(١٩٨٤/١١/٢٦ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٨٧ ص ٨٢٩)

٩٤٦ - اذا كان الثابت من واقعة الدعوى انه أثناء أن كان الضابط المأذون بتفتيش منزل المتهم يقوم بتفتيشه لاحظ الكونستابل وزجلا البوليس الملكى - اللذين استعان بهما الضابط فى تنفيذ أمر التفتيش كانا يعملان تحت اشرافه - وجود باب مفلق بفناء المنزل فأنهيا اليه بما لاحظاه فطلب الضابط من المتهم فتح الباب ففتحه فعلا بوجوده وأمرهما الضابط بالدخول فى الحديقة فدخلهما ، ثم أخبراه بأنهما وجدوا نبات الحشيش موزوسا بهما ، فقام الضابط وبصحبة المتهم بتفتيش الحديقة بارشاد الكونستابل والبوليس الملكى ، حيث شاهد الضابط بنفسه شجيرات الحشيش بالحالة التى وصفها ، فان تفتيش المنزل والحديقة يكون بذلك قد حصل مرة واحدة وفى وقت واحد فى حضور المتهم .

(١٩٥٩/٦/٢ أحكام النقض س ١٠ ق ١٣٣ ص ٦٠١)

٩٤٧ - متى كان الأمر الصادر من النيابة قد نص على تفتيش المتهم وتفتيش مسكنه ومن يوجد معه لفنيط ما لديه من مخبرات دون أن يحضر

مسكننا معينا للمتهم ، فهو بهذا يشمل كل مسكن له مهما تعدد .
(١٩٥٨/٥/١٢ أحكام النقض س ٩ ق ١٣١ ص ٤٨٦)

٩٤٨ - متى كان مسكن المتهم ومسكن أخيه يضمهما منزل واحد
ويقيمان معا فيه ، وإن استقل كل منهما بقسم منه ، فإن دخول الضابط
هذا المنزل بناء على أمر التفتيش الصادر له من النيابة هو إجراء سليم
مطابق للقانون .

(١٩٥٨/٣/٤ أحكام النقض س ٩ ق ٦٦ ص ٢٣٠)

٩٤٩ - إذا كان ضابط البوليس قد استصدر أمرا بتفتيش منازل
عدة أشخاص إلا أنه قصر تنفيذه على أحدهم دون الآخرين الذين اشتمل
الآذن على أسمائهم فإن ذلك لا يبيح الاجراءات .

(١٩٥٤/٦/٧ أحكام النقض س ٥ ق ٢٣٩ ص ٧٢٤)

٩٥٠ - إذا كانت الطاعة لم تتمسك امام محكمة الموضوع ببطان
الاذن بسبب ما تقوله في طعنها عن عدم تعيين المنزل المراد تفتيشه ،
فلا يجوز اثاره ذلك امام محكمة النقض ، إذ هذا من الدفوع الموضوعية التي
تتطلب تحقيقا .

(١٩٥٢/٤/٨ أحكام النقض س ٣ ق ٢١٩ ص ٧٧٦)

٩٥١ - ما دامت المحكمة قد رأت أن الأشخاص الذين صدر الاذن
بتفتيش مساكنهم معينون تعيينا كافيا ، وأن هناك واقعة معينة أسندت
اليهم ويقتضى تحقيقها ضرورة التصدي لحرمتهم أو حرمة مساكنهم ، فلا
يجوز الطعن أن يتمسك ببطان التفتيش لنقص في البيان بدعوى أن الاذن
بحالته قد يمتد فيشمل مساكن أشخاص آخرين ليس هو صاحب شأن في
التحدث عنهم .

(١٩٥٢/٣/١٤ أحكام النقض س ٣ ق ٢٠٨ ص ٥٥٤)

٩٥٢ - مادام الاذن الصادر من سلطنة التحقيق بتفتيش منزل على
أساس أنه قد يكون به شيء يتعلق بجريمة وقعت قد عين فيه هذا المنزل
بالذات بالجهة الواقع بها فإنه يكون صحيحا بغض النظر عن شخص المتهم
وحقيقة اسمه . وعلى أن حقيقة اسم المتهم لا تبهم في صحة الاجراء التي

اتخذ في حقه ، لأن الوقوف على هذه الحقيقة لا يكون بحسب الأصل الا عن طريق صاحب الاسم نفسه . ومن ثم فالخطأ في الاسم ليس من شأنه أن يبطل الاجراء متى كان الشخص الذي اتخذ في حقه هو هو بعينه المقصود به .

(١٩٤٥/٦/١٤) مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٦٠٥

(ص ٧٣٧)

٩٥٣ - يجب أن يكون الاذن بالتفتيش صادرا بشأن منزل متهم معين ، وما لم يتحقق هذا الشرط فلا يمكن اعتبار الاذن اذنا جديا يتسنى منه اجراء التفتيش بوجه قانوني . فاذا قدم لوكيسل النيابة طلب اذن بتفتيش منازل أشخاص (مذكورة أسماؤهم بكشف مرافق للطلب) فأشر وكيل النيابة على الطلب بالترخيص في اجراء التفتيش ولم يكن بالطلب أية اشارة تحدد هؤلاء الأشخاص أو يتبين أنهم هم المقصودون بالاذن فلا يعتبر هذا الاذن جديا يبيح التفتيش .

(١٩٣٥/٢/١١) مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٢٥

(ص ٤٢٥)

شروط تفتيش المسكن

٩٥٤ - الأصل في القانون ان الاذن بالتفتيش هو اجراء من اجراءات التحقيق لا يصح اصداره الا لضبط جريمة - جنائية أو جنحة - واقعة بالفعل وترجعت نسبتها الى متهم معين وأن هنالك من الدلائل ما يكفي للتصدي لحزمة مسكنه أو لحريته الشخصية .

(١٩٧٢/٢/٦) أحكام النقض ص ٢٣ ق ٣٤ ص ١٢٦ ،

١٩٦٨/٦/١٧ ص ١٩ ق ١٢٤ ، ٧١٣ ، ١٩٦٧/١٠/١٦ ص ١٨ ق ١٩٥

(ص ٩٦٥)

٩٥٥ - تقدير القصد من التفتيش أمر موكل الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها مادام سائفا ، ولها أن تستشف من ظروف الدعوى وقرائن الأحوال فيها دون معقب .

(١٩٨٠/١/٢١) أحكام النقض ص ٣١ ق ٢٣ ص ١٢٠)

٩٥٦ - من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذي تجريره

النيابة هو وجود دلائل وأمارات قوية ضد من يطلب الاذن بتفتيش مسكنه ، فإذا كان طلب الاذن مبنيًا على جريمة الترويج للمذهب الشيعي الذي من مقاصده قلب نظم الدولة بالعنف والقوة فإن النيابة اذا اذنت بالتفتيش لا تكون قد اخطأت في القانون .

(١٦/٤/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ٣٥٧ ص ٩٧٤)

٩٥٧ - متى كان الاذن الصادر بتفتيش منزل المتهم انما صدر بناء على اتهامه ببيع مسروقات فانه يكون صحيحا اذ هو قد صدر في شأن متهم بجنحة .

(١٩٤٨/٢/٩) مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٣٦ ص ٤٩٧)

٩٥٨ - صدور اذن بتفتيش مكان معين للمتهم بناء على أبحاث عملت عن هذا المكان لا يمنع صدور اذن آخر بتفتيش أمكنة أخرى للمتهم استنادا الى هذه الأبحاث نفسها .

(٢٧/٣/١٩٣٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٦٨ ص ٥٠٦)

٩٥٩ - اذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن عدة بلاغات قدمت للبوليس ضد جماعة معينين من الناس نسب اليهم فيها أنهم يتجرون في المواد المخدرة فقام البوليس بالتحري عن صحة ما تضمنته هذه البلاغات فظهر ما يؤيدها من أمور منها أن مرشدين من رجاله اشتريا مرتين مواد مخدرة من أحد أفراد هذه الجماعة ، وبناء على ذلك استصدر البوليس اذنا من النيابة بتفتيش المنزل الذي يجتمعون فيه وفتشه ، فهذا التفتيش يكون قانونيا لصدور اذن النيابة به في جريمة معينة اعتمادا على قرائن أحوال من شأنها أن تعتبر وقوع الجريمة ممن يقيمون في المنزل الذي حصل تفتيشه . واذا فر أحد المتهمين عند ضبط المخدرات في هذا المنزل الى مسكنه جاز للضابط أن يفتش هذا المنزل بغير استئذان من النيابة العامة على أساس أن للمتهم ضلعا في جريمة احراز متلبس بها .

(١٠/٥/١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٨١ ص ٧١)

٩٦٠ - أن المفهوم من نص المادة ٣٠ تحقيق جنائيات أنه يجب

لقيام النيابة بنفسها أو اذنها بتفتيش منزل المتهم أن تكون هناك جريمة معينة تكون جنائية أو جنحة وأن يوجد من القرائن ما يسمح بتوجيه الاتهام إلى شخص المراد تفتيش منزله .
(١٩٢٦/١١/٢ مجموعة اقواعد القانونية ج ٤ ق ٥ ص ٣)

٩٦١ - يجب أن تتوافر الشروط الانية في الأمر الذي يصدر من السلطات القضائية بتفتيش المنازل وهي (أولا) أن يدور هناك جريمة ظهرت (ثانيا) أن تكون هناك امارات اتهام جديده ضد المتهم (ثالثا) أن يبين من الظروف أن هناك حاجة ماسة إلى التفتيش وفائده مرجوة منه .
(قويسنا الجزئية ١٩٢٧/٤/٢٦ المجموعة الرسمية س ٣٩ ق ٢٤)

عدم اشتراط تحقيق سابق

٩٦٢ - لا يشترط لصحة الأمر بالتفتيش طبقا للمادة ٩١ اجراءات أن يكون قد سبقه تحقيق أجرته السلطة التي ناط بها القانون اجراءه ، بل يجوز لهذه السلطة أن تصدره اذا رأت أن الدلائل المقدمة اليها في محضر الاستدلال كافية ، وبعد حينئذ أمرها بالتفتيش اجراء مفتحا للتحقيق .
(١٩٦/٦/٢ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٩٣ ص ٩٧٦)

٩٦٣ - متى كانت سلطة التحقيق قد رأت بعد اطلاعها على محضر جمع الاستدلالات أنه ينضمّن وقوع جنحة معينة ووجود أدلة تسمح بتوجيه الاتهام إلى شخص معين وفدّرت صلاحية هذا المحضر وكفايته لفتح التحقيق فقد أصبح المحقق في هذه الحالة متصلا بالواقعة الجنائية المراد تحقيقها ، مخولا له اتخاذ كافة الاجراءات التي تقتضيها مصلحة التحقيق ومنها تفتيش مسكن المتهم دون توقف على اتخاذ أي اجراء آخر شكلي أو غير شكلي كفتح محضر أو سؤال المبلغ عن الواقعة أو قطع مرحلة من مراحل التحقيق ، لأنه ليس في القانون ما يوجب على المحقق بدء التحقيق أو السير فيه على نحو معين ، بل يجوز أن يفتح التحقيق بتفتيش منزل المتهم ، وهو عمل من أعمال التحقيق يصح قانونا أن تبأثره سلطة التحقيق بنفسها أو بمن تندب لذلك من مأموري الضبط القضائي .
(١٩٦١/١٢/٢٦ أحكام النقض س ١٢ ق ٢١٣ ص ١٠١٠)

٩٦٤ - لا يشترط لصحة الاذن بالتفتيش الصادر من النيابة أن

يسبقه عمل من أعمال التحقيق ، بل يكفي أن يكون الطلب مصحوبا بتحريات أو بلاغ يكفي بذاته في نظر النيابة لصدور اذنها في التفتيش .

(١٩٤٩/١/٢٤) مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٠٢

(ص ٧٦١)

تسبيب الأمر بالتفتيش

٩٦٥ - من المقرر أن المادة ٩١ اجراءات جنائية المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ فيما استحدثت من تسبيب الأمر بدخول المسكن أو تفتيشه لم ترسم شكلا خاصا للتسبيب .

(١٩٧٦/١٠/٣) أحكام النقض س ٢٧ ق ١٥٣ ص ٦٨١)

٩٦٦ - ان المادة ٤٤ من الدستور والمادة ٩١ اجراءات جنائية المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ فيما استحدثته من تسبيب الأمر بدخول المسكن أو تفتيشه لم تشترطا قدرا معيناً من التسبيب أو صورية بعينها يجب أن يكون عليها الأمر بالتفتيش ، كما أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الأمر بالتفتيش من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

(١٩٧٦/١/١١) أحكام النقض س ٢٧ ق ٩ ص ٥٢)

٩٦٧ - لم تشترط المادتان ٤٤ من الدستور و ٩١ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ قدرا معيناً من التسبيب أو صورية بعينها يجب أن يكون عليها الأمر الصادر بالتفتيش . ولما كان الثابت من المقررات المنضمة أن تفتيش الطاعن قد تم تنفيذا لاذن صدر من وكيل النيابة على ذات محضر التحريات الذي قدم اليه وقد اشتمل على ما يفيد حيابة الطاعن لمراد مخدرة طبقا لما أسفرت عنه تحريات مأمور الضبط القضائي الذي طلب الاذن باجراء الضبط والتفتيش ، بما مؤداه أن مصدر الاذن قد اقتنع بجدية تلك التحريات واطمان الى كفايتها لتسوين الاذن بالتفتيش ، واتخذ مما أثبت بالمحضر الذي تضمنها أسبابا لاذنه ، فان في هذا ما يكفي لاعتبار اذن التفتيش مسببا حسيما تطلبه المشرع .

(١٩٧٥/٥/٢٦) أحكام النقض س ٢٦ ق ١٠٧ ص ٤٥٨)

٩٦٨ - ان المادة ٤٤ من الدستور والمادة ٩١ اجراءات جنائية

لم تترط أيهما قدرا معينا من التسبب أو صورة بعينها يجب أن يكون عليها الأمر الصادر بالتفتيش ، ولا يشترط صياغة اذن التفتيش في عبارات خاصة وانما يكفي لصحته أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة وقعت وأن هناك دلائل وأمارات قوية ضد من يطلب الاذن بتفتيشه وتفتيش مسكنه وأن يصدر الاذن بناء على ذلك .

(١٩٧٥/٤/٢٧ أحكام النقض س ٢٦ ق ٨٢ ص ٣٥٥)

٩٦٩ - يشترط القانون لاجراء التحقيق من السلطة التي تباشره استصحاب كاتب لتدوينه ، فاذا كان المحضر الذي حرره مأمور الضبط القضائي بانتداب من النيابة العامة ينقصه هذا الشرط اللازم لاعتبار ما يجريه تحقيقا ، الا أن هذا المحضر لا يفقد كل قيمة له في الاستدلال ، وانما يؤول أمره الى اعتباره محضر جمع استدالات . ومتى تقرر ذلك وكان من المسلم به أن القانون لا يستلزم للاذن بالتفتيش أن يكون مسبوقا بتحقيق باشرته سلطة التحقيق بل يصح الاستناد في اصداره الى ما تضمنه محضر جمع الاستدلالات فانه لا جدوى من تمسك الطاعن ببطالان المحضر الذي حرره الضابط المنتدب للتحقيق .

(١٩٦١/٢/٢٠ أحكام النقض س ١٢ ق ٤٠ ص ٢٣٣)

٩٧٠ - استقر قضاء محكمة النقض على جواز صدور أمر النيابة بتفتيش منزل المتهم بعد اطلاعها على محضر جمع الاستدلالات متى رأت كفاية ما تضمنه لاصدار هذا الأمر .

(١٩٦٠/١٢/٥ أحكام النقض س ١١ ق ١٦٨ ص ٨٦٦)

٩٧١ - لم يشترط الشارع في التحقيق المفتوح في حكم المادة ٩١ اجراءات جنائية أن يكون قد كشف عن قدر معين من أدلة الاثبات أو يكون قد قطع مرحلة معينة ، ومن ثم فلا يبيح السهو عن تحديد موقع المكان المراد تفتيشه مادام المتهم لم يدع أن التفتيش قد تم في غير المكان الذي اراده الاذن .

(١٩٥٧/١/٢١ أحكام النقض س ٨ ق ١٥ ص ٥٢)

٩٧٢ - الشارع لم يشترط في التحقيق المفتوح الذي يسمو

التفتيش أن يكون قد قطع مرحلة أو استظهر قدرا معينا من أدلة الاثبات بل ترك تقدير ذلك لسلطة التحقيق لكي لا يكون من وراء غل لديها احتمال فوات الغرض منه .

(١٩٥٤/١/٥ أحكام النقض س ٥ ق ٧١ ص ٢١١ ،
١٩٥٤/٦/١٤ ق ٢٥٣ ص ٧٧٠)

٩٧٣ - لما كانت المادة ٤٤ من الدستور فيما استحدثت من تسبيب الأمر بدخول المسكن أو تفتيشه لم ترسم شكلا خاصا للتسبيب ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ اصدار الأمر بالتفتيش انما هو من المسائل الموضوعية التي توكل الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، فاذا كانت هذه السلطة قد اصدرت امرها بالتفتيش من بعد اطلاعها على محضر التحريات المقدم اليها من طالب الأمر بالتفتيش فان الاستجابة لهذا الطلب تعني أن تلك السلطة لم تصدر امرها الا بناء على اقتناعها بجدية وكفاية الأسباب التي أفصح عنها طالب الأمر في محضره ، وعلى اتخاذها بداهة هذه الأسباب أسبابا لأمرها هي دون حاجة الى التصريح بذلك لما بين المقدمات والنتيجة من لزوم .
(١٩٧٥/٣/٢٤ أحكام النقض س ٢٦ ق ٦٠ ص ٢٥٨)

٩٧٤ - لا توجب المادة ٤٤ من دستور جمهورية مصر العربية تسبيب الأمر القضائي بالتفتيش الا اذا كان منصبا على تفتيش المساكن .
(١٩٧٣/٤/٢٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ١١٢ ص ٥٤٤)

التفتيش في قضايا المحاكم العسكرية

٩٧٥ - ان الشارح اذ نص في الفقرة الأولى من المادة الأولى من الامر العسكري رقم ٩٩ بالاجراءات والقواعد الخاصة بتحقيق القضايا التي تقدم الى المحاكم العسكرية والحكم فيها على أن « يباشر أعضاء النيابة العامة الذين يندبهم النائب العام للعمل لدى المحاكم العسكرية اجراءات التحقيق في الجرائم التي تدخل في اختصاص تلك المحاكم طبقا للمادتين ٨ و ١٦ من القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ ولا يتقيدون في ذلك بالقيود المبينة في المواد ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٧٧ ، ٨٢ ، ٨٤ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١٠٠ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ اجراءات جنائية » اذ نص على ذلك ولم ينص على الاعفاء من القيود الواردة

بالمواد ٣٤ ، ٤٦ ، ٩٤ من قانون الاجراءات الجنائية وهي المواد التي تعالج مسألة القبض على الأشخاص وتفتيشهم انما أراد أن يعفى النيابة من قيد اجراء التحقيق قبل أن تجرى هي التحقيق بنفسها أو تأذن لأحد ماموري الضبطية القضائية باجرائه دون غيره من القيود الواردة في الفقرة الأولى من المادة ٩١ اجراءات جنائية التي تسبغ على التحقيق صفة كاجراء من اجراءات التحقيق *

(١٩٥٨/١٠/٢١ احكام النقض س ٩ ق ٢٠٧ ص ٨٤٣)

التحريات بالتفتيش

تقدير التحريات

٩٧٦ - من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوين الامر بالتفتيش هو من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب *

(١٩٧٨/١١/٢٦ احكام النقض س ٢٩ ق ١٧٠ ص ٨٣٠)

٩٧٧ - تقدير جدية التحريات موكل لسلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع *

(هيئة عامة ١٩٨٨/٢/٢٤ احكام النقض س ٣٥ ق ١ ص ٢١)

٩٧٨ - تولى رجل الضبط القضائي بنفسه التحريات التي يؤسس عليها طلب الاذن بالتفتيش غير لازم ، وله الاستعانة بمعاونيه من رجال السلطة العامة من المرشدين السريين وغيرهم *

(١٩٨٧/٣/٥ الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٥٦)

٩٧٩ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع *

(١٩٨٤/١٠/٨ احكام النقض س ٣٥ ق ١٤٠ ص ٦٣٦ ، ١٩٧٣/٥/٦ س ٢٤ ق ١٢١ ص ٥٩٦ ، ١٩٧٣/٦/١١ ق ١٥٥ ص ٧٤٦ ، ١٩٧٢/١/١٧ س ٢٣ ق ٢٣ ص ٨١)

٩٨٠ - ان تقدير جدية التحريات التي تسبق الاذن بالتفتيش من

المسائل الموضوعية التي تخضع لسلطة قاضي الموضوع .
(١٩٥١/١٢/٣١ أحكام النقض س ٣ ق ١٣١ ص ٣٤٤ ،
١٩٥٢/٢/١٩ س ٣ ق ٢٦٦ ص ٧١٣)

٩٨١ - من المقرر ان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع . وأنه متى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسوين إصداره وأقرت النيابة العامة على تصرفها في شأن ذلك ، فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .

(١٩٧٩/١/١١ أحكام النقض س ٣٠ ق ٨ ص ٥٤)

٩٨٢ - لما كان تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الأمر بالفتيش من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بتوافر مسوغات اصدار هذا الأمر فلا يجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .
(١٩٧٣/٣/٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ٥٩ ص ٢٩٦ ،
١٩٧٣/٣/٢٥ ق ٨١ ص ٣٨٣ ، ١٩٦٨/٦/١٧ س ١٩ ق ١٤٤ ص ٧١٣ ،
١٩٦٨/٢/٥ ق ٢٣ ص ١٢٤)

٩٨٣ - ان تقدير جدية التحريات وكفايتها للاذن في التفتيش أمر متروك للنياية تحت مراقبة المحاكم ، فمتى قررت المحكمة أنها كافية فلا سلطان لأحد عليها لأنه تقدير موضوعي لا شأن لمحكمة النقض به .
(١٩٥١/٥/١٥ أحكام النقض س ٢ ق ٤١٠ ص ١١٢٥ ،
١٩٥٠/١١/٢٨ ق ١١٩ ص ٣٢٢)

٩٨٤ - ان تقدير جدية التحريات التي يقوم عليها اذن التفتيش هي مسألة موضوعية متروك تقديرها لمن يصدر الاذن وهو وكيل النيابة تحت اشراف محكمة الموضوع .
(١٩٥٤/٢/١٥ أحكام النقض س ٥ ق ١١٨ ص ٣٥٨ ،
١٩٥٤/٦/١٦ ق ٢٥٥ ص ٧٨٧ ، ١٩٥٢/٣/١٤ س ٣ ق ٢٠٨ ص ٥٥٤)

٩٨٥ - تقدير الضرورة الموجبة للتفتيش والفائدة التي تعود منه

على التحقيق متروك الى الآذن به تحت اشراف محكمة الموضوع ، ومتى أقرته
فلا تجوز اثارة الجدل بشأنه لدى محكمة النقض .

(١٠ / ١ / ١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٤٩)

ص (١٤٢)

٩٨٦ - تقدير الظروف التي تبرر التفتيش من الامور الموضوعية
التي يترك تقديرها لسلطة التحقيق الآمرة به تحت رقابة واشراف محكمة
الموضوع التي لها الا تعمل على التحريات وأن تطرحها جانباً ، الا انه
يشترط أن تكون الأسباب التي تستند اليها في ذلك من شأنها أن تؤدي
الى ما رتبته عليها .

(١٣ / ٥ / ١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٢٨ ص ٦٢٤ ،

١ / ١ / ١٩٧٣ ق ٧ ص ٢٧ ، ١٢ / ٣ / ١٩٧٢ س ٢٣ ق ٨٠ ص ٣٤٩)

٩٨٧ - من سلطة المحكمة ان ترى في تحريات الشرطة ما يسوغ
الاذن بالتفتيش ولا ترى فيها ما يقننها بأن احراز المتهم للمخدر كان بقصد
الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي متى بنت ذلك على الغبسات
سائفة .

(٢٨ / ١ / ١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٥ ص ١٠٢)

٩٨٨ - ان نص المادة ٩١ اجراءات جنائية ليس فيه ما يوجب انه
يتكشف التحقيق عن ادلة أخرى غير ما تضمنه تقرير رجل الضبطية
القضائية أو ان يكون قطع مرحلة أو استظهر قدراً معيناً من ادلة الاثبات
بل ترك ذلك لتقدير سلطة التحقيق لكيلا يكون من وراء غل يدها احتمال
فوات الفرص مما تأثر به مصلحة الجماعة التي تسمو على مصلحة الفرد ،
ويكفي أن تقر محكمة الموضوع سلطة التحقيق على وجود المبرر لاصدار الامر
بالتفتيش .

(١٩ / ٢ / ١٩٥٥ أحكام النقض س ٦ ق ١٧٧ ص ٥٣٥)

٩٨٩ - اذا كانت النيابة قد أمرت بالتفتيش بمس أن قدرت هي
جدية البلاغ المقدم لها عن اتجار المتهم بالمخدرات وكان تقديرها في ذلك
مستنداً من التحقيق الذي نددت احد ماموري الضبط القضائي لاجرائه ،
ثم أقرتها محكمة الموضوع على تقديرها ، فلا أهمية لما اذا كان المأمور
الذي نفذ امر النيابة العامة بالتفتيش لم يستصحب كاتباً ، لانه لا يشترط

لاتخاذ اجراء التفتيش ان يكون مسبقا بتحقيق أجرى بمعرفة سلطة التحقيق .

(١٩٥٤/١/٥) أحكام النقض س ٥ ق ٧٢ ص ٢١٣)

٩٩٠ - ان تحريات رجال البوليس التي يؤسس عليها طلب التفتيش انما يرجع تقدير كفايتها وجديتها الى سلطة التحقيق حين تصدر الاذن به على أن تقرها في ذلك محكمة الموضوع . فاذا كان الحكم قد قال ان تقدير الدلائل المؤدية الى صحة الاتهام هو من حق مأمور الضبطية القضائية فهذا يبين منه أن المحكمة اذا اعتبرت التفتيش صحيحا لم تبحث دفع المتهم بطلان اذن التفتيش لصدوره بناء على تحريات غير جدية على ذلك الاساس القانوني ، ويكون حكمها هذا فضلا عن قصوره في البيان مخطئا في تفسير القانون .

(١٩٥٢/٦/١٠) أحكام النقض س ٣ ق ٤١٠ ص ١٠٩٧)

٩٩١ - اذا كانت النيابة قد اعتمدت في اصدار اذن التفتيش على تحريات رجال البوليس مما مفاده أنها رأتها كافية لتسويغ هذا الاجراء ، ثم أقرتها على ذلك محكمة الموضوع ، فهذا يكفي لاعتبار الاذن صادرا وفقا لأحكام القانون .

(١٩٥٢/١/٢٨) أحكام النقض س ٣ ق ١٨٠ ص ٤٧١ ،
١٩٥٢/٣/٣١ ق ٢٤٤ ص ٦٥٧ ، ١٩٥٢/٣/٣ ق ٢٨٣ ص ٧٥٨ ،
١٩٥١/١٢/٣١ ق ١٣٥ ص ٥٣)

٩٩٢ - لا يصح النفي بأن اذن النيابة صدر بتفتيش شخص الطاعن ومسكنه مع أن الماذون له بالتفتيش لم يثبت أن الطاعن يحوز مخدرا في مسكنه ، ذلك لأن للنياابة - وهي تملك التفتيش بغير طلب - ألا تنقيد في التفتيش الذي تأذن به بما يرد في طلب الاذن .
(١٩٧٦/١/١١) أحكام النقض س ٢٧ ق ٩ ص ٥٢)

صور جدية التحريات

٩٩٣ - مجرد الخطأ في ذكر اسم الشارع الذي يقع به مسكن الطاعن في محضر التحريات لا يقطع بذاته في عدم جدية ما تضمنه من تحرر .
(١٩٧٦/١٢/٢٦) أحكام النقض س ٢٧ ق ٢٣٠ ص ٩٧٨)

٩٩٤ - من المقرر أن شمول التحريات لأكثر من شخص واحد في بلاد مختلفة واجراء التفتيش أثناء حملة تفتيشية لا يكشف بذاته عن عدم جدية التحريات لأنه لا يمس ذاتيتها .

(١٩٧٤/٥/٢٧ أحكام النقض س ٢٥ ق ١١٢ ص ٥٢٣)

٩٩٥ - ان شمول التحريات لأكثر من شخص لا يكشف بذاته عن عدم جديتها لأنه لا يمس ذاتيتها ، ولا يوجب الاجراءات ان لا يفصح رجله الضبط القضائي عن مصدر تحرياته او عن وسيلته في التحري .

(١٩٧٣/١٠/١٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٧٦ ص ٨٥٠)

٩٩٦ - لجوء الضابط الى وكيل النيابة في منزله في ساعة مبكرة من صبيحة يوم الضبط لاستصدار الاذن هو أمر متروك للمطلق تقديره ولا مخالفة فيه للقانون . وبالتالي ليس فيه ما يحمل على الشك في صحة أقوال الضابط أو يقدر في سلامة اجراءاته ، ما دامت الجهة الأمرة بالتفتيش قد رأت في تحرياته واستدلالاته ما يكفي للقطع بقيام الجريمة ونسبتها الى المظنون ضده مما يسوغ لها اصدار الاذن بالقبض عليه وتفتيشه للكشف عن مبلغ اتصاله بالجريمة ، فان الاذن بالتفتيش يكون قد صدر صحيحا .

(١٩٧٣/١١/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٩٥ ص ٩٤٢)

٩٩٧ - مجرد الخطأ المادي في ذكر اسم الشارع الذي يقع به حانوت الطاعن في محضر التحريات لا يقطع بذاته في عدم جدية ما تضمنه من تحرر .

(١٩٧٣/٦/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٥٥ ص ٧٤٦)

٩٩٨ - اثبات الحكم أن التحريات دلت على أن المتهم يتجر في المواد المخدرة ويحتزن كمية منها مفاده أن الجريمة قد وقعت بالفعل ، وانتهاؤه بعد ذلك الى الحكم بطلان الاذن بالتفتيش بمقولة صدوره عن جريمة مستقبلية خطأ في تطبيق القانون .

(١٩٧٢/٣/١٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٨٠ ص ٣٤٩)

٩٩٩ - ايراد اسم المأذون بتفتيشه خلوا من اسم والده في محضر

الاستدلالات لا يقدح بذاته فى جدية ما تضمنه من تحريرات .
(١٩٧١/٦/٢٧ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٢٤ ص ٥١١)

١٠٠٠ - لا يقدح فى جدية التحريات حسبما أثبتته الحكم أن يكون ما أسفر عنه التفتيش غير ما انصب عليه لأن الأعمال الاجرائية عمكومة من جهة الصحة والبطالان بمقدماتها لا بنتائجها .

(١٩٦٩/٦/٢٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٩٣ ص ٩٧٦)

١٠٠١ - صدور الاذن - بناء على تحريرات ضابط المباحث - بحثنا عما يحوزه من مخدر لا يعنى أن الأمر صدر للكشف عن جريمة مستقبلية .

(١٩٦١/٦/٥ أحكام النقض س ١٢ ق ١٢٥ ص ٦٤٨)

١٠٠٢ - ما أورده الحكم من استمرار رئيس مكتب مكافحة المخدرات فى تحرياته بعد حصوله على الاذن بتفتيش المتهمين مفاده تعقب المتهمين والوقوف على مكان وجودهما تمهيدا لتنفيذ الاذن وتحجنا لفرصة ضبطهما وليس معناه عدم جدية التحريات السابقة على الاذن .
(١٩٦١/٤/٢٤ أحكام النقض س ١٢ ق ٩١ ص ٤٩٥)

١٠٠٣ - لا يوجب القانون حتما أن يتولى رجل الضبط القضائى بنفسه التحريات والابحات التى يؤسس عليها الطلب بالاذن بالتفتيش أو أن يكون على معرفة سابقة بالمتحرى عنه ، بل له أن يستعين فيما يجريه من تحريرات أو ابحات أو ما يتخذ من وسائل التنقيب بمعاونيه من رجال السلطة العامة والمرشدين السريين ومن يتولون ابلاغه عما وقع بالفصل من جرائم ما دام أنه قد اقتنع شخصيا بصحة ما نقلوه اليه وبصدق ما تلقاه من معلومات .

(١٩٧٩/٤/٨ أحكام النقض س ٣٠ ق ٩٦ ص ٤٥٣)

١٠٠٤ - متى أثبت الحكم أن أمر التفتيش قد بنى على تحريرات جدية سبقت صدوره فلا يؤثر فيه ما قاله تزيده استدلالا على جدية التحريات من أن التفتيش قد انتهى الى ضبط الواقعة فعلا .

(١٩٥٦/٤/٣ أحكام النقض س ٧ ق ١٤٣ ص ٤٨٩)

علم جديده التحريات

١٠٠٥ - لما كان الثابت أن المحكمة انما أبطلت اذن التفتيش تأسيسا على عدم جديده التحريات لما تبينته من ان الضابط الذى استصدره لو كان قد جد فى تحرياته عن المتهم المقصود لعرف حقيقة اسمه ، أما وقد جهله فذلك لقصوره فى التحرى مما يبطل الأمر الذى استصدره ويهدر الدليل الذى كشف عنه تنفيذه ، ولم يبطل الأمر لمجرد الخطأ فى ذلك الاسم ، وهو استنتاج محتمل تملكه محكمة الموضوع .

(١٩٦٨/٣/١٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٦١ ص ٣٣١)

دفاع جوهرى

١٠٠٦ - لئن كان من المقرر أن تقدير جديده التحريات وكفايتها لتسويغ اصدار الاذن بالتفتيش موكولا الى سلطة التحقيق التى أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع ، الا أنه اذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الاجراء فانه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهري وتقول كلمتها فيه بأسباب سائفة .

(١٩٧٨/٤/٣ أحكام النقض س ٢٩ ق ٦٦ ص ٢٥٠)

١٠٠٧ - لما كان الأصل فى القانون أن الاذن بالتفتيش هو اجراء من اجراءات التحقيق لا يصح اصداره الا لضبط جريمة « جنايه أو جنحه » واقعة بالفعل وترجعت نسبتها الى متهم معين وأن هناك من الدلائل ما يكفى للتصدى لحمة مسكنه أو طرخته الشخصية ، وكان من المقرر أن تقدير جديده التحريات وكفايتها لتسويغ اصدار الاذن بالتفتيش وأن كان موكولا الى سلطة التحقيق التى أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع الا أنه اذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الاجراء فانه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع وأن تقول كلمتها فيه بأسباب كافية وسائفة .

(١٩٧٩/٢/١٢ أحكام النقض س ٣٠ ق ٥٢ ص ٢٦٥)

اذن التفتيش

الشروط الشكلية للاذن ، وبعض صورها العملية

١٠٠٨ - لا يصح أن ينمى على الاذن عدم بيان اسم النيابة التى يتبناها مصدر الاذن اذ ليس فى القانون ما يوجب ذكر الاختصاص المكانى

مقررونا باسم وكيل النيابة مصدر الاذن بالتفتيش .
(١٩٨١/١٢/٢٠ أحكام النقض س ٣٢ ق ٢٠٨ ص ١١٦٨)

١٠٠٩ - لا يشترط القانون شكلا معيناً لاذن التفتيش ، فلا ينال
من صحته خلوه من بيان اسم المأذون بتفتيشه كاملاً أو صفته أو صناعته
أو محل اقامته ولا الخطأ في اسم طالما أنه الشخص المقصود بالاذن .
(١٩٨٤/١١/٢٦ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٨٧ ص ٨٢٩)

١٠١٠ - لم يشترط القانون شكلاً معيناً لاذن التفتيش . ومن
ثم فلا ينال من صحته خلوه من بيان صفة المأذون بتفتيشه أو صناعته
أو محل اقامته ، طالما أنه الشخص المقصود بالاذن .
(١٩٧٣/١/١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٧ ص ٢٧)

١٠١١ - لم يشترط القانون شكلاً معيناً لاذن التفتيش وكل
ما يتطلبه في هذا الصدد أن يكون الاذن واضحاً ومحدداً بالنسبة الى تعيين
الأشخاص والأماكن المراد تفتيشها ، وأن يكون مصدره مختصاً مكانياً
بإصداره وأن يكون مدوناً بخطه وموقعا عليه بإمضائه .
(١٩٧٢/٥/٢٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٧٧ ص ٧٨٦)

١٠١٢ - لا يشترط القانون عبارات خاصة يصاغ بها اذن
التفتيش .
(١٩٧٢/٥/٢٨ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٨٣ ص ٨٠٦ ،
١٩٧٠/١/١٩ س ٢١ ق ٣٢ ص ١٣٧)

١٠١٣ - لم يشترط القانون شكلاً معيناً لاذن التفتيش فلا ينال
من صحته خلوه من بيان محل إقامة المأذون بتفتيشه طالما أن المحكمة
قد اطمانت الى أنه الشخص المقصود بالاذن .
(١٩٧٢/٣/١٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٨١ ص ٣٥٧)

١٠١٤ - لا يشترط القانون الا أن يكون الاذن - شأنه في ذلك
شأن سائر اجراءات التحقيق - ثابتاً بالكتابة ، وفي حالة الاستعجال قد
يكون ابلاغه بالمسرة أو ببرقية أو بغير ذلك من وسائل الاتصال . ولا يشترط
وجود ورقة الاذن بيد مأمور الضبط القضائي المنتصب لأن شأن ذلك

عرقلة اجراءات التحقيق ، وهى بطبيعتها تقتضى السرعة ، وانما الذى يشترط أن يكون لهذا التبليغ بفحوى الاذن أصل ثابت بالكتابة فى الأوراق .

(١٩٧١/١١/١٥ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٥٨ ص ٦٥٣ ،
١٩٦٠/١٠/٣١ س ١١ ق ١٣٩ ص ٧٣)

١٠١٥ - من المقرر أنه لا يلزم وجود ورقة الاذن بالتفتيش بيده مأمور الضبط القضائي المنتدب للتفتيش اذ لا يشترط القانون الا أن يكون الاذن بالتفتيش ثابتا بالكتابة .

(١٩٧٠/١٠/١٢ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٣١ ص ٩٧٢ ،
١٩٨١/١١/١٩ س ٣٢ ق ١٦٣ ص ٩٤٤)

١٠١٦ - العبرة فى صحة الاذن بالتفتيش أن يثبت صدوره بالكتابة .

(١٩٦٨/٧/٣ أحكام النقض س ١٩ ق ١٢٤ ص ٦٢٢)

١٠١٧ - يكفى فى أمر النذب للتحقيق أن يثبت حصول هذا النذب من أوراق الدعوى .

(١٩٨١/١/٢٦ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٢ ص ٧٩)

١٠١٨ - لا يعيب الاذن عدم تعيين اسم المأذون بالتفتيش .
(١٩٦٨/٢/٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٣ ص ١٢١)

١٠١٩ - لم يشترط القانون شكلا معينا لاذن التفتيش . ولم يوجب النص فيه على تحديد نطاق تنفيذه بدائرة الاختصاص المكانى لمصدره ، وكل ما يتطلبه القانون فى هذا الصدد أن يكون الاذن واضحا ومحددا بالنسبة الى تعيين الأشخاص والأماكن المراد تفتيشها وأن يكون مصدره مختصا مكانيا باصداره وأن يكون مدونا بخطه وموقعا عليه بامضائه .
(١٩٦٨/٢/٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٣ ص ١٢٤)

١٠٢٠ - اذن النيابة العامة لمأمورى الضبطية القضائية باجراء التفتيش يجب أن يكون موقعا عليه بامضاء من أصدره ، لأنه وفقا للقواعد العامة يجب اثبات اجراءات التحقيق والأوامر الصادرة بشأنه لكى تبقى

حجة يعامل الموظفون - الآمرون منهم والمؤتمرون - بمقتضاها ، ولتكون أساسا صالحا لما يبنى عليها من نتائج ، ولا يكفى فيه الترخيص الشفوي ، بل يجب ان يكون له اصل مكتوب موقع عليه ممن أصدره اقرارا بما حصل منه ، والا فانه لا يعتبر موجودا ويضحي عاريا مما يفصح عن شخص مصدره ، ذلك أن ورقة الاذن وهي ورقة رسمية يجب أن تحمل بذاتها دليل صحتها ومقومات وجودها بأن يكون موقعا عليها لأن التوقيع هو السند الوحيد الذي يشهد بصورها عن صدرت منه على الوجه المعتبر قانونا . ولا يجوز تكلمة هذا البيان الجوهري بدليل غير مستمد من ورقة الاذن أو بأي طريق من طرق الاثبات ، ومن ثم فانه لا يغنى عن التوقيع على اذن التفتيش أن تكون ورقة الاذن محررة بخط الاذن أو ممنونة باسمه أو أن يشهد أو يقر بصورها منه دون التوقيع عليها ما دام الأمر لا يتعلق بواقعة صدور الاذن باسم مصدره بل بالشكل الذي أفرغ فيه بالتوقيع عليه بخط مصدره .

(١٩٦٧/١١/١٣ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٢٩ ص ١١٠١)

١٠٢١ - رفض الدفع ببطان اذن التفتيش لعدم التوقيع عليه ممن أصدره يعتبر خطأ في تطبيق القانون وفي تأويله يوجب نقض الحكم وتبرئة المتهم ما دام أن الاتهام قائم على الدليل المستمد من التفتيش وحده .

(١٩٦٧/١١/١٣ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٢٩ ص ١١٠١)

١٠٢٢ - لم يشترط القانون شكلا معيناً لاذن التفتيش ، ولم يوجب ذكر الاختصاص المكاني مقرونا باسم وكيل النيابة مصدر الاذن المذكور ، إذ المبرة في الاختصاص المكاني لهذا الأخير إنما تكون بحقيقة الواقع وإن تراخى ظهوره الى وقت المحاكمة .

(١٩٦٥/٥/١١ أحكام النقض س ١٦ ق ٩٢ ص ٤٥٨)

١٠٢٣ - المبرة في بيانات اذن التفتيش بما يرد في أصله دون النسخة المطبوعة للقضية . ولا يصح أن ينص على الاذن عدم بيان اسم النيابة التي ينتمي اليها مصدر الاذن ، لأنه ليس في القانون ما يوجب ذكر الاختصاص المكاني مقرونا باسم وكيل النيابة مصدر الاذن بالتفتيش ولما كان النص في حقيقته واردا على مجرد شكل التوقيع في حد ذاته

وكونه يشبه علامة اقفال الكلام ، فانه لا يميب الاذن ما دام موقفا عليه فعلا ممن اصدره ومن ثم فما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يستاهل ردا .
(١٩٦٥/٥/١١ أحكام النقض س ١٦ ق ٩١ ص ٤٥٢)

١٠٢٤ - الاذن بالتفتيش عمل من أعمال التحقيق التي يجب اثباتها بالكتابة وبالتالي فهو ورقة من أوراق الدعوى .
(١٩٦١/١٠/٩ أحكام النقض س ١٢ ق ١٤٩ ص ٧٧٤)

١٠٢٥ - لا يشترط القانون عبارات خاصة يصاغ بها الاذن بالتفتيش ، وانما يكفي لصحة الاذن أن يكون رجل الضبطية القضائية قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة وقعت وأن هناك دلائل وأمارات قوية ضد من يطلب الاذن بتفتيشه أو تفتيش مسكنه ، ومن ثم فانه لا يؤثر في سلامة الاذن أن يكون قد استعمل كلمة بحثنا عن مخدرات بمعنى ضبطها .

(١٩٦١/٦/١٢ أحكام النقض س ١٢ ق ١٢٨ ص ٦٥٨)

١٠٢٦ - مفاد نص المادة ٧٣ اجراءات جنائية هو أن المحاضر التي نصت هذه المادة على وجوب التوقيع عليها من الكاتب هي تلك الخاصة بالتحقيقات التي يباشرها قاضي التحقيق بنفسه مثل سماع الشهود واجراء الماينيات واستجواب المتهم ، اذ أن هذه الاجراءات تستلزم انصراف المحقق بفكره الى مجريات التحقيق بحيث لا توقعه عن ذلك كتابة المحضر ، دون أوامر التفتيش التي يصدرها المحقق ، ذلك لأن أمر التفتيش وإن كان يعتبر اجراء متعلقا بالتحقيق الا أنه ليس من المحاضر التي أشارت اليها تلك المادة .

(١٩٦١/٥/٨ أحكام النقض س ١٢ ق ١٠١ ص ٥٤١ ،
١٩٦١/١٠/٢٣ ق ١٩٥ ص ٨٤١)

١٠٢٧ - صفة مصدر الاذن ليست من البيانات الجوهرية اللازمة لصحة الاذن بالتفتيش ما دام أن المحكمة قد اوضحت أن من أعطى الاذن كان مختصا باصداره ، والعبرة في ذلك انما تكون بالواقع وإن تراخى ظهوره الى وقت المحاكمة .

(١٩٦٠/١٢/٢٠ أحكام النقض س ١١ ق ١٨٢ ص ٩٢٣)

١٠٢٨ - العبرة في اختصاص من يملك إصدار إذن التفتيش
انما يكون بالواقع وان تراخى ظهوره الى وقت المحاكمة .
(١٩٥٧/١/٢١ أحكام النقض س ٨ ق ١٥ ص ٥٢)

١٠٢٩ - يكفي لصحة التفتيش الذي يجريه مأمور الضبطية
القضائية ان يكون قد صدر به إذن بالكتابة موقع عليه ممن أصدره من
أعضاء النيابة ، فاذا كان الثابت بالحكم أن الضابط الذي أجرى التفتيش
يمزل الطاعن كان لديه هذا الإذن ، فإن محضر التفتيش يعتبر صحيحا
ولو لم يكن الإذن بيد الضابط وقت اجرائه ، لأن القانون لا يحتم ذلك ،
وخصوصا اذا كان لم يطالبه أحد به .

(١٩٤٥/١٠/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٦١٨
ص ٧٦٧)

١٠٣٠ - ان الإذن الذي يصدر من النيابة العامة الى مأمور
الضبطية القضائية باجراء تفتيش هو - كسائر أعمال التحقيق - يجب
إتيانه بالكتابة . وفي حال السرعة اذا طلب صدور الإذن أو تبليغه بالتليفون ،
يجب ان يكون الأمر مكتوبا وقت إبلاغه للمأمور الذي يندب لتنفيذه .
ولا يشترط وجود ورقة الإذن بيد المأمور ، فان اشتراط ذلك من شأنه
عرقلة اجراءات التحقيق وهي بطبيعتها تقتضي السرعة وليس في القانون
ما يمنع أن يكون النذب لمباشرتها من سلطة التحقيق عن طريق التليفون
أو التلغراف أو غيرها من وسائل الاتصال المعروفة .

(١٩٤٥/٢/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٠١
ص ٦٤٤)

١٠٣١ - ان اذن النيابة لمأموري الضبطية القضائية بالتفتيش
يجب أن يكون مكتوبا وموقعا عليه بامضاء من أصدره . فاذا أذنت النيابة
عن طريق التليفون بتفتيش ولم يكن لاذنها هذا أصل موقع عليه ممن أمر
بالتفتيش فان التفتيش يكون باطلا ولو كان تبليغ الإذن مشبوتا في دفتر
الاشارات التليفونية .

(١٩٤٠/١٢/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٧٣
ص ٣٢٤)

١٠٣٢ - اذن النيابة في التفتيش يجب ان يكون بالكتابة ، فالأذن الشفوي لا يكفي لصحة التفتيش ، لكن اذا كان صاحب الشأن قد رضى صراحة بإجراء التفتيش فإنه يكون صحيحا ويجوز الاعتماد عليه . فنونا .

(١٩٣٧/١١/٢٢) مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٩١٣

(ص ٩٨)

١٠٣٣ - ان دخول رجال الحفظ منزل احد الأفراد وتفتيشه بغير اذنه ورضائه الصريح او بغير اذن السلطة انقضائه المخضعة امر محظور . بل معاقب عليه قانونا . وهذا الاذن يجب ان يكون ثابتا بالكتابة ولا يكفي فيه الترخيص الشفوي ، لأن من القواعد العامة ان اجراءات التحقيق والاوامر الصادرة بشأنه يجب اثباتها بالكتابة لكي تبقي حجة يماثل الموظفون . - الأمرون منهم والمؤتمرون - بمقتضاها ، ولتكون اساسا صالحا لما ينشئ عليه من النتائج . فاذا أقر وكيل النيابة بالجلسة بأنه اذن رجال البوليس شفويا بتفتيش منزل متهم واعتبرت المحكمة هذا التفتيش حاصلا وفق القانون ، كانت مخطئة في رأيها . والدفع ببطان التفتيش الحاصل على هذه الصورة هو من الدفع المتعلقة بالنظام العام فلا يسقط بعدم ابدائه قبل سماع أول شاهد ، بل يجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى .

(١٩٣٤/١٢/٣١) مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٦٦

(ص ٤٠٦)

١٠٣٤ - ان ندب النيابة العامة أحد مأموري الضبطية القضائية لتفتيش منزل متهم بجناية او جنحة يجب ان يكون ثابتا بالكتابة ، فلا يكفي اذن أن يشير رجل الضبطية القضائية في محضره الى أنه باشر التفتيش باذن النيابة دون أن يقدم الدليل على ذلك .

(١٩٣٤/٦/١١) مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٦٦

(ص ٣٥٦)

اثبات صدور الاذن

١٠٣٥ - عدم ارفاق اذن التفتيش بملف الدعوى لا ينفي سبق صدوره ، ولا يكفي وحده لأن يستخلص منه عدم صدور الاذن بالتفتيش .

ما دام الحكم قد اورد ما جاء على لسان الضابط الذى استصدره من سبب صدره واشارته الى ذلك بالصورة المنسوخة لحضره ، مما كان يقتضى من المحكمة حتى يستقيم قضاؤها ان تجرى تحقيقا تستجلى فيه حقيقة الامر قبل ان تنتهى الى قضائها بطلان التفتيش . اما وهى لم تفعل ، واقامت قضاءها ببرائة المظنون ضده على بطلان تفتيشه لعدم وجود اذن مكتوب يملف الدعوى اخذا بالدفع المبدى فى هذا الشأن ، فان حكمها يكون معيبا بالقصور والفساد فى الاستدلال .

(١٩٧٣/٥/٢٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٣٧ ص ٦٦٥)

١٠٣٦ - من المقرر ان عدم وجود اذن النيابة يملف الدعوى لا يكفى وحده لأن يستخلص منه عدم صدره ، ثبوت اطلاق وكيل النيابة على محضر التحريات المذيل بأصل اذن التفتيش ، تشكك المحكمة فى صدور الاذن رغم ذلك يوجب عليها اجراء التحقيق لاستجلاء حقيقة الامر .

(١٩٧١/٦/١٣ أحكام النقض س ٢٢ ق ١١٢ ص ٤٥٨)

١٠٣٧ - متى كان البين مما أورده الحكم المظنون فيه أن المحكمة قضت بطلان تفتيش المظنون ضده تأسيسا على عدم وجود اذن التفتيش يملف الدعوى وهو ما لا يكفى وحده لأن يستخلص منه عدم صدور الاذن بالتفتيش . ما دام الحكم قد اثبت أن محضر تحقيق النيابة قد اورد فحوى الاذن واسم وكيل النيابة الذى اصدره وتاريخ وساعة اصداره مما كان يقتضى من المحكمة - حتى يستقيم قضاؤها - ان تجرى تحقيقا تستجلى فيه حقيقة الامر قبل ان تنتهى الى القول بعدم صدور الاذن ، اما وهى لم تفعل واكتفت بتلك العبارة القاصرة ، فان حكمها يكون معيبا بالقصور والفساد فى الاستدلال بما يوجب نقضه والاحالة .

(١٩٦٩/٢/٢٤ أحكام النقض س ٢٠ ق ٦٣ ص ٢٩٧)

١٠٣٨ - عدم ارفاق اذن التفتيش يملف الدعوى لا يفيد حتما عدم وجوده أو سبق صدره الأمر الذى يتعين معه على المحكمة أن تحققه قبل الفصل فى الدعوى .

(١٩٦٥/١١/١٥ أحكام النقض س ١٦ ق ١٦٣ ص ٨٥٢ ،

١٩٦١/١٠/١٠ س ١٢ ق ١٥٢ ص ٧٨٦)

١٠٣٩ - إذا كان النابت من الحكم المطعون فيه أن الاذن قد صدر فعلا من وكيل النيابة المختص ببناء على التحريات التي أجراها البوليس وأنه اختفى بعد ذلك من ملف الدعوى اما لضياعه أو لسبب آخر لم يكشف عنه التحقيق ، فإن ما استظهرته المحكمة من سبق صدور الاذن بعد أن أجرت التحقيق بنفسها في هذا الخصوص هو من صميم سلطتها التقديرية ، وتكون قد أصابت فيما انتهت اليه من رفض الدفع ببطلان التفتيش وبالتالي في استنادها الى الدليل المستمد منه .

(١٠/٩/١٩٦١ أحكام النقض س ١٢ ق ١٤٩ ص ٧٧٤)

١٠٤٠ - الأصل في الاجراءات هو حملها على وجه الصحة ، فاذا كان النابت بالحكم المطعون فيه أن الاذن في تفتيش منزل المتهم قد صدر فعلا من وكيل النيابة المختص ببناء على التحريات التي أجراها البوليس ولكنه لم يشر على هذا الاذن في ملف الدعوى اما لضياعه واما لسبب آخر لم يكشف عنه التحقيق ، فإن محكمة الموضوع لا تكون مختلة في رفضها دفع المتهم ببطلان التفتيش لعدم وجود الاذن به في أوراق الدعوى ، ولا في استنادها الى الدليل المستمد من هذا التفتيش .

(٢٥/٢/١٩٤٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٩٠ ص ٨١)

١٠٤١ - تفتيش ضابط البوليس منزل المتهم (بغير رضاه) لا يكون صحيحا الا اذا كان الضابط مأذونا من النيابة بأجراء هذا التفتيش وعالما بهذا الاذن قبل اجراء التفتيش فعلا . على أن مجرد سهو الضابط عن الإشارة في محضر التفتيش الى الاذن الصادر به من النيابة لا يكفي للقول بأنه لم يكن عالما بهذا الاذن قبل اجراء التفتيش .

(٣/١٢/١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٩٣)

ص ٣٩٩)

الدفع بالبطلان

١٠٤٢ - ان العبرة في الدفع ببطلان اذن التفتيش بمدلوله لا بلفظه ما دام ذلك المدلول واضحا لا لبس فيه .

(٣/٦/١٩٧٤ أحكام النقض س ٢٥ ق ١١٨ ص ٥٥٨)

١٠٤٣ - متى كان التفتيش قد جرى صحيحا على مقتضى الأمر

الصادر به في حدود اختصاص من أصدر الأمر ومن نفذه ، فإنه لا مصلحة للطاعنين فيما اثاره من عدم توافر حالة التلبس .
(١٩٦٩/١٠/٢٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢١٨ ص ١١١٠)

١٠٤٤ - من المقرر أن الدفع يصدر اذن التفتيش بعد الضبط انما هو دفاع موضوعي يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط بناء على الاذن اخذاً بالأدلة التي اوردتها .
(١٩٦٩/١٠/١ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٥٥ ص ٧٣٥)

اذن التفتيش ، مدته

حسب مدة الاذن

١٠٤٥ - لما كان الشارح لم يشترط لصحة الاذن بالتفتيش الذي تصدره النيابة العامة ان يكون نفعه خلال مدة محددة ، فاذا ما رأت النيابة تحديد المدة التي يجب اجراء التفتيش خلالها فان ذلك منها يكون اعمالاً لحقها في مراعاة مصلحة المتهم وعدم تركه مهبطاً بالتفتيش الى وقت قد يجاوز الوقت المحدد ، واذا لم تحدد النيابة العامة أجلاً لتنفيذ الاذن الذي اصدرته ، فان هذا الاذن يعتبر قائماً ، ويكون التفتيش الذي حصل بمقتضاه صحيحاً قانوناً طالما أن الظروف التي اقتضته لم تتغير وان تنفيذه تم في مدة تعتبر معاصرة لوقت صدور الاذن .
(١٩٨٠/١/٣ أحكام النقض س ٣١ ق ٥ ص ٣٤)

١٠٤٦ - تداخل مواعيد سريان أوامر التفتيش التي اصدرتها النيابة العامة لضبط وتفتيش المتهم لدواع اقتضتها ظروف التحقيق وملابساته صحيحاً مستوفياً شرائطه القانونية ، ومن ثم فان اغفال الحكم الرد على هذا الدفع لا يعيبه لأنه ظاهر البطلان .
(١٩٦١/٥/١ أحكام النقض س ١٢ ق ٩٥ ص ٥١٣)

١٠٤٧ - اثبات سعاة اصدار الاذن بالتفتيش انما يلزم عند احتساب ميعاده لمعرفة أن تنفيذه كان خلال الأجل المصرح باجرائه فيه ، وما دام أن الحكم قد أورد أن التفتيش قد تم بعد صدور الاذن به وقبل نفاذ أجله ، فلا يؤثر في صحة الاذن عدم اشتماله على ساعة صدوره .
(١٩٦٠/١٢/٢٠ أحكام النقض س ١١ ق ١٨٢ ص ٩٣٣)

١٠٤٨ - ان المادة ١٦ مرافعات عبرت عن قاعدة عامه واجبه الاتباع في كل الاحوال وفي جميع المواد ، وهي أنه اذا كان الميعاد المقرر أو المقرر لاجراء عمل من الاعمال أو مباشرة اجراء من الاجراءات فد عين لأيام فان حسابه يجب أن يكون بالايام أيضا لا بالساعات ، وعلى أساس عدم ادخال اليوم الاول في العدد ومباشرة العمل أو الاجراء في اليوم الآخر ، واذن فالحكم الذي يقول بصحة التفتيش الذي اجري يوم ١٤ من شهر كذا تنفيذا للاذن الذي صدر به من النيابة بتاريخ ١١ من هذا الشهر والمشتراط فيه وجوب اجراء التفتيش في مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام من صدور هذا الحكم يكون صحيحا .

(١٩٤٨/١/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٩٤)

ص ٤٥٤)

١٠٤٩ - اذا كان اذن النيابة في تفتيش منزل المتهم قد نص فيه على أن يكون تنفيذه خلال ثمانى وأربعين ساعة من تاريخ صدره فان اليوم الذي صدر فيه الاذن لا يحسب في الميعاد طبقا للقواعد العامة بل يجب احتساب الساعات ابتداء من اليوم التالى .

(١٩٤١/٥/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٨١)

ص ٥٤٩)

١٠٥٠ - الاذن الصادر لمأمور المركز من النيابة بتفتيش منزل المتهم في ظرف أسبوع يجب أن يكون تنفيذه في بحر الأسبوع والا كان التفتيش باطلا ، والمبرة في بداية المدة المحددة في الاذن هي بيوم وصوله الى الجهة المأذونة باجراء التفتيش لا بيوم وصوله لن احيل اليه من هذه الجهة من رجال الضبطية لمباشرة تنفيذه .

(١٩٤١/٥/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٥١)

ص ٤٥٥)

امتداد الاذن ومسوغاته

١٠٥١ - من المقرر أن انقضاء الأجل المحدد للتفتيش في الاذن الصادر به لا يترتب عليه بطلانه وانما لا يصح تنفيذ مقتضاه بعد ذلك الا أن يحدد مفعوله . ومن ثم فان الاحالة عليه أو على التحريات التى بنى عليها يصدد تجديد مفعوله جائزة مادامت منصبة على ما لم يؤثر فيه انقضاء

الأجل المذكور .

(١٩٦٧/١/٩ أحكام النقض س ١٨ ق ٧ ص ٤٦ ، ٥/٢٦ /
١٩٥٨ س ٩ ق ١٤٣ ص ٥٦٣)

١٠٥٢ - متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدفع ببطلان
اذن التفتيش استنادا الى أن انقضاء أجله لا يمنع النيابة من الاحالة اليه
بصدد تجديد مفعوله لمدة أخرى مادامت الاحالة واردة على ما لا يؤثر فيه
انقضاء الأجل ، فإن النسخ على الحكم في هذه الناحية يكون على غير ذى سنه
من القانون .

(١٩٦٣/١/٢٢ أحكام النقض س ١٤ ق ٧ ص ٣١)

١٠٥٣ - ما يثيره الطاعن من سقوط اذن التفتيش الأول ونسخه
بالاذن اللاحق عليه مردود بأنه لا يجادل في طعنه في أن الاذن الثاني
لا يختلف عن الاذن الأول الا من حيث امتداد نطاقه الى آخرين غيره ، فلا
يعد ناسخا للاذن السابق ، ذلك بأن الالفاء الضمنية لا يكون الا عند تعارض
حكمتين متلاحقتين فيعتبر الامر الجديد ناسخا للقديم لاستحالة اعمال كلا
الامرين المتضاربين في وقت واحد ، وهو ما لا يتوارد في خصوص الدعوى
المطروحة .

(١٩٦١/٥/١٦ أحكام النقض س ١٢ ق ١٠٩ ص ٥٧٠)

١٠٥٤ - اذا كان الثابت أن البوليس تقدم بتحريات الى النيابة
العامة بأن الطاعن وآخرين يحوزون مخدرات ويتجرون فيها وطلب تفتيشهم
وتفتيش منازلهم ، ورات النيابة جدية التحريات التي بنى عليها طلب الاذن
بالتفتيش فأذنت به ، على أن يجري تنفيذه في أجل محدد ، ثم صرحت بصد
هذا الأجل قبل انتهائه الى فترة أخرى جرى التفتيش خلالها وأسفر عن
ضبط مخدر بملايس الطاعن وأقرت المحكمة النيابة على ما رآته من جدية
تلك التحريات فإن التفتيش يكون صحيحا .

(١٩٥٢/٣/٣١ أحكام النقض س ٣ ق ٢٤٧ ص ٦٦٥)

١٠٥٥ - متى كان الواضح من حكمي محكمة الدرجة الأولى ومحكمة
الدرجة الثانية أن الظروف التي اقتضت اصدار اذن التفتيش الأول كانت
هي التي ترتب عليها اصدار الاذن الثاني ، فإنه لا يكون هناك تعارض

بين حكم محكمة الدرجة الأولى الذى وصف هذا الاذن بأنه اذن جديد ، وبين حكم محكمة الدرجة الثانية الذى ايد له لأسبابه وزاد عليه فاعتبر الاذن الثانى امتدادا للاذن الأول .

(١٩٥١/٥/٧ أحكام النقض س ٢ ق ٣٨٣ ص ١٠٥٠)

١٠٥٦ - اذا كان الاذن الصادر بالتفتيش قد وضع فى صيغة امتداد لاذن سابق ولكن كان له مسوغات أخرى غير الاذن الأول وأساس غير أساسه ، فهذا يجعل منه فى حقيقة الأمر اذنا جديدا ويكون على المحكمة أن تقدر الأساس الذى قام عليه وتتحدث عنه بما تراه فيه من جهة صلاحيته لصدور اذن جديد أو عدم صلاحيته فإذا هي قضت بطلانه على أساس مجرد وصفه بأنه امتداد لاذن سابق انتهى بانتهاؤه أجله فإن حكمها بذلك يكون معيبا متعينا نقضه .

(١٩٤٩/١٢/٥ أحكام النقض س ١ ق ٤٥ ص ١٣٠)

١٠٥٧ - اذا كان الاذن الصادر من النيابة فى تاريخ معين لضبط متهم وتفتيشه قد نص فيه على أن يتم التفتيش فى بحر أسبوع ولم ينفذ هذا الاذن لعدم تمكن الضابط الذى استصدره من الضبط والتفتيش لانشغاله فى خلال هذه المدة ، ثم بعد مرور ما يقرب من شهر حرر الضابط محضرا أثبت فيه ذلك ، كما أثبت أن مراقبة المتهم أعيدت فتبين أنه لا يزال مشتغلا بتجارة المخدرات ثم عرضت الأوراق على النيابة لصدور الأمر بتجديد اذن التفتيش السابق فرخصت بتمديد أسبوعا من تاريخ التجديد ، ثم نفذ هذا الأمر وضبط مع المتهم مخدر ، فاعتبرت المحكمة هذا التفتيش صحيحا مستظهرة من الأمر الذى صدر أخيرا بمد الاذن معنى الاذن بناء على اعتبارات ذكرت فى حكمها تؤدي الى ما رتبته عليها فلا يجوز الجدل فى ذلك لدى محكمة النقض .

(١٩٤٧/٣/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٤٠)

ص ٣٢٧ ، ١٩٤٨/١١/٣ ق ٦٧٩ ص ٦٤١)

تنفيذ التفتيش

من يباشر التفتيش

١٠٥٨ - التفتيش اجراء من اجراءات التحقيق ، فمن حق النيابة

العمومية ان تتولى بنفسها تفتيش مسكن المتهم وشخصه وأمتعته .
(١٩٥١/١٠/٨ أحكام النقض س ٢ ق ٧ ص ١٣)

١٠٥٩ - لا يقدح في صحة التفتيش ان ينفذه أى واحد من مأمورى الضبط القضائى مادام الاذن لم يعين مأمورا بعينه ، والقضاء بطلان اذن التفتيش لحلوله من تعيين من يقوم بتنفيذه خطأ فى تطبيق القانون .
(١٩٧٢/٥/٢٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٧٧ ص ٧٨٦ ، ١٩٦٨/٢/٥ س ١٩ ق ٢٣ ص ١٢٤ ، ١٩٦٢/٦/١١ س ١٣ ق ١٣٤ ص ٥٣٢ ، ١٩٥٦/٢/٢٠ س ٧ ق ٦٦ ص ٢٠٧)

١٠٦٠ - متى استبانَت المحكمة من وقائع الدعوى ومن عبارة اذن التفتيش أن من اذن به لم يقصد أن يقوم بتنفيذه واحد معين بالذات بل هو أصدره مرسلا دون تعيين كان لكل أحد من مأمورى الضبطية القضائية أن ينفذه .
(١٩٤٨/٢/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٢٥ ص ٤٨٦ ، ١٩٤٨/٦/٢ ق ٦٢٢ ص ٥٨٧)

١٠٦١ - لمأمورى الضبط القضائى اذا ما صدر اليهم اذن من النيابة بالتفتيش أن يتخذوا لتنفيذه ما يرونه كفيلا بتحقيق الغرض منه دون أن يلتزموا فى ذلك طريقة بعينها مادام لا يخرجون فى اجراءاتهم على القانون .
ومن ثم فإن التفتيش الذى يقع تنفيذا لاذن النيابة يكون صحيحا اذا قام به واحد من المنسوبين له ما دام أن قيام من اذن لهم به مما ليس شرطا لازما لصحته .

(١٩٧٢/٥/٢٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٨٨ ص ٨٣٠)

١٠٦٢ - الأصل أنه لا يجوز لغير من عين بالذات من مأمورى الضبط القضائى فى اذن التفتيش أن ينفذه ولو كان ذلك بطريق النذب من المأمور المعين مادام الاذن لا يملكه هذا النذب .
(١٩٦٩/٦/١٦ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٧٨ ص ٨٩)

١٠٦٣ - الاذن بالتفتيش الصادر من السلطة القضائية يجوز لأى رجل من رجال الضبطية القضائية القيام بتنفيذه ما لم يكن قد عين فيه من يقوم بذلك ، وفى هذه الحالة لا يجوز لغير من عين بالذات فيه أن ينفذه ولو

كان ذلك بطريق الانتداب من المأمور المعين مادام اذن التفتيش لا يملكه هذا النصب .

(١٩٣٨/١٢/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٤٣ ص ٧٠٤)

١٠٦٤ - عدم تعيين اسم المذون نه بإجراء التفتيش لا يعيب الاذن .

(١٩٧٢/٥/٢٢ أحكام النقض ص ٢٢ ق ١٧٧ ص ٧٨٦ ، ١٩٦٢/٦/١١ ص ١٣ ق ١٣٤ ص ٥٣٢ ، ١٩٥٦/٢/٢٠ ص ٧ ق ٦٦ ص ٢٠٧)

١٠٦٥ - لم يقيد القانون سلطة التحقيق في وجوب اصدار الاذن لمن قام بالتحريرات ، بل ترك الأمر في ذلك لطلق تقديرها .
(١٩٦٨/٢/٥ أحكام النقض ص ١٩ ق ٢٣ ص ١٢٤)

١٠٦٦ - الاذن الذي يصدر من النيابة لأبوليس بإجراء تفتيش محل التهم لا يشترط فيه أن يكون معيناً به من يقوم بإجراء التفتيش من رجال الضبطية القضائية فيصبح أن يتولى التفتيش أى واحد من هؤلاء ولو كان غير الذى طلب الاذن به ما لم يكن الاذن قد اختص أحداً معيناً بذلك .

(١٩٤٠/١٢/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٦٦ ص ٣٠٤)

١٠٦٧ - متى كان وكيل النيابة قد أصدر اذنه لمعاون المباحث ولم يعاونه من رجال الضبط بتفتيش منازل وأشخاص ستة من المتهمين فإن انتقال الضابط الذى صدر باسمه الاذن مع زملائه الذين صاحبوه لمساعدته على انجاز التفتيش يجعل ما أجراه كل منهم من تفتيش بمفرده صحيحاً لوقوعه في حدود الاذن الصادر من النيابة والذي خول كلا منهم سلطة اجرائه .

(١٩٥٧/٥/٧ أحكام النقض ص ٨ ق ١٣٠ ص ٤٧١)

١٠٦٨ - اذا نصب ضابط لإجراء تفتيش هو أو من يكلفه بذلك ، فذهب لتنفيذ الأمر ومعه ضابطان وقتش هو أحد المتهمين واثبت في محضره

انه كلف الضابطين تفتيش الباقيين ، فهذا التكليف من جانبه يعد ندبا كتابيا لهما لاجراء التفتيش في حدود الاذن الصادر من النيابة ، فيكون التفتيش الذي اجرياه صحيحا .

(١٨ / ١٠ / ١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٥٤)

ص ٦٢٦)

التفتيش تحت اشراف مامور الضبط

١٠٦٩ - ان طريقة تنفيذ اذن التفتيش موكولة الى رجال الضبط القضائي المأذون له يجرئها تحت اشراف سلطة التحقيق ورقابة محكمة الموضوع ، فله ان يتخذ من وسائل التحوط ما يمكنه من تحقيق الغرض من التفتيش المأذون له به وأن يستعين في ذلك بأعوانه من رجال الضبط القضائي أو بغيرهم من رجال السلطة العامة بحيث يكونون على مرأى منه وتحت بصره .

(١٩٧٨ / ١ / ٢٣) أحكام النقض س ٢٩ ق ١٥ ص ٨٣ ، ١٦ / ٦ /

١٩٦٩ س ٢٠ ق ١٧٨ ص ٨٩٠ ، ١٩٦٥ / ٦ / ٢٨ س ١٦ ق ١٢٤ ص ٦٤٣)

١٠٧٠ - من المقرر ان النيابة العامة اذا نذبت أحد ماموري الضبط لاجراء التفتيش كان له أن يصحب معه من يشاء من زملائه أو من رجال القوة العامة لمعاونته في تنفيذه ويكون التفتيش الذي يجرئيه أي من هؤلاء تحت اشرافه كأنه حاصل منه مباشرة في حدود الأمر الصادر بنذبه .

(١٩٧٢ / ٤ / ٩) أحكام النقض س ٢٣ ق ١٢٠ ص ٥٤٨)

١٠٧١ - لمأمور الضبط القضائي أن يستعين في اجراء الضبط والتفتيش بمن يرى مساعدته فيه مادام يعمل تحت اشرافه .

(١٩٨٢ / ١٢ / ٨) أحكام النقض س ٣٣ ق ١٩٩ ص ٩٦٢)

١٠٧٢ - لمأمور الضبط القضائي أن يستعين في تنفيذ أمر التفتيش بمروسيه ولو كانوا من غير رجال الضبط القضائي .

(١٩٦٩ / ٥ / ١٢) أحكام النقض س ٢٠ ق ١٣٧ ص ٦٧٣ ،

١٩٦٧ / ٦ / ١٩ س ١٨ ق ١٦٨ ص ٨٢٨)

١٠٧٣ - لا يقدر في سلامة الحكم أنه لم يعين أسماء باقي أفراد

رجال القوة الذين استعان بهم الضابطان الماذونان بالتفتيش ، طالما أنه قد عي ببيان أسماء من حضر التفتيش ومؤدى شهادتهم ، ومادام أنه لم يعتمد في الادانة على شهادة الباقيين .
(١٢/١٠/١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ ق ١٦٦ ص ٧٧٨)

١٠٧٤ - متى كان الثابت أن الكونستابل كان يعمل من وقت تفتيش المتهم تحت امره معاون المباحث المنتخب لاجراء التفتيش وتحت اشرافه ، فإنه لا يهم - في استظهار هذا الاشراف - أن يكون الكونستابل الذي قام بالتفتيش هو من رجال الضبطية القضائية او من غير رجالها مادام لم يكن يعمل مستقلا وكان يساعد من انتخب للتفتيش .
(١٦/٤/١٩٥٤ أحكام النقض س ٥ ق ١٦٣ ص ٤٧٨)

١٠٧٥ - مادام الثابت أن معاون البوليس هو الذي تولى اجراءات التفتيش فلا يقدم في صحة هذا التفتيش أن الذي عثر على المخدر هو الكونستابل الذي كان معه مادام أن هذا العثور كان تحت اشراف الضابط ومباشرته .
(٢٩/١٠/١٩٥١ أحكام النقض س ٣ ق ٤٣ ص ١٠٨)

١٠٧٦ - ان مساعدة المخبر لضابط البوليس في اجراء التفتيش الماذون به اذا كانت على مرأى منه وتحت بصره لا يترتب عليها أى بطلان .
(١٠/١١/١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٩٩ ص ٥٦٧)

١٠٧٧ - انه وان كان يشترط لصحة التفتيش الذي يجريه انبوليس أن يكون من اجراء من مأمورى الضبطية القضائية ، الا أن ذلك لا يمنع مأمور الضبطية القضائية من الاستمانة في عمله عند التفتيش بأعوانه الذين تحت ادارته ولو كانوا من غير مأمورى الضبطية القضائية .
واذا عثر أحد هؤلاء على شيء مما يبحث عنه وضبطه كان هذا صحيحا مادام قد حصل تحت اشراف من له حق التفتيش قانونا .
(١٩/١٢/١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣١٣ ص ٤٧)

١٠٧٨ - اذا لم يتم مأمور الضبطية القضائية بنفسه بتفتيش

المتهم المأذون بتفتيشه ، بل نعب بذلك احد رجال الشرطة فترىص لاحتهم حتى مر به ففتشه قسراً وضبط ما معه من مخدر فان هذا التفتيش يقع باطلا ولا يصح الاعتماد على الدليل المستمد منه في ادانته .

(١٩٤٠/١١/١١) مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٣٩

(ص ٢٦٤)

طريقة تنفيذ التفتيش

١٠٧٩ - من المبادئ المعروفة ان ننمزل سره قد يجوز دخولها من رجال السلطات العامة أو المحققين الا في الاحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه ، وأن دخولها في غير هذه الاحوال هو أمر محظور يفرض بذاته الى بطلان التفتيش ، وقد رسم القانون لقيام بتفتيش المنازل شروطاً وحدوداً لا يصح الا بتحققها ، وجعل التفتيش متضمناً ركنتين اولهما دخول المسكن وتانيهما البحث عن الأشياء والأوراق التي تفيد في كشف الحقيقة ، وأن الضمانات التي قررها الشارع تنسحب على الركنتين مما بدرجة واحدة ، ذلك بأن تفتيش منزل المتهم يقوم على جملة أعمال متفاوتة في مجراها وتبدأ بدخول الضابط القضائي في المنزل المراد تفتيشه ويوجب الشارع في هذه الأعمال المتعاقبة منذ بدايتها الى نهاية أمرها أن تتقيد بالقيود التي جعلها الشارع شروطاً لصحة التفتيش . ومن ثم اذا كان الموظف الذي دخل المنزل غير مأذون له من سلطة التحقيق أو غير مرخص له من الشارع بدخوله في الاحوال المخصوصة بالنص عليها بطل دخوله وبطل معه كافة ما يلحق بهذا الدخول من أعمال الضبط والتفتيش .

(١٩٨٠/٤/٩) أحكام النقض س ٣١ ق ٩٠ ص ٤٨٣)

١٠٨٠ - من المقرر أن لمأمور الضبط القضائي المأذون له بتفتيش منزل المتهم للبحث عن أسلحة وذخائر ان يجري التفتيش في كل مكان يرى احتمال وجود الأسلحة والذخائر فيه ، فان كشف عرضاً أنباء التفتيش جريمة أخرى غير المأذون بالتفتيش من أجلها فانه يكون حيسال جريمة متلبس بها ويكون واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش .

(١٩٨١/١١/٢٤) أحكام النقض س ٣٢ ق ١٦٨ ص ٩٦٥)

١٠٨١ - ضبط المخدر في مسكن المتهم المأذون بتفتيشه بحثاً عن أسلحة وذخائر ودفع الطاعن بأن المخدر كان نتيجة تعسف في

تنفيذ الاذن بالسعى في البحث عن جريمة أخرى لا علاقة لها بجريمة احراز السلاح أو الذخيرة ، يوجب على المحكمة أن تمنى ببحث الظروف والملاسات. النى تم فيها العثور على المصدر المخبوط ليستظهر ما اذا كان قد ظهر عرضا أثناء التفتيش المتعلق بجريمة احراز السلاح والذخيرة دون سعي يستهدف البحث عنه أو أن العثور عليه إنما كان نتيجة التصف في تنفيذ اذن التفتيش بالسعى في البحث عن جريمة أخرى لا علاقة لها بالجريمة الأصلية التى صدر عنها اذن التفتيش .

(١٩٨١/١١/٢٤ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٦٨ ص ٩٦٥)

١٠٨٣ - من المقرر أنه متى كان التفتيش الذى قام به رجل الضبطية القضائية ماذونا به قانونا فطريقة اجرائه متروكة لراى القائم به ، ومادام الضابط قد رأى دخول منزل الطاعن من سطح منزل مجاور له وكان فى الاستطاعة أن يدخله من بابه فلا تشرب عليه فى ذلك .

(١٩٦٤/١٠/١٩ أحكام النقض س ١٥ ق ٦١٧ ص ٥٩٧)

١٠٨٣ - من المقرر قانونا أن لمأمورى الضبط القضائي اذا ماصدر اليهم اذن من النيابة باجراء تفتيش أن يتخذوا ما يرونه كفيلا بتحقيق الفرض منه دون أن يلتزموا فى ذلك طريقة بعينها ماداموا لا يخرجون فى اجراءاتهم على القانون ، ويكون لهم تخير الطرف المناسب لاجرائه وبطريقة مثمرة وفى الوقت الذى يرونه ملائما مادام أن ذلك يتم فى خلال الفترة المحددة بالاذن .

(١٩٧٩/٤/٢٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٠٨ ص ٥١١)

١٠٨٤ - من المقرر قانونا أن لمأمورى الضبطية القضائية اذا ما صدر اليهم اذن من النيابة باجراء تفتيش أن يتخذوا ما يرونه كفيلا بتحقيق الفرض منه دون أن يلتزموا فى ذلك بطريقة بعينها ماداموا لا يخرجون فى اجراءاتهم على القانون . فلا تشرب على الضابط المنتدب للتفتيش فيما قام به لتنفيذ الاذن من طرق باب منزل الطاعن والاعلان عن شخصيته ثم النظر الى داخل المنزل من خلال واجهة بابه الزجاجية ليتبين تلة ما سمعه من هرج فيه مما أثار شكوكه فى مسلك المتهم .

(١٩٦٣/١٠/٢٨ أحكام النقض س ١٤ ق ١٢٩ ص ٧١٥)

١٠٨٥ - من المقرر أن لرجل الضبطية القضائية المنتدب لتنفيذ اذن النيابة بالتفتيش تخير الطرف المناسب لإجرائه بطريقة مشرفة وفى الوقت الذى يراه مناسباً مادام أن ذلك يتم خلال الفترة المحددة بالأذن .
(١٩٧٩/٣/١٨ أحكام النقض س ٣٠ ق ٧٢ ص ٢٥١)

١٠٨٦ - مادام اذن التفتيش صادراً بالبحث فى منزل عن لحوم مذبوحة فتتبعه يستلزم تفتيش المنزل كله ولو عثر على شاة مذبوحة عند بابه .

(١٩٤٨/١١/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٤٩ ص ٦٢١)

١٠٨٧ - ان الأصل فى دخول المنازل أن يكون من أبوابها ، ولكن اذا تمذر الدخول من تلك الأبواب لأى سبب كان جاز الدخول من المنافذ اذا لم يكن هناك أمر صريح من الجهة المختصة يمنع ذلك .

(١٩٣٥/٥/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٧٦ ص ٤٨٠ ، ١٩٣٨/٢/٢١ ج ٤ ق ١٦٥ ص ١٥١)

١٠٨٨ - اذا كان التفتيش الذى قام به الضابط مأذوناً به قانوناً فان له ان يجريه بالطريقة التى يراها محققة للغرض منه مادام أنه قد التزم الحدود التى تضمنها اذن النيابة ، ومن ثم فلا تترتب عليه ان هو اقتحم غرفة نوم المظنون ضده فجر يوم الحادث بعد أن تمكن أحد معاونيه من فتح باب المسكن الخارجى بواسطة التسور مادام الضابط قد رأى ذلك .

(١٩٧٩/١١/٨ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٧٠ ص ٧٩٩)

الحمد من الحرية

١٠٨٩ - ما يتخذ الضابط المأذون له بالتفتيش من اجراءات غشيل معلة التهمة بمعرفة طبيب المستشفى لا يعدو أن يكون تعرضاً لها بالقدر الذى يتيح تنفيذ اذن التفتيش وتوافر حالة التلبس فى حقها بمساعدة الضابط لها وهى تبثل المخدر وانبعث رائحة المخدر من فيها مما لا يقتضى استئذان النيابة فى اجرائه .

(١٩٧٢/٣/١٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٨١ ص ٣٥٧)

١٠٩٠ - صدور الاذن بتفتيش المتهم يقتضى لتنفيذه الحد من حرته بالقدر اللازم لاجراء التفتيش ولو لم يضمن الاذن امرا صريحا بالقبض لما بين الاجرائين من تلازم ، ومن ثم فلا وجه للقول ببطالان امر القبض فى هذه الحالة لعدم استيفائه الشكل المرسوم بالمادة ١٢٧ اجراءات جنائية .

(١٩٦٧/٦/١٩ احكام النقض س ١٨ و ١٦٨ ص ٨٣٨ ، ١٩٦٣/١١/٤ س ١٤ و ١٣٢ ص ٧٤١ . ١٦٥٧/٦/٣ س ٨ ق ١٦٢ ص ٥٩٠)

١٠٩١ - متى كان الاكراه الذى وقع على المتهم انما كان بالقدر اللازم لتمكين طبيب المستشفى من الحصول على محصلات معدته ، فانه لا تأثير لذلك على سلامة الاجراءات .

(١٩٥٧/٢/٤ احكام النقض س ٨ ق ٣١ ص ١٠٤)

١٠٩٢ - القبض على المتهم بانفسه اللازم لتنفيذ امر التفتيش لا غبار عليه .

(١٩٥٢/٢/١٩ احكام النقض س ٣ ق ٢٦٦ ص ٦١٣)

١٠٩٣ - انه اذا كان اذن النيابة فى تفتيش متهم لا يخول له - بحسب الأصل - القبض عليه الا انه اذا كان المتهم لم يدعى للتفتيش او بدت منه مقاومة فى اثناء ذلك كان لمن يباشر اجراء ان يتخذ كل ما من شأنه ان يمكنه من القيام بمهمته ولو كان ذلك بطريق الاكراه .

(١٩٤٨/١٠/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٥٠ ص ٦٢٢)

الوقت

١٠٩٤ - لرجل الضبطية القضائية المنتدب لتنفيذ اذن النيابة بالتفتيش تخير الطرف المناسب لاجرائه بطريقة مشرة وفى الوقت الذى يراه مناسباً ، مادام ان ذلك يتم فى خلال الفترة المحددة بالاذن .

(١٩٧٣/٦/١١ احكام النقض س ٢٤ ق ١٢٥ ص ٧٤٦ ، ١٩٧٢/٥/٢١ س ٢٣ ق ١٦٩ ص ٧٥٩)

١٠٩٥ - ان القانون لا يوجب ان يكون تنفيذ الاذن بالتفتيش فور

صدوره ، بل يكفي أن يكون ذلك في مدة تعتبر معاصرة لوقت صدور الاذن . واذن فلرجل الضبطية القضائية المنتدب لاجراء التفتيش ان يتحيز الظروف المناسب لكي يكون التفتيش متمرا . فاذا ما رأت النيابة تحديده المدة التي يجب فيها اجراء التفتيش بأسبوع فلا تثريب عليها في ذلك . ولا تصح الشكوى من هذا التحديد مادام ليس من ورائه ترك المتهم مهددا بالتفتيش مدة طويلة .

(١٦/١٢/١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٦٦)

ص ٣٠٤)

١٠٩٦ - الاذن الذي تصدره النيابة الصومية لأحد مأموري الضبطية القضائية بتفتيش منزل ينتهي مفعوله بتنفيذ مقتضاه ، فتمتد أجرى المأمور المنتدب التفتيش فليس له أن يعيده مرة ثانية اعتمادا على الاذن المذكور . أما اذا طرأ ما يسوغ التفتيش للمرة الثانية كقيام حالة التلبس بالجريمة فلأمور الضبطية القضائية أن يقوم به ، وذلك اعتمادا على الحق الذي خوله القانون اياه لا اعتمادا على الاذن الصادر من النيابة باجراء التفتيش الأول .

(١٧/١٠/١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٤٩)

ص ٢٨٥)

١٠٩٧ - الاذن الصادر من النيابة بتفتيش دكان المتهم يعتبر قائما ويكون التفتيش الذي حصل بمقتضاه صحيحا قانونا مادامت النيابة لم تحدد فيه أجلا معينا لتنفيذه وما دامت الظروف التي اقتضته لم تتغير .

(٢٧/١٢/١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٤١)

ص ١٣٤)

المكان

١٠٩٨ - من المقرر أنه متى صدر اذن النيابة بتفتيش مهم كان لمأمور الضبط القضائية المنتدب لاجرائه أن يتفذه عليه أينما وجده ، طالما كان ذلك المكان في دائرة اختصاص كل من مصدر الاذن ومن قام باجراءات تنفيذه .

(١٧/٥/١٩٦٦ أحكام النقض ص ١٧ ق ١١٧ ص ٦٥٠)

١٠٩٩ - من المقرر أنه متى صدر اذن النيابة بتفتيش متهم كان لمأمور الضبط القضائي المنتدب لاجرائه أن ينقذه عليه أينما وجده ، ولا يحق للمتهم أن يحتج بأنه كان وقت اجراء التفتيش في مكان غير المكان المحدد بامر التفتيش ، طالما كان ذلك المكان في دائرة اختصاص من قام باجراءات القبض والتفتيش ، لأن حرمة المكان التي كفلها القانون بالحماية انما شرعت لمصلحة صاحبه ، والمكان الذي ضبط فيه الطاعن طريق عام من حق رجال الشرطة ان يراقبوا فيه تنفيذ القوانين واللوائح .

(١٩٦٣/١٢/٢ أحكام النقض س ١٤ ق ١٥٣ ص ٨٥٦)

غرض التفتيش

١١٠٠ - ان القضاة لا يشترط أن يفرد للتفتيش محضر خاص به ، فيكفي أن يكون قد أثبت حصوله في محضر التحقيق .

(١٩٤١/٥/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٦٥)

ص ٥٢١)

الرضا بالتفتيش

١١٠١ - من المقرر أن القيود الواردة على تفتيش المنازل والحماية التي أحاطها بها الشارع تسقط عنها حين يكون دخولها بعد رضا أصحابها رضا صريحا حرا لا لبس فيه حاصلا منهم قبل الدخول وبعد الماهم بطروف التفتيش والغرض منه وبعدم وجود مسوغ يخول من يطلبه سلطة اجرائه ويستوى بعد ذلك أن يكون ثابتا بالكتابة أو تستبين المحكمة ثبوته من وقائع الدعوى وظروفها .

(١٩٨٤/٤/٣ أحكام النقض س ٣٥ ق ٨٢ ص ٣٧٩)

شروط الرضا

١١٠٢ - حرمة المنازل وما أحاطها به الشارع من رعاية تقتضى حين يكون دخولها بعد رضا أصحابها وبغير اذن من النيابة أن يكون هذا الرضا صريحا حرا حاصلا منهم قبل الدخول وبعد الماهم بطروف التفتيش وبعدم وجود مسوغ يخول من يطلبه سلطة اجرائه .

(١٩٦٣/١/٢٩ أحكام النقض س ١٤ ق ١٠ ص ٤٣)

١٢٠٣ - يجب في الرضاء الحاصل من صاحب المنزل بدخول رجل البوليس منزله لتفتيشه ان يكون حرا حاصلًا قبل الدخول وبعد العلم بطروف التفتيش وبان من يريد اجراءه لا يملك ذلك قانونا .

(١٧/٤/١٩٣٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٧٧

ص ٥٣٠)

١١٠٤ - يجب بمقتضى القانون للأخذ برضاء صاحب المنزل بدخول رجال البوليس أو غيرهم منزله لتفتيشه ان يكون هذا الرضاء صريحا حرا حاصلًا منه قبل الدخول وبعد المامه بطروف التفتيش وبعدم وجود مسوغ في القانون يخول من يطلبه سلطة اجرائه . واذن فان قول المحكمة بصحة التفتيش الذى أجرى في منزل المتهم بناء على ما ذكرته من ان الزوجة أجازته بصدوم اعتراضها عليه لا يكون كافيا لتبرير ذلك التفتيش والاعتماد على ما تحصل منه .

(١١/١١/١٩٤٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٢١

ص ٢٠٥)

١١٠٥ - ان حرمة المنازل وما أحاطها بها الشارع من عناية تقتضى ان يكون دخولها برضاء أصحابها ، وأن يكون هذا الرضاء صريحا لا لبس فيه وحاصلًا قبل الدخول ، فلا يصح أن يؤخذ بطريق الاستنتاج من مجرد سكوت اصحاب الشان ، اذ من الجائز أن يكون هذا السكوت منبعا عن الخوف والاستسلام ، فاستناد محكمة الموضوع الى هذا الرضاء الضمنى لا يصح .

(١١/٦/١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٦٦

ص ٣٥٦)

من يصدر الرضاء

١١٠٦ - من المقرر أنه اذا تعلق الأمر بتفتيش منزل أو مكان وجب أن يصدر الرضاء به من حائز المنزل أو المكان أو ممن يعد حائزا له وقت غيابه . وان صلة الاخوة بمجردا لا توفر صفة الجيازة فعلا أو حكما لأخى الحائز حتى تثبت اقامته معه بصفة مستمرة وقت حصول التفتيش .

(١٦٦٩/٤/٢١ أحكام النقض س ٢٠ ق ١١٣ ص ٥٤٤)

١١٠٧ - التفتيش الذى يجريه رجال الشرطة فى منزل يضرب اذن من النيابة العامة ولكن باذن صاحب المنزل او من ينوب عنه فى غيبته هو تفتيش صحيح قانونا ويترتب عليه صحة الاجراءات المبينة عليه . واذ اذنت سيدة المنزل لضابط الشرطة بالتفتيش على اعتبار أنها زوجة صاحب المنزل ، فانها تعتبر قانونا وكيلته والحائزة للمنزل فعلا فى غيبه صاحبه ولها ان تاذن بدخوله . ولا فرق فى ان تكون هذه المرأة زوجة شرعية لصاحب المنزل او ليست كذلك فهى تملك فى الحالى حق الاذن لرجال الشرطة بالدخول طالما أنها الحائزة فعلا للمنزل فى الفترة التى تم فيها التفتيش .

(١٩٦٨/٢/٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٨ ص ١٥٦)

١١٠٨ - الزوجة تعتبر قانونا وكيلة صاحب المنزل والحائزة فعلا له فى غيبه صاحبه ، فلها ان تاذن فى دخوله ، ويكون التفتيش الذى يجريه رجل البوليس باذن منها فى غيبه صاحب المنزل تفتيشا صحيحا فى القانون .

(١٩٥٦/٤/٩ أحكام النقض س ٧ ق ١٥٠ ص ٥١٥)

١١٠٩ - الزوجة تعتبر قانونا وكيلة صاحب المنزل والحائزة فعلا للمنزل فى غيبه صاحبه ، فلها ان تاذن فى دخوله ، وكذلك خلية صاحب المنزل تملك هى الأخرى حق الاذن فى دخول المنزل فى غيبه صاحبه . فالتفتيش الذى يجريه رجل البوليس باذن من أى الاثنتين (الزوجة او الخلية) فى غيبه صاحب المنزل يعتبر قانونا تفتيشا صحيحا ، وكل ما يترتب عليه من الاجراءات يكون صحيحا ايضا .

(١٩٣٦/٥/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٦٥)

ص ٥٩٩)

١١١٠ - الولد الذى يقيم مع والده بصفة مستمرة فى منزل واحد يجوز له ان يسمح بتفتيش هذا المنزل ويكون التفتيش الذى يحصل بناء على موافقته صحيحا قانونا ، اذ هذا المنزل يعتبر فى حيازة الوالد والولد كليهما .

(١٩٣٧/١١/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١١٣)

ص ٩٨)

١١١١ - يجوز للوالد الذي يقيم مع ولده بصفة مستمرة في منزل واحد أن يسمح بتفتيش هذا المنزل ويكون التفتيش الذي يحصل بناء على موافقته صحيحا قانونا لأن المنزل يعتبر في حيازة الوالد وللمرء مما .
(١٩٥٦/١٠/٢٣ أحكام النقض س ٧ ق ٢٨٩ ص ١٠٥٤)

الرضا بتفتيش يباشره شخص عادي

١١١٢ - التفتيش الذي يجريه الافراد على من تلحقه شبهة الاتهام بحيازة شيء حيازة اجرامية غير مشروعة ، ليس تفتيشا ينزل منزلة التفتيش الذي خاطب المشرع المحقق بأحكامه ، وانما هو نوع من البحث والاستقصاء أو هو نوع من التنقيب عن الأشياء الخاصة بجريمة تحقق وقوعها ، وإذا رضى به المتهم كان دليلا يصح استناد قضاء الاتهام وقضاء الحكم اليه على السواء ، فإذا ثبت لمحكم الموضوع سلامة هذا الاجراء جاز لها ان تأخذ بنتيجة هذا التنقيب كدليل من أدلة الاثبات في الدعوى .
(١٩٦٠/١/١٨ أحكام النقض س ١١ ق ١٢ ص ٧٠)

١١١٣ - لا يوجه في القانون ما يمنع ا رؤساء الاداريين في أية مصلحة من المصالح من اجراء التحقيق فيما ينسب الى الموظفين من المخالفات او التعصيرات في عملهم ، ولو كان هؤلاء الرؤساء غير رجال الضبطية القضائية . فإذا طرأ في أثناء التحقيق ما يقتضي التعرض لحرية الفرد الشخصية أو حرمة مسكنه كان عليهم - متى كان في الواقعة جريمة - ان يلجأوا الى المختصين بالتحقيق لاستصدار اذن من النيابة في اجراء استفتيش ، الا اذا هم شاهدوا جريمة في حالة تلبس أو رضى صاحب الشأن بالتعرض لحريته الشخصية أو لحرمة مسكنه رضاء صحيحا ، ففي الحالة الأولى يكون لهم ككل أفراد المجتمع أن يضبطوا الجاني وكل ما بحوزته مما له علاقة بالجريمة طبقا للقانون ، وفي الحالة الثانية يكون الاجراء صحيحا لرضاء المتهم .

(١٩٤٦/١/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٠ ص ٥٥)

صور للرضا

١١١٤ - اذا كان الحكم قد أسس قضاءه بصحة التفتيش على أن المتهمين قد وضعا نفسيهما في وضع يدعو للريبة ، فكان من حق رجال البوليس أن يستوقفوهما لاستطلاع حقيقة أمرهما ، وإن التفتيش الذي تلا

ذلك كان برضاها بما بعد أن اعترفا من تلقاء نفسها بأنهما يحترزان مواد مخدرة ، فإن ما تأسس عليه الحكم يكون صحيحا في القانون .
(١٩٥٢/٢/٢٦ أحكام النقض س ٣ ق ٢٧٥ ص ٧٣٥)

١١١٥ - إذا كان الحكم قد اعتمد على الأخذ بنتيجة التفتيش على أن وجود أحد رجال البوليس على باب عتابر السكة الحديد هو من مقتضيات نظامها لتفتيش الداخلين والخارجين والتحقق من عدم وجود مسروقات معهم وأن قبول شخص العمل بهذه العتابر يستفاد منه رضاه بالنظام الموضوع لعمالها ، فإنه يكون صحيحا في القانون .

(١٩٥١/١٢/١٧ أحكام النقض س ٣ ق ١٠٦ ص ٢٧٧)

١١١٦ - أن قبول المتهم الاستغال في شركة عاملا فيها يصح أن يفيد رضاه بالنظام الذي وضعت الشركة لعمالها . فإذا كان من مقتضى هذا النظام أن يفتش العمال على أبواب مصانع الشركة عند انصرافهم منها كل يوم ، فإن التفتيش الذي يقع عليه يكون صحيحا على أساس الرضاء به رضاه صحيحا .

(١٩٤٥/٤/٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٤٩)

ص ٦٩٣)

١١١٧ - أن تفتيش عامل في ملجأ عند انصرافه منه يكون صحيحا إذا كانت لائحة الملجأ توجب هذا الاجراء ، وذلك لا على أساس أن هذه اللائحة بمثابة قانون بل على أساس سبق رضاه العامل بقبول الخدمة في الملجأ على مقتضى لائحته .

(١٩٤١/٣/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٣٠)

ص ٤٢٥)

١١١٨ - أن المحكمة التي عنها الشارع من وضع الضمانات والقيود لاجراء تفتيش الأشخاص هي كفالة الحرية الشخصية التي نص عليها الدستور وأقرتها القوانين . وإذن فإذا كان الشخص الذي قبض عليه المخبرون لاشتباهاهم في أمره وأحضره للمركز قد اعترف للمضابط بحيازته للمخدر وأذنه في تفتيشه ، فإنه أن صح أن القبض على هذا الشخص وقع باطلا فإن تفتيشه يكون صحيحا ، إذ هو قد نزل بمحض إرادته عن القيود

والضمانات التي فرضها القانون لاجراء التفتيش .
(١٩٥٠/١١/٢٠ أحكام النقض س ٢ ق ٧٨ ص ١٩٩)

١١١٩ - اذا كان المتهم قد اعترف بالسرقة وقال انه اقتسم
المسروقات مع باقى المتهمين وبأن بعضها يوجد فى منزله ، فانتقل ضابط
البوليس المحقق الى منزله وأحضر ما به من المسروقات فلا محل عندئذ للقول
بأن ما أجراه الضابط يعتبر تفتيشا باطلا ، اذ هو فيما فعل إنما كان يعمل
بناء على طلب المتهم .

(١٩٤٦/١٢/٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٤٧
ص ٢٤٧)

١١٢٠ - اذا تعرض ضابط البوليس لحرية شخص بالقبض عليه
وتفتيشه بدون مسوغ قانونى فان عمله هذا يكون معاقبا عليه قانونا .
ولكن اذا اشتبه ضابط البوليس فى شخص فطلب تفتيشه فقبل ، فلما
فتشه وجد معه قطعة حشيش فان هذا التفتيش الحاصل برضاء المتهم
لا وجه للاعتراض عليه ، ولضابط البوليس فى هذه الصورة - وهى صورة
التلبس - أن يضبط المتهم ويجرى معه التحقيق اللازم .

(١٩٣٥/٤/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٦١
ص ٤٦٤)

البيات الرضاء

١١٢١ - استخلاص الحكم فى استدلال سائح لرضاء الطاعة
بتفتيش منزلها وعدم اثارة الدفع بجلسة المحاكمة بحصول اكراه للتوقيع
على اقرار الرضاء بالتفتيش يجعل المجلد فى صحة اقرار الطاعة ورضاءها
بالتفتيش غير مقبول .

(١٩٧٢/١٢/٣ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٩٦ ص ١٣١٧)

١١٢٢ - يكفى فى الرضاء بالتفتيش أن تكون المحكمة قد استبانتها
من وقائع الدعوى وطروفتها واستنتجته من دلائل مؤيدة اليه .
(١٩٦٦/٦/٣٠ أحكام النقض س ١٧ ق ١٥٦ ص ٨٢٧)

١١٢٣ - متى كانت المحكمة قد استخلصت فى حدود السلطة

المخولة لها ومن الأدلة السائفة التي أوردتها أن رضا الطاعنين بالتفتيش كان صريحا غير مشوب ، وأنه سبق إجراء التفتيش ، وكان الطاعنان يعلمان بطروفه وكان غير لازم أن يكون الرضا بالتفتيش ثابتا بكتابة صادرة ممن حصل تفتيشه فإن المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض لا تصح ويكون الحكم سليما فيما انتهى إليه من رفض الدفع ببطلان التفتيش .

(١٩٦٣/٢/٤ أحكام النقض س ١٤ ق ١٩ ص ٨٨)

١١٣٤ - الرضا بالتفتيش يكفي فيه أن تكون المحكمة قد استبانته من وقائع الدعوى وطروفيها واستنتجته من دلائل مؤيدة إليه .

(١٩٥٥/١٠/٤ أحكام النقض س ٦ ق ٣٥٢ ص ١٢٠٦)

١١٣٥ - متى كانت المحكمة في حدود السلطة المخولة لها قد استخلصت من الأدلة التي ذكرتها أن رضا المتهم بالتفتيش كان صريحا غير مشوب وأنه سبق إجراء التفتيش فلا تصح المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

(١٩٥١/٤/٢٣ أحكام النقض س ٢ ق ٣٧٠ ص ١٠٢٠)

١١٣٦ - لا يشترط أن يكون الرضا بدخول المسكن وتفتيشه بالكتابة .

(١٩٤٦/١/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٠ ص ٥٥)

١١٣٧ - التفتيش الحاصل بغير إذن من النيابة يكون باطلا ما لم يرض به ذوو الشأن ، ولقاضي الموضوع أن يستنتج هذا الرضا من وقائع الدعوى ولا شأن لمحكمة النقض معه في ذلك متى كان الاستنتاج سليما .

(١٩٣٧/١٠/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٠٣)

(ص ٨٨)

١١٣٨ - مادام التفتيش حاصلا بطلب من المتهم أو برضا فليس له أن يدفع بعد ذلك ببطلانه ، فإذا كان النابت بالحكم أن تفتيش الخفير للمتهم قد وقع برضا فليس له بعد ذلك أن يظن على هذا التفتيش حصوله من شخص لا يملكه قانونا .

(١٩٣٥/١٠/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٩٣)

(ص ٤٩٥)

١١٢٩ - لا يصح التفتيش الباطل القول بأنه حصل عن رضا منسوب لابن الطعان ، مادام الحكم لم يثبت ان هذا الابن قد رضى رضا صحيحا صادرا عن علم بان من قاموا بالتفتيش لم تكن لهم صفة فيه .
(١٩٥١/١٢/٢٥ أحكام النقض س ٣ ق ١٣٠ ص ٢٣٨)

بطلان التفتيش

الدفع ببطلان التفتيش ونوعه

١١٣٠ - الدفع بصور الاذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعا موضوعيا يقضى بالرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الاذن اخذا منها بالأدلة السائفة التي أوردتها .
(١٩٨٤/١١/٢٦ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٨٧ ص ٨٢٩)

١١٣١ - الدفع ببطلان اذن التفتيش هو من الدفع القانونيه المختلطة بالواقع التي لا تجوز اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته ، لأنه يقتضى تحقيقا تنأى عنه وطبيعته محكمة النقض . ولا يقدح في ذلك ان يكون الدفاع عن الطاعن قد ضمن مراجعته نميا على مسلك الشاهد في استقاء تحرياته ولهفته في استصدار اذن التفتيش وصدوره بناء على ذلك ، اذ هو قول مرسل على اطلاقه لا يحمل على الدفع الصريح ببطلان اذن التفتيش الذي يجب ابدائه في عبارة صريحة تضمن على بيان المراد منه .
(١٩٧٨/٥/١٥ أحكام النقض س ٢٩ ق ٩٤ ص ٥٠٧)

١١٣٢ - الدفع ببطلان القبض والتفتيش انما هو من الدفع القانونية المختلطة بالواقع التي لا تجوز اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض ، ما لم يكن قد دفع بها أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم تحمل مقوماته نظرا لأنه يقتضى تحقيقا تنأى عنه وطبيعة محكمة النقض .
(١٩٧٢/٣/١٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٨١ ص ٣٥٩ ،
١٩٧٢/٥/٢١ ق ١٦٩ ص ٧٥٩ ، ١٩٦٩/١٠/٦ ق ٢٠ ق ١٩٩ ص ١٠٢٢
و ١٩٦٨/١٠/٢٨ س ١٩ ق ١٧٤ ص ٨٧٨ ، ١٩٦٧/١/١٦ س ١٨ ق ١٩٦ ص ٩٦٨)

١١٣٣ - الدفع ببطلان التفتيش هو دفع متعلق بالقانون لأنه

يرمى الى علم الأخذ بالدليل المستند من التفتيش ، فالتمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض جائز .

(١٩٣٧/١٢/٢٧) مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٤٤٩ ص ١٣٤) .

١١٣٤ - ان بطلان محضر التفتيش الحاصل بغير اذن من السلطة المختصة مما يمس النظام العام فالتمسك به جائز في أية حالة كانت عليها الدعوى . أما محضر التفتيش النش يقوم به وكيل النيابة بدون ان يصطحب معه كاتباً فبطلانه نسبي ولا يمس النظام العام في شيء ، ولذلك يسقط حق التمسك به ما لم يضمن عليه أمام محكمة الدرجة الأولى .
(١٩٣٣/١٢/٢٧) مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٧٦ ص ٢٢٦ ، ١٩٣٤/٣/١٢ ق ٢١٩ ص ٢٩٠)

دفع لا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض

١١٣٥ - لا يجوز ايداء الدفع ببطلان اجراء التفتيش لمصلوه ممن لم يندب لتنفيذه لأول مرة أمام محكمة النقض ، ولا تفنى اثارته في تحقيق النيابة عن وجوب التمسك به أمام محكمة الموضوع كما يصح اتخاذ سكوت الحكم عن الرد عليه وجهاً للنقض على قضائه .

(١٩٦٨/٤/١٥) أحكام النقض س ١٩ ق ٨٨ ص ٤٥٦)

١١٣٦ - الدفع ببطلان التفتيش لعدم جدية التحريات من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع ، وهي لا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض لأنها تقتضى تحقيقاً موضوعياً لا شأن لمحكمة النقض به .
(١٩٦٨/٢/٥) أحكام النقض س ١٩ ق ٢٣ ص ١٢٤)

١١٣٧ - متى كان يبين من مطالعة الأوراق أن الطاعن لم يدفع ببطلان الاذن الصادر من وكيل النيابة بضبطه وتفتيشه ، كما لم يدفع ببطلان التفتيش لمصلوه في مسكن آخر غير ماذون بتفتيشه فإنه لا يقبل منه اثارته ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ، مادام الحكم المطعون فيه قد خلا مما يدل على وقوع هذا البطلان .

(١٩٦٧/١/٩) أحكام النقض س ١٨ ق ٧ ص ٤٦)

١١٣٨ - يوجد فرق بين الدفع بطلان اذن التفتيش وبين الدفع بطلان اجراءه ، ولما كان الطاعن لم يدفع بطلان اجراءات التفتيش أثناء المحاكمة فانه لا يجوز ابداءه لأول مرة أمام محكمة النقض ، لانه في حقيقته دفع موضوعي أساسه المنازعة في سلامة الادلة التي كونت منها محكمة الموضوع عقيدتها .

(١٩٦٥/٦/٢٨ أحكام النقض س ١٦ ق ١٢٤ ص ٦٤٣)

١١٣٩ - ليس صحيحا في القانون أن الحق في الطعن على اجراءات التفتيش يسقط لعدم اثارته من الدفاع في استجواب النيابة اذ العبرة في سقوط هذا الحق لا تكون الا بصدق ابدائه أمام محكمة الموضوع .

(١٩٦٣/٢/٤ أحكام النقض س ١٤ ق ١٩ ص ٨٨)

١١٤٠ - متى كان الواقع هو أن المحامي المترافع عن المتهم لم يدفع بطلان القبض والتفتيش بل تراعى في موضوع التهمة ، وكان الحكم المطعون فيه لا يبين منه هذا البطلان ، فانه لا يقبل من المتهم أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٩٥٤/٥/٢٥ أحكام النقض س ٥ ق ٢٣٦ ص ٧٠٩)

١١٤١ - اذا كان النابت من محضر الجلسة أن الطاعن لم يتمسك بالدفع بطلان اجراءات التفتيش أمام محكمة الموضوع فلا يقبل منه اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٩٥٤/٥/١٧ أحكام النقض س ٥ ق ٢١٨ ص ٦٠٢ ، ١٩٥٤/٦/١٤ ق ٢٥٣ ص ٧٧)

١١٤٢ - مادام الطاعن لم يثر أمام المحكمة الاستثنائية الدفع بطلان اذن التفتيش للنفس والتدليس حتى كانت تفصل فيه على ضوء ما تستبينه من الوقائع فلا يجوز له أن يثيره أمام محكمة النقض .

(١٩٥١/٥/٧ أحكام النقض س ٢ ق ٢٨٣ ص ١٠٥٠)

١١٤٣ - الدفع بطلان التفتيش لا يجوز ابداءه لأول مرة أمام محكمة النقض اذا كان الفصل فيه يستدعي تحقيقا وبحثا في الوقائع .

(١٩٥١/١/١ أحكام النقض س ٢ ق ١٧٤ ص ٤٦٢)

١١٢٢ - اذ لم يحجج ببطان التفيتش لا يجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض بل يجب التمسك به أمام محكمة الموضوع لأن الفصل فيه يستدعي تحميها وبحسب في الوقائع وهذا خارج عن سلطة محكمة النقض .

(١٤ / ١٠ / ١٩٤٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٠٠)

ص ١٨٦)

١١٤٥ - لا يجوز التمسك ببطان التفيتش لحصوله بدون إذن من النيابة لأول مرة أمام محكمة النقض ، إذ هذا الدفع مما يختلط فيه القانون بوقائع يجب أن تكون محل تحقيق أمام محكمة الموضوع .

(١٥ / ٤ / ١٩٤٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٣٧)

ص ١٢٢)

١١٤٦ - إذا كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع ببطان التفيتش فلا يجوز له أن يطعن أمام محكمة النقض بهذا البطان إلا إذا كان ما جاء في الحكم من الوقائع دالا بذاته على وقوعه .

(٢ / ٢ / ١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٠٣ ص ٣٩٤)

صاحب المصلحة في التمسك بالدفع

١١٤٧ - لا يجوز الطعن بالبطان في الدليل المستمد من التفيتش بسبب عدم مراعاة الأوضاع القانونية المقررة إلا ممن شرعت هذه الأوضاع لحمايتهم .

(٢٥ / ١١ / ١٩٧٣ أحكام النقض ص ٢٤ ق ٢١٩ ص ١٠٥٣)

١١٤٨ - أن للزوجة وهي تسكن زوجها وتحوز المنزل في غيبته من الصفة بوصف كون المنزل منزلها ما يخول لها الدفع ببطان التفيتش الذي تتأذى من حصوله بغير رضاها وتضار بنتيجته مادام الزوج لم يكن قد رضى بالتفتيش قبل حصوله .

(٢٢ / ١١ / ١٩٥٤ أحكام النقض ص ٥ ق ٦٧ ص ٢٠١)

١١٤٩ - لا يجوز الطعن بالبطان في الدليل المستمد من التفيتش بسبب عدم مراعاة الأوضاع القانونية المقررة إلا ممن شرعت هذه الأوضاع لحمايتهم ، ومن ثم فلا صفة للطاعن في الدفع ببطان تفيتش البسيرة التي ضبط بها بعض التبغ مادام أن النابت أنها غير مملوكة له ولم تكن في

حيازته ، وكذلك الحال بالنسبة للمخزن الذي ضبط به البض الآخر من
الدخان مادام أنه غير مملوك له ولا مخوز له .
(١٩٦٩/٦/٢٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ٩٩٣ ص ٩٧٩)

١١٥٠ - الدفع بطلان التفتيش انما شرع للمحافظة على حرمة
المكان ، ومن ثم فان التمسك به لا يقبل من غير حائزه ، واذا ما كان الطاعن
لا يدعى ملكية أو حيازة المكان الذي جرى تفتيشه وضبطت فيه المبروقات
فانه لا يقبل منه أن يتذرع بانتهاك حرمة .
(١٩٦٧/١٢/٤ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٥٧ ص ١٢١٨)

١١٥١ - لا يقبل من غير صاحب المسكن التذرع بانتهاك حرمة .
(١٩٦٧/١٠/٣٠ أحكام النقض س ٩٨ ق ٢٩٤ ص ١٠٤٧)

١١٥٢ - لا شأن للطاعن في التحدث عن بطلان التفتيش الحاصل
في مسكن غيره .
(١٩٥١/٥/٧ أحكام النقض س ٢ ق ٣٨٣ ص ١٠٥٠)

١١٥٣ - الدفع ببطلان التفتيش الحاصل بمنزل لا يقبل منه
لا شأن له بهذا المنزل .

(١٩٤٦/١٠/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٠٠
ص ١٨٦)

١١٥٤ - الدفع ببطلان التفتيش انما شرع للمحافظة على المكان
ومن ثم فان التمسك ببطلان تفتيشه لا يقبل من غير حائزه ، فان لم يشر
فليس لغيره أن يبديه ولو كان يستفيد منه ، لأن هذه الفائدة لا تلحقه الا
بطريق التبعية وحدها .

(١٩٨١/١١/١٩ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٦٣ ص ٩٤٤)

١١٥٥ - لا صفة لغير من وقع في شأنه القبض والتفتيش أن يدفع
ببطلانه ولو كان يستفيد منه ، لأن تحقق الصلحة في الدفع لاحق لوجود
الصفة فيه .

(١٩٦٦/١١/١٤ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٠٤ ص ١٠٨٩)

١١٥٦ - الدفع ببطلان التفتيش انما شرع للمحافظة على حرمة المكان ، ومن ثم فان التمسك ببطلان تفتيشه لا يقبل من غير حائزه ، فان لم يثره فليس لغيره ان يديه ولو كان يستفيد منه ، لأن هذه الفائدة لا تلحقه الا عن طريق التبعية وحدها .

(١٩٦٢/٤/٨ أحكام النقض س ١٤ ق ٦٠ ص ٢٩٥)

١١٥٧ - ان بطلان التفتيش لا يستفيد منه الا صاحب الشأن ممن وقّع التفتيش بمسكنه ، فليس لغير من وقع التفتيش عليه أن يتمسك ببطلانه لعدم صدور اذن به ، لأن البطلان انما شرع للمحافظة على حرمة المسكن فاذا لم يثره من وقع عليه فليس لسواه أن يثره ولو كان يستفيد من ذلك ، لأن الاستفادة لا تلحقه الا من طريق التبعية فقط .

(١٩٥١/١١/١٢ أحكام النقض ص ٣ ق ٦٠ ص ١٦٣)

١١٥٨ - مادام قد صدر اذن النيابة في تفتيش متهم فللبوليس أن ينفذ الأمر عليه أينما وجده ولا يكون للمتهم أن يحتج بأنه كان وقت اجراء التفتيش في منزل شخص آخر ، فان الدفء بحرمة المسكن انما شرع لصالحه صاحبه .

(١٩٥٠/٢/١٣ أحكام النقض ص ١ ق ١٠٨ ص ٣٢٨)

١١٥٩ - الدفع ببطلان تفتيش مسكن في غير الأحوال المرخص فيها قانونا بالتفتيش هو حق لصاحب المسكن وحده ، لأنه هو الذي من أجله تقرر البطلان على أساس أنه هو الذي يؤذيه انتهاك حرمة مسكنه .

(١٩٤٩/١/٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٠٤)

ص ٧٦٣)

١١٦٠ - متى كان المتهى الذي وقع التفتيش فيه ليس مملوكا للمتهم الذي ضبط معه المشيش وهو فيه ، فلا يقبل من هذا المتهم أن يتذرع بانتهاك حرمة المتهى للنس على الحكم .

(١٩٤٨/١١/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٩٥)

ص ٦٥٨)

١١٦١ - مادام المتهم قد أنكر كل اتصال له بعربة النقل التي وجد بها الديناميت المضبوط ، ومادام المتهم لم يكن بالعربة ولم يذكر أن له

شأنها بها ، فلا يقبل منه أن ينعى على تفتيشها أنه أجرى بغير إذن من سلطه التحقيق .

(١٩٤٧/١٢/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٤٦ ص ٤١٥)

١١٦٣ - متى كان المتهم قد قرر عند تفتيش العربة التي ضبط بها المخدر أن هذه العربة ليست له وكان ظاهر أقواله أنه لا شأن له بها ولا بما فيها فلا يقبل منه التمسك ببطان تفتيشها ولو كانت هذه العربة على ملكه في الواقع .

(١٩٤٧/١٠/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٩٨ ص ٣٧٨)

١١٦٣ - أنه ما دام بطان تفتيش المساكن على أساس عدم صدور إذن به من سلطة التحقيق لا يتصور بداهة إذا كان التفتيش قد حصل برضاء أصحابها وما دام بطان تفتيش الأشخاص على هذا الأساس لا يتصور كذلك إلا عند عدم رضاء الأشخاص بالتفتيش الذي وقع عليهم ، فانه يتعين القول بأنه ليس لغير من وقع التفتيش في مسكنه أو على شخصه أن يتمسك ببطلانه لعدم صدور إذن به ، لأن البطلان إنما شرع للمحافظة على حرمة المسكن أو الحرية الشخصية . فإذا لم يثره من وقع عليه لأى سبب من الأسباب فليس لسواه أن يثره ، إذ هذا منه يكون تطفلا غير مقبول ، كما أنه يقتضيه التحلث عن اعتداء على حرمة أو حرية لا شأن له في التحلث عنهما أصلا ولا صفة تخوله أن يتعرض لهما .

(١٩٤٥/٢/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٩٤ ص ٦٤٠)

١١٦٤ - ما دام التفتيش لم يمس أية حرمة من الحرمات المكفولة للمتهم نفسه فلا يكون له أن يتمسك ببطلانه ، فإذا كان الحكم قد أثبت أن المظف الذي حصل تفتيشه لم يكن للمتهم وإنما هو أعطيه من شخص آخر لكي يوصله لثالث ، وكان المتهم مسلما بذلك وقت المحاكمة فلا يقبل منه أن يطن ببطان هذا التفتيش .

(١٩٤٥/٢/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٠٨ ص ٦٥١)

١١٦٥ - إذا كان الحكم قد رفض الدفع ببطان التفتيش بحجة

أن هذا البطلان مقرر لمصلحة من وقع عليه التفتيش ولا يقبل من غيره الطعن منه ولو كان يستفيد من ذلك لأن استفادته إنما تكون بالتبعية ، وكان الطاعن يسلم في طعنه بأن المكان الذي وقع فيه التفتيش هو لابنه فلا يصح أن يطعن في الحكم بمقولة أنه أدانته بناء على تفتيش باطل .

(١٩٤٥/١/٨) مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٤٥١ ص ٥٩١)

١١٦٦ - أن بطلان التفتيش الذي يجري على صورة مخالفة للأوضاع المرسومة في القانون مرجعه عدم قبول من وقع عليه هذا التفتيش . فإذا كان هو لم يتقدم بطعن في صحته فلا يقبل من أحد غيره أن يطلب بطلانه واستبعاد الدليل المستمد منه ولو كان ممن يستفيدون من ذلك لأن الاستفادة لا تلحقه إلا من طريق التبعية فقط .

(١٩٤٠/١١/١٨) مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٤٩

ص ٢٧٣)

١١٦٧ - لا يجوز الطعن بالبطلان في الدليل المستمد من التفتيش بسبب عدم مراعاة الأوضاع القانونية المقررة له إلا ممن شرعت هذه الأوضاع لحمايتهم ، فيصح الاستشهاد بالدليل الذي أسفر عنه التفتيش على غير من فتش شخصه أو مسكنه ولو كان هذا التفتيش مشبوا بما يبطله ما دام لم يقدم الطعن في صحته من وقع التفتيش على شخصه أو في بيته .

(١٩٣٩/١/٢٣) مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٣٩

ص ٤٤١)

١١٦٨ - إذا كان المحل الذي صدر اذن النيابة بتفتيشه غير مملوك للمتهم ولكنه تحت إدارته فلا يجوز للمتهم أن يتمسك ببطلان محضر التفتيش يدعى أن الاذن لم يذكر فيه سوى اسمه هو لا اسم المالك .

(١٩٣٧/١٢/٢٧) مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٤١

ص ١٣٤)

شروط الدفع بالبطلان

١١٦٩ - يجب إبداء الدفع ببطلان القبض والتفتيش في عبارة

صريحه تشتمل على بيان المراد منه .
(١٩٧٢/١/٩٧٢) أحكام النقض س ٢٣ ق ٩ ص ٣٠ ، ١٧/١/١٩٧٢
ق ٢١ ص ٧٦)

١١٧٠ - يجب ابداء الدفع ببطان اذن التفتيش في عبارة صريحة
تشتمل على بيان المراد منه ، ومن ثم فان مجرد قول المدافع في مرافعته ان
الدعوى خالية من التحريات لا يفيد الدفع ببطان الاذن .
(١٩٦٩/١٠/٦) أحكام النقض س ٢٠ ق ١٩٩ ص ١٠٢٣ ،
١٦/١٠/١٩٦٧ س ١٨ ق ١٩٦ ص ٩٦٨)

وجوب الرد على الدفع بالبطان

١١٧١ - من المقرر ان الدفع يصدر الان بعد الضبط والتفتيش
بعد دفاعا موضوعيا يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط
والتفتيش بناء على هذا الاذن اخذا منها بالادلة السائفة التي اوردتها .
(١٩٧٧/١٢/١٣) أحكام النقض س ٢٨ ق ٥٢ ص ٢٣٤ ،
١٧/١/١٩٧٢ س ٢٣ ق ٢١ ص ٧٦)

١١٧٢ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ اصدار الاذن
بالتفتيش وان كان موكولا الى سلطه التحقيق انتي أصدرته تحت رقابة
محكمة الموضوع ، الا انه اذا كان المتهم قد دفع ببطان هذا الاجراء فانه
يتعين على المحكمة ان تعرض لهذا الدفع الجوهرى وأن ترد عليه بالقبول
أو الرفض وذلك بأسباب سائفة ، فاذا كان الحكم المطعون فيه قد عول
فى رفض الدفع ببطان اذن التفتيش بعدم جدية التحريات على القول بان
ضبط المخدر فى حيازة الطاعن دليل على جدية تحريات الشرطة ، فان ذلك
لا يصلح ردا على هذا الدفع ، ذلك بأن ضبط المخدر هو عنصر جديد فى
الدعوى لاحق على تحريات الشرطة وعلى اصدار الاذن بالتفتيش ، بل انه
هو المقصود بذاته باجراء التفتيش ، فلا يصح أن يتخذ منه دليلا على جدية
التحريات السابقة عليه لأن شرط صحة اصدار الاذن أن يكون مسبوقا
بتحريات جدية يرجح معها نسبة الجريمة الى المأذون بتفتيشه ، مما كان
يقتضى من المحكمة - حتى يستقيم الدفع - أن تبلى رأيها فى عناصر
التحريات السابقة على الاذن دون غيرها من العناصر اللاحقة عليه وأن تقول
كلمتها فى كفايتها أو عدم كفايتها لتسويغ اصدار الاذن من سلطه التحقيق .

أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون مميّنا بالقصور والفساد في الاستدلال

(١٩٧٢/٢/٦ أحكام النقض س ٢٣ ق ٣٤ ص ١٢٦ ،
١٩٧١/١٢/٢٠ س ٢٢ ق ١٩٢ ص ٨٠١)

١١٧٣ - الملغ ببطلان التفتيش هو من أوجه الدفاع الجوهرية.
التي يتمتع الرد عليه ، وإذا كان الحكم لم يرد على هذا الدفع فإنه يكون
قاصرا .

(١٩٦٦/٥/٢٣ أحكام النقض س ١٧ ق ١٢١ ص ٦٦٧)

١١٧٤ - جرى قضاء محكمة النقض على أن الدفع ببطلان
التفتيش هو من أوجه الدفاع الجوهرية التي يتمتع الرد عليها ، فإذا كان
الحكم المطعون فيه قد استند في إدانة المتهم إلى الدليل المستمد من التفتيش
دون أن يرد على ما دفع به من بطلانه فإنه يكون قاصر البيان مما يتمتع معه
نقضه .

(١٩٦٢/٥/٧ أحكام النقض س ١٣ ق ١١١ ص ٤٤١)

١١٧٥ - إذا كان المتهم قد دفع أمام المحكمة ببطلان الإذن
الصادر من النيابة بتفتيشه لأنه بنى على تحريرات غير جديّة وبطلان ما تلاه
وترتب عليه من ضبط وتفتيش ، ومع ذلك أدانته المحكمة استنادا إلى الدليل
المستمد من هذا التفتيش دون أن يرد على ما أثاره المتهم في شأن صحته ،
مع أنه لو صح لما جاز الاستناد إليه كدليل في الدعوى فإنه يكون قاصرا
قصورا يعيبه ويوجب نقضه .

(١٩٥٢/٣/٣ أحكام النقض س ٣ ق ٢٨٤ ص ٧٦١)

المر ببطلان في أدلة الدعوى

١١٧٦ - من البدهة أن الاجراء المشروع لا يتوله عن تنفيذه في
حدوده عمل باطل .

(١٩٦٩/٦/٢٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٩٣ ص ٩٧٦)

١١٧٧ - إن كل ما يقتضيه بطلان التفتيش هو استبعاد الأدلة
المستمدة منه لا الوقائع التي حدثت يوم اجرائه ، فإذا كانت المحكمة قد
أقامت الدليل على وقوع الجريمة من أدلة أخرى لا شأن للتفتيش الباطل

بها وكان الاثبات بمقتضاها صحيحا لا شائبة فيه . فان منعي الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل .

(١٩٧٦/١/٢) أحكام النقض من ٢٧ ق ٣ من ٢٦)

١١٧٨ - ان بطلان التفتيش - بمرضى صحته - لا يحول دون اخذ القاضي بجميع عناصر الاثبات الاخرى المستقلة عنه والمؤدية الى النتيجة التي أسطر عنها التفتيش .

(١٩٧٣/٦/٣) أحكام النقض من ٢٤ ق ١٤٥ من ٧٠٢)

١١٧٩ - لئن كان بطلان التفتيش الذي حاول الضابط اجراءه بنفسه ، على ما أثبتته الحكم المطعون فيه - وان اقتضى استبعاد الأدلة المستمدة منه وعدم الاعتماد بها في الاثبات الا أنه ليس من شأنه أن يمنع المحكمة من الأخذ بعناصر الاثبات الاخرى التي قد ترى من وقائع الدعوى وظروفها أنها مستقلة وقائمة بذاتها .

(١٩٦٨/٦/١٠) أحكام النقض من ١٩ ق ١٣٦ من ٦٦٩)

١١٨٠ - القول بأن من يقوم بالاجراء الباطل لا تقبل منه الشهادة عليه لا يكون الا عند قيام البطلان وثبوته ، أما اذا كان البطلان ذاته هو الذي يدور حوله الاثبات فانه يكون من حق المحكمة أن تستبدل عليه أو تنفيه بأي دليل . ومن ثم فلا جناح على المحكمة ان هي عولت على أقوال الضابطين القول بقيامهما بالتفتيش بدلا من الضابط المأذون له به - في صدد اطراحها للدفع ببطلان القبض والتفتيش .

(١٩٦٥/٤/١٩) أحكام النقض من ١٦ ق ٧٨ من ٢٨١)

١١٨١ - ان القول بعدم جواز الأخذ بشهادة رجل البوليس في اثبات رضا المتهم بالتفتيش الذي اجراه معه بغير اذن من النيابة غير صحيح اذ ان ما هو مقرر ان من يقوم باجراء باطل لا تقبل منه الشهادة عليه لا يكون الا عند قيام البطلان ، أما اذا كان البطلان ذاته هو الذي يدور حوله الاثبات فانه يكون من حق المحكمة أن تستدل عليه بأي دليل .

(١٩٤١/٦/٢) مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤٧٣

ص ٥٣٦)

١١٨٢ - اذا كان مأمور الضبط القضائي قد تجاوز حدود اذن

النيابة وذلك بتفتيش مسكن شخص آخر دون ان يسفر هذا التفتيش الباطل عما يؤخذ به المتهم ، وكان كل ما يترتب على بطلان التفتيش هو استبعاد الدليل المستمد منه ، فان بطلان التفتيش لا يستتبع بطلان اجراءات التحقيق الأخرى التي شملها المحضر كسؤال الشهود والمتهمين طالما كانت هذه الاجراءات منقطعة الصلة بالتفتيش الباطل .

(١٩٦٢/٤/٢٣ أحكام النقض س ١٣ ق ١٠٢ ص ٤٠٨)

١١٨٣ - متى كان التفتيش الذي وقع في جيب المتهم قد تجاوز به مأمور الضبط القضائي حدوده ، وفيه انتهاك لحرمة شخص المتهم وحرية الشخصية فهو باطل هو ما يترتب عليه من اعتراف صدر في أعقابهِ لرجال الضبط .

(١٩٥٧/٦/١٩ أحكام النقض س ٨ ق ١٨٤ ص ٦٨١)

١١٨٤ - اذا كانت المحكمة قد اعتمدت فيما اعتمدت عليه في ادانة المتهم على اعترافه بحيازة السلاح وذخيرته ، مرتين في محضر البوليس ثم في محضر استجواب النيابة ، واتخذت المحكمة من ذلك دليلا قائما بذاته مستقلا عن التفتيش فان مصلحة هذا المتهم فيما يثير في صدر بطلان التفتيش تكون منتفية .

(١٩٥١/٤/٢٣ أحكام النقض س ٢ ق ٣٧٠ ص ١٠٢٠)

١١٨٥ - ما دام الحكم قد اعتمد في ادانة الطاعن على احراز مخدر بصفة أصلية على اعترافه الصادر منه في محضر استجواب النيابة وأخذ منه دليلا قائما بذاته مستقلا عن التفتيش ، فلا مصلحة له فيما يجادل فيه من بطلان اجراءات القبض عليه وتفتيشه .

(١٩٥١/٤/٩ أحكام النقض س ٢ ق ٣٤٤ ص ٩٣٢)

١١٨٦ - ان بطلان التفتيش مقتضاه قانونا عدم التمويل في الحكم بالادانة على أى دليل يكون مستمدا منه ، ثم ان الأدلة التي توردها المحكمة في حكمها في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ، بحيث ان سقط أحدها أو استبعد تمين إعادة النظر في كفاية الباقي منها لدعم الادانة .

واذن فاذا كان الحكم بالادانة مع قوله ببطلان التفتيش قد أخذ بالدليل المستمد منه وهو المضبوطات التي أسفر عنها ونتيجة تحليلها ، لتكملة

الدليل المستعبط من أقوال المتهم في التحقيق الابتدائي أو لتأييده أقواله .
فانه يكون قد أخطأ خطأ يمييه ويوجب نقضه .
(١٩٤٧/٦/٢) مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٧٣
ص ٣٥٤

١١٨٧ - اذا كانت المحكمة مع قضائها ببطلان التفتيش الذي وقع
على المتهم قد ادانته بناء على ما استخلصته مما شهد به الشهود ، وعلى
أقواله هو أمام النيابة فهذا منها سليم ولا شائبة فيه ، لأن تمويلها على أقواله
أمام النيابة بعد حصول التفتيش معناه أن هذه الأقوال تمت دليلا قائما بذاته
ومستقلا عن التفتيش ، بمعنى أن قائلها لم يقلها متأثرا بالتفتيش الذي
وقع عليه .
(١٩٤٥/١٠/٢٩) مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٦٣٠
ص ٧٨٢

١١٨٨ - ان بطلان التفتيش ليس من مقتضاه الا تأخذ المحكمة
في ادانة المتهم بعناصر الاثبات الأخرى المستقلة عن التفتيش المؤدية الى
ذات النتيجة التي أسفر عنها . فاذا كان المتهم قد اعترف أمام المحكمة
بعيادته الأشياء المسروقة التي ظهر من التفتيش وجودها لديه فأخذت المحكمة
بمقتضى هذا الاعتراف فلا تتريب عليها في ذلك ولو كان التفتيش باطلا .
(١٩٤٢/٦/١) مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤١٨ ص ٦٧٣

١١٨٩ - متى قبلت المحكمة الدفع ببطلان التفتيش الذي أسفر
عن وجود المخدر فلا يصح منها أن تدین المتهم على أساس وجود المخدر
عنده بل يجب أن يكون اقتناعها بالادانة مبنيا على أدلة أخرى كافية .
(١٩٤٢/٣/٣٠) مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٧٥
ص ٦٣٩

١١٩٠ - اذا تبين أن التفتيش قد وقع صحيحا فان سماع المحكمة
لمن قام به وبأشبهه وارتكانها في حكمها على أقواله لا تكون فيه شائبة
على الإطلاق .
(١٩٤٢/٢/١٦) مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٥٥
ص ٦١٧

١١٩١ - ان اعتراف المتهم بوجود المخدر معه ، متى كان قد صدر عنه من نلاء نفسه بالجلسه امام المحكمة اثناء المحاكمة ، ولم يكن لاجراءات التفتيش تأثير . فانه يكون صحيحا ولا نريب على المحكمة ان تأخذ به ولو كان التفتيش ذاته باطلا .

(١٩٤٢/٢/٢) مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٤٨ ص ٦١٣

١١٩٢ - ان الدليل المستمد من مناقشة المتهم فى شأن مخدر ضبط بمنزله بناء على تفتيش باطل يكون باطلا كذلك ، ولا يصح الاستشهاد به عليه ، لأن تلك المناقشة انما كان مدارها مواجهة المتهم بما أسفر عنه التفتيش الباطل من نتيجة .

(١٩٤٢/٥/٥) مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٥١ ص ٤٥٥

١١٩٣ - ان بطلان التفتيش لا يمنع القاضى من ان يأخذ بجميع عناصر الاثبات الأخرى المؤدية الى ذات النتيجة التى أسفر عنها التفتيش متى كانت مستقلة عنه .

(١٩٤٠/٤/١) مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٨٩ ص ١٦١

١١٩٤ - اذا كان محضر التفتيش باطلا حقيقة ، وكانت المحكمة قد اعتمدت فى حكمها على أدلة غير مستمدة منه فان المصلحة فى التمسك ببطلانه تكون منتفية .

(١٩٣٧/١٠/٢٥) مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٠٣

(ص ٨٨)

١١٩٥ - متى كان القبض على المتهم لتفتيشه باطلا لحصوله فى غير الأحوال التى يجوز فيها قانونا القبض والتفتيش كان الدليل المستمد منه أو مما هو نتيجة مباشرة له كالكفاء المتهم عند القبض عليه بما قصده تفتيشه من أجله باطلا كذلك ، اذ القانون يقضى بأن كل ما بنى على الاجراء الباطل باطل .

(١٩٣٩/٣/٢٧) مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٦٤

(ص ٤٩٩)

١١٩٦ - لا فائدة للطاعن فى اثارة بطلان محاضر التفتيش ، اذا كان الحكم لم يقف فى ادانته عندما أثبتته هذه المحاضر الباطلة ، بل كان

قد عمد ضده أدلة أخرى استخلصها من جملة وقائع تبنت لدى محكمة .
(١٩٣٤/١٢/٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٠٦)
ص ٤٠٦)

١١٩٧ - للمنازل حرمة ودخولها بغير رضا أصحابها أو بغير إذن من السلطة القضائية المختصة أو في غير الأحوال المرخص بها قانونا يحرمه القانون ويماقب فاعله . فدخل رجل الضبطية القضائية منزل أحد الأفراد وتفتيشه بغير إذنه ورضائه الصريح أو بغير إذن السلطة القضائية أمر محظور ، والتفتيش الذي يجرونه في تلك الحال باطل قانونا ، ولا يصلح للمحاكم الاعتماد عليه بل ولا على شهادة من أجروه ، لأن مثل هذه الشهادة تتضمن اخبارا منهم عن أمر ارتكبه مخالف للقانون ، فالاعتماد على مثلها في إصدار الحكم اعتماد على أمر تمقته الآداب ، وهو في حد ذاته جريمة منطبقة على المادة ١١٢ عقوبات ، واذن فيكون باطلا الحكم الذي يؤسس على مثل هذا التفتيش الباطل قانونا ، وعلى أقوال رجال البوليس الذين أجروه ، ولم يكن له سند في الإدانة غير محضر هذا التفتيش وهذه الشهادة .

(١٩٣٣/١٢/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٧٦)

ص ٢٢٦)

صور لا محل فيها للتمسك بالبطان

١١٩٨ - لا جدوى مما تثيره الطاعة في وجه الطمن من أن القاء المخدر كان اضطراريا طالما أن الحكم قد أثبت أن إجراءات التفتيش قد تمت وفقا للأذن الصادر به واستنادا إليه ، إذ أنه أيا كان الأمر في شأن الإلقاء فإنه لا يقدح في سلامة التفتيش الذي تم تنفيذا لأمر النيابة العامة به .
(١٩٦٦/٦/٢٠ أحكام النقض س ١٧ ق ١٦١ ص ٨٥٢)

١١٩٩ - متى كان التفتيش لم يقع على شخص المتهم أو على منزله وإنما عثر على المخدر ملقى في الطريق دون مساس بجسده المتهم أو حريته فإن الدفع ببطان التفتيش على أي أساس أقيم غير مجد في هذه الحالة .
(١٩٥٨/١/٢٧ أحكام النقض س ٩ ق ٢٦ ص ٩٧)

١٢٠٠ - متى أنكرت التهمة ملكيتها للصرة التي وجدت بها المواد المخدرة فلا يقبل منها التمسك ببطان تفتيشها ولو كانت هذه الصرة

على ملكها في الواقع .

(١٩٥٦/١١/٥ أحكام النقض س ٧ ق ٣١١ ص ١١٢٩)

١٣٠١ - متى كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي ان الطاعن تمل بنفسه عن لفافة من الورق في دكان على مرأى من الضابط الذي كان قادما مع رجاله لتنفيذ الأمر الصادر اليه من النيابة بضبط المتهمين وتفتيشهما فان ما يقوله الطاعن عن بطلان التفتيش لا يكون مقبولا .
(١٩٥٤/٥/١٢ أحكام النقض س ٥ ق ٢٠٩ ص ٦١٩)

١٣٠٢ - اذا كان الثابت بالحكم أن رجال البوليس قد دخلوا منزل المتهم بالحيلة ولكن المتهم هو الذي قدم المادة المخدرة اليهم بنفسه وبمحض ارادته فلا يسوغ له بعد ذلك أن يطمعن ببطلان الاجراءات ارتكابا على دخول رجال الضبطية القضائية مسكنه في غير الأحوال التي نص عليها القانون .

(١٩٣٤/١٢/٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣١١)

ص ٤٠٩)

١٣٠٣ - في الأحوال التي يجوز فيها تفتيش منزل لكشف الحقيقة عن جريمة يجوز تفتيش الأشخاص الموجودين فيه لأن أشخاصهم يمكن أن تتخذ مخابى لاختفاء معالم الجريمة كأي مخابى أخرى وكذلك في الأحوال التي يجوز فيها القبض على متهم يجوز فيها تفتيش شخصه ، لأنه فضلا عما يمكن أن ينتج هذا التفتيش من الأدلة المؤيدة لثبوت التهمة ضده فإنه قد يخشى أن يكون مخبأ لأسلحة أو مواد سامة أو ضارة يستعملها ضد غيره أو ضد نفسه .

(قويسنا الجزئية ١٩٣٧/٤/٢٦ المجموعة الرسمية س ٣٩)

ق ٢٤)

مادة ٩٢

يحصل التفتيش بحضور المتهم أو من ينبيه عنه ان أمكن ذلك .
واذا حصل التفتيش في منزل غير المتهم يدعى صاحبه للحضور بنفسه أو بواسطة من ينبيه عنه ان أمكن ذلك .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

الأحكام

فقرة اول

حضور المتهم أو من ينبيه ليس شرطا جوهريا

١٣٠٤ - حصول التفتيش بحضور المتهم أو من ينبيه عنه عملا بالمادة ٩٢ اجراءات جنائية ليس شرطا جوهريا لصحة التفتيش ، ولا يقدح في صحة هذا الاجراء أن يكون قد حصل في غيبة المتهم أو من ينبيه عنه .
(١٩٧٢/٦/١٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٠٩ ص ٩٣٦ ،
١٩٧١/١/٢٤ س ٢٢ ق ٢٢ ص ٩٥)

١٣٠٥ - ان مجرد القول بأن الطاعن كان محبوسا لا يلزم عنه الدفع ببطلان التفتيش لحصوله في غيبته ، ذلك أن حصول التفتيش بغير حضور المتهم لا يترتب عليه البطلان قانونا ، كما أن حضور المتهم التفتيش الذي يجري في مسكنه لم يجعله القانون شرطا جوهريا .
(١٩٦٤/١/٢٠ أحكام النقض س ١٥ ق ١٢ ص ٥٧)

١٣٠٦ - حصول التفتيش بغير حضور المتهم لا يترتب عليه البطلان ، ذلك أن القانون لم يجعل حضور المتهم - أو من ينبيه عنه - التفتيش الذي يجري في مسكنه شرطا جوهريا لصحته .
(١٩٨٠/٦/٨ أحكام النقض س ٣١ ق ١٤٠ ص ٧٢٣)

١٣٠٧ - لم يجعل قانون الاجراءات الجنائية حضور المتهم عند تفتيش مسكنه شرطا جوهريا لصحة التفتيش ولم يترتب بطلانا على تخلفه .
(١٩٦٠/١١/١٤ أحكام النقض س ١١ ق ١٥٠ ص ٧٨٢)

١٣٠٨ - التفتيش الذي يقوم به مأمور الضبط القضائي بناء على ندبه لذلك من سلطة التحقيق تشرى عليه أحكام المواد ٩٢ و ١٩٩ و ٢٠٠ اجراءات جنائية ، والمادة الاولى منه تنص على اجراء تفتيش منزل المتهم وغير المتهم بحضوره أو من ينبيه عنه ان أمكن ذلك ، فحضور المتهم ليس شرطا جوهريا لصحة التفتيش .
(١٩٥٩/٥/٢٥ أحكام النقض س ١٠ ق ١٣٦ ص ٥٦٨)

فقرة ثانية

منزل غير المتهم : حالة لا تتوافر فيها الصورة

١٣٠٩ - للزوجة التي تسكن زوجها صفة أصلية في الإقامة معه ، لأن المنزل في حيازتها وهي تمثله في هذه الصفة وتنوب عنه بل تشاركه فيه ، ولا يمكن أن يعد المسكن بالتالي لغير المتهم في الدعوى حتى يستلزم الأمر إصدار إذن من القاضي الجزئي بتفتيشه ، ومن ثم فإن الإذن الصادر من النيابة بتفتيش مسكنها يكون قد صدر من يملكه قانوناً .

(١٩٥٦/١١/١٢ أحكام النقض س ٧ ق ٣١٩ ص ١١٥٣)

مادة ٩٣

عل قاضي التحقيق كلما رأى ضرورة للانتقال للأمكنة أو للتفتيش أن يخطر بذلك النيابة العامة .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٩٤

لقاضي التحقيق أن يفتش المتهم ، وله أن يفتش غير المتهم إذا اتضح من إمارات قوية أنه يخفي أشياء تفيد في كشف الحقيقة . ويراعى في التفتيش حكم الفقرة الثانية من المادة ٤٦ .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

الأحكام

تفتيش الشخص

المنزل لا ينسحب على الشخص

١٣١٠ - الإذن الصادر من النيابة في تفتيش منزل المتهم لا ينسحب على شخصه .

(١٩٤٩/١/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٨٧)

(ص ٧٥٠)

لا يشترط للأذن شكل معين

١٢١١ - لم يشترط القانون شكلاً معيناً لأذن التفتيش ، فلا ينال من صحته خلوه من بيان صفة المأذون بتفتيشه أو صناعته أو محل إقامته طالما أن المحكمة قد اطمأنت إلى أنه المقصود بالأذن .

(١٩٧٣/١٠/١٥ أحكام النقض من ٢٤ ق ١٧٦ ص ٨٥٠ ،
١٩٦٩/٥/١٢ من ٢٠ ق ١٣٧ ص ٧٦٣)

الخطأ في اسم الشخص

١٢١٢ - من المقرر أن الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل التفتيش ما دام الشخص الذي حصل تفتيشه هو في الواقع بذاته المقصود بأذن التفتيش المعنى فيه بالاسم الذي اشتهر به .

(١٩٧٧/٦/٥ أحكام النقض من ٢٨ ق ١٤٥ ص ٦٩١ ،
١٩٧٣/١/١ من ٢٤ ق ٧ ص ٢٧ ، ١٩٧١/٣/٨ من ٢٢ ق ٥٤ ص ٢٢٠)

١٢١٣ - أنه وإن كان الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل إذن التفتيش إلا أن ذلك مشروط بأن يستظهر الحكم أن الشخص الذي وقع التفتيش عليه أو في مسكنه هو في الواقع بذاته المقصود بأذن التفتيش .

(١٩٧٣/١١/١١ أحكام النقض من ٢٤ ق ١٩٨ ص ٩٥٤)

١٢١٤ - من المقرر أن الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل التفتيش ما دام الحكم قد استظهر أن الشخص الذي حصل تفتيشه هو في الواقع بذاته المقصود بأمر التفتيش .

(١٩٦٣/١٠/٢٨ أحكام النقض من ١٤ ق ١٢٨ ص ٧١٠)

١٢١٥ - أن ذكر اسم للمطلوب تفتيشه غير اسمه الحقيقي في الإذن الصادر بالتفتيش لا يبطل التفتيش ، ما دام الحكم قد بين مما أورده من الاعتبارات أن الذي حصل تفتيشه هو ذاته الذي كان مقصوداً دون صاحب الاسم الذي ذكر خطأ في الإذن .

(١٩٤٧/٢/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٩٥)

(٢٨٩ ص)

تحديد الشخص المأذون بتفتيشه

١٢١٦ - اغفال ذكر اسم الشخص في الأمر الصادر بتفتيشه اكتفاء بتعيين مسكنه لا يتبنى عليه بطلانه متى ثبت للمحكمة أن الشخص الذي تم تفتيشه وتفتيش مسكنه هو بذاته المقصود بأمر التفتيش .
(١٩٦١/٢/١٣ أحكام النقض س ١٢ ق ٣٤ ص ٢٠٩)

١٢١٧ - متى كان الأمر الصادر من النيابة بالتفتيش قد نص على أنه يشمل الأشخاص الموضحة أسماؤهم بالمحضر المرفق ، وكان هذا المحضر قد أورد أسماء الأشخاص المراد تفتيشهم بأرقام سلسلة وعلى صورة منظمة خالية من أى أثر مريب ، وقد وقع وكيل النيابة على هذا المحضر فى ذات التاريخ الذى أصدر فيه أمر التفتيش وأحال عليه فى بيان الأشخاص المراد تفتيشهم فإن الدفع ببطلان أمر النيابة بالتفتيش لعدم اثبات أسماء الأشخاص الذين صدر عنهم لا يكون له محل .

(١٩٥٨/٣/٤ أحكام النقض س ٩ ق ٦٦ ص ٢٣٠)

١٢١٨ - متى كان الحكم قد استظهر بأدلة سائفة أن الشخص الذى حصل تفتيشه فى الواقع هو بذاته المقصود بأمر التفتيش ، فإن اغفاله الرد على المأخذ الخاص بالخطأ فى عنوان مسكنه لا يجدى المتهم متى اطأنت المحكمة الى أنه هو بذاته الشخص المقصود من اصدار الاذن .

(١٩٥٧/١٠/٧ أحكام النقض س ٨ ق ١٩٨ ص ٧٤٠)

١٢١٩ - متى كان الدفع ببطلان التفتيش مؤسسا على أنه خاص بشخص يفاير اسم المتهم وكانت المحكمة قد تعرضت لما يشتره المتهم فى هذا الخصوص وقررت أن الشخص الذى حصل تفتيشه هو فى الواقع بذاته المقصود بأمر التفتيش فانها اذ رفضت هذا الدفع لا تكون قد أخطأت .

(١٩٥٤/٤/١٢ أحكام النقض س ٥ ق ١٧٢ ص ٥٠٩)

(١٩٥٤/٦/١٤ ق ٢٥٣ ص ٧٧٠)

١٢٢٠ - ان صدور اذن التفتيش باسم شخص معين لا يقدم فى سلامة الحكم ما دام قد استظهر أن من وقع عليه التفتيش قد اشتهر بهذا الاسم فى البيئة الشيوعية وأنه يتراسل به فى محيط الجمعية التى

ينتمى إليها .

(١٦/٤/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ٣٥٧ ص ٩٧٤)

١٣٣١ - إذا صدر اذن تفتيش متهم باسم معين واستخلصت المحكمة ان الشخص المصود بالتفتيش هو الذى فتح مالا . وذلك من ان المخبر ارشد عنه بمجرد أن طلب منه الارشاد عن صاحب هذا الاسم انوارد في الاذن ومن اجماع رجال القوة على أن هذا اشخص معروف بهذا الاسم ، فانه اذا قبض مامور الضبطية القضائية على هذا الشخص وقع هذا القبض صحيحا ، واذا تأخر تفتيشه بعد القبض بسبب تجمع الأهالي حول رجال القوة وخشية افلات المتهم بما كان يحمله من ممنوعات بمعاونة بعض الأهالي ، فذلك لا يقدح في صحة التفتيش . واذا كان الضابط قد فتح جلياب المتهم خارج مكتبه ولم يجد به شيئا ولكنه اشتبه رائحة مخدر تنبعث من المتهم ، ثم لما فتح المكتب وأمكن الضابط دخوله تابع تفتيشه ففتح صديريه ، فهذا التفتيش التالى لا يكون الا متابعة واستمرارا واستكمالا للتفتيش الأول ، اذ وقع الثانى في اثر الأول بدون فاصل بينهما في الوقت وبمعرفة شخص واحد فلا غبار عليه قانونا .

(٢٨/١١/١٩٥٠ أحكام النقض س ٢ ق ١١٨ ص ٣١٧)

١٣٣٢ - يجب أن يكون تعيين الشخص المراد تفتيشه واضحا ومحددا له تحديدا نافيا للجهالة وقت صدور الاذن ، فاذا جاء الاذن الصادر من النيابة باجراء التفتيش مجهلا خاليا من أية اشارة تحدد شخص المراد تفتيشه والبلدة التى يقع فيها منزله ، بل هو فى عبارته الصامة المجهلة يصلح لأن يوجه ضد كل شخص مقيم فى أى بلدة تجاور البلدة المذكورة فى الاذن ، ما دام أن الأمر متروك للمرشد على ما يراه هو دون أى تحديد ، فانه لا يكون اذنا جديا ، ويكون التفتيش الذى حصل على مقتضاه قد وقع باطلا لمخالفته الأصول المقررة للتفتيش ويبطل تبعا الدليل المستمد منه .

(٣/١١/١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ ق ١٨٢ ص ٨٥٢)

١٣٣٣ - من المقرر أنه وان كان الخطأ فى اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل اذن التفتيش الا أن ذلك مشروط بأن يستظهر الحكم الشخص الذى وقع التفتيش عليه أو فى مسكنه هو فى الواقع بذاته المقصود باذن

التفتيش .

(١٩٨١/١٠/٢٠ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٢٨ ص ٧٢٨)

من يتصادف وجوده مع المأذون بتفتيشه

١٣٣٤ - إذا كانت النيابة العامة بعد التحريات التي قدمها إليها رجال الشرطة قد أمرت بتفتيش شخص معين ومن قد تصادف وجوده معه وقت التفتيش على أساس مظنة اشتراكه في الجريمة التي أذن بالتفتيش من أجلها فإن الأذن بالتفتيش بناء على ذلك يكون صحيحا ، وبالتالي يكون التفتيش الواقع بناء عليه على المأذون بتفتيشه ومن كان يرافقه صحيحا أيضا دون حاجة إلى أن يكون المأذون بتفتيشه معه مسمى باسم أو يكون في حالة تلبس بالجريمة قبل تنفيذ الأذن وحصول التفتيش .

(١٩٧١/١٢/٥ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٦٨ ص ٦٩١)

١٣٣٥ - القول بأن طلب الأذن قد اقتصر على طلب الأذن بتفتيش والد الطاعن ومسكنه فقط وقد تجاوز الأذن الصادر هذا الطلب فشمعل من يوجدون مع المأذون بتفتيشه مما يعيب ذلك الأذن ، هذا القول مردود بأن للنيابة ، وهي تملك التفتيش من غير طلب إلا تنقيذ في التفتيش الذي تأذن به بما يرد في طلب الأذن .

(١٩٦٢/١١/١٢ أحكام النقض س ١٣ ق ١٨٠ ص ٧٣٧)

١٣٣٦ - احتواء اذن التفتيش على ضبط وتفتيش الطاعن وآخر إنما يترادفان بدائرة محافظة الاسماعيلية لا يجعل الأذن معلقا على شرط من جريمة احتمالية .

(١٩٨٦/١/٢ الطعن رقم ٤٤١٩ لسنة ٥٥)

١٣٣٧ - الأمر الذي تصدره النيابة العامة بتفتيش شخص معين ومن قد يكون موجودا معه أو في محله وقت التفتيش على مظنة اشتراكه معه في الجريمة التي صدر أمر التفتيش من أجلها يكون صحيحا في القانون ، ويكون التفتيش الواقع تنفيذا له لا مخالفة فيه للقانون .

(١٩٥٧/٣/٥ أحكام النقض س ٨ ق ٦٢ ص ٢١٨)

١٣٣٨ - إذا كانت النيابة بعد التحريات التي قدمها إليها البوليس

قد أمرت بتفتيش شخص معين ومن يتصادف وجوده معه وقت التفتيش على أساس مظنة اشتراكهم معه في الجريمة التي اذن بالتفتيش من أجلها . فان الاذن الصادر بالتفتيش بناء على ذلك يكون صحيحا في القانون وبالتالي يكون التفتيش الواقع بناء عليه على الطاعن ومن كان يرافقه في الطريق صحيحا أيضا دون حاجة لان يكون المأذون بتفتيشه قد سمي باسمه أو يكون في حالة تلبس بالجريمة قبل تنفيذ الاذن وحصول التفتيش .
(١٩٥٢/١/١٥ أحكام النقض س ٣ ق ١٦١ ص ٤٢٦ .
١٩٥٢/٢/٢٥ ق ٢٧٢ ص ٨٢٨)

١٢٢٩ - اذا كان اذن النيابة في التفتيش منصوبا فيه على ضبط المتهم وتفتيشه وتفتيش منزله ومحل عمله ومن يوجدون بهما أو معه ، وقام الضابط الذي كلف بتنفيذ ذلك فأمسك بالمتهم في سيارة أتوبيس وفتشه وفتش من كان يجلس بجواره ، فوجد مع هذا مخدرا ، فلا يصح القول بطلان هذا التفتيش على أساس أن الاذن به لم يجر ضبط الغير الا اذا كان وجوده مع المتهم بمنزله أو بمحل عمله ، لأن عبارة الاذن عامة تنصرف الى أي مكان .
(١٩٤٨/١٢/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٧٤ ص ٦٢٨)

١٢٣٠ - اذا كانت النيابة بعد التحريات التي قدمها اليها البوليس قد أمرت بتفتيش شخص معين وتفتيش مسكنه ومحل عمله ومن قد يتصادف وجوده معه وقت التفتيش على أساس أنهم يكونون موضع مظنة اشتراكهم معه فلا يعاب عليها الاذن في هذا التفتيش في مثل هذه الظروف .
(١٩٤٨/٢/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٤٨ ص ٥٠٨)

١٢٣١ - اذا كانت النيابة لم تأمر بضبط الطاعنة وتفتيشها وانما كان اذنها منصبا على ضبط زوجها وتفتيشه وتفتيش مسكنه ومحل تجارته ومن يوجد معه أثناء الضبط والتفتيش ، وكان الثابت من الحكم أن الطاعنة لم تكن مع زوجها وقت ضبطه وتفتيشه ، بل كانت وحدها في المحل الذي ضبطت فيه وفشت ولم تكن كذلك في حالة من حالات التلبس بالجريمة التي تجيز التصدي لها بالضبط والتفتيش فان تفتيشها يكون باطلا ،

ويبطل تبعا للدليل المستمد منه .

(١٩٥٢/٥/١٣ أحكام النقض س ٣ ق ٣٥٠ من ٩٣٧)

التفتيش جرمية واقعة لا مستقبلية

١٢٣٣ - استعمال عبارة ما قد يوجد لدى المتهم من مواد مخدرة في اصدار الاذن لا ينصرف الى احتمال وقوع جريمة احراز المخدر أو عدم وقوعها قبل صدوره انما ينصرف الى نتيجة :تفتيش وهي دائما احتمالية .

(١٩٧٢/٥/٢٨ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٨٣ من ٨٠٦)

١٢٣٣ - متى كان يبين أن التحريات قد اسفرت عن أن المظنون ضده وآخر يجلبان كميات كبيرة من المواد المخدرة الى القاهرة ويروجانها بها وأن الأمر بالتفتيش انما صدر لضبطه حال تسلمه المخدر من المرشد باعتبار أن هذا التسليم مظهرا لنشاطه في الجلب وترويج المواد المخدرة التي يحوزها ، بما مفهومة أن الأمر صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارنها لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة ، ومن ثم فإن الحكم المظنون فيه اذ قضى بأن اذن التفتيش صدر عن جريمة لم يثبت وقوعها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه بالنسبة الى المظنون ضده .
ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر موضوع الدعوى وتقدير ادلتها فانه يتمين أن يكون مع النقض الاحالة .

(١٩٧٣/٢/١٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ٤٩ من ٢٢٣)

١٢٣٤ - اذا كان ما أثبتته الحكم في مدوناته يتضمن أن المظنون ضده يتجر في المخدرات وأن الأمر بالتفتيش انما صدر لضبطه حال نقله المخدر باعتبار هذا النقل مظهرا لنشاطه في الاتجار ، فان مفهوم ذلك أن الأمر قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارنها ، لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة ، ومن ثم يكون الحكم المظنون فيه اذ قضى بأن اذن التفتيش قد صدر عن جريمة لم يثبت وقوعها قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه .

(١٩٦٩/١١/١٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٥٨ من ١٢٧٤)

١٢٣٥ - لا يصح اصدار اذن التفتيش لضبط جريمة مستقبلية ولو قامت التحريات والدلائل الجدية على أنها ستقع بالفعل . ولما كان مفاد

ما أثبتته الحكم في مدوناته عن واقعة الدعوى انه لم تكن هناك جريمة قد وقعت من الطاعن فعلا حين أصدرت النيابة العامة اذنها بالتفتيش بل صدر الاذن استنادا الى تحريات رئيس مكتب المخدرات التي اقتصر فيها على القول بأن الطاعن سافر الى القاهرة لطلب كمية من المخدرات ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدفع وإدانة الطاعن استنادا الى ما أورده على غير سند صحيح من الأوراق من أن تحريات الضابط دلت على أن الطاعن قد ارتكب جريمة احراز المخدر بالفعل وأنه عائد به الى أسوان ، يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

(١٩٦٧/٢/٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٣٤ ص ١٧٤)

١٣٣٦ - الاذن بالتفتيش اجراء من اجراءات التحقيق لا يصح قانونا إصداره الا لضبط جريمة (جنائية أو جنحة) واقعة بالفعل وترجحت نسبتها الى المأذون بتفتيشه ، ولا يصح بالتالي إصداره لضبط جريمة مستقبلية ولو قامت التحريات والدلائل الجدية على أنها ستقع بالفعل .
فإذا كان الاذن قد صدر استنادا الى ما قرره الضابط من أن المتهم وزميله سيقومان بنقل كمية من المخدر الى خارج المدينة ، فإن الحكم اذ دان الطاعن دون أن يرضى لبيان ما اذا كان احرازه هو وزميله للمخدر كان سابقا على صدور اذن التفتيش أم لاحقا له ، يكون مشوبا بالقصور والخطأ في تطبيق القانون .

(١٩٦٢/١/١ أحكام النقض س ١٣ ق ٥ ص ٢٠)

لا يشترط تسبیب الأمر بتفتيش الشخص

١٣٣٧ - لم يتطلب المشرع تسبیب أمر التفتيش الا حين ينصب على المسكن - بموجب المادة ٤٤ من الدستور ٩١ من قانون الاجراءات الجنائية - ولم يرسم شكلا خاصا للتسبیب ، فاذا انصب أمر النيابة العامة على تفتيش شخص الطاعن ومتجره فلا موجب لتسببيه .

(١٩٨٠/٢/٢٤ أحكام النقض س ٣١ ق ٥٣ ص ٢٧١)

١٣٣٨ - ان المادة ٤٤ من الدستور والمادة ٩١ اجراءات جنائية بعد تعديلها لا توجبان تسبیب الأمر القضائي بالتفتيش الا اذا كان منصبا على تفتيش المساكن ، فاذا اقتصر التفتيش على شخص المطعون ضده دون مسكنه ، فإن الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى بطلان ذلك الاذن بدعوى علم

تسببه ورتب على ذلك القضاء ببراء الملعون ضده يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(١٢/١/١٩٧٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ١١ ص ٦١)

١٢٣٩ - لا توجب المادة ٤٤ من دستور جمهورية مصر العربية تسبب الأمر القضائي بالتفتيش إلا إذا كان منصبا على تفتيش المساكن .
وإذا كان الثابت من الأوراق أن الأذن قاصر على تفتيش الطاعن وتم تنفيذه بتفتيش شخصه عند ضبطه بالمقهى ، فإن الحكم اذ ألغى عن الدفع ببطلان اذن التفتيش لمخالفته لأحكام الدستور لحلوه من الأسباب التي دعت لاصداره يكون قد التزم صحيح القانون .

(١٩٧٣/٤/٢٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ١١٢ ص ٥٤٤)

١٢٤٠ - لا يشترط القانون لصدور أمر التفتيش أن يكون مسبوقا بتحقيق مفتوح ما دام التفتيش لم يقع في منزل المتهم .
(١٠/٣٠/١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ٣٠٥ ص ١١٠٥ .
١٩٥٥/٢/٨ س ٦ ق ١٧١ ص ٥١٠)

١٢٤١ - لا جدوى للمتهم مما يشهده بشأن عدم توقيع وكيل النيابة على محضر التحقيق الذي انتهى بصدور الأمر بتفتيشه لأن القانون لا يوجب أن يكون الأمر بتفتيش المتهم مسبوقا بتحقيق مفتوح .
(١٩٥٥/٢/١ أحكام النقض س ٦ ق ١٦٢ ص ٤٩٨)

التفتيش الوقائي ، صورة لبطلانه

١٢٤٢ - لماور الضبط أن يتحقق من خلو المتهم الموجود داخل المنزل المأذون بتفتيشه من الأسلحة التي قد تمطله وهو في سبيل أداء واجبه ، فإذا تحقق رجال القوة خلو المتهم من الأسلحة بعد أن صار في قبضتهم فإن التفتيش الذي يقع عليه بعد ذلك يكون باطلا .
(١٩٥٧/٦/١٩ أحكام النقض س ٨ ق ١٨٤ ص ٦٨١)

التفتيش في الجمارك

حق مستمد من قانون الجمارك

١٢٤٣ - جرى قضاء هذه المحكمة على أن تفتيش الأمتعة

والأشخاص الذين يدخلون الدائرة الجمركية أو يخرجون منها أو يمرون بها هو ضرب من الكشف عن أفعال التهريب استهدف به الشارع مصالح الخزانة ، ويجريه موظفو الجمارك الذين أسبقت عليهم القوانين صفة الضبطية القضائية أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم لمجرد قيام مظنة التهريب فيمن يوجدون بمنطقة المراقبة دون أن يتطلب الشارع توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الاجراءات الجنائية واشتراط وجود الشخص المراد تفتيشه في إحدى الحالات المقررة له في نطاق الفهم القانوني للمبادئ المقررة في هذا الشأن .

(١٩٧٨/١١/١٦ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٦١ ص ٧٨٥)

١٢٤٤ - القضاء ببطلان تفتيش المتهم داخل الدائرة الجمركية لانتفاء ما يجيزه طبقاً لأحكام قانون الاجراءات الجنائية دون أن يمرض الحكم لحق مأموري الضبط القضائي من رجال الجمارك في التفتيش لقيام مظنة التهريب هو خطأ في تطبيق القانون .

(١٩٧٨/١١/١٦ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٦١ ص ٧٨٥)

١٢٤٥ - البين من استقراء نصوص المواد من ٢٦ الى ٣٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك أن الشارع منح موظفي الجمارك الذين أسبقت عليهم القوانين صفة الضبط القضائي في أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو في حدود نطاق الرقابة الجمركية اذا قامت لديهم دواعي الشك في البضائع والأمتعة ومظنة التهريب فيمن يوجدون بداخل تلك المناطق . وأن الشارع بالنظر الى طبيعة التهريب الجمركي وصلته المباشرة بمصالح الخزانة العامة ومواردها وبمدى الاحترام الواجب للقيود المنظمة للاستيراد والتصدير لم يتطلب بالنسبة للأشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الاجراءات الجنائية أو اشتراطه وجود المراد تفتيشه في إحدى الحالات المبصرة له في نطاق الفهم القانوني للمبادئ المقررة في القانون المذكور ، بل انه يكفي أن يقوم لدى الموظف المنوط بالمراقبة والتفتيش في تلك المناطق حالة تنم عن شبهة في توافر التهريب الجمركي فيها - في الحدود المعرف بها في القانون - حتى ينسب له حق الكشف عنها ، فاذا هو عثر أثناء التفتيش الذي يجريه على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية يعاقب عليها في القانون العام فانه يصبح الاستدلال

بهذا الدليل أمام المحاكم فى تلك الجريمة ، لانه ظهر أثناء اجراء مشروع فى ذاته ولم ترتكب فى سبيل الحصول عليه أية مخالفة • واذ نتج عن التفتيش الذى أجرى دليلا يكشف عن جريمة جلب جوهر مخدر فانه يصح الاستشهاد بهذا الدليل على تلك الجريمة على اعتبار أنه نتيجة اجراء مشروع قانونا •

(١٩٧٣/٢/٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٣٠ ص ١٣٠ ، ١٩٧٣/٤/٢٩ ق ١١٥ ص ٥٩٩ ، ١٩٦٨/٦/٣ س ١٩ ق ١٢٥ ص ٦٢٧)

١٣٤٦ - اخضع الشارع الدائرة الجمركية - نظر الى طبيعة التهريب الجمركى - لاجراءات وقبوض معلومة ، منها تفتيش الامتعة والأشخاص الذين يدخلون اليها أو يخرجون منها أو يمرون بها بصرف النظر عن رضا هؤلاء الأشخاص بهذا التفتيش أو عدم رضائهم به •

(١٩٦١/٢/٦ أحكام النقض س ١٢ ق ٢٨ ص ١٨١)

١٣٤٧ - تفتيش الامتعة والأشخاص الذين يدخلون الى الدائرة الجمركية أو يخرجون منها أو يمرون بها هو ضرب من الكشف عن افعال التهريب استهدف الشارع به صالحي الخزانة ويجريه عمال الجمارك وحراسه الذين أسبقت عليهم القوانين صفة الضبط القضائي فى أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم ، لمجرد قيام مظنة التهريب فيمن يوجدون بمنطقة المراقبة دون أن يتطلب الشارع توافر قبوض القبض والتفتيش المنظمة بقانون الاجراءات الجنائية واشترط وجود الشخص المراد تفتيشه فى إحدى الحالات المبينة له فى نطاق الفهم القانوني للمبادئ المقررة فى هذا القانون •

(١٩٦١/٢/٦ أحكام النقض س ١٢ ق ٢٨ ص ١٨١)

الدائرة الجمركية

١٣٤٨ - لا جدوى للطاعن من اثاره بطلان القبض عليه ما دام التفتيش الذى أسفر عن ضبط المخدر لم يقع على شخصه بل وقع تنفيذا لقانون الجمارك على سيارته التى كانت ما تزال فى الدائرة الجمركية رهن اتمام اجراءات الافراج عنها ومنبت الصلة بواقعة القبض عليه •

(١٩٧٣/١٠/١٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٧٣ ص ٨٣٣)

١٣٤٩ - اذا كان الواضح من الحكم المطعون فيه أن منزل الطاعن

الذي حصل تفتيشه خارج عن الدائرة الجمركية فإنه لا يكون لرجال
خفر السواحل الدين قاموا بتفتيشه أية صفة في اجرائه ولا في اتخاذ
أى إجراء من إجراءات التحقيق .
(١٩٥١/١٢/٢٥ أحكام النقض س ٣ ق ١٢٠ ص ٣٣٨)

اعتبارات الاشتباه

١٢٥٠ - الشبهة في توافر التهريب الجمركي حالة ذهنية تقوم
بنفس المنوط بهم تنفيذ القوانين الجمركية يصح معها في العقل القول بقيام
مظنة التهريب في شخص موجود في حدود دائرة المراقبة الجمركية ، ومتى
أقرت محكمة الموضوع أولئك الأشخاص فيما قام لديهم من اعتبارات أدت
إلى الاشتباه في الشخص محل التفتيش في حدود دائرة المراقبة الجمركية
على توافر فعل التهريب فلا معقب عليها في ذلك .
(١٩٦١/٢/٦ أحكام النقض س ١٢ ق ٢٨ ص ١٨١)

مضبط جريمة غير جمركية

١٢٥١ - إن لائحة الجمارك صريحة في تخويل موظفيها حق تفتيش
الامتعة والأشخاص في حدود الدائرة الجمركية التي يتولون عملهم فيها ،
فإذا عثروا أثناء التفتيش الذي يجرونه على دليل يكشف عن جريمة غير
جمركية معاقب عليها بمقتضى القانون العام فإنه يصح الاستشهاد بهذا
الدليل أمام المحاكم في تلك الجريمة على اعتبار أنه ثمرة إجراء مشروع في
ذاته ولم ترتكب في سبيل الحصول عليه أية مخالفة .
(١٩٤٥/٤/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٦٥)
ص ٧٠٦)

مادة ٩٥

لقاضي التحقيق أن يامر بمضبط جميع الخطابات والرسائل والبرقيات
والطبوعات والطرود لدى مكاتب البريد وجميع البرقيات لدى مكاتب البرق
وأن يأمر بمراقبة المحادثات السلكية واللاسلكية أو إجراء تسجيلات
لأحاديث جرت في مكان خاص متى كان لذلك فائدة في ظهور الحقيقة في
جناية أو جنحة معاقب عليها بالمحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر .

وفي جميع الأحوال يجب أن يكون الضبط أو الاطلاع أو المراقبة أو التسجيل بناء على أمر مسبب وللمدة لا تزيد على ثلاثين يوما قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى مماثلة .

— معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١١/٦/١٩٦٢ ونشر في ١١/٦/١٩٦٢
وبالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ الصادر في ٢٨/٩/١٩٧٢ . ونشر في ٢٨/٩/١٩٧٢ .
— راجع ما جاء بالفكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
— راجع ما جاء بالفكرة الايضاحية للقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٢ تحت المادة ١٥ .
— تقابل المادة ٧٠ من القانون السابق .
مادة ٩٥ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥١ :

لقاضي التحقيق أن يضبط لدى مكاتب البريد كافة الخطابات والرسائل والبرائيد والمطبوعات والطرود ، ولدى مكاتب التلغراف كافة الرسائل التلغرافية ، كما يجوز له مراقبة المحادثات التليفونية متى كان لذلك فائدة في ظهور الحقيقة .
مادة ٩٥ معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ :
لقاضي التحقيق أن يضبط لدى مكاتب البريد جميع الخطابات والرسائل والبرائيد والمطبوعات والطرود ولدى مكاتب البرق جميع البرقيات ، وأن يراقب المحادثات المسلكية واللاسلكية متى كان لذلك فائدة في ظهور الحقيقة .

مادة ٩٥ مكررا

لرئيس المحكمة الابتدائية المختصة في حالة قيام دلائل قوية على أن مرتكب إحدى الجرائم المنصوص عليها في المادتين ١٦٦ مكررا و٣٠٨ مكررا من قانون العقوبات قد استعان في ارتكابها بجهاز تليفوني معين أن يأمر بناء على تقرير مدير عام مصلحة التلغراف والتليفونات وشكوى المجنى عليه في الجريمة المذكورة بوضع جهاز التليفون تحت الرقابة للمدة التي يحددها .

— مضافة بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٥ الصادر في ٣/٣/١٩٥٥ . ونشر في ٣/٣/١٩٥٥
الفكرة الايضاحية للقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٥ :
كانت نتيجة فكرة الاعتمادات التي وقعت على الناس بالسب والقتل بطريق التلغون واذاجهم في بيوتهم ليلا ونهارا أن تشمل المشرع وأضاف مادتين جديدين الى قانون العقوبات برقمي ١٦٦ مكررا و٣٠٨ مكررا للمقاب على اعجاز المشرع بإقامة استصبال أجهزة المواصلات التليفونية والمقاب على السب والقتل بطريق التليفون .

ولما كان مرتكبوا تلك الجرائم من الصابئين المستعترين يحتون بسرية المحادثات التليفونية وسريّة الوصول اليهم ، فقد رأى لتسهيل مهمة ضبطهم أن تضاف مادة جديدة برقم ٩٥ مكررا الى قانون الإجراءات الجنائية تخول لرئيس المحكمة الابتدائية المختصة في حالة قيام دلائل قوية على أن مرتكب إحدى الجرائم المذكورة بالمادتين المشار اليهما قد استعان في ارتكابها بجهاز تليفوني معين أن يأمر بناء على تقرير مدير عام مصلحة التلغراف والتليفونات

وبناء على شكوى المبنى عليه بوضع جهاز التليفون المذكور تحت الرقابة لفسدة التي يهددها رئيس المحكمة .

حكم

وضع جهاز التليفون تحت المراقبة

١٢٥٢ - لما كان البين من مطالعة المفردات أن الاذن الصادر بوضع جهاز التليفون الخاص بالطاعة تحت المراقبة قد صدر من أحد القضاة بدرجة رئيس محكمة بناء على نديه من رئيس المحكمة الابتدائية اعمالا لنص المادة ٢/٦١ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في شأن السلطة القضائية التي تجيز لرئيس المحكمة تدب أحد قضاتها عند غياب زميل له أو قيام مانع لديه فانه يكون صحيحا في القانون .
(١٩٧٨/٢/٢٧ أحكام النقض س ٢٩ ق ٣٤ ص ١٩٣)

مادة ٩٦

لا يجوز لقاضي التحقيق أن يضبط لدى المدافع عن المتهم أو الخبير الاستشاري الأوراق والمستندات التي سلمها المتهم لهما لأداء المهمة التي عهد اليهما بها ولا المراسلات المتبادلة بينهما في القضية .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- الفكرة الايضاحية : وقد استثنى من ذلك الأوراق والمستندات التي يكون المتهم قد سلمها للمدافع عنه أو للخبير الاستشاري لأجراء المهمة التي عهد بها اليه فلا يجوز للقاضي ضبطها ، وذلك تمكينا للمتهم من الدفاع عن نفسه بكامل حريته .

مادة ٩٧

يطلع قاضي التحقيق وحده على الخطابات والرسائل والأوراق الأخرى المضبوطة ، على أن يتم هذا إذا أمكن بحضور المتهم والخاص لها أو المرسلة اليه وبدون ملاحظاتهم عليها .

وله عند الضرورة أن يكلف أحد أعضاء النيابة العامة بفرز الأوراق المذكورة ، وله حسب ما يظهر من الفحص أن يلزم بضم تلك الأوراق الى ملف القضية أو بردها الى من كان حائزا لها أو الى المرسلة اليه .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٩٨

الأشياء التي تضبط يتبع نحوها أحكام المادة ٥٦ .

— لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٩٩

لقاضي التحقيق أن يأمر الحائز لشيء يرى ضبطه أو الإطلاع عليه بتقديمه . ويسرى حكم المادة ٢٨٤ على من يخالف ذلك الأمر إلا إذا كان في حالة من الأحوال التي يخوله القانون فيها الامتناع عن أداء الشهادة .

— لا مقابل لها في القانون السابق .

— الفكرة الإيضاحية : لما كان من الأشياء التي يرى القاضي ضبطها أو الإطلاع عليها ما لا يمكن الحصول عليه إلا إذا قسمه من كان هذا الشيء في حيازته فقد أجازت المادة ١٢٩ (٩٩) للقاضي التحقيق أن يأمر هذا الحائز بتقديمه متى كان مقتضا وجود هذا الشيء لديه فإذا امتنع يضاقب بمقاب الشاهد الذي يمتنع عن أداء البجئ أو عن الإجابة إلا إذا كان في حالة من الأحوال التي يخوله القانون فيها الامتناع عن أداء الشهادة .

مادة ١٠٠

تبلغ الخطابات والرسائل التلغرافية المضبوطة إلى المتهم أو إلى المرسل إليه أو تعطى إليه صورة منها في أقرب وقت ، إلا إذا كان في ذلك إضرار بسير التحقيق .

ولكل شخص يدعى حقا في الأشياء المضبوطة أن يطلب إلى قاضي التحقيق تسليمها إليه ، وله في حالة الرفض أن يتقدم أمام محكمة الجناح المستأنفة متقدمة في غرفة المشورة ، وأن يطلب سماع أقواله أمامها .

— صدر القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ . ونشر في ١٩٦٢/٦/١١

— راجع الفكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ نعت المادة ٦٣ .

— لا مقابل لها في القانون السابق .

المادة ١٠٠ بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥١ :

تبلغ الخطابات والرسائل التلغرافية المضبوطة إلى المتهم أو المرسل إليه . أو تعطى

إليه صورة منها في أقرب وقت . إلا إذا كان في ذلك إضرار بسير التحقيق .

ولكل شخص يدعى حقا في الأشياء المضبوطة أن يطلب إلى قاضي التحقيق تسليمها إليه .

وله في حالة الرفض أن يتقدم أمام غرفة الاتهام ، وأن يطلب سماع أقواله أمامها .

الفصل الخامس

مادة ١٠١

يجوز أن يؤمر برد الأشياء التي ضبطت أثناء التحقيق ولو كان ذلك قبل الحكم ، ما لم تكن لازمة للسير في الدعوى أو محلا للمصادرة .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

حكم

١٢٥٣ - نص المشرع - وهو بصدد بيان أحكام التصرف في الأشياء المضبوطة أثناء التحقيق - في المادة ١٠١ اجراءات على أنه لا يجوز رد تلك الأشياء إذا كانت محلا للمصادرة ، ومن ثم فإنه ما كان للحكم المظنون فيه أن يقضى برد السلاح المضبوط الى المظنون ضده طالما أنه كان محلا للمصادرة ، أما وهو قد فعل فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون خطأ يعيبه ويستوجب نقضه نقضا جزئيا وإلغاء قضائه برد هذا السلاح .

{ ١٩٦٧/١٢/١١ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٦٠ ص ١٢٢٢ }

مادة ١٠٢

يكون رد الأشياء المضبوطة الى من كانت في حيازته وقت ضبطها .
وإذا كانت المضبوطات من الأشياء التي وقعت عليها الجريمة أو التحصيلة منها يكون ردها الى من فقد حيازتها بالجريمة ، ما لم يكن من ضبطت معه حق في حبسها بملتنفى القانون .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ١٠٣

يصدر الأمر بالرد من النيابة العامة أو قضى التحقيق أو محكمة
الجنح والبيئات منعقدة في غرفة المشورة . ويجوز للمحكمة أن تأمر بالرد

أثناء نظر الدعوى .

- ممدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩/٦/١٩٦٢ ، ونشر في ١١/٦/١٩٦٢ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية عن القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- لا مقابل لها في القانون السابق .
- مادة ١٠٣ في القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥١ :
- يصدر الأمر بالرد من النيابة العامة أو قاض التحقيق أو غرفة الاتهام . ويجوز للمحكمة أن تأمر بالرد أثناء نظر الدعوى .

مادة ١٠٤

لا يمنع الأمر بالرد ذوى الشأن من المطالبة أمام المحاكم المدنية بما لهم من حقوق ، وإنما لا يجوز ذلك للمتهم أو المدعى بالحقوق المدنية إذا كان الأمر بالرد قد صدر من المحكمة بناء على طلب أيهما في مواجهة الآخر .

... لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ١٠٥

يؤمر بالرد ولو من غير طلب .

ولا يجوز للنيابة العامة ولا لقاض التحقيق الأمر بالرد عند المنازعة ، ويرفع الأمر في هذه الحالة أو في حالة وجود شك فيمن له الحق في تسلم الشيء إلى محكمة الجناح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة بالمحكمة الابتدائية ، بناء على طلب ذوى الشأن لتأمر بما تراه .

- ممدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩/٦/١٩٦٢ ، ونشر في ١١/٦/١٩٦٢ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- لا مقابل لها في القانون السابق .
- مادة ١٠٥ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥١ :
- يؤمر بالرد ولو من غير طلب .

ولا يجوز للنيابة العامة ولا لقاض التحقيق الأمر بالرد عند المنازعة ، ويرفع الأمر في هذه الحالة أو في حالة وجود شك فيمن له الحق في تسلم الشيء إلى غرفة الاتهام بالمحكمة الابتدائية بناء على طلب ذوى الشأن لتأمر بما تراه .

حكم

١٣٥٤ - ناطت المادة ١٠٥ إجراءات بدائرة الجناح المستأنفة

إصدار القرارات في شأن رد المضبوطات عند المنازعة أو في حالة وجود شك فيمن له الحق في تسليم الشيء .
(١٠٧٤ / ١٠ / ١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢١١ ص ١٠٧٤)

مادة ١٠٦

يجب عند صدور الأمر بالحفظ أو بأن لا وجه لإقامة الدعوى أن يفصل في كيفية التصرف في الأشياء المضبوطة ، وكذلك الحال عند الحكم في الدعوى إذا حصلت المطالبة بالرد أمام المحكمة .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ١٠٧

للمحكمة أو لمحكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة أن تأمر بإحالة الخصوم للتفاوض أمام المحاكم المدنية إذا رأت موجبا لذلك . وفي هذه الحالة يجوز وضع الأشياء المضبوطة تحت الحراسة أو اتخاذ وسائل تحفظية أخرى نحوها .

- معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١١/٦/١٩٦٢ ونشر في ١١/٦/١٩٦٢ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- لا مقابل لها في القانون السابق .

المذكرة الإيضاحية : ولما كان الفصل فيمن هو صاحب الحق في الأشياء المضبوطة يحتاج في بعض الأحيان إلى إبحاث طويلة وحتى لا يشغل المحاكم الجنائية وقتها في تلك الأبحاث المدنية قد أجاز للمحكمة أو لغرفة المشورة أن تأمر بإحالة الخصوم للتفاوض أمام المحاكم المدنية إذا رأت موجبا لذلك ، وفي هذه الحالة يجوز وضع الأشياء المضبوطة تحت الحراسة أو اتخاذ وسائل أخرى تحفظية نحوها .

مادة ١٠٧ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥١ :

للمحكمة أو لغرفة الاتهام أن تأمر بإحالة الخصوم للتفاوض أمام المحاكم المدنية إذا رأت موجبا لذلك ، وفي هذه الحالة يجوز وضع الأشياء المضبوطة تحت الحراسة أو اتخاذ وسائل تحفظية أخرى نحوها .

مادة ١٠٨

الأشياء المضبوطة التي لا يطلبها أصحابها في ميعاد ثلاث سنوات من تاريخ انتهاء الدعوى تصبح ملكا للحكومة بشرط حاجة إلى حكم يصدر بذلك .
- تقابل المادة ٢١ من القانون السابق .

مادة ١٠٩

إذا كان الشيء المضمون مما يتلف بمرور الزمن أو يستلزم حفظه
نظقات تستغرق قيمته ، جاز أن يؤمر ببيعه بطريق المزاد العام متى سمحت
بذلك مقتضيات التحقيق ، وفي هذه الحالة يكون لصاحب الحق فيه أن يطالب
في الميعاد المبين في المادة السابقة بالثمن الذي يبيع به .

- تنال المادة ٢٢ من القانون السابق .

الفصل السادس

فى سماع الشهود

مادة ١١٠

يسمع قاضى التحقيق شهادة الشهود الذين يطلب الخصوم سماعهم
ما لم ير عدم الفائدة من سماعهم .

وله أن يسمع شهادة من يرى لزوم سماعه من الشهود عن الوقائع
التي تثبت أو تؤدى الى ثبوت الجريمة وظروفها واستنادها الى التهم أو
برأته منها .

— تقابل المادتين ٧٣ و ٧٥ من القانون السابق .

حكم

١٢٥٥ — ان المشرع قد ترك لقاضى التحقيق سلطة التقدير فيمن
يرى لزوما لسماع أقواله من الشهود الذين يطلب الخصوم سماعهم ومن
لا يرى فى سماعهم فائدة .

(١٩٥٣/٣/٣ أحكام النقض س ٤ ق ٢١٧ ص ٥٩٠)

مادة ١١١

تقوم النيابة العامة بإعلان الشهود الذين يقرر قاضى التحقيق
سماعهم . ويكون تكليفهم بالحضور بواسطة المحضرين أو بواسطة رجال
السلطة العامة .

وللقاضى التحقيق أن يسمع شهادة أى شاهد يحضر من تلقاء نفسه ،
وفى هذه الحالة يثبت ذلك فى المحضر .

— تقابل المادة ٧٤ من القانون السابق .

مادة ١١٢

يسمع القاضي كل شاهد على انفراد ، وله أن يواجه الشهود بعضهم ببعض وبالمتهم .

- تقابل المادة ١/٧٨ من القانون السابق .

الأحكام

ليست للتعرف صورة خاصة

١٢٥٦ - لم يرسم القانون للتعرف صورة خاصة يبطل إذا لم يتم عليها ، فمن حق محكمة الموضوع أن تأخذ بتعرف الشهود على المتهم ولو لم يجر عرضه في جمع من أشباهه مادامت قد اطمانت اليه ، إذ العبرة هي باطمئنان المحكمة الى صدق الشهود أنفسهم .

(١٩٧٧/١١/٢٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ٢٠٠ ص ٩٦٩ ، ١٩٦٦/٦/٦ س ١٧ ق ١٣٦ ص ٧٣٧)

١٢٥٧ - من المقرر أن تعرف الشاهد على المتهمين ليس من إجراءات التحقيق التي يوجب القانون لها شكلا خاصا .

(١٩٧٦/١١/٧ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٩١ ص ٨٣٩)

١٢٥٨ - عملية العرض لتعرف الشهود على المتهم ليست لها أحكام مقررة في القانون تجب مراعاتها والا كان العمل باطلا ، إذ هي مسألة متعلقة بالتحقيق كفن متروك التقدير فيها للمحكمة .

(١٩٦٨/٢/٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٨ ص ١٥٦ ، ١٩٥٠/١٠/٩ س ٢ ق ٦ ص ١٥ ، ١٩٤٦/٦/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٩١ ص ١٧٥)

١٢٥٩ - أن تعرف الشهود على المتهم ليس من إجراءات التحقيق التي يوجب القانون لها شكلا خاصا ، فإذا كان وجه الطعن يرمي الى القول بأن عملية التعرف لم تجر على وجه فني فإنه لا يكون له محل -

(١٩٤٨/١٢/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٤٢ ص ٧٠١)

النقص في فن التحقيق

١٣٦٠ - من المقرر ان العبرة في الأحكام هي بإجراءات المحاكمة وبالتحقيقات التي تحصل أمام المحكمة ، ولما كان ما ينص الطاعن بقسالة الفساد في الاستدلال والاخلال بحقه في الدفاع لاغفال عرضه على شاهد الإثبات وعدم مواجهته بالمتهمين الأول والثالث مردودا بأنه لا يعدو أن يكون تمييزا للتحقيق الذي جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة بما لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم ، وكانت المحكمة قد اطمانت الى أن الطاعن هو المعنى بأقوال شاهد الإثبات والمتهمين المذكورين ، فإن ما يثيره في هذا الصدد ينحل في حقيقته الى جدل موضوعي مما لا يجوز التحدى به أمام محكمة النقض .

(١٩٧٣/٣/٢٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ٨٩ ص ٤٢٧)

١٣٦١ - ان خلو التحقيق الابتدائي من مواجهة الطاعنة بالشاهد وبباقي المتهمات لا يترتب عليه بطلانه ، بل يكون لها أن تمسك لدى محكمة الموضوع بما قد يكون في هذا التحقيق من نقص حتى تقدره المحكمة وهي على بينة من أمره كما هو الشأن في سائر أدلة الدعوى . ولما كانت الطاعنة قد اقتصرت على الدفع ببطلان التحقيق الابتدائي دون أن تطلب من المحكمة مواجهتها بباقي المتهمات أو بشاهد الإثبات وكان ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من رفض الدفع سديدا في القانون فإن ما تثيره في هذا الصدد لا يكون له محل .

(١٩٧٢/١٢/١١ أحكام النقض س ٢٣ ق ٣٠٨ ص ١٣٦٧ ،

١٩٦٩/٤/٢٨ س ٢٠ ق ١١٩ ص ٥٧٨)

١٣٦٢ - ان القانون لا يرتب البطلان الا على قيام المحقق في جناية بمواجهة المتهم بغيره من المتهمين أو الشهود دون أن يتبع الضمانات المنصوص عليها في المادتين ١٢٤ و ١٢٥ إجراءات بدعوة محامي المتهم للحضور ان وجد والسماح له بالاطلاع على التحقيق في اليوم السابق على المواجهة ما لم يقرر المحقق غير ذلك .

(١٩٦٩/٤/٢٨ أحكام النقض س ٢٠ ق ١١٩ ص ٥٧٨)

١٣٦٣ - ان نقص التحقيقات الأولية أو قصورها لا يكون سببا لبطلان المحاكمة مادام الأمر فيه مطروحا للبحث أمام المحكمة وللمتهم أن

يبدى لها دفاعه في صده - واذن خطأ المحقق بتسكينه للمجنى عليه من رؤية المتهم قبل أن يعرض عليه مع آخرين للاستيثاق من صدق قوله بأنه تبينه وقت الواقعة وتعرف على شخصيته ، ذلك لا يمنع المحكمة من أن تأخذ بأقوال المجنى عليه وتعرفه ، إذ الأمر متعلق بمبلغ اطمئنانها الى صحة الدليل .

(١٩٥٠/١١/٢٧ أحكام النقض س ٢ ق ٨٦ ص ٢٢٣)

١٣٦٤ - ان خطأ المحقق أثناء التحقيق الابتدائي بتسكينه المجنى عليه من رؤية المتهم قبل أن يعرض عليه مع آخرين للاستيثاق من صدق قوله بأنه تبينه وقت الواقعة وتعرف على شخصيته ، ذلك ليس من شأنه أن يؤثر في صحة اجراءات المحاكمة لكونه مما يتعلق بالتحقيق من الناحية الفنية أى من حيث طريقة السير فيه ومباشرة أعماله وتتبع خطواته من الناحية العملية البحث لا من الناحية القانونية واذا كانت المحكمة مع ذلك قد أخذت بأقوال المجنى عليه فلا تجوز مطالبتها ببيان سبب أخذها بها ، لأنه معروف ومعروف وهو اطمئنانها الى صحة هذا الدليل مع علمها بكل الظروف التي احاطت به ، ومنها كون المواجهة قد أجريت على غير أصولها الفنية .

(١٩٤٥/٥/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٧٠)

ص ٨٠٧)

١٣٦٥ - لمحكمة الموضوع أن تأخذ بتعرف المجنى عليه على المتهم ولو كان يعرفه من قبل متى اطمأنت اليه ، كما هو الشأن في أدلة الاثبات كافة .

(١٩٥٠/٦/٦ أحكام النقض س ١ ق ٢٣٦ ص ٧٢٩)

مادة ١١٣

يطلب القاضي من كل شاهد أن يبين اسمه ولقبه وسنه وصناعته وعلاقته بالمتهم ، وتدون هذه البيانات وشهادة الشهود بغير شطب أو تحشير .

ولا يعتمد أى تصحيح أو شطب أو تغريغ الا اذا صدق عليه القاضي والكتاب والشاهد .

- تقابل المادتين ٨٠ و ٨٣ من القانون السابق .

مادة ١١٤

يضع كل من القاضى والكتاب امضاء على الشهادة وكذلك الشاهد بعد تلاوتها عليه والقراره بأنه مصر عليها . فان امتنع عن وضع امضائه او ختمه او لم يمكنه وضعه اثبت ذلك فى المحضر مع ذكر الاسباب التى يبيدها . وفى كل الاحوال يضع كل من القاضى والكتاب امضاء على كل صفحة .
اولا باول .

- تقابل المادة ٨٤ من القانون السابق .

حكم

١٣٦٦ - خلو محضر الجلسة من توقيع شاهدى الاثبات لا يبطل الاجراءات ولا يؤثر فى سلامة الحكم الذى اخذ باقوالهما ، وذلك ان ما نصت عليه المادة ١١٤ اجراءات جنائية انما هو من قبيل الاجراءات التنظيمية التى لم يرتب القانون البطلان على مخالفتها .
(١٢ / ١ / ١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ ق ٤ ص ١٥)

مادة ١١٥

عند الانتهاء من سماع اقوال الشاهد يجوز للخصوم ابداء ملاحظاتهم عليها .

ولهم ان يطلبوا من قاضى التحقيق سماع اقوال الشاهد عن نقط اخرى يبينونها .

وللقاضى دائما ان يرفض توجيه اى سؤال ليس له تعلق بالدعوى او يكون فى صيغته مساس بالفير .

- قارن المادة ٨١ من القانون السابق .

مادة ١١٦

تطبق فيما يختص بالشهود أحكام المواد ٢٨٣ و ٢٨٥ و ٢٨٦ و ٢٨٧ و ٢٨٨ .

- لا مقابل لها فى القانون السابق .

مادة ١١٧.

يجب على كل من دعى للحضور أمام القاضي التحقيق لتادية الشهادة أن يحضر بناء على الطلب المحرر اليه ، والا جاز للقاضي الحكم عليه بعد سماع أقوال النيابة العامة بدفع غرامة لا تتجاوز خمسين جنيهًا ، ويجوز له أن يصدر أمرا بتكليفه بالحضور ثانيا بمصاريف من طرفه أو أن يصدر أمرا بغيظه واحتضاره .

- عدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ وكانت العقوبة قبل التصديل غرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات .
- تقابل المادة ٨٥ من القانون السابق .

مادة ١١٨.

إذا حضر الشاهد أمام القاضي بعد تكليفه بالحضور ثانيا أو من تلقاء نفسه وأبلى أعلارا مقبولة جاز اعفاؤه من الغرامة بعد سماع أقوال النيابة العامة ، كما يجوز اعفاؤه بناء على طلب يقدم منه إذا لم يستطع الحضور بنفسه .
- تقابل المادة ٨٦ من القانون السابق .

مادة ١١٩.

إذا حضر الشاهد أمام القاضي وامتنع عن أداء الشهادة أو عن حلف اليمين يحكم عليه القاضي في الجنب والجنائيات بعد سماع أقوال النيابة العامة بغرامة لا تزيد على مائتي جنيه .
ويجوز اعفاؤه من كل أو بعض العقوبة إذا عدل عن امتناعه قبل انتهاء التحقيق .
- عدلت بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ وكانت العقوبة قبل التصديل بالمحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تزيد على ستين جنيهًا .
- تقابل المادة ٨٧ من القانون السابق .

مادة ١٢٠.

يجوز الطعن في الأحكام الصادرة على الشهود من قاضي التحقيق طبقا للمادتين ١١٧ و ١١٩ ، وتراعى في ذلك القواعد والأوضاع المقررة في

القانون •

— تقابل المادة ٨٧ من القانون السابق •

مادة ١٢١

إذا كان الشاهد مريضا أو لديه ما يمنعه من الحضور تسمع شهادته في محل وجوده • فإذا انتقل القاضي لسماع شهادته وتبين عدم صحة العذر جاز له أن يحكم عليه بغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه •

وللمحكوم عليه أن يضمن في الحكم الصادر عليه بطريق المعارضة أو الاستئناف طبقا لما هو مقرر في المواد السابقة •

— عدلت بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ وكانت العقوبة قبل التعديل بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات •

— تقابل المادة ٨٨ من القانون السابق •

مادة ١٢٢

يقدر قاضي التحقيق بناء على طلب الشهود المصاريف والتعويضات التي يستحقونها بسبب حضورهم لأداء الشهادة •

— لا مقابل لها في القانون السابق •

الفصل السابع

في الاستجواب والمواجهة

مادة ١٢٣

عند حضور المتهم لأول مرة في التحقيق يجب على المحقق أن يثبت شخصيته ثم يحيطه علما بالتهمة المنسوبة اليه ويثبت أقواله في المحضر .

ويجب على المتهم بارتكاب جريمة العذف بطريق النشر في إحدى الصحف أو غيرها من المطبوعات أن يقدم للمحقق عند أول استجواب له وعلى الأكثر في الخمسة الأيام التالية بيان الأدلة على كل فصل اسند الى موظف عام أو شخص ذي صفة نيابة عنه أو مكلف بخدمة عامة ، والا سقط حقه في إقامة الدليل المشار اليه في الفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات . فاذا كلف المتهم بالحضور امام المحكمة مباشرة وبدون تحقيق سابق وجب عليه أن يعلن النيابة العامة والمدعى بالحق المدني ببيان الأدلة في الخمسة الأيام التالية لإعلان التكليف بالحضور والا سقط حقه في إقامة الدليل . ولا يجوز تأجيل نظر الدعوى في هذه الأحوال أكثر من مرة واحدة لمدة لا تزيد على ثلاثين يوما ، وينطق بالحكم مشفوعا بأسبابه .

.. "مُدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٩/٥/١٩٥٧ ، ونشر في ١٩/٥/١٩٥٧

.. راجع ما جاء بالملزمة الإيضاحية من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ تحت المادة ٦٤ .

.. لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ١٢٣ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

عند حضور المتهم لأول مرة في التحقيق ، يجب على المحقق أن يثبت شخصيته . ثم يحيطه علما بالتهمة المنسوبة اليه ويثبت أقواله في المحضر .

الأحكام

١٢٦٧ - مفاد المادة ١٢٣ إجراءات جنائية أن المحقق هو الذي يتثبت من شخصية المتهم ، ولم يرتب القانون واجبا على المحقق أن يبنى

المتهم عن شخصيته ، كما لم يرتب بطلانا لاغفاله ذلك ، طالما أن الذي أجرى التحقيق هو وكيل النيابة المختص وهو ما لا يمارى فيه الطاعن .

(١٩٧٨/٦/١٢ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٢٠ ص ٦١٩ ،
١٩٧١/٤/٢٥ س ٢٢ ق ٩١ ص ٣٧١)

١٣٦٨ - توجب المادة ١٢٣ اجراءات جنائية على المحقق أن يثبت ما يكشف عن شخصية المتهم ثم يحيطه علما بالتهمة المنسوبة اليه ، وليس عليه أن يكشف عن شخصيته للمتهم .

(١٩٦٥/٥/٤ أحكام النقض س ١٦ ق ٨٧ ص ٤٣٠)

١٣٦٩ - لا يوجب القسانون سماع أقوال المتهم أو استجوابه في مرحلة التحقيق الابتدائي الا اذا كان مقبوضا عليه نفاذا لأمر مأمور الضبط القضائي أو عند حضوره لأول مرة في التحقيق أو قبل اصدار الامر بحبسه احتياطيا أو قبل النظر في مد هذا الحبس .

(١٩٦٦/٥/٣١ أحكام النقض س ١٧ ق ١٣٤ ص ٧٢٦)

مادة ١٢٤

في غير حالة التلبس وحالة السرعة بسبب الخوف من ضياع الأدلة لا يجوز للمحقق في الجنايات أن يستجوب المتهم أو يواجهه بغيره من التهمين أو الشهود الا بعد دعوة محاميه للحضور ان وجد .

وعلى المتهم ان يعلن اسم محاميه بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة أو الى مأمور السجن ، كما يجوز لمحاميه ان يتولى هذا الاقرار أو الاعلان .

ولا يجوز للمحامي الكلام الا اذا أذن له القاضي ، وإذا لم يأذن له وجب اثبات ذلك في المحضر .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

الأحكام

١٣٧٠ - الاستجواب وهو اجراء حظره القسانون على غير سلطة التحقيق هو مجابهة المتهم بالأدلة المختلفة قبله ومناقشته مناقشة تفصيلية

كما يفندنا ان كان منكرا للتهمة أو يعترف بها اذا شاء الاعتراف .
(١٩٦٦/٦/٢١ أحكام النقض س ١٧ ق ١٦٢ ص ٨١٢)

١٢٧١ - من المقرر أن القانون لم يرسم للتعرف صورة خاصة
يطلب اذا لم يتم عليها .

(١٩٨١/١١/٢٨ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٧٤ ص ٩٩٧)

ظهور المحامي استجواب المتهم

١٢٧٢ - ان المادة ١٢٤ اجراءات جنائية اذ نصت على عدم
استجواب المتهم أو مواجهته في الجنايات الا بعد دعوة محاميه للحضور ان
وجه ، قد استثنيت من ذلك حالتي التلبس والسرعة بسبب الخوف من ضياع
الأدلة ، واذا كان تقدير هذه السرعة متروكا للمحقق تحت رقابة محكمة
الموضوع ، فما دامت هي قد أقرته عليه للأسباب السائفة التي أوردتها
ودلت على توافر الخوف من ضياع الأدلة ، فلا يجوز للطاعن من بعد مصادرتها
في عقيدتها أو مجادلتها فيما انتهت اليه .

(١٩٧٦/٢/١٥ أحكام النقض س ٢٧ ق ٤١ ص ٢٠٩)

١٢٧٣ - مفاد نص المادة ١٢٤ اجراءات جنائية أن المشرع تطلب
ضمانة خاصة لكل متهم في جنائية هي وجوب دعوة محاميه لحضور الاستجواب
أو المواجهة فيما عدا حالة التلبس وحالة السرعة بسبب الخوف من ضياع
الأدلة ، وذلك تلميها للمتهم وصونا لحرية الدفاع عن نفسه .

(١٩٦٨/١٠/٢٨ أحكام النقض س ١٩ ق ١٧٦ ص ٨٩١)

١٢٧٤ - لم يتطلب القانون لدعوة المحامي لحضور استجواب المتهم
في جنائية أو مواجهته شكلا معينا ، فقد تتم بخطاب أو على يد محضر أو أحد
رجال السلطة العامة .

(١٩٦٨/١٠/٢٨ أحكام النقض س ١٩ ق ١٧٦ ص ٨٩١)

١٢٧٥ - لما كان الطاعن لا يزعم انه عين محاميا عنه وقت
استجوابه أو أن محاميه تقدم للمحقق مقررا الحضور من وقت هذا
الاستجواب فان ما ينعاه بشقيه في هذا الصدد يكون على غير أساس في
القانون ولا تلزم المحكمة بالرد عليه ، لما هو مقرر من أن المحكمة لا تلتزم

بالرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان .

(١٩٧٩/٦/١١ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٤٣ ص ٦٦٩)

دعوة المحامي لحضور الاستجواب

١٣٧٦ - مفاد نص المادة ١٢٤ اجراءات جنائية أن المشرع استثنى ضمانات خاصة لكل متهم في جنائية. هي وجوب دعوة محاميه ان وجد لحضور الاستجواب أو المواجهة ، الا أن هذا الالتزام مشروط بأن يكون المتهم قد أعلن اسم محاميه بالطريق الذي رسمه القانون وهي التقرير في قلم كتاب المحكمة أو أمام مأمور السجن .

(١٩٧٣/٣/٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٦٦ ص ٣٠٢)

١٣٧٧ - مفاد نص المادة ١٢٤ اجراءات جنائية تطلب ضمانات خاصة لكل متهم بجنائية ، وذلك تطيينا للمتهم وصونا لحرية الدفاع عن نفسه ، وللتمكن من دعوة محامى المتهم تحقيقا لهذه الضمانة العامة ، يجب على المتهم أن يعلن اسم محاميه بتقرير في قلم كتاب المحكمة أو الى مأمور السجن أو أن يتولى محاميه هذا الاجراء أو الاعلان .

(١٩٧٠/٤/١٩ أحكام النقض س ٢١ ق ١٤٧ ص ٦١٧)

(١٩٦٨/١٠/٢٨ س ١٩ ق ١٧٦ ص ٨٩١)

١٣٧٨ - متى كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن الأول لم يعلن اسم محاميه سواء للمحقق في محضر الاستجواب أو قبل استجوابه بتقرير في قام الكتاب أو أمام مأمور السجن ، فإن استجوابه في تحقيق النيابة يكون قد تم صحيحا في القانون ، ويكون النعى على الحكم في هذا الخصوص غير قويم . ولا يغير من هذا النظر ما يشتره الطاعن من اغفال المحقق دعوة محاميه الذى حضر معه في مرحلة سابقة ، ذلك بأنه فضلا عن أن الحكم رد على ذلك بما يسوغ اطراحه فان نص المادة ١٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية جاء صريحا في رسم الطريق الذى يتعين على المتهم أن يسلكه في اعلان اسم محاميه ان شاء أن يستفيد مما أورده هذا النص وهو الاجراء الذى لم يقم به الطاعن .

(١٩٧٣/٣/٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٦٦ ص ٣٠٢)

الدفع ببطلان

١٢٧٩ - الدفع ببطلان استجواب المتهم في جنابة واعترافه المستمد منه لعدم دعوة محاميه للحضور - رغم عدم تنازله عن هذه الدعوة صراحة - هو دفع جوهرى لمتعلقه بحرية الدفاع وبالضمانات الأصلية التى كفلها القانون صيانة لحقوق هذا المتهم مما يقتضى من المحكمة أن تعنى بالرد عليه بما يفنده فإن هى أغفلت ذلك فإن حكمها يكون معيبا بالقصور فى التسبيب .

(٢٩ / ١٠ / ١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ١٧٦ ص ٨٩١)

١٢٨٠ - ليس فى حضور الضابط استجواب النيابة للمتهم ما يوجب هذا الاجراء أو يبطله فى وقت كان مكفولا لها فيه حرية الدفاع عن نفسها بكافة الضمانات .

(٦ / ٣ / ١٩٦١ أحكام النقض س ١٢ ق ٥٩ ص ٣١١)

مادة ١٢٥

يجب السماح للمحامي بالاطلاع على التحقيق فى اليوم السابق عمل الاستجواب أو المواجهة ما لم يقرر القاضي غير ذلك .

وفى جميع الأحوال لا يجوز الفصل بين التهم ومعالجه الحاضر معه أثناء التحقيق .

- معدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ الصادر فى ٢٨ ٩ ١٩٧٢ . ونشر فى ٢٨ ٩ / ١٩٧٢

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ تحت المادة ١٥ .

- لا مقابل لها فى القانون السابق .

مادة ١٢٥ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

يجب السماح للمحامي بالاطلاع على التحقيق فى اليوم السابق على الاستجواب أو المواجهة

ما لم يقرر القاضي غير ذلك .

الأحكام

١٢٨١ - دفع محامى المتهم ببطلان التحقيق وما تلاه من اجراءات استنادا الى عدم تمكن النيابة له قبيل التصرف فى التحقيق من الاطلاع على ملف الدعوى وعدم السماح له بالاتصال بالمتهم ، هذا الدفع لا محل له اذ

أن القانون لا يرتب البطان الا على عديم السماح بغير مقتضى لمحامى المتهم بالاطلاع على التحقيق فى اليوم السابق على استجواب المتهم أو مواجهته بغيره أو بالاطلاع على التحقيق أو الاجراءات التى أجريت فى غيبته .

(١٩٥٦/٣/١٥ أحكام النقض س ٧ ق ١٠٧ ص ٣٦١)

١٣٨٢ - حق النيابة العامة فى منع وكيل المتهم عن الحضور وقت استجوابها اياه رعاية لمصلحة التحقيق أمر سائغ قانونا ولا يصح نقدها عليه .

(١٩٣٤/٢/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٩٧ ص ٢٦٥)

الفصل الثامن

في التكليف بالحضور وأمر الضبط والاحضار

مادة ١٣٦

لقاضي التحقيق في جميع المواد أن يصدر حسب الأحوال أمرا بحضور المتهم أو بالقبض عليه واحضاره .
- قارن المادة ٩٣ من القانون السابق .

حكم

١٣٨٣ - المتهم في حكم المادة ١/١٢٦ اجراءات جنائية هو كل من وجه اليه الاتهام بارتكاب جريمة معينة ولو كان ذلك أثناء قيام مأمور الضبط القضائي بمهمة البحث عن الجرائم ومرتكبيها وجمع الاستدلالات التي تلزم للتحقيق والدعوى على مقتضى المادتين ٢١ و ٢٩ اجراءات جنائية ما دامت قد حامت حوله شبهة أن له ضلعا في ارتكاب الجريمة التي يقوم أولئك المأمورون بجمع الاستدلالات عنها .
(١٩٦٦/١١/٢٨ أحكام النقض س ١٧ ق ٢١٩ ص ١١٦١)

مادة ١٣٧

يجب أن يشتمل كل أمر على اسم المتهم ولقبه وصناعته ومحل إقامته والتهمة المستندة اليه وتاريخ وإمضاء القاضي وأتمم الرسمي .

ويشمل الأمر بحضور المتهم فضلا عن ذلك تكليفه بالحضور في ميعاد معين .

ويشمل أمر القبض والاحضار تكليف رجال السلطة العامة بالقبض على المتهم واحضاره أمام القاضي إذا رفض الحضور طوعا في الحال .

ويشمل أمر الحبس تكليف مأمور السجن بقبول المتهم ووضعه في

السجن مع بيان مادة القانون المنطبقة على الواقعة •

- تقابل المادتين ٩٥ و ٩٩ من القانون السابق •

حكم

١٢٨٤- جاء نص المادة ١٢٧ إجراءات جنائية مطلقاً في إلزام جميع رجال السلطة العامة بالقبض على المتهم الذي صدر أمر بالقبض عليه واحضاره ممن يملكه قانوناً ، ومن ثم فإن الدفع ببطان القبض لأن من أجراه رئيس مكتب مكافحة المخدرات في حين أن النيابة كلفت وحدة تنفيذ الأحكام بذلك يكون على غير أساس •
(١٩٧٣/٥/٢١ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٣٢ ص ٦٤٥) •

مادة ١٢٨

تعلن الأوامر الى المتهم بمعرفة أحد المحضرين أو أحد رجال السلطة العامة ، وتسلم له صورة منها •

- قانون المادتين ٩٧ و ١٠٠ من القانون السابق •

مادة ١٢٩

تكون الأوامر التي يصدرها قاضي التحقيق نافذة في جميع الأراضي المصرية •

- لا مقابل لها في القانون السابق •

مادة ١٣٠

إذا لم يحضر المتهم بعد تكليفه بالحضور دون عذر مقبول ، أو إذا خيف هربه ، أو إذا لم يكن له محل إقامة معروف ، أو إذا كانت الجريمة في حالة تلبس ، جاز لقاضي التحقيق أن يصدر أمراً بالقبض على المتهم واحضاره ولو كانت الواقعة مما لا يجوز فيها حبس المتهم احتياطياً •

- تقابل المادتين ٩٣ من القانون السابق •

- المذكرة الإيضاحية : إذا لم يحضر المتهم بعد تكليفه بالحضور بدون عذر مقبول أو إذا خيف هربه أو إذا لم يكن له محل إقامة معروف أو كانت الجريمة مشهودة جاز لقاضي التحقيق أن يصدر أمراً بالقبض عليه لكي يتمكن من استكمال التحقيق باستجواب المتهم ولو كانت

الجريمة جنحة غير جائز فيها الحبس الاحتياطي . كما لو كان معاقبا عليها بالفرامة فقط أو بالحبس الذي لا يزيد على ثلاثة شهور .

مادة ١٣١

يجب على قاضي التحقيق أن يستجوب فوراً المتهم المقبوض عليه ، وإذا تعذر ذلك يودع في السجن إلى حين استجوابه ، ويجب ألا تزيد مدة إيداعه على أربع وعشرين ساعة . فإذا مضت هذه المدة وجب على مأمور السجن تسليمه إلى النيابة العامة ، وعليها أن تطلب في الحال إلى قاضي التحقيق استجوابه ، وعند الاقتضاء تطلب ذلك إلى القاضي الجزئي أو رئيس المحكمة . أو أي قاضي آخر يعينه رئيس المحكمة ، والا أمرت بإخلاء سبيله .

- تقابل المادة ٩٣ من القانون السابق .

- المذكرة الإيضاحية : ولما كان القصد من القبض والإحضار لاستجواب المتهم وجب على قاضي التحقيق أن يستجوبه فوراً أي بمجرد حضوره مقبوضاً عليه فإذا تعذر ذلك يحبس المتهم إلى حين استجوابه ، ولا يجوز أن تزيد مدة حبسه على أربع وعشرين ساعة . فإذا مضت هذه المدة دون أن يستجوب وجب على مأمور السجن تسليمه إلى النيابة العامة لتعمل على استجوابه في الحال بصرفه قاضي التحقيق أو عند الاقتضاء بصرفه النامي الجزئي أو رئيس المحكمة أو أي قاضي آخر يتدبه رئيس المحكمة ، فإذا لم يتيسر الاستجواب بالرغم من ذلك، يجب على النيابة أن تغل سبيل المتهم وذلك حتى لا يستمر محبوساً من غير أمر حبس .

مادة ١٣٢

إذا لبس على المتهم خارج دائرة المحكمة التي يجري التحقيق فيها يرسل إلى النيابة العامة بالجهة التي قبض عليه فيها . وعلى النيابة العامة أن تتحقق من جميع البيانات الخاصة بشخصه وتحيطه علماً بالواقعة المنسوبة إليه ، وتدون أقواله في شأنها .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ١٣٣

إذا اعترض المتهم على نقله أو كانت حالته الصحية لا تسمح بالنقل يعطّر قاضي التحقيق بذلك وعليه أن يصدر أمره فوراً بما يتبع .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

الفصل التاسع

فى امر الحبس

مادة ١٣٤

إذا تبين بعد استجواب المتهم أو فى حالة هربه أن الدلائل كافية وكانت الواقعة جناية أو جنحة معاقبا عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر ، جاز لقاضى التحقيق أن يصدر أمرا بعبس المتهم احتياطيا •

ويجوز دائما حبس المتهم احتياطيا ، إذا لم يكن له محل إقامة ثابت معروف فى مصر وكانت الجريمة جنحة معاقبا عليها بالحبس •

- قارن المادة ٩٤ من القانون السابق •

- المذكرة الإيضاحية : ويجوز الحبس الاحتياطى فى الجنح التى يعاقب عليها بالحبر الذى لا تزيد مدته على ثلاثة شهور إذا لم يكن للمتهم محل إقامة ثابت ومعروف فى الملكة المصرية ، وللحبس فى هذه الصورة ما يبرره لاحتمال عدم الاعتناء الى المتهم عند المحاكمة •

حكم

١٣٨٥ - وجوب سماع النيابة لدفاع المتهم طبقا للمادة ٢/٣٤ جنائيات معلق على شرط حضوره أمامها لاستجوابه ان لم يكن محبوسا •
(١٩١٢/٢/١٧ المجموعة الرسمية س ١٣ ق ٤٢)

مادة ١٣٥

لا يجوز الحبس الاحتياطى فى الجرائم التى تقع بواسطة الصحف
الا اذا كانت الجريمة من الجرائم المتصوص عليها فى المواد ١٧٣ و ١٧٩ و ١٨٠
فقرة ثانية من قانون العقوبات أو تتضمن طعنا فى الأعراض أو تعريضا على
الفساد الأخلاق •

- مضافة بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٩ الصادر فى ١٩٥٩/١٢/٦ ، ونشر فى ١٩٥٩/١٢/٦

- لا مقابل لها فى القانون السابق •

مادة ١٣٥ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

لا يجوز الحبس الاحتياطى فى الجنح التى تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر
الا اذا كانت الجريمة تتضمن طعنا فى الأعراض تعريضا على افساد الأخلاق أو اذا كانو

من الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٧١ و ١٧٢ و ١٧٩ فقرة ثانية و-١٨٠ و ١٨١ و ١٨٢ من قانون العقوبات .

مادة ١٣٦

يجب على قاضي التحقيق قبل ان يصدر امرا بالحبس ان يسمع الوالد النيابة العامة .
- تقابل المادة ٩٨ من القانون السابق .

مادة ١٣٧

للنيابة العامة ان تطلب في اى وقت حبس المتهم احتياطيا .
- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ١٣٨

يجب عند ايداع ايداع المتهم السجن بناء على امر الحبس ان تسلم صورة من هذا الامر الى مأمور السجن بعد توقيعه على الاصل بالاستلام .
- تقابل جز المادة ١٠٠ من القانون السابق .

حكم

١٣٨٦ - ليس في القانون ما يوجب تنفيذ امر الحبس الاحتياطي على متهمين بجريمة واحدة في سجن مركزي واحد ، ومن ثم فلا محل لما اثير عن بطلان عزل الطاعن الاول عن زميله عند حبسهم احتياطيا .
(١٤ / ٣ / ١٩٦٦ احكام النقض ص ١٧ ق ٥٦ ص ٢٨٦)

مادة ١٣٩

يلغ فوراً كل من يقض عليه او يعبس احتياطيا باسباب القبض عليه او حبسه ، ويكون له حق الاتصال بمن يرى ابلاغه بما وقع والاستعانة بهم . ويجب اعلانه على وجه السرعة بالتهم الموجهة اليه .

ولا يجوز تنفيذ اوامر القسب والاحضار واوامر الحبس بعد مضي ستة اشهر من تاريخ صدورهما ، ما لم يتمدها قاضي التحقيق لمدة اخرى .

- ممدلة بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ الصادر في ١٩٧٢/٩/٢٨ ، ونشر في ١٩٧٢/٩/٢٨ .
- راجع ما جاء بالذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ تحت المادة ١٥ .
- تقابل المادة ١٠١ من القانون السابق .
- مادة ١٢٩ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :
- لا يجوز تنفيذ أوامر الضبط والاحضار وأوامر الحبس بعد مضي سنة أشهر من تاريخ صدورها ، ما لم يستعدها قاضي التحقيق لمدة أخرى .

مادة ١٤٠

لا يجوز لمأمور السجن أن يسمح لأحد من رجال السلطة بالاتصال بالمحبوس داخل السجن إلا بإذن كتابي من النيابة العامة ، وعليه أن يدون في دفتر السجن اسم الشخص الذي سمح له بذلك ووقت المقابلة وتاريخ وضمون الاذن .

- ممدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٢ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ ، ونشر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ .
- راجع ما جاء بالذكرة الإيضاحية للمرسوم رقم ٣٥٢ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١ .
- لا مقابل لها في القانون السابق .
- تقرير لجنة الاجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ : اضيفت هذه المادة لمنع معذولة أحداث أي تأثير على ارادة المتهم داخل السجن أو الاتصال به بدون علم قاضي التحقيق (النيابة العامة) وبدون اذنه .
- مادة ١٤٠ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :
- لا يجوز لمأمور السجن أن يسمح لأحد من رجال السلطة بالاتصال بالمحبوس داخل السجن إلا بإذن كتابي من قاضي التحقيق . وعليه أن يدون في دفتر السجن اسم الشخص الذي سمح له بذلك ووقت المقابلة وتاريخ وضمون الاذن .

الأحكام

١٢٨٧ - ان المادة ٧٩ من القانون رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجن اذ جرى نصها على أنه لا يسمح لأحد رجال السلطة بالاتصال بالمحبوس احتياطيا داخل السجن إلا بإذن كتابي من النيابة العامة ، فقد دلت على أن هذا المنع قاصر على المحبوس احتياطيا على ذمة القضية ذاتها ، سدا لذريعة التأثير عليهم ومنعاً لظنة اكرامهم على الاعتراف وهم قى قبضة السلطة العامة ، ولا كذلك من كان محبوسا حبسا تنفيذيا على ذمة قضية أخرى ، فضلا عن أن القانون لم يرتب البطالان على مخالفة حكم هذه المادة لأنه لم يقصد منها سوى تنظيم الاجراءات داخل

السجن ، بدلالة ورودها في باب الادارة والنظام داخل السجن ، متبنة الصلة
باجراءات التحقيق .
(١٩٧٠/٦/٢٢ أحكام النقض ص ٢١ ق ٢١٤ ص ٩٠٥)

١٢٨٨ - لا جدوى مما يثيره الطاعن من بطلان اعترافه بسبب
مخالفة المادة ١٤٠ اجراءات جنائية ، ذلك بأن المخاطب بهذا النص بحكم
وروده في الفصل التاسع من الباب الثالث الخاص بقاضى التحقيق من القانون
المذكور هو مأمور السجن يقصد تحذيره من اتصال رجال السلطة بالمتهم
المحبوس داخل السجن ولا يترتب على هذا الاتصال بذاته بطلان ما للاجراءات
وكل ما يلحقه هو مظنة التأثير على المتهم وتقدير ذلك موكل لمحكمة
الموضوع .

(١٩٧٠/٣/٢٢ أحكام النقض ص ٢١ ق ١٠٦ ص ٤٣١ ،
١٩٦٦/٣/١٤ ص ١٧ ق ٥٦ ص ٢٨٦ ، ١٩٦١/٣/٧ ص ١٢ ق ٦٢ ص ٣٢٤)

مادة ١٤١

**للنيابة العامة ولقاضى التحقيق فى القضايا التى يندب لتحقيقها
فى كل الأحوال أن يأمر بعدم اتصال المتهم المحبوس بغيره من المسجونين
وبالا يزوره أحد وذلك بنون اخلال بحق المتهم بالاتصال دائما بالمدافع عنه
بنون حضور أحد .**

- معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر فى ١٩٥٢/١٢/٢٥ ، ونتم
فى ١٩٥٢/١٢/٢٥ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت
المادة ١١ .

- تقابل المادة ١٠٣ من القانون السابق .

مادة ١٤١ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥١ :

لقاضى التحقيق فى كل الأحوال أن يأمر بعدم اتصال المتهم المحبوس بغيره من المسجونين
وبالا يزوره أحد ، وذلك بنون اخلال بحق المتهم فى الاتصال دائما بالمدافع عنه بنون حضور
أحد .

مادة ١٤٢

**ينتهى الحبس الاحتياطى حتما بمضى خمسة عشر يوما على حبس المتهم ،
ومع ذلك يجوز لقاضى التحقيق بعد سماع اقوال النيابة العامة والمتهم أن**

يصدر أمرا بمد الحبس مدة أو مددا أخرى لا يزيد مجموعها على خمسة وأربعين يوما .

على أنه في مواد الجنب يجب الإفراج حتما عن المتهم المقبوض عليه بعد مرور ثمانية أيام من تاريخ استجوابه إذا كان له محل إقامة معروف في مصر ، وكان الحد الأقصى للمقوبة المقررة قانونا لا يتجاوز سنة واحدة ولم يكن عائدا وسبق الحكم عليه بالحبس أكثر من سنة .

- تقابل المادتين ٣٩ و ١٠٨ من القانون السابق .

مادة ١٤٣

إذا لم ينته التحقيق ورأى القاضي مد الحبس الاحتياطي زيادة على ما هو مقرر بالمادة السابقة ، وجب قبل انقضاء المدة السالفة الذكر حالة الأوراق إلى محكمة الجنب المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة لتصدر أمرا بمد سماع أقوال النيابة العامة والمتهم بمد الحبس مددا متعاقبة لا تزيد كل منها على خمسة وأربعين يوما إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك أو الإفراج عن المتهم بكفالة أو بغير كفالة .

ومع ذلك يتعين عرض الأمر على النائب العام إذا انقضى على حبس المتهم احتياطيا ثلاثة شهور وذلك لاتخاذ الإجراءات التي يراها كفيلة لانتهاء من التحقيق .

وفي جميع الأحوال لا يجوز أن تزيد مدة الحبس الاحتياطي على ستة شهور ، ما لم يكن المتهم قد أعلن بإحاطته إلى المحكمة المختصة قبل انتهاء هذه المدة . فإذا كانت التهمة المنسوبة إليه جناية فلا يجوز أن تزيد مدة الحبس الاحتياطي على ستة شهور إلا بعد الحصول قبل انقضائها على أمر من المحكمة المختصة بمد الحبس مدة لا تزيد على خمسة وأربعين يوما قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى مماثلة ، والا وجب الإفراج عن المتهم في جميع الأحوال ز

- مدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩/٦/١٩٦٢ . ونشر في ١١/٦/١٩٦٢

- مدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ الصادر في ٢٨/٩/١٩٧٢ . ونشر في ٢٨/٩/١٩٧٢

- راجع ما جاء بالفقرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .

- راجع ما جاء بالفقرة الإيضاحية للقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ تحت المادة ١٥ .

- تقابل المادة ١١١ من القانون السابق .

مادة ١٤٣ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٦ :

إذا رأى قاضي التحقيق ضد الحبس الاحتياطي زيادة على ما هو مقرر بالمادة السابقة ،
وجب قبل انقضاء المدة السالفة الذكر عرض الأوراق على غرفة الاتهام لتصدر أمراً بما تراه
بعد سماع أقوال النيابة العامة والمتهم .

ولغرفة الاتهام ضد الحبس مددا متعاقبة لا تزيد كل منها على خمسة وأربعين يوماً إلى
أن ينتهي التحقيق .

ولها عند الأمر بمد الحبس الاحتياطي أن تحدد للقاضي أجلاً لتمام التحقيق . فإذا
لم يتم التحقيق في هذا الأجل ، وجب عرض الأوراق عليها في نهاية هذا الأجل ، ولها في هذه
الحالة أن تصدر أمراً بأن لا وجه لإقامة الدعوى أو بإحالتها إلى المحكمة المختصة أو باستمرار
التحقيق مع حبس المتهم أو الإفراج عنه .

مادة ١٤٣ معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٤ :

إذا لم ينته التحقيق ورأى القاضي ضد الحبس الاحتياطي زيادة على ما هو مقرر في المادة
السابقة ، وجب قبل انقضاء المدة السالفة الذكر إحالة الأوراق إلى محكمة الجناح المستأنفة
منعقدة في غرفة المشورة لتصدر أمراً بعد سماع أقوال النيابة العامة والمتهم بمد الحبس
مدداً متعاقبة لا تزيد كل منها على خمسة وأربعين يوماً إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك
أو الإفراج عن المتهم بكفالة أو بغير كفالة .

المفصل العاشر

فى الافراج المؤقت

مادة ١٤٤

لقاضى التحقيق فى كل وقت سواء من تلقاء نفسه او بناء على طلب المتهم ان يامر بعد سماع اقوال النيابة العامة بالافراج المؤقت عن المتهم اذا كان هو الذى امر بحبسه احتياطيا ، على شرط ان يتعهد المتهم بالحضور كلما طلب وبالا يفر من تنفيذ الحكم الذى يمكن ان يصدر ضده .

فاذا كان الامر بالجس الاحتياطى صادرا من محكمة الجنح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة بناء على استئناف النيابة العامة الامر بالافراج السابق صدوره من قاضى التحقيق فلا يجوز صدور امر جديد بالافراج الا منها .

- معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر فى ١٩٦٢/٦/١١ . ونشر فى ١٩٦٢/٦/١١

- راجع ما جاء بالفكرة الايضاحية عن القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .

- تقابل المادتين ١٠٣ و ١٠٤ من القانون السابق .

تقرير لجنة الاجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ : وقد كانت المادة ١٦٤ من مشروع الحكومة تلغى بانه اذا رفض قاضى التحقيق طلب الافراج فلا حق للمتهم فى تجديده ، وقد رأت اللجنة حذف هذه المادة لانه ما دام لقاضى التحقيق حق الافراج فى اى وقت عن المنهه بناء على تضييع الظروف فلا شيء يمنع المتهم من التماس الافراج عنه بقاء على ذلك .

مادة ١٤٤ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥١ :

لقاضى التحقيق فى كل وقت سواء من تلقاء نفسه او بناء على طلب المتهم ان يامر بعد سماع اقوال النيابة العامة بالافراج المؤقت عن المتهم اذا كان هو الذى امر بحبسه احتياطيا . على شرط ان يتعهد المتهم بالحضور كلما طلب وبالا يفر من تنفيذ الحكم الذى يمكن ان يصدر ضده .

فاذا كان الامر بالجس الاحتياطى صادرا من غرفة الاتهام بناء على استئناف النيابة العامة الامر بالافراج السابق صدوره من قاضى التحقيق فلا يجوز صدور امر جديد بالافراج الا منها .

مادة ١٤٥

فى غير الاحوال التى يكون فيها الافراج واجبا حتما ، لا يفرج عن

التهمة بضمنان أو بغير ضمان الا بعد ان يمين له محلا في الجهة الكائن بها مركز المحكمة ان لم يكن مقيما فيها .

- تقابل المادة ١/١٠٤ من القانون السابق .

المذكرة الايضاحية : وفي الأحوال التي يكون الافراج فيها واجبا حتما لا يفرج عن المتهم الا بعد ان يمين له محلا بالجهة الكائن بها مركز المحكمة التي يحصل التحقيق فيها ان لم يكن مقيما فيها حتى يسهل الاتصال به كلما كانت هناك حاجة لذلك في التحقيق .

مادة ١٤٦

يجوز تعليق الافراج المؤقت - في غير الأحوال التي يكون فيها واجبا حتما - على تقديم كفالة .

ويقدر قاضي التحقيق او محكمة الجنتح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة حسب الأحوال مبلغ الكفالة .

ويخصص في الأمر الصادر بتقدير مبلغ الكفالة جزء منه ليكون جزءا كافيا لتخلف المتهم عن الحضور في أي إجراء من إجراءات التحقيق والدعوى والتقدم لتنفيذ الحكم والقيام بكافة الواجبات الأخرى التي تفرض عليه . ويخصص الجزء الآخر لدفع ما يأتي بترتيبه :

(أولا) المصاريف التي صرفتها الحكومة .

(ثانيا) العقوبات المالية التي قد يحكم بها على المتهم .

واذا قدرت الكفالة بغير تخصيص اعتبرت ضمانا لقيام المتهم بواجب الحضور والواجبات الأخرى التي تفرض عليه وعدم التهرب من التنفيذ .

- مدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ ، ونشر في ١٩٦٢/٦/١١

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .

- تقابل المادة ١١٠ من القانون السابق .

مادة ١٤٦ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

يجوز تعليق الافراج المؤقت - في غير الأحوال التي يكون فيها واجبا حتما - على تقديم كفالة .

ويقدر قاضي التحقيق أو غرفة الاتهام ، إذا كان الأمر بالافراج صادرا منها ، مبلغ الكفالة . ويخصص جزء معين منه ليكون جزءا كافيا لتخلف المتهم عن الحضور في جميع إجراءات التحقيق والدعوى والتقدم لتنفيذ الحكم والقيام بكافة الواجبات الأخرى التي تفرض

- عليه . ويخصص الجزء الآخر للدفع ما يأى بترتيبه :
- (أولا) المصاريف التى دفعتها مجبلا المدعى بالمطرق المدنية .
- (ثانيا) المصاريف التى صرفتها الحكومة .
- (ثالثا) العقوبات المالية التى قد يحكم بها عل المتهم .

مادة ١٤٧

يدفع مبلغ الكفالة من المتهم او من غيره ، ويكون ذلك بايضاغ المبلغ المقدر فى خزانة المحكمة نقدا او سندات حكومية او مضمونة من الحكومة .

ويجوز ان يقبل من أى شخص ملء التمهيد بدفع المبلغ المقدر للكفالة اذا اخل المتهم بشرط من شروط الافراج ويؤخذ عليه التمهيد بذلك فى محضر التحقيق او بتقرير فى قلم الكتاب . ويكون للمحضر او التقرير قوة السند الواجب التنفيذ .

- لا مقابل لها فى القانون السابق .

مادة ١٤٨

اذا لم يتم المتهم بغير علم مقبول بتنفيذ لحد الالتزامات المفروضة عليه يصبح الجزء الاول من الكفالة ملكا للحكومة بغير حاجة الى حكم بذلك .

ويرد الجزء الثانى للمتهم اذا صدر فى الدعوى قرار بان لا وجه ، او حكم بالبراءة .

- لا مقابل لها فى القانون السابق .

مادة ١٤٩

لقاضى التحقيق اذا رأى ان حالة المتهم لا تسمح بتقديم كفالة ان يلزمه بان يقدم نفسه لكتب البوليس فى الأوقات التى يحددها له فى امر الافراج مع مراعاة ظروفه الخاصة .

وله ان يطلب منه اختيار محل للاقامة فى غير المكان الذى ولدت فيه الجرمية ، كما له ان يحظر عليه ارتياد مكان معين .

- لا مقابل لها فى القانون السابق .

- المذكرة الايضاحية : ويجوز للقاضي (او غرفة المشورة) اذا رآيا ان حالة المتهم لا تسمح بتقديم كفالة أن يلزمه بأن يتقدم لمكتب الجوليس في الاوقات التي يحددها له في امر الافراج مع مراعاة ظروفه الخاصة من حيث عمله وبسد مسكنه من محل الجوليس .

مادة ١٥٠

الامر الصادر بالافراج لا يمنع قاضي التحقيق من اصدار امر جديد بالقبض على المتهم او بحبسه ، اذا قويت الأدلة ضده او اخل بالشروط المفروضة عليه ، او جدت ظروف تستدعي اتخاذ هذا الاجراء .

- تقابل المادتين ١١٣ و ١١٤ من القانون السابق .

مادة ١٥١

اذا احيل المتهم الى المحكمة يكون الافراج عنه ان كان محبوسا او حبسه ان كان مفرجا عنه من اختصاص الجهة المحال اليها .

وفي حالة الاحالة الى محكمة الجنايات يكون الامر في غير دور الانعقاد من اختصاص محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة .

وفي حالة الحكم بعدم الاختصاص تكون محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة هي المختصة بالنظر في طلب الافراج أو الحبس الى أن ترفع الدعوى الى المحكمة المختصة .

- ألنيت عبارة « مستشار الاحالة » من الفقرة الاولى بموجب القرار بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذي صدر ونشر في ١٩٨١/١١/٤ على أن يصل به في اليوم التالي لتاريخ نشره .

- راجع المذكرة الايضاحية للقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ تحت المادة ١٥٨ .
- ممدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ ، ونشر في ١٩٦٢/٦/١١ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- تقابل المادتين ٤٤ و ١١٢ من القانون السابق .

مادة ١٥١ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

اذا احيل المتهم الى غرفة الاتهام او الى المحكمة يكون الافراج عنه ان كان محبوسا او حبسه ان كان مفرجا عنه من اختصاص الجهة المحال اليها .
وفي حالة الاحالة الى محكمة الجنايات يكون الامر في غير دور الانعقاد من اختصاص غرفة الاتهام .

وفي حالة الحكم بعدم الاختصاص تكون غرفة الاتهام هي المختصة بالنظر في طلب الافراج أو الحبس إلى أن ترفع الدعوى إلى المحكمة المختصة .

مادة ١٥٢

لا يقبل من المعنى عليه أو من المدعى بالحقوق المدنية طلب حبس المتهم ولا تسمع منه أقوال في المناقشات المتعلقة بالافراج عنه .

- تقابل المادة ١٠٧ من القانون السابق .

الفصل الحادى عشر

فى انتهاء التحقيق والتصرف فى الدعوى

مادة ١٥٣

حتى انتهى التحقيق يرسل قاضى التحقيق الأوراق الى النيابة العامة
وعليها أن تقدم له طلباتها كتابة خلال ثلاثة أيام اذا كان المتهم محبوسا
وعشرة أيام اذا كان المتهم مفرجا عنه .

وعليه أن يخطر باقى الخصوم ليبدوا ما قد يكون لديهم من اقوال .

- لا مقابل لها فى القانون السابق .

- الفكرة الإيضاحية : ويجب أن تكون طلبات النيابة مسببة وان تكون مشتملة على
بيان مفصل للواقعة والوصف القانونى لها .

حكم

١٣٨٩ - لا حرج على قاضى التحقيق فى أن يتصرف فى التحقيق
طبقاً لما يحليه عليه ضميره ويصدر القرار الذى يراه ولو كان مخالفا لطلبات
النيابة .

(١٩٥٦/١١/٢ أحكام النقض س ٧ ق ٣٢٤ ص ١١٦٧)

مادة ١٥٤

اذا رأى قاضى التحقيق أن الواقعة لا يعالج عليها القانون أو أن الأدلة
على المتهم غير كافية يصدر أمرا بأن لا وجه لاقامة الدعوى ويفرج عن المتهم
المحبوس ان لم يكن محبوسا لسبب آخر .

ويجب أن يشتمل الأمر على الأسباب التى بنى عليها .

ويعلن الأمر للمدعى بالحقوق المدنية ، واذا كان قد توفى يكون الاعلان
لمودته جملة فى محل الواقعة .

- مدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ ، ونشر في ١٩٦٢/٦/١١
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- تقابل المادة ١١٦ من القانون السابق .
- المذكرة الايضاحية : أما عن سلطة التصرف في التحقيق فقد خول قاضي التحقيق التفجير بأن لا وجه لاقامة الدعوى في جميع الأحوال اذا كانت الواقعة لا يعاقب عليها القانون او كانت الأدلة على المتهم غير كافية . ويدخل في مدلول ذلك الصور التي يمتنع فيها رفع الدعوى العمومية لأي سبب كغنى المدة أو لقيام مانع من مواقع العقاب أو لأي سبب آخر .
- مادة ٣٥٤ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :
- إذا رأى قاضي التحقيق أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون أو أن الأدلة على المتهم غير كافية ، يصدر أمراً بأن لا وجه لاقامة الدعوى ، ويفرج عن المتهم المحبوس إن لم يكن مجهولاً لسبب آخر .

مادة ١٥٥

إذا رأى قاضي التحقيق أن الواقعة مغالطة يعيل لاتهم الى المحكمة الجزئية ويفرج عنه إن لم يكن محبوساً لسبب آخر .

- تقابل المادة ١١٧ من القانون السابق .

مادة ١٥٦

إذا رأى قاضي التحقيق أن الواقعة جنحة ، يعيل لاتهم الى المحكمة الجزئية ما لم تكن الجريمة من الجنح التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر - علماً الجنح المخيرة بالفراد الناس - فيعيلها الى محكمة الجنائيات .

- تقابل المادة ١١٨ من القانون السابق .

مادة ١٥٧

على النيابة العامة عند صدور القرار بإحالة الدعوى الى المحكمة الجزئية أن تقوم بإرسال جميع الأوراق الى قلم كتاب المحكمة في ظرف يومين ، وبإعلان الخصوم بالمفسود أمام المحكمة في أقرب جلسة وفي الجواميع المقررة .

مادة ١٥٨

إذا رأى قاضي التحقيق أن الواقعة جنائية وأن الأدلة على المتهم كافية

يعيل الدعوى الى محكمة الجنايات ويكلف النيابة العامة برسالة الأوراق اليها فوراً .

- تقابل المادة ١٢٣ من القانون السابق .
- ممدلة بالقرار بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذى صدر ونشر في ١٩/١١/١٩٨١ ، على أن يصل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .
- المذكرة الايضاحية للقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ : اثار ضللة عدد الأوامر الصادرة من مستشار الاحالة بالا وجه لاقامة الدعوى بل وندرتها الانتباه الى امرين ، اولهما سلامة تقرير النيابة العامة فيما رجعت هي فيه الادانة في مواد الجنايات التي احالتها اليه لاحالتها الى محكمة الجنايات ، وثانيهما أن أصبحت مرحلة الاحالة على هذا الأساس مجرد اجراء شكلي ، ولم تتعلق الهدف منها بل كانت على النقيض فترة من الزمن لست بالقصيرة من شأنها تعطيل الفصل في القضايا رغم تزايد عددها الذى يدعو الى عدالة ناجزة ، هذا فضلا عما سارت اليه الامور من أن رؤساء النيابة الكلية قد أصبحوا بدرجة محام عام له من الخبرة والكفاية مما يستلزم الاحالة ، ومن ثم فلم يكن هناك حرج حصل لعدم الاطئنتان الى الغاء نظام مستشار الاحالة ، اكتفاء بأن يكون التصرف في الجنايات للمحامين المامنين ، والغاء ما يتعارض مع ذلك من مواد القانون وتعديل بعضها بما يتسق وهذا الاتجاه .

- وممدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٩/٥/١٩٥٧ ، ونشر في ١٩/٥/١٩٥٧ .
- وبالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١١/٦/١٩٦٢ ، ونشر في ١١/٦/١٩٦٢ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ تحت المادة ٦٤ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- تقابل المادة ٢١٩ من القانون السابق والمادة ٢٩ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

مادة ١٥٨ من القانون رقم ١٩٥٠ :

إذا رأى قاضى التحقيق أن الواقعة جنائية ، يحيلها الى غرفة الاتهام ، ويكلف النيابة العامة برسالة الأوراق اليها فوراً .

ومع ذلك يجوز له بدلا من تقديم الدعوى الى غرفة الاتهام أن يصدر أمرا باحالتها الى المحكمة الجزئية ، إذا رأى أن الجنائية قد اقرنت بأحد الأعدار القانونية أو بطرف مختلفة من شأنها تخفيض القوية الى حدود المفتح .

على أن ذلك لا يجوز له إذا كان الفصل جنائية ارتكبت بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر .

ويصدر أمر الاحالة المذكور بناء على طلب النيابة العامة ، أو من تلقاء نفس القاضي .
ويجب أن يشتمل على بيان الأعدار أو الظروف المخففة التى بنى عليها .
وللمحكمة في هذه الحالة أن تحكم بعدم الاختصاص ، إذا رأت أن ظروف الدعوى

لا تبرر تخفيض القوية الى حدود المفتح .

مادة ١/١٥٨ ، ٢ ممدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ :

إذا رأى قاضى التحقيق أن الواقعة جنائية يحيلها الى غرفة الاتهام ويكلف النيابة العامة برسالة الأوراق اليها فوراً ، فإذا كانت الجريمة من الجنايات المنصوص عليها فى الأبواب

الأول والثاني والثاني مكررا والثالث والرابع والرابع عشر من البكتاب الثاني من قانون العقوبات والقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانون رقم ٤٤٦ لسنة ١٩٥٤ أمر قاضي التحقيق بإحالتها وما يكون مرتبطا بها من جرائم أخرى إلى محكمة الجنايات ويتبع في ذلك أحكام المواد ١٨٥ و١٨٦ و١٨٧ و١٨٨ و١٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية .

ومع ذلك يجوز له أن يصدر أمرا بإحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية إذا رأى أن الجناية قد التزمت بأحد الأعداد القانونية أو بطرف مغلقة من شأنها تخفيض العقوبة إلى حدود الجتمع .

مادة ١٥٨ معلقة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ :

إذا رأى قاضي التحقيق أن الواقعة جنائية وأن الأدلة على التهم كافية يحيل الدعوى إلى مستشار الإحالة ويكلف النيابة العامة بإرسال الأوراق إليه فوراً .

مادة ١٥٩

يفصل قاضي التحقيق في الأمر الصادر بالإحالة إلى المحكمة الجزئية أو محكمة الجنايات في استمرار حبس المتهم احتياطيا أو الإفراج عنه أو القبض عليه أو حبه احتياطيا إذا لم يكن قد قبض عليه أو كان قد أفرج عنه .

- لفظ عبارة « أو مستشار الإحالة » من المادة ١٥٩ بموجب القرار رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذي صدر ونشر في ١٩٨١/١١/٤ على أن يعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .
- راجع المذكرة الإيضاحية للقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ تحت المادة ١٥٨ .
- معلقة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٩٥٧/٥/١٩ ونشر في ١٩٥٧/٥/١٩ .
- وبالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ ونشر في ١٩٦٢/٦/١١ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ تحت المادة ٦٤ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- تقابل المادتين ١١٥ ، ١١٨ من القانون السابق .
- مادة ١٥٩ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

يفصل قاضي التحقيق في الأمر الصادر بالإحالة إلى المحكمة الجزئية أو غرفة الاتهام في استمرار حبس المتهم احتياطيا ، أو الإفراج عنه أو القبض عليه وحبه احتياطيا . إذا لم يكن قد قبض عليه أو كان قد أفرج عنه .

مادة ١٥٩ معلقة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ :

يفصل قاضي التحقيق في الأمر الصادر بالإحالة إلى المحكمة الجزئية أو إلى غرفة الاتهام أو محكمة الجنايات في استمرار حبس المتهم احتياطيا أو الإفراج عنه أو في القبض عليه وحبه احتياطيا إذا لم يكن قد قبض عليه أو كان قد أفرج عنه .

مادة ١٦٠

تشتمل الأوامر التي يصدرها قاضي التحقيق طبقا للمواد ١٥٤ و ١٥٥ و ١٥٦ و ١٥٨ على اسم ولقب وسن المتهم ومحل ميلاده وسكنه وصناعته وبيان الواقعة المنسوبة اليه ووصفها القانوني .

- قارن المادة ١٢٠ من القانون السابق .

مادة ١٦٠ مكررا

يجوز للنائب العام أو المحامي العام في الأحوال المبينة في الفقرة الأولى من المادة ١١٨ مكررا (١) من قانون العقوبات أن يعيل الدعوى الى محاكم الجنج لتقضى فيها وفقا لاحكام المادة المذكورة .

- مضافة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ الصادر في ١٦/٧/١٩٧٥ ونشر في ٣١/٧/١٩٧٥

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ تحت المادة ٨ مكررا .

الفصل الثاني عشر

في استئناف أوامر قاضي التحقيق

مادة ١٦١

للنيابة العامة ان تستأنف ولو لمصلحة المتهم جميع الأوامر التي يصدرها قاضي التحقيق سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب المحصوم .

- تقابل المادة ١٠٥ من القانون السابق .

- المذكرة الإيضاحية : يقضى المفروض بأن جميع الأوامر التي يصدرها قاضي التحقيق قابلة للمعارضة من النيابة العمومية ولو لمصلحة المتهم ، وذلك في جميع الأحوال نظرا لما للنيابة العمومية من صفة خاصة لا يخفى منها إساءة استعمال هذا الحق .

حكم

١٢٩٠ - صدور قرار قاضي التحقيق بإحالة الواقعة الى غرفة الاتهام باعتبارها من الجنب التي تقع بواسطة الصحف على غير أفراد الناس ، وإن جاء على خلاف ما تقضى به المادة ١٥٦ إجراءات من وجوب إحالة الواقعة في هذه الحالة الى محكمة الجنايات مباشرة ، إلا انه يعد مع ذلك قرارا نهائيا لا يقبل بطبيعته الاستئناف سواء من النيابة العامة أو غيرها من المحصوم . ولا محل للتحدى بالمادة ١٦١ إجراءات التي تبسح للنيابة العامة أن تستأنف ولو لمصلحة المتهم جميع الأوامر التي يصدرها قاضي التحقيق ، سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب المحصوم ، ذلك أن هذا الحق لا يسرى على القرار المذكور ، لأنه بحكم إحالة الدعوى على غرفة الاتهام تصبح هذه الهيئة المختصة بنظر الدعوى بحيث يكون التقرير باستئناف القرار المذكور أمامها غير ذي موضوع لأنها الجهة التي تتولى الفصل في استئناف أوامر قاضي التحقيق طبقا للمادة ١٦٧ إجراءات جنائية ، وهو ما لا يتعلق به مراد الشارح الذي يجب أن يتنزه عن هذا اللغو .

(١٩٥٩/١٢/٢٢ أحكام النقض من ١٠ ق ٢١٨ من ١٩٥٠) .

مادة ١٦٢

للمدعى بالحقوق المدنية استئناف الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق بأن لا وجه لاقامة الدعوى ، إلا إذا كان الأمر صادراً في تهمة موجهة ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه أثناء تاديبه وتوقيته أو بسببها ، ما لم تكن من الجرائم المشار إليها في المادة ١٢٣ من القانون العقوبات .

- ممدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ الصادر في ١٩٥٦/٣/٢١ ونشر في ١٩٥٦/٣/٢٥
وبالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ ونشر في ١٩٦٢/٦/١١
وبالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ الصادر في ١٩٧٢/٩/٢٨ ونشر في ١٩٧٢/٩/٢٨
- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ تحت المادة ٦٣
- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣
- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ تحت المادة ١٥
- لا مقابل لها في القانون السابق .
- المذكرة الإيضاحية : وأجيز للمدعى بالحقوق المدنية أن يمارس في الأمر الذي يصدر من قاضي التحقيق بأن لا وجه لاقامة الدعوى ومن المفهوم أن معارضته تتناول الدعوى الجنائية مع الدعوى المدنية .
مادة ١٦٢ ممدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ :
للمدعى عليه وللمدعى بالحقوق المدنية استئناف الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق بأن لا وجه لاقامة الدعوى .

مادة ١٦٣ ممدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ :
للمدعى عليه وللمدعى بالحقوق المدنية استئناف الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق بأن لا وجه لاقامة الدعوى ، إلا إذا كان الأمر صادراً في تهمة موجهة ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه أثناء تاديبه وتوقيته أو بسببها .
مادة ١٦٢ ممدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ :
للمدعى بالحقوق المدنية استئناف الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق بالا وجه لاقامة الدعوى ، إلا إذا كان الأمر صادراً في تهمة موجهة ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه أثناء تاديبه وتوقيته أو بسببها .

مادة ١٦٣

جميع المحكوم أن يستأنفوا الأوامر المتعلقة بمسائل الاختصاص ، ولا يوقف الاستئناف سير التحقيق ولا يترتب على القضاء بعدم الاختصاص بطلان إجراءات التحقيق .

- تنال المادة ٦١ من القانون السابق .

الأحكام

١٣٩١ - الأوامر التي تصدرها غرفة الاتهام المتعلقة بمسائل الاختصاص ليست من بين ما خوله الشارع للمتهم حق الطعن فيه بطريق النقض ، وعلى ذلك فإذا قضت غرفة الاتهام في الاستئناف المرفوع من المتهم عن القرار الصادر من النيابة العامة بإحالة الدعوى الى محكمة سيئناه العسكرية للاختصاص بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا فإن الطعن بطريق النقض في هذا الأمر يكون غير جائز .

(١٩٥٦/٤/١٠ أحكام النقض س ٧ ق ١٥٩ ص ٥٤٨)

١٣٩٢ - جواز استئناف الأوامر المتعلقة بمسائل الاختصاص أمام غرفة الاتهام مقصور بنص المادة ١٦٣ اجراءات على أوامر قاضي التحقيق دون النيابة .

(١٩٥٦/٤/١٠ أحكام النقض س ٧ ق ١٥٩ ص ٥٤٨)

مادة ١٦٤

للمنيابة العامة وحدها استئناف الامر الصادر بالإحالة الى المحكمة الجزئية باعتبار الواقعة جنحة او مخالفة طبقا للمادتين ١٥٥ و ١٥٦ .

ولها وحدها كذلك أن تستأنف الامر الصادر في جنابة بالافراج المؤقت عن المتهم المحبوس احتياطيا .

- معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١١/٦/١٩٦٢ ونشر في ١١/٦/١٩٦٢

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .

- تقابل المادة ١٢٢ من القانون السابق .

مادة ١٦٤ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

لا يجوز لغير النيابة العامة استئناف الامر الصادر بالإحالة أمام المحكمة المختصة بالنظر في أصل الدعوى ، وذلك مع عدم الاخلال بما للنيابة من الحق في أن يثبت أن الواقعة التي أثبتت فيها الاحالة لا يعاقب عليها القانون .

مادة ١٦٥

- معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١١/٦/١٩٦٢ ونشر في ١١/٦/١٩٦٢

يحصل الاستئناف بتقرير في قلم الكتاب .

- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
 - قارن المواد ٦١ و ١٠٥ و ١٢٢ من القانون السابق .
 مادة ١٦٥ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :
 يحصل الاستئناف بتقرير في قلم الكتاب في ميعاد ثلاثة أيام من تاريخ صدور الأمر أو التبليغ أو الاعلان حسب الأحوال .

الأحكام

١٢٩٣ - نصت المادة ١٦٥ اجراءات جنائية على أن استئنافته الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق بالا وجه لاقامة الدعوى يحصل بتقرير في قلم الكتاب في ميعاد ثلاثة أيام من تاريخ صدور الأمر أو التبليغ أو الاعلان حسب الأحوال . وقد صرحت المذكرة الإيضاحية لهذا النص بأن الشارح قد وحد الميعاد بالنسبة لجميع المحصوم فجعل بدء الموعد من تاريخ صدور الأمر بالنسبة لمن صدر في مواجهته منهم أو من تاريخ تبليغه للنيابة العامة أو اعلانه للمحصوم اذا لم يصدر في مواجهتهم ، أو بالنسبة لمن صدر في غير مواجهتهم منهم ، ومن ذلك يتضح أن الميعاد المذكور في المادة ١٦٥ لا يسرى في حق المحصم الغائب ، سواء كان متهما أو مدعيا بالحقوق المدنية أو مجنيا عليه ، الا من تاريخ اعلانه رسميا بالأمر ، ولا يكفي في سريان هذا الميعاد العلم بالأمر الصادر من قاضي التحقيق .

(١٩٥٩/٥/٢٦ أحكام النقض س ١٠ ق ١٢٨ ص ٥٧٦)

١٢٩٤ - ان قانون الاجراءات الجنائية اذ نص في المادة ١٦٥ على أن استئناف الأمر الصادر من قاضي التحقيق بأن لا وجه لاقامة الدعوى يحصل بتقرير في قلم الكتاب في ميعاد ثلاثة أيام من تاريخ صدور الأمر أو التبليغ أو الاعلان حسب الأحوال قد أفاد بذلك أن هذا الميعاد بالنسبة للمحصوم الذين لم يصدر الأمر في مواجهتهم لا يسرى الا من تاريخ اعلانه رسميا ، ولا يكفي في ذلك مجرد العلم بالأمر .

(١٩٥٥/٤/٥ أحكام النقض س ٦ ق ٢٤٤ ص ٨٧٩)

مادة ١٦٦

يكون ميعاد الاستئناف اربعا وعشرين ساعة في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١٦٤ وعشرة أيام في الأحوال الأخرى .

ويبتلى الميعاد من تاريخ صدور الامر بالنسبة للنيابة العامة ومن تاريخ اعلانه بالنسبة الى باقى الخصوم .

- مدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ ونشر في ١٩٦٢/٦/١١
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- لا مقابل لها في القانون السابق .
- مادة ١٦٦ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :
- يكون ميعاد الاستئناف بالنسبة للنائب العام عشرة ايام .

مادة ١٦٧

يرفع الاستئناف الى محكمة الجنج المستأنفة منقطة في غرفة المشورة الا اذا كان الامر المستأنف صادرا بالا وجه لاقامة الدعوى في جناية فيرفع الاستئناف الى محكمة الجنايات منقطة في غرفة المشورة .

واذا كان السلى تولى التحقيق مستضمارا عملا بالمادة ٦٥ فلا يقبل الطعن في الامر الصادر منه الا اذا كان متعلقا بالاخصاص او بالا وجه لاقامة الدعوى ويكون الطعن امام محكمة الجنايات منقطة في غرفة المشورة .

وعلى غرفة المشورة عند الغاء الامر بالا وجه لاقامة الدعوى ان تعيد القضية معينة الجريمة المكونة لها والأفعال المرتكبة ونص القانون المطبق عليها ، وذلك لاحالتها الى المحكمة المختصة .

وتكون القرارات الصادرة من غرفة المشورة في جميع الأحوال نهائية .

- مدلة بالقرار بتانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذى صدر ونشر في ١٩٨١/١١/٤ على ان يعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .
- راجع المذكرة الايضاحية للقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ تحت المادة ١٥٨ .
- مدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ ونشر في ١٩٦٢/٦/١١
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- قارن المادة ١٣٤ من القانون السابق .
- مادة ١٦٧ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :
- يرفع الاستئناف الى غرفة الاتهام ، وتصل فيه على وجه الاستعجال .
- مادة ١٦٧ مدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ :
- يرفع الاستئناف الى محكمة الجنج المستأنفة منقطة في غرفة المشورة الا اذا كان الامر المستأنف صادرا بان لا وجه لاقامة الدعوى في جناية فيرفع الاستئناف الى مستشار الاحالة .
- ويصل في الاستئناف على وجه الاستعجال .

الأحكام

١٢٩٥ - ليس في القانون ما يمنع من أن يقوم رئيس النيابة الذي أصدر الأمر المستأنف من تمثيل النيابة العامة عند نظر الاستئناف أمام مستشار الإحالة .

(١٩٧٣/٦/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٥٤ ص ٧٣٩)

١٢٩٦ - لا يجوز العطن بالنقض في أوامر غرفة الاتهام الا فيما تصدره من قرارات يرفض الطعون المرفوعة لها طبقا للقانون .

(١٩٥٦/١٢/٢٥ أحكام النقض ص ٧ ق ٣٦٠ ص ١٣٠٩)

مادة ١٦٨

لا يجوز في مواد الجنايات تنفيذ الأمر الصادر بالافراج المؤقت عن المتهم المعبوس احتياطيا قبل انقضاء ميعاد الاستئناف المنصوص عليه في المادة ١٦٦ ولا قبل الفصل فيه اذا رفع في هذا الميعاد .

ولمحكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة أن تأمر بمد حبس المتهم طبقا لما هو مقرر في المادة ١٤٣ .

واذا لم يفصل في الاستئناف خلال ثلاثة أيام من تاريخ التقرير به وجب تنفيذ الأمر الصادر بالافراج فورا .

- ممدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ ونشر في ١٩٦٢/٦/١١

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- المذكرة الايضاحية : وحتى لا يتأثر التحقيق بالافراج عن المتهم بناء على أمر عارضته فيه النيابة نص على أنه في حالة ما اذا كان الأمر المأرض فيه يقتضي الافراج عن المتهم وعارضته فيه النيابة فيستمر حبس المتهم حتى يفصل في هذه المعارضة . ولما كان للنيابة أن تمارض حتى نهاية المدة المادية المفعلة لها نص على عدم الافراج عن المتهم الا بصد انتهاء هذا الميعاد . ومن المفهوم أن المعارضة التي تمنع الافراج هي المعارضة التي تقدم من النيابة فقط ، وأما المعارضة المرفوعة من المدعى بالمحقوق المدنية فلا توقف تنفيذ أمر الافراج .

مادة ١٦٨ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

لا يجوز تنفيذ الأمر الصادر بالافراج المؤقت قبل انقضاء ميعاد الاستئناف المنصوص عليه في المادة ١٦٥ ولا قبل الفصل في الاستئناف اذا رفع في الميعاد .

مادة ١٦٩

إذا رفض الاستئناف المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية عن الأمر الصادر بأن لا وجه لاقامة الدعوى جاز للجهة المرفوع اليها الاستئناف أن تحكم عليه للمتهم بالتعويضات الناشئة عن دفع الاستئناف إذا كان لذلك محل .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١١/٦/١٩٦٢ ونشر في ١١/٦/١٩٦٢
- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ١٦٩ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

إذا رفض الاستئناف المرفوع من المجنى عليه او من المدعى بالحقوق المدنية . جاز لفرقة الاتهام أن تحكم عليه بالتعويضات الناشئة عن دفع الاستئناف .

الفصل الثالث عشر

في مستشار الاحالة

المواد من ١٧٠ الى ١٩٦

- ألغيت هذه المواد بالقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذي صدر ونشر في ١٩٨١/١١/٤ على أن يعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .
- راجع المذكرة الايضاحية للقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ تحت المادة ١٥٨ .

مادة ١٧٠ :

يتولى قضاء الاحالة في دائرة كل محكمة ابتدائية مستشار او اكثر تعينه الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف التي تقع في دائرتها المحكمة الابتدائية في مبدأ كل سنة قضائية ، مع مراعاة حكم البند الاول من المادة ٣٦٧ .

وترفع الى مستشار الاحالة دعاوى الجنايات طبقا للمواد ١٥٨ و ١٦٧ و ٢١٠ و ٢١٤ ، ويباشر عدلا ذلك الاختصاصات الاخرى المخولة له في القانون .

واذا كان الذي تولى قضاء التحقيق مستشارا ، عملا بالمادة ٦٥ ، فتكون له جميع الاختصاصات المخولة في القانون لمحكمة الجنح الاستئناف المنعقدة في غرفة المشورة والمستشار الاحالة .

- معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ ونشر في ١٩٦٢/٦/١١ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- تقابل المواد ١١١ ، ١٢٤ ، ١٢٦ من القانون السابق .
- مادة ١٧٠ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :
- تشكل غرفة الاتهام في كل محكمة ابتدائية من ثلاثة من قضاتها .
- وفي حالة ما اذا كان التحقيق قد باشره أحد مستشاري محكمة الاستئناف ، تشكل غرفة الاتهام من ثلاثة من مستشاري تلك المحكمة .

الأحكام

الفقرة الثانية

١٣٩٧ - التعديل الصادر بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ بإضافة فقرة ثالثة للمادة ٢١٤ اجراءات جنائية انما خول النيابة العامة حق رفع الدعوى فى الجنايات المنصوص عليها فى هذه الفقرة وما يكون مرتبطا بها من جرائم أخرى الى محكمة الجنايات بطريق تكليف المتهم بالحضور امامها مباشرة دون أن يسلب غرفة الاتهام حقها الاصيل فى التصرف فى الجنايات التى تحال اليها من قاضى التحقيق أو النيابة العامة ، وغاية الأمر أن المشرع أضفى بهذا التعديل ولاية جديدة على النيابة العامة بالنسبة لهذا النوع من الجرائم ، فان لم تستعمل هذه الرخصة وأحالت جناية مما ذكر الى غرفة الاتهام وجب عليها التصرف فيها فان قررت عدم اختصاصها بنظر الدعوى المحالة اليها تكون قد أخطأت .

(١٩٦٣/٢/١١ أحكام النقض س ١٤ ق ٢٤ ص ١١٣)

١٣٩٧ مكرر - ان نظر دعوى الجناية لدى قاضى الاحالة هو مرحلة ذات شأن فى المحاكمة الجنائية والاخلال بها يعتبر اخلالا باجراء جوهري فى الدعوى ماس بالنظام العام ، فكل جناية يجب أن ينظرها قاضى الاحالة قبل تقديمها لمحكمة الجنايات حتى ولو كانت هذه الجناية مرتبطة بجناية أخرى سبق أن قدمها قاضى الاحالة الى المحكمة ، فلا يجوز للنياية العمومية أن ترفع الدعوى أمام محكمة الجنايات رأسا بجناية جديدة على شخص مقدم لتلك المحكمة بجناية أخرى اعتمادا على أن تلك الجناية الجديدة مرتبطة بالجناية الأخرى المنظورة أمام المحكمة فعلا ، لأن هذا الارتباط لا يمكن بحال أن يتخذ شفيما فى مخالفة القانون بتخطي مرحلة الاحالة .

(١٩٣٥/٦/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٨٦ ص ٤٩٠)

مادة ١٧١ :

على مستشار الاحالة عند وصول ملف القضية اليه أن يحدد الدور الذى ستنظر فيه وأن يعد جدول قضايا كل دور من أدوار الانقضاء ، ويأمر باعلان المتهم وباقي الخصوم باليوم الذى يحدد لنظر القضية .

ويجوز له أن يعقد جلساته فى غير الأيام المعينة أو فى غير مقر المحكمة

كلما اقتضت الحال ذلك .

- معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١١/٦/١٩٦٢ ونشر في ١١/٦/١٩٦٢ .
- راجع ما جاء بالفكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- لا مقابل لها في القانون السابق .
- مادة ١٧١ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :
- تعدد غرفة الاتهام مرة في كل أسبوع . ويجوز عقدا في غير الأيام المينة لانتقادها كلما اقتضت الحال ذلك .
- ولها أن تعدد جلساتها في غير مقر المحكمة .

مادة ١٧٢ :

تعلن النيابة العامة التهم وباقي الخصوم بالجلسة المحددة لنظر القضية قبل انعقادها بثلاثة أيام على الأقل .

- مدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١١/٦/١٩٦٢ ونشر في ١١/٦/١٩٦٢ .
- راجع ما جاء بالفكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- لا مقابل لها في القانون السابق .
- مادة ١٧٢ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :
- في الاحوال التي يجب فيها عرض الامر على غرفة الاتهام ترسل النيابة العامة الاوراق فوراً الى قلم كتاب المحكمة ، وتعلن الخصوم لتقديم مذكراتهم والحضور في ظرف ثلاثة أيام .

الأحكام

١٣٩٨ - لما كان قضاء محكمة النقض قد استقر على أن عدم اعلان الأمر بالإحالة لا يبين عليه بطلانه ، وأن قضاء الإحالة ليس الا المرحلة النهائية من مراحل التحقيق ، وأن ما يصدره مستشار الإحالة من قرارات لا يمد أحكاماً في المعنى الصحيح للقانون فلا محل لاختصاص أوامره لما يجري على الأحكام من قواعد البطلان ، فضلاً عن أن ابطال أمر إحالة الدعوى الى محكمة الموضوع بعد اتصالها بها يقتضى اعادتها الى مرحلة الإحالة ، وهو غير جائز باعتبار تلك المرحلة لا تخرج عن كونها جهة تحقيق فلا تجوز إعادة الدعوى اليها بعد دخولها في حوزة المحكمة ، وأن أوجه البطلان المتعلقة بإجراءات التكاليف بالحضور ليست من النظام العام ، فإذا حضر المتهم بنفسه أو بوكيل عنه فليس له أن يتمسك بهذا البطلان ، وإنما له أن يطلب تصحيح التكاليف أو استيفاء أى نقص فيه واعطائه ميعاداً ليحضر دفاعه قبل البدء في سماع الدعوى .

(١٩٨٣/٤/٤ أحكام النقض س ٣٤ ق ٤ ص ٣٦)

١٣٩٨ مكرر - استقرت أحكام محكمه النقض على اعتبار الاحالة من مراحل التحقيق وأن تخلف الطاعن عن الحضور أمام مستشار الاحالة ، حتى يفرض عدم اعلانه ، لا يبطل القرار بالاحالة الى المحاكمة فالقانون م يستوجب حضوره ، كما أن المحكمة هي جهة التحقيق النهائي ويجوز للمتهم أن يطلب منها استكمال ما فات مستشار الاحالة من اجراءات وابداء دفاعه بشأنه امامها ، ومن ثم فلا محل للقول بوجود ضرر يستدعي بطلان هذا الاجراء والا ترتب على البطلان اعادة الدعوى الى جهة التحقيق بعد اتصالها بالمحكمة وهو غير جائز .

(١٩٨٣/٣/٨ أحكام النقض ص ٣٤ ق ٦٥ ص ٣٢٨ ، ١٩٧٣/٦/١١ ص ٢٤ ق ١٥٦ ص ٧٥٠ ، ١٩٧١/١٠/١٧ ص ٢٢ ق ١٣١ ص ٥٣٩)

١٣٩٩ - ليس في عدم حضور الطاعن أمام مستشار الاحالة أو حتى عدم اعلانه - بفرض حصوله - ما يعيب اجراءات الاحالة التي لا تعدو أن تكون من مراحل التحقيق التي لم يستوجب القانون حضوره فيها ، كما أن المحكمة هي جهة التحقيق النهائي ، يجوز للمتهم أن يطلب منها استكمال ما فات مستشار الاحالة من اجراءات التحقيق وابداء دفاعه بشأنه امامها .

(١٩٧٩/٥/٧ أحكام النقض ص ٣٠ ق ١١٦ ص ٥٤٤)

مادة ١٧٣ :

يفقد مستشار الاحالة جلساته في غير علانية ، ويصدر اوامره بعد الاطلاع على الأوراق وسماع أقوال النيابة العامة والمتهم وباقي الخصوم .

ويجوز له أن يدعو المحقق ليقدم كل ما يلزم من ايضاحات .

ويجب أن تشمل اوامره سواء أكانت بالاحالة الى المحكمة أو بانه لا وجه لاقامة الدعوى على الأسباب التي بنيت عليها .

- ممدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ ونشر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ .

وبالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ ونشر في ١٩٦٢/٦/١١ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .

- لا مقابل لها في القانون السابق .
مادة ١٧٣ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :
نقد غرفة الاتهام جلساتها في غير علانية ، وتصدر أوامرها بعد سماع تقرير من أحد
أعضائها والإطلاع على الأوراق ومذكرات الخصوم وسماع الايضاحات التي يرى لزوم طلبها منهم .
ويجوز أن يدعى قاضي التحقيق ليقسم كل ما يلزم من الايضاحات .
مادة ١٧٣ ممدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ :
« تستبدل عبارة المحقق بعبارة قاضي التحقيق في المادة ١٧٣ فقرة ثانية من القانون
رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ » .

الأحكام

الفقرة الأولى

١٣٠٠ - غرفة الاتهام باعتبارها هيئة تحقيق لا تسرى عليها أحكام
المادة ٢٧١ إجراءات جنائية الخاصة بإجراءات التحقيق بجلسة المحاكمة .
وقد نظمت المادة ١٧٣ من القانون إجراءات نظر الدعوى أمامها . فالنص
على القرار المطعون فيه بمخالفة القانون إذ لم تستجوب غرفة الاتهام المتهمين
ولم تسمع طلبات النيابة ودفاع المدعى بالحق المدني - على فرض صحته -
لا يعتبر خطأ في تطبيق القانون أو في تأويله ، وبالتالي لا يكون هذا النص
مقبولا .

(١٠/٨/١٩٦٢ أحكام النقض س ١٣ ق ١٥١ ص ٦٠٤)

الفقرة الثالثة

المراد بتسبيب أوامر مستشار الإحالة

١٣٠١ - من المقرر أن مستشار الإحالة وإن لم يكن من وظيفته
البحث عما إذا كان المتهم مدانا فإن من حقه بل من واجبه وهو بسبيل
إصدار قراره أن يحص الدعوى وأدلتها ثم يصدر قرارا مسببا بما يراه في
كفاية الأدلة أو عدم كفايتها لتقديم المتهم للمحاكمة مع رجحان الحكم
بإدائته ، إلا أن ذلك مشروط بأن يشمل أمره على ما يفيد أنه محص الدعوى
وأدلة الثبوت التي قام عليها الاتهام عن بصر وبصيرة .

(١٩٧٧/١/٢١ أحكام النقض س ٢٨ ق ٣ ص ٢٢ ، ١٩٧٠/١٢/٢٠)

س ٢١ ق ٢٩٧ ص ١٢٢٨ ، ١٩٧٠/١٢/٢١ ق ٢٩٨ ص ١٢٣١)

١٣٠٢ - المحكمة من تسبيب الأمر الصادر من مستشار الإحالة

- باحالة واقعة الجناية الى محكمة الجنايات أو بأن لا وجه لاقامة الدعوى - على ما أفحصت عنه المذكرة الايضاحية للقانون المعدل هي الرغبة في اسباغ صفة الجدية على مرحلة الاحالة .

(١٩٧٠/٤/٦ أحكام النقض س ٢١ ق ١٣٣ ص ٥٠٩)

١٣٠٣ - ان التسبب يعتبر شرطا لازما لصحة أوامر مستشار الاحالة وذلك بالقدر الذي يقتضيه المقام في الدعوى في حدود وظيفته باعتباره جهة تحقيق لا قضاء حكم ، اذ هو اجراء جوهرى لتأكيد جديتها وضمان رقابة محكمة النقض عليها ، لما كان ذلك وكان التأنيث من كتاب المحامى العام أن الامر المطعون فيه لم تحرر اسبابه لئلا ينظر الطعن فانه يكون باطلا واجب النقض .

(١٩٦٩/١٢/٢٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٣٠٩ ص ١٤٩٦)

١٣٠٤ - أوجبت المادة ١٧٣ اجراءات أن يشتمل الامر الصادر من مستشار الاحالة سواء كان بالاحالة أو بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية على الاسباب التى بنى عليها ، وذلك لاسباب صفة الجدية على هذه المرحلة ، ولم يستلزم القانون أن يتضمن تسبب الامر - وهو جزء من قضاء التحقيق - بيانات معينة أسوة بما فعله في المادة ٣١٠ فى أحكام الادانة الصادرة من قضاء الحكم .

(١٩٦٩/١٢/٢٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٣٠٣ ص ١٤٦٧ ،

١٩٦٩/٦/٢٣ ق ١٨٣ ص ٩٢٦)

١٣٠٥ - المحكمة من ايجاب تسبب الامر الصادر من مستشار الاحالة على ما أفصحت عنه المذكرة الايضاحية للقانون هي الرغبة في اسباغ صفة الجدية على مرحلة الاحالة ، فمستشار الاحالة وان لم يكن من وظيفته البحث عما اذا كان المتهم مدانا ، فان من حقه بل من واجبه هو فى سبيل اصدار قراره أن يمحى الدعوى وأدلتها ثم يصدر امره مسببا بما يراه فى كفاية الأدلة أو عدم كفايتها . والمقصود من كفاية الأدلة فى قضاء الاحالة أنها تسمح بتقديم المتهم للمحاكمة مع رجحان الحكم بادانته وهو المعنى الذى يتفق ووظيفة ذلك القضاء ، كمرحلة من مراحل الدعوى الجنائية ، والقرار منه بأن لا وجه لاقامة الدعوى يخضع فى تقديره وفقا للمادة ١٩٥ اجراءات جنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٣ لرقابة

محكمة النقض .

(١٩٦٤/١١/٢٣ أحكام النقض س ١٥ ق ١٤٤ ص ٧٣٠)

صور لا يشوبها بطلان

١٣٠٦ - أن القانون وأن استلزم أن يشمل الأمر الصادر بأن لا وجه لاقامه الدعوى الجنائية سواء من قاضي التحقيق أو النيابة العامة أو من مستشار الاحالة بداءة على الاسباب التي بنى عليها فإنه لم يتطلب ذلك عند اصدار مستشار الاحالة أو محكمه الجلس المستأنفة منطقتة في عرفة المشورة - على حسب الاحوال - الامر بتأييد أمر قاضي التحقيق أو النيابة العامة بأن لا وجه لاقامه الدعوى الجنائية في الطعن المرفوع اليها عنه ، بما مفاده أنه إذا أورد مستشار الاحالة أو غرفة المشورة اسبابا للأمر الصادر منه في هذا الصدد فإنها تعد اسبابا مكتمة للأسباب التي بنى عليها الامر المطعون فيه أمام أيها .

(١٩٧٣/١١/٢٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٤٣ ص ١٠٧٩)

١٣٠٧ - البين من استقراء نصوص المواد ١٥٤ و ١٦٢ و ١٦٧ و ١٦٩ و ٢٠٩ و ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية في شأن اصدار قاضي التحقيق أو النيابة العامة للأمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية أو استئناف هذا الامر وانعصل فيه ومقارنتها بالمادتين ١٧٣ و ١٧٦ من ذات القانون النوارديتين في الفصل الخاص بمستشار الاحالة - أن القانون وأن استلزم أن يشتمل الامر الصادر بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية مسواء من قاضي التحقيق أو النيابة العامة أو مستشار الاحالة على الاسباب التي بنى عليها ، فإنه لم يتطلب ذلك عند اصدار مستشار الاحالة أمره بتأييد أمر قاضي التحقيق أو النيابة العامة بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية في الاستئناف المرفوع اليه عنه . ومن ثم فلا تثير على الامر المطعون فيه اذ هو أيد الأمر المستأنف لأسبابه مكتفيا بها دون أن ينشئ لنفسه أسبابا قائمة بذاتها ، وأحال في رده على ما استندت اليه الطاعة في استئنافها على ما أقيم عليه ذلك الأمر .

(١٩٧٣/٦/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٥٤ ص ٧٣٩)

١٣٠٨ - لا يلزم لصحة قرارات مستشار الاحالة بصورها باسم الامة ما دام أن كلا من الدستور وقانون السلطة القضائية لا يوجب هذا

البيان الا فى الأحكام ، وقضاء الاحالة ليس الا المرحلة النهائية من مراحل التحقيق ، وهو فيما يباشره من سلطات ليس الا سلطة تحقيق وليس جزءا من قضاء الحكم .

(١٩٧٠/١٢/٢١ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٩٨ ص ١٢٣١ ،
١٩٦٩/١٠/٢٠ س ٢٠ ق ٢١٢ ص ١٠٧٨)

١٣٠٩ - قضاء الاحالة ليس الا المرحلة النهائية من مراحل التحقيق وما يباشره من سلطات انما باعتباره سلطة تحقيق وليس جزءا من قضاء الحكم ، ومن ثم فانه لا يلزم لصحة قراراته صدورها باسم الشعب ، ما دام الدستور لا يوجب هذا البيان الا فى الأحكام .

(١٩٧٣/٦/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٥٤ ص ٧٣٩ ،
١٩٦٨/١٠/٢٨ س ١٩ ق ١٧١ ص ٨٦٤ ، ١٩٦٨/٢/٥ ق ٣١ ص ١٨١)

١٣١٠ - ان البطلان المنصوص عليه فى المادة ٣١٢ اجراءات جنائية قاصر على الأحكام ولا يطبق الا عليها ، لما لها من حجية خاصة حيث تكتسب قوة الامر المقضى متى صارت نهائية وتمتنع معها اعادة محاكمة المتهم عن ذات الواقعة التى حكم عليه من أجلها لاي سبب كان ومهما تكشف بعد ذلك من دلائل بينما أوامر مستشار الاحالة محدودة الحجية وصدورها لا يمنع من اعادة التحقيق عن ذات الواقعة او فى حالة ظهور دلائل جديدة عملا بالمادة ١٩٧ اجراءات ، ومن ثم فان القول ببطلان الامر الصادر من مستشار الاحالة لعدم تحرير اسباب له خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره يكون ولا سند له من القانون .

(١٩٦٩/٦/٢٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٨٣ ص ٩٢٦)

١٣١١ - من المقرر أن قرارات مستشار الاحالة لا تعد أحكاما فى المعنى القانونى الصحيح ، اذ أن الحكم قضاء صادر من محكمة مشكلة تشكيلا صحيحا ومختصة فى موضوع دعوى رفعت اليها وفقا للقواعد الاجرائية المقررة ، فى حين أن أوامر مستشار الاحالة تصدر منه باعتباره سلطة تحقيق وليست جزءا من قضاء الحكم ولا تتضمن قضاء فى موضوع أى من الدعويين الجنائية أو المدنية بل هو مجرد تقدير مبدئى لحكم القانون أو لكفاية الدلائل قبل المتهم من حيث جدوى الوصول الى مرحلة المحاكمة . ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ١٧٣ اجراءات من وجوب اشتمال

أوامر مستشار الاحالة على الأسباب التي بنيت عليها ما دام أنه لا يوجد نص في القانون يحدد أجلا معينا لتحرير أسباب القرارات التي يصدرها وايداعها على نحو ما فعل الشارع بالنسبة للأحكام في المادة ٣١٢ اجراءات .

(١٩٦٩/٦/٢٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٨٣ ص ٩٢٦)

١٣١٣ - ان القصور في أسباب قرار الاحالة لا يبطل المحاكمة ولا يؤثر على صحة اجراءاتها .

(١٩٦٩/٥/١٢ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٣٧ ص ٦٧٣)

مادة ١٧٤ :

يكون لمستشار الاحالة ما للمحكمة من الاختصاصات فيما يتعلق بنظام الجلسة .

- مدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ ونشر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ .

وبالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ ونشر في ١٩٦٢/٦/١١ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ١٧٤ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

لغرفة الاتهام عند النظر في صد الحبس الاحتياطي ، أو في الاستئنافات التي يرلها الخصوم ، أو في الأوامر الصادرة بالأحالة اليها من قاضي التحقيق ، أن تجري تحقيقا تكميليا .

مادة ١٧٤ مدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ :

تضاف عبارة أو النيابة العامة بمد عبارة قاضي التحقيق الى الماد: ١٧٤ .

حكم

١٣١٣ - لقاضي الاحالة سلطة الحكم فيما يقع من المانع في الجلسة التي يعقدها .

(١٩٣٢/٥/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٥٦)

ص ٥٧٧)

مادة ١٧٥ :

مستشار الاحالة في جميع الأحوال أن يجري بنفسه تحقيقا تكميليا ،
أو يندب القاضي الذي تولى تحقيق الدعوى أو النيابة العامة لأجرائه ، وتكون
له في حالة قيامه بالتحقيق كل السلطات المخولة لقاضي التحقيق . ومتى
انتهى التحقيق يصرح للمضمو بالاطلاع عليه ويعد جلسة يخطر بها المتهم
وباقى المضمو قبل انعقادها بثلاثة أيام على الأقل لسماع اقوالهم . ويرسل
الأوراق الى النيابة العامة طبقا لما هو مقرر في المادة ١٥٣ .

ـ معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١١/٦/١٩٦٢ ونشر في ١١/٦/١٩٦٢ .

ـ راجع ما جاء بالمذكورة الايفسائية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .

ـ لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ١٧٥ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

لغرفة الاتهام عند النظر في صد الحبس الاحتياطي ، أو في الاستئنافات التي ترفع لها
عن قرارات قاضي التحقيق ، أن تصدى للموضوع وتنزل بنفسها اتمام التحقيق ، ثم تصدر
أمرها طبقا للمادة ١٧٩ .

الأحكام

١٣١٤ - النمي على الأمر المطعون فيه بوجود نقص في بعض نفاط
التحقيق غير مقبول ما دامت الطاعنة لم تطلب أمام مستشار الاحالة اجراء
تحقيق معين ولم ير هو من جانبه مجالا لاجراء تحقيق تكميلي .

(١١/٦/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٥٤ ص ٧٣٩)

١٣١٥ - ان المادة ١٧٥ اجراءات جنائية جاء نصها مطلقا في منح
مستشار الاحالة الحق في جميع الأحوال في أن يجري تحقيقا تكميليا ويكون
له عندئذ كل السلطات المخولة لقاضي التحقيق ومن بينها سلطة الأمر
بحضور المتهم أو بالقبض عليه واحضاره وكذلك سلطة الأمر من جديد
بالقبض على المتهم المفرج عنه أو بحبسه . هذا ولم يستلزم الشارع لصحة
هذه الاجراءات كما ذهب الطاعن في أسباب طعنه أن يصدر مستشار الاحالة
بادي ذي بدء قرارا باجراء التحقيق حتى يسوغ له القبض على المتهم ،
بل ان أمره بالقبض يعد في ذاته اجراء من اجراءات التحقيق التي يملكها
دون قيد طبقا للتصوص المشار اليها .

(٢١/٥/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٣٢ ص ٦٤٥)

١٣١٦ - حق غرفة الاتهام في اجراء تحقيق تكميل وحققا في التصدي للدعوى ما حقان مستقلان لا يرتبطان ببعضهما ولا يلزم احدهما عن الآخر وكلاهما من اطلاقات غرفة الاتهام موكل لتقديرها وخاضع لسلطانها مباشره ما تراءت لذلك وجها وتدعه اذا لم تر من مباشرته جدوى كما هو المستفاد من نصوص المواد ١٧٥ وما بعدها من قانون الاجراءات الجنائية .

(١٩٥٦/٤/٢٤ أحكام النقض س ٧ ق ١٧٩ ص ٦٣٥)

مادة ١٧٦ :

انذا رأى مستشار الاحالة ان الواقعة لا يعاقب عليها القانون او ان الأدلة على المتهم غير كافية ، يصدر أمرا بان لا وجه لاقامة الدعوى وطرح عن المتهم الحبوس احتياطيا ما لم يكن محبوسا لسبب آخر .

- مددلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ ونشر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ .

وبالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٥٢/٦/١١ ونشر في ١٩٥٢/٦/١١ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت

المادة ١١ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- تقرير لجنة الاجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ : فتكلم هذه المادة عن شكل آخر من أشكال التصدي عند احالة الدعوى اليها من قاضي التحقيق بعد انتهاء التحقيق في جناية لاحالتها الى محكمة الجنايات بتحويل الغرفة حق توسيع دائرة الاتهام لشمل وقائع أخرى او متهمين آخرين واجراء التحقيق اللازم لذلك .

مادة ١٧٦ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

لغرفة الاتهام عند استكمال حق التصدي طبقا للمادة السابقة . او عند احالة الدعوى اليها من قاضي التحقيق طبقا للمادة ١٥٨ أن تشمل في الدعوى وقائع أخرى . أو أشخاصا آخرين ، وأن تجري التحقيق اللازم لذلك .

مادة ١٧٦ مددلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ :

لغرفة الاتهام عند استكمالها حق التصدي طبقا للمادة السابقة . او عند احالة الدعوى اليها من قاضي التحقيق طبقا للمادة ١٥٨ او من النيابة العامة أن تدخل في الدعوى وقائع أخرى أو أشخاصا آخرين وأن تجري التحقيق اللازم لذلك .

الأحكام

١٣١٧ - حسب مستشار الاحالة أن يرى أن الأدلة على المتهم

غير كافية لرجحان الحكم بإدائته كى يصدر أمرا بالآ وجه لاقامة الدعوى الجنائية قبله تطبيقا لنص المادة ١٧٦ اجراءات جنائية ، الا أن ذلك مشروط بأن يكون قد أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة وآلم بأدلتها وآخلا أمره من عيوب التسبب .

(١٩٧٦/٦/٢٠ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٤٧ ص ٦٥٨)

١٣١٨ - ان المادة ١٧٦ اجراءات جنائية قيدت سلطة مستشار الاحالة فى إصدار الأمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى ، بأن تكون الواقعة لا يعاقب عليها القانون أو أن تكون الأدلة غير كافية ، مما مؤداه انه لا يجوز أن يصدر أمرا بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية لعدم أهمية الواقعة المطروحة عليه .

(١٩٧٤/٦/١٧ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٣١ ص ٦١٢)

١٣١٩ - الأصل أن لمستشار الاحالة فى سبيل تكوين عقيدته أن يأخذ برأى دون آخر ، ومن حق مستشار الاحالة أن يأخذ بأى قرينة دليلا لقضائه ، لأن سلطته فى الموازنة والترجيح تقتضيه تقدير عناصر الدعوى المطروحة أمامه .

(١٩٦٧/٤/٢٥ أحكام النقض س ١٨ ق ١١٣ ص ٥٦٩)

١٣٢٠ - ليس لقرار قاضى الاحالة من القوة الا بالقدر الوارد فى نصه .

(١٩٣٣/٥/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٣٠)

(ص ١٨٦)

مادة ١٧٧ :

اذا رأى مستشار الاحالة ان الواقعة جنحة أو مخالفة يأمر بإحالتها الى المحكمة الجزئية المختصة ما لم تكن من الجنح التى تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر - عند الجنح المفرة بأفراد الناس - فيحيلها الى محكمة الجنايات .

واذا كان الأمر صادرا بإحالة الدعوى الى المحكمة الجزئية يجب على النيابة العامة أن تقوم فوراً بإرسال جميع الأوراق اليها وبإعلان الخصوم بالحضور أمامها فى أقرب جلسة وفى المواعيد المقررة فى المادة ٢٣٣ .

- معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ ونشر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ .
- وبالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ ونشر في ١٩٦٢/٦/١١ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- لا مقابل لها في القانون السابق .
- مادة ١٧٧ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :
- في الأحوال المتقدمة في المواد الثلاث السابقة . يحوز لصفة الاتهام أن تنسب أحد أعضائها ليتم بإجراء التحقيق . ويكرر لنفاذ المسرب من السلطة المخولة لفحص التحقيق .
- ولها أن تنسب لذلك قاضي التحقيق .
- مادة ١٧٧ معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ :
- فقرة ثانية :
- ولها أن تنسب لذلك قاضي التحقيق أو النيابة العامة حسب الأحوال .

مادة ١٧٨ :

إذا رأى مستشار الاحالة أن الواقعة جنائية وإن الأدلة على المتهم كافية يصدر أمرا بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات .

وإذا وجد شك فيما إذا كانت الواقعة جنائية أو جنحة أو مخالفة فيجوز له أن يامر بإحالتها إلى محكمة الجنايات بالوصفين لتحكم بما تراه .

- معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ ونشر في ١٩٦٢/٦/١١ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- لا مقابل لها في القانون السابق .
- مادة ١٧٨ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :
- منى اتهم التحقيق المذكور في المادة ١٧٥ . يخطر المحصوم للاطلاع عليه ، ثم يرسل إلى النيابة العامة طبقا لما هو مقرر في المادة ١٥٣ .

الاحكام

١٣٢١ - قضاء الحكم المطعون فيه بأن أمر الاحالة نهائى لا يجوز التعرض لأمر بطلانه لأى سبب كان ، لما يؤدى اليه منطوق بطلانه من احالة الدعوى الى سلطة التحقيق بعد دخولها فى حوزة المحكمة قضاء صحيح .

(١٩٧١/٣/٢١ أحكام النقض من ٢٢ ق ٦٤ من ٢٦٤)

١٣٣٢ - من حق مستشار الاحالة بل ومن واجبه وهو بسبيل اصدار قراره أن يمحس الدعوى وادلتها تم يصدر امرا مسببا بما يراه من كفاية الأدلة أو عدم كفايتها . والمقصود من كفاية الأدلة أنها تسمح بتقديم المتهم للمحاكمة مع رجحان الحكم بادانته ، وهو المعنى الذى يتفق ووظيفة ذلك القضاء كمرحلة من مراحل الدعوى الجنائية .

(١٩٧٠/٤/٦) أحكام النقض س ٢١ ق ١٣٣ ص ٥٥٩ ،
١٩٦٩/٦/٢٣ س ٢٠ ق ١٨٣ ص ٩٢٦ ، ١٩٦٩/٥/٢٦ ق ١٥٤ ص ٧٦٣ ،
١٩٦٧/٤/٢٥ س ١٨ ق ١١٣ ص ٥٦٩)

١٣٣٣ - غرفة الاتهام سلطة من سلطات التحقيق ولا ولاية لها بالفصل فى طلب التمييز الذى يتقدم به كل من أصابه ضرر من الجريمة ، ومن ثم فإن تعيين القرار المطعون فيه بالخطأ فى تطبيق القانون لأن الغرفة فى قرارها بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية لم يفصل فى التمييزات يكون على غير أساس .

(١٩٦٢/١٠/٨) أحكام النقض س ١٣ ق ١٥١ ص ٦٠٤)

١٣٣٤ - أضفت المادة ١٧٨ اجراءات جنائية على غرفة الاتهام خسلطه تمحيص الأدلة وتقديرها والموازنة بين جانب الاثبات والنفى من غير أن تكون سلطتها فى الموازنة والتقدير مقصورة على نوع من الأدلة دون غيره .

(١٩٥٧/١/٢٩) أحكام النقض س ٨ ق ٣٠ ص ١٠٢)

مادة ١٧٩ :

لستشار الاحالة فى جميع الاحوال أن يقرر فى امر الاحالة الوصف القانونى للفعل المسند الى التهم وأن يضيف الظروف المشددة التى تتبين له وأن يدخل فى الدعوى وقائع أخرى أو متهمين آخرين بشرط أن يكون التحقيق قد تناول هذه الوقائع وأن لا يكون قد صدر بشأن هذه الوقائع امر أو حكم حاز قوة الشيء القضى .

- معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر فى ١٩٥٢/١٢/٢٥ ونشر فى ١٩٥٢/١٢/٢٥ .

وبالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر فى ١٩٦٢/٦/١١ ونشر فى ١٩٦٢/٦/١١ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت

المادة ١٩٠

- راجع ما جاء بالمذكورة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- لا مقابل لها في القانون السابق .
- مادة ١٧٩ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ .
- إذا رأت غرفة الاتهام عند أحالة الدعوى اليها طبقاً للمادة ١٥٨ أن الواقعة جنائية وأن الدلائل كافية على المتهم وترجعت لديها ادانته ، تأمر بإحالتها إلى محكمة الجنايات .
- ويجوز لها إحالتها إلى المحكمة الجزئية طبقاً للمادة ١٥٨ .
- وإذا رأت أن الواقعة جنحة أو مخالفة تأمر بإحالتها إلى المحكمة المختصة بنظرها .
- وإذا وجد شك في وصف التهمة أن كانت جنحة أو جنائية ، يجوز إحالتها إلى محكمة الجنايات بالوصفين لتحكم بما تراه .
- وتقيم النيابة العامة بإرسال الأوراق فوراً إلى المحكمة المختصة بها الدعوى .
- وإذا رأت أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون ، أو كانت الدلائل غير كافية تصدق غرفة الاتهام أمراً بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى . وتأمر بالإخراج عن المتهم ما لم يكن محبوساً لسبب آخر .
- مادة ١٧٩ مبدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ :

فقرة أول :

- إذا رأت غرفة الاتهام عند أحالة الدعوى اليها من قاضي التحقيق طبقاً للمادة ١٥٨ أو من النيابة العامة أن الواقعة جنائية وأن الدلائل كافية على المتهم وترجعت لديها ادانته تأمر بإحالتها إلى محكمة الجنايات .

حكم

- ١٣٣٥ - مفهوم المادة ١٧٩ إجراءات المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ أن لمستشار الإحالة أن يكيف الواقعة المعروضة عليه التكييف الذي يراه مطابقاً للقانون وأن يسبغ عليها الوصف الذي تتحدد به تلك الجريمة في قانون العقوبات ما دامت تحتل وصفاً آخر غير ذلك الوصف المقدم له . ولما كانت الواقعة على الصورة التي أوردتها القرار المطعون فيه وما دلت عليه صحيفة الحالة الجنائية للمتهم الأول تكون جنائية شروع في سرقة ، فإن القرار المطعون فيه بإحالة الأوراق إلى المحكمة الجزئية المختصة باعتبار الواقعة جنحة يكون مخطئاً في القانون بما يتعين معه نقضه واعتبار الواقعة جنائية شروع في سرقة وإعادة القضية إلى مستشار الإحالة بهذا الوصف .

(١٩٦٧/٢/٢٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٥٧ ص ٢٩٢ .

١٩٦٦/١٠/٢٤ س ١١ ق ١٣٣ ص ٧٠٣)

مادة ١٨٠ :

إذا كانت الواقعة قد سبق الحكم فيها نهائيا من المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص لأنها جناية سواء كانت الدعوى أحيلت إليها من النيابة العامة أو من قاضي التحقيق أو من مستشار الاحالة . يجب على مستشار الاحالة إذا رأى أن الأدلة على المتهم كافية أن يعيل الدعوى الى محكمة الجنايات . ومع ذلك إذا رأى أن الواقعة جنحة أو مخالفة جاز له إحالتها الى محكمة الجنايات بالوصفين لتحكم بما تراه ، ويراعى في ذلك حكم الفقرة الأخيرة من المادة ١٧٨ .

- ممدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ ونشر في ١٩٦٢/٦/١١
- رابع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- تقابل المادتين ١٤٨ و ١٨٩ من القانون السابق .
مادة ١٨٠ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

إذا كانت الواقعة سبق الحكم فيها نهائيا من المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص لأنها جناية . سواء أكانت الدعوى أحيلت إليها من النيابة العامة أم من قاضي التحقيق أم من غرفة الاتهام . يجب على غرفة الاتهام إذا رأت أن هناك وجها للسبر في الدعوى أن تحيلها الى محكمة الجنايات . ومع ذلك إذا رأت أن الواقعة جنحة أو مخالفة جاز لها أن تحيلها الى محكمة الجنايات بالوصفين لتحكم بما تراه .

الأحكام

١٣٣٦ - قضاء محكمة الجنب نهائيا بعدم اختصاصها لأن الواقعة المعروضة عليها جناية يوجب على مستشار الاحالة عند طرح ذات الواقعة عليه إذا رأى أنها جنحة ألا يميدها الى محكمة الجنب بل عليه أن يحيلها الى محكمة الجنايات بطريق الخيرة بين الجناية المسندة الى المتهمين في تقرير الاتهام المقدم من النيابة وبين الجنحة التي ارتآها هو ، ومخالفة ذلك خطأ في القانون .

١٩٧٠/٢/٨ أحكام النقض س ٢١ ق ٥٨ ص ٢٣٤ .
١٩٦٧/١٠/٩ س ١٨ ق ١٨٧ ص ٩٣١)

١٣٣٧ - لا يجوز لغرفة الاتهام إعادة القضية الى المحكمة الجزئية ما دام أنها قد حكمت نهائيا بعدم اختصاصها بنظرها لأن الواقعة جناية ، وكل ما تملكه سلطة الاحالة إذا رأت وجها للسبر في الدعوى أن تحيلها الى محكمة الجنايات أما بوصف الجناية أو بوصف الجنحة والجنحة

مما بطريق الخيرة ، يستوى في ذلك أن يكون وصف الجناية محل شك في نظرهما أو أن يكون وصف الجنحة هو الوصف الظاهر .

(١٩٦٥/٦/١ أحكام النقض س ١٦ ق ١٠٧ ص ٥٣٠)

١٣٢٨ - من المقرر أن الدعوى الجنائية تظل قائمة الى أن يصدر في موضوعها حكم نهائي بالادانة أو البراءة وان الحكم بعدم الاختصاص لا يترتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية ، بل تبقى ويجوز رفعها أمام المحكمة المختصة للفصل في موضوعها بحكم نهائي ، ولا قيد على النيابة العامة في ذلك حتى ولو كان الحكم بعدم الاختصاص لم يصبح بعد نهائيا ، اذ ليس في القانون ما يمنع من أن ترفع دعوى أمام محكمتين مختلفتين تقضي كل منهما بحكم فيها ، بل ان القانون نظم ذلك بما يسمى بقواعد التنازع السلبي والايجابى . لما كان ذلك فان عرض الدعوى على مستشار الاحالة بعد صدور الحكم الابتدائي فيها بعدم اختصاص المحكمة بنظرها لكون الواقعة جنائية وصدر القرار بإحالتها الى محكمة الجنايات ونظر هذه الأخيرة لها يكون متفقا مع صحيح القانون .

(١٩٧٩/٥/٧ أحكام النقض س ٣٠ ق ١١٦ ص ٥٤٤)

١٣٢٩ - اذا كانت الدعوى قد أحيلت الى محكمة الجنايات بطريق الخيرة بين وصفى الجناية والجنحة فانه من المتعين على محكمة الجنايات وفقا لنص المادة ١٨٠ اجراءات جنائية أن تصدى لموضوع الدعوى وتحكم فيها بما تراه ، فاذا تبين لها أن الواقعة جنحة وجب عليها أن تفصل فيها ما دام الحكم الصادر من محكمة الجنح بعدم الاختصاص قد أصبح نهائيا له حجيته الملزمة بما يحول دون امكان اعادة القضية اليها .

(١٩٦٥/٦/١ أحكام النقض س ١٦ ق ١٠٧ ص ٥٣٠)

١٣٣٠ - اذا أحيل متهمون الى قاضى الاحالة بعضهم بجناية الضرب المفضى الى الموت وبعضهم بالضرب البسيط فاستبعد مسألة الأولين عن الوفاة وبذلك استبقى تهمة احداث الضرب ذاته بقطع النظر عن نتيجته ، وكانت هذه التهمة من بين ما اتهموا به وشمله قرار الاتهام فانه يكون واجبا عليه ، وهو لم يجد في الأفعال التى انتهى اليها الا جنحة مغالفا بذلك حكم محكمة الجنح الصادر بعدم الاختصاص والذي أصبح نهائيا ، ان يحيل القضية الى محكمة الجنايات لمحاكمة هؤلاء البعض بطريق الخيرة بين الجناية

المسندة اليهم في تقرير الاتهام المقدم اليه من النيابة وبين اللجنة التي انتهت اليها وارتأتها هو . فاذا هو لم يفعل وأحال القضية الى محكمة الجنايات على أساس اللجنة وحدها فان قراره يكون مخطئا متعينا نقضه .

(١٩٥١/١١/٥ أحكام النقض س ٣ ق ٤٨ ص ١٢٤)

١٣٣١ - ان محكمة الجناح العسكرية لا تخرج عن كونها محكمة جزئية اختصت بالفصل في بعض الجرائم التي خولتها الأوامر العسكرية المحكم فيها ، ومن ثم فاذا قضت المحكمة العسكرية بعدم اختصاصها لأن الواقعة جنائية وصدق الحاكم العسكري على هذا الحكم فانه يتعين على غرفة الاتهام أن تحيل الواقعة الى محكمة الجنايات تطبيقا لأحكام المادة ١٨٠ اجراءات جنائية .

(١٩٥٨/٢/٣ أحكام النقض س ٩ ق ٣٥ ص ١٢٦)

مادة ١٨١ :

يعين الأمر الصادر بالاحالة الجريمة المسندة للمتهم بجميع اركانها المكونة لها ، وكافة الظروف المشددة أو المخففة للعقوبة ، ومادة القانون المراد تطبيقها .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

حكم

١٣٣٢ - من المقرر أن قضاء الاحالة ليس الا المرحلة النهائية من مراحل التحقيق وهو فيما يباشره من سلطات ليس الا سلطة تحقيق وما يصدره من قرارات لا يعد أحكاما في المعنى الصحيح للقانون ، اذ أن المحكم هو قضاء صادر من محكمة مشككة تشكيلا صحيحا في موضوع دعوى رفعت اليها وفقا للقواعد الاجرائية المقررة في حين أن أوامر مستشار الاحالة تصدر عنه باعتباره سلطة تحقيق وليست جزءا من قضاء الحكم ، ومن ثم فانه لا محل لاختصاص هذه الأوامر لما يجري على الأحكام من قواعد أطلاق ، ولما كان القانون قد خلا من وجوب اشتغال قرارات مستشار الاحالة على اسم من أصدرها فلا وجه للقول ببطلانها لانغفال هذا البيان في ديباجتها ، هذا فضلا عن أن ابطال أمر احالة الدعوى الى محكمة الموضوع بعد اتصالها بها يقتضى اعادتها الى مرحلة الاحالة وهو غير جائز.

باعتبار تلك المرحلة لا تخرج عن كونها جهة تحقيق فلا يجوز إعادة الدعوى إليها بعد دخولها في حوزة المحكمة .

(١٩٧٥/١/٢٠ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٧ ص ٧٢)

مادة ١٨٢ :

إذا شمل التحقيق أكثر من جريمة واحدة من اختصاص معاكم من درجة واحدة وكانت مرتبطة تعال جميعها بأمر إحالة واحد إلى المحكمة المختصة مكانا بأحدها .

فإذا كانت الجرائم من اختصاص معاكم من درجات مختلفة تعال إلى المحكمة الأعلى درجة .

- راجع المواد ٣١ و ٣٢ و ٣٤ و ٣٥ من قانون تشكيل معاكم الجنايات .

الأحكام

تعريف الارتباط

١٣٣٣ - مناط الارتباط في حكم المادة ٢/٣٢ عقوبات هو كون الجرائم المرتبطة قائمة لم يقض في إحداها بالبراءة . وانتهاء المحكمة إلى قيام الارتباط الذي لا يقبل التجزئة بين جريمة تقليد الاختام والتزوير في الأوراق الرسمية ، يوجب توقيص العقوبة المقررة لاشدها وهي عقوبة التقليد . تحقق موجب الاعفاء من العقاب في الجريمة الأشد يمنع معه عقوبة الجريمة الأخف .

(١٩٨٦/٦/٤ الطعن رقم ١٩٤٦ لسنة ٥٦)

١٣٣٤ - مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد انتظمها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض وجمعت بينها وحدة الفرض فتكونت منها وحدة اجرامية غير قابلة للتجزئة . وان تقدير توافر شروط المادة ٣٢ من قانون العقوبات أو عدم توافرها أمر يدخل في سلطة محكمة الموضوع ما دامت تقيم قضائها على ما يحمله قانونا .

(١٩٧٣/٢/٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٨ ص ١٢٠)

١٣٣٥ - الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أوردها الحكم لا تتفق قانوناً مع ما انتهى إليه من قيام الارتباط بينها ، فإن ذلك يكون من الأخطاء القانونية في تكييف علاقة الارتباط التي تحدت عناصره في الحكم ، والتي تستوجب تدخل محكمة النقض لانزال حكم القانون الصحيح عليها .

(١٩٧٦/٢/٢٢) أحكام النقض س ٢٧ ق ٤٩ ص ٢٤٤ ،
١٩٧٣/١/٧ س ٢٤ ق ١١ ص ٤٣ ، ١٩٨٦/٥/٢١ الطعن رقم ٢١١٧
لسنة ٥٦ ق)

١٣٣٦ - مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض فتكون منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التي عناها الشارع بالحكم الوارد بالمادة المشار إليها .

(١٩٦٦/٣/٢٩) أحكام النقض س ١٧ ق ٧٨ ص ٣٩٥)

الفقرة الأولى

١٣٣٧ - الأصل هو تخصيص أمر الاحالة بكل جريمة على حده ، إلا أن الشارع قد خرج على هذا الأصل لمصلحة العدالة بأن وضع قاعدة عامة في المادة ١٨٢ إجراءات جنائية فنص على أنه إذا اشتمل التحقيق أكثر من جريمة واحدة من اختصاص محاكم من درجة واحدة وكانت مرتبطة تحال جميعها بأمر احالة واحد الى المحكمة المختصة مكاناً باحداها ، فإذا كانت الجرائم من اختصاص محاكم من درجات مختلفة تحال الى المحكمة الأعلى درجة .

(١٩٦٥/١/١٨) أحكام النقض س ١٦ ق ١٣٤ ص ٧٠٢)

١٣٣٨ - لا توجب المادة ١٨٢ إجراءات جنائية ضم القضايا الا اذا كان الارتباط بينها غير قابل للتجزئة وشمل التحقيق وقائمه معا .
(١٩٧١/٣/٢٢) أحكام النقض س ٢٢ ق ٦٨ ص ٢٨٧)

١٣٣٩ - اذا كانت جريمة اثبات بيان غير صحيح في طلب ترخيص السيارة مرتبطة بجريمة اخفاء هذه السيارة التي سرت من دائرة اختصاص

المحكمة التي احيلت اليها الدعوى وطبقت في شأن الجريمتين المادة ٣٢ عقوبات فان الدفع بعدم اختصاص تلك المحكمة بنظر الدعوى مكانيا بالجريمة الثانية التي دين بها الطاعن لا يكون له محل ولا يعيب الحكم التفاته عن الرد لظهور بطلانه .

(١٩٧٢٢/٣/٥ أحكام النقض س ٢٣ ق ٦٣ ص ٢٦٢)

الفقرة الثانية ، اثر الارتباط

١٣٤٠ - قواعد التفسير الصحيح لنقانون يستوجب بحكم الزوم العقل والمنطقي أن تتبع الجريمة ذات العقوبة الأخف الجريمة ذات العقوبة الأشد المرتبطة بها بموجب اثر الارتباط وليس العكس .
(١٩٨٧/٣/١٦ الطعن رقم ٥٩١٩ لسنة ٥٦)

١٣٤١ - لا انطباق للمادة القانونية الخاصة بالجريمة الأخف في حالة تعدد الجرائم الناتجة عن فعل واحد ، اذ يعتبر الجاني أنه قصد ارتكاب الجريمة الأشد عقوبة دون غيرها . العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم ارتباطا لا يقبل التجزئة تجب العقوبة الأصلية المقررة للجرائم المرتبطة .
(١٩٨٧/١/٢٦ الطعن رقم ٥٠٠٣ لسنة ٥٦)

١٣٤٢ - ارتباط جنسية استعمال القوة والعنف مع موظف عام لحمله بغير حق على الامتناع عن أداء عمل من أعمال وظيفه بجنحة احرار سلاح أبيض بدون ترخيص يوجب أن تتبع الجريمة الاخيرة الاولى في التحقيق والاحالة والاختصاص بالمحاكمة .
(١٩٨٦/١١/٢٣ الطعن رقم ٣٨٢٤ لسنة ٥٦)

١٣٤٣ - اوجب القانون في المادة ١٨٢ اجراءات جنائية نظر الجرائم المرتبطة أمام محكمة واحدة باحالتها جميعا بأمر احالة واحد الى المحكمة المختصة باحداها أو بضم الدعاوى المتصددة الى محكمة واحدة اذا كانت النيابة العامة قد رفعت الدعوى الجنائية ولما يفصل فيها ، والمقصود بالجرائم المرتبطة هي تلك التي تتوافر فيها الشروط المنصوص عليها في المادة ٣٢ عقوبات بأن يكون الفعل الواحد جرائم متعددة أو تقع عدة جرائم لفرض واحد وتكون مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة ويجب على المحكمة اعتبارهما كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك

الجرائم • أما في احوال الارتباط البسيط - حيث لا تتوافر شروط المادة ٣٢ عقوبات - فان ضم الدعاوى المتعددة جوارى لمحكمة الموضوع وتلتزم عندئذ بأن تفصل في كل منها على حدة •
(١٩٦٦/٣/٢٩ أحكام النقض س ١٧ ق ٧٨ ص ٣٩٥)

١٣٤٤ - ارتباط اللجنة بالجناية المحانة الى محكمة الجنايات يجرى من حق المتهم الا توقع عليه محكمة الجناح عقوبة عن اللجنة اذا تبين من التحقيق الذى تجر به انه مرتبطة بالفعل المكون للجناية المطروحة أمام محكمة الجنايات ارتباطا لا يقبل التجزئة أو أنها لم ترتبط بها وحوكم عنها أمام تلك المحكمة •
(١٩٦٠/١٢/٢٠ أحكام النقض س ١١ ق ١٨٣ ص ٩٣٨)

١٣٤٥ - الارتباط الذى تثار به المسئولية عن الجريمة الصغرى طبقا للمادة ٢/٣٢ عقوبات ينظر اليه عند الحكم فى الجريمة الكبرى بالعقوبة دون البراءة •
(١٩٦٠/٦/٢٧ أحكام النقض س ١١ ق ١١٥ ص ٦٠٠)

١٣٤٦ - تناسك الجريمة المرتبطة بقوة الارتباط القانونى الى الجريمة الأصلية وتسير فى مجراها وتدور معها فى محيط واحد فى سائر مراحل الدعوى ، فى الاحالة والمحاكمة الى أن يتم الفصل فيها •
(١٩٥٨/١٢/٢٢ أحكام النقض س ٩ ق ٢٦٧ ص ١١٠١)

مادة ١٨٣ :

فى احوال الارتباط التى يجب فيها رفع الدعوى عن جميع الجرائم أمام محكمة واحدة ، اذا كان بعض الجرائم من اختصاص المحاكم العادية وبعضها من اختصاص محاكم خاصة ، يكون رفع الدعوى بجميع الجرائم أمام المحاكم العادية ما لم ينص القانون على غير ذلك •

- مدلة القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر فى ١١/٦/١٩٦٢ ونشر فى ١١/٦/١٩٦٢
- راجع ما جاء بالذكر الإيضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ •
- لا مقابل لها فى القانون السابق •
- مادة ١٨٣ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

فى احوال الارتباط التى يجب فيها رفع الدعوى عن جميع الجرائم أمام محكمة واحدة ،
إذا كان بعض الجرائم من اختصاص المحاكم العادية وبعضها من اختصاص محاكم استثنائية •

يكون رفع الدعوى بجميع الجرائم أمام المحاكم العادية . إلا في الحالة لشخص عليها من
أفراد ٦٦ وما بعدها من الدستور .

الأحكام

١٣٤٧ - قررت المادة ١٨٣ إجراءات جنائية قاعمة عامة أصلية
من قواعد تنظيم الاختصاص هي أنه إذا ارتبطت جريته من الجرائم العادية
بجريمة من اختصاص محكمة استئنائية - كجريمة عسكرية - ارتباطاً
ضمنياً تتوافر به شروط المادة ٣٢ عقوبات اختصت بنظرهما والفصل
فيهما المحاكم الجنائية العادية ، وذلك تغليباً لاختصاص المحاكم صاحبة
الولاية العامة على غيرها من جهات القضاء ، ولا يخالف هذا الأصل إلا في
الأحوال التي يتناولها القانون بنص خاص .

(١٩٥٨/١٢/٢٢ أحكام النقض س ٩ ق ٢٦٧ ص ١١٠١)

١٣٤٨ - يظل اختصاص المحكمة العادية مبسوطاً على الجريمتين
المرتبطتين إلى أن يتم الفصل في موضوعهما ، ولا ينفك عنها هذا الاختصاص
ولو قضى في الجريمة الأصلية التي هي من اختصاصها بحسب الأصل
بالبراءة أو بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى ، وذلك لورود النص بصيغة
عامة ، والمبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب .

(١٩٥٨/١٢/٢٢ أحكام النقض س ٩ ق ٢٦٧ ص ١١٠١)

مادة ١٨٤ :

يفصل مستشار الإحالة في الأمر الصادر بالإحالة إلى المحكمة المختصة
في استمرار حبس المتهم احتياطياً أو في الإفراج عنه أو في القبض عليه
وحبسه احتياطياً إذا لم يكن قد قبض عليه أو كان قد أفرج عنه .

ويتبع عند الإفراج الأحكام الخاصة بالكفالة إذا رأى تعليق الإفراج على

تقديمها .

- مطلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ ونشر في ١٩٦٢/٦/١١

- راجع ما جاء بالفكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ١٨٤ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

تفصل غرفة الاتهام في الحبس الاحتياطي طبقاً لحكم المادة ١٥٩ .

مادة ١٨٥ :

عندما يصدر مستشار الاحالة امرا بالاحالة الى محكمة الجنايات يكلف كلا من النيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية والمتهم أن يقدم في الحال قائمة بالشهود الذين يطلب سماع شهادتهم أمام المحكمة مع بيان أسمائهم ومحال اقامتهم والوقائع التي يطلب من كل منهم أداء الشهادة عنها .

ويضع مستشار الاحالة قائمة نهائية بالشهود المذكورين ما لم ير أن شهادتهم لا تأثير لها في الدعوى أو أن القصد من طلب حضورهم المثل أو التكاية . ويكلف النيابة العامة اعلان هذه القائمة للمتهم ولمدعى بالحقوق المدنية واعلان الشهود المدرجين بها بالحضور أمام المحكمة .

ولمستشار الاحالة أن يزيد في هذه القائمة فيما بعد بناء على طلب المتهم أو المدعى بالحقوق المدنية شهودا آخرين ، ويجب اخطار النيابة العامة بهذا الطلب قبل الفصل فيه بأربع وعشرين ساعة لتبلى ملاحظاتها عليه .

- ممدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١١/٦/١٩٦٢ ونشر في ١١/٦/١٩٦٢
- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- تقابل المادة ١٧ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

مادة ١٨٥ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

عندما تصدر غرفة الاتهام امرا بالاحالة الى محكمة الجنايات ، تكلف كلا من النيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية والمتهم أن يقدم لها في الحال قائمة بالشهود الذين يطلب أن تسمع شهادتهم أمام المحكمة مع بيان أسمائهم ومحال اقامتهم والوقائع التي يطلب من كل منهم أداء الشهادة عنها .

وتضع غرفة الاتهام قائمة نهائية بالشهود المذكورين ، وتكلف النيابة العامة باعلانها ما لم تر أن شهادتهم لا تأثير لها على الدعوى ، أو أن القصد من طلب حضورهم المثل أو التكاية .

ولغرفة الاتهام أن تزيد في هذه القائمة فيما بعد ، بناء على طلب المتهم أو المدعى بالحقوق المدنية شهودا آخرين ، ويجب اخطار النيابة العامة بهذا الطلب قبل الفصل فيه بأربع وعشرين ساعة .

حكم

١٣٤٩ - انه وان كانت محكمة الموضوع في حل من عدم اجابة المتهم الى طلب سماع شهود النفي مادام لم يسلك السبيل الذي رسمه قانون الاجراءات الجنائية في المادتين ١٨٦ و ١٨٧ ، الا أن هذا مشروط بأن

يكون استنادها في الرفض هو الأساس المبين في المادة ١٨٥ من القانون المشار اليه ، ومن ثم فلا يجوز اذا كان موضوع الشهادة متعلقا بالواقعة او منتجا فيها أن ترفض المحكمه سماعهم الا اذا رأت أن الفرض من طلب سماعهم هو المظل أو النكايه .

(١٩٥٤/٤/١٣ أحكام النقض س ٥ ق ١٧٦ ص ٥٢٢)

مادة ١٨٦ :

يعلم كل من الخصوم شهوده الذين لم يدرجوا في القائمة السابقة بالمحضر على يد محضر على نفقته مع ايداع مصاريف انتقالهم قلم الكتاب .
- تعاليل المادة ١٨ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

الأحكام

١٣٥٠ - مادام المتهم لم يطلب الى قاضي الاحالة اعلان الشاهد الذي يريد أن تسمعه المحكمة ولم يتم باعلانه اذ لم يدرج اسمه بقائمة الشهود عملا بالمادتين ١٧ و١٨ من قانون تشكيل محاكم الجنايات ، فلا يكون له أن ينص على المحكمة أنها اخلت بحقه في الدفاع اذا هي لم تجبه الى طلب سماع هذا الشاهد .

(١٩٥٠/١٢/١١ أحكام النقض س ٢ ق ١٢٥ ص ٣٤٠ ، ١٩٥١/٢/٦ ق ٢٢٩ ص ٦٠٦)

١٣٥١ - النيابة غير مكلفة باعلان شهود النفي الذين يريد المتهم الاستشهاد بهم الا في حالة ما اذا قدم المتهم الى قاضي الاحالة قائمة بأسماء الشهود الذين يطلب أن تسمع شهادتهم أمام محكمة الجنايات حتى اذا قرر القاضي في هذه الحالة أن الطلب جسد كلف النيابة باعلانهم بالمحضر أمام تلك المحكمة .

(١٩٣٤/٤/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٣٤)

ص ٣١١)

مادة ١٨٧ :

يجب على النيابة العامة وباقي الخصوم أن يعلن كل منهم الآخر قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الأقل بأسماء الشهود المعلنين من قبله ولم

تدرج أسماؤهم في القائمة المذكورة مع بيان موضوع شهادة كل منهم .
- تقابل المادتين ١٩ و ٢٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

الأحكام

١٣٥٣ - جرى قضاء محكمة النقض على أن نص المادة ١٨٧ إجراءات جنائية صريح في وجوب اعلان شهود النفي الذين لم يدرجوا في القائمة المنصوص عليها في المادة ١٨٥ قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الأقل مما لا يتصور معه أن يتوقف اعلانهم من قبل المتهم على تصريح من المحكمة . وأنه اذا كان الطاعن لم يسلك السبيل الذي رسمه القانون في المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ من قانون الاجراءات الجنائية بالنسبة الى الشهود الذين يطلب الى محكمة الجنايات سماعهم ولم تدرج أسماؤهم في قائمة الشهود فلا تترتب على المحكمة ان هي لم تستجب الى طلب التأجيل لسماعهم .

(١٩٧٣/٤/٢٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ١١٥ ص ٥٥٩ ،
١٩٧٢/١١/١٩ س ٢٣ ق ٢٧٦ ص ١٢٣٢ ، ١٩٦٨/٤/١٦ س ١٩ ق ٧٣
ص ٣٨٣ ، ١٩٦٥/١١/١ س ١٦ ق ١٤٦ ص ٧٧٥ ، ١٩٨٣/٢/٢٢ س ٣٤
ق ٤٩ ص ٥٧)

١٣٥٣ - انه يتعين اجابة الدفاع الى طلبه سماع شهود واقعة ، ولو لم يرد لهم ذكر في قائمة شهود الاتبات أو يقيم المتهم باعلانهم ، لأنهم جميعا لا يعدون شهود نفي بمعنى الكلمة حتى يلتزم باعلانهم ، ولأن المحكمة هي الملاذ الأخير الذي يتعين أن ينفصح لتحقيق الواقعة وتقضيها على الوجه الصحيح ، غير مقيدة في ذلك بتصرف النيابة العامة فيما تثبتت في قائمة شهود الاتبات أو تسقطه من أسماء الشهود الذين عاينوا الواقعة ، أو يمكن أن يكونوا قد عاينوها والا انتفت الجدية في المحاكمة وانطلق باب الدفاع في وجه طارقيه وهو ما تأباه العدالة أشد الاياء .

(١٩٧٠/٣/٢ أحكام النقض س ٢١ ق ٨٥ ص ٣٤١)

١٣٥٤ - لم يتجه مراد القانون حينما رسم الطريق الذي يتبعه المتهم من اعلان الشهود الذين يرى مصلحته في سماعهم امام محكمة الجنايات وفقا لنص المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ إجراءات جنائية الى الاخلال بالانس الجوهري للمحاكمات الجنائية التي تقوم أساسا على شفوية المرافعة ، ضمانا

للمتهم الذى تحاكمه أو الافتئات على حقه فى الدفاع .
(١٩٧٠/١/٢٦ أحكام النقض س ٢١ ق ٣٩ ص ١٦٦ ،
١٩٦٩/١٠/٢٠ س ٢٠ ق ٢٢٢ ص ١١٢٩ ، ١٩٦٧/٥/٨ س ١٨ ق ١١٦
ص ٦٠٥)

١٣٥٥ - القانون حين رسم الطريق الذى يتبعه المتهم فى اعلان
الشهود الذين يرى مصلحته فى سماعهم أمام محكمة الجنايات لم يقصده
بذلك الاخلال بالاسس الجوهرية للمحاكمات الجنائية والنس تقوم على التحقيق
الشفوى الذى تجريه المحكمة بجلسة المحاكمة فى مواجهه المتهم وتسمع فيها
الشهود سواء لاثبات التهمة أو نفيها مادام سماعهم ممكنا ، ثم تجمع
ما تستخلصه من شهاداتهم ومن عناصر الاستدلال الأخرى فى الدعوى
المطروحة على بساط البحث لتكون من هذا المجموع عقيدتها فى الدعوى .
(١٩٦٩/٦/٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٧٤ ص ٨٧٦)

١٣٥٦ - يتعلق التنظيم السوارى فى السوارى ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧
اجراءات بشهود النفى فحسب .
(١٩٦٩/٢٠/٢٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٢٢ ص ١١٢٩)

١٣٥٧ - النيابة العامة نيست مجبرة فى مواد الجنح على اعلان
أسماء شهودها للمتهم قبل الجلسة . بل ذلك واجب عليها فى مواد الجنايات
فقط .
(١٩٣٢/١٠/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٦٤
ص ٥٩٨)

مادة ١٨٨ :

يندب مستشار الاحالة من تلقاء نفسه محاميا لكل متهم بجناية صدر
أمر منه بحالته الى محكمة الجنايات ، اذا لم يكن قد وكنل من يقوم
بالدفاع عنه .

واذا كان لدى المحامى المنتدب من قبل مستشار الاحالة اعدار أو موانع
يريد التمسك بها فيجب عليه ابدائها بدون تأخير . فاذا طرات عليه بعد
ارسال ملف القضية الى قلم كتاب محكمة الاستئناف وقبل فتح دور الانقاد
وجب تقديمها الى رئيس محكمة الاستئناف .

**اما اذا طرأت بعد فتح دور الانقضاء فتقدم الى رئيس محكمة الجنايات
واذا قبلت الأعداء يتدب معام آخر .**

- معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١١/٦/١٩٦٢ ونشر في ١١/٦/١٩٦٢
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- تقابل المادتين ٢٥ و ٢٦ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .
- مادة ١٨٨ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :
- تعيين غرفة الاتهام من تلقاء نفسها مدافعا لكل متهم بجناية صدر أمر باحالاته الى محكمة الجنايات ، اذا لم يكن قد انتخب من يقوم بالدفاع عنه .
- واذا كان لدى المدافع المني من قبل غرفة الاتهام اعداء أو مواعير يريد التمسك به فيجب عليه ابدؤها بدون تأخير . فاذا طرأت عليه بمسء ارسال حلف القضية الى رئيس محكمة الاستئناف وقبل فتح دور الانقضاء ، وجب تقديمها الى رئيس محكمة الاستئناف . فاذا طرأت عليه بعد فتح دور الانقضاء تقدم الى رئيس محكمة الجنايات . واذا قبلت الأعداء يعين مدافع آخر .

مادة ١٨٩ :

**يرسل ملف القضية الى قلم كتاب محكمة الاستئناف فوراً . واذا طلب
معام المتهم أجل للاطلاع عليه يحصل له مستشار الاحالة ميعادا لا يجاوز
عشرة أيام يبقى أثناءها ملف القضية في قلم الكتاب حتى ينسني للمحامى
الاطلاع عليه من غير أن ينقل من هذا القلم .**

- معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١١/٦/١٩٦٢ ونشر في ١١/٦/١٩٦٢
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- تقابل المادة ٢٢ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .
- مادة ١٨٩ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :
- يرسل في الحمال ملف كل قضية صدر فيها أمر احالة من غرفة الاتهام الى المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية الى رئيس محكمة الاستئناف . واذا طلب المدافع عن المتهم ميعادا للاطلاع على ملف القضية ، تحدد له غرفة الاتهام أو المحكمة ميعادا لا يتجاوز عشرة أيام يبقى أثناءها ملف القضية في قلم الكتاب حتى ينسني للمدافع الاطلاع عليه من غير أن ينقل من هذا القلم .

حكم

**١٣٥٨ - الاصل أن الملف الممول عليه هو الملف الاصل للدعوى
لا الملف المنسوخ ، وقد كان في مكتبة الدفاع الاطلاع على الأوراق اذا طلب
ذلك عملا بالمادة ١٨٩ اجراءات جنائية .**

(١٩٦١/١٠/٣٠ أحكام النقض من ١٢ ق ١٧٢ ص ٨٦٥)

مادة ١٩٠ :

تملن النيابة العامة المحصوم بالأمر الصادر بالإحالة الى محكمة الجنايات خلال الأيام الثلاثة التالية لصدوره .

- ممدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١١/٦/١٩٦٢ ونشر في ١١/٦/١٩٦٢

- وراجع ما جاء بالفكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .

- تقابل المادة ٣/٢٢ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

مادة ١٩٠ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

يبلغ أمر الإحالة الى النيابة العامة خلال أربع وعشرين ساعة من تاريخ صدوره . ويجب

اعلانه الى باقي المحصوم في ميعاد ثلاثة أيام .

وعل النيابة العامة أن تكلف المتهم على وجه السرعة بالحضور أمام المحكمة المختصة حسبما جاء في أمر الإحالة .

الأحكام

١٣٥٩ - ان عدم اعلان المحصوم بالأمر الصادر بالإحالة الى محكمة

الجنايات خلال الأجل المحدد لا يثبتى عليه بطلان هذا الأمر .

(١٢٨٢ / ٢٦ / ١٩٦٦ أحكام النقض من ١٧ ق ٢٤٨ من ١٢٨٢)

١٣٦٠ - القضايا التى تكون قد عرضت على قاضى الإحالة وأصدر

قراره بإحالتها الى محكمة الجنايات دون تحديد جلسة لها وإعلانها ، تعتبر

القضية منظورة أمام محكمة الجنايات .

(١٩٥١ / ٣ / ٦ أحكام النقض من ٣ ق ٢٧٠ من ٧١٢)

مادة ١٩١ :

إذا صدر أمر بإحالة متهم بجناية الى محكمة الجنايات فى غيبته ثم

حضر أو قبض عليه تنظر الدعوى بحضوره أمام المحكمة .

- قارن المادة ٢٢٤ من القانون السابق .

الأحكام

١٣٦١ - تخلف الطاعن عن الحضور أمام مستشار الإحالة - حتى

بفرض عدم اعلانه - لا يبطل القرار بالإحالة الى المحاكمة ، فالقانون لم

يستوجب حضوره ، كما أن المحكمة هى جهة التحقيق النهائى ويجوز للمتهم

أن يطلب منها استكمال ما فات مستشار الإحالة من إجراءات التحقيق وإبداء

دفاعه بشأنها أمامها . ومن ثم فلا محل للقول بوجود ضرر يستدعى بطلان هذا الاجراء والا تربى على انبطلان اعادة الدعوى الى جهة التحقق من بعده اتصالها بالمحكمة وهو غير جائز ، ويكون النعى على الحكم فى هذا الصدد غير سديد .

(١٩٧٣/٦/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٥٦ ص ٧٥٠)

١٣٦٢ - لا محل للتمسك ببطلان اجراءات الامر الصادر باحالة المتهم الى محكمة الجنايات لعدم اعلانه بالحضور أمام غرفة الاتهام ، اذ لم يستوجب قانون الاجراءات الجنائية حضور المتهم أمام غرفة الاتهام كشرط لنظر الدعوى بحضوره أمام محكمة الجنايات طبقا للمادة ١٩١ اجراءات ولا أن القانون لم يخول لمتهم الطعن فى اوامر عرفة الاتهام الصادرة باحالته الى محكمة الجنايات .

(١٩٥٦/١١/٢٧ حكام النقض س ٧ ق ٣٣٧ ص ١٢١٧)

١٣٦٣ - قانون الاجراءات الجنائية لا يستوجب حضور المتهم أمام غرفة الاتهام كشرط لنظر الدعوى بحضوره أمام محكمة الجنايات ، وذلك بما نص عليه فى المادة ١٦١ من انه اذا صدر أمر باحالة متهم بجناية الى محكمة الجنايات فى غيبته ثم حضر او قبض عليه تنظر الدعوى بحضوره أمام المحكمة .

(١٩٥٥/١٢/٢٧ أحكام النقض س ٦ ق ٤٥٨ ص ١٥٥٣ ،

١٩٥٤/٢/٢٢ س ٥ ق ١١٧ ص ٣٥٥)

١٣٦٤ - ان كل ما خوله القانون للمتهم الذى لم يعلن بالحضور أمام غرفة الاتهام هو أن يقدم مذكرة بدفاعه بهذه الغرفة . واذن فمتى كان أساس الطعن هو الاخلال بحق الطاعن فى استيفاء دفاعه أمام غرفة الاتهام لبطلان فى اجراءات الحضور أمامها نشأ عنه حرمانه من تقديم مذكرة بدفاعه ، وكانت محكمة الجنايات اذ تقدم لها بهذا الدفع منحتة أجلا لاستيفاء دفاعه وكان القانون لا يخول للمتهم الطعن فى اوامر غرفة الاتهام الصادرة باحالته على محكمة الجنايات ولا تستوجب حضور المتهم أمام غرفة الاتهام كشرط أساسى لنظر الدعوى بحضوره أمام محكمة الجنايات بما نص عليه فى المادة ١٩١ اجراءات جنائية ، متى كان ذلك فان الخطأ فى اجراءات الحضور على الوجه سالف الذكر ليس من شأنه أن يؤثر فى سلامة الحكم .

(١٩٥٣/٢/٩ أحكام النقض س ٤ ق ١٨٢ ص ٤٨٦)

مادة ١٩٢ :

إذا طرأ بعد صدور الأمر بالاحالة ما يستوجب إجراء تحقيقات تكميلية
فعل النيابة العامة أن تقوم بإجرائها وتقدم المحضر الى المحكمة .

ـ معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٢/٢٥/١٩٥٢ ، ونشر
في ١٢/٢٥/١٩٥٢ .
ـ راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية لرسوم بمسانون رقم ٣٥٢ لسنة ١٩٥٢ تحت
المادة ١١ .

ـ لا مقابل لها في القانون السابق .
مادة ١٩٢ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :
إذا طرأ بعد صدور الأمر بالاحالة ما يستوجب إجراء تحقيقات تكميلية فللنيابة العامة أن
ترفع الأمر الى القاضي لتحقيق لهذا الغرض ، ويقدم محضر التحقيق الذي يجريه الى المحكمة .

الفصل الرابع عشر

فى الطعن فى أوامر مستشار الاحالة

مادة ١٩٣ :

**للقائب العام وللمدعى بالحقوق المدنية الطعن امام محكمة النقض فى
الامر الصادر من مستشار الاحالة بالا وجه لاقامة الدعوى .**

- ممدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر فى ١١/٦/١٩٦٢ ونشر فى ١١/٦/١٩٦٢
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- تنال المادة ١/١٣ من قانون تشكيل محاكم الجبايات .
مادة ١٩٣ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :
للقائب العام وللمدعى عليه وللمدعى بالحقوق المدنية الطعن امام محكمة النقض فى الامر
الصادر من غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى .

الاحكام

من له حق الطعن

١٣٦٥ - ان المادة ١٩٣ اجراءات جنسائية لا تجيز الطعن امام
محكمة النقض فى الامر الصادر من مستشار الاحالة بان لا وجه لاقامة
الدعوى الا للمدعى بالحقوق المدنية وللقائب العام وللمحامى العام فى دائرة
اختصاصه ، ولئن جاز للقائب العام او المحامى العام ان يوكل احد اعدائه
فى التقدير بالظن الا انه اذا كانت اسباب الطعن هى اساسه وجوهه
فيتمتعين ان يوقعها القائب العام او المحامى العام ، فاذا ناط وضع الاسباب
بالحد اعدائه لزم ان يقرها هو .

(١٩٧٣/١٢/١٠ احكام النقض س ٢٤ ق ٢٤٣ ص ١١٩٨)

١٣٦٦ - لا يجوز الطعن بالنقض فى الامر الصادر من مستشار
الاحالة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الا للمدعى بالحقوق المدنية وللقائب
العام بنفسه وللمحامى العام فى دائرة اختصاصه او من وكيل خاص عنهما .
والقانون انما اراد ان يصدر الطعن من القائب العام او المحامى العام حتى

يكون في ذلك ضماناً للمتهم ق فاذا وكل أحدهما أحد أعوانه بالتقرير بالظمن في قلم الكتاب كان عليه أن يتولى هو وضع أسباب الظمن فان كلف أحد أعوانه بوضعها فيجب عليه أن يوقع على ورقته بما يفيد اقراره اياها ، اذ أن الأسباب هي في الواقع من الأمر جوهر الظمن وأساسه ووضعها من أخص خصائصهما اما ايداع ورقة الأسباب قام الكتاب فلا مانع من أن يحصل فيه التوكيل كما هو الشأن في التقرير بالظمن .

(١٩٦٥/٤/٢٠ أحكام النقض س ١٦ ق ٨٠ ص ٣٩٠)

١٣٦٧ - ان المادة ١٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات اذ خولت للنائب العمومي الظمن بطريق النقض في الأمر الصادر من قاضي الاحالة انما أرادت أن يصدر الظمن من النائب العمومي نفسه حتى يكون في ذلك ضماناً للمتهم الذي قرر قاضي الاحالة بأن لا وجه لاقامة الدعوى العمومية عليه أو أن الفعل المسند اليه لا يعدو أن يكون جنحة أو مخالفة . فاذا وكل النائب العمومي أحد أعوانه بتقرير الظمن بقلم الكتاب - وهو عمل مادي يستوى فيه أن يباشره النائب العمومي بنفسه أو أن يكمل أمره الى غيره بتوكيل منه - فعليه ان يتولى هو وضع أسباب ذلك الظمن . فاذا كلف أحد أعوانه بوضعها فيجب عليه أن يوقع هو على ورقتها بما يفيد اقراره اياها لأن الأسباب هي في الواقع كل شيء ووضعها من أخص اختصاصات النائب العمومي . اما تقديم ورقة الأسباب بقلم الكتاب فلا مانع من أن يحصل فيه التوكيل كما هو الشأن في التقرير بالظمن .

(١٩٣٠/١١/١٣) مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٠٠

ص ٩٦ ، ١٩٤٩/٥/٣ ج ٧ ق ٨٩٦ ص ٨٧٠)

١٣٦٨ - ان مؤدى نص المادتين ١٩٣ اجراءات جنائية والمادة ٢٨ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية أن المحامي العام الأول لا يملك التقرير بالظمن بالنقض في الأمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية الصادر من مستشار الاحالة أو التوقيع على أسباب الظمن الا في حالة غياب النائب العام أو خلو منصبه أو قيام مانع لديه ، وفيما عدا هذه الحالات الثلاث فانه لا يباشر حق الظمن أو التوقيع على الأسباب الا بتوكيل خاص من النائب العام .

(١٩٦٩/١٠/٦ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٩٨ ص ١٠١٨ ،

١٩٦٩/٣/١٠ ق ٦٨ ص ٣١٦)

١٣٦٩ - متى كان رئيس النيابة قد قرر بالظعن في قلم الكتاب بصفته دون أن ينص في تقريره على أنه كان موكلاً في ذلك توكيلاً خاصاً من النائب العام أو المحامي العام ، فإن الظعن لا يكون مقبولاً شكلاً ، ولا يقوم مقام هذا التنصيص أن يكون الظعن قد حصل التقرير به من رئيس النيابة بالوكالة فعلاً عن أحدهما مادام هو لم يذكر هذه الصفة صراحة في التقرير ، وذلك لأن تقرير الظعن ورقة شكلية من أوراق الإجراءات في الخصومة فيجب أن تحمل في ذاتها مقوماتها الأساسية باعتبار أنها السند الوحيد الذي يشهد بصدور العمل الاجرائي عن صدر عنه على الوجه المعتبر قانوناً ، ولا يجوز تكملة أي بيان في التقرير بدليل خارج عنه غير مستمد منه .

(١٩٦٧/١٠/١٦ أحكام النقض س ١٨ ق ١٩٨ ص ٩٨١)

١٣٧٠ - للنائب العمومي وحده بصفته نائباً عاماً حق تقرير الظعن بالنقض في قرار قاضي الاحالة بأن لا وجه لاقامة الدعوى ، فالتقرير الذي يصدر من رئيس النيابة في الظعن في مثل هذا القرار من غير أن يكون لديه توكيل خاص من النائب العام يعتبر باطلاً شكلاً ، ولا محل للتمسك بمبدأ عدم تجزئة النيابة والقول بأن عمل المروؤس يعتبر صادراً من الرئيس ، لأن القانون رقم ٤ لسنة ١٩٠٥ قصد به أن يحتفظ للنائب العام وحده بهذا الحق بنص صريح ، إذ في ذلك ضمان للدفاع يحول دون التسرع في رفع الظعون .

(١٩٢٨/١١/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٥ ص ٤٨)

١٣٧١ - الكتاب المرسل من المحامي العام الى رئيس النيابة بالموافقة على التقرير بالظعن بالنقض مع ايداع الأسباب في الميعاد القانوني لا يعد توكيلاً منه بالظعن ، إذ أن الموافقة على اتخاذ اجراء لا يفيد التوكيل في اجرائه بالمعنى المقصود في صحيح القانون ، ومن ثم يكون الظعن غير مقبول شكلاً لصدوره ممن لا يملك التقرير به قانوناً .

(١٩٦٧/٢/٢٠ أحكام النقض س ١٨ ق ٤٦ ص ٢٤٦)

١٣٧٢ - إذ خولت المادة ١٩٣ اجراءات المدعى بالحقوق المدنية الظعن أمام محكمة النقض في الأمر الصادر من مستشار الاحالة بأن لا وجه لاقامة الدعوى ، فقد جاء نصها عاماً مطلقاً غير مقيد ببلوغ مقدار التعويض المدعى به نصاً مميّناً .

(١٩٦٩/٥/٢٦ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٥٤ ص ٧٦٣)

١٣٧٣ - حق المجنى عليه في الطعن في الأمر الصادر من عرفة الاتهام بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى لا ينتقل الى وراثته .
(١٩٥٤/٣/٢٩ أحكام النقض س ٥ ق ١٤٥ ص ٤٣٠)

١٣٧٤ - ان المادة ١٩٣ اجراءات جنائية أجازت للمجنى عليه الطعن امام محكمة النقض في الأمر الصادر من عرفة الاتهام بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى لم تنص على اجازة هذا الطعن لورثته في حاله وفاته ، وهي إذ فعلت ذلك فقد أفادت أنها قصرت حق الطعن في أوامر غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى على المجنى عليه فلا ينتقل بوفاته الى وراثته . وقد جرى القسانون على ذلك في المادة ١٦٢ منه إذ أجاز للمجنى عليه استئناف الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق بأن لا وجه لاقامة الدعوى ، وإذن فالطعن من والد المجنى عليه في أمر غرفة الاتهام بأن لا وجه لاقامة الدعوى لا يكون مقبولا لتقديمه من غير ذي صفة .

(١٩٥٣/٢/١٠ أحكام النقض س ٤ ق ١٨٧ ص ٥٠٢)

القرار الذي يجوز الطعن فيه

١٣٧٥ - من المقرر أن المدعي بالحقوق المدنية انما هو - على خلاف الأصل - احد أطراف الخصومة الجنائية في مرحلة التحقيق ، وقضاء الاحالة جزء منه ، وله بهذه المثابة طبقا للمادة ١٩٣ اجراءات الطعن في الأمر الصادر من مستشار الاحالة في خصوص مضمونه بعدم وجود وجه للسير في الدعوى الجنائية وحدها دون الدعوى المدنية ، ومن ثم فإن الطعن المقدم منه لا يطرح موضوع دعواه المدنية حتى يلزم من خسرها بمصاريفها ، ومن ثم يتعين عدم التنصيص عليه في منطوق الحكم الصادر بنقض الأمر المطعون فيه .
(١٩٦٩/١٢/٢٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٣٠٩ ص ١٤٩٦)

١٣٧٦ - أفادت المادة ١٩٣ اجراءات أنه لا يقبل الطعن سواء من النيابة العامة أو المدعي بالحقوق المدنية على الأمر الذي يصدر من مستشار الاحالة الا في خصوص مضمونه بعدم وجود وجه للسير في الدعوى الجنائية بتقدير أن قضاء الاحالة ليس الا سلطة تحقيق لا جهة حكم ، ومن ثم فلا ولاية له في الفصل في الدعوى المدنية ، وإذ كان ذلك وكان مستشار الاحالة قد تصدى للدعوى المدنية وأحالها الى المحكمة المدنية المختصة فإن هذا الشق في قضائه يكون لفوا لا يعتمد به ولا يحوز قوة الأمر المقضي ولا يرتب

النمى عليه سوى تقرير لأمر نظرى لا يفيد منه أحد من الخصوم ولا يضار به غيره ، الأمر الذى لا تتحقق به المصلحة المعتبرة لقبول الطعن . ولا يتصور وقوع تناقض بين لفو وقضاء .

(١٩٦٩/٥/٢٦ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٥٤ ص ٦٦٣)

١٣٧٧ - لا يقبل الطعن سواء من انشابة الصاغة أو من المدعى بالحقوق المدنية - بموجب المادة ١٩٣ اجراءات - على الأمر الذى يصدر من مستشار الاحالة الا فى خصوص مضمونه بعدم وجود وجه للسبر فى الدعوى الجنائية بتقدير أن قضاء الاحالة ليس الا سلطة تحقيق لا جهة حكم . ومن ثم فلا ولاية له فى الفصل فى الدعوى المدنية ، واذ كان ذلك وكان مستشار الاحالة قد تصدى للدعوى المدنية وقضى فيها بالرفض فإن قضاءه يكون لفوا لا يعتد به ولا يحوز قوة الأمر المقضى ولا يرتب النمى عليه سوى تقرير لأمر نظرى بحث لا يفيد منه أحد الخصوم ولا يضار به غيره الأمر الذى لا تتحقق به المصلحة المعتبرة لقبول الطعن .

(١٩٦٨/٢/٢٦ أحكام النقض س ١٩ ق ٤٨ ص ٢٦٨)

١٣٧٨ - حق النائب العام فى الطعن فى قرارات غرفة الاتهام طبق للمادتين ١٩٣ و ١٩٤ اجراءات جنائية مقصور على الأوامر التى تصدر منها بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى أو باحالة الجنائية الى المحكمة الجزئية أو بأن الواقعة جنحة أو مخالفة . ولما كان الأمر المعلن فيه الصادر بعدم الاختصاص بنظر الدعوى ليس من بين الأوامر التى أوردتها الشارح فى المادتين المذكورتين على سبيل الحصر فإن الطعن فيه بطريق النقض لا يكون جائزا .

(١٩٦٣/٢/١١ أحكام النقض س ١٤ ق ٢٤ ص ١١٣)

١٣٧٩ - نص الشارح فى المواد ١٩٣ و ١٩٤ و ١٩٥ اجراءات جنائية على الحالات التى يجوز فيها الطعن فى أوامر غرفة الاتهام وهذه الحالات وارادة بالنصوص المشار اليها على سبيل الحصر ، وليس من بينها الأوامر التى تصدرها فى اشكالات التنفيذ المرفوعة اليها .

(١٩٦١/٦/١٢ أحكام النقض س ١٢ ق ١٣٠ ص ٦٦٨)

١٣٨٠ - أمر غرفة الاتهام باحالة الدعوى التى من اختصاص محكمة الجنائيات الى المحكمة المذكورة هو أمر نهائى ، فلا يجوز لمحكمة الموضوع أن

تعرض للدفع ببطلانه إيا كان سبب البطلان ، لأن منطق بطلان هذا الأمر يؤدي الى إحالة الدعوى الى سلطة التحقيق بعد دخولها في حوزة المحكمة وهو ما لم يسمح به القانون ، على أن هذه الحجية لا تمنع من إثارة أوجه البطلان السابقة على أمر الإحالة ومناقشتها عند الاقتضاء .

(١٩٥٩/١٢/٢٢ أحكام النقض س ١٠ ق ٢١٨ ص ١٠٥٥)

١٣٨١ - الأمر الصادر بالإحالة لا يجوز الطعن فيه أمام المحكمة المحالة إليها الدعوى ، وما ذلك إلا لأن هذا الأمر ليس من شأنه أن يلزم المحكمة بشيء مما جاء فيه ، بل إن لها ولو من تلقاء نفسها أن تصحح كل ما يقع فيه من خطأ ، وللمتهم أن ينهبها الى ذلك بما له من حق إبداء كل اعتراض في صدد محسبته ولو كان متعلقا بوصف التهمة المرفوعة بها الدعوى . وإذا كانت المحكمة لم تتدارك الخطأ من تلقاء نفسها أو بناء على طلب المتهم فإن حكمها ذاته - لا أمر الإحالة - هو الذي يجب أن يواجه إليه في أمر الإحالة بشأن وصف الأفعال المنسوبة إليه فيه ، وكان الحكم الذي الطعن . واذن فإذا كان مؤدى وجه الطعن أن الطاعن لا يقصد سوى الطعن صدر في الدعوى ليس فيه أى خطأ من هذه الناحية فلا يقبل الطعن .

(١٩٤٠/١٠/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٣١)

ص ٢٥٦)

١٣٨٢ - لا يجوز الطعن بطريق النقض في قرار قاضى الإحالة القاضى بإيقاف الدعوى الجنائية والدعوى المدنية المرتبطة بها حتى يفصل في دعوى النسب المرفوعة أمام المحكمة الشرعية .

(١٩٣٤/٢/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٠٧)

ص ٢٧١)

أثر الطعن

١٣٨٣ - معارضة المدعى بالحق المدني في أمر قاضى الإحالة الصادر بأن لا وجه لإقامة الدعوى تحرك الدعوى العمومية لدى غرفة المشورة كما تحركها معارضة النائب العمومي فيه سواء بسواء .

(١٩٢٩/١٢/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٦٠)

ص ٤٠٧ ، ١٩٣٠/٦/١٢ ج ٢ ق ٥٠ ص ٤١)

١٣٨٤ - وحيث ان مبنى هذين الطعنين ان محكمة الجنايات أخطأت في تطبيق القانون اذ حكمت بعدم جواز نظر الدعوى العمومية وبعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية مستقلة . ويطلب الطاعنان نقض الحكم وإعادة الدعوى لمحكمة الجنايات للفصل في موضوعها . وقد بنيا طعنهما على عدة أسباب أوردها .

وحيث ان أول ما يلاحظ على احكم لمعقون فيه انه نو صبح مذهبه وكانت معارضة المدعى بلحق المدني وحده في الأمر ،تصادر من قاضي الاحالة بأن لا وجه لاقامة الدعوى لا تحرك الدعوى العمومية مطلقا وكذلك لا تحرك دعواه المدنية لدى استحداث الجنائية الا لتبلغها غرفة المشورة الى محكمة الجنايات فاذا ما بلفتها انقطع بها السير وسقط عمل الغرفة بشأنها وصارت خارجة عن اختصاص المحكمة الجنائية - نو صبح ذلك لاصبح حق المدعى المدني في تلك المعارضة حقا وهيما ولعاد ذلك بالنجريح على الشارع الذي يعطى للناس حقوقا خيالية لا قيمة لها لدى المحاكم ولا فائدة فيها غير مجرد التمرن الأفلاطوني على المرافعات لدى السلطات الجنائية الى حد ما . وما استحق الشارع التجريح ولا كان الحق الذي خوله أفلاطونيا . وانما محكمة الجنايات أخطأت الغرض وفسرت القانون على غير وجهه . اذ الواقع ان معارضة المدعى المدني وحده تحرك الدعوى العمومية لدى غرفة المشورة كما تحركها معارضة النائب العمومي سواء بسواء وبيان ذلك .

ان الفقرة الثالثة من المادة ١٢ من قانون تشكيك محاكم الجنايات تنص على أن قاضي الاحالة اذا لم يجد أثرا ما لجريمة أو لم يجد دلائل كافية للتهمة يصدر أمرا بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى ويأمر بالافراج عن المتهم . فالأمر بأن لا وجه لاقامة ا لدعوى واجب اصداره اذا كانت الواقعة لا تكون جريمة معاقبا عليها قانونا أو كانت تكون جريمة معاقبا عليها ولكن أدلة نسبتهما للمتهم غير كافية للاطمئنان على وقوعها منه . ومقتضى هذا النص الصريح أن الدعوى التي يأمر بأن لا وجه لها هي الدعوى العمومية ، وأنه مهما تكن الواقعة في ذاتها صالحة لأن تكون أساسا لمسئولية مدنية واضحة فان قاضي الاحالة لا شأن له بتلك المسئولية المدنية ولا بالدعوى الخاصة بها خلا يأمر بحالتها ولا بأن لا وجه لاقامتها . وهذا من الأولويات التي لا تحتمل الجدل .

اذا تقرر هذا وعلم علما ضروريا ان أمر قاضي الاحالة بأن لا وجه لاقامة

الدعوى لا مدلول له الا المنع من الدعوى العمومية وأنه لا ينصب الا على هذا المنع من الدعوى العمومية وإن الدعوى المدنية ليست ملحوظة فيه بأى وجه كان علم بالبداهة أن حق المعارضة المعطى للمدعى المدنى بمقتضى المادة ١٢ ج لا يمكن أن يوجه الا ضد هذا المنع من الدعوى العمومية وأن من المستحيل استحالة قانونية أن ينصب على المنع من الدعوى المدنية ما دام ليس من وظيفة قاضى الاحالة أن ينظر فيها ولا أن يبحث فى ثبوتها وعدم ثبوتها ولا أن يتخذ بشأنها أى قرار لا باقامتها ولا بأن لا وجه لاقامتها سواء أصحت فى نظره هى والدعوى العمومية أم صحت هى فى نظره دون الدعوى العمومية أو لم تصح لا هى ولا الدعوى العمومية .

وحيث ان هذا الفهم الواضح هو وحده الذى يتشى معه نص الفقرة الأخيرة من المادة ١٢ ج . فإن هذه الفقرة تنص على أن غرفة المشورة اذا قبلت المعارضة - أى المذكورة فى صدر المادة وهى معارضة النائب العمومى أو معارضة المدعى بالحق المدنى - تحيل القضية على النيابة اذا كانت جنحة أو مخالفة . أما اذا كانت جنائية فتعمل فيها ما يعمل قاضى الاحالة أى تحيلها الى محكمة الجنايات . ومقتضى هذا النص الصريح أن غرفة المشورة بناء على معارضة النائب العمومى أو بناء على معارضة المدعى بالحق المدنى - ان كان هو الذى عارض - تدرس القضية ثم تقبل المعارضة أو ترفضها . والقبول أو الرفض يترتب على معرفة ما اذا كان فى وقائع القضية جريمة قانونية أم لا . فإن لم تجد فيها جريمة ما فانها ترفض المعارضة حتما حتى ولو كانت وقائع الدعوى ناطقة بتوافر أسباب المسؤولية المدنية . لأنها لو قبلت المعارضة فى هذه الصورة لوجدت سبيل التصرف منقطعا امامها ، اذ هى لا تستطيع الاحالة لا على النيابة العمومية ما دام القانون لا يصرح لها بذلك الا فى صورة ما اذا وجدت فى القضية جنحة أو مخالفة ولا على محكمة الجنايات ما دام القانون لا يصرح لها بذلك الا اذا وجدت فى القضية جنائية . ويكفى أن تستفلق القضية هكذا فى يدها - وهى ليست جهة حكم بل جهة تحضير - حتى يتعين عليها رفض المعارضة مهما تكن المسؤولية المدنية واضحة . وينتج من هذا حتما أن ما يزعمه البعض من أن معارضة المدعى بالحق المدنى انما تحرك دعواه المدنية - ودعواه فقط - لدى غرفة المشورة هو زعم فاسد . لأن تحريك هذه الدعوى المدنية يكون عيناً لا طعم ولا معنى له ما دام السبيل منقطعا قانونا بغرفة المشورة دون تصريف المدعى المدنى فيما يتعلق بحقه اما بالحكم بنفسها فيه أو بتعيين المحكمة التى تحكم له فيه .

ذلك مقتضى النص اذا لم تجد غرفة المشورة فى القضية بعد دراستها جريمة ما • اما اذا وجدت بعد الدراسة ان فيها جريمة قانونية جنائية كانت أو جنحة أو مخالفة فانها تقبل تلك المعارضة - اى معارضة النائب العمومى أو معارضة المدعى بالحق المدنى - وتحيل القضية على النيابة أو تحيلها على محكمة الجنايات اذا كانت هناك جنائية • ومقتضى هذا النص الصريح ان معارضة المدعى بالحق المدنى انما تحرك الدعوى العمومية التى هى دعوى الجنائية أو الجنحة أو المخالفة وان تحريك هذه الدعوى العمومية هو دون غيره الذى تؤدى اليه بالذات معارضة المدعى بالحق المدنى • اما الدعوى المدنية علا شأن لها مطلقا بهذه الاجراءات فلا هى ملحوظة للنسبة العامة عند تقديمها القضية لقاضى الاحالة ولا هى ملحوظة لهذا القاضى ولا لفرفة المشورة • وما كان لاية سلطة من هذه السلطات ان تلحظها أو تهتم بها ما دامت هى حقا خاصا لصاحبها ان شاء أخذ به وان شاء أهمله مؤقتا أو نهائيا وما دامت هى فى قضايا الجنائيات لا ترفع الا تبعا لدعوى عمومية تكون مرفوعة فعلا وما دام الوقت ممتدا أمام صاحبها الذى له أن يرفعها فى اى حالة تكون عليها الدعوى العمومية الى أن تتم فيها المرافعة •

وحيث ان الذى يشوش على من يرون أن معارضة المدعى بالحق المدنى لا تحرك الدعوى العمومية أمران : الاول : ان من المبادئ الأساسية أن الدعوى العمومية لا تملكها الا النيابة العامة وأن المدعى بالحق المدنى لا شأن له بها • وأنه تفريعا على هذا المبدأ نص فى المادتين ١٧٦ الخاصة باستئناف الأحكام الصادرة من محكمة الجنح و ٢٢٩ الخاصة بالظعن بطريق النقض على أنه لا يسوغ للمدعى المدنى الاستئناف أو الظعن الا فيما يتعلق بحقوقه فقط • والثانى : ان قانون تشكيل محاكم الجنائيات لم يصرح بأن معارضة المدعى بالحق المدنى فى الأمر الصادر من قاضى الاحالة كما صرحت به المادة ١٢٦ من قانون تحقيق الجنائيات بخصوص المعارضة التى يقدمها المدعى بموجب المادة ١١٦ فى أوامر قاضى التحقيق الصادرة بأن لا وجه لاقامة الدعوى •

وحيث أن الأمر الأول جدير بالاعتبار حقا • ولكن الاعتراض به انما يلحق التشريع لا القاضى الذى يجب عليه تطبيق القانون مهما يكن به مما قد يوجب النقد فنيا • ومن يرجع الى أصل المادتين ١٢ و ١٣ من قانون تشكيل محاكم الجنائيات والى التعديل الذى أدخل عليه القوانين رقم ٧

للسنة ١٩١٤ يرى أن أصل القانون كانت فيه الفكرة الفنية ملاحظة تمام الملاحظة إذ هو لم يجعل للمدعى بالحق المدني أى تدخل فى القرارات التى يصدرها قاضى الاحالة مهما يكن فيها من الخطأ القانونى أو الخطأ فى تقدير أدلة الوقائع ونسبتها للمتهمين . وكل ما ورد به بالمادة ١٣ هو حق للنائب العمومى فى الطعن بطريق النقض فى تلك القرارات اذا وقع فيها خطأ فى تطبيق نصوص القانون أو تأويلها . ولما وجدت الحكومة أن كثيراً من هذه القرارات التى تصدر بأن لا وجه لاقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة فيها خطأ أو تجاوز من قضاة الاحالة لحدود سلطتهم اضطرت رعاية للمصلحة العامة أن تسعى لتلافي هذا المحذور كيلا يفلت مجرم من المحاكمة فوضعت فيما وضعت بمشروع المادة ١٢ ج . ومعنى ذلك أنها احتاطت للمسألة الفنية تمام الاحتياط فلم تجعل حق المعارضة فى المعارضات التى من هذا النوع الا للنائب العمومى مستتبعه بذلك كل تدخل من المدعى بالحق المدني . فلما أحيل المشروع على لجنة الحقاينة بالجمعية التشريعية ائتمنت بأسانيد الحكومة ولكنها رأت أن تجعل للمدعى بالحق المدني أيضاً حق المعارضة كالنائب العمومى سواء بسواء . وعند المناقشة فى المشروع وفى تعديل اللجنة حصلت معارضة شديدة فيهما ، ولكن المدافعين عن رأى اللجنة بينوا للجمعية أن المدعى المدني هو الضرور الأول وأن المصلحة العامة والنظام العام يقضيان بأن يكون له حق المعارضة . والجمعية وافقت على رأى اللجنة وتابعتها الحكومة فخرج القانون وبه حق المعارضة معطى للمدعى المدني أيضاً محافظة على النظام والمصلحة العامة أى على الدعوى انعمومية أن تعطى لا على الدعوى المدنية التى لا شأن للنظام ولا للمصلحة العامة بها والتى لم يرد بخاطر الحكومة ولا بخاطر الجمعية التشريعية أن تنتهز تلك الفرصة لتنظم فى شأنها أى تنظيم . ولا شك أن تلك طفرة فى التشريع تخالف المبدأ الأساسى القاضى بأن الدعوى العمومية لا تملكها الا النيابة العامة ولا شأن للمدعى المدني بها . غير أنها طفرة اعتمدها النص وورود بها فلزم خضوع المحاكم لها . ولا كبير غضاظة فى ذلك فمن قبل كانت مثل هذه الطفرة واقعة فيما يتعلق بما للمدعى من حق المعارضة بموجب المادة ١١٦ من قانون تحقيق الجنايات فى قرارات قاضى التحقيق الصادرة بأن لا وجه لاقامة الدعوى وما لمعارضته من التأثير فى تحريك الدعوى العمومية عملاً بالمادة ١٣٦ من ذلك القانون . بل كان ولا زال للمدعى المدني أن يحرك الدعوى العمومية فى مواد الجنح والمخالفات ولو لم توافقه النيابة العامة . واذن فيكون الاعتراض بالأمر الأول لا محل له .

وحيث ان الأمر الثانى ظاهر عدم وجاهته • لا لأن من المبادئ المقررة أن المعارضة تعيد الأمر المعارض فيه الى أصله ، بل لأن نص المادة ١٢ ج نفسه لا يدع - كما سلف القول - مجالا للشك فى أن الدعوى التى تحركها معارضة المدعى المدنى إنما هى الدعوى العمومية وليست الدعوى المدنية الا ثانوية لم يهتم بها القانون ولم ينشأ لها نظاما جديدا •
وحيث انه يبين مما تقدم أن الطعنين فى محلهما وإن الحكم واجب نقضه •

١٩٢٩/٦/١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٨٢

ص ٣٢٨)

١٣٨٥ - وحيث انه فيما يخص الوجه الأول فإنه ثبت من الاطلاع على مفردات القضية أنها لما قدمت لقاضى الاحالة ضد المتهمين وثالث معهما قرر حضرته فى ١٨ مارس سنة ١٩٢٤ أن لا وجه لاقامة الدعوى قبل رافعى النقص لعدم ثبوت التهمة عليهما •

وحيث ان النيابة قبلت هذا القرار ولم تقدم عنه أى طعن واقتصر الطعن فيه من قبل المدعى بالحق المدنى بطريق المعارضة من غرفة المشورة بمحكمة الاسكندرية وهى قررت فى ٢٦ ابريل سنة ١٩٢٤ قبول المعارضة شكلا وفى الموضوع الفاء الأمر المعارض فيه من المدعى بالحق المدنى واحالة المتهمين على محكمة الجنايات •

وحيث ان المعارضة من المدعى بالحق المدنى وقرار غرفة المشورة بالفاء أمر الاحالة لا يتعديان حقوق المدعى بالحق المدنى ولا يؤثران بشئ على الدعوى العمومية التى انتهت فيما يخص المتهمين بقرار قاضى الاحالة الصادر بأن لا وجه لاقامة الدعوى قبلهما • وقد أذعنت النيابة اليه وأصبح نهائيا ومكبسا للمتهمين حقوقا لا يسع المدعى بالحق المدنى نزاعها بمجرد المعارضة منه • لأن هذه لا تتعدى ما له من الحقوق المدنية • وليس فى وسعه تقديم الدعوى العمومية لمحكمة الجنايات بعد البت فيها بصفة نهائية من قاضى الاحالة •

وحيث انه متى تقرر ذلك يصبح الحكم المطعون فيه من جهة العقوبة صادرا على خلاف القانون ويجب نقضه والحكم بعدم جواز قبول الدعوى العمومية وبرائة المتهمين عملا بالفقرة الأولى من المادة ٢٢٩ من قانون تحقيق

الجمائيت *

١٣/٦/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ في ٢٨٤

حي ٣٣٣)

١٣٨٦ - وحيث ان النيابة تستند في ورقه الاسباب مقدمه
 منها على ان المعارضه التي ترفع من المدعى بالحق المدني وحده في قرار قاضى
 الاحاله الصادر بان لا وجه لاقامة الدعوى على المتهم تجعل لمحكمة المعارضه
 وهي غرفة المشورة بالمحكمة الابتدائية الحق في الغاء هذا الامر بالنسبة
 للدعوى المدنية والدعوى العمومية ولو لم ترفع معارضة من النائب العمومي
 عن هذا الامر . واستندت تأييدا لطلبها على المادة ١٢ ج من قانون تشكيل
 محاكم الجنايات المضافة بالقانون رقم ٧ سنة ١٩١٤ وعلى ما جاء بقانون
 تحقيق الجنايات من أن معارضة المدعى بالحق المدني في الأمر الصادر من قاضى
 التحقيق بان لا وجه لاقامة الدعوى تعيد القضية الى سيرتها الاولى أى أن
 هذه المعارضة تؤثر على الدعويين العمومية والمدنية معا . وبناء على ذلك قالت
 النيابة في ورقه الاسباب ان الحكم المطعون فيه القاضى بعدم جواز نظر
 الدعوى العمومية قبل المتهم قد صدر عن خطأ . وطلبت قبول النقض
 والغاء الحكم المطعون فيه .

وحيث انه بالرجوع الى نص المادة ١٢ ج المعدلة بالقانون رقم ٧
 سنة ١٩١٤ وجدت قاصرة على جواز رفع المعارضة في أمر قاضى الاحالة
 الصادر بان لا وجه لاقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة من النائب العمومي
 ومن المدعى بالحق المدني وترفع هذه المعارضة لغرفة المشورة بالمحكمة
 الابتدائية فتفصل في القضية بعد الاطلاع على الأوراق وسماع الايضاحات
 التي تراها من النيابة أو المتهم أو المدعى بالحق المدني .

وحيث انه من المقرر قانونا الا ترفع الدعوى العمومية على متهم في جنابة
 الا بناء على طلب النيابة فهي التي لها سلطة التحقيق . ومتى تم تقديمها
 وحدها لقاضى الاحالة بتقرير تحرره تبين فيه جليا الأفعال المسندة الى المتهم
 أو لكل من المتهمين عند تعددهم والوصف القانونى لهذه الأفعال وترفق
 بهذا التقرير قائمة بأسماء شهود الاثبات الى آخر ما جاء في المادة العاشرة
 من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

وحيث انه بناء على هذا التقرير يصبح قاضى الاحالة مختصا وحده

بالنظر في القضية من جهة إحالتها الى محكمة الجنايات أو أية دائرة أخرى مختصة بها قانوناً أو يصدر فيها أمراً بأن لا وجه لاقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة أو لعدم العقاب قانوناً وكان أمره هذا نهائياً لا يقبل الطعن إلا بطريق النقض من النائب العمومي خطأ في تطبيق القانون أو في تفسيره عملاً بالمادة ١٣ من القانون رقم ٤ الصادر في سنة ١٩٠٥ بتشكيل محاكم الجنايات .

وحيث انه بعد ذلك رؤي أن سلطة قاضي الاحالة هذه قد يكون فيها بعض المضرة فأخذت الحكومة في تعديل المادة المذكورة بأن جعلت للنائب العمومي الحق في المعارضة في أمر قاضي الاحالة الصادر بأن لا وجه لاقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة وأن ترفع المعارضة المذكورة لغرفة المشورة للمحكمة الابتدائية . وعند المناقشة في المشروع سنة ١٩١٤ بين الحكومة والجمعية التشريعية رأت الأولى أن تجعل للمدعي بالحق المدني حق المعارضة في أمر قاضي الاحالة الصادر بأن لا وجه لاقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة لما له من المصلحة في ذلك .

وحيث ان مجرد اباحة هذا الحق للمدعي بالحق المدني لا يتناول مطلقاً تحريك الدعوى العمومية التي هي في الحالة التي نحن في صددھا ملك خاص بالنائب العمومي وحده دون أي عضو من أعضائه مهما عظمت وظيفته . وقد رأى الشارع في ذلك زيادة ضمان للمتهم الذي بمجرد أن يصدر في شأنه أمر قاضي الاحالة بأن لا وجه لاقامة الدعوى العمومية لعدم كفاية الأدلة يصبح في منجاة وليست لأية سلطة أخرى غير النائب العمومي بالذات أن تظمن في هذا الأمر بطريق الطعن الجديد وهو المعارضة أمام غرفة المشورة توصلًا لبحث الدعوى العمومية من جديد .

وحيث انه لا يمكن أن يحتاج على هذا القول بما جاء في المادة ١٢٣ من قانون تحقيق الجنايات الخاصة بأن المعارضة التي ترفع عن أمر قاضي التحقيق الصادر بأن لا وجه لاقامة الدعوى من أعضاء قلم النائب العمومي ومن المدعي بالحق المدني تجعل الدعوى في الحالة التي كانت عليها من قبل . لأن هذا النص الصريح خاص بالأمر الصادر من حضرة قاضي التحقيق ولم يذكر صراحة في تعديل سنة ١٩١٤ أن المعارضة من المدعي بالحق المدني تعيد الدعوى لأصلها وتؤثر على الدعوى العمومية . ولا يمكن الحكم في مواد الجنايات بالمشابهة والقياس . ومتى انعدم النص سقطت المؤاخذه .

على أن قاضى الاحالة لم تكن سلطته تشبه قاضى المحققين فى القانون الأعلى ولا أية سلطه أخرى فى التشريع الاجنبى . بل هى سلطة مدة قائمة بذاتها فلا يؤخذ المتهم الا بما بين به صريح فى الفوائى . ولا قياس ولا شبه فى المؤاخذه الجنائية .

وحيث انه متى تقرر ذلك يصح غير مقبول القول بأن المعارضة من المدعى بالحق المدنى وحده فى امر قاضى الاحاله تعيد الدعوى لخالتها الاولى وتبعت الدعوى العموميه من رسمها بعد ان انحلت قيدها عن عائق المتهم بقبول النائب العمومى الامر الصادر بأن لا وجه لاقامة الدعوى . وبعدم المعارضة فيه منه فقد أصبح نهائيا وحجه بما فيه ما لم تظهر أدلة جديدة تاذن ببعت الدعوى العمومية عملا بالمادة ١٥ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

وحيث انه مما يؤيد ذلك أيضا ما جاء فى المادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات التى نصت بأنه اذا روى لنيابته العموميه بعد التحقيق ان لا وجه لاقامه الدعوى يصدر امرًا بحفظ الأوراق ويكون صدور هذا الامر فى مواد الجنايات من رئيس النيابة العموميه أو ممن يقوم مقامه . والامر انى يصدر بحفظ الأوراق يسمع من العودة الى اقامه الدعوى العموميه الا اذا ألغى النائب العمومى هذا الامر فى مدة اثنائه الشهور التايه بصدوره أو اذا ظهرت قبل انقضاء الموعيد انقرة لسقوط الحق فى اقامه الدعوى أدله جديدة حسب ما هو مقرر فى الفقرة الثانية من المادة ١٢٧ من قانون تحقيق الجنايات .

وعنى كان امر النيابة بالحفظ مانعا من رفع الدعوى ثانية الا اذا ألغى النائب العمومى قرار الحفظ فى المسدة القانونية فمن باب أولى لا يجوز الرجوع الى الدعوى العمومية بعد أن حفظها قاضى الاحالة بالامر الصادر منه بأن لا وجه لاقامة الدعوى العمومية ووافق عليه النائب العمومى بعدم المعارضة فيه فقد اكتسب بذلك كل قوة لمصلحة المتهم لا يقوى على العبث بها المدعى بالحق المدنى برفعه معارضة لا تتعلق حقوقه المدنية .

وحيث انه لا يرد على ذلك بأنه ليس مقبولا أن تحصل المعارضة من المدعى بالحق المدنى وتقبلها غرفة المشورة ثم تحيلها على محكمة الجنايات قاصرة على الحقوق المدنية وحدها ، لأن هذا جائز قانونا محافظة لحقوق المدعى المدنى الخاصة . ومنها كمثل الحكم الصادر من محكمة الجنايات القاضى ببرائة المتهم ورفض الدعوى المدنية فرقع المدعى وحده نقضا عن هذا

الحكم وقبل النقص واحيدت الدعوى على محكمة الجنايات للحكم فيها مجددا فتشكم المحكمة المذكورة فيها فيما يخص الحقوق المدنية وحدها بغير مساس للدعوى العمومية التي قد انتهت بحكم البراءة وبعدم الطعن بالنقض فيه من النائب العمومي .

وحيث انه بناء على جميع ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه لم يخالف أى نص من نصوص القانون والظن الموجه عليه على غير أساس ويجب رفضه .

(١٣/٦/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٨٢ ص ٣٣٦)

سادة ١٩٤ :

لنائب العام الظن امام محكمة النقض في الأمر الصادر من مستشار الاحالة باحالة الدعوى الى المحكمة الجزئية باعتبار الواقعة جنحة او مخالفة .

- مصادلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١١/٦/١٩٦٢ ونشر في ١١/٦/١٩٦٢ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٢ .
- تقابل المادة ١/١٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات والمادة ٤ من قانون النجس الصادر سنة ١٩٢٥ .

سادة ١٩٤ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :
لنائب العام الظن امام محكمة النقض في الأمر الصادر من غرفة الاتهام باحالة الجناية الى المحكمة الجزئية . او بان الواقعة جنحة او مخالفة .

الاحكام

١٣٨٧ - الحق في الظن في الأمر الصادر من مستشار الاحالة باحالة الدعوى الى المحكمة الجزئية قاصر على النائب العام وحده ولا يملكه المدعى بالحقوق المدنية اذ ليست له مصلحة حقيقية في احالة الدعوى الى محكمة الجنايات دون الجنب او في اعتبار الواقعة جنابة وليست جنحة طالما أن الأمر بالاحالة قد حقق له اثبات الاتهام ضد المتهم .

(٢٧/١٠/١٩٧٥ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٤٢ ص ٦٤٩)

١٣٨٨ - يجب أن يصدر الظن في قرار مستشار الاحالة باحالة الدعوى الى المحكمة الجزئية باعتبار الواقعة جنحة او مخالفة عن النائب العام او المحامي العام في دائرة اختصاصه ، حتى تكون في ذلك ضمانا للمتهم

فإذا وكل أحد أعوانه في التقرير بالظمن في قلم الكتاب - وهو عمل مبادئ يستوى فيه أن يباشره بنفسه أو يكلف أمره إلى غيره بتوكيل منه - إلا أن عليه أن يتولى هو وضع أسباب الظمن ، فإن كلف أحد أعوانه بوضعها فيجب عليه أن يوقع على ورقتها بما يفيد إقراره إياها ، إذ الأسباب إنما هي في الواقع من الأمر جوهر الظمن وأساسه ووضعها من شخص خصائصه ، أما إيداع ورقة الأسباب قلم الكتاب فلا مانع أن يحصل فيه التوكيل كما هو الشأن في التقرير بالظمن .

(٢٣ / ٢ / ١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ٧١ ص ٢٩١)

مادة ١٩٥ :

يجوز الظمن المذكور في المادتين السابقتين إذا كان الأمر المطعون فيه مبنياً على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو تأويله أو إذا وقع بطلان في الأمر أو وقع في الإجراءات بطلان اثر فيه .

ويحصل الظمن وينظر فيه بالأوضاع المقررة للظمن في الأحكام بطريق النقض .

وبيتدى الميعاد من تاريخ صدور الأمر بالنسبة إلى النيابة العامة ومن تاريخ إعلانه بالنسبة إلى باقي الخصوم .

- مدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١١/٦/١٩٦٢ ونشر في ١١/٦/١٩٦٢ .
- راجع ما جاء بالذاكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- تقابل نهاية المادة ١٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .
- مادة ١٩٥ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

لا يجوز الظمن المذكور في المادتين السابقتين إلا خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها . ويحصل الظمن بالأوضاع وفي المواعيد المقررة للظمن في الأحكام بطريق النقض .

الأحكام

١٣٨٩ - متى كان الأمر المستأنف المؤيد بالأمر المطعون فيه قد أحاط بالدعوى وفحص أدلتها ووازن بينها عن بصر وبصيرة وخلص في تقرير سائغ - له سند من الأوراق - إلى أن عناصر الاتهام يحوطها الشك والريبة وليست كافية لاحالة المظنون ضدهم للمحاكمة ، فإن ما تثيره

الطاعنة في هذا الصدد ينحل الى جدل في تقدير الدليل مما لا يجوز معاودة التصدي له أمام محكمة النقض .

(١٩٧٣/٦/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٥٤ ص ٧٣٩)

١٣٩٠ - لا ضير على الأمر المطعون فيه اذا هو لم يورد دفاعا موضوعيا ظاهر البطلان أو بعيدا عن محجة الصواب أو يرد عليه .

(١٩٧٣/٦/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٥٤ ص ٧٣٩)

١٣٩١ - القرار الصادر من مستشار الاحالة بتأييد الأمر المستأنف والصادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى لعدم كفاية الأدلة هو في ذاته قضاء برفض الطعن المرفوع عنه من المدعى بالحق المدني .

(١٩٧٠/١٢/٢١ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٩٨ ص ١٢٣١)

١٣٩٢ - القرار الصادر من مستشار الاحالة برفض الطعن المرفوع من المدعية بالحقوق المدنية يخضع في تقديره وفقا للمادة ١٩٥ اجراءات جنائية المدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ لرقابة محكمة النقض .

(١٩٧٠/١٢/٢١ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٩٨ ص ١٢٣١)

١٣٩٣ - القرار الصادر من مستشار الاحالة بأن لا وجه لاقامة الدعوى يخضع في تقديره وفقا للمادة ١٩٥ اجراءات لرقابة محكمة النقض .

(١٩٦٩/٦/٢٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ٦٨٣ ص ٩٢٦)

١٣٩٤ - من المقرر قانونا أنه لا يجوز الطعن في القرار الصادر من غرفة الاتهام أمام محكمة النقض الا خطأ في تطبيق القانون ، وذلك اعمالا لنص المادتين ١٩٥ و ٢١٢ اجراءات جنائية ، ومن ثم فلا يقبل من الطاعن أن ينعى على القرار المطعون فيه قصوره في التسييب .

(١٩٦٣/٤/٩ أحكام النقض س ١٤ ق ٦٣ ص ٣١٢)

١٣٩٥ - لا يجوز الطعن وفقا للمادة ١٩٥ اجراءات جنائية في قرار غرفة الاتهام بدعوى الخطأ في تقدير الدليل أو القصور وفساد الاستدلال لأن ذلك كله لا يعتبر خطأ في تطبيق نصوص القانون أو تأويلها -

(١٩٦٢/١٠/٨ أحكام النقض س ١٣ ق ٥١ ص ٦٠٤)

١٣٩٦ - الطعن في قرار غرفة الاتهام بأنه لا وجه لاقامة الدعوى لا يكون الا خطأ في تطبيق القانون او تاويله ، ولا يجوز الطعن فيه للقصور .

(١٩٥٤/٦/٢٩ أحكام النقض س ٥ ق ٢٦٧ ص ٨٣٢)

١٣٩٧ - الطعن بطريق النقض في الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام لا يكون الا خطأ في تطبيق القانون او تاويله دون البطلان الذي يقع في الأمر او في الاجراءات ودون التقصير او التخاذل في الأسباب ، فان طعن المدعى المدني في قرار غرفة الاتهام بتأييد الأمر الصادر من النيابة يان لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية بمقولة ان هناك دلائل تساند الاتهام لا يكون جائزا .

(١٩٥٧/١٠/٢١ أحكام النقض س ٨ ق ٢١٣ ص ٧٩٥)

١٣٩٨ - الطعن بطريق النقض في الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام لا يكون الا خطأ في تطبيق القانون او تاويله دون البطلان الذي يقع في الأمر او في الاجراءات .

(١٩٥٦/٤/٢٤ أحكام النقض س ٧ ق ١٧٩ ص ٦٣٥)

١٣٩٩ - جرى قضاء محكمة النقض على أن الخطأ في تطبيق نصوص قانون الاجراءات الجنائية يعد خطأ في تطبيق نصوص القانون مما يجيز الطعن بطريق النقض في الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام ، ومن ثم فان غرفة الاتهام اذا عادت ونظرت الدعوى بعد سبق صدور قرار منها بإحالة المتهمين الى محكمة الجنايات تكون قد أخطأت في تطبيق القانون مما يتعين معه نقض القرار المطعون فيه والغاؤه .

(١٩٦٣/١٢/١٧ أحكام النقض س ١٤ ق ١٧٣ ص ٩٤٦)

مادة ١٩٦ :

تحكم المحكمة في الطعن بعد سماع اقوال النيابة العامة وبإبلى الخصوم . فاذا قبل الطعن تعيد المحكمة القضية الى مستشار الاحالة معينة بـ جريمة المكونة لها الأفعال المرتكبة .

- مدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ ونشر في ١٩٦٢/٦/١١

- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- تقابل المادة ١٤ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .
مادة ١٩٦ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :
تحكم المحكمة في الطعن بعد سماع أقوال الناسبة العامة وباقي الخصوم ، فإذا قبل
الطعن تميد المحكمة القضية إلى غرفة الانتهام مينة الجريمة المكونة لها الأفعال المربكة .

حكم

- ١٤٠٠ - أن الأمر المطعون فيه اذ انتهى إلى عدم توافر أركان جريمة
التزوير تأسيساً على أن الاسم الذي انتحله المظنون ضده هو اسم لشخص
غير معلوم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله بما يوجب نقضه
وعادة القضية إلى مستشار الإحالة لنظرها .
(١٩٧٣/٢/١١ أحكام النقض ص ٢٤ ق ٣٧ ص ١٧٠)

الفصل الخامس عشر

فى العودة الى التحقيق لظهور دلائل جديدة

مادة ١٩٧

الأمر الصادر من قاضى التحقيق بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى يمنع من العودة الى التحقيق الا اذا ظهرت دلائل جديدة قبل انتهاء المدة المقررة لسقوط الدعوى الجنائية .

ويعد من الدلائل الجديدة شهادة الشهود والمعاشر والأوراق الأخرى التى لم تعرض على قاضى التحقيق أو مستشار الاحالة ، ويكون من شأنها تقوية الدلائل التى وجبت غير كافية أو زيادة الايضاح المؤدى الى ظهور الحقيقة .

ولا تجوز العودة الى التحقيق الا بناء على طلب النيابة العامة .

١ - ممدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر فى ١٩٦٢/٦/١١ ونشر فى ١٩٦٢/٦/١١ - راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ . - تقابل المادة ١٢٧ من القانون السابق والمادة ٢/١٥ من قانون شكل محاكم الجنائيات .

- المذكرة الايضاحية : ولما كانت المودة الى التحقيق بمثابة التحقق ابتداءً ، وقد نص على أن المودة الى التحقيق لا تجوز الا بناء على طلب النيابة العمومية . - مادة ١٩٧ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

الأمر الصادر من قاضى التحقيق أو من غرفة الاتهام بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى يمنع من العودة الى التحقيق الا اذا ظهرت دلائل جديدة قبل انتهاء المدة المقررة لسقوط الدعوى الجنائية .

ويعد من الدلائل الجديدة شهادة الشهود والمعاشر والأوراق الأخرى التى لم تعرض على قاضى التحقيق أو غرفة الاتهام ، ويكون من شأنها تقوية الدلائل التى وجدت غير كافية أو زيادة الايضاح المؤدى الى ظهور الحقيقة . - ولا تجوز العودة الى التحقيق الا بناء على طلب النيابة العامة .

الأحكام

١٤٠١ - قوام الدليل الجديد هو أن يلتقى به المحقق لأول مرة بعد التقرير فى الدعوى بأن لا وجه لاقامتها ، لما كان ذلك وكان الثابت من

الاطلاع على المفردات المضمومة أنه بعد ان قيدت الأوراق برقم عوارض بالنسبة لحادث وفاة أحد المجنى عليهما وصدر فيها امر حفظ هو في حقيقته امر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى لسبق صدور ائنداب من اننيابة الى مفتش الصحة لتوقيع الكشف الطبي على الجنة أو تشريحها لبيان سبب الوفاة . حرر محضر آخر عن الواقعة بالنسبة لوفاة المجنى عليه الآخر قيد برقم جنحة ، وقد سئل فيه آخرون وأشرف عما يعد أدلة جديدة لم تكن قد عرضت على النيابة العامة عند اصدارها امرها السابق ، فان ذلك مما يجبر العودة الى التحقيق ويطلق حقها في رفع الدعوى الجنائية على الجاني بناء على ما ظهر من تلك الأدلة التي جلت أمامها .

(١٩٧٣/١٢/١٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٤٨ ص ١٢٢٣)

١٤٠٣ - يبين من نصوص المواد ١٩٧ ، ٢٠٩ ، ٢١٣ إجراءات إنه ما دام الأمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية قد صدر من إحدى جهات التحقيق . فلا يجوز مع بقاءه قائماً لعدم ظهور أدلة جديدة اقامة الدعوى عن ذات الواقعة التي صدر فيها . لأن له في نطاق حجته المؤقتة ما للأحكام من قوة الأمر المقضى . وهذا يجعل الدفع بسبق صدوره من اخص خصائص النظام العام جائزاً ابدؤه لأول مرة أمام محكمة النقض بشرط أن تكون مدونات الحكم شاهدة لصحته أو مرشحة لذلك .

(١٩٦٩/١٠/١٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٠٨ ص ١٠٥٦)

١٤٠٣ - متى صدر الأمر بعدم وجود وجه بناء على أسباب عينية مثل أن الجريمة لم تقع أصلاً ، أو على أنها في ذاتها ليست من الأفعال التي يعاقب عليها القانون فإنه يكتسب كأحكام البراءة حجية بالنسبة الى جميع المساهمين فيها ، ويتعدى نطاقه اليهم بطريق اللزوم ، وذلك بالنظر الى وحدة الواقعة والأثر العيني للأمر ، وكذلك قوة الأثر القانوني للارتباط بين المتهمين في الجريمة ، فضلاً عن أن شعور العدالة في الجماعة يتأذى حتماً من المغايرة بين مصائر المساهمين في جريمة واحدة من التناقض الذي يتصور أن يقع في الأمر الواحد اذا صدر بأن لا وجه بالنسبة لأحد المتهمين وبالإحالة بالنسبة لغيره مع اتحاد العلة ، ولا كذلك اذا كان الأمر مبنياً على أحوال خاصة بأحد المساهمين دون الآخرين ، فإنه لا يجوز حجية الأفي حق من صدر لصالحه .

(١٩٦٩/١٠/١٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٠٨ ص ١٠٥٦)

الباب الرابع

في التحقيق بمعرفة النيابة العامة

مادة ١٩٨

الفيث بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ ونشر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ .

- كانت المادة ١٩٨ من قانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ نص قبل إلغائها على أنه :
 « يجب على النيابة العامة في الجنايات التلبس بها أن تنتقل فورا إلى محل الواقعة طبقا للمادتين ٣١ و ٣٢ من هذا القانون - ويجب عليها أن تخطر قاضي التحقيق بأنقالها دون أن تكون ملزمة بانتظاره .
 - راجع ما جاء بالفكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١ .

مادة ١٩٩

فيما عدا الجرائم التي يختص قاضي التحقيق بتحقيقها وفقا لاحكام المادة ٦٤ تبأشر النيابة العامة الماملة التحقيق في مواد الجنع والجنايات طبقا للاحكام المقررة لقاضي التحقيق مع مراعاة ما هو منصوب عليه في المواد التالية :

- معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ . ونشر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ .

وبالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ ، ونشر في ١٩٦٢/٦/١١ .
 - راجع ما جاء بالفكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١ .

- راجع ما جاء بالفكرة الايضاحية للقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
 - تقابل المادة ٢٩ من القانون السابق .
 مادة ١٩٩ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :
 للنيابة العامة أن تبأشر التحقيق في مواد الجنع طبقا للاحكام المقررة لقاضي التحقيق مع مراعاة ما هو منصوب عليه في المواد التالية .
 مادة ١٩٩ معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ :

فيما عدا الجرائم التي يختص قاضي التحقيق بتحقيقها وفقا لاحكام المادة ٦٤ تبأشر النيابة العامة الماملة التحقيق في مواد الجنع والجنايات طبقا للاحكام المقررة لقاضي التحقيق مع مراعاة ما هو منصوب عليه في المواد التالية .

الاحكام

١٤٠٤ - لا يشترط في التحقيق الذي تجريه النيابة أن يسفر

عن أدلة جديدة أكثر مما تضمنته تحريات رجال الضبطية القضائية .
(١٩٥٥/٥/٣٠ أحكام النقض س ٦ ق ٣٠٦ ص ١٠٤٣)

١٤٠٥ - تسجيل المحادثات في مكان خاص عمل من أعمال التحقيق ، على النيابة أن تقوم به بنفسها أو عن طريق ندب من تراه من مأموري الضبط القضائي .
(١٩٨٦/١/١ الطعن رقم ٢٤٦٣ لسنة ٥٥)

١٤٠٦ - النيابة غير ملزمة بالقيام بجميع طلبات المتهمين ، فلو طلب المتهم منها تحقيقا في أمر من الأمور ولم تجب طلبه فلا يكون عدم اجابته وجها من أوجه الطعن .
(١٨٩٦/١٢/١٢ الحقوق س ١٢ ق ٣٤ ص ١٤٧)

١٤٠٧ - من حيث إن المادة ١٣ ت ج لم تصرح لأعضاء قلم النائب العمومي ولا لغيرهم من رجال الضبطية القضائية بالشروع في اجراء التحقيقات الابتدائية الا في حالة مشاهدة الجاني متنبسا بالجناية . وحيث انه لم تصر مشاهدة المتهم في هذه الدعوى حال ارتكاب الجناية المنسوب اليهم ارتكابها بالشروط المنصوص عنها بالمادة ١٤ ت ج . وحيث بناء على ما ذكر يتم قبول المسألة الفرعية المرفوعة من المحامي عن ٠٠٠٠ والحكم باستبعاد اوراق التحقيق الابتدائي الممول بمعرفة أحد أعضاء النيابة العمومية من ورق القضية .
(جنابات مصر ١٠/٨/١٨٨٧ الحقوق س ٢ ص ٢٢٢)

مادة ١٩٩ مكررا

لن تلقى ضرر من الجريمة ان يدعى بحقوق مدنية أثناء التحقيق في الدعوى وتفصل النيابة العامة في قبوله بهذه الصفة في التحقيق خلال ثلاثة ايام من تقديم هذا الادعاء . ولن رفض طلبه الطعن في قرار الرفض امام محكمة الجناح المستأنفة منقذة في غرفة المسودة خلال ثلاثة ايام تسرى من وقت اعلانه بالقرار .

- مضافة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ ، ونشر في ١٩٥٢/١٢/٢٠ .
- مودعة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٣ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ ، ونشر في ١٩٦٢/٦/١١ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ١٩٩ مكررا مضافة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ :

لمن لحقه ضرر من الجريمة أن يدعى بحقوق مدنية أثناء التحقيق في الدعوى ويفصل النيابة العامة في قبوله بهذه الصفة في التحقيق خلال ثلاثة أيام من تقديم هذا الادعاء . ولن رفض طلبه الطعن في قرار الرفض أمام غرفة الانتهاء خلال ثلاثة أيام تسري من وقت اعلانه بالقرار .

مادة ٢٠٠

لكل من اعضاء النيابة العامة في حالة اجراء التحقيق بنقله ان يكلف
أي مأمور من مأموري الضبط القضائي ببعض الأعمال التي من خصائصه .

- تمايز المادتين ٢٦ و ٢٩ من القانون السابق .

الأحكام

الناب لاجراء التحقيق

فواعل عامة

١٤٠٨ - نص المادة ٢٠٠ اجراءات جنائية عام مطلق يسرى على كافة اجراءات التحقيق وليس في القانون ما يخصه أو يقيد . ومن ثم فإن ما يثار بشأن نذب النيابة العامة لضابط خاصة بتنفيذ اذن القاضي الجزئي بمراقبة تلفون الطاعة وتفرغ التسجيلات الخاصة بالمصادنات التليفونية يكون في غير محله .
(١٩٧٣/١١/٢٥ احكام النقض س ٢٤ ق ٢١٩ ص ١٠٥٣)

١٤٠٩ - استصدار النيابة العامة الاذن بالمراقبة التليفونية من القاضي الجزئي بعد أن كانت قد اتصلت بمحضر التحريات وقدرت كفايتها لاتخاذ الاجراء هو عمل من أعمال التحقيق ، سواء قامت بتنفيذ الاذن بعد ذلك بنفسها أو عن طريق نذب مأمور الضبط القضائي عملا بالمادة ٢٠٠ اجراءات جنائية ، وهو نص عام مطلق يسرى على كافة اجراءات التحقيق وينتج أثره القانوني بشرط أن يصدر تصريحاً ممن يملكه وأن ينصب على

عمل معين أو أكثر من أعمال التحقيق - غير استجواب المتهم - دون أن يمتد الى تحقيق قضية برمتها ، وإن يكون ثابتا بالكتابة الى أحد مامورى الضبط القضائي المختصين مكانيا ونوعيا .

(١٩٦٧/٢/١٤ أحكام النقض س ١٨ ق ٤٢ ص ٢١٩)

١٤١٠ - نصت المادة ١٩٩ اجراءات جنائية - وقد وردت في الباب الرابع وعنوانه التحقيق بمعرفة النيابة العامة - على أنه « فيما عدا الجرائم التي يختص قاضي التحقيق بتحقيقها وفقا لنص المادة ٦٤ تباشر النيابة العامة التحقيق في مواد الجنايات والجنح طبقا للأحكام المقررة لقاضي التحقيق مع مراعاة ما هو منصوص عليه في المواد التالية » . كما نصت المادة ٢٠٠ على أنه « لكل من أعضاء النيابة في حالة اجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أى مأمور من مأمورى الضبط القضائي بمضاعف الأعمال التي من خصائصه » ، ولم يرد في هذا الباب أية إشارة الى المادة ٧٠ اجراءات جنائية ، فدل بذلك على أن المادة ٢٠٠ هي الأساس التي يرجع اليها وحدها في تحديد نطاق النصب من جانب النيابة العامة ومداه ، وقد جاء النص خاليا من أى قيد ، وتقدير كل ما يتعلق بالنصب متروك للجهة الآمرة به .

(١٩٦٠/٢/٨ أحكام النقض س ١١ ق ٣٠ ص ١٤٨)

شروط النصب

١٤١١ - لم يشترط القانون شكلا معينا لاذن التفتيش ، وكل ما يتطلبه في هذا الصدد أن يكون الاذن واضحا ومحددا بالنسبة الى تعيين الأشخاص والأماكن المراد تفتيشها ، وأن يكون مصدره مختصا مكانيا بأصداره ، وأن يكون مدونا بخطه وموقعا عليه بامضائه . ولا يميز الاذن عدم تعيين المأمور له باجراء التفتيش ، ولا يقدح في صحة التفتيش أن ينفذه أى واحد من مأمورى الضبط القضائي مادام الاذن لم يعين مأمورا بعينه .

(١٩٨٣/١١/١٧ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٩٣ ص ٩٦٤)

١٤١٢ - لما كان اذن النيابة العامة بالتفتيش قد صدر كتابة وقد أجاز لمأمور الضبط القضائي الذي نصب للتفتيش أن ينوب غيره من مأمورى الضبط القضائي لأجرائه ، فإنه لا يشترط في أمر النصب الصادر من المندوب الأصلي لغيره من مأمورى الضبط القضائي أن يكون ثابتا بالكتابة

لأن من يجرى التفتيش في هذه الحالة لا يجريه باسم من ندبه له وإنما يجريه باسم النيابة العامة الأمرة .

(١٩٧٨/١/٢٣ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٥ ص ٨٣ ،
١٩٥٩/٢/٩ س ١٠ ق ٣٦ ص ١٦٧)

١٤١٣ - تجيز المادة ٢٠٠ إجراءات جنائية لكل من أعضاء النيابة العامة في حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أى مأمور من مأموري الضبط القضائي ببعض الأعمال التي من خصائصه . ولم يشترط القانون شكلا مميذا أو عبارات خاصة للأمر الصادر من النيابة العامة بتكليف أى من مأموري الضبط القضائي بتنفيذ الأذن الصادر من القاضي الجزئي بإقامة المحادثات التليفونية . كما أنه لا يلزم أن يبين في هذا الأمر اسم مأمور الضبط القضائي الذي يقوم بتنفيذ الأذن . وكل ما يشترطه أن يكون من أصدر الأمر مختصا بإصداره وأن يكون المندوب للتنفيذ من مأموري الضبط القضائي المختصين .

(١٩٧٤/٢/١١ أحكام النقض س ٢٥ ق ٣١ ص ١٣٨)

١٤١٤ - ما يشترطه القانون من ندب مأمور الضبط القضائي للتحقيق هو أن يكون المحقق مختصا بإجراء العمل . وأن يكون المندوب للتحقيق من مأموري الضبط القضائي ، وأن يبين في أمر الندب المسائل المطلوب تحقيقها والإجراءات المطلوب اتخاذها فيما عدا استجواب المتهم .

(١٩٦٠/٥/٣٠ أحكام النقض س ١١ ق ٩٧ ص ٥٠٨)

تنفيذ التدب

١٤١٥ - إذا كان الضابط المأذون بالتفتيش مصرح له بتفتيش مسكن الطاعن وبندب غيره من رجال الضبط القضائي لذلك . فإن تفتيش المسكن بمعرفة الضابط الذي أسند إليه تنفيذه من المأذون أصلا للتفتيش يكون قد وقع صحيحا .

(١٩٧٣/٣/٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ٥٩ ص ٢٦٦)

١٤١٦ - من المقرر أن النيابة العامة إذا ندبت أحد مأموري الضبط بالذات لإجراء التفتيش كان له أن يصحب معه من يشاء من زملائه أو من رجال القوة العامة لمعاونته على تنفيذه ، ويكون التفتيش الذي يجريه أى من

هؤلاء تحت إشرافه كأنه حاصل منه مباشرة في حدود الأمر الصادر بئديه .
(١٩٦٨/١٢/٣٠ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٣٤ ص ١١٤١)

١٤١٧ - من المقرر أنه متى صدر أمر من النيابة العامة بتفتيش شخص ، كان لمأموري الضبط القضائي المندوب لأجرائه أن ينفذه أينما وجده ، مادام المكان الذي جرى فيه التفتيش واقفا في دائرة اختصاص من أصدر الأمر ومن نفذه .
(١٩٧٩/٤/١٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٠٣ ص ٤٩٠)

١٤١٨ - من المقرر في القانون أنه إذا كان الأمر قد صدر من النيابة العامة لأحد مأموري الضبط أو لمن يعاونه أو يندبه ، فإن انتقال أي من هؤلاء لتنفيذه يجعل ما أجراه بمفرده صحيحا وقوعه في حدود الأمر الصادر من النيابة والذي خول كلا منهم سلطة إجرائه مادام أن من أذن بالتفتيش لم يقصد أن يقوم بتنفيذه واحد معين بالذات . بحيث يكون مقصورا عليه لا يتمده بالاجازة الى غيره .
(١٩٨٤/١١/٦ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٥٩ ص ٧٢٥ ،
١٩٧٩/٣/٥ س ٣٠ ق ٦٨ ص ٣٣٠ ، ١٩٦٨/١٢/٣ س ١٩ ق ٢٣٤ ص ١١٤١)

١٤١٩ - المعنى المقصود من الجمع بين المأذون باسمه في اذن التفتيش وبين من يندبه هذا الأخير من رجال الضبط القضائي لا يفيد بمؤدى صيغته لزوم حصول التفتيش منهما مجتمعين ، فيجوز أن يتولاها أولهما أو من يندبه من مأموري الضبط طالما أن عبارة الاذن لا تحتتم على المأذون بالتفتيش قيامه بشخصه بأجرائه أو ضم من يرى ندبه اليه في هذا الاجراء .
(١٩٦٧/١٠/٢٣ أحكام النقض س ١٨ ق ٢١٠ ص ١٠٢٦)

١٤٢٠ - الأصل أنه لا يجوز لفير من عين بالذات من مأموري الضبط القضائي في اذن التفتيش أن ينفذه ولو كان ذلك بطريق التنب من المأمور المعين مادام الاذن لا يملكه هذا التنب .
(١٩٦٣/٣/٥ أحكام النقض س ١٤ ق ٣٤ ص ١٥٨)

١٤٢١ - متى كان تنفيذه اذن التفتيش موكولا الى القائمين به يجرؤنه بالقدر اللازم لتحقيق الفرض المقصود منه ، فإنه لا يسبب الاجراءات

أن يكون تنفيذ الاذن قد بدأ بدخول ضابط متتكر أعلى رتبة من الصادر له الاذن منزل الطاعن .

(١٩٨٤/١٠/٨ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٤٠ ص ٦٣٦)

١٤٢٢ - اذا كانت عبارة الاذن غير قاصرة على انتداب الضابط المأذون له بالتفتيش وحده وانما جاءت شاملة لمن يعاونه من رجال الضبط القضائي فانه لا محل لقصر هؤلاء الاعوان على المروسين وحدهم .
(١٩٨٤/١٠/٨ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٤٠ ص ٦٣٦)

صور للنسب

١٤٢٣ - لا يشترط في أمر النذب الصادر من المندوب الاصيل لغيره من مأموري الضبط القضائي أن يكون ثابتا بالكتابة لان من يجري التفتيش في هذه الحالة لا يجريه باسم من ندبه وانما يجريه باسم النيابة العامة الأمرة .

(١٩٨٣/٢/٢٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ٥٢ ص ٢٧١)

١٤٢٤ - لا يشترط أن يكون مأمور الضبط الذي استصدر اذن التفتيش قد نسب زميله كتابة أسوة بالأمر الصادر من النيابة نفسها ، بل يجوز أن يكون النذب شفاهة .

(١٩٨٤/١١/٦ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٥٩ ص ٧٢٥ ،
١٩٦٨/١٢/٣٠ س ١٩ ق ٢٣٤ ص ١١٤١)

١٤٢٥ - كتابة أمر النذب على ذات اشارة الحادث فيه الدلالة الكافية على انصرافه الى تحقيق الحادث المنهم فيه الطاعن والمنسوب اليه فيه تهمة احراز المخدر .

(١٩٦٠/٥/٣٠ أحكام النقض س ١١ ق ٩٧ ص ٥٠٨)

١٤٢٦ - لا يستلزم القانون نذب غير الضابط الذي أجرى التفتيش للقيام بتحقيق يتصل بالجريمة التي اذن بالتفتيش من اجلها .
(١٩٥٩/١/٢٦ أحكام النقض س ١٠ ق ١٩ ص ٧٢)

١٤٢٧ - ليس في القانون ما يمنع النيابة من نذب أحد مأموري الضبط لتحقيق أمور أبداها أحد مأموريه .
(١٩٥٤/٧/٥ أحكام النقض س ٥ ق ٢٨٥ ص ٨٩٧)

مادة ٢٠١

الأمر بالحبس الصادر من النيابة العامة لا يكون نافذ المفعول إلا لمدة الأربعة الأيام التالية للقبض على المتهم أو تسليمه للنيابة العامة إذا كان مقبوضاً عليه من قبل .

ولا يجوز تنفيذ أوامر الضبط والاحضار وأوامر الحبس الصادرة من النيابة العامة بعد مضي ستة أشهر من تاريخ صدورها ما لم تعتمد النيابة العامة لمدة أخرى .

- تقابل الفقرة الأولى المادة ٣٧ من القانون السابق ، والفقرة الثانية تقابل المادة ٣٩ منه .

مادة ٢٠٢

إذا رأت النيابة مد الحبس الاحتياطي وجب قبل انقضاء مدة الأربعة الأربعة أن تعرض الأوراق على القاضي الجزئي ليصدر أمراً بما يراه بعد سماع أقوال النيابة العامة والمتهم .

وللقاضي مد الحبس الاحتياطي لمدة أو لمدد متتالية بحيث لا يزيد مجموع مدد الحبس على خمسة وأربعين يوماً .

- معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ ، ونشر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١

- تقابل عجز المادة ٣٧ من القانون السابق .

مادة ٢٠٢ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

إذا رأت النيابة العامة مد الحبس الاحتياطي ، وجب قبل انقضاء مدة الأربعة الأيام أن تعرض الأوراق على قاضي التحقيق ليصدر أمراً بما تراه بعد سماع أقوال النيابة العامة والمتهم . وللقاضي مد الحبس الاحتياطي لمدة أو لمدد متتالية بحيث لا يزيد مجموع مدد الحبس على خمسة وأربعين يوماً .

مادة ٢٠٣

إذا لم ينته التحقيق بعد انقضاء مدة الحبس الاحتياطي المذكورة في المادة السابقة وجب على النيابة العامة عرض الأوراق على محكمة الجنتح

المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة لتصدر أمرا بما تراه وفقا لاحكام المادة ١٤٣ .

- معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ ، ونشر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ .

وبالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ . ونشر في ١٩٦٢/٦/١١ .
- راجع ماجاه بالمذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- تقابل المادة ٣٧ من القانون السابق .
مادة ٣٠٣ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :
إذا لم ينته التحقيق بعد انقضاء مدة الحبس الاحتياطي المذكور في المادة السابقة ، وجب على النيابة العامة ارسال الأوراق الى قاضي التحقيق ليتولى هو اجراء التحقيق .
ولقضى التحقيق في هذه الحالة مدة الحبس الاحتياطي ثلاثين يوما . فاذا لم ينته التحقن بعد ذلك ، وجب عرض الأوراق على غرفة الاتهام لمدة الحبس الاحتياطي كنقطة في المادة ١٤٣ .
مادة ٣٠٣ معدلة بمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ :

إذا لم ينته التحقيق بعد انقضاء مدة الحبس الاحتياطي المذكور في المادة السابقة وجب على النيابة العامة عرض الأوراق على غرفة الاتهام لتصدر أمرا بما تراه وفقا لاحكام المادة ١٤٣ .

حكم

١٤٣٨ - إذا طلب الى المحكمة الابتدائية وهي منعقدة بغرفة مشورة الاذن بامتداد مدة حبس المتهم احتياطيا بعد انتهاء مدة الثلاثة شهور ورات أن هناك وجها للاستمرار في التحقيق مع امتداد الحبس الاحتياطي ، فهي لا تملك أن تأذن به لأكثر من الأربعة عشر يوما المقررة لنقاضي الجزئي لأنها إنما حلت محله في اصدار الأمر المذكور لضمان مصلحة المتهم بعرض أمره على ثلاثة قضاة بدلا من قاض واحد .

(مصر الابتدائية - غرفة المشورة - ١٩٢٧/٨/٢٢ المجموعة الرسمية س ٢٩ ق ٢٥)

مادة ٢٠٤

للنيابة العامة أن تفرج عن المتهم في أى وقت بكفالة أو بغير كفالة .

- تقابل المادة ٤١ من القانون السابق .

مادة ٢٠٥

للقاضي الجزئي أن يقدر كفالة للافراج عن المتهم كلما طلبت النيابة العامة الأمر بامتداد الحبس . وتراعى في ذلك أحكام المواد من ١٤٦ الى ١٥٠ .

- مددلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٢/٢٥/١٩٥٢ . ونشر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ .

وبالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١١/٦/١٩٦٢ . ونشر في ١١/٦/١٩٦٢ .

وبالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ الصادر في ٢٨/٩/١٩٧٢ . ونشر في ٢٨/٩/١٩٧٢ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١

- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ تحت المادة ١٥ .

- تقابل عجز المادة ٤١ من القانون السابق .

مادة ٢٠٥ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

لقاضي التحقيق أن يقدر كفالة للافراج عن المتهم كلما طلبت النيابة العامة الأمر بامتداد الحبس . وتراعى في ذلك أحكام المواد من ١٤٦ الى ١٥٠ .

مادة ٢٠٥ مددلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ :

تستعمل عبارة القاضي الجزئي بعبارة قاضي التحقيق في المادة ٢٠٥ .

مادة ٢٠٥ مددلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ :

للقاضي الجزئي أن يقدر كفالة للافراج عن المتهم كلما طلبت النيابة العامة الأمر بامتداد

الحبس . وتراعى في ذلك أحكام المواد من ١٤٦ الى ١٥٠ .

وللنيابة العامة في مواد الجنايات أن تستأنف الأمر الصادر من القاضي الجزئي بالافراج

عن المتهم المحبوس احتياطياً . وتراعى في ذلك أحكام المواد ١٦٤ فقرة ثانية ومن ١٦٥ الى ١٦٨ .

مادة ٢٠٦

لا يجوز للنيابة العامة تفتيش غير المتهم أو منزل غير منزله الا اذا اتضح من امارات قوية انه حائز لأشياء تتعلق بالجريمة .

ويجوز لها أن تفحص لدى مكاتب البريد جميع الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود ، ولدى مكاتب البرق جميع البرقيات ، وأن ترافق المحاذنات السلكية واللاسلكية ، وأن تقوم بتسجيلات لمعادنات جرت في مكان خاص ، متى كان لذلك فائدة في ظهور الحقيقة في جناية او في جنحة معاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة اشهر .

ويستلزم لاتخاذ أى إجراء من الإجراءات السابقة الحصول مقدما على امر سبب بذلك من القاضي الجزئى بعد اطلاله على الأوراق .

وفى جميع الأحوال يجب أن يكون الأمر بال ضبط أو الاطلاع أو المراقبة لمدة لا تزيد على ثلاثين يوما . ويجوز للقاضي الجزئى أن يجدد هذا الأمر مدة او مددا أخرى متعاقبة .

وللنيابة العامة أن تطلع على الخطابات والرسائل والأوراق الأخرى والتسجيلات المصبوغة ، عل أن يتم هذا كلما أمكن ذلك بحضور المتهم والحائز لها أو المرسلة إليه وتدون ملاحظاتهم عليها ، ولها حسب ما يظهر من الفحص أن تأمر بضم تلك الأوراق الى ملف الدعوى أو بردها الى من كان حائزا لها أو من كانت مرسلة اليه .

— ممدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٢ لسنة ١٩٥٢ الصادر فى ١٩٥٢/١٢/٢٥ . ونشر فى ١٩٥٢/١٢/٢٥ .

- وبالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر فى ١٩٦٢/٦/١١ . ونشر فى ١٩٦٢/٦/١١ .
- وبالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ الصادر فى ١٩٧٢/٩/٢٨ . ونشر فى ١٩٧٢/٩/٢٨ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ تحت المادة ١٥ .
- تقابل المادة ٣٠ من القانون السابق .

مادة ٢٠٦ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

لا يجوز للشهانة العامة فى التحقيق الذى تجريه بفتش عمير المتهم أو مدول عمير المتهمين ، أو ضبط الخطابات والرسائل فى الحالة المندرج لها من الفقرة السابقة من المادة ٩١ إلا بناء على إذن من قاضى التحقيق .

مادة ٢٠٦ ممدلة بمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ .

تستبدل عبارة القاضي الجزئى بعبارة قاضى التحقيق فى المادة ٢٠٦ .

مادة ٢٠٦ ممدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .

لا يجوز للشهانة العامة بفتش غير المتهم أو منزل عمير منزله إلا اذا اذعن من امارات قوية انه حائز لاشياء تتعلق بالجريمة .

ويجوز أن تضبط لدى مكان البريد جميع الخطابات والرسائل والبرقيات والمطبوعات والطريد ، ولدى مكاتب البريد جميع البرقيات وأن ترافق الخطابات السلطنة والاسلطنة من كان لملك قابضة فى ظهور الحقيقة .

ويستلزم لاتخاذ أى إجراء من الإجراءات السابقة الحصول مقدما على إذن بذلك من القاضي الجزئى . وبمصدر القاضي هذا الإذن بعد اطلاله على الأوراق وسماحه أن رأى لزوما لذلك اقوال من يريد قتلته أو بفتش منزله أو ضبط الخطابات والرسائل والأوراق لديه ، أو مراقبته

المحادثات المتعلقة به .

وللنيابة العامة أن تطلع على الخطابات والرسائل والأوراق الأخرى المضبوطة . على أن يتم هذا إن أمكن بحضور المتهم والمأذون لها أو المرسلة اليه وتدون ملاحظاتهم عليها . ولها حسب ما يظهر من النص أن تأمر بضم تلك الأوراق إلى ملف الدعوى أو إرجاعها إلى من كان حائزا لها أو من كانت مرسلة اليه .

الأحكام

فقرة ثانية

١٤٢٩ - جرى قضاء محكمة النقض على أن مدلول كلمتى الخطابات والرسائل التى أشير اليهما وإباحة ضبطهما فى أى مكان خارج منازل المتهمين طبقا للحالة على الفقرة الثانية من المادة ٩١ يتسع فى ذاته ليشمل كافة الخطابات والرسائل والطرود والرسائل التلغرافية ، كما يندرج تحته المكالمات التليفونية لكونها لا تعدو أن تكون من قبيل الرسائل الشفوية .

(١٩٦٧/٢/١٤ أحكام النقض س ١٨ ق ٤٢ ص ٢١٩)

فقرة ثالثة

١٤٣٠ - لا جدوى للتحلى بما تقضى المادتان ٤٤ و ٤٥ من الدستور من عدم جواز تفتيش المساكن ومراقبة المحادثات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال الا بأمر قضائى مسبب وفقا لأحكام القانون . اذ أن التعديل المدخل بمقتضى القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ على المادة ٢٠٦ وأن أوجب أن يكون الأمر الصادر من القاضى الجزئى بمراقبة المحادثات السلكية واللاسلكية مسببا ، الا أن ذلك لا ينسحب على الأمر الصادر من النيابة بتكليف أحد مامورى الضبط القضائى بتنفيذ الأمر الصادر من القاضى الجزئى بمراقبة المحادثات السلكية واللاسلكية فلا يلزم تسبب الأمر الصادر من النيابة العامة بذلك .

(١٩٧٤/٢/١١ أحكام النقض س ٢٥ ق ٣١ ص ١٣٨)

١٤٣١ - اذا كان الحكم قد أبان أن القاضى قد أصدر الاذن بمراقبة تليفون الطاعة بعد أن أثبت اطلاعه على التحريات التى أوردتها الضابط فى محضره وأفصح عن اطمئنانه الى كفايتها ، فانه بذلك يكون قد اتخذ من تلك التحريات أسبابا لازمة بالمراقبة وفى هذا ما يكفى لاعتبار اذنه مسببا حسبما

- ٥٢٧ - مادة ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٨ مكررا

تطلبه المشرع بما نص عليه في المادة ٢٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ .
(١٩٧٣/١١/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢١٩ ص ١٠٥٣)

١٤٣٢. - تقدير جديّة التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بمراقبة المحادثات التليفونية هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق لا الى القاضي الجزئي المنوط به اصدار الاذن تحت اشراف محكمة الموضوع .
(١٩٦٧/٢/١٤ أحكام النقض س ١٨ ق ٤٢ ص ٢١٩)

مادة ٢٠٧

- ألغيت بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ . ونشر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ .
- كانت المادة ٢٠٧ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ نص قبل الغائها على أنه :
« لقاضي التحقيق كلما عرضت عليه الأوراق ببناء على المواد السابقة أن يتولى بنفسه التحقيق في الدعوى » .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١

مادة ٢٠٨

تسرى على الشهود في التحقيق الذي تجريه النيابة العامة الأحكام المقررة أمام قاضي التحقيق .

ويكون الحكم على الشاهد الذي يمتنع عن الحضور أمام النيابة العامة والذي يحضر ويمتنع عن الاجابة من القاضي الجزئي في الجهة التي طلب حضور الشاهد فيها ، حسب الأحوال المعتادة .

- تقابل الفقرة الثانية المادة ٣٣ من القانون السابق .

مادة ٢٠٨ مكررا

- أضيفت بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٩٥٧/٥/١٩ . ونشر في ١٩٥٧/٥/١٩ .
- وألغيت بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ . ونشر في ١٩٦٢/٦/١١ .

- كانت المادة ٢٠٨ مكررا قبل إلغائها تنص على أنه :

يكون للنيابة العامة في تحقيق الجرائم المنصوص عليها في الأبواب الأول والثاني والثاني مكررا والثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات بجانب السلطات المخولة لها سلطات قاضي التحقيق ولحرفة الاتهام ولا تنقيد بالقيود المبينة في المواد ٥١ و٥٢ و٥٣ و٥٤ و٥٥ و٥٦ و٨٢ و٨٤ و٩١ و٩٢ و٩٧ و٩٤ و١٤٣ .

ومع ذلك يجوز للمتهم أن يتظلم من أمر حبسه لرئيس محكمة استئناف أو لاضي محكمة استئنافية المختصة على حسب الأحوال إذا انقضى ثلاثون يوما من يوم التمسعده دون تقديمه إلى المحكمة .

وفي غير دور انعقاد محكمة الجنايات يكون التظلم في مواد المدايات لرئيس المحكمة الابتدائية المختصة أو من يقوم مقامه .

ويكون نظر التظلم والفصل فيه على الوجه المبين بأشادة ٤٤ أو ما بعدها .
ويتجدد حق المتهم في التظلم حتى انقضى ثلاثون يوما من تاريخ آخر قرار صدر في هذا الشأن وللمحكمة أثناء نظر الدعوى أن تصدر أمرا بالإفراج المؤقت عن المتهم .

- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ تحت المادة ٦٤ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .

مادة ٢٠٨ مكررا (أ)

يجوز للنائب العام إذا قامت في التحقيق دلائل كافية على جدية الاتهام في الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات وغيرها من الجرائم التي تقع على الأموال المملوكة للحكومة أو الهيئات والمؤسسات العامة والوحدات التابعة لها أو غيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة أن يأمر ضمانا لتنفيذ ما عسى أن يقضى به من القرامة أو رد المبالغ أو قيمة الأشياء محل الجريمة أو تعويض الجهة المجنى عليها ، بمنع المتهم من التصرف في أمواله أو إدارتها أو غير ذلك من الإجراءات التحفظية .

كما يجوز له أن يأمر بتلك الإجراءات بالنسبة لأموال زوج المتهم وأولاده القصر ضمانا لما عسى أن يقضى به من رد المبالغ أو قيمة الأشياء محل الجريمة أو تعويض الجهة المجنى عليها ، وذلك ما لم يثبت أن هذه الأموال إنما آلت إليهم من غير مال المتهم .

ويجب على النائب العام عند الأمر بالتمنع من الإدارة أن يعين لإدارة الأموال وكلاء ، ويصدر ببيان قواعد اختياره وتحديد واجباته قرار من وزير العدل .

- مضافة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٧ الصادر في ١٠/٩/١٩٦٧ . ونشر في ١٩٦٧/١٠/١٤ .

مادة ٢٠٨ مكررا (ب)

يجوز لكل ذي شأن ان يتظلم من الامر المتعار اليه في المادة السابقة الى المحكمة المنظورة امامها الدعوى التي اعند الاجراء صحتا لتنفيذ ما عسى ان يقضى به فيها او الى المحكمة اجمع المستأنسة منقذة في غرفة المسودة بحسب الاحوال . كما يجوز للنائب العام في كل وقت العلول عما امر به او التعديل فيه .

ويجب في جميع الاحوال ان يبين الامر الصادر بالنسبة في الدعوى الجنائية او الحكم الصادر فيها ما يبيح في شأن الاجراء الصادر به الامر المتعار اليه في المادة السابقة . ولا يحجج عند تنفيذ احكام الصادر بالفراغ او برد المبالغ او قيمة الاشياء محل الجريمة او بتعويض الجهة المجنى عليها بحسب الاحوال بآى عمل قانوني يصدر بالمخالفة للامر المتعار اليه من تاريخ قيد هذا الامر في سجل خاص يصدر بتنظيمه قرار من وزير العدل .

- مضافة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٧ الصادر في ١٠/٩/١٩٦٧ . ونشر في ١٩٦٧/١٠/١٤ .

مادة ٢٠٨ مكررا (ج)

يجوز للمحكمة عند الحكم برد المبالغ او قيمة الاشياء محل الجرائم المتعار اليها في المادة ٢٠٨ مكررا (ا) او بتعويض الجهة المجنى عليها فيها ان تأمر بناء على طلب النيابة العامة او المدعى بالحقوق المدنية بحسب الاحوال وبعد سماع أقوال ذوي الشأن بجواز تنفيذ هذا الحكم في اموال زوج المتهم واولاده القصر ، ما لم يثبت أنها آلت اليهم من غير مال التهم .

- مضافة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٧ الصادر في ١٠/٩/١٩٦٧ . ونشر في ١٩٦٧/١٠/١٤ .

مادة ٢٠٨ مكررا (د)

لا يحول انقضاء الدعوى الجنائية بالوفاة ، قبل او بعد احوالها الى المحكمة دون قضائها بالرد في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١١٢ و ١١٣

فقرة أولى وثانية ورابعة و١١٣ مكررا فقرة أولى و١١٤ و١١٥ من قانون العقوبات .

وعلى المحكمة أن تأمر بالرد في مواجهة الورثة والموصى لهم وكل من افاد فائدة جديدة من الجريمة ليكون الحكم بالرد نافلا في أموال كل منهم بقدر ما استفاد .

ويجب أن تندب المحكمة محاميا للدفاع عن وجه اليهم طلب الرد اذا لم ينيخوا من يتولى الدفاع عنهم .

- مضافة بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ الصادر في ١٦/٧/١٩٧٥ ، ونشر في ١٩٧٥/٧/٣١ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ تحت المادة ٨ مكررا .

مادة ٢٠٩

اذا رأت النيابة العامة بعد التحقيق أنه لا وجه لاقامة الدعوى تصدر أمرا بذلك وتأمّر بالإفراج عن المتهم المبحوس ما لم يكن محبوسا لسبب آخر . ولا يكون صدور الأمر بالا وجه لاقامة الدعوى في الجنايات الا من المعامى العام او من يقوم مقامه .

ويجب أن يشتمل الأمر على الأسباب التي بنى عليها .

ويعلن الأمر للمدعى بالحقوق المدنية ، واذا كان قد توفي يكون الاعلان لورثته جملة في محل اقامته .

- معدلة بالقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذي صدر ونشر في ١١/٤/١٩٨١ على أن يمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

- راجع المذكرة الايضاحية للقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ تحت المادة ١٥٨ .

- وبالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ٢٥/١٢/١٩٥٢ ، ونشر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ .

وبالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١١/٦/١٩٦٢ ، ونشر في ١١/٦/١٩٦٢ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .

- تقابل المادة ٥/٤٢ من القانون السابق .

- المذكرة الايضاحية : كما رؤى أن تعدل المادة ٢٠٩ وأن ينص على أنه اذا رأت النيابة

العامّة بعد التحقيق أنّه لا وجه لاقامة الدعوى تصدر أمراً بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية بغير نص يقيّد الحالات التي تصدر النيابة العامّة فيها هذا الأمر ، وذلك طبقاً لما كان منصوباً عليه في الفقرة الأولى من المادة ١٢ من قانون تحقيق الجنايات المُلغى .
مادة ٢٠٩ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

إذا رأت النيابة العامّة بعد التحقيق أنّ الواقعة لا يعاقب عليها القانون ، أو أنّ الدلائل غير كافية للاتهام ، تصدر أمراً بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية ونأمر بالافراج عن المتهم بما لم يكن مجسباً لسبب آخر .

مادة ٢٠٩ معدّلة بمرسوم بقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٢ :

إذا رأت النيابة العامّة بعد التحقيق أنّه لا وجه لاقامة الدعوى تصدر أمراً بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية ونأمر بالافراج عن إنهم بما لم يكن مجسباً لسبب آخر .
ويكون صدور الأمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية في مواد الحمايات من رئيس النيابة العامّة أو من يقوم مقامه .

مادة ٢٠٩ معدّلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ .

إذا رأت النيابة العامّة بعد التحقيق أنّه لا وجه لاقامة الدعوى تصدر أمراً بذلك وتأمّر بالافراج عن المتهم المجسب ما لم يكن مجسباً لسبب آخر . ولا يكون صدور الأمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى في الجنايات إلا من رئيس النيابة العامّة أو من يقوم مقامه .
ويجب أن يشمل الأمر على الأسباب التي بني عليها .
ويعلن الأمر للمدعى بالحقوقي المدنية ، وإذا كان قد تولى يكون الإعلان لورثته بجملة في محل إقامته .

الأحكام

المبرة في القرار بالواقعة

١٤٣٣ - الأمر الصادر من النيابة العامّة بحفظ الدعوى الجنائية بعد تحقيق اجزائه فيها بنفسها - أيّا كان سببه - أو بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية وإن جاء في صيغة الأمر بالحفظ الإداري ، له حجته التي تمنع من العودة إلى الدعوى الجنائية مادام قائماً ولم يبلغ قانوناً .
(١٩٨١/١١/٢٦ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٧٢ ص ٩٨١)

١٤٣٤ - لما كانت القرارات التي تصدر من النيابة وتحوّز حجية الأمر المقضي هي تلك التي تصدر منها في نطاق سلطتها القضائية - كسلطة تحقيق تباشر التحقيق طبقاً للأحكام المقررة لقاضي التحقيق - فصلاً في بعض أوجه النزاع المعروضة عليها ، كالدفع بعدم الاختصاص المبدئي من أحد الخصوم أو قى طلب رد الأشياء المضبوطة أو في قبول المدعى بالحقوقي المدنية أو الفصل في كفاية الأدلة المطروحة عليها بإصدار أمر بعدم وجود

وجه لاقامة الدعوى . وهي قرارات - بحسب الأصل - تقبل الطعن فيها اعمالا بالمواد ١٦٣ و ١٦٥ و ١٦٦ و ١٩٩ و ٢١٠ إجراءات . أما القرارات التي تصدرها النيابة العامة من تلقاء نفسها بموجب سلطتها الولائية بما لها من هيمنة على سير التحقيق مستهدية بها حسن ادارته لا فصلا في نزاع أثر امامها أو تصرفا في تحقيق ، فانها لا تعتبر من أوامر التحقيق ، ولا تقبل الطعن ويجوز لها المدول عنها ، ومن ثم فانها لا تحوز حجية الأمر المقضى . لما كان ذلك وكان قرار النيابة العامة بارسال أوراق الدعوى الى النيابة العسكرية للاختصاص ، لم يصدر عنها فصلا في دفع أبدى امامها وانما أصدرته النيابة العامة من تلقاء نفسها بموجب سلطتها الولائية بناء على ما ارتأته من أن المتهم من أفراد القوات المسلحة ، فإن هذا القرار لا يحوز حجية تمنع النيابة العامة اذا ما أعيدت اليها الدعوى من التصرف فيها .

(١٩٨٣/١/٤ أحكام النقض من ٣٤ ق ٣ من ٣٢)

١٤٣٥ - بعد الأمر الذى تصدره النيابة بعد تحقيق أجرته بنفسها فى شكوى بحفظها اداريا أيا ما كان سببه أمرا بصدور وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية صدر منها بوصفها سلطة تحقيق وان جاء فى صيغة الأمر بالحفظ الإدارى ، اذ المبرة بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة عنه وهو أمر له حجته التى تمنع من العودة الى الدعوى الجنائية مادام الأمر قائما ، ولا يثير من ذلك أن تكون النيابة العامة قد استندت فى الأمر الصادر منها الى عدم أهمية الواقعة المطروحة .

(١٩٧٢/٥/٧ أحكام النقض من ٢٣ ق ١٤٧ من ٦٥٢ ، ١٩٧٣/١١/٢٦ ٢٢٢ ق ١٠٧٩ ، ١٩٦٧/٥/٢٦ ١٨ ق ١٤٠ من ٧١٢)

١٤٣٦ - العبرة فى الأوامر التى تصدرها النيابة العامة هى بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة عنها .
(١٩٦٤/١/٢٠ أحكام النقض من ١٥ ق ١٥ من ٧١)

شروط القرار

١٤٣٧ - من المقرر أن القانون وان استلزم أن يشمل الأمر الصادر بالأمر وجه لاقامة الدعوى الجنائية ، سواء من النيابة العامة أو مستشار الاحالة بدادة - على الأسباب التى بنى عليها فانه لم يتطلب ذلك عنده

اصدار مستشار الاحالة - او محكمة الجنيح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة حسب الاحوال - الامر بتأييد امر النيابة العامة بأن لا وجه لاقامة الدعوى فى الطعن المرفوع اليه عنه ، مما مفاده أنه اذا أورد مستشار الاحالة - او غرفة المشورة - أسبابا للأمر الصادر منه فى هذا الصدد فانها تعد أسبابا مكمله للأسباب التى بنى عليها امر النيابة العامة المطروح عليه .
(١٩٨٢/١/٢٤ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٤ ص ٨٠)

١٤٣٨ - يجب فى الأمر الصادر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى فى مواد الجنائيات أن يكون صريحا وملونا ولا يغنى عنه أن يوجد ضمن أوراق الدعوى مذكرة محررة برأى وكيل النيابة المحقق يقترح فيها على رئيس النيابة اصدار الأمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى اكتفاء بالجزاء الإدارى .
(١٩٥٧/١/٧ أحكام النقض س ٨ ق ٣ ص ٧)

١٤٣٩ - لا يمكن للمتهم أن يكتسب حقا لمجرد شروع المحقق فى التفكير فى اصدار قرار لمصلحته ، لأن المبرة بما انتهى اليه رأى المحقق وما استقر عليه قراره ، وبأن قرار الحفظ لا يكون محتما نافذا طبقا للقانون ما لم يذيله المحقق بامضائه ، فاذا وضع المحقق مسودة القرار ثم عدل عنها أو شرع فى تدبيج أسباب لقرار جال بخاطره ثم امتنع عن اتمامه فان هذا التصرف من جانبه لا يعتبر نهائيا منه .

(١٩٣٥/١١/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٠٢)

ص ٥٠٤)

١٤٤٠ - اذا أشارت النيابة على المدعى المدنى فى دعوى تزوير برفع دعواه مباشرة فى مدة عينتها له بعد أن انتهت من التحقيق ، فلا يمه ذلك منها أمرا بحفظ الدعوى قطعيا يمنعها من رفع الدعوى طبقا لنصوص المادة ٤٢ ج ٠ وعلى أى حال يجوز للنيابة العمومية عند نظر الدعوى المرفوعة مباشرة عن المدعى المدنى أن تنضم اليه فى طلب العقوبة .
(١٩١٩/٨/٢٨ المجموعة الرسمية س ٢١ ق ٢٦)

القرار يسبقه تحقيق

١٤٤١ - نوب النيابة معاون البوليس لسؤال المتهمين وما تلاه من تحقيق لا يمه قانونا من اجراءات التحقيق القضائى الذى يضفى قوة على

لأمر الصادر من النيابة بعد ذلك بحفظ الأوراق ويكسب خصوم الدعوى حقوقاً ، ذلك أن استجواب المتهم - على هذا النحو - أمر يحظره القانون في المادتين ٧٠ و ١٩٩ إجراءات جنائية المعدلتين بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ .

(١٩٥٩/١٢/٢٢ أحكام النقض س ١٠ ق ٢١٥ ص ١٠٤١)

١٤٤٣ - لما كان الانتداب الذي يصدر من وكيل النائب العمومي إلى الطبيب الشرعي بتشريح جثة متوفى في حادثه وقيام الطبيب بإجراء التشريح وتقديم تقرير منه إلى من ندبه بما شاهده وبرأيه في الوفاة وأسبابها هو عملاً من أعمال التحقيق تم بناء على طلب النيابة العمومية ، فإنه يكون من المتعين على المحكمة متى ثبت لديها حصول هذا الانتداب قبل صدور أمر الحفظ وتبينت في الوقت ذاته توافر سائر ما يجب - بمقتضى القانون - توافره في أمر الحفظ الملزم ، أن تحكم بعدم جواز نظر الدعوى .

(١٩٤٧/٣/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣١٥ ص ٣٠٥)

١٤٤٣ - إذا كان الثابت بأوراق الدعوى أن النيابة العمومية بعد التحقيق الذي أجراه البوليس قد استجوبت المتهمين وسألتهن قبل أن تصدر أمرها بالحفظ ثم عادت وقدمت المتهم إلى المحكمة فقضت عليه بالعقوبة ، فإن المحكمة إذ أجازت رفع الدعوى من النيابة تكون قد أخطأت إذ الاستجواب الذي قامت به النيابة قبل إصدار أمرها بالحفظ هو عمل من أعمال التحقيق فما كان يجوز رفع الدعوى على المتهم بعد ذلك .

(١٩٤٦/٣/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١١٧)

(ص ١١١)

١٤٤٤ - ان نص المادة ٤٢ تحقيق جنايات عام لا تفريق فيه بين أمر حفظ وآخر ، ولم يجعل فيه للأسباب التي تتخذ أساساً للحفظ أي تقدير في تحديد أثره القانوني ، وكل ما يقتضيه هو أن أمر الحفظ لكي يكون مانعاً من العود إلى الدعوى العمومية يجب أن يكون قد سبقه تحقيق ، وعندئذ سواء أكان التحقيق قد أجرته النيابة بنفسها أو كان أجراؤه بناء على انتداب منها ، وسواء أكان متعلقاً بعمل واحد من أعمال التحقيق المختلفة أو أكثر ، فإن الأمر بمجرد صدوره يكون له قوة الشيء المحكوم به فيقيد النيابة في المجهود المرسومة بالمادة المذكورة ولو كانت علته أنها ارتأت أن

التحقيق الذى اعتمدت عليه انما أسفر عن ثبوت مقارفة المتهم لجريمة لا تستاهل - على حسب الظروف والملابسات التى وقعت - أن يقيم عليه الدعوى العمومية بها .

(٢٧/١٠/١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٨٦)

(ص ٥٥٧)

١٤٤٥ - اذا كان الحفظ مبنيا على سبب قانونى بحث كعدم انطباق المادة التاسعة من قانون المنتشردين والمشتبه فيهم على المتهم بالعود لحالة الاشتباه مثلا فلا محل فى هذه الصورة لاشتراط اجراء أى تحقيق . ويكون الأمر بالحفظ مانعا من العود الى اقامة الدعوى العمومية الا اذا الغاء النائب العام ، وذلك فى كل الأحوال سواء أسبقه تحقيق من النيابة أم لم يسبقه .
(٢٤/١/١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٥٥)

(ص ١٤٥)

١٤٤٦ - القرار الذى تصدره النيابة بحفظ الأوراق لعدم الأهمية يكتسب كغيره من القرارات قوة الشئ المحكوم فيه متى كان صادرا بعد تحقيق .

(١٨/٢/١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ، ج ٣ ق ٣٣٧)

(ص ٤٢٩)

١٤٤٧ - تأشير النيابة العامة على أوراق مادة تزوير بحفظها وتقييم الشاكي بالظن بالتزوير أمام المحكمة المختصة لا يمكن اعتباره حفظا بالمنع القانونى الوارد بالمادة ٤٢ تحقيق جنائيات ، اذ الحفظ المقصود بهذه المادة هو الذى يكون بعد أن تفحص النيابة التهمة وتحقق موضوعها وتوازن بين أدلة الادانة وأدلة البراءة فيها وترجح بعد ذلك أن الدعوى بالحالة التى هى عليها ليست صالحة لأن ترفع الى المحكمة الجنائية .

(١/٥/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٩ ص ٣٦)

صور لشروط صراحة القرار

١٤٤٨ - من المقرر أن الأمر بأن لا وجه كسائر الأوامر القضائية والأحكام لا يؤخذ فيه بالاستنتاج أو الظن ، بل يجب بحسب الأصل أن يكون مدونا بالكتابة وصريحا بذات الفاظه فى أن من أصدره لم يجد فى

أوراق الدعوى وجها للسير فيها . فالتأشير على تحقيق بارفাকে بأوراق شكوى أخرى محفوظة مادام لا يوجد فيه ما يفيد على وجه القطع معنى استقرار الرأى على عدم رفع الدعوى لا يصح اعتباره أمرا بالمحفظ عن الجريمة التى تناولها .

(١٩٧٨/١١/١٩ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٦٢ ص ٧٨٩)

١٤٤٩ - انه وإن جاز أن يستفاد أمر المحفظ استنتاجا من تصرف أو اجراء آخر يدل عليه ، الا انه لا يصح أن يفترض أو يؤخذ منه بالظن ، وإذ كان المستفاد من الأوراق أن الأمر الصادر من نيابة الشئون المالية بقيد الاوراق بدفتر الشكاوى وحفظها اداريا انما ينصب على واقعة التعامل بالنقد الأجنبى التى لم تأذن ادارة النقد برفع الدعوى الجنائية عنهما دون غيرها من وقائع النصب التى رفعت بشأنها الدعوى الجنائية ، فانه لا حجية له بالنسبة لها ولا يقوم فى صحيح القانون مانما من نظر الدعوى الجنائية عنها .

(١٩٧٩/٦/٢١ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٥١ ص ٧١٢)

١٤٥٠ - الامر بالا وجه لاقامة الدعوى الجنائية وإن جاز أن يستفاد استنتاجا من تصرف أو اجراء آخر يدل عليه ، الا انه لا يصح أن يفترض أو يؤخذ فيه بطريق الظن . لما كان ذلك وكان الثابت من المفردات المضمومة أن كل ما صدر عن النيابة العامة انما هو اتهامها أربعة غير المطعون ضدهم بارتكاب الجريمة دون أن تذكر شيئا عنه ، سوى انها كانت قد قررت طلبه تم أنهت تحقيقها دون سؤاله ، فإن ذلك لا ينطوى حتما وبطريق اللزوم العقل على أمر ضمنى بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية قبله تحول دون تحريكها بعد ذلك بالطريق المباشر .

(١٩٧٦/١/٢٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢٤ ص ١١٣)

١٤٥١ - قيد وكيل النيابة الواقعة جنائية احراز مخدر ضد مجهول وتأشيريه فى الوقت نفسه بإرسال الأوراق الى الرئاسة مشفوعة بتقرير الاتهام وقائمة بأسماء شهود الاثبات وتأشير رئيس نيابة المخدرات برفع الدعوى الجنائية على الطاعن بتقرير الاتهام وقائمة أدلة الثبوت الموقع عليهما منه يدل على أن تصرف وكيل النيابة كان مجرد خطأ مادى ، فضلا عن أن رأى وكيل النيابة بالنسبة للتصرف فى الجنائيات لا يصدو أن يكون اقتراحا

خاضعا لتقدير رئيس النيابة المختص وحده بإصدار الأمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية فى مواد الجنائيات ، ومن حقه اطراح رأى وكيل النيابة وعدم الأخذ به ، واذا أمر رئيس النيابة باقامة الدعوى الجنائية على الطاعن فان النعمى على الحكم بمخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه اذ دان الطاعن ولم يقض بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية لسابقة الفصل فيها لا محل له ، اذ أمر رئيس النيابة باقامة الدعوى الجنائية على الطاعن وعدم مناقشة الحكم لهذا الدفع أو رده عليه لا يمييه مادام الثابت من محاضر الجلسات ان الطاعن لم يثره .

(١٩٧٢/١٢/٣ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٩٤ ص ١٣٠٧)

١٤٥٢ - الأصل أن الأمر بعدم وجود وجه يجب أن يكون صريحا ومدونا بالكتابة ، الا أنه قد يستفاد استنتاجا من تصرف أو اجراء آخر اذ كان هذا التصرف يترتب عليه حتما وبطريق اللزوم العقلي ذلك الأمر .

(١٩٧٢/١١/١٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٧٢ ص ١٢٠٧)

١٤٥٣ - من المقرر أن الأمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى الصادر من النيابة بوصفها إحدى سلطات التحقيق بعد أن تجرى تحقيق الواقعة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على انتداب منها على ما تقضى به المادة ٢٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية هو وحده الذى يمنع من رفع الدعوى ، وكانت النيابة لم تجر تحقيقا فى الدعوى أو تنسب لذلك أحد رجال الضبط القضائي ولم تصدر فيها أمرا بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية ، وكان مجرد تأشير وكيل النيابة فى بادى الأمر على محضر جمع الاستدلالات بقيده برقم عوارض لا يستفاد منه استنتاجا الأمر بعدم وجود وجه ، اذ لا يترتب على هذه التأشير حتما - وبطريق اللزوم العقلي - ذلك الأمر ، ومن ثم فان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه اذ قضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى يكون قد أصاب صحيح القانون .

(١٩٧٩/١/١١ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٢ ص ٧٩)

١٤٥٤ - الأصل فى أمر الحفظ أن يكون صريحا ومدونا بالكتابة ولا يستفاد استنتاجا من تصرف أو اجراء آخر الا اذا كان هذا التصرف أو الاجراء يترتب عليه حتما وبطريق اللزوم العقلي هذا الحفظ ، واذا فتي كانت النيابة العمومية لم تصدر أمرا كتابيا صريحا بحفظ الدعوى الجنائية

بالنسبة الى متهم ، بل كان كل ما صدر عنها هو اتهام غيره بارتكاب الجريمة فان ذلك لا يفيد على وجه القطع واللزوم حفظ الدعوى بالنسبة له بالمعنى المفهوم فى القانون .

(١٩٥٤/٥/١٠ أحكام النقض س ٥ ق ٢٠٤ ص ٦٠٠ ،
١٩٥٢/٤/١٥ س ٣ ق ٣١٩ ص ٨٥٠)

١٢٥٥ - ان رفع الدعوى الصورية على أحد المتهمين دون الآخر لا يعتبر خطأ للدعوى بالنسبة الى الآخر من شأنه أن يمنع النيابة من رفع الدعوى عليه بعد ذلك ما دام أن أمرا صريحا مكتوبا - كالشأن فى جميع الاوامر القضائية - لم يصدر بالحفظ ، وما دام تصرف النيابة برفع الدعوى على متهم دون آخر لا يحيل على أنها أرادت الحفظ حتما لآى وجه من أوجه عدم اقامه الدعوى .

(١٩٤٩/٣/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٥٢ ص ٨١٦)

١٤٥٦ - التأشير على تحقيق بارفاقه بأوراق أخرى محفوظة ما دام لا يوجد فيه ما يفيد على وجه القطع معنى استقرار انراى على عدم رفع الدعوى ، لا يصح اعتباره أمرا بالحفظ عن الجريمة التى تناولها ، ولذلك فلا يمنع على النيابة أن ترفع الدعوى بهذه الجريمة بغير حاجه الى الغائه من النائب العمومى او ظهور أدلة جديدة .

(١٩٤١/٥/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٧٩ ص ٥٤٦)

١٤٥٧ - اذا كانت النيابة قد عقيبت على تحقيق أجرته بأن متهما هو الذى ارتكب الجريمة وأمرت برفع الدعوى عليه دون أن تذكر شيئا عن متهم آخر معه فيها فليس فى ذلك ما يلزم عنه وجوبا لحفظها بالنسبة للمتهم الآخر .

(١٩٣٩/٥/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٨٩ ص ٥٤٨)

١٤٥٨ - اذا كان قرار الحفظ مبنيا على أسباب لا علاقة لها بالأدلة القائمة فى التهمة بل كان أساسه الصلح الذى رأى الفريقان المتنازعان حسم النزاع به وقضى المشاكل على مقتضاه بحسب ما ارتآه كل منهما

فى مصلحته فهو قرار نهائى ومن شأن نهائيته هذه أنه يحوز قوة الشئ المحكوم فيه ويقوم حائلا دون تحريك الدعوى العمومية فى المادة المحفوظة بأى حال .

(١٩٣٥/١٢/٢) مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٠٤

ص ٥٠٩)

الحفظ الضمنى

١٤٥٩ - الأمر بالا وجه لاقامة الدعوى الجنائية وان جاز أن يستفاد استنتاجا من تصرف أو اجراء آخر يدل عليه ، الا أنه لا يصح أن يفترض أو يؤخذ فيه بالظن .

(١٩٨٢/١٠/١٩) أحكام النقض ص ٣٣ ق ١٥٩ ص ٧٧٦)

١٤٦٠ - الأصل أن الأمر بعدم وجود وجه يجب أن يكون صريحا ومدونا بالكتابة ، الا أنه قد يستفاد استنتاجا من تصرف أو اجراء آخر اذا كان هذا التصرف أو الاجراء يترتب عليه حتما وبطريق اللزوم العقل ذلك الأمر . فاذا كانت النيابة العامة قد أمرت باذى الأمر بقيد الواقعة جنحة ضد قبطان الباخرة ، ثم أمر المحامى العام بعد استيفاء التحقيق بقيدها جنحة ضد آخر وحده ، فان هذا التصرف ينطوى حتما وبطريق اللزوم العقل على الأمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية على قبطان الباخرة .

(١٩٦٤/٢/٣) أحكام النقض ص ١٥ ق ٢٠ ص ٩٧)

١٤٦١ - ان حفظ النيابة للبلاغ قد يستفاد ضمنا من تصرفها فى الدعوى دون حاجة الى اصدار قرار خاص به ، ما دام الحفظ ينتج حتما وبطريق اللزوم العقل هذا التصرف ، كالتقرير برفع دعوى البلاغ الكاذب بعد التحقيق فانه يتضمن حفظ الدعوى ضد المبلغ فى حقه .

(١٩٥٥/٣/٧) أحكام النقض ص ٦ ق ١٩٦ ص ٦٠٠)

١٤٦٢ - أوامر الحفظ المنصوص عليها فى المادة ٤٢ تحقيق جنابات هى من الأعمال القضائية الواجب أن تكون ثابتة بالكتابة الصريحة ومؤرخة وموقعا عليها من الموظف المختص باصدارها ، فلا يقبل الاستدلال عليها لا بشهادة الشهود ولا بالاستنتاج من أعمال أخرى ادارية كانت أو قضائية ، الا اذا كان العمل يلزم عنه هذا الحفظ حتما وبالضرورة العقلية كصورة التقرير بعد التحقيق برفع دعوى البلاغ الكاذب ، اذ هذا التقرير دال بلفظه وبطريق اللزوم العقل على أن من اتهمهم المبلغ هم بريئون

مما اتهمهم به ولا شائبة عليهم فيه ، وإن النيابة إنما ترى محاكمة من اتهمهم ظلما وزورا ، ففي مثل هذه الصورة ولعلها الوحيدة يكون الحفظ ضمنيا ، ويكون صحيحا منتجا آثاره .

(١٩٣٠/١/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٨٣ ص ٤٥٧ ، ١٩٣١/٤/٢٣ ج ٢ ق ٢٤٦ ص ٢٩٩ ، ١٩٣١/٥/٧ ق ٢٥٣ ص ٣٠٣ ، ١٩٣٥/٤/٨ ج ٣ ق ٣٥٥ ص ٤٥٧)

١٤٦٣ - لم تشترط المادة ١/٤٢ تحقيق جنابات لقرارات الحفظ في الجنابات سوى أن تكون صادرة من رئيس النيابة العمومية أو من يقوم مقامه ، ولم تشترط لها الفاظ خاصة تؤدي إليها ، كما لم تشترط أن تكون مسببة ، فإذا أشر رئيس النيابة أو القائم مقامه على أوراق التحقيق برفع دعوى البلاغ الكاذب فإن معنى هذا هو أنه قد رأى أن التهمة المبلغ عنها فوق كونها غير صحيحة فإن المبلغ مستحق للعقاب على كذبه ، وهذا يكفي ليعتبر تصرفا في التحقيقات بالحفظ بلا ضرورة لإصدار أمر بالحفظ كتابة .

(١٩٢٩/٥/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٧٢ ص ٣١٦)

حجية القرار

١٤٦٤ - أمر الحفظ الذي تصدره النيابة العامة بعد قيامها بأى اجراء من اجراءات التحقيق هو فى صحيح القانون أمر بالا وجه لاقامة الدعوى الجنائية له بمجرد صدوره حجيته التي تمنع من العودة الى التحقيق الا فى الحالات وبالكيفية التي قررها الشارع فى المادة ٢٠٩ وما بعدها من قانون الاجراءات ولو جاء الأمر فى صيغة الحفظ الادارى وسواء كان مسببا أم لم يكن .

(١٩٨٤/١٢/٤ أحكام النقض ص ٣٥ ق ١٩٢ ص ٩٦٣)

١٤٦٥ - الأمر الصادر من سلطة التحقيق بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية له حجيته التي تمنع من العودة الى الدعوى الجنائية ما دام قائما لم يبلغ .

(١٩٨١/٤/٨ أحكام النقض ص ٣٣ ق ٦٢ ص ٣٤٦)

١٤٦٦ - الاصل أن الأمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية

المبنى على أسباب عينية كحالة ثبوت أن الجريمة لم تقع أصلا أو على أنها في ذاتها ليست من الأفعال التي يعاقب عليها القانون يكتسب - كاحكام البراءة - حجية بالنسبة الى جمع المساهمين فيها ، ولا كذلك اذا كان مبنيا على أحوال خاصة بأحد المساهمين دون الآخرين ، فانه لا يحوز حجيته الا في حق من صدر لصالحه .

(١٩٨١/٢/٢٥ أحكام النقض س ٣٢ ق ٢٩ ص ١٨٥)

١٤٦٧ - الدفع بصدم قبول الدعوى الجنائية - أو بعدم جواز نظرها - لسبق صدور أمر حفظ فيها من النيابة العامة هو من قبيل الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه ، ولأجل أن يكون له محل يجب أن تكون الواقعة المطلوب محاكمة المتهم من أجلها هي بعينها الواقعة الصادر فيها أمر الحفظ .

(١٩٧٩/٦/٢١ أحكام س ٣٠ ق ١٥١ ص ٧١٢) ،

(١٩٧٣/١٢/٤ س ٢٤ ق ٢٣٥ ص ١١٥٠)

١٤٦٨ - دل الشارع بما نص عليه في المواد ٧٦ ، ١٦٢ ، ١٩٣ ، ١٩٧ ، ١٩٩ ، ١/٢١٠ ، ٢١٣ ، ٣/٢٣٢ إجراءات جنائية على أن الاصل أن الامر بأن لا وجه لافامة الدعوى نه قوة الامر المقضى بما يمنع معه تحريك الدعوى الجنائية من بعد صدوره ، وهذا الاصل حكمه عام ينسحب فيه خطاب الشارع الى كافة أطراف الدعوى الجنائية ، فيسرى حظر تحريك الدعوى المذكورة بعد صدور الامر المشار اليه على النيابة العامة - ما لم تظهر أدلة جديدة - وعلى المدعى بالحقوق المدنية ، كما يمتد بانضرورة ومن باب أولى الى المجنى عليه الذي لم يدع بحقوق مدنية . وان كان الشارع قد اكتفى بالإشارة في المواد المتقدمة الى المدعى بالحقوق المدنية دون المجنى عليه التي استبعد منها بالتعديل المدخل على قانون الإجراءات الجنائية بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ، فما ذلك الا على اعتبار أن المجنى عليه قد قعد عن الادعاء بالحقوق المدنية أثناء التحقيق ، فلا تقوم له صفة الخصم في الدعوى ويمتنع عليه بالتالي ما للمدعى بالحقوق المدنية من حق استئناف الامر الصادر بأن لا وجه لاقامتها . ومن ثم لا يكون له تحريك الدعوى ابتداء من بعد صدور ذلك الامر من سلطة التحقيق . والقول بغير ذلك فيه اهدار لقوة الامر من طرف لم يتخذ لنفسه صفة في الدعوى ، وهو ما لا يتفق مع ما هيف اليه الشارع من احاطة الامر بأن لا وجه - متى صار باتا - بسياج من القوة يكفل له الاحترام ، ويمنع من معاودة طرح النزاع أمام القضاء .

ولما كان يبين من محاضر جلسات المحاكم الاستثنائية أن المدافع عن الطاعن دفع في أولى جلسات تلك المحاكمة بعدم قبول الدعوى لسابقة صدور قرار بأن لا وجه لاقامتها وعدم استئناف ذلك القرار ، فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بإدانة الطاعن من دون أن يعرض لبحث توافر شرائط الدفع في الواقع يكون معيبا بما يبطله ويستوجب نقضه والاحالة .

(١٩٦٧/١/٣٠ أحكام النقض س ١٨ ق ٢١ ص ١١٧)

١٤٦٩ - للمحكمة حين نظر دعوى البلاغ الكاذب أن لا تتقيد بأمر الحفظ الصادر من النيابة العامة لعدم معرفة الفاعل ، بل عابها أن تفصل في الدعوى المطروحة أمامها بحسب ما ينتهي اليه تحقيقها ، ذلك أن حجية هذا الأمر مؤقتة في شأن العودة الى التحقيق ، ومن ثم فإن ما يشيره الطاعن حول حجية هذا الأمر وتقيد المحكمة به في بحث كذب البلاغ ونية الاضرار لا يكون له محل .

(١٩٦٣/٢/٤ أحكام النقض س ١٤ ق ١٥ ص ٦٧)

١٤٧٠ - الأمر الصادر من النيابة بالحفظ بعد تحقيق أجرته بنفسها هو أمر له بمجرد صدوره حجيته - حتى ولو لم يعلن به الخصوم - ويمتنع من العود الى رفع الدعوى الجنائية ، وما دام هذا الأمر قائما ولم يلغ قانونا فما كان يجوز رفع الدعوى على المتهم بعد ذلك عن ذات الواقعة ، ولم يغير من هذا النظر أن الطاعنة لم تكن مدعية بالحقوق المدنية في تحقيقات النيابة ، فإن المادتين ١٦٢ و ٢١٠ إجراءات جنائية صريحتان في أن أحكامهما تنتظم الجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية على السواء .

(١٩٥٩/٦/٨ أحكام النقض س ١٠ ق ١٤٠ ص ٦٢٩)

١٤٧١ - اذا كان المتهم قد تمسك بعدم جواز نظر الدعوى المرفوعة عليه لسبق الفصل فيها من النيابة اذ هي قيدتها ضد مجهول وحفظتها مؤقتا لعدم معرفة الفاعل ، وكان الحكم الصادر في هذه الدعوى بإدانة المتهم المذكور لم يرد على ما دفع به من ذلك ، ولما كان يبين من العطن الذي قدمه المتهم في ذلك الحكم الى محكمة النقض ومن مفردات الدعوى أن النيابة كانت قيدت الدعوى ضد مجهول وحفظتها مؤقتا لعدم معرفة الفاعل فأمر رئيس النيابة بإعادة تحقيقها وبوشر التحقيق وزفست الدعوى بمدئذ على المتهم ففي ذلك ما يدل على أنه لم يكن في مبدأ الأمر

منهما ، واذن فلا يحق له ان يتمسك بأمر حفظ لم يصدر في شأنه .
(١٩٥٠/٤/٢٤ أحكام النقض س ١ ق ١٧٠ ص ٥١٨)

١٤٧٢ - الأمر الذى تصدره النيابة بحفظ البلاغ قطعيا لعدم
الصحة لا تكون له حجية على المحكمة عند نظرها الدعوى التى ترفع عن
كذب البلاغ ، فلها ان تقول بصحة الواقعة التى صدر عنها الأمر اذا ما اقتنعت
فى ذلك .

(١٩٤٠/١٢/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٧٦
ص ٣٢٨)

١٤٧٣ - ان سبق صدور أمر النيابة بحفظ شكوى عن واقعة
لعدم استطاعة الشاكي اثباتها لا يمنع المحكمة من ان تعتبر الواقعة صحيحة
وترتب عليها حكمها ما دامت قد اقتنعت بصحتها من الأدلة التى وأصحتها
فى حكمها ، فان أمر الحفظ الصادر من النيابة العامة لا حجية له على المحكمة
من هذه الناحية .

(١٩٤٠/٣/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٨٧ ص ١٥٧)

١٤٧٤ - اذا كان قد صدر أمر حفظ من أحد النيابةات عن واقعة
ثم رفعت نيابة أخرى الدعوى على ذات المتهم بذات الواقعة ، فالحكم الذى
يصدر فى الدعوى يكون باطلا حتى ولو كانت النيابة والمحكمة لم يصل
الى علمهما أمر الحفظ ، وحتى لو كان المتهم لم يتمسك به أمام محكمة
الموضوع ، فان أمر الحفظ له ما للأحكام من قوة الأمر المقضى به . وهذا
يجعل الدفع بسبق صدوره من أخص خصائص النظام العام جائزا ابداه
لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٩٤٠/٢/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٦٤ ص ١٠٩)

١٤٧٥ - الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية والمدنية لسابقة
صدور أمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى هو دفع جوهري ، يجب أن تعرض
المحكمة له ايرادا وردا .

(١٩٨٠/١٠/٢٩ أحكام النقض س ٣١ ق ١٨٠ ص ٩٢٥)

١٤٧٦ - الدفع بعدم قبول الدعوى الصورية لسبق صدور قرار
عنها من النيابة العامة بالحفظ هو من قبيل الدفع بعدم جواز نظر الدعوى

لسبق الفصل فيها ، وبعبارة أخرى هو من قبيل التمسك بقوة الشيء المحكوم به . ولأجل أن يكون لهذا الدفع محل يجب أن تكون قد وجهت الى المتهم تهمة في موضوع معين وأن يكون قد صدر عن هذه التهمة قرار من النيابة العمومية بحفظ الدعوى . أما القرار الذي يصدر بحفظ التهمة مؤقتا لعدم معرفة الفاعلين فلا يصح الاستناد اليه في طلب عدم قبول الدعوى ، لأن ذلك يتنافى مع المبدأ الذي تقوم عليها حجية الشيء المحكوم به .

(٢٣/٤/١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٥١

ص ٣٠٢) .

مادة ٢٩٠

للمنى بالمحقوق المدنية الطعن في الأمر الصادر من النيابة العامة بأن لا وجه لاقامة الدعوى ، إلا اذا كان صادرا في تهمة موجهة ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه أثناء تادية وظيفته أو بسببها ، ما لم تكن من الجرائم المشار إليها في المادة ١٢٣ من قانون العقوبات .

ويحصل الطعن بتقرير في قلم الكتاب في ميعاد عشرة أيام من تاريخ إعلان الدعى بالحق المدني بالأمر .

ويرفع الطعن الى محكمة الجنايات منعقدة في غرفة المشورة في مواد الجنايات والى محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة في مواد الجنح والمخالفات ، ويتبع في رفته والنصل فيه الأحكام المقررة في شأن استئناف الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق .

— مدلة بالقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذى صدر ونشر في ١٩٨١/١١/٤ هل أن يعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

— وأصح المذكرة الإيضاحية للقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ تحت المادة ١٥٨ .

— مدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ الصادر في ١٩٥٦/٣/٢١ ونشر في ١٩٥٦/٣/٢٥

وبالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ ونشر في ١٩٦٢/٦/١١ .

وبالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ الصادر في ١٩٧٢/٩/٢٨ ونشر في ١٩٧٢/٩/٢٨ .

— راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ تحت المادة ٦٣ .

— راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .

ـ راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ تحت المادة ١٥ .
 ـ لا مقابل لها في القانون السابق .
 مادة ٢١٠ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :
 للمجنى عليه وللمدعى بالحقوق المدنية الطعن في الأمر المذكور في المادة السابقة أمام
 غرفة الاتهام ، ويتبع في ذلك أحكام المواد ١٦٢ وما بعدها .

مادة ٢١٠ ممددة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ :
 للمجنى عليه وللمدعى بالحقوق المدنية الطعن في الأمر المذكور في المادة السابقة أمام
 غرفة الاتهام إلا إذا كان الأمر صادراً في تهمة موجهة ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة
 رجال الضبط لجريمة وقمت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها ، ويتبع في ذلك أحكام
 المواد ١٦٢ وما بعدها .

مادة ٢١٠ ممددة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ :
 للمدعى بالحقوق المدنية الطعن في الأمر الصادر من النيابة العامة بأن لا وجه لاقامة الدعوى
 إلا إذا كان صادراً في تهمة موجهة ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة
 وقمت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها .
 ويحصل الطعن بتقرير في قلم الكتاب في مباد عشرة أيام من تاريخ اعلان الدعي
 بالحق المدني بالأمر .

ويرفع الطعن إلى مستشار الإحالة في مواد الجنايات وإلى محكمة الجناح المستأنفة منعددة
 في غرفة المشورة في مواد الجناح والمخالفات . ويتبع في رقبه والفصل فيه الأحكام المقررة
 في شأن استئناف الأوامر المخالطة الصادرة من قاضي التحقيق .
 مادة ٣/٢١٠ ممددة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ :

ويرفع الطعن إلى مستشار الإحالة في مواد الجنايات وإلى محكمة الجناح المستأنفة منعددة
 في غرفة المشورة في مواد الجناح والمخالفات . ويتبع في رقبه والفصل فيه الأحكام المقررة
 في شأن استئناف الأوامر المخالطة الصادرة من قاضي التحقيق .

الأحكام

قرارات غير قابلة للطعن

١٤٧٧ - أشار الشارع في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢١
 لسنة ١٩٥٦ إلى الحكمة التي قصدها من تعديل المادة ٢١٠ إجراءات
 جنائية ، وهي أن يضع للموظفين حماية خاصة تقيهم كيد الأفراد لهم ونزعهم
 الطبيعية للشكوى منهم ، فحرم - فيما حرمه - اتخاذ إجراءات الدعوى
 ضدهم لجرائم وقمت منهم أثناء تأدية وظيفتهم أو بسببها ، حق استئناف
 الأوامر الصادرة من قاضي التحقيق أو من النيابة العامة بلا وجه لاقامة
 الدعوى عن جريمة من هذه الجرائم ، ولا يلتزم مع هذا المنع أن يظل حق
 الطعن باقياً للمدعى بالحقوق المدنية ، بل أن هذا الطعن يجري عليه حكم

المنع من الطعن بالاستئناف ، ما دام الطعن بالطريق العادى وغير العادى يلتقيان عند الرد الى العلة التى توخاها التسارع من تعديل المادة ٢١٠ اجراءات جنائية تحصينا للموظفين من التعرض للتشط فى الخصومة .
(١٩٥٩/٥/١٩ أحكام النقض س ١٠ ق ١٢١ ص ٥٥٥)

١٤٧٨ - الامر بمنع التعرض الذى تصدره النيابة العامة بعد حفظ الشكوى اداريا لا يهدو أن يكون اجراء تصدره النيابة فى غير خصومة جنائية ولا يقصد به سوى معاونة رجال الضبطية الادارية على حفظ الامن مما يخرج بطبيعته عن وظيفة النيابة العامة القضائية ، ومن ثم لا يندرج ضمن القرارات المنصوص عليها فى المادة ٢٠٩ اجراءات جنائية والتى يجوز استئنافها امام غرفة الاتهام عملا بالمادة ٢١٠ اجراءات جنائية .
(١٩٦٤/١/٢٠ أحكام النقض س ١٥ ق ١٥ ص ٧١)

١٤٧٩ - لا يجوز الطعن عملا بالمادتين ٢٠٩ ، ٢١٠ اجراءات جنائية الا فى الامر الصادر من النيابة بعد التحقيق بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية ، فهذا الامر هو الذى يكون للمجنى عليه وللمدعى بالحقوق المدنية الطعن فيه بطريق الاستئناف ، فاذا كان القرار المستأنف قد اقتصر على تسليم الاعيان المؤجرة الى البلدية ، وهو اجراء ادارى ، عدل فيه وضع اليد الذى رآه وكيل النيابة الجزئية ، فان هذا القرار يكون غير جائز استئنافه كما قضى بذلك القرار المطعون فيه .
(١٩٦١/٣/٦ أحكام النقض س ١٢ ق ٥٨ ص ٣٠٧)

١٤٨٠ - الطعن بالاستئناف امام غرفة الاتهام من المجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية لا يكون الا فى الامر الصادر من النيابة بالتصرف فى التحقيق والقاضى بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى ، ومن ثم فان الاستئناف يكون غير جائز بالنسبة الى قرارات النيابة التى تصدر فى المنازعات المدنية والتى تتعلق باتخاذ اجراءات ادارية .
(١٩٥٦/١٢/٢٥ أحكام النقض س ٧ ق ٣٦٠ ص ١٣٠٩)

من يطعن فى القرار

١٤٨١ - للمدعى بالحقوق المدنية الطعن امام مستشار الاحالة فى الامر الصادر من النيابة العامة بحفظ الشكوى اداريا ما دامت قد اصدرته

بعد تحقيق قضائي بأشرفته بمقتضى سلطتها المخولة في القانون .
(١٩٧٢/٥/٧ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٤٧ ص ٦٥٢)

١٤٨٢ - للمدعي بالحقوق المدنية الطعن في الأمر الصادر من النيابة العامة بالألا وجه لاقامة الدعوى الجنائية وفقا للمادة ٢١٠ إجراءات .

(١٩٦٩/٣/١٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ٧٢ ص ٣٣١)

١٤٨٣ - الأوامر التي تصدرها النيابة العامة لا يجوز الطعن فيها إلا من المجنى عليه أو من المدعي بالحقوق المدنية وحدهما ، وذلك بطريق الاستئناف أمام غرفة الاتهام . ولما كان الطاعن هو المشكوك في حقه في الشكوى التي باشرت النيابة تحقيقها وانتهت فيها إلى اصدار قرار يحفظها إداريا وبالتالي فإنه ليس مجنيا عليه أو مدعيا يحق له حتى يكون له الطعن في هذا القرار بالطريق الذي رسمته المادتان ٢٠٩ ، ٢١٠ إجراءات جنائية .

(١٩٦٤/١/٢٠ أحكام النقض س ١٥ ق ١٥ ص ٧١)

النظر في الطعن

١٤٨٤ - ان إلغاء الأمر بالألا وجه لاقامة الدعوى الجنائية من غرفة المشورة يعني كفاية الأدلة قبل التهم لتقديره للمحاكمة .
(١٩٦٩/٣/١٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ٧٢ ص ٣٣١)

١٤٨٥ - تقضى المادة ٢١٠ إجراءات جنائية المعدلة برفع الاستئناف في أمر الحفظ الصادر في مواد الجنايات إلى مستشار الإحالة ، ومن ثم فإن الاختصاص بنظر التظلم المرفوع من الطاعنين في أمر الحفظ الصادر من النيابة ضدهما ينقصد لمستشار الإحالة .

(١٩٦٦/١٢/١٩ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٤٣ ص ١٢٦٧)

١٤٨٦ - تعرض قرار غرفة الاتهام لصفة الطاعن لتحيص مركزه القانوني في الدعوى وما خوله من حقوق في صدد النزاع بينه وبين المطعون ضده وهو النزاع على الصفة التي بموجبها باشر إجراءات الشكوى واستأنف قرار النيابة بحفظها قولاً منه بأنه لم يكن وكيلًا وإنما باشر ما باشر بنفسه ، وقضاؤها بعدم قبول الاستئناف المقدم من الطاعن لرفعه

من غير ذي صفة استنادا الى أنه ليس ممن لهم الحق في الطعن في الصادر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية أمام غرفة الاتهام اعمالا لنص المادة ٢١٠ اجراءات جنائية ، كما أن التوكيل الصادر اليه لا يخول له الطعن في مثل هذا القرار نيابة عن موكله هو قضاء اصحاب وجه القانون الصحيح .

(١٩٦٠/١/١٩ أحكام النقض س ١١ ق ١٥ ص ٨٥)

١٤٨٧ - اذا لم تعارض النيابة العمومية في امر قاضي الاحالة القاضي بأنه لا وجه لاقامة الدعوى فليس لمعارضة المدعى بالحق المدني فيه ولا لقرار غرفة المشورة بالفائه أى تأثير على الدعوى العمومية ، ذلك لأنها تنتهى بذلك الأمر الذى يصبح نهائيا بعدم معارضته النيابة فيه ، ولأن المتهم يكتسب به حقوقا لا يجوز للمدعى المدني حرمانه منها بمجرد معارضته اذ هي لا تتعدى ما له من الحقوق ، ومن ثم يكون الحكم بالعقاب المترتب على القرار الصادر من غرفة المشورة على هذه الصورة صادرا على خلاف القانون ويجب نقضه .

(١٩٢٥/٢/٢ المجموعة الرسمية س ٢٧ ق ٣٨)

١٤٨٨ - ان معارضة المدعى بالحق المدني وحده في قرار قاضي الاحالة الصادر بأن لا وجه لاقامة الدعوى العمومية أمام غرفة المشورة تحرك الدعوى العمومية أيضا فاذا قبلت غرفة المشورة المعارضة واحالت الدعوى على محكمة الجنايات تنظر هذه الدعويين العمومية والمدنية معا لا المدنية فقط . ذلك لأن الشارح بالمادة ١٢/ج من قانون تشكيل محاكم الجنايات قد وضع المدعى المدني والنائب العمومي في هذا الشأن على قدم المساواة . والنزاع يؤكد ذلك أن القانون لم ينص هنا على أن طعن المدعى المدني وحده يكون قاصرا على حقوقه المدنية فقط ، كما قال صراحة في المادتين ٢٧٦ ، ٢٩٩ من قانون ت.ج في الطعن بطريقى الاستئناف والنقض .

(جنابات أسيوط ١٩٣٥/١١/٢٣ المجموعة الرسمية س ٣٧)

(ق ١٩٣)

١٤٨٩ - اذا ألت غرفة المشورة قرار قاضي الاحالة الصادر بأن لا وجه لاقامة الدعوى ببناء على معارضة المدعى بالحق المدني واحالت المتهم على محكمة الجنايات فان ذلك لا يضيع على المتهم الحق الذى كسبه بقرار

قاضي الاحالة حسبما اذا قبلته النيابة ، ومن ثم لا يقبل دفعه بعدم جواز نظر الدعوى .

(جنایات بنی سويف ١٤/٢/١٩٢٧ المجموعة الرسمية س ٢٨ ق ٢٣)

مادة ٢١١

للنائب العام أن يلغى الأمر المذكور في مدة الثلاثة أشهر التالية لصدوره ما لم يكن قد صدر قرار من محكمة الجنايات أو محكمة الجنج المستأنفة منقطة في غرفة المشورة ، بحسب الأحوال برفض الطعن المرفوع في هذا الأمر .

— ممدلة بالقرار بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذي صدر ونشر في ١١/١١/١٩٨١ على أن يعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

— راجع المذكرة الايضاحية للقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ تحت المادة ١٥٨ .

— ممدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١١/٦/١٩٦٢ ونشر في ١١/٦/١٩٦٢ .

— راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .

— تقابل المادة ٥/٤٢ من القانون السابق .

— مادة ٢١١ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

للقائم العام أن يلغى الأمر المذكور في مدة الثلاثة الأشهر التالية لصدوره . الا انه لا يجوز له ذلك إذا صدر قرار من غرفة الاتهام برفض الطعن المرفوع لها عن هذا الأمر .

— مادة ٢١١ ممدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ :

للقائم العام أن يلغى الأمر المذكور في مدة الثلاثة الأشهر التالية لصدوره . ما لم يكن قد صدر قرار من مستشار الاحالة أو من محكمة الجنج المستأنفة منقطة في غرفة المشورة ، حسب الأحوال ، برفض الطعن المرفوع عن هذا الأمر .

الأحكام

١٤٩٠ — يجب على المحكمة اذا ما دفع أمامها بعدم جواز رفع الدعوى العمومية لغى أكثر من ثلاثة أشهر على تاريخ الأمر الصادر من النيابة العمومية بحفظ الشكوى أن ترد على هذا الدفع ، فإذا هي أدانت المتهم دون أن تتحدث عنه وترد عليه فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يستوجب نقضه .

(٢٥/٤/١٩٤٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٤٢)

(ص ١٢٦)

١٤٩١ - قرار المحامي العام بإلغاء أمر حفظ صدر من رئيس النيابة التابع له يكون صحيحا .
(٢٩/١٠/١٩٥١ أحكام النقض س ٣ ق ٤٢ ص ١٠٥)

١٤٩٢ - انه وان كانت الفقرة الثانية من المادة ٤٢ من قانون تحقيق الجنايات لم تخول أحدا سوى النائب العمومي حق إلغاء قرارات الحفظ في مدة الثلاثة شهور التالية لتاريخ حفظها ، الا أن هذا الحق يجب أن يملكه أيضا كل من يقوم بوظيفة النائب العمومي مؤقتا من أعضاء النيابة .
(١٩١٥/٥/١١ المجموعة الرسمية س ١٧ ق ٢٥)

مادة ٢١٢

ألغيت بالقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذي صدر ونشر في ١٩٨١/١١/٤ ، على أن يمتلئ به من اليوم التالي لنشره .
- راجع المذكرة الإيضاحية للقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ تحت المادة ١٥٨ .
- معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ ونشر في ١٩٦٢/٦/١١ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- لا مقابل لها بالقانون السابق .
مادة ٢١٢ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :
للجنة عليه وللمدعي بالحقوق المدنية والنائب العام الطعن بطريق النقض في القرار الصادر من غرفة الاتهام برفض الطعن المندم من اللجنة عليه أو من المدعي بالحقوق المدنية في الأحوال وبالأوضاع المقررة في المادتين ١٩٥ و ١٩٦ .
مادة ٢١٢ معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ :
للنائب العام وللمدعي بالحقوق المدنية الطعن بطريق النقض في الأمر الصادر من مستشار الإحالة أو من محكمة الجنب المستأنفة متقدمة في غرفة المشورة برفض الطعن المرفوع من المدعي بالحقوق المدنية في الأمر الصادر من النيابة العامة بأن لا وجه لإقامة الدعوى ، ويتبع في ذلك أحكام المادتين ١٩٥ و ١٩٦ .

الأحكام

١٤٩٣ - مناط الطعن بالنقض في القرار الصادر من محكمة الجنب المستأنفة متقدمة في غرفة المشورة والذي خولته المادة ٢١٢ إجراءات جنائية للنائب العام وللمدعي بالحقوق المدنية هو أن يكون القرار صادرا برفض الطعن المرفوع من المدعي بالحقوق المدنية في الأمر الصادر من النيابة العمومية بأن لا وجه لإقامة الدعوى في مواد الجنب والمخالفات ، أما اذا قررت

المحكمة الغاء الامر المذكور فانه لا يجوز للطاعنين - وهم المتهمون في الواقعة - الطعن في هذا القرار لدى محكمة النقض ، لأن حسبهم أن يدفعوا أمام محكمة الموضوع التي تنظر الدعوى بما يروه .

(١٩٨٤/٥/٢٩ أحكام النقض س ٣٥ ق ١١٨ ص ٥٢٦ ،
١٩٧٥/١١/٩ س ٢٦ ق ١٥٠ ص ٦٨٥)

١٤٩٤ - مؤدى نص المادة ٢١٢ اجراءات جنائية قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ لا يحيز الطعن بطريق النقض في أوامر غرفة الاتهام الا فيما تصدره من قرارات برفض الطعون المرفوعة اليها طبقا للقانون ، بحيث اذا كان الطعن غير جائز أمام غرفة الاتهام انطلق تبعا لذلك باب الطعن بطريق النقض .

(١٩٦٤/١/٢٠ أحكام النقض س ١٥ ق ١٥ ص ٧١)

١٤٩٥ - من المقرر قانونا أن الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام بوصفها هيئة استئنافية - والتي يجوز الطعن فيها بطريق النقض ، هي الأوامر التي تصدرها بناء على استئناف جائز قانونا ، بحيث اذا حظر القانون الاستئناف انطلق تبعا لذلك باب الطعن بالنقض .

(١٩٦٢/٢/٢٠ أحكام النقض س ١٣ ق ٤٨ ص ١٧٤)

١٤٩٦ - لا تجيز المادة ٢١٢ اجراءات جنائية الطعن بطريق النقض في أوامر غرفة الاتهام الا فيما تصدره من قرارات برفض الطعون المرفوعة لها طبقا للقانون .

(١٩٦١/٣/٦ أحكام النقض س ١٢ ق ٥٨ ص ٣٠٧)

مادة ٢١٣

الامر الصادر من النيابة العامة بان لا وجه لاقامة الدعوى وفقا للمادة ٢٠٩ لا يمنع من العودة الى التحقيق اذا ظهرت أدلة جديدة طبقا للمادة ١٩٧ .

- تقابل عجز المادة ٥/٤٢ من القانون السابق .

الأحكام

١٤٩٧ - من المقرر أن الأمر الصادر من سلطة التحقيق بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية له حجته التي تمنع من العودة الى الدعوى. ما دام قائما لم يبلغ قانونا ، فلا يجوز مع بقاءه قائما اقامة الدعوى عن ذات الواقعة التي صدر فيها الأمر لأن له في نطق حجته المؤقتة ما للأحكام من قوة الأمر المقضى .

(١٥/٥/١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ٩٦ ص ٥٢)

١٤٩٨ - الأمر الصادر من النيابة بالحفظ يمنع من رفع الدعوى ثانيا - الا اذا ظهرت أدلة جديدة - وذلك في حالتى سبق صدور أمر بالقبض على المتهم أو بحبسه أو في حالة مباشرة النيابة تحقيقا ما في القضية ، وفيما عدا هذه الأحوال الثلاث يكون للنيابة الحق المطلق في رفع الدعوى ثانيا ولو لم تظهر أدلة جديدة .

(١٨/١١/١٨٩٩ المجموعة الرسمية س ١ ص ٢٤٣)

١٤٩٩ - حفظ القضية بمعرفة النيابة يمنع المدعى المدني والنيابة من المود لاقامة الدعوى ما لم يظهر أدلة جديدة .

(عابدين الجزئية ٢٣/١٢/١٩٠٨ المجموعة الرسمية س ١٠ ق ٤٢)

١٥٠٠ - قيد الأوراق برقم عوارض بالنسبة لوفاة أحد المجنى عليهما وحفظها بعد انتداب من النيابة الى مفتش الصحة لتوقيع الكشف الطبى ، أمر الحفظ في حقيقته أمر بعدم وجود وجه ، تحرير محضر بعد ذلك عن الواقعة بالنسبة الى مجنى عليه آخر مسئل فيه آخرون بعد أدلة جديدة لم تكن قد عرضت عند اصدار الأمر السابق ، يجيز العودة الى التحقيق وإطلاق حق النيابة العامة في رفع الدعوى الجنائية بناء على ما ظهر من تلك الأدلة الجديدة .

(١٦/١٢/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٤٨ ص ١٢٢٣)

١٥٠١ - الأمر الصادر من النيابة العامة بأن لا وجه لاقامة الدعوى بعد اجرائها تحقيق أو انتداب أحد رجال الضبط لذلك لا يمنع من العودة الى التحقيق اذا ظهرت أدلة جديدة قبل انتهاء مدة سقوط الدعوى ، وقوام

الدليل الجديد أن يلتقى به المحقق لأول مرة بعد التقرير في الدعوى بأن لا وجه لاقامتها .

(١٩٧٢/٣/٥ أحكام النقض س ٢٣ ق ٦٣ ص ٢٦٢)

١٥٠٣ - أن أمر الحفظ لا يمنع من اقامة الدعوى اذا جرى بعد صدوره - وقبل انقضاء الحق في رفع الدعوى العمومية بمضى المدة - تحقيق ظهرت منه أدلة جديدة تسوغ رفع الدعوى .

(١٩٣٧/٤/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٧٨ ص ٧٠)

١٥٠٣ - من المقرر أن الدليل الجديد هو ما يلتقى به المحقق لأول مرة بعد التقرير في الدعوى بالا وجه لاقامتها ، وهو ما لا يتأتى القول فيه برأى الا من واقع ما تجر به المحكمة من تحقيق سواء بالاطلاع على التحقيقات السابقة للوقوف على ما كان مطروحا فيه من أدلة ومقارنتها بتلك التي يراد العودة الى التحقيق استنادا اليها أو بغير ذلك من تحقيقات .

(١٩٨٤/١٢/٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٩٢ ص ٩٦٣)

١٥٠٤ - قوام الدليل الجديد هو أن يلتقى به المحقق لأول مرة بعد التقرير في الدعوى بالا وجه لاقامتها ، أو أن يكون تحقيق الدليل بمعرفته غير ميسر له من قبل ، أما لحفاء في الدليل نفسه أو فقده أحد العناصر التي تعجز المحقق عن استيفائه .

(١٩٦٢/١٢/٣ أحكام النقض س ١٣ ق ١٩٧ ص ٨١٥ ، ١٩٦٠/٥/١٠ س ١١ ق ٨٤ ص ٤٢٤)

١٥٠٥ - اذا عينت النيابة خيرا في دعوى تزوير بصد أن اقرت بحفظها جاز اعتبار تقريره من الأدلة الجديدة ولا يمنع من ذلك كون النيابة العامة لم تعين خيرا أثناء التحقيق الأول .

(١٩٠٩/٦/٥ المجموعة الرسمية س ١٠ ق ١٢٠)

١٥٠٦ - شهادة الشهود التي لم تسمح ولو كانت أسماء الشهود قد ذكرت أثناء التحقيق يجب أن تعتبر أدلة مسوغة لاقامة الدعوى العمومية بعد صدور قرار بالحفظ القطعي .

(١٩٠٢/١٢/٢٧ المجموعة الرسمية س ٤ ق ٧٨)

١٥٠٧ - لا يجوز أن يعتبر من الأدلة الجديدة التقرير الذي يقدمه خبير معين من قبل النيابة بعد تنازلها عن الدعوى لمرفة وجود تزوير أو عدم وجوده فإن هذا التعين يعد رجوعاً إلى الدعوى العمومية غير مسبوق بأدلة جديدة ولا تبليغ عن الأدلة الجديدة . على أن الأدلة الجديدة يجب أن تكون سابقة على الرجوع إلى الدعوى العمومية ، فغير سائغ إذن أن النيابة العامة كلما رأت نقصاً في تحقيقها تجتهد في ملاقاته بهذه الطريقة ، فإن ذلك يكون مخالفاً بالمرّة لفرض الشارع الذي أراد أن يجعل كل من صدر في مصلحته أمر بحفظ الدعوى أو بأن لا وجه لاقامتها عليه بمأمن من كل محاكمة بعد ذلك إلا إذا ظهرت أدلة جديدة .

(١١/٤/١٩٠٣ المجموعة الرسمية س ٥ ق ١٣)

١٥٠٨ - شهادة شاهد أو أكثر سواء كانت سمعت شهادتهم في التحقيق الأول أو لم تسمح لا تعتبر أدلة جديدة إلا إذا كان الغرض منها اثبات واقعة جديدة لم تكن عرضت في التحقيق الأول ، وأما إذا كانت الواقعة المقصود سماع شهادتهم عليها عرضت في التحقيق ولم تسمح شهادتهم بالنسبة لها حين ذلك ، ويراد فيما بعد صدور الأمر ، الاستشهاد بهم عليها فلا يعتبر دليلاً جديداً لأن الأمر عرض أولاً وحقق ولم يعتبر .

(١/١/١٨٩٥ الحقوق س ١٠ ق ٥٧ ص ٢٨٩)

١٥٠٩ - ان المادة ١٢٧ تحقيق جنايات اعتبرت شهادة الشهود ضمن الدلائل التي يبيح ظهورها الشروع ثانياً في اتمام إجراءات الدعوى العمومية ما دامت المواعيد المقررة لسقوط الحق في الدعوى العمومية لم تنقض بعد ، فإذا كانت الواقعة هي واقعة نصب قائمة على جريمة تزوير فكل دليل يقدم في تهمة التزوير - الذي كان في الواقع وسيلة سهلت جريمة النصب هي المقصود بالذات للمتهم - يعتبر دليلاً جديداً على صحة تهمة النصب تبين الرجوع إلى الدعوى العمومية فيما يتعلق بهذه الجريمة بعد حفظها .

(١٦/٥/١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٥٠)

ص ٥٤٠)

١٥١٠ - الدفع بأن النيابة العامة قد أصدرت قراراً بحفظ الدعوى العمومية بعد اتمام التحقيقات ثم عادت وزفعتها على المتهم دون ظهور أدلة

بمدينة هو من الدفوع الواجب ابدائها أمام محكمة الموضوع فلا يجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٩٤٨/٣/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٢)

(ص ٥٢٧)

١٥١١ - إذا كان المتهم لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بأن امر الحفظ الذي صدر من النيابة العمومية في الدعوى لعدم كفاية الأدلة لا يزال قائما اذ لم تظهر بعد أدلة جديدة تسوغ رفع الدعوى عليه فلا يجوز له أن يثير ذلك أمام محكمة النقض .

(١٩٤٦/٢/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٩ ص ٧٢)

١٥١٢ - إذا رفعت النيابة العمومية الدعوى بعد حفظها لظهور أدلة جديدة وجب بيان هذه الأدلة الجديدة في الحكم القاضي بالإدانة ليتسنى معرفة ما إذا كانت النواقص التي اعتبرت هكذا تنطبق على نص المادة ١٢٧ جنائيات والا اتبني على اغفال ذلك بطلان الحكم بطلانا جوهريا .

(١٩٠٩/٥/٢٢ المجموعة الرسمية س ١٠ ق ١٠٨)

١٥١٣ - ليس من الضروري ذكر الأدلة الجديدة في الحكم الصادر بالعقوبة في دعوى أعيد رفعها طبقا للمادة ٤٢ ت ج .

(١٩٠٨/٥/١٦ المجموعة الرسمية س ١٠ ق ١٩)

١٥١٤ - إذا حفظت دعوى طبقا للمادة ٤٢ ت ج ، ثم ظهرت أدلة جديدة وبناء عليها أقيمت الدعوى ، فللمحكمة الحق في الأخذ بجميع الأدلة سواء كانت قديمة أو جديدة .

(١٩٠٨/٥/١٦ المجموعة الرسمية س ١٠ ق ١٩)

١٥١٥ - لا يكفي لامكان رفع الدعوى في حالة صدور أمر الحفظ مجرد القول بوجود أدلة جديدة رأيت النيابة عدم ثبوتها بل لابد من ثبوت تلك الأدلة فعلا .

(استئناف ١٩٠٠/١/١١ المجموعة الرسمية س ١ ص ٢٥٨)

مادة ٣٩٤

إذا رأت النيابة العامة بعد التحقيق أن الواقعة جنائية أو جنحة أو مخالفة وأن الأدلة على التهم كافية رفعت الدعوى إلى المحكمة المختصة ، ويكون ذلك في مواد المخالفات والجنح بطريق تكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة الجزئية ما لم تكن الجريمة من الجنح التي تقح بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر - علما أن الجنح المخففة بافرااد الناس فتحيلها النيابة العامة إلى محكمة الجنايات مباشرة .

وترفع الدعوى في مواد الجنايات باحالتها من المحامي العام أو من يقوم مقامه إلى محكمة الجنايات بتقرير اتهام تبين فيه الجريمة المسندة إلى المتهم بارتكابها المكونة لها وكافة الظروف المشددة أو المخففة للمعقوبة ومواد القانون المراد تطبيقها ، وترفق به قائمة بمؤدى أقوال شهود وأدلة الإثبات ، ويندب المحامي العام من تلقاء نفسه محاميا لكل متهم بجناية صدر أمر باحالتها إلى محكمة الجنايات إذا لم يكن قد وكل محاميا للدفاع عنه ، وتعلن النيابة العامة الخصوم بالأمر الصادر بالاحالة إلى محكمة الجنايات خلال العشرة أيام التالية لصدوره .

ويراعى في جميع الأحوال حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٦٣ .

عل أنه إذا شمل التحقيق أكثر من جريمة واحدة من اختصاص محاكم من درجة واحدة وكانت مرتبطة تحال جميعها بأمر احالة واحد إلى المحكمة المختصة مكانا باحداها . فإذا كانت الجرائم من اختصاص محاكم من درجات مختلفة تحال إلى المحكمة الأعلى درجة ، وفي أحوال الارتباط التي يجب فيها رفع الدعوى عن جميع الجرائم أمام محكمة واحدة ، إذا كانت بعض الجرائم من اختصاص المحاكم العادية وبعضها من اختصاص محاكم خاصة ، يكون رفع الدعوى بجميع الجرائم أمام المحاكم العادية ما لم ينص القانون على غير ذلك .

- مددلة بالقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذى صدر ونشر في ١٩٨١/١١/١٤ عل أن يعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .
- راجع المذكرة الإيضاحية للقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ تحت المادة ١٥٨ .
- مددلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٣ الصادر في ١٩٥٣/١٢/٢٥ ، ونشر في ١٩٥٣/١٢/٢٥ .

إذا رأيت الشبهة العامة بعد التحقق أن الواقعة جدية أو حنجة أو مضالفة وأن الأدلة على

التهمة كامية - رفعت الدعوى إلى المحكمة المختصة بنظرها • ويكون ذلك في مواد المرافعات والجنح بطريق تكليف التهمة بالحضور أمام المحكمة الجزئية ما لم تكن الجريمة من الجنح التي يقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر - عدا الجنح المخرطة بأفراد الناس - فتحيلها النيابة العامة إلى محكمة الجنايات مباشرة •

وترفع الدعوى في مواد الجنايات من رئيس النيابة أو من يقوم مقامه بطريق تكليف التهمة بالحضور أمام مستشار الاحالة •

ويراعى في جميع الأحوال حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٦٣ •

الاحكام

١٥١٦ - تقتصر وظيفة قاضي الاحالة على أن يستنتج من الوقائع المطروحة امامه وجود قرينة للاتهام من عدمه ، وليس من اختصاصه ان يقيم نفسه مقام المقدر لكفاية أو صحة الادلة المثبتة بها •

(١٩٢١/١٠/٣٠ المجموعة الرسمية س ٢٣ ق ٩٦)

١٥١٧ - ان مفاد حكم المواد ١٩٠ ، ١٩٢ ، ٢١٤ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ - اجراءات جنائية أن النيابة العامة هي السلطة الاصلية صاحبة الاختصاص العام بالتحقيق الابتدائي ، وعدم اتصال سلطة الحكم بالدعوى بتكليف التهمة بالحضور يبقى سلطة التحقيق للنيابة العامة حتى لو كانت الدعوى قد احيلت إلى مستشار الاحالة •

(١٩٧٤/١٠/١٣ احكام النقض س ٢٥ ق ١٤٣ ص ٦٦٥)

١٥١٨ - ان شرط الحظر على النيابة العامة باجراء تحقيق في الدعوى - تطبيقا للمادة ٥٥٨ اجراءات جنائية - هو اتصال سلطة الحكم بالقضية ، أما والقضية لم ترفع بعد إلى المحكمة المختصة فان للنيابة سلطة اجراء التحقيق ، واتصال مستشار الاحالة بالدعوى لا ينهي اختصاص النيابة العامة أو قاضي التحقيق ، لأن قضاء الاحالة ليس الا المرحلة النهائية من مراحل التحقيق وليس جزءا من قضاء الحكم •

(١٩٦٥/٦/٢٨ احكام النقض س ١٦ ق ١٢٣ ص ٦٣٢)

١٥١٩ - من المقرر أن الدعوى الجنائية ليست ملكا للنيابة العامة بل هي من حق الهيئة الاجتماعية وليست النيابة الا وكيلا عنها في استعمالها ، وهي اذا كانت تملك التصرف فيها بالحفظ الا أنها اذا قدمتها

الى القضاء فانه يصبح وحده صاحب الحق في الحكم فيها بما يشاء غير مقيد بصلايات النيابة الشفوية ولا المكتوبة ولا بكيفية وصفها التهمة وليس لها من حق سوى ايداء طلباتها فيها ان شاء اخذ بها وان شاء رفضها ولا يفبل الاحتجاج عليها بقبولها الصريح او الضمني لاي امر من الامور الخاصة باستعمل الدعوى الجنائية . فلها ان تطعن في الاحكام ولو كانت صادرة طبقا لطلباتها ، وهي غير مقيدة بذلك أيضا حين مباشرتها سلطتها القانونية أمام محكمة النقض باعتبارها طرفا منضمما تقتصر مهمتها على مجرد ايداء الرأي في الطعون التي ترفع لهذه المحكمة .

(١٩٦٤/٣/٢ أحكام النقض س ١٥ ق ٣٣ ص ١٥٩)

١٥٣٠ - التحقيق الذي لا تملك النيابة اجراؤه هو الذي يكون منعقبا بذات المتهم الذي قدمته للمحاكمة عن الواقعة نفسها ، لانه باحالة الدعوى من سلطة التحقيق على قضاء الحكم تكون ولاية سلطة التحقيق قد زالت ، اما اذا كان التصرف خاصا بمتهم آخر ساهم في وقوع الحادث فان النيابة الصامة بعد تقديم الدعوى للمحكمة - بل من واجبها - تحقيق ما يطرأ أثناء سيرها مما ترى فيه جريمة جديدة ولو كان منشؤها الدعوى المنظورة .

(١٩٦٣/٣/٢٦ أحكام النقض س ١٤ ق ٤٨ ص ٢٣٥)

١٥٣١ - ان مجرد قيام النيابة بتبليغ قرار المحكمة لبعض الجهات لاستيفاء أمور في الدعوى ثم تلقيها الرد عليه لتوصيله الى المحكمة لا يعتبر تحقيقا مما يمتنع عليها اجراؤه أثناء المحاكمة ، اذ هي في هذه الحالة لم تقم الا بتنفيذ قرار المحكمة باعتبارها الهيئة المكلفة بذلك قانونا .

(١٩٤١/٦/٢) مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٧٢ ص ٥٣٦)

١١٢٢ - للنياية بعد تقديم الدعوى للمحكمة - بل من واجبها - تحقيق ما يطرأ أثناء سير الدعوى مما ترى فيه جريمة جديدة ولو كان منشؤها الدعوى المنظورة ، وللمحكمة ان تضم تلك التحقيقات الى التحقيقات الأولى ليستخلص منها كل ذي شأن ما يراه لمصلحته .

(١٩٣٦/٢/٣) مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٣٧ ص ٥٤٦)

١٥٢٣ - كل ما يكون من الخلل في اجراءات التحقيق الابتدائي مهما يكن نوعه فهو محل للطعن أمام محكمة الموضوع . والمحكمة تقدر قيمة

هذا الطعن كما تقدر كل دليل يقدم لها وتحكم في الموضوع بما تحكم به ،
ولا تستطيع أن تلغي التحقيق أو تعيد القضية لسلطة التحقيق ثانياً .
(١٩٣١/١٢/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٠٦ ص ٢٧٦)

١٥٢٤ - جرى قضاء محكمة النقض على أن أساس الحق المخول
للنيابة العامة في المادة ٣/٢١٤ في الاحالة المباشرة الى محكمة الجنايات
انما هو قيام الارتباط بين احدى الجنايات المنصوص عليها في تلك الفقرة
وبين الجرائم الأخرى التي تكون مرتبطة بها ارتباطاً لا يقبل التجزئة طبقاً
لما هو معرف به في المادة ٣٢ عقوبات .
(١٩٦٣/١٠/٢٨ أحكام النقض س ١٤ ق ١٢٥ ص ٦٩٠)

١٥٢٥ - دلت المادة ٣٢ عقوبات بصريح عبارتها على أنه في الحالة
التي يكون فيها للفعل الواحد عدة اوصاف ، يجب اعتبار الجريمة التي
تمحض عنها الوصف أو التكييف القانوني الأشد للفعل والحكم بعقوبتها
وحدھا دون غيرها من الجرائم التي قد تتمحض عنها الاوصاف الأخف والتي
لا قيام لها البتة مع قيام الجريمة ذات الوصف الأشد ، اذ يعتبر الجاني كان
لم يرتكب غير هذه الجريمة الأخيرة ، وذلك على خلاف حالة التعدد الحقيقي
للجرائم المرتبطة ببعضها ببعض بحيث لا تقبل التجزئة التي اختصت بها
الفقرة الثانية من المادة ٣٢ سالفة الذكر ، اذ لا اثر لاستبعاد العقوبات
الأصلية للجرائم الأخف في وجوب الحكم بالعقوبات التكميلية المتعلقة بهذه
الجرائم ضرورة أن العقوبة التكميلية انما تتعلق بطبيعة الجريمة ذاتها .
(هيئة عامة ١٩٨٨/٢/٢٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١ ص ١)

١٥٢٦ - الارتباط الوارد بالمادة ٣/٢١٤ اجراءات جنائية لا يمكن
أن ينصرف الى غير المعنى الذي نص عليه في المادة ٣٢ عقوبات ، أما مجرد
الارتباط الزمني بين الجريمتين فانه لا يوفر الارتباط المرفق به في المادة
٣٢ عقوبات .
(١٩٦٣/٢/١١ أحكام النقض س ١٤ ق ٢٤ ص ١١٣)

١٥٢٧ - لا يجوز احالة مرتكب جنسية وجنحة في وقت واحد
موجود بينهما ارتباط جوهري على محكمتين مختلفتين .
(غرفة مشورة - مصر الاحالية ١٨٩٤/٣/١٩ الحقوق س ٩
ق ٣١ ص ٦٤)

مادة ٢١٤ مكررا

إذا صدر بعد صدور الأمر بالاحالة ما يستوجب اجرا، تحقيقات تكميلية فعل النيابة العامة أن تقوم بإجرائها وتقدم المحضر الى المحكمة .

- مضافة بالقرار بتاريخ ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذي صدر ونشر في ١٩٨١/١١/٤
عل أن يعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

- راجع المذكرة الإيضاحية للقرار بتاريخ ١٧٠ لسنة ١٩٨١ تحت المساهة ١٥٨ .

الاحكام

١٥٢٨ - النيابة العامة هي السلطة الأصلية صاحبة الاختصاص المصام بالتحقيق الابتدائي وان من واجبهما اجرا، التحقيق التكميل عند الاقتضاء حتى بعد صدور الأمر بالاحالة الى المحكمة وتقديم المحضر اليها مباشرة . ومن ثم فان ما ينهض الطاعن من بطلان تحقيق النيابة التكميل التي أجرى بعد احالته الى محكمة الجنائيات وبطلان أى دليل لاحق لا سيما تعرف الشاهد عليه لا يكون له سند .

(١٩٨٤/٢/١٩ احكام النقض س ٣٥ ق ٣٣ ص ١٦٣)

١٥٢٩ - ليس في القانون نص يمنع من اجراء تحقيق تكميل في الدعوى بعد احالة المتهم على محكمة الجنائيات ورفع نتيجة ذلك التحقيق مباشرة الى المحكمة اذا كان الغرض منه مجرد تعزيز الأدلة القائمة على المتهم لا اثبات تهمة جديدة عليه ، غير أنه يلزم حرصا على حقوق الدفاع تمكن المتهم من الاطلاع على تلك التحقيقات في الوقت اللائق ليستطيع الرد عليها .

(١٩١٧/١٢/٢٣ المجموعة الرسمية س ١٩ ق ١٦)

١٥٣٠ - الأصل أن قرار قاضي الاحالة باحالة المتهم على محكمة الجنائيات يخرج الدعوى من يد النيابة ومع ذلك يجوز لها اجراء تحقيقات جديدة بعد صدوره اذا دعت لذلك ضرورة السرعة أو قضت به ظروف لم تكن في الحسبان وتكون هذه التحقيقات في قوة الاستدلالات وان لم تكن جزءا من التحقيقات الأصلية ومحكمة الموضوع هي صاحبة السلطة المطلقة على تقديرها . وبناء عليه اذا أجرت النيابة كشفا طبيا اضافيا بعد صدور قرار قاضي الاحالة باحالة المتهم على محكمة الجنائيات فلا يكون ذلك وجهها

موجبا لبطان الحكم بطلانا جوهريا .
(١٩١٠/٤/٢٣ المجموعة الرسمية س ١١ ق ٩٠)

مادة ٢١٤ مكررا (أ)

يرسل ملف القضية الى قلم كتاب محكمة الاستئناف فورا ، واذا طلب
معلمي المتهم أجلا للاطلاع عليه يحدد له رئيس المحكمة مياعدا لا يجاوز عشرة
ايام يبقى خلالها ملف القضية في قلم الكتاب حتى يتسنى له الاطلاع عليه
من غير أن ينقل من هذا القلم .

وعلى الخصوم أن يعلنوا شهودهم الذين لم تدرج اسمائهم في القائمة
سائلة الذكر على يد محضر بالحضور بالجلسة المحددة كنظر الدعوى وذلك مع
تعلم نفايات الاعلان وايداع مصاريف انتقال الشهود .

- مضافة بالقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذي صدر ونشر في ١٩٨١/١١/٤
على أن يعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .
- راجع المذكرة الايضاحية للقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ تحت المادة ١٥٨ .

حكم

١٥٣١ - لا يقبل النعى على المحكمة عدم سماع شهود النفى ،
مادام الطاعن لم يطلب سماعهم ، ولم يسلك الطريق الذي رسمه القانون
في المادة ٢١٤ مكررا اجراءات .
(١٩٨٧/١/١١ الطعن رقم ٥٩٠٥ لسنة ٥٦)

الكتاب الثاني
في المحاكم

الباب الأول .

في الاختصاص

الفصل الأول

في اختصاص المحاكم الجنائية في المواد الجنائية

مادة ٢١٥

تحكم المحكمة الجزئية في كل فعل يعد بمقتضى القانون مخالفة أو
جُنحة عدا الجنح التى تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر على غير
الأفراد .

- مددلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر فى ١١/٦/١٩٦٢ . ونشر فى
١٩٦٢/٦/١١ .

- راجع ما جاء بالملذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ بحث المادة ٦٣ .
- تقابل نصوص المواد ١/١٢٨ و ١٥٧ من قانون تحقيق الجبايات الأعل والأول من القانون
رقم ٢٧ لسنة ١٩١٠ المددلة بالقانون الصادر فى ١٩ ١٠ ١٩٢٥ والمادة الأول من القانون
رقم ٢ لسنة ١٩٢٦ .

مادة ٢١٥ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

تحكم المحكمة الجزئية فى كل فعل يعد بمقتضى القانون مخالفة أو جنحة عدا الجنح التى
تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر على غير الأفراد . وتحكم أيضا فى الجبايات التى
يجعلها إليها قاضى التحقيق أو غرفة الاتهام طبقا للدائين ١٥٨ و ١٧٩ أو التى يعزى هى نظرها
طبقا للمادة ٣٠٦ .

الأحكام

١٥٣٢ - لم يسلب الضارع المحاكم صاحبة الولاية العامة شيئا
البته من اختصاصها الذى أطلقته م ١/١٥ من قانون السلطة القضائية
الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ المعدل ليشمل الفصل فى الجرائم
كافة الا ما استثنى بنص خاص .

(١٩٨٤/١١/٢١ أحكام النقض سى ٣٥ قى ١٧٩ ص ٧٩٥)

١٥٣٣ - محاكم أمن الدولة المنشأة اعمالا للقانون رقم ١٠٥ لسنة

١٩٨٠ انما انشأت نفاذا لنص المادة ١٧١ من الدستور في الفصل الخاص بالسلطة القضائية التي أحال الى القانون في تنظيم ترتيبها وبيان اختصاصاتها والشروط الواجب توافرها فيمن يتولون القضاء فيها ، وقد اختصها القانون بجرائم معينة بصفة دائمة فباتت جزءا من القضاء الطبيعي ، على خلاف محاكم أمن الدولة المشكلة وفقا لأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ اذ هي محاكم استثنائية موقوتة بحالة الطوارئ. أماز الشارع بينها وبين المحاكم العادية في اجراءات المحاكمة وفي تشكيلها في بعض الأحوال وفي عدم جواز الطعن في أحكامها وعدم صيرورتها نهائية الا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية .

(١٩٨٤/١١/٢٠ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٧٥ ص ٧٨١)

١٥٣٤ - محاكم أمن الدولة العليا أصبحت منذ العمل بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ في أول يونيه سنة ١٩٨٠ هي المختصة دون سواها بالفصل في الجرائم المحددة بالمادة الثالثة من هذا القانون ، وانه من التاريخ المشار اليه انحصر عن محاكم الجنايات الاختصاص بنظر الدعاوى الخاصة بتلك الجنايات وتعين عليها أن تحيل ما يوجد لديها بحالتها الى محاكم أمن الدولة العليا .

(١٩٨٢/٣/٣) أحكام النقض س ٣٣ ق ٥٩ ص ٢٨٤)

١٥٣٥ - محاكم أمن الدولة المنشأة طبقا لقانون الطوارئ. محاكم استثنائية ، احالة بعض الجرائم المعاقب عليها بالقانون العام لا يسلب المحاكم العادية صاحبة الولاية العامة اختصاصها بالفصل في هذه الجرائم .

(١٩٨٦/١١/٢٣ الطعن ٣٨٤٤ لسنة ٥٦)

١٥٣٦ - تختص المحاكم العادية بكافة الجرائم الا ما نص على انفراد غيرها به ، الجرائم المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، ينقلد الاختصاص بها لكل من القضاء العادي ومحكمة أمن الدولة طوارئ .

(١٩٨٦/٣/٦ الطعن رقم ٧٠٤٢ لسنة ٥٥)

١٥٣٧ - اجازة بعض القوانين احالة جرائم معينة الى محاكم خاصة لا يسلب المحاكم العادية ولايتها بالفصل في تلك الجرائم مادام أن القانون الخاص لم يرد به أى نص على انفراد المحكمة الخاصة بالاختصاص ، سواء

كان مساوبا عليها بمقتضى قانون عام أم قانون خاص .
(١٩٨٧/٢/٤ الطعن رقم ٤٧١٦ لسنة ٥٦)

١٥٣٨ - عدم النص فى قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ أو فى قانون هيئة الشرطة أو فى أى تشريع آخر على انفراد القضاء العسكرية دون غيره بالاختصاص على مستوى كافة مراحل الدعوى الا فيما يتعلق بالأحداث الحاضرين لأحكامه . النص فى المادة ٤٨ من قانون الأحكام العسكرية على أن السلطات القضائية العسكرية هى وحدها التى تقرر ما اذا كان الجرم داخلا فى اختصاصها أم لا ، لا يفيد صراحة أو ضمنا انفراد القضاء العسكرية وحده بنظر الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون .
(١٩٨٧/٢/٤ الطعن رقم ٤٧١٦ لسنة ٥٦)

١٥٣٩ - خضوع ضباط وأفراد هيئة الشرطة لقانون الأحكام العسكرية مقصور على الجرائم النظامية البحتة .
(١٩٨٧/١١/١٩ الطعن رقم ١٤٦٨ لسنة ٥٧)

١٥٤٠ - تختص المحاكم العادية دون سواها بجرائم القانون العام التى يرتكبها أفراد هيئة الشرطة .
(١٩٨٦/٣/١٣ الطعن رقم ٥٥٧٦ لسنة ٥٥)

١٥٤١ - من المقرر أن المحاكم العادية هى صاحبة الولاية العامة فى حين أن محاكم أمن الدولة ليست الا محاكم استثنائية ، ذلك لأن قانون الطوارئ الذى صدرت على أساسه الأوامر العسكرية لم يسلب المحاكم صاحبة الولاية العامة شيئا البتة من اختصاصها الأصيل الذى أطلقته المادة ١/١٥ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ليشمل الفصل فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر العسكرية التى يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه عملا بأحكام قانون الطوارئ حتى ولو لم تكن فى الأصل مؤثمة بالقوانين المعمول بها .
(١٩٨٢/٢/٨ أحكام النقض س ٣٣ ق ٣٣ ص ١٦٥)

١٥٤٢ - من المقرر أن القضاء العادى هو الأصل ، وأن المحاكم العادية هى المختصة بالنظر فى جميع الدعاوى الناشئة عن أفعال مكونة

جريمة وفقا لقانون العقوبات العام أيا كان شخص مرتكبها ، حين أن المحاكم العسكرية ليست إلا محاكم خاصة ذات اختصاص استثنائي مناهة اما خصوصية الجرائم التي تنظرها واما شخص مرتكبها على أساس صفة معينة توافرت فيه . وانه وإن أجاز قانون الأحكام العسكرية اختصاص القضاء العسكري بنظر جرائم من نوع معين ومحاكمة فئة خاصة من المتهمين ، إلا أنه ليس في هذا القانون ولا في أى تشريع آخر نص على انفراد ذلك القضاء بالاختصاص على مستوى كافة مراحل الدعوى ابتداء من تحقيقها حتى الفصل فيها .

(١٩٨٣/١١/١ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٧٧ ص ٨٨٩)

١٥٤٣ - من المقرر ان القضاء العادى هو الأصل وأن المحاكم العادية هي المختصة بالمظر في جميع الدعاوى الناشئة عن أفعال مكونة لجريمة وفقا لقانون العقوبات ايا كان شخص مرتكبها ، في حين أن المحاكم العسكرية ليست إلا محاكم خاصة ذات اختصاص استثنائي مناهة اما خصوصية الجرائم التي تنظرها واما شخص مرتكبها على أساس صفة معينة توافرت فيه .

(١٩٨٢/١١/١٦ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٨٣ ص ٨٨٧)

١٥٤٤ - طبقا لنص المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ القضاء العادى هو الأصل ، وللمحاكم العادية ولاية الفصل في كافة الجرائم ايا كان شخص مرتكبها إلا ما استثنى بنص خاص ، في حين أن المحاكم العسكرية ليست إلا محاكم خاصة ذات اختصاص استثنائي مناهة اما خصوصية الجرائم التي تنظرها واما شخص مرتكبها على أساس صفة معينة توافرت فيه ، وانه وإن أجاز قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ وقانون هيئة الشرطة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ اختصاص القضاء العسكري بنظر جرائم من نوع معين ومحاكمة فئة خاصة من المتهمين إلا أنه ليس في هذين القانونين ولا في أى تشريع آخر نص على انفراد القضاء العسكري بذلك الاختصاص مما مفاده أن القضاء العسكري يشارك المحاكم العادية صاحبة الولاية العامة في ذلك الاختصاص دون أن يسلبها

أياد .

(١٩٨٤/١٢/١١ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٩٦ ص ٨٨٩ ،

١٩٨٢/١١/١٦ س ٣٣ ق ١٨٣ ص ٨٨٧)

١٥٤٥ - لما كانت التهمة المسندة الى الطاعن ليست من الجرائم

المنصوص عليها في المادة الخامسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ الخاص بالأحكام العسكرية ، ولم تقع بسبب تادية وظيفته ، وكان قد اتهم فيها مع الطاعن آخر غير الحاضرين لقانون الأحكام العسكرية ، فإن الاختصاص بمحاكمة الطاعن ينحدر للقضاء العادي طبقا للمادة ٧/٢ من القانون المذكور . ولا يغير من هذا النظر أن تكون محكمة أول درجة قد قضت ببراءة المتهم الآخر ، ذلك أن ولاية المحاكم العادية للحكم في الجرائم هي ولاية عامة أصيلة ، ومتى رفعت إليها دعوى تدخل في اختصاصها العام وجب عليها النظر فيها وفيما يرفع عن أحكامها من طعون وعدم الخلط عن ولايتها لقضاء آخر . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولائيا بنظر الدعوى يكون قد أصاب صحيح القانون بما يضحى منه النمي عليه في هذا الخصوص غير سديد .

(١٩٨٢/٤/١٥ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٠٠ ص ٤٩٠)

١٥٤٦ - من المقرر أن المحاكم العادية هي صاحبة الولاية العامة في حين أن محاكم أمن الدولة ليست إلا محاكم استثنائية .

(١٩٧٨/١١/٣٠ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٧٣ ص ٨٤٠)

١٥٤٧ - ان قانون الطوارئ رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٨ حصر اختصاص محاكم أمن الدولة - وهي محاكم استثنائية - في الفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ولو كانت في الأصل مؤتمنة بالقوانين المعمول بها ، وكذلك في الجرائم المعاقب عليها بالقانون العام التي تحال إليها من رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ، ولم يسلب المحاكم صاحبة الولاية العامة شيئا البتة من اختصاصها الأصلي الذي أطلقته الفقرة الأولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، وليس في هذا القانون أو في أي تشريع آخر أي نص بافراق محاكم أمن الدولة دون سواها بالفصل في أي نوع من الجرائم .

(١٩٧٦/٤/١٢ أحكام النقض س ٢٧ ق ٩١ ص ٤٢٢ .

(١٩٧٦/٥/٢٤ ق ١١٩ ص ٥٣٨)

١٥٤٨ - استقر قضاء محكمة النقض على أن المحاكم العادية هي صاحبة الولاية العامة بالفصل في كافة الجرائم إلا ما استثنى بنص خاص عملا بالفقرة الأولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية الصادر

بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في حين ان غيرها من المحاكم ليست الا محاكم استثنائية . وانه وان اجازت القوانين في بعض الاحوال احواله جرائم معينة الى محاكم خاصة - لمحاكم أمن الدولة - فان هذا لا يسلب المحاكم العادية ولايتها بالفصل في تلك الجرائم مادام ان القانون الخاص لم يرد به اى نص على افراد المحكمة الخاصة بالاختصاص دون غيرها ويستوى في ذلك ان تكون الجرائم معاقبا عليها بموجب القانون العام او بمقتضى قانون خاص ، اذ لو أراد المشرع ان يقصر الاختصاص على محكمة معينة ويفردها به لما أعوزه النص على ذلك صراحة على غرار ما جرى عليه في تشريعات عدة ، من ذلك المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية سالف الذكر التي ناطت بدوائر المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض دون غيرها الفصل في الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بالفاء القرارات الجمهورية والوزارية المتعلقة بشئونهم وفي طلبات التعويض والمنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت ، كما نصت المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على اختصاص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في المسائل التي حددها . وقد أخذ الدستور ذاته بهذا المفهوم عندما نص في المادة ١٧٥ على أن تتولى المحكمة الدستورية دون غيرها الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح . لما كان ذلك وكانت المادة الأولى من قانون محاكمة الوزراء رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ قد قضت بأن تتولى محاكمة الوزراء محكمة عليا ، وكان هذا القانون أو اى تشريع آخر قد جاء خلوا من اى نص بافراد هذه المحكمة العليا دون غيرها بالاختصاص ولائيا بنظر الجرائم التي يرتكبها الوزراء أثناء تادية وظيفتهم أو بسببها . ومن ثم فان محاكمة الوزير عما يقع منه من جرائم سواء تلك التي يجرمها القانون العام أم تلك التي نص عليها القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ تختص بها أصلا المحاكم العادية بحسبانها صاحبة الولاية السامة أما المحكمة الخاصة التي نص عليها القانون سالف الذكر فانها تشاركها في اختصاصها دون أن تسلبها اياه . لما كان ذلك وكانت النيابة السامة استمصالا لحقها المقرر قانونا قد أقامت الدعوى الجنائية أمام المحاكم الصادية فان ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من قضائه بعدم اختصاص محكمة الجنايات ولائيا بنظر الدعوى استنادا الى أن كلا من المطعون ضدها الرابع والخامس كان يشغل منصب وزير في تاريخ ارتكاب الوقائع المنسوبة اليه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

١٥٤٩ - ان لفظ وزير فى المادة الاولى من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ انما ينصرف لفه ودلاله الى من يشغل منصب وزير بالفعل بحسبانه عضوا فى التنظيم السياسى الذى يتكون منه مجلس الوزراء ، فاذا انحسرت عنه هذه الصفة أصبح شأنه شأن أى موظف زالت عنه صفة الوظيفة لاي سبب من الاسباب ، وبالتالي فان لفظ الوزير لا يمكن أن ينصرف اليه ، ويؤيد ذلك ما نصت عليه المادة ٧ من هذا القانون اذ ربيت على الحكم بالادانة عزل الوزير من منصبه ، كما يؤكد هذا المعنى ما نصت عليه المادة ١٥٧ من الدستور من أن الوزير هو الرئيس الأعلى لوزارته ، والمادة ١٥٨ من أنه لا يجوز للوزير أثناء تولى منصبه أن يزاول مهنة حرة ، والمادة ١٥٩ من أن لرئيس الجمهورية ومجلس الشعب حق احوالة الوزير الى المحاكمة ، والمادة ١٦٠ من أنه يوقف من يتهم من الوزراء عن عمله الى أن يفصل فى أمره . وكل هذه المواد قاطعة فى الدلالة على أن محكمة الوزراء تختص بمحاكمة من يشغل وظيفة الوزير بالفعل باعتبار أنها أضفت عليه حصانة خاصة مقررمة لمنصبه لا لشخصه .

(١٩٧٩/٦/٢١ أحكام النقض من ٣٠ ق ١٥٣ ص ٧٢٢)

١٥٥٠ - جرى قضاء محكمة النقض بأن الدستور هو القانون الوضعى الاسمى صاحب الصدارة ، فكان على ما دونه من التشريعات النزول عند أحكامه ، فاذا ما تعارضت هذه وتلك وجب التزام أحكام الدستور واحدا ما سواها ، ويعتبر الحكم المخالف فى هذه الحالة قد فسخ حتما بقوة الدستور نفسه . لما كان ذلك ، وكان يبين مما نصت عليه المادة ٢٠ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ من أنه « اذا قسم اقتراح بانهم وزير وكانت خدمته قد انتهت » يتعارض مع ما نصت عليه المادة ١٥٩ من الدستور من أنه لرئيس الجمهورية ومجلس الشعب حق احوالة الوزير الى المحاكمة . الامر الذى يقطع بأن من يحال الى المحاكمة أمام المحكمة المبينة فى القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨ هو الوزير الذى يشغل منصبه لا الوزير السابق فانه يتعين الالتفات عن المادة ٢٠ سالفة الذكر .

(١٩٧٩/٦/٢١ أحكام النقض من ٣٠ ق ١٥٣ ص ٧٢٢)

١٥٥١ - من المقرر أن القضاء العادى هو الاصل وأن المعاكم العادية هى المختصة بالنظر فى جميع الدعاوى الناشئة عن اقصال مكونة لجريمة وفقا لقانون العقوبات العام أيا كان شخص مرتكبها ، وأن المعاكم

العسكرية ليست الا محاكم خاصة ذات اختصاص استثنائي مناطه خصوصية الجرائم التي تنظرها وشخص مرتكبها على اساس صفة معينة توافرت فيه .
وانه وإن أجاز قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ اختصاص القضاء العسكري بنظر جرائم من نوع معين ومحاكمة فئة خاصة من المتهمين الا انه ليس في هذا القانون ولا في أى تشريع آخر نص على انفراد ذلك القضاء بالاختصاص على مستوى كافة مراحل الدعوى ابتداء من تحقيقها حتى الفصل فيها .

(١٩٨٤/٣/٨ . أحكام النقض س ٣٥ ق ٥٤ ص ٢٥٩)

١٥٥٢ - صدور الحكم بعدم اختصاص المحكمة بالنظر في الدعوى واحالتها الى المحكمة العسكرية المختصة هو قضاء يخالف التاويل الصحيح في القانون من أن المحاكم العادية هي صاحبة اختصاص أصصيل في نظر الجرائم التي تخول المحاكم العسكرية سلطة الفصل فيها ، وما كان لها أن تتخلل عن ولايتها هذه وتقضى بعدم اختصاصها دون الفصل في موضوع الدعوى التي أحيلت اليها من النيابة العامة قبل أن يصدر فيها حكم نهائي من المحكمة العسكرية ، الا أن محكمة النقض لا تستطيع أن تنقض الحكم لهذا الخطأ لانقضاء مصلحة المتهم ، حيث الثابت من الاوراق أن الدعوى فصل فيها من المحكمة العسكرية ببراءة المتهم وقد صودق على هذا الحكم من المحاكم العسكرية فلا مصلحة في نقض الحكم ويصبح الطعن بذلك غير ذي موضوع .

(١٩٦٠/٥/٣٠ أحكام النقض س ١١ ق ٩٥ ص ٥٠٢)

١٥٥٣ - ان ما نصت عليه المادة ٣٦ من قانون الأحكام العسكرية من أنه يجب مراعاة مدة الجزاء التي يكون المتهم قد قضاها تنفيذاً للحكم العسكري لا يمنع المحاكم العادية من السير في الدعوى من جديد ومماقية المتهم بالعقوبة التي تراها ، على أن تراعى حين تقدر العقوبة مدة الجزاء التي نفذ بها على المتهم فعلا لا مدة العقوبة المقررة بها مهما بلغت .

(١٩٥٧/٢/١٩ أحكام النقض س ٨ ق ٤٧ ص ١٦٠)

١٥٥٤ - من المقرر أن التمويض المنصوص عليه في المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ يعتبر عقوبة تكميلية تنطوي على عنصر التمويض وتلازم عقوبة الحبس أو الغرامة التي يحكم بها على الجاني تطبيقاً للفرض المقصود من العقوبة من ناحية كفايتها للردع.

والزجر ، وقد حدد الشارع مقدار هذا التعويض تحديدا تحكيميا غير مرتبط بوقوع أى ضرر وسوى فيه بين الجريمة التامة والشروع فيها ومضاعفته فى حالة العود . ويترتب على ذلك انه لا يجوز الحكم به الا من محكمه جنائية وأن الحكم بها حتمى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها وبلا ضرورة لدخول الحزاة فى الدعوى ودون توقف على وقوع ضرر عليها .

(١٩٨٤/٣/١٥ أحكام النقض س ٣٥ ق ٦٠ ص ٢٨٩)

١٥٥٥ - اللجان الجمركية ليست محاكم جنائية وانما هى لجان ادارية ذات اختصاص خاص والمعارضة فى قراراتها من اختصاص المحكمة المدنية التجارية .

(١٩٥٦/١٠/٢ أحكام النقض س ٧ ق ٢٦٥ ص ٩٧٢)

١٥٥٦ - اذا كان منطوق الحكم مقصورا على القضاء ببطان أمر التفتيش وبطالان عملية التفتيش . فهذا الحكم لا يمكن اعتباره صحيحا صادرا من سلطة تملك اصداره ، اذ كل ما للمحاكم فى المواد الجنائية بمقتضى ما لها من حق مطلق فى تقدير الدليل وحرية كاملة فى الأخذ بما نظمى اليه واطراح ما لا ترتاح له فى سبيل تكوين عقيدتها هو أن تعتبر الدليل المستمد من أى اجراء من اجراءات التحقيقات الابتدائية التى تجريها النيابة العامة أو لا تعتبره . فاذا هى تجاوزت ذلك الى الحكم ببطالان الاجراء ذاته فان حكمها يكون فى الواقع مبنيا على تجاوز منها لحدود اختصاصها لأن سلطة الاتهام أو التحقيقات الابتدائية مستقلة عن سلطة الحكم ، وكل سلطة من السلطين تبأشر اختصاصها فى الحدود المرسومة فى القانون . وليس فى القوانين ما يخول المحاكم حق الفصل فى اجراء التحقيقات الأولية ذاتها من حيث صحتها أو بطلانها ، ولا يمكن الالتجاء الى المحاكم لاستصدار حكم منها ببطالان عمل من أعمال النيابة العمومية أو بمنعها من اجرائه . وطالما أن التحقيق لا يعرض على المحكمة فهى متنوعة قانونا من الفصل فى شئ متعلق به . ثم ان مجرد عرضه عليها برفع الدعوى العمومية أمامها ليس من شأنه أن يكسبها اختصاصا لم يكن لها ، بل كل ما يكون لها وهى تقوم بمهمتها فى الفصل فى الدعوى المطروحة عليها هو أن تستمتع بكامل حريتها فى تقدير عناصرها المعروضة عليها ، ومنها الدليل المستمد من تلك التحقيقات .

(١٩٤٥/١/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٦٠)

(ص ٦٠٣)

١٥٥٧ - النيابة العسكرية عنصر أصيل من عناصر القضاء العسكري ، وقرارها بعدم اختصاص هذا القضاء بالفصل في الدعوى لا يقبل تمقيبا ، ويجب الفصل في تلك الدعوى من المحاكم العادية لا القضاء بعدم اختصاصها ولائيا بنظرها .

(١٤/٥/١٩٨١ أحكام النقض س ٣٢ ق ٩٠ ص ٥٢١)

١٥٥٨ - لما كانت النيابة العسكرية قد قررت عدم اختصاصها بالواقعة وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن النيابة العسكرية هي صاحبة القول الفصل الذي لا معقب عليه فيما اذا كانت الجريمة تدخل في اختصاصها وبالتالي في اختصاص القضاء العسكري ، ومن ثم يكون النعى على الحكم بأنه صدر من جهة غير مختصة ولائيا باصداره على غير سند من القانون .

(١٣/٦/١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٥٩ ص ٧٥٩)

١٥٥٩ - تنص المادة ٤٨ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ على أن السلطات القضائية العسكرية هي وحدها التي تقرر ما اذا كان الجرم داخلا في اختصاصها أم لا ، ولما كانت التحقيقات قد أرسلت الى النيابة العسكرية (لما تبين للمحقق من أن الطاعن جندي بالقوات المسلحة) ، فرأت أن الاختصاص بمحاكمة الطاعن ينمقده للقضاء العادي ، ومن ثم يكون النعى على الحكم من محكمة الجنايات بأنه صدر من جهة غير مختصة ولائيا باصداره على غير سند من القانون .

(٢٨/٥/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٤٠ ص ٦٧٥)

١٥٦٠ - مفاد المواد ٢١٥ و ٢١٦ و ٢٨٢ اجراءات بخاصة وسياسة التشريع الاجرائي بعامه أن توزيع الاختصاص بين محاكم الجنايات والمحاكم الجزئية يجري على أساس نوع العقوبة التي تهدد الجاني ابتداء عن التهمة المسندة اليه بحسب ما اذا كانت جنائية أو جنحة أو مخالفة بصرف النظر عن نوع العقوبة التي قد توقع بالفعل بالنسبة الى الجريمة التي تثبت في حقه .

(٤/٤/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١١٢ ص ٥٣٩)

١٥٦١ - الممول عليه في تحديد الاختصاص النوعي هو بالوصف القانوني للواقعة كما رفعت بها الدعوى ، اذ يستنتج عقلا أن يكون المرجع في ذلك ابتداء هو نوع العقوبة التي يوقعها القاضي انتهاء بعد الفراغ من سماع

الدعوى سواء كانت الجريمة قلقة أو ثابتة النوع ، وأيا كان السبب من النزول بالعقوبة عن الحد المقرر قانونا .

(١٩٦٩/٤/٢١ أحكام النقض س ٢٠ ق ١١٢ ص ٥٣٩ ، ١٩٦٦/١٢/٩ ص ١٧ ق ٢٤٣ ص ١٢٦٧ ، ١٩٤٨/٤/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٧٧ ص ٥٤٠)

١٥٦٢ - الممول عيله في الاختصاص هو اعتبار الفعل بحسب وضعه الأول قبل المناقشة فيه ، وهذا لا يمنع المحكمة عند الاقتضاء من الحكم بعدم اختصاصها .

(١٨٩١/١٢/٣١ المجموعة الرسمية س ١ ص ٢٧٥)

١٥٦٣ - إذا زال أثر الحكم الصادر بعدم اختصاص المحكمة الجزئية بزوال الارتباط بين واقعة الجناية التي تقرر فيها بالا وجه لاقامة الدعوى بالنسبة الى المتهم الأول وبين تهمة الجنحة المستندتين الى المتهمين الثاني والثالث ، فانه لم يكن هناك ما يحول دون الفصل فيهما من محكمة الجنب ، ويكون الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بعدم قبول الدعوى لسبق الفصل فيها مغطئا في القانون .

(١٩٦٠/٦/٢٠ أحكام النقض س ١١ ق ١١٤ ص ٥٩٥)

١٥٦٤ - من المبادئ العمومية المتفق عليها علما والمأخوذ بها عملا أن السلطة القضائية في المواد الجنائية تمتد على كافة أنحاء الدولة وأن كافة الوقائع الجنائية التي تحدث من أى شخص في أى دولة من الدول خاضعة وجوبا لأحكام تلك الدولة لا فرق في ذلك بين الوطنى والأجنبى .

(استثناء ١٩٠٠/٢/٢٧ المجموعة الرسمية س ٢ ص ٤٣)

١٥٦٥ - قواعد الاختصاص في المواد الجزائية من حيث أشخاص المتهمين متعلقة بالنظام العام .

(١٩٨٤/٥/١٥ أحكام النقض س ٣٥ ق ١١١ ص ٥٠٢ ، ١٩٨٠/١٠/٢ ص ٣١ ق ١٥٧ ص ٨١٥ ، ١٩٧٧/١٢/٤ ص ٢٨ ق ٢٠٥ ص ١٠٠٢)

١٥٦٦ - الامتيازات والمصانوات القضائية المقررة بمقتضى الاتفاقيات الدولية وطبقا للمرف الدول للمبعوثين الدبلوماسيين الما تقرر لهم بحكم

أن لهم صفة التمثيل السياسى فى البلد الأجنبى لا يخضع للولاية القضائية للدولة الموفدين إليها ، وبالتالي فإنهم يتمتعون وأفراد أسرهم بالحصانة القضائية بمقتضى تلك الاتفاقيات الدولية وطبقا للعرف الدولى وهذه الامتيازات والحصانات قاصرة على المبعوثين الدبلوماسيين بالمعنى المتقدم ولا يستفيد منها غيرهم من أبناء وموظفى المنظمات الدولية الا بمقتضى اتفاقيات وقوانين تقرر ذلك .

(١٩٧٥/١٠/٢٦ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٤١ ص ٦٣٠)

١٥٦٧ - من المقرر أن اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى من مسائل النظام العام التى يجوز التمسك بها فى أية حالة كانت عليها الدعوى ، الا ان الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض مشروط بأن يكون مستندا الى وقائع أثبتتها الحكم والا تقتضى تحقيقا موضوعيا .

(١٩٨٢/١١/١٦ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٨٣ ص ٨٨٧)

١٥٦٨ - من المقرر أن مخالفة قواعد الاختصاص فى المواد الجنائية بما فى ذلك الاختصاص الولائى لا يترتب عليه الا بطلان الحكم الصادر من محكمة غير مختصة وليس من شأنه أن يجعل الحكم منعما لأنه اختصاص المحكمة بالفصل فى الدعوى الجنائية شرط لصحة الحكم لا لوجوده قانونا .

(١٩٨١/٣/٤ أحكام النقض س ٣٢ ق ٣٤ ص ٢١٤)

١٥٦٩ - مؤدى قواعد الاختصاص فى المواد الجنائية من حيث اشخاص المتهمين من النظام العام ويجوز اثاره الدفع بمخالفتها لأول مرة أمام محكمة النقض أو تقضى هى فيه من تلقاء نفسها بدون طلب متى كان ذلك لمصلحة المحكوم عليه وكانت عناصر المخالفة ثابتة فى الحكم .

(١٩٧٣/٦/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٦٥ ص ٧٩٠ ،

١٩٦٣/١٢/١٦ س ١٤ ق ١٦٥ ص ٩١٤)

١٥٧٠ - من المقرر أن القواعد المتعلقة بالاخصاص فى المسائل الجنائية كلها من النظام العام بالنظر الى أن الشارع فى تقديره لها قد أقام ذلك على اعتبارات عامة تتعلق بحسن سير العدالة وأن الدفع بعدم الاختصاص الولائى من النظام العام ويجوز اثاره أمام محكمة النقض

لأول مرة .

(١٩٨٣/٦/٩ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٥٠ ص ٧٥٥ ،
١٩٨٠/١٠/٢٧ س ٣١ ق ١٧٩ ص ٩١٧ ، ١٩٧٣/٥/٢٨ س ٢٤ ق ١٤٠
ص ٦٧٥ ، ١٩٧٠/٢/٢٣ س ٢١ ق ٧٠ ص ٢٨٧)

١٥٧١ - قواعد اختصاص في المواد الجنائية من النظام العام ،
يجوز إثارة الدفع بمخالفتها لأول مرة أمام محكمة النقض ، أو تقضى هي
فيه من تلقاء نفسها بدون طلب متى كان ذلك لمصلحة الطاعن وكانت
المخالفة ثابتة بالحكم .

(١٩٦٩/١٢/١٥ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٩٤ ص ١٤٢٦)

١٥٧٢ - لا يجوز طلب عدم الاختصاص في أي حالة كانت عليها
القضية إلا في مسائل الاختصاص المطلق التي تمس النظام العام وتزري
بنظام المحاكم .

(١٨٩٦/٤/١٨ الحقوق س ١١ ق ٣٨ ص ١٩٠)

١٥٧٣ اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى من مسائل
النظام العام التي يجوز التمسك بها في أية حالة كانت عليها الدعوى ،
إلا أن الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض مشروط بأن يكون مسنداً
إلى وقائع أثبتتها المحكمة وأن لا يقتضى تحقيقاً موضوعياً .

(١٩٦٦/١٠/١٨ أحكام النقض س ١٧ ق ١٨٤ ص ٩٨٨)

١٥٧٤ - قواعد التفسير الصحيح للقانون تستوجب بحكم
الزوم العقلي أن تتبع الجريمة ذات العقوبة الأخف الجريمة ذات العقوبة الأشد
المرتبطة بها في التحقيق والإحالة والمحاكمة وتدور في فلكها ، بموجب الأثر
القانوني للارتباط ، بحسبان أن عقوبة الجريمة الأشد هي الواجبة التطبيق
على الجريمتين وفقاً للمادة ٣٢ عقوبات .

(١٩٨٤/١١/٢١ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٧٩ ص ٧٩٥)

١٥٧٥ محكمة الأحداث تشكل من قاض يماونه خبيران من
الأخصائيين أحدهما على الأقل من النساء . يتعين حضورهما المحاكمة وتقديم
تقرير عن حالة الحدث من جميع الوجوه ليسترشد بها القاضي في حكمه .

تحقيقا للوظيفة الاجتماعية لمحكمة الأحداث والا كان الحكم باطلا .
(١٩٨٣/٤/٥ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٠١ ص ٤٩٧)

١٥٧٦ - الدفع بعدم اختصاص المحاكم العادية بمحاكمة الحدث مما يتصل بالولاية وهو متعلق بالنظام العام على المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به في أية مرحلة من مراحل الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض ، ولهذه المحكمة القضاء من تلقاء نفسها بشرط أن تكون عناصر المخالفة ثابتة في الحكم بغير حاجة الى تحقيق موضوعي .
(١٩٨٧/٢/٢٦ الطعن رقم ٣٧٣٨ لسنة ٥٦)

١٥٧٧ - تشكل محكمة الأحداث من قاض يعاونه خبيران أحدهما على الأقل من النساء ، ويجب حضور الخبيرين وتقديم تقرير عن حالة الحدث .
خلو محضر جلسات محكمة أول درجة والحكم من اسمي الخبيرين وما يفيد حضورهما أو تقديمهما تقريراً يرتب بطلان الحكم .
(١٩٨٧/٦/٤ الطعن رقم ٧٣٨٦ لسنة ٥٦)

١٥٧٨ - تختص محكمة الأحداث دون غيرها بمحاكمة من لم يتجاوز سنه ثمانى عشرة سنة وقت ارتكاب الجريمة .
(١٩٨٧/٢/٢٦ الطعن رقم ٣٧٣٨ لسنة ٥٦)

١٥٧٩ - البين من استقراء المادة ٢٩ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث أن الشارع افرد محاكم الأحداث دون غيرها بالنظر في امر الحدث عند تعرضه للانحراف وعند اتهامه في الجرائم كافة سواء ارتكب هذه الجرائم وحده أو أسهم فيها معه غير حدث فاعلا أصليا كان أو شريك ، وذلك عدا الجرائم التي تقع من الأحداث الخاضعين لأحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الأحكام العسكرية ، وكذلك الجرائم التي تقع من الأحداث الذين تسرى في شأنهم أحكام هذا القانون اذا وقعت الجريمة على واحد أو أكثر من الخاضعين لأحكامه ، اذ يختص القضاء العسكري بالفصل فيها استثناء من أحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث على ما تقضى به المادة ٨ مكررا من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ . أما الجرائم الأخرى المنصوص عليها في قانون الأحداث فإن الشارع وان جعل محكمة الأحداث مختصة بنظرها بالنسبة لغير الحدث الا أنه لم يسلب المحاكم العادية ولايتها بالفصل منها ، اذ لو أراد

الشارع افراد محكمة الاحداث بنظرها لنص على ذلك في الفقرة الثانية من المادة المذكورة على غرار ما قرره في الفقرة الاولى او نص على ذلك بطريق الوجوب كما فعل في الفقرة الاخيرة من المادة ذاتها .
(١٩٨٣/٣/٢٤) أحكام النقض س ٢٤ ق ٨٧ ص ٤٢٣)

١٥٨٠ - القانون أوجب ان يدخل في تشكيل محكمة الاحداث خبيران من الاخصائيين الى جانب القاضي ، وهو ما لم يفعله في شأن المحكمة الاستئنافية اذ لا مبرر له ، واقتصر في شأن هذه المحكمة الاخيرة على ان تكون احدى دوائر المحكمة الابتدائية تخصص لهذا النوع من الاستئناف .
(١٩٨٢/١٠/١٠) أحكام النقض س ٣٣ ق ١٥٣ ص ٧٤٧ ،
(١٩٨٢/١٠/٢١ ق ١٦٢ ص ٧٩٢)

١٥٨١ - اذا رفعت الى محكمة الجنايات جنابة وجنة مرتبطة بها ثم حكمت بايقاف الفصل في الجنابة فانها تبقى مخصصة بالفصل في الجنبه ويسوغ لها ان تحكم فيها في الحال من غير ان تنتظر زوال السبب الذي ترتب عليه الايقاف وترفع اليها الجنابة مرة ثانية .
(اسكندرية الابتدائية ١٨٩٩/١٠/٤ المجموعة الرسمية س ٢ ص ١٢١)

مادة ٢١٦

تعلم محكمة الجنايات في كل فعل يعد بمقتضى القانون جنابة .
وفي الجنبه التي تقع بواسطة الصحف او غيرها من طرق النشر على الجنبه المفسدة بافراد الناس وغيرها من الجرائم الأخرى التي ينص القانون على اختصاصها بها .

- مدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ٢٥ ١٢ ١٩٥٢ . ونشر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١ - تقابل المادة الأولى من قانون تشكيل محاكم الجنايات رقم ٤ لسنة ١٩٠٥ والمادة الأولى من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩١٠ المدلة بالقانون الصادر في ١٩٠٩/١٠/١٢٥٠ .
مادة ٢١٦ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :
تعلم محكمة الجنايات في كل فعل يعد بمقتضى القانون جنابة وفي الجرائم الأخرى التي ينص القانون على اختصاصها بها .

الأحكام

١٥٨٢ - كون الوقائع المنشورة والتي نسب المدعى المدني الى المتهمين نشرها متهما اياهم بالقذف والسب والبلاغ الكاذب متعلق بصفته عضوا ببلجنة مراجعة الأغاني بهيئة الاذاعة وليست موجبة اليه بصفته أحد الناس ، يتمدد الاختصاص بنظر الدعوى لمحكمة الجنايات ، ولا عبء يكون المدعى بالحق المدني اقام الدعوى بشخصه طالما ان وقائع القذف والسب موجبة اليه هو وليس الى اللجنة .

(١٩٨٤/٤/١٧ أحكام النقض س ٣٥ ق ٩٥ ص ٤٣١)

١٥٨٣ - اثبات الحكم في مدوناته ان الدعوى احيلت الى المحكمة كمحكمة جنايات من مستشار الاحالة والحكم فيها على هذا الأساس على خلاف التاب من حالتها اليها بأمر الاحالة من النيابة العامة كجناية أمن دولة يجعل الحكم باطلا بصدوره من محكمة غير مختصة ولو كانت مشكلة من ذات القضاة الذين يختصون بنظر قضايا أمن الدولة .

(١٩٧٥/١١/٢٣ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٦٢ ص ٧٣٦)

١٥٨٤ - الدفع بعدم اختصاص محكمة الجنايات المشكلة من مستشار فرد بنظر الدعوى من المدفوع التي يصح اثارته في أية حالة تكون عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بولاية القاضي التي من النظام العام .

(١٩٦٥/١٠/١٨ أحكام النقض س ١٦ ق ١٣٤ ص ٧٠٢)

١٥٨٥ - اذا دفع المتهم - بالشروع في القتل أمام محكمة الجنايات. وبأحراز سلاح بدون ترخيص أمام محكمة الجنح - بعدم اختصاص محكمة الجنح ببناء على أن هذا السلاح أسند اليه أيضا أنه استعمله في واقعة الشروع في القتل ، فإن رفض الدفع وتوقيع العقوبة على المتهم يجعل الحكم معيبا .

(١٩٥٢/٣/٢٥ أحكام النقض س ٣ ق ٢٤٠ ص ٦٤٦)

١٥٨٦ - اختصاص محكمة الجنايات وحدها بنظر جريمة ذبح أنثى ماشية قبل استبدال قواطعها واشتراك محكمة أمن الدولة الجزئية مع القضاء العادي في الاختصاص بنظر جريمة ذبح ماشية خارج السلخانة

المستندة أيضا للطمون قول يوجب أن تتبع الجريمة الأولى الأخيرة في التحقيق والإحالة والاختصاص .

(١٩٨٦/٣/٦ الطمن رقم ٧٠٤٢ سنة ٥٥)

مادة ٢١٧

يتعين الاختصاص بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة . أو الذي يقيم فيه المتهم أو الذي يقبض عليه فيه .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

الأحكام

قواعد عامة

١٥٨٧ - ان العبرة في الاختصاص المكاني انما يكون بحقيقة الواقع وان تراخي ظهوره الى وقت المحاكمة .
(١٩٧٦/٥/١٧ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٠٩ ص ٤٩١)

١٥٨٨ - الاذن بالتفتيش الذي صدر أخذا بما ورد في محضر التحري يكون قد بنى على اختصاص انتقلت له بحسب الظاهر - حال اتخاذ - مقومات صحته فلا يدركه البطلان من بعد اذا ما استبان انتفاء هذا الاختصاص وان تراخي كشفه .
(١٩٧٣/١/١ أحكام النقض س ٢٤ ق ١ ص ١)

١٥٨٩ - نصت المادة ٢١٧ اجراءات جنائية على انه يتعين الاختصاص بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو الذي يقيم فيه المتهم أو الذي يقبض عليه فيه ، وهذه الأماكن قسائم متساوية في القانون لا تفاضل بينها .
(١٩٦٦/٥/٩ أحكام النقض س ١٧ ق ١٠٣ ص ٥٧٨)

١٥٩٠ - نصت المادة ٢١٧ اجراءات جنائية على انه يتعين الاختصاص بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو الذي يقيم فيه المتهم أو الذي يقبض عليه فيه ، وهذه الأماكن قسائم متساوية في القانون لا تفاضل بينها ، ويعتبر مكان وقوع جريمة اعطاء شيك بدون رصيد هو المكان الذي

حصل فيه تسليم الشيك للمستفيد .
(١٩٧٢/٢/١٤ أحكام النقض س ٢٣ ق ٣٧ ص ١٤٢ ،
١٩٧٠/٤/٦ س ٢١ ق ١٢٨ ص ٥٣٢)

١٥٩١ - كما يتحدد الاختصاص بمكان وقوع الجريمة يتحدد أيضا
بمحل إقامة المتهم وكذلك بالمكان الذي يضبط فيه ، وذلك وفقا لنص
المادة ٢١٧ اجراءات .
(١٩٨٣/٦/١٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٥١ ص ٧٥٩)

١٥٩٢ - يتعين الاختصاص المحل بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة
أو الذي يقيم فيه المتهم أو الذي يقبض عليه فيه .
(١٩٦٩/١٠/٦) أحكام النقض س ٢٠ ق ١٩٦ ص ١٠٠٨)

١٥٩٣ - المحكمة التي يقبض على المتهم في دائرتها مختصة
بالحكم في الجريمة اختصاص المحكمة التي وقعت الجريمة في دائرتها أو التي
في دائرتها محل إقامة المتهم .
(١٩١٧/١/٨ المجموعة الرسمية س ١٨ ق ٣٨)

١٥٩٤ - الاختصاص باصدار اذن التفتيش كما يتحدد بمكان
وقوع الجريمة يتحدد أيضا بمحل إقامة المتهم وكذلك بالمكان الذي يضبط
فيه ، وذلك وفقا لنص المادة ٢١٧ اجراءات جنائية .
(١٩٦٨/٢/٥ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٣ ص ١٢٤)

مسور عملية

١٥٩٥ - لما كانت المادة ٢١٧ أ ج قد نصت على أن يتعين
الاختصاص بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو الذي يقيم فيه المتهم أو الذي
يقبض عليه فيه - هذه الأماكن قسائم متساوية في ايجاب اختصاص
المحكمة بنظر الدعوى ولا تفاضل بينها ، ويعتبر مكان وقوع جريمة اعطاء
شيك بدون رصيد هو المكان الذي حصل تسليم الشيك للمستفيد فيه .
(١٩٨٣/٣/٢٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ٨٦ ص ٤٢٠)

١٥٩٦ - قرار وزير العدل في ١٩٦٤/١/١٤ بانشاء نيابة ومحكمة
جزئية تختصان بجرائم الآداب بمدينة القاهرة ، فضلا عن انه قرار تنظيمي

لا يسلب المحاكم العادية اختصاصها العام فانه قد شرط لاختصاص هذه المحكمة بنظر الجنب والمخالفات التي نص عليها وقوعها في دائرة اختصاص محافظة القاهرة .

(١٩٦٥/٤/٢ أحكام النقض س ١٦ ق ٨١ ص ٣٩٣)

١٥٩٧ - اذا كان المتهم قد دل حين احتجز نقودا وهو بالاسكندرية بنية تملكها فان جريمة خيانه الامانة نكون قد وقعت بدائرة محكمة الاسكندرية التي يقيم بها والتي وجد بها عند اتخاذ الاجراءات ضده .
وينعقد الاختصاص لتلك المحكمة وفقا لما جرى به نص المادة ٢١٧ اجراءات جنائية .

(١٩٥٦/٤/٢٤ أحكام النقض س ٧ ق ١٨٢ ص ٦٥٤)

١٥٩٨ - متى كان المتهم قد اسس دفعه ببطلان التفتيش على أن وكيل النيابة الذي أصدر الامر به غير مختص لوقوع الجريمة في دائرة نيابة أخرى وأن الضابط الذي باشره غير مختص كذلك بإجرائه . وكان الحكم اذا رفض هذا الدفع قد قرر أن الاختصاص كما يتحدد بمكان وقوع الجريمة يتحدد أيضا بمحل اقامة المتهم ، وكذلك بالمكان الذي ضبط فيه ، وذلك وفقا للمادة ٣١٧ اجراءات جنائية ، وأن أمر التفتيش قد صدر من وكيل النيابة الذي يقيم المتهم بدائرتها ، وأن الضابط الذي باشره مختص كذلك لوقوع الجريمة في دائرة القسم الذي يعمل به فانه لا يكون قد خالف القانون .

(١٩٥٤/٥/١٢ أحكام النقض س ٥ ق ٢١٠ ص ٦٢٢)

١٥٩٩ - كل محكمة مختصة بالحكم في جنحة ارتكبت أو تمت في دائرتها هي مختصة أيضا في الجنب المرتبطة بتلك الجنحة الأصلية .
ولما كانت جنحة استعمال الورقة المزورة مرتبطة بجنحة تزوير الورقة نفسها فالمحكمة التي كانت مختصة بالحكم في جنحة التزوير وتمت الواقعة في دائرتها هي أيضا مختصة بالحكم في مسألة استعمال الورقة المزورة ولو لم يكن الاستعمال واقعا في دائرتها .

(١٨٩٦/٤/١٨ الحقوق س ١١ ق ٣٨ ص ١٩٠)

١٦٠٠ - يتحدد الاختصاص في المواد الجنائية اما بمكان وقوع الجريمة أو في المحل الذي يقيم فيه المتهم ، فاذا رفعت الدعوى العمومية عن جريمة وقعت في مكان يدخل في دائرة اختصاص محكمة ما الى محكمة

أخرى يدخل في اختصاصها المحل الذي يقيم فيه المتهم المرفوعة عليه الدعوى ، فلا يؤثر في اختصاص هذه المحكمة أن يكون هذا المتهم شريكا في الجريمة لفاعل أصلي لا تصح قانونا محاكمته أمامها ما دامت الدعوى لم ترفع الا عليه .

(١٩٣٩/٣/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٦٢٢)

(ص ٤٩٦)

١٦٠١ - الأفعال المكونة للجريمة تعتبر مجموعا غير قابل للتجزئة ولو وقعت في أماكن مختلفة والمحكمة المختصة بنظر الدعوى هي التي وقع في دائرتها معظم هذه الأفعال .

(١٩١٣/٤/١٢ المجموعة الرسمية س ١٤ ق ٨٤)

الدفع بعدم الاختصاص

١٦٠٢ - لا يجوز الدفع بعدم الاختصاص المكاني لأول مرة أمام محكمة النقض ولو تعلق بالنظام العام ما لم تكن مدونات الحكم تظهره .

(١٩٧٦/٤/١٨ أحكام النقض س ٢٧ ق ٩٤ ص ٤٣٦)

١٦٠٣ - إذا كان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بعدم اختصاصها المكاني بنظر الدعوى وكانت مدونات الحكم خالية مما ينفي هذا الاختصاص وتظاهر ما يدعيه الطاعن فلا يجوز له أن يثير هذا الرفع لأول مرة أمام محكمة النقض ولو تعلق بالنظام العام لكونه يحتاج الى تحقيق موضوعي يخرج عن وظيفتها .

(١٩٧٢/٢/٢٧ أحكام النقض س ٢٣ ق ٥٤ ص ٢١٩)

١٦٠٤ - لئن كان اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى من جهة مكان وقوع الجريمة متعلقا بالنظام العام ، الا أن الدفع بعدمه أمام محكمة النقض مشروط بأن يكون مستندا الى وقائع أثبتتها الحكم المطعون فيه ولا تقتضى تحقيقا موضوعيا .

(١٩٧٠/٤/٦ أحكام النقض س ٢١ ق ١٢٨ ص ٥٣٢)

١٦٠٥ - لا يجوز اثارة الدفع بعدم الاختصاص المحل لأول مرة أمام محكمة النقض ما دام يحتاج الى تحقيق موضوعي .

(١٩٦٩/١٠/١٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٠٠ ص ١٠٢٧)

١٦٠٦ - القواعد المتعلقة بالاختصاص في المسائل الجنائية كلها من النظام العام والاختصاص المكاني كذلك ، بالنظر الى أن الشارع في تقريره لها سواء تعلقت بنوع المسألة المطروحة عليها أو بشخص المتهم أو بمكان الجريمة قد أقام تقريره على اعتبارات عامة تتعاق بحسن سير العدالة . وقانون الاجراءات الجنائية اذ أشار في المادة ٣٣٢ منه الى حالات البطلان المتعلقة بالنظام العام لم يبينها بيان حصر وتحديد بل ضرب لها الأمثال . وما جاء في الأعمال التحضيرية قولاً باعتبار البطلان المتعلق بعدم مراعاة قواعد الاختصاص المكاني من أحوال البطلان النسبي لا يحتاج به ولا يقوم مقام مراد الشارع فيما استثنى على جهة الوجوب .

(١٩٦٦/٥/٩ أحكام النقض س ١٧ ق ١٠٣ ص ٥٧٨)

١٦٠٧ - اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى من جهة مكان وقوع الجريمة هو من مسائل النظام العام التي يجوز التمسك بها في أي حالة كانت عليها الدعوى ، إلا أن الدفع بعدم الاختصاص المحل لأول مرة أمام محكمة النقض مشروط بأن يكون مستنداً الى وقائع أثبتتها الحكم وأن لا تقتضى تحقيقاً موضوعياً .

(١٩٦٥/١/١٨ أحكام النقض س ١٦ ق ١٧ ص ٦٩ ، ١٩٥٩/٣/١٧ س ١٠ ق ٧٤ ص ٣٣٤)

١٦٠٨ - إذا كان الطاعن لم يبد الدفع بعدم الاختصاص المحل أمام محكمة الموضوع وكان هذا الدفع يتطلب تحقيقاً موضوعياً فلا تقبل آثاره لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٩٥٥/٣/٧ أحكام النقض س ٦ ق ٢٠١ ص ٦١٢)

١٦٠٩ - يعتبر عدم الاختصاص بالنسبة لمركز المحكمة في المواد الجنائية من النظام العام ، وعدم الدفع به قبل غيره لا يسقطه .

(أسيوط الجزئية ١٩٢٧/١٢/٣٠ المجموعة الرسمية س ٢٨ ق ١٤٠)

أثر الحكم بعدم الاختصاص

١٦١٠ - قضاء محكمة بعدم اختصاصها مكانياً بنظر الدعوى لا يكسب غيرها من المحاكم الاختصاص بنظرها إلا إذا كانت مختصة بالفعل

على مقتضى القواعد التى استنتها الشارع فى تحديد الاختصاص المكانى حسبما ورد به النص فى المادة ٢١٧ اجراءات جنائية ، لأن حجية الحكم لا ترد الا على ما فصل فيه فصلا لازما ، واللزوم حاصل فى نفي الاختصاص لا فى اسبأغه .

(١٩٦٩/١٢/٢٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٣١١ ص ١٥٠٤)

مادة ٢١٨

فى حالة الشروع تعتبر الجريمة أنها وقعت فى كل محل وقع فيه عمل من أعمال البدء فى التنفيذ ، وفى الجرائم المستمرة يعتبر مكانا للجريمة كل محل تقوم فيه حالة الاستمرار ، وفى جرائم الاعتياد والجرائم المتتابعة يعتبر مكانا للجريمة كل محل يقع فيه أحد الأفعال الداخلة فيها .

- لا مقابل لها فى القانون السابق .

الأحكام

١٦١١ - لما كانت جريمة نقل مخدر من الجرائم المستمرة فإن وقوع الجريمة وإن كان قد بدأ بدائرة محافظة كفر الشيخ إلا أن ذلك لا يخرج الواقعة عن اختصاص نيابة دمنهور التى أصدرت إذن التفتيش ما دام تنفيذ هذا الإذن كان مطلقا على استمرار تلك الجريمة الى دائرة اختصاصها .

(١٩٧٣/٣/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٦٧ ص ٣١٠)

١٦١٢ - اذا وقعت أفعال السرقة المسندة الى المتهم فى دائرة أكثر من محكمة فإن الاختصاص فى هذه الحالة يكون مقودا لكل محكمة وقع فيها جزء من أعمال السرقة المعاقب عليها .

(١٩٦٦/٦/٢٠ أحكام النقض س ١٧ ق ١٥٦ ص ٨٢٧)

مادة ٢١٩

اذا وقعت فى الخارج جريمة من الجرائم التى تسرى عليها أحكام القانون المصرى ولم يكن لتركبها محل إقامة فى مصر ولم يضبط فيها ترفع عليه الدعوى فى الجنايات أمام محكمة جنايات القاهرة وفى الجناح أمام محكمة عابدين الجزئية .

- لا مقابل لها فى القانون السابق .

الفصل الثاني

فى اختصاص المحاكم الجنائية فى المسائل المدنية
التي يتوقف عليها الفصل فى الدعوى الجنائية

مادة ٢٢٠

يجوز رفع الدعوى المدنية مهما بلغت قيمتها ، بتعويض الضرر الناشئ
عن الجريمة أمام المحكمة الجنائية لنظرها مع الدعوى الجنائية .

- تأمل المادة ٥٤ من القانون السابق .

مادة ٢٢١

تختص المحكمة الجنائية بالفصل فى جميع المسائل التي يتوقف
عليها الحكم فى الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها ما لم ينص القانون على خلاف
ذلك .

- لا مقابل لها فى القانون السابق .

الأحكام

١٦١٣ - للمحكمة الجنائية وهى تحقق الدعوى المرفوعة اليها
وتحدد مسئولية التهم فيها ان تنسب الى واقعة أخرى ولو كانت جريمة
وتقول كلمتها فيها فى خصوص ما يتعلق بالدعوى المقامة أمامها دون أن يكون
قولها ملزماً للمحكمة التي ترفع أمامها الدعوى عن التهمة موضوع تلك
الواقعة ، ومن ثم فلا محل لما ينص عليه الطاعن على الحكم المطعون فيه بشأن
رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها .

(١٩٨١/١١/١٧ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٥٨ ص ٩٢١)

١٦١٤ - المحكمة الجنائية تختص بموجب المادة ٢٢١ اجراءات
جنائية بالفصل فى جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم فى الدعوى

الجنائية المرفوعة أمامها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك . وهي في محاكمة المتهمين عن الجرائم التي تعرض عليها للفصل فيها لا يمكن أن تتقيد بـى حكم صادر من أية جهة أخرى مهما كانت .
(١٩٧٧/١٠/٩ أحكام النقض من ٢٨ ق ١٧٠ من ٨١٨)

١٦١٥ - ان المشرع قد أمد القاضي الجنائي وهو يفصل في الدعوى الجنائية - ادانة أو براءة - بسلطة واسعة تكفل له كشف الواقعة على حقيقتها كي لا يعاقب بـى، أو يفلت جان ، فلا يتقيد في ذلك الا بقيد يورده القانون ، ومن ثم كان له الفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الفصل في الدعوى الجنائية ، لأن قاضى الأصل هو قاضى الفرع ، وليس عليه أن يقف الفصل فيها تربصا لما عسى أن يصدر من أية محكمة غير جنائية من محاكم السلطة القضائية أو من أية جهة أخرى ، وهو لا يتقيد بأى قرار أو حكم يصدر منها ، اللهم بحكم قد صدر فعلا من محكمة الأحوال الشخصية في حدود اختصاصها في المسألة - فحسب - التي يتوقف عليها الفصل في الدعوى الجنائية وفقا لنص المادة ٤٥٨ إجراءات جنائية .

(١٩٧٥/١١/٢٣ أحكام النقض من ٢٦ ق ١٥٩ من ٧١٨)

١٦١٦ - المحاكم الجنائية بحسب الأصل غير مقيدة بالأحكام الصادرة من المحاكم المدنية ، اذ هي مختصة بموجب المادة ٢٢١ إجراءات بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

(١٩٦٨/٥/٢٠ أحكام النقض من ١٩ ق ١١١ من ٥٦٢)

١٦١٧ - تختص المحكمة الجنائية بالفصل في المسائل المدنية في الحدود اللازمة للقضاء في الدعوى الجنائية ، ولا يجوز مطالبتها بوقف النظر في ذلك حتى يفصل في دعوى مدنية رفعت بشأنها .

(١٩٦٧/٥/١٦ أحكام النقض من ١٨ ق ١٣٠ من ٦٦٧ ،

١٩٨٠/٥/٤ من ٣١ ق ١٠٨ من ٥٦٥)

١٦١٨ - القاضى في المواد الجنائية غير ملزم - بحسب الأصل -

يوقف الدعوى حتى يفصل فى دعوى مدنية مرتبطة أو متعلقة بها .
(١٩٤٨/١٠/٢٥) مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٦٣
ص ٦٢٢)

١٦١٩ - القاضى فى المواد الجنائية غير مكلف بانتظار حكم تصدره محكمة أخرى فيما عدا المسائل الفرعية التى يوجب عليه القانون ذلك فيها ، واذن فائس عليه أن يقف الفصل فى الدعوى العمومية الى أن يقضى من المحكمة المدنية فى النزاع القائم بين المتهم وبين المجنى عليه حول البيع المقامة الدعوى على المتهم بسرقة مشارطته .
(١٩٤٦/١٢/٢٣) مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٦٤
ص ٢٦٢)

١٦٢٠ - الأصل فى القضاء الجنائى أن قاضى الدعوى هو قاضى الدفع ، فتختص المحكمة الجنائية وفقا للمادة ٢٢١ اجراءات جنائية بالفصل فى جميع المسائل التى يتوقف عليها الحكم فى الدعوى الجنائية ما دامت تختص - بحسب الأصل - بالفصل فيها بصفة تبعية .
(١٩٦٦/٤/١٩) أحكام النقض س ١٧ ق ٨٨ ص ٤٦)

١٦٢١ - تختص المحكمة الجنائية بموجب المادة ٢٢١ اجراءات جنائية بالفصل فى جميع المسائل التى يتوقف عليها الحكم فى الدعوى الجنائية المرفوعة امامها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك دون أن تتقيد بالأحكام المدنية التى صدرت أو تعلق قضاءها على ما عساه يصدر من أحكام بشأن نزاع مدنى قائم على موضوع الجريمة . ومن ثم فانه كان متعينا على المحكمة - وقد تبينت لزوم الفصل فى ملكية الأرض محل النزاع للقضاء فى الدعوى الجنائية المرفوعة امامها أن تتصدى بنفسها لبحث عناصر هذه الملكية والفصل فيها . فان استشكل الأمر عليها أو استعصى استعانت بأهل الخبرة وما تجريه هى من تحقيقات ضرورية حتى ينكشف لها وجه الحق ، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا مما يستوجب نقضه .
(١٩٨٣/٤/١٤) أحكام النقض س ٣٤ ق ١٠٩ ص ٥٦١ ،
(١٩٦٦/١٠/٢٥) س ١٧ ق ١٩١ ص ١٠١٩ ، ١٩٥٤/٥/٣ س ٥ ق ١٩٤
ص ٥٧١)

١٦٢٢ - ليس فى القانون ما يغير فى ثبوت الاختصاص للمحكمة

الجنائية بالمسائل الفرعية كافة أن يكون الاختصاص الأصلي بالدعوى المدنية منمقدا لمحكمة عادية في السلم القضائي أو لمحكمة مخصوصة ناط بها القانون ولاية الفصل في الدعوى *

(١٩٦٦/٢/٨ أحكام النقض س ١٧ ق ٢١ ص ١١٥)

١٦٢٣ - لا يعق لمحكمة الموضوع أن تفصل في الدعوى الجنائية التي هي أساس الدعوى المدنية دون أن تستنفذ وسائل التحقيق الممكنة ولا ينبغي عليها أن تتخل عن واجبها هذا بمقولة أن الأمر يحتاج الى اجراءات وتحقيقات يضيق عنها نطاق الدعوى ، فان نطاق الدعوى الجنائية لا يمكن أن يضيق أبدا عن تحقيق موضوعها للفصل فيها على أساس التحقيق الذي يتم *

(١٩٤٨/٣/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٦١ ص ٥٢٣)

١٦٢٤ - للمحكمة في المواد الجنائية بمقتضى القانون أن تصدى وهي تحقق الدعوى المرفوعة اليها وتحدد مسئولية المتهم فيها الى أية واقعة أخرى ، ولو كونت جريمة وتقول كلمتها عنها في خصوص ما يتعلق به في الدعوى المقامة أمامها ، ويكون قولها صحيحا في هذا الخصوص دون أن يكون ملزما للمحكمة التي ترفع أمامها الدعوى بالتهمة موضوع تلك الواقعة *

(١٩٤٥/٤/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٤٧ ص ٦٨٧)

١٦٢٥ - ان القواعد القانونية العامة تبيع للمحكمة الجنائية أثناء نظر جريمة الافلاس بالتدليس أن تبحث بنفسها وتقدر ما اذا كان المتهم يعتبر بالنسبة للدعوى المطروحة أمامها في حالة افلاس ، وما اذا كان متوقفا عن الدفح * وهي تتولى هذا البحث بحكم أنها مكلفة باستظهار أركان الجريمة المطروحة أمامها وأهمها تحقق حالة الافلاس والتوقف عن دفع الديون وتاريخ هذا التوقف *

(١٩٣٢/٤/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٤٥)

ص ٥٢٩)

١٦٢٦ - مما لا جدال فيه أن من حق محكمة الجنب الفصل في

المسائل المدنية ما دام الفصل فى الجريمة يتوقف على ذلك .

(الرقازيق الابتدائية ١٩٣٣/١١/٢٣ المجموعة الرسمية س ٣٥

ق ١٩١)

١٦٢٧ - ان من حق القاضى الجنائى أن يفصل فى الدفع الفرعية

التي يتوقف الفصل فى موضوع الدعوى العمومية على الفصل فيها .
كما اذا ادعى متهم فى قضية جنائية ملكية عقار وكان هذا الدفع يترتب
عليه نفي الجريمة ، والحكمة فى ذلك ان القاضى المخص بالفصل فى جريمة
يختص بتقدير العناصر المكونة لها والفصل فى المسائل التي ترفع بشأنها .

(قنا الابتدائية ١٩٣٣/٢/١٥ المجموعة الرسمية س ٣٤

ق ١٦٧ .

١٦٢٨ - قبل النظر فى تهمة التبديد من جهة الثبوت وعلمه يتعين

على القاضى أولا أن يتثبت من وجود العقد الذى ترتبت عليه التهمة ، وهو
على هذا الاجراء مقيد بالقواعد المدنية المقررة لاثبات التمهيدات .

(طنطا الابتدائية ١٩٣٠/١٢/١ المجموعة الرسمية س ٣٢

ق ٩٨)

١٦٢٩ - محاكم الجنج مختصة دون غيرها الا فى احوال معينة

بالنظر فى المسائل الفرعية وينتج عن ذلك انه ليس للمتهم أن يرفع أثناء
سير دعوى جنائية دعوى أخرى أمام المحكمة المدنية ليحصل على حكم فى
مسألة داخلية فى دفاعه . ولا يؤثر على هذه القاعدة كون الفصل فى هذه
المسألة مستجلا .

(ايتاى البارود الجزئية ١٩٠٤/٨/٧ المجموعة الرسمية س ٦

ق ٧٠) .

١٦٣٠ - القاضى المختص بالحكم فى موضوع دعوى مختص أيضا

بالحكم فى كل دفع متعلق بها ما لم يرد فى القانون نص صريح يخالف ذلك .

(استئناف ١٩٠٠/٥/١٧ المجموعة الرسمية س ٣ ق ٢١)

مادة ٢٢٢

إذا كان الحكم في الدعوى الجنائية يتوقف على نتيجة الفصل في دعوى جنائية أخرى وجب وقف الأول حتى الفصل في الثانية .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- المذكرة الإيضاحية : بينت المادة ٢٥٠ الإجراءات التي تتبع إذا كان الحكم في الدعوى الجنائية يتوقف على نتيجة الفصل في دعوى جنائية أخرى ، فنص على وجوب وقف الأول حتى يتم الفصل في الدعوى الجنائية الأخرى ، ومن البديهي أن هذا لا يكون إلا إذا كانت الدعوى الأخرى مرفوعة بالفصل ، فدعوى البلاغ الكاذب مثلاً يجب وقفها إذا كان هناك دعوى جنائية مرفوعة على المبلغ ضده بالفعل المبلغ عنه . أما إذا كانت الدعوى لم ترفع فلا محل للوقف ، بل تفصل المحكمة في الدعوى المطروحة أمامها بجميع عناصرها .

الأحكام

١٦٣١ - المادة ٢٢٢ إجراءات جنائية وإن أوجبت وقف الدعوى الجنائية إذا كان الحكم فيها يتوقف على نتيجة الفصل في دعوى جنائية أخرى ، إلا أنه لم يقيد حق المحكمة في تقدير جدية الدفع بالايكاف وما إذا كان يستوجب وقف الدعوى أو أنه دفع لا يؤيده الظاهر قصد به عرقلة السير في الدعوى وتأخير الفصل فيها .

(١٩٨٢/٢/٢٠ أحكام النقض س ٣٣ ق ٤٧ ص ٢٢٢ ، ١٩٨٠/٣/١٩ س ٣١ ق ٧٨ ص ٤٢٩ ، ١٩٦٦/٢/١٩ س ١٧ ق ٨٨ ص ٤٦٠)

١٦٣٢ - الدفع بأن الوقائع المسندة الى المدعى بالحقوق المدنية مرفوع بشأنها دعاوى جنح مباشرة لما يفصل فيها بعد ، هو في حقيقته طلب وقف الدعوى الجنائية المقامة ضد الطاعن حتى يفصل في الدعاوى الجنائية المقامة ضد المجنى عليه .

(١٩٨٤/١٠/٣١ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٥٤ ص ٧٠٢)

١٦٣٣ - من المقرر قانوناً وفقاً للمادة ٢٢٢ إجراءات جنائية أن المحكمة توقف الدعوى إذا كان الحكم فيها يتوقف على نتيجة الفصل في دعوى جنائية أخرى مما يقتضى - على ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون - أن تكون الدعوى الأخرى مرفوعة فعلاً أمام القضاء ، أما إذا كانت الدعوى لم تحقق

ولم ترفع بعد فلا محل لوقف الدعوى *
(١٩٨٤/١٠/٣١ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٥٤ ص ٧٠٢ ،
١٩٦٤/١١/٦ س ١٥ ق ١٣١ ص ٦٥٩)

١٦٣٤ - اذا رفعت دعوى بشأن بلاغ كاذب أثناء نظر الدعوى الجنائية الخاصة بموضوع الاخبار نفسه فعل المحكمة انتظار الفصل في هذه الدعوى الأخيرة قبل الحكم في دعوى البلاغ الكاذب ، والا كان حكمها باطلا بطلانا جوهريا ويتعين نقضه *

(١٩٢١/٣/٢٩ المجموعة الرسمية س ٢٣ ق ٢٦)

مادة ٢٢٣

اذا كان الحكم في الدعوى الجنائية يتوقف على الفصل في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية ، جاز للمحكمة الجنائية ان توقف الدعوى وتحدد للمتهم او للمدعى بالحقوق المدنية او للمجنى عليه على حسب الأحوال اجلا لرفع المسألة المذكورة الى الجهة ذات الاختصاص *

ولا يمنع وقف الدعوى من اتخاذ الاجراءات او التحقيقات الضرورية او المستعجلة *

- معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ ، ونشر في ١٩٦٢/٦/١٢ *

- راجع ما جاء بالذاكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٢ *
- لا مقابل لها في القانون السابق *

مادة ٢٢٣ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

اذا كان الحكم في الدعوى الجنائية يتوقف على الفصل في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية ، يجب على المحكمة الجنائية ان توقف الدعوى ، وتحدد للمتهم او المدعى بالحقوق المدنية او المجنى عليه على حسب الأحوال اجلا لرفع المسألة المذكورة الى الجهة ذات الاختصاص *
ولا يمنع وقف الدعوى من اتخاذ الاجراءات او التحقيقات الضرورية او المستعجلة *

الأحكام

١٦٣٥ - أجاز الشارع في المادة ٢٢٣ اجراءات جنائية للمحكمة الجنائية سلطة تقدير جدية النزاع وما اذا كان يستوجب وقف السير في الدعوى الجنائية او أن الأمر من الوضوح أو عدم الجدية بما لا يقتضى وقف

الدعوى واستصدار حكم فيه من المحكمة المختصة .
(١٩٧٨/١/٩ أحكام النقض س ٢٩ ق ٥ ص ٣٢)

١٦٣٦ - أصبح وقف الدعوى الجنائية طبقا للمادة ٢٢٣ اجراءات جنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ جوازيا للمحكمة ، فاذا كان الحكم فيها يتوقف على الفصل في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية فإن المشرع أجاز بمقتضى هذا النص لقاضى الموضوع سلطة تقدير جدية النزاع ، وما اذا كان مستوجبا لوقف السير فى الدعوى أو أن الأمر من الموضوع أو عدم الجدية بما لا يقتضى وقف السير فى الدعوى الجنائية واستصدار حكم فيه من المحكمة المختصة .
(١٩٦٦/٢/١ أحكام النقض س ١٧ ق ١٣ ص ٦٩)

١٦٣٧ - الدفع بوقف الدعوى الجنائية انتظارا للفصل فى مسألة فرعية لا يخرج عن كونه طريقا من طرق الدفاع ، فاذا كان الثابت أن الطاعن أو المدافع عنه لم يثر هذا الدفع أمام محكمة الموضوع فإنه لا يقبل منه التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .
(١٩٦٠/٦/١٣ أحكام النقض س ١١ ق ١٠٦ ص ٥٥٧)

١٦٣٨ - انه وان كان يجب على المحكمة الجنائية اذا ما أثبتت أمامها مسألة من مسائل الأحوال الشخصية يتوقف عليها الفصل فى الدعوى العمومية أن توقف الفصل فى الدعوى حتى تفصل المحكمة المختصة فى المسألة الفرعية ، فإن هذا محله أن يكون الدفع جديا يؤيده الظاهر . فاذا تبين للمحكمة أن الطلب لم يقصد به الا عرقلة سير الدعوى وتأخير الحكم فيها وأن مسألة الأحوال الشخصية واضحة لا شك فيها كان لها أن تلتفت عن الطلب وتفصل فى موضوع الدعوى .
(١٩٤٦/٤/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٣١ ص ١١٩)

١٦٣٩ - اذا أثير نزاع فى مسألة فرعية أمام المحكمة الجنائية (قيام الزوجية) وتبين لها عدم إمكان الفصل فى هذا النزاع من الجهة المختصة فإن عليها أن تفصل فى الدعوى حسبما يترأى لها من ظروفها وتصرفات الخصوم فيها .
(١٩٤٥/٤/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٥٥ ص ٦٩٩)

١٦٤ - ان الدفع بقيام مسأله فرعية وطلب الايقاف الى حين الفصل فيها من طرق الدفاع الواجب التمسك بها أمام محكمة الموضوع . ويشترط في هذا الدفع أن يكون جديا غير مقصود به مجرد الماطلة والتسويق ، وأن تكون المسئولية الجنائية متوقعة على نتيجة الفصل في المسألة المدعى بها .

(١٩٤٠/١/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٥٧ ص ٨٩)

١٦٤١ - اذا رفعت دعوى جنائية على شخص بسبب شهادة أداها في مسألة لا تزال أمام محكمة الأحوال الشخصية ، فلا يجوز للمحكمة الجنائية إيقاف الفصل في الدعوى لحين صدور الحكم النهائي في المسألة المذكورة بحجة أن حكمها ربما يؤثر على الحكم الذي يصدر من قاضي الأحوال الشخصية .

(استئناف ١٩٠٠/٣/١٤ المجموعة الرسمية س ٢ ص ٧٧)

مادة ٢٢٤

اذا انقضى الأجل المتعار اليه في المادة السابقة ولم ترفع الدعوى الى الجهات ذات الاختصاص يجوز للمحكمة أن تصرف النظر عن وقف الدعوى وتفصل فيها .

كما يجوز لها أن تعدد للخصم أجلا آخر اذا واث أن هناك أسبابا مقبولة تبرر ذلك .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٢٢٥

تتبع المحاكم الجنائية في المسائل غير الجنائية التي تفصل فيها تبعا للدعوى الجنائية طرق الاثبات المقررة في القانون الخاص بتلك المسائل .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

الأحكام

قاعدة عامة

١٦٤٣ - ان المحاكم وهي تفصل في الدعاوى الجنائية غير مقيدة بقواعد الاثبات الواردة في القانون المدني ، الا اذا كان قضاؤها في الواقعة الجنائية يتوقف على وجوب الفصل في مسألة مدنية تكون عنصرا من عناصر الجريمة المطلوب منها الفصل فيها .

١٩٥٩/٢/٣ أحكام النقض س ١٠ ق ٣١ ص ١٤٣ ،
١٩٤١/١/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٩٩ ص ٣٨٠)

احكام الادانة دون البراءة

١٦٤٣ - ان المحكمة في جريمة خيانة الأمانة في حل من التقيد بقواعد الاثبات المدنية عند القضاء بالبراءة ، لأن القانون لا يقيد بها بتلك القواعد الا عند الادانة في خصوص اثبات عقد الأمانة .

١٩٧٤/٦/٩ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٢٢ ص ٥٧٣)

١٦٤٤ - لا تلتزم المحكمة الجنائية بقواعد الاثبات المدنية الا في أحكام الادانة دون البراءة .

١٩٦٩/١٠/٢٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢١٣ ص ١٠٨٧ ،
١٩٦٩/٣/٣١ ق ٩٢ ص ٤٣٣)

لوائح المادية تثبت بكل الطرق

١٦٤٥ - اثبات وجود عقد الأمانة في جريمة خيانة الأمانة يتعين الالتزام فيه بقواعد الاثبات المذكورة في القانون المدني ، أما واقعة الاختلاس أي التصرف الذي يأتيه الجاني ويشهد على أنه حول حيازته من حيازة ناقصة الى حيازة كاملة أو نفى هذا الاختلاس ويدخل فيه رد الشيء موضوع الأمانة فانها واقعة مادية يجوز اثباتها بكافة طرق الاثبات بما فيها البينة رجوعا الى الأصل وهو مبدأ حرية اقتناع القاضي الجنائي .

١٩٧٥/١/١٩ أحكام النقض س ٣٦ ق ١٥ ص ٦٥)

١٦٤٦ - لا يتقيد القاضي بقواعد الاثبات المقررة في القانون المدني الا اذا كان قضاؤه في الدعوى الجنائية يتوقف على وجوب الفصل في مسألة

مدنية هي عنصر من عناصر الجريمة المطروحة للفصل فيها ، أما اذا كانت المحكمة ليست في مقام اثبات اتفاق مدني ، وانما هي تواجه واقعة مادية بحتة فانه يجوز اثباتها بكافة طرق الاثبات بما فيها البينة والقرائن .
(١٩٦٨/١٢/٩ أحكام النقض س ١٩ ق ٢١٧ ص ١٠٦٢)

١٦٤٧ - ان عدد انقضى بالربا العاشر لا ينفك عن جريمة الربا لانها تنشأ منه وتلازمه ، فمقود انقضى بهذه المنايا تعتبر في جعلتها واقعة واحدة ومنها يتكون الفعل الجنائي المعاقب عليه بمقتضى المادة ٣/٣٣٩ عقوبات ، فيجرى عاينها ما يجرى على نظيرها من المسائل الجنائية من طرق الاثبات ، ويجوز اذن اثباتها واثبات الاعتياد عليها بكافة الطرق القانونية دون ما قيد على ذلك من القيود الخاصة بالاثبات في المواد المدنية ، فلا يلزم من بعد توافر القرائن القوية التي تعزز الادعاء بان الدليل الكتابي ينظم تحايلا على القانون أو مخالفة للنظام العام حتى يجوز الاثبات بالبينة والقرائن .

(١٩٦٧/٣/٢٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٨٢ ص ٤٣٦)

١٦٤٨ - من المقرر قانونا أن ما يمتنع التزام قواعد الاثبات المدنية فيه عند بحث جريمة التبديد هو عقد الأمانة ذاته . أما الاختلاس فهو واقعة مستقلة يصح للمحكمة الجنائية التدليل عليها بجميع طرق الاثبات دون أن تقف في سبيلها القاعدة المدنية الفاضية بعدم تجزئة الاقرار .
(١٩٦١/١٠/١٦ أحكام النقض س ١٢ ق ١٥٥ ص ٧٩٧)

١٦٤٩ - اذا كان الحكم لم يتعرض لواقعة بيع المسروق وشرائه الا باعتبارها عنصرا من عناصر الأدلة المعروضة بالجلسة في صدد جريمة السرقة ، ثم قال كلمته في حقيقة هذه الواقعة بما لا يتجاوز مقتضيات الدعوى المطلوب من المحكمة الفصل فيها ولا خصوصياتها ، ولم يكن تعرضه للواقعة المذكورة باعتبارها عقدا مدنيا يطلب أحد طرفيه اثباته في حق الآخر ، فانه لا يصح القول بأنه كان على المحكمة أن تتبع طرق الاثبات المقررة في القانون المدني لاثبات المقود .

(١٩٤٥/٦/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٦٠٠)

(ص ٧٣٤)

١٦٥٠ - من المقرر أن المحكمة في جريمة خيانة الأمانة في حل من

التقيد بقواعد الاثبات المدنية عند القضاء بالبراءة ، لأن القانون لا يقيدھا
بتلك القواعد الا عند الادانة في خصوص اثبات عقد الأمانة .
(١٩٨١/١٢/٢٠ أحكام النقض س ٣٢ ق ٢٠٦ ص ١١٥٣)

١٦٥١ - المادة ٢١٥ مدنى التى تحتم اثبات التمهيدات بالكتابة
حتى زادت قيمتها عن الألف قرش لا تنطبق على طلب التعويض المبني على
وقوع جريمة .
(١٩١٣/٥/١٠ المجموعة الرسمية س ١٤ ق ١٠١)

١٦٥٢ - لا يترتب على امتناع المدعى المدنى عن المجاورة على
الأسئلة الموجهة اليه من النيابة أثناء التحقيق جواز قبول الاثبات بالبينة
فى غير الأحوال التى أجاز فيها القانون الاثبات بهذه الطريقة ، فان امتناعه
فى هذه الحالة لا يمكن أن يقاس بامتناع أحد الخصوم فى دعوى مدنية عن
المجاورة على الأسئلة التى وجهت اليه أثناء استجوابه عن وقائع معينة .
(استئناف ١٩٠٠/٣/١ المجموعة الرسمية س ٢ ص ٤٧)

تفسير العقد

١٦٥٣ - لمحكمة الموضوع سلطة تفسير العقد .
(١٩٥٦/٣/١٥ أحكام النقض س ٧ ق ١٠٤ ص ٣٥٣)

صورىة العقد

١٦٥٤ - لا يجوز لأحد المتماقدين اثبات صورىة العقد الثابت كتابة
الا بالكتابة ما لم تتوافر القرائن على وجود تدليس واحتيال عنه صدور
العقد ، فهذه صورىة تدليسية يجوز اثباتها بالقرائن فى حق كل من مسه
التدليس ولو كان طرفا فى العقد ، فإذا كان المتهم لم يقدم ما يفيد وقوع
تدليس واحتيال من جانب المجنى عليه عند صدور عقد الشركة ، فان الحكم
اذ انتهى الى اطراح دفاعه بصورىة العقد المذكور لعدم اثباته بالكتابة يكون
صحىحا فى القانون .

(١٩٦٧/٦/١٢ أحكام النقض س ١٨ ق ١٦٤ ص ٨١٨)

المواد التجارية

١٦٥٥ - الاثبات فى المواد التجارية وان كان مطلقا من كل قيد الا

أن القانون التجارى تطلب الاثبات بالكتابة بالنسبة لمقود شركات المساهمة وشركات التضامن والتوصية اننى اوجب تحرير عقودها .
(١٩٦٧/٦/١٢ أحكام النقض س ١٨ ق ١٦٤ ص ٨١٨)

١٦٥٦ - من المقرر أن القاضي الجنائى مقيد بقواعد الاثبات العامة كلما توقف قضاؤه فى الواقصة الجنائية على الفصل فى مسألة مدنية او تجارية تكون عنصرا من عناصر الجريمة التى يفصل فيها . ومقتضى هذه القواعد أنه متى كان العمل تجاريا بالنسبة ان أحد الطرفين ومدنيا بالنسبة الى الطرف الآخر اتبعت فى اثباته وسائل الاثبات التجارية مع من كان العمل تجاريا بالنسبة اليه .
(١٩٦٤/١٢/٧ أحكام النقض س ١٥ ق ١٥٤ ص ٧٨٢)

مبدأ الثبوت

١٦٥٧ - تقدير الورقة المراد اعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة من جهة كونها تجعل التصرف المدعى به قريب الاحتمال او لا تجعله هو مما يفصل فيه قاضى الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليه فى ذلك متى كان رأيه لا يتعارض مع ما هو ثابت بالورقة ومقاما على اسباب تسوغه .
(١٩٧٥/١/٢٦ أحكام النقض س ٢٦ ق ٢٠ ص ٨٣)

الاقرار

١٦٥٨ - التسجيل الصوتى يعد ولا ريب اقرار غير قضائى . ولما كانت الطاعة تسلم فى أسباب طعنها أن المظنون ضده قد أنكر أن هذه التسجيل خاص به ، فانه يجب على الطاعة أن تثبت صدوره منه طبقا للقواعد العامة فى الاثبات فى القانون المدنى ، واذا كانت هذه القواعد توجب الحصول على دليل كتابى فى هذا الصدد ، فان قضاء الحكم المظنون فيه بعدم جواز الاثبات بالبينة ينسحب على هذا التسجيل ويتضمن الرد عليه مادام لا يعد عنصرا مستقلا من العناصر التى أبهى الحكم رأيه فيها .
(١٩٧٠/٢/٢٢ أحكام النقض س ٢١ ق ٦٧ ص ٢٧٢)

١٦٥٩ - انه وإن كانت المادة ٢٢٣ مدنى تنص على أن الاقرار لا يتجزأ ، فلا يؤخذ منه ما يضر بالمقر ويترك ما فيه صالحه ، وكان من المقرر أن هذا يسرى على الاعتراف الصادر فى دعوى جنائية فى صدد اثبات

التعاقد الذي تقوم عليه الجريمة ، إلا أنه إذا كانت أقوال المتهم في التحقيق على أية صورة أبدت تشعر بذاتها بأن الدين المذكور صار قريب الاحتمال ، فإن للقاضي أن يمدحها مبدأً ثبتت بالكتابة ويكسبها بشهادة الشهود والقرائن، ولا يصح في هذه الحالة الاعتراض بعدم جواز تجزئة الاعتراف .
(١٢/٢٦/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٢ ص ١٢)

١٦٦٥ - أن القول بعدم تجزئة الاعتراف في المواد المدنية لا يمنع من اعتباره مبدأً ثبتت بالكتابة من جهة ما تضمنه من ناحية أو أكثر من نواحيه .

(٢/٥/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٩٧ ص ٦٤٢)

١٦٦٦ - إذا كانت أدلة الثبوت في الدعوى الجنائية خاضعة لقواعد الإثبات المدنية ، فإنه لا يجوز تجزئة اعتراف المتهم بحيث لا يكون ذلك الاعتراف دليلاً عليه إلا إذا أخذ كاملاً .

(مفاعلة الجزئية ١٢/٥/١٩٢٢ المجموعة الرسمية س ٢٦ ق ٢٤)

المانع الأدبي

١٦٦٧ - يصح في العقل والقانون الاستناد إلى العرف أو العادة في بعض المعاملات مما يمنع الحصول على دليل كتابي وأن تقدير توافر هذا المانع من شأن محكمة الموضوع .

(١١/٢/١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٥٠ ص ١٠٤٧)

١٦٦٨ - أن المادة ٤٠٣ من القانون المدني تجيز الإثبات بالبينة في حالة وجود مانع أدبي يحول دون الحصول على دليل كتابي ، وقيام هذا المانع أو عدم قيامه يدخل في نطاق الوقائع ، فتقديره متروك للقاضي الموضوع تبعاً لوقائع الدعوى وملابساتها .

(١/٦/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٩ ص ٣٨ ، ٢٢/٦/١٩٥٩)

س ١٠ ق ١٤٥ ص ٦٥١)

١٦٦٩ - قيام المانع الأدبي الذي يجيز الإثبات بالبينة فيما يجب اثباته بالكتابة أو عدم قيامه مما يدخل في نطاق الوقائع ، فتقديره متروك للقاضي الموضوع تبعاً لوقائع كل دعوى وملابساتها . ومتى أقام قضاؤه بذلك

على أسباب مؤدية اليه فلا تجوز المناقشة في ذلك أمام محكمة النقض .
(١٠٣١ / ١٠ / ١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ١٩٤ ص ١٠٣١)

١٦٦٥ - الحكم الذى أقام تقديره قيام المانع الأدبى من الحصول على الكتابة على أسباب مقبولة مؤدية اليه لا يكون قد اخطأ اذ قضى برفض الدفع بعدم جواز الاثبات بشهادة الشهود .
(١٥٢ / ٤ / ١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ ق ٣٢٠ ص ٨٥٣)

١٦٦٦ - ان قيام المانع الأدبى الذى من شأنه ان يحول دون الحصول على كتابة عند وجوبها فى الاثبات يجيز الاثبات بالبينة . وقيام هذا المانع يدخل فى نطاق الوقائع ، فتقديره متروك لقاضى الموضوع بلا رقابة عليه من محكمة النقض .
(٢٧ / ٥ / ١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١١٤ ص ٢١٩)

١٦٦٧ - ان المادة ٢١٥ مدنى تبيح اثبات العقود المدنية بالبينة فى حالة وجود مانع لدى صاحب الحق فى الحصول على سند كتابى ممن تعاقد معه وهذا المانع كما يكون ماديا يجوز أن يكون أدبيا ، وتقدير الظروف المانعة فى جميع الأحوال يدخل فى سلطة قاضى الموضوع .
(١١ / ٥ / ١٩٤٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٠٥ ص ٦٦١)

١٦٦٨ - متى وجد مانع قهرى منع المودع من الحصول على كتابة جاز اثبات الوديعة بالبينة وان تجاوزت قيمتها ألف قرش ، وعليه فاذا لم تقبل المحكمة سماع شهادة الشهود لاثبات الوديعة كان ذلك موجبا لنقض الحكم لبطلانه بطلانا جوهريا ويعد مانعا قهريا يمنع من الحصول على الكتابة اصابة المودع بشلل نصفى فجائى اضطر معه للانتقال الى المستشفى .
(٦ / ٦ / ١٩٢٨ المجموعة الرسمية س ٢٩ ق ٣٩)

١٦٦٩ - للمحاكم الجنائية أن تنظر فى صحة وجود التهمات المدنية متى كان الفصل فى الجريمة يتوقف على ثبوت تلك التهمات ، غير أنه لا يجوز مطلقا الاثبات بالبينة أمام تلك المحاكم الا اذا جاز ذلك أمام المحاكم المدنية . واذا كانت صلة القرابة تمنع فى بعض الأحوال من الحصول

على كتابة مثبتة للدين أو للبرائة فلا يجوز أصلا الاحتجاج بهذه الصلة إذا كانت المعاملة بين رجل وعديله .
(استئناف ١/١١/ ١٩٠٠، المجموعة الرسمية ص ٢٥٨ السنة الأولى)

قواعد الاثبات المدنية ليست من النظام العام

١٦٧٠ - أحكام الاثبات في المواد المدنية ليست من النظام العام بل هي مقررة لمصلحة الخصوم فقط ، ومادام الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع قبل سماع الشهود بعدم جواز الاثبات بالبينة فان ذلك يعد تنازلا عن المطالبة في الاثبات بالكتابة يمنعه فيما بعد من التمسك بهذا الدفع أمام محكمة النقض .

١٩٦٩/١/٦ أحكام النقض س ٢٠ ق ٩ ص ٣٨ ، ١٩٦٨/٢/٩
س ١٩ ق ٢١٧ ص ١٠٦٢ ، ١٩٥١/١/٢٢ س ٢ ق ٢٠٥ ص ٥٤٣)

١٦٧١ - الدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة ليس من النظام العام فيتعين ابدائه في حينه قبل سماع البينة والا سقط الحق في التمسك به .
فاذا كانت محكمة أول درجة قد سمعت أحد شهود الاثبات في حضرة المتهم ومحاميه دون أن يتمسك أيهما بعدم جواز اثبات الوكالة بالبينة فان حق المتهم في التمسك به يكون قد سقط بعدم ابدائه في ابانه ، وحق للمحكمة الاستئنافية أن تلقت عنه دون إيراد له أو رد عليه لكونه ظاهر البطالان .
(١٩٦٨/٤/١٦ أحكام النقض س ١٩ ق ٩١ ص ٤٦٧)

١٦٧٢ - الدفع بعدم جواز اثبات المبلغ المدعى بتديده بالبينة لزيادته على النصاب الجائز اثباته هو من الدفوع الواجب ابدائها قبل التكلم في موضوع الدعوى ، واذن فلا تقبل اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
(١٩٥١/١٢/١٠ أحكام النقض س ٣ ق ٩٨ ص ٢٥٩)

١٦٧٣ - ان قواعد الاثبات ليست من النظام العام ، فاذا كان المتهم لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بعدم جواز الاثبات بالبينة فليس له أن يثير ذلك أمام محكمة النقض .

١٩٥٢/٢/٤ أحكام النقض س ٣ ق ٢٥ ص ٦٧٦ ،
١٩٥١/١٠/٢٢ ق ٣٥ ص ٨٣)

١٦٧٤ - السكوت عن الاعتراض على سماع الشهود يفيد التنازل عن التمسك بوجوب الاثبات بالكتابة ، والمدلول عنه بعد ذلك غير جائز .
(١٩٨٧/٣/٢٩ الطعن رقم ٤٨٥٩ لسنة ٥٦)

١٦٧٥ - ان قواعد الاثبات في المواد المدنية ليست من النظام العام بل هي مقررّة لمصلحة الخصوم ، فاذا كان المتهم قد سكت عن التمسك بعدم جواز اثبات عقد الائتمان بالبينة حتى سمعت المحكمة الشهود جميعا ، عد ذلك منه تنازلا عن التمسك بمخالفة الحكم لقواعد المقررة للاثبات .
(١٩٥٠/١٢/١٨ أحكام النقض س ٢ ق ١٤٥ ص ٢٨٦)

١٦٧٦ - اذا كان المتهم لم يدفع أمام المحكمة بعدم جواز سماع الشهود لاثبات تسلم مبلغ يتجاوز النصاب الجائز اثباته بالشهود ، بل سكت وصدر الحكم في مواجهته ولم يستأنفه ، فليس له أن ينعي على الحكم من بعد بدعى المخالفة لقواعد الاثبات .
(١٩٥٠/١٢/١١ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٣٢ ص ٣٥٨)

١٦٧٧ - ان قواعد الاثبات في المسائل المدنية ليست متعلّقة بالنظام العام ، فيجب على من يدعى عدم جواز اثبات الحق المدعى به بالبينة أن يدفع بذلك لدى محكمة الموضوع قبل سماع الشهود .
(١٩٤١/١١/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٩٥ ص ٥٦٥ ، ٢٧/٤/١٩٤٢ ق ٢٩٧ ص ٦٥٦)

١٦٧٨ - سكوت رافع النقض عن الدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة قبل البدء في سماع الشهادة يسقط لحقه فيه . اذ الأصل أن المدعى عليه يحق ما كما يملك أن يعترف بالحق للمدعى فيصفيه بذلك من اقامة الدليل عليه ، فانه يملك كذلك أن يتنازل صراحة أو دلالة عن حقه في مطالبة المدعى بالاثبات بطريقه الخاص قانما منه بغيره ، لأن مراعاة قواعد الاثبات عند البدء فيه لا تتعلق بالنظام العام .
(١٩٢٨/١١/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٨ ص ١٦)

الدفع في شأن الاثبات من المدفوع الجوهرية

١٦٧٩ - من المقرر أن المحكمة الجنائية فيما يتعلق باثبات المقود

المذكورة في المادة ٢٤١٥ من قانون العقوبات الخاصة بخيانة الأمانة تكوّن مقيّدة بأحكام القانون المدني ، ولما كان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن قيمة عقد الائتمان الذي خلص الحكم إلى أنه المال قد سلم إلى الطاعن بمقتضاه يجاوز النصاب القانوني للاثبات بالبينة ، وقد دفع محامي الطاعن - قبل سماع الشهود - بعدم جواز اثبات عقد الائتمان بالبينة ، ولم يمن أي من الحكّمين الابتدائي والمطعون فيه بالرد عليه ، وقد تساند الحكم الابتدائي إلى أقوال الشهود في اثبات عقد الاتفاق الذي يجب في الدعوى المطروحة نظراً لقيّمته أن يثبت بالكتابة مادام الطاعن قد تمسك بالدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة . لما كان ذلك وكان الدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة وإن كان لا يتعلق بالنظام العام إلا أنه من الدفوع الجوهرية التي يجب على محكمة الموضوع أن تعرض له وترد عليه مادام أن الدفاع قد تمسك به قبل البدء بسماع الشهود - كما هو الشأن في الدعوى المطروحة - وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه وإن عرض للدفع المشار إليه إلا أنه لم يمن بالرد عليه . كما أغفل أيضاً الحكم المطعون فيه ، ومن ثم يكون قد تعيب بالقصور في البيان والخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه والاحالة .

(١٩٧٢/٤/٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٠٣ ص ٤٩٩)

١٦٨٠ - من المقرر أن الدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة وإن كان لا يتعلق بالنظام العام إلا أنه من الدفوع الجوهرية التي يجب على محكمة الموضوع أن تعرض له وترد عليه مادام الدفاع قد تمسك به قبل البدء بسماع أقوال الشهود ، وإنه إذا لم يتمسك المتهم أو المدافع عنه بذلك الدفع قبل الاستماع لأقوال الشهود فإن حقه في الدفع يسقط على اعتبار أن سكوته عن الاعتراض على سماع الشهود يفيد نزوله عن حقه المستمد من القواعد المقررة للاثبات في المواد المدنية التي هي قواعد مقررة لمصلحة المحصوم وليست من النظام العام .

(١٩٦٥/١٢/٦ أحكام النقض س ١٦ ق ١٧٦ ص ٩١٦)

١٦٨١ - الدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة وبعدم قبول الدعوى المدنية وإن كانا من غير الدفوع المتعلقة بالنظام العام إلا أنهما من الدفوع الجوهرية التي يجب على محكمة الموضوع أن تعرض لهما وترد عليهما مادام الدفاع قد تمسك بها .

(١٩٦٤/٥/١٩ أحكام النقض س ١٥ ق ٨٣ ص ٤٢٦)

الفصل الثالث

في تنازع الاختصاص

مادة ٢٢٦

إذا قُدمت دعوى عن جريمة واحدة أو عدة جرائم مرتبطة إلى جهتين من جهات التحقيق أو الحكم تابعتين لمحكمة ابتدائية واحدة وقررت كل منهما نهائيا اختصاصها أو عدم اختصاصها وكان الاختصاص منحصرًا فيهما ، يرفع طلب تعيين الجهة التي تفصل فيها إلى دائرة الجنح المستأنفة بالمحكمة الابتدائية .

- تقابل المادة ٢٤١ من القانون السابق .

- المذكورة الإيضاحية : وشروط تطبيق هذه المادة ثلاثة : أن يكون هناك تنازع إيجابي أو سلبي في التحقيق أو الحكم بين جهتين أو أكثر وأن يقع التنازع بين حكمتين أو قرارين نهائيتين صادرين في الاختصاص . وأخيرا أن يكون الاختصاص منحصرًا في جهة من تلك الجهتين المتنازعتين .

الأحكام

١٦٨٢ - المقصود بالتنازع السلبي في الاختصاص أن تختل كل من المحكمتين عن اختصاصها دون أن تفصل في الموضوع ، ويشترط لقيامه أن يكون التنازع منصبا على أحكام أو أوامر نهائية متعارضة ولا سبيل إلى التحلل منها بغير تعيين المحكمة المختصة .
(١٩٨٤/٢/٩ أحكام النقض س ٣٥ ق ٢٧ ص ١٣٧ ،
١٩٨٣/٣/٢٤ س ٣٤ ق ٨٧ ص ٤٢٣ ، ١٩٨٢/١٢/١٤ س ٣٣ ق ٢٠٣ ص ١٩٨٤)

١٦٨٣ - مؤدى نص المادة ٢٢٦ إجراءات جنائية هو أن دائرة الجنح المستأنفة بالمحكمة الابتدائية هي التي يرفع إليها طلب تعيين المحكمة المختصة بالفصل في الدعوى في حالة قيام تنازع سلبي على الاختصاص من

محكمتين تابعتين لمحكمة ابتدائية واحدة .

(١٦/١٦٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٢٧ ص ٦٠١)

١٦٨٤ - مؤدى نصي المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ اجراءات جنائية يجعل طلب تعيين المحكمة المختصة منوطا بالجهة التي يطعن امامها في احكام وقرارات الجهتين المتنازعتين او احدهما .
(١٢/١٦٧٥ أحكام النقض س ٢٦ ق ٩ ص ٣٦)

١٦٨٥ - لا يشترط لاعتبار النزاع قائما ان يقع بين جهتين من جهات الحكم او جهتين من جهات التحقيق . بل يصح ان يقع بين جهة من جهات الحكم وأخرى من جهات التحقيق .
(١٠/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٦٧ ص ٨٠٤ ، ٢/١٩٧٣ ق ٥٨ ص ٢٦١ ، ١٠/١٩٦٧ س ١٨ ق ١٨٧ ص ٩٣١ ، ٣/١٩٦٤ س ١٥ ق ٤٠ ص ١٩٧ ، ٢/١٩٦٣ س ١٤ ق ٢٤ ص ١١٣)

١٦٨٦ - شرط قيام تنازع سلبي على الاختصاص ان يكون النزاع منصبا على اوامر أو احكام نهائية متعارضة ، ولا سبيل للتدخل منها بغير طريق طلب تعيين الجهة المختصة ، فاذا كان السبيل لم ينفلق امام النيابة العامة لاعادة طرح الدعوى على غرفة الاتهام في حالة ليس لها فيها أن تحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فانه لا محل للقول بقيام تنازع سلبي على الاختصاص .
(٢٨/١١/١٩٦٠ أحكام النقض س ١١ ق ١٥٩ ص ٨٢٣)

١٦٨٧ - لما كان من المقرر أن الدعوى الجنائية نظل قائمة الى ان يصدر في موضوعها حكم نهائي بالادانة أو البراءة ، وأن الحكم بعدم الاختصاص لا يترتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية بل تبقى ويجوز رفعها امام المحكمة المختصة للفصل في موضوعها بحكم نهائي ، ولا قيد على النيابة العامة في ذلك حتى ولو كان الحكم بعدم الاختصاص لم يصبح نهائيا بعد اذ ليس في القانون ما يمنع من أن ترفع دعوى امام محكمتين مختلفتين تقضي كل منهما بحكم فيها ، بل ان القانون نظم حالات التنازع السلبي ، لما كان ذلك ، فانه بفرض صدور حكم بعدم الاختصاص من محكمة أمن الدولة العسكرية ، فان تحريك الدعوى امام المحكمة المدنية يكون متفقا

وصحيح القانون .

(١٩٨٢/١/٢٧ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٩ ص ١٠٣)

١٦٨٨ - ولئن كان من المقرر انه يشترط لقيام تنازع سلبي على الاختصاص أن يكون التنازع على أوامر وأحكام نهائية متعارضة ولا سبيل إلى التحلل منها بغير طلب تعيين الجهة المختصة ، إلا أنه إذا كان قضاء المحكمة الاستثنائية بإلغاء حكم الإدانة وبعدم اختصاص محكمة أول درجة استنادا إلى أن المتهم حدث - على خلاف الثابت بمدوناتها - وقضاء محكمة الأحداث غيايبا بعدم اختصاصها لأن المتهم غير حدث يوجب قبول طلب النيابة تعيين المحكمة المختصة .

(١٩٨٤/٣/١٥ أحكام النقض س ٣٥ ق ٦١ ص ٢٩٣)

مادة ٢٢٧

إذا صدر حكمان بالاختصاص أو بعدم الاختصاص من جهتين تابعتين لمحكمتين ابتدائيتين أو من محكمتين ابتدائيتين أو من محكمتين من محاكم الجنائيات أو من محكمة عادية ومحكمة استثنائية يرفع طلب تعيين المحكمة المختصة إلى محكمة النقض .

- تقابل معن المادة ٢٤١ من القانون السابق .

- المذكرة الإيضاحية : ويتطلب هنا الشروط آتية البيان في المادة السابقة مع اختلاف

الحاكم الواقع بينها النزاع .

الأحكام

المحكمة العليا

١٦٨٩ - مؤدى نص المادة ٢٢٧ إجراءات جنائية أن محكمة النقض هي التي يرفع إليها طلب تعيين المحكمة المختصة في حالة قيام تنازع سلبي بين محكمة عادية ومحكمة استثنائية ذات اختصاص قضائي ، إلا أن قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ قد نقل هذا الاختصاص إلى محكمة تنازع الاختصاص وفقا لنص المادة ١٧ منه ، وأخيرا نقل الاختصاص ذاته إلى المحكمة العليا بما نصت عليه المادة الرابعة من قانونها الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ . لما كان ما تقدم فإن طلب.

تعيين المحكمة المختصة الذي تقدمت به النيابة العامة بناءً منها على المادة ٢٢٧ سالفه الذكر منصبا على قيام تنازع سلبي بين جهة القضاء العادي وبين محكمة استئنائية ذات اختصاص قضائي مما تختص بالفصل فيه المحكمة العليا .

(١٩٧٧/٦/١٢ أحكام النقض س ٢٨ ق ٥٧ ص ٧٤٩)

١٦٩٠ - مؤدى نص المادة ٢٢٧ اجراءات جنائية هو أن محكمة النقض هي التي يرفع اليها طلب تعيين المحكمة المختصة بالفصل في الدعوى في حالة قيسام تنازع سلبي على الاختصاص بين محكمة عادية ومحكمة استئنائية كالمحكمة العسكرية . فلما صدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية انتقل هذا الاختصاص الى محكمة تنازع الاختصاص بموجب المادة ١٧ منه ، وأخيرا نقل الاختصاص المذكور الى المحكمة العليا بما نصت عليه المادة الرابعة من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ بإصدار قانون المحكمة العليا ، وأكد القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية هذا الاختصاص بإسقاطه الفقرة الأولى من المادة ١٧ المشار اليها . ولما كان طلب تعيين الجهة المختصة الذي تقدمت به النيابة العامة منصبا على قيام تنازع سلبي بين جهة قضاء عادية هي محكمة الجنح الجزئية وهيئة أخرى ذات اختصاص قضائي هي المحكمة العسكرية المركزية مما يختص بالفصل فيه المحكمة العليا على ما سلف بيانه ، فانه يتعين الحكم بعدم اختصاص محكمة النقض بنظر الطلب .

(١٩٧٤/٤/١ أحكام النقض س ٢٥ ق ٧٩ ص ٣٦٧)

١٦٩١ - مؤدى نص المادة ٢٢٧ اجراءات جنائية أن محكمة النقض هي التي يرفع اليها طلب تعيين المحكمة المختصة في حالة قيام تنازع سلبي بين محكمة عادية ومحكمة استئنائية ذات اختصاص قضائي ، الا أن قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ قد نقل هذا الاختصاص الى محكمة تنازع الاختصاص ، وأخيرا نقل هذا الاختصاص ذاته الى المحكمة العليا بموجب المادة الرابعة من قانونها الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ .

(١٩٧٣/١٠/١ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٦٧ ص ٨٠٤)

١٦٩٢ - مؤدى نص المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ اجراءات جنائية يجعل

تعيين المحكمة المختصة منوطا بالجهة التي يرفع اليها الطعن في احكام الجهتين المتنازعتين او احدهما مادام احكامان الصادران منهما قد اصبحا نهائين لعدم الطعن فيهما . ومحكمة النقض هي الجهة صاحبة الولاية العامة بمقتضى المادة ٢٢٧ فى تعيين الجهة المختصة بالفصل فى الدعاوى عند قيام التنازع ولو كان بين محكمتين احدهما عادية والاخرى استثنائية .
(١٩٦٤/١/٦ احكام النقض س ١٥ ق ٥ ص ٢٤)

صور لتنازع سلبي

١٦٩٣ - عدم طعن النيابة العامة بالنقض فى حكم محكمة الجنايات . بعدم اختصاصها لكون الواقعة جنحة ، وسبق صدور حكم نهائى من محكمة الجنح المستأنفة بعدم اختصاصها لاعتبار الواقعة جنائية ، يتوافر به التنازع السلبي .

(١٩٨١/١/١٢ احكام النقض س ٣٢ ق ٧ ص ٦٠)

١٦٩٤ - متى كان حكم محكمة الجنح المستأنفة بتأييد حكم عدم الاختصاص الصادر من المحكمة الجزئية قد أصبح نهائيا ، كما أصبح نهائيا من قبل امر مستشار الاحالة باحالة الدعوى الى محكمة الجنح بعدم قبول الطعن المرفوع عنه من النيابة العامة شكلا ، فان كلتا الجهتين أصبحتا متخليتين حتما عن نظر القضية وبذا يقوم التنازع السلبي الذى رسم القانون الطريق لتلافي نتائجه .

(١٩٧٣/٢/٢٦ احكام النقض س ٢٤ ق ٥٨ ص ٢٦١)

١٦٩٥ - لما كانت غرفة الاتهام ان هي الا دائرة من دوائر المحكمة الابتدائية ، ومن ثم فالفصل فى الطلب المقدم من النيابة العامة بشأن التنازع السلبي القائم بين غرفة الاتهام والمحكمة الجزئية ينمقد لمحكمة النقض على أساس انها هي الدرجة التى يطن امامها فى قرارات الغرفة عندما يصح الطعن قانونا .

(١٩٦٤/٣/١١ احكام النقض س ١٥ ق ٢٤ ص ١١٣)

١٦٩٦ - الفصل فى الطلب المقدم من النيابة العامة بشأن التنازع السلبي بين غرفة الاتهام ومحكمة الجنايات ينمقد لمحكمة النقض باعتبارها المحكمة التى يطن امامها فى احكام محكمة الجنايات وقرارات غرفة الاتهام

عندما يصح الطعن قانونا .

(١٩٦٣/٢/١١ أحكام النقض س ١٤ ق ٢٤ ص ١١٣)

١٦٩٧ - متى كان القرار الصادر من غرفة الاتهام بعدم اختصاصها بنظر الدعوى غير جائز الطعن فيه بطريق النقض ، ولا تستطيع الغرفة فيما لو قدمت إليها القضية من جديد أن تميد نظرها بعد أن سبق طرحها عليها واصدارها قرارا فيها ، كما أن محكمة الجنايات سوف تحكم حتما بعدم قبول الدعوى الجنائية الخاصة بجناية احرار المخدر لعدم احوالتها اليها عن طريق غرفة الاتهام ، فان محكمة النقض حرصا على المدلة أن يتعطل سيرها يكون لها أن تعتبر الطعن في هذه الحالة بمثابة طلب تعيين الجهة المختصة وفقا للمادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية وأن تقبل هذا الطلب على أساس وقوع التنازع السلبي بين غرفة الاتهام التي تخلت عن نظرها الدعوى وبين محكمة الجنايات التي سوف تحكم حتما بعدم قبول الدعوى الجنائية الخاصة باحرار المخدر .

(١٩٦٣/٢/١١ أحكام النقض س ١٤ ق ٢٤ ص ١١٣)

١٦٩٨ - اذا كانت الدعوى قد قضى فيها من محكمة اول درجة ، ثم لما استأنف المحكوم عليه قضت المحكمة الاستئنافية ببطلان الحكم المستأنف واعادة الأوراق الى محكمة اول درجة للفصل فيها مجددا ، فلما قدمت القضية الى هذه المحكمة قررت اعادتها بحالتها الى محكمة الجنيح المستأنفة لنظرها بمعرفتها ، فقضت هذه فيها ، فالطعن في هذا الحكم بمقولة أنه صدر من محكمة لا ولاية لها على الدعوى غير صائب . ذلك أن المحكمة الاستئنافية حين قضت اول مرة ببطلان الحكم المستأنف قد أخطأت فيما أمرت به من اعادة الدعوى الى محكمة اول درجة للفصل فيها . اذ هذه المحكمة كانت قد استنفدت ولايتها بالقضاء في موضوعها مما يعتبر تخليا من المحكمة الاستئنافية عن واجبها في نظر الدعوى والحكم فيها بعد أن اعادتها اليها محكمة الدرجة الأولى بحالتها ، فانها تكون قد قضت على ما قام في الواقع بين المحكمتين من تنازع سلبي في الاختصاص ، وما فملته المحكمة الاستئنافية من ذلك هو ما كان الأمر منتها الىه بالتطبيق لقواعد وتوزيع الاختصاص بين المحاكم .

(١٩٥٢/١١/٢٥ أحكام النقض س ٤ ق ٦٣ ص ١٥٤)

١٦٩٩ - يقبل شكلا الطلب المرفوع من النيابة عن قرارين صادرين بعدم الاختصاص أحدهما من قاضى تحقيق معكمه معينه والآخر من قاضى التحقيق بمحكمة أخرى لتعيين الجهة المختصة التى تتولى السير فى تحقيق شكوى معينة .

(١٩٥٢/١١/٤ أحكام النقض ص ٤ ق ٣٢ ص ٧٣)

١٧٠٠ - اذا قدم متهم الى قاضى الاحالة بتهمة جنسية فقرر احالة الدعوى الى محكمه الجنب للفصل فيها على أساس عقوبة الجنبه واصبح هذا القرار نهائيا ، ثم نظرت محكمة الجنب هذه القضية وحكمت على المتهم بالمحبس مع الشغل فاستأنفت النيابة وقضت محكمة الجنب المستأنفة بعدم الاختصاص بنظر الدعوى فانها تكون قد اخطأت ، اذا ما كان يجوز لها أن تقضى بمنهم اختصاصها بنظر الدعوى لأنها أحيلت اليها باعتبارها جنائية للحكم فيها على أساس عقوبة الجنبه ، بل كان الواجب عليها أن تنظرها على هذا الاعتبار ، ولكن اذا كان حكمها بعدم الاختصاص قد اصبح نهائيا ، فانه يكون ثمة تنازع سلبى فى الاختصاص ، ولا يزول هذا التنازع بتقديم القضية لقاضى الاحالة مرة أخرى ، اذ هو بمقتضى القانون يجب عليه أن يقضى فيها بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها بالأمر السابق صدوره منه ، ويكون للنسبة وقد فات ميعاد الطعن على الحكم بطريق النقض أن تتقدم بطلب تعيين المحكمة المختصة بالفصل فى الدعوى حتى لا يفلت الجاني من العقاب ويكون من المتعين قبول هذا الطلب واحالة القضية الى محكمة الجنب الاستثنائية للفصل فيه .

(١٩٥١/٢/٢٠ أحكام النقض ص ٢ ق ٢٥١ ص ٦٦١)

١٧٠١ - اذا كانت الحالة المروضة لا تمدو أن تكون حكما صدر من جهة واحدة ، هي محكمة الجنب المستأنفة فى الدعوى بعدم اختصاصها بنظرها ، واصبح هذا الحكم نهائيا وليس ثمة جهة أخرى تتنازع هذا الاختصاص لا سلبا ولا ايجابا ، فيكون الطلب المقدم من النيابة السامة لتعيين جهة الاختصاص - بقوله ان هذه الدعوى اذا عرضت على محكمة الجنائيات فستقضى أيضا بعدم اختصاصها بنظرها - على غير أساس من القانون لانتفاء العلة مما يتعين معه رفضه .

(١٩٥٩/١٠/١٢ أحكام النقض ص ١٠ ق ١٦٨ ص ٧٩)

مادة ٢٢٨

لكل من الخصوم في الدعوى تقديم طلب تعيين المحكمة التي تفصل فيها بعريضة مشفوعة بالأوراق المؤيدة لهذا الطلب .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- المذكرة الإيضاحية : والإجراء هنا قاصر على مجرد الطلب مؤيدا بالأوراق وليس دعوى أو طعنا تراض فيه إجراءات أو مواعيد خاصة .

مادة ٢٢٩

تلمر المحكمة بعد اطلاعها على الطلب بإيداع الأوراق في قلم الكتاب ليطلع عليها كل من الخصوم البالغين ، ويقدم مذكرة بالقواله في مدة العشرة أيام التالية لإعلانه بالإيداع ، ويترتب على أمر الإيداع وقف السير في الدعوى تقدم بشأنها الطلب ، ما لم تر المحكمة غير ذلك .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- المذكرة الإيضاحية : أفصحت هذه المادة من حق الخصوم في الاطلاع وأبداء الأرائك بمذكرة وفي صورة التنازع الإيجابي يتعين وقف السير في الدعوى موضوع الطلب ، إلا اذا رأت الجهة المطروحة عليها الطلب أن تسير أي المحكمتين أو هما معا في الدعوى .

حكم

١٧٠٢ - ان محل تطبيق المادة ١٦ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية أن تكون دعوى الموضوع الواحد منظورة أمام جهتي القضاء المادى والادارى وقضت كلتاها باختصاصها بنظرها في حالة التنازع الإيجابي أو بعدم اختصاصها بنظرها في حالة التنازع السلبي ، فيقوم عندئذ سبب لطلب تعيين المحكمة التي تنظر الدعوى وتفصل فيها ، ويترتب على تقديم الطلب في هذه الحالة - وفقا للمادة ١٨ من هذا القانون - وقف السير في الدعوى ، أما اذا اختلف موضوع الدعويتين فانه لا يكون ثمة محل لطلب وقف السير في الدعوى الجنائية .

(١٩٦٣/١٢/٢٤ أحكام النقض س ١٤ ق ١٨٢ ص ٩٨٩)

مادة ٢٣٠

تعين محكمة النقض أو المحكمة الابتدائية بعد الاطلاع على الأوراق

المحكمة أو الجهة التي تتولى السير في الدعوى ، وتفصل أيضا في شأن الاجراءات والأحكام التي تكون قد صدرت من المحاكم الأخرى التي قفست بإلغاء اختصاصها .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- المذكرة الإيضاحية : عند تعيين المحكمة أو الجهة التي تتولى السير في الدعوى يجب ببصان حكم القرائات التي أصدرتها الجهات المتنازعة من حيث تأييدها أو إبطالها كلها أو بعضها .

الأحكام

١٧٠٣ - قضاء محكمة ثاني درجة بإعادة الدعوى الى محكمة أول درجة للفصل في الاعتراض على الأمر الجنائي الصادر منها من جديد بعد سابقة فصلها في موضوعه ، هو قضاء منه للخصومة على خلاف ظاهره ويتمتع اعتبار الطعن بالنقض في هذا القضاء - ولو بعد الميعاد المقرر - طلبا لتعيين الجهة المختصة بنظر الدعوى على أساس قيام تنازع سلبى فى الاختصاص بين محكمتي أول وثاني درجة والحكم بالحالة الدعوى الى المحكمة الأخيرة .

(١٠/١٢/١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٨٥ ص ٥٩٢)

١٧٠٤ - مؤدى نص المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية أن طلب تعيين المحكمة المختصة يرفع الى الجهة التي يرفع اليها الطعن فى أحكام وأوامر الجهتين المتنازعتين أو احدهما ، وبالتالي فان محكمة النقض هى صاحبة الولاية فى تعيين الجهة المختصة بالفصل فى الدعاوى عند قيام التنازع بين محكمة الجنتح المستأنفة وبين مستشار الاحالة باعتبارها الجهة التي يطمح أمامها فى أحكام المحكمة المذكورة وأوامر مستشار الاحالة ، ومن ثم فان الفصل فى التنازع موضوع الطلب المقدم من النيابة العامة يعتمد لمحكمة النقض . لما كان ما تقدم فانه يتمتع قبول الطلب وتعيين محكمة جنايات القاهرة للفصل فى الدعوى - عن التهمة الثانية التي انصب عليها ، ولو أن المتهم وحده هو الذى استأنف حكم محكمة الجنتح بعدم الاختصاص ، ذلك بأن المقام فى الطلب المقدم لمحكمة النقض هو مقام تحديد المحكمة ذات الاختصاص وليس طعنا من المحكوم عليه وحده يمنع القانون أن يسوى مركزه بهذا الطعن ، ولا سبيل للفصل فى الطلب المقدم من النيابة العامة الا بتطبيق نص المادة ١٨٠ من قانون الاجراءات الجنائية التي

توجب الاحالة الى محكمة الجنايات في جميع الأحوال .
(١٩٧٣/٢/٢٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ٥٨ ص ٢٦١)

١٧٠٥ - متى كان الأمر الصادر من مستشار الاحالة بعدم اختصاصه بنظر الدعوى بمقولة ان المتهم حدث - تبعا الى السن الذي قدره له - قد جاء مخطئا نظرا لما ثبت من أن المتهم المذكور استنادا الى التقرير المعطى من الطبيب الشرعى لا يدخل في زمرة الأحداث ، وكان قرار مستشار الاحالة وان كان في ظاهره قرارا غير منه للخصومة الا أنه سيقابل حتما بحكم من محكمة الأحداث بعدم اختصاصها بنظر الدعوى مما يحقق التنازع السببي بين مستشار الاحالة - الذي تخل عن نظر الدعوى بوصفه جهة تحقيق - وبين محكمة الأحداث بوصفها جهة الحكم التي ستقضى حتما بعدم اختصاصها بنظر الدعوى اذا ما رجعت اليها ، وكان مستشار الاحالة بأمره بعدم الاختصاص قد حجب نفسه عن نظر موضوع الدعوى فانه يتبين اجابة النيابة العامة الى ليطها واحالة القضية الى مستشار الاحالة للفصل فيها .

(١٩٧٠/١٢/٦ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٨١ ص ١١٦٥)

١٧٠٦ - متى كانت محكمة الجنايات قد تخلت عن نظر الدعوى بناء على ما تصورته خطأ من حادثة سن المتهم ، وكانت محكمة الأحداث سوف تقضى حتما بعدم اختصاصها بنظرها لما ثبت من أن سن المتهم وقت ارتكاب الجريمة تزيد على خمس عشرة سنة مما يوفر وقوع التنازع السببي بين المحكمتين الذي ينسقد الفصل فيه لمحكمة النقض طبقا لمؤدى نص المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ اجراءات جنائية ، فانه يتعين قبول طلب النيابة العامة وتمييز محكمة جنايات ٠٠٠ للفصل في الدعوى .

(١٩٦٨/١٢/٩ أحكام النقض س ١٩ ق ٢١٦ ص ١٠٥٩)

١٧٠٧ - محكمة النقض هي صاحبة الولاية في تمييز المحكمة المختصة بالفصل في الدعاوى عند قيام التنازع بين محكمة ابتدائية ومحكمة استئنافية على اساس انها الدرجة التي يطمح أمامها فى أحكام محكمة الجنب المستأنفة - وهي احدى المجتبتن المتنازعتين - عندما يصح الطعن قانونا ، ولما كانت المحكمة الاستئنافية قد أخطأت فى تطبيق القانون حيث قضت باعادة القضية الى محكمة اول درجة للفصل فيها من جديد على الرغم من استنفاد هذه المحكمة الأخيرة ولايتها بقضائها بسقوط الحق فى اقامة الدعوى

الجنائية بمضى المدة مما هو في واقعه حكم صادر في موضوع الدعوى ، فانه
ينعين قبول الطالب وتعيين محكمة الجنب المستأنفة المختصة للفصل في
الدعوى .

(١٩٦٧/١٠/٢ أحكام النقض س ١٨ ق ١٨١ ص ٩٠١)

١٧٠٨ - قرار مستشار الاحالة خطأ احالة المظنون ضده الى محكمة
الأحداث وان يكن في ظاهره قرارا غير منه للمقصومة ، الا أنه سيقابل حتما
بحكم من محكمة الأحداث بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لما ثبت من أن
سن المتهم وقت ارتكاب الحادث كانت تزيد على خمس عشرة سنة ، ومن ثم
فقد وجب حرصا على العدالة أن يتعطل سيرها اعتبار الطعن المقدم من النيابة
العامة طلبا بتعيين الجهة المختصة بنظر الدعوى وقبول هذا الطلب على أساس
وقوع التنازع السلبي بين مستشار الاحالة كجهة تحقيق ومحكمة الأحداث
كجهة قضاء وتعيين محكمة الجنايات المختصة للفصل في الدعوى .
(١٩٦٦/٦/٧ أحكام النقض س ١٧ ق ١٤٥ ص ٧٧٥)

مادة ٢٣١

إذا رفض الطلب يجوز الحكم على الطالب اذا كان غير النيابة العامة او
من يقوم بوظيفتها لدى جهات القضاء الاستئنافية بقراءة لا تتجاوز خمسة
جنيئات .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- المذكرة الايضاحية : ورفض الطلب يكون عند عدم توافر الشروط الخاصة بالتنازع .

الباب الثاني
في محاكم المخالفات والجُنح

الفصل الأول

في اعلان الخصوم

مادة ٢٣٢

تعال الدعوى الى محكمة الجنح والمخالفات بناء على امر يصدر من لاقى التحقيق او محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة او بناء على تكليف التهم مباشرة بالحضور من قبل احد اعضاء النيابة العامة او من المدعى بالحقوق المدنية .

ويجوز الاستغناء عن تكليف التهم بالحضور اذا حضر بالجلسة ووجهت اليه التهمة من النيابة العامة وقبل المحاكمة .

ومع ذلك فلا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية ان يرفع الدعوى الى المحكمة بتكليف خصمه مباشرة بالحضور امامها في الحالتين الآتيتين :

اولا - اذا صدر امر من لاقى التحقيق او من النيابة العامة بان لا وجه لاقامة الدعوى ولم يستأنف المدعى بالحقوق المدنية هذا الامر في اليمعاد او استأنفه فايدته محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة .

ثانيا - اذا كانت الدعوى موجهة ضد موظف او مستخدم عام او احد رجال الضبط لجريمة وقعت منه اثناء تاديه وظيفته او بسببها ما لم تكن من الجرائم المتسار اليها في المادة ١٢٣ من قانون العقوبات .

- " لقيت عبارة " او مستشار الاحالة " من الفقرة الاولى بموجب القرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذي صدر ونشر في ١٩٨١/١١/٤ على ان يعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

- راجع المذكرة الايضاحية للقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ تحت المادة ١٥٨ .

- معدلة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ الصادر في ١٩٥٦/٣/٢١ . ونشر في

١٩٥٦/٣/٢٥ .

- معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ . ونشر في

١٩٦٢/٦/١١ .

- البند ثانياً مضاف بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ الصادر في ١٩٧٢/٩/٢٨ . ونشر في ١٩٧٢/٩/٢٨ .

- راجع ما جاء بالملذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ تحت المادة ٦٣ .
- راجع ما جاء بالملذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- راجع ما جاء بالملذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ تحت المادة ١٥ .
- تقابل الفقرة الأولى نص المادتين ١٢٩ و١٥٧ من القانون السابق بالنسبة لمراد المخالفات والجنح .

مادة ٢٢٢ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

تحال الدعوى في الجنح والمخالفات بناء على أمر يصدر من قاضي التحقيق أو غرفة الاتهام أو بناء على تكليف التهم مباشرة بالحضور من قبل أحد أعضاء النيابة العامة أو من المدعى بالحقوق المدنية .

ويجوز الاستغناء عن تكليف التهم بالحضور اذا حضر بالجلسة ووجهت اليه التهمة من النيابة العامة وقبل المحاكمة .

مادة ٢٢٢ ممدلة بقانون ١٢١ لسنة ١٩٥٦ :

تحال الدعوى في الجنح والمخالفات بناء على أمر يصدر من قاضي التحقيق أو غرفة الاتهام أو بناء على تكليف التهم مباشرة بالحضور من قبل أحد أعضاء النيابة العامة أو من المدعى بالحقوق المدنية .

ويجوز الاستغناء عن تكليف التهم بالحضور اذا حضر بالجلسة ووجهت اليه التهمة من النيابة العامة وقبل المحاكمة .

ومع ذلك فلا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يرفع الدعوى الى المحكمة بتكليف خصمه مباشرة بالحضور أمامها في الحاليتين الآتيتين :

- أولاً : اذا صدر أمر من قاضي التحقيق أو من النيابة العامة بسم وجود وجه لاقامة الدعوى ولم يعطى المدعى بالحقوق المدنية فيه في المياد أو طعن فيه وأيدت غرفة الاتهام الأمر .
- ثانياً : اذا كانت الدعوى موجهة ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها .

مادة ٢٢٢ ممدلة بقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ :

تحال الدعوى الى محكمة الجنح والمخالفات بناء على أمر يصدر من قاضي التحقيق أو مستشار الإحالة أو محكمة الجنح المستأنفة منقطة في غرفة المشورة أو بناء على تكليف التهم مباشرة بالحضور من قبل أحد أعضاء النيابة العامة أو من المدعى بالحقوق المدنية .

ويجوز الاستغناء عن تكليف التهم بالحضور اذا حضر بالجلسة ووجهت اليه التهمة من النيابة العامة وقبل المحاكمة .

ومع ذلك فلا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يرفع الدعوى الى المحكمة بتكليف خصمه مباشرة بالحضور أمامها في الحاليتين الآتيتين :

- أولاً : اذا صدر أمر من قاضي التحقيق أو من النيابة العامة بأن لا وجه لاقامة الدعوى ولم يستأنف المدعى بالحقوق المدنية هذا الأمر في المياد أو استأنف فايدته محكمة الجنح المستأنفة منقطة في غرفة المشورة .

نانيا : اذا كانت الدعوى موجهة ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضيف لجريمة
وجبت منه اثناء تادية وظيفته أو بسببها .

الأحكام

التكليف بالحضور

١٧٠٩ - من المقرر أن القرار الصادر بإحالة الدعوى من إحدى
الدوائر الى دائرة أخرى بالمحكمة ذاتها هو مما لا يوجب القانون اخطار
الغائبين من الخصوم به .

(١٨/١/١٩٧٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٤ ص ٧٠)

١٧١٠ - اذا انقطعت حلقة الاتصال بين الجلسات بسقوط احدها
أو تغير مقر المحكمة من مقر الى آخر فانه يكون لزاما اعلان المتهم اعلانا
جديدا بالجلسة التي حددت لنظر الدعوى بالمقر الجديد .

(٤/٥/١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ١٥٤ ص ٦٥١)

١٧١١ - المقرر أن الدعوى الجنائية اذا انقطعت عن السير بأن
لم تنظر في الجلسة الأخيرة المحددة لها ثم تعجلت أو أجلت اداريا ، فانه
ينعين أن يعلن المتهم بورقة تكليف صحيحة كيما يترتب عليها اثرها .

(١٣/٤/١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ١٣٩ ص ٥٨٣)

١٧١٢ - متى كان الثابت من الأوراق أن الدعوى تعثرت في
الطريق أو انقطعت عن السير بأن لم تنظر في الجلسة الأخيرة المحددة لها
ثم تعجلت فجأة من جانب النيابة ، فانه كان من الواجب أن يعلن المتهم
بورقة التكليف بالحضور صحيحة كيما يترتب عليها اثرها . فاذا كان المتهم
لم يحضر ولم يعان اصلا فلا يحق للمحكمة أن تتعرض للدعوى ، فان هي
فعلت كان حكمها باطلا .

(٢٥/١٢/١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ٣٦١ ص ١٣١٣)

١٧١٣ - لا يمكن اعتبار الحكم الذي يصدر في الدعوى بعد
تعجيلها من النيابة دون اعلان المتهم حضوريا بالنسبة الى المتهم ما دام هو
لم يكن في الواقع حاضرا الاجراءات التي تمت بعد تحريك الدعوى ولم يكن

يعلم بها .

(١٩٥٦/١٢/٢٥ أحكام النقض س ٧ ق ٣٦١ ص ١٣١٣)

١٧١٤ - الأصل - متى صح الإعلان بداءة - أن يتتبع أطراف الدعوى سيرها من جلسة الى أخرى ، طالما كانت متلاحقة حتى يصدر الحكم فيها ، الا انه من جهة أخرى اذا بدا للمحكمة بعد حجز الدعوى للحكم أن تميدها للمرافعة استثنافا للسير فيها يحتم دعوة المحصوم للتصاء بالدعوى . ولا تتم هذه الدعوة الا باعلانهم على الوجه المنصوص عليه فى القانون أو يثبت حضورهم وقت النطق به .

(١٩٦٧/٥/٢٣ أحكام النقض س ١٨ ق ١٣٩ ص ٧٠ ،

١٩٦٩/١/٦ س ٢٠ ق ٢ ص ٧)

١٧١٥ - لا تتصل المحكمة بالدعوى من غير الطريق الذى رسمه القانون .

(١٩٦١/١٠/٣ أحكام النقض س ١٢ ق ١٧٣ ص ٨٧٣)

١٧١٦ - اذا كان عمل القاضى لفوا وباطلا بطلانا أصليا لان الدعوى سمت الى ساحته من غير طريقها القانونى فلا عبء بباطل ما أتاه او اجراه ، وهو من بعد اذا اتصل بالدعوى اتصلا صحيحا مطابقا للقانون فله ان يفصل فيها وتكون اجراءات المحاكمة عندئذ هى اجراءات مبتدأة .

(١٩٥٩/٤/٢٠ أحكام النقض س ١٠ ق ٩٩ ص ٤٥١)

١٧١٧ - لم يأت القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٦ الصادر فى ٢١ مارس ١٩٥٦ بتعديل المادة ٢٣٢ اجراءات جنائية بجديده ، بل أكد رأيا استقر عليه الفقه والقضاء من قبل صدوره ومن بعده .

(١٩٥٩/٦/٨ أحكام النقض س ١٠ ق ١٤٠ ص ٦٢٩)

١٧١٨ - لا يستوجب القانون اجراء تحقيق ابتدائى فى مواد الجنح بل يجيز رفع الدعوى العمومية بغير تحقيق سابق .

(١٩٥٦/٦/١١ أحكام النقض س ٧ ق ٢٣٧ ص ٨٦٢)

١٧١٩ - ان القانون يجيز رفع الدعوى العمومية فى مواد الجنح والمخالفات بطريق تكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة ولو من غير أى

تحقيق سابق ، فاذا كان المحضر حرر أولا على اعتبار أن الواقعة مخالفة فإن ذلك ليس من شأنه أن يطل إجراءات المحاكمة التي سير فيها على اعتبار أن الواقعة جنحة .

(١٩٤٤/١٢/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٣٥)

ص ٥٦٩)

١٧٣ - من المقرر أن الدعوى الجنائية لا تعتبر مرفوعة بمجرد التأشير من النيابة العامة بتقديمها إلى المحكمة لأن التأشير بذلك لا يعدو أن يكون أمرا إداريا إلى قلم كتاب النيابة لإعداد ورقة التكليف بالحضور حتى إذا ما أعدت ووقعها عضو النيابة جرى من بعد إعلانها وفقا للقانون وترتب عليها كافة الآثار القانونية بما في ذلك قطع التقادم بوصفها من إجراءات الاتهام .

(١٩٧٩/١٠/٢٥ أحكام النقض ص ٣٠ ق ١٦٦ ص ٧٨٤)

١٧٣١ - الدعوى لا تعتبر مرفوعة بمجرد التأشير من النيابة العمومية بتقديمها للجلسة . بل لا بد لذلك من إعلان المتهم بالحضور للجلسة .

(١٩٤٦/١١/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٢٨)

ص ٢٣٤)

١٧٣٢ - أنه وإن كان صحيحا أن المتهم من واجبه عند تأجيل الدعوى في مواجهته إلى يوم معين للنطق بالحكم فيها أن يتبعها فيمتنع الحكم عند النطق به صادرا في حضوره ، إلا أن هذا محله أن يكون المتهم في مقدوره تتبع سير دعواه ويعلم أولا بأول بما جرى أو يجري فيها ، فاذا حال بينه وبين ذلك مانع قهري ، كالمرض أو التجنيد ، فلا يصح اقتراض علمه بالحكم يوم صدوره ومحاسبته على هذا الأساس بالنسبة لمبدأ الاستئناف .

(١٩٤٦/٥/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٦٥)

ص ١٥٨)

١٧٣٣ - أن القانون لم يعرف المتهم في أي نص من نصوصه ، فيعتبر متهمًا كل من وجهت إليه تهمة من أية جهة كانت ، ولو كان هذا

التوجيه حاصلًا من المدعى المدني ويغير تدخل النيابة .
(١٩٣٤/٦/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٦٤
ص ٣٤٩)

١٧٢٤ - الاصل أن الأشخاص الاعتبارية لا تسأل جنائيا عما يقع
من يمثلها من جرائم أثناء قيامهم بأعمالها ، بل أن الذي يسأل هو مرتكب
الجريمة منهم شخصيا .
(١٩٦٧/٥/١٦ أحكام النقض س ١٨ ق ١٣١ ص ٦٨١)

تحريك الدعوى المباشرة

١٧٢٥ - إذا لم يكن الضرر الذي لحق بالمدعى المدني ناشئًا عن
الجريمة انحصر عنه وصف الضرر من الجريمة وأضحت دعواه المباشرة في
شقيها الجنائي والمدني غير مقبولة .
(١٩٨١/١٢/٩ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٩١ ص ١٠٧٢)

١٧٢٦ - البين من نص المادة ٢٣٢ إجراءات جنائية في صريح
لفظه وواضح دلالة أن حق توجيه التهمة إلى المتهم بالجلسة عند قبوله
المحاكمة مقصور على النيابة العامة دون المدعى بالحقوق المدنية . وأن الدعوى
الجنائية التي ترفع مباشرة من المدعى بالحقوق المدنية ودعواه المدنية التابعة
لها المؤسسة على الضرر الذي يدعى أنه لحقه من الجريمة ، لا تنعقد المحصومة
بينه وبين المتهم وهو المدعى عليه فيهما إلا عن طريق تكليف بالحضور أمام
المحكمة تكليفا صحيحا ، وما لم تنعقد المحصومة بالطريقة التي رسمها
القانون ، فإن الدعوى الجنائية والمدنية لا تكونا مقبولتين من المدعى بالحقوق
المدنية في الجلسة ، وذلك لأن القانون أجاز رفع الدعوى المدنية في الجلسة
في حالة ما إذا كانت من الدعاوى الفرعية فقط أي مجرد ادعاء بحقوق مدنية
عملا بنص المادة ٢٥١ إجراءات .
(١٩٨٤/٤/٥ أحكام النقض س ٣٥ ق ٨٥ ص ٣٩٠)

١٧٢٧ - عدم قبول الدعوى الجنائية عن جريمة السب لاعلان
صحيفة الدعوى المباشرة بعد انقضاء مدة السقوط المقررة في المادة ٣
إجراءات جنائية يترتب عليه عدم قبول الدعوى المدنية التابعة لها .
(١٩٧١/٣/٢٢ أحكام النقض س ٢٢ ق ٦٥ ص ٢٧١)

١٧٢٨ - من المقرر أن للمدعى بالحقوق المدنية أن يرفع دعوى البلاغ الكاذب الى محكمة الجنح بتكليف خصمه مباشرة بالحضور امامها - عملا بالحلق المخول له بموجب المادة ٢٣٢ من قانون الاجراءات الجنائية - دون انتظار تصرف النيابة العامة في هذا البلاغ ، لأن البحث في كذب البلاغ أو صحته وتحقيق ذلك انما هو امر موكل الى تلك المحكمة حسبما يؤدي اليه اقتناعها ، واذ كان ذلك فان دفع الطاعن بعدم جواز اقامة الدعوى بالطريق المباشر يصحى دفعا قانونيا ظاهر البطلان بعيدا عن محجة الصواب .
(١٩٧٩/١/١١ أحكام النقض س ٣٠ ق ٩ ص ٦٠)

١٧٢٩ - الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٢٨ عقوبات تقع على المظهر اليه طالما أنه قد اصابه ضرر ناشئ عنها ومتصل بها اتصالا سببيا مباشرا ، ومن ثم تكون دعواه المباشرة قبل المتهم مقبولة .
(١٩٧٠/٤/٥ أحكام النقض س ٢١ ق ١٢٣ ص ٥١٠)

١٧٣٠ - اذا أجاز القانون للمدعى بالحلق المدني أن يطالب بتعويض عما لحقه من ضرر أمام المحكمة الجنائية اما عن طريق تدخله في دعوى جنائية أقيمت فعلا على المتهم أو بالتجائه مباشرة الى المحكمة المذكورة مطالبا بالتعويض ومحركا للدعوى الجنائية . فان هذه الاجازة ان هي الا استثناء من أصلين مقررين أولهما أن المطالبة بمثل هذه الحقوق انما تكون أمام المحاكم المدنية ، وهؤدى ثانيهما أن تحريك الدعوى الجنائية انما هو حق تمارسه النيابة العامة وحدها ، ومن ثم يتعين عدم التوسع في الاستثناء المذكور وقصره على الحالة التي يتوافر فيها الشرط الذي قصد الشارع أن يجعل الالتجاء اليه فيها متوقفا بتوافره وهو أن يكون المدعى بالحلق المدني هو الشخص الذي اصابه ضرر شخصي مباشر من الجريمة .
(١٩٦٥/٢/١٥ أحكام النقض س ١٦ ق ٣٠ ص ١٣٣)

١٧٣١ - من المتفق عليه أن سلطة القضاء لا تتصل بالدعوى العمومية عند تحريكها بمعرفة المدعى بالحلق المدني ، الا اذا كانت الدعوى المدنية مرفوعة من ذي صفة ، وكانت مقبولة قانونا ، كما أنه من المتفق عليه كذلك أنه اذا اقامت النيابة دعواها قبل الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية فانها تستقيم بذاتها وتسير في طريقها مستقلة عن الدعوى المدنية .
(١٩٥٧/٥/١٤ أحكام النقض س ٨ ق ١٣٦ ص ٤٩٦ ،
١٩٢٨/١١/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٦ ص ٤٨)

١٧٣٢ - متى كانت واقعة الجنبعة المباشرة سواء نظر إليها على أنها سبب أو قذف وقما فى علانية تندرج تحت الجرائم المنصوص عليها فى المادة ٣ اجراءات جنائية فان الدفع بانقضاء الدعوى بالتنازل الذى تمسك به المتهم صراحة هو من الدفع القانونى الجوهرى الذى يكون الفصل فيها لازما للفصل فى الموضوع ذاته ، اذ ينبئ عليه فيما لو صح انقضاء الدعوى الجنائية بمقتضى صريح نص المادة ١٠ من القانون المذكور ، فاذا اغفلت المحكمة الرد عليه كان ذلك موجبا لنقض حكمها .

(١٩٥٨/٤/٢٨ أحكام النقض س ٩ ق ١١٨ ص ٤٣٥)

١٧٣٣ - لما كانت الدعوى المدنية التى ترفع للمحاكم الجنائية هى دعوى تابعة للدعوى الجنائية امامها والقضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة ما يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم قبول الدعوى الجنائية والمدنية لتحريك الدعوى بالطريق المباشر بعد أن حركت النيابة الدعوى الجنائية باجراء تحقيق فى الواقعة لم تكن قد انتهت منه بعد ، ولصدور أمر منها ما زال قائما بأن لا وجه لاقامة الدعوى فى التحقيق الذى أجرته عن ذات الواقعة موضوع الدعوى الماثلة يكون قد أصاب صحيح القانون .

(١٩٨١/١١/٢٦ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٧٢ ص ٩٨١)

١٧٣٤ - اذا كانت النيابة لم تجر تحقيقا فى الدعوى ولم تصدر قرارا بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية فان حق المدعى بالحقوق المدنية يظل قائما فى تحريك الدعوى مباشرة امام المحاكم الجنائية على اعتبار أنه لا يصح أن يتحمل مغبة افعال جهة التحقيق أو تواطؤها ، أما اذا كانت النيابة العامة قد استعملت حقها الاصيل فى تحريك الدعوى الجنائية وباشرت التحقيق فى الواقعة ولم تنته منه بعد فلا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن ينتزعها منها بالجوء الى طريق الادعاء المباشر .

(١٩٨١/١١/٢٦ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٧٢ ص ٩٨١)

١٧٣٥ - اذا لم تجر النيابة العامة تحقيقا فى الدعوى ولم تصدر قرارا بأن لا وجه لاقامة الدعوى العمومية فان حق المدعى المدنى يظل قائما فى تحريك الدعوى مباشرة امام المحكمة الجنائية .

(١٩٥٦/٤/١٧ أحكام النقض س ٧ ق ١٦٩ ص ٥٩١)

١٧٣٦ - ان حق رفع الدعوى بالطريق المباشر قد شرعه القانون لمن يدعى حصول ضرر له من جنحة او مخالفة رغما عن قرار النيابة العمومية بحفظ الدعوى العمومية ، فمنئى سلك هذا الطريق أصبح واجبا على المحكمة التى ترفع اليها بالطريق القانونى ان تقول كلمتها فى الدعوى حسبما يتبين لها من نظرها . فاذا دانت المحكمة قد قضت فيها بعدم الاختصاص لقيام شبهة الجنائية كن هذا صحيحا فى القانون ، اذ ان مجرد قيام هذه الشبهة لديها يوجب انفضاء بعدم اختصاصها بقضى النظر عن مال الدعوى بعد نظرها امام محكمة الجنايات والكشف عن حقيقة التكييف القانونى لها . واذا كان الحكم اصادر من محكمة الجنح بعدم الاختصاص قد صدر نهائيا . وقدمت النيابة الدعوى الى قاضى الاحاله فأحالها الى محكمة الجنايات فانه يكون على هذه المحكمة ان تنظرها وتفصل فيها حسبما تتبين هى حقيقتها اما باعتبارها جنحة فتقضى فى موضوعها او تقضى بعدم قبولها اذا اتضح لها ان الواقعة جنائية لعدم جواز رفع الدعوى الجنائية بهذا الطريق . اما الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسبق صدور قرار من النيابة بحفظها فذلك خطأ فى تطبيق القانون .

(١٩٥١/٦/١٤ أحكام النقض س ٢ ق ٤٤٢ ص ١٢١٠)

١٧٣٧ - اذا كان المدعى بالحقوق المدنية قد وصف الواقعة بانها اصابة خطأ ، وهى جنحة مما يخوله القانون تحريكها بطريق الدعوى المباشرة ، ولم تجد المحكمة فيها شبهة الجنائية حتى كانت تتخل عن نظرها اما بالحكم بعدم قبولها او بعدم اختصاصها بنظرها ، وكانت عريضة الدعوى والحكم المطعون فيه لا يبين منهما أن المتهم قد قصدت اسقاط المجنى عليه فى الطريق مما لا تكون معه محكمة الجنح مختصة بنظر الدعوى ولا تجوز تحريك الدعوى بالطريق المباشر ، فانه لا يقبل الدفع لأول مرة بعدم قبول الدعوى امام محكمة النقض .

(١٩٥١/٣/٢٠ أحكام النقض س ٢ ق ٣٥٥ ص ٨٠٤)

١٧٣٨ - انه لما كان يجب بمقتضى القانون لصحة طلب المدعى بالحقوق المدنية الحكم له من المحكمة الجنائية بتعويضات مدنية أن يكون الضرر الذى يدعيه ثابتا على وجه اليقين واقعا حتما ولو فى المستقبل ، كان الحكم بعدم قبول هذا الطلب على أساس أن الضرر المدعى ليس محققا غير مخالف للقانون . ولا يغير من ذلك أن تكون المحكمة قد فصلت فى الطلب

ابتداءً قبل نظر الدعوى الجنائية . فان تدخل المدعى بالحقوق المدنية فى الدعوى الجنائية المرفوعة من النيابة العمومية من شأنه بطبيعة الحال اطالة الاجراءات فى هذه الدعوى أمام المحكمة وانتقال كاهل المتهم فى دفاعه مما يقتضاه بالبداية الحيلولة دون هذا التدخل كلما كان الطلب المقدم يحمل فى ثناياه بادية ذى بدء أن مقدمه لا يحق له أن يكون خصما فى الدعوى سواء لانعدام صفته أو لعدم اصابته بضرر من الجريمة المرفوعة بها الدعوى . فاذا كانت التهمة أو أقوال المدعى فى دعم طلبه تشهد بأنه ليس على حق فى طلبه تعين استبعاد وعدم قبوله قبل الخوض فى الدعوى الجنائية ، ويكون الحكم كذلك من باب أولى اذا كان مدعى الضرر قد رفع الدعوى مباشرة أمام المحكمة الجنائية فحرك الدعوى العمومية ضد المتهم ، فان طلبه يجب أن يقضى فيه بعدم القبول كى لا تحرك الدعوى الجنائية عن غير طريقها الأصولى المقرر أصلا للنيابة العمومية واستثناء للمجنى عليه الذى أضرت به الجريمة .

(١٦/٦/١٩٤٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٧٧)

ص ٣٥٥)

١٧٣٩ - يشترط لرفع دعوى الجنحة المباشرة من دائن المجنى عليه أن يكون قد لحقه ضرر مباشر من الفعل الجنائي الذى يعزوه الى المتهم وألا يكون المجنى عليه - وهو صاحب الحق الأصل - قد استعمل حقه فى المطالبة بالحقوق التى يطالب بها الدائن .

(١٤/٤/١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢١٢)

ص ٤٣٦)

١٧٤٠ - سبق صدور قرار من النيابة بحفظ الدعوى العمومية لا يمنع المدعى المدني من رفع دعواه المدنية مباشرة فيحرك بها الدعوى العمومية .

(٢٣/٤/١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٤٦)

ص ٢٩٩)

١٧٤١ - أمر الحفظ الصادر من النيابة طبقا للمادة ٤٢ جنايات لا يمنع المدعى بالحق المدني من رفع الدعوى مباشرة .

(٢٥/٣/١٩١١ المجموعة الرسمية ص ١٣ ق ٢٩)

١٧٤٢ - إذا أمرت النيابة بحفظ قضيته حفظا قطعيا فليس المدعى بالحقوق المدنية أن يعلن المتهم مباشرة بالحضور امام المحكمة ما لم يقدم عليه ادلة جديدة كنص المادة ١٢٧ ت-ج .
(١٩٠٦/٣/٢١ المجموعة الرسمية س ٧ ق ٩٤)

١٧٤٣ - أمر الحفظ الصادر من انيابه طبقا للمادة ٤٢ جنائيات وان كانت سلطتها في اصداره قضائية الا انه لا يمنع المدعى ان يرفع الدعوى العمومية مباشرة على خلاف الامر الصادر من قاضي التحقيق طبقا للمادة ١٢٧ جنائيات بأن لا وجه لاقامة الدعوى ، اذ يمكن للمدعى أن يظن فيه حالة انه لم يكن لديه طريق للظن في أمر الحفظ .
(١٩١٠/١/٢٢ المجموعة الرسمية س ١١ ق ٤٢)

١٧٤٤ - اذا حكم نهائيا بتبرئة شخص من تهمة البلاغ الكاذب ورفض الدعوى المدنية المرفوعة من بعض من بلغ في حقهم فلا يجوز رفع الدعوى مباشرة امام محكمة الجنب من المبلغ ضدهم الآخرين والمطالبة بتعويض مدني ، وتكون دعواهم غير مقبولة لأن الدعوى الجنائية قضى فيها نهائيا بحكم حاز قوة الشيء المحكوم فيه ، ولا يجوز لمحكمة الجنب أن تنظر في الدعوى المدنية الا عن طريق التبعية للدعوى العمومية وهي غير قائمة .
(١٩٢٠/١١/٢٤ المجموعة الرسمية س ٢٣ ق ٣٧)

١٧٤٥ - الخصم الذي يوجه الى خصمه اليمين الحاسمة في دعوى مدنية يعتبر أنه تنازل عن كل حقوق اذا حلف خصمه اليمين سواء اكان كاذبا او صادقا ولا يجوز حينئذ لمن وجه اليمين أن يرفع مباشرة دعوى اليمين الكاذبة على خصمه ، والنيابة التي لها وحدها الحق في رفع الدعوى في هذه الحالة لا يمكنها أن تبدي طلبات البتة في الدعوى المرفوعة مباشرة بغير حق وانما لها فقط أن ترفع دعوى مخصوصة .
(١٩١٢/٤/١٣ المجموعة الرسمية س ١٣ ق ٦٩)

١٧٤٦ - التكاليف بالحضور هو الاجراء الذي يتم به الادعاء المباشر ويترتب عليه كافة الآثار القانونية بما لا مجال معه الى تطبيق المادة ٣/٧٥ مرافعات التي يقتصر تطبيق حكمها على الدعاوى المدنية المرفوعة امام المحاكم المدنية .

(١٩٧١/٣/٢٢ أحكام النقض س ٢٢ ق ٦٥ ص ٢٧١)

١٧٤٧ - اذا كانت الفقرة الرابعة من المادة ٧٨ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ لا تتطلب توقيع أحد المحامين المشتغلين على صحيفة الدعوى الا اذا تجاوزت قيمتها خمسين جنيها ، وكان الثابت من مدونات الحكم أن طلبات المدعى بالحق المدني في صحيفة دعواه المباشرة اقتصر على قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت فلا موجب في القانون للتوقيع على صحيفة الدعوى المباشرة الماثلة من محام .

(١٩٧٩/١٢/٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٩٥ ص ٩١٢)

١٧٤٨ - التكليف بالحضور هو الاجراء الذي يتم به الادعاء المباشر ويترتب عليه كافة الآثار القانونية ويترتب على عدم اعلانه عدم دخول الدعوى في حوزة المحكمة .

(١٩٨٠/٥/٢١ أحكام النقض س ٣١ ق ١٢٧ ص ٦٥٤)

١٧٤٩ - لا تنعقد الخصومة في الدعوى الجنائية التي يرفعها المدعى بالحقوق المدنية مباشرة الا عن طريق تكليف المتهم بالحضور تكليفا صحيحا .

(١٩٧٠/٤/٦ أحكام النقض س ٢١ ق ١٣١ ص ٥٥٢)

١٧٥٠ - الدعوى الجنائية التي ترفع مباشرة من المدعى بالحقوق المدنية ودعواه المدنية التابعة لها المؤسسة على الضرر الذي يدعى انه لحقه من الجريمة لا تنعقد الخصومة بينه وبين المتهم - وهو المدعى عليه فيها - الا عن طريق تكليفه بالحضور أمام المحكمة تكليفا صحيحا ، وما لم تنعقد الخصومة بالطريق الذي رسمه القانون فإن الدعويين الجنائية والمدنية لا تكونان مقبولتين من المدعى بالحقوق المدنية بالجلسة . كما أجاز القانون رفع الدعوى المدنية بالجلسة في حالة ما اذا كانت من الدعاوى الفرعية فقط .

(١٩٦٥/١/١١ أحكام النقض س ١٦ ق ١١ ص ٤٥ ، ١٩٥٥/١/١٢ س ٦ ق ١٣٧ ص ٤١٦)

١٧٥١ - تتم اجراءات الادعاء المباشر بتكليف المتهم مباشرة بالحضور أمام محكمة الجنب والمخالفات من قبل المدعى بالحقوق المدنية ، ويترتب على رفع الدعوى المدنية بطريق الادعاء المباشر أمام المحكمة الجنائية تحرك الدعوى الجنائية تبعاً لها ويصبح حق مباشرتها من حقوق النيابة وحدها .

(١٩٥٧/٥/١٤ أحكام النقض س ٨ ق ١٣٦ ص ٤٩٦)

١٧٥٢ - انه لما كان رفع الدعوى مباشرة على المتهم أمام المحكمة يجب أن يحصل بناء على تكليفه بالحضور من قبل أحد اعضاء النيابة العمومية أو من قبل المدعى بالحقوق المدنية ، وكان الواجب ان تكون ورقه التكليف بالحضور صحيحة كيما يترتب عليها اثرها القانوني وهو اتصال المحكمة بالدعوى ، فاذا كان المتهم لم يحضر وكان لم يعلن اصلا ، أو كان اعلانه باطلا فلا يحق للمحكمة ان تتعرض للدعوى ، فان هي فعلت كان حكمها باطلا .

(٣٧٦ ص)
١٩٤٧/١٠/١٤) مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٩٥

١٧٥٣ - ان المادة ٥٢ تحقيق جنايات لا تشترط لرفع الدعوى مباشرة من المدعى بالحقوق المدني وجود تحقيقات سابقة فيها من البوليس أو النيابة ، بل ان هذا الحق قد خول أصلا للمدعى بالحقوق المدني للمحافظة على حقوقه في الحالات التي لا يقوم البوليس أو النيابة العامة بالتحقيقات فيها بناء على شكوى المجنى عليه .

(٣٣٦ ص)
١٩٣٨/٥/١٦) مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٢٤

١٧٥٤ - بالرجوع الى المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٩ يبين أن الشارع انما قصد من وضع هذا القانون منع رفع دعاوى مباشرة على الموظفين لعمل أتوه أثناء تادية وظيفتهم أو بسببها . والقول بغير هذا يفضي الى اخراج الموظفين من عداد الأفراد ومنحهم امتياز خاصا في حين أنه ورد في ختام هذه المذكرة أنه « ليس المراد منح أى امتياز للموظفين وانما الغرض عدم تعطيل أعمال المصالح العمومية بدعاوى يرتفعها الأفراد بغير ثروء » .

(١٩٨ ق)
طنطا الابتدائية ١٩٣١/٦/٢٨) المجموعة الرسمية س ٣٢

١٧٥٥ - لا يصح قبول الدعوى المدنية أمام محكمة الجنح الا اذا ترتب عليها تحريك الدعوى العمومية تحريكا صحيحا يجعل المحكمة مختصة بنظر الدعويين والفصل فيهما معا ، وعليه فاذا كانت الجريمة ليست من

اختصاص محكمة الجنح وجب الحكم بعدم قبول الدعوى المدنية .

(أسيوط الجزئية ١٩٢٧/١٢/٣٠ المجموعة الرسمية س ٢٨ ق ١٤٠)

١٧٥٦ - افلاس المدعى بالحق المدني لا يمنعه من رفع دعوى جنحة مباشرة أو الاستمرار فيها ولا من طلب التعويض المدني ، لأن دعواه في هذه الحالة تدخل ضمن الدعاوى المتعلقة بشخص المفلس والذي يمكن رفعها منه أو عليه .

(طنطا الابتدائية ١٩١٣/٥/٢٩ المجموعة الرسمية س ١٤ ق ١٣٤)

١٧٥٧ - بناء على المسادتين ٢٣٩ جنابات و٢٣ مرافعات يرفض طلب التعويض المقدم من المدعى المدني اذا سبق له تكليف الخصم على يد محضر بالحضور أمام محكمة مدنية ولو لم تقيد الدعوى بجدول المحكمة .

(أسيوط الابتدائية ١٩٠٩/٤/١٩ المجموعة الرسمية س ١٠ ق ٨١)

اثر تحريك الدعوى المباشرة

١٧٥٨ - متى تحركت الدعوى الجنائية أصبحت مباشرتها من حق النيابة العامة وحدها دون المدعى بالحقوق المدنية ، وذلك بالنسبة لجميع من تحركت قبلهم ، ويترتب على اتصال سلطة الحكم بالدعوى زوال حق النيابة في مباشرة التحقيق الابتدائي بالنسبة الى المتهم المقدم للمحاكمة عن الواقعة ذاتها .

(١٩٧٦/٢/٩ أحكام النقض س ٢٧ ق ٣٧ ص ١٨٣)

١٧٥٩ - من المقرر قانونا أن رفع الدعوى المدنية بطريق الادعاء المباشر أمام المحكمة الجنائية يترتب عليه تحريك الدعوى الجنائية تبعا لهما وتنعقد الخصومة في تلك الدعوى عن طريق تكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة تكليفا صحيحا .

(١٩٧٦/٢/٩ أحكام النقض س ٢٧ ق ٣٧ ص ١٨٣)

١٧٦٠ - من المقرر أنه متى اتصلت المحكمة بالدعوى الجنائية

بتحريكها بالطريق المباشر تحريكاً صحيحاً ، ظلت قائمة ولو طرأ على الدعوى المدنية ما يؤثر فيها .

(١٩٦٦/٣/٨ أحكام النقض س ١٧ ق ٥٥ ص ٢٧٨)

١٧٦١ - المحكمة الجنائية غير مقيدة بطلبات المدعى بالحقوق المدنية - رافع الدعوى المباشرة - وهي بصدد انزال حكم قانون العقوبات على واقعة الدعوى .

(١٩٨٠/٣/١٧ أحكام النقض س ٣١ ق ٧٣ ص ٣٩١ ،

١٩٦٦/٣/٨ س ٧ ق ٥٥ ص ٢٧٨)

١٧٦٢ - ان الدعوى العمومية متى حركت بالطريق المباشر تحريكاً صحيحاً قبل قيام السبب المؤثر في الدعوى المدنية المطروحة على محكمة الجنب ، فانه اذا ما طرأ على الدعوى المدنية ما يسقطها بسبب جد بعد رفعها واتصال المحكمة بها فلا تأثير لذلك على الدعوى العمومية لأنها وقد حركت وفقاً للقانون تظل قائمة ويكون على المحكمة أن تفصل فيها .

(١٩٥٢/١/٧ أحكام النقض س ٣ ق ١٤١ ص ٣٧٣)

١٧٦٣ - ان القانون قد خول المدعى بالحقوق المدنية في مواد المخالفات والجنب حق رفع دعواه الى المحكمة الجنائية بتكليف خصمه مباشرة بالحضور أمامها ، ومتى رفعت الدعوى المدنية فإن الدعوى العمومية تتحرك معها ويصبح من حق المحكمة وواجبها الفصل فيها في الحدود الواردة في ورقة التكليف بالحضور ، دون أن تكون مقيدة بالوصف الذي تعطيه النيابة العامة للواقعة أو بالطلبات التي تبديها بالجلسة .

(١٩٤٥/٤/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٥٩

ص ٧٠٢)

١٧٦٤ - تنازل المدعى المدني وتفويض الرأي من النيابة لا يحو الدعوى الجنائية من الوجود ويكون فصل المحكمة فيها بحق ومطابقاً للقانون .

(١٩٣١/٦/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٧٥

ص ٣٤١)

١٧٦٥ - متى حركت الدعوى العمومية بالدعوى المدنية المرفوعة

مباشرة من المدعى بالحق المدني. يكون للنياحة العمومية السلطة التامة في أن تسير في الدعوى العمومية الى النهاية بدون أن تنقيد بسلوك المدعى المدني وتصرفه في دعواه . فاذا حكم ابتدائية بعدم قبول الدعوى المدنية والجناحية جاز للنياحة العامة أن تستأنف هذا الحكم حتى لو كانت فوضت الرأي الى المحكمة الابتدائية .

(١٠/٤/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٢ ص ١٥)

١٧٦٦ - رفع الدعوى مباشرة لمحكمة الجنيح من المدعى بالحق المدني يحرك الدعوى العمومية المرتبطة بها لدى المحكمة المذكورة فيتصل قضاؤها سواء وافقته النيابة وطلبت فيها العقوبة أو لم توافقه .

(١٢/١٢/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٥٤)

(ص ٤٠٠)

١٧٦٧ - اذا رأت المحكمة الجنائية عند نظرها جنحة مباشرة أن أحد الأركان المكونة للجريمة غير متوافر وأن الواقعة وإن كان ظاهرها جنحة الا أنها في الحقيقة لا تعد عملاً جنائياً وجب عليها أن تحكم ببرائة المتهم لا بعدم قبول الدعوى العمومية .

(طنطا الابتدائية ١٩١٩/٣/٦ المجموعة الرسمية س ٢١)

(ق ٨٣)

١٧٦٨ - اذا رفعت للمحكمة الجزئية دعوى مباشرة من المدعى بالحق المدني بشأن فعل يعتبره قانون العقوبات جنابة وجب عليها أن تحكم بعدم قبول الدعوى لا بعدم اختصاصها بنظرها لأنه اذا حكمت بعدم الاختصاص تعين على النيابة عملاً بالمادة ١٤٨ تحقيق أن تقدم الدعوى الى قاضي الاحالة فيكون المدعى المدني قد توصل بطريق غير مباشر الى تحريك الدعوى العمومية مع أن القانون لا يجيز ذلك في مواد الجنائيات .

(الزقازيق الابتدائية ١٩١٨/١٢/٢٢ المجموعة الرسمية س ٢١)

(ق ١٠٣)

١٧٦٩ - رفع المدعى بالحق المدني دعوى مباشرة أمام المحكمة الجزئية عن جريمة وقعت عليه ، ووصفها بأنها جنحة فحكمت المحكمة الجزئية بعدم اختصاصها بحجة أن القرائن تدل على أن الواقعة جنابة . وقضت المحكمة الاستئنافية بأنه كان ينبغي على المحكمة الجزئية أن تحكم بعدم قبول

الدعوى لأن القانون لا يجيز للمدعى المدني أن يرفع دعواه مباشرة في مسائل الجنايات ، وزيادة على ذلك فإن الحكم بعدم الاختصاص يوجب على النيابة العمومية أن تقدم الدعوى الى قاضي الاحالة .

(الزقازيق الابتدائية ١٩١٨/١٢/٣ المجموعة الرسمية س ٢١

ق ٩)

توجيه التهمة من النيابة العامة

١٧٧٠ - مؤدى ما نصت عليه المادة ٢٣٢ اجراءات جنائية ان حق توجيه التهمة الى المتهم بالجلسة عند قبوله المحاكمة مقصور على النيابة العامة دون المدعى بالحقوق المدنية .

(أحكام النقض س ١١ ق ١٨٤ ص ٩٤٢)

١٧٧١ - للنيابة العامة أن تقيم الدعوى الجنائية بشهادة الزور في الجلسة على كل شاهد شهد بغير الحقيقة أمام المحكمة ولا يصح عد ذلك اخلافا بدفاع المتهم الذي شهد لصالحه .

(١٩٠/١٠/١٩٥٤ أحكام النقض س ٥ ق ٣٥ ص ١٠١)

مادة ٢٣٣

يكون تكليف الخصوم بالحضور أمام المحكمة قبل انعقاد الجلسة بيوم كامل في المخالفات وبثلاثة أيام كاملة على الأقل في الجناح . غير مواعيد مسافة الطريق ، وذلك بناء على طلب النيابة العامة أو المدعى بالحقوق المدنية .

وتذكر في ورقة التكليف بالحضور التهمة ومواد القانون التي تنص على العقوبة .

ويجوز في حالة التلبس أن يكون التكليف بالحضور بغير ميعاد ، فإذا حضر المتهم وطلب اعطاه ميعادا لتحضير دفاعه تأذن له المحكمة بالميعاد المقرر بالقرة الأولى .

- تقابل المواد ١٣٠ ، ١٥٨ ، ١/١٥٩ من القانون السابق .

- المذكرة الإيضاحية : تبين هذه المواد (٣٢٧ - ٣٣١ من مشروع الحكومة) القواعد الخاصة بمحاكم المخالفات وهي بصفة عامة المقررة الآن بهذه المحاكم ، ويلاحظ أن المادة ٣٢٧

حولت المتهم دون غيره من الخصوم الحق في ميماد مسافة زيادة على الميماد المقرر للاعلان وذلك لانه بحاجة الى تحضير دفاعه في الميماد المقرر للاعلان ، اما باقي الخصوم فلا يصح ان يكون دحولهم في الدعوى سبباً في تأخير الفصل فيها ، ويجب عليهم ان يكونوا دائماً مستعدين فيها ... وتبين المواد ٢٣٣ - ٢٣٥ القواعد التي تتبع امام محاكم الجنب سواء اكانت المحاكم الجزئية او المحاكم الابتدائية وهي بصفة عامة المقررة الآن امام محاكم الجنب الجزئية ، وقد غرل المتهم دون غيره من الخصوم في ميماد مسافة .

الأحكام

١٧٧٣ - من المقرر أنه اذا كان المتهم قد أعلن بالحضور اعلاناً صحيحاً جلسة المحاكمة فيجب عليه أن يحضر أمام المحكمة مستعداً لابتداء أوجه دفاعه .

(١٩٧٨/٢/١٣ أحكام النقض س ٢٩ ق ٢٧ ص ١٥٩)

١٧٧٣ - يجب على المحامي أن يحضر أوجه دفاعه قبل الجلسة التي أعلن موكله وفقاً للقانون بالحضور إليها ، فإذا طرأ عليه عذر قهري يمنعه من القيام بواجبه ففي هذه الحالة يجب عليه أن يبين عذره للمحكمة ويكون على المحكمة - متى تبين صحة عذره - أن تمهله الوقت الكافي لتحضير دفاعه .

(١٩٧٨/٢/١٣ أحكام النقض س ٢٩ ق ٢٧ ص ١٥٩)

طلب التأجيل للاستعداد

١٧٧٤ - طلب التأجيل للاستعداد دون ادعاء ببطان إجراء التكليف بالحضور أو عدم الاعلان في الميماد ، يكون خاضعاً لتقدير المحكمة بلا معقب عليها ، ولا الزام بالرد عليه اذ أن القانون يوجب عليه أن يحضر الجلسة مستعداً مادام قد أعلن في الميماد .

(١٩٥٣/١٠/١٢ أحكام النقض س ٥ ق ٣ ص ٦)

١٧٧٥ - من سلطة المحكمة أن ترفض طلب التأجيل للاستعداد اذا ما رأت أنه غير جدي ولم يقصد به الا تأخير الفصل في الدعوى . واذا فإذا رفضت المحكمة طلب التأجيل وكان المتهم ممثلاً بالحضور للجلسة حسب

القانون فلا يصح أن ينسب إليها خطأ في ذلك .

(١٩٤٧/١/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٧٩)

ص ٢٧٠)

١٧٧٦ - لا يؤثر في صحة الاعلان ان يكون قد تم لأقل من الأجل المحدد في المادة ٢٣٣ اجراءات وهو ثلاثة أيام قبل الجلسة ليس من شأنه أن يبطله كاعلان مستوف للشكل القانوني وانما يصبح للطاعة - وفقا لنص المادة ٣٣٤ اجراءات - اذا ما حضرت أن تطلب أجلا لتحضير دفاعها استيفاء لحقها في الميعاد الذي حدده القانون وعلى المحكمة اجابتها الى طلبها والا كانت اجراءات المحكمة باطلة .

(١٩٨١/١١/٢٦ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٧٢ ص ٩٨١)

١٧٧٧ - لا يؤثر في صحة الاعلان أن يحصل بميعاد يوم واحد بدلا من ثلاثة ، لأن ذلك ليس من شأنه أن يبطله كاعلان مستوف الشكل القانوني ، وانما يكون له اثره في الحكم الذي يصدر بناء عليه .

(١٩٤٥/١٢/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٧ ص ٢٠)

١٧٧٨ - ان القانون اذ أوجب في المادة ٥٢ تحقيق جنايات أن يرسل المدعى المدني الى النيابة العمومية أوراق الدعوى التي يرفعها مباشرة قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام فقد قصد بذلك تحقيق مصلحة للنسابة وحدها لتتمكن من الاستعداد في الدعوى ، واذن فلا يجوز للمحكوم عليه أن يعترض على محكمة الموضوع بعدم استيفاء هذا الاجراء ويتحدى به لدى محكمة النقض ، على أن هذا الاعتراض حتى لو أبدى من النيابة العامة صاحبة المصلحة في التمسك به فان الأخذ به لا يؤثر في صحة رفع الدعوى ولا يترتب عليه سوى تأجيل نظرها للاستعداد .

(١٩٣٩/٢/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٤٢)

ص ٤٤٨)

بيانات الاعلان

١٧٧٩ - لا يشترط قانونا لصحة اعلان صحيفة الدعوى اشتمالها على بيان الدائرة التي تنتظر أمامها الدعوى ، ومن ثم فإن نفي الطاعن

بإعلان ورقة الاعلان لاغفال ذكر ذلك البيان بها يكون على غير سند *
(١٩٧٢/١١/٢٦ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٨٥ ص ١٢٧٢)

١٧٨٠ - ليس من الضروري اعلان المتهم قبل المحاكمة بمادة العود
بل يكفي طلبها في مواجهته بالجلسة على اساس أن العود ظرف مشدد *
(١٩٣٦/١٢/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٢ ص ٢٣)

١٧٨١ - ان المادة ١٥٨ تحقيق جنايات لا تستلزم في اعلان متهم
بالحضور لدى محكمة الجنب لمحاكمته على ما هو مسند اليه ، سوى ذكر
التهمة ومواد القانون المطلوب تطبيقها * وليس في المواد الخاصة بتحريك
الدعوى العمومية من المدعى المدني ما يشير الى أن الشارع اراد أن يكون في
الاعلان الصادر الى المتهم بيانات خاصة متعلقة بالجريمة ، فيكفي إذن في
هذه الحالة أن تكون ورقة التكاليف بالحضور الصادرة من المدعى المدني
مشمئلة كذلك على التهمة ومواد القانون كما هي الحال في الاعلان الصادر
من النيابة العامة *

(١٩٣٤/١/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٨٥
ص ٢٥٤)

١٧٨٢ - العلم بالقوانين وبكل ما يدخل عليها من تعديل مفروض
على كل انسان وليس على النيابة العامة اذا ارادت رفع الدعوى العمومية على
شخص الا أن تعلنه برقم المادة التي تريد أن تطلب محاكمته بمقتضاها ،
وليس عليها فوق هذا أن تملنه لا بنص المادة ولا بما أدخل عليها من
تعديل ، إذ أن ذلك مما يعده القانون داخلا في علم كافة الناس *
(١٩٣٣/٥/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٢٩
ص ١٨٥)

١٧٨٣ - اذا كلف المدعى بالحسق المدني شخصا متهمًا بجنة
للحضور أمام محكمة الجنب وجب أن يشمل التكاليف التهمة ومواد القانون
التي تقضى بالعقوبة وعدم مراعاة ذلك يوجب بطلان الاجراءات * وهذا
البطلان جوهرى لا يزيله حضور المتهم ولا طلب التأجيل بشرط أن يكون
تمسكه به حصل قبل سماع شهادة الشاهد الأول أو قبل المرافعة *
(كفر الزيات الجزئية ١٩٠٤/٢/٢٢ المجموعة الرسمية ص ٦
ق ٧٧)

١٧٨٤ - يجب أن تكون ورقة التكليف بالحضور مشتملة على بيان اتهمته والمادة المطلوب المراقبة عليها ، فإذا ذكرت التهمة بطريق الإيجاز واستجوب المتهم في النيابة بحيث صار عارفا بتفاصيلها لم يعد ثم محل لبطان الاجراءات . ثم ان كان من الضروري ذكر التهمة بالتفصيل في الجرائم الحاصلة بالنشر لكن الاقتصار على ذكرها موجزة لا يعطل الاجراءات . (الأزيكية ١٨٩٧/٦/١٢ المحقوق س ١٢ ق ٤١ ص ١٨٣)

مادة ٢٣٤

تعلن ورقة التكليف بالحضور لشخص المعلن اليه او في محل اقامته بالطرق المقررة في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية .

ويجوز في مواد المخالفات اعلان ورقة التكليف بالحضور بواسطة احد رجال السلطة العامة ، كما يجوز ذلك في مواد الجنح التي يمينها وزير العدل بقراره منه بعد موافقة وزير الداخلية .

وإذا لم يؤد البحث الى معرفة محل اقامة المتهم ، يسلم الاعلان للسلطة الادارية التابع لها آخر محل كان يقيم فيه في مصر . ويعتبر المكان الذي وقعت فيه الجريمة آخر محل اقامة للمتهم ما لم يثبت خلاف ذلك .

— معدلة بالقانون رقم ٣٧٩ لسنة ١٩٥٣ الصادر في ١٩٥٣/٨/٦ . ونشر في ١٩٥٣/٨/٦ .
— لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٢٣٤ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

تعلن ورقة التكليف بالحضور لشخص المعلن اليه او في محل اقامته ، بالطرق المقررة في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية .

وإذا لم يؤد البحث الى معرفة محل اقامة المتهم ، يسلم الاعلان للسلطة الادارية التابع لها آخر محل كان يقيم فيه في مصر . ويعتبر المكان الذي وقعت فيه الجريمة آخر محل اقامة للمتهم ما لم يثبت خلاف ذلك .

المذكورة الايضاحية للقانون رقم ٣٧٩ لسنة ١٩٥٣ :

نصت الفقرة الأولى من المادة ٢٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية على أن يكون اعلان ورقة التكليف بالحضور للنصوص بالطرق المقررة في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية . وقد نصت المادة السابعة من القانون الأخير على أن يكون الاعلان بواسطة المحققين ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

وقد كانت قضايا البلدية من اختصاص المحاكم المركزية قبل انائها وكانت عملية تنفيذ واعلان الأوراق الجنائية حينذاك مسندة الى ضباط صف وعساكر البوليس وفقا للمادة ١٣ من

القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٠٤ المعدل بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٠ الخاص بإنشاء محاكم المراكز، والتي كانت تنص على ما يأتي :

أعمال الكتبة والمحضرين في المواد الجنائية يقوم بها في محاكم المراكز الموظفون الذين يمينهم لهذا الغرض ناظر الحاقية بالاتفاق مع ناظر الداخلية .

ولما كانت هذه المحاكم قد أُلغيت بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ بإصدار قانون الإجراءات الجنائية فقد أصبح من المتعين القيام بكل اعلان أو تنبيه أو اخبار أو تبليغ أو تنفيذ بواسطة المحضرين وفقاً للمادة السابقة من قانون المرافعات .

ولما كان محضرو محكمة مصر الابتدائية مرحقين بسبب الزيادة المستمرة في أعمالهم مع نقص عدهم وكان في تكليفهم بإعلان الأوراق الخاصة ببعض محاكم الجنج والمخالفات من تكليف بالمحضور وأحكام غيائية وأوامر جنائية ارفاق لهم بسبب قلة عدهم ووفرة عدد تلك القضايا ، ولكن التأخير في اعلان تلك الأوراق قد يؤدي الى سقوط الحق في القاعة الدعوى الجنائية في كثير من هذه القضايا أو سقوط الأحكام الصادرة كيهما بسبب المدة الأمر الذي يستحيل معه إضافة هذا السبب الى أعمالهم .

كما أنه لا ريب في استمرار قيام محضري المحاكم بإعلان وتنفيذ تلك الأوراق يستلزم زيادة عدد المحضرين زيادة كبيرة ، ولما كان تعيين هذا العدد الكبير غير ميسور في الظروف المالية الحالية .

لذلك رؤى إضافة فقرة جديدة الى المادة ٣٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية بحيث يكون من الجائز اعلان ورقة التكليف بالمحضور بواسطة أحد رجال السلطة الصامة وذلك في مواد المخالفات عموماً ، وكذلك في مواد الجنج التي يمينها وزير العدل بقرار منه بعد موافقة وزير الداخلية ، ويجوز لوزير العدل تعيين الجنج المقار إليها أما بنوعها أو بدخولها في اختصاص محاكم معينة .

كما رؤى تعديل الفقرة الأخيرة من المادة ٣٣٦ من القانون بحيث تجيز اعلان الأمر الجنائي بواسطة قلم المحضرين أو أحد رجال السلطة الصامة ، كما أضيفت فقرة جديدة الى المادة ٣٩٨ من القانون سالف الذكر بحيث تجيز اعلان الأحكام الغيائية والأحكام المنيرة حضورية طبقاً للمواد ٣٣٨ الى ٣٤١ في مواد المخالفات عموماً بواسطة أحد رجال السلطة الصامة ، وفي مواد الجنج التي يمينها وزير العدل بقرار منه بعد موافقة وزير الداخلية كذلك . وهذا كله على قرار ما نصت عليه المادتان ١١١ و١٢٨ من قانون الإجراءات الجنائية من جواز اعلان الأوامر التي يصدرها قاضي التحقيق وإعلان الشهود الذين يقرر قاضي التحقيق سماعهم بواسطة رجال السلطة الصامة وما نصت عليه المادة ٣٧٧ من قانون الإجراءات الجنائية من جواز اعلان ورقة تكليف الشهود بالمحضور أمام المحكمة بواسطة أحد مأموري الضبط القضائي أو أحد رجال الضبط حسب الأحوال .

كما كان قرار وزير العدل الصادر في ٢٧ ابريل ١٩٠٤ والعدل في ٢٠ ديسمبر ١٩٠٤ ينص على أن يكون اعلان طلبات المحضور أمام المحاكم المركزية وإعلان الأحكام الصادرة فيها بمعرفة أحد مأموري الضبط القضائي أو أحد صف ضباط البوليس .

وكذلك كانت المادة ١١ من قانون المرافعات الملغى تجيز نخب أي شخص من غير المحضرين لأجراء الاعلان .

وقد كان الصلح يجري الى تاريخ إلغاء المحاكم المركزية وصدر قانون المرافعات الجديد على إعلان الأوراق المتعلقة بمحاكم المراكز ومحاكم المخالفات بدائرة محافظة القاهرة بواسطة صف ضباط البوليس .
ومن ذلك كله يبدو أن الاعلان بواسطة رجال السلطة العامة ليس عربيا على التشريع المصري .

ومن ناحية أخرى فقد نصت المادة ٣٧٦ من قانون الإجراءات الجنائية على أن للمحامي المدين من قبل غرفة الاتهام أو رئيس المحكمة أن يطلب تقدير أتعاب له على الخزانة العامة إذا كان المتهم فقيرا وتقدر المحكمة هذه الأتعاب في حكمها في الدعوى .
ولا يجوز الطعن في هذا التقدير بأي وجه .

وبين من هذا النص أن المشروع أغفل النص على حق الخزانة العامة بعد أداء الأتعاب المقدرة في الرجوع على المتهم إذا ما زالت حالة فقره . وقد أقر المشروع هذا المبدأ بالنسبة للمحامي المنتدب الذي يقوم بالدفاع عن المتهم الفقير مجانا وإجاز له الرجوع على من نصب عنه ومطالبته بالأتعاب إذا زالت حالة فقره وذلك وفقا لنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمحاماة أمام المحاكم الوطنية .

وسبق للمشرع أيضا أعمال المبدأ ذاته قبل صدور قانون الإجراءات الجنائية .
فقد كانت الفقرة الثانية من المادة ٢٧ من قانون تشكيل محاكم الجنايات الملغى نص على أنه « وفي جميع الأحوال تقدر المحكمة للمحامي في الحكم أو يأمر مستقلا مبلغا لا يقل من جنيهين ولا يزيد على خمسة جنيهات نظير المصاريف ويؤخذ المبلغ من الخزانة العامة على أن ترجع به على المتهم إذا زالت حالة إعساره » .

لهذا روى تعديل نص المادة ٣٧٦ من قانون الإجراءات الجنائية بما يسمح للخزانة العامة بالرجوع على المتهم الذي زالت حالة فقره بما سبق أن أدته من الأتعاب المقدرة للمحامي المدين عنه وذلك بالسماح لها بأن تستصدر على المتهم من رئيس غرفة الاتهام أو رئيس المحكمة حسب الأحوال أمرا بأداء الأتعاب المقدرة متى ثبت زوال حالة فقره .

الأحكام

١٧٨٥ - توجه المحضر الى مجلس اقامة الطاعن لاعلانه بجلسة المعارضة ومخاطبته زوجته التي رفضت ذكر اسمها وامتنعت عن تسليم الاعلان يجعل تسليم الاعلان بعد ذلك لمأمور القسم صحيحا في القانون .
(١٩٧٧/٥/٣٠ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٣٩ ص ٦٥٨)

١٧٨٦ - المحضر غير مكلف بالتحقق من صفة من يتقدم اليه لاستلام الاعلان ممن ورد بيانهم في المادة ١٠ مرافعات طالما أن هذا الشخص قد خطب في موطن المراد اعلانه ، كما أن الاخطار غير لازم الا في حالة تسليم صورة الاعلان الى جهة الادارة في حالة امتناع من ورد بيانهم

في المادة العاشرة عن استلامها *

(١٩٧٧/٣/١٣ أحكام النقض س ٢٨ ق ٧٦ ص ٣٥٣)

١٧٨٧ - المحضر غير مكلف بالتحقق من صفة من يتقدم له لاستلام الاعلان وأنه طالبا أن الثابت من مطالعة أصل ورقة الاعلان أن المحضر انتقل الى موطن الطاعن وخاطب من أجاب بأنه تابعه ولقبائه سلمه صورة الاعلان فان هذا يكفي لصحة الاعلان *

(١٩٧٧/١/١٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ٢٣ ص ١١١)

١٧٨٨ - لا يجدى الطاعن بعد تسليم الاعلان بمسكنه الادعاء بأن الصفة التي قررها مستلم الاعلان بداخل المنزل عند توجه المحضر غير صحيحة ، ولا المنازعة في اقامته الفعلية لأن المنازعة في الإقامة الفعلية تقتضى تحقيقا موضوعيا تنحصر عنه وظيفة محكمة النقض *

(١٩٧٧/١/١٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ٢٢ ص ١١١)

١٧٨٩ - جرى قضاء محكمة النقض بأن المحضر غير مكلف بالتحقق من صفة من يتقدم له لاستلام الاعلان ، وأنه طالبا أن الثابت من مطالعة أصل ورقة الاعلان أن المحضر انتقل الى الطاعنة وخاطب من أجاب انه تابع لها ولقبائها سلمه صورة الاعلان ، فان هذا يكفي لصحة الاعلان ، ولا يجدى الطاعنة بعد ذلك الادعاء بأن الصفة التي قررها مستلم الاعلان غير صحيحة ما دامت لم تنكر وجود من استلم الاعلان بداخل سكنها عند توجه المحضر ولم تنكر وصول صورة الاعلان اليها وعلمها بتاريخ الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه *

(١٩٦٩/١١/٤ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٤٣ ص ١٢١٦)

١٧٩٠ - تذرع الطاعن بعدم اخطاره بمن سلمت اليه الصورة لا يجديه ذلك أن البين من اجراءات الاعلان انها قد تمت بعد ١٩٧٤/٨/٢٩ فيكون قد أدركها التعديل المسجل على المادة ٢/١١ مرافعات بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٧٤ المعمول به اعتبارا من هذا التاريخ والتي لا تشترط اخطار المعلن اليه بكتاب مسجل يخبر فيه بمن سلمت اليه الصورة ، اذا كان الاعلان قد تم في موطنه وقصرت هذا الاخطار على حالة الاعلان لجهة الادارة *

(١٩٧٧/١/١٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ٢٢ ص ١١١)

١٧٩١ - نص المادة ٥/٩ من قانون المرافعات المعدل بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٦ لا يوجب اشتغال ورقة الاعلان على ما يفيد اثبات سبب الامتناع عن استلام الصورة . وكل ما أوجب القانون في حالة امتناع المعلن اليه عن استلامها أن يسلمها المحضر في اليوم ذاته لجهة الادارة وأن يوجه اليه خلال أربع وعشرين ساعة في موطنه الأصلي كتابا مسجلا يخبره فيه بذلك وفقا لما تتطلبه المادة ١١ من قانون المرافعات .

(١٩٧٩/١/١٤ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٣ ص ٨٩)

١٧٩٢ - المقصود بالسبب الذي يجب بيانه بورقة الاعلان على ما نصت عليه المادة ٥/٩ مرافعات هو سبب الامتناع عن التوقيع على الأصل لا سبب الامتناع عن استلام صورة الورقة .

(١٩٧٥/٥/٢٦ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٠٨ ص ٤٦٥)

١٧٩٣ - من المقرر على هدى من صريح نص المادة العاشرة مرافعات أن المساكنة شرط لتسليم الاعلان الى الأزواج والأقارب والأصهار ، ويتعين على المحضر أن يثبت ذلك في أصل الاعلان وصورته اذ هي بيان جوهري يترتب البطلان على اغفاله وأنه لا تشترط الإقامة بالنسبة لوكيل المعلن أو لمن يعملون في خدمته ، بل يكفي أن يتم تسلمهم صورة الاعلان في موطنه .

(١٩٧٤/١٢/٨ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٧٨ ص ٨٣٠)

١٧٩٤ - ان تقدير قيام عنصر الاستقرار ونية الاستيطان اللازم توافرها في الموطن وكذلك توافر رابطة التبعية من الأمور الواقعية التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع وأن العبرة هي بتوافر رابطة التبعية بين من تسلم الاعلان والشخص المراد اعلانه وليس بنوع الخدمة التي يؤديها .

(١٩٧٤/١٢/٨ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٧٨ ص ٨٣٠)

١٧٩٥ - من المقرر أن الميعاد المحدد للاخطار بالكتاب المسجل المنصوص عليه في المادة ١١ من قانون المرافعات يمتد بسبب المطلة الرسمية .

(١٩٨١/١/٢٨ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٣ ص ١٠٤)

١٧٩٦ - اثبات المحضر في نهاية الاعلان أنه سيخطر عنه بالبريد المسجل هي عبارة لا تفيد بذاتها قيام المحضر بارسال الكتاب للمعلن اليه

- الطاعن - في موطنه الأصلي أو المختار يخبره فيه بأن صورة الاعلان سلمت الى جهة الادارة وان الاخطار تم بطريق المسجل ، ومن ثم فان اعلان الطاعن لجهة الادارة يكون قد تم باطلا ولا يصح أن يبنى عليه الحكم في المعارضة .

(١٩٨٤/١٢/١٦ أحكام النقض س ٣٥ ق ٢٠٠ ص ٩٠٤)

١٧٩٧ - متى كانت المباراة التي أثبتتها المحضر بورقة التكاليف بالحضور قد جاءت خلوا من بيان عدم وجود المطلوب اعلانه في موطنه واسم من قرر أنه تابعه وما اذا كان هذا قد أدلى باسمه أم أحجم ، وكان عدم مراعاة ذلك يترتب عليه البطلان عملا بالمادة ١٩ من قانون المرافعات لعدم تحقق غاية المشرع من تكمين المحكمة من الاستيثاق من جدية ما سلكه المحضر من اجراءات فان ورقة التكاليف بالحضور تكون باطلة .

(١٩٧٢/٥/٢٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٨٤ ص ٨١٠)

١٧٩٨ - متى أوجب القانون الاعلان لاتخاذ اجراء أو بدء الميعاد فان أى طريقة أخرى لا تقوم مقامه .

(١٩٧٢/٥/٧ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٤٤ ص ٦٤١ ، ١٩٥٧/٢/٥ س ٧ ق ٣٦ ص ١١٨)

١٧٩٩ - الاعلان الصحيح يتم طبقا للمادة ١/٢٣٤ اجراءات جنائية والمادتين ١٠ و ١١ من قانون المرافعات .

(١٩٧٢/٣/٢٦ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٠٢ ص ٤٦١ ، ١٩٧٢/٥/٢٩ ق ١٨٤ ص ٨١٠)

١٨٠٠ - لما كان الطاعن قد أعلن بالحضور للجلسة التي نظرت فيها معارضته وقد جرى الاعلان وفق أحكام المادة ١/٢٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية التي تقضى باعلان ورقة التكاليف بالحضور لشخص الملن اليه أو في محل اقامته والمادتين ١٠ و ١١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية من أنه اذا لم يجد المحضر أحدا في موطن المطلوب اعلانه ممن يصح تسليم الورقة اليه فعليه تسليم الورقة الى جهة الادارة ، ذلك بأن المحضر قد أثبت أنه انتقل في يوم ١٠/٢٥/١٩٧٦ الى محل اقامة الطاعن فالتفاه مغلقة فانتقل الى جهة الادارة في اليوم ذاته وسلم صورة الاعلان الى مندوب الادارة ثم قام في الغد - ١٩٧٦/١٠/٢٦ - بإخبار الطاعن بذلك

بكتاب مسجل فإن عسدا الاعلان الصحيح يعتبر عملا بالفقرة الأخيرة من المادة ١١ سالفة الذكر - منتجا لاثاره من وقت تسليم الصورة الى من سلمت اليه قانونا مما يفترض معه علم الطاعن بحصول الاعلان .
(١٩٧٩/٣/٤ أحكام النقض س ٣٠ ق ٦٦ ص ٣٢١)

١٨٠١ - ان الاجراءات الواجبة الالباس في طريقه اعلان طلبات التكليف بالحضور في الدعوى الجنائية هي بعينها الاجراءات التي تتبع في المواد المدنية الميينة في قانون المرافعات .
(١٩٧٠/٤/١٣ أحكام النقض س ٢١ ق ١٣٩ ص ٥٨٣)

١٨٠٢ - ان بيان صفة من تسلم الاعلان في ورقته واجب على مقتضى نص المادتين ٩ و ١٠ مرافعات جديد ، واغفال هذا البيان يترتب عليه بطلان الاعلان عملا بالمادة ١٩ من قانون المرافعات .
(١٩٧٠/٤/١٣ أحكام النقض س ٢١ ق ١٣٩ ص ٥٨٣)

١٨٠٣ - اعلان الأوراق القضائية في النيابة العامة بدلا من اعلانه للشخص المراد اعلانه أو في محل اقامته - انما أجازته القانون على سبيل الاستثناء ولا يصح اللجوء اليه الا اذا قام المعلن بالتحريات الكافية الدقيقة التي يلزم كل باحث مجد نزيه حسن النية للتقصي عن محل اقامة المعلن اليه بحيث لا يكفي أن ترد الورقة بغير اعلان ليسلك المعلن هذا الطريق الاستثنائي ، الا أن تقدير كفاية التحريات التي تسبق الاعلان للنيابة أمر موضوعي يرجع الى ظروف كل واقعة على حدتها وتستقل محكمة الموضوع بتقديره دون ما رقابة عليها من محكمة النقض في ذلك مادام قضاءها قائما على أسباب سائفة .

(١٩٧٩/١٢/١٣ أحكام النقض س ٣٠ ق ٢٠٢ ص ٩٤٧)

١٨٠٤ - تتم اجراءات الاعلان وفقا للمادة ٢٣٤ اجراءات بالطرق المقررة في قانون المرافعات ، وتوجب المادة ١٢ من القانون الأخير على المحضر عند تسليم الاعلان الى مأمور القسم أن يوجه الى المعلن اليه كتابا موصى عليه يخبره فيه أن الصورة سلمت الى جهة الادارة وأن يبين ذلك في حينه بالتفصيل في أصل الاعلان وصورته . وترتب المادة ٢٤ من ذات القانون البطلان على مخالفة حكم المادة ١٢ المذكورة . ولما كانت ورقة اعلان الطاعة للجلسة التي حددت لنظر معارضتها قد اكتفي فيها المحضر

بأبواب اعلانها مع كاتب أول القسم دون توجيه خطاب موصى عليه يخبرها فيه أن الصورة سلمت الى جهة الادارة ، فان الاعلان يكون باطلا ، ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بصحة اعلان الطاعنة لتلك الجلسة وقضى في موضوع المعارضة باطلا مما يتعين معه نقضه .
(١٩٦٩/٥/١٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٤٩ ص ٧٣٨)

١٨٠٥ - الأصل في اعلان الأوراق طبقاً للمادتين ١١ ، ١٢ مرافعات أنها تسلم الى الشخص نفسه أو في موطنه ، فإذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب اعلانه في موطنه كان عليه أن يسلم الورقة الى وكيله أو خادمه أو لمن يكون مقيماً معه من أقاربه أو أصهاره ، ويعد استلامهم ورقة الاعلان في هذه الحال قرينة على علم الشخص المطلوب اعلانه ما لم يدحضها بآبئات العكس .

(١٩٦٧/٥/١٦ أحكام النقض س ١٨ ق ١٣٢ ص ٦٨٤)

١٨٠٦ - يجوز عملاً أن يكون للشخص أكثر من موطن في وقت واحد يصبح اعلانه في أي منهما .
(١٩٦٧/٥/١٦ أحكام النقض س ١٨ ق ١٣٢ ص ٦٨٤)

١٨٠٧ - من المقرر قانوناً أن الأصل في اعلان الأوراق طبقاً للمادتين ١١ ، ١٢ مرافعات أنها تسلم الى الشخص نفسه أو في موطنه ، فإذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب اعلانه في موطنه كان عليه أن يسلم الورقة الى وكيله أو خادمه أو لمن يكون ساكناً معه من أقاربه وأصهاره ، فإذا كان الثابت من الأوراق أن الحكم الفيائي الاستثنائي الصادر ضد الطاعن أعلن اليه مخاطباً مع نجله المقيم معه لقيامه وقد وقع بأعضائه بما يفيد استلام الاعلان فان اعلان هذا الحكم يكون قد تم وفق القانون .
(١٩٦٤/٦/٣٠ أحكام النقض س ١٥ ق ١٠٥ ص ٥٣٢)

١٨٠٨ - لم يوجب القانون على المحضر - في حالة امتناع المخاطب معه عن التوقيع على ورقة الاعلان ما يفيد استلامه الصورة وتسليمها الى جهة الادارة التابع لها - ارفاق ايصال الخطاب الموصى عليه الذي يرسله اليه يخبره فيه بتسليم الصورة الى جهة الادارة بأصل الاعلان .

(١٩٦٦/١٢/٢٠ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٤٦ ص ١٢٨٢)

١٨٠٩ - الاعلان لا يثبت الا بورقة من أوراق المحضرين مثبتة لحصوله ، لأنه متى رسم القانون شكلا خاصا لاجراء من اجراءات الدعوى كان هذا الشكل هو وحده الدليل القانوني على حصول هذا الاجراء ، فلا يجوز الاستدلال عليه بأى دليل آخر مستمد من غير ورقة الاعلان ذاتها مهما بلغت قوة هذا الدليل .

(١٩٦٤/٥/١٨ أحكام النقض س ١٥ ق ٧٥ ص ٣٨٤)

١٨١٠ - توجب المادتان ١٠ و ١٢ مرافعات ايضا ببيان موطن الطاعن الذى لم يجده المحضر فيه واسم من وجده عند الاعلان وسبب امتناعه بورقة الاعلان حتى تستوثق المحكمة من جدية الخطوات التى سبقت تسليم الصورة الى جهة الادارة واغفال هذه البيانات فى ورقة الاعلان يترتب عليه بطلان الاعلان عملا بالمادة ٢٤ مرافعات ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ قضى باعتبار المعارضة كان لم تكن استنادا الى هذا الاعلان الباطل يكون معيبا مما يستوجب نقضه .

(١٩٦٤/٣/٩ أحكام النقض س ١٥ ق ٣٧ ص ١٨٢)

١٨١١ - اجراءات الاعلان وفقا للمادة ٢٣٤ اجراءات جنائية يتم بالطرق المقررة فى قانون المرافعات وقد رتب المادة ٢٤ مرافعات البطلان على عدم مراعاة الاجراءات المنصوص عليها فى المادتين ١٠ و ١٢ من هذا القانون ، وجرى قضاء محكمة النقض بوجوب تسليم صورة الاعلان الى جهة الادارة فى حالة الامتناع عن استلامه دون تفريق بين ما اذا كان الممتنع هو شخص المراد اعلانه او غيره ممن نصت عليهم المادة ١٢ مرافعات ، كما جرى قضاؤها ايضا على وجوب اشتغال أصل الورقة الملونة اما على توقيع مستلم الصورة واما على اثبات واقعة امتناعه وسببه وفقا للمادة ١٠/٥ مرافعات ، اذ ان عدم توقيع المخاطب معه لا يدل حتما على امتناعه ، بل قد يرجع الى سبب آخر كتقصير المحضر فى القيام بواجبه .

(١٩٦٣/٣/٢٦ أحكام النقض س ١٤ ق ٥٣ ص ٣٦٠)

١٨١٢ - توجب المادة ١٢ مرافعات عند تسليم الاعلان لمأمور القسم أن يخطر المحضر الملن اليه بخطاب موسى عليه يخبره فيه أن الصورة سلمت الى جهة الادارة وترتب المادة ٢٤ من هذا القانون البطلان على مخالفة ذلك .

(١٩٦١/١٢/٢٦ أحكام النقض س ١٢ ق ٢١٢ ص ١٠٠٧)

١٨١٣ - بطلان الحكم لعدم اعلان المتهم امر يتعلق بالاجراءات التي تحصل قبل المحاكمة ومن الواجب ابداءه بالجلسة قبل سماع أحد من الشهود والا سقط الحق فيه .
(١٦/٣/١٩٥٩ أحكام النقض س ١٠ ق ٦٨ ص ٣٠٨)

١٨١٤ - ان الغرض انشئ رعى اليه الشارع في المادة ١٣ مرافعات من ايجب توقيع شاهدين على أصل الاعلان وصورته معا انما هو ضمان ايصال الاعلان الى شخص المعلن اليه . فلذلك تحقق هذا الغرض في الواقع فلا وجه للتمسك ببطلان الاعلان لعدم توقيع شاهدين عليه .
(١٨/٥/١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٥٧١ ص ٦٠٢)

١٨١٥ - تعتبر باطلة ورقة التكنيف بالحضور لجلسة الاستئناف التي تعلن للمتهم في النيابة على اعتبار أنه ليس له محل اقامة معروف بالقطر المصري ، اذا كان قد سبق له أن نبه النيابة الى تغيير محل اقامته وعين لها جهة الإقامة الجديدة لتعلنه فيها بجلسة الاستئناف .
(٤/٤/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢١٣ ص ٢٥٦)

١٨١٦ - من المقرر أنه مادام رجال الادارة قد بحثوا عن المتهم فلم يستدلوا عليه ولا على محل اقامته ، فاعلانه وهو هارب في مواجهة النيابة يكون صحيحا . واعلان المتهم للادارة وفقا لنص المادة ٢/٢٣٤ اجراءات جنائية يعد اعلانا صحيحا .

(٢٢/٤/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ١١١ ص ٥٣٨)

مادة ٢٣٥

يكون اعلان المحبوسين الى مأمور السجن أو من يقوم مقامه . ويكون اعلان الضباط وضباط الصف والعساكر الذين في خدمة الجيش الى ادارة الجيش .

وعلى من يجب تسليم الصورة اليه في الحالتين المذكورتين أن يوقع على الأصل بذلك . واذا امتنع عن التسليم أو التوقيع يحكم عليه من قاضي

المواد الجزئية بغرامة لا تزيد على خمسة جنيهات • وإذا أصر بعد ذلك على امتناعه ، تسلم الصورة الى النيابة العامة بالحكمة التابع لها المحضر لتسليمها اليه أو الى المطلوب اعلانه شخصيا •

- لا مقابل لها في القانون السابق •

مادة ٢٣٦

للخصوم أن يطلعوا على أوراق الدعوى بمجرد اعلانهم بالحضور أمام المحكمة •

- لا مقابل لها في القانون السابق •

الفصل الثاني

فى حضور الخصوم

ملعة ٢٣٧

يجب على المتهم فى جنحة معاقب عليها بالحبس الذى يوجب القانون تنفيذة فور صدور الحكم به أن يعرض بنفسه .

أما فى الجنح الأخرى وفى المخالفات فيجوز له أن ينيب عنه وكيلًا لتقديم دفاعه ، وهذا مع عدم الإخلال بما للمحكمة من الحق فى أن تقرر بحضوره شخصيًا .

- ملعة بالقرار رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذى صدر ونشر فى ١٩٨١/١١/٤ على أن يعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

- من المذكرة الإيضاحية للقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ :

وتيسيرا لاجراءات المحاكمة وللمحد من كثرة الأحكام الغيابية التى ترجع أحيانا الى تعدد تتبع المتهم اجراءات المحاكمة وما يترتب عليه من ازدواج القضية الواحدة فقد عدلت المادة ٢٣٧ على النحو الوارد بالشروع لئى يكون اشتراط حضور المتهم بنفسه قاصرا على الجنب الذى يوجب القانون تنفيذ الحكم الصادر فيها بالحبس فور صدوره - أى لا تقبل فيه الكفالة - كحالات التقاض الوجوبى المنصوص عليها فى المادة ٤٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية وما عسى أن ينص عليه فى قوانين خاصة ، أما فى الجنح الأخرى والمخالفات بطبيعة الحال وخاصة بعد قصر العقوبة فيها على الرقابة فيجوز للمتهم أن ينيب عنه وكيلًا لاداء دفاعه الا اذا رأت المحكمة ضرورة حضوره .

وغنى عن البيان أن مجال حضور وكيل عن المتهم فى جنحة معاقب عليها طبقا لهذا التعديل سوف يكون فى الكثير الغالب أمام محكمة أول درجة ، باعتبار أن جميع الأحكام الصادرة بالحبس من محكمة ثانى درجة واجبة التنفيذ فورا بطبيعتها اللهم الا اذا نص القانون على جواز التوكيل فيها أمامها كما هو الحال فى الفقرة الأخيرة من المادة ٦٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، كما لو كانت عقوبة الحبس الملقى بها مع إيقاف التنفيذ وكان المتهم هو المستأنف وحده .

ورغم الإبقاء على نظام المعارضة فى الأحكام التباينة - التى لا يجوز استئنافها - فقدمت سارت المادتان ٢٣٨ ، ٢٤٠ المعدلتان الى التوسع فى نظام الحكم المحضرى الاعتبارى لما يدعو

اليه من اعتماد ذي الشأن يتتبع اجراءات المحاكمة لأن ممارسته فيه لا تطرح موضوع الا اذا اثبت غدره في التخلّف .

هذا فضلا عن تفادى تطبيع اوصال القضية الواحدة عند نمذد المتهمين ومثول البعض دون البعض الآخر .

وجدير بالإشارة الى أن التعديل المنسل على المواد ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٤٠ لا يمس جوهر المحاكمة أمام محاكم الجنايات التي تحكمها نصوص خاصة سيما وأن المشرع لم يأخذ بنظام الحكم الحضورى الاعتبارى في مواد الجنايات بل افرد نص المادتين ٣٩٦ ، ٣٩٧ ح - ا . للمعالجة حالات غياب بعض المتهمين دون البعض وغياب متهم في جنحة متطورة أمام محكمة الجنايات . - لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٢٣٧ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

يجب على المتهم في جنحة معاقب عليها بالحبس أن يحضر بنفسه .
اما في الجنح الأخرى وفي المخالفات ، فيجوز له أن ينيب عنه وكيلًا لتقديم دفاعه .
ومذا مع عدم الاخلال بما للمحكمة من الحق في أن تأمر بحضوره شخصيا .

الأحكام

١٨١٧ - دلت المادة ٢٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ صراحة - وعلى ما أكدته المذكرة الايضاحية لهذه المادة - على ضرورة حضور المتهم بنفسه أمام محكمة اول درجة في الجنح التي يوجب القانون تنفيذ الحكم الصادر فيها بالحبس فور صدوره ، أي لا يقبل فيها الكفالة - كحالة النفاذ الوجوبى المنصوص عليه في المادة ٤٦٣ اجراءات وما عسى أن ينص عليه في القوانين المكملة لقانون العقوبات ، أما محكمة ثانى درجة فانه يجب حضور المتهم بنفسه . في كل جنحة معاقب عليها بالحبس باعتبار أن جميع الأحكام الصادرة بالحبس من محكمة ثانى درجة واجبة التنفيذ فورا بطبيعتها الا اذا نص القانون على جواز التوكيل فيها أمامها ، كما هو الحال في الفقرة الأخيرة من المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية ، وكما لو كانت عقوبة الحبس المقضى بها مع إيقاف التنفيذ وكان المتهم هو المستأنف وحده .

(١٩٨٤/١/٢٢ أحكام النقض ص ٣٥ ق ١٧ ص ٨٥)

١٨١٨ - متى كان حضور المتهم بنفسه أمرا واجبا طبقا للقانون فإن حضور وكيله عنه خلافا لذلك لا يجعل الحكم حضوريا ، لأن مهمة الوكيل في هذه الحالة ليست هي المراقبة وإنما تقتصر على مجرد تقديم عذر لتبرير غياب المتهم ، وحتى اذا ترفع الوكيل خطأ فإن هذه المرافعة تقع باطلّة ولا تقيّر من اعتبار الحكم غيابيا ، والعبرة في وصف الأحكام هي

بجمعية الواقع لا بما تذكره المحكمة عنها .

(١٩٨٢/١/٢٢ احكام النقض س ٣٥ ق ١٧ ص ٨٥)

١٨١٩ - اعلان المتهم اعلانا صحيحا لجلسة المحاكمة يوجب عليه

احضور مستعدا لابتداء دفاعه .

(١٩٨٣/٣/١١ احكام النقض س ٣٤ ق ٦٧ ص ٦٣٥)

١٨٢٠ - الاصل أن يكون المتهم حاضرا بنفسه جلسات المرافعة

الا انه يجوز أن يحضر وكيله في غير الاحوال التي يجوز الحكم فيها بالحبس، ومتى كان حضور المتهم شخصا امرا واجبا فان حضور وكيل عنه خلافا لقانون لا يجعل الحكم حضوريا .

(١٩٧٢/٥/٧ احكام النقض س ٢٣ ق ١٤٤ ص ٦٤١ ،

١٩٧٣/١٢/٢٤ س ٢٤ ق ٢٥١ ص ١٢٦٨)

١٨٢١ - توجب المادة ٢٣٧ اجراءات جنائية على المتهم بفعل

جنحة الحضور بنفسه اذا ما استوجب هذا الفعل عقوبة الحبس واجازت له في الاحوال الاخرى ان يرسل عنه وكيل . ولما كان الحكم الاستثنائي الغيابي المعارض فيه قد ايد الحكم الابتدائي القاضي بحبس الطاعن مع ايقاف تنفيذ العقوبة ، وكان الطاعن قد اناب عنه وكيل حضر بالجلسة فان المحكمة اذ قضت بعد ذلك باعتبار المعارضة كان لم تكن على اساس ان المعارض تخلف عن الحضور تكون قد اخطأت في تطبيق القانون .

(١٩٧٣/١١/٢٦ احكام النقض س ٢٤ ق ٢٢١ ص ١٠٧٦)

١٨٢٢ - للمتهم المحكوم عليه ابتدائيا بفرامة لارتكابه جريمة

معاقبا عليها بالفرامة او الحبس أن لا يحضر بنفسه امام محكمة الاستئناف وأن يرسل وكيل عنه بشرط أن لا تكون النيابة قد رفعت استئنافا عن الحكم .

(أسسوط الابتدائية ١٩١٩/١/٦ المجموعة الرسمية س ٣٠

ق ٧٨)

مادة ٢٣٨

اذا لم يحضر الخصم المكلف بالحضور حسب القانون في اليوم المبين

ورقة التكليف بالحضور وام يرسل وكيل عنه في الاحوال التي يسوغ فيها ذلك يجوز الحكم في غيبته بعد الاطلاع على الأوراق ، الا اذا كانت ورقة التكليف بالحضور قد سلمت لشخصه وتبين للمحكمة أنه لا مبرر لعدم

حضوره فيعتبر الحكم حضوريا .

ويجوز للمحكمة بدلا من الحكم غيابيا أن تؤجل اندعوى إلى جلسة تالية وتامر بإعادة إعلان الخصم في موطنه ، مع تنبيهه إلى أنه إذا تغلف عن الحضور في هذه الجلسة يعتبر الحكم الذي يصدر حضوريا ، فإذا لم يحضر وتبين للمحكمة إلا مبرر لعدم حضوره يعتبر الحكم حضوريا .

- مددلة بالقرار رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذي صدر ونشر في ١١/٤/١٩٨١ على أن يعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

- راجع المذكرة الإيضاحية للقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ تحت المادة ٢٣٧ .
- تقابل الفقرة الأولى المادتين ١٢٢ و ١٦٢ من القانون السابق .
- الفقرة الإيضاحية : أدخل المشروع على النظام الحالي للمرافعة كثيرا من القيود والتدريجات دفعا للمماطلة والتسويف اللذين يمين عليهما النظام الممول به . فلا يكون الحكم غيابيا كلما صدر في غيبة الخصم كما هو الحال في النظام القائم ، بل نص على بعض أحوال يعتبر الحكم فيها رغم هذا حضوريا وذلك لأنه في هذه الأحوال لا مبرر للتغيب فلا سبب له إلا الرغبة في المماطلة وهذه الأحوال هي : ١ - إذا كانت ورقة التكاليف بالحضور قد سلمت إلى الخصم شخصيا ولم يقدم إلى المحكمة عددا مقبولا يسوغ تغلفه عن الحضور ، فإنه يعد متصدا عدم الحضور ، ولذلك يجوز للمحكمة أن تحكم في غيبته وتقرر اعتبار حكمها حضوريا. وإنما زيادة في المحافظة على حق المتهم النائب نص على وجوب تسبيب الحكم فيما يتعلق باعتباره حضوريا .

مادة ٢٣٨ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

إذا لم يحضر الخصم للمكلف بالحضور حسب القانون في اليوم المين بورقة التكاليف ، ولم يرسل عنه وكلاء في الأحوال التي يسوغ فيها ذلك ، يجوز الحكم في غيبته بعد الاطلاع على الأوراق .
ومع ذلك إذا كانت ورقة التكاليف بالحضور سلمت لشخص الخصم يجوز للمحكمة إذا لم يقدم عددا يبرر غيابه أن تقرر اعتبار الحكم حضوريا وعليها أن تبين الأسباب التي استندت إليها في ذلك .

الأحكام

فقرة أولى

١٨٢٣ - من المقرر أنه لا يجوز للمحكمة أن تحكم على المتهم في غيبته إلا بعد إعلانه إعلانا قانونيا بالجلسة التي تحدد لنظر دعواه أولا بطلت إجراءات المحاكمة لأن الإعلان القانوني شرط لازم لصحة اتصال

المحكمة بالدعوى .

(١٩٨٢/٥/١٣ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٢١ من ٥٩٨ ،
١٩٨/٤/٩ س ٢٩ ق ٧٠ من ٣٦٦)

١٨٢٤ - المبرة في وصف الحكم بأنه غيابي أو حضوري اعتباري
انما هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه .
(١٩٧٨/٢/٢٦ أحكام النقض س ٢٩ ق ٣٠ من ١٧٥)

١٨٣٥ - المبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي
بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه ، ومما اعتبر الحكم
حضوريا هو بحضور الجلسات التي تمت فيها المرافعة سواء صدر فيها الحكم
أو صدر في جلسة أخرى .
(١٩٨٢/١١/١٤ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٨٠ من ٨٧٤ ،
١٩٨٢/١٠/٢٥ ق ١٦٤ ص ٨٠١ ، ١٩٧٣/١٢/٢٤ س ٢٤ ق ٢٥٨ من ١٢٦٨ ،
١٩٧٢/٥/٧ س ٣٣ ، ١٤٤ من ٦٤١)

١٨٣٦ - أوجبت المادة ١/٢٢٧ إجراءات جنائية على المتهم في
جانبه معاقبا عليها بأخيس أن يحضر بنفسه ولو كان الحبس جوازيا
لا وجوبيا . ولما كان المظنون ضده لم يحضر بنفسه بجميع جلسات المحكمة
الاستئنافية وحضر عنه وكيل بالمجلس الأخيرة الصادر بها الحكم المظنون
فيه ، فإن الحكم المظنون فيه يكون قد صدر في حقيقة الأمر غيابيا وإن
وصفته المحكمة بأنه حضوري على خلاف الواقع إذ المبرة في وصف الحكم
بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما يرد في
المنطوق .

(١٩٧٢/١١/٥ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٦٢ من ١١٥٦)

١٨٣٧ - ميعاد المعارضة في الحكم الحضوري الاعتباري لا يبدأ
إلا من تاريخ إعلان المتهم به .
(١٩٦٩/١٢/١٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ٥٥ من ٢٥٤ ،
١٩٦٧/٤/١٧ س ١٨ ق ١٠٢ من ٥٣١)

١٨٣٨ - متى كان النائب من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة
الاستئنافية أن الطاعن لم يتخلف إلا عن حضور الجلسات التي تأجل إليها

النطق بالحكم ولم يدع أن تخلفه عنها كان لسبب قهرى ، فان وصف الحكم بأنه حضورى يكون فى محله .
(١٩٧٠/٥/١٠ أحكام النقض س ٢١ ق ١٦٠ ص ٦٧٧)

١٨٢٩ - يعتبر الحكم الصادر من محكمة الجنايات فى جناية حضوريا بالنسبة الى الخصم الذى يمثل فى جلسة المحاكمة وتسمع البينة فى حضرته ويتم دفاعه او يسمه ان يتم بصرف النظر عن موقف غيره من الخصوم .
(١٩٧٠/٤/٦ أحكام النقض س ٢١ ق ١٢٨ ص ٥٣٢)

١٨٣٠ - ان العبرة فى تمام المرافعة بالنسبة لمتهم هى بواقع حالها وما انتهت اليه ، اعلن هذا الواقع فى صورة قرار او لم يعلن ، اجلت الدعوى بالنسبة لغيره من الخصوم لاتمام دفاعه او لم تؤجل ، ما دامت المحكمة لم تحتفظ له بابداء دفاع جديد ، ولم تأمر باعادة الدعوى الى المرافعة لسماعه -
(١٩٧٠/٤/٦ أحكام النقض س ٢١ ق ١٢٨ ص ٥٣٢)

١٨٣١ - من البداهة ذاتها ان حضور الخصم امام المحكمة امر واقع وغيابه كذلك ، واعتبار الحكم حضوريا او غيابيا فرع من هذا الاصل .
(١٩٧٠/٤/٦ أحكام النقض س ٢١ ق ١٢٨ ص ٥٣٢)

١٨٣٢ - ان الدعوى الموجهة باجراء واحد قد تنحل فى الواقع الى عدة دعاوى ينفرد كل منها بمتهم بعينه بالنسبة لتهمة او تهمة محددة وتجرى محاكمته عنها .
(١٩٧٠/٤/٦ أحكام النقض س ٢١ ق ١٢٨ ص ٥٣٢)

١٨٣٣ - الحكم الصادر فى دعوى نظرت فى حضرة أحد المتهمين وبعد استيفاء دفاعه هو حكم حضورى ، ولو استمرت المرافعة لغيره من المتهمين ولو لم يحضر أثناء نظرها بالنسبة لهؤلاء المتهمين .
(١٩٧٠/٤/٦ أحكام النقض س ٢١ ق ١٢٨ ص ٥٣٢)

١٨٣٤ - العبرة فى وصف الأحكام هى بحقيقة الواقع فلا يعتبر الحكم حضوريا بالنسبة للخصم الا اذا حضر وتهيأت له الفرصة لبدء دفاعه

كاملًا .

(١٩٦٩/١/٦ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢ ص ٧)

١٨٣٥ - القانون لا يوجب على المتهم أن يوكل غيره في ابداء عذره في عدم الحضور أو يرسم طريقا معيناً لابلغ قاضيه بالمعذر القائم لديه ، بل أن له أن يعرضه بأي طريقة تكفل ابلاغه الى المحكمة .
(١٩٦٦/١/١٠ أحكام النقض س ١٧ ق ٨ ص ٤٥)

١٨٣٦ - على الحكم أن يراجع تاريخ المرض الذي احتج به الطاعن عذراً على تخلفه عن الحضور على تاريخ آخر جلسة للمرافعة لا على تاريخ الجلسة المحددة للنطق بالحكم اذ أن حضور الخصوم أو تخلفهم عن الجلسات إنما يكون بالنظر الى جلسات المرافعة دون جلسة النطق بالحكم اذا كانت الدعوى قد حيزت جلسة مقبلة للنطق به .
(١٩٦٥/١١/١٥ أحكام النقض س ١٦ ق ١٦٤ ص ٨٥٨)

١٨٣٧ - الشهادة المرضية وان كانت لا تخرج عن كونها دليلاً من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة ، الا أن المحكمة متى أبدت من الأسباب التي من أجلها رفضت التعويل على تلك الشهادة فإن لمحكمة النقض أن تراقب ما اذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي الى النتيجة التي رتبها الحكم عليها .
(١٩٥٩/١٠/٢٦ أحكام النقض س ١٠ ق ١٧٥ ص ٨١٧)

١٨٣٨ - العبرة في وصف الحكم الجنائي بأنه حضوري أو غيابي هي - على مقتضى القانون - بحضور المحكوم عليه بشخصه أو بوكيل عنه في الأحوال التي يجوز فيها ذلك وبعدم حضوره جميع اجراءات الدعوى التي تحصل في الجلسة ويصدر الحكم بناء عليها بفض النظر عن مسأله أمام المحكمة في صدد ابداء أقواله وأوجه دفاعه ، واذاً فإن حضوره بحث مسألة من المسائل الفرعية التي تثار عند البدء في نظر الدعوى ، كطلب التأجيل ثم انسحابه على أثر بحثها وقبل الخوض في موضوع الدعوى والمرافعة فيه ، ذلك لا يصح معه الحكم الصادر في أصل الدعوى حضورياً بالنسبة اليه مهما كانت أهميتها وحقيقة الأمر فيها ، لأن اجراءات المحاكمة يجب النظر اليها مجتمعة واعطاؤها حكماً واحداً في ذلك الخصوص . وهذا الحكم بحسب قواعد التفسير الصحيحة في المحاكمات الجنائية يجب أن

نراعى فيه مصلحة المحكوم عليه . واذن فإذا كانت المحكمة قد اكتفت
فى قضائها بعدم جواز المعارضة المرفوعة من المتهم بقولها انه قد حضر
ونراعى فى مسألة التأجيل دون ان تستوعب دعوى انسحابه على اثر
رفض طلب التأجيل وعدم حضوره باقى الاجراءات التى تمت وتمحصها
بسبب للنظر الحاطى الذى انتهت اليه فان حكمها يكون مهيأ واجبا
نقضه .

(٢١ / ١٩٤٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٩١)

ص ٢٨٥)

١٨٣٩ - ان الممول عليه فى اعتبار الحكم حضوريا أو غيابيا هو
- بصريح نص القانون - حضور الخصم أو عدم حضوره جلسة المحاكمة
بفرض النظر عن مسلكه فى ابداء دفاعه ، فالقول باعتبار الشخص غائبا
اذ لم يقدم طلباته غير معروف فى القانون .

(١٥ / ٤ / ١٩٤٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٣٦)

ص ١٢٣)

١٨٤٠ - لا يوجد فى القانون الجنائى الا نوع واحد من الغياب هو
عدم الحضور فى الجلسة وينتج عن ذلك انه اذا حضر المتهم فى المرافعات
ولكنه لم يدفع عن نفسه فالمحكم الصادر يمد حكما حضوريا .

(٨ / ٤ / ١٩٥٥ المجموعة الرسمية س ٧ ق ٣)

١٨٤١ - اذا تمت المحاكمة بحضور المتهم وصدر قرار بتأجيل
التنطق بالحكم لأول مرة فى مواجهته أيضا فيكون الحكم الصادر فى الدعوى
حضوريا ولو لم يحضر المتهم النطق به ، لأن واجبه يقضى عليه بتتبع
الآجال التى يؤجل اليها الحكم من جلسة الى أخرى دون حاجة الى اعلانه بكل
تأجيل .

(٣٠ / ٤ / ١٩١٣ المجموعة الرسمية س ١٤)

ص ١٤٤)

١٨٤٢ - ليس للمحاكم الجنائية أن ترجع الى أحكام قانون
المرافعات المدنية على اعتبار أنه القانون العام الا عند خلو قانون تحقيق
الجنائيات من نص صريح ، فليس لها أن ترجع الى قانون المرافعات فى أحكام
الغيبية ، لأن حالات الحكم فى الغيبة عند تخلف أحد أطراف الخصومة عن

الحضور امام المحاكم الجنائية بدراجاتها المختلفة وردت بنصوص صريحة في قانون تحقيق الجنايات . وهذه النصوص توجب الحكم في الموضوع غيابيا اذا تخلف احد الحضور عن الحضور ، سواء اكان المتخلف هو المتهم ام المدعى بالحق المدني .

(١٩٢٧/١١/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٢٧)

(ص ١٠٢)

فقرة ثانية

١٨٤٣ - ان الضارح عنه وضع قانون الاجراءات الجنائية لم يأخذ بنظام الحكم الحضورى الاعتبارى فيما يتعلق بالأحكام التى تصدر فى مواد الجنائيات من محكمة الجنائيات كما فعل بالنسبة لنجس والمخالفات .

(١٩٧٤/٦/٢٣ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٢٧ ص ٦٣٥)

١٨٤٤ - ان المادة ٢/٢٢٨ اجراءات جنائية توجب لاعتبار الحكم حضوريا أن تكون ورقة التكليف بالحضور قد سلمت لشخص المحسم ولم يقدم عذرا يبرر غيابه ، واذن فاذا كان المتهم قد أعلن للجلسة وكان ثابتا بورقة التكليف بالحضور أنه أعلن مع شخص آخر فان الحكم الصادر ضده يكون غيابيا ويكون له أن يقرر بالظن فيه حين اتخاذ اجراءات التنفيذ ضده .

(١٩٥٣/٣/١٧ أحكام النقض س ٤ ق ٢٢٧ ص ٦٢٢)

١٨٤٥ - تعتبر جميع الأحكام الصادرة فى مواد الجنس والمخالفات حضورية بالنسبة للنياية .

(اسكندرية الابتدائية ١٩١٣/٤/٣٠ المجموعة الرسمية س ١٤)

(ق ١٠٩)

١٨٤٦ - اذا اتهم شخص بتهمة تستوجب عقوبة الحبس فيجوز له اذا غاب أن ينيب عنه محاميا لجرد طلب التأجيل لأن المادة ١٦١ جنائيات انما تنطبق عندما ينظر فى الموضوع .

(الأزبكية الجزئية ١٩١٠/٥/٢٤ المجموعة الرسمية س ١١)

(ق ١٤٢)

مادة ٢٣٩

يعتبر الحكم حضوريا بالنسبة الى كل من يحضر من المحصوم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك او تغلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل اليها الدعوى بدون أن يقدم عدلا مقبولا .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- المذكرة الايضاحية : متى حضر المحصم عند النداء على الدعوى سواء حضر بنفسه او بواسطة وكيل عنه في الأحوال التي يجوز فيها ذلك فإن الحكم الذي يصدر فيها يعتبر حضوريا ولو غادر الجلسة أثناء نظر الدعوى ولم يحضر باقي الجلسات والاجراءات التي تمت وانتهت بالفصل فيها بدون أن يقدم عدلا مقبولا ، وذلك لأن انسحاب المحصم أثناء نظر قضيته وعدم حضوره بعد ذلك نهلا عما ينطوي عليه من استخفاف بحرمة القضاء فإنه يدل على الرغبة في التسوية والمصالحة .

الأحكام

١٨٤٧ - مناط اعتبار الحكم حضوريا وفق المادة ٢٣٩ اجراءات جنائية أن يحضر المتهم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تغلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل اليها الدعوى بدون أن يقدم عدلا مقبولا ما دام التأجيل كان لجلسات متلاحقة .

(١٩٧٨/١٢/١٧ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٩٤ ص ٩٤٠ ،
١٩٧٢/٥/٢١ س ٢٣ ق ١٦٦ ص ٧٤٨ ، ١٩٦٨/٦/٤ س ١٩ ق ١٣٤
ص ٦٦١)

١٨٤٨ - الأحكام الصادرة من محاكم الجنايات في مواد الجنح المقدمة اليها لارتباطها بجنائية تخضع للأحكام العامة المقررة للحضور والغياب في مواد الجنح والمخالفات ومن بينها ما نصت عليه المادة ٢٣٩ اجراءات جنائية .

(١٩٧٣/١٢/٢٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٥٨ ص ١٢٦٨)

١٨٤٩ - المقصود بالحضور في نظر المادة ١/٢٣٨ اجراءات جنائية هو حضور المتهم بشخصه أو بوكيل عنه في الأحوال التي يجوز فيها ذلك في الجلسة التي حصلت فيها المرافعة حتى تتاح له فرصة الدفاع عن نفسه ، الا أن الشارع لاعتبارات سامية تتعلق بالعدالة في ذاتها اعتبر

الحكم الصادر في الجلسة أو المخالفة في بعض الحالات حضوريا بقوة القانون في الحالة المنصوص عليها في المادة ٢٣٩ إجراءات جنائية ومقتضاها حضور الخصم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل إليها الدعوى دون أن يقدم عذرا مقبولا ، فإذا ما انتفى الأمران أحدهما أو كلاهما بأن تخلف عن الحضور اطلاقا أو حضر ثم غادر الجلسة أو تخلف عن الحضور في الجلسات التالية بفرض أن يقدم عذرا مقبولا وكان في مقدور المحكمة أن تحقق طريقها في تحقيق قسام أو عدم قيام العذر ورغم ذلك لم تفعل ، فإن حكمها يكون في حقيقته حكما غيابيا جائز المعارضة فيه رجوعا للأصل العام لانتفاء علة اعتباره حضوريا اعتباريا لتخلف أحد شروطه ، إذ العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة .

(١٩٧٠/٢/٢) أحكام النقض س ٢١ ق ٥٦ ص ٢٢٥)

١٨٥٠ - أنه لما كان أول قرار بتأجيل الدعوى قد اتخذ في حضرة المتهم فإنه يكون عليه بلا حاجة الى اعلان أن يتتبع سيرها من جلسة الى أخرى ما دامت الجلسات متلاحقة .

(١٩٧٩/١/٢٢) أحكام النقض س ٣٠ ق ٢٥ ص ١٤٠)

١٨٥١ - صدور أول قرار بتأجيل الدعوى في حضور المتهم يوجب عليه تتبع سيرها من جلسة الى أخرى دون اعلان ما دامت متلاحقة ، ولا يفرض من ذلك صدور قرار بإحالتها الى دائرة أخرى لنظرها بجلسته حددتها المحكمة ، لأن هذا القرار مما لا يوجب القانون اخطار الفائتين من الخصوم به .

(١٩٨٣/١١/١٦) أحكام النقض س ٣٤ ق ١٩٢ ص ٩٦٢)

١٨٥٢ - يشترط لأعمال المادة ٢٣٩ إجراءات جنائية أن يكون تأجيل نظر الدعوى لجلسات متلاحقة ، أما اذا انقطعت الحلقة بسقوط جلسة من الجلسات فإنه يكون لزاما اعلان المتهم اعلانا جديدا بالجلسة التي حددته لنظر الدعوى .

(١٩٦٦/٣/٢٢) أحكام النقض س ١٧ ق ٦٨ ص ٣٤٣)

١٨٥٣ - ولئن كان الأصل أن يتتبع أطراف الدعوى سيرها من جلسة الى أخرى طالما كانت متلاحقة حتى يصدر الحكم فيها الا أنه اذا انقطعت حلقة الاتصال بين الجلسات بسقوط احدها أو تغير مقر المحكمة اتي

مكان آخر ، فإنه يكون لازما اعلان المتهم اعلانا جديدا بالجلسة التي حددت لنظر الدعوى بمقرها الجديد .
(١٩٨٢/٥/٢٩ أحكام النقض ص ٢٣ ق ٢٣ ص ٦٥١)

١٨٥٤ - لا يعد الحكم غيابيا بالنسبة لمن يحضر من المتهمين في جلسة جاءت بعد الجلسة الأولى متى كان ثابتا أن المرافعة تمت في الواقع في الجلسة الأولى وأن استمرار المرافعة لم يؤمر به الا لان القضاة لم يكونوا مستعدين للحكم في الدعوى في الجلسة عينها وان لم تحصل بالفعل مرافعة ما جديدة .
(١٩٠٤/٣/١٩ المجموعة الرسمية ص ٥ ق ١٠٨)

١٨٥٥ - الحكم الصادر على متهم حاضر أثناء المرافعة يعتبر حكما حضوريا ولو ان هذا المتهم بعد أن أنكر التهمة اقتصر على مجرد طلب تأجيل الدعوى متى كان رئيس الجلسة دعاه بعد شرح التهمة من قبل النيابة العمومية الى تقديم أوجه الدفاع .
(١٩٠١/١/٥ المجموعة الرسمية ص ٢ ق ٣٢١)

١٨٥٦ - ان حضور الطاعن بالجلسة التي نظرت فيها الدعوى وتمت فيها المرافعة وحجزت للحكم يمنع مفع تطبيق حكم المادة ٢٣٩ إجراءات جنائية ولا يغير من ذلك تخلف المتهم عن حضور جلسة النطق بالحكم ما دام لم يدع بأن غيابه عنها كان مانع قهري .
(١٩٥٨/١٠/٢٧ أحكام النقض ص ٩ ق ٢٠٩ ص ٨٥٢)

١٨٥٧ - حضور المتهم في اليوم المحدد للظعن بالحكم لا يجعل للحكم حضوريا ما دام لم يحضر بالجلسة التي حصلت فيها المرافعة ، اللهم الا اذا كانت المحكمة قد فتحت باب المرافعة في القضية ووجهت التهمة الى المتهم ليبدى ما يراه من أوجه الدفاع عن نفسه ، ولا يغير من هذه القاعدة تقديم مذكرة من نفس المتهم أو معام عنه .
(أسيوط الابتدائية ١٩٢٥/٧/٧ المجموعة الرسمية ص ٢٦ ق ١٠٣)

١٨٥٨ - ان المادة ٢٣٩ إجراءات جنائية تقضى باعتبار الحكم حضوريا بالنسبة الى من تخلف عن الحضور في الجلسة التي تؤجل اليها

الدعوى بدون أن يقدم عذرا مقبولا . فإذا كان الثابت أن الطاعة حضرت إحدى الجلسات ثم أجلت الدعوى لجلسة أخرى فلم تحضر وحضر محاميها وانسحب. ولم تكن الطاعة قد أبدت عنذرا لتخلفها فالحكم الذي تصدره المحكمة في هذه الجلسة يكون حذوريا .

(١٩٥٢/٥/٢٦ أحكام النقض س ٣ ق ٣٧٢ ص ١٠٠١)

مادة ٢٤٠

إذا رفعت الدعوى على عدة أشخاص عن واقعة واحدة وحضر بعضهم وتغلف البعض الآخر رغم تكليفهم بالحضور حسب القانون فعل المحكمة أن تؤجل الدعوى الى جلسة تالية وتأمّر باعادة اعلان من تغلف في موطنه مع تنبيههم الى انهم اذا تغلفوا عن الحضور في هذه الجلسة يعتبر الحكم الذي يصدر حذوريا فإذا لم يحضروا وتبين للمحكمة الا مبرر لعدم حضورهم يعتبر الحكم حذوريا بالنسبة لهم .

- مصادلة بالقرار رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذي صدر ونشر في ١٩٨١/١١/٥ على أن يعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .
- وراجع المذكرة الايضاحية للقرار بانانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ تحت المادة ٢٣٧ .
- لا مقابل لها في القانون السابق .

- المذكرة الايضاحية: ممثما لتضارب الأحكام والحالة الإجراءات عند تعدد المدعى عليهم وحضور بعضهم وغياب البعض الآخر سواء كانوا متهمين أو مسئولين عن حقوق مدنية نص في المادة ٤١٨ (٢٤٠) على أنه اذا تغلف بعض المدعى عليهم بعد اعلانه قانونا ، فإنه يجوز أن تؤجل الدعوى الى جلسة أخرى يعلن فيها مع التنبيه عليه بأن الحكم الذي يصدر بعد ذلك سيكون حذوريا ، وطبيعي أنه بعد اعلان صاحب الشار مرتين والتنبيه عليه كما تقدم اذا اقتضت المحكمة بأنه لا مبرر لغيابه جاز لها أن تقرر اعتبار الحكم حذوريا بالنسبة اليه انما بعرضه بيان الأسباب التي تستند اليها المحكمة في ذلك . ويلاحظ أن نص الفقرة الثالثة من المادة ٤١٥ (٢٣٨) لا يفنى عن هذه المادة إذ يجب لاعتبار الحكم حذوريا طبقا لذلك الفقرة أن يكون الاعلان قد سلم الى نفس الجسم شخصا .

مادة ٢٤٠ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

إذا رفعت الدعوى على عدة أشخاص عن واقعة واحدة . وحضر بعضهم وتغلف البعض الآخر رغم تكليفهم بالحضور حسب القانون . فيجوز للمحكمة أن تؤجل الدعوى لجلسة مقبلة وتأمّر باعادة اعلان من تغلف عن الحضور اليها مع تنبيههم أنهم اذا تغلفوا عن الحضور في هذه الجلسة فيجوز اعتبار الحكم الذي يصدر حذوريا . فإذا لم يحضروا بعد ذلك وتبين للمحكمة أن لا مبرر لعدم حضورهم فلهذا أن تقرر اعتبار الحكم حذوريا بالنسبة اليهم ونظرا في هذه الحالة أن تبين الأسباب التي استندت اليها في ذلك .

مادة ٢٤١

في الأحوال المتعلقة التي يعتبر الحكم فيها حضوريا يجب على المحكمة أن تحقق الدعوى أمامها كما لو كان الخصم حاضرا .

ولا تقبل المعارضة في الحكم الصادر في هذه الأحوال إلا إذا أثبت المحكوم عليه عدم منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان استئنافه غير جائز .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- المذكورة الإيضاحية : وللمحافظة على حقوق المهتم الغائب نص على أنه في هذه الأحوال يجب على المحكمة أن تحقق الدعوى كما لو كان الخصم حاضرا . وطبيعي أن اعتبار الحكم الذي يصدر في غيبة الخصم في هذه الأحوال حضوريا يترتب عليه عدم جواز المعارضة فيه غير أنه استثنيت الأحوال التي يكون فيها للغائب المحكوم عليه عذر مقبول منعه من الحضور ولم يكن أمامه طريق للطعن يمكنه من تقديم هذا العذر والتقدير. فنص في المادة ٢/٤١٩ (٢/٢٤١) على أن لا تقبل المعارضة في الحكم الذي يصدر في هذه الأحوال إلا إذا ثبت قيام عذر منع المحكوم عليه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان الحكم صادرا من محكمة استئنافية أو كان استئنافه غير جائز .

- تقرير لجنة الإجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ : خلعت عبارة - وكان الحكم صادرا من محكمة استئنافية - لأنها أقصمت هنا بفهم مناسبة ، لأن المقصود هنا الأحكام النهائية الصادرة من محكمة أول درجة أما المعارضة في الأحكام النهائية الصادرة من المحكمة الاستئنافية فموضوعها المادة ٤١٨ .

الأحكام

١٨٥٩ - من المقرر وفقا للمادة ٢٤١ إجراءات جنائية أن الحكم بحضورى الاعتبارى يكون قابلا للمعارضة إذا ما أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم .
(١٩٧٢/١٢/١٨ أحكام النقض من ٢٣ ق ٣١٧ من ١٤١٠ ،
١٩٦٨/٦/٤ من ١٩ ق ١٣٤ من ٦٦١ ، ١٩٦٤/١٢/٢١ من ١٥ ق ١٦٤
من ٨٣٦)

١٨٦٠ - الحكم بحضورى الاعتبارى يكون قابلا للمعارضة إذا ما أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه

قبل الحكم ، ولا يبدأ ميعاد المعارضة في هذا الحكم الا من تاريخ اعلانه به -
(١٩٧٢/٢/٢٨ أحكام النقض س ٢٣ ق ٦١ ص ٢٥٣)
(١٩٦٢/٥/٢٩ س ١٣ ق ١٢٩ ص ٥٠٦)

١٨٦١ - تنص المادة ٢/٢٤١ اجراءات جنائية على أن المعارضة في الحكم في الأحوال التي يعتبر فيها حضورها لا تقبل الا اذا اثبت المحكوم عليه قيام عذر منه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان استئنافه غير جائز فاستلزم النص الشرطين مما لقبول المعارضة .
(١٩٦٩/٥/٥ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٢٨ ص ٦٣١)

١٨٦٢ - متى كان الثابت أن الدفاع عن المتهم قد قدم قبل صدور الحكم الحضورى الاعتبارى العذر المانع لموكله من شهود الجلسة التي تخلف عن حضورها ، فقصت المحكمة عن تحصيل هذا العذر وأطرحته دون أن تورد أية أسباب تبرر بها أطرافها له ، فانه متى عاود المتهم ابداء عذره امام محكمة المعارضة وتمسك به فقد بات واجبا عليها أن تنقص ثبات قيامه وأن تدل برأى في قبوله أو عدمه لما قد يترتب عليه من اثر على حقيقة وصف الحكم المعارض فيه وشكل المعارضة المرفوعة عنه .
(١٩٦٨/١١/٤ أحكام النقض س ١٩ ق ١٨٥ ص ٩٢٧)

١٨٦٣ - اذا كان الثابت من الأوراق أن الحكم المطعون فيه صدر حضوريا اعتباريا ولم يعلن به المتهم فان باب المعارضة في هذا الحكم لا يزال مفتوحا ويكون الطعن فيه بطريق النقض غير جائز .
(١٩٦٢/٥/٢٩ أحكام النقض س ١٣ ق ١٢٩ ص ٥٠٦)

١٨٦٤ - لا يوجب القانون على المتهم أن يوكل غيره في ابداء عذره في عدم الحضور بل ان له أن يرضه بأى طريق يكفل ابلاغه الى المحكمة .
(١٩٥٩/١٠/٢٦ أحكام النقض س ١٠ ق ١٧٥ ص ٨١٧)

١٨٦٥ - ان المعارضة في الحكم الصادر حضوريا اعتباريا جائزة القبول اذا اثبت المحكوم عليه قيام عذر منه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم المعارض فيه ، فاذا كان المعارض قد سبق الى تقديم عذره ودليله قبل الحكم الحضورى الاعتبارى ، فانه لا يبقى لاجازة معارضته سوى

تصديق هذا المقرر. بلجهاد دليله .

(١٩٥٨/٢/١١ أحكام النقض من ٩ ق ٤٨ من ١٧١)

١٨٦٦ - متى كانت محكمة أول درجة قد قضت حضوريا اعتباريا بتفريم المتهم خمسمائة قرش ورد الشيء لأحتله فعارض المحكوم عليه في هذا الحكم ، فحكم بعدم جواز المعارضة استنادا الى أن الحكم الصادر ضد المحكوم عليه هو من الأحكام المجازة استثنافها الأمر الذي يجعل المعارضة فيه غير مقبولة عملا بالمادة ٢٤١ إجراءات جنائية فانه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

(١٩٥٨/٢/٤ أحكام النقض من ٩ ق ٤١ من ١٤٥)

الدرجة الثانية

١٨٦٧ - من المقرر أن المعارضة في الحكم الحضوري الاعتباري الصادر من محكمة الدرجة الثانية لا يقبل الا اذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وفق نص المادة ٢/٢٤١ إجراءات جنائية .

(١٩٧٩/١/٢١ أحكام النقض من ٣٠ ق ٢٢ من ١٢٦ ، ١٩٧٨/١٢/١٧ من ٢٩ ق ١٩٤ من ٩٤٠ ، ١٩٧٧/٣/٢٧ من ٢٨ ق ٨٢ من ٣٨٦ ، ١٩٧٦/٦/٦ من ٢٧ ق ١٣٥ من ٦١٣ ، ١٩٧٤/٤/٣ من ٢٣ ق ١١٤ من ٥١٨)

١٨٦٨ - المادة ٥٤١ إجراءات جنائية واجبة الاعمال بالنسبة الى الأحكام الحضورية الاعتبارية الصادرة من محكمة الدرجة الثانية لانها لا تفرق في الحكم بين أحكام الدرجة الأولى التي لا يجوز استئنافها وبين أحكام ثاني درجة وهي غير قابلة للاستئناف بطبيعتها بالتطبيق للمادة ٤١٨ إجراءات .

(١٩٨٣/٥/٢٤ أحكام النقض من ٣٤ ق ١٣٤ من ٦٦٣)

١٨٦٩ - المادة ٢٤١ إجراءات جنائية - في شأن قبول المعارضة - واجبة الاعمال بالنسبة الى الأحكام الحضورية الاعتبارية الصادرة من محكمة الدرجة الثانية ، لانها لا تفرق في الحكم بين أحكام الدرجة الأولى التي يجوز استئنافها وبين أحكام ثاني درجة وهي غير قابلة للاستئناف بطبيعتها

بالتطبيق للمادة ٤١٨ اجراءات جنائية .

(١٩٧٢/٥/٢١ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٦٦ ص ٤٧٨)

١٨٧٠ - على المحكمة وهي تنظر معارضة المتهم في الحكم
المضوري الاعتباري الصادر في الاستئناف أن تبدي رأيها فيما ورد بالشهادة
المرضية التي يستند اليها في اثبات مرضه ، وعما اذا كانت تصلح بذاتها
مبررا للتخلف .

(١٩٦٠/١٠/٣ أحكام النقض س ١١ ق ١٢٣ ص ٦٥٥)

مادة ٢٤٢

اذا حضر الخصم قبل انتهاء الجلسة التي صدر فيها الحكم عليه في غيبته
وجب إعادة نظر الدعوى في حضوره .

- لا مقابل له في القانون السابق .

الأحكام

١٨٧١ - مفاد نص المادة ٢٤٢ أن حضور الخصم الذي نظرت
الدعوى وصدر الحكم فيها في غيبته قبل انتهاء الجلسة وتقديمه طلبا الى
المحكمة لاعادة نظرها يترتب عليه بطلان الحكم ويوجب على المحكمة أن
تعيد نظر الدعوى في حضرته .

(١٩٧٧/٣/١٣ أحكام النقض س ٢٨ ق ٧٢ ص ٣٣٧)

١٨٧٢ - الحكم الفيائي الصادر في المعارضة ولو غير قابل
للمعارضة هو حكم غيابي ولا يتمسك به الا بعد انقضاء الجلسة . وهذه
القاعدة يعمل بها في المواد الجنائية . فبناء على ذلك يجب نقض الحكم الفيائي
الصادر في المعارضة اذا طلب المتهم رده قبل انقضاء الجلسة ورفضت
المحكمة ذلك منه .

(١٩٠٢/٥/٣١ المجموعة الرسمية س ٤ ق ٣٩)

١٨٧٣ - بما أنه ليس في قانون تحقيق الجنايات نص مخالف
لنص المادة ١٢٠ مرافعات التي تقضى بأنه لا يصح التمسك بالحكم
الصادر في الغيبة الا بعد انقضاء الجلسة فمن الواجب اتباع نص هذه المادة

في الدعاوى المدنية التي ترفع بطريق التبعية للدعوى الجنائية . وعلى ذلك في حالة ما اذا لم يحضر المدعى المدني بجلسة محكمة الجناح الا بعد الحكم بشطب دعواه المدنية بسبب تخلفه عن الحضور وبراءة المتهم من التهمة الجنائية فللمدعى الحق في طلب الفاء ذلك الحكم واعادة نظر الدعوى فيما يختص بالتعويض ليس الا .

(المتصورة الابتدائية ١٣/١٢/١٩٢٠ المجموعة الرسمية ١٣

ق ٣٩)

الفصل الثالث

في حفظ النظام في الجلسة

مادة ٢٤٣

ضبط الجلسة وادارتها منوطان برئيسها ، وله في سبيل ذلك أن يفرج من قاعة الجلسة من يغسل بنظامها ، فإن لم يمثل وتمادي ، كان للمحكمة أن تحكم على الفور بعقوبة أربعين ساعة أو بتفريجه عشرة جنيتها ، ويكون حكمها بذلك غير جائز استثناء ، فلذا كان الإخلال قد وقع ممن يؤدي وظيفة في المحكمة كان لها أن توقع عليه أثناء انعقاد الجلسة ما لرئيس المحلطة توقيع من الجزاءات التأديبية .

— مبدلة بالقرار رقم ١٦٩ سنة ١٩٨١ الذي صدر ونشر في ١١/١١/١٩٨١ مبدلا لبعض مواد قانون العقوبات (م ٢٧٦) على أن يعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره . ثم عدلت العقوبة إلى الحبس أربع وعشرين ساعة أو بتفريجه عشرة جنيتها بعد أن كانت العقوبة فقط وذلك بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

— المذكرة الإيضاحية للقرار بقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ : كان من شأن الظفرة التي اكتسبت الأوضاع الاقتصادية أن أصبحت عقوبة الغرامة المقررة لجرائم المخالفات — والتي لا تزيد على جنيتها واحد — جزاء تأفها غير رادع — صادعا لكثير من التصريحات الجنائية المكملة لقانون العقوبات إلى مجاوزة هذا الأصل في تقدير العقوبة . وهو ما حدا بالتشروع إلى رفع العقوبة في المخالفات بحيث لا يزيد أقصى مقدارها على مائة جنيه . حتى يحقق توفيقها الردع الكافى وتعود بذلك للعقوبة هدفها . ومن ناحية أخرى فإنه تشبها من المشروع مع الاتجاهات الحديثة في السياسة الجنائية رؤى إلغاء عقوبة الحبس في المخالفات . لما وجه إلى العقوبات مسألة الحرية قصيرة المدة من انتقادات ، ولأن المخالفات لا تمكس اتجاهها إجراميا لدى المخالفين يتجهن مواجهته بالحبس . ومن ثم نص التشريع على تعديل المادتين ١١ ، ١٢ من قانون العقوبات كي تفقد الجنب هي الجرائم المصنفة عليها بالحبس أو بالكرامة التي يزيد أقصى مقدارها على مائة جنيه . بينما المخالفات هي الجرائم المصنفة عليها بالغرامة فقط والتي لا يزيد أقصى مقدارها على مائة جنيه .

وفى عن البيان أن رفع حد الغرامة في المخالفات إلى مائة جنيه من شأنه أن يرشد المشرع إلى ضبط العقوبات في القوانين للكلمة لقانون العقوبات على نحو أفضل . وأن يسهم في تبسيط الإجراءات وسرعة تحقيق العدالة حتى يستوعبها نظام الأوامر الجنائية ، ولما يسهم في زيادة عدد المخالفات — به اتساع مداها — من أثر على الأمن فيها بالإصصتات أو التفتق .

ولقد استتبع ذلك ضرورة النظر في المخالفات المنصوص عليها في قانون العقوبات لإعادة تقييمها على مدى النظرة التي اتجه إليها المشرع ومن ثم لقد رأى ... (ثانيا) الحاقا لما تقرر من رفع عقوبة الغرامة في الجنيح والمخالفات والفاء عقوبة الحبس في هذه الأخيرة كان من المنصيص تعديل أحكام الكتاب الرابع من قانون العقوبات - المخالفات - على هذا الأساس . فقد رأى استبدال المادة ٣٧٦ بنص يتضمن قاعدة عامة مؤداها إلغاء عقوبة الحبس الذي لا يزيد أقصى مدته على أسبوع من كل نص ورد في قانون العقوبات أو في أي قانون آخر وذلك تجنباً لمساوي تلك العقوبة السالبة للحرية قصيرة المدة .

- ملحوظة : تنص المادة ٣٧٦ عقوبات. المعدلة بالقرار بقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ على أن « تلغى عقوبة الحبس الذي لا يزيد أقصى مدته على أسبوع من كل نص ورد في قانون العقوبات أو في أي قانون آخر ، وفي هذه الأحوال تضاعف عقوبة الغرامة المقررة بكل من هذه النصوص بعد اثني مئذائه عشرة جنيهات ويحدد أقصى مقداره مائة جنيه » .

مادة ٢٤٣ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

ضبط الجلسة وأدائها. سوطاً برئيسها ، وله في سبيل ذلك أن يخرج من قاعة الجلسة من يغفل نظامها ، فإن لم يستل وتماهى كان للمحكمة أن تحكم على الغور بجسده اربعاوعشرين ساعة أو تفريره جنيها واحدا ، ويكون حكمها بذلك غير جائز استئناف . فإذا كان الإخلال قد وقع ممن يؤدي وظيفة في المحكمة كان لها أن توقع عليه أثناء انعقاد الجلسة ما لرئيس الصلحة توقيمه من الجزاءات التأديبية .

وللمحكمة أن ما قبل انتهاء الجلسة أن ترجع عن الحكم الذي تصدره .

حكم

١٨٧٤ - المقاب. على التشويش الحاصل بمجالس القضاء هو أمر راجع لمجرد الاخلال بالنظام فيها ولا شأن له مطلقا بما قد يحتويه التشويش من الجرائم الأخرى مثل القذف أو السبب، بل هذه ينظر فيها بالطرق القانونية المرسومة ، فإذا حكمت المحكمة على متهم بسبب تشويشه في الجلسة فإن هذا الحكم لا يمنع من محاكمته محاكمة قانونية مستقلة على ما تضمنه هذا التشويش من القذف والسبب .

(١٩٣١/٣/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق. ٣٠*)

ص ٢٦٤)

مادة ٢٤٤

إذا وقعت جنحة أو مخالفة في الجلسة يجوز للمحكمة أن تقيم الدعوى على المتهم في الحال ، وتحكم فيها بعد سماع أقوال الشاينة العامة ودلائل التهم .

ولا يتوقف رفع الدعوى في هذه الحالة على شكوى أو طلب ، إذا كانت الجريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٨٥-٣ و ٩٠ من هذا القانون . أما إذا وقعت جريمة يصنعها رئيس المحكمة أمرا بإحالة المتهم إلى النيابة العامة بدون إخلال بحكم المادة ١٣ من هذا القانون .

وفي جميع الأحوال يحذر رئيس المحكمة معضرا ويأمر بالقبض على المتهم إذا اقتضى الحال ذلك .

- مضافة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ ، وشروط ١٩٥٢/١٢/٢٥ .
- راجع ما جاء بالمذكورة الأيضاحية للرسوم بقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ٩١ .

- تقابل المادة ٢٣٧ من القانون السابق .

- تقرير لجنة الإجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ : تقرر المادة في المشروع الأصل بأن المحكمة في حالة وقوع جريمة أو مخالفة في الجلسة تقيم الدعوى على المتهم وبحكم فيها في الحال ، ولكن قد تطرأ ظروف تستوجب تأجيل نظرها أو الفصل إلى يوم آخر . وليس من الضروري أن توقف المحكمة نظر الدعوى الأصلية وتنتظر فوراً في دعوى الجلسة أو المخالفة التي وقعت في الجلسة . لذلك عدلت اللجنة صياغة المادة بما يليه ذلك . . . وكانت المادة ١٢٦ من مشروع المحكمة تقرر بأنه إذا كانت الجلسة أو المخالفة التي وقعت في الجلسة ما يتوهم رفع الدعوى بشأنها على شكوى فلا تملك المحكمة رفضها إلا إذا قدمت الشكوى وقد رأت اللجنة أن هذا الحكم لا ينطبق على الجرائم التي تقع في الجلسة لأن الجريمة لا تكون في هذه الحالة قاصرة على الجنى عليه وحده بل تعتبر أنها واقعة أيضاً على المحكمة لإحلالها بالاحترام الواجب لها وبمطام جلستها .

مادة ٢٤٤ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

إذا وقعت جريمة أو مخالفة في الجلسة ، يجوز للمحكمة أن ترفع الدعوى على المتهم في الحال ، وتحكم فيها بعد سماع أقوال النيابة العامة ودفاع المتهم .
ولا يتوقف رفع الدعوى في هذه الحالة على شكوى أو طلب ، إذا كانت الجريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣ و ٩٠ من هذا القانون . أما إذا وقعت جريمة يصدر من رئيس المحكمة أمراً بإحالة المتهم إلى قاضي التحقيق بدون إخلال بحكم المادة ٩٣ من هذا القانون . وفي جميع الأحوال يحذر رئيس المحكمة معضرا ويأمر بالقبض على المتهم إذا اقتضى الحال ذلك .

الأحكام

١٨٧٥ - إذا رأت المحكمة محاكمة الشاهد على شهادة الزور حال انعقاد الجلسة عملاً بالمادتين ٢/١٢٩ من إفعات ٢٤٤ إجراءات جنائية وجبه

عليها أن توجه اليه تهمة شهادة الزور لثناء المحاكمة ولكنها لا تتمسك بالحكم عليه بل تنتظر حتى تنتهي المرافعة الأصلية ، ولم تكن العلة في ذلك أن المزمومة لم توجد قبل انتهاء المرافعة ، إذ هي وجدت بمجرد ابداء الشهادة المزورة ولكن الشارع رأى في سبيل تحقيق العدالة على الوجه الأكمل أن يفتح أطم الشاهد المجال ليقرر الحق حتى آخر لحظة ، فشهادته يجب أن تعتبر في جميع أدوار المحاكمة كلا لا يقبل التجزئة ، وهي لا تتم الا بأفعال ياب المرافعة ، فإذا عدل عنها اعتبرت أقواله الأولى كأن لم تكن .

(١٩٥٩/٥/٢٦ أحكام النقض س ١٠ ق ١٣٠ ص ٥٨٣)

١٨٧٦ - ان القانون إذ أجاز للمحكمة أن تقيم الدعوى في الحال بشأن ما يقع في الجنب والمخالفات في الجلسة لا يمكن أن يكون قد قصد الى ضرورة اقامة الدعوى بالنسبة الى شهادة الزور فور ادلاء الشاهد بشهادته ، بل ان ارتباط هذه الشهادة بالدعوى الأصلية يقتضى بقاء هذا الحق للمحكمة مادامت المرافعة مستمرة .

(١٩٥٢/١/١ أحكام النقض س ٣ ق ١٣٦ ص ٣٥٧)

١٨٧٧ - جريمة شهادة الزور هي من الجرائم التي تقع بالجلسة والتي يجب الحكم فيها وفقا للمادة ٢٢٧ تحقيق جنايات في نفس الجلسة . فمن حق المحكمة الحكم فيها من تلقاء نفسها ولو لم ترفع بها الدعوى من النيابة العمومية .

(١٩٣٦/١/١٤ مجموعة القوانين القانونية ج. ٣ ق ٤٣٢)

(ص ٥٤٤)

١٨٧٨ - محكمة الجنايات مخصصة بالحكم على من يشبه زورا امامها باعتباره أن ما وقع منه هو من قبيل الجنب التي تقع في الجلسة .

(أسبوط الابتدائية ١٩٠١/٢/٢٧ المجموعة الرسمية س ٣ ق ٨)

١٨٧٩ - كتابة شهادة في محضر أو حكم لا تعتبر تزويرا في أوراق رسمية بل تكون من قبيل شهادة الزور ، فيحاكم الضامه حتى كانت شهادته مزورة .

(استئناف ١٩٠٠/٥/٢٣ المجموعة الرسمية س ٤ ص ٩٧)

١٨٨٠ - لم يحتم القانون إصدار الحكم في نفس الجلسة التي

وقعت فيها جنحة الإهانة مادام قد بدى، فى تظلمها فى تلك الجلسة، بل إن المادة ٩٠ من أئمة أجازته للمحكمة فى هذه الحالة أن تؤبيل الحكم إلى جلسة أخرى.

(١٩٣٢/٥/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٠٦)

ص ٥٧٧)

١٨٨١ - أن المقصود بصارة من تلقاء نفسها الواردة فى المادة ٨٩ من أئمة هو تخويل المحكمة المدنية سلطة المحاكمة والحكم بلا طلب من أحد تكميلاً لها من حفظ كرامة القضاء بالإصرار فى محاكمة من يعطى عليه وإيقاع العقاب به فوراً أثناء انعقاد الجلسة.

(١٩٣٠/١/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٨٠)

ص ٤٣٣)

١٨٨٢ - لا وجوب لسماع أقوال النيابة المصامة فيما يجرى من المحاكمات على ما يقع بالجلسات المدنية من التشويش وجنح الاعتداء على هيئة المحكمة أو على أحد أعضائها، أما ما يجرى فى تلك المحاكمات أمام المحاكم الجنائية فسماع أقوال النيابة فيها واجب.

(١٩٣٠/١/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٨٠)

ص ٤٣٣)

مادة ٢٤٥

استثقت من الأحكام التصوي عليها فى المادتين السابقتين أن وقع من المعامى أثناء قيامه بواجبه فى الجلسة وبسببه ما يجوز اعتباره تشويشاً مقبلاً بالنظام أو ما يستدعى مؤاخذه جنائياً يقرر رئيس الجلسة معطراً بما حدث.

وللمحكمة أن تقرر إحالة المعامى إلى النيابة العامة لإجراء التحقيق إذا كان ما وقع منه يستدعى مؤاخذه تأديبياً.

وفى المادتين لا يجوز أن يكون رئيس الجلسة الذى وقع فيها الحادث أو أحد أعضائها عضواً فى الهيئة التى تنظر الدعوى.

- مجلة بارسوم بباروك رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر فى ١٩٥٢/١٢/٢٥ . وهو فى

١٩٥٢/١٢/٢٥

- مجلة المادة ٥٢ مع قانون المعامى الصادر فى ١٩٣٩/١٢/٢٩ ونفى الذى وحسن

مجلس القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ بالمادة ٥٦ .

المادة ٢٤٥ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :
استثناء من الأحكام المنصوص عليها في المادتين السابقتين ، إذا وقع من المحامي أثناء قيامه بواجبه في الجلسة وبسببه ما يجوز اعتباره تشويشا مغلا بالنظام أو ما يستدعي مؤاخذه جنائيا يحرم رئيس الجلسة مطعرا بما حدث .
وللمحكمة ان تقرر احالة المحامي الى قاضي التحقيق لاجراء التحقيق اذا كان ما وقع منه يستدعي مؤاخذه جنائيا ، والى رئيس المحكمة اذا كان ما وقع منه يستدعي مؤاخذه تأديبيا .
ولم المادتين لا يجوز أن يكون رئيس الجلسة التي وقع فيها الحادث أو أحد أعضائها مطعرا في الهيئة التي تنظر الدعوى .

حكم

٢٨٨٣ - ان حضانة المحامي لم تقرو لحضائته في كل ما يقع منه بالجلسة على الاطلاق ، بل الفرض من تقرير تلك الحضانة على عسبيل الاستثناء هو حماية المحامي أثناء تأدية واجبه كمحام حتى لا يشعر أثناء قيامه بهذا الواجب انه محدود الحرية . اما اذا كان المحامي لم يكن يؤدي واجبه فلا يكون حضانة ، بل يكون للمحكمة ان تعامله بتقتضى الاحكام العامة فتحكم عليه فورا بالجلسة أو تحيله الى النيابة لتجرى شئونها نحوه .
(١٩٤٠/١١/٢٥) مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٥٤
ص ٣٣٨)

مادة ٢٤٦

المرائم التي تقع في الجلسة ولم تقم المحكمة الدعوى فيها حال انعقادها يكون نظرها وفقا للقواعد العادية
لا يقابل لها في القانون السابق

الاحكام

١٨٨٤ - دل الشارح بنصين المسادتين ١/٤٤٤ و ٤٤٦ اجراءات جنائية على ان حق المحكمة في تحريك الدعوى الجنائية مشروط بوقوع الجريمة أو المخالفة بالجلسة وقت انعقادها ، وبان تبادر المحكمة الى اقامة الدعوى في الحال فور اكتشافها ، كما دل على أنه اذا تراخى اكتشاف الواقعة الى ما بعد الجلسة فان نظرها يكون وفقا للقواعد العادية ولا تملك المحكمة حق تحريكها من تلقاء نفسها
(١٩٦٥/٣/٣٠) احكام النقض من ١٦ ق ٦٨ ص ٤١٩)

١٨٨٥ - جرى قضاء محكمة النقض على أن انتهاء انعقاد الجلسة المحددة لنظر كل قضية هو عند اقفال باب المرافعة فيها ، وإن المحكمة تصبح من الوقت الذي اعتبرت المرافعة فيه منتهية ولا ولاية لها في الفصل في الجرائم التي وقعت أمامها في الجلسة ولم يتم عنها الدعوى حال انعقادها ويكون نظرها وفقا للقواعد العادية على ما تقضى به المادة ٢٤٦ إجراءات جنائية ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه اذ انتهى في مجال الرد على الدفع ببطلان إجراءات تحريك الدعوى الجنائية الى أن الجريمة تعتبر واقعة في الجلسة حتى اذا وقعت أثناء اجتماع القضاء للمداولة يكون مخالفا للقانون مما يستوجب نقضه ، مع القضاء بقبول الدفع ببطلان إجراءات تحريك الدعوى الجنائية .

(١٩٦٥/٣/٣٠ أحكام النقض س ١٦ ق ٦٨ ص ٣١٩)

١٨٨٦ - ينتهى انعقاد الجلسة المحددة لنظر كل قضية عند اقفال باب المرافعة فيها فلا يستقيم قانونا القول بأنه لا يصح توجيه تهمة شهادة الزور - وهى من جرائم الجلسة - قبل قفل باب المرافعة ، لأن المحكمة تصبح من الوقت الذي اعتبرت فيه المرافعة منتهية ولا ولاية لها في الفصل في الجرائم التي وقعت أمامها في الجلسة ولم يتم المحكمة الدعوى فيها حال انعقادها ويكون نظرها وفقا للقواعد العادية على ما تقضى به المادة ٢٤٦ إجراءات جنائية .

(١٩٥٩/٥/٢٦ أحكام النقض س ١٠ ق ١٣٠ ص ٥٨٣)

الفضل الرابع

في تنعى القضاة وردهم عن الحكم.

مادة ٢٤٧

يمنع على القاضي أن يشترك في نظر الدعوى إذا كانت الجريمة قد وقعت عليه شخصيا ، أو إذا كان قد قام في الدعوى بعمل مأمور الضبط القضائي أو بوظيفة النيابة العامة أو المدافع عن أحد الخصوم أو أدى فيها شهادة أو باشر عملا من أعمال أهل الخبرة .

ويمنع عليه كذلك أن يشترك في الحكم إذا كان قد قام في الدعوى بعمل من أعمال التعقيب أو الإحالة أو أن يشترك في الحكم في الوطن إذا كان الحكم المطعون فيه صادرا منه .

- لا مقابل لها في القانون السابق غير الحالة التي نصت عليها المادة ١٢٥ منه .
- المذكرة الإيضاحية : نصت المادة ٢٩٨ (٢٤٧) على الحالات التي يجب على القاضي فيها أن يمتنع عن الاشتراك في نظر الدعوى ولو لم يطلب رده . وهذه الحالات هي التي يكون للقاضي فيها صفة لا يجوز له فيها الجمع بينها وبين القضاء مما يستوجب بطلان غشائه بحكم القانون .

الأحكام

قواعد عامة

١٨٨٧ - ثبوت صدور الحكم المطعون فيه من هيئة اشترك فيها قاض لم يكن من بين أعضاء الهيئة التي سمعت المرافعة ونظمت بالحكم ، وبخلو المحررات من مسودة لهذا الحكم أو قائمة له هو غموض يبطله .
(١٩٨٢/٤/١٤ أحكام التقضي سي ٣٣ ق ٩٨ ص ٤٨٢)

١٨٨٨ - إذا كان الطاعن لا يدعي أن الاختلاف بين محضر الجلسة والحكم يصور عن حقيقة واقعة وهي أن أحدا ممن اشتركوا في الحكم لم يسمع

المرافعة فإن الطعن تأسيساً على هذا السهو لا يكون له وجه .
(١٩٨١/١/٨ أحكام النقض من ٣٢ ق ٣ ص ٤٠)

١٨٨٩ - ان أساس وجوب امتناع القاضي عن الحكم في الدعوى في الحالات المبينة في المادة ٢٤٧ إجراءات جنائية هو قيام القاضي بعمل يجعل له رأياً في الدعوى يتعارض مع ما يشترط في القاضي من خلو الذهن عن موضوعها ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزناً مجرداً .
(١٩٦٩/١٠/٢٠ أحكام النقض من ٢٠ ق ٢١١ ص ١٠٧٤)

١٨٩٠ - مفاد المادتين ٣١٣ ، ٣١٤ مرافعات صريح في أنه إذا ما كشف القاضي عن اعتناقه لرأى معين في الدعوى قبل الحكم فيها يفقد صلاحيته للحكم ، لما في إبداء هذا الرأي من تعارض مع ما يشترط من خلو الذهن عن موضوع الدعوى ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزناً مجرداً ، فإذا ما حكم في الدعوى على الرغم من ذلك فإن قضاءه يقع باطلاً .
(١٩٦٥/٥/٣ أحكام النقض من ١٦ ق ٨٦ ص ٤٢٤)

١٨٩١ - ان ما يثيره الطاعنون بشأن بطلان الحكم لاشتراك عضو النيابة في الهيئة التي أصدرته بدلاً من عضو النيابة في الهيئة التي سمعت المرافعة ، مردود بأن قانون المرافعات لم يرتب البطلان نتيجة ذلك ، إذ أن المقصود ببنية المحكمة التي أصدرت الحكم والقضاة الذين اشتركوا فيه هم القضاة الذين فصلوا في الدعوى .
(١٩٧٩/٥/٢١ أحكام النقض من ٣٠ ق ١٢٧ ص ٥٩٨)

صود لا تمنع من صلاحية القاضي لنظر الدعوى

١٨٩٢ - نظر القاضي الدعوى في إحدى جلسات محكمة أول درجة واقتصار عمله على سماع شهادة المجنى عليه دون أن يبدى فيها رأياً أو يصدر حكماً ، يصح اشتراكه بعد ذلك في الهيئة التي أصدرت الحكم الملمون فيه .

(١٩٧١/١٢/٦ أحكام النقض من ٢٢ ق ١٧٣ ص ٧١٣)

١٨٩٣ - لا يمتنع حكمته المشرع في تحريم سماع الدعوى في الدرجتين من قاضٍ واحد أن يسمع قاضٍ شهادة الشهود بناءً على طلب النيابة

ثم يجلس في الهيئة الاستئنافية لأن سماعه "الشهود لا يعتبر منه ابتداءً،
لرأى في الدعوى ..

(١٩٢٩/٥/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج' ١ ق ٢٧٠)

(ص ٣١٥)

١٨٩٤ - ليس ثمة ما يمنع القاضي الذي عرضت عليه الدعوى
بمحكمة أول درجة ثم أجلها الى جلسة أخرى دون أن يبدى فيها رأيا أو
يصدر فيها حكما من أن يشترك في الهيئة الاستئنافية التي اصدرت الحكم .

(١٩٦٨/٢/٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٦ ص ١٤٨)

١٨٩٥ - الأصل في الاجراءات انها قد تمت صحيحة ما لم يتم
الدليل على خلاف ذلك ، فاذا كان الثابت بمحضر الجلسة ان الحكم صدر من
الهيئة المبنية اسمائها بمحضر جلسة كذا وكانت هذه الهيئة ليس من بينها
أحد القضاة الذين نظروا الدعوى بجلستين سابقتين وأجلت البت فيها لعدم
صلاحية الهيئة لنظرها ، وكان محضر الجلسة اتى نظرت فيها الدعوى
موضوعا لا يدل على أن أحد أعضائها كان من بين القضاة الذين اشتركوا في
تأجيل الدعوى لعدم صلاحية الهيئة . وكان الطاعن فوق ذلك لم يدع في
طعنه حصول مخالفة ما ، بل كان طعنه قائما على فروض احتمالية فطعنه
لا يكون له أساس ويتمتع رفضه .

(١٩٥٢/٥/٧ أحكام النقض س ٣ ق ٢٣٤ ص ٨٩٩)

١٨٩٦ - اذا كان أحد قضاة الهيئة التي اصدرت الحكم قد عرضت
عليه الدعوى في أول جلسة لها بمحكمة أول درجة وطلب طرفا الخصومة
أمامه تأجيلها لإعلان الشهود ودفع الطاعن بعدم قبول الدعوى لرفضها من
غير ذي صفة الا انه لم يبد فيها رأيا أو يصدر حكما وانما أجل الدعوى الى
جلسة أخرى فليس في ذلك خطأ في الاجراءات يعيب الحكم .

(١٩٥٢/١/٢٨ أحكام النقض س ٣ ق ١٧٩ ص ٤٦٨)

١٨٩٧ - ان مجرد تقرير القاضي في المحاكم الابتدائية تأجيل
قضية الى جلسة أخرى لأى سبب من الأسباب لا يدل بذاته على أنه كون
لنفسه رأيا فيها بعد درسها ، واذن فهذا لا يكون من شأنه أن يحرم عليه

الفصل في القضية الاستثنائية -

(١٥/١٠/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٦٦٦)

ص ٧٦٥

١٨٩٨ - من المقرر أن القبض على المتهم أثناء محاكمته قبل الفصل في الدعوى المقامة عليه لا يدل بذاته على أن المحكمة قد كونت في الدعوى رأيا نهائيا ضده ، إذ هو إجراء تحفظي يؤمر به في الأحوال التي يجيزها القانون مما يدخل في حدود سلطتها المخولة لها بمقتضى القانون .

(٢٨/٦/١٩٦٥ أحكام للنقض س ١٦ ق ١٢٣ ص ٦٣٢)

١٨٩٩ - إذا كانت المحكمة حين أجلت القضية بناء على طلب المتهم لإعلان شاهد قد أمرت بالقبض عليه وحسبه فلا يصح أن ينمى عليها أنها بذلك قد كونت رأيا في الدعوى قبل اكمال تحقيقها ، فإن القبض الذي أمر به لا يبدو أن يكون إجراء تحفظيا مما يدخل في حدود سلطتها المخولة لها بمقتضى القانون .

(١٧/١٢/١٩٥١ أحكام للنقض س ٣ ق ١١٥ ص ٢٩٧)

١٩٠٠ - القبض على المتهم أثناء محاكمته قبل الفصل في الدعوى المقامة عليه لا يدل بذاته على أن المحكمة كونت رأيا نهائيا ضده ، إذ هو إجراء تحفظي يؤمر به في الأحوال التي يجيزها القانون لا يتحتم قانونا على الأمر به أن يتنحى من تلقاء نفسه عن الفصل في الدعوى .

(١٠/١٢/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٩)

ص ٢٤

١٩٠١ - انه وإن كان من غير المقبول أن تزعم المحكمة المحصوم بملاحظات قد تتم عن وجه الرأى الذى استقام لها بشأن تقدير الوقائع المطروحة لديها ، إلا أن ذلك لا ينهض سببا للطعن على حكمها ، إذ من المخاطرة القول بأن ابداء مثل تلك الملاحظات يفيد قيام رأى ثابت مستقر فى نفس المحكمة ليس عنه محيص ، بل من المحتمل أن تكون تلك الملاحظات ليست منبعثة الا من مجرد شبهات قامت فى ذهن المحكمة فأرادت أن تتحقق منها وتمكن المحصوم من درئها قبل أن يستقر رأيا فيها على وجه نهائى

معين .

(١٩٦٤/٢/١٠ أحكام النقض س ١٥ ق ٢٧ ص ١٣١ ،
 ١٩٣٢/٣/٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٤٢ ص ٤٩٢)

١٩٠٣ - ان قول المحكمة في محضر الجلسة ان التجربة التي قامت
 بها ايدت امكان ضبط المخدر على الصورة الواردة في التحقيقات لا يدل
 بذاته على ان المحكمة قد ايدت رأيا ينتمى من القضاء في موضوع الدعوى ،
 اذ انه ليس فيه ما يفيد ان المحكمة كونت رأيا مستقرا في مصلحة المتهم او
 ضد مصلحته في خصوص ثبوت واقعة ضبط المخدر معه .

(١٩٤٨/١١/١٧ أحكام النقض س ٩ ق ٢٢٥ ص ٩٢٢)

١٩٠٣ - ان قول القاضي في الجلسة انه لا فائدة من الانتقال لمعينة
 مكان الحادث ردا على طلب انتقال المحكمة لاجراء هذه المعينة ، ثم رفض
 المعينة بعد ذلك ، هذا لا يدل بذاته على ان القاضي قد ابدى رأيا ينتمى من
 القضاء في موضوع الدعوى ، اذ انه ليس فيه ما يفيد ان قائله كون رأيا
 مستقرا في مصلحة المتهم او ضد مصلحته .
 (١٩٤٦/١/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦١ ص ٥٦)

١٩٠٤ - قضاء المحكمة في دعوى أخرى ضد المتهم ليس من شأنه
 ان يقيد بها بشئ وهي بصدد الفصل في الدعوى المطروحة ، ولا يعد من بين
 اسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها في المادة ٢٤٧ اجراءات جنائية .

(١٩٦٠/٥/١٧ أحكام النقض س ١١ ق ٩١ ص ٤٧٧)

١٩٠٥ - متى كان الثابت بمحضر الجلسة ان المحكمة ناقشت رئيس
 قسم الطب الشرعى فيما ورد بالتقرير الطبى وبعد ذلك وجه الدفاع سؤالا
 اجاب عنه الشاهد بأنه سبق أن أوضح ما يراد الاستفسار عنه في اجابة
 سابقة ثم ثنى الدفاع بسؤال آخر وجهه للطبيب الشاهد فردت المحكمة
 بمضمون ما قرره الطبيب الشرعى في صدر مناقشته ، ثم ابدى موافقته على
 ما قالته المحكمة ، فان ما ذكرته المحكمة ليس فيه معنى ابداء المحكمة لرايها
 انما عنت بما لاحظته ان تنبه الدفاع الى مضمون ما سبق للشاهد ان اوضحه
 فيما سلف من مناقشته امامها .

(١٩٥٨/٥/١٢ أحكام النقض س ٩ ق ١٣٤ ص ٥٠٢)

١٩٠٦ - ان ما قد يدور في الجلسة في أثناء نظر الدعوى من مناقشة حول مسألة من المسائل المعروضة من الخصوم أو مجاميعهم وبين رئيس المحكمة ؛ حتى ولو كان الرئيس في كل أو بعض ما صدر عنه يتحدث باسم المحكمة كلها ، ذلك لا يصح عنه أنه رأى المحكمة النهائية في وجهة نظر معينة ، اذ المفروض ان الرأي النهائي انما يكون في الحكم الذي لا يكون الا بناء على المناقشة بعد الفراغ من سماع الدعوى والمرافعة فيها .
(١٩٤٦/٢/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٠٨ ص ٩٤)

١٩٠٧ - مجرد مناقشة القاضي عضو النيابة المترافع في طلبه تعديل وصف التهمة لا يعتبر ابداء لرأى في الدعوى .
(١٩٤٦/٢/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٧ ص ٧٩)

١٩٠٨ - ليس في القانون ما يمنع القاضي من النظر في موضوع الدعوى بعد أن يكون قد حكم في دفع فرعى ، بل ان المادة ٢٤٠ تحقيق جنائيات اذ خولت المحكمة حق الفصل في المسائل الفرعية التي تعرض لها أثناء نظر الدعوى قد أجازت لها أن تفصل بعد ذلك في الموضوع .
(١٩٤٢/٥/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤٠٥ ص ٦٦١)

١٩٠٩ - يجوز أن يقضى المستشار في موضوع الدعوى وان كان قد سبق له أن قضى في نقطة قانونية في نفس الدعوى عندما عرضت على محكمة النقض ، لأن قضاءه الأول لم يتدخل في الموضوع من أية ناحية ولم يمسسه من أية وجهة .
(١٩٣١/٤/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٢٩ ص ٢٨٣)

١٩١٠ - ان القاضي الذي نظر الدعوى المدنية ولاحظ فيها وجود التصليح في الاصل المظنون فيه بالتزوير اذا نظر الدعوى الجنائية عن التزوير وحكم فيها ابتدائيا ، فهذا لا يصاح سببا للطعن في الحكم مادام المتهم لم يعمل على رده حسب القانون .
(١٩٤٢/٥/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤٠٢ ص ٦٥٩)

١٩١١ - ان مجرد اثبات القاضى أثناء نظر الدعوى المدنية وجتود تصليح ظاهر. فى أحد المستندات المقدمة فيها لا يدل على أنه أبدى رأيا يمنعه من القضاء فى موضوع الدعوى الجنائية بتزوير هذا المستند ، اذ هذه ملاحظة فى ذاتها ليس معناها أن من اثبتها مقتنع بأن التغير الذى شاهده يكون تزويرا معاقبا عليه وان متبها معنا هو الذى ارتكبه ، بل هو لا يمدو أن يكون اثباتا لواقعة مادية أخرى .

(١٩٤٢/٥/٤) مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤٠٢

(ص ٦٥٩)

١٩١٢ - مجرد حضور القاضى فى احدى الجلسات التى نظرت فيها الدعوى لا يدل قطعا على أنه أبدى رأيا يمنعه من القضاء فى دعوى متفرعة عنها ، فاذا حضر أحد القضاة احدى الجلسات التى نظرت فيها دعوى مدنية للمطالبة بقيمة سند ادعى بتزويره فذلك لا يمنعه من نظر الدعوى الجنائية الخاصة بالتزوير .

(١٩٣٦/٢/١٧) مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٤١

(ص ٥٤٨)

١٩١٣ - لا يوجد مانع قانونى يمنع قاضى التحقيق فى المواد المدنية - اذ سأل حد الخصوم أو الشهود فيها - نظر قضية جنائية يتهم فيها هذا الشخص المسئول وتكون مرتبطة كثيرا أو قليلا بالقضية المدنية ، ولو كان القاضى أثناء نظر القضية المدنية المستقلة عن القضية الجنائية رغما عن ارتباط موضوعهما ، قد أبدى شعورا شخصيا لا يبلغ درجة الرأى الصريح ، فان هذا وحده لا يعتبر سببا للرد .

(١٩٢٨/١١/٢٩) مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣١

(ص ٥٧)

١٩١٤ - ان مجرد نظر القاضى المعارضة التى رفعت من المتهم فى الأمر الصادر بحبسه احتياطيا ورفضها ، ذلك ليس من شأنه أن يمنعه من الحكم عليه بعد ذلك فى الدعوى ذاتها ، فان الفصل فى المعارضة لا يلزم له بمقتضى القانون فى القاضى والتحقيق فى مرحلته الأولى ، الرأى المستقر الذى يتخرج معه اذا ما رأى العدول عنه بعد استكمال الدعوى وهى فى دور

المحاكمة كل عناصرها اثباتا وتقيا .
(١٩٤٧/٢/٢٤) مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٠٥
ص ٢٩٩)

١٩١٥ - نظر المعارضة في أمر الحبس الاحتياطي وتقرير صواب
استمراره أو عدم صوابه لا يعتبر ابداء للرأى في موضوع الدعوى يمنع
القاضى الذى نظر المعارضة من الجلوس فى الهيئة الاستثنائية الا اذا كرر
القاضى عند نظر المعارضة قد أبدى أسبابا يظهر فيها رأيه فى موضوع
الدعوى .
(١٩٣١/٣/٥) مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٩٧
ص ٣٥١)

١٩١٦ - مجرد نظر القاضى طلب افراج عن متهم لا يعتبر ابداء
لرأيه فى موضوع الدعوى ، اذ كل ما يبحث عنه امضى الذى ينظر فى مس
هذا الطلب هو ما اذا كانت ظروف التهمة والتحقيق تجعل من الاحوط بد
الطالب محبوسا ام لا ، أما كون الطالب مجرما فى الواقع أو غير مجرم
ثابتة ادانته أو غير ثابتة فهذا ليس من اختصاص القاضى ، ولا من شأنه
التعرض له ، واذا فرغ من لطلب الافراج ليس معناه أنه يرى المتهم مذنب .
(١٩٣١/٣/٥) مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٩٨ ص ٢٥٧)

١٩١٧ - نظر احد قضاة المحكمة الاستثنائية مازمة المتهم فى
الأمر الصادر بحبسه احتياطيا على ذمة التحقيق وتقريره رفضها لا يمنعه من
الاشتراك مع الهيئة الاستثنائية من نظر القضية ، لأن هذا لا يعد ابداء لرأى
ما فى الدعوى يخشى أن يتأثر به هذا القاضى عند نظره موضوعا .
(١٩٢٩/٣/٢١) مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢١٠
ص ٢٥٤)

١٩١٨ - اذا وجد ضمن هيئة المحكمة الاستثنائية قاضى كان عضوا
بالياباة التى استأنف أحد أعضائها الآخرين الحكم الابتدائى فلا يكون هذا
سببا لمنعه عن نظر الدعوى مادام لم يسبق له هو بذاته أن تصرف فى شئ
من التحقيقات الخاصة بها .
(١٩٣١/٤/١٦) مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٤٣
ص ٢٩٨)

١٩١٩ - إذا كان دور القاضي في الحكم قاصرا على مجرد المشاركة في تداوله دون المداولة فيه أو إصداره ، فإنه ليس بصيب الحكم المظنون فيه ان يكون هذا القاضي عضوا في هيئة المحكمة التي أصدرته الحكم الاستئنافية السابق نقضه -

(١٢/٥/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٣٩ ص ٦٨٥)

١٩٢٠ - ان أسباب عدم صلاحية القاضي لنظر الدعوى كه وروث في المواد ٢٤٧ إجراءات جنائية و٣١٢ مرافعات و١٨ من قانون استقلال القضاء رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٢ ، وليس من بينها حالة استبعاد القاضي المخرج من نظر الدعوى -

(١٤/٣/١٩٥٥ أحكام النقض س ٦ ق ٢٠٥ ص ٦٢٢)

١٩٢١ - ان المام القاضي قبل نظر للدعوى بالجلسة بما تم فيها من واقع التحقيقات الأولية المروضة على مساط البحث أمامه بالجلسة لا يصح عده تكويناً لرأى معين استقر عليه بصدد ادانة المتهم ، بل ان ما ينتهي اليه من تلك التحقيقات لا يكون بمقتضى وظيفته وطبيعته عمله كقاض أكثر من فكرة أولية مؤقتة قابلة للتغيير والتبديل على حسب ما يتبينه في الجلسة من التحقيقات التي تتم أمامه -

(١٧/١/١٩٤٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٨٨)

ص ٧٥١)

١٩٢٢ - لمن جلس من القضاة بهيئة محكمة النقض أن يجلس ضمن هيئة المحكمة التي تنظر موضوع الدعوى بعد نقض الحكم الصادر فيها ، لأنه وهو لم يشترك مع زملائه في محكمة النقض الا في مراقبة صحة تطبيق القانون لا يمكن اعتباره قد أبدى رأيا في موضوع الدعوى التي جلس أخيرا للفصل فيها -

(٦/٢/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٩٠ ص ٤٦٥)

١٩٢٣ - المعارضة في الأحكام الضيائية تميد الدعوى لحالتها الأصلية وتجعل للقضاة مطلق الحرية في نظرها من كافة وجوها ، فإذا ما أصدرها حكمهم فيها فإن هذا الحكم وحده هو الذي يحتج به على المتهم ، أما الحكم الضيائي فمعدوم تماما . فلو أصدر قاض حكما بمحكمة أول درجة وكان له بذلك رأى في الدعوى مانع له من نظرها بصفة استئنافية وبمطل

لحكمه لو نظرهما فان محل الاحتجاج بذلك أن يكون حكمه الاستثنائي حكما قائم الاثر، كان يكون الحكم الاستثنائي الذي اشترك فيه صدر حضوريا او يكون صدر غيابيا ولم تحصل فيه معارضة في الميعاد أو حصلت ثم اعتبرت كأن لم تكن. اذ في هذه الصورة يكون حكمه الاستثنائي قائم الاثر ومستوجبا للبطالان. أما اذا كان لم يشترك الا في اصدار حكم استثنائي غيابي وقد عورض فيه فامحى بالمعارضة وبالحكم الذي صدر فيها وأصبح هذا الحكم الأخير هو وحده القائم فان اشتراكه في اصدار الحكم الاستثنائي الغيابي الذي أمحى بالحكم الصادر في المعارضة لا يبطل هذا الحكم القائم الاثر ولا يوجب نقضه.

(١٩٢٩/١/٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٤٠)

ص ١٥٣)

١٩٢٤ - اذا اصدر القاضي الابتدائي عند نظره قضية جنائية قرارا يضم ملف قضية أخرى اليها فلا يكفي هذا وحده لأن يكون سببا موجبا للرد بحيث يمنع ذلك القاضي من أن يجلس ضمن الهيئة التي تنظر تلك القضية في الاستئناف.

(١٩٢١/١١/٢٧ المجموعة الرسمية ص ٢٣ ق ٧٤)

١٩٢٥ - يصح للقاضي الذي كان ضمن الهيئة التي حكمت مدنيا بتزوير ورقة أن يكون ضمن الهيئة التي تنظر دعوى التزوير الجنائية اذا اقيمت فيها بحد.

(١٩٠٩/١٢/٤ المجموعة الرسمية ص ١١ ق ٢٥)

١٩٢٦ - اذا نظرت قضية أمام أحد القضاة وسمع فيها شهادة الشهود ولكنها تأجلت بحد ذلك وفتح فيها باب المرافعة وحكم فيها قاض آخر، ثم نظرت هذه القضية أمام هيئة استئنافية أحبد أعضائها القاضي الأول فلا يحد ذلك بطلانا جوهريا.

(١٩٠٨/١/٢٥ المجموعة الرسمية ص ٩ ق ٨٢)

١٩٢٧ - اذا كان أحد قضاة المحكمة التي نظرت في قضية سرقة بصفة استئنافية هو الذي بلغ بحصول السرقة فليس ذلك وجها من أوجه النقض.

(١٩٠٥/٤/٩ المجموعة الرسمية ص ٦ ق ٩٨)

١٩٣٨ - لا محل لنقض حكم صدر في غيبة أحد القضاة متى ثبت أن هذا القاضي ولو كان غائبا عند النطق بالحكم كان قد أمضى من قبل على نسخته الأصلية .

(١٩٠٤/٣/١٩ المجموعة الرسمية س ٥ ق ١٠٨)

١٩٣٩ - لا نص في القانون يمنع القاضي الذي اشترك في حكم مدني قضي بإبعاد ورقة باعتبار أنها مزورة كانت قد قدمت في القضية من أن يحضر بعد ذلك في قضية جنائية وأن يظر فيها إذا كان اصطناع هذه الورقة يعد تزويرا يعاقب عليه القانون ، وذلك لأنه الحكيم يختلفان موضوعا .

(١٩٠٣/١/١٠ المجموعة الرسمية س ٤ ق ٩٩)

١٩٣٠ - إذا رفع القاضي الذي عرضت عليه الرشوة فلم يقبلها شكواه الى رئيس محكمة فأحالها هذا على النيابة الصومية ثم رأس الرئيس الموما اليه الجلسة التي حكمت على المتهم بالعقوبة فالحكم في هذه الحالة صحيح لا يجوز نقضه لأن الرئيس لم يبد رأيا ما في القضية قبل الحكم حتى كان يسوغ رده .

(١٩٠١/٤/٢٧ المجموعة الرسمية س ٢ ق ٢٨٥)

١٩٣١ - لم يمنع القانون القاضي الذي قرر بتزوير عقد حال نظر القضية بصفة مدنية ، أن يحكم في جريمة التزوير عند عرضها على محكمة الجنج .

(١٨٩٩/٤/٨ الحقوق س ١٤ ق ١٤١ ص ٥٤٦)

١٩٣٢ - ان التحقيق التكميلي الذي تجريه المحكمة بنفسها او الذي تامر بأجرائه بواسطة أحد أعضائها لا يمنع من باشر ذلك التحقيق من القضاة من الحكم في موضوع القضية .

(١٨٩٨/٦/١١ الحقوق س ١٣ ق ١٠٥ ص ٣٣٤)

صور تنفي فيها صلاحية القاضي

١٩٣٣ - حددت المادة ٢٤٧ اجراءات جنائية الأحوال التي يمتنع فيها على القاضي أن يشترك في نظر الدعوى وفي الحكم فيها لما بينها وبين

وظيفة القضاء من تمارض ، ومن هذه الأحوال أن يكون القاضى قد قام بوظيفة النيابة العامة فى الدعوى فيتمتع على القاضى فى تلك الأحوال أن يمتنع من تلقاء نفسه عن الحكم فى الدعوى ولو لم يطلب أحد المحصوم رده والا وقع قضاؤه باطلا بحكم القانون . وأساس وجوب هذا الامتناع هو قيام القاضى بعمل يجعل له رأيا فى الدعوى يتعارض مع ما يشترط فى القاضى من خلو الذهن عن موضوعها ليستطيع أن يزن حجج المحصوم وزنا مجردا .

(١٩٧٨/١٢/١٠ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٨٨ ص ٩٠٧)

١٩٣٤ - جرى قضاء محكمة ١ لنقض بطريقة ثابتة على أن وكيل النيابة العامة الذى يباشر تحقيقا فى قضية ما ويمتنع بمعدن قاضيا ، لا يجوز له أن يجلس للفصل فى هذه القضية نفسها سواء أكان أبدي رأيه فيما أجراه من هذا التحقيق أم لم يبد رأيا ما .

(١٩٣٣/١/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٧٤ ص ١٠٥ ، ١٩٠٩/١٢/٤ المجموعة الرسمية س ١١ ق ٤٣)

١٩٣٥ - صدور قرار من محكمة الجناح المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة فى تظلم المتهم من قرار النيابة العامة الصادر بتسليم المضبوطات لصاحبها برفضه وتأييد القرار المتظلم منه ، مفاده اعتقاد الهيئة بصحة دفاع مالك المضبوطات وتكوينها رأيا معيناً ثابتاً فى الدعوى ، وثبت أن الهيئة التى فصلت فى الدعوى كانت مشككة من قضاة الهيئة التى فصلت فى التظلم يجعل حكمها باطلا لصدوره من هيئة فقدت صلاحيتها .

(١٩٦٩/١٠/٢٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢١١ ص ١٠٧٤)

١٩٣٦ - أن أحوال عدم الصلاحية المنصوص عليها فى المادة ٣١٣ مرافعات والمادة ٢٤٧ إجراءات جنائية هو مما يتعلق بالنظام العام ، وقد أوجب الشارع امتناع القاضى فيها من تلقاء نفسه عن الحكم ولو لم يطلب أحد المحصوم رده . واذن فإذا كان المتهم قد أبدى للمحكمة ما يستشعره من حرج لمناسبة ما سجلته من رأى فى حكم سابق لها ، ومع ذلك فصلت فى الدعوى مستندة الى أن المتهم لم يسلك الطريق المرسوم للرد ، فإن ما ذهب إليه من ذلك هو مذهب لا يقره القانون .

(١٩٥٥/٦/٧ أحكام النقض س ٦ ق ٣١٩ ص ١٠٨٧)

١٩٣٧ - الحالات التي يمتنع فيها على القاضي الحكم في الدعوى حددتها المادة ٢٤٧ إجراءات جنائية ومن بينها قيام القاضي بعمل من أعمال التحقيق ، وهو نص متملق بالنظام العام وعلى القاضي من تلقا نفسه الامتناع عن الحكم والا وقع قضاؤه باطلا بحكم القانون لتملقه باصل من اصول المحاكمة مقرر للاطمئنان الى توزيع العدالة بالفصل بين اعمال التحقيق والقضاء .

(١٩٧٢/٦/١٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٠٥ ص ٩١٤)

١٩٣٨ - عدم صلاحية القاضي لنظر دعوى سبق أن أسبغ القيد والوصف القانوني على الواقعة فيها بوصفه وكيلًا للنائب العام وأمر بتكليف المتهم بالحضور أمام محكمة أول درجة .

(١٩٨١/١٢/٣١ أحكام النقض س ٣٢ ق ٢٢٢ ص ١٢٣٦)

١٩٣٩ - قيام القاضي بعمل يجعل له رأيا في الدعوى يوجب امتناعه عن نظرهما تلقائيا ، والا كان حكمه باطلا ، اعمالا لنص المادة ٢٤٧ إجراءات ، ولا يصلح القاضي لنظر دعوى سبق أن طعن بالاستئناف في الحكم الصادر فيها بصفته وكيلًا للنائب العام .

(١٩٨١/١٢/٢ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٧٨ ص ١٠٢١)

١٩٤٠ - الاذن الذي يصدره القاضي بتفتيش غير المتهم أو منزل غير منزله أو بمراقبة المحادثات السلكية واللاسلكية هو اجراء من إجراءات التحقيق توجب امتناعه عن نظر موضوع الدعوى .

(١٩٧٢/٦/١٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٠٥ ص ٩١٤)

١٩٤١ - لا يصح أن يحكم في الدعوى القاضي الذي سبق له أن باشر فيها ولو بصفة أخرى اجراء من إجراءات التحقيقات الابتدائية أو الاتهام .

(١٩٤٨/١٢/١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٣٢)

ص ٦٩٣ ، ١٩٤٨/١٢/٢١ ق ٧٤٦ ص ٧٠٤)

١٩٤٢ - متى تبين أن أحد أعضاء هيئة محكمة الجنايات التي أصدرت الحكم المظنون فيه قد أصدر قرارا بإحالة المظنون ضده الى المحكمة المذكورة لمحاكمته ، وكان القانون قد أوجب امتناع القاضي عن الاشتراك

(١٩٧٢/٣/٦ أحكام النقض س ٢٣ ق ٧٦ ص ٣٣٤)

١٩٤٤ - اذا كان اثنان من أعضاء هيئة المحكمة التي أصدرت

١٩٤٥ - لا يجوز للقاضي أن يتولى في الدعوى الواحدة سلطة

١٩٤٦ - نصوص المواد ٣١٣ و ٣١٤ مرافعات و ٢/٢٤٧ اجراءات

١٩٤٧ - منع القاضي من نظر دعوى سبق له أن نظرها وفصل

فيها محله أن يكون ذلك القاضي له ولاية النظر فيها ابتداء ، فإذا نظرها مرة أخرى كان قضاؤه باطلا يفتح له القانون باب الطعن بالطريق المسمى
أو بطريق النقض .

(١٩٥٩/٤/٢٠ أحكام النقض س ١٠ ق ٩٩ ص ٤٥١)

١٩٤٨ - القاضي الذي ينظر الدعوى ابتدائية لا يصلح لأن يكون عضواً في المحكمة التي تقضى في الاستئناف المرفوع عن الحكم الذي أصدره فإذا هو اشترك في نظر هذا الاستئناف كان الحكم باطلاً .
(١٩٥٠/١١/٧ أحكام النقض س ٢ ق ٥٨ ص ١٤٦)

١٩٤٩ - القاضي الذي حكم في الدعوى ابتدائية لا يجوز له أن يشترك في الحكم استئنافياً ولو كان الحكم الذي أصدره غيابياً .
(١٩٤٧/١٢/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٧٧ ص ٤٤١)

١٩٥٠ - أن النظام الذي سنه القانون يجعل المحاكمة في مواد الجنيح والمخالفات على درجتين يستلزم أن يكون القضاة الذين يفصلون في الاستئناف غير القضاة الذين أصدروا الحكم الابتدائي ، وهذا اللزوم يقتضي بطلان الحكم الاستئنافي إذا اشترك في إصداره القاضي الذي أصدر الحكم الابتدائي ، لأن في فصله استئنافياً في التظلم المرفوع عن حكمه إهداراً لضمائم العدالة التي يفرضها القانون في نظام الدرجتين ، ومخالفة لقاعدة هي من خصائص النظام العام في المواد الجنائية .

(١٩٣٨/٨/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٦٦ ص ٣١٩)

١٩٥١ - على القاضي الذي سبق أن حكم في الدعوى ابتدائية - حضورياً كان الحكم الذي أصدره أو غيابياً - أن يمتنع من تلقاء نفسه عن الاشتراك في نظرها استئنافياً حتى لا يتصل بها مرة أخرى لانقضاء ولايته في نظرها . فإذا خالف ذلك كان الحكم الاستئنافي الذي اشترك فيه باطلاً بطلاناً جوهرياً ، وكان من حق ذوي الشأن أن يطعنوا فيه لدى محكمة النقض ، ولا يؤثر في ذلك سكوتهم عن التمسك به أمام المحكمة ، فإن القواعد الخاصة بالنظام القضائي في المواد الجنائية كلها متعلقة بالنظام العام .

(١٩٣٨/٤/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢١٠ ص ٢٢٤)

١٩٥٢ - لا يجوز لأحد القضاة الذين اشتركوا في الحكم المنقوض

أن يكون عضواً في الهيئة التي تعيد نظر القضية .
(١٩٣٣/٦/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٤٥ ص ١٩٦)

١٩٥٣ - لا يوجد نص صريح يمنع القاضي الذي حكم في قضية جنائية ابتدائياً من الحكم فيها استثنافياً ، ولكن يمكن استفادة هذا المنع من بعض نصوص القانون كالقاعدة التي يمتنع قاضي التحقيق من الحكم في القضية التي حققها ، فانه اذا كان هذا القاضي ممنوعاً من الحكم في قضية قرر فيها بإحالة المتهم على المحكمة ، فيوجه أولى بمنع القاضي الذي حكم في القضية ابتدائياً ثبوت التهمة من الحكم فيها استثنافياً .
(١٨٩٧/١٢/١١ الحقوق ص ١٣ ق ٨ ص ٢٥)

١٩٥٤ - يجب على القاضي الذي يحكم في مادة أن يكون على صفاء تام منها ، وخالياً من المؤثرات التي توجب سوء ظنه مقدماً بالمتهم أو تدل على شيء في رأيه في الدعوى ، فإذا قرر أثناء جلسة مغلقة تحت رئاسته بتزوير بشهادة شاهد وأمر بالقبض عليه، فلما ينشأ عن هذه الإجراءات من التأثير في رأيه لا يسوغ له بعد ذلك أن يرأس الجلسة المشكلة للحكم في هذه التهمة خصوصاً لو عارض المتهم في وجوده وطلب رده ، فان استمر ولم يرفع نفسه تعين نقض الحكم وإحالة الدعوى على محكمة أخرى لحرمان المتهم والحالة هذه من تكامل القضاة بالمعد القانوني .
(١٨٩٨/١٢/٣١ الحقوق ص ١٤ ق ٩٨ ص ٤٥٠)

مادة ٢٤٨

للضوم رد القضاة عن الحكم في الحالات الواردة في المادة السابقة
وفي سائر حالات الرد المبينة في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية .
ولا يجوز رد أعضاء النيابة ولا مأموري الضبط القضائي .

ويعتبر المجنى عليه فيما يتعلق بطلب الرد بمثابة خصم في الدعوى .
- لا مقابل لها في القانون السابق .

- المذكرة الإيضاحية : نصت المادة ٣٦٩ على الحالات التي يجوز فيها رد القضاة عن الحكم وهي الحالات المبينة في المادة السابقة وحالات الرد المبينة في قانون المرافعات المدنية والتجارية . كما نص على اعتبار المجنى عليه ولو لم يكن مدعياً بحقوق مدنية فيما يتعلق

أسباب الرد بمثابة خصم في الدعوى وعلى عدم جواز رد أعضاء النيابة ولا مأموري الضبط انصافي ، وذلك لأن ما يجرونه في الدعوى لا يعتبر حكما فيها .

الأحكام

١٩٥٥ - القرابة والمصاهرة كسب من أسباب عدم صلاحية القاضي هي التي تمتد إلى الدرجة الرابعة ، أما إذا تجاوزتها فإنها لا تمنع القاضي من نظر الدعوى عملاً بالمادة ٧٧ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية .

(١٩٦٩/٣/٢٤ أحكام النقض س ٢٠ ق ٨٣ ص ٣٨٥)

١٩٥٦ - أن مجرد كون رئيس الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه أخاً للنائب العام لا ينهض سبباً لعدم صلاحيته للاشتراك في نظر الدعوى ما دام أن النائب العام لم يتم بنفسه بتمثيل النيابة العامة في الدعوى ذاتها ، مما لا يطرئ معه احتمال للاخلال بظهر الحيدة أو الثقة في القضاء أو التأثير برأى أو الانقياد له .

(١٩٦٧/٥/١٥ أحكام النقض س ١٨ ق ١٢٨ ص ٦٥٥)

١٩٥٧ - مؤدى نص المادة ١٨ من القانون رقم ٢٨٨ لسنة ١٩٥٢ أن مجال تطبيقه أن يجلس في دائرة واحدة قضاة بينهم صلة خاصة ، أو أن يكون بين ممثل النيابة أو ممثل أحد الخصوم وأحد القضاة الذين ينظرون الدعوى صلة من هذا النوع ، وهذا المنع وارد على سبيل الاستثناء فلا يقاس عليه ، ومن ثم فلا يقوم بالقاضي عدم الصلاحية لمجرد كونه قريباً لقاضي التحقيق الذي ندبته النيابة لتنفيذ ما أمرت به غرفة الاتهام بأجرائه من استجواب المتهمين .

(١٩٥٦/٦/٢٦ أحكام النقض س ٧ ق ٢٥٠ ص ٩١٠)

١٩٥٨ - أن المادة ٣١٣ مرافعات تقصد بالخصومة النزاع القائم أمام القضاء ، ويشترط لهذه الخصومة أن تكون قائمة فعلاً وقت نظر القاضي للدعوى المطروحة أمامه ، فإذا كانت الدعوى قد رفعت على المتهم لأهائته رئيس المحكمة أثناء قيام الدعوى المطروحة عليه ، فإن قيام دعوى الإهانة المذكورة لا يعتبر حينئذ مانعاً من سماعه للدعوى أو سبباً من أسباب عدم

الصلاحية لنظرها ، ولا يكون ثمة سبيل لمنعه من نظر الدعوى الا بطريق الرد .

(١٩٥١/٦/٢٦ أحكام النقض س ٢ ق ٣١٩ ص ٨٥٣)

١٩٥٩ - ان رد القاضى عن الحكم هو بطبيعته حق شخصى للخصم نفسه ، وليس لحاميه أن ينوب عنه فيه الا بتوكيل خاص .

(١٩٥١/٣/٢٦ أحكام النقض س ٢ ق ٣١٩ ص ٨٥٣)

١٩٦٠ - لا يجوز مداعة القاضى لسبب ما يصدوره من أحكام الا بطريق مخاصمة القضاة .

(مصر الابتدائية ١٩٢٢/٤/١٥ المجموعة الرسمية س ٢٤)

(ق ٦٦)

مادة ٢٤٩

يتعين على القاضى اذا قام به سبب من اسباب الرد أن يصرح به للمحكمة لتفصل فى أمر تنحيه فى غرفة المشورة . وعلى القاضى الجزئى أن يطرح الأمر على رئيس المحكمة .

وفيما عدا احوال الرد المقررة بالقانون يجوز للقاضى اذا قامت لديه لأسباب يستشعر منها الخرج من نظر الدعوى أن يعرض أمر تنحيه على المحكمة أو على رئيس المحكمة حسب الأحوال للفصل فيه .

- لا مقابل لها فى القانون السابق .

- الفكرة الايضاحية : نصت المادة ٢٧٠ على الزام القاضى الذى يتبين له قيام سبب من اسباب الرد متعلق به أن يبادر بالتصريح لهيئة المحكمة التابع اليها فى غرفة مشورتها لتفصل فى أمر تنحيه ، فاذا كان سبب الرد متعلقا بقاض يفصل بفرده فى الدعوى كالقاضى الجزئى فيعرض أمر التنحي على رئيس المحكمة ، كما أجاز للقاضى اذا قامت لديه أسباب يستشعر منها بخرج فى غير احوال الرد أن يعرض أمر تنحيه على المحكمة أو رئيسها حسب الأحوال للفصل فيه .

مادة ٢٥٠

يتبع فى نظر طلب الرد والحكم فيه القواعد المنصوص عليها فى قانون المرافعات المدنية والتجارية .

وإذا كان المطلوب رده قاضي التحقيق أو قاضي المحكمة الجزئية ، فإن الفصل في طلب الرد يكون من اختصاص المحكمة الابتدائية .
ولا يجوز في تحقيق طلب الرد استجواب القاضي ولا توجيه اليمين اليه .

.. معدلة بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٦ الصادر في ١٩٧٦/٨/٢٨ . ونشر في ١٩٧٦/٨/٢٨
.. لا مقابل لها في القانون السابق .

.. المذكرة الإيضاحية : أما المادة ٢٧٢ فقد نصت على إجراءات الرد والسلطة التي تفصل فيه . وهي المحكمة المروضة عليها الدعوى إذا كان القاضي المطلوب رده عضواً منها أو محكمة المنح الاستئنافية (المحكمة الابتدائية في النص الراهن) بالنسبة إلى قاضي التحقيق أو القاضي الجزئي ومتى ذلك أن يكون الفصل في الرد في المواد الجنائية من اختصاص الحاكم الجنائية دائماً ، وقد نص على عدم جواز توجيه اليمين للقاضي المطلوب رده واستجوابه لأن هذين الإجراءين لا يتفقان مع ما للقاضي من مركز واعتبار خاص وتوجيهها لا يكون في غالب الأحوال إلا لأجراج القاضي وتبجيحه .

مادة ٢٥٠ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :
يقدم طلب الرد للمحكمة المنظورة أمامها الدعوى تفصل فيه . وينص في ذلك الإجراءات والأحكام المقررة بقانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية .
وإذا كان المطلوب رده قاضي التحقيق أو قاضي المحكمة الجزئية . فإن الفصل في طلب الرد يكون من اختصاص المحكمة الابتدائية .
ولا يجوز في تحقيق طلب الرد استجواب القاضي ولا توجيه اليمين اليه .

المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٦ :

١ - تجسماً لكل الأوضاع الناشئة عن الجريمة وتمكيناً لكافة الخصوم بها من المناظرة عن حقوقهم ومنعاً من تمارس الأحكام فقد رُوي إضافة مادة جديدة إلى قانون الإجراءات الجنائية رقم ٢٥٨ مكرراً نص على جواز رفع الدعوى المدنية قبل الزمن لتعويض الضرر الثاني . عن الجريمة أمام المحكمة الجنائية التي تنظر الدعوى الجنائية . وذلك تحقيقاً لوحدة الدعوى المدنية من جهة وحتى لا يقوم الحكم الصادر في الدعوى الجنائية بحجب على المؤمن عسده مطالبته بالتعويض أمام المحكمة المدنية دون أن يمكن من إنداء أوجه دفاعه من جهة أخرى . وهي اعتبارات عظمى معها المشروع النظر عما قد ينشأ عن اختلاف الأساس القانوني لدعوى المصروع قبل الزمن عن الأساس الذي تقوم عليه المناظرة المدنية أمام المحكمة الجنائية . واتصود بالدعوى المدنية قبل الزمن تلك التي يرفعها قبله المصروع لتعويض الضرر الثاني عن الجريمة فلا يمتد إلى دعوى المستول قبل الزمن إذ أن هذه الدعوى إنما تدخل في حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٢٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية التي تحظر أن ترفع دعوى الضمان أمام الحاكم الجنائية .
كما تنص الفقرة الثانية من المادة سائلة الذكر على أن تسري على الزمن الأحكام الخاصة بالمستول عن الحقوق المدنية المخصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية . تسوية منها في الحكم في جميع الأحوال سواء أقيمت الدعوى المدنية أم لم يتم تمكيناً له من الدفاع عن حقوقه

مشفية توطأ المستوف مع المرسوم ، وعلى ذلك تسري على المؤمن كافة الأحكام المتعلقة بالمستوف من الحقوق المدنية والواردة في قانون الإجراءات الجنائية سواء في مرحلة الاستدلال أو التحقيق أو المحاكمة أو التنفيذ .

٢ - وتشبها مع ما أتجه اليه المشروع من جواز رفع الدعوى المدنية قبل المؤمن لتبويض الضرر الناشئ عن الجريمة أمام المحكمة التي تنظر الدعوى الجنائية فقد نص المشروع على تعديل الفقرة الثانية من المادة ٢٥٣ من قانون الإجراءات الجنائية بما يجوز أن يبدل المؤمن في الدعوى المدنية المنظورة أمام المحكمة الجنائية .

٣ - لولحظ أنه رغم قيام الأحكام الواردة في قانون الإجراءات الجنائية وخاصة بتسريح القضاء ودرهم عن الحكم على ذات الأحكام الواردة في هذا الشأن في قانون المرافعات المدنية والتجارية بما قرره المادة ٢٥٠ إجراءات بأن يتبع في طلب رد المحكمة الجنائية الإجراءات والأحكام المقررة بقانون المرافعات المدنية والتجارية ، إلا أنه بالرغم من ذلك فقد خرج قانون الإجراءات الجنائية على ما هو مقرر في قانون المرافعات في شأن تحديد المحكمة التي تتولى الفصل في طلب الرد ، فبينما يقرر قانون المرافعات في المادة ١٥٧ بأن يتولى رئيس المحكمة تحديد الدائرة التي تتولى نظر طلب الرد والتي عليها أن تقوم بتحقيقه في غرفة المشورة بعد سماع الأقوال طالب الرد وملاحظات القاضي عند الاقتضاء وممثل النيابة عند تدخلها في الدعوى إذ بقانون الإجراءات يخرج على هذا الحكم بما نص عليه في الفقرة الأولى من المادة ٢٥٠ منه من أن « يقدم طلب الرد للمحكمة المنظورة أمامها الدعوى لتصل في » . وإذا كانت المفارقة بين الأحكام المقررة في القانونين المذكورين لا مبرر لها ، وكان الحرس على حيطة القاضي والبعيد بالأحكام عن التبعات تقتضي أن يتولى الحكم في طلب الرد هيئة أخرى مشككة من غير القاضي الذي طلب رد ، فقد رؤى تعديل المادة ٢٥٠ المشار إليها بما يعطى هذا الغرض بالنص على أن يتبع في نظر طلب الرد والحكم فيه القواعد المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية .

الأحكام

١٩٦١ - أنه وإن كان صحيحاً أن المحكمة الاستثنائية بعد أن قررت تأجيل نظر الدعوى لمانع لديها عادت بتشكيلها التي كانت عليه فأصدرت في الجلسة التي أجلت إليها الدعوى حكمها المطعون فيه ، إلا أنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات هذه المحكمة أن ممثل النيابة العامة في الجلسة التي صدر فيها الحكم لم يكن هو نفسه الذي حضر الجلسة الأولى ولما كان ممثل النيابة عضواً متمماً لتشكيل المحكمة الجنائية فإن ما يثيره الطاعن من بطلان الحكم لصدوره من محكمة ممنوعة قانوناً من الفصل في الدعوى يقتضي في هذه الحالة تحقيق ما إذا كان المانع قد قام لدى أحد أعضاء الهيئة أو لدى عضو النيابة الممثل لها بالجلسة وهو ما يخرج عن

وظيفة محكمة النقض .

(١٩٦٧/٢/٢١ أحكام النقض س ١٨ ق ٥٠ ص ٢٦٠)

١٩٦٣ - قضاء القاضي المطلوب رده في الدعوى قبل الفصل في طلب الرد هو قضاء ممن حجب عنه الفصل في الدعوى لأجل معين لا تستنفذ به محكمة أول درجة سلطتها في موضوع الدعوى الأصلية مما يتعين معه إعادتها إليها .

(١٩٥٩/٦/٢٣ أحكام النقض س ١٠ ق ١٤٧ ص ٦٦٢)

١٩٦٣ - يترتب على تقديم طلب الرد وقف الدعوى الأصلية إلى أن يحكم فيها نهائياً طبقاً لنص المادة ٣٣٢ مرافعات التي أحال عليها قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٢٥٠ منه ، ويكون قضاء القاضي قبل ذلك باطلاً لتعلقه بأصل من أصول المحاكمة تقرر لاعتبارات تتصل بالأطمئنان إلى توزيع العدالة ، ولا يفنى عن ذلك كون طلب الرد قد قضى فيه استثنائياً بالرفض ، إذ العبرة في قيام المصلحة في الطعن هي بقيامها وقت صدور الحكم المطعون فيه فلا يستد بانعدامها بعد ذلك .

(١٩٥٩/٦/٢٧ أحكام النقض س ١٠ ق ١٤٧ ص ٦٦٢)

١٩٦٤ - إذا قام سبب من أسباب الرد غير أسباب عدم الصلاحية فإن القانون رسم للمتهم طريقاً معيناً يسلكه في مثل هذه الحالة أثناء نظر الدعوى أمام محكمة الموضوع ، فإن لم يفعل فليس له أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٩٥٧/١١/٥ أحكام النقض س ٨ ق ٢٣٨ ص ٨٧٢)

١٩٦٥ - لم يقصد الشارع من المادة ٢/٢٥٠ إجراءات جنائية أن يخالف القاعدة الأصلية التي وضعها في الفقرة الأولى من تلك المادة من أن المحاكمة المنظورة أمامها الدعوى هي المختصة بالفصل في طلب الرد ، وإنما أراد بيان الجهة التي تفصل في هذا الطلب ما دام القاضي الجزئي بمجرد انعقاد الخصومة بتقديم طلب الرد لا يصح أن يقع له قضاء في طلب هو خصم فيه .

(١٩٥٧/٣/٥ أحكام النقض س ٨ ق ٥٨ ص ٢٠٢)

١٩٦٦ - المقصود في المادة ١/٢٥٠ إجراءات جنائية فيما نصت

عليه من اتباع الاجراءات والأحكام المقررة بقانون المرافعات هو الاجراءات الخاصة: بتقديم طلب الرد ونظره حتى الفصل فيه ، أما اجراءات الطعن في الحكم الصادر في طلب الرد فانها تخضع للقواعد الخاصة بها التي أوردتها المزارع في قانون الاجراءات الجنائية .

(١٩٥٧/٣/٥ أحكام النقض س ٨ ق ٥٨ ص ٢٠٢)

١٩٦٧ - طلب الرد متى كان متعلقا بدعوى جنائية تنظرها محكمة الجنائيات فان نظره والفصل فيه يكون من اختصاص محكمة الجنائيات المنظورة أمامها الدعوى .

(١٩٥٦/١٢/٢٥ أحكام النقض س ٧ ق ٣٦٤ ص ١٣٢٥)

١٩٦٨ - متى كانت المحكمة قد أصدرت قرارا بتأجيل الدعوى بعد أن طلب المتهم رد رئيس الدائرة فان هذا الاجراء من المحكمة لا عيب فيه ما دام المتهم لم يكن قد سلك الطريق الذي رسمه القانون بالتقرير بالرد في قلم الكتاب ولم تكن المحكمة قد أحيطت علما بهذا بحصول هذا التقرير .

(١٩٥٦/١٢/٢٥ أحكام النقض س ٧ ق ٣٦٤ ص ١٣٢٥)

١٩٦٩ - ان قيام سبب من أسباب الرد غير أسباب عدم الصلاحية لا يؤثر على صحة الحكم ما دام لم يتقدم أحد بطلب رد المحكمة عن نظر الدعوى .

(١٩٥٥/٣/١٤ أحكام النقض س ٦ ق ٢٠٥ ص ٦٢٢)

١٩٧٠ - اذا كان ما جاء بوجه الطعن من أمور ينسبها الطاعن الى قاض من الهيئة التي أصدرت الحكم قد سبق قولاً مرسلًا ولم يقدم الطاعن دليلاً على قيام سبب من الأسباب التي تجعل القاضي غير صالح لنظر الدعوى ، وكان لم يسلك سبيل الرد الذي رسمه القانون فان ذلك الذي أثاره لا يقبل أمام محكمة النقض .

(١٩٥٣/٤/١٤ أحكام النقض س ٤ ق ٢٥٦ ص ٧٠٤)

١٩٧١ - الرد خصومة بين طالب الرد والقاضي ترمي الى تقرير وجوب الزام القاضي بالتنحي وعدم صلاحيته لنظر الدعوى ، وهي خصومة

ذات طبيعة قضائية وليست متعلقة بالنظام العام .

(١٩٨٠/١/١٧ أحكام النقض س ٣١ ق ١٨ ص ٨٨)

١٩٧٣ - ان لرد القاضي عن الحكم في الدعوى اجراء رسمه قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية ، فليس يكفي لتحقيق هذا الاجراء مجرد ابداء الطعن رغبته في رد أحد أعضاء المحكمة واثبات ذلك بحضور الجلسة .

(١٩٥١/٣/٢٦ أحكام النقض س ٢ ق ٣١٥ ص ٨٤٢)

١٩٧٣ - ان المحاكم الجنائية هي وحدها المختصة دون المحاكم المدنية بالحكم في طلب رد القاضي عن نظر دعوى جنائية ، لان القانون يقضى بأن المحكمة التي تفصل في طلب الرد هي المحكمة المرفوعة أمامها القضية الأصلية ، واذا كانت تشتمل جملته دوائر الدائرة المختصة هي التي قدمت اليها القضية الأصلية ، وأن الأحكام الصادرة في طلبات رد القضية في المواد الجنائية على اعتبار أنها أحكام صادرة في مسائل فرعية بصحة تشكيل المحكمة لا يجوز الطعن فيها بطريق النقض استقلا عن الأحكام الصادرة في موضوع الدعوى الأصلية ، وذلك على أساس أنها لو كانت منية الخصومة في دعوى الرد الا أنها لا تنهى الخصومة في الدعوى الأصلية التي تفرع الرد عنها .

(١٩٥٤/١/٩ أحكام النقض س ٥ ق ٧٤ ص ٢٢١)

١٩٧٤ - المحاكم الجنائية هي وحدها المختصة دون المحاكم المدنية بالحكم في طلب رد قاضي المحكمة الجنائية عن نظر الدعوى المرفوعة اليها ، وذلك لان القانون يقضى بأن المحكمة التي تفصل في طلب الرد هي المحكمة المرفوعة أمامها القضية الأصلية ، فاذا كانت هذه المحكمة تتكون من جملة دوائر الدائرة المختصة تكون هي المقدمة اليها القضية الأصلية واذا كان المطلوب رده قاضي محكمة جزئية فالفصل في رده يكون من اختصاص المحكمة الابتدائية التابع هو لها مشكلة بهيئة جنح ومخالفات مستأنفة ، والحكم الذي تصدره لا يكون قابلا للاستئناف لصدوره من محكمة لا يوجد فوقها أية هيئة تستأنف أمامها أحكامها .

(١٩٤١/٣/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٢٦)

ص ٤١٧

١٩٧٥ - الأحكام الصادرة في طلبات رد القضاة في المواد الجنائية - على اعتبار أنها أحكام صادرة في مسائل فرعية خاصة بتشكيل المحكمة للنظر في الدعوى الأصلية - لا يجوز الطعن فيها بطريق النقض استقلا عن الأحكام الصادرة في موضوع الدعوى الأصلية ، وذلك لأن هذه الأحكام وإن كانت تنهى الخصومة في أمر الرد إلا أنها لا تنهيها في الدعوى الأصلية التي تفرع عن الرد عنها ، وطبقا للقواعد العامة لا يكون الطعن فيها جائزا إلا مع الحكم النهائي في الدعوى الأصلية .

(١٩٤١/٣/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٢٦ ص ٤١٧)

١٩٧٦ - لا يقبل من المتهم أن يتمسك ببطالان إجراءات المحاكمة إذا كان سبب البطلان غير متعلق به هو بل بغيره من المتهمين واذن فإذا كان لأحد أعضاء هيئة المحكمة صلة قرابة بمتهم فلا يجوز لمتهم آخر أن يطعن ببطلان اجراء من اجراءات المحاكمة بناء على أن هذا العضو لم يعمل بمقتضى الفقرة الأخيرة من المادة ٣٠٩ مرافعات ، فيخير زميله بفرقة المشورة بهذه الصلة كى يحكم يلزوم أو عدم لزوم امتناعه عن نظر الدعوى .

(١٩٤٢/٢/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٥٨ ص ٦١٩)

١٩٧٧ - الطعن في الحكم بمقولة ان أحد قضاة الهيئة التي أصدرته كان من قبل دخوله القضاء محاميا ، وكان وكيلًا عن المجنى عليه في الدعوى المطعون في حكمها هو طعن قائم على حالة من الحالات الموجبة للرد ، فلا يمكن التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض ، بل الواجب ادعاؤه في الميعاد القانوني وبالمطرق المقررة لرد القضاة .

(١٩٣٢/١١/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٩ ص ٤٢)

الفصل الخامس

في الادعاء بحقوق مدنية

مادة ٢٥١

لمن لحقه ضرر من الجريمة أن يفيم نفسه مدعيا بحقوق مدنية امام المحكمة المنظورة امامها الدعوى الجنائية في أية حالة كانت عليها الدعوى حتى صدور القرار باقفال باب المرافعة طبقا للمادة ٢٧٥ ، ولا يقبل منه ذلك امام المحكمة الاستئنافية .

ويحصل الادعاء مدنيا باعلان المتهم على يد محضر ، او بطلب في الجلسة المنظورة فيها الدعوى اذا كان المتهم حاضرا ، والا وجب تأجيل الدعوى وتكليف المدعي باعلان المتهم بطلباته اليه .

فلذا كان قد سبق قبوله في التحقيق بهذه الصفة ، فاحالة الدعوى الجنائية الى المحكمة تشمل الدعوى المدنية .

ولا يجوز أن يترتب على تدخل المدعي بالحقوق المدنية تأخير الفصل في الدعوى الجنائية ، والا حكمت المحكمة بعدم قبول دخوله .

- تقابل المادة ٦٤ من القانون السابق .

- المذكرة الإيضاحية : تبين المادة ٤٤ من له الحق في الادعاء مدنيا والوقت الذي يقبل فيه هذا الادعاء وكيفية حصوله . وقد جاء فيها حكم جديد وهو انه لا يجوز أن يترتب على تدخل المدعي بالحقوق المدنية تأخير الفصل في الدعوى الجنائية . أي يجب أن يكون مستعدا للمرافعة عند قبوله مباشرة مدعيا بحق مدني .

- تقرير لجنة الإجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ : استبدلت بعبارة حتى يتم المرافعة عبارة حتى صدور القرار باقفال باب المرافعة . لأن النص الأصل لهذه المادة ينطق مع نص المادة ٦٧ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي في باب محاكم الجناح وقد قرر الشراح أنه مع عدم وجود نص في هذا الباب يوجب اصصدار قرار باقفال باب المرافعة فان المرافعة لا تتم الا بانتهاء القضية فعلا ، وذلك باصدار حكم يخرجها من سلطة القاضي أي باصدار الحكم بالإدانة أو بالبراءة أو عم الاختصاص ، والى هذه اللحظة يجوز للمدعي أن يدخل في الدعوى

ولو كانت المحكمة قد انتهت من سماع الشهود وأقوال الخصوم وأجلت الدعوى لتتعلق بالحكم .
لذلك رأت اللجنة أن ينص صراحة على أن المدعى بالحق المدني يجوز له التدخل في الدعوى
ما دام أنه لم يصدر قرار بإقفال باب المرافعة . فإذا صدر القرار فلا يقبل دخوله ولو كانت
القضية تأجلت للمدالة في الحكم . وامتتيع ذلك النص صراحة في المادة ٢٧٨ من مشروع
اللجنة على أن المحكمة بعد سماع الشهود وأقوال الخصوم تصدر قرارا بإقفال باب المرافعة
ثم تصدر حكمها بعد المداولة . . . وإذا كانت الدعوى المدنية ليست صالحة لأن تنظر فورا
مع الدعوى الجنائية بأن طلب المدعى تأجيلها عند دخوله لأحضر مستندات أو إذا رأت أن
الفصل فيها يستلزم إجراءات يتربط عليها أرجاء الفصل في الدعوى الجنائية . فللمحكمة
أن تحكم بعدم قبوله وتنظر الدعوى الجنائية ، وأمامه باب المحاكم المدنية مفتوح دائما للحصول
على حقوقه المدنية . ولا يفسح هذا المعنى تماما أضللت اللجنة على هذه العبارة الغفلة
التالية :

الأحكام

١٩٧٨ - المجنى عليه هو كل من يقع عليه الفعل أو يتناوله الترك
المؤتم قانونا سواء أكان شخصا طبيعيا أم معنويا ، بمعنى أن يكون هذا
الشخص نفسه مجالا للحماية القانونية التي يهدف إليها الشارع .

(١٩٦٣/٥/٢٧ أحكام النقض س ١٤ ق ٨٧ ص ٤٤٥)

١٩٧٩ - كل ما من شأنه المساس بحقوق المدعى المدني يجب أن
يكون مبنيا على نص صريح لا آتيا من طريق القياس .
(١٩١٠/١/٢٢ المجموعة الرسمية س ١١ ق ٤٢)

١٩٨٠ - أنه لا ولاية للمحاكم الجنائية بالفصل في دعوى التعويض
المؤسسة على المسؤولية عن الأشياء ، إذ الدعوى في هذه الحالة تكون مبنية
على افتراض المسؤولية في جانب حارس الشيء وليست ناشئة عن الجريمة
بل ناشئة عن الشيء ذاته .

(١٩٧٩/١٠/٨ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٥٩ ص ٧٥٥)

١٩٨١ - الضرر الذي يصلح أساسا للمطالبة بتعويض أمام المحكمة
الجنائية يجب أن يكون ناشئا مباشرة عن الجريمة ، وعن ذات الواقعة
المطروحة على المحكمة المطلوب المحاكمة عنها ، فإذا كان نتيجة لظرف خارج
عن الجريمة ولو متصلا بواقعتها فلا يجوز المطالبة بتعويض عنه أمام تلك
المحكمة لأن قضائها في الدعوى المدنية استثناء لا يقبل التوسع ، ومؤدى

ذلك أن المحاكم الجنائية لا يكون لها ولاية الفصل في الدعاوى المدنية إذا كانت محمولة على أسباب غير الجريمة المطروحة أمامها حتى يظل القضاء الجنائي بمعزل عن حدة النزاع وتعاديا من انتطرق الى البحث في مسائل مدنية صرف .

(١٩٧٤/٢/٣ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٩ ص ٨٠)

١٩٨٢ - انه وإن كان الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع أمام المحاكم المدنية الا أن القانون أباح استثناء رفعها الى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، بمعنى أن يكون طلب التمويض ناشئا مباشرة عن الفعل الحاطي المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية ، فإذا لم يكن الضرر الذي لحق به ناشئا عن هذه الجريمة سقطت هذه الإباحة وكانت المحاكم الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية .

(١٩٧١/١/١٨ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٩ ص ٧٨)

١٩٨٣ - الأصل في دعاوى الحقوق المدنية التي ترفع استثناء للمحكمة الجنائية بطريق التبعية للدعوى الجنائية أن يكون الحق المدعى به ناشئا عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، كما أنه يشترط للحكم بالتمويض عن الضرر المادى أن يكون هناك اخلال بمصلحة مالية للمضرور .

(١٩٧٠/٥/٢٥ أحكام النقض س ٢١ ق ١٧٤ ص ٧٣٩)

١٩٨٤ - أباح القانون استثناء رفع الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئا مباشرة عن ضرر وقع للمدعى من الجريمة . فإذا لم يكن الضرر الذي لحق به ناشئا عنها سقطت تلك الإباحة وسقط معها اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى الجنائية ، فثبتت أن قضاء البراءة في الدعوى الجنائية أساسه أن الواقعة منازعة مدنية بحت يوجب القضاء بعدم الاختصاص بالفصل في الدعوى المدنية .

(١٩٧٠/٣/٢ أحكام النقض س ٢١ ق ٨٨ ص ٣٢٥)

١٩٨٥ - المحكمة الجنائية لا تختص بالمحكم في التمويضات المدنية.

الا اذا كانت متعلقة بالفعل الجنائي المسند الى المتهم .
(١٩/١٠/١٩٦٥ أحكام النقض س ١٦ ق ١٣٧ ص ٧٢٤)

١٩٨٦ - الادعاء بالحق المدني الذي نصت عليه المادة ٥٤ ت ج
لا يقتصر جواره على شخص المجنى عليه ، بل هو جائز أيضا لكل شخص
آخر ناله ضرر من وقوع الجريمة ، ومن ثم فانه اذا ارتكبت الجريمة المنصوص
عليها في المادة ٢٠٨ عقوبات بواسطة مصادمة سيارة فلسيد المجنى عليه
ان يدعى بحق مدني عن ماله الذي كان مع خادمه وقت حصول المصادمة .
(المنشسية الجزئية ١٩٢٥/٥/٦ المجموعة الرسمية س ٢٦
ق ٩٤)

١٩٨٧ - اذا قضى الحكم المطعون فيه بعدم اختصاص المحكمة
الجنائية بنظر الدعوى المدنية بناء على أن النزاع مدني وأن السند الذي
يتمسك به الطاعن متنازع في صحته فانه لا يكون قد اخطأ .
(١٤/٤/١٩٥٣ أحكام النقض س ٤ ق ٢٥٨ ص ٧١١)

١٩٨٨ - ان التعويض المدني الذي تقضى به المحاكم الجنائية يجب
ان يكون مبنيا على ذات الواقعة المعروضة على المحكمة المطلوب المحاكمة على
اساسها فاذا رأت المحكمة أن المدعى بالحق المدني لا يستحق تعويضا على
هذا الأساس فلا يكون لها أن تقضى له بتعويض على أساس آخر ، وذلك
لأن قضاها في الدعوى المدنية استثنائي لا يقبل التوسع .
(١/٢٩/١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٥٨ ص ٩٣)

١٩٨٩ - ان المدعى بالحق المدني لا يملك استتمال حقوق الدعوى
العمومية وانما يتدخل فيها بصفتة ضرورا من الجريمة التي وقمت طالبا
تعويضا مدنيا عن الضرر الذي لحقه فدعواه مدنية بحتة ولا علاقة لها بالدعوى
الجنائية الا في تبعتها لها .
(٣٠/١٠/١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٥٠
ص ٢٠٠)

١٩٩٠ - الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع الى المحاكم
المدنية ، انما أباح القانون رفعها الى المحاكم الجنائية متى كانت تابعة للدعوى
المعمومية ، وهذه الاباحة الاستثنائية الواردة على خلاف الأصل يقدر مداها

بقدرها فقط بلا توسع فرفع الدعوى المدنية للمحكمة الجنائية كمقتضى المادة ٥٤ تحقيق جنايات لا يكون الا فى صورة ما اذا كان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر حصل للمدعى من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية ، ومفهوم النص أن الضرر اذا لم يكن ناشئا عن هذه الجريمة سقطت تلك الاباحة وسقط معها اختصاص المحاكم الجنائية بنظر دعوى الحق المدنى المطلوب .

(١٩٣٠/١/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٨٢)

ص ٤٥٣)

١٩٩١ - الدعوى المدنية ترفع فى الأصل أمام المحاكم المدنية ويباح رفعها استثناء الى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئا مباشرة عن الفعل الخاطىء المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية ويكفى فى بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض أن يثبت الحكم ادانة المحكوم عليه عن الفعل الذى حكم بالتعويض من اجله .

(١٩٧٢/٣/٥ أحكام النقض س ٢٣ ق ٦٣ ص ٢٦٢)

١٩٩٢ - متى كانت المحكمة قد قضت بالتعويض على اعتبار أن المدعين بالحقوق المدنية ورثة للمجنى عليه مع ما هو ثابت بالأوراق من أنهم ادعوا مدنيا بصفتهم ورثة والد المجنى عليه ، فان المحكمة تكون قد غيرت أساس الدعوى وقضت من تلقاء نفسها بما لم يطلب منها مخالفة بذلك القانون مما يستوجب نقض الحكم .

(١٩٧٠/٦/٧ أحكام النقض س ٢١ ق ١٨٩ ص ٨٠٨)

١٩٩٣ - لا يملك المدعى بالحقوق المدنية استعمال حقوق الدعوى الجنائية أو التحدث عن الوصف الذى يراه هو لها ، وانما يدخل فيها بصفته مضرورا من الجريمة التى وقعت طالبا تمويضا مدنيا عن الضرر الذى لحقه ، فدعواه مدنية بحتة ولا علاقة لها بالدعوى الجنائية الا فى تبينها لها .

(١٩٦٨/٢/١٩ أحكام النقض س ١٩ ق ٤٠ ص ٢٢٣)

١٩٩٤ - اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية المرفوعة امامها بطريق التبعية هو اختصاص استثنائى لا يقوم الا اذا كان التعويض مبنيا على الفعل ذاته المرفوعة عنه الدعوى الجنائية ، فاذا تبين للمحكمة الجنائية أن الحق المدعى به عن الفعل الخاطىء المكون لهذه الجريمة لم يثبت.

وجود صلة المتهم به ، سقطت هذه الدعوى التابعة بحالتها التي رفعت بها .
 مهما يكن قد صح عندها أن الجريمة وقعت من غيره ما دام المسئول الحقيقي
 عن الحادث لم يبين ولم ترفع عليه الدعوى بالطريق القانوني .
 (١٩٦٣/٣/٥ أحكام النقض س ١٤ ق ٣٦ ص ١٦٩)

١٩٩٥ - لا اختصاص للمحكمة الجنائية في الحكم بالتعويض عن
 وقائع لم يثبت وقوعها من المتهم الذي تحاكمه مهما يكن قد صح عندها أنها
 وقعت من غيره مادام هذا الغير لم تقم عليه الدعوى بالطريق القانوني .
 (١٩٥٥/١٢/٢٦ أحكام النقض س ٦ ق ٤٥٢ ص ١٥٣٦)

١٩٩٦ - لا اختصاص للمحكمة الجنائية بنظر دعوى تعويض عن
 وقائع لم ترفع بها الدعوى العمومية ، كما لا اختصاص لها بالحكم بالتعويض
 عن وقائع لم يثبت وقوعها من المتهم الذي تحاكمه مهما يكن قد صح عندها
 أنها وقعت من غيره مادام هذا الغير لم تقم عليه الدعوى الجنائية بالطريق
 القانوني .

(١٩٤٦/١١/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٢٤)

ص ٢١٣)

١٩٩٧ إذا كانت الدعوى المدنية موضوع الطعن رفعت أصلا على
 الطاعن تعويضا عن الضرر الذي أصاب المطعون ضده في جريمة القتل الخطأ
 التي كانت مطروحة أمام محكمة الجنب للفصل فيها ، وكانت المحكمة الجزئية
 قد استظهرت أن الطاعن لم يرتكب تلك الجريمة ، إذ لم يرتكب خطأ ولا
 إهمالا ولكنها مع ذلك حكمت عليه بالتعويض على أساس قدم البناء وما
 افترضته المادة ١٧٧ من القانون المدني من خطأ حارس المبنى ، فإنها تكون
 قد تجاوزت حدود ولايتها فإذا استأنف الطاعن هذا الحكم وطلب قبول
 الاستئناف شكلا والحكم من باب الاحتياط بعدم الاختصاص ، وكانت المادة
 ٤٠٥ إجراءات على غرار المادة ٤٠١ مرافعات تجيز الاستئناف في هذه
 الحالة لانعدام ولاية المحكمة الجزئية بالنسبة للفصل في الدعوى المدنية ،
 وكانت تلك المحكمة قد تناضت عن هذا الدفع فلم تتعرض له ولم تناقشه
 ولم ترد عليه وقضت بعدم جواز الاستئناف بمقولة أن قيمة الدعوى تقل
 عن النصاب الذي يجوز للقاضي الجزئي أن يحكم فيه نهائيا فإنها تكون قد
 أخطأت في تأويل القانون وفي تطبيقه مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه

والقضاء بعدم اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى المدنية .
(١٩٥٤/٥/٢٥ أحكام النقض س ٥ ق ٢٣٥ ص ٧٠٣)

١٩٩٨ - أن المحكمة الجنائية لا تختص بالحكم في التمويضات المدنية إلا إذا كانت ناشئة عن الفعل الخاطيء المرفوعة به الدعوى باعتباره مكونا لجريمة ، واذن فإذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد برأت المتهم من التهمة المسندة اليه والتي رفعت الدعوى المدنية بالتبعية لها ورفضت الدعوى المدنية على أساس أن الموضوع لا جريمة فيه ، ثم جاءت محكمة الدرجة الثانية فحكمت على هذا المتهم بالتعويض على أساس الإخلال بالتعاقد الذي قالت بحصوله وإخلال أحدهما به ، فإنها تكون قد قضت في أمر هو من اختصاص المحاكم المدنية وحدها ولا شأن للمحاكم الجنائية به .
(١٩٥٠/١١/٢٧ أحكام النقض س ٢ ق ٨٧ ص ٢٢٥)

١٩٩٩ - إذا كان الحكم مع قضائه ببراءة المتهم من تهمة الإصابات الخطأ المسندة اليه لا نعدام الخطأ من جانبه قد قضى عليه بالتعويض مؤسسا قضاءه هذا على المسؤولية التعاقدية الناشئة عن النقل فإنه يكون قد خالف القانون لأن الفعل الذي رفعت الدعوى عنه لم يكن هو عقد النقل بل كان الخطأ الذي نشأ عنه الحادث .
(١٩٥١/٦/٤ أحكام النقض س ٢ ق ٤٣٥ ص ١١٩٢)

٣٠٠٠ - لكل مجنى عليه الحق في أن يلجأ بالنسبة لحقوقه المدنية للقضاء الجنائي ، وإذا ما فعل ذلك اعتمادا على أن الدعوى العمومية مرفوعة فعلا من جانب النيابة العامة فقد حق له السير في دعواه المدنية لدى المحكمة الجنائية وحق على هذه المحكمة الجنائية - وقد ارتبطت بالدعوى - أن تسير في نظرها الى النهاية ولو ظهر في أثناء السير أن الدعوى العمومية قد سقطت فإذا لم يكن ثمة دعوى جنائية قائمة بسبب انقضاء المدة المقررة لسقوطها فإنه لا يجوز للمجنى عليه أن يلجأ مباشرة الى القضاء الجنائي ، بل له إذا شاء أن يرفع دعواه أمام المحكمة المدنية وحدها .
(١٩٢٩/٥/٢) مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٤٥ ص ٢٨٤)

٣٠٠٩ - إذا كانت الجريمة المطروحة لنظر محكمة الجنح تقع تحت نصوص قانون غفو شامل صدر أثناء نظر الدعوى فإن محكمة الجنح يجوز لها مع ذلك الحكم في الدعوى المدنية بالرغم من سقوط الدعوى العمومية ،

أى أنها تبقى مختصة بنظر الدعوى المدنية ، ولكن الأمر يكون على خلاف ذلك إذا كان قانون الصغو الشامل صدر قبل رفع الدعوى العمومية .
(١٩٢٩/٤/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٢٢ ص ٢٥٩)

٣٠٠٣ - إذا كانت القروض الربوية المتعددة التى تتكون منها جنة الاعتیاد على الإفراض بالربا قد أقرضت لشخص واحد كان لهذا المقترض أن يدعى بالحق المدنى أمام المحكمة الجنائية التى تنظر فى الجنة .
(دمیاط الجزئية ١٩١٧/٨/٣٠ المجموعة الرسمية س ١٩ ق ٤٦)

٣٠٠٣ - إذا عرض المتهم على المدعى المدنى فى دعوى جنائية مبلغ التعمیض الذى طلبه ومصاريف الدعوى المدنية أصبح المدعى المدنى لا صفة له تسمح بدخوله خصما فى الدعوى ، ولا يكون الحال كذلك إذا عرض عليه مبلغ التعمیض فقط .
(المنصورة الجزئية ١٩٠١/٢/٨ المجموعة الرسمية س ١١ ق ١٢٥)

٣٠٠٤ - إذا اتفق أهالى بلدين على المضاربة مما ومات أحدهم أثناء المضاربة فلا حق لورثته فى مطالبه من قتلوه بتعمیض لأنه هو الذى عرض نفسه بإختياره للقتل باشتراكه فى المضاربة .
(استئناف ١٩١٠/١/٢٤ المجموعة الرسمية س ١١ ق ٦٥)

٣٠٠٥ - لا محل لطلب تعمیض من المدعى عليه بسبب إهمال وقع منه إذا كان وقع من المدعى نفسه إهمالا مساو للاول . طلب شخص من مصلحة السكة الحديد تعمیض ضرر حصل له من مصادمة وقعت بسبب إهمال من المصلحة فرفض طلبه بناء على أنه كان موجودا خارج باب العربى أثناء سير القطار الأمر المخالف للوائح السكة الحديدية .
(استئناف ١٩٠٧/١٢/٩ المجموعة الرسمية س ٩ ق ٤٨)

٣٠٠٦ - ليس للمحكمة الجنائية أن تحكم فى التعمیضات التى يطلبها المدعى بالحق المدنى إذا سقط الحق فى إقامة الدعوى العمومية ، لأن دعواه فى هذه الحالة يلزم رفعها أمام المحكمة المدنية .
(١٩٠٧/٢/٩ المجموعة الرسمية س ٨ ق ٧٤)

٢٠٠٧ - لا يحق لمن ادّعت ايمين الحاسمة للنزاع بناء على طلبه امام المحاكم المدنية ان يعيم نفسه امام احكام الجنائية مدعيا بحقوق مدنيه ضد من أدى هذه اليمين .

(مصر الابتدائية ١٨٩٥/٢/٩ الحقوق س ١٠ ق ١٨ ص ٥٣)

٢٠٠٨ - للنيابة الحق في ان ترفع الدعوى العمومية وتطلب كذب اليمين ايا كان نوعها فان كانت حاسمة لم يجز لمن ادّعت بطلبه ان يدخل مدعيا مدنيا في الدعوى المذكورة .

(جنح دشنا ١٨٩٩/٦/١٧ الحقوق س ١٤ ق ١٠٤ ص ٤٦٥)

٢٠٠٩ - الأصل في دعوى الحقوق المدنية ان ترفع الى المحاكم المدنية ، وانما اباح القانون استثناء رفعها الى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة عنه بها الدعوى الجنائية ، بمعنى ان يكون طلب التعويض ناشئا مباشرة عن الفعل الخاطيء المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية ، فاذا لم يكن الضرر الذى لحق به ناشئا عن هذه الجريمة سقطت هذه الاباحة وكانت المحاكم الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية . ومتى تقرر ان هذه الاجازة مبناهما الاستثناء فقد وجب ان تكون ممارستها فى الحدود التى رسمها القانون .

(أحكام النقض س ١٨ ق ١٣٠ ص ٦٦٧)

٢٠١٠ - ان النصوص الواردة فى قانون تحقيق الجنائيات التى تخول للمحاكم الجنائية الحق فى الحكم بتمويضات مدنية يجب ان تفسر بما لا يخرج عن القاعدة القانونية المتبعة وهى انه ليس للخصوم ان يفروا اختصاص المحاكم بمحض اختيارهم . فلذلك لا تصير المحكمة الجنائية مختصة بنظر دعوى مدنية محضة بمجرد اتهام شخص بتهمة لا اثر للجنائية فيها .

(١٩١٤/٢/١٤ المجموعة الرسمية س ١٥ ق ٥٩)

٢٠١١ - الأصل فى دعاوى الحقوق المدنية ان ترفع الى المحاكم المدنية ، وانما اباح القانون استثناء رفعها الى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية وكان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر للمدعى من

الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية ، فإذا لم يكن الضرر ناشئاً عن هذه الجريمة بل كان نتيجة لفعل آخر سقطت تلك الإباحة وكانت المحكمة الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية . واذن فمتى كان الحكم قد قضى بالتعويض في الدعوى المدنية المرفوعة من المدعية بسبب ما لحق بسيارتها من أضرار نشأت عن مصادمة سيارة المتهم لها لا بسبب ذات الفعل المكون للجريمة التي رفعت عنها الدعوى العمومية ، وهي جريمة انقتل والاصابة الخطأ فإنه يكون قد خالف القانون مما يستوجب نقضه .

(١٩٥٤/١/٥ أحكام النقض س ٥ ق ٧٣ ص ٢١٥ ،

١٩٥٤/٦/١٤ ق ٢٥٠ ص ٧٦٣)

٣٠/١٣ - متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بالتعويض في الدعوى المدنية بسبب ما لحق سيارة المدعى بالحق المدني من أضرار نشأت عن مصادمة سيارة المسئولين عن الحقوق المدنية لها لا بسبب الفعل المرفوعة به الدعوى العمومية وهو مصادمة تلك السيارة للمجنى عليه الذي كان يقف بجوار سيارة المدعى بالحقوق المدنية فإنه يكون قد خالف القانون مما يستوجب نقضه والقضاء بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية .

(١٩٥٣/٣/٢٤ أحكام النقض س ٤ ق ٢٣٥ ص ٦٤٥)

٣٠/١٣ - إذا كان ما طلب المدعى بالحق المدني التعويض عنه لم ينشأ عن ذات الفعل المرفوعة به الدعوى بل عن فعل آخر متصل بالواقعة فإن القضاء برفض الدعوى المدنية لا يكون قد خالف القانون في شيء .

(١٩٥١/٤/٢٣ أحكام النقض س ٢ ق ٣٦٩ ص ١٠١٧)

٣٠/١٤ - الأصل في توزيع الاختصاص بين المحاكم الجنائية والمحاكم المدنية هو أن تنظر المحاكم المدنية الدعاوى المدنية والمحاكم الجنائية الدعاوى الجنائية ، ولم يخرج الشارع عن هذا الأصل إلا بقدر ما خول المحاكم الجنائية من حق نظر دعاوى التعويض عن الأضرار الناشئة عن الجرائم المرفوعة إليها باعتبار أن ذلك متفرع عن إقامة الدعوى أمامها على متهمين معينين بجرائم معينة منسوبة اليهم بالذات قام عليها طلب المحاكمة الجنائية وطلب التعويض مما . واذن فلا اختصاص للمحكمة الجنائية بنظر دعوى تعويض عن وقائع لم ترفع بها الدعوى العمومية ، كما لا اختصاص لها بالحكم بالتعويض عن وقائع لم يثبت وقوعها من المتهم الذي تحاكمه مهما يكن قد صح عندها أنها

وقعت من غيره مادام الغير لم تقم عليه الدعوى الجنائية بالطريق القانوني .
(١٩٥١/٢/٦ أحكام النقض س ٢ ق ١٢٢ ص ٥٨٩)

٣٠١٥ - لا اختصاص للمحكمة الجنائية برد حيازة العين المتنازع عليها فان اختصاصها مقصور على التعويضات الناشئة عن ارتكاب الجريمة ،
ثم ان من حقها أن تتخلى عن الدعوى المدنية اذا رأت من الظروف أن الحكم فيها يقتضى اجراء تحقيقات خاصة لا تتفق مع طبيعة مهمتها .
(١٩٤٨/٦/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٢٤ ص ٥٨٨)

٣٠١٦ - انه لكي تخول المحكمة الجنائية الحكم في الدعوى المدنية المرفوعة على المتهم مع الدعوى العمومية بتمويض الضرر الذى تسبب في وقوعه للدعى بالحقوق المدنية يجب ان يكون الضرر ناشئا عن العمل الجنائي محل المحاكمة . فاذا كانت الدعوى قد رفعت على المتهم بانه سرق أوراقا مملوكة لبنك معين فقصت المحكمة الابتدائية بعدم حصول سرقة ثم جات المحكمة الاستئنافية فاقرت ذلك ولكنها حكمت في ذات الوقت على المتهم بتمويض على أساس أنه استعمل بلا حق صور أوراق خاصة بالبنك المدعى بالحقوق المدنية بتقديمها الى المحكمة الجنائية في دعوى مرفوعة عليه للاستفادة منها في براءته غير مبال بما يترتب على ذلك من اضرار بمصلحة صاحبها فحكمها هذا يكون خاطئا اذ الاستعمال الذى اشارت اليه هو فعل آخر غير فعل السرقة المقامة بشأنه الدعوى العمومية والتي اسنقرت محكمة الموضوع على أنه منطعم من الأصل .

(١٩٤٦/١/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٤ ص ٤٣)

٣٠١٧ - لا يجوز لأحد أن يدخل مدعيا بحق مدني في دعوى جنحة الاعتداء على الاقراض برضا فاحش لانتفاء حصول ضرر ما لأحد من هذه الجريمة ، لأن الاقراض في ذاته لا عقاب عليه قانونا ، وانما العقاب هو على الاعتداء نفسه أى على وصف خلقى اتصف به المقرض اثر مقارفته الفصل الأخير الذى تحقق به معنى الاعتداء ، وهذا الاعتداء هو وحده مناط العقاب لا شأن للمقترضين به ، اذ هو وصف معنوى بحث قائم بذات الموصوف ملازم لمأهيته يستحيل عقلا أن يضر بأحد لا من هؤلاء المقترضين ولا من غيرهم . ومن ثم فليس لأحد منهم أو من غيرهم أن يدعى منه ضررا ولا أن يطلب بسببه تعويضا لدى أية محكمة جنائية كانت أو مدنية ، وانما الضرر

الذى يصيب المقرضين لا ينشأ الا من عملية الاقتراض المادية ، وهو ينحصر فى قيمة ما يدفعه كل منهم زائدا على الفائدة القانونية ، فالدعوى به انما هى دعوى استرداد هذا الزائد الذى اخذه المقرض بغير وجه حق ، وهى دعوى مدنية ناشئة عن شبه جنحة من شأنها ألا ترفع الا الى المحكمة المدنية وليست ناشئة عن جنحة حتى يسوغ رفعها بالتبعية الى المحكمة الجنائية .

(١٩٣٠/١/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٨٢ ص ٤٥٢ ، ١٩٣١/٢/٢٢ ج ٢ ق ١٨٩ ص ٢٥٧ ، ١٩٣٥/٦/١٠ ج ٣ ق ٢٨٧ ص ٤٩٨ ، ١٩٤٥/٢/٢ ج ٦ ق ٥٣٤ ص ٦٧١)

٣٠١٨ - اذا كانت الجريمة المرفوعة بها الدعوى هى ان المتهم سرق موتوراً من البلدية فادعى شخص مدنياً ضد المتهم بالمبلغ الذى دفعه له ثمناً للموتور المسروق طالبا الحكم به عليه متضامنا مع المجلس البلدى ، فانه اذا كان الضرر الذى لحق المدعى بالحق المدنى وأسس عليه دعواه لم ينشأ الا عن واقعة شرائه للموتور ، واذا كانت هذه الواقعة مستقلة عن جريمة السرقة التى ما كانت تؤدى بذاتها الى هذا الضرر ، اذ كان هذا وذاك لا تكون المحكمة الجنائية مختصة بنظر هذه الدعوى بل يكون واجبا رفعها الى المحكمة المدنية .

(١٩٤٤/٥/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٥٦ ص ٤٨٩)

٣٠١٩ - ليس للمحكمة وهى تقضى فى جريمة اتلاف زراعة قائمة على أرض مؤجرة أن تقبل الدعوى المدنية من مالك هذه الأرض ، لأن الضرر المباشر الناشئ عن الاتلاف انما يصيب صاحب الزراعة التى آتلفت وهو المستأجر . أما مالك الأرض فان كان هو الآخر يصيبه ضرر فانما يكون ذلك عن طريق غير مباشر ، وبذلك لا تكون له صفة فى رفع الدعوى المدنية أمام المحكمة الجنائية مع الدعوى المرموعة المرفوعة من النيابة بطلب تمويض الضرر الذى يكون قد لحقه ، فان هذا الحق مقصور على من يكون قد أصابه الضرر من الجريمة مباشرة وشخصيا دون غيره .

(١٩٤٢/٦/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤٢١ ص ٦٧٥)

٣٠٢٠ - ان الضرر الذى يصلح أساسا للمطالبة بالتعويض أمام المحاكم الجنائية يجب أن يكون ناشئا مباشرة عن الجريمة ، فاذا لم يكن الا

نتيجة ظرف لا يتصل بالجرمة الا عن طريق غير مباشر فلا تجوز المطالبة بتعويضه بتدخل المدعى به في الدعوى الجنائية المرفوعة من النيابة العامة أو يرفعها مباشرة . واذن فإذا كان الضرر الذي يبنى الحكم عليه قضاؤه بالتعويض غير ناشئ عن جريمة النصب المرفوعة بها الدعوى لأن سببه انما هو منافسة المتهمين للمدعى في تجارة الاسبرين ببيعهم في السوق اسبرينا مقلدا على أنه من ماركة باير ، فهذا النوع من الضرر لا يصلح أساسا للحكم بالتعويض في الدعوى الجنائية ، اذ هذه المنافسة مهما كان اتصالها بالجرمة المرفوعة بها الدعوى ، فانها أمر خارج عن موضوع الاتهام والضرر الناجم عنها لم يكن مصدره الجريمة ذاتها اذ هي لم يضر بها مباشرة الا الذين وقع عليهم النصب بشرائهم الاسبرين المقلد .

(١٩٤٠/١٢/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٧١)

ص ٣١٧)

٣٠٢١ - الزوج الذي يقتل زوجته هي ومن يزني بها بعد ترصده لهما ليغافجهما أثناء نليسهما بانزنا لا يصح معذورا في حالة ما اذا كان الاختفاء والترصد بعد تاكد الزوج وتثبتت من خيانة زوجته تاكدا لا يشوبه ريب ، لأن الدافع الى القتل في هذه الحالة هو الانتقام والتشفى من الزاني عن فعل سابق ولم يكن الا ايجادا للفرصة الموصلة لهذا القرض ، وانما يعد الزوج معذورا طبقا لأحكام المادة ٢٠١ عقوبات اذا قتلها وكان الاختفاء نتيجة لشكه ورغبة منه في الوقوف على الحقيقة ، لأن الدافع على القتل اذ ذاك هو التأثير الفجائي والانفعال النفسى لرؤية ما لم يكن مصدقا به مما يضيح الرشد . وفي هذه الحالة لا حق لورثة الزاني المقتول في المطالبة بأى تعويض مدنى لأن القتل انما قد عرض نفسه بطوعه واختياره لحظر القتل المباح قانونا .

(١٩٢٥/١١/٣٠ المجموعة الرسمية ص ٢٨ ق ٧)

٣٠٢٢ - بلغ أحد الأفراد عن جريمة ضد قانون القرعة العسكرية ، ثم أقام نفسه مدعيا مدنيا في الدعوى الجنائية مطالبا بتعويض لما أداه من الخدمة في القضية ، ولأنه كان عرضة لأن يحاكم عن تهمة البلاغ الكاذب اذا لم تثبت الواقعة التي بلغ عنها . فحكمت المحكمة بأن لا حق له في طلب التعويض عن ذلك .

(١٩١٨/٢/٢ المجموعة الرسمية ص ١٩ ق ٣٨)

٢٠٢٣ - المحاكم الجنائية غير مختصة بالحكم بالتعويضات التي يطلبها المدعى بالحق المدني اذا كانت التهمة غير مبنية على فعل ذي صفة جنائية ، بل كان النزاع مدنيا محضا .
(١٩١٧/١١/١٠ المجموعة الرسمية ص ١٩ ق ٢)

٢٠٢٤ - الأصل في المسألة المدنية وجوب تعويض كل من أصيب بضرر يستوى في ذلك انضر المادى واضر الادبى .
(١٩٧٤/٤/٢٩ احكام النقض ص ١٥ ق ٩٥ ص ٤٤٧)

٢٠٢٥ - ليس الضرر الذى يلحق الأم من جراء قتل ابنها الطفل ادبيا فقط بل يصيبها ضرر مادي ايضا لانها تفقد عضدا يعينها في المستقبل . ولها الحق دائما في طلب التعويض عما أصابها من الضرر الادبى والمادى ولو كان القاتل والد الطفل القتل .
(استئناف ١٩١٥/٥/٣١ المجموعة الرسمية ص ١٧ ق ١٧)

٢٠٢٦ - يصح ان يكون الضرر المعنوى أساسا للحكم بالتعويض ، ومثال ذلك الضرر الذى يلحق الأب بسبب موت ابنه .
(استئناف ١٩١٠/٣/١٧ المجموعة الرسمية ص ١١ ق ١١١)

٢٠٢٧ - من المقرر في القانون أن احتمال الضرر لا يصلح أساسا لطلب التعويض بل يلزم أن يكون الضرر المدعى به محققا .
(١٩٦٨/١٢/٢ احكام النقض ص ١٩ ق ٢١١ ص ١٠٤٢)

٢٠٢٨ - مجرد احتمال وقوع ضرر في المستقبل لا يكفي للحكم بالتعويض .
(١٩٥٦/٣/١٣ احكام النقض ص ٧ ق ٩٩ ص ٣٣٠)

٢٠٢٩ - ان احتمال حصول الضرر لا يصلح أساسا لطلب التعويض بل يلزم تحققه .
(١٩٥٥/٣/٥ احكام النقض ص ٦ ق ١٨٩ ص ٥٨٢)

٢٠٣٠ - تعويض الوالد عن فقد ابنه لا يعتبر تعويضا عن ضرر محتمل الحصول في المستقبل اذ مثل هذا التعويض انما يحكم به عن فقد

ايود بما يسببه هذا الحادث من اللوعة للوالد على أية حال .
(١٩٦١/١١/٧ أحكام النقض س ١٢ ق ١٨٠ ص ٨٩٩)

٢٠٣١ - مسألة توفر الصالح لجواز الادعاء بالحق المدني مسألة موضوعية يفصل فيها نهائيا قاضي الموضوع . قد يكون لاخت الفتييل صالحا كانيا للادعاء بالحق المدني ولو لم تكن واثرة له .
(١٩١٣/٥/٢٢ المجموعة الرسمية س ١٤ ق ١٢٠)

٢٠٣٢ - اذا اقام شخص نفسه مدعيا مدنيا بصفه وارثا للمجنى عليه في حادثة قتل وانكر عليه المتهمون صفته هذه ولم يقدم دليلا لاثباتها جاز للمحكمة ان ترفض بحق طلبه وله ان يقيم دعواه امام المحكمة المدنية .
(١٩٠٨/١١/٢٢ المجموعة الرسمية س ١٠ ق ٨٢)

٢٠٣٣ - المحكمة - في صدد بحثها الدعوى المدنية - غير ملزمة بتوجيه المدعى او تكليفه اثبات دعواه او تقديم المستندات الدالة عليها اذ ان الامر في ذلك كله موكل اليه ليدل على التعويض الذى يطالب به بالكيفية التى يراها .
(١٩٦١/١٠/١٦ أحكام النقض س ١٢ ق ١٥٥ ص ٧٩٧)

٢٠٣٤ - من المقرر ان التعويض عن الضرر الادبى الذى يصيب المجنى عليه نتيجة الاعتداء الذى يقع عليه شخصي مقصور على الضرر نفسه لا يمتد الى سواء . كما لا ينتقل منه الى الغير طبقا للمادة ٢٢٢ مدنى الا اذا تحدد بمقتضى اتفاق او طالب الدائن به امام القضاء ، مما لم يقل الحكم بتحقيق شئ منه في الدعوى المطروحة .
(١٩٧٤/١/١٥ أحكام النقض س ٢٥ ق ٨ ص ٣٦ .
(١٩٥٨/١/٢٠ س ٩ ق ١١ ص ٥١)

٢٠٣٥ - الاصل في التعويض عن الضرر المادى انه اذا ما ثبت الحق فيه للضرر فانه ينتقل الى خلفه فيستطيع وارث الضرر أن يطالب بالتعويض الذى كان لمورثه أن يطالب به لو بقى حيا . اما التعويض عن الضرر الادبى الذى يصيب المجنى عليه فانه شخصي مقصور على الضرر نفسه ، فلا ينتقل الى الغير طبقا للمادة ٢٢٢ من القانون المدنى الا اذا تحدد بمقتضى اتفاق او طالب به الدائن امام القضاء ، والا فانه لا ينتقل الى ورثته

يل يزول بموته .

(١٩٦٨/٤/٩ أحكام النقض س ١٩ ق ٨٠ ص ٤٢٠)

٣٠٣٦ - لا يمكن القول بأن المجنى عليه قد لحقه ضرر مادي يورث عنه إلا إذا كان قد أصابه هو نفسه ضرر في حق أو مصلحة يمكن أن يترب عليه تعويض يدخل في ذمته ويتلقاه عنه ورثته كان يكون قد انفق مالا في العلاج ، أما إذا كان الضرر الذي جعله المدعى بالحق المدني أساسا لدعواه قد نشأ مباشرة عن موت المجنى عليه ، فإن هذا الضرر الادبي لا يمكن أن ينتقل إلى الورثة لعدم قيام الشرط المنصوص عليه في المادة ٢٢٢ مدني .

(١٩٥٦/٣/١٣ أحكام النقض س ٧ ق ٩٩ ص ٣٣٠)

٣٠٣٧ - إذا توفي المجنى عليه بعد وقوع الجريمة فاما أن يكون قد بلغ عنها قبل وفاته أو لم يبلغ ، فإن كانت الحالة الأولى تكون حقه في التعويض وفي المطالبة به ، وينتقل ذلك الحق إلى ورثته بعد وفاته ، ويكون لهم أن يدعوا به اما بالطريق المدني أو أثناء المحاكمة الجنائية ، فإن كانت الحالة الثانية فالأمر بخلاف ذلك .

(بنى سويف الابتدائية ١٩٢٢/٣/٢ المجموعة الرسمية س ٢٥ ق ٣٨)

٣٠٣٨ - الحق المخول لورثة القتل في المطالبة بالتعويض عن الضرر الذي لحقهم نسبي قابل للتجزئة ، أي أنه خاص بكل وارث على حدة وبنسبة الضرر الذي لحقه شخصيا ، فلذلك إذا حكم لبعض الورثة بالتعويض في دعوى سابقة فهذا لا يمنع بقية الورثة من رفع دعوى أخرى يطلبون فيها تعويضا عما لحقهم هم أيضا من الضرر .

(استئناف ١٩١٤/١/١٣ المجموعة الرسمية س ١٥ ق ٣٥)

٣٠٣٩ - صفة الورثة ليست كافية بمفردها للحكم بالتعويض بن على الوارث أن يثبت الضرر المادي الذي لحقه بسبب قتل مورثه .

(استئناف ١٩١٤/١/١٣ المجموعة الرسمية س ١٥ ق ٣٥)

٣٠٤٠ - مناط اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية أن يكون التعويض المطالب به ناشئا مباشرة عن الضرر الذي خلفته الجرائم المرفوع بها الدعوى الجنائية ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام مسئولية

صندوق التوفير على احوال موظفيه ، فان المحكمة تكون قد خرجت عن ولايتها حيث ينبغي أن يكون التعويض المدني المدعى به أمام المحكمة الجنائية مترتبا على الواقعة الجنائية المطروحة على المحكمة ترتيبا مباشرا ، وحيث نسعى السببية المباشرة بين الجريمة والضرر فان الاختصاص بالفصل في التعويض ينمقد للمحاكم المدنية .

(١٦/١٢/١٩٦٣ أحكام النقض س ١٤ ق ١٧٥ ص ٩٥٤)

٣٠٤١ - شروط الضرر المسوغة لرفع الدعوى المدنية ثلاثة :
(١) أن يكون الضرر شخصا (٢) ومباشرا (٣) ومحققا ، فاذا انعدم توفر أحد هذه الشروط كانت الدعوى المدنية غير مقبولة . وكما يكون الضرر ماديا يكون أدبيا . فاذا ادعى مدير محل تجارى بصفته الشخصية على متهم بتبديد مبالغ قام بتحصيلها لحساب المحل بسبب ما لحقه من الضرر الذى قد ينشأ عن تسجيل سوء الإدارة عليه ، كانت الدعوى غير مقبولة ، لأن الضرر لم يقع عليه ولا على ماله بل وقع على أصحاب المحل . والضرر المباشر فى هذه الحادثة من الوجهة المادية هو ضياع المال ومن الوجهة الأدبية ضياع الثقة فى معاملة المحل عند العملاء ، وكلا الضررين عائد على المحل لا على مديره . وليس لأحد أن يدعى مدنيا لضرر أصاب غيره الا اذا كان وكلاء عنه وكالة تعاقدية أو قانونية كالولوى والوصى وغيرهما .
(المنشية الجزئية ١/٤/١٩٣٣ المجموعة الرسمية س ٣٥ ق ٤٧)

٣٠٤٢ - يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادى أن يكون هنا اخلال بمصلحة مالية للمضرور ، وأن يكون هذا الضرر محققا . فاذا أصاب الضرر شخصا بالتبعية عن طريق ضرر أصاب شخصا آخر فلا بد من توفر حق لهذا الغير يعتبر الاخلال به ضررا أصابه . واذا فالعبرة فى تحقق الضرر المادى للشخص الذى يدعيه نتيجة لوفاة آخر هو أن يثبت أن المجنى عليه كان يعمل فعلا وقت وفاته وعلى نحو مستمر دائم وأن فرصة الاستمرار فى ذلك فى المستقبل كانت محققة فيقدر القاضى ما ضاع على المضرور من فرصة يفقد عائله ويقضى له بتعويض على هذا الأساس .
(١٣/٣/١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ٩٩ ص ٣٣٠)

٣٠٤٣ - الدعوى المدنية التى ترفع أمام المحكمة الجنائية ، هى دعوى تابعة للدعوى الجنائية التى تنظرها . والتقضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة ما ، يستوجب التقضاء بعدم قبول الدعوى المدنية

الناشئة عنها .

(١٩٨١/٤/٨ أحكام النقض س ٣٢ ق ٦٢ ص ٣٤٦)

٣٠٤٤ - المحاكم الجنائية لا يكون لها ولاية الفصل في الدعوى المدنية متى كان الفعل محل الدعوى الجنائية ومناطق التعويض في الدعوى المدنية المرفوعة تبعا لها غير معاقب عليه قانونا . ومن ثم فانه كان يتعين على المحكمة أن تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية .
(١٩٨١/١٢/٥ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٨٥ ص ١٠٤٩)

٣٠٤٥ - اذا كانت المحكمة قد قضت بالزام الطاعن بالتعويض المدني في الوقت الذي استقرت فيه على أن الفعل الجنائي بالنسبة له منعقد في الأصل فالتضمين المطالب به بالنسبة للطاعن يكون عن ضرر غير ناشئ عن جريمة الضرب بالتعويض عنها ويكون الادعاء به خارجا عن اختصاص المحكمة الجنائية ، وعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية عن تعويض ضرر ليس ناشئا عن الجريمة هو مما يتعلق بولايتها فهو من النظام العام ، ويجب على المحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو أمام محكمة النقض .
(١٩٨١/١١/١٧ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٥٧ ص ٩١٢)

٣٠٤٦ - اذا كان الضرر لم ينشأ مباشرة عن الجريمة التي نسبت الى المتهم ورفعت بها الدعوى عليه ، كان يكون منشؤه عرقلة التحقيق وتعطيل السير في اجراءات الدعوى فلا اختصاص للمحكمة الجنائية بنظر دعوى الحق المدني التي تقوم على أساسه .
(١٩٥٥/٤/٥ أحكام النقض س ٦ ق ٢٤٢ ص ٧٤٤)

٣٠٤٧ - ان أساس المطالبة بالتعويض أمام القضاء الجنائي يجب أن يكون عن فعل يعاقب عليه القانون وأن يكون الضرر شخصا ومترتبا على هذا الفعل ومتصلا به اتصالا سببيا مباشرا ، فاذا لم يكن الضرر حاصلًا من الجريمة وانما كان نتيجة طرف آخر ولو كان متصلا بالواقعة التي تجرى المحاكمة عنها انتفت علة التبعية التي تربط الدعوى المدنية بالدعوى الجنائية ، واذن فالقلق والاضطراب الذي يتولد عن الجريمة لدى أحد المواطنين لا يجوز الادعاء به مدنيا أمام المحكمة الجنائية .
(١٩٥٥/٢/٢٢ أحكام النقض س ٦ ق ١٧٩ ص ٥٤٥)

٢٠٤٨ - يجب أن يكون المدعى بالحق المدني هو الشخص الذي أصابه ضرر شخصي مباشر من الجريمة والا كان من شأن اجازة هذا الحق لمن يحل محل المدعى بالحق المدني ، أن يدخل استعماله في نطاق المساومات الفردية مما لا يتفق والنظام العام .

(١٩٥٥/٢/١ أحكام النقض س ٦ ق ١٦٠ ص ٤٨٢)

٢٠٤٩ - المادة ٥٤ تحقيق جنايات واسعة النص ، وهي ترخص لكل من ادعى اصابته بضرر من الجريمة أن يدعى مدنيا أمام القضاء الجنائي ، ولم يفرق النص بين الضرر المباشر والضرر غير المباشر .

(١٩٣١/٥/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٥٣)

ص ٣٠٣)

٢٠٥٠ - بما أنه ليس في قانون تحقيق الجنايات نص مغالف لما جاء بالمادة ٢٩٥ مرافعات انتهى تجيز لغير المتدعين ممن يمكن أن يعود عليهم ضرر من الحكم في الدعوى أن يدخل في الدعوى المقامة أمام المحكمة في أية حالة كانت عليها الدعوى ، وذلك اما بطلب حضور الخصوم أمام المحكمة أو تقديم طلبه في الجلسة حال انعقادها لسماع الدعوى ، فمن الواجب اتباع نص هذه المادة في الاجراءات الجنائية .

(كرموز الجزئية ١٩٢٢/٤/٢٦ المجموعة الرسمية ص ٢٣ ق ٦٩)

٢٠٥١ - يكفي في جواز الدخول بصفة مدع مدني أن يكون الشخص الذي يطلب دخوله بهذه الصفة لحقه ضرر من فعل جنائي سواء كان الفعل وقع عليه مباشرة أو وقع على غيره وناله ضرر منه .

(استئناف ١٨٩٩/٩/٢٧ المجموعة الرسمية س ١ ص ٩٧)

٢٠٥٢ - التعويض عن الجرائم يقوم أساسا على ثبوت الضرر لطالبه من جرائمها لا على ثبوت حقه في الارث حجب أو لم يحجب .

(١٩٧٧/٣/١٣ أحكام النقض س ٢٨ ق ٧٣ ص ٣٤٠)

٢٠٥٣ - التعويض عن الجرائم يقوم أساسا على ثبوت الضرر لطالبه من جرائمها لا على ثبوت حقه في الارث حجب أو لم يحجب . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المدعى بالحقوق المدنية أخ شقيق للمجنى عليه الذي توفي مما لم يجعده الطاعتان وكان ثبوت الارث له أو عدم ثبوته لا يقدح

في صفته وكونه قد أصابه ضرر من جراء فقد أخيه نتيجة الاعتداء الذي وقع عليه ، وكانت الدعوى المدنية إنما قامت على ما أصاب الأخ من ضرر مباشر لا على انتصابه مقام أخيه بعد أيلولة حقه في الدعوى إليه ، وكان هذا ما أثبتته الحكم وبينه فان الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض .

(١٩٦٩/١٠/٢٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٣٥ ص ١١٨٧)

٣٠٥٤ - اذ نصت المادة ٢٢٢ من القانون المدني صراحة على أنه يجوز الحكم بالتعويض للأزواج والأقارب إلى الدرجة الثانية عما يصيبهم من ألم من جراء موت المصاب ، وكانت الأخت تعتبر قريبة من الدرجة الثانية بالنسبة لأختها القتيلة فان هذه القرابة تتحقق معها المصلحة في رفع الدعوى المدنية بصرف النظر عن كونها واردة للمجنى عليها أم لا ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه اذ قضى لأخت المجنى عليها بالتعويض المؤقت عن الضرر الأدبي الذي أصابها من جراء فقد أختها لم يخطئ في تطبيق القانون .

(١٩٦٩/١/٢٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ٣٦ ص ١٦٨)

٣٠٥٥ - ان شرط توافر الضرر المادي هو الاخلال بحق أو بمصلحة للضرر ، وفي اعتداء الجاني على المجنى عليه والقضاء على حياته اخلال جسيم بحقه في سلامة جسمه وصون حياته ، واذا كان الاعتداء يسبق بداهة الموت بلحظة فان المجنى عليه يكون خلالها - مهما قصرت - أهلاً لكسب الحقوق ومن بينها الحق في التعويض عن الضرر الذي لحقه وحسبما يتطور اليه هذا الضرر ويتفاقم ، ومتى ثبت له ذلك الحق قبل الموت فانه ينتقل من بعده إلى ورثته فيحقق لهم مطالبة المستول بجبر الضرر الذي لحق مورتهم من جراء الجروح التي أحدثها به ومن جراء الموت الذي أدت اليه تلك الجروح باعتباره من مضاعفاتها . ولئن كان الموت حقا على كل انسان الا أن التجهيل به بفعل الغير عن عمد أو خطأ يلحق بالمجنى عليه ضرراً مادياً محققاً ، بل هو أبلغ الضرر اذ يسلبه أثمن ما يمتلكه الانسان وهو الحياة ، والقول بغير ذلك وامتناع الحق في التعويض على المجنى عليه الذي يموت عقب الإصابة مباشرة ويجوز ذلك الحق لمن يبقى على قيد الحياة مدة بعد الإصابة يؤدي إلى نتيجة تتأني على المنطق ، والا كان الجاني الذي يصل في اعتدائه إلى حد الاجهاز على ضحيته فوراً في مركز يفضل ذلك الذي يقبل عنه خطورة فيصيب المجنى عليه بأذى دون الموت .

(١٩٦٧/٣/١٤ أحكام النقض س ٩٨ ق ٧٨ ص ٤١٥)

٢٠٥٦ - اذا كان الطاعن قد دفع امام محكمة الموضوع بعدم قبول الدعوى المدنية لسبق حصول صلح فيها مع أخ المجنى عليه ، وكان الحكم المطعون فيه قد رفض هذا الدفع بقوله أن المدعية بالحق المدني - وهي الوصية على أولادها القصر - لم تكن طرفا في الصلح فان ما انتهى اليه الحكم يكون صحيحا في القانون ، ذلك أن عقد الصلح كغيره من العقود قاصر على طرفيه ومادام أن العقد قد تم مع شقيق المجنى عليه وهو ليس يوارث ولا نائب عن الورثة ولا وصي على قصر أخيه ، فإن توقيعه على هذا العقد بصفته وصيا لا يضيء عليه هذه الصفة كما أن أثر العقد لا يمتد الى المدعية بالحق المدني .

(١٩٦٢/١١/١٢ أحكام النقض س ١٣ ق ١٧٦ ص ٧٢٠)

٢٠٥٧ - الضرر الذي يتحلله المجنى عليه من الجريمة يرتب له حقا خاصا ، وهذا الحق الشخصي وإن كان الأصل أنه مقصور على الضرر إلا أنه يجوز أن ينتقل الى غيره ومن بينه الورثة بوصفهم خلفه العام .

(١٩٦٠/٢/٢ أحكام النقض س ١١ ق ٢٩ ص ١٤٢)

٣٠٥٨ - حق المدعى المدني في المطالبة بالتعويض عما لحقه من ضرر أمام المحكمة الجنائية هو استثناء قاصر على الحالة التي يتوافر فيها الشرط الذي قصد الشارع أن يجعل الالتجاء اليه منوطا بتوافره وهو أن يكون المدعى بالحق المدني هو الشخص الذي أصابه ضرر شخصي مباشر من الجريمة .

(١٩٥٦/١٢/٢٥ أحكام النقض س ٧ ق ٣٥٩ ص ١٣٥)

٣٠٥٩ - لما كان القانون لا يمنع أن يكون المضرور أي شخص ولو كان غير المجنى عليه مادام قد ثبت قيام هذا الضرر وكان الضرر ناتجا عن الجريمة مباشرة ، وكانت مطالبة المدعين بتعويض الضرر الذي لحق بهم نتيجة وفاة المجنى عليه المترتبة على إصابته التي تسبب فيهما التهم خطأ يتسم لطلب التعويض عن الضرر الناشئ عن الإصابة الخطأ التي هي موضوع الدعوى الجنائية ، فإن الدعوى المدنية تكون مقبولة أمام المحكمة الجنائية .

عويكون الحكم إذ فصل فيها لم يخالف قواعد الاختصاص الولائي في شيء .

(١٩٧٤/٤/٢٩ أحكام النقض س ٢٥ ق ٩٥ ص ٤٤٧)

٣٠٦٠ - ليس في القانون ما يمنع من أن يكون المضرور من الجريمة

أي شخص ولو كان غير المجنى عليه ما دام قد ثبت قيام هذا الضرر وكان
ناتجا عن الجريمة مباشرة .

(١٥/١٢/١٩٥٤ أحكام النقض س ٥ ق ١٠١ ص ٣٠٠)

٣٠٦١ - متى كان الطاعن قد رفع دعواه المدنية على المتهم بصفته
الشخصية وبصفته مديرا لشركة كوداك وطلب فيها الحكم له بمبلغ ألفي
جنيه بالتضامن بين المعلن اليه شخصيا وبين الشركة ، وكان الحكم
المطعون فيه قد قصر قضاؤه على الزام المتهم بأن يدفع للمدعى بالحق المدني
مبلغ ٤٠٠ جنيه دون أن يتحدث عن الدعوى الموجهة من الطاعن على شركة
كوداك ويجرى قضاؤه فيها فان الحكم يكون مميبا واجبا نقضه .

(٩/٧/١٩٥٣ أحكام النقض س ٥ ق ٣٨٨ ص ١٦٥٧)

٣٠٦٢ - ان القول بأن الدعوى المدنية المرفوعة من ورثة المجنى
عليه لا تقبل هو قول القانون الروماني تاسيسا على أنها دعوى ناشئة عن
ضرر شخصي لحق بالمورث ويحتمل أن يكون قد تنازل عنه قبل وفاته ،
أما القانون المصري فانه لم يأخذ بذلك ، بل رأى أن الحق في التمييز
ينتقل للورثة ما لم يكن المورث قد تنازل عنه قبل وفاته أو يلحقه التقادم
المسقط للحقوق قانونا .

(٣/١٠/١٩٥٠ أحكام النقض س ٢ ق ٤٤ ص ١١١)

٣٠٦٣ - من المستقر عليه أن الشيك متى صدر لحامله أو صدر
لأمر شخص معين واذنه ، فان تداوله يكون بالطرق التجارية ومن شأن
تظهيره متى وقع صحيحا أن تنتقل قيمته الى المظهر اليه ويخضع لقاعدة
تظهير الدفوع بما يجعل العلاقة في شأنه غير مقصورة على الساحب المستفيد
الذي حرر الشيك لأمره ، وانما يتعداه الى المظهر اليه الذي يصبح مالكا
لقيمته فور تظهيره ، لما كان ذلك فان صفة المدعية بالحقوق المدنية باعتبارها
المظهر اليها الأخيرة في المطالبة بالتعويض الناشئ عن الجريمة تكون قائمة
لوقوع الضرر المباشر عليها .

(٥/١١/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٩١ ص ٩٢٦)

٣٠٦٤ - ان صلح المجنى عليه قبل وفاته مع ضاربيه لا يؤثر
في حقوق الورثة في المطالبة بتعويض لما نالهم من الضرر بعد وفاة والدهم
من جراء الاعتداء عليه ، لأن الأساس القانوني لطلب الورثة ذلك التعويض

هو الضرر الذى لحقهم من عمل من اعتدى على والدم ، وليس أساسه وراثتهم للحق الذى ثبت لوالدم قبل وفاته .
(١٩٣٤/٥/٢٨) مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٥٥
ص ٢٢٩)

٢٠٦٥ - إذا تدخل شخص ليطالب بتعويض الضرر الذى أصابه شخصيا والذى نشأ مباشرة عن سرقة سبقت تحت حيارته هو ، وإن كان محررا باسم زوجته فليس فى قبوله بهذه الصفة أية مغاغة لمادة ٥٤ تحقيق جنایات ولا أهمية لأن يكون السند موضوع الجريمة ملكا له أم لغيره .
(١٩٣٤/٤/٣٠) مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٢٧
ص ٣١٧)

٢٠٦٦ - ان عدم اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعاوى المدنية من النظام العام لتعلقه بتحديد ولايتها القضائية فيصح الدفع به فى أية حالة كانت عليها الدعوى ، بل يجب على المحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها . فالمحكم الذى يقضى برفض هذا الدفع بقولة ان الحق فى التمسك به سقط لعدم ابدائه قبل أى دفع آخر أمام محكمة الدرجة الأولى أو لاعتباره من الطلبات الجديدة التى لا يصح عرضها على المحكمة الاستئنافية لأول مرة هو حكم مخطئ . فى تطبيق القانون .
(١٩٤٤/٥/٢٢) مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٥٦
ص ٤٨٩)

٢٠٦٧ - إذا دخل المقترض مدعيا بحق مدنى ولم يعترض المقرض على ذلك ، لا لدى المحكمة الابتدائية ولا لدى المحكمة الاستئنافية فليس له أن يطن فى هذا الشأن لأول مرة أمام محكمة النقض ، فانه شأن متعلق بحقوق فردية خاصة لقوى الشأن فيها أن يأخذوا بها أو أن يهملوها بلا حرج عليهم من قبل النظام العام .
(١٩٣٠/١٢/٤) مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٢٢
ص ١٣٧ ، ١٩٣٠/١١/١١ ق ١٣٢ ص ١٦٦)

٢٠٦٨ - الدعوى المدنية التى ترفع للمحاكم الجنائية هى دعوى تابعة للدعوى الجنائية أمامها والتضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة

لواقعة ما يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى الناشئة عنها .

(١٩٧٨/٥/١٥ أحكام النقض س ٢٩ ق ٩٦ ص ٥٢٠ ،
١٩٧٠/٤/٦ س ٢١ ق ١٣١ ص ٥٥٢ ، ١٩٦٦/٢/١٥ س ١٧ ق ٢٧
ص ١٥٢ ، ١٩٥٥/١/١١ س ٦ ق ١٣٥ ص ٤٩)

٢٠٦٩ - من المقرر أن المحكمة الجنائية لا تقضى فى الدعوى المدنية
الا اذا كانت تابعة لدعوى جنائية ومتفرعة عن ذات الفعل الذى رفعت به
الدعوى ، ومن ثم كان يتعين على الحكم وقد قضى بعدم قبول الدعوى الجنائية
أن يقضى فى الدعوى المدنية الناشئة عنها بعدم قبولها تبعا لذلك ، أما وقد
قضى برفضها فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه
نقضا جزئيا وتصحيح الحكم فى هذا الشأن .

(١٩٦٤/٣/٩ أحكام النقض س ١٥ ق ٣٦ ص ١٧٦)

٢٠٧٠ - الدعوى المدنية المرفوعة أمام القضاء الجنائى هى دعوى
تابعة للدعوى الجنائية فيجب أن تكون الدعوى الجنائية قد رفعت بالطريق
الذى رسمه القانون حتى يصبح تحرك الدعوى المدنية تحركا صحيحا أمام
القضاء الجنائى .

(١٩٦٦/١١/١٥ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٠٨ ص ١١١١)

٢٠٧١ - سقوط الحق فى اقامة الدعوى العمومية يستلزم حتما
سقوط الحق فى اقامة الدعوى المدنية .

(١٩٠١/١١/٩ المجموعة الرسمية س ٣ ق ٧٩)

٢٠٧٢ - يستلزم القانون أن يكون المتهم حاضرا بنفسه بالجلسة
عندما يوجه اليه طلب التمييز والا وجب تأجيل الدعوى وتكليف المدعى
بالحق المدنى باعلان المتهم بطلباته ، ولا يشترط عن ذلك حضور محاميه اذا كان
متهما فى جنحة معاقب عليها بالحبس .

(١٩٥٧/٥/١٤ أحكام النقض س ٨ ق ١٣٥ ص ٤٩٠)

٢٠٧٣ - ان حضور من يدعى وقوع الجريمة عليه أو على أحد ذويه
فى الدعوى واشتراكه فى الاجراءات التى تمت فيها باعتباره مدعيا بحقوق
مدنية ، ذلك لا يمكن عده سببا مبطلا للحكم ولو كان لم يقض له فى نهاية

الامر بتعويض وكان السبب هو انعدام نصفته في المطالبة بالتعويض .
(١٩٤٥/٤/٢ مجموعة القواعد الثمانية ج ٦ ق ٤٧ ص ٦٨٧)

٢٠٧٤ - ليس. نلاحظ ان الابتدائية عند الحكم ببرائة المتهم ان
تحكم في طلب التعويض اذا كانت صفته مدنية محضة .
(استئناف ١٩٠٠/١/١١ المجموعة الرسمية س ١ ص ٢٥٨)

٢٠٧٥ - لما كان الاصل طبقا لما تقضى به المادة ٢٥١ من قانون
الاجراءات الجنائية انه يجوز لمن لحقه ضرر من الجرم الادعاء مدنيا امام
المحكمة المنظورة امامها الدعوى الجنائية في أية حالة كانت عليها الدعوى ،
ولا يقبل منه ذلك امام المحكمة الاستئنافية حتى لا يحرم المتهم من احدى
درجات التقاضي فيما يتعلق بهذا الادعاء ، فانه يجوز للمضرور الادعاء مدنيا
في المارضة المرفوعة من المتهم امام محكمة اول درجة لأن المارضة تميد
القضية الى حالتها الاولى فلا يحرم المتهم بذلك من احدى درجات التقاضي
بما يصح منه القول بان المارضة اضررت بالمارض .
(١٩٨٤/١/٥ احكام النقض س ٣٥ ق ٤ ص ٣٠)

٢٠٧٦ - حكم المحكمة الاستئنافية القاضي بقبول دخول المجنى
عليه بصفته مدعى مدنى ويمنحه تعويضا حال نظر الدعوى الجنائية استئنافيا
باطل بالنسبة للحقوق المدنية لأن المتهم قد حرم بذلك من حقه في المرافعة
فيما يختص بالتعويض امام درجتى القضاء وهو امر مخالف للنظام العام .
(١٩٠٥/٤/٨ المجموعة الرسمية س ٦ ق ٩٨)

٢٠٧٧ - يجوز للمدعى المدنى أن يقيم نفسه بهذه الصفة في
الجلسة طبقا للمادة ٥٤ جنابات ولو كان المتهم غائبا ولا يمكن الحكم
بعدم قبول تدخله بناء على انه لم يعلن طلباته للمتهم الغائب لأن حقوق
هذا المتهم محفوظة بما له من حق المرافعة في الحكم الغيابى .
(لجنة المراقبة القضائية ١٩١٠/١/٢٦ المجموعة الرسمية س ١١ ق ٢)

٢٠٧٨ - يجوز لمن لحقه ضرر من الجريمة أن يقيم نفسه مدعيا
بحق مدنى في أية حالة كانت عليها الدعوى حتى تتم المرافعة بالحكم فيها .

لما اذا كان الحكم غيايبا وعارض فيه المتهم فمعارضته تعيد الدعوى لحالتها الاولى وتعيد فيها المرافعة ، وعليه فيجوز للمدعى المدني اذا لم يكن قد دخل في الدعوى أن يدخل في المعارضة بشرط أن يحضر المتهم وتنظر معارضته ، فان لم يحضر سقطت معارضته واعتبرت كأن لم تكن وعدا الحكم الغيابي حكما قطعيا وتتم به المرافعة ، واذا ذلك تصبح المحكمة غير مختصة بنظر الدعوى المدنية التي لم ترفع الا أثناء المعارضة .

(مصر الابتدائية ١٩٢٧/٢/١٠ المجموعة الرسمية س ٢٨)

(٥٠ ق)

٣٠٧٩ - قرار الحفظ الذي تصدره النيابة العمومية لا تأثير له على الدعوى المدنية ، فانه ليس حكما ولا يحوز قوة الشيء المحكوم فيه .

(اللبان الجزئية ١٩٢٤/٢/١٢ المجموعة الرسمية س ٢٦)

(٩٣ ق)

٣٠٨٠ - لما كانت المعارضة تعيد الدعوى الى ما كانت عليه ، فللمجنى عليه أن يدعى بالحق المدني لأول مرة عند نظر المعارضة التي رفعها المتهم .

(كفر الشيخ الجزئية ١٩١٧/١٢/١٢ المجموعة الرسمية س ١٩)

(٥٨٠ ق)

٣٠٨١ - يختص القاضى الجزئى طبقا للمادة ٤/٢٦ مرافعات ينظر الدعوى المتضمنة طلب تمويض الضرر الناشئ عن ارتكاب جنحة مهما بلغت قيمة التمويض المذكور ، وذلك سواء كان طلب التمويض بدعوى مدنية مستقلة أو قسمة المدعى المدني أثناء نظر الدعوى الجنائية .

(استئناف ١٩١٠/١٢/٢٨ المجموعة الرسمية س ١٢ ق ٥٢)

٣٠٨٢ - ليس للمدعى المدني أن يدفع بعدم اختصاص محكمة الجنح مدعىا أن الواقعة التي اعتبرتها النيابة جنحة هي في الحقيقة جنابة .

(أبو تيسج الجزئية ١٩٠٨/٦/٢٤ المجموعة الرسمية س ١٠)

(٩١ ق)

٣٠٨٣ - القرار الذي يصدر من قاضى التحقيق في دعوى تزوير بيان لا وجه لاقامة الدعوى ويؤيد من غرفة المشورة لا يمنع من الادعاء بتزوير

الورقة أمام المحكمة المدنية والسير فيها أمامها .
(بنى سويف الابتدائية ١٢/١٢/١٨٩٩ المجموعة الرسمية ص ١٦٩)

مادة ٢٥٢

إذا كان من خلقه ضرر من الجريمة فالأهلية ولم يكن له من يمثله قانونا ، جاز للمحكمة المرفوعة أمامها الدعوى الجنائية بناء على طلب النيابة العامة أن تعين له وكيلًا يدعى بالحقوق المدنية بالنيابة عنه . ولا يترتب على ذلك في أية حال إلزامه بالمصاريف القضائية .

- لا مقابل لها في القانون السابق .
- المذكورة الإيضاحية : وقد جاءت المادة ٤٥ (٢٥٢) بحكم جديد بشأن المجنى عليه الذي يكون فاقد الأهلية لصغر السن أو العاقل إذا لم يكن له من يمثله قانونا فعولت المحكمة المرفوعة أمامها الدعوى الجنائية حتى تعيين وكيل له بناء على طلب النيابة العامة . على ألا يترتب على ذلك إلزامه في أية حال بالمصاريف القضائية .

الأحكام

٢٠٨٤ - إذا كان قد قضى بالتعويض لوالد المجنى عليه باعتباره وليا طبيعيا له ، في حين أن المجنى عليه كان قد بلغ من العمر عند المحاكمة اثنتين وعشرين سنة فأصبح غير خاضع لولاية أو وصاية ، وكان الطاعن لم يعترض أمام محكمة الموضوع على صفة المدعى بالحق المدني ، فلا يقبل منه أن يثير هذا الاعتراض لأول مرة أمام محكمة النقض على أن الطاعن لا يضار بالقضاء بالتعويض لوالد المجنى عليه بصفته وليا طبيعيا ولو كان هذا الأخير قد بلغ سن الرشد ما دام هذا التعويض من حق المجنى عليه وله أن يتولى إجراءات التنفيذ بنفسه ولو أن الدعوى المدنية أقيمت وحكم فيها باسم وليه الطبيعي .

(١٩٥٢/١٢/٢ أحكام النقض س ٤ ق ٧٦ ص ١٩٣)

٣٠٨٥ - إذا ادعى المجنى عليه بحق مدني وكان قاصرا ولم يدفع المدعى عليه بعدم أهليته لرفع الدعوى بل ترفع في الموضوع وصدر الحكم عليه ، فذلك - لما فيه من قبول للنقض مع القاصر - يسقط حقه في التمسك بالدفع أمام محكمة النقض . هذا فضلا عن أن ذا الأهلية إذا رضى

بالتقاضى مع ناقص الأهلية لا يجوز له أن يتمسك بعدم أهلية خصمه .
(١٣/٥/١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية - ج ٥ ق ١٠٩)
ص ١٩٧)

مادة ٢٥٣

ترفع الدعوى المدنية بتعويض الضرر على المتهم بالجريمة اذا كان بالغا ، وعلى من يمثلها اذا كان فاقده الأهلية ، فان لم يكن له من يمثلها وجب على المحكمة أن تعين له من يمثلها طبقا للمادة السابقة .

ويجوز رفع الدعوى المدنية ايضا على المسئولين عن الحقوق المدنية عن فعل المتهم .

وللنيابة العامة أن تدخل المسئولين عن الحقوق المدنية ، ولو لم يكن في الدعوى مدع بحقوق مدنية ، للحكم عليهم بالمصاريف المستحقة للحكومة .

ولا يجوز أمام المحاكم الجنائية أن ترفع دعوى الضمان ولا أن يدخل في الدعوى غير المدعى عليهم بالحقوق المدنية والمسئولين عن الحقوق المدنية والمؤمن لديه .

- ممدلة بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٦ الصادر في ٢٨/٨/١٩٧٦ ، ونشر في ١٩٧٦/٨/٢٨ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٦ تحت المادة ٢٥٠ .
- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٢٥٣ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

ترفع الدعوى المدنية بتعويض الضرر على المتهم بالجريمة اذا كان بالغا ، وعلى من يمثلها ان كان فاقده الأهلية . فان لم يكن له من يمثلها وجب على المحكمة أن تعين له من يمثلها طبقا للمادة السابقة .

ويجوز رفع الدعوى المدنية ايضا على المسئولين عن الحقوق المدنية عن فعل المتهم . وللنيابة العامة أن تدخل المسئولين عن الحقوق المدنية . ولو لم يكن في الدعوى مدع بجعوق مدنية ، للحكم عليه بالمصاريف المستحقة للحكومة . ولا يجوز أمام المحاكم الجنائية أن ترفع دعوى الضمان ، ولا أن يدخل في الدعوى غير المدعى عليهم بالحقوق المدنية والمسئولين عن الحقوق المدنية .

الأحكام

قواعد عامة

٣٠٨٦ - لا يعد الشخص مسئولاً عن عمل الغير ، أى لا تترتب المسئولية التقصيرية له فى حق أى شخص عن فعل المتهم الا فى حالتين هما فى حالة المتبوع ويكون مسئولاً عن أعمال تابعه ، وحالة من تجب عليه رقابة شخص فى حاجة الى الرقابة ويكون مسئولاً عن الأعمال الصادرة من هذا الشخص .

(١٩٧٣/٣/١٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ٧٤ ص ٣٤١)

٣٠٨٧ - لما كان المدعيان بالحقوق المدنية قد ركبا فى طلب التعويض الى أحكام نوعين من المسئولية هما المسئولية عن عمل الغير والمسئولية الناشئة عن الأشياء وكانت الطاعنة لا نجادل فى انطباق أحكام المسئولية الأولى على واقعة الدعوى لأن مرتكب الحادث هذا هو تابعها ، وكان نعيمها على الحكم بالخطأ حين استجاب لطلب التعويض على سند من أحكام المسئولية الناشئة عن الأشياء صحيحاً لأنه لا ولاية للمحاكم الجنائية بالفصل فى دعوى التعويض المؤسسة على هذه المسئولية ، اذ الدعوى فى هذه الحالة تكون مبنية على افتراض المسئولية من جانب حارس الشئ ، وليست ناشئة عن الجريمة بل ناشئة عن الشئ ذاته ، غير أنه لما كان استناد الحكم على هذه المسئولية لا يبدو أن يكون تزييداً لم تكن المحكمة فى حاجة اليه بعد أن أقامت حكمها على سبب صحيح للمسئولية مستمداً من أوراق الدعوى هى مسئولية الطاعنة عن أعمال تابعيها فإن النعى يكون غير مجند .

(١٩٦٥/١/٥ أحكام النقض س ١٦ ق ٧ ص ٢٥)

٣٠٨٨ - اذا كان ما أثبتته الحكم فى صدد مسئولية الشركة المسئولة عن الحقوق المدنية لا يبين منه اذا كان قد أقام مسئولية هذه الشركة على أساس مسئولية المتبوع عن خطأ تابعه باعتبار أن هذا الخطأ وقع منه أثناء تادية وظيفته أو بسببها أم أقام مسئوليتها على أساس تقصيرها فى وضع نظام محكم لسياراتها مما يسر للمتهم الذى يشتغل عاملاً لديها سبيل استعمالها فجعلها الحكم بذلك مسئولة عن الحادث مسئولية أصلية

فان الحكم يكون قاصر البيان .

(١٩٥٤/٦/٢٢ أحكام النقض س ٥ ق ٢٦٠ ص ٨٠٤)

٢٠٨٩ - الأصل أن الاشخاص الاعتبارية لا تسأل جنائيا عما يقع من مثلها من جرائم أثناء قيامهم بأعمالها ، على أن الذي يسأل هو مرتكب الجريمة منهم شخصيا .

(١٩٨٣/٢/٦ أحكام النقض س ٣٤ ق ٣٧ ص ٢٠٣)

٢٠٩٠ - متى رفعت الدعوى المدنية الى المحكمة على أساس مسائلة من رفعت عليه عن فعله الشخصي فلا يجوز لها أن تغير سبب الدعوى وتحكم من تلقاء نفسها بمسائلته عن فعل تابعه والا فانها تكون قد خالفت القانون .

(١٩٥٠/١١/٢٨ أحكام النقض س ٢ ق ١١٠ ص ٢٩٩)

٢٠٩١ - اذا كانت دعوى التعويض مؤسسة على مسئولية الطاعن عن الضرر الذي نشأ عن خطأ تابعه ، فحكمت المحكمة ببراءة التابع وقضت بالتعويض على الطاعن تاميسا على خطئه هو فانها تكون قد خالفت القانون ، اذا لم تلتزم الأساس الذي أقيمت عليه الدعوى ، وكان يتعين على المحكمة مع ثبوت عدم وقوع خطأ من التابع أن ترفض الدعوى المدنية الموجهة الى الطاعن باعتباره مسئولاً عن الحقوق المدنية بالتضامن مع تابعه .

(١٩٥٢/١/٧ أحكام النقض س ٣ ق ١٤٥ ص ٣٨٤)

٢٠٩٢ - المسئولية المدنية عن أفعال الغير ليست أمرا اجتهاديا ، بل يجب أن تحصر في الأحوال التي نص عليها القانون ، وأن تركز على الأساس الذي عده القانون مبعثا لها ، وذلك لورودها على خلاف الأصل الذي يقضى بأن الانسان لا يسأل الا عن أفعاله الشخصية ، وما دام هذا شأنها فلا يجوز التوسع فيها .

(١٩٣٤/١١/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٩٠)

ص ٢٨٧)

٢٠٩٣ - اذا قصر الحكم في بيانه علاقة المسئول عن الحق المدني بالدعوى ودرجة مسئوليته المدنية وقضى مع ذلك بالتعويض كان حكما

باطلا واجبا نقضه فيما يتعلق بالتعويض .

(١٩٣٢/١/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٢٣)

ص ٤٤١)

٢٠٩٤ - المادة ٢٥٣ فقرة أخيرة إجراءات المدلة بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٦ قد أجازت للمضروب من الجريمة ادخال المؤمن لديه في الدعوى المطالبة بالتعويض ، كما أجازت المادة ٣٥٨ مكررا من ذات القانون رفع الدعوى المدنية قبل المؤمن لديه لتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة أمام المحكمة التي تنظر الدعوى الجنائية وتسرى على المؤمن لديه جميع الأحكام الخاصة بالمستول عن الحقوق المدنية المنصوص عليها في القانون .

(١٩٨١/٦/١٤ أحكام النقض س ٣٢ ق ١١٧ ص ٦٦١)

٢٠٩٥ - مالك الحيوان مسئول بمقتضى المادة ١٥٣ مدنى عن تعويض الضرر الناشئ عن الحيوان ، فإذا ادعى أن القوة القاهرة كانت السبب في حدوث الضرر وجب عليه أن يثبت أن القوة القاهرة كانت منشأ هذا الضرر ولا يكفي أن يثبت أنه اتخذ جميع الاحتياطات الممكنة لتلافيه .

(بنى سويف الابتدائية ١٩١٠/٤/١١ المجموعة الرسمية س ١١)

ق ١٢٤)

٢٠٩٦ - من أخفى أشياء مسروقة لا يسأل الا عن تعويض الضرر الناجم عن عمله ، فإذا أخفى مثلا بعض المسروقات كانت مسئوليته بالتضامن مع السارق قاصرة على قيمة ما أخفاه .

(المنيا الجزئية ١٩٢١/٨/١١ المجموعة الرسمية س ٢٤ ق ٤٩)

٢٠٩٧ - مسئولية مالك الحيوان لا تقتصر على الضرر الذى قد يحدثه حيوانه للغير بل تتناول أيضا الأذى الذى يقع منه على الأشخاص الذين هم في خدمة المالك والذين وكل اليهم العناية بالحيوان أو قيادته . وأساس هذه المسئولية هو افتراض خطأ المالك فلا ترفع عنه الا بإقامة الدليل على وجود قوة قاهرة أو خطأ من المجنى عليه في الحادثة .

(مصر الابتدائية ١٩٢١/١١/٢ المجموعة الرسمية س ٢٤)

ق ٤٨)

مقابلة القاصر

٢٠٩٨ - ان المادة ٢٥٣ اجراءات جنائية تنص على أن الدعوى المدنية بتعويض الضرر ترفع على المتهم بالجريمة اذا كان بالغا ولا حاجة لتوجيهها الى من يمثله الا اذا كان فاقد الأهلية .
(١٩٥٥/٤/٢٦ أحكام النقض س ٦ ق ٢٧٥ ص ٩٢٢)

٢٠٩٩ - الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية قبل المتهم لعدم بلوغه سن الرشد من الدفوع القانونية التي يخالطها الواقع فلا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
(١٩٧٣/١٢/١٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٥١ ص ١٢٢٦)

٢١٠٠ - الدعوى المدنية التي تقام ضد المتهم نفسه يجب لقبولها أن يكون المتهم بالغا أو أن ترفع على من يمثله ان كان فاقد الأهلية ، فإذا كان الثابت أن الدعوى المدنية قد رفعت على المتهم وبشرت اجراءاتها في مواجهته مع أنه كان قاصرا عندما رفعت عليه الدعوى وعندما حكم عليه فيها ، فإن الحكم يكون قد خالف القانون حين استند الى نص المادة ١٧٣ مدني في قضائه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية مما يتعين معه نقضه والقضاء بعدم قبول هذه الدعوى .

(١٩٦٣/٣/٤ أحكام النقض س ١٤ ق ٣٠ ص ١٣٩)

٢١٠١ - أوجب الشارع بالنص الصريح في المادة ٢٥٣ اجراءات جنائية لرفع الدعوى المدنية على المتهم بتعويض الضرر أن يكون بالغا ، فإذا كان ما زال قاصرا فانها توجه على من يمثله قانونا ، ومن ثم فإذا كان المتهم عندما رفعت عليه الدعوى المدنية وحين قضى فيها قبله كان قاصرا ، فإن الحكم يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه في خصوص الدعوى المدنية .

(١٩٥٨/٢/١٠ أحكام النقض س ٩ ق ٤٦ ص ١٦٢)

٢١٠٢ - متى كانت الدعوى المدنية وجهت الى المتهم القاصر بصفته الشخصية مع أن له من يمثله قانونا ، وهو في هذه الدعوى والده ، ولم ترفع الدعوى على الوالد بهذه الصفة فإن المحكمة اذ قبلتها على الصورة التي رفعت بها تكون قد أخطأت في القانون رغم ما اتخذته الحكم من جانبه

من تعيينه ممثلاً للقاصر في غير الحالة التي توجب ذلك .
(١٤/٥/١٩٥٧ أحكام النقض س ٨ ق ١٣٩ ص ٥٠٩)

٢١٠٣ - إذا كان الثابت بالحكم أن المتهم كان قاصراً وكانت الدعوى المدنية قد رفعت عليه شخصياً دون أن توجه إلى وليه أو وصيه أو من يمثله قانوناً فإن الحكم إذاً قضى بقبولها يكون مخطئاً .
(١٤/٦/١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ ق ٤١٣ ص ١١٠٣)

٢١٠٤ - للمدعى المدني الحق في مطالبة المتهم القاصر بتعويض في الدعوى الجنائية من غير ادخال وليه أو وصيه فيها .
(١٦/٥/١٩١٧ المجموعة الرسمية س ١٨ ق ٨٩)

٢١٠٥ - يجوز للمحاكم الجنائية أن تحكم على القاصر بدون اختصام في شخص وليه أو وصيه بتعويض الضرر الناشئ عن جريمة ارتكبها .
(مصر الابتدائية ٢٣/٥/١٩٠٧ المجموعة الرسمية س ٨ ق ١٠١)

المفلس

٢١٠٦ - لا مانع قانوناً من قبول دعوى التعويض المرفوعة من المدعى بالحق المدني على المتهم المفلس دون ادخال وكيل الدائنين فيها ، لأن الدعوى المدنية تتبع الدعوى الجنائية وتأخذ حكمها . ومتى كان للمتهم أن يدافع عن مصحته في الدعوى الجنائية كان له كذلك الحق في الدفاع عنها في الدعوى المدنية .
(١٥/١١/١٩٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١١١ ص ٩٧)

مسئولية الراعي

٢١٠٧ - ان نص المادة ١٧٣ مدني تجعل الوالد مسئولاً عن رقابة ولده الذي لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة أو بلغها وكان في كنفه ، ويقيم من ذلك مسئولية مفترضة تبقى إلى أن يبلغ الولد سن الرشد ، وتستند هذه المسئولية بالنسبة إلى الوالد على قرينة الإخلال

بواجب الرقابة أو الى افتراض انه أساء تربية ولده أو الى الأمرين معا ، ولا تسقط الا باثبات العكس ، وعبه ذلك يقع على كاهل المسئول الذى له أن ينقض هذه القرينة بأن يثبت أنه قام بواجب الرقابة أو أن يثبت أن الضرر كان لا بد واقعا ولو قام بهذا الواجب بما ينبغى من العناية وعلى المسئول وهو الوالد أن يثبت أيضا أنه لم يسيء تربية ولده .

(١٩٧٩/١٠/٨ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٥٩ ص ٧٥٥ ، ١٩٧١/٤/١٨ س ٢٢ ق ٨٩ ص ٣٦٢)

٢١٠٨ - مقتضى نص المادة ١٧٣ مدني يجعل الوالد مسئولا عن رقا به ولده الذى لم يبلغ خمس عشرة سنة أو بلغها وكان فى كنفه . ويقيم من ذلك مسئولية مفترضة تبقى الى أن يبلغ الولد سن الرشيد . وهذه المسئولية بالنسبة الى الوالد تستند الى قرينة الاخلال بواجب الرقابة أو الى افتراض انه أساء تربية ولده أو الى الأمرين معا وهى لا تسقط الا باثبات العكس ، وعبه ذلك يقع على كاهل المسئول الذى له أن ينقض هذه القرينة بأن يثبت أنه قام بواجب الرقابة أو أن يثبت أن الضرر كان لا بد واقعا لو قام بهذا الواجب بما ينبغى من العناية . وإذا كان الوالد هو المسئول فقد كان عليه أن يثبت أيضا أنه لم يسيء تربية ولده . ولما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يجادل فى أساس مسئوليته وفوض الراى للمحكمة فى تقدير مداها فلا يقبل منه اثاره شئ . من ذلك لأول مرة امام محكمة النقض .

(١٩٦٢/١٠/١٦ أحكام النقض س ١٣ ق ١٥٩ ص ٦٤٠)

٢١٠٩ - اذا كان يبين مما أورده الحكم فى بيانه لواقعة الدعوى أن الحادث الذى وقع كان مفاجئا أثناء عبث المجنى عليه هو والمتهم وهما صديقان وقد بلغ المتهم ثمانية عشر عاما ، فلم يكن حدوثه راجعا الى نقص فى الرقابة من جانب الطاعن على ابنه المتهم ، ومع ذلك قضى الحكم بمسائلة الطاعن مدنيا على أساس الخطأ المفترض وأن المتهم ما دام قاصرا فان رقابة والده يجب أن تستمر بصورة تمنعه من إيقاع الضرر بشيره والا التزم بتعويض . هذا الضرر ، فانه يكون مخطئا فى تطبيق القانون .

(١٩٥٤/٧/٦ أحكام النقض س ٥ ق ٢٨٧ ص ٩٠٠)

٢١١٠ - نصت المادة ٢/١٥١ مدني على أن من يكون لهم رعاية

على غيرهم مسئولون مدنيا عن الضرر الناشئ عن اعمال من هم تحت رعايتهم وهذا النص عام وبناء عليه تكون أم القاصر مسئولة عن تمريض الضرر الناشئ عن فعله ولو لم تكن هي الوصية عليه .

(مصر الابتدائية ١٩١٠/٢/٧ المجموعة الرسمية س ١١)

(١١٩)

٢١١١ - تقدير قيام المسئول عن الحقوق المدنية بواجب الرقابة على ابنه أو عدم قيامه بها من شأن محكمة الموضوع .

(مصر ١٩٥٤/٥/١٢ أحكام النقض س ٥ ق ٢١١ ص ٦٢٦)

٢١١٢ - مجال تطبيق المادة ١٧٣ مدني ان يكون التابع في حاجة الى رقابة لم يتجاوز سن الولاية على النفس ، فاذا ثبت أنه لم يبلغ تلك السن كان المتبوع مسئولاً عن الاهمال في رعايته وعن التعريض الناشئ عن هذا الاهمال أما اذا كان قد بلغ سن الرشد فإن واجب الرقابة عليه يزول وتنتفي تبعاً لذلك مسئولية المتبوع . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أغفل البحث في توفر شروط قيام واجب الرقابة في حق الطاعنة المتبوعة بأن لم يستظهر سن المتهم (التابع) وقت الحادث وهو بيان جوهري يحول تخلفه دون مراقبة محكمة النقض لصحة تطبيق القانون فانه يكون مشوباً بالقصور بما يستوجب نقضه .

(مصر ١٩٦٣/١٢/٢ أحكام النقض س ١٤ ق ١٥٧ ص ٦٨٩)

٢١١٣ - اذا اقتصر الحكم في بيان موجب التعويض المدني على ما قاله من أن المتهم في رعاية والده المسئول عن الحقوق المدنية وتحت اشرافه دون أن يبين العناصر التي استقى منها ذلك ، كما لم يبين عمر المتهم وهل تجاوز سن الولاية على النفس فإن الحكم يكون معيباً بالقصور .

(مصر ١٩٦٠/١١/٧ أحكام النقض س ١١ ق ١٤٧ ص ٧٧١)

٢١١٤ - ما دامت دعوى المدعي بالحقوق المدنية قد وجهت الى أبى المتهم بصفته ولياً على ابنه فلا وجه للقول بأن الحكم الذى قضى بالزامه بأن يدفع التعويض من مال ابنه قد حكم بما لم يطلبه المدعي .

(مصر ١٩٤٨/١٢/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٦٣)

(٧١٩)

مسئولية المتبوع

٢١١٥. - مسؤولية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع الواقع منه حالة تأديبه وظيفته أو بسببها بمقتضى المادة ١٧٤ من القانون المدني قوامها وقوع خطأ من التابع مستوجب لمسئوليته هو ، بحيث اذا انتفت مسؤولية التابع فان مسؤولية المتبوع لا يكون لها أساس تقوم عليه ، ومسئولية المتبوع لا تتحقق الا بتوافر أركان المسؤولية الثلاثة ، وهي الخطأ والضرر وعلاقة السببية بين الخطأ والضرر .

(١٨/١/١٩٨٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٠ ص ٥٧)

٢١١٦ - مسؤولية المتبوع عن تابعه ليست مسؤولية ذاتية وانما هي فى حكم مسؤولية الكفيل المتضامن وكفالاته ليس مصدرها العقد وانما مصدرها القانون .

(٣/٢/١٩٧٥ أحكام النقض س ٢٦ ق ٢٧ ص ١١٧)

٢١١٧ - أقام الشارع المسؤولية على خطأ مفترض من جانب المتبوع يرجع الى سوء اختياره تابعه وتقصيره فى رقبته ، ولا يشترط فى ذلك أن يكون المتبوع قادرا على الرقابة والتوجيه من الناحية الفنية ، بل يكفى أن يكون من الناحية الادارية هو صاحب الرقابة والتوجيه ، كما أن علاقة التبعية لا تقتضى أن يكون التابع مآجورا من المتبوع على نحو دائم ، وبحسب الضرور أن يكون من تعامل مع التابع معتقدا صحة الظاهر من أن التابع يعمل لحساب متبوعه .

(١١/٢/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٤٠ ص ١٨٠)

٢١١٨ - أقامت المادة ١٧٤ مدنى المسؤولية على خطأ مفترض من جانب المتبوع لا يقبل اثبات العكس يرجع الى سوء اختياره تابعه وتقصيره فى رقبته ، واذا حدد القانون نطاق المسؤولية بأن يكون الفعل الضار غير المشروع واقعا من التابع حال تأديبه وظيفته أو بسببها ، لم يقصد أن تكون المسؤولية مقصورة على فعل التابع وهو يؤدى عملا داخلا فى طبيعة وظيفته . أو أن تكون الوظيفة هى السبب المباشر لهذا الخطأ . أو تكون ضرورية لامكان وقوعه ، بل تتحقق المسؤولية أيضا كلما كان فعل التابع قد وقع منه أثناء تأديبه الوظيفة أو كلما استغل وظيفته أو ساعدته هذه الوظيفة على اتيان الفعل الضار غير المشروع أو هيأت له بأية طريقة كانت

فرصة ارتكابه سواء كان الباعث الذي دفعه متصلا بالوظيفة أو لا علاقة له بها .

(١٩٧٠/٦/١٥ أحكام النقض س ٢١ ق ٢١٠ ص ٨٨٩)

٢٠١٩ - بنى الشارح حكم المادة ١٧٤ مدنى على ما يجب أن يتحملة المتبوع من ضمان سوء اختياره لتأبمه عندما عهد اليه بالمصل عنده ، وتقصيره فى مراقبته عند قيامه بأعمال وظيفته ، ولا ينفى هذه المسؤولية أن تكون موزعة بين أكثر من شخص واحد عن مستخدم يؤدي عملا مشتركا .

(١٩٦٢/١٠/١٥ أحكام النقض س ١٣ ق ١٥٦ ص ٦٢٥)

٢٠١٢ - ان تقرير مسؤولية المخدم بناء على مجرد وقوع الفعل الضار من خادمه أثناء خدمته انما يقوم على افتراض وقوع الخطأ منه . وهذا الافتراض القانوني مقرر لمصلحة من وقع عليه الضرر وحده فالمستخدم لا يستفيد منه .

(١٩٤١/٥/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٦٠ ص ٥٠٤)

٢٠٢١ - ان مسؤولية السيد مدنيا عن أخطاء خادمه تقوم قانونا على ما يفترض فى حق المتبوع من الخطأ والتقصير فى اختيار تأبمه أو فى رقابته عليه . واذن فلا يشترط فيها وقوع تعريض منه أو صدور أى عمل ايجابى آخر بل هى تتحقق بالنسبة له ولو كان غائبا أو غير عالم بتأنا بما وقع من تأبمه ، اذ يكفى فى ذلك أن تكون صفة التابع هى التى هيات له ارتكاب الجريمة وساعدته على ارتكابها ولو لم تكن قد وقعت منه أثناء الخدمة .

(١٩٣٩/١١/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١ ص ١)

٢٠٢٢ - السيد مسئول عن تعويض الأضرار التى تصيب الغير بسبب خطأ خادمه ، وأساس هذه المسؤولية سوء اختياره لخادمه وتقصيره فى رقابته ، ولا يندفع الضمان عن السيد الا اذا أثبت أن الحادث الضار حصل بقوة قاهرة لا شأن فيها لخادمه أو يثبت أنه حصل عن خطأ الجاني عليه نفسه .

(١٩٣٢/٨/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١ ص ١)

٢١٢٣ - لما كان البين من الحكم أنه اقتصر في تبرير قضائه بمسألة الطاعن عن خطأ المحكوم عليه على مجرد قوله - في عبارة مجملة - بثبوت علاقة التبعية بينهما ، دون أن يبين وجه هذه التبعية ودليل ثبوتها ، مع أن دفاع الطاعن قد قام على انتفاؤها ، وهو دفاع جوهري كان حتماً على محكمة الموضوع أن تحصيه وترد عليه بما يفنده لئلا يفتقر بالأساس الذي تركز عليه مسئولية الطاعن ، أما وهي لم تفعل فإن حكمها المظنون فيه يكون مشوباً بالقصور .

(١٩٧٦/٥/٣٠ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٢٣ ص ٥٥٤)

٢١٢٤ - اثبات الحكم لوكالة الحارس على المحجوزات عن المسئول عن الحقوق المدنية تتحقق به علاقة الوكالة بما ينجمها من سلطة الاشراف والرقابة وتتحقق به مسئولية المسئول عن الحقوق المدنية عن فعل الحارس على المحجوزات .

(١٩٧٢/٢/١٤ أحكام النقض س ٢٣ ق ٤٣ ص ١٧٧)

٢١٢٥ - اذا كانت المحكمة في حكمها الصادر بالتعويض عن حادثة قتل خطأ لم تمن ببحث علاقة المحكوم عليه بالتعويض بقائد السيارة المتهم بالقتل الخطأ ولم تبين ان هذا كان تابعا له وقت الحادث وأن الفعل وقع منه في حال تادية وظيفته لديه ، فذلك مع عدم قطعها في الحكم فيمن هو المالك للسيارة ، وتركها الفصل فيه يجعل حكمها معيباً متعيباً نقضه ، ونقض هذا الحكم بالنسبة الى المحكوم عليه بالتعويض يقتضى نقضه بالنسبة الى المتهم الطاعن لأنه مع وحدة واقعة القتل التي هي أساس مسئولية كل منهما وما قد تجر اليه من اعادة نظر الدعوى بالنسبة الى المسئول عن الحقوق المدنية ، ذلك يقتضى تحقيقاً لحسن سير العدالة أن تكون اعادة المحاكمة بالنسبة اليهما معا .

(١٩٤٨/٢/٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٣٣)

ص ٤٩٣)

٢١٢٦ - ان المادة ١٧٤ مدني اذ نصت على مسئولية المتبوع عن الضرر الذي يحدته تايمة بعمله غير المشروع قد جعلت ذلك منوطاً بأن يكون هذا العمل واقعا منه في حالة تادية وظيفته أو بسببها . واذاً فمتى كان الحفيير المتهم لم يكن عند ارتكابه جريمة القتل يؤدي عملاً من أعمال وظيفته ،

ما دام كان قد تخلى عن عمله الرسمى وغادر منطقة حراسته للطرق الزراعية خارج البلدة الى مكان الحادث داخل البلدة اذ خف اليه عندما سمع بالمشاجرة للاعتداء على خصومه وقتل المجنى عليه ، وكان المتهم لم يرتكب جريمته بسبب الوظيفة وانما قتل المجنى عليه لنصرة فريقه ولشفاء ما يحمله من غل وحقد نحو خصومه انتقاما منهم ، متى كان ذلك فان وزارة الداخلية لا تكون مسئولة عن جريمة خفيها ما دامت وقعت خارج منطقة حراسته ، ولم تكن فى حالة تأدية وظيفته ولا بسببها .

(١٩٥٤/١/٢٦ أحكام النقض س ٥ ق ٩٣ ص ٢٩١)

٢١٢٧ - ان مسئولية المتبوع مدنيا عن تابعه تتحقق اذا ارتكب التابع خطأ اضر بالغير حال تأدية وظيفته او بسببها ولو كان المتبوع غير مميز او لم يكن حرا فى اختيار تابعه متى كانت له سلطة فعلية فى رقابة تابعه وتوجيهه ممثلا فى شخص وليه او صبيه ، واذن فيصح فى القانون بناء على ذلك مساءلة القصر عن تمويض الضرر فيما وقع من سائق سيارتهم أثناء تأدية وظيفته ولو كان من اختاره هو مورثهم قبل وفاته .

(١٩٥٣/٢/١٠ أحكام النقض س ٤ ق ١٩٦ ص ٥٣٤)

٢١٢٨ - اذا كان الحكم قد استظهر الواقعة فى أن المتهم بالتبديد (موظف فى شركة) هو الذى عرض وساطته الشخصية على المدعى بالحقوق المدنية ليقوم له بتسهيل تحويل المبلغ الذى تسلمه منه الى الجهة التى يريد السفر اليها عن طريق أحد البنوك ، وأن المبلغ لم يسلم الى المتهم بصفته موظفا بالشركة ، بل ان تصرفه كان بعيدا عن عمله ، فان الحكم اذ قضى برفض الدعوى المدنية قبل مدير الشركة باعتباره ممثلا للشركة التابع لها المتهم لا يكون قد اخطأ فى شيء .

(١٩٥٢/٢/١٨ أحكام النقض س ٣ ق ٢٥٩ ص ٦٩٥)

٢١٢٩ - بحسب الضرور أن يكون حين تعامل مع التتابع معتقدا صحة الظاهر من أن التابع يعمل لحساب متبوعه . أما اذا كان قد تعامل معه عالما بأنه انما يعمل لحساب نفسه ، ومن باب أولى أنه يخالف أوامر متبوعه ونواهيه ، وأن المعاملة انما كانت تقوم على أساس ذلك ، فعندئذ لا يكون بالبدهاة ثمة وجه لتضمين المتبوع .

(١٩٤٦/١١/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٢٩ ص ٢٢٣)

٢٠١٣٠ - القانون لا يشترط لتحميل المخدم المسؤولية المدنية عن فعل تابعه أن يكون هذا الفعل داخلا في طبيعة الوظيفة التي عهد بها الى التابع أو أن يكون قد وقع منه بصفته هذه ، بل هو يكتفى في تقرير المسؤولية بأن يكون الفعل قد وقع من التابع أثناء تادية الوظيفة أو تكون الوظيفة هي التي ساعدته على ارتكابه ولو كان بعيدا عنها ، وهذا بغض النظر عن قصده منه أو الباعث الذي دفعه اليه .

(١٩٤٦/٥/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٦٤)

(ص ١٥٨)

٢٠١٣١ - ان مسؤولية المتبوع عن فعل تابعه طبقا للمادة ١٥٢ مدني قوامها وقوع خطأ من التابع مستوجب لمسئولته هو بحيث اذا انتفت مسؤولية التابع فان مسؤولية المتبوع لا يكون لها من اساس تقوم عليه .

(١٩٤٦/٣/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١١٠)

(ص ١٠٥)

٢٠١٣٢ - ان المخدم مسئول عن تعويض الضرر الناشئ للغير عن فعل خادمه سواء اكان الفعل قد وقع في أثناء تادية أعمال الخدمة الموكولة اليه أم لمناسبة القيام بهذه الأعمال فقط ، اذ يكفي في ذلك أن تكون وظيفة الخادم هي التي هيأت الخطأ الذي وقع منه ولولاها لما نجم الضرر .

(١٩٤١/١٢/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣١٧)

(ص ٥٩٣)

٢٠١٣٣ - ان مقتضى المادة ١٥٢ مدني أن يكون السيد مسئولا عن الضرر الناشئ عن خطأ خادمه سواء اكان الخطأ قد وقع أثناء تادية الوظيفة أم كانت الوظيفة هي التي هيأت أو سهلت ارتكابه .

(١٩٤٠/١٢/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٧٢)

(ص ٣٢١)

٢٠١٣٤ - ان القانون اذ نص في المادة ١٥٢ مدني على الزام السيد بتعويض الضرر الناشئ للغير عن افعال خدمه متى كان واقعا منهم في حال تادية وظائفهم انما قصد بهذا النص المطلق أن يحمل المخدم المسؤولية المدنية عن الضرر الناتج عن كل فعل غير مشروع يقع من تابعه ، وذلك على الاطلاق اذا كان الفعل قد وقع في أثناء تادية الوظيفة بغض النظر عما اذه

كان قد ارتكب لمصلحة اتابع جاحصه او لمصلحة المخدم ، وعما اذا كانت البواعث التي دفعت اليه لا علاقه لها بالوظيفة او مصلحه بها . اما اذا كان الفعل م يقع من التابع وقت تاديه الوظيفة بالذات ، ففي هذه الحاله تقوم المسئولية للمالك كانت الوظيفة هي التي ساعدت على اتيان الفعل الضار . وحيث للتابع بآية طريقة كانت فرصة ارتكابه ، لان المخدم يجب ان يسأل في هذه الحاله على أساس اساءة المخدم استعمال شئون المخدمه التي عهد هو بها اليهم منكفلا بما افترضه القانون في حقه من وجوب مراقبتهم وملاحظتهم في كل ما يتعلق بها .

(١٩٤٠/٤/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٠٦)

١٨٤ ، ١٩٤١/١/٢٧ ق ١٩٦ ص ٣٦٩)

٢١٣٥ - متى وقع الخطأ من الخادم أثناء تادية عمله فقد ترتبت مسئولية سيده مدنيا عن هذا الخطأ سواء اكان ناشئا عن باعث شخصي للخادم أم عن الرغبة في خدمة السيد .

(١٩٣٧/١١/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٠٦)

ص ٩٠)

٢١٣٦ - السيد مسئول عن خطأ تابعه ولو كان الخطأ قد وقع منه أثناء تجاوزه حدود وظيفته اذا كانت الوظيفة هي التي هيأت له اتيان الخطأ المستوجب للمسئولية .

(١٩٣٧/٣/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٦٢ ص ٥٦)

٢١٣٧ - اذا ارتكب أحد الخفراء جريمة بسبب تاديته لأعمال وظيفته فان الحكومة تكون مسئولة بالتضامن عن فعله ولو لم يكن الفرض منه شئون وظيفته ، بشرط أن يكون مرتبطا مباشرة بالعمل الذي يقوم به ، ولا شأن لمجلس المديرية والأهالي في هذه المسئولية .

(١٩٢٥/٢/٢٧ المجموعة الرسمية ص ٢٧ ق ٢٧)

٢١٣٨ - مسئولية الحكومة عن عمل الموظف في حكم القانون المدني لا يكون لها محل الا اذا كان الخطأ المستوجب للتعويض قد وقع من الموظف حال تادية وظيفته كما تقضى المادة ١٥٢ من القانون المدني . أما اذا ارتكب الموظف - ولو أثناء قيامه بوظيفته أو بمناسبة قيامه بها - خطأ بدافع شخصي من انتقام أو حقد أو نحوهما فالموظف وحده هو الذي

يجب أن يصال عما جر ائيه خطأ من الضرر بالغير .
(١٠ / ٤ / ١٩٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٠٤)
(ص ١٥٥)

٢١٣٩ - يجب لتطبيق المادة ١٥٢ مدني بالنسبة للمخدوم أن يكون الضرر الذي وقع من خادمه على الغير حاصلًا أثناء تأديته عملاً مسلطاً على أدائه من قبل المخدوم والا كان الخادم هو المسئول عن التعويض المدني . وعليه فلا تطبق هذه المادة في صورة ما إذا أخذ سائس سيارة مخدومه في غفلة منه واستعملها خاصة لمصلحته الشخصية ، فان الضرر الذي ينشأ في هذه الحالة يكون المسئول عنه وعن التعويض المدني المترتب عليه هو السائس وحده ، اذ السائس مخصص لعمل غير قيادة السيارة ولم يكن استعماله حاصلًا في شأن من شئون مخدومه . ولا يمكن ادخال السيد متضامنا مع السائس في التعويض في هذه الحالة التي يعتبر فيها السائس متلصصا على مال سيده في غفلة منه ، ولا يجوز أيضا تطبيق المادة ١٥١ مدني يزعم أن السيد مكلف على كل حال بملاحظة خادمه ورعايته ، فان عبارة تلك المادة خاصة مبدئيا بمسئولية المكلفين بملاحظة القصر وغيرهم من عديمي التمييز .

(٢٩ / ٣ / ١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٢٦)
(ص ٢٧٨)

٢١٤٠ - محل تطبيق المادة ١٧٤ مدني أن تكون الدعوى العمومية قد رفعت على التابع عملاً بالمادة ٢٥١ اجراءات جنائية .
(٢ / ١٢ / ١٩٦٣ أحكام النقض ص ١٤ ق ١٥٧ ص ٨٦٩)

٢١٤١ - انتفاء المسئولية المدنية عن الخادم ينفيها أيضا عن المخدوم بطريق التبعية .

(١٩ / ١١ / ١٩٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٩٠)
(ص ٢٨٧)

٢١٤٢ - ان العامل انما يقتضى حقه في التعويض من الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية في مقابل الاشتراكات التي شارك هو ورب العمل في دفعها ، بينما يتقاضى حقه في التعويض قبل المسئول عن الفصل الضار

بسبب الخطأ الذى ارتكبه المسئول ، فليس ثمة ما ينسج من الجمع بين الحقيقتين .

(١٩٧٥/٢/٣ أحكام النقض س ٢٦ ق ٢٧ ص ١١٧)

٢١٤٣ - إذا رفعت دعوى تمويض على متهم عما أحدثه من أضرار للمدعى بالحق المدنى وعلى وزارة الداخلية بالتضامن مع المتهم لأنه من رجالها وهى مسئولة عن أفعال رجالها ومتضامنة معهم فى تمويض كل ضرر يحدث منهم أثناء تادية وظائفهم ، فللحكومة أن توجه دعوى الضمان الفرعية الى المتهم فى حالة الحكم للمدعين بالتعويض . فإذا قضت المحكمة بعدم قبول دعوى الضمان الفرعية بحجة أنها سابقة لأوانها كان قضاؤها بذلك خاطئاً فى تطبيق القانون ويتعين نقضه .

(١٩٣٦/٥/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٧٥)

ص ٦٠٤)

٢١٤٤ - لا يشترط قانوناً فى الحكم بالتضامن على المسئولين عن التعويض أن يكون الخطأ الذى وقع منهم واحداً بل يكفى أن يكون قد وقع من كل منهم خطأ ، ولو كان غير الذى وقع من زميله أو زملائه متى كانت أخطاؤهم مجتمعة قد سببت للمضروب ضرراً واحداً ولو كانت مختلفة أو لم تقع فى وقت واحد .

(١٩٧٣/١٢/٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٤٠ ص ١١٧٦)

٢١٤٥ - لا يلزم السيد بتعويض الضرر الذى يلحق خادمه أثناء تادية وظيفته إذا نشأ ذلك عن إهمال جسيم وقع من الخادم المذكور .

(استئناف ١٩١١/١/١٩ المجموعة الرسمية س ١٢ ق ٤٦)

٢١٤٦ - لا تلزم الحكومة بتعويض الضرر الذى يلحق أحد العساكر أثناء قيامه بالخدمة العسكرية لأنه فى هذه الحالة كالجندى الذى يلحقه ضرر وهو فى ساحة الحرب .

(استئناف ١٩١١/١/١٩ المجموعة الرسمية س ١٢ ق ٤١)

٢١٤٧ - مصلحة الصحة العمومية ملزمة بتعويض الضرر المترتب على خطأ ممرض فى خدمتها إذا أراد هذا الممرض أن يعطى دواء لمريض وكل

اليه ان العناية به فإخطأ وأعطاء سماً كان سبباً في موته .
(استئناف ١٩٢٠/٣/٢٩ المجموعة الرسمية س ٢٢ ق ٣٦)

٣١٤٨ - السيد مسئول مدنيا عن اعمال خادمه اذا ارتكب جريمة
أضرت بالخير ولو لم تقع منه الجريمة أثناء عمله اذا تبين ان بين الجريمة وبين
علاقة السيد بخادمه اتصالا وارتباطا يقومان مقام العلة للممول .
(بنى سوف الابتدائية ١٩٢١/١/٣١ المجموعة الرسمية س ٢٢
ق ٥٥)

٣١٤٩ - صاحب السيارة الذى يؤجرها الى سائق مرخص له
لا يكون مسئولا عن الحوادث التى تقع بسبب اهمال هذا السائق لانه
لا يعتبر خادما عنده .
(بور سعيد الجزئية ١٩٢٨/٢/١٥ المجموعة الرسمية س ٣٠
ق ١٥)

٣١٥٠ - ضمان الموظف شخصيا لا يعفى الحكومة من ضمانها
قبل الشخص الذى اصابه ضرر من جراء سير الاعمال فى مصلحة عامة وعلى
ذلك فللمدعى الذى اصابه ضرر فى جريمة الاكراه وسوء المعاملة من موظف
عمومى ان يطالب الحكومة بحقه فى التعويض سواء أمام المحاكم المدنية
أو الجنائية .

(جنابات المنصورة ١٩٣٠/١/١٥ المجموعة الرسمية س ٣١
ق ٣٧)

٣١٥١ - الشركاء فى جريمة واحدة مسئولون بالتضامن عن
تعويض الضرر الناشئ عنها بقطع النظر عن نصيب كل منهم فى الفعل الذى
كونها ، وهم بالنسبة للمجنى عليه متساوون فى الجرم بحيث يجوز له أن
يرجع على كل متهم بالتعويض منفردا ، ولهم فيما بينهم أن يطلبوا توزيع
التعويض عنهم توزيعا يتناسب مع العمل الذى ساهم به كل منهم فى
جرمتهم دون أن يكون لهم الحق فى التمسك بهذا الحق أمام المجنى عليه
المطالب بالتعويض .

(الاسكندرية الابتدائية ١٩٣٢/١٠/٢٩ المجموعة الرسمية
س ٣٤ ق ٤٩)

٢١٥٢ - اذا وقعت جريمة من خادِم باشتراكه مع آخر كان المخدم مسئولاً أمام المجنى عليه عن كامل التعويض المستحق عن الجريمة سنوياً. رفعت الدعوى عليه مع خادِمه أو عليه مع شريك خادِمه أو عليهم جميعاً بالتضامن بينهم .
(الاسكندرية الابتدائية ١٩٣٢/١٠/٢٩ المجموعة الرسمية س ٣٤ ق ٤٩)

مادة ٢٥٤

للمسئول عن الحقوق المدنية أن يدخل من تلقاء نفسه في الدعوى الجنائية في أية حالة كانت عليها .

وللنيابة العامة والدعوى بالحقوق المدنية المعارضة في قبول تدخله .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- كانت المادة ١/٧٧ من مشروع الحكومة تقصر دخول المسئول المدني على حالة ما اذا كان في الدعوى مدعى مدني ، وقد جاء النص الحالي الذي وضعه لجنة الاجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ خلوا من هذا التقييد .

الأحكام

٢١٥٣ - المادة ٢٥٤ اجراءات جنائية وان آجازت لمسئول عن الحقوق المدنية أن يتدخل من تلقاء نفسه في الدعوى الجنائية في أية حالة كانت عليها الدعوى بدون أن يوجه اليه ادعاء مدني فيها ، الا أن هذا التدخل الانضمامي لا يعطى المسئول المحتمل عن الحقوق المدنية حق الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر في الدعوى الجنائية وحدها الذي لا يمس الحكم فيها . فاذا كان الثابت من الحكم أنه صدر في الدعوى الجنائية التي اقامتها النيابة العامة ضد المتهمين ولم يتعرض الحكم لمسئولية الوزارة ولم يلزمها بشيء ما فان طعننا على الحكم بأوجه متعاقبة بالدعوى الجنائية يكون غير جائز .

(١٩٦٠/٣/٢١ أحكام النقض س ١١ ق ٥٤ ص ٢٧٣)

٢١٥٤ - استحدثت الشارح نص المادة ٢٥٤ اجراءات جنائية وأباح به للمسئول عن الحقوق المدنية أن يتدخل في الدعوى الجنائية في

جميع الأحوال وبصرف النظر عما اذا كانت هناك دعوى مدنية قائمة بالتبعية لها ام لم تكن ، وذلك استثناء من القاعدة العامة التي من مقتضاها جواز رفع الدعوى المدنية على المتهم والمسئولين عن الحقوق المدنية بتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة أمام المحاكم الجنائية لنظرها مع الدعوى الجنائية .

(١٩٥٦/٣/٦ أحكام النقض س ٧ ق ٨٨ ص ٢٨٨)

٢١٥٥ - انه وإن جاز في القانون ادخال المسئول عن الحقوق المدنية في الدعوى أمام المحاكم الجنائية من جانب المدعي بالحقوق المدنية لمطالبته بتعويض الضرر الناشئ عن فعل المتهم الذي هو مسئول عنه ، أو من جانب النيابة العمومية لمطالبته بمصاريف الدعوى الجنائية المرفوعة على المتهم ، وإن جاز كذلك للمسئول عن الحقوق المدنية أن يتدخل باختياره أمام المحاكم الجنائية في الدعوى المدنية التي ترفع على المتهم وحده للمدافعة في الحق المدني المطلوب ، فإنه لا يجوز له بحال التدخل إذا لم تكن تمة دعوى مدنية مرفوعة ، لأن هذا التدخل مع ما أورده القانون في المحاكمات الجنائية من الضمانات المختلفة التي تكفل عدم ادانة برئ ، لا يكون له من مسوغ أو مقتضى ، بل انه يكون خلقاً لضمآن للمتهم لم ير القانون له محلاً ، فضلاً عما يترتب عليه من عرقلة اجراءات الدعوى الجنائية وتمطيط السير فيها مما يحرص القانون دائماً على تجنبه . وهذا النظر يؤكده أن جميع النصوص التي جاءت في القانون بشأن المسئول عن الحقوق المدنية لم تخوله الا التحدث عن هذه الحقوق فقط ، مما مفاده بطريق اللزوم أنه اذا لم تكن هذه الحقوق محل نظر أمام المحكمة كان حضوره غير جائز .

(١٩٤٥/١٠/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٦٢٨)

(ص ٧٧٩)

مادة ٢٥٥

يجب على المدعي بالحقوق المدنية أن يعين له محلاً في البلدة الكائن فيها مركز المحكمة ما لم يكن مقيماً فيها ، ويكون ذلك بتقرير في قلم الكتاب والا صح اعلان الأوراق اليه بتسليمها الى قلم الكتاب .

- تقابل المادة ٥٣ من القانون السابق .

ملحق ٢٥٦

على المدعى بالحقوق المدنية أن يدفع الرسوم القضائية ، وعليه أن يودع مقدما الأمانة التي تقدرها النيابة العامة أو قاضي التحقيق أو المحكمة على ذمة أتعاب ومصاريف الخبراء والشهود وغيرهم .

وعليه أيضا إيداع الأمانة التكميلية التي قد تلزم أثناء سير الإجراءات .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- كانت المادة ٤٩ من مشروع الحكومة تجيز المعارضة في التفسير بقرار في قلم الكتاب ، ولما كانت المصاريف مقررة ومحددة بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٦٤ ولم تترك لتقدير النيابة أو القاضي فقد رأت لجنة الإجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ تعديل صياغة المادة إلى تلك الراحة .

الأحكام

٢١٥٦ - لا يقبل من الطاعن (المستنول عن الحقوق المدنية) الاحتجاج بعدم قيام المظنون ضدهما (المدعين بالحقوق المدنية) بسداد الرسوم المستحقة على استثنائهما إذ أن هذا من شأن قلم الكتاب وحده وهو ليس نائباً عنه في هذا الشأن .

(١٩٧٨/٣/٢٠) أحكام النقض س ٢٩ ق ٥٩ ص ٣١٥)

٢١٥٧ - المادة ٢٥٦ إجراءات جنائية وإدارة في الفصل الخاص بالأدعاء بالحقوق المدنية ولا تسرى إلا على الطلبات التي يتقدم بها المدعى بالحقوق المدنية فيما يتعلق بحقوقه المدنية ، أما باقي الخصوم فيحكمهم نص المادة ٢٢٥ مرافعات وهو يخول المحكمة تعيين الخصم الذي يكلف إيداع أمانة الخبر ، ومن ثم فلا على المحكمة إذا هي كلفت الطاعن المتهم سداد الأمانة التي قدرتها .

(١٩٦٥/١/١٨) أحكام النقض س ١٦ ق ١٧ ص ٦٩)

٢١٥٨ - عدم سداد رسوم الدفوى المدنية - بفرض صحته - لا تعنى له بإجراءات المحاكمة من حيث صحتها وبطلانها .

(١٩٥٩/١/١٢) أحكام النقض س ١٠ ق ٦ ص ٢٣)

٢١٥٩ - رسوم الدعوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجنائية تتبع فى شأنها أحكام قانون الرسوم القضائية المتعلقة بالمواد المدنية .
(١٩٥٢/٥/٧ أحكام النقض من ٣٠ ق ٢٢٥ من ٩٠٢)

مادة ٢٥٧ -

لكل من المتهم والمستول عن الحقوق المدنية والنيابة العامة أن يعارض فى الجلسة فى قبول المدعى بالحقوق المدنية اذا كانت الدعوى المدنية غير جائزة او غير مقبولة . وبفصل المحكمة فى المعارضة بعد سماع أطراف الخصوم .
- لا مقابل لها فى القانون السابق .

الأحكام

٢١٦٠ - أن الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية من الدفع الجوهريه التى يمتنع التصدى لها عند ابدائها .
(١٩٦٩/١٠/٢٧ أحكام النقض من ٢٠ ق ٢٢٢ من ١١٧٦)

٢١٦١ - قضاء المحكمة للمدعى بالحقوق المدنية بالتعويض دون أن تعرض لتقدير الأثر المترتب على عقد الاتفاق المبرم بينه وبين المتهم فى مصير الدعوى المدنية وترد على ما دفع به الطاعن بالجلسة من عدم قبول تلك الدعوى لهذا السبب يجعل الحكم مميباً بالقصور .
(١٩٦٥/١٢/٢٠ أحكام النقض من ١٦ ق ١٨٠ من ٩٤٥)

مادة ٢٥٨

لا يمنع القرار الصادر من قاضى التحقيق بعدم قبول المدعى بالحقوق المدنية من الادعاء مدنيا بعد ذلك أمام المحكمة الجنائية ، او من رفع دعواه أمام المحكمة المدنية .

ولا يترتب على القرار الصادر من المحكمة بقبول الدعوى المدنية بطلان الاجراءات التى لم يشترك فيها المدعى بالحقوق المدنية قبل ذلك .

والقرار الصادر من قاضى التحقيق بقبول المدعى بالحقوق المدنية لا يلزم

المحكمة المرفوعة أمامها الدعوى .

- لا مقابل لها من القانون السابق .
- المذكرة الإيضاحية : ولا يقيد قراره (قاضي التحقيق) بقبول أو برفض قبول المدعى المدني محكمة الموضوع في هذا الشأن اذا رفعت إليها الرعوى الجنائية ، إذ لا يجوز لسلطة التحقيق أن تلزم المحكمة باتباع وجهة نظرها (م ٥٩) ولا يتربى على القرار الصادر من المحكمة بقبول المدعى المدني بطلان الإجراءات التي لم يشترك فيها قبل ذلك .

مادة ٢٥٨ مكرراً

يجوز رفع الدعوى المدنية قبل المؤمن لديه لتعويض الضرر الناشئ
عن الجريمة أمام المحكمة التي تنظر الدعوى الجنائية .

وتسرى على المؤمن لديه جميع الأحكام الخاصة بالمسئول عن الحقوق
المدنية المتصوص عليها في هذا القانون .

- مضافة بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٦ الصادر في ١٩٧٦/٨/٢٨ ، ونشر في ١٩٧٦/٨/٢٨ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٦ تحت المادة ٢٥٠ .

مادة ٢٥٩

تنقضى الدعوى المدنية بمضي المدة المقررة في القانون المدني ، ومع
ذلك لا تنقضى بالتقادم الدعوى المدنية الناشئة عن الجرائم المتصوص عليها
في الفقرة الثانية من المادة ١٥ من هذا القانون والتي تقع بعد تاريخ
العمل به .

وإذا انقضت الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الأسباب الخاصة
بها فلا تأثير لذلك في سير الدعوى المدنية المرفوعة معها .

- مضافة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ الصادر في ١٩٧٢/٩/٢٨ ، ونشر في ١٩٧٢/٩/٢٨ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ تحت المادة ١٥ .

- قارن المادة ١٧٢ من القانون السابق .

- المذكرة الإيضاحية : وتتناول المادة ٥٣ موضوع انقضاء الدعوى المدنية بمضي المدة نصت على أنها تبقى خاضعة لإحكام القانون المدني فلا تتبع الدعوى الجنائية في هذا الشأن لأن المدة في انقضاء الدعوى بمضي المدة ويتربى على ذلك أنه إذا سنتلت الدعوى

الجنائية لسبب من الأسباب الخاصة بها كموث المتهم أو الجفو عنه ، فلا يكون لذلك تأثير في الدعوى المدنية وتستمر المحكمة الجنائية في نظرها اذا كانت مرفوعة اليها .

مادة ٢٥٩ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

تنقضى الدعوى المدنية بمضى المدة المقررة في القانون المدني .

واذا سقطت الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الأسباب الخاصة بها ، فلا تأثير لذلك في سير الدعوى المدنية المرفوعة معها .

الأحكام

٢١٦٢ - على المحكمة عند قضائها بانقضاء الدعوى الجنائية أن تفصل في الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية ، واحالتها الى المحكمة المدنية اذا استلزم الفصل فيها اجراء تحقيق خاص .

(١٩٨٦/١٢/٤ الطعن رقم ٤٢١٦ لسنة ٥٦)

٢١٦٣ - تنص المادة ٢٥٩ اجراءات جنائية على انقضاء الدعوى المدنية بمضى المدة المقررة في القانون المدني ، وتنص المادة ١٧٢/٢ من القانون المدني على أن دعوى التعويض لا تسقط الا بسقوط الدعوى الجنائية .

(١٩٧٨/٥/٧ أحكام النقض س ٢٩ ق ٨٩ ص ٤٧٩ ، ١٩٧٧/٢/٧ س ٢٨ ق ٤٧ ص ٢١٠)

٢١٦٤ - انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة لا تأثير له على الدعوى المدنية المرفوعة معها ، فالدعوى المدنية لا تنقضى الا بمضى المدة المقررة في القانون المدني .

(١٩٦٩/١١/١٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٤٧ ص ١٢٣٤)

٢١٦٥ - ان انقضاء الدعوى الجنائية ليس من شأنه أن يؤثر حتما في المسؤولية المدنية فان نقض الحكم في الدعوى الجنائية لا يمس الدعوى المدنية .

(١٩٥٢/١٢/٢ أحكام النقض س ٤ ق ٧٢ ص ١٨٠)

٢١٦٦ - إيقاف الدعوى المدنية أثناء قيام الاجراءات أمام محكمة الجنح بسبب وفاة المدعى المدني لمدة تزيد عن الثلاث سنوات المقررة لسقوط الدعوى العمومية في مواد الجنح لا يرفع عن المحكمة الجنائية اختصاصها بمنظر الدعوى المدنية لأن الممول عليه في جواز أو عدم جواز اقامتها هو

وقت رفعها ، وهو مقبول متى كان حق اقامة الدعوى العمومية لم يسقط
بعضى المدة .

(١٩٢٦/٤/٦ المجموعة الرسمية س ٢٨ ق ٦٨)

٢١٦٧ - اذا رفعت الدعوى المدنية مع الدعوى العمومية امام
المحكمة الجنائية كان رفعها صحيحا ، فاذا سقطت الدعوى العمومية بصد
ذلك بسبب من الاسباب فان سقوطها لا يؤثر على سير الدعوى المدنية التى
دخلت فى اختصاص المحكمة . وواجب على المحكمة متى رفعت اليها الدعوى
بطريقة قانونية وكانت من اختصاصها ان تحكم فيها بصرف النظر عن كل
ما يطرأ عليها بعد ذلك . لأن المفروض أن المحكمة يجب عليها ان تحكم فى
الدعوى يوم رفعها . فيجب دائما الرجوع الى ذلك اليوم لمعرفة توافر
شروطها من عدمه .

(جنائيات المنصورة ١٩٣٠/١١/٢٤ المجموعة الرسمية س ٢١

ق ١٤٥)

٢١٦٨ - لم يرد بالقانون الجنائى نص يقضى بسقوط الحق فى
اقامة دعوى التضمينات الناشئة عن فعل جنائى بمجرد سقوط الحق فى
اقامة الدعوى العمومية . ولذلك تسرى عليها القواعد العامة المبينة بالقانون
المدنى التى تقضى بروال جميع التمهيدات والديون بمضى ١٥ سنة الا
ما استثنى ، ولا يناقض ذلك ما نصت عليه المادة ٢٨٢ جنائيات من أنه
لا يجوز اقامة دعوى التضمينات امام المحاكم الجنائية بعد سقوط الحق فى
اقامة الدعوى العمومية لأن المراد بهذا النص أنه ما دامت الدعوى المدنية
لا تطرح امام هذه المحاكم بطريق التبعية للدعوى العمومية فانه اذا سقط
الحق فى اقامة هذه انعدام المسوغ القانونى لأن تفصل المحكمة الجنائية
فى الحقوق المدنية وتمين على ذوى الحقوق هذه الرجوع الى المحكمة الصادية
وهى المحكمة المدنية .

(نجع حمادى الجزئية ١٩٢٦/٦/١٤ المجموعة الرسمية س ٢٧

ق ٨٤)

مادة ٢٦٠

للمدعى بالحقوق المدنية ان يترك دعواه في اية حالة كانت عليها
الدعوى ، ويلزم بدفع المصاريف السابقة على ذلك ، مع عدم الاخلال بحق
التهتم في التعويضات ان كان لها وجه .

ولا يكون لهذا الترك تأثير على الدعوى الجنائية .

- تقابل في صدرها المادة ٥٥ من القانون السابق .

الأحكام

٢١٦٩ - لما كان المدعيان بالحقوق المدنية تنازلا عن طعنهما بمقتضى
اقرار موقع عليه من وكيلهما بموجب توكيلين يخولانه هذا الحق ، ولما كان
التنازل عن الطعن هو ترك الخصومة يترتب عليه وفقا للمادة ١٤٣ مرافعات
الفاء جميع اجراءات الخصومة بما في ذلك التقرير بالطعن فانه يتعين اثبات
نزول الطاعنين عن طعنهما .

(١٩٧٦/١٠/٣١ احكام النقض س ٢٧ ق ١٨٢ ص ٧٩٨)

٢١٧٠ - من حيث ان الطاعن قد تنازل عن طعنه بمقتضى اقرار
موقع عليه منه ، ولما كان التنازل عن الطعن هو ترك الخصومة يترتب
عليه وفق المادة ١٤٣ مرافعات الفاء جميع اجراءات الخصومة بما في ذلك
التقرير بالطعن ، فانه يتعين اثبات نزول الطاعن عن طعنه .

(١٩٨٣/١٠/٩ احكام التقض س ٣٤ ق ١٥٨ ص ٨٠٧)

٢١٧١ - ان الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بعد ان قضى باعتبار
المدعى بالحق المدني تاركا لدعواه المدنية مردود بان ترك الدعوى المدنية
لا يؤثر على الدعوى الجنائية ، يستوى ان تكون الدعوى الجنائية قد حركت
بمعرفة النيابة العامة او عن طريق المدعى بالحق المدني ، بل انه حتى في
المجرائم التي علق فيها القانون تحريك الدعوى الجنائية على شكوى المجنى
عليه فان تركه لدعواه المدنية لا يؤدي الى انقضاء الدعوى الجنائية الا اذا
تنازل عن شكواه ايضا ، وكذلك الحكم لو كان المجنى عليه قد قدم الشكوى
وحرك الدعوى الجنائية بالطريق المباشر بصحيفة واحدة ، ذلك لان ترك
الدعوى المدنية خلاف التنازل عن الشكوى فهو لا يتضمنه كما لا يستوجبه

وهو بوصفه تنازلاً عن إجراءات الدعوى المدنية ، ولأن الترك هو محض اثر قانوني يقتصر على ما ورد بالصحيفة بشأن إجراءات الدعوى المدنية دون غيرها فلا يدمها دلالتها كورقة تنطوي على تعبير عن ارادة المجنى عليه في التقدم بشكواه يكفي لحمل الدعوى الجنائية على متابعة سيرها وحدها باعتبارها صاحبة الولاية الأصلية عليها ، ومن ثم تظل الدعوى الجنائية قائمة ومن حق المحكمة بل من واجبها الفصل فيها مادام أنها قد قامت بصحيفة ولم يتنازل المجنى عليه عن شكواه .

(١٩٧٦/٣/٢٩ أحكام النقض س ٢٧ ق ٧٩ ص ٣٦٩)

٢١٧٢ - متى اتصلت المحكمة بالدعوى الجنائية بتحريكها بالطريق المباشر تحريكاً صحيحاً ظلت قائمة ولو طرأ على الدعوى المدنية ما يؤثر فيها ، وأن ترك الدعوى المدنية لا يكون له اثر على الدعوى الجنائية وذلك بصريح نص المادة ٢٦٠ إجراءات جنائية ، ومن ثم فإن ترك المدعى بالحقوق المدنية لدعواه واثبات الحكم لهذا الترك لم يكن يستتبع القضاء بتبرئة الطاعن من الجريمة بعد ان توافرت أركانها .

(١٩٧٢/٣/٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٦٤ ص ٢٧٤)

٢١٧٣ - ترك الدعوى المدنية لا يؤثر على الدعوى الجنائية ، ومن ثم تظل تلك الدعوى قائمة ومن حق المحكمة بل من واجبها الفصل فيها مادام أنها قد قامت بصحيفة .

(١٩٨٤/٢/١٢ أحكام النقض س ٣٥ ق ٢٩ ص ١٤٦)

٢١٧٤ - اذا كان الطاعن قد تنازل عن دعواه المدنية ، وكانت المحكمة قد أجابته الى ما طلب تطبيقاً للمادة ٢٦٠ إجراءات جنائية فانه لا تكون له صفة فيما يثيره في طعنه بالنسبة الى الدعوى العمومية .

(١٩٥٣/١٢/٢٢ أحكام النقض س ٥ ق ٦١ ص ١٨١)

٢١٧٥ - تنازل المدعى بالحق المدني لا يؤثر الا على الدعوى المدنية ولا يترتب عليه إسقاط الدعوى العمومية ، لأن قيام الدعوى العمومية مرتبط بالصالح العام .

(١٩٣١/١/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٤٣)

(ص ١٨٣)

٢١٧٦ - إذا تنازل المدعى بالحق المدني عن دعواه بمقتضى محضر صلح وأثبت تنازله في محضر الجلسة فلا يملك بعد ذلك الرجوع في هذا التنازل فإذا حكم له بتمويض رغم وجود هذا التنازل كان الحكم مخطئا في تطبيق القانون ويتمين نقضه .

(١٩٣٠/١/٢) مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٦٣ ص ٤١٤)

٢١٧٧ - إذا ترك المدعى المدني دعواه المدنية التي رفعها مباشرة على المتهم ، ولم يكن هناك أمر هام يمس المصلحة العامة بحيث لم تر النياية العامة محلا لرفع الدعوى العمومية سقطت الدعوى العمومية .

(١٩٢٦/١١/٦) المجموعة الرسمية س ٢٧ ق ١٥)

مادة ٣٦١

يعتبر تركا للدعوى عدم حضور المدعى أمام المحكمة بغير عذر مقبول بعد اعلانه لشخصه او عدم ارساله وكيله عنه وكذلك عدم ايدائه طلبات بالجلسة .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- المذكرة الإيضاحية : وكما يكون الترك صريحا يكون ضمنيا ويعتبر تركا ضمنيا عدم حضور المدعى بالحقوق المدنية أمام المحكمة بغير عذر مقبول بعد اعلانه لشخصه او عدم ارساله وكيله عنه وعدم ايدائه طلبات بالجلسة .

الأحكام

٢١٧٨ - يعتبر المدعى بالحقوق المدنية تاركا لدعواه المدنية اذا تخلف عن الحضور أمام المحكمة بغير عذر مقبول بشرط أن يكون قد أعلن لشخصه ، والمحكمة من اشتراط الاعلان لشخص المدعى هو التحقق من علمه اليقيني بالجلسة المحددة لنظر الدعوى .

(١٩٨٤/٤/٢٢) أحكام النقض س ٣٥ ق ١٠٠ ص ٤٤٩ ، ١٩٨٠/١٢/٨ س ٣١ ق ٢٠٧ ، ١٠٨٢ ، ١٩٧٦/٢/١ س ٢٧ ق ٢٧ ص ١٣٩)

٢١٧٩ - شرط اعتبار المدعى المدني تاركا لدعواه لتخلفه عن الحضور أن يكون قد أعلن لشخصه ، ولا محل للنقض على الحكم عدم اجابته الطاعن الى طلبه اعتبار المدعى المدني تاركا دعواه رغم تخلفه عن الحضور مادام الطاعن

لا يدعى أن المدعى المدني. قد أعلن لشخصه ، وإنما يستند الى علمه بالجلسة المستفاد من توقيع وكيله على التقرير بالاستئناف ، ولا جناح على المحكمة اذا التفتت عن الرد على هذا الطلب لظهور بطلانه .

(١٩٧٢/١٢/٤ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٠٠ ص ١٣٣٨)

٢١٨٠ - اعتبار المدعى المدني تاركا لدعواه بسبب تخلفه عن الحضور يشترط فيه أن يكون غيابه بعد اعلانه لشخصه ودون قيام عذر تقبله المحكمة عملا بالمادة ٢٦١ اجراءات جنائية ولا يجوز التمسك لأول مرة امام محكمة النقض باعتبار المدعى المدني تاركا لدعواه لما يقتضيه من تحقيق موضوعي .

(١٩٧٢/١١/١٣ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٧ ص ١١٩٤ ،

١٩٦٨/١١/٧ ص ١٨ ق ٢٢٦ ص ١٠٩٢ ، ١٩٦٥/١٠/١٦ ص ١٦ ق ١٤٢ ص ٧٥٦)

٢١٨١ - رفض الدفع باعتبار المدعى المدني تاركا لدعواه في محله اذا كان الطاعنان لا يدعيان أنها أعلنت المدعى بالحقوق المدنية لحضور الجلسة التي تخلف عن حضورها فضلا عن عدم حضورهما أيضا تلك الجلسة ليطلبا اعتباره تاركا لدعواه .

(١٩٧٢/١٠/٨ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٢١ ص ٩٩٥)

٢١٨٢ - متى كان المتهم لا يدعى أنه أعلن المدعى بالحقوق المدنية لشخصه بالحضور في الجلسة التي نظرت فيها الدعوى ولم يطلب من المحكمة اعتباره تاركا لدعواه ، فإن الدفع ببطلان الحكم في الدعوى المدنية لصدوره دون اعلان المدعى بالحقوق المدنية ودون حضوره يكون على غير أساس .

(١٩٥٨/٤/٢٨ أحكام النقض س ٩ ق ١١٩ ص ٤٣٨)

٢١٨٣ - اذا كان المتهم لا يدعى أنه أعلن المدعى بالحقوق المدنية لشخصه بالحضور في الجلسة التي نظرت فيها الدعوى ولم يطلب من المحكمة اعتباره تاركا لدعواه فإن الحكم المطعون فيه يكون صحيحا فيما انتهى اليه من تأييد الحكم الابتدائي القاضي بالتعويض .

(١٩٥٤/٥/١٢ أحكام النقض س ٥ ق ٢٠٦ ص ٦١١)

٢١٨٤ - متى قالت المحكمة ان الثابت بالأوراق ان المدعى بالحقوق

المدنى قد أعلن للحضور للجلسة الا انه لم يعلن لشخصه بل أعلن في محله المختار ولا يصح لذلك اعتباره تاركا لدعواه ، فان هذا التعليل الذى بنت عليه قضائها تطبيق سليم لما تضمنته المادة ٢٦١ اجراءات جنائية .
(١٠٤٩ / ٢٢ / ١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ٢٨٨ ص ١٠٤٩)

٢١٨٥ - اشترطت المادة ٢٦١ اجراءات جنائية أن يكون غياب المدعى المدنى بعد اعلانه لشخصه ودون قيام عذر تقبله المحكمة ، ولذا فان ترك الدعوى بالصورة المنصوص عليها فيها هو من المسائل التى تستلزم تحقيقا موضوعيا ، واذ لم يتمسك الطاعن بما يثيره فى وجه طعنه أمام محكمة الموضوع فليس له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض .
(١٩٧٨ / ١٢ / ١٧ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٩٦ ص ٩٤٧ ، ١٩٧١ / ١ / ١٨ س ٢٢ ق ١٩ ، ٧٨ ، ١٩٥٤ / ٦ / ٣٠ س ٥ ق ٢٦٩ ص ٨٣٧)

٢١٨٦ - ان الدفع بانتفاء الصفة واعتبار المدعى المدنى تاركا لدعواه المدنية هما من الدفع التى تستلزم تحقيقا موضوعيا مما مؤداه عدم جواز التمسك بهما لأول مرة أمام محكمة النقض .
(١٩٦٥ / ٦ / ٢١ أحكام النقض س ١٦ ق ١٢٠ ص ٦١٢ ، ١٩٦٤ / ٣ / ٣٠ س ١٥ ق ٤٥ ص ٢٢٢)

٢١٨٧ - اذا طلب المتهم الحكم باعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركا لدعواه لمدى حضوره فى جلسات المرافعة بنفسه أو بوكيل عنه ولكن الحكم المطعون فيه قضى له بالتعويض دون أن يمرض لهذا الدفاع ويرد عليه فإنه يكون مشوبا بالقصور .
(١٩٥٤ / ٧ / ٣ أحكام النقض س ٥ ق ٢٧٩ ص ٨٧٢)

مادة ٢٦٢

اذا ترك المدعى بالحقوق المدنية دعواه المرفوعة أمام المحاكم الجنائية يجوز له أن يرفعها أمام المحاكم المدنية ما لم يكن قد صرح بترك الحق المرفوع به الدعوى .

- راجع المادتان ٥٥ و ٢٣٩ من القانون السابق .

- تقرير لجنة الإجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ : هذه المادة فى اصل المشروع تخالف قليلا المسلم به عموما والنصوص عليه فى المادة ٣٠٥ من قانون المرافعات المصوب به الآن ،

والمادة ٢٢٣ من مشروع قانون المرافعات الجديد ، وهو أن ترك الدعوى لا يمس أصل الحق المرفوع به الدعوى إلا إذا صرح التنازل بذلك • ويتطرق قانون تحقيق الجنايات الحصول به الآن بمثل ذلك ضمنا ، فقد نصت المادة ٢٢٩ منه على أنه إذا رفع أحد طلبه إلى المحكمة المدنية فلا يجوز له أن يرفعه إلى المحكمة الجنائية بعد ذلك صفة مدع بحقوق مدنية • وبفهم بطريق العكس أنه إذا رفع طلبه للمحكمة الجنائية فله أن يترك دعواه أمامها ويرفعها للمحكمة المدنية • ومعنى ذلك أن التنازل يسقط الدعوى المرفوعة ولكن لا تأثير له على الحق نفسه موضوع الدعوى ، ويجوز أن ترفع به الدعوى من جديد • ولكن المادة ٥٧ من المشروع الحالي عكست الموضوع وقررت أنه إذا ترك المدعي المدني دعواه أمام المحكمة الجنائية فلا يجوز له أن يرفعها أمام المحكمة المدنية ما لم يكن قد احتفظ بحق في ذلك • وقد رأت اللجنة ، بصحح الوضع عليها لما هو منصوص عليه في قانون المرافعات ومشروع قانون المرافعات الجديد وقانون تحقيق الجنايات كما تقدم •

حكم

٢١٨٨ - إذا ترك المدعي المدني دعواه قبل صدور الحكم فلا يمنع بسبب ذلك من رفع دعوى فيما بعد للمحكمة المدنية ليطالب بالتعويض عما لحق به من الضرر •

(دسوق الجزئية ١٤/١٠/١٩٠١ المجموعة الرسمية س ٣ ق ٢٧)

مادة ٢٦٣

يترتب على ترك المدعي بالحقوق المدنية دعواه أو عدم قبوله مدعيا بحقوق مدنية استبعاد المسئول عن الحقوق المدنية من الدعوى • إذا كان دخوله فيها بناء على طلب المدعي •
- لا مقابل لها في القانون السابق •

مادة ٢٦٤

إذا رفع من ناله ضرر من الجريمة دعواه بطلب التعويض إلى المحكمة المدنية ثم رفعت الدعوى الجنائية ، جاز له إذا ترك دعواه أمام المحكمة المدنية أن يرفعها إلى المحكمة الجنائية مع الدعوى الجنائية •

- راجع المادة ٢٢٩ من القانون السابق •
- تقرير لجنة الإجراءات الجنائية لمجلس التصويت : تنص هذه المادة بأن المدعي بالحقوق المدنية إذا رفع طلبه للمحكمة المدنية فلا يجوز له أن يتنازل عن دعواه المدنية وأن يرفعها إلا في حالة رفع الدعوى الجنائية ، ولما كان المدعي المدني لا يملك حق تحريك الدعوى الجنائية

وكانت دعواه المدنية لا تقبل أمام المحاكم الجنائية إلا تبعا للدعوى الجنائية فلا يمكنه بطبيعة الحال أن يلجأ إلى المحاكم الجنائية إلا بعد رفع الدعوى الجنائية من السلطة المختصة قانونا برفعها ، ويكون كل المقصود هو أن التجاء المدعى المدني إلى المحاكم المدنية لا يسقط حقه في الالتجاء إلى المحاكم الجنائية إذا رفضت الدعوى الجنائية ، ولذلك عدلت المادة لإبراز هذا المعنى .

الأحكام

قاعدة عامة

٢١٨٩ - المستفاد من نص المادة ٢٦٤ إجراءات جنائية أنه متى رفع المدعى بالحقوق المدنية دعواه أمام المحكمة المدنية فإنه لا يجوز له أن يرفعها بعد ذلك إلى المحكمة الجنائية ولو بطريق التبعية إلى الدعوى الجنائية القائمة مادام أنه لم يترك دعواه أمام المحكمة المدنية .
(١٩٧٣/١١/٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٨٥ ص ٨٩٧)

٢١٩٠ - أن قيام الدعوى العمومية لا يلزم عنه دائما قبول الدعوى المدنية معها ، وإذن فالمدعى بالحقوق المدنية متى رفع دعواه أمام المحكمة المدنية لا يجوز له بمقتضى نص المادة ٢٣٩ تحقيق جنائيات أن يرفعها بعد ذلك أمام المحكمة الجنائية ولو بطريق التبعية إلى الدعوى العمومية القائمة .
(١٩٤٥/١١/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٥٧ ص ٥٩٤)

٢١٩١ - إذا اختار شخص رفع الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية فيجب عليه أن لا يعدل عنها إلى المحكمة الجنائية لما في التقاضي الجنائي من المشقة وإخراج المحصوم والفرس من هذه القاعدة المقررة بالمادة ٢٣٩ ت ج أن اختيار الطريق المدني يجبر المدعى على السير فيه إلى المرحلة الأخيرة حتى يفصل في الموضوع بصفة نهائية ، ولكن هذا لا يمنع بعد ذلك من طرق السبيل الجنائي .
(بنى سويث الجزئية ١٢/١/١٩٢٨ المجموعة الرسمية س ٢٩ ق ١٥٠)

اتحاد الدعوين

٢١٩٢ - أن المستفاد بمفهوم المخالفة من نص المادة ٢٦٤ إجراءات جنائية أن الضرور من الجريمة لا يملك بعد رفع دعواه أمام القضاء المدني للمطالبة بالتعويض أن يلجأ إلى الطريق الجنائي ، إلا إذا كانت الدعوى

الجنائية قد رفعت من النيابة العامة ، فإذا لم تكن قد رفعت منها امتنع على المدعى بالحقوق المدنية رفعها بالطريق المباشر ، ويشترط لسقوط حق المدعى بالحقوق المدنية في تحريك الدعوى الجنائية في هذه الحالة اتحاد الدعيين في السبب والمحكوم والموضوع .

(١٩٥٥/٦/٧ أحكام النقض س ٦ ق ٣٢٠ ص ١٠٩١)

٣١٩٣ - من المقرر قانوناً أن حق المدعى المدني في الخيار لا يسقط الا اذا رفع دعواه أولاً أمام المحكمة المدنية وكانت هذه الدعوى متحدة مع تلك التي يريد اثارها أمام المحكمة الجنائية من حيث المحكوم والسبب والموضوع .

(١٩٨٠/٥/٤ أحكام النقض س ٣١ ق ١٠٨ ص ٥٦٥ ، ١٩٥٥/٢/١ س ٦ ق ١٦١ ص ٤٨٥)

٣١٩٤ - الدفع بعدم قبول الدعوى المباشرة لسبق اختيار المدعى المدني الطريق المدني قبل رفعه الدعوى المباشرة هو كالدفع بعدم جواز نظر الدعوى المباشرة لسبق الفصل نهائياً في الدعوى المدنية ، من حيث انه يشترط لقبول أيهما أن تكون الدعوى التي سبق رفعها هي عين الدعوى التي رفعت بعد ذلك . ولا تتحقق هذه العينية الا اذا اتحدت الدعويان من حيث الموضوع والسبب والأخصام ، ويشترط أيضاً لقبول الدفع المبني على سبق الفصل في الدعوى أن تتحقق المحكمة من صحة سبق حكم حائز لقوة الشيء المحكوم فيه .

(١٩٣٥/٤/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٦٢)

ص ٤٦٥)

٣١٩٥ - قضت المادة ٢٣٩ تـ ج بأنه اذا رفع أحد طلبه الى محكمة مدنية أو تجارية لا يجوز له أن يرفعه الى محكمة جنائية بصفة مدع بحقوق مدنية ، فيشترط لجواز الاحتجاج بهذا المبدأ على من أقام نفسه مدعياً مدنياً أمام محكمة جنائية أن يكون قد سبق له أن كان مدعياً في الدعوى التي رفعت الى المحكمة المدنية .

(١٩١٧/٢/٣ المجموعة الرسمية س ١٨ ق ٥٠)

٣١٩٦ - الأصل أن حق المدعى بالحقوق المدنية في الخيار لا يسقط الا اذا كانت دعواه المدنية متحدة مع تلك التي يريد اثارها أمام المحكمة

الجنائية .

(١٩٦٥/١١/٢ أحكام النقض من ١٦ ق ١٥١ ص ٧٩٥)

٣١٩٧ - ان نص المادة ٢٣٩ تحقيق جنايات الذي قضى بعدم جواز التحول الى الطريق الجنائي بعد سلوك السبيل المدني ليس في الحقيقة سوى قيد للحق العام المنصوص عليه في المادتين ٥٢ و ٥٤ من القانون المذكور . ويجب لاحد من حق المجنى عليه ومنعه من الطريق الجنائي المقرر بالمادتين المذكورتين ان يكون المرفوع أولا الى المحكمة المدنية هو نفس طلب التعويض عن الجريمة حتى يستنع طلبه امام المحكمة الجنائية ، اما اذا كان الطلب المرفوع أولا الى المحكمة المدنية هو طلب رد وبطلان ورقة خدعي بتزويرها والطلب المرفوع بعد ذلك الى المحكمة الجنائية هو طلب التعويض عن التزوير فالطلبان مختلفان لاختلاف موضوعهما ، ولا يمكن في هذه الحالة الاحتجاج بحكم المادة ٢٣٩ .

(١٩٣٢/٥/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٤٨

ص ٥٣١)

٣١٩٨ - متى كانت الدعوى التي اقامتها المدعية بالحقوق المدنية بطريق التبعية للدعوى الجنائية هي دعوى تعويض نشأت عن الفعل الخطيء الضار الذي قارفه الطاعن وهو فعل التزوير ، وهي بهذه المثابة تختلف في الموضوع والسبب عن دعوى صحة التعاقد التي كانت محل الخصومة امام القضاء المدني فان الحكم المطعون فيه اذا قضى بقبول الدعوى المدنية المقامة من المدعية بالحقوق المدنية يكون ينشأ عن الخطأ في تطبيق القانون .

(١٩٧٥/٣/٣٠ أحكام النقض من ٢٦ ق ٦٦ ص ٢٨٥)

٣١٩٩ - الدفع بسقوط حق المجنى عليه بالمطالبة بالتعويض المدني أمام القضاء الجنائي لسبق التجاؤه للقضاء المدني غير سديد متى اختلف موضوع الدعويان .

(١٩٧١/١/١٨ أحكام النقض من ٢٢ ق ١٩ ص ٧٨)

٣٢٠٠ - اذا كانت المدعية بالحقوق المدنية لم تطلب في الدعوى التي رفعتها امام المحكمة المدنية الا تسليمها منقولاتها عينها فقضى لها بذلك وأشار الحكم الى حقها في المطالبة بالتعويض اذا استحال عليها التنفيذ عينها ، وكانت للمدعية لم تطلب في دعواها المباشرة التي رفعتها بعد ذلك الا تعويض الضرر

الناشيء عن تبديله منقولاتها المذكورة ، فإن الدفع بعدم قبول الدعوى الأخيرة لأن المدعية لجأت إلى القضاء المدني وحصلت على حكم يحقها يكون على غير أساس .

(١٩٥٥/١٠/٣) أحكام النقض س ٦ ق ٣٤١ ص ١١٧٢)

السبب

٣٣٠١ - الصفة الجنائية التي اعطاها المدني بالحق المدني للدعوى المباشرة لا تأثير لها في وحدة السبب بين الدعويين ، الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية والدعوى المباشرة أمام المحكمة الجنائية .

(١٩٤١/٤/١٤) مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٤٢

ص ٤٣٦)

دعوى مرفوعة

٣٣٠٢ - الالتجاء إلى الطريق المدني الذي يسقط به حق اختيار الطريق الجنائي إنما يكون برفع دعوى التعويض فعلا أمام المحاكم الجنائية وهي لا تمد مرفوعة إلا بإعلان عريضتها إعلانا صحيحا أمام جهة مختصة ، ومن ثم فإن برستو عدم الدفع لا يسقط به حق اختيار الطريق الجنائي .

(١٩٧٥/٥/٢٤) أحكام النقض س ٨ ق ١٣٦ ص ٤٩٦)

٣٣٠٣ - أن المادة ٢٣٩ تحقيق جنابات قد دلت على أن الطلب المشار إليه فيها لا يكون بالشكوى إلى النيابة أو إلى جهة الإدارة ولكن برفع الدعوى إلى المحكمة .

(١٩٤٥/١/١٥) مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٥٧

ص ٥٩٤)

٣٣٠٤ - الأصيل هو أن المجنى عليه حر في الالتجاء - بخصوصي - تمويض الضرر الذي أصابه من الجريمة - إلى المحاكم المدنية بحسب أصول القانون العامة أو إلى المحاكم الجنائية بحسب الحق المخول له بمقتضى المادتين ٥٢ و ٥٤ تحقيق جنابات ، وأنه إذا التجأ إلى أيهما وترك دعواه فله الحق في أن يلتجئ إلى الآخر مادام لم يترك نفس الحق . والمادة ٢٣٩ من هذا القانون ليست إلا استثناء من المبدأ المقرر بالمادتين ٥٢ و ٥٤ سالفتي الذكر ، وكل استثناء يجب تفسيره وحصر نتائجه في الدائرة الضيقة التي

لا نزاع في سريانه فيها ومسألة امکان الرجوع الى المحكمة الجنائية بعد صدور حكم بعدم الاختصاص من المحكمة المدنية هي مسألة خلافية يرى بعض الفقهاء اسير فيها بحسب أصل الحرية المتقدم ذكرها من التصريح للمجني عليه بالالتجاء الى المحكمة الجنائية ، ويرى البعض الآخر عدم التصريح له بتلك مادام قد اختار الطريق المدني . ولكن مادام حكم عدم الاختصاص الصادر من المحكمة المدنية لا يسمه من استقدم بدعواه للمحكمة المدنية المختصة ، ومادام منشأ الخلاف هو نص استثنائي فالأولى الأخذ بالرأى الأول والرجوع الى الأصل العام وهو حرية الاختيار وعدم التوسع في تفسير ذلك النص الاستثنائي وتوسيع نطاق انطباقه ، وبناء عليه اذا رفع شخص دعوى مدنية يطلب منسوخ عقد بيع فدفع المدعي عليه بعدم اختصاص المحكمة نظرا لقيمة المصد المطلوب فسخه وأخذت المحكمة بهذا الدفع وقضت بعدم الاختصاص ، فإن هذا الحكم لا يمنع المدعي من الادعاء بحق مدني أمام المحكمة الجنائية في دعوى استعمال عقد البيع المدعي بتزويره .

(١٦/٥/١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٥٠ ص ٥٤٠)

الدفع بسقوط حق المدعي المدني

٢٢٠٥ - من المقرر أن الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية وإن كان من الدفوع الجوهرية التي يتمتع التصدي لها عند ابدائها ، إلا أنه ليس من قبيل الدفوع المتعلقة بالنظام العام التي يصبح اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١١/٢/١٩٦٥ أحكام النقض س ١٦ ق ١٥١ ص ٧٩٥)

٢٢٠٦ - الدفع بسقوط حق المدعي المدني في اختيار الطريق الجنائي ليس من النظام العام لتعلقه بالدعوى المدنية التي تحمي مصالح خاصة ، فهو يسقط بعدم ابدائه قبل الخوض في موضوع الدعوى ولا يجوز من باب أولى أن يدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١١/٢/١٩٦٥ أحكام النقض س ١٦ ق ١٥١ ص ٧٩٥ ، ٦/٢٩/١٩٥٩ س ١٠ ق ١٥٤ ص ٦٩٤ ، ١٤/٥/١٩٥٧ س ٨ ق ١٣٦ ص ٤٩٦)

٢٢٠٧ - إذا كان الثابت بمحضر الجلسة أن المتهم في دعوى الجنحة لمباشرة المرفوعة ضده قد سئل عن التهمة المسندة اليه فانكرها وقال أنه

لم يأت شئنا مما اتهم به ، ثم قال محاميه ان لديه دفعا بعدم قبول الدعوى المدنية لسبق رفعها امام المحكمة المدنية ، ثم اخذت المحكمة بهذا الدفع فانه لا يقبل من المدعى بالحق المدني ان يطعن في هذا الحكم بقوله ان المتهم لم يتقدم بالدفع الا بعد ان تكلم في موضوع التهمة اذ المتهم وقد فوجئ بالسؤال عن التهمة لم يكن في وسعه الا ان يجيب ، ومحاميه قد بادر الى ابداء ذلك الدفع على اثر الرد على سؤال المحكمة ، والمدعى بالحق المدني لم يبد منه وقتئذ اعتراضه على ان الدفع لم يبد في الوقت المناسب ، ومتى كان الأمر كذلك فان استخلاص المحكمة ان المتهم لم يتنازل عن الدفع قبل ابدائه يكون سائقا .

(١٥/١/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٥٧)

ص ٥٩٤)

٢٢٠٨ - لا يهم أن يكون الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية لم يبد في أول جلسة حددت لنظر الدعوى ما دام ابداءه كان قبل التكلم في الموضوع .

(١٤/٤/١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٤٢)

ص ٤٣٦)

٢٢٠٩ - عدم تمسك المتهم لدى المحكمة الاستئنافية بالدفع بعدم قبول الدعوى لسبق نظرها والفصل فيها من المحكمة المدنية ، ذلك الدفع الذي أبداه لدى المحكمة الجزئية ورفضته يفيد اقتناعه بصحة قضاء المحكمة الجزئية فيه ويسقط حقه في التمسك به لدى محكمة النقض .

(١١/١٢/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٢٨)

ص ١٥٤)

مادة ٢٦٥

إذا رفعت الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية يجب وقف الفصل فيها حتى يحكم نهائيا في الدعوى الجنائية القائمة قبل رفعها ، أو في أثناء السير فيها .

على أنه إذا أوقف الفصل في الدعوى الجنائية لجنون المتهم يفصل في الدعوى المدنية .

- لا يقابل لها في القانون السابق .
 - المذكرة الإيضاحية : تناولت المادة ٦٠ قاعدة الجنائي يوقف المدعي غنصت عل وجوب وقف الدعوى المدنية المرفوعة أمام المحاكم المدنية حتى يحكم نهائيا في الدعوى الجنائية القائمة قبل وقف الدعوى أو أثناء السير فيها .
 - تقرير لجنة الإجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ ، اصبحت لها فقرة ثانية بأنه اذا اؤقت الفصل في الدعوى الجنائية في هذه الحالة لجنون المتهم فيفصل في الدعوى المدنية لأنه لا يمكن تطبيق حق المدعى الى أجل غير مسمى حتى يشفى المتهم .

مادة ٢٦٦

يتبع في الفصل في الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المقررة بهذا القانون .

- لا مقابل لها في القانون السابق .
 - المذكرة الإيضاحية : تبين المادة ٦٢ القانون الذي يجب اتباعه عند الفصل في الدعوى المدنية المرفوعة أمام المحاكم المدنية فوضعت لذلك قاعدة عامة هي وجوب اتساع الإجراءات الجنائية فيراعى المواعيد وطرق الطعن وغير ذلك من الإجراءات المبينة بهذا القانون .

الأحكام

٢٢١ - نطاق نص المادة ٢٦٦ أ ج مقصور على اخضاع الدعوى المدنية التابعة للقواعد المقررة في قانون الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بإجراءات المحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها ، أما القواعد الموضوعية التي تحكم الدعوى المدنية وقواعد الاثبات في خصوصها فلا مشاحة في خضوعها لأحكام القانون الخاص بها .

(١٩٨٤/١٢/٢٦ أحكام النقض س ٣٥ ق ٢١٥ ص ٩٦١)

٢٢١١ - من المقرر أنه وفقا للمادة ٢٦٦ إجراءات جنائية يتبع في الفصل في الدعاوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجزائية الإجراءات المقررة في القانون المذكور ، فتخضع الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي للقواعد الواردة في مجموعة الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها ما دام يوجد في مجموعة الإجراءات تصوص خاصة بذلك تتعارض مع ما يقابلها في قانون المرافعات المدنية ، أما اذا لم يوجد نص خاص في قانون الإجراءات الجنائية فليس هناك ما يمنع من اعمال نص قانون المرافعات ، واذا كانت المادة ٢١٨ من قانون المرافعات تجيز لمن فوت ميعاد

الظمن من المحكوم عليهم او قبل الحكم ان يظمن فيه اثناء نظر الظمن المرفوع في الميعاد من احده زملائه منضما له في طلباته اذا كان الحكم صادرا في موضوع غير قابل للسجزة او في الزام بالتضامن او في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص اشخاص معينين ، ولان قانون الاجراءات الجنائية قد خلا من نص يتعارض مع نص قانون المرافعات سالف الذكر فان المحكمة الاستئنافية لا تكون قد اخطأت بتطبيقها حكم هذا النص الأخير في شأن الاستئناف المرفوع أمامها في الدعوى المدنية .

(١٩٧٢/٣/١٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ٩١ ص ٤١٦)

٢٢١٢ - من المقرر ان الدعاوى المدنية تخضع أمام القضاء الجنائي للقواعد المقررة في مجسوعة الاجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة (١٩٧٢/١/١٠ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٥ ص ٥٢ ، ١٩٧١/١/١٨ س ٢٢ ق ١٥ ص ٦١)

٢٢١٣ - تخضع الدعاوى المدنية التي ترفع بطريق النعيمة للدعاوى الجنائية في اجراءاتها وطرق الظمن فيها لقواعد الاجراءات الجنائية التي لم ترتب وقف التنفيذ على الظمن في الحكم الا في الاحوال المستثناءة ينص صريح في القانون ، وليس من بينها طلب وقف الحكم بالمعوض الصادر في الدعوى المدنية ، لان أسباب الظمن يرجع منها نفذ الحكم المظنون فيه وأنه يخشى مع التنفيذ وقوع ضرر جسيم يتعذر نفاذه .

(١٩٦٩/٦/٢ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٦٢ ص ٨١١ ، ١٩٦٥/١/٥ س ١٦ ق ٧ ص ٢٥ ، ١٩٦٤/١/٢١ س ١٥ ق ١٦ ص ٧٧)

٢٢١٤ - ان الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية تبعا للدعوى الجنائية تخضع للقواعد المقررة في قانون الاجراءات الجنائية وفقا لنص المادة ٢٦٦ من قانون الاجراءات الجنائية ولا يرجع الى نصوص قانون المرافعات الا لسد النقص .

(١٩٧٩/١/١٥ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٦ ص ٩٧)

٢٢١٥ - من المقرر ان الدعوى المدنية تخضع أمام القاضي الجنائي للقواعد الواردة في قانون الاجراءات الجنائية ما دامت فيه نصوص خاصة بها .

(١٩٦٦/٣/٨ أحكام النقض س ١٧ ق ٥٥ ص ٢٧٨)

٢٢١٦ - من المقرر أن نصوص قانون الاجراءات الجنائية هي الواجبة التطبيق على الاجراءات في المواد الجنائية وفي الدعاوى المدنية التي ترفع بطريق التبعية امام المحاكم الجنائية ، ولا يرجع الى نصوص قانون المرافعات الا لسد نقص ، ومن ثم فانه لا يصح للمحاكم الجنائية أن تحكم بانقطاع سير المحسومة لتغير ممثل المدعى بالحقوق المدنية الذي كان قاصرا وبلغ سن الرشد ، ذلك لا يتفق بحسب طبيعته وآثاره مع تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية ووجوب سيرهما معا بقدر المستطاع .

(١٩٦٢/٢/٥ أحكام النقض س ١٣ ق ٢٩ ص ١٠٧)

٢٢١٧ - الدفع باعتبار الدعوى المباشرة كان لم تكن لعدم اعلان صحيفتها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديمها الى قلم الكتاب على موجب حكم المادة ٧٠ من قانون المرافعات ، هو دفاع قانوني ظاهر البطلان ، لاقتصار حكم المادة المذكورة على الدعاوى المدنية امام المحاكم المدنية .

(١٩٧٩/١/٢١ أحكام النقض س ٣٠ ق ٢٣ ص ١٣٠)

٢٢١٨ - لا يصح للمحاكم الجنائية أن تحكم بابطال المرافعة في الدعاوى المدنية الملحقة بالدعوى الصومية ، اذ هذا لا يتفق بحسب طبيعته وآثاره مع تبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية ووجوب سيرهما معا بقدر المستطاع مما يقتضاه توحيد الاجراءات فيهما امام المحكمة الجنائية .

(١٩٤٥/١/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٧٢)

(ص ٦١٥)

٢٢١٩ - الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية تأخذ حكم الدعوى الجنائية في سير المحاكمة والأحكام والظمن فيها من حيث الاجراءات والمواعيد ولا تخضع في شيء من ذلك لأحكام قانون المرافعات المدنية ولو انحصرت المحسومة بسبب عدم استئناف النيابة حكم البراءة في الدعوى المدنية وحدها بين المتهم والمدعى بالحق المدني . واذن فلا يسوغ لمحكمة الجنح الاستئنافية أن تقضى عند غياب أحد طرفي المحسومة بابطال المرافعة في الدعوى المدنية المنظورة وحدها أمامها ، بل الواجب أن تحكم في موضوعها غيابيا كما لو كانت الدعوى الجنائية قائمة معها .

(١٩٣٧/١١/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٦١٧)

(ص ١٠٩)

٢٢٢٠ - اذا غاب المدعى بالحق المدني في دعوى اللجنة المباشرة الى رفعها وحكم ببراءة المتهم وبشطب الدعوى المدنية فلا تجوز اعادة نظر القضية في حالة حضور المدعي المدني قبل انتهاء الجلسة ، اذ لا يمكن في هذه الحالة اعتبار الدعوى المدنية مرفوعة بالنهيمة لدعوى عمومية قائمة .
(٢٢٣ ص ١٩٣١/٥/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٥٤)

مادة ٢٦٧

للمتهم ان يطالب المدعى بالحقوق المدنية امام المحكمة الجنائية بتعويض الضرر الذي لحقه بسبب رفع الدعوى المدنية عليه اذا كان لذلك وجه .

- راجع المادة ٥٥ من القانون السابق .

الأحكام

٢٢٢١ - الأصل أن حق الالتجاء الى القضاء هو من الحقوق العامة التي تثبت للكافة وأنه لا يترتب عليه المساءلة بالتعويض الا اذا أثبت أن من باشر هذا الحق قد انحرف به عما وضع له واستعمله استعمالا كيديا وايتقاء المضارة سواء اقترن هذا القصد بنية جلب المنفعة لنفسه أو لم تقترن به تلك النية طالما أنه كان يستهدف بدعواه مضارة خصمه .
(١٩٧٦/٢/٢٣ أحكام النقض ص ٢٧ ق ٥٥ ص ٢٧٦ ،
١٩٦٨/٤/٨ ص ١٩ ق ٧٦ ص ٤٠٢)

٢٢٢٢ - حق الالتجاء للقضاء من الحقوق العامة لا يسوغ لمن يباشره الانحراف به واستعماله استعمالا كيديا للاضرار بالغير . ثبوت أن قصده المدعي كان الاضرار بخصمه والنكاية به يجعل عمله خطأ يستوجب التعويض عن الضرر بسبب اساءة استعمال الحق .
(١٩٧٢/٦/٣٦ أحكام النقض ص ٢٣ ق ٢١٣ ص ٩٥٣)

المفصل السادس

في نظر الدعوى وترتيب الإجراءات في الجلسة

مادة ٢٦٨

يجب أن تكون الجلسة علنية ، ويجوز للمحكمة مع ذلك مراعاة للنظام العام أو محافظة على الآداب أن تأمر بسماع الدعوى كلها أو بعضها في جلسة سرية أو تمتع فئات معينة من الحضور فيها .

- تقابل المادة ٢٣٥ من القانون السابق .

- تقرير لجنة الشئون التشريعية لمجلس النواب : قررت اللجنة عبارة " ويجوز للمحكمة ... مراعاة النظام العام أو محافظة على الآداب أن تمتع فئات معينة من الحضور فيها " بأنها لا تبيح حضرات المحامين المترافعين أو غير المترافعين في الحضور بالجلسة في كل الأحوال ، وأنها مقيدة بمراعاة النظام العام أو المحافظة على الآداب ، كمنع السدات أو الأحداث من الحضور في الجلسة أثناء مناقشة مسائل لا يليق عرضها على أسماعهم ، وقد أقر مندوب وزارة العدل هذا التفسير .

الأحكام

٢٢٢٢ - الأصل في القانون أن تكون جلسات المحاكم علنية ، غير أن المادة ٢٦٨ اجراءات جنائية أجازت للمحكمة أن تأمر بسماع الدعوى كلها أو بعضها في جلسة سرية مراعاة للنظام العام أو محافظة على الآداب ولا استثناء لهذا الأصل الا ما نصت عليه المادة ٣٥٢ من ذلك القانون من وجوب انعقاد محاكم الأحداث دون غيرها من المحاكم في غرفة المشورة . ولما كانت المحكمة لم تر محلا لنظر الدعوى في جلسة سرية فان نص المطالبة في هذا الخصوص يكون على غير سند من القانون .

(١٩٧٣/١٠/٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٧٠ ص ٨١٨)

٢٢٢٤ - أن كلمة الآداب الواردة في المادة ٢٣٥ تحقيق جنابات في قيام سرية الجلسات عامة مطلقة ذات مدلول واسع جامع لقواعد حسن السلوك المقررة بموجب القانون أو العرف فكل الاعتبارات الخاصة بالنظام

العام تدخل في مدلولها . واذن فسواء أكان الشارع قد ذكر في هذا المقام عبارتي الآداب ومحافظة على النظام العام كما في المادة ٢٥ من قانون نظام القضاء والمادة ١٢٩ من الدستور أو ذكر هاتين العبارتين وحرمة الأسرة كما في المادة ١٢١ مرفعات لم كان قد اقتصر على لفظ الآداب ، كما في المادة ٢٣٥ تحقيق الجنايات ، فإنه يجوز للمحكمة الجنائية أن تجعل الجلسة سرية للمحافظة على النظام العام .

(١٦/٤/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ٣٥٧ ص ١٩٧٤)

٢٢٢٥ - عبارات الآداب العمومية والحياء المذكورتان في المادة ٢٣٥ عقوبات كاسباب لجعل الجلسة سرية ليستا مترادفتين . فبعضنا نجد كلمة الحياء قد صار لها معنى خاص بها تقتصر بوجه ما على الآداب الخاصة بالأعمال والذات الجسمانية نجد العكس بالنسبة لعبارة الآداب العمومية خصوصا إذا تعارضت مع كلمة الحياء فإنها تشمل بدون شك كل ما من شأنه حفظ كرامة الشعب والمساعدة على حسن سلوكه ورفق أخلاقه ، وعلى ذلك فالآداب العمومية تتضمن حتما النظام العام الذي هو العلاقة الظاهرة على وجودها كما أنها تشمل أمورا أخرى غير ذلك . ويؤكد تضمن عبارة الآداب العمومية للنظام العام استعمال هذه العبارة في المادة ٢٢ من لائحة ترتيب المحاكم الأعلى الصادرة في سنة ١٨٨٣ ، وذلك أنه يجب أن تفسر النصوص الخاصة ببعض المحاكم باعتبار أنها مكملة للنصوص العامة الواردة في هذه اللائحة لا باعتبار أنها مقيدة لها . أما المادة ٨١ مرفعات المتعلقة بسرية الجلسات فإنها لا تسرى على المواد الجنائية لوجود نص خاص بها في قانون تحقيق الجنايات (م ٢٣٥) .

(١١/٦/١٩١٠ المجموعة الرسمية ص ١١ ق ١٠٧)

٢٢٢٦ - متى كان يبين من الاطلاع على جلسات المحاكمة وعلى الحكم المعلن فيه أنه قد أثبت بها أن المحاكمة جرت في جلسات علنية وأن الحكم صدر وتلى علنا فإن ما يثيره الطاعن من تقييد دخول قاعة الجلسة بتصاريج لا يتنافى مع العلانية إذ أن المقصود من ذلك هو تنظيم الدخول .

(١١/٣/١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ ق ٢٠٩ ص ٥٦٢)

٢٢٢٧ - ما دام الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بأن بتصاريج دخول الجلسة إنما أعطيت لأشخاص معينين بالذات ومنعت عن

- تشرين ، فإنه لا يسمح منه ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
(١٩٥٢/٣/١١ أحكام النقض س ٣ ق ٢٠٩ ص ٥٦٢)
- ٢٢٢٨ - من حق المحكمة أن تأمر بجعل الجلسة سرية محافظة على النظام العام .
(١٩٥٢/٣/١١ أحكام النقض س ٣ ق ٢٠٩ ص ٥٦٢)
- ٢٢٢٩ - تقرير سرية الجلسة من حق المحكمة ، خاضع لتقديرها .
فمتى رأت أن المحافظة على الحياء أو مراعاة الآداب يقتضى ذلك فلا سلطان لأحد عليها وليس من حق المتقاضين أمامها مناقشتها في ذلك .
(١٩٣١/٦/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٧٢ ص ٣٣٤)
- ٢٢٣٠ - ليست المحكمة ملزمة بإجابة طلب جعل الجلسة سرية ما دام لم يكن هناك سبب يستوجب ذلك في القانون .
(١٩٤٨/٤/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٩٠ ص ٥٥٦ ، ١٩٣٣/١٠/٣٠ ج ٣ ق ١٥٠ ص ٢٠٠)
- ٢٢٣١ - للمحكمة أن تجرى التحقيق الذي تراه لتعرف الحقيقة منه ، ولها في سبيل ذلك أن تحظر غشيان قاعة الجلسة أو مبارحتها متى كانت طبيعة التحقيق تقتضى هذا المظر .
(١٩٣٢/٣/٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٤٢ ص ٤٩٢)
- ٢٢٣٢ - قرص امرأة في فخذها يعتبر جناية هناك عرض لوقوعه على ما يحد عورة من جسم المجنى عليها ، وللمحكمة نظر هذه الجريمة بجلسة سرية محافظة على الآداب .
(١٩٣٠/٤/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٦)
- ٢٢٣٣ - بما أن للمحكمة الحق المطلق في أن تأمر بجعل الجلسة سرية لسماع المرافعة كلها أو بعضها فليست علنية الجلسة في مسائل الفسق وجها من أوجه النقض إذا كانت المحكمة لم تأمر بجعل الجلسة سرية .
(١٩٠٣/١١/١٤ المجموعة الرسمية س ٥ ق ٥١)

٢٢٣٤ - حضور المدعى مع محاميه جلسة المحاكمة السرية لا يبطل الإجراءات لأنه خصم فى الدعوى ومن حقه أن لا يكتفى بحضور محاميه عنه وأن يشهد دعواه بنفسه ، على أن العلانية هي الأصل فى المحاكمات ، والسرية تبطلها قانونا ، وتجوز القانون لها مراعاة للنظام العام أو الآداب وارد على خلاف الأصل ، وهو من حق القاضى وحده لا من حق خصوم الدعوى ، وما كان لخصم أن يتظلم من قصور يزعم لحوقه بتنفيذ حق من حقوق القاضى لا من حقوقه هو .

(١٩٣٠/١/٩٠ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٧٠ ص ٤١٧)

٢٢٣٥ - يؤخذ من المادة ٢٢ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية والمساتين ٨١ مرافعات و ٢٣٥ تحقيق جنائيات أن للمحكمة الحق فى جعل الجلسة سرية اذا تراءى لها ذلك مراعاة للآداب أو محافظة على النظام . وليس له يؤخذ منها ما يفيد ضرورة النص فى الحكم على الأسباب الداعية لذلك ، فإذا لم تذكرها المحكمة فلا يمكن أن ينسب اليها مخالفة القانون متى كانت تلك الأسباب مستفادة من ظروف الدعوى .

(١٩٢٩/١٠/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٢٩)

ص ٢٥٢)

٢٢٣٦ - مجرد خلو محضر الجلسة والحكم من ذكر العلانية لا يصح أن يكون وجها لنقض الحكم ما لم يثبت الطعن أن الجلسة كانت سرية من غير مقتضى ، لأن الأصل فى الإجراءات المتعلقة بالشكل اعتبار أنها روعيت أثناء الدعوى ولصاحب الشأن أن يثبت بكافة الطرق القانونية أن تلك الإجراءات قد أهملت أو خولفت .

(١٩٢٩/٤/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٤٤١)

ص ٢٨٢)

٢٢٣٧ - ليس بلازم أن يكون القرار من المحكمة يجعل الجلسة سرية صادرا بحكم مستقل بل يكفي إثبات القرار فى محضر الجلسة مع بيان أسبابه .

(١٩٠٥/٦/٣ المجموعة الرسمية من ٧ ق ١٣)

٢٢٣٨ - فى عدم إثبات علنية الجلسة فى محضرها بطلان جوهري

مؤد الى النقض ولا يكفى ذكر العلنية فى الحكم .
(١٩٠٣/١٠/٢١ المجموعة الرسمية س ٥ ق ٤٣)

مادة ٢٦٩

يجب أن يحضر أحد أعضاء النيابة العامة جلسات المحاكم الجنائية ،
وعلى المحكمة أن تسمع الأواله وتفصل فى طلباته .

- لا تطالب لها فى القانون السابق .

الأحكام

٢٢٣٩ - متى كان يبين من محضر جلسة المحاكمة ان النيابة العامة كانت ممثلة فى الدعوى وترافقت فيها ، وكان الطاعن لا يدعى أن المحكمة لم تكن مشكلة تشكيلا صحيحا وفق أحكام القانون ، فلا محل لما يثيره فى شأن اغفال اثبات اسم ممثل النيابة العامة فى محضر الجلسة والحكم .

(١٩٧٣/١١/٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٩٠ ص ٩٢٢)

٢٢٤٠ - اغفال اسم ممثل النيابة فى الحكم وفى محضر الجلسة لا يعدو أن يكون مجرد سهو لا يترتب عليه أى بطلان ، طالما أن الثابت فى محضر الجلسة أن النيابة كانت ممثلة فى الدعوى وأبدت طلباتها وطالما أن الطاعنين لا يجحدان أن تمثيلها كان صحيحا .

(١٩٦٢/٢/٢٠ أحكام النقض س ١٣ ق ٤٨ ص ٤٧٤)

٢٢٤١ - متى كان الطاعن لا يدعى أن النيابة لم تكن ممثلة فى جلسة المحاكمة فلا أهمية لاغفال اسم وكيل النيابة فى محضر الجلسة طالما الحكم قد دون اسمه صراحة .

(١٩٥٢/١١/١١ أحكام النقض س ٤ ق ٥٠ ص ١٢٥)

٢٢٤٢ - من المقرر أن للنيابة العامة حق ابداء ما يعين لها من طلبات أمام المحكمة وذلك بوصف كونها سلطة اختصاص بمباشرة اجراءات الدعوى العمومية ، وهو فى ذلك لا يتجزأ عن حق ممثلها أن يبدى لفرقة الاتهام ما يراه بشأن الوصف المعطى للتهمة المستندة الى المتهم والحقى

يرى أنه هو ما يصبح أن تعال به الدعوى الى المحكمة .
(١٩٥٨/٣/١٠ أحكام النقض س ٩ ق ٧٤ ص ٢٧١)

مادة ٢٧٠

يحضر المتهم الجلسة بغير قيود ولا اغلال ، وانما تجرى عليه الملاحظة اللازمة .

ولا يجوز ابعاده عن الجلسة أثناء نظر الدعوى الا اذا وقع منه تشويش يستلعي ذلك ، وفي هذه الحالة تستمر الاجراءات الى أن يمكن السير فيها بعرضه . وعلى المحكمة أن توقفه على ما تم في غيبته من الاجراءات .

— تقابل هذه المادة — هذا القسط الأخير من الفقرة الثانية — المادة ٤١ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

الأحكام

٢٢٤٣ - لا جناح على المحكمة في أن تبعد عن قاعة الجلسة متهمًا بسبب ما يقع منه من التشويش الذي لا يمكنها من السير في الدعوى ، وتكون جميع الاجراءات في هذه الحالة حضورية في حقّه .

(١٩٤٨/٥/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦١٨ ص ٥٧٥ ، ١٩٤٩/٣/٧ ق ٨٣٧ ص ٧٩٥)

٢٢٤٤ - ان ما يقضى به القانون من أنه لا يجوز ابعاد المتهم عن الجلسة أثناء نظر الدعوى بها الا اذا وقع منه تشويش جسيم يستلعي ذلك ، ما يقضى به من هذا انما هو مقرر لمصلحة المتهم فلا يقبل من النيابة العمومية أن تتمسك به للتوصل الى نقض الحكم الصادر ببراءته .
(١٩٤٦/٢/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨١ ص ٧٤)

٢٢٤٥ - يقضى القامون بوجوب حضور المتهم في جميع ادوار التحقيق أمام المحكمة وبعدهم جواز ابعاده عنها الا في الأحوال التي ينص عليها القانون ، وذلك لتمكين المتهم من مراقبة السير في التحقيق وأقوال المتهمين الآخرين والشهود وليوجه الى هؤلاء الأسئلة ويحضر دفاعه على موجب ذلك كله ، فاذا أبعدت المحكمة متهمًا وسألت المدعى بالحق المدني

في غيبته ولم يكن ابعاده لحصول تشويش جسيم منه أو خشية تأثيره على غيره من المتهمين أو على المدعى بالحق المدني ، فانها تكون قد خالفت القانون في ذلك .

(٢٧/١٢/١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٧٧)

ص ٢٢٩) .

٢٢٤٦ - ان حضور المتهم بالجلسة مقيدا بالحديد مخالف لنص المادة ١٩٦ جنائيات ولكن على فرض حصوله لا تأثير له على صحة الاجراءات .
(١٠/١٢/١٨٩٩ الحقوق س ١٤ ق ١٢٥ ص ٥٢٧)

مادة ٢٧١

يبدأ التحقيق في الجلسة بالتمادة على الخصوم والشهود ، ويسأل المتهم عن اسمه ولقبه وسنه وصناعته ومحل اقامته ومولده . وتتل التهمة الموجهة اليه بأمر الاحالة أو بورقة التكليف بالحضور على حسب الأحوال ، ثم تقدم النيابة والمدعى بالحقوق المدنية ان وجد طلبتهما .

وبعد ذلك يسأل المتهم عما اذا كان معترفا بارتكاب الفعل المسند اليه . فان اعترف جاز للمحكمة الاكتفاء باعترافه والحكم عليه بغير سماع الشهود ، والا فتسمع شهادة الشهود الاثبات ويكون توجيه الأسئلة للشهود من النيابة العامة أولا ، ثم من المجنى عليه ، ثم من المدعى بالحقوق المدنية . ثم من المتهم ، ثم من المسئول عن الحقوق المدنية .

وللنيابة العامة وللمجنى عليه والمدعى بالحقوق المدنية ان يستجوبوا الشهود المذكورين مرة ثانية لايضاح الوقائع التي ادوا الشهادة عنها في اجوبتهم .

- تقابل المادتين ١٣٤ و ١٦٠ من القانون السابق .
- المذكرة الايضاحية : روعي ادخال تعديل فيما يتبع منه اعتراف المتهم في الجلسة فخص على ان الاعتراف اذا كان منصبا على كل الفعل المكون للجريمة جاز الحكم في الدعوى بدون سماع شهود ، على ان ذلك لا يصح ان يكون سببا للحكم في الدعوى بدون مراعاة ولا مناقشة كما هي الحال في قانون تحقيق الجنائيات الحالي .
- تقرير لجنة التنسيق : المقصود هنا بالاعتراف تسليم المهتم بالتهمة تسليما غير متد اذا لم يتعرض عليه خصاميه ، فاذا كان الاعتراف جزئيا أو قبضه المتهم بتخفظات أو اعترض خصاميه على صحة اعترافه وجب على المحكمة المضي في تحقيق الدعوى وسماع شهودها .

الأحكام

٢٢٤٧ - من المقرر أن سؤال المتهم عن تهمة نيس واجبا الا أمام محكمة اول درجة ، أما لدى الاستئناف فالقانون لم يوجب هذا السؤال .
(١٩٧٧/١١/٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٩٢ ص ٩٢١)

٢٢٤٨ - ان ما يتطلبه القانون من سؤال المحكمة للمتهم عن الفعل المسند اليه هو من الاجراءات التنظيمية لا يترتب البطلان على اغفالها .

(١٩٧٧/١١/٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٩٢ ص ٩٢١ ،
١٩٧٠/١٢/٢٢ س ٢١ ق ٢٧١ ص ١١١٨ ، ١٩٦٧/٢/٢٧ س ١٨ ق ٥٦
ص ٢٨٧ ، ١٩٨٢/١٠/١٤ س ٣٣ ق ١٥٧ ص ٧٦٩)

٢٢٤٩ - عدم سؤال المتهم عن التهمة لا يبطل المحاكمة . ما دام في مقوره أن يتكلم عندما يكون ذلك في صالحه .
(١٩٥٦/١٠/٢) أحكام النقض س ٧ ق ٩٨٦ ص ٢٦٩)

٢٢٥٠ - الأصل أن تجرى المحاكمة باللغة الرسمية للدولة - وهي اللغة العربية - ما لم يتعذر على إحدى سلطتي التحقيق أو المحاكمة مباشرة اجراءات ذلك التحقيق دون الاستعانة بوسيط يقوم بالترجمة أو يطلب منها المتهم ذلك ويكون طلبه خاضعا لتقديرها ، وإذا خلا محضر الجلسة بما ينبىء عن حاجة المحكمة أو الطاعن الذى وجه الفاظ الاهانة باللغة العربية الى ذلك فإن هذا النعى يكون غير سديد .

(١٩٧٩/١٠/١٧) أحكام النقض س ٣٠ ق ١٦٠ ص ٧٦٢ ،
١٩٧٣/٤/٩ س ٢٤ ق ١٠٦ ص ٥١٠ ، ١٩٧١/٦/٢٠ س ٢٢ ق ٣١٩
ص ٤٨٧ ، ١٩٦٣/٥/١٣ س ١٤ ق ٧٧ ص ٣٩٢)

٢٢٥١ - بدء المحاكمة بالفصل فى الواقعة المتأخرة فى الترتيب الزمنى لا يعيب الاجراءات ولا يفوت على المتهم حقا .
(١٩٦١/١/٢) أحكام النقض س ١٢ ق ١ ص ٢٨)

٢٢٥٢ - قانون الاجراءات الجنائية لم يوجب تلاوة تقارير الخبراء

بالجلسة .

(١٥/٣/١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ١٠٤ ص ٣٥١)

٢٢٥٣ - متى كان الدليل المباشر الذى عول عليه الحكم فى ادانة الطاعن هو اعتراف المتهم الأول فى التحقيقات والقرائن القاطعة بذاتها المستخلصة من مجموع التحقيقات وكانت المحكمة قد ناقضت المتهم الأول فى الجلسة فى هذا الاعتراف الذى أبداه فى التحقيقات والذى اعتبره الحكم الدليل الأساسى المباشر قبل الطاعن ، فان شغوية المرافعة تكون قد تحققت فى الحدود التى اقتضاها طرف الاثبات فى الدعوى .

(٢٩/١٢/١٩٥٣ أحكام النقض س ٥ ق ٦٩ ص ٢٠١)

٢٢٥٤ - ان مارسحه قانون الاجراءات الجنائية فى المادة ٢١٧ منه هو من قبيل تنظيم الاجراءات فى الجلسة فلا يترتب البطلان على مخالفته .

(١٧/١٠/١٩٧٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٦٠ ص ٧٦٢ .

١١/٣/١٩٥٤ س ٥ ق ١٤١ ص ٤٢٠)

٢٢٥٥ - ما نصت عليه المادتان ٢٧١ ، ٢٧٢ من بيان ترتيب الاجراءات فى الجلسة وان كان فى ذاته مفيدا فى تنظيم سير الدعوى وتسهيل نظرها ، الا أنه لم يرد على سبيل الوجوب ولم يقصد به حماية مصلحة جوهرية للخصوم ، فاذا كان الاخلال المدعى بذلك الترتيب لم يحرم المتهم من ابداء دفاعه وطلباته ومن الرد على دفاع خصمه ولم يمس ما له من حق مقرر فى أن يكون آخر من يتكلم فانه لا يترتب عليه البطلان .

(١٤/٦/١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ ق ٤١٣ ص ١١٠٣)

٢٢٥٦ - لا ينقض الحكم الصادر بمقوبة اذا لم يذكر فيه أن المتهم سئل هل هو معترف بارتكابه الجريمة المنسوبة اليه أم لا .

(٣/٣/١٩٠٦ المجموعة الرسمية س ٧ ق ٨٢)

٢٢٥٧ - عقد جلسة محكمة الجنب قبل الوقت المحدد لفتحها لا يكون سببا من أسباب النقض ، اذا ثبت من محضر الجلسة ان المتهم قد حضر عند النداء على الدعوى ودافع عن نفسه دون أن يطلب من المحكمة انتظار حضور محاميه ، فضلا عن أن القانون لم يحتم حضور محام مع المتهم

فى مواد الجنتح •
(١٩٢٢/٢/٢٨ المجموعة الرسمية سى ٢٤ ق ١٥)

مادة ٢٧٣

بعد سماع شهادة شهود الاتبات يسمع شهود التلى ويسالكون
بمعرفة المتهم اولا ، ثم بمعرفة المسئول عن الحقوق المدنية ، ثم بمعرفة
التبابة العامة ، ثم بمعرفة المجنى عليه ، ثم بمعرفة المدعى بالحقوق المدنية •
وللمتهم والمسئول عن الحقوق المدنية أن يوجها للشهود المذكورين أسئلة
مرة ثانية لايضاح الوقائع التى ادوا الشهادة عنها فى أجوبتهم عن الأسئلة
التى وجهت اليهم •

ولكل من الخصوم أن يطلب إعادة سماع الشهود المذكورين لايضاح
او تحقيق الوقائع التى ادوا الشهادة عنها ، او أن يطلب سماع شهود غيرهم
لهذا الغرض •

- تقابل المادة ١٣٥ من القانون السابق •

الأحكام

٢٢٥٨ - لم يرسم القانون لمحكمة الموضوع طريقا معينيا تسير فيه
عند سماع الشهود ومناقشتهم فى الجلسة ، فإذا فاتها سؤال مما يقتضيه
فن التحقيق ، فإن ذلك لا يصح اتخاذ وجهه للطعن على حكمها ، وخصوصا
أن القانون يجيز للدفاع أن يوجه من جانبه ما يمن له من أسئلة •
(١٩٦٣/١١/١١ أحكام النقض سى ١٤ ق ١٤٢ ص ٧٩١ ،
١٩٤٤/١٢/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٢٣ ص ٥٦٢)

٢٢٥٩ - خطأ محكمة الموضوع فى فن التحقيق لا يؤثر فى سلامة
حكمها ما دام المتهم لم يعترض عليه أمامها ، ومن ثم لا يقبل منه اثارته
أمام محكمة النقض •

(١٩٥٤/٥/٢٤ أحكام النقض سى ٥ ق ٢٣٠ ص ٦٩١ -
وكان وجه الطعن على الحكم مبنيا على أن المحكمة بينما كانت تسمح بشهود
الاتبات استدعت أحدهم وأخفت توجه اليه أسئلة ابحاثية أدت بها الى اعلان
رأيها وظهور عقيدتها فى ادانة الطاعن مما يفقدها الصلاحية للحكم ، وكان

من أثر موقف المحكمة في هذا الصدد أن أحد المدافعين عن الطاعن قد تملكه اليأس من نتيجة الدفاع فتنازل عن سماع شهود النفي اكتفاء بأقوالهم في التحقيقات ، وهذا المسلك من جانب المحكمة ينطوي على إخلال بحق الدفاع)

٢٢٦ - متى كان القانون لم يرسم لمحكمة الموضوع طريقاً معيناً تتبعه في سماع الشهود ومناقشتهم بالجلسة بحيث إذا فاتها توجيه سؤال مما يقتضيه فن التحقيق جاز اتخاذ ذلك وجهاً للطمأن على حكمها ، فإنه لا يكون للمتهم الذي لم يطلب إلى المحكمة سؤال الطبيب الشرعي في أمر أن ينص على حكمها اغفالها سؤاله عنه .

(١٩٥٠/١٠/٩ أحكام النقض س ٢ ق ٤ ص ٧)

٢٢٦١ - مفاد نص المادة ٢٧٢ إجراءات أنه يجوز للمحاكم - ومحكمة الجنايات من بينها - أن تسمح أنشاء نظر الدعوى - في سبيل استكمال اقتناعها والسعي وراء الوصول إلى الحقيقة - شهوداً ممن لم ترد أسماؤهم في القائمة ولم يعلنهم المصوم سواء أكان ذلك من تلقاء نفسها أو بناء على طلب المصوم أو بناء على حضور الشاهد من تلقاء نفسه بشير إعلان وأن تستدعي أي شخص ترى أن هناك فائدة من سماع أقواله .

(١٩٨١/٤/٣٠ أحكام النقض س ٣٢ ق ٧٥ ص ٤٢٢)

مادة ٢٧٣

للمحكمة في أية حالة كانت عليها الدعوى أن توجه للشهود أي سؤال ترى لزومه لظهور الحقيقة أو تأذن للمصوم بذلك .

ويجب عليها منع توجيه أسئلة للشاهد إذا كانت غير متعلقة بالدعوى ، أو غير جائزة القبول ، ويجب عليها أن تمتنع عن التشاهد كل كلام بالتصريح أو التلميح وكل إشارة مما يبنى عليه اضطراب الكار أو تقويله .

ولها أن تمتنع عن سماع شهادة شهود عن وقائع ترى أنها واضحة وضوحاً كافياً .

- تقابل المادة ١٣٦ من القانون السابق .

حكم

٢٢٦١ مكرر - لمحكمة الموضوع أن تمتنع عن سماع شهادة شهود عن وقائع ترى أنها واضحة وضوحا كافيا ، ومتى كان الطاعنان لم يعترضوا على تلاوة أقوال من لم تسمعه المحكمة من الشهود ولم يتمسكا بسماع واحد منهم فليس لهما أن يعيبا على الحكم بعدم سماع شهادة الشهود الذين امرت المحكمة بتلاوة أقوالهم .

(١٩٥٤/٥/٢٥ أحكام النقض ج ٥ ق ٢٢٧ ص ٧١٤)

مادة ٢٧٤

لا يجوز استجواب المتهم إلا إذا قبل ذلك .

وإذا ظهر أثناء المرافعة والمناقشة بعض وقائع يرى لزوم تقديم إيضاحات عنها من المتهم لظهور الحقيقة ، يلفته القاضي اليهسا ويخصه به بتقديم تلك الإيضاحات .

وإذا امتنع المتهم عن الإجابة أو إذا كانت أقواله في الجلسة مخالفة لأقواله في معرض جمع الاستدلالات أو التحقيق جاز للمحكمة أن تلمر بتلاوة أقواله الأولى .

- راجع المادة ١٣٧ من القانون السابق عن الفقرتين الأولى والثانية من المادة الراهنة .
- المذكرة الإيضاحية : كما روي النص على عدم جواز استجواب المتهم بصفة عامة فيسمع الاستجواب إلا إذا قبله ولا يشترط أن يكون ذلك بناء على طلب منه ، وبديهي أنه إذا قبل الاستجواب كان من حق الخصوم في الدعوى أن يشتركوا فيه ، أما استيضاح المتهم من جانب المحكمة عن بعض وقائع طهبت أثناء سير الدعوى فهو ممنوع مادام لا يشترك فيه غير المحكمة .

الأحكام

تعريف الاستجواب والإيضاحات

٢٢٦٢ - الاستجواب المظهور قانونا في طور المحاكمة ونقسا لنص المادة ٢٧٤ إجراءات جنائية هو مناقشة المتهم على وجه مفصل في الأدلة القائمة في الدعوى إثباتا ونقيا في أثناء نظرها ، سواء أكان ذلك من المحكمة

أم من المصنوع أو من المدافعين عنهم ، لئلا له من خطورة ظاهرة ، وهو لا يصح
 إلا بناء على طلب من المتهم نفسه يديه في الجلسة بعد تقديره لموقفه وما
 تقتضيه مصلحته ، أما مجرد الاستيضاح كما هو واقع الحال في الدعوى حين
 استفسرت المحكمة من الطاعن إذا كانت له صلة بأحد الشهود وما إذا كان
 قد توجه إليه بمنزله ، فليس فيه أي خروج على محارم القانون ولا مساس
 بحق الدفاع . ومع ذلك فإن هذا الحظر إنما قصد به مصلحة المتهم وحده ،
 فله أن يتنازل عنه صراحة أو ضمناً إما يطلبه صراحة من المحكمة أن تستجوبه
 أو بعدم اعتراضه هو أو المدافعون عنه على الاستجواب واجابته على الأسئلة
 التي توجهها إليه المحكمة . ولما كان لا يبين من الإطلاع على محضر جلسة
 المحاكمة أن ما من الطاعن أو المدافع عنه قد اعترض على هذا الإجراء فإن
 هذا يدل على أن مصلحة الطاعن - في تقديره - لم تضار بهذا الاستجواب
 ولا يجوز له من بعد أن يدعى بطلان الإجراءات .

(١٩٧٣/٣/٢٦) أحكام النقض س ٢٤ ق ٨٩ ص ٤٢٧ ،
 (١٩٨٣/٣/٢٤ ص ٣٤ ق ٨٨ ص ٤٣٢)

٢٢٦٣ - لما كان استجواب المتهم بجلسته المحاكمة قد تم بموافقته ،
 وما كان للمحكمة أن تجبره على الاستجواب أو الإجابة على أسئلتها ، فإن
 ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير سليم .

(١٩٨٤/٣/١٨) أحكام النقض س ٣٥ ق ٦٤ ص ٣٠٤)

٢٢٦٤ - إن الاستجواب بما يعنيه من مناقشة المتهم على وجه
 مفصل في الأدلة القائمة في الدعوى إثباتاً ونفيًا أثناء نظرها سواء كان ذلك
 من المحكمة أو من المصنوع أو المدافعين عنهم ، لما له من خطورة ظاهرة -
 لا يصح إلا بناء على طلب المتهم نفسه يديه في الجلسة بعد تقديره لموقفه
 وما تقتضيه مصلحته باعتباره صاحب الشأن الأصلي في الإدلاء بما يريد
 الإدلاء به لدى المحكمة - وإذا كان ذلك - وكان الطاعن لم يطلب إلى المحكمة
 استجوابه فيما نسب إليه بل اقتصر على انكار التهمة عند سؤاله عنها وهو
 لا يدعى في طعنه بأن المحكمة منعت من إبداء ما يروم من أقوال أو دفاع ،
 فإن ما ينهض على الحكم من إخلال بحق الدفاع بمقولة أن المحكمة لم تقم من
 تلقاء نفسها باستجوابه في التهمة المسمّنة إليه يكون غير سليم .
 (١٩٧٩/٦/١٤) أحكام النقض س ٣٠ ق ١٤٦ ص ٦٨٥)

٢٢٦٥ - الاستجواب المحظور هو الذى يواجه فيه المتهم بأدلة الاتهام التى تساق عليه دليلا دليلا ليقول كلمته فيها تسليما بها او دحضا لها .

(١٢/٣/١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٨٢ ص ٣٩٦)

٢٢٦٦ - الاستجواب المحظور هو الذى يواجه فيه المتهم بأدلة الاتهام التى تساق عليه دليلا دليلا ليقول كلمته فيها تسليما بها او دحضا لها . والبين من مناقشة المحكمة للطاعن انها انما سألته عن صالة المتهم الثانى فى الدعوى بالخيز ، وهل هو مدير له او كاتب فيه ، ولم تتوصل هذه المناقشة بمركز الطاعن فى التهمة المسندة اليه ومن ثم فان هذه المناقشة لا تمد فى صحيح القانون استجوابا .

(٣/٧/١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ٥٤ ص ٢٧٣)

٢٢٦٧ - ما توجهه المحكمة الى المتهم من استئنه عن سوابقه لا يعد استجوابا بالمعنى الذى قصده الشارع فى المادة ٢٧٤ اجراءات جنائية انما هو استعلام عما ورد فى صحيفة الحالة الجنائية المودعة ملف الدعوى .

(١٣/٢/١٩٦١ أحكام النقض س ١٢ ق ٣١ ص ١٩٩)

٢٢٦٨ - استفسار المحكمة من المتهم عما اذا كان أحد من عائلته قد قتل قبل الحادث وعمن اتهم فى قتله هو مجرد استيضاح ليس فيه أى خروج على محارم القانون ولا مساس فيه بحق الدفاع .

(٢٨/١١/١٩٦١ أحكام النقض س ١٢ ق ١٩٢ ص ٩٣١)

٢٢٦٩ - ان المادة ١٣٧ تحقيق جنايات على ما يبين من عبارتها قد تحدثت عن امرين استجواب المتهم واستيضاحه ، فالاستجواب هو مناقشة المتهم على وجه مفصل فى الأدلة القائمة فى الدعوى اثباتا ونفيا فى أثناء نظرها ، سواء اكان ذلك من المحكمة او من المحامى عنه او من المدعى بالحقوق المدنية او من المسئول عن هذه الحقوق . وهذا لما له من الخطورة الظاهرة غير جائز الا بناء على طلب من المتهم نفسه يتقدم به ويديره فى الجلسة بمسند تقديره لموقفه وما تقتضيه مصلحته . أما الاستيضاح فهو استفسار المحكمة من المتهم عن بعض ما يظهر أثناء سماع الدعوى والمرافعة فيها وعما يرى تحقيقا للمدالة سماع كلمته فى شأنه قبل الاخذ به له او

عليه ، وهذا يجوز للمحكمة أن تتقدم به فتطلب الى المتهم ان يبدى لها ملاحظاته في صده اذا ما اراد .
(١٩٤٥/١٢/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٢ ص ٢٦)

٢٢٧٠ - ان المتهم اذا استأنف الحكم فذلك مقتضاه ان يبدى هو وجه استئنافه أو أن تستوضحه المحكمة عن ذلك ، واذن فاذا استفسرت المحكمة من المتهم عن بعض ما يقول أو نيهته الى ما ثبت عليه أو قيل ضده في أوراق التحقيق أو في شهادة الشهود ليدافع عن نفسه فهذا منها لا يصح عده استجوابا بالمعنى المحظور . على أن القانون لم يحظر الاستجواب الا على محكمة الدرجة الأولى ، أما المحكمة الاستئنافية ففيه محظور عليها استجواب المتهم المستأنف .
(١٩٤٢/٦/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤٢٩ ص ٦٨)

٢٢٧١ - ان القانون المصرى يحظر على القاضى استجواب المتهم الا اذا طلب ذلك ، وكل ما للقاضى أن يسأله عن تهته اجمالا . فاذا اعترف بها واقترح هو بصحة اعترافه اخذ به . اما ان انكرها فلا يجوز للقاضى أن يستجوبه عن أى امر آخر بدون طلب منه . فاذا ظهر للقاضى في أثناء المناقشة بعض وقائع يرى لزوم تقديم ايضاحات عنها من المتهم لاستجلاء الحقيقة فيلفت نظره اليها ويرخص له في تقديم تلك الايضاحات اذا اراد .
(١٩٣٣/٥/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٢٤ ص ١٨٨ ، ١٩٣٤/٤/٢٣ ق ٢٣٥ ص ٣١٢)

٢٢٧٢ - استجواب المتهم الذى يحظره القانون هو مناقشة المتهم مناقشة تفصيلية في أمور التهمة وأحوالها وظروفها ومجاوبته بما قام عاينه من الأدلة ومناقشته في أجوبته مناقشة يراد بها استخلاص الحقيقة التى يكون كاتما لها . أما مجرد توجيه سؤال على سبيل الاستعلام البسيط أو لفت النظر الى ما يقول الشاهد فليس فيه أى خروج على محارم القانون ولا أساس بحق الدفاع .
(١٩٣١/١/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٦٨ ص ٢٢٢)

٢٢٧٣ - المادة ١٣٧ تحقيق جنايات وان كانت تقضى بأنه لا يجوز

استجواب المتهم الا اذا طلب ذلك غير ان المراد منها هو ذلك الاستجواب الدقيق المطول الذى يستعرض فيه الفاضى كل الدلائل والشبه القائمه على المتهم فى القضية يناقشه فيها مناقشة دقيقة من شأنها ان تربك المتهم وربما استدرجته الى قول ما نيس فى صالحه .

(١٩٢٩/١/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٠٤ ص ١٢٣)

٢٢٧٤ - قضت المادة ١٣٤ تحقيق جنايات بأنه لا يسوغ للمحكمة استجواب المتهم الا اذا طلب ذلك ، ولكن العقرة الثانية من هذه المادة صرحت للمحكمة أيضا فى حالة ما اذا رأت بعض وقائع يقتضى تقديم إيضاحات عنها من المتهم أن تنبهه الى ذلك وترخص له بتقديم تلك الايضاحات .

(١٨٩٥/١٢/٢١ الحقوق س ٨ ق ٣٦ ص ١٨٤)

٢٢٧٥ - لم يوجب القانون على محكمة الاستئناف استجواب المتهم فى الجناية بل ان ذلك الأمر موكل لطلب المتهم نفسه .

(١٨٩٦/٤/٤ الحقوق س ١١ ق ٣٢ ص ١٧٣)

التنازل عن الدفع بالبطلان

٢٢٧٦ - من المقرر أن القانون وإن كان قد حظر استجواب المتهم الا اذا قبل ذلك فإن هذه القاعدة قد وضعت لمصلحته فله أن يتنازل عنها إما صراحة أمام المحكمة التى تستجوبه أو بعدم اعتراضه على استجوابه واجابته على الأسئلة التى توجهها المحكمة اليه ، فإذا ما أجاب المتهم ببعض اختياره على ما توجه اليه المحكمة من أسئلة دون أن يعترض المدافع فإن ذلك يدل على أن مصلحته لم تضار بالاستجواب وبالتالى فلا يجوز له أن يدعى البطلان فى الاجراءات .

(١٩٧١/٦/٢٠ أحكام النقض س ٢٢ ق ١١٩ ص ٤٨٧ ،

١٩٥٠/١١/٧ س ٢ ق ٥٦ ص ١٣٩)

٢٢٧٧ - الاستجواب المحظور قانونا فى طور المحاكمة إنما قصد به مصلحة المتهم وحده ، فله أن ينزل عن هذا الحق صراحة أو ضمنا بعدم اعتراضه هو أو المدافع عنه على الاستجواب وبالإجابة على الأسئلة الموجهة

اليه .

(١٩٧٠/١٢/٢٠ احكام النقض س ٢١ ق ٢٩٦ ص ١٢٢٤)

٢٢٧٨ - ان حظر الاستجواب انما قرر لمصلحة المتهم ، فللمتهم ان يقبل استجوابه ولو ضمنا ، ولا بطلان الا اذا حصل الاستجواب بعد اعتراض المتهم أو اعتراض محاميه .

(١٩٥١/١٠/٢٩ احكام النقض س ٣ ق ٤٦ ص ١١٥)

٢٢٧٩ - ان كان الثابت بمحضر الجلسة ان المحكمة سالت المتهم عن تهمة فانكرها وفص روايته عن اخاذه فوجهت اليه بمص اسئلة فاجاب عليها دون اعتراض من احد فلا يقبل النعي عليها بانها حاللت المادة ١٣٧ بحقيق جنايات .

(١٩٤٦/٢/٣٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٩ ص ٨٠)

٢٢٨٠ - ان تحريم استجواب المتهم حق مقرر لمصلحة المتهم نفسه ، فله ان يتنازل عنه بطلب استجوابه أو باجابته اختيارا عن الاسئلة التي توجهها المحكمة ، كما ان له الحق اذا شاء في ان يمتنع عن الاجابة أو عن الاستمرار فيها ولا يمد قانونا هذا الامتناع قرينة ضده .

(١٩٣٥/٥/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٦٩ ص ٤٧١)

٢٢٨١ - اذا سالت المحكمة المتهم عما نسب اليه فاعترف بما وقع منه وتطوع لذكر تفصيلات الحادثة فناقشته المحكمة في اعترافه فاجابها على ما وجهت اليه من الاسئلة ولم يعترض الدفاع على ذلك فلا مخالفة فيما فعلت .

(١٩٣٣/٥/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٣٥)

ص ١٨٩)

الدفع ببطلان الاستجواب

٢٢٨٢ - من المقرر ان حق المتهم في الدفع ببطلان الاجراءات المبني على ان المحكمة استجوبته يسقط وفقا للمادة ١/٢٢٣ اجراءات جنائية اذا حصل الاستجواب بحضور محاميه ولم يبد اعتراضا عليه ، لان ذلك يدل على ان مصلحة لم تضار بالاستجواب وبالتالي لا يجوز له ان يدعى ببطلان

الاجراءات *

(١٩٦٦/٣/٧ أحكام النقض س ١٧ ق ٥٤ ص ٢٧٣)

٢٢٨٣ - إذا كان الثابت بمحضر الجلسة أن المحكمة استجوبت الطاعن بحضور محاميه الذي لم يعترض فلا يكون ثمة شيء يعيب الاجراءات .
(١٩٦١/٦/٢٦ أحكام النقض س ١٢ ق ١٤٠ ص ٧٣٢)

مادة ٢٧٥

بعد سماع شهادة شهود الالبات وشهود النفي يجوز للنيابة العامة وللمتهم وكل من باقى الخصوم فى الدعوى أن يتكلم *

وفى كل الاحوال يكون المتهم آخر من يتكلم *

وللمحكمة أن تمنع المتهم أو محاميه من الاسترسال فى المرافعة اذ خرج عن موضوع الدعوى أو كرر القواله *

وبعد ذلك تصدر المحكمة قرارها باقفال باب المرافعة ، ثم تصدر حكمها بعد المناولة *

- الفقرة الأولى والثانية تعابلان المادة ١٣٨ من القانون السابق ، وأما الفقرة الثالثة والرابعة فلا مقابل لهما فى القانون السابق *

الأحكام

٢٢٨٤ - توجب المادة ٢٧٥ اجراءات جنائية أن يكون المتهم آخر من يتكلم ، فإذا كان الثابت أن المتهم بعد أن أبدى محاميه دفاعه قد سمعت المحكمة مرافعة النيابة العامة ، الا أن ذلك لا يبطل المحاكمة مادام الطاعن لا يدعى فى طمته أنه طلب من المحكمة أن تسمعه بعد مرافعة النيابة فرفضت ذلك مما يعتبر معه أنه قد تنازل عن حقه فى أن يكون آخر من يتكلم ، باعتبار أنه لم يكن عنده أو لم يبق لديه ما يقوله فى ختام مراقفته *

(١٩٧٧/١٢/٥ أحكام النقض س ٢٨ ق ٢١٢ ص ١٠٤٣)

٢٢٨٥ - إذا كانت المحكمة قد فاتها أن تعطى المتهم الكلمة الأخيرة أمامها فله أن يطالبها بذلك ، فإذا هو لم يكن عنده أو لم يبق لديه ما يقوله

فى ختام المحاكمة ، ومن ثم فلا يقبل منه الاعتراض على ذلك لدى محكمة النقض .

(١٥/١١/١٩٧٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢٠٥ ص ٩٠٥ ،
١٩٤٥/٢/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٩٢ ص ٦٣٩)

٢٢٨٦ - تقديم المدعى بالحق المدني مذكرة فى فترة حجز الدعوى للحكم اورد الحكم مؤدى ما ورد بها من دفاع . وخبر هذه المذكرة مما يعيد اطلاق المتهم أو المدافع عنه عليها أو اعلانها لى منهما . يخل بحق المتهم فى الدفاع لما تنص به المادة ٢٧٥ من قانون الاجراءات الجنائية من ان المتهم آخر من يتكلم .

(٢٥/٢/١٩٨١ أحكام النقض س ٢٢ ق ٢٨ ص ١٨٢)

٢٢٨٧ - اذا كانت المحكمة الاستثنائية بصد ان حجزت القضية للحكم عادت وصرحت للمدعى بالحق المدني بتقديم مذكرة بعد اعلانها للطاعن ثم حجزت القضية للحكم لجلسة أخرى ، وفيها أصدرت الحكم المطعون فيه دون ان يبدى الطاعن دفاعه ردا على المذكرة المقدمة من المدعى المدني كان هذا مبطلا لاجراءات المحاكمة لاخلاله بحق الدفاع . ولا يغير من ذلك ان يكون قد وقع على تلك المذكرة شخص وصف نفسه بأنه وكيل المتهم ما دامت صفة صاحب هذا التوقيع ليست ثابتة .

(٢/٣/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ٣٠٣ ص ٧٩٩)

٢٢٨٨ - متى كان المتهم لم يطلب ان تكون له الكلمة الأخيرة ولا يدعى أن احدا منعه من ذلك فلا يحق له أن ينمى على الحكم شيئا فى هذا الصدد .

(٢٨/١٢/١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٦٢)

(ص ٧١٧)

٢٢٨٩ - ليس للمتهم ان ينمى على اجراءات المحاكمة أنها وقع فيها اخلال بحقه فى الدفاع على أساس أنه لم يكن آخر من يتكلم ، فان سكوته عن التعقيب يدل فى ذاته على أنه لم يكن لديه ما يقوله .

(١/٦/١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦١٥ ص ٥٨٠)

٢٢٩٠ - تنص المادة ٢٧٥ اجراءات جنائية بأن المتهم آخر من

يتكلم ، ولما كانت المحكمة الاستئنافية قد قررت حجز القضية للحكم وصرحت بتقديم مذكرات ومستندات في اسبوع تم أصدرت الحكم المطعون فيه بعد ان استبعدت مستندات الطاعن المقدمة في ١٩٧٢/٢/٥ ومذكره المقدمة في ١٩٧٢/٢/٨ لتقديمها بعد الميعاد المحدد وقبلت مذكرة المدعية بالحق المدني المقدمة هي الاخرى بعد الميعاد والتي تأسر عليها في ١٩٧٢/٤/٦ من محامى الطاعن باستلامه صورة منها وبانه مع تمسكه بدفاعه والمستندات المقدمة منه يحتفظ لنفسه بحق الرد عليها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه صدر دون ان يبدي الطاعن دفاعه ردا على المذكرة المقدمة من المدعية بالحق المدني وقبلتها المحكمة فان ذلك يبطل اجراءات المحاكمة لاخلاله بحقوق المتهم في الدفاع .

(١٩٧٣/٥/٢٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٣٩ ص ٦٧٢)

٣٣٩١ - انه وان كان يجب ان يكون المتهم آخر من يتكلم الا أنه اذا كان الثابت بمحضر الجلسة أن المتهم بعد أن أبدى محاميه دفاعه سمعت المحكمة المدعى بالحق المدني ثم لم يدع المتهم أنه طلب الى المحكمة أن تسمعه غرضت مما يعتبر أنه تنازل عن حقه ولم يجد فيما أبداه المدعى المدني ما يستوجب ردا من جانبه ، فذلك لا يبطل المحاكمة .

(١٩٥١/١٢/٣١ أحكام النقض س ٣ ق ١٣٢ ص ٣٤٧)

٣٣٩٢ - اذا ترافعت النيابة العامة والمدعى بالحق المدني بعد سماع شهادة الشهود فلا مانع في القانون يمنع من ذلك ، انما المنوع أن لا يكون المتهم آخر من يتكلم .

(١٩٤٨/١٢/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٦٢ ص ٨٥)

٣٣٩٣ - اذا سمعت محكمة الجنايات اقوال الشاهد عن التهمة المسندة للمتهم بعد أن أبدى هذا الأخير دفاعه وحكمت في الدعوى قبل أن تطلب من المتهم الرد على ما جاء في اقوال الشاهد تعين نقض الحكم لوقوع بطلان جوهرى في الاجراءات .

(١٩٢٣/٤/٢ المجموعة الرسمية ص ٢٧ ق ٩٧)

٣٣٩٤ - من المقرر قانونا أنه لا يلزم اعلان المتهم بالجلسة التى حددت لصدور الحكم فيها متى كان حاضرا جلسة المرافعة أو معلنا بها اعلانا صحيحا . طالما أن الدعوى نظرت على وجه صحيح في القانون واستوفى

كل خصم دفاعه وحجرت المحكمة الدعوى للحكم فيها ، فإن صلة الخصوم بها تكون قد انقطعت ولم يبق اتصال بها الا بالعدو الذي يصرح به المحكمة وتصبح القضية في هذه المرحلة - مرحلة المداولة واصدار الحكم - بين يدي المحكمة لبحثها والمداولة فيها ويمتنع على الخصوم ابداء رأى فيها .
(١٩٨٢/٢/٢٣ أحكام النقض س ٣٣ ق ٥٠ ص ٢٤٨ ،
١٩٨١/١٢/١ س ٣٢ ق ١٧٥ ص ١٠٠٥)

٢٢٩٥ - القانون لم يتضمن نصا يوجب بيان مواد الاتهام في محاضر الجلسات ولا يعيب الحكم خلو محضر جلسة النطق به من اثبات المتهم والدعى بالحق المدني طالما كانا قد حضرا الجلسة التي تمت فيها المحاكمة وصدر قرار التأجيل للنطق بالحكم في مواجهتها .
(١٩٨٠/٢/١٤ أحكام النقض س ٣١ ق ٤٧ ص ٢٤٢)

٢٢٩٦ - الحكم الصادر استثنائيا في مواد الجنح لا ينقض بناء على بطلان جوهرى في الاجراءات لمجرد أنه لم يذكر في محضر الجلسة أن المتهم كان آخر من سمعت أقواله .
(١٩٠٦/٤/٢٨ المجموعة الرسمية س ٧ ق ١٠٦)

٢٢٩٧ - لا يترتب على كون المتهم لم يكن آخر من يتكلم وجهه مهم لبطلان الحكم وموجب لنقضه متى ثبت أن النيابة العمومية لم تزد على طلباتها ولم يطلب المتهم أن يتكلم .
(١٩٠٠/٤/٧ المجموعة الرسمية س ٢ ص ٢٢٧)

٢٢٩٨ - لا يبطل الحكم اذا أجلت المحكمة النطق به لزم أكثر من المصرح به في المادة ١٧١ تحقيق جنايات حيث لم تصر هذه المادة على البطلان في هذه الحالة ، ولأن كل ما يريده المشرع من التشدد في سرعة اصدار الأحكام إنما هو ارشاد القضاة الى ما تقضى به المصلحة العامة من المبادرة الى الانتصاف للناس بعضهم من بعض مبادرة لا تراخى فيها .
وليس من مراده ابطال حكم قاض متخرج لا يبنى من الابطاء سوى فضل التروى وزيادة الامان .
(١٩٢٩/١/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٢٣ ص ١٤٦)

٢٢٩٩ - المادتان ٤٨ و ٥١ من قانون تشكيل محاكم الجنايات نصستا على وجوب الشروع في المداولة فوراً بعد اقفال باب المرافعة وعلى النطق بالحكم في نفس الجلسة أو التي تليها ، إلا أنهما لم تنصا على البطلان في عدم مراعاة ما قضت به . واذن فتأجيل النطق بالحكم إلى أكثر من المدة المقررة في المادة ٥١ لا يبطل الحكم لأن القاضي قد يضطر للتأجيل لزيادة البحث عن الحقيقة .

(١٩٢٩/١/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٩٧ ص ١١٨)

٢٢٣٠ - إذا أجلت المحكمة النطق بالحكم أكثر من مرة واحدة فلا يعد ذلك من الأسباب الموجبة لبطلان الحكم .
(١٩١٧/٣/١٧ المجموعة الرسمية س ١٨ ق ٨٦)

٢٣٠١ - ليس في قانون تحقيق الجنايات نص يقضى ببطلان الحكم إذا نطق به في جلسة بعد الجلسة التي تلي جلسة المرافعة .
(١٩٠٢/٥/١٠ المجموعة الرسمية س ٤ ق ٣٦)

٢٣٠٢ - ان المادة ١٧٥ تحقيق جنايات لا تحتم على المحكمة لصنود الحكم فوراً في نفس الجلسة التي حصلت فيها المرافعة إلا إذا كان المتهم مجبوساً ، فإذا كان مطلق السراح وتأجل الحكم ولو مرارا لم يكن ذلك التأجيل مبطلاً للأجراءات .
(١٨٩٨/٥/٢٨ الحقوق س ١٣ ق ٩٩ ص ٣٢٥)

مادة ٢٧٦

يجب أن يحذر محضر بما يجري في جلسة المحاكمة ، ويوقع على كل صفحة منه رئيس المحكمة وكاتبها في اليوم التالي على الأكثر .

ويشتمل هذا المحضر على تاريخ الجلسة ، وبين به ما إذا كانت علنية أو سرية ، وأسماء القضاة والكاتب وعضو النيابة المحضر بالجلسة وأسماء الخصوم والمدافعين عنهم وشهادة الشهود وأقوال الخصوم ، ويشار فيه إلى الأوراق التي تليت وسائر الإجراءات التي تمت ، وتدون به الطلبات التي قدمت أثناء نظر الدعوى وما قضى به في المسائل الفرعية ومنطوق الأحكام الصادرة وغير ذلك مما يجري في الجلسة .

ش راجع المادتين ١٤٦ ، ١٦٧ من القانون السابق .

الأحكام

٣٣٠٣ - عدم توقيع القاضى على محضر الجلسة لا يترتب عليه البطلان طالما أنه قد وقع على الحكم .

(١٦/١/١٩٧٧ أحكام النقض من ٢٨ ق ٢٠ من ٩٠)

٣٣٠٤ - متى كان محضر الجلسة وحدة كاملة لا فرق بين منته وهاشمه ، وكان عدم توقيع القاضى على محضر الجلسة لا يترتب عليه البطلان فان ما يثبت أمين السر فى هامش المحضر يكون صحيحا بصرف النظر عن عدم توقيع القاضى عليه ويعتبر بمثابة تصحيح لما دون خطأ فى منته ولا يجوز اثبات ما يخالف ذلك الا بطريق الظن بالتزوير . لأن الأصل فى الاجراءات الصحة ، ومن ثم فلا محل للنمى على تصحيح أمين السر لمحضر الجلسة دون الرجوع الى رئيس الدائرة متى كان ما أجراه أمين السر من تصحيح يتفق وحقيقة الواقع وتداركا لسهو منه .

(٢٠/٣/١٩٧٢ أحكام النقض من ٢٣ ق ٩٢ من ٤٢٣)

٣٣٠٥ - اغفال التوقيع على محاضر الجلسات لا اثر له على صحة الحكم .

(١٤/٢/١٩٨٤ أحكام النقض من ٣٥ ق ٣٠ من ١٤٩ .
١٩٨٢/٢/٩١ من ٣٣ ق ٣٥ من ١٨١ . ١٠/٨/١٩٧٩ من ٣٠ ق ١٥٩
من ٧٥٥ ، ١٤/٢/١٩٧٢ من ٢٣ ق ٤١ من ١٦٨)

٣٣٠٦ - ان مجرد عدم التوقيع على كل صفحة من صفحات محاضر الجلسات من رئيس المحكمة وكتبتها لا يترتب عليه بطلان الاجراءات ، مادام الطاعن لا يدعى أن شيئا مما دون فى تلك المحاضر مخالفا لحقيقة الواقع .

(٢٧/٢/١٩٦٧ أحكام النقض من ١٨ ق ٥٦ من ٢٨٧ .
٢/٦/١٩٦٦ من ١٧ ق ١٥٧ من ٨٣٣ ، ٢٦/٦/١٩٦٢ من ١٣ ق ٩٤٥
من ٥٧٦)

٣٣٠٧ - ان ما تنص عليه المادة ٢٧٦ اجراءات جنائية والنمى احوالت عليها المادة ٣٨١ من ذلك القانون من وجوب تحرير محضر بما يجرى فى جلسة المحاكمة يوقع رئيس المحكمة وكتبتها على كل صفحة منه فى اليوم التالى على الاكثر هو من قبيل تنظيم الاجراءات . ولم يفرض الشارع

جزاء على التأخير على التوقيع على محضر الجلسة كما فعل بالنسبة الى تأخير توقيع الأحكام .
(١٩٥٤/١٠/٢٦ أحكام النقض س ٦ ق ٤٦ ص ١٣٣)

٢٣٠٨ - عدم التوقيع من رئيس المحكمة على محضر الجلسة لا يبطل اجراءات المحاكمة وبخاصه اذا لم يدع الطاعن عدم موافقة ما ثبت به لما حصل فعلا .
(١٩٢٩/١٢/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٦١ ص ٤٠٧ ، ١٩٣٠/٢/١٣ ق ٣٩٤ ض ٤٦٧)

٢٣٠٩ - عدم تصديق القاضي على شهادة الشهود ، كموجب المادة ١٧٠ تحقيق جنايات ليس من الاجراءات التي يترتب عليها بطلان الحكم . ويكفي لتأدية غرض القانون أن يوقع القاضي بآخر محضر الجلسة الذي يشمل شهادة الشهود وغيرها .
(١٩٢٩/٢/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٥٠ ص ١٦١)

٢٣١٠ - لم يترتب القانون البطلان على مجرد عدم توقيع كاتب الجلسة على محضرها والحكم ، بل انه يكون لهما قوامهما القانوني بتوقيع رئيس الجلسة عليها .
(١٩٧٢/٢/١٤ أحكام النقض س ٢٣ ق ٤٢ ص ١٧٢ ، ١٩٦٥/٦/٢١ س ١٦ ق ١٢٠ ص ٦١١ ، ١٩٥٠/١٢/٢٥ س ٢ ق ١٢٠ ص ٢٢٥)

٢٣١١ - يكتسب محضر جلسة المحاكمة حجية ما ورد به ما دام لم يجر تصحيح ما اشتمل عليه بالطريق القانوني .
(١٩٦٧/٥/٨ أحكام النقض س ١٨ ق ١٢٠ ص ٦٢٨)

٢٣١٢ - محضر الجلسة وحده كاملة لا فرق بين متنه وهامشه ، ما دام ما ثبت في احدهما لم يكن محل طعن بالتزوير .
(١٩٦٤/٢/٣ أحكام النقض س ١٥ ق ٢١ ص ١٠٢)

٢٣١٣ - عدم تصديق القاضي على ما يدونه كاتب الجلسة في مواد المئجع عملا بما جاء في الماتين ١٧٠ و ١٨٦ تـ ج يترتب عليه بطلان

جوهرى .

(٢٨/٣/١٩٠٨ المجموعة الرسمية س ٩ ق ١٢٢)

٢٣١٤ - يعتبر محضر الجلسة حجة بما هو ثابت فيه ، ولا يقبل القول بمكس ما جاء به الا عن طريق الطعن بالتزوير كما رسمته المادة ٢٩٦ اجراءات جنائية ولا يقضى عن ذلك ابلاغ النيابة بأمر التزوير .
(١٠/٦/١٩٥٧ أحكام النقض س ٨ ق ١٧١ ص ٩٢٥)

٢٣١٥ - المقرر أنه لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من اثبات دفاع الخصم كاملا ، اذ كان عليه ان كان يهمة تدوينه أن يطلب صراحة اثباته في المحضر ، كما أن عليه ان ادعى أن المحكمة صادرت حقه في الدفاع قبل قفل باب المرافعة وحجز الدعوى للحكم ان يقدم الدليل على ذلك ، وأن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم والا لم تجز معاجته من بعد امام محكمة النقض على أساس من تقصيره فيما كان يتعين عليه تسجيله .

(٢/١/١٩٨٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ٢ ص ٢٣ ،
٢٤/٣/١٩٨٣ س ٢٤ ق ٨٨ ص ٤٣٢ ، ٢٧/١٠/١٩٦٩ س ٢٠ ق ٢٢٦
ص ١١٤٤)

٢٣١٦ - على الدفاع ان يطلب صراحة اثبات ما يهمة اثباته من الطلبات في محضر الجلسة حتى يمكنه فيما بعد أن يأخذ على المحكمة اغفالها الرد على ما لم ترد عليه .
(٨/١١/١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٨٠
ص ٦٤٢)

٢٣١٧ - ليس في القانون نص يحتم تدوين الدفاع تفصيلا بمحضر الجلسة ، فخلو المحضر من تلك التفصيلات لا يؤثر في الحكم ، وعلى من أراد من الخصوم اثبات أمر يهمة اثباته في محضر الجلسة أن يطلب الى المحكمة تدوينه أو أن يقدم به مذكرة كتابية ، فاذا هو لم يفعل فلا يقبل منه التظلم من اغفاله .
(٢٢/١١/١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١١٢
ص ٩٧)

٢٣١٨ - من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص
سائر بيانات الديباجة علماً. تاريخ صدوره .
(١٩٨٢/١٢/١٥ أحكام النقض س ٣٣ ق ٢٠٨ ص ١٠٠٤)

٢٣١٩ - تعتبر ورقة الحكم متممة لمحضر الجلسة في شأن اثبات
اجراءات المحاكمة .
(١٩٦٨/٢/٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٣٢ ص ١٨١ ،
١٩٦٩/١٢/٢٢ س ٢٠ ق ٢٩٧ ص ١٤٣٨)

٢٣٢٠ - يعتبر الحكم مكملًا لمحضر الجلسة في اثبات ما يتم أمام
المحكمة من الاجراءات التي لم تذكر بالمحضر .
(١٩٥٤/٥/١٨ أحكام النقض س ٥ ق ٢٢٢ ص ٦٦٣)

٢٣٢١ - لا يكمل الحكم محضر الجلسة إلا في خصوص اجراءات
المحاكمة دون أدلة الدعوى التي يجب أن يكون لها مصدر ثابت في
الأوراق .
(١٩٨٢/٢/٢٣ أحكام النقض س ٣٣ ق ٥٠ ص ٢٤٨ ،
١٩٥٦/١٠/٣٠ س ٧ ق ٣٠٢ ص ١٠٩٧)

٢٣٢٢ - من المقرر أن الحكم يكمل محضر الجلسة في اثبات ما تم
أمام المحكمة من اجراءات ومنها تلاوة تقرير التلخيص .
(١٩٧٢/٤/٣ أحكام النقض س ٢٣ ق ١١٤ ص ٥١٨ ،
١٩٧١/١/٣١ س ٢٢ ق ٣١ ص ١٢٢)

٢٣٢٣ - محضر الجلسة يكمل الحكم في بيان أسماء الخصوم
في الدعوى .
(١٩٧٣/١٠/١٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ٧٤ ص ٨٤٣)

٢٣٢٤ - يكفي أن يكون محل اقامة المتهم ومحل وقوع الجريمة
واردن في الحكم دون أن يكونا مذكورين في محضر الجلسة .
(١٩٠٣/١١/٢٨ المجموعة الرسمية س ٥ ق ٥٣)

٢٣٢٥ - من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص

بيان أسماء أعضاء الهيئة التي أصدرته .

(١٩٦٧/٢/٢١ أحكام النقض س ١٨ ق ٥٠ ص ٢٦٠)

٢٣٢٦ - من المقرر ان محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيان أسماء أعضاء الهيئة التي أصدرته . فتمت كان يبين من مراجعة محاضر جلسات محكمة أول درجة انه أثبت اسم القاضي الذي أصدر الحكم واسم ممثل النيابة وأمين السر واسم المحكمة فانه لا يعيب الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه ، خلو دييجته من هذا البيان .

(١٩٧٢/٥/٢٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٧٨ ص ٧٨٩ ،

١٩٧٢/٢/١٤ ق ٤٢ ص ١٧٢)

٢٣٢٧ - ان خلو محضر الجلسة من عبارة ما لا يدل حتما على عدم صدورها ، فاذا كانت هذه العبارة واردة في الحكم دون المحضر فهذا دليل كاف لاثبات صدورها فعلا .

(١٩٣٨/٥/٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢١٧

ص ٢٢٧)

٢٣٢٨ - لا يبطل الحكم خلو محاضر جلسات المحاكمة من بيان طلبات النيابة ، اذ ليس في القانون ما يوجب بيان وصف التهمة ومواد الاتهام في محاضر الجلسات .

(١٩٧٣/٣/٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ٦٢ ص ٢٨٤)

٢٣٢٩ - ليس في القانون ما يوجب بيان وصف التهمة كاملا في محاضر جلسات المحاكمة ، ومن ثم فان ما يعيبه الطاعن على الحكم المطعون فيه بالبطان في الاجراءات لخلو محاضر جلسات المحاكمة من بيان وصف التهمة وصفا شاملا لا يكون سديدا .

(١٩٦٤/٦/١ أحكام النقض س ١٥ ق ٨٩ ص ٤٥٧)

٢٣٣٠ - ليس في القانون نص يوجب بيان مواد الاتهام في محاضر الجلسات .

(١٩٦٧/١٠/١٦ أحكام النقض س ١٨ ق ١٩٤ ص ٩٦١)

٢٣٣١ - عدم التنويه في محضر الجلسة بأن المتهم مثل عن

اسمه ولقبه .. الخ ليس وجها للبطلان .
(١٩٠٣/١/١٠ المجموعة الرسمية س ٤ ق ٩٩)

٢٢٣٣ - القانون لا يوجب اثبات نص شهادة الشهود الغائبين
أو قدر معين منها في محضر جلسة المحاكمة ولا أن يتلوها رئيس المحكمة .
(١٩٧٣/١٢/١٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٥١ ص ١٢٣٦)

٢٢٣٣ - لا يعيب الحكم أنه لم يثبت بمحضر الجلسة أن شاهدا
سمع لم يكن موجودا خارج الجلسة وقد كان للمتهم ان يتقدم للمحكمة
بما لديه من اعتراض في هذا الشأن وما دام هو لم يفعل فليس له أن يثير
ذلك أمام محكمة النقض .
(١٩٥١/٣/١٢ أحكام النقض س ٢ ق ٢٨٣ ص ٤٧٩)

٢٢٣٤ - أنه وإن كان القانون يقضى بذكر سن كل شاهد
وصناعته ومحل اقامته بمحضر الجلسة إلا أن اغفال ذلك البيان لا يستوجب
بطلان الحكم ، على أنه إذا كان هذا الاغفال لم يجهل الشهود عند المتهم
ولا يدعى أنه ضرر بسببه فلا تكون له مصلحة من وراء اثارته .
(١٩٤٧/١١/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤١٥
ص ٣٩٨)

٢٢٣٥ - لا يعيب الحكم عدم ذكر سن الشاهد في محضر الجلسة ،
وكذلك الحال في اغفال اسم المحامي الذي ترفع عن المتهم بحضوره .
(١٩٤٠/٤/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٩٤ ص ١٦٩)

٢٢٣٦ - تصور محضر الجلسة عن ذكر القاب الشهود وصناعاتهم
ومحال اقامتهم لا يصح وجها للطعن ، لأن هذا القصور لا يجهلهم عند المتهم
وهم هم الذين عرفهم بالقابهم وصناعاتهم الثابتة بمحضر التحقيق
الابتدائي .
(١٩٢٩/٢/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٧٣
ص ١٨٤)

٢٢٣٧ - ان عدم اثبات جلوس قاض بدلا من آخر لسبب من
الأسباب في محضر الجلسة أو الحكم لا يمكن عده وجها من أوجه البطلان

ما دام الحكم في ذاته صحيحاً .

(١٥/٢/١٦٤٦ مجموعة المواعيد القانونية ج ٧ ق ١٣٧

ص ١٢٣)

٢٣٣٨ - ان عدم ترقيم صفحات محضر الجلسة وخلوه من ذكر
ممن الشاهد وصناعته ومحل سكنه لا يقضى البطلان ، على انه ما دام
الطاعن لا يدعى انه قد ضر بسبب اغفال هذه البيانات فلا تكون له مصلحة
من وراء اثارتها .

(٢٤/٢/١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢١٨

ص ٤٠٩)

٢٣٣٩ - اذا لم تذكر العلانية في محضر جلسة اول درجة ولا في
حكمها فلا يكون ذلك سبباً لنقض الحكم ما دامت قد ذكرت في محضر
جلسة الدرجة الاستئنافية وفي حكمها . وكذلك الحال اذا خلا محضر
الجلسة ان ذكر العلانية ، ولم يتمسك طالب النقض بذلك امام الدرجة
الاستئنافية ، ويكفى في اثبات العلانية ان يذكر في ذيل الحكم انه تلى
بالجلسة علناً ولو لم ينوه بالمحضر على ان الجلسة كانت علنية .
(٣٠/١٠/١٩٢٣ المجموعة الرسمية ص ٢٧ ق ٣٧)

٢٣٤٠ - من المقرر انه لا عبرة بالخطأ المادى الواقع بمحضر
الجلسة ، وانما العبرة هي بحقيقة الواقع بشأنه .

(٢٥/١/١٩٨٣ أحكام النقض ص ٣٤ ق ٣٠ ص ١٦٩ ،

٥/٣/١٩٧٨ ص ٢٩ ق ٤٠ ص ٢٢٠ ، ٢١/٥/١٩٧٢ ص ٢٣ ق ١٧٣

ص ٧٧٤)

٢٣٤١ - الخطأ المادى في تدوين محاضر الجلسات لا يستلزم
الانتجاء الى الطعن بطريق التزوير على الوجه الذى رسمه القانون للطعن على
الاجراءات المثبتة بمحضر الجلسات والاحكام ما دام هذا الخطأ واضحاً .
(٢٧/٥/١٩٦٣ أحكام النقض ص ١٤ ق ٨٩ ص ٢٥٦)

٢٣٤٢ - تأجيل نظر الدعوى لاعلان المدعى بالحقوق المدنية
ثم اصدار الحكم فى الجلسة التالية بالبراءة ورفض الدعوى المدنية دون ثبوت
خسوره أو اعلانه لاضطراب وغموض البيانات المثبتة بمحضر الجلسة ،

اخلال بحق الدفاع وبطلان في الاجراءات .

(١٢/٣/١٩٧٣ احكام النقض س ٢٤ ق ٦٩ ص ٣٢٢)

٢٣٤٣ - متى كان الطاعن لم يثر أمام المحكمة الاستئنافية نعيه يخلو محاضر جلسات محكمة اول درجة من اثبات حضور المتهمين والمدافعين عنهم وأوجه دفاعهم فلا يقبل منه اثاره ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
(١٤/٢/١٩٧٢ احكام النقض س ٢٣ ق ٤٢ ص ١٧٢)

٢٣٤٤ - اذا كان الطاعن يبني طعنه على أن المحاكمة وقعت باطله ، اذ أن محضر الجلسة تتمسك قراءته فلا يمكن معرفة ما تم أمام المحكمة ، ولم يكن قد عين مطننا واحدا على ذات الاجراءات التي تمت في مواجهته والمقروض قانونا أنها وقعت صحيحة ، فهذا الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه ، وخصوصا اذا كان محضر الجلسة ميسورا قراءته ،

(٦/١٢/١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٠٢)

ص ٦٦٤)

٢٣٤٥ - للقاضي سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب صاحب الشأن أن يأمر قلم الكتاب بحذف الكلمات والجمل التي يرى أنها ماسة بالكرامة .

(قنسا الابتدائية ٩/٢/١٩٣٣ المجموعة الرسمية س ٣٤)

ق ١٤٤)

مادة ٢٧٦ مكررا

يحكم على وجه السرعة في القضايا الخاصة بالأحداث وخاصة بالجرائم المنصوص عليها في الأبواب الأول والثاني والثاني مكررا والثالث والرابع والرابع عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٠٢ و ٣٠٦ و ٣٠٧ و ٣٠٨ من قانون العقوبات اذا وقعت بواسطة الصحف والقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والدخان الملحق بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ .

ويكون تكليف التهم بالخطور امام المحكمة في القضايا المبينة بالفقرة السابقة قبل انعقاد الجلسة بيوم واحد كامل في مواد الجناح وثلاثة ايام

كاملة في مواد الجنايات غير مواعيد مسافة الطريق .

ويجوز أن يكون الاعلان بواسطة أحد المحضرين أو أحد رجال السلطة العامة .

وتنظر القضية في جلسة تعقد في ظرف اسبوعين من يوم إحالتها
على المحكمة المختصة ، وإذا كانت القضية محالة على محكمة الجنايات ،
يقوم رئيس محكمة الاستئناف المختصة بتحديد جلسة في الموعد المذكور .

- مضافة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٩/٥/١٩٥٧ ، ونشر في
١٩٥٧/٥/١٩ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ تحت المادة ٦٤ .

الفصل السابع

في الشهود والأدلة الأخرى

مادة ٢٧٧

يكلف الشهود بالحضور بناء على طلب الخصوم بواسطة أحد المحضرين أو أحد رجال الضبط قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة غير مواعيد المسافة ، إلا في حالة التلبس بالجريمة ، فإنه يجوز تكليفهم بالحضور في أى وقت ولو شفهيًا بواسطة أحد ماموري الضبط القضائي أو أحد رجال الضبط . ويجوز أن يحضر الشاهد في الجلسة بغير إعلان بناء على طلب الخصوم .

وللمحكمة أثناء نظر الدعوى أن تستدعي وتسمع أقوال أى شخص ولو باصدار أمر بالضبط والاحضار إذا دعت الضرورة لذلك ، ولها أن تأمر بتكليفه بالحضور في جلسة أخرى .

وللمحكمة أن تسمع شهادة أى إنسان يحضر من تلقاء نفسه لابتداء معلومات في الدعوى .

- الفقرة الأولى تقابل المادتين ١٤٠ و ١/١٦٦ من القانون السابق . والفترة الثانية تقابل المادة ٢٦ من قانون تشكيل محاكم الجنايات . ولابد أن الوارد في الفقرة الثالثة كان مقروا في المادة ١/٧٤ من القانون السابق بالنسبة لفاضى التحقيق .

الأحكام

تعريف الشهادة

٣٣٤٦ - الشهادة في الأصل هي تقرير الشخص لما يكون قد رآه أو سمعه بنفسه أو أدركه على وجه العموم بحواسه .

(١٩٧٨/٢/٦ أحكام النقض س ٢٩ ق ٢٥ ص ٣٦)

لا يجوز رفض سماع الشاهد مسبباً

٢٣٤٧ - خوض المحكمة في الموضوع المراد الاستشهاد به والقول بعدم جدوى سماع الشهود هو افتراض من مذهبها قد يدحضه الواقع ، فتقدير أقوال الشاهد يراعى فيها كيفية أدائه للشهادة والمناقشات التي تدور حول شهادته .

(١٩٧٧/٢/١٤ أحكام النقض س ٢٨ ق ٥٨ ص ٢٦٤)

٢٣٤٨ - لا يصح للمحكمة استباق الرأي بالحكم على شهادة شاهد بالقول بأنها غير مجدية قبل أن تسمعه لتقف على حقيقة الأمر فيما أثاره اتهم من دفاع في هذا الصدد ، لاحتمال أن تسفر مناقشته عن حقيقة قد يتغير بها وجه الرأي في الدعوى .

(١٩٦٦/١١/٢٨ أحكام النقض س ١٧ ق ٢١٧ ص ١١٥٤)

٢٣٤٩ - ان القانون يوجب سؤال الشاهد أولاً وعندئذ يحق للمحكمة أن تبني ما قرأه في شهادته .

(١٩٥٨/٣/١٧ أحكام النقض س ٩ ق ٨٠ ص ٢٩١)

٢٣٥٠ - لا يجوز للمحكمة أن ترفض طلب سماع شاهد بدعى انه سوف يقول لها اذا ما سئل أقوالاً معينة أو أنها سوف تنتهي على كل حال الى حقيقة معينة بغض النظر عن الأقوال التي يمل بها أمامها ، ذلك لأنها في هذه الحالة إنما تبني حكمها على افتراضات تفترضها وقد يكون الواقع غير ما افترضت فينبى الشاهد بشهادة أمامها بالجلسة بأقوال من شأنها أن تغير النظر الذي بدا لها قبل أن تسمعه ، كما أن تقدير المحكمة لشهادة الشاهد لا يقتصر على الحكم على أقواله المجردة ، بل وبالمناقشات التي تدور حول شهادته أثناء الادلاء بها وكيفية أدائه بالشهادة .

(١٩٥١/٦/١٤ أحكام النقض س ٢ ق ٤٤٤ ص ١٢١٦)

٢٣٥١ - لا جدال في أن لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تقدير أقوال الشهود والأخذ بما تطعن اليه منها وتطرح ما عداه ، الا أن محل هذا أن تكون قد سمعتهم وناقشتهم في أقوالهم حتى يتسنى لها وزنها ومعرفة غشها من سمينها ، أما أن تحكم عليهم قبل أن تسمعهم بأنهم كاذبون وأنها

لن تصدقهم مهما تكن شهاداتهم فهذا ليس من حقها .
(١٩٤٥/١٢/٢٤) مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٦
ص ٣٥ ، ١٩٤٨/١٢/٦ ق ٧٠٨ ص ٦٦٨)

٢٣٥٢ - لا يجوز للمحكمة أن تتكهن أو تفترض أقوالا أو روايات لشاهد لم تسمعه بنفسها . فإذا كان الدفاع عن المتهم قد طلب إلى المحكمة سماع شهادة عسكري مسلم في التحقيق بوجوده بمكان الحادث ، فلا يجوز لها متى كان الميسور الاعتداء إليه من واقع دفاتر البوليس أن لا تستجيب إلى هذا الطلب متعلقة لذلك بأقوال افترضت أنه سيقولها إذا ما سمع أمامها .

(١٩٤٧/٥/١٢) مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٦٧
ص ٣٤٦)

صور يجوز فيها عدم سماع الشاهد

٢٣٥٣ - أن تقدير ضرورة سماع شاهد النفي أمر تستقل به محكمة الموضوع إذ هو يتعلق بسلطتها في تقدير الدليل . ومن ثم فإنه إذا كان الحكم قد رفض طلب سماع المقاتل الذي أعاد إقامة البرج المنهار بسبب أنه لم يشترك في التنفيذ الأول موضوع الانهمار ، وأن التقرير الفني الخاص بالموضوع تعرض لكافة الاحتمالات التي أحاطت بالحادث فإنه لا تترتب على المحكمة أن هي أطمأنت إلى التقرير الفني المقدم في الدعوى ورفضت سماع شاهد النفي ما دامت قد عللت هذا الرفض تعليلا مقبولا .
(١٩٦٩/١١/١٧) أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٦٠ ص ١٢٨٠)

٢٣٥٤ - أن استدعاء النيابة الطبيب لسماع أقواله بناء على طلب المتهم ورده بإشارة تليفونية تفيد اعتذاره عن الحضور لعدم وجود معلومات لديه تفيد المتهم ليس فيه ما يشوب الاجراءات في شيء .
(١٩٥٨/١/٢٧) أحكام النقض س ٩ ق ٢٧ ص ٩٩)

٢٣٥٥ - المحكمة غير ملزمة بسماع شهود النفي الذين تنازل الدفاع عنهم .
(١٩٤٧/١٢/٢٩) مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٧٦
ص ٤٤٠)

٢٣٥٦ - إذا كان عدم سماع المحكمة الشهود راجعا الى عدم الاستدلال عليهم وكان المتهم مع تمهده بالارشاد عنهم وتأجيل القضية عدة مرات لاتمام ذلك لم يذكر للمحكمة أنه قد صار ممكنا الاحتذاء اليهم وسماعهم فلا يقبل منه النعى على الحكم لهذا السبب .

(١٩٤٨/٥/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٠٥ ص ٥٦٣)

٢٣٥٧ - ان المحكمة بالبداة لا تسمع سوى الشهود الذين يمكن اعلانهم .

(١٩٤٥/٣/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٣ ص ٦٦٨)

٢٣٥٨ - يجوز لمحكمة الموضوع ألا تسمع شهود النفي اذا رأت أن شهادتهم غير متعلقة بموضوع الدعوى المطلوب سماعهم فيها .

(١٩٣٨/١٢/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣١٠ ص ٤٠٢)

حق المحكمة في سماع أى شاهد

٢٣٥٩ - يجوز استدعاء الضباط وقضاة التحقيق وأعضاء النيابة وكذلك كتبة التحقيق شهودا في القضايا التي لهم فيها عمل متى رأت المحكمة أو السلطة التي تؤدي الشهادة أمامها محلا لذلك .

(١٩٨٧/٢/٥ الطعن رقم ٦٢٠٠ لسنة ٥٦)

٢٣٦٠ - من حق المحكمة أن تستدعي وتسمع اقوال أى شخص لم يكن قد سبق اعلانه قبل الجلسة بالحضور أمامها ولا جناح عليها ان هو اخفت باقواله واستندت اليها في قضائها .

(١٩٥٦/٦/٤ أحكام النقض س ٧ ق ٢٢٣ ص ٨٠٣ ، ١٩٥١/١١/٢٧ س ٢ ق ٢٨٧ ص ٧٥٨)

٢٣٦١ - للمحكمة أن تسمع شهودا من الحاضرين بالجلسة . وما دام المتهم لم يمترض على سماعهم أو على تحليفهم اليقين فلا يحق له

أن يثير ذلك امام محكمة النقض .

(١٩٥١/١٢/٢١ أحكام النقض س ٣ ف ١٣٥ ص ٣٥٣)

٢٣٦٢ - المجنى عليه لا يصبر حصصاً لثمتهم بل خصم المتهم في الدعوى الجنائية هو النيابة العمومية . وادن فنمنحكه ان تسمع المجنى عليه في الدعوى كشاهد على المتهم .

(١٩٥١/٣/١٢ أحكام النقض س ٢ ف ٢٨٧ ص ٧٥٨)

٢٣٦٣ - اذا كان الثابت ان والد المجنى عليه لم يبد منه اثناء المحاكمة سوى أنه تقدم الى المحكمة الاستئنافية وعرف أن ابنه الذي لم يسأل امام محكمة الدرجة الاولى حضر معه وأنه يطلب سماعه فأجابته المحكمة الى ما طلب فليس في ذلك ما يؤثر على صحة اجراءات المحاكمة . اذ هذا لا يصدو أن يكون مجرد تنبيه اني انه لا حاجة الى تأجيل الدعوى لاعلان المجنى عليه لوجوده في دار المحكمة عند نظر القضية .

(١٩٤٨/٣/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ف ٥٥٣)

ص ٥١٥)

٢٣٦٤ - ما دام ان القانون لم يجعل لأي خصم في الدعوى سوى حق الاعتراض على سماع شهادة الشاهد الذي لم يغلب بالحضور بناء على طلبه او لم يعلن به اسمه . ثم لم يرب أي بطلان على سماع مثل هذا الشاهد او بطلت المحاكمة الاعتراض وسعته . وما دام أنه لم يحرم سماع شهادة الشهود ادين يرى المحكمة الجنائية سماعهم فلا وجه للبحث في طريقه استبعاد هؤلاء الشهود ولا في البواعث التي ادت بالمحكمة الى هذا الاستبعاد . كما لا محل لقول بحريم سماع شهادة من يتقدم من تلقاء نفسه الى ساحة المحكمة طالبا سماع شهادته بعله أن مثل هذا الشاهد مريب ، فانه اذا صح ان من يحضرون من تلقاء أنفسهم للشهادة يكونون مندفعين بعامل التحيز لمصلحة المتهم أو المجنى عليه فانه يصح أيضا أنهم يكونون مندفعين بدافع احقاق الحق في ذاته . كل ما في الأمر أن على محكمة الموضوع أن تلاحظ ظروف عرض الشاهد نفسه على القضاء وأن تمكن من أن ترفض معارضته في سماعه من أن يقدم لها ما ينقض شهادته وأن تعطيه من الوقت ما يكفي لتحضير أدلته في هذا الصدد .

(١٩٣٢/٣/٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ف ٣٤٢)

ص ٤٩٢)

طريقة اعلان الشهود

٢٣٦٥ - تكليف شهود الاثبات بالحضور امر منوط بالنيابة العامة ولا شأن للمتهم به .

(١٩٦٩/١٢/٨ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٨٣ ص ١٣٨٤)

٢٣٦٦ - تكليف شهود الاثبات بالحضور منوط بالنيابة العامة ولا شأن للمتهم به حتى يسوغ معه القول بأن الطاعن قصد تعطيل الفصل في الدعوى حين أصر على طلب سماع شاهدى الاثبات الفائتين .

(١٩٦٦/١٠/٢٤ أحكام النقض س ١٧ ق ١٨٩ ص ١٠١١)

٢٣٦٧ - ان القانون قد بين الطريق الواجب اتباعه بصدد اعلان الشهود ، فاذا كان المتهم لم يعلن موظفا لسؤاله كشاهد نفى - كما تقضى بذلك المادة ١٨ من قانون تشكيل محاكم الجنايات - بل اقتصر الدفاع عنه على طلب استدعاء المحكمة له ، فاطراح المحكمة لهذا الطلب لا يعد اخلالا بحق الدفاع ، اذ للمحكمة فى هذه الحالة - بصريح نص المادة ٤٦ من قانون تشكيل محاكم الجنايات - السلطة فى تقرير ما اذا كانت الدعوى بحاجة الى سماع مثل هذا الشاهد أم لا ، فاطراحها لهذا الطلب فيه ما يفيد بذاته انها رأت عدم حاجة الدعوى الى سماعه .

(١٩٥٠/١٢/٥ أحكام النقض س ٢ ق ١٢٠ ص ٣٢٥)

٢٣٦٨ - اذا كان المتهم قد تمسك بضرورة سماع شاهده من شهود الاثبات تنازلت النيابة عن سماعه فاستجابت المحكمة لطلبه وكلفت النيابة غير مرة اعلانه ، فانه يكون من الواجب عليها أن تعمل على احضاره ما دام ذلك ممكنا ، لتعلق حق المتهم بوجود سماعه باعتباره شاهدا على أساس أنه اعمده شاهد نفى له ، ولا يرد على ذلك بأنه هو لم يعلنه وفقا للقانون ما دامت المحكمة نفسها هى التى كلفت النيابة اعلانه مع تصريح الدفاع امامها بأنه مستعد لذلك .

(١٩٤٨/٣/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٦٥)

(ص ٥٢٨)

٢٣٦٩ - استدعاء الطبيب الشرعى بطريقة الاعلان ليس واجبا قانونا ، لأن علة الاعلان الاحتياط ضد المطلوب حضوره لترتيب حكم القانون

عليه ان تخلف عن الحضور ، فان أمكن للمحكمة او للنيابة أن يستحضره بغير هذا فلا مصلحة في الاعتراض على ذلك .

(ص ٧٢)
(١٩٢٨/١٢/٢٠) مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٥٧

مسود لمن يجوز استدعاؤه من الشهود

٢٣٧٠ - من المقرر أنه ليس في القانون ما يمنع استدعاء الضباط وقضاة التحقيق وأعضاء النيابة شهودا في القضايا التي لهم عمل فيها الا أن استدعاء أي منهم لا يكون الا متى رأت المحكمة او السلطة التي تؤدي الشهادة أمامها محلا لذلك .

(١٩٧٧/١٢/٤) أحكام النقض س ٢٨ ق ٢٠٨ ص ١٠١٦)

٢٣٧١ - ليس في القانون ما يمنع استدعاء الضباط وقضاة التحقيق وأعضاء النيابة شهودا في القضايا التي لهم عمل فيها . الا أن استدعاء أي منهم لا يكون الا متى رأت المحكمة او السلطة التي تؤدي الشهادة أمامها محلا لذلك .

(١٩٦١/١/٩) أحكام النقض س ١٢ ق ٧ ص ٥٨)

مادة ٢٧٨

ينادى على الشهود باسمائهم . وبعد الاجابة منهم يعجزون في القرعة المخصصة لهم ، ولا يخرجون منها الا بالتوالي لتنادية الشهادة أمام المحكمة . ومن تسمع شهادته منهم يبقى في قاعة الجلسة الى حين اقفال باب المرافعة ما لم ترخص له المحكمة بالخروج . ويجوز عند الاقتضاء أن يبعد شاهد أثناء سماع شاهد آخر . وتسوغ مواجهة الشهود بعضهم ببعض .

- تقابل الفقرة الثانية من المادة ١٦٦ من القانون السابق .

الأحكام

٢٣٧٢ - لا توجب المادة ٢٧٨ اجراءات جنائية على المحكمة سماع الشهود جميعا في جلسة واحدة أو ضرورة اجراء مواجهة بينهم وان سمغت ذلك ولم يرتب القانون البطلان على مخالفة الاجراءات المنصوص عليها

في المادة المذكورة .

(١٩٧٠/٢/٨ احكام النقض س ٢١ ق ٥٩ ص ٢٣٨)

٢٣٧٣ - من المقرر أن المادة ٢٧٨ اجراءات جنائية التي تنظم اجراءات المناذاة على الشهود وسماع اقوالهم ، لم ترتب على مخالفة الاجراءات أو عدم الاشارة الى اتباعها في محضر الجلسة بطلانا .
(١٩٦٣/١٢/٩ احكام النقض س ١٤ ق ١٦٢ ص ٨٩٤)

٢٣٧٤ - ان المادة ١٦٦ تحقيق جنابات وان كانت قد أوجبت ابعاد الشهود عن قاعة الجلسة ثم استدعائهم اليها واحدا بعد الآخر ، الا أنها لم ترتب على مخالفة ذلك بطلانا ما ، وكل ما في الامر أن المحكمة تراعى في تقدير شهادة الشاهد أنها أديت في هذا الظرف . وعلى كل حال فما دام الشاهد قد سمع بعد تحليفه اليمين بحضور المتهم ولم يمترض على سماعه فان حقه في الاعتراض يسقط لعدم تمسكه به في حينه .
(١٩٣٨/٥/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢١٥ ص ٢٢٦)

٢٣٧٥ - لا وجه للنقض في حالة ما اذا سمعت شهادة بعض الشهود في جلسة الصباح وتركوا احرارا الى جلسة بعد الظهر هم والشهود الذين لم تكن سمعت شهادتهم فامكنهم الاختلاط ببعضهم البعض .
(١٩٢٠/٤/٢٤ المجموعة الرسمية س ٢٢ ق ١٨)

٢٣٧٦ - قضت المادة ١٦٦ جنابات بأن يقاد الشهود لغرفة تخصص لهم ولا يخرجون منها الا بالتوالي لتأدية الشهادة أمام المحكمة ، والغرض من ذلك منع الشهود الذين تسمع شهادتهم من الوجود في الجلسة وقت تأدية شهادة الذين قبلهم . وبناء عليه لا تنطبق على حالة ما اذا تمكن الشهود الذين لم تسمع شهادتهم من الاختلاط مع من سمعت شهادتهم أثناء الفترة التي توسطت جلستى الصباح والمساء .
(١٩١١/١/٢٨ المجموعة الرسمية س ١٢ ق ٣٤)

٢٣٧٧ - اذا طلب الدفاع عن المتهم من المحكمة ابعاد بعض شهود الانبئات عن قاعة الجلسة ريثما يسمع شهود النفي خشية التأثير عليهم وفوضى الرأي للمحكمة في ذلك ، ثم عارضت النيابة في هذا الطلب

فلم تجبه المحكمة فهذا من حقها ولا تثريب عليها فيه ، حتى ولو كانت لم تشر اليه في حكمها لتعلقه بإجراءات التحقيق بالجلسة التي تفصل فيها المحكمة أثناء سير الدعوى وقبل صدور الحكم فيها .

(١٩٣٦/١١/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢ ص ٢)

٣٣٧٨ - سماع المحكمة الجزئية شهادة شهود مجتمعين غير مفرق بينهم مهما يكن فيه من الخل فانه ممتنع ببقية دليل الاثبات ، ويكفى أن يعرض أمره على المحكمة الابتدائية او المحكمة الاستئنافية ، ولكل منهما السلطة المطلقة في تقدير فيمة الدليل المستفاد من شهادة الشهود التي أخذت على هذا الوجه والعمل بما تنفذه من صدقها أو عدم صدقها .

(١٩٣١/١٢/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٠٦)

(ص ٢٧٧)

٣٣٧٩ - ان الاجراء الذي نصت عليه المادة ١٦٦ تحقيق جنايات خاصا بوجوب الاحتياط لمنع بعض الشهود سماع شهادة الآخرين ومنع اختلاط من شهد منهم بمن لم يشهد بعد انما هو مقصور على الشهود الذين حضروا الى المحكمة لاداء الشهادة ، وليس الغرض من سماع شهود آخرين مما فيه معنى التجزئة المنافية لذلك الاحتياط .

(١٩٣٠/١١/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٠٧)

(ص ١١٩)

٣٣٨٠ - لا شيء يمنع المحكمة من اعادة سماع من سمعت شهادته في جلسة سابقة ولئن كان من غير الممكن في هذه الجلسة تلافي اتصال هذا الشاهد بباقي الشهود فان هذا أمر لا يوجب بطلان انشهادة في ذاتها وانما هو من العوامل التي تلاحظ في تقدير قيمتها فقط .

(١٩٣٠/٦/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٦٠ ص ٥٣)

٣٣٨١ - لا تبطل اجراءات المحاكمة اذا سمعت المحكمة شهادة ساهد كان موجودا بالجلسة بعد تحليفه اليمين وبخاصة اذا كان المتهم لم يبد أمام المحكمة اعتراضا ما على الاستشهاد به ولا على تحليفه اليمين ، لان المادة ١٦٦ تحقيق جنايات التي تقضى بوجوب ايجاد الشهود في غرفة

نخصص لهم لم ينص على بطلان ما يخالف ذلك .
(٢٨/٣/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٠٨
ض ٢٥٣)

مادة ٢٧٩

إذا تغلف الشاهد عن الحضور أمام المحكمة بعد تكليفه به جاز الحكم عليه بعد سماع أقوال النيابة العامة بدفع غرامة لا تتجاوز عشرة جنيئات في المخالفات وثلاثين جنيها في الجنح وخمسين جنيها في الجنايات .
ويجوز للمحكمة إذا رأت أن شهادته ضرورية أن تؤجل الدعوى لاعادة تكليفه بالحضور ، ولها أن تأمر بالقبض عليه واحضاره .
- قارن المواد ١٤١ و ١/١٦٧ من القانون السابق ٤٧ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .
- عدلت العقوبة من جنية وعشرة وثلاثين جنيها الى عشرة وثلاثين وخمسين جنيها بموجب القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

حكم

٢٣٨٢ - من المتفق عليه أن رجال السلك السياسي وزوجاتهم وأولادهم وأقاربهم الأقربين الذين يعيشون معهم في معيشة واحدة يتمتعون بحصانة لا يجوز معها إكراههم على الحضور أمام القضاء لأداء الشهادة عن واقعة جنائية أو مدنية .
(٢٨/١٢/١٩٥٣ أحكام النقض س ٥ ق ٦٥ ص ١٩٠)

مادة ٢٨٠

إذا حضر الشاهد بعد تكليفه بالحضور مرة ثانية أو من تلقاء نفسه وأبدى اعتذارا مقبولة جاز اعفاؤه من القراءة بعد سماع أقوال النيابة العامة .

وإذا لم يحضر الشاهد في المرة الثانية ، جاز الحكم عليه بغرامة لا تتجاوز ضعف الحد الأقصى المقرر في المادة السابقة ، وللمحكمة أن تأمر بالقبض عليه واحضاره في نفس الجلسة أو في جلسة أخرى تؤجل إليها الدعوى .

- قارن المواد ١٤١ و ١٤٢ و ١٦٧ و ١٦٨ من القانون السابق .

مادة ٢٨١

للمحكمة اذا اعتذر الشاهد بأعذار مقبولة عن عدم امكانه الحضور
ان تنتقل اليه وتسمع شهادته بعد اخطار النيابة العامة وباقي الخصوم .
وللخصوم ان يحضروا بانفسهم أو بواسطة وكلائهم وان يوجهوا للشاهد
الأسئلة التي يرون لزوم توجيهها اليه .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٢٨٢

اذا لم يحضر الشاهد أمام المحكمة حتى صدور الحكم في الدعوى
جاء له الطعن في حكم الغرامة بالطرق المعتادة .

- تقابل المادة ١٤٣ من القانون السابق .

مادة ٢٨٣

يجب على الشهود الذين بلغت سنهم أربع عشرة سنة أن يعلفوا يميناً
قبل أداء الشهادة على أنهم يشهدون بالحق ولا يقولون الا الحق .

ويجوز سماع الشهود الذين لم يعلفوا أربع عشرة سنة كاملة بدون
حلف يمين على سبيل الاستدلال .

- الفقرة الأولى تقابل المادة ١٤ من القانون السابق .

- تقرير لجنة الاجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ : تنص هذه المادة على ان الشاهد يجب
ان يحلف اليمين وكانت محكمة النقض قد حكمت بأنه اذا فأت المحكمة بحلف الشاهد اليمين
قبل ادلائه بالشهادة ثم تداركت ذلك بعد ادلائه بها وطلت اليمين على أنه اذا شهد بالحق
فتمويلها على هذه الشهادة لا عيب فيه - على أنه من المقرر في الفقه وال قضاء الفرنسي أن
اليمين يجب اداؤها قبل الشهادة لا بعدها والا كان الصل باطلا . والواقع أن حلف الشاهد
قبل أداء الشهادة يثبت ضميره ويدفعه الى ادائها بالصدق بخلاف ما لم شهد اولاً بلا يمين ،
فانه قد يتهاون في ادائها ثم اذا طلبت منه اليمين على أنها صادقة فقد لا يجرؤ على التراجع
والاعتراف بعدم صحتها فيضطر الى تأييدها باليمين . ولذلك اصافت اللجنة عبارة قبل أداء
الشهادة لهذا الغرض .

الأحكام

تعريف

٢٣٨٣ - الشهادة قانونا تقوم على اخبار شفوى يدلى به اشهاد
فى مجلس القضاء بعد يمين يؤديها على الوجه الصحيح .

(١٦/٦/١٩٦٤ أحكام النقض س ١٥ ق ١ ص ١)

الاهلية

٢٣٨٤ - العبرة فى اهلية الشهادة هى بوقت وقوع الأمر الذى
تؤدى عنه وبوقت لدائها .

(٢/٢/١٩٨٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ٣٤ ص ١٨٩ ،
١٦/٦/١٩٦٥ س ١٦ ق ١٢٥ ص ٦٥٤)

٢٣٨٥ - أجاز القانون سماع الشهود الذين لم يبلغ سنهم
أربع عشرة سنة بدون حلف يمين على سبيل الاستدلال ، ولم يحرم الشارح
على القاضى الأخذ بتلك الأقوال التى يدلى بها الشاهد على سبيل الاستدلال
إذا أنس فيها الصدق ، فهى عنصر من عناصر الإثبات يقدره القاضى حسب
اقتناعه . ولا يقبل من الطاعن النعى على الحكم أخذه بأقوال المجنى عليها
بحجة عدم قدرتها على الإجابة على أسئلة المحكمة الا بصعوبة وبالإيحاء بالرأس
لصغر سنها ما دامت المحكمة قد اطأنت الى صحة ما أدلت به وركنت الى
أقوالها وإشاراتها على اعتبار أنها تدرك ما تقول وتعيه ، وما دام أن الطاعن
لم يدفع بجلسة المحاكمة بعدم قدرتها على التمييز ولم يطلب من المحكمة
تحقيق مدى توافر التمييز لديها .

(٣/٨/١٩٨٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ٥٤ ص ٢٥٩)

٢٣٨٦ - القانون أجاز سماع الشهود الذين لم يبلغ سنهم أربع
عشرة سنة بدون حلف يمين على سبيل الاستدلال ، ولم يحرم على القاضى
الأخذ بتلك الأقوال التى يدلى بها على سبيل الاستدلال إذا أنس فيها
الصدق ، فهى عنصر من عناصر الإثبات يقدره القاضى حسب اقتناعه ، ولا
يقبل من الطاعن النعى على الحكم أخذه بأقوال المجنى عليه بحجة عدم
استطاعته التمييز لصغر سنه مادامت المحكمة قد اطأنت الى صحة ما أدلى

به وركنت الى أقواله على اعتبار انه مدرك ما يقول ويعيه .

(١٩٧٣/٤/١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٩١ ص ٤٤٥ ، ٦/٢٤ / ١٩٧٣ ق ١٦١ ص ٧٧٢)

٢٣٨٧ - لم يحظر القانون سماع الشهادة التي يؤخذ على سبيل الاستدلال بلا يمين ، بل للمحكمة متى اقتنعت بصحتها ان تأخذ بها وتعتمد عليها ، ولما كان الطاعن لا يدعى أن الطفل الذي سمعت شهادته لم يكن يستطيع التمييز انما اقتصر على القول بعدم امكان الاطمئنان الى أقواله لصغر سنه ولكونه شقيق المجنى عليه ويجوز التأثير عليه ، فان ذلك لا يعدو أن يكون جدلا في تقدير أدلة الدعوى .

(١٩٦٦/١/٣ أحكام النقض س ١٧ ق ٣ ص ١٥)

٢٣٨٨ - ان القاضي في المواد الجنائية غير مقيد في قضائه بالأخذ بدليل معين أو بقرينة خاصة ، بل هو يحكم بما اطمأن اليه من أى عنصر من عناصر الدعوى وطروفا المروضة عليه . واذن فلا تشريب عليه اذا اعتمد في قضائه على أقوال مجنى عليه لم يحلف اليمين القانونية لحدثة سنه مادام هو قد قدر هذه الأقوال واطمأنت عقيدته الى صدقها .

(١٩٣٩/١٢/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٦ ص ٦١)

٢٣٨٩ - الحرمان من أداء الشهادة يمين بالنسبة الى طائفة المحكوم عليهم بعقوبة جنسية ، مدة العقوبة هو في الواقع من الأمر عقوبة معناها الظاهر التهوين من شأن هؤلاء المحكوم عليهم ومعاملتهم معاملة ناقص الأهلية طوال مدة العقوبة ، وبانقضائها تعود الى هؤلاء جدارتهم لأداء الشهادة بيمين ، فليس حرمانا من حق أو ميزة مادام المحفوظ في أداء الشهادة أمام المحاكم هو رعاية صالح العدالة . فاذا حلف مثل هؤلاء اليمين خلال فترة الحرمان من أدلة فلا بطلان ، وتظل هذه الشهادة في حقيقتها وفي نظر القانون من قبيل الاستدلال التي يترك تقديرها للقاضي .

(١٩٦٥/٦/٢٢ أحكام النقض س ١٦ ق ١٢١ ص ٦١٨)

٢٣٩٠ - الأصل أنه يجب على الشاهد أن يكون صادقا في شهادته ولحملة على الصدق أوجب القانون تحليفه اليمين ، واستحلاف الشاهد هو من الضمانات التي شرعت لمصلحة المتهم لما في الحلف من تذكير الشاهد

بالإله القائم على كل نفس وتحذيره من سخطه عليه ان هو قرر غير الحق ، ولما هو مطلقون من أنه قد ينجم عن هذا الترهيب أن يدلى الشاهد بأقوال لمصلحة المتهم قد تقسح موقع القبول في نفس القاضي فيتخذها من أسس تكوين عقيدته ، الا أنه من جهة أخرى يجوز سماع الماومات من أشخاص لا يجوز توجيه اليمين اليهم لكونهم غير أهل لذلك اما بسبب حداثة سنهم أو المحرومين من أداء الشهادة بيمين . ومذهب الشارع في التفرقة بين الشهادة التي تسمح بيمين وبين تلك التي تعد من قبيل الاستدلال والتي تسمح بغير يمين يوحى بأنه يرى أن الأشخاص الذين قضى بعدم تحليفهم اليمين هم أقل ثقة ممن أوجب عليهم حلفها ، ولكنه مع ذلك لم يحرم القاضي من الأخذ بالأقوال التي يدلى بها على سبيل الاستدلال اذا أنس فيها الصدق فهي عنصر من عناصر الاثبات يقدره القاضي حسب اقتناعه ، وغاية الأمر أن الشارع أراد أن يلفت النظر الى هذه الأقوال كي يكون القاضي أكثر احتياطاً في تقديرها وترك له بعد ذلك الحرية التامة في الأخذ بها أو اطلاقها .

(١٩٦٥/٣/١ أحكام النقض س ١٦ ق ٤٠ ص ١٨٧)

٣٣٩١ - اذا كان الثابت من الحكم ان الشاهد لم يحكم عليه بمقوبة جنائية وانما حكم بحبسه في جنابة فان المادة ٢٥ عقوبات لا تنطبق عليه .

(١٩٥٨/١١/٣ أحكام النقض س ٩ ق ٢١٥ ص ٨٧٤)

٣٣٩٢ - تمسك الطاعن امام محكمة الدرجة الثانية بسماع شاهد كان متهما ثم قضى ببراءته ، يجب سماعه ولو لم يبد هذا الطلب امام محكمة أول درجة ، لأن سببه لما يكن قد قام امام تلك المحكمة ، وانما جد بعد ذلك حين انقشع الاتهام نهائياً عن المطلوب سماع شهادته بقضاء محكمة ثاني درجة ببراءته فصار يجوز سماعه شاهداً بعد أداء اليمين عملاً بحكم المادة ٢٨٣ اجراءات جنائية .

(١٩٧٦/٣/١٥ أحكام النقض س ٢٧ ق ٦٦ ص ٣١٦)

٣٣٩٣ - من المقرر أن من عدا المتهم المرفوعة عليه الدعوى العمومية ممن يحتمل الشهادة عن معلومات تحصل بهذه الدعوى اثباتاً ونفيها فهو شاهد يوجب القانون أن يحلف اليمين أمام قاضي الموضوع متى كانت سنه قد بلغت أربع عشرة سنة ، وذلك ضماناً للثقة بأنه يؤدي شهادته بالصدق . ولا يفر من الأمر أن يكون الشاهد فيما مضى من مراحل الدعوى قد وجه

اليه الاتهام ثم صدر قرار يحفظ الدعوى العمومية بالنسبة له ، أو قضى ببراءته من محكمة أخرى ، أو انه يحتل أن تقام عليه الدعوى عن وقائع متصلة بالوقائع التي يشهد عليها ، كما لا يمنع من استعلاف الشاهد كونه أبدى أقواله أمام سلطة التحقيق بغير يمين . وعلى الجمه فانه مادام الشاهد لم يكن عند أدائه الشهادة أمام المحكمة المرفوعة الدعوى العمومية عليه كمنهم فى ذات الواقعة ، ولم يقم به ما يمنعه من أداء الشهادة أو ما يفيقه من أدائها ، فانه لا يوجد فى اتقانوا ما يحول دون سماع شهادته أمام المحكمة مع تحليفه اليمين كسائر الشهود .

(١٩٥٣/٧/٢ أحكام النقض س ٢ ق ٣٧٠ ص ١٠٦٤)

٣٣٩٤ - ليس فى اتقانوا ما يمنع المحكمة من تحليف من كان منهما فى واقعه مرتبط بالواقعة التي سمعت أقواله بصددها بعد أن تقرر فصل تلك الواقعة عن الواقعة المتظورة أمامها بالنسبة تنهم آخر .

(١٩٥٢/٥/١٩ أحكام النقض س ٣ ق ٣٥٨ ص ٩٦١)

٣٣٩٥ - لمحكمة الجنائيات الحق فى الأخذ بأقوال المجنى عليه وان كان حاضرا أمامها بصفتة متهم . وإذا كانت التهمة المسندة اليه منفصلة عن التهمة المسندة الى المعتدى عليه وجب اعتباره كشاهد ضده لا متهما معه . وعلى المحكمة أن تحلفه اليمين القانونية أو على الأقل أن تأخذ أقواله بالكيفية المدونة بالمادة ١٤٣ ت ج .

(١٩٢٣/٤/٣ المجموعة الرسمية س ٢٧ ق ٩٧)

طريقة الحلف

٣٣٩٦ - متى كان الثابت أن الشاهد حلف اليمين فان الاجراء يكون صحيحا ، ولا يؤثر فى ذلك أن يكون الشاهد أثناء الحلف قد وضع يده على المصحف ، فان ذلك لا يعدو أن يكون تزييدا فى طريقة الحلف .

(١٩٤٨/٦/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦١٧ ص ٥٨٢)

٣٣٩٧ - اذا فات المحكمة أن تحلف الشاهد اليمين قبل ادلائه بالشهادة ثم تداركت ذلك بعد ادلائه بها تحلفته اليمين على أنه شهد بالحق .

فتمويلها على هذه الشهادة لا عيب فيه .

(١٤/١١/١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٦)

(ص ١٥)

٢٣٩٨ - لا بطلان في أن يحلف اليمين شاهد لم تكن أقواله لتؤخذ

الا على سبيل الاستدلال .

(٢٠/١٢/١٩٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٧١)

(ص ٨٩)

٢٣٩٩ - الأمر الجوهري في الاستحلاف هو التذكير بالاله العظيم

وأنه رقيب على الخالف ليكون صادقا فيما يبيد من الأقوال . والحلف بالله

على قول الحق يقتضى الامتناع عن قول ما ليس بحق . واذن فاهمال الجزء

الثاني من عبارة الصيغة الواردة بالمادة ١٤٥ تحقيق جنايات هو اهمال غير

جوهري لدخول مدلوله بداهة في مدلول الجزء الأول ، فهو لا يبطل الحلف

ولا يفسد الشهادة .

(٢٠/١٢/١٩٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٦٥)

(ص ٨٦)

٢٤٠٠ - استحلاف الشاهد في الحالة التي يوجب فيها القانون

الحلف هو من الضمانات التي شرعت لمصلحة المتهم ، ولكن هذه الضمانة

لا تطلب الا حيث يمكن تحقيقها ، لأن مناط التكليف هو قدرة المكلف على

الاداء . فاذا كان الشاهد أصم أبكم جازت شهادته ولو عجزت المحكمة عن

استحلافه وعجز الشاهد عن الحلف واكتفت المحكمة بما استخلصته منه

بطريق الاشارة عجزا منها عن امكان الاسترسال في مناقشته لما به من

صمم وبكم .

(٢٢/١١/١٩٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٠)

(ص ٤٢)

٢٤٠١ - اذا لم ينص في المحضر على صيغة اليمين التي حلفها

الشاهد فلا يكون ذلك وجها لبطلانه بطلانا جوهريا لأن القانون لم يحتم

اتباع صيغة مخصوصة .

(١/١٢/١٩٠٧ المجموعة الرسمية ص ٩ ق ٢٦)

الحلف مرة واحدة

٢٤٠٢ - متى حلف الشاهد اليمين أمام هيئة التحقيق أو المحكمة فإن كل ما يدلى به من أقوال أمام الهيئة ذاتها يكون بناء على اليمين التي حلفها ، ولو كان ذلك في عدة مرات وأوقات في نفس الجلسة .
(١٧/٥/١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٠١ ص ٥٦٢)

٢٤٠٣ - ان كل ما أوجب القانون هو أن يحلف الشاهد اليمين قبل أن يؤدي شهادته ، فمتى حلفها كان كل ما يدلى به بعد ذلك صادرا بناء عليها سواء أكان قد أدلى بها كلها في جلسة واحدة أو عدة جلسات . واذن فلا يعيب الحكم أن تعيد المحكمة سؤال الشاهد في الجلسة ذاتها بغير أن يحلف اليمين مرة أخرى .
(١٦/٢/١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٦٧ ص ١١٥)

٢٤٠٤ - اذا سمعت المحكمة شهادة شاهد بعد تحليفه اليمين ، ثم أعادت سؤاله بعد سماعها شهودا آخرين أو أثناء مرافعة الخصوم في الدعوى ، فليس واجبا عليها أن تعيد تحليفه اليمين مرة أخرى ، بل ان كل اجاباته على ما يوجه اليه في هذه المناقشة الثانية الحاصلة أثناء الجلسة نفسها تكون واقعة تحت اليمين الأولى .
(١/٥/١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١١٣ ص ١٧٥ ، ٦/٤/١٩٣٧ ج ٤ ق ٨٠ ص ٧١)

٢٤٠٥ - لا بطلان في الاجراءات اذا لم يحلف الشاهد اليمين القانونية اذا كان قد سبق له أن حلفها قبل ذلك .
(٢٧/١٢/١٩٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٨٤ ص ٩٥)

٢٤٠٦ - ليس من الضروري تحليف اليمين مرة ثانية للشاهد الذي طلب لأداء الشهادة مرة ثانية عنه سماع الدعوى أمام المحكمة .
(٢٧/٤/١٩١٢ المجموعة الرسمية س ١٣ ق ٧٢)

علم الحلف

٢٤٠٧ - من المقرر أنه وان كانت الشهادة لا تتكامل عنصرا

قانونا إلا بحلف انشاهد اليمين الا ان ذلك لا ينفي عن الأقوال التي يدلى بها الشاهد بغير حلف يمين أنها شهادة . فالشاهد لغة هو من اطلع على الشيء وعيانه وانشهادة اسم من المشاهدة وهي الاطلاع على الشيء عينا . وقد اعتبر القانون - في المادة ٢٨٣ من قانون الإجراءات الجنائية - الشخص شاهدا بمجرد دعوته لأداء الشهادة سواء أداها بعد أن يحلف اليمين أو دون أن يحلفها ، ومن ثم لا يعيب الحكم وصفه أقوال المجنى عليه الذي لم يحلف اليمين بأنها شهادة .

(١٩٧٣/٤/١٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٠٩ ص ٥٢٥ ، ١٩٦٨/١٠/٢١ س ١٩ ق ١٦٦ ص ٨٤١)

٣٤٠٨ - اذ كان من حق محكمة الموضوع أن تعتمد في قضائها بالإدانة على أقوال شاهد سنل على سبيل الاستدلال وكانت المحكمة قد اطمانت الى أقوال المجنى عليه التي أبدأها في محضر ضبط الواقعة بغير حلف يمين فانه لا يقبل من الطاعة مصادرة المحكمة في عقيدتها .

(١٩٧٣/٤/١٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٠٩ ص ٥٢٥)

٣٤٠٩ - سماع المحكمة شهادة شخص بدون اعلان وبدون حلف يمين على سبيل الاستدلال لا يعتبر خطأ جوهريا في الاجراءات ما دامت المحكمة لم تطع لمعلومات هذا الشاهد أهمية لم تكن لتستحقها .

(١٩٢٨/١١/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١١ ص ١٧)

٣٤١٠ - متى كان محامي الطاعن لم يفترض على سماع أقوال الشاهد بغير يمين وقد تم ذلك في حضوره فقد سقط حقه في التمسك بهذا البطلان الذي يتصل باجراء من اجراءات التحقيق بالجلسة وفقا لنص المادة ٣٣٣ اجراءات جنائية .

(١٩٦٤/١١/٦ أحكام النقض س ١٥ ق ١٣١ ص ٦٥٩)

٣٤١١ - سؤال الشاهد بالجلسة دون حلف يمين اذا وقع بحضور محامي المتهم دون اعتراض منه على ذلك فان حقه يسقط في الدفع ببطلان الاجراءات .

(١٩٦٢/٤/١٧ أحكام النقض س ١٣ ق ٩٦ ص ٣٨٠)

٢٤١٢ - يرفض طلب النقض المبني على أن أحد شهود الإثبات لم يحلف اليمين مادام أن باقيهم شهدوا، بعد حلفهم اليمين بعدم صحة الأفعال المستندة إلى التهم .

(١٩٠٧/٢/٢٣ المجموعة الرسمية س ٨ ق ٩٨)

٢٤١٣ - ينقض احكم الصادر بمقوبه اذا كان مبنيا على شهادات الشهود بوجه عام وكن أحدهم لم يحلف اليمين ،امم المحكمه ولا يزيل البطلان سكوت الحكم عن أخذ المحكمه بتلك الشهادة أو عدم اخذها بها .

(١٩٠٤/١٠/٦ المجموعة الرسمية س ٦ ق ٢٧)

٢٤١٤ - انه بمقتضى المادة ٤٦ من قانون تشكيل محاكم الجنايات يجوز للمحكمة أثناء نظر الدعوى أن تستدعى وتسمع أقوال أى شخص . فإذا هي استعملت هذا الحق فاستدعت شخصا تصادف وجوده فى الجلسة ولم تحلفه اليمين ولم يعترض الطاعن على هذا الاجراء امامها فلا يصح له ان يشتره امام محكمة النقض .

(١٩٥١/٥/٢٩ احكام النقض س ٢ ق ٤٣٣ ص ١١٨٥)

٢٤١٥ - التجاء محكمة الجنايات عملا بالسلطة المخولة لها الى سؤال أحد الشهود على سبيل الاستدلال دون تحليفه اليمين لوجوده بقاعة الجلسة قبل سؤاله ووقوفه على ما دار بها لا يعد وجها من اوجه بطلان الاجراءات المؤدية للنقض .

(١٩٢٦/٥/٤ المجموعة الرسمية س ٢٨ ق ٩٦)

مادة ٢٨٤

إذا امتنع الشاهد عن أداء اليمين أو عن الإجابة في غير الأحوال التي يعيز له القانون فيها ذلك ، حكم عليه في مواد المخالفات بغرامة لا تزيد على خمسة جنيهات ، وفي مواد الجنح والجنايات بغرامة لا تزيد على مائتي جنيه .

وإذا عدل الشاهد عن امتناعه قبل اقفال باب المرافعة يعفى من العقوبة المحكوم بها عليه كلها أو بعضها .

- مدلة بالقرار بقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ التى صدر ونشر فى ١١/٤ ١٩٨١ مديلا لبعض مواد قانون العقوبات (م ٢٧٦) على أن يعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره . ثم

- عدلت العقوبة الى العرامة التي لا تزيد على مائتي جنيه بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .
- راجع المذكرة الإيضاحية للقرار بقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ تحت المادة ١/٢٤٣ .
- تقابل المادتين ١٤٤ و ١/١٦٩ من القانون السابق .
- الشاهد عن أداء الشهادة أو عن حلف اليمين فيحكم عليه بالعقوبة . وإذا عسَلَ عن الامتناع قبل اقفال باب المرافعة فيبقى من العقوبة المحكوم بها ، ورات اللجنة أنه يجوز اعفاؤه من كل أو بعض العقوبة . فقد ترى المحكمة أن امتناعه الأول وعدوله المتأخر لا يجب أن يعفيه من كل العقوبة .
- مادة ١/٢٨٤ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :
- إذا امتنع الشاهد عن أداء اليمين أو عن الإجابة في غير الأحوال التي يبيز له القانون فيها ذلك . حكم عليه في مواد المخالفات بالحبس مدة لا تزيد على أسبوع أو بغرامة لا تزيد على جنيه مصري . وفي مواد الجنح والجنايات بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تزيد على ستين جنيهًا .

الأحكام

٢٤١٦ - لا تملك المحكمة اجبار الشاهد على حلف اليمين أو الادلاء بالشهادة ان رأى الامتناع عن ذلك ، وكل ما لها طبقاً للمادة ٢٨٤ اجراءات جنائية أن توقع عليه العقوبة المقررة وان تمفيه منها اذا عدل من تلقاء نفسه عن امتناعه قبل اقفال باب المرافعة . وإذا امتنع شاهد النفي عن أداء اليمين ورفضت المحكمة الاستماع الى شهادته بغير يمين وحصل ذلك في حضور الطاعن والمدافع عنه دون أن يفصح أيهما للمحكمة عن رغبته في أن تسمع شهادته بغير يمين ، فإن هذا يسقط حق الطاعن في الدفع بالبطلان الذي يدعى وقوعه بغير حق .

(١٩٦٥/٣/١ أحكام النقض س ١٦ ق ٤٠ ص ١٨٧)

٢٤١٧ - ان المرجع - عند تطبيق المادة ٢/٨٧ تحقيق جنابات - في كون القضية الجارية تحقيقها والمطلوب سماع اقوال الشاهد فيها هي جنابة أم لا الى الوصف الذي يعطيه المحقق لها لا الى الوصف الأخير الذي تعطيه المحكمة لها بعد تقديمها اليها وفصلها فيها .

(١٩٢٩/٥/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٤٩ ص ٢٩٤)

٢٤١٨ - تعتبر الواقعة مبينة بيانا كافيا في الحكم الصادر على الشاهد بحسب المادة ٨٧ تحقيق جنابات متى كان مذكورا فيه حصول

الامتناع عن الاجابة على الأسئلة التي يوجهها المحقق ، ولا ضرورة لبيان الأسئلة التي امتنع الشاهد عن الاجابة عليها حتى يعلم امتناعه عن الموضوع أم غير متعلقة اذ المفروض أن المحقق انما يوجه من الأسئلة ما هو مفيد في الدعوى وهو وحده الذي يحكم بتعلقه بالموضوع وعدم تعلقه به اللهم الا اذا وضع سؤالاً تحكم البدهاة باستحالة تعلقه بالموضوع استحالة مطلقة ، فعندئذ يكون على من يدعى توجيه المحقق مثل هذا السؤال اليه أن يبين ما هو هذا السؤال .

(١٩٢٩/٥/٢) مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٤٩ ص ٢٩٤)

مادة ٢٨٥

لا يجوز رد الشهود لأي سبب من الأسباب .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

الأحكام

٢٤١٩ - ان القانون لم يقيد القاضى بنوع معين من الشهود ولم يجز رد الشاهد مهما أحاط به من الأسباب التي تدفعه الى تقرير غير الحقيقة . فاذا سمعت المحكمة شاهداً على متهم في جناية وكان هذا الشاهد متهما في الوقت عينه بضرب المتهم في الجناية ، فلا تنريب عليها في ذلك ، اذ أن تقدير قيمة الشهادة متروك دائماً للمحكمة تراعى فيه الظروف التي أبدت فيها الشهادة .

(١٩٢٧/٣/١) مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٥٥ ص ٥٣)

٢٤٢٠ - كل انسان يجوز للمحكمة قبول شهادته والاعتماد عليها متى وثقت المحكمة بصحتها ولو كان لهذا الانسان سوابق في الكذب والتلفيق ، فاذا طلب الدفاع عن المتهم ضم قضية لبيان الحالة الأدبية لأحد شهود الاتبات للظن فيه وتبريحه ورفضت المحكمة هذا الطلب من غير ابداء أسباب فلا يعتبر هذا منها اخلافاً بحق الدفاع .

(١٩٣١/١١/٩) مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٨٣)

ص ٣٥١)

٢٤٢١ - لا مانع من سماع اقرباء المدعى باحق المدني كشهود .
(١٦٣٠/٤/١٧ مجموعہ القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٠ ص ٢٥)

٢٤٢٢ - ان المادة ١٩٨ مرافعات لا تعتبر الخصومة سببا من أسباب رد الشاهد وتجريجه *
(١٩٢٩/١١/١٤ مجموعہ القواعد القانونية ج ١ ق ٣٢٨ ص ٣٧٨)

٢٤٢٣ - مجرد كون الشاهد من المخبرين لا يجعله من الاشخاص الذين يجوز تجريجهم او رد شهادتهم تطبيقا للمادة ١٩٨ مرافعات ، او عدم سماحهم الا على سبيل الاستدلال ، فاستدعاء المحكمه مخيرا لسماح شهادته امر جائز . وجميعه اليمين القانونية لا يعتبر خطأ في الاجراءات ما دامت سنه تزيد على الاربع عشرة سنة تطبيقا للمادة ٢٠١ مرافعات *
(١٦٢٩/٢/٢٨ مجموعہ القواعد القانونية ج ١ ق ٢٠٨ ص ٢٥٣)

مادة ٢٨٦

يجوز ان يمتنع عن أداء الشهادة ضد المتهم أصوله وفروعه وأقاربه وأصهاره الى الدرجة الثانية وزوجه ولو بعد انقضاء رابطة الزوجية ، وذلك ما لم تكن الجريمة قد وقعت على الشاهد او على أحد اقاربه أو أصهاره الاقربين ، او اذا كان هو المبلغ عنها ، او اذا لم تكن هناك أدلة البتات اخرى .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

الأحكام

٢٤٢٤ - مؤدى نص المادة ٢٨٦ اجراءات جنائية ان الشاهد لا تمتنع عليه الشهادة بالوقائع التي رآها أو سمعها ولو كان من يشهد ضده قريبا أو زوجا له ، وانما أعفى من أداء الشهادة اذا أراد ذلك ، وأما نص المادة ٢٠٩ مرافعات - المادة ٦٧ من قانون الاثبات الحالي - فانه يمنح أحد الزوجين أن يفشى بغير رضا الآخر ما عساه يكون قد أبلغه به أثناء قيام الزوجية ولو بعد انقضائها الا في حالة رفع الدعوى على أحدهما بسبب

جناية أو جنحة وقعت منه على الآخر .
(١٩٨٤/٣/٢٧ أحكام النقض س ٣٥ ق ٧٦ ص ٣٥٣ ،
١٩٧٨/٢/٦ س ٢٩ ق ٢٥ ص ١٣٦)

٢٤٣٥ - إذا كان الثابت مما أورده الحكم أن ما شهدت به زوجة الطاعن لم يبلغ إليها من زوجها بل شهدت بما وقع عليه بصرها واتصل بسمها فإن شهادتها تكون بمنأى عن البطلان ويصح في القانون استناد الحكم إلى قولها .

(١٩٦١/٣/٧ أحكام النقض س ١٢ ق ٦٢ ص ٢٢٤)

٢٤٣٦ - إذا كان الثابت مما أورده الحكم أن ما شهدت به زوجة المتهم الأول وزوجة أخيه لم يبلغ اليهما من زوجيهما ، بل شهدتا بما وقع عليه بصرهما واتصل بسمهما فإن شهادتهما تكون بمنأى عن البطلان .
(١٩٦٠/٣/٢ أحكام النقض س ١١ ق ٢٦ ص ١٢٨)

٢٤٣٧ - إن المادة ٢٠٧ مرافعات اذ نصت على أنه لا يجب على أحد الزوجين أن يفشى ما بلفه به الآخر أثناء الزيجة قد أفادت أنه يجوز الاستشهاد بأقواله لأن عبارة النص لا تفيد أكثر من إعفاء الشاهد من الادلاء بالشهادة عن السر الذي استودعه .

(١٩٤٩/١/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٨٨

ص ٧٥١)

مادة ٢٨٧

تسرى أمام المحاكم الجنائية القواعد المقررة في قانون المرافعات لمنع الشاهد من أداء الشهادة أو لإعفائه من أدائها .

- تقابل المادة ٢/١٦٩ من القانون السابق .
- تقرير لجنة التشقيق : المراد من عسدم الالتزام بالشهادة هنا هو تمكن الشاهد من احترام القانون المنظم لمهنته إذا كان هذا القانون يقدح حريته في الإفشاء بقدر خاصة . فإذا كان هذا القانون لا يفرض قيودا خاصة فانه يتصن على الشاهد أن يذوق الشهادة متى طلب ذلك منه من أسر اليه بالواقعة أو بالمعلومات . وهذا هو بصره الخفى الذي قصدته وأوصحت عنه المادتان ٢٠٧ و ٢٠٨ من قانون المرافعات .

الأحكام

٣٢٢٨ - الأصل في الشهادة هو بفرير الشخص لما قد يكون رآه أو سمعه بنفسه أو أدركه على وجه العموم بحواسه ، فهي تفتق بدهاه فيمن يؤدبه اعدره على التمييز ون مناط التخليف بادانها هو القدره على بحينها . ولذا قد اجازت المادة ٨٢ من قانون الاتبات في المواد المدنيه والتجاريه - واني احدث اليها المادة ٢٨٧ من قانون الاجراءات الجنائيه - رد الشاهد اذا كان غير قادر على التمييز لهرم أو خدائه أو مرض أو لاي سبب اخر - مما مقتضيه انه يتعين على محكمه الموضوع ان هي رأت الأخذ بشهادة شاهد قامت منارعه جديده على قدره على التمييز أن تحقق هذه المنازعه بموجباً الى عايه فيها للاستيثاق من قدره هذا الشاهد على تحمل الشهادة أو رد عليها بما يقننها . ولما كان القانون لا يتطلب في عاهه العقل أن يفقه الحساب الادراك والتمييز معا وانما تتوافر بفقه أحدهما ، واذا ما كان اطاعن قد طعن على شهادة المجنى عليها بانها مصابه بما يفقدها القدره على التمييز وقدم تقريراً استشارياً يظهر هذا الدفاع وقعدت المحكمه عن تحقيق قدرتها على التمييز أو بحث خصائص ارادتها وادراكها العام استيثاقاً من تكامل اهلينها لاداء الشهادة وعولت في نفس الوقت على شهادتها في قضائها بدانة الطاعن بالرغم من قيام منارعه الجديده حول قدرتها على الادلاء بشهادتها بتعقل ودون ان تعرض لهذه المنازعه في حكمها المطلون فيه ، فانه يكون معيباً بالقصور فضلاً عن الاخلال بحق الدفاع .

(١٩٨٣/٣/٢) أحكام انقض س ٣٤ ق ٦١ ص ٣١٤ .
١٩٧٩/٤/٢ س ٣٠ ق ٩٠ ص ٤٢١ ، ١٩٧٦/١/٢٥ س ٢٧ ق ٢٠ ص ٩٤)

٣٤٢٩ - لما كانت المادة ٨٢ من قانون الاتبات في المواد المدنيه والتجاريه التي احدث اليها المادة ٢٨٧ اجراءات قد جرى نصها على أنه لا يجوز رد الشاهد ولو كان قريباً أو صهرأ لاي المصوم الا أن يكون غير قادر على التمييز بسبب هرم أو خدائه أو مرض أو لاي سبب آخر ، مما مفاده أنه يجب للأخذ بشهادة الشاهد أن يكون مميزاً فان كان غير مميز فلا تقبل شهادته ولو على سبيل الاستدلال ، الا ينفي عن الأقوال التي يدلى بها الشاهد بفرير حلف يمين أنها شهادة ، وعلى محكمة الموضوع ان هي رأت الأخذ بشهادة شاهد قامت منازعه جديده حول قدرته على التمييز أو طعن على هذا الشاهد بأنه غير مميز أن تحقق هذه المنازعه بلوغاً الى غاية الأمر فيها

للاستيثاق من قدرة هذا الشاهد على تحمل الشهادة أو ترد عليها بما يفندها .

(١٩٨٢/١٠/١٩ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٦٠ ص ٧٨٢)

٣٤٣ - مفاد نص المادة ٨٢ من قانون الإثبات في المواد المدنية اننى أحالت عليها المادة ٢٧٨ اجراءات جنائية انه يجب للاخذ بشهادة الشاهد ان يكون مميزا . فان كان غير مميز لأى سبب فلا تقبل شهادته ولو على سبيل الاستدلال ، اذ لا ينفي عن تلك الأقوال التى يدلى بها الشاهد بغير حلف يمين أنها شهادة ، وعلى المحكمة متى ضمن على الشاهد بأنه غير مميز أن تحقق هذا الطعن بلوغا الى غاية الأمر فيه .

(١٩٧١/٣/٧ أحكام النقض س ٢٢ ق ٤٨ ص ١٩٩)

٣٤٣١ - لا يوجد فى القانون ما يمنع الشاهد من الادلاء بكل ما عنده ولو كان سرا من أسرارهِ ، واذن فلا تريب على المحكمة اذا هي عولت فى ادانة المتهم - صيدليا ثان او طبييا - على شهادة مريض بنوع مرضه الذى كان يتعاطى بسببه المخدر الذى وصفه له المتهم . والقول بأن الشاهد بالنسبة لمرضه حكمه حكم الطبيب بالنسبة لأمراض الغير انما هو قياس مع الفارق . فان علم الطبيب بمرض الغير انما يصله عن طريق المهنة بوصفه طبييا .

(١٩٤٢/٢/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٤٤ ص ٦٠٩)

مادة ٢٨٨

يسمع المدعى بالحقوق المدنية كشاهد ويعلف اليمين .

- لا مقابل لها فى القانون السابق .

- تقرير لجنة الإجراءات الجنائية لمجلس تشيوخ : بقر هذه المادة أن الأصل هو ألا يعلف المدعى المدني اليمين ولكن يجوز تعليفه اذا طلب هو ذلك أو طلبة أحد الخصوم أو قررت المحكمة من تلقاء نفسها . ورات اللجنة أنه مادام يسمح كشاهد وأن شهادته يحدود الأخذ بها وبناء الحكم عليها فيجب احاطتها بكل الضمانات التى تضمن صحتها وإلها اليمين ليكون مرضاه للحكم عليه بمثابة شهادة الزور اذا قرر غير الصديق وأنه لا محل للقول بأن مصلحته تتعارض مع تبريئه للمقلب . لأن هذه المصلحة ليست سببا لزده عن الشهادة وكل شاهد يجب أن يعلف اليمين ، والمجنى عليه هو أول شخص له مصلحة ومع ذلك فانه يعلفه اليمين .

الأحكام

٢٤٣٢ - جرى قضاء محكمة النقض على أن المدعى بالحقوق المدنية إنما يسمع كشاهد ويحلف اليمين إذا طلب ذلك أو طلبته المحكمة سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم .

(١٩٧٨/٢/٦ أحكام النقض س ٢٩ ق ٢٥ ص ١٣٦ ، ١٩٦٧/٣/٢٧ س ١٨ ق ٨٥ ص ٤٤٩)

٢٤٣٣ - ان ما يثيره الطاعن من أن المحكمة استمعت لأقوال المدعية بالحقوق المدنية كشاهدة في الدعوى (في حين أنها لا تسأل أصلاً إلا على سبيل الاستدلال) مردود بأن المدعى بالحقوق المدنية - طبقاً لما تقضى به المادة ٢٨٨ من قانون الإجراءات الجنائية - إنما يسمع كشاهد ويحلف اليمين إذا طلب ذلك أو طلبته المحكمة سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم .

(١٩٧٣/١/٢٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٢ ص ٩٠)

٢٤٣٤ - لا يعيب الحكم ان عول في قضائه على أقوال المدعى بالحقوق المدنية ما دامت المادة ٢٨٨ إجراءات جنائية تجيز سماعه كشاهد .

(١٩٧٢/١٢/٢٤ أحكام النقض س ٢٣ ق ٣٢٢ ص ١٤٣١)

٢٤٣٥ - متى كانت المحكمة قد سمعت شهادة المدعى المدني بدون حلف يمين في حضور محامي المتهم دون أن يعترض على ذلك ، فإن حقه في الدفع ببطلان شهادة المدعى المدني يسقط طبقاً لنص المادة ٣٣٣ إجراءات جنائية .

(١٩٥٧/٤/١ أحكام النقض س ٨ ق ٨٦ ص ٣٢٢)

٢٤٣٦ - ان ما استحدثه قانون الإجراءات الجنائية من النص على تحليف المدعى بالحقوق المدنية اليمين لم يشرع حماية لهذا المدعى لا بوصفه شاهداً ولا بوصفه مدعياً ، وإنما شرع ضماناً للمتهم المشهود ضده ، ولذا فلا يكون للمدعى بالحقوق المدنية الذي لم يحلف اليمين ولم تأخذ المحكمة بشهادته ضد المتهم أن ينص على الإجراءات عدم حلفه هو اليمين .

(١٩٥٣/٣/٣٠ أحكام النقض س ٤ ق ٢٣٨ ص ٦٥٦)

٢٤٣٧ - ليس في اتساقون ما يمنع المحكمة من تحليل المدعى بالحقوق المدنية في الدعوى اذا ما رأت سماعه كشاهد ، ولا تحليل من كان متهما في واقعه مرتبطه بالواقعه التي سمعت اقواله بصدها بعد ان تقرر فصل تلك الوقعه عن الوقعه اضطررة "مامها بالنسبة الى متهم آخر لنظرها أمام محكمة أخرى .

(١٩٤٨/١١/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٧٥)

(ص ٦٣٩)

٢٤٣٨ - لا مانع قانون من سماع شهادة المدعى المدني بعد تحليفه اليمين كسائر الشهود ، فانه اذا كان خصما في الدعوى المدنية فهو ليس بخصم في الدعوى العمومية التي تنصب شهادته عليها .

(١٩٣٦/١٢/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٤ ص ٢٤)

٢٤٣٩ - لا يوجد أى مانع قانوني يمنع من سماع شهادة المدعى المدني في الدعوى العمومية مع تحليفه اليمين كغيره من الشهود . ولئن كان هو يستفيد من دعواه المدنية من شهادته التي يؤديها بعد الحلف فهي استعانة تبعية محضة لا يصح بسببها تعطيل دليل الدعوى العمومية . ولا يصح القول بأن المدعى المدني خصم في الدعوى ولا تجوز شهادته . فان المدعى المدني اذا كان خصما في الدعوى المدنية فهو ليس خصما في الدعوى العمومية وشهادته انما هي راجعة أولا وبالذات الى الدعوى العمومية التي لا خصومة له فيها ، والمحكمة اذ تحكم في الدعوى المدنية لمصلحته فليس ذلك آتيا من انها اخذت باقواله في الدعوى المدنية مباشرة وهو خصم فيها . بل لان الدعوى العمومية ثبتت صحتها لديها وثبوتها يقتضى حتما ثبوت الدعوى المدنية المترتبة عليها .

(١٩٣١/١٢/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٠٣)

(ص ٣٧١)

٢٤٤٠ - المدعى المدني سواء اكان مدعيا بشخصه أم بواسطة نائب شرعى عنه تصح شهادته بعد حلف اليمين ، لانه اذا كان قاصرا فاقد الأهلية فيما يتعلق بالدعوى المدنية فانه فيما يتعلق بأداء الشهادة في الدعوى العمومية يكون حائزا للأهلية القانونية متى كانت سنه ازيد من أربع عشرة

سنة .

١٩٣١/١٢/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٠٣
(ص ٢٧١)

٣٤٤١ - للقاضي دائما - حسب ما يراه - الحق في سماع المدعى المدني بصفة شاهد بعد تحليفه اليمين أو على سبيل الاستدلال فقط .
(١٩٢٢/١/٣٠ المجموعة الرسمية س ٢٣ ق ٩٧)

٣٤٤٢ - لا يوجد في نصوص القانون المصري ما يمنع من سؤال المجنى عليه وتحليفه اليمين بصفته شاهد .
(١٩١٣/٤/٥ المجموعة الرسمية س ١٤ ق ٨٧)

٣٤٤٣ - يصح أن يشهد المدعى بالحقوق المدنية بعد تحليفه اليمين وتجوز محاكمته على الشهادة المزورة اذا حلف باطلا .
(١٩٠٧/٨/٢٠ المجموعة الرسمية س ٩ ق ٩)

٣٤٤٤ - يجوز قبول المجنى عليه شاهدا في الدعوى وتحليفه اليمين ولو ادعى بحق مدني وكانت شهادته عن الوقائع المتعلقة بالفعل الجنائي وللمحكمة في هذه الحالة أن تقدر شهادته قدرها .
(استئناف ١٨٩٩/٤/١٠ المجموعة الرسمية س ١ ص ٢٢٣)

مادة ٢٨٩

للمحكمة أن تقرر تلاوة الشهادة التي أبديت في التحقيق الابتدائي أو في محضر جمع الاستدلالات أو أمام الحيز اذا تعلق سماع الشاهد لأي سبب من الأسباب أو قبل التهم أو المنافع عنه ذلك .

- مصادرة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ انصاح في ١٩٥٧/٥/١٩ . ونشر في ١٩٥٧/٥/١٩ .

- راجع ما جاء بالذاكرة الايضاحية للقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ تحت المادة ٦٤ .
- قارن المادة ٦٥ من القانون السابق .

- تقرير لجنة الاجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ : عبارة منقر سماع الشاهد تشمل كلف الاحوال التي لا يحضر فيها الشاهد أمام المحكمة سواء لأسباب قهرية أو لامتناعه عن الحضور كما تشمل امتناعه عن أداء الشهادة .
مادة ١٨٦ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

للمحكمة أن تقرر تلاوة الشهادة التي أبدت في التحقيق الابتدائي أو في محضر جمع الاستدالات أو أمام الحيز إذا تمذّر سماع الشاهد لأى سبب من الأسباب .

الأحكام

شفوية المرافعة

٣٤٤٥ - الأصل في الدعاوى الجنائية بعامه وفي مواد الجنائيات بخاصة أن يكون الدفاع شفاهاً ، إلا إذا طلب تدافع أن يكون مسطوراً ، اعتباراً بأن القضاء الجنائي يتعلق من صميمه بالأرواح والحريات وينبنى على اقتناع القاضى وما يدور فى وجدانه .
(١٩٨٧/٤/١٥ الطعن رقم ٦٣٤٨ لسنة ١٩٥٦)

٣٤٤٦ - الأصل أن الأحكام الجنائية إنما تنبى على المرافعة أمام المحكمة وعلى التحقيق الذى تجريه فى الجلسة . ويجب صدورهما من القضاة الذين سمعوا المرافعة ، والا كان الحكم باطلاً .
(١٩٨٤/١٢/٢٠ أحكام النقض س ٣٥ ق ٢٠٧ ص ٩٢٤)

٣٤٤٧ - من الأسس الجوهريه لمعاملات الجنائيه انها تقوم على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة بجلسته المحاكمة فى مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود سواء لاثبات التهمة أو لنفيها مادام سماعهم ممكناً .
(١٩٨٢/١١/١١ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٧٩ ص ٨٧٠)

٣٤٤٨ - الأصل فى الأحكام الجنائية ان تنبى على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة بجلسته وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكناً ، وانما يصح للمحكمة أن تقرر تلاوة اقوال الشاهد اذا عذر سماع شهادته أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك .
(١٩٧٨/١/٣٠ أحكام النقض س ٢٩ ق ٢١ ص ١٢٠ ، ١٩٧٧/٢/١٤ س ٢٨ ق ٥٨ ص ٢٦٤)

٣٤٤٩ - الأصل المقرر فى المادة ٢٨٩ اجراءات جنائية أن المحاكمة الجنائية يجب أن تنبى على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة فى الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام ذلك ممكناً ، وانما يصح أن يقرر تلاوة اقوال الشاهد اذا تقرر سماع شهادته أو اذا قبل المتهم أو المدافع عنه

ذلك ، ولا يجوز الافتئات على هذا الأصل الذى افترضه الشارع فى قواعد المحاكمة لآية علة مهما كانت الا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمناً .
(١٩٧٥/٥/٤ أحكام النقض س ٢٦ ق ٨٦ ص ٣٧٥ ،
١٩٦٩/١٠/٢٠ س ٢٠ ق ٢٢٢ ص ١١٢٩)

٢٤٥٠ - الأصل المقرر فى المادة ٢٨٩ اجراءات أن المحاكمة الجنائية يجب أن تبنى على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة فى الجلسة ونسمح فيه الشهود ما دام سماعهم ممكناً . ولا يجوز الافتئات على هذا الأصل الذى افترضه الشارع فى قواعد المحاكمة لآية علة مهما كانت الا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمناً - وهو ما لم يحصل - ومن ثم فإن مصادرة الدفاع فيما تمسك به أمام درجتى التقاضى من سماع الشهود لا يتحقق به المعنى الذى قصد اليه الشارع فى المادة سالفه الذكر ، وكان على المحكمة أن تستجيب لطلب الدفاع وبعد ذلك يحق لها أن تبدى ما تراه فى شأنها وذلك لاحتمال أن تجيء الشهادة التى تسمعها ويباح للدفاع مناقشتها بما يقنعها بحقيقة قد يتغير معها وجه الرأى فى الدعوى ، ولا يؤثر فى ذلك أن يكون الحكم قد استند الى أدلة أخرى فى ثبوت هذه التهم اذ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث اذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على ملغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى الرأى الذى انتهت اليه المحكمة .
(١٩٧٣/٦/٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٤٤ ص ٦٩٦ ،
١٩٦٩/١٠/١٣ س ٢٠ ق ٢١٠ ص ١٠٦٩)

٢٤٥١ - حق الدفاع فى سماع الشاهد لا يتعلق بما أبداه فى التحقيقات بما يطابق أو يخالف غيره من الشهود ، بل بما يديه فى جلسة المحاكمة ويسمع الدفاع مناقشته اظهاراً لوجه الحقيقة ولا تصح مصادرته فى ذلك بدعوى أن المحكمة اقتنعت بما قرره التهمة الأخرى وأحد الشهود لعدم استطاعة الدفاع أن يتنبأ سلفاً بما قد يدور فى وجدان قاضيه عندما يغلو الى مداولته ، ولأن حق الدفاع سابق فى وجوده وترتيبه وأثره على مداولة القاضى وحكمه ، ولأن وجدان القاضى قد يتأثر فى غير رغبة من نفسه بما يبدو له أنه أطرحه أو عول عليه فى تقديره عند الموازنة بين الأدلة اثباتاً وتلفياً .

(١٩٧٣/٦/٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٤٤ ص ٦٩٦ ،
١٩٦٩/١٠/١٣ س ٢٠ ق ٢١٠ ص ١٠٦٩)

٢٤٥٢ - الأصل ان المحاكمات الجنائية يجب ان تبني على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة فى الجلسة وتسمع فيه - فى مواجهة المتهم - شهادة الشهود الذين يعتمد على أقوالهم فى الادانة ما دام سماعهم ممكنا .

(١٩٧٣/٣/٢٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ٨٦ ص ٤١٢ ، ١٩٧٣/٤/١ ق ٩٣ ص ٤٥٦ ، ١٩٧٢/١/٣١ س ٢٣ ق ٣٠ ص ١١١)

٢٤٥٣ - الأصل فى الأحكام الجنائية أن تبني على المرافعة التى يحصل أمام نفس القاضى الذى أصدر الحكم وعلى التحقيق الشفوى الذى أجراه بنفسه اذ أساس المحاكمة الجنائية هى حرية القاضى فى تكوين عقيدته من التحقيق الشفوى الذى يجريه بنفسه ويسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكنا مستعملا فى تحصيل هذه العقيدة من الثقة التى توحى بها أقوال الشاهد أو لا توحى ومن التأثير الذى تحدثه هذه الأقوال فى نفسه وهو ينصت إليها مما يبنى عليه أن على المحكمة التى فصلت فى الدعوى أن تسمع الشهادة من فم الشاهد ما دام سماعه ممكنا ولم يتنازل المتهم أو المدافع عنه عن ذلك صراحة أو ضمنا ، لأن التفرس فى حالة الشاهد النفسية وقت أداء الشهادة ومراوغاته أو اضطرابه وغير ذلك مما يصين القاضى على تقدير أقواله حق قدرها . ولا يجوز للمحكمة الافتئات على هذا الأصل المقرر بالمادة ٢٨٩ اجراءات جنائية والذى افترضه الشارع فى قواعد المحاكمة لأية علة مهما كانت الا اذا تعذر سماع الشاهد لأى سبب من الأسباب أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا .

(١٩٧٢/٢/١٤ أحكام النقض س ٢٣ ق ٣٩ ص ١٥٦)

٢٤٥٤ - من القواعد الأساسية فى القانون أن اجراءات المحاكمة فى الجنايات يجب أن تكون فى مواجهة المتهم ومحاميه ما دام قد مثل أمام المحكمة .

(١٩٧١/١٢/٢٠ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٨٨ ص ٧٨٥)

٢٤٥٥ - الأصل فى المحاكمات الجنائية أن تبني على ما تجريه المحكمة بنفسها من تحقيق علنى فى الجلسة .

(١٩٥٤/٣/٢٩ أحكام النقض س ٥ ق ١٤٨ ص ٤٣٧)

٢٤٥٦ - الأصل فى الأحكام الجنائية أن تبني على المرافعة التمهيدية

تحصل أمام المحكمة وعلى التحقيق الشفوى الذى تجريه بنفسها فى الجلسة ،
ويجب أن تصدر الأحكام عن القضاة انذين سمعوا المرافعة .
(١٩٥٣/١٢/١ أحكام النقص س ٥ ق ٤٣ ص ١٣٢)

٣٤٥٧ - الاصل فى الأحكام الجنائية ان تبني على التحقيق
الشفوى الذى تجريه المحكمة بنفسها فى جلسة المحاكمة فى مواجهة المتهم
وتسمع الشهود ما دام سماعهم ممكنا .
(١٩٥١/١٢/٤ أحكام النقص س ٣ ق ٩٤ ص ٢٥٠ ،
١٩٥١/١٢/١٠ و ١٠٠ ص ٢٦٣)

٣٤٥٨ - انه وان تأس ما يذهب اليه الطاعن من أن للمتهم الحق
فى تاجيل نظر الدعوى لسماع شهوده اذا كانت نظر لأول مرة غير صحيح .
ذات لأن قانون تشكيل معالمة الجنائيات قد حرص فى المواد من ١٧ الى ٢١
على بيان الطريق الذى يسلكها المتهم فى اعلان الشهود الذين يرى لنفسه
مصلحة فى سماعهم امام المحكمة ، وذلك بأن يطلب الى قاضى الاحانة الامر
باعلانهم من قبل النيابة العامة او يطلبهم هو اذا لم يأمر قاضى الاحانة
باعلانهم . بحيث انه اذا لم يسلك هذا السبيل فان المحكمة تكون فى حل
من اجابه طلبه او عدم اجابته ، الا أن ما رسمه القانون من ذلك ان هو
الا من قبيل تنظيم لاجراءات المحاكمة امام محاكم الجنائيات لكى يتيسر لها
سرعه الفصل فى القضايا ولكى ينال المجرم جزاءه ويتحقق بذلك الردع
المقصود من العقاب او تنضج براءة انبرىء دون يقاء الاتهام معلقا عليه
دون مبرر ، مع ذلك كله فان القانون اذ وضع تلك النظم لم يقصد مطلقا الى
الاخلال بالاسس الجوهرية للمحاكمات الجنائية التى تقدر حق المتهم
فى الدفاع والى من بينها أن الممول عليه فيها بصفة أصلية يجب أن يكون
هو التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة بنفسها فى الجلسة وتسمع فيه
الشهود سواء اكانوا لاثبات التهمة أو نفيها ، على أن يكون لها بعدئذ أن تتزود
الى جانب ذلك بكافة ما فى الدعوى من عناصر بشرط أن تكون مطروحة
للبحث فى الجلسة ، فاذا كان القانون قد خول للمحكمة بما لها من الهيمنة
على الاجراءات أن تقدر وجاهة طلب المتهم الذى لم يسلك السبيل المرسوم
لاعلان شهوده فانما ذلك مفاده أن تقدر ما اذا كان جادا فى طلبه وله مصلحة
فيه أو أنه طلب غير جدى كما قد يستفاد من تنكيه ذلك السبيل وأنه
لو كان قد رأى لنفسه مصلحة فى سماع المحكمة لهم لقام باعلانهم قبل

الجلسة ما دام هو قد أعلن لها في الوقت الذي حدده القانون . وحيث انه متى تقرر هذا فان المحكمة اذ بررت رفض طلب الطاعن تأجيل الدعوى بان شهادة الشاهد الذي طلب سماعه لن تجديه شيئا ، لأنها منقوضة بشهادة الشهود الآخرين الذين لم تبد أية شبهة في صحة شهادتهم ، وانها لذلك لا تطمئن الى ما شهد به في التحقيق ولا ترى وجها لاجابة طلب المتهم سماعه ، اذ بررت المحكمة رفضها بذلك تكون قد تجاوزت في تقديرها لوجاهة طلب المتهم الحدود المخلوة لها الى الاخلال بالأسس الجوهرية للمحاكمة الجنائية ، فالحكم بكذب الشاهد على افتراض انه سيقول ما قاله في التحقيق أو انها لن تتأثر بسماعها له بغير الأثر الذي حدث من اطلاعها على أقواله المدونة ، فاما عن الأمر الأول فلأن الواقع قد يكون غير ما افترضته المحكمة فيقول الشاهد غير ما قاله في التحقيق فينهار الأساس الذي بنت عليه المحكمة حكمها على شهادته واما عن الأمر الثاني فلأن المحكمة يجب أن تكون مستعدة لتقدير كل ما يجرى امامها بالجلسة ، اذ المحكمة في التحقيق الشفهي هي أن يكون القاضي رأيه لا من القول المجرد الذي يصدر عن الشاهد ولكن أيضا من كيفية أدائه الشهادة وموقفه ومسلكه أمام المحكمة .

(١٩٥١/١/١ أحكام النقض س ٢ ق ١٦٦ ص ٤٣٩)

٢٤٥٩ - التحقيقات الأولية لا تصلح أساسا تبني عليه المحكمة حكمها ، بل الواجب دائما أن يؤسس الحكم على التحقيق الذي تجريه المحاكم بنفسها في الجلسة .

(١٩٣٧/١/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٥ ص ٢٢) .

صور تتحقق فيها شلوية المرافعة

٣٤٦٠ - لم يوجب القانون عند تغير هيئة المحكمة إعادة اجراءات المحاكمة أو سماع الشهود أمام الهيئة الجديدة الا اذا أصر المتهم أو المدافع عنه على ذلك ، أما اذا تنازل عن ذلك صراحة أو ضمنا ولم تر المحكمة من جانبها محلا لإعادة مناقشة الشهود فلا عليها ان هي قضت في الدعوى واعتمدت في حكمها على أقوال من سمع من الشهود في مرحلة سابقة أو في التحقيقات الأولية ما دامت مطروحة على بساط البحث امامها .

(١٩٧٤/٤/٧ أحكام النقض س ٢٥ ق ٨٤ ص ٣٩٠)

٢٤٦١ - متى كان الحكم الابتدائي قد أثبت في مدوناته أن المسمى بالحق المدني قدم حافظه مستندات طواها على الشيكات وإفادة البيت بالرجوع على الساحب ، فإن ذلك مفاده أنها اطلعت عليها وعولت عليها في قضائها بإدانة الطاعن .

(١٩٧٣/٣/١٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ٧٦ ص ٣٥٥)

٢٤٦٢ - يوجب القانون سؤال الشاهد أولا وبعد ذلك يحق للمحكمة أن تبدي ما تراه في شهادته وذلك لاحتمال أن تجيء الشهادة التي تسمعها ويتاح للدفاع مناقشتها ما يقتضيه بحقيقة قد يتغير بها وجه الرأي في الدعوى .

(١٩٧٣/٣/٢٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ٨٦ ص ٤١٢ ، ١٩٦٨/١١/١٨ س ١٩ ق ١٩٨ ص ٩٨٠)

٢٤٦٣ - لما كان القانون لا يستوجب تحقيقا ابتدائيا في مواد الجنب وكانت محكمة الموضوع قد حققت الدعوى بمعرفتها في الجلسة ثم قالت انها تؤسس حكمها على هذا التحقيق ، فإن النعي على الحكم بالقصور لعدم رده على الطاعن التي وجهها المتهم الى التحقيق الابتدائي تكون على غير أساس .

(١٩٥٤/٤/٥ أحكام النقض س ٥ ق ١٥٤ ص ٤٥٤)

٢٤٦٤ - ما دامت المحكمة قد أجرت بنفسها تحقيق الدعوى بالجلسة وسمعت شهودها فليس ثمة ما يمنعها من الاعتماد الى جانب ذلك على ما في الدعوى من عناصر أخرى ، ولو كانت أقوال شاهد في التحقيق لم تسمعه بنفسها ما دامت هذه العناصر كانت مطروحة على بساط البحث أمامها وما دام المتهم لم يتمسك بهذا الشاهد .

(١٩٥٢/٣/٣١ أحكام النقض س ٣ ق ٢٤٤ ص ٦٥٧ ، ١٩٥٢/٥/١٢ ق ٣٤٦ ص ٩٢٥)

٢٤٦٥ - الأصل في المحاكمات الجنائية أن يحصل التحقيق فيها أمام المحكمة والقانون لا يوجب في مواد الجنب والمخالفات أن يسبق رفع الدعوى أى تحقيق ابتدائي ، فما دامت المحكمة قد حققت بنفسها واقعة الدعوى وسمعت أقوال الشهود فيها وبنت قضائها على روايتهم فلا يعم

أن يكون الذى باشر التحقيق الأولى فى الواقعة وكيل النيابة الذى كانت
خادمته هى التى أرادت الشراء لحسابه .
(١٨ / ١٠ / ١٩٤٨ مجموعة اغرواعد القانونية ج ٧ ق ٧٥٧
ص ٦٢٨)

صور لا تتحقق فيها شغوية المرافعة

٢٤٦٦ - تمسك الدفاع بسماع شهود الاثبات واصرارته على طلبه
مبيناً دواعيه ، ورفض المحكمة الاستجابة الى طلبه ونظراً الدعوى يحيطه
بالمرج ، ولا يتحقق المعنى الذى قصد اليه الشارع فى المادة ٢٨٩ اجراءات
بما يشوب الحكم بصيب الاخلال بحق الدفاع .
(١١ / ١١ / ١٩٨٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٨١ ص ٨٠٤)

٢٤٦٧ - تمسك الطاعن بمرجى التقاضى بطلب سماع شهود
الاثبات والتفات المحكمة عن ذلك بقائه عدم جدواه لأن الواقعة قد وضحت
لديها هو خطأ فى تطبيق القانون واخلال بحق الدفاع لأن الأصل فى
المحاكمة أن تقوم على التحقيق الشغوى الذى تجرته المحكمة بنفسها بالجلسة
وتسمع فيه الشهود لاثبات التهمة أو نفيها .
(١١ / ١١ / ١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٨٩ ص ٩٠٩)

٢٤٦٨ - لا يكفى اطلاع المحكمة وحدها على الصور موضوع
الجريمة بل يجب كاجراء من اجراءات المحاكمة فى جريمة حيازة الصور
المنافية للآداب عرضها باعتبارها من أدلة الجريمة على بساط البحث والمناقشة
بالجلسة فى حضور المحصور ليبنى كل منهم رأيه فيها ويضمن الى أن هذه
الأوراق موضوع الدعوى هى التى دارت المرافعة عليها .
(١١ / ٦ / ١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٥٦ ص ٧٤٦)

٢٤٦٩ - من القواعد الأساسية فى القانون أن اجراءات المحاكمة
فى الجنايات يجب أن تكون فى مواجهة المتهم ومحاميه ما دام قد مثل أمام
المحكمة ، كما أنه من المقرر ألا تبني المحكمة حكمها الا على العناصر
والأدلة المستمدة من أوراق الدعوى المطروحة على بساط البحث تحت نظر
المحصور . ولما كان ما تضمنته اشارة ادارة شرطة ميناء الاسكندرية
وخطاب مصلحة أمن الموانى من بين ما أسست عليه المحكمة قضاها برفض

الدفء الذى أبدته الطاعة ببطلان الضبط وكان ضم هاتين الورقتين قد تم بعد اقفال باب المرافعة وبعد أن خلت المحكمة للمدولة دون أن يكون ذلك فى مواجهة الطاعة ومحاميتها فإن المحكمة تكون قد بنت حكمها على أحد العناصر التى لم تكن مطروحة على بساط البحث بالجلسة مما يوجب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

(١٤/١٠/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٧٣ ص ٨٣٣)

٣٤٧٠ - متى كان الحكم قد اقام قضاءه على ما حصله من محضر جمع استدلالات مطبوع أعدت فيه أقوال الصراف من قبل لتجرى على كافة الوقائع التى يبلغ عنها الصياغة وكان هذا الاجراء لا يحمل مسحة الجدل ولا يصلح مأخذا لدليل سليم يجب - عندما يكون الأمر متعلقا بشهادة شهود - أن يقوم على معلومات يدها الشاهد عندما يسأل عنها فيثبتها كما تصدر منه وليس على أقوال يسبقه اليها المحقق مفترضا صدورها منه ويجمع منها مقدما ما يجب عليه أن يقول لتتوافر به كافة اركان الجريمة ثم يورد هذا كله فى محضر مطبوع ، فانه يكون قاصر البيان مخلًا بحق الدفاع .

(١٧/٤/١٩٧٣ أحكام النقض ص ٢٣ ق ١٢٩ ص ٥٨٣)

٣٤٧١ - الأصل فى الأحكام الجنائية أن تبني على التحقيقات الشفوية التى تجريها المحكمة بالجلسة وتسمع فيها الشهود فى مواجهة الخصوم متى كان سماعهم ممكنا ، وهى لا تكون فى حل من ذلك الا برضاء المتهم أو المدافع عنه صراحة أو ضمنا ، على أنه متى تداعى الدليل المستمد من التحقيقات الأولية فقد وجب الرجوع الى الأصل باعتباره من أصول المحاكمات الجنائية . فاذا كانت المحكمة قد أقامت قضاها بإدانة المتهم فى جريمة اختلاس أشياء محجوزة على ما حصلته من محضر جمع استدلالات مطبوع أعدت فيه أقوال الصراف من قبل لتجرى على كافة الوقائع التى يبلغ عنها الصياغة ، ودون أن تتدارك هذا العيب فتتخذ من جانبها أى اجراء تكشف به عن حقيقة ما أجرى على لسان الصراف فى محضر الضبط فى خصوص واقعة الدعوى بذاتها ، فإن حكمها يكون باطلا لابتناؤه على اجراءات باطلة ، ولفساد استدلاله ، إذ أن ذلك المحضر المطبوع لا يحمل مسحة الجدل ، فهو بهذه المثابة لا يصلح مأخذا لدليل سليم .

(١٦/١/١٩٦٢ أحكام النقض س ١٣ ق ١٤ ص ٥٥)

٢٤٧٢ - متى كان في سلامه الاخام الموضوعه على انظر المشتمل على المعد المطعون عليه باسزوير وذكر وصفها على ذلك اعترف ما يقطع بان المحكمة الاستئنافية لم تطلع على المستند المطعون عليه أثناء نظر الدعوى . وكان هذا السند المضبوط هو من أدلة الجرمية التي يجب عرضها على بساط البحث والمناقشة الشفهية بالجلسة ، فان عدم اعلان المحكمة عليه يعيب اجراءات المحاكمة ويستوجب نقض الحكم والاحالة .

(١٤/١٠/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٧٢ ص ٨٢٩)

٢٤٧٣ - من المقرر أن اغفال المحكمة الاطلاع على الورقة محل جريمة التزوير عند نظر الدعوى يعيب اجراءات المحاكمة ، لأن اطلاع المحكمة بنفسها على الورقة المزورة اجراء جوهري من اجراءات المحاكمة في جرائم التزوير يقتضيه واجبها في تحييص الدليل الاساسي في الدعوى على اعتبار أن تلك الورقة هي الدليل الذي يحمل شواهد التزوير ومن ثم يجب عرضها على بساط البحث والمناقشة بالجلسة في حضور الخصوم ليبدى كل منهم رايه فيها ويضمن الى أن الورقة موضوع الدعوى هي التي دارت عليها مرافقته .

(٢٤/٤/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ١١٢ ص ٥٦٦)

٢٤٧٤ - ان اغفال محكمة الموضوع الاطلاع على الأوراق المدعى بتزويرها الذي يعيب اجراءات المحاكمة ويستوجب نقض الحكم لا يرد الا على جرائم التزوير فحسب حيث تكون الأوراق المزورة من أدلة الجريمة التي ينبغي عرضها على بساط البحث والمناقشة الشفهية بالجلسة .

(٢٨/٣/١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ٧٢ ص ٣٦٢)

٢٤٧٥ - من المقرر أن اغفال المحكمة الاطلاع على الأوراق المدعى بتزويرها أثناء وجود القضية تحت نظرها مما يعيب اجراءات المحاكمة ويستوجب نقض الحكم لأن تلك الأوراق هي من أدلة الجريمة التي ينبغي عرضها على بساط البحث والمناقشة الشفهية بالجلسة .

(١/٣/١٩٦٥ أحكام النقض س ١٦ ق ٤١ ص ١٩٤ ، ٣٠/١٠/١٩٦١ س ١٢ ق ١٦٧ ص ٨٤٧)

٢٤٧٦ - ان اطلاع المحكمة على الورقة المزورة وما يرافقها من

أوراق بمد فض المظروف الذي كان يحويها ، ذلك عمل من أعمال التحقيق لا يسوغ إجراؤه بغير حضور المحصور ليبين كل متهم رأيه فيه وليطمئن المتهم الى أن الورقة موضوع الدعوى هي التي أبدى دفاعه على أساس معرفته بها .

(١٩٥١/٦/١٤ أحكام النقض ص ٢ ق ٤٤٤ ص ١٢١٦)

٣٤٧٧ - إذا ظهر من ملف الدعوى أن انظر المشتعل على الأوراق المدعى تزويرها لم يفض في أثناء وجود القضية تحت نظر المحكمة الاستئنافية التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، فهذا لدلالته على أن المحكمة لم تطلع على الأوراق التي هي من أدلة الجريمة الواجب عرضها على بساط البحث والمناقشة الشفهية بالجلسة يعيب إجراءات المحاكمة ويستوجب نقض الحكم الصادر في الدعوى .

(١٩٤٦/٥/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٧٤)

(١٦٣)

٣٤٧٨ - إذا كانت المحكمة - وقد استحال عليها سماع الشاهد الوحيد الذي أعلنته النيابة لوفاته - قد استنتجت في ادانة التهم الى أقوال شهود آخرين عينتهم وأوردت مؤدى أقوالهم في التحقيقات الابتدائية دون أن تسمعهم بنفسها أو تبين سبب عدم سماعها إياهم فإن حكمها يكون معيبا .

(١٩٥٢/١/١٥ أحكام النقض ص ٣ ق ١٦٣ ص ٤٣٢)

٣٤٧٩ - لا يصح الحكم بعدم صدق أقوال شاهد لأحد المحصور في الدعوى بناء على قول آخرين بما يخالفها من غير سماع شهادة هذا الشاهد ومناقشته فيها بمجلس الحكم تحقيقا لطلب المحصر متى كان ذلك ممكنا .

(١٩٤٧/٤/٢١ مجموعة القواعد القانونية ص ٧ ق ٣٤٩)

(٣٣١)

٣٤٨٠ - ان الأحكام تبنى في الأصل على التحقيقات العلنية التي تحصل شفويا أمام المحاكم وفي مواجهة المحصور ، فللدفاع أن يتمسك أمام المحكمة بسماع شهود النفي ولو كانوا قد سئلوا في التحقيق الابتدائي ، لما قد يكون في موقفهم وفي كيفية أدانهم للشهادة من اثر في رأى القاضى

في صدد القوة التدليلية للشهادة . واذن فلا يجوز للمحكمة أن تصرف النظر عن سماع شهود النفي الذين طلب اليها سماعهم بحجة تسليمها بما جاء في أقوالهم في التحقيقات .

(١٩٣٨/٣/٢٨ مجموع القواعد الفانونية ج ٤ ق ١٨٦)

(ص ١٧٦)

شفوية المرافعة أمام محكمة الدرجة الثانية

٢٢٨١ - لمحكمة الاستئناف عن سماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنًا . وفقا لما تقضى به المادة ٢٨٩ إجراءات، ومحكمة ثاني درجة تقضى على مفتضى الأوراق . وهي لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه أو لاستكمال نقص في إجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة .

(١٩٨٢/٦/٢١ أحكام النقض س ٣٣ ق ٦١ ص ٢٩٥ ،

١٩٨٢/٤/٨ ق ٩٥ ص ٤٦٨)

٣٤٨٣ - صدور احكم على المستأنف من محكمة أول درجة حضوريا اعتباريا على أساس انه اعترف بشعبه دون سماع الشهود وطالبه من المحكمة الاستئنافية سماع الشهود . فان عليها استيفاء ما فات محكمة أول درجة من وجوب تحقيق الدعوى كما لو كان المتهم حاضرا . والا كان الحكم باطلا لاخلاله بحق الدفاع .

(١٩٧٠/٥/٢٤ أحكام النقض س ٢١ ق ١٧٠ ص ٧٢١)

٣٤٨٣ - لما كانت محكمة أول درجة تم تجر تحقيقا في الدعوى وعولت في ادانة الطاعن على ما اثبتته شاهدة الإثبات في محضره دون أن تسأله في مواجهة الطاعن انفى طلب سماعه . فانه كان يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تستكمل هذا النقص في الإجراءات بإجابة الطاعن الى طلبه من سماع أقوال شاهدة الإثبات في حضوره . أما وهي لم تفعل فانها تكون قد اخلت بحق الطاعن في الدفاع مما يتعين منه نقض الحكم .

(١٩٦٩/١٢/٨ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٨١ ص ١٣٧٨)

٣٤٨٤ - واجب على المحكمة الاستئنافية أن يضع أحد أعضائها تقريرا مستوفيا يتلى في الجلسة وهو الاجراء الوحيد الذي يشهد بتحقيق

شفوية المرافعة في المحاكمة الاستئنافية .

(١٩٦٦/٢/٢٨ أحكام النقض س ١٧ ق ٣٩ ص ٢١١)

٣٤٨٥ - أوجبت الفقرة الأولى من المادة ٢٤١ إجراءات جنائية على المحكمة في احوال الحكم المحضوري الاعتباري أن تحقق الدعوى امامها كما لو كان الخصم حاضرا ، ومن ثم فإذا باشرت محكمة أول درجة بنفسها تحقيقا في الدعوى بسماع الشاهد الذي حضر امامها فلا تشريب على المحكمة الاستئنافية اذا هي لم تسمع من جانبها شهودا مكثفية بالتحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة .

(١٩٥٨/٥/٣٠ أحكام النقض س ٩ ق ١٤٠ ص ٥٥٦)

٣٤٨٦ - اذا طلب الطاعن الى المحكمة الاستئنافية مناقشة شهود الاثبات امامها - الذين لم تسمعهم محكمة الدرجة الأولى - فأجابت على هذا الطلب بما لا يصلح ردا عليه ورفضته بحكمها الصادر بالادانة استنادا الى التحقيقات الابتدائية وحدها يكون مميبا .

(١٩٥٢/٤/١٤ أحكام النقض س ٣ ق ٣٠٨ ص ٨٢٣ ،

١٩٥١/١١/١٢ ق ٦٧ ص ١٨١ ، ١٩٥١/١٢/١٠ ق ١٠٢ ص ٢٦٦)

٣٤٨٧ - متى كان المتهم قد تمسك امام محكمة أول درجة بضرورة حضور الشاهد لمناقشته فرفضت المحكمة في الدعوى دون أن تسمعه ، ثم لم تدارك المحكمة الاستئنافية هذا الخطأ بل قضت بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه دون سماع الشاهد فان حكمها يكون مميبا .

(١٩٥٢/١/٢٨ أحكام النقض س ٣ ق ٣٤٣ ص ٤٥٥ ،

١٩٥٢/٥/١٢ ق ٣٤٣ ص ٩١٩)

٣٤٨٨ - اذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد سمعت شهود الاثبات في غيبة المتهم ، والمحكمة الاستئنافية لم تستجب الى ما تمسك به محاميه من طلب سماعهم فان حكمها يكون قد انطوى على اخلال بحق الدفاع ، اذ أن المحاكمات الجنائية تقتضى سماع الشهود في مواجهة المتهم متى كان ذلك ممكنا .

(١٩٥١/١٠/٨ أحكام النقض س ٣ ق ١٦ ص ٣٢ ،

١٩٥٢/٦/٣ ق ٣٨٦ ص ١٠٣٤)

٢٤٨٩ - إذا كان الثابت أن المحكمة الابتدائية والمحكمة الاستئنافية لم تجريا أى تحقيق ولم تسمعا شهودا أصلا بل بنتا الحكم على محاضر ضبط الواقعة التى أجراها البوليس فإن إجراءات المحاكمة تكون باطلة .
(١٩٥١/٦/٤ أحكام النقض س ٢ ق ٤٣٩ ص ١٢٠٣)

٢٤٩٠ - إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد استندت فيما استندت اليه فى ادانة المتهم الى أقوال شاهد فى التحقيقات دون أن تسمعه وتسمع المتهم أمام المحكمة الاستئنافية بسماع هذا الشاهد فى مواجهته فلم تجبه الى طلبه فإنها تكون قد أخلت بحقه فى الدفاع مما يبطل إجراءات المحاكمة ويستوجب نقض الحكم . ولا يغير من حكم القانون فى ذلك قول المحكمة أنها لم تستند فى ادانة هذا المتهم الى أقوال الشاهد وحده ، إذ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يشه بعضها بعضا فإذا سقط واحد منها انهارت بسقوطه باقى الأدلة .

(١٩٥١/٣/١٢ أحكام النقض س ٢ ق ٢٨٩ ص ٧٦٣)

٢٤٩١ - إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد اعتمدت فى ادانة المتهم بصفة أصلية على قوال الشهود فى التحقيقات دون أن تجرى تحقيفا بالجلسة فى مواجهة المتهم وتسمع شهادة شهود الاتبات بصرف النظر عن تنازله عن سماعهم وعن اعترافه الذى لم تعول عليه الا بوصفه مؤيدا لشهادة هؤلاء الشهود ، فإنه يكون من المتعين على محكمة الدرجة الثانية أن تصحح هذا الخلل فى إجراءات المحاكمة وتجيب المتهم الى طلبه اليها من سماع الشهود فى مواجهته والا يكون حكمها معيبا متمينا لنقضه .
(١٩٥١/٢/١٩ أحكام النقض س ٢ ق ٢٤٧ ص ٦٤٩)

٢٤٩٢ - إذا كان المتهم قد طلب الى محكمة ثانى درجة استدعاء المجنى عليها وهى الشاهدة الوحيدة فى الدعوى لسماع أقوالها لأنها لم تسمع أمام محكمة الدرجة الأولى ولكن المحكمة لم تستجب اليه وقضت بتأييد الحكم الابتدائى الصادر بادانة المتهم فإن إجراءات المحاكمة تكون باطلة .

(١٩٥١/١/١٥ أحكام النقض س ٢ ق ١٨٨ ص ٤٩٩)

(١٩٥١/٢/١٣ ق ٢٣٧ ص ٦٢٢)

٢٤٩٣ - متى كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن المحكمة الجزئية

لم تسمع الشهود الا في غيبة المتهم وأن المحكمة الاستئنافية لم تسمع شهودا مطلقا على الرغم من ان المتهم طلب امامها التصريح له باعلان شهود نفى فان حكمها يكون معيبا واجبا نقضه .

(١٩٥١/١/١ أحكام النقض س ٢ ق ١٧١ ص ٤٥٦ .
١٩٥١/١/٨ ق ١٨٣ ص ٤٨٤ ، ١٩٥١/٢/٥ ق ٢١٨ ص ٥٧٦)

٣٤٩٤ - الاصل في الأحكام الجنائية ان يبنى على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بنفسها في الجلسة وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكنا ، وإذا فاذا كان الحكم قد قضى بتأييد حكم الابتدائي الصادر بإدانته المتهم استنادا الى اقوال الشاهد الوحيد في الدعوى مع أنه لم يسمع بالجلسة كشاهد في الدعوى لا أمام محكمة أول درجة ولا أمام المحكمة الاستئنافية فان اجراءات المحاكمة تكون باطلة .

(١٩٥٠/١١/٧ أحكام النقض س ٢ ق ٥٠ ص ١٢٨ ،
١٩٥٠/١١/٧ ق ٦٠ ص ١٥٠ ، ١٩٥٠/١٢/١٨ ق ١٤٤ ص ٣٨٤)

٣٤٩٥ - الاصل في المحاكمة الجنائية أن يكون التعويل في الحكم على ما تجريه المحكمة بنفسها من التحقيق ، واذا فما دام الشاهد قد حضر فانه يتعين على المحكمة سماعه ولو لم يتمسك المتهم بذلك ، فاذا لم تسمعه محكمة الدرجة الأولى فانه يكون على المحكمة الاستئنافية أن تسمعه والا كان حكمها معيبا متعيينا نقضه .

(١٩٤٧/١٢/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٥١
ص ٢١٧)

٣٤٩٦ - العبرة في الأحكام الجنائية هي بالتحقيقات الشفوية التي تجريها المحاكم في جلسات المحاكمة بحضور الخصوم ، فاذا سمعت محكمة الدرجة الأولى شهود الاثبات في غيبة المتهم وقضت ببراءته فلا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تدينه تأسيسا على ما كان أولئك الشهود قد قالوه أمام محكمة الدرجة الأولى فان سماع الشهود أمام المحكمة في غيبة المتهم لا يتحقق فيه بالبداية كل الفرض المقصود ، اذ هو لا تتاح له فرصة مناقشة أدلة الاثبات وقت عرضها على المحكمة .

(١٩٤٦/١١/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٤ ،
ص ٢٣٢)

٢٤٩٧ - متى كان التائب أن شهود الاثبات الذين اعتمد الحكم عليهم في ادانة المتهم لم يسمعو أمام محكمة الدرجة الأولى فإنه يكون على المحكمة الاستئنافية أن تسمهم اجابة لطلب الدفاع - ومتى كان الأمر كذلك وكان سماع دليل الاثبات يقتضى حتما سماع الدليل الذى يقدم من الخصوم فى صدد نفيه ، فإن المحكمة اذ قضت برفض طلب سماع شهود الاثبات وشهود النفى تكون قد أخطأت خطأ يعيب حكمها بما يستوجب نقضه .

(١٨/١٢/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٤ ص ١٨)

٢٤٩٨ - متى كان يبين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أن الطاعن لم يطلب سماع أحد الشهود ، وكان من المقرر أن نص المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية بعد تعديله بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ يخول للمحكمة الاستئنافية عن سماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك - يستوى فى ذلك أن يكون القبول صريحا أو ضمنيا ، بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه - وأن محكمة ثانية درجة انما تحكم فى الأصل على مقتضى الأوراق ، وهى لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى هى لزوما لاجرائه ، ولا تلتزم الا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة ، فاذا لم تر من جانبها حاجة الى سماعهم ، وكان المدافع عن الطاعن وان أبدى طلب سماع اقوال الشهود أمام المحكمة الاستئنافية ، فإنه يعتبر متنازلا عنه بسبق سكوته عن التمسك أمام محكمة أول درجة .

(١٨/١/١٩٧٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ٤٥ ص ٢٢٦)

التنازل عن شفوية المرافعة ، قواعد عامة

٢٤٩٩ - من المقرر أن نص المادة ٢٨٩ اجراءات جنائية بعد تعديله بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ يخول للمحكمة الاستئنافية عن سماع الشهود اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، يستوى فى ذلك أن يكون القبول صريحا أو ضمنيا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه .

(١٦/٣/١٩٨٢ أحكام النقض س ٣٣ ق ٧٥ ص ٣٧٠ ،

٥/١/١٩٧٦ س ٢٧ ق ٤ ص ٣٣ ، ٤/٣/١٩٧٣ س ٢٤ ق ٦٤ ص ٢٩٢ ،

١٠/٦/١٩٧٣ ق ١٤٩ ص ٧٢٢)

٢٥٠٠ - من المقرر أن للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الإثبات إذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا دون أن يحول عنهم سماعهم أمامها من أن تعتمد في حكمها على أقوالهم التي أدلوا بها في التحقيقات الأولية ما دامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث في الجلسة .

(١٩٨٤/٢/١٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ٣٠ ص ١٤٩)
 ١٩٧٣/١/٨ س ٢٤ ق ١٤ ص ٥٤ ، ١٩٧٣/٣/٤ ق ٦٤ ص ٢٩٣ .
 ١٩٦٨/٦/٣ س ١٩ ق ١٢٤ ص ٦٢٢)

٢٥٠١ - للمحكمة في ظل التعديل المدخل على المادة ٢٨٩ اجراءات الاستغناء عن سماع شهود الإثبات إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا بتصرف من المتهم أو المدافع عنه بما يدل على ذلك . ويستوى في ذلك أن يكون هذا القبول من جانب المتهم أو المدعى بالحقوق المدنية ، اذ لا يقلل أن يكون لهذا الأخير من الحقوق أكثر ما للمتهم .

(١٩٦٩/٤/٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ٩٥ ص ٤٤٩)

٢٥٠٢ - خولت المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية المحكمة تقرير تلاوة الشهادة السابق ابدائها في التحقيق الابتدائي أو محضر جمع الاستدلالات أو أمام الجير إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، وهي ان وردت في الباب الثاني من الكتاب الثاني من ذلك القانون الخاص بمحاكم المخالفات والجنح الا أن حكمها واجب الاتباع أمام محاكم الجنايات عملا بالفقرة الأولى من المادة ٣٨١ من القانون نفسه .

(١٩٧٩/٦/١٤ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٤٦ ص ٦٨٤)

٢٥٠٣ - لما كان محامي الطاعنين قد تمسك في جلستين متتاليتين بوجوب سماع شهود الإثبات تحقيقا لشفوية المرافعة ، فرفضت المحكمة هذا الطلب مما أحاط محاميهما بالمرج الذي يجعله مذبذبا ان هو لم يتمسك بطلبه - بغرض ذلك - بعد تقرير رفضه والاصرار على نظر الدعوى مما أصبح به المدافع مضطرا لقبول ما رآته المحكمة من نظر الدعوى بغير سماع الشهود ، فإن سير المحكمة على هذا النحو لا يتحقق به المعنى الذي قصد اليه الشارع في المادة ٢٨٩ اجراءات ، ولا يصح أن يوصف طالب المدافع في هذا الصدد بعدم الجدية لأنه تمسك بأصل افترضه الشارع في قواعد

المحاكمة وترتب عليه حكمه بصرف النظر عن نوايا الخصوم ، كما لا يصح اعتراض تنازل المدافع عن طلبه بعد أن جابهته المحكمة صراحة برفضه ، ومن ثم فإن إجراءات المحاكمة تكون قد وقعت باطلة ، ويكون الحكم اذ بنى عليها باطلا واجب النقض .

(١٠/٤/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٩٧ ص ٥٠٩)

٢٥٠٤ - متى كان المتهم قد تنازل عن سماع الشهود الذين لم يحضروا امام محكمة اول درجة اكتفاء بأقوالهم في المحضر بسماع شاعدي نفى سمعتها المحكمة ثم لم يتمسك امام المحكمة الاستئنافية بطلب سماع أولئك الشهود ، فانه لا يقبل منه النفي على الحكم بعدم سماعهم ، ويكفي لتحقيق شفوية المرافعة ما أجرته محكمته اول درجة من تحقيق سمعت فيه بعض الشهود .

(١٢/٣/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ٢٨٢ ص ٧٤٧)

التنازل الضمني

٢٥٠٥ - سكوت المدافع عن التمسك بإعادة مناقشة الشهود في حضرته ومواصلة المرافعة دون اصرار على طلب سماعهم يفيد أنه قد تنازل عن ذلك ضمنا .

(٢٦/١/١٩٨١ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٢ ص ٧٩)

٢٥٠٦ - متول الطاعن امام محكمة اول درجة وعدم تمسكه بسماع شاهد الاتبات بعد تنازلا ، ومن ثم فإن المحكمة الاستئنافية أن التفتت عن ذلك الطلب لا تكون قد أخلت بحق الطاعن في الدفاع على فرض أنه قد طلب سماعه امام محكمة ثاني درجة .

(١٦/٥/١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٣٠ ص ٦١٤)

٢٥٠٧ - متى كان الطاعن أو المدافع عنه لم يتمسك امام محكمة أول درجة بسماع الشهود وحجزت المحكمة الدعوى للحكم فيها ثم أعادتها للمرافعة لتغير الهيئة وبهذه الجلسة الأخيرة لم يطلب الطاعن أو المدافع عنه سماع الشهود ، وعلى فرض أنه طلب ذلك في المذكرة المصرح بتقديمها قبل حجز الدعوى للحكم فانه لم يتمسك بذلك بعد إعادة الدعوى للمرافعة لتغير الهيئة ، الأمر الذي يفقد طلبه - على فرض وروده بمذكرته - خصائصه

الطلب الجازم الذى تلتزم المحكمة بإجابهته .
(١٩٧٣/٥/٢٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٤٢ ص ٦٨٤)

٢٥٠٨ - لما كان الحكم المطعون فيه لم يبين الأسباب التى حالت دون سماع أقوال الشاهد وكان الدفاع قد تمسك فى ختام مرافعته بسماع أقواله ومناقشته فيها ، فطلبت النيابة العامة القبض على انطاعن فى حالة اجابة طلبه وتاجيل الدعوى مما أحاط محامى الطاعن بالخروج واضطر الى التنازل عن طلبه وهو ما لا يحقق المعنى الذى قصده المشرع فى المادة ٢٨٩ اجراءات جنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ عندما خول للمحكمة أن تقرر تلاوة الشهادة اذا تعذر سماع الشاهد أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك .

(١٩٦٦/٥/٩ أحكام النقض س ١٧ ق ١٠٤ ص ٥٨٢)

٢٥٠٩ - لا تلتزم المحكمة ببيان السبب فى عسدم اجراء التحقيق مادام المتهم قد تنازل دلالة أمام محكمة أول درجة عن سماع شهود الاثبات ، ومن ثم لا يكون خطأ المحكمة فى تسمية اقرار المتهم اعترافا وقضائها فى الدعوى بناء عليه مؤثرا فى منطق الحكم أو فى نتيجته .
(١٩٦١/١/١٠ أحكام النقض س ١٢ ق ١١ ص ٧٩)

٢٥١٠ - اذا كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الحاضر عن المتهم وكذلك النيابة لم يتمسكا بسماع شهود الاثبات وطلبا الاكتفاء بتلاوة أقوالهم ، وكانت المحكمة قد ناقشت المتهمين فى تفاصيل الاعتداء الواقع عليهما على النحو الواضح بمحضر الجلسة وكان كل منهما يعتبر شاهدا فيما وقع عليه من اعتداء فان مناقشة المحكمة لهما تتحقق بها شفوية المرافعة .
(١٩٥٨/١٠/٢٠ أحكام النقض س ٩ ق ١٩٨ ص ٨١٠)

٢٥١١ - اذا كان الثابت بمحضر الجلسة أن شاهد الاثبات لم يحضر وأن المحكمة أمرت بتلاوة أقواله واكتفى المدافع عن الطاعة بهذه التلاوة ولم يطلب حضوره فلا يكون له أن ينعى على المحكمة أنها لم تسمع هذا الشاهد .
(١٩٥٤/٥/١٢ أحكام النقض س ٥ ق ٢٠٩ ص ٦١١)

٢٥١٢ - متى كان الدفاع قد ناقش أثناء مرافعته شهادة شاهد فى التحقيق ولم يحضر الجلسة فلا يكون للمتهم أن ينعى على المحكمة أن هذه

شهادة لم تتل بالجلسة .

(١٩٥١/١٠/٨ أحكام النقض س ٣ ق ٩ ص ١٧)

٢٥١٣ - مادام الطاعن م يتمسك بسماع الشاهد الذى يقول انه أعلن وحضر اجلسه ولا يكون نه ان يعنى على المحلحة انها م تسمعه .
(١٩٥١/٣/٢١ أحكام النقض س ٢ ق ٣١٠ ص ٨٢٧)

٢٥١٤ - متى كانت المحكمة قد سمعت أقوال بعض الشهود فى الجلسة واكتفت بموافقه الدفاع على الاطلاع على اقوالهم المدونه فى التحقيقات فليس للمتهم أن يعيب عليها ذلك ولا ان يدعى ان اقوال الشهود الغائبين لم تتل فى الجلسة . فان من حق المحكمة أن تستند الى هذه الاقوال ولو لم تدر بتلاونها اذ هى من الادلة المطروحة عليها وكان من حق المتهم أن يطلب تلاوة تلك الاقوال .

(١٩٥١/٣/١٢ أحكام النقض س ٢ ق ٢٨٣ ص ٧٤٩)

٢٥١٥ - اصطلدت أحكام هذه المحكمة على انه اذا حضر بعض الشهود وغاب بعض اخر دن من الجائز لمحكمة ان تكتفى بسماع الشهود الحاضرين وتامر بتلاوة اقوال الغائبين أو يطلع عليها ما لم يصر المتهم على سماع اقوالهم فى مواجهته .
(١٩٥١/١/١٥ أحكام النقض س ٢ ق ١٨٥ ص ٤٩٠)

٢٥١٦ - لا يجوز الطعن فى الحكم بسبب ان المحكمة فانها أن تسمع شهادة شهود حضروا فى الدعوى مادام الدفاع لم يبد اعتراضا على ذلك بالجلسة ولم يتمسك بوجوب سؤال أولئك الشهود .
(١٩٢٨/١٢/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٦٠ ص ٨٠)

صور لتعذر سماع الشاهد

٢٥١٧ - من المقرر أنه اذا استحال على المحكمة سماع الشهود لعدم الاعتناء الى محال اقامتهم لاعلانهم بالحضور امامها . فانه يكون لها قانونا فى هذه الحالة أن ترجع الى اقوالهم فى التحقيقات وأن تعتمد عليها فى الحكم .
(١٩٦٦/٦/٢١ أحكام النقض س ١٧ ق ١٦٢ ص ٨٦٢)

٢٥١٨ - انه وان كان سماع شهود الاثبات أمرا واجبا قانونا

لا تملك المحكمة الالتفات عنه والاكتفاء بالتحقيقات الأولية التي أجراها البوليس لما في ذلك من منافاة لقاعدة شفوية التحقيق ، الا أن محل ذلك أن يكون هذا السماع ميسرا . أما إذا استحال حضور الشاهد بسبب عدم الاستدلال عليه أو بسبب غيره فإنه ليس ما يمنح المحكمة من التمويل على شهادته المدونة بالتحقيقات .

(١٩٥١/٥/٢٨ أحكام النقض س ٢ ق ٤١٨ ص ١١٤٦)

٢٥١٩ - لا مانع قانونا من أن تعمل المحكمة على أقوال المجنى عليه في التحقيقات وأمام النيابة مادام قد توفى واستحال سماعه أمام المحكمة ، وليس يعيب الحكم عدم تلاوة هذه الأقوال في الجلسة إذا كان المتهم لم يطلب ذلك ، وما دامت تلك الأقوال كانت محل مناقشة من الاتهام والدفاع على اعتبارها من أدلة الدعوى .

(١٩٣٨/١/٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٥٩)

(ص ١٤٨)

٢٥٢٠ - أنه وإن كان سماع شهادة شهود الاثبات أمرا واجبا قانونا مراعاة للصالح العام كما يتسنى للمحكمة مناقشتهم لاستجلاء حقيقة التهمة المسندة الى المتهم الا أنه إذا تعذر عليها ذلك لعدم الاستدلال عليهم جاز لها أن تصرف النظر عن سماعهم وتكتفي بأقوالهم المدونة في التحقيقات .

(١٩٣٠/٢/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٤٠٠)

(ص ٤٧١)

صور لعدم تعلق سماع الشاهد

٢٥٢١ - يتعين اجابة الدفاع الى طلبه سماع شهود الواقعة ولو لم يرد لهم ذكر في قائمة شهود الاثبات أو يقيم المتهم باعلانهم لأنهم لا يعتبرون شهود نفى بمعنى الكلمة حتى يلتزم باعلانهم ، ولأن المحكمة هي الملاذ الأخير الذي يتعين أن ينفسخ لتحقيق الواقعة وتقصيها على الوجه الصحيح غير مقيدة في ذلك بتصرف النيابة العامة فيما تبينه في قائمة شهود الاثبات أو تسقطه من أسماء الشهود الذين عاينوا الواقعة أو يمكن أن يكونوا عاينوها والا انتفت الجدية في المحاكمة وانغلقت باب الدفاع في وجه طارقه بغير حق ، وهو ما تأباه العدالة أشد الإباء .

(١٩٨٢/١١/١١ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٧٩ ص ٨٧٠)

٢٥٢٢ - المحاكمات الجنائية تقوم على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة فى مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود لاثبات التهمة أو نفيها . ولئن كان وجوب سماع الشهود قاعدة لها القيدان اللذين نصت عليهما المادة ٢٨٩ أ ج وأوردتهما الحكم المطعون فيه . إلا أن تخلف الشاهد عن الحضور رغم تأجيل نظر الدعوى لإعلانه - وحتى بعد تكليفه بالحضور أمام المحكمة - لا يفيد بمجرد أن سماعه أصبح متعذرا طالما أن قانون الإجراءات الجنائية قد بين فى المادتين ٢٧٩ ، ٢٨٠ منه الإجراءات التى تتبعها المحكمة فى حالة تخلف الشاهد عن الحضور بعد تكليفه به وأجاز لها تفريجه والأمر بضبطه واحضاره . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم ردا على طلب الطاعن سماع الشهود - على ما سلف بيانه - لا يبنى على إطلاقه انه استحال على المحكمة سماعهم وكانت المحكمة قد أسست قضائها بإدانة الطاعن على أقوال المجنى عليهما وباقي فهود الاثبات الذين لم تسمعهم فان حكمها يكون معيبا بالاخلال بحق الدفاع .

(١٩٨٢/٤/٢٩ أحكام النقض س ٣٣ ق ١١٠ ص ٥٤٠)

٢٥٢٣ - ان وجود الشاهد فى بعثة دراسية بانجلترا لا يجعل سؤاله غير ممكن حيث نظم قانون المرافعات طريق الاعلان .

(١٩٧٧/٢/١٤ أحكام النقض س ٢٨ ق ٥٨ ص ٢٦٤)

٢٥٢٤ - من المقرر انه يجب أن تؤسس الأحكام الجنائية على التحقيق الشفوى التى تجريها المحكمة بجلسة المحاكمة فى مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود ومادام سماعهم ممكنا . فاذا كان الحكم المطعون فيه قد رفض سماع أقوال شاهد الاثبات بمقولة انه قد ثبت مرضه وتقيبه فى لندن للعلاج لمدة ثلاثة شهور وأنه لا وجه لتعطيل الدعوى خلال هذه المدة ، فانه يكون قد أخل بحق الدفاع ، اذ غياب الشاهد للعلاج للمدة التى ذكرها الحكم لا تمنع من امكان سماعه .

(١٩٦٢/٥/٢١ أحكام النقض س ١٣ ق ١٢٢ ص ٤٨١)

٢٥٢٥ - تخلف الشاهد عن الحضور لا يعتبر بمجرد أن سماعه أصبح متعذرا .

(١٩٥٦/١٢/٣ أحكام النقض س ٧ ق ٣٣٩ ص ١٢٢٦)

٢٥٢٦ - اذا كان الطاعن قد طلب الى المحكمة سماع شهود الدعوى

ولكنها قضت بتأييد الحكم المعارض فيه دون اجابته الى هذا الطلب وردت على طلبه بقولها انه سبق ان اجابته لذلك ولكن لم يستدل على الشهود ، وكان الظاهر من الاطلاع على مفردات الدعوى ان احدا من شهودها لم يعلن اعلانا قانونيا ، وكل ما هنالك انه اجيب عن احدهم بأنه توفي ، كما اعلن ورثه المدعى بالحق المدني في شخص وكيل محاميهم لبعض الجلسات التي نظرت فيها الدعوى أمام محكمة أول درجة ، فان اجراءات المحاكمة تكون مشوبة بالبطلان ويكون الحكم معيبا .

(١٩٥١/٢/٢٠ أحكام النقض س ٢ ق ٢٥٢ ص ٦٦٤)

٢٥٢٧ - اذا تخلف شهود النفي والاثبات عن الحضور واكتفت المحكمة بتلاوة شهادتهم التي أدوها أمام البوليس ورفضت تأجيل القضية لاعلانهم من جديد كان الحكم باطلا بطلانا جوهريا .

(اسكندرية الابتدائية ١٩١٩/٥/١٤ المجموعة الرسمية س ٢١)

ق ٨٤)

٢٥٢٨ - لا يوجد نص في القانون يسمح للمحكمة بالاستغناء عن سماع شهود الاثبات الحاضرين في الجلسة بسبب عدم حضور المجنى عليه الذي هو شاهد مثل غيره من الشهود .

(١٩٠٩/٦/١٢ المجموعة الرسمية س ١٠ ق ٨٤)

٢٥٢٩ - ان امتناع المحكمة عن سماع شهود الاثبات الحاضرين في الجلسة والذين لم تتنازل النيابة عن سماع اقوالهم يبنى عليه بطلان الاجراءات بطلانا جوهريا .

(١٩٠٩/٦/١٢ المجموعة الرسمية س ١٠ ق ٨٤)

٢٥٣٠ - ليس للمحاكم الجنائية ان تحكم في دعوى دون أن تكون قد سمعت شهادات الشهود التي تبني احكامها عليها الا في حالة اقرار المتهم أو غيابه أو استحالة سماع الشهود ويجب بناء على ذلك أن ينقض الحكم الصادر بناء على مجرد التحقيقات التي عملها البوليس .

(١٩٠٣/٤/١١ المجموعة الرسمية س ٥ ق ٤)

تلاوة اقوال الشهود

٢٥٣١ - ان المادة ٢٨٩ اجراءات جنائية خولت المحكمة تقرير

تلاوة الشهادة السابق ابداءها في استحقاق الإبداعي أو في محضر جميع الاستدلالات أو أمام الخبير إذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك . وهي وإن وردت في الباب الثاني الخاص بمحاكم المخالفات والجناح من الكتاب الثاني من ذلك القانون إلا أن حكمها يتبع أمام محاكم الجنايات عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٣٨١ من القانون نفسه .

(١٩٧٦/١٢/٢٧ أحكام النقض س ٢٧ ق ٧٣٠ ص ١٠٢١)

٢٥٣٢ - تلاوة أقوال الشهود التي أبدت في التحقيق هي من الاجازات التي خولها الشارع للمحكمة إلا أن اسمعك المحكمة لحقها هذا مشروط بتعذر سماع الشاهد لأي سبب من الأسباب كما هو صريح نص المادة ٢٨٩ اجراءات جنائية .

(١٩٥٥/١١/٢٨ أحكام النقض س ٦ ق ٤٠٩ ص ١٣٩١)

٢٥٣٣ - للمحكمة أن تعتمد إلى جانب شهادة الشهود الذين سمعهم على ما في التحقيقات الابتدائية لأنها من عناصر الدعوى المطروحة أمامها ، وعلى المحصوم فيها أن يعرضوا لمناقشة ما يريدون مناقشته فيها وأن يطلبوا من المحكمة أن تأمر بتلاوة أقوال الشهود الذين سمعوا في التحقيقات الابتدائية ، فإن هم لم يفعلوا فلا يصح لهم النعي عليها بأنها استندت في حكمها إلى تلك الأقوال .

(١٩٥٤/٦/٩ أحكام النقض س ٥ ق ٢٤٥ ص ٧٣٢ ، ١٩٥٤/٦/٢٢ ق ٢٦٣ ص ٨١٤)

٢٥٣٤ - لما كان الثابت بمحاضر جلسات المحاكمة أن الشاهد التاسع قد توفي إلى رحمة الله وبات سماع شهادته متعذراً فلا على المحكمة أن هي لم تقرر تلاوة أقواله بالجلسة ، ذلك أن تلاوة أقوال الشاهد الخائب هي من الاجازات ولا تكون واجبة إلا إذا طلب المتهم أو المدافع عنه ذلك ، وهو ما خلت محاضر جلسات المحاكمة من إثباته الأمر الذي ينتفى معه وجه الطعن على الحكم في هذا المحصول .

(١٩٨١/١/٢٦ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٢ ص ٧٩)

٢٥٣٥ - ان القانون لا يوجب على المحكمة تلاوة أقوال المجني عليه المتوفى ، بل يكفي أن يكون الدليل المستفاد منها مطروحاً على بساط البحث

في الجلسة .

(١٢/١٠/١٩٥٣ أحكام النقض من ٥ ق ٢ ص ٤)

٢٥٣٦ - إذا تمارضت شهادة الشاهد في الجلسة مع أقواله السابقة في التحقيق جاز أن تنقل شهادته التي أقرها في التحقيق عملاً بالمادة ٢٩٠ إجراءات جنائية .

(١٠/٦/١٩٥٢ أحكام النقض من ٣ ق ٤٠٧ ص ١٠٨٩)

٢٥٣٧ - التحقيقات الابتدائية المقدمة لمحكمة الموضوع تعتبر جميعها من الأدلة التي يجوز لها أن تستند إليها في إدانة المتهم أو تبرئته ، وعلى النيابة والدفاع أن يعرض كل منهما لمناقشة ما يرى مناقشته منها ، فإذا كان أحد لم يطلب تلاوة أقوال الشهود بالجلسة فلا يصح النعي على المحكمة أنها استندت إلى شهادتهم دون أن تسمعها أو تتلوها .

(١٨/٤/١٩٤٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٧٨)

ص ٨٢٣)

٢٥٣٨ - أنه وإن كان يجب بحسب الأصل لصحة الحكم بالإدانة أن يسمع المحكمة بنفسها في الجلسة في مواجهة المتهم شهادة الشهود الذين تعتمد على أقوالهم في العناء بالإدانة بعد أن تناقشهم هي والدفاع فيها ، إلا أن ذلك محله أن يكون هؤلاء الشهود قد حضروا أمامها ، أو أن يكونوا قد تخلفوا عن الحضور ويكون في تخلفهم ما يثير مظنة هربهم من تحمل أداء الشهادة والمناقشة في صحتها في حضرة المتهم أمام المحكمة بجلسته المحاكمة ، الأمر الذي يستتبع أن تكون أقوالهم في التحقيقات الابتدائية غير جديرة بالثقة . أما في الأحوال التي تكون فيها هذه المظنة منتفية فلا تترتب على المحكمة إذا اعتمدت على أقوال الشهود في التحقيقات بعد تلاوتها في الجلسة ، اللهم إلا إذا كانت هذه الأقوال هي الدليل الوحيد في الدعوى ، وكان من الممكن انتظار حضور الشاهد وسماعه في جلسة أخرى بغير أن يضار بذلك سير العدالة .

(٢٨/٤/١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٤٨)

ص ٤٤٩)

٢٥٣٩ - أن الفرض من تلاوة الشهادة هو تنبيه المتهم ليدافع عن نفسه ، فإذا كان المتهم على علم بالشهادة وناقشها بالجلسة فلا يجوز له

أن يتخذ من مجرد علم تلاوتها وجها للطعن على الحكم الصادر ضده بناء عليها .

(١٩٤٠/٢/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٧٠)

ص ١٢١)

٣٥٢ - نص المادة ١٦٥ تحقيق جنايات صريح في أن تلاوة شهادة من لم يحضر اجلسه جواريه ، على أنه إذا لم يكن من دليل على نسبة الجريمة للمتهم سوى اقوال شاهد متوى ونانت انبيته لم يعتمد على اقواله ولم يذكرها في مرافعتها ولأن الدفاع أيضا لم يذكرها ولم يعندها وكانت المحكمة - رغم هذا السكوت من طرق الخصومة - لم تأمر هي أيضا بتلاوتها ولكنها اعتمدت عليها وحدها في الحكم ، ففي هذه الصورة فقط يكون الحكم باطلا لا بثنائه على نقص في الاجراءات ماس بشفعية المرافعات الجنائية وضار ضررا ظاهرا بحقوق الدفاع .

(١٩٢٨/١٢/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٦٦)

ص ٨٧)

٣٥٤١ - لا نص في القانون يحتم تلاوة شهادة الشهود عليهم أمام محكمة الجنايات .

(١٩٢٢/٢/٢٢ مجموعة الرسمية س ٢٤ ق ٣)

٣٥٤٢ - لا يوجد نص يقضى بتلاوة شهادات الشهود عليهم ولا التوقيع عليها منهم .

(١٩٢٠/١٢/٢٨ مجموعة الرسمية س ٢٢ ق ٧٩)

٣٥٤٣ - لا يوجد نص في قانون تحقيق الجنايات بالنسبة للشهادة التي يؤديها الشاهد في الجلسة أمام المحكمة يوجب تلاوتها عليهم وامضاءها منه .

(١٩١١/٢/٢٥ مجموعة الرسمية س ١٢ ق ٤٨)

مباشرة القاضى لاجراءات المحاكمة

٣٥٤٤ - متى كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن القاضى كان ضمن الهيئة التي سمعت المرافعة في الدعوى وحجزتها للحكم ثم تقيب

القاضي المذكور عن حضور جلسة النطق بالحكم فقررت الهيئة الجديدة تأجيل إصدار الحكم بجلسته مقبله لتعذر المداولة . وفي الجلسة الأخيرة انعقدت المحكمة ببيتها الأصلية التي سمعت المرافعة بحضور القاضي ٠٠٠٠ وأصدرت الحكم المطعون فيه ، لما كان ما تقدم فان الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض .

(١٩٧٥/١٢/٢٩ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٩٨ ص ٩٠٠)

٢٥٤٥ - توجب المادة ١٧٠ مرافعات النطق بالحكم بحضور القضاة الذين اشتركوا في المداولة وحصول مانع لدى أحدهم يوجب توقيعه على مسودة الحكم .

(١٩٧٥/١/٢٠ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٦ ص ٧٠)

٢٥٤٦ - ان استقراء نصوص المواد ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧٨ مرافعات وورودها في فصل إصدار الأحكام يبين منه ان عبارة المحكمة التي أصدرته والقضاة الذين اشتركوا في الحكم انما تعني القضاة الذين فصلوا في الدعوى لا القضاة الذين حضروا - بحسب - تلاوة الحكم .

(١٩٧٤/٥/١٩ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٠٢ ص ٤٧٨)

٢٥٤٧ - مفاد نص المادة ١٦٧ مرافعات أن مناط البطلان هو صدور الأحكام من قضاة غير الذين سمعوا المرافعة . ولما كان الطاعن لا ينازع في أن القضاة الذين اشتركوا في المداولة وأصدروا الحكم هم الذين سمعوا المرافعة ، فانه غير مجد ما يثيره من أن عضوا منتدبا كان ضمن الهيئة التي انتقلت الى محل الحادث لمعاينته واستمعت فيه الى أحد الشهود ما دام الثابت أن العضو الأصلي في الهيئة هو الذي حضر بعد ذلك المرافعة واشترك في إصدار الحكم في الدعوى ، ويكون تعيب الحكم بالبطلان غير سديد .

(١٩٧٠/٣/١ أحكام النقض س ٢١ ق ٧٦ ص ٣٠٨)

٢٥٤٨ - انه وان كان الثابت أن أحد قضاة الهيئة التي سمعت المرافعة لم يحضر جلسة النطق بالحكم المطعون فيه الا أن اشتراكه في المداولة ثابت من أنه هو الذي حرر مسودة الحكم ووقعها ، وبذلك يكون النعي على الحكم بالبطلان لصدوره من هيئة غير التي سمعت المرافعة غير سديد .

(١٩٦٧/٢/١٤ أحكام النقض س ١٨ ق ٤٠ ص ٢٠٠)

٢٥٤٩ - متى كان الحكم المطعون فيه قد صدر من هيئة لم يشترك فيها القاضى الذى أصدر الحكم الابتدائى ، وقد اقتصر على القضاء بعدم جواز المعارضة لرفعها عن الحكم غير قابل لها ، ولم يركن فى أسبابه الى الاجراءات السابقة على صدوره التى اشترك فيها قاضى محكمة اول درجة بحضوره احدى جلسات المحكمة الاستئنافية التى سمح فيها شاهد الانبات ، وكان وجه الطعن لا يتجه الى الحكم المطعون فيه فان النعى عليه بالبطلان يكون على غير أساس .

(١٩٦٦/١٢/١٩ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٤٤ ص ١٢٧٦)

٢٥٥٠ - اذا كان الثابت من محضر الجلسة والحكم المطعون فيه أن أعضاء المحكمة الذين أصدروه هم الذين سمعوا المرافعة وأن الحكم قد صدر بعد المداولة قانونا بما مؤداه ومفهومه الواضح أخذ رأى القضاة الذين أصدروه ، فان ما ينمى الطاعن من بطلان الاجراءات لحلو الحكم مما يفيد صدوره بعد أخذ الآراء يكون على غير أساس .

(١٩٦١/١٠/٣٠ أحكام النقض س ١٢ ق ١٧٠ ص ٨٥٨)

٢٥٥١ - يجوز للمحكمة بدلا من أن تنتقل بكامل هيئتها لمحاكمة محل الحادثة أن تامر بذلك واحدا من قضاتها ممن كان حاضرا وقت المرافعة فى الدعوى ، ولا تريب على المحكمة ان قام من انتدب من الأعضاء لهذا الانتقال بتنفيذه وعرضه على الهيئة الجديدة .

(١٩٥١/٣/٢٧ أحكام النقض س ٢ ق ٣٢٥ ص ٨٧٦)

٢٥٥٢ - اذا كان يبين من المفردات أن أحد القضاة كان ضمن الهيئة التى نظمت به وحل محله قاض آخر ، ومع ذلك فانه لم يوقع على مسودة الحكم كما تقضى بذلك المادة ٣٤٢ مرافعات ، كما خلت قائمة الحكم من توقيعه عليها ولا يوجد فى أوراق الدعوى ما يفيد ثبوت اشتراك القاضى سالف الذكر فى الحكم ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه مشوبا بالبطلان متعينا نقضه .

(١٩٦٢/١١/٢٠ أحكام النقض س ١٣ ق ١٨٤ ص ٧٥١)

٢٥٥٣ - متى تبين أن القاضى الذى اشترك فى المداولة ووقع على مسودة الحكم لم يسمح المرافعة فى الدعوى فان الحكم يكون باطلا طبقا

للمادة ٣٣٩ مرافعات .

(١٢/١١/١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ١٤ ص ٣٦)

٣٥٥٤ - اذا كان التائب بمحضر جلسة المحاكمة والحكم المطعون فيه أن القاضى الذى كان من الهيئة التى نطقت بالحكم لم يكن من الهيئة التى سمعت المرافعة فى الدعوى ، وكان لا يوجد للقاضى الذى سمع المرافعة ولم يحضر النطق بالحكم توقيع على مسودته يفيد اشتراكه فى اصداره ، فان هذا الحكم يكون باطلا ، لان الحكم يجب أن يصدر من جميع القضاة الذين سمعوا المرافعة فى الدعوى .

(٣١/١٢/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥١)

(ص ٤٢)

٣٥٥٥ - ان زوال ولاية القاضى بالاستقالة لا يتم الا بقبولها واخطاره بذلك .

(٢٩/٥/١٩٥٠ أحكام النقض س ١ ق ٢٢٨ ص ٧٠٢)

٣٥٥٦ - ان صدور مرسوم بنقل القاضى من محكمة الى أخرى أو بترقيته فى السلك القضائى الى أعلى من وظيفته بمحكمة أخرى لا يزيل عنه ولاية القضاء فى المحكمة المنقول منها الا اذا ابلغ اليه المرسوم من وزير العدل بصفة رسمية .

(١٩/٥/١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٥٩)

(ص ٤٧١)

٣٥٥٧ - لا يترتب على تشكيل دوائر المحكمة تشكيلا جديدا أن تنحل عن قضاء دوائرها القديمة ولاية النطق بالأحكام التى أصدرها فى القضايا التى نظروها بهيئتهم الأولى ، فلا تبطل هذه الأحكام اذا نطقوا بها بعد تشكيل الدوائر الجديدة .

(٧/٢/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٤٤)

(ص ١٥٨)

مادة ٢٩٠

إذا قرر الشاهد أنه لم يعد يذكر واقعة من الوقائع يجوز أن يتل من شهادته التي أقرها في التحقيق أو من أقواله في محضر جمع الاستدلالات الجزء الخاص بهذه الواقعة .

وكذلك الحال إذا تعارضت شهادة الشاهد التي أداها في الجلسة مع شهادته أو أقواله السابقة .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

الأحكام

٢٥٥٨ - استماعة الشاهد بورقة مكتوبة أثناء أدائه الشهادة أمر يقدره القاضي حسب طبيعة الدعوى ، ولا على المحكمة أن هي رأت في حدود سلطتها التقديرية عرض الأوراق على هذا الشاهد لتذكيره بواقعة رأت هي ضرورتها لصالح تحقيق الدعوى .
(١٩٨٣/١/٢٤ أحكام النقض س ٣٤ ق ٢٥ ص ١٤٧)

٢٥٥٩ - تلاوة أقوال الشاهد عن الوقائع التي لم يعد يذكرها هي من الاجازات وفقا للمادة ٢٩٠ اجراءات جنائية ، فلا تكون واجبة الا اذا طلبها المتهم أو المدافع .

(١٩٦٣/١٢/٩ أحكام النقض س ١٤ ق ١٦٤ ص ٩١٠)

٢٥٦٠ - إذا قرر الشاهد أنه لم يعد يذكر الواقعة وكان الواضح من محضر الجلسة أن المحكمة ناقشت الشاهد مناقشة مستفيضة فيما أدل به من أقوال في التحقيقات الابتدائية ، وأن محامي الطاعن تعرض لتلك الأقوال في مرافعته وتلا بعضها وأبدى دفاعه في شأنها دون أن يستعمل الرخصة التي خولها له القانون من طلب تلاوة تلك الأقوال فإنه لا يقبل منه أن يثير أمام محكمة النقض أمر عدم تلاوة المحكمة لها .
(١٩٥٣/٢/١٥ أحكام النقض س ٥ ق ١٠٨ ص ٣٣٠)

٢٥٦١ - ان المادة ٢٩٠ اجراءات جنائية اذ نصت على أنه اذا قرر الشاهد أنه لم يعد يذكر واقعة من الوقائع يجوز أن يتل من شهادته التي

قررها في التحقيق أو من أقواله في محضر جمع الاستدلالات الجزء الخاص بهذه الشهادة ، فانها لم توجب هذه التلاوة بل جعلت الأمر فيها جوازيا .
(١٩٥٣/١/٢٦ أحكام النقض س ٤ ق ١٦٠ ص ٤١٨)

مادة ٢٩١

للمحكمة أن تأمر ، ولو من تلقاء نفسها أثناء نظر الدعوى ، بتقديم
أى دليل تراه لازما لظهور الحقيقة .
- لا مقابل لها في القانون السابق .

الأحكام

٢٥٦٣ - من المقرر أنه اذا كانت المحكمة قد رأت أن الفصل في
الدعوى يتطلب تحقيق دليل بعينه فواجب عليها أن تعمل على تحقيق هذا
الدليل أو تضمن حكمها الأسباب التي دعتها الى أن تعود فتقرر عدم حاجة
الدعوى ذاتها الى هذا التحقيق .
(١٩٨٤/١١/٢٥ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٨٥ ص ١٢١)

٢٥٦٣ - من المسلم به أن المحكمة متى رأت أن الفصل في
الدعوى يتطلب تحقيق دليل بعينه فإن عليها تحقيقه ما دام ذلك ممكنا ،
وهذا بغض النظر عن مسلك المتهم في شأن هذا الدليل ، لأن تحقيق أدلة
الادانة في المواد الجنائية لا يصح أن يكون رهينا بمشيئة المتهم في الدعوى
فإن هي استغنت عن تحقيق هذا الدليل فعليها أن تبين علة ذلك بشرط
الاستدلال السائغ .
(١٩٧٨/٤/٢٤ أحكام النقض س ٢٩ ق ٨٤ ص ٤٤٢)

٢٥٦٤ - استقر قضاء هذه المحكمة على أنه لا يحق لمحكمة
الموضوع أن تفصل في الدعوى الجنائية التي هي أساس الدعوى المدنية من
غير أن نستنفذ وسائل التحقيق الممكنة ، ولا ينبغي لها أن تحيل الدعوى
المدنية على المحكمة المختصة بمقولة ان الأمر يحتاج الى اجراءات وتحقيقات
يضيق عنها نطاق الدعوى ، ذلك بأن نطاق الدعوى الجنائية لا يمكن أن
يضيق عن تحقيق موضوعها والفصل فيها على أساس التحقيق الذي تم .
(١٩٥٧/٣/٥ أحكام النقض س ٨ ق ٦٤ ص ٢٢٥)

٢٥٦٥ - عجز الحبير عن اجراء عملية المضاهاة فى جريمة التزوير لعدم صلاحية استكتاب المتهم لاجرائها لا يمنع المحكمة من تحقيق وقوع التزوير من المتهم بكافة الأدلة الأخرى .

(١٩٥٤/٥/٣ أحكام النقض س ٥ ق ١٩٠ ص ٥٥٩)

٢٥٦٦ - ان محكمة الموضوع هى صاحبة اخق فى تقدير كل دليل يطرح عليها تفصل فيه على الوجه الذى تراتح اليه على ضوء ما تسمعه من اقوال الخصوم والشهود وما تشاهده بنفسها . فاذا كانت محكمة الموضوع فى حدود هذا الحق قد محضت الشهادة موضوع التزوير وضاحت بنفسها بين الامضاء المنسوبة لنائب المدة عليها وبين امضاءاته على اوراق الاستكتاب مستعينة بمنظار مكبر ، وانتهت الى الجزم بتزوير امضاء نائب المدة على الشهادة ودلت على ذلك بأوجه الخلاف التى فصلتها فى حكمها بين الامضاء الموجود على الشهادة وبين الامضاءات الموجودة فى اوراق الاستكتاب فان عملها يدخل ضمن حقها فى فحص الدليل وتقديره مما تستقل به ولا معقب عليها فيه .

(١٩٥٣/١٠/٢٦ أحكام النقض س ٥ ق ٢٣ ص ٦٤)

٢٥٦٧ - للمحكمة اذا رأت من تلقاء نفسها اتخاذ اجراء ما ثم رأت فيما بعد أن ظهور الحقيقة لا يتوقف حتما على تنفيذ هذا الاجراء أن تعدل عنه ، اذ لا يعدو كونه قرارا تحضيريا منها فى صدد تمييز الدعوى وجمع الأدلة فيها لا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق .

(١٩٥١/٢١/١٤ أحكام النقض س ٣ ق ٦٦ ص ١٧٩ .

(١٩٥٢/١/٢٨ ق ١٨١ ص ٤٧٤)

٢٥٦٨ - لا وجه للنعي على المحكمة أنها لم تنفذ قرار أصدرته بسماع شاهد ما دامت هى التى أمرت باستدعاء هذا الشاهد وآخر ثم استغنت عنه بعد سماعها شهادة الشاهد الآخر وموافقة الدفاع على ذلك .

(١٩٥١/٣/١٢ أحكام النقض س ٢ ق ٤٨٣ ص ٧٤٩)

٢٥٦٩ - اذا كان المتهم قد طلب ضم قضية الى الدعوى المقامة عليه لارتباطها فقررت المحكمة ضمها وأجلت الدعوى مرارا لتنفيذ قرار الضم

ثم حكمت فيها بإدانتها دون أن ينفذ هذا القرار وتعرضت في حكمها لواقعة في القضية المطلوب ضمها كان لها أثرها في النظر الذي انتهت إليه فإنها تكون قد أخطأت إذ كان يتعين عليها وقد رأت أن تعرض لدليل مستمد من هذه القضية أن تنتظر ورودها لي طرح هذا الدليل على بساط البحث أمامها قبل أن تفصل فيه .

(١٧/١/١٩٥٠ أحكام النقض س ١ ق ٨٧ ص ٢٦٨)

٢٥٧٠ - يجب على المحكمة أن تعمل على اتمام التحقيق الذي بدأت فيه للتوصل الى الحقيقة فإذا هي لم تنجح ولم تبين السبب الذي دعاها الى المدول عنه ، فإن حكمها يكون ميباً .

(٢٥/٣/١٩٤٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٢٠)

ص ١١٣)

٢٥٧١ - ان تحقيق الادانة ليس رهينا بمشيشة المتهمين ، فإذا كانت المحكمة قد رأت الفصل في الدعوى يتطلب تحقيق دليل وعهدت الى الخبر المين فيها بتحقيقه ، فانه يكون واجبا عليها أن تعمل على تحقيق هذا الدليل أو تضمن حكمها الأسباب التي دعتها الى أن تعود فتقرر عدم حاجة الدعوى الى هذا التحقيق ذاته ، وذلك بفض النظر عن مسلك المتهمين في صدد هذا الدليل . فإذا هي استغنت عن الدليل بحجة أن المتهمين لم يصروا على تحقيقه دون أن تبين الأسباب التي تدل على أن الدعوى ذاتها أصبحت غير مفتقرة الى ذلك فان حكمها يكون باطلا متعينا نقضه .

(٥/١١/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢ ص ٢)

مادة ٢٩٢

للمحكمة سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم أن تعين خبيرا واحدا أو أكثر في الدعوى .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

الأحكام

الاستماعة بغير

٢٥٧٢ - الأصل أن تجرى المحاكمة باللغة الرسمية للدولة

- وهي اللغة العربية - ما لم يتعذر على احدى سلطتي التحقيق والمحاكمة مباشرة اجراءات التحقيق دون الاستعانة بوسيط يقوم بالترجمة أو يطلب منها المتهم ذلك ويكون طلبه خاضعا لتقديرها ، ولا يعيب اجراءات التحقيق ان تكون الجهة القائمة به قد استعانت بوسيطين تولى احدهما ترجمة اقوال الطاعن من الهندية الى الانجليزية ، ثم قام آخر بنقلها من الانجليزية الى العربية ، اذ هو امر متعلق بظروف التحقيق ومقتضياته خاضع دائما لتقدير من يباشره .

(هيئة عامة ١٩٨٨/٢/٢٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١ ص ١
هيئة عامة)

٢٥٧٣ - لا تلتزم المحكمة بنصب خبير آخر ولا باعادة المهمة الى ذات الخبير ما دام استنادها سليما لا يجافي المنطق والقانون .

(١٩٧٨/٦/٥ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٠٧ ص ٥٦٦)

٢٥٧٤ - لم يمين القانون للمحاكم الجنائية طرقا مخصوصة للاستدلال لا به منها ، فلم يوجب عليها تعيين خبراء لكشف أمور وضحت لديها ، بل جعل للقاضي مطلق الحرية في أن يقرر بنفسه الحقيقة التي يقتنع بها استمدا من الأدلة المقدمة في الدعوى ما دام لقضائه وجه محتمل وماخذ صحيح ، فله أن يرفض طلب الخبرة اذا ما رأى أنه في غنى عنها بما استخلصه من الوقائع التي تثبت لديه .

(١٩٦٨/١٢/٢ أحكام النقض س ١٩ ق ٢١١ ص ١٠٤٢)

٢٥٧٥ - ليس ثمة ما يحول بين المحقق أو المحكمة وادراك معاني اشارات الأيكم والأصم بغير الاستعانة بخبير ينقل اليها معاني الاشارات التي يوجهها المتهم ردا على سؤاله عن الجريمة التي يجري التحقيق معه في شأنها أو يحاكم من أجلها ما دام أنه كان باستطاعة المحقق أو المحكمة تبين معنى تلك الاشارات ولم يدع المتهم في طعنه أن ما فهمه المحقق أو المحكمة منها مخالف لما أراده .

(١٩٦٦/٤/١٩ أحكام النقض س ١٧ ق ٨٧ ص ٤٥٠)

٢٥٧٦ - تقدير حالة المتهم المقلية هو من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها ما دامت تقيم تقريرها على أسباب

سائفة ، وهي غير ملزمة من بعد بالالتجاء لأهل الخبرة في هذا الشأن طالما قد وضحت لديها في الدعوى .
(١٩٨٤/٦/١٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٣٣ ص ٥٩٥)

٣٥٧٧ - تقدير حالة المتهم العقلية ومدى تأثيرها على مسؤوليته الجنائية من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها ما دامت تقييم تقريرها على أسباب سائفة ، وهي غير ملزمة بالاستعانة في ذلك بخبير الا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التي يتعذر عليها تقديرها .
(١٩٨٢/١/١٩ أحكام النقض س ٣٣ ق ٦ ص ٣٧)

٣٥٧٨ - من المقرر أن محكمة الموضوع ليست ملزمة باجابة الدفاع الى ما يطلبه من نيب خبير لتقدير حالة المتهم العقلية ، ما دامت قد استبانت سلامة عقله من موقعه في التحقيق ومن حالته النفسية ومن اجاباته على ما وجهته اليه من الاسئلة ، ذلك أن تقدير حالة المتهم التي يترتب عليها الاعفاء من المسؤولية الجنائية امر يتعلق بوقائع الدعوى التي يفصل فيه قاضي الموضوع بما لا يعقب عليه طالما أنه يقيمه على أسباب سائفة .
(١٩٦١/١١/٢٨ أحكام النقض س ١٢ ق ١٩٤ ص ٩٤٢)

٣٥٧٩ - ان المحكمة غير ملزمة بنسب خبير اذا هي رأت من الأدلة المقدمة في الدعوى ما يكفي للفصل فيها دون حاجة الى ندبه . واذا فمتى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت عدم الحاجة الى فحص قوى المتهم العقلية بمعرفة طبيب اخصائي اكتفاء بما ظهر له من حالة المتهم وقت ارتكاب الجريمة وبمدها فانه لا يكون قد أخطأ في شيء .

(١٩٥٣/١٢/١ أحكام النقض س ٥ ق ٤٥ ص ١٣٧)

٣٥٨٠ - ليست محكمة الموضوع ملزمة بالاستعانة بخبير فيما ترى من مشاهدتها أنه لا يحتاج الى خبرة فنية .

(١٩٥٠/١١/٢٨ أحكام النقض س ٢ ق ١١٢ ص ٣٠٤)

٣٥٨١ - لا يصح الالتجاء في تقدير السن الى أهل الخبرة الا اذا كانت السن غير محققة بأوراق رسمية ، النعى على الاستناد في تقدير سن المجني عليهم الى افادة المدرسة المستمدة من شهادات ميلادهم المودعة بالملفات

غير صحيح .

(١٩٨٧/١٠/٢٠ الطعن رقم ١٤٥١ لسنة ٥٧)

٢٥٨٢ - أن المحكمة غير ملزمة قانوناً بأن تعين خبيراً للمضاهاة
في دعاوى التزوير متى كان التزوير ثابتاً لديها من مشاهدتها أو مما يكون
في الدعوى من أدلة أخرى .
(١٩٤٢/٥/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤٠٢ ص ٦٥٩)

٢٥٨٣ - المحكمة غير ملزمة بإجابة الدفاع إلى طلب نصب خبراء
آخرين لاعادة المضاهاة ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من
جانبها اتخاذ هذا الاجراء .
(١٩٨٤/٢/١ أحكام النقض س ٣٥ ق ٢١ ص ١٠٥)

المسائل الفنية

٢٥٨٤ - من المقرر أنه متى واجهت محكمة الموضوع مسألة فنية
بعته فإن عليها أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغاً إلى غاية الأمر
فيها .
(١٩٧٦/١/٢٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢٤ ص ١١٣)

٢٥٨٥ - المحكمة غير ملزمة بالالتجاء إلى أهل الخبرة إلا فيما يتعلق
بالمسائل الفنية البحتة التي يتعذر عليها أن تحقق طريقها فيها .
(١٩٧٥/١/١٢ أحكام النقض س ٢٦ ق ٦ ص ٢٣)

٢٥٨٦ - متى تعرضت المحكمة لرأي الخبير الفني في مسألة فنية
بحتة فإنه يتعين عليها أن تستعين في تنفيذه إلى أسباب فنية تحمله وهي
لا تستطيع في ذلك أن تحل محل الخبير فيها .
(١٩٧٢/١/٢٣ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٦ ص ٩٧)

٢٥٨٧ - الأصل أن القاضي لا يلجأ في تقدير السن إلى أهل
الخبرة أو إلى ما يراه بنفسه إلا إذا كانت هذه السن غير محققة بأوراق
وسمية .
(١٩٨٤/١١/١ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٥٧ ص ٧١٨)

٢٥٨٨ - ان تحديد كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها انما هي مسألة فنية لا يصلح فيها الا التحليل ، ومن ثم فان خطأ مأمور الضبط القضائي في التعرف على نوع المادة المخدرة التي تحويها بعض اللقافات المضبوطة لا يكفي في ذاته للقول بان اللقافة التي ضبطت على ذمة القضية ليست هي التي أرسلت للتحليل .
(١٩٦٦/٣/٢١ أحكام النقض س ١٧ ق ٦٧ ص ٣٣٩)

٢٥٨٩ - الكشف عن كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها انما هي مسألة فنية لا يصلح معه غير التحليل ولا يكتفى فيه بالرائحة ، ولا يجدي في ذلك التدليل على العلم من ناحية الواقع ، فاذا خلا الحكم من الدليل الفني الذي يستقيم به قضاؤه فانه يكون مميبا متعينا نقضه .
(١٩٦٠/٣/١٤ أحكام النقض س ١١ ق ٤٨ ص ٢٢١)

٢٥٩٠ - الاصل انه وان كان للمحكمة أن تستند في حكمها الى الحقائق الثابتة علميا ، الا انه لا يجوز لها أن تقتصر في قضائها على ما جاء بأحد كتب الطب الشرعي ، متى كان ذلك رأيا عبر عنه بالفاظ تفيد التعميم والاحتمال .
(١٩٧٨/٤/٢٣ أحكام النقض س ٢٩ ق ٧٩ ص ٤١٣)

٢٥٩١ - من المقرر أنه على المحكمة متى واجهت مسألة فنية بعثة أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا الى غاية الأمر فيها ، وأنه وان كان لها أن تستند في حكمها الى الحقائق الثابتة علميا الا انه لا يحق لها أن تقتصر في تنفيذ تلك المسألة على الاستناد الى ما قد يختلف الرأي فيه .
(١٩٦٤/٢/١٠ أحكام النقض س ١٥ ق ٢٦ ص ١٢٦)

٢٥٩٢ - على المحكمة متى واجهت مسألة فنية أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا الى غاية الأمر فيها ، وأنه وان كان لها أن تستند في حكمها الى الحقائق الثابتة علميا الا انه لا يحق لها أن تقتصر في تنفيذ تلك المسألة الفنية على الاستناد الى ما استخلصه أحد علماء الطب الشرعي في مؤلف له من مجرد رأى عبر عنه بلفظ ربما الذي يفيد الاحتمال .
(١٩٦٢/٤/١٠ أحكام النقض س ١٢ ق ٨٤ ص ٣٣٦)

٢٥٩٣ - متى كان الدفاع عن الطاعن قد تمسك بطلب استكمال

التحليل لتعيين فصيلة الحيوانات المنوية ومعرفة ما اذا كانت من فصيلة مادته أم لا • وكانت الحقائق العلمية المسلم بها في الطب الحديث تفيد امكان تعيين فصيلة الحيوان المنوى ، فقد كان متعينا على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع الجوهري عن طريق المختص فنيا - وهو الطبيب الشرعى - أما وهي لم تفعل اكتفاء بما قالته من أن فوات مدة طويلة على الحادث لا يمكن معه بحث الفصائل ، فانها بذلك تكون قد احلت نفسها محل الخبير في مسألة فنية بحتة ، ومن ثم يكون حكمها ميبا بالاخلاق بحق الدفاع مما يتعين معه نقضه والاحالة •

(١٩٦٣/١١/٢٦ أحكام النقض س ١٤ ق ١٥٢ ص ٨٥٣)

٢٥٩٤ - لا يجوز للمحكمة أن تحل نفسها محل الخبير الفنى فى مسألة فنية ، فاذا كان الحكم قد استند - بين ما استند اليه - فى ادانة المتهمين الى أن المجنى عليه تكلم بعد اصابته وأفضى بأسماء الجناة الى الشهود ، وكان الدفاع قد طعن فى صحة رواية هؤلاء الشهود ، ونازع فى قدرة المجنى عليه على التمييز والادراك بعد اصابته ، فانه يتعين على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع الجوهري عن طريق المختص فنيا - وهو الطبيب الشرعى - أما وهي لم تفعل فان حكمها يكون ميبا لاخلاله بحق الدفاع مما يتعين معه نقضه •

(١٩٥٩/٢/١٧ أحكام النقض س ١٠ ق ٤٨ ص ٢٢٣)

تعيين الخبير

٢٥٩٥ - مفتش الصحة يعتبر من أهل الخبرة المختصين فنيا لاداء الراى فيما تصدى له وأثبتته •

(١٩٧٧/٢/٢١ أحكام النقض س ٢٨ ق ٦١ ص ٢٨١)

٢٥٩٦ - مفاد نصوص المواد ١ و ٣٥ و ٣٦ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم أعمال الخبرة أمام جهات القضاء أن الخبراء مصلحة الطب الشرعى ابتداء من كبير الأطباء الشرعيين وانتهاء بمعاون الطبيب الشرعى حق القيام بأعمال الخبرة تحت رقابة القضاء ، وهذا الحق مستمد من القانون ويقوم به أى منهم ولو كان معاوناً كيميائياً دون حاجة الى نسب ممن يملوه فى الوظيفة •

(١٩٦٩/٥/١٢ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٣٧ ص ٦٧٣)

٢٥٩٧ - يعتبر مفتش الصحة من أهل الخبرة المختصين فنيا
بإبداء الرأي .
(١٩٦٨/١/٢٢ أحكام النقض س ١٩ ق ١٧ ص ٩٤)

٢٥٩٨ - ليس ثمة ما يوجب أن يكون توقيع الكشف الطبي واثبات
إصابات المصابين بموجب تقارير من الطبيب الشرعي دون غيره من الأطباء
المتخصصين ، لأن التقارير الأخرى صادرة من أهل الخبرة المختصين فنيا
بإبداء الرأي فيما تصلت له وأثبتته .
(١٩٨٣/٣/١ أحكام النقض س ٣٤ ق ٥٧ ص ٢٩٤)

٢٥٩٩ - قيام طبيب آخر من قسم الطب الشرعي بتوقيع
الكشف على المتهمين غير رئيسه الذي دبتة المحكمة لا يؤثر في سلامة
الحكم ما دام أن المحكمة قد اطمانت الى عمله ، والى ما ذكره كبير الأطباء
الشرعيين من أن توقيع الكشف الطبي على المتهم كان بحضوره وتحت إشرافه
وما دام تقدير الدليل موكولا إليها .
(١٩٥٧/٤/٨ أحكام النقض س ٨ ق ٩٩ ص ٣٧٠)

٢٦٠٠ - متى كان قرار المحكمة بتسليم كبير الأطباء الشرعيين
لتوقيع الكشف الطبي على المجرى عليه لم يصدر بنديه باسمه بل بمنصبه
فقام مساعده بهذه المأمورية ولم يعترض الطاعن على ذلك فإنه لا جناح
على المحكمة اذا هي اعتمدت في حكمها على تقرير المساعد .
(١٩٥٢/١١/٢٤ أحكام النقض س ٤ ق ٦٢ ص ١٥١)

٢٦٠١ - يجوز اعلان أى رجل من رجال الفن تكون له معرفة
بوقائع متعلقة بموضوع القضية واستجوابه كشاهد عادي ، ومتى أعلن
يجوز له ابداء رأيه من الوجهة العلمية في أى مسألة خاصة بفنه بدون أن
يحلف اليمين القانونية التي يجب أن يحلفها الخبير ، وتقدير المحكمة آراءه
هذه حق قدرها عند الفصل في القضية .
(١٩١٠/٦/١١ المجموعة الرسمية س ١١ ق ١٠٧)

٢٦٠٢ - التقرير المقدم من طبيب شرعي لم يحلف اليمين القانونية
يكون في قوة الاستدلالات المقيفة التي لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في
تقديرها وبناء عليه لا يعتبر عدم حلف اليمين القانونية وجها موجبا لنقض

الحكم .

(٢٣/٤/١٩١٠ المجموعة الرسمية س ١١ ق ٩٠)

تقدير رأى الخبير

٣٦٠٣ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الطبيب الشرعى فى تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أبدت ذلك عندها وأكدته لديها .

(١٤/٤/١٩٨٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٠٨ ص ٥٤٤ ، ٢٨/٣/١٩٨٢ س ٣٣ ق ٨٤ ص ٤١٤ ، ١٧/٦/١٩٧٩ س ٣٠ ق ١٤٨ ص ٧٠٠ ، ١٩/١٠/١٩٧٨ س ٢٩ ق ١٤٠ ص ٧٠٦ ، ٢٦/١/١٩٧٦ س ٢٧ ق ٥٥ ص ١٢٨ ، ١٣/٢/١٩٨٢ س ٢٣ ق ٢٦ ص ١٣٣ ، ٢٨/١٠/١٩٦٨ س ١٩ ق ١٧٤ ص ٨٧٨)

٣٦٠٤ - الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة فى تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهى الخبر الاعلى فى كل ما تستطيع ان تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبر يخضع رأيه لتقديرها ، الا ان ذلك مشروط بأن تكون المسائل المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التى لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لابتداء الرأى فيها .

(٩/٤/١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٥ ق ٧٤ ص ٣٨٨)

٣٦٠٥ - ان تقدير آراء الخبراء والمفاضلة بين تقاريرهم والفصل فيما يوجه اليها من اعتراضات مرجعه الى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم اليها شأنه شأن سائر الأدلة ، فلها الأخذ بما تطمئن اليه منها والالتفات عما عداه .

(٩/٤/١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ٧٣ ص ٣٨١)

٣٦٠٦ - لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقارير الخبراء المقدمة فى الدعوى والفصل فيما يوجه الى هذه التقارير من اعتراضات والمفاضلة بينها والأخذ بما ترتاح اليه وإطراح ما عداه لتعلق هذا

الامر بسلطتها في تقدير الدليل .

(١٩٨٤/١/١١ أحكام النقض س ٣٥ ق ٥ ص ٣٤ ،
١٩٨٤/٢/١ ق ٢١ ص ١٠٥)

٣٦٠٧ - لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية
لتقرير الحبير المقدم اليها ، وهي لا تلتزم بنذب خبير آخر ما دامت الواقعة
قد وضحت لديها ولم تر من جانبها حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء .
(١٩٧٧/٢/٢١ أحكام النقض س ٢٨ ق ٦١ ص ٢٨١)

٣٦٠٨ - تقدير آراء الخبراء والمفاضلة بين تقاريرهم والفصل فيما
يوجه اليها من اعتراضات مرجعه الى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية
في تقدير القوة التدليلية لتقرير الحبير المقدم اليها دون أن تلتزم باعادة
المهمة الى ذات الحبير أو اعادة مناقشته ، ما دامت الواقعة قد وضحت لديها
ولم تر هي من جانبها حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء ، وطالما أن استنادها الى
الرأى الذى انتهى اليه هو استناد سليم لا يجافى المنطق والقانون .
(١٩٨٢/١/١٠ أحكام النقض س ٣٣ ق ٣ ص ٢٠)

٣٦٠٩ - للمحكمة كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير
الحبير المقدم اليها دون أن تلتزم بنذب خبير آخر ولا باعادة المهمة الى ذات
الحبير ما دام استنادها الى الرأى الذى انتهى اليه هو استناد سليم لا يجافى
المنطق والقانون .
(١٩٦٨/٢/٢٠ أحكام النقض س ١٩ ق ٤٧ ص ٢٦٠)

٣٦١٠ - لا تلتزم المحكمة في أصول الاستدلال بالتحدث في
حكمها الا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها ، ولها أن تفاضل بين
تقارير الخبراء وتأخذ بما تراه وتطرح ما عدها ، اذ أن الامر يتعلق بسلطتها
في تقدير الدليل . وأخذها بأحد التقارير يفيد اطراحها باقى التقارير المقدمة
دون التزام بأن تعرض لها أو أن ترد عليها ، لأن مؤدى ذلك أنها لم تجد
في تلك الطعون ما يستحق التفاتها اليه .
(١٩٧٣/٤/٢٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٢٠ ص ٥٨٦)

٣٦١١ - للمحكمة أن تفاضل بين تقارير الخبراء وتأخذ بما تراه
وتطرح ما عدها اذ أن الامر يتعلق بسلطتها في تقدير الدليل ، واذا أخضت

المحكمة بتقرير الطبيب الشرعى فى هذا الصدد . فان ذلك يفيد أنها اطرحت التقرير الطبى الابتدائى دون ان تلزم بأن تتعرض له فى حكمها أو ترد عليه استقلالا .

(١٩٨٢/١/٢٨ أحكام النقض س ٣٣ ق ٨٤ ص ٤١٤)

٣٦١٢ - الأمر فى تقدير آراء الخبراء من اطلاقات محكمة الموضوع اذ هو يتعلق بسلطتها فى تقدير ادلة الدعوى ولا معقب عليها فيه .

(١٩٧٣/٣/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٨٣ ص ٣٩٣)

٣٦١٣ - لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقارير الخبراء المقدمة فى الدعوى والفصل فيما يوجه الى هذه التقارير من اعتراضات والمفاضلة بينها والأخذ بما ترتاح اليه واطراح ماعداه لتعلق هذا الأمر بسلطتها فى تقدير الدليل فلا يجوز مجادلتها فى ذلك أمام محكمة النقض .

(١٩٧٣/٢/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٤٠ ص ١٨٠)

(١٩٦٨/١١/٢٥ س ١٩ ق ٢١٠ ص ١٠٣٨)

٣٦١٤ - من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه الى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم اليها دون أن تلتزم بنصب خبير آخر مادام استنسادها فى الرأى الذى انتهت اليه هو استناد سليم لا يجافى المطلق والقانون ، وكانت المحكمة قد أقامت قضاءها على ما اقتنعت به مما حواه التقرير الطبى الشرعى الذى لا ينازع الطاعن فى صحة ما نقله الحكم عنه ، فانه لا يجوز مصادرتها فى عقيدتها ، ويكون ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا يعدو مجرد جدل فى تقدير الدليل مما لا يجوز الخوض فيه أمام محكمة النقض .

(١٩٧٣/١/٢٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٢ ص ٩٠)

(١٩٧٣/٣/٥ ق ٦٦ ص ٣٠٢ ، ١٩٦٨/٢/٢٠ س ١٩ ق ٤٧ ص ٢٦٠)

٣٦١٥ - لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم اليها ومادامت قد اطمانت الى ما جاء به فلا تجوز مجادلتها

فى هذا الخصوص .

(١٩٨٢/٦/٦ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٣٨ ص ٦٦٩ ،
١٩٧٢/٢/١٣ س ٢٣ ق ٣٦ ص ١٣٣)

٣٦١٦ - لمحكمة الموضوع ان تفاضل بين تقارير الخبراء وتأخذ منها
بما تراه وتطرح ما عداه ، اذ ان ذلك امر يتعلق بسلطانها فى تقدير الدليل
ولا معقب عليها فيه ، ومن ثم قد انحسر عنها الالتزام بالرد استقلالا على
دليل لم تأخذ به .

(١٩٧٢/٢/١٣ أحكام النقض س ٢٣ ق ٣٦ ص ١٣٣)

٣٦١٧ - من المقرر أن للخبير مناقشة الخصوم واستجلاء الشهود
فى محضر أعماله وللمحكمة الأخذ بما انتهى اليه فى تقريره . واذ كان ذلك
وكانت المحكمة قد عولت بصفة أساسية على ما ورد فى تقرير اللجنة الادارية
بعد أن أوردت مقدماته وسردت أسانيده فان النعمى عليها فى هذا الخصوص
يكون غير سديد .

(١٩٦٩/١١/٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٤٢ ص ١٢١٢)

٣٦١٨ - نسب خبر فى الدعوى لا يسلب المحكمة سلطانها فى
تقدير وقائنها وما قام فيها من أدلة الثبوت .

(١٩٦٦/١٠/١٧ أحكام النقض س ١٧ ق ١٨٠ ص ٩٧١)

٣٦١٩ - ان الامر فى تقدير رأى الخبراء والفصل فيما يوجه الى
تقاريرهم من اعتراضات مما يختص به قاضى الموضوع ، فهو غير ملزم بتعيين
خبير آخر مادام قد استند فى أخذه برأى الخبير الذى اعتمده على ما لا يجافى
المنطق والقانون . واذن فمتى كانت المحكمة فى حدود سلطانها التقديرية قد
أخذت فى حكمها بتقرير مدير عام مصلحة الامراض العقلية الذى أحيل اليه
الطاعن لمعرفة مدى مسئوليته عن عمله وقت اقتراف الجريمة والنزاع أثبت فى
تقريره انه خال من أى مرض عقلى وأنه يعى ما يقوله ويصد مسئولا عن
عمله ، وكان الطاعن لم يطلب من المحكمة صراحة نسب خبر آخر أو استدعاء
الطبيب الفاحص لمناقشته ، فان ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا يكون له
محل .

(١٩٥٣/١٢/٧ أحكام النقض س ٥ ق ٥١ ص ١٥٢)

٢٦٢٠ - لا حرج على المحكمة في الاعتماد في تقدير سن المجنى عليها على تقدير الخبير الفني ، ولا يصح النفي على الحكم في ذلك بما يقوله الطاعن من أن حقيقته أسن مدونة في دار البطريركية لأن هذه الدار ليست هي الجهة الرسمية التي نحفظ بها السجلات المعدة لتقيد المواليد .
(١٩٥٣/١/١٢ أحكام النقض س ٤ ق ١٤٧ ص ٣٨٠)

٢٦٢١ - لا يلزم قاضي الموضوع بتعيين خبير آخر مادام قد استند في أخذه برأى الخبير الذي اعتمده على ما لا يخفى المنطق والقانون .
(١٩٥٢/٢/٢٦ أحكام النقض س ٣ ق ١٩٣ ص ٥١٢)

٢٦٢٢ - إذا كانت المحكمة بمس أن استدعت طبيباً لمناقشته في الخلاف بين تقرير الطبيب الشرعي والتقاريرين الاستشاريين المقدمين في الدعوى قد اطمانت إلى رأى الطبيب المرجح الذي سمعته للأسباب التي أوردتها في حكمها وبناء على ذلك لم تجب المتهم إلى ما طلبه من حضور الأطباء الثلاثة الذين قدموا تقارير في الدعوى لمناقشتهم فلا يصح أن ينعى عليها أنها لم تجب هذا الطلب .
(١٩٥١/١٢/٢٥ أحكام النقض س ٣ ق ١٢٧ ص ٣٣١)

٢٦٢٣ - إن استناد المحكمة إلى التقرير الفني المقدم في الدعوى يفيد اطراحها لتقرير الاستشاري المقدم فيها وليس بلام عليها أن ترد على هذا التقرير .
(١٩٥١/١١/٢٦ أحكام النقض س ٣ ق ٨٢ ص ٢١٨)

٢٦٢٤ - المحكمة حرة في أن تأخذ في ادانة المتهم بما تطمن إليه من تقارير الأطباء المقدمة في الدعوى وتدع ما لا تطمن إليه منها ولا معقب عليها في ذلك .
(١٩٥١/١٠/٨ أحكام النقض س ٣ ق ٥ ص ٨)

٢٦٢٥ - إذا كانت المحكمة قد طرحت التقرير الاستشاري المقدم من المتهم استناداً إلى أن تقرير الخبير التابع لقسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي له من الحصانة ما يوجب الأخذ به دون أعمال لسلطة المحكمة التقديرية في شأنه والفصل فيما وجه إليه من مطاعن فإنها تكون قد فصلت في الدعوى دون أن تبحث كلا التقريرين وتوازن بينهما

ثم تأخذ بما تراه منهما ، وهذا منها اخلال بحق المتهم في الدفاع يستوجب نقض حكمها .

(١٩٥١/٣/١٢ أحكام النقض س ٢ ق ٣٩٠ ص ٧٦٥)

٢٦٢٦ - لمحكمة الموضوع أن تستخلص من تقرير الطبيب اشرعى كيفية حصول الإصابة بالمجنى عليه ، ومادام ما استخلصته يكون سائفا عقلا ، فلا شأن لحكمه النقض فيها ، حتى ولو كان ذلك مخالفا لما قرره المجنى عليه نفسه في هذا الصدد .

(١٩٣٧/١٢/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٣٧)

ص ١٣٢)

٢٦٢٧ - تقدير حالة المتهم العقلية من المسائل الموضوعية التي تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها ، غير أنه من الواجب عليها أن تبين في حكمها الأسباب التي تبني عليها قضاؤها في هذه المسألة بينا كافيا لا اجمال فيه .

(١٩٣٦/٢/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٤٠)

ص ٥٤٨)

مراعاة حق الدفاع

٢٦٢٨ - نسب المحكمة خيرا في الدعوى لم يباشر مأموريته لعدم حضور الطاعن امامه تنتفي به دعوى الاخلال بحق الدفاع .

(١٩٨٤/٦/١٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٣٣ ص ٥٩٥)

٢٦٢٩ - ليس لتقرير الطبيب (الحبير) قيمة قضائية أكثر من شهادة الشهود ، فليس القاضى مقيدا به بل له الحق المطلق في تقدير الوقائع قدرها .

(استئناف ١٩٠٠/٩/١٦ المجموعة الرسمية س ٣ ق ١٢)

٢٦٣٠ - ان قانون الاجراءات الجنائية لم يوجب تلاوة تقارير الحبراء بالجلسة ، فاذا كان الطاعن لم يطلب هذه التلاوة فلا يجوز له أن يشتر شيئا في صدها أمام محكمة النقض .

(١٩٥٢/٦/٩ أحكام النقض س ٣ ق ٣٩٦ ص ١٠٥٩)

٢٦٣١ - لا يجوز قانونا الاعتماد على تقرير خبير كدليل للالتبات أو النفي الا بعد أن يتمكن الأشخاص من مناقشته والادلاء للمحكمة بملاحظاتهم عليه ، ولا يتيسر ذلك الا في أحوال المضاهاة الا اذا كانت اوراقها موجودة في ملف الدعوى ومخالفة ذلك تعتبر اخلافا يحق الدفاع مبطلا للحكم ، خصوصا اذا طلب الخصم من المحكمة تمكينه من الاطلاع على تقرير الخبير ولم تجبه المحكمة الى طلبه .

(١٩٣٦/٦/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٨٣)

(ص ٦٠٩)

٢٦٣٢ - ان البطلان المبني على عدم قيام الطبيب الذي قام بتشريع الجثة بحلف اليمين لا يصح ابداءها أمام محكمة النقض ما لم يكن قد حصل التمسك به أمام محكمة الجنائيات التي نظرت في الدعوى .
(١٩٢٢/٢/٢٧ المجموعة الرسمية س ٢٤ ق ٤)

٢٦٣٣ - لا ينقض الحكم الصادر بقوبة بسبب أن أعمال المضاهاة كانت في غيبة المتهمين .
(١٩٠٦/١٠/٢٧ المجموعة الرسمية س ٨ ق ٥٠)

٢٦٣٤ - ما فرض على الخبراء من وجوب حلفهم اليمين أمام قاضي التحقيق بأنهم يبدون رأيهم بغاية الذمة هو أمر واجب أداؤه حتما والا كان العمل لاغيا موجبا للنقض .

(١٩٠٣/١/٣٩ المجموعة الرسمية س ٤ ق ١٠٠)

٢٦٣٥ - من القواعد القانونية أن الاجراءات القضائية المشترط لصحتها شروطا معلومة لا تلغى اذا لم تستوف تلك الشروط الا اذا نص في القانون صريحا على لغوها ، ومن هذا القبيل اشتراط المادة ٢٥ تحقيق جنائيات اليمين على أهل الخبرة ، فانه لما لم يذكر في تلك المادة أن عدم حلف اليمين المذكورة يلغى أعمال أهل الخبرة فلذلك تبقى صحيحة في هذه الحالة ، ولا سيما أن القانون قد راعى في هذا الأمر أهمية الاجراءات القضائية فاذا كانت من أركان الحكم قضى بلغوها اذا لم تستوف شروطها ، بخلاف ما اذا كانت المحكمة غير مقيدة بها كأعمال أهل الخبرة .
(١٨٩٥/١٢/٢١ الحقوق س ١١ ق ٣٦ ص ١٨٤)

مادة ٢٩٣

للمحكمة من نلفاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم أن تأمر بإعلان
الخبراء ليقدموا إيضاحات بالجلسة عن التقارير المقدمة منهم في التحقيق
الابتدائي أو أمام المحكمة .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٢٩٤

إذا تعذر تحقيق دليل أمام المحكمة جاز لها أن تندب أحد أعضائها أو
قاضيا آخر لتحقيقه .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- المذكرة الإيضاحية : تضمن المشروع نصا لمواجهة الحالات الطارئة التي يمتدح فيها
تقديم دليل أمام المحكمة في الجلسة ما يستدعي انتقال المحكمة وأن تندب أحد أعضائها أو
قاضيا آخر لتحقيق هذا الدليل .

الأحكام

٢٩٣٦ - متى رأت المحكمة اجابة طلب الدفاع الى استيفاء التحقيق
باجراء معاينة لمكان الحادث ، فانه يتعين أن تقوم بهذا الاجراء بنفسها أو بمن
تندبه من أعضائها ، فإذا كانت قد تقاعدت عن اتخاذ هذا الاجراء على الوجه
القانوني ، وندبت النيابة لاجرائه فانها تكون قد أخلت بحق الدفاع ولو لم
تعول على المعاينة التي أجرتها النيابة .

(١٩٦٧/١٠/٢) أحكام النقض من ١٨ ق ١٧٨ من ٨٩١)

٢٩٣٧ - من المقرر أنه ليس للمحكمة أن تحيل الدعوى الى النيابة
العامة بعد أن دخلت في حوزتها ، بل لها ان تعذر تحقيق دليل أمامها أن
تندب أحد أعضائها أو قاضيا آخر لتحقيقه على ما جرى به نه المادة ٢٩٤
اجراءات ، ذلك لانه باحالة الدعوى من سلطة التحقيق على قضاء الحكم تكون
ولاية السلطة المذكورة قد زالت وفرغ اختصاصها .

(١٩٦٧/١٠/٢) أحكام النقض من ١٨ ق ١٧٨ من ٨٩١)

٢٩٣٨ - إذا تعذر تحقيق دليل أمام المحكمة فقد تكفلت المادة

٢٩٤ إجراءات بالنص على أنه يجوز في هذه الحال أن تندب المحكمة أحد أعضائها أو قاضيا آخر لتحقيقه ، وليس لها أن تحيل الدعوى على سلطة التحقيق بعد أن دخلت في حوزتها لأنه بإحالة الدعوى من سلطة التحقيق إلى قضاة الحكم تكون ولاية السلطة المذكورة قد زالت وفرغ اختصاصها ، ومن ثم يكون الدليل المستمد من التحقيق التكميلي الذي تقوم به النيابة العامة بناء على ندب المحكمة إياها في أثناء سير المحاكمة باطلا ، وهو بطلان يتعلق بالنظام العام لمساسه بقواعد التنظيم القضائي التي تحدد نظام التقاضي وواجب المحكمة في مباشرة جميع إجراءات الدعوى بنفسها ، أو بندب أحد أعضائها أو قاضيا آخر في حالة تعذر تحقيق الدليل أمامها ، ومن ثم فلا يصحح هذا البطلان رضا المتهم أو المدافع عنه بهذا الإجراء المخالف للقانون .

(١٦/٥/١٩٦١ أحكام النقض س ١٢ ق ١١٠ ص ٥٨١)

٣٦٣٩ - لا يوجد نص في القانون يقضى ببطلان التحقيقات التي يجريها القاضي المنتدب إذا لم تحضرها النيابة .
(١٦/٣/١٩١٢ المجموعة الرسمية س ١٣ ق ٥٦)

٣٦٤٠ - التحقيق الذي تأمر به المحكمة يجب إجراؤه على يد تلك المحكمة أو على يد قاضٍ تنتدبه لذلك . فلا يجوز للمحكمة التي يتمسك أمامها المتهم بشهود نفى أن تأمر النيابة العمومية بسماع شهادتهم .
(استئناف قنا ١٢/٢٢/١٩٠٢ المجموعة الرسمية س ٤ ق ٥٠)

٣٦٤١ - دخول الدعوى في حوزة المحكمة يوجب عليها عند تعذر تحقيق دليل أمامها أن تندب أحد أعضائها أو قاضيا آخر ، ليس لها أن تندب لذلك النيابة العامة لزوال ولايتها وانتهاء اختصاصها .
(٢٩/١٠/١٩٨٧ الطعن رقم ٢١٨٥ لسنة ٥٥)

الفصل الثامن

في دعوى التزوير الفرعية

مادة ٢٩٥

للنيابة العامة ولسائر الخصوم في أية حالة كانت عليها الدعوى أن يطعنوا بالتزوير في أية ورقة من أوراق القضية ومقدمة فيها .

- فإذن المادة ٧٢ من القانون السابق .
- الفكرة الإيضاحية : لم يبيّن القانون القائم كيفية الطعن بالتزوير بصفة فرعية أي بطريق النتيجة لدعوى أصلية ، تقرر أو تقلم فيها ورقة رسمية أو عرقية عندما يدعي أحد الخصوم بتزويرها ، مما يدعو إلى التساؤل عن حكم القانون في هذا الصدد ، وقد مدارك المشروع هذا النص بين القواعد الكفيلة بتنظيم هذا الطعن . وقد عرّض في ذلك لبسيت الإجراءات ولم يشأ الأخذ بما ورد في قانون المرافعات عن دعوى التزوير الفرعية . ومما ينهي الإشارة إليه أن هذه القواعد قد وضعت للنص بها سواء أكانت الدعوى الأصلية لا تزال في مرحلة التحقيق أم كانت منظورة لدى المحكمة . فالمادة ٥١٦ نجيز للنيابة الموصية ولسائر الخصوم أن يطعنوا بالتزوير في أية ورقة من أوراق الدعوى كحاشية النقص ومحاضر الجلسات أو الأوراق المقدمة فيها كالمفرد والسندات ولما كان الطعن بالتزوير في أي ورقة من أوراق الدعوى المقدمة فيها هو من وسائل الدفاع التي يجوز إبدائها والسير في تعيّلها حتى ينتهي الفصل في الدعوى فقد أجاز هذا الطعن في أية حالة كانت عليها الدعوى أفنّ يجوز الادعاء بالتزوير لأول مرة أمام محكمة الدرجة الثانية بل أمام محكمة النقض والإبرام في صدد تحقيق تجريه في أوجه الطعن المقدمة بها .

الأحكام

٢٦٤٢ - للنيابة العامة ولسائر الخصوم في أية حالة كانت عليها الدعوى أن يطعنوا بالتزوير في أية ورقة من أوراق القضية مقدمة فيها ولو كان ذلك أمام محكمة النقض ، في حدود تحقيق تجريه في أوجه الطعن المقدمة إليها متى رأت أن هذا التحقيق لازم للفصل في الطعن .
(١٩٦٨/٢/٢٧ أحكام النقض س ١٩ ق ٥٣ ص ٢٨٨)

٢٦٤٣ - نظمت المواد ٢٩٥ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية

أحكام الطعن بالتزوير بطريق التبعية للدعوى الأصلية ، وقد توخى الشارع تبسيط الاجراءات ونم يشا الاخذ بما ورد في قانون المرافعات عن دعوى التزوير الفرعية . ويتبين من هذه المواد والمذكرة الايضاحية المصاحبة لمشروع قانون الاجراءات الجنائية أن الطعن بالتزوير في ورقه من الأوراق المقدمة في الدعوى هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع ، ولا تلتزم هذه المحكمة بإجابه . لان الأصل أن لها كامل السلطة في تقدير القوة التنديلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث وهي الخبر الأعلى في كل ما تستطيع هي أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها ما دامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لابداء الرأي فيها .

(٢١/١٠/١٩٦٣ أحكام النقض س ١٤ ق ١٢١ ص ٦٦٢)

مادة ٢٩٦

يحصل الطعن بتقرير في قلم كتاب المحكمة المنظورة أمامها الدعوى ، ويجب أن تمين فيه الورقة المظنون فيها بالتزوير والأدلة على تزويرها .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- المذكرة الايضاحية : المادة ٥٨٧ تبين طريقة الطعن بالتزوير وقد نص فيها على أن يحصل بتقرير في قلم كتاب المحكمة المنظورة أمامها الدعوى الأصلية . ويجب أن يمين فيه الورقة المظنون فيها والأدلة على تزويرها ، وهذا لا يمنع بالبداية من قبول أدلة أخرى .

مادة ٢٩٧

إذا رأت الجهة المنظورة أمامها الدعوى وجها للسبر في تحقيق التزوير ، تحيل الأوراق الى النيابة العامة . ولها أن توقف الدعوى الى أن يفصل في التزوير من الجهة المختصة إذا كان الفصل في الدعوى المنظورة أمامها يتوقف على الورقة المظنون فيها .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- المذكرة الايضاحية : والطعن بالتزوير لا يترتب عليه حتما وجوب السبر في تحقيقه ، كما أنه لا يترتب عليه دائما إيقاف الدعوى الأصلية حين الفصل في دعوى التزوير ، بل إن الجهة المنظورة أمامها الدعوى الأصلية هي التي تقدر بحسن تقديرها الأمرين وتقرر بما تراه فيها حسبما تستخلصه من وقائع الدعوى وظروفها ، فإن رأت شبهة التزوير أحالت الأوراق الى

النيابة الموقعية للسيد في التحقيق حسب القانون . ولا يترتب على السيد في تحقيق دعوى بالتزوير وجوب إيقاف الدعوى الأصلية ، فإن هذا الإيقاف لا يكون إلا إذا كان الفصل في الدعوى المذكورة يتوقف على الورقة التي يجري التحقيق فيها .

الأحكام

٣٦٤٤ - الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى المقدمة فيها هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع والتي لا تلتزم بأجابته لأن الأصل أن المحكمة لها كامل السطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث .
(١٩٧٨/٤/١٠ أحكام النقض س ٢٩ ق ٧٥ ص ٣٩١)

٣٦٤٥ - يحسب بالتزوير في ورقة من الأوراق المقدمة في الدعوى هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير المحكمة فيجوز لها ألا يحسب بنفسها الطعن بالتزوير ولا تحيله إلى النيابة العامة لتحقيقه ولا توقف الفصل في الدعوى الأصلية إذا ما قدرت أن الطعن غير جدي وأن الدلائل عليه واضحة .
(١٩٧٩/٦/٧ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٣٧ ص ٦٤٠ ،
١٩٦٨/٢/٢٧ س ١٩ ق ٥٣ ص ٢٨٨)

٣٦٤٦ - الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع ، وهو من ناحية أخرى وفقا للمادة ٢٩٧ من قانون الإجراءات الجنائية تطبيقا خاصا لحالة توقف الفصل في الدعوى الجنائية على الفصل في دعوى جنائية أخرى طبقا للإجراءات التي رسمها القانون وفي نطاق هذه الإجراءات وحدها دون التوسع فيها أو القياس عليها . وقد جعل القانون هذا الإيقاف جوازا للمحكمة بحسب ما تراه من ضرورته أو عدم ضرورته للفصل في الدعوى المنظورة أمامها . وإذا كانت المحكمة قد انتهت في استخلاص سائق إلى أن الفصل في الطعن بالتزوير على محضر الجلسة لا يتوقف عليه الفصل في الدعوى المنظورة أمامها وقضت برفض طلب وقف الدعوى ، فإنه لا تقبل مجادلتها في هذا الشأن .

(١٩٦٨/٢/٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٩ ص ١٦٥)

٣٦٤٧ - مفاد نص المادة ٢٩٧ إجراءات جنائية أنه كلما كانت

الورقة المطعون فيها بالتزوير متبعة في موضوع الدعوى المطروحة على المحكمة الجنائية . ورات المحكمة من جدية الطعن وجها لسير في تحقيقه . فحالته الى انبيائه العامة واوقفت السير في الدعوى لهذا الغرض فانه ينبغي على المحكمة ان تترتب للفصل في الادعاء بالتزوير من الجهة المختصة سواء بصدر امر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية أو بصدر حكم في موضوعه من المحكمة المختصة وصيرورة كليهما نهائيا وعندئذ يكون للمحكمة ان تمضي في نظر موضوع الدعوى الموقوفة والفصل فيها .

(١٣/٥/١٩٨١ أجلكام النقض س ٣٢ ق ٨٨ ص ٥٠٣ ،
١٩٧٧/٤/١٧ س ٢٨ ق ١٠١ ص ٤٨٥)

٢٦٤٨ - للمحكمة المنظورة أمامها الدعوى بمقتضى المادة ٢٩٧ اجراءات جنائية في حالة الطعن بالتزوير في أية ورقة من أوراق القضية أن تحيل الأوراق الى النيابة العامة ان رأت وجها للسير في تحقيق التزوير ، ولها أن توقف الدعوى الى أن يفصل في التزوير من الجهة المختصة ، اذا كان الفصل في الدعوى المنظورة أمامها يتوقف على الورقة المطعون فيها .
(١٠/٦/١٩٥٧ أحكام النقض س ٨ ق ١٧١ ص ٦٢٥)

٢٦٤٩ - ان المتهم عندما يدعى أثناء المحاكمة بتزوير ورقة من الأوراق المقدمة في الدعوى كدليل ضده لا يصح قانونا مطالبتة - ولو كانت الورقة من الأوراق الرسمية - بأن يسلك طريق الطعن بالتزوير والا اعتبرت الورقة صحيحة فيما تشهد به عليه فيما عدا ما ورد بشأنه نص خاص كالمالة المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة ٤٢٠ اجراءات جنائية .
(٣/١٠/١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ ق ٧٠ ص ٣٥٢)

مادة ٢٩٨

في حالة إيقاف الدعوى يقضى في الحكم أو القرار الصادر بعدم وجود التزوير بالزام مدعى التزوير بغرامة قدرها خمسة وعشرون جنيها .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- للمذكرة الإيضاحية : وقد وُجد وجوب توقيع جزء على مدعى التزوير اذا تطلب على طعنه إيقاف الدعوى الأصلية ثم ثبت عدم صحة دعواه فنص على أنه في هذه الحالة يقضى في الحكم أو القرار الصادر بعدم وجود تزوير بالزام مدعى التزوير بغرامة قدرها خمسة وعشرون جنيها .

الأحكام

٢٦٥٠ - من المقرر أن غرامة التزوير المنصوص عليها في المادة ٢٩٨ إجراءات جنائية هي غرامة مدنية وليست من قبيل الغرامات الجنائية المنصوص عليها في المادة ٢٢ عقوبات ، إذ هي مقررّة كرادع يردع الخصوم عن التماهى في الإنكار وتأخير الفصل في الدعوى وليست عقاباً على جريمه لأن الادعاء بالتزوير لا يمدو أن يكون دفاعاً في الدعوى لا يوجب وقفها حتماً وليس فعلاً مجزماً .

(١٣/٥/١٩٧٤ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٠٠ ص ٤٧٠)

٢٦٥١ - أنه وإن نصت المادة ٢٩٨ إجراءات جنائية على أنه في حالة إيقاف دعوى التزوير يقضى في الحكم أو القرار الصادر بعدم وجود التزوير بالزام مدعى التزوير بغرامه قدرها خمسة وعشرون جنيهاً ، إلا أنه من المقرر أن هذه الغرامة مدنية وليست من قبيل الغرامات المنصوص عليها في قانون العقوبات ، ذلك أن الغرامة التي تقصدها المادة ٢٢ من هذا القانون هي الغرامة الجنائية وهي عقوبة تخضع لكل خصائص العقوبات ، وهي تختلف عن الغرامة المدنية التي تختص بخصائص عكسية . وقد أراد الشارع بتوقيع غرامة التزوير أن يضع حداً لانكار الناس ما سطرته أيديهم فقرر الزام مدعى التزوير بدفعها لتسببه في عرقلة سير القضية بغية حق أو على إيجاده نزاعاً كان في الإمكان حسمه لو أقر بالكتابة المدعى بتزويرها فهي غرامة مدنية محضة يحكم بها القاضي كاملة ، ولا محل للانتفاة فيها إلى الظروف المخففة .

(٢٣/٣/١٩٦٥ أحكام النقض س ١٦ ق ٦٣ ص ٢٩٣)

٢٦٥٢ - إذا كان النابت من مطالعة أوراق الدعوى أن الطاعن قرر في قلم كتاب محكمة أول درجة بالظن بالتزوير في الشيك موضوع الدعوى ، وقدم شواهد التزوير ، وقد أحالت المحكمة الأوراق إلى النيابة العامة وأوقفت السير في الدعوى الأصلية إلى حين الفصل في التزوير ، فإن المحكم المظنون فيه إذ قضى بصحة الشيك وبتغريم الطاعن مدعى التزوير خمسة وعشرين جنيهاً لصالح الخزانة أعمالاً لحكم المادة ٢٩٨ إجراءات يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح .

(١٠/٦/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٩٦ ص ١٠٠٨)

مادة ٢٩٩

إذا حكم بتزوير ورقة رسمية كلها أو بعضها ، تلزم المحكمة التي
حكمت بالتزوير بالفائتها أو تصحيحها حسب الأحوال ، ويجوز بذلك محضر
يؤشر على الورقة بمقتضاهم .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

الفصل التاسع

فى الحكم

مادة ٣٠٠

لا تنفيذ المحكمه بما هو مبون فى التحقن الابتدائى ، او فى معاصر
جمع الاستدلالات ، الا اذا وجد فى القانون نص على خلاف ذلك .

- لا مقابل لها فى القانون السابق .

الأحكام

٢٦٥٣ - لا يشترط فى مواد الجنب والمخالفات اجراء أى تحقيق
قبل المحاكمة ، ويجوز للقاضى أن يأخذ بما هو فى محضر جمع الاستدلالات
على اعتبار أنه ورقة من أوراق الدعوى التى يتناولها الدفاع وتدور حولها
المناقشة بالجلسة وذلك بغض النظر عما اذا كان محررها من مأمورى الضبطية
القضائية أو لم يكن .

(١٠/١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٢ ص ٤٢)

٢٦٥٤ - حجية الأوراق الرسمية والأحكام المقررة للطعن فيها
بالتزوير محله الاجراءات المدنية والتجارية حيث عينت الأدلة ووضعت
قواعدها التى يلتزم القاضى بأن يجرى فى قضائه على مقتضاها . أما فى
المواد الجنائية فإن ما تحويه الأوراق ان هى الا عناصر اثبات تخضع فى
جميع الأحوال لتقدير القاضى الجنائى وتحتل الجدل والمنافشة كسائر
الأدلة ، وللخصوم أن يفندوها دون أن يكونوا ملزمين بسلوك سبيل الطعن
بالتزوير ، ولا يخرج عن هذه القاعدة الا ما استثناه القانون وجعل له قوة
اثبات خاصة بحيث يعتبر المحضر حجة بما جاء فيه الى أن يثبت ما ينفيه
تارة بالطعن بالتزوير كما هى الحال فى معاصر الجلسات والأحكام وطورا
بالطعن بالطرق العادية كمعاصر المخالفات بالنسبة الى الوقائع التى يشتبه

المأمورون المختصون الى أن يثبت ما ينفيها .
(١٩٦٧/٦/١٢ أحكام النقض س ١٨ ق ١٦١ ص ٧٩٧)

٣٦٥٥ - المحاضر التي يخررها أعضاء النيابة العامة لاثبات التحقيق الذي يباشرونه هي محاضر رسمية لصدورها من موظف مختص بتحريرها .
وهي بهذا الاعتبار حجة بما يثبت فيها وإن كانت حجيتها لا تحول بين المتهمين وبين ابداء دفاعهم على الوجه الذي يرونه مهما كان متمازعا مع ما أثبت فيها .
(١٩٦١/١/٩ أحكام النقض س ١٢ ق ٧ ص ٥٨)

مادة ٣٠١

تعتبر المحاضر المحررة في مواد المخالفات حجة بالنسبة الى الوقائع التي يثبتها المأمورون المختصون الى أن يثبت ما ينفيها .
- تقابل المادة ١٣٩ من القانون السابق .

الأحكام

٣٦٥٦ - جعل القانون لبعض الأوراق قوة اثبات خاصة بحيث يعتبر المحضر حجة بما جاء فيه الى أن يثبت ما ينفيه تارة بالظن بالتزوير كما هي الحال بالنسبة الى محاضر الجلسات أو الأحكام متى تضمنته وطورا بالطرق العادية كالمحاضر المحررة في مواد المخالفات فيما تضمنته من الوقائع التي يثبتها المأمورون المختصون الى أن يثبت ما ينفيها ، على أن اعتبار هذه الأوراق حجة لا يعنى أن المحكمة تكون ملزمة بالأخذ بها ما لم يثبت تزويرها أو ما ينفيها ، بل ان المقصود هو أن المحكمة تستطيع الأخذ بما ورد فيها دون أن تميد تحقيقه بالجلسة ، ولكن لها أن تقدر قيمتها بمنتهى الحرية غترفض الأخذ بها ولو لم يظن فيها على الوجه الذي رسمه القانون .
(١٩٦٢/٣/١٢ أحكام النقض س ١٣ ق ٥٨ ص ٢٢٣)

٣٦٥٧ - لا يشترط القانون في مواد المخالفات أن تبني أحكامها على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود ، لأن لمحاضر المخالفات بنص المادة ٣٠١ إجراءات جنائية حجية خاصة توجب اعتماد ما دون فيها الى أن يثبت ما ينفيه ، يستوى في ذلك

ان تكون الدعوى قد رفعت ابتداء بوصف أنها جنة واعتبرها المحكمة
مخافه او انها رفعت في الاصل بوصف الواقعة مخافه ، انه اعتبر في ذلك
على بحقيقه الواقعة، ووضعها القانوني التي تصفيه عليها المحكمة .

(١٩٥٨/٥/١٣ أحكام النقض س ٩ و ١٣ ص ٥٥٠)

مادة ٣٠٣

يحكم القاضي في الدعوى حسب العقيدة التي تكونت لديه بكامل
حريته ، ومع ذلك لا يجوز له ان يبنى حكمه على أي دليل لم يطرح أمامه
في الجلسة . وكل قول يثبت انه صدر من أحد المتهمين أو الشهود تحت
وطاة الاكراه أو التهديد يهدر ولا يعول عليه .

- مدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ المصادق في ١٩٧٢/٩/٢٨ . ونشر في
١٩٧٢/٩/٢٨ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ تحت المادة ١٥ .
- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٣٠٣ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

يحكم القاضي في الدعوى حسب العقيدة التي تكونت لديه بكامل حريته . ومع ذلك
لا يجوز له ان يبنى حكمه على أي دليل لم يطرح أمامه في الجلسة .

الأحكام

اثبات ، قواعد عامة

٣٦٥٨ - لا يصح النعي على المحكمة أنها قضت بالبراءة بناء على
احتمال ترجح لديها بدعوى قيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها ، لأن
ملاك الأمر يرجع الى وجدان قاضيه وما يطمئن اليه مادام أقام قضاؤه على
أسباب تحمله .

(١٩٧٧/١٠/٢ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٦٧ ص ٧٩٩)

٣٦٥٩ - ان القاضي الجنائي لا يتقيد بما يصدره القاضي المدني من
أحكام ولا يعلق قضاؤه على ما عساه يصدر من أحكام بشأن نزاع مدني قائم
على موضوع الجريمة .

(١٩٧٧/٦/١٢ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٥٤ ص ٣٧٧)

٣٦٦٠ - ان عقيدة المحكمة انما تقوم على المعاني لا على الالفاظ والمباني وبذلك لا يضير الحكم أن يورد في لسان والده المجنى عليها أنها كانت منهارة في حين أنها قررت في التحقيقات ان ابتها كانت مضطربة وخائفة لان المشترك بين التمييزين واحد وهو أن المجنى عليها كانت في حالة نفسية سيئة .

(١٩٧٧/١/١٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ٢٢ ص ١٠٢)

٣٦٦١ - المبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه بادانة المتهم أو ببرادته ولا يصح مطالبته بالأخذ بدليل دون دليل ، كما أنه من المقرر أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية في أن تستمد اقتناعها من أى دليل تطمئن اليه طالما أن له مأخذ صحيح من أوراق الدعوى ، كما أن لها أن تعول في تكوين عقيدتها على أقوال متهم آخر متى اطمانت اليها ، ومن حقها كذلك أن تعول على أقوال شهود الاثبات وتعرض عما قاله شهود النفي ما دامت لا تتق بما شهدوا به ، وهي غير ملزمة بالإشارة الى أقوالهم طالما أنها لم تستند اليها في قضائها .

(١٩٧٣/٣/٢٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ٨٩ ص ٤٢٧ ،

١٩٧٣/٤/٢ ق ٩٧ ص ٤٧١ ، ١٩٧٣/٥/٢١ ق ١٧١ ص ٦٣٩)

٣٦٦٢ - من المقرر أن خطأ المحكمة في تسمية الاقرار اعترافا لا يقدح في سلامة حكمها طالما أن الاقرار قد تضمن من الدلائل ما يعزز أدلة الدعوى الأخرى ، وما دامت المحكمة لم ترتب عليه وحده الأثر القانوني للاعتراف .

(١٩٧٩/٢/٨ أحكام النقض س ٣٠ ق ٤٥ ص ٢٢٦)

٣٦٦٣ - لا يقدح في سلامة الحكم خطأ المحكمة في تسمية أقوال المتهم اعترافا ، طالما أن المحكمة لم ترتب عليه وحده الأثر القانوني للاعتراف . كما أن لمحكمة الموضوع أن تستمد اقتناعها من أى دليل تطمئن اليه طالما أن هذا الدليل له مأخذ الصحيح من الأوراق . ومحكمة الموضوع ليست ملزمة في أخذها بأقوال المتهم أن تلتزم نصها وظاهرها ، بل لها أن تأخذ منها ما تراه مطابقا للحقيقة ، فلا تثريب على الحكم اذا هو استمد من تلك الأقوال - التي لم ينعتها بأنها اعتراف - ما يدعم الأدلة الأخرى التي أقام عليها قضاءه بادانة المتهم .

(١٩٧٣/٢/٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٣٠ ص ١٣٠)

٢٦٦٤ - متى كانت المحكمة قد اتخذت من جانبها كافة الوسائل الممكنة لتحقيق دفاع المتهم فإن استحالة تنفيذ ما أمرت به لا يمنحها من القضاء بالادانة ما دامت الأدلة القائمة في الدعوى كافية للثبوت .
(١٩٧٨/١/١٥ أحكام النقض ص ٢٩ ق ٨ ص ٤٩)

٢٦٦٥ - من المقرر أن استحالة تحقيق بعض أوجه الدفاع لا يمنع من الادانة ما دامت الأدلة القائمة في الدعوى كافية للثبوت .
(١٩٧٧/٢/١٣ أحكام النقض ص ٢٨ ق ٥٠ ص ٢٢٩ ، ١٩٧١/٣/٧ ص ٢٢ ق ٤٦ ص ١٩٠ ، ١٩٦٧/٤/٣ ص ١٨ ق ٩٠ ص ٤٧٧)

٢٦٦٦ - لمحكمة الموضوع بما لها من سلطة في تقدير الوقائع أن تطرح أية ورقة لا تراها جديدة بنقته .
(١٩٦٦/٣/٨ أحكام النقض ص ١٧ ق ٥٥ ص ٢٧٨)

٢٦٦٧ - القاضي في المواد الجنائية يستند في ثبوت الحقائق القانونية الى الدليل الذي يقتنع به وحده ولا يجوز له أن يؤسس حكمه على رأى غيره .
(١٩٦٦/٣/٧ أحكام النقض ص ٧ ق ٤٥ ص ٢٢٣)

٢٦٦٨ - من المسلم به أنه لا يجوز أن نبني ادانته صحيحة على دليل باطل في القانون ، كما أنه من المبادئ الأساسية في الاجراءات الجنائية أن كل متهم يتمتع بقرينة البراءة الى أن يحكم بادانته بحكم نهائي ، وأنه الى أن يصدر هذا الحكم له الحرية الكاملة في اختيار وسائل دفاعه بقدر ما يسمح مركزه في الدعوى وما يحيط بنفسه من عوامل الخوف والحرص والحذر وغيرها من الموارد الطبيعية لضئف النفوس البشرية . وقد قام على مدى من هذه المبادئ حق المتهم في الدفاع عن نفسه وأصبح حقاً مقدساً يملو على حقوق الهيئة الاجتماعية التي لا يضرها تبرئة مذنب بقدر ما يؤذيها ويؤذي العدالة مما ادانة بريء ، وليس أدل على ذلك مما نصت عليه المادة ٩٦ اجراءات جنائية . هذا الى ما هو مقرر من أن القانون - فيما عدا ما استلزمه من وسائل خاصة للاثبات - فتح بابه أمام القاضي الجنائي على مصراعيه يختار من كل طرقه ما يراه موصلاً الى الكشف عن الحقيقة ويزن قوة الاثبات المستمدة من كل عنصر مع حرية مطلقة في تقدير ما يعرض عليه ووزن قوته التدليلية في كل حالة حسبما يستفاد من وقائع كل دعوى

وطرفها بقية الحقيقة التي ينسبها له وجعلها من أي سبيل يجده يؤد إليها ولا ريب عليه من ذلك غير صميته وحده . ومن ثم فإنه لا يقبل تقييد حرية المتهم في الدفاع بشروط مماثل لما هو مطلوب في دليل الادانة ، ويكون احكم حين ذهب الى خلاف هذا انزاي واستبعاد الفكرة التي قدمها المدافع عن الطاعن للدليل على براءته من الجرائم المسندة اليه بدعوى انها وصلت الى اوراق الدعوى عن طريق غير مشروع قد آخل بحق الطاعن في الدفاع مما يعيبه ويستوجب نقضه . ولا يقيد هذا النظر سلطة الاتهام وكل ذي شأن فيما يرى اتخاذه من اجراءات بصدد تائم الوسيلة التي خرجت بها الفكرة من حيازة صاحبها .

(١٩٦٥/١/٢٥ أحكام النقض س ١٦ ق ٢١ ص ٨٧)

٣٦٦٩ - من المقرر ان القاضي وهو يحاكم متهما يجب أن يكون مطلق الحرية في هذه المحاكمة غير مقيد بشيء مما تضمنته الحكم الصادر في ذات الواقعة على متهم آخر ولا مجال بأن يكون من وراء قضائه على مقتضى العقيدة انى تكونت لديه قيام تناقض بين حكمه والحكم السابق صدوره على مقتضى العقيدة التي تكونت لدى القاضي الآخر .

(١٩٦٢/١٠/٢٣ أحكام النقض س ١٣ ق ١٦٦ ص ٦٧٢)

٣٦٧٠ - من المقرر أن القاضي وهو يحاكم متهما يجب أن يكون مطلق الحرية في هذه المحاكمة ، غير مقيد بشيء مما تضمنته حكم صادر في واقعة أخرى على ذات المتهم ، ولا يقال بأن يكون من وراء قضائه على مقتضى العقيدة انى تكونت لديه قيام تناقض بين حكمه والحكم السابق صدوره على مقتضى العقيدة التي تكونت لدى القاضي الآخر .

(١٩٨٤/٥/٨ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٠٨ ص ٤٩١ ،

١٩٨٢/٥/٩ س ٣٣ ق ١٦٣ ص ٥٦١)

٣٦٧١ - الادانة يجب أن تبنى على الأدلة التي يقتنع بها القاضي بادانة المتهم أو ببراءة صادرا في ذلك عن عقيدة يحصلها هو بما يجريه من التحقيق مستقلا في تحصيل هذه العقيدة بنفسه لا يشاركه فيها غيره ، ولا يصح أن يدخل في تكوين عقيدته بصحة الواقعة التي أقام قضاؤه عليها أو بعدم صحتها حكما لسواه .

(١٩٨٤/٤/١٠ أحكام النقض س ٣٥ ق ٨٨ ص ٢٠٤)

٣٦٧٣ - من المقرر أن تقدير الأدلة بالنسبة الى كل متهم هو من شأن محكمة الموضوع وحدها. وهي حرة في تكوين عقيدتها حسب تقديرها تلك الأدلة واطمئنانها اليها بالنسبة الى متهم وعدم وطمئنانها اليها بالنسبة الى متهم آخر .

(١٩٨٤/٢/٢٨ أحكام النقض س ٣٥ ق ٤٢ ص ٢٠٥)

٣٦٧٣ - استخلاص النتائج من المقدمات هو من صميم عمل القاضي ، فلا يصح معه أن يقال انه قضى بملءه .

(١٩٦١/١١/٧ أحكام النقض س ١٢ ق ١٧٨ ص ٨٩٢)

٣٦٧٤ - من المقرر أن تقدير الدليل في دعوى لا ينسحب اثره الى دعوى أخرى. لان قوة الأمر المقضى للحكم في منطوقه دون الأدلة المقدمة في الدعوى ولا انتفاء الحجية في دعويين مختلفين موضوعا وسببا .

(١٩٧٨/٤/٢٤ أحكام النقض س ٢٩ ق ٨٧ ص ٤٥٧ .
١٩٧٠/٦/٢٢ س ٢١ ق ٢١٤ ص ٩٠٥)

٣٦٧٥ - تقدير الدليل في دعوى لا يحوز قوة الشيء المقضى في دعوى أخرى ، اذ أن للمحكمة في المواد الجنائية أن تتصدى وهي تحقق الدعوى المرفوعة اليها وتحدد مسئولية المتهم فيها الى اية واقعة أخرى . ولو كونت جريمة وتقول كلمتها فيها في خصوص ما تتعلق به الدعوى المقامة امامها ، ويكون قولها صحيحا في هذا الخصوص دون أن يكون ملزما للمحكمة التي ترفع امامها الدعوى بالتهمة موضوع تلك الواقعة .

(١٩٦١/١١/٧ أحكام النقض س ١٢ ق ١٧٧ ص ٨٨٨)

٣٦٧٦ - لمحكمة الموضوع أن تاخذ بأدلة في حق متهم ولا تاخذ بها في حق متهم آخر ولو كانت متماثلة .

(١٩٥٨/١٢/٣٠ أحكام النقض س ٩ ق ٢٧٧ ص ١١٤٨)

٣٦٧٧ - ان الحكم الصادر في دعوى مدنية لا تأثير له على الدعوى الجنائية ولا يقيد القضاة الجنائي عند نظره الدعوى ، بل له رغم صدور حكم بصحة سبند ان يبحث في كل ما يقدم له من الدلائل والأسانيد على صحة تلك الورقة او بطلانها وأن يقدر تلك الأسانيد والدلائل بكامل

سلطته ولا يحول دون ذلك أن يكون الحكم المدني قد أصبح نهائياً .
(١٩٧٥/٣/٣٠ أحكام النقض س ٢٦ ق ٦٦ ص ٢٨٥)

٢٦٧٨ - القاضي الجنائي لا يتقيد بحكم المحكمة المدنية بل له
يرغم صدور حكم بصحة سند أن يبحث كل ما يقدم له من الدلائل
والامانيد على صحة تلك الورقة أو بطلانها وأن يقدر تلك الامانيد
والدلائل بكامل سلطته ، ولا يحول دون ذلك أن يكون الحكم المدني قد
أصبح نهائياً ، وعدم تقيد القاضي الجنائي بحكم القاضي المدني ليس مقتضاه
عدم جواز اقتناعه بنفس الأسباب التي اقتنع بها هذا الأخير ، إذ لا يضره
مطلقاً أن تكون الأسباب التي يعتمد عليها متفقة مع تلك التي اعتمد عليها
القاضي المدني .

(١٩٥٦/١/١٠ أحكام النقض س ٧ ق ٢٦٠ ص ٩٥٢)

٢٦٧٩ - لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن اليه من
أدلة وعناصر ، وهي غير مكلفة بتتبع دفاع المتهم في كل جزئية يثيرها
أو بالرد على ما شهد به شهود النفي ، إذ يكون ردها على ذلك واطراحها
أقوال أولئك الشهود مستفادين من قضائها بالادانة للأدلة التي بينتها .

(١٩٥٤/٥/٢٤ أحكام النقض س ٥ ق ٢٢٩ ص ٦٨٨)

٣٦٨٠ - لمحكمة الموضوع الحرية في تكوين عقيدتها من عناصر
الدعوى كافة ، إذ الأمر في ذلك مرجعه إلى اطمئنانها .

(١٩٥٤/٥/١٢ أحكام النقض س ٣ ق ٤٠٥ ص ١٠٨١)

٣٦٨١ - لمحكمة الموضوع كامل الحرية في أن تستمد اقتناعها
من أي دليل تطمئن اليه ، طالما أن هذا الدليل له ماخذ الصحيح من
الأوراق .

(١٩٨٤/٢/١٥ أحكام النقض س ٣٥ ق ٣١ ص ١٥٣)

٣٦٨٢ - أن نقض الحكم وإعادة القضية للحكم فيها من جديد
لا يترتب عليه اصدار الأقوال والشهادات التي أبدت أمام المحكمة في
المحاكمة الأولى ، بل أنها تظل معتبرة من عناصر الدعوى كما هي الحال
بالنسبة إلى محاضر التحقيقات الأولية ، وللمحكمة عنه إعادة المحاكمة أن

تستند اليها في قضائها .

(١٩٥٢/٦/١٠ أحكام النقض س ٣ ق ٤٠٥ ص ١٠٨١)

٣٦٨٣ - الاثبات في المواد الجنائية انما يقوم على اقتناع القاضي بنفسه بناء على ما يجريه في الدعوى من التحقيق ، بحيث لا يجوز له ان يؤسس حكمه على رأى غيره ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد ابنى ثبوت الخطأ على الطاعن على مجرد صدور حكم نهائى عليه في مخالفة وذلك دون ان تحقق المحكمة هذا الخطأ وتفصل هي في ثبوته لهيئة وحجبت بذلك نفسها عن تمحيص دفاع المتهم فان حكمها يكون فاسد الاستدلال بما يعيبه ويوجب نقضه .

(١٩٥١/١٢/١٩ أحكام النقض س ٣ ق ١١٧ ص ٣٠٣)

٣٦٨٤ - ان الأحكام الجنائية يجب أن تبنى على الأدلة التي تطرح أمام المحكمة على بساط البحث بالجلسة ويقتنع فيها القاضي بإدانة المتهم أو ببرأته . ولكن هذا لا يمنع من أن يأخذ القاضي برأى الغير من اقتنع به ، الا أنه في هذه الحالة يكون من المتعين عليه أن يبين أسباب اقتناعه بهذا الرأى باعتباره من الأدلة المقدمة اليه في الدعوى المطلوب الفصل فيها .

(١٩٤٥/٢/٢٦ مجسوعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥١٥)

ص ٦٥٤)

٣٦٨٥ - ان المحكمة انما تترفض للواقعة كما تبينها هي وعلى ما تستظهره من التحقيقات التي تجريها بنفسها أو من الأوراق ، فليس لها أن تتمدى هذا النطاق وترجع الى غيره من مثل الحكم الغيابي الصادر في الدعوى أو التحقيقات الابتدائية لتتقصى ما عساه يكون قد فات الخصوم أنفسهم أن يشيروا اليه أو أن يتمسكوا به أو على ما رأت المحكمة من جانبها أن تلتفت عنه فلم تدخله فيما خلصت اليه من حقيقة الواقع في الدعوى .

(١٩٥١/٦/٤ أحكام النقض س ٢ ق ٤٤٠ ص ١٣٠٥)

٣٦٨٦ - ان تقدير أدلة الثبوت ، في الدعوى من شأن محكمة الموضوع ، ولها أن تأخذ ببعض الأدلة وتطرح بعضها وأن تأخذ بدليل بالنسبة الى متهم وتطرح هذا الدليل ذاته بالنسبة الى متهم آخر ما دامت

الأداة في جملتها سائفة مقبولة .

(١٩٥٠/١١/٧ أحكام النقض س ٢ ق ٥٦ ص ١٣٩)

٢٦٨٧ - ان تقدير الأدلة بالنسبة الى كسل متهم هو من شأن محكمة الموضوع ، فلا عليها ان استرسلت بنقتهها بالنسبة الى متهم . ولم تظمن الى الأدلة ذاتها بالنسبة الى متهم آخر دون أن يعد هذا تناقضا يعيب حكمها ما دام تقدير الدليل موكولا الى اقتناعها وحدها بغير معقب عليها من محكمة النقض .

(هيئة عامة ١٩٨٨/٢/٢٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١ ص ١ . هيئة عامة)

٢٦٨٨ - القاضى فى المواد الجنائية غير مقيد بحسب الأصل بما يصدره القاضى المدنى من أحكام ، فإذا ما رفعت أمامه الدعوى ورأى هو بناء على ما أورده من أسباب أن الورقة مزورة فلا تثريب عليه فى ذلك . ولو كانت الورقة متصلة بنزاع مطروح أمام المحاكم المدنية لما يفصل فيه . وفى هذه الحالة يكون الواجب أن ينتظر القاضى المدنى حتى يفصل القاضى الجنائى نهائيا فى أمر الورقة .

(١٩٤٨/٥/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦١١ ص ٥٧٥)

٢٦٨٩ - لا يعيب الحكم ألا يكون هناك دليل مباشر فى حدود ثبوت الحقائق القانونية التى قال بها ، فإن المحكمة لها أن تنتهى الى القول بثبوت اية واقعة من أى دليل ولو كان لا يشهد مباشرة عليها ما دام من شأنه فى المنطق أن يؤدى اليها .

(١٩٤٤/١٢/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٠٦ ص ٥٤٠)

٢٦٩٠ - الاثبات فى المواد الجنائية عماده اطمئنان المحكمة الى ثبوت الواقعة التى يدور عليها أو عدم ثبوتها ، فمضى اطمئنان الى ثبوتها فلا يهم أن يكون الدليل الذى اعتمدت عليه مباشرا مؤديا بذاته الى النتيجة التى انتهت اليها أو غير مباشر . ومتى كان الدليل مؤديا عقلا الى ما رتبته عليه المحكمة فلا تصح مناقشتها أمام محكمة النقض ، لأن تقدير الأدلة.

من شأن قاضي الموضوع وحده .

(١٠/٢٧/١٦٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٨٦)

ص ٥٦٢)

٣٦٩١ - متى كان القاضي قد سمع الدعوى وفقا للأوضاع المنعزلة في القانون ، فلا يصح إذا ما خلا أن نفسه يصدر حكمه فيها أن يحاسب عما يجريه في هذه اخوة وعما إذا كانت قد اتسعت لتتروى في الحكم قبل التعلق به أو ضاقت عن ذلك ، فإن مرد ذلك جميعا إلى ضمير القاضي وحده لا حساب عنه لأحد ولا يمكن أن يراقبه أحد فيه .

(١٩/٥/١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٥٩)

ص ٤٧١)

٣٦٩٢ - المحاضر التي يحورها القضاة لإثبات ما يقع من الجرائم أمامهم بالجلسات هي محاضر رسمية تصدرها من موظف مختص بتحريرها . فهي بهذا الاعتبار حجة بما يثبت فيها ، إلا أن حجيتها لا يمكن أن تكون حائلا بين المتهمين بهذه الجرائم وبين إبداء دفاعهم على الوجه الذي يرونه مهما كان ذلك متعارضا مع الثابت بتلك المحاضر ، كما أنها لا تمنع القاضي من أن يقضي في الدعوى على الوجه الذي يطمئن إلى صحته من أي طريق من طرق الإثبات ، فله إذن أن يأخذ أو لا يأخذ بما هو ثابت بهذه المحاضر . كما هو الشأن في سائر الأدلة .

(٢٥/١١/١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٥٤)

ص ٢٧٨)

٣٦٩٣ - يجوز للقاضي أن يعتمد في حكمه على المعلومات التي حصلها وهو في مجلس القضاء أثناء نظر الدعوى . فإن ما يحصله على هذا الوجه لا يعتبر من المعلومات الشخصية التي لا يجوز للقاضي أن يستند إليها في قضائه .

(١/١/١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤١ ص ٦٥)

٣٦٩٤ - أن عماد الإثبات في القضايا الجنائية هو شهادة الشهود بالجلسة والتحقيقات التي تحصل أمام المحكمة ، على أن ذلك لا يمنع المحكمة من أن تتزود لحكمها من العناصر الأخرى التي تجيء في التحقيقات

الابتدائية .

(١٦/١١/١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٣)

(ص ١٥)

٢٦٩٥ - المحكمة غير مقيدة برأى النيابة ولا بطلباتها ، بل لها الحرية المطلقة في تقدير ظروف الدعوى المطروحة امامها وتكوين رأيها فيها بحسب ما يؤدي اليه اعتقادها . واذا فوضت النيابة الرأي للمحكمة وصدر الحكم خاليا من الاشارة الى هذا التفويض فلا يصح أن تتخذ ذلك سببا لنقضه .

(٢٩/٢/١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٣٢)

(ص ٤٦٧)

٢٦٩٦ - لمحكمة الموضوع أن تقدر التحقيقات وشهادة الشهود وأن تستخلص منها الوقائع التي تعتقد ثبوتها وتبني عليها حكمها بالادانة أو التبرئة ، وانما يشترط أن تكون هذه الوقائع متماشية مع تلك التحقيقات. وشهادة الشهود كلها أو بعضها ، بحيث اذا كان لا أثر لها في شيء منها فان عمل القاضي في هذه الصورة يعتبر ابتداعا للوقائع وانتزاعا من الخيال ، وهو ما لا يسوغ له اثباته اذ هو مكلف بتسبب حكمه تسببا يبنى من جهة الوقائع على أدلة تنتجها ومن جهة القانون على نصوص تقتضى الادانة في تلك الوقائع الثابتة ، على أنه اذا أتى في الحكم من الوقائع ما يكون مظهره أنه منتزع من الخيال فان هذا الحكم لا يسقط اذا كان فيه من الوقائع الصحيحة الأخرى ما يكفي لتسببه ، اذ العمل الفاسد لا يبطل الصحيح ما لم يكونا متلازمين يسقط أحدهما بسقوط الآخر .

(٩/١/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٦٨)

(ص ٤١٦)

٣٦٩٧ - تأخر المجنى عليه في الإبلاغ عن الواقعة لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقواله ما دامت قد دامت قد اطمانت اليها .

(٩/١٠/١٩٨٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٤٢ ص ٦٥١)

٢٦٩٨ - لا عبرة بما اشتمل عليه بلاغ الواقعة وانما العبرة بما اطمانت اليه المحكمة مما استخلصته بعد التحقيقات .

(٧/١٠/١٩٨٢ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٥٢ ص ٧٣٦)

٢٦٩٩ - من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بتعرف الشاهد على المتهم ولو لم يجر عرضه في جميع من أشباهه ، ما دامت قد اطاعت اليه ،
أذ العبرة هي ، بلطفتان المحكمة إلى صدق الشاهد نفسه ، فلا على المحكمة
أن هي اعتمدت على الدليل المستمد من تعرف المجني عليه على الطاعن ما دام
تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع وحدها .
(١٩٨٢/٤/٣٠ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٠٤ ص ٥٧٣)

٢٧٠٠ - لا شيء يمنع المحكمة قانونا من أن تستنه في حكمها
إلى أدلة سلبية أو استنتاجية فوق ما يوجد لديها من الأدلة الإيجابية .
(١٩٢٨/١١/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣١ ص ٥٧)

٢٧٠١ - حيث أن النيابة العمومية لم تطلب الحكم بالعقاب بل
فوضت في ذلك الرأي للمحكمة ، فهذا ما يدل على عدم وثوق النيابة
العمومية بوقوع جناية .
(استئناف مصر ١٨٨٧/١١/٢٨ الحقوق س ٢ ص ٣٨٨)

البيات ، المحكمة تستخلص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى

٢٧٠٢ - من المقرر أنه من حق محكمة الموضوع أن تستخلص
من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة
الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفه
من صور أخرى ما دام استخلاصها سابقا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل
والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، كما أنه لا يشترط في الدليل أن يكون
صريحا دالا بنفسه على الواقعة المراد إثباتها بل يكفي أن يكون ثبوتها منه
عن طريق الاستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب
النتائج على المقدمات .

(١٩٨٤/٢/١ أحكام النقض س ٣٥ ق ٢١ ص ١٠٥ ،
١٩٨٢/٢/٦ س ٣٤ ق ٩٠ ص ٤٤١/٢٦، ١٩٧٣/٣/٢٤ ق ٨٧ ص ٤١٦ ،
١٩٧٩/١/٨ س ٣٠ ق ٥ ص ٣٢)

٢٧٠٣ - لئن كان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص واقعة
الدعوى من أدلتها وسائر عناصرها إلا أن ذلك مشروط بأن يكون استخلاصها

سيانفا وأن يكون الدليل الذى تمول عليه مؤديا الي ما رتبته عليه من نتائج
فقد غير تعسف فى الاستنتاج ولا تنافر مع حكم العقل والمنطق .
(١٨/٣/١٩٧٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ٧٥ ص ٣٦٦)

٢٧٠٤ - من المقرر أن الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن
تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط
البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وأن
تطرح ما يخالفه من صور أخرى ما دام استخلاصها سائفا مستقنفا الى أدلة
مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق .

(٢٥/٣/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٨٠ ص ٣٧٣ ،
٨/٤/١٩٧٣ ق ١٠٢ ص ٤٩٣ ، ٢٩/٤/١٩٧٣ ق ١١٥ ص ٥٥٩)

٢٧٠٥ - المحكمة غير مقبلة بالا تأخذ الا بالأقوال الصريحة
أو مدلولها الظاهر بل لها أن تركز فى سبيل تكوين عقيدتها عن الصورة
الصحيحة لواقعة الدعوى وترتيب الحقائق القانونية المتصلة بها الى
ما تستخلصه من مجموع العناصر المطروحة عليها .
(١٨/١٢/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٧١ ص ١٢٧٣)

٢٧٠٦ - للمحكمة أن تفترض حصول الواقعة على صورها
المحتملة وأن تثبت مع ذلك ادانة المتهم عنها على أية صورة من الصور التى
افتترضتها .
(١٧/١٠/١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ١٧٧ ص ٩٥٧ ،
١/١/١٩٥٩ س ١٠ ق ١٩ ص ٧٢)

٢٧٠٧ - ليس ما يمنع القاضى من أن يستغرض فى حكمه كل
الصور التى يحتتملها الموضوع المطروح أمامه ثم يختار منها الصورة التى
يمتد أنها هى الواقعة فعلا ويبنى حكمه عليها ، والممول عليه فى الأحكام
هو الجزء الذى يبدو فيه اقتناع القاضى دون غيره من الأجزاء الخارجية عن هذا
الاقتناع .

(٣١/٣/١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٤٢
ص ٤٩٢)

٢٧٠٨ - للقاضى أن يستخلص من وقائع الدعوى وظروفها

وما يؤيد به اعتقاده في شأن حقيقة الواقعة ما دام ما استخلصه سابقا متفقا مع الأدلة المطروحة وليس فيه انشاء لواقعة جديدة أو دليل مبتدأ ليس له أصل في الأوراق. مما يصح أن يوصف بأنه قضاء بعلم القاضي .
(١٩٥٩/٢/٩ أحكام النقض س ١٠ ق ٣٧ ص ١٦٩)

٣٧٠٩ - الأحكام الجنائية يجب أن تؤسس على حقيقة الواقع حسبما يصل اليه اجتهاد القاضي دون أن يكون مقيدا في ذلك بأفواه أو اعترافات نسبت إلى المتهم أو صدرت عنه .
(١٩٥١/١٠/٢٩ أحكام النقض س ٣ ق ٤٥ ص ١١٣)

٣٧١٠ - للمحكمة السلطة المطلقة في تحرى الواقعة الجنائية. المطروحة عليها واستخلاص حقيقتها من ظروف الدعوى وملابساتها غير مقيدة في ذلك بما يكون قد حرره المتهم والمجنى عليه بينهما من أوراق .
(١٩٦٠/١٠/٢٨ .مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٦٢ ص ١٩٤)

اثبات ، الدليل يقتع به القاضي

٣٧١١ - المبرة في الاثبات في المواد الجنائية هي باقتناع القاضي واطمئنانه الى الأدلة المطروحة عليه ، فقد جعل القانون من سلطته بأن يأخذ بأي دليل يرتاح اليه من أي مصدر شاء ما دام مطروحا على بساط البحث في الجلسة ، ولا يصح مصادرته في شيء من ذلك الا اذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه .
(هيئة عامة ١٩٨٨/٢/٢٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١ ص ١ هيئة عامة)

٣٧١٢ - لا يشترط في الدليل أن يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة المراد اثباتها بل يكفي أن يكون استخلاص ثبوتها عن طريق الاستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات .
(١٩٨٢/٦/٨ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٤٠ ص ٦٨١)

٣٧١٣ - ليس لمحكمة النقض أية سلطة على طرق التدليل التي كونت منها محكمة الموضوع الاعتقاد بصحة أو عدم صحة التهمة لأن ذلك

بعد تدخلها في الموضوع ، وسلطة محكمة الموضوع في هذا سلطة مطلقة
الا اذا قيلها القانون بطله مميته خاصة ، نفي هذه الحالة يجوز لمحكمة
النقض أن تتدخل لمعرفة ما اذا كان القانون قد أثبت نصونه أم لا .
(١٩٢٦/٤/٢٥ المجموعه الرسمية س ٢٣ ق ٢٨)

٢٧١٤ - قاض الموضوع هو صاحب الحق وحده في قبول الأدلة
خلا يجوز لمحكمة النقض أن تبحث في هذا الحق .
(١٩٠٨/٥/١٦ المجموعه الرسمية س ١٠ ق ١٩)

٢٧١٥ - المبرة في المحاكمات الجنائية باقتناع القاضي بناء على
ما يجريه من تحقيق في الدعوى ومن كافة عناصرها المروضة على بساط
البحث ولا يصح مطالبتة بالأخذ بدليل دون غيره ، ومن المهور أن أدلة
الدعوى تخضع في كل الأحوال لتقدير القاضي ولو كانت أوراقا رسمية
ما دام هذا الدليل غير مطروح بصحته ويصح في العقل أن يكون غير ملتزم
مع الحقيقة التي استخلصها القاضي من باقي الأدلة .

(١٩٧٨/١/٩ أحكام النقض س ٢٩ ق ٥ ص ٣٢)

٢٧١٦ - من اللازم في أصول الاستدلال أن يكون الدليل الذي
يعول عليه الحكم مؤديا الى ما رتب عليه من نتائج من غير تعسف في
الاستنتاج ولا تتنافى مع حكم العقل والمنطق .
(١٩٨٣/٤/٢٨ أحكام النقض س ٣٤ ق ١١٦ ص ٥٨٦)

٢٧١٧ - من المقرر أن الأدلة في المواد الجنائية اقناعية وللمحكمة
أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية ما دام يصح في العقل
أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التي اطمانت اليها من باقي الأدلة في الدعوى .
(١٩٦٩/١/١١ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٢ ص ٧٩)

٢٧١٨ - من المقرر أن للمحكمة أن تأخذ بما تطعن اليه من عناصر
الاثبات ولو كان ذلك من محاضر جمع الاستدلالات التي يجريها مأمورو
الضبطية القضائية أو مساعدوهم ما دامت مطروحة للبحث أمامها بالجلسة .
(١٩٨٣/١/٩ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٥ ص ٩٢)

٢٧١٩ - المبرة بالاثبات في المواد الجنائية هي باقتناع القاضي

واطمئنانه الى الأدلة المطروحة عليه ، وقد جعل القانون من سلطته ان يأخذ
بأي دليل أو قرينه يرتاح اليها .

(١٦٥/٢/٨ أحكام النقض س ٣٣ ق ٣٣ ص ١٦٥)

٢٧٢٠ - من حق المحكمة ان تستنبط معتقدا من أي دليل يطرح
عليها وليس ثمة ما يمنع محكمة الجنب من أن تأخذ بتقرير خبير كهم
للمحكمة المدنية متى اطمئنت اليه ووجدت فيه ما يقتضيه بارتكاب المتهم
للجريمة .

(١٩٧٧/٥/١ أحكام النقض س ٢٨ ق ١١٣ ص ٥٣٢)

٢٧٢١ - من المقرر أنه اذا قضت المحكمة المدنية برد وبطلان سنده
لتزويره ثم رفعت دعوى التزوير الى المحكمة الجنائية ، فعل هذه المحكمة
أن تقوم ببحث جميع الأدلة التي تبني عليها عقيدتها في الدعوى ، اما اذا
اكتفت بسرد وقائع الدعوى المدنية وبنت حكمها على ذلك بدون أن تتحرى
بنفسها أوجه الادانة فان ذلك يجعل حكمها كأنه غير مسبب .

(١٩٧٤/١٢/٣ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٧٤ ص ٨١٥)

٢٧٢٢ - الطريق المرسوم لنظمن بالتزوير أمام المحاكم المدنية
هو طريق خاص بها وليس في القانون ما يجبر المحاكم الجنائية على ترسمه ،
لأنها في الأصل حرة في انتهاج السبيل الموصل الى اقتناعها ، ولم يرسم
القانون في المواد الجنائية طريقا خاصا يسلكه القاضي في تحرى الأدلة .

(١٩٧٣/١٠/٢١ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٧٩ ص ٨٦٣)

٢٧٢٣ - من المقرر أن للمحكمة الجنائية أن تستبعد من أدلة
الدعوى كل ورقة تقدم لها متى اقتنعت بتزويرها .

(١٩٧٣/١٢/٢٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٥٩ ص ١٢٧٣)

٢٧٢٤ - إيراد الحكم مؤدى الأدلة التي استندت اليها المحكمة
المدنية في القضاء برد السند وبطلانه والتي من شأنها أن تؤدي الى الادانة
لا يضيره ، فمن حق القاضي الجنائي الاعتماد في تكوين عقيدته على أي مصدر
في الدعوى .

(١٩٧٢/١١/١٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٦٧ ص ١١٧٩)

٢٧٢٥ - المحكمة هي الجير الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها ولم يرسم القانون طريقاً خاصاً لاثبات التزوير .
(١٩٧٢/٦/٤ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٠٠ ص ٨٩٢)

٢٧٢٦ - ان الأحكام الجنائية يجب أن تبني على الأدلة التي يقتنع منها القاضي بإدانة المتهم أو ببرائه منها ، صادراً في ذلك عن عقيدة يحصلها هو صاحب الجريه من التحقيق مستقلاً في تحصيل هذه العقيدة بنفسه لا يشاركه فيه غيره . اذ لا يصح في القانون أن يدخل في تكوين عقيدته بصحة الواقعة التي أقام قضاؤه عليها أو بعدم صحتها حكماً لسواء .
(١٩٧٠/١١/٢٠ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٥٤ ص ١٠٥٩ ، ١٩٨٢/٦/٨ س ٢٣ ق ١٤٠ ص ٦٨٠)

٢٧٢٧ - الأصل في قواعد المحاكمة ان يستقل القاضي في تحصيل عقيدته بنفسه دون أن يدخل فيها رأياً أو حكماً لسواء ، ومن ثم فلا يصح أن يستند في قضاؤه الى أسباب حكم آخر الا اذا كان صادراً من ذات المحكمة في ذات الدعوى بين الخصوم أنفسهم صريحاً في الدلالة على أنها قدرت ما جاء بهذا الحكم من وقائع واعتبرته صحيحاً ، وأنها تأخذ به وتجعله أساساً لقضائها كأنه مدون فعلاً في حكمها .
(١٩٦٩/١٢/٢٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٣١١ ص ١٥٠٤)

٢٧٢٨ - القاضي في المواد الجنائية انما يستند في ثبوت الحقائق القانونية الى الدليل الذي يقتنع به وحده ، ولا يجوز له أن يؤسس حكمه على رأى غيره .
(١٩٦٩/٣/١٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ٦٩ ص ٣٢٠)

٢٧٢٩ - متى كان محرر المحضر لم يبين للمحكمة مصدر تحريات لمعرفه ما اذا كان من شأنها أن تؤدي الى صحة ما انتهى اليه من أن المتهم أعد الزيت موضوع الدعوى للطعام وليس للأغراض الصناعية فانه بهذه المتابعة لا تعدو أن تكون مجرد رأى لصاحبها تخضع لاحتمالات الصحة والبطلان والصدق والكذب الى أن يعرف مصدره ويتحدد كنهه ويتحقق القاضي منه بنفسه حتى يستطيع أن يسطر رقابته على الدليل ويقدر قيمته من حيث صحته أو فساده أو انتاجه في الدعوى أو عدم انتاجه ، ومن ثم اذا كانت المحكمة قد جمعت أساس اقتناعها رأى محرر المحضر ، فان حكمها يكون

قد بنى على عقيدة تحصلها الشاهد من تحريره لا على عقيدة استقلت هي
بتحصلها بنفسه فما يعيب حكمها ويوجب نقضه .
(١٩٦٨/٣/١٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٦٢ ص ٣٣٤)

٢٧٣٠ - يجب ان تبني الأحكام على الأدلة التي يفتنع منها القاضي
بإدانة المتهم أو ببرأته صادرا من ذلك عن عقيدة حصلها هو مما يجريه
في التحقيق مستغلا في تحصيل هذه العقيدة بنفسه لا يشاركه فيها غيره .
ولا يصح في القانون أن يدخل في تكوين عقيدته بصحة الواقعة التي أقام
قضاؤه عليها أو بعدم صحتها حكما لسواه .
(١٩٦٨/٣/١٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٦٢ ص ٣٣٤)

٢٧٣١ - تقدير المحكمة للدليل في دعوى لا يستحب إرهه الى
دعوى أخرى ما دامت لم تظمن الى الدليل المقدم فيها ، ذلك أن الأحكام
الجنائية يجب أن تبني على الأدلة التي تطرح على المحكمة على بساط البحث
في الجلسة ويقتنع منها القاضي بإدانة المتهم أو ببرأته مستغلا في تكوين
عقيدته بنفسه .
(١٩٦٨/٣/١٩ أحكام النقض س ١٩ ق ٤١ ص ٢٢٨)

٢٧٣٢ - اعتبار محضر الجلسة حجة بما جاء فيه الى أن يثبت
ما ينفيه بالظن بالتزوير لا يعني أن تكون المحكمة ملزمة بالأخذ بالدليل
المستمد منه ما لم يثبت تزويره ، بل ان للمحكمة أن تقدر قيمته بمنتهى
الحرية فترفض الأخذ به ولو لم يظن فيه على الوجه الذي رسمه القانون .
(١٩٦٨/٣/٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٩ ص ١٦٥)

٢٧٣٣ - للمحكمة ان لا تصدق دفاع المتهم الذي يديه أمامها
مرسلا غير مؤيد بدليل .
(١٩٦٦/٢/٢٨ أحكام النقض س ١٨ ق ٤٠ ص ٢١٥ .
١٩٦٥/١٢/٦ س ١٦ ق ١٧٥ ص ٩١٠)

٢٧٣٤ - التفتيش بمعناه القانوني والتفتيش بمعناه في اصطلاح
اللغة وان كانا يتفايران تفائرا لا يقتضى صحة التشبيه بينهما الا انهما
يأتلفان على النتيجة المستمدة من كل منهما فيصح الاستدلال بأيهما في مقام
الاثبات ، ومتى تقرر ذلك فلا يسوغ اطراح الدليل المستمد من تفتيش

يجريه الأفراد لمجرد أنهم ليسوا من رجال الضبط القضائي أو من رجال سلطة التحقيق ، ذلك أن العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه بإدانة المتهم أو ببراءته .

(١٨/١/١٩٦٠ أحكام النقض س ١١ ق ١٢ ص ٧٠)

٢٧٣٥ - لمحكمة الموضوع أن تستند الى بعض أقوال المتهم في تأييد الدليل حتى ولو كان منكرا للتهمة ما دامت لهذه الأقوال أصل في الأوراق وكان ما تستخلصه منها سائفا في العقل .

(١١/٤/١٩٥٥ أحكام النقض س ٦ ق ٢٥٥ ص ٨٢٨)

٢٧٣٦ - لمحكمة الموضوع بما لها من سلطة تقدير وقائع الدعوى أن تطرح أية ورقة لا تراها جديرة بتفتتها ، فإذا كان لا يبين من محضر الجلسه أن الطاعن طلب الى المحكمة استدعاء الطبيب الذي حرر الشهادة الطبية المقدمة منه لمناقشته فإن ما يثيره الطاعن في شأن اطراح هذه الشهادة وعدم سماع الطبيب لا يكون مقبولا .

(١٤/٦/١٩٥٤ أحكام النقض س ٥ ق ٢٥١ ص ٧٦٦)

٢٧٣٧ - المحكمة غير مطالبه بالأخذ بالأدلة المباشرة بل نها أن تستخلص الحقائق القانونية من كل ما يقدم إليها من أدلة ولو كانت غير مباشرة متى كان ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا يخرج عن الاقتضاء العقل والمنطق .

(٢١/٢/١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ٦١ ص ٢٨١)

٢٧٣٨ - ان انعدام جسم الجريمة لا يؤدي الى بطلان الاتهام القائم بشأنه .

(٢٥/٥/١٩٥٣ أحكام النقض س ٤ ق ٣١٩ ص ٨٧٩)

٢٧٣٩ - متى استقرت عقيدة المحكمة على رأى فلا يهم أن يكون ما استندت اليه في ذلك دليلا مباشرا أو غير مباشر ما دام هذا الدليل مؤدبا عقلا الى مارتبته المحكمة عليه ، فإن القانون لا يشترط في الدليل مهما كان نوعه أن يكون مباشرا أى شاعدا بذاته على الحقيقة المطلوب اثباتها ، بل يكفي أن تستخلص منه المحكمة تلك الحقيقة بعملية منطقية تجريها متى كان

هو يتم بناء عليها من طريق غير مباشر .
(١٠٢٨ ق ٣٨٤ من ١٠٢٨)

٢٧٤٠ - ان مدار الالبات في الوقائع الجنائية هو اطمئنان المحكمة الى ثبوت الواقعة المطروحة عليها أو نفيها ، وذلك سواء أكان دليلا على الرأي الذي أخذت به دليلا مباشرا يؤدي بذاته الى النتيجة التي انتهت اليها أم كان دليلا غير مباشر لا يؤدي الى هذه النتيجة الا بعملية عقلية .
(١٩٥١/١١/٢٦ أحكام النقض من ٣ ق ٧٧ من ٢٠٦)

٢٧٤١ - للمحكمة الجنائية أن تستبعد من أدلة الدعوى كل ورقة تقدم لها متى اقتنعت بتزويرها ، فإذا هي في دعوى اختلاس أشياء محجوزة قالت بأنها لا تأخذ بمخالصة قدمت لها لأنها مزورة فلا يصح أن ينسب عليها أنها قضت بطلان المخالصة دون أن تكون قد رفعت دعوى بتزويرها .
(١٩٤١/٣/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٣١ من ٤٢٥)

البات ، البراءة

٢٧٤٢ - من المقرر أنه وان كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في ثبوت الاتهام الا أن حد ذلك أن تكون قد أحاطت بظروف الدعوى عن بصر وبصيرة وخلا حكمها من الخطأ في تطبيق القانون وعبوب التسبيب .
(١٩٨٤/٢/٢ أحكام النقض من ٣٥ ق ٢٣ من ١١٥)

البات ، مشروعية الدليل

٢٧٤٣ - لا يكفي لسلامة الحكم أن يكون الدليل صادقا متى كان وليد اجراء غير مشروع .
(١٩٧٢/٦/١١ أحكام النقض من ٢٣ ق ٢٠٣ من ٩٠٦)

٢٧٤٤ - يشترط في دليل الادانة أن يكون مشروعا ، اذ لا يجوز أن تبني ادانة صحيحة على دليل باطل في القانون ، الا أن المشروعية ليست بشرط واجب في دليل البراءة ، ذلك بأنه من المبادئ الأساسية في الاجراءات الجنائية أن كل متهم يتمتع بقرينة البراءة الى أن يحكم بأدائته

بحكم بات * وأنه الى أن يصدر هذا الحكم نه الحرية الكاملة في اختيار وسائل دفاعه بقدر ما يسعفه مركزه في الدعوى وما تحيط نفسه من عوامل الخوف والحرص والحذر وغسرها من العوارض الطبيعية لضعف النفوس البشرية ، وقد قام على هدى هذه المبادئ - حق المتهم في الدفاع عن نفسه واصبح حقاً مقدساً يملو على حقوق الهيئة الاجتماعية التي لا يضربها تبرئة مذنب بقدر ما يؤذيها ويؤذى العدالة مما ادانة برىء ، هذا الى ما هو مقرر من أن القانون - فيما عدا ما استلزمه من وسائل خاصة للاثبات - فتح باباً أمام القاضى الجنائى على مصراعيه يختار من طرقه ما يراه موصل الى الكشف عن الحقيقة ويزن قوة الاثبات المستمدة من كل عنصر ، مع حرية مطلقة في تقدير ما يعرض عليه ووزن قوته التبديلية في كل حالة حسبما يستفاد من وقائع الدعوى وظروفها مما لا يقبل معه تقييد حرية المحكمة في دليل البراءة باشتراط مماثل لما هو مطلوب في دليل الادانة .

(١٩٨٤/٢/١٥ أحكام النقض س ٣٥ ق ٣١ ص ١٥٣)

٣٧٤٥ - للمحكمة الجنائية أن تستند في حكمها الى أى عنصر من عناصر الدعوى متى كانت هذه العناصر مبروضة على بساط البحث أمامها ، وكان في إمكان الدفاع أن يتولى مناقشتها وتفنيدها بما يشاء .

(١٩٨١/٤/٣٠٠ أحكام النقض س ٣٢ ق ٧٥ ص ٤٢٢)

٣٧٤٦ - لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن الأول لم يثر شيئاً عما ينعاه في أسباب طعنه عن بطلان التسجيلات التي أجرتها الشرطة ، فليس له من بعد أن يثير هذا الأمر لأول مرة أمام محكمة النقض ، إذ هو لا يعدو أن يكون تعيباً للأجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سبباً لنظن على الحكم ، هذا الى أنه ليس ما يمنع المحكمة من الأخذ بهذه التسجيلات - على فرض بطلانها - على أنها عنصر من عناصر الاستدلال مادام أنه كان مطروحا على بساط البحث وتناوله الدفاع بالمناقشة .

(١٩٨٣/١/٤ أحكام النقض س ٣٤ ق ٤ ص ٣٦)

٣٧٤٧ - لما كان بطلان التفتيش مقتضاه قانوناً عدم التعويل في الحكم بالادانة على أى دليل يكون مستمداً منه ، وبالتالي فلا يقتد بشهادة من قام بهذا الاجراء الباطل .

(١٩٨٤/٤/١٨ أحكام النقض س ٣٥ ق ٩٧ ص ٤٢٨)

٢٧٤٨ - الأصل أن من يقوم بإجراء باطل لا تقبل منه الشهادة عليه ، ولا يكون ذلك الا عند قيام البطلان وثبوته ، ومتى كان لا بطلان فيما قام به الضابطان فانه لا تثريب على المحكمة ان هي عولت على أقوالهما ضمن ما عولت عليه في اداة الطاعنين .

(١٩٦٨/٢/٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٣ ص ١٢٤)

٢٧٤٩ - يكون الدليل المستمد من التحقيق التكميلي الذي تقوم به النيابة العامة - بناء على نسب المحكمة اياها أثناء سير المحاكمة - باطلا ، وهو بطلان متعلق بالنظام العام لمساسه بالتنظيم القضائي ولا يصححه رضا المتهم أو المدافع عنه بهذا الاجراء .

(١٩٦٧/١٠/٢ أحكام النقض س ١٨ ق ١٧٨ ص ٨٩١)

٢٧٥٠ - لا مجال للطاعن لاثارة النعى المتصل بالدليل المستمد من التسجيل لعدم مشروعيته طالما أن الحديث جرى في محل مفتوح للعامة دون ثمة اعتداء على الحرمات .

(١٩٦٥/١١/٩ أحكام النقض س ١٦ ق ١٥٨ ص ٨٢٧)

٢٧٥١ - متى كان الحكم قد أثبت على الطاعن ان انتقاله ومعه المخدرات من السفينة التي جلبها عليها من خارج القطر الى القارب الذي أوصله بها الى الشاطئ قد تم بإرادته وحسب الترتيب الذي كان قد أعدّه من قبل فان ما اتخذه رجال البوليس من خدعة لكي ينزل في القارب الذي أعدوه بدلا من الذي كان ينتظره لا تأثير له في ثبوت جريمة جلب المخدرات واحرازها قبله ، إذ أن ما فعله رجال البوليس انما كان في سبيل كشف الجريمة وضبطها دون تدخل في خلقها ولا في تحويل ارادة مرتكبها عن اتمام ما قصد مقارفته .

(١٩٥٢/٣/٢٤ أحكام النقض س ٣ ق ٢٣٥ ص ٦٣٣)

٢٧٥٢ - اذا كانت الواقعة التي أثبتها الحكم هي أن مفتش التموين طلب الى المتهم أن يبيعه سلعة فباعها بأكثر من السعر المقرر رسميا ، فذلك ليس فيه تحريض منه للطاعن على ارتكابها ولا عمل على خلقها ، ولهذا فليس ما يمنع المحكمة من الأخذ بشهادته في حكمها .

(١٩٥٢/٣/٤ أحكام النقض س ٣ ق ٢٠١ ص ٥٣٥)

٢٧٥٣ - ان دفاع المتهم بأنه لا يجوز الاستدلال عليه بشهادته استرق السمع أو بورقة مسروقة ذلك من الدفاع الذى فضلا عن كونه لا يتعلق بالنظام العام يستلزم تحقيقا موضوعيا فلا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٩٥٠/٥/٢٩ أحكام النقض س ١ ق ٢٢٩ ص ٧٠٥)

٢٧٥٤ - لا تشريب على المحكمة اذا هي آخذت بتقرير التحليل يصده أمر جاء فيه لم يكن منوها عنه فى طلب التحليل ، فانه مادام الطبيب المنتدب للتحليل قد اكتشف أثناء عملياته أو تجاربه الفنية ما يفيد فى كشف الحقيقة فمن واجبه أن يثبت فى تقريره لا على أساس اتصاله اتصالا وثيقا بالمأمورية التى ندب لها وأن التدب يشمل بطبيعة الحال ، بل أيضا على أساس أن اخبار جهات الاختصاص بكل ما يفيد الحقيقة فى المسائل الجنائية واجب على كل انسان ، والمحكمة تقدر الدليل المستمد من ذلك بجميع الظروف المحيطة به ، كما تفعل بالنسبة الى سائر الأدلة .

(١٩٤٨/٣/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٥٠ ص ٥١٠)

٢٧٥٥ - للقاضى الجنائى أن يكون عقيدته من أى عنصر من عناصر الدعوى ، الا اذا كان هذا المنصر مستمدا من اجراء باطل قانونا .

(١٩٣٤/٢/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٠٤)

(ص ٢٦٩)

٢٧٥٦ - اذا استطلع أحد المتهمين رأى محاميه فى ارتكاب جريمة وهى الاتفاق مع أحد الشهود على أن يشهد زورا فهذا الأمر - رغم أنه صر علم به المحامى بسبب مهنته - الا أن من حقه بل من واجبه أن يفشيه لمنع وقوع الجريمة وفقا للمادة ٢٠٥ مرافعات ، فاذا أخذت المحكمة بمعلومات المحامى عن تلك الواقعة واستندت إليها فى التدليل على أن المتهم موكله كان يسمى فى تليفق شهادة فلا يمكن استناد الخطأ إليها فى ذلك .

(١٩٣٣/١٢/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٧٧)

(ص ٢٢٩)

البيات ، الدليل له سند من الأوراق

٢٧٥٧ - المحكمة لا تبني حكمها الا على الوقائع النابتة فى الدعوى ،

وليس لها أن تقيم قضاها على أمور لا سند لها من الأوراق المطروحة عليها .
(١٩٨٤/١/١٥ أحكام النقض س ٣٥ ق ٨ ص ٥٠)

٢٧٥٨ - من المقرر أن الأحكام يجب أن تبنى على أسس صحيحة
من أوراق الدعوى وعناصرها فإذا استند الحكم إلى رواية أو واقعة لا أصل
لها في التحقيقات فإنه يكون معيباً لابتناؤه على أساس فاسد متى كانت
الرواية أو الواقعة هي عماد الحكم .
(١٩٨٢/٣/٢٣ أحكام النقض س ٣٣ ق ٨٠ ص ٣٩٧)

٢٧٥٩ - تعتبر التحقيقات التي جرت أمام هيئة سابقة من عناصر
الدعوى شأنها شأن محاضر التحقيق الأولية .
(١٩٧٧/٢/١٤ أحكام النقض س ٢٨ ق ٥٨ ص ٢٦٤)

٢٧٦٠ - من المقرر أن القاضي الجنائي حر في استمداد اقتناعه من
أي دليل يطمئن إليه طالما أن لهذا الدليل مأخذ الصحيح من الأوراق .
(١٩٧٥/٢/٢٤ أحكام النقض س ٢٦ ق ٤٢ ص ١٨٨ ،
١٩٧٣/٢/٥ س ٢٤ ق ٣٠ ص ١٣٠)

٢٧٦١ - من المقرر أن على المحكمة ألا تبنى حكمها إلا على الوقائع
الثابتة في الدعوى وليس لها أن تقيم قضاها على أمور لا سند لها من
التحقيقات .
(١٩٧٥/٢/٢٤ أحكام النقض س ٢٦ ق ٤٢ ص ١٨٨)

٢٧٦٢ - العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على
الأدلة المطروحة عليه بإدانة المتهم أو براءته ، وأن له أن يستمد اقتناعه من
أي دليل يطمئن إليه طالما كان له مأخذ الصحيح من الأوراق ، وأن لمحكمة
الموضوع أن تأخذ بأقوال المتهم في حق نفسه وفي حق غيره من المتهمين متى
اطمأنت إلى صدقها ومطابقتها للواقع .
(١٩٧٣/١/٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٦ ص ٦٧)

٢٧٦٣ - من المقرر أن الأحكام يجب أن تبنى على أسس صحيحة
من أوراق الدعوى وعناصرها ، فإذا استند الحكم إلى رواية أو واقعة لا أصل
لها في التحقيقات فإنه يكون معيباً لابتناؤه على أساس فاسد متى كانت

الرواية أو الواقعة هي عماد الحكم .
(١٩٧٩/٢/١٢ أحكام النقض س ٣٠ ق ٤٨ ص ٢٤٠)

٣٧٦٤ - يجب على المحكمة ألا تبني حكمها الا على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها ، وأن يكون دليلها فيما انتهت اليه قائما في تلك الأوراق ، واذ أقام الحكم المطعون فيه قضاءه على ما لا أصل له في التحقيقات فإنه يكون باطلا لابتناؤه على أساس فاسد .
(١٩٧٢/١/١٣ أحكام النقض س ٢٣ ق ٥ ص ١٧)

٣٧٦٥ - من المقرر ألا تبني المحكمة حكما الا على العناصر والأدلة المستمدة من أوراق الدعوى المطروحة على بساط البحث تحت نظر الخصوم .
(١٩٧١/١٢/٢٠ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٨٨ ص ٨٧٥)

٣٧٦٦ - متى كان ما أقام عليه الحكم المطعون فيه قضاءه له سند من الأوراق فإن ذلك ينفي عنه دعوى مخالفة الثابت في الأوراق .
(١٩٦٩/٦/٢٢ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٦٠ ص ٨٠٢)

٣٧٦٧ - لا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون قد نسب الى المجنى عليه في جريمة سرقة باكراه أنه شهد بأن المتهم كان يحمل مسدسا على خلاف الثابت بالأوراق ، ما دامت المحكمة لم تتخذ من حمل السلاح عنصرا من عناصر الجريمة ، ولم يكن ذلك من بين الأدلة التي استندت اليها .
(١٩٥٢/٤/١٤ أحكام النقض س ٣ ق ٣٠٩ ص ٨٢٥)

٣٧٦٨ - للمحكمة أن تكون عقيدتها من أي دليل من أدلة الدعوى بما في ذلك أوراق التحقيقات الادارية مادامت قد طرحت على بساط البحث في الجلسة وسمعت شهادة من قاموا بها .
(١٩٥٢/٤/٢٩ أحكام النقض س ٣ ق ٣٢٢ ص ٨٦٠)

٣٧٦٩ - متى كان ما اثبتته الحكم من أقوال الشهود الذين اعتمد عليهم له أصله في التحقيقات وقد صدرت منهم بالفعل فلا يضيره أن يكون قد أخطأ في قوله ان هذه الأقوال قيلت أمام المحكمة في حين أنها في الواقع إنما تليت عليها .

(١٩٥١/٤/١١ أحكام النقض س ٢ ق ٣٥٣ ص ٩٦١)

٢٧٧٠ - إن مجرد عدم وجود محضر الانتقال في صورة الدعوى لا يترتب عليه بطلان ، لأن ذلك وحده لا يفيد عدم اطلاع أعضاء الهيئة عليه أو العلم بما حوَّاه .

(١٩٥١/٣/٢٧ أحكام النقض س ٢ ق ٢٢٥ ص ٨٧٦)

٢٧٧١ - إذا نظرت قضيتان أمام المحكمة في وقت واحد وحصلت المرافعة في القضيتين مرة واحدة وأثبتت في أحدهما فإنه لا خير على المحكمة إذ هي استندت في حكمها في الأخرى إلى ما ثبت لها في القضية التي أثبتت المرافعة فيها مما جعلها تطمئن إلى الأخذ بالدليل المقدم فيها .

(١٩٤٩/٢/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٢٢)

(ص ٧٧٨)

٢٧٧٢ - لا مانع من أن تأخذ محكمة الجنح في ادانة متهم في التزوير بتقرير خبير قدم للمحكمة المدنية متى اطمانت اليه ووجدت فيه ما يقتضها بارتكابه التزوير .

(١٩٤٧/١١/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٢٦)

(ص ٤٠٤)

٢٧٧٣ - الأحكام يجب أن تبنى على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها .

(١٩٤٦/٢/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٨ ص ٨٠)

٢٧٧٤ - إن نقض الحكم لا يترتب عليه نقض الأقوال والشهادات التي أبدت أمام المحكمة في المحاكمة الأولى واعتبارها كأنها لم تكن ، بل إنها تظل معتبرة من عناصر الإثبات في الدعوى كما هي الحال بالنسبة إلى محاضر التحقيقات الأولية .

(١٩٤٥/١/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٦١٢ ص ٧٥٧)

٢٧٧٥ - من المقرر أنه يجب ألا تبنى المحكمة حكمها إلا على العناصر والأدلة المستمدة من أوراق الدعوى المطروحة أمامها ، فإن اعتمدت على دليل استقتته من أوراق قضية أخرى لم تكن مضمومة للدعوى التي تنظرها للفصل فيها ولا مطروحة على بساط البحث بالجلسة وتحت نظر المحصوم فإن حكمها

يكون باطلا .

(١٩٧٦/٦/١٤ أحكام النقض من ٢٧ ق ١٤٣ من ١٤٤٢ ،
١٩٧٤/٣/٢٤ من ٢٥ ق ٦٩ من ٣١٧ ، ١٩٦٣/١٢/٩ من ١٤ ق ١٦٠
ص ٨٨٤)

٢٧٧٦ - من المقرر أن الأحكام يجب أن تبني على أسس صحيحة
من أوراق الدعوى وعناصرها ، فإذا استند الحكم إلى رواية أو واقعة لا أصل
لها في التحقيقات فإنه يكون معيبا لا يتناثر على أساس فاسد متى كانت هذه
الرواية أو الواقعة هي عماد الحكم .

(١٩٦٩/١٢/١ أحكام النقض من ٢٠ ق ٢٧٢ من ١٣٣٩)

٢٧٧٧ - متى تعرضت المحكمة للرد على أقوال شهود النفي تعين
عليها أن تلتزم الوقائع الثابتة في الدعوى وأن يكون لما تستخلصه أصل
ثابت في الأوراق ، وإذا خالفت ذلك فإن حكمها يكون منطويا على خطأ في
الاستناد .

(١٩٦٢/١/٣٠ أحكام النقض من ١٣ ق ٢٨ من ١٠٤)

٢٧٧٨ - استناد الحكم بالإدانة إلى شهادة شاهدين ليست لهما
أقوال سوى ما ذكره محرر محضر ضبط الواقعة من أن أقوالهما مطابقة
لرواية زميل لهما ، فإنه يكون قد أقام قضاء على ما ليس له أصل في
الأوراق وأنه إنما اعتفق رأى محرر المحضر وسلم به تسليما بغير أن يستوثق
من مدى صحته أو فساده لعدم وجود أقوال لهما حتى يتسنى إجراء المطابقة
عليها ، وهو ما لا يجوز لما هو مقرر من أن الحكم يجب أن يكون صادرا عن
عقيدة للقاضي يحصلها بنفسه لا يشاركه فيه غيره .

(١٩٨٢/٥/١٣ أحكام النقض من ٣٣ ق ١٢٢ من ٦٥٥)

٢٧٧٩ - إذا كان ما أثبتته المحكمة من شهادة الشاهد واعتمدت
عليه في حكمها يناقض الثابت على لسانه بمحضر الجلسة الذي اعتمدته
رئيسها وكتابتها بالتوقيع عليه فاكسب بذلك حجية لا يحل بعدها للمحكمة
أن تطرحه وتمتد في قضائها على ما سمعته في دون الثابت في المحضر
مادامت هي لم تجر تصحيح ما اشتمل عليه بالطريقة التي رسمها القانون .

(١٩٥٩/٣/٣ أحكام النقض من ١٠ ق ٣٥ من ١٦٣)

٢٧٨٠ - متى كان ما أثبتته المحكمة ونسبته الى الشاهد ليس له اصل
فى الأوراق فان المحكمة تكون قد أقامت قضاها بالادانة على دليل لا سند له
من أوراق الدعوى مما يصيبه بما يوجب نقضه .
(١٩٥٨/٤/١ أحكام النقض س ٩ ق ٩٦ ص ٣٤٩)

٢٧٨١ - اذا كانت المحكمة قد ذكرت فى حكمها أن اقوال شاهد ما
فى الجلسة تطابق شهادته فى التحقيقات الأولية ، فان هذا كله يجب أن
يكون له أصله الثابت فى الأوراق . واستناد الحكم الى أن اقوال شهود
الاثبات الذين سمعته المحكمة فى الجلسة لا تغاير اقوالهم الأولى فى التحقيقات
فى حين أن تلك التحقيقات لم تكن تحت نظر المحكمة بسبب فقدانها ، يجعل
الحكم مشوباً بعيب فى الاستدلال .
(١٩٥٤/١٠/١ أحكام النقض س ٥ ق ٢٧٥ ص ٨٥٩)

٢٧٨٢ - استناد الحكم فى نفي حالة الدفاع انشعرى الى ما يحاف
الثابت فى التحقيق يجعله باطلاً متعيناً نقضه .
(١٩٥٤/٣/١١ أحكام النقض س ٥ ق ١٤٠ ص ٤١٨)

٢٧٨٣ - ان المحكمة وان كان لها سلطة تقدير شهادة الشهود
فذلك انما يكون على أساس الحقائق الثابتة بالأوراق ، ولكنها اذا أدخلت
فى تقديرها للشهادة واقعة تخالف الثابت بالأوراق فهذا يكون عيباً فى
الاستدلال يفسد حكمها .
(١٩٥١/٥/٢٨ أحكام النقض س ٢ ق ٤٢٢ ص ١١١٥)

٢٧٨٤ - ادانة المتهم فى جريمة ضرب أنضى الى موت على أساس
أن تقرير الصفة التشريعية أثبت أن جميع الضربات ساهمت فى الوفاة فهو
مسئول عنها مع الجناة الذين لم يكشف عنهم التحقيق ، فى حين أن ما ورد
بالتقرير لا يفيد هذه النتيجة بجعل الحكم متعين النقض لاستناده الى غير
سند .
(١٩٥١/٥/١٥ أحكام النقض س ٢ ق ٤٠٤ ص ١١٠٧)

٢٧٨٥ - متى كان الشايت أن المجنى عليه قرر فى التحقيق أنه
أخذ اقراراً على المتهم ببيان الأشياء التى بدوها ، وأن المحكمة الاستئنافية
قد كلفتته بتقديم هذا الاقرار ولكنه لم يقدمه ، ومع ذلك قضت بتأييد الحكم

الابتدائي واستندت فيما استندت اليه في ادانة المتهم الى هذا الاقرار دون ان تطلع عليه فان حكمها يكون معيبا .
(١٩٥١/٢/٢٧ أحكام النقض س ٢ ق ٢٥٦ ص ٦٧٦)

٣٧٨٦ - يجب على محكمة الموضوع ألا تبني حكمها الا على الوقائع أو الظروف الثابتة في الدعوى ، فاذا هي استندت في الأخذ بشهادة الشهود الى أمور ليس لها سند من التحقيقات كان حكمها باطلا .
(١٩٥١/٥/٢٠ أحكام النقض س ٢ ق ٢٤٨ ص ٦٥١)

٣٧٨٧ - اذا أقيم الحكم على دليل لا سند له من أوراق الدعوى تعين نقضه .
(١٩٥٠/٦/١٢ أحكام النقض س ١ ق ٢٤٤ ص ٧٤٩ ،
١٩٤٧/٤/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٤٦ ص ٣٣٠)

٣٧٨٨ - اذا كان الحكم قد بني قضاءه بالادانة على أن ثمة اجماعا من شهود الاثبات على صحة الواقعة ، وكان ما قاله من ذلك يخالف ما هو ثابت بالتحقيقات التي أجريت في الدعوى فانه يكون معيبا متعيينا نقضه .
(١٩٤٩/٦/١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٩٤٦ ص ٩٢٨)

٣٧٨٩ - ان الخطأ في مصدر الدليل أو اغفاله لا يضيع أثره مادام له أصل صحيح في الأوراق .
(١٩٧٧/١/٣٠ أحكام النقض س ٢٨ ق ٣٠ ص ١٣٨)

٣٧٩٠ - قررت النيابة أن المتهم توفي فحكمت محكمة الجنايات بسقوط الدعوى العمومية من غير أن تطلب إبراز شهادة بالوفاة . وقد تبين بعد ذلك أن المتهم لا يزال على قيد الحياة ، فرفعت النيابة نقضا ففقت المحكمة بأن الحكم باطل بطلانا جوهريا ويجب نقضه لأنه لم يقدم الى المحكمة الدليل القانوني اللازم لاثبات الوفاة .
(١٩٢٠/٦/٥ المجموعة الرسمية س ٢٢ ق ١٩)

الاثبات ، علم جواز الأخذ بتلليل لم يعرض

٣٧٩١ - انه محظور على القاضي أن يبني حكمه على أي دليل

لم يطرح امامه فى الجلسة ، يستوى فى ذلك أن يكون دليلا على الادانة او للبراءة ، وذلك كى يتسنى للمحصى الاطلاع عليه والادلاء برأيهم فيه ، ومن ثم فليس يجوز للمحكمة أن تستند الى شهادة شاهد فى قضية أخرى دون أن تسمحها هى بنفسها أو تكون هذه القضية بما فيها تلك الشهادة مطروحة على بساط البحث بالجلسة ولو كانت بين نفس المحصى .

(١١/٤/١٩٧٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ٩٠ ص ٤١٨)

٢٧٩٢ - من المقرر ألا تبنى المحكمة حكمها الا على العناصر والادلة المستمدة من أوراق الدعوى المطروحة امامها فان اعتمدت على أدلة ووقائع استقتها من أوراق قضية أخرى لم تكن مضمومة للدعوى التى تنتظرها للمفصل فيها ولا مطروحة على بساط البحث بالجلسة تحت نظر المحصى فان حكمها يكون باطلا .

(٢٥/٥/١٩٨٢ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٣١ ص ٦٤٤)

٢٧٩٣ - لا يجوز لمحكمة جنائية مطلوب منها النظر فى قضية تزوير أن تعتبر التزوير ثابتا مرتكبة فقط على حكم مدنى سبق صدوره يقضى بثبوته وعلى التحقيقات المدنية التى بنى عليها هذا الحكم بدون اجراء تحقيق ما جنائى والا كان البطلان جوهريا .

(٣٠/١١/١٩٠١ المجموعة الرسمية س ٣ ق ٨٠)

٢٧٩٤ - اغفال المحكمة الاطلاع على الورقة موضوع الدعوى عند نظرها بعيب اجراءات المحاكمة لأن اطلاع المحكمة بنفسها على الورقة المزورة اجراء جوهري من اجراءات المحاكمة فى جرائم التزوير يقتضيه واجبا فى تمحيص الدليل الأساسى فى الدعوى على اعتبار أن تلك الورقة هى الدليل الذى يحمل أدلة التزوير ، ومن ثم يجب عرضها على بساط البحث والمناقشة بالجلسة فى حضور المحصى ليبنى كل منهم رأيه فيها ويضمن الى أن الورقة موضوع الدعوى هى التى دارت مرافعته عليها .

(١٩/٥/١٩٧٤ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٠٥ ص ٤٩١)

٢٧٩٥ - من المقرر أنه ليس للمحكمة أن تبدي رأيا فى دليل لم يعرض عليها لاحتمال أن يسفر هذا الدليل من اطلاعها على فحواه ومناقشة

الدفاع له عن حقيقة قد يتغير بها وجه الرأى فى الدعوى .
(١٥/١٠/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٧٧ ص ٨٥٥ ،
٢٩/١٠/١٩٧٣ س ٢٣ ق ٢٤٤ ص ١٠٨٧ ، ١٤/٢/١٩٦٦ س ١٧ ق ٥٢
ص ١٢٥)

٢٧٩٦ - لا يصح فى اصول الاستدلال القضاء المسبق على دليل.
لم يطرح .
(٢٦/٣/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٣ ق ٩٨ ص ٤٤٨ ،
١٦/١/١٩٧٠ س ٢١ ق ٣٩ ص ١٦٦ ، ١٣/٥/١٩٦٨ س ١٩ ق ١٠٨
ص ٥٥١)

٢٧٩٧ - لما كان مؤدى ما أثاره الدفاع عن الطاعن فى مرافعته.
انما أراد به نفى وقوع الواقعة على الوجه الوارد بالتحقيق ، فان ما طلبه
تأييدا للدفاع من ضم مذكرة لأحوال القسم تثبت وقوع مشاجرة اعتدى
فيها بعض الأهالى على المجنى عليه بقطعة من الخشب يكون طلبا جوهريا يتعين
على المحكمة أن تجيبه او أن ترد عليه ردا سائفا ، وكان ما ردت به من
قولها انه لا جدوى للطاعن من طلب ضم تلك المذكرة بعد أن تجمعت الأدلة
التي أوردتها قبله لا يصلح أساسا للرفض ، ذلك بأنه لا يجوز للمحكمة
أن تبدى رأيا فى دليل لم يعرض عليها ، وهي اذا فعلت فقد سبقت الى الحكم
على ورقة لم تطلع عليها ولم تمحصها على ما يمكن أن يكون لها من اثر فى
عقيدها لو أنها اطلمت عليها ، لما كان ذلك فان الحكم يكون مشوبا بالاخلال
بحق الدفاع ويتعين نقضه .

(٤/٢/١٩٦٣ أحكام النقض س ١٤ ق ٩٨ ص ٨٥)

٢٧٩٨ - لا يجوز الحكم على ما يتمسك به المتهم من وجوه الدفاع
بانها غير صادقة قبل سماعها وتمحيصها ، فان سماعها قد يكون له فى رأى
المحكمة من الاثر ما يغير وجهة نظرها فى تلك الأدلة .

(٣١/١٢/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٢
ص ٤٢)

٢٧٩٩ - اذا كانت المحكمة قد قضت فى دعوى التزوير دون أن
تطلع على الزرقة المدعى بتزويرها ويطلع عليها المتهم رغما عن تمسكه

بضرورة الاطلاع عليها فحكما يكون مميبا متعينا نقضه .
(١٩٥٩/٣/٢٠ أحكام النقض من ٢ ق ٣٠٧ ص ٨١٢)

الاثبات ، جلقز بكل الطرق

٢٨٠٠ - لما كان مفاد نذب المحكمة خيرا لإجراء المعاينة بعد اطلاعها على أوراق الدعوى عند حجزها لحكم انها قدرت اهمية هذا الاجراء فى تحقيق عناصر الدعوى قبل الفصل فيها بيد انها عادت وأصدرت حكمها فى الدعوى دون تحقيق هذا الاجراء ، ودون ان تورء فى حكمها ما يبرر عدولها عنه ، واذا كان من المسلم به أن المحكمة متى رات أن الفصل فى الدعوى يتطلب تحقيق دليل بمينه فان عليها تحقيقه ما دام ذلك ممكنا ، وهذا بغض النظر عن مسلك المتهم أو المدعى بالحق المدنى فى شأن هذا الدليل ، لان تحقيق أدلة الادانة فى المواد الجنائية لا يصح أن يكون رهنا بمشينة المتهم أو المدعى بالحق المدنى فى الدعوى ، فان هى استغنت عن تحقيق هذا الدليل فعليها أن تبين علة ذلك بشرط الاستدلال السائغ ، وهو ما أغفله الحكم المطعون فيه ومن ثم يكون مميبا بالاخلال بحق الدفاع .

(١٩٧٨/٣/١٢ أحكام النقض من ٢٩ ق ٤٧ ص ٢٥٥)

٢٨٠١ - الأصل أن المضاهاة لم تنظم سواء فى قانون الاجراءات الجنائية أو قانون المرافعات المدنية بنصوص أمرة يترتب البطلان على مخالفتها ، اذ العبرة فى المسائل الجنائية انما تكون باقتناع القاضى بان اجراء من الاجراءات يصح أو لا يصح أن يتخذ أساسا لكشف الحقيقة . وللحكمة أن تكون عقيدتها فى ذلك بكافة طرق الاثبات غير مقيدة بقواعد الاثبات المقررة فى القانون المدنى ، فيحق لها أن تأخذ بالصورة الفوتوغرافية كدليل فى الدعوى اذا ما اطمانت الى مطابقتها للأصل .

(١٩٧٦/١١/٧ أحكام النقض من ٢٧ ق ١٩٢ ص ٨٤٨)

٢٨٠٢ - انه بمقتضى القواعد العامة لا يجب أن يكون الدليل الذى بنى عليه الحكم مباشرا ، بل لمحكمة الموضوع وهذا من اخص خصائص وطبيقتها أن تكبل الدليل بمستعينة بالعقل والمنطق وتستخلص ما ترى أنه لا بد مؤد اليه .

(١٩٧٤/٦/١٤ أحكام النقض من ٢٥ ق ١٢٤ ص ٩٨٢)

٣٨٠٣ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه يجوز اثبات الفعل الجنائي بكل الطرق القانونية بما فيها شهادة الشهود ، ففي جريمة استلام سند قيمته تجاوز نصاب الإثبات بالبينة اذا اعتمد الحكم في وجود السند وتمزيقه على شهادة الشهود فلا غبار عليه ، لأن إثبات الفعل الجنائي وهو تمزيق السند هو في الوقت ذاته إثبات لوجود هذا السند وهما في هذه الجريمة أمران متلازمان لا انفصام لأحدهما عن الآخر .
(١٩٧٤/٥/٢٦ أحكام النقض س ٢٥ ق ١١٠ ص ٥١٤)

٣٨٠٤ - لا يشترط في الدليل أن يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة المراد اثباتها بل يكفي أن يكون ثبوتها منه عن طريق الاستنتاج مما يتكشف للحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات .
(١٩٨٢/٣/٣١ أحكام النقض س ٣٣ ق ٨٦ ص ٤٢٣ ،
١٩٧٣/٣/٢٦ س ٢٤ ق ٨٧ ص ٤١٦)

٣٨٠٥ - الأصل أن الجرائم على اختلاف أنواعها - الا ما استثنى منها بنص خاص - جائز اثباتها بكافة الطرق القانونية ومنها البينة وقرائن الأحوال .
(١٩٧٢/٥/٢٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٩١ ص ٨٤٤ ،
١٩٦٨/٦/١٧ س ١٩ ق ١٤٦ ص ٧٢١)

٣٨٠٦ - فتح القانون الجنائي - فيما عدا ما استلزمه من وسائل خاصة في الإثبات - بابَه أمام القاضي الجنائي على مصراعيه يختار من كل طرفة ما يراه موصلا الى الكشف عن الحقيقة ويزن قوة الإثبات المستمدة من كل عنصر مع حرية مطلقة في تقدير ما يعرض عليه ووزن قوته التدليلية في كل حالة حسبما يستفاد من وقائع كل أدلة وظروفها .
(١٩٦٩/١/٢٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ٣٥ ص ١٦٤)

٣٨٠٧ - لا يصح مطالبة القاضي بالأخذ بدليل معين ، فقد جعل القانون من سلطته أن يزن قوة الإثبات وأن يأخذ من أي بينة أو قرينة يرتاح اليها دليلا لحكمه الا اذا قيده القانون بدليل معين بنص عليه .
(١٩٦٨/٢/٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٨ ص ١٥٦)

٣٨٠٨ - القانون لا يجعل لاثبات التزوير طريقا خاصا ما دامت

المحكمة قد اطمانت من الأدلة السائفة التي أوردتها الى ثبوت الجريمة .
(١٩٨٢/١/٢٠ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٠ ص ٦٢ ،
١٩٨١/١٠/١٣ س ٣٢ ق ١٢٣ ص ٦٩٢)

٢٨٠٩ - لم يجعل القانون الجنائي لاثبات التزوير واستعماله
طريقا خاصا ، وما دامت المحكمة قد اطمانت من الأدلة السابقة التي أوردتها
الى ثبوت الجريمة في حق الطاعنين ، فانه لا محل للاحتجاج بأن المادة ٣٦١
من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قد رسمت طريقا وحيدا لاثبات عكس
ما ورد في اعلام الورثة .

(١٩٦٦/٢/١ أحكام النقض س ١٧ ق ١٣ ص ٦٩)

٢٨١٠ - لم يحدد القانون الجنائي طريقة اثبات معينة في دعاوى
التزوير فللقاضي الجنائي أن يكون اعتقاده فيها دون التقيده بدليل معين .
(١٩٦٢/١٢/٢٤ أحكام النقض س ١٣ ق ٢٠٩ ص ٨٦٦)

٢٨١١ - لا يجوز لمحكمة الموضوع أن تستند في اثبات عدم جنون
المتهم الى القول بأنه لم يقدم دليلا ، بل ان من واجبها في هذه الحالة أن
تثبت من أنه لم يكن مجنونا وقت ارتكاب الحادث ولا تطالبه هو باقامة
الدليل على دعواه . كذلك لا يصح الاعتماد على أن من يدعى الجنون لم يبد
أنه مجنون في الوقت المناسب أمام المحكمة ، لأن ذلك لا يصح الاستدلال
به الا في حق من لم يطمئن في سلامة عقله .

(١٩٤٨/١٢/١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧١٥)

(ص ٦٧١)

٢٨١٢ - يجوز اثبات زنا الزوج والزوجة وشريكة الزوج بكل طرق
الاثبات ولا يحتاج فيه لأدلة مخصصة ، أما ما أوردته المادة ٢٣٨ عقوبات
من الأدلة التي يجوز بها وحدها اثبات الزنا على شريك الزوجة فانه لا يسرى
على حالة الزوج المتهم بأنه زنا غير مرة في منزل الزوجية ولا على المرأة التي
يكون قد أعد لها لذلك .

(أسيوط الابتدائية ١٩١٩/١/١٣ المجموعة الرسمية س ٢٠)

(ق ٧٩)

الاثبات ، القرائن

٢٨١٣ - ان استدلال المحكم بالسوابق الواردة بصحيفة الحالة الجنائية للطاعن على ماضيه في الجريمة واتخاذها قرينة مع الأدلة الأخرى على توافر علمه بالسرقة سائغ ولا يتعارض مع نفيه ظرف المود لعدم توافر شروطه ، اذ التناقض الذي يصيب المحكم هو ما يقع بين اسبابه بحيث ينفي بعضها ما اثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة .

(١٩٧٦/٢/١ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢٩ ص ١٤٥)

٢٨١٤ - لمحكمة الموضوع أن تستنبط من الوقائع والقرائن ما تراه مؤدياً عقلاً الى النتيجة التي انتهت اليها ، ومتى أقامت قضاها على ما اقتنعت به من أدلة لها أصلها الثابت في الأوراق فإن ما تخلص اليه في هذا الشأن يكون من قبيل فهم الواقع في الدعوى مما يدخل في نطاق سلطتها .

(١٩٧٣/٦/٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٤٦ ص ٧٠٦)

٢٨١٥ - لمحكمة الموضوع أن تتخذ من قرائن الأحوال ضمانات للأدلة المطروحة .

(١٩٦٩/١٠/٢٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٢٨ ص ١١٥٣)

٢٨١٦ - ان القرائن تعتبر أدلة غير مباشرة للقاضي أن يعتمد عليها وحدها في استخلاص ما تؤدي اليه .

(١٩٥٤/١٢/٦ أحكام النقض س ٦ ق ٩٠ ص ٢٦٣)

٢٨١٧ - الأصل أن الجرائم على اختلاف أنواعها الا ما استثنى بنص خاص جائز اثباتها بكافة الطرق ومنها البينة وقرائن الأحوال .

(١٩٥٢/١/١٤ أحكام النقض س ٣ ق ١٥٧ ص ٤١٤)

٢٨١٨ - ان القانون لم يشترط لثبوت جريمة القتل قيام دليل يمينه بل للمحكمة أن تكون اعتقادها بالادانة من كل ما تطمئن اليه ، فإذا هي اخذت في اثبات القتل بما تكشف لها من الظروف والقرائن فلا تريب عليها في ذلك ، اذ القرائن من طرق الاثبات في المواد الجنائية وللقاضي أن

يعتمد عليها وحدها ما دام الرأي الذي يستخلصه منها سائفا .
(١٩٥١/١١/٢٧ أحكام النقض س ٣ ق ٨٥ ص ٢٢٥)

٢٨١٩ - للقاضي إذا لم يقد على الاشتراك دليل مباشر من اعترافه أو شهادة أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج من القرائن التي تقوم لديه ، كما أن له أن يستنتج حصوله من أعمال لاحقة تسوغ قيامه .
(١٩٦٨/٣/٤ أحكام النقض س ١٩ ق ٥٨ ص ٣١١)

٢٨٢٠ - من حق القاضي إذا لم يقد على الاشتراك دليل مباشر من اعتراف أو شهادة شهود أو غيره أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج من القرائن التي تقوم لديه ، ولا حرج عليه أن يستنتج حصول التحريض أو الاتفاق من فعل لاحق للجريمة يشهد به .

(١٩٥٩/٢/٢٤ أحكام النقض س ١٠ ق ٥٤ ص ٢٤٩)

٢٨٢١ - لا تثريب على المحكمة إذا هي اتخذت من وقوع الحادث في منتصف الشهر العربي قرينة على أن القمر في مثل هذه الليلة يكون في العادة ساطعا ، وذلك في سبيل التدليل على امكان الرؤية ، إذ أن القرائن تعد من طرق الإثبات في المواد الجنائية .

(١٩٥٧/٦/٤ أحكام النقض س ٨ ق ١٦٤ ص ٥٩٥)

٢٨٢٢ - يصح الاستناد إلى سوابق المتهم سواء لتشديد العقوبة عليه في المود أو كقرينة على ميله إلى الاجرام .

(١٩٦٨/٤/١٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٨٨ ص ٤٥٦)

٢٨٢٣ - لا حرج على المحكمة أن تستأنس بسبق اتهام المتهم في مثل الجريمة المسندة إليه كقرينة على وقوعها بصرف النظر عن مال الحكم في تلك الاتهامات التي أقر بها المتهم في محضر الاستدلالات .

(١٩٦٨/٤/٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٧٨ ص ٤١٢)

٢٨٢٤ - للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها أن تتناول ما للمتهم من السوابق فتتخذ منها قرينة تكميلية في إثبات التهمة كما تتناول عناصر

التقدير الأخرى التي توجد في الدعوى .
(١٧/٤/١٩٦١ أحكام النقض س ١٢ ق ٨١ ص ٤٣٩ ،
١٧/٣/١٩٥٢ س ٣ ق ٢٢٥ ص ٦٠٥)

٢٨٢٥ - لا تثريب على المحكمة ان هي أخذت بتحريرات رجال
المباحث ضمن الأدلة التي استندت اليها ، لما هو مقرر من أن للمحكمة
أن تعمل في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريرات الشرطة باعتبارها ممززة
لما ساقته من أدلة .
(١٧/١/١٩٧٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢٥ ص ١٢٨)

٢٨٢٦ - للمحكمة أن تعمل عقيدتها على ما جاء بتحريرات الشرطة
باعتبارها ممززة لما ساقته من أدلة ما دام أنها اطمانت الى جديتها .
(١٩٨٤/٣/١ أحكام النقض س ٣٥ ق ٤٨ ص ٢٣٦)

٢٨٢٧ - للمحكمة أن تعمل في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريرات
الشرطة باعتبارها ممززة لما ساقته من أدلة ، ولها في سبيل ذلك أن
تجزئ هذه التحريات ، فتأخذ بما تطمئن اليه مما تراه مطابقا للحقيقة
وتطرح ما عده ، ومن سلطتها التقديرية أيضا أن ترى في تحريات الشرطة
ما يسوغ الاذن بالتفتيش ولا ترى فيها ما يقنعها بأن احراز المتهم للمخدر
كان بقصد الاتجار أو التماطي أو الاستعمال الشخصي متى بنت ذلك على
اعتبارات سائفة .

(١٩٧٣/٥/٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٢١ ص ٥٩٦ ،
١٧/٤/١٩٦٧ س ١٨ ق ٩٩ ص ٥١٨)

٢٨٢٨ - ليس ما يمنع محكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها
من تجزئة تحريات الشرطة فتأخذ بما تطمئن اليه مما تراه مطابقا للحقيقة
وتطرح ما عده .

(١٩٧٢/٣/١٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ٨٨ ص ٣٩٩)

٢٨٢٩ - انه وإن كان الأصل أن للمحكمة أن تعمل في تكوين
عقيدتها على التحريات باعتبارها ممززة لما ساقته من أدلة ما دامت أنها
كانت مطروحة على بساط البحث ، الا أنها لا تصح وحدها لأن تكون قرينة

معينة أو دليلا أساسيا على ثبوت الجريمة .

(١٩٦٩/٣/٣١ أحكام النقض من ٢٠ ق ٩٢ من ٤٣٧)

٢٨٣ - للمحكمة أن تعمل في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريرات الشرطة باعتبارها معرزة لما ساقته من أدلة ما دامت تلك التحريات قد طرحت على بساط البحث .

(١٩٦٨/٤/١ أحكام النقض من ١٩ ق ٧٣ من ٢٨٢)

٢٨٣١ - لما كان من المقرر أن الأحكام يجب أن تبنى على الأدلة التي يقتنع بها القاضي بادانة المتهم أو ببرائه صادرا في ذلك عن عقيدة يحصلها هو ما يجريه من التحقيق مستقلا في تحصيل هذه العقيدة بنفسه لا يشاركه منها غيره ، ولا يصح في القانون أن يدخل في تكوين عقيدته بصحة الواقعة التي أقام قضاؤه عليها أو بعدم صحتها حكما لسواء وأنه وإن كان الأصل أن للمحكمة أن تعمل في تكوين عقيدتها على التحريات باعتبارها معرزة لما ساقته من أدلة طالما أنها كانت مطروحة على بساط البحث ، إلا أنها لا تصلح وحدها لأن تكون قرينة معينة أو دليلا أساسيا على ثبوت التهمة . ولما كان الثابت من الاطلاع على محضر جلسة محكمة أول درجة أن ضابط المباحث شهد بأن تحرياته دلت على أن الطاعن مرتكب الحادث على الصورة التي أوردتها في أقواله بيانا للواقعة ولم يبين للمحكمة مصدر تحرياته لمعرفة ما إذا كان من شأنها أن تؤدي الى صحة ما انتهى اليه من أن الطاعن هو مرتكب الحادث فإنها بهذه المثابة لا تعدو أن تكون مجرد رأى لصاحبها تخضع لاحتمالات الصحة والبطلان والصدق والكذب الى أن يعرف مصدره ويتحدد كنهه ويتحقق القاضي منه بنفسه حتى يستطيع أن يبسط رقابته على الدليل ويقدر قيمته من حيث صحته وفساده وانتاجه في الدعوى أو عدم انتاجه ولا يجزى في ذلك ما قاله الحكم بما لم يقل به الضابط من أن تحرياته قد استقفاها من السنة الناس المتواترة على الصدق ، إذ هو قول مرسل على اطلاقه لا يكشف عن دليل يمينه تحققت المحكمة منه بنفسها ، وإذا كانت المحكمة قد جعلت أساس اقتناعها رأى محرر محضر التحريات فإن حكمها يكون قد بنى على عقيدة حصلها الشاهد من تحريه لا على عقيدة استقلت المحكمة بتحصيلها بنفسها ، فإن ذلك مما يعيب الحكم المطعون فيه بما يتعين منه نقضه .

(١٩٨٣/٣/١٧ أحكام النقض من ٣٤ ق ٧٩ من ٣٩٢)

٢٨٣٢ - الأصل أن للمحكمة أن تعمل في تكوين عقيدتها على التحريات باعتبارها معززة لما ساقته. من أدلة طائفا أنها كانت مطروحة على مساط البحث ، الا أنها لا تصلح وحدها لأن تكون دليلا أساسيا على ثبوت التهمة .

(١٩٦٨/٣/١٨ أحكام النقض س ٦٩ ق ٦٢ ص ٣٣٤)

٢٨٣٣ - يعتمد في اثبات التهمة على الشهادات المأخوذة في محضر البوليس وقبل شهادة الواقعة الجنائية عليه ويكون ذلك كافيا لتوقيع العقوبة على المتهم .

(١٨٩٦/٤/٤ الحقوق س ١١ ق ٦٢ ص ٢٦١)

٢٨٣٤ - لا جناح على الحكم اذا ما استند الى استعراق كلاب الشرطة كقرينة يعزز بها أدلة الثبوت التي أوردها مادام انه لم يتخذ من هذا الاستعراق دليلا أساسيا في ثبوت الاتهام قبل التهمين .

(١٩٦٧/٢/١٣ أحكام النقض س ١٨ ق ٣٨ ص ١٨٩)

الاثبات ، العبرة بالخفايا الصرف

٢٨٣٥ - العبرة في المواد الجنائية بالخفايا الصرف لا بالاحتمالات والفروض المجردة .

(١٩٧٦/٥/٢٣ أحكام النقض س ٢٧ ق ١١٤ ص ٥١٠ ، ١٩٧٢/٤/٣ س ٢٣ ق ١١٥ ص ٥٢٦ ، ١٩٥٩/٢/١٦ س ١٠ ق ٤٤ ص ١٩٨)

٢٨٣٦ - الأحكام الجنائية انما تبني على الواقع لا على الاعتبارات المجردة التي لا تصلف حتما في كل حال .

(١٩٦٨/١/٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٦ ص ٣٣)

٢٨٣٧ - الخلاف في وزن المضبوطات بين ما أثبت في محضر التحقيق وما ورد في تقرير التحليل يقتضي من قضاء الإحالة أن يجري في شأنه تحقيقا يستجلى حقيقة الأمر فيه قبل أن ينتهي الى القبول بأن المضبوطات ليست هي التي أرسلت للتحليل .

(١٩٦٦/٣/٢١ أحكام النقض س ١٧ ق ٦٧ ص ٣٣٩)

٢٨٣٨ - من المقرر أنه على المحكمة عند الخلاف الظاهري بين وصف الحُرز المرسل من النيابة إلى الطيب الشرعي والحُرز الموصوف بتقرير التحليل أن تجري تحقيقا تستجلى به حقيقة الأمر ، وإذ فأت محكمة الموضوع استجلاء ذلك ولم تفلتن إلى هذا الأمر فقد تعيب حكمها بما يستوجب نقضه .

(١٩٦٦/٢/٢٢ أحكام النقض س ١٧ ق ٣٤ ص ٨٩)

٢٨٣٩ - واقعة قدرة المجنى عليه أو عجزه عن الكلام عقب إصابته بحى واقعة ثابتة لا تتغير ولا تقبل التجزئة ، سواء أخذ بها الحكم أو نفاها .

(١٩٥٩/٣/٢ أحكام النقض س ١٠ ق ٥٧ ص ٢٦٣)

٢٨٤٠ - للقاضي فى المواد الجنائية أن يستند فى ثبوت الحقائق القانونية إلى أى دليل من الأدلة المعروضة عليه فى الدعوى ، فلا يقيد به ولا يلزمه رأى وزارة التجارة وجود تشابه شديد بين الصلابة المسجلة لصنف معين وبين الصلابة التى يضمها صاحب صنف مماثل .

(١٩٤٩/٣/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٢٦ ص ٧٨١)

١٠ ثبوت ، الادانة تبنى على الجرم واليقين

٢٨٤١ - الأحكام فى المواد الجنائية يجب أن تبنى على الجرم واليقين لا على الظن والاحتمال .

(١٩٨٢/٦/٦ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٣٧ ص ٦٦٥)

٢٨٤٢ - من المقرر أن الأحكام الجنائية يجب أن تبنى على الجرم واليقين من الواقع الذى يشتهه الدليل المعتبر ، ولا تؤسس على الظن والاحتمال من الفروض والاعتبارات المجردة .

(١٩٧٧/٢/٦ أحكام النقض س ٢٨ ق ٣٩ ص ١٨٠ .
١٩٧٣/١/٢٩ س ٢٤ ق ٢٧ ص ١١٤ ، ١٩٧٢/١١/١٢ س ٢٣ ق ٢٦٨ ص ١١٨٤ ، ١٩٦٨/١/٢٩ س ١٩ ق ٢٢ ص ١٢٠)

٢٨٤٣ - الأحكام الصادرة بالادانة يجب أن تبنى على حجج قطعية الثبوت وتفيد الجرم واليقين .

(١٩٧٣/١٢/٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٢٨ ص ١١١٢)

٢٨٤٤ - ان أخذ الحكم بدليل احتمالي غير قادح فيه مادام قد أسس الادانة على اليقين .

(١٩٨١/٥/١٤٠ أحكام النقض س ٣٢ ق ٨٩ ص ٥٠٧ ،
١٩٧٠/٢/٩ س ٢١ ق ٦٥ ص ٢٦٥)

٢٨٤٥ - لا تدفع التهم بغلبة الظن في مقام اليقين .
(١٩٦٦/٦/٢٠ أحكام النقض س ١٧ ق ١٥٩ ص ٨٤٢)

٢٨٤٦ - متى كان الدليل الذي ساقه الحكم وعول عليه في ادانة المتهم هو دليل ظني مبني على مجرد الاحتمال ، مع أن الأحكام الصادرة بالادانة يجب ألا تبني الا على حجج قطعية الثبوت تفيد الجرم واليقين فان الحكم يكون معيبا مستوجبا للنقض .
(١٩٥٨/٣/١٧ أحكام النقض س ٩ ق ٨١ ص ٢٩٤)

٢٨٤٧ - لا يصح أن تقام الادانة على الشك والظن ، بل يجب أن تؤسس على الجرم واليقين ، فاذا كان المتهم قد تمسك في دفاعه بأنه لم يحضر الحادث الذي أصيب فيه المجنى عليه اذ كان وقتئذ بنقطة البوليس وأشهد على ذلك شاهدا فلم تأخذ المحكمة بهذا الدفاع دون أن تقطع برأى في صحة شهادة ذلك الشاهد أو كذبها مع ما لهذه الشهادة من أثر في ثبوت التهمة المسندة الى المتهم لتعلقها بما اذا كان موجودا بمكان الحادث وقت وقوعه أو لم يكن ، فان حكمها يكون معيبا .
(١٩٥٠/١٠/١٦ أحكام النقض س ٢ ق ١٧ ص ٤٠)

٢٨٤٨ - اذا كان الحكم بعد أن بين واقعة الدعوى وذكر أدلة الثبوت فيها قد عقب على ذلك بقوله ان المحكمة ترجح ثبوت التهمة من الأدلة المتقدمة ، فانه يكون معيبا اذ الأحكام الجنائية يجب أن تبني على الجرم واليقين لا على الشك والاحتمال .

(١٩٤٨/٦/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٢١ ص ٥٨٧)

٢٨٤٩ - الأحكام في المواد الجنائية يجب أن تبني على الجرم واليقين لا على الظن والاحتمال ، فاذا كانت المحكمة لم تنته من الأدلة التي ذكرتها الى الجرم بوقوع الجريمة من المتهم ، بل رجحت وقوعها منه فحكمها بادانته

يكون خاطئا واجبا نقضه .

(١٥/٤/١٩٤٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٣٩)

ص ١٢٤)

٢٨٥٠ - لا شك في أن الأحكام الجنائية لا يصح أن تبني الا على الجرم واليقين ، أما القاضى المدنى فيبني أحكامه على القواعد المقررة للاثبات فى القانون المدنى ، فإذا اعترف لديه الخصم بتزوير ورقة وجب عليه الحكم بتزويرها بناء على هذا الاعتراف بفض النظر عن اعتقاده الشخصى ، بخلاف القاضى الجنائى فإنه ليس له أن يعاقب المتهم عن جريمة تزوير هذه الورقة الا اذا اقتنع هو بثبوت الواقعة عليه بفض النظر عن اقواله ومسلكه فى دفاعه .

(٢٣/٤/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٦٠)

ص ٧٠٣)

٢٨٥١ - اذا سردت المحكمة فى حكمها أدلة الادانة ثم ذكرت بعد ذلك أن هذه الأدلة ترجع ادانة المتهم كان حكمها صحيحا . وان افاد أن المحكمة اعتبرت الادانة بطريق الترجيح وغلبة الظن ، اذ ليست مكلفة ببناء اعتقادها على أكثر من ذلك ، واذن فلا يصح الطعن فى الحكم بزعم انه بنى على الترجيح وأن الترجيح لا يرفع الشك الذى يجب أن يؤول لمصلحة المتهم .

(٢٤/١٠/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٠٣)

ص ٣٥٤)

اثبات ، تقدير الدليل مسألة موضوعية

٢٨٥٢ - من المقرر أن تقدير الأدلة بالنسبة الى كل منهم هو من اختصاص محكمة الموضوع وهى حرة فى تكوين عقيدتها حسب تقديرها لتلك الأدلة واطمئنانها اليها بالنسبة الى منهم وعدم اطمئنانها بالنسبة الى الأدلة ذاتها فى حق منهم آخر .

(٨/٤/١٩٧٣ أحكام النقض ص ٢٤ ق ١٠٢ ص ٤٩٣)

٢٨٥٣ - الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل هو مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها فى شأنه أمام

محكمة النقض .

(١٩٧٣/٢/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٣٤ ص ١٥٨ ،
١٩٧٣/٣/٢٥ ق ٨٤ ص ٤٠٢)

٢٨٥٤ - ان اطمئنان المحكمة الى حدوث الفتح في مكان معين هو
من المسائل التي تستعمل بانفصل فيها ولا تجوز اثارها امام محكمة انتقض .
(١٩٦٨/١٢/١٦ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٢٦ ص ١١١٣)

٢٨٥٥ - لا يصح النفي على المحكمة تجاوزها حدود سلطتها لانها
قضت بتوافر عذر العقاب المخفف على الرغم من علم تمسك المتهم به . ذلك
بان واجب المحكمة في تقدير أدلة الدعوى يمتنع معه القول بان هناك من
الأدلة ما يحرم عليها الخوض فيه ، اذ في ذلك ما قد يجر في النهاية الى
القبضاء بادانة بريء ، او توبيخ عقوبة مغلطة بغير مقتض ، وهو أمر يؤذي
اعدالة وتنادي منه الجماعة ، مما يحرم اطلاق يد القاضي الجنائي في تقدير
أدلة وقوتها في الاتبات دون قيد فيما عدا الأحوال المستثناة قانونا .
(١٩٦٧/١١/٢٨ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٥٣ ص ١٢٠٣)

٢٨٥٦ - ادراك المحكمة لمعاني اشارات الأصم الأيكم أمر موضوعي
يرجع اليها وحدها ، فلا مقب عليها في ذلك ولا تثريب ان هي رفضت
تعيين خبير ينقل اليها معاني الاشارات التي وجهها المتهم اليها ردا على
سؤاله عن الجريمة التي يحاكم من أجلها طالما كان باستطاعة المحكمة ان
تتبين بنفسها معنى هذه الاشارات ، ولم يدع المتهم في طعنه أن ما فهمته
المحكمة مخالف لما أراده من انكار التهمة المستند اليه ، وفضلا عن ذلك
فان حضور محام يتولى الدفاع عن المتهم يكفي في ذاته لانتظام أمور الدفاع
عنه وكفالتها ، فهو الذي يتتبع إجراءات المحاكمة ويقدم ما يشاء من أوجه
الدفاع التي لم تمنعه المحكمة من ابدائها ، ومن ثم لا تلزم المحكمة بالاستجابة
الى طلب تعيين وسيط .

(١٩٦٠/١١/٢٨ أحكام النقض س ١١ ق ١٦٤ ص ٨٤٨)

٢٨٥٧ - لا يضير الحكم أن يستند في ادانة المتهم الى أقوال شهود
لم تستشهدهم المجنى عليها .
(١٩٥٥/١٠/١٧ أحكام النقض س ٦ ق ٣٦٤ ص ١٢٤٢)

٢٨٥٨ - ان تقدير الدليل مسألة موضوعية مرجحها اقتناع المحكمة أو عدم اقتناعها وان مطالبة المحكمة باتباع قاعدة ثابتة تطبيقها في كل الوقائع. وتتبعها مع كل الشهود هو مصادرة لحريتها الأساسية في وزن عناصر الاثبات المختلفة وتقديرها، على الوجه الذي يرتاح اليه ضميرها .
(١٦/٦/١٩٥٤ أحكام النقض س ٥ ق ٢٥٤ ص ٧٧٥)

٢٨٥٩ - لمحكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية أن تعمل على تقرير طبي يتسق مع شهادة شهود الاثبات في تعزيز شهادتهم وان تطرح تقريراً آخر لا يتسق معها باعتبار كل ذلك من أدلة الدعوى .
(١٢/٢/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ٢٢٢ ص ٦١٣)

٢٨٦٠ - ان تقدير المحكمة لدلول المانة التي أجرتها النيابة هو تقدير موضوعي لا يجوز الخوض فيه أمام محكمة النقض .
(٩/١١/١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٩ ص ٩)

اثبات ، تساند الأدلة

٢٨٦١ - الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها البعض. الآخر ، فتتكون عقيدة القاضى منها مجتمعة بحيث اذا سقط أحدها أو استبعد تعذر الوقوف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأى الذي انتهت اليه المحكمة أو الوقوف على ما كانت تنتهى اليه من نتيجة لو أنها فطنت الى أن هذا الدليل غير قائم .
(٩/٤/١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ٧٤ ص ٣٨٨ ،
٢٩/١/١٩٧٣ س ٢٤ ق ٢٧ ص ١١٤)

٢٨٦٢ - ان الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ، فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حده دون باقى الأدلة ، بل يكفى أن تكون الأدلة في مجموعها مؤدية الى ما رتبته الحكم عليها وتنتج كوحدة في اثبات اقتناع القاضى واطمئنانه الى ما انتهى اليه .
(٨/٣/١٩٨٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ٥٤ ص ٢٥٩ ،
٢٧/٢/١٩٧٨ س ٢٩ ق ٣٨ ص ٢٠٧)

٢٨٦٣ - الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضاً .

ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث اذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان لهذا الدليل الباطل فى الرأى الذى انتهت اليه المحكمة .

(١٩٧٢/١/٣ أحكام النقض س ٢٢ ق ٥ ص ١٧ ، ١٤/٢/١٩٧٢ ق ٢٨ ص ١٥٣ ، ١١/٣/١٩٤٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٠١ ص ٨٩)

٢٨٦٤ - الأدلة فى المواد الجنائية ضمانات متساندة ، فلا يشترط أن تترادف بنصها على الأمر المراد اثباته بل يكفي أن يثبت من جماعها .
(١٩٦٩/١٢/١٥ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٩١ ص ١٤١٥)

٢٨٦٥ - ان الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث اذا سقط أحدها أو استبعد تعذر الوقوف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى الرأى الذى انتهت اليه المحكمة .

(١٩٧٣/١/٢٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٧ ص ١١٤ ، ١٠/١٢/١٩٦٨ س ١٩ ق ١٦٠ ص ٨١٧ ، ٤/١٢/١٩٥١ س ٣ ق ٨٩ ص ٢٣٦)

٢٨٦٩ - لا يشترط أن تكون الأدلة التى اعتمد عليها الحكم بنىء كل دليل منها ويقطع فى جزئية من جزئيات الدعوى ، اذ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة تكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى ، فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة .

(١٩٦٨/٦/٣ أحكام النقض س ١٩ ق ١٣٠ ص ٦٤٥ ، ١٩٨٢/٦/٨ س ٣٣ ق ١٤٠ ص ٦٨١)

٢٨٦٧ - الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا فإذا كان الحكم قد استند فيما استند اليه فى ادانة الطاعن الى واقعة لا أصل لها فى الأوراق ولم يكن من المستطاع الوقوف على مبلغ الأثر الذى كان لهذا الدليل فى الرأى الذى انتهت اليه المحكمة أو الوقوف على ما كانت تنتهى اليه لو أنها فُلتت الى أن هذا الدليل غير قائم فإن الحكم يكون مميباً .
(١٩٥٢/١/٢٢ أحكام النقض س ٣ ق ١٧١ ص ٤٥٠)

٢٨٦٨ - الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا ،
فاذا كان المحكم قد استند في أطراحه لدفاع المتهم الى ما لا أصل له في
الأوراق فانه يكون مشوبا بفساد الاستدلال مما يعيبه ويستوجب نقضه .

(١٩٥٢/١/١٠ أحكام النقض س ٣ ق ١٤٢ ص ٣٧٦)

٢٨٦٩ - اذا اعتمدت المحكمة في ادانة المتهم - ضمن ما اعتمدت
عليه - على أقوال شاهد في التحقيقات لم يسمع أمامها لوفاته وكانت
أقواله كما هي واردة بالتحقيقات لا تتفق مع ما أورده المحكم عنها ، كان
الحكم باطلا فان الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا ،
والمحكمة تكون عقيدتها منها مجتمعة ، وليس من المستطاع على ما جاء
بالحكم في صدد هذه الشهادة الوقوف على مبلغ الأثر الذي كان لها في الرأي
الذي انتهت اليه المحكمة .

(١٩٥١/١٠/٢٢ أحكام النقض س ٣ ق ٣٠ ص ٧٣)

٢٨٧٠ - الأدلة في المواد الجنائية متماسكة بحيث اذا سقط أحدها
انهار باقيها بسقوطه .

(١٩٥١/٢/١٣ أحكام النقض س ٢ ق ٢٤١ ص ٦٣٠)

٢٨٧١ - اذا كانت المحكمة قد قطعت في حكمها بأن الدماء التي
وجدت بملابس المتهم وبجسمه انما هي من دماء القتيل المتهم بقتله ،
وأطرح دفاعه الذي علل فيه وجودها بأنها من دم أخيه دون أن تبين الأدلة
التي استندت اليها فيما قطعت به من ذلك ، فان هذا يعيب حكمها ويوجب
نقضه ، اذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا .

(١٩٥٠/١٢/١١ أحكام النقض س ٢ ق ١٢٨ ص ٣٤٧)

اثبات ، استبعاد دليل لا يمنع من الأخذ بالأدلة الأخرى

٢٨٧٢ - من المقرر أن استبعاد الدليل المستمد من واقعة الضبط
ليس من شأنه أن يمنع المحكمة من الأخذ بعناصر الإثبات الأخرى التي ترى
من وقائع الدعوى وظروفها أنها مستقلة عن تلك الواقعة وقائمة بذاتها ،
كما أنه لا صفة لمن وقع في حقه اجراء ما أن يدفع ببطلانه ولو كان يستفيد
منه لأن تحقق المصلحة في الدفع لا حق لوجود الصفة فيه .

(١٩٧٥/١١/٢٢ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٤٤ ص ٦٥٩)

٢٨٧٣ - ان بطلان التفتيش يفرض مسحته لا يحول دون أخذ
القاضي بجميع عناصر الاثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجة التي
أسفر عنها التحقيق .
(١٩٧٣/٦/٣) أحكام النقض من ٢٤ ق ١٤٥ من ٧٠٢)

٢٨٧٤ - متى كانت المحكمة قد عولت على أقوال المتهم في تحقيق
النيابة وبالجلسة كدليل قائم بذاته مستقل عن التفتيش على أساس أنه
لم يقلها متأثرا بالتفتيش المدعى ببطلانه ، فلا تنريب عليها في ذلك .
(١٩٤٩/٦/١٣) مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٩٤٤
ص ٩٢٦)

٢٨٧٥ - ان القانون لم يرسم للتعرف صورة خاصة يبطل
إذا لم يتم عليها ومن حق محكمة الموضوع أن تأخذ بتعرف الشاهد على المتهم
ولو لم يجر عرضه في جمع من أشباهه ، ما دامت قد اطمانت إليه اذ العبارة
هي باطمئنان المحكمة إلى صدق الشاهد نفسه ، فلا على المحكمة ان هي
اعتمدت على الدليل المستمد من تعرف المجنى عليها على الطاعن ما دام تقدير
قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع وحدها .
(١٩٦٤/٦/١٦) أحكام النقض من ٢٥ ق ١٢٩ من ٦٠٤)

٢٨٧٦ - انه وان كان الأصل أن تقدير العقوبة هو من اطلاقات
قاضي الموضوع الا أن ذلك مشروط بأن تكون المحكمة - وهي تمارس حقها
في هذا التقدير - قد آلت بطرؤف الدعوى والمراحل التي سلكتها وما تم
فيها من اجراءات المسماة صحيحا .

(١٩٧٣/١٢/٤) أحكام النقض من ٢٤ ق ٢٣٤ من ١١٣٩)

٢٨٧٧ - من المقرر أنه لا عبارة بما اشتمل عليه بلاغ الواقعة وانما
العبارة بما اطمانت إليه المحكمة مما استخلصته من التحقيقات .
(١٩٧٣/٤/٢) أحكام النقض من ٢٤ ق ٩٧ من ٤٧١)

٢٨٧٨ - من المقرر أن القانون خلا من رسم اجراءات أو تحديد
مدة لاستخراج الجنة .
(١٩٧٢/٤/٣) أحكام النقض من ٢٣ ق ١١٦ من ٥٣٠)

٢٨٧٩ - ان حضور محامين في تحقيق تجريه النيابة العامة في الشككات التي شهدت وقائع التعذيب لا ينفي انها وقعت .
(١٩٦٩/١٠/١٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٠٨ ص ١٠٥٦)

٢٨٨٠ - ان تقدير العقوبة مداره ذات الواقعة الجنائية التي قارفها الجاني لا الوصف القانوني الذي تسببه المحكمة عليها ، وهي اذ تعمل حقها الاختياري في استعمال الرافة وذلك بتطبيق المادة ١٧ عقوبات فانما تقدر العقوبة التي تتناسب مع الواقعة وما أحاط بها من عروف .
(١٩٦٩/٥/١٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٥٢ ص ٧٤٨)

٢٨٨١ - ليس للقاضي اللجوء في تقدير السن الى اهل الخبرة او الى ما يراه بنفسه الا اذا كانت هذه السن غير محققة بأوراق رسمية .
(١٩٦٨/٥/٢٧ أحكام النقض س ١٩ ق ١٢١ ص ٦٠٨)

٢٨٨٢ - يصح في منطق العقل أن يعرف الشخص من صوته ، خصوصا اذا سبقت للشاهد معرفته .
(١٩٦٧/١١/٢٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٥١ ص ١١٩١)

٢٨٨٣ - قرار وزير التموين ببيان وزن الرغيف في كل محافظة والتي يحدد فيها نسبة التسامح بسبب الجفاف لا تقييد القاضي في تكوين عقيدته من جميع العناصر المطروحة أمامه في الدعوى .
(١٩٦٧/١/٣١ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٩ ص ١٥٧)

٢٨٨٤ - دفاتر الأحوال هذه شأنها شأن محاضر جمع الاستدلالات التي يجريها مأمور الضبط القضائي ، وهي عناصر اثبات تخضع في كل الأحوال لتقدير القاضي وتحتل الجدل والمناقشة كسائر الأدلة .
(١٩٦١/٣/١٣ أحكام النقض س ١٢ ق ٦٤ ص ٣٣٦)

٢٨٨٥ - لا يتأني في منطق العقل أن يتخذ الحكم من دفاع المتهم دليلا عليه ، بل من واجب المحكمة أن تقيم الدليل على حوار هذا الدفاع من واقع الأوراق اذا هي أطرحته ، وأن تثبت بأسباب سائفة كيف كان المتهم ضالعا في الجريمة التي دين بها .
(١٩٥٩/١٢/٨ أحكام النقض س ١٠ ق ٢٠٣ ص ٩٨٨)

٢٨٨٦ - فصل تهمة الجنحة المسندة الى متهمين آخرين عن الجناية المسندة الى الطاعن ليس من شأنه أن يحول دون تحقيق الدعوى برمتها بما فيها واقعة الجنحة التي فصلت فيها على الوجه الذي يكفل استيفاء دفاع الطاعن ، ومن حق المحكمة بل من واجبها أن تعرض لها بوصفها عنصرا من عناصر الأدلة المعروضة عليها في صدد دفاع الطاعن لتقول كلمتها في حقيقتها بما لا يتجاوز حاجات الدعوى المطلوب من المحكمة الفصل فيها ولا خصوصياتها .

(١٩٥٦/٣/٢٧ أحكام النقض س ٧ ق ١٣٠ ص ٤٥١)

٢٨٨٧ - ان الجريمة لا يمنع من وقوعها أن تحصل أثناء اجراءات الاستدلال أو التحقيق في دعوى أخرى سابقة عليها ، واذن فان المحكمة ان قضت بالبراءة في الدعوى الأصلية وحكمت بالادانة في الدعوى الأخرى فانها لا تكون قد أخطأت .

(١٩٥٣/٢/١٠ أحكام النقض س ٤ ق ١٩٥ ص ٥٣٢)

٢٨٨٨ - للمحكمة أن تأخذ بما تظن اليه من عناصر الاثبات ولو كان ذلك من محاضر جمع الاستدلالات التي يجمعها مأمورو الضبطية القضائية أو مساعدوهم ما دامت مطروحة للبحث امامها بالجلسة .

(١٩٥٢/٢/١٩ أحكام النقض س ٣ ق ١٨٥ ص ٤٩٣)

٢٨٨٩ - لا جناح على المحكمة ان هي أخذت في الادانة بواقعة لاحقة للحدث متى كانت هذه الواقعة متصلة به وتلقى ضوءا عليه .

(١٩٤٧/٥/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٦٨)

(ص ٣٤٦)

٢٨٩٠ - لمحكمة الموضوع أن تتحدث في حكمها بالادانة عن اية واقعة سابقة على الواقعة موضوع المحاكمة أو لاحقة لها متى كان ذلك منها في سبيل ايضاح حقيقة تلك الواقعة وما دام الظاهر من الحكم أنه لم يتحدث عن الواقعة السابقة أو اللاحقة الا ليستدل بها على ثبوت الجريمة المرفوعة بها الدعوى .

(١٩٤٥/٣/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٣٢)

(ص ٦٧٠)

٢٨٩١ - لا جناح على المحكمة اذا هي اعتمدت فيما اعتمدت عليه من ادله في ادانته المتهم بالقتل على قول المحقق انه شتم رائحة البارود في يدى المتهم ، فان هذه الرائحة ليست بطبيعتها محلا لبحث فنى ، بل حرجها الى حاسة الشم وانبعاثها من يدى المتهم على اثر وقوع الحادث قد لا تطول مدته .

(١٩٤٧/٣/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٣٣)

ص ٣٢٤)

٢٨٩٢ - اذا استخلصت المحكمة اشتراك المتهم في واقعة الخطف من مجموع ظروف الدعوى ومن مساهمته في رد الطفل بعد استيلائه على المبلغ المدفوع لذلك ، فليس يقدح في حكمها كون واقعة الرد لاحقة لحادث الخطف ، اذ لا يشترط في الدليل ان يكون سابقا للحادث او معاصرا له .

(١٩٤٥/٤/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٤٠)

ص ٦٨٠)

٢٨٩٣ - يصح في الدعاوى الجنائية الاستشهاد بالصور الفوتوغرافية للأوراق متى كان القاضي قد اطمان من ادلة الدعوى ووقائعها الى انها مطابقة تمام المطابقة للأصول التي اخفقت عنها .

(١٩٤١/٥/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤٥٩)

ص ٤٧١)

٢٨٩٤ - لا خطأ في الاعتماد على ما يقرره الطبيب الشرعى بشأن المأحة وسببها ولو لم يماين الاصابة بنفسه بل كان مستنتجا رايه من الكشف الطبى المقدمة في الدعوى لدخول ذلك كله فيما المحكمة حرة في تقديره لتكوين اعتقادها ولا مراقبة لمحكمة النقض عليها فيه .

(١٩٢٨/١٢/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٧٤)

ص ٩١)

البسات ، الاعتراف

٢٨٩٥ - الاكراه الميطل للاعتراف هو ما يستطيل بالاذى ماديا كان

أم معنويا الى الاعتراف فيؤثر في ارادته ويعمله على الادلاء بما ادلى به .

(١٩٨١/١/٧ أحكام النقض س ٣٢ ق ١ ص ٢٣)

٢٨٩٦ - لا يلزم أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينشئ كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى ، اذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة ، بل يكفى أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم منها ومنتهجة في اكمال اقتناع المحكمه واطمئنانها الى ما انتهت اليه . ومن المقرر أن المحكمة ليست ملزمة في اخذها باعتراف المتهم أن تلتزم نصه وظاهره بل لها أن تستنبط منه ومن غيره من العناصر الأخرى التي أوردتها الحقيقة كما كشفت عنها بطريق الاستنتاج وكافة الممكنات العقلية ما دام استنتاجها سليما متفقا مع حكم العقل والمنطق .

(١٩٧٨/٤/٩ أحكام النقض س ٢٩ ق ٧٢ ص ٣٧٣)

٢٨٩٧ - من المقرر أن الاعتراف في المواد الجنائية لا يخرج عن كونه عنصرا من عناصر الدعوى التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير حجيتها وقيمتها التدليلية على المترف ، فلها أن تجزئ هذا الاعتراف وتأخذ منه ما تظمن الى صدقه وتطرح سواء مما لا تثق به دون أن تكون ملزمة ببيان علة ذلك وانها ليست ملزمة في اخذها باعتراف المتهم أن تلتزم نصه وظاهره ، بل لها أن تستنبط منه ومن غيره من العناصر الأخرى سالفة الذكر الحقيقية كما كشفت عنها بطريق الاستنتاج وكافة الممكنات العقلية ما دام ذلك سليما متفقا مع حكم العقل والمنطق .

(١٩٧٨/٢/٢٧ أحكام النقض س ٢٩ ق ٣٨ ص ٢٠٧)

٢٨٩٨ - الاعتراف في المسائل الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ولها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى اليه قد انتزع منه بطريق الإكراه ومتى تحققت المحكمة من أن الاعتراف سليم مما يشوبه واطمأنت اليه فإن لها أن تأخذ به بما لا يعقب عليها .

(١٩٨٤/٣/١٨ أحكام النقض س ٣٥ ق ٦٤ ص ٣٠٤)

٢٨٩٩ - الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال ولا يخرج عن كونه دليلا من أدلة الدعوى التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير حجيتها وقيمتها التدليلية على المترف فلها أن تجزئ هذا

الاعتراف وتأخذ منه ما تظمن الى صدقه وتطرح ما سواء مما لا تثق به دون أن تكون ملزمة ببيان علة ذلك .
(١٩٨٤/١/١٥ أحكام النقض س ٣٥ ق ٨ ص ٥٠)

٣٩٠٠ - الاعتراف في المسائل الجنائية لا يخرج عن كونه عنصرا من عناصر الدعوى التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير حجيتها وقيمتها التدليلية على المعترف ، فلها أن تجزئ هذا الاعتراف وتأخذ منه ما تظمن الى صدقه وتطرح سواء مما لا تثق به . دون أن تكون ملزمة ببيان علة ذلك ، كما لا يلزم في الاعتراف أن يرد على الواقعة بكافة تفاصيلها بل يكفي أن يرد على وقائع تستنتج المحكمة منها ومن باقى عناصر الدعوى بكافة المكونات العقلية والاستنتاجية اقتراف الجاني لجريمة .
(١٩٨٣/١/٢٥ أحكام النقض س ٣٤ ق ٣١ ص ١٧٤)

٣٩٠١ - ان الاعتراف في المواد الجنائية لا يعدو أن يكون عنصرا من العناصر التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات ، فلها بهذه المثابة أن تطرحه اذا لم تقتنع بصحته ومطابقته للحقيقة والواقع بغير معقب ما دامت تقيم تشديدها على اسباب سائفة .
(١٩٧٨/١/١٥ أحكام النقض س ٢٩ ق ٧ ص ٤٥)

٣٩٠٢ - لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين في أى دور من أدوار التحقيق ولو عدل عنه بعد ذلك متى اطمأنت الى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع .
(١٩٧٩/٢/٨ أحكام النقض س ٣٠ ق ٤٥ ص ٢٢٦)

٣٩٠٣ - حضور المحامي التحقيق الذى تجريره النيابة العامة لا ينفي حصول التعذيب .
(١٩٨٠/١٠/١٥ أحكام النقض س ٣١ ق ١٧٢ ص ٨٩٠)

٣٩٠٤ - مجرد تواجد المتهم أمام رجال الشرطة وخشيته منهم لا يعد قرين الاكراه المبطل لاعترافه لا معنى ولا حكما ما دام سلطان رجال الشرطة لم يستطل اليه بالأذى ماديا أو معنويا :
(١٩٨٤/١١/٢٦ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٨٧ ص ٨٢٩)

٢٩٠٥ - من المقرر أنه ليس في حضور ضابط الشرطة التحقيق ما يعيب إجراءاته لأن سلطان الوظيفة ذاته بما تسبفه على صاحبه من اختصاصات وسلطات لا يعد إكراهاً ما دام لم يستغل إلى المتهم بالأذى مادياً كان أو معنوياً ، إذ مجرد الخشية منه لا يعد قرين الإكراه المبطل للاعتراف لا معنى ولا حكماً ما لم تستخلص المحكمة من ظروف الدعوى وملابساتها تأثر إرادة المتهم من ذلك السلطان حين أدلى باعترافه ومرجع الأمر في ذلك لمحكمة الموضوع .

(١٩٧٧/٦/٦) أحكام النقض س ٢٨ ق ١٥٠ ص ٧٤٣ ،
١٩٧٠/٦/٢٢ س ٢١ ق ٢١٧ ص ٩١٨ ، ١٩٦٨/٢/٥ س ١٩ ق ٢٨
ص ١٥٦)

٢٩٠٦ - إن مجرد حضور ضابط المخابرات التحقيق ليس فيه ما يعيب إجراءاته إذ أن سلطان الوظيفة في ذاته بما يسبفه على صاحبه من اختصاصات وإمكانات لا يعد إكراهاً ما دام هذا السلطان لم يستغل على المتهم بالأذى مادياً كان أو معنوياً ، كما أن مجرد الخشية لا يعد قرين الإكراه المبطل للاعتراف لا معنى ولا حكماً .

(١٩٧٧/٣/٢٨) أحكام النقض س ٢٨ ق ٨٤ ص ٣٩٣)

٢٩٠٧ - الأصل أن سلطان الوظيفة ذاتها - كوظيفة رجل الشرطة - بما تسبفه على صاحبها من اختصاصات وإمكانات لا يعد إكراهاً ما دام هذا السلطان لم يستغل في الواقع بأذى مادياً كان أو معنوياً إلى المدعى بالأقوال أو بالاعتراف ، إذ أن الخشية في ذاتها مجردة لا تمد إكراهاً لا معنى ولا حكماً إلا إذا ثبت أنها قد أثرت فعلاً في إرادة المدعى فحملته على أن يدلي بما أدلى ، وعلى المحكمة أن تقرر لما يثار من ذلك بالتحريض ابتغاء الوقوف على وجه الحق فيه وأن تقيم قضاها على أسباب سائفة .
(١٩٧٦/١/٢٦) أحكام النقض س ٢٧ ق ٢٣ ص ١٠٥ ،
١٩٧٥/٦/١٥ س ٢٦ ق ١٢٠ ص ٥١٣)

٢٩٠٨ - إن سلطان الوظيفة في ذاته بما يسبفه على صاحبه من اختصاصات وسلطات لا يعد إكراهاً ما دام لم يستغل إلى المتهم بالأذى مادياً كان أو معنوياً ، إذ مجرد الخشية منه لا يعد قرين الإكراه المبطل للاعتراف لا معنى ولا حكماً ما لم تستخلص المحكمة من ظروف الدعوى

وملاساتها تأثر ارادة المتهم من ذلك السلطان حين أدلى باعترافه ، والمرجع
في ذلك لمحكمة الموضوع .
(١٩٦٩/٢/٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ٤٥ ص ٢٠٧)

٢٩٠٩ - من المقرر أن الدفع ببطلان الاعتراف هو دفع جوهرى
يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه ردا سائفا يستوى في ذلك
أن يكون المتهم المقر هو الذى وقع عليه الاكراه أو يكون قد وقع على غيره
من المتهمين ما دام الحكم قد عول في قضائه بالادانة على هذا الاعتراف ،
وأن الاعتراف الذى يعتمد به يجب أن يكون اختياريًا ، ولا يعتبر كذلك
- ولو كان صادقا - اذ حصل تحت تأثير الاكراه أو التهديد أو الخوف
الناشئين عن أمر غير مشروع كائنا ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك الاكراه .
(١٩٧٣/١١/١٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٠٨ ص ٩٩٩ ،
١٩٧٥/١١/٢٣ س ٢٦ ق ١٦٠ ص ٦٢٦)

٢٩١٠ - لا يجدى الطاعن ما تمسك به من بطلان استجوابه
بمعرفة رجال الشرطة طالما أنه لا ينازع في سلامة اعترافه في تحقيقات
النيابة التى استندت اليه الحكم في قضائه .
(١٩٧٣/٥/٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٢٢ ص ٦٠٢)

٢٩١١ - الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التى
تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ،
ولها أن تأخذ به متى اطمانت الى صدقه ومطابقته للحقيقة والواقع ، كما أن
لها تقدير عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى اليه قد انتزع
عنه بطريق الاكراه بغير معقب عليها في ذلك ما دامت تقيم تقديرها على
أسباب سائفة .
(١٩٧٣/٣/٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٦٦ ص ٣٠٢ ،
١٩٦٨/١٠/١٤ س ١٩ ق ١٥٩ ص ٨١١ ، ١٩٦٨/٢/٥ ق ٢٨ ص ٥٦)

٢٩١٢ - للمحكمة أن تأخذ باعتراف المتهم ولو كان واردا بمحض
الشرطة متى اطمانت الى صدقه ومطابقته للواقع ولو عدل عنه في مراحل
التحقيق الأخرى دون بيان السبب .
(١٩٨٤/١١/٢٦ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٨٧ ص ٨٢٩)

٢٩١٣ - تقدير قيمة الاعتراف وقيمة المدلول عنه من المسائل الموضوعية ولا على المحكمة اذا هي اخذت الطاعة باعترافها في محضر جمع الاستدلالات رغم عدونها عنه بعد ذلك ما دامت قد اطمانت اليه وارتاحت الى صدوره عنها .

(١٩٧٣/١/٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٤ ص ٥٤ ،
١٩٧٣/١/٢٨ ق ٢٥ ص ١٠٢)

٢٩١٤ - لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في أى دور من أدوار التحقيق وإن عدل بعد ذلك متى اطمانت الى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع ، ولمحكمة الموضوع دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المزعوم اليه قد انتزع منه بطريق الاكراه ، ومتى تحققت من أن الاعتراف سليم مما يشوبه واطمانت اليه كان لها أن تأخذ به بلا معقب عليها .

(١٩٨٢/١/١٩ أحكام النقض س ٣٣ ق ٦ ص ٣٧)

٢٩١٥ - متى كان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعة أو المدافع عنها قد دفع أى منهما بأن الاعتراف المنسوب اليها قد صدر منها نتيجة اكراه وقع عليها في أثناء التحقيق معها فلا يقبل منها أن تنير هذا الأمر لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٩٧٣/١/١ أحكام النقض س ٢٢ ق ١ ص ١)

٢٩١٦ - من المقرر أن الاعتراف لا يعول عليه - ولو كان صادقا - متى كان وليد اكراه كائنا ما كان قدره ، والأصل أنه يتمين على المحكمة ان هي رأت التعميل على الدليل المستمد من الاعتراف أن تبحث الصلة بينه وبين الاكراه المقول بحصوله وأن تنفى هذا الاكراه في استدلال سائغ .

(١٩٨٣/٢/٢٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ٥٣ ص ٢٧٤ ،
١٩٨٣/٢/١٦ ق ٤٦ ص ٢٤٤)

٢٩١٧ - للمحكمة سلطة تقدير أقوال المتهم ولها أن تنفذ الى حقيقتها دون الأخذ بظاهرها . كما أن لها في حالة الدفع ببطلان اجراء ما وثبت ذلك أن تقدر مبلغ اتصال هذه الأقوال بالاجراء الباطل ومدى تأثيرها به بحيث اذا قدرت أن هذه الأقوال صدرت منه صحيحة غير متأثرة منها

بهذا الاجراء الباطل جاز لها الاخذ بها .

(١٩٨٣/٣/١٢) أحكام النقض س ٣٤ ق ٦٨ ص ٣٤٤)

٢٩١٨ - الوعد أو الإغراء يعد قرين الإكراه والتهديد لأن له تأثير على حرية المتهم في الاختيار بين الإنكار والاعتراف ، ويؤدى الى حمله على الاعتقاد بأنه قد يجنى من وراء الاعتراف فائدة أو يتجنب ضررا .

(١٩٨٣/٦/٢) أحكام النقض س ٣٤ ق ١٤٦ ص ٧٣٠)

٢٩١٩ - من المقرر أن الاعتراف الذى يعول عليه كدليل في اثبات الدعوى يجب أن يكون اختياريا صادرا عن ارادة حرة فلا يصح التعويل على الاعتراف - ولو كان صادقا - متى كان وليد إكراه كائنا ما كان قدره . ولما كان الوعد أو الإغراء يعد قرين الإكراه أو التهديد لأن له تأثيره على حرية المتهم في الاختيار بين الإنكار والاعتراف ويؤدى الى الاعتقاد بأنه قد يجنى من وراء الاعتراف فائدة أو يتجنب ضررا ، كما أن الأصل أنه يتعين على المحكمة ان هي رأت الاعتماد على الدليل المستمد من الاعتراف أن تبحث الصئلة بينه وبين ما وقع له من وعد أو إغراء وأثر ذلك على الاعتراف الصادر في استدلال سائغ .

(١٩٧٢/١٢/٢٥) أحكام النقض س ٢٣ ق ٣٣٠ ص ١٤٧٣)

٢٩٢٠ - الأصل في الاعتراف الذى يعول عليه أن يكون اختياريا وهو لا يعتبر كذلك ولو كان صادقا اذا صدر اثر ضغط أو إكراه كائنا ما كان قدره .

(١٩٧٢/١٠/١٥) أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٣٤ ص ١٠٤٩)

٢٩٢١ - من الجائز أن يكون الاعتراف وحده دليلا تاخذ به المحكمة ولو مع بطلان القبض والتفتيش .

(١٩٧٣/١٢/١٦) أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٥٠ ص ١٢٣٣ .

(١٩٥٤/٥/١٨ س ٥ ق ٢٢٠ ص ٦٥٨) .

٢٩٢٢ - ان بطلان التفتيش لا يحول دون اخذ القاضى بجميع عناصر الالتيات الأخرى المسبقة عنه والمؤدية الى النتيجة التى أسفر عنها التفتيش ، ومن هذه العناصر الاعتراف اللاحق للمتهم بجوارته ذات المخير

الذى ظهر من التفتيش وجوده لديه .
(١٨/١٠/١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٣٤ ص ١٨٥)

٢٩٢٣ - مجرد وجود المتهم في السجن تنفيذا لحكم لا اثر له على صحته واعترافه .
(٢٢/٦/١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ٢١٤ ص ٩٠٥)

٢٩٢٤ - لئن كان للمحكمة كامل السلطة في ان تأخذ باعتراف المتهم في التحقيق متى اقتضت بصحته ، الا أنه اذا أنكر صدوره منه - على ما هو حاصل الدعوى المطروحة - فانه يجب عليها أن تبين سبب اطراحها لانكاره وتمويلها على الاعتراف المسند اليه ، فان لم تفعل فان حكمها يكون قاصرا .
(٢٢/٢/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٦٤ ص ٣٠٠)

٢٩٢٥ - مبدا عدم تجزئة الاعتراف لا يمكن تطبيقه في المواد الجنائية فيجوز للمحكمة اذا لما لها من السلطة المطلقة في تقدير الأدلة في المواد الجنائية أن ترفض الأخذ باعتراف المتهم أو تأخذ بجزء منه اذا تراءى لها أنه موافق للحقيقة .
(٢٢/١/١٩١٠ المجموعة الرسمية س ١١ ق ٥٨)

٢٩٢٦ - من حق محكمة الموضوع تجزئة الدليل ولو كان اعترافا فتأخذ بما تطعن اليه وتطرح ما عداه .
(٥/٦/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٢٢ ص ٦٠٢ ،
١٦/١٢/١٩٦٨ س ١٩ ق ٢٢٤ ص ١٠٩٩ ، ١٢/١٠/١٩٥٤ س ٥ ق ٨٤ ص ٢٥٧)

٢٩٢٧ - المحكمة ليست ملزمة في اخذها بأقوال المتهم ان تلتزم نصها وظاهرها بل لها أن تأخذ منها ما تراه مطابقا للحقيقة .
(١٧/٣/١٩٨٢ أحكام النقض س ٣٣ ق ٧٨ ص ٣٨٤)

٢٩٢٨ - الاصل أن تقدير الاعتراف مما تستقل به محكمة الموضوع ، والمحكمة ليست ملزمة في اخذها باعتراف المتهم أن تلتزم غصه وظاهره ، بل لها أن تجزئ هذا الاعتراف وان تأخذ منه بما تطعن اليه

وتطرح ما عداه لكي تستنبط منه الحقيقة كما كشفت عنها .
(١٩٦٨/١٠/٢١ أحكام النقض س ١٩ ق ١٦٩ ص ٨٥٣)

٢٩٢٩ - ان تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر من المتهم اثر نفيش باطل وتعيد مدى صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش وما نتج عنها هو من شئون محكمة الموضوع تقدره حسبما يتكشف لها من ظروف الدعوى .

(١٩٦٨/٦/٢٤ أحكام النقض س ١٩ ق ١٥٢ ص ٧٥٨ ،
١٩٥٢/٣/١٧ س ٤ ق ٢٣٢ ص ٦٢٨)

٢٩٣٠ - لا يصح تأييم انسان ولو بناء على اعترافه بلسانه او بكتابتة متى كان ذلك مخالفا للحقيقة والواقع .
(١٩٦٨/٥/٢٠ أحكام النقض س ١٩ ق ١١١ ص ٥٦٢ ،
١٩٦٥/١٢/٢٠ س ١٦ ق ١٨٠ ص ٩٤٥)

٢٩٣١ - الاعتراف هو ما يكون نصا في اقرار المجرمة .
(١٩٦٨/٣/١٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٦١ ص ٣٣١)

٢٩٣٢ - ان بطلان التفتيش الذي أسفر عن وجود مخدر مع المتهم او بمنزله ليس من شأنه في ذاته أن يبطل حتما الاعتراف الصادر منه ، ولا هو من مقتضاه الا تأخذ المحكمة في ادانة المتهم بعناصر الاثبات الأخرى المستقلة عن التفتيش والتي ليس لها معه اتصال مباشر والتي قد تؤدي في الوقت نفسه الى النتيجة التي أسفر عنها ، وهو ما لا يصح معه القول كقاعدة عامة ببطلان اعتراف المتهم امام النيابة استنادا الى مجرد القول ببطلان القبض والتفتيش السابقين عليه .
(١٩٦٦/١/١٧ أحكام النقض س ١٧ ق ٩ ص ٥)

٢٩٣٣ - الاقرار المنسوب الى الطاعن في تحقيقات شكوى ادارية يعتبر اقرارا غير قضائي يخضع من حيث قوته التدليلية لتقدير قاضي الموضوع الذي له أن يتخذ منه متى اطمأن اليه حجة في الاثبات ، كما أن له أن يجرده من هذه الحجية دون أن يخضع في شيء من ذلك لرقابة محكمة النقض متى كان تقديره سائقا .
(١٩٦٥/١٢/١ أحكام النقض س ١٦ ق ١٧٦ ص ٩١٦)

٢٩٣٤ - من المقرر أن تقدير وسائل الاكراه ومبلغ جسامتها وتأثيرها في نفس الشخص من الأمور الموضوعية التي يستقل بالفصل فيها قاضي الموضوع دون معقب عليه من محكمة النقض .

(١٩٦٥/١١/٩ أحكام النقض س ١٦ ق ١٥٨ ص ٨٢٧)

٢٩٣٥ - من المقرر أن الاعتراف الذي يعول عليه يجب أن يكون اختياريا ولا يعتبر كذلك إذا حصل تحت تأثير الاكراه أو التهديد أو اخوف الناشئين عن أمر غير مشروع ولو كان صادقا كانتا ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك الاكراه ، والأصل أنه يتعين على المحكمة أن تبحث الصلة بين اعتراف المتهم والاصابات المقول بحصولها لأكراهه عليه ونفى قيامها في استدلال سائغ إن رأت التعويل على الدليل المستند منه ، ولما كانت المحكمة قد سلمت في حكمها المطعون فيه بتخلف اصابات بالطاعنين نتيجة وثوب الكلب البوليسي عليهما واعتراف الطاعن الأول عقب تلك الواقعة وعلى الفور منها وأطرح الدفع بطلان اعترافه استنادا الى تفاهة الاصابات المتخلفة به وإن اعترافه جاء صادقا ومطابقا لماديات الدعوى دون أن تعرض للصلة بين اعترافه هو والطاعن الآخر وبين اصابتهما فإن حكمها يكون عندئذ قاصرا متينا نقضه .

(١٩٦٥/١٠/٢٥ أحكام النقض س ١٦ ق ١٤٠ ص ٧٣٩)

٢٩٣٦ - الاقرار الصادر من الطاعن في مذكرة الأحوال المذيلة بتوقيعه يعتبر اقرارا غير قضائي يخضع من حيث قوته التدليلية لتقدير قاضي الموضوع ، فله أن يتخذ حجة في الإثبات. إذا اطمأن اليه ، كما أن له أن يجرده من تلك الحجية دون أن يخضع في شيء من ذلك لرقابة محكمة النقض متى كان تقديره سائغا .

(١٩٦٣/٥/٢١ أحكام النقض س ١٤ ق ٨٥ ص ٤٣٨)

٢٩٣٧ - لما كانت شهادة الشاهدين التي استندت اليها المحكمة في قضائها بالادانة لا تخرج عن أن تكون تقريراً لما كشف عنه القبض والتفتيش الباطلان وتأكيدا له ، ولا يمكن أن يتصور لها وجود لولا وقوع التفتيش الذي أسفر عن وجود المخدر ، وكان ما قرره الطاعن من العثور على المخدر في السلة لا يمه اعترافا منه بحيازته أو احرازه له ، ولا يبدو أن يكون تقريراً لما نتج عنه التفتيش الباطل ، كما أن نتيجة التحليل

أثر من آثار ذلك التفتيش الباطل ، واذا انهارت هذه الأدلة فإنه لا يبقى على الدعوى دليل على نسبة احرار المخدر الى الطاعن ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بالادانة استنادا الى تلك الأدلة رغم قضائه بطلان القبض والتفتيش يكون معيبا متعينا نقضه والقضاء ببراءة الطاعن من التهمة المسندة اليه .

(١٩٦٢/١١/٢٧ أحكام النقض س ١٣ ق ١٩١ ص ٧٨٥)

٢٩٣٨ - تفريط المتهم في مكنون سرها والافشاء بذات نفسها لا يعتبر وجها للطعن على الدليل المستمد من اقرارها طواعية واختيارا . ولا تأثير لحوف التهمة على صحة اقرارها ما دام هذا الحوف لم يكن وليد أثر غير مشروع .

(١٩٦١/٣/٦ أحكام النقض س ١٢ ق ٥٩ ص ٣١١)

(١٩٥٦/٦/١٢ س ٧ ق ٢٤٢ ص ٨٧٩)

٢٩٣٩ - ما وزد بمحضر الجلسة من تلاوة أمر الاحالة ومن أن المتهم سئل عن التهمة المسندة اليه فاعترف بها مما يصح به الاخذ بهذا الاعتراف واعتباره حجة على اطاعن متى اطاعت اليه المحكمة .

(١٩٥٩/١/١٢ أحكام النقض س ١٠ ق ٤ ص ١٥)

٢٩٤٠ - متى كان دخول رئيس مكتب المخدرات ومعه قوة كبيرة الى منزل التهمة مشروعا وكانت قد أدلت باعترافها أمام وكيل النيابة المحقق بعد انتهاء الضبط والتفتيش بوضع ساعات وفي وقت كان مكفولا لها فيه حرية الدفاع عن نفسها بكافة الضمانات ، فإنه لا يصح الاعتراض على الاعتراف بمقولة انه تولد عن وقوع اكراه يتمثل فيما تنطك التهمة من حوف من مفاجأة رجال البوليس لها .

(١٩٥٨/٢/١٠ أحكام النقض س ٩ ق ٤٣ ص ١٥١)

٢٩٤١ - متى كانت المحكمة قد عولت أيضا فيما عولت لادانة المتهم على الاعتراف المنسوب اليه أثر القبض الباطل الذي وقع عليه دون ان تتحدث عنه كدليل قائم بذاته منفصل عن تلك الاجراءات الباطلة ولا هي كشفت عن مدى استقلالها عنها فإن الحكم يكون معيبا .

(١٩٥٧/١٠/٨ أحكام النقض س ٨ ق ٢٠٥ ص ٧٦٥)

٢٩٤٢ - تقدير الدليل المستمد من اعتراف المتهم في التحقيق الادارى هو من المسائل الموضوعية التي يستقل قضاى الموضوع بالفصل فيها .

(١٩٥٧/٦/١٧ أحكام النقض س ٨ ق ١٨١ ص ٦٧٠)

٢٩٤٣ - تقدير قيمة الاعتراف الذى يصدر من المتهم على اثر تفتيش باطل وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش وما نتج عنها هو من شئون محكمة الموضوع تقديره حسبما يتكشف لها من ظروف الدعوى ولا يؤثر فى ذلك أن يكون الاعتراف قد صدر أمام نفس الضابط الذى أجرى التفتيش الباطل ما دام قد صدر مستقلا عنه وفى غير الوقت الذى أجرى فيه .

(١٩٥٧/٥/٦ أحكام النقض س ٨ ق ١٢٣ ص ٤٤٦ ، ١٩٥٥/١٠/١٠ س ٦ ق ٣٥٣ ص ١٢١٠)

٢٩٤٤ - الاعتراف الذى يعول عليه يجب أن يكون اختياريًا ويعتبر الاعتراف غير اختياري وبالتالى غير مقبول اذا حصل تحت تأثير التهديد أو الخوف ، انما يجب أن يكون التهديد والخوف وليد أمر غير مشروع ، فلا يكفى التذرع بالخوف من القبض أو الحبس حتى يتحلل المقر من اقراره اذا كان القبض والحبس قد وقعا صحيحين فى القانون .

(١٩٥٧/٣/٢٦ أحكام النقض س ٨ ق ٨٣ ص ٢٨٨)

٢٩٤٥ - اعتراف المتهم باحدى التهم المسندة اليه لا يزيل ما بالحكم من عيب بالنسبة لباقي التهم التى دين بها دون سماع الشهود فى مواجهته .

(١٩٥٧/٢/٢٦ أحكام النقض س ٨ ق ٥٢ ص ١٨٠)

٢٩٤٦ - اذا دانت المحكمة متهما اخذاً باعترافه واستنادا الى أقوال الشهود فى التحقيقات الأولية فانها تكون قد استعملت حقا مقررا لها بالمادة ٢٧١ اجراءات جنائية .

(١٩٥٦/٢/٢١ أحكام النقض س ٧ ق ٧٦ ص ٢٥٤)

٢٩٤٧ - ان قول الضابط ان المتهمه اعترفت بارتكاب الجريمة اثر استدعائها لعرضها على الكلب البوليسى لا يحمل معنى التهديد أو الارهاب

ما دام هذا الاجراء قد تم بأمر محقق النيابة وبقصد اظهار الحقيقة .
(١٩٥٥/٤/٢٦ أحكام النقض س ٦ ق ٢٧٥ ص ٩٢٢)

٢٩٤٨ - لا تثريب على المحكمة ان هي لم تأخذ باعتراف احد المتهمين وأقوال الشهود الذين أيدوا هذا الاعتراف وأخذت بمدول المتهم المذكور عن اعترافه وما شهد به الشهود الآخرون . اذ المبرة في ذلك كله بما تطمئن المحكمة الى صحته ويتكون به اقتناعها مما يدخل في حدود سلطتها التقديرية دون مقب عليها .
(١٩٥٤/٧/١ أحكام النقض س ٥ ق ٢٧٤ ص ٨٥٥)

٢٩٤٩ - لمحكمة الموضوع ان تقدر الاعتراف الذي يصدر من المتهم الذي اتخذت ضده اجراءات قبض وفتيش باطله وتفصل فيما اذا كان هذا الاعتراف قد صدر عن ارادة حرة أو أنه لم يصدر الا نتيجة للاجراء الباطل ، وتقدير المحكمة في ذلك هو من المسائل الموضوعية التي لا مغيب لحكمها فيه .
(١٩٥٤/٤/٥ أحكام النقض س ٥ ق ١٥٨ ص ٤٦٤)

٢٩٥٠ - للمحكمة ان تأخذ من اعتراف المتهم بما تراه مطابقا للحقيقة وتعرض عما تراه مغايرا لها .
(١٩٥٤/٢/٢٣ أحكام النقض س ٥ ق ١٢٣ ص ٢٧٢)

٢٩٥١ - اذا أخذ الحكم المتهم باعترافه دون أن يعنى بالرد على دفاعه بأنه انتزع منه بطريق الاكراه فانه يكون مشوبا بالقصور .
(١٩٥٤/٢/١٦ أحكام النقض س ٥ ق ١١٣ ص ٣٤٣)

٢٩٥٢ - ان اعتراف المتهم لا يصح التعويل عليه كدليل اثبات حتى الدعوى الا اذا كان صادرا عن حرية ، وعدم الرد بما تمسك به المتهم من أن الاعتراف المعزى اليه وليد اكراه يجعل احكم معيبا .
(١٩٥٤/١/١٨ أحكام النقض س ٥ ق ٨٦ ص ٢٥٩)

٢٩٥٣ - اذا كان الحكم الذي قضى ببطلان فتيش المتهم قد عرض للاعتراف المسند اليه في محضر البوليس وقال في شأنه « ان اعتراف المتهم في تحقيقات البوليس لا يكفي وحده في ادانة المتهم اذ أن ما بنى

على الباطل فهو باطل ، فضلا عن أن المتهم أنكر ما نسب إليه أمام النيابة وأمام المحكمة ، ، فإن ما قاله من بطلان الاعتراف قد أرسله ارسالا لا يبين منه كيف أنه بنى على التفتيش الباطل حتى يتيسر لهذه المحكمة مراقبة صحة تطبيق محكمة الموضوع للقانون على واقعة الدعوى مما يجعله قاصرا .

(١٩٥٣/١٢/٢٢ أحكام النقض س ٥ ق ٦٣ ص ١٨٥)

٢٩٥٤ - للمحكمة أن تأخذ المتهم باعترااف متهم آخر عليه دون أن تكون ملزمة بتعزيز هذا الاعتراف بأدلة أخرى ما دامت قد وثقت به واطمأنت الى صحته .

(١٩٥٣/١٢/٧ أحكام النقض س ٥ ق ٥٠ ص ١٥٠ ،
١٩٥٤/٣/١١ ق ١٣٩ ص ٤١٧)

٢٩٥٥ - متى كان المتهم اذ سلم بضبط السلاح في منزله قد تمسك بأن شخصا آخر قد ألقاه عليه ليؤكد له ، فهذا لا يصح عدم اعترافا منه بإحراز السلاح ، فإذا كان الحكم قد عبه ذلك اعترافا فإنه يكون ممعيا بما يستوجب نقضه ، ولا يؤثر في ذلك أن يكون الحكم قد اعتمد في نفس الوقت على دليل آخر ، اذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا فلا يعرف ما كان يستقر عليه رأى المحكمة اذا ما استبعد دليل منها .

(١٩٥٢/٦/١٠ أحكام النقض س ٣ ق ٤٠٣ ص ١٠٧٦)

٢٩٥٦ - ان القول بعلم تجزئة الاقرار محله ألا يكون في الدعوى من أدلة غيره اذ لا يسوغ لطالب الحق الذى ليس لديه الدليل عليه أن يتخذ من أقوال خصمه دليلا على ثبوت حقه . أما اذا كانت هناك أدلة أخرى غيره فإن المحكمة يكون لها أن تقضى فيها بناء على هذه الأدلة متى وثقت بها ولا يمكن بداهة أن يمنحها من ذلك ما يصدر عن المدعى عليه من أقوال مركبة ، ولها عندئذ أن تعتمد على ما تطمئن اليه منها .

(١٩٥٢/١/٢٨ أحكام النقض س ٣ ق ١٧٧ ص ٤٦٣)

٢٩٥٧ - اذا اعترف المتهم بجريمة التزوير فى الورقة الرسمية ولم يطلب إل المحكمة أن تطلعه على الورقة المزورة فليس له أن ينمى على

المحكم عدم اطلاق المحكمة عليها وعرضها عليه .

(١٠/١١/١٩٥١ أحكام النقض س ٣ ق ٧٥ ص ٢٠٢)

٢٩٥٨ - يجوز في مواد العقاب تجزئته الاعتراف فيكون للمحكمة أن تأخذ بجزء الاعتراف الذي ضمانت إليه ولا تأخذ بجزء الذي لم تضمن إليه .

(١٠/١١/١٩٥١ أحكام النقض س ٣ ق ٦١ ص ١٨٦ .

١١/٧/١٩٥٠ س ٢ ق ٥٣ ص ١٣٣)

٢٩٥٩ - ما دامت المحكمة قد استنتجت في ادانة المتهمين الى اقوالهم بالتحقيقات وبالنيابة التي اعترفوا فيها بأنهم عثروا على المادة المخدرة بمؤخر عربة القطار الذي كانوا يركبونه وناقشت دفاعهم في هذا التمسك وفندته تفنيديا سائفا ، فلا جدوى لهم بما يثيرونه في صدد بطلان القبض والتفتيش الواقع عليهم .

(١٠/١٠/١٩٥٩ أحكام النقض س ٣ ق ١٨ ص ٢٦)

٢٩٦٠ - ان قاعدة عدم تجزئة الاقرار انما يؤخذ بها حيث يكون

الاقرار هو الدليل الوحيد في الدعوى .

(١٠/١٠/١٩٥١ أحكام النقض س ٣ ق ٤٧ ص ١٢٠)

٢٩٦١ - لمحكمة الموضوع أن تأخذ باعتراف متهم على متهم في

التحقيقات متى اطمأنت اليه ووثقت به ولو لم يؤيد هذا الاعتراف بدليل آخر ، بل حتى لو عدل صاحبه امامها في الجلسة .

(١٠/١١/١٩٥١ أحكام النقض س ٣ ق ٧٨ ص ٢٠٩ .

١٩/٢/١٩٥١ س ٢ ق ٢٤٥ ص ٦٤٤ . ١٩٥١/٥/٧ ق ٣٧٩ ص ١٠٤٠)

٢٩٦٢ - ان بطلان القبض والتفتيش ليس من شأنه أن يمنع

المحكمة من الأخذ بعناصر الاثبات الأخرى التي قد ترى من وقائع الدعوى وظروفها أنها مستقلة عنه وقائمة بذاتها ، فاذا كانت المحكمة قد قضت ببطلان القبض والتفتيش وببراءة المتهم وكان من بين ما أوردته من أسباب حكمها أن المتهم قد اعترف بوجود المخدر معه أمام من باشر القبض ثم اعترف بذلك أمام الضابط المحقق من غير أن تبين رأيها في هذا الاعتراف وحكمها

فيه فانه يكون قاصرا قصورا يستوجب نقضه .
(١٩٥١/١/١ أحكام النقض س ٢ ق ١٧٣ ص ٤٥٩)

٢٩٦٣ - لمحكمة الموضوع ان تأخذ باعتراف المتهم اوارد في محضر البوليس ولو عدل عنه فيما بعد ، ولا يصح لمتهم ان يعيب انكم لأخذه بهذا الاعتراف دون استدعاء ضابط البوليس المحرر للمحضر سكي يتيح له فرصة مناقشته مادام هو لم يطلب الى المحكمة هذا الاستدعاء .
(١٩٥١/١/١٥ أحكام النقض س ٢ ق ١٨٧ ص ٤٩٦ ،
١٩٥٠/١٢/١١ ق ١٢٦ ص ٣٤٣)

٢٩٦٤ - مادامت ادانة المتهم قد اقيمت على دليل مستمد من محضر تفنيش بطل ، وعلى الاعتراف المنسوب اليه في هذا المحضر الذي أنكره فيما بعد ، فانها لا تكون صحيحة لاعتمادها على محضر اجراءات باطلة .
(١٩٥٠/١١/٢٨ أحكام النقض س ٢ ق ٩٧ ص ٢٥٥)

٢٩٦٥ - استخلاص واقعه المدعى وتقدير ادانة فيها هو مما يستعمل به قاضي الموضوع ، وله أن يأخذ بما يطعن اليه من أدلة بما فيها الاعتراف سواء أكان بالنسبة الى المعترف أو كان بالنسبة الى سواه من المتهمين ، وإن طرح ما عداه .
(١٩٥٠/١٠/٩ أحكام النقض س ٢ ق ٨ ص ٢١)

٢٩٦٦ - انه وان كان للمحكمة كامل السلطة في أن تأخذ باعتراف المتهم في التحقيق متى اقتنعت بصحته إلا أنه اذا ما أنكر المتهم صدور الاعتراف منه فانه يكون عليها أن تبين سبب اطراحها لانكاره ونعويلها على الاعتراف المسند اليه ، فاذا هي لم تفعل فان حكمها يكون قاصرا متعيना نقضه .
(١٩٥٠/٢/٢٨ أحكام النقض س ١ ق ١٢٦ ص ٣٧٦)

٢٩٦٧ - لا يصح التحويل على الاعتراف متى كان وليه اكراه ، فاذا كانت المحكمة قد عولت في ادانة المتهمين على اعترافهما عند استعراق الكلب البوليسى عليهما ، ثم في التحقيق الذي أعقب ذلك في منزل العمدة قائلة ان الاعتراف الذي يصدر عن المتهمين في أعقاب تعرف الكلب البوليسى عليهم يكون عادة وليه حالة نفسية مصدرها هذا التعرف ، سواء أجهم

الكلب عليهم ومزق ملابسهم وسواء أحدث بهم إصابات أم لم يحدث من ذلك كله شيء ، فهذا القول لا يصلح ردا على ما دُفعا به من أن اعترافهما كن وليد ما وقع عليهما من إكراه ، إذ هي مع تسليمها بما يفيد وقوع إكراه عليهما لم تبحث مدى هذا الإكراه ومبلغ تأثيره في الاعتراف الصادر عنهما سواء لدى عملية استعتراف الكلب البوليسي أو في منزل الممثلة ، ولا يفتى في هذا المقام ما ذكرته المحكمة من حسن نية المحقق وتجرده من قصد حمل المتهمين على الاعتراف .

(١٩٤٩/١١/٢٢ أحكام النقض س ١ ق ٣٢ ص ٨٧)

٢٩٦٨ - متى كانت المحكمة قد بنت حكمها على اعتراف المتهم أمام النيابة بأحراز المادة المخدرة وعدت هذا الاعتراف دليلا قائما بذاته لا شأن له بالأجراءات الباطلة التي اتخذت في حقه من القبض عليه وتفتيشه ، فإنها تكون على حق في الأخذ به ، فلا يصح القول كعاعدة عامة ببطالان اعتراف المتهم أمام النيابة بناء على مجرد القول ببطالان القبض والتفتيش السابقين عليه .

(١٩٤٩/١/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٩٢)

(ص ٧٥٦)

٢٩٦٩ - إذا كان دفاع المتهم مبنيا على أن الاعتراف المزور اليه في التحقيقات كان وليد إكراه وقع عليه ، وكان المستفاد مما قالته المحكمة أنها عولت على هذا الاعتراف وهونت من شأن ما ادعاه المتهم من أنه كان نتيجة وقوع الإكراه عليه قائمة ان الآثار الطفيفة التي وجدت بالمتهم والتي أثبتتها الكشف الطبي ليس من شأنها أن تدعوه إلى أن يقر بجريمة لها عقوبة مغلظة ، فهذا منها لا يكفي ردا على ما تمسك به ، إذ هي ما دامت قد سلمت بوقوع الإكراه على المتهم يكون عليها أن تعنى ببحث هذا الإكراه وسببه وعلاقته بأقوال المتهم ، فإن الاعتراف يجب ألا يعول عليه ولو كان صادقا متى كان وليد إكراه كائنا ما كان قدره .

(١٩٤٧/١٢/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٥٢)

(ص ٤١٨)

٢٩٧٠ - إن ما نصت عليه المادة ١٣٤ تحقيق جنابات من أنه في حالة اعتراف المتهم بارتكاب الفعل المسند اليه تحكم بغير مناقشة ولا مراقبة ،

ذلك ليس فيه ما يحد ما للمحكمة من السلطة في سماع الشهود وإجراء كل ما تراه ضروريا من التحقيق لتنوير الدعوى والكشف عن ظروفها وملابساتها ، بل المقصود من هذا النص هو تخويل المحكمة حق الفصل في الدعوى بغير مناقشة ولا مرافعة اذا كان اعتراف المتهم كافيا لتكوين عقيدتها ، فاذا كان هذا الاعتراف غير كاف كان من الواجب سماع باقى أدلة الدعوى .

(١٩٤٠/١/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٢ ص ٦٦)

٢٩٧١ - لما كانت النيابة العمومية قد حلت محل قاضى التحقيق وهى جزء من القضاء فلاعتراف بالفعل الحاصل امامها يتم ما اشترطته المادة ٣٢ عقوبات للحكم بالاعدام .

(١٨٩٦/٤/٤ الحقوق س ١١ ق ٣٢ ص ١٧٣)

البيات ، سكوت المتهم

٢٩٧٢ - سكوت المتهم لا يصح أن يتخذ قرينة على ثبوت التهمة ضده .

(١٩٧٣/٣/١٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ٧٣ ص ٣٢٧) .

٢٩٧٣ - ان مسلك المتهم فى الدفاع عن نفسه بكل السبل لا يصح !تخذه دليلا على قيام موجب المسؤولية فى حقه .

(١٩٦٨/٦/٣ أحكام النقض س ١٩ ق ١٣٣ ص ٦٥٧)

٢٩٧٤ - من المقرر قانونا أن للمتهم اذا شاء أن يمتنع عن الاجابة أو عن الاستمرار فيها ولا يمد هذا الامتناع قرينة ضده . واذا تكلم فانهما ليبدى دفاعه ومن حقه دون غيره أن يختار الوقت والطريقة التى يبدى بها هذا الدفاع ، فلا يصح أن يتخذ الحكم من امتناع المتهم عن الاجابة فى التحقيق الذى باشرته النيابة العامة بعد احالة الدعوى الى محكمة الجنايات .

وفقد الملف لاعتقاده بطلان هذا التحقيق قرينة على ثبوت التهمة قبله .

(١٩٦٠/٥/١٧ أحكام النقض س ١١ ق ٩٠ ص ٤٦٧)

البيات ، قول المتهم على آخر

٢٩٧٥ - من المقرر أن تقدير الأقوال التى تصدر من متهم على آخر

اثر تفتيش باطل وتحديد صلة هذه الأقوال بواقعة التفتيش وما ينتج منها هو من شئون محكمة الموضوع تقدره حسبما يتكشف لها من ظروف الدعوى بحيث إذا قدرت أن هذه الأقوال صدرت منه صحيحة غير متأثرة بهذا الاجراء، الباطل كان لها الأخذ بها .

(١٩٧٦/١/٢ أحكام النقض س ٢٧ ق ٣ ص ٢٦)

٢٩٧٦ - قول متهم على آخر هو في حقيقة الأمر شهادة يسوع للمحكمة أن تعمل عليها في الادانة .

(١٩٧٦/١/٢ أحكام النقض س ٢٧ ق ٣ ص ٢٦ ، ٢٩/١/١٩٥١ س ٢ ق ٢٠٨ ص ٥٥٠ ، ١٢/٥/١٩٥٠ ق ١٢٠ ص ٣٢٥ ، ٢٤/١/١٩٨٣ س ٣٤ ق ٢٥ ص ١٤٧)

٢٩٧٧ - لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ بأقوال المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين متى اطمانت الى صحتها ومطابقتها للحقيقة والواقع ولو لم تكن معززة بدليل آخر .

(هيئة عامة ١٩٨٨/٢/٢٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١ ص ١)

٢٩٧٨ - لمحكمة الموضوع أن تستند في ادانة متهم الى اقوال متهم آخر ما دامت قد اطمانت اليها وارتاحت لها وان تعتمد على اقوال المتهم ولو عدل عنها متى رأت أنها صحيحة وصادقة بغير أن تلتزم ببيان علة ما ارتأته اذ مرجع الأمر اطمئنانها الى ما تأخذ به دون ما تعرض عنه .

(١٩٧٣/٣/٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ٦٢ ص ٢٨٤ ، ١٢/٥/١٩٥٠ س ٢ ق ١٢٠ ص ٣٢٥ ، ٣/٤/١٩٨٢ س ٣٣ ق ٦٠ ص ٢٩٠)

٢٩٧٩ - محكمة الموضوع ليست ملزمة في اخذها بأقوال المتهم أن تلتزم نصها وظاهرها ، بل لها أن تأخذ منها بما تراه مطابقاً للحقيقة .

(١٩٧٣/٢/٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٣٠ ص ١٣٠ ، ١٢/٥/١٩٦١ س ١٢ ق ١٩٨ ص ٩٥٨)

٢٩٨٠ - العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه بإدانة المتهم أو براءته وإن كان يستمد اقتناعه من أي دليل يطمئن اليه طالما كان له مأخذ الصحيح في الأوراق وأن المحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال متهم في حق نفسه وفي حق غيره من المتهمين متى

اطمأنت الى صدقها ومطابقتها للنواقح .
(١٩٧٣/١/٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٦ ص ٦٧)

٢٩٨١ - لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال متهم على متهم آخر ولو كانت واردة في محضر الشرطة متى اطمأنت الى صدقها ومطابقتها للنواقح ولو عدل عنها في مراحل التحقيق الأخرى .

(١٩٨٤/٢/١٩ أحكام النقض س ٢٥ ق ٣٣ ص ١٦٣ ،
١٩٧٣/١/١ س ٢٤ ق ١ ص ١)

٢٩٨٢ - لمحكمة الموضوع أن تأخذ بقول المتهم في محضر الشرطة وتعرض عن قول آخر أبداه في تحقيق النيابة ، وهي متى أخذت بأقوال متهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على علم الأخذ بها .

(١٩٨٢/٢/٢٠ أحكام النقض س ٣٣ ق ٤٧ ص ٢٣٢)

٢٩٨٣ - ان ما اشتهر من أن اعتراف متهم على متهم آخر لا يصح بذاته أن يكون دليلا على هذا الآخر ليس قاعدة قانونية واجبة الاتباع على إطلاقها ، لأن حجية هذا الاعتراف مسألة تقديرية بحتة متروكة لرأى قاضى الموضوع وحده ، فله أن يأخذ باعتراف متهم ضد آخر إذا اعتقد صدقه أو أن يستبعد إذا لم يثق بصحته .

(١٩٣١/١١/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٩٥
ص ٣٦٢)

٢٩٨٤ - لا يوجد فى قواعد تحقيق الجنايات المصرية نص يمنع القاضى من تكوين اقتناعه مما يستنتجه من شهادة متهم على شريكه .

(١٩٢٠/٤/٣ المجموعة الرسمية س ٢١ ق ١١٤)

البيات ، المسائل الفنية

٢٩٨٥ - الأصل أنه ليس بلام أن تطابق أقوال الشهود مضمون

الدليل الفنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى الذى أخذت به المحكمة

غير متناقض مع اندليل الفنى تناقضا يستعصى على الملائمة والتوفيق .
(١٩٨٤/٦/١٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٣٣ ص ٥٩٥ ،
١٩٧٩/١/٨ س ٣٠ ق ٦ ص ٤١ ، ١٩٧٨/٢/٥ س ٢٩ ق ٢٣ ص ١٢٦ ،
١٩٧٨/٤/٢٤ ق ٨٢ ص ٤٢٨ ، ١٩٧٣/٥/١٣ س ٢٤ ق ١٣٠ ص ٦٣١ ،
١٩٦٨/١٠/٢٨ س ١٩ ق ١٧٤ ص ٨٧٨)

٢٩٨٦ - لما كان الدفاع الذى أبداه الطاعن حول قدرة المجنى عليه على الجرى والنطق عقب اصابته بالمخدوف التارى الذى مرق القلب بعد دفاعا جوهريا ومؤثرا فى مصير الدعوى ، اذ يترتب على تحققه تغير وجهه الرأى فيها ، وهو يعد من المسائل الفنية البحت التى لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها اليها بنفسها لابداء الرأى فيها ، فقد كان يتعين عليها أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغا الى غاية الأمر فيها ، وذلك عن طريق المختص فنيا وهو الطبيب الشرعى ، أما وهى لم تفعل فإنها تكون قد أحلت نفسها محل الخبير الفنى فى مسألة فنية .
(١٩٧٦/١٢/٢٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢٢٣ ص ٩٩١)

٢٩٨٧ - اذا كان الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة فى تقدير القوة التدلالية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث ، الا أن هذا مشروط بأن تكون المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحت التى لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لابداء الرأى فيها .
(١٩٧٣/٤/١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٩٢ ص ٤٥١)

٢٩٨٨ - الأصل انه وإن كان للمحكمة أن تستند فى حكمها الى الحقائق الثابتة عاميا إلا أنه لا يجوز لها أن تقتصر فى قضائها على ما جاء بأحد كتب الطب الشرعى متى كان ذلك مجرد رأى عبر عنه بألفاظ تقيد التعميم والاحتمال الذى يختلف بحسب ظروف الزمان والمكان دون النظر الى مدى انطباقه فى خصوصية الدعوى . ذلك بأن القضاء بالادانة يجب أن يبنى على الجزم واليقين .
(١٩٧٣/٤/١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٩٢ ص ٤٥١)

٢٩٨٩ - الأصل انه وإن كان للمحكمة أن تستند فى حكمها الى الحقائق الثابتة عاميا ، الا أنه لا يجوز أن تقتصر فى قضائها على ما استخلصه أحد علماء الطب الشرعى متى كان ذلك مجرد رأى له عبر عنه بألفاظ تقيد

الترجيح والاحتمال ، ومتى كانت المواقيت التي حددها تختلف زمانا ومكانا وهو ما يقتضى استثنائا بحالة الجو يوم الحادث من واقع التقرير الطبى ثم الادلاء بالرأى الفنى القاطع على هذا الضوء ، ذلك بأن القضاء بالادانة يجب أن يبنى على الجزم واليقين .

(١٩٧٢/٦/١٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢١١ ص ٩٤٥)

٣٩٩٠ - من المقرر أنه لا يسوغ للمحكمة أن تستند في دحض ما قال به الجير الفنى الى معلومات شخصية بل يتعين عليها اذا ما ساورها الشك فيما قرره الجير في هذا الشأن أن تستجلى الأمر بالاستعانة بغيره من أهل الخبرة لكونه من المسائل الفنية البحت التي لا يصح للمحكمة أن تحل محل الجير فيها .

(١٩٧١/١/٣١ أحكام النقض س ٢٢ ق ٣٠ ص ١١٩)

٣٩٩١ - متى كانت الحقائق العلمية المسلم بها فى الطب الشرعى الحديث تفيد أن تحليل فصائل الدماء قد تقطع نتيجته فى نفى نسب الطفل عند المنازعة فيه ، وإن كان من غير اللازم أن تقطع فى ثبوته ، واتحاد الفصائل أو اختلافها بين الأصول والفروع أيا كان الرأى العلمى فيه هو اعتبار عام لا ينهض فى وجه ما تمسك به المتهم فى خصوص دعواه من أن الطفل لا يمكن نسبته اليه ولو بدليل محتمل ، محتكما الى الخبرة الفنية البحت التي لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها فيها الا بمعونة ذويها ، وكان لا يعرف حاصل ما كان ينتهى اليه رأى المحكمة أو ثبت لها بيقين من نتيجة تحليل الفصائل أن الطفل لا يمكن أن يزى ائى المتهم ، وكان رد الدفاع يحدث فى وجدان القاضى ما يحذنه دليل الثبوت ، فانه كان يتعين على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع الجوهري عن طريق المختص فنيا وهو الطبيب الشرعى ، أما وهى لم تفعل اكتفاء بما قالت من أنه ليس من اللازم أن تتحد فصائل دماء الأصول والفروع فانها بذلك تكبرن قد أحلت نفسها محل الجير الفنى فى مسألة فنية ، ويكون حكمها معيبا بالاخلال بحق الدفاع .

(١٩٦٨/١٠/٢١ أحكام النقض س ١٩ ق ١٦٨ ص ٨٥٠)

٣٩٩٢ - يعد الدفع بقدم الاصابة من المسائل الفنية البحت التي لا تستطيع المحكمة أن تشق طريقها اليها بنفسها لبدء الرأى فيها ، من

يتعين معه ان تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغا الى غاية الامر فيها .
(١٩٦٨/٥/٢٧ أحكام النقض س ١٩ ق ١٦٩ ص ٦٠٠)

٢٩٩٣ - من المقرر أنه متى واجهت المحكمة مسألة فنية بحث كان عليها أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغا الى غاية الامر فيها ، وأنه متى تعرضت لرأى الخبير الفنى فإنه يتعين عليها أن تستند فى تفنيده الى اسباب فنية تحمله ، وهى لا تستطيع أن تحل فى ذلك محل الخبير فيها .
(١٩٦٨/١/٨ أحكام النقض ص ١٩ ق ٦ ص ٣٣)

٢٩٩٤ - لا يسوغ للمحكمة أن تستند فى دحض ما قال به الخبير الفنى عن سرعة السيارة وعدم صلاحية فرملة اليد لاييقاف السيارة اثناء سيرها الى معلومات شخصية بل يتعين عليها اذا ما ساورها الشك فيما قرره الخبير فى هذا الشأن أن تستجلى الامر بالاستعانة بغيره من أهل الخبرة لكونه من المسائل الفنية البحت التى لا يصح للمحكمة أن تحل محل الخبير فيها .
(١٩٦٧/٦/٢٦ أحكام النقض س ١٨ ق ١٧٧ ص ٧٨٧)

٢٩٩٥ - من المقرر أن التقارير الطبية وان كانت لا تدل بذاتها على نسبة احداث الاصابات الى المتهم ، الا أنها تصبح كدليل مؤيد لأقوال الشهود فى هذا الخصوص ، فلا يعيب الحكم استناده اليها .
(١٩٦٦/٦/٦ أحكام النقض س ١٧ ق ١٣٧ ص ٧٤٣)

٢٩٩٦ - رفض تحقيق مسألة فنية والفصل فى هذه المسألة برأى المحكمة فيه اخلال بحق الدفاع .
(١٩٥١/٥/١٤ أحكام النقض س ٢ ق ٣٩٦ ص ١٠٨٧)

٢٩٩٧ - ان رأى الخبير الفنى فى مسألة فنية لا يصح تفنيده بأقوال الشهود ، فاذا كانت المحكمة قد اطرحت رأى مدير مستشفى الأمراض العقلية فى الحالة العقلية لشخص واستندت فى القول بسلامة عقله الى أقوال شهود فإنها تكون قد اخلت بحق الدفاع وأسست حكمها على أسباب لا تحمله .
(١٩٥١/٤/٢ أحكام النقض س ٢ ق ٣٣٣ ص ٩٠٢)

إثبات ، دلالة المحررات

٣٠٩٨ - الأدلة في المواد الجنائية اقتناعية للمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح في العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التي اطمانت اليها المحكمة مع باقى الأدلة القائمة في الدعوى .

(١٩٨٤/٣/٢٧ أحكام النقض س ٣٥ ق ٧٧ ص ٣٦٠ ،
١٩٧٣/٦/٣ س ٢٤ ق ١٤٥ ص ٧٠٢ ، ١٩٧٢/٦/٤ س ٢٣ ق ٢٠٠ ص.
٨٩٢)

٣٩٩٩ - تقدير قيمة الدليل ولو حملته ورقة رسمية هو مما يخضع للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع .
(١٩٧٢/٥/٢٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٩٢ ص ٨٤٨)

٣٠٠٠ - القاضي في حل من الأخذ بدليل النفي ولو تضمنته ورقة رسمية مادام هذا الدليل غير مقطوع بصحته ويصبح في العقل أن يكون مخالفا للحقيقة ، أما ما جاء في القانون من حجية الأوراق الرسمية والأحكام المقررة نلظمن فيها فمحاها الاجراءات المدنية والتجارية فحسب ، حيث عينت الأدلة ووضعت لها الأحكام والزم القاضي بأن يجرى في قضائه على مقتضاها .
(١٩٧٠/٣/٢٢ أحكام النقض س ٢١ ق ١٠٦ ص ٤٣١ ،
١٩٦٨/٢/٥ س ٢٩ ق ١٩ ص ١٦٥)

٣٠٠٩ - من حق المحكمة أن تعتمد في حكمها على أية ورقة من أوراق الدعوى وتطرح شهادة الشهود الذين سمعتهم .
(١٩٥١/١/٨ أحكام النقض س ٢ ق ١٧٥ ص ٤٦٥)

٣٠٠٣ - لم ينظم المشرع - سواء في قانون الاجراءات الجنائية أو قانون المرافعات المدنية والتجارية - المضاهاة في نصوص أمرة يترتب على مخالفتها البطلان .

(١٩٦٦/٦/١٣ أحكام النقض س ٦٧ ق ١٥٠ ص ٧٩٤ ،
١٩٦٦/٣/١٥ ق ١٦٠ ص ٣٠٣ ، ١٩٦٢/٤/١٦ س ١٣ ق ٨٩ ص ٣٥٢)

٣٠٠٣ - ان القاضي الجنائي بما له من حرية في تكوين عقيدته في الدعوى غير ملزم باتباع قواعد معينة مما نص عليه في قانون المرافعات فيما

يتعلق بأوراق المضاهاة ، بل نه أن يعول على مضاهاة تجرى على أية ورقة يقتنع بصدورها من شخص معين ولو كان ينكر صدورها منه .
(١٩٥٢/٤/٨ أحكام النقض س ٣ ق ٢٩١ ص ٧٧٦)

٣٠٠٤ - يجوز للقاضي في نهمة تزوير أن يرتكن على تقرير الجبير المقدم في دعوى التزوير المدنية اذا اعتقد صحة هذا التقرير .
(١٩٠٨/٩/٢٨ المجموعة الرسمية س ١٠ ق ٤٦)

٣٠٠٥ - متى أقر الخصم بأن الختم المبصوم على الورقة هو ختمه فلا يلتفت الى ادعائه بأنه لم يبصم بمعرفته الا اذا أثبت بنوع مطلق أنه اخذ منه وبصم به على غير علمه فان وجود البصمة على الورقة أقوى من انكار بعض المهود شهادتهم الموقعة عليها ومن اختلاف أقوال بعضهم أيضا في حقيقتها .
(١٨٩٢/٤/١٩ الحقوق س ١٤ ق ٤ ص ١٠)

الباب ، المعلومات العامة والعلم الشخصي

٣٠٠٦ - استناد الحكم الى ما يعتبر من العلم العام لا يعيبه .
(١٩٨٦/٥/٢١ الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٥٦)

٣٠٠٧ - للقاضي أن يستند في قضائه الى المعلومات العامة التي يفترض في كل شخص أن يكون ملما بها .
(١٩٧٠/٦/١٥ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٠٩ ص ٨٨٤)

٣٠٠٨ - للقاضي أن يستند في قضائه الى المعلومات العامة التي يفترض في كل شخص أن يكون ملما بها ، فالعرف قد جرى في الريف على حدوث منازعات بين الجيران بسبب التنازع على مياه الري أو اجراء الدرس .
(١٩٦٨/١٢/١٦ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٢٥ ص ١١٠٣)

٣٠٠٩ - من المقرر أنه يجوز للقاضي أن يعتمد في حكمه على المعلومات التي حصلها وهو في مجلس القضاء أثناء نظر الدعوى ، وأن ما يحصله على هذا الوجه لا يعتبر من المعلومات الشخصية التي لا يجوز له أن يستند اليها في قضائه وأن استخلاص النتائج من المقدمات هو من صميم

عمل انقاض فلا يصح معه ان يقال انه قضى بملحه .
(١٩٦٩/١/٢٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٣١ ص ١٤٥)

٣٠٩٠ - لا يجوز للقاضي أن يقضى بملحه . وانما له أن يستنه في
قضائه الى المعلومات العامة التي يفترض في كل شخص أن يكون ملما بها
مما لا تلتزم المحكمة قانونا ببيان الدليل عليه .
(١٩٦٨/٢/٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٣ ص ١٢٤)

٣٠٩١ - متى كان شاهدا الرؤية قد اتفقا على أن القمر كان ساطعا
وقت وقوع الحادث وأنهما تمكنا من رؤية الطاعنين على ضوءه وكانت المحكمة
قد اقتنعت في حدود سلطتها التقديرية بعدم تعذر الرؤية وقت الحادثة
وأيدت ذلك بما ذكرته من سطوع القمر في مساء اليوم الخامس من الشهر
العربي بمرعاة توقيت الحادث في الساعة التاسعة مساء وهي حقيقة لا تخفى
باعتبارها من المعلومات العامة ، فان ما يثيره الطاعنان في هذا الصدد ينحل
الى جدل موضوعي لا تقبل اثارته أمام هذه المحكمة .
(١٩٦٦/٣/٧ أحكام النقض س ١٧ ق ٥٣ ص ٢٦٩)

٣٠٩٢ - ما ذكرته المحكمة من أن القمر في ليلة الثامن من شهر
رمضان ١٤١١ في التبريع الثاني لم ترد به غير ما أوضحته بعد هذه العبارة
بقولها ان الضوء كان ساطعا . وهذه حقيقة لا تخفى باعتبارها من المعلومات
العامة ولا يحتاج العلم بها الى تقويم ، فتكون عبارة التبريع الثاني - يفرض
أن مصدرها هو التقويم المفول في الطعن باطلاع المحكمة عليه في غيبه
المتهمين غير مؤثرة بذاتها في عقيدة المحكمة لا يترتب عليها بطلان .
(١٩٦١/٦/١٣ أحكام النقض س ١٢ ق ١٢٢ ص ٦٨٥)

٣٠٩٣ - التقويم ، وان صالح أساسا لتعرف حالة القمر وأوقات
شروقه وغروبه ومدى اكتماله وتوافر ضوءه ، الا أن وجود البدر مكتملا
شيء وواقع الأمر بالنسبة الى نفاذ ضوءه الى مكان بعينه شيء آخر ، فهو
لا يؤخذ فيه بالتقويم لاحتمال أن يحيط بهذا المكان أوضاع تحجب الضوء .
(١٩٦١/١/٢٤ أحكام النقض س ١٢ ق ٢١ ص ١٢٠)

٣٠٩٤ - لا حرج على القاضي أن يدعم قضائه بالمعلومات العامة
المفروض في الناس كافة أن يلموا بها ، واذا ما فعل ذلك فلا يصح أن ينعى

عليه أنه قضى في الدعوى يعلمه .

(١٩٤٦/١١/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٢٥ ص ٢٢٢)

الاثبات ، في جريمة الزنا

٣٠١٥ - من المقرر أن المادة ٢٧٦ عقوبات انما نكلمت عن الأدلة انسى يمتضيها النانون في حق شريك الزوجة المتهمه بالزنا أما الزوجة نفسها فلم يشترط القانون بشأنها أدلة خاصة بل ترك الامر في ذلك للقواعد العامة بحيث اذا افتتن القاضي من اى دليل او قرينة بارتكاب الجريمة فله التقرير بادانتها وتوقيع العقاب عليها .

(١٩٧٦/١٢/١٣ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢١٢ ص ٩٣٤ . ١٩٦٢/٥/٢٩ س ١٢ ق ١٣٠ ص ٥١٠)

٣٠١٦ - من المقرر أن اثبات زنا المرأة يصح بطرق الاثبات كافة وفقا للقواعد العامة .

(١٩٧٤/٣/١١ أحكام النقض س ٢٥ ق ٥٨ ص ٢٥٨)

٣٠١٧ - اثبات زنا الزوجة يصح بكفه طرق الاثبات القانونيه اما تحديد أدله الاثبات بالغص في المادة ٢٣٨ انما هو بالنسبة للشريك .

(١٩٠٥/١/١٤ المجموعه الرسميه س ٦ ق ٤٩)

٣٠١٨ - رأى الشارح في المادة ٢٧٦ عقوبات أن يخص الرجل وحده الذى يرتكب الزنا مع المرأة المتزوجة بالأدلة المعينة المذكورة بها . بحيث لا تجوز ادانته الا بناء على دليل منها ، أما المرأة فاثبات الزنا عليها يصح بطرق الاثبات كافة وفقا للقواعد العامة .

(١٩٤١/٥/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٥٩)

ص ٤٧١)

٣٠١٩ - ان المادة ٢٧٦ عقوبات قد أوردت القبض على المتهم بالزنا حين تلبسه بالفعل من بين الأدلة التى تقبل وتكون حجة عليه ، ولا يشترط لتوافر التلبس بهذه الجريمة أن يكون المتهم قد شوهد حال ارتكابه الزنا بالفعل بل يكفى أن يكون قد شوهد فى ظروف تنبئ بذاتها وبطريقة

لا ينعى مجرد نشك في أن جريمة الزنا قد ارتكبت بالفعل .
(١٩٧٥/٥/١٩ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٠٤ ص ١٠٧ .
١٠/٦/١٩٧٤ س ١٥ ق ١٢٢ ص ٥٨٠)

٣٠٣ - لا يشترط في التلبس الوارد بالمادة ٢٧٦ عقوبات أن يكون المتهم قد شوهد حال ارتكابه الزنا بالفعل ، بل يكفي أن يكون قد شوهد في ظروف لا تترك عند القاضى مجالاً للنشك في أنه ارتكب فعل الزنا ، واثبت هذه الحالة غير خاضع لشروط خاصة أو أوضاع معينة ، فيجوز للقاضى أن يكون عقيدته في شأنها من شهادة الشهود الذين يكونون قد شاهدوها ثم شهدوا بها لديه ، فالفرض المقصود من المادة ٢٧٦ ألا يعتمد القاضى في اثبات الزنا على المتهم الا على ما كان من الأدلة صريحا ومدلوله قريبا من ذات الفعل وأن لم يكن معاصرا له ، لا على أمارات وقرائن لا يبلغ مدلولها هذا المبلغ .
(١٩٤١/٥/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٥٩ ص ٤٧١)

٣٠٣١ - ان القانون في المادة ٢٧٦ عقوبات بتعديده الأدلة التي لا يقبل الاثبات بغيرها على الرجل الذى يزنى مع المرأة المزدوجة لا يشترط أن تكون الأدلة مؤدية بذاتها ومباشرة الى ثبوت فعل الزنا ، فمتى توافر دليل من هذه الأدلة المعينه كالتلبس والمكاتب يصح للقاضى أن يعتمد عليه في ثبوت الزنا ولو لم يكن صريحا في الدلالة عايه ومنصبا على حصول ذلك متى اطمأن بناء عليه الى أن فعل الزنا قد وقع فعلا .
(١٩٧٤/٦/١٠ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٢٤ ص ٥٨٠ ،
١٩٦٢/٥/٢٩ س ١٣ ق ١٣٠ ص ٥١٠)

٣٠٣٢ - ان القانون في المادة ٢٧٦ عقوبات بتعديده الأدلة التي لا يقبل الاثبات بغيرها على الرجل الذى يزنى مع المرأة المتزوجة لا يشترط أن تكون هذه الأدلة مؤدية بذاتها فورا ومباشرة الى ثبوت فعل الزنا .
(١٩٤١/٥/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٥٩ ص ٤٧١)

٣٠٣٣ - ان القانون يشترط في جريمة الزنا أن يكون الوطء قد وقع فعلا ، وهذا يقتضى أن يثبت حكم الادانة وقوع هذا الفعل اما بدليل

يشهد عليه مباشرة وإما بدليل غير مباشر تستخلص منه المحكمة ما يفهمها بأنه ولابد وقع . والقانون حين تعرض في هذا الصدد الى بيان أدلة معينة لم يقصد الا الى ان القاضى لا يصح له فى هذه الجريمة أن يقول بحصول الوطء الا اذا كان اقتناع المحكمة به قد جاء من واقع هذه الأدلة كلها أو بعضها واذن فالحكم انفى يدين المتهم فى جريمة الزنا اكتفاء بتوفر الدليل ائسانونى دون ان يبين كفايته فى رأى المحكمة فى الدلالة على وقوع الوطء فعلا يكون مخطئا واجبا نقضه .

(١٩٤٨/١٢/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٦٦)

(ص ٧٢٠)

٣٠٢٤ - الصحيح فى القانون أن الصور الفوتوغرافية لا يمكن قياسها على المكاتيب المنصوص عليها فى المادة ٢٧٦ عقوبات والنس يشترط مع دلالتها على الفعل أن تكون محررة من المتهم نفسه .

(١٩٦٢/٥/٢٩ أحكام النقض س ١٣ ق ١٣٠ ص ٥١٠)

٣٠٢٥ - لا يصح الاستدلال على الزوجة بالاعتراف المسند الى شريكها فى الزنا والمثبت فى محضر التفتيش الباطل . مادام ضبط هذا الشريك فى المنزل لم يكن الا وليد اجراء باطل . وكان اعترافه منصبا على واقعة وجوده فى المنزل وقت التفتيش .

(١٩٥٤/١١/٢٢ أحكام النقض س ٦ ق ٦٧ ص ٢٠١)

٣٠٢٦ - ان المكاتيب التى أوردتها المادة ٢٧٦ عقوبات من الأدلة والنس يجوز الاستدلال بها على شريك الزوجة المتهمة بالزنا هى التى تكون مع صدورهما من المتهم دالة على حصول الفعل .

(١٩٥٠/٥/١ أحكام النقض س ١ ق ١٧٨ ص ٥٤٧)

٣٠٢٧ - ان القانون اذ جعل المكاتيب من الأدلة التى تقبل وتكون حجة على المتهم بالزنا لم يستوجب أن تكون هذه المكاتيب موقعة من المتهم ، بل كل ما استوجبه هو ثبوت صدورهما منه ، واذن فلا تشريب على المحكمة اذا هى استندت فى اثبات الزنا على المتهم الى مسودات مكاتيب بينه وبين المتهمه ولو كانت غير موقعة مادام قد ثبت صدورهما عنه .

(١٩٤٦/١٠/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣١٥)

(ص ١٩٥)

٣٠٢٨ - إذا كان المتهم قد سكت عن الدفع بعدم جواز اثبات الزنا عليه بورقه من اوراقه الخصوصية لحصول الزوج عليها بطريقة غير مشروعه ولم يعترض على الأخذ بما ورد في هذه الورقة باعتبار أنها من الأدلة القانونية التي تتطلبها المادة ٢٧٦ عقوبات حتى صدر الحكم الابتدائي بمعاقبته ، فإن هذا السكوت يسقط حقه في الدفع بذلك أمام محكمة الدرجة الثانية ، اذ هو يعتبر به متنازلا عن الطعن في الورقة بعدم حجيتها عليه قانونا في اثبات التهمة المسندة اليه .

(١٩٤٠/٣/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٨٠ ص ١٤٢)

٣٠٢٩ - ان القانون في المادة ٢٣٨ عقوبات قد بين على سبيل الحصر الأدلة التي تقبل لتكون حجة على الشريك في الزنا ومن هذه الأدلة وجود المتهم في منزل مسلم في المحل المخصص للحريم ، فاذا ما توافر هذا الدليل جاز للمحكمة أن تستند اليه في الاقتناع بوقوع الزنا فعلا ، وعلى الأخص اذا كان هو لم ينف القرينة المستمدة من هذا الظرف بل اكتفى بانكار الجريمة وعجزت الزوجة من جانبها عن نفيها .

(١٩٣٧/٥/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٨٦ ص ٧٤)

الاثبات ، دلالة البصمات

٣٠٣٠ - بصمات راحة اليد ذات حجية مطابقة في تحقيق الشخصية كبصمات الأصابع تماما .

(١٩٦٧/٤/١٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٩٩ ص ٥١٨)

٣٠٣١ - ان الدليل المستمد من تطابق البصمات هو دليل مادي له قيمته وقوته الاستدلالية المقامة على أسس علمية وفنية ولا يوهن منها ما يستنبطه الطاعن في طعنه من احتمال وجود تماثل غير تام بين بصمات شخص وآخر .

(١٩٥٤/٣/٢٩ أحكام النقض س ٥ ق ١٤٤ ص ٤٢٨)

الاثبات ، استعراف كلاب الشرطة

٣٠٣٢ - لا جناح على الحكم اذا استند الى استعراف كلب الشرطة كقرينة يعزز بها أدلة الثبوت التي أوردها . مادام أنه لم يتخذ من هذا

الاستعراق دليلًا أساسيًا في ثبوت الاتهام قبل المتهمين .

(١٩٨٠/١١/٣ أحكام النقض س ٣١ ق ١٨٤ ص ٩٥٠)

٣٠٣٣ - من المقرر أن استعراق الكلب البوليسي لا يعدو أن يكون قرينة يصح الاستناد إليها في تعزيز الأدلة القائله في اندعوى دون أن يؤخذ كدليل أساسي على ثبوت التهمة .

(١٩٧٧/١١/١٤ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٩٦ ص ٩٥١ . ١٩٥٧/١٢/١٨ س ٨ ق ٢٤٧ ص ١٠٧ . ١٩٥٤/٣/٢٩ س ٥ ق ١٤٦ ص ٤٣٢)

٣٠٣٤ - تعرف كلاب الشرطة على المتهم ليس من اجراءات التحقيق التي يوجب القانون فيها شكلا خاصا . ولما كانت المحكمة قد استندت الى استعراق الكلب كقرينة تعزز بها أدلة الثبوت التي أوردتها ولم تعتبر هذا الاستعراق كدليل أساسي على ثبوت التهمة قبل الطاعنين فإن استنادها الى هذه القرينة لا يعيب الاستدلال .

(١٩٦٥/١٢/٣ أحكام النقض س ١٦ ق ١٧٣ ص ٨٩٩ . ١٩٦١/١٠/١٦ س ١٢ ق ١٥٦ ص ٨٠٧)

٣٠٣٥ - ليس ثمة ما يمنع المحكمة من أن تعزز ما لديها من الأدلة باستعراق الكلاب البوليسية متى ارتاحت اليه كوسيلة من وسائل الاستدلال في الدعوى .

(١٩٥١/١١/٢٦ أحكام النقض س ٣ ق ٧٨ ص ٣٠٩)

٣٠٣٦ - لا مانع من أن يستعان في التحقيق بالكلاب البوليسية كوسيلة من وسائل الاستدلال والكشف عن المجرمين . ولا من أن يعزز القاضي بذلك ما بين يديه من أدلة .

(١٩٣٩/١٠/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٤١٥)

ص ٥٨٣)

إببات ، شهادة الشهود

شروط الشهادة

الاختيار

٣٠٣٧ - الأصل أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتعويل انقضاء عليها مرجعه إلى محكمة الموضوع ننزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه ، إلا أنه يشترط في أقوال الشاهد التي يعول عليها أن تكون صادرة عنه اختياراً وهي لا تعتبر كذلك إذا صدرت اثر إكراه أو تهديد كائن ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك الإكراه .

(١٢/٥/١٩٧٥ أحكام النقض س ٢٦ ق ٩٨ ص ٤٢٣ .
١٩٧٢/٦/١١ س ٢٣ ق ٢٠٩ ص ٩٠٦ ، ١٨/١١/١٩٦٨ س ١٩ ق ١٩٦
ص ٩٧٤)

٣٠٣٨ - من المقرر أن الدفع ببطان أقوال الشاهد لصدورها تحت تأثير الإكراه هو دفع جوهرى يتمين على محكمة الموضوع أن تعرض له بالمناقشة والتفنيد لتبين مدى صحته .

(١٢/٥/١٩٧٥ أحكام النقض س ٢٦ ق ٩٨ ص ٤٢٣)

٣٠٣٩ - أن مجرد خوف الشاهد وخشيته من رجال الشرطة لوجودهم أثناء سؤاله بالتحقيق لا يصح انخذه ذريعة لازالة الأثر القانونى المترتب على تلك الأقوال متى اطمانت المحكمة إلى صدقها ومطابقتها للواقع .
(٢١/١٢/١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ٣٠٠ ص ١٢٣٩)

٣٠٤٠ - إذا كانت وقائع التعذيب قد حصلت فعلاً تعين أطراح الأقاويل التي جاءت على ألسنة الشهود والمستجوبين الذين خضعوا لهذا التعذيب بأى وجه ، ولا يصح التعويل على هذه الأقاويل ولو كانت صادقة مطابقة للواقع ، متى كانت وليسدة تعذيب أو إكراه أيا كان قدره من الضوولة ، أما إذا كانت وقائع التعذيب لم تحصل صح الأخذ بهذه الأقوال .

(١٣/١٠/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٠٨ ص ١٠٥٦)

التمييز

٣٠٤١ - ان المادة ٨٢ من قانون الاثبات انتى احوالت اليها المادة ٢٨٧ اجراءات جنائية قد جرى نصها على أنه لا يجوز رد الشاهد ولو كان قريبا او صهرا لأحد الخصوم الا ان يكون غير قادر على التمييز بسبب هرم أو حداثة أو مرض أو لاي سبب آخر ، مما مفاده أنه يجب للأخذ بشهادة الشاهد أن يكون مميزا ، فان كان غير مميز فلا تقبل شهادته ولو على سبيل الاستدلال ، اذ لا ينفي عن الأقوال التي يدلى بها الشاهد بغير حلف يمين أنها شهادة .

(١٧/١١/١٩٧٥ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٥٤ ص ٧٠١)

٣٠٤٢ - متى كان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بأن الشاهد لا يستطيع التمييز فليس له أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(٢٦/١٠/١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٤٣ ص ١٠١٤)

٣٠٤٣ - يجب للأخذ بأقوال الشاهد ان يكون مميزا ولا يصح عند الطعن في شأه أنه غير مميز الاعتماد بصحة أصلية على أقواله دون تحقيق هذا الطعن واتضح عدم صحته .

(١٢/٣/١٩٤٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٠٧)

(ص ٩٤)

٣٠٤٤ - لا يوجد في القانون ما يحرم على المحكمة الاستشهاد بأقوال شخص لمجرد أنه أصم أبكم ، وأن طريقته في التعبير ليست هي طريقة النطق باللسان التي هي الطريقة الطبيعية العادية . بل للمحكمة أن تأخذ شهادته على طريقته هو في التعبير وهي طريقة الإشارات التي اعتمد البكم التعبير بها .

(١٤/١١/١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٦)

(ص ١٥)

٣٠٤٥ - ان ادراك المحكمة لمعاني اشارات الأبكم أمر موضوعي راجع لفهمها هي ولا تعقيب عليها في ذلك .

(١٤/١١/١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٦)

(ص ١٥)

بهم أقوال الشاهد على حقيقتها

٣٠٤٦ - لا يجوز للمحكمة ان تتدخل في روايه الشاهد ذاتها وتأخذها على وجه خاص يخالف صريح عبارتها . او ان تقيم قضائها على فروض تنافض صريح روايته ، بل بل ما لها ان تأخذ بها اذا هي اطمانت اليها او طرحها ان لم تنق بها .

(١٩٧٩/٦/٢١ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٥٢ ص ٧١٧ . ١٩٧٢/٥/٧ س ٢٢ ق ١٤١ ص ٦٤٩ . ١٩٦٣/٤/٣٠ س ١٤ ق ٧٦ ص ٣٨٥)

٣٠٤٧ - اذا كانت المحكمة على ما هو ظاهر من حكمها قد فهمت شهادة الشاهد على غير ما يؤدي اليه محصلها الذي أثبتته في الحكم واستخلصت منها ما لا تؤدي اليه واعتبرته دليلا على الادانة ، فهذا فساد في الاستدلال يستوجب نقض الحكم .

(١٩٥٣/٤/١٤ أحكام النقض س ٤ ق ٢٦٠ ص ٧٢٠)

تقدير المحكمة للشهادة مسألة موضوعية

٣٠٤٨ - انه وان كن لمحكمة الموضوع ان تزن أقوال الشاهد وتقدرها التقدير الذي تطمئن اليه دون أن تكون ملزمة ببيان سبب اطراحها . لها ، الا أنه متى أفصحت المحكمة عن الأسباب التي من أجلها لم تعول على أقوال الشاهد فان لمحكمة النقض ان تراقب ما اذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي الى النتيجة التي خلصت اليها .

(١٩٧٨/٤/٢٤ أحكام النقض س ٢٩ ق ٨١ ص ٤٢٢)

٣٠٤٩ - لئن كان أساس الأحكام الجنائية انما هو حرية قاضي الموضوع في تقدير الأدلة القائمة في الدعوى ، فنه أن يقدر الدليل التقدير الذي يطمئن اليه دون أن يكون ملزما ببيان سبب اطراحه ، الا أنه متى أفصح القاضي عن الأسباب التي من أجلها لم يعول على الدليل فانه يلزم أن يكون ما أورده واستدل به مؤديا لما رتب عليه من نتائج من غير تصسف في الاستنتاج ولا يتنافر مع حكم العقل والمنطق ، وأن لمحكمة النقض أن تراقب ما اذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي الى النتيجة التي خلص اليها .

(١٩٧٩/٥/٦ أحكام النقض س ٣٠ ق ١١٣ ص ٥٣٠)

٣٠٥٠ - لا يترتب على مخالفة نص المادة ٢٧٨ اجراءات جنائية بطلانا وكل ما فى الأمر أن للمحكمة تقدير شهادة الشاهد المؤداه فى هذه الظروف ، على أنه ما دام الشاهد قد سمع بحضور المهتم ولم يعترض على سماعه فإن حقه فى هذا الاعتراض يسقط بعدم تمسكه به فى الوقت المناسب .

(١٦٦/٦/١٩٧٤ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٢٨ ص ٦٠٠)

٣٠٥١ - من سلطة محكمة الموضوع وزن أقوال الشهود وتقديرها ، وفى اطمئنانها الى أقوال الشاهد ما يفيد أنها طرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علل اطمئنانها الى أقواله .

(١٨/١/١٩٧٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ٥ ص ٣٢ ، ١٩/٤/١٩٧٣ س ٢٤ ق ١١٥ ص ٥٥٩ ، ٧/١/١٩٧٢ س ٢٣ ق ٢١ ص ٧٦ ، ١١/١١/١٩٦٨ س ١٩ ق ١٩١ ص ٩٥٤)

٣٠٥٢ - لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال اشهود فتأخذ منها بما تطمئن اليه فى حق أحد المتهمين وتطرح ما لا تطمئن اليه منها فى حق متهم آخر دون أن يكون هذا تناقضا يوجب حكمها ما دام يسمح فى الغنى أن يكون الشاهد صادقا فى زاحية من أقواله وغير صادق فى شطر منها ما دام الدليل موكولا الى اقتناعها وحدها .

(٨/٤/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٠٢ ص ٤٩٣)

٣٠٥٣ - لمحكمة الموضوع أن تستمد اقتناعها بشبوت الجريمة من أى دليل تطمئن اليه طالما أن هذا الدليل له مأخذه الصحيح من الأوراق وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعميل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن اليه ، وهى ان أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت كل الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

(٢٨/٢/١٩٨٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ٤٤ ص ٢١٣)

٣٠٥٤ - وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها الشهادة متروك لتقدير محكمة الموضوع ، ومتى أخذت بأقوال شاهد فإن

ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، كما أن لها أن تعرض عن حالة شهود النفي ما دامت لا تتق بما شهدوا به .

(١٩٨٢/٢/٤ أحكام النقض س ٣٣ ق ٣٠ ص ١٤٩)

٣٠٥٥ - وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتمويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه ، وهي متى اخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، إذ أن تقدير الدليل من سلطتها وحدها .

(١٩٨٢/١/١٧ أحكام النقض س ٣٣ ق ٥ ص ٢٩ ، ١٩٧٣/٣/٢٥ س ٢٤ ق ٨٠ ص ٣٧٣ ، ١٩٧٣/٢/١١ ق ٣٤ ص ١٥٨)

٣٠٥٦ - لمحكمة الموضوع وزن أقوال الشهود وتقديرها التقدير الذي تطمئن اليه بغير معقب .

(١٩٧٢/١/١٧ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢١ ص ٧٦ ، ١٩٦٨/١٠/٢٨ س ١٩ ق ١٧٤ ص ٨٧٨)

٣٠٥٧ - تأخر الشاهد في أداء شهادته لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقواله ما دامت قد اطمأنت إليها ، ذلك أن تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع .

(١٩٦٩/١٢/٢٢ أحكام النقض س ٢٠ ق ٣٠١ ص ١٤٥١)

٣٠٥٨ - لمحكمة الموضوع أن تأخذ بشهادة شاهد دون قول شاهد آخر ، ولو تماثلت ظروف روايتهما ، بغير أن تكون مطلوبة ببيان أسباب ذلك ، إذ الأمر مرجعه الى اطمئنانها الى الدليل الذي تأخذ به وبمعتقنها في قول شاهد آخر .

(١٩٥٣/١٠/١٢ أحكام النقض س ٥ ق ٢ ص ٤)

٣٠٥٩ - الأصل أنه لا يشترط أن تتطابق أقوال الشهود على الحقيقة التي وصلت اليها المحكمة بجميع تفاصيلها على وجه دقيق ، بل يكفي أن يكون من شأنها أن تؤدي الى تلك الحقيقة باستنتاج سائق تجريه المحكمة

يتلزم به ما قانه كل منهم بالقدر الذي رواه الآخر .
(١٩٦٢/١٠/٢٨ أحكام النقض س ١٤ ق ١٢٧ ص ٧٠٠)

٣٠٦٠ - ان صحة استدلال المحكمة باقوان اشهادية لا يؤسر فيها ما نقله الحكم من ملاحظة اثبتتها المحقق في محضره من انها كانت بذلر اقوالا خارجية عن الموضوع وما ترائى له نى ذلك من ان بها ضعفا في قواها العقلية ، ما دامت المحكمة قد اطمانت الى صحة اقوالها وذكرت من البيانات والقرائن ما يؤيد هذه الاقوال .

(١٩٥٥/٣/٢٨ أحكام النقض س ٦ ق ٢٢٥ ص ٧٢٣)

٣٠٦١ - ان عدم توقيع اشهاد على محضر جمع الاستدلالات ليس من شأنه اهدار قيمته كعنصر من عناصر الاثبات وانما يخضع كن ما يعتريه من نقص أو عيب لتقدير محكمة الموضوع .
(١٩٥٤/٧/٣ أحكام النقض س ٥ ق ٢٨٠ ص ٨٧٥)

٣٠٦٢ - ان وزن اقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم مما يخضع لفاضى الموضوع بغير معقب عليه .
(١٩٥٢/٤/٢٩ أحكام النقض س ٣ ق ٣٢٩ ص ٨٨٣)

٣٠٦٣ - ان القانون لم يضع لنشهادة نصا ينفيد به الفاضى في المواد الجنائية بل المولى عليه في تقدير اشهادة هو اطمئنان المحكمة اليها .
(١٩٥٣/٦/٢٣ أحكام النقض س ٤ ق ٣٥٩ ص ١٠١٠)

٣٠٦٤ - اذا كانت المحكمة قد اطرحت ما شهد به شهود التهم في التحقيق وامامها بالجنسة يدعوى ان هؤلاء الشهود من اقارب المتهم ولهم معه معاملات ، وكان ما قالت به المحكمة من ذلك غير صادق بالنسبة لواحد من هؤلاء الشهود ، فذلك ليس من شأنه - في صورة هذه الدعوى - ان يؤثر فيما انتهت اليه من عدم الأخذ بشهادتهم في مجموعها اذ مرجع الامر في ذلك الى اطمئنانها وعدم اطمئنانها الى صحة الوقائع التي شهدوا عليها بقطع النظر عن الباعث الذي دعاهم الى الشهادة .
(١٩٥١/١٠/٢٩ أحكام النقض س ٣ ق ٤٢ ص ١٠٥)

٣٠٦٥ - العبرة في اقتناع المحكمة ليست بعدد الشهود الذين

سمعتهم وإنما العبرة هي بإطمئنانها إلى ما يدلى به الشهود ، قل عددهم أو أكثر ورأيها في ذلك نهائي ولا رقابة عليه .
(١١٣ / ١٦ / ١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٧٧ ص ١١٣)

٣٠٦٦ - الاستنتاج من شهادة الشاهد بحسب ما سمعه هذه الشهادة ، وظروف الدعوى مساهم داخله في سلطه محكمة الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك .
(١٨ / ١٥ / ١٩٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٠ ص ١٨)

٣٠٦٧ - ان قانون المرافعات أجاز لمأموري الضبطية القضائية ان يتمتعوا وقت الشهادة عن أن يعرفوا عن المصدر الذي علموا منه توضيحات عن جريمة من الجرائم . فإذا امتنع ضابط البوليس عن الإفضاء باسم المرشد الذي كلفه شراء المخدر تمهيدا لتفتيش محله فلا جناح على المحكمة اذا هي صدقت الضابط وعولت على شهادته بما قام به المرشد في اكتشاف الجريمة .
(١٦ / ١٢ / ١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٦٦ ص ٣٠٤)

٣٠٦٨ - ان سكوت الضابط عن الادلاء باسماء أفراد القوة المصاحبة له لا ينال من سلامة أقواله وكفايتها كدليل في الدعوى .
(٢٢ / ١ / ١٩٧٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ٢٦ ص ١٤٣)

٣٠٦٩ - انه وإن جاز قانونا الأخذ بأقوال متهم على آخر فانه لا يجوز مطلقا الأخذ بأقوال محامي متهم على متهم آخر ما دامت هذه الأقوال لم تصدر عن المتهم نفسه لا في التحقيق ولا أمام المحكمة وما دام هذا المحامي لم يؤد أقواله هذه بصفته شاهدا .
(٩ / ١٢ / ١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤١٠ ص ٥١٣)

٣٠٧٠ - اذا قدمت لمحكمة الجنايات دعوى مشتتة على جنحة وجناية فصلت الجنحة واقتصرت على نظر الجناية ثم استدعت بعض من كانوا

متهمين بالجنحة وسمعت شهادتهم فإن سماعها لشهادتهم لا يفسد اجراءات المحاكمة ولا يطلل احكام ، لان المحكمة اذ فصلت الجنحة عن الجناية صارت الجناية وحدها هي المنظورة أمامها وكن لها تحقيقها بكل طرق الاستدلال . ومن هذه الطرق الاستشهاد بمن ذنوا مهمين بالجحة . وهي وحدها بسطة قضى الموضوع صاحبه الحق في تقدير هذه الشهادة بما يستحق فتعتمدها او لا تعتمدها بحسب ما يصل اليه اجتهداها في تقصى أدلة الثبوت وتكوين عقيدتها .

(١٩٢٩/١/٣ مجموعة انقواعد القانونية ج ١ ق ٧٧ ص ١٠٦)

٣٠٧١ - الشارع لم يقيد القاضي الجنائي في المحاكمات الجنائية بنصاب معين في الشهادة وانما ترك حرية عقيدته من اى دليل يطعن اليه طالما أن له ماخذة الصحيح من الأوراق .

(١٩٨٢/٣/٢٨ أحكام النقض س ٣٣ ق ٨٤ ص ٤١٤)

٣٠٧٣ - لا يحتم القانون أن يكون اشهود اكثر من واحد لاثبات الوقائع الجنائية ، بل يكفي فيها شهادة واحد .

(١٨٩٦/٦/٦ الحقوق س ١٢ ق ١٣ ص ٤٩)

بعض عسود عملية لتقدير الموضوعي

٣٠٧٣ - الأصل أنه لا يصح تكذيب الشاهد في احدى روايته اعتمادا على رواية أخرى له دون قيام دليل يؤيد ذلك لأن ما يقوله الشخص الواحد كذبا في حالة ، وما يقره صدقا في حالة أخرى انما يرجع الى ما تفعل به نفسه من العوامل التي تلابسه في كل حالة مما يتحتم معه أن لا يؤخذ برواية له دون أخرى صدرت عنه الا بناء على ظروف يترجح معها صدقه في تلك الرواية دون الأخرى .

(١٩٦٥/١/٤ أحكام النقض س ١٦ ق ٥ ص ١٦)

(١٩٥٩/١٢/٧ س ١٠ ق ٢٠٢ ص ٩٨٣)

٣٠٧٤ - ان قرابة شهادت الشاهد للبعيد عليه لا تمنع من الأخذ بها متى اقتضت المحكمة بصدقها .

(١٩٧٧/١/٣ أحكام النقض س ٢٨ ق ٥ ص ٣٠)

١٩٧٣/٣/٢٥ س ٢٤ ق ٨٤ ص ٤٠٢ ، ١٩٨٢/٣/٢٨ س ٣٣ ق ٨٤ ص ٤١٤ ، ١٩٨٦/٣/١٣ الطعن رقم ٥٥٧٦ لسنة ٥٥ ق)

٣٠٧٥ - ان صلة القرابة او المصاهرة بين شاهدا والمجنى عليه لا تمنع المحكمة من الاخذ بشهادة الشاهد متى كانت قد اطمأنت اليه .
(١٩٥٤/١٢/٢٧ أحكام النقض س ٥ ق ١١٩ ص ٣٦٦)

٣٠٧٦ - ان اخذ المحكمة بأقوال شاهد ولو كان قريباً للمجنى عليه ، أو كان هو المجنى عليه نفسه ، ذلك موكل الى اطمئنانها وحدها واستقرار عقيدتها .

(١٩٥٠/١١/٢٨ أحكام النقض س ٢ ق ١٠٧ ص ٢٨٨ ،
١٩٥١/٦/٤ ق ٤٣٤ ص ١١٩٠)

٣٠٧٧ - للمحكمة أن تأخذ بشهادة الشاهد ولو كانت بينه وبين المتهم خصومة قائمة ، كما أن قرابة الشاهد للمجنى عليه لا تمنع من الاخذ بأقواله متى اقتنعت المحكمة بصدقه .

(١٩٨٣/٤/٢٨ أحكام النقض س ٣٤ ق ١١٧ ص ٥٩٠)

٣٠٧٨ - ان استماعة الشاهد بورقة مكتوبة أثناء أدائه الشهادة أمر يقدره القاضي حسب طبيعة الدعوى ، واذ أقرت المحكمة للاسباب السائفة التي أوردتها تصرف المحقق بسماعه للشاهد الاستماعة بحضور ضبط الواقعة أثناء الادلاء بشهادته فان كل ما يثيره الطاعن من بطلان تحقیقات النيابة لا يكون مقبولا .

(١٩٧٤/١٢/٢٢ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٩٠ ص ٨٧٦ ،
١٩٥٤/٧/٥ س ٥ ق ٢٨٣ ص ٨٨٨)

٣٠٧٩ - اشتراط القانون تحقيق الجناية قبل المحاكمة في مواد الجنایات لا يسلب المحكمة حقها في الاخذ بشهادة صيدل عن وزن المخدر المضبوط ولو لم يحلف يمينا قبل مباشرته مأموريته .

(١٩٨٦/٢/١٢ الطعن رقم ٥٩٦٨ لسنة ٥٥)

٣٠٨٠ - ان تحديد الأشخاص للمسافات أمر تقديري وليس من شأن الاختلاف في ذلك اهدار شهادة الشهود ، انما الأمر في ذلك مرجعه الى تقدير قاضي الموضوع واطمئنانه الى الشهادة في مجموعها كمنصر من

عناصر أدلة الثبوت المطروحة .

(١٩٦٤/٦/٣٠ أحكام النقض س ١٥ ق ١٠٧ ص ٥٤٢ ،
١٩٦٤/١١/٢٣ ق ١٤٢ ص ٧٢١)

٣٠٨١ - مجرد الاختلاف في تقدير مسافة انطلاق النار على المجنهر
عليه بين أقوال الشهود في التحقيق وبين الخبر الفني ليس من شأنه أن
يهدر شهادة هؤلاء الشهود وإنما الأمر في ذلك كله مرجعه لتقدير محكمة
الموضوع .

(١٩٥٤/٤/١٢ أحكام النقض س ٥ ق ١٦٨ ص ٤٩٨ ،
١٩٥٤/٤/٢٠ ق ١٨٥ ص ٥٤٦)

٣٠٨٢ - لا يشترط في شهادة الشاهد أن تكون واردة على الحقيقة.
المطلوب إثباتها بأكملها بجميع تفاصيلها على وجه تطبيق ، بل يكفي أن
يكون من شأنها أن تؤدي إلى تلك الحقيقة باستنتاج سائغ تجر به المحكمة
يتلاءم به ما قاله الشاهد بالقدر الذي رواه مع عناصر الإثبات الأخرى
المطروحة أمامها .

(١٩٥٥/١١/١٩ أحكام النقض س ٦ ق ٣٩٥ ص ١٣٤٥ ،
١٩٥٣/١١/٢٥ س ٥ ق ٤٠ ص ١١٧)

٣٠٨٣ - لمحكمة الموضوع أن تطرح شهادة شاهد النفي إذا كانت
لا تلمن إلى صحتها .

(١٩٥٤/٥/١٢ أحكام النقض س ٥ ق ٢٠٩ ص ٦١٩ ،
١٩٥٤/٥/١٨ ق ٢٢٢ ص ٦٦٣)

٣٠٨٤ - يصح في منطق العقل أن يعرف الشخص من هيئته
وقوامه ولو كانت رؤيته من الخلف اثر فرازه خصوصا إذا سبقت له معرفة
بمن رآه وكان حصول الرؤية في رابعة النهار .

(١٩٧٠/٢/٢٣ أحكام النقض س ٢١ ق ٧٤ ص ٣٠٢)

٣٠٨٥ - لم يرسم القانون للتعرف صورة خاصة يبطل إذا لم يتم
عليها ، ومن حق محكمة الموضوع أن تأخذ بتعرف الشاهد على المتهم
ولو لم يعر عرضه في جمع من أشباهه ، ما دامت قد اطمانت إليه ، إذ العبرة

باطمئنان المحكمة الى صدق الشاهد نفسه .

(١٩٨٤/٤/٨ أحكام النقض س ٣٥ ق ٥٤ ص ٢٥٩)

٣٠٨٦ - اذا كانت المحكمة قد اطمأنت فيما اطمأنت اليه الى :
الشهادة قد رأت المتهمين وعرفتهم من ظهورهم أثناء فرارهم بعد ارتكاب
الحادث ، وكان يصبح في منطق العقل أن يعرف الشخص من حيثته وقوامه
خصوصا اذا سبقت له معرفة بمن رآه ، فان المجادلة في هذا الخصوص
لا تكون مقبولة أمام محكمة النقض .

(١٩٦٢/١/١٦ أحكام النقض س ١٣ ق ١٥ ص ٥٩)

٣٠٨٧ - لا تتريب على المحكمة ان هي أخذت بأقوال المجنى عليه
وهو يحتضر ما دامت قد اطمأنت اليها وقدرت الظروف التي صدرت فيها .

(١٩٥٦/١١/٢٨ أحكام النقض س ٧ ق ٣٣٦ ص ١٢١٢)

٣٠٨٨ - لمحكمة الموضوع أن تعرض عن قالة شهود النفي ما دامت
لا تتفق بما شهدوا وهي غير ملزمة بالإشارة الى أقوالهم طالما لم تستند
اليها في قضائها . وفي قضائها بالادانة استنادا لأدلة الثبوت التي أوردتها
دلالة على أنها لا تطمئن الى أقوال هؤلاء الشهود فاطرحتها .

(١٩٨٢/١/١٧ أحكام النقض س ٣٣ ق ٥ ص ٢٩)

٣٠٨٩ - لمحكمة الموضوع أن تعمل على شهادة شهود الاتبات
وتعرض عن أقوال شهود النفي ما دامت لا تنق فيما شهدوا به .

(١٩٧٣/١/٢٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٥ ص ١٠٢)

٣٠٩٠ - للمحكمة أن تأخذ بشهادة شهود النفي وتطرح شهادة
شهود الاتبات ، كما لها أن تعتمد على شهادة شاهد عن واقعة أدلى بها
أمام المحكمة الاستئنافية وان لم تذكر أمام محكمة أول درجة ولا في التحقيق
الابتدائي .

(١٩٥٤/٢/٨ أحكام النقض س ٥ ق ٩٩ ص ٣١٠)

٣٠٩١ - ليست المحكمة ملزمة بأن تشير صراحة في حكمها الى
عدم أخذها بما قرره شهود نفي المتهم بل ان تعويلها على شهادة شهود

- الاثبات معناه أنها اطرحت شهود النفي فلم ترد فيها ما يصح الركون اليه .
(١٤ / ٤ / ١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ ق ٣٠٦ ص ٨١٧)

الأخذ بأقوال الشاهد في أية مرحلة للدعوى الجنائية

٣٠٩٢ - المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد اذ تعددت وبيان وجه اخذها بما اقتضت به ، بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن اليه وتطرح ما عداها ولها في ذلك ان تأخذ بأقواله في أي مرحلة من مراحل التحقيق والمحاكمة دون أن تبين العلة في ذلك ودون أن يلتزم بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى ما دام له أصل فيها .

(٢٠ / ٢ / ١٩٨٢ أحكام النقض س ٣٣ ق ٤٨ ص ٢٢٧)

٣٠٩٣ - لمحكمة الموضوع أن تعمل على أقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل الدعوى ولو عدل عنها بعد ذلك .

(٢٥ / ٣ / ١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٨١ ص ٢٨٣ .
١٦ / ١٢ / ١٩٦٨ س ١٩ ق ٢٢٥ ص ١١٠٣)

٣٠٩٤ - ان عدول الشاهد عن أقواله السابقة لا ينفي وجودها .

(١٥ / ٥ / ١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٦٣ ص ٧٢٤)

٣٠٩٥ - ان من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بما ترناح اليه من الأدلة وأن تأخذ بقول الشاهد في أية مرحلة وأن تلتفت عما عداه دون أن تبين العلة في ذلك ودون أن تلتزم بتحديد موضع الدليل من الأوراق ما دام له أساس فيها .

(١١ / ١ / ١٩٦٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٤٠ ص ٧٩)

٣٠٩٦ - لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال الشاهد بمحض ضبط الواقعة وان خالفت أقواله بجلسته المحاكمة ، وهي في غير ذلك غير ملزمة بإبداء الأسباب ، اذ الأمر مرجعه الى اطمئنانها .

(٢٩ / ١ / ١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ١٩٧ ص ١٠٧)

٣٠٩٧ - للمحكمة أن تأخذ بأقوال الشهود في أي دور من

أدوار التحقيق متى اطمانت الى صحتها .
(١٩٥٤/٦/٧ أحكام النقض س ٥ ق ٢٤٢ ص ٧٣٢ ،
١٩٥٤/٦/١٤ ق ٢٥١ ص ٧٦٦)

٣٠٩٨ - للمحكمة أن تأخذ بشهادة شاهد في التحقيق الابتدائي
أو أمامها في الجلسة وأن تعرض عن أقواله التي أبدتها أولا في محضر ضبط
الواقعة دون بيان الأسباب اذ الأمر مرجعه الى اطمئنانها للدليل الذي
أخذت به .
(١٩٥٤/٢/١ أحكام النقض س ٥ ق ٩٥ ص ٢٩٧ ،
١٩٥٤/٤/١٩ ق ١٨١ ص ٥٣٧)

٣٠٩٩ - ليس ما يمنع المحكمة من أن تعتمد على أقوال شاهد
في التحقيق وإن لم تسمعه بنفسها في الجلسة ، فإن للمحكمة أن تكون
عقيدتها في الدعوى مما تطئن اليه من أدلة وعناصر ، ما دام أن لها أصلا
في التحقيقات التي أجريت فيها وكانت مبرورة على بساط البحث في
الجلسة .
(١٩٥٢/٤/٨ أحكام النقض س ٣ ق ٣٠٤ ص ٨١١)

٣١٠٠ - تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله لا يوجب الحكم
ولا يقدر في سلامته ما دام قد استخلص الحقيقة من أقواله استخلاصا سائفا
لا تناقض فيه .
(١٩٨٢/١/١٧ أحكام النقض س ٣٣ ق ٥ ص ٢٩)

٣١٠١ - للمحكمة أن تأخذ بشهادة شاهد أمامها مطروحة ما أبداه
في التحقيق الابتدائي دون أن تكون ملزمة بإبداء الأسباب اذ الأمر مرجعه
الى اطمئنانها .
(١٩٥٢/٢/٤ أحكام النقض س ٣ ق ٢٥٥ ص ٦٨٦ ،
١٩٥٢/٢/١٩ ق ٢٦٣ ص ٧٠٤)

٣١٠٢ - لا جناح على المحكمة اذا هي أخذت بأقوال لشاهد في
التحقيقات دون أقواله بالجلسة ، اذ الأمر مرجعه الى مجرد اطمئنانها
واقترانها ، كما لا جناح عليها اذا هي اعتمدت أقوالا للمجنى عليه
بالتحقيقات دون أن تامر بتلاوتها ما دام الطاعن لم يطلب هذه التلاوة .

وما دامت هذه الأقوال كانت مطروحة على بساط البحث عند نظر الدعوى وتناولتها النيابة كما تناولها الدفاع بالمناقشة .

(١٩٥١/١٠/٨ أحكام النقض س ٣ ق ٢ ص ٣)

٣١٠٣ - لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها من جميع عناصر الدعوى ومن بينها أقوال المجنى عليه والشهود في التحقيقات ولو جاءت مخالفة لما قرره بالجلسة وأن تعول في الادانة على هذه الأقوال وتتخذها دليلا على المتهم متى اطأنت الى صدقها .

(١٩٥١/١/١٦ أحكام النقض س ٢ ق ١٩٧ ص ٥٢٥)

٣١٠٤ - ما دام ما استند اليه الحكم من أقوال المجنى عليه ثابتا في محضر الجلسة فلا غبار على المحكمة في ذلك ولو كانت هذه الأقوال مخالفة لما قرره المجنى عليه في موطن آخر من التحقيقات الأولية .

(١٩٥٠/١٢/١١ أحكام النقض س ٢ ق ١٢٩ ص ٣٥٠)

٣١٠٥ - لمحكمة الموضوع أن تعول على أقوال الشاهد أمامها بالجلسة وإن كان قد قرر ما يخالفها في التحقيقات . كما لها أن تأخذ بأقوال بعض الشهود دون البعض وترتب على ذلك النتيجة التي تؤدي إليها حسبما تطلبن إليه من تقديرها لهذه الأقوال .

(١٩٥٠/١١/٢٨ أحكام النقض س ٢ ق ١١٥ ص ٣١١)

(١٩٥١/٣/٢٧ ق ٣٢٥ ص ٨٧٦)

٣١٠٦ - من حق المحكمة أن تأخذ بأقوال شاهد بالمحضر وإن لم يحضر بالجلسة ما دام المتهم لم يطالب حضوره .

(١٩٥٠/١١/٢٠ أحكام النقض س ٢ ق ٧٦ ص ١٩٥)

٣١٠٧ - إذا حضر شاهد واحد أمام المحكمة وتخلف الباقيون ورشده هذا الشاهد بأن الضاربين للمجنى عليه كثيرون فأثبتت المحكمة في حكمها أنها تأخذ بما قرره هذا الشاهد في التحقيقات من أن المتهم هو الذي طعن المجنى عليه يسكين فهذا من حقها .

(١٩٥٠/١٠/٩ أحكام النقض س ٢ ق ٩ ص ٢٣)

تجزئة الشهادة

٣١٠٨ - لمحكمة الموضوع تجزئة الدليل المقدم لها وأن تأخذ بما تضمنت إليه من أقوال الشهود وتطرح ما لا تثق فيه من تلك الأقوال .
 إذ مرجع الأمر في هذا الشأن إلى اقتناعها وحدها *
 (١٩٧٨/٢/٦ أحكام النقض س ٢٩ ق ٢٥ ص ١٣٦ .
 ١٩٨٢/١١/١ س ٣٣ ق ١٧٠ ص ٨٣٠)

٣١٠٩ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير الأدلة ولها أن تجزئ أقوال الشاهد الواحد وإن توائم بين ما أخذته عنه بالقدر الذي رواه وبين ما أخذته من قول شهود آخرين ، وأن تجمع بين هذه الأقوال وتورد مؤداها جملة وتنسب اليهم مما دام ما أخذت به من شهادتهم ينصب على واقعة واحدة لا يوجد فيها خلاف فيما نقله عنهم *
 (١٩٧٨/٢/٦ أحكام النقض س ٢٩ ق ٢٥ ص ١٣٦ .
 ١٩٦٩/١٢/٨ س ٢٠ ق ٢٨٨ ص ١٤٠١)

٣١١٠ - من المقرر أنه إذا كان من حق محكمة الموضوع أن تجزئ قول الشاهد فتأخذ ببعض منه دون بعض فإن حد ذلك ومناطه أن لا تسخه أو تغير لفحواه بما يحيله عن المعنى المفهوم من صريح عبارته ، وأنه يجب أن يكون واضحا من الحكم الذي وقعت فيه تلك التجزئة أن المحكمة قد أحاطت بالشهادة ومارست سلطتها في تجزئتها بغير بتر لفحواها ، إذ أن وقوف المحكمة عند هذا الحد ينصرف إلى أنها لم تفتن إلى ما يميم شهادة الشاهد مما يصم استدلالها بالفساد *
 (١٩٧٤/١١/٢٥ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٦٥ ص ٧٦٥ .
 ١٩٦٤/٦/٢٢ س ١٥ ق ٩٩ ص ٤٩٩)

٣١١١ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تجزئ شهادة الشاهد فتأخذ منها بما تضمنت إليه وتطرح ما عداه لتعلق ذلك بسلطتها في تقدير أدلة الدعوى *
 (١٩٧٣/٣/٢٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ٨٧ ص ٤١٦ .
 ١٩٦٨/١١/٢٥ س ١٩ ق ٢٠٦ ص ١٠١٣)

٣١١٢ - من حق محكمة الموضوع تجزئة أقوال الشاهد إلا أن.

ذلك حده أن لا تمسخ تلك الأقوال بما يحيلها عن معناها ويحرفها عن
مواضعها .

(١٩٧٢/٣/٢٦ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٠٤ ص ٤٦٩)

٣١١٣ - أنه وإن كان من حق محكمة الموضوع تجزئة أقوال
الشهود إلا أن ذلك حده أن يكون فيما يمكن فيه التجزئة بأسباب خاصة
بمتهم أو متهمين بذواتهم لا باعتبارات عامة تنصرف إلى كل المتهمين ونصرف
في حقهم جميعاً .

(١٩٦٩/٤/٢٨ أحكام النقض س ٢٠ ق ١١٨ ص ٥٧٢)

٣١١٤ - أنه وإن كان الأصل أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ من
أقوال الشاهد مما تطمئن إليه وأن تطرح ما عداه دون أن تلتزم ببيان علة
ما ارتأته ، إلا أنها متى تعرضت إلى بيان المبررات التي دعتها إلى تجزئة
الشهادة فيجب ألا يقع تناقض بينها وبين الأسباب الأخرى التي أوردتها
في حكمها بما من شأنه أن يجعلها متخاذلة متعارضة لا تصلح لأن تبني عليها
النتائج القانونية التي رتبها الحكم عليها .

(١٩٦٩/٤/٢٨ أحكام النقض س ٢٠ ق ١١٨ ص ٥٧٢)

٣١١٥ - لمحكمة الموضوع أن تجزئ أقوال الشهود فتأخذ
بما تطمئن إليه وتطرح ما لا تراتح إليه .

(١٩٥٤/٦/١٦ أحكام النقض س ٥ ق ٢٥٤ ص ٧٧٥)

٣١١٦ - لمحكمة الموضوع أن تأخذ بما تطمئن إليه من أقوال
الشاهد في حق أحد المتهمين وتطرحها فيما لا تطمئن إليه منها في حق
متهم آخر ، دون أن يمد هذا منها تناقضا يعيب حكمها ، ما دام تقدير
الدليل موكولا إليها وحدها وما دام يصح في العقل أن يكون الشاهد
صادقا في ناحية من أقواله وكاذبا في ناحية أخرى .

(١٩٥٣/١٢/١٤ أحكام النقض س ٥ ق ٥٢ ص ١٥٤)

(١٩٥٤/٤/١٢ ق ١٦٩ ص ٥٠١)

٣١١٧ - محكمة الموضوع حرة في تكوين عقيدتها من أي عنصر
من عناصر الدعوى ، ولها في سبيل ذلك أن تأخذ بما تطمئن إليه من أقوال
شاهد وتهمل ما عداه ، وهي ليست ملزمة أن تتعقب الدفاع في كل شبهة

بثريها واستنتاج يستنتج فترد عليه .
(١٩٥١/١٠/١٥ أحكام النقض س ٣ ق ٢٨ ص ٦٦ ،
١٩٥٢/٤/٢٩ ق ٣٢٦ ص ٨٧٤)

٣١١٨ - لمحكمة الموضوع أن تستند في قضائها الى أقوال شاهد
على أساس انها صحيحة وصادقة في رأيها بالنسبة الى واقعة معينة أو متهم
معين وغير صحيحة بالنسبة الى واقعة أخرى أو متهم آخر ما دام تقدير قوة
الدليل في الاثبات من سلطتها وحدها ، وما دام يصح في العقل أن يكون
الدليل المستند من أقوال الناس صادقاً من جهة وغير صادق في جهة
أو جهات أخرى من الجهات التي تناولها .
(١٩٥١/٢/٥ أحكام النقض س ٢ ق ٢١٦ ص ٥٧١ ،
١٩٥١/٤/٩ ق ٣٤٢ ص ٩٢٦)

٣١١٩ - للمحكمة بمقتضى القانون أن تعمل على بعض أقوال
الشاهد متى رأت أنها صحيحة وصادقة وتعرض عن باقى أقواله ان رأت
انها غير صحيحة ، وهي اذ تفعل ذلك لا يصح أن يقال عنها انها وقعت
فى تناقض ما دام تقدير قوة الدليل في الاثبات من سلطتها وحدها .
(١٩٥١/١/١٥ أحكام النقض س ٢ ق ١٩١ ص ٥٥٥)

٣١٢٠ - للمحكمة أن تعمل على ما تطئن اليه من قول للشاهد
وتطرح ما لا تطئن اليه من قول آخر له سواء فى ذلك ما يدل به امامها
بالجلسة أو ما يقرره فى التحقيقات الأولية المطروحة امامها .
(١٩٥٠/١٠/٩ أحكام النقض س ٢ ق ٢ ص ٣)

٣١٢١ - تعويل المحكمة على ما تأخذ به من شهادة شاهد
واطراحها ما لم تأخذ به معناه أنها لم تر فيما أطرحته ما يصح الركون اليه .
(١٩٥٠/١١/٣٠ أحكام النقض س ٢ ق ٧٣ ص ١٨٦)

٣١٢٢ - انه وان كان للمحكمة أن تأخذ ببعض أقوال الشاهد
وتعتمد عليها وتطرح البعض الآخر ولا تعتبره ولو كان منصبا على وقائع
الدعوى ومتعلقاتها ، الا أنه يجب أن يدل الحكم الذى وقعت فيه تجزئة
شهادة الشاهد الواحد - ولو دلالة ضمنية - على أن المحكمة قصصت هذه
التجزئة لأن سكوت المحكمة عن ذلك ينصرف الى أنها لم تظن لما يعيب

شهادة الشاهد ، فأخذت بها على علانها ، وهذا يوقع التناقض في منطق الحكم ويصيبه .
(١٩٣٨/٣/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٨٦ ص ١٧٦)

تقدير الشهادة على سبيل الاستدلال

٣١٣٣ - من حق المحكمة أن تعتمد في قضائها بالإدانة على احوال شاهد سمع على سبيل الاستدلال بغير حلف يمين اذ مرجع الأمر كله الى ما تطمئن اليه من عناصر الاستدلال .
(١٩٧٦/٢/١٥ أحكام النقض ص ٢٧ ق ٤٣ ص ٢١٥)

٣١٣٤ - لما كان القانون قد أجاز سماع الشهود الذين لم يبلغ سنهم أربع عشرة سنة بدون حلف يمين على سبيل الاستدلال ، ولم يحرم الشارع على القاضي الأخذ بتلك الأقوال التي يدلي بها على سبيل الاستدلال اذا أنس فيها الصدق فهي عنصر من عناصر الاثبات يقدره القاضي حسب اقتناعه ، فانه لا يقبل من الطاعن النعي على الحكم أخذه بأقوال المجني عليه بحجة عدم استطاعته التمييز لصغر سنه ما دامت المحكمة قد اطمانت الى صحة ما أدلى به وركنت الى أقواله على اعتبار أنه يدرك ما يقول ويصيه .
(١٩٧٣/٤/١ أحكام النقض ص ٢٤ ق ٩١ ص ٤٤٥)

٣١٣٥ - لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن اليه من أدلة وعناصر في الدعوى ، ولها أن تأخذ بأقوال لشاهد ولو سمعت على سبيل الاستدلال متى اقتنعت بصحتها واطمانت الى قدرته على التمييز .
(١٩٧٠/١٠/٢٦ أحكام النقض ص ٢١ ق ٢٤٣ ص ١٠٤٤)

٣١٣٦ - من حق محكمة الموضوع أن تعتمد في قضائها بالإدانة الى أقوال شاهد سمع على سبيل الاستدلال بغير حلف يمين اذ مرجع الأمر كله الى ما تطمئن اليه من عناصر الاستدلال .
(١٩٦٨/١٠/٢١ أحكام النقض ص ١٩ ق ١٦٦ ص ٨٤١)

٣١٣٧ - للمحكمة أن تأخذ بشهادة الشاهد ولو كانت بينه وبين المتهم خصومة قائمة ، كما أن لها أن تأخذ بشهادة شاهد سئل على سبيل الاستدلال بغير حلف يمين متى اطمانت اليها . اذ العبرة في تقدير الشهادة

والاعتداد بها هي بما تقتنع به المحكمة وتطمئن الى صحته .
(١٩٧٩/٢/٤ أحكام النقض س ٣٠ ق ٤٠ ص ٢٠٣)

٣١٢٨ - القانون لم يحظر سماع الشهادة التي تؤخذ على سبيل الاستدلال بلا يمين بل للمحكمة متى اقتنعت بصحتها أن تأخذ بها وتعتمد عليها . فاذا كان الطاعن لا يدعي أن الطفل الذي أخذت المحكمة بشهادته لم يكن يستطيع التمييز وانما اقتصر على القول بعدم امكان الاطمئنان الى أقواله لصغر سنه وجواز التأثير عليه ، فذلك منه يكون مجادلة غير مقبولة في تقدير الأدلة .

(١٩٥١/٣/١٢ أحكام النقض س ٢ ق ٢٨٤ ص ٧٥٢)

الشهادة المنقولة عن آخر

٣١٣٦ - وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته ويعويل القضاء على أقواله مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله منزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه ، وهي متى أخذت بشهادته فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، كما لا يعيب الحكم تناقض أقوال الشاهد - على فرض حصوله - طالما أنه استخلص الإدانة من أقواله بما لا تناقض فيه ، وكان لا مانع في القانون من أن تأخذ المحكمة بالأقوال التي ينقلها شخص عن آخر متى اطمأنت اليها ورأت أنها صدرت حقيقة عن رواها وكانت تمثل الواقع في الدعوى .
(١٩٧٨/٤/٢٤ أحكام النقض س ٢٩ ق ٨٧ ص ٤٥٧ ،
١٩٧٨/٣/٦ ق ٤٣ ص ٢٣٥ ، ١٩٧٣/٦/١٠ س ٢٤ ق ١٥١ ص ٧٢٩ ،
١٩٧٢/٥/٢٩ س ٢٣ ق ١٩٥٠ ص ٨٣٩ ، ١٩٥٣/١٢/٢٢ س ٥ ق ٦٤ ص ١٨٧)

٣١٣٠ - من المقرر أن القانون لا يمنع المحكمة من الأخذ برواية منقولة متى ثبتت صحتها واقتنعت بصحتها من نقلت عنه .
(١٩٧٧/١/١٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ٢٢ ص ١٠٢)

٣١٣١ - ليس في القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت عنه حقيقة وكانت تمثل الواقع في الدعوى ، ولا يغير من ذلك أن يكون من نقلت روايته حدثا صغيرا ما دامت المحكمة قد اطمأنت الى صحة ما أدلى به وركنت الى أقواله

على اعتبار أنه يدرك ما يقول ويعيه .
(١٩٦٤/٦/٢ احكام النقض س ١٥ و ٩٢ ص ٤٦٨ ،
١٩٨٣/٣/٩ ص ٢٤ و ٦٧ ص ٢٣٥)

٣١٣٢ - ليس في القانون ما يمنع من الاخذ بروايه منقولة متى
تمينت المحكمة صحتها واقتنعت بصدورها عن نقلت عنه ، الا انه مع ذلك
يجب أن تكون مدونات الحكم كافية بذاتها لايضاح ان المحكمة حين قضت في
الدعوى بالادانة قد آلت المأما صحيحا بمبنى الأدلة القائمة فيها وانها
تبينت حقيقة الأساس الذي تقوم عليه شهادة كل شاهد .
(١٩٦٣/٣/١٢ احكام النقض س ١٤ ق ٣٨ ص ١٨٣)

٣١٣٣ - ليس في القانون ما يمنع المحكمة من الاخذ بشهادة
منقولة عن شاهد أنكر صحتها وصدورها عنه ، اذ المرجع في تقدير قيمة
الشهادة ولو كانت منقولة هو الى محكمة الموضوع وحدها .
(١٩٥٧/٤/٩ احكام النقض س ٨ ق ١٠٦ ص ٣٩١)

٣١٣٤ - لا يصح للمحكمة أن تؤسس حكمها على شهادة منقولة عن
شخص مجهول لم تسمع أقواله .

(١٩٣٦/٢/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٤٤
ص ٥٥٠)

تسبب اخذ المحكمة بالشهادة أو طرحها

٣١٣٥ - لما كان الأصل أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ من أقوال
الشاهد بما تظمن اليه وان تطرح ما عداه دون أن تنزيم ببيان علة
ما ارتأته ، الا أنها متى تعرضت الى بيان المبررات التي دعتها الى تجزئة
الشهادة ، فيجب أن لا يقع تناقض بينها ومن الأسباب الأخرى التي أوردتها
في حكمها بما من شأنه أن يجعلها متخاذلة متعارضة لا تصلح لأن تبني عليها
النتائج القانونية التي رتبها الحكم عليها .

(١٩٧٧/١٠/١٠ احكام النقض س ٢٨ ق ١٧١ ص ٨٢٥)

٣١٣٦ - ان اطمئنان المحكمة الى أقوال شهود الاثبات يفيد أنها
أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحماها على عدم الأخذ بها . اذ

ان وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتمويل القضاء عليها مهما وجه اليها من مطاعن مرجعه الى قاضي الموضوع .
(١٩٧٧/١/١٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ٢٢ ص ١٠٢)

٣١٣٧ - من المقرر أنه وان كان لمحكمة الموضوع أن ترزن أقوال الشاهد وتقديرها التقدير الذي تطمئن اليه دون أن تكون ملزمة ببيان سبب اطراحها لها ، الا أنه متى أنصحت المحكمة عن الأسباب التي من أجلها لم تقول على أقوال الشاهد فإن لمحكمة النقض أن تراقب ما اذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي الى النتيجة التي خلصت اليها .
(١٩٧٣/٣/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٧٨ ص ٣٦٥)

٣١٣٨ - ما دامت المحكمة لم تعتمد على أقوال الشهود فيكفي لاطراح هذه الأقوال أن تقول عن هؤلاء الشهود انهم أقارب وأصهار المجنى عليه وان أقوالهم سماعية لا يصح التمويل عليها .
(١٩٥١/٤/١٦ أحكام النقض س ٢ ق ٣٥٦ ص ٩٧٠)

٣١٣٩ - ليست محكمة الموضوع ملزمة بأن تذكر سبب أخذها بشهادة الشهود الذين تأخذ بشهادتهم ولا سبب اطراحها لشهادة من لا تنق به اذ الأمر في ذلك إنما يرجع الى ما تطمئن اليه .
(١٩٥١/٤/٢ أحكام النقض س ٢ ق ٣٣٠ ص ٨٩٣)

٣١٤٠ - لمحكمة الموضوع أن تعتمد في حكمها على أقوال الشاهد في محضر ضبط الواقعة ولو خالف ما شهد به أمامها في الجلسة بغير أن تكون مطالبة ببيان سبب لذلك اذ الأمر مرجعه الى اطمئنانها الى الدليل الذي تأخذ به .
(١٩٥٣/٤/٥ أحكام النقض س ٥ ق ١٥٥ ص ٤٥٧ ،
١٩٥٤/٦/٢١ ق ٢٥٦ ص ٧٩٠)

٣١٤١ - لكي يكون التناقض في شهادة الشهود مبطلاً لها يجب أن يكون قد وقع بين أجزاء تلك الشهادة تعارض وتضارب يجعلها متهاوية متساقطة بحيث لا يبقى منها باق يمكن اعتباره قواماً لنتيجة سليمة يصح الاعتماد عليها والأخذ بها . اما أن يكون للشاهد قولان أحدهما بالتحقيق والآخر أمام المحكمة فتأخذ المحكمة بأحد القولين فلا تناقض في ذلك ولا

اعتراض عليه لما لمحكمة الموضوع من الحرية في تقدير أقوال الشاهد ،
ما ورد منها بالتحقيق وما جاء على لسانه والأخذ بما تطمئن إليه .
(١٦ / ١١ / ١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٣ ص ١٥)

٣١٤٣ - متى أفصح المحكمة عن الأسباب التي من أجلها لم تعول
على أقوال الشاهد فإن لمحكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه
الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها .
(٦ / ٨ / ١٩٨٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٤٧ ص ٧٣٨)

٣١٤٣ - لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشاهد وتقديرها التقدير
الذي تطمئن إليه دون أن تكون ملزمة ببيان سبب اطراحه لها ، إلا أنها متى
أفصح المحكمة عن الأسباب التي من أجلها لم تعول على أقوال الشاهد فإن
لمحكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن تلك الأسباب أن تؤدي إلى
النتيجة التي خلصت إليها .
(٣١ / ١ / ١٩٨٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٩ ص ٩٥)

مادة ٣٠٣

يصدر الحكم في الجلسة العلنية ولو كانت الدعوى نظرت في جلسة
سرية . ويجب إثباته في محضر الجلسة ، ويوقع عليه رئيس المحكمة
والكتاب .

وللمحكمة أن تأمر باتخاذ الوسائل اللازمة لمنع المتهم من مفاداة قاعة
الجلسة قبل النطق بالحكم أو لضمان حضوره في الجلسة التي يؤجل لها
الحكم ، ولو كان ذلك باصدار أمر بحبسه إذا كانت الواقعة مما يجوز فيها
الحبس الاحتياطي .

- لا مقابل لها في القانون السابق .
- تقرير لجنة الإجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ . عدلت الفقرة الأولى وهي فيها على
أن الحكم يجب إصداره في جلسة علنية ولو كانت الدعوى نظرت في جلسة سرية ويجب إثبات
الحكم في محضر الجلسة . وحذفت باقي عبارة الفقرة التي توجب صدور الحكم في الجلسة التي
سمعت فيها المرافعة أو الجلسة التي تليها . فإن من المقرر أن هذا ليس إجراء إجرائياً وأن
مخالفته لا يترتب عليها بطلان الحكم لأن القاضي قد لا يستطيع إصدار حكمه في نفس الجلسة

أو في الجلسة التالية أي بعد أسبوع إذا كانت الدوى تحتاج إلى أبحاث قانونية أو كانت معاضرها طويلة وتحتاج إلى مراجعة بدقة تستغرق مدة أطول ولا يمكن تحديد هذه المدة مطلقاً مقدماً . وقد جرى العمل على تأجيل النطق بالحكم إلى عدم أسابيع في كثير من القضايا رغم وجود نص مماثل في قانون تحقيق الجنايات الملغى ولم تنكر محكمة النقض على المحاكم هذا الحق فلا فائدة إذن من النص على تحديد مدة لإصدار الحكم إذا كان لا يمكن العمل بهذا النص ولا يترتب على مخالفته بطلان .

الأحكام

٣١٤٤ - علانية النطق بالحكم قاعدة جوهرية تجب مراعاتها إلا ما استثنى بنص صريح تحقيقاً للغاية التي توخاها الشارع وهي تدعيم الثقة في القضاء والإطمئنان إليه ، فإذا ثبت من محضر الجلسة والحكم أنه قد صدر في جلسة سرية فإن الحكم يكون معيباً بالبطلان الذي يستوجب نقضه .

(١٩٦٢/٢/٢٧ أحكام النقض س ١٣ ق ٥١ ص ١٩٥)

٣١٤٥ - أنه وإن كان من المستحسن أن يتلو القاضي أسباب الحكم عند تلاوة نصه إلا أن عدم تلاوة الأسباب لا يجعل الحكم باطلاً ولا يكون وجهاً مقبولاً لنقضه .

(١٩١٥/١/٩ المجموعة الرسمية س ١٦ ق ٥٣)

٣١٤٦ - لم ينص في القانون على بطلان حكم إذا لم تتل المحكمة أسبابه بالجلسة .

(١٩٠٩/٣/١٣ المجموعة الرسمية س ١٠ ق ٩٥)

مادة ٣٠٤

إذا كانت الواقعة غير ثابتة أو كان القاتلون لا يعاقب عليها تحكم المحكمة ببراءة المتهم ويفرج عنه إن كان مجبوساً إن أجل هذه الواقعة وحدها .

إما إذا كانت الواقعة ثابتة وتكون فعلاً معاقباً عليه ، تنقض المحكمة بالمعقوبة المقررة في القانون .

- تقابل الفترة الأولى صدر المادة ١٤٧ من القانون السابق .

الأحكام

٣١٢٧ - يكفى فى المحاكمة الجنائية أن تتشكك المحكمة فى صحة اسناد التهمة الى المتهم كى تقضى بالبراءة ما دامت قد أحاطت بالدعوى عن بصر وبصيرة ، وخلا حكمها من عيوب التسبب اذ مرجع الامر فى ذلك الى مبلغ اطمئنانها فى تقدير الأدلة .
(١٩٧٨/١/١٥ أحكام النقض س ٢٩ ق ٧ ص ٤٥)

٣١٤٨ - يكفى فى المحاكمة الجنائية ان يتشكك القاضى فى صحة اسناد التهمة الى المتهم لكى يقضى له بالبراءة ، اذ مرجع الامر فى ذلك الى ما يطمئن اليه فى تقدير الدليل مادام الظاهر من الحكم انه احاط بالدعوى عن بصر وبصيرة .
(١٩٧٥/٣/٩ أحكام النقض س ٢٦ ق ٤٩ ص ٢٢٠ ، ٤/٢٢ / ١٩٧٣ س ٢٤ ق ١١ ص ٥٣١ ، ١٩٦٨/٤/٨ س ١٩ ق ٧٦ ص ٤٠٢)

٣١٤٩ - لئن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت فى صحة اسناد انتهت الى المتهم أو عدم كفاية أدلة الثبوت ، وإن ملك الامر يرجع الى وجدان القاضى وما يطمئن اليه ، غير أن ذلك مشروط بأن يشمل الحكم على ما يفيد ان المحكمة محصنت الدعوى واحاطت بطروفيها وبأدلة الثبوت التى قام عليها الاتهام عن بصر وبصيرة وأن تكون الأسباب التى ستنسب اليها فى ذلك من شأنها أن تؤدى الى ما رتبته عليها .
(١٩٨٢/٤/٢٠ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٠١ ص ٤٩٦ .
١٩٨٢/٥/٤ ق ٢١١ ص ٥٤٣)

٣١٥٠ - من المقرر أنه وإن كان من حق محكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة للشك فى صحة اسناد التهمة الى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت . غير أن ذلك مشروط بأن تكون قد التزمت الحقائق الثابتة بالأوراق وخلا حكمها من عيوب التسبب .

(١٩٧٩/١/٢٥ أحكام النقض س ٣٠ ق ٣٠ ص ١٥٩)

٣١٥١ - انه وإن كان من حق محكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة للشك فى صحة اسناد التهمة الى المتهم أو لعدم كفاية الأدلة ولها فى سبيل ذلك أن تزن شهادة شاهد الاتبات وتقديرها التقدير الذى تطمئن اليه ، الا

أن ذلك كله مشروط بأن تكون الأسباب التي افصححت عنها ولم تعول من أجلها على تلك الشهادة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها من غير تصسف في الاستنتاج ولا تتنافر مع حكم العقل والمنطق .
(١٩٧٨/١/١٥ أحكام النقض س ٢٩ ق ٦ ص ٣٩)

٣١٥٢ - من المقرر أن على محكمة الموضوع أن تورد في حكمها بالبراءة ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وملت بها على نحو يفصح عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها .
(١٩٧٦/١/٥ أحكام النقض س ٢٧ ق ٥ ص ٤٠)

٣١٥٣ - لئن كان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت ، غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الاثبات .

(١٩٧٢/١/١٠ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٧ ص ٦٠ ، ٢/٢٠ / ١٩٧٢ ق ٤٧ ص ١٩٣ ، ١٩٦٨/٥/٦ س ١٩ ق ٩٩ ص ٥١٤)

٣١٥٤ - انه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت ، غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها ، وهو ما جاء الحكم المطعون فيه قاصرا في بيانه بما ينبنى بأن المحكمة أصدرته دون أن تحيط بالدعوى عن بصر وبصيرة ويوجب نقضه والاحالة .

(١٩٧٣/٣/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٧٩ ص ٣٦٩)

٣١٥٥ - المقرر أنه لا يقدر في سلامة الحكم القاضي بالبراءة أن تكون إحدى دعائمه ميبية ، وبفرض صحة ما تدعيه الطاعنة من خطأ الحكم في تاريخ الواقعة فإن هذا العيب غير منتج مادام الثابت أن الحكم قد أقيم على دعائم أخرى متعددة تكفي وحدها لحمله .
(١٩٧٦/١١/٧ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٩٢ ص ٨٤٨)

٣١٥٦ - لا يقدح في سلامة الحكم النفاذ بالبراءة ان تكون احدي دعامته مميبة ، فانه يفرض صحته ما تنصه الطاعنة عليه من حطئه في تصور شهادة المجنى عليه ونعارض تصويره لتلك الشهادة مع التقرير انفى ، فان هذا العيب غير منتج مادام الثابت ان الحكم قد اقيم على دعائم اخرى متعددة لم يوجه اليها اى عيب وتكفى وحدها لحمله .
(١٩٧٢/١٢/٣ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٩٥ ص ١٣١٣)

٣١٥٧ - لا يعيب الحكم التفاته عن الرد على احد أدلة الاتهام مادام قد اشتمل على أن المحكمة قد فطنت اليه .
(١٩٧٢/١/٢٣ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٧ ص ١٥٠)

٣١٥٨ - لا يعيب الحكم أن تكون المحكمة قد اغفلت الرد على بعض أدلة الاتهام اذ أنها غير ملزمة في حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة التثبيت مادام أنها قد رجحت دفاع المتهم او داخلتها الريية والشك في صحة عناصر الاتبات ، ولأن اغفال التحدث عنها ما يفيد ضمناً أنها اطرحتها ولم تر فيها ما تطمئن منه الى ادانة المظنون ضده .
(١٩٦٨/٤/٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٧٦ ص ٤٠٢ .
١٩٦٥/٦/٢٨ س ١٦ ق ١٢١ ص ٦٢٤)

٣١٥٩ - لمحكمة الموضوع تقدير الأدلة واستخلاص ما ترى أنها مؤدية اليه من براءة أو ادانة بغير مقتب عليها في ذلك مادام هذا الاستخلاص سائفاً . وليست المحكمة ملزمة في حالة البراءة أن ترد على كل دليل من أدلة الاتهام ، وفي اغفال التحدث عن بعض هذه الأدلة ما يفيد أنها اطرحتها .
(١٩٥٤/٤/١٢ أحكام النقض س ٥ ق ١٧١ ص ٥٠٧)

٣١٦٠ - من المقرر أنه لا يصح النسي على المحكمة أنها قضت ببراءة المتهم بناء على احتمال ترجح لديها بدعوى قيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها ، لأن ملاك الأمر كله يرجع الى وجدان قاضيه وما يطمئن اليه مادام قد اقام قضاؤه على أسباب تحمله .
(١٩٦٩/٣/٣١ أحكام النقض س ٢٠ ق ٩٢ ص ٤٣٣ .
١٩٦٨/١٠/١٤ س ١٩ ق ١٦٣ ص ٨٢٨)

٣١٦١ - من المقرر أنه وان كان يشترط في دليل الادانة أن يكون

مشروعاً إذ لا يجوز أن تبنى أدانته. صحيحه على دليل باطل في القانون ، إذ أن المشروعية ليست بشرط واجب في دليل البراءة . ذلك بأنه من المبادئ الأساسية في الإجراءات الجنائية أن كل متهم يتمتع بقرينة البراءة إلى أن يحكم بإدانته بحكم نهائي وأنه إلى أن يصدر هذا الحكم له الحرية الكاملة في اختيار وسائل دفاعه بقدر ما يسعفه مركزه في الدعوى وما تحيط نفسه من عوامل الخوف والحرص والحذر وغيرها من العوارض الطبيعية تضعف النفوس البشرية ، وقد قام على هدى هذه المبادئ حق المتهم في الدفاع عن نفسه وأصبح حقاً مقدساً يملو على حقوق الهيئة الاجتماعية التي لا يضرها تبرئة مذنب بقدر ما يؤذي العدالة معاً أدانته بري .

(١٩٦٧/١/٢١ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٤ ص ١٢٨)

٣١٦٢ - يكفي في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة اسناد التهمة إلى المتهم لكي يقضى له بالبراءة وما يترتب على ذلك من رفض الدعوى المدنية ، إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطمئن إليه من تقدير الدليل مادام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصير وبصيرة .

(١٩٦٨/١٠/٢٨ أحكام النقض س ٩٩ ق ١٧٥ ص ٨٨٦)

٣١٦٣ - يكفي للحكم بالبراءة لعدم الثبوت وما يترتب على ذلك من رفض الدعوى المدنية أن تبطل المحكمة عدم اطمئنانها إلى أدلة الاتبات المطروحة ما دام قد حصنتها .

(١٩٥٤/٣/٤ أحكام النقض س ٥ ق ١٢٦ ص ٣٨٢)

٣١٦٤ - إذا قطعت المحكمة في أصل الواقعة بالتشكك وقضت في موضوع التهمة بالبراءة لعدم الثبوت تحت أي وصف وطبقاً لأي تكييف . يسبغ عليها فلا تكون ثمة جدوى للمدعى بالحق المدني فيما يثيره بشأن وصف الواقعة .

(١٩٦٥/١٠/١٩ أحكام النقض س ١٦ ق ١٣٧ ص ٧٢٤)

٣١٦٥ - لا يلزم قانوناً في الأحكام الصادرة بالبراءة بيان الواقعة والمناصر المكونة للجريمة اكتفاء ببيان أسانيد البراءة والأوجه التي اعتمدت عليها المحكمة في ذلك .

(١٩٦٥/٦/٢٨ أحكام النقض س ١٦ ق ١٢١ ص ٦٢٤)

٣١٦٦ - تم تشنرط المادة ٣١٠ اجراءات جنائية أن يتضمن الحكم بالبراءة امورا او بيانات معينة اسوة بأحكام الادانة . ويكفى أن يكون الحكم قد استعرض أدلة الدعوى عن بصر وبصيرة ، فلم تجد فيها ما يؤدي الى ادانة المتهم .

(١٩٥٦/١٠/٨ أحكام النقض س ٧ ق ٢٧٤ ص ١٠٠٤)

٣١٦٧ - يكفي نسلامة الحكم بالبراءة أن يكون مشتملا على الاسباب التي تفيد عدم اقتناع المحكمة الاستئنافية بأدلة التبروت التي اخذت بها محكمة أول درجة .

(١٩٥٤/٢/٨ أحكام النقض س ٥ ق ٩٩ ص ٣١٠)

٣١٦٨ - من المقرر أن المحكمة الاستئنافية اذا رأت الغاء حكم صادر بالبراءة أن تفند ما استندت اليه محكمة الدرجة الأولى من اسباب والا كان حكمها بالالغاء ناقصا نقصا جوهريا موجبا لنقضه .

(١٩٧٦/٤/٥ أحكام النقض س ٢٧ ق ٨٦ ص ٤٠٠ ، ١٩٦٣/١٠/٢١ س ١٤ ق ١٢٠ ص ٦٥٨)

٣١٦٩ - لا تلزم المحكمة الاستئنافية عند الغائها الحكم الابتدائي القاضي بالبراءة بأن تناقض أسباب هذا الحكم . مادام حكمها بالادانة مبنيا على أسباب تؤدي الى النتيجة التي خلصت اليها .

(١٩٦٢/١٠/٢٩ أحكام النقض س ١٣ ق ١٦٨ ص ٦٨١)

٣١٧٠ - متى كان الحكم الاستئنافي قد بين واقعة الدعوى وذكر الأدلة التي استخلصت المحكمة منها تبروت الجريمة قبل التهم وكانت تلك الأدلة من شأنها أن تؤدي الى النتيجة التي رتبها عليها ، فهذا يكفي الرد على أدلة البراءة التي أوردتها الحكم الابتدائي .

(١٩٥٠/١٠/١٦ أحكام النقض س ٢ ق ٢٣ ص ٥٧)

٣١٧١ - تطبيق المقوبة من خصائص قاضي الموضوع .

(١٩٨٤/١/١٩ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٣ ص ٦٩)

مادة ٣٠٥

إذا تبين للمحكمة الجزئية أن الواقعة جنائية أو أنها جنحة من الجنح التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر على غير الأفراد تحكم بعدم اختصاصها وتحيلها إلى النيابة العامة لاتخاذ ما يلزم فيها .

- مدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ ، ونشر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ .

وبالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ ، ونشر في ١٩٦٢/٦/١١ .

- راجع مجاء بالمذكرة الإيضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١ .

- راجع مجاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .

- الفقرة الأولى تقابل صدر الفقرة الثانية من المادة ١٤٨ من القانون السابق .

مادة ٣٠٥ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

إذا تبين للمحكمة الجزئية أن الجريمة المعالة إليها من اختصاص محكمة الجنايات ، تحكم بعدم اختصاصها .

وإذا كان الفعل جنحة من الجنح التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر على غير الأفراد تحيلها إلى محكمة الجنايات .

أما إذا كان الفعل جنائية وكانت الدعوى قد تم تحقيقها بممرلتها أو بمعرفة سلطة التحقيق وراث أن الأدلة كافية ، تحيلها إلى غرفة الاتهام ، وتكلف النيابة العامة بإرسال الأوراق فوراً إلى الجهة المعالة إليها ، وإن لم يكن قد تم تحقيقها تحيلها إلى قاضي التحقيق لتحقيقها والتصرف فيها .

وإذا رأت أن الأدلة غير كافية ، تصدر أمراً بأن لا وجه لإقامة الدعوى ، وتكون الأوامر التي تصدرها المحكمة الجزئية بالإحالة إلى غرفة الاتهام أو بأن لا وجه لإقامة الدعوى ، قاعدة للظن طبقاً للمواد ١٦٦ وما بعدها ، كما لو كانت صادرة من قاضي التحقيق .

مادة ٣٠٥ مدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ .

• تستبدل عبارة "النيابة العامة" بعبارة "قاضي التحقيق" في المادة ٣٠٥ فقرة ثالثة .

مادة ٣٠٦

- أُلغيت بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٢ الصادر في ١٩٧٢/٦/١١ ، ونشر في ١٩٧٢/٦/١١ .

- وكانت المادة ٣٠٦ تنص قبل إلغائها على أنه :

إذا رأت المحكمة أن الفعل جنائي ، وأنه من الجنايات التي يجوز لقاضي التحقيق إحالتها إليها طبقاً للمادة ١٥٨ ، فلها من الحكم بعدم اختصاص أن تصدر أمراً بنظرها وتحكم فيها . وللنائب العام الظن في القرار الصادر بنظر جنائية في هذه الحالة بطريق الاستئناف . ويفصل فيه على وجه الاستعجال . ولا تنظر الدعوى إلا بعد ثبوت عبء الاستئناف أو بعد الفصل فيه .

ويتبع في الفصل في الجدييات التي تنظر امام المحكمة الجزئية ، سواء احيلت اليها بمراد من سلطة التحقيق أم قررت هي نظرها . الاجراءات المفردة في مواد الجمع .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٣٠٧

**لا تجوز معاقبة المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الاحالة او طلب
التكليف بالحضور ، كما لا يجوز الحكم على غير المتهم المقالة عليه الدعوى .**

- لا مقابل لها في القانون السابق .

الأحكام

٣١٧٢ - من أول واجبات المحكمة أن تتحقق من أن المتهم المائل امامها هو من اقامت سلطة الاتهام الدعوى الجنائية ضده ، وأنه ليس يسوع أن تقيم قضاها على مجرد الشك في شخصيته مادام هناك من الوسائل التي لم تطرقها ما قد يؤدي الى بلوغ غاية الأمر في حقيقة شخصيته ، واذ كانت المحكمة قد رفضت وسيلة التحقيق التي نادى بها النيابة الصامة - الطاعنة - فصادرت - بما ذهبت اليه - اجراء قد يتغير به وجه الرأي في قضاها ، فقد تميب حكمها بما يستوجب نقضه والاحالة .
(١٩٧٥/١١/٣٠ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٧٢ ص ٧٨٣)

٣١٧٣ - الاصل في المحاكمة أن تجرى في مواجهة المتهم الخميني انذى اخذت الاجراءات قبله ، ولا يجوز الحكم على غير المتهم المقامة عليه الدعوى طبقا للمادة ٣٠٧ اجراءات جنائية . فاذ كان المتهم الذي حوكم هو غير من اتخذت ضده اجراءات التحقيق وأقيمت الدعوى الجنائية عليه فان اجراءات المحاكمة التي تمت تكون باطلة ويبطل معها الحكم الذي بنى عليها ، بما يتعين معه نقض الحكم المعلوم فيه واعادة المحاكمة .
(١٩٦٤/١١/٣٠ أحكام النقض س ١٥٠ ق ١٥٠ ص ٧٦٢ ،
١٩٦٠/٥/١٠ س ١١ ق ٨٢ ص ٤١٦)

٣١٧٤ - الاصل في المحاكمات الجنائية انه لا يجوز محاكمة المتهم عن واقعة غير الواقعة التي وردت بأمر الاحالة او طلب التكليف بالحضور عملا بالمادة ٣٠٧ اجراءات جنائية . لما كان ذلك وكان الثابت من الاطلاع

على المبررات ان السيد رئيس نيابة أسيوط أصدر بتاريخ ١٩٦٩/٢/٩ أمراً بعدم وجود وجه لاقامه الدعوى الجنائية لعدم معرفة الفاعل بالنسبة للأسلحة والدخيرة المضبوطة اثر الحادث تأسيساً على ما استنتجان من التحقيق من ان مكان ضبطها لا يخضع لسيطرة احد معين من المتهمين الأمر الذي لا يمكن معه استناد احرازها الى أحد منهم ، فإن الحكم المطعون فيه اذا غفل عن ذلك الأمر الصادر من النيابة العامة والذي له حجتيه التي تمنح من العودة الى الدعوى الجنائية مادام قائماً ولم يبلغ قانوناً ودان المحكوم عليه بجريمة احراز تلك الأسلحة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يعميه ويوجب نقضه وتصحيحه بالقضاء ببراءة المطعون ضده الأول من تهمة احراز السلاح والدخيرة بغير حاجة الى بحث أوجه الطعن المقدمة منه في شأنها .
(١٩٧٤/٤/٧ أحكام النقض س ٢٥ ق ٨٠ ص ٣٧١)

٣١٧٥ - من المقرر انه لا تجوز معاقبة المتهم عن واقعة أخرى غير التي وردت بأمر الاحالة أو طلب التكليف بالحضور ، وان محكمة ثاني درجة انما تتصل بالدعوى مقيّدة بالوقائع التي طرحت على المحكمة الجزئية .
(١٩٧١/١٠/٤ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٢٧ ص ٥٢٤)

٣١٧٦ - ليس للمحكمة أن تحدث تغييراً في أساس الدعوى نفسه بإضافة وقائع جديدة لم ترفع بها الدعوى ولم يتناولها التحقيق أو المرافعة .
(١٩٧١/١٠/٤ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٢٧ ص ٥٢٤)

٣١٧٧ - انه وان كان لا يجوز للمحكمة أن تغير في التهمة بأن تسند الى المتهم أفعالا غير التي رفعت بها الدعوى عليه الا أن التفسير المحظور هو الذي يقع في الأفعال المؤسسة عليها التهمة ، أما التفصيلات التي يكون الغرض من ذكرها في بيان التهمة هو أن يلم المتهم بموضوع الاتهام ككيفية ارتكاب الجريمة فان للمحكمة أن تردّها الى صورتها الصحيحة ما دامت فيما تجرّيه لا تخرج عن نطاق الواقعة ذاتها التي تضمنها أمر الاحالة والتي كانت مطروحة على بساط البحث .

(١٩٧٣/١٢/٢١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٦٥ ص ١٣٠١ ، ١٩٦٢/١١/٢٦ س ١٣ ق ١٨٨ ص ٧٧٠)

٣١٧٨ - لئن كان للنيابة العامة بوصفها سلطة اتهام أن تطلب من المحكمة اضافة تهمة جديدة مما يبنى عليها تغيير في الأساس أو زيادة في

عدد الجرائم المقامة عليها الدعوى قبل المتهم ، الا أن ذلك مشروط بأن يكون ذلك في مواجهة المتهم أو مع اعلانه به اذا كان غائبا وان يكون أمام محكمة أول درجة حتى لا تحرمه فيما يتعلق بالاساس الجديد أو الجريمة الجديدة من إحدى درجتي التقاضى .

(١٩٧١/١٠/٤ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٢٧ ص ٥٢٤ ،
١٩٦٨/١١/٢٥ س ١٩ ق ٢٠٩ ص ١٠٣١)

٣١٧٩ - من المقرر طبقا للمادة ٣٠٧ من قانون الاجراءات الجنائية انه لا يجوز معاقبة المتهم عن واقعة غير التي وردت بامر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور . واذا كان ذلك وكانت التهمة الموجهة الى المتهم فى طلب التكليف بالحضور وجرت المحاكمة على اساسها هي انه اُدار محلا بغير ترخيص ولم تقل النيابة ان المتهم مارس العمل بدون شهادة صحية - وهي الواقعة التى تضمنتها الأوراق - ولم ترفع الدعوى عن ذلك ، والواقعتان منفصلتان ومستقلتان عن بعضهما . ولا يحق للمحكمة الاستثنائية ان توجه اليه هذه التهمة أمامها ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وتبرئة المطعون ضده من التهمة الموجهة اليه اعمالا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(١٩٧٣/١/٢٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٤ ص ٩٩ ،
١٩٦٩/١/٦ س ٢٠ ق ٤ ص ١٧)

٣١٨٠ - اذا كانت المحكمة قد انتهت الى عدم وقوع الجريمةتين انوارديتين في أمر الإحالة من اطعن وثانته بجريمة أخرى وقعت على مجنى عليه آخر وهي اشروع في ابتزاز مال بطريق التهديد من والد المجنى عليه . فان هذا الذى أجرته المحكمة لا يمد مجرد تعديل في التهمة مما تملك المحكمة اجراءه بعد لفت نظر الدفاع اليه ، بل هو في حقيقته قضاء بالادانة في واقعة مختلفة عن واقعة الدعوى المطروحة وتستقل عنها في عناصرها وأركانها ، وقد جرى النشاط الإجرامى فيها في تاريخ نال على حصولها . وقد سبقت الواقعة المكونة لهذا النشاط كدليل على ارتكاب الطاعن للجريمتين اللتين أقيمت عنهما الدعوى الجنائية ، ولم تكن واردة في أمر الاحالة وليست متصلة بما ورد فيه اتصالا لا يقبل التجزئة أو الاقسام ، ومن ثم فانه ما كان يجوز للمحكمة بعد أن خلصت الى ما انتهت اليه أن تعرض الى الواقعة الجديدة فتتخذ منها أساسا لادانة الطاعن بجريمة لم

ترفع عنها الدعوى الجنائية ، بل غاية ما كانت تملكه المحكمة في شأنها ان ارادت أن تعمل حقها في التصدي المنصوص عليه في المادة ١١ اجراءات جنائية .

(١٧/٦/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ١٤٥ ص ٧١٧)

٣١٨١ - ان اضافة المحكمة الاستثنائية واقعة لم تكن واردة في الاتهام ذلك لا جدوى من التمسك به أمام محكمة النقض ما دامت المحكمة لم تشدد العقوبة على المتهم بل قضت بتأييد الحكم الابتدائي .
(٢١/٣/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ٣١٠ ص ٨٢٧)

٣١٨٢ - اغفال المحكمة التعرض لتهمة عند قضائها بالبراءة فيد تهمة أخرى يعد قصورا .
(١/٦/١٩٨٦ الطعن رقم ٥٢١٣ لسنة ٥٤)

٣١٨٣ - اذا كان الطاعن ينعى على الحكم أن المحكمة قد أثبتت به انه قد احدث ايضا الاصابة الرضية بالقتيل مع أن الدعوى العمومية لم ترفع عليه بالقتل الا من أجل الاصابة الناتجة عن العيار الناري ولم تبين مدى اتصال كل اصابة بحدوث الوفاة وكانت المحكمة ولو انها اضافت في صدد تصوير الواقع انه احدث الاصابة الرضية أيضا قد أوردت أن كلا من الاصابتين حيوية ومعاصرة وأن كلا منهما وإن كان كافيا بمفرده لاجداث القتل الا أن الوفاة كانت نتيجة الاصابتين ، الأمر الذي يجعل الطاعن مستولا عن القتل كفاعل أصلي يقطع النظر عن الاصابة الأخرى ، فانه لا تكون للمتهم جدوى من هذا الذي ينعاه على الحكم .
(٢٠/١١/١٩٥٠ أحكام النقض س ٢ ق ٦٨ ص ١٧٣)

٣١٨٤ - ان رفع الدعوى بجناية الشروع في القتل القصد المقتزن بجناية الشروع في السرقة يتضمن حتما رفعها بجناية الشروع في السرقة ، فاذا لم تثبت جناية الشروع في القتل كان للمحكمة أن تدين في حتمها المتهم بجناية الشروع في السرقة .
(٢٩/١٢/١٩٤٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٧٦ : ص ٤٤٠)

٣١٨٥ - اذا كان النابت بالحكم أن النياية قلمت المتهم لحاكمته عن

جريمة اعتدائه بالضرب على شخص معين . وان المحكمة عند نظرها الدعوى اتبنت ان المتهم اعندى على شخص سمي هو غير المجنى عليه الجمعي وأدانه على هذا الاعتبار فان المحللة تعتبر في هذه الحالة قد فصلت في واقعة لم تكن معروضة عليها ويكون حلها واجبا نقضه .

(١٩٣٧/٣/٨) مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٦١ ص ٥٦ ،

٣١٨٦ - ان المحكمة لا تملك استبدال تهمة بأخرى ، فاذا اتهمت النيابة شخصا بأنه زور ايضالا وادعى صدوره من شخص معين فاغلقت المحكمة هذه التهمة وعاقبت المتهم على تهمة تزوير أخرى لم ترفع بها الدعوى ، فقضاؤها على هذه الصورة باطل لاخلاله بحق الدفاع ، وللمتهم أن يتمسك بهذا البطلان لأول مرة أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام .

(١٩٣٥/٢/١١) مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٣٤

(ص ٤٢٥)

٣١٨٧ - اذا جاز للمحكمة الاستثنائية أن تغير وصف التهمة مع ابقاء الوقائع على حالها فليس لها أن تعدل التهمة بإضافة وقائع جديدة لم يسبق اسنادها الى المتهم ، حتى ولو لفتت الدفاع الى هذا التعديل ، لأن في ذلك على كل حال حرمانا للمتهم من درجة من درجات التقاضي .

(١٩٣٥/١٢/٢) مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٠٧

(ص ٥١١)

٣١٨٨ - لا تملك المحكمة الاستثنائية أن تغير من تلقاء نفسها صفة المدعى عليه في اتعوى لأن هذا التغير يعتبر منها تجاوزا لحدود الدعوى المطروحة لديها . فاذا اتهم شخص بجريمة وطلب مدح مدني تعويضاً من هذا الشخص بسبب ارتكابه لها . وحكم على هذا المتهم ابتدائياً بالعقوبة وبالتعويض على هذا الاعتبار . ثم استمر المدعى المدني مصمماً على دعواه لدى الاستئناف ، والمحكمة الاستثنائية برأت المتهم من التهمة وقررت أن ابنه هو المرتكب لها ، ومع ذلك حكمت عليه هو بالتعويض بصفته ولها مسئولاً عن الحق المدني ، وكان هذا من المحكمة الاستثنائية تجاوزاً لحدود الدعوى المطروحة عليها مبطلاً للحكم ، وكان المتهمين عليها مع تبرئة المتهم من التهمة لعدم مقارفته ايها رفض الدعوى المدنية قبله شخصياً وحفظ الحق للمدعى المدني في تقاضي التعويض لدى المحكمة المدنية ما دام الجاني طفلاً

عمره أقل من سبع سنوات ممن لا ترفع عليهم الدعوى العمومية • ولا يتسع لثلث صورة هذه القضية نص المادة ٧٢ تحقيق جنايات التي تجيز الحكم بالتعويضات على المتهم المحكوم ببراءته من التهمة اذ المتهم في هذه القضية برىء لعدم ثبوت التهمة عليه والتعويض كان مطلوباً منه شخصياً بسبب اقترافه هذه الجريمة التي برىء منها ، وقد حكم به من ثاني درجة عليه بصفة مغايرة لصفته الأولى في الخصومة •

(١٩٣٠/١/٣٠ مجموع القواعد القانونية ج ١ ق ٣٨٧)

(ص ٤٦٣)

٣١٨٩ - ليس للمحكمة الاستثنائية أن تغير وصف التهمة المرفوعة لها على وجه يخرج الواقعة التي هي محل الاتهام من أن تكون غير معاقب عليها قانوناً إلى أن تكون معاقباً عليها • فمثلاً اذا كانت التهمة المرفوعة هي مجرد عرض سمن صناعي للبيع على اعتبار انه سمن طبيعي فهي لا تملك تغيير وصف هذه التهمة فتجعلها بيما فعلاً ، فان هي فعلت فانها تكون قد تجاوزت حدود سلطتها ، اذ التهمة على الوصف الجديد هي تهمة أخرى ينبغي أن ترفع بها دعوى خاصة تأخذ سيرها القانوني ويدافع فيها المتهم عن نفسه أمام الدرجتين •

(١٩٢٩/١١/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٤٣)

(ص ٣٨٦)

٣١٩٠ - ليس للمحكمة أن تنظر في وقائع لم تسند الى المتهم مهما ظهر لها ثبوت تلك الوقائع في الجلسة طالما ان الدعوى لم ترفع عن نسب الوقائع بطريقة قانونية •

(١٩٢٧/٦/٢٢ المجموعة الرسمية س ٢٩ ق ٤٧)

٣١٩١ - اذا قضت محكمة الموضوع ببراءة المتهم بناء على أن الوقائع المستندة اليه لا تتكون منها الجريمة المرفوعة بشأنها الدعوى فليس للنيابة أن تستند الى وقائع أخرى أمام محكمة النقض والابرام لاثبات جريمة ، حتى ولو كانت هذه الوقائع ثابتة من نفس التحقيق الذي حصل في الدعوى •

(١٩١٣/١٢/٢٧ المجموعة الرسمية س ١٥ ق ٣٠)

٣١٩٢ - من الأسباب الجوهرية الموجبة للنقض محاكمة المتهم على

جريمة ما وتوقع العقوبة عليه لاجل جريمة غيرها لم يطلب للمحاكمة لاجلها ولا تسنى له الدفاع فيها .
(١٥/١/١٨٩٨ الحقوق س ١٣ ق ٥٨ ص ١٧٤)

مادة ٣٠٨

للمحكمة أن تغير في حكمها الوصف القانوني للفعل المسند للمتهم ولها تعديل التهمة بإضافة الظروف المتسدة التي تثبت من التحقيق أو من المرافعة في الجلسة ، ولو كانت لم تذكر بأمر الاحالة أو بالتكليف بالحضور .

ولها أيضا اصلاح كل خطأ مادي وتداول كل سهو في عبارة الانهزام مما يكون في أمر الاحالة أو في طلب التكليف بالحضور .

وعلى المحكمة أن تنبه المتهم الى هذا التغير وأن تمنحه اجلا لتحضير دفاعه بناء على الوصف أو التعديل اذا طلب ذلك .

- راجع المواد ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .
- تقرير لجنة الاجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ : تضمنت الفقرة الثالثة من هذه المادة - في مشروع الحكومة - مبدأ جديدا وهو أن المحكمة لها أن تغير وصف التهمة بشرط ألا تحكم على المتهم بعقوبة أشد من العقوبة المقررة للجريمة بوصفها المرفوع به الدعوى وليس لي قانون تطبيق الجنايات الملغى نص بهذا المعنى . ورات اللجنة أن لا ميرر لهذا المبدأ لأنه يقتضي الفقرة الأولى يجوز للمحكمة تشديد التهمة المسندة الى المتهم والشرط الوحيد هو ألا يوجه للمتهم أملا لم يشملها التحقيق .

الاحكام

٣١٩٣ - الأصل أن المحكمة غير مقيدة بالوصف الذي تعطيه النيابة العامة للواقعة كما وردت بأمر الاحالة أو بورقة التكليف بالحضور . بل ان واجبها أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقا للقانون . لأن وصف النيابة ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف الذي ترى هي أنه الوصف القانوني السليم .
(١٤/٦/١٩٨٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٣٣ ص ٥٩٥)

٣١٩٤ - الأصل أن محكمة الموضوع لا تنقيد بالوصف القانوني

الذى تسبغه النيابة العامة على الواقعة المسندة الى المتهم وأن واجبها أن تمحص الواقعة المطروحة عليها على جميع كيوفها وأوصفها وأن تطبق عليها القانون تطبيقاً صحيحاً .

(١٩٧٨/٥/١٥ أحكام النقض س ٢٩ ق ٩٥ ص ٥١٦ .
١٩٧٧/٣/٢١ س ٢٨ ق ٧٩ ص ٣٦٦)

٣١٩٥ - الأصل أن المحكمة لا تنقيد بالوصف القانوني الذي ترفع به الدعوى الجنائية قبل المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته . وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف القانوني الصحيح الذي ترى انطباقه على الواقعة .

(١٩٨٣/٣/٩ أحكام النقض س ٣٤ ق ٦٧ ص ٣٣٥)

٣١٩٦ - الأصل أن المحكمة غير مقيدة بالوصف الذي تعطيه النيابة العامة للواقعة كما وردت بأمر الاحالة أو بورقة التكاليف بالحضور بل أن من واجبها أن تطبق على الواقعة المطروحة عاينها وصفها الصحيح طبقاً للقانون لأن وصف النيابة هو إيضاح عن وجهة نظرها فهو غير نهائى بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف الذى ترى انه الوصف القانوني السليم مادام لا يتمدى تصرفها فى ذلك مجرد تعديل الوصف ولا ينصرف الى تغيير التهمة ذاتها حتى يستلزم الأمر من المحكمة تنبيه المتهم أو المدافع عنه اليه .

(١٩٨٢/٣/١١ أحكام النقض س ٣٣ ق ٦٧ ص ٣٣٥)

٣١٩٧ - من المقرر أن محكمة الموضوع لا تنقيد بالوصف القانوني الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم وأن من واجبها أن تمحص الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً ، ذلك أنها وهى تفصل فى الدعوى لا تنقيد بالواقعة فى نطاقها الضيق المرسوم فى وصف التهمة المحالة عليها بل انها مطالبة بالنظر فى الواقعة الجنائية التى رفعت بها الدعوى على حقيقتها كما تبينتها من الأوراق ومن التحقيق الذى تجريه بالجلسة ، وأن ما تلتزم به فى هذا النطاق هو ألا يعاقب المتهم عن واقعة غير التى وردت بأمر الاحالة أو طلب التكاليف بالحضور .

(١٩٨٢/٢/٢٠ أحكام النقض س ٣٣ ق ٢٩ ص ٢٤٤)

٣١٩٨ - الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم بل هي مكلفة بتحديد الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً دون حاجة إلى أن تأخذ نظر الدفاع إلى ذلك ، ما دام أن الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم أساساً للوصف الذي دان المتهم به دون أن تضيف إليها المحكمة شيئاً .

(١٦/٥/١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٢٨ ص ٦٠٤)

٣١٩٩ - المحكمة مكلفة بأن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد ما دامت الواقعة المرفوعة بها الدعوى لم تتغير وليس عليها في ذلك إلا مراعاة إضمانات التي نصت عليها المادة ٣٠٨ ج .

(٤/٦/١٩٨٢ أحكام النقض س ٣٣ ق ٩٤ ص ٤٦١)

٣٣٠٠ - من المقرر أن المحكمة ملزمة بأن تمحص الواقعة المطروحة عليها وأن تنظر فيها على حقيقتها كما نبيتها من الأوراق ومن التحقيق الذي تجريه في الجلسة ، وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً غير مقيدة في ذلك بالقانون الذي تطلب النيابة العامة عقاب المتهم طبقاً لأحكامه .

(١٢/٤/١٩٧٦ أحكام النقض س ٢٧ ق ٩٢ ص ٤٣٠)

٣٣٠١ - من المقرر أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف الذي تسبغه النيابة العامة للفعل المسند إلى المتهم بل من واجبها أن تمحص الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً ، ذلك أنها وهي تفصل في الدعوى غير مقيدة بالواقعة في نطاقها الضيق المرسوم في وصف التهمة المحالة عليها بل أنها مطالبة بالنظر في الواقعة الجنائية على حقيقتها كما تتبين من عناصرها المطروحة عليها ومن التحقيق الذي تجريه بالجلسة ، وكل ما تلتزم به هو ألا تعاقب المتهم عن واقعة غير التي وردت في أمر الإحالة أو طلب التكليف

بالحضور .

(١٩٧٣/٣/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٨٣ ص ٣٩٣ ،
١٩٧٢/٢/٦ س ٢٣ ق ٢٢ ص ١١٧ . ١٩٦٨/٦/١٧ س ١٩ ق ١٤٦
ص ٧٢١)

٣٣٠٣ - من المقرر أن محكمة الموضوع مكلفة بأن تمحص الواقعة المطروحة عليها بجميع كيونها وأوصافها وأن تطبق نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً على الوقائع الثابتة في الدعوى ما دامت لم تخرج عن حدود الواقعة المرفوعة بها الدعوى أصلاً .
(١٩٧٣/١/٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٥ ص ٦١)

٣٣٠٣ - لمحكمة الموضوع ان ترد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف الذي ترى هي انه الوصف القانوني السليم دون أن تنقيد بالوصف الذي أسبغته النيابة على الفعل المسند للمتهم .
(١٩٧٢/٣/٢٧ أحكام النقض س ٢٣ ق ٩٠٦ ص ٤٧٩)

٣٣٠٤ - محكمة الموضوع ملزمة بأن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيونها وأوصافها وصولاً الى انزال حكم القانون صحيحاً عليها دون أن تنقيد بالوصف القانوني الذي أسبغته النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم .
(١٩٨٢/٢/٦ أحكام النقض س ٣٣ ق ٣١ ص ١٥٥)

٣٣٠٥ - انه وان كانت المحكمة بحسب الأصل لا تنقيد بوصف النيابة العامة للواقعة الا أن شرط ذلك - على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - وحدة الفعل المادى المكون للجريمتين وعدم اضافة عناصر جديدة .
(١٩٧٢/١/٣ أحكام النقض س ٢٣ ق ٦ ص ٢٠)

٣٣٠٦ - المحكمة مكلفة بأن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيونها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً . ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد ما دامت الواقعة المرفوعة بها الدعوى لم تتغير .
(١٩٦٦/١٠/١٧ أحكام النقض س ١٧ ق ١٨١ ص ٩٧٧)

٣٢٠٧ - المحكمة هي صاحبة الرأى الأخير في تكييف الواقعة المطروحة أمامها وتطبيق نصوص القانون عليها ، فلا تنقيد بالوصف الذى ترفع به الدعوى .

(١٩٥٥/٥/١٧ أحكام النقض س ٦ ق ٣٠١ ص ١٠٢٥)

٣٢٠٨ - من المقرر أن المحكمة ملزمة بأن تنزل الحكم الصحيح لبقانون على الواقعة التى رفعت بها الدعوى غير مقيدة فى ذلك بالوصف الذى أسبغ عليها ولا بالقانون الذى طلب عقاب المتهم طبقا لأحكامه .

(١٩٨٢/١/٢٧ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٩ ص ١٠٣)

٣٢٠٩ - المحكمة غير مقيدة بالوصف الذى تعطيه النيابة للواقعة ، ولها بل من واجبها أن تصف الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح فى القانون .

(١٩٥١/٣/٢١ أحكام النقض س ٢ ق ٣١٣ ص ٨٣٥)

٣٢١٠ - ان رفع الدعوى العمومية على متهم بالنسبة الى واقعة معينة توجب على قاضى الموضوع تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة المرفوعة بها الدعوى دون أن يكون مقيدا بالوصف الذى وصفت به ولا بنصوص القانون التى طلب اليه توقيع العقوبة على أساس انطباقها .

(١٩٥٢/٣/٤ أحكام النقض س ٣ ق ٢٠١ ص ٥٣٥)

٣٢١١ - للمحكمة أن تعطى الوقائع المروضة عليها وصفها القانونى الصحيح ، وليس عليها ان تلفت الدفاع الى ذلك ما دامت لم تخرج فى الوصف الذى أعطته للجريمة عن الوقائع التى عرضت عليها أو تناولها الدفاع .

(١٩٥١/٤/٩ أحكام النقض س ٢ ق ٣٤٣ ص ٩٢٩)

٣٢١٢ - لما كانت الواقعة المادية المبينة بأمر الاحالة مطروحة فى الجلسة وهى بذاتها الواقعة التى دارت عليها المرافعة ، ولم تجر المحكمة تبديلا فى وصف التهمة فان ما تنبئه المطاعن من دعوى الاخلال بحق الدفاع يكون فى غير محله .

(١٩٨٢/٢/٩ أحكام النقض س ٣٣ ق ٣٥ ص ١٨١)

٣٣١٣ - لما كن الطاعن حين استأنف الحكم الابتدائي الصادر بإدائته على أساس التعديل الذي أجرته محكمة اول درجة فى التهمة ، تبديده الى نصب كان على علم بهذا التعديل وكان استئناف الحكم الابتدائي منصبا على هذا التعديل الوارد به ، فلا وجه للقول بأن الدفاع لم يخطر به طالما أن المحكمة الاستئنافية لم تجر أى تعديل فى التهمة .
(١٩٨٢/٣/١١ أحكام النقض س ٣٣ ق ٦٧ ص ٣٣٥ ، ١٩٧٧/١١/٢٨ س ٢٨ ق ٢٠٤ ص ٩٩٨)

٣٣١٤ - اذا عدلت النيابة أثناء المحاكمة الابتدائية وصف التهمة التى ردمت بها الدعوى على المتهم وترافع المتهم على مقتضى التعديل وأقرته المحكمة بأن فصلت فى الدعوى على أساسه فان الوصف الأول يعتبر انه قد استبعد ولا وجود له وتبنى المحكمة الاستئنافية على الوصف الجديد الذى صدر على أساسه الحكم المستأنف .
(١٩٣٨/٦/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٤٢٥ ص ٢٧٧)

٣٣١٥ - ما دامت النيابة قد طلبت تعديل وصف التهمة أمام محكمة أول درجة فى مواجهة المتهم وترافع هو أمام درجتى التقاضى على أساس الوصف الجديد فلا يقبل من المتهم أن ينص على المحكمة الاستئنافية أنها اخذته بمقتضى الوصف الجديد .
(١٩٥١/١/١٥ أحكام النقض س ٣ ق ٢٣ ص ٢٠٦)

٣٣١٦ - لما كان الطاعن لم يثر شيئا بخصوص تعديل وصف التهمة أمام المحكمة الاستئنافية فلا يجوز له أن يبدى ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
(١٩٨٢/٣/١١ أحكام النقض س ٣٣ ق ٦٧ ص ٣٣٥ ، ١٩٧٧/١١/٢٨ س ٢٨ ق ٢٠٤ ص ٩٩٨)

٣٣١٧ - رد الحكم تاريخ الحادث الى الوقت الذى اطمأن هو الى وقوع الاختلاس خلاله هو مجرد تصحيح لبيان التهمة وليس تغييرا فى كيانها المادى بما يستوجب نظر الدفاع اليه ليرافع على أساسه بل يصح إجراؤه من المحكمة عند الفراغ من سماع الدعوى .
(١٩٧٧/١/٢ أحكام النقض س ٢٨ ق ١ ص ٥)

٣٢١٨ - إذا كان ما فعله المحكمة هو مجرد تصحيح لبيان كيفية ارتكاب الجريمة بما لا يخرج عن الواقعة ذاتها التي تضمنها أمر الإحالة وكانت مطروحة على بساط البحث ، فإن ذلك لا يعتبر في حكم القانون تغييرا لوصف التهمة المحال بها المتهم مما يستوجب قانونا لفت نظر الدفاع اليه في الجلسة ليرافع على أساسه ، بل يصح اجراؤه بعد الفراغ من سماع الدعوى .

(١٩٥٦/١/٣١ أحكام النقض من ٧ ق ٣٤ ص ٩٥)

٣٢١٩ - إذا كانت الدعوى الجنائية التي نظرتها المحكمة وانتهت فيها المرافعة قد بليت على أن المتهم قتل المجنى عليه عمدا فأدانته المحكمة لا في الجناية المذكورة بل في جنحة القتل خطأ وكانت جنحة القتل أخطاء تختص في وصفها وفي أركانها عن جناية القتل العمد التي أحيل بها ، فإن المحكمة تكون قد أخطأت وأخلت بحقوق الدفاع ، ذلك أنه إذا كانت المحكمة وهي تسمع الدعوى لم تر توافر أركان جناية القتل العمد فإن كان لزاما عليها إما أن تقضى ببراءته من التهمة التي أحيل من أجلها ، وإما أن توجه اليه في الجلسة التهمة المكونة للجريمة التي رأت أن تعاقبه عنها وأن تبين له الجريمة التي رأت استنادها اليه ليتمكن من ابداء دفاعه فيها ما دامت الأفعال التي ارتكبها لا تخرج عن دائرة الأفعال التي نسبت اليه وشملت التحقيقات الابتدائية التي أجريت في الدعوى ، وذلك على مقتضى ما نص عليه المادتان ٣٠٧ و ٣٠٨ إجراءات جنائية ، إذ أن الصراع عند تقرير حق المحكمة في تغيير الوصف أو تعديل التهمة المرفوعة بها الدعوى لم يقصد الى الافتئات على الضمانات القانونية التي تكفل لكل متهم حقه في الدفاع عن نفسه أمام القضاء قبل أن ينزل به أية عقوبة في شأن الجريمة التي ترى المحكمة استنادها اليه كلما كان تنبيه الدفاع الى ذلك لازما قانونا .

(١٩٥٥/١٢/١٢ أحكام النقض من ٦ ق ٤٣٤ ص ١٤٧٠)

٣٢٢٠ - العبرة في التهمة هي بما ترفع به الدعوى ولا يفر من هذا قول يرد في مراقبة النيابة أثناء المحاكمة ، وإذن فعل المتهم أن يدافع عن نفسه على أساس ذلك وألا يقتصر على دليل دون آخر استنادا الى مسلك النيابة في الجلسة .

(١٩٤٧/٣/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٢٢)

(ص ٣٢٢)

٣٣٢١ - يغير المحكمة للتهمة من انشروع في الاضرار عمدا ، باهوال الجبهه اذى يعمل بها المتهم الى التسبب بخطئه في احاق ضرر جسيم بامواها ، هو تعديل في التهمة نفسها باسناد عنصر جديد اليها هو افعال المتهم ، وهو ما يوجب نعت نظر الدفاع اليه .

(١٩٨٣/١٠/٤ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٥٦ ص ٧٩٤)

٣٣٢٢ - تغير المحكمة في التهمة من ضرب أفضى الى موت الى قتل خطأ ليس مجرد تغيير في الوصف تملك اجراؤه عملا بالمادة ٣٠٨ اجراءات بل هو تعديل في التهمة نفسها يشتمل على واقعة جديدة هي واقعة القتل خطأ ، وهو ما يوجب نعت نظر الدفاع الى هذا التعديل والا كان الحكم مشوباً بالبطالان .

(١٩٨٢/١٢/٢٦ أحكام النقض س ٣٣ ق ٢١٦ ص ١٠٥٧)

٣٣٢٣ - لمحكمة الاستئناف الحق في تغيير وصف التهمة بشرط أنها لا تغير الواقعة المحكوم فيها ابتدائيا .

(١٩٠٥/٢/٢٥ المجموعة الرسمية س ٦ ق ١٤)

٣٣٢٤ - ليس لقاضي الاستئناف أن يصف الفعل المقدم له بغير ما وصفه به القاضي الابتدائي الا بشرط أن لا يمس هذا التغيير بحقوق الدفاع ، وحينئذ يتعين نقض الحكم الاستئنافي القاضي بالعقوبة بناء على وصف جديد للفعل بعينه اذا كان لا يؤخذ من محضر الجلسة أو الحكم أن المتهم أخطر بهذا التفسير بحيث يتمكن من الدفاع عن نفسه .

(١٩٠٥/١٢/٣٠ المجموعة الرسمية س ٧ ق ٢٧)

٣٣٢٥ - وصف النيابة للتهمة لا يكسب المتهم حقا الا اذا اقرته محكمة الموضوع التي ترجع اليها النيابة في عملها .

(جنابات بئي سويف ١٩٢٧/١/١٨ المجموعة الرسمية س ٢٨)

ق ٣٥)

صور عملية

٣٣٢٦ - اعتبار المحكمة للطاعن محرراً للمخدر مجردا عن أي من قصود الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي لا يقتضى تنبيه الدفاع ،

لاقتصار استبعاده لظرف مشدد للعقوبة .

(١٩٨٢/٥/٥ أحكام النقض س ٣٣ ق ١١٢ ص ٥٤٧)

٣٢٢٧ - لما كان التغير الذي أجرته المحكمة في التهمة من جناية جرح نكسات عنه عاهة مستديمة الى جناية شروع في قتل عمد مع سبق الاصرار والترصد انما هو تعديل في التهمة نفسها لا تملك المحكمة اجراءه الا اثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى لانه يتضمن اضافة عناصر جديدة الى الواقعة هي قصد القتل مع سبق الاصرار والترصد والتي قد يثير الطاعن جدلا في شأنها كالمجادلة في توافر نية القتل وتوافر نية سبق الاصرار والترصد مما يقتضى من المحكمة تنبيه الدفاع اليه عملا بالمادة ٣٠٨ اجراءات جنائية ، أما وهي لم تفعل فان حكمها يكون قد بنى على اجراء باطل يعيبه .

(١٩٧٦/١٠/٤ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٥٨ ص ٧٠١)

٣٢٢٨ - ان محكمة الموضوع اذ أغفلت النظر فيما حوته صحيفة الحالة الجنائية التي كانت تحت نظرها من سوابق تخرج بها الدعوى عن نطاق اختصاصها وقضت فيها على أساس انها جنحة دون أن تمحصها وتسبغ عليها الوصف القانوني الصحيح فانها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون .

(١٩٧٣/٤/١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٩٤ ص ٤٦٠)

٣٢٢٩ - تغيير المحكمة في التهمة من شروع في قتل عمد الى ضرب نكسات عنه عاهة مستديمة هي تعديل في التهمة نفسها لا تملك المحكمة اجراءه الا اثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى ، لانه لا يقتصر على مجرد استبعاد واقعة فرعية هي نية القتل بل يتجاوز ذلك الى اسناد واقعة جديدة الى الطاعن لم تكن موجودة في أمر الاحالة وهي الواقعة المكونة للصاهة المستديمة والتي قد يثير الطاعن جدلا في شأنها .

(١٩٧١/١٢/٢٦ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٩٤ ص ٨٠٨)

٣٢٣٠ - اذا لم يتضمن التعديل اسناد واقعة مادية أو اضافة عناصر تختلف عن الواقعة الأولى ، فان المحكمة لا تلتزم في مثل هذه الحالة بتبنيته المتهم أو المدافع عنه الى ما أجرته من تعديل في الوصف اقتصر على

استبعاد أحد عناصر الجريمة التي رفعت بها الدعوى .
(١٩٨٣/٣/٩ أحكام النقض س ٣٤ ق ٦٧ ص ٣٣٥)

٣٣٣١ - متى استبعدت المحكمة إصابة المأهولة بعدم حصولها من المتهم فلا يصح لها أن تستند إليه أحداث إصابات أخرى بالمجنى عليه وأخذة بالقدر المتيقن في حقه ، ذلك لأن القدر المتيقن الذي يصح انعقاب عليه فهو مثل هذه الحالة هو الذي يكون إعلان التهمة قد شمله وتكون المحاكمة قد دارت عليه .

(١٩٧١/٤/١١ أحكام النقض س ٢٢ ق ٨٧ ص ٣٥٦)

٣٣٣٢ - متى كانت الجريمة التي رفعت بها الدعوى على المتهم وجرت المحاكمة على أساسها هي الجريمة المعاقب عليها بالمادة ١٠٦ مكررا عقوبات والخاصة باستغلال النفوذ وهي تختلف في أركانها وعناصرها القانونية عن جريمة الرشوة القائمة على الاتجار بالوظيفة التي دانتها المحكمة بها بمقتضى المادتين ١٠٣ ، ١٠٣ مكررا عقوبات فإن التفسير الذي أجرته المحكمة في التهمة على النحو المتقدم ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة الى المتهم وإنما هو في حقيقته تعديل في التهمة ذاتها يتضمن استناد عنصر جديد الى الواقعة التي وردت في أمر الإحالة ، وهو تفسير لا تملك المحكمة اجراءه الا في أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى ، ويشترط تنبيه المتهم اليه ومنحه أجلا لتحضير دفاعه بناء على التعديل الجديد اذا طلب ذلك ، والا تكون قد أخأت بحق الدفاع بما يبطل حكمها ويوجب نقضه .

(١٩٦٨/١٠/٧ أحكام النقض س ١٩ ق ١٥٨ ص ٨٠٧)

٣٣٣٣ - ان تغيير المحكمة التهمة من شروع في قتل عمه مع سبق الإصرار والترصد الى شروع في سرقة ليلا مع حمل سلاح ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المنسوبة الى الطاعنين في أمر الإحالة ، وإنما هو تعديل في التهمة نفسها لا تملك المحكمة اجراءه الا في أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى ، لأنه يتضمن استناد واقعة جديدة للطاعنين لم تكن موجودة في أمر الإحالة .

(١٩٦٦/١٢/١٢ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٣٥ ص ١٢٣٢)

٣٣٣٤ - اذا كانت المحكمة الاستئنافية قد أسست حكمها ببرائة

المتهم على ما قاله من أن الواقعة المنسوبة إليه أن صحت فإنها تكون جريمة خيانة الأمانة لا جريمة النصب المرفوعة بها الدعوى ، وإنها لا تملك تعديل الوصف إلا لفوتت على المتهم درجة من درجات التقاضي ، فإن ما قالته ينطوي على خطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه ما دامت الواقعة المطروحة أمام المحكمة الاستئنافية هي بذاتها التي رفعت بها الدعوى أمام محكمة أول درجة ، فإنه كان متعيناً عليها أن تفصل فيها على أساس الوصف القانوني الصحيح الذي ينطبق عليها .

(١٩٥٣/١٠/٢٠ أحكام النقض س ٥ ق ٢١ ص ٢٩)

٣٢٣٥ - أنه وإن كان من حق المحكمة أن تغير وصف التهمة دون أن تلفت الدفاع فتعتبر المتهم شريكاً مع أنه مقدم إليها على أنه فاعل أصلي . إلا أن ذلك مشروط بالألا يكون السند في التغير وقائع أخرى غير التي بنى عليها الوصف الأول والتي دافع المتهم على أساسها ، فإذا كان تعديل المحكمة للوصف قد حصل بناء على وقائع جديدة غير التي أعلن بها المتهم فإن المحكمة تكون قد خالفت القانون .

(١٩٣٩/٦/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٤٥)

(ص ٥٧٤)

٣٢٣٦ - لمحكمة الجنايات أن تعدل وصف التهمة على ضوء ما تستظهره من واقعة الدعوى دون حاجة للفت نظر الدفاع مادام هذا التعديل لا يعدو وصف الوقائع المسندة إلى المتهم وليس ثمة اسناد تهمة عقوبتها أشد من تلك الواردة في أمر الإحالة .

(١٩٥١/٦/٤ أحكام النقض س ٢ ق ٤٣٧ ص ١١٩٧)

٣٢٣٧ - إذا عدلت محكمة الجنايات وصف التهمة وجب عليها لفت نظر المتهم للتعديل لكي يتمكن من الدفاع عن نفسه . وإذا ترتب على التعديل أن تصبح التهمة الجديدة جنحة ، فليس من الضروري حضور محام عن المتهم بل يكفي في ذلك أن يلتفت نظره إلى التعديل ويدافع عن نفسه .

(١٩٢٦/١/٤ المجموعة الرسمية س ٢٧ ق ٧٧)

٣٢٣٨ - إذا كان ما انتهت إليه المحكمة في صدد ذكرها واقعة الدعوى لم يعد كونه زيادة في بيان الطريقة التي حصلت بها هذه الواقعة كما تضمنتها أمر الإحالة وكما كانت معروضة على بساط البحث فذلك

لا يعد تغييرا لو وصف التهمة المحال بها المتهم ومن ثم فلا اخلال بحق الدفاع .

(١٩٥١/٥/٨ أحكام النقض س ٢ ق ٣٨٩ ص ١٠٦٧)

٣٣٣٩ - لمحكمة الجنايات أن تغير في الحكم وصف الأفعال المبينة في أمر الاحالة بغير لفت نظر المتهم بشرط ألا تحكم عليه بعقوبة أشد من العقوبة المقررة للجريمة الموجهة اليه في أمر الاحالة .
(١٩٥١/٢/١٩ أحكام النقض س ٢ ق ٢٤٣ ص ٦٣٧)

٣٣٤٠ - إذا كان ما أجرته المحكمة من تعديل في وصف التهمة هو أنها خصصت الطريقة التي استعملت في النصب ، فإن هذا لا يعتبر تغييرا في الوصف مما يقتضي لفت الدفاع .

(١٩٣٩/١١/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٩)

(ص ٢٧)

٣٣٤١ - للمحكمة بصفة عامة أن تعدل التهمة في الحكم بدون أن تكون ملزمة بلفت الدفاع كلما كان التعديل ليس من شأنه خدع المتهم أو الاضرار بدفاعه ، فلها أن تنزل بالجريمة المرفوعة بها الدعوى الى أية جريمة دونها في العقاب ، إذا كان أساس ذلك استبعاد بعض الأفعال التي تقلل من جسامة الجريمة الواردة في الوصف الأصلي .

(١٩٣٨/١٠/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٤٧)

(ص ٢٨٤)

٣٣٤٢ - لا اخلال بحق الدفاع إذا كانت المحكمة الاستئنافية لم تنسب للمتهم واقعة جديدة غير التي حوكم من أجلها أمام محكمة الدرجة الأولى ، بل غيرت في الوصف القانوني لتلك الواقعة بعد أن طلبت النيابة هذا التغيير وبعد أن توافقت الدفاع على أساس الوصف الجديد .

(١٩٣٦/١١/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٠ ص ١٠)

٣٣٤٣ - لا يعد اخلالا بحق الدفاع أن تطلب النيابة تعديل وصف التهمة بالجلسة واعتبار المتهمين فاعلين أصليين بعد أن أحيلوا لمحكمة الجنايات على اعتبارهم شركاء في التهمة عينها ما دام هذا التعديل لم يسوّى مركز المتهم ولم ينسب اليه أمورا لم يشملها التحقيق ولم يعارض المتهم ولا وكيله

فيها .

(١٩٣١/٣/١٢) مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٠٤
ص ٢٦٥ ، ١٩٣٣/١١/٢٧ ج ٣ ق ١٦٤ ص ١٢٤ ، ١٩٣٥/١٠/٢٨
ق ٣٩٢ ص ٤٩٤)

٣٣٤٤ - للمحكمة بموجب المادة ١٧٣ تحقيق جنابات أن تطبق
على الواقعة المادة التي تراها منطقية ولو لم تكن مذكورة بورقة التكليف
بالحضور ما دام أنها لم تسند الى المتهم تهمة جديدة .
(١٩٣٠/٦/١٩) مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٥٧ ص ٤٩)

٣٣٤٥ - اذا كان الثابت من سباق الحكم المطعون فيه أنه لم تحصل
الا واقعة واحدة هي التي حكم على المطعون ضده من أجلها من محكمة أول
درجة ، وأن ما ورد بوصف التهمة من تاريخ الواقعة ليس الا خطأ ماديا
في بيان رقم السنة ، فانه كان يتعين على المحكمة الاستثنائية اصلاح الخطأ
المادى في تاريخ الواقعة الذى ورد في عبارة الاتهام والفصل في الدعوى
على هذا الأساس عملا بالمادة ٢/٣٠٨ اجراءات جنائية ، أما وقد تنكبت
المحكمة هذا الطريق وقضت بالبراءة لمحض وقوع هذا الخطأ المادى البحث
فان حكمها يكون ميبيا بما يستوجب نقضه .
(١٩٦٩/١١/١٧) أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٦٤ ص ١٣٠٤)

٣٣٤٦ - تصحح الحكم لبيان تاريخ التهمة لا يعد تعديلا لها
يستوجب لفت نظر الدفاع اليه .
(١٩٦٧/٥/٢٢) أحكام النقض س ١٨ ق ١٣٧ ص ٧٠٢)

٣٣٤٧ - لمحكمة الجنابات أن تصلح أى خطأ مادى وقع في عبارة
الاتهام لم يكن من شأنه خدع الدفاع أو الاضرار به . وهي تملك ذلك بدون
لفت الدفاع .
(١٩٣٠/٣/٢٧) مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٨ ص ٨)

٣٣٤٨ - لمحكمة الموضوع ألا تنقيد بالوصف القانوني الذي
تسببه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم لأن هذا الوصف ليس
نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن
ترد الواقعة بمعد تمحيصها الى الوصف السليم الذي ترى انطباقه على واقعة

الدعوى ، الا اذا تعدى الامر مجرد تعديل الوصف الى تعديل التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المادية التي اقيمت بها الدعوى وببنيانها والاستعانة في ذلك بعناصر أخرى تضاف الى تلك التي اقيمت بها الدعوى ، فان هذا التغيير يقضى من المحكمة ان نلتزم في هذا الصدد بمراعاة الضمانات التي نصت عليها المادة ٣٠٨ اجراءات جنائية بما تقتضيه من وجوب تنبيه المتهم الى التغيير في التهمة ومنحه أجلا لتحضير دفاعه اذا طُلب ذلك ، وبشرط ألا يترتب على ذلك اساءة بمركز المتهم اذا كان هو المستأنف وحده .
(١٩٧٦/٤/٥ أحكام النقض س ٢٧ ق ٨٥ ص ٣٩٧)

٣٢٤٩ - لا يتطلب القانون اتباع شكل خاص لتنبيه المتهم الى تعديل التهمة باضافة الظروف المشددة التي تثبت من التحقيق أو من المرافعة في الجلسة ، وكانت لم تذكر في أمر الاحالة أو بالتكليف بالحضور . وكل ما يشترطه هو تنبيه المتهم الى ذلك التعديل بأية كيفية تراها المحكمة محققة لذلك الغرض سواء كان هذا التنبيه صريحا أو بطريق التضمن أو باتخاذ اجراء يتم عنه في مواجهة الدفاع وينصرف عدلوله اليه .
(١٩٧٣/٣/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٦٨ ص ٣١٥ ، ١٩٦٩/٥/١٩ س ٢٠ ق ١٤٨ ص ٧٣٢ ، ١٩٦٧/٦/٥ س ١٨ ق ١٥٠ ص ٧٥٣)

٣٢٥٠ - التغيير الذي تجريه المحكمة في التهمة من قتل عمد الى قتل خطا ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة الى الطاعن في أمر الاحالة مما تملك المحكمة اجراءه بغير تعديل التهمة عملا بنص المادة ٣٠٨ اجراءات جنائية وانما هو تعديل في أمر الاحالة هي واقعة القتل الخطأ . مما كان يتعين معه على المحكمة أن تلغى الدفاع الى ذلك التعديل .
(١٩٧٢/٥/٢١ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٧١ ص ٧٦٨ ، ١٩٧٢/١٢/١٧ ق ٣١٣ ص ١٣٩٣)

٣٢٥١ - التزام المحكمة الاستثنائية في تحييص الواقعة واسباغ الوصف الصحيح ولو كان هو الأشد مشروط بعدم الاساءة لمركز المتهم المستأنف وحده ، ومراعاة الضمانات بالمادة ٣٠٨ اجراءات جنائية من وجوب تنبيه المتهم الى تغيير الوصف القانوني ومنحه أجلا لتحضير دفاعه اذا طلب ، وعدم تنبيه المتهم الى تغيير وصف التهمة من تهمة نصب التي عاقبت عنها محكمة أول درجة الى تهمة سرقة فيه اخلال بحق الدفاع يعيب

الحكم .

(١٩٧٢/٥/١٤ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٥٩ ص ٧١١ ،
١٩٦٨/١١/٢٥ س ١٩ ق ٢٠١ ص ٩٩٠)

٣٢٥٢ - تعديل المحكمة الوصف بإضافة سبق الاصرار الى جرائم القتل العمد والشروع فيه المستندة الى الطاعنين دون ان تنبيهها الى ذلك فيه اخلال بحق اندفاع ، ولا يمنع من ذلك أن تكون العقوبة التي وقعها الحكم مقررّة للجرائم المستندة الى الطاعنين مجردة عن هذا الظرف ما دام الحكم قد عول على هذا الظرف في نفي قيام حالة الدفاع الشرعي التي تمسك بها الطاعنان .

(١٩٦٩/٦/٢٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٩١ ص ٩٦٦)

٣٢٥٣ - يجب على المحكمة أن تلتفت نظر الدفاع الى تغيير التهمة من جريمة النصب التي اقيمت بها الدعوى الجنائية الى جريمة الشروع فيه متى كانت الواقعة المادية التي رفعت بها الدعوى ، وهي الاستيلاء على المبلغ المبين بالمحضر بطريق الاحتيال وهو خمسة قروش مختلفة عن واقعة الشروع في الحصول على مبلغ العشرة جنيهاً بطريق الاحتيال .

(١٩٧٢/١/٣ أحكام النقض س ٢٣ ق ٦ ص ٢٠)

٣٢٥٤ - على المحكمة عند اعمال المادة ٣٠٧ اجراءات مراعاة ما تقضى به المادة ٣٠٨ من ضرورة تنبيه المتهم ومنحه اجلا لتحضير دفاعه اذا طلب ذلك منعا من الافتئات على الضمانات القانونية التي تكفل لكل متهم حقه في الدفاع عن نفسه دفاعا كاملا حقيقيا لا مبتورا ولا شكليا امام سلطة القضاء في التهمة من بعد أن يكون قد أحيط بها علما وصارا على بينة من أمره منها دون أن يفاجأ بتعديلها من غير أن تتاح له فرصة ترتيب دفاعه على أساس ما تجرّبه المحكمة من تعديل - والأصل المتقدم من كليات القانون المبنية على تحديد نطاق اتصال المحكمة بالواقعة المطروحة والمتهم المعين بورقة التكييف بالمحضور أو بأمر الاحالة ، وعلى الفصل بين جبة التحقيق وقضاء الحكم ويفسر أن سلطة التحقيق لا تقضى في مسؤولية المتهم فلا يتصور أن تستبد بالتكييف النهائي للجريمة ، بل ان هذا التكييف مؤقت بطبيعته ، وان قضاء الحكم بما يتوافر لديه من العلانية وشغوبة المرافعة وسواهما من الضمانات التي لا تتوافر في مرحلة التحقيق أولى بأن

تكون كلمته هي العليا في شأن الواقعة وتكييفها سواء ما استعمله من التحقيقات التي أجريت في مجموع الواقعة بعناصرها المكونة لها أو ما يكشف عنه التحقيق الذي تجريه بجلسة المحاكمة .
(١٩٦٩/٢/٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ٤٦ ص ٥١٢)

٣٣٥٥ - للمحكمة بمقتضى المادة ٣٠٨ اجراءات جنائية أن تغير في حكمها الوصف القانوني للفعل المسند الى المتهم ولها تعديل التهمة باضافة الظروف المشددة التي تثبت من التحقيق أو المرافعة في الجلسة ، ولو كانت لم تذكر في أمر الاحالة أو التكاليف بالحضور ، على أن تنبه المتهم الى هذا التغير وتمنحه أجلا لتحضير دفاعه بناء على الوصف أو التعديل الجديد ان طلب ذلك .
(١٩٦٨/١٢/٣٠ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٣٥ ص ١١٤٤)

٣٣٥٦ - انه وان كان لا يجوز للمحكمة الاستثنائية في مواد الجنح أن تنظر في أفعال جديدة الا أنه يصح لها في حالة ما اذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العمومية ولو عن المقوبة فقط ، أن تعدل الوصف القانوني الوارد بالحكم المستأنف نتجها منطبقا على وقائع الدعوى بشرط أن لا يتجاوز في ذلك حدود اختصاصها .
(١٩٢١/٢/٢٧ المجموعة الرسمية س ٣٤ ق ٢)

٣٣٥٧ - اذا تعدى الأمر مجرد تعديل الوصف الى تغيير التهمة ذاتها بتحديد كيان الواقعة المادية التي أقيمت عليها الدعوى وبنائها القانون نتيجة ادخال عناصر جديدة تضاف الى تلك التي أقيمت بها الدعوى، وتكون قد شملها التحقيقات كتعديل التهمة من فاعل أصلي في التزوير الى شريك فيه ، فان هذا التغير يقتضى من المحكمة تنبيه المتهم ومنحه أجلا لتحضير دفاعه .
(١٩٦٨/١٢/١٦ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٢١ ص ١٠٨٠)

٣٣٥٨ - أقيمت الدعوى العمومية على الطاعن بتهمة قتل عمد والشروع في قتل عمد والشروع في سرقة مع حمل سلاح فحكمت عليه محكمة الجنايات للشروع في السرقة مع حمل السلاح ولاشتراكه في القتل الذي كان نتيجة محتملة للسرقة . وقد حكمت محكمة النقض والابرار أن التعديل الذي أدخلته محكمة الجنايات على التهمة بدون تنبيه المتهم اليه يعد اخلافا

بحق الدفاع مؤديا الى نقض الحكم .

(١٩٢٠/١١/٣٠ المجموعة الرسمية س ٢٢ ق ٦٤)

٣٢٥٩ - لا يخول القانون المحكمة عقاب المتهم على اساس واقعة شملتها التحقيقات لم تكن مرفوعة بها الدعوى عليه دون أن تلفت نظر الدفاع عنه الى ذلك .

(١٩٦٨/١١/٢٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٠٨ ص ١٠٢٧)

٣٢٦٠ - لا يلتزم الدفاع بواجب الالتفات حيث تقعد المحكمة عن واجبها في لفت نظره .

(١٩٦٨/١١/٢٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٠٨ ص ١٠٢٧)

٣٢٦١ - تعديل المحكمة التهمة من جريمة هنك عرض بالقوة الى جريمة دخول بيت مسكون بقصد ارتكاب جريمة فيه دون تنبيه المتهم أو المدافع عنه فيه اخلال بحق الدفاع .

(١٩٦٨/١١/٢٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٠٨ ص ١٠٢٧)

٣٢٦٢ - اذا كانت محكمة الموضوع لم توجه لانتهم الوصف القانوني الواجب التطبيق حتى يتسنى له تقديم دفاعه فان محكمة النقض لا تستطيع تصحيح هذا الخطأ مما يتعين معه أن يكون النقض مع الاحالة .

(١٩٦٨/١١/٢٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٠١ ص ٩٩٠)

٣٢٦٣ - لما كانت المحكمة لم تنبه الطاعن الى ما أجرته من تغيير وصف التهمة التي دانت به من سرقة الى خيانة أمانة فانها تكون قد أخلت بحقه في الدفاع ، وذلك بان جريمة خيانة الأمانة تستلزم - فضلا عن توافر ركن الاختلاس - أن يكون تسليم المال بمقتضى عقد من عقود الأمانة ، وهو عنصر جديد لم يرد في الوصف الذي رفعت به الدعوى . ومن حق الطاعن أن يعاط به علما حتى يبدى دفاعه قبل أن تدينه المحكمة به .

(١٩٦٧/٥/٢٣ أحكام النقض س ١٨ ق ١٢٨ ص ٧٠٥)

٣٢٦٤ - اذا كان المتهم قد أحيل الى محكمة الجنايات لأنه ارتكب جنابة عاهرة وجنحة ضرب ضد مجنى عليه واحد ، وكانت محكمة الجنايات قد قررت الاكتفاء بنظر جنابة العاهرة وفصلت جنحة الضرب عنها ، ثم دارت

المرافعة حول تهمة الجناية . وكانت المحكمة قد انتهت في حكمها الى أن هذه التهمة شائعة بين المتهم - الطاعن - وآخرين ثم اخذته بالقدر المتيقن وعاقبته عن جنحة ضرب أحدث بالمجنى عليه اصابات تقرر لعلاجها مدة تزيد على عشرين يوما ، فان قضاء المحكمة على هذا النحو يعد قضاء في واقعة لم تحصل المرافعة على أساسها ويعتبر بالتالي فصلا في واقعة جديدة ولم تلتف المحكمة نظر المتهم الى ذلك .

(١٩٦٢/١٢/١٧ أحكام النقض س ١٣ ق ٢٠٦ ص ٨٥٧)

٣٢٦٥ - تعديل المحكمة وصف التهمة من قتل عمد الى قتل خطأ دون لغت نظر الدفاع وبدون أن تكون المرافعة على أساسه ينطوى على اخلال بحق الدفاع لأنه يتضمن نسبة الاصل الى المتهم وهو عنصر جديد لم يرد في أمر الاحالة ويتميز عن ركن العمد الذي أقيمت على أساسه الدعوى الجنائية .

(١٩٥٧/١/٢٢ أحكام النقض س ٨ ق ١٦ ص ٥٧)

٣٢٦٦ - اذا كانت الاصابة الوحيدة التي أحيل الطاعن من أجلها الى محكمة الجنايات هي أنه أحدث بالمجنى عليه اصابة بالبطن سببت وفاته ، وكانت المحكمة قد استبعدت هذه الاصابة لعدم ثبوت حصولها من الطاعن . ولكنها استندت اليه أحداث احدى الاصابات الأخرى التي وجدت بالمجنى عليه باعتبارها اتهم المتيقن في حقه وعاقبته بالمادة ٢٤٢ عقوبات ، فانها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ، ذلك لأن القدر المتيقن الذي يصلح العقاب عليه في مثل هذه الحالة هو الذي يكون اعلان التهمة قد شمله وتكون المحاكمة قد دارت عليه ، وكان يتعين على المحكمة لكي تصح معاقبته على هذه الواقعة التي لم ترفع بها الدعوى أن تنبيه الى ذلك تطبيقا للمادة ٣٠٨ اجراءات جنائية .

(١٩٥٤/١/١٢ أحكام النقض س ٥ ق ٨٥ ص ٢٥٦)

٣٢٦٧ - اذا كانت الدعوى العمومية قد رفعت على الطاعن وآخر بانهما شرعا في قتل المجنى عليه عمدا مع سبق الاصرار بأن أطلق عليه عيارا ناريا ، وأطلق عليه الآخر عيارا ناريا ، ثم سمعت المحكمة الدعوى وانتهت الى ترمية المتهم الآخر وادانة الطاعن في كلا العبارين دون أن تلتف نظر الطاعن ليدافع عن نفسه في الواقعة الجديدة التي أدانته بها دون أن

يشملها أمر الاحالة وهي اطلاق العيار الذي اصاب المجنى عليه فان اجراءات المحاكمة تكون مشوية بسبب جوهرى يستوجب ابطال الحكم .
(١٩٥١/١٠/١٥ أحكام النقض س ٣ ق ٢٠)

٣٣٦٨ - اذا كانت الدعوى قد رفعت على المتهم بأنه وضع عمدا نارا في زراعة القصب فأضافت المحكمة الى هذه التهمة وبدون أن تلتفت نظر الدفاع واقعة جديدة هي أنه أحدث عمدا حال وضعه النار في هذا القصب ضررا بغيره وهم الدائنون الحاجزون ومن ثم أدانته بها فانها تكون قد أخلت بحقه في الدفاع .
(١٩٥١/٦/١٤ أحكام النقض س ٢ ق ٤٤٣ ص ١٢١٤)

٣٣٦٩ - ان تغيير وصف التهمة من شروع في قتل الى ضرب نشأت عنه عاعة مستديمة ليس مجرد تغيير في وصف الافعال المبينة في أمر الاحالة وانما هو تعديل في التهمة نفسها لا يقتصر على مجرد عملية استبعاد واقعة فرعية هي نية القتل ، بل يجاوز ذلك الى اسناد واقعة جديدة الى المتهم لم تكن موجودة في أمر الاحالة هي الواقعة المكونة للمادة ، واذا كان القانون لا يخول المحكمة أن تعاقب المتهم على أساس واقعة لم تكن مرفوعة بها الدعوى عليه دون أن تلتفت الدفاع عنه الى ذلك فان هذا التغيير يكون اخلالا بحق الدفاع يعيب الحكم ويوجب نقضه .
(١٩٥٠/١٠/٢٣ أحكام النقض س ٢ ق ٣٦ ص ٩٠)

٣٣٧٠ - اذا عدلت محكمة الدرجة الثانية وصف التهمة من سرقة الى تبديد ووافقتها الدفاع والنيابة وحصلت المرافعة على هذا الاعتبار ثم قضت بتأييد الحكم الابتدائي على اعتبار وصفها القديم وهو السرقة فان الحكم يكون باطلا ، لأن المحكمة تكون قد حرمت المتهم من الدفاع في التهمة بوصفها الأول وحملت على قصر دفاعه في التهمة بعد تعديلها . وفي ذلك حرمان له من درجة من درجات القضاء وكان واجبا عليها أن تمكن المتهم من الدفاع عن نفسه في التهمة بوصفها على اعتبار أن كليهما محتمل في نظرها .

(١٩٣١/٣/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢١٠)

ص ٢٦٨)

٣٣٧١ - اذا أحيل متهم الى محكمة الجنايات بتهمة الشروع في

قتل ، وعند المرافعة وجهت المحكمة اليه التهمة باعتبارها جناية احداث عاعة مستديية تقع تحت متناول المادة ٢٠٤ عقوبات ، وقبل الدفاع عنه المرافعة فيها على هذا الوصف ودافع فيها كذلك ، ثم حكمت المحكمة فى القضية باعتبار ان التهمة شروع فى قتل بدون ان تنبه الدفاع الى هذا التغيير ليستكمل دفاعه فان حكمها يكون باطلا لاخلاله بحق الدفاع ما دامت لم توجه التهمة اليه باعتبارها احداث عاعة مستديية على سبيل الحيرة ولان الجناية التى اعتبرتها اخيرا فى حكمها وعاقبته فعلا من أجلها بثلاث سنين أشغال شاقة هى أشد من عقوبة جناية العاعة المستديية .

(١٩٢٩/٦/٦ مجموعة القواعد القانونية ج١ ق ٢٧٦ ص ٣٢٢)

٣٢٧٣ - التعديل فى مواد القانون دون تعديل وصف التهمة او الواقعة المرفوعة بها الدعوى الجنائية يدخل فى سلطة محكمة الموضوع دون حاجة الى لفت نظر الدفاع .

(١٩٧٣/١٢/٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٢٥ ص ١٠٩٨)

٣٢٧٣ - لمحكمة الجنايات الحق فى تعديل وصف التهمة الواردة فى قرار الاحالة باضافة ظرف مشدد اليها كالاصرار مادام هذا الظرف يستنتج من الوقائع التى تناولها التحقيق .

(١٩٢٢/٢/٢٧ المجموعة الرسمية س ٢٤ ق ٣)

٣٢٧٤ - المحكمة لا تلزم تنبيه المتهم أو المدافع عنه الى ما أجرته من تعديل فى الوصف اذا اقتصر على استبعاد أحد عناصر الجريمة التى رُفعت بها الدعوى .

(١٩٧٢/٥/٢١ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٦٧ ص ٧٥٢)

٣٢٧٥ - متى كان الوصف الذى أجرته المحكمة قد سبق للدفاع أن أشار اليه فى مرافعته الشفوية وتناوله بالمناقشة والتفنيد فى مذكرته فان ما يثيره الطاعن من دعوى الاخلال بحقه فى الدعوى يكون على غير أساس .

(١٩٦٩/١٠/٢٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢١٩ ص ١١١٥)

٣٢٧٦ - متى كان الثابت من مدونات الحكم أنه دان الطاعن عن

ذات الواقعة التي أسندت اليه غير انه نزل ينسبة العاهة الى القدر المتيسر فيما لو أجريت للمجنى عليه جراحه ونحسنت حالته كما قال بذلك الطبيب اشرعى فليس في ذلك ما يستوجب لفت نظر الدفاع .
(١٩٦٨/١١/١١ أحكام النقض س ١٩ ق ١٨٩ ص ٩٤٥)

٣٢٧٧ - اذا كان الثابت من الأوراق أن المحكمة عدلت انتهمه المرفوعة بها الدعوى على المتهم من جناية اختلاس الى اخفاء اشياء متحصلة من هذه الجناية دون ان تنبيهه أو المدافع عنه الى هذا التعديل ، الا أنه لما كانت الواقعة المرفوعة بها الدعوى تتضمن اتصاله بالأشياء المختلسة وعلمه باختلاسها فان التحوير الذي أجرته المحكمة في هذا النطاق حين اعتبرت المتهم مرتكباً لجريمة اخفاء اشياء متحصلة من جناية اختلاس لا يلزمها تنبيه المتهم أو المدافع عنه اليه ما دامت لم تضاف الى الفصل المادى المرفوعة به الدعوى أية عناصر جديدة .
(١٩٦٧/٦/١٩ أحكام النقض س ١٨ ق ١٧١ ص ٨٥٣)

٣٢٧٨ - تعديل المحكمة وصف التهمة من قتل عمد الى ضرب أفضى الى موت دون تنبيه المتهم أو المدافع عنه ، لا اخلال فيه بحق الدفاع ما دامت قد اقتصر على استبعاد أحد عناصر الجريمة التي رفعت بها الدعوى .
(١٩٦٧/٤/٣ أحكام النقض س ١٨ ق ٩١ ص ٤٨٠)

٣٢٧٩ - استقر قضاء هذه المحكمة على أنه يجوز لمحكمة الموضوع أن تحكم على المتهم بشأن كل جريمة نزلت اليها الجريمة المرفوعة بها الدعوى ، وذلك كله من غير سبق تعديل التهمة أو لفت نظر الدفاع .
(١٩٥٦/٤/١٦ أحكام النقض س ٧ ق ١٦٥ ص ٥٧٠)

٣٢٨٠ - حالة المتهم الى محكمة الجنايات بتهمة أنه شرع في قتل المجنى عليها عمداً مع سبق الاصرار واستبعاد المحكمة طرف الاصرار وادانته بالشروع في قتل المجنى عليها الأولى عمداً واقتران هذه الجناية بجناية الشروع في قتل الآخر عمداً لا اخلال فيه بحق الدفاع .
(١٩٥٢/٤/٢٩ أحكام النقض س ٣ ق ٣٢٣ ص ٨٦٨)

٣٢٨١ - اذا اقامت النيابة العمومية الدعوى على المتهم بتهمة القتل العمد مع سبق الاصرار وتبين للمحكمة عدم توفر هذا الظرف وعاقبته

على اغتال العمد فقط فلا يعتبر هذا تعديلا في وصف التهمة من شأنه اسناد أفعال نلمتهم ثم يشملها التحقيق يؤدي الى بطلان الحكم .
(١٩٢٥/١١/٢ المجموعة الرسمية س ٢٨ ق ٢٥)

٣٣٨٢ - ان تعديل محكمة أول درجة وصف التهمة دون استناد الى وقائع غير التي رفعت بها الدعوى ، ثم استئناف النيابة العامة والمتهم حكما ، فقضت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم المستأنف وإدانة الطاعن على أساس الجريمة التي كانت مرفوعة بها الدعوى أصلا . لا خطأ فيه في القانون .

(١٩٥٢/٤/١٤ أحكام النقض س ٣ ق ٣٠٦ ص ٨١٧)

٣٣٨٣ - متى كانت الدعوى قد رفعت على مدعى بتهمة الشروع في الفعل العمد وانتهت المحكمة الى اعتبار الواقعة جنحة ضرب فلا يكون عليها أن تلتفت للدفاع الى ذلك .

(١٩٥١/١٢/١٠ أحكام النقض س ٣ ق ١٠٤ ص ٢٧٢)

٣٣٨٤ - اذا اتهم شخص بسرقة وبرأته المحكمة الجزئية من هذه التهمة يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تحكم عليه لاخفائه أشياء مسروقة بشرط أن تبني حكمها على نفس الوقائع التي كانت موضوع النظر أمام محكمة أول درجة .

(١٩١٤/١٢/٥ المجموعة الرسمية س ١٧ ق ٢)

٣٣٨٥ - ليس للمحكمة الاستئنافية أن تفسر وصف التهمة من سرقة الى اخفاء أشياء مسروقة لأن الوقائع المكونة للجريمة الأولى تختلف اختلافًا جوهريًا عن الوقائع المكونة للثانية .

(١٩١٤/١/٣١ المجموعة الرسمية س ١٥ ق ٥٨)

٣٣٨٦ - اذا كان المتهمان قد أحبلا الى المحكمة لمحاكمتها عن احراز أسلحة عدة دون تخصيص كل منهما بجناية سلاح معين ، فخصت المحكمة كل واحد منهما بجانب من الأسلحة دون لفت نظر الدفاع ، فلا إخلال في ذلك بحق المتهمين في الدفاع مادام هذا التخصيص لم يضاف الى أيهما واقعة جديدة بل انتقص من الواقعة التي اتهم بها كل منهما .

(١٩٥١/٤/٢ أحكام النقض س ٢ ق ٣٣٤ ص ٩٠٥)

٣٢٨٧ - اذا استظهرت المحكمة الاستثنائية في جريمه قتل حد
ان رتب احد هو الاسراع وعدم تنبيه المجنى عليه بانزمامة ذلك ليس فيه
اصافه جديدة الى التهمة اتي رعت بها الدعوى امام محكمة اول درجة وهي
قيادة الطاعن للسيارة بحاله ينجم عنها الخطر بل هو بيان وتحديد لمناصر
تلك التهمة .

(١٩٥١/٥/٨ احكام النقض س ٢ ق ٣٩٣ ص ١٠٧٩)

٣٢٨٨ - اذا كانت محكمة الدرجة الاولى قد اقامت حكمها على
اساس من الوقائع لم تكن الدعوى مرفوعة به ودون لفت الدفاع . ولكن
المتهم كان قد ترفع امام المحكمة الاستثنائية على هذا الاساس الجديد فله
يكون له ان ينص على هذه المحكمة انها عدلت التهمة دون لفت نظره .

(١٩٥٠/١١/٧ احكام النقض س ٢ ق ٤٥ ص ١١٣)

٣٢٨٩ - تعديل محكمة الجنايات لوصف التهمة الواردة بقرار
قاضي الاحالة واصدارها حكما في الدعوى اثناء الجلسة نفسها لا يعتبر وجها
من اوجه النقض اذا ثبت ان المتهم بعد اعلانه بهذا التعديل قد اظهر
استعداده للدفاع عن نفسه بدون ان يطلب التأجيل لجلسة اخرى .

(١٩٢٢/١/٣٠ المجموعة الرسمية س ٢٣ ق ٩٧)

٣٢٩٠ - للمحكمة بل عليها ان تطبق القانون على الوجه الصحيح
في واقعة الدعوى في الحكم الذي تصدره ، وهي في ذلك غير ملزمة بتنبيه
الدفاع ما دامت لم يجر أى تغيير في الواقعة المرفوعة بها الدعوى ، فاذا كان
المتهم قد قدم للمحاكمة لاشتراكه في سرقة ، فادانته المحكمة في اخفاء اشياء
مسرورة ، فلا تريب عيها في ذلك حتى كانت واقعة السرقة تتضمن واقعة
الاخفاء .

(١٩٤٨/١٢/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٠٤)

ص ٦٦٥)

٣٢٩١ - اذا كانت الواقعة المرفوعة بهما الدعوى على المتهم وهي
تكون جناية القتل العمد تتضمن الواقعة التي ادين فيها وهي جناية الضرب
المقتضى الى الموت بناء على استبعاد احد عناصرها وهو قصد القتل لا بناء على

اضافه عنصر جديد اليها ، فليس للمتهم أن يتظلم من عدم لفته الى هذا التغيير . اذ لا حاجة في هذه الصورة الى لفت الدفاع ، لأن هذا يكون من قبيل تحصيل الحاصل اذ الدفاع في الواقعة المرفوعة بهما الدعوى يتناول بطبيعة الحال الدفاع في الواقعة كما ثبتت لدى المحكمة .

(١٦/٢/١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٤٤)

(ص ٥٠٤)

٣٢٩٢ - حكم بقبول الطعن بطريق النقض في حكم صادر من محكمة الجنايات قضى ببراءة شخص اتهم في جريمة قتل باعتباره فاعلا أصليا وقضى في الوقت نفسه بادانته باعتباره شريكا فيها دون أن يعلنه بهذا التعديل حتى يتمكن من أن يدفع عن نفسه هذه التهمة الجديدة .

(٢٨/٣/١٩٤١ المجموعة الرسمية س ٢٣ ق ١٢)

٣٢٩٣ - اذا كان المتهم قد قدم للمحاكمة باعتباره شريكا مع آخر معلوم في جريمة التزوير ورأت المحكمة أن هذا الآخر لم يرتكب الجريمة بنفسه لأنه لا يعرف الكتابة ، وأن الذي ارتكبها مجهول فاعتبرت المتهم شريكا لهذا المجهول فليس في هذا تعديل للتهمة يصح أن يشكو منه المتهم .

(١٩/١/١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٠٣)

(ص ٤٦١)

٣٢٩٤ - اذا غيرت المحكمة وصف التهمة عند صدور الحكم فجعلت المتهم شريكا للفاعل الأصلي بعهد أن كانت تهمة أنه هو الفاعل الأصلي للجريمة . فلا يكون هذا وجها من أوجه الطعن في الحكم بطريق النقض .

(٢/١٢/١٩٢٢ المجموعة الرسمية س ٢٦ ق ٢٥)

٣٢٩٥ - اذا كانت المحكمة لم تجر أي تعديل في الواقعة الجنائية المرفوعة بها الدعوى العمومية على المتهم بل كان الذي أجرته في صدد مواد القانون فقط ، فهذا مما من سلطتها أن تجريه في الحكم دون لفت الدفاع .

(١٩/٥/١٩٤٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٦٩)

(ص ٣٤٨)

٣٢٩٦ - للمحكمة الاستئنافية أن تعدل في المواد القانونية التي طبقها محكمة أول درجة متى كانت المواد التي تحكم بها المحكمة الاستئنافية

لا تغير نوع اجريه المسندة الى المتهم *
(١٩٠١/٤/١٣ المجموعة الرسمية س ٣ ق ٢٠)

٣٢٩٧ - اذا عدلت المحكمة الاستئنافية وصف التهمة بأن اعتبرتها من قبيل الاصابات الخطا بمد أن كانت هذه التهمة هي احداث عامة مستديمة عمدا فلا معنى لظلم المحكوم عليه من هذا التعديل الذى هو فى مصلحته *
(١٩٣٣/١/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٧٥ ص ١٠٨)

٣٢٩٨ - للمحكمة أن تعتبر الفاعل الاصلى فى تهمة ما شريكا فيها بغير حاجة الى تنبيهه الى هذا التعديل مادام لم يترتب عليه اضافة وقائع جديدة الى التهمة *
(١٩٣١/١/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٧٢ ص ٢٢٣)

٣٢٩٩ - يجوز لمحكمة الجنايات أن تعدل وصف التهمة من شروع فى قتل الى احداث عامة مستديمة ولا حاجة الى لفت المتهم الى هذا التعديل متى كانت تهمة احداث العامة ذكرت فى وصف التهمة الاصلية *
(١٩٣٠/٣/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٨ ص ٤)

٣٣٠٠ - اذا طلبت محكمة الموضوع من الدفاع ان يتناول الكلام عن امكان وقوع الانفصال موضوع المحاكمة تحت نص آخر من قانون العقوبات ، فليس معنى ذلك أنها تستبعد الوصف الذى قدمت به القصصه . على أنها ليست ملزمة فى حكمها أن تناقش الوصف الذى طابت الكلام فيه من باب الاحتياط أو من باب الحيرة *
(١٩٣٠/٢/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٩٩ ص ٤٧٠)

٣٣٠١ - لا يجوز لمحكمة الجنايات فى الحكم بالمقوبة أن تغير وصف التهمة الواردة فى قرار الاحالة بدون لفت المتهم الى ذلك اذا كان هذا التغير مبنيا على وقائع لم يشملها التحقيق ولم تتناولها المرافعة *
(١٩١٧/٥/١٩ المجموعة الرسمية س ١٨ ق ٩٨)

٣٣٠٢ - استأنفت النيابة العامة حكم المحكمة الجزئية الذي قضى ببراءة المتهم من تهمة التعدي على موظف بالاهانة فحكمت المحكمة الاستئنافية بالعقوبة لأنها عدت عمل المتهم سباً علنياً ، غير أن محكمة النقض والإبرام قضت بتقضى الحكم بناء على أنه ليس للمحكمة الاستئنافية أن تغير وصف التهمة في حكمها لأن التحقيق والمرافعات لم يشملا البحث في العلنية التي هي من الأركان الجوهرية لجريمة السب .

(١٩١٧/٤/٢٢ المجموعة الرسمية س ١٨ ق ٨٧)

٣٣٠٣ - إذا أقيمت الدعوى على شخص باعتبار أنه فاعل أصلي لجريمة وحكم عليه على اعتبار أنه شريك فيها فلا يعد ذلك وجهاً لبطلان متى كان تغيير المحكمة للصفة لم يجحف بشيء من حقوق الدفاع .

(١٩٠٣/٢/١٤ المجموعة الرسمية س ٤ ق ١٠١)

مادة ٣٠٩

كل حكم يصدر في موضوع الدعوى الجنائية يجب أن يفصل في التعويضات التي يطلبها المدعي بالحقوق المدنية أو المتهم ، وذلك ما لم تر المحكمة أن الفصل في هذه التعويضات يستلزم إجراء تحقيق خاص يبنى عليه إرجاء الفصل في الدعوى الجنائية ، فعندئذ تحيل المحكمة الدعوى إلى المحكمة المدنية بلا مصاريف .

• - يقابل صدر المادة الفقرة الثالثة من المادة ٥٠ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

• تقرير لجنة الإجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ : قررت هذه المادة أن كل حكم في موضوع الدعوى الجنائية يجب أن يفصل في الدعوى المدنية إلا إذا رأت المحكمة أن الفصل فيها يستلزم إجراء تحقيق خاص ، ولم تذكر المادة ما يجب اتباعه في هذه الحالة . فرأت اللجنة أن المحكمة في هذه الحالة تحيل الدعوى إلى المحكمة المدنية كما رأت أن المدعى المدني لا يجب أن تضاعف عليه المصاريف التي دفعها في هذه الحالة .

الأحكام

٣٣٠٤ - إذا كان الحكم المطعون فيه لم يفصل في الدعوى المدنية بل تخل عنها بإحالتها إلى المحكمة المدنية المختصة لفصل فيها عملاً بالمادة ٣٠٩ إجراءات جنائية فإن منعى الطاعن على هذا الحكم لعدم قضائه بعدم الاختصاص بنظر الدعوى المدنية يكون مردوداً بأنه فضلاً عن عدم جوازه لأن ما قضى به غير منه للخصومة في هذه الدعوى فصلته فيه متعمداً إذ

ان الحكم نم يفصل في سنت الحسوى أصلا -

(١٩٧٤/٣/٢١ أحكام النقض س ٢٥ ق ٧٦ ص ٣٤٨)

٣٣٠٥ - متى كانت الدعوى المدنية المرفوعة من الطاعن قد اقيمت أصلا على أساس جريمة القتل الخطأ ، فليس في وسع المحكمة وقد انتهت الى القول بانتفاء الجريمة الا أن تقضى برفضها . وما كان بمقدورها أن تحيل الدعوى المدنية بعالتها الى المحكمة المدنية ، لان شرط الاحالة كمفهوم المادة ٣٠٩ اجراءات جنائية أن تكون الدعوى المدنية داخلية أصلا في اختصاص المحكمة الجنائية . أي أن تكون ناشئة عن الجريمة ، وأن تكون الدعوى في حاجة الى تحقيق تكميل قد يؤدي الى تأخير الفصل في الدعوى الجنائية . وهو ما لا يتوفر في الدعوى الحالية ، ومثل هذا الحكم المطعون فيه لا يمنع وليس من شأنه أن يمنع الطاعن من اقامة الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية المختصة محمولة على سبب آخر .

(١٩٧١/٤/٢٦ أحكام النقض س ٢٢ ق ٩٣ ص ٣٧٩)

٣٣٠٦ - محل التمسك بطلب احالة دعوى التعويض الى المحكمة المدنية حسيما نصت عليه المادة ٣٠٩ اجراءات جنائية ان يستلزم الفصل في التعويضات اجراء تحقيق خاص ينبنى عليه ارجاء الفصل في الدعوى الجنائية ، وهذا مناطه أن يكون الاختصاص الاستثنائي بالفصل في دعوى التعويض متوقفا للمحاكم الجنائية .

(١٩٦٥/١٠/١٩ أحكام النقض س ١٦ ق ١٣٧ ص ٧٢٤)

٣٣٠٧ - الاحالة في مفهوم حكم المادة ٣٠٩ اجراءات جنائية لا يؤمر بها الا عندما تكون المحكمة الجنائية مختصة بنظر الدعوى المدنية المرفوعة اليها بطريق التبعية وترى أن الفصل في التعويضات المطالب بها يستلزم اجراء تحقيق خاص ينبنى عليه ارجاء الفصل في الدعوى الجنائية .

(١٩٦٣/٣/٥ أحكام النقض س ١٤ ق ٣٦ ص ١٦٩)

٣٣٠٨ - المحكمة الجنائية غير ملزمة باحالة الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية المختصة الا اذا قررت في نطاق اختصاصها الموضوعي المطلق أن تحديد التعويض يستلزم اجراء تحقيق خاص لا يتسع له وقتها ، أما وقد قدرت أن هذا التحديد ميسور من واقع الأوراق المعروضة عليها وكان المدعى

لم يقدم مستندات أو أدلة تؤيد دعواه في المطالبة بتعويض أكثر ولم يصب إجراء تحقيق خاص أو إحالة الدعوى الى المحكمة المدنية لإجراء هذا التحقيق فيكون تقديرها في هذا الشأن لا معقب عليه مادام سائفا مستندا الى أصل صحيح ثابت في الأوراق .

(١٦/١٠/١٩٦١ أحكام النقض س ١٢ ق ١٥٥ ص ١٩٧)

٣٣٠٩ - لا تجوز إحالة الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية في حالة القضاء بالبراءة لعدم ثبوت التهمة .

(٥/٨/١٩٨٠ أحكام النقض س ٣١ ق ١١٢ ص ٥٨٤)

٣٣١٠ - حق المحكمة الجنائية في الإحالة على المحكمة المدنية بمقتضى المادة ٣٠٩ إجراءات جنائية يجب أن يساير حجية الأحكام الجنائية أمام المحاكم المدنية بمعنى أنه لا يجوز إصدار قرار بإحالة الدعوى المدنية الى المحكمة المختصة اذا كان حكم البراءة يمس أسس الدعوى المدنية مساسا يقيد حرية القاضي المدني .

(٥/٣/١٩٥٧ أحكام النقض س ٨ ق ٦٤ ص ٢٢٥)

٣٣١١ - اذا كانت المحكمة قد قضت في الدعوى الجنائية وأحالت الدعوى المدنية الى المحكمة التجارية وبنت قضاها بالإحالة على ما تبين لها من وجود دعوى أخرى منظورة أمام هذه المحكمة الأخيرة وعلى ما ارتأت من وجود ارتباط وثيق بين الدعويين وكان قانون الإجراءات الجنائية لم يتحدث عن حالة الارتباط وهو وفقا لقانون المرافعات لا يحكم به الا اذا دفع به من له مصلحة فيه وكان أحد لم يدفع به فان الحكم يكون مخالفا للقانون ويتمن نقضه .

(٣١/٥/١٩٥٥ أحكام النقض س ٦ ق ٣١٢ ص ١٠٦٢)

٣٣١٢ - ان الحكم اذ قضى بإحالة الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية قد أسس ذلك على أن الفصل فيها يستلزم تحقيقا لم تر معه المحكمة تأخير الفصل في الدعوى الجنائية فان هذه الإحالة تكون قد تمت على مقتضى ما تجيزه المادة ٣٠٩ إجراءات جنائية .

(٢/٢/١٩٥٥ أحكام النقض س ٦ ق ١٧٨ ص ٥٤١)

٣٣١٣ - اذا كانت المحكمة الجنائية قد تخلت عن الدعوى المدنية

للقضاء المدني على أساس أن يحصل فيها يحتاج لتحقيق لا يتسع له وقت المحكمة فهذا التخلي يكون قد. نم في حدود ما رخص به القانون . وسكن اذا كانت المحكمة قد قضت في هذه الحالة بعدم الاختصاص فانها تكون قد أخطأت وكان يجب عليها أن تحكم بإحالة الدعوى الى المحكمة المدنية ، ويتعين على محكمة النقض تصحيح هذا الخطأ والحكم بمقتضى القانون تطبيقاً لنص المادة ٢/٤٢٢ اجراءات جنائية .

(أحكام النقض س ٤ ق ٣١١ ص ٨٥٧)

٣٣١٤ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية مستنداً في ذلك الى أن تحقيق الضرر المدعى به وتقدير التعويض المستحق عنه هما امران منوطان بالقضاء المدني فان المحكمة في قضائها بذلك تكون قد استعملت حقاً مقررأ لها بالمادة ٣٠٩ اجراءات جنائية .

(أحكام النقض س ٤ ق ١٦٢ ص ٤٢٣)

٣٣١٥ - تبرئة المتهم على أساس انتفاء التهريب يستلزم الحكم برفض الدعوى المدنية ولو لم ينص على ذلك في منطوق الحكم .
(أحكام النقض س ٣٢ ق ٢٠٥ ص ١١٤٤)

٣٣١٦ - المحكمة الجنائية لا تختص بالتعويضات المدنية الا اذا كانت متعلقة بالفعل الجنائي المسند الى المتهم . فاذا كانت المحكمة قد برأت المتهم من التهمة المسندة اليه لعدم ثبوتها فان ذلك يستلزم حتماً رفض طلب التعويض لأنه ليس لدعوى التعويض محل عن فعل لم يثبت في حق من نسب اليه أما الحكم بالتعويض ولو قضى بالبراءة فشرطه ألا تكون البراءة قد بنيت على عدم حصول الواقعة أصلاً أو على عدم صحتها أو عدم ثبوت اسنادها الى صاحبها .

(أحكام النقض س ٣١ ق ٧ ص ٣٩)

٣٣١٧ - للمحكمة الجنائية في مواد الجنب عند الحكم بالبراءة في الدعوى العمومية في الأحوال المنصوص عليها في المادة ١٧٢ تحقيق جنائيات الخيار بين أن تفصل في الدعوى المدنية أو أن تتخلي عنها للمحكمة المختصة أصلاً بالقضاء فيها ، وذلك دون أن تكون مقيدة الا بما يترأى لها عند تقديرها للوقت والمجهود اللازمين لتمحيص الدعوى المدنية التي لم ترفع

أمامها إلا بطريق التبعية للدعوى العمومية .
(١٩٥٠/١٢/١٩ أحكام النقض س ٢ ق ١٤٧ ص ٣٩٠)

أسس الحكم في الدعوى المدنية

٣٣١٨ - تقدير الخطأ المستوجب مسئولية مرتكبه جنائيا ومدنيا.
مما يتعلق بموضوع الدعوى تفصل فيه محكمة الموضوع بغير معقب عليها
مادام تقديرها سائفا ومستندا الى أدلة مقبولة لها أصلها في الأوراق .

(١٩٧٣/٤/٢٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ١١٤ ص ٥٥٣ .
١٩٦٨/١٢/١٢ س ١٩ ق ٣٦ ص ٢٠٧)

٣٣١٩ - متى كان ما أورده الحكم يتضمن في ذاته الإحاطة بأركان
المسئولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية مما يستوجب الحكم على
مقارفه بالتعويض فلا تثير على المحكمة اذا هي لم تبين عناصر الضرر الذي
قدرت على أساسه مبلغ التعويض المحكوم به اذ الأمر في ذلك متروك
لتقديرها .

(١٩٧٣/٤/٢٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ٩٧ ص ٤٧١ ، ٥/١٥
١٩٧٢ س ٢٣ ق ١٦٤ ص ٧٣٤ ، ١٩٦٧/٣/١٤ س ١٨ ق ٧٨ ص ٤١٥)

٣٣٢٠ - من المقرر أنه يكفي في بيان وجه الضرر المستوجب
للتعويض أن يثبت الحكم ادانة المحكوم عليه عن الفعل الذي حكم بالتعويض
من أجله .

(١٩٧٢/٥/١٥ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٦٤ ص ٧٣٤ .
١٩٣٧/١٠/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٩٩ ص ٨٢)

٣٣٢١ - لا يعبى الحكم عدم بيانه الضرر بنوعيه المادى والأدبى .
ذلك بأن في اثبات الحكم وقوع الفعل الضار من المحكوم عليه ما يتضمن
بذاته الإحاطة بأركان المسئولية المدنية ويوجب بمقتضاء الحكم على مقارفه
بالتعويض .

(١٩٧٢/٥/١٥ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٦٤ ص ٧٣٤)

٣٣٢٢ - تقدير توافر الدليل على الخطأ وقيام رابطة السببية بين
الخطأ والضرر من المسائل الموضوعية التى ينفرد قاضى الموضوع بتقديرها

اثباتا ونفيا دون معقب مادام قد أقام قضاءه على أسباب تؤدي الى ما انتهى اليه .

(١٩٧٣/٣/١٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ٧٤ ص ٢٤١)

٣٣٣٣ - تقدير ثبوت انضر موضوعي من سلطة محكمة الموضوع
بغير معقب من محكمة النقض ما دام احكم قد بين عناصر الضرر ووجه
احقية طالب التعويض .

(١٩٧٢/٦/٢٦ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢١٢ ص ٩٥٣)

٣٣٣٤ - الخطأ في وصف النعمة ليس من شأنه المساس بالدعوى
المدنية التي توافرت عناصرها .

(١٩٦٠/٣/١٤ أحكام النقض س ١١ ق ٥٠ ص ٢٣٦)

٣٣٣٥ - متى ثبت وقوع الخطأ أو التقصير فقد حق على من ارتكبه
ضمان الضرر الناشئ عنه ولو كانت فعلته من الوجهة الجنائية لا عقاب
عليها . وإذا كان الفصل المرتكب في حالة الضرورة لا يتناسب بحال مع
ما قصد تفاديه بل كان بالبداهة أهم منه شأنًا وأجل خطراً وأكبر قيمة ،
فإن التعويض يكون واجبا اذا ما لحق الغير ضرر ، وذلك على أساس توافر
الخطأ في الموازنة وقت قيام حالة الضرورة بين الضررين لارتكاب أيهما .

(١٩٤١/١١/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٠٣)

ص ٥٧٢)

٣٣٣٦ - لا يصح الطعن على الحكم بمقونة انه قضى بتعويض
للمدعي المدني - المبينة صفته في الحكم - من غير تبيان أى سبب له ولا ايضاح
من يستحقه من ورثة القتيل ، اذ المفهوم بالضرورة أن التعويض انما هو
عن وفاة القتيل ، وأنه انما قضى به للمدعي المدني وحده بصفته المبينة
بالحكم .

(١٩٣٢/١١/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤ ص ٣)

تقدير التعويض

٣٣٣٧ - تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع وحدها
حسبما تبينه من عناصر الدعوى وظروفها دون أن تكون ملزمة ببيان

عناصره أو علة تخفيفه .

(١٠/٥/١٩٥٤ أحكام النقض س ٥ ق ٢٠٥ ص ٦٠٤ ،
١٩٥٤/٦/٢٨ ق ٢٦٦ ص ٨٢٦)

٣٣٢٨ - خلو الحكم المطعون فيه من بيان تحقيق ضرر مادي بالمطعون ضده بوفاة المجنى عليه الذي كان يموله على نحو مستمر دائم وأن فرصة الاستمرار على ذلك في المستقبل كانت محققة وكان لا يعرف مدى أثر هذا النظر على محكمة الموضوع في تقديرها لمبلغ التعويض الذي قضت به يجعل احكم معيبا بما يستوجب نقضه .

(١٩٧٨/٦/١٩ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٢٢ ص ٦٣٤)

٣٣٢٩ - انه وان كان من المقرر أن تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع تقضى بما تراه مناسبا وفقا لما تتبينه من ظروف الدعوى. وأنها متى استقرت على مبلغ معين فلا تقبل المناقشة فيه ، الا أن هذا مشروط بأن يكون الحكم قد أحاط بعناصر المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببية احاطة كاملة وأن يكون ما أورده في هذا الخصوص مؤديا الى النتيجة التي انتهى اليها .

(١٩٧٣/٤/٢٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ١١٤ ص ٥٥٣ ،
١٩٦٨/٢/١٦ س ١٩ ق ٤٠ ص ٢٢٣)

٣٣٣٠ - تقدير مبلغ التعويض من سلطة محكمة الموضوع وحدها. حسبما تراه مناسبا وفق ما تتبينه هي من مختلف ظروف الدعوى دون أن تكون ملزمة ببيان تلك الظروف ما دام قد اكتملت للحكم بالتعويض عناصره القانونية .

(١٩٧٢/٣/١٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ٩١ ص ٤١٦)

٣٣٣١ - لا يعيب الحكم عدم بيانه الضرر بنوعيه المادي والأدبي ذلك بأن في اثبات الحكم وقوع الفعل الضار من المحكوم عليه ما يتضمن بذاته الاحاطة بازكان المسؤولية المدنية ويوجب بمقتضاه الحكم على مقارفه بالتعويض .

(١٩٧٢/٥/١٥ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٦٤ ص ٧٣٤)

٣٣٣٢ - لا تنقيد المحكمة الجنائية بطلبات المدعى بالحقوق المدنية

• رافع الدعوى المباشرة وهى بصدد ازالة حكم قانون العقوبات على واقعة الدعوى •

(١٩٦٨/٤/٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٧٦ ص ٤٠٢)

٣٣٣٣ - لما كانت محكمة الموضوع قد ادخلت فى تقدير عناصر الضرر المادى المصروفات التى تكبدها المدعى فى فقد أخيه وهى ما لا يجوز القضاء به من المحكمة الجنائية باعتبارها لم تنشأ مباشرة عن الفعل الجنائى فان محكمة النقض تستبعد من التعويض المقضى به ما ترى ان محكمة الموضوع قد أدخلته فى تقديره على ذلك الأساس الحاطى،

(١٩٦٦/١/٤ أحكام النقض س ١٧ ق ٥ ص ٢٥)

٣٣٣٤ - اذا كانت المحكمة قد حكمت للمدعى بالحقوق المدنية بالتعويض المؤقت الذى طلبه ليكون نواة للتعويض الكامل الذى سيطلب به بانية ذلك على ما ثبت لها من أن المحكوم عليه هو الذى ارتكب الفعل الضار المسند اليه فهذا يكفى لتبرير التعويض الذى قضت به ، أما بيان مدى الضرر فانما يستتبعه التعويض الذى قد يطالب به فيما بعد ، وهذا يكون على المحكمة التى ترفع أمامها الدعوى به •

(١٩٦٥/١٢/١٣ أحكام النقض س ١٦ ق ١٧٧ ص ٩٢٥)

٣٣٣٥ - يصح الجمع بين التعويض عن الفعل الضار ومبلغ التأمين المستحق للمؤمن له عملاً بأحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفى الدولة المدنيين وغيرهم لاختلاف مصدر كل حق عن الآخر •

(١٩٦١/١/٣٠ أحكام النقض س ١٢ ق ٢٢ ص ١٣١)

٣٣٣٦ - لا يجوز الجمع بين التعويض الكامل عن الحوادث وبين معاش استثنائى يرتبه القانون على سبيل التعويض •

(١٩٦١/١/٣٠ أحكام النقض س ١٢ ق ٢٢ ص ١٣١)

٣٣٣٧ - ان المكافاة الاستثنائية التى تمنحها الحكومة لأحد موظفيها طبقاً لقانون المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٢٩ كتعويض عن الإصابة التى لحقت به وأقدمته عن مواصلة العمل فى خدمتها لا يحول دون المطالبة بحقه فى التعويض الكامل الجابر للضرر الذى لحقه ، اذ أن هذا الحق يظل مع ذلك

قائما وفقا لأحكام القانون المدني اذا كانت الإصابة قد نشأت عن خطأ تسأل عنه الحكومة ، إلا أنه لا يصح للمضروب أن يجمع بين التعويضين لأن هذين الالتزامين متحدان في الغاية وهي جبر الضرر جبرا متكافئا له ولا يجوز أن يزيد عليه .

(١٩٥٥/٣/٢١ أحكام النقض س ٦ ق ٢١٦ ص ٦٦٤)

٣٣٣٨ - لمحكمة الموضوع أن تقضى بمبالغ التعويض للمدعين بالحق المدني جملة أو تحدد نصيب كل منهم حسب ما أصابه من ضرر .

(١٩٥٦/٣/١٣ أحكام النقض س ٧ ق ٩٩ ص ٣٣٠)

٣٣٣٩ - لا يعيب الحكم أنه لم يذكر موجبات ما حكمت به المحكمة ورائه مناسبا عن التعويض إذ أن الأمر في ذلك متروك لتقديرها بغير معقب عليها .

(١٩٥٦/٢/١٤ أحكام النقض س ٧ ق ٥٦ ص ١٧٨)

٣٣٤٠ - يكفي لسلامة الحكم بالتعويض أن يتحدث عن وقوع الفعل وحصول الضرر دون حاجة الى بيان عناصر هذا الضرر ما دام تقدير التعويض هو من سلطة محكمة الموضوع حسبما تراه مناسبا .

(١٩٥٥/٦/٧ أحكام النقض س ٦ ق ٣١٦ ص ١٠٧٥)

٣٣٤١ - للمتهم والمسئول عن الحقوق المدنية أن يحتجوا بخطأ المضروب على ورائه في الشق من التعويض الخاص بحصته الميراثية في الحق الذي اكتسبه المجنى عليه قبل وفاته في المطالبة بالتعويض .

(١٩٥٥/٤/٩ أحكام النقض س ٦ ق ٢٤٦ ص ٧٩٥)

٣٣٤٢ - اذا كانت المحكمة قد حجبت نفسها عن اعمال سلطتها في تقدير التعويض بكامل حريتها في تقدير أدلة الدعوى وتحقيق تلك الأدلة بمقولة انه لم يثبت بدليل رسمي أن هناك عاهة أو إصابة مع أن ذلك الدليل الذي اشترطت وجوده ليس بلازم قانونا فان حكمها يكون معيبا واجبا تقضه .

(١٩٥٤/١٠/١٨ أحكام النقض س ٥ ق ٢٨ ص ٧٩)

٣٣٤٣ - متى كان الواضح من محاضر الجلسات أن المدعية بالحقوق

المدنية طلعت بعد تنازل زوجها عن دعواه تطالب وحدها في مواجهة الطاعن بمبلغ الواحد والعشرين جنيها الذي كانت قد طلبته مع زوجها ، فان المحكمة لا تكون قد أخطأت فيما قضت به على الطاعن بأنبلغ المطوب جميعه للمدعية بالحقوق المدنية .

(١٩٥٢/١٢/٢٢ أحكام النقض س ٤ ق ١٠٢ ص ٢٦٢)

٣٣٤٤ - لما كان العمل الضار يستوجب الحكم على فاعله بالتعويض طبقا لأحكام القانون ، فلا محل لما يثيره الطاعن من تكافؤ السبببات لتعلقه بموضوع الدعوى ، وتقدير الأدلة فيها مما يخضع لتقدير قاضي الموضوع من غير معقب .

(١٩٥٢/١٢/٢٢ أحكام النقض س ٤ ق ١٠١ ص ٢٦٠)

٣٣٤٥ - ما دامت المحكمة قد قدرت أن الحادث قد تسبب عنه ضرر أدبي نمجنى عليه ولو أنه لم يصب من العيار الناري فانها لا تكون قد أخطأت في قضائها له بالتعويض المدني لما نحدثه هذه الجريمة عن ازعاج وترويع للجنى عليه .

(١٩٥٢/٥/٧ أحكام انتقض س ٣ ق ٣٢٢ ص ٨٩٣)

٣٣٤٦ - اذا اثبتت المحكمة بالادلة السائقة اعتداء المدعى عليهم اعتمادا على سلطة وظيفتهم - وهم من رجال البوليس - على المدعين بالضرب والسب والايذاء الذي أحل بشرفهم ، وكان ذلك بذاته متضمنا حصول الضرر لمن وقع عليه الاعتداء ، فلا يكون ثمة محل للنمى على الحكم أنه لم يبين عناصر التعويض ، واذ كان تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع حسيما تراه مناسبا وفق ما تتبينه من عناصر الدعوى فانه لا يقبل النمى على الحكم أنه لم يبين أسس التقدير .

(١٩٥١/١٠/٢٢ أحكام النقض س ٣ ق ٤٠ ص ٩٧)

٣٣٤٧ - ان تقدير التعويض من شأن محكمة الموضوع بدون معقب عليها منه . فما دامت مسئولية المحكوم عليه بالتعويض ثابتة فلا يقبل منه أن يجادل أمام محكمة النقض في مقدار التعويض .

(١٩٥١/٣/٢٦ أحكام النقض س ٢ ق ٣٢١ ص ٨٦٢)

٣٣٤٨ - للمدعى بالحقوق المدنية فى دعواه المدنية التابعة طلب

تمويض الضرر الناشئ عن الجريمة ، وهذا التمويض يجوز أن يشمل رد الشيء المسروق أو المختلس عينا أو دفع ثمنه .

(١٩٤٦/٤/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٤٦)

ص ١٣٥)

٣٣٤٩ - تعديل قيمة التمويض من المحكمة الاستئنافية بالزيادة أو بالنقص انما هو أمر موضوعي يدخل في سلطتها التقديرية مما لا تجوز مناقشته أمام محكمة النقض .

(١٩٧٢/٣/١٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ٩١ ص ٤١٦)

٣٣٥٠ - لمحكمة الجنب الاستئنافية أن تقضى بالتعويضات المطلوبة من المتهمين المقضى ببرائتهم بناء على استئناف المدعى بالحقوق المدنية دون النيابة ولو أنها لا تملك الحكم في مسئوليتهم الجنائية بسبب عدم استئناف النيابة العامة لحكم البراءة الصادر لمصلحتهم .

(١٩٣١/٦/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٧٦)

ص ٣٤١)

٣٣٥١ - المطالبة بالتعويض على أساس المادة ١٥١ مدني باعتبار المدعى عليه مسئول عن فعل نفسه يختلف من حيث السبب عن المطالبة بالتعويض على أساس المادة ١٥٢ باعتبار المدعى عليه مسئولا عن فعل غيره ، ومقتضى هذا انه اذا رفعت الدعوى على أحد هذين الأساسين وقضى برفضها فلا يجوز في الاستئناف الفصل في الدعوى على الأساس الآخر ، خصوصا اذا كان الخصم يمارض في ذلك .

(١٩٤٥/١٢/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٥)

ص ٢٨)

الحط الم مشترك

٣٣٥٢ - نشوء الضرر عن خطئين يوجب توزيع التمويض عنه بنسبة كل من الخطأين ولو كان أحد هذين الخطأين صادرا عن الضرور ، ومخالفة الحكم هذا النظر والزام المسئول بالحقوق المدنية عنه بكامل التمويض دون اتقاصه بمقدار ما يجب أن يتحملة الضرور بسبب خطئه

الذي ساهم في احداث الضرر مخالف لقانون -

(١٩٦٩/٢/١١ أحكام النقض س ٢٠ ق ٥٤ ص ٢٤٨)

٣٣٥٣ - اذا كان يشترط لوقوع المقاصه ان يكون الدينان متقابين بمعنى أن يكون المدين في كل من الدينين هو بنفسه وبذات صمته الدائن في الآخر ، وكان المدعى عليهما في دعوى التعويض المقامه من انطعنين هما غير المدعية في دعوى التعويض المقامه ضدتهما ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض دعوى الطاعنين استنادا الى أن كلا الطرفين قد أصابه ضرر يكاد يساوى ما أصاب الطرف الآخر يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(١٩٨١/٤/٢٢ أحكام النقض س ٣٢ ق ٧١ ص ٣٩٦)

٣٣٥٤ - الأصل أن خطأ المضرور لا يرفع مسئولية المسئول . نجا ينفقها ان كان ثمة خطأ مشترك بمعناه الصحيح ، ولا يعفى المسئول استثناء من هذا الأصل الا اذا تبين من ظروف الحادث أن خطأ المضرور هو العامل الأول في احداث الضرر الذي أصابه وأنه بلغ من الجسامة درجة بحيث تستغرق خطأ المسئول .

(١٩٦٤/٢/٣ أحكام النقض س ١٥ ق ٢٣ ص ١١٠)

٣٣٥٥ - ان المادة ١٥١ مدني وان نصت على الزام كل من يقع منه فعل ضار بالغير بتعويض الضرر المترتب على فعله ، الا أنه اذا كان المضرور قد أخطأ أيضا وساهم هو الآخر بخطئه في الضرر الذي أصابه فإن ذلك يجب ان يراعى في تقدير مبالغ التعويض المستحق له . فلا يحكم له على الغير الا بالقدر المناسب لخطأ هذا الغير ، لأن كون الضرر الذي لحق المضرور ناشئا عن خطئين ، خطئه هو وخطأ غيره ، ذلك يقتضى توزيع مبلغ التعويض بينهما بنسبة خطأ كل منهما ، وبناء على عملية تشبه عملية المقاصة لا يكون الغير ملزما الا بمقدار التعويض المستحق عن كل الضرر منقوصا منه ما يجب أن يتحمله المضرور بسبب الخطأ الذى وقع منه .

(١٩٤٥/٤/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٤١)

ص ٦٨٠)

٣٣٥٦ - الأصل أن كل فعل خاطئ نشأ عنه ضرر للغير يوجب

مسئولية فاعله عن تعويض ذلك الضرر ، فالمسئولية واجبة ابتداء . وتنبه .
قد تخف أو تتضائل بنسبة خطأ المجنى عليه ، ومبلغ اشتراكه مع الجاني
في احداث الضرر ، وذلك ما يعرف عنه علماء القانون بنظرية الخطأ المشترك
وقد تجب مسؤولية المجنى عليه مسؤولية الجاني متى تبين من ظروف الحادثة
أن خطأ المجنى عليه كان خطأ فاحشاً الى درجة يتلاشى بجانبها خطأ
الجاني ، ولا يكاد يذكر ، كأن يكون المجنى عليه تمسك الاضرار بنفسه فانتبه
فرصة خطأ الجاني واتخذ وسيلة لتنفيذ ما تمسكه من ايقاع الاضرار بنفسه ،
وتلك هي الحالة الوحيدة التي يصح أن يرفض فيها طلب التعويض .

(١٩٣٢/١١/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٣)

ص ٣٣)

٣٣٥٧ - الاشتراك في الخطأ يكون محل نظر في تقدير المسؤولية
المدنية فلا يسأل سائق السيارة وحده عن التعويض كله مع اعفاء شريكه
في الخطأ من تحمل المسؤولية معه ، بل مسؤولية ذلك السائق انما تكون
بمقدار ما وقع منه من خطأ .

(١٩٣١/٣/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٩٩)

ص ٢٥٧)

٣٣٥٨ - استخلاص الحكم في حدود سلطة التقدير لكيدية اجراءات
التقاضى وقصد الاضرار منها يكفى في اثبات الخطأ التقصيرى الذى يؤدى
الى المساءلة عن الضرر الناتج عن هذا الخطأ .

(١٩٧٢/٦/٢٦ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢١٣ ص ٩٥٣)

٣٣٥٩ - كل ما تختص به المحكمة الجنائية من الوجهة المدنية
هو أن تقضى في النتائج المترتبة على الجريمة من تعويض ضرر ونحوه ،
أما المسائل الخارجة عن هذه الدائرة فلا اختصاص لها فيها . فإذا قضى
حكم على متهم بالتزوير وبحبس وبإلزامه بتعويض للمجنى عليه وبإلزامه
أيضاً بتسليم مستندات محررة لصالح المجنى عليه كانت قد سلمت للمتهم
وبإعلان الحجز المتوقع عليها تحد يد المتهم ، تعين نقض هذا الحكم من
جهة قضائه بتسليم المستندات المشار اليها ومن جهة قضائه بإعلان الحجز
المتوقع عليها مع بقاءه على حاله فيما عدا ذلك مما قضى به .

(١٩٣٣/١/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٧٩)

ص ١٢٦)

٣٣٦٠ - لما كان المحكم المظنون فيه قد قضى برد المضبوطات التي دين الطاعنان الأول والثاني باخفائها بوصفها متحصلة من جريمة السرقة التي وقعت على المدعية بالحقوق المدنية الى عمره الأخيرة عملاً بالمادة ١٠٢ اجراءات جنائية فانه يكون قد اصاب صحيح القانون .

(١٩٦٣/١٠/٢٢ أحكام النقض س ١٤ ق ١٢٢ ص ٦٧٠)

٣٣٦١ - انه لما كان للمحاكم الجنائية بمقتضى القانون أن تحكم بالتعويضات لمن أصابه ضرر من الجريمة المرفوعة بها الدعوى أمامها وكان رد الحالة الى ما كانت عليه قبل وقوع الجريمة لا شك يدخل في التعويضات اذ به يتحقق رفع الضرر عن المضرور عينا بأرجاع ذات ما يخصه اليه ، وهذا بداهة أولى من أن يعطى مبلغاً من المال في مقابله ، فان المحكمة اذا ما ثبت لها تزوير عقدي الرهن والتنازل وقضت بردهما وبطلانهما ومحو تسجيلهما ، ففضاؤها بذلك لا يمدو أن يكون ضرباً من ضرب الرد كما هو معرف به في القانون .

(١٩٤٦/١٠/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٠١)

(ص ١٨٦)

٣٣٦٢ - تقدير ثبوت الضرر أو عدم ثبوته من المسائل الموضوعية التي تدخل في حدود سلطة محكمة الموضوع بغير معقب .

(١٩٦٨/٤/٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٧٦ ص ٤٠٢)

٣٣٦٣ - ان الممول عليه لدى جمهرة علماء القانون أن الضرر المادي والضرر الأدبي سيان في ايجاب التعويض لمن أصابه شيء منهما ، وانه اذا كان الضرر الأدبي متمسكاً بالتقويم خلافاً للضرر المادي فكلاهما خضع في التقدير لسلطان المحكمة .

(١٩٣٢/١١/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١ ص ١)

٣٣٦٤ - اذا قضت المحكمة للمدعية بالحق المدني بتعويض عن الجريمة المرفوعة بها الدعوى وهي شروع المتهم وآخرين في سرقة منزلها وعن تعديهم عليها عند ضبطها المتهم متلبساً بجريمة فلا خطأ في قضائها بالتعويض عن التعدي وإن لم ترفع به الدعوى العمومية لانه كان نتيجة

للجريمة المرفوعة بها الدعوى .

(١٩٣٦/١/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٠٠)

ص ٥٤٤)

٣٣٦٥ - تعويض الوالد عن فقد ولده لا يعتبر تعويضا عن ضرر محتمل الحصول في المستقبل اذ مثل هذا التعويض انما يحكم به عن فقد الولد وما يسببه هذا الحادث من اللوعة للوالد اى في الحال .
(١٩٣٢/١١/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١ ص ١)

٣٣٦٦ - يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادى أن يكون هناك اخلال بمصلحة مالية للمضروب وأن يكون هذا الضرر محققا ، فاذا اصاب الضرر شخصا بالتبعية عن طريق ضرر اصاب شخصا آخر فلا بد من توفر حق لهذا الغير يعتبر الاخلال به ضررا اصابه ، واذن فالعبرة في تحقق الضرر المادى للشخص الذى يدعيه نتيجة لوفاة آخر هو أن يثبت أن المجنى عليه كان يموله فعلا وقت وفاته وعلى نحو مستمر دائم وأن فرصة الاستمرار فى ذلك فى المستقبل كانت محققة فيقدر القاضى ما ضاع على المضروب فرصته بفقد عائلته ويقضى له بالتعويض على هذا الأساس .

(١٩٧٨/٦/١٩ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٢٢ ص ٦٣٤)

٣٣٦٧ - ان القانون يسوى بين الضرر الأدبى والضرر المادى فى ايجاب التعويض للمضروب وترتيب حق الدعوى به . والضرر الأدبى متى ثبت وقوعه كان لمحكمة الموضوع أن تقدره بمبلغ من المال ، وحق المورث فى تعويض الضرر والدعوى به هو من الحقوق المالية التى تعد جزءا من التركة وتنتقل بوفاة اى ورثته ما دام أنه لم يأت بما يفيد نزوله عنه .
(١٩٥٠/١١/٢٨ أحكام النقض س ٢ ق ١١٤ ص ٣٠٨)

٣٣٦٨ - ان تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع تقضى به بما تراه مناسبا وفقا لما تتبينه من مختلف ظروف الدعوى ، فما دام الحكم قد أورد الاعتبارات التى من أجلها خفض التعويض المحكوم به من محكمة الدرجة الأولى وكان من شأن ما أورده أن يؤدى الى النتيجة التى انتهى اليها فان المجادلة فى ذلك لا تكون مقبولة .

(١٩٥٠/١١/٧ أحكام النقض س ٢ ق ٥٧ ص ١٤٣)

٣٣٦٩ - انه لما كان التعويض هو مقابل الضرر الذي يلحق
المنزور عن الفعل الضار ولا يصح ان يتاثر بدرجة خطأ المسئول عنه
او درجة غناه كان ادخال المحكمة جسامه الخطأ ويسار المسئول عنه في العذر
التي راعتها عند تقدير التعويض عيبا يستوجب نقض الحكم .

(٦٨٠ ص)
(١٣/١٢/١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ في ٧٢٧)

٣٣٧٠ - متى اثبتت المحكمة وقوع الضرر جاز لها ان تقدر
التعويض الذي تراه بنفسها ولا يتحتم عليها ان تستعين بخبير في كل
الاحوال اذا هي لم تر الاستعانة به وتقديرها هذا موضوع لا شأن للمحكمة
النقض به .

(٣٩٥ ص)
(١١/١١/١٩٤٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٠)

٣٣٧١ - اذا كان المدعي بالحقوق المدنية قد طلب مبلغا على سبيل
التعويض عما أصاب ابنه القاصر من ضرر بسبب جنائتي هتك العرض
والسرقة المرفوعة بهما الدعوى على المتهم . ولم يكن جزأ هذا المبلغ بين
الجريمتين فان المحكمة اذا رأت أن جناية هتك العرض هي التي ثبتت وأن
التعويض المطالب به غير مبالغ فيه بالنسبة للضرر الناشئ عنها لا تكون
مخطئة اذا قضت بالمبلغ المطلوب .

(٥٣٦ ص)
(٢٠/١١/١٩٤٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٠٢)

٣٣٧٢ - اذا وقعت حادثة قتل خطأ وثبت أن المسئولية عن وقوعها
مشتركة بين المجنى عليه والجاني فان ذلك لا يخل الجاني من المسئولية المدنية
حتى لو كان قسط المجنى عليه من المسئولية أعظم من قسطه وانما يكون
قسط الجاني من المسئولية المدنية مناسبا لقسطه من الخطأ الذي ترتب على
الجريمة .

(١٧٠ ص)
(٢٥/١٢/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٣٦)

الحكم في الدعويين معا

٣٣٧٣ - يستترظ ألا ننظر الدعوى المدنية الا بالتبعية للدعوى الجنائية ، ومتى رفع الدعوى المدنية صحيحه بالتبعية لدعوى جنائية فيتمين الفصل فيها وفي موضوع الدعوى الجنائية معا بحكم واحد .
(١٩٧١/٥/١٦ أحكام النقض س ٢٢ ق ٩٨ ص ٤٠٢)

٣٣٧٤ - متى كان مبنى البراءة في أن الاتهام المسند الى المتهم على غير أساس من الواقع والقانون لعدم سلامة اجراءات الضبط فانه ينطوى ضمنا على الفصل في الدعوى المدنية بما يؤدي الى رفضها .
(١٩٨٤/٦/٧ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٣٠ ص ٥٧٧)

٣٣٧٥ - لما كان مبنى البراءة أن المحكمة تشكك في استناد التهمة للمتهم فانه ينطوى ضمنا على الفصل في الدعوى المدنية بما يؤدي الى رفضها ، ذلك أن القضاء بالبراءة وقد اقيم على عدم ثبوت وقوع الفعل المسند الى التهمة فانه يتلالم معه الحكم برفض الدعوى المدنية ولو لم ينص على ذلك في منطوق الحكم .

(١٩٨٤/٤/٣ أحكام النقض س ٣٥ ق ٨٣ ص ٢٨٢)

٣٣٧٦ - براءة المتهم المبينة على أن الوقائع الثابتة في الدعوى لا يعاقب عليها القانون لا تمنع من الحكم للمدعى المدني بالتعويض الذي يطلبه عن ضرر لحقه ، فاذا لم يفصل الحكم القاضي بالبراءة لا صراحة ولا ضمنا في الدعوى المدنية تعين نقضه فيما يختص بمصلحة المدعى المدني .
(١٩١٣/٢/٢٢ المجموعة الرسمية س ١٤ ق ٥٨)

٣٣٧٧ - القضاء ببراءة المطعون ضده على أساس ان الواقعة غير قائمة في حقه ولا أساس لها من الواقع انما ينطوى ضمنا على الفصل في الدعوى المدنية بما يؤدي الى رفضها .
(١٩٧٧/٣/١٤ أحكام النقض س ٢٨ ق ٧٧ ص ٣٥٧)

٣٣٧٨ - متى كان الحكم الصادر من محكمة أول درجة المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد فصل في الدعويين المدنية والجنائية وجاء قضاء الحكم المطعون فيه يؤيدا للحكم الابتدائي الا انه أوقف تنفيذ العقوبة

المتبعة للحرية . منه يكثر قد أيد الحكم المذكور فيما قضى به في الدعوى المدنية ومن ثم فال ما يبرره الطاعن في هذا الشأن من اغفال الفصل في دعواه المدنية يكون غير سليم .

(١٩٧٦/٦/١٤ أحكام النقض ص ٢٧ ق ١٤٤ ص ٦٤٥)

٣٣٧٩ - لما كان ما أفصحت عنه المجنى عليها من اقتضاها من زوجها الطاعن كل حقوقها يعني نزولها عن ادعائها بالحقوق المدنية فإن الحكم في الدعوى المدنية يصبح غير ذي موضوع .

(١٩٧٤/٦/١٦ أحكام النقض ص ٢٥ ق ١٢٧ ص ٥٩٦)

٣٣٨٠ - من أقر أنه إذا كانت الدعوى المدنية قد رفعت بطريق استبعي للدعوى الجنائية ون على الحكم الصادر في موضوع الدعوى الجنائية أن يفصل في استعيبات استي يظنها المدعى بالحقوق المدنية وذلك عند المادة ٣٠٩ إجراءات ، من هو اغفل الفصل فيها فانه يكون للمدعى بالحقوق المدنية أن يرجع الى ذات المحكمة استي فصنت في الدعوى الجنائية للفصل فيما أغفله عملاً بنص المادة ١٩٢ من قانون المرافعات المدنية . وهي قاعدة واجبة الاعمال أمام المحاكم الجنائية تحلو قانون الإجراءات الجنائية من نص مماثل وباعتبارها من القواعد العامة الواردة في قانون المرافعات .

(١٩٨٤/٥/٢٢ أحكام النقض ص ٢٥ ق ١١٦ ص ٥٢١)

٣٣٨١ - إذا كانت الدعوى المدنية قد رفعت في مبدأ الأمر بطريق التبعية للدعوى الجنائية وكان لا يشترط بقاء التلازم بينهما ، فان على الحكم الصادر في موضوع الدعوى الجنائية أن يفصل في التعميصات التي طلبها المدعى بالحقوق المدنية ، فان أغفل الفصل فيها فانه - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - يكون للمدعى بالحقوق المدنية الذي فات على المحكمة الجزئية أن تحكم في دعواه أن يرجع الى نفس محكمة أول درجة للفصل فيما أغفله عملاً بحكم المادة ١٩٣ مرافعات الجديد الذي يحكم واقعة الدعوى والتي تقابل المادة ٣٦٨ من القانون القديم وهي قاعدة واجبة الاعمال أمام المحاكم الجنائية تحلو قانون الإجراءات الجنائية من نص على قاعدة من القواعد العامة الواردة في قانون المرافعات .

(١٩٧٣/١١/٢٥ أحكام النقض ص ٢٤ ق ٢٧١ ص ١٠٤٧ ،

١٩٧٢/٣/٦ ص ٢٣ ق ٧١ ص ٣٠٨ ، ١٩٧١/٥/١٦ ص ٢٢ ق ٩٨

ص ٤٠٢)

٣٣٨٣ - إذا رفع المدعى المدني دعواه مباشرة ضد المتهم طالبا الحكم عليه بتعويض لانه بلغ في حقه بلاغا كاذبا مع سوء القصد ولانه سر - علنا بما ورد في بلاغه الكاذب فحكمت المحكمة ببراءة المتهم وبرفض التعويض المدني وتبين من الاطلاع على الحكم أن المحكمة قصرت كلامها في تهمة البلاغ الكاذب ولم تتناول تهمة السب العلني كان هذا الحكم باطلا لاغفاله الفصل في تهمة السب العلني .

(١٩٣١/٥/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٦٠

ص ٣٢٦)

الحكم بالتعويض رغم البراءة

٣٣٨٣ - الأصل أن الحكم بالتعويض المدني لا يرتبط حتما بالحكم بالعقوبة ، إذ يصح الحكم به ولو قضى بالبراءة الا أن شرط ذلك ألا تكون البراءة قد بنيت على عدم حصول الواقعة أصلا أو عدم صحتها أو عدم ثبوت استنادها الى التهم ، لانه في هذه الأحوال لا تملك المحكمة أن تقضى بالتعويض على المتهم أو على المسئول عنه لقيام المسئولين الجنائية والمدنية معا على ثبوت حصول الواقعة وصحة استنادها الى صاحبها .

(١٩٦٧/٤/٤ أحكام النقض س ١٨ ق ٩٣ ص ٤٩٢ ،

١٩٨٠/٣/١٧ س ٣١ ق ٧٣ ص ٣٩١)

٣٣٨٤ - الحكم بالبراءة لعدم ثبوت التهمة يستلزم دائما رفض

طلب التعويض .

(١٩٥٦/٦/٢٦ أحكام النقض س ٧ ق ٢٤٤ ص ٨٨٦)

٣٣٨٥ - متى كانت المحكمة قد أسست حكمها ببراءة المتهم

على عدم ثبوت الواقعة المرفوعة عنها الدعوى العمومية ، فانه يكون صحيحا في القانون ما ذكرته من وجوب القضاء برفض الدعوى المدنية قبله .

(١٩٥١/١/١ أحكام النقض س ٢ ق ١٦١ ص ٤٢٧) ٩

٣٣٨٦ - الحكم بالتعويض غير مرتبط حتما بالعقوبة في الدعوى

الجنائية إذ أن الشارع أوجب على المحكمة أن تفصل في الدعوى المدنية ، فالفعل ولو لم يكن جريمة معاقبا عليها قانونا ، الا أنه قد يكون جنحة أو

شبه جنحة مدنية يصح لمن ناله ضرر منه أن يطالب بتعويضه .
(١٩٥٩/١١/٣ أحكام النقض س ١٠ ق ١٨١ ص ٨٤٩)

٣٣٨٧ - من كانت ابراءة لعدم ثبوت انتهك تملزم دائما برفض طلب التعويض نظرا الى عدم ثبوت وقوع الفعل المفسر من المتهم . فان ابراءة المؤسسة على عدم نوافر ركن من اركان الجريمة لا يستلزم حتما ذلك ، لأن كون الافعال المسندة الى المتهم لا يعاقب عليها القانون لا يمنع ان تكون قد أحدثت ضررا بمن وقعت عليه .
(١٩٤٥/١١/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧ ص ٧)

٣٣٨٨ - عدم المعاقبة الجنائية على واقعة ما لا يترتب عليه حتما اخلاء فاعلها من المسؤولية المدنية ، بل انه اذا ثبت للمحكمة وجود خطأ من جانيه ترتب عليه ضرر كان مسئولوا مدنيا عن تعويضه ولو برى من العقوبة الجنائية .
(١٩٣١/٥/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٦٠ ص ٣٢٦)

٣٣٨٩ - ان ما قضت به المحكمة من رفض الدعوى المدنية صحيح طالما برأت المظنون ضدها من تهمة البلاغ الكاذب لعدم ثبوتها ، اذ يستلزم ذلك حتما رفض دعوى التعويض ، لأنه ليس لدعوى التعويض محل عن فعل لم يثبت في حق من نسب اليه .
(١٩٧٧/١/١٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ٢١ ص ٩٧)

٣٣٩٠ - من المقرر أنه اذا بنيت ابراءة المبلغ على انتفاء أى ركن من اركان البلاغ الكاذب فينبغى بحث مدى توافر الخطأ المدنى المستوجب التعويض من عدمه فى واقعة التبليغ ذاتها . فالتبليغ خطأ مدنى يستوجب التعويض اذا كان صادرا من قبيل التسرع فى الاتهام أو بقصد التعريض بالمبلغ والاسامة اليه والى سمعته أو فى القليل عن رغبة وعدم تبصر .
(١٩٦٥/١/١١ أحكام النقض س ١٦ ق ١١ ص ٤٥)

٣٣٩١ - ان تبرئة المتهم بجريمة البلاغ الكاذب لعدم ثبوت أنه كان سميء القصد عالما بكنبه بلاغاته لا يمنع من الحكم عليه بتعويض للمدعى بالمحقوق المدنية متى كان مسئلكه فى الدعوى مبررا لذلك ، كان يكون قد أكثر من البلاغات التى قدمها فى حق المدعى مسرفا فى اتهامه لمجرد

الشبهات التي قامت لديه دون ان يتروى ويثبت من حقيقه الوقائع التي استندما اليه .

(١٩٤٧/٣/٤) مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٠٨ ص ٣٠٠)

٣٣٩٢ - اذا برأت المحكمة المتهم من تهمة البلاغ الكاذب لثبوت عدم عنده بينته في حكمها فيجب عليها اذا رأت أن ترفض الدعوى المدنية المقامة من المجنى عليه أن تورد أسبابا خاصة لهذا الرفض لان قيام العذر لدى المتهم لا ينفي حتما تحقق الضرر وثبوت مسئوليته عن تعويضه .

(١٩٣٨/٣/١٤) مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٧٨

(ص ١٦٦)

٣٣٩٣ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاء بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية على أن قانون الاجراءات الجنائية لم يرد فيه ما يقابل حكم المادتين ١٤٧ ، ٢٨٢ تحقيق جنائيات المنفي الذي كان يجيز للحاكم اعصل في الدعوى المدنية رغم البراءة في ادعوى الجنائية فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون ، اذ كان متعينا على المحكمة اما ان تفصل في موضوع الدعوى المدنية في الحكم الذي اصدرته في الدعوى الجنائية ان راتها صالحة للفصل فيها واما أن تحيلها الى المحكمة المدنية بلا مصاديف ان رأت أن ذلك يترتب عليه تعطيل الفصل في الدعوى الجنائية .

(١٩٥٣/٦/٣٠) أحكام النقض ص ٤ ق ٣٦٧ ص ١٠٥٢)

٣٣٩٤ - ان محل تطبيق المادة ١٧٢ تحقيق جنائيات أن يكون التمييز مطلوباً عن ضرر ناشئ عن ذات الواقعة موضوع المحاكمة ، ولو انتفى عنها صفة الجريمة بسبب عدم توافر ركن من أركانها لا عن طرف مستقل عنها . فاذا كانت المحكمة قد اعتبرت ان استيلاء المتهم في جريمة نصب على المبلغ الذي حصل عليه انما حصل تنفيذا لعقد صحيح تم بينه وبين من سلمه اليه ، وكان ما قضت به من تعويض لمن سلمه المبلغ هو نتيجة لفصلها ضمنيا بفسخ العقد بسبب نكول المتهم عن تنفيذه فانها بذلك تكون قد تمت اختصاصها ولا يبرر قضاها استنادها فيه الى المادة ١٧٢ تحقيق جنائيات .

(١٩٤٨/١/٢٧) مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٢٢

(ص ٤٨٢)

٣٣٩٥ - أنه وإن أجاز القانون في المادة ١٧٢ تحقيق جنائب محاكم الجمع عند الحكم بإجراء من تفصل في التعويضات التي يطلبها بعض الأشخاص من بعض ، إلا أنه يجب أن يكون طلب التعويض مبنياً على الفعل المصروح أمام المحكمة راضوب انقلب عليه ، أما إذا كان طلب التعويض مبنياً على وقوع حرق غير المصروحه كدس لفجريمة المصروحه ، فيسعين على المحكمة أن تنعى بعدم اختصاصها بشر المدعى لديه .
(٢/١٩ : ١٩٦٤ : جمرته المصروحه المصروحه ج ٢ ق ١١٠ ص ٢٧٢)

٣٣٩٦ - متى كانت الأسباب التي وزعتها المحكمة للمحكم بانبراء مفيدة عدم ثبوت وقوع الفعل المكون للجريمة المرفوعة بها الدعوى في حق المتهم ، فإن هذه الأسباب بذاتها تكون في هذه الحالة أسباباً للحكم برفض دعوى التعويض ولا يعاب على الحكم أنه لم يفرد أسباباً لرفض دعوى التعويض .

(١٩٥١/١٠/٨ أحكام النقض س ٣ ق ١١ ص ٢٢)

٣٣٩٧ - إذا قضت المحكمة ببراءة المتهم لعدم ثبوت وقوع الفعل المكون للجناية المرفوعة بها الدعوى عليه فإن أسباب البراءة في هذه الحالة تكون أسباباً للحكم برفض دعوى التعويض ، أما الحكم بالتعويض مع الحكم بالبراءة فمحلل أن يكون الفعل الضار قد ثبت وقوعه من المتهم المرفوعة عليه الدعوى المدنية .

(١٩٤٥/١٠/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٦٠٨)

(ص ٧٤٧)

٣٣٩٨ - أن المادة ١٧٢ تحقيق جنابات قد أجازت لمحاكم الجمع أن تحكم في التعويضات التي يطلبها بعض الخصوم من بعض حينما تقضى ببراءة المتهم لعدم وجود نص يعاقب على الواقعة المنسوبة إليه ، غير أنه يجب عليها في هذه الحالة أن تتحدث عن التعويضات وتبين الأسباب التي استندت إليها فيما قضت به فيها ، فإذا هي أغفلت هذا البيان واقتصرت على الحكم برفض الطلبات المدنية فإن هذا يكون قصوراً في الحكم يعيبه ويطله .

(١٩٤١/٣/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٢٩)

(ص ٤٢٤)

٣٣٩٩ - للمحكمة الجنائية عند الحكم بالبراءة في الدعوى العمومية الخيار بين ان تفصل في الدعوى المدنية ، و ان تتخلى عنها للمحكمة المختصة ، صلا بالقضاء فيها ، وذلك على الاطلاق دون أن تكون مقيدة الا بما يترامى لها هي عند تدويرها للوقت والجهد اللازمين لتمحيص الدعوى المدنية التي لم ترفع امامها الا بطريق التبعية للدعوى الجنائية .

(١٩٤٠/١١/٢٥) مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٥٧

ص ٢٨٦)

٣٤٠٠ - ان المادة ١٧٢ تحقيق جنديات أجازت لمحاكم الجنائية ان تحكم في التعويضات التي يطلبها بعض الخصوم من بعض حينما تقضى ببراءة المتهم لعدم ثبوت الواقعة أو لعدم اعقاب عليها أو لسقوط الحق في اقامة ادعوى بها لمضى المدة . ومقتضى هذه الاجازة أن محكمة الموضوع . اذا ارادت استعمال هذا الحق وحسم النزاع المدني أيضا فانه يجب عليها كيما يكون حكمها سنيما من الوجبة القانونية ان تعرض لما يتسك به الخصوم من المستندات وتقول كلمتها فيها . أما ان تكفى بالإشارة ان هذه المستندات من حيث دلالتها على وقوع الجريمة : أو عدم دلالتها ثم تقضى في الوقت عينه برفض انطبالات المدنية فهذا قصور في الحكم يعيبه عيبا جوهريا يبطله .

(١٩٣٦/٢/٢٤) مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٤٦

ص ٥٨٠)

٣٤٠١ - لا يكفي السائق أن يثبت أنه لم يقع منه خطأ مطلقا ، أو ان سبب الحادثة بقى مجهولا للتخلى عن المسؤولية المدنية بل تبقى مسؤوليته قائمة في الحالتين حتى ولو قضى جنائيا بالبراءة لعدم وجود الدليل على وجود خطأ معين أو اجمال لأن استعمال معدات النقل السريعة كالسيارات وعربات الركوب وغيرها تلازمها حوادث يجب أن يتوقعها المتفهمون بها فمن الحق والعدل أن يكونوا مسئولين عن التعويض لضحاياها الا اذا أثبتوا أنها وقعت بقوة قاهرة أو بخطأ المصاب نفسه أو غير ذلك من الأسباب التي لا دخل لهم فيها .

(استئناف مصر ١٩٢٧/٤/١٠ المجموعة الرسمية س ٢٨ ق ٥٩)

٣٤٠٢ - جعل الشارع نظر القاضي الجنائي للدعوى المدنية جوازا في حالة الحكم بالبراءة ، أما في حالة الحكم بالادانة فقد جعل نظره لها

وجوبيا ، والسبب في هذه المخالفة راجع الى أنه في حالة الحكم بالإدانة يكون من المفروض على القاضي نظـر موضوع الدعوى العمومية فلا يكون نظره للدعوى المدنية معها الا بتعادلها . أما في حالة الحكم بالبراءة فقد يختلف الأمر ، فإذا كانت البراءة ترتبت على نظـر الموضوع بأن كانت الدعوى العمومية قد طرعت بحذافيرها على بساط البحث ، فأنظر في الدعوى المدنية يكون أمرا طبيعيا بصفة كونها تابعة للدعوى العمومية . أما اذا كانت البراءة مترتبة على أمر خارج عن موضوع الدعوى ولم يستدع البحث فيه نظـر الموضوع ، كما لو ظهر أن الدعوى سقطت بمضى المدة أو ان المتهم توفي ، فلا يكون هناك محل لنظر الدعوى المدنية لأن نظرها في هذه الحالة لا يكون بطريق التبعية للدعوى العمومية ، ولكن بصفة مستقلة عنها ، وهو ما لم يقصده الشارع وعندئذ يتعين الحكم بعدم الاختصاص .

(بنى سويـف الجزئية ١٩٢٣/٥/٢ المجموعة الرسمية س ٤٦

ق ٤٨)

التضامن في التعويض

٣٤٠٣ - لا يشترط قانونا في الحكم بالتضامن على المسئولين عن التعويض أن يكون الخطأ الذي وقع منهم واحدا بل يكفي أن يكون قد وقع من كل منهم خطأ ولو كان غير الذي وقع من زميله أو زملائه متى كانت أخطاؤهم مجتمعة قد سببت للمضـرر ضررا واحدا ولو كانت مختلفة أو لم تقع في وقت واحد .

(١٩٧٣/١٢/٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٣٩ ص ١١٧٧ .

١٩٦٧/٥/٢٩ س ١٨ ق ١٤٣ ص ٧٢١)

٣٤٠٤ - تضامن في التعويض بين المسئولين عن العمل الضار واجب طبقا للمادة ١٦٩ من القانون المدني يستوى في ذلك أن يكون الخطأ عمديا أو غير عمدي .

(١٩٥٧/١/٢٩ أحكام النقض س ٨ ق ٢٦ ص ٨٨ ، ٢٥/٣/

١٩٥٢ س ٣ ق ٢٤١ ص ٦٤٩)

٣٤٠٥ - لا محل لتضامن المتهمين في التعويض عند اختلاف الضرر واستقلال كل منهم بما أحدثه ولو وقعت تلك الأفعال جميعا في مكان واحد

ورمان واحد .

(١٩٥٤/١٠/١١ أحكام النقض س ٦ ق ١٦ ص ٤٣)

٣٤٠٦ - إذا كانت المحكمة قد نفت عن المتهمين سبق الإصرار ومع ذلك أثبتت أنهما قد اعتديا معا بالضرب على المجنى عليه بما يفيد اتحاد ارادتهما على الإعتداء عليه بصرف النظر عن جسامته ما وقع من كل منهما فهذا يستوجب مساءلة كل منهما عن تعويض الضرر الذي نشأ عن فعله وعن فعل زميله .

(١٩٥١/١٠/١٥ أحكام النقض س ٣ ق ٢٨ ص ٦٦)

٣٤٠٧ - ما دامت المحكمة قد انتهت في حكمها إلى أن الضرر الذي أصاب المجنى عليه سببه اعتداء المتهمين عليه في وقت واحد ومكان واحد وملابسات واحدة . مما استخلصت منه توافقه على إيقاع الأذى به ، فهذا يبرر قانونا إلزام كل منهم بتعويضه عن كل ما وقع عليه سواء بفعله أو بفعل زملائه بعضهم أو كلهم .

(١٩٤٨/١١/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٧٢)

ص ٦٣٦)

٣٤٠٨ - أ توجيه زوجه المتتيل دعواها المدنية على المتهم بالقتل أو على شريكه معناه أن أساس دعواها هو أنهما اشتركا في أحداث ضرر واحد هو الذي تطلب تعويضه وليس معناه أنها تنسب إلى كل منهما أن الضرر الذي أحدثه بفعله يفاير الضرر الذي أحدثه زميله ، فكل منهما إذن يكون ملزما بتعويض الضرر على أساس أنه مسئول عنه كله . فإذا ما برى أحدهما لعدم ثبوت أن له دخلا في أحداث الضرر فإن مساءلة الآخر عن التعويض كله تكون قائمة ودخلة في نطاق الطلب الأصلي ولو لم يكن مصرا فيه بالتضامن بين المدعى عليهما .

(١٩٤٥/١٢/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٥)

ص ٣٤)

٣٤٠٩ - التضامن لا يجوز القول به عند اختلاف الجرائم أو الأفعال التي وقعت من المحكوم عليهم كلهم أو بعضهم ولو كانوا قد أدينوا بمقتضى

حكم واحد .

(١٥/١/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٦٤)

ص ٦٠٩)

٣٤١٠ - متى أثبت الحكم اتحاد الفكرة وبطابق الارادات لدى المتهمين على الضرب وقت وقوعه فانهم جميعا يكونون مسئولين متضامنين مدنيا عما اصاب المجنى عليه من ضرر أو وفاة بسبب ما وقع عليه من اعتداء، منهم جميعا أو من أى واحد منهم .

(٨/٥/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٨٧)

ص ٥٤٥ ، ١٥/١/١٩٤٠ ج ٥ ق ٤٧ ص ٦٩)

٣٤١١ - التضامن في التعويض ليس معناه مساواة المتهمين في المسؤولية فيما بينهما ، انما معناه مساواتهما في أن للمقضى له بالتعويض أن ينفذ على أيهما بجميع المحكوم به .

(٢٨/٥/١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٥٥)

ص ٣٣٩)

٣٤١٢ - القضاء على المسئولين عن الحقوق المدنية بالتضامن لا يقتضى اتفاقا سابقا بين المتهمين على الاجرام بل ولا يقتضى توافق المتهمين على التمدى والايذاء ، ويكفى لترتيب التضامن أن تتحد ارادة الفاعلين مجرد اتحاد وقتي على الاعتداء على المجنى عليهم وأن يقارف كل منهم هذا الاعتداء، فعلا أو مشترك فيه .

(١١/٦/١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٧٦)

ص ٣٤١)

٣٤١٣ - للمحكمة اذا تعدد المتهمون واختلفت مسئولياتهم الجنائية أن تحكم عليهم متضامنين بالتعويض المدنى ، لأن اتحاد الفكرة والارادة لدى اشخاص على التمدى وإيقاع الأذى يجعلهم مسئولين متضامنين مدنيا عن نتائج أفعالهم ولو اختلفت مسئولياتهم الجنائية .

(١٥/٢/١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٨٢)

ص ٣٣٨)

تحديد نصيب المزم بالتعويض

٣٤١٤ - ليس ما يمنع قانونا من الزام متهم واحد بتعويض كل الضرر الناشئ عن ارتكابه جريمة ولو ارتكبها مع غيره . واذا كان الحكم الصادر ببراءة المتهم الثاني قد أصبح نهائيا حاز حجية الأمر المقضى فيه بعدم الطعن عليه ممن يملكه فقد استقر أمره ولا سبيل الى مناقشة مركزه ، ومن ثم فلا محل للخوض فيما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من تحميل الطاعن وحده كل التعويض على الرغم من ارتكابه الفعل مع المتهم الثاني .
(١٩٦٨/٢/١٩ ق ٣٦ ص ٢٠٧)

٣٤١٥ - عدم تعيين الحكم لنصيب كل من المدعين بالحقوق المدنية في التعويض المقضى به لا يعيبه مادام أن الالتزام بالتعويض ينقسم على الدائنين بحسب الرؤوس أى بالنسبة متساوية ما لم يعين الاتفاق أو القانون نصيب كل منهم .
(١٩٦٧/١٠/٣٠ أحكام النقض ص ١٨ ق ٢١٢ ص ١٠٣٤)

٣٤١٦ - اذا كانت واقعة الدعوى هي أن المدعى بالحقوق المدنية رفع دعواه أمام محكمة الدرجة الأولى على المتهم وآخر باختلاسهما سجاجيد له فقضت المحكمة بعقاب المتهم والزمته بالتعويض وبراءت الآخر ورفضت الدعوى المدنية قبله ، ولم يستأنف المدعى واستأنفته النيابة ، فقضت المحكمة الاستئنافية بإدانة المتهم الآخر المحكوم ببرائه وأيدت الحكم الابتدائي بالنسبة الى الأول فلا خطأ فى ذلك ، إذ ادعى المدنية لم تكن مستأنفة أمامها بالنسبة الى الآخر ، فام يكن هناك من سبيل للحكم عليه بشئ . من التعويض ، فضلا عن أنه ليس ثمة ما يمنع قانونا من الزام متهم وحده بتعويض كل الضرر الناشئ عن ارتكابه جريمة ولو كان غيره قد ارتكبها معه .
(١٩٤٨/٢/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٤٣ ص ٥٠٤)

٣٤١٧ - اذا حكم على عدة أشخاص بمبلغ معين ولم يكونوا بمقتضى الحكم ملزمين بالتضامن بينهم للمحكوم له فانه لا تجوز مطالبة أى منهم بكل المحكوم به ، بل يطالب فقط بنصيبه فيه . وتحديد هذا النصيب مادام غير متصوص عليه فى الحكم ولا واضح من ثناياه يكون مناطه عدد المحكوم عليهم اعتبارا بأن هذا هو الذى قصدت اليه المحكمة فى حكمها ، فيقسم المبلغ

المحكوم به على عدد المحكوم عليهم ويكون خارج القسمة هو ما لا تجوز مطالبه
كل من المحكوم عليهم بأكثر منه .

(١٩٤٥/١/١٥) مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٦٤

ص ٦٠٩)

٣٤١٨ - ان تقدير حصة كل من اشتركوا في احداث الضرر يجب
- بحسب الأصل - أن يكون الناطق فيه مبلغ جسامه الخطأ الذى ساهم به
فيما أصاب الضرر من الضرر اذا كانت وقائع الدعوى تساعد على تقدير
الخطأ على هذا الأساس . أما اذا كان ذلك ممنهًا فإنه لا يكون ثمة سبيل
الا اعتبار المخطئين مسئولين بالتساوى عن الضرر الذى تسببوا فيه .

(١٩٤١/٥/١٩) مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٦٠

ص ٥٠٤)

٣٤١٩ - لا يوجد فى القانون المصرى ما يحرم الحكم بتحويل المبلغ
المقتضى به كتعويض للمدعى بالحقوق المدنية الى جمعية خيرية ، والتحرير فى
بعض القوانين الأخرى صدرت به نصوص صريحة لولاها لما قالوا به .

(١٩٤٦/١٠/٢١) مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٠٥

ص ١٨٨)

٣٤٢٠ - اذا قضت المحكمة للمجنى عليه بالتعويض على أساس أنه
طلبه لنفسه مقابل الضرر الذى لحقه عن الجريمة قائلة انه وان كان قد ذكر
أنه مستعد بعد الحكم للتبرع بالمبلغ الذى يحكم له به لجهات الخير فإنها مع
ذلك تقضى له به وهو شأنه فيه بعد الحكم ، فهذا منها لا شائبة فيه .

(١٩٤٥/٤/١٦) مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٥٧

ص ٧٠٠)

٣٤٢١ - لا يجوز أن يحكم بالمقاصة القضائية الا اذا كان كل من
الدينين المطلوب اجراء المقاصة بينهما مرفوعا عنه دعوى أمام المحكمة ، واذن
فلا يصح الحكم برفض دعوى التعويض المرفوعة من المدعى بالحقوق المدنية على
أساس أنه هو والمتهم قد تبادلوا الفاظ السب مادام المتهم لم يكن هو الآخر
يطالب المدعى بتعويض .

(١٩٤٠/٣/٤) مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٧٢ ص ١٢٣)

مادة ٣١٠

يجب أن يستعمل الحكم على الأسباب التي بنى عليها . وكل حكم بالادانة يجب أن يستعمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ، والظروف التي وقعت فيها . وأن يشير الى نص القانون الذي حكم بموجبه .

- تقابل المادة ١٤٩ من القانون السابق .

- تقرير لجنة الاجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ : هذه المادة غايل المادة ١٤٩ من قانون تحقيق الجنايات المنصى وهي الى حكم صادر بمنوبة يجب أن يكون مشجلا على بيان الواقعة التي يعاقب عليها القانون وأن يشير الى نص القانون الذي حكم بموجبه والا كان باطلا . ومن المقرر أن بيان الواقعة في الحكم هو لتكمين محكمة الشفص والإبراء من مراعبة أن الجريمة قد استكملت كل عناصرها التي يشترطها القانون وأنه تقع حقيقة تحت العهر الذي طبقته . ولكن المادة ٣١٤ من مشروع الحكومة المشروع (٣١٠) قد استوجب أيضا استعمال الحكم على الأسباب وعلى بيان الواقعة . وكذلك نصت المادة على ضرورة استعمال الحكم على الظروف التي وقعت فيها الجريمة . وهي عبارة لم تكن موجودة بالمادة ١٤٩ من قانون تحقيق الجنايات المنصى ، وزيدت في المادة التي نحن بصدها في المشروع والمقصود بها بيان الظروف المشددة كالمد وسبق الاصرار والظروف المخففة كالاعذار القاذية وظروف الرافة التي انبنى عليها تشديد أو تخفيف العقوبة في الحكم .

الأحكام

بيانات الديباجة

٣٤٢٣ - تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه مادام الحكم قد استوفى أوضاعه اشكلية والبيانات الجوهرية التي نص عليها القانون .

(١٩٨٤/٥/٢٩ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٢١ ص ٥٣٨ ،
١٩٨٢/١/٢١ س ٣٣ ق ١٢ ص ٦٨)

٣٤٢٣ - يجب أن يكون الحكم مشتملا بذاته على شروط صحته ومقومات وجوده فلا يقبل تكملة ما نقص فيه من بيانات جوهرية بأى دليل غير مستمد منه أو بأى طريق آخر من طرق الاثبات .
(١٩٧٢/٦/٥ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٠١ ص ٨٩٨)

٣٤٢٤ - لما كان القانون لم يشترط اثبات بيانات الديباجة في مكان معين من الحكم فإن ما ينصاه الطاعن من اشتراط ايراد تلك البيانات

فى الجزء المنحر بعد كلمة المحكمة لا فى الجزء السابق عليها هو شرط لا سند له من القانون .

(١٩٦٢/١٠/٢٣ أحكام النقض س ١٣ ق ١٦٦ ص ٦٧٢)

٣٤٢٥ - اذا كان الشايت فى محضر الجلسة أن المتهم سئل عن اسمه فأجاب بما هو مبدون يصدر المحضر وكان اسمه قد ورد بصدر المحضر خلا عيب فى ذلك ، كما أن اغفال النص على البيانات الخاصة بسن المتهم وصناعته ومحل اقامته لا يبطل الحكم مادام الطاعن لا يدعى أنه كان فى سن تؤثر على مسئوليته .

(١٩٦٢/٤/١٧ أحكام النقض س ١٣ ق ٩٦ ص ٣٨٠)

٣٤٢٦ - اذا كان الحكم لم يذكر اسم المتهم الذى حكم عليه فى منطوقه بالعقوبة اكتفاء بوروده فى ديباجته فان ذلك لا يمس سلامته مادام أنه لم يكن هناك متهم غيره فى الدعوى .

(١٩٥٣/٣/٢ أحكام النقض س ٤ ق ٢١٢ ص ٥٧٧)

٣٤٢٧ - من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم فى خصوص أسماء أعضاء الهيئة التى أصدرته .

(١٩٧٨/١٢/١١ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٩٢ ص ٩٣١)

٣٤٢٨ - محضر الجلسة يكمل الحكم فى خصوص بيانات الديباجة عدا التاريخ .

(١٩٧٨/١٠/١٦ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٣٨ ص ٦٩٩)

٣٤٢٩ - من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم فى خصوص أسماء المحصوم فى الدعوى والهيئة التى أصدرته وسائر بيانات الديباجة عدا التاريخ .

(١٩٧٧/١٠/١٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٧٩ ص ٨٦٥)

٣٤٣٠ - من الأمور المتماقة بالنظام المام معرفة الهيئة التى أصدرت الحكم بطريقة واضحة للتحقق من أن القضاة الذين أصدره لهم السلطة القانونية فى ذلك . فاذا كان بين محضر الجلسة والحكم خلاف لا يمكن معه معرفة الهيئة التى أصدرت الحكم عد ذلك من أوجه البطلان

الجوهرى اثنى يترتب عليها بطلان الحكم .
(١٩٢٢/٢/٦ المجموعة الرسمية س ٢٤ ق ٨١)

٣٤٣١ - اسم اتقاضى هو من البيانات الجوهرية التى يجب أن
يشتمل عليها الحكم - أو محضر الجلسة الذى يكمنه فى هذا الخصوص -
وخلوصا من هذا البيان يجهل الحكم باطلا كانه لا وجود له . لما كان ذلك
وكان من المقرر أن بطلان الحكم ينسب اثره حتما الى كافة أجزائه - أسبابا
ومنطوقا - وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الابتدائى الباطل
أخذا بأسبابه ، فإنه يكون مشوباً بذلك بالبطلان لاستناده الى حكم باطل .
(١٩٨١/١٢/٢ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٨٠ ص ١٠٢٩)

٣٤٣٢ - لنن كان الحكم الابتدائى قد خلت ديباجته من بيان المحكمة
والهيئة التى أصدرته ، الا أنه يبين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة
الابتدائية أنها استوفت تلك البيانات ، فان استناد الحكم المطعون فيه - الذى
استوفى تلك البيانات ولم تخل منها محاضر جلساته - الى أسباب الحكم
الابتدائى يكون سليما .
(١٩٧٣/٦/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٦٤ ص ٧٨٥)

٣٤٣٣ - من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم فى خصوص بيان
المحكمة التى صدر منها والهيئة التى أصدرته وأسماء الخصوم فى الدعوى .
(١٩٧٩/١/١١ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٠ ص ٦٧ ،
١٩٧٧/١/١٦ س ٢٨ ق ٢٠ ص ٩٠)

٣٤٣٤ - لما كان النابت أن الحكم المطعون فيه صدر من محكمة
جنايات الزقازيق وكان الطاعن لا يدعى أن المحكمة انعدت فى جهة أخرى
خلاف ما نصت عليه المادة ٣٦٨ اجراءات ، وكان من المقرر أن الأصل فى
اجراءات المحاكمة أنها روعيت فان ما يثيره الطاعن بشأن اغفال بيان مكان
المحكمة التى أصدرت الحكم يكون غير سديد ، هذا فضلا عن أن هذا البيان
ليس من البيانات الجوهرية التى يترتب على اغفالها بطلان الحكم مادام قد
ذكر فيه اسم المحكمة التى أصدرته .
(١٩٧٣/٤/٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ٩٧ ص ٤٧١)

٣٤٣٥ - ورقة الحكم تعتبر متممة لمحضر الجلسة فى شأن اثبات

اجراءات المحاكمة . واذا كان النابت بورقة الحكم أن النيابة العامة طلبت
بإنجاسة عدم قبول المعارضه فنه لا يجوز للطاعن ان يجحد هذا الذى اثبتته
الحكم الا بطريق الطعن بالتزوير .
(١٩٧٢/١١/٢٦ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٩٠ ص ١٢٩٣)

٣٤٣٦ - من المقرر ان الخطأ فى ديباجه الحكم لا يعيبه لانه خارج عن
موضوع استدلاله ومن تم فان ما يثيره الطاعن بشأن ما ورد فى ديباجة الحكم
من ان المدعى المدنى طلب التأييد حال خلو الدعوى من طلب الادعاء المدنى
فلا يصدو أن يكون خطأ ماديا لا يؤثر فى سلامته .
(١٩٨٠/١/١٣ أحكام النقض س ٣١ ق ١٢ ص ٦١ .
١٩٧٨/١٠/٥ س ٢٩ ق ١٢٩ ص ٦٦٩)

٣٤٣٧ - عدم احتمال الحكم على اسم ممثل النيابة لا يصدو ان
يكون سهوا لا يترتب عليه البطلان ، طالما كان النابت من محضر الجلسة
أن النيابة العامة كانت ممثلة فى الدعوى وأبدت طلباتها .
(١٩٨٠/١/٢٨ أحكام النقض س ٣١ ق ٢٧ ص ١٢٩)

٣٤٣٨ - خطأ المادى فى ديباجه الحكم لا يعيبه اذ هو خارج عن
مواضع استدلاله .
(١٩٨٥/٣/١٨ أحكام النقض س ٣٥ ق ٦٤ ص ٣٠٤)

٣٤٣٩ - خلو الحكم أو محضر الجلسة من ذكر العلنية يترتب عليه
جواز الطعن فى الحكم بطريق النقض والايرام .
(١٩٠٠/١/٢٠ المجموعة الرسمية س ١ ص ١٤٨)

٣٤٤٠ - اذا كان البين من مطالمة محضر الجلسة والحكم المطعون
فيه أن هيئة المحكمة التى سمعت المرافعة فى الدعوى هى بذاتها التى
اصدرت الحكم وأن ورود اسم العضو الرابع تزييدا فى محضر الجلسة لا يمكن
عده وجها من اوجه البطلان مادام الحكم فى ذاته صحيحا . فان ما ينصاه
الطاعن فى هذا الخصوص يكون غير صحيح .
(١٩٨٠/١/٦ أحكام النقض س ٣١ ق ١٠ ص ٥٤)

٣٤٤١ - خطأ الحكم فى بيان طلبات النيابة العامة بديباجته

لا يمييه لأنه خارج عن نطاق استدلاله وهو من بعد لا يعدو أن يدور -
مدنيا من دسب اجسسه لا يخفى على قارىء الحكم .
(٢٨ / ١٠ / ١٩٨١ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٣٤ ص ٧٧٥)

٣٤٤٣ - خلو الحكم من بيان التاريخ الذى صدر فيه أمر الاحالة
لا يبطله اذ لا يوجد فى قانون الاجراءات الجنائية نص يوجب ذكر هذا
التاريخ .
(١ / ٦ / ١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١ ص ١)

٣٤٤٣ - من المقرر أن اغفال الحكم الاشارة فى ديباجته الى مواد
القانون التى طلبت النيابة تطبيقها لا يبطله .
(١٦ / ١٠ / ١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ١٩٤ ص ٩٦١)

٣٤٤٤ - ليس من الميب الجوهري عدم ذكر صناعة الشاهد ومحل
سكنه .
(٣ / ١ / ١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٨٦ ص ٩٦)

٣٤٤٥ - ان كل ما فرضته المواد ٣٣٨ وما يمسدها من قانون
المرافعات أن يكون صدور الحكم بعد المداولة وقد خلا نص المادة ٣٤٩ من
ذلك القانون التى حددت ما يجب أن يتضمنه الحكم من بيانات من النص على
وجوب اثبات هذا البيان بالحكم .
(٢ / ٦ / ١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٦٤ ص ٨٢٢)

٣٤٤٦ - جرى قضاء النقض على أن المحكمة الجنائية لا ترجع إلى
الى قانون المرافعات المدنية الا عند احالة صريحة على حكم من أحكامه وردت
فى قانون الاجراءات أو عند خلو هذا القانون من نص على قاعدة من القواعد
الصامة فى قانون الاتبات ، ولما كان قانون الاجراءات قد نص على كيفية
اصدار الأحكام وتعميد بياناتها وكانت المادتان ٢٧٥ و ٤١١ من هذا
القانون وإن فرضتا أن يكون اصدار الأحكام بعد الاطلاع على الأوراق وبعم
المداولة ، الا أن المادة ٣١٠ من نفس القانون التى حددت البيانات التى
يجب أن يتضمنها الحكم قد خلت من النص على وجوب اثبات هذا البيان ،
فإن ما يشهه الطاعن من وجوب استيفاء بيانات الحكم طبقا لقانون المرافعات

يكون غير سديد .

(١٩٦٩/٦/٢ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٦٤ ص ٨٢٢)

٣٤٤٧ - متى ثبت الحكم اسما- انقضاء الندين اصداروه وسمعوا اترافعه في الدعوى فلا تأثير لما ذكر في آخره من أنه نفى في هيئة أخرى .
ولا ضرورة لبيان أن القضية الذين اصدروا الحكم هم الذين تداولوا فيه وانهم اضموا على مسودته . مادام ذلك مفهوما مما أثبتته الحكم في صدره .
ولم يدع أنهم لم يتداولوا فعلا ولم يعضوا مسودة الحكم .

(١٩٣٥/٢/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ص ٢٣٩)

ص ٤٣٤)

٣٤٤٨ - من البيانات التي يجب ان يستعمل عندها الحكم اسم المتهم المحكوم عليه والتاريخ الذي صدر فيه واهيئة انى اصدرنه والنهية التي عوقب المتهم من اجلها وخلو الحكم من هذه البيانات الجوهرية تجعله كأنه لا وجود له .

(١٩٤٢/٣/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ص ٢٧٧)

ص ٦٤٠)

٣٤٤٩ - من المقرر أن اسم القاضي هو من البيانات الجوهرية التي يجب ان يستعمل عليها الحكم - أو محضر الجلسة التي يكمله في هذا الخصوص - وخوفا معا من هذا البيان يجعل الحكم كأنه لا وجود له .

(١٩٧٩/١/١٨ أحكام النقض س ٣٠ ق ٢٠ ص ١١٥)

٣٤٥٠ - خلو ديباجة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ومحاضر جلسات المحاكمة الابتدائية من بيان المحكمة التي صدر منها الحكم يعيبه بما يبطله ويوجب نقضه .

(١٩٧٢/٥/٢١ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٧٤ ص ٧٧٧)

٣٤٥١ - خلو الحكم من بيان المحكمة التي اصدته يؤدي الى الجهالة به ويجعله كأنه لا وجود له . فاذا كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا من هذا البيان فإن الحكم المطعون فيه يكون وكأنه لا وجود له .

(١٩٧١/١/١٠ أحكام النقض س ٢٢ ق ١١ ص ٤٢)

٣٤٥٢ - متى كان الحكم الاستثنائي قد أخذ بأسباب الحكم الابتدائي الذي خلا من بيان المحكمة التي صدر فيها والهيئة التي أصدرته وتاريخ الجلسة التي صدر فيها واسم المتهم في الدعوى ورقعها ولم ينشئ أسباباً لقضائه فانه يكون باطلا لاستناده الى أسباب حكم لا وجود له .
(١٩٥٧/١٢/٣٠ أحكام النقض س ٨ ق ٢٧٥٠ ص ١٠٠٧)

٣٤٥٣ - متى كان الحكم الاستثنائي قد قضى بتأييد الحكم المستأنف للأسباب الواردة فيه ولأسباب أخرى اضافها . وكان يبين من الاطلاع على ذلك الحكم والحكم المطعون فيه خلوهما من بيان المحكمة التي أصدرتهما فان خلو الحكم من هذا البيان الجوهري يؤدي الى الجهالة ويجعله كأنه لا وجود له .
(١٩٥٧/١١/٥ أحكام النقض س ٨ ق ٢٣٦ ص ٨٧٠)

٣٤٥٤ - متى كان الثابت من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه وكذلك من الحكم المطعون فيه أن ديباجة كل منهما قد خلت من بيان المحكمة التي صدر منها مما يؤدي الى الجهالة بهما ويجعلهما كأن لا وجود لهما ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد تعيب في ذاته بالبطان فضلا عن البطان الذي امتد اليه بتأييده واعتناقه أسباب الحكم الابتدائي الباطل مما يوجب نقضه .

(١٩٧٩/١٠/٢٢ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٦٥ ص ٧٨١)

٣٤٥٥ - انعى بعدم بيان اسم المدعى بالحق المدني في الديباجة لا أساس له مادام الحكم قد بينه بعد بيان وصف التهمة ومادة العقاب .
(١٩٧٣/١٢/٢٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٥٦ ص ١٢٥٨)

٣٤٥٦ - لا يشترط القانون ايراد البيانات الخاصة باسم المدعية بالحقوق المدنية وصلتها بالمجنى عليه وطلباتها وسندها في مكان معين من الحكم . ولما كان الحكم قد أوضح في ديباجته تلك البيانات فان منعى الطاعن في هذا الصدد يكون غير مقبول .

(١٩٦٧/٣/٢٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٨٤ ص ٤٤٥)

٣٤٥٧ - الحكم يكون مجموعا واحدا يكمل بعضه بعضاً ، فإذا أغفل اسم المجنى عليه في صيغة التهمة المبينة بصدر الحكم وكان قد ورد في

(١٩٥٠/١/٣٠) احكم انتقض س ١ ق ٩٤ ص ٢٩٠)

اسبابه بيان عنه فذلك لا يقدر في سلامته .

بيان اسم الشعب

٣٢٥٨ - نصت المادة السابعة من الاعلان الدستوري الصادر في ١٩٥٢/٢/١٠ ومن بعدها المادة ٧٨ من دستور الجمهورية المصرية الصادر في ١٩٥٦/١/١٦ والمادة ٦٣ من الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة الصادر في ١٩٥٨/٣/٥ والمادة ١٥٥ من الدستور الصادر في ٢٢ مارس ١٩٦٤ ، نصت جميعا على أن « تصدر الاحكام وتنفذ باسم الامة » . اما دستور جمهورية مصر العربية الصادر في ٢١ من رجب سنة ١٣٦١ الموافق ١١ من سبتمبر سنة ١٩٧١ فقد نص في المادة ٧٢ على أن « تصدر الاحكام وتنفذ باسم الشعب » . وقد ردد كل من قوانين السلطة القضائية الصادرة بالقوانين ارقام ٥٦ لسنة ١٩٥٩ و ٢٢ لسنة ١٩٥٩ و ٤٦٢ لسنة ١٩٧٢ في المواد ٢٥ و ٢٥ مكرر و ٢٠ على التوالي النص الوارد في الدستور الذي صدر كل منها في طلبه . كما نصت المادة اثنا عشر من دستور سنة ١٩٥٦ على أن السيادة للامة ، اما دستور سنة ١٩٦٤ فقد نص في مادته الثانية على أن السيادة للشعب ، كما جرى نص المادة الثالثة من الدستور الراهن على أن السيادة للشعب وحده وهو مصدر السلطات . ولما كان يبين من استقراء هذه النصوص جميعا أن الشارع سواء في الدستور أو في قانون السلطة القضائية لم يعرض اللجنة للبيانات التي يجب اثباتها في ورقة الحكم ، وانه اذا عبر عن مقصده بنصه على أن تصدر الاحكام وتنفيذ باسم الامة أو الشعب قد أفصح عن أن هذا الصيغ في ذاته لا يتطلب أي عمل ايجابي من أي أحد ، لأنه لو أراد ذلك لمبر عنه بقوله يجب أن تصدر الاحكام باسم الامة أو الشعب . لما كان ذلك وكانت المادتان ١٧٨ من قانون المرافعات المدنية والتجارية في شأن بيانات الحكم والمادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية في شأن مشتعلاته قد استهلها أولاها بعبارة يجب أن يبين في الحكم والاخرى بعبارة يجب أن يشمل الحكم . ولم يرد بأيتهما ذكر للسلطة التي تصدر الاحكام باسمها ، فان دؤدى ما تقدم أن الشارع سواء بمقتضى الدستور أو دستورى أصيل وأمر مسبق مفترض بقوة الدستور نفسه ، من أن الاحكام تصدر باسم السلطة العليا صاحبة السيادة وحدها ومصدر السلطات جميعا

- الأمة و الشعب - لكون ذلك الاصل واحد من المقررات التي ينهض عندها نظام الدولة كشماع الاصل الدستورى بان الاسلام دين الدولة وبأن الشعب المصرى جزء من الأمة العربية . وذلك الأمر يصاحب الحكم ويسبق عليه شرعيته منذ بدء إصداره ، دون مقتضى لائى التزام بالاعلان عنه من القاضى عند النطق به أو الافصاح عنه فى ورقة الحكم عند تحريره ، ومن ثم فإن ايراد ذلك بورقة الحكم أثناء تحريره أو بعد صدوره بالنطق به ليس الاعمال ماديا لاحقا كاشفا عن ذلك الأمر المقترض ، وليس منشأ له ، ومن ثم فإن خلو الحكم مما يفيد صدوره باسم الأمة أو الشعب لا ينال من شرعيته أو يمس ذاتيته .

(الهيئة العامة ١٩٧٤/١/٢١ أحكام النقض س ٢٥ ق ١ ص ١)

٣٤٥٩ - استقر قضاء محكمة النقض على أن عبارتى (اسم الأمة واسم الشعب) يلتقيان عند معنى واحد فى المقصود من النص على صدور الأحكام باسم الأمة فى الدستور السابق وباسم الشعب فى الدستور الحالى ويدلان عليه وهو السلطة صاحبة السيادة فى البلاد ومصدر السلطات فيها ، ومن ثم فإن صدور الحكم المطعون فيه باسم الأمة لا ينال من مقودات وجوده قانونا . ويكون الطعن عليه بهذا السبب فى غير محله .

(١٩٧٣/٣/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٨٣ ص ٣٩٣)

٣٤٦٠ - صدور الحكم باسم الأمة لازم لاكتساب شرعيته وخلوه من هذا البيان يفقده السند التشريعى لإصداره ويفقده عنصره جوهرى من مقومات وجوده قانونا يجمله باطلا بطلانا أصليا .

(١٩٧٢/٢/١٤ أحكام النقض س ٢٣ ق ٤٤ ص ١٨٣)

٣٤٦١ - خلو الحكم مما يفيد صدوره باسم الأمة يمس ذاتيته ويفقده عنصره جوهرى من مقومات وجوده قانونا ويجمله باطلا بطلانا أصليا ، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يعنون باسم الأمة ولم ينشئ لقضائه أسبابا جديدة بل اعتنى أسباب ذلك الحكم فأصبح بدوره باطلا وكان هذا البطلان متعلقا بالنظام العام فإن لمحكمة النقض أن تقضى به من تلقاء نفسها وتنفذ الحكم ولو لم تثره الطاعة (النيابة) فى أسباب طعنها .

(١٩٦٣/٢/١١ أحكام النقض س ١٤ ق ٢٥ ص ١٢١)

٣٤٦٢ - خلو الحكم من بيان صدوره باسم الامة يمس ذاتية ويفقده عنصرا جمهوريا من مقومات وجوده قانونا ويجعله باطلا بطلانا اصليا ، ولما كان هذا البطلان من النظام العام ، فان للحكمة ان نقضى به من تلقاء نفسها عملا بالحق المخول لها بالمادة ٣٥ . فتنقض الحكم لهذا السبب ولو لم يثره الطاعن في طعنه .
(١٩٦٢/١٢/٢٤ احكم انقض من ١٣ ق ٢١١ ص ٨٧٢)

٣٤٦٣ - اتقاعمة ان الاحكم تصدر وتنفذ باسم الامة ، وانه يجب ان يبين في ديباجتها صدورها باسم الامة . ويمكن تحرير هذا البيان صر ديباجة الحكم عند تحريره بأسبابه دون حاجة لتدوين ذلك بroll المحكمة او اثباته بمحضر الجلسة .
(١٩٦٥/١/١٢ احكام النقض من ١٦ ق ١٥ ص ٦٣)

تاريخ الحكم

٣٤٦٤ - الغاية التي من أجلها استوجب القانون ان تشتمل ورقة الحكم على بيان تاريخ اصدهاره هي ان الحكم باعتباره اعلانا عن الارادة انقضائية للقاضي تترتب عليه الكثير من الآثار الهامة التي تسرى من تاريخ النطق به الذي يعول عليه في حساب مدد تنفيذ العقوبة أو سسقوطها ، و تقدم الدعوى الجنائية أو الدعوى المدنية التابعة لها او تقادم الحقوق المدنية التي تصل بها - أيها يكون محل اعتبار - كما أن تاريخ الحكم يؤذن بافتتاح باب الطعن المناسب في الحكم وبدء سريان ميعاده - ان كان لذلك محل - فضلا عن أهميته في تحديد الوقت الذي تسرى فيه حجية الأمر المقضى . ولذا كان بيان التاريخ عنصرا هاما من مقومات وجود ورقة الحكم ذاتها ، فلا مراء في إباحة الطعن بالبطلان في الحكم للنقض في هذا البيان لسكل من له مصلحة من المحكوم . غير أنه بالنسبة إلى أحكام البراءة وفيما يتعلق بالنياية التي هي الحضم الوحيد لمتهم في الدعوى الجنائية فان مؤولها الوجوبى في جميع اجراءات المحاكمة ما يفيد ثمنها اليقيني بالحكم الصادر في الدعوى الجنائية سواء من حيث ما قضى به الحكم أو من حيث تاريخ صدوره ، وفي هذا العلم غناء لها عن ارادة الطعن في الحكم وفي حساب ميعاد الطعن وفي سائر الآثار التي يرتبها القانون عليه ، ومن ثم فان اغفال بيان تاريخ صدور الحكم في ورقته لا يمس للنياية العامة حقا ولا يلحق بها ضررا ، فتمسكها والحال كذلك - حيال المحكوم ببراءته - ببطلان الحكم رغم عدم فوات الغاية

التي توخاها القانون من ايجاب اشتغال الحكم على هذا البيان لا يستند الى مصلحة حقيقية معتبرة ، وانما يقوم على مصلحة نظرية بحث لا يؤبه لها فلا يكون طعنها - بهذه المثابة - مقبولا لانعدام المصلحة فيه . هذا فضلا عن أن قانون الاجراءات قد استثنى بالمادة ٣١٢/٢ من أحكام البراءة من البطلان المقرر جزاء على عدم التوقيع على الأحكام الجنائية خلال المدة المقررة قانونا للعللة التي أفصحت عنها المذكرة الايضاحية وهي أن لا يضار المحكوم ببراءته بسبب لا دخل لارادته فيه ، مما مؤداه أن مراد الشارع قد اتجه الى حرمان النيابة العامة - وهي المحصن الوحيد للمتهم في الدعوى الجنائية - من الطعن على حكم البراءة بالبطلان اذا لم يقع في الميعاد المقرر قانونا . لما كان ذلك وكانت العلة المشار اليها متوفرة في طعن النيابة العامة بالبطلان على حكم البراءة اذا لم تكن ورقته تحمل تاريخ اصداره ، وذلك أن المحكوم ببراءته لا دخل لارادته في نقص هذا البيان في ورقة الحكم ولم يكن في مقدوره توقيه ، فانه يتعين ان تترتب ذات النتيجة على تلك العلة للتماثل بين البطلان في الحالتين ، لما هو مقرر من أن الأمور تقاس على أشباهها وتظاهرها وان التماثل في الصفات يقتضى - عند عدم النص - التماثل في الأحكام ، لما كان ما تقدم فانه لا مشاحة في انحسار حق النيابة العامة في الطعن على الحكم المطعون فيه بالبطلان لتأييده الحكم المستأنف القاضي بالبراءة لأسبابه رغم ما شاب الحكم الأخير من نقص في بيان تاريخ اصداره .

(١٩٨٠/٢/٤ أحكام النقض س ٣١ ق ٣٥ ص ١٧٢)

٣٤٦٥ - جرى قضاء محكمة النقض على أن ورقة الحكم هي من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ اصدارها والا بطلت لفقدتها عنصرا من مقومات وجودها قانونا لأنها السند الذي يشهد بوجود الحكم بكامل أجزائه على الوجه الذي صدر به وبناء على الأسباب التي أقيم عليها وإذا ما بطلت بطل الحكم ذاته .

(١٩٧٨/٦/٥ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٠٨ ص ٥٧٠)

٣٤٦٦ - ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ اصداره والا بطلت لفقدتها عنصرا من مقومات وجودها قانونا ، واذا كانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به بناء على الأسباب التي أقيم عليها ، فبطلانها يستتبع حتما

بطلان الحكم ذاته لاستحالة اسناده الى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه مثبت لأسبابه ومنطوقه ، ولا يقدح في هذا أن يكون محضر الجلسة قد استوفى بيان تاريخ اصدار الحكم .
(١٩٧٢/٦/٥ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٠١ ص ٨٩٨)

٣٤٦٧ - انه لما كانت ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحصل تاريخ اصداره والا بطلت لفقدما عنصرا من مقومات وجودها قانونا ، وكانت هذه الورقة هي السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم على الوجه الذي صدر به وبذء على الأسباب التي أقيم عليها فبطلانها يستتبع بطلان الحكم ذاته لاستحالة اسناده الى أصل صحيح شاهد بوجوده بكامل أجزائه مثبت لمنطوقه وأسبابه . فاذا كانت ورقة الحكم المطعون فيه قد أغفلت بيان التاريخ الذي صدر فيه فانها تكون باطلة ويبطل معها الحكم ذاته .

(١٩٥٤/٢/١١ أحكام النقض س ٥ ق ١٠٥ ص ٢٢٣ ،
١٩٥١/٦/٤ ص ٢ ق ٤٣٦ ، ١٩٩٦ ص ٢٧/١/١٩٤٧ مجموعة القواعد
القانونية ج ٧ ق ٢٩٢ ص ٢٨٨)

٣٤٦٨ - متى كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد خلا من تاريخ اصداره فانه يكون باطلا لخلوه من هذا البيان الجوهري .
واذ كان الحكم الاستثنائي المطعون فيه قد أخذ بأسباب هذا الحكم ولم ينشئ لقضائه أسبابا جديدة قائمة بذاتها فانه يكون باطلا كذلك لاستناده الى أسباب حكم باطل ، وما بني على الباطل فهو باطل .

(١٩٧٧/١/٩ أحكام النقض س ٢٨ ق ٨ ص ٤١ ، ٦/٥
١٩٧٢ ص ٢٣ ق ٢٠١ ص ٨٩٨ ، ١٠/١١/١٩٦٩ س ٢٠ ق ٢٤٧ ص ١٢٣٤)

٣٤٦٩ - خلو الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه من تاريخ صدوره يؤدي الى بطلانه . وأخذ الحكم الاستثنائي المطعون فيه بأسباب ذلك الحكم دون أن ينشئ لقضائه أسبابا جديدة يبطله بدوره .
(١٩٧١/١/١٨ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٤ ص ٥٨)

٣٤٧٠ - من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيانات الديباجة عدا التاريخ ولا يسبب الحكم ورود تاريخ اصداره في

عجزه ، ذلك ان القانون لم يشترط اثبات هذا البيان في مكان معين من الحكم .

(١٩٧٣/٣/٤) أحكام النقض س ٢٤ ق ٦٢ ص ٢٨٤)

٣٤٧١ - انه وان كان الاصل أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيانات الديباجة الا انه من المستحسن غنيه أن ورقه الحكم هي سر الاوراق الرسمية التي يجب أن تحصل تاريخ اصداره ولا بطلت لفقدانها عنصرا من مقوماتها قانونا ، وان الحكم يجب أن يكون مستكملا بذاته شروط صحته ومقومات وجوده فلا يقبل تكملة ما نقص فيه من البيانات الجوهرية بأي دليل غير مستمد منه أو بأي طريق من طرق الاثبات . ولما كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه صدر حضوريا باعدام الطاعن وخلف مدوناته من تاريخ اصداره فإنه يكون باطلا قانونا .

(١٩٦٨/٤/١٥) أحكام النقض س ١٩ ق ٨٩ ص ٤٦)

٣٤٧٢ - من المقرر أن الحكم باعتباره ورقة شكلية يجب أن تراعى في تحريره الأوضاع الشكلية المنصوص عليها في القانون وأن يشمل في بيانات الجوهرية التي أوجب هذا القانون ذكرها فيه . وتاريخ الجلسة التي صدر فيها الحكم هو مو تلك البيانات الجوهرية فان خلا الحكم من تاريخ صدوره كان باطلا ، ولا يشفع في هذا أن يكون محضر الجلسة قد استوفى هذا البيان ، لانه اذا كان الاصل أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيانات الديباجة ، الا أن ورقة الحكم هي من الاوراق الرسمية التي يجب أن تحيل مقوماتها قانونا ، وأن الحكم يجب أن يكون مستكملا بذاته شروط صحته ومقومات وجوده ، فلا يقبل تكملة ما نقص فيه من البيانات الجوهرية بأي دليل غير مستمد منه أو بأي طريق من طرق الاثبات والكل ذى شأن أن يتمسك بهذا البطلان أمام محكمة النقض وذلك عند ابداع الأسباب التي تنسب عليها الطعن في المعاد .

(١٩٦٥/٥/١٨) أحكام النقض س ١٦ ق ١٠٠ ص ٣٣٩)

٣٤٧٣ - تاريخ صدور الحكم هو عنصر من مقوماته وخلو الحكم من تاريخ صدوره يبطله قانونا ولو كان محضر الجلسة قد استوفى هذا البيان .

(١٩٦٢/١٢/٣١) أحكام النقض س ١٣ ق ٢١٥ ص ٨٨٨)

٣٤٧٤ - لا عبرة بالخطا المائى الواضح الذي يدون تاريخ الحكم

والذى لا تأثير له على حقيقة ما حكمت به المحكمة .

(١٩٨٣/١٠/١٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٦٤ ص ٨٢٩ ،
١٩٨٠/٦/١٦ س ٣١ ق ١٥٣ ص ٧٩٧)

٣٤٧٥ - ان العبرة فى تبين تاريخ الجلسة التى حددت لتتعلق بالحكم وتاريخ صدور الحكم بما هو ثابت عن ذلك فى محضر الجلسة وفى نسخة الحكم الأصلية المحررة من الكاتب والموقعة من القاضي بما لا يجوز الحاجة فيه الا بطريق الطعن بالتزوير .

(١٩٧٤/١٠/٧ أحكام استفس س ٢٥ ق ١٣٩ ص ٦٤٣)

٣٤٧٦ - ان تاريخ صدور الحكم هو من البيانات التى يجب بحسب الأصل - اعتبار الحكم ومحضر الجلسة حجة بما جاء فيهما بالنسبة اليها . فاذا كان الحكم المطعون فيه قد أخذ فى تحييد تاريخ صدور الحكم المستأنف بالتأنيب بنسخة الحكم الأصلية وبمحضر الجلسة التى صدر فيها . وكان الطاعن لم يصر أمام محكمة الموضوع عدم مطابقة تلك البيانات لحقيقة الواقع فانه لا يكون له أن يضمن على الحكم بهذا الوجه لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٩٥٢/١/١ أحكام النقض س ٣ ق ١٤٠ ص ٣٧٠)

٣٤٧٧ - ان القول بأن العبرة فى إثبات يوم صدور الحكم هو بالتاريخ المدون به غير صحيح على إطلاقه . اذ يصح أن يقام الدليل على عدم صحة هذا التاريخ .

(١٩٤٨/١٢/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٦١)

ص ٧١٥)

٣٤٧٨ - لا نص فى القانون يوجب ذكر التاريخ الهجرى فى الحكم ما دام قد ذكر به التاريخ الميلادى الذى صدر فيه فلا وجه للطعن عليه من هذه الناحية .

(١٩٤٩/١١/٢٢ أحكام النقض س ١ ق ٣٦ ص ١٠٢)

أسباب الحكم

مستلزمات الاستدلال

٣٤٧٩ - من المقرر في اصول الاستدلال أن المحكمة غير ملزمة بالتحقق في حكمها الا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها ، وفي اغفالها بعض الوقائع ما يفيد ضمنا اطراحها لها واطمئنانها الى ما أثبتته من الوقائع والأدلة التي اعتمدت عليها في حكمها .

(هيئة عامة ١٩٨٨/٢/٢٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١ ص ١)

هيئة عامة ، ونقض ١٩٨٤/٢/١ ق ٢١ ص ١٠٥)

٣٤٨٠ - من المقرر أنه يجب أن تكون مدونات الحكم كافية بذاتها لايضاح أن المحكمة حين قضت في الدعوى بالادانة قد ألت الماسا صيحيا بمعنى الأدلة القائمة فيها وأنها تبينت الأساس الذي تقوم عليه شهادة كل شاهد ، أما وضع الحكم بصيغة غامضة ومبهمة فانه لا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من تسييب الأحكام ويعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون .

(١٩٧٦/٣/٢٢ أحكام النقض س ٢٧ ق ٧١ ص ٣٣٧ ،

١٩٧٢/١/١٠ س ٢٣ ق ١٦ ص ٥٧)

٣٤٨١ - لكي يتحقق الغرض من التسييب يجب أن يكون في بيان جلي مفصل بحيث يستطاع الوقوف على مسوغات ما قضى به ، أما افراغ الحكم في عبارات عامة معماة أو وضعه في صورة مجملة فلا يتحقق به الغرض الذي قصده الشارع من استيجاب تسييب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم .

(١٩٧٣/١/٢٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٧ ص ١١٤)

٣٤٨٢ - يوجب الشارع في المادة ٣١٠ اجراءات جنائية أن يشتمل الحكم على الأسباب التي بنى عليها والا كان باطلا ، والمراد بالتسييب المفيد تحرير الأسانيد والحجج المبني عليها والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون . ولكي يتحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلي مفصل بحيث يستطاع الوقوف على مسوغات ما قضى به ، أما افراغ الحكم في عبارات عامة معماة أو وضعه في صورة مجملة

فلا يحقق الغرض الذى قصده الشارع من استيعاب تسبیب الاحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم .

(١٩٧٥/٤/٢٧ أحكام النقض س ٢٦ ق ٨٣ ص ٣٥٨ .
١٩٧٣/١/٢٩ ص ٢٤ ق ٢٧ ص ١١٤)

٣٤٨٣ - أوجب الشارع فى المادة ٣١٠ اجراءات جنائية ان يشتمل الحكم - ولو كان صادرا بالبراءة - على الاسباب التى بنى عليها والا كن باطلا ، والمراد بالتسبیب المعتبر تحديد الاسباب والمجع المبنى هو عليها والمنتجة هى له سواء من حيث الواقع أو القانون ، ولكى يحقق الغرض منه يجب أن يكون فى بيان جلى مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به ، ولا يكون كذلك اذا جاءت اسباب الحكم مجملة أو غامضة فيما أثبتته أو نفتته من وقائع أو شأبها الاضطراب الذى ينبىء عن اختلال فكرته فى موضوع الدعوى وعناصر الواقعة مما لا يمكن معه استخلاص مفوماته سواء ما تعلق منها بواقعة الدعوى أو بالتطبيق القانونى ، وبالتالي يعجز محكمة النقض عن اعمال رقابتها على وجهها الصحيح .

(١٩٨٢/١/١٢ أحكام النقض س ٣٣ ق ٤ ص ٢٦ .
١٩٨٢/١/١٨ ص ٧ ق ٤٦)

٣٤٨٤ - يوجب الشارع فى المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم على الاسباب التى بنى عليها والا كان باطلا .
والمراد بالتسبیب المفيد قانونا هو تحديد الاسباب والمجع المبنى عليها الحكم والمنتجة فيما انتهى اليه سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون .
(١٩٧٣/١/٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٧ ص ٧٢)

٣٤٨٥ - لا يترتب على تجرد الحكم من الاسباب واشتماله على اسباب غير كافية نتائج واحدة فيما يتعلق بالنقض . وذلك لأن خلو الحكم من الاسباب يؤدى دائما الى نقضه بخلاف عدم الكفاية فيها فانها لا تؤدى الى تلك النتيجة الا اذا كانت فى الواقع بمثابة التجرد منها أو أدت الى وجود تناقض بين اسباب الحكم ومنطوقه .

(١٩٢٠/١/٢٤ المجموعة الرسمية س ٢١ ق ٧٦)

٣٤٨٦ - يجب ألا يجعل الحكم أدلة الثبوت فى الدعوى بل عليه

أن يبينها في وشرح وأن يورد مؤداها في بيان مفصل لتلغوف على ما يمس أن يستفاد منها في مقام الرد على الدفع الجوهريه التي يسن بها المهيم وحتى يمكن أن يتحقق الذي قصده الشارع من تسبب الأحكام ويمكن محكمة النقض من اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا .
(١٩٧٢/١١/١٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٧٣ ص ١٢١١)

٣٤٨٧ - من المقرر أنه يجب في كل حكم بالادانة أن يورد ما استند اليه من أدلة الثبوت وأن يبين مؤداها بيانا كافيا يتضح وجه استدلاله بها .

(١٩٨٣/١١/١٥ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٩١ ص ٩٥٧)

٣٢٨٨ - من المقرر أنه يجب إيراد الأدلة التي تستند اليها المحكمه وبيان مؤداها في حكمها بيانا كافيا ، فلا يكفي الإشارة اليها بل ينبغي سرد مضمون كل دليل وذو مؤداه بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده الواقعة كما اقتضت بها المحكمة ومبلغ انساقه مع باقي الأدلة ، وإذا كان ذلك فإن مجرد استناد محكمة الموضوع في حكمها - على النحو السالف بيانه - الى التحقيقات وتقارير قسم أبحاث التزييف والتزوير في القول بتزوير السنتين ، دون العناية بسرد مضمون تلك التحقيقات وبذكر مؤدى هذا التقرير والأسانيد التي أقيم عليها ، لا يكفي لتحقيق الغاية التي تفياها الشارع من تسبب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة - كما صار اثباتها في الحكم - الأمر الذي يصم الحكم بقصور يتسع له وجه الطعن .

(١٩٧٩/٢/٨ أحكام النقض س ٣٠ ق ٤٦ ص ٢٣١)

٣٤٨٩ - من المقرر أنه يجب إيراد الأدلة التي تستند اليها المحكمة وبيان مؤداها في الحكم بيانا كافيا ، فلا يكفي مجرد الإشارة اليها بل ينبغي سرد مضمون الدليل وذكر مؤداه بطريقة واقعية يبين منها مدى تأييده للواقعة التي اقتضت بها المحكمة ومبلغ اتفاقه مع باقي الأدلة التي أقرها الحكم حتى يتضح وجه استدلاله بها ، واستناد الحكم الى تقرير الجبر دون أن يعنى بذكر حاصل الوقائع التي تضمنها من اختلاس وتزوير بل اكتفى بالقول بأنها موضحة تفصيلا بهذا التقرير دون أن يعرض للأسانيد التي أقيم عليها أو يناقش أوجه الاعتراض التي أثارها الطاعن

فى خصوص مضمونه عن وجه استشهاد المحكمة بهذا الدليل الذى استنبط منه معتقده فى الدعوى مما يصم الحكم المطعون فيه بالقصور ويعجز محكمه .
النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة والتقرير برأيها فيه ،
خاض فيه الطاعن فى طعنه من خطأ فى تطبيق القانون .

(١٩٦٩/١١/١٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٦١ ص ١٢٨٥ .

١٩٨٤/١/١٩ س ٣٥ ق ١٤ ص ٧٤)

٣٤٩٠ - يجب ان تبنى الاحكام الجنائية على الجزم واليقين وان يؤسس هذا الجزم على الأدلة التى نوردتها المحكمة والتى يجب ان تبين مؤداها فى الحكم بيانا كافيا يتضح منه مدى تأييده للواقعة التى اقتنعت بها المحكمة .

(١٩٦٨/١٠/١٤ أحكام النقض س ١٩ ق ١٦٢ ص ٨٢٣ .

١٩٧٣/١٢/٢٩ س ٢٤ ق ٢٧ ص ١١٤)

٣٤٩١ - يجب أن تكون مدونات الحكم كافية بذاتها لايضاح أن المحكمة حين قضت فى الدعوى بالادانة قد آلت المامما صحيحا بواقعة الدعوى وظروفها المختلفة ومبنى الأدلة القائمة فيها وأنها تبينت حقيقة الأساس الذى تقوم عليها شهادة كل شاهد ودفاع كل متهم حتى يكون تدليل الحكم على صواب اقتناعه بالادانة بأدلة مؤدية اليه .

(١٩٦٥/٦/١٤ أحكام النقض س ١٦ ق ١١٥ ص ٥٧٦)

٣٤٩٢ - اذا حكمت المحكمة بادانة متهم واقتصرت فى الاسباب على قولها ان التهمة ثابتة من التحقيقات والكشف الطبى فان هذا الحكم يكون غير مقنع ويتعين نقضه . لأن هذه العبارة ان كان لها معنى عند واضع الحكم فان هذا المعنى مستور فى ضمايرهم لا يدركه غيرهم . ولو كان الغرض من تسبیب الأحكام أن يعلم من حكم لماذا حكم لكان ايجاب التسبیب ضربا من العبث ، ولكننا الغرض من التسبیب أن يعلم من له حق المراقبة على أحكام القضاة من خصوم وجمهور ومحكمة نقض ما هم مسوغات الحكم . وهذا العلم لا بد لحصوله من بيان مفصل ولو ائى قدر تطمين ممة النفس والمقل ائى أن القاضى طاهر العذر فى ايقاع حكمه على الوجه الذى ذهب اليه .

(١٩٢٩/٢/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٨٣

ص ٢٢٣)

٣٤٩٣ - ان تسبب الأحكام من اعظم الضمانات التي فرضها القانون على القضاة اذ هو مظهر قيامهم بما عليهم من واجب تدقيق البحث وامعان النظر لتعرف الحقيقة التي يملنونها فيما يفصلون فيه من الأقضية ، وبه وحده يسلمون من مظنة التحكم والاستبداد ، لأنه كالعذر فيما يرتأونه ويقدمونه بين يدي المحصوم والجمهور وبه يرفعون ما قد يرين على الأذهان من الشكوك والريب فيدعون الجميع الى عدلهم مطمئنين . ولا تقتنع الأسباب اذا كانت عبارتها مجسلة لا تقتنع أحدا ولا تجد فيهما محكمة النقض مجالا لتبين صحة الحكم من فساد .

(١٩٢٩/٢/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٧٠)

(ص ١٧٨)

٣٤٩٤ - انه وان كان الايجاز ضربا من حسن التعبير الا انه لا يجوز ان يكون الى حد القصور ، فاذا وجد خلاف في اقوال الشهود عن الواقعة الواحدة او كان كل منهم قد شهد على واقعة غير التي شهد عليها غيره فانه يجب لسلامة الحكم بالادانة ايراد شهادة كل شاهد على حدة .

(١٩٦٨/٤/٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٧٩ ص ٤١٦)

٣٤٩٥ - لم يرسم القانون حدودا شكلية يتعين مراعاتها في تحرير الأحكام غير ما اوجبه من ذكر البيانات المنصوص عليها في المادة ٣١٠ إجراءات .

(١٩٦٧/٤/٣ أحكام النقض س ١٨ ق ٩١ ص ٤٨٠)

٣٤٩٦ - لا يبطل الحكم أن يكون محررا بأسلوب ملتو معقد ما دام انه عند التأمل فيه يرى ان أدلته في ذاتها مفهومة موصلة الى النتيجة التي خلص اليها .

(١٩٣٢/١٢/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٨ ص ٥٦)

٣٤٩٧ - من المقرر انه ينبغي ألا يكون الحكم مشوباً باجمال او ابهام مما يتعذر معه تبين صحة الحكم من فساد في التطبيق القانوني على واقعة الدعوى ، وهو يكون كذلك كلما جاءت أسبابه مجسلة أو غامضة غمياً أثبتته أو نفتته من وقائع سواء كانت متعلقة ببيان توافر أركان الجريمة أو ظروفها أو كانت بصدد الرد على أوجه الدفاع الهامة أو كانت متصلة بعناصر الادانة على وجه العموم أو كانت أسبابه يشوبها الاضطراب الذي

ينبىء عن اختلال فكرته من حيث تركيزها في موضوع الدعوى وغندصر الواقعة . مما لا يمكن معه استخلاص متوهمه . سو . مما يتعلق منها بواقعه الدعوى أو بالتطبيق القانوني . ويمجز بالتالي محكمة النقض عن اعمال رقابتها على الوجه اصحيح .

(١٩٨٢/٤/٢٥ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٠٧ ص ٥٢٩ .
١٩٧٠/٤/١٩ س ٢١ ق ١٤٦ ص ٦١٣)

٣٤٩٨ - جرى قضاء محكمة النقض على نقض الأحكام اتي لا يذكر فيها الا أن التهمة ثابتة من التحقيقات وشهادة الشهود ، لأن هذه الصيغة عامة يمكن وضعها في كل حكم وهي لا تحقق غرض الشارع من تسببب الأحكام ، بل الواجب يقضى على المحكمة بأن تذكر مضمون شهادة الشهود وغيرها من الأدلة التي اعتمدت عليها في حكمها .

(١٩٢٨/١١/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٧ ص ١٦)

٣٤٩٩ - ان ذكر الحكم عبارة التهمة بكلمات « ضرب ضربا افشى الى الوفاة » ، مع بيان ظروف الشاذنة وذكر اخصائين اننى تربت عليها يكفى في ظهور أمر العمد ظهورا لا يوجب الانتباس .
(١٨٩٩/٥/٦ الحقوق س ١٤ ق ١٣٤ ص ٥٣٧)

٣٥٠٠ - ان تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه ما دام الثابت ان الحكم المطعون فيه قد استوفى اوضاعه الشكلية والبيانات الجوهرية التى نص عليها القانون . ولا يؤثر في ذلك اغفال ملء بعض بيانات الاسباب المطبوعة بالنموذج أو تعديلها بما يتفق مع منطوق الحكم لأن ذلك هو من قبيل السهو الواضح فلا ينال من صحة الحكم .

(١٩٧٨/٥/٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ٩٠ ص ٤٨٧ .
١٩٧٣/٣/٤ س ٢٤ ق ٦١ ص ٢٧٩ ، ١٩٦٩/١٠/١ س ٣٠ ق ١٥٧
ص ٧٤٦)

٣٥٠١ - من المقرر أن تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه ، ما دام قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي المستأنف أخذاً بأسبابه .
حما يجب معه اعتبار هذه الاسباب صادرة من محكمة ثانية درجة .
(١٩٦٩/١٠/٦ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٩٦ ص ١٠٠٨)

٣٥٠٢ - انه وان كان لمحكمة الموضوع سلطة تقدير أدنه المدعى فاما ان تأخذ بها أو تطرحها دون بيان العلة ، إلا أنها متى أفصحت عن الأسباب التي من أجلها أخذت به أو أطرحتها فإنه يلزم أن يكون ما أورده واستدل به مؤديا لما رتب عليه من غير تصسف في الاستنتاج ولا تناقض مع حكم العقل والمنطق ويكون لمحكمة النقض مراقبتها في ذلك .
(١٩٧٦/٥/٩ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٠٣ ص ٤٧)

٣٥٠٣ - انه وان كان لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشاهد وتقدرها التقدير الذي تطمئن اليه دون أن تكون ملزمة ببيان أسباب أطرحها لها ، إلا أنه متى أفصحت المحكمة عن الأسباب التي من أجلها لم تعول على أقوال الشاهد ، فإن لمحكمة النقض أن تراقب ما اذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي الى النتيجة التي خلصت اليها ، واذ كان ما تقدم وكان ما أورده الحكم المطعون فيه تبريرا لأطراح أقوال شاهدي الاتبات غير سائغ وليس من شأنه أن يؤدي الى ما رتب عليه ، ذلك أن عدم إفصاح رجال الضبط القضائي عن اسم المرشد الذي عاونهم في مهمتهم وعن اسم قائد السيارة الأجرة التي استخدمت في الواقعة لا يؤدي في الاستدلال السليم والمنطق السائغ الى ما خلص اليه الحكم من أطراحه لأقوال الشاهدين بدعوى كذب تصويرهما للواقعة لاحتمال أن يكون لدهما من البواعث المتصلة بمصالح العمل ما يدعوهما الى اخفاء شخصية من يعاونهما في العمل .

(١٩٧٣/٢/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٣٣ ص ١٥٤)

٣٥٠٤ - لا يقدح في استدلال الحكم ابتناؤه على أدلة لا يجمعها التناقض التام ما دام قد استخلص الادانة منها بما لا تناقض فيه ، وكان لما ما حصاه الحكم من رواية الشهود سندهم وماخذهم الصحيح حسبما يبين من شهادتهم في جلسة المحاكمة .

(١٩٦٩/١٢/١٥ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٩١ ص ١٤١٥ .
١٩٨٢/١٢/١٥ س ٣٣ ق ٢٠٨ ص ١٠٠٤)

٣٥٠٥ - لا يقدح في الحكم ابتناؤه على أدلة ليس بينها تناقض تام ، ما دام تردفيا وتطاهرها على الادانة قاضيا لها في منطق العقل بضم التناقض .

(١٩٨١/٥/١٣ أحكام النقض س ٣٢ ق ٨٦ ص ٥٨٩)

٣٥٠٦ - ليس بلازم ان يسمى الحكم اشواعه والامارات بأسمائها المبينه في نص المدعون الذي يدرج تحت حمله ما دام هو قد نحرى حذم القانون فيها وحده. وجه التي تحسبه من ندم لفرها سمويغ البعض الى المتهم اندي فضى بمراته *

(١٤/١٠/١٩٦٨ :حكم النقض س ١٩ ق ١٦٣ ص ٨٢٨)

٣٥٠٧ - ان نقل كثير من سباب الحكم المنقضى في الحكم الذي أصدرته المحكمة التي أعيدت اليها الدعوى لفصل فيها لا يبطله ما دام هذه المحكمة قد اقرت تلك الأسباب واعتبرتها من وضعها *

(١٤٧/١٢/١ :مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٣١)

ص ٤٠٦)

٣٥٠٨ - البيان المعول عليه في الحكم هو ذلك الجزء الذي يسو غيه اقتناع القاضي دون غيره من الاجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع *

(١٦/١/١٩٧٨ :أحكام النقض س ٢٩ ق ١١ ص ٥٩)

٣٥٠٩ - ليس على الحكم الا أن يورد ما له اثر في قضائه *

(٢٩/٤/١٩٧٣ :أحكام النقض س ٢٥ ق ١٢٠ ص ٥٨٦)

٣٥١٠ - لا يعيب الحكم المطعون فيه عدم اشارته الى أن الفصل

في الدعوى إنما كان مجددا بعد نقض الحكم السابق صدوره فيها *

(١٠/١١/١٩٨١ :أحكام النقض س ٣٢ ق ١٤٥ ص ٨٣٥)

٣٥١١ - المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها الا عن الأدلة

ذات الاثر في تكوين عقيدتها *

(١/٤/١٩٧٣ :أحكام النقض س ٢٤ ق ٩٦ ص ٤٤٥)

٣٥١٢ - اذا كان ثابتا بأسباب الحكم أن المدعين بالحق المدني

حما اللذان رفعا الدعوى بالطريق المباشر فلا يضره أن يرد في ديباجته انه النيابة رفعت الدعوى ضد المتهمين ، اذ البيان المعول عليه في الحكم هو ذلك

الجزء الذي يبين فيه اقتناع القاضي دون غيره من الاجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع *

(٢٢/١٠/١٩٥١ :أحكام النقض س ٣ ق ٤٠ ص ٩٧)

٣٥١٣ - لا ينال من سلامة الحكم عدم إيراد نص تقرير الجير بكل أجزائه .
(١٩٨٤/١٠/٣١ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٥٥ ص ٧٠٦ ،
١٩٧٧/٣/٢٨ س ٢٨ ق ٨٨ ص ٤٢١)

٣٥١٤ - خلو الحكم من بيان التاريخ الذي صدر فيه أمر الإحالة لا يبطله ، اذ لا يوجد في القانون نص يوجب ذكر هذا التاريخ في الحكم .
(١٩٧٦/٢/٢ أحكام النقض س ٢٧ ق ٣٢ ص ١٦٢ ،
١٩٧٣/١٠/١٤ س ٢٤ ق ١٧٣ ص ٨٣٣)

٣٥١٥ - لا جدوى في ما يثيره الطاعن من أن الحكم المطعون فيه دانه بجريمة اشروع في سرقة ورقة من اوراق المرافعات القضائية في حين أن الشروع في هذه الجريمة غير مصاقب عليه ما دام ما أورده الحكم بيانا لواقعة الدعوى تتوافر به الجريمة التامة .
(١٩٧٣/٦/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٦٤ ص ٧٨٥)

٣٥١٦ - اغفال الحكم التحدث عن اصابات الطاعنين لا يعيبه طالما لم تكن محل اتهام ولم ترفع بشأنها دعوى ولم يبين الطاعنان علاقتها بواقعة الدعوى .
(١٩٧٣/٣/٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ٦٣ ص ٢٨٩)

٣٥١٧ - ليس لزاما على المحكمة أن تورد أدلة الادانة قبل كل المتهمين في الدعوى على حدة ، ومن ثم فلا جناح عليها اذا جمعت في حكمها في مقام التدليل على ثبات ركن العلم - بين الطاعنين الثاني والثالث - نظرا لوحدة الواقعة ، وما دامت الأدلة قبلهما تتحد وتتساند في معظمها وما دام حكمها قد سلم من عيب التناقض والغموض في أسبابه بحيث تبقى مواقف كل من الطاعنين والادانة قبلهما محددة بغير لبس .
(١٩٦٩/١١/١٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٦٣ ص ١٢٩٤)

٣٥١٨ - لا يعيب الحكم في نطاق التدليل استناده الى القرينة المستفادة من انذار الطاعن لاعتباره على ارتكاب جرائم التعدي على النفس يعزز بها أدلة الاثبات على مقارفة الطاعن لجناية الضرب المفضي الى الموت ولو كان الانذار لاحقا لها ما دامت تشهد بقيام حالة اجرامية خطيرة سابقة

على وقوعها .

(١٦٦٩/١٠/١٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٠٧ ص ١٠٥٠)

٣٥١٩ - متى كان الحكم لم يدين المتهم باختلاس أى من الأشياء التى أقر اصحابها باستلامها كاملة ، ولا بالتزوير فى الأوراق الرسمية فى شأن اثباتها . ولم يكن المذكور منها شئ من ذلك ، فإن المحكمة لا تكون ملزمة بأن تورد شيئاً عنها . ما دام خرجاً عن جوهر تسميتها وعناصر قضائها .

(١٦٦٨/١١/٤ أحكام النقض س ١٩ ق ١٨٦ ص ٩٣٠)

٣٥٢٠ - لا يعيب الحكم افعال ما تضمنه اذن التفتيش عن تفتيش متهمين آخرين لا علاقة لهم بالدعوى .

(١٩٦٨/٢/٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٣ ص ١٢٤)

٣٥٢١ - لا يقدر فى سلامة الحكم أن تجرأ أسبابه على غرار أسباب حكم آخر صدر فى قضية مماثلة ، ما دام كل منهما قد اشتمل بذاته على أسباب تكفى لحمل قضائه بالادانة فى موضوع الدعوى التى صدر فيها .

(١٩٦٧/٥/٣٠ أحكام النقض س ١٨ ق ١٤٨ ص ٧٤١)

٣٥٢٢ - لا خير فى الاحالة - بالنسبة الى البيانات الخاصة بالاجراءات التى تمت امام المحكمة - الى محضر جلسة سابقة لهيئة أخرى خلاف تلك التى أصدرت الحكم ، ذلك بأن هذه البيانات أيسمت من قبيل التحقيق الذى يجب أن تجرئه هيئة الحكم بنفسها .

(١٩٦٦/١٠/٣ أحكام النقض س ١٧ ق ١٦٧ ص ٩٠٨)

٣٥٢٣ - من المقرر أنه لا يؤثر فى سلامة الحكم أن يكون فى مقام التدليل على ثبوت التهمة قد جمع بين عدة متهمين لوحدة الواقعة المنسوبة اليهم .

(١٩٦٦/٦/٧ أحكام النقض س ١٧ ق ١٤٤ ص ٧٧١)

٣٥٢٤ - لا يوجد ما يمنع الحكم من أن يحيل فى رده على دفاع أحد المتهمين الى ما رد به على دفاع غيره من المتهمين ، ما دام الدفاع واحداً

فيما أحال اليه .

(١٩٥٩/١٢/٨ أحكام النقض س ١٠ ق ٢٠٦ ص ١٠٠٤)

٣٥٢٥ - لا يشترط لصحة الحكم أن يلتزم في وضع أسبابه ترتيباً معيناً ، فايراد أدله البراءة بالنسبة لمن قضى ببراءتهم متداخلة في أدلة الإدانة لا يبلغ مبلغ العيب المبطل له .

(١٩٥٩/٢/٥ أحكام النقض س ١٠ ق ٥٩ ص ٢٧٢)

٣٥٢٦ - لا حرج على الحكم إذا أحال في بيان المسروقات الى الأوراق ما دام أن انهم لا يدعى حصول خلاف بشأنها .

(١٩٥٦/١١/٥ أحكام النقض س ٧ ق ٣٠٩ ص ١١٢١)

٣٥٢٧ - ما دام الحكم قد أثبت عدم قيام الجريمة في حق المفاعل فلا يصح انظمن عليه بأنه أغفل التمرض لتهمة الاشتراك الموجهة الى متهم آخر معه .

(١٩٥٢/٢/١٩ أحكام النقض س ٣ ق ٢٦٤ ص ٧٠٦)

٣٥٢٨ - ان عدم بيان المحكمة في حكمها أن فصاها في الدعوى إنما كان مجعداً بعد نقض الحكم السابق صدوره منها لا يعيب الحكم مادامت هي قد جرت بالفعل مجرى إعادة المحاكمة . ولا يغير من هذا ما قد يقل من أن الحكم لو اشتمل على هذا البيان لكفى ذلك ليكون الفصل في موضوع الدعوى من اختصاص محكمة النقض إذا هي قضت بنقض الحكم لثاني مرة ، لأن هذا الاختصاص إنما يترتب على حقيقة ما يقع بالفعل بنقض النظر عن التنويه عنه في الحكم .

(١٩٤٤/١٢/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٣٨)

ص ٥٧٣)

٣٥٢٩ - لا يطلب من المحكمة أن تحدد المحاضر التي أدلى فيها الشهود بأقوالهم ما دام الطاعن لا ينازع في صحة نسبة هذه الأقوال اليهم .

(١٩٧٥/١/١٢ أحكام النقض س ٢٦ ق ٨ ص ٣١)

٣٥٣٠ - لا يوجد في القانون ما يلزم المحكمة بذكر من قام بالتحريات ولا تحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى ما دام له أصل

ثابت فيها لم يجهده الطاعن .

(١٩٥٩/٦/٣٠ أحكام النقض س ١٠ ق ١٦٠ ص ٧٣٦ .
١٩٥١/٢/٢٠ س ٢ ق ٢٤٩ ص ٦٥٣)

٣٥٣١ - يجب أن يبين كل حكم بالادانة مضمون كل دليل من أدلة اثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به وسلامة ماخذه يمكننا لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صدر اتبائها في الحكم والا كان باطلاً .
(١٩٧٣/٦/٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٤٧ ص ٧١٥)

٣٥٣٢ - يعين سلامة الحكم أن يورد مؤدى الأدلة التي استند إليها حتى يتضح به وجه استدلاله بها ، وإذا استند إلى نتيجة تحليل عيلزم أن يعين ما هو ذلك التحليل وما نتيجته وما وجه الاستدلال بهذه النتيجة على التهمة .
(١٩٧٣/٢/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٣٨ ص ١٧٣)

٣٥٣٣ - إذا كان الحكم المطعون فيه حين اورد الأدلة على انطاعى استند في ادانته ضمن ما استند إليه من أقوال شاهد دون أن يورد فحوى أقوال هذا الشاهد اكتفاء بقوله أنه قد أيد المجنى عليه فيما ذهب إليه فإنه يكون قد خلا من بيان مؤدى الدليل المستند من أقوال الشاهد المذكور مما لا يعرف معه كيف أنه يؤيد شهادة المجنى عليه ومن ثم يكون قاصراً .
(١٩٧٢/٣/٢٦ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٠١ ص ٤٥٩)

٣٥٣٤ - يجب لسلامة الحكم أن يبين الأدلة التي استندت إليها المحكمة وأن يبين مؤداه في الحكم بياناً كافياً يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة .
(١٩٧٢/٢/٢٧ أحكام النقض س ٢٣ ق ٥٦ ص ٢٣٤)

٣٥٣٥ - الحكم بالادانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله وسلامة المأخذ يمكننا لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صدر اثباتها في الحكم .
(١٩٧٢/١/٢٣ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٨ ص ١٠٥)

٣٥٣٦ - يجب في كل حكم بالإدانة وطبقا لمفهوم المادة ٣١٠ إجراءات أن يشتمل على محتوى كل دليل من الأدلة المثبتة للجريمة حتى يتضح وجه الاستدلال به وسلامة مأخذة والا كان قاصرا .
(١٠/١١/١٦١٦ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٥٦ ص ١٢٢٩)

٣٥٣٧ - الأصل المنى افترضه اشرارخ في المادة ٣١٠ إجراءات لنسبب كل حكم بالإدانة ان يورد مضمون كل دليل من ادلة الثبوت على حدة حتى يبين وجه استدلاله به وسلامه مأخذة تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم باعتبار الادلة في المواد الجنائية ضمانم متساندة .
(١٠/٤/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٩٦ ص ٥٠٥)

٣٥٣٨ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد انفى في بيان الدليل بالإحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت اتهم بمناصرها القانونية نافة الامر الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبه صحته تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والنقير برأى فيما يتدبره الطاعن بوجه الطعن فانه يكون قاصرا .
(٤/٣/١٩٧٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ٦٥ ص ٣١٧)

٣٥٣٩ - يشترط في الحكم الصادر بالإدانة أن تبين فيه واقعة الدعوى والأدلة التي استخلصت المحكمة منها ثبوت وقوعها من المتهم . ولا يكفي في ذلك أن يشير الحكم الى الأدلة التي اعتمد عليها دون أن يذكر مؤداها حتى يتبين وجه استشهاده على ادانة المتهم . واذن فالمحكم الذي اقتصر على القول بنبوت التهمة من شهادة شاهدى الاثبات التي يستفاد منها تسليم المبلغ (المتهم بتبديده) دون أن يذكر أسماء هؤلاء انشهود ولا مؤدى شهادتهم يكون قاصرا متعينا نقضه .
(٢١/١/١٩٥٢ أحكام النقض س ٣ ق ١٦٨ ص ٤٤٢)

٣٥٤٠ - من المقرر أن سقوط الحكم الغيابي وإعادة المحاكمة في مواجهة المتهم لا يترتب عليه اهدار الأدلة التي تضمنتها أوراق الدعوى بل تظل قائمة وممتبره وللمحكمة أن تستند اليها في قضائها ، ولا ينال من عقيدتها او يعيب حكمها أن تكون هي بذاتها التي عول عليها الحكم الغيابي بل ولها أن تورد في حكمها الأسباب التي اتخذها الحكم الغيابي

الساقط قانونا أسبابا لحكمها ما دامت تصلح في ذاتها لاقامة قضائها بالادانة .

(١٩٨٢/٢/٨ أحكام النقض س ٣٣ ق ٣٤ ص ١٧٣ ،
١٩٨٢/٣/١٠ ق ٦٦ ص ٣٢٢)

٣٥٤١ - لا يجوز للمحكمة أن تتخفف من واجب تسبيب الأحكام بالاحالة إلى حكم آخر صادر من محكمة أخرى لم تكن لها ولاية الفصل في الدعوى ، بل ذلك على المحكمة المختصة .
(١٩٦٩/١٢/٢٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٣١١ ص ١٥٠٢)

٣٥٤٢ - أنه وإن كان للمحكمة أن تأخذ في حكمها بأسباب حكم آخر ، إلا أن ذلك لا يجوز إلا إذا كان هذا الحكم صادرا بين الخصوم أنفسهم . فإذا اكتفت محكمة الجنب في تسبيب حكمها القاضي بزيور ورقة بقولها أنها تأخذ بأسباب حكم المحكمة الجزئية برد وبطلان هذه الورقة ، وكان الثابت أن المتهمين لم يكونوا جميعا أطرافا في الدعوى المدنية ، فهذا لا يصلح سببا يبنى الحكم عليه .

(١٩٣٩/٥/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٩٧ ص ٥٥٧)

٣٥٤٣ - يجب لصحة الحكم أن يكون مستوفيا بذاته كامل الأسباب التي اعتمد عليها وكل الوقائع التي استمد منها الحقائق القانونية المروى عليه استظهارها وتقريرها . ولذلك يجب أن يكون الحكم الذي يستند إلى أسباب حكم آخر صادر في ذات الدعوى بين الخصوم أنفسهم صريحا في الدلالة على أن المحكمة قدرت ما جاء بهذا الحكم من وقائع وأدلة واعتبرته صحيحا وأنها تأخذ به وتجعله أساسا لقضائها كأنه مدون فعلا في حكمها .

(١٩٣٨/١٢/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٩٣ ص ٣٧٣)

٣٥٤٤ - تحرير مدونات الحكم بخط غير مقروء أو إفراغه في عبارة عامة معماة أو وضعه في صورة مجهولة لا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من استيجاب تسبيب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم وأن تقول كلمتها فيما

يسرد انطعن بوجه النعى .

(١٩٨٠/١٢/٢٤ . احكام النقض س ٢١ ق ٢١٥ ص ١١١٣ ،
١٩٧٣/١١/١٢ س ٢٤ ق ٢٠١ ص ٩٦٤)

٣٥٤٥ - لم كن احكم المفعول فيه قد حاز فعلا من اسبابه لاستحالة فرائدها وثابت ورفه احكم من الاوراق الرسمية التي يجب ان تحمل اسبابا والا بطلت بنفسها عنصرا من مومات وجوده قانونا ، واذ كانت هذه الورقة هي السند الوحيد انذى يشهد بوجود الحكم على الوجه الذى صدر به بناء على الاسباب التى اقيم عليها فبطلانها يستتبع حتما بطلان الحكم فى ذاته لاستحالة اسناده اى احد صحيح شاعده بوجوده بكامل اجزائه مثبت لأسبابه ومنطوقه .
(١٩٧١/٣/١ احكام النقض س ٢٢ ق ٤٢ ص ١٧٥ ،
١٩٧٣/١١/١٢ س ٢٤ ق ٢٠١ ص ٩٦٤)

٣٥٤٦ - اذا كان رئيس الدائرة عند امضائه صورة الحكم الاصلية قد اضاف اسبابا لم تكن فى مسودة الحكم الاولى وزاد الاسباب الاخرى بيانا وشرحا من تلقاء نفسه ومن غير مداولة مع زملائه فلا يبعد ذلك من اوجه النقض اذا لم يكن قد غير شيئا ما فى نص الحكم الذى حصلت المداولة فيه ونطق به بعدها .
(١٩١٧/٤/٢٢ المجموعة الرسمية س ١٩ ق ٩٧)

بيان الواقعة المستوجبة للعقاب

٣٥٤٧ - المادة ٣١٠ اجراءات جنائية قد اوجبت فى كل حكم بالادانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به اركان الجريمة والتي دان المتهم بها والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم .
(١٩٨٢/١/١٩ احكام النقض س ٣٣ ق ٨ ص ٥٢ ،
١٩٧٨/٦/١٢ س ٢٩ ق ١١٩ ص ٦١٤ ، ١٩٧٣/٢/١٩ س ٢٤ ق ٥٠
ص ٢٢٦)

٣٥٤٨ - اوجب القانون فى كل حكم بالادانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا تتحقق به اركان الجريمة والظروف

التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة نبوت وقوعها من المتهم وان تلتزم بايراد مؤدى الادلة انى استخلصت منها الادانة حتى ينضج وجه استدلالها بها وسلامه المأخذ والا كان قاصرا .

(١٩٧٣/٢/١١ احكام النقض س ٢٤ ق ٣٢ ص ١٥١ ، ١٩٦٨/٢/٢٦ س ١٩ ق ٤٩ ص ٢٧٢)

٣٥٤٩ - متى كان يبين من الرجوع الى الحكم انه اذ دان المظنون ضدهما بجريئة السرفه التي وقعت باحدى وسائل النقل البرية لم يبين الواقعة والادله التي استند اليها ومكان وقوع الجريمة ، وهو ركن هام فى خصوصية هذه الدعوى لما يترتب عليه من اثر فى تحديد العقوبة وحدها الأدنى ، مما يضجر هذه المحكمة عن مراقبه تطبيق القانون تطبيقا سليما على الواقعة والقول بكدتها فى صحيح القانون فيما تنيره النيابة العامة بوجه الظن ، ومن ثم يكون الحكم المظنون فيه معيبا بالقصور فى التسبيب مما يوجب نقضه .

(١٩٧٢/١/١٠ احكام النقض س ٢٣ ق ١١ ص ٤٠)

٣٥٥٠ - من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها . فمتى كان مجموع ما أورده الحكم كافيا فى تفهم الواقعة باركانها وظروفها حسبما استخلصته المحكمة كان ذلك محققا لحكم القانون .

(١٩٧٨/٥/٨ احكام النقض س ٢٩ ق ٩١ ص ٤٩٢ ، ١٩٧٣/٤/٩ س ٢٤ ق ١٠٤ ص ٥٠٢ . ١٩٦٦/٦/٢٠ س ١٧ ق ١٦٠ ص ٨٤٦ ، ١٩٨٤/١٠/٨ س ٣٥ ق ١٤٠ ص ٦٣٦)

٣٥٥١ - يجب لصحة الحكم بالادانة أن يبين واقعة الدعوى وادلة النبوت التي أقيم عليها ويورد مضمون كل دليل من أدلة الاثبات التي استند اليها .

(١٩٥٠/١٢/١٩ احكام النقض س ٢ ق ١٤٩ ص ٢٩٥ ، ١٩٥١/٢/١٢ ق ٢٣٥ ص ٦١٨)

٣٥٥٢ - ان صيغة الاتهام المبينة فى الحكم تعتبر جزءا منه فيكفى

فى بيان الواقعة الاحانة عليها .

(٢٣/١٠/١٩٤٤ مجموعة انقواعد القانونية ج ٦ ق ٨٢)

ص ٥٢١)

٣٥٥٣ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد اكفى فى بيان الواقعة والدليل عليها بالاحانة الى الاورق والمستندات المقدمة من وكيل المتهم دون أن يورد مضمونها وبيان وجه استدلاله بها على التهمة بمتاخرها القانونيه كافة ، الامر الذى يمجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم ، وعن اعلان كمنها فيما تثيره الطاعنه بوجه طعنها ، فان الحكم يكون معيبا بالقصور .

(٣/٧/١٩٨٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ٥٣ ص ٢٥٤)

٣٥٥٤ - يجب على المحكمة أن تبين فى حكمها واقعة الدعوى بيانا كافيا ، كما يجب عليها أن تستعرض الواقعة برمتها والا تجزئها تجزئة من شأنها الاخلال بدفاع المتهم والا كان حكمها معيبا متمينا نقضه .

(٣١/١/١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٥٨)

ص ١٤٧)

٣٥٥٥ - يجب للدانة فى جرائم تزوير المحررات أن يعرض الحكم لتبيين المحرر القول بتزويره وما انطوى عليه من بيانات ليكشف ماهية تفسير الحقيقة والا كان باطلا .

(١/٨/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٧ ص ٧٢)

٣٥٥٦ - ليس من الضروري فى نية السب اعلنى أن يبين الحكم المصادر بالعقوبة الفاظ السب اذا احوال فى ذلك على محضر الجلسة المتضمن لتلك الألفاظ فى شهادة اشهود .

(٢٠/١٠/١٩٠٨ المجموعة الرسمية س ١٠ ق ٥٩)

٣٥٥٧ - لا يلزم أن يشتمل نص الحكم على بيان الواقعة بل يكفى ان يكون هذا البيان مذكورا ضمن أسبابه .

(٢٧/٤/١٩٠١ المجموعة الرسمية س ٢ ص ٢٨)

٣٥٥٨ - تعفى المحكمة من بيان الواقعة فيما يستحيل تفصيله ،

كما لو اشترك جملته اشخاص في اختلاس مبلغ ولم يمكن الاعتداء الى كمية ما اختلسه كل منهم فان علم ذكر هذا التفصيل لا يخالف المادة ١٤٧ جنائيات .

(١٨٩٨/١٢/١٧ حقوق س ١٢ ق ٢٠ ص ٤٥)

٣٥٥٩ - اذا كان اشكك المظنون فيه قاضيا في مادة النزوير والاشترك فيه ولكن لم يبين تبعية حصول اى منها باى طريق مما فصله القانون كانت الواقعة غير مبينة ببيان كافيا طبقا للمادة ١٤٧ تحقيق جنائيات .

(١٨٩٧/٦/١٢ الحقوق س ١٣ ق ١٦ ص ٣٧)

٣٥٦٠ - اذا لم يبين في الحكم طريقة وقوع الزوير المنسوب لمتهم ولا الطريقة التى ساعده بها المتهمون معه ليعلم ما اذا كانت شروط الاشتراك متوفرة فى الدعوى تكون الواقعة غير مبينة ببيان كافيا والحكم منقوضا .

(١٨٩٨/٤/٢ الحقوق س ١٣ ق ٣٩ ص ١٣٢)

٣٥٦١ - يجب على المحكمة أن تذكر فى حكمها الوقائع المادية التى جعلتها أساسا لتحديد الجريمة ووصفها وسببا للحكم فيها فان لم تفعل كان حكمها قابلا للنقض .

(١٨٩٦/٦/١٣ الحقوق س ١١ ق ٤٧ ص ٢٢١)

٣٥٦٢ - لمحكمة النقض والايرام حق النظر فيما اذا كان الوصف الذى وصفت به الجريمة فى الحكم قانونيا او لا ولا يتيسر لها ذلك الا اذا كان ذلك الحكم يشتمل على الوقائع التى كانت أساسا للوصف .

(١٨٩٦/٦/١٣ الحقوق س ١١ ق ٤٧ ص ٢٢١)

بيان نص القانون

٣٥٦٣ - نصت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية على أن كل حكم بالادانة يجب أن يشترط أن نص القانون الذى حكم بموجبه وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقوبات .

(١٩٧٨/١٠/٢٦ احكام النقض س ٢٩ ق ١٤٧ ص ٧٣٥)

٣٥٦٤ - لا يعيب الحكم خنوه من ايراد نص المادة ٢٣١ من قانون

العقوبات التي اعمل مقتضاها في حق الطاعنين لان هذه المادة من المواد الترميفية ولا شأن بها بالعقوبة المقررة للجريمة .
(١٩٧٩/٢/٢٥ أحكام النقض س ٣٠ ق ٥٩ ص ٢٩٤)

٣٥٦٥ - يشترط لسلامة الحكم الصادر بالعقوبة أن يشتمل على نص القانون الذي أنزلت المحكمة بموجبه العقاب على المتهم .
(١٩٥١/٥/١٤ أحكام النقض س ٢ ق ٣٩٥ ص ١٠٨٥)

٣٥٦٦ - لا توجب المادة ٣١٠ اجراءات جنائية الإشارة الى نص القانون الذي حكم بموجبه الا في حالة الحكم بالإدانة . اما اذا كان الحكم قد صدر بالبراءة ورفض الدعوى المدنية فانه لا يلزم بطبيعته الحال الإشارة الى مواد الاتهام .
(١٩٧١/١٢/٦ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٧٢ ص ٧٠٧)

٣٥٦٧ - ليس في القانون ما يوجب على النيابة أو المحكمة ذكر المادة المطلوب تطبيقها على الجنبنة أو المخالفة التي تقع بالجلسة .
(١٩٧١/١٢/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٧٩ ص ٢٧٢)

٣٥٦٨ - لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر بقبول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم اغيابي الاستئنافي الذي قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد ، فان ما ينعاه الطاعن على هذا الحكم من افعاله مادي العقاب لا يكون له محل ، لأن هذا البيان لا يكون لازما الا بالنسبة لأحكام الإدانة الصادرة في موضوع الدعوى ، ولا كذلك الحكم المطعون فيه الذي يدخل في عداد الأحكام الشكلية فحسب .
(١٩٧٨/١٢/١٧ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٩٥ ص ٩٤٤)

٣٥٦٩ - من المقرر أنه لا يترتب على الخطأ في رقم مادة العقاب المطبقة بطلان الحكم مادام قد وصف الفعل وبين الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا وقضى بعقوبة لا تخرج عن حدود المادة الواجب تطبيقها .
(١٩٧٤/٣/٣١ أحكام النقض س ٢٥ ق ٧٦ ص ٣٤٨ ، ١٩٧٢/٣/١٩ س ٢٣ ق ٨٧ ص ٣٩٤ ، ١٩٥٤/١٢/١٣ س ٥ ق ٩٤ ص ٢٧٧)

٣٥٧٠ - متى كان الحكم قد انتهى الى ادائه انطاعن طبقا لقانون معين وعنى بالاشارة الى انه قد عدل ، ومن ثم فليس يلزم ان يشير الى القانون الذى اجرى عدل السجين لأن ما استحدثه من احكام قد اندمج فى القانون الاصلى وأصبح من احكامه منذ بدء سريانه .

(١٩٧٣/٣/٢٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ٨٧ ص ٤١٦)

٣٥٧١ - ذكر الحكم رقم اقرار الاصلى المنطبق دون القرار المعدل لا يعيبه مادام قد أورد النص المنطبق بعد التعديل .

(١٩٧٢، ١٠/٣٠ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٤٦ ص ١٠٩٤)

٣٥٧٢ - لا يعيب الحكم سكوته عن ايراد نصوص القانون التى لا تتعلق ببيان العقوبة مادام قد أشار الى مواد العقاب التى دان الطاعن بها .

(١٩٦٩/١/٦ أحكام النقض س ٢٠ ق ١ ص ١)

٣٥٧٣ - اعتبار الحكم أن الجرائم المسندة الى المتهم قد ارتكبت لغرض واحد وقضاؤه بالعقوبة المقررة لأشدها واغفاله ذكر أن العقوبة التى أوقمها هى عن جميع هذه الجرائم أو بيان سبب تطبيق المادة ٣٢ عقوبات لا يعيبه .

(١٩٦٨/٣/٤ أحكام النقض س ١٩ ق ٥٦ ص ٣٠٠)

٣٥٧٤ - أبانت المادة ٣١٠ اجراءات بوضوح أن البطلان مقصور على عدم الاشارة الى نصوص القانون الموضوعى على اعتبار أنها من البيانات الجوهرية التى تقتضيها قاعدة شرعية الجرائم والعقوبات ، أما اغفال الاشارة الى نص قانون الاجراءات الجنائية فإنه لا يبطل الحكم .

(١٩٦٧/٤/٣ أحكام النقض س ١٨ ق ٩١ ص ٤٨٠)

٣٥٧٥ - من المقرر أن اغفال الحكم الاشارة فى ديباجته الى مواد القانون التى طلبت النيابة تطبيقها لا يبطله .

(١٩٦٤/٣/٣٠ أحكام النقض س ١٥ ق ٤٥ ص ٢٢٥)

٣٥٧٦ - سهو الحكم فى ذكر إحدى فقرات مادة الاشتراك لا يعيبه

مادامت المحكمة قد أشارت الى النص الذى استملت منه العقوبة .
(١٠٢٧ ص ١٨٨ ق ١٤ أحكام النقض س ١٩٦٣/١٢/٣٠)

٣٥٧٧ - اذا لم تبين المحكمة فقرة المادة التى طبقت وكان يظهر
من الظروف بحسب وصف المحكمة لها ، وبحسب ما هو مذكور فى وصف
التهمة انها أرادت فقرة معينة فلا يعتبر اغفال ذكرها لشك المادة خطأ فى
تطبيق نصوص القانون .
(١٩٢٦/٢/١ المجموعة الرسمية س ٢٧ ق ٨٨)

٣٥٧٨ - ذكر المادة المعمول بها دون بيان الفقرة لا يترتب عليه
بطلان الحكم بطلانا جوهريا .
(١٩٠٦/١٠/١٣ المجموعة الرسمية س ٨ ق ٤٨)

٣٥٧٩ - اذا اشتملت المادة على عدة فقرات كفى ذكر الفقرة
المعمول بها منها ، وليس بواجب ذكر المادة كلها بحيث يكون عدمه داعية
الى البطلان .
(١٩٠٣/٢/١٤ المجموعة الرسمية س ٤ ق ١٠١)

٣٥٨٠ - متى كان الحكم قد قضى على المتهم بعقوبة واحدة عن
الجريمتين اللتين رفعت بهما الدعوى العمومية عليه فانه يكون قد أعمل المادة
٣٢ عقوبات ولا يؤثر فى سلامته كونه قد أغفل الإشارة الى هذه المادة .
(١٩٥٢/٣/٣ أحكام النقض س ٣ ق ١٩٩ ص ٥٣٠)

٣٥٨١ - الواجب هو أن يذكر الحكم مادة العقوبة ، أما عدم الإشارة
الى النص الخاص بوقف تنفيذها فلا يبطله .

(١٩٤٨/١٢/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٠٧
ص ٦٦٧)

٣٥٨٢ - عدم ذكر المادة ٤٩ فى حكم صادر بعقوبة لا يعد وجها
من أوجه البطلان الجوهري لأن الاكراه البدني لتحصيل الغرامات وغيرها
ليس بعقوبة .
(١٩٠٣/١٠/١٤ المجموعة الرسمية س ٥ ق ٣٨ ص ٨٢)

٣٥٨٣ - ان المادة ١٤٧ جنائيات لا تقضى الا بذنر نص المادة المحكوم بموجبها ، واذا لا ينقض الحكم عند قضائه على مشترك في الجريمة بتجرده من نص المادة ٦٧ عقوبات لتعديتها فقط بتقرير المبدأ المختص بالمشاركة في الجريمة والعقاب عليها بعقاب الفاعل الأصلي ولا تعرض فيها لتقدير عقوبة .

(١٠/١٢/١٨٩٨ الحقوق س ١٤ ق ١٢٩ ص ٤٣٠)

٣٥٨٤ - المادة ١٤٧ ج توجب ان يكون الحكم الصادر بالعقوبة مستملا على نص القانون الذي حكم بموجبه والا كان لاغيا ويراد بذلك النص ، المادة المذكورة العقوبة بها لا المادة التي تشرح احوال الجناية . ومثال ذلك ان عقوبة الاعدام تستوجب ان تكون جناية القتل مسبوقه باصرار وترصد فاذا رأت المحكمة استحقاق الجناية للاعدام وحكمت به وجب عليها ان تذكر في الحكم نص المادة ٢٠٨ التي تقضى بذلك وليس عليها ان تذكر نص المادة ٢٠٩ و ٢١٠ اللتين تفسران معنى الترصد والترصد والمشرطين للحكم بالاعدام .

(٤/٤/١٨٩٦ الحقوق س ١١ ق ٣٢ ص ١٧٣)

٣٥٨٥ - ان المادة ١٤٩ تحقيق جنائيات لم توجب ذكر نص القانون الذي حكم بمقتضاه الا في الحكم الصادر بالعقوبة ، فاذا لم يقض الحكم الا بالحقوق المدنية للمدعى المدني فلا موجب لذكر نص القانون الذي حكم بمقتضاه .

(١١/٤/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٢٥)

ص ٢٦٦)

٣٥٨٦ - اذا كان الحكم الابتدائي قد سجل في صلبه انه يطبق على التهم المواد التي طلبتها النيابة والتي بينها في صدر أسبابه فلا يصح نقض الحكم الاستئنافي المطعون فيه الذي وان جاء خاليا في صلبه من ذكر المواد التي طبقتها المحكمة الا انه قضى بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه وللأسباب الأخرى التي أوردتها ، اذ أن أخذه بأسباب الحكم الابتدائي فيه ما يتضمن بذاته المواد التي عوقب المتهم بها .

(٤/٣/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٦٢ ص ٢٨٤)

٣٥٨٧ - اذا كان الثابت من حكم محكمة أول درجة انه أشار الى .

جادنى الانهام المتين طلبت النيابة العامة تطبيقهما فى حق الطاعن وخص
الى معاقبته طبقا لهما ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتنق اسباب الحزم
المستأنف فان ذلك يكفى بيانا لنص القانون الذى عوقب الطاعن بمقتضاه .
(١٩٦٨/٦/٣ أحكام النقض س ١٩ ق ١٣٠ ص ٦٤٥)

٣٥٨٨ - متى كان الحكم قد أشار فى صدره الى المواد التى طابت
النيابة معاقبة المتهمين بها تم انتهى فى منطقته بذكره عبارة « وبعد الاطلاع
على المواد سالفة الذكر » فان فى ايراد ذلك ما يكفى فى بيان نصوص القانون
الذى طبقته المحكمة وأدانت المتهمين بمقتضاه .
(١٩٥٨/١/١٣ أحكام النقض س ٩ ق ٥ ص ٢٩)

٣٥٨٩ - متى أثبتت المحكمة فى حكمها انها اطلعت على المواد التى
طلبت النيابة العامة تطبيقها ثم قضت بعدم ذلك فى الدعوى فلا يصح أن
يظن فى حكمها بمقولة أن الحكم قد خلا من ذكر المواد التى اخذ بها .
(١٩٥٦/٦/٤ أحكام النقض س ٧ ق ٢٢٤ ص ٨٠٧)

٣٥٩٠ - اذا كان الحكم الابتدائى قد أشار اشارة صريحة الى
نصوص القانون التى عاقبت المتهم بموجبها ، وكان الحكم الاستئنافى قد
أحال على الحكم الابتدائى وأيده للأسباب التى بنى عليها ، فان هذه الاحاله
تشمل فيما يشمله مواد العقاب .
(١٩٥٤/١١/١٥ أحكام النقض س ٥ ق ٥٨ ص ١٧٦)

٣٥٩١ - لما كان النابت من حكم محكمة أول درجة أنه أشار الى
المواد التى طلبت النيابة العامة تطبيقها ، وخلص الى ادانة الطاعن طبقا لها .
وقد اعتنق الحكم المطعون فيه أسباب الحكم المستأنف وفى ذلك ما يكفى
لبيان مواد القانون التى عوقب الطاعن بمقتضاها .
(١٩٨٢/٣/١٧ أحكام النقض س ٣٣ ق ٧٦ ص ٣٧٦)

٣٥٩٢ - اذا لم يرد فى حكم الاستئناف ذكر نصوص المواد الواردة
فى الحكم الابتدائى فلا يعد ذلك من أوجه البطلان الموجبة لنقض الحكم متى
كان حكم الاستئناف صادرا بتأييد الحكم الابتدائى وطبق المواد المذكورة .
(١٩٠٠/٣/٣ المجموعة الرسمية س ٢ ص ٣)

٣٥٩٣ - متى كان الحكم الابتدائي الذي أيد لأسبابه بالمحكم المطعون فيه قد أشار إلى نص القانون الذي حكم بموجبه ، وهي المسألة التي أتبها الحكم في صدره بقوله أن النيابة طلبت عقاب المتهم بالمادة ٠٠٠٠٠ فانظمن على الحكم الاستثنائي بأنه لم يشر إلى نص القانون الذي حكم بموجبه لا يكون له أساس .

(١٩٥٩/١٢/٤) أحكام النقض س ٣ ق ٩٥ ص ٢٥٢ .
(١٩٥٢/٤/١٤ ق ٣١١ ص ٨٣٠)

٣٥٩٢ - يكفي لبيان أن نص القانون الذي أخذ به الحكم أن يكون الحكم له بين في صدره المواد التي طلبت النيابة عقاب المتهم بمقتضاها وأن يفوز بعد ذلك أنه يعين عقاب المتهم عن التهمة المستندة إليه طبقاً للمواد المطلوبة ولا يلزم بعد تعيين المواد المنطبقة من القرارات الوزارية ما دامت مادة القانون المقررة للعقاب مشار إليها فيه صراحة .
(١٩٥١/٢/٢٠) أحكام النقض س ٢ ق ٢٤٩ ص ٦٥٣)

٣٥٩٥ - متى كان التأييد أن الحكم المطعون فيه قد أنشأ لنفسه أسباباً جديدة ولم يصح عن أخذه بسبب أحكام المستأنف وقد أغفل ذكر نص القانون الذي حكم بموجبه فإنه يكون باطلاً . ولا يعصمه من عيب هذا البطلان أنه أشار في ديباجته إلى المواد التي طلبت النيابة العامة تطبيقها ما دام لم يفصح عن أخذه بهذه المواد في حق الطاعن .
(١٩٧٨/١٠/٢٦) أحكام النقض س ٢٩ ق ١٤٧ ص ٧٣٥ .
(١٩٨٠/٤/٢١ س ٣١ ق ١٠١ ص ٥٣١)

٣٥٩٦ - لا يكفي في بيان مواد القانون التي طبقت على واقعه اندعوى أن يكون الحكم قد أثبت في عجزه أنه يتعين معاقبة الطاعن بمورد الاتهام ، ما دام أنه لم يفصح عن تلك المواد التي أخذ بها وخاصة بالتجريم والعقاب وهو بيان جوهري اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقوبات .
(١٩٧٦/٢/١) أحكام النقض س ٢٧ ق ٢٨ ص ١٤٣)

٣٥٩٧ - إيراد الحكم في صدره وصف التهمة ومادة الاتهام بغير التعديل الذي أدخله عليها مستشار الإحالة لا يعيبه ، ما دام قد أورد في عجزه مادة العقاب الصحيحة الواجبة التطبيق على واقعة الدعوى التي

دان بها الطعن بوصفها انواردة في قرار الاحالة .
(١٠/١/١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢١٦ ص ٩٧٢)

٣٥٩٨ - كل حكم بالادانة يجب أن يشير الى نص القانون الذي حكم بموجبه وهو بيان جوهرى اقتضته قاعدة شرعية الجرائم والعقوبات .
واذا كان الحكم المطعون فيه قد خلا من ذكر نص القانون الذي أنزل بموجبه العقاب على الطاعن فانه يكن باطلا ولا يمضه من عيب هذا البطلان أن يكون قد أشار الى مادة الاتهام التي طلبت النيابة العامة تطبيقها ما دام انه لم يفصح عن أخذه بها .
(١٤/٥/١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٥٩ ص ٧١١ ،
١٦/١٠/١٩٦٧ س ١٨ ق ٢٠١ ص ٩٩٢)

٣٥٩٩ - يكون الحكم باطلا غير متجمع لشرائط المادة ١٤٧ تـ ج
اذا لم يستعمل الا على بعض المادة المنطبقة واكتفى بالإشارة الى باقى المادة بكلمة الخ . متى كان الجزء الذى أغفل إيرادته مشتتلا على النص المنطبق على الواقعة .
(٦/٤/١٩٠١ المجموعة الرسمية س ٣ ق ١)

٣٦٠٠ - خلو الحكم من بيان مادة العقاب التي أنزل حكمها .
بيطله ، ولا يمضه من البطلان اشارته في ديباجته الى مادة الاتهام أو اثباته في منطوقه اطلاعه عليها ما دام انه لم يفصح عن أخذه بها .
(١٤/٦/١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٠٥ ص ٨٧١)

٣٦٠١ - اذا كان الحكم قد خلا من ذكر نص القانون الذى أنزل بموجبه العقاب على الطاعن فانه يكون باطلا ، ولا يصحح هذا البطلان ما أورده في أسبابه من أنه يتعين معاقبة المتهم بمادة الاتهام ما دام أنه لم يبين نص القانون الذى حكم بموجبه .
(١١/١/١٩٨٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٥٧ ص ٧١٨)

٣٦٠٢ - اذا كان كلا المحكمين الابتدائي والمطعون فيه الذى أبدى
قد خلا من ذكر نص القانون الذى أنزل بموجبه العقاب على الطاعن ، فان الحكم المطعون فيه يكون باطلا ، ولا يمضه من هذا العيب ما ورد في ديباجته من إشارة الى القرار الوزارى رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ ما دام أنه لم يحله الى

مواد هذا القرار الخاصة بالتجريم والعقاب - ان وجدت - بما يصحح عن أخذه بها .

(١٩٨٢/٤/٢١ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٠٦ ص ٥٢٧)

٣٦٠٣ - ان عدم اشارة الحكم الى نص القانون انذى حكم على المتهمين بمقتضاه يجعله باطلا ، ولا يفنى عن هذه الاشارة ما تضمنه الحكم من ذكر المادة التى طلبت النيابة تطبيقها على واقعة الدعوى ما دام لم يقل ان هذه المادة هى التى أخذت بها المحكمة وأوقعت العقاب بمقتضاها .
(١٩٥٨/١٠/١٣ أحكام النقض س ٩ ق ١٩٢ ص ٧٩٠ .
١٩٣٩/٢/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٥٣ ص ٤٧٧)

٣٦٠٤ - اذا كان الحكم المستأنف قد خلا من ذكر نص القانون الذى أنزل العقاب بموجبه على المتهم فانه يكون باطلا .

(١٩٨٣/٣/٢٣ أحكام النقض س ٨٣ ص ٤٠٦)

٣٦٠٥ - متى كان كلا الحكمين الابتدائى المؤيد لأسبابه والاستثنائى قد خلا من ذكر نص القانون انذى أنزل بموجبه العقاب على المتهم ، وكان لا يعصم الحكم الابتدائى من هذا العيب أنه اشار الى مواد الاتهام التى طلبت النيابة تطبيقها على المتهم ما دام لم يفصح عن أخذه بها ، بل اقتصر على الاشارة الى تطبيق المادة ٣٢ عقوبات التى لا صلة لنصها بالتجريم والعقاب وانما تتعلق بتحديد العقوبة فى حالة تعدد الجرائم ، فان الحكم يكون مشوباً بالبطلان .

(١٩٥٨/٤/٨ أحكام النقض س ٩ ق ١٠٩ ص ٤٠٥)

٣٦٠٦ - اذا كان الحكم الاستثنائى لم يشر الى أية مادة من مواد القانون الذى طبقه ، وكان ما أورده الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لا يبين منه مواد القانون التى طبقتها المحكمة على الواقعة المسندة الى الطاعن فان الحكم يكون باطلا متميماً نقضه .

(١٩٥٣/٣/٣٠ أحكام النقض س ٤ ق ٢٤٤ ص ٦٧٤)

٣٦٠٧ - من المقرر أن الخطأ فى رقم مادة العقاب المطبقة لا يترتب عليه بطلان الحكم ما دام قد وصف الفعل وبين واقعة الدعوى وموضوع

الادانة بيانا كافيا وقضى بعقوبة لا تخرج عن حدود المادة الواجب تطبيقها .
(١٩٨١/١٢/٢٢ أحكام النقض س ٣٢ ق ٢١٠ ص ١١٧٩)

صور خاصة من الأسباب

بيان مؤدى الشهادة

٣٦٠٨ - ان المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد اذا تعددت .
وبيان اخذها بما اقتنعت به . بل حسبها ان نورد منها ما تطعن اليها
وتطرح ما عدها ولها في ذلك ان تأخذ بأقواله في أى مرحلة من مراحل
المحاكمة دون ان تبين العلة في ذلك .
(١٩٧٨/٦/١٩ أحكام النقض س ١٩ ق ١٢١ ص ٦٢٥)

٣٦٠٩ - لا تكون المحكمة مطالبة ببيان مؤدى أقوال الشهود:
الا اذا كانت قد استندت اليها في حكمها بالادانة ، اما اذا لم تعتمد على
شيء من تلك الأقوال فانها لا تكون مكلفة بأن تذكر عنها شيئا ، ومن ثم فانه
عدم ايراد المحكمة لمؤدى أقوال الشاهد لا يعيب الحكم طالما انها قد
أوضحت في مدونات حكمها عن كفاية الأدلة التي أوردتها لحمل قضائها
بالادانة ، اذ ان تقدير الدليل موكل اليها .
(١٩٦٨/٢/٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٣ ص ١٢٤)

٣٦١٠ - لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد
على ما تطعن اليه من أقوال الشاهد وأن تطرح ما عدها ، وفي عدم ايراد
الحكم لتفصيلات معينة اختلف فيها الشهود ما يفيد اطراحها .
(١٩٦٨/٢/٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٣ ص ١٢٤)

٣٦١١ - الأصل أنه يجب لسلامة الحكم أن يبين الأدلة التي
استندت اليها المحكمة وأن يبين مؤداها في الحكم بيانا كامنا يوضح منه
مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة . فمتى كان الحكم قد خلا من
بيان أقوال الشهود الذين أيدوا شهادة المجنى عليه ومدى دلالتها على
وقوع الفس والاحتيال من جانب الطاعنين فانه يكون مشوباً بالقصور
بما يعميه ويوجب نقضه .

(١٩٧٢/٢/٢٧ أحكام النقض س ٢٣ ق ٥٦ ص ٢٣٤)

٣٦١٢ - الأصل ألا تلتزم الأحكام بأن تورده من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاها ، ولها أن تجزئ الدليل المقدم لها وأن تأخذ بما تطمئن اليه من أقوال الشهود وتطرح ما لا تنق فيه من تلك الأقوال اذ المرجع في هذا الشأن الى اقتناعها هي وحدها .

(١٩٧٩/١/٨ أحكام النقض س ٣٠ ق ٦ ص ٤١ ، ١٩٧٨/٤/٢٤ س ٢٩ ق ٨٣ ص ٤٣٧ ، ١٩٧٣/٣/٢٥ س ٢٤ ق ٨٠ ص ٣٧٣)

٣٦١٣ - ان نفاض روايه الشهود في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم او يقدح في سلامته ما دام قد استخلص الحقيقه من اقوالهم استخلاصا سائفا لا تناقض فيه ، وما دام لم يورد تلك التفاصيل أو يركز اليها في تكوين عقيدته .

(١٩٧٩/١/٨ أحكام النقض س ٣٠ ق ٦ ص ٤١)

٦٣١٤ - تناقض الشاهد وتضاربه في اقواله لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصا سائفا بما لا تناقض فيه .

(هيئة عامة ١٩٨٨/٢/٢٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١ ص ١ هيئة عامة)

٣٦١٥ - لا يعيب الحكم اختلاف الشهود في تفاصيل معينة ما دام قد حصل اقوالهم بما لا خلاف فيه ولم يورد هذه التفاصيل ولم يستند اليها في تكوين عقيدته ، اذ عدم ايراد الحكم لهذه التفاصيل يعيد اطراحها .

(١٩٨٢/٥/٥ أحكام النقض س ٣٣ ق ١١٢ ص ٥٤٧)

٣٦١٦ - من المقرر أنه إذا وجد خلاف في أقوال الشهود عن الواقعة الواحدة أو كان كل منهم قد شهد على واقعة غير التي شهد عليها غيره فإنه يجب لسلامة الحكم بالإدانة إيراد شهادة كل شاهد على حدة .

(١٩٧٩/٦/٤ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٣١ ص ٦١٨ ، ١٩٧٧/٦/١٢ س ٢٨ ق ١٥٨ ص ٧٥٣)

٣٦١٧ - المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد اذا تعددت

وبيان أخذها بما قضت به بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن اليه وتطرح ما عدلها ولها في ذلك الأخذ بأقواله في أية مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة دون أن تبين الملة في ذلك ودون أن تلتزم بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى ما دام له أصل في الأوراق .

(١٩٧٧/١/١٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ٢٢ ص ١٠٢ ،
١٩٧٣/٤/١ س ٢٤ ق ٩١ ص ٤٤٥ ، ١٩٧٣/٦/٢٤ ق ١٦١ ص ٢١٧٢)

٣٦١٨ - من المقرر أن الأحكام لا تلتزم بحسب الأصل بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاها .
(هيئة عامة ١٩٨٨/٢/٢٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١ ص ١
هيئة عامة)

٣٦١٩ - لا تلتزم المحكمة بحسب الأصل أن تورد العرض الكامل لأقوال الشهود وبحسبها أن تورد منها ما تقيم عليه قضاها .
(١٩٨٢/١٠/٧ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٥٢ ص ٧٣٦)

٣٦٢٠ - القانون لا يستلزم إيراد النص الكامل لأقوال الشاهد بل يكفي أن يورد الحكم مضمونها .
(١٩٥١/٥/٢٢ أحكام النقض س ٢ ق ٤١٤ ص ١١٣٦ ،
١٩٥٦/١٠/٢٣ س ٧ ق ٢٩٠ ص ١٠٥٧)

٣٦٢١ - إذا كانت شهادة الشهود تنصب على واقعة واحدة ولا يوجد فيها خلاف بشأن تلك الواقعة فلا بأس على المحكمة أن هي أوردت مؤدى شهادتهم جملة ثم نسبته اليهم جميعا تفاديا للتكرار الذي لا موجب له .
(١٩٧٧/٣/٢٨ أحكام النقض س ٢٨ ق ٨٦ ص ٤١٠ ،
١٩٦٨/١٢/١٦ س ١٩ ق ٢٢٣ ص ١٠٩٥)

٣٦٢٢ - أن الإيجاز وإن كان ضربا من حسن التعبير إلا أنه لا يجوز أن يكون إلى حد القصور ، فإذا كانت شهادة الشهود تنصب على واقعة واحدة ولا يوجد فيها خلاف بشأن تلك الواقعة فلا بأس على الحكم أن هو أورد مؤدى شهادتهم جملة ثم نسبته اليهم جميعا تفاديا من التكرار الذي لا موجب له . أما إذا وجد خلاف في أقوال الشهود عن الواقعة الواحدة أو كان كل منهم قد شهد على واقعة غير التي شهد عليها غيره ، فإنه يجب

لسلامة الحكم بالادانة ايراد مؤدى شهادة كل شاهد على حدة .
(١٩٤٦/٢/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٥ ص ٧١)

الاحالة في اقوال الشهود

٣٦٢٣ - لا يعيب الحكم أن يحيل في ايراد اقوال شاهد الى ما أورده من اقوال شاهد آخر ما دامت متفقة فيما استند اليه الحكم منها .
(١٩٨٣/٢/٢ :حكّام النقض س ٣٤ ق ٣٤ ص ١٨٩ ، ١٩٧٩/٣/١٨ ص ٣٠ ق ٧٤ ص ٣٦٠ ، ١٩٧٨/٥/٨ ص ٢٦ ق ٩١ ص ٤٩٢ ، ١٩٧٣/١٠/١٢ ص ٢٤ ق ١٨٣ ص ٨٨٦ ، ١٩٧٢/٤/٩ ص ٢٣ ق ١٢٠ ص ٥٤٨ ، ١٩٦٨/٢/٥ ص ١٩ ق ٢٣ ص ١٢٤)

٣٦٢٤ - انه اذا كانت شهادة الشهود تنصب على واقعة واحدة ولا يوجد فيها خلاف بشأن تلك الواقعة فلا بأس على الحكم ان هو احوال في بيان شهادة شاهد الى ما أورده في اقوال شاهد آخر تفاديا من التكرار الذي لا موجب له ، أما اذا وجد خلاف بين اقوال الشهود عن الواقعة الواحدة أو كان شخص منهم قد شهد على واقعة غير التي شهد عليها غيره فانه يجب لسلامة الحكم بالادانة ايراد شهادة كل شاهد على حدة .

(١٩٧٣/٦/٤ احكام النقض س ٢٤ ق ١٤٧ ص ٧١٥)

٣٦٢٥ - اذا استندت المحكمة في حكمها الى اقوال المتهم في قضية أخرى أو على شهادة شهود سمعت في قضايا أخرى فلا يكون هذا وجها للنقض اذا كانت المحكمة ازنكت ايضا على أسباب أخرى غير الأسباب المتقدمة .

(١٩٢٣/٤/٣٠ المجموعة الرسمية س ٢٦ ق ٢٩)

٣٦٢٦ - من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في ايراده اقوال الشهود الى ما أورده من اقوال شاهد آخر ما دامت متفقة مع ما استند اليه الحكم منها ، كما انه يتعين لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا .
ولما كان الطاعن لم يكتشف عن مواطن عدم اتفاق اقوال الشهود مع الوقائع موضوع الشهادة ، وجاءت عبارته في هذا الشأن مرسلة مبهمه ، هذا فضلا عن انه لا يقدح في سلامة الحكم - على فرض صحة ما يثيره الطاعن - عدم اتفاق اقوال شهود الاثبات في بعض تفاصيلها ما دام الثابت أنه حصل

أقوالهم بما لا تناقض فيه ولم يورد تلك التفاصيل أو يركن إليها في تكوين عقيدته .

(١٩٧٣/٢/٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٣٠ ص ١٣٠)

٣٦٢٧ - الأصل في شهادة كل شاهد أن تكون أدلة مستفنه من أدله المدعى ، فيتعين بذات إرادتها دون إكراه ولا اجترأ ولا مسح فيما هو من جوهر الشهادة ، ومن ثم فإن الإحالة في بيان مؤدى الشبهة من شاهد إلى شاهد لا تصلح في أصول الاستدلال إلا إذا كانت أقوالهم متفقة في الوقائع المشهود عليها ، بلا خلاف بينها سواء في الوقائع أو في جوهر الشهادة .

(١٩٦٧/٤/١٠ أحكام النقض س ١٨ ق ٩٦ ص ٥٥٥)

٣٦٢٨ - إذا كان الحكم المطعون فيه حين قضي بتصحيح الأعمال المخالفة فيما أقامه الطاعن من بناء قد أحال في تحديد هذه الأعمال على محضر ضبط الواقعة فذلك لا يعبه ، إذ هذا المحضر جزء من أوراق المدعى فهو يكون مكملًا للحكم الصادر فيها فيما يخص بتنفيذ التصحيح الذي قضى به .

(١٩٥١/١٢/٢٤ أحكام النقض س ٣ ق ١٢١ ص ٣١٤)

الرد على شهود النفي

٣٦٢٩ - متى أفصح القاضى عن الأسباب التى من أجلها لم يعول على الدليل فإنه يازم أن يكون ما أورده واستدل به مؤدياً إلى ما رتب عليه من نتائج من غير تصسف فى الاستنتاج ولا تناقض فى حكم العقل والمنطق ولحكممة النقض فى هذه الحالة مراقبة ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدى إلى النتيجة التى خلص إليها .

(١٩٨٤/١١/٢٠ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٧٦ ص ٧٨٦)

٣٦٣٠ - لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها بما تطمئن إليه من أدلة وعناصر فى المدعى ، ولها أن تعول على أقوال شهود الإثبات وتعرض عما قاله شهود النفي ما دامت لا تثق بما شهدوا به ، وهى غير ملزمة بأن تشير فى حكمها إلى شهادة شهود النفي والرد عليها رداً صريحاً لأن قضائهما بالادانة اعتماداً على عناصر الإثبات التى بينتها يفيد أنها أطرحت تلك الشهادة

ولم تر فيها وجهاً للاخذ بها .

(١٩٧٣/٤/٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ٩٧ ص ٤٧١)

٣٦٣١ - محكمة الموضوع ان تعول على شهادة شهود الاتبات وتعرض عن اقوال شهود النفي ما دامت لا تتفق فيما شهدوا به ، دون أن يلزم ببيان اسباب ما دام الرد على اقوال الآخرين مستفاد من الاخذ بأحد الثبوت التي أوردها الحكم .

(١٩٧٣/١/٢٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٥ ص ١٠٢
١٩٧٢/٣/٥ ق ٣٠ ص ١٣٠)

٣٦٣٢ - ان محكمة الموضوع ليست ملزمة بالرد على شهود النفي او التعرض لكل جزء من دفاع المتهم . لأن اخذها بأدلة اثبتت فيفيد اطراحها لهذا الدفاع .

(١٩٥٤/٤/١٩ أحكام النقض س ٥ ق ١٨٢ ص ٥٤٠)

٣٦٣٣ - ليس على المحكمة أن تبرر اطراحها شهادة شهود النفي واخذها بشهادة شهود الاتبات .

(١٩٥٠/١٢/٢٦ أحكام النقض س ٢ ق ١٥٧ ص ٤١٦)

٣٦٣٤ - اذا طلب المتهم من المحكمة سماع شهود النفي دفاعاً عن نفسه وجب على المحكمة الالتفات الى طلبه وذكر اسباب رفضه أو قبوله في حكمها ، وان عدم مراعاة أحد هذين الأمرين يستوجب نقض الحكم المطعون فيه .

(١٨٩٥/١١/١٦ الحقوق ص ١١ ق ٥٥ ص ٢٤٩)

اسباب تقدير العقوبة

٣٦٣٥ - تقدير قيام موجبات الرافة أو عدم قيامها موكل لقاضي الموضوع دون معقب عليه في ذلك ، والمحكمة غير ملزمة ببيان الاسباب التي دعتها لتوقيع العقوبة بالقدر الذي رآته .

(١٩٧٧/١١/٢٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ٢٠٠ ص ٩٦٩ ،
١٩٧٧/١١/٢٨ ق ٢٠٤ ص ٩٩٨)

٣٦٣٦ - انه وان كان الأصل أن تقدير العقوبة هو من اطلاعات

قاضى الموضوع ، الا أن ذلك مشروط بأن يكون المحكمة وهي تمارس حرمها في هذا التقدير قد الت بطرؤف المدعوى والمرأحل اننى سألها وما بم دىها من أجراءات المأما صحىحا .

(١٩٨٢/١١/١٨ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٨٧ ص ١٠٦ .
١٩٧٣/١٢/٤ س ٢٤ ق ٢٣٤ ص ١١٣٩)

٣٦٣٧ - من المقرر أن تقدير العقوبة التى يستحقها كل متهم من سلطة محكمة الموضوع فى حدود ما هو مقرر بالقانون لجريمه التى نسب عليه ، وليست المحكمة منزمة بأن تبين الأسباب التى من أجلها أوقعت عليه العقوبة بالقدر الذى ارتأته .

(١٩٧٣/٤/١٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٠٩ ص ٥٢٥ ،
١٩٦٩/١٠/٦ س ٢٠ ق ١٩٦ ص ١٠٠٨ ، ١٩٥١/١/١ س ٢ ق ١٦٢ ص ٤٣٠)

٣٦٣٨ - من المقرر أن انزال المحكمة حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات دون الإشارة إليها لا يعيب حكمها ما دامت العقوبة التى أوقعتها تدخل فى الحدود التى رسمها القانون ما دام تقدير تلك العقوبة هو من أطلاقات محكمة الموضوع دون أن تكون ملزمة ببيان الأسباب التى من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذى ارتأته .

(١٩٧٣/٢/١٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ٥١ ص ٢٣١ ،
١٩٧٢/٣/١٩ س ٢٣ ق ٨٨ ص ٣٩٩)

٣٦٣٩ - ان تقدير العقوبة فى الحدود المقررة بالقانون للجريمة وأعمال الطرؤف التى تراها المحكمة مشددة أو مخففة هو ما يدخل فى سلطتها الموضوعية ، وهى غير مكلفة ببيان الأسباب التى من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذى ارتأته .

(١٩٥٢/٤/٢٩ أحكام النقض س ٣ ق ٣٢٢ ص ٨٦٠)

٣٦٤٠ - شددت المحكمة الاستثنائية العقوبة التى حكمت بها المحكمة الجزئية فائس من الضرورى أن تذكر فى حكمها الأسباب التى دعت الى التشديد .

(١٩٢٠/٣/١٧ المجموعة الرسمية س ٢١ ق ١٠١ ،
١٩٠٧/١٢/٢٨ س ٩ ق ٤٠)

٣٦٤٩ - ان محكمة الموضوع غير ملزمة بالنرد على طلب معاملة المتهم بالرافة .

(١٩٥٤/٤/٢٠ أحكام النقض س ٥ ق ١٨٦ ص ٥٤٩)

٣٦٤٩ - لا يصح الصعن في حكم يدم بيانه أسباب الرافة بمقتوله احتمل تحقيق مصدحه من ذلك ، اذا ما كانت اسباب الرافة تؤدي الى ابراءة . فان هذا يكون ترتيبا لنتيجة على توقع الخطا في امر لم يفرضه القانون على القاضي .

(١٩٥١/١١/٢٦ أحكام النقض س ٣ ق ٧٩ ص ٢١٢)

٣٦٤٣ - المحكمة ملزمة قانونا ببيان الأسباب التي تستند اليها في الحكم بوقف التنفيذ لكنها غير ملزمة ببيان الأسباب التي تدعوها الى الغاء وقف التنفيذ اذا بدا لها ذلك .

(١٩٣٦/٤/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٥٦ ص ٥٩٢)

بيان مكان وقوع الجريمة

٣٦٤٤ - لا تلزم المحكمة - التي لم يتنازع المتهم في اختصاصها بنشر الدعوى - بتحديد بقعة وقوع الجريمة ، ما دامت ليست عنصرا من عناصرها ولم يرتب القانون أثرا على مكان مقارفتها باعتباره ظرفا مشددا للعقاب .

(١٩٦١/٢/٢٠ أحكام النقض س ١٢ ق ٤١ ص ٢٣٨)

٣٦٤٥ - اذا كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ليست فيه أية اشارة الى المكان الذي ارتكبت فيه كل من الجريمتين اللتين أدان المتهم فيهما ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه ، اذ ان بيان مكان ارتكاب الجريمة هو من البيانات الهامة الواجب ذكرها في الأحكام .

(١٩٤٥/١/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٦٨)

(ص ٦١٣)

بيان أداة الجريمة

٣٦٤٦ - لما كانت الأداة المستعملة في الاعتداء ليست من الأركان

الجوهريه وان ذ نرق بين السكين والمطواة فى احداث الجرح الطعنى الذى ائبته التقرير الطبي . فان نعى الطاعن فى هذا الصدد يكبر غير سيدى .
(١٩٧٣/٣/٢٥ احكام النقض س ٢٤ ق ٨٤ ص ٤٠٢ ،
١٩٦٦/٢/٧ س ١٧ ق ١٧ ص ٩٤)

٣٦٤٧ - لا تلزم محكمة الموضوع ببيان نوع الآلة التى استعملت فى الاعتداء متى اسبقنت أن المتهم هو الذى أحدث إصابة المجنى عليه .
(١٩٦١/١/١٦ احكام النقض س ١٢ ق ١٤ ص ٩١)

٣٦٤٨ - لا يقدح فى سلامة الحكم أن يقول أن الآلة التى استعملت فى القتل كانت مطواة أو منجلا ما دام أنه قد قطع باعتداء المتهم على المجنى عليه بآلة قاطعة بنية قتله ، وما دام ما قاله عن نوع تلك الآلة كان استخلاصا سائفا له اصله فى أقوال الشهود وسنده فى تقرير الطب الشرعى .
(١٩٥١/١٢/١٧ احكام النقض س ٣ ق ١١٦ ص ٣٠٠)

بيان وقت وقوع الحادث

٣٦٤٩ - تحديد وقت وقوع الحادث لا تأثير له فى ثبوت الواقعة ما دامت المحكمة قد اطمانت بالأدلة التى ساقته الى أن المجنى عليه وشاهد الاتبات قد رأيا الطاعن وتحققا منه وهو يظعن أولهما بمطواة فى ذراعه الأيسر .

(١٩٨٣/٤/١٤ احكام النقض س ٣٤ ق ١٠٦ ص ٥١٥ ،
١٩٧٣/٣/٢٥ س ٢٤ ق ٨٤ ص ٤٠٢ ، ١٩٥٣/١٢/١٤ س ٥ ق ٥٣
ص ١٥٨)

٣٦٥٠ - خطأ الحكم فى بيان تاريخ الواقعة لا يمييه طالما أن هذا التاريخ لا يتصل بحكم القانون على واقعة الدعوى ، ما دام الطاعن لم يدع أن الدعوى الجنائية قد انقضت بضى الملة .

(١٩٨٣/٣/١٤ احكام النقض س ٣٤ ق ٦٩ ص ٣٤٩ ،
١٩٧٣/١١/١٣ س ٢٣ ق ٢٧٠ ص ١١٩٤ ، ١٩٦٨/١/١٥ س ١٩ ق ١٥
ص ٤٧)

٣٦٥١ - ان خطأ الحكم فى اثبات تاريخ الواقعة أو طلبات النيابة

العمومية في الدعوى لا تؤثر على سلامته .

(١٠٦٨ / ١٩٥٢ / ٦ / ٣ ق ٤٠٠ ص ١٠٦٨)

٣٦٥٢ - عدم ذكر اليوم الذي وقعت فيه الجريمة في حكم صادر بعقوبة لا يعد بطلانا جوهريا اذا ذكر في الحكم الشهر والسنة .
(١٩٠٥ / ١ / ٦ / ٧ ق ٢٥)

٣٦٥٣ - ان عدم توصل المحكمه الى معرفة تاريخ اليوم او الشهر الذي حدثت فيه الواقعة لا يستوجب نقض الحكم ما دام لا تأثير له على ثبوت برائته ولا على الأدلة على ثبوتها .
(١٩٥١ / ١١ / ١٢ / ٣ ق ٦٤ ص ١٧٤)

٣٦٥٤ - ان تدرج وقوع الجريمة من البيانات الواجب ذكرها في الحكم لها يترتب عليه من نتائج قانونية خصوصا في صدد الحق في رفع الدعوى العمومية .
(١٩٤٦ / ١٢ / ٢٣ / ٧ ق ٢٦٣ ص ٢٦١)

٣٦٥٥ - ذكر تاريخ الواقعة في الحكم ضروري لمراقبة مسألة سقوط الحق في اقامة الدعوى بشأنها لحى المدة وخلو الحكم منه موجب لبطلانه .
(١٩٢٩ / ٢ / ٧ / ١ ق ١٥٦ ص ١٦٣)

٣٦٥٦ - ان بيان تاريخ ارتكاب الجريمة من اهم ما يلزم ذكره في الاحكام ليتمكن محكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون . فاذا تجرد الحكم منه تعين نقضه واحالة الدعوى على محكمة اخرى للحكم فيها من جديد .
(١٨٩٩ / ٣ / ٢٦ / ١٤ ق ١٤٢ ص ٥٥١)

٣٦٥٧ - بيان الواقعة الذي اشترطته المادة ١٤٧ جسايات يستلزم ذكر تاريخ وقوعها في الحكم وعدم الاكتفاء بذكر تاريخ البلاغ الذي تقدم بشأنه والا كان الحكم منقوضا .
(١٨٩٩ / ٣ / ٢٥ / ١٤ ق ٩٢ ص ٢٤١)

٣٦٥٨ - يجب بمقتضى المادة ١٤٧ جنايات اشتمل الحكم عن ذكر البيانات الضرورية ، فإذا خلا كل من حكمي أول وثنى درجة من انبـ تاريخ الجريمة تعين النقض اذ يصعب حينئذ على محكمة النقض بما لها من الحق في مراقبة تطبيق القانون معرفة ما اذا كانت هذه الجريمة سقطت بمضى المدة أم لا .

(١٨٩٨/١٢/٣١ الحقوق س ١٤ ق ٩٧ ص ٢٤٩)

بيان الباعث على ارتكاب الجريمة

٣٦٥٩ - الباعث على ارتكاب الجريمة ليس ركناً من أركانها: أو عنصراً من عناصرها ، فلا يقدح في سلامة الحكم عدم بيان الباعث تفصيلاً أو الخطأ فيه أو ابتناؤه على الظن أو اغفاله جملة .

(١٩٨٤/٣/٨ أحكام النقض س ٣٥ ق ٥٤ ص ٢٥٩ .
١٩٧٣/٣/٢٦ س ٢٤ ق ٨٩ ص ٤٢٧)

٣٦٦٠ - الباعث على ارتكاب الجريمة ليس عنصراً من عناصرها والمحكمة غير مكلفة بإظهاره .
(١٩٥٤/٦/٢٢ أحكام النقض س ٥ ق ٢٦٤ ص ٨١٧)

٣٦٦١ - ان الباعث في الجرائم ليس من بين أركانها ، فلا يعيب الحكم أنه لم يبين الباعث أو أنه أخطأ فيه ، ومهما يكن من هذا الخطأ أو الاغفال فإنه لا ينقص من قيمة أدلة الادانة المبينة في الحكم .
(١٩٥٢/٣/١٣ أحكام النقض س ٣ ق ٢١٤ ص ٥٧٨)

٣٦٦٢ - البواعث على ارتكاب الجرائم ليست من أركانها الواجب بيانها في الحكم الصادر بالعقوبة .

(١٩٥١/١٠/٢٢ أحكام النقض س ٣ ق ٣٦ ص ٨٨)

٣٦٦٣ - مهما يكن الحكم قد أخطأ في ذكر الباعث على الجريمة فذلك لا يؤثر في سلامته ما دامت أدلة الادانة المبينة فيه قائمة سليمة .
(١٩٥١/٣/٢٦ أحكام النقض س ٢ ق ٣١٦ ص ٨٤٥)

بيان أسباب الاعفاء من المسؤولية

٣٦٦٤ - متى كان البين من مطالعة دفاع الطاعن بجلسته المحاكمة أنه لم يتمسك باعفائه من العقاب عملاً بالمادة ٤٨ من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، وكان من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بتقصي أسباب إعفاء المتهم من العقاب في حكمها ما لم يدفع به أمامها ، فإذا لم يتمسك أمام المحكمة بقيام سبب من تلك الأسباب فلا يكون له أن ينعى على حكمها باغفاله التحدث عن ذلك .
(١٩٧٣/٢/٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٣٠ ص ١٣٠ ،
١٩٥٠/١٠/١٦ س ٢ ق ٢٢ ص ٥١)

بيان الأسباب للشهادة المرضية

٣٦٦٥ - يتعين على المحكم إذا ما قام عن المرض أن يعرض ندليله ويقول كلمته فيه .
(١٩٨٤/٤/١٠ أحكام النقض س ٣٥ ق ٨٩ ص ٤٠٨)

٣٦٦٦ - ان تقديم الطاعن شهادة طبية في إحدى القضايا التي اتهم فيها تدليلاً على توافر العذر التهرى تنصرف دلالتة الى كافة القضايا التي اتهم فيها الطاعن والمنظورة أمام المحكمة بذات الجلسة ما دام قد أثبت بمحضرها تمسكه بهذا الدفاع .
(١٩٨٤/٤/١٠ أحكام النقض س ٣٥ ق ٨٩ ص ٤٠٨)

٣٦٦٧ - انه وان كانت الشهادة المرضية لا تخرج عن كونها دليلاً من أدلة الدعوى تخضع لتقدير المحكمة كسائر الأدلة الا أنه يتعين على المحكمة اذا ما قدمت اليها شهادة من هذا القبيل أن تبدي رأيها فيها بقبولها أو عدم الاعتداد بها وأن تبين ما تنتهي اليه من رأى في هذا الشأن على أسباب ساقفة تؤدي الى ما رتبته عليها .
(١٩٧٣/٤/١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٩٥ ص ٤٦٤)

٣٦٦٨ - الشهادة المرضية لا تخرج عن كونها دليلاً من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة ، الا أن المحكمة متى أبدت الأسباب التي من أجلها رفضت التعويل على تلك الشهادة ، فإن لمحكمه النقض أن تراقب ما اذا كان من شأن هذه الأسباب التي ساقها المحكم أنه

تؤدي إلى النتيجة التي رتبها عليها .

(١٦٧٣/٢/٢) أحكام النقض س ٢٤ ق ٩٨ ص ٤٧٨
١٦٧٣/١/١٧ س ١١ ق ٢٥ ص ٨٩ ، ١٦٦٧/٢/٢٠ س ١٨ ق ٥٧
ص ٢٤٨)

٣٦٦٩ - لا تخرج الشهادة المرضية عن كونها دليلا من أدلة
الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع ، إلا أنه متى كانت المحكمة
لم تعرض لفحوى الشهادة أو تشير إلى المرض الذي تعلل به الطاعن كعذر
مانع له من حضور جلسة المرافعة . ولم تبد المحكمة رأيا يثبت أو ينفي
بل اكتفت بقولها بأنها لا تطمئن إلى الشهادة المقدمة دون أن تورد أسباب تنال
منها أو تهدر حجبتها حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة صلاحيتها لترتيب
النتيجة التي خلصت إليها ، فإن الحكم يكون معيبا بما يبطله .
(١٦٧٣/٢/٢٥) أحكام النقض س ٢٤ ق ٥٣ ص ٢٤٠
(١٩٧٣/٤/١ ق ٩٥ ص ٤٦٤)

٣٦٧٠ - من المفسر أنه إذا كان الأصل أن المحكمة لا تلتزم
بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة إلا أنه يتعين عليها أن تورد في
حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألقت بها على وجه يفصح
عن أنها فطنت إليها ووازنت بينها ، فإن هي التفتت كلية عن التعرض لدفاع
الطاعن وموقعه من التهمة التي وجهت إليه بما يكشف عن أن المحكمة قد
أطرحت هذا الدفاع وهي على بينة من أمره فإن حكمها يكون قاصرا .
(١٩٨٤/٣/٢٥) أحكام النقض س ٣٥ ق ٧٢ ص ٣٣٨)

٣٦٧١ - إذا قضت المحكمة المدنية برد وبطال سند لتزويره
ثم رفعت دعوى التزوير إلى المحكمة الجنائية فعلى هذه المحكمة أن تقوم
ببحث جميع الأدلة التي تبني عليها عقيدتها منها ، أما إذا هي اكتفت بسرد
وقائع الدعوى المدنية وبننت حكمها على ذلك دون أن تتحرى بنفسها أوجه
الادانة فإن حكمها يكون غير معيب .
(١٩٨٣/٣/٣٠) أحكام النقض س ٣٤ ق ٩٤ ص ٤٦٠)

٣٦٧٢ - لما كان ما أورده الحكم في بيانه لواقعة الدعوى لا يظهر
فيه بالتحديد الكمية التي جرى وزنها من الحيز ولم يبين وزن الرغيف من
الحيز المضبوط ومتوسط العجز فيه ومقارنة ذلك بالوزن المقرر قانونا رغم

هذا العهد، يجب على النيابة أن تلتزم بحقيقة الواقعة وليس على النيابة أن تثبت
 سببها، فإنه يكون مميتاً في بعض الأحيان.
 (١٩٨٢/١/٤) أحكام النقض من ١٩٨٢/١/٤ ص ٥٢٩

٣٦٧٣ - لما كان الحكم في بيان التهمة على نيوت الواقعة قد
 اقتصر على الإشارة بعبارة مبهمة إلى أن التهمة ثبتت قبل المتهم من احوال
 الخجنى عليهم والتقرير الضمى دون أن يحدد المتهم انحدود بهذه العبارة
 أو التهمة الثابتة في حقه مما لا يبين منه أن المحكمة قد نهت واقعة الدعوى
 على الوجه الصحيح ولا يتحقق معه الغرض الذى قصده الشارع من تسبب
 الأحكام ، فإنه يكون مشوب بالقبوض والابهام والنقصور .
 (١٩٨٢/٤/٢٥) أحكام النقض من ٣٣ ق ١٠٧ ص ٥٢٩

٣٦٧٤ - إذا كان الحكم قد اكتفى فى بيانه الدليل بالأحالة إلى
 معضض ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت
 التهمة بضمورها القانونية كافة الأمر الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة
 صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إنباتها فى الحكم والتقرير برأى
 قيميا يثيره الطاعن من دعوى الخطأ فى تطبيق القانون فإنه يكون مميتاً
 بالنقصان الذى له الصدارة .
 (١٩٨٢/٤/٢٠) أحكام النقض من ٣٣ ق ١٠٣ ص ٥٠٧

٣٦٧٥ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى بالإشارة إلى
 نتيجة تقرير الصفة التشريعية دون أن يبين مضمونه وصفه الإصابات
 المنسوب إلى الطاعن أحداثها وموضعها من جسم المجنى عليه وكيفية حدوثها
 حتى يمكن التحقق من مدى موافقتها لأدلة الدعوى الأخرى ، وكان لا يبين
 من الحكم أن المحكمة حين استعرضت هذا الدليل فى الدعوى كانت ملزمة
 به الماسا شاملا بهيئ لها أن تمحصه التمهيص الشامل الكافى الذى يدل
 على أنها قامت بما ينبغى عليها من تدقيق البحث لتعرف وجه الحقيقة تمكينا
 لمحكمة النقض من التعرف صحة الحكم من فساده ، فإنه يكون قاصرا .
 (١٩٨٢/١/٣) أحكام النقض من ٣٣ ق ١ ص ١١

٣٦٧٦ - إذا كان الحكم قد عول على تقرير لجنة الجرد دون أن
 يورد مضمونه ومؤداء والأسانيد التى أقيم عليها حتى يكشف عن وجه
 استشهاد المحكمة بهذا الدليل الذى استنبطت منه معتقدها فى الدعوى ،

فانه يوصم بالقصور ، ويعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم .
(١٩٨١/١/٢٥ أحكام النقض س ٣٢ ق ١١ ص ٧٦)

اسباب ، صور للقصور فى بيان الواقعة أو مؤدى الأدلة

٣٦٧٧ - اذا كان قد فات الحكم المطعون فيه بيان مؤدى المعايير ووجه اتخاذها دليلا مؤيدا لصحة الواقعة فانه يكون مشوبا بالقصور الذى يعيبه بما يوجب نقضه .
(١٩٧٤/١٢/٣٠ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٩٤ ص ٨٩٠)

٣٦٧٨ - انه وان كان من المفر ان تقدير التعويض من سلطة محكمه الموضوع تقضى بما تراه مناسباً وفقاً لتبينه من ظروف الدعوى ، وانها متى استقرت على مبلغ معين فلا يقبل المناقشة فيه ، الا ان هذا مشروط بان يكون الحكم قد احاط بعناصر المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببية احاطة كافية وأن يكون ما اوردته فى هذا الخصوص مؤدياً الى النتيجة التى انتهى اليها . واذا كان الحكم المطعون فيه قد قصر عن بحث ركن الضرر كما تحدث عنه الطاعن ولم يمن بتحقيق ما أثاره الطاعن من عدم استقرار حالة الضرر لديه وهو دفاع جوهرى يمد هاماً ومؤثراً فى مصير الدعوى المدنية مما كان يقتضى من المحكمة أن تمحصه وتقف على مبلغ صحته وأن تتحدث عن تلك المستندات التى قدمها الطاعن وتمسك بدلائلها على عدم استقرار الحالة لديه ، ولو أنها عنيت ببحثها وتمحيص الدفاع المؤسس عليها لجاز أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى ، أما وهى لم تفعل واكتفت بتلك العبارة القاصرة التى أوردتها وهى أنها ترى أن المبلغ المحكوم به مناسب ، فان ذلك لما ينبىء بأنها لم تلم بعناصر الدعوى المدنية المأما شاملاً ولم يحط بطورها احاطة تامة مما يعيب حكمها بالفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبب بما يوجب نقضه .

(١٩٧٣/٤/٢٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ١١٤ ص ٥٥٢)

٣٦٧٩ - اطراح الحكم طلب الدفاع سؤال كبير الأطاء الشرعيين استناداً الى التصوير الذى اعتنقه الحادث دون بيان سند هذا التصوير سواء من التقرير الطبى أو شهادة الشاهد يجعله قاصراً .
(١٩٧٣/٣/٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٦٥ ص ٢٩٨)

٣٦٨٠ - انه وان كان لمحكمة الموضوع أن تزن اقوال الشاهد وتقديرها التقدير الذي تطمئن اليه دون أن تكون ملزمة ببيان أسباب اطراحها لها ، الا أنه متى أفصحت المحكمة عن الأسباب التي من أجلها لم تتول على أقوال الشاهد ، فانه يلزم أن يكون ما أوردته واستدلته به مؤديا لما رتبته عليه من نتائج من غير تصسف في الاستنتاج ولا تتنافر مع حكم العقل والمنطق ، وان لمحكمة النقض أن تراقب ما اذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي الى النتيجة التي خلصت اليها .

(١٩٧٣/٤/٢٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ١١٧ ص ٥٧١ .
١٩٧٣/٣/٢٥ ق ٧٨ ص ٣٦٥ ، ١٩٧٣/٦/٢٤ ق ١٦٠ ص ٧٦٩)

٣٦٨١ - اذا كان الحكم قد استخلص أن انضابطين اقتناعا منهما باحراز المظنون ضدتهما المخدر قد بادر بالقبض عليهما قبل الحصول على اذن بذلك من النيابة العامة دون أن تستند في ذلك الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها اصلها الثابت في الأوراق فانه يكون قد انطوى على فساد في الاستدلال مما يعيبه .

(١٩٧٣/٢/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٣٣ ص ١٥٤)

٣٦٨٢ - اذا كان الحكم المظنون فيه لم يبين ظروف الدعوى التي حملته على تصديق دفاع المتهم فان ذلك يعد قصورا في البيان يعجز محكمة النقض عن مراقبة مدى احاطة محكمة الموضوع بتلك الظروف وتمحيصها لها .

(١٩٧٢/١١/٥ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٥٧ ص ١١٣٧)

٣٦٨٣ - اذا كان الحكم المظنون فيه قد اكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونها ولم يبين وجه استدلاله بها على ثبوت التهمتين بعناصرهما القانونية كافة ، فانه يكون معيبا بما يوجب نقضه .

(١٩٧٢/٥/٢٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٨٩ ص ٨٣٦)

٣٦٨٤ - اذا كان الحكم المظنون فيه قد اكتفى في بيان الدليل بالاحالة الى محضر ضبط الواقعة ، ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهم بعناصرها القانونيين كافة الأمر الذي يعجز عنه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم فانه

يكون قاصرا .

(١٩٨٤/٢/٩ أحكام النقض س ٣٥ ق ٢٥ ص ١٢٧)

٣٦٨٥ - متى كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على الاحالة على ما ورد في عريضة المدعى المدني دون أن يبين الوقائع التي اعتبرها قذى أو العبارات التي اعتبرها سببا فانه يكون قاصرا .
(١٩٧٢/٤/٢٣ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٣٤ ص ٦٠٠)

٣٦٨٦ - على المحكمة الجائية متى رفعت اليها دعوى انتزوير بناء على قضاء المحكمة برد بطلان سند وتزويره أن تبحث بنفسها جميع الأدلة اتي بنى عليها عقيدتها . واكتفاؤها بسرد وقائع الدعوى المدنية وبناء حكمها على ذلك يتسببه بالقصور .
(١٩٧٢/٣/١٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٧٧ ص ٣٣٧)

٣٦٨٧ - مجرد ضبط الأشياء المتداولة في الاسواق وانتي تشبه جانبيا يسيرا من المسروقات لا يفيد عقلا أن هذه الواقعة تعتبر دليلا على مساهمة الطاعن في ارتكاب جريمة السرقة ، فاتخاذ الحكم المطعون فيه هذا الضبط دليلا عول عليه في ادانة الطاعن يميح الحكم بفساد استدلاله .
(١٩٧٢/٢/١٤ أحكام النقض س ٢٣ ق ٣٨ ص ١٥٣)

٣٦٨٨ - الاصل أنه يجب لسلامة الحكم أن يبين الأدلة التي استندت اليها المحكمة ويبين مؤداها بيانا كافيا يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة ، ولما كان ما أورده الحكم من أدلة الثبوت يبين منه اختلال فكره عن عناصر الواقعة وعدم استقرارها في عقيدة المحكمة الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة بحيث يستطيع استخلاص مقوماته ، خصوصا لما تعلق منها بتلك الواقعة أو بتطبيق القانون ، فقدا الحكم خلوا مما يكشف عن وجه استشهاد المحكمة بالدليل الذي استنبطت منه عقيدتها في الدعوى مما يصفه بالقصور ويعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون واعمال رقابتها على الوجه الصحيح مما يوجب نقضه .
(١٩٦٩/١١/٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٤١ ص ١٢٠٩)

٣٦٨٩ - قصور الحكم في تسبب جريمة تزوير لا يبرره القول بأن العقوبة مبررة للجريمتين الأخريين ، ما دامت جريمة التزوير هي الأساس

فيها .

(١٦/١٢/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٢١ ص ١٠٨٠)

٣٦٩٠ - متى كان مجموع ما أورده الحكم كافيا في بيان واقعه الدعوى المستوجبة العقوبة ، حسبما خلصت اليه المحكمة بما تتكامل به كافة عناصرها القانونية فإنه لا يقدر في سلامته اغفاله الاشارة الى حكم محكمة الجنايات السابق صدوره في الدعوى أو حكم محكمة النقض الصادر بتقضه اذ ليس ثمة ما يلزمه بذلك .

(١٩٦٨/٢/٢٠ أحكام النقض س ١٩ ق ٤٥ ص ٢٤٥)

٣٦٩١ - لما كان الحكم المطعون فيه اذ استند الى استقارير الطبيه ضمن أدلة الادانة قد اقتصر على الاشارة الى نتائج تلك التقارير دون أن يبين مضمونها من وصف الاصابات وعددها وموضعها من جسم الجنى عليه حتى يمكن التحقق من مدى موافقتها لأدلة الدعوى فإنه يكون قاصر البيان .

(١٩٦٧/٣/٦ أحكام النقض س ١٨ ق ٦٧ ص ٣٣١)

٣٦٩٢ - يكون الحكم مشوبا بالضيوض والابهام متى جاءت أسبابه مجعلة أو غامضة فيما أثبتته أو نفتته من وقائع ، سواء كانت متعلقة ببيان توافر اركان الجريمة أو ظروفها أو كانت بصدد الرد على أوجه الدفاع الهامه والدفع الجوهرية اذا كانت متصلة بمناصر الادانة على وجه العموم ، أو كانت أسبابه يشوبها الاضطراب الذي ينبىء عن اختلال فكرته من حيث تركيزها في موضوع الدعوى وعناصرها الواقعة ، مما لا يمكن معه استخلاص مقوماته سواء ما تعلق منها بواقعة الدعوى أو بالتطبيق القانونى وتعجز بالتالى محكمة النقض عن أعمال رقابتها على الوجه الصحيح .

(١٩٦٦/٦/٧ أحكام النقض س ١٧ ق ١٤٦ ص ٧٧٩)

٣٦٩٣ - يجب لصحة الحكم بالادانة أن يكون مستوفيا بذاته كامل الأسباب التي اعتمد عليها ، ولا يجوز أن يستند الى أسباب حكم آخر الا اذا كان صادرا في ذات الدعوى بين الخصوم أنفسهم صريحا في الدلالة على أن المحكمة قدرت ما جاء بهذا الحكم من وقائع وأدلة واعتبرته صحيحا وأنها تأخذ به وتجعله أساسا لقضائها كأنه مدون فعلا في حكمها ، فاذا كان الحكم المطعون فيه قد استند في رفضه الدفع والطلبات المقدمة من المتهم الى أسباب حكم صادر في دعوى أخرى لا شأن للمتهم بها فإنه يكون قاصرا

قصورا يمييه ويوجب نقضه *

(١٩٥٦/٣/١٦ أحكام النقض س ١٠ ق ٦٩ ص ٣١٢)

٣٦٩٤ - متى كانت المحكمة قد بنت حكمها على شهادة شهاد في قضية اخرى ولم تسمع شهادته في تلك الدعوى ولا اقر لاقواله في أوراقها ولم تأمر بضم قضية اللجنة المذكورة حتى يطع عيبها الخصوم . فان اندليل الذي استمدته على هذه الصورة من شهادة اشاهد المذكورة يكون باطلا والاستناد انيه يجعل الحكم معيبا بما يبطله *

(١٩٥٨/٢/٣ أحكام النقض س ٩ ق ٣٠ ص ١٠٨)

٣٦٩٥ - اذا كان الحكم قد قضى ببراءة المتهم من التهمتين استنادا الى اسباب تنصرف كلها الى التهمة الاولى ثون الأخرى فانه يكون مشموبا بالقصور في تسبيبه *

(١٩٥٧/١٢/١٠ أحكام النقض س ٨ ق ٢٦٦ ص ٩٧٣)

٣٦٩٦ - متى كن غير ظاهر من احكم ان المحكمة حين استعرضت الدليل في الدعوى كانت ملمة بهذا الدليل الماما شاملا يهيء لها أن تمحصه التمهيص الكافي الذي يدل على أنها قامت بما ينبغي عليها من تدقيق البحث لتعرف الحقيقة مما لا تجد معه محكمة النقض مجالا لتبين صحة الحكم من فساده ، فان هذا الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه *

(١٩٥٦/٤/١٧ أحكام النقض س ٧ ق ١٦٨ ص ٥٨٥)

٣٦٩٧ - لما كان من واجب المحكمة الاستثنائية أن تعيد نظر الدعوى وتفصل في موضوعها بعقيدتها هي حسبما يتبين لها من دراستها وتحقيقتها ، وكانت المحكمة اذ آيدت الحكم المستأنف قد فعلت ذلك لمجرد ما رآته من أن الأسباب التي بنى عليها حكم محكمة أول درجة من شأنها أن تؤدي الى ما انتهى اليه الحكم المستأنف ولم تشر الى ما أسفرت عنه المائدة التي رأت هيئته السابقة اجراءها بقصد التحقق من كيفية وقوع الحادث والمتسبب فيه الا بما قالته من أنه ليس في المائدة التي أجرتها المحكمة ولا في مناقشة الخبراء الفنيين ما يغير وجه الرأي في النتيجة التي انتهى اليها الحكم المستأنف ، لما كان ذلك فان حكمها يكون قاصرا عن بيان الأدلة التي عولت عليها قصورا يستوجب نقضه *

(١٩٥٤/٥/٢٠ أحكام النقض س ٥ ق ٢٢٦ ص ٦٧٧)

٣٦٩٨ - ترجيح المحكمة لأقوال شهاهه على ما ٲثبت فى محرر
رسمى دون مرجع ٲجعل الحكم مشوبا بالقصور .
(١٩٥٤/٤/٦ أحكام النقض س ٥ ق ١٦٢ ص ٤٧٥)

٣٦٩٩ - من واجب المحكمة متى قضت بالادانه ان تعنى ببيان
الواقعة بياناً موضعاً عن توافر عناصر الجريمة التى دانت المتهم بها وأن تبين
الأدلة التى أقامت عليها قضاءها بالادانة مفصلة واضحة . واذن متى كان
الحكم لم يبين الواقعة التى دان انطاعن بها ولم يورد الأدلة المنبئة لها مكنفيا
بمجرد الاشارة الى شهادة الشهود دون أن يورد مؤدى شهادة كل منهم ، فان
الحكم يكون قاصر البيان .
(١٩٥٤/٣/٢٩ أحكام النقض س ٥ ق ١٤٧ ص ٤٣٥)

٣٧٠٠ - اذا كان ما أورده الحكم الابتدائى من أقوال الشهود الذين
استند على أقوالهم فى ادانه الطاعن لا يبين منه موضوع شهادتهم ومؤداها
وكانت المحكمة الاستئنافية بهد ان اجرت تحقيقاً فى الدعوى لم تورد فى
حكمها شيئاً يزيل قصور الحكم الابتدائى ذاته فانه ٲتعين نقض الحكم .
(١٩٥٤/٢/٩ أحكام النقض س ٥ ق ١٠٧ ص ٣٢٨)

٣٧٠١ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد أيد حكم محكمة أول درجة
بالادانة لأسبابه ، وعلى أن المتهم طلب استعمال الرافة ، وعلى اعتبارات
لا تتصل بالجريمة المرفوعة بها الدعوى بل بجريمة أخرى ، مما لا ٲتبين منه
أن المحكمة قد فهمت واقعة الدعوى ودفاع المتهم على الوجه الصحيح فان
حكمها يكون مشوبا بالاضطراب والقصور مما يستوجب نقضه .
(١٩٥٣/١١/١٧ أحكام النقض س ٥ ق ٣٣ ص ٩٨)

٣٧٠٢ - اذا كان الحكم قد أشار الى أن المتهم اعترف للضابط الذى
قام بالتفتيش بأنه ٲتماطى الأفيون من غدر أن يبين وجه عدم أخذه بهذا
الاعتراف . فان المحكمة تكون قد قضت بالبراءة دون أن تتعرض لتمحيص
دليل مطروح أمامها ويكون حكمها لذلك قاصر البيان .
(١٩٥٣/١١/٢٠ أحكام النقض س ٥ ق ١٨ ص ٥١)

٣٧٠٣ - اذا اكتفى الحكم من أقوال الشهاهه بعبارات مبهمه لا يمكن
أن تقوم مقام الشهادة اذ هى أقوال مرسله لا تنهض دليلاً على ما قضى به نم

حصى فى الدعوى بناء على ما اوردته هذا الشاهد ، فانه يكون قاصر البينان متعينا نقضه . اذ يجب سلامة الحكم أن يورد مؤدى أدلة الثبوت وما تضمنت كل منها حتى يمكن الكشف عن وجه استناد المحكمة الى الأدلة التى أشارت اليها .

(١٩٥٢/٥/١٩ أحكام النقض س ٣ ق ٣٦٢ ص ٩٧٠)

٣٧٠٢ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد أغنى الحكم الابتدائي الصادر ببرائة الطاعن من تهمة التزوير وإدانته فيها ولم يبين وأبهر الدعوى التى أسندها اليه بيانا كافيا . لما لم يشر الى النص القانونى الذى عاقبته بموجبه فانه يكون باطلا متعينا نقضه .

(١٩٥١/١٢/٤ أحكام النقض س ٣ ق ٩٣ ص ٢٤٨)

٣٧٠٥ - اذا كان المتهم قد تمسك بأنه كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه ، وكان الحكم حين تعرض لهذا الدفاع فنده باعتباره مقصورا على التمسك بالدفاع عن وادعة المتهم ولم يتعرض لنفى حالة الدفاع الشرعى عن نفسه ، فان الحكم يكون قاصرا . اذ ان ما نفى به قيام حالة الدفاع الشرعى عن وادعة المتهم ليس فيه ما ينفى حتما قيام هذه الحالة بالنسبة له .

(١٩٥١/١٠/٢٢ أحكام النقض س ٣ ق ٣٢ ص ٧٧)

٣٧٠٦ - اذا كان الثابت فى محضر الجلسة أن الشاهد الوحيد فى الدعوى تخلف عن الحضور فى بدء المحاكمة فالتفت بتلاوة أقواله فى التحقيقات الاولى ثم ما لبث أن حضر وسمعت أقواله تفصيلا ، ومع ذلك فان الحكم اعتمد فى إدانة الطاعن على أقوال الشاهد بالتحقيقات الاولى وهو تخالف أقواله بالجلسة قائلا ان ذلك الشاهد لم يحضر بالجلسة ولذلك ليس أقواله أمام المحكمة فذلك مفاده أن المحكمة حين أصدرت الحكم لم تلتفت الى أن هذا الشاهد حضر الجلسة وأدى الشهادة أمامها وأنها لم تدخل هذه الشهادة فى تقديرها وبذلك تكون قد حكمت فى الدعوى دون اللام بكان عناصرها مما يوجب المحاكمة ويطل الحكم .

(١٩٥١/٤/١٦ أحكام النقض س ٢ ق ٣٦٠ ص ٩٨٨)

٣٧٠٧ - ان تسليم محامى المتهم بدليل من أدلة الدعوى لا يصح أن يعتبر حجة على صحة هذا الدليل يؤخذ بهما المتهم رغم إنكاره له ، واذا فتى كانت المحكمة حين دانت المتهم فى جريمة تزوير ورقة أميرية قد

استندت فيما استندت اليه في الاقتناع بثبوت التهمة قبل المنهم الى اعتراف محاميهم في دفاعه بأن الصورة الملتصقة بتذكرة تحقيق اثبات الشخصيات المزورة هي للمتهم وهو الأمر الذي ظل المتهم منكرا له أنشاء التحقيق والمحكمة فان الحكم يكون مشوبا بالقصور وبفساد الاستدلال مما يعيبه .
(١٩٥١/٢/١٣ أحكام النقض س ٢ ق ٢٤١ ص ٦٣٠)

٣٧٠٨ - اذا كان المتهم قد تمسك أمام المحكمة بأن الاعترافات الصادرة من متهمين آخرين عليه انما صدرت بطريق الإكراه الذي نزل بهم أثر جروح أثبتتها وكيل النيابة المحقق في محضره كما اثبتها التقرير الطبي . وكان الحكم قد استند بين ما استند اليه في ادانة المتهم الى هذه الاعترافات دون أن يتحدث عن هذا الدفاع الذي من شأنه لو صرح احتمال تغيير رأى المحكمة في قيمة الدليل المستمد من هذه الاعترافات فانه يكون قاصرا مما يعيبه ويوجب نقضه .

(١٩٥٠/١٢/١٩ أحكام النقض س ٢ ق ١٤٨ ص ١٩٣)

٣٧٠٩ - اذا كان الحكم قد أذان المتهمين في الضرب الذي نشأت عنه عاهة بالمجنى عليه دون أن يبين أن كليهما أحدثت من الإصابات ما ساهم في تخلف العاهة ، وذلك مع خلوه مما يدل على سبق اصرارهما على مقارفة جريمة الضرب أو اتفاقهما على مقارفتها . وذلك يكون قصورا في البيان مستوجبا لنقضه .

(١٩٥٠/١١/٢٠ أحكام النقض س ٢ ق ٧٩ ص ٢٠٢)

٣٧١٠ - يجب على المحكمة أن تذكر واقعة الدعوى في بيان واف وأن تورد بأسباب حكمها ما يدل على توافر عناصر الجريمة وتفصيل الأدلة التي أقامت عليها قضاها بالأدانة ، فاذا هي في صدد بيان واقعة الدعوى والأدلة المثبتة لها قد اكتفت بالإشارة إليها في محضر التحقيق دون إيراد مؤدى الأدلة فإن حكمها يكون قاصرا يستوجب نقضه .

(١٩٥٠/١١/٢٠ أحكام النقض س ٢ ق ٧٠ ص ١٧٧)

٣٧١١ - اذا كانت المحكمة حين أدانت المتهم في جريمة السب العلني قد استندت في إثبات ذلك الى اجماع أقوال الشهود في محضر البوليس على حصول السب من المتهم علنا في الطريق ولم تبين في حكمها أسماء الشهود الذين أخذت بشهادتهم ولا مؤدى أقوالهم ، وكان الثابت من

ملف الدعوى لا يفيد هذا الاجماع المدعى الذى أسست عليه المحكمة قضاها
واشارت اليه فى الاسباب فحلها فصلا عن قصوره فند استند الى دليل
لا وجود له وذلك يعيبه ويسبب نقضه .

(١٩٥٠/١١/٢٠ أحكام النقض س ٢ ق ٦٧ ص ١٧٠ ،
١٩٥٠/١١/٢٨ ق ١٠٣ ص ٢٧٦)

٣٧١٢ - اذا كان الدنا عن المتهم قد تمسك أمام المحكمة بأن
الاعتراف المنسوب اليه لم يكن صحيحا بل هو أنره عليه بالتعذيب البدنى
واستدل على ذلك بما قدمه من أدلة منها وجود اصابات بجسمه ومع ذلك
ادانته المحكمة بناء على الاعتراف دون ان ترد على هذا الدفاع ، فهذا يكون
قصورا مستوجبا لنقض الحكم .

(١٩٤٩/١/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٨١
ص ٧٤٧)

٣٧١٣ - يجب لصحة الحكم بالادانة ان يبين مضمون كل دليل
يعتمد عليه ، وليس يكفى فى بيان مضمون الشهود ان يقول الحكم ان شهادة
فلان لا تخرج عما تقدم ، وخصوصا مع اختلاف الأدلة المتحال عليها .

(١٩٤٨/١٢/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٥٤
ص ٧١٠)

٣٧١٤ - الحكم الذى بتأييد الحكم المعارض فيه دون بيان الاسباب
التي ارتكن اليها فى ذلك هو حكم قصير الاسباب يمتنع نقضه .

(١٩٤٨/١١/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٩٣
ص ٦٥٥)

اسباب ، صور لتناقض الاسباب

٣٧١٥ - من المقرر ان التناقض الذى يميز الحكم ويطله هو الذى
يقع بين اسبابه بحيث يتفى بعضها ما اثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى أمرين
قصده المحكمة .

(هيئة عامة ١٩٨٨/٢/٢٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١ ص ١
هيئة عامة ، ١٩٨٢/٥/٥ س ٣٣ ق ١١٢ ص ٥٤٧ ، ١٩٧٨/٥/٨ س ٢٩
ق ٩١ ص ٤٩٢ ، ١٩٧٣/١/٨ س ٢٤ ق ١٥ ص ٦١ ، ١٩٧٣/٥/٦ س ٢٤
ق ١٤١ ص ٥٩٦)

٣٧١٦ - التناقض الذى يعيب الحكم هو الذى يكون من شأنه أن يجعل الدليل متهدماً متساقطاً لا شئ، بقيا منه يمكن أن يعتبر قواماً للنتيجة يصح الاعتماد عليها والأخذ بها .

(١٩٧٩/١/٨ أحكام النقض س ٣٠ ق ٥ ص ٣٢ ، ٥/٢٧ / ١٩٧٣ س ٢٤ ق ١٣٣ ص ٦٤٩ ، ١٩٦٨/٥/٢٠ س ١٩ ق ١١١ ص ٥٦٣ ؛

٣٧١٧ - التناقض الذى يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بعين ينفى بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة والذى من شأنه أن يجعل الدليل متهدماً متساقطاً لا شئ، فيه باقياً يمكن أن يعتبر قواماً للنتيجة سليمة يصح الاعتماد عليها .

(١٩٧١/٤/٤ أحكام النقض س ٢٢ ق ٨٠ ص ٣٢١ ؛ ١٩٦٨/١/١٥ س ١٩ ق ١٥ ص ٤٧)

٣٧١٨ - التناقض الذى يبطل الحكم هو ما يكون بين أسبابه ونص المنطوق ، أما ما يكون بين الأسباب بعضها والبعض فلا يكون من شأنه الإبطال إلا اذا تماحت الأسباب وتمذر معرفة أيها هو المقصود للمحكمة والمنتج لما قضت به .

(١٩٢٩/١٠/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٠٤ ص ٣٥٤)

٣٧١٩ - التناقض المبطل للحكم هو الذى يقع بين أسباب الحكم ومنطوقه .

(١٩٢٨/١٢/١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٠٢ ص ٧٠)

٣٧٢٠ - إن تناقض الشاهد أو تضاربه فى أقواله لا يعيب الحكم ولا يقدح فى سلامته مادام قد استخلص الحقيقة من أقواله استخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه .

(١٩٧٨/٦/١٩ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٢١ ص ٦٢٥ ؛ ١٩٦٨/١٠/١٤ ، ٧٣٨ ، ١٤٨ ق ١٩٧٨/١٠/٢٩ س ١٥٩ ص ٨١١)

٣٧٢١ - لا يعيب الحكم تمويله على أقوال المجنى عليها بفرض صحة ما شاب أقوالها من تناقض مادام قد استخلص الادانة من تلك الأقوال بما

لا تتناقض به .

(١٩٧٣/٦/١٠ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٤٩ ص ٧٢٢)

٣٧٣٣ - تتناقض بين أقوال الشهود لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الأدانة من أقوالهم استخلاصاً سائفاً بما لا تتناقض فيه .

(١٩٧٣/٣/٢٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ٩٠ ص ٤٣٦ .
١٩٧٣/٤/١ ق ٩١ ص ٤٤٥)

٣٧٣٣ - لا تلتزم المحكمة بحسب الأصل بأن نورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضائها ، وتناقض الشاهد أو تضاربه أو تناقض رواية الشهود في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم أو يقدح في سلامته مادام قد استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه ومادام لم يورد تلك التفاصيل أو يركن إليها في تكوين عقيدته .

(١٩٧٣/٣/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٨٠ ص ٤٧٣ .
١٩٧٣/٦/٢٤ ق ١٦١ ص ٧٧٢ ، ١٩٧٣/٤/٣ س ٢٣ ق ١٤٣ ص ٦٣٦)

٣٧٣٤ - لا يقدح في سلامة الحكم تناقض رواية شهود الإثبات في بعض تفاصيلها مادام النابت في الحكم أنه استخلص أقوالهم استخلاصه سائفاً لا تناقض فيه ومادام أنه لم يورد تلك التفاصيل أو يركن إليها في تكوين عقيدته .

(١٩٦٨/١١/٢٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٠٦ ص ١٠١٣)

٣٧٣٥ - لا يعيب الحكم أن يكون قد أورد أقوالاً متعارضة لشاهد واحد أو شهود مختلفين مادام قد أخذ منها بما اطمأن إلى صحته وأطرح ماعداه ، إذ التناقض الذي يعيب الحكم هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفر بعضها ما يثبت الآخر ولا يعرف أي الأمرين قصده المحكمة .

(١٩٥٣/١٠/١٢ أحكام النقض س ٥ ق ١ ص ١)

٣٧٣٦ - ليس يلزم أن تتطابق أقوال الشهود ومضمون الدليل الفني على الحقيقة التي وصلت إليها المحكمة بجميع تفاصيلها على وجه دقيق ، بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضه

يستعصى على الملامة والتوفيق .

(١٩٧٣/٢/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٥٤ ص ٢٤٢ .
١٩٦٨/١١/٢٥ س ١٦ ق ٢٠٦ ص ١٠١٣ . ١٩٦٨/٢/٥ ق ٢٨ ص ١٥٦)

٣٧٣٧ - انقضض انقضى يعيب احكم هو ما يقع بين اسبابه بحيث
ينفى بعضها ما أثبتته البعص الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمه .
ومتى كان ما خلص اليه الحكم من عدم قيام دليل على انجاء ارادة اتهم الى
احداث النفس فى عقد التوريد مع غنمه بالغش الذى استقاه احكم من الفريه
الواردة بالمساده الثالثة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل فان ما تعييه
الطاعنة على الحكم بالتناقض يكون فى غير محله .
(١٩٧٣/١/٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٥ ص ٦١)

٣٧٣٨ - اذا كانت المحكمة قد اخذت بأقوال المجنى عليه واعتمدت
عليها فى ادانة المتهم ورأت فى الوقت ذاته أن سلوك هذا المجنى عليه فى
دعواه المدنية يعتبر تنازلا منه عن هذه الدعوى ، فلا يصح بناء على ذلك
الظن فى الحكم بمقولة انه وقع فى تناقض .
(١٩٥١/١/١٥ أحكام النقض س ٢ ق ١٨٤ ص ٤٨٢)

٣٧٣٩ - اذا كانت التهمة التى أدين المتهم فيها تقوم على أنه خلط
دقيق قمح بدقيق ذرة وكن النابت فى الحكم أنه لا اختلاف بين نتيجة تحليل
العينتين اللتين أخذتا من المخلوط فى صدد حصول الخلط ، فلا يؤثر فى
صحة الحكم بالادانة أن يكون بين نتيجة تحليل العينتين اختلاف فى درجته
الموضوعة .
(١٩٥٠/١٠/٢٣ أحكام النقض س ٢ ق ٢٧ ص ٦٦)

٣٧٣٠ - لما كان يبين من مطالعة الحكم المظنون فيه أنه حوى
كلمات كثيرة غير مقروءة وعبارات عديدة يكتنفها الإبهام ، كما وأنه غلبه
الغموض وشابه الساقض الذى وقع فى أسبابه بحيث ينفى بعضها ما يثبت
الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة ، فان الحكم يكون مشوباً
بالقصور الذى يستوجب نقضه .
(١٩٦٩/١١/٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٤١ ص ١٢٠٩)

٣٧٣١ - انتهاء الحكم فى أسبابه الى عدم ثبوت التهمة الاولى فى

حق الطاعة ثم العودة الى اثبات جميع التهم في حقها ، تناقض وتخالل يعيب الحكم .

(١٩٨٧/٥/٩ الطعن رقم ٦٩٩٣ لسنة ٥٦)

٣٧٣٢ - اضطراب الحكم في بيان وقت حصول واقعة الدعوى فتارة يقرر أنها وقعت ليلا ، وتارة أخرى يقول انها وقعت نهارا ، الأمر الذي يفصح عن أن عناصر الواقعة لم تكن مستقرة في ذهن المحكمة .
(١٩٨١/١٢/٨ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٨٩ ص ١٠٦٣)

٣٧٣٣ - اذا كان الحكم قد أورد صورا متعارضة لكيفية وقوع الحادث وأخذ بها جميعا ، فإن ذلك يدل على اختلال فكرته عن عناصر الواقعة وعدم استقرارها في عقيدة المحكمة الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة ، الأمر الذي يجعله متخاذلا متناقضا بعضه مع بعض معيبا بالقصور .
(١٩٦٧/١٠/٢ أحكام النقض س ١٨ ق ١٧٨ ص ٨٩١)

٣٧٣٤ - اذا كان ما أوردته المحكمة في أسباب حكمها يناقض بعضه بعضا مما يبين منه أن المحكمة فهمت الدعوى على غير حقيقتها فجاء حكمها مضطربا بحيث لا يعرف منه من هو الفاعل ومن هو الشريك في الجريمة ، ولا ما قصدت اليه من ادانة أى المتهمين ، وكان الأمر ليس مقصورا على مجرد خطأ مادي لا يؤثر في سلامة الحكم بل تجاوزته الى عدم فهم الواقعة على حقيقتها فإن الحكم يكون معيبا بالتناقض والتخايل ويتعين نقضه .
(١٩٥٩/٦/٢٣ أحكام النقض س ١٠ ق ١٤٨ ص ٦٦٦)

٣٧٣٥ - اذا كان الحكم في اندعوى المدنية قد أيد الحكم المستأنف لأسبابه ومسح ذلك فانه في منطوقه قضى بتعديل التعويض المحكوم به بزيادته ، فإن منطوقه يكون قد جاء مناقضا لأسبابه ويتعين نقضه .
(١٩٥٢/١٠/٦ أحكام النقض س ٤ ق ٤ ص ٧)

٣٧٣٦ - اذا كان الحكم بعد أن أسس ادانة المتهم على رؤية شاهد اياه في مكان الحادث يعتدى على اثنين من المجنى عليهم عاد فنفق حضوره في مكان الحادث وقت أن أصيب جميع المصابين وأسس على ذلك قضاءه ببراءة متهم آخر فإن هذا تخايل وتناقض يعيبان الحكم بما يستوجب نقضه .
(١٩٥١/٥/١٥ أحكام النقض س ٢ ق ٤٠١ ص ١٠٩٩)

٣٧٣٧ - إذا كان الحكم قد ذكر واقعة الدعوى على صورتين متعارضتين أحدهما مع الأخرى واستند في ادانة المتهم الى أقوال الشهود واعترافات المتهم مع إirاده روايات مختلفة دون أن يبين بأيهما أخذ فإنه يكون متخاذل البيان قاصر الأسباب واجبا نقضه .

(١٩٥١/٣/١٢ أحكام النقض س ٢ ق ٢٨١ ص ٧٤٥)

٣٧٣٨ - إذا أوردت المحكمة في حكمها دليلين متعارضين في مظهرهما وأخذت بهما معا وجعلتهما عمادها في ثبوت ادانة المتهم دون أن تصدى لهذا التعارض وتبين ما يفيد أنها وهى تقضى في الدعوى كانت متنبهة له فمحضته واقتنعت بعدم وجوده في الوقائع فإنها تكون قد اعتمدت على دليان متساطين لتعارضهما ، وهذا يجعل حكمها كأنه غير مسبب متعينا نقضه .

(١٩٣٩/١/٢) مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٢٤

(ص ٤٢٢)

٣٧٣٩ - أخذ محكمة ثانية درجة بجميع الأسباب التي استندت اليها محكمة أول درجة بما فيها الأسباب التي بنت عليها الأمر بإيقاف التنفيذ ثم النص في منطوق الحكم الاستثنائي على إلغاء ذلك الأمر إنما هو تناقض بين أسباب الحكم المطعون فيه ومنطوقه وهذا عيب جوهري يبطله .

(١٩٢٨/١١/٢٩) مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٦

(ص ٦٣)

٣٧٤٠ - عدم رفع التناقض بين الدليلين القوي والضعيف يعيب الحكم بانقصور والفساد في الاستدلال . فما أوردته الحكم من الصور المتعارضة وقائع الدعوى وأخذ بهما جميعا يدل على إختلال فكرته عن عناصر الواقعة وعدم استقرارها في عقيدة المحكمة الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة فضلا عما ينبىء به من أن الواقعة لم تكن واضحة لدى المحكمة إذ الحد الذي يؤمن به الخطأ في تقدير مسئولية المحكوم عليه ، الأمر الذي يجعل الحكم متخاذلا ومتناقضا بعضه مع بعض ميبا بالقصور .

(١٩٧٣/٦/١٧ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٥٨ ص ٧٥٨)

٣٧٤١ - إذا كان الحكم لم يتعرض للخلاف بين الدليل القوي

ويسيل الفنى مما يزيل التعارض بينهما فإنه يكون قاصرا قصورا يعيبه
(١٩٥٨/٤/٨ أحكام النقض س ٩ ق ١٠٠ ص ٢٦٣)

٣٧٤٣ - متى كان الحكم قد استند فى انقوله بثبوت انواقعة
وحسب تحصيله لها الى أقوال الشاهدين والى التقرير الطبى الشرعى معا
على ما فيها من تعارض دون أن يورد ما يرفع هذا التعارض فإنه يكون
قاصر البيان وفى ذلك ما يعيبه ويوجب نقضه .

(١٩٥٧/١١/١٨ أحكام النقض س ٨ ق ٢٤٥ ص ٨٩٨)

٣٧٤٣ - اذا اعتمد الحكم على شهادة شاهد وعلى تقرير الصفة
التشريعية معا فى حين أنهما متناقضان دون أن يفسر هذا التناقض بما
يرفعه ويسوغ فى العقل الاستناد الى هذين الدليلين فإنه يكون قاصرا .
(١٩٥١/١٠/٢٢ أحكام النقض س ٣ ق ٣١ ص ٧٥)

اسباب ، التزيد فيها غير المؤثر فى الحكم

٣٧٤٤ - لا ينال من سلامة الحكم ما استطرده اليه تزييدا اذ لم يكن
بحاجة الى هذا الاستطراد فى مجال الاستدلال مادام أنه اقام قضاء بثبوت
الجريمة على ما يحمله وكان لا أثر لما تزايد اليه فى منطقته أو فى النتيجة
التي انتهى اليها .

(١٩٧٨/٥/٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ٩١ ص ٤٩٢ ،
١٩٧٥/١١/٢٤ س ٢٦ ق ١٦٩ ص ٧٦٥ ، ١٩٨١/٢/٤ س ٣٢ ق ١٩
ص ١١٨)

٣٧٤٥ - لا يقدح فى سلامة الحكم ما تزايد اليه فى تبرير عدم الرد
على الدفع ببطلان اذن لتفتيش لعدم تسببه من أن فى الدعوى دليلا مستقلا
عن الاذن وواقعة الضبط وهو اعتراف الطاعن امام النيابة مادام أن هذا
الدفع ظاهر البطلان وأن الحكم قد استوفى دليله من أقوال الشهود واعتراف
الطاعن .

(١٩٧٣/٥/٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٢٢ ص ٦٠٢)

٣٧٤٦ - البيان المعول عليه فى الحكم هو ذلك الجزء الذى يبدو فيه
اقتناع القاضى دون غيره من الأجزاء الخارجية عن سياق هذا الاقتناع .

وتزيد الحكم فيما استورد اليه لا يعيبه طائفاً أنه غير مؤثر في منطقه او في النتيجة التي انتهى اليها .

(١٩٨٢/٣/٢١ أحكام النقض س ٢٣ ق ٨٦ ص ٤٢٣ ،
١٩٧٩/١/١٥ س ٣٠ ق ١٨ ص ١٠٦ ، ١٩٧٣/٤/٢٩ س ٢٤ ق ١٢٠
ص ٥٨٦)

٣٧٤٧ - تزيد المحكمة فيما لم تكن في حاجة اليه لا يعيب حكمها
ما دام أنها أقامت قضاها على سند صحيح .
(١٩٧٣/٤/٢٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ١١٩ ص ٥٨٠ ،
١٩٦٦/١٠/٣١ س ١٧ ق ١٩٦ ص ١٠٤٤)

٣٧٤٨ - لا يعيب الحكم ما استورد اليه من قرارات قانونية خاطئة
لا تؤثر في النتيجة التي انتهى اليها .
(١٩٧٣/٤/٢٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ١١١ ص ٥٣٨ ،
١٩٧٣/٤/٢٩ ق ١١٨ ص ٥٧٥)

٣٧٤٩ - من المقرر انه لا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون قد انطوى
على قرارات قانونية خاطئة مادامت لم تمس جوهر قضائه وكانت النتيجة
التي خلص اليها صحيحة وتتفق والتطبيق القانوني السليم .
(١٩٨٢/٤/٦ أحكام النقض س ٣٣ ق ٨٨ ص ٤٣٤)

٣٧٥٠ - لا يعيب للحكم بعد أن استوفى دليله بما أورده من
اعتبارات صحيحة من أن يتزيد فيخطئ في ذكر بعض اعتبارات قانونية لم
يكن له شأن فيه .
(١٩٥٦/٣/٢٦ أحكام النقض س ٧ ق ١٢٧ ص ٤٤٤)

٣٧٥١ - لا يجدى الطاعن ما ينسب الى الحكم من خطأ في الاستناد
او تناقض في التسييب وهو في معرض حديثه عن المتهم الأول في الدعوى .
ذلك أن البادي من مدونات الحكم أنه لم يعول في تكوين عقيدته بادانة الطاعن
على أقوال ذلك المتهم ، وبفرض تردى الحكم في ذلك الخطأ فلا اثر له فيه
منطقه أو على سلامة النتيجة التي انتهى اليها .
(١٩٦٨/١٠/٧ أحكام النقض س ١٩ ق ١٥٧ ص ٨٠٣)

٣٧٥٢ - اشارة الحكم عرضا فى نهاية ما اوردته بياننا لواقعة الدعوى الى واقعة لم يرتب عليها اية نتيجة ولم يسأل المتهم عنها أو يضمنها وصف الجريمة التى انتهت الى ادانة المتهم عنها لا ينال من سلامة الحكم .
(١٩٦٧/١١/٢٠ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٣٥ ص ١١٢٢)

٣٧٥٣ - لا عبرة بقول الطاعن ان المحكمة اسندت اليه دفاعا لم يقله ما دامت المحكمة لم تعمل على هذا الدفاع فى ادانته .
(١٩٦٨/١/٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٢ ص ١٢)

٣٧٥٤ - لا مصلحة للمتهم فيما ينهه على الحكم من أنه نسب اليه ترديد دفاع معين أمام المحكمة الاستثنائية فى حين أنه لم يتمسك بهذا الدفاع فى الاستئناف ، اذ ليس مما يعيب الحكم أن يتعرض لدفاع أبداه المتهم أمام محكمة أول درجة وان لم يردده بعد ذلك فى الاستئناف .
(١٩٥٤/١٠/١١ أحكام النقض س ٦ ق ٢٠ ص ٥٥)

٣٧٥٥ - متى كان الحكم قد بين واقعة الدعوى وأثبتها فى حق الطاعن على صورة تخالف دفاعه والتصوير الذى قام عليه هذا الدفاع فإنه لا يعيبه أن يكون قد استعزذ الى فرض آخر تمسك به الدفاع وقال فيه قولا مقبولا فى القانون أنه بفرض حصوله لا يؤثر على الواقعة التى استخلصها وانتهى اليها .
(١٩٥٢/١/١٤ أحكام النقض س ٣ ق ١٥٥ ص ٤٠٩)

٣٧٥٦ - لا يقدح فى الحكم أن يكون فى تعرضه لبعض ما أثاره الدفاع قد أورد فروضا واحتمالات ساقها استخلاصا من ظروف الدعوى وملاصباتها ما دام أن ما ذكره من تلك لا يمكن أن يغير الحقيقة التى أثبتت على وجه اليقين من أن دفاع الطاعن غير صحيح .
(١٩٥١/٢/١٩ أحكام النقض س ٢ ق ٢٤٢ ص ٦٣٤)

٣٧٥٧ - اذا كانت المحكمة بعد أن ذكرت الواقعة التى ثبت لديها وطبقت حكم القانون عليها قد قالت انه بفرض مسابرة النيابة فيما تذهب اليه من تصوير الواقعة فإنه لا تكون هناك جريمة لأسباب بينها صحيحة قانونا ، فإن ذلك لا يؤثر فى سلامة حكمها .
(١٩٥٠/١٠/٢٣ أحكام النقض س ٢ ق ٢٨ ص ٦٩)

اسباب ، اثر الخطأ والسهو على الحكم

٣٧٥٨ - الخطأ في الاستناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة .
(١٩٧٨/٤/٢٤ أحكام النقض س ٢٩ ق ٨٦ ص ٤٥١ ،
١٩٧٧/٤/٢٥ س ٢٨ ق ١٠٩ ص ٥١٠ ، ١٩٧٣/٣/٢٥ س ٢٤ ق ٨٤ ص ٤٠٢)

٣٧٥٩ - الخطأ في الاستناد الذي يعيب الحكم هو الذي يقع فيما هو مؤثر في عقيدة المحكمة التي خلصت اليها .
(١٩٨٤/٤/٢٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٠٢ ص ٤٥٦ ،
١٩٧١/٤/٤ أحكام النقض س ٢٢ ق ٨٠ ص ٣٢١)

٣٧٦٠ - لا يعيب الحكم خطؤه في الاستناد حين أثبت في مدوناته أن المجنى عليها أباحت بالحادث فور وقوعه على خلاف النابت بالأوراق طالما أنه يفرض صحته غير مؤثر فيما استخلصته من نتيجة .
(١٩٧٣/٦/١٠ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٤٩ ص ٧٢٢)

٣٧٦١ - لا يعيب الحكم الخطأ في الاستناد الذي لا يؤثر في منطقته ، ومن ثم فلا يجدى الطاعن ما ينسبه الى الحكم من خطأ في تحديد الحجرة التي عثر بها على المخدرات المضبوطة .
(١٩٧٢/٣/١٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٨١ ص ٣٥٩)

٣٧٦٢ - إذا كن انظارهما يثيره الطاعن من خطأ الحكم في اسناد اجراءات التحريات واستصدار الاذن ومباشرة اجراءاته الى الضابط الذي تولى تنفيذ الاذن به بدلا من الضابط الذي تولى التحريات خطأ مادي لا اثر له في منطق الحكم واستدلاله على احراز الطاعن للمخدر المضبوط فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد .
(١٩٧٣/٣/٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ٥٩ ص ٢٦٦)

٣٧٦٣ - ان خطأ الحكم في تحديد الأشخاص الذين بدؤوا المشاجرة ليس بذى اثر على جوهر الواقعة من اعتداء الطاعن على المجنى عليه واحداثه اصابته التي تخلقت عنها العاهة المستديمة .
(١٩٧٣/٣/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٨٤ ص ٤٠٢)

٣٧٦٤ - متى كان ما أورده الحكم من أقوال الشاهد له مأخذ. الصحيح من أقواله بمحضر ضبط الواقعة ، وكان لا ينال من سلامة الحكم أن ينسب أقوال هذا الشاهد أن كل من محضر الضبط وتحقيقات النيابة . إذ الخطأ في مصدر الدليل لا يضيع أثره ، ومن ثم فقد انحسر عن الحكم مسألة الخطأ في الاسناد .

(١٩٧٢/٢/٢٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ٥٧ ص ٢٥٦)

٣٧٦٥ - الخطأ في مصدر إندئين لا يصيب أثره طامسا أن ما اورد الحكم من أقوال الشاهد له مأخذ الصحيح في محضر الجلسة .
(١٩٦٨/١١/٢٠ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٠٦ ص ١٠١٣ .
١٩٦٨/١٢/١٦ ق ٢٥ ص ١١٠٣ ، ١٩٨٣/٤/١٤ س ٢٤ ق ١٠٦ ص ٥١٥)

٣٧٦٦ - الخطأ في الاسناد في حصوص وصف مكان الحادث لا يعيب الحكم في شيء ما دام وصف ذلك المكان لم يكن يفي أثر في منطق الحكم ولم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة .
(١٩٧٣/٢/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٣٤ ص ١٥٨ .
١٩٦٨/٢/٥ س ١٩ ق ٢٣ ص ١٢٤)

٣٧٦٧ - لا ينال من سلامة الحكم أن ينسب أقوال الشاهد إلى التحقيقات في حين أنه أدلى بها بحلصة المحاكمة . إذ الخطأ في بيان مصدر الدليل لا يضيع أثره .

(١٩٦٤/١١/٣ أحكام النقض س ١٥ ق ١٢٧ ص ٦٣٧)

٣٧٦٨ - الخطأ في الاسناد لا ييب الحكم بفرض وجوده ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة .

(١٩٥٦/١٠/١ أحكام النقض س ٧ ق ٢٦٣ ص ٩٦٤)

٣٧٦٩ - إذا كانت المحكمة قد أخطأت في ترتيب الطاعن بين باقى المتهمين إلا أنها عنتت بذكر اسمه عند اسناد الوقائع المسندة اليه بما لا يدع مجالا لأى لبس أو غموض في أنه هو المقصود . فلا محل لما ينهض الطاعن على المحكمة من أنها خلطت بينه وبين آخر في حكمها .

(١٩٥٤/٥/١٠ أحكام النقض س ٥ ق ٢٠٥ ص ٦٠٤)

٣٧٧٠ - إيراد الحكم في ديباجته تاريخاً خاطئاً لتوافقه وعور.
نذكر التاريخ الصحيح متى خصمه بما هو خطأ مادي لا يعيبه عروجه
عن موضوع استدلاله .

(١٦٧٤/١٤/٢٣ : ملخص من ٢٤ ق ٣٥٦ من ١٢٥٨)

٣٧٧١ - الخطأ في ديباجة الحكم لا يعيبه إنه أدرج من موضوع
استدلاله .

(١٩٧٣/١٠/١٤ : أحكام النقض من ٢٤ ق ١٧٣ من ٨٢٣)

٣٧٧٢ - إيراد الحكم في ديباجته قبول المعارضة شكلاً وانتهائه
في منطوقه خطأ بقبول الاستئناف شكلاً زنه قدم لا تخفى على من يراجع
الحكم كله .

(١٩٧١/١/٢٤ : أحكام النقض من ٢٢ ق ٢٢ من ٩٨)

٣٧٧٣ - الخطأ المادي الذي يقع في الحكم عند نقله من مسودته
لا يؤثر في سلامته .

(١٩٧٣/٤/٩ : أحكام النقض من ٢٤ ق ١٢ من ٥٠٢)

(١٩٦٨/١٠/٢٨ من ١٩ ق ١٧١ من ٨٦٤)

٣٧٧٤ - إذا كان الإخلال في تاريخ الواقعة بين الحكم الابتدائي
والاستئنافي سببه خطأ كتابي فلا يكون وجهاً من أوجه النقض .

(١٩٣٦/٥/٤ : المجموعة الرسمية من ٢٨ ق ٥٢)

٣٧٧٥ - ما وقع فيه الحكم من خطأ في منطوقه بتقدير آتباع
للمحامي المتقدم مع أن محامياً موكلًا حضر مع الطاعن وتولى الدفاع عنه
لا يبدو أن يكون خطأ مادياً لا يؤثر في سلامته .

(١٩٦٨/١٠/٢١ : أحكام النقض من ١٩ ق ١٦٦ من ٨٤١)

٣٧٧٦ - الحكم لأحد المتهمين بأدب المحاماة في حالة أنه لم يكن
له محام هو من قبيل الخطأ المادي الذي يجوز لحكمة النقض ملافاته .
ولا تأثير لهذا الخطأ المادي على جوهر الحكم في أصل الدعوى .

(١٩٣٣/٣/٢٧ : مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٠٢ من ١٥٤)

٣٧٧٧ خطأ الحكم في تسمية ورقه باسمها الصحيح أو في صفة مقدمها لا يعيبه طالما هو غير مؤثر فيما استخلصته المحكمة من جوهرها وما تضمنته فحواها .

(١٩٦٦/٤/١٨ أحكام النقض س ١٧ ق ٨١ ص ٤٣٠)

٣٧٧٨ - خطأ الحكم في ترتيب الوقائع التي رواها الشاهد لا يقدح في سلامته ما دام انه ليس من شأنه أن يغير من جوهر الشهادة التي استند اليها الحكم بين ما استند اليه وأوردها بما تؤدي اليه .

(١٩٦٥/٦/٢٢ أحكام النقض س ١٦ ق ١٢١ ص ٦١٨)

٣٧٧٩ - خطأ الحكم في بيان تاريخ الواقعة لا يعيبه طالما أن هذا التاريخ لا يتصل بحكم القانون على الواقعة ، وما دام الطاعن لم يدع أن الدعوى الجنائية قد انقضت بمضي المدة .

(١٩٦٣/١٠/٣١ أحكام النقض س ١٤ ق ١١٥ ص ٦٢٥)

٣٧٨٠ - لا يعيب الحكم الخطأ الذي يقع في ذكر مادة من مواد قانون الاجراءات الجنائية .

(١٩٥٩/٣/١٦ أحكام النقض س ١٠ ق ٦٨ ص ٣٠٨)

٧٣٨١ - لا عبء بالخطأ المادى الذي يرد على تاريخ الحكم انما العبرة هي بحقيقة الواقع بشأنه .

(١٩٦٦/١٠/٣ أحكام النقض س ١٧ ق ١٦٧ ص ٩٠٨)

٣٧٨٢ - لا عبء بالخطأ المادى النواضح انذى يرد على تاريخ الحكم والذي لا تأثير له على ما حكمت به المحكمة .

(١٩٥٧/١/٢٩ أحكام النقض س ٨ ق ٢٩ ص ٩٨)

٣٧٨٣ - الخطأ المادى في ذكر التاريخ الذى صدر فيه الحكم لا يمس سلامته .

(١٩٥٠/١١/٢٨ أحكام النقض س ٢ ق ١٠٩ ص ٢٩٤)

٣٧٨٤ - الخطأ في اسم القاضى الذى تلا تقرير التلخيص لا يؤثر في سلامته .

(١٩٥٢/٣/١٧ أحكام النقض س ٣ ق ٢٢٣ ص ٦٠١)

- ٣٧٨٥ - إذا لم تكن ثمة شبهة في أن خطأ المحكمة بذكرها المجنى عليه بدلاً من المتهم إنما كان زلة قلم ولم يكن نتيجة خطأ من المحكمة في فهمها واقع الدعوى فذلك لا يقدرح في سلامه حكمها .
(١٩٥١/١١/٢٠ أحكام النقض س ٣ ق ٧٣ ص ١٩٧)
- ٣٧٨٦ - إذا وقع خطأ مادي في ذكر اسم المعاضى الذى حضر عن المتهم بسبب اتفاق التقلب في اسمى المأمنين فذلك لا يقدرح في سلامة الحكم .
(١٩٥١/١/٨ أحكام النقض س ٢ ق ١٨١ ص ٤٧٦)
- ٣٧٨٧ - ذكر اسم مستشار في الحكم بدلاً من اسم المستشار المذكور في محضر الجلسة سهواً لا ينقض الحكم .
(١٩٥١/٣/٢٦ أحكام النقض س ٢ ق ٣١٦ ص ٨٤٥)
- ٣٧٨٨ - أخطأ المادى في ذكر اسم المتهم لا اهمية له ما دام انه لم يترتب عليه أى اشنباه في شخصيته .
(١٩٣٠/٢/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٩٩ ص ٤٧٠)
- ٣٧٨٩ - لا بطلان اذا أخطأت المحكمة في ذكر رقم القضية في حكمها لأن ذلك ليس له أى مساس بجوهر القضية .
(١٩٧٣/١٠/١٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٧٣ ص ٨٣٣ .
١٩٢٩/٣/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٩٣ ص ٢٣٥)
- ٣٧٩٠ - ان مجرد سهو المادى الذى وقع في الحكم لا يؤثر في سلامته .
(١٩٦٨/١٢/١٦ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٢٥ ص ١١٠٣)
- ٣٧٩١ - اذا كان الثابت من محضر الجلسة أن المحكمة نظرت الدعوى في يوم معين ثم قررت استمرار المرافعة لجلسة تالية ثم استكملت نظر الدعوى بالجلسة الأخيرة وفيها صدر الحكم وكان ذلك بحضور المتهم ومحاميه فان الواضح الذى لا شك فيه أن ما جاء بالحكم من أنه صدر بالجلسة الأولى لم ينشأ إلا عن سهو من كاتب الجلسة وهو لا يمس سلامة الحكم .
(١٩٦١/١٢/٢٥ أحكام النقض س ١٢ ق ٢١١ ص ١٠٠٤)

٣٧٩٢ - متى كان يبين من محضر جلبة المحاكمة أن وكيلًا للنائب العام كان حاضرا وتراجع في القضية غير أن اسمه لم يثبت في المحضر . وكان الطاعن لا يدعى أن النيابة لم تكن ممثلة عند نظر المدعى تمثيلا صحيحا فان عدم اشتغال الحكم على اسمه سهوا لا يترتب عليه البطلان .
(١٩٥٤/٦/٣٠ أحكام النقض س ٥ ق ٢٦٩ ص ٨٣٧)

٣٧٩٣ - ان سقوط كلمة سهوا من الكاتب في الحكم لا يؤثر في سلامته ما دام المعنى المفهوم من الحكم لا يستقيم الا على أساس وجود هذه الكلمة .

(١٩٥٣/٢/٢) أحكام النقض س ٤ ق ١٧٤ ص ٤٥٤)

٣٧٩٤ - تغيير اسم المتهم ومحل ميلاده بالحكم سهوا من كاتب المحكمة أو عمدا بفعل المتهم عند سؤاله في التحقيق لا يضر بجوهر الحكم ولا يمنع من تنفيذه . وليس للمتهم أن يطعن فيه بزعم انه يضر به أو بالغير . أما دعواه بأنه يضر به فغير صحيحة لأن الأحكام الجنائية ليست حجة في اثبات حقيقة الاسم وحقيقة المولد . اذ هي وكل الاجراءات الجنائية إنما تأخذ الاسم والمولد والصناعة من أقوال المسؤولين أنفسهم وقد تكون كاذبة غير مطابقة للحقيقة وأما دعواه بأنه يضر بغيره فهي دعوى مردودة بأن لا شأن له هو بالغير .

(١٩٢٩/١٠/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٠٠)

ص ٣٥٢)

٣٧٩٥ - ان الغفال النص على سن الطاعن وصناعته في الحكم لا يعيبه أو يبطله ما دام هو لا يدعى أنه كان في سن تؤثر في مسؤوليته أو عقابه .

(١٩٥٣/١٢/٢٨ أحكام النقض س ٥ ق ٦٦ ص ١٩٢)

٣٧٩٦ - عدم ذكر سن المتهم في الحكم لا يبطله ما دام هو لا يدعى أنه غير أهل للمسئولية الجنائية أو أنه قد حرم بسبب عدم ذكر سنه من ضمانات قانونية خاصة بسن دون سن .

(١٩٢٩/٤/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٢٦)

ص ٢٦٧ ، ١٩٣٠/٣/٦ ج ٢ ق ٦ ص ٣)

٣٧٩٧ - لا يقدح في سلامة الحكم خطأ المحكمة في تسمية أقوال المتهم اعترافا طالما أن المحكمة لم ترتب عليه وحده الأثر القانوني

للاعتراض .

(١٩٨٢/١/١٨) - تأم الخفض من ٣٥ ق ١٦ ص ٦٥ .
 (١٩٧٨/٤/٢٢ ص ٢٦ ق ٢٦ ص ٣٠٦ ، ١٩١٣/٢/٢٥ ص ٢٥ ق ٣٠ ص ١٣٠)

٣٧٩٨ - أن اشتراط الاعتراض بطلب لدى نفس جهة و عدم اشتراطه به - يفرض صحة دعواه في ذات لا تترك له في استدلال الحكم ما دام أنه بذلته المتعود بالادعاء - فضلا عن أنه لم يرد هذا الشيء أمام القضاء الموضوع . ومن ثم فيسبب له أن يبرره لأول مرة أمام محكمة النقض .
 (١٩١٣/٦/١٩ - الحكم الصادر من ١٠ ق ٢٢٧ ص ١١٩٤)

٣٧٩٩ - و يقال من محكمة النقض - من اشترج التبرم بين الطاعن والمجنى عليه ما شاب مركزه الإجرائي - ولا يرد عليه - في هذا الصدد في بطله .
 (١٩٨٢/١٢/١٢ - الحكم الصادر من ١٠ ق ٢٠٥ ص ١٠٥٤)

٣٨٠٠ - على الحكم الصادر في الدعوى الجارية - فصل في امره على الحيازة دون المساس بأصل الحق - طبق المادة ١٧٢ عمومات - واعتباره انفصل فيها يحول للطاعن الرجوع إلى ذات المحكمة لتفصل فيما أغفلته طبقا للمادة ١٩٢ مرافعات نحو قانون الإجراءات من نص مماثل ، ولا يجوز الطعن بالنقض في الحكم الذي أغفل الفصل في مسألة الحيازة ، لأن الطعن بالنقض لا يجوز الا فيما فصلت فيه محكمة الموضوع .
 (١٩٨٧/٣/٣ - الطعن رقم ٥٩٨٤ لسنة ٥٦)

اسباب - الحكم الصادر بالبراءة

٣٨٠١ - ان كان لمحكمة الموضوع أن تقضي بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة التبرئة ، غير أن ذلك مشروط بأن يشمل حكمها على ما يبيح أنها تحجب الدعوى وأما لم تطرأ عليها وبأدلة التبرئة أن قام الاتهام عليها . وهو ما جاء في الحكم المطعون فيه قاصرا في بيانه بما ينبغي أن المحكمة أصدرته دون أن تحيط بالدعوى عن بصر وبصيره ويوجب نقضه .

(١٩٧٣/٣/٢٥ أحكام النقض من ٢٤ ق ٧٦ ص ٣٦٩)

٣٨٠٢ - من المقرر أنه يكفي أن يتشكك القاضي في ثبوت التهمة ليقضي للمتهم بالبراءة الا أن حد ذلك أن يكون قد ألم بواقعة الدعوى

وأدلتها وخلا حكمه من عيوب التسبيب ومن الخطأ في القانون .
(١٩٨٢/٥/١٨ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٢٥ ص ٦٢١)

٣٨٠٣ - لا يقدح في سلامة الحكم القاضي بالبراءة أن تكون
أحدى دعائمه معيبة ما دام الثابت أن الحكم قد أقيم على دعائم أخرى
تكفي وحدها لحمله .
(١٩٨٣/٥/٢٥ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٣٧ ص ٦٧٤)

٣٨٠٤ - القاضي الجنائي عملاً بمفهوم المادة ٣١٠ إجراءات ليس
ملزماً ببيان الواقعة الجنائية التي قضى فيها بالبراءة ، كما أنه غير ملزم
ببيانها إذا قضى بالبراءة ورفض دعوى التعويض المقامة من المدعى بالحق المدني
معا . وحسبه أن يكون حكمه مسبباً تسببياً كافياً ومقنعاً . وأن هذه
المادة لا توجب الإشارة الى نص مادة القانون الذي حكم بموجبه الا في
حالة الحكم بالإدانة .

(١٩٨١/١١/١٥ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٥٦ ص ٩٠٧)
٣٨٠٥ - لا جدوى للنيابة - الطاعنة - من النسي على الحكم القاضي
بالبراءة أنه لم يرد الحادث الى وصف قانوني يعينه ما دامت البراءة قد قامت
على أساس عدم ثبوت الواقعة في حق المطعون ضده .
(١٩٧٢/١١/٥ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٥٤ ص ١١٢٥ ،
١٩٧٢/٤/٢٣ ق ١٣٢ ص ٥٩٣)

٣٨٠٦ - لم تستلزم المادة ٣١٠ اجراءات أن يتضمن الحكم
بالبراءة أمورا أو بيانات معينة أسوة بأحكام الادانة ، وأنه يكفي لسلامة
الحكم الاستثنائي بالبراءة أن تتشكل المحكمة في صحة اسناد التهمة الى
المتهم وأن يتضمن ما يدل على عدم اقتناعها بالإدانة السابق القضاء بها .
وهي غير ملزمة بأن ترد على كل دليل من أدلة الاتهام لأن في اغفال التحدث
عنه ما يفيد حتما أنها أطرحتها ولم تر فيها ما تظمن معه الى الحكم بالإدانة .
(١٩٦٩/٥/٥ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٣٠ ص ٦٣٨)

٣٨٠٧ - ليس على المحكمة في حالة انقضاء بالبراءة أن ترد على
كل دليل من أدلة الاتهام ، بل يكفي أن يكون الرد مستفادا من حكمها
بالبراءة استنادا الى ما اطعنت اليه من أدلة ، ومن ثم فإن اغفال المحكمة
التحدث عن فحوى مستندات الطاعن يدل على أنها أطرحتها .
(١٩٦٨/٦/٤ أحكام النقض س ١٩ ق ١٨٠ ص ٩٠٨)

٣٨٠٨ - من المقرر أنه ليس على المحكمة الاستثنائية متى كونت عقيدتها ببراءة المتهم يعد الحكم ابتدائياً بإدائه أن تنترم بانرد على كل أسباب الحكم المستأنف أو كل دليل من أدلة الاتهام ما دام قضاؤها قد بنى على أساس سليم .

(١٩٨٤/٤/٢٤ أحكام النقض من ٣٥ ق ١٠٤ ص ٤٧٢)

٣٨٠٩ - إذا أنقض المحكمة الاستثنائية الحكم الابتدائي القاضي بالبراءة وحكمه بالادانة وجب عليها أن تبين في حكمها الأسباب التي بنت عليها ثبوت التهمة والا كان حكمها معيباً .

(١٩٢٣/٦/٤ المجموعة الرسمية من ٢٧ ق ٥٠)

٣٨١٠ - إذا أنقض المحكمة الاستثنائية حكماً قاضياً بالبراءة وحكمت بانعقوبة وجب عليها أن تبين الأسباب التي بنت عليها الحكم بالانعوبة . ومجرد القول بأن التهمة ثابتة من التحقيقات لا يفي بفرض القانون .

(١٩١٧/١١/٢٤ المجموعة الرسمية من ١٩ ق ٥)

٣٨١١ - إذا قضت المحكمة الاستثنائية بالبراءة حكم البراءة الصادر من المحكمة الابتدائية وحكمت بعقاب المتهم وجب عليها أن تبين في حكمها الأوجه التي بنت عليها إدانته وتناقض أسباب الحكم الابتدائي والا كان حكمها باطلاً .

(١٩١٥/١١/٢٠ المجموعة الرسمية من ١٧ ق ٤٨)

٣٨١٢ - لا تشترط المادة ٣١٠ إجراءات أن يتضمن الحكم بالبراءة أموراً أو بيانات معينة أسوة بأحكام الادانة ، ويكفي أن يكون الحكم قد استعرض أدلة الدعوى عن بصر وبصيرة فلم يجد منها ما يؤدي الى ادانة المتهم .

(١٩٦٨/٥/٢٠ أحكام النقض من ١٩ ق ١١١ ص ٥٦٢)

٣٨١٣ - أنه وإن كانت القضية شاملة على أكثر من تهمة واحدة وقد حاد في أسباب الحكم قوله عدم ثبوت التهمة بلفظ المفرد ممسا يومم البراءة من واحدة دون الأخرى ، إلا أن ذلك كان لشمول البراءة من التهم جميعاً إذا كانت التهمة موضحة في عنوان الحكم .

(١٩٦٦/٢/٨ الحقوق من ١١ ق ١٣ ص ٢٨٥)

٣٨١٢ - الحكم الذى لا يبين فيه بياناً كافياً لوقوعه المنسوبه الى المتهم ولو كان صادرا بالبراءة باطل بطلانا جوهريا . وحكم الصادر بالبراءة فى تهمة احداث جروح لسبب اهمال عملية جراحية باطل ان لم يحتو أصلا على بيان للعملية ولا على بيان حالة الجروح المحددة .

(١٩٠٠/١٢/١٥ المجموعة الرسمية س ٣ ق ٥٨)

اسباب . حكم محكمة الموجة الثانية

٣٨١٥ - من انظر ان المحكمة الاستئنافية اذا ما رأت تأييد الحكم المستأنف لاسباب التى بنى عليها فليس فى القانون ما يلزمها أن يذكر تلك الاسباب حتى حكمها بل يكفي أن تحيل عليها ، اذ الاحاله على الاسباب تقوم مقام ايرادها وتدل على أن المحكمة اعتبرتها صادرة منها .

(١٩٨٢/٢/٨ احكام النقض س ٢٣ ق ٣٣ ص ١٦٥ ، ١٩٧٩/٨/٨ س ٢٠ ق ٧ ص ٥٩ ، ١٦٧٨/٤/٣٠ س ٢٩ ق ٦٧ ص ١٥٣ ، ١٩٧٧/١/٣١ س ٢٨ ق ٣٦ ص ١٦٤ ، ١٥٧٣/١٢/١٦ س ٢٤ ق ٢٤٨ ص ١٢٢٣ ، ١٩٦٧/١٢/١٨ س ١٨ ق ٢٧٣ ص ١٢٨٠)

٣٨١٦ - لم يرسم القانون شكلا خاصا بصاغ به الاحكام . فمق كان مجموع ما أورده الحكم دالا فى مبناه ومعناه على أخذه بأسباب الحكم الفيابى الابتدائى الذى أورد واقعة الدعوى بأركانها وظروفها ، فانه بذلك يكون حكم المعارضة الجزئية قد اعتمد فى قضائه على أسباب الحكم الفيابى واعتنقها ، فاذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى تأييده فانه بذلك يكون قد أخذ بأسباب الحكم الفيابى الصادر من محكمة أول درجة .

(١٩٨٠/١/١٧ احكام النقض س ٣١ ق ٢٠ ص ١٠٥)

٣٨١٧ - تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه ما دام قد قضى بتأييد الحكم الابتدائى المستأنف أخذا بأسبابه مما يجب معه اعتبار هذه الاسباب صادرة من المحكمة الاستئنافية .

(١٩٧٧/١/١٦ احكام النقض س ٢٨ ق ٢٠ ص ٩٠)

٣٨١٨ - لا مانع من أن يتخذ الحكم الاستئنافى أسباب الحكم الابتدائى أسبابا لما قضى به ، وعندئذ تكون هذه كأنها جزء من الحكم

الاستثنائي .

(١٦٥٤/١٠/٤ أحكام النقض س ٥ ق ٣ ص ٥)

٣٨١٦ - ليس ما يمنع المحكمة الاستئنافية أن هي ذات كفاية
الأسباب التي بنى عليها الحكم المسأنف من أن نتخذها أسبابا لحكمها
وتعتبر عندئذ أسباب الحكم المستأنف أسبابا لحكمها .
(١٩٥٢/٤/٢٩ أحكام النقض س ٣ ق ٣٢٥ ص ٨٧٣)

٣٨٢٠ - من حق المحكمة الاستئنافية أن تقول بصلاحيه الحكم
الابتدائي وأن تأخذ بأسبابه ، وفي هذه الحالة تكون قد جعلت من أسباب
الحكم الابتدائي أسبابا لحكمها .
(١٩٥١/٢/١٢ أحكام النقض س ٢ ق ٢٣٠ ص ٦٠٨)

٣٨٢١ - إذا كان الحكم الابتدائي قد سجل في صلبه أنه يطبق
على أنفسهم مادة القانون التي طلبتها النيابة والتي بينها في صدر أسبابه .
فلا يصح نقض الحكم الاستئنائي إذ أن في أخذه بأسباب الحكم الابتدائي
فيه ما يتضمن بذاته المادة التي عوقب المتهم بها .

(١٩٨٠/٤/١٦ أحكام النقض س ٣١ ق ٩٤ ص ٥٠٠)

٣٨٢٢ - إذا كان الحكم الابتدائي قد بين توافر أركان الجريمة التي
أدان الطاعن عنها واستخلص ثبوتها وقضت المحكمة الاستئنافية بتأييد
الحكم الابتدائي لأسبابه فذلك لا يعيب حكمها . إذ في أخذه بأسباب
الحكم الابتدائي ما يفى عن الرد على الدفاع الموضوعي الذي لم تر أنه يغير
عقيدتها في إدانة المتهم .
(١٩٥٠/١٠/٢٣ أحكام النقض س ٢ ق ٢٩ ص ٧٢)

٣٨٢٣ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى أورد الحكم
الاستئنائي أسبابا جديدة لقضائه وقرر في الوقت ذاته أنه يأخذ بأسباب
الحكم الابتدائي كأسباب مكملة له فإن ذلك مفاده أنه يأخذ بها فيما لا يتعارض
مع أسبابه الجديدة .
(١٩٧٧/٤/١٠ أحكام النقض س ٢٨ ق ٩٩ ص ٤٧٦)

٣٨٢٤ - من المقرر أن يؤدي إيراد الحكم الاستئنائي أسبابا مكملة

لأسباب حكم محكمة أول درجة التي اعتنقته أنه يأخذ بهذه الأسباب فيما لا يتعارض مع الأسباب التي أضافتها .
(١٩٧٣/٢/١١ أحكام النقض من ٢٤ ق ٤٠ ص ١٨٠ ،
١٩٦٨/١١/٤ س ١٩ ق ١٨٠ ص ٩٠٨)

٣٨٢٥ - لا جناح على المحكمة الاستثنائية إذا هي أحالت في ذكر وقائع الدعوى كلها أو بعضها الى ما ورد بالحكم الابتدائي حتى في حالة مخالفتها في النهاية لوجه نظر محكمة الدرجة الأولى ما دام التناظر منتفيا بين ما عولت عليه من الحكم الابتدائي من الوقائع الثابتة وبين ما استخلصته من هذه الوقائع مخالفا لما استخلصته منها محكمة الدرجة الأولى .

(١٩٨٣/٥/١٨ أحكام النقض من ٣٤ ق ١٣٠ ص ٦٤٥ ،
١٩٨٠/٥/١٩ س ٣١ ق ١٢٦ ص ٦٤٧ ، ١٩٧٩/١/١١ س ٣٠ ق ١٠
س ٦٧ ، ١٩٣٦/١١/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٥ ص ٣)

٣٨٢٦ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد اشتمل على مقوماته المستقلة بذاتها ، غير متصل أو منقطع على الحكم المستأنف فإن هذا يعصمه من البطلان الذي قد يشوب الحكم الأخير .
(١٩٧٣/٣/١٨ أحكام النقض من ٢٤ ق ٧٢ ص ٣٣٣)

٣٨٢٧ - لا عمل للطعن بخلو الحكم الابتدائي من البيانات الجوهرية اللازمة لصحة الأحكام إذا كان الحكم الاستثنائي الذي قضى بتأييده قد استوفاه .

(١٩٥٤/١٠/٤ أحكام النقض من ٥ ق ٣ ص ٥)

٣٨٢٨ - يكفي لسلامة الحكم بالبراءة أن يكون قد اشتمل على ما يدل على عدم اقتناع المحكمة الاستثنائية بالإدانة السابق القضاء بها .
(١٩٥١/٤/١٦ أحكام النقض من ٣ ق ٣٥١ ص ٩٧٠)

٣٨٢٩ - من المقرر أن المحكمة الاستثنائية ليست ملزمة عند إلغائها الحكم الابتدائي القاضي بالبراءة ، بأن تناقش أسباب هذا الحكم ما دام مبنيا على أسباب تؤدي الى النتيجة التي خلصت اليها .
(١٩٨٠/٢/٢٥ أحكام النقض من ٣١ ق ٥٤ ص ٢٧٨)

٣٨٣٠ - من المقرر أنه متى كونت المحكمة الاستئنافية تنفيذ براءة المتهم بعد الحكم ابتدائيا بإدانته فليس عليها بعد أن تقتنع بذلك أن تلتزم بالرد على كل أسباب الحكم المستأنف أو كل دليل من أدلة الاتهام ما دام قضاؤها قد بنى على أساس سليم .
(١٩٦٨/٥/٢٠ أحكام النقض س ١٩ ق ١١١ ص ٥٦٢)

٣٨٣١ - من المقرر أن المحكمة الاستئنافية إذا رأت الفاء حكم صادر بالبراءة أن تفقد ما استندت إليه محكمة أول درجة من أسباب والا كان حكمها بالالقاء ناقصا نقضا جوهريا .
(١٩٦٨/١١/١٨ أحكام النقض س ١٩ ق ١٩٥ ص ٩٦٩)

٣٨٣٢ - إذا كان كـن المتهم لم يقدم بدفاع جديد يختلف في جوهره عن الدفاع الذي تقدم به أمام محكمة الدرجة الأولى ، وكان الحكم الابتدائي المزيد لأسبابه بالحكم الموعود فيه قد عرض لذلك الدفاع ومنه لاعتبارات عديدة ذكرها ، فلا وجه للنقض على هذا الحكم بالنقض .
(١٩٥٠/١١/٢٨ أحكام النقض س ٢ ق ١١٢ ص ٢٠٦)

٣٨٣٣ - ما دام الحكم الاستئنافي مشتملا على أسباب فليس من الضروري أن يرد به تنفيذ أسباب الحكم المستأنف سببا سببا ، لأن المحكمة ليست مقيدة بالرد إلا على طلبات الدفاع والمدفوع العرفية .
(١٩٦٨/١١/٢٩ مبعوعه النقواعد الشارعية ج ١ ق ١١ ص ٥٧)

٣٨٣٤ - لا يضير حكم المحكمة الاستئنافية أنها بعد أن استجابت إلى طلب سماع الشهود الذين طلب المتهم سماعهم وسمعتهم فعلا قد قضت بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه إذ أن مفساد ذلك هو أن التحقيق الذي أجرته لم ينتج جديدا في الدعوى يجعلها ترى غير ما رآته محكمة أول درجة أو يستحق تعليقا أو تعقيبا من جانبها .
(١٩٨٢/٢/٢٠ أحكام النقض س ٣٣ ق ٤٨ ص ٢٣٧)
(١٩٧٧/١/٣١ س ٢٨ ق ٣٦ ص ١٦٤)

٣٨٣٥ - سكوت المحكمة الاستئنافية عن الإشارة إلى أقوال شاهد أدلى بشهادته أمامها وقضائها بتأييد الحكم المستأنف ما يفيد أنها

لم تر من شهادته ما يغير من اقتناعها بما قضت به محكمة أول درجة
(١٩٦٧/٢/٢١ أحكام النقض س ١٨ ق ٥١ ص ٢٦٦)

٣٨٣٦ - ان سكوت المحكمة الاستئنافية عن الإشارة الى اقوال
الشهود الذين سمعهم وقضاهما بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه يفيد ضمنا
أنها لم تر فيما شهدوا به أمامها ما يقننها بغير ما اقتنعت به محكمة أول
درجة .

(١٩٥١/١٢/٤ أحكام النقض س ٣ ق ٩٢ ص ٢٤٥ ،
١٩٥٢/٥/٧ ق ٣٣٤ ص ٨٩٩)

٣٨٣٧ - اختلاف مواد القانون التي ذكرها الحكم المستأنف ودان
الطاعن بموجبها عن تلك التي ذكرت في ديباجة الحكم الاستئنافي وأقام
قضاءه بتأييد الحكم المستأنف على أنه في محله ، ما يجعله من جهة خاليا من
بيان الأسباب المستوجبة للعقوبة ويوقع من جهة أخرى اللبس الشديد
في حقيقة الأفعال التي عاقبت المحكمة المطعون ضده عليها ، الأمر الذي
يصه بالغموض المعجز للمحكمة عن مراقبة سلامة تطبيق القانون على
الواقعة .

(١٩٨٤/٤/٢٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٠١ ص ٤٥٢)

٣٨٣٨ - بيان الحكم المطعون فيه أسباب تعديل ما قضى به الحكم
الابتدائي من عقوبة دون أن يورد الأسباب التي اعتمد عليها فيما انتهى اليه
من ثبوت التهمة دون أن يحيل في هذا الخصوص الى أسباب الحكم المستأنف
يخالف حكم المادة ٣١٠ اجراءات بما يجعله باطلا .

(١٩٨٤/١١/٢١ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٧٨ ص ٧٩٣)

٣٨٣٩ - اذا ذكرت الوقائع في الحكم الابتدائي ولم تذكر في
الحكم الاستئنافي المؤيد له فلا يعتبر السكوت عنها في الاستئنافي بطلانا
للاجراءات ، لأن تأييد الحكم يشمل جميع ما حواه .
(١٩٩٧/٣/٢٧ اقنوق س ٥١٢ ق ٧١ ص ٢١٧)

٣٨٤٠ - اقتصار الحكم الاستئنافي على تعديل العقوبة المقضى بها
دون بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والأسباب التي بنى عليها ودون إحالة
في ذلك الى الحكم المستأنف فيه مخالفة للمادة ٣١٠ اجراءات جنائية

يما يحمله باطلا .

(١٩٧٢/١/١٧ أحكام النقض من ٢٣ ق ٢٣ من ٢٨٦)

٣٨٤١ - إذا كانت المحكمة الاستئنافية قد قضت بتأييد الحكم المستأنف للأسباب الواردة به وكان يبين من مراجعة الحكم الابتدائي ان أسبابه تتعلق بواقعة أخرى لا شأن له بالمحكوم عليه ولا بالواقعة المسندة اليه وأن الحكم يكون في واقعة غير قائم على أسباب باطلا متعينا نقضه .
(١٩٥٢/٣/٣ أحكام النقض من ٣ ق ٢٨٥ من ٧٦٢)

٣٨٤٢ - الحكم الصادر من محكمة استئنافية غير مبنى على أسباب أو غير محيل على أسباب الحكم المستأنف باطل بطلانا جوهريا .
(١٩٠٦/٦/٩ المجموعة الرسمية من ٨ ق ٢٥)

٣٨٤٣ - إذا لم يذكر في حكم الاستئناف ما بنى عليه من الأسباب ولم يؤخذ فيه بأسباب الحكم الابتدائي فهو باطل ويجب نقضه .
(١٩٠٣/١/٣١ المجموعة الرسمية من ٤ ق ٨١)

٣٨٤٤ - لما كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه انه خلا من الأسباب التي استندت اليها المحكمة في تأييد الحكم المستأنف فيما عصى به من ادانة الطاعن والزامه بتعويض فلا هو اخذ بالأسباب الواردة في الحكم المذكور ولا جاء بأسباب أخرى تؤدي الى النتيجة التي انتهت اليها فانه يكون قاصر البيان بما يطله .

(١٩٧٦/١/١٢ أحكام النقض من ٢٧ ق ١٢ من ٦٣ .
- ١٩٦٨/١٢/٣ من ١٩ ق ٢٢٩ من ١١٢١)

٣٨٤٥ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه ، وكان الحكم قد صدر في المارضة المرفوعة من الطاعن برفضها وتأييد الحكم الفيافي المعارض فيه دون أن يورد من الأسباب ما يكفي لأقامته واثبات التهمة التي أذان الطاعن بها أو يستند الى أسباب ذلك الحكم الفيافي ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصر الأسباب متعينا نقضه .
(١٩٥٠/١٠/١٦ أحكام النقض من ٢ ق ٢٤ من ٥٨)

٣٨٤٦ - إذا كان الحكم المطعون فيه لم يبين ما اذا كان قد أخذ بالأسباب التي بنى عليها الحكم الابتدائي الذي أيده أو أن هناك أسبابا

أخرى غيرها رأت المحكمة الاستئنافية تأييد الحكم الابتدائي بناء عليها ، فهذا الحكم يكون خاليا من الأسباب التي أقيم عليها بما يميزه ويستوجب نقضه .
(١٩٥١/٥/٧ أحكام النقض س ٢ ق ٣٨٧ ص ١٠٦٢)

٣٨٤٧ - ان خلو الحكم الابتدائي من توقيع القاضي الذي أصدره يجعله في حكم المعلوم فاذا أيد هذا الحكم استئنافيا لأسبابه دون زيادة عليها كان الحكم الاستئنافي باطلا لقيامه على أسباب لا وجود لها قانونا .
(١٩٣٧/١/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٣ ص ٣١)

أسباب ، الدعوى المدنية

٣٨٤٨ - من المقرر أن اثبات الحكم وقوع الفعل الضار من المحكوم عليه يتضمن بذاته الإحاطة بآركان المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة السببية بينهما مما يستوجب الحكم على مقارفة بالتعويض ، ولا على المحكمة - من بعد - أن هي لم تبين الضرر الذي حاق بالمُدعى بالحقوق المدنية بتوعيه المادى والأدبى ، وذلك لما هو مقرر من انه اذا كانت المحكمة قد حكمت للمدعى بالحقوق المدنية بالتعويض الذي طلبه ليكون نواة للتعويض الكامل الذي سيطلب به بانية ذلك على ما ثبت لها من أن المحكوم عليه هو الذي ارتكب الفعل الضار المسند اليه فهذا يكفي تبريرا للقضاء بالتعويض المؤقت أما بيان الضرر فانما يستوجب التعويض النهائي الذي يطالب به بعد ، وهذا يكون على المحكمة التي ترفع أمامها الدعوى به .
(١٩٨٤/١٢/١٨ أحكام النقض س ٣٥ ق ٢٠١ ص ٩٠٧)

٣٨٤٩ - يكفي فى القضاء بالتعويض أن يكون مستفادا من الحكم أنه مقابل العمل الضار الذى أثبت الحكم وقوعه من المتهم وهو ما لم يشبه أمره عن الحكم المطعون فيه .

(١٩٧٣/١٠/١٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٧٤ ص ٨٤٣)

٣٨٥٠ - تقدير التعويض من ساطة محكمة الموضوع تقضى بما تراه مناسبا وفقا لما تبينه من مختلف ظروف الدعوى وانها متى استقرت على مبلغ معين فلا تقبل المناقشة فيه بشرط أن يكون الحكم قد احاطت بمناصر المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببية .

(١٩٧١/٣/٢٢ أحكام النقض س ٢٢ ق ٦٨ ص ٢٨٧)

٣٨٥١ - من المقرر أنه متى كان الحكم قد بين أركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية فإنه يكون قد أحاط بعناصر المسؤولية المدنية احاطة كاملة ولا تترتب عليه بعد ذلك ان عو لم يبين عناصر الضرر .

(١٩٦٩/٥/١٢ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٣٨ ص ٦٨٠)

٣٨٥٢ - انتهى على الحكم باستعلان لأخذه الزمارة في اجراءات تصحيح شكل الدعوى وبيان صفات الخصوم في الدعوى المدنية مردود بان هذا البيان لا يكون لازما الا في حالة الحكم في الدعوى المدنية لصالح رافعها والقضاء لهم بالتعويض الذي تقسده المحكمة حتى يتسنى الوقوف على مسوغات هذا القضاء . وأما في حالة الحكم برفض الدعوى المدنية فان هذا البيان لا يكون لازما في الحكم لعدم قيام الموجب لإثباته في ملفاته .

(١٩٦٩/٤/٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ٩٥ ص ٤٤٩)

٣٨٥٣ - تقدير التعويض هو من المسائل التي يفصل فيها محكمة الموضوع دون مقبب سواء أكان نهائيا أم مؤقتا . فلا محل للقول بأنه لا يجوز للمحكمة أن تخفض التعويض المؤقت .

(١٩٥٤/٤/٢٠ أحكام النقض س ٥ ق ١٨٣ ص ٥٥٢)

٣٨٥٤ - يكفي في القضاء بالتعويض ان يكون مستفادا من الحكم انه مقابل العمل الضار الذي أثبت الحكم وقوعه من المتهم .

(١٩٥٤/٤/١٩ أحكام النقض س ٥ ق ١٨٢ ص ٥٥٠)

٣٨٥٥ - اذا برأت المحكمة المتهم ورفضت الدعوى المدنية قبله فليس محتما عليها ذكر أسباب الرفض لأن التبرئة تفتي عن ذكر أسباب خاصة .

(١٩٢٩/١١/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢١٢)

ص ٣٥٩ .

٣٨٥٦ - اذا حكمت محكمة الجنايات بتعويض لمدعى بالحق المدني ولم تبين لا بالحكم ولا بحضور الجلسة صفة هؤلاء المدعى ولا علاقتهم بالمجنى عليه ولا الضرر المدني أصابهم من الجريمة فان حكما يكون باطلا واجبا نقضه

لتجرده من الأسباب التي اقتضته .

(١٩٢٩/١/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٩٣ ص ١٠٩)

٣٨٥٧ - ينقض الحكم القاضي برفض دعوى المدعي بالحق المدني لسبق الفصل فيها اذا لم تبين فيه الوقائع الدالة على وحدة الموضوع في الدعويين السابقة والحالية . وذلك لان محكمة النقض والايرام لا يتسنى لها عند عدم استيفاء هذا البيان مراقبة صحة تطبيق القانون .
(١٩١٣/١٠/٢٩ المجموعة الرسمية س ١٥ ق ٤)

٣٨٥٨ - اذا لم يذكر حكم محكمة الجنايات القاضي بالتعويض للمدعي انه كان هناك محل للتعويض أو أن المدعي المدني لحقه ضرر حقيقي كان الاغفال سببا لبطلان الحكم فيما يختص بالتعويض .
(١٩١٣/٤/٥ المجموعة الرسمية س ١٤ ق ٨٧)

٣٨٥٩ - الحكم الصادر استثنائيا في مادة جنائية بالفناء العقوبة الجنائية المحكوم بها ابتدائيا وبتأييد الحكم بالتعويضات يكون مشتملا على وجه من اوجه البطلان الجوهرية المؤدية الى نقضه اذا هو لم تذكر فيه الأسباب التي بنى عليها الحكم بهذه التعويضات .
(١٩٠٥/٦/١٠ المجموعة الرسمية س ٧ ق ٥)

٣٨٦٠ - يجب على المحكمة حتى في حالة الحكم ببراءة المتهم أن تبين الأسباب التي بنت عليها رفض طلب التعويض المقدم من المدعي بالحق المدني ، وفي ذلك مندوحة لنقض الحكم القاضي برفض الدعوى المدنية بدون ابداء أسباب الرفض بناء على الخطأ في تطبيق القانون .
(١٩٠٤/١/٣ المجموعة الرسمية س ٥ ق ٩٨)

٣٨٦١ - اذا قضى الحكم بمبلغ للمدعي المدني وقدره ولم يبين أسبابا لتقديره ولا ما أوجب الحكم به على سبيل التعويض كان ناقصا من هذا الوجه فقط لا الوجه الجنائي ، وتمين نقضه فيما يختص بمسألة التعويض وإعادة القضية لدائرة أخرى لتحكم في هذه المسألة من جديد ليس الا .
(١٨٩٨/١١/١٩ الحقوق س ١٤ ق ٥٩ ص ١٣٠)

٣٨٦٢ - ان العبرة فيما تنص به الاحكام هو بما ينطلق به القاضي

فى وجه الخصوم بمجلس القضاء وبما هو ثابت عن ذلك فى محضر الجلسة وفى نسخة الحكم الأصلية المحررة من الكاتب والموقع من القضى بما لا يجوز الحاجة فيه الا بطريق العطن بالتزوير .

(١٩٧٧/٥/٢٨ أحكام النقض س ٢٨ ق ١١٤ ص ٥٣٨)

٤٨٦٣ - العبرة فيما تقضى به الأحكام هى بما ينطق به القضى فى وجه الخصوم فى مجلس القضاء عقب نظر الدعوى . فلا يمول على الأساسيات التى يدونها فى حكمه الذى يصدره الا بقدر ما تكون هذه الأسباب موضحة ومقدمة للمنطوق .

(١٩٧٧/٥/٣٠ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٤٠ ص ٦٦٣)

٣٨٦٤ - العبرة فى تحديد ماهية الحكم بحقيقة الواقع فى الدعوى لا بما يرد فى أسبابه ومنطوقه سهوا .

(١٩٧٥/١٠/٢٦ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٣٩ ص ٦٢٢)

٣٨٦٥ - العبرة فى الكشف عن ماهية الحكم هى بحقيقة الواقع ، ومن ثم فان لازم ذلك هو الاعتداد بما يتبين يقينا من المفردات من أن العقوبة المحكوم بها قد شملت بوقف التنفيذ لا بما تضمنته نسخة الحكم الأصلية من تجردها من هذا الوصف .

(١٩٦٦/١٠/١١ أحكام النقض س ٧ ق ١٧٣ ص ٩٤٦)

٣٨٦٦ - اذا قرر الحكم المسنائف أن العبرة فى حجية الحكم بمنطوقه لا بأسبابه وأنه لا يمكن القول بأن محكمة أول درجة قد عدلت فى حكمها الذى قبلت فيه المعارضة شكلا لمجرد الإشارة فى الأسباب الى ما شابه من قصور من الناحية القانونية البحتة فان هذا التقرير يكون صحيحا فى الواقع سديدا فى القانون .

(١٩٥٨/٦/٩ أحكام النقض س ٩ ق ١٦٠ ص ٦٢٧)

٣٨٦٧ - يشترط أن يكون الحكم مبينا بذاته على قدر العقوبة المحكوم بها ولا يكمله فى ذلك أى بيان آخر خارج عنه .

(١٩٧٢/٥/٢٨ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٨١ ص ٨٠٠)

٣٨٦٨ - لما كان البين من الحكم أنه قد قضى بحبس المتهم دون أن

يحدد مدة الحبس التي أوقعها عليه ، فانه بذلك يكون قد جهل العقوبة التي قضى بها على الطاعن مما يعيبه بالقصور ويوجب نقضه ، ولا يقدح في ذلك أن يكون محضر الجلسة قد بين مدة عقوبة الحبس - طالما أن ورقة الحكم لم تستظهرها - اذ يتعين أن يكون الحكم مبينا بذاته عن قدر العقوبة المحكوم بها ولا يكمله في ذلك أى بيان خارج عنه .

(١٩٨٢/١/٣١ أحكام النقض س ٣٣ ق ٢٢ ص ١٢١)

٣٨٦٩ - لا يلزم أن ينص صراحة في منطوق الحكم على رفض الدفوع التي أبدتها المتهم في المرافعة اكتفاء بما ورد في أسبابه ، اذ في قضائه بالادانة ما يفيد ضمنا أنه أطرح هذه الدفوع ولم يأخذ بها .

(١٩٦٠/١١/١ أحكام النقض س ١١ ق ١٤٤ ص ١٧٥١ ، ١٩٥٦/١١/٥ س ٧ ق ٣١٣ ص ١١٣٤)

٣٨٧٠ - ان الدفع ببطلان التفتيش من الدفوع الموضوعية لأنه متعلق بصحة الدليل المستند من التفتيش ، فاذا أشارت اليه المحكمة في أسبابها وردت عليه وانتهت الى أنه دنع في غير محله ثم أصدرت حكمها بإدانة المتهم فان هذا الحكم يتضمن صحة الدليل المستند من التفتيش ولا يترتب البطلان على خلو منطوق الحكم من النص على رفض الدفع لأن الأسباب تكمل المنطوق فيما لم ينص عليه .

(١٩٥٤/١١/٢٢ أحكام النقض س ٦ ق ٦٥ ص ١٩٦)

٣٨٧١ - لا يوجد في القانون نص يمنع المحكمة من ضم أى دفع ، مهما كان نوعه - الى الموضوع والفصل فيه مع موضوع الدعوى بحكم واحد ، ثم ان تدخل المدعى بالحقوق المدنية ومرافعته في الموضوع قبل الفصل في الدفع بعدم جواز تدخله لا يعد اختلاا بحق المتهم في الدفاع لأنه ليس ثمة حرمان له من ابداء دفاعه كاملا .

(١٩٤٥/١٠/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٦١٢)

ص ٧٥٧ ، ١٩٣٥/١٢/٢ ج ٣ ق ٤٠٣ ص ٥٠٨)

٣٨٧٢ - ان المحكمة غير ملزمة بأن تفصل في الدفوع الفرعية قبل فصلها في الموضوع ، بل لها أن تضم هذه الدفوع الى الموضوع وتصدر في الدعوى برمتها حكما واحدا ، ولا يصح أن يعد ذلك منها اختلاا بحق الدفاع ، فانه ليس فيه حرمان للمتهم من ابداء دفاعه كاملا على الوجه

الفى يراه .

(١١/١١/١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٤٨)

ص ٢٧٢)

٣٨٧٣ - إذا حق منطوق الحكم عيب فى تعيين المتهم المحكوم عليه وكان فى أسباب هذا الحكم ما يكشف عن حقيقته المتهم المقصود فإن هذا العيب لا يعد من العيوب الجوهرية التى تستوجب نقض الحكم .

(١٩/٤/١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٧٢)

ص ٦٦)

٣٨٧٤ - لا نص فى القانون يوجب على القاضى تعيين المتهم باسمه فى منطوق الحكم بل يكفى أن يكون اسمه واردا فى ديباجته .

(١٩/٤/١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٧٢)

ص ٦٦)

٣٨٧٥ - إذا كان البطلان منبسطا الى كافة أجزاء الحكم بما فى ذلك منطوقه وكان الحكم المطعون فيه قد أيدى رغم بطلانه فإن البطلان يستطيل اليه بدوره ولا يغير من الأمر أن يكون الحكم المطعون فيه قد انشأ لقضائه أسبابا خاصة به مادام قد أحال الى منطوق الحكم المسانف الباطل مما يؤدى الى امتداد البطلان اليه هو الآخر .

(٩/٥/١٩٧٧ أحكام النقض ص ٢٨ ق ١٢١ ص ٥٧٨)

أسباب ، متابعة الدفاع

٣٨٧٦ - لا تلتزم المحكمة بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى وفى كل شبهة يثيرها والرد على ذلك ما دام الرد يستفاد ضمنا من القضاء بالادانة استنادا الى أدلة الثبوت السانفة التى أوردتها الحكم .

(١٢/١٢/١٩٧٨ أحكام النقض ص ٢٩ ق ١٨٢ ص ٨٧٩)

٣٨٧٧ - إذا كان الأصل أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة إلا أنه يتعين عليها أن تورد فى حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألقت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ووارنت بينها . فإذا هى التفتت كلية عن التعرض لدفاع الماطن وموقفه من الشهادة

التي وجهت اليه بما يكشف عن أن المحكمة قد اطرحت هذا الدفاع وهي على بينة من أمره فإن حكمها يكون قاصر البيان مستوجبا نقضه .
(١٩٧٨/٤/٢٤ أحكام النقض س ٢٩ ق ٨٤ ص ٤٤٢ ،
١٩٦٨/١/٢٢ س ١٩ ق ١٧ ص ٩٤)

٣٨٧٨ - من المقرر أن المحكمة ليست ملزمة بالتحدث في حكمها الا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها ، وحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخاضه من وقوع الجريمة المسندة الى المتهم ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنه أنه اطرحها .
(١٩٧٨/١/١٥ أحكام النقض س ٢٩ ق ٨ ص ٤٩)

٣٨٧٩ - من المقرر أن المحكمة لا تلزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي وتفصيلها في كل جزئية منها للرد عليها ردا صريحا ، وإنما يكفي أن يكون الرد مستفادا من أدلة الثبوت التي عولت عليها في حكمها .
(١٩٨٢/٢/١٦ أحكام النقض س ٣٣ ق ٤٤ ص ٢١٨ ،
١٩٨٢/٢/٢٠ ق ٤٨ ص ٢٣٧)

٣٨٨٠ - من المقرر في أصول الاستدلال أن المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها الا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها ، وإن في غفالتها بمض الوقائع ما يفيد ضمنا اطراحها لها واطمئنانها الى ما أثبتته من الوقائع والأدلة التي اعتمدت عليها في حكمها .
(١٩٨٣/٢/٢٨ أحكام النقض س ٣٤ ق ٥٦ ص ٢٨٩)

٣٨٨١ - لما كان من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بالرد صراحة على أوجه الدفاع الموضوعية لأن الرد عليها يستفاد من الحكم بالادانة استنادا الى أدلة الثبوت التي أخذت بها ، فإن ما يثيره الطاعن في شأن التقرير الغني أو أوجه الدفاع التي أبداه بمذكرته المقدمة الى محكمة ثاني درجة يفرض صحته يكون في غير محله .
(١٩٨٣/٣/٨ أحكام النقض س ٣٤ ق ٦٦ ص ٣٣١)

٣٨٨٢ - محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقب المتهم في كل جزئية غيرها في مناحي دفاعه الموضوعي ، إذ في اطمئنانها الى الأدلة التي عولت

عليها ما يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع عن المتهم لحماها على الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة اطراحها اياها .
(١٩٧٣/٦/٢٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٦١ ص ٧٧٢)

٣٨٨٣ - لا تلزم المحكمة أن تناقش كل الأدلة الاستنتاجية التي تمسك بها الدفاع عن المتهم .
(١٩٧٣/٦/٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٤٥ ص ٧٠٢)

٣٨٨٤ - من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بما تراتح اليه من أدلة الثبوت وتطرح ما عداها دون أن تكون ملزمة بالرد على كل دليل على حده ما دام ردها مستفادا ضمنا من قضائها بالادانة استنادا الى أدلة الثبوت .
(١٩٧٣/٣/١٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ٧٢ ص ٣٣٣)

٣٨٨٥ - حسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صححت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة الى المتهم ولا عليه أن يتعقب المتهم في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن معاد التفاته عنها أنه أطرحها .
(١٩٨٢/٢/٨ أحكام النقض س ٣٣ ق ٣٣ ص ١٦٥ .
١٩٧٢/٢/١٤ س ٣٣ ق ٤٠ ص ١٦١)

٣٨٨٦ - ليس على المحكمة أن تتعقب الدفاع في كل شبهة يقيمها أو استنتاج يستنتجه من ظروف الواقعة أو أقوال الشهود وترد عليه شبهة شبهة واستنتاجا استنتاجا ، بل يكفي أن تؤكد في حكمها أن أركان الجريمة من فعل وقصد جنائي قد وقعا من المتهم وأن تبين الأدلة التي قامت لديها فجعلتها تعتقد ذلك وتقول به ، لأن ذلك يفيد حتما أنها وجدت الشبهة والاستنتاجات التي أقامها الدفاع غير جديرة بالرد عليها .
(١٩٥٠/١٠/٣٠ أحكام النقض س ٢ ق ١٠١ ص ٥٧٣ .
١٩٥١/٣/١٢ ق ٢٨٦ ص ٧٥٦)

٣٨٨٧ - قاضي الموضوع ليس ملزما بتعقب الدفاع في جزئياته بالرد الصريح ، إذ أن إيراد أدلة الثبوت التي أخذ بها يتضمن بذاته الرد على ما تمسك به المتهم من ذلك الدفاع .
(١٩٥٠/١٠/٩ أحكام النقض س ٢ ق ٨ ص ٢١)

اسباب ، دفاع لا يستلزم ردا خاصا

٣٨٨٨ - ان المحكمة لا تلتزم بالرد صراحة على أوجه الدفاع الموضوعية لأن الرد عليها مستفاد من الحكم بالادانة استنادا الى أدلة الثبوت التي أخفت بها .

(١٩٧٨/١/٢٩ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٩ ص ١٠٨ ،
١٩٧٣/٤/١ س ٢٤ ق ٩١ ص ٤٤٥)

٣٨٨٩ - نفى التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل ردا طالما كان الرد عليها مستفادا من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم .
(١٩٨٢/٢/٨ أحكام النقض س ٣٣ ق ٣٣ ص ١٦٥)

٣٨٩٠ - متى كان الرد على الدفاع مستفادا من الحكم بالادانة استنادا الى أدلة الثبوت التي أوردتها المحكمة فلا وجه لنعى على الحكم بأنه لم يرد على مثل هذا الدفاع ردا صريحا .
(١٩٥٠/١٠/٩ أحكام النقض س ٢ ق ٩ ص ٢٣ ، ١١/٢٧ /
١٩٥٠ ق ٩٤ ص ٢٤٥)

٣٨٩١ - الدفاع بشيوع التهمة أو تلفيقها دفع موضوعي لا يستوجب ردا على استقلال مادام الرد يستفاد ضمنا من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم .
(١٩٨٣/١١/١٧ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٩٣ ص ٩٦٤)

٣٨٩٢ - الدفع بشيوع التهمة هو من الدفع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة ردا خاصا اكتفاء بما تورده من أدلة الاثبات التي تطمئن اليها بما يفيد اطراحه .
(١٩٧٧/١/٣٠ أحكام النقض س ٢٨ ق ٣٤ ص ١٥٦)

٣٨٩٣ - الدفع بشيوع التهمة هو من الدفع الموضوعية التي لا تستأهل من المحكمة ردا خاصا ، اذ في قضائها بادانة الطاعن استنادا الى أدلة الثبوت التي أوردتها في حكمها ما يفيد اطراحه .
(١٩٧٢/١١/١٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٧٦ ص ١٢٣٢ ،
١٩٧٢/٦/٥ ق ٢٠٢ ص ٩٠١)

٣٨٩٤ - انه وان كان الدفع بشيوع اتهمه هو من الدفع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة ردا خاصا اكثفا ، بما توردته من ادلة الثبوت التي تطمئن اليها ، الا انها متى تعرضت للرد عليه تعين عليهما ان تلتزم الوقائع الثابتة في الدسوى وان يكون لما نوردته اصل ثابت في الأوراق .

(١٤/١٠/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ١٦٠ ص ٨١٧)

٣٨٩٥ - اذا كان اتأبت من محضر الجلسة أن المدافع عن التهم حين تقدم للمحاكمة يطلب معانيه وتجربه روية فكان الحادث لم يقصد الا انارة الشبهة في أدلة الثبوت التي اطمانت اليها المحكمة ولم ينارح في قوة ابصار شهود الرؤية ، فان مثل هذا الطلب يعتبر دفاعا موضوعيا لا يستلزم ردا صريحا من المحكمة ، بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من الحكم بالادانة استنادا الى اقوال الشهود الذين اطمانت اليهم المحكمة .

(١٢/١٢/١٩٦٠ أحكام النقض س ١١ ق ١٧٣ ص ٨٨٧)

٣٨٩٦ - اذا كان التأبت من محضر الجلسة على لسان المدافع عن التهم « وقد طلبت النيابة المأينة والمأينة ربيع عدالة المحكمة » ، فان مده العبارة لا تدل على أن الطاعن قد طلب من المحكمة اجراء المأينة . ولما كانت المحكمة هي صاحبة الحق في استيعاء العناصر التي ترناح اليها هي تكوين عقيدتها وهي من جانبها لم تر ضرورة لهذا الاجراء فلا محل لما يبيره الطاعن من أن المحكمة لم ترد على طلب المأينة .

(٧/٧/١٩٥٤ أحكام النقض س ٥ ق ٢٢٩ ص ٧٢٤)

(٧/٧/١٩٥٤ ق ٢٨٤ ص ٨٩٣)

٣٨٩٧ - ان عدم سداد رسوم الدعوى المدنية - بفرض صحته - لا تعلق له باجراءات المحاكمة من حيث صحتها أو بطلانها ، فلا يعيب الحكم التفاته عن الرد على ما أبداه الطاعنان من عدم قبول الاستئناف المرفوع من المدعين بالحق المدني لعدم ادائهما الرسم الا أن المحكمة الاستئنافية ذلك أنه من المقرر أنه لا الزام على الحكم بالرد على دفع قانوني ظاهر البطلان .

(٨/١٠/١٩٧٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٥٩ ص ٧٥٥)

٣٨٩٨ - عدم الدفع صراحة بقيام سبب من أسباب موانع العقاب مما يعين على المحكمة أن تفصل فيه صراحة في حكمها ، هو من قبيل الدفاع

الموضوعى الذى لا يستلزم ردا صريحا ، ويكفى أن يكون رد المحكمة عليه مستفادا من عدم أخذها به والحكم بالادانة .
(١٦/٥/١٩٥٤ أحكام النقض س ٥ ق ٢١٤ ص ٦٣٧)

٣٨٩٩ - الدفع بتفريق التهمة دفع موضوعى لا يستأهل ردا خاصا اذ تكفى أدلة الثبوت التى استند اليها الحكم ردا عليه .
(٢٩/٤/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ١١٥ ص ٥٥٩ ، ٢٥/٣/١٩٧٣ س ٢٤ ق ٨١ ص ٢٨٢)

٣٩٠٠ - لما كان ما أثاره الطاعن لدى محكمة الموضوع من تشكيك فى أقوال شاهد الاثبات وما ساقه من قرائن تشير الى تلفيق التهمة لا يبعد أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب ردا صريحا من المحكمة ، بل الرد يستفاد من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم فان منعاه فى هذا العدد يكون على غير أساس متعين الرفض .
(٤/٣/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٥٩ ص ٢٦٦)

٣٩٠١ - تجريح أقوال الشاهد اشارة الى تلفيق التهمة هو من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب ردا .
(٢٨/١/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٥ ص ١٠٢)

٣٩٠٢ - ان الدفاع بأن التهمة مافقة على المتهم هو من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب من المحكمة ردا صريحا ، ويكفى للرد عليه بأن تكون المحكمة قد بينت أدلة الثبوت التى عولت عليها فى الحكم بالادانة ، اذ الأخذ بتلك الأدلة يفيد حتما اطراح ذلك الدفاع .
(١٨/١٢/١٩٥٠ أحكام النقض س ٢ ق ١٣٦ ص ٣٦٨)

٣٩٠٣ - اذا كان الحكم قد طرح انتسجيل ولم يأخذه بالدليل المستمد منه وبنى قضاءه على ما اطمأن اليه من اعتراف المتهمين الآخرين فى التحقيقات الى جانب باقى أدلة الثبوت السابقة التى قام عليها فقد انحسر عنه الالتزام بالرد استقلالا على أى دفاع يتصل بهذا التمسجيل .
(١٥/١/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ١٥ ص ٤٧)

٣٩٠٤ - لا تلتزم المحكمة بالرد استقلالا على التقرير الاستشارى

وتقرير الطبيب المعالج -

(١٩٦٧/١١/٢٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٥١ ص ١١٩١)

٣٩٠٥ - الدفع بصدور الاذن بالتفتيش بعد الضبط انما هو دفاع موضوعي يكفى للرد عليه اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط بناء على الاذن اخذا منها بالادانة السائفة التي اوردتها في حكمها .
(١٩٦٧/١١/٦ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٢٥ ص ١٠٨٧)

٣٩٠٦ - دفع المتهم بأن المنزل الذي ضبط فيه المخدر ليس له هو من قبيل الدفاع الموضوعي الذي لا يقتضي من المحكمة ردا صريحا ، بل يكفى أن يكون الرد عليه مستفادا من الحكم بالادانة .
(١٩٥١/١/٢٢ أحكام النقض س ٢ ق ٢٠٣ ص ٥٣٩)

٣٩٠٧ - الدفع بتصفير الرؤية وتحديد الضارب من الدفع الموضوعية التي لا تستوجب في الاصل ردا صريحا ما دام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالادانة استنادا الى أدلة الثبوت التي اوردتها .
(١٩٧٣/٣/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٨٤ ص ٤٠٢)

٣٩٠٨ - ان الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام ليس من الدفع الجوهرية التي يتعين على المحكمة أن ترد عليها استقلا ، بل يكفى أن يكون الرد مستفادا من الأدلة التي استند اليها الحكم في الادانة .
(١٩٥٠/١١/٢٧ أحكام النقض س ٢ ق ٩٠ ص ٢٣٦)

٣٩٠٩ - ان عدم رد المحكمة صراحة على دفاع المتهم لا يبطل الحكم اذا كان هذا الدفاع متعلقا بأمور لاحقة لوقوع الجريمة .
(١٩٤١/٥/١٢ مجموعة التسايدات القانونية ج ٥ ق ٢٥٤ ص ٤٦٥)

٣٩١٠ - الدفع بإبهام وصف التهمة وغموضه هو من الدفع الواجب ابدائها لدى محكمة الموضوع قبل سماع أول شاهد .
(١٩٣٥/١/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣١٧ ص ٤١٢)

حق الدفاع

مباشرة الدفاع

٣٩١١ - من المقرر أن استبعاد المدافع عن المتهم أو عدم استبعاد
أمر موكل إلى تقديره حسبما يمينه عليه ضميره ويوحى به اجتهاده وتقاليده
مهنته .

(١٩٧٧/١١/٢٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ٢٠١ ص ٩٧٦ ،
١٩٧٢/٣/١٢ س ٢٣ ق ٨٢ ص ٣٦٩)

٣٩١٢ - استبعاد المدافع عن المتهم أو عدم استبعاده أمر موكل
إلى تقديره حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته ، ومن ثم فإن
ما ينص به الطاعن على الحكم من حالة الإخلال بحقه في الدفاع لعدم توفيق
الحامي المنتسب في الدفاع عنه لا يكون مقبولا .

(١٩٧٠/٥/٣١ أحكام النقض س ٢١ ق ١٨١ ص ٧٧٧)

٣٩١٣ - أن استبعاد المدافع عن المتهم أو عدم استبعاده أمر موكل
إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته ، متى كان
لم يبد ما يدل على أنه لم يتمكن من الاستعداد في الدعوى .

(١٩٦٩/١٢/١ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٧٨ ص ١٣٦٧)

٣٩١٤ - أن استبعاد المدافع عن المتهم أو عدم استبعاده أمر موكل
إلى تقديره هو حسبما يوحى إليه ضميره واجتهاده ، واذن فمتى كان المتهم لم
يتمسك بحضور محاميه الموكل فلا يصح القول بأن المحامي الذي ندبته
المحكمة وقام بالدفاع عنه قد انتسب قبل نظر القضية بفترة غير كافية
للاستعداد .

(١٩٥٤/٥/١٠ أحكام النقض س ٥ ق ٢٠١ ص ٥٩٢)

٣٩١٥ - أن استبعاد المدافع عن المتهم وعدم استبعاده أمر موكل أنه
تقديره هو على حسب ما يمينه عليه ضميره واجتهاده ، فإذا ما أبدى الحامي
استبعاده للقيام بما قد نسب له وأدلى بأوجه الدفاع التي رأى الإدلاء به،
فلا يكون ثمة إخلال من جانب المحكمة بحق المتهم في الدفاع .

(١٩٥٠/١١/٢٧ أحكام النقض س ٩ ق ٨٦ ص ٩٢٣)

٣٩١٦ - مادام المدعى الذى نددته المحكمة قد ادلى بأوجه المداغة
أى غنت له دون أن يبدى فى الجلسة أنه لم يكن مستعدا للمرافعة أو أنه لم
يكتمل استعدادده ، ومادام الاستعداد موكولا لذمة المدعى ومبلغ تقديره
لواجبه حسب ما تقضى به أصول مهنته وتقاليدها ، فلا محل للنقض على
المحكمة أنها أخلت بحق المتهم فى الدفاع .
(١٩٤٥/١٢/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٥ ص ١٩)

٣٩١٧ - إذا لم تترك المحكمة المتهم يستوفى دفاعه إلى النهاية
وحكمت عليه بالعقوبة كان فى ذلك حرمان له من حق الدفاع ووجب لهذا
السبب نقض حكمها .

(١٩٢٦/٢/١ المجموعة الرسمية س ٢٧ ق ١١٢)

٣٩١٨ - حق الدفاع حر يجب احترامه إلا أنه من الواجب أيضا
تفسير هذا الحق بمراعاة حقوق غير المتهمين من الأفراد وحقوق الهيئة
الاجتماعية على الصوم وعلى ذلك إذا منع رئيس الجلسة أحد المحامين من ذكر
عبارات خارجة عن الموضوع يحتمل اعتبارها طعنا فى حق أحد الأفراد أو
ينبئه الى نصوص قانون العقوبات الخاصة بتحسين الجرائم فلا يعتبر ذلك
مساسا بحق الدفاع .

(١٩١٠/٦/١١ المجموعة الرسمية س ١١ ق ١٠٧)

٣٩١٩ - ان المحكمة غير ملزمة بأن ترسم للمتهم الطريق الذى
يسلكه فى دفاعه ، وما دام الطاعن لا يذهب الى أن المحكمة قد منتهت من
تقديم الدليل على عذر المرض فلا يحق له من بعد أن ينمى عليها الاخلال
بحقه فى الدفاع .

(١٩٨٤/٥/١٠ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٠٩ ص ٤٩٥ ،

١٩٧٥/١٢/٢٨ س ٢٦ ق ١٩٣ ص ٨٧٧)

٣٩٢٠ - من المقرر أن الدفاع سواء صدر من المتهم أو من المدافع
عه يكون وحدة ولا يجوز الالتفات عن أيهما متى كان هاما ومؤثرا فى
منطقة دون مبرر .

(١٩٧٣/٤/١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٩٥ ص ٤٦٤)

٣٩٢١ - حرصت المساتير المتماقية وانقسانهن المنظمه لاجر...
التنفسى على تقرير حق الدفاع وكفالتة بما لا يسوغ حرمان اى من اضرار
المصومه فى الدعوى من عرض أوجه دفاعه وتحقيقها والا كان فى ذلك مخالفه
لما تقضى به المبادئ الأساسية الواجب مراعاتها فى المحاكمات الجنائية . ولما
كان الحكم قد رد على الدفع المبدي من الطاعن (بعدم سماع دفاع الملعون
ضده لانه مرتد عن الاسلام ويعتبر فى حكم الميت ساقط الحقوق) بقوله ان
القانون الوضعى لم يأت به ما يحرم المرتد من الدفاع عن نفسه فى اتهام
جنائى منسوب اليه أو قضية مدنية رفعت عليه ، وكان ما أورده الحكم
سائفا وصحيحا فى القانون فان ما تثيره الطاعنة لا يكون سديدا .
(١٩٧٢/١٢/٢٥ أحكام النقض ٢٣ ق ٣٢٣ ص ١٤٤٠)

٣٩٢٢ - للمتهم مطلق الحرية فى اختيار المحامى الذى يتولى الدفاع
عنه وحقه فى ذلك حق أصيل مقدم على حق القاضى فى تعيين محام له ،
واصرار المتهم هو والمحامى الحاضر على طلب حضور محاميه الموكل ، والتفات
الحكمة عن هذا الطلب ومضيها فى نظر الدعوى وحكمها على الطاعن بالعقوبة
مكتفية بمثول المحامى الحاضر ، دون الافصاح عن علة عدم اجابة هذا الطلب
يعتبر اخلايا بحق الدفاع مبطل لاجراءات المحاكمة وموجب لنقض الحكم .

(١٩٧٢/٥/٢١ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٧٦ ص ٧٨٣)

٣٩٢٣ - سكوت الطاعن أو المدافع عنه لا يصح أن يبنى عليه طعن
مادامت المحكمة لم تمنعه من مباشرة حقه فى الدفاع .

(١٩٨٢/١٠/٧ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٥٢ ص ٧٣٦ ،
١٩٧٢/٤/٩ س ٢٣ ق ١٢٣ ص ٥٥٩)

٣٩٢٤ - يستوى أن يكون المحامى الذى شهد اجراءات المحاكمة
وتولى الدفاع عن المتهم قد حضر بناء على توكيل أو نيابة عن محاميه أو
ممتدبا من المحكمة أو من تلقاء نفسه ، طالما انه لم يبد من المتهم اعتراض .
اذ الذى يهم هو ان يكون قد تحقق للمتهم الدفاع على الوجه الذى يتطلبه
القانون .

(١٩٧٠/١/٥ أحكام النقض س ٢١ ق ١٠ ص ٤٦)

٣٩٢٥ - من المقرر أن خطة الدفاع متروكة لرأى المحامى وتقديره

وحده ، فلا يجوز للمحكمة أن تستند الى شيء من اقواله في ادانته المتهم .
(١٩٦٥/١١/٢٢ أحكام النقض س ١٦ ق ١٦٨ ص ٨٧٩)

٣٩٢٦ - من المقرر أن الخصم في الدعوى هو الأصل فيها ، أما المحامي فمجرد نائب عنه ، وحضور محام مع الخصم لا ينفي حق هذا الأخير في أن يتقدم بما يمن له من دفاع أو طلبات وعلى المحكمة أن تستمع اليه ولو تعارض ما يبديه الخصم مع وجهه نظر محاميه وعليها أن ترد على هذا الدفاع طالما كان جوهريا .
(١٩٦٥/٦/١٤ أحكام النقض س ١٦ ق ١١٥ ص ٥٧٦)

٣٩٢٧ - ان موقف المحامي عن المتهم لا يملو أن يكون موقف وكيل عن موكله ، ولا مشاحة في أن الوكيل لا يملك من الأمر أكثر مما يملك الأصل فليس له إذن أن يعارض في تنازل حصل من موكله ، أما أن يتخذ المحامي لنفسه صفة القيامة على موكله في المسائل الجنائية فتلك دعوى لا تستند الى أصل من الواقع ولا من القانون لأن قيامة شخص على آخر لا تثبت الا بحكم يصدر بذلك ممن يملكه .
(١٩٣٤/٦/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٧١ ص ٣٦٦)

٣٩٢٨ - من المقرر أن للمحامي - مؤثلا كان أو منتدبا - أن يسأل السبيل الذي يراه محققا رسالة الدفاع على الوجه الذي يرضى ضميره ويتفق وشرف مهنته وعلى هدى من خبرته .
(١٩٦٥/٣/١١ أحكام النقض س ١٦ ق ٣٨ ص ١٧١)

٣٩٢٩ - اذا كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أنه في اليوم المحدد لنظر الدعوى لم يحضر المحامي الموكل عن المتهم ولم يعتذر عن حضوره فتدبت المحكمة محاميا آخر للمرافعة عن الطاعن وسلمته ملف الدعوى ولم يعترض الطاعن على هذا الإجراء ولم يطلب هو ولا المحامي المنتدب أجلا للاستعداد ثم سئل الشهود وترافعت النيابة وأدلى المحامي المنتدب بدفاعه عن الطاعن ، فانه لا يقبل من الطاعن نعيه على الحكم أخلا لا بحق الدفاع ، وذلك لأن المحامي هو الذي يقدر ما تستلزمه وقائع الدعوى وملاساتها وظروف المتهم فيها من بحث واعداد لمناحي الدفاع التي تحقق مصلحة المتهم وتوفى حق الدفاع طبقا لما يمليه عليه ضميره ونقضه.

-معلوماته انقانونية وخبرته وتقاليده مهنته *
(١٩٥٤/٧/١ أحكام النقض س ٥ ق ٢٧٦ ص ٨١٢)

٣٩٣٠ - متى كان المتهم قد أعلن لاجلسة إعلانا قانونيا فإنه يجب عليه أن يحضر مستعدا للدفاع فإذا هو طلب التأجيل للاستعداد فللمحكمة أن ترفض طلبه مادام لم يستند فيه الى عذر قهرى *
(١٩٤١/١١/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٩٣ ص ٥٦٤)

٣٩٣١ - اذا كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة الاستثنائية أن المتهم حضر ومعه محام يطلب تأجيل الدعوى لمرض متهم آخر معه وليحضر المحامي الاصيل فعارض محامي المدعى المدني ، فقررت المحكمة عقب ذلك تأجيل القضية لآخر الجلسة ثم أصدرت حكمها في موضوع الدعوى فانها باصدارها هذا الحكم بدون مرافعة تكون قد قضت في الدعوى بدون محاكمة مخالفة بذلك ما تقضى به المبادئ الأساسية الواجب مراعاتها في المحاكمات الجنائية ويكون حكمها باطلا بطلانا جوهريا متينا نقضه *
(١٩٣٩/١/٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٢٩ ص ٤٢٨)

٣٩٣٢ - عدم الرد على الدفاع في مناحيه المختلفة لا يمكن قطعاً، اعتباره اخلالا بحق الدفاع ، اذ الاخلال بهذا الحق هو حرمان المتهم من ابداء اقواله بكامل الحرية او افعال الفصل في طلب صريح من طلبات التحقيق أو في الدفع الفرعية التي يبدئها أو في دفاع صريح خاص بصدر قانوني من الأعداء المبيحة أو المسانعة من العقاب * أما أن يبدى المتهم دفاعا عاديا منصبا على نفى ما أسند اليه من أفعال ومستنتجا بما تم في القضية من التحقيقات فلا تفره المحكمة عليه ولا تأخذ به ، فليس فيه أدنى اخلال بحق الدفاع *
(١٩٣٢/١١/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٧ ص ١٦)

٣٩٣٣ - يجب على المحكمة عند رفضها طلب التأجيل لمضور محامى المتهم أن تسأل المتهم نفسه عن التهمة وتسمع دفاعه فإذا حكمت في الدعوى قبل سؤاله وسماع دفاعه كانت المحاكمة باطلة والحكم فاسدا *
(١٩٣٠/٣/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٧ ص ٧)

٣٩٣٤ - اذا حضر المتهم ومعه محاميه جلسة المرافعة أمام المحكمة الاستئنافية وحكمت هذه المحكمة في الدعوى بعد ان سمعت دفاع محامي المدعى بالحق المدني وقبل أن يبدى محامي المتهم دفاعه فإن حكمها يقع باطلا ويتعين نقضه لما وقع في اجراءات المحاكمة من اخلال بحقوق الدفاع .
(١٩٢٩/١١/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٤٨ ص ٣٩٣)

٣٩٣٥ - لا مساس بحق الدفاع فيما لو اقتصر المحامي - الذي نددته المحكمة للمرافعة عن المتهم - على طلب الرافعة به ، فإن المحامي موكول في أداء واجبه الى ذمته ، وهو لا يكلف بخلق أوجه للدفاع من العلم ، فاذا لم يجد ما يدفع به الا طلب الرافعة فقد أدى واجبه ولا سبيل للمتهم الى الاعتراض عليه .
(١٩٢٩/٢/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٦٥ ص ١٦٧)

٣٩٣٦ - شهادة محام في تحقيق دعوى لا تمنعه من المرافعة فيها .
(١٩٢٩/١/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٩٧ ص ١١٨)

دفاع ، طلب التأجيل

٣٩٣٧ - للمحكمة ألا تقبل طلب التأجيل للاستعداد اذا ما رأت أنه لا عذر للمتهم في عدم تحضير دفاعه . في المدة التي أوجب القانون اعطائه اياها من تاريخ الاعلان ويوم الجلسة .
(١٩٧٨/٢/١٣ أحكام النقض س ٢٩ ق ٢٧ ص ١٥٩)

٣٩٣٨ - ان تقدير كفاية العذر الذي يستند اليه المتهم في عدم حضوره جلسات المحاكمة متروك لمحكمة الموضوع .
(١٩٥٤/٢/٢٢ أحكام النقض س ٥ ق ١١٩ ص ٣٦١)

٣٩٣٩ - اجابة طلب التأجيل للاستعداد أو عند احابته من اطلاق محكمة الموضوع لا تلتزم بالرد علنه صراحة في حكمها .
(١٩٦٧/٣/٣ أحكام النقض س ١٨ ق ٦٩ ص ٣٨٠)

٣٩٤٠ - ان المتهم متى أعلن اعلانا صحيحا بجلسة المحاكمة وجب

عليه أن يحضر أمام المحكمة مستعداً لإبداء أوجه دفاعه ، فإذا طرأ عليه عذر قهري حال بينه وبين هذا الاستعداد في المدة التي أوجب القانون اعطاء اياها من تاريخ الاعلان ويوم الجلسة وجب عليه أن يبين عذره للمحكمة التي يكون عليها حينئذ متى تبينت صحة عذره أن تمهله الوقت الكافي لتحضير دفاعه . ولا فرق في هذا الصدد بين المتهم ومحاميه في مواد الجنح والمخالفات حيث لا يكون وجود المحامي واجباً .

(١٩٥٢/١/٧ أحكام النقض س ٣ ق ١٤٩ ص ٣٩٢)

٣٩٤١ - من المقرر أنه إذا كان المتهم قد أعلن بالحضور اعلانه صحيحاً لجلسة المحاكمة فيجب عليه أن يحضر أمام المحكمة مستعداً لإبداء أوجه دفاعه وللمحكمة ألا تقبل التأجيل للاستعداد إذا ما رأت أنه لا عذر للمتهم في عدم تحضير دفاعه في المدة التي أوجب القانون اعطاء اياها من تاريخ الاعلان ويوم الجلسة ، فإذا حضر غير مستعد فتبعت ذلك لا يقع الا عليه ، اذ لا شأن للمحكمة عنه ولا فرق في هذا الصدد بين المتهم ومحاميه إذا كان وجود المحامي أثناء المحاكمة غير واجب .

(١٩٨٢/٣/١١ أحكام النقض س ٣٣ ق ٦٧ ص ٣٣٥)

٣٩٤٢ - تقدير طلبات التأجيل من سلطة محكمة الموضوع ما دام الطاعن لم يدع أنه لم يعلن بالجلسة في الميعاد القانوني .

(١٩٥١/١٢/٣١ أحكام النقض س ٣ ق ١٣٣ ص ٣٤٩)

٣٩٤٣ - رفض طلب التأجيل من المتهم المعلن قبل الجلسة بيومين فقط فيه اخلال بحق الدفاع مبطل للمحكم حتى لو كان المتهم ترافع في موضوع التهمة مرغماً .

(١٩٢٩/١/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٣٥)

(١٥١)

٣٩٤٤ - مطلق القول بعدم الاطمئنان الى انشهادة المرضية وبسهولة الحصول عليها لا يصلح سبباً لاهدارها ولا يبنى عليه بالضرورة أنها قدمت ابتغاء تعطيل الفصل في الدعوى ، وبأن الوكالة تلزم في ابداء العذر القهري المانع للمتهم من حضور الجلسة وتقديم دليله ، بل ان القانون لم يحدد وسيلة يعينها لرفضها على المحكمة .

(١٩٧٧/٤/١٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٠٥ ص ٤٩٧)

٣٩٤٥ - متى كان المحامي الحاضر عن المتهم قدم بالجلسة شهادة مرضية للمتهم وطلب تأجيل نظر الدعوى وكانت المحكمة قد رفضت التأجيل من غير أن تقرر صحة ذلك العذر فإنها تكون قد اخلت بحقه في الدفاع .
(١٩٥٦/١٠/٢٢ أحكام النقض س ٧ ق ٢٨٦ ص ١٠٤٥)

٣٩٤٦ - المرض عذر قهري فعل المحكمة صونا لحق الدفاع الذي كفله القانون للمتهم ان لم تروجها لتأجيل القضية بسبب مرض المتهم الذي قدم عنه شهادة أن تعرض في حكمها لهذا العذر الذي أبداه ويقول كلمتها فيه والا كان حكمها معيبا متعينا نقضه .
(١٩٥٣/٥/١٢ أحكام النقض س ٤ ق ٢٩٠ ص ٧٩٧)

٣٩٤٧ - المرض عذر قهري يتمتع على المحكمة من ثبوت لديمها قيامه أن تؤجل محاكمة المتهم حتى يتمكن من الدفاع عن نفسه . فإذا رفضت المحكمة التأجيل لمجرد تكراره دون أن تقدر العذر الذي أدلى به محامي المتهم فإنها تكون قد اخلت بحقه في الدفاع .
(١٩٥١/٦/٤ أحكام النقض س ٢ ق ٤٤١ ص ١٢٠٨)

٣٩٤٨ - المرض من الأعذار القهرية . فإذا ما حضر عن المتهم محام وقال انه مريض وقدم للمحكمة شهادة بذلك فإنه يكون لزاما على المحكمة أن لا تأجيل الدعوى أن تقول كلمتها في العذر الذي أبداه المحامي وعززه بالشهادة المرضية فإن لم تفعل كان حكمها معيبا لاخلاله بحق الدفاع .
(١٩٥١/٥/٧ أحكام النقض س ٢ ق ٣٨٨ ص ١٠٦٤)

٣٩٤٩ - المحكمة لا تلتزم بمنح المتهم أجلا لتقديم مستندات مادام قد كان في استطاعته تقديمها .
(١٩٨٢/٣/١١ أحكام النقض س ٣٣ ق ٦٧ ص ٢٣٥)

٣٩٥٠ - يتمتع نقض الحكم الاستئنافي الصادر على متهم حضر الجلسة مع عدم اعلانه اعلانا قانونيا وطلب التأجيل للاسعداد للدفاع عن نفسه فرض طلبه ، وذلك لاخلاله بحق الدفاع وبمواعيد الاعلان .
(١٩٠٤/٤/١٢ المجموعة الرسمية س ٥ ق ١٠٩)

٣٩٥١ - مجرد طلب تأجيل الدعوى لنظرها مع قضية أخرى

مرتبطة بغير بيان وجه الارتباط ودون الدفع بانطبيق المادة ٣٢ عقوبات هو مما لا تلتزم المحكمة بإجابهة أو الرد عليه .
(١٩٦١/١/٢ أحكام النقض س ١٢ ق ١ ص ٢٨)

٣٩٥٢ - انه وان كان من المقرر أن المتهم حر في اختيار محاميه وحقه في هذا مقدم على حق المحكمة في تعيينه ، فإذا ما عهد الى محام بمهمه الدفاع عنه فإنه يتعين على المحكمة ان تستمع الى مرافعته وان تتيح له الفرصة للقيام بمهمته ، بيد أن هذا المبدأ مشروط بعدم التعارض مع ما للمحكمة من المحافظة على عدم تعطيل سير الدعوى . فإذا ما تبينت المحكمة أن المقصود من طلب التأجيل هو عرقلة سير القضية دون أية مصلحة حقيقية للدفاع فلها الحرية التامة في التصرف بشرط ألا يترك المتهم بلا مدافع .
(١٩٧٣/١١/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٩٤ ص ٩٣٨)

٣٩٥٣ - ان المحكمة بعد أن تؤجل نظر الدعوى لأي سبب من الأسباب لا يكون لها أن ترجع عن أمرها بغير أن تخطر المتهم ولو كان التأجيل قد حصل في غيبته ، إذ بغير ذلك لا يجوز لأي سبب من الأسباب أن يحكم في موضوع القضية الا في الجلسة التي أجلت لها ، لأنه بمجرد صدور أمر التأجيل الى جلسة معينة يكون للمتهم أن يعتمد عليه فلا يجوز الرجوع فيه بغير تنبيه المتهم الى ذلك .
(١٩٤١/٤/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٤٩ ص ٤٥٣)

دفاع ، وقت ابداءه

٣٩٥٤ - ان حق الدفاع الذي يتمتع به المتهم يخوله ابداء ما يمن له من طلبات التحقيق مادام باب المرافعة لم يزل مفتوحا ، ومن ثم فإن نزول المدافع عن الطاعنين - بادئ الأمر - عن سماع ضابط المباحث بمثابة أحد شهود الاثبات واسترساله في المرافعة لا يحرمه من العدول عن هذا النزول ولا يسلبه حقه في العودة الى التمسك بطلب سماع هذا الشاهد طالما كانت المرافعة ما زالت دائمة لم تتم بعد .
(١٩٧٨/١٢/٢٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ٢٠٣ ص ٩٨٠)
(١٩٧٨/١/٣٠ ق ٢١ ص ١٢٠ ، ١٩٧٧/٢/١٤ س ٢٨ ق ٥٨ ص ٢٦٤)
(١٩٥٩/١٢/١ س ١٠ ق ١٩٨ ص ٩٦٨)

٣٩٥٥ - لا يقدح في التزام المحكمة بوجوب تضمين حكمها ما يدل على مواجهتها عناصر الدعوى والإلزام بها أن يكون الطاعن قد أمسك عن إثارة دفاعه المشار إليه من قبل أمام محكمة أول درجة لما هو مقرر من أن التأخير في الادلاء بالدفاع لا يدل حتما على عدم جدية مادام منتجا من شأنه أن تندفع به التهمة أو يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، كما أن استعمال المتهم حقه المشروع في الدفاع عن نفسه في مجلس النقض ، لا يصح البتة أن ينعت بعدم الجدية ، ولا أن يوصف بأنه جاء متأخرا لأن المحاكمة هي وقته المناسب الذي كفل فيه القانون لكل متهم حقه في أن يدعى بما يعن له من طلبات التحقيق وأوجه الدفاع والزم المحكمة النظر فيه وتحققه ما دام فيه تجلية للتحقيق وهداية إلى الصواب .

(١٩٧٨/٤/٢٤ أحكام النقض س ٢٩ ق ٨٤ ص ٤٤٢ .
 ١٩٧٧/٢/٢٠ ص ٢٨ ق ٦٠ ص ٢٧٧ . ١٩٧٤/٥/١٩ ص ٢٥ ق ١٠١ ص ٤٧٤)

دفاع ، مذكرات الدفاع

٣٩٥٦ - من المقرر أن الدفاع في المحاكمة -نصوح به- هو سمة للدعوى الشفوية المبني بجنسية المرافعة و هو بدني شبه أن لا يتم بدني دينا . ومن ثم يكون للمتهم أن يضمنها ما يشاء ، من أوجه الدفاع ، إلى أنه إذا لم يسبقها دفاع شفوي أن يضمنها ما يعن له من طلبات التحقيق المتبعة في الدعوى والمتعلقة بها .

(١٩٨٤/٤/٣ أحكام النقض س ٣٥ ق ٨٢ ص ٢٧٨ .
 ١٩٧٨/٦/١١ ص ٢٩ ق ١١٠ ص ٥٧٩ . ١٩٧٧/١/١٦ ص ٢٨ ق ١٣ ص ٦٣ ، ١٩٧٦/١/٢٦ ص ٢٧ ق ٢٤ ص ١١٣ . ١٩٧٢/١٢/١٦ ص ٢٤ ق ٢٤٩ ص ١٢٢٨ ، ١٩٦٦/١٢/٨ ص ٢٠ ق ٢٨١ ص ١٢٧٨)

٣٩٥٧ - إذا كان الثابت من مطالعة محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن المدافعين عن المتهم طلبا حيزا (الدعوى المحكوم مع التصريح لهما بتقديم مذكرة بدفاعه فصرحت المحكمة بذلك فإن ما يشره المتهم من عدم سماع دفاعه الشفوي يكون غير مقبول منه .

(١٩٦٩/١٠/٢٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٣٦ ص ١١٤٤)

٣٩٥٨ - إذا كان يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن

المحكمة سمعت أقوال الشاهد الذي تمسك الدفاع بسماعه ، ثم طلب المدافع عن المتهم التأجيل لحضور المحامي الأصلي أو حجز القضية للحكم ، فأجلت المحكمة القضية للحكم وصرحت بتقديم مذكرات فان مفاد ذلك أن ما انتهت اليه المحكمة من حجز القضية للحكم انما كان بناء على طلب محامي المدعى الحاضر ، ومن ثم فان ما ينهه هذا الأخير على الحكم من قالة الاخلال بحق الدفاع يكون غير سديد .

(١٩٦٢/٤/٢٣ أحكام النقض س ٩٧ ص ٣٨٨)

٣٩٥٩ - ان حق الخصوم في أن يعدلوا طلباتهم أو أن يتقدموا بطلبات جديدة في المذكرات التي يملئونها بعضهم لبعض انما يجوز اذا كانت هذه المذكرات في أثناء المرافعة ، وته ريع المحكمة بتقديم مذكرات لمن يشاء بعد اقفال باب المرافعة لا يمكن اعتباره استمرارا للمرافعة ما دامت المحكمة لم تحدد فيه موعدا لكل منهم لمقدم مذكرته حتى تتاح الفرصة للآخر في أن يرد عليه وأن يكون المدعى عليه آخر من يتكلم ، مما مفاده أن هذه المذكرات لا يمكن أن تعدو كونها توضيحا للطلبات التي أيدت قبل انتهاء المرافعة ، واذا فتعديل المدعى المدني طلباته بطلبه الحكم بمبلغ واحد وخمسين جنيتها في مذكرة قدمها على هذه الصورة بعد حجز القضية للحكم يكون عديم الأثر في رفع الدعوى الى النصاب الجائز استثنائه .

(١٩٥٣/١/١٣ أحكام النقض س ٤ ق ١٤٦ ص ٣٧٨)

٣٩٦٠ - لما كان يبين من الاطلاع على محاضر الجلسات أن الطاعن مثل ومعه محاميه امام محكمة ثاني درجة وحجزت المحكمة الدعوى بالحكم وصرحت بتقديم مذكرات فاقترصر الطاعن في دفاعه على التحدث في الابع مانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة ، وكانت المحكمة لم تحل دون اتمامه لدفاعه أو تعدد له نطاقه أو تجزئته عليه فان ما يثيره الطاعن من دعوى الاخلال بحق الدفاع لا يكون له وجه .

(١٩٧٥/٢/٢٠ أحكام النقض س ٢٦ ق ٢٣ ص ٤٠٠)

٣٩٦١ - اذا كان قرار المحكمة بحجز القضية للحكم مع الاذن لكل من المدعى المدني والمتهم في تقديم مذكرة بدفاعه ليس فيه ما يفيد أن حكمها سيقترصر على الدفع الذي أبداه المتهم بل جاء مطلقا غير مخصص فانه كان على الطاعن أن يضمن مذكرته اليها كل ما لديه من دفاع فاذا هو قصره على

الدفع فليس له أن ينص على المحكمة انها قضت في الدعوى دون أن تسمع دفاعه في موضوعها .

(١٩٥٢/١١/٢٥ أحكام النقض س ٤ ق ٦٣ ص ١٥٤)

٣٩٦٢ - مادام الحكم قد تعرض للدفع الذي ابداه محامي الطاعن ورد عليه فلا أهمية لما يقوله من ان محضر الجلسة قد خلا مما يفيد تقديمه مذكرة مكتوبة عن هذا الدفع .

(١٩٥٢/١١/٢٤ أحكام النقض س ٤ ق ٦٠ ص ١٤٦)

٣٩٦٣ - اذا كن الطاعن قد طلب الى المحكمة تأجيل القضية للحكم مع الترخيص له في تقديم مذكرة بدفاعه ، فاجابته المحكمة الى طلبه فانه يكون عليه ان يبدى في هذه المذكرة كامل دفاعه . مادام هو فصرها على دفع دون أخرى أو دون انتعرض لأجوز موضوع فلا يقبل منه من بعد القول بانها قد اخلت بحقه في الدفاع .

(١٩٥٢/١١/٢٤ أحكام النقض س ٤ ق ٥٦ ص ١٤٨)

٣٩٦٤ - من المقرر أن المحكمة متى امرت بإقصاء باب المرافعة في الدعوى وحجزتها للحكم فهي بعد لا تكون ملزمة بإجابة طلب التحقيق الذي يبديه الطاعنون في مذكرتهم التي يقدمونها في فترة حجز القضية للحكم و الرد عليه سواء قدموها بتصريح منها أو بغير تصريح ما داموا هم لم يطلبوا ذلك بجلسة المحاكمة وقبل اقفال باب المرافعة في الدعوى . ويكون انصي لذلك بقالة الإخلال بحق الدفاع والقصور في غير محله .

(١٩٨٤/٥/٢٢ أحكام النقض س ٣٥ ق ١١٥ ص ٥١٧ .

١٩٧٨/٢/٦ س ٢٩ ق ٢٥ ص ١٣٦ . ١٩٧٨/٣/٢٠ ق ٤٢ ص ٢٢٨ . ١٩٧٦/١٠/٣ س ٢٧ ق ١٥٤ ص ٦٨٥)

٣٩٦٥ - تعديل المدعية بالحقوق المدنية طلباتها في المذكرة المصرح بتقديمها في فترة حجز الدعوى للحكم من قرش واحد الى واحد وخمسين جنيتها دون اعلان المظنون ضده لا يترتب عليه أثر .

(١٩٨٠/٦/٨ أحكام النقض س ٣١ ق ١٣٨ ص ٧١٢)

٣٩٦٦ - حق الدفاع الذي يتمتع به المتهم يغول له ابداء ما يعن

له من طلبات التحقيق طالما أن باب المرافعة ما زال مفتوحا .
(١٩٧٣/٤/١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٩٣ ص ٤٥٦)

٣٩٦٧ - من المقرر أن المحكمة متى أمرت باقفال باب المرافعة في الدعوى وحجزتها للحكم فهي بعد لا تكون ملزمة بإجابه طلب الحقن الذي ينديه المتهم في مذكرته التي يقدمها في فترة حجز القضية للحكم أو الرد عليه سواء قدمها بتصريح منها أو بغير تصريح مادام هو لم يطلب ذلك بجلسة المحاكمة وقبل اقفال باب المرافعة في الدعوى . ولما كان يبين من الاطلاع على اوراق الطعن والمفردات المضمومة اليها أن الطاعنة لم تطلب ضم دفتر تحركات سيارات مكتب الآداب الا في المذكرة التي قدمتها الى المحكمة الاستئنافية بعد حجز الدعوى للحكم فلا تتريب على المحكمة اذا هي لم تستجب لهذا الطلب أو ترد عليه .
(١٩٧٢/١٢/١١ أحكام النقض س ٢٣ ق ٣٠٨ ص ١٣٦٧)

٣٩٦٨ - كفالة حرية الدفاع بوجوب استماع المحكمة الى ما يبيديه المتهم من افوال وطلبات وأوجه دفاع مشروطة بإبدائها قبل قفل باب المرافعة بما لا يسوغ للمتهم ابداء طلبات جديدة وأوجه دفاع أخرى فيما يقدمه بعد ذلك من مذكرات . فمتى كانت المحكمة الاستئنافية قد قررت حجز الدعوى للحكم دون أن تصرح بتقديم مذكرات فانه يفرض صحة ما يقوله الطاعن من أنه طلب في مذكرته المقدمة قبل حجز الدعوى للحكم واقفال باب المرافعة ضم دفتر الأحوال فان هذا الطلب لا يكون على المحكمة الزام بإجابته أو الرد عليه .

(١٩٧٢/٥/٨ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٤٩ ص ٦٦١)

٣٩٦٩ - لا تلزم المحكمة بإجابة طلب التحقيق الذي يبيديه الدفاع أو الرد عليه بعد حجز الدعوى للحكم ولو طلب ذلك في مذكرة صرح بتقديمها ما دام أنه لم يطلب ذلك بجلسة المحاكمة . ذلك أن سكوت الدفاع عن طلب سماع شاهد ومواصلة المرافعة دون اصرار على طلب سماعه انما يفيد أنه قد نزل عنه ضمنا . ومن ثم فهو لا يستأهل من المحكمة ردًا ولا تعقيبا .

(١٩٦٩/١٠/٣٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٢١ ص ١١٢٤)

٣٩٧٠ - محكمة الموضوع ليست ملزمة بإجابة طلب التحقيق

الدى يبدى فى: مذكرة مقسمة بعد حيز الدعوى للحكم ، سواء بتصريح منها او بغير تصريح - مادام قد سبقها دفاع شغوى بجلسة المحاكمة لم يتمسك فيه الطاعن بهذا الطلب .

(١٩٨٢/٣/٧ أحكام النقض س ٢٣ ق ٦٢ ص ٢٩٩ .
١٩٨٢/٤/٨ ق ٩٥ ص ٤٦٨)

٣٩٧١ - لا تلتزم المحكمة بأن تصرح للطاعن بتقديم مذكرة بدفاعة ما دامت قد يسرت وأتاحت له الادلاء بدفاعة الشغوى بجلسة المحاكمة .
(١٩٧٣/٣/١٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ٧٤ ص ٣٤١)

٣٩٧٢ - لا تلتزم المحكمة بعد سماع الدعوى واقفال باب المرافعة وحجز القضية لاصدار الحكم باجابة طلب فتح باب المرافعة من جديد لتحقيق طلب ضمنه الدفاع مذكرته بشأن مسألة يريد تحقيقها .
(١٩٧١/١/١٧ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٣ ص ٥١ ، ٢/٢١ /
١٩٧٢ س ٢٣ ق ٥٤ ص ٢١٩)

٣٩٧٣ - من المقرر أن المحكمة متى حجزت القضية للحكم فيها فانها لا تلتزم باعادتها الى المرافعة لاجراء تحقيق فيها .
(١٩٦٨/١١/١٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٠٠ ص ٩٨٧ .
١٩٦٩/١٠/٢٠ س ٢٠ ق ٢١٩ ص ١١١٥)

٣٩٧٤ - ليس فى القانون ما يلزم المحكمة باعادة القضية الى المرافعة بعد أن حجزتها للحكم ما دام ذلك منها بعد أن أفسح لطرفى الخصومة استيفاء دفاعهما .
(١٩٥٣/٢/٣ أحكام النقض س ٤ ق ١٧٨ ص ٤٦٦)

٣٩٧٥ - المحكمة الاستئنافية غير منزعة باجابة طلب اعادة الدعة للمرافعة أو الرد عليه ما دامت المرافعة قد انتهت وحجزت القضية للحكم .
(١٩٥٣/٥/٢٦ أحكام النقض س ٣ ق ٣٦٩ ص ٩٩٤)

٣٩٧٦ - الدفاع ينتهى باقفال باب المرافعة فكل طلب يقدم بعده ذلك لا تلتزم المحكمة باجابته أو الرد عليه .
(١٩٥٦/١٠/١٥ أحكام النقض س ٣ ق ١٩ ص ٣٩)

٣٩٧٧ - ليست المحكمة مجبرة بعد اقفال باب المرافعة على البحث في طلب الدفاع في توقيع الكشف الطبى على شاهد يدعى الدفاع أنه لا يمكنه أن يرى الحادثة .

(١٩٢٩/١/٣) مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٠٢ ص ١٢٢ ،
١٩٤٠/١/٢٩ ج ٥ ق ٥٦ ص ٨٥)

٣٩٧٨ - ان الدفاع اذا كانت له الحرية المطلقة فى ابداء ما يريد وطلب ما يريد مما يتعلق بالدعوى الا انه متى اتم كلامه وأقفل باب المرافعة فقد استوفى قسطه من الحرية ، وليس على المحكمة أن يكون هو قصر أو سها فان للمرافعات مدى يجب أن ينتهى اليه .

(١٩٢٩/١/٣) مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٠٢ ص ١٢٢)

٣٩٧٩ - من المقرر أنه اذا كانت المذكرة التى أيدت فيها وجوه الدفاع لم تقدم الا بعد اقفال باب المرافعة ولم يكن ثمة ترخيص من المحكمة ، فى تقديم مذكرات فانها لذلك لا تستوجب ردا من المحكمة .

(١٩٧٣/١٠/٢١) أحكام النقض س ٢٤ ق ١٨٠ ص ٨٦٩)

٣٩٨٠ - لا تثريب على المحكمة ان هى أغفلت مذكرة للطاعن قدمها بغير اذن منها بعد انتهاء المرافعة فى الدعوى وحجزها للحكم فيها .

(١٩٧٣/٣/٤) أحكام النقض س ٢٤ ق ٦٢ ص ٢٨٤)

٣٩٨١ - متى كانت المحكمة لم تصرح للمتهم بتقديم مذكرة بدفاعه فانه لا يعيب الحكم ان يطرح ما تقدم به المتهم فى مذكرته التى يقول عنها من طلب سماع الشهود الذين لم يطلب سماعهم بالجلسة .

(١٩٥٧/٥/٢٧) أحكام النقض س ٨ ق ١٥٠ ص ٥٤٥)

٣٩٨٢ - ما دامت المذكرة التى طلب فيها المتهم سماع الشهود وقدمت بعد أن تمت المرافعة وحجزت القضية للحكم ولم يكن مصرحا بتقديم مذكرات فان المحكمة تكون فى حل من الالتفات اليها .

(١٩٥١/١٠/٢٩) أحكام النقض س ٣ ق ٤٣ ص ١٠٨)

٣٩٨٣ - خلو مدونات الحكم مما يفيد تمويله على ما جاء بمذكرة قدمها المدعى بالحق المدنى مفاده التفات المحكمة عن هذه المذكرة ، ولا يقصد

في ذلك اشارة الحكم اليها في معرض بيان وقائع الدعوى وما تم منها من اجراءات .

(١٩٨٠/١١/٢٧ أحكام النقض س ٣١ ق ٢٠٢ ص ١٠٤٨)

٣٩٨٤ - اذا كان المتهم نم يتقدم في الجلسة بوجه الدفاع الذي اراد تحقيقه وكانت المحكمة لم تاذن في تقديم مذكرة بعد المرافعة الشفوية فان نصيه على المحكمة انها نم تحقق الدفاع الذي ابداه في مذكرة قدمها لا يكون له محل .

(١٩٤٧/١١/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤١٦)

(ص ٣٩٨)

٣٩٨٥ - اذا كانت المحكمة قد سمعت الدعوى واوجه المرافعة فيها شفويا ثم قررت تأجيل النطق بالحكم الى ما بعد المداولة ولم تصرح للخصوم في تقديم مذكرات كتابية فان وجود مذكرة في ملف الدعوى لم يعلن سائر الخصوم بها لا يصح بناء عليه القول بان المحكمة اطلمت عليها وقدرتها عند الحكم ما دام ذلك غير ثابت بتأشير من رئيسها أو باى طريق آخر ، فان الاصل المفروض في القاضى أن يعلمه هو أنه لا يدخل في تقديره عند الفصل في الدعوى الا العناصر التي تكون قد طرحت على بساط البحث وعرضت على الخصوم جميعا ليتناولوها بالمناقشة .

(١٩٤٧/٥/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٧٠)

(ص ٣٤٨)

٣٩٨٦ - متى كان التايب من الحكم المطعون فيه أن المحكمة قد استبعدت مذكرة الطاعن لورودها بعد الميعاد المصرح له فيه بتقديم المذكرات فليس له من بعد ذلك وهو المتصر في تقديم مذكرته في الميعاد المحدد النعي عليها بأنها قد أخلت بحقه في الدفاع .

(١٩٦٩/١١/٢٤ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٦٩ ص ١٣٢١)

٣٩٨٧ - متى كانت المحكمة قد أجلت القضية للحكم مع التصريح للطاعن بتقديم مذكرة في خلال عشرة أيام فانه يكون عليه أن يقدم المذكرة في هذا الموعد ، فاذا كان هو قد قصر في استعمال حقه فلا تكون المحكمة قد أخلت بحقوقه في الدفاع .

(١٩٥٢/١١/٢٤ أحكام النقض س ٤ ق ٥٦ ص ١٣٨)

٣٩٨٨ - متى كانت المحاكم قد قررت تأجيل القضية. ندره
أسابيع للحكم مع تقديم مذكرات فيها في ظرف أسبوعين ثم أصدرت حكمها
في الدعوى في نهاية الأسبوعين اللذين رخصت للمتهم بتقديم مذكراته
فيهما أي قبل أن ينتهي اليوم الأخير الذي كان من حقه أن يقدم فيه مذكرته
فإنها تكون قد أخلت بحقه في الدفاع .

(١٩٥١/١٢/١٧ أحكام النقض س ٣ ق ١١٢ ص ٢٩١)

٣٩٨٩ - المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب الدفاع لمد الأجل لتقديم
مذكرة بعد الأجل الذي حددته لتقديم مذكرة فيه .

(١٩٣٧/١١/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١١٨)

ص ١٠٦)

٣٩٩٠ - أن تقديم مذكرة من أحد الخصوم بدفاعه بغير اطلاع
خصمه عليها فيه إخلال بحق الدفاع لما يترتب على ذلك من عدم تمكن
الخصم الذي لم يعلن بها من مناقشة الخصم الذي قدمها فيما أدلى به فيها
من بيانات .

(١٩٣٥/١١/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٠٠)

ص ٥٠٢)

٣٩٩١ - إذا قدم المدعى بالحق المدني للمحكمة مذكرات كتابية
بلفها للنيابة العمومية فقط ، دون أن يطلع عليها الخصم الآخر أو تبليغ اليه
فإن هذا يعتبر وجها من أوجه النقض .

(١٩٢٣/٢/٢٦ المجموعة الرسمية س ٢٥ ق ٣١)

دفاع ، الدفاع الجوهري

٣٩٩٢ - يشترط في الدفاع الجوهري كما تلتزم المحكمة بالتعرض
له والرد عليه أن يكون مع جوهرية جديا يشهد له الواقع وبسانده فإذا
كان عاريا عن دليله وكان الواقع يدحضه فإن المحكمة تكون في حل من
الالتفات اليه دون أن يتناول حكمها ولا يعتبر سكوتها عنه إخلالا بحق
الدفاع ولا قصورا في حكمها .

(١٩٨٣/٣/١٥ أحكام النقض س ٣٤ ق ٧٢ ص ٢٥٨)

١٩٧٨/١٠/٣٠ س ٢٩ ق ١٥٤ ، ٥٧٣ ، ١٩٧٥/١٢/٢٢ س ٢٦ ق ١٨٨

ص ٨٦١ ، ١٩٦٩/٦/٣٠ س ٢٠ ق ١٩٢ ص ٩٧٠)

٣٩٩٣ - يشترط في الدفاع الجوهرى كما نشره المحكمه بالالتفات اليه والرد عليه ، ان يكون مع جوهرينه جديا وان يشهد له الواقع ويسانده ، اما اذا كان عاريا عن دليله فلا تنرب على المحكمه ان هي التفتت عنه لما ارتاتنه من عدم جديته وعدم استئنائه الى واقع يظهره . ولا يعيب حكمها خلوه من الرد عليه وحسبه ان يورد الأدله التى صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة .
(١٩٨٣/٥/٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٢١ ص ٦١٢)

٣٩٩٤ - الدفاع الجوهرى هو الذى يترتب عليه - لو صح - تغيير وجه الراى فى الدعوى فتلتزم المحكمه ان تحققه بلوغا الى غاية الامر فيه دون تعلق ذلك على ما يبيده المتهم تأييدا لدفاعه او نرد عيه بأسباب سائغة تؤدى الى اطراحه .
(١٩٧٢/٢/٢١ أحكام النقض س ٢٣ ق ٥٢ ص ٢١٤)

٣٩٩٥ - سكوت الحكم عن دفاع جوهرى ايرادا له وردا عيه يصبه بالقصور المبطل بما يوجب نقضه .
(١٩٧٣/٢/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٣٢ ص ١٥١)

٣٩٩٦ - التمسك بطلب سماع شهود الحكم فى الدعوى دون اجابته واضطرار الدفاع نقبول ما راته المحكمه من نظر الدعوى بغير سماع شهود فيه اخلال بحق الدفاع ولا يغير من ذلك جواز الاستئناء عن سماع الشهود فى حالة تعذره أو قبول المتهم أو المدافع عنه عدم سماعهم .
(١٩٨٠/١١/٥ أحكام النقض س ٣١ ق ١٨٥ ص ٩٥٧)

٣٩٩٧ - لما كان الدفاع المسوق من الطاعن يعد دفاعا جوهريا لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم فى الدعوى ويترتب عليه ' لو صح تغيير وجه الراى فيها ، واذ لم تقسطه المحكمه حقه وتعنى بتحقيقه بلوغا الى غاية الامر فيه ، واقتصرت فى هذا الشأن على ما أوردته فى حكمها لاطراح ذلك الدفاع من أسباب لا تؤدى الى النتيجة التى رتب عليها ، فان الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه والاحالة .
(١٩٧٣/١/٢٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٣ ص ٩٥)

٣٩٩٨ - اذا كان الدفاع الذى تمسك به الطاعن وأيده فيه

الشاهدان اللذان سئلا أمام المحكمة الاستئنافية يعد في خصوص الدعوى المطروحة دفاعا جوهريا ، مما كن يتعين معه على المحكمة ان يحصنه وان تناوله في حكمها بيانا لوجه ما انتهى اليه قضاؤها بشأنه ، اما وهي قد انتفتت كلية عن التعرض له بما يكشف عن أنها قد أطرحته وهي على بيته من أمره فان حكمها يكون قاصر البيان .

(١٩٧٣/١/١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٣ ص ١٢)

٣٩٩٩ - التفات الحكم المطعون فيه عن مذكرة الطاعن المتضمنة لدفاعه بنقض الحكم الذي كان سندا للتحقيق الابتدائي والذي قضى الحكم المطعون فيه بتأييده دون أن يلقى بالا لهذا الدفاع الجوهري يشيبه بالقصور .

(١٩٧٢/١/٢ أحكام النقض س ٢٢ ق ٣ ص ١٣)

٤٠٠٠ - ما يثيره الطاعن من أن الحكم اغفل إيراد على دفاعه مردود بأنه لم يبين ماهية هذا الدفاع ولم يحدده وذلك لمراقبة ما اذا كان الحكم قد تناوله بالرد من عدمه وهل كان الدفاع جوهريا مما يجب على المحكمة أن تحصنه أو ترد عليه أم هو من قبيل الدفاع الموضوعي الذي لا يستنزم ردا بل يعتبر إيراد عليه مستفادا من القضاء بالإدانة للدالة التي أوردتها المحكمة في حكمها .

(١٩٦٢/٣/١٩ أحكام النقض س ١٣ ق ٣٦ ص ٢٤٩)

٤٠٠١ - انه وان كان الثابت من المستندات التي يعتمد عليها الطاعن في اثبات دفاعه قد قدمت منه بعد حجز القضية للحكم ولم يكن مرخصا له من المحكمة في تقديمها ، فذلك مما يسوغ للمحكمة الالتفات عنها . ولكن اذا كان الطاعن قد تمسك بهذا الدفاع أمام المحكمة وكان دفاعه جوهريا قد يترتب عليه و صرح بغير وجه الرأي في الدعوى وكانت المحكمة لم تمن بتحقيق هذا الدفاع أو ترد عليه فان حكمها يكون قاصرا قصورا يعيبه بما يستوجب نقضه .

(١٩٥٢/٥/٢٠ أحكام النقض س ٣ ق ٣٦٤ ص ٩٧٧)

٤٠٠٢ - لا على المحكمة ان هي انتفتت عن دفع قانوني ظاهر البطلان .

(١٩٧٨/١٠/٣٠ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٥٢ ص ٥٧٣ .

١٩٧٦/١٢/٢٧ س ٢٧ ق ٢٢٧ ص ١١٤ ، ١٩٧٣/٥/٦ س ٢٤ ق ١٢٢ ص ٦٠٢ ، ١٩٦٨/١١/١٦ س ١٩ ق ١٨٨ ص ٩٤٠)

٤٠٠٣ - المدعى بعدم جواز نظر الدعوى في جريمه تبديد ر -
قبولها لرفعها قبل الأوان تأسيسا على أن المتهم لا يلتزم برد مقولات الشبهة
الا عند انتهاء الاجارة لا يعدو أن يكون دفاعا قانونيا طاهر البطلان لا يساهل
ردا من الحكم طالما أن المتهم لا يدعى وجود تلك الشفولات بالعين المؤجرة .

(١٨/٣/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٦٥ ص ٢٤٤)

٤٠٠٤ - لما كان ما اثاره الطاعن بصدد محضر الحجز عو دفاع
جوهرى اذ يقصد به نفي اركان المتهوى للجريمة التى دين بها ونفى صفته
كحارس يلتزم بالمحافظة على المنجوزات وتنفيذها يوم البيع وكان احكم
لم يلتفت الى هذا الدفاع ايرادا له أو ردا عليه فانه يكون مشوبا بالفسور
واخلال بحق الدفاع .

(١٥/٣/١٩٨٤ أحكام النقض س ٢٥ ق ٥٧ ص ٢٧٩)

٤٠٠٥ - لا يقدح فى سلامة الحكم عدم تعرضه لدفاع طاهر
البطلان .

(٤/٦/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٤٦ ص ٧٦)

٤٠٠٦ - اذا كانت المحكمة قد اطمأنت الى ان الضابط قد منقبذ
اذن التفتيش وتولى بنفسه القبض على الطاعن ونقبشه فلا محل للمعيب
الحكم بالنفاذ عن الرد على الدفاع ببطلان حصوله من رجال الشرطة المبرين
طالما أنه يصبح بهذه المثابة دفاعا طاهر البطلان .

(٢٥/٣/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٨١ ص ٣٨٢)

٤٠٠٧ - المحكمة الاستئنافية غير مطالبة بالرد على دفاع لم يش
تمامها .

(١٧/١/١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٤ ص ٨٩)

٤٠٠٨ - ان طلب استعمال الرافعة لا يقتضى من المحكمة ردا .
(١٥/١/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ١٩٠ ص ٥٠٣)

٤٠٠٩ - لا عبرة بما يقوله الطاعن عن وجود خطأ فى تحصيل
حسب من دفاعه ما دام هذا الخطأ يفرض حدوثه غير منصب على دفاع جوهرى

في الدعوى .

(١٩٤٩/١١/١ أحكام النقض س ١ ق ٧ ص ٢٠)

٢٠١٠ - ان تقدير طلبات المدعى من الأمور التي تدخل في سبب محكمة الموضوع باعتبارها من أدلة الدعوى ووسائل تحقيقها .

(١٩٥١/٢/٥ أحكام النقض س ٢ ق ٢١٣ ص ٥٦٣)

٢٠١١ - للمحكمة الا تصدق دفاع المتهم الذي يبيده أهـا غير مؤيد بدليل ، والنمى على الحكم بالاخلاق يحق الدفاع لا يكون مقبولا .

(١٩٦٩/١٢/٨ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٨٠ ص ١٣٧٥)

٢٠١٢ - أوجب القانون سماع ما يبيده المتهم من أوجه الدفاع وطلبات التحقيق المنتجة واجابته والرد عليها .

(١٩٦٩/١٠/٢ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٢٢ ص ١١٢٩)

٢٠١٣ - قاضى الموضوع ملزم بالرد ايجابا أو سلبا على ما يقدمه له الخصوم من الطلبات الجوهرية واغفاله هذه الطلبات وعدم رده عليها موجب لبطلان حكمه .

(١٩٣٢/١٠/٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٧٩ ص ٦١٠)

٢٠١٤ - ابداء الطاعن دفاعا مؤداه قيام ارتباط بين جريمة اصدار شيك بدون رصيد المنسوبة اليه وبين جرائم اصدار شيكات أخرى موضوع دعاوى كانت منظورة مع الدعوى الأولى ، هو دفاع جوهرى على المحكمة أن تعرض له والا كان حكمها معيبا .

(١٩٨١/٤/٣٠ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٠٧ ص ٤٨٨)

٢٠١٥ - الدفع ببطلان القبض لعدم وجود دلائل كافية هو دفع جوهرى ، يجب تمحيصه أو الرد عليه ولو لم يماود الطاعن اثارته بعد اعادة الدعوى للمرافعة .

(١٩٨١/١٢/٢٣ أحكام النقض س ٣٢ ق ٢١٢ ص ١١٨٨)

٢٠١٦ - المدعى بعدم قبول الدعوى المدنية هو من الدفوع الجوهرية

التي يجب على محكمة الموضوع أن تعرض له فتقسطه حقه ايرادا له وردا عليه ما دام الدفاع قد نمسك به .

(١٩٨١/١٢/١ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٧٦ ص ١٠٠٩)

٤٠١٧ - من المقرر أن الدفع بطلان أقوال الشاهد لصدورها تحت تأثير الاكراه هو دفع جوهرى يتعين على محكمة الموضوع أن تعرض له بالمناقشة للوقوف على وجه الحق فيه . فإذا ما اطرحه تعين ان نقيم ذلك على أسباب سائفة .

(١٩٧٦/١/٢٥ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٩ ص ٩٠ .
١٩٦٨/١١/١٨ س ١٩ ق ١٩٦ ص ٩٧٤)

٤٠١٨ - الدفع بطلان أقوال الشاهدة لصدورها تحت تأثير الاكراه هو دفع جوهرى يتعين على محكمة الموضوع أن تعرض له بالمناقشة والتفنيد لتبين مدى صحته ولا يعصم الحكم قول المحكمة انها تططن الى أقوال الشاهدة ما دامت أنها لم تقل كلمتها فيما أثاره الدفاع من أن تلك الأقوال إنما أدلت بها نتيجة الاكراه الذى وقع عليها .

(١٩٧٢/٦/١١ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٠٩ ص ٩٠٦)

٤٠١٩ - من المقرر أن الدفع بطلان الاعتراف هو دفع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه ردا سائفا . يستوى في ذلك أن يكون المتهم هو المقر الذى وقع عليه الاكراه أو ان يكون قد وقع على غيره من المتهمين ما دام الحكم قد عول في قضائه بالإدانة على هذا الاعتراف ، وأن الاعتراف الذى يمتد به يجب أن يكون اختياريا ولا يكون كذلك - ولو صادقا - إذا حصل تحت تأثير الاكراه أو التهديد أو الخوف الناشئين عن أمر غير مشروع كأننا ما كان مقدار هذا التهديد وذلك الاكراه .

(١٩٧٣/١١/١٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٠٨ ص ٩٩٩)

٤٠٢٠ - الدفع بطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الاكراه هو دفع جوهرى يجب على المحكمة مناقشته والرد عليه ما دام الحكم قد عول في قضائه بالإدانة على هذا الاعتراف .

(١٩٧٢/١٠/١٥ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٣٤ ص ١٠٤٩)

٤٠٢١ - متى كان الحكم قد استند في الإدانة الى اعتراف المتهم في تحقيق النيابة دون أن يتعرض لما قاله المتهم أمام المحكمة من أن الاعتراف كان وليد اكراه ، وأنه لم يعترف تلقائيا ، وهو دفاع جوهرى كان يجب على المحكمة أن تحققه لتبين مدى صحته وأن تعنى بأن تضمن حكمها ردا عليه فإن الحكم يكون مشوبا بالنقصور .

(١٩٥٨/٤/٢٨ أحكام النقض س ٩ ق ١١٢ ص ٤١٦)

٤٠٢٢ - الدفع بعلان الاعتراف بصدوره تحت تأثير الاكراه هو دفاع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه . يستوى في ذلك أن يكون المتهم المرفع هو الذى اثار انبطلان ام اثره متهم آخر فى الدعوى ما دام الحكم قد عول فى قضائه بالادانة على هذا الاقرار .

(١٩٨٣/٢/١٦ أحكام النقض س ٣٤ ق ٤٦ ص ٢٤٤)

٤٠٢٣ - اذا كان الدفاع عن المتهم قد تمسك أمام المحكمة بأن الاعتراف المنسوب الى منتهة أخرى عليه كان وليد اكراه ، وكان الحكم قد اعتمد فى ادانة المتهم على هذا الاعتراف دون أن يعنى بالرد على هذا الدفع فإنه يكون قاصرا مما يعيبه ويستوجب نقضه .

(١٩٥٢/٣/٢٤ أحكام النقض س ٣ ق ٣٢ ص ٦١٩)

٤٠٢٤ - تقرير حالة المتهم العقلية وإن كان فى الاصل من المسائل الموضوعية التى تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها الا أنه يعين عليها ليكون فضاؤها سليما ان تعين خبيرا للبت فى هذه الحالة وجودا وعدما لما يترتب عنها من قيام مانع أو امتناع عقاب المتهم ، فإن لم تفعل كان عليها أن تورد فى القليل أسبابا سائفة تبين عليها قضاءها برفض هذا الطعن ، وذلك اذا ما رأت من ظروف الحال ووقائع الدعوى وحالة المتهم أن قواه العقلية سليمة .

(١٩٧٣/١٠/١ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٦٦ ص ٨٠٦)

٤٠٢٥ - طلب الدفاع سماع شاهد لتحقيق شخصية الجانى ورفض المحكمة التأجيل لاعلان الشاهد وتبريرها ذلك بأن الدعوى فى غير حاجة للمناقشة وأن الطاعن لم يوضح عن وجه ارتباطه بموضوع الاتهام غير سائغ وفيه اخلال بحق الدفاع لما يتطوى عليه من معنى القضاء قى أمر لم يعرض عليها لاحتمال أن تجى هذه الأقوال التى تسمعها ويباح للدفاع

مناقشتها بما قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى .

(١٩٧٣/٤/١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٩٢ ص ٤٥٦)

٤٠٢٦ - لا يقدح في اعتبار دفاع الطعن جوهرياً ان يسكت المدعى عن طلب دعوة اهل الفن صراحة ، ذلك بان منازعه الطاعن في تحديد الوقت الذي وقع فيه الحادث يتضمن بي ثباته المضاهية اجزائه بحديثه واراد عيه بما يفنده .

(١٩٧٣/٤/١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٩٢ ص ٤٥٦)

٤٠٢٧ - لما كان الدفاع انتهى ابداه اتدعى في الدعوى بشروطه عن تعارض الوقت الذي حدده الشاهدان للحادث مع ما جاء بتقرير الخصم التشرحية عن حالة التيبس الرمي بعد دفاعا جوهرياً لتعلمه بالتليل المدم فيها والمستمد من أقوال شاهدي الاثبات . وهو دفاع قد يبنى عليه لو صح تغيير وجه الرأي في الدعوى مما كان يقتضى من المحكمة وهي بواجه مساله تحديد وقت الوفاة وهي مسألة فنية بحق ان تتخذ من الوسائل لتحقيقها بلوغا الى غاية الأمر فيها بتحقيق هذا الدفاع الجودري عن طريق المخصص فنيا - وهو الطبيب الشرعى - اما وهي لم تفعل فان حكمها يكون مهيأ . بالتصور فضلا عن الاخلال بحق الدفاع .

(١٩٧٣/٤/١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٩٢ ص ٤٥٦)

٤٠٢٨ - يتعين لسلامة الحكم ان يورد مبدى الأدلة التي استعمل اليها مما يتنسج به وجه استدلاله بها ، وانما - مدعى - ان وجه استدلاله ان أن يعين ما هو ذلك التحليل . - مدعى - ان وجه استدلاله بها - مدعى - على التهمة . واذا كان ذلك المدعى - مدعى - ان وجه استدلاله بها - مدعى - دفاعا جوهرياً لتعلمه بتحقيق المدعى - مدعى - ان وجه استدلاله بها - مدعى - به وجه الرأي فيها ، واذا لم تقطع المحكمة بالحكماء ووجهه حقه وانما بتحقيقه بلوغا الى غاية الأمر فيه . فانما - مدعى - ان وجه استدلاله بها - مدعى - والاحالة .

(١٩٧٣/٢/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٨ ص ١٧٣)

٤٠٢٩ - تمسك الطاعن بدلالة مستندات مقدمة منه في نفى دكن الخطأ عنه بعد دفاعا هاما في الدعوى ومؤثرا في مصيره ، واذا لم تنق

المحكمة بالا الى هذا الدفاع في جوهره ولم تواجهه على حقيقته ولم تعطن الى فحواه ولم تعطله حقه وتعنى بتمحيصه بلوغا الى غاية الامر فيه بل سكنت عنه ايرادا له وردا عليه ولم تتحلى عن تلك المستندات مع ما يكون لها من دلالة في نفي عنصر الخطأ ولو أنها عنيت ببحثها لجاز أن يتغير وجه الرأي في الدعوى فان حكمها يكون معيبا بالتقصير .

(١٩٧٣/٢/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٣٠ ص ١٤٦)

٤٠٣٠ - الدفاع المثبت في صفحات حافظة المستندات المقدم للمحكمة الاستئنافية بعدم استيفاء اشيك محل الاتهام شرائطه القانونية سكوت الحكم عنه ، ايرادا له وردا عليه يصمه بالتقصير المبطّل له .

(١٩٧٣/٢/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٣٢ ص ١٥١)

٤٠٣١ - اذا تأنت ادانة المتهم في جريمة الاقراض بفوائد ربوية تزيد على الحد الاقصى للفائدة الممكن الاتفاق عليها قانونا قد اقيمت على اساس فرضين لم تمض بينهما ثلاث سنوات ، وكان الثابت أن المحكمة الاستئنافية رخصت لمحاميّه في تقديم مذكرة بدفاعه فتمسك المحامي في المذكرة التي قدمها بأن القرضين قد مضى بينهما مدة تزيد على الثلاث سنوات ودلل على صحة دفاعه هذا بمستندات قدمها ، ومع هذا فان المحكمة لم ترد على هذا الدفاع الذي لو صح لترتب عليه عدم قيام الجريمة التي ادانته فيها ، وذلك على ما استقر عليه قضاء محكمة النقض من وجوب عدم انقضاء ثلاث سنوات بين كل من القروض التي تؤسس عليها الجريمة وبين القرض الآخر فان حكمها يكون قاصرا لعدم رده على هذا الدفاع الجوهري .

(١٩٥٠/١٠/١٦ أحكام النقض س ٢ ق ١٩ ص ٤٥)

٤٠٣٢ - اقامة الطاعن دفاعه على نفي وقوع الحادث في المكان الذي وجدت به جثة المجنى عليه استنادا الى ما ثبت من المعاينة من عدم وجود دماء في هذا المكان رغم اصابة المجنى عليه بعدة جروح قطعية هو دفاع جوهري لما يبنى عليه لو صح النيل من اقوال شاهدي الاثبات بما كان يقتضى من المحكمة أن تفتن اليه وتعنى بتحقيقه أو ترد عليه بما ينفيه .

(١٩٧٣/١/٢٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢١ ص ٨٧)

٤٠٣٣ - اذا طلب المتهم الى المحكمة معاينة مكان الحادث لتبين ما اذا كان هو المخطئ أم أن الخطأ راجع الى سائق الترام فلم تأبه لهذا

الطلب ، فهذا منها قصور يعيب الحكم وقد كان عليها أن تجيب هذا الطلب الهام لتعلقه بواقعة لها أثرها في الدعوى أو ترد عليه بما يفنده ان لم تر اجابته .

(١٩٥١/١٠/٨ أحكام النقض س ٣ ق ١ ص ١)

٤٠٣٤ - إذا كان الدفاع عن المتهم قد طلب الى المحكمة اجرا . معانة المكان الذي وقع فيه الحادث لاثبات أن به حواجز تحول دون روية الشهود لما يقع منه على المسافات التي ذكروها في اقوالهم وكان الشهود خلوا من هذه المعانة ولم تجب هذا الطلب ولم ترد عليه فان حكمها يكون قاصرا ، اذ طلب المعانة هو من الطنابات الهامة التي يجب على المحكمة اذا لم تر حاجة الدعوى الى اجابته أن تتحدث في حكمها عنه .

(١٩٥١/٤/١٠ أحكام النقض س ٢ ق ٣٤٨ ص ٩٥٤)

٤٠٣٥ - إذا كان المتهم قد طلب الى المحكمة الانقال الى مكان الحادث لمعانة مكان اصابه الجنى عليه بحيثين دفاعه من ان الجنى عليه انما أصيب من مقتوف عيارين طائشين . كما طلب اليها مناقشة المأثور فيما أثبتته بمحضه من أقوال الجنى عليه من انه ضرب بعضا وسكين . ومع ذلك أدانته المحكمة في جناية الاشتراك في قتل الجنى عليه دون ان تجيبه الى هذين الطلبين أو ترد عليهما بما يفندهما مع انها من طلبات التحقيق المنتجة في الدعوى فان حكمها يكون مشوبا بالقصور .

(١٩٥١/١/١ أحكام النقض س ٢ ق ١٦٨ ص ٤٤٤)

٤٠٣٦ - إذا كان المتهم قد طلب الى المحكمة الاستئنافيه معانة مكان الحادث لاثبات أن السرقة من خزانة الجنى عليه كانت مستحيلة ماديا على الصورة التي قال بها ، ومع ذلك أدانت المحكمة المتهم دون ان تحقق هذا الدفاع أو ترد عليه مع أن من شأنه لو صح أن يؤثر في ثبوت التهمة التي دين بها فهذا منها قصور يستوجب نقض الحكم .

(١٩٥٠/١٢/١١ أحكام النقض س ٢ ق ١٢٣ ص ٣٦١)

٤٠٣٧ - إذا كان المتهم بالتقتل خطأ قد تمسك أمام محكمة الدرجة الأولى وأمام محكمة الدرجة الثانية بنفى الخطأ المسند اليه بدفاع موضوعي جوهرى وطلب الى محكمة الدرجة الثانية اجرا ، معانة تحقيق

هذا الدفاع فادانته هذه المحكمة مؤيدة الحكم الابتدائي للأسباب التي بنى عليها دون أن تشير إلى هذا الطلب وكان الحكم الابتدائي قد أسس الإدانة على أسباب ليس فيها ما يصلح للرد على ذلك الدفاع ولا على طلب المعاينة الذي تمسك به المتهم ، فتكون المحكمة قد أخلت بحق المتهم في الدفاع .
(١٩٥٠/١٠/٢٣ أحكام النقض س ٢ ق ٣١ ص ٧٤)

٤٠٣٨ - متى كان الفرق بين وزن المخدر عند ضبطه ووزنه عند تحليله فرقا ملحوظا دن ما دفع به الطاعن من دلالة هذا الفارق البين على شك في التهمة ، إنما هو دفاع يشهد له الواقع ويسانده ظاهر دعواه ، ومن ثم فقد كان يتعين على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع الجوهري - في صورة الدعوى - بأولغا إلى غاية الأمر فيه أو ترد عليه بما ينفيه ، أما وقد سكنت عنه إيرادا له وردا عليه فإن حكمها يكون قاصر البيان واجب النقض .

(١٩٦٩/١٠/٢٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٢٥ ص ١١٤٢)

٤٠٣٩ - الدفع المبني من المسئول عن الحقوق المدنية بعدم قبول الدعوى المدنية الموجهة إليه بنصره هو من الدفوع الجوهرية التي يجب على محكمة الموضوع أن تعرض لها وترد عليها .
(١٩٦٨/١٢/٣٠ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٢٦ ص ١١٠)

٤٠٤٠ - جرى قضاء محكمة النقض على أن الدفع ببطلان القبض والتفتيش هو من أوجه الدفاع الجهر به التي يتعين الرد عليها ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذا لم يعرض لهذا الدفع ولم يرد عليه على الرغم من أنه اعتمد فيما اعتمد عليه في الإدانة على نتيجة التفتيش التي أسفرت عن ضبط موضوع الجريمة فإنه يكون قاصرا .
(١٩٦٨/٦/١٠ أحكام النقض س ١٩ ق ١٤٠ ص ٦٨٩)

٤٠٤١ - محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على الدفع ببطلان التفتيش إذا لم يقدم الدفع المذكور في عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه .
(١٩٧٣/٤/٢٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ١١٥ ص ٥٥٩)

٤٠٤٢ - الدفع بقدم الإصابة يعد دفاعا جوهريا في الدعوى مؤثرا

في مصرها .

(١٩٦٨/٥/٢٧ أحكام النقض س ١٩ ق ١١٩ ص ٦٠٠)

٤٠٤٣ - الدافع بعدم قدرة المجنى عليه على التكلم بتعقل عقب إصابته بعد دفاعا جوهريا في الدعوى ومؤثرا في مصرها وهو يعتبر من المسائل الفنية التي لا تستطيع المحكمة أن نشق طريقها فيها بنفسها لإبداء الرأي فيها ، فيتعين عليها أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغا الى غاية الأمر فيها وذلك عن طريق المختص فنيا وهو الطبيب الشرعى .

(١٩٧٤/٣/٤ أحكام النقض س ٢٥ ق ٤٨ ص ٢١٤ .
١٩٧٢/٦/٤ س ٢٣ ق ١٩٩ ص ٨٨٩)

٤٠٤٤ - قدرة المجنى عليه على التكلم بتعقل هي من المسائل الجوهرية التي قد يترتب على تحقيقها تغير وجه الرأي في الدعوى ، ويعين على المحكمة أن تحقق ما أبداه الطاعن من دفاع جوهري في خصوصها عن طريق المختص فنيا وهو الطبيب الشرعى . ولا يقضى في هذا الصدد ما ادّبه المحقق في محضره قبل سؤال المجنى عليه من ان مدير المستشفى اخبره بإمكان سؤاله ، ذلك لأن هذا الاذن بالسؤال من جانب الطبيب وان كان يفهم منه استطاعة المجنى عليه الطلق الا أنه لا يعنى أن حالته الصحية كانت تسمح له بالإجابة بتعقل وأنه يعنى ما يقول ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ رفض اجابة الطاعن الى طلبه تحقيق هذا الدفاع الجوهري عن طريق الخبير الفني يكون قد آخل بحقه في الدفاع مما يعيبه ويستوجب نقضه .

(١٩٦٤/١٠/١٢ أحكام النقض س ١٥ ق ١١٣ ص ٥٨١)

٤٠٤٥ - اذا كان الثابت أن الدعوى حيزت احكام جلسة معينة مع الاذن للمتهم بتقديم مذكرة بدفاعه ، وأم يسبق هذا الحيز استيفاء دفاع المتهم شفويا ، وفي الأجل المحدد قدم مذكرة بدفاعه انتهى منها الى طلب نخب خبير لمعرفة عمل العمال المشار اليهم في موضوع التهمة ولتحديد نوع الملابس الواقية التي يمكن أن تصرف لهم . وهل تكفى الملابس التي تصرفها الشركة فعلا للوقاية من عمه ، غير أن المحكمة الاستئنافية قضت بالادانة دون أن ترد على هذا الطلب مع أنه من الطلبات الجوهرية التي تلزم المحكمة باجابتها أو الرد عليها بما يبرر رفضها فإن اغفال هذا الرد يجعل الحكم مشوبا بالقصور مستوجبا للنقض .

(١٩٦١/٣/٢٨ أحكام النقض س ١٢ ق ٧٣ ص ٣٨٢)

٤٠٤٦ - ان طلب نديب خبير لتحقيق دفاع جوهرى وهو من الطلبات الهامة تتعلق بتحقيق الدعوى لاطهار وجه الحق فيها ، فاذا لم تر المحكمة اجابته لعدم حاجة الدعوى اليه وجب الرد عليه فى الحكم بما يبرر رفضه فاذا هى لم تفعل كان حكمها معيبا لقصوره فى البيان .
(١٩٥١/٥/٢٩ أحكام النقض س ٢ ق ٤٣٢ ص ١١٨٣)

٤٠٤٧ - اذا كان اندفاع عن المتهم - اذا تعارض رأى الخبيرين الفنيين فى صدد مضاهاة الامضاتين المطعون عليهما - فد طلب الى محكمة الدرجة الثانية اعادة الأوراق الى قلم الطبيب الشرعى لمضاهاة الامضات المطعون عليهما على امضاتين معترف بهما ، ومع ذلك قضت هذه المحكمة بتأييد الحكم المستأنف دون أن تجيب هذا الطلب او ترد عليه بما يفنده مع كونه طلبا هاما لتعلقه بتحقيق دفاع جوهرى فان حكمها يكون قاصرا قصورا يستوجب نقضه .
(١٩٥٠/١١/٢٨ أحكام النقض س ٢ ق ١٠١ ص ٢٧١)

٤٠٤٨ - اذا كان الظاهر من جلسة محكمة الدرجة الثانية أن المدافع عن الطاعن (الذى أدانته المحكمة فى جريمة البلاغ الكاذب) قد طلب تعيين خبير فنى ليثبت صحة الوقائع التى نسبها الى المدعى بالحق المدنى معقبا على ذلك بأن مفتش الآثار الذى أخذ الحكم المطعون فيه بالمعينة التى أجازها ليس خبيرا فنيا ، ولكن المحكمة لم تجبه الى هذا الطلب ولم ترد عليه فان حكمها بادانته يكون معيبا ، لأن هذا الطلب من الطلبات المهمة لتعقده بدفاع المتهم فى مسألة فنية .
(١٩٥٠/١١/٧ أحكام النقض س ٢ ق ٥١ ص ١٢٩)

٤٠٤٩ - اذا كان طلب تعيين وسيط بين المتهم الأصم الأبكم وبين المحكمة قد قصد به مجرد التفاهم بين المحكمة والمتهم دون أن يمتد الى تحقيق دفاع معين يتصل بموضوع الدعوى ومن شأنه التأثير فى نتيجة الفصل فيها فانه لا يعد من الطلبات الجوهرية التى تلتزم المحكمة بالرد عليها فى حالة رفضها .
(١٩٦٠/١١/٢٨ أحكام النقض س ١١ ق ١٦٤ ص ٨٤٨)

٤٠٥٠ - متى كان المتهم قد دفع بعدم جواز نظر الدعوى لاسبق الفصل فيها وبانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة ولكن المحكمة قضت

بادانته دون أن تعرض في حكمها لهذا الدفاع الجوعرى وتفصل فيه ذن حكمها يكون معيبا واجبا نقضه .
(١٩٥٧/٦/٢٤ أحكام النقض س ٨ ق ١٨٨ ص ٦٩٥)

٤٠٥١ - إذا كان المجنى عليه قد قرر أمام المحكمة ان يده المصابة شفيت دون تخلف عاهة وكان المتهم قد تمسك تعقيبا على هذا القول بأن الواقعة أصبحت جنحة ضرب ، فإن المحكمة اذا ادانت المتهم بجريمة العاهة المستديمة دون أن تعنى بتحقيق هذا الدفاع الجوعرى تكون قد اخلت بحقه في الدفاع .
(١٩٥٤/٤/٥ أحكام النقض س ٥ ق ١٥٢ ص ٤٤٩)

٤٠٥٢ - إذا كان المتهم يبيع لبن مفسوش قد طعن في محضر أخذ العينة بالتزوير فانه يكون على المحكمة أن تتعرض لهذا الدفاع الجوعرى وترد عليه ، فاذا هي تعرضت له وكان ما أوردته في سبيل الرد عليه لا يصلح لتفنيده تعين نقض حكمها .
(١٩٥٢/٣/٦ أحكام النقض س ٣ ق ٢٨٧ ص ٧٦٦)

٤٠٥٣ - إذا كان المتهم بالضرب مع سبق الإصرار قد تمسك أمام المحكمة الاستئنافية بانتفاء سبق الإصرار لديه ومع ذلك فانها قضت بتأييد الحكم القيايى القاضى بادانته لأسبابه دون أن ترد على هذا الدفاع الجوعرى أو تقيم الدليل على توفر سبق الإصرار فإن حكمها يكون معيبا متعينا نقضه ، ولا يغير من ذلك أن تكون العقوبة المقررة بها داخله في نطاق العقوبة المقررة للجريمة بغير سبق إصرار ، اذ المحكمة - في حالة سبق الإصرار - مقيدة بالحكم بمقوبة الحبس . مما لا يستطيع معه معرفة الرأى الذى كانت تنتهى اليه لو أنها تحللت من ذلك القيد .
(١٩٥١/١١/٢٦ أحكام النقض س ٣ ق ٨٠ ص ٦١٤)

٤٠٥٤ - متى كان الثابت في محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن قال انه كان في حالة دفاع شرعى عن النفس والمال ، وكان الحكم قد تحدث عن الشق الأول من هذا الدفاع وأغفل الشق الثانى ، فإن حكمها يكون قاصر البيان واجبا نقضه ، اذ أن ذلك الدفاع الجوعرى كان على المحكمة أن تعرض له وتقول كلمتها فيه .
(١٩٥١/٣/١٩ أحكام النقض س ٢ ق ٢٩٤ ص ٧٧٦)

٤٠٥٥ - إذا كان المتهم قد تمسك أمام محكمة الدرجة الثانية بأنه كُن في حله دفاع شرعي فإنه يكون من المنع على هذه المحكمة إذا لم تأخذ بهذا الدفاع أن يرد عليه بما ينفي قيام تلك الحالة لديه ، أما إذا هي أيدت الحكم الصادر بأدائته لأسبابه واغلقت الإشارة الى دفاعه فإن حكمها يكون قسراً متعيناً نقضه .

(١٦/١٠/١٩٥٠ أحكام النقض س ٢ ق ١٥ ص ٣٧ ،
٢/٦/١٩٥١ ق ٢٢٣ ص ٥٩٣)

٤٠٥٦ - يتعين على المحكمة إذا ما تمسك الطاعن أو المدافع عنه بسماع أحد شهود الواقعة أن تسمعه ولو لم يكن ضمن شهود الإثبات المعلنين من قبل النيابة العامة وهو يكون كذلك إذا كان وجوده غير موجود ، أو كانت تفرضه الظروف بحيث لا تكون ثمة مظنة في اجتلابه أو اخلاق وجوده والا كان الاعراض عن سماعه حكماً مسبباً على شهادته التي لم تسمع وإنكاراً لكل حق للمتهم في التمسك بأى دفاع جدى لمحض أنه جديد مع أن المحكمة هي ملاذه الأخير في ابداء ما يعين له من أوجه الدفاع وطلبات التحقيق المنتجة في الدعوى .

(١٩٧٠/٥/٢٥ أحكام النقض س ٢١ ق ١٧٢ ص ٧٢٩)

٤٠٥٧ - أن طلب سماع شهود النفي هو دفاع موضوعي يجب أن يكون كسائر الدفوع الموضوعية ظاهر التعلق بموضوع الدعوى ، أى أن يكون الفصل فيه لازماً للفصل في الموضوع ذاته ، والا فالمحكمة في حل من عدم الاستجابة الى هذا الطلب ، كما أنها ليست مازمة بالرد عليه صراحة في حكمها .

(١١/٣/١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ ق ٢١٥ ص ٨٧٤)

٤٠٥٨ - متى كانت المحكمة قد صرحت للمتهمة بإعلان شهود نفي فأعلنت اثنين منهم ولكنهما لم يحضرا وتمسك الدفاع بهما مبدياً في مرافعتها أهمية أقوالهما بالنسبة لمركز موكلته في الدعوى ، فإن المحكمة إذ لم تجبه لطلبه تكون قد أغلقت بحق المتهمة في الدفاع ، ولا يغير من هذا النظر أن تكون المحكمة غير ملزمة أصلاً بإجابة المتهمة الى طلب سماع شاهدها لأنها لم تنقسم بهما في الميعاد القانوني ما دلم أن المحكمة قد صرحت لها بإعلانهما

وفامت بذلك فعلا .

(١٩٥٨/٣/١٧ أحكام النقض س ٩ ق ٨٠ ص ٢٩١)

٤٠٥٩ - اذا كان المدعى بالحقوق المدنية قد قام من جانبه باعلان شهوده للجلسة ثم تمسك بسماعهم لما لم يحضروا بعد هذا الاعلان ، ثم اعاد التمسك أمام المحكمة الاستئنافية بهذا الطلب فلم تجبه ولم ترد عليه وأيدت الحكم الابتدائي لأسبابه المؤسس على رفض الدعوى لعجز المدعى عن الاثبات ، ذلك يكون قصورا واختلافا بحق الدفاع .

(١٩٥٢/٥/٧ أحكام النقض س ٣ ق ٣٣٦ ص ٩٠٦)

٤٠٦٠ - اذا كانت محكمة الدرجة الأولى لم تسمع الشهود الذين عولت في ادانة المتهم على أقوالهم رغم طلب المتهم سماعهم وكانت المحكمة الاستئنافية قد قضت بتأييد الحكم الابتدائي بناء على الأسباب التي قام عليها دون أن تسمع سوى بعضهم رغمًا من تمسك المتهم بسماع الباقيين ولم ترد في حكمها على ما جاء بمذكرته في هذا الشأن فان حكمها يكون ميبسا متعينا نقضه .

(١٩٥٠/١٢/١١ أحكام النقض س ٢ ق ١٢٢ ص ٣٣٣)

٤٠٦١ - على المحكمة ان تعاون الدفاع في أداء مأموريته وان تامر بالبحث عن الشاهد واحضاره ولو بالقوة لأداء الشهادة مادام الدفاع قد جا إليها في ذلك وأثبت أن الشاهد يتهرب من تسلم الاعلان ليتخلص من أداء الشهادة ، وما دامت المحكمة نفسها قد تبينت أحقية الدفاع في تمسكه بوجود مناقشته ، وانه لم يكن في طلبه مراوغا أو قاصدا تعطيل سير الدعوى ، فاذا قصرت المحكمة في ذلك فانها تكون قد أخلت بحق الدفاع .

(١٩٣٨/٣/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٨٦)

(ص ١٧٦)

٤٠٦٢ - متى كان الطاعن - وهو متهم بالتبديد - قد اقتصر أمام المحكمة الاستئنافية على الدفع بعدم جواز الاثبات بالبينة فحيزت المحكمة القضية للحكم في الدفع ، الا أنها قضت بتأييد الحكم الابتدائي الذي دان المتهم دون أن تسمع دفاعه في موضوع التهمة ودون أن تنفي بالرد على هذا الدفع التي ابداه فان حكمها يكون مشوبا بالاخلال بحق الدفاع والقصور

بما يستوجب نقضه .

(١٩٦٢/٢/٥ أحكام النقض س ١٣ ق ٣١ ص ١١٧)

٤٠٦٣ - تمسك المتهم بالتبديد بأنه لم يكن يعلم بيوم البيع وطب
ضم أوراق لائسبات ذلك وادانته دون اشارة الى هذا الدفاع يجعل الحكم
قاصرا .

(١٩٥١/٥/١٤ أحكام النقض س ٢ ق ٤٠٠ ص ١٠٩٦)

٤٠٦٤ - اذا كان المتهم قد دفع تهمة التبديد المبنية عليه بن
العقد محل الدعوى ليس عقد وديعة وإنما هو حرر بصيغتها لى يكرهه
صاحب العقد عمل دفع دين مدنى وطلب اعلان شهود نفى لتأييد صد
الدفاع . ولكن محكمة الدرجة الأولى لم تجبه الى ما طـب ولم تمن بالرد على
طلبه وقضت بادانته فتمسك امام المحكمة الاستئنافية بهذا الدفاع وطلب
تحقيقه فلم تجبه الى الأخرى ولم ترد عليه ، فهذا منها قصورا يوجب نقض
الحكم ، اذ هذا الدفاع لو صح لادى الى براءة المتهم فكان عليها اما أن تحققه
أو ترد عليه بما يفنده .

(١٩٥٠/١١/٢٨ أحكام النقض س ٢ ق ١١٧ ص ٣١٦)

دفاع ، الطلب غير المنتج

٤٠٦٥ - الأصل فى طلب التحقيق الذى تلتزم المحكمة باجابه ان
يكون لازما للفصل فى الموضوع ذاته ومنتجا فيه .

(١٩٨٢/١١/١١ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٨١ ص ٨٧٩)

٤٠٦٦ - ان القانون كما اهتم بحقوق الاتهام فانه قدس حقوق
الدفاع ورتب لمتهمين ضمانات لا يجوز الاخلال بها ، أولاها أنه أوجب
سماع ما يبديه المتهم من أوجه الدفاع . وتحقيقه ، وهذه الضمانة قاعدة
أساسية عامة مستفادة من حق الدفاع ذاته تلازمه فى كل مواطن استعماله .
وهذه القاعدة العامة لا يجد منها الا أحد أمرين الأول أن يكون وجه الدفاع
الذى يبديه المتهم ويطلب من المحكمة تحقيقه غير متناق بالموضوع ولا جائز
القبول والثانى أن يكون القاضى قد وضحت لديه الواقعة المبحوث فيها
وضوحا كافيا ، ففي هاتين الحالتين يجوز للقاضى أن لا يستمع لوجه الدفاع
وأن لا يحققه فى هاتين الصورتين فان من واجبنا أن يبين لنا هذا هو يرفعه .

الطلب ، وعلّة ذلك أن طلب التحقيق حق للمتهم ، وكل مطالبة بحق يرفضها القاضي لابد من بيان سبب رفضه إياها .

(١٩٢٨/١٢/٢٠) مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٥٧ ص ٧٢)

٤٠٦٧ - لكن اوجب القانون سماع ما يديه المتهم من اوجه الدفح وتحقيقه ، الا انه اذا كانت المحكمة قد وضحت لديها الواقعة او كان الامر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى فان لها أن تعرض عنه ولا سريب عليه ان هي اغفلت الرد .

(١٩٨٤/٤/٢٤) أحكام النقض س ٣٥ ق ١٠٢ ص ٤٥٦ .
(١٩٧٩/١/٨ س ٣٠ ق ٥ ص ٣٢ . ١٩٧٨/٤/٢٤ س ٢٩ ق ٨٢ ص ٤٢٨)

٤٠٦٨ - يشترط لكي تكون محكمة الموضوع ملزمة بالرد على اوجه الدفاع أن تكون ظاهرة التعلق بموضوع الدعوى ، أو أن يكون الفصل فيها لازما للفصل في الموضوع ذاته ومنتجا فيه .

(١٩٦٧/١١/٢١) أحكام النقض س ١٨ ق ٢٤٠ ص ١١٤٢)

٤٠٦٩ - لا يجدي الطاعن ما يشيره عن اغفال النيابة ادخل المجنى عليه متهما في الدعوى طالما ان ادخال المذكور لم يكن يحول دون مساءلة الطاعن عن الجريمة التي دين بها . فان منعا في هذا الشأن يكون غير سديد .

(١٩٨٢/١٢/٢٦) أحكام النقض س ٣٣ ق ٢١٥ ص ١٠٥٤)

٤٠٧٠ - محكمة الموضوع لا تلتزم بإجابة طلب استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته ما دامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء .

(١٩٧٧/١١/٢٧) أحكام النقض س ٢٨ ق ٢٠١ ص ٩٧٦)

٤٠٧١ - انه وإن كان انقانون قد اوجب على المحكمة سماع ما يديه المتهم من اوجه دفاع وتحقيقه ، الا أن للمحكمة اذا كانت قد وضحت لديه الواقعة او كان الامر المطلوب تحقيقه غير منتج أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين غلة عدم اجابتها هذا الطلب ، كما أن المحكمة لا تلتزم بإجابة طلب

إعادة تحليل المادة المضبوطة ما دامت الواقعة قد وضحت لديها .
(١٩٧٧/٤/٣ أحكام النقض س ٢٨ ق ٩١ ص ٤٤١)

٤٠٧٢ - من المقرر أن طلب المأينة الذي لا يتجه إلى نفي الفعل
المكون للجريمة أو إثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل
المقصود به إثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي اطمانت إليها المحكمة طبق
للتقرير الذي أخذت به يعتبر دفاعاً موضوعياً لا يستلزم رداً صريحاً من
المحكمة بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفاداً من الحكم بالادانة .
(١٩٧٦/٦/٢١ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٥٢ ص ٦٧٨ .
١٩٧٣/٤/٢٢ س ٢٤ ق ١١٢ ص ٥٤٤ ، ١٩٦٨/١/٨ س ١٩ ق ٢ ص ١٢ .
١٩٨٤/١٠/٨ س ٣٥ ق ١٤٠ ص ٦٣٦)

٤٠٧٣ - لا تثريب على المحكمة أن هي التفتت عن طلب غير منتج
في الدعوى وغير متعلق بموضوعها .
(١٩٧٣/١٢/٢٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٥٩ ص ١٢٧٣)

٤٠٧٤ - لا تثريب على المحكمة إذا هي لم تحقق الدفاع غير المنتج
في الدعوى أو أغفلت الرد عليه .
(١٩٧٢/٣/١٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٨٢ ص ٣٦٩ .
١٩٦٧/١١/٢٠ س ١٨ ق ٢٣٧ ص ١١٣٣)

٤٠٧٥ - طلب سماع شهود النفي هو دفاع موضوعي يجب أن
يكون كسائر الدفوع الموضوعية ظاهرة التعلق بموضوع الدعوى أي أن يكون
الفصل فيه لازماً للفصل في الموضوع ذاته والا فالحكمة في حل من عدم
الاستجابة إليه كما أنها ليست ملزمة بالرد عليه صراحة في حكمها .
(١٩٧٣/١٢/١٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٤٨ ص ١٢٢٣)

٤٠٧٦ - لا تلزم المحكمة بإجابة طلب نظر الدعوى مع قضية أخرى
إذا كان القصد منه تجريح أقوال الشاهد وليس من شأنه أن يؤدي إلى
البراءة أو ينفي القوة التنديلية للأدلة القائمة في الدعوى .
(١٩٧٣/١٢/١٠ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٤١ ص ١١٨٨)

٤٠٧٧ - إذا كان طلب ضم قضية لا يتجه مباشرة إلى نفي الأقوال

المكونة للجريمة أو استحالة حصول الحادث بالكيفية التي رواها شهايد
الاثبات بل المقصود منه تجريح أقوال عهدين الشاهدين ، فإن المحكمة
لا تلتزم بإجابته .

(١٩٧٢/١١/١٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٧٥ ص ١٢٢٤)

٤٠٧٨ - تكون المحكمة في حل من اجابة طلب ضم قضايا بناء على
طلب الدفاع اذا لم يبين ارقام القضايا المذكورة وما يرمى اليه من هذا
الطلب .

(١٩٦٧/٦/٥ أحكام النقض س ١٨ ق ١٥٤ ص ٧٦٧)

٤٠٧٩ - من المقرر ان طلب ضم قضية مدنية لمدني لا يقتضي
ردا صريحا طالما انها طبقت الفانون على واقعه الدعوى تطبيقا صحيحا .
(١٩٦٦/٥/٢٣ أحكام النقض س ١٧ ق ١١٩ ص ٦٥٨ .
١٩٥٩/٢/٣ س ١٠ ق ٣٣ ص ١٥٥)

٤٠٨٠ - لا يصل ان طلب ضم قضايا لما يفصل فيها بحجة
ارتباطها بالقضية المطروحة يخضع لتقدير محكمة الموضوع بغير معقب عليها
في هذا الشأن ما لم تكن وقائع الدعوى كما أثبتتها الحكم لا تؤدي الى النتيجة
التي انتهت اليها المحكمة .

(١٩٦٥/٣/٢٣ أحكام النقض س ١٦ ق ٦٠ ص ٢٧٨)

٤٠٨١ - انه وان كان القانون قد اوجب سماع ما يبديه المتهم من
أوجه الدفاع وتحقيقه الا انه المحكمة اذا كانت الدعوى قد وضعت لديها
أو كان الامر المطلوب تحقيقه غير منتج فيها ان تعرض عنه بشرط ان تبين
علة رفضها لهذا الطلب .

(١٩٧٣/٢/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٥٤ ص ٢٣٤ .
١٩٧٢/٢/١٤ س ٢٣ ق ٣٧ ص ١٤٢ . ١٩٦٨/١/٢٢ س ١٩ ق ١٤ ص ٨١)

٤٠٨٢ - لما كان طلب اجراء تجربة رؤية للشاهد مع ما يرتبط
به من طلب ضم قضية وطلب معاينة مكان الحادث هي طلبات لا تتجه مباشرة
الى نفى الفعل المكون للجريمة بل لاثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي اطاعت
اليها المحكمة فلا عليها ان هي أعرضت عنها والتفتت عن اجابته .

(١٩٧٣/٢/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٥٤ ص ٢٤٣)

٤٠٨٣ - لما كان التخالص انلاحق لا تأثير نه على قيام الجريمة و-
لا يجدى الطاعن ثبوت صحة المخالصة المقدمة منه أو تزويرها ، ومن ثم فإن
طلب تحقيقها عن طريق قسم أبحاث التزييف والتزوير يكون غير منتج في
الدعوى ولا على المحكمة ان هي التفتت عن اجابته .
(١٩٧٣/٢/١٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ٤٦ ص ٢١٣)

٤٠٨٤ - متى كان ما رد به الحكم كافيا وسائفا لرفض المحكمة
طلب ضم الحرز ومعاينته دون أن يوصم حكمها بالاخلال بحق الدفاع ، فضلا
عن أن الظاهر من أسباب الطعن أن طلب ضم جهاز التليفزيون لتجرى
المحكمة معاينته لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة أو استحالة حصول
الواقعة ، وانما الهدف منه مجرد التشكيك فيها واثارة الشبهة حول علم
الطاعن بوجود المادة المخدرة المضبوطة بداخل الجهاز وهو ما لا تلتزم المحكمة
باجابته فان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون في غير محله .
(١٩٧٣/٢/١٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ٤١ ص ١٩٢)

٤٠٨٥ - اذا كان الطلب الذي أبداه الدفاع لا يتجه الى نفي الفعل
المكون للجريمة ولا الى استحالة حصول الواقعة بل كان المقصود به اثارة
الشبهة في الدليل الذي اطمأنت اليه المحكمة فانه يعتبر دفعا موضوعيا
لا تلتزم المحكمة باجابته .
(١٩٧٣/٢/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٣٤ ص ١٥٨)

٤٠٨٦ - اذا كان الحكم لم يعول في قضائه على وجود آثار للمخدر
في جيب صديري الطاعن فانه لا يجديه النعى بمقدم ارسال الصديري
للتحليل .
(١٩٧٣/١/٢٨ أحكام النض س ٢٤ ق ٢٥ ص ١٠٢)

٤٠٨٧ - لا تثريب على المحكمة ان هي سكتت عن الطلب المجهل
ايرادا له وردا عليه ما دامت قد اطمأنت الى ما أوردته في أدلة الثبوت في
الدعوى .
(١٩٧٢/١/١٠ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٤ ص ٤٢)

٤٠٨٨ - من المقرر أن التحقيق الذي تلتزم المحكمة باجرائه هــ
ما يكون متملقا بالدعوى ومتصلا بها ومنتجا فيها . ولما كان يبين من حضر

جلسة المحاكمة أن الاستئنف التي منعت المحكمة توجيهها كانت أمثلة افتراضية لاتصل مباشرة بالدعوى أو بتحقيق عنصر من عناصرها لاستنتاجه حتى يكون منتجا فيها فإنه لا تريب على المحكمة أن امتنعت عن توجيهها .
(١٩٦٣/١١/٢٦ أحكام النقض س ١٤ ق ١٥١ ص ٨٣٩)

٤٠٨٩ - إذا رفضت المحكمة توجيه سؤال تقدم به المحامي عن المتهم إلى أحد الشهود ، وكان هذا الرفض على أساس عدم تعلق السؤال بالدعوى وعدم حاجتها إليه في ظهور الحقيقة فهذا من سلطتها .
(١٩٤٩/٦/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٩٢٤ ص ٩٠٦)

٤٠٩٠ - إذا كان المتهم قد طلب استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته في واقعة لم يعتمد عليها الحكم المظنون فيه في ادانته ورفضت المحكمة هذا الطلب فلا إخلال بحق الدفاع .
(١٩٥٤/٥/٢٤ أحكام النقض س ٥ ق ٢٢٨ ص ٦٨٣)

٤٠٩١ - لما كانت الحقائق العلمية المسلم بها في الطب الشرعي الحديث تفيد إمكان تعيين فصيلة أحيوان المتوفى ، كما أشارت بعض المراجع الطبية العلمية إلى بيان طريقة إجراء بحث الفصائل المنوية والخطوات التي تتبع فيها ، فقد كان متعيينا على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع الجوهرى عن طريق المختص فنيا وهو الطبيب الشرعي .
(١٩٨٣/١/٤ أحكام النقض س ٣٤ ق ٥ ص ٥٢)

٤٠٩٢ - طلب تحليل المواد المنوية التي وجدت بملابس الجنى عليه لمعرفة ما إذا كانت من فصيلة مادة المتهم طلب غير منتج ورفضه لا إخلال فيه بحق الدفاع .
(١٩٥١/٥/٨ أحكام النقض س ٢ ق ٢٩٠ ص ١٠٧١)

٤٠٩٣ - الأصل في الأحكام اعتبار أن الإجراءات المتعلقة بالشكّل قد روعيت أثناء المحاكمة ، فإذا كان الثابت بمحضر الجلسة أن المتهم سئل عن التهمة المسندة إليه فأنكرها ولم يرد في هذا المحضر أن محاميا حضر معه فإن ما يثيره المتهم في طعنه أنه قد حضر 'الدفاع عنه معام وأن كاتب الجلسة امتنع عن إثبات مراوغة المحامي بحجة أنه لم يقدم تمفة المحاماة ذلك لا يقبل

منه .

(١٩٥٠/١/٣٠ أحكام النقض س ١ ق ٩٥ ص ٢٩٢)

٤٠٩٤ - إذا كانت المحكمة قد برأت أحد المتهمين في غيابته وإدانت الآخر بناء على ما أوردته في حكمها من أدلة ، فلا وجه للمحكوم عليه لانسئ عليها أنها لم تؤجل الدعوى نسماع دفاع الغائب لاحتمال أن يعترف هو بالحادث ويقرر أن المحكوم عليه لا شأن له به .

(١٩٤٩/١١/٢ أحكام النقض س ١ ق ١٣ ص ٣٧)

٤٠٩٥ - ليست المحكمة ملزمة قانوناً بإجابة الدفاع الى طلبه الانتقال لحل الواقعة إذا كانت هي ترى أن هذا الانتقال لا ضرورة له وأن الفصل في الدعوى لا يقتضيه .

(١٩٣٦/٤/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٥٨٨)

ص ٥٩٢)

دفاع ، الطلب الجائز

٤٠٩٦ - إن الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجائز الذي يصير عليه تقديمه ولا ينفك عن التمسك به والاصرار عليه في طلباته الختامية .

(١٩٨٤/٢/١٩ أحكام النقض س ٣٥ ق ٣٤ ص ١٦٨ .

١٩٧٩/١/٨ س ٣٠ ق ٦ ص ٤١ ، ١٩٧٨/٥/١٥ س ٢٩ ق ٩٤ ص ٥٠٧ ،

(١٩٧٢/٣/٦ س ٢٢ ق ٧٠ ص ٣٠١)

٤٠٩٧ - من المقرر أن الطلب الذي تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجائز الذي يقرع سمع المحكمة ويشتمل على بيان ما يرمى اليه ويصر عليه مقدمه في طلباته الختامية .

(١٩٧٧/٢/١٣ أحكام النقض س ٨ ق ٥١ ص ٢٣٠ .

١٩٧٢/١١/١٩ س ٢٣ ق ٢٧٦ ص ١٢٣٢ ، ١٩٦٨/١٠/٢٨ س ١٩ ق ١٧١

ص ٨٦٤)

٤٠٩٨ - من المقرر أن الدفع الذي تلتزم المحكمة بتحقيقه أو الرد عليه هو الذي يبدي صراحة أمامها دون غيره من القول المرسل الذي لم يقصد

طلب جازم تلتزم المحكمة بأجابه عند الاتجاه الى القضاء بغير البراءة ، فان الحكم اذ قضى بادانته الطاعن اكتفاء باستناده الى أقوال الضابط في التحقيقات وما أثبتته بمحضه - دون الاستجابة الى طلب سماعه - يكون مشوباً بالاخلاق بحق الدفاع ، ولا يغير من ذلك انه قد انضم للمدافع عن الطاعن محام آخر ، وأن هذا الأخير لم يتمسك بسماع شهادة الضابط فيما أبداه من أوجه دفاع - ذلك أن انضمامه الى زميله يتضمن معنى الاقرار بما ورد في مرافعته الأخيرة واعتبارها من وضعه مما يفنيه عن تكرارها ، مما يكون معه الحكم ميباً بالاخلاق بحق الدفاع .

(١٩٨٢/٥/١١ أحكام النقض س ٣٣ ق ١١٩ ص ٥٩١)

٤٩٠٣ - متى كان ما اختتم به المدافع عن الطاعن مرافعته من طلبه أصلياً القضاء ببراءتهما واحتياطياً استدعاء ضابط المباحث لمناقشته بعد - على هذه الصورة - بمشابة طلب جازم تلتزم المحكمة بأجابه عند الاتجاه الى القضاء بغير البراءة ، فان الحكم اذ قضى بادانته الطاعن اكتفاء باستناده الى أقوال الضابط في التحقيقات وما أثبتته في محضره دون الاستجابة الى طلب سماعه يكون مشوباً بالاخلاق بحق الدفاع .

(١٩٧٨/١٢/٢٨ أحكام النقض س ٢٩٩ ق ٢٠٣ ص ٩٨٠)

٤٩٠٣ - اذا كان النائب من مدونات الحكم المطعون فيه أن الدفاع عن الطاعن طلب أصلياً القضاء ببراءته واحتياطياً ضم محضر الشرطة المصدر اليه ، فان هذا الطلب يعد - على هذه الصورة - بمشابة طلب جازم تلتزم المحكمة بأجابه عند الاتجاه الى القضاء بغير البراءة .

(١٩٨٠/٣/١٧ أحكام النقض س ٣١ ق ٧٦ ص ٤٢٠)

٤٩٠٤ - طلب الدفاع في ختام مرافعته البراءة أصلياً واحتياطياً سماع شاهد اثبات أو اجراء تحقيق معين يعتبر طلباً جازماً تلتزم المحكمة بأجابه متى كانت لم تنته الى القضاء بالبراءة .

(١٩٧٧/٥/٢٣ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٣٦ ص ٤٦٧ ،

١٩٧٣/٤/١ س ٢٤ ق ٩٣ ص ٤٥٦)

٤٩٠٥ - متى كان المدافع عن الطاعن قد طلب في مستندا نظر الدعوى سماع الشاهدين ثم طلب في ختام مرافعته أصلياً الحكم بالبراءة واحتياطياً استدعاء الشاهدين لمناقشتيهما أمام المحكمة . فان هذا الطلب

يعتبر جازماً تلتزم المحكمة بإجابهته متى كانت له نفعه الى القضاء بالبراءة .
(١٩٧٣/٣/٢٦ أحكام النقض من ٢٤ ق ٢٦ ص ٤١٢)

٤١٠٦ - طلب الطاعن في مبرره أمام أول درجة اصديا اجراءه واحتياطيا سماع الشهود اثباتا ونفياً يصير فيها جزءاً من مرسوم محكمة بإجابه ما دامت لم تنته الى القضاء بالبراءة . مبرر غير مستند اليه الاطراح محكمة أول درجة لهذا الغلب بأنه على سبيل الاحتياط ريثما على انتقال عن سماعهم غير سديد .
(١٩٧٣/٣/٢٦ أحكام النقض من ٢٤ ق ١٨ ص ٤٤٨)

٤١٠٧ - الغلب لاصحى بالبراءة والاصحى إلى يجعله بمثابة طلب جازم عنه الاتجاه الى القضاء بغير سداد . يعنى على المحكمة ان تعرض له وأن تمحص عنه صوره وأن ترد عليه بما يفهمه من ان لا اضراحه والا يكون حكماً مميماً بالقصور .

(١٩٧٠/١/١٨ أحكام النقض من ٢١ ق ١٠ ص ١٠٥)

٤١٠٨ - المدافع سواء صدر من المدعى أو من غيره لا يكون وحده ولا يحق الالتفات عن أهميته متى أثار دفاعاً أو اعتراضاً في رتب المدافع دون مبرر .

(١٩٧٣/٤/١ أحكام النقض من ٢٤ ق ٢٥ ص ٤٦٤)

٤١٠٩ - لا يقدح في اعتبار دواع الطعن حرجياً ان يسكت عن طلب دعوة أهل الفن صراحة . ذلك بان مازعة الطاعن في تحديد الوقت الذى وقع فيه الحادث يتضمن فى ذاته المطالبة بإجابه بحقيقته والرد عليه بما يفهمه .

(١٩٧٣/٤/١ أحكام النقض من ٢٤ ق ٢٢ ص ٤٥١)

٤١١٠ - التفات المحكمة الاستئنافية عن طلب ضد حافظة مستندات سبق تقديمها الى محكمة أول درجة لا يعيب الحكم . لعدم تمسك الطاعن بالطلب فى الجلسة الأخيرة أمام المحكمة الاستئنافية ولا بما لا تعدو صدور أحكام سبق صدورها فى قضايا مماثلة .

(١٩٧٣/٣/٤ أحكام النقض من ٢٤ ق ٦٠ ص ٣٧٢)

٤١١١ - إذا كان الطاعن أصر حتى انتهاء المرافعة في ادعوى على سماع شاهد نفى وطلب تمكينه من إعلان الشاهد على يد محضر بارشاده وكان لا جريرة له في التحريف الذي وقع عند نقل اسم الشاهد لرجال الإدارة الذين كلفوا بالبحث عنه ، فإن المحكمة إذا لم تجب الطاعن إلى طلب سماع شاهد مع عدم قيام الدليل على تعذر ذلك تكون قد أخلت بحقه في الدفاع مما يعيب حكمها .

(١٩٥٤/٧/١ أحكام النقض س ٥ ق ٢٧٧ ص ٨٦٦)

٤١١٢ - إعلان المتهم شهود نفى بترخيص من المحكمة الاستئنافية وحضور الشهود عدة جلسات وتأجيل القضية دون سماعهم ثم صدور الحكم في الدعوى يكون اختلافاً بحق الدفاع .

(١٩٥١/٥/١٤ أحكام النقض س ٢ ق ٣٩٩ ص ١٠٩٤)

٤١١٣ - المحكمة ملزمة بالرد على ما يبديه الخصوم من أوجه الدفاع المهمة التي يتأثر بنتيجة تحقيقها الفصل في الدعوى .

(١٩٤٦/٥/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٦١ ص ١٥٦)

دفاع ، الطلبات غير الجائزة

٤١١٤ - إذا كان المدافع قد اقتصر على القول بإطلاق تفتيش المتهمين في عبارة عامة مرسلة لا تشتمل على بيان مقصده منه ، فإن المحكمة لا تكون ملزمة بالرد عليه إذ يلزم لذلك أن يبدى الدفع المذكور في عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه .

(١٩٧٧/٢/٢٨ أحكام النقض س ٢٨ ق ٦٦ ص ٣١٠)

٤١١٥ - الممدول من الدفاع عن طلب إبداه دون إصرار عليه لا يستأهل من المحكمة رداً .

(١٩٦٦/٢/٢٨ أحكام النقض س ١٧ ق ٤٠ ص ٢١٥)

٤١١٦ - إذا كان الثابت أن المتهم لم يتمسك أمام الهيئة التي سمعت المرافعة بطلب كان قد تمسك به أمام هيئة أخرى فإنه لا يكون له أن يطالب بالرد على طلب لم يبداه أمام الهيئة التي حكمت في الدعوى .

(١٩٦٠/١٠/٢٤ أحكام النقض س ١١ ق ١٣٥ ص ٧١٥)

٤١١٧ - إذا كان المتهم قد طلب إلى المحكمة استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته واجابته المحكمة إلى ذلك إلا أنه في الجلسة التي نظرت فيها الدعوى وتخلّف الطبيب عن حضوره لم يتمسك بمسوّره حضوره ومناقشته فليس له من بعد أن يسعى إلى إلجائه في الجلسة التي لم يحضرها. سكت هو أمامها عن المطالبة بتنقيته .

(١٦٥٤/٦/٣٠ أحكام النقض من ٥ ق ٢٧٠ من ٨٥١)

٤١١٨ - متى كُن المدّعي عن المتهم قد سبّب في إحدى الجلسات ضم ملف قضية لتطعن المحكمة عليه قبل الفصل في الدعوى . لم يؤولت بعد ذلك عدة جلسات وتوافع المحامى من آخر جلسة دون أن يعود طلب الضم أو يتمسك به في مرافعة عما يفيد سارته عنه فليس لهم من بعد أن يسعى على المحكمة عدم إجابة هذا الطلب .

(١٦٥٤/٦/٢٠ أحكام النقض من ٥ ق ٢١٤ من ٨١٧)

٤١١٩ - إذا كان المتهم قد صدرت مراحله بعدم فضيه بما على طلب المتهم ولم ينفذ انقراؤه وتكرر نظرت القضية بعد ذلك في جلسات متعددة ثم حُجّت للحكم في الجلسة الأخيرة دون أن يتمسك الطاعن بضرورة تنقذ قرار الضم فلا يقبل منه بعد ذلك أن يسعى على المحكمة عدم تنقيته .

(١٩٥٢/٢/٢٥ أحكام النقض من ٣ ق ١٨٩ من ٥٠٢)

٤١٢٠ - إذا كان الطاعن عند حجب عضده المحكمة قد قدم مذكره ضمنها طلباً من طلبات التحقيق ثم لما أقيمت القضية للسروعة لم يتمسك بهذا الطلب ويصر عليه في الجلسات التالية فلا يكون له أن يسر ذلك أمام محكمة النقض .

(١٩٥١/١١/٢٦ أحكام النقض من ٣ ق ٨١ من ٢١٦)

٤١٢١ - إذا كان محامى المتهم لم يصر عند المرافعة على طلب التأجيل لتقديم التقرير الاستشارى الثانى الذى وعد بتقديمه فلا أخسلا بحق الدفاع إذ لم تجبه المحكمة إلى طلبه .

(١٩٥١/٤/٩ أحكام النقض من ٢ ق ٣٣٩ من ٩١٧)

٤١٢٢ - إذا كان الثابت بمحضر الجلسة أن شهود النفى حضروا وأبعدوا عن خارج الجلسة في المكان المخصص للشهود وأنه بعد أن سمعت

المحكمة شهود الاثبات وأيدت النيابة العمومية طلباتها ترافع الدفاع طويلا ولم يشر من قريب أو من بعيد الى طلب سماع شهود ، فهذا يعتبر من جانبه تنازلا ضمنيا عن سماعهم ولا يعق له من بعد أن يعود فيدعى في طعنه على الحكم أن المحكمة آخلت بحقه في الدفاع اذا لم تسمع شهوده .
(١٩٥١/٤/٢ أحكام النقض س ٢ ق ٣٣٦ ص ٩٠٩)

٤١٢٣ - اذا انتهى الدفاع الى طلب البراءة أو استدعاء مهندس فني لمناقشته دون أن يحدد طلبه وسبب استدعاء الخبير ، كان للمحكمة أن تلتفت عن هذا الطلب ولا توجيه اليه على اعتبار انه طلب غير جلي .
(١٩٥١/٣/٢١ أحكام النقض س ٢ ق ٣١٣ ص ٨٣٥)

٤١٢٤ - مادام المتهم لم يتمسك أمام محكمة الدرجة الأولى ولا أمام المحكمة الاستئنافية بطلب سماع شاهد فلا يقبل منه أن ينعى عدم سماعه .
(١٩٥١/٢/٥ أحكام النقض س ٢ ق ٢١٩ ص ٥٧٨)

٤١٢٥ - اذا كان المتهم لم يتمسك أمام المحكمة بطلب سماع شهود نفى أو يطلب ارسال الورقة التي ضبط المخدر ملفوقا بها الى التحليل فليس له أن ينعى على الحكم اغفال ذلك بمقولة أن تحقيق دفاعه كان يقتضيه .
(١٩٥١/١/١ أحكام النقض س ٢ ق ١٧٢ ص ٤٥٧)

٤١٢٦ - متى كان الثابت أن المدافع عن المتهم لم يمترض على ما أمرت به المحكمة من تلاوة أقوال شاهدين من شهود الدعوى لم يحضرا ، وأنه أبدى دفاعه وناقش أقوالهما المدونة بمحضر التحقيق دون أن يصر على حضورهما فلا يقبل منه بعد ذلك أن ينعى على المحكمة أنها لم تسمعهما .
(١٩٥٠/١٢/٢٦ أحكام النقض س ٢ ق ١٥٦ ص ٤١٤)

٤١٢٧ - اذا تخلف الشاهد عن الحضور ولم يتمسك محامي المتهم بوجوب سماعه ولم يطلب التأجيل لهذا الغرض ، بل وافق على تلاوة أقواله فتليت بالجلسة ثم اعتمدت المحكمة على هذه الشهادة فإن الاجراءات تكون صحيحة .
(١٩٥٠/١٢/٥ أحكام النقض س ٢ ق ١٢٠ ص ٣٢٥)

٤١٢٨ - اذا كان الدفاع عن المتهم قد تقدم بطلب سماع باقى

شهود الاتبات في الدعوى أمام محكمة أول درجة . ولكنه لم يلبث بعدئذ أن نرافع في موضوعها دون أن يصير على هذا الطلب فام يتمسك بطلب سماعهم أمام محكمة الدرجة الثانية مما يستفاد منه عدولُه عن هذا الطلب ، وكانت أقوال هؤلاء الشهود مطروحة على بساط البحث أمام المحكمة فإن الحكم اذا عول على أقوال هؤلاء الشهود دون قراءتها لا يكون قد انخطأ .

(١٩٥١/١١/٢٣ أحكام النقض س ٢ ق ٨٣ ص ٢١٤)

٤١٢٩ - لا يؤثر في سلامة حكم المحكمة أنها لم تعرض لباقى ما ورد بالتقرير الاستشارى ما دام المتهم لم يتمسك به فى طلب صريح جازم .

(١٦٥٠/١١/٧ أحكام النقض س ٢ ق ٤٧ ص ١١٩)

٤١٣٠ - اذا طلب من محكمة ثانية درجة ضم قضية للاطلاع عايتها بدعوى أنها تقوم مقام شهادة شهود النفى ورفضت المحكمة اجابة هذا الطلب فلا يجوز الطعن فى الحكم بطريق النقض ارتكانا على ذلك ، لأن الطلب على هذه الصورة لا يتضمن طلب سماع شهادة شهود نفى ولا يفهم منه أنه لدى الطالب شهود نفى .

(١٩٢٣/١٠/٣٠ المجموعة الرسمية س ٢٧ ق ٣٧)

٤١٣١ - لا يترتب نقض ما على رفض المحكمة سماع شهادة شهود نفى اذا كان المتهم لم يبين عند تقريره بوجود شهود لديه أسماءهم ولم يطلب تأجيل الدعوى لسماعهم .

(١٩٠٣/١٠/١٤ المجموعة الرسمية س ٥ ق ٤٢)

دفاع ، طلب لم يقدم

٤١٣٢ - ليس للطاعن أن ينص على المحكمة امسائها عن الرد على دفاع لم يثره أمامها .

(هيئة عامة ١٩٨٨/٢/٢٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١ ص ١ هيئة عامة)

٤١٣٣ - لا يطلب من القاضي أن يرد على أوجه الدفاع الا اذا كانت

مقدمة من المتهم بصفه دفع فرعى او بصفه دفع بعدم قبول الدعوى .
(١٩٠١/٥/٢٥ المجموعه الرسمية س ٣ ق ١١)

٤١٣٤ - ليس للطاعن النemy على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها ولو لم تر هي حاجة الى اجرائه بعد أن اطمانت الى صحة الواقعة كما رواها الشهود .
(١٩٨٣/٢/٢٨ أحكام النقض س ٣٤ ق ٥٦ ص ٢٨٩ ،
١٩٧٨/١/٢٣ س ٢٩ ق ١٥ ص ٨٣)

٤١٣٥ - من المقرر أنه لا يقبل من المتهم أن يطالب المحكمة بالرد على دفاع لم يبد ادانها او ينمى عليها قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها .
(١٩٧٣/٤/٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ٩٧ ص ٤٧١ ،
١٩٦٨/١٢/١٦ س ١٩ ق ٢٢٥ ص ١١٠٣ ، ١٩٨٢/١١/١٤ س ٣٣ ق ١٨١ ص ٨٧٩)

٤١٣٦ - لا يصح للطاعن أن ينمى على المحكمة قعودها عن القيام باجراء امسك عن المطالبة به .
(١٩٧٣/٣/٢٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ٩٠ ص ٤٣٦ ،
١٩٦٨/١/٢٢ س ١٩ ق ١٧ ص ٩٤)

٤١٣٧ - لا يجوز للطاعن أن ينمى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثره امامها او اجراء تحقيق لم يطلب منها ولم تر هي موجبا لاجرائه .
(١٩٧٣/٣/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٨٤ ص ٤٠٢)

٤١٣٨ - لا يصح أن يبنى الطعن على ما كان يحتمل أن يبيده المتهم امام محكمة الموضوع من دفاع لم يبيده بالفعل .
(١٩٨١/٤/٣٠ أحكام النقض س ٣٢ ق ٧٥ ص ٤٤٢)

٤١٣٩ - من المقرر أنه لا محل للنمى على المحكمة بأنها اسقطت النظر فى عذر لم يطرح عليها او فى دليل لم يقدم اليها .
(١٩٧٣/١/٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٥ ص ٦١)

٤١٤٠ - لما كان يبين من مطالعته محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية ان الطاعن لم يتمسك بتزوير الشيك محل الاتهام او يطلب سلوك طريق الطعن بالتزوير عليه فليس له من بعد ان ينص على المحكمة عدم استجابتها لطلب لم يطرحه عليها أو الرد عليه .
(١٩٨٤/٢/١٢ أحكام النقض س ٣٥ ق ٢٩ ص ١٤٦)

٤١٤١ - اذا كان النائب من محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن لم يطلب الى المحكمة اجراء تحقيق عن حالة الضوء وامكان الرؤية خارج المبنى فانه لا يحق له من بعد ان يثير هذا الامر امام محكمة النقض .
(١٩٧٣/١/٢٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٥ ص ١٠٢)

٤١٤٢ - اذا كان الطاعن لم يطلب اجراء معاينة لمكان الحادث وانما قال ان الرؤية مستحيلة للظلام وان رجال البويريس اسمعواوا بكلوب للاضائة فردت المحكمة على ذلك بما يفنده فليس له ان ينص على المحكمة انها لم تجر معاينة .
(١٩٥٤/٥/١٢ أحكام النقض س ٥ ق ٢٠٩ ص ٦١٩)

٤١٤٣ - متى كان الطاعن لم يطلب من محكمة الموضوع معاينة محل الحادث فلا يصح انص علىها بانها لم تجر معاينة لم ترقى حاجة لاجرائها .
(١٩٦٨/١٢/٣٠ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٢٧ ص ١١١٣)

٤١٤٤ - اذا كانت المحكمة قد اكتفت بسماع بعض شهود الاثبات ولم يطلب الطاعن الى المحكمة سماع باقي الشهود فلا يقبل منه ان ينص عليها انها لم تسمعهم .
(١٩٥٤/٦/٢١ أحكام النقض س ٥ ق ٢٥٦ ص ٧٩٠)

٤١٤٥ - اذا كان المتهم لم يطلب الى المحكمة تحقيق دفاعه فلا يقبل منه النص على الحكم لنقص التحقيق الذى أجرته النيابة العمومية .
(١٩٥٤/٥/١٠ أحكام النقض س ٥ ق ٢٠٣ ص ٥٩٨)

٤١٤٦ - اذا كان النائب فى محضر جلسة المحاكمة ان المحكمة سمعت شاهدة الاثبات فى الدعوى ثم أبدى محامى المتهم دفاعه عنه دون ان

يطلب سماع شهود النفي فلا يحق من بعد أن يدعى الإخلال بحقه في الدفاع بحجة أن المحكمة لم تسمع شهود النفي الذين رخصت له في اعلانهم من قبل .

(٢٧/١١/١٩٥٠ أحكام النقض س ٣ ق ٨٥ ص ٢٢١)

٤١٤٧ - إذا كان المتهم قد دافع عن نفسه بأنه كان يبيت ليلة الحادث بفندق عينه ولكنه لم يطلب الى المحكمة ضم دفتر الغندق لاثبات صحة هذا الدفاع ، فلا يصح له ان ينعى على الحكم أن المحكمة لم تأمر بضم الدفتر ومراجعتة .

(٢٠/١١/١٩٥٠ أحكام النقض س ٢ ق ٨١ ص ٢٠٧)

٤١٤٨ - ان استناد الحكم الى ما شهد به بعض الشهود في التحقيقات ممن لم تسمع اقوالهم بالجلسة او مثل امام المحكمة لا يعيب الحكم مادام المتهم لم يتمسك بسماع أولئك الشهود ولم يطلب تلاوة اقوالهم .

(٢٠/١١/١٩٥٠ أحكام النقض س ٢ ق ٨٠ ص ٢٥٥)

٤١٤٩ - إذا كان لا يظهر من محضر الجلسة أن المتهم أو المدافع عنه قد طلب الى المحكمة ندب خبير لتحقيق وجه دفاع أدلى به فلا يكون له أن ينعى على المحكمة أنها لم تندب خبيراً لهذا الغرض .

(٢٠/١١/١٩٥٠ أحكام النقض س ٢ ق ٧٣ ص ١٨٦)

٤١٥٠ - إذا كان الدفاع عن المتهم في احراز حشيش قد اقتصر على مناقشة أدلة الثبوت في الدعوى دون أن يطلب سماع شهود أو ضم قضايا أو مناقشة الخبر المحلل ليبين كيفية وجود آثار الحشيش بالجورة التي ضبطت فلا يكون له أن ينعى على المحكمة أنها أخلت بحقه في الدفاع بناء على ذلك .

(٢٠/١١/١٩٥٠ أحكام النقض س ٢ ق ٧٣ ص ١٨٣)

٤١٥١ - ما دام المتهم لم يطلب من المحكمة ندب الطبيب الشرعي لمناقشته في سبب الإصابة فلا يكون له أن ينعى عليها أنها لم تستدعه .

(١٦/١٠/١٩٥٠ أحكام النقض س ٢ ق ٢٢ ص ٥١)

دفاع ، إخلال بحق الدفاع

٤١٥٢ - عدم تمكن الطاعن من ابداء دفاعه أمام المحكمة بجلسته

الاستئناف بسبب تأجيل نظره . ثم اصدارها الحكم المطعون فيه بمسند انصرافه ، رغم عدم عدولها عن قرار التأجيل يرتب بطلاناً شاب اجراءات الحكم ويوجب نقضه .

(١٩٨٤/٢/٢ أحكام النقض س ٣٥ ق ٢٢ ص ١١٢)

٤١٥٣ - القدر المتيقن الذي يصعب العقاب عليه هو الذي يكون إعلان التهمة قد شمله وتكون المحاكمة قد دارت عليه .

(١٩٨٣/١/٢٥ أحكام النقض س ٣٤ ق ٢٩ ص ١٦٦)

٤١٥٤ - اذا تقدم المدافع عن المصارى بما يبين عذره في عدم الحضور كان لزاماً على المحكمة أن تمنى بالرد عليه سواء بالقبول أو الرفض . وإغفال الحكم الإشارة الى ذلك فيه مساس بحق الطاعن في الدفاع بما يعيبه .

(١٩٧٨/١٢/٤ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٨٠ ص ٨٦٨)

٤١٥٥ - من المقرر ان للمتهم مطلق الحرية في اختيار معاميه الذي ينوئ الدفاع عنه ، وحقه في ذلك أصيل . واد لأن ما تقدم ولأن يبين ان الطاعن طلب تأجيل نظر الدعوى حتى يتسنى لمحاميه الاستئصال ان يحضر للدفاع عنه او حتى الدعوى بحكم والنصريح له بتقديم مذكرات ومستندات فاطعة في مدنية النزاع ، غير ان المحكمة الفتت عن هذين الطرفين ونقض في نظر الدعوى وحملت على الطاعن بتأييد الحكم المستأنف مكنته بقول المحامي الحاضر ، دون أن تفصح في حكمها عن العلة التي جرت عدم اجابه وان تشير الى اقتناعها بأن الفرض من طلب التأجيل عرقله سير الدعوى في ذلك منها اخلال بحق الدفاع بمطل لاجراءات المحاكمة وموجب لنقض الحكم .

(١٩٧٥/٣/٣٠ أحكام النقض س ٢٦ ق ٦٩ ص ٢١٧)

٤١٥٦ - من المقرر أنه متى قدرت المحكمة جديّة طنب من طلبات الدفاع فاستجابت له فانه لا يجوز أن تصدل عنه الا لأسباب تبرر هذا العدول ، وإذا كانت المحكمة على الرغم من تأجيلها نظر الدعوى كطلب الدفاع لضم قضية مدنية - مما يبين منها أنها قدرت جديّة الطلب - قد نظرت الدعوى وأصدرت حكمها فيها دون حاجة الى اجابة الدفاع الى طلبه وكانت مدونات الحكم قد خلت مما يبرر عدول المحكمة عن هذا الطلب فان الحكم المطعون فيه يكون قد أخل بحق الدفاع للطاعن .

(١٩٧٣/٢/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٣٩ ص ١٧٦)

٤١٥٧ - لا يكفي اطلاع المحكمة وحدها على انورقة المزورة ، بل يجب لأجراء من اجراءات المحاكمة في جرائم استزوير عرضها باعتبارها من أدلة الجريمة على بساط البحث والمناقشة بالجلسة في حضور حضور الدعوى ليبدى كل منهم رأيه فيها ويضمن الى أن هذه الورقة موضوع الدعوى هي التي دارت المرافعة عليها وهو ما فأت محكمة أول درجة اجراءه وغاب عن محكمة ثاني درجة تداركه ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يطله ويوجب نقضه .

(٢٧/١٠/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٣١ ص ١١٧٤)

٤١٥٨ - لا يصح انقضاء المسبق على دليل لم يطرح .
(١٢/٥/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٤٢ ص ٧٠٦)

٤١٥٩ - متى كان الثابت أن المحكمة الاستئنافية قررت بالجلسة السابقة على اصدار الحكم تأجيل نظر الدعوى لضم قضية طلب المدافع عن الطاعن ضمنها وصرحت بتقديم مذكرات الى ما قبل الجلسة بأسبوع ، وبالجلسة الأخيرة اصدرت الحكم المطعون فيه دون أن يثبت في المحضر النداء على المتهمين أو حضور أحد منهم ، وكان الحكم بعد أن عرض لما طلبه الدفاع عن الطاعن من طلب الضم انتهى الى أن المحكمة قررت التأجيل مع ضم القضية المطلوبة والتصريح بتقديم مذكرات الى ما قبل الجلسة بأسبوع ، وأثبت الاطلاع على القضية المضمونة ثم عرج الى مذكرة قدمها الدفاع عن الطاعن قبل الجلسة الأخيرة ورأى استبعادها لورودها بعد الميعاد ، ولما كانت اجراءات المحاكمة لم تكن قد استوفيت قانونا اذ لم تتح المحكمة للطاعن فرصة ابداء دفاعه وكان من المتعين عليها أن تسمعه وتمرض لدفاعه المكتوب الذي حوته المذكرة المصرح بتقديمها دون أن تملل استبعادها بتجاوزه الأجل الذي حددته لايداعها ، طالما أنه لم تكن قد اصدرت قرارها باقفال باب المرافعة عملا بالمادة ٢٧٥ اجراءات جنائية ، بل ان قرارها بالتأجيل للجلسة التي صدر فيها الحكم لم تكن الا من قبيل تجهيز الدعوى للحكم ، ومن ثم فإن النعي على الحكم بانطوائه على بطلان الاجراءات والاخلال بحق الدفاع يكون سديداً ويتعين نقضه .

(١٧/٦/١٩٦٣ أحكام النقض س ١٤ ق ١٠٣ ص ٥٣٦)

٤١٦٠ - متى كانت المحكمة الاستئنافية قد رفضت طالع سماع

الشاهدين الذين استشهد بهما المتهم أمام محكمة أول درجة قدم نسماهما
وبنت المحكمة الاستئنافية رفضها سماعهما على أنها سيقهران أقوالا
لا تطابق ما قاله شاهد ثالث في تحقيق البوليس وأن ما قرره الشاهد غير
صحيح ، فإن الحكم يكون منطويا على الإخلال بحق الطاعن في الدفاع ،
وذلك بالحكم بكتب الشاهدين دون سماعهما .

(١٣/١٠/١٩٥٣ أحكام النقض س ٥ ق ٩ ص ٢٦)

٤١٦١ - اطراح الحكم السفع ببطان الاعتراف استنادا الى انه
حدث أمام النيابة دون أن يذكر المترف أن اكراها وقع عليه وأن النيابة
العامة ناظرته وأثبتت خلوه من الاصابات يقيد اخلاا بحق الدفاع ، ما دام
انه ينازع في صحة ذلك الاعتراف أمام تلك المحكمة . وسكوت الطاعن
عن اثارة واقعة الاكراه الحاصل عليه في أية مرحلة من مراحل التحقيق
لا تنفي وقوع الاكراه في أية صورة من صوره مادية كانت أم أدبية .

(٢٣/٢/١٩٨٣ أحكام النقض س ٤٤ ق ٥٣ ص ٢٧٤)

٤١٦٢ - طلب المتهم أمام المحكمة الجزئية أن نسمع شهوده
ولكن المحكمة استغنت عن سماعهم وحكمت بالبراءة فاستأنفت النيابة
والمحكمة الاستئنافية حكمت بعقاب المتهم ولكن مع اغفال سماع شهود
النفى وبدون ذكر اسباب ذلك في الحكم . ومحكمة النقض والايرام حكمت
بأن طلب سماع الشهود جاء ضمنا أمام المحكمة الاستئنافية في طلب الشهم
تأييد الحكم المستأنف . وانه كان يجب على المحكمة الفصل فيه بحكمها
مع ذكر الأسباب ، وبما أنها لم تفعل ذلك فالنقض مقبول .

(٩/٢/١٩١٢ المجموعة الرسمية س ١٣ ق ٥٥)

٤١٦٣ - اذا كانت المحكمة قد مدت أجل الحكم في الدعوى
أسبوعين مع ضم أوراق ثم بالجلسة المحددة للحكم أصدرت حكمها مستندة
الى تلك الأوراق دون أن تعطى المتهم فرصة الاطلاع عليها مع سبق تمسكه
بانه لا يعرف محتوياتها فذلك منها إخلال بحقه في الدفاع .

(٢٨/٥/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ٤٢٠ ص ١١٥١)

٤١٦٤ - الأعمال القضائية التي انتقلت أثناءها المحكمة الى محل
الواقعة لاجراء تحقيق تكميلي بدون اعلان المتهم وبغير حضوره باطله .
ولا يزول البطلان بسكوت المتهم عن التمسك به أثناء المرافعة في الموضوع

إذا استبان من أوراق القضية ما يدل على عدم علم المتهم بذلك الانتقال .
(١٩٠٢/٥/٣) المجموعة الرسمية س ٤ ق ٣٥)

٤١٦٥ - تقديم مذكرة من أحد الخصوم يدفاهه بغير اطلاع خصمه .
عليها ينطوى على اخلال بحق الدفاع لما يترتب على ذلك من عدم تمكن
الخصم الذي لم يعلن بها من مناقشة وجهة النظر التي احتوتها المذكرة .
(١٩٥١/٣/٢٧) أحكام النقض س ٢ ق ٣٢٤ ص ٨٧٤)

٤١٦٦ - إذا سمعت محكمة أول درجة شهود الدعوى فى غيبة
المتهم وقضت بالإدانة وعند نظر المعارضة المرفوعة من المتهم عن هذا
الحكم طلب اعلان الشهود واجلت القضية عدة مرات لهذا الغرض ، ولكن
المحكمة قضت بالتأييد دون أن تسمعهم ، ثم أمام المحكمة الاستئنافية
كان الظاهر من دفاع المتهم أنه تمسك بأن التهمة ملفقة عليه من المجنى
عليه مما كان يتحتم معه على المحكمة أن تسمع الشهود إذا ما رأت تأييد
حكم محكمة أول درجة وعولت على ما أخذ به فى أقوالهم ، فان ادانة المتهم
استنادا الى شهادة أولئك الشهود الذين سمعوا فى غيبته تكون منطوية على
اخلال بحق الدفاع ، إذ أن من حق المتهم أن تسمع الشهود وفى مواجهته
كما يستطيع مناقشتهم ما دام ذلك ممكنا .

(١٩٥١/٢/٢٧) أحكام النقض س ٢ ق ٢٥٧ ص ٦٧٨)

٤١٦٧ - إذا كان المتهم قد اقتصر أمام المحكمة الاستئنافية على
الدفع ببطلان الحكم الاستئنافى الفياى لعدم اعلانه للجلسة كما دفع ببطلان
الحكم الابتدائى لأنه لم يتمكن من حضور الجلسة بسبب مرضه وأن محاميه
قدم شهادة بذلك لم تأخذ بها المحكمة ، وطلب إعادة القضية الى محكمة
أول درجة فقررت المحكمة تأجيل الدعوى مرارا لارفاق الشهادة المرضية
ثم حكمت المحكمة فيها دون أن ترفق تلك الشهادة ودون أن تسمع دفاع
المتهم فى موضوع التهمة فانها تكون قد أخلت بحق المتهم فى الدفاع .
(١٩٥١/٢/٢٠) أحكام النقض س ٢ ق ٢٥٣ ص ٦٦٧)

٤١٦٨ - إذا كانت المحكمة قد عللت رفضها سماع الخبير الذى
طلب الطاعن سماعه بأن رأيه سيكون استشاريا ولها ألا تأخذ به ، فهذا
منها لا يصلح ردا على طلبه ، لأن تقدير الأدلة إنما يكون بعد تحقيقها ،

وبهذا تكون قد أخلت بحقه في الدفاع .

(١٩٥١/٢/١٢ أحكام النقض س ٢ ق ٢٢٤ ص ٦١٦)

٤١٦٩ - إذا كان المتهم قد تمسك بانه لا تصح مساءلته على أساس ما جاء بتقارير في الدعوى المكتوبة بلغة الإنجيرية . ومع ذلك اتاحه المحكمة استنادا الى هذه التقارير دون ترجمتها فهذا عيب في الاجراء يقتضى نقض حكمها .

(١٩٤٨/١٢/١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٢٥)

(ص ٦٧٩)

٤١٧٠ - إذا كان الدفاع عن المتهم قد طلب الى المحكمة الاستثنائية أن تضم دعويين الى الدعوى المنظورة لأن بهما مستندات تفيد المتهم في دفاعه ، فأجلت الدعوى الى آخر الجلسة . ثم اطلعت على الدعويين المطلوب ضمهما في غيبة الدفاع ثم اصدرت حكما بتأييد الحكم المستأنف القاضي بادانة المتهم لأسبابه ، فان حكما يكون باطلا لاخلاله بحق الدفاع . اذ الظاهر أنها أجلت الدعوى لآخر الجلسة حتى تصدر قرارها في صدد ضم القضيتين ثم أمرت بالضم ونقد أمرها واطلعت على الأوراق ثم اصدرت حكما دون أن تسمع دفاعها في الموضوع .

(١٩٤٨/١/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٨٧)

(ص ٤٤٨)

٤١٧١ - إذا طلب المتهم ضم قضية قال انها تفيده في الدفاع ورفضت المحكمة طلبه وأصر الماظر عنه على عدم المرافعة الا اذا ضمت القضية ، ثم رأت المحكمة أن تحكم في الدعوى فقضت بادانة المتهم وأوردت في أسباب حكمها ما يفيد اطلاعها على هذه القضية واتخاذ ما فيها دليلا على هذه التهمة ، فان هذا يكون اخلالا بحق الدفاع يستوجب نقض الحكم لحرمان المتهم من حقه في مناقشة ما في تلك القضية وبيان وجه استفادته منها .

(١٩٣١/٣/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢١٤)

(ص ٢٧٢)

٤١٧٢ - لا يصح للمحكمة أن تطلع بعد انتهاء المرافعة وفي أثناء

المداولة في الحكم على الورق غير النسي قدمت إليها في أثناء نظر الدعوى ما تم بطن قد اطلعت ، منهم عليها ليمثلن من مناقشتها والدفاع عن نفسه فيها ، والا لئن عملها مغلا بحقوق الدفاع وموجباً لبطالان الحكم .

(١١/١٢/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٣٠)

ص ١٦١)

٢١٧١ - ان المادة ١٥ من لائحة الاجراءات الداخلية تحرم على أي خصم ان يقدم بعد افعال باب المرافعة اوراقاً او مذكرات الا اذا رخصت المحكمة في ذلك وصار تبليغها خصمه من قبل مدعيها . ومعنوم هذا ان المحكمة ايضاً محرم عليها ان تقبل الاوراق التي لم يرخس بها ولم يبلغ للخصم ، وان تطلع عليها وتضمها يملف الدعوى . بل واجبه ان لا تصنع على تلك الاوراق وان يستبعدا لأول وهلة ان فرض وعرضها فلم الكتاب عليها ولم يتم بواجبه من عدم قبولها . وهذا المفهوم منصوص عليه صراحة بمدادى ٩٥ و ٩٥ مراجعت كما أنه نتيجة حتمية لازمة من مبدأ وجوب مواجهة الخصوم بعضهم بعضاً بالدفاع وسكين كل خصم من مناقشة مايدل به خصمه من الحجج . فان خولفت هذه القاعدة في حكم كانت تلك المخالفة مما يفسده ويمنع الاطمئنان اليه وكان من المتعين نقضه لاخلاله بحقوق الدفاع .

(٣٠/١/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٨٦)

ص ٤٦٣)

٤١٧٤ - اذا قررت المحكمة الاستئنافية بعد انتهاء المرافعة في الدعوى تأجيل النطق بالحكم لجلسة اخرى مع ضم قضية اخرى ثم حكمت ببرائة المتهم ورفض الدعوى المدنية معتمدة على ما استخلصته وحدها من اوراق القضية المضمومة وقع حكمها هنا باطلا لاخلاله بحقوق دفاع المدعي بالحق المدني اذ كان ينبغي عايتها أن تفتح له باب المرافعة وتمكنه من الاطلاع على القضية التي امرت بضمها ليبدى دفاعه عما عساه يوجد بميلها من الاوراق .

(٥/١٢/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٥٢)

ص ٣٩٥)

٤١٧٥ - اذا احضر المتهم أمام محكمة اول درجة شهود نفى ولكن المحكمة آبت سماعهم ورأت أن شهود الاثبات غير كافية لإثبات التهمة وبرأت المتهم ، ثم رأت محكمة ثانية درجة أن شهادة الاثبات كافية لإثبات

التهمة وقضت بالقوية دون أن تسمح بشهود النفي كان الحكم بالعقوبة مخالفا للمادتين ١٣١ و ٢٠٥ جنائيات ويعد وجها مهما لبطان الاجراء .
(١٨٩٧/١٢/٤ اخقوق س ١٣ ق ٥ ص ٢٠)

دفاع ، لا اخلال بحق اندفاع

٤١٧٦ - من المسلمات في القانون ان تخلف المتهم او منوله امام محكمة الموضوع بدرجتها لا يبداء دفاعه الامر فيه مرجعه اليه . الا ان قعوده عن ابداء دفاعه الموضوعي امامها يحول بينه وبين ابدائه امام محكمة القصر نظرا لما يحتاجه من تحقيق يخرج عن وظيفتها .
(١٩٧٨/١٢/١٧ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٩٦ ص ٩٤٧)

٤١٧٧ - اذا فوضت النيابة الرأي وتولت عند الدفاع عقيدة ثابتة بان المتهم سيقضى ببراءته فاكفى بطلب البراءة دون دفع التهمة فلا يكون هذا اخلالا بحق الدفاع موجبا لنقض الحكم لان المحكمة غير مقيدة بعقيدة المتهم او النيابة .

(١٩٢٨/٥/٢٣ المجموعة الرسمية س ٢٩ ق ١١٠)

٤١٧٨ - من المقرر أن سكوت الطاعن ومحاميه عن المرافعة في موضوع الدعوى واقتصر الدفاع على المرافعة في الدفع دون الموضوع لا يجوز أن ينبني عليه الطعن على الحكم بالاخلاق بحق الدفاع ما دام الطاعن لا يدعي أن المحكمة منتهت من المرافعة في الموضوع .
(١٩٧٤/١١/١٨ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٦٢ ص ٧٥٠)

٤١٧٩ - متى كان يبين من الاطلاع على محاضر الجلسات أن محكمة ثاني درجة أجلت الدعوى عدة مرات ثم حجرتها للحكم وصرحت بتقديم مذكرات فاقصر المدافع عن الطاعن في مذكرته على التحدث في الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة ، وكانت المحكمة لم تحل دون اتعاه لدفاعه أو تحدد له نطاقه أو تجزئه عليه . فان ما يثيره الطاعن من أن المحكمة اذ قضت بإدائته قد أخلت بحقه في الدفاع لا يكون له وجه .

(١٩٦٩/١٢/٢٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٣٠٧ ص ١٤٨٨)

٤١٨٠ - متى كانت محكمة أول درجة بعد أن سمعت شهود

الدعوى أرجأت النطق بالحكم لجلسة أخرى استجابة لطلب المحصوم وأذنت لهم في تقديم مذكرات بدفاعهم ولم تجعل قرارها مقصورا على الدفع الذى أثاره الطاعن بل اطلقته ، فإذا كان الطاعن - مع هذا الإطلاق - قصر دفاعه فى المذكرة التى قدمها على الدفع فقط ولم يضمنها كل ما عن له من دفاع ، فليس به أن ينمى على المحكمة أنها قضت فى الدعوى دون أن تسمع دفاعه فى موضوعها .

(١٩٥٤/٢/١٥ أحكام النقض س ٥ ق ١١٠ ص ٣٣٧)

٤١٨١ - الدفع ببطان القبض هو دفاع فى موضوع اندعوى ، لانه عى واقعه يقوم على الدفع بعدم صحة الدليل المستفاد من هذا القبض ، فإذا لم يكن قد صدر من المحكمة بعد التقدم إليها بهذا الدفع ما يفيد أنها ستقصر نظرها عليه ، فإنه يكون على المتهم حينئذ أن يدل بجميع ما يعن له من دفاع . وإذا كان التالى بطلان الاجراءات ، ثم بعد أن توافع فى الدفع ويدفع ببطان القبض وبالتالى بطلان الاجراءات ، ثم بعد أن توافع فى الدفع المشار إليه انتهى الى تكرار طلب البراءة فقررت المحكمة اصدار حكمها فى الدعوى فى آخر الجلسة دون أن تجعل قرارها هذا مقصورا على الدفع فانها اذا حكمت فيه وفى الموضوع مما لا تكون قد آخلت بدفاع المتهم .

(١٩٥١/٣/٦ أحكام النقض س ٢ ق ٢٧٥ ص ٢٧٨)

٤١٨٢ - استحالة تحقيق بعض أوجه الدفاع لا يمنع من الادانة ما دامت الأدلة القائمة فى الدعوى كافية للثبوت .

(١٩٤٨٢/٤/٢٠ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٠٤ ص ٥١٣)

٤١٨٣ - متى كانت المحكمة قد اتخفت من جانبها كافة الوسائل الممكنة لتحقيق دفاع المتهم بشأن طاب سماع شاهد ، الا أنه استحالة عليها تحقيق هذا الطلب لعدم استدلالها عليه ، فإنه لا تثريب على المحكمة ان فصلت فى الدعوى دون سماعه ولا تكون قد أخطأت فى الاجراءات أو آخلت بحق الدفاع ، اذ أن استحالة تحقيق بعض أوجه الدفاع لا يمنع من الادانة ما دامت الأدلة القائمة فى الدعوى كافية للثبوت .

(١٩٨٤/٢/١٩ أحكام النقض س ٣٥ ق ٣٣ ص ١٦٣)

٤١٨٤ - اذا طلبت النيابة من المحكمة أن تسمع شهادة شهود لاثبات وقائع اعترف بها المتهم فلا تلزم المحكمة بسماع الشهود اذا

استنتجت من الوقائع ان الفعل المسند الى المتهم لا يعاقب عليه القانون لأن ذلك لا يضر بحقوق الاتهام ومن ثم يرفض النقض المبني على هذا السبب .

(١٩٢٣/٥/٧ المجموعة الرسمية س ٢٧ ق ٤٩)

٤١٨٥ - متى كان الحكم قد انصب على اصابة بعينها نسب الى المتهم احدائها وأثبت التقرير الطبي الشرعي وجودها واطمأنت المحكمة الى أن المتهم هو محدثها ، فليس في حاجة الى التعرض لغيرها من اصابات لم تكن محل اتهام ولم ترفع بشأنها دعوى مما لا يصح معه القول بان سكوت الحكم عن ذكرها يرجع الى أنه لم يظن لها .

(١٩٨٣/٤/١٤ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٠٦ ص ٥١٥)

٤١٨٦ - انه وان كان يبين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة أن أحد المحامين قد تولى الدفاع عن الطاعن وعن المتهم الآخر الا أن كلامهما انفرد بالدفاع عنه أكثر من محام تسنى له أن يبدي ما يمن له من أوجه الدفاع في نطاق مصلحة موكله الخاصة دون غيرها بما تنفي معه مظنة الإخلال بحق أيهما في الدفاع .

(١٩٧٣/١٢/٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٣٤ ص ١١٣٩)

٤١٨٧ - لا تلتزم المحكمة بأن تصرح للطاعن بتقديم مذكرة دفاعه ما دامت قد يسرت وأتاحت له الادلاء بدفاعه الشفوي بجلية المحاكمة ، ولما كان الطاعن لم يبين ماهية الدفاع المطول الذي نفتت الحكم المطعون فيه عن ايراده أو الرد عليه بل أرسل القول ارسالاً ، وذلك لمراقبة ما اذا كان الحكم قد تناوله بالرد من عدمه وهل كان دفاعاً جوهرياً مما يجب على المحكمة أن تعجبه أو ترد عليه أو هو من قبيل الدفاع الموضوعي الذي لا يستلزم رداً ، ومن ثم فإن اعتناق الحكم المطعون فيه لأسباب الحكم الابتدائي لا يستفاد منه انه لم يكن محيطاً بدفاع الطاعن ، ويكون النعي على الحكم في غير محله .

(١٩٧٣/٣/١٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ٧٤ ص ٣٤١)

٤١٨٨ - لا يوجب الحكم خلو محضر الجلسة من اثبات دفاع المتهم كاملاً ، إذ كان عليه ان كان بهمه تدوينه أن يطلب صراحة اثباته في المحضر .

كما أن عليه أن ادعى أن المحكمة صادرة حقه في الدفاع قبل إقفال باب المرافعة وحجز الدعوى للحكم أن يقدم الدليل على ذلك وأن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم ، والا لم تجز الحاجة من بعد أمام محكمة النقض على أساس من تقريره عن ما كان يتعين عليه تسجيله وإثباته .

(١٩٧٣/٣/١٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ٧٤ ص ٣٤١)

٤١٨٩ - لا يجوز أن يبنى على سكوت المتهم عن المرافعة في الجنب الظن على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع ما دام لا يدعى أن المحكمة قد منعت من المرافعة الشفوية بالجلسة .

(١٩٨٢/٣/١١ أحكام النقض س ٩٣ ق ٦٧ ص ٣٣٥)

٤١٩٠ - سكوت المتهم بجنحة عن المرافعة لا يجوز أن يبنى عليه الظن على الحكم ما دامت المحكمة لم تمنعه من مباشرة حقه في الدفاع .

(١٩٧١/١١/١ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٤٧ ص ٦١١)

٤١٩١ - سكوت الطاعن أو المدافع عنه عن المرافعة لا يصح أن يبنى عليه طعنا ما دامت المحكمة لم تمنعهما من مباشرة حقه في الدفاع .

(١٩٦١/٥/١٥ أحكام النقض س ١٢ ق ١٠٧ ص ٥٦٤)

٤١٩٢ - من المقرر أنه على صاحب الشأن أن ادعى أن المحكمة صادرة حقه في الدفاع قبل حجز الدعوى للحكم دون سبب دفاعه - أن يقدم الدليل على ذلك وأن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم .

(١٩٧٠/١٠/٥ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٢٧ ص ٩٦٠)

٤١٩٣ - لما كان الدفاع عن الطاعن وحدة لا تتجزأ لأن كل مدافع إنما ينطق بلسان موكله ولم يكن الدفاع متسما بين المدافعين ، وهو ما لم يشير إليه الطاعن في أسباب طعنه - فإن ما يثيره في شأن اعراض المحكمة عن طلبات تمسك بها أحد المدافعين ثم نزل عنها - من بعد مدافع آخر يكون غير سديد .

(١٩٨٢/٥/٥ أحكام النقض س ٣٣ ق ١١٢ ص ٥٤٧)

٤١٩٤ - ان قيام المحامي الذي تلبى من مستشار الاحالة لمرافعه عن الطاعن - بفرض حصول هذا التلبى - بالمرافعة عن المدعى بالحقوق المدنية ليس من شأنه ان يقدح فى صحة الحكم او يؤثر فى سلامته ما دام التائب من محضر الجلسة ان الطاعن قد وكل محاميا تولى المرافعة بالفعل .
(١٩٧٦/١١/١٤ احكام النقض س ٢٧ ق ٢٠٢ ص ٨٩٢)

٤١٩٥ - من المقرر انه اذا لم يحضر المحامي الموكل عن المتهم وحضر عنه محام آخر سمعت المحكمة مرافعته ، فان ذلك لا يعد اخلافا بحق الدفاع ما دام ان المتهم لم يبد أى اعتراض على هذا الاجراء . ولم يتمسك بطلب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل .
(١٩٦٩/١٢/١ احكام النقض س ٢٠ ق ٢٧٨ ص ١٣٦٧)

٤١٩٦ - اذا كانت المحكمة لم تمنع المتهم من ابداء دفاعه ولم تصرح بالجلسة بالكف عن المرافعة وقد ترفع عنه محاميان مرافعة طويلة . فانه لا يقبل منه النعى على المحكمة بانها اخلت بحق الدفاع .
(١٩٦٢/١/٢٠ احكام النقض س ١٣ ق ٧ ص ٢٨)

٤١٩٧ - اذا كاي مؤدى ما هو تائب بمحضر الجلسة ان نقاشا دار بين المحكمة والدفاع انتهى بتبصير المحكمة الدفاع لما قد ينجم عن انسحابه الامر الذى اقتنع به الدفاع . فان تاويل الامر على انه ينطوى على تهديد لا يكون له محل .

(١٩٦١/٥/٢٩ احكام النقض س ١٢ ق ١١٩ ص ٦٢٢)

٤١٩٨ - لا يعتبر اخلافا بحق الدفاع تنبيه المحكمة لمحامي المتهمم بان لا يتعرض فى دفاعه لأمور يترتب عليها المساس بشرف المجنى عليه .
(١٩٢٢/١١/٧ المجموعة الرسمية س ٢٤ ق ٧٢)

٤١٩٩ - اذا تبه رئيس محكمة الجنايات الشهود عند سماع اقوالهم ما يجب عليهم من ذكر الحقيقة حتى ولو كانت بطريقة التخدير فلا يعتبر هذا اخلافا بحق الدفاع ومن ثم فلا يترتب عليه بطلان الاجراءات .
(١٩٢٢/٢/٢٧ المجموعة الرسمية س ٢٣ ق ١٠٧)

٤٢٠٠ - انضمام المحامي الى زميله يتضمن معنى الاقرار بما ورد

في مرافعة الأخير واعتبارها من وضعه مما يقتضيه عن تكرارها . ومن ثم فإذا كانت إجراءات المحاكمة قد بوشرت في مواجهة محامين أحدهما موكل والاخر منتدب وتولى كل منهما مناقشة الشهود وكان المحامي الموكل الذي ترفع عنه غير مقيد بجدول المحامي وانضم الآخر اليه فان المتهم يكون قد استوفى دفاعه .

(١٩٥٧/٣/١٢ أحكام النقض س ٨ ق ٦٧ ص ٢٣٥)

٤٣٠١ - ما دام محضر الجلسة خاليا مما يؤيد زعم الطاعن أن المحكمة حجرت على حريته في الدفاع أو أنها منعت محاميه من استيفاء مرافعته فلا يقبل منه ادعاؤه انه لم يوف ذلك الدفاع حقه على مظنة أن المحكمة ستقتضى ببراءته .

(١٩٥١/٥/١٥ أحكام النقض س ٢ ق ٤٠٦ ص ١١١٤)

٤٣٠٢ - ان مجرد الاضطراب في ذكر مرافعة الدفاع بمحضر الجلسة - بفرض حدوثه - لا يترتب عليه القول بأن المحكمة أخلت بحق الطاعن في الدفاع أو بمهمة المدافع عنه ، ذلك لان الأحكام الجنائية تبنى في الأصل على التحقيقات التي تجريها المحكمة بنفسها في الجلسة والمرافعات الشفوية التي تسمحها .

(١٩٥١/٢/٦ أحكام النقض س ٢ ق ٢٢١ ص ٥٨٥)

٤٣٠٣ - لا يصح أن يستنتج اخلال المحكمة بحق المتهم في الدفاع من الوقت الذي استغرقه نظر الدعوى ، كما لا يصح أن يدعى المتهم الاخلال بحقه في الدفاع بمقولة أن المدافع عنه انما كف عن المرافعة لما فهمه من ظهور براءته استنتاجا من اشارة بدت من المحكمة ما دامت المحكمة لم تصرح بالجلسة بالكف عن المرافعة ، فان مجرد اشارة مبهمه باليد لا يصح الاعتداد بها ولا اتخاذها سببا لعدم اتمام المرافعة ان لم تكن تمت .

(١٩٤٨/١/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥١٥)

ص ٤٧٣)

٤٣٠٤ - من المقرر أنه متى حجزت المحكمة القضية للحكم فانها لا تكون ملزمة باعادتها للمرافعة لاجراء تحقيق فيها .

(١٩٦٩/١١/٢٤ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٦٩ ص ١٣٢١)

٤٢٠٥ - لما كان يبين من مراجعته محاضر الجلسات ان الدفاع عن الطاعنة وان تمسك بطلب مناقشة شاهد الاثبات أمام محكمة اول درجة وصمم عليه أمام محكمة ثانية درجة الا انه استحالت تحقيق هذا الطلب بسبب عدم الاستدلال على الشاهد ، وكانت الطاعنة لا تدعى أن له محل إقامة معروف يمكن الاستدلال فيه عليه فانه لا تتريب على المحكمة ان هي فصلت في الدعوى دون سماعه .
(١٩٦٧/٢/٦ أحكام النقض س ١٨ ق ٣٢ ص ١٦٧)

٤٢٠٦ - متى كانت المحكمة قد بينت في حكمها السبب الذي رفضت من أجله طلب استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته وهو سبب من شأنه أن يبرر ما رآته ، وهي على بينة من دفاع المتهم من عدم لزومه للفصل في الدعوى ووجهت في حدود سلطتها التقديرية رواية من اطمانت الى اقوالهم من الشهود على دفاع المتهم فانها لا تكون قد أخلت بحقه في الدفاع .
(١٩٥٨/١/٢٠ أحكام النقض س ٩ ق ١٨ ص ٧٣)

٤٢٠٧ - العبرة في المحاكمة هي بملف القضية الأصلي لا بالصورة المنسوخة .
(١٩٨٣/٢/٢٨ أحكام النقض س ٣٤ ق ٥٦ ص ٢٨٩)

٤٢٠٨ - لما كان ما يثيره الطاعن في شأن خلو الملف المطبوع من صورة التقرير المقدم من الطبيب المصالح فانه - بفرض ثبوته مردود بأنه لا اخلال في ذلك بحق الدفاع ، ذلك لأنه كان في وسع محامي المتهم وقد لاحظ هذا النقص أن يستوفيه بطلب الاطلاع على أصل التقرير المودع ملف القضية .
(١٩٨٢/١/١٠ أحكام النقض س ٣٣ ق ٣ ص ٢٠)

٤٢٠٩ - اذا كان الملف المطبوع قد أغفل ذكر نتيجة تحليل البقع التي وجدت على ملابس المتهم فانه لا يجوز النعي على المحكمة أنها أخلت بحقه في الدفاع ، ذلك أنه كان في وسع محامي المتهم وقد لاحظ هذا النقص أن يستوفيه بطلب الاطلاع على أصل التقرير المودع ملف القضية .
(١٩٥٨/١/٧ أحكام النقض س ٩ ق ٢ ص ١١)

٤٢١٠ - اذا كانت المحكمة قد بينت أنها اقتنعت للأسباب التي

أوردتها بأن المتهم إنما يدعى المرض ادعاء نوسلا الى التهرب من المحاكمة ، وكانت قد سمعت بالجلسة الأخيرة شهادة من حضر من الشهود ولم يكن في القانون ما يلزمها بإجابة ما طلبه المتهم من إعادة القضية الى المرافعة بعد أن أفسحت له بناء على طلب محاميه مذكرة بدفاعه فإنه يكون في غير محله الإنصاف عليها بأن أخلت بحق المتهم في الدفاع .
(١٩٥٤/٤/١٢ أحكام النقض س ٥ ق ١٩٧٣ ص ٥١١)

٤٢١١ - ان القانون لا يلزم المحكمة بإعادة القضية الى المرافعة بعد أن حجزتها للحكم ما دام ذلك منها كان بعد أن أفسحت لطرفي الخصوم استيفاء دفاعهما .
(١٩٥٤/١/٥ أحكام النقض س ٥ ق ٧٣ ص ٢١٥)

٤٢١٢ - اذا أجلت المحكمة قضية ليتمكن المتهم فيها من الاستعداد للدفاع عن نفسه فليس لهذا المتهم أن رفضت المحكمة تأجيل الدعوى مرة ثانية لهذا الغرض أن يدعى بأنه حرم من حقه في الدفاع .
(١٩٥٣/١٠/١٤ المجموعة الرسمية س ٥ ق ٤٠)

٤٢١٣ - اذا كانت المحكمة قد أجات الدعوى لإعلان الشاهد الغائب ، وتغيب في الجلسة الأخيرة ، فطلب المدافع عن الطاعن إعادة اعلانه فردت النيابة بأن هذا الشاهد تعذر اعلانه ، ثم نظرت المحكمة الدعوى وتلت أقوال هذا الشاهد بالجلسة فلم يعترض الدفاع عن الطاعن وترافع في موضوعها فإنه لا إخلال بحق الدفاع .
(١٩٥٣/١٠/٢٦ أحكام النقض س ٥ ق ٢٤ ص ٦٨)

٤٢١٤ - ما دام الطاعن قد عارض في الحكم الفيافي الاستثنائي وقبلت معارضته فلا محل لما يثيره في شأن عدم اعلانه للجلسة التي صدر فيها هذا الحكم إذ لم يمس له حق ولم يحرم من ابداء دفاعه في الموضوع .
(١٩٥٢/٣/٦ أحكام النقض س ٣ ق ٢٨٨ ص ٧٦٨)

٤٢١٥ - ان تقديم محامي المتهم طلبا لفتح باب المرافعة والاعراض عنه بعد أن أجل نظر الدعوى عدة مرات وبعد اقفال باب المرافعة بحجز القضية للحكم لا يعتبر إخلالا بحقوق الدفاع .
(١٩٥١/٢/٥ أحكام النقض س ٢ ق ٢١٥ ص ٥٦٩)

٤٢١٦ - إذا كان المدافع عن المتهم قد اقتصر على القول بأن ملف الدعوى لم يصله وترافع فعلا في الدعوى من غير تحفظ ما ، فلا يكون له أن ينص على المحكمة أنها اخلت بحق المتهم في الدفاع ، إذ أن عبارته فضلا عن كونها غير صريحة في طلب التأجيل فإنه ترافع دون أن يعقب عليها بشيء .

(١٦٠/١١/١٩٥٠ أحكام النقض س ٢ ق ٩٨ ص ٢٦٤) .

٤٢١٧ - إذا كان الدفاع عن المتهم قد طلب إلى المحكمة أن تجري تجربة للرؤية على ضوء المصباح الذي كان يضيء مكان الحادث وقت وقوعه في مثل الظروف التي وقع فيها لمعرفة ما إذا كان يمكن معه تمييز الأشخاص أو لا يمكن ، فرد المحكمة على ذلك بقولها إنه لا جدوى من إجراء هذه التجربة اكتفاء بالمعاينة التي أجرتها النيابة على ضوء ذات المصباح ولزوال المعالم والعناصر التي تؤدي إلى النتيجة المتفاء من اجرائها فهذا يعتبر ردا سائفا .

(١٦٠/١٠/١٩٥٠ أحكام النقض س ٢ ق ٢١ ص ٤٩)

٤٢١٨ - إذا كان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوفر فيه عناصر الجريمة التي دان المتهم بها ، ولم تكن تلك الواقعة حسبا بينها الحكم بحاجة إلى الكشف الطبي الذي ينمي الطاعن على المحكمة عدم اجراءه ، وكان الدفاع عن الطاعن لم يتقدم إلى المحكمة بطلب اجراء هذا الكشف فلا يقبل منه النص على الحكم لهذا السبب .

(١٦٠/١٠/١٩٥٠ أحكام النقض س ٢ ق ١٨ ص ٤٣)

٤٢١٩ - إذا كانت المحكمة الابتدائية بعد أن حيزت القضية للحكم قررت اعادتها للمرافعة لتسمع شهودا عينتهم . ثم بالجلسة المحددة أصدرت قرارا مماثلا ثم نظرت الدعوى بجلسته أخرى وسمعت المدعية بالحق المدني وترافع محامى المتهم في الموضوع . ولم يطلب سماع أى شاهد ثم لما صدر الحكم بإدانة المتهم استأنف . وعند نظر الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية ترفع كذلك دون أن يطلب سماع أى شاهد . فلا يكون له أن ينص على المحكمة أنها اخلت بحقه في الدفاع .

(١٦٠/١٠/١٩٥٠ أحكام النقض س ٢ ق ١٠ ص ٢٦)

٤٢٢٠ - إذا كانت المحكمة بعد أن نظرت الدعوى وسمعت الدفاع

قد أحالتها الى جلسته أخرى لسماع شهود ، وفي الجلسة لم يترافع المحامي بل أحال ما أبداه في الجلسة السابقة فلا يصح القول بأن المتهم لم يستوف دفاعه ، إذ أن تلك الاحالة معفاها ان المحامي لم يرد جديداً يضيفه الى الدفاع السابق ابداؤه .

(١٩٤٥/١١/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١ ص ١)

٤٢٢١ - ما دام المتهم قد نودى عليه في الجلسة فحضر ولم يقلد ان محاميا سيتولى الدفاع عنه بل دافع عن نفسه بنفسه فان اجراءاته المحاكمة تكون قد وقعت صحيحة ، واذا كان المحامي - رغم وجوده في قاعة الجلسة - لم يسمع النداء على المتهم ولم ينتبه عند نظر القضية فلم يتقدم بدفاعه عنه فان ذلك لا يعيب الحكم .

(١٩٤٤/١٠/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٧٦)

ص ٥١٦)

٤٢٢٢ - اذا اعتمدت المحكمة الابتدائية في حكمها بادانة المتهم على أوراق مقدمة في الدعوى محررة بلغة أجنبية ترجمتها بنفسها الى العربية ولم يعترض المتهم على هذه الأوراق مما يفيد أنه كان ملما بمحتوياتها فلا يجوز له بعد ذلك ان يظن في الحكم من هذه الناحية بدعوى الاختلال بحق الدفاع .

(١٩٤٨/١٠/٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٦٢)

ص ٣١٧)

٤٢٢٣ - اذا كان النابت ان محكمة الجنايات طلبت الى المحامي المدافع عن المتهم أن يستعد للمرافعة في القضية في اليوم التالي وتركت له تقدير موقفه قبل وترافع بعد ذلك طائفا مختارا ، فلا يقبل من المتهم أن يدعى - بعد صدور الحكم - أن المحكمة قد أخأت بحقه في الدفاع .

(١٩٣٧/١/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٢ ص ٣٠)

٤٢٢٤ - اذا طلب الدفاع عن المتهم تأخير القضية الخاصة به حتى ينتهى من قضية أخرى فأخرتها المحكمة لكن المتهم اعتقد أنها أجلت ليوم آخر فانصرف ، ولما طلبت القضية نودى عليه ولم يمثل أمام المحكمة وبين المحامي علة غيابه وطلب تأجيل القضية فرفضت المحكمة طلبه ، فذلك من حق المحكمة ولا يمكن أن يعد اختلالا منها بحق الدفاع ، لأن انصرافه

المتهم من المحكمة قبل التثبت من مصير قضيته يجب أن يتحمل هو تبعاتها ولا يصح أن يترتب عليها التزام المحكمة بتأجيل قضيته .
(١٠٣ ص)
(١٩٣٢/١٢/٢٦) مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٧٠

٤٢٢٥ - إذا حضر محاميان عن المتهمين وحصلت المرافعة ودونت بمحضر الجلسة ولم يذكر من من المحامين هو الذي قام بالمرافعة فلا أهمية لهذا السهو ما دام الدفاع عن المتهمين قد حصل فعلا كما يقضى به القانون .
(٢٨٣ ص)
(١٩٣١/١١/٩) مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٨٣

٤٢٢٦ - إذا اشتبه الأمر على مدافع عن متهم وطلب الى المحكمة أن تبين له على أي وجه يترافع ، هل على اعتبار انه فاعل أصل أم على أنه شريك ، فأفسحت له المحكمة المجال ليترافع كما يريد ، ثم حكمت بإدانته باعتباره فاعلا أصليا ، وقد كان حكم محكمة الدرجة الأولى يعتبره شريكا ، فلا يجوز للمتهم بعد ذلك أن يطعن في الحكم بدعوى أنه لم يترافع في التهمة على هذا الاعتبار . وأن هذا فيه إخلال بحقوق الدفاع ، إذ هو من جهة قد مكن لدى المحكمة الاستثنائية من المرافعة في كلا الأمرين ومن جهة أخرى فإن الاشتراك يساوى الفعل الأصل في العقوبة .
(٢٨٤ ص)
(١٩٣١/٤/٥) مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ص ٢٢٢

٤٢٢٧ - للمحكمة الحق في منع المحامي من تكرار عباراته لما في ذلك من ضياع وقتها الذي خصصته لا لقضية موكله فقط ، بل لها ولغيرها من القضايا الأخرى ضياعا بلا ثمرة ، فإذا انسحب المحامي لأخذ المحكمة بحقها في هذا فلا يسوغ له أن يطعن من بعد في حكمها بدعوى أنها مسست بحقه في الدفاع .
(١٧٥ ص)
(١٩٣٠/١٢/٢٥) مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٣٩

٤٢٢٨ - انه وإذا كان للدفاع حريته التامة فالمحكمة - إذا تعدد المحامون عن مصلحة واحدة - أن تلفت من يريد الكلام منهم الى ما سبق لغيره من زملائه الكلام فيه لعدم التكرار ، وعلى هذا المحامي أن ينتقل الى

كلام آخر الا اذا كان لا يزال في الدفاع متسرع لقول آخر ، فاذا لم يجب بالامتناع عن المرافعة لا تكون المحكمة هي التي منعتة وانما تكون تبعه ذلك عليه لانه امتناع عن الدفاع في غير ما يوجبه .
(١٩٣٠/٦/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٥٨ ص ٥٠)

٤٣٣٩ - ما دام المتهمون قد أعلنوا بساعة افتتاح الجلسة فترتيب قضائهم في رول الجلسة لا يمكن ان يرتب لهم حقا في عدم نظرها والفصل فيها الا في دوزها . فمتى طلبت المحكمة عند افتتاح الجلسة من المتهمين الذين لهم محامون ان يلفتوا نظرها ليتسنى ارجاء النظر في قضائهم ان حين حضور المحامين عنهم ، ثم نظرت قضية متهم ولم يحصل اعتراض منه على نظر قضيته بدون حضور محاميه فلا يكون في ذلك مساس بحقوق الدفاع .

(١٩٣٠/٣/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٣ ص ٥)

٤٣٣٠ - يجب أن يكون لوجود الدعاوى بمجالس القضاء حد تنتهي اليه ، وليس على القاضي أن يتابع الخصوم في دفعهم التي يرى أنها لا ترمي الا الى المثل والتسويق .

(١٩٢٩/١٠/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٠٥)

ص ٣٥٥)

٤٣٣١ - ليست المحكمة ملزمة بسماع اوجه دفاع ليست في حاجة اليها بعد أن تكون قد تنورت في الدعوى ، بل لها الحق دائما في أن تطلب من الدفاع الكف عن الاسترسال في بيان نقط قد ظهرت ظهورا جليا ، فاذا أشارت المحكمة على المحامي بالاكتماء بما أبداه من الدفاع فلا يعتبر ذلك منها اخلاا بحقوق الدفاع يبطل الحكم .

(١٩٢٩/٤/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٣٦)

ص ٢٧٣)

دفاع ، حضور محام في لجنة

٤٣٣٢ - من المقرر أن حضور محام مع المتهم بجنة غير واجب قانونا .

(١٩٧٨/٤/٩ أحكام النقض ص ٢٩ ق ٧١ ص ٣٦٩)

٤٢٣٣ - الأصل أنه وإن كان حضور محام مع المتهم بجنحة غير واجب قانوناً ، إلا أنه متى عهد المتهم إلى محام بمهمة الدفاع فإنه يتمتع على المحكمة أن تستمع إلى مرافعته أو أن تتيح له الفرصة للقيام بمهمته ، ولما كان الثابت أن الطاعنين مثلوا أمام المحكمة الاستئنافية وطلب المحامي الحاضر منهم التأجيل لحضور محاميهم الأصليين ، فكان لزاماً على المحكمة إما أن تؤجل الدعوى أو تنبه المتهمين إلى رفض الطلب حتى يبدأوا دفاعهم ، أما وجهي لم تفصل وأصدرت حكماً في موضوع الدعوى بتأييد الحكم المستأنف فإنها بإصدارها هذا الحكم تكون قد فصلت في الدعوى بدون سماع دفاع المتهمين مخالفة بذلك للمبادئ الأساسية الواجب مراعاتها في المحاكمات الجنائية مما يوجب حكمها بالاخلال بحق الدفاع .
(١٩٨١/٢/٤ أحكام النقض ص ٣٢ ق ١٧ ص ١٢٤)

٤٢٣٤ - متى كان الأصل أنه وإن كان حضور محام مع المتهم بجنحة عنه غير واجب قانوناً ، إلا أنه متى عهد المتهم إلى محام بالدفاع عنه فإنه يتمتع على المحكمة أن تستمع إلى مرافعته أو أن تتيح له الفرصة للقيام بمهمته ، ولما كان الثابت أن الطاعنين مثلوا أمام المحكمة الاستئنافية وطلب المحامي الحاضر منهم التأجيل لحضور محاميهم الأصليين ، فكان لزاماً على المحكمة إما أن تؤجل الدعوى أو تنبه المتهمين إلى رفض الطلب حتى يبدأوا دفاعهم ، أما وجهي لم تفصل وأصدرت حكماً في موضوع الدعوى بتأييد الحكم المستأنف فإنها بإصدارها هذا الحكم تكون قد فصلت في الدعوى بدون سماع دفاع المتهمين مخالفة بذلك للمبادئ الأساسية الواجب مراعاتها في المحاكمات الجنائية مما يوجب حكمها بالاخلال بحق الدفاع .
(١٩٧٢/١١/١٩ أحكام النقض ص ٢٣ ق ٢٧٧ ص ١٢٤٠ ،
١٩٨٢/٣/١١ ص ٣٢ ق ٦٧ ص ٣٣٥)

٤٢٣٥ - الأصل أن حضور محام عن المتهم ليس بلام في مواد الجنح ، إلا أن المتهم إذا كان قد وضع ثقته في محام ليقوم بالدفاع عنه فإنه يجب على المحكمة أن تتيح له الفرصة للقيام بمهمته ، وإذا لم يتمكن من ذلك بسبب قهرى كان من التمتين علينا أن تؤجل الدعوى لحضوره أو لتمكين المتهم من توكيل محام غيره .
(١٩٥٤/٣/٢٤ أحكام النقض ص ٥ ق ١٤٣ ص ٤٢٥)

٤٢٣٦ - إن القانون لا يوجب في مواد الجنح أن يحضر مع المتهم محام يتولى الدفاع عنه ، فإذا كانت المحكمة قد استجابت لما طلبه المتهم في مذكرته التي قدمها في دفع أبداء من إعطائه مهلة لإعداد دفاعه في موضوع

التهمة وخطبت لنظر الموضوع جلسة أخرى أعلن المتهم إليها اعلانا صحيحا
فحضر ودافع عن نفسه ، فلا يكون له من بعد أن ينص على المحكمة أنها اخلت
بحقه في الدفاع اذ هي لم تجبه الى طلبه تأجيل الدعوى حتى يحضر محاميه .
(١٩٥١/٣/٦ أحكام النقض س ٢ ق ٢٨٠ ص ٧٤٩)

٤٢٣٧ - طلب الطاعن (متهم في جنحة) تأجيل نظر الدعوى
لحضور المحامي الاصيل ، يلزم المحكمة اما أن تؤجل نظر الدعوى أو أن تنبه
المتهم الى رفض طلبه حتى يبدي دفاعه ، أما وهي لم تفعل وأصدرت حكمها
في الموضوع بتأييد حكم الادانة فانها بإصدارها هذا الحكم تكون قد فصلت
في الدعوى بدون سماع دفاع الطاعن مخالفة بذلك المبادئ الأساسية
الواجب مراعاتها في المحاكمات الجنائية .
(١٩٨٤/١٢/١٢ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٩٧ ص ٨٩٥)

٤٢٣٨ - القانون لا يحتم استماعة المتهم بمحام في قضايا الجنح أو
الجنابات المجنحة ، ولما كان الثابت أن المتهم حضر بشخصه وكانت لديه
فرصة للدفاع عن نفسه بنفسه فان ما يثيره الطاعن بشأن عدم اجابته الى
اعادة القضية للمرافعة لسماع دفاع محاميه الشفوى لا يكون له محل سواء
اكانت المحكمة قد صرحت له بتقديم مذكرة كما يزعم أو لم تصرح كما يستفاد
من محضر الجلسة .
(١٩٥١/٢/١٩ أحكام النقض س ٢ ق ٢٤٦ ص ٦٤٦)

٤٢٣٩ - ان تولى محام واحد الدفاع عن متهمين في جنحة حتى عند
اختلاف المصلحة لا يخل بحق الدفاع ، اذ الإستماعة بمحام امام محكمة الجنح
ليست لازمة بحكم القانون ، فضلا عن أن المتهم مادام حاضرا بنفسه فقد
كان في مقدوره أن يبدي هو دفاعه وهو لم يدع أن أحدا منعه من ابداء
دفاعه أو استكمالها .
(١٩٥١/١/٨ أحكام النقض س ٢ ق ١٨١ ص ٤٧٦)

٤٢٤٠ - لا يشترط حضور محام مع المتهم في جنحة ، اذ يكفي أن
يدافع المتهم عن نفسه وانه أن يتنازل عن محاميه اذا لم يوافق على دفاعه .
واذن فحضور محام عن متهمين في جنحة تتعارض مصلحتيهما لا يصح أن
يرتب عليه القول بحصول اخلال بحق الدفاع ما دام لكل منهم أن يبدي
ما يشاء من الدفاع حرصا على مصلحته . واذا كانت الدعوى امام المحكمة

الاستثنائية لم تطرح الا بالنسبة الى احد المتهمين فلا يقبل منه أن ينير امام محكمة النقض الاخلال بحقه في الدفاع . إذ المحامي عنه كان حرا طليقا في أن يترافع عنه بما يشاء .

(١٩٥٠/١٠/٣٠ أحكام النقض س ٢ ق ٤٠ ص ٩٩)

٤٢٤١ - أن تولى محام واحد الدفاع عن متهمين في جنحة ، حتى عند اختلاف مصلحة أحدهما عن مصلحة الآخر ، ذلك لا يسوع النص على المحكمة أنها أخلت بحق المتهم في الدفاع . فإن حضور المحامين للدفاع عن المتهمين في مواد الجنح والمخالفات ليس لازما بمقتضى القانون . بل الواجب أن يحضر المتهم امام المحكمة مستعدا للمرافعة عن نفسه بنفسه أو بمن يختاره من المحامين ، وما دام المتهم كان في مقدوره أن يبدي هو دفاعه ، ولم يدع أن أحدا منعه من ابداء دفاعه فلا يكون ثمة وجه لما يدعيه من الاخلال بحقه في الدفاع .

(١٩٤٦/٥/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٦٩)

(ص ١٦٠)

٤٢٤٢ - نيس من المحتم قانونا أن يحضر محام عن المتهم بجنحة بل يكفي أن يدافع المتهم عن نفسه .

(١٩٣٦/١٠/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٨٩)

(ص ٦١٧)

٤٢٤٣ - في مواد الجنح عدم حضور المحامي عن المتهم في الجلسة لا يكون سببا للنقض اذا كان الحكم لم يصدر الا بعد أن دافع المتهم عن نفسه شخصيا .

(١٩٠٨/٣/٢٨ المجموعة الرسمية س ١٠ ق ١٦)

٤٢٤٤ - توسيط المحامين في الدفاع عن المتهمين بما دون الجنايات من الجرائم ليس واجبا قانونا ، بل ان الواجب على المتهم أن يحضر مستعدا للمرافعة بنفسه أو بمن يختاره من المحامين متى صار تكليفه بالمحضور في الميعاد القانوني ، فإن حضر غير مستعد هو أو محاميه فعليه هو ثمة تقصيره في حق نفسه مادام انه قد استوفى ما من الذي رآه الشارع كافيا ليحضر من بعده مستعدا للمرافعة . واذن فلا يعد اخلالا بحق الدفاع أن تأمر المحكمة بالمرافعة مع ممارسة المتهم أو محاميه في هذا الأمر بأنه لم يطلع على

أوراق الدعوى •

(١١/٦/١٩٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٨٦ ص ٨٠)

دفاع ، طلب الطعن بالتزوير

٤٢٤٥ - الطعن بالتزوير من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع ، فيجوز لها أن تحقق بنفسها الطعن بالتزوير ولا تحيله إلى النيابة العامة لتحقيقه وألا تقف الفصل في الدعوى الأصلية إذا قدزت أن الطعن غير جدى وأن الدلائل عليه واضحة •

(١٠/١٢/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٤٥ ص ١٢٠٨)

٤٢٤٦ - الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى المقدمة فيها هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع التي لا تلزم بإجابته ، لأن الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة التدلالية لمناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث •

(١٠/١٢/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٤٤ ص ١٢٠١)

(٢٨/٤/١٩٦٩ س ٢٠ ق ١٢٠ ص ٥٨٢)

دفاع ، القرارات التحضيرية

٤٢٤٧ - قرار المحكمة الذي تصدره في صدد تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق للمخضوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق •

(٨/٥/١٩٨٠ أحكام النقض س ٣١ ق ١١٤ ص ٥٩٣)

(٢٣/١/١٩٧٨ س ٢٩ ق ١٥ ص ٨٣ ، ٢١/٢/١٩٧٢ س ٢٣ ق ٥٤ ص ٢١٩)

٤٢٤٨ - أن القرار الذي تصدره المحكمة في مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق للمخضوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق • فالمحكمة غير ملزمة بإجابة الدفاع إلى طلبه من استدعاء كبير الأطباء الشرعيين لمناقشته مادام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها - بعد ما أجرته من تحقيق. المسألة الفنية في الدعوى - حاجة إلى اتخاذ هذا الإجراء • وليس بدني شأنه أن تكون المحكمة قد أصدرت قرارها بدعوة كبير الأطباء الشرعيين لمناقشته

تم عدلت عن قرارها .

(١٩٧٣/٣/٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٦٦ ص ٣٠٢)

٤٢٤٩ - إذا كانت المحكمة قد رأت أن الفصل في الدعوى يتطلب تحقيق دليل بعينه فواجب عليها أن تعمل على تحقيق هذا الدليل أو ضمن حكمها الأسباب التي دعته إلى أن تمود فتقرر عدم حاجة الدعوى ذاتها إلى هذا التحقيق . وذلك بغض النظر عن مسلك المتهم في صدد هذا الدليل لأن تحقيق أدلة الادانة في المواد الجنائية لا يصح أن يكون رهن مشيئة المتهم في الدعوى .

(١٩٧٢/٢/٢١ أحكام النقض س ٢٣ ق ٥٣ ص ٢١٤)

٤٢٥٠ - من المقرر أنه متى قدرت المحكمة جدية طلب من طلبات الدفاع فاستجابت له فإنه لا يجوز لها من بعد أن تعدل عنه إلا لسبب سائق يبرر هذا العدول .

(١٩٨٣/٥/١١ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٢٤ ص ٦٢١)

٤٢٥١ - من المقرر أنه إذا كانت المحكمة قد رأت أن الفصل في الدعوى يتطلب تحقيق دليل بعينه اظهارا لوجه الحق فيه ، فواجب عليها أن تعمل على تحقيق هذا الدليل مادام ذلك ممكنا ، فإن استحالة تحقيق الدليل أو تعذر فلا على المحكمة أن هي مضت في نظر الدعوى ونقصات في أدلتها القائمة ولا يكون هناك محل للنمی عليها أنها حكمت في الدعوى دون اجراء هذا التحقيق التي أمرت نفسها بتحقيقه مادام هذا التحقيق لم يكن في مقدورها تنفيذه .

(١٩٨٢/١٢/٢٦ أحكام النقض س ٣٣ ق ٢١٤ ص ١٠٤٦)

٤٢٥٢ - تطلب الفصل في الدعوى تحقيق دليل بعينه يوجب على المحكمة تحقيقه ما دام ذلك ممكنا ، واستفناؤها عن تحقيق هذا الدليل وتضمينها حكمها أسبابا سائفة دعته إلى العدول عن تنفيذه ما سبق أن أمرت به من تحقيق هذا الدليل لا يبيح حكمها .

(١٩٨٠/١١/٢٧ أحكام النقض س ٣١ ق ٢٠٢ ص ١٠٤٨)

٤٢٥٣ - من المقرر أنه متى قررت المحكمة جدية طلب من طلبات الدفاع فاستجابت له ، فإنه لا يجوز لها أن تعدل عنه إلا لسبب سائق يبرر

هذا العدول ، كما انه ليس للمحكمة ان تبدي رأيا في دليل لم يعرض عليها لاحتمال أن يسفر هذا الدليل بعد اطلاعها على فحواه ومناقشة الدفاع له عن حقيقة يتغير بها اقتناعها ووجه الرأى فى الدعوى .

(١٩٨٠/٣/١٧ أحكام النقض س ٣١ ق ٧٦ ص ٤٢٠)

٤٢٥٤ - اذا كان يبين من الاطلاع على محضر الجلسة الأخيرة للبحأمة والى المذكرة الحتامية المقدمة من محامى الطاعن ، انه لم يصر فيها على طلب سماع شاهد النفي ، مما مفاده أنه قد عدل عنه ، ولم تر المحكمة بعد ذلك محلا لاستدعائه لسماعه ، ولا يغير من الأمر ان تكون المحكمة قد اصدرت قرارا باعلان الشاهد ثم عدلت عنه ، ذلك أن القرار الذى تصدره المحكمة فى مجال تجهيز الدعوى ، لا يمدو أن يكون قرارا تحضريا لا يتولد عنه حقوق للنخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن من أن المحكمة قد أخلت بحقه فى الدفاع يكون غير سديد .

(١٩٦٩/١٢/١ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٧٦ ص ١٣٥٦ ،

١٩٦٧/١/٩ س ١٨ ق ٧ ص ٤٦)

٤٢٥٥ - ان القرار الصادر من المحكمة الاستئنافية باعلان شاهد ليس من قبيل الأحكام التمهيدية التى يؤخذ منها ما يستقضى به المحكمة ، فلا يصح العدول عنها ، بل هو مجرد قرار تحضري القصد منه تجهيز الدعوى للفصل فيها مما لا يترتب عليه أى حق للنخصوم لتعلقه بالمحكمة وحدها ، فاذا تيقنت المحكمة بعد اصدار هذا القرار أن الدعوى لم تكن بحاجة اليه لوجودها ما يفنى عنه فلم تؤجلها مرة أخرى لتنفيذه فلا تريب عليها فى ذلك .

(١٩٣٩/١٢/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٩

ص ٦٤)

٤٢٥٦ - متى قدرت المحكمة جدية طلب من طلبات الدفاع فاستجابت له ، فانه لا يجوز لها أن تعدل عنه الا لسبب سائغ يبرر هذا العدول .

(١٩٧٣/٥/٢٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٢٦ ، ص ٦٦٢ .

١٩٦٩/٥/٥ س ٢٠ ق ١٣٢ ص ٦٤٩ ، ١٩٦٧/٥/٨ س ١٨ ق ١١٩

ص ٦٢٣)

٤٢٥٧ - إذا طعن المتهم أمام محكمة ثاني درجة في أعمال الجبر ، وعرضت المحكمة عليه دفع أمانة لجبر آخر رأت تعيينه فدفعها ثم قضت بعد المداولة بتأييد الحكم المستأنف لأسبابه ولم تذكر شيئاً مما حصل من الدفاع والمحكمة بمحضر الجلسة ، كان حكمها باطلاً لأن الدفاع قد يتأثر بهذه الإجراءات لترجيح تعيين خير جديد ، وفي ذلك «ضرة بحق الدفاع» .
(١٠/٣٠/١٩٢٣ المجموعة الرسمية س ٢٧ ق ١٠٩)

٤٢٥٨ - لما كانت المحكمة رغم تأجيلها الدعوى أول الأمر كطلب الدفاع لاستدعاء الطبيب الشرعى ، مما يبين منه أنها قدرت جدية الطلب ، قد نظرت الدعوى وأصدرت حكمها فيها دون إجابة الدفاع الى طلبه ، ودون أن تعرض في حكمها لهذا الطلب دون أن تبرر سبب عدولها عن تنفيذ ما سبق أن أمرت به وقررت من استدعاء الطبيب الشرعى فإنها تكون قد أخأت بحق الطاعن في الدفاع مما يعيب حكمها ويستوجب نقضه .
(١٩٦٣/٦/٤ أحكام النقض س ١٤ ق ٩٦ ص ٩٩٢)

٤٢٥٩ - طلب المتهم سماع شاهد لم تر المحكمة ان سماعه لازم لظهور الحقيقة وردّها على ذلك بأنها أجلت القضية مراراً بحضور شهود النفى فلم يحضروا فهي في حل من صرف النظر عن سماع هذا الشاهد .
(١٩٥١/١١/٢٠ أحكام النقض س ٣ ق ٧٤ ص ٢٠٠)

٤٢٦٠ - إذا كُذِّبَت ادانة المتهم قد بنيت على أنه وهو وقاد للقطار الذى حصلت فيه السرقة قد انفق مع سائقه وسائر المتهمين على إيقاف سيره ثم أوقفه حتى تمكن المتهمون من انزال الأشياء التى سرقوها منه مما أدى الى أن قطع القطار المسافة بين المحطتين اللتين حصلت السرقة فى مكان واقع بينهما فى مدة تزيد كثيراً على المدة المقررة . الأمر الذى يؤيد ما قرره بعض الشهود من أن وقف القطار كان متعمداً لتسهيل اتمام السرقة . وكان المتهم قد عزا تأخير القطار الى خلل بالقاطرة وطلب خصم ملف القاطرة المذكورة لتحقيق هذا الدفاع فاستجابت المحكمة لهذا الطلب ولكنها عادت وعدلت عن تنفيذ قرار الخصم بأنية ذلك على ما تبين لها من أقوال من سألته من موطن مصلحة السكة الحديدية من أن القاطرة ليلية الحادث لم يكن بها خلل ، فأنها لا تكون قد أخلت بحق المتهم فى الدفاع ، إذ مادام قد ثبت أن القاطرة لم يكن بها الخلل المدعى فى ليلية الحادث فإن تحرى حالتها السابقة لا يكون له محل لادعاء الصلة بين تلك الحالة السابقة وبين واقعة الدعوى .
(١٩٥٠/٣/٦ أحكام النقض س ١ ق ١٣٠ ص ٣٨٦)

مادة ٣٩١

يجب على المحكمة أن تفصل في الطلبات التي تقدم لها من الخصوم
وتبين الأسباب التي تستند إليها .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

حكم

٤٣٦١ - الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ولا يتفك عن التمسك به والاصرار عليه في طلباته الختامية .

(١٩٨٢/١/١٩ أحكام النقض من ٣٣ ق ٦ ص ٣٧)

مادة ٣٩٢

يجوز الحكم بأسبابه كاملاً خلال ثمانية أيام من تاريخ صدوره بقدر
الامكان . ويوقع عليه رئيس المحكمة وكتابتها ، وإذا حصل مانع للرئيس
يوقعه أحد القضاة الذين اشتركوا معه في إصداره ، وإذا كان الحكم صادراً
من المحكمة الجزئية وكان القاضي الذي أصدره قد وضع أسبابه بغطه ،
يجوز لرئيس المحكمة الابتدائية أن يوقع بنفسه على نسخة الحكم الأصلية ،
أو يندب أحد القضاة للتوقيع عليها بناء على تلك الأسباب ، فإذا لم يكن
القاضي قد كتب الأسباب بغطه يبطل الحكم تحلوه من الأسباب .

ولا يجوز تأخير توقيع الحكم على الثمانية الأيام المقررة إلا لأسباب
قوية ، وعلى كل حال يبطل الحكم إذا مضى ثلاثون يوماً دون حصول التوقيع ،
ما لم يكن صادراً بالبرائة . وعلى قلم الكتاب أن يعطى صاحب الشأن بناء
على طلبه شهادة بعدم توقيع الحكم في الميعاد المذكور .

- مصادرة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ . ونشر في
١٩٦٢/٦/١١ .

- راجع ما جاء بالذكر الإيضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .

- قانون المادة ٢/٢٣١ من القانون السابق ، والمادة ٥١ من قانون تشكيل محاكم

الجنايات .

مادة ٣٩٢ - من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

يجب أن يحرم المحكم بأسبابه كمالاً في خلال ثمانية أيام من تاريخ صدوره بقدر
الامكان ، ويوقع عليه رئيس المحكمة وكتبتها ، وإذا حصل مانع للرئيس يوقعه أحد القضاة
الذين اشتركوا معه في إصداره . وإذا كان الحكم صادراً من محكمة جزئية وكان القاضي الذي
أصدره وضع أسمايه بخطه . يجوز لرئيس المحكمة الابتدائية أن يوقع بنفسه على نسخة الحكم
الأصلية أو يندب أحد القضاة للتوقيع عليها بناءً على تلك الأسباب . فإذا لم يكن القاضي
قد كتب الأسباب بخطه يبطل الحكم غلوه من الأسباب .
ولا يجوز تأخير توقيع الحكم عن الثمانية الأيام المقررة إلا لأسباب قوية . وعلى كل حال
يبطل الحكم إذا مضى ثلاثون يوماً دون حصول التوقيع .

الأحكام

جلسة النطق بالحكم

٤٢٦٢ - من المقرر قانوناً أنه لا يزم إعلان المتهم بالجلسة التي
حددت تصدر الحكم فيها متى كان حاضراً جلسة إضرافه أو ممثلها بها إعلاناً
صحيحاً .

(١٩٧٧/٢/٢٨ أحكام النقض س ٢٨ ق ٦٦ ص ٢١٠)

٤٢٦٣ - لم ينص القانون على الإعلان في حالة النطق بالحكم في
جلسة تغاير الجلسة المحددة لذلك . وتحديد أيام انعقاد جلسات الدوائر
المختلفة بالمحكمة هو إجراء تنظيمي لحسن سير العمل بما لا يترتب الإعلان
لمخالفته .

(١٩٧٦/١٢/١٩ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢١٦ ص ٩٥٢ .

١٩٧٧/٢/٢٨ س ٢٨ ق ٦٦ ص ٣١٠)

٤٢٦٤ - مجموعة الإجراءات الجنائية لم تحرم - بعد حجز الدعوى
للحكم - تأجيل إصداره أكثر من مرة كما فعل قانون المرافعات المدنية في
المادة ١٧٢ منه ، ومن ثم يجب اتباع نصوصها دون نصوص قانون
المرافعات ، وبالتالي فلا بطلان يلحق الحكم الصادر من المحاكم الجنائية في
الدعوى الجنائية أو المدنية المتطورة أمامها مهما تعدد تأجيل النطق به .

(١٩٧١/٣/٢٢ أحكام النقض س ٢٢ ق ٦٧ ص ٢٨٢)

٤٢٦٥ - أنه وإن كان في تلاوة أسباب الحكم عند النطق به أهمية
عظيمة لا يبطل الحكم إذا لم يفعل ذلك ، ومن المسموح به في مصر كما في

فرنسا أن ينطق بصيغة الحكم وحدها ويؤخر تحرير أسبابه الى ما بعد .
(١٩٠٤/١٢/١٩ المجموعة الرسمية س ٦ ق ٢٥)

المبرة بنسخة الحكم الأصلية

٤٣٦٦ - المبرة في الحكم هي بنسخته الأصلية التي يحررها الكاتب ويوقع عليها القاضي وتحفظ في ملف الدعوى وتكون المرجع في أخذ الصور التنفيذية وفي الطعن عليه من ذوى الشأن ، أما مسودة الحكم فانها لا تكون الا مشروعا للمحكمة كامل الحرية في تغيير وفي اجراء ما تراه في شأن الوقائع والأسباب مما لا تتحدد به حقوق الخصوم عند ارادة الطعن .

(١٩٧٩/١/٢٨ أحكام النقض س ٣٠ ق ٣٣ ص ١٧١ ،
١٩٧٩/١/٢٥ ق ٣١ ص ١٦٤ ، ١٩٧٨/٢/٢٧ س ٢٩ ق ٣٥ ص ١٩٦ ،
١٩٨١/٢/٥ س ٣٢ ق ١٨ ص ١٢٧)

٤٣٦٧ - المبرة في الأحكام هي بالصورة التي يحررها الكاتب ويوقع عليها هو ورئيس الجلسة وتحفظ في ملف الدعوى وتكون هي المرجع في أخذ الصورة التنفيذية وفي الطعن عليها من ذوى الشأن ، أما ورقة الحكم قبل التوقيع والایداع - سواء كانت مسودة أو أصلا - وهي لا تصدو أن تكون مشروعا للمحكمة كامل الحرية في تغييره وفي اجراء ما تراه في شأن الوقائع والأسباب مما لا تتحدد به حقوق الخصوم عند ارادة الطعن فانها لا تفنى عن الحكم بالمعنى المتقدم شيئا .

(١٩٨٠/١/٣١ أحكام النقض س ٣١ ق ٣٣ ص ١٦٥ ،
١٩٧٧/١/١٦ س ٢٨ ق ١٧ ص ٨٠ ، ١٩٦٥/٥/١٧ س ١٦ ق ٩٧ ص ٤٧٩)

٤٣٦٨ - المبرة في الحكم بنسخته الأصلية التي يحررها الكاتب ويوقع عليها هو ورئيس الجلسة ، ولا تعدو المسودة أن تكون ورقة لتضهير الحكم وللمحكمة كامل الحرية في أن تجرى فيها ما يترأى لها من تعديل في شأن الوقائع والأسباب الى وقت تحرير الحكم والتوقيع عليه .

(١٩٧٢/٥/٢٨ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٨٢ ص ٨٠٢)

٤٣٦٩ - ان المبرة في الأحكام هي بالصورة التي يحررها الكاتب ويوقع عليها هو ورئيس الجلسة ، لأنها هي التي تحفظ في ملف الدعوى

وتكون المرجع في أخذ الصورة التنفيذية وغيرها .
(١٦٠ ص ٢٩ ق ١٩ أحكام النقض ١٩٦٨/٢/٥)

٤٣٧٠ - لما كان رئيس المحكمة التي أصدرت الحكم قد وقع على نسخته الأصلية - وفقا للمادة ٣١٢ اجراءات - وكان القاضي الذي وقع مسودة هذا الحكم قد وقعها بوصفه محررا أسبابه ومشاركاً في المداولة فيه لا بوصفه نائبا عن رئيس المحكمة التي أصدرته ، فإن ما ينمى الطاعن على الحكم من بطلانه بدعوى توقيع مسودته من غير رئيس المحكمة لا يكون له محل .

(١٤/٢/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٤٠ ص ٢٠٠)

٤٣٧١ - ان القانون لا يوجب وضع امضاء رئيس المحكمة على الورقة التي يحضر فيها الحكم قبل تحرير نسخته الأصلية ، متى كان لرئيس المحكمة التي أصدرت الحكم توقيع ثابت على مسودة الحكم الأصلية الشاملة. للأسباب والمنطوق فلا يكون ثمة اخلال بما يوجب القانون .
(١٦/٢/١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٣٩ ص ٥٠٠)

٤٣٧٢ - الحكم هو القرار الذي يثبتته كاتب المحكمة موقعا عليه منه ومن رئيسها ويحفظ في ملف الدعوى وتؤخذ منه الصورة التنفيذية والصورة الأخرى . وهو هو الذي أوجب القانون اشتماله على البيانات الجوهرية المكونة له ، فلا يصح الطعن في حكم بسبب وجود اختلاف بين هذا الحكم وبين مسودته .

(٧/٢/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٤٤ ص ١٥٨)

٤٣٧٣ - لا ينشأ بطلان ما من اغفال الكاتب التوقيع على صورة الحكم الأصلية من القاضي في الميعاد القانوني لأن القانون لم يجعل عليه في ذلك الا مسؤولية ادارية .

(٢٨/٣/١٩٠٣ المجموعة الرسمية س ٥ ق ٢)

٤٣٧٤ - ان صورة الحكم الواجب على قلم الكتاب اعطاؤها لدى الشأن عملا بالمادة ٢٢١ ت.ج في ظرف ثمانية ايام من تاريخ صدوره يجب أن تكون مشتملة على أسبابه وألا كان الحكم لاغيا ، فإن معرفة أسبابه

الحكم ضرورية لرافع النقض حتى يتسنى له طبقا للمادة المذكورة تسبيب
طلعه في طرف الثمانية عشر يوما .
(١٩٠٠/٣/١٠ المجموعة الرسمية من ١ ق ٢١١)

مسودة الحكم

٤٢٧٥ - تحرير مسودة الحكم غير لازم ، الا في حالة وجود مانع
لدى القاضي الجزئي من التوقيع على الحكم بعد اصداره .
(١٩٨١/١٢/١٦ أحكام النقض من ٣٢ ق ١٩٨ من ١١١١)

٤٢٧٦ - متى كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن أحد قضاة
الهيئة التي سمعت المرافعة والذي أثبت في ورقة الحكم عدم اشتراكه في
تلاوته قد وقع على قائمة الحكم بما يثبت اشتراكه في اصداره طبقا لما
توجبه المادة ١٧٠ مرافعات فان الحكم يكون سليما بمنأى عن دعوى
البطلان .

(١٩٧١/١/٢٤ أحكام النقض من ٢٢ ق ٢٢ من ٩٥)

٤٢٧٧ - توجب المادة ١٧٠ مرافعات أن يكون القضاة الذين
اشتركوا في المداولة حاضرين تلاوة الحكم ، فإذا حصل مانع لأحدهم وجب
أن يوقع مسودته . ولما كان القاضي الذي اشترك في الهيئة التي سمعت
المرافعة في الدعوى وحجزتها للحكم لم يشترك في الهيئة التي نطقت به ولم
يوقع على مسودة الحكم أو قائمته ، فان الحكم يكون مشنوبا بالبطلان متعينا
تقصه .

(١٩٦٩/٤/٢١ أحكام النقض من ٢٠ ق ١٠٧ من ٥١٥)

٤٢٧٨ - لا محل للاستناد للمادة ٣٤٦ مرافعات التي توجب توقيع
الرئيس والقضاة على مسودة الحكم في المواد الجنائية التي تطبق عليها أحكام
قانون الإجراءات الجنائية .

(١٩٦٧/١١/٢٧ أحكام النقض من ١٨ ق ٢٤٤ من ١١٦٣)

٤٢٧٩ - إن المادة ٣١٢ اجراءات انما تتحدث عن التوقيع على
الحكم ذاته لا على مسودته ، فلا وجه للاستناد اليها في طلب بطلان الحكم
الجنائي لعدم توقيع رئيس الهيئة التي أصدرته على مسودته .
(١٩٦٧/١١/٢٧ أحكام النقض من ١٨ ق ٢٤٤ من ١١٦٣)

٤٢٨٠ - إن المادة ٥١ من قانون تشكيل محاكم الجنايات انبثقت عن التوقيع على الحكم ذاته لا على مسودته ، فلا وجه للاستناد إليها في طلب بطلان الحكم الجنائي لعدم توقيع القضاة الذين أصدروه على مسودته .

(١٩٥١/٢/٦ أحكام النقض س ٢ ق ٢٢٤ ص ٥٩٥)

٤٢٨١ - لا ينال من صحة الحكم كون أن أوراق الدعوى قد خلعت من وجود مسودة الحكم - على فرض صحة ما يدعيه الطاعن - ذلك أن تحرير الحكم عن طريق املائه من القاضي على سكرتير الجلسة لا يقضى بطلانه ما دام. الثابت على نحو ما سلف بيانه أنه قد استوفى أوضاعه الشكلية والبيانات الجوهرية التي نص عليها القانون .

(١٩٧٩/١٢/١٣ أحكام النقض س ٣٠ ق ٢٠٠ ص ٩٣٢)

٤٢٨٢ - المادة ٣١٢ إجراءات جنائية لا توجب تحرير مسودة بأسباب الحكم بغطى القاضي إلا في حالة فريدة ، هي حالة وجود مانع للقاضي. الجزئي من التوقيع على الحكم بعد إصداره ، فانه في هذه الحالة لا يجوز لرئيس المحكمة أو القاضي الذي يندبه أن يوقع على الحكم إلا اذا كان القاضي الذي أصدره وضع أسبابه بغطه .

(١٩٧١/١/٣١ أحكام النقض س ٢٢ ق ٣١ ص ١٢٢ ،

١٩٥٦/٣/٣٠ من ٧ ق ١٢١ ص ٤١٨)

٤٢٨٣ - لا يعيب الحكم أن أحد قضاة الهيئة التي سمعت المرافعة لم يحضر تلاوته مادام الثابت أن هذا القاضي قد وقع بأعضائه على مسودة الحكم بما يفيد اشتراكه في المداولة .

(١٩٥٧/١١/٥ أحكام النقض س ٣ ق ٥١ ص ١٣٥)

٤٢٨٤ - إذا لم يوجد أي توقيع للقاضي الذي سمع الدعوى ولم يحضر النطق بالحكم فلا بطلان ما لم يثبت أن هذا القاضي لم يشترك بالفعل في إصدار الحكم ، ففي هذه الحالة يكون الحكم باطلا ، وكلما ثبت اشتراك هذا القاضي في الحكم كان صحيحا مهما كانت طريقة الثبوت ، بالتوقيع على مسودة الحكم لا على نسخة الأصلية لا يبطل الحكم .

(١٩٤١/٥/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ص ٢٥٩

ص ٤٧١)

٤٢٨٥ - ان عدم توقيع القاضي الذي سمع المرافعة في الدعوى سـ مسودة الحكم الذي اشترك في اصداره ولم يحضر النطق به ، كما هو مقتضى المادة ١٠٢ مرافعات لا يستوجب البطلان ، لأن القانون اذ لم ينص في هذه المادة على البطلان في هذه الحالة ، مع أنه قد نص عليه في المادتين ١٠٠ و ١٠٣ من القانون المذكور قد دل بذلك على أنه لا يعتبر هذه المخالفة مستوجبة للبطلان .

(١٧/٢/١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٠٧)

(ص ٣٩٧)

٤٢٨٦ - لا يبطل الحكم بسبب النطق به في غياب أحد القضاة حتى ولو لم يوقع عليه اذا كان قد أمضى مسودته قبل النطق به .

(٢٠/٨/١٩٠٧ المجموعة الرسمية س ٩ ق ١١)

التوقيع على الحكم

٤٢٨٧ - دل انشراح بالمادة ٣١٢ اجراءات على أن التوقيع على الحكم انما قصد به استيفاء ورقته شكلها القانوني الذي تكتسب به قوتها في الاثبات ، وأنه يكفي لتحقيق هذا الغرض أن يكون التوقيع من أى قاض ممن اشتركوا في اصداره . أما النص على اختصاص رئيس الهيئة التي أصدرت الحكم بالتوقيع فقد قصد به تنظيم العمل وتوحيده . فان عرض له مانع قهرى - بعد صدور الحكم وقبل توقيع الأسباب التي كانت محل مداولة الأعضاء جميعا - فوقع الحكم نيابة عنه أقدم العضوين الآخرين فلا يصح أن ينعى على ذلك الاجراء بالبطلان لاستناده في ذلك الى قاعدة مقررة في القانون بما لا تحتاج الى اناية خاصة أو اذن في اجرائه .

(٣٠/١/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ١٩ ص ١٠٨)

٤٢٨٨ - لما كانت المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية استلزمت أن يوقع على الحكم رئيس المحكمة وكاتب الجلسة فقط ، كما أنها تتحلل عن التوقيع على الحكم ذاته لا على مسودته ، ومن ثم فإن النقص على الحكم بدعوى عدم توقيع أحد آخر من أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم عليه ودون توقيع رئيس الهيئة على المسودة يكون في غير محله .

(٧/٦/١٩٧٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٣٧ ص ٦٤٠)

٤٢٨٩ - المحزون : يستوجب توقيع جميع أعضاء الهيئة .
صدرت الحكم على ورفته . ويكفى توقيع رئيسها ونائب الجلسة طبقا لنص
المادة ٣١٢ اجراءات .

(١٦/١٦، ١٩٨١ احكام النقض من ١٢ ن ١٦٨ ص : ١١١)

٤٢٩٠ - لا يلزم في الأحكام الجنائية ان يوقع القضاة الذين
اصدروا الحكم على مسودته بل يكفي أن يحرر الحكم ويوقعه رئيس المحكمة
وكاتبها ، واذا حصل مانع للرئيس وقعه أحد القضاة الذين اشتركوا في
اصداره .

(٢٩/١٢/١٩٥٩ احكام النقض من ١٠ ق ٢٢٠ ص ١٠٧٢)

٤٢٩١ - دل الشارع بنص المادة ٣١٢ اجراءات جنائية أن التوقيع
على الحكم من رئيس المحكمة هو بمثابة شهادة بما حصل . فيكفي فيه أن
يكون من أي واحد من حضروا المداولة ، وليس النص على اختصاص
الرئيس بالتوقيع الا بقصد تنظيم العمل وتوحيده . إذ الرئيس كزملائه في
ذلك ، فان عرض له مانع قهرى - بعد صدور الحكم وقبل توقيع الأسباب -
التي كانت محل مداولتهم جميعا . فوقع الحكم بدلا منه زميله ، وهو العضو
الذى يليه في الأقدمية فلا يصح أن ينعى عليه بالبطلان .

(٢٣/٦/١٩٥٩ احكام النقض من ١٠ ق ١٥١ ص ٦٨١)

٤٢٩٢ - مادام الطاعنون لا يدعون أن اجراءات المحاكمة قد تمت
على غير ما هو ثابت في محضر الجلسات التي يقولون انها خالية من توقيع
رئيس الجلسة ، ومادام الحكم - وهو ما ينبغى أن يوجه اليه الطعن - موقعا
عليه من رئيس الهيئة التي اصدرتة هو ومحضر الجلسة الأخيرة فالطعن في
الحكم استنادا الى عدم توقيع محاضر الجلسات لا يقبل .

(٢٥/٢/١٩٥٢ احكام النقض من ٣ ق ١٨٩ ص ٥٠٢)

٤٢٩٣ - اذا ما توفي رئيس الجلسة بعد الحكم أو معرض له مانع
قهرى ، فحذر أحد الأعضاء الآخرين أسباب الحكم ووقعه بدلا عنه فهذا
لا يبطل الحكم ، ولا يقبل القول بأن هذه الأسباب لم تكن محل مداولة من
جميع القضاة أو أنها لم تكن هي التي تناولتها المداولة لأن المفروض أن الحكم

لا ينطبق به إلا بعد المداونة فيه وفي أسبابه .
(١٩٤٨/٥/١٨ مجموعہ القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٠٩ ص ٥٦٩)

عدم التوقيع على الحكم

٤٢٩٤ - إذا كانت ورقة الحكم المطعون فيه والمتضمنة باقى أسبابه ومنطوقه قد خلت من توقيع رئيس المحكمة ، فإنها تكون مشوبة ببطلان يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته .
(١٩٨٣/٥/٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٢٠ ص ٦١٠)

٤٢٩٥ - خلو ورقة الحكم الابتدائي من توقيع القاضى الذى أصدره يجعله فى حكم المعلوم وتعتبر ورقته بالنسبة لما تضمنته من بيانات وأسباب لا وجود لها قانونا ، وإذا أيد الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائي لأسبابه فإنه يعتبر وكأنه خال من الأسباب بما يعيبه ويوجب نقضه .
(١٩٧٨/١٠/٢٩ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٤٩ ص ٧٤٤ ، ١٩٧٠/١٢/١٣ س ٢١ ق ٢٩٣ ص ١٤١٠)

٤٢٩٦ - من المقرر أن توقيع القاضى على ورقة الحكم الذى أصدره يعد شرطا لقيامه إذ أن ورقة الحكم هى الدليل الوحيد على وجوده على الوجه الذى صدر به وبناء على الأسباب التى أقيم عليها . ولما كان يبين من الاطلاع عليها حتى نظر الطعن فى الحكم ورغم مضي فترة الثلاثين يوما التى استوجب القانون توقيع الحكم قبل انقضائها يترتب عليه بطلان الحكم ما لم يكن صادرا بالبراءة .

(١٩٦٨/٦/٣٠ أحكام النقض س ١٩ ق ١٢١ ص ٦٥١)

٣٤٩٧ - من المقرر أن توقيع القاضى على ورقة الحكم الذى أصدره يعتبر شرطا لقيامه ، إذ ورقة الحكم هى الدليل الوحيد على وجوده على الوجه الذى صدر به وبناء على الأسباب التى أقيم عليها . ولما كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن رئيس المحكمة وقع صفحاته عدا الصفحة الأخيرة المتضمنة باقى أسبابه ومنطوقه ، فإنها تكون مشوبة بالبطلان يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته مما يتعين معه نقض الحكم .
(١٩٦٦/١١/٢٨ أحكام النقض س ١٧ ق ٢١٨ ص ١١٥٩)

٤٢٩٨ - كل حكم يجب أن يدون بالكتابة ويوقع عليه القاضى الذى أصدره والا يعتبر غير موجود ، واذن فيكون باطلا الحكم الاستندى الذى يقضى بتأييد الحكم الابتدائى لأسبابه متى كان الحكم الابتدائى غير موقعة ورقته من القاضى والكتاب .

(١٧١)
(١٩٤٦/٦/٣) مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٨٤

٤٢٩٩ - الحكم لا يعتبر له وجود فى نظر انشانون الا اذا كان قد حرر ووضعت أسبابه ووقعه القاضى الذى أصدره ، ثم هو من حيث انه ورقة أميرية لا يكتسب صفته الرسمية الا اذا كان موقعه موطئا عند التوقيع . واذن فمتى زالت صفة القاضى عن رئيس المحكمة التى قضت فى الدعوى فإن وضعه بعد ذلك أسباب الحكم ثم توقيعها اياه لا يكسب ورقته الصفة الرسمية ولا يجعل منها بالتالى حكما مستوفيا الشكل القانونى ، واذا لم يكن موجودا فى الدعوى غير تلك الورقة ولم يكن عليها توقيع آخر ممن اشتركوا فى توقيعها فى الفصل فى القضية فإن الدعوى تكون كأنها لا حكم فيها .

(١٥٧)
(١٩٤٦/٥/٢١) مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٦٣

مدة الثمانية أيام

٤٣٠٠ - لم يرتب القانون البطلان على تأخير توقيع الأحكام الا اذ مضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع ، أما ميعاد الثمانية أيام المشار اليه فى المادة ٣١٢ اجراءات جنائية قد اوصى الشارع بالتوقيع على الحكم خلاله دون أن يرتب البطلان على عدم مراعاته .

(١٩٧٢/٢/٢٧) أحكام النقض س ٢٣ ق ٥٤ ص ٢١٩ ،
(١٩٧٢/٤/٣) ق ١١٤ ص ٥١٨

٤٣٠١ - ان الشارع فى المادة ٣١٢ اجراءات جنائية انما يوصى فقط بالتوقيع على الحكم فى خلال ثمانية أيام من تاريخ صدوره ولم يرتب البطلان على عدم مراعاته ، وكل ما رتب الشارع من اثر على عدم التوقيع على الحكم فى هذا الميعاد هو أن يكون للمحكوم عليه اذا حصل من قلم الكتاب على شهادة بعدم وجود الحكم فى الميعاد المذكور أن يقرر بالظن ويقدم

أسبابه في ظرف عشرة أيام من تاريخ إعلانه بإيداعه قلم الكتاب .
(١٩٥٤/٥/٢٦ أحكام النقض س ٣ ق ٣٧٠ ص ١٩٦)

٤٣٠٢ - لا يمتد أجل التوقيع على الحكم لأى سبب من الأسباب
حتى ولو صادف اليوم الأخير عطلة رسمية .
(١٩٨١/٥/٤ أحكام النقض س ٣٢ ق ٨١ ص ٤٦٤)

٤٣٠٣ - إذا كان آخر يوم في ميعاد ثمانية الأيام المقررة لامضاء
الأحكام وأقما أول يوم من أيام عيد متوالية امتدت المدة الى أول يوم في
أيام العيد .
(١٩٠٦/٣/١٧ المجموعة الرسمية س ٧ ق ٨٤)

٤٣٠٤ - لم ينص القانون على البطلان لتعذر النطق بالحكم او لعدم
التوقيع على نسخة الحكم في الثمانية الأيام التالية ليوم صدوره .
(١٩٣٠/٢/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٩٩ ص ٤٧٠)

مدة الثلاثين يوما

٤٣٠٥ - قانون الاجراءات الجنائية لم يحدد اجلا للنطق بالحكم
وانما اوجب فقط التوقيع على الأحكام في ظرف ثمانية أيام من يوم النطق
بها ، على أن لا تبطل الا اذا مضت مدة ثلاثون يوما من صدورها دون التوقيع
عليها ، ولا محل للرجوع الى قانون المرافعات فيما نص عليه في قانون
الاجراءات الجنائية ، ولا تهريب على المحكمة ان هي مدت أجل الحكم أكثر
من مرة .

(١٩٨٢/٢/٢٣ أحكام النقض س ٣٣ ق ٥٠ ص ٢٤٨)

٤٣٠٦ - لا يفير من بطلان الحكم لعدم التوقيع عليه خلال الثلاثين
يوما من تاريخ النطق به ، ما أشر به قلم الكتاب على الشهادة السلبية
الصادرة منه من تحرير أسباب الحكم وايداعها غير موقعة ممن أصدره . لأن
القانون أوجب حصول الإيداع والتوقيع معا في ميعاد الثلاثين يوما ، ولأن
المعبرة في الحكم هي بنسخته الأصلية التي يحررها الكاتب ويوقع عليها
القاضي وتحفظ في ملف الدعوى . وتكون المرجع في اخذ الصورة التنفيذية ،

وفي الطعن عليه من ذوى الشأن ، ولأن ورقة الحكم قبل التوقيع - سواء كانت أصلاً أو مسودة - لا تكون إلا مشروعاً للمطالبة لكليل الحرية فى تغييره وفى اجراء ما تراه فى شأن الوقائع والأسباب مما لا تحدده به حقوق الخصوم عند ارادة الطعن .

(١٩٧٣/٢/١٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ٤٥ ص ٢١٦ ، ١٩٦٩/٤/٧ ص ٢٠ ق ١٠١ ص ٤٨٤)

٤٣٠٧ - يترتب البطلان حتماً على عدم توقيع الحكم فى الميعاد ، سواء قدم الطاعن الشهادة السلبية أم لم يقدمها ، ذلك أنها لا تعدو أن تكون دليل اثبات على عدم القيام بهذا الاجراء الذى استلزمه القانون ، واعتبره شرطاً لقيام الحكم ويفنى عن هذا الدليل بقاء الحكم حتى نظر الطعن فيه خالياً من التوقيع .

(١٩٧٠/٣/١ أحكام النقض س ٢١ ق ٧٨ ص ٣١٦)

٤٣٠٨ - فصلت المادة اجراءات جنائية نظام وضع الأحكام والتوقيع عليها ولم ترتب البطلان على تأخير التوقيع على الأحكام وإيداعها إلا اذا مضى ثلاثون يوماً دون حصول التوقيع ولم تفرق بين الأحكام التى تصدر فى جلسة المرافعة أو تلك التى تصدر فى جلسة حجزت اليها الدعوى للنطق به ، ومن ثم فإنه لا يصح الاستناد الى ما أوردته المادة ٣٤٦ مرافعات بشأن التوقيع على الحكم وإيداع مسودته .

(١٩٦٣/٣/٢٥ أحكام النقض س ١٤ ق ٤٦ ص ٢٢١)

٤٣٠٩ - لم يرتب القانون البطلان على تأخير التوقيع على الحكم إلا اذا مضى ثلاثون يوماً دون حصول التوقيع ، أما ميعاد الثمانية أيام المشار اليها بنص المادة ٣١٢ اجراءات جنائية فقد أوصى الشارع بالتوقيع على الحكم خلاله دون أن يرتب البطلان على عدم مراعاته .

(١٩٥٦/٤/٣ أحكام النقض س ٧ ق ١٤٥ ص ٤٩٨)

٤٣١٠ - لم يحدد قانون الاجراءات أجلاً للنطق بالحكم وإنما أوجب فقط التوقيع على الأحكام فى ظرف ثمانية أيام من يوم النطق بها على أن تبطل اذا انقضت مدة ثلاثين يوماً من يوم صدورها دون التوقيع عليها . وعلى ذلك فلا محل للقول ببطلان اجراءات المحاكمة لعدم صدور الحكم فى

خلال ثلاثين يوما من سماع المرافعة -

{ ١٩٥٦/٣/٦ أحكام النقض س ٧ ق ٩٥ ص ٣١٥ }

٤٣١١ - قانون الإجراءات الجنائية لم ينص على البطلان الا في حالة عدم التوقيع على الحكم خلال ثلاثين يوما من تاريخ النطق ، والمحكمة اذ قررت تأجيل النطق بالحكم عدة مرات وللمدة طويلة لا تكون قد خالفت القانون في شيء .

(١٩٨٠/٥/٣١ أحكام النقض س ٣١ ق ١٢٤ ص ٦٩٢)

٤٣١٢ - متى كان الطاعن حين توجه الى قام كتاب المحكمة للاطلاع على الحكم في اليوم الثلاثين من يوم صدوره لم يجده مودعا به وقد حصل على شهادة بذلك محررة في آخر ساعات العمل من ذلك اليوم فان الحكم يكون باطلا طبقا للمادة ٣١٢ اجراءات جنائية .

(١٩٥٤/٢/١٥ أحكام النقض س ٥ ق ١٠٩ ص ٣٣٤)

٣٤١٣ - ان القانون - على ما اولته هذه المحكمة - قد اوجب وضع الاحكام الجنائية والتوقيع عليها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها والا كانت باطلة .

(١٩٥٢/١/٢١ أحكام النقض س ٣ ق ١٦٩ ص ٤٤٦ ،

١٩٥٠/١١/٧ س ٢ ق ٦٢ ص ١٥٥)

٤٣١٤ - اذا لم يكن الطاعن قد تمسك امام المحكمة الاستئنافية ببطلان الحكم المستأنف لعدم تحريره ووضع اسبابه والتوقيع عليه خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره بل ترفع في موضوع الدعوى فلا يقبل منه ان يثير هذا الظن امام محكمة النقض .

(١٩٥٢/١/٧ أحكام النقض س ٣ ق ١٤٨ ص ٣٩٠)

٤٣١٥ - اذا قضت المحكمة الاستئنافية ببطلان الحكم الابتدائي لعدم توقيعهم في بحر ثلاثين يوما ثم نظرت موضوع الدعوى وحكمت فيه فانها لا تكون قد خالفت القانون ، ذلك لأن محكمة اول درجة وقد استنفدت ولايتها باصدار حكمها في الموضوع فلا سبيل الى اعادة القضية اليها ، ولا تكون المحكمة الاستئنافية في هذه الحالة ملزمة بسماع الشهود الذين سمعتهم محكمة اول درجة من جديد ، لأن البطلان انما ينسحب الى الحكم

الابتدائي ولا يتعدى الى اجراءات المحاكمة التي تمت وفقا للقانون .
(٣١/١٢/١٩٥١ أحكام النقض س ٣ ق ١٣١ ص ٣٤٤)

نوقيع احكام البرائة

٤٣١٦ - التمديل الذي جرى على المادة ٢/٣١٢ اجراءات جنائيه
بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٥ وانى استثنى احكام البرائة من البطلان
لا ينصرف البتة الى ما يصدر من احكام فى الدعوى المدنية المقامة بالتبعية
للدعوى الجنائية ، وذلك ان مؤدى التمديل على ما افصحته عنه المذكرة
الإيضاحية للقانون ألا يضار المحكوم ببراءته بسبب لا دخل له فيه - هو ان
مراد الشارع قد اتجه الى حرمان النيابة وهى الخصم الوحيد للمتهم فى
الدعوى الجنائية من الطعن على حكم البرائة بالبطلان اذا لم توقع اسبابه فى
الميعاد المقرر قانونا . أما اطراف الدعوى المدنية فلا مشاح فى انحسار
الاستثناء عنهم ويظل الحكم بالنسبة اليهم خاضعا للأصل العام المقرر فى
المادة ٣١٢ اجراءات جنائية ، فيبطل اذا أمضى ثلاثون يوما دون حصول
التوقيع عليه .

(١٩٧٧/٦/٥ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٤٧ ص ٧٠٢ .
١٩٧٣/١٢/١٦ س ٢٤ ق ٢٥٣ ص ١٢٤٦ ، ١٩٦٨/١٢/٩ س ١٩ ق ٢١٩
ص ١٠٧٣ ، ١٩٦٥/٤/١ س ١٦ ق ٧٤ ص ٣٦٣)

الشهادة السلبية

٤٣١٧ - للمحكمة أن تأخذ بالصورة الشسمية لشهادة السلبية
للتدليل على عدم ايداع الحكم ملف الدعوى موقعا عليه من رئيس الهيئة التى
أصدرته خلال ثلاثين يوما. من النطق به عملا بالمادة ٣١٢ اجراءات .
(١٩٨٣/١١/٩ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٨٥ ص ٩٣١)

٤٣١٨ - قضاء محكمة النقض قد استقر على أنه يجب على الطاعن
لكى يكون له التمسك ببطلان الحكم لعدم توقيعه خلال الثلاثين يوما التالية
لصدوره أن يحصل من قلم الكتاب على شهادة دالة على أن الحكم لم يكن
وقت تحريره قد أودع ملف الدعوى على الرغم من انقضاء ذلك الميعاد .
(١٩٨٢/٢/٨ أحكام النقض س ٣٣ ق ٣٢ ص ١٥٩)

٤٣١٩ - يجب على الطاعن لكى يكون له التمسك ببطلان الحكم لعدم .

توقيعه في الميعاد القانوني المنصوص عليه في المادة ٣١٢ إجراءات جنائية ان يحصل عن شهادة ذلك على ان الحسم لم يذن الى وقت تحريرها قد اودع ملف الدوى موقعا عليه على الرغم من انضمام ذلك الميعاد ، ولا يعنى عن الشهادة السلبية أى دليل آخر سوى ان يبقى الحكم حتى نظر الطعن خاليا من التوقيع .

(١٩٨١/٤/٢٢ أحكام النقض س ٣٢ ق ٦٩ ص ٣٩٢ ، ١٩٧٨/٤/٢٤ س ٢٩ ق ٨٦ ص ٤٥١ ، ١٩٧٢/٥/١٤ س ٢٣ ق ١٥٦ ص ٦٩٦)

٤٣٣٠ - الشهادة السلبية لا تعدو أن تكون دليل اثبات على عدم القيام بالاجراء الذى استلزمه القانون واعتبره شرطا لقيام الحكم ويقضى عن هذا الدليل بقاء الحكم حتى نظر الطعن خاليا من التوقيع .

(١٩٧٧/٥/٩ أحكام النقض ص ٢٨ ق ١٢١ ص ٥٧٨ ، ١٩٨٠/١٢/٢٤ س ٣١ ق ٢١٥ ص ١١٣)

٤٣٣١ - مؤدى نص المادة ٣١٢ إجراءات جنائية أن البطالان يترتب حتما سواء قدم الطاعن الشهادة السلبية التى أشار اليها فى مذكرة اسبابه أم لم يقدمها ، ذلك انها لا تعدو أن تكون دليل اثبات على عدم اقيام بهذا الاجراء فى الميعاد الذى حدده القانون .

(١٩٧٧/٤/١٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٠٣ ص ٤٩١)

٤٣٣٢ - يجب ايداع أحكام الادانة والتوقيع عليها معا فى خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدورها والا بطأت ، ولا يغير من ذلك ما تضمنته الشهادة السلبية من وجود مسودة الحكم بملف الدعوى وأن نسخة الحكم الأصلية وقعت من رئيس الجلسة فى الميعاد القانوني ولكن كاتب الجلسة لم يكن قد اودعها ملف الدعوى حتى طلب الشهادة ، وذلك ان القانون اوجب حصول التوقيع والايداع معا فى ميعاد ثلاثين يوما .

(١٩٧٧/١/١٦ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٧ ص ٨٠)

٤٣٣٣ - الشهادة التى يصح الاستدلال بها على أن الحكم لم يثبت فى الموعد القانوني ينبغى أن تكون على السلب ، أى دالة على عدم وجود الحكم بقلم الكاتب موقعا عليه وقت صدورها ، لأن قانون الاجراءات الجنائية فى المادة ٣١٢ منه لم يجعل لقلم الكتاب الاختصاص ببيان تاريخ ورود

الحكم فى مقام طلب ابطاله بل قصر اختصاصه على مجرد اثبات وجود الحكم أو عدم وجوده فى القلم المذكور محررة اسبابه وموقعا عليها من أصدره وقت تحرير الشهادة .

(١٦٦/١/١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٥ ص ٧٢) .

٤٣٢٤ - استقر قضاء محكمة النقض على أن الشهادة التى يبنى عليها بطلان الحكم هى التى تصدر انقضاء الثلاثين يوما المقررة فى القانون . ولما كانت الشهادة الصادرة فى اليوم الثلاثين حتى نهاية ساعات العمل لا تنفى ايداع الحكم بعد ذلك لأن تحديد ميعاد العمل فى اقليم الكتاب ليس معناه أن هذه الأقليم يستنتج عليها أن تؤدى عملا بعد انتهاء الميعاد .

(١٩٧٣/٣/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٧٧ ص ٣٦٢)

٤٣٢٥ - لا يغير من بطلان الحكم لعدم التوقيع عليه خلال الثلاثين يوما من تاريخ النطق به ، ما اشر به قلم الكتاب على الشهادة السلبية الصادرة منه من تحرير أسباب الحكم وايداعها غير موقعة ممن أصدره لأن القانون اوجب حصول الايداع والتوقيع معا فى ميعاد ثلاثين يوما ، ولأن العبرة فى الحكم هى بنسخته الاصلية التى يحررها الكاتب ويوقع عليها القاضى وتحفظ فى ملف الدعوى وتكون المرجع فى اخذ الصورة التنفيذية وهى الطعن عليه من ذوى الشأن . ولأن ورقة الحكم قبل التوقيع سواء كانت أصلا أو مسودة لا تكون الا مشروعا للمحكمة كامل الحرية فى تفييره واجراء ما تراه فى شان الوقائع والاسباب معا لا تتحدد به حقوق المحصور عند ارادة الطعن .

(١٩٧٣/٢/١٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ٤٥ ص ٢١١) .

(١٢٠١/١٢/١٩٧٣ ق ٢٤٤ ص ١٠)

٤٣٢٦ - الشهادة التى يصح الاعتداد بها فى اثبات عدم التوقيع على الحكم فى خلال الثلاثين يوما التالية لصدوره انما هى الشهادة الصادرة من قلم الكتاب والتى تثبت أن الحكم لم يكن وقت تحريرها قد اودع ملف الدعوى موقعا عليه على الرغم من انقضاء ذلك الميعاد ، ولا يبنى عن تقديم تلك الشهادة تأشيرة احد مستخدمى قلم الكتاب أن القضية لا زالت طرف القاضى لكتابة الأساليب .

(١٩٧١/٢/٢١ أحكام النقض س ٢٢ ق ٢٨ ص ١٦٠) .

٤٣٣٧ - ان مفاد نص المادتين ٤٢٤ ، ٤٢٦ اجراءات جنائية-ان الشهادة التي يصبح الاستدلال بها على أن الحكم لم يختم في الميعاد القانوني انما هي الشهادة التي تثبت أن الطاعن قد توجه الى قلم الكتاب للاطلاع على الحكم لمناسبة تحضير أوجه الطعن فلم يجده به ، فاذا هو اعمل في حق نفسه ولم يحصل على الشهادة الدالة على عدم ايداع الحكم في الميعاد فان يلغى لا يكون مقبولا ، لأن الأمر في ذلك ليس بعدم ختم الحكم في ميعاد معين بل هو بعدم تمكنه من الاطلاع عليه فيتسنى له تقديم أسبابه في الميعاد واذن فلا يجوز للطاعن أن يتمسك بما جاء في اعلان طاعن آخر بأن الحكم اودع قلم الكتاب في ميعاد معين .

(٧٥٨ / ١٠ / ٧ ١٩٥٨ أحكام النقض من ٩ ق ١٨٦ من ٧٥٨)

٤٣٣٨ - لا يقبل الطعن في الحكم بأنه لم يوقع الا بعد ثلاثين يوما على صدوره ما دام الطاعن لم يؤيد هذا الطعن بشهادة رسمية من قلم الكتاب قبل التوقيع على الحكم دالة على ذلك .

(١٩٥٢ / ٢ / ٢٥ أحكام النقض من ٣ ق ١٨٩ من ٥٠٢)

حسب المدة

٤٣٣٩ - جرى قضاء محكمة النقض على أن مدة الثلاثين يوما تحسب كاملة من اليوم التالي للتاريخ الذي صدر فيه الحكم .

(١٩٧٣ / ١٢ / ١٦ أحكام النقض من ٢٤ ق ٢٥٣ من ١٢٤٦ ،

١٩٥٦ / ٢ / ٢٦ من ٧ ق ٦٩ من ٢١٩)

٤٣٣٠ - لم تفرق المادة ٣١٢ اجراءات من الأحكام التي تصدر في الجلسة ذاتها والتي تمت فيها المرافعة وتلك التي تصدر في جلسة حيزت اليها الدعوى للنطق بها . ومن ثم لا محل للرجوع إلى مادة قانون المرافعات في شأن ختم الحكم وايداع مسودته موقعا عليها من الرئيس والقضاء فور النطق به .

(١٩٦٧ / ٥ / ١٦ أحكام النقض من ١٨ ق ١٢٩ من ٦٥٩)

٤٣٣١ - بطلان الحكم بسبب التأخير في ختمه أكثر من ثلاثين يوما ملحوظ في تقريره اعتبارات تأبى بطبيعتها أن يمتد الاجل لأى سبب من

الأسباب التي تمتد بها المواعيد بحسب قواعد المرافعات .
(١٩٦٣/٣/٤ أحكام النقض س ١٤ ق ٣١ ص ١٤٢)

توقيع الكاتب

٤٣٣٢ - ان نص المادة ٣١٢ اجراءات جنائية أوجبت تحرير الحكم بأسبابه كاملا خلال ثمانية ايام من تاريخ صدوره بقدر الامكان ، وتوقيع رئيس المحكمة وكاتبها عليه ، ثم بينت ما يتبع عند قيام مانع بالرئيس يمنعه من توقيع الحكم ولم يواجه حالة قيام المانع بكاتب الجلسة ولم يرتب بطلانا على خلو الحكم من توقيع .
(١٩٥٦/٤/٩ أحكام النقض س ٧ ق ١٥٣ ص ٥٢٣)

خطأ المادي

٤٣٣٣ - اذا كان قد ذكر في مسودة الحكم الى جانب امضاء الرئيس تاريخ غير التاريخ الذي صدر فيه الحكم فذلك لا يترتب على بطلان الحكم اذ هذا لا يعمد أن يكون خطأ ماديا .

(١٩٤٦/٤/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٤٨)

ص ١٣٦)

الفصل العاشر

في المصاريف

مادة ٣١٣

كل متهم حكم عليه في جريمة يجوز الزامه بالمصاريف كلها
أو بعضها .

- تقابل المادة ٢٥٠ من القانون السابق .

الأحكام

٤٣٣٤ - عدم الفصل في المصاريف في حكم قاض بالعقوبة
لا يحد بطلاناً جوهرياً مؤدياً الى نقضه .
(١٤/١٠/١٩٠٥ المجموعة الرسمية س ٧ ق ٦)

٤٣٣٥ - من القواعد الأساسية أن المحكوم عليه بالاعدام يفي
من المصاريف القضائية وتحملها الحكومة ، ولكن لما كانت القواعد المذكورة
تقضي بأن المصاريف يحكم بها في الأمور الجنائية بالتضامن على جميع المحكوم
عليهم فاعفاء المحكوم عليه بالاعدام في تلك الحالة لا يشمل زملاءه في
الجنابة المحكوم عليهم فيها بعقوبة أخرى تلزمهم المصاريف جميعها حينئذ
دون أن تتحمل الحكومة شيئاً منها .

(١٤/٤/١٨٩٦ الحقوق س ٢١ ق ٢٢ من ١٧٣)

مادة ٣١٤

إذا حكم في الاستئناف بتأييد الحكم الابتدائي جاز الزام التوهم
الاستئناف بكل مصاريف الاستئناف أو بعضها .

- تقابل المادة ٢٥٢ من القانون السابق .

مادة ٣١٥

إذا برىء المحكوم عليه غيابياً بناء على معارضته يجوز الزامه بكل

أو بعض مصاريف الحكم القيايى وإجراءاته .

- تقابل المادة ٢٥١ من القانون السابق .

مادة ٣١٦

الحكمة النقض أن تحكم بمصاريف الطعن كلها أو بعضها على المتهم
الحكوم عليه إذا لم يقل طلبه أو إذا رفض .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٣١٧

إذا حكم على عدة متهمين بحكم واحد لجريمة واحدة فاعلين كانوا
أو شركاء ، فالمصاريف التى يحكم بها تحصل منهم بالتساوى ، ما لم يقض
الحكم بتوزيعها بينهم على خلاف ذلك أو إلزامهم بها متضامنين .

- تقابل المادة ٢٥٢ من القانون السابق .

مادة ٣١٨

إذا لم يحكم على المتهم بكل المصاريف وجب أن يحدد الحكم مقدار
ما يحكم به عليه منها .

- تقابل المادة ٢٥٤ من القانون السابق .

مادة ٣١٩

يكون المبنى بالحقوق المدنية ملزماً للحكومة بمصاريف الدعوى ،
ويتبع فى تقدير هذه المصاريف وكيفية تحصيلها ما هو وارد فى لائحة
الرسوم القضائية .

- تطابق المادة ٢٥٥ من القانون السابق .

الأحكام

٤٣٣٥ مكرر - أن مجال أعمال نص المادة ١٨٩ مرافعات هو عندما
يصدر الحكم بالمصاريف دون تقدير ، فيتعين لتقديرها استصدار أمر على

عريضة يقدمها المحكوم له لرئيس الهيئة التي اصدرت الحكم .
(١٩٧٥/٦/٨ أحكام النقض س ٢٦ ق ١١٤ ص ٤٩٠)

٤٣٣٥ مكرر ١ - لما كن النابت أن المجهين والمسئول عن الحقوق المدنية (الطاعن) قد خسروا دعواهم الاستئنافية فانهم يلزمون بمصاريفها . وادا كانوا متضامنين في أداء التعويض المحكوم به للمدعين بالحق المدني على ما قضى به الحكم الابتدائي وأيده في ذلك الحكم الاستئنافي فان الطاعن يكون ملزماً - فضلاً عن المصروفات الابتدائية - بالمصاريف المدنية الاستئنافية ويكون تسويتها على أساس قيمة الحق الذي سبق أن قضى به ابتدائياً ، وتكرر القضاء به من جديد في حدود النزاع المرفوع عنه الاستئناف ، واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه يكون قد أصاب صحيح القانون، وذلك اعلا للصادتين ٣٢٠ اجراءات جنائية و١٨٤ مرافعات .

(١٩٧٤/١/٢٧ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٥ ص ٦٥)

٤٣٣٦ - اذا كانت المحكمة الاستئنافية قد قضت بتخفيض مبلغ التعويض المقضى به ابتدائياً لكل من المدعين بالحقوق المدنية والذي يقل عن المبلغ الذي طلب من كل منهما الحكم له به . فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بالزامهما بالمصاريف المدنية الاستئنافية المناسبة لا يكون قد خالف القانون في شيء .

(١٩٧٢/٣/١٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ٩١ ص ٤١٦)

٤٣٣٧ - الأصل أن نصوص قانون الاجراءات الجنائية هي الواجبة التطبيق في المواد الجنائية بحيث لا يرجع الى نصوص قانون آخر الا لسد نقص أو للاستعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها في قانون الاجراءات الجنائية ، ولما كان نص المادة ٣١٩ من هذا القانون قد جرى بأن « يكون المدعي بالحقوق المدنية ملزماً للحكومة بمصاريف الدعوى ، ويتبع في تقدير هذه المصاريف وكيفية تحصيلها ما هو وارد في لائحة الرسوم القضائية » وكان قانون الاجراءات الجنائية قد عالج بذلك امر تحديد العلاقة بين الحكومة والمدعي بالحقوق المدنية فيما يتعلق بمصاريف دعواه فأوجب أن يكون هو المسئول عنها بصفة أصلية عندما يسلك هذا الطريق الاستثنائي برفع دعواه تابعة للدعوى الجنائية بما يجعل هذا الحكم دون سواء ولوجب الإتياع على هذا الشأن ، ومن ثم فقد امتنع اعمال أحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٤

فى شأن الرسوم القضائية ورسم التوثيق فى المواد المدنية فيما يخالفه ،
ولم يبق للقوانين الرسوم فى هذا الشأن الا أن ينظم تقدير المصاريف
وكيفية تحصيلها كما جاء يعجز المادة ٣١٩ سالفة الذكر .
(١٩٥٨/١١/١٨ أحكام النقض س ٩ ق ٢٣٠ ص ٩٣٩)

مادة ٣٢٠

إذا حكم بادانة المتهم فى الجريمة وجب الحكم عليه للمدعى بالحقوق
المدنية بالمصاريف التى تحملها . وللمحكمة مع ذلك أن تغض مقدارها
إذا رأت أن بعض هذه المصاريف كان غير لازم .

الا انه اذا لم يحكم للمدعى بالحقوق المدنية بتعويضات ، تكون عليه
المصاريف التى استلزمها دخوله فى الدعوى . اما اذا قضى له ببعض
التعويضات التى طلبها يجوز تقدير هذه المصاريف على نسبة تبين فى
الحكم .

الأحكام

٤٣٣٨ - قضاء الحكم بالزام المتهم بمصاريف الدعوى المدنية
ومقابل أتعاب المحاماة من غير أن يطلب المدعى بالحقوق المدنية ذلك صراحة
لا يعتبر قضاء بما لم يطلبه الخصوم وانما اعمالا لحكم القانون فى المواد ٣٢٠
اجراءات جنائية و٣٠٦ و٣٥٧ مرافعات .
(١٩٦٠/١٢/٥ أحكام النقض س ١١ ق ١٦٧ ص ٨٦١)

٤٣٣٩ - لمحكمة الموضوع الحرية المطلقة فى تقسيم مصاريف
الدعوى بين المتهم المحكوم عليه جنائيا ومدنيا وبين المدعى بالحق المدنى
المحكوم له ببعض التعويض كما يترأى لها .
(١٩٣١/٣/٥ مجموعة التواعد القانونية ج ٢ ق ١٦٩ ص ٢٥٧)

٤٣٤٠ - حضور الخصم الى الجلسة ومرافعته فى الدعوى بلا واسطة
محام لا يمنع من تقدير اجرة محام له اذا كان قد لزمه أن يستفتى محام
فاستفعا .
(استئناف ١٩٠٢/٢/٢٠ المجموعة الرسمية س ٣ ق ٩٧)

٤٣٤١ - يلزم المحكوم عليه بمصاريف القضية ، فإذا لم يحكم عليه بكل طلبات المدعى أُلزم من المصاريف بنسبة ما حكم عليه . فإذا تعدد المتهمون في المواد الجنائية روعي حينئذ أمران ، فإن أمكن تمييز ما وقع من كل متهم عن الآخر حكم على الواحد بنسبة ما يلحقه من المصاريف بدون تضامن مع الآخرين ، ولذلك لم يكن على المحكوم عليه أن يقوم بمصاريف من يرثت ساحته . وإن لم يمكن تجزئة الأفعال حكم عليهم جميعا بالمصاريف بالتضامن وألزم المحكوم عليه بمصاريف من حكم ببرأته .

(قنا الاستثنائية ٢٣/١٠/١٩٨٤ الحقوق س ١٠ ق ٢٧)

(ص ١٠٥)

مادة ٣٢١

يعامل المسئول عن الحقوق المدنية معاملة المتهم فيما يختص بمصاريف الدعوى المدنية .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٣٢٢

إذا حكم على المتهم بمصاريف الدعوى الجنائية كلها أو بعضها وجب الزام المسئول عن الحقوق المدنية معه بما حكم به . وفي هذه الحالة تحصل المصاريف المحكوم بها من كل منهما بالتضامن .

- تقابل المادة ٢٣٨ من القانون السابق .

الفصل الحادى عشر فى الأوامر الجنائية

مادة ٣٣٣

للتبابة العامة فى المخالفات وفى مواد الجناح التى لا يوجب القانون الحكم فيها بعقوبة الحبس أو بفرامة يزيد حدها الأدنى على مائة جنيه إذا رأت أن الجريمة بحسب ظروفها تكفى فيها عقوبة الفرامة لغاية مائة جنيه فضلا عن العقوبات التكميلية والتضمينات وما يجب رده والمصاريف أن تطالب من قاضى المحكمة الجزئية التى من اختصاصها نظر الدعوى أن يوقع العقوبة على المتهم بأمر يصدره على الطلب بناء على محاضر جمع الاستدلالات أو أدلة الأبحاث الأخرى بقرار إجراء تحقيق أو سماع مرافعة .

— ممدلة بالقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذى صدر ونشر فى ١٩٨١/١١/٤ على أن يعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

— المذكورة الايضاحية للقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ : وكذلك بشأن نظام الأوامر الجنائية فلقد حقق هذا النظام فى التطبيق العمل الغاية التى تليها المعترض من الأخذ به ، والتى تتمثل فى تبسيط اجراءات الفصل فى الجرائم قليلة الشأن واضحة البيان ، تحقيقا لسرعة البت فيها ، وتخفيفا عن كامل المحاكم حتى تنفرغ لنظر غير ذلك من المعادى ، وليس فيه نظام الأوامر الجنائية الذى قطعت المحكمة العليا بقرعته ودستوريته بقرارها الصادر فى أول أبريل سنة ١٩٧٨ فى القضية رقم ١٥ لسنة ١٩٧٨ ق ثمة افتتات على حقوق المحكوم ، وإنما يقيم هذا النظام فى واقع الأمر توازنا عادلا بين تحقيق العدالة سريعة المثال وبين حماية حقوق محكوم ، وذلك بمد ما أعطى للمعترض المحكوم جميعا حق الاعتراض على الأمر الجنائي ، وذلك على هذا الاعتراض بسقوط الأمر واعتباره كأن لم يكن وجوب نظر الدعوى وفقا للاجراءات العادية ، كما أن المعترض قد ارتأى فى الآونة الأخيرة — وفى سبيل العمل على انضباط المجتمع المصرى — تشديد العقوبات فى بعض الجرائم وذلك برفع حدها الأدنى والإقصاء مراعىا فى ذلك ارتفاع مستوى المعيشة مما استتبع خروج الكثير من هذه الجرائم من نطاق نظام الأوامر الجنائية . ولكى تعود لنظام الأوامر الجنائية فاعلمته ويؤكد التعديلات التمهيدية التى لحقت بالقوانين الجنائية الكلمة لقانون العقوبات فلقد رأى تعديل المواد ٣٢٣ و ٣٢٤ و ٣٢٥ مكررا من قانون الاجراءات الجنائية بهدف توسيع نطاق الأوامر الجنائية على النحو التالى :

- ١ - رفع نصاب الأمر الجنائي الى مائة جنيه سواء بالنسبة للمدعى أو النيابة العامة .
- واعطاء النيابة العامة سلطة إصدار الأمر الجنائي بالعقوبات التكميلية أيضا .
- ٢ - بسط اختصاص النيابة العامة فى إصدار الأوامر الجنائية بالنسبة لمواد الجناح التى

لا يوجب القانون الحكم فيها بعقوبة الحبس أو الفرامة التي يزيد حجمها الأدنى على مائة جنيه حتى رأت أن الجريمة بحسب ظروفها تكفي فيها عقوبة الفرامة لغاية مائة جنيه ، ذلك أن قصر اختصاص النيابة في إصدار الأوامر الجنائية على جنح دون غيرها فيه تفريد لاجراءات خاصه في هذا النوع من الجنح دون مقتضى يميزها عن جنح كثرة أخرى متصوص عليها في قانون العقوبات والقوانين الجنائية المكمله .

٤ - أصبح الاختصاص في إصدار الأوامر الجنائية من النيابة العامة يعود لرئيس النيابة أو وكيل النيابة من الفئة الممتازة بالمحكمة التي من اختصاصها نظر الدعوى ، فلا يحق لمن دون ذلك إصدارها ضمانا لحسن تطبيقها .

ونتيجة لهذا روي أن يكون حق الفائتة للمحامي العام أو رئيس النيابة ان يصدر الأمر من وكيل النيابة من الفئة الممتازة ، وللمحامي العام ان يصدر الأمر من رئيس النيابة .

- مددلة بالمرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/٧/٣٠ ، ونشر في

١٩٥٢/٨/٤ .

والمرسوم بقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/٥/٢١ ، ونشر في ١٩٥٢/٥/٢١

- راجع ما جاء بالفكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٢ تحت

المادة ١٩ .

- راجع ما جاء بالفكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١٩ .

- تقابل المادة الأولى من قانون الأوامر الجنائية رقم ١٩ لسنة ١٩٤١ .

مادة ٢٢٢ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

للنيابة العامة في مواد الجنح التي لا يحكم فيها بغير الحبس والفرامة ، اذا رأت ان الجريمة بحسب ظروفها تكفي فيها عقوبة الفرامة لغاية عشرة جنيهات غير التضييمات وما يجب رده بالمصاريف ، ان تطلب كتابة من قاضي المحكمة الجزئية التي من اختصاصها نظر الدعوى ان يوقع العقوبة على المتهم بأمر يصدره على الطلب بناء على معاضر جمع الاستدلالات أو أدلة الإثبات الأخرى بغير اجراء تحقيق أو سماع مراعاة .

مادة ٢٢٣ مددلة بالمرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٢ :

يجوز للنيابة الصومية أن تطلب كتابة من قاضي المحكمة الجزئية التي من اختصاصها نظر الدعوى أن يوقع العقوبة على المتهم بأمر يصدر على الطلب وبناء على معاضر جمع الاستدلالات أو أدلة الإثبات الأخرى بغير اجراء تحقيق أو سماع مراعاة وذلك في الجرائم الآتية :

أولاً : جميع المخالفات التي لا يعاقب عليها بغير الحبس والفرامة .

ثانياً : في الجنح التي لا يعاقب عليها بغير الحبس والفرامة متى رأت أن الجريمة بحسب ظروفها تكفي فيها عقوبة الفرامة لغاية عشرة جنيهات غير التضييمات وما يجب رده والمصاريف .

مادة ٢٢٣ مددلة بالمرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٢ :

للنيابة العامة في مواد الجنح والمخالفات التي لا يوجب القانون الحكم فيها بعقوبة الحبس أو بفرامة يزيد حجمها الأدنى على عشرة جنيهات اذا رأت أن الجريمة بحسب ظروفها تكفي فيها عقوبة الفرامة لغاية عشرة جنيهات غير التضييمات والتكميلية والتضييمات وما يجب رده والمصاريف أن تطلب من قاضي المحكمة الجزئية التي من اختصاصها نظر الدعوى أن يوقع العقوبة على المتهم بأمر يصدره على الطلب بناء على معاضر جمع الاستدلالات أو أدلة الإثبات الأخرى بغير اجراء تحقيق أو سماع مراعاة .

مادة ٣٢٤

لا يقضى في الأمر الجنائي بغير الفرامة والعقوبات التكميلية والتضييمات وما يجب رده والمصاريف ، ولا يجوز في مواد الجنح أن تتجاوز الفرامة مائة جنيه .

— ممدلة بالقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذي صدر ونشر في ١٩٨١/١١/٤ على أن يعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

— راجع المذكرة الايضاحية للقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ تحت الملاح ٣٢٣ .

— وبالمرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/٧/٣٠ . ونشر في ١٩٥٢/٨/٤ .

والمرسوم بقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٣ الصادر في ١٩٥٣/٥/٢١ ونشر في ١٩٥٣/٥/٢١ راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١٩ .

— راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٣ تحت المادة ١٩ .

— تقابل المادة الثانية من قانون الأوامر الجنائية رقم ١٩ لسنة ١٩٤١ .

مادة ٣٢٤ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

لا يقضى في الأمر بغير الفرامة والتضييمات وما يجب رده والمصاريف . ولا يجوز أن تتجاوز الفرامة عشرة جنيهات .

مادة ٣٢٤ ممدلة بالمرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٢ :

لا يقضى في الأمر بغير الفرامة والتضييمات وما يجب رده والمصاريف ولا يجوز في مواد الجنح أن تتجاوز الفرامة عشرة جنيهات .

مادة ٣٢٤ ممدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٣ :

لا يقضى في الأمر الجنائي بغير الفرامة والعقوبات التكميلية والتضييمات وما يجب رده والمصاريف ، ولا يجوز في مواد الجنح أن تتجاوز الفرامة عشرة جنيهات .

مادة ٣٢٥

يرفض القاضي إصدار الأمر إذا رأى :

أولا : أنه لا يمكن الفصل في الدعوى بحالتها التي هي عليها .
أو بدون تحقيق أو مراعاة .

ثانيا : أن الواقعة نظرا لسوابق المتهم أو لأي سبب آخر تستوجب توقيع عقوبة أشد من الفرامة التي يجوز صدور الأمر بها .
ويصدر القاضي قراره بالرفض بتأشير على الطلب الكتابي المقدم له ، ولا يجوز الطعن في هذا القرار .

وترتب على قرار الرضى وجوب السير في الدعوى بالطرق العادية .

- تعاليم المادة الثالثة من قانون الأوامر الجنائية رقم ١٩ لسنة ١٩٤١ .
- تقرير لجنة الاجراءات الجنائية لمجلس الصيوخ : قضت هذه المادة بان القاضي يرضى اصدار الامر اذا رأى وجوب الحكم بالبراءة او يرفض طلبات المدعى بالحقوق المدنية بينما المادة السابقة توجب في حالة الادانة الحكم بالقوبة وبالتوقيف ورات اللجنة ان لا يبرر لهذه التفرقة وأنه يجب ان يكون للقاضي الحكم في الحالتين سواء بالادانة او بالبراءة او بالتوقيف او برفضه ، ولا ضرر من ذلك ما دام ان النيابة او للمدعى بالحقوق المدنية حق المعارضة في الامر كالتهم .

حكم

٤٣٤٣ - اذا قدمت النيابة أوراق الدعوى العمومية الى القاضي الجزئي ليصدر أمراً جنائياً بمقاضية المتهم فرفض ، فان هذا الرضى ليس من شأنه ولا يصح ان يكون من شأنه أن يمنع النيابة العمومية من تقديم الدعوى الى المحكمة للسير فيها ضد هذا المتهم بالطريق العادي .
(١٩٤٦/٣/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٢٢ ص ١١٤)

مادة ٣٢٥ مكررا

لرئيس النيابة او وكيل النيابة من الفئة الممتازة بالحكمة التي من اختصاصها نظر الدعوى اصدار الامر الجنائي في المغالطات وفي المنح التي لا يوجب القانون الحكم فيها بالحبس أو الغرامة التي يزيد حبسها الأدنى عن مائة جنيه ولم يطلب فيها التضمنات وما يجب رده والمصاريف . ولا يجوز ان يؤمر فيه بغير الغرامة التي لا تزيد عن مائة جنيه والمقوبات التكميلية .
وللمجلس العام ولرئيس النيابة ، حسب الاحوال ، ان يلغى الامر خطأ في تطبيق القانون في ظرف عشرة ايام من تاريخ صدوره . وترتب على ذلك اعتبار الامر كأن لم يكن ووجوب السير في الدعوى بالطرق العادية .

- مددلة بالقرار بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذي صدر ونشر في ١٩٨١/١/٤
عل ان يعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .
- راجع المذكرة الايضاحية للقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ تحت المادة ٣٣٣ .
- مضافة بالقانون رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٥٣ الصادر في ١٩٥٣/٦/٤ ، ونشر في ١٩٥٣/٦/٤ .

- ومعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ الصادر في ١٩/٥/١٩٥٧ ونشر في ١٩/٥/١٩٥٧ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية لدانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ تحت المادة ٦٤ .
مادة ٣٢٥ مكررا مضافة بالقانون رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٥٣ :

لوكيل النائب العام بالمحكمة التي من اختصاصها نظر الدعوى اصدار الامر الجنائي في المخالفات التي لا يوجب القانون الحكم فيها ببقوة الحبس أو ببقوة تكميلية أو التي لا يطلب فيها التضييعات أو الرد . ولا يجوز أن يؤمر فيه بغير الغرامة على ألا تزيد على خمسين قرشا . ولرئيس النيابة أو من يقوم مقامه أن يلقى الأمر خطأ في تطبيق القانون في ظرف عشرة أيام من تاريخ صدوره . ويترتب على ذلك اعتبار الأمر كأن لم يكن ووجب السير في الدعوى بالطرق العادية .

المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٥٣ :

صدر القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٣ بتعديل قانون الإجراءات الجنائية ونصت المادة الأولى منه على تعديل بعض المواد من بينها المادة ٣٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية .
وقد ترتب على المادة المذكورة إيراد أحكام جديدة من شأنها أن يكون لوكيل النائب العام بالمحكمة التي من اختصاصها نظر الدعوى اصدار الامر الجنائي في المخالفات والشروط المبينة بذلك التعديل .

وقد ترتب على تعديل المادة ٣٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية بالكيفية المشار إليها بالقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٣ أن ألغيت الأحكام التي كانت واردة بتلك المادة قبل تعديلها مع أنه لا غنى عن تلك الأحكام ولم يقصد المشرع إلغاؤها بل قصد إضافة أحكام جديدة بإضافة مادة جديدة وبقاء المادة ٣٢٥ القديمة على حالها وقد نص صراحة على ذلك المشروع المقدم أصلا لمجلس الدولة .

ولما كان من المستحسن تدقيقا للفرض المقصود بتعديل المادة ٣٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية وإعادة نصها كما كان أولا قبل صدور القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٣ وإضافة مادة جديدة إلى قانون الإجراءات الجنائية برقم ٣٢٥ مكررا تضمن الأحكام الجديدة .
المادة ٣٢٥ مكررا المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ :

لوكيل النائب العام بالمحكمة التي من اختصاصها نظر الدعوى اصدار الامر الجنائي في الجنب التي يمينها وزير العدل بقرار منه وفي المخالفات متى كان القانون لا يوجب الحكم فيها بالحبس أو ببقوة تكميلية ولم يطلب فيها التضييعات أو الرد . ولا يجوز أن يؤمر فيه بغير الغرامة على ألا تزيد على مواد الجنب على مائتي قرش .

ولرئيس النيابة أو من يقوم مقامه أن يلقى الأمر خطأ في تطبيق القانون في ظرف عشرة أيام من تاريخ صدوره . ويترتب على ذلك اعتبار الأمر كأن لم يكن ووجب السير في الدعوى بالطرق العادية .

مادة ٣٢٦

يجب أن يعين في الأمر فضلا عما قضي به اسم المتهم والواقعة التي عوقب من أجلها ومادة القانون التي طبقت .

ويعلن الأمر الى المتهم والمدعى بالحقوق المدنية على النحو الذي يقرره وزير العدل ، ويجوز أن يكون الاعلان بواسطة احد رجال السلطة العامة .

- ممدلة بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/٧/٣٠ ، ونشر في ١٩٥٢/٨/٤ .
- وبالقانون رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٥٣ الصادر في ١٩٥٣/٨/٦ ، ونشر في ١٩٥٣/٨/٦ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١٩ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٧٩ لسنة ١٩٥٣ تحت المادة ٢٣٤ .
- تقابل المادة الخامسة من قانون الاوامر الجنائية رقم ١٩ لسنة ١٩٤١ .
- مادة ٣٢٦ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :
- يجب أن يعين في الأمر ، فضلا عما قضى به اسم المتهم والواقعة التي عوقب من اجلها ومادة القانون التي طبقت والاسباب التي بنى عليها .
- ويعلن الأمر الى المتهم والمدعى بالحقوق المدنية على النموذج الذي يقرره وزير العدل .
- مادة ٣٢٦ ممدلة بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٢ :
- يجب أن يعين في الأمر فضلا عما قضى به اسم المتهم والواقعة التي عوقب من اجلها ومادة القانون التي طبقت .
- ويعلن الأمر الى المتهم والمدعى بالحقوق المدنية على النموذج الذي يقرره وزير العدل .

مادة ٣٢٧

للنيابة العامة أن تعلن عدم قبولها للأمر الجنائي الصادر من القاضي ، ولباقي الخصوم أن يعلنوا عدم قبولهم للأمر الصادر من القاضي أو من وكيل النائب العام ، ويكون ذلك بتقرير في قلم كتاب المحكمة في ظرف ثلاثة ايام من تاريخ صدوره بالنسبة للنيابة العامة ، ومن تاريخ اعلانه بالنسبة لباقي الخصوم .

ويترتب على هذا التقرير سقوط الامر واعتباره كأن لم يكن .

ويحدد الكاتب اليوم الذي تنظر فيه الدعوى امام المحكمة مع مراعاة المواعيد المقررة في المادة ٢٣٣ . وينبه على المقرر بالحضور في هذا الميعاد ويكلف باقي الخصوم والشهود بالحضور في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٠٠ .

اما اذا لم يحصل اعتراض على الامر بالطريقة المتقدمة يصبح نهائيا واجب التنفيذ .

- ممدلة بالمرسوم الصادر رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٣ الصادر في ١٩٥٣/٥/٢١ . ونشر في ١٩٥٣/٥/٢١ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية لمشاور رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٣ تحت المادة ١٩ .
- قانون الشاذلين ٦ و ٨ من دسرس الاراس الحاد - رتب ١٦ لسنة ١٩٥١ .
مادة ٣٢٧ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :
لكل من المحصوم أن يعلن عدم قبوله للأمر الجنائي ويكون ذلك سرياً في فلم كذب المحكمة في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ صدوره بالنسبة للشبهة العامة ومن تاريخ الالاه بالنسبة لباقى المحصوم .
ويترتب على هذا التقرير سقوط الأمر واعتباره كأن لم يكن .
ويحدد الكاتب اليوم الذي تنظر فيه الدعوى أمام المحكمة مع مراعاة المواثيق المقررة في المادة ٢٢٣ وينبه على المقرر بالحضور في هذا اليوم ويكلف باقى المحصوم والشهود بالحضور في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٠٠ .
أما اذا لم يحصل اعتراض على الأمر بالطريقة المأتممة يصبح بمثابة حكم نهائي واجب التنفيذ .

مادة ٣٢٨

إذا حضر الخصم الذي لم يقبل الأمر الجنائي في الجلسة المحددة تنظر الدعوى في مواجهته وفقاً للإجراءات العادية .

وللمحكمة أن تحكم في حدود العقوبة المقررة بعقوبة أشد من الغرامة التي قضى بها الأمر الجنائي .

أما إذا لم يحضر تمود للأمر قوته ويصبح نهائياً واجب التنفيذ .

- ممدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٣ الصادر في ١٩٥٣/٥/٢١ . ونشر في ١٩٥٣/٥/٢١ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٣ تحت المادة ١٩ .
- قانون المادة ١/٧ من قانون الأوامر الجنائية رقم ١٩ لسنة ١٩٤١ .

مادة ٣٢٨ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

إذا حضر الخصم الذي لم يقبل الأمر الجنائي في الجلسة المحددة تنظر الدعوى في مواجهته وفقاً للإجراءات العادية .

وللمحكمة أن تحكم في حدود العقوبة المقررة بعقوبة أشد من الغرامة التي قضى بها الأمر الجنائي .

أما إذا لم يحضر تمود للأمر قوته ويصبح حشابة حكم نهائي واجب التنفيذ .

الأحكام

٤٣٤٣ - المتهم المحكوم عليه اذا عارض فى الأمر الجنائى الصادر ضده وحضر جلسة المعارضة فان المحاكمة تجرى طبقا للاجراءات العادية على اعتبار أن الدعوى لم يصدر بها أمر جنائى . واذن فالحكم انئى يصدر على المتهم فى حضرته بناء على معارضة يكون قابلا للاستئناف او غير قابل له على حسب الاوضاع المعتادة .

(١٤/١٩٤٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٨٥)

ص ٢٧٣)

٤٣٤٤ - اذا كانت النيابة قد اعتبرت الواقعة جنحة ضرب بسيط بالمادة ١/٢٤٢ عيوبات وقدمت الأوراق الى القاضى الجزئى فاصدر أمرا جنائيا بتفريم المتهم خمسين قرشا ، ثم اعلن هذا الأمر الى العملة لقياب المحكوم عليه ومضى الميعاد المقرر للمعارضة فاصبح نهائيا ، ثم حدث بعد ذلك أن توفي المجنى عليه فجئى . بالمتهم الى النيابة وأعلن بالأمر الجنائى شخصا واخذ منه تقرير يفيد معارضته فيه ، ونظرت المعارضة وحكم بعدم اختصاص محكمة الجنب بنظر الدعوى ، ثم أعيد التحقيق بصرفه النيابة وقدم المتهم الى محكمة الجنائيات فقضت بادانته فى الجناية ، فظن بأنه ما كان يصح أن تعاد محاكمته بعد أن صدر الأمر الجنائى المشار اليه وأصبح نهائيا بانقضاء ميعاد المعارضة فيه بناء على الاعلان الحاصل فى مواجهة المصده ، فانه اذا كان المتهم يسلم بأنه لما أعلن شخصا بالأمر الجنائى الصادر ضده عارض فيه بتقرير عمل فى قلم كتاب النيابة وأنه حضر فى الجلسة المحددة لنظر معارضته فجرت محاكمته طبقا للاجراءات العادية فقضى بعدم اختصاص محكمة الجنب بنظر الدعوى لأنها جنائية ، اذا كان ذلك لا يكون ثمة محل للقول ببطلان الاجراءات التى تمت قبل احالته الى محكمة الجنائيات ، اذ أن حضور المعارض فى الجلسة المحددة لنظر الدعوى يترتب عليه بمقتضى القانون اعتبار الأمر الجنائى كأن لم يكن مما يستتبع أن يكون للمحكمة أن تحكم عليه بعقوبة أشد من التى كان محكوما بها عليه أو بعدم الاختصاص اذا تبين لها أن الواقعة جنائية ، وخصوصا اذا كان النائب ان المتهم لم ينز هذا الدفاع أمام محكمة الجنائيات بل أثاره فقط أمام محكمة الجنب عند نظر المعارضة فى الأمر الجنائى فلم تقره على وجهة نظره .

(١٨/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٤٩)

ص ٥٨٧)

٤٣٤٥ - هدف الشارع من تطبيق نظام الأوامر الجنائية في الجرائم التي عينها تبسيط إجراءات الفصل في تلك الجرائم وسرعة البت فيها .
 وهو ان كان قد رخص في المادة ٣٢٧ إجراءات جنائية للنيابة العامة ولباقي المحصوم ان يعلنوا عدم قبولهم للأمر الجنائي الصادر من القاضي بتقرير في قلم كتاب المحكمة في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ صدوره بالنسبة الى النيابة العامة ومن تاريخ اعلانه بالنسبة الى باقي المحصوم وترتب على ذلك التقرير سقوط الأمر واعتباره كأن لم يكن ، فاذا لم يحصل اعتراض على الأمر بالصورة المتقدمة أصبح نهائيا واجب التنفيذ ، الا أنه نص في المادة ٣٢٨ على أنه اذا حضر المحصم الذي لم يقبل الأمر الجنائي في الجلسة المحددة تنظر الدعوى في مواجهته طبقا للإجراءات العادية ، واذا لم يحضر تعود للأمر قوته ويصبح نهائيا واجب التنفيذ ، فدل بذلك على ان الاعتراض على الأمر الجنائي لا يعد من قبيل المعارضة في الأحكام انضائية بل هو لا يعدو أن يكون اعلانا من المعارض بعدم قبوله إنهاء الدعوى بتلك الإجراءات يترتب على مجرد التقرير به سقوط الأمر بقوة القانون واعتباره كأن لم يكن ، غير أن نهائية هذا الأثر القانوني ترتبط بحضور المعارض بالجلسة المحددة لنظر اعتراضه ، فاذا تخلف عنها عد اعتراضه غير جدي واستعاد الأمر قوته وأصبح نهائيا واجب التنفيذ مما مؤداه عدم جواز المعارضة منه أو استئنافه رجوعا الى الأصل في شأنه .

(١٩٧٥/٥/٤) أحكام النقض س ٢٦ ق ٨٩ ص ٣٨٩ .
 ١٩٧٢/٢/١٠ س ٢٣ ق ٢٥ ص ١٠٨ . ١٩٧١/١١/٨ س ٢٢ ق ١٤٩
 ص ٦٢٢ ، ١٩٦٧/١/٣٠ س ١٨ ق ٢٣ ص ١٢٥)

مادة ٣٢٩

اذا تعدد المتهمون وصدر ضدهم أمر جنائي وقرروا عدم قبوله وحضر بعضهم في اليوم المحدد لتنظر الدعوى ولم يحضر البعض الآخر تنظر الدعوى بالطرق المعتادة بالنسبة لمن حضر ويصبح الأمر نهائيا بالنسبة لمن لم يحضر .

٥ - لا مقابل لها في قانون الأوامر الجنائية السابق .

مادة ٣٣٠

إذا ادعى المتهم عند التنفيذ عليه أن حقه في عدم قبول الأمر الجنائي لا يزال قائماً لعدم اعلانه بالأمر أو لغير ذلك من الأسباب ، أو أن مانعاً قهرياً منعه من الحضور في الجلسة المحددة لنظر الدعوى ، أو إذا حصل إشكال آخر في التنفيذ ، يقدم الإشكال إلى القاضي الذي أصدر الأمر ليفصل فيه بغير مرافعة ، إلا إذا رأى عدم إمكان الفصل فيه بحالته أو ببلوغ تحقيق أو مرافعة ، يحدد يوماً لينظر في الإشكال وفقاً للإجراءات العادية ويكلف المتهم وبالقى الخصوم بالحضور في اليوم المذكور ، فإذا قبل الإشكال تجرى المحاكمة وفقاً للمادة ٣٢٨ .

- تقابل المادة التاسعة من قانون الأوامر الجنائية رقم ١٩ لسنة ١٩٤٦ .

الفصل الثاني عشر في أوجه البطلان

مادة ٣٣١

يترتب البطلان على عدم مراعاة أحكام القانون المتعلقة بأى اجراء
جوهري .

- لا مقابل لها في القانون السابق .
- المدكرة الإيضاحية : خلا القانون الحالي (الملحق) من بيان القواعد العامة التي تتبع في أحوال البطلان الذي ينشأ عن عدم مراعاة الإجراءات المبررة للتحقيق أو المحاكمة وكفى بالنص على البطلان عند مخالفة بعض الإجراءات دون البعض الآخر مما قد يؤدي إلى الوقوع في الخطأ . ولذلك رؤى لتلافي هذا النص وضع القواعد التي تبين الأحوال التي يحكم فيها بالبطلان والتي لا تدعو لذلك والإجراءات التي تتبع للنسب بالبطلان ومدى البطلان إذا حكم به . فإذا كان الغرض من الاجراء ليس الا الاضداد والوجوب فلا بطلان اذا لم يراع هذا الاجراء لانه ليس جوهريا في التحقيق أو الدعوى . فمثلا اذا نص القانون على وجوب الحكم في الاستئناف في ظرف ثلاثين يوما ولم يراع هذا الميعاد فلا بطلان . اما اذا كان الغرض من الاجراء هو المحافظة على مصلحة عامة أو مصلحة المهتم أو غيره من المصوم فانه يكون جوهريا ويترتب على عدم مراعاته البطلان . ولتعرف الأحكام الجوهرية يجب دائما الرجوع الى علة التشريع .

الأحكام

٤٣٤٦ - الأصل في الأعمال الاجرائية انها تجري في حكم الظاهر، وهي لا تبطل من بعد نزولا على ما يتكشف من أمر واقع .

(١٩٧٣/١/١) أحكام النقض س ٢٤ ق ١ ص ١)

٤٣٤٧ - لا صفة لغير من وقع في حقه اجراء ما في الدفع ببطلانه .
(١٩٧٨/٤/٩) أحكام النقض س ٢٩ ق ٧١ ص ٣٦٩)

٤٣٤٨ - لا صفة لغير من وقع في حقه اجراء ما أن يدفع ببطلانه

وكونه يستفيد منه لأن تحقق المصلحة في الدفع لاحق لوجود البصفة فيه ،
ومن ثم فإنه ليس للطاعن أن يثير المدعى بصف ما أثبتته مأمور التقاضي من أقوال باقي المتهمات في الدعوى .

(١٩٧٢/١٢/١١ أحكام النقض س ٢٣ ق ٣٠٨ ص ١٣٦٧ ،
١٩٨٣/١٠/٤ س ٣٤ ق ١٥٧ ص ٧٩٩)

٤٣٤٩ - أن قرار الإحالة إجراء سابق على المحاكمة ومن ثم فلا تقبل
اثارة أمر بطلانه لأول مرة أمام محكمة النقض ما دام أنه لم يدفع به لدى
محكمة الموضوع .

(١٩٦٩/١٠/٢٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢١٢ ص ١٠٧٨ ،
١٩٦٧/٣/٢٨ س ١٨ ق ٨٧ ص ٤٥٧)

٤٣٥٠ - أن أوجه البطلان الذي يقع في الإجراءات السابقة على
انعقاد الجلسة يجب إيدؤها قبل سماع أول شاهد أو قبل المرافعة أن لم يكن
هناك شهود والا سقط الحق فيها .
(١٩٥٢/٤/٨ أحكام النقض س ٣ ق ٢٩٢ ص ٨٨٢)

٤٣٥١ - أن المادة ٢٣٦ تحقيق جنايات تنص على وجوب تقديم
أوجه البطلان الذي يقع في الإجراءات السابقة على انعقاد الجلسة قبل سماع
شهادة أول شاهد أو قبل المرافعة أن لم يكن هناك شهود والا سقط حق
الدعوى بها . فإذا كان المتهم لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بأن النيابة
لم تقدمه لتقاضى الإحالة عن تهمة من التهم التي حوكم وحكم عليه من أجلها
فلا يكون له أن يثير هذا الطعن أمام محكمة النقض .

(١٩٥١/٣/٦ أحكام النقض س ٢ ق ٢٦٩ ص ٧٠٩)

٤٣٥٢ - ليس للمحاكم أن تبحث في صحة إجراءات التحقيق
الأولية أو عدم صحتها إلا لمناسبة بحث الدليل المقدم إليها والنظر في قبوله
على الإثبات أمامها . فإذا كان الحكم لم يستند في إدانة المتهم إلى دليل
يستند من استجواب المتهم في التحقيقات ، ذلك الاستجواب الذي يميجه
الدفاع ، فلا محل للتمرض لهذا الاستجواب من حيث صحته أو عدمها .

(١٩٤٧/٦/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٧٨)

٤٣٥٣ - للنيابة مثل المتهم والدعى بالحق المدني حق على العموم فى التمسك بأوجه البطلان المتعلقة بالنظام العام سواء كان الحكم بالبراءة أو بالعقوبة لأن الشارع وضع نصا عاما ولكن وجود المدافع وضع فى مصلحة المتهم خاصة فلاخلال به وإن كان فيه مخالفه ظاهرة لأحكام القانون إلا أن لا يضر بأى وجه من الوجوه النيابة العمومية التى ليس لها بناء على ذلك أى فائدة من التمسك به .

(١٩٠٤/١/٣٠ المجموعة الرسمية س ٥ ق ٩٧)

٤٣٥٤ - الاجراءات التى لا يذكر القانون أن الحكم يكون لاجها بسببها بنص صريح لا تكون سببا للنقض ولو أوجبها القانون بأن قال يجب من الحكم : ولقد اهتم قانون تحقيق الجنايات بضمانة حقوق المتهم أكثر من ضمانته عقدها . إذ أنه يهم الهيئة الاجتماعية أن لا يحكم على برى بصفته مجرماً ففى هذا ضياع حرية افراد الهيئة الاجتماعية وهو أول أمر يترتب عليه صيانة هذه الهيئة .

(١٨٩٢/٦/١٥ الحقوق س ٧ ق ١٩٣)

مادة ٣٣٢

إذا كان البطلان واجبا لعدم مراعاة احكام القانون المتعلقة بتشكيل المحكمة أو بولايتها بالحكم فى الدعوى أو باختصاصها من حيث نوع الجريمة المعروضة عليها أو بغير ذلك مما هو متعلق بالنظام العام جاز التمسك به فى أية حالة كانت عليها الدعوى ، وتقضى به المحكمة ولو بغير طلب .

- لا مقابل لها فى القانون السابق .

- تقرير لجنة الاجراءات الجنائية لمجلس الصيوخ : نصت هذه المادة على البطلان المتعلق بالنظام العام وقالت انه يجوز التمسك به فى أية حالة كانت عليها الدعوى وللمحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها ولو لم يعصك به الخصوم . وقد ذكرت هذا النوع من البطلان الناشئ عن عدم تشكيل المحكمة تشكيلا قانونيا أو عن عدم ولايتها أو اختصاصها من حيث نوع الجريمة ، ثم قالت أو غير ذلك مما يتعلق بالنظام العام ، وهذا يدل على أن الأحوال المنصوص عليها فيها ذكرت على سبيل التمثيل لا على سبيل الحصر .

حكم

٤٣٥٥ - أن الشارع حاول تنظيم أحوال البطلان فيما أورده من قواعد عامة فى المادة ٣٣١ اجراءات جنائية وما بعدها ، إلا أن هذه

النصوص من رتبة التوجيه على ان التفسير لم يحصر - وما كان من
مقدور ان يحصر وسواء في التفسيرية والادارية والجنائية او
متغيرة - المسائل سميت بالنظم اذ لم يذكر البعض من هذه المسائل في
المادة ٣٩٢ زور القاضي استنباط غيرها وتعيين ما يعتبر منها من النظم
العام وما هو من قبيل المصالح الخاصة التي يملك الخصوم وحدهم فيها ان
القبول من عدمه .

(١٩٥٨/٦/٣ أحكام النقض س ٩ ق ١٥٦ ص ٦٠٩)

مادة ٣٣٣

في غير الأحوال المشار إليها في المادة السابقة يسقط الحق في الدفع
ببطلان الإجراءات الخاصة بجمع الاستدلالات أو التحقيق الابتدائي
أو التحقيق بالجلسة في الجنب والجنائيات إذا كان للمتهم معام وحصل الاجراء
بمضوره بدون اعتراض منه .

اما في مواد المخالفات فيعتبر الاجراء صحيحا اذا لم يعترض عليه
التهتم ولو لم يحضر معه معام في الجلسة .

وكذلك يسقط حق الدفع بالبطلان بالنسبة للنيابة العامة اذا
لم تتمسك به في حينه .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

الأحكام

٤٣٥٦ - من المقرر أن حق المتهم في الدفع ببطلان الإجراءات اُهدم
اعلانه بالجلسة المحددة لمحاكمته أمام محكمة أول درجة يسقط اذا لم يديه
بجلسة المعارضة .

(١٩٧٨/١٠/٣٠ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٥٢ ص ٧٥٣)

٤٣٥٧ - اذا كانت الطاعة تسلم في أسباب طعنها بأن التحقيق
معها تم بحضور محاميها الذي لم يبدئة اعتراض على اجراءات التحقيق
فان ما تثيره في هذا الخصوص لا يكون مقبولا .

(١٩٧٣/١٢/٣١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٦٧ ص ١٣٠٩)

٤٣٥٨ - المبرة بطلان الاجراءات هو بما يتم فيها امام المحكمة الاستثنائية ، وسكوت الطاعن عن اثارة شيء في دفاعه امام المحكمة الاستثنائية عن وصف التهمة أو القصور في بيان الخطأ ليس له التحدث من بعده عن بطلان أمام محكمة أول درجة .
(١٩٧٣/١٢/١٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٤٨ ص ١٢٢٣)

٤٣٥٩ - متى كان البين من محضر جلسة المحاكمة الاستثنائية أن سماع المحكمة أقوال أحد الشهود دون حلف يمين كان في حضور الطاعن والمدافع عنه وبغير اعتراض من أيهما فإن هذا يسقط الحق في الدفع بالبطلان .

(١٩٧٣/١٢/١٠ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٤٦ ص ١٢١٣)

٤٣٦٠ - إذا كان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع ببطلان التحقيقات السابقة على المحاكمة فلا يسوغ الدفع ببطلان تحقيق النيابة لأول مرة أمام محكمة النقض .
(١٩٧٣/٤/٢٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ١١٥ ص ٥٥٩)

٤٣٦١ - المبرة في الأحكام هي باجراءات المحاكمة وبالتحقيقات التي تحصل أمام المحكمة ، فإذا كان ما يشير الطاعن لا يعدو أن يكون تعيباً للتحقيق الذي جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة فإنه لا يصلح أن يكون سبباً للطعن على الحكم .
(١٩٧٣/٤/٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٠٦ ص ٥١٠)

٤٣٦٢ - لا يصح أن يكون ما ينعاه الطاعن بشأن اجراءات تحقيق الشرطة سبباً للطعن على الحكم بالنقض ما دام أن هذا التحقيق جرى في مرحلة سابقة على المحاكمة .
(١٩٧٣/١/٢٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٥ ص ١٠٢)

٤٣٦٣ - الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الاكراه لا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
(١٩٧٣/١/١ أحكام النقض س ٢٤ ق ١ ص ١)

٤٣٦٤ - إذا كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة

ثاني درجة أن الطاعنة لم تدفع ببطلان حكم محكمة أول درجة لعدم التوقيع عليه في الميعاد المحدد قانوناً ، فإنه لا يقبل منها إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ، ومن ثم فإن الطعن يكون على غير أساس واجب الرقض موضوعاً .

(١٩٧٢/٤/٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٢١ ص ٥٥٢)

٤٣٦٥ - حق المتهم في الدفع ببطلان الاجراءات المبني على أن المحكمة استجوبته يسقط وفقاً للفقرة الأولى من المادة ٣٣٣ اجراءات جنائية اذا حصل الاستجواب بحضور محاميه ولم يبد اعتراضاً عليه لأن ذلك يدل على أن مصلحته لم تتأثر بالاستجواب .

(١٩٧٢/٣/١٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٨٢ ص ٣٦٩)

٤٣٦٦ - منى الطاعن على تصرف النيابة العامة من سؤالها الضابط الشاهد في غيبته والتفتاتها عن سؤال الشرطيين السريين لا يعدو أن تكون تمييزاً للاجراءات السابقة على المحاكمة ، ولا يصح أن يكون سبباً للطعن على الحكم .

(١٩٧٢/٣/١٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٨٢ ص ٣٦٩)

٤٣٦٧ - اذا كان الطاعن لا ينازع في أسباب طعنه أن التحقيق معه تم بحضور محاميه الذي لم يبد ثمة اعتراض على اجراءات التحقيق ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يضحى ولا محل له .

(١٩٧١/٦/٢٧ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٢٤ ص ٥١١)

٤٣٦٨ - متى كان انثبت من مطالعة محضر اجلسة أن استجواب طاعن تم بموافقة الدفاع دون اعتراض منه فليس له أن ينمى عليها من بعد أن استجوبته ، هذا الى أن حقه في الدفع ببطلان الاجراءات المبني على هذا السبب قد سقط وفقاً للمادة ١/٣٣٣ اجراءات جنائية لحصوله بحضور محامي الطاعن بدون اعتراض منه عليه .

(١٩٧٠/٣/٢٢ أحكام النقض س ٢١ ق ١٠٦ ص ١٤٣١)

٤٣٦٩ - لا محل لما يثيره الطاعن بشأن بطلان التقرير الطبي الابتدائي لعدم أداء محرره اليمين القانونية طالما أن النابت من محضر جلسة المحاكمة أن محاميه لم يدفع ببطلان هذا التقرير أمام محكمة الموضوع ، ومن

ثم فيسقط حقه في التمسك ببطلان هذا الاجراء وفقا للمادة ٣٣٣ اجراءات جنائية .

(١٩٦٤/١٢/٢١ أحكام النقض س ١٥ ق ١٦٥ ص ٨٤٠)

٤٣٧٠ - دل التشارع بما نص عليه في المادتين ٣٣٢ ، ٣٣٣ اجراءات جنائية في عبارة صريحة على ان التمسك بالدفع بالبطلان انما يكون اثناء نظر الدعوى التي وقع البطلان في اجراءاتها ، وهذا الاجراء الباطل - ايا كان سبب البطلان - يصححه عدم الطعن به في المصاد القانوني ، ولهذا اشترط لقبول أسباب النظام العام لأول مرة أمام محكمه النقض ألا يكون المحكم المطعون فيه قد اكتسب قوة الشيء المحكوم به . وأن تكون هذه الأسباب مستفادة من الأوراق التي سبق عرضها على محكمة الموضوع ، وألا يخالطها أى عنصر واقعى لم يسبق عرضه عليها وذلك تغليبا لأصل اكتساب الحكم قوة الشيء المحكوم فيه على أصل جواز التمسك بالأسباب الجديدة الماسة بالنظام العام .

(١٩٦٠/٤/٢٦ أحكام النقض س ١١ ق ٧٧ ص ٣٨٠)

٤٣٧١ - متى كان المتهم لم يثر دفعه ببطلان التحقيق الذى بنى عليه أمر التفتيش أمام محكمة الموضوع ، واكتفى بكتابة مذكرة لفرقة الاتهام لم يشر إليها أمام المحكمة فإنه لا يقبل منه اثاره هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٩٥٨/٤/٢٨ أحكام النقض س ٩ ق ١١٦ ص ٤٢٩)

٤٣٧٢ - تعيب التحقيق الذى اجراه وكيل النيابة لا تاثير له على سلامة الحكم .

(١٩٥٧/٤/٩ أحكام النقض س ٨ ق ١٠٦ ص ٣٩١)

٤٣٧٣ - اذا كان سماع الشاهد بدون حلف يفتني قد تم بحضور محامى المتهم في جلسة المحاكمة دون اعتراض منه على هذا الاجراء فان حقه في الدفع ببطلانه يكون قد سقط .

(١٩٥٥/١٠/٣ أحكام النقض س ٦ ق ٣٤٢ ص ١١٧٥)

٤٣٧٤ - ان حق المتهم في الدفع ببطلان الاجراءات المبني على أن المحكمة استجوبته يسقط وفقا للفقرة الاولى من المادة ٣٣٣ اجراءات

جنائية اذا حصل الاستجواب بحضور محامي المتهم ولم يبد اعتراضا عليه .
(١٩٥٥/٥/١٠ أحكام النقض س ٦ ق ٢٩١ ص ٩٧٦)

٤٣٧٥ - ان البطلان الذي يترتب على اجراء عضو النيابة تحقيقا في غير اختصاصه هو بطلان نسبي ، فاذا حضر محام أثناء التحقيق مع المتهم بالنيابة ولم يتمسك ببطلان التحقيق عند اجرائه فان الحق في الدفع به يسقط عملا بالمادة ٣٣٣ اجراءات جنائية .
(١٩٥٥/٥/٣ أحكام النقض س ٦ ق ٢٨٣ ص ٩٤٥)

٤٣٧٦ - لا جدوى للمتهم مما يثبته في خصوص بطلان الاجراءات الخاصة بالتحقيق الابتدائي لأن الذي اجراء معاون نيابة من غير انتداب خاص اذا كان الثابت أن محاميا حضر عن المتهم في ذلك التحقيق من مبدئه وحصل الاجراء بحضوره بدون اعتراض منه ، الأمر الذي يترتب عليه سقوط حقه في الدفع بهذا البطلان على مقتضى ما نصت عليه المادة ٣٣٣ اجراءات جنائية .
(١٩٥٥/٢/١ أحكام النقض س ٦ ق ١٥٩ ص ٤٧٩)

٤٣٧٧ - اذا كانت المحكمة قد نذبت النيابة لاجراء معاية وكان هذا النذب قد تم بحضور محامي الطاعنين دون اعتراض منه ، كما أنه لم يثر بشأنه اعتراضا في جلسة المرافعة التالية لحصوله ، وكان الحكم ليس فيه ما يدل على أن المحكمة استندت في ادانة الطاعنين الى هذه المعاية فان ما ينهيه الطاعنان على هذا الاجراء لا يكون مقبولا .
(١٩٥٤/٥/٢٥ أحكام النقض س ٥ ق ٢٣٧ ص ٧١٤)

٤٣٧٨ - الدفع ببطلان الاجراءات الخاصة بجمع الاستدلالات والتحقيق الابتدائي والتحقيق بالجلسة في الجنب والجنابات يسقط اذا كان للمتهم محام وحصل الاجراء بحضوره بدون اعتراض منه .
(١٩٥٢/٥/١٩ أحكام النقض س ٣ ق ٣٥٧ ص ٩٥٦)

مادة ٣٣٤

اذا حضر المتهم في الجلسة بنفسه او بواسطة وكيل عنه فليس له ان يتمسك ببطلان ورقة التكليف بالحضور ، وانما له ان يطلب تصحيح

التكليف أو استيفاء، أى تقص فيه واعطائه ميمادا لتحضير دفاعه قبل البدء،
فى سماع الدعوى ، وعلى المحكمة اجابته الى طلبه .

- قارن المادة ٢٣٦ من القانون السابق .

الأحكام

٤٣٧٩ - لما كان من المقرر أن أوجه البطلان المتعلقة بالتكليف
بالحضور ليست من النظام العام فإذا حضر المتهم بالجلسة بنفسه أو بوكيل
عنه فليس له أن يتمسك بهذا البطلان ، وكان الثابت أن الطاعن مثل أمام
المحكمة ومعه المحامى المنتدب ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى شأن
عدم اعلانه بقرار الاتهام أو بتأريخ الجلسة يكون غير سديد .
(١٩٨٤/٦/٥ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٢٧ ص ٥٦٠)

٤٣٨٠ - من المقرر قانونا أن أوجه البطلان المتعلقة بإجراءات
التكليف بالحضور ليست من النظام العام ، ويسقط الحق فى الدفع بها
وفقا للمادة ٣٣٤ اجراءات جنائية بحضور المتهم فى الجلسة بنفسه ،
وانما له أن يطلب تصحيح التكليف واستيفاء أى تقص فيه ومنحه أجلا
لتحضير دفاعه قبل البدء فى سماع الدعوى .
(١٩٧٥/٦/٢٢ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٢٤ ص ٥٥٤ .
١٩٦٨/٢/١٢ س ١٩ ق ٣٥ ص ٢٠٢)

٤٣٨١ - لا يقبل من الطاعن أن يتمسك لأول مرة أمام محكمة
النقض ببطلان اجراء اعلانه النى صححه حضوره جلسة المحاكمة .
(١٩٦٨/٢/١٢ أحكام النقض س ١٩ ق ٣٥ ص ٢٠٢)

٤٣٨٢ - أوجه البطلان المتعلقة بالاجراءات الخاصة بتكليف المتهم
بالحضور أمام المحكمة ليست من النظام العام ، ويسقط الحق فى الدفع بها
لعدم التمسك بها قبل سماع أحد الشهود .
(١٩٥٩/٣/١٦ أحكام النقض س ١٠ ق ٦٨ ص ٣٠٨)

٤٣٨٣ - ان مجرد حضور المتهم بنفسه فى جلسة المحاكمة يمنحه
من التمسك ببطلان ورقة التكليف بالحضور على ما تقضى به المادة ٣٣٤
اجراءات جنائية .
(١٩٥٨/٥/١٣ أحكام النقض س ٩ ق ١٣٦ ص ٥٤٠)

٤٣٨٤ - من المقرر أن التمسك بقصور البيانات التي يجب أن تشمل عليها اتهمه الموجهة إلى المتهم يجب إيداعه لدى محكمة الموضوع لتتقرر ما تراه في شأن استيفاء هذه البيانات *
(١٩٦٦/٣/٧ أحكام النقض من ١٧ ق ٤٩ ص ٢٤٧)

٤٣٨٥ - إذا كانت ورقة التكليف بالحضور المعلنه من المدعية بالحقوق المدنية قد اشتملت على بيان الأفعال المنسوبة إلى المعلن اليه وهي تكون جريمة خيانه الأمانة ولكنها لم تذكر فيها مادة القانون التي تقضى بالمعقوبة ولكن في الجلسة بحضور المعلن اليه طُلبت في مواجهته تطبيق المادة ٣٤١ عقوبات فانه بهذا يكون قد حصل تدارك النقص الموجود في ورقة التكليف بالحضور ويزول ما فيها من بطلان *
(١٩٤٦/٤/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٤٦ ص ١٣٥)

مادة ٣٣٥

يجوز للقاضي أن يصحح - ولو من تلقاء نفسه - كل إجراء يتبين له بطلانه *
- لا مقابل لها في القانون السابق *

مادة ٣٣٦

إذا تقرر بطلان أي إجراء فانه يتناول جميع الآثار التي تترتب عليه مباشرة ، ولزم اعادته متى أمكن ذلك *
- لا مقابل لها في القانون السابق *
- المذكرة الإيضاحية : تناولت المادة ٣٣٤ . ٣٣٦ مدى البطلان إذا ما حكم به فنصت على أن البطلان في هذه الحالة لا يتناول إلا الأجراء المظنون فيه والآثار المترتبة عليه مباشرة ، فإذا لحق إجراء التفتيش عيب يبطله يقضى ببطلانه وبطلان الدليل المستمد من فقط *

الأحكام

٤٣٨٦ - القاعدة أن ما بني على الباطل فهو باطل ، ولما كان لا جدوى من تصريح الحكم ببطلان الدليل المستمد من العثور على فئات

مخدر الحشيش بجيب صديري المطمون ضده بعد ابطال مطلق القبض عليه
والتقرير ببطلان ما تلاه متصلا به ومتربا عليه ، لان ما هو لارم بالاقتضاء
العقل والمنطقي لا يحتاج الى بيان . لما كان ما تقدم وكان ما اورده الحكم
سانفا ويستقيم به قضاؤه ومن ثم تنحصر عنه دعوى القصور في التسبب .
(١٩٧٣/٤/٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٠٥ ص ٥٠٦ .
١٩٧٣/٤/٢٩ س ٢٤ ق ١١٦ ص ٥٦٨)

٤٣٨٧ - ان البطلان طبقا للمادة ٣٣٦ اجراءات جنائية لا يلحق
الا بالاجراء المحكوم ببطلانه والآثار المترتبة عليه مباشرة ، وهو لا يعلو
بما سبقه من اجراءات ، كما أنه لا يؤثر في قرار النيابة باحالة الواقعة الى
غرفة الاتهام أو قرار غرفة الاتهام باحالة الدعوى الى محكمة الجنايات
ولا يمكن أن يترتب على مثل هذا البطلان ان صرح اعادة القضية الى النيابة
بل يكون للمحكمة أن تصحح الاجراء الباطل طبقا للمادة ٣٣٥ اجراءات .
(١٩٥٦/٣/١٥ أحكام النقض س ٦ ق ١٠٧ ص ٣٦١)

مادة ٣٣٧

اذا وقع خطأ مادي في حكم أو في امر صادر من قاضي التحقيق
أو من محكمة الجناح المستأنفة منقذة في غرفة المشورة ، ولم يكن يترتب
عليه البطلان ، تتولى الهيئة التي أصدرت الحكم أو الأمر تصحيح الخطأ
من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم ، وذلك بعد تكليفهم بالخصوم .
ويقتضى بالتصحيح في غرفة المشورة بعد سماع اقوال الخصوم .
ويؤشر بالأمر الذي يصدر على هامش الحكم أو الأمر .

- مددلة بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذي عبارة عن « أو من مستشار الإحالة »
- وبالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ . ونشر في ١٩٦٢/٦/١١ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- لا مقابل لها في القانون السابق *
- المذكرة الإيضاحية : وقد رُوي تحويل جهات الحكم والتحقيق الحق في تصحيح الأخطاء
- المادية التي تقع في الحكم أو في الأمر ولم يكن يترتب عليها بطلان ، وذلك من تلقاء نفسها
- أو بناء على طلب أحد الخصوم فإذا حصل خطأ مادي في اسم القاضي أو عضو النيابة أو الخصوم
- أو في تاريخ الجلسة يمكن تداركه .
- مادة ٣٣٧ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ .
- اذا وقع خطأ مادي في حكم أو في امر صادر من قاضي التحقيق أو من غرفة الاتهام

ولم يكن يترتب عليه الإعلان ، تتولى الهيئة التي أصدرت الحكم أو الأمر تصحيح الخطأ .
من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم . وذلك بعد تكليف الخصوم بالحضور .

ويقضى بالتصحيح في غرفة المشورة بعد سماع أقوال الخصوم . ويؤثر بالأمر الذي
يصدر على هامش الحكم أو الأمر .

ويتبع هذا الإجراء في تصحيح اسم المتهم ولقبه .

الأحكام

٤٣٨٨ - قانون الإجراءات الجنائية أجاز في المادة ٣٣٧ للمحكمة
منعقدة في غرفة المشورة تصحيح ما يقع في حكمها من خطأ مادي مع
التأشير بالأمر بالتصحيح على هامش الحكم .

(١٩٨٣/١٠/٤ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٥٥ ص ٧٩٠)

٤٣٨٩ - انتهاء الحكم الى ادانة المتهم بالسرقة التامة ومعاقبته
على أساسها ، وإيراده لفظ الشروع في بداية وصف التهمة زلة قلم لا تلغح
في سلامته .

(١٩٧٣/٤/٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٠٦ ص ٥١٠)

٤٣٩٠ - خطأ المادى الذى يقع فى الحكم عند نقله من مسودته
لا يؤثر فى سلامته .

(١٩٧٣/٤/٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٠٤ ص ٥٠٢)

٤٣٩١ - لم يرسم قانون الإجراءات الجنائية طريقا للظعن فى أوامر
التصحيح التى تصدر عمالا لحكم المادة ٣٣٧ منه كما فعلت المادة ٢/٢٩١
مرافعات التى أجازت الظعن استثناء فى حالة تجاوز المحكمة حقها فى
التصحيح ولم تجزه على استقلال فى حالة رفض الطلب . ولما كان حكم
المادة ٢/٢٩١ مرافعات هو من الأحكام التى لا تتعارض مع أحكام قانون
الإجراءات الجنائية وإنما تكمل نقصا فيها يتمثل فى عدم رسم طريق الظعن
فى قرار التصحيح عند تجاوز الحق فيه ، فإنه يتمين الرجوع الى هذا الحكم
والأخذ بمقتضاه فى الحدود الواردة فيه .

(١٩٧٠/١١/١ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٤٧ ص ١٠٣٠)

٤٣٩٢ - لم يجوز قانون المرافعات في المادة ١٩١ منه الطعن في القرار الصادر بتصحيح الحكم من الأخطاء المادية البحتة ككتابة كانت أم حسابية ، الا أن تكون المحكمة قد أجرت التصحيح متجاوزة حقها فيه . وذلك بطريق الطعن الجائزة في الحكم موضوع التصحيح ، أما القرار الذي يصدر برفض التصحيح فلا يجوز الطعن فيه على استقلال .

(١٩٧٠/١١/١ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٤٧ ص ١٠٣٠)

الفصل الثالث

فى المتهمين المعتوهين

مادة ٣٣٨

إذا دعا الأمر الى فحص حالة المتهم العقلية يجوز لقاضى التحقيق أو للقاضى الجزئى كطلب النيابة العامة أو للمحكمة المنظورة أمامها الدعوى حسب الأحوال أن يأمر بوضع المتهم إذا كان محبوسا احتياطيا تحت الملاحظة فى أحد المحال الحكومية المخصصة لذلك لمدة أو لمدد لا يزيد مجموعها على خمسة وأربعين يوما بعد سماع أقوال النيابة العامة والمدافع عن المتهم إن كان له مدافع .

ويجوز إذا لم يكن المتهم محبوسا احتياطيا أن يؤمر بوضعه تحت الملاحظة فى أى مكان آخر .

• ممدلة . بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر فى ١٩٥٢/١٢/٢٥ . ونظر
لى ١٩٥٢/١٢/٢٥ .

• راجع ما جاء بالفقرة الايضاحية للمرسوم بقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١ .

• تمايل المادة ٢٤٩ من القانون السابق .

مادة ٣٣٨ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

إذا دعا الأمر الى فحص حالة المتهم العقلية يجوز لقاضى التحقيق أو للمحكمة المنظورة أمامها الدعوى حسب الأحوال أن يأمر بوضع المتهم إذا كان محبوسا احتياطيا تحت الملاحظة فى أحد المحال الحكومية المخصصة لذلك لمدة أو لمدد لا يزيد مجموعها على خمسة وأربعين يوما بعد سماع أقوال النيابة العامة والمدافع عن المتهم إن كان له مدافع .
ويجوز إذا لم يكن المتهم محبوسا احتياطيا أن يؤمر بوضعه تحت الملاحظة فى أى مكان آخر .

مادة ٣٣٩

إذا ثبت أن المتهم غير قادر على الدفاع عن نفسه بسبب عامة لى عقله طرأت بعد وقوع الجريمة يوقف رفع الدعوى عليه أو محاكمته حتى يعود إلى

• وشبهه

ويجوز في هذه الحالة للقاضي التحقيق أو للقاضي الجزئي كطلب النيابة العامة أو المحكمة المنظورة أمامها الدعوى، إذا كانت الواقعة جنائية أو جنحة عقوبتها الحبس، إصدار الأمر بحجز المتهم في أحد المحال الممنعة للأمراض العقلية إلى أن يتقرر إخلاء سبيله.

• مصادلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٢/٢٥/١٩٥٢. ونشر في ١٩٥٢/١٤/٢٥ -

والقائمين رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١١/٦/١٩٦٢ ونشر في ١١/٦/١٩٦٢ •

• راجع ما جاء بالملذكرة الإيضاحية للمرسوم بقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١ -

• راجع ما جاء بالملذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ •
• قانون المادة ٢٤٧ من القانون السابق •

مادة ١٢٩ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

إذا ثبت أن المتهم غير قادر على الدفاع عن نفسه بسبب عاهة في عقله طرأت بعد وقوع الجريمة يوقفه رفع الدعوى عليه أو محاكمته حتى يعود إليه رشده •

ويجوز في هذه الحالة للقاضي التحقيق أو غرفة الاتهام أو المحكمة المنظورة أمامها الدعوى، إذا كان الواقعة جنائية أو جنحة عقوبتها الحبس، إصدار الأمر بحجز المتهم في أحد المحال الممنعة للأمراض العقلية إلى أن يتقرر إخلاء سبيله •

مادة ٣٣٩ مصادلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ :

فقرة ثالثة :

ويجوز في هذه الحالة للقاضي التحقيق أو للقاضي الجزئي كطلب النيابة العامة أو غرفة الاتهام أو المحكمة المنظورة أمامها الدعوى إذا كانت الواقعة جنائية أو جنحة عقوبتها الحبس إصدار الأمر بحجز للمتهم في أحد المحال الممنعة للأمراض العقلية إلى أن يتقرر إخلاء سبيله •

حكم

٤٣٩٣ - ثبوت أن المتهم غير قادر على الدفاع عن نفسه بسبب عاهة في عقله طرأت بعد وقوع الجريمة يوجب إيقاف رفع الدعوى عليه أو محاكمته حتى يعود إليه رشده عملاً بالمادة ٣٣٩ إجراءات جنائية •

١٩٧٨/٦/٤ : أحكام النقض س ٢٩ ق ١٠٣ ص ٥٤٦ ،
١٩٨٦/١٠/٤٦ الطعن رقم ٢٧٨٨ لسنة ٥٦ ق)

مادة ٣٤٠

لا يحول إيقاف الدعوى دون اتغاض إجراءات التحقيق التي يرى أنها مستعجلة أو لازمة .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٣٤١

في الحالة المتصوص عليها في المادتين ٣٣٨ و ٣٣٩ تنضم المدة التي يقضيها التهم تحت الملاحقة أو الحجز من مدة العقوبة التي يحكم بها عليه .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٣٤٢

إذا صدر أمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى أو حكم ببراءة التهم ، وكان ذلك بسبب عاهة في عقله تأمر الجهة التي أصدرت الأمر أو الحكم إذا كانت الواقعة جنائية أو جنحة عقوبتها الحبس بعجز التهم في أحد المحال المعدة للأمراض العقلية الى أن تأمر الجهة التي أصدرت الأمر أو الحكم بالإفراج عنه ، وذلك بعد الإطلاع على تقرير مدير المحل وسماع أقوال النيابة العامة ، وإجراء ما تراه للتثبت من أن التهم قد عاد الى رشده .

- ممدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ . ونشر في ١٩٦٢/٦/١١ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .

- تقابل المادة ٢٤٨ من القانون السابق .

مادة ٣٤٢ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

إذا صدر أمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى أو حكم ببراءة التهم وكان ذلك بسبب عاهة في عقله ، تأمر الجهة التي أصدرت الأمر أو الحكم ، إذا كانت الواقعة جنائية أو جنحة عقوبتها الحبس بعجز التهم في أحد المحال المعدة للأمراض العقلية الى أن تأمر الجهات المختصة بإحلاؤه سبيله .

٤٣٩٤ - الأمر بإيداع التهم أحد المحال المعدة للأمراض العقلية
حكمين

في حالة الحكم ببراءته ، وفق أحكام المادة ٣٤٢ من قانون الاجراءات

الجنائية شرطة أن يكون المتهم وقت صدور الحكم مصابا بعاهة في عقله .
(١٩٨٤/١/٣ أحكام النقض س ٣٥ ق ٣ ص ٢٧)

٤٣٩٥ - إذا كان الحكم المعلوم فيه بعد أن اثبت في حق المعلوم
ضده جنائية السرقة الذي نشأت عنه عاهة مستديمة انتهى الى تبرئته منها
بسبب عاهة في عقله وقت ارتكابها ولم يأمر بحجزه في أحد المحال المعدة
للأمراض العقلية تطبيقا لما توجبه المادة ٣٤٢ اجراءات جنائية المعدلة
بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ فإنه يكون من الخطأ في تطبيق القانون
بما يوجب نقضه وتصحيحه وفقا للقانون .

(١٩٧٦/١١/١٧ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٩٣ ص ٨٥٢ .
١٩٧٢/٣/٢٠ س ٢٣ ق ٩٧ ص ٤٤٥ ، ١٩٦٨/٦/٢٤ س ١٩ ق ١٥٠
ص ٧٤٨)

الفصل الرابع عشر

في محاكمة الأحداث

المواد من ٣٤٣ الى ٣٦٤

- عدلت المادة ٣٤٤ بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ ونشر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ .
- وبالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ . ونشر في ١٩٦٢/٦/١١
- وعدلت المادة ٣٤٥ بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ ونشر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ .
- وعدلت المادة ٣٥٠ بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ ونشر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ .
- وبالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ . ونشر في ١٩٦٢/٦/١١ .
- وألغيت المواد من ٣٤٣ الى ٣٦٤ بموجب قانون الأحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ .
- راجع المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١ من تعديل المواد ٣٤٤ - ٣٥٠ قبل الغائها .
- راجع المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ٦٣ من تعديل المساتين ٣٤٤ - ٣٥٠ قبل الغائهما .

الفصل الرابع عشر

في محاكمات الأحداث

- نصوص المواد من ٣٤٣ الى ٣٦٤ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ والتعديلات التي أدخلت عليها قبل الغائها بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ .
- مادة ٣٤٣ : تشكل محكمة الأحداث في دائرة كل محكمة جزئية من قاض ينصب لها بالطريقة التي ينصب بها القاضى الجزئى . وتشكل في عاصمة كل مديرية وى كل محافظة محكمة للأحداث لنظر القضايا التي تخص بها المحاكم التي مقرها في عاصمة المديرية أو المحافظة .
- مادة ٣٤٤ : تختص محكمة الأحداث بالفصل في الجنايات والجنتج والمخالفات التي يتهم فيها صغير لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة .
- وفي مواد الجنايات تقدم القضية مباشرة الى محكمة الأحداث بمرئى قاضى التحقيق . فلذا كان مع المتهم الصغير من تزيد سنه على خمس عشرة سنة بصلة فاعل أو شريك أو نفس الجريمة وكانت سن الصغير تتجاوز اثنتى عشرة سنة . جاز للقاضى التطبيق تقديم الصغير وحده

الى محكمة الأحداث أو حالة القضية الى غرفة الاتهام بالنسبة الى جميع المتهمين لتأمر بإحالتهم الى محكمة الجنايات فإذا كانت سن الصغير تقل عن اثنتي عشرة سنة كاملة ، وجب تقديم الصغير وحده الى محكمة الأحداث .

أما في مواد الجنب والمخالفات فتكون محكمة الأحداث هي المختصة بنظر الدعوى بالنسبة الى جميع المتهمين .

وتختص محكمة الأحداث أيضا بالنظر في قضايا الأحداث المشردين .

مادة ٣٤٤ مدونة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٢ :

تختص محكمة الأحداث بالفصل في الجنايات والجنب والمخالفات التي يتهم فيها صغير لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة .

وفي مواد الجنايات تقدم القضية مباشرة الى محكمة الأحداث بمعرفة رئيس النيابة أو قاضي التحقيق . فإذا كان مع المتهم الصغير من تزيد سنه على خمس عشرة سنة بصفة فاعل أو شريك في نفس الجريمة وكانت سن الصغير تتجاوز اثنتي عشرة سنة ، جاز لرئيس النيابة أو القاضي التحقيق تقديم الصغير وحده الى محكمة الأحداث أو حالة القضية الى غرفة الانقسام بالنسبة الى جميع المتهمين لتأمر بإحالتهم الى محكمة الجنايات . فإذا كانت سن الصغير تقل عن اثنتي عشرة سنة كاملة ، وجب تقديم الصغير وحده الى محكمة الأحداث .

أما في مواد الجنب والمخالفات ، فتكون محكمة الأحداث هي المختصة بنظر الدعوى بالنسبة الى جميع المتهمين .

وتختص محكمة الأحداث أيضا بالنظر في قضايا الأحداث المشردين .

مادة ٣٤٤ مدونة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ :

تختص محكمة الأحداث بالفصل في الجنايات والجنب والمخالفات التي يتهم فيها صغير لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة .

وفي مواد الجنايات تقدم القضية مباشرة الى محكمة الأحداث بمعرفة رئيس النيابة أو قاضي التحقيق . فإذا كان مع المتهم الصغير من تزيد سنه على خمس عشرة سنة بصفة فاعل أو شريك في نفس الجريمة وكانت سن الصغير تتجاوز اثنتي عشرة سنة ، جاز لرئيس النيابة أو قاضي التحقيق تقديم الصغير وحده الى محكمة الأحداث أو حالة القضية الى مستشار الادعاء بالنسبة الى جميع المتهمين لتأمر بإحالتهم الى محكمة الجنايات . فإذا كانت سن الصغير تقل عن اثنتي عشرة سنة كاملة ، وجب تقديم الصغير وحده الى محكمة الأحداث .

أما في مواد الجنب والمخالفات ، فتكون محكمة الأحداث هي المختصة بنظر الدعوى بالنسبة الى جميع المتهمين .

وتختص محكمة الأحداث أيضا بالنظر في قضايا الأحداث المشردين .

مادة ٣٤٤ : لا يجوز أن يحبس الصغير الذي تقل سنه عن اثنتي عشرة سنة كاملة احتياطيا ، على أنه إذا كانت ظروف الدعوى تستدعي اتخاذ إجراء تحفظي ضده ، يجوز للنيابة العامة أو قاضي التحقيق كما يجوز للمحكمة عند حالة الدعوى إليها الأمر بتسليمه مؤقتا حتى يحصل الى الدعوى الى شخص مؤتمن أو الى معهد خيري معترف به من وزارة الشؤون الاجتماعية أو لجمعية خيرية مشغولة بشئون الأحداث ومعترف به كذلك للاحتضان وتقديمه عند كل طلب . ولا يجوز أن تزيد مدة ايداع الص . على أسبوع إذا كان الأمر صادرا من النيابة العامة .

ما لم يوافق قاضي التحقيق على مدحا .

مادة ٣٤٥ مدلة بالقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٦٢ :

لا يجوز أن يحبس الصغير الذي تقل سنه عن اثنتي عشرة سنة كاملة احتياطياً ، على أنه إذا كانت الظروف تستدعي اتخاذ إجراء تحفظ ضده ، يجوز للنيابة العامة أو القاضي الجزئي كما يجوز للمحكمة عند إحالة الدعوى إليها الأمر بتسليمه مؤقتاً حتى يفصل في الدعوى إلى شخص مؤتمن أو إلى أي معهد تربي معترف به من وزارة الشؤون الاجتماعية أو لمصلحة تربية مشغولة بشؤون الأحداث ومعترف بها كذلك للملاحظة وتقديمه عند كل طلب .
ولا يجوز أن تزيد مدة إيداع الصغير على أسبوع إذا كان الأمر صادراً من النيابة العامة .
ما لم يوافق القاضي الجزئي على مدتها .

مادة ٣٤٦ : إذا كانت ظروف الأحوال تقتضي حبس الصغير الذي يزيد سنه على اثنتي عشرة سنة احتياطياً ، وجب وضعه في مدرسة إصلاحية أو فصل معين من الحكومة أو في معهد تربي معترف به .

مادة ٣٤٧ : يجب في مواد الجنب والجنبايات قبل الحكم على المتهم الصغير التحقق من حاله الاجتماعية والبيئة التي نشأ فيها والأسباب التي دفعت به إلى ارتكاب الجريمة . ويجوز الاستمانة في ذلك بموظفي وزارة الشؤون الاجتماعية وغيرهم من الأطباء والخبراء .

مادة ٣٤٨ : يكون للموظفين الذين يمينهم وزير الشؤون الاجتماعية صفة مأموري الضبط القضائي فيما يختص بالجرائم التي تقع من الأحداث .

مادة ٣٤٩ : تتبع أمام محكمة الأحداث في جميع الأحوال الإجراءات المقررة في مواد الجنب ما لم يوجد نص يخالف ذلك .

مادة ٣٥٠ : يجب في مواد الجنبايات أن يكون للمتهم أمام محكمة الأحداث محام يدافع عنه ، فإذا لم يكن قد اختار محامياً ، عين له قاضي التحقيق أو غرفة الاتهام أو المحكمة من يدافع عنه من المحامين ، ويتبع في ذلك ما هو مقرر أمام محكمة الجنبايات .

مادة ٣٥١ مدلة بالمرسوم رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ :

يجب في مواد الجنبايات أن يكون للمتهم أمام محكمة الأحداث محام يدافع عنه ، وإذا لم يكن قد اختار محامياً عين له قاضي التحقيق أو النيابة العامة أو غرفة الاتهام أو المحكمة من يدافع عنه من المحامين ، ويتبع في ذلك ما هو مقرر أمام محكمة الجنبايات .

مادة ٣٥٢ مدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ :

يجب في مواد الجنبايات أن يكون للمتهم أمام محكمة الأحداث محام يدافع عنه ، فإذا لم يكن قد اختار محامياً عين له قاضي التحقيق أو النيابة العامة أو مستشار الإحالة أو المحكمة .
يدافع عنه من المحامين ، ويتبع في ذلك ما هو مقرر أمام محكمة الجنبايات .

مادة ٣٥٣ : لا تقبل المطالبة بفتح مدنية أمام محكمة الأحداث .

مادة ٣٥٤ : تعدد جلسات محاكمة الأحداث في غرفة الشورى ، ولا يجوز أن تعدد المحاكمة سوى اقارب المتهم ومنادوي وزارة الشؤون الاجتماعية والمجلسات المحمدية المشددة بشؤون الأحداث .

مادة ٣٥٣ : للمحكمة أن تسع القهود في غير مواجهة المتهم ، على أنه لا يجوز الحكم بالإدانة إلا بعد فهمه بؤدى شهادتهم عليه .
ويجب أن يكون النطق بالحكم فى جلسة علنية .

مادة ٣٥٤ : لا يقبل من المتهم الصغير استئناف الحكم الصادر عليه بالتوبيخ أو بتسليمه لوالديه أو لمن له الولاية عليه

مادة ٣٥٥ : كل إجراء مما يوجب القانون اعلانه الى المتهم يبلغ بقدر الامكان الى والديه أو الى من له الولاية على نفسه ، ولهؤلاء أن يستعملوا فى مصلحة الصغير كل طرق الطعن المقررة له فى الحكم الصادر ضده على أن يكون ذلك على أساس الاجراءات التى تأخذ من حقه من .

مادة ٣٥٦ : الحكم الصالحا بإرسال المتهم الى اصلاحية أو محل آخر أو بتسليمه الى غير والديه أو الى غير من له الولاية عليه يكون واجب التنفيذ ولو مع حصول استئنافه .

مادة ٣٥٧ : المتهم المحكوم عليه بإرساله الى مدرسة اصلاحية أو الى محل آخر يكون ايداعه فيه بمقتضى أمر من النيابة يحرر على النموذج الذى يقرره وزير العدل .

مادة ٣٥٨ : يرفع الاستئناف فى قضايا الأحداث الى دائرة المحكمة الابتدائية التى تخص لذلك ، وتنتظر على وجه السرعة .

مادة ٣٥٩ : يرأى قاضى محكمة الأحداث تنفيذ الأحكام الصادرة على المتهمين الصغار فى دائرة محكمة .

مادة ٣٦٠ : يكون لكل اصلاحية أو محل آخر منه لبيول الأحداث المتهمين أو المحكوم عليهم لجنة للإشرافه عليه وللمباشرة الانتصاصات الأخرى المنقولة لها فى القانون . وتفصل هذه اللجنة من قاضى محكمة الأحداث رئيسا وممثل النيابة العامة أمام المحكمة المذكورة وموظف من وزارة الشؤون الاجتماعية يندبه لذلك وزيرها .

مادة ٣٦١ : للمحكمة التى أصدرت الحكم على المتهم الصغير أن تميز النظر فى أى وقت فى الحكم الصادر منها بناء على طلب النائب العام متى رأى أن العقوبة المحكوم بها أيا كان نوعها لا تلائم حالة المحكوم عليه ، ولا يجوز عند النظر الحكم بغير العقوبات الخاصة بالأحداث .

مادة ٣٦٢ : إذا حكم على متهم على اعتبار أن سنه أكثر من خمس عشرة سنة ثم تبين بأورقة رسمية أنها دون ذلك ، يرفع النائب العام الأمر للمحكمة التى أصدرت الحكم لإعادة النظر فيه ، وفى هذه الحالة يوقف تنفيذ الحكم . ويجوز اتخاذ الاجراءات التنفيذية المنصوص عليها فى المادة ٣٤٥ . ويتبع عند إعادة النظر القواعد والاجراءات المقررة لحاكم الأحداث .

وأذا حكم على المتهم بعقوبة من العقوبات الخاصة بالمتهمين الأحداث ثم تبين بأورقة رسمية أن سنه تزيد على خمس عشرة سنة جاز للنائب العام أن يطلب من المحكمة التى أصدرت الحكم أن تميز النظر فى حكمها وتسلم وفقا للمانون .

مادة ٣٦٣ : يكون الافرأج عن المحكوم عليهم الموضوعين بالاصلاحية أو الى محل آخر

بناء على طلب اللجنة المنصوص عليها في المادة ٣٦٠ بعد أخذ رأى مدير الإصلاحية أو المصل .
وتبلغ قرارات الإفراج لوزارة الشؤون الاجتماعية بمجرد صدورهما .

مادة ٣٦٤ : يكون تنفيذ العقوبات المفيدة للحرية المحكوم بها على من يبلغوا سن السابعة عشرة في أماكن خاصة منفصلين عن غيرهم من المحكوم عليهم .

الأحكام

مادة ٣٤٤

٤٣٩٦ - العبرة في سن المتهم في باب المجرمين الأحداث هي بمقدارها وقت ارتكاب الجريمة لا وقت الحكم فيها .

(١٩٧٣/٦/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٦٥ ص ٧٩٠ ،
١٩٤٦/١١/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٢٨ ص ٢٢٣)

مادة ٣٤٧

٤٣٩٧ - ان التحقق من حالة المتهم الصغير الاجتماعية كما نصت بذلك المادة ٣٤٧ اجراءات جنائية متروك كله للمحكمة فان هي حصلت بنفسها ما ناط بها الشارع تحصيله من التحقيق التي تجريه بنفسها أو بأوراق الدعوى كان لها أن تكتفي بذلك دون معقب عليها وان تمذر عليها ذلك كان لها أن تستعين بموظفي وزارة الشؤون الاجتماعية وغيرهم .

(١٩٥٨/١/٢٧ أحكام النقض س ٩ ق ٢٩ ص ١٠٥)

مادة ٣٥٢

٤٣٩٨ - ان خطاب الشارع بما نص عليه في المادة ٣٥٢ اجراءات جنائية من انعقاد جلسات محاكم الأحداث في غرفة المشورة ينتجها أصلاً بطريق الاستثناء من الأصل العام ، الى محاكم الأحداث دون غيرها من المحاكم التي يجب أن تكون جلساتها علنية وفق نص المادة ٣٦٨ منه مادام الاختصاص قد انعقد لها قانوناً ، واذا كان ذلك وكانت الدعوى قد أحيلت الى محكمة الجنايات باعتبارها المختصة طبقاً للمادة ٣٤٤ اجراءات جنائية لتجاوز سن المتهم الحدث ائنتى عشرة سنة ، فانه يجب أن تكون جلساتها علنية ارتداداً الى الأصل العام .

(١٩٧٠/١٢/٢١ أحكام النقض س ٢١ ق ٣٠١ ص ١٤٤٥)

مادة ٣٥٤

٤٣٩٩ - استهدف المشرع بما قرره في المادة ٣٥٤ اجراءات جنائية (قبل الغائها) رعاية مصلحة المتهم الحدث بالنوقوف بالدعوى عند مرحلة أولى لا تتمدها لتفاهتها اذ من الطبيعي أن تسليم الصغير لوالديه أو لمن له الولاية عليه لا يضار به ذلك الصغير ، كما أنه لا جدوى من الطعن على حكم صادر بالتوبيخ بعد أن وجه بالفعل على الحدث .
(١٩٧٦/٢/٢٢ أحكام النقض س ٢٧ ق ٥٣ ص ٢٥٧)

مادة ٣٦٢

٤٤٠٠ - متى كانت المحكمة حين قضت بعدم جواز اعادة النظر في حكمها السابق والصادر بحبس المتهم قد أسست قضائها على القول بأن المادة ٣/٣٦٢ اجراءات جنائية التي طلبت النيابة تطبيقها اشترطت لجواز اعادة النظر أن يكون المتهم قد حكم عليه بعقوبة من العقوبات الخاصة بالأحداث ، والمقصود من ذلك العقوبات النوعية المقررة للأحداث والتي لا يقضى بها على سواهم ، فانها تكون قد أولت عبارة العقوبات الخاصة بالمتهمين الأحداث الواردة في المادة ٣/٣٦٢ اجراءات جنائية تأويلا صحيحا متفقا مع مقصود المشرع ومع الحكمة التي توخاها من استحداث هذا النص .

(١٩٥٨/٣/٤ أحكام النقض س ٩ ق ٦٥ ص ٢٢٦)

الفصل الخامس عشر

في حماية المجنى عليهم الصغار المقتوهين

مادة ٣٦٥

يجوز عند الضرورة في كل جنابة أو جنحة مع كل نفس الصغير الذي لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة أن يؤمر بتسليمه الى شخص مؤتمن يتعهد بملاحظته والحفاظة عليه ، أو الى معهد خرى معترف به من وزارة الشؤون الاجتماعية حتى يفصل في الدعوى . ويصدر الأمر بذلك من قاضي التحقيق ، سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب النيابة العامة ، أو من القاضي الجزئي بناء على طلب النيابة العامة ، أو من المحكمة المنظورة امليها الدعوى على حسب الأحوال .

واذا وقعت الجنابة أو الجنحة على نفس المقتوه جاز أن يصدر الأمر بإيداعه مؤقتا في مصحة أو مستشفى الأمراض العقلية أو تسليمه الى شخص مؤتمن على حسب الأحوال .

- مدلة بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذي ألى عبارة مستشار الاحالة .

- وبالقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ . ونشر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ .

- وبالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ . ونشر في ١٩٦٢/٦/١١ .
- راجع ما جاء بالذاكرة الايضاحية للمرسوم بإناتون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١ .

- راجع ما جاء بالذاكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٣٦٥ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

- يجوز عند الضرورة في كل جنابة أو جنحة تقع على نفس الصغير الذي لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة أن يؤمر بتسليمه الى شخص مؤتمن يتعهد بملاحظته والحفاظة عليه . أو الى معهد خرى معترف به من وزارة الشؤون الاجتماعية حتى يفصل في الدعوى . ويصدر الأمر بذلك من قاضي التحقيق ، سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب النيابة العامة ، أو من

غرفة الاتهام ، أو من المحكمة المنظورة أمامها الدعوى على حسب الأحوال .
وإذا وقعت الجناية أو الجنحة على نفس متوّه ، جاز أن يصدر الأمر بإيداعه مؤقتاً في
مصحّة أو مستشفى الأمراض العقلية أو تسليمه إلى شخص مؤتمن على حسب الأحوال .
مادة ٣٦٥ مدّة باجرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ :

فقرة أولى :

يجوز عند الضرورة في كل جناية أو جنحة تقع على نفس الصغير الذي لم يبلغ من العمر
خمس عشرة سنة أن يؤمر بتسليمه إلى شخص مؤتمن يتعهد بملاحظته والحفاظة عليه أو إلى
مصحّد خيري معترف به من وزارة الشؤون الاجتماعية حتى يفصل في الدعوى . ويصدر الأمر
بذلك من قاضي التحقيق سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب النيابة العامة أو من القاضي
المجيز بناء على طلب النيابة العامة أو من غرفة الاتهام أو من المحكمة المنظورة أمامها الدعوى.
على حسب الأحوال .

الباب الثالث في معاصم الجنايات

الفصل الأول

فى تشكيل محاكم الجنايات وتحديد أدوار انعقادها

مادة ٣٦٦

تشكل محكمة أو أكثر للجنايات فى كل محكمة من محاكم الاستئناف،
تؤلف كل منها من ثلاثة من مستشاريها .

- مددلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر فى ١١/٦/١٩٦٢ . ونشر فى
١٩٦٢/٦/١١ .

وبالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ الصادر فى ١٩/٧/١٩٦٥ . ونشر فى ٢٢/٧/١٩٦٥ فى
شان السلطة القضائية .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .

- تقابل المادة ٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

مادة ٣٦٦ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

تشكل محكمة أو أكثر للجنايات فى كل محكمة من محاكم الاستئناف . وتؤلف كل منها
من ثلاثة من مستشاريها .

مادة ٣٦٦ مددلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ :

تشكل محكمة أو أكثر للجنايات فى كل محكمة من محاكم الاستئناف ، تؤلف كل منها
من ثلاثة من مستشاريها .

ومع ذلك تشكل محكمة الجنايات من مستشار فرد من بين رؤساء الموائر عند النظر فى
جناية من الجنايات المصوص عليها فى المادتين ٥١ و٢٤٠ من قانون العقوبات وفى القانون
رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والمخائر والقوانين المددلة له ما لم تكن هذه الجناية
مرتبطة ارتباطاً غير قابل للتجزئة بجناية أخرى غير ما ذكر فتكون محكمة الجنايات المشكلة من
ثلاثة ثلاثة مستشارين هى المختصة بنظر الدعوى برمتها .

ولا يجوز للمستشار الفرد أن يقضى بقوة الأفعال الشاقة أو السجن مدة تزيد عشرين
خمس سنة ، فلذا رأى أن ظروف الدعوى تستوجب القضاء بقوة تجاوز هذا الحد أو أن
الجناية المروضة عليها ليست من اختصاصه . أو أنها مرتبطة بجناية أخرى لا تخص بها

يجب عليه حالة الدعوى الى محكمة الجنايات لئلا يشار اليها في الفقرة الأولى التي يتضمن عليها في هذه الأحوال أن تفصل فيها .

وإذا رأت محكمة الجنايات المذكورة أن الواقعة كما هي مبينة في أمر الإحالة وقبل تنقيحها بالجلسة جناية من الجنايات التي يختص المستشار الفرد بنظرها فلها أن تحيلها اليه .

مادة ٣٦٦ مكررا

تختص دائرة أو أكثر من دوائر محكمة الجنايات لنظر جنائيات الرشوة واختلاس الأموال الأميرية والفسد والتزوير وغيرها من الجنايات الواردة في الأبواب الثامن والرابع والسادس عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والجرائم المرتبطة بها ، وترفع الدعوى الى تلك الدوائر مباشرة من النيابة العامة ، ويفصل في هذه الدعاوى على وجه السرعة .

- مضافة بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ الصادر في ١/٢/١٩٧٣ . ونشر في ١٩٧٣/٣/١٩٧٣ .
تقرير اللجنة التشريعية بمجلس الشعب للقانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ :

نظرت اللجنة مشروع القانون ومذكرته الإيضاحية واستمادت نظر القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ بأصدار قانون الإجراءات الجنائية ، كما نظرت القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ بشأن تعديل بعض أحكام القانون المذكور ، فتبين لها أن الجنايات المنصوص عليها في الأبواب الثالث والرابع والسادس عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات وهي الخاصة بجرائم الرشوة واختلاس الأموال الأميرية والفسد والتزوير ، يقتضي الصالح العام سرعة الفصل فيها لما في تأخير ذلك من مضار تصيب أجهزة الدولة والأموال العامة وأموال القطاع العام وتصيب كذلك الثقة في المحررات الرسمية وما في حكمها . فضلا عما في تطبيق صدر المتهمين فيها من الموظفين الموصوفين ونالهم مدة طويلة من ضرر يحق بهم وينال في الوقت نفسه من حسن سير العمل وانتظامه .

لذلك ورؤى مراعاة لصالح الجماعة وصالح المتهم نفسه تخصيص دائرة أو أكثر من دوائر محكمة الجنايات لنظر هذه الجرائم وما يكون مرتبطا بها من جرائم أخرى ، على أن ترفع الدعوى الى هذه الدوائر مباشرة من النيابة العامة ، أي دون عرضها على مستشار الإحالة ، لأنه أيا ما كان المضي في تضييق المقاب في مثل هذه الجرائم فلن يؤتي ثماره المرجوة في الزجر والردع ما لم توجد إجراءات مبسطة تكفل سرعة الفصل في القضايا .

من أجل ذلك كان هذا المشروع مخصصا في مادته الأولى دائرة أو أكثر من دوائر محكمة الجنايات لنظر جنائيات الرشوة واختلاس الأموال الأميرية والفسد والتزوير وغيرها من الجنايات الواردة في الأبواب الثالث والرابع والسادس عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والجرائم المرتبطة بها . وترفع الدعوى الى تلك الدوائر مباشرة من النيابة العامة .

وإذا قصد الى سرعة الفصل في هذه القضايا بهذا المشروع فقد لزم التخفيف من بعض

الشكليات دون مساس بالضمانات الأساسية في المحاكمة ، فنص في المادة الثانية من المشروع على حالة الدعوى المقسار إليها في المادة الأولى منه والقائمة أمام مستشار الإحالة ولم يكن من الفصل فيها بعد إلى الدوائر المختصة في محاكم الجنايات بدلتها وبدون رسوم .

وقد رأت اللجنة استبدال عبارة « ويفصل في هذه الدعوى على وجه السرعة » بعبارة « ولا يجوز تأجيل نظر الدعوى في هذه الأحوال أكثر من مرة واحدة و . لا تزيد على ثلاثين يوما » الواردة في نهاية المادة الأولى من المشروع تنسيقا بين حكم هذه المادة وما أورده المادة ٢٧٦ مكررا من أن الإجراءات الجنائية المضافة إليه بالفارق رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه ، والمساحا للمجال أمام الدوائر المختصة بحيث يكون لها أن تنصرف وفي مقتضىها الفنية وصالح المصلحة .

مادة ٣٦٧

تعين الجمعية العامة لكل محكمة من محاكم الاستئناف في كل سنة بناء على طلب رئيسها من يعهد إليه من مستشاريها القضاء بمحاكم الجنايات .

وإذا حصل مانع لأحد المستشارين المعيّنين للدور من أدوار انعقاد محكمة الجنايات يستبدل به آخر من استشاريين يندبه رئيس محكمة الاستئناف .

ويجوز عند الاستعجال أن يجلس مكانه رئيس المحكمة الابتدائية الكائنة بالجهة التي تتمتع بها محكمة الجنايات أو وكيلها . ولا يجوز في هذه الحالة أن يشترك في الحكم أكثر من واحد من غير المستشارين .

— معدلة بالقانون رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٥٣ الصادر في ١٢/١١/١٩٥٣ . ونشر في ١٢/١١/١٩٥٣ .

— قارن المادة ١/٤ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

مادة ٣٦٧ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

تعين الجمعية العامة لكل محكمة من محاكم الاستئناف في كل سنة بناء على طلب رئيسها من يعهد إليه من مستشاريها القضاء بمحاكم الجنايات .

المذكورة الايضاحية للقانون رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٥٣ :

رأت وزارة العدل تسهila لاجراءات التقاضي أن تبيد النظر في بعض أحكام قانون الاجراءات الجنائية .

وقد كانت المادة الرابعة من قانون تشكيل محاكم الجنايات المعدلة بالقانون رقم ٤

الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٢٦ تنص على أنه إذا حصل مانع لأحد المستشارين الميتين لدور معين من أدوار انعقاد محكمة الجنايات يستبدل بأخر من المستشارين الميتين بمحكمة الجنايات (يمينه رئيس محكمة الاستئناف) أو عند السرعة يستبدل بقاض من قضاة المحكمة بالاتفاق مع رئيس المحكمة الابتدائية .

ولما صدر قانون الإجراءات الجنائية نصت المادة ٣٧٢ منه على أنه إذا حصل مانع لأحد المستشارين الميتين لدور من أدوار انعقاد محكمة الجنايات يستبدل به آخر من المستشارين يندبه رئيس محكمة الاستئناف .

ويجوز عند الاستعجال والى أن يتدب مستشار آخر أن يجلس مكانه رئيس المحكمة الابتدائية أو وكيلها عند وجود مانع لدى رئيس المحكمة .

ولا يجوز أن يستمر ذلك أكثر مما يلزم لحضور المستشار ولا يجوز في هذه الحالة أن يشترك في الحكم أكثر من واحد من غير المستشارين .

وهذه المادة تضع قيودا شديدة تقضي بعدم تشكيل محكمة الجنايات الا من المستشارين في غير حالة الضرورة عندما يحدث مانع لأحد المستشارين ، وهي تقضي أيضا بأنه لا يجوز أن يجلس بمحكمة الجنايات أقل من وكيل محكمة والا يتدب رئيس المحكمة أو وكيلها الا في حالة الاستعجال وتصدر نوب مستشار بدلا من المستشار الغائب والا يقدم النوب أكثر من المدة اللازمة لتدب المستشار المذكور .

ولما كان القيد الذي قرره هذه المادة خاصا بعدم جواز أن يجلس بمحكمة الجنايات أقل من وكيل محكمة في محله نظرا لحسرة القضايا التي تعرض على هذه المحكمة وضرورة أن يتوافر لمن يجلس بها الحنكة والتجربة التي تتوفر عادة فيمن مارسوا القضاء مدة أطول من غيرهم الا أن العمل قد أظهر وجوب التخفيف من بعض القيود الأخرى الواردة بهذه المادة . وذلك لأن المادة ٢٠ من قانون استقلال القضاء قد أوجبت أن تجري التسمينات والقرعات والانتقالات بين القضاة مرة واحدة كل سنة في غير حالات الضرورة القصوى - وقد ترتب على تطبيق هذا النص أن طلت مناصب المستشارين شاغرة أثناء السنة القضائية ، الأمر الذي تضرر معه تشكيل محكمة الجنايات من ثلاثة من المستشارين . وبذلك ظهرت صعوبة التقيد بالقيود الواردة بالمادة ٣٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية .

وقد روى شمانا حسن سير العمل أن يعدل هذا الوضع بأن ينص على أنه إذا حصل مانع لأحد المستشارين الميتين لدور من أدوار انعقاد محكمة الجنايات يستبدل به آخر من المستشارين يندبه رئيس محكمة الاستئناف ، وأنه يجوز عند الاستعجال أن يجلس مكانه رئيس المحكمة الابتدائية الكائنة بالمحكمة التي تنعقد بها محكمة الجنايات أو وكيلها . وأنه يجوز لوزير العدل عند الضرورة بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف أن يتدب أحد رؤساء المحاكم الابتدائية أو وكيلها للمجلس بمحكمة الجنايات مدة دور واحد من أدوار انعقادها وأنه لا يجوز تدبه لأكثر من دور واحد الا بموافقة مجلس القضاء الأعلى .

وقد نصت المادة الثالثة من قانون نظام القضاء على أن يكون مقر محاكم الاستئناف في القاهرة والإسكندرية وأسيوط والمنصورة وتؤلف كل منها من رئيس ووكلاء بقدر عدد المواضع

وعدد كاف من المستشارين .

وتصدر الأحكام من ثلاثة من المستشارين .

وقد طعن أمام محكمة النقض في حكم من إحدى محاكم الجنايات التي كان يرأسها أحد المستشارين استنادا إلى أن المادة الثالثة المذكورة من متضاهاها وجوب تشكيل محكمة الجنايات برئاسة رئيس أو وكيل استئناف وإن الحكم الصادر من الهيئة المشار إليها برئاسة أحد المستشارين يكون قد شابته بطلان في الإجراءات .

وقد قضت محكمة النقض برفض هذا الطعن وقررت أنه لم يهضد بما ورد في تلك المادة إلا تقرير قاعدية تنظيمية في ترتيب محاكم الاستئناف دون أن يرتب على مخالفتها البطلان . ودلت على ذلك بأن الفقرة الثانية من هذه المادة نفسها تقول وتصدر الأحكام من ثلاثة مستشارين وإن المادة الرابعة من القانون ذاتها نصت على أن تشكل في كل محكمة استئناف محكمة أو أكثر للجنايات وتؤلف كل منها من ثلاثة من مستشاري محكمة الاستئناف . هذا ما نصت عليه المادة ٣٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية الصادر بعد قانون نظام القضاء . من أنه تشكل محكمة أو أكثر للجنايات في كل محكمة من محاكم الاستئناف وتؤلف كل منها من ثلاثة من المستشارين (يراجع حكم محكمة النقض رقم ٤٤١ لسنة ٢١ قضائية) .

وحكم محكمة النقض المشار إليه وإن كان قاطعا في هذا المسعى غير أنه رأى دوماً لئلا لبس وإزالة لكل غموض أن يضاف إلى المادة الرابعة من قانون نظام القضاء فقرة نصت على أنه يرأس محكمة الجنايات رئيس المحكمة أو أحد وكلاها وأنه عند الضرورة يجوز أن يرأسها أحد المستشارين بها .

وبذلك يتأكد جواز هذه الرئاسة ويسهل تشكيل هذه المحكمة فيما إذا كانت بعض وظائف وكلاء محاكم الاستئناف شاغرة أثناء السنة القضائية . وذلك تمسقا مع خطة العمل التي قصد إليها من تعديل قانون الإجراءات الجنائية .

كما أن المادة ٣٨٤ من قانون الإجراءات الجنائية نصت على أنه « إذا صدر أمر بإحالة متهم بجناية إلى محكمة الجنايات ولم يحضر يوم الجلسة تؤجل المحكمة الدعوى لإعادة تكليفه بالحضور ، ويجوز أن تصدر أمرا بالتعويض عليه إن كان مفرجا عنه » .

ونصت المادة ٣٨٥ على أنه « يجب أن ينشر قبل الجلسة المؤجلة إليها الدعوى حداثة أيام صورة من أمر الإحالة ومن ورقة التكليف بالحضور بالجريدة الرسمية وأن تعلق صورة المتهم على باب قاعة الجلسة وصورة أخرى على مسكن المتهم إذا كان معاوما وصورة لالة على باب مقر جهة الادارة التي بها مسكنه » .

ويتبين مما تقدم أن نص المادة ٣٨٤ تنص حتى أن تؤجل محكمة الجنايات الدعوى إذا لم يحضر المتهم ولو كان قد أعلن بورقة التكليف بالحضور مخالفا مع شخصه . وكثيرا ما يبرر المتهم الملأ إلى التخلف كسبا للوقت . وفي ذلك تعطيل للفصل في الدعوى بنهر مدبر . وقد رأى تلافيا لذلك وتبسيطا للإجراءات تعديل نص المادة ٣٨٤ بحيث يكون للمحكمة أن تحكم في الدعوى في غيبة المتهم متى كان قد أعلن بورقة التكليف بالحضور إعلانا قانونيا .

وقد رُوِيَ أيضا حذف الفقرة الثانية من المادة ٣٨٤ التي كانت تجيز للمحكمة أن تصدر أمرا بالقبض على المتهم إن كان مفرجا عنه اكتفاء بما ورد في هذا الشأن بنص المادة ٣٨٠ أي تضمن أن أدلة الجنايات في جميع الأحوال إن تأمر بالقبض على المتهم واحتضاره ولها أن تأمر بحبسه احتياطيا .

وأما كان قد ثبت أن الإجراءات الشد والتعليق المنصوص عليها في المادة ٣٨٥ هي إجراءات عديمة الجدوى ولا تحقق مصلحة ما للمتهم أو لغيره ومن ناحية أخرى فإنه إذا حضر المحكوم عليه في غيبته من محكمة الجنايات أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بنص المادة ٣٨٥ بطلان حكم السابق صوره سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بتأثيرات ويماد نظر الدعوى أمام المحكمة طبقا لنص المادة ٣٩٥ إجراءات ، وقد رُوِيَ إلغاء المادة ٣٨٥ من القانون المذكور .

ولقد اقتضى إجراء التعديل السابق أن تعمل المادة ٣٨٦ من قانون الإجراءات الجنائية وأن تعدل عبارة « وحصول الشر والتعليق » منها ، وأن تُلغى أيضا المادة ٣٨٩ من القانون المذكور .

الأحكام

٤٤٠١ - يجوز نوب رئيس محكمة بالمحاكم الابتدائية في حالة الاستعجال الجلسات بمحكمة جنايات أمن الدولة العليا لتدور من أدوار انعقادها عملا بالمادة ٣/٣٦٧ إجراءات جنائية .
(١٩٨١/١٢/١٥ أحكام النقض س ٣٣ ق ٢١٠ ص ١٠٢٠)

٤٤٠٢ - الدبرة في الكشف عن ماهية الحكم هي بحقيقة الواقع الذي يبين يقينا من الترددات ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر في الإقرار من محكمة الجنايات مشكلة و قد قانون الإجراءات الجنائية وليست باعتبارها أمن دولة عليا ، فإن ما ينص الطاعن في هذا الصدد بدعوى بطلان الإجراءات وإخطا في تطبيق القانون يكون في غير محله .
(١٩٧٤/١٢/١٦ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٨٨ ص ٨٦٦)

٤٤٠٣ - إن القانون لا يوجب بطلان تشكيل محكمة الجنايات إلا في الحالة التي تشكل فيها من أكثر من واحد من غير المستشارين على ما ورد بالفقرة الأخيرة من المادة ٣٦٧ إجراءات جنائية .
(١٩٧٤/١٢/١٦ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٦٨ ص ٧٧٧ ، ١٩٦٧/١٠/٢٢ س ١٨ ق ١٨٣ ص ٩١٥)

٤٤٠٤ - لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الهيئة التي

أصدرته كانت مشكلة من اثنين من مستشاري محكمة استئناف أسبوط. وعضو ثالث هو رئيس المحكمة بمحكمة أسبوط الابتدائية فإن تشكيل المحكمة التي أصدرت الحكم يكون صحيحا ولا يحتاج في هذا الشأن إلى موافقة المادة ٣٧٢ إجراءات جنائية لوزير العدل من أن يندب أحد رؤساء المحاكم الابتدائية أو وكلائها ليجلس بمحكمة الجنايات بالشروط والضوابط المنصوص عليها في هذه المادة ، فإن هذا محله على ما نصت عليه المادة المذكورة أن يكون الندب لحضور دور أو أكثر من أدوار انعقاد تلك المحكمة .

(١٩٧٤/٤/١٤ أحكام النقض س ٢٥ ق ٨٦ ص ٤٠٣)

٤٤٠٥ - الندب للعمل بإدارة التفتيش القضائي لا يرفع عن القاضي المنتدب صفته أو يخلع عنه ولاية القضاء ، ولا يترتب على جلوس المنتدب القضائي بمحكمة الجنايات بطلان تشكيلها ولا يترتب القانون بطلان تشكيل محكمة الجنايات إلا في الحالة التي تشكل فيها من أكثر من واحد من غير المستشارين .

(١٩٧٢/٤/٣٠ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٣٩ ص ٦٢٢)

٤٤٠٦ - لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه صدر من دائرة شكلت من ثلاثة من مستشاري محكمة استئناف القاهرة فإنه يكون قد صدر من هيئة مشكلة وفق القانون ، ولا يؤثر في هذا أن تلك الدائرة أصبحت تختص بالمواد المدنية قبل النطق بالحكم ، ذلك أن توزيع العمل على دوائر محكمة الاستئناف وبالتالي تعيين من يمهّد إليه من المستشارين للقضاء بمحكمة الجنايات لا يبدو أن يكون تنظيما إداريا بين دوائر المحكمة المختصة وليس من شأن ذلك التوزيع أن يخلق نوعا من الاختصاص تفرد به دائرة دون أخرى مما لا يترتب البطلان على مخالفته ، فإن ما يدعيه الطاعن من بطلان الحكم في هذا الصدد لا يقوم على أساس من القانون .

(١٩٧٠/٣/٢٢ أحكام النقض س ٢١ ق ١٠٦ ص ٤٣١)

٤٤٠٧ - صدور حكم من محكمة الجنايات من هيئة مكونة من اثنين من المستشارين وأحد قضاة المحاكم الابتدائية لا عيب في الشكل .
(١٩٥١/١٢/٤ أحكام النقض س ٣ ق ٨٩ ص ٢٣١)

٤٤٠٨ - لا محل للقول بأن تشكيل محكمة الجنايات من مستشارين

وقاض فيه انتدص نلضمازات اللى تحراها افانون فى محاكمة المتهمين مادالم افانون نفسه قد اجاز نذب قاض بدلا من مستشار والا لصح القول بان السارع فرط فى حق المتهمين اذ اجاز ان يحاكموا امام محكمة الجنائيات مشكته على هذا النحو وهو ما لا يمكن التسليم به . وحالة السرعة اللى جاز افانون فيها نذب قاض بدلا من مستشار لا يقصد بها الحالة اللى يتعدر فيها وصول المستشار المنتخب الى مقر محكمة الجنائيات فحسب بل ايضا كل سالة اخرين يتعدر فيها انعقاد المحكمة فى الوقت المفرر لانعقادها .

(١٦/١٢/١٩٤٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٥٦)

ص ٤٢٦)

٤٤٠٩ - لا داعى لأن تذكر المحكمة الأسباب اللى تستلزم نذب قاض ليكمل هيئة محكم الجنائيات .

(٢٧/١٢/١٩٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٨٤)

ص ٩٥)

٤٤١٠ - لا يطل الحكم الصادر من محكمة الجنائيات اذا لم يبين التاريخ الذى حصل فيه نذب قاض من المحكمة الابتدائية جلس فيها بدل مستشار لمرض منعه من شهود الجلسة أو لم يبين مدة انتداب هذا القاضى ، لأن هذا البيان لا يعنى المتهم البتة ، وانما الذى يعنيه أولا أن يكون القاضى صالحا لينتدب لمحاكمته وأن يكون نذب فعلا ، ومتى ذكر ندبه بمحضر الجلسة كان ذلك حجة على انكافه .

(٢٧/١٢/١٩٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٨٠)

ص ٩٣)

مادة ٣٦٨

تدقد محاكم الجنائيات فى كل جهة بها محكمة ابتدائية . وتشمل دائرة اختصاصها ما تشمله دائرة المحكمة الابتدائية ، ويجوز اذا اقتضت الحال أن تفع . محكمة الجنائيات فى مكان آخر يعينه وزير العدل بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف .

٠ صدر المادة يقابل المادة الثانية من قانون تشكل محاكم الجنائيات .

الأحكام

٤٤١١ - تنص المادة ٣٦٨ اجراءات جنائية على أن محاكم الجنايات تتمتع في كل جهة بها محكمة ابتدائية . ولما كان الثابت ان الحكم المطعون فيه صدر من محكمة جنايات الزقازيق وكان الطاعن لا يدعى ان المحكمة انتقلت في جهة أخرى على خلاف ما نصت عليه المادة المذكورة ، وكان من المقرر أن الأصل في اجراءات المحاكمة أنها قد روعيت فان ما يثيره الطاعن بشأن اغفال بيان مكان المحكمة التي اصدرت الحكم يكون غير سديد . هذا فضلا عن أن هذا البيان ليس من البيانات الجوهرية التي يترتب على اغفالها بطلان الحكم مادام قد ذكر فيه اسم المحكمة التي اصدرته .

(١٩٧٣/٤/٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ٩٧ ص ٤٧١)

٤٤١٢ - مؤدى نص المادة السابعة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ في شأن السلطة القضائية أن اختصاص محكمة الجنايات انما يتمتع صحيحا بالنسبة لجميع الجنايات التي تقع بدائرة المحكمة الابتدائية ، ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ٣٥ من القانون المذكور من اجتماع محكمة الاستئناف بهيئة جمعية عمومية للنظر في توزيع القضايا على الدوائر المختلفة ، فانه لم يقصد به سلب محكمة الجنايات اختصاصها بالمنعقد لها قانونا بمقتضى المادة السابعة سالفة الذكر . بل هو تنظيم اداري لتوزيع الأعمال بين تلك الدوائر .

(١٩٦٢/٤/١٧ أحكام النقض س ١٣ ق ٩٣ ص ٣٦٨)

٤٤١٣ - صدور قرار وزير العدل انما يكون واجبا اذا كان محل منعقد محكمة الجنايات في مكان آخر خارج المدينة التي تقع بها ذات المحكمة الابتدائية .

(١٩٦٠/٤/٢٦ أحكام النقض س ١١ ق ٧٧ ص ٣٨٠)

٤٤١٤ - لم يشترط القانون أن تتمتع محكمة الجنايات في ذات المبنى الذي تجرى فيه جلسات المحاكم الابتدائية .

(١٩٦٠/٤/٢٦ أحكام النقض س ١١ ق ٧٧ ص ٣٨٠)

مادة ٣٦٩

تنعقد محاكم الجنايات كل شهر ما لم يصدر قرار من وزير العدل يخالف ذلك .

- تقابل المادة ٥ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

حكم

٤٤١٥ - الأصل طبقا للمادة ٣٦٩ اجراءات جنائية أن تنعقد محاكم الجنايات كل شهر ما لم يصدر قرار من وزير العدل يخالف ذلك .

(١٩٥٥/٤/٢٦ أحكام النقض س ٦ ق ٢٧٥ ص ٩٢٢)

مادة ٣٧٠

يحدد تاريخ افتتاح كل دور من ادوار الانعقاد قبله بشهر على الأقل بقرار من وزير العدل بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف وينشر في الجريدة الرسمية .

- تطابق المادة السادسة من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

حكم

٤٤١٦ - ان ما نصت عليه المادة ٣٧٠ اجراءات جنائية من تحديد تاريخ افتتاح كل دور من ادوار انعقاد محكمة الجنايات قبله بشهر بقرار من وزير العدل بناء على طلب رئيس محكمة الاستئناف ونشر هذا القرار بالجريدة الرسمية لم يهدف الا الى وضع قواعد تنظيمية لا يترتب على مخالفتها اى بطلان .

(١٩٥٨/٤/٢٨ أحكام النقض س ٩ ق ١١٣ ص ٤١٩)

مادة ٣٧١

يعد في كل دور جدول للقضايا التي تنظر فيه ، وتوالى محكمة الجنايات جلساتها الى أن تنتهى القضايا المقيمة بالجدول .

- تقابل المادتين ٧ و ٨ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

الأحكام

٤٤١٧ - لمحكمة الجنايات ان توالى عملها في نظر الدعاوى المخروضة عليها في دور الانقضاء حتى تنتهي منها ولو جاوز ذلك الناريح المحدد لنهايته .

(١٩٨٤/٣/٢٧ أحكام النقض س ٣٥ ق ٧٦ ص ٣٥٣ ، ١٩٥٤/٣/٣١ س ٥ ق ١٤٩ ص ٤٣٩)

٤٤١٨ - القانون لا يقضى ببطان الاجراءات الجنائية التي تحصل في أيام الأعياد ، وعليه فلا يكون انعقاد جلسة محكمة الجنايات في اول يوم من أيام عيد الفطر سببا للبطان .

(١٩١١/١١/٢٥ المجموعة الرسمية س ١٣ ق ١٦)

٤٤١٩ - انه وان كان الأصل أن اجراءات المحاكمة لا تجوز مباشرة في الأعياد وأيام العطلة الرسمية ، الا أن ذلك ليس من النظام العام ، فلا بطان اذا ما باشرت المحاكمة أى اجراء في تلك الأيام مادام المحصوم لم يعترضوا عليها .

(١٩٤١/٥/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٦٧ ص ٥٢٥)

مادة ٣٧٢

يجوز لوزير العدل عند الضرورة بنسأ على طلب رئيس محكمة الاستئناف أن يندب أحد رؤساء المحاكم الابتدائية أو كلاهما للجلوس بمحكمة الجنايات مدة دور واحد من أدوار انعقادها ، ويجوز له ندبه لأكثر من دور واحد بموافقة مجلس القضاة الأعلى .

- مسدلة بالقانون رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٥٣ الصادر في ١٩٥٣/١١/١٢ . ونشر في ١٩٥٣/١١/١٣ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٥٣ تحت المادة ٣٦٧ .

- فقايل المادة ٣/٤ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

مادة ٣٧٢ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

اذا حصل مانع لأحد المستشارين المهيئين لمدر من أدوار انعقاد محكمة الجنايات يستبدله به آخر من المستشارين يندبه رئيس محكمة الاستئناف .

ويجوز عند الاستئصال ، والى أن يندب مستشار آخر أن يجلس مكانه رئيس المحكمة الابتدائية أو وكيلها عند وجود مانع لدى رئيس المحكمة . ولا يجوز أن يستمر ذلك أكثر مما يلزم بحضور المستشار ، ولا يجوز في هذه الحالة أن يشترك في الحكم أكثر من واحد من غير المستشارين .

الأحكام

٤٤٣٠ - البين من مقارنة نص المادتين ٣٦٧ و ٣٧٢ إجراءات جنائية أن المشرع أطلق حق النذب لوذير العدل عند توافر حالة الضرورة لتيسر بحيث يشمل نذبه أى رئيس محكمة بالمحاكم الابتدائية أو وكلائها للجلوس فى أى محكمة من محاكم الجنايات مدة دور واحد من أدوار انعقادها ولم يقيد بالقيود التى نص عليه فى المادة ٣٦٧ ، إذ قصرت النذب الوارد بها عند توفر حالة الاستئصال على رئيس المحكمة الابتدائية الكائنة بالجهة التى تنعقد بها محكمة الجنايات أو وكيلها .

(١٩٧٥/٥/٢٦ أحكام النقض سن ٢٦ ق ١٠٧ ص ٤٥٨)

٤٤٣١ - القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فى شأن السلطة القضائية لم ينسخ مما أورده من أحكام ، أحكام المادتين ٣٦٢ و ٣٧٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، فبقيت هاتان المادتان معمولاً بهما تكمل أحكامهما أحكام القانون الجديد ، ومن ثم يبقى لرؤساء المحاكم الابتدائية ولاية القضاء المخولة لهم بموجب المادتين سالفتي الفكر .

(١٩٦٧/٦/٢٦ أحكام النقض سن ١٨ ق ١٧٦ ص ٨٧٥)

٤٤٣٢ - المادة ٣٧٢ إجراءات جنائية بمد تعديلها بالقانون رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٥٣ الصادر فى ١٢/١١/١٩٥٣ تجيز لوذير العدل عند الضرورة بناء على طاب رئيس محكمة الاستئناف أن يندب أحد رؤساء المحاكم الابتدائية أو وكلائها للجلوس بمحكمة الجنايات مدة دور واحد من أدوار انعقادها ، كما تجيز له نذبه لأكثر من دور واحد بموافقة مجلس القضاء الأعلى .

(١٩٥٦/٣/٢٠ أحكام النقض س ٧ ق ١١٦ ص ٣٩٤)

مادة ٣٧٣

تحال الدعوى الى محكمة الجنايات بناء على أمر من مستشار الاحالة .

تعليق :

تعتبر هذه المادة ملغاة بموجب المادة ٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالتطويع رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الصادر في ١٩/١١/١٩٨١ . وكذلك ملغى المادة الثالثة من القانون الأخير التي تنص على أن تختلف كلمة مستشار الاحالة من نصوص المواد ١٥١ و ١٥٩ و ٢٢٢ او ايضا وردت في قانون الاجراءات الجنائية .

- معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١١/٦/١٩٦٢ . ونشر في ١١/٦/١٩٦٢ .

وبالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ الصادر في ١٩/٧/١٩٦٥ . ونشر في ٢٢/٧/١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية .

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٤ .

- قارئ المادة ١/٩ من قانون تشكيل محكمة الجنايات .

مادة ٣٧٣ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

تحال الدعوى في الجنايات بناء على أمر من غرفة الاتهام او من المحكمة الابتدائية بهذه استئنافية .

مادة ٣٧٣ معدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ :

تحال الدعوى الى محكمة الجنايات او المستشار الفردي بناء على أمر من مستشار الاحالة . ويتبع في الدعوى التي ينظرها المستشار الفردي الاحكام والأوضاع المقرر امام محاكم الجنايات ، ويكون له ما لرئيس محكمة الجنايات من سلطة في ذلك .

حكم

٤٤٢٣ - ان دعوى الجناية يجب لصحة رفعها امام محكمة الجنايات أن تحال اليها من غرفة الاتهام او من المحكمة الابتدائية بهذه استئنافية وفقا لما نصت عليه المادة ٣٧٣ اجراءات جنائية . واذن فإذا كانت النيابة العامة اذ طلبت محاكمة المتهم امام محكمة الجنايات بوصف أنه ارتكب جناية عامة لم تسلك الطريق التي رسمها القانون وانما أقامت الدعوى على المتهم بالجلسة فلا تكون الدعوى العمومية مقبولة امام محكمة الجنايات .

(١١/١/١٩٥٥ احكام النقض س ٦ ق ١٣٥ ص ٤٠٩)

الفصل الثاني

في الاجراءات أمام محكمة الجنايات

مادة ٣٧٤

يكون تكليف التهم والشهود بالحضور أمام المحكمة قبل الجلسة
بشمانية أيام كاملة على الأقل .

- تقابل المادتين ١/٢١ ، ٢٢ من قانون تشكيل محكمة الجنايات .

الأحكام

٤٤٣٤ - المواعيد الخاصة بتكليف التهم بالحضور أمام مرحلة
الاحالة وأمام محكمة الجنايات مقررة لمصلحة التهم نفسه ، فإذا لم يتمسك
أمام محكمة الموضوع بعدم مراعاتها فإنه يعتبر متنازلاً عنها لأنه قدر أن
مصلحته لم تمس من وراء مخالفتها ، فلا يجوز له من بعد أن يتمسك بوقوع
هذه المخالفة .

(١٩٦٦/٣/٢١ أحكام النقض س ١٧ ق ٦٤ ص ٣١٩)

٤٤٣٥ - اعلان التهم لحضور جلسة المحاكمة أمام محكمة الجنايات
لاقل من الأجل المحدد بالمادة ٣٧٤ اجراءات جنائية لا يؤثر في صحة
الاعلان ، لأن ذلك ليس من شأنه أن يبطله كاعلان مستوف للشكل
القانوني ، وإنما يصح للتهم أن يطلب أجلاً لتحضير دفاعه استيفاء لحقه في
الميعاد الذي حدده القانون ، وعلى المحكمة اجابته الى طلبه والا كانت اجراءات
المحاكمة باطلة .

(١٩٦٦/٣/٢١ أحكام النقض س ١٧ ق ٦٤ ص ٣١٩)

٤٤٣٦ - جرى قضاء هذه المحكمة على أن نص المادة ١٨٧ أ ج -
قبل الغائها بمقتضى القانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذي بدأ العمل به
اعتباراً من ٥ نوفمبر سنة ١٩٨١ - صريح في وجوب اعلان شهود النفي

الذين لم يدرجوا في قائمة الشهود التي يضعها مستشار الاحالة المنصوص عليها في المادة ١٨٥ من ذلك القانون قبل عقد الجلسة بثلاثة ايام كاملة على الأقل والا كان للمحكمة أن تأخذ عن طلب التأجيل لسماعهم ، الا أن هناط ذلك أن يتم تكليف المتهم بالحضور أمام تلك المحكمة قبل الجلسة بثمانية ايام كاملة على الأقل عملا بحكم المادة ٣٧٤ ج حتى يتسنى له اعلان شهوده خلال الميعاد الذي حددته المادة ١٨٧ .

(١٩٨٣/١/٤ أحكام النقض من ٣٤ ق ٢ ص ٢٩)

مادة ٣٧٥

فيما عدا حالة العذر أو المانع الذي يثبت صحته يجب على المحامي سواء أكان منتدبا من قبل قاضي التحقيق أو النيابة العامة أو رئيس محكمة الجنايات أم كان موكلا من قبل المتهم أن يدافع عن المتهم في الجلسة أو يعين من يقوم مقامه والا حكم عليه من محكمة الجنايات بفرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مع عدم الإخلال بالمحاكمة التأديبية إذا اقتضتها الحال .

وللمحكمة اغلأء من الفرامة إذا أثبت لها أنه كان من المستحيل عليه أن يحضر في الجلسة بنفسه أو ينيب عنه غيره .

— مبدلة بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذي ألغى عبارة مستشار الاحالة .

وبالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١١/٦/١٩٦٢ ، ونشر في ١١/٦/١٩٦٢ .

وبالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ الصادر في ١٩/٧/١٩٦٥ ، ونشر في ٢٢/٧/١٩٦٥ في شأن السلطة القضائية .

ملاحظة — قانون السلطة القضائية الذي المستشار الفرد .

— تقابل المادة ٣٦ من قانون تشكيل محكمة الجنايات .

مادة ٣٧٥ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

فيما عدا حالة العذر أو المانع الذي يثبت صحته يجب على المحامي سواء أكان مدينا من قبل لفرقة الاتهام أو رئيس المحكمة أم كان موكلا من قبل المتهم أن يدافع عن المتهم في الجلسة أو يعين من يقوم مقامه ، والا حكم عليه من محكمة الجنايات بفرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مع عدم الإخلال بالمحاكمة التأديبية إذا اقتضتها الحال .

وللمحكمة اغلأء من الفرامة إذا أثبت لها أنه كان من المستحيل عليه أن يحضر في الجلسة بنفسه أو ينيب عنه غيره .

الأحكام

٤٤٣٧ - وجود مدافع عن المتهم في مواد الجنائيات أمر واجب والاخلال به يستوجب بطلان الاجراءات والحكم ، وهذا التقرير الذي وضعه الشارع للمحافظة على الدفاع عن المتهم دفاعا تاما أمر يتعلق بالنظام العام حتى أن المتهم اذا أراد أن يتنازل عنه فلا يقبل منه ذلك .
(١٩٠٤/١/٣٠ المجموعة الرسمية س ٥ ق ٩٧)

٤٤٣٨ - عدم حضور المحامي عن المتهم في التحقيق التكميلي في قضايا الجنائيات لا يترتب عليه بطلان .
(استئناف ١٩٠١/١٠/١٧ المجموعة الرسمية س ٤ ق ٥)

٤٤٣٩ - ندب محكمة الجنائيات محاميا ليتولى الدفاع عن الطاعن بعد أن قعد عن توكيل محام يكون صحيحا .
(١٩٨١/١/٧ أحكام النقض س ٣٢ ق ١ ص ٢٣)

٤٤٣٠ - يجب أن يكون للحدث في مواد الجنائيات محام للدفاع عنه حتى يكفل له دفاعا حقيقيا لا دفاعا شكليا .
(١٩٨٧/٤/١٥ الطعن رقم ٦٣٤٨ لسنة ٥٦)

حق المتهم في اختيار محام

٤٤٣١ - المتهم حر في اختيار من يتولى الدفاع عنه وحقه في ذلك حق اصلي مقدم على حق المحكمة في تعيين المدافع عنه . وقبول محام اردي الجنسية للمرافعة أمام محكمة الجنائيات شرطه أن يكون مقيدا بجدول المحامين المشتغلين بجمهورية مصر العربية .
(١٩٨٣/١/٣١ أحكام النقض س ٣٤ ق ٣٢ ص ١٨٦)
(١٩٧٣/٢/٥ س ٢٤ ق ٣٠ ص ١٣٠)

٤٤٣٢ - يوجب القانون أن يكون مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنائيات محام يتولى الدفاع عنه ، والأصل في هذا الوجوب أن المتهم حر في اختيار محاميه وأن حقه في ذلك مقدم على حق المحكمة في تعيينه ، فإذا اختار المتهم محاميا فليس للقاضي أن يقتات على اختياره ويمن له مدافعا آخر ، الا اذا كان المحامي المختار قد بدا منه ما يدل على أنه يميل على تعطيل

السير في الدعوى .

(١٩٨٣/١/٩ أحكام النقض من ٣٤ ق ١٣ ص ٨٥ ،
١٩٦٧/١٠/٢ ص ١٨ ق ١٨٥ ص ٩٢٦)

٤٤٣٣ - المتهم هو صاحب الشأن الأول في الدفاع عن نفسه ،
وما كان النص على وجوب تنصيب محام له في مواد الجنايات واجازة ذلك
في مواد الجنح والمخالفات إلا لمعاونته لمساعدته في الدفاع فحسب .
وبالتالى فإذا عرضت له عاهة في العقل بعد وقوع الجريمة المستندة اليه فانه
ولو أن مسئوليته الجنائية لا تسقط في هذه الصورة إلا أنه يتعين أن توقف
اجراءات التحقيق والمحاكمة حتى يفيق المتهم ويعود اليه رشده ويكون في
مكنته المداغة بذاته عن نفسه فيما أسند اليه وأن يسهم مع وكيله المدافع
عنه في تخطيط أسلوب دفاعه ومرافعته وهو متمتع بكامل ملكاته العقلية
ومواهبه الفكرية .

(١٩٦٥/٦/١٥ أحكام النقض من ١٦ ق ١١٦ ص ٥٨٠)

٤٤٣٤ - المتهم حر في اختيار من يتولى الدفاع عنه وحقه في ذلك
مقدم على حق المحكمة في تعيين المدافع ، إلا أنه متى ثبت أن المتهم لم يذكر
للمحكمة حين نديت محاميا عنه أنه وكل محاميا آخر ولم يطلب تأجيل نظر
الدعوى لحين حضوره فإن المحامي الذي نديته المحكمة يكون حرا في أداء
مهمته .

(١٩٥٦/١٠/٢ أحكام النقض من ٧ ق ٢٦٦ ص ٩٧٦)

٤٤٣٥ - من المقرر أن للمتهم مطلق الحرية في اختيار المحامي الذى
يتولى الدفاع عنه ، وحقه في ذلك حق أصيل مقدم على حق القاضى في تعيين
محام له فإذا كان يبين أن الطاعن اعترض على السير في الدعوى في غيبة
محاميه الموكل وأصر هو - والمحامي الحاضر - على طلب تأجيل نظرها حتى
يتسنى لمحاميه الوصول أن يحضر للدفاع عنه إلا أن المحكمة التفتت عن هذا
الطلب ومضت في نظر الدعوى وحكمت على الطاعن بالمعقوبة مكنتية بمثول
المحامي الحاضر والمحامي المنطعب ، دون أن تفصح في حكمها عن العلة التى
تبرر عدم اجابة طلب الطاعن وأن تشير الى اقتناعها بأن الغرض منه عرقلة
سير الدعوى ، فإن ذلك منها إخلال بحق الدفاع بمثل لاجراءات المحاكمة .

(١٩٨٤/١٠/١٥ أحكام النقض من ٣٥ ق ١٤٥ ص ٦٦٧)

٤٤٣٦ - طلب المتهم تأجيل نظر الدعوى لحضور محاميه الموكل .
والنفات المحكمة عن هذا الطلب دون افصاح عن اللة التي تبرر عدم
اجابته ، بعد اخلاا بحق الدفاع مبطلا لاجراءات المحاكمة .

(١٩٨٣/١/٣١ احكام انقض س ٣٤ ق ٣٣ ص ٢٨٦)

٤٤٣٧ - انه لما كان مقتضى ما نص عليه العانون من وجوب
حضور محام عن لل متهم بجناية للمرافعة عنه امام محكمة الجنائيات ان يكون
الدفاع حقيقيا ينديه المحامى بعد ان يكون قد الم بكل ظروف الدعوى وما تم
فيها ، سواء فى التحقيقات الابتدائية او فى التحقيقات التي تجريها
المحكمة ، ولما كان المتهم هو فى الاصل صاحب الحق فى اختيار من يقوم
بالدفاع عنه من المحامين فلا يصح ان يعين له محام الا اذا كان هو لم يوكل
محاميا ، او كان المحامى الذى وكله قد بدا منه العمل على عرقلة سير
الدعوى .

(١٩٤١/٤/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٤٥)

ص ٤٤٥)

٤٤٣٨ - لا نزاع فى أن المتهم حر فى اختيار من يشاء للدفاع عنه
وحقه فى ذلك حق اصيل خاص مقدم على حق القاضى فى اختيار المدافع .
فاذا اختار المتهم مدافعا فليس للقاضى ان يقتات عليه فى ذلك وأن يعين
مدافعا آخر ، ولكن هذا المبدأ اذا تمارس مع ما لرئيس الجلسة من حق
ادارتها والمحافظة على عدم تعطيل سير الدعوى وجب بالبدهة اقرار الرئيس
فى حقه وتخويله الحرية التامة فى التصرف على شرط واحد هو ألا يترك
المتهم بلا دفاع .

(١٩٣٣/١/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٧٨ ص ١١٤)

يكفى محام واحد

٤٤٣٩ - انه وان كان من المقرر أنه لا يلزم فى القانون ان يحضر
مع المتهم بجناية امام محكمة الجنائيات أكثر من محام واحد ، الا أنه متى كان
الثابت أن الطاعنين قد وكلوا بعض المحامين للدفاع عنهم وأشاوروا فى
مذكرة أسباب طعنهم الى أن المحامين الموكلين اتفقا على المشاركة فى ابداء
ان أحدهما حضر الجلسة وتمسك بطلب تأجيل نظر الدعوى لحضور زميله
الذى حال غدر قهرى دون حضوره ، وأصر فى ختام مرافعته على هذا الطلب

ألا أن المحكيبة التفتت عنه ومضت في نظر الدعوى وحكمت بحسب الطاعن بالمقوبة مكتفية. بمثول المحامي الحاضر دون أن تفصح في حكمها عن العلة التي تبرر عدم اجابة الطلب وان تشجع إلى اقتناعها بان الغرض من التاجيل لم يكن الا عرقلة سير الدعوى فان ذلك منها يعد اخلالا بحق الدفاع مبطل لاجراءات المحاكمة .

(١٩٧٤/١٠/٢٠ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٤٨ ص ٦٩١)

٤٤٤٠ - لا ينال من سلامة الحكم مناقشة المحكمة للطبيب الشرعي في غيبة بعض المخاضين ، ذلك ان ما اراده القانون بالنص على ان كل متهم بجناية يجب ان يكون له من يدافع عنه يتحقق بحضور محام بجانب المتهم أثناء المحاكمة يشهد اجراءاتها ويماون المتهم بكل ما يرى امكان تقديمه من وجوه الدفاع ولا يلزم ان يحضر مع المتهم بجناية اكثر من محام واحد .

(١٩٧٣/٥/١٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٣٠ ص ٦٣١)

٤٤٤١ - لا يوجب القانون ان يكون مع كل متهم بجناية اكثر من محام واحد يقول الدفاع عنه

(١٩٧٠/٦/٢٢ أحكام النقض س ٢١ ق ٢١٧ ص ٩١٨ ، ١٩٥٦/١٢/١٠ ص ٧ ق ٣٤٩ ص ١٢٦١)

٤٤٤٢ - ما اراده القانون بالنص على ان كل متهم بجناية يجب ان يكون له من يدافع عنه يتحقق بحضور محام موكلا كان او منتدبا بجانب المتهم أثناء المحاكمة يشهد اجراءاتها ويماون المتهم بكل ما يرى امكان تقديمه من وجوه الدفاع ولا يلزم ان يحضر مع المتهم بجناية اكثر من محام واحد .

(١٩٦٨/٤/١ أحكام النقض س ١٩ ق ٧٣ ص ٣٨٣)

يشترط عدم تعارض المصالح

صور فيها تعارض المصالح

٤٤٤٣ - تعارض المصلحة في الدفاع يقتضى ان يكون لكل متهم من الدفاع ما يلزم عنه عدم صحة دفاع المتهم الآخر بحيث يتعذر على محام واحد ان يدافع عنهما معا ، اما اذا التزم كل منهما جانب الابتكار ولم يتبادلا

الأتهم فلا محل لقول بقيام التعارض .

(١٩٨٤/١٠/٨ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٤٠ ص ٦٣٦)

٤٤٤٤ - مناط التعارض الحقيقي المخل بحق الدفاع أن يكون القضاء بإدانة أحد المتهمين يترتب عليه القضاء ببراءة الآخرين أو يجعل استياد التهمة شائعا بينهم شيوعا صريحا أو ضمنيا .

(١٩٧١/١٢/٦ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٧٥ ص ٧١٩)

٤٤٤٥ - مناط التعارض في المصلحة أن يكون لأحد المتهمين دفاع يلزم عنه عدم صحة دفاع الآخر بحيث يتمذر على محام واحد أن يترافع عنهما .

(١٩٧٠/٦/٢٢ أحكام النقض س ٢١ ق ٢١٧ ص ٩١٨)

٤٤٤٦ - يوجب القانون عند تعارض المصلحة بين متهمين متعددين في جنابة واحدة أن يكون لكل منهم محام خاص حتى تتوافر له الحرية الكاملة في الدفاع عنه في نطاق مصلحته دون غيرها .

(١٩٦٨/٢/٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٧ ص ١٥٤)

٤٤٤٧ - أن التعارض بين مصالحة متهمين تستلزم فصل دفاع كل منهما عن الآخر ، لأن قيام محام واحد بالدفاع عنهما لا يهيئ له الحرية الكاملة في تنفيذ ما يقرره أيهما ضد الآخر ، ويترتب عليه الإخلال بحق الدفاع مما يوجب الحكم ويطله .

(١٩٥٤/١٢/٧ أحكام النقض س ٦ ق ٩١ ص ٢٦٦)

٤٤٤٨ - لا يمنع القانون أن يتولى محام واحد واجب الدفاع عن متهمين متعددين في جريمة واحدة ما دامت ظروف الواقعة على نحو ما استخلصه الحكم لا يؤدي إلى القول بقيام تعارض حقيقي بين مصالحهم .

(١٩٨٤/٢/٢٨ أحكام النقض س ٣٥ ق ٤٢ ص ٢٠٥)

٤٤٤٩ - لا يرفع عوار حضور مدافع واحد عن متهمين كان من المحتم فصل دفاع كل منهما عن الآخر أن المحكمة قد فطنت أثناء المرافعة وبعد سماع الشهود إلى وجود ذلك التعارض وتدبت مدافعا مستقلا للطايع الأول ، ذلك بأن الغرض من إيجاب حضور مدافع عن كل متهم بجنابة

لا يمكن تحقيقه على الوجه الأكمل إلا إذا كان المدافع متتبعا إجراءات المحاكمة بالجلسة من أولها إلى آخرها بما يكفل له حرية مناقشة الشهود والتقصييد على أقوالهم في حدود مصلحة موكله الخاصة .

(١٩٧٣/١٢/١٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٢٨ ص ١١١٢)

٤٤٥٠ - إسناد تهمة احراز المخدر إلى الطاعة وتهمة حيازة المخدر ذاته إلى زوجها يتوفر به التعارض بين مصلحتيهما ويوجب إقامة محام لكل منهما .

(١٩٧٢/٤/١٧ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٢٨ ص ٥٨١)

٤٤٥١ - متى كان البين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه عول في إدانة المظنون ضده الأول - ضمن ما عول عليه - على اقرار زوجته المظنون ضدها الثانية لضابط الشرطة بأن المخدرات المضبوطة لزوجها ، وكان مؤدى هذه الأقوال أن يجعل مقرضا شاهد اثبات ضد المظنون ضده الأول مما يستلزم حتما فصل دفاع كل منهما عن الآخر وإقامة محام مستقل لكل منهما لتعارض مصلحتيهما وحتى يتوافر لكل منهما الحرية الكاملة في الدفاع عن موكله في نطاق مصلحته الخاصة دون غيرها ، ومن ثم فإن المحكمة بإسماحها لمحام واحد بالمرافعة عن المظنون ضدهما مع قيام هذا التعارض تكون قد أخلت بحق الدفاع مما يوجب الحكم ويوجب نقضه .

(١٩٦٨/١١/٢٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٠٣ ص ١٠٠٠)

٤٤٥٢ - إذا كانت واقعة الدعوى أن رجلا وابنه اتهما بضرب المجنى عليه ضربا نشأت عنه عاهة وكان لهما المتهمين محام واحد وكلاهما للدفاع عنهما ، فأعلن المحامي شهود نفى شهدوا أمام المحكمة بما ينفي التهمة عن الأب ويحصرها في الابن ، فهذا اختلاف ظاهر في المصلحة بين المتهمين كان يستوجب أن يتولى الدفاع عن كل منهما محام . فإذا كانت المحكمة لم تلتفت إلى ذلك واكتفت بالمحامي الموكل وحده فهذا منها خطأ يستوجب نقض الحكم .

(١٩٤٨/٥/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٩٥)

صور ليس فيها تعارض مصالح

٤٤٥٣ - القانون لا يمنع من أن يتولى محام واحد واجب الدفاع عن متهمين متعددين في جريمة واحدة ما دامت ظروف الواقعة لا تؤدي إلى القول بقيام تعارض حقيقي بين مصالحهم . ومناطق التعارض الحقيقي المخل بحق الدفاع هو أن القضاء بادانة أحد المتهمين يترتب عليه القضاء ببراءة الآخر .

(١٩٧٢/١/٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ٩ ص ٣٠ ، ١/٣١ / ١٩٨٠ س ٣١ ق ٢٩ ص ١٤٨)

٤٤٥٤ - من المقرر أن تعارض المصلحة في الدفاع يقتضي أن يكون لكل متهم دفاع يلزم عنه عدم صحة دفاع المتهم الآخر معه بحيث يتطوّر على محام واحد أن يترافع عنهما معاً ، أما إذا التزم كل منهما جانب الإنكار ولم يتبادلا الاتهام فلا محل للقول بقيام التعارض بينهما ومن ثم يصح هذا الوجه من النسخ غير سديد .

(١٩٧٩/٤/١ أحكام النقض س ٣٠ ق ٨٦ ص ٤١١)

٤٤٥٥ - ان تعارض المصلحة الذي يوجب افراد كل متهم محام خاص يتولى الدفاع يبنى على أساس الواقع ولا يبنى على احتمال ما كان يسع كل منهم أن يبيده من أوجه الدفاع مادام لم يبيده بالفعل .

(١٩٧١/١٢/٦ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٧٥ ص ٧١٩ ، ١٩٦٨/٦/٢٤ أحكام النقض س ١٩ ق ١٥١ ص ٧٥٠)

٤٤٥٦ - جرى قضاء محكمة النقض على أن القانون لا يمنع من أن يتولى محام واحد واجب الدفاع عن متهمين متعددين في جريمة واحدة ما دامت ظروف الواقعة لا تؤدي إلى القول بقيام تعارض حقيقي بين مصالحهم .

(١٩٦٩/٥/١٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٥٣ ص ٧٥٨)

٤٤٥٧ - ان القانون لا يمنع من أن يتولى محام واحد واجب الدفاع عن متهمين متعددين في جريمة واحدة ما دامت ظروف الواقعة لا تؤدي إلى القول بقيام تعارض حقيقي بين مصالحهم . وتعارض المصلحة الذي يوجب افراد كل متهم بمحام خاص يتولى الدفاع عنه أساسه الواقع ولا يبنى على احتمال ما كان يسع كل منهما أن يبيده من أوجه الدفاع عما دام لم يبيده

بالفعل .

(١٩٧٩/١/٨ أحكام النقض س ٣٠ ق ٤ ص ٢٤)

٤٤٥٨ - لا يصح من أن يتولى محام واحد واجب الدفاع عن متهمين متعددين في جريمة واحدة ما دامت ظروف الواقعة لا تؤدي إلى القول بقيام تعارض حقيقي بين مصالحهم . ومتى كان ثبوت الفعل المكون للجريمة في حق أحد المتهمين لم يكن من شأنه أن يؤدي إلى تبرئة الآخر منهما أو يجعل إسناد التهمة إليهما شائعا شيوعا صريحا أو ضمنا ، كما أن القضاء بإدانة أحدهما لا يترتب عليه القضاء ببراءة الآخر وهو مناط التعارض الحقيقي المخل بحق الدفاع ، وكان تعارض المصلحة الذي يوجب أفراد محام لكل منهما يتولى الدفاع عنه أساسه الواقع ولا يبنى على احتمال ما كان يسع كل منهما أن يبديه من أوجه الدفاع مادام لم يبده بالفعل ، فإن مصلحة كل منهما في الدفاع لا تكون متعارضة .

(١٩٨٢/٣/٩ أحكام النقض س ٣٣ ق ٦٣ ص ٣٠٥ ، ١٤/٤/١٩٨٢)

(١٩٨٢ ق ٩٩ ص ٤٨٥)

٤٤٥٩ - إذا كان الواضح من الأدلة التي استند إليها الحكم أن ثبوت الفعل المكون للجريمة في حدود القدر المتيقن وهو الشروع في القتل في حق أحد المتهمين لا يؤدي إلى تبرئة الآخر من التهمة التي نسبت إليه ، فإن مصلحة كل منهما في الدفاع لا تكون متعارضة مع مصلحة الآخر ، فلا تقتضي أن يتولى الدفاع عن كل منهما محام خاص .

(١٩٦٧/١٠/٢ أحكام النقض س ١٨ ق ١٨٢ ص ٩٠٤)

٤٤٦٠ - لما كان من الواضح من الأدلة التي استند إليها الحكم في ثبوت الفعل المكون للجريمة في حق أحد المتهمين لا يؤدي إلى تبرئة المتهم الآخر من التهمة التي نسبت إليه ، فإن مصلحة كل منهما في الدفاع لا تكون متعارضة مع مصلحة الآخر ، فلا يقتضي أن يتولى الدفاع عن كل منهما محام خاص به .

(١٩٦٦/٢/١٤ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٦ ص ١٤٥)

٤٤٦١ - أنه وإن كان الواجب قانونا على المحكمة ألا تقبل أن يتولى مدافع واحد أو هيئة دفاع واحدة المدافعة عن متهمين في جريمة مطروحة امامها في حالة تعارض مصالحهم في الدفاع تعارضا من شأنه ألا يهيئ

للمدافع الواحد الحرية الكاملة في تنفيذ ما يقرره أي المتهمين ضد الآخر بحيث إذا أغفلت مراعاة ذلك فإنها تخل بحق الدفاع إجلالا يطل حكمها ، إلا أنه إذا كان الثابت أن هيئة الدفاع رغم تقديمها للمحكمة على أساس المدافعة عن جميع المتهمين بغير تخصيص قد عنيت بتقسيم الدفاع عن المتهمين فتولى منها مساعدة كل متهم غير من تولى مساعدة المتهم الآخر ، ومحص كل فريق بها الأدلة القائمة على كل متهم اختص بالدفاع عنه بما في ذلك ما قاله غيره من المتهمين عليه ، ففي هذه الصورة تكون مظنة حرج المحامي في المدافعة عن مصلحتين متعارضتين متنافيتين في الواقع ، ومادام كل متهم قد أخذ حقه في الدفاع وأتيح له أن يتناول بكامل الحرية تنفيذ ما أسنده زميله إليه فقد انهار كل أساس يقوم عليه القول بحصول إخلال بحق الدفاع .

(١٩٣٩/٣/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٦٥)

ص ٥٠٠)

مباشرة المحامي للدفاع

٤٤٦٣ - من المقرر أن الشارع قد أوجب حضور محام يدافع عن كل متهم بجناية أحييت إلى محكمة الجنايات كي يكفل له دفاعا حقيقيا لا مجرد دفاع شكلي تقديرا منه بأن الاتهام بجناية أمر له خطره ، فإن هذا الغرض لا يتحقق إلا إذا كان المدافع قد حضر إجراءات المحاكمة من بدايتها إلى نهايتها حتى يكون ملما بما أجرته المحكمة من تحقيق وما اتخذته من إجراءات طوال المحاكمة ، ومن ثم فقد تعين أن يتم سماع الشهود ومرافعة النيابة العامة وباقي الخصوم في وجوده بشخصه أو ممثلا بمن يقوم مقامه .

(١٩٧٦/١/٤ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢ ص ١٧)

٤٤٦٤ - استبعاد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده موكول إلى تقديره هو حسبما يوصى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته .

(١٩٨٤/٢/١٩ أحكام النقض س ٣٥ ق ٣٤ ص ١٦٨)

٤٤٦٥ - من المقرر أن استبعاد المدافع أو عدم استعداده موكول إلى تقديره حسبما يمليه عايه ضميره ويوصى به اجتهاده وتقاليده مهنته .

(١٩٨٢/٤/١٤ أحكام النقض س ٣٣ ق ٩٩ ص ٤٨٥)

٤٤٦٥ - لما كانت الطاعة لم تطلب توكيل محام للدفاع عنها وكان المحامي المنتدب قد ترفع في الدعوى خسيما أملت عليه واجبات مهنته ورسمته تقاليدها فان دعوى الاخلال بحق الدفاع او بطلان الاجراءات لا يكون لها وجه .

(١٩٨٢/٣/١٦ احكام النقض س ٣٣ ق ٧٥ ص ٣٧٠)

٤٤٦٦ - المحامي حر في اداء مهنته حسبما يمليه عليه ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته مادام النابت ان محاميا حضر مع المتهم وادلى بما رآه من دفاع فلا يقبل من المتهم ان ينص على الحكم انه اخل بحقه في الدفاع بمقولة ان محاميا واحدا حضر عنه وعن متهم آخر معه ولم يدافع عنه الا دفاعا ضئيلا .

(١٩٥١/١١/١٥ احكام النقض س ٣ ق ٥٤ ص ١٤٣)

٤٤٦٧ - لما كان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة ان المحكمة نذبت محاميا بكل من الطاعنين النذير لم يبدى اعتراضا على ذلك ، كما اثبت بالمحضر ان المحكمة اعطت الدفاع الوقت الكافي للاطلاع وقد ترفع المحاميان في للدعوى على الوجه المثبت بمحضر الجلسة دون ان يطلب ايهما اجلا للاطلاع ، وكان من المقرر ان استبعاد المدافع عن المتهم او عدم استعداده موكل الى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته ، فانه لا يكون هناك محل لما ينص الطاعنان في هذا الخصوص .

(١٩٨٤/١٠/٩ احكام النقض س ٣٥ ق ١٤٢ ص ٦٥١)

٤٤٦٨ - ان وجود محام بجانب المتهم في المواد الجنائية للدفاع عنه لا يقتضى ان يلتزم المحامي خطة الدفاع التي يرسمها المتهم لنفسه ، بل للمحامي ان يرتب الدفاع كما يراه هو في مصلحة المتهم ، فاذا رأى ثبوت التهمة على المتهم من اعترافه بها او من قيام أدلة أخرى كان له ان يبنى دفاعه على التسليم بصحة نسبة الواقعة اليه مكتفيا ببيان اوجه الرافة التي يطلبها له . وما دامت خطة الدفاع متروكة لراى المحامي وتقديره وحده فلا يجوز للمحكمة ان تستند الى شيء من اقواله في ادانة المتهم .

(١٩٣٩/١/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٤١)

(ص ٤٤٦)

٤٤٦٩ - انه لما كانت مهمة المحامي في المواد الجنائية هي مساعدة

المتهم ومحاوئته فى الدفاع بتقديم جميع الأوجه التى يرى أن الدفاع يقتضىها ، سواء أكانت متعلقة بالموضوع أم بالقانون ، كان للمتهم - وهو صاحب المصلحة - أن يتقدم بما يبدو له هو نفسه من دفاع أو طلب ، وكان على المحكمة أن تستمع إليه ولو تمارض مع وجهة نظر المحامى .

(١٩٣٨/١١/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٨٠)

ص ٣٥٩)

٤٤٧ - المدافع عن المتهم الذى يتنب لهذا الفرض يجب أن يكون دفاعه حقيقيا لا شكليا ، ولكن لا يصح مع ذلك أن يطلب من المدافع اتخاذ خطة معينة فى الدفاع ، بل أن له يرتب دفاعه طبقا لما يراه هو فى مصلحة المتهم فإن وجد المتهم معترفا اعترافا صحيحا بجريمة كان له أن يبنى دفاعه على طلب الرأفة فقط دون أن ينسب إليه أى تقصير فى ذلك .

(١٩٣٥/٤/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٥٣)

ص ٤٥٥)

٤٤٧١ - فرض الضار عقوبة الزمانة على كل محام - منتدبا كان أو موكلا - فى جناية اذا لم يدافع عن المتهم أو يعين من يقوم مقامه فمرد الدفاع عنه ، فضلا عن المحاكمة التأديبية .

(١٩٨٧/٤/١٤ الطعن رقم ٩٣٤٨ لسنة ٥٦)

صور فيها اخلال بحق الدفاع

٢٢٧٢ - ان من القواعد الأساسية التى اوجبها القانون أن تكون الاستعانة بالمحامى الزاميه لكل متهم بجناية أحييت على محكمة الجنائيات لنظرها ، حتى يكفل له دفاعا حقيقيا لا مجرد دفاع شكلى تقديرا بأن الاتهام بجناية أمر له خطره ، ولا تؤتى ثمره هذا الضمان الا بحضور محام أثناء المحاكمة يشهد إجراءاتها وليماون المتهم معاونة ايجابية بكل ما يرى تقديمه من وجوه الدفاع ، وعدم اثبات أن الحاضر مع المتهم ترفع عنه أو قدم أى رجه من وجوه المعاونة له ، وكان أن قررت المحكمة حجز القضية للحكم وانتهت الى ادانة المتهم فان حق الاستعانة بمدافع يكون فى هذه الحالة قد قصر عن بلوغ غايته وتمطلت حكمة تقريره ، ومن ثم تكون إجراءات المحاكمة قد وقعت باطللة .

(١٩٧١/٣/٨ أحكام النقض ص ٢٢ ق ٥٥ ص ٢٢٥)

٤٤٧٣ - لا يفرض بين طلبات المحامي المنتدب والمحامي الموكل ما دامت تتعلق بحق من حقوق الدفاع وما دام للمحامي المنتدب ظل. يقوم بواجبه ولم ينتج عنه ، فيكون الحكم الذي رفض طلب التحقيق على أنه صادر من محام منتدب وهو يقوم بواجب الدفاع ممينا بالإخلال بحق الدفاع ويتمين لذلك نقضه ..

(١٦٠/١/٢٦ أحكام النقض س ١١ ق ٢١ ص ١١٠)

٤٤٧٤ - إن القانون قد أوجب حضور محام مع المتهم في جناية ، واذا فإذا كانت المحكمة بمسند أن تمتنع المحامي الحاضر عن إبداء الدفاع ، وطلب التأجيل وأصر عليه حتى يحضر محامي المتهم الأصلي قد رأت عدم اجابته الى طلبه ولم تندب محاميا آخر. يطلع على أوراق الدعوى ويتراجع. بما يراه محققا لمصاحبة المتهم فيما جد من تحقيق ومعاينة ، بل فصلت فيهما بادانة المتهم دون أن تتيح الفرصة لإبداء دفاعه كاملا ، فإن هذا التصرف من جانبها ينطوي على إخلال بحق المتهم في الدفاع يعيب حكمها بما يستوجب نقضه .

(١٩٥٥/٤/٤ أحكام النقض س ٦ ق ٢٤٠ ص ٨٣٧)

٤٤٧٥ - إذا كان المحامي الذي ندبته محكمة الجنايات للدفاع عن المتهم بجناية لم يتتبع اجراءات المحاكمة ولم يحضر سماع الشهود اذ كان ندبه بعد ذلك ، فإن اجراءات المحاكمة تكون باطلة ، ذلك بأن الغرض من ايجاب القانون حضور مدافع عن كل متهم بجناية لا يتحقق الا اذا كان المدافع قد حضر اجراءات المحاكمة من أولها الى آخرها مما يلزم عنه أن يكون قد سمع الشهود قبل المرافعة اما بنفسه أو بواسطة ممثل له يختاره هو من هيئة الدفاع .

(١٩٥٢/٢/٤ أحكام النقض س ٣ ق ٢٥٤ ص ٦٨٤)

٤٤٧٦ - إذا كانت محكمة الجنايات بعد أن أتمت تحقيق الدعوى واستتمت الى دفاع المتهمين أعادتها الى المرافعة وأجرت تحقيقا فيها دون حضور محاميين المتهمين اللذين حضرا التحقيق الأولي من مبدئه وتراقعها في الدعوى على أساسه فإنها تكون أخلت بحق المتهمين في الدفاع ، اذ القانون يوجب أن يكون للمتهم بجناية محام يتولى عنه الدفاع ، وهذا الدفاع الذي أوجب القانون يجب أن يكون دفاعا حقيقيا وهو لا يكون كذلك الا اذا كان

المدافع علماً بما تجريه المحكمة من تحقيق من يده المحاكمة لنهايتها .
(١٩٥١/٤/٢٣ أحكام النقض من ٢ ق ٣٦٨ ص ١٠٦٣)

٤٤٧٧ - ان الفرض من ايجاب حضور مدافع عن كل متهم بجناية لا يمكن ان يتحقق على اوجه الاكمل الا اذا كان المدافع متتبعا اجراءات المحاكمة بالجلسة من اولها الى آخرها مما يجب معه ان يكون قنـه سمع الشهود قبل المرافعة ، اما بنفسه واما بواسطة زميل له يختاره هو من هيئـه الدفاع . فاذا كان المحامي المنتدب من المحكمة لم يحضر سماع الشهود بالجلسة بل كان عمله مقصورا على ابداء اوجه المدافعة بعد ان كان الشهود قد سمعوا في حضرة محام آخر هو المحامي الاصيل ، ولم يعد سماعهم في حضرته فان الحكم الصادر على المتهم يكون مقاما على اجراءات منطوية على الاخلال بحق الدفاع .

(١٩٤٦/٥/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٦٨ ص ١٦٠)

٤٤٧٨ - حضور احد المحامين عن المحامي الاصيل في الجلسة تطوعا من باب المجاملة المحضة وبدون قبول المتهم لا يجعل مناقشة المحكمة للشهود في الجلسة المذكورة حاصلة في وجه المحامي الاصيل ، ويكون ذلك الاجراء مبطلا للحكم لاخلافه بحق الدفاع .

(١٩٢٨/١٢/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٥٧ ص ٧٢)

صور لا اخلال فيها بحق الدفاع

٤٤٧٩ - من المقرر انه اذا لم يحضر المحامي الموكل عن المتهم وتدبت المحكمة محاميا آخر ترفع في الدعوى ، فان ذلك لا يعد اخلالا بحق الدفاع مادام لم يبد المتهم اعتراضا على هذا الاجراء ولم يتمسك امام المحكمة بطلب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل ، فان ما يثيره الطاعن بطعنه في هذا الشأن لا يكون له محل .

(١٩٧٨/١٢/١٨ أحكام النقض من ٢٩ ق ١٩٨ ص ٩٥٥)
(١٩٦٥/٣/٢٩ من ١٦ ق ٦٧ ص ٣١٤)

٤٤٨٠ - من المقرر ان المحامي الموكل عن المتهم اذا لم يحضر وحضر

عنه محام آخر سمعت المحكمة مرافعته ، فان ذلك لا يعد اخلافا بحق الدفاع
ما دام المتهم لم يبد أى اعتراض على هذا الاجراء ولم يتمسك أمام المحكمة
بطلب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل .
(١٩٦٣/٤/١ أحكام النقض س ١٤ ق ٥٤ ص ٢٧٠)

٤٤٨١ - ان ما يقوله الطاعن من أنه كان محبوسا لا يلزم عنه
استحالة اتصاله بمحاميه اذ كان فى وسعه أن يطلب من ادارة السجن اخطار
محاميه بتاريخ الجلسة التى أعلن بها ، وهو لم يفعل فليس له أن ينعى على
ادارة السجن اصملا أو تقصيرا فى هذا الشأن .
(١٩٦٥/٣/٢٩ أحكام النقض س ١٦ ق ٦٧ ص ٣١٤)

٤٤٨٢ - ان قانون الاجراءات الجنائية اذ أوجب فى المادة ٢٧٤
اعلان المتهم بالحضور قبل الجلسة بثمانية أيام على الأقل قد حدد بذلك المدد
الكافية للمتهم للاستعداد وليوكل المحامى الذى يرى توكيله ، فان لم يفعل
فلمحكمة أن تكتفى بالمحامى المعين بمعرفة غرفة الاتهام أو رئيس المحكمة .
فاذا كان التابى أن الطاعن قد استوفى دفاعه بمعرفة محام غير المحامى الذى
أشار اليه فى طعنه والنزى طلب التأجيل للاستعداد لانه وكل حديثا ، فانه
لا يكون لهذا الطاعن ان ينعى على المحكمة أنها أخلت بحقه فى الدفاع .
(١٩٥٣/٤/٢١ أحكام النقض س ٤ ق ٢٧١ ص ٧٤٦)

٤٤٨٣ - مادام المحامى الذى ندبه رئيس المحكمة للدفاع عن المتهم
قد اطلع على أوراق الدعوى وحضر سماعها بالجلسة ثم ادلى فعلا بأوجه الدفاع
التي رأى الادلاء بها دون أن يبدو منه ما يفيد أنه فى الظروف التى نسب فيها
لم يتم اطلاعه أو يكمل استعداده ، فلا يكون ثمة محل للظن على الحكم الذى
يصدر على المتهم بحجة أن الفرصة التى أعطيت للمحامى للاستعداد كانت
قصيرة وأن دفاعه لذلك كان صوريا وشكليا لا حقيقيا .

(١٩٤٦/١٢/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٧٠)

(ص ٢٦٥)

٤٤٨٤ - ليس من الاخلاص بحق الدفاع أن يقتصر المحامى مرافعته
على موكله المتهم بالجناية دون موكله الآخر المتهم بالجناية ما دامت المحكمة من
جانبها لم يقع منها ما منعه من القيام بواجب المدافعة عن موكليه كليهما .

بل كان ذلك راجعاً الى تصرفه هو .

(١٩٤١/٢/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢١٣)

ص ٤٠٤)

٤٤٨٥ - مادام الثابت ان المتهم بالجناية قد حضر عنه محام وتهدد اجراءات محاكمته وتولى الدفاع عنه من غير ان يبدو من المتهم أى اعتراض ، فانه يستوى أن يكون المحامى قد حضر بناء على توكيل من المتهم او نيابة عن المحامى الموكل او منتدباً من المحكمة أو من تلقاء نفسه ، اذ الذى يهم هو ان يكون قد تحقق للمتهم الدفاع على الوجه الذى يتطلبه القانون .

(١٩٣٩/١١/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٥ ص ٧)

٤٤٨٦ - اذا لم تقبل محكمة الجنايات ما طلبه المتهم من التأجيل لحضور المحامى الموكل من قبله بل نذبت للدفاع عنه محامياً آخر كان حاضراً عن المحامى الموكل وقام هذا المحامى المندوب بمهمة الدفاع فعلا فقد استوفى حقه المقرر له قانوناً من حيث وجوب وجود مدافع عنه وأصبح لا يستطيع الادعاء بحصول اخلال بحقه فى الدفاع .

(١٩٣٠/١٠/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٧١)

ص ٥٩)

مادة ٣٧٦

للمحامي المنتدب من قبل قاضى التحقيق او النيابة العامة او رئيس محكمة الجنايات أن يطلب تقدير أتعاب له على الخزانة العامة اذا كان المتهم فقيراً ، وتقدر المحكمة هذه الأتعاب فى حكمها فى الدعوى .

ولا يجوز الطعن فى هذا التقدير بأى وجه .

ويجوز للخزانة العامة متى زالت حالة فقر المتهم أن تستصدر عليه

من الامر بالتقدير امراً بأداء الأتعاب المذكورة .

- مدلة بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذى ألقى عبارة مستشار الإحالة .

- وبالقانون رقم ٣٧٩ لسنة ١٩٥٣ الصادر فى ١٩٥٣/٨/٦ . ونشر فى ١٩٥٣/٨/٦ .

- وبالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر فى ١٩٦٢/٦/١١ . ونشر فى ١٩٦٢/٦/١١ .

- وبالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ الصادر فى ١٩٦٥/٨/١٩ . ونشر فى ١٩٦٥/٧/٢٢ .

شان السلطة القضائية .

- - راجع ما جاء بالذكر في الايضاحية للقانون رقم ٣٧٩ لسنة ١٩٥٣ تحت المادة ٢٣٤ .
- - راجع ما جاء بالذكر في الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- ملاحظة : قانون السلطة القضائية التي للمستشار الفرد .
- - ١٦ ابل المادة ٢٧ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .
- مادة ٣٧٦ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :
- للمحامي المني من قبل غرفة الاتهام أو رئيس المحكمة أن يطلب تقدير ائتاب له على الجزاء العامة إذا كان المتهم فقيرا . وتقدر المحكمة هذه الأئتاب في حكمها في الدعوى .
- ولا يجوز الطعن في هذا التقدير بأي وجه .
- مادة ٣٧٦ ممدلة بالقانون رقم ٣٧٩ لسنة ١٩٥٣ :
- للمحامي المني من قبل غرفة الاتهام أو رئيس المحكمة أن يطلب تقدير ائتاب له على الجزاء العامة إذا كان المتهم فقيرا . وتقدر المحكمة هذه الأئتاب في حكمها في الدعوى .
- ولا يجوز الطعن في هذا التقدير بأي وجه .
- ويجوز للجزاء العامة متى زالت حالة فقر المتهم أن تستصدر عليه من الأمر بالتقدير امرا بأداء الأئتاب المذكورة .

مادة ٣٧٧

- المحامون المقبولون للمرافعة أمام محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية**
- يكونون مختصين دون غيرهم بالمرافعة أمام محكمة الجنايات .**
- - تقابل المادة ٢٨ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

الأحكام

- ٤٤٨٧ -** من المقرر وجوب حضور محام مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات يتولى الدفاع عنه . والمحامون المختصون بالمرافعة أمام محكمة الجنايات هم المقبولون للمرافعة أمام محاكم الاستئناف أو المحاكم الابتدائية ، ثبوت أن المحامي الذي تولى الدفاع عن المتهم أمام محكمة الجنايات غير مقبول للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية فضلا عن استبعاد اسمه من جدول المحامين العاملين فيه اخلال بحق الدفاع .
- (١٩٧٢/٥/٢٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٧٩ ص ٧٩٣ ، ١٩٥٤/٦/٢٩ س ٥ ق ٢٦٨ ص ٨٣٥)

- ٤٤٨٨ -** ان المشرع بمأ أفصح عنه في المادتين ٢٠ من قانون المحاماة رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ و٣٤ من اللائحة الداخلية لتقابة المحامين ، قد دل على أنه لم يرد أن ينزع عن المحامي الذي لم يقم بمساعدة الاشتراك

فى الميعاد للنقابة صفته كمحام ، وأنه وإن كان قد منعه من مباشرة أعمال المحاماة إلا أن القانون لم يرتب على اجترائه على مزاولتها إلا المحاكمة التأديبية ومن ثم فإن دفع المتهم بطلان إجراءات المحاكمة لأن المحامي الذى كان موكلًا عنه وتولى مهمة الدفاع أمام محكمة الجنايات كان اسمه مستبعدًا من الجداول يكون فى غير محله ما دام مقبولا للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية ويكون المتهم قد استوفى حقه فى الدفاع أمام محكمة الجنايات .

(١٩٥٧/٦/٢٥ أحكام النقض س ٨ ق ١٩٠ ص ٧٠٠)

٤٨٨٩ - من المقرر وجوب حضور محام مع المتهم بجنايته أمام محكمة الجنايات يتولى الدفاع عنه ، وتقضى المادة ٣٧٧ إجراءات بأن المحامين المقبولين للمرافعة أمام محكمة الاستئناف أو المحاكم الابتدائية يكونون مختصون دون غيرهم بالمرافعة أمام محكمة الجنايات .

(١٩٨٢/١/٢٧ أحكام النقض س ٣٣ ق ٢٠ ص ١١٤)

٤٤٩٠ - أن القانون يوجب أن يحضر مع المتهم بجنايته أمام محكمة الجنايات محام يتولى الدفاع عنه ، وأن يكون هذا المحامى من المقبولين للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية ، فإذا كان المحامى الذى ندرته المحكمة غير مقبول للمرافعة أمام هذه المحاكم فإن ذلك يكون فيه إخلال بحق المتهم فى الدفاع يستوجب بطلان الاجراءات وبطلان الحكم المترتب عليها تبعًا لذلك .

(١٩٥٠/١١/٢٠ أحكام النقض س ٢ ق ٧٧ ص ١٩٧)

٤٤٩١ - إذا حضر مع المتهم محام مقرر أمام المحاكم الجزئية دون غيرها فيكون هذا المتهم قد حوكم بدون أن يدافع عن نفسه دفاعًا مستوفيا ، وهذا إخلال يستوجب بطلان الاجراءات وبالتالي بطلان الحكم المترتب عليها .

(١٩٣٦/١٢/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٧)

(ص ٣٦)

٤٤٩٢ - يتعين على محكمة الجنايات أن لا تقبل حضور محام تحت التمرين أمامها ولو فى استكمال ما أرادت استيفاءه من تحقيق فى نقطة فرعية كاستدعاء طبيب للاطلاع على تقرير الطبيب الشرعى ومناقشته فيه ،

لأن هذا التحقيق جزء من إجراءات الدعوى • والمأمور به قانونا وجوب حضور محام لمساعدة المتهم بجناية وأن يكون هذا المحامي من درجة القبولين للمرافعة باسمهم أمام المحاكم الابتدائية على الأقل • فقبول محاميا تحت التمرين فيه إخلال بحق الدفاع مبطل للإجراءات لا يصححه أن تأخذ المحكمة فيه بسماع المتهم لهذا المحامي بالحضور عن وكيله الذي ترفع في الدعوى • (١٩٢٩/٤/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٢٨ ص ٢٦٨)

٤٤٩٣ - مرافعة المحامي الذي تحت التمرين أمام محكمة الجنايات وإن كانت ممنوعة قانونا ، إلا أن حصولها من مدع بحق مدني لا يصح أن يكون متسكا لظن المتهم في الحكم الذي أصدرته المحكمة التي قبلت هذه المرافعة لعدم مساسها بحقوق المتهم في الدفاع • (١٩٢٩/٢/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٨١ ص ٢٢٠)

مادة ٣٧٨

على رئيس محكمة الاستئناف عند وصول ملف القضية إليه أن يعد الدور الذي يجب أن تنظر فيه القضية ، وعليه أن يعد جدول قضايا كل دور من أدوار الانعقاد ، ويرسل صور ملفات القضايا إلى المستشارين المعيّنين للدور الذي أحيلت إليه ، ويأمر بإعلان المتهم والشهود بالدور وباليوم الذي تعدد لتنظر القضية •

وإذا دعت أسباب جديّة لتأجيل نظر القضية فيجب أن يكون التأجيل ليوم معين سواء في ذات الدور أو في دور مقبل •

- ممدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١١/٦/١٩٦٢ ، ونشر في ١١/٦/١٩٦٢ •

- راجع ما جاء بالفقرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ •

- تقابل المادتين ٢٢ ، ٢٤ من قانون تشكيل محاكم الجنايات •

مادة ٣٧٨ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

على رئيس محكمة الجنايات عند وصول ملف القضية إليه أن يعد الدور الذي يجب أن تنظر فيه القضية ، وعليه أن يعد جدول قضايا كل دور من أدوار الانعقاد ، ويرسل صور ملفات القضايا إلى المستشارين المعيّنين للدور الذي أحيلت إليه ، ويأمر بإعلان المتهم والشهود بالدور الذي تعدد لتنظر القضية •

مادة ٣٧٩

لكل من النيابة العامة والمتهم والمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها
أن يعارض في سماع شهادة الشهود الذين لم يسبق اعلانهم بأسمائهم .
- تقابل المادة ٤٥ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

الأحكام

٤٤٩٤ - من المحرر أن عدم اعلان المتهم بقائمة شهود الاثبات
لا يترتب عليه البطلان وانما يجيز فقط - طبقا للمادة ٣٧٩ ج - لصاحب
الشان الاعتراض على سماع الشاهد الذي لم يعلن به في قائمة الشهود .
(١٩٨٢/٣/١٦ أحكام النقض ص ٣٣ ق ٧٥ ص ٣٧٠)

٤٤٩٥ - لم توجب المادة ٣٧٩ اجراءات جنائية جزاء على عدم
اعلان المتهم بقائمة شهود الاثبات ، وانما اجازت فقط لصاحب الشان
الاعتراض على سماع الشاهد الذي لم يعلن به في قائمة الشهود . والحق
في الدفع ببطلان الاجراءات يفرض وقوعه يكون قد سقط لحصول الاجراء
بحضوره بدون اعتراض منه طبقا للمادة ٣٣٣ اجراءات جنائية .
(١٩٦٦/١٢/٢٦ أحكام النقض ص ١٧ ق ٢٤٨ ص ١٢٨٨)

٤٤٩٦ - مخالفة الاجراءات التي تضمنتها المادة ١٨٧ اجراءات
جنائية لا يترتب عليها الا الأثر الذي نصت عليه المادة ٣٧٩ من هذا القانون
وهو حق الخصم الذي لم يعلن بأسماء الشهود في الميعاد المحدد أن يعارض
في سماع شهادة الشهود الذين لم يسبق اعلانه بأسمائهم .
(١٩٥٦/١١/٣٠ أحكام النقض ص ٧ ق ٣٢٤ ص ١١٦٧)

٤٤٩٧ - اذا طلب المتهم عدم سماع شهادة شهود المدعى المدني
لأنه لم يعلن بهم واجابت المحكمة طلبه فلا يكون هذا سببا للطعن على الحكم
لأن ذلك من حق المتهم والمحاكمة طبقا للمادة ١٩ من قانون تشكيل محاكم
الجنايات .

(١٩٣١/٣/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٢٨)

(ص ٢٨٢)

٤٤٩٨ - اذا لم يستحضر المتهم شهود انفى الطالب سماع

شهادتهم في محكمة الاستئناف غير مكلفة، بإحضارهم ولا يكون عدم سماعهم وجها للنقض

(١٨٩٥/١٢/٢٤) المرقوم س ١١ ق ٣٦ ص ١٨٤

مادة ٣٨٠

لمحكمة الجنايات في جميع الأحوال أن تأمر بالقبض على المتهم وإحضاره ، ولها أن تأمر بحبسه احتياطيا وأن تلجأ بكفالة أو بغير كفالة عن اتهمه الحبوس احتياطيا .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

الأحكام

٤٤٩٩ - حق محكمة الجنايات في الأمر بالقبض على المتهم وحبسه احتياطيا مستند من حكم المادة ٣٨٠ ج وقد جاءت مطلقة غير مقيدة بأي قيد ولا يصح أن يعتبر القبض على المتهم وحبسه عن أنه يتم عن اتجاه المحكمة للدانة أو أنها كونت رأيا في الدعوى قبل اكمال نظرها ، إذ أنه لا يبدو أن يكون إجراء تحفظيا مما يدخل في السلطة المخولة لها بمقتضى القانون .

(١٩٨٤/٣/١٨) أحكام النقض س ٣٥ ق ٦٤ ص ٣٠٤)

٤٥٠٠ - من المقرر قانونا طبقا للمادة ٣٨٠ إجراءات جنائية أن لمحكمة الجنايات في جميع الأحوال أن تأمر بحبس المتهم احتياطيا ، ومن ثم فإنه لا ينال من سلامة الإجراءات المحاكمة أن تستعمل المحكمة حقها بحبس المتهم في أي مرحلة من مراحل الدعوى .

(١٩٧٨/٤/٩) أحكام النقض س ٢٩ ق ٧٣ ص ٣٨١)

٤٥٠١ - لا ينال من سلامة إجراءات المحاكمة ما أمرت به المحكمة من حبس الطاعنين احتياطيا على ذمة الدعوى ، فإن ذلك منها كان استعمالا لحقها المقرر بالمادة ٣٨٠ إجراءات جنائية ، ولم يكن من شأنه أن يحول بين الدفاع وبين حقه في طلب تأجيل نظر الدعوى لسماع الشهود ، أما وهو لم يفعل بطله غير مقبولة هو أنه أكره على التنازل عن سماعهم فإن نعيته على

الحكم بهذا السبب يكون غير سديد .

(١٩٧٨/٢/٦٠ أحكام النقض س ٢٩ ق ٢٥٠ من ١٣٦)

٤٥٠٣ - لا وجه لما يقوله الطاعن من ان المحكمة كونت راياها في الدعوى قبل اكمال نظرها. باصدار الأمر بالتبض عليه وجسه ما دام ان ذلك لا يعدو أن يكون اجراء تحفظيا مما يدخل في حدود سلطتها المخولة لها بمقتضى القانون .

(١٩٧٣/١٠/٢٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٨٢ من ٨٨٦)

(١٩٨١/١٠/٢٧ س ٣٢ ق ١٣٣ من ١٧٦٣)

٤٥٠٣ - اذا كانت المحكمة قد استجابت لطلب محامي الطاعن في الجلسة الاولى واجلت نظر الدعوى لمضية ، وكانت قد استعملت الحق الذي خولته لها المادة ٣٨٠ اجراءات جنائية وامرت بحبس الطاعن احتياطيا فان ذلك منها لا اخلال فيه بحق الدفاع .

(١٩٥٤/١/١٢ أحكام النقض س ٥ ق ٨٢ من ٢٥٠)

٤٥٠٤ - القبض على المتهمين عملا بالمادة ١٥ جنابات تختلف عن الحبس الاحتياطي اذ هو عبارة عن احتياطات وقتية تسرى عليها قواعد مخصوصة .

(١٩١٢/٦/٢٥ المجموعة الرسمية س ١٣ ق ١٠٢)

مادة ٣٨١

تتبع امام محاكم الجنابات جميع الاحكام المقررة في الجنح والمخالفات ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

ولا يجوز لمحكمة الجنابات ان تصدر حكما بالاعدام الا باجماع اراة اعضائها ، ويجب عليها قبل ان تصدر هذا الحكم ان تأخذ رأى مفتي الجمهورية ، ويجب ارسال اوراق القضية اليه . فلذا لم يحصل رأيه الى المحكمة خلال عشرة الأيام التالية لارسال الاوراق اليه حكمت المحكمة في الدعوى .

١ - مدلة بالسائون رقم ٦٢٧ لسنة ١٩٥٥ الصادر في ١٩٥٥/١٢/٢١ . ونشر في

١٩٥٥/١٢/٢٥

- وبالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ - ونشر في ١٩٦٢/٦/١١ .
- - راجع ما جاء بالفقرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٣ .
- - تقابل المادتان ٢٤ و ٤٩ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

• مادة ٣٨١ من القانون رقم ١٥١ لسنة ١٩٥٠ :

• تنص أمام محاكم الجنايات جميع الأحكام المقررة في الجنب والمخالفات ، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

ويجب على المحكمة قبل أن تصدر حكماً بالاعدام أن تأخذ رأي مفتي الديار المصرية في دائرتها المحكمة ، ويجب إرسال أوراق القضية إليه ، وإذا لم يبد رأيه في مهلة الثلاثة الأيام التالية لإرسال الأوراق إليه تحكم المحكمة في الدعوى .

ولا يجوز الطعن في أحكام محاكم الجنايات إلا بطريق النقض أو إعادة النظر .

• مادة ٣٨١ مبدلة بالقانون رقم ٦٢٧ لسنة ١٩٥٥ :

• تنص أمام محاكم الجنايات جميع الأحكام المقررة في الجنب والمخالفات ما لم ينص على خلاف ذلك .

ويجب على المحكمة قبل أن تصدر حكماً بالاعدام أن تأخذ رأي مفتي الديار المصرية ، ويجب إرسال أوراق القضية إليه ، وإذا لم يصل رأيه خلال عشرة الأيام التالية لإرسال الأوراق إليه حكمت المحكمة في الدعوى .
وفي حالة خلو وظيفة المفتي أو غياب أو قيام مانع لديه ينوب وزير العدل - بقرار منه - من يقوم مقامه .

ولا يجوز الطعن في أحكام محاكم الجنايات إلا بطريق النقض أو إعادة النظر .

المذكورة الإيضاحية للقانون رقم ٦٢٧ لسنة ١٩٥٥ :

تنص الفقرة الثانية من المادة ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه يجب على محكمة الجنايات قبل أن تصدر حكماً بالاعدام أن تأخذ رأي مفتي الديار المصرية في دائرتها المحكمة ، ويجب إرسال أوراق القضية إليه ، وإذا لم يبد رأيه في مهلة الثلاثة الأيام التالية لإرسال الأوراق إليه تحكم المحكمة في الدعوى .

ولما كانت المادة ١٨ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ المشتغل على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها ، قد نصت على أنه فيما عدا محكمة القاهرة يؤدى نائب المحكمة الشرعية أو من يقوم مقامه وظيفة الافتاء في دائرة المحكمة المجن فيها ، وكان القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ قد قضى بإلغاء المحاكم الشرعية اعتباراً من أول يناير ١٩٥٦ .
عمن أجل ذلك روى ابتداء من هذا التاريخ جعل الافتاء في قضايا الاعدام جسيماً لمفتي الديار المصرية ، فان شغرت وظيفته أو قام لديه مانع ، أصغر وزير العدل بقراره ينوب من يقوم مقامه .

ولما كان هذا التعديل يقتضى الانسحاب للمفتي من أجل الافتاء فمن ثم رضى منه هذا لأجل الى عشرة أيام .

الأحكام

المقرة الأول

٤٥٠٥ - متى كد المدافع عن الطاعنن نم یتبع الطریق الذی رسمه قانون الاجراءات فی المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ لاعلان الشهود الذین یطلب المتهم سماع شهادتهم امام محكمة الجنایات فلا تثریب علی المحكمة اذا هی عرضت عن طلب سماعهم .

(١٩٧٨/٤/٢٤ أحكام النقض س ٢٩ ق ٨٢ ص ٤٢٨)

٤٥٠٦ - ان القانون لم یجعل الاعلان شرطاً لسماع الشاهد ، لمحكمة الجنایات ان تسمح اقواله ولو لم یتم اعلانه بالحضور طبقاً للقانون متى رأت انه یتدل بأقوال من شأنها اظهار الحقيقة .

(١٩٧٧/١٢/١٤ أحكام النقض س ٢٨ ق ٥٨ ص ٢٦٤)

٤٥٠٧ - یجوز للمحاکم - ومحكمة الجنایات من بینها - ان تسمح أثناء نظر الدعوى ، وفی سبیل استكمال اقتناعها والسعی وراء الوصول الی الحقيقة شهوداً ممن لم ترد أسماءهم فی القائمة أو لم یمثلهم المحصوم ، سواء أكان ذلك من تلقاء نفسه أو بناء علی طلب المحصوم أو بناء علی حضور الشاهد من تلقاء نفسه بغير اعلان . وأن تستدعی ای شخص ترى ان هناك فائدة من سماع اقواله .

(١٩٦٧/٥/٨ أحكام النقض س ١٨ ق ١١٦ ص ٦٠٥)

٤٥٠٨ - نص المادة ٢٧٢ اجراءات جنائية یتعلق بنظر الدعوى وترتیب الاجراءات فی الجلسة مما لا یترتب - فی الأصل - البطلان علی مخالفته . واذ كان الواضح من مبنیات الحكم أن أساس رفض دعوة شاهدی النفی هو ما استخلصته المحكمة من تكول الطاعن عن سلوك الطریق القانونى المنظم لتلك الدعوة فانها تكون قد تصرفت فی حدود القانون ولا تلتزم من بعد أن تؤجل الدعوى لهذا الغرض ما دامت انها لم تر حاجة الی الاستزادة من الأدلة بعد أن وضحت لها الدعوى .

(١٩٦٥/١١/١٠ أحكام النقض س ١٦ ق ١٤٦ ص ٧٧٥)

٤٥٠٩ - لمحكمة الجنایات بمقتضى المادتین ٣٨٦ و ٢٧١ اجراءات جنائية أن تکفی باعتراف المتهم ، وتحکم علیه بغير سماع شهود ، فإذا

كان المتهم قد اعترف في جلسة المحاكمة بإقراره الجريمة المستتة إليه فـ
ما يشتره الطاعن في هذا الشأن لا يكون سديدا .
(١٩٦٥/٥/٢٤ أحكام النقض س ١٦ ق ١٠٢ ص ٥٠٥)

٤٥١٠ - ان المادة ٢٧٨ اجراءات جنائية والتي احوالت عليها
المادة ٣٨١ من هذا القانون في باب الاجراءات أمام محاكم الجنايات وان كانت
قد نصت على أن ينادى الشهود بأسمائهم وبعد الاجابة منهم يحجزون
في الغرفة المخصصة لهم ولا يخرجون منها الا بالتوالي لتأدية الشهادة امام
المحكمة ، فانها لم ترتب على مخالفة هذه الاجراءات او عدم الاشارة الى
اتباعها في محضر الجلسة بطلانا .
(١٩٥٥/١١/١٤ أحكام النقض س ٦ ق ٣٨٨ ص ١٣١٧)

٤٥١١ - انه وان كان من الواجب على المتهم المحال الى محكمة
الجنايات أن يعلن شهود النفي قبل جلسة المرافعة ، وليس على المحكمة أن
ترد على طلب التأجيل لاعلان شهود النفي ، فانه متى كان طلب المتهم شهودا
غير من حضروا مقررونا ببيان المصدر في عدم اعلانهم يكون من التمتين على
المحكمة ان تقول كلمتها في صدد العذر التي لو كان صحيحا لأوجب عليها
التأجيل ، فاذا هي لم تفعل فان حكمها يكون قاصرا متمينا لنقضه .
(١٩٤٦/٣/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١١١ ص ١٠٨)

٤٥١٢ - متى أعلن المتهم بجناية شهود نفي طبقا للقانون فانه
يكون له أن يطلب سماعهم ويكون على المحكمة أن تجيبه الى طلبه ، ولا يؤثر
في ذلك عدم التمسك بسماع الشهود قبل المرافعة وابداء أوجه الدافعة ،
ما دامت المحكمة نفسها هي التي رأت بعد سماع مرافعة المحامي في الدعوى
أن تسأل المتهم المائل أمامها عن طلباته وأوجه دفاعه التي يريد هو ابداءها ،
مما مفاده أنها لم تر أن فرصة سماع الشهود قد ضاعت عليه . ولا يهم
ما جاء على لسان المحامي من التنازل عن الشهود ، اذ المتهم وهو صاحب
الشأن الأول في الدعوى القائمة عليه ، متى أبدى بلسانه طلبا من الطلبات
المتعلقة بالدعوى فيجب الفصل فيه بغض النظر عن مسلك الدافع عنه بشأن
هذا الطلب .

(١٩٤٥/٦/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٨٥)

ص ٧٢٢)

٤٥١٣ - اجراءات دعوة شهود نفى أمام محكمة الجنايات يجب حصولها قبل انعقاد الجلسة أما بعدها فليس للمتهم ولا لضيفه حق التمسك بأعلان شهود نفى جدد .

(٢٥ / ١١ / ١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٠٩)

حس ٢٥ (١)

الحكم بالاعدام

٤٥١٤ - ان النص على وجوب الاجماع عند اصدار الحكم بالاعدام الذى استحدثته الشارح بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ قد ورد فى الفصل الثانى من الباب الثالث من الكتاب الثانى من قانون الاجراءات الجنائية الخاص بالاجراءات امام محاكم الجنايات ، وقد ربط الشارح بين مبدأ الاجماع وبين أخذ رأى المفتى وهو الاجراء الذى كان يستلزمه الشارح قبل التعديل لاصدار الحكم بالاعدام فأصبح الحكم به وفقا لهذا التعديل مشروطا باستيفاء الاجرائين سالفى الذكر بحيث اذا تخلف احدهما أو كلاهما بطل الحكم . فالاجماع فى منطق التعديل المستحدث لا يعمد أن يكون اجراء من الاجراءات المنظمة لاصدار الحكم بالاعدام وقد أصبح النص عليه فى الحكم شرطا لصحته ، ولكنه لا يمس أساس الحق فى توقيع عقوبة الاعدام ذاتها ، ولا ينال الجرائم التى يعاقب القانون عليها بهذه العقوبة بالالفاء أو بالتعديل ولا ينشئ لمقارفيها أعذارا وظروفا تغير من طبيعة تلك الجرائم أو العقوبة المقررة لها ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ قرر ان عقوبة القتل المصد مع سبق الإصرار هى الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ما دامت المحكمة لم تجمع رأيها على توقيع عقوبة الاعدام يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يتعين معه نفيه .

(١٩٨٠ / ٣ / ٩ أحكام النقض س ٣١ ق ٦٤ ص ٣٤٣ ،

١٩٦٩ / ١ / ٦ س ٢٠ ق ٣ ص ١٢ ، ١٩٦٢ / ١١ / ٢٧ س ١٣ ق ١٩٢ ص ٧٨٩)

٤٥١٥ - الشارح اذا استوجب انعقاد الاجماع عند اصدار الحكم بالاعدام انما دل على اتجاه مراده الى أن يكون الاجماع ماصرا لصدور الحكم وليس تأليا له لأن ذلك هو ما تتحقق به حكمة تشريعه ، ومن ثم فإن النص على اجماع الآراء قرين النطق بالحكم بالاعدام شرط لازم لصحة صدور الحكم بتلك العقوبة . واذا كانت العبرة فيما تقضى به الأحكام هى بما ينطق به القاضى بالجلسة العلنية عقب سماع الدعوى ، فانه لا يكفى أن

تتضمن أسباب الحكم ما يفيد انقضاء الاجماع ما دام لم يثبت بورقة الحكم أن تلك الأسباب قد تليت علنا بجلسة النطق به مع المنطوق ، واذ كان الثابت ان منطوق الحكم المطعون فيه جاء خلوا مما يفيد صدوره بالاجماع بالنسبة الى المتهم المحكوم عليه بالاعدام ، كما خلا من ذلك رول الجلسة الموقع عليه من هيئة المحكمة وكذلك محضرها فان الحكم يكون متعين. النقض .

(١٩٦٨/٣/٢٥ أحكام النقض بس ١٩ ق ٧٠ ص ٣٦٨)

٤٥١٦ - لا يوجد في القانون عند الحكم بالاعدام بعد أخذ رأى المفتي أن تبين المحكمة هذا الرأى في حكمها ، وكل ما أوجبه المادة ٢/٣٨١ اجراءات جنائية هو أن تأخذ رأيه قبل إصدار الحكم بالاعدام .

(١٩٦٠/٣/١٥ أحكام النقض س ١١ ق ٥١ ص ٢٤٢)

٤٥١٧ - ليس في القانون ما يوجب على المحكمة - عند الحكم بالاعدام - أن تبين رأى المفتي في الحكم ولا أن تفنده .

(١٩٢٩/٢/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٧٥ ص ١٨٥ ، ١٩٨٦/١/٢٣ الطعن رقم ٢٢٦٩ لسنة ٥٥ ق)

٤٥١٨ - ان كل ما أوجبه المادة ٤٩ من قانون تشكيل محاكم الجنايات هو أن تأخذ المحكمة رأى المفتي قبل إصدار الحكم بالاعدام ولكنها غير مقيدة بهذا الرأى اذ أجاز لها القانون ان تحكم دونه اذا ما فات الميعاد من غير أن يبيده ، فمتى ما اتخذت المحكمة هذا الاجراء كان حكمها سليما لا مطعن عليه ، وذلك النص لا يجعل لأحكام الاعدام طريقا خاصا في الاثبات غير الطرق المرسومة لغيرها من الأحكام .

(١٩٥١/٥/١٥ أحكام النقض س ٢ ق ٣٠٨ ص ١١٢٠)

٤٥١٩ - لا يصح أن يكون حساب مدة الثلاثين يوما المقررة للتوقيع على الحكم - فيما يتعلق بالحكم الصادر بالاعدام - ابتداء من تاريخ قرار المحكمة بأحالة الأوراق على المفتي . اذ هذا القرار لا يقصد به الا استطلاع رأى المفتي في أمر المتهم ، وليس من شأنه قانونا أن يقيد المحكمة في شيء . بعد أن يرد اليها الرأى ، بل للمحكمة - سواء لما يبيده المفتي أو لآى سبب آخر يبدو - أن تحكم في الدعوى على مقتضى ما ينتهى اليه رأيا مما لا يصح

جمعه بحال اعتباره حتما صدرا في الندوى انتهى به الفصل فيها .
(١٩٤٥/٦/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٦٠ ص ٧٢٧)

٤٥٢٠ - ان القانون اذ اوجب على المحكمة اخذ رأى المفتى في عقوبة الاعداد قبل توقيعها انما قصد أن يكون القاضى على بينة مما اذا كانت احكام الشريعة الاسلامية تجيز الحكم بالاعداد في الواقعة الجنائية المطلوب فيها الفتوى قبل احكم بهذه العقوبة دون أن يكون ملزما بالاخذ بمقتضى الفتوى ، فليس المقصود اذن من الاستفتاء تعرف رأى المفتى في تكييف الفعل المسند الى الجانى ووصفه القانونى .
(١٩٣٩/١/٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٢٧ ص ٤٢٤)

٤٥٢١ - لا يشترط قانونا لتوقيع عقوبة الاعداد توافر ادلة خاصة ، بل ان شأنها شأن باقى العقوبات يوقعها القاضى متى اطمان الى صحة الأدلة او القرائن المقدمة له ، اذ هو حر فى تكوين اعتقاده وليس مقيدا بدليل خاص ، كما أنه غير مقيد بفتوى المفتى فى القضايا التى يحكم فيها بالاعداد .
(١٩٣٤/٤/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٣٥ ص ٣١٢)

٤٥٢٢ - لا يوجب الحكم القاضى بالاعداد عدم نصح على ذكر طريقة ذلك الاعداد ، او كون الاعداد يكن تنفيذه بالشنق كما قضت بذلك المادة ١٣ عقوبات أو بأية طريقة أخرى ، فهذا عمل من أعمال سلطة التنفيذ ولا شأن فيه لسلطة الحكم .
(١٩٣٢/١٢/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٦ ص ٤٥ ، ١٩٣٤/١٠/٢٩ ق ٢٨٤ ص ٣٧٧)

٤٥٢٣ - يجب فى تاويل القانون فى مواد العقوبات التزام نص القانون وحينئذ يجب نقض حكم محكمة الجنايات القاضى بالاعداد اذا كانت المحكمة قبل اصدارها حكمها المذكور اخذت رأى مفتى نظارة الحفانية بدلا من رأى مفتى الجهة .
(١٩٠٦/٦/٩ المجموعة الرسمية س ٨ ق ٣٦)

٤٥٢٤ - لا محل لاعادة المرافعة في القضية بعد اخذ رأى المفتى عملا بالمواد ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ عقوبات ، لأن القانون لم يشترط ذلك بل أباح للمحكمة الحكم بالعقوبة بعد الفتوى بدون سماع أقوال جديدة .

(١٨٩٦/٤/٤ الحقوق س ١١ ق ٣٢ ص ١٧٣)

٤٥٢٥ - المحكمة غير مقيدة بنص الفتوى في أمر الحكم بعدم الاعدام ، بل يسوغ لها أن تحكم في ذلك بما يخالف الفتوى .

(١٨٩٦/٤/٤ الحقوق س ١١ ق ٣٢ ص ١٧٣)

مادة ٣٨٢

إذا رأت محكمة الجنايات أن الواقعة كما هي مبينة في أمر الإحالة وقبل تحقيقها بالجلسة تعد جنحة ، فلها أن تحكم بعدم الاختصاص وتحيلها إلى المحكمة الجزئية .

أما إذا لم تر ذلك إلا بعد التحقيق تحكم فيها .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

الأحكام

٤٥٢٦ - لما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الدعوى أحيلت إلى محكمة الجنايات بوصفها جناية قتل عمد ولم تر هي أن الواقعة تعد جنحة إلا بعد تلاوة أقوال الشهود وسماع مرافعة الدفاع عن الطاعن ، فإنه كان متعيّنا عليها أن تحكم فيها باعتبارها كذلك عملا بنص المادة ٢/٣٨٢ إجراءات جنائية ، أما الحكم بعدم الاختصاص والإحالة إلى المحكمة الجزئية فلا مجال له إلا إذا رأت محكمة الجنايات أن الواقعة كما هي مبينة في أمر الإحالة وقبل تحقيقها بالجلسة تعد جنحة .

(١٩٧٧/١١/٦ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٨٧ ص ٩٠٢)

٤٥٢٧ - فصل محكمة الجنايات في الجنحة واجب ما دامت لم تتبين تكييفها إلا بعد تحقيقها وسماع الدفاع .

(١٩٨١/١/١٣ أحكام النقض س ٣٢ ق ٧ ص ٦٠)

٤٥٢٨ - إذا لم تر محكمة الجنايات أن الواقعة كما هي مبيّنة في أمر الإحالة جنحة إلا بعد التحقيق فإنه يتعين عليها أن تحكم فيها .
(١٩٧٦/٢/١ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢٩ ص ١٤٥)

٤٥٢٩ - المادة ٣٨٢ إجراءات جسيمة صريحة في أنه إذا لم تر محكمة الجنايات أن الواقعة كما هي مبيّنة في أمر الإحالة جنحة إلا بعد التحقيق فإنه يتعين عليها أن تحكم فيها .
(١٩٦٤/٣/٣٠ أحكام النقض س ١٥ ق ٤٥ ص ٢٢٢)

٤٥٣٠ - القول بوجوب إعادة محكمة الجنايات القضية إلى محكمة الجنايات لا يتفق مع حكم القانون .
المنع للفصل فيها بعد أن حكمت هذه بعدم اختصاصها باعتبار الواقعة جنائية لا يتفق مع حكم القانون .
(١٩٦١/٥/١ أحكام النقض س ١٢ ق ٩٧ ص ٥٢٣)

٤٥٣١ - إذا كانت محكمة الجنايات لم تتحقق من أن الواقعة التي دانت المتهمين من أجلها جنحة إلا بعد التحقيق الذي أجرته ، فإنها إذا قضت فيها تكون قد عملت حكم القانون على الوجه الصحيح .
(١٩٦١/٥/١ أحكام النقض س ١٢ ق ٩٧ ص ٥٢٣)

٤٥٣٢ - إذا تبين لمحكمة الجنايات قبل إجراء التحقيق أن الواقعة المطروحة تشكل جنحة وليست جنائية ، فقد كفل لها القانون اختصاصاً جوازياً بين أن تنظر الدعوى وتفصل فيها أو تحيلها إلى المحكمة الجزئية وفي الحالات على السواء يكون قضاؤها متفقاً مع القانون .
(١٩٨٠/٥/١٤ أحكام النقض س ٣١ ق ١١٩ ص ٦١٨)

٤٥٣٣ - لمحكمة الجنايات وفقاً لنص المادة ٣٨٢ إجراءات جنائية إذا رأت أن الواقعة كما هي مبيّنة في أمر الإحالة وقبل تحقيقها بالجلسة تعد جنحة أن تحكم بعدم الاختصاص وتحيلها إلى المحكمة الجزئية . أما إذا لم تر ذلك إلا بعد تحقيقها فإنه يتعين عليها أن تفصل فيها .
(١٩٥٤/٥/٣ أحكام النقض س ٥ ق ١٩١ ص ٥٦٢)

مادة ٣٨٣

محكمة الجنائيات اذا احيلت اليها جنحة مرتبطة بجناية ورات قبل تحقيقها ان لا وجه لهذا الارتباط ان تفصل الجنحة وتحيلها الى المحكمة الجزئية .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

الأحكام

٤٥٣٤ - من المقرر أن ارتباط الجنحة بالجناية إحالة الى محكمة الجنائيات أو عدم ارتباطها هو من الأمور الموضوعية التي تخضع لتقدير محكمة الجنائيات استنادا الى حكم المادة ٣٨٣ ج ، وهي اذ تقرر توافق الارتباط أو عدم توافره غير ملزمة ببيان الأسباب التي يترتب عليها قرارها في هذا الخصوص .

(١٩٨٢/٦/٦ أحكام النقض من ٣٣ ق ١٣٨ ص ٦٦٩)

٤٥٣٥ - ارتباط الجنحة بالجناية المحالة الى محكمة الجنائيات هو من الأمور الموضوعية التي تخضع لتقدير محكمة الجنائيات استنادا الى حكم المادة ٣٨٤ ج والقاعدة التي أتت بها هي قاعدة تنظيمية لأعمال محكمة الجنائيات لم يرتب القانون بطلاناً على عدم مراعاتها ولا هي تعتبر من الإجراءات الجوهرية المشار اليها في المادة ٣٣١ من ذلك القانون .

(١٩٨٢/٤/١٤ أحكام النقض من ٣٣ ق ٩٩ ص ٤٨٥)

٤٥٣٦ - أجازت المادة ٣٨٣ إجراءات جنائية لمحكمة الجنائيات اذا احيلت اليها جنحة مرتبطة بجناية ورات قبل تحقيقها ان لا وجه لهـا الارتباط ان تفصل الجنحة وتحيلها الى المحكمة الجزئية ، وتقدير ارتباط الجنحة بالجناية من الأمور التي تخضع لتقدير المحكمة .

(١٩٦٧/١٠/٢ أحكام النقض من ١٨ ق ١٨٣ ص ٩١٥)

٤٥٣٧ - تجيز المادة ٣٨٣ إجراءات جنائية لمحكمة الجنائيات اذا أحيات اليها جنحة مرتبطة بجناية ورات قبل تحقيقها ان لا وجه لهـا الارتباط ان تفصل الجنحة وتحيلها الى محكمة الجنب المختصة . وارتباط الجنحة بالجناية المحالة الى محكمة الجنائيات أو عدم ارتباطها من الأمور

الموضوعية التي تخضع لتقدير المحكمة ، ولا تأثير لذلك على المنهم في دفاعه ما دام له أن يناقش أمام محكمة الجنايات أدلة الدعوى برمتها بما في ذلك ما هو متعلق منها بتلك اللجنة .

(١٩٦٤/٤/٢٠ أحكام النقض س ١٥ ق ٦٥ ص ٣٢٩)

٥٥٣٨ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه وإن كان الأصل أن تقدير الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، إلا أنه متى كانت الوقائع كما أوردها الحكم لا تتفق قانوناً مع ما انتهت إليه المحكمة من قيام الارتباط بينها ، فإن ذلك يكون من الأخطاء القانونية في تكييف علاقة الارتباط التي تحددت عناصره في الحكم والتي تعيبه بالخطأ في تطبيق القانون .

(١٩٦٦/٣/٢٩ أحكام النقض س ١٧ ق ٧٨ ص ٣٩٥)

٥٥٣٩ - لا مانع في القانون من سماع المتهمين في اللجنة - بعد فصلها عن الجناية عملاً بالمادة ٢٨٣ إجراءات جنائية - كشهود في الجناية وتحليفهم اليمين ما داموا ليسوا مقدمين للمحاكمة في ذات الدعوى .

(١٩٥٤/٥/٢٤ أحكام النقض س ٥ ق ٢٣٣ ص ٦٩٩)

٥٥٤٠ - محكمة الجنايات غير ملزمة ببيان الأسباب التي بنت عليها أمرها بفصل اللجنة عن الجناية .

(١٩٥٤/٣/١ أحكام النقض س ٥ ق ١٢٧ ص ٣٨٥)

٥٥٤١ - إن ارتباط اللجنة بالجناية المحالة إلى محكمة الجنايات من الأمور الموضوعية التي تخضع لتقدير المحكمة ، فإذا كانت المحكمة قد فصلت اللجنة المسندة إلى الطاعن عن الجناية فإنه لا يضار بذلك في دفاعه ما دام له أن يناقش أمام محكمة الجنايات أدلة الدعوى برمتها بما في ذلك ما تعلق منها باللجنة ، كما يكون من حقه ألا توقف عليه محكمة المنع عقوبة عن اللجنة إذا تبين لها من التحقيق الذي تجريه أنها مرتبطة بالفعل المكون للجناية التي عوقب عليها ارتباطاً لا يقل التجزئة .

(١٩٥٣/١٠/١٢ أحكام النقض س ٥ ق ٣ ص ٦ ، ١٢/٤)

(١٩٥٤ ق ١٦٩ ص ٥٠١)

٥٥٤٢ - إن القاعدة التي أتت بها المادة ٢٨٣ إجراءات جنائية

أما هي قاعدة تنظيمية لأعمال محكمة الجنايات لم يرتب القانون بطلاناً على عدم مراعاتها ، ولا هي تعتبر من الإجراءات الجوهرية المشار إليها في المادة ٣٣١ من ذلك القانون . واذن فإذا كان المتهم لم يمتنع عن الإدلاء بشهادته في الجناية بعد تحقيق الدعوى ولا على سماعها المتهم في الجناية شاهداً في الجناية بعد سماعه أقوال الشهود فإنه لا يكون له أن يدفع ببطلان الإجراءات أمام محكمة النقض .

(١٩٦١/١١/٦ أحكام النقض ص ١٢ ق ١٧٦ ص ٨٨٤ ،

١٩٥٢/١١/٢٥ ص ٤ ق ٦٤ ص ١٥٩)

٤٥٤٣ - لا تثريب على محكمة الجنايات إذا ما أمرت بفصل الجناية عن الجناية واستبقت الجناية ثم حكمت فيها وحدها متى رأت أن الارتباط الذي أحيلت بسببه الجناية إليها لا يستلزم حسن سير العدالة أن تنظرها مع الجناية ، وخصوصاً إذا كان الدفاع من جانبه لم يبد أي اعتراض على ذلك في الجلسة .

(١٩٤٦/٢/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٧ ص ٧٢)

الفصل الثالث

فى الاجراءات التى تتبع فى مواد الجنايات فى حق المتهمين الغائبين

مادة ٣٨٤

إذا صدر أمر بإحالة متهم بجناية إلى محكمة الجنايات ولم يحضر يوم الجلسة بعد إعلانه قانوناً بأمر الإحالة وورقة التكليف بالحضور يكون للمحكمة أن تحكم فى غيبته ، ويجوز لها أن تؤجل الدعوى وتأمر بإعادة تكليفه بالحضور .

- ممدلة بالقانون رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٥٣ الصادر فى ١١/١٢/١٩٥٣ . ونشر فى ١١/١٢/١٩٥٣ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٥٣ تحت المادة ٣٦٧ .
- قارن المادة ٣٥ من القانون السابق .

مادة ٣٨٤ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

إذا صدر أمر بإحالة متهم بجناية إلى محكمة الجنايات ولم يحضر يوم الجلسة ، يؤجل للمحكمة الدعوى لإعادة تكليفه بالحضور .
ويجوز أن تصدر أمراً بالقبض عليه إن كان مفرجاً عنه .

الأحكام

٤٥٤٤ - مفاد نص المادة ٣٨٤ من قانون الإجراءات الجنائية أنه لا يجوز لمحكمة الجنايات الحكم على المتهم فى غيبته إلا بعد إعلانه إعلاناً قانونياً بالجلسة التى تحدد لنظر دعواه . فإذا كان الثابت أن المتهم قد بحث عنه رجال الإدارة فلم يستدلوا عليه ولا على محل إقامته ، فإن إعلانه وهو هارب فى مواجهة النيابة يكون صحيحاً . فضلاً عن أنه قد أعلن إعلاناً قانونياً للإدارة وفق نص الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، ومن ثم تكون محاكمة الطاعن غيابياً قد تمت بعد إعلانه إعلاناً

• قانونيا

(١٩٧٣/٤/٢٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ١١١ ص ٥٣٨ ،
١٩٦٧/٧/٢٦ س ١٨ ق ١٧٤ ص ٨٦٦)

٥ ٥٥٤٥ - لم يأخذ الشارع عند وضع قانون الاجراءات الجنائية
بنظام الحكم المحضوري الاعتباري فيما يتعلق بالأحكام التي تصدر في مواد
الجنايات من محكمة الجنايات كما فعل بالنسبة للجنج والمخالفات (م ٢٣٧
وما بعدها) ، كما لا يغير منه حضور المدافع عن الطاعن بالجلسة التي أعيدت
الدعوى فيها للمرافعة •

(١٩٦٩/١/٦ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢ ص ٧ ، ٥/٢٨ /
١٩٥٧ س ٨ ق ١٥٤ ص ٥٥٨ ، ١٩٨٦/٣/١٣ الطعن رقم ٥٥٧٤ لسنة ٥٥٥)

مادة ٣٨٥

- ألغيت بالقانون رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٥٣ الصادر في ١٩٥٣/١١/١٢ ، ونشر في
١٩٥٣/١١/١٢ •

وكانت المادة ٣٨٥ من ق ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ تنص قبل إلغائها على أنه :
يجب أن تنشر قبل الجلسة المؤجلة إليها الدعوى بشمائية أيام صورة من أمر الاحالة ومن
ورقة التكاليف بالحضور بالجريدة الرسمية ، وأن تعلق صورة منها على باب قاعة الجلسة وصورة
لغيرى على مسكن المتهم اذا كان مغلوفا وصورة ثالثة عسل باب مقر جهة الادارة التي بها
سكنه •

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٥٣ تحت المادة ٣٦٧ •

مادة ٣٨٦

يتل في الجلسة أمر الاحالة ثم الأوراق المثبتة لاعلان المتهم وتبدي
النيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية ان وجد اقوالهما وطلبتهما وتسمع
المحكمة الشهود اذا رأت ضرورة لذلك ثم تفصل في الدعوى •

- ممدلة بالقانون رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٥٣ الصادر في ١٩٥٣/١١/١٢ ، ونشر في
١٩٥٣/١١/١٢ •

- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٥٣ تحت المادة ٣٦٧ •

- تقابل المادة ٢١٨ من القانون السابق •

مادة ٣٨٦ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

يتل في الجلسة أمر الاحالة ثم الأوراق المثبتة لاعلان المتهم وحصول النشر والتسليم •
وتبدي النيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية ، ان وجد ، اقوالهما وطلبتهما ، وتسمع المحكمة
الشهود اذا رأت ضرورة لذلك ثم تفصل في الدعوى •

مادة ٣٨٧

إذا كان المتهم مقيما خارج مصر يعلن إليه امر الإحالة وورقة التكليف بالمحضور بمحل إقامته أن كان معلوما ، وذلك قبل الجلسة المحددة لنظر الدعوى بشهر على الأقل غير مواعيد المسافة ، فلذا لم يحضر بعد إعلانه بجور الحكم في غيبته .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٣٨٨

لا يجوز لأحد أن يحضر أمام المحكمة ليُدافع أو ينوب عن المتهم الغائب ، ومع ذلك يجوز أن يحضر وكيله أو أحد أقاربه أو أصدقاؤه ويبنى عدله في عدم الحضور . فإذا رأت المحكمة أن المدعى مقبول تعين ميعادا لحضور المتهم أمامها .

مادة ٣٨٩

- ألغيت بالقانون رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٥٣ الصادر في ١٢/١١/١٩٥٣ . ونشر في ١٢/١١/١٩٥٣ .

- وكانت المادة ٣٨٩ من ق ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ نص على الغائبا على أنه :
« تعلق صورة الحكم الصادر على المتهم الغائب بالمعوية في الأماكن البعيدة بالمادة ٣٨٥ .
وتنشر في الجريدة الرسمية بناء على طلب النيابة العامة » .
- راجع ما جاء بالفقرة الإيضاحية للقانون رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٥٣ تحت المادة ٣٦٧ .

مادة ٣٩٠

كل حكم يصدر بالإدانة في غيبة المتهم يستلزم حتما حرمانه من أن يتصرف في أمواله أو أن يديرها أو أن ترفع أي دعوى باسمه . وكل تصرف أو التزام يتعهد به المحكوم عليه يكون باطلا من نفسه .

وتعين المحكمة الابتدائية الواقع في دائرتها أموال المحكوم عليه حارسا لإدائتها بناء على طلب النيابة العامة أو كل ذي مصلحة في ذلك ، وللمحكمة أن تلزم الخارص الذي تنصبه بتقديم كفالة ، ويكون تابعا لها فيما يتعلق بالحراسة وتقديم الحساب .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٣٩١

تنتهى الحراسة بصدور حكم حضوري في الدعوى أو بموت المتهم حقيقة أو حكماً وفقاً لقانون الأحوال الشخصية ، وبعد انتهاء الحراسة يقدم الخارص حساباً عن أدائه .
- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٣٩٢

يتخذ من الحكم الغيابي كل العقوبات التي يمكن تنفيذها .
- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٣٩٣

يجوز تنفيذ الحكم بالتضمنينات من وقت صدوره . ويجب على المدعى بالحقوق المدنية أن يقدم كفالة ، ما لم ينص الحكم على خلاف ذلك أو تقرر المحكمة الابتدائية إعفاء منها .
وتنتهي الكفالة بمضي خمس سنوات من وقت صدور الحكم .
- غارن المادتين ٢١٩ ، ٢٢٠ من القانون السابق .

مادة ٣٩٤

لا يسقط الحكم الصادر غيابياً من محكمة الجنايات في جنائية بمضي المدة وإنما تسقط العقوبة المحكوم بها ، ويصبح الحكم نهائياً بسقوطها .

- قانون المادتين ١/٢٢٤ ، ١٨٦ من القانون السابق .
- تقرير لجنة الإجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ ، المبدأ العام هو أن الدعوى ما دامت لم تنته بتحكم نهائي يمكن أن تسقط بمضي المدة ، والحكم الغيابي ليس نهائياً ولا ينهي الدعوى بل هو من ضمن إجراءاتها القاطعة للمدة ، ولذلك فهو يسقط معها بمضي المدة المقررة لسقوط الدعوى . ولكن المادة ٣٨٤ من أصل المشروع التي أصبحت المادة ٣٩٥ في باب محساكم الجنايات نصت على أنه إذا حضر المحكوم عليه أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضي المدة فيبطل الحكم السابق صدوره ، ومعنى ذلك أن الذي يسقط في هذه الحالة هو العقوبة وليس الدعوى ، وأن المادة ٣٨٤ إنما هي تطبق لهذا المبدأ الذي يخالف القاعدة العامة والذي لم يذكر بنص صريح قرأت اللجنة ضرورة النص صراحة على هذا المبدأ أولاً وجعله قاصراً على الجنايات وأضافت لذلك المادة ٣٩٧ من مشروع اللجنة التي تنبئ المادة ٣٩٤ من مشروع الحكومة نتيجة طبيعية لها .

حكم

٤٥٤٦ - ما دامت الدعوى قد رفعت أمام محكمة الجنايات عن واقعه يعتبرها القانون جناية فإن الحكم الذي يصدر فيها غيابيا يجب ان يخضع لمدة السقوط المقررة للعقوبة في مواد الجنايات وهي عشرون سنة ، عملا بالمواد ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٥٢٨ اجراءات جنائية ، وذلك بفض النظر عما اذا كانت العقوبة المقررة بها هي عقوبة جنائية أو عقوبة جنحة .

(١٩٧٣/٤/٢٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ١١١ ص ٥٢٨ ، ١٩٥٣/٧/٩ س ٤ ق ٣٨٩ ص ١١٦٠)

مادة ٣٩٥

إذا حضر المحكوم عليه في غيبته يعاد الحكم في التضمينات في مواجهة
الورثة .

- تقابل المواد ٢٢١ و ٢٢٢ و ٢٢٣ و ٢٢٤ من القانون السابق .

الأحكام

٤٥٤٧ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر غيابيا بإدانة المظعون ضده عن النعمة الاولى بوصف أنها جنحة شروع في سرقة ، الا أنه لا يعتبر حكما غيابيا صادرا من محكمة الجنايات في جنحة وقابلا للمعارضة ، اذ العبرة في مثل تلك الحالة هو بالوصف الذي رفعت به الدعوى ، فإذا رفعت بوصفها جنسية فيسرى في حقها حكم المادة ٣٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية .

(١٩٨٤/٤/١٢ أحكام النقض س ٣٥ ق ٩١ ص ٤١٤)

٤٥٤٨ - العبرة في شأن سقوط الأحكام القياية الصادرة من محكمة الجنايات بالوصف الذي أقيمت به الدعوى .

(١٩٨٣/٤/١٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٠٥ ص ٥١١)

٤٥٤٩ - لما كان ما ذهب اليه الطاعن في أسباب طعنه من أن الحكم الذي صدر عليه في غيبته حكم غيابي صادر في جنحة وقابل للمعارضة مردود بما هو مقرر من أن مناط التفرقة في مثل هذه الحالة هو

الوصف الذي ترفع به الدعوى ، فاذا رفعت بوصفها جناية سرى في حقها
المادة ٣٩٥ ج .
(١٩٨٢/٦/٦ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٣٨ ص ٦٦٩)

٤٥٥٠ - اذا حكمت محكمة الجنايات على غائب وقبض عليه قبل
سقوط العقوبة بمضى المدة وجب أن يحاكم من جديد طبقا لنص المادة ٢٢٤
ت ج سواء كان قد حكم عليه فى جناية أو كانت محكمة الجنايات قد اعتبرت
جريمته جنحة .

(١٩٢٠/٨/٣٠ المجموعة الرسمية س ٢٢ ق ٣)

٤٥٥١ - تنص المادة ٣٩٥ اجراءات جنائية على أن الحكم الغيابي
الصادر من محكمة الجنايات فى جناية يبطل بحضور المحكوم عليه فى غيبته
أو بالقبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة ويمسك نظر الدعوى أمام
المحكمة .

(١٩٦٩/١/٦ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢ ص ٧)

٤٥٥٢ - لم يستوجب قانون الاجراءات الجنائية فى مواد الجنائيات
أن تعاد المحاكمة أمام الدائرة ذاتها التى أصدرت الحكم الغيابي على المتهم
فى حالة حضوره أو القبض عليه قبل سقوط العقوبة المحكوم بها بمضى المدة.
كشروط لصحة الاجراءات .

(١٩٦٥/٣/٢٩ أحكام النقض س ١٦ ق ٦٧ ص ٣١٤)

٤٥٥٣ - لا يبنى على سقوط الحكم الصادر فى غيبة المتهم بجناية
بطلان ما تم صحيحا من اجراءات قبل سقوطه .

(١٩٦٨/٦/٣ أحكام النقض س ١٩ ق ١٢٤ ص ٦٢٢)

٤٥٥٤ - من المقرر أن سقوط الحكم الغيابي وإعادة المحاكمة فى
مواجهة المتهم لا يترتب عليه اصدار الأقوال والشهادات التى أبدت أمام
المحكمة فى المحاكمة الأولى بل انها تظل معتبرة من عناصر الدعوى شأنها فى
ذلك شأن محاضر التحقيق الأولية ، ومن ثم فإن للمحكمة أن تستند اليه
فى قضائها .

(١٩٧٤/٢/٢١ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٢ ص ٥٤)

٤٥٥٥ - مقتضى نص المادة ٣٩٥ اجراءات جنائية أنه اذا حضر المحكوم عليه في غيبته او قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضي المدة يبطل حكما الحكم السابق صدوره ويعاد النظر في الدعوى امام المحكمة ، هو سقوط الحكم النهائي ذاته دون اجراءات المحاكمة ، ومن ثم فانه يجوز للمحكمة عند اعادة المحاكمة أن تستند الى التحقيقات التي تمت في المحاكمة الغيابية .

(٢٧/١/١٩٦٤ أحكام النقض س ١٥ ق ١٨ ص ٨٧)

٤٥٥٦ - اعادة المحاكمة الجنائية هي بحكم القانون بمثابة محاكمة مبتدأة ، وللمحكمة الاعادة أن تفصل في الدعوى بكامل حريتها .
(٤/٤/١٩٧١ أحكام النقض س ٢٢ ق ٨٣ ص ٣٣٩)

٤٥٥٧ - مقتضى المادة ٣٩٥ اجراءات جنائية أن بطلان الحكم الصادر من محكمة الجنايات في غيبة المتهم أو بقاءه قائما - مرهون بحضور المحكوم عليه أو تخلفه أمام المحكمة عند اعادة نظر الدعوى - فإذا مثل أمامها وحضر محاكمته بطل الحكم الصادر في غيبته حكما بحكم القانون . وتصبح اعادة محاكمته بمثابة دعوى مبتدأة يكون لمحكمة الاعادة أن تفصل فيها بكامل حريتها غير مقيدة بشيء مما جاء في الحكم الغيابي .
(١٠/٤/١٩٨٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ٩٠ ص ٤١١)

٤٥٥٨ - من المقرر أن اعادة المحاكمة الجنائية طبقا لنص المادة ٣٩٥ اجراءات جنائية ليس مبنيا على تظلم يرفع من المحكوم عليه بل هو بحكم القانون بمثابة محاكمة مبتدأة . وبالتالي فان لمحكمة الاعادة أن تفصل في الدعوى بكامل حريتها غير مقيدة بشيء مما جاء بالحكم الغيابي ، ولها أن تشدد العقوبة أو تخففها ، وحكما في كلا الحالتين صحيح قانونا .
(١٤/١١/١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٠ ص ١٠٩٨ ، ٩/٥/١٩٨٢ س ٣٣ ق ١٦٣ ص ٥٦١ ، ١٥/٥/١٩٨٠ س ٣١ ق ١٢٠ ص ٦٦١)

٤٥٥٩ - ان المادة ٢٤٤ تحقيق جنائيات قد أفادت صراحة أنه يترتب على حضور المتهم سقوط الحكم الغيابي الصادر من محاكم المنع والمخالفات . فالحكم الأخير لا يسقط بحضور المتهم ، بل للتمتع - كما يشاء - أن يعارض فيه أو يقبله ويترك ميعاد المعارضة ينقضي دون أن يقرر بها .

اما احكام اصدار في النضيه من محله اجديت فلا يتوقف امره على اراد المتهم ان شاء فيه وان شاء طعن فيه اذ هو يسقط حتما بحضوره * ويُنبه على ذلك أن المحكمه تفصل في الدعوى بكامل حريتها دون نظر الى رغبته منهم وغير مقيدة بشئ مما جاء في الحكم الغيابي الصادر في غيبته ، لأن اعاده الاجراءات لم تشرع لمصلحة المحكوم عليه وحده ولكن لتحقيق مصلحة عامة ، ومن الخطأ القياس على حالة المعارضة في الأحكام الغيابية الصادرة في الجنب والمخالفات أو حالة الحكم غيابيا بالبراءة في مواد الجنائيات ، لأنه وان كان صحيحا في الاولى أن المتهم لا يجوز ان يضار بمعارضته ، الا أن هذا محله ان يكون قد نظم بمعارضته في الحكم الغيابي ، أما الأحكام الغيابية الصادرة من محاكم الجنائيات فن انقياس عليها مع الفارق لأن المادة ٢٢٤ تتحدث عن المحكوم عليه وهو لا يكون كذلك الا اذا كان قد قضى عليه بالعقوبة * واذن فلا يسقط الحكم ان كان قد صدر في غيبة المتهم بالبراءة * ولا يصح الأخذ بطريق التنظير للقول بمرئان مقتضى القانون في حالة البراءة على حالة الحكم بالعقوبة ، وانه لذلك لا يجوز أن تستبدل بالعقوبة المحكوم بها عقوبة أخرى أشد منها ، لا يصبح الاحتجاج بذلك مادام القانون قد قصر سقوط الحكم على حالة الادانة مما يمتنع معه القياس *

(١٩٥١/٢/١٢ أحكام النقض س ٢ ق ٢٣١ ص ٦٠٩)

٤٥٦٠ - ان ما يثيره الطاعن بشأن خطأ الحكم المطعون فيه لقضائه بتعويض يزيد عن المحكوم به وقت صدور الحكم الغيابي مردود بان قاعدة عدم وجوب تسوية مركز الطاعن لا ينطبق على الحكم الصادر غيابيا من محكمة الجنائيات في مواد الجنائيات ، ذلك بان الحكم الصادر منها في هذه الحال يبطل حتما اذ حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط الحكم بمضى المدة سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتعويضات ويعاد نظر الدعوى من جديد أمام المحكمة *

(١٩٧٧/٣/١٣ أحكام النقض س ٢٨ ق ٧٣ ص ٣٤٠)

٤٥٦١ - لا يوجد في القانون ما يمنع محكمة الجنائيات عند إعادة محاكمة المتهم الذي كان غائبا من أن تورد الأسباب ذاتها التي اتخذها الحكم الغيابي الساقط قانونا أسبابا لحكمها ما دامت تصلح في ذاتها لإقامة قضائها بالادانة *

(١٩٧٨/٣/١٣ أحكام النقض س ٢٩ ق ٥٩ ص ٢٧١)

(١٩٦١/٣/١٣ س ١٢ ق ٦٥ ص ٣٤٠)

٤٥٦٢ - جرى قضاء محكمة النقض على أن بطلان الحكم الغيابي طبقاً لنص المادة ١/٣٩٥ إجراءات جنائتيه مشروط بحضور المتهم أمام المحكمة لإعادة النظر في الدعوى ، أما إذا قبض عليه وفر قبل جلسة المحاكمة أو حضر من تلقاء نفسه متراثياً بأنه سيحضر الجلسة ولكنه لم يحضرها ، فإن لا معنى لسقوط الحكم الأول واستمراره قائماً ، ومن ثم كان التحديز بأن القضاء باعتبار الحكم الغيابي قائماً معناه زوال صفة الغياب عن الحكم غير سديد .

(١٩٦٤/١٢/٧ أحكام النقض س ١٥ ق ١٥٦ ص ٧٩٢)

٤٥٦٣ - بطلان الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات مشروط بحضور المتهم أمام المحكمة لإعادة النظر في الدعوى . أما إذا قبض عليه وافرغ عنه قبل جلسة المحاكمة وأعلن بها وتكن لم يحضرها فإنه لا معنى لسقوط الحكم الأول بل يجب إذا لم يحضر فعلاً أمام المحكمة أن يقضى بعدم سقوط الحكم الأول واستمراره قائماً .

(١٩٧٠/١/١٢٠ أحكام النقض س ٢١ ق ١٩ ص ٧٨ ،

١٩٨١/٣/١١ س ٣٢ ق ٤٠ ص ٢٤١)

٤٥٦٤ - ان مجرد القبض على المتهم المحكوم عليه غيابياً أو مجرد حضوره إذا كان يترتب عليه بطلان الحكم الغيابي . فإن هذا البطلان مقروط بحضوره أمام المحكمة لإعادة النظر في الدعوى . أما إذا قبض عليه وفر قبل جلسة المحاكمة أو حضر من تلقاء نفسه متراثياً بأنه سيحضر الجلسة ولكنه لم يحضرها فإنه لا معنى لسقوط الحكم الأول ولا لاصدار حكم جديد عليه ، بل الواجب مادام المحكوم عليه لم يحضر فعلاً أمام المحكمة أن يقضى بعدم انقضاء الحكم الأول وباستمراره قائماً .

(١٩٣٢/١٢/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٥٧ ص ٦٤)

٤٥٦٥ - مؤدى نص المادتين ١٩١ و ٣٩٥ إجراءات جنائية أن الأحكام الصادرة من محكمة الجنايات تبطل حتماً وبقوة القساوتون بحضور المحكوم عليه في غيبته أو القبض عليه قبل سقوط العقوبة بضى المدة ، ولا تعاد القضية الى غرفة الاتهام للنظر في احالتها للمرة الثانية ولو كان القرار الصادر منها غيابياً ، بل يعاد نظر الدعوى أمام المحكمة التي تبقى الدعوى في حوزتها بقرار الاحالة الأول حتى تقضى فيها بحكم نهائى .

(١٩٦٣/١٢/١٧ أحكام النقض س ١٤ ق ١٧٢ ص ٦٤٦)

٥٦٦ - مؤدى نص المادة ٣٩٥ إجراءات جنائية هو مقرر بطلان الحكم الصادر في غيبة المتهم واعتباره كأن لم يكن ، ولما كان هذا البطلان الذى أصاب الحكم الفيابى الصادر من محكمة الجنايات فى الجناية المنسوبة الى المظعون ضده فيه معنى سقوط ذلك الحكم مما يجعل الطعن غير ذى موضوع ، فان الطعن المقدم عن الحكم الفيابى يعتبر ساقطا بسقوط ذلك الحكم الذى كان محلا للطعن .

(١٩٦٠/٦/٢٠ أحكام النقض س ١١ ق ١١٢ ص ٥٨٧ .

١٩٦٣/١٢/١٦ س ١٤ ق ١٦٦ ص ٩١٧)

٥٦٧ - ان المادة ٢٢٤ تحقيق جنائيات تنص على أنه اذا حضر المحكوم عليه فى غيبته فى جناية او قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة يبطل حتما الحكم السابق صدوره ، واذا فانه اذا كان قد عارض فى الحكم الصادر فى غيبته فلم تلتفت المحكمة الى هذه المعارضة وقضت فى الدعوى بادانته فانها لا تكون قد نجأت الصواب .

(١٩٤٨/١١/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٨٧

ص ٦٤٩)

مادة ٣٩٦

لا يترتب على غياب المتهم تأخير الحكم فى الدعوى بالنسبة لغيره من المتهمين معه .

تقابل المادة ٢٢٥ من القانون السابق .

حكم

٥٦٨ - ان المادة ٣٩٦ إجراءات جنائية تنص على أنه لا يترتب على غياب المتهم تأخير الحكم فى الدعوى بالنسبة الى غيره من المتهمين ، فاذا كانت محكمة الموضوع قد رأت اعمال هذا النص فاصدرت قرارها فى بداية الجلسة بنظر الدعوى بالنسبة للحاضرين من المتهمين وتأجيلها بالنسبة الى الغائب لاتخاذ الاجراءات قبله ، ولم يعترض المتهمون الحاضرون وبينوا للمحكمة مصلحتهم فى نظر الدعوى بالنسبة اليهم والى الغائب جميعا فى وقت واحد فلا يقبل من بعد أن ينموا على حكمها لهذا السبب .

(١٩٥٢/٦/٥ أحكام النقض س ٣ ق ٣٩١ ص ١٤٠٧ .

١٩٨٠/١/٦ س ٣٤ ق ٨ ص ٤٤)

مادة ٣٩٧

إذا غاب المتهم بجنحة مقدمة الى محكمة الجنايات تتبع في شأنه الاجراءات المعمول بها أمام محكمة الجنح . ويكون الحكم الصادر فيها قابلاً للمعارضة .

— مقابل المادة ٢/٥٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات .

الأحكام

٤٥٦٩ - الأحكام الصادرة من محاكم الجنايات في مواد الجنح المقدمة اليها لارتباطها بجناية تخضع للأحكام العامة المقررة للحضور والغياب في مواد الجنح والمخالفات ومن بينها ما نصت عليه المادة ٢٣٩ اجراءات .
(١٩٧٣/١٢/٢٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٥٨ ص ١٢٦٨)

٤٥٧٠ - الحكم الصادر في جنحة من محكمة الجنايات في غيبة المتهم، يقبل المعارضة عملاً بنص المادة ٣٩٧ اجراءات ، والظمن فيه بطريق النقض لا يكون جائزاً الا اذا ثبت أنه أصبح نهائياً قبل التقرير بالظمن بالنقض .
(١٩٦٧/٤/١٧ أحكام النقض س ١٨ ق ١٠٤ ص ٥٣٨)

الكتاب الثالث

في طرق الطعن في الأحكام

الباب الأول
في المعارضة

مادة ٣٩٨

تقبل المعارضة في الأحكام الغيابية الصادرة في المخالفات واجتنب ذلك من المتهم أو المسئول عن الحقوق المدنية في ظرف العشرة الأيام التالية لإعلانه بالحكم الغيابي خلاف المسافة القانونية ، ويجوز أن يكون هذا الإعلان بملخص على النموذج الذي يقرره وزير العدل .

ومع ذلك إذا كان إعلان الحكم لم يحصل لشخص المتهم فإن ميعاد المعارضة بالنسبة إليه فيما يختص بالعقوبة المحكوم بها يبدأ من يوم علمه بحصول الإعلان ، والا كانت المعارضة جائزة حتى تسقط الدعوى بمضي المدة .

ويجوز أن يكون إعلان الأحكام الغيابية والأحكام المعتبرة حضوراً طبقاً للمواد ٢٣٨ الى ٢٤١ بواسطة أحد رجال السلطة العامة وذلك في الحالات المتصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٣٣٤ .

- الفقرة الأولى معدلة بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٨٣ .
- وكانت معدلة بالقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذي صدر ونشر في ١٩٨١/١١/٤
على أن يعمل به من اليوم التالي لنشره .

- نص المادة ١/٣٩٨ المعدلة بالقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ :
تقبل المعارضة في الأحكام الغيابية الصادرة في المخالفات والجنح ما لم يكن استئنافها جائزاً ، وذلك من المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية في ظرف الثلاثة أيام التالية لإعلانه بالحكم الغيابي خلاف ميعاد مسافة الطريق ، ويجوز أن يكون هذا الإعلان بملخص على النموذج الذي يقرره وزير العدل .

- نص المادة ١/٣٩٨ بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٥٠ :
" تقبل المعارضة في الأحكام الغيابية الصادرة في المخالفات والجنح من كل من المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية في ظرف ثلاثة الأيام التالية لإعلانه بالحكم الغيابي خلاف مسافة الطريق ، ويجوز أن يكون هذا الإعلان بملخص على النموذج الذي يقرره وزير العدل " .
- الفكرة الإيضاحية للقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ "٠" وتشقياً مع تقرير مهدي حق التهم في أن ينبغي عنه وكيلاً في الحضور أمام محكمة أول درجة حتى في الجنح المصائب عليها بالمجلس إلا ما استثنى ، وهو ما يلغى عنه الشفاعة في التخلّف عن المحاكمة وبمقابلته في ذات الوقت قصر المعارضة في الأحكام الغيابية الانتدائية على تلك التي لا يجوز استئنافها . هذا إلى وجوب الاعتداد بتاريخ الجلسة المحدد في تقرير المعارضة أو الاستئناف واعتباره إعلاناً لها ولو كان التقرير بتوكيل ، وذلك ليكون دافعا يلزمه تتبع إجراءات المحاكمة وسيرها لا سيما وأن التجربة قد أوضحت عن تسويق الفصل في هذه القضايا بل وتقديمها أحياناً تحت ستار ذريعة الإعلان " .

- الفقرة الثانية مضافة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ ونشر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ .
- والفقرة الأخيرة مضافة بالقانون رقم ٣٧٩ لسنة ١٩٥٣ الصادر في ١٩٥٣/٨/٦ ، ونشر في ١٩٥٣/٨/٦ .
- راجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١ .
 - وراجع ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣٧٩ لسنة ١٩٥٣ تحت المادة ٣٦٧ .
 - تقابل المادتين ١/١٣٣ ، ١٦٣ من القانون السابق .
 - تقرير لجنة الاجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ : استبدلت بعبارة حتى تسقط العقوبة في آخر المادة عبارة حتى تسقط الدعوى لان القاعدة العامة هي أنه ما دامت الدعوى لم يصدر فيها حكم نهائي فإنها قائمة تسقط بعض المدة ، والحكم النهائي ليس نهائيا وتبقى الدعوى قائمة رغم صدورده ، ويجوز السير فيها بطريق الاستئناف أو الطعن بطريق النقض ، وبسقوط الدعوى تسقط تبعا لها الأحكام غير النهائية الصادرة فيها ، وقد استثنت الجنايات من هذه القاعدة .

الأحكام

من يحق له الطعن بالمعارضة

- ٤٥٧١ - من المقرر في المادة ٣٩٨ اجراءات جنائية جواز المعارضة في الأحكام الغيابية الصادرة في الجنب والمخالفات لكل من المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية .
- (١٩٧٦/٦/١٤ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٤٥ ص ٦٥٠)

الأحكام التي تجوز فيها المعارضة

- ٤٥٧٢ - من المقرر أن المعارضة لا تقبل الا في الأحكام الغيابية وفقا لما تنص به المادة ٣٩٨ اجراءات جنائية .
- (١٩٦٣/٦/٢٥ أحكام النقض س ١٤ ق ١١٠ ص ٥٧١)

- ٤٥٧٣ - الأحكام الصادرة في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال الصناعية والتجارية أو القرارات المنفذة لها لا يجوز الطعن فيها بطريق المعارضة عملا بالمادة ٢١ من القانون السابق .
- (١٩٨٤/٢/٢٢ أحكام النقض س ٣٥ ق ٣٩ ص ١٩٤)

- ٤٥٧٤ - لا يجوز الطعن بأى وجه من الوجوه في الأحكام الصادرة

من محاكم أمن المولة وفقا للقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن حد الطوارئ .

(١٩٨٣/٤/٢١ أحكام النقض س ٣٤ ق ١١٤ ص ٥٨٠ .
١٩٨٣/٥/١١ ق ١٢٦ ص ٦٢٧)

٤٥٧٥ - العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هو بعينه الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة . ولما كن الطاعن قد عارض في الحكم الغيابي الذي وصف خطأ بأنه حضوري اعتباري وقضى باعتبار معارضة كان لم تكن بما لا مضارة مه للطعن . وكان الطعن في الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن يشمل الحكم الغيابي الذي أيد الحكم الابتدائي لأسبابه والذي أبان عن واقعه الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة تبديد الأشياء المحجوز عليها التي دين الطاعن بها بما لا قصور فيه وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، ومن ثم يكون نفي الطاعن في هذا الخصوص على غير أساس .
(١٩٧١/١/٣١ أحكام النقض س ٢٢ ق ٣١ ص ١٢٢)

٤٥٧٦ - العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه . ولما كان الثابت أن المتهم لم يحضر بالجلسة الوحيدة التي نظر فيها الاستئناف المرفوع منه وصدر فيها الحكم المطعون فيه ، فإن هذا الحكم يكون غيابيا وإن جرى في منطوقه خطأ بالقضاء باعتبار المعارضة كان لم تكن ، وبالتالي يجوز للمتهم المعارضة فيه . ويظل باب الطعن بطريق المعارضة مفتوحا طالما أن المتهم لم يعلن به .
(١٩٦٨/٥/٦ أحكام النقض س ١٩ ق ١٠٢ ص ٥٦٦)

٤٥٧٧ - العبرة في الأحكام هي بحقيقة الواقع لا بما توصف به على خلاف هذا الواقع .
(١٩٨٣/٥/٢٤ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٣٥ ص ٦٦٦)

٤٥٧٨ - لا يصدر الحكم ولا ينفذ إلا على ذات الشخص المكلف بالحضور لسماع الحكم عليه ، فإذا حضر في الجلسة شخص غيره وصدر الحكم عليه باعتبار أنه الشخص المكلف بالحضور فلا يمكن تنفيذ الحكم على الحاضر لأنه لم يصدر عليه في الحقيقة ، إذ لم يكن هو مكلفا بالحضور ، ولا يكون هذا الحكم باطلا بالنظر للشخص المطلوب حقيقة ، بل يعتبر حكما غيابيا

ولو حصل وصفه بكونه حضوريا ، وعليه فمثل هذا الحكم قابل للطعن بطريق المعارضة لا بطريق النقض .
(١٨٩٨/١٢/١٠ الحقوق س ١٤ ق ١٤٨ ص ٢٦٧)

٤٥٧٩ - الأصل في الأحكام أن تبني على الواقع ، فإذا كان الحكم الابتدائي قد وصف خطأ بأنه غيابي فعارض فيه المتهم في حين أنه في حقيقته حكم حضوري اعتباري بقوة القانون فلا يبنى على هذا الخطأ نشوء حق المتهم في الطعن بطريق المعارضة لأن منطوقات الأحكام ترد إلى حكم القانون ، وكذلك الخصومة الناشئة عن تلك الأحكام .
(١٩٥٧/٦/٢٥ أحكام النقض س ٨ ق ١٩٢ ص ٧٠٩)

٤٥٨٠ - قضاء الحكم بعدم قبول المعارضة المرفوعة من المتهم في الحكم الحضوري الاعتباري الصادر عليه رغم ثبوت أنه كان مقيد الحرية يوم صدور الحكم الأخير دون تقصي ثبوت قيام هذا المذر يعيب الحكم بالاخلاق بحق الدفاع ويشوبه بالقصور في التسبيب .
(١٩٦٨/٥/٢٠ أحكام النقض س ١٩ ق ١١٢ ص ٥٦٩)

ميعاد المعارضة

٤٥٨١ - يبدأ ميعاد المعارضة بالنسبة للحكم الحضوري الاعتباري من تاريخ اعلانه ، ويكون الطعن فيه بطريق النقض غير جائز .
(١٩٨١/٣/١ أحكام النقض س ٣٢ ق ٣٠ ص ١٩٠)

٤٥٨٢ - الاعلان هو الذي يبدأ به سريان الميعاد المحدد في القانون للطعن في الحكم بالمعارضة ولا يقوم مقامه تنفيذ الطاعن للحكم .
(١٩٨٤/١١/١٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ٨٩ ص ٧٦٣)

٤٥٨٣ - من المقرر وجوب تتبع أطراف الدعوى سيرها من جلسة إلى أخرى طالما كانت متلاحقة حتى يصدر الحكم فيها ، ومن ثم فإن تخلف الطاعن وحضر جلسة أجلت اليها الدعوى في حضرته بغير عذر يجعل ميعاد الطعن بالمعارضة يبدأ من يوم صدوره .
(١٩٧٨/٣/٦ أحكام النقض س ٢٩ ق ٤٤ ص ٢٤٢)

٤٥٨٤ - الاستفادة من نص المادة ٣٩٨ اجراءات جنائية انه اذا

حصل الاعلان لشخص المحكوم عليه فان هذا يعد قرينة قاطعة على علمه بصور الحكم الغيابي ، أما اذا أعلن في موطنه ولم يسلم الاعلان اليه شخصيا بل استلمه غيره ممن يجوز لهم قانونا تسلمه بالنيابة عنه فان ذلك يعتبر قرينة على أن ورقته قد وصلت اليه ولكنها قرينة غير قاطعة يجوز للمحكوم عليه أن يدحضها بأثبات العكس .

(١٦٧٠/١٢/٦ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٨٢ ص ١١٦٨ ، ١٩٦٥/٥/١٧ س ١٦ ق ٩٦ ص ٤٧٦ ، ١٩٦٤/٦/٣٠ س ١٥ ق ١٥٥ ص ٥٣٢)

٤٥٨٥ - يجب لسريان ميعاد المعارضة في الأحكام الغيابية من تاريخ اعلانها أن يحصل الاعلان لشخص المحكوم عليه ، فإذا لم يتسلم هو شخصيا الاعلان وتسلمه ممن يجوز لهم قانونا تسلمه بالنيابة عنه في مسكنه فلا يسرى الميعاد الا من تاريخ علمه بهذا الاعلان . والأصل أن هذا الاعلان يعتبر قرينة على العلم إلى أن ثبت المحكوم عليه أن الاعلان لم يصله فعلا . أما اذا انكر المعلن صفة من تسلم عنه الاعلان ليدل على عدم علمه به فيكون على النيابة أن تثبت هي صفة من تسلم الاعلان وأنه ممن يجوز لهم قانونا تسلمه بالنيابة عن المحكوم عليه .

(١٩٣٨/١٢/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٠٧)

٤٥٨٦ - متى كان الحكم المطعون فيه مع ما بدا له من الاعلان لم يحصل لشخص الطاعن قد اقتصر على البحث فيما اذا كان الاعلان قد تم في موطنه أم في غير موطنه ولم يستظهر ما اذا كان الطاعن قد علم بحصول هذا الاعلان وتاريخ هذا العلم الذي يبدأ فيه ميعاد المعارضة بالنسبة اليه طبقا للقانون فان هذا الحكم يكون قاصرا واجبا تقضه .

(١٩٥٣/٤/١٣ أحكام النقض س ٤ ق ٢٤٧ ص ٦٨٢)

٤٥٨٧ - اعلان الحكم الغيابي لحادم المتهم القاطن معه هو اعلان قانوني يترتب عليه قرينة قانونية وهي أن ورقة الاعلان قد سلمت الى ذات الشخص المعلن اليه الا اذا أثبت عدم علمه بالاعلان .

(١٩١٤/٩/١٩ المجموعة الرسمية س ١٦ ق ٦)

٤٥٨٨ - تكون معارضة المحكوم عليه بالمبس غاييا مقبولة الى أن يعلم بوجود الحكم ولا يؤثر على حق المحكوم عليه اعلان الحكم في النيابة عند

عسم وجود محل اقامة معلوم به .
(١٩٠٥/٢/٤) المجموعة الرسمية س ٦ ق ٦٣)

٤٥٨٩ - ان المادتين ١٣٣ ، ١٦٣ تحقيق جنايات جادتا مطلقتين .
فيما يتعلق بعمل اعلان الحكم مبدأ لميعاد المعارضة في الأحكام الغيابيه
الصادرة في المخالفات والجنح . وهذا الاطلاق يدل على أن الاعلان الذي يوجه
للمتهم كما يجوز أن يحصل من النيابة يجوز ايضا أن يحصل من المدعى
بالحق المدني الذي هو خصم ذو شان في الدعوى . واذا حصل منه ترتبت
عليه نفس النتيجة التي تترتب على حصوله من النيابة ، وهو قبول المعارضة
في ظرف الثلاثة ايام التالية لتاريخ وصول الاعلان للمتهم .
(١٩٣١/٥/٧) مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٥٥
ص ٣٢٣)

٤٥٩٠ - يجوز نقض الحكم الغيابي الصادر في معارضة حصل
التكليف فيها بالمحضور ببلسة أقل من الميعاد المنصوص عليه في المادة
١٢٧ ت ج .
(١٩٠١/٣/٢٣) المجموعة الرسمية س ٢ ص ٢٤٥)

٤٥٩١ - ان القانون صريح في وجوب مراعاة مواعيد المسافة مع
ميعاد المعارضة في الحكم الغيابي .
(١٩٤٧/١١/١٠) مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٠٩
ص ٣٩٤)

الحكم في شكل المعارضة

٤٥٩٢ - ميعاد المعارضة - ككل مواعيد الطعن في الأحكام - من
النظام العام يجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى ، الا أن
اثارة أى دفع بشأنه لأول مرة أمام محكمة النقض مشروط بأن يكون مستندا
الى وقائع أثبتتها المحكمة وأن لا تقتضى تحقيقا موضوعيا .

(١٩٨٤/٢/١٥) أحكام النقض س ٣٥ ق ٣١ ص ١٥٣)

٤٥٩٣ - للمحكمة أن تقضى في شكل المعارضة في أية حالة كانت
عليها الدعوى لتعلق الأمر في ذلك بالنظام العام ، فاذا كانت المحكمة عند

نظرها المعارضة قد استمعت الى دفاع الطاعن ثم أجلت الدعوى ليقدم دليل.
اوقافاً ، فان ذلك لا يعتبر فصلاً حتمياً في شكل المعارضة ولا يمنحها قانوناً
من الحكم بعد ذلك بعدم قبولها لرفعها بعد الميعاد القانوني .
(١٩٦٦/١٢/٢٠ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٤٦ ص ١٢٨٢)

٤٥٩٤ - الميعاد المقرر لرفع المعارضة في الحكم الغيابي هو من الأمور
المتعلقة بالنظام العام ، فعل المحكمة أن تفصل في شكل المعارضة وذلك في
أية حالة كانت عليها الدعوى ما دامت هي لم تعرض له من قبل . وتقرير
المحكمة سماع الشهود لا يعتبر فصلاً في قبول المعارضة شكلاً ، ولا يمنحها
قانوناً من الحكم بعد ذلك بعدم قبول المعارضة لعدم رفعها في الميعاد
القانوني .

(١٩٣٦/١١/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٢ ص ١٤)

٤٥٩٥ - حق المعارضة في الحكم الغيابي جائز للمتهم نفسه ولوليّه.
الشرعي ان كان قاصراً لأن الولاية عامة تشمل المال والنفس .
(أحداث القاهرة ١٩٢٢/٢/٢٦ المجموعة الرسمية س ٢٤
ق ٦٨)

٤٥٩٦ - تمد القوة القاهرة حتماً ميعاد المعارضة فلا يسرى هذا
الميعاد اذن على شخص لم يمكنه مرضه من عمل المعارضة لوجوده في مستشفى.
تحرم قوانينه خروج المرضى قبل شفائهم تماماً .
(باب الشعرية ١٩٠٦/١/٩ المجموعة الرسمية س ٧ ق ٥٦)

٤٥٩٧ - ميعاد المعارضة المخول لمحبوس لا يسرى الا من يوم اعلان
أمور السجن الحكم اليه لا من يوم تسليم صورة الحكم الى المأمور .
(أسوان الجزئية ١٩٠٥/٧/١٥ المجموعة الرسمية س ٧ ق ١٠)

٤٥٩٨ - مواعيد المعارضة تبتدى من يوم اعلان الحكم النيابي ،
ولا يجوز علم المتهم بصمدور حكم مثل هذا وبدون اعلانه مبدأً لسريان.
ميعاد الأيام المحددة لتقديم المعارضة .
(استئناف ١٩٠١/٣/٢٥ المجموعة الرسمية س ٣ ق ٣٤)

٤٥٩٩ - من الأمور المقررة أنه اذا حضر المتهم مرة أو غير مرة

أمام المحكمة ثم تخلف عن الحضور بدون أن يكون قد أبدى شيئاً من أوجه الدفاع فإن الحكم يكون غيابياً ، وذلك لأن الحضور في هذا المقام لا يراد به مجرد الاتيان أمام الهيئة القضائية بل يقصد به أيضاً دفع التهمة ، لكن الحال ليس كذلك فيما إذا كان قد حضر المتهم وأقام الأدلة على براءته ثم تخلف عن الجلسة الأخيرة ، فإن الحكم الذي يصدر حينئذ يكون حضورياً لا معالة .

(جنح بنى سويف ١٨٩٩/٦/٢٨ الحقوق س ١٤ ق ١٢٧)

ص ٥٢٨)

٤٦٠٠ - أوجب قانون المرافعات أن تعلن الأحكام الغيابية لشخص المحكوم عليه أو لمحلله الأصلي ، وبناء على ذلك لا يكون اعلان الحكم الغيابي الجنائي صحيحاً الا إذا حصل بأحدى الصورتين المذكورتين .
(استئناف مصر ١٨٩٧/١١/٨ الحقوق س ١٣ ق ٤٣ ص ١٣٧)

٤٦٠١ - انما وضعت المعارضة للأحكام الغيابية والأحكام الغيابية هي الأحكام التي كان يمكن أن تكون حضورية . ولما كانت الأحكام القاضية بتفريم الشاهد المتخلف عن الحضور لا يمكن أن تكون حضورية ، فلذلك لا يمكن أن تعتبر من الأحكام الغيابية الجائزة فيها المعارضة بالطرق الاعتيادية . على أن القانون قد أجاز المعارضة الشفاهية فيها بطريقة خصوصية موضحة في المادة ١٦٧ تحقيق جنایات فإذا حصلت كذلك قبلت شكلاً والا فهي مرفوضة .

(منيا القمح ١٨٩٤/٤/٤ الحقوق س ٩ ق ٥٥ ص ١٧٨)

مادة ٣٩٩

لا تقبل المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية .

- تقابل المادة ٣/١٣٣ من القانون السابق .
- المذكرة الإيضاحية : نصت المادة ٤٣٣ (٣٩٩) صراحة على عدم قبول المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية ، وهذا مطابق للقانون الحال بالنسبة للمخالفات وما استقر عليه قضاء محكمة النقض أخيراً بالنسبة للجنح .

الأحكام

٤٦٠٢ - لا تقبل المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية في الدعوى

المدنية التابعة للدعوى الجنائية .
(١٩٨٦/٤/٣٠ الطعن رقم ٦٧٢٢ لسنة ٥٤)

٤٦٠٣ - من المقرر بنص المادة ٣٩٩ اجراءات جنائية أنه لا تقبل المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية ، ومن ثم فلا مصلحة له من وراء ما يثيره من المنازعة في وصف الحكم بالحضورية أو الغيابية ، لأن وصف الحكم بأى الوصفين لا ينشئ له حقا ولا يهدده .
(١٩٦٦/٢/٢٨ أحكام النقض س ١٧ ق ٣٩ ص ٢١١)

٤٦٠٤ - لا تجوز المعارضة من المدعى بالحقوق المدنية فى الأحكام الغيابية الصادرة من محكمة الدرجة الثانية .
(١٩٥١/٢/١٣ أحكام النقض س ٢ ق ٢٤٠ ص ٦٢٧)

مادة ٤٠٠

تحصل المعارضة بتقرير فى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم يثبت فيه تاريخ الجلسة التى حددت لنظرها ويعتبر ذلك إعلانا لها ولو كان التقرير من وكيل ، ويجب على النيابة العامة تكليف باقى الخصوم فى الدعوى بالحضور وإعلان الشهود للجلسة المذكورة .

- مدعلة بالقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذى صدر ونشر فى ١٩٨١/١١/٤ على أن يعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .
- راجع المذكرة الإيضاحية للقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ تحت المادة ٣٦٨ غقرة أولى .

مادة ٤٠٠ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :
تحصل المعارضة بتقرير فى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم وتستلزم الحضور فى الجلسة التى يصدها كاتب المحكمة فى التقرير مع مراعاة أن تكون أقرب جلسة يمكن نظر المعارضة فيها . ويجب على النيابة العامة تكليف باقى الخصوم فى الدعوى بالحضور فى ميعاد أربع وعشرين ساعة وإعلان الشهود للجلسة المذكورة .
- تقابل المادة ١/١٣٣ من القانون السابق .

الأحكام

التقرير بالمعارضة

٤٦٠٥ - التقرير بالمعارضة يصح فى القانون أيا كان الشكل

الذى يتخذها ما دام يحقق الغرض منه وهو حصول المعارضة فى الحكم
الغيايى ، طالما أن التقرير بالطعن لا يعدو عملا اجرائيا يباشره موظف
مختص بتحريره ، ولما كان الطاعن لا يمارى فى أن التقرير الذى ينمى عليه
شكله - لتحريره على نموذج معد بحسب الأصل للتقرير بالاستئناف -
قد أدى الغرض منه من ناحية علمه بالجلسة المحددة والمحكمة التى ستنتظر
دعواه ولم يتخلف عن الحضور الا بسبب آخر لا صلة له بما يشتره فى وجه
طعنه ، ومن ثم يكون منقاه فى هذا الصدد فى غير محله .
(١٩٧١/١/٣١ أحكام النقض س ٢٢ ق ٣١ ص ١٢٢)

٤٦٠٦ - ليس من الضرورى أن يحصل التقرير بالمعارضة فى
الحكم الغيايى من المحامى الموكل بذلك ، بل ان لهذا المحامى أن ينمى
عنه فى التقرير بالمعارضة زميلا له ما دام له أن يوكل عنه أحد زملائه فى
اجراء العمل محل التوكيل .
(١٩٤٧/١/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٧٩ ص ٢٧٠)

الاعلان لجلسة المعارضة

٤٦٠٧ - اعلان المارض لجهة الادارة ، وثبوت انه مقيم بدولة
اجنبية ، وعدم اتباع ما رسمه القانون فى اعلان ورقة التكليف بالحضور
للمقيم خارج البلاد يترتب عليه بطلانها وكذا اجراءات المحاكمة والحكم ،
اعمالا للمادتين ٢٣٤ اجراءات و١٣ مرافعات .
(١٩٨٢/٥/١٠ أحكام النقض س ٣٣ ق ١١٤ ص ٥٦٦)

٤٦٠٨ - من المقرر أن اعلان المارض للحضور لجلسة المعارضة
يجب أن يكون لشخصه أو فى محل اقامته ولا ينفى عن اعلانه تلك الجلسة
علم وكيله بها .
(١٩٧٦/٢/٢٢ أحكام النقض س ٢٧ ق ٥١ ص ٢٥٢)

٤٦٠٩ - المستفاد من نص المادة ٣٩٨ اجراءات أنه اذا حصل
الاعلان فى شخص المحكوم عليه فان هذا يعد قرينة قاطعة على علمه بصندور
الحكم الغيايى ، أما اذا أعلن فى موطنه ولم يسلم الاعلان اليه شخصيا
بل استلمه غيره ممن يجوز لهم الاستلام قانونا ، فان ذلك يعد قرينة على أن
ورقته قد وصلت اليه ولكنها قرينة غير قاطعة اذ يجوز للمحكوم عليه أن

يدحضها بأثبات المكس .

(١٩٨١/١/٢٨ أحكام النقض من ٣٢ ق ١٣ من ١٠٤)

٤٦١٠ - لما كان من المقرر أن اعلان المعارض بجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو في محل اقامته ، وكان قضاء محكمة النقض وإن جرى على أن المعارض غير مكلف بالتحقق من صفة من يتقدم له باستلام الاعلان وأن تسليمه لمن خاطبه في هذه الحالة يعد قرينة على علم الشخص المطلوب اعلانه ، إلا أن له أن يدحض هذه القرينة بأثبات عكسها .

(١٩٧٩/٥/٧ أحكام النقض من ٣٠ ق ١١٨ من ٥٥٢)

٤٦١١ - إذا كان الثابت أن الطاعن قرر بنفسه بالمعارضة وذكر بتقريرها أنه حدد لنظرها جلسة ووقع الطاعن على ذات التقرير ، فإن لزوم ذلك أنه علم بالجلسة التي تحددت لنظر معارضته ، ومن ثم يعتبر هذا اعلانا صحيحا بيوم الجلسة ولا ضرورة معه لاعلانه على يد معارضه ، ولا يجوز للطاعن أن يجحد هذا الذي أثبت بتقرير المعارضة إلا بطريق الطعن بالتزوير .

(١٩٧٦/١/١٩ أحكام النقض من ٢٧ ق ١٥ من ٧٦)

٤٦١٢ - متى كان الثابت أن الطاعن أعلن للحضور في محل اقامته اعلانا صحيحا بالجلسة التي نظرت بها معارضته أمام محكمة الدرجة الثانية ولم يحضر هذه الجلسة ثم حجرت الدعوى للحكم وقضى فيها باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، فإن ما يثيره الطاعن بشأن عدم اعلانه للحضور بجلسة المحاكمة أو انتفاء علمه بها لا يكون له أساس .

(١٩٧٢/١٠/٩ أحكام النقض من ٢٣ ق ٢٢٨ من ١٠٢٩)

(١٩٧٢/١١/٥ ق ٢٦٤ من ١١٦٣)

٤٦١٣ - أن توقيع المعارض على تقرير المعارضة المحرر به تاريخ الجلسة المينة لنظرها يفنى عن اعلانه بها .

(١٩٧٩/١٢/٢٦ أحكام النقض من ٣٠ ق ٢١١ من ٩٨٠)

٤٦١٤ - متى كان المحكوم عليه قد قرر بالمعارضة في الحكم القضائي وأخير بالجلسة التي تنظر فيها الدعوى ، فإن هذا يعتبر اعلانا صحيحا

بيوم الجلسة ولا ضرورة معه لاعلانه على يد محضر .
(١٩٤٨/٣/١) مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٥٩ ص ٥٢٠)

٤٦١٥ - للنص على أن المعارضة تستلزم ضمنا التكليف بالحضور في أقرب جلسة يمكن نظر المعارضة فيها مفاده أن الشارح رأى أن الدعوى تكون مرفوعة أمام المحكمة بناء على مجرد التقرير بالمعارضة ، وأن المعارض بناء على ذلك وبغير حاجة الى اعلان يكون مكلفا بالحضور مباشرة في مواد المخالفات أو الجنتح حسب الأحوال ، الا ان العمل جرى على أن يحدد لنظر المعارضات جلسات على خلاف ما هو مشار اليه في نصوص القانون ، وذلك بالنظر الى ما يقتضيه نظام توزيع القضايا على الجلسات . وهذا وإن كان يتعارض مع مقتضى نصوص القانون ، الا أن المعارض لا وجود له الا فيما يختص بتعيين يوم الجلسة ، وهذا لا يجب له في القانون تكليف بالحضور مادامت الدعوى مرفوعة أمام المحكمة بناء على التقرير بالمعارضة كما مر القول ، بل يكفي فيه اخبار المتهم بصفة رسمية على أية صورة ، كما يحصل عند تأجيل القضايا في الجلسات باعلان من القاضي . واذن فاختار المعارض كتابة وقت تقريره بالمعارضة باليوم الذي عين لنظر المعارضة حسبما سمحت به الظروف كاف في اثبات علمه بيوم الجلسة .

(١٩٤٥/٤/٩) مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٥١ ص ٦٩٤)

٤٦١٦ - لا يصح الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم المحكوم عليه غيابيا من غير أن يكون قد أتبع له الدفاع عن نفسه . وبذلك فانه يجب قانونا أن يكون تسليم اعلان طلبات التكليف بالحضور في هذه الحالة الى شخص المطلوب اعلانه ، فاذا لم يوجد صحح اعلانه بمحل اقامته في مواجهة أحد الساكنين معه من اقرباء أو خدم ويعتبر الاعلان في هذه الحالة الأخيرة مجرد قرينة على أن ورقته قد وصلت الى الشخص المراد اعلانه ، ويكون له أن يدحض هذه القرينة باثبات عدم وصول الورقة اليه ولا يجوز بآية حال أن يصل الاعلان للنيابة .

(١٩٤١/١٢/٨) مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣١٨

ص ٥٩٥)

٤٦١٧ - من المقرر أنه اذا لم يحضر المحكوم عليه غيابيا بالمجلس الجلسة المحددة لنظر معارضته وحضر عنه محام في هذه الجلسة وطلب

التأجيل لمرضه فأجابته المحكمة وأجبت القضية لجلسة أخرى وجب اعلان
المعارض اعلاناً قانونياً للجلسة المذكورة .
(١٩٧١/٦/٢٠ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٤٩ ص ٦٦٥)

٤٦١٨ - من المقرر انه اذا بدأ للمحكمة بعد حجز الدعوى للحكم
ان تميدها للمرافعة استثنافاً للسير فيها تحت دعوة الخصوم للاتصال
بالدعوى ، ولا تتم هذه الدعوة الا باعلانهم على الوجه المنصوص عليه فى
القانون وثبوت حضورهم وقت انطق بالقرار . ولما كان اعلان المعارض
بالحضور لجلسة المعارضة يجب ان يكون لشخصه او فى محل اقامته ولا يصح
ان يبنى على اعلان للنياية العامة بالحكم فى معارضته ، وكان الثابت ان
الطاعن اعلن للنياية العامة بالجلسة التى حددت لاستئناف السير فى معارضته
بعد اعدادتها للمرافعة فان الحكم المطعون فيه اذ قضى فى موضوع المعارضة
برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه يكون باطلا .
(١٩٧٣/٤/٢٠ أحكام النقض س ٢٤ ق ٩٦ ص ٤٦٨)

٤٦١٩ - تخلف المعارض عن الحضور بشخصه فى الجلسة المحددة
لنظر معارضته وعدم الحكم باعتبارها كان لم يكن وتأجيل الدعوى الى جلسة
أخرى يقتضى اعلانه اعلاناً قانونياً للحضور بالجلسة التى أجل اليها نظر
معارضته ، على اعتبار ان اعلانه بواسطة قلم الكتاب وقت التقرير بالمعارضة
بتأريخ الجلسة التى حددت لنظر معارضته ينتهى أثره بعدم حضوره فى تلك
الجلسة وعدم صدور حكم فيها فى غيبته باعتبار معارضته كأنها لم تكن .
فاذا حضر عنه محام فى هذه الجلسة وقرر بأنه لم يحضر لمرضه فأجبت
المحكمة القضية لجلسة أخرى وجب اعلان المعارض بالحضور .
(١٦١٨/٣/٢٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٦٨ ص ٢١٣ .
١٩٦٨/١٢/٢ ق ٢١٥ ص ١٠٥٦ ، ١٩٧٢/٣/٢٦ س ٢٣ ق ١٠٣ ص ٤٦٥)

٤٦٢٠ - اذا تخلف المعارض عن الحضور فى الجلسة المحددة لنظر
معارضته وتأجلت الدعوى الى جلسة أخرى فانه يجب اعلانه لشخصه او فى
محل اقامته بالحضور بالجلسة التى أجل اليها نظر معارضته والا كان الحكم
الصادر فيها ميباً .
(١٩٧١/١٢/٦ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٧٤ ص ٧١٧)

٤٦٢١ - من المقرر ان تخلف المعارض عن الحضور بشخصه فى

الجلسة المحددة لنظر المعارضة وتأجيلها الى جلسة أخرى يوجب اعلانه اعلانا قانونيا بالحضور بالجلسة التي أجل اليها نظر المعارضة .
(١٩٨٠/١/١٧ أحكام النقض من ٣١ ق ١٩ ض ١٠٢)

٤٦٢٢ - تأجيل نظر المعارضة بناء على طلب المعاض يوجب اعلان المعارض اعلانا قانونيا .
(١٩٨٠/٦/٢٥ أحكام النقض من ٣١ ق ١٥٦ ض ٨١٠)

٤٦٢٣ - توجب المادة ١١ مرافعات عند تسليم الاعلان لمامور القسم أن يخطر المحضر المعلن اليه بخطاب مسجل يخبره فيه بأن الصورة سلمت لجهة الادارة ، ورتبت المادة ١٩ من هذا القانون البطلان على مخالفة المادة ١١ ، ولما كان يبين من الاطلاع على أصل ورقة اعلان الطاعن للجلسة التي تأجل اليها نظر مآرضه أن المحضر دون بها أنه توجه لاعلان الطاعن فلم يحده وامتنعت زوجته عن الاستلام فقام باعلانه مخاطبا مع مأمور القسم دون أن يخطره بذلك بخطاب مسجل فان الحكم المطعون فيه اذ قضى برفض المعارضة استنادا الى هذا الاعلان الباطل يكون ممييا .
(١٩٧٠/١/١ أحكام النقض من ٣١ ق ٥٢ ض ٢١٣)

٤٦٢٤ - من المقرر أن اعلان المعارض للحضور بجلسة المعارضه يجب أن يكون لشخصه أو في موطنه ، ولما كان الموطن كما عرفته المادة ٤٠ مدني هو المكان الذي يقيم فيه الشخص عادة ، وبهذه المثابة لا يعتبر المكان الذي يباشر فيه الشخص عمله موطنه له . ولما كان الثابت أن اعلان الطاعن (المعارض) بالجلسة التي تقرر حيز القضية فيها للحكم قد جرى بعنوان مكتبه حيث سلم الى وكيل المكتب فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بقبول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه تأسيسا على صحة ذلك الاعلان يكون مخطئا في القانون ومعييا بالبطلان .
(١٩٧٣/١١/١٢ أحكام النقض من ٢٤ ق ٢٠٠ ض ٩٦١)

٤٦٢٥ - من المقرر أن اعلان المعارض للحضور بجلسة المعارضه يجب أن يكون لشخصه أو في موطنه ، والموطن كما عرفته المادة ٤٠ مدني هو المكان الذي يقيم فيه الشخص عادة ، وبهذه المثابة لا يعتبر المكان الذي يباشر فيه الموظف عمله موطنه له .
(١٩٦٦/٣/١ أحكام النقض من ١٧ ق ٤١ ض ٢١٨)

٤٦٣٦ - الأصل في اعلان الحكم الغيابي ان يكون لنفس المحكوم عليه او في موطنه فاذا لم يوجد فيه فيسلم الاعلان الى وكيله او خادمه او لمن يكون مقيما معه من اقربائه أو اصهاره طبقا لنص المادتين ١١ و ١٢ مرافعات، وفي هذه الحالة الاخيرة لا يسرى ميعاد المعارضة الا من يوم علم المحكوم عليه بهذا الاعلان . واذا كان المتهم قد أعلن في محل التجارة عن أعمال تتعلق بإدارة أعمال تجارية وكان هذا المحل لا يعتبر في حكم القانون موطننا الا بالنسبة الى ادارة الأعمال المتعلقة بهذه التجارة وحدها ، فان اعلان الحكم الغيابي بالتجريح يكون قد وقع باطلا .

(١٩٥٢/٣/١٣ أحكام النقض س ٣ ق ٢٢٢ ص ٥٩٩ ، ١٩٥٢/٥/٧ ق ٣٣١ ص ٨٩٠)

٤٦٣٧ - من المقرر أن اعلان المعارض للحضور بجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو في محل اقامته ، والاعلان الذي يتم لجهة الادارة بعد توجيهه الى محل لا يقيم فيه يكون باطلا .

(١٩٧٧/٥/١ أحكام النقض س ٢٨ ق ١١٢ ص ٥٢٩)

٤٦٣٨ - من المقرر أن اعلان المعارض للحضور بجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو في محل اقامته ، ومن ثم فان اعلانه لجهة الادارة لا يصح أن يبنى عليه الحكم في معارضته . ولما كان البين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن اعلان الطاعن بجلسة المعارضة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه لم يوجه اليه بمحل اقامته وانما وجه اليه بمكتبه . ولما تبين أنه ترك هذا المحل بحكم طرد ولم يستدل عليه تم اعلانه لجهة الادارة ، فان الحكم المطعون فيه اذ قضى في موضوع المعارضة برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه بناء على ذلك الاعلان الباطل فانه يكون باطلا بما يوجب نقضه .

(١٩٧٣/٤/٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٠٠ ص ٤٨٨ ، ١٩٦٧/١/٣١ س ١٨ ق ٢٥ ص ١٣٣)

٤٦٣٩ - من المقرر أن اعلان المعارض بالحضور بجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو في محل اقامته ، فاذا كان الثابت من ورقة الاعلان أن المحضر اكتفى فيها باعلان المعارض لجهة الادارة لعدم الاستدلال عليه بمحل اقامته فان هذا الاعلان يكون باطلا وبالتالي غير منتج لأثاره فلا تنقطع به

المادة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية .

(١٩٧٢/٢/٢١ أحكام النقض من ٢٣ ق ٤٩ ص ٢٠١ ،
١٩٧٢/٣/٢٦ ق ١٠٣ ص ٤٦٥)

٤٦٣٠ - استقر قضاء محكمة النقض على أن اعلان المتهم لجهة الادارة أو في مواجهة النيابة العامة لا يصح أن يبنى عليه الحكم الذي يصدر غيابيا ويكون قابلا للمعارضة ، وأن الحكم انذى يصدر في المعارضة باعتبارها كان لم تكن بناء على هذا الاعلان يكون باطلا ، وميعاد الطعن في هذا الحكم الباطل لا يبدأ الا من تاريخ اعلان الطاعن به أو علمه رسميا .
(١٩٧١/١١/١ أحكام النقض من ٢٢ ق ١٤٥ ص ٦٠٥)

٤٦٣١ - اعلان المعارض بواسطة قم الكتاب وقت التقرير بالمعارضة بالجلسة التي حددت لنظر معارضته ينتهي اثره بعدم حضوره تلك الجلسة وعدم صدور حكم فيها في غيبته ، ومن ثم لا يصح من بعد الحكم في معارضته بناء على اعلانه الى جهة الادارة لجلسة تالية .
(١٩٦٦/٥/٢٤ أحكام النقض من ١٧ ق ١٢٩ ص ٧٠٢)

٤٦٣٢ - اذا كان المتهم قد أعلن للجلسة التي صدر فيها الحكم في موضوع معارضته لجهة الادارة في شخص شيخ البلدة لعدم معرفة محل اقامته رغم ما هو ثابت من أن له محل اقامة معين وقد سبق اعلانه فيه بالحكم الغيابي الابتدائي فان الحكم المطعون فيه يكون قد صدر باطلا لابتنائه على اجراءات باطلة .
(١٩٦٢/٥/٢١ أحكام النقض من ١٣ ق ١١٦ ص ٤٦٤)

٤٦٣٣ - اذا كان المحكوم عليه قد أعلن لجلسة المعارضة المرفوعة منه عن الحكم الغيابي الاستئنائي في مواجهة النيابة العمومية فهذا الاعلان لا يصلح في القانون أساسا لاصدار حكم صحيح عليه في المعارضة والحكم الذي يصدر بناء عليه يكون باطلا .
(١٩٥١/٣/٦ أحكام النقض من ٢ ق ٢٦٣ ص ٦٩٤)

٤٦٣٤ - ان اعلان المتهم في النيابة لا يصح أن يبنى عليه الا الحكم الذي يصدر غيابيا ويكون قابلا للمعارضة فيه ، واذا كان الحكم الذي يصدر في المعارضة في غيبة المعارض لا يجوز المعارضة فيه فانه يجب أن يكون

اعلان المحكوم عليه بالجلسة التي تعدد لنظر المعارضة المرفوعة منه لشخصه أو في محله ، واذن فالحكم الصادر باعتبار المعارضة كانها لم تكن بناء على اعلان المعارض في مواجهة النيابة الصومية يكون باطلا لا بتناؤه على اعلان باطل .

(١٢/٥/١٩٤٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٦٥ ص ٣٤٥)

٤٦٣٥ - من المقرر قانونا أنه يجب اعلان المتهم بالحضور اعلانا قانونيا بالجلسة أو التنبيه عليه شخصيا بحضورها ، واذن فإذا كان الثابت أن المتهم قرر بالمعارضة في الحكم الاستثنائي الغيابي بواسطة محاميه بصفته وكيل عنه ، وذكر بالتقرير بالمعارضة أنه حدد لنظرها يوم كذا ولم يذكر شيء في خانة التكليف بالحضور في الجلسة المحددة ، وتبين من محضر جلسة المعارضة في ذلك اليوم أن المتهم لم يحضر ولم يحضر عنه أحد ، فإن الحكم باعتبار ممارسته كانها لم تكن يكون قد شابه بطلان في الاجراءات يستوجب نقض الحكم .

(١٠/٣٠/١٩٥٠ أحكام النقض من ٢ ق ٣٨ ص ٩٥)

اعلان وكيل المعارض بالجلسة

٤٦٣٦ - اكتفت المادة ٤٠٠ ج بعد تعديلها بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ بحصول اعلان المعارض بالجلسة المحددة لنظر معارضته بمجرد التقرير من وكيله .

(٣٠/١٠/١٩٨٤ أحكام النقض من ٣٥ ق ١٥٣ ص ٦٩٩)

٤٦٣٧ - من المقرر أن اعلان المعارض للحضور بجلسته المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو في محل اقامته ، ولا يقنى عن اعلان المعارض بالجلسة المحددة لنظر المعارضة علم وكيله بها طالما أن الأصيل لم يكن حاضرا وقت التقرير بالمعارضة ، طالما أن التقرير بالمعارضة قد تم قبل العمل بأحكام القانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ .

(٢٣/٣/١٩٨٣ أحكام النقض من ٣٤ ق ٨٢ ص ٤٠٣)

٤٦٣٨ - من المقرر أنه لا ينبغي عن اعلان الطاعن لشخصه أو في محل اقامته بالجلسة الأولى التي حددت لنظر المعارضة علم وكيله الذي قرر

بالمعارضة نيابة عنه لأن علم الوكيل بالجلسة لا يفيد حتما علم الأصل الذى لم يكن حاضرا وقت التقرير بالمعارضة ، كما أن تخلف المارض عن الحضور يشخصه فى الجلسة المحددة لتظر المعارضة وتأجيلها الى جلسة أخرى يوجب اعلانه اعلانا قانونيا بالحضور بالجلسة التى أجل اليها نظر المعارضة .

(١٩٧٥/٢/١٧ أحكام النقض من ٢٦ ق ٢٧ من ١٦٧ ،
١٩٧٢/٣/٢٧ من ٢٣ ق ١٥٥ من ٤٧٥ ، ١٩٨٢/٥/١٠ من ٣٣ ق ١١٤
من ٥٦٦)

٤٦٣٩ - الأصل أنه لا يفنى عن اعلان المارض بالجلسة المحددة لتظر معارضته علم وكيه بها طالما أن الأصل لم يكن حاضرا وقت التقرير بها .

(١٩٧٢/١٢/٤ أحكام النقض من ٢٣ ق ٢٩٨ من ١٣٣٠)

٤٦٤٠ - اذا كان الثابت أن محاميا تقدم عن المحكوم عليه لقم الكتاب وقرر بالمعارضة بتوكيل عنه فى الحكم الصادر ضده غيابيا فحده قلم الكتاب لتظر المعارضة جلسة واثبت ذلك بالتقرير ولكن أحدا لم يحضر الجلسة فحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن دون بحث فيما اذا كان المحكوم عليه نفسه قد أخطر بيوم الجلسة ودون أن تتقصى المحكمة علمه به ولو عن طريق وكيله ، اذ علم المحامي الذى وكل لعمل المعارضة لا يفيد حتما علم الموكل الذى لم يكن حاضرا وقت التقرير وتحديد اليوم ، فهذا الحكم يكون قاصرا قصورا يصيبه ويستوجب نقضه .

(١٩٤٨/٤/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٨٠
من ٥٤٤)

الحكم فى شكل المعارضة

٤٦٤١ - من المقرر أن للمحكمة أن تفصل فى شكل المعارضة فى أية حالة كانت عليها الدعوى لتعلق الأمر فى ذلك بالنظام العام ، فإذا كانت المحكمة عند نظر الدعوى قد قطعت شوطا فى طريق الفصل فى موضوعها فإن ذلك لا يعتبر فصلا ضمنيا فى شكل المعارضة ولا ينمها قانونا من الحكم به. ذلك بعدم قبولها .

(١٩٧٢/١١/٢٦ أحكام النقض من ٢٣ ق ٢٩٠ من ١٢٩٣)

مادة ٤٠١

يترتب على المعارضة إعادة نظر الدعوى بالنسبة الى المعارض أمام المحكمة التي أصدرت الحكم غيابي ، ولا يجوز بأية حال أن يضار المعارض بناء على المعارضة المرفوعة منه .

ومع ذلك اذا لم يحضر المعارض في الجلسة المحددة لتنظر الدعوى ، تعتبر المعارضة كأنها لم تكن وللمحكمة في هذه الحالة أن تقرر بالتنفيذ المؤقت ولو لحصول الاستثنائي بالنسبة للتصويبات المحكوم بها ، وذلك على حسب ما هو مقرر بالمادة ٤٦٧ .

ولا يقبل من المعارض بأية حال المعارضة في الحكم الصادر في غيبته .

- لا مقابل لها في القانون السابق . عدا الفقرة الثانية فتقابل المادة ١٣٣ منه .

- الفكرة الإيضاحية : أما بالنسبة للأثر الذي يترتب على المعارضة فقد نص صراحة في المادة ٤٢٦ (٤٠١) على أنها تبيد نظر الدعوى بالنسبة للمعارض فقط ، كما نص على أنه لا يجوز بأية حال أن يترتب عليها تسوية مركزه . وهذا الحكم مطابق لما استقر عليه العمل الآن رغم عدم وجود نص على ذلك .

الأحكام

إعادة نظر الدعوى

٤٦٤٢ - ان القانون قد أوجب أن تنظر الدعوى بالنسبة الى المعارضة أمام المحكمة التي أصدرت الحكم الغيابي . وليس ثمة ما يمنع القاضي الذي أصدر الحكم الغيابي من نظر المعارضة فيه .
(١٠/١/١٩٥٥ أحكام النقض س ٦ ق ١٢٤ ص ٣٧٧)

٤٦٤٣ - لا يترتب على المعارضة في الحكم الغيابي في مواد المخالفات والجنح سقوط الحكم وجعله كأن لم يكن بل يبقى قائما حتى ينقضى بالفائه أو تعديله ، وذلك لحلو القانون من نص يقضى بذلك .
(٢/٥/١٩٢٨ المجموعة الرسمية س ٢٩ ق ١٠٨)

٤٦٤٤ - لا يترتب على المعارضة في مواد الجنح والمخالفات سقوط الحكم الغيابي حتما ، فلذا تخلف المعارض عن الحضور في الجلسة وحكم

يسبب ذلك باعتبار المعارضة كأنها لم تكن بقى الحكم القيايى قائما .
(١٩١٨/٧/٢٧ المجموعه الرسمية س ٢٠ ق ١٦)

٤٦٤٥ - ان المعارضة لا تعيد الدعوى لنظرها من جديد الا بالنسبة للمعارض لا بالنسبة للمعارض ضده .
(١٩٥٣/١/٦ أحكام النقض س ٤ ق ١٤١ ص ٣٦١)

٤٦٤٦ - انه لما كانت المعارضة فى الحكم القيايى تعيد الدعوى الى حالها فان المحكمة الاستثنائية اذ تنظر المعارضة المرفوعة عن الحكم القيايى الصادر منها انما هى فى الواقع تنظر فى الاستئناف المرفوع عن الحكم الابتدائى ، فلا يكون ثمة ما يمنعها وهى تقضى فى هذه المعارضة بتأييد حكمها القيايى الصادر بتأييد الحكم الابتدائى من أن تجعل أسباب هذا الحكم أسبابا لحكمها وأن يحيل فى بيان واقعة الدعوى عليه .
(١٩٥٢/١١/٣ أحكام النقض س ٣ ق ٢٩ ص ٦٥)

٤٦٤٧ - ان من شأن المعارضة فى الحكم القيايى اعادة نظر الدعوى أمام المحكمة بالنسبة الى المعارض ، واذن فما دام الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه جميع العناصر القانونية للجريمة ويتحقق به أساس الدعوى المدنية المرفوعة من المجنى عليه ، وأشار الى نصي القلنون الذى حكم بموجبه فان ما يثار من ذلك فى خصوص بطلان الحكم القيايى وانسحاب اثر هذا البطلان الى الحكم المطعون فيه يكون على غير أساس .
(١٩٥٢/٤/٢٩ أحكام النقض س ٣ ق ٣٢٨ ص ٨٧٩)

عدم الاضرار بالمعارض

٤٦٤٨ - وقف تنفيذ العقوبة من عناصر تقديرها ، القضاء به فى المعارضة المرفوعة من المحكوم عليه تعديل للعقوبة الى اخف .
(١٩٨١/٣/٩ أحكام النقض س ٣٢ ق ٣٧ ص ٢٢٧)

٤٦٤٩ - لا يجوز لمحكمة المعارضة أن تشدد العقوبة ولا أن تحكم فى الدعوى بعدم الاختصاص على أساس أن الواقعة جنائية حتى لا تسوى مركز رافع المعارضة والا فانها تكون قد خالفت نص المادة ١/٤٠١ اجراءات جنائية .

(١٩٧٢/٤/٢٤ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٣٥ ص ٦٠٣)

٤٦٥٠ - المعارضة هي تظلم مقدم من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر ضده ، فلا يجوز للمحكمة التي أصدرت هذا الحكم الغيابي أن تسمى حالته عند نظر معارضته وتحكم بعدم اختصاصها بحجة ظهور قرائن لها تدل على أن الواقعة جنائية لا جنحة .
(١٩٣٠/١١/١٣ مجسوعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٠١ ص ٩٦)

٤٦٥١ - لا يجوز بأية حال أن يضار المعارض ببناء على المعارضة المرفوعة منه ، وهو حكم عام ينطبق في جميع الأحوال مهما تضمن الحكم الغيابي من خطأ في تقدير الوقائع أو خطأ في تطبيق القانون .
(١٩٦٧/١٠/٢٣ أحكام النقض ص ١٨ ق ٢٥٥ ص ١٠٠٨)

٤٦٥٢ - ان المادة ٤٠١ اجراءات جنائية تنص على انه لا يجوز بأية حال أن يضار المعارض ببناء على المعارضة المرفوعة منه ، وهذا الحكم ينطبق على الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية تطبيقاً للمادة ٢٦٦ من هذا القانون .
(١٩٥٣/١/٦ أحكام النقض ص ٤ ق ١٤١ ص ٣٦١)

٤٦٥٣ - المعارضة اجراء سنه القانون ضمانا لحق المحكوم عليه غيابيا في سماع دفاعه امام المحكمة ، ومن المقرر فقها وقضاء أن المعارضة وان أعادت نظر الدعوى من جديد الا أنها وهي اجراء شرع لمصلحة المحكوم عليه لا يصح أن يضار به ان لم يفد منه .
(١٩٥١/١/٨ أحكام النقض ص ٢ ق ١٧٧ ص ٤٦٩ ،
١٩٥١/٢/٢٧ ق ٢٥٨ ص ٦٨٠)

٤٦٥٤ - ان المحكمة التي تنظر المعارضة لا تكون مطالبة قانونا بإعادة مصلحة المعارض من معارضته الا في حدود ما يجيء في المنطوق فيما يخص بالمقوبة المحكوم بها فقط فكل ما تجريره في هذه الحدود من تصحيح الحكم الغيابي ، سواء من جهة الأسباب أو الوقائع أو القانون لا يصح عدم مخالفها لما تقتضيه المعارضة ، ما دامت المحكمة لم تشير في المقوبة بما يصح معه القول بأن المعارضة أضرت بالمعارض وانقلبت وبالا عليه ، وما دامت المحكمة تراعى فيما تجريره مقتضيات حقوق الدفاع كما

في مرفوعة في القانون .
 ١٩٤٤/١١/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢٧ .
 (ص ٥٦٤)

التخلف عن حضور الجلسة المحددة لنظر المعارضة

١ - الجلسة الأولى للحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن

٤٦٥٥ - من المقرر أن علم حضور المعارض أية جلسة من
 الجلسات التي حددت لنظر معارضته رغم علمه بها يقتضى عند الفصل فيه
 القضاء باعتبارها كان لم تكن .
 (١٩٧٦/١٠/٤ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٥٩ ص ٧٠٥)

٤٦٥٦ - لا يجوز الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن إلا عند
 تخلف المعارض عن الحضور في أول جلسته تحدد للفصل في معارضته .
 أما إذا حضر هذه الجلسة فإنه يكون متعينا على المحكمة أن تنظر في موضوع
 الدعوى وتحكم فيه ولو كان قد تخلف عن الحضور بعد ذلك ، ذلك أنه
 المادة ٤٠١/٢ إجراءات جنائية إذ رتب الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن
 إذا لم يحضر المعارض في الجلسة الأولى المحددة لنظر الدعوى فإنها أرادت
 بذلك ترتيب جزاء على من لا يهتم بمعارضته فقصت بحرمانه من أن يعاد
 نظر قضيته بواسطة المحكمة التي أدانته غيابيا بعكس المعارض الذي يحضر
 الجلسة الأولى ثم يتخلف بعد ذلك فإن فكرة الجزاء لا تلتقي معه بل يتميز
 التمييز بينه وبين المعارض الذي لم يحضر مطلقا .

(١٩٨٣/٢/٢ أحكام النقض س ٣٤ ق ٣٥ ص ١٩٧ ،
 ١٩٧٩/٢/٥ س ٣٠ ق ٤٣ ص ٢١٩ ، ١٩٧٢/١٠/٢٩ س ٢٣ ق ٢٤٥
 ص ١٠٩١ ، ١٩٦٩/١٢/٢٩ س ٢٠ ق ٣١٢ ص ١٥٠٨ ، ١٩٦٧/١/٩
 س ١٨ ق ٨ ص ٦٠)

٤٦٥٧ - لا يجوز قانونا الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن

الا عند غياب المعارض في أول جلسة حددت لنظر معارضته ، أما إذا حضر
 هذه الجلسة ثم غاب في جلسة أو جلسات تالية فلا يجوز الحكم باعتبار
 معارضته كأنها لم تكن بل يتعين على المحكمة أن تفصل في الموضوع .

(١٩٤٥/١٢/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٧ ص ٢٠)

٤٦٥٨ - المحكوم عليه غيابيا بالحبس يجب - على مقتضى القانون - أن يكون حضوره الجلسة المحددة لنظر معارضته بشخصه ، ولا يكون له أن ينوب عنه غيره ، فإذا حضر عنه معام في هذه الجلسة فإنه هو يكون في الواقع لم يحضرها ، فإذا أجلت المعارضة الى جلسة ثانية ولم يحضرها أيضا مع تكليفه بالحضور تنفيذا لقرارات المحكمة في الجلسة الأولى ، فإنه يصح في هذه الجلسة الثانية الحكم باعتبار معارضته كأنها لم تكن .
(٧٠٦ ص)
(١٩٤٥/٤/٣) مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٦٦

٤٦٥٩ - ان الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن هو جزء يجب ألا يصيب الا المعارض المتخلف عن الجلسة الأولى للمعارضة ، لا المعارض الذي يحضر مرة أو اكثر ثم يتخلف بعد ذلك .
(٣٧١ ص)
(١٩٣٤/١٠/٢٢) مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٧٦

٤٦٦٠ - ان حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن لا يمكن صدوره الا في الجلسة الأولى المحددة لنظر المعارضة اذ هذا الحكم هو من قبيل الجزاء والاحكام الجزائية لا تحتل التوسع في تفسير مداها . واذن فالمعارض الذي يتخلف عن حضور الجلسة الأولى هو وحده الذي يحكم باعتباره معارضته كأن لم تكن الا اذا أثبت أن قوة قاهرة حالت دون حضوره تلك الجلسة ، ومحل نظر المذد وتقديره يكون عند استئناف حكم اعتبار المعارضة كأنها لم تكن أو عند الطعن فيه بطريق النقض .
(٤٥٣ ص)
(١٩٣٢/٢/١٥) مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٢٨

٤٦٦١ - اذا عارض متهم في حكم غيابي فإنه يصبح مدعيا في الدعوى فليس له أن يتمسك بيمينات الثلاثة أيام التي ينص عليها القانون غي باب المنع لأجل الحضور أمام المحكمة التي تنظر في المعارضة .
(١٩١٧/١١/٢٤) المجموعة الرسمية س ١٩ ق ٦)

٤٦٦٢ - اذا لم تستأنف النيابة حكما غيابيا صادرا بالعقوبة من أجل جنحة فليس لها عند نظر المعارضة التي يرفعها المحكوم عليه أن تطلب

الحكم عليه بعدم الاختصاص باعتبار أن الواقعة جنائية...
(١٩١٦/٧/١١ المجموعة الرسمية س ١٨ ق ٢)

ب - صور لا يجوز فيها القضاء باعتبار المعارضة كان لم تكن

٤٦٦٣ - متى كان لا يبين من المفردات أن الطاعن أعلن اعلانا قانونيا لحضور الجلسة التي نظرت فيها معارضته فإن الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن يكون قد وقع باطلا ، ويتعين على المحكمة الاستئنافية أن تقضى في الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم بالفائه وإعادة القضية الى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة ، أما وهي لم تفصل وفوتت على الطاعن إحدى درجتي التقاضى بقضائها في موضوع الدعوى فإنها تكون قد أعطت في تطبيق القانون .
(١٩٧١/٦/١٣ أحكام النقض س ٢٢ ق ١١١ ص ٤٥٥)

٤٦٦٤ - لا يجوز الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن الا اذا كان المعارض قد أعلن بالجلسة التي حددت لنظر معارضته اعلانا صحيحا لشخصه أو في محل اقامته أما اعلانه للنيابة فلا يصح أن يبنى عليه الحكم بذلك .

(١٩٤٣/٦/٨١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤٢ ص ٦٧٤)

٤٦٦٥ - لما كان الحكم المطعون فيه قد خلاص الى أن تخلف الطاعن عن جلسة المعارضة الابتدائية انما كان لعذر قهري هو مرضه الثابت بالشهادة الطبية فإن الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن قد وقع باطلا ، وكان يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تقضى في الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم بالفائه وإعادة القضية لمحكمة أول درجة للفصل في المعارضة .
(١٩٨١/١١/١١ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٥٠ ص ٨٧٢)

٤٦٦٦ - لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم المعارض فيه باعتبارها كان لم تكن أو يقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع الطاعن ، لا اذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة تحاصلا بغير عذر وانه وان كان هذا التخلف يرجع الى عذر قهري حال دون حضور المعارض الجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على اجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ، ومحل نظر

المعذر يكون عند استئناف اقدم و عند الطعن منه بطريق النقض . ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة وقت اصدار الحكم على هذا العذر القهرى لان الطاعن وقد استحال عليه الحضور امامها لم يكن فى مقدوره ابداءه مما يجوز التمسك به لأول مرة امام محكمة النقض واتخاذ وجه لنقض الحكم ، وللمحكمة النقض ان تقدر الشهادة الطيبة المتيقنة لهذا العذر والتي تقدم لها لأول مرة فتأخذ بها أو تطرحها حسبما تظنن اليه .

(١٩٨٤/٦/٥ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٢٦ ص ٥٥٦ ، ١٩٨٤/٦/١١ ق ١٣١ ص ٥٨١ ، ١٩٧٩/١/٢٨ ق ٣٠ ص ٢٣ ، ١٩٧٩/١/١ ق ١ ص ١٠ ، ١٩٧٨/١٢/٢٧ ق ٢٩ ص ١٩٦ ، ١٩٧٨/٢/١٣ ق ٢٨ ص ١٦٢ ، ١٩٧٨/٥/٢٩ ق ١٠٢ ص ٥٤٢ ، ١٩٧٣/٣/٢٧ ق ٢٣ ص ١٠٥ ، ١٩٧٣/٣/٢٧ ق ٢٤ ص ٣٥٥ ، ١٩٧٣/٣/٢٧ ق ٢٣ ص ١٠٥)

٤٦٦٧ - جرى قضاء محكمة النقض على انه لا يصح فى القانون الحكم فى المعارضة المرفوعة من المصم عن الحكم الغيايى الصادر بادانته اذا كان تخلفه عن حضور الجلسة اتى صدر فيها الحكم فى المعارضة يرجع الى عذر قهرى حال دون حضور المعارض تلك الجلسة ، ومحل نظر العذر القهرى المانع وتقديره يكون عند استئناف الحكم أو الطعن فيه بطريق النقض ، ولا شك ان ذلك ينسحب على المعارضة المرفوعة عن الحكم الحضورى الاعتبارى لان المقتضى فى الحالتين واحد .

(١٩٧٨/١١/٦ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٥٩ ص ٧٧٨)

٤٦٦٨ - لما كان عدم حضور الطاعنة الجلسة التى نظرت فيها المعارضة المرفوعة منها امام المحكمة الاستئنافية يرجع الى عدم المناذاة عليها باسمها الصحيح المثبت فى الأوراق ، فانه يكون قد ثبت قيام العذر القهرى المانع من حضورها بالجلسة مما لا يصح معه فى القانون القضاء فى غيبتها باعتبار المعارضة كان لم تكن .

(١٩٧٧/٣/٢٨ أحكام النقض س ٢٨ ق ٨٩ ص ٤٣٢)

٤٦٦٩ - اذا لم يتمكن الطاعن من ابداء دفاعه بالجلسة التى حددته لنظر المعارضة فى الحكم الغيايى الاستئنافية بسبب لا يد له فيه ، وهو ادراج اسمه فى رول الجلسة مقيرا لاسمه الحقيقى على ما يبين من مطالمة الأوراق فان الحكم المطعون فيه الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن ، يكون قد شابته البطالان فى الاجراءات مما يمتنع منه نقضه واحالة الدعوى الى المحكمة

الاستثنائية للفصل فيها من جديد .

(١٩٧٣/١١/٢٦ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٨٦ ص ١٢٧٥)

٤٦٧٠ - حضور المعارض الجلسة المحددة لنظر المعارضة وإدراج اسم برول الجلسة على خلاف الاسم الحقيقي مما ينتج عنه عدم تمكنه من المتول في الدعوى ، فإن صدور الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن يكون قد جاء باطلا إذ لم يمكن الطاعن إبداء دفاعه بالجلسة لسبب لا يد له فيه ، وهو إدراج اسم في رول الجلسة باسم مغاير لاسمه الحقيقي ، مما يفيق الحكم بالبطالان في الاجراءات ويستوجب نقضه .

(١٩٦٢/١٠/٢٢ أحكام النقض س ١٣ ق ١٦٢ ص ٦٥٤)

٤٦٧١ - لما كان الحكم الاستثنائي الغيابي المعارض فيه قد أيد الحكم الابتدائي القاضي بحبس الطاعن مع إيقاف تنفيذ العقوبة وكان الطاعن قد أناب عنه وكيله حضر بالجلسة ، فإن المحكمة إذا قضت بعد ذلك باعتبار المعارضة كأنها لم تكن على أساس ان المعارض قد تخلف عن الحضور تكون قد أخطأت في تطبيق القانون .

(١٩٧٣/١١/٢٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٢١ ص ١٠٧٦)

٤٦٧٢ - إذا كان الحكم الاستثنائي الغيابي المعارض فيه قد قضى بوقف تنفيذ عقوبة الحبس المحكوم بها على المتهم ، وكان هذا المتهم قد أناب عنه وكيله حضر جلسة المعارضة وطلب التأجيل للاستعداد فأجابته المحكمة الى طلبه وأجلت نظر الدعوى الى جلسة أخرى ، فإنها إذا قضت بعد ذلك باعتبار المعارضة كأنها لم تكن على أساس ان المتهم تخلف عن الحضور تكون قد أخطأت في تطبيق القانون .

(١٩٥٢/٥/١٣ أحكام النقض من ٣ ق ٣٥١ ص ٩٣٩)

٤٦٧٣ - من المقرر أنه اذا تقدم المدافع عن المعارض بما يبين عذره في عدم الحضور كان لزاما على المحكمة أن تقول كلمتها في شأنه بالقبول أو الرفض ، وفي اغفال الحكم الإشارة الى ذلك مسلسل بحق الدفاع يمينه .

(١٩٨٤/٦/٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٢٣ ص ٥٤٦)

(١٩٨٧/٣/٢٦ الطعن رقم ٤٥٥٦ لسنة ٥٦ ق)

٤٦٧٤ - لا يكلف الطاعن مؤونة اثبات أنه كان سجيناً وقت الحكم

فى معارضته ، بل على المحكمة ان كانت فى شك من ذلك ان تحققه .
(١٠٦٩ / ١٠ / ١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٢١٨ من ١٠٦٩)

٤٦٧٥ - اذا ثبت ان الطاعن كان محبوسا فى الفترة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه القاضى باعتبار معارضته كان لم تكن فانه يكون باطلا لايتناؤه على اجراءات باطلا .
(١٩٦٧ / ٦ / ١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ١٦٦ من ٨٢٨)

٤٦٧٦ - ان المسكم فى المعارضة فى غياب المراض حال كونه مسجوناً لا يمكنه الحضور شخصيا هو وجه مبطل للاجراءات .
(١٨٩٧ / ١٢ / ٤١٩٧ الحقوق س ١٣ ق ٧ ص ٢٢)

٤٦٧٧ - اذا تبين أن المتهم كان محبوسا على ذمة قضية أخرى فى يوم صدور الحكم الذى قضى باعتبار معارضته كان لم تكن فان محاكمته تكون قد وقعت باطلا لأن تخلفه عن حضور الجلسة كان لعذر قهرى .
(١٩٥١ / ٣ / ١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ٣٠١ من ٧٩٣)

٤٦٧٨ - اذا كان المتهم محبوسا ولم يتمكن بسبب ذلك من الحضور امام المحكمة الاستئنافية عند نظر معارضته فى الحكم الفيائى الذى أصدرته عليه وحكمت المحكمة مع ذلك باعتبار المعارضة كان لم تكن فذلك وجه موجب للنقض .
(١٩٠٩ / ٩ / ١٩٠٩ المجموعة الرسمية س ١١ ق ١٣)

٤٦٧٩ - يجب لصحة الحكم باعتبار المعارضة كانها لم تكن اذ لا يكون عدم حضور المارض راجعا الى سبب قهرى والمبس لا شك من اسباب القهرية .
(١٩٤٦ / ١٠ / ٢٨١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢١٨ من ١٩٨)

٤٦٨٠ - اذا عجز المتهم بسبب جسميه عن الحضور عند نظر معارضته فى الحكم الاستئنافية الصادر غيابيا وحكمت المحكمة مع ذلك باعتبار معارضته كانها لم تكن ، فان ذلك يعد سببا لنقض الحكم .
(١٩١٩ / ١١ / ٢٩١٩ المجموعة الرسمية س ٢١ ق ١٥)

٤٦٨١ - إذا كان المعارض قد استحال عليه لسبب خارج عن إرادته حضور جلسة المعارضة لكونه ملحقاً بالجيش وبسبب فرض إجراءات الحجر الصحي على مركز التدريب الذي كان به ، فإن الحكم باعتبار معارضته كان لم تكن يكون غير صحيح .

(١٥/١٠/١٩٥١ أحكام النقض من ٣ ق ٢٧ من ٦٥)

٤٦٨٢ - أن حكم اعتبار المعارضة كان لم تكن هو من قبيل الجزاء على تخلف المعارض عن حضور الجلسة الأولى المحددة لنظر معارضته ، وإذا كان موعد عقد الجلسات بالحكمة التي حددته جميعيتها العمومية هو الساعة التاسعة صباحاً فقد ارتبط حق قاضيه وهو ينزل به ذلك الجزاء بحلول هذا الميعاد .

(١٧/٣/١٩٧٥ أحكام النقض من ٢٦ ق ٥٤ من ٢٤٠)

٤٦٨٣ - يبطل الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن إذا كان قد صدر في غير الجلسة المحددة لنظر الدعوى ، مادام أن التهم لم يعلن بالجلسة الجديدة .

(٢٩/١٢/١٩٦٩ أحكام النقض من ٢٠ ق ٣٠٤ من ١٤٧٧)

٤٦٨٤ - انقطاع المواصلات يوم نظر المعارضة بسبب هطول أمطار غزيرة يعتبر عذراً قهرياً يبرر التخلف عن الحضور ، والحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن رغم ذلك فيه إخلال بحق الدفاع . اطمئنان محكمة النقض إلى الشهادة المتضمنة هذا المذد المقدمة من الطاعن عند استشكله في التنفيذ .

يوجب نقض الحكم .

(٧/٥/١٩٧٣ أحكام النقض من ٢٤ ق ١٢٧ من ٦٢١)

٤٦٨٥ - إذا لم يكن الثابت بملف الدعوى أنه حصل تكليف المتهم بالحضور للجلسة التي حددت لنظر الدعوى بعد تأجيلها إدارياً بسبب المطلة وأن هذا التكليف حصل في الميعاد القانوني ، فإن الحكم باعتبار المعارضة كانها لم تكن يكون ميبياً .

(٢/٤/١٩٥١ أحكام النقض من ٢ ق ٢٢٧ من ٨٨٤)

٤٦٨٦ - من المقرر أنه لا يصح في القوانين الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر ضده إذا كان تخلفه عن حضور

الجلسة التي حددت لنظر معارضته راجعا الى عذر قهرى ، وكان المرض من الاعذار القهرية ولو لم يقعد الانسان مادام يخشى عاقبه الاحمال فيه ، واد كان الحكم المظنون فيه قد استند فى اطراحه الشهادة الطبية الى مطلق القول بانها مصطنعة ولم تطعن اليها المحكمة دون ان يبين فحواها ودليل المحكمة فيما اعتقدته على اصطناعها حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبه سلامة الاسباب التي من اجلها رفض الحكم التعويل عليها فانه يكون مميبا بما يوجب نقضه .

(١٩٨٢/٢/٢٧ أحكام النقض س ٣٣ ق ٥٥ ص ٢٧٠)

٤٦٨٧ - لا تخرج اشهادة المرضية عن كونها دليلا من ادلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضسوع ، الا انه متى كانت المحكمة لم تعرض لفحوى الشهادة أو تشر الى المرض الذى تمل به الطاعن كعذر منعه من حضور جلسة المعارضة ولم تبسد المحكمة رايا يثبت او ينفيه بل اكتفت بقولها بانها لا تطعن الى الشهادة المقدمة دون ان تورد اسباب تنال بها منها أو تهدر حجيتها حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة صلاحيتها لترتيب النتيجة التي خلصت اليها ، فان الحكم يكون مميبا بما يبطله ويوجب نقضه والاحالة .

(١٩٧٣/٢/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٥٣ ص ٢٤)

٤٦٨٨ - ان خلو الشهادة المرضية من بيان نوع المرض وعلته العلاج لا يفيد كذب دعوى الطاعن بانه كان مريضا ، ولا يستقيم به وحده للتدليل على انه كان فى مكنته حضور جلسة المعارضة حتى يصح للمحكمة ان تقضى فى المعارضة فى غيبته دون ان تسمع دفاعه ، مما كان يقتضى منها تحقيقا تستجلى به حقيقة الأمر للوقوف على مدى صحة هذا العذر القهرى المانع من الحضور بالجلسة .

(١٩٦٦/٣/٢٨ أحكام النقض س ١٧ ق ٧٤ ص ٣٧٥)

٤٦٨٩ - تقديم المدافع عن المعارض شهادة بمرضه وتأجيل الدعوى بناء عليها لجلسة تدخل فى المدة المقررة بها ، وقضاء المحكمة فى الجلسة المعددة باعتبار المعارضة كأنها لم تكن ، لتخلف المعارض عن الحضور مع أن عذره بالمرض ما يزال قائما بحسب الشهادة المرضية التي قبلتها ، يكون مبتنيا على بطلان فى إجراءات المحاكمة اثر فى حكمها .

(١٩٥٤/١/١٢ أحكام النقض س ٥ ق ٨٠ ص ٢٤٢)

٤٦٩٠ - إذا كانت المحكمة في قضائها باعتبار المارضة المرفوعة من المتهم كان لم تكن قد أسست رفضها اعتذاره عن حضور جلسة المارضة على أن مرضى الروماتزم المفصل لا يمنعه من الحضور ، وذلك دون أن يتبين وجه استنادها فيما قالته ولا في إيجابها عليه الحضور محمولا كما ذكرت في حكمها فإن حكمها يكون قاصر البيان واجبا نقضه .
(١٩٥٠/١٢/١٨ أحكام النقض س ٢ ق ١٤٠ ص ٣٧٦)

٤٦٩١ - لا يصح الحكم باعتبار المارضة كانها لم تكن الا اذا كان تخلف المارض عن الحضور بالجلسه بدون عذر . فاذا كان المحكوم عليه الذي أعلم قانونا بالجلسه المحددة لنظر المارضة المرفوعة منه لم يحضر فقضت المحكمة باعتبار معارضته كانها لم تكن وتبين انه كان مريضاً بالمستشفى يوم اجلسه فلم يستطع حضورها ، فان الحكم باعتبار معارضته كانها لم تكن مع قيام هذا الطرف القهرى الذى حال دون حضوره قد حرمه من استعمال حقه فى الدفاع . ولا يؤثر فى ذلك عدم وقوف المحكمة وت أن أصدرت الحكم على هذا العذر القهرى ، حتى كان يتسنى لها تقديره والتحقق من صحته ، لأن المتهم وقد استحال عليه الحضور أمامها لم يكن فى مقدوره ابداءه لها ، واذن فيجوز التمسك به لأول مرة لدى محكمة النقض .
(١٩٣٨/١٢/٥) مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٨٩ ص ٣٦٨)

٤٦٩٢ - المرض الذى يحول دون الحضور هو من الأعذار القهرية الواجب قبولها عند ثبوتها ، قصدم الأخذ بالشهادة الطبية دون تمليل واعتبار المارض غائبا بغير عذر ، ثم الحكم باعتبار معارضته كانها لم تكن ذلك فيه اختلال بحق الدفاع مبطل للحكم .
(١٩٣٨/١/٣) مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٤٤ ص ١٣٩)

٤٦٩٣ - إذا كان عدم حضور المارض جلسة المارضة راجعا الى سبب قهرى قالمكم باعتبار معارضته كانها لم تكن يقع باطلا ويتمين نقضه .
(١٩٣٧/٢/١٥) مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٥١ ص ٥٠)

٤٦٩٤ - ان القانون لا يوجب على المتهم أن يوكل غيره فى ابداء عذره فى عدم الحضور أو يرسم طريقا معيناً لابلأغ قاضيه بالعذر القائم

لديه ، بل ان له ان يرضه بآيه طريقة تكفل ابلاغه الى المحكمة .
(١٩٧١/٦/٦ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٠٦ ص ٤٣١)

٤٦٩٥ - من المقرر انه اذا تقدم المدافع عن المارض بما يفيد عدم قيام عذره في عدم الحضور كان لزاما على المحكمة أن تعنى بالرد عليه سواء بالقبول أو بالرفض ، وفي اغفال الحكم الإشارة الى ذلك مساس بحق الطاعن في الدفاع عن نفسه بما يستوجب نقضه .
(١٩٧٩/١/١٨ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٩ ص ١١٢ ،
١٩٧١/٢/١ ، س ٢٢ ق ٣٢ ص ١٣٣ ، ١٩٧٠/٥/٣ س ٢١ ق ١٥٢ ص ٦٤٤ ، ١٩٦٥/٢/١٥ س ١٦ ق ٣١ ص ١٣٧)

٤٦٩٦ - اذا كان محضر جلسة المحاكمة عند نظر المعارضة المرفوعة من المتهم تبين أن محامى المتهم قدم برقية ، وتبين من الاطلاع على مفردات الدعوى أن من بينها برقية تحمل تاريخ جلسة المعارضة ومؤشر عليها من المحكمة ومذبذبة باسم المتهم وفيها يقول انه مريض ويلتمس التأجيل ، ومع ذلك حكمت المحكمة باعتبار المعارضة كأنها لم تكن فانها تكون قد اخطأت اذا كان لزاما عليها وقد تقدم المدافع عن المتهم اليها بما يفيد قيام عذره في عدم الحضور امامها أن تعنى بالرد على ذلك بالقبول أو بالرفض . واذا هي لم تفعل فذلك يعتبر ماسا بحق المتهم في الدفاع يستوجب نقض الحكم .
(١٩٥٠/١١/٢٠ أحكام النقض س ٢ ق ٦٩ ص ١٧٥)

٤٦٩٧ - اذا تخلف المارض عن الحضور وكان لديه عذر قهرى كاضطراره للسفر لاقامة شعائر ماتم قريب له لا عميد لعائلته غيره ، فلا محل للحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن فاذا حكم بذلك وجب نقض الحكم .
(١٩٢٥/٢/٣ المجموعة الرسمية س ٢٧ ق ٣٩)

٤٦٩٨ - انه وان كان للمحكمة بحسب الأصل أن تقبل طلب التأجيل أو لا تقبله ، الا أنه ينبغي عليها اذا ما رفضت الطلب في غيبة المارض وحكمت باعتبار معارضته كأنها لم تكن أن تبين أسباب الرفض .
(١٩٤١/٢/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٠٩ ص ٣٩٨)

٤٦٩٩ - حكم اعتبار المعارضة كأن لم تكن هو حكم قائم بفاته

مختلف اختلافاً كلياً عن الحكم الفيافي المعارض فيه ، إن هذا الحكم الفيافي إنما يقضى فى الموضوع بمد بعته ، أما حكم اعتبار المعارضة كان لم تكن فيصدره القاضى بدون أى بحث فى الموضوع بل لمجرد أن المعارض لم يحضر فى الجلسة ، فهو فى الحقيقة عقاب للمعارض الممثل بحرمه من حقه فى نظر معارضته أمام قاضيهما .

(١٩٣٤/١/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٢١)

ص ٤٣٠ ()

٤٧٠٠ - الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن يكفى فى تسببه ان يذكر أن المتهم المعارض غاب عن الجلسة .

(١٩٢٩/١/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٠٧)

ص ١٢٤ ()

٤٧٠٢ - ان السنفر بإرادة المعارض بغير ضرورة ملحة ودون عذر مانع من عودته لحضور الجلسة المحددة لنظر معارضته لا يعتبر سبباً خارجاً عن إرادة المعارض يعذر منه فى التخلف عن الحضور .

(١٩٧٥/٥/١٢ أحكام النقض ص ٢٦ ق ٩٥ ص ٤١٤)

٤٧٠٣ - متى كان الطاعن قد تخلف عن الحضور بالجلسة التى نظرت فيها معارضته أمام محكمة أول درجة وكان لا يدعى فى أسباب طعنه أنه قام لديه عذر قهرى فى هذا التاريخ حال بينه وبين الحضور بجلسة المعارضة فإن الحكم اذ قضى باعتبار المعارضة كان لم تكن يكون قد صدر صحيحاً .

(١٩٧٢/٥/٢٩ أحكام النقض ص ٢٣ ق ١٨٦ ص ٨٢١)

٤٧٠٣ - ان تخلف المعارض عن حضور جلسة المعارضة بسبب تعطيل السيارة التى استقلها الى مقر المحكمة لا يصح فى القانون اعتباره نتيجة قوة قاهرة فإذا حكمت المحكمة باعتبار معارضته كان لم تكن منح حكماً .

(١٩٥١/١٠/٨ أحكام النقض ص ٣ ق ١٣ ص ٢٦)

٤٧٠٤ - ان رفع المحامي المعارضة بناء على توكيل صحيح من المحكوم عليه ثم الفصل فيها ذلك من شأنه أن يمنع المحكوم عليه من عمل

معارضة أخرى بنفسه .

(١٩٤٧/١/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٧٩ ص ٢٧٠)

٤٧٠٥ - الحكم الغيابي الصادر في المعارضة - سواء في موضوعها أو باعتبارها كان لم تكن - لا يمكن أن يكون معلا لمعارضة أخرى ، فالمعارضة غير مقبولة من يوم صدوره .

(١٩٣٢/١١/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٨)

(ص ٣٦)

٤٧٠٦ - إذا حضر المعارض في أول جلسة وابتدى دفاعه تم نقيب في جلسة تالية كانت قد أجلت إليها الدعوى لإعلان شهود . يجب على المحكمة في هذه الحالة أن تحكم في موضوع المعارضة .

(الأقصر الجزئية ١٩٢٠/٣/٤ المجموعة الرسمية س ٢٢ ق ٤٣)

٤٧٠٧ - المعارضة هي احتم الغيابي تجعله ذ لم يكن ويجب على المحكمة عند نظر المعارضة ان يحكم بعدم اختصاصها بنظر الدعوى اذا وجد شبهة تدل على أن الواقعة جنائية .

(الجيزة الجزئية ١٩١١/١/٢٩ المجموعة الرسمية س ١٢ ق ١٤٣)

٤٧٠٨ - المحكمة الجزئية مقيدة بوصفها للجريمة في حكمها الغيابي ضد المتهم وليس لها عند المعارضة ان تغير وصف الجريمة اضرارا به ، اذ ان قانون تحقيق الجنايات المصرى خلافا للقانون الفرنسي يعتبر أن المعارضة لا تمنح الحكم الغيابي .

(مصر الابتدائية ١٩١٣/٦/٢٢ المجموعة الرسمية س ١٤)

(ق ١٣٧)

٧٤٠٩ - ليس للمدعى بالحق المدني الذي حكم برفض طلبه في مواجهته وفي غيبة المتهم أن يحضر عند نظر المعارضة المرفوعة من هذا الأخير ويتناقص في موضوع دعواه مرة ثانية لأن المعارضة في هذه الحالة لا تجعل الدعوى في الحالة التي كانت عليها من قبل الا بالنسبة للحق الجنائي فقط ، فلا يتناول مطلقا الحق المدني المحكوم برفضه قطعيا في مواجهة المدعى .

(استئناف ١٩٠٠/٢/١٥ المجموعة الرسمية س ١ ص ٣١٩)

الباب الثاني

في الاستئناف

مادة ٤٠٢

يجوز لكل من التهم والنيابة العامة أن يستأنف الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية في مواد الجنب .

أما الأحكام الصادرة منها في مواد المخالفات فيجوز استئنافها :

- (١) من التهم إذا حكم عليه بغير الغرامة والمصاريف .
- (٢) من النيابة العامة إذا طلبت الحكم بغير الغرامة والمصاريف وحكم ببراءة التهم أو لم يحكم بما طلبته .

وفيما عدا هاتين الحالتين لا يجوز رفع الاستئناف من التهم أو من النيابة العامة إلا خطأ تطبيق نصوص القانون أو تأويلها .

— مضافة بالمرسوم بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ ، ونشر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ :

وبالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ ، ونشر في ١٩٦٢/٦/١١ ،
— راجع ما جاء بالفقرة الإيضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١ .

— راجع ما جاء بالفقرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
مادة ٤٠٢ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

يجوز استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية في المخالفات وفي الجنب :

- (١) من التهم إذا حكم عليه بغير الغرامة والمصاريف ، أو بغرامة تزيد على خمسة جنيهات .
- (٢) من النيابة العامة إذا طلبت الحكم بغير الغرامة والمصاريف ، أو بغرامة تزيد على خمسة جنيهات وحكم ببراءة التهم أو لم يحكم بما طلبته .

مادة ٤٠٢ مضافة بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ :

تضاف فقرة جديدة إلى نهاية المادة ٤٠٢ يكون نصها كالآتي :

« وفيما عدا الأحوال السابقة لا يجوز رفع الاستئناف من التهم أو من النيابة العامة إلا بسبب خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها » .

الأحكام

٤٧٩ - لكل من النيابة العامة والتهم حق في استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية في المخالفات والجنب ، وهو

خاص لكل منهما ، ولاستعمال كل من الحقن شروطه الخاصة مما لا سبب فيه للمتهم أن يباشر حق النية العامة فيه ، سواء كان ذلك عن طريق دفعه أو عن طريق العلم على الحكم الصادر بعدم حق النية العامة فيه ، فإذا كان الطعن مرفوعاً من المتهم وحده ووارد على ما قضى به الحكم المطعون فيه من عدم جواز استئناف النية ، فإن الطعن لا يكون مقبولاً ، ذلك أنه ليس للمتهم أن يتذرع في تحديه عن حق النية في الاستئناف بدعوى استفادته منه ، إذ أن استفادة المتهم من استئناف النية لا تكون إلا حين يكون استئنافها مقبولاً .

(١٦ / ١٠ / ١٩٦٢ أحكام النقض من ١٣ ق ١٦٠ من ٦٤٨)

٤٧١١ - المادة ١ / ٤٠٢ أ - ج دلت على أن القانون لا يقيد حق المتهم أو النية العامة في استئناف الأحكام الصادرة من المحكمة الجزئية في مواد الجنب بأي قيد . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر حين قضى بعدم جواز استئناف التهمة على سند من قوله أن الثابت أن التهمة لم تتم بسداد الغرامة المقضى بها وهي أحكام واجبة النفاذ ولم يتم حصول الاستئناف طبقاً للمادة ٤٦٣ أ - ج ، يكون قد أخطأ في تأويل القانون خطأ يؤذن لمحاكمة النقض تصحيحه وفق القانون ، إذ أن هذا الخطأ ليس حق الاستئناف وهو من الحقوق الأساسية للخصوم في الدعوى الجنائية ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قيد حق استئناف التهمة للحكم الصادر بالغرامة ضدها في جنحة من محكمة جزئية بشرط على خلاف صريح نص المادة ١ / ٤٠٢ أ - ج ، على ما تقدم بيانه . أما ما نصت عليه المادة ٤٦٣ أ - ج فإنه منبت الصلة بحق التهمة في استئناف الأحكام الصادرة ضدها بالغرامة من المحكمة الجزئية في مواد الجنب إذ أن هذا النص صريح في عباراته وواضح في دلالة على أنه لا يترتب على الطعن بالاستئناف إيقاف تنفيذ الحكم الصادر بالغرامة .

(٣٠ / ٥ / ١٩٨٣ أحكام النقض من ٣٤ ق ١٤٠ من ٦٩٥)

٤٧١٢ - من المقرر أن الطعن بالاستئناف هو حق مقرر للمحكوم عليه يتعلق بالنظام العام ، لا يجوز حرمانه منه إلا بنص خاص في القانون ، وكان القانون قد خلا من مثل هذا النص فيما يتعلق باستئناف الأحكام الجزائية ، ومن ثم يكون استئناف المطعون ضدها للحكم القيايى الابتدائي رغم سبق معارضتها فيه وصعود الحكم باعتبار معارضتها كان لم تكن صحيحة

في القانون طالما أنه قد رفع في الميعاد ومستوفيا لشروطه القانونية .
(١٩٨٤/٣/١ أحكام النقض س ٣٥ ق ٤٧ ص ٢٣٢ ،
١٩٧٧/١/٢٤ س ٢٨ ق ٢٩ ص ١٣٥)

٤٧١٣ - ان المادة ١٧٥ تحقيق جناسيات لم تنص صراحة على ضرورة رفع الاستئناف في المواد الجنائية من المحكوم عليه نفسه والا كانه باطلا ، ومن ثم فالاستئناف المرفوع من الوكيل عن المحكوم عليه بمقتضى توكيل قانوني يكون صحيحا يصح الأخذ به .

(١٩٢٢/١٢/٤ المجموعة الرسمية س ٢٥ ق ٥١) ..

٤٧١٤ - الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأنها لم تكن هو حكم جائز استئنافه .
(١٩٠٩/٥/٢٩ المجموعة الرسمية س ١٠ ق ١٠٩)

٤٧١٥ - استئناف المحكوم عليه للحكم الابتدائي الصادر ضده غيابيا يفيد أنه تجاوز عن استعمال حقه في المعارضة اكتفاء منه باللجوء الى طريق الاستئناف .

(١٩٧٩/٥/٣ أحكام النقض س ٣٠ ق ١١١ ص ٥٢١)

٤٧١٦ - ان المحكوم عليه غيابيا ليس مضطرا لانتظار نوات المعارضة بل له أن ينزل عن حقه في رفعها ويتخذ سبيله الى التقرير بالاستئناف في الحال .

(١٩٦٥/١٢/٦ أحكام النقض س ١٦ ق ١٧٥ ص ٩١٠)

٤٧١٧ - يجوز لمن حكم ببراءتهم مع الزامهم بالمصاريف أو برفضه ما طلبوه من التعويض أن يستأنفوا الأحكام الصادرة ضدهم في مواد الجنح ، كما يجوز ذلك لمن صدر الحكم ببراءته لوجود سبب من أسباب الإباحة كمن يسرق مال زوجته فله أن يستأنف حكم البراءة ليتوصل الى اثبات عدم ارتكابه الفعل ، ذلك لأن القانون لم يقصر حق الاستئناف على المحكوم عليهم بالادانة فقط وانما أطلقه لكل محكوم عليه طبقا للمادة ١٧٥ ت ج .

(المنصورة الابتدائية ١٩٢٦/٢/٢١ المجموعة الرسمية س ٢٩)

(٥ ق)

٤٧١٨ - إذا وصفت المحكمة حكما بأنه حضوري مخالفة للواقع
لمعارض المحكوم ضده ولكنه استأنفه في آن واحد خشية أن لا تقضى المحكمة
الابتدائية بقبول المعارضة ثم ظهر بعد ذلك أن المعارضة قبلت فيصبح
الاستئناف غير مقبول ، ذلك لأنه رافع عن حكم يجوز أن تفيده المحكمة
الابتدائية ولأنه لا يشمل تاريخ الحكم في المعارضة ولا موضوع ذلك الحكم .
ومن الواجب لأجل أن يكون الاستئناف مقبولا أن يرفع عن الحكم الذي يصدر
في المعارضة .

(استئناف ١٩٢٢/١٢/٢٥ المجموعة الرسمية س ٢٥ ق ٦٦ ،

٤٧١٩ - من المقرر أن استئناف المحكوم عليه للحكم الابتدائي
الصادر ضده غير يبيد أنه تجاوز عن استعمال حقه في المعارضة اكتفـ
منه بالجوء الى طريق الاستئناف ، ومن ثم فإنه ما كان على المحكمة
الاستئنافية أن تلتفت لما إذا كان الحكم المستأنف قابلا للمعارضة من
عدمه ، أو أن تستجبل موافقة الطاعن على النزول عن هذا الطريق من طرق
الطعن ، وخاصة أن دفاعه لديها انحصر في مجرد طلب معاملته بمزيد من
الرافة ولم يثر لديها شيئا مما يثيره بطلنه مما لا يقبل معه اثارته. لأول مرة
أمام محكمة النقض .

(أحكام النقض س ١٦ ق ١١٣ ص ٥٧٠)

٤٧٢٠ - مفاد نص المادة ١/٤٠٢ إجراءات جنائية هو اطلاق حق
الاستئناف في الجنب لكل من المتهم والنيابة .

(أحكام النقض س ٢١ ق ٢٥١ ص ١٠٧٦)

٤٧٢١ - ليس لمساعد النيابة ما هو مخول للنائب العمومي أو أحد
وكلائه من الحق في رفع الاستئناف في مواد الجنب الا اذا ثبت أن مساعد
النيابة قام بإدارة أعمال النيابة لدى محكمة جزئية .

(المجموعة الرسمية س ٦ ق ٨٧)

٤٧٢٢ - لناظر الحاقية الحق بموجب الأمر العالي الرقيم ٩ أغسطس
سنة ١٨٨٣ أن يلحق بأقلام النيابة من ينتخبهم من متخرجي مدرسة الإدارة
(مدرسة الحقوق الآن) ويحق لهؤلاء أن يؤدوا وظيفة مساعد وكيل النيابة
في حضور الجلسات وغيره ولكن ذلك لا يمنحهم حق رفع الاستئناف عن
النيابة فإذا ما فعلوا كان استئنافهم باطلا والحكم المترتب عليه باطلا تنقضه

محكمة النقض .

(١٨٩٤/١١/٢٤ الحقوق س ١٠ ق ٢ ص ٥)

٤٧٣٣ - الاستئناف الذي يرفعه شخص أجنبي عن الدعوى دون أن يكون وكيلًا مولى من قبل القانون ولا من قبل الخصوم هو استئناف باطل .

(١٩٠٣/٤/٤ المجموعة الرسمية س ٥ ق ٣)

٤٧٣٤ - حق النيابة في الاستئناف مطلق مباشر في الموعد المقرر له متى كان الحكم جائزًا استئنافه ، ولها كسائر الخصوم في الدعوى الجنائية أن تستأنف مثل هذا الحكم ولو كان استئنافها لمصلحة المتهم . ومتى كان ذلك ، وكان الحكم الصادر في المعارضة المرفوعة من المتهم حكمًا قائمًا بذاته ، فللنيابة حق الطعن عليه إذا ما رأت وجها لذلك . وغاية الأمر أن استئنافه يكون مقصورًا على هذا الحكم ولا يدخل المحكمة الاستئنافية أن تتجاوز حدوده التي قضى بها الحكم الغيابي المعارض فيه إلا إذا كانت النيابة قد استأنفته أيضًا . ومن ثم فإن المحكمة الاستئنافية إذا قضت بعدم قبول استئناف النيابة للحكم المذكور يكون حكمها مميًا ، إذ كان على المحكمة المذكورة أن تعرض للحكم المستأنف وتعمل على تصحيح ما قد يكون قد وقع فيه من أخطاء .

(١٩٦٧/١٠/٩ أحكام النقض س ١٨ ق ١٨٩ ص ٩٤٠)

(١٩٤٨/٤/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٧٩ ص ٥٤١)

٤٧٣٥ - من المقرر أن حق النيابة العامة في الاستئناف مطلق مباشر في الموعد المقرر له متى كان الحكم جائزًا استئنافه ، وكان الحكم الصادر في معارضة المتهم هو حكم قائم بذاته ، فللنيابة حق الطعن عليه بالاستئناف إذا ما رأت وجها لذلك ، وغاية الأمر أنها إذا استأنفت الحكم الصادر في المعارضة فلا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تتجاوز العقوبة التي قضى بها الحكم الغيابي المعارض فيه . كى لا يضار المعارض بمعارضته ، اللهم إلا إذا كانت النيابة قد استأنفت الحكم الغيابي .

(١٩٨٢/١٠/٢٦ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٦٥ ص ٨٠٧)

٤٧٣٦ - إذا فوضت النيابة الأمر للمحكمة في قضية جنحة رفعها للمدعى المدني مباشرة أمام المحكمة الجنائية فلا يمنع ذلك من استئناف الحكم

الصادر من تلك المحكمة ببراءة المتهم .
(١٩١٩/٧/٢٨ المجموعة الرسمية س ٢٠ ق ٩٧)

٤٧٢٧ - استئناف النيابة العامة للحكم الغيابي يظل قائما اذا
تأيد هذا الحكم بعد المعارضة ، أما اذا عدل الحكم أو قضى بالبراءة وجب
تجديد الاستئناف اذا رأت النيابة نزوما لذلك .
(١٩٣٤/١٢/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٠٤)
س ٤٠٥)

٤٧٢٨ - اذا استأنفت النيابة الحكم الغيابي القاضي بإدانة المتهم
ثم عارض فيه المحكوم عليه وحكم ببراءته عند نظر المعارضة أصبح استئناف
النيابة عن الحكم الغيابي غير مقبول اذ أنه لا يمكن اعتباره شاملا للحكم
الثاني الذي قضى بإلغاء الحكم المستأنف هذا يقطع النظر عن أن استئناف
النيابة للحكم القاضي بالإدانة يتضمن عدم قبولها لحكم البراءة الصادر
فيما بعد .
(١٩١٢/٥/٩١ المجموعة الرسمية س ١٣ ق ٩٩)

٤٧٢٩ - للنسابة العمومية الحق في استئناف حكم البراءة في
قضية جنحة مباشرة سواء أبدت طلبات أم لم تبد أمام محكمة أول درجة .
(١٩٠٩/٥/١ المجموعة الرسمية س ١٠ ق ٧٤)

٤٧٣٠ - ينظر في قيمة الدعاوى الجنائية الى طلب النيابة ،
فالدعاوى المرفوعة منها بصفة جنحة تستأنف أحكامها مهما كانت ولو كان
الحكم بأن التهمة مخالفة لا جنحة .
(جنح الزقاق ١٠/٢٤ ١٨٩٨ الحقوق س ١٤ ق ١٠١ ص ٤٥٧)

٤٧٣١ - المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر ضده
لا تسقط الحكم بل تجعله معلقا الى أن يقضى فيها ، فإذا صدر الحكم فيها
بتأييد الحكم المعارض فيه كان هذا التأييد ايدانا بعدم تغيير مركز المحصوم ،
وباتصال القضاء الأول الذي تأكد بالثاني واتحادهما معا ، وكان استئناف
النيابة للحكم الأول الذي تأكد بالثاني هو استئناف لم يسقط لأن ذلك
الحكم الأول لم يسقط ، بل ان هذا الاستئناف أصبح منسحبا أيضا على الحكم
الثاني بطريق التبعية وال لزوم ، ولم يكن على النيابة أن تجرده ، أما اذا

حصل الغاء الحكم المارض فيه أو تعديله فيتعين على النيابة أن نجدد استئنافها لأن الحكم القيايى المارض منه قد أمحى ولا اثر له واستتبع زواله زوال استئناف النيابة له .

(١٩٣٠/١/٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٧٤ ص ٤٢٣ ، ١٩٣٢/١/٤ ج ٢ ق ٣١٩ ص ٤٢٨)

٤٧٣٢ - حق النيابة فى الاستئناف مطلق تباشره فى الموعد المقرر له متى كان الحكم جائزا استئنافه . ويكون على غير اساس ما يثيره المتهم من عدم قبول استئناف انيابه لارتضاها الحكم الابتدائى .
(١٩٥٦/٤/١٠ أحكام النقض س ٧ ق ١٥٧ ص ٥٣٨)

٤٧٣٣ - التعبير بمباراة اذا طلبت النيابة العامة الحكم انما ينصرف الى ما تطلبه فى الواقع من المحكمة سواء اكان هذا الطلب قد ضمنته ورقه انتكليف بالحضور أو ابدته شعاعا بالجلسة ما دام الطلب قد وجه الخطاب فيه الى المحكمة ، وسواء فى ذلك اكانت ابدته فى مواجهة المتهم أو فى غيبته بجلسة أعلن لها ، ويستوى كذلك ان تم فى الجلسة أن يكون قد ابدى قبل أن تبدأ المحكمة فى التحقيق وقبل النداء على الخصوم أو بعد ذلك مادام المتهم قد أعلن بتلك الجلسة .
(١٩٦٤/١/٦ أحكام النقض س ١٥ ق ١ ص ١)

٤٧٣٤ - اذا كان طلب النيابة الحكم باقصى العقوبة قد حصل بجلسة لم يعلن بها المتهمان ولم يحضراها فانه لا يعتد بهذا الطلب عليهما . فاذا كانت محكمة اول درجة قد حكمت بحبس المتهمين فى حدود مادة الاتهام المطلوبة ، فانها تكون قد اجابت انيابة الى طلباتها وبالتالي يكون استئنافها غير جائز ويكون ما انتهى اليه الحكم من ذلك صحيحا فى القانون .
(١٩٥٩/٢/٣ أحكام النقض س ١٠ ق ٣٤ ص ١٦١)

٤٧٣٥ - يبين من نص المواد ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٢٠ اجراءات جنائية أن هذا القانون عرض حالة البطلان الذى يلحق الاجراءات أو يلحق المبيكم بخص المتهم والنيابة العامة وحدهما باستئناف الأحكام التى تصدر مشوبة بالبطلان دون المدعى بالحقوق المدنية ، ومن ذلك ما يكون قد لحق الحكم بالابتدائى من بطلان بسبب عدم تبادل المذكرات والرد عليها .
(١٩٥٩/٢/١٦ أحكام النقض س ١٠ ق ٤٥ ص ٢٠٤)

٤٧٣٦ - ان الشارح اذ نص في الفقرة الأخيرة من المادة ٤٠٢ اجزاء جنائية على أنه فيما عدا الأحوال السابقة لا يجوز رفع الاستئناف من المتهم أو من النيابة العامة الا بسبب خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها لم يقصد أن يكون الاستئناف مقصورا على المادة ٤٢٠ من ذلك القانون ، وانما قصد الخطأ في تطبيق نصوص القانون بمعناه الواسع بحيث يشمل الحالات الثلاث المشار اليها في تلك المادة ، ذلك بأنه من غير المقبول أن ينشلق باب الطعن في الحكم بطريق الاستئناف في الأحوال المشار اليها في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٤٢٠ المشار اليها بينما يبقى الطعن فيها بطريق النقض جائزا ، ولا يوجد مسوغ أو حكمة تشريعية للتفرقة بين الحالتين ، ومن ثم يجب التسوية بين الحالات الثلاث المشار اليها .

(١٩٥٤/١٢/٢) أحكام النقض س ٦ ق ٨ : ص ٢٣٧)

٤٧٣٧ - مؤدى نص المادة ٤٠٢ اجراءات جنائية عدم جواز استئناف الأحكام الصادرة في جرائم الجاسات من المحاكم الاستئنافية أو المحاكم المدنية الابتدائية أو محاكم الجنايات ، فاذا كان الحكم قد قضى بعدم جواز استئناف المتهم للحكم الصادر ضده من المحكمة الابتدائية المدنية في جريمة اهانة وقعت عليها فان الحكم المظنون فيه يكون صحيحا لم يخالفه القانون في شيء .

(١٩٥٦/٤/٣) أحكام النقض س ٧ ق ١٤٤ ص ٤٩٦)

٤٧٣٨ - متى كان الاستئناف المطروح أمام المحكمة للفصل فيه ليس مرفوعا من المتهم الحقيقي الذي أقيمت عليه الدعوى فينبغي على المحكمة أن تقضى بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه من غير ذي صفة .

(١٩٥٦/١٠/٢٣) أحكام النقض س ٧ ق ٢٩٤ ص ١٠٧١)

٤٧٣٩ - لا تصح مطالبة الخصم باستئناف الحكم بسبب خطأ في أسبابه متى كان الحكم قد قضى له بكل مطالبه ، فان استئنافه في هذه الحالة لا يكون مقبولا لعدم المصلحة .

(١٩٤٢/٢/١٦ - مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٥٧)

ص ٦١٨)

مادة ٤٠٣

يجوز استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية في المخالفات والجنح من المدعى بالحقوق المدنية ومن المسئول عنها أو المتهم فيما يختص بالحقوق المدنية وحدها إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائياً .

الأحكام

استئناف المدعى المدني حق مستقل قائم على الدعوى المدنية

٤٧٤ - يتحدد نطاق الاستئناف بصفة رافعة . واستئناف المدعى بالحق المدني - وهو لا صفة له الا في التحدث عن الدعوى المدنية ولا شأن له في الدعوى الجنائية - لا ينقل النزاع أمام المحكمة الاستئنافية الا في خصوص الدعوى المدنية دون غيرها طبقاً لقاعدة الأثر النسبي للطعن .

(١٩٨٤/٣/٢٠ أحكام النقض من ٣٥ ق ٦٥ من ٣١٠)

٤٧٤١ - ان المادة ٤٠٣ اجراءات جسامية تجيز للمدعى بالحقوق المدنية ان يستأنف الحكم الصادر من المحكمة الجزئية في المخالفات والجنح فيما يختص بحقوقه المدنية وحدها ان كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائياً . وسبقه في ذلك قائم لأنه مستقل عن حق النيابة العامة وعن حق المتهم لا يقيد به الا النصاب ، ومتى رفع استئنافه كان على المحكمة الاستئنافية ان تعرض لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها في حق المتهم من جهة وقوعه وصحة نسبته اليه لترتب على ذلك آثاره القانونية غير مقيدة في ذلك بقضاء محكمة أول درجة ، ولا يمنع من هذا كون الحكم الصادر في الدعوى الجنائية قد حاز قوة الأمر المقضي بأن الدعويين الجنائية والمدنية وان كانتا ناشئتين عن سبب واحد الا أن الموضوع في كل منهما يختلف عنه في الأخرى مما لا يمكن معه التمسك بحجية الحكم النهائي .

(١٩٧٧/٥/٢٩ أحكام النقض من ٢٨ ق ١٢٧ من ٦٥١ ،

١٩٦٨/١١/١٨ من ١٩ ق ١٩٩ من ٨٨٤)

٤٧٤٢ - من المقرر أن استئناف المدعى بالحقوق المدنية يقتصر على الدعوى المدنية ولا يتعداه الى موضوع الدعوى الجنائية حتى ولو كان هو الذي حركها لأن اتصال المحكمة الاستئنافية بهذه الدعوى لا يكون الا عن طريق استئناف النيابة والمتهم .

(١٩٧٦/٢/١ أحكام النقض ص ٢٧ ق ٢٧ ص ١٤٠)

٤٧٤٣ - من المقرر أنه نيس للمدعى بالحقوق المدنية صفه في الطعن على الحكم بأوجه متعلقه الدعوى الجنائية الا اذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائيا ونطوي الميب الذي شاب الحكم على مساس بالدعوى المدنية .

(١٩٧٦/٢/١ أحكام النقض ص ٢٧ ق ٢٧ ص ١٤٠)

٤٧٤٤ - من المقرر قانونا أن استئناف المدعى بالحق المدني وحده وان كان ينصرف الى الدعوى المدنية فحسب ، باعتبار أن حقه فيه مستقل عن حق كل من النيابة العامة والمتهم ، الا أنه يعيد طرح الواقعة بوصفها منشأ العمل الضار المؤتم قانونا على محكمة الدرجة الثانية التي يتعين عليها أن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا ، وكل ما عليها من قيد الا توجه أفعالا جديدة للمتهم .

(١٩٦١/١١/١٤ أحكام النقض ص ١٣ ق ١٨٥ ص ٩١٢)

٤٧٤٥ - ان المادة ٢٢٩ تحقق جنايات صريحة في أن طعن المدعى بالحق المدني لا يصح الا فيما يختص بحقوقه المدنية فقط ، واذن فانه لا تكون له صفة في الطعن على الحكم بأوجه متعلقة بالدعوى العمومية ولا تأثير لها في حقوقه المدنية .

(١٩٤٥/٥/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٧٧)

(٧١٢)

٤٧٤٦ - ان حق الاستئناف المقرر للمدعى بالحقوق المدنية بالمادة ٤٠٣ اجراءات جنائية انما هو حق مستقل عن حق النيابة العامة والمتهم ، فعل المحكمة الاستئنافية بناء على استئناف ذلك المدعى أن تبث أركان الجريمة وثبوت الفعل المكون لها في حق المتهم ، بغير أن يكون حكمها هي نفسها الصادر في الدعوى الجنائية حائلا دون ذلك ، لأن الدعويين الجنائية

والمدينة وإن نشأتا عن سبب واحد إلا أن الموضوع في كليهما مختلف مما لا يسوغ التمسك بقوة الأمر المقضى ، وإلا لتعطل حق الاستئناف المقرر للمدعى بالحقوق المدنية ولبطلت وظيفة محكمة الجناح المستأنفة في شأنه إذا ما نظر استئنافه على استقلال في جلسة لاحقة لتلك التي سبق أن فصل فيها في استئناف النيابة العامة ، إذ قد لا يتجدد ميعاد الاستئناف في بدايته أو في مدهاء وفق المادتين ٤٠٦ و ٤٠٧ من ذلك القانون بالنسبة الى المتهم أو النيابة العامة أو النائب العام ، وقد لا يتجدد تاريخ الجلسة الذي تحدد في تقرير الاستئناف وفق المادة ٤٠٨ وقد لا يتجدد تاريخ تقديم الاستئناف الى الدائرة المختصة عملاً بالمادة ١/٤١٠ اجراءات جنائية .

(١٩٧٥/٣/٢٤) أحكام النقض س ٢٦ ق ٦٥ ص ٢٨٠)

٤٧٤٧ - يترتب على رفع الدعوى المدنية بطريق الادعاء المباشر أمام المحكمة الجنائية تحريك الدعوى الجنائية تبعاً لها ، ومتى تحركت هذه الدعوى أصبحت مباشرتها من حقوق النيابة العامة وحدها دون المدعى بالحقوق المدنية بالنسبة لجميع من تحركت قبلهم ، كما أن استئناف المدعى بالحقوق المدنية يقتصر أثره على الدعوى المدنية وحدها لأن اتصال المحكمة الاستئنافية بالدعوى الجنائية لا يكون إلا عن طريق النيابة العامة والمتهم ومن ثم فلا محل لما يثيره المدعى بالحقوق المدنية من أن استئنافه ينصب على الدعويين الجنائية والمدنية ، ولما كان الثابت أن المدعى المدني وحده دون النيابة العامة هو وحده الذي استأنف حكم محكمة أول درجة الذي قضى بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية فإن الحكم الصادر منها في الدعوى الجنائية بعدم قبولها يصبح نهائياً حائزاً لقوة الشيء المحكوم فيه .

(١٩٧١/٣/٢٢) أحكام النقض س ٢٢ ق ٦٥ ص ٢٧١)

٤٧٤٨ - ليس للمحكمة الاستئنافية التعرض للدعوى المدنية ، طالما أن المدعية بالحق المدني الأولى لم تستأنف الحكم الابتدائي القاضى برفض دعواها ، وأن باقى المدعين قد ادعوا ببطلان لا تزيد عن النصاب الانتهائى للقاضى الجزئى .

(١٩٦٧/٢/١٤) أحكام النقض س ١٨ ق ٤٠ ص ٢٠٠)

٤٧٤٩ - استئناف المدعى المدني وحده لا يحرك الدعوى العمومية ، لأنه على مقتضى النص الصريح للمادة ١٧٦ تـ ج يكون قاصراً على حقوقه

المدنية .

(١٩٢٤/٤/٧ المجموعة التشريعية س ٣٥ ق ١٢)

٤٧٥٠ - ليس للمحكمة الاستئنافية أن تحكم بالتعويض للمدعى المدني الذي لم ينضم الى النيابة في استئناف الحكم الصادر ببراءة المتهم .
(١٩١٣/٢/١ المجموعة الرسمية س ١٤ ق ٤٣)

٤٧٥١ - اذا كان الحكم قاضيا برفض دعوى المدعى في غيبة المدعى عليه ، ففي هذه الحالة يكون الاستئناف جائزا ، لأن الخصم لم يحكم عليه بشئ تصح المعارضة فيه .
(بنى سويف الابتدائية ١٩٢٣/٣/١٢ المجموعة الرسمية س ٤ ق ١٤٥)

استئناف المتهم للحكم الصادر في الدعوى المدنية

٤٧٥٢ - مفاد نص المادة ٤٠٣ إجراءات جنائية أن استئناف المتهم للحكم الصادر ضده بالتعويض يخضع للقواعد المدنية فيما يتعلق بانحصاف الانتهاء للقاضي الجزئي اذا كان قاصرا على الدعوى المدنية وحدها . أما اذا استأنف المتهم الحكم الصادر ضده في الدعويين الجنائية والمدنية أيا ما كان مبلغ التعويض المطالب به فلا يجوز - لكون الدعوى المدنية تابعة للدعوى الجنائية - قبول الاستئناف بالنسبة إلى احدهما دون الأخرى لما في ذلك من التجزئة .
(١٩٦٣/٦/١١ أحكام النقض س ١٤ ق ١٠١ ص ٥٢١)

٤٧٥٣ - يشترط لصحة استئناف المتهم الحكم الصادر عليه في الدعوى المدنية بغير تقيد بنصاب معين أن يكون استئنافه للحكم الجنائي جائزا .

(١٩٥٨/٢/١٠ أحكام النقض س ٩ ق ٤٥ ص ١٥٧)

٤٧٥٤ - الأحوال التي يجوز فيها للمتهم استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية هي غير الأحوال التي يجوز فيها استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية وحدها لاختلاف نصاب الأحكام في كل من الدعويين .

(١٩٥٣/١٢/١٥ أحكام النقض س ٥ ق ٥٥ ص ١٦٤)

٤٧٥٥ - بمجرد نبرته المتهم من الجريمة لا ينتقل الى صف المسئولين عن الحقوق المدنية المشار اليها بالمادة ١٧٦ تحقيق جنائيات ، بل ان الحكم عليه بالتعويض مع تبرئته لا يخرج عن انه محكوم عليه ينتفع في الاستئناف من حيث جواره وعدمه بالنص للعام الواردة بالمادة ١٧٥ تحقيق . فاذا حكم بتبرئة متهم من الجريمة مع الزامه بالتعويض المدني فانه يجوز له ان يستأنف هذا الحكم من جهة التعويض ، ولا يصح الدفع بعدم قبول الاستئناف بزعم أن التعويض أقل من النصاب الجائز فيه الاستئناف . (١٩٣٠/١٢/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٣٤ ص ١٦٧)

استئناف المسئول مدنيا

٤٧٥٦ - تجيز المادة ٤٠٣ اجراءات جنائية للمسئول عن الحقوق المدنية استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية فيما يختص بالحقوق المدنية اذا كانت التعويضات المطبوبة تزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائياً ، وحقه في ذلك قائم ومستقل عن حق النيابة وعن حق المتهم لا يقيد به الا النصاب . (١٩٧٨/٢/٢٠ أحكام النقض س ٢٩ ق ٥٩ ص ٣١٥)

٤٧٥٧ - لا يجوز للمسئول عن الحق المدني ان يستأنف الحكم الصادر ضده في الدعوى المدنية المقامة عليه بالتبعية للدعوى الجنائية . متى كان التعويض المطالب به لا يزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائياً ، وبالتالي لا يكون له الطعن في هذه الحالة بطريق النقض . (١٩٥٦/٤/٣ أحكام النقض س ٧ ق ١٤٢ ص ٤٨٥)

عدم جواز الاستئناف اذا كان الال من النصاب

٤٧٥٨ - انصرف مراد الشارع في المادة ٤٠٣ اجراءات جنائية الى وضع قاعدة عامة تسري على كافة طرق الطعن فيمتد أمرها الى الطعن بالنقض اذ لا يقبل أن يكون في الوقت الذي أوصد فيه باب الطعن بالاستئناف في هذه الأحكام الصادرة من محكمة الجنب لقلة النصاب أن يترك الباب مفتوحاً للطعن فيها بالنقض ، وسوى في ذلك بين الأحكام الصادرة من محكمة الجنب ومحكمة الجنائيات ، اذ القول بغير ذلك يؤدي للمغايرة في الحكم في ذات المسألة الواحدة بغير مبرر وهو ما ينزه عنه الشارع ويخرج

عن مقصده ، فلا يتصور أن يكون الحكم الصادر من محكمة الجنح غير جائز الطعن فيه بالنقض بقدر انصباب ويكون الوقت ذاته قابلا لهذا الطعن لمجرد صدوره من محكمة الجنابات ورغم ان ضمان العدالة فيها أكثر توافرا .
(١٩٧٢/١/١٠ أحكام النقض من ٢٣ ق ١٥ ص ٥٢ .
١٩٧٣/١٢/٩ ص ٢٤ ق ٢٣٦ ص ١١٥٧ ، ١٩٧١/١/١٨ ص ٢٢ ق ١٥ ص ٦١)

٤٧٥٩ - لا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر ضده من المحكمة الجزئية متى كان التمويض المطالب به لا يتجاوز النصاب الانتهائي للقاضي الجزئي ، ولو شاب الحكم خطأ في تطبيق القانون أو تاويله .
و جرى قضاء هذه المحكمة على أنه حيث ينفلق باب الطعن بطريق الاستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن بطريق النقض إذ لا يقبل أن يكون الشارح قد أقفل باب الاستئناف في هذه الدعاوى لتفاحة قيمتها وفي الوقت ذاته يسمح بالطعن فيها بطريق النقض .
(١٩٧٦/١/١٩ أحكام النقض من ٢٧ ق ٢٦ ص ٨٠ ،
١٩٧٤/٦/١٠ ص ٢٥ ق ٢٥ ص ٥٨٩)

٤٧٦٠ - إذا كان الطاعن في دعواه المدنية أمام المحكمة الجزئية قد طالب بتمويض قدره قرش واحد فهو بهذه المثابة لا يجاوز النصاب الانتهائي لتلك المحكمة ولو وصف بأنه مؤقت .
(١٩٧٢/٥/٧ أحكام النقض من ٢٣ ق ٦٤٦ ص ٦٤٦ ،
١٩٧٣/١٢/٩ ص ٢٤ ق ٢٣٦ ص ١١٥٧)

٤٧٦١ - حق المدعى المدني في استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية التابعة والطعن بطريق النقض شرطه أن يزيد التمويض المطالب به عن النصاب الانتهائي للقاضي الجزئي ولو وصف التمويض بأنه مؤقت .
(١٩٧٢/١/١٠ أحكام النقض من ٢٣ ق ١٥ ص ٥٢)

٤٧٦٢ - لا يجوز للمدعى المدني أن يستأنف الحكم الصادر ضده من المحكمة الجزئية متى كان التمويض المطالب به لا يزيد عن النصاب الانتهائي للقاضي الجزئي حتى ولو وصف التمويض المطالب به بأنه مؤقت .
(١٩٦٣/٤/٢٣ أحكام النقض من ١٤ ق ٧١ ص ٣٥٤)

٤٧٦٣ - تخضع الدعاوى المدنية أمام القضاء الجنائي للقواعد المقررة في قانون الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بالمحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها . فللمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية فيما يختص بالتعويضات المدنية وحدها إذا كانت التعويضات المطالب بها تزيد عن النصاب الانتهائي للقاضي الجزئي ، فإذا لم يتجاوز هذا النصاب فليس لهما حق الاستئناف ولو شاب الحكم خطأ في تطبيق القانون أو تأويله . وتسرى هذه القاعدة ولو وصف التمويض في هذه الدعاوى بأنه مؤقت ، إذ لا يقبل أن يكون الشارح قد أقفل باب الاستئناف في هذه الدعاوى لتفاهة قيمتها في الوقت ذاته يسمح بالطعن فيها بطريق النقض ، فينخلق باب الطعن بالنقض في وجهها في هذه الحالة ، ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية قد صدر من محكمة الدرجة الثانية بعد أن استأنف التهم الحكم الابتدائي الذي قضى بالإدانة والتعويض .

(١٩٧٩/٢/١٨ أحكام النقض س ٣٠ ق ٥٦ ص ٢٧٥ ، ١٩٧٩/١/٤ ق ٢ ص ١٥ ، ١٩٦٦/٣/٢٨ س ١٧ ق ٧٠ ص ٣٥٤)

تقدير قيمة الدعوى

٤٧٦٤ - العبرة في جواز الطعن في الأحكام الصادرة من المحكمة الجزئية في التعويضات بالمبلغ المطالب به لا بما تقضى به المحكمة .
(١٩٨٤/١٢/٢٠ أحكام النقض س ٣٥ ق ٢٠٦ ص ٩٢٨)

٤٧٦٥ - العبرة في تقدير قيمة التمويض هي بما يطالب به المحكوم لا بما يحكم به فعلاً .
(١٩٦٧/٤/١٧ أحكام النقض س ١٨ ق ١٠١ ص ٥٢٧)

٤٧٦٦ - إن دعوى التمويض عن الفعل الضار تقدر قيمتها دائماً بمقدار مبلغ التمويض المطلوب ولو وصف فيها هذا الطلب بأنه مؤقت .
(١٩٥٨/٢/١٠ أحكام النقض س ٩ ق ٤٥ ص ١٥٧ ، ١٩٤٨/٦/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٢٥ ص ٥٩٢)

٤٧٦٧ - الالتزام بدفع المصروفات هو من الالتزامات التي يعتبر القانون مصدراً لها وفقاً لنص المادة ٣٥٦ مرافعات ولا يقصد بالحكم

بالمصروفات على خصم الزمته بتعويض خطأ ارتكبه في حق الخصم الآخر
وانما وجب القانون الحكم بها على من خسر الدعوى فلا تعتبر من الملحقات
المنوّه عنها في المادة ٣٠ من القانون المشار اليه ولا تدخل في تقدير قيمة
موضوع الدعوى .

(١٩٥٦/٤/١٦ أحكام النقض س ٧ ق ١٦٢ ص ٥٦١)

٤٧٦٨ - تقدر قيمة الدعوى اذا تعدد المدعون أو المدعى عليهم
بقيمة المدعى به بتمامه بغير التفات الى نصيب كل منهم بشرط أن ترفع
الدعوى بمقتضى سبب قانوني واحد ، فاذا طلب المجنى عليهما في جريمة
خرب مبلغ ٥١ جنيها تعويضا عن هذا العمل الضار فانه يجوز استئناف
الحكم الذي يصدر في دعوى التعويض هذه .

(١٩٥٦/١/١٦ أحكام النقض س ٧ ق ٢٢ ص ٥٧)

٤٧٦٩ - اذا كان الثابت بالحكم أن المدعى واحد وأن المدعى عليهم
متعددون وأن السبب الذي يستند اليه المدعى في طلب التعويض هو الجريمة
وأن المدعى عليهم وإن كان قد نسب الى بعضهم تزيير الشهادة الادارية وإلى
بعض الاشتراك في هذا التزيير وإلى بعض استعمال الشهادة المزورة مما لا يغير
من وحدة السبب وهو جريمة التزيير ، ومن وحدة الضرر الواقع منهم جميعا
على المدعى فانه لا يجوز في هذه الحالة تقسيم المبلغ المطلوب على المدعى عليهم
عند تقدير قيمة الدعوى فيما يتعلق بنصاب الاستئناف .

(١٩٥٢/٢/٢٧ أحكام النقض س ٣ ق ٢٧٩ ص ٧٤٤)

٤٧٧٠ - انه تطبيقا لنص المادة ١٠ مرافعات اذا رفعت الدعوى
بمقتضى سندات مختلفة فيكون التقدير باعتبار نصيب كل من المدعين في
المبلغ المطالب به . والسندات تكون مختلفة متى كانت لا تتطابق في أى
عنصر من عناصرها أو جزئية من جزئياتها ولو كان مصدر الالتزام فيها
واحدا . واذا فالدعوى التي ترفع من عدة أشخاص بطلب تعويض الضرر
الذي لحقهم من جريمة واحدة أو من فعل واحد ضار تكون في الحقيقة مؤسسة
على سندات مختلفة بالنسبة الى كل واحد من المدعين فيها ، وذلك لانه
وان كان مصدر الالتزام واحدا بالنسبة اليهم جميعا فان الاساس القانوني
للمطالبة ليس هو الفعل الضار وحده ، بل هو هذا الفعل والفعل الذي
وقع على كل من المضرورين . ولما كان هذا الضرر يتفاوت ويختلف باختلاف

الأشخاص فإن كلا من المدعين يعد مستندا في دعواه إلى سند خاص به ويجب
أذن تقدير دعواه باعتبار نصيبه وحده .

(١٩٤٦/٥/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٥٦
ص ١٤٤)

٤٧٧١ - إذا طلب مدعون بالحق المدني متعددون الحكم بالزام
متهمة متعددين بأن يدفعوا لهم متضامنين مبلغا معينا تعويضاً عن الضرر
الذي أصابهم في جرائم وقعت عليهم من المتهمة سويًا في زمان واحد
ومكان واحد فإنهم يرفعهم الدعوى على هذه الصورة يكون لهم حق استئناف
الحكم ما دام المبلغ الذي طلبوه يزيد على نصاب الاستئناف بغض النظر
عن نصيب كل منهم .

(١٩٤٠/٦/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١١٨ ص ٢٢٣)

أحكام لا يجوز استئنافها

٤٧٧٢ - جرى قضاء النقض على أنه ليس للمدعي بالحقوق المدنية ،
التي فأت على المحكمة الجزئية أن تحكم في دعواه أن يلجأ إلى المحكمة
الاستئنافية لتدارك هذا النقص ، بل يرجع إلى محكمة أول درجة للفصل
فيما أغفلته عملاً بحكم المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات .

(١٩٦٨/٢/٢٠ أحكام النقض س ١٩ ق ٤٧ ص ٢٦٠)

٤٧٧٣ - لا يجوز استئناف الحكم الصادر باثبات تنازل المدعي
عن دعواه المدنية ما دام أنه مقر بصحة رواية المحكمة لحادث هذا التنازل .

(١٩٣٢/١/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٢٣
ص ٤٤١)

٤٧٧٤ - لا يقبل من المتهمة الاحتجاج بعدم دفع المدعي بالحق
المدني الرسوم المستحقة على الاستئناف إذ هذا من شأن قلم الكتاب وحده
وهو ليسا ناظرين عنه .

(١٩٥٩/٣/٢٤ أحكام النقض س ١٠ ق ٧٨ ص ٣٤٨)

مادة ٤٠٤

يجوز استئناف الحكم الصادر في الجرائم المرتبطة بعضها ببعض ارتباطاً لا يقبل التجزئة في حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، ولو لم يكن الاستئناف جائزاً إلا بالنسبة لبعض هذه الجرائم فقط .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- المذكرة الإيضاحية : وقد بين المشروع في المادة ٤٣٠ (٤٠٤) حالة مشفوع حكم في جرائم مرتبطة بعضها ببعض ارتباطاً لا يقبل التجزئة وكان بعض هذه الجرائم لا يجوز استئناف الحكم الصادر فيه ، فأباح أن يجوز له استئناف الحكم بالنسبة لبعض الجرائم إن يستأنفه بالنسبة للبعض الآخر ، وذلك منصوصاً للتعارض فإذا اتهم شخص بمخالفة لائحة السيارات وتسبب بذلك في قتل إنسان وقدم للمحاكمة عن الجريمتين فإنه يجوز للمحكم عليه أن يستأنف الحكم بالنسبة للجريمتين معاً ، ولو كان الحكم في المخالفة غير جائز استئنافه استقلاً بناء على القواعد المتقدمة .

- تقرير لجنة الإجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ : المفهوم من عبارة الجرائم المرتبطة ببعضها ارتباطاً لا يقبل التجزئة الجرائم التي يجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم فيها بالمعقوبة المقررة لأحدها طبقاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات ، وبذلك رأت اللجنة أن تطبق بعد عبارة ارتباطاً لا يقبل التجزئة عبارة في حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات .

مادة ٤٠٥

لا يجوز قبل أن يفصل في موضوع الدعوى استئناف الأحكام التمهيدية .
والتمهيدية والصادرة في مسائل فرعية .

ويترتب حتماً على استئناف الحكم الصادر في الموضوع استئناف هذه الأحكام .

ومع ذلك فجميع الأحكام الصادرة بعدم الاختصاص يجوز استئنافها ، كما يجوز استئناف الأحكام الصادرة بالاختصاص إذا لم يكن للمحكمة ولاية الحكم في الدعوى .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- المذكرة الإيضاحية : نص في المادة ٤٣٦ (٤٠٥) على عدم جواز استئناف الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع وهي الأحكام التمهيدية والتمهيدية والأحكام التي تصدر في مسائل فرعية ولم تنته بها المحصورة أمام المحكمة ، وذلك لعدم اطالة سير الدعوى ، على أن استئناف الحكم الصادر في الموضوع يترتب عليه حتماً استئناف هذه الأحكام ، واستثنى من

ذلك الأحكام الصادرة باسم الاختصاص غرض على جواز استئنافها . ومثلها الأحكام الصادرة بالاختصاص إذا لم يكن للمحكمة ولاية الحكم في الدعوى . وذلك لأن أحكام عدم الاختصاص تنهى الخصومة أمام المحكمة . ولأنه لا يستأنف في الحالة الثانية أن تستمر المحكمة في نظر الدعوى وهي لا ولاية لها مطلقاً .

حكم

٤٧٧٥ - إن الحكم القطعي هو الذي يحسم النزاع في موضوع الدعوى أو في شق منه ، والمبرة في وصف الحكم بأنه تهيدي أو قطعي هي بحقيقة ما قضى به . ولا مانع من أن بعض المقضى به يكون في الأسباب . وقضاء الحكم في أسبابه بأن العمال الممينين بعد أول مارس سنة ١٩٥٠ لا يستحقون إعانة غلاء معيشة هو قضاء قطعي وتنسحب حجية الأمر المقضى به على أسباب الحكم باعتبارها مكملية للمنطوق .

(١٩٦٨/٦/١٧ أحكام النقض س ١٩ ق ١٤٣ ص ٧٠١)

مادة ٤٠٦

يحصل الاستئناف بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم في ظرف عشرة أيام من تاريخ النطق بالحكم المحضوري أو اعلان الحكم النهائي أو من تاريخ الحكم الصادر في المعارضة في الحالات التي يجوز فيها ذلك .

وللنائب العام أن يستأنف في ميعاد ثلاثين يوماً من وقت صدور الحكم ، وله أن يقرر بالاستئناف في قلم كتاب المحكمة المختصة بنظر الاستئناف .

- مصادق بالقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذي صدر ونشر في ١٩٨١/١١/٤ على أن يصل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

- راجع الفكرة الإيضاحية للقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ تحت المادة ٣٩٨ فقرة أول .

- تقابل المادتين ١/٥٤ ، ١٧٧ من القانون السابق .

- تقرير لجنة الإجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ : رأت اللجنة أن تنص صراحة على أنه في هذه الحالة - حالة الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن - لا يبدأ ميعاد استئناف الحكم النهائي إلا من تاريخ الحكم في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن أي أن رفع المعارضة يوقف سريان استئناف الحكم النهائي . ولذلك أضافت في آخره الفقرة الأولى من المادة عبارة : أو

من تاريخ الحكم باعتبارها كان لم تكن .
مادة ٤٠٦ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :
يحصل الاستئناف بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم في ظرف عشرة أيام
من تاريخ النطق بالحكم المحسوري . أو الحكم الصادر في المعارضة أو من تاريخ انقضاء الميعاد
المقرر للمعارضة في الحكم النهائي أو من تاريخ الحكم باعتبارها كان لم تكن .
وللغائب العام أن يستأنف في ميعاد ثلاثين يوماً من وقت صدور الحكم ، وله أن يقرر
بالاستئناف في قلم كتاب المحكمة المختصة بنظر الاستئناف .

الأحكام

التقرير بالاستئناف

قاعدة عامة

٤٧٧٦ - لا يترتب الاستئناف قانوناً إلا على التقرير به .
(١٩٥٩/٢/٩ أحكام النقض س ١٠ ق ٦٦ ص ٣٠٠)

٤٧٧٧ - الشخص المحكوم عليه بغشوبة في جنحة لا يصح
استئنافه إلا بتقرير ودفعه الكفالة لا يقوم مقام هذا التقرير .
(١٩٠٨/٦/١٣ المجموعة الرسمية س ١٠ ق ٣٢)

٤٧٧٨ - يجب أن يرفع الاستئناف بتقرير صريح يقبله من يند
المستأنف قام الكتاب ولا يجوز أن يرفع الاستئناف بخطاب بسيط يرسله
رئيس النيابة إلى كاتب المحكمة يكلفه فيه برفع الاستئناف .
(١٩٠٨/٥/٩ المجموعة الرسمية س ١٠ ق ١٨)

٤٧٧٩ - يحصل الاستئناف ويعتبر قائماً بتقرير كتابي يحرر في
قلم كتاب المحكمة المختصة بتلقيه ، وهذا التقرير يحصل من رافع
الاستئناف ، وليس في القانون ما يمكن أن يفهم أنه يكفي لحصول الاستئناف
التقرير به شفها في الجلسة أو تقريره كتابة بشر الصورة التي نص عليها
القانون . ولهذا يكون تأشير عضو النيابة على الرول أو على ملف القضية
بعبارة يستأنف غير كاف لاعتبار الاستئناف قائماً .

(١٩٣٤/١٠/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٧٣)

ص ٣٦٩)

٤٧٨٠ - متى رسم القانون شكلا خاصا لاجراءه من اجراءاته الدعوى كان هذا الشكل وحده هو الدليل للقانوني. على حصول الاجراء ، وكان الواجب على ذوي الشأن استيفاءه حتى يكون الاجراء معتبرا مهما استعاض عنه بغيره مما قد يؤتى المراد او يدل عليه بان هذه الاستعاضة بل بغير الاجراء في نظر القانون معصوما لا اثر له . فالدليل القانوني على حصول الاستئناف هو التقرير الذي يحرره موظف قلم الكتاب مثبتا فيه حضور صاحب الشأن امامه وطلب تعيين ارادته استئناف الحكم . اما اعداء من عريضة تقدم لقلم الكتاب او للنيابة العامة او خطاب يرسله النائب العمومي او احد وكلائه لقلم الكتاب فكله لا يغني مهما تكن ارادة الاستئناف منصوبه عليها فيه . ومن باب اولي لا يغني ان يكون قصد الاستئناف ثابتا من عمل آخر ولو كان متصلا بقلم الكتاب ومن شأنه عادة ان لا ياتيه الا مرية الاستئناف كدفع المحكوم عليه الكفالة المقررة لايقاف تنفيذ الجنبكم المراد استئنافه .

(١٩٣٠/١/٩) مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٧٩ ص (٤٣٢)

٤٧٨١ - يجب عملا بالمادة ٢/١٧٨ جنابات ان يقدم الاستئناف المرفوع من النائب العمومي الى قلم كتاب المحكمة الاستئنافية والا كان العمل لاغيا .

(١٩١١/٥/٢٠) المجموعة الرسمية س ١٢ ق ١٢٠)

٤٧٨٢ - يقبل استئناف المحكوم عليه المرفوع عن حكم غيابي . في مواد العقوبات قبل مضي مواعيد المعارضة .
(١٩٠٠/١٢/٢٩) المجموعة الرسمية س ٣ ق ٣٩)

٤٧٨٣ - تسرى القواعد الخاصة بميعاد الاستئناف وطريقة رفعه في مواد المئج على الحكم الصادر بتقدير المصاريف في هذه المواد .
(مصر الابتدائية ١٩٢٨/٢/١٣ المجموعة الرسمية من ٢٩ ق ١٠١)

٤٧٨٤ - انه وان كانت ورقة التقرير بالاستئناف حجة بما ورد فيها في صدد اثبات بياناتها ومن بينها صفة من تقدم للتقرير به ، الا انه متى كان ما اثبت بها لا يطابق الحقيقة عن طريق السهو أو الخطأ المادي

خانه لا يستد به اذ المبرة بحقيقة الواقع .
(١٩٧١/٤/٥ أحكام النقض س ٢٢ ق ٨٤ ص ٣٤٢)

٢٧٨٥ - اذا كان الثابت بالاوراق أن المحامي قرر استئناف الحكم الابتدائي بصعته وكيلًا عن المدعي بالحقوق المدنية ، في حين أن هذا الأخير كان قد بوفى قبل التقرير بالاستئناف ، فإن الاستئناف المرفوع عن الدعوى المدنية يكون قد تقرر به من غير ذي صفة ولا يغير من الأمر حضور ورثه الجاني عليه جلسات المحاكمة الاستئنافية ، إذ أن متولهم أمام هذه المحكمة لا يفتى عن وجوب التقرير بالاستئناف ممن له صفة في ذلك .

(١٩٦٧/١٠/٢٣ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٠٢ ص ٩٩٤)

٢٧٨٦ - التقرير بالاستئناف بواسطة وكيل هو حق خوله القانون للمحكوم عليه فلا يصح أن يؤخذ حجة عليه اذا رأى عدم استعماله والتقرير بالاستئناف بشخصه .

(١٩٦٧/١/٢٣ أحكام النقض س ١٨ ق ١٣ ص ٨٠)

٢٧٨٧ - ان القانون لم يوجب على المتهم أن يوكل عنه محاميا أو غيره في استئناف الحكم الصادر عليه ، بل انه أعطى حق الاستئناف للمتهم يستعمله بنفسه أو بواسطة وكيل عنه اذا شاء .
(١٩٤٢/٢/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٦٠ ص ٦٢١)

٢٧٨٨ - للمحامي الحاصل على توكيل عام أن يرفع استئنافا عن موكله ولا يشترط أن يكون بيده توكيل خاص .

(١٩١٩/١٢/١٣ المجموعة الرسمية س ٢١ ق ٣٨)

٢٧٨٩ - الاستئناف في المواد الجنائية حق منوط بشخص المتهم يستعمله بنفسه أو بواسطة أى شخص آخر - محاميا أو غير محام - يوكله لهذا الغرض اذا شاء . واذن فإذا قرر وكيل محام باستئناف الحكم الصادر ضد المتهم بناء على توكيل يبيع له ذلك فقضت المحكمة بعدم قبول الاستئناف شكلا بمقولة انه رفع من غير ذي صفة فانها تكون قد أخطأت .

(١٩٤٢/٣/٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٦٤ ص ٦٢٦)

شكل التقرير

٤٧٩٠ - تأجيل الدعوى أو قبول مذكرة في الموضوع لا يحول دون القضاء بعدم قبول الاستئناف شكلا لما يفرغه القانون على المحكمة الاستئنافية من وجوب التحقق من حصول الاستئناف وفق القانون قبل النظر في موضوعه .

(١٩٨٤/٥/١٠ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٠٩ ص ٤٩٥) .

٤٧٩١ - من المقرر أن الطعن بطريق الاستئناف ان هو الا عمل اجرائي لم يشترط القانون لرفعه سوى انصاح الطاعن عن رغبته في الاعتراض على الحكم بالشكل الذي رسمه القانون وهو التقرير به في قلم كتاب المحكمة التي اصدرت الحكم خلال الأجل المحدد في المادة ٤٠٦ إجراءات جنائية . فمتى حضر طالب الاستئناف في قلم الكتاب وقر أمام الموظف المختص شفاهاً برغبته في رفعه وقام هذا الأخير بتدوين تلك الرغبة في التقرير المحد لهذا الغرض والتوقيع عليه منه هو فان الاستئناف يمد قائماً قانوناً بصرف النظر عن التوقيع عليه من المقرر أو عدم توقيعه ويترتب على هذا الاجراء دخول الطعن في حوزة المحكمة واتصالها به .

(١٩٦٣/١٠/٢٩ أحكام النقض س ١٤ ق ١٣٢ ص ٧٢٩ ،
١٩٨١/١١/٢٦ س ٣٢ ق ١٧٢ ص ٩٨١)

٤٧٩٢ - التقرير بالطعن ما هو الا عمل اجرائي يباشره موظف مختص بتحريره هو الكاتب المعين لتحرير التقرير به ، فمتى أثبت الكاتب رغبة الطاعن في الطعن فانه يكفي لصحة التقرير التوقيع عليه من الكاتب المختص بتحريره ، فيكون الحكم الاستئنافي اذ قضى بطلان تقرير الاستئناف استناداً الى أنه غير موقع عليه بامضاء من قرر بالاستئناف غير صحيح في القانون .

(١٩٥٩/٢/٩ أحكام النقض س ١٠ ق ٣٩ ص ١٧٩)

٤٧٩٣ - انه وإن كانت ورقة التقرير بالاستئناف حجة بما ورد فيها في حدود اثبات بياناته ومن بينها تاريخ حصول التقرير به ، الا انه متى كان قد أثبت بها تاريخ لا يطابق الحقيقة عن طريق السهو أو الخطأ المادي فانه لا يعتد به ، اذ العبرة بالتاريخ الحقيقي الذي قرر فيه المحكوم عليه

بالاستئناف .

(١٩٦٣/٣/٤ أحكام النقض س ١٤ ق ٣٢ ص ١٤٤)

٤٧٩٢ - الاستئناف الذي يرفعه منهم عن الحكم الصادر بإدائته يجب أن يكون بتقرير من المتهم نفسه (م ١٧٨ ج) إلا في أحوال استثنائية كحال الوصي الذي يرفع استئنافا عن القاصر أو المحامي الذي بيده توكيل . وعلى ذلك فالاستئناف المرفوع بالنيابة عن المتهم من شخص لم تتوفر فيه اشروط السابقة يمد باطلا حتى ولو كان المتهم قد أعطى ذلك الشخص توكيلا خاصا لهذا الغرض .

(قنا الابتدائية ١٩٢٠/٤/٦ المجموعة الرسمية س ٢٢ ق ٢٧)

اثبات اجراء التقرير

٤٧٩٥ - متى كانت ورقة التقرير غير موجودة فعلا فلا يصح في هذا المقام الاعتراض بأن الحكم ما دام ثابتا فيه أن هذا الاجراء قد استثنى . فلا سبيل لجده الا بالظن بالتزوير ما دام أن ورقة للتقرير غير موجودة فعلا .

(١٩٧٨/٦/١٢ أحكام النقض س ٢٩ ق ١١٧ ص ٦٠٧)

٤٧٩٦ - ان فقد تقرير الاستئناف لا يترتب عليه الحكم وجوب بعدم قبول الاستئناف شكلا .

(١٩٥٨/١٢/٩ أحكام النقض س ٩ ق ٢٥٦ ص ١٠٦٠)

٤٧٩٧ - ثبوت التأشير بجدول النيابة بحصول الاستئناف يعتبر دليلا على التقرير به طبقا للشكل المقرر في القانون أخذا بما استقر عليه العمل .

(١٩٥٨/١٢/٩ أحكام النقض س ٩ ق ٢٥٦ ص ١٠٦٠)

٤٧٩٨ - اذا اطمأنت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية الى قيمة الشهادة المستخرجة من جدول النيابة واعتبرت أن لها حجية فيما تضمنته من حصول التقرير بالاستئناف من النيابة ومن المدعي المدني ووجدت فيها بقاء غناء عن الاطلاع على الجدول ما دامت قد برئت من الظن فإن الحكم يكون قد أصاب فيما انتهى اليه من قبول الاستئناف .

(١٩٥٨/١٢/٩ أحكام النقض س ٩ ق ٢٥٦ ص ١٠٦٠)

نطاق التقرير

٤٧٩٩ - تقرير الاستئناف هو المرجع في تعرف حدود ما استؤنف بالفعل من اجزاء الحكم . ومن المقرر أن استئناف النيابة وان كان لا ينخصص بسببه الا أنه يحدد حتما بموضوعه ، فلا تتصل المحكمة الاستئنافية بشئ الموضوع الذى طرح عليها بموجب تقرير الاستئناف مهما شاب ما لم يطرح من الموضوعات الأخرى من عيب .
(١٩٧٧/٥/١٥ أحكام النقض من ٢٨ ق ١٢٤ ص ٥٨٦)

٤٨٠٠ - تقرير الاستئناف هو المرجع في تعرف حدود ما استؤنف بالفعل من اجزاء الحكم ونطاق الاستئناف يتحدد بصفة رافعة .
(١٩٦٩/٦/٢٢ أحكام النقض من ٢٠ ق ١٨٧ ص ٦٤٤ ،
١٩٦٦/٦/٦ من ١٧ ق ١٣٨ ص ٧٤٧)

٤٨٠١ - تتصل محكمة ثانية درجة بالدعوى من واقع تقرير الاستئناف ، فهي تنقيح بما جاء به وبالوقائع التى طرحت على المحكمة الجزئية ، فإذا دانت المحكمة الاستئنافية المتهم فى واقعة تختلف عن واقعة التهم الأخرى ولم تعرض على المحكمة الجزئية ولم تفصل فيها ، فإن هذا منها قضاء فيما لم تتصل به المحكمة طبقاً للقانون وفيه حرمان للمتهم من درجة من درجات النقاض ولو كان للواقعة أساس فى التحقيقات وهذا لتمامه بالنظام القضائى ودرجاته يعد مخالفاً للأحكام المتعلقة بالنظام العام ولا يصححه قبول المتهم له ، فقضاؤها على تلك الصورة باطل .
(١٩٥٩/١/١٣ أحكام النقض من ١٠ ق ١١ ص ٤٠)

٤٨٠٢ - انه وان كانت ورقة التقرير بالاستئناف حجة بما ورد فيها فى صدد اثبات بىاناته ، تاريخ التقرير به الا أنه حتى كان ما أثبت بهما لا يطابق الحقيقة سواء عن طريق السهو أم الخطأ أم العمد ، فإنه لا يعتد به وتكون العبرة بحقيقة الواقع .
(١٩٨٣/٢/٢٣ أحكام النقض من ٣٤ ق ٥٠ ص ٢٦٢)

٤٨٠٣ - اذا قضت محكمة الدرجة الأولى فى الاتهامات الموجهة الى المتهم بعضها بالمقوبة وبعضها بالبراءة واستأنف المتهم الحكم عن الأجزاء التى جاءت مضرة به ولم تستأنف النيابة عن الأجزاء التى كانت فى

صالحه لم يعز لمحنة الدرجة الثانية أن تنظر فى تلك الأجزاء التى لم تستأنف ، لأنها تكون قد اكتسبت قوة الشيء المحكوم به ، فإذا فعلت المحكمة ذلك تكون قد اغتصبت حق النيابة التى لها وحدها حق رفع الدعوى العمومية .

(١٨٩٨/٢/١٢ الحقوق س ١٣ ق ٣٣ ص ٩٤)

ميعاد الاستئناف للنائب العام

٤٨٠٤ - الميعاد المقرر بالظن بالاستئناف هو عشرة أيام وللنائب العام أو المحامى العام فى دائرة اختصاصه أن يستأنف الحكم فى ميعاد ثلاثين يوما من وقت صدور الحكم . استئناف وكيل النيابة - فى الميعاد المذكور - بغير توكيل من النائب العام أو المحامى العام المختص يكون قد تم بعد الميعاد المقرر فى القانون .

(١٩٧٢/١٠/٣٠ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٤٦ ص ١٠٩٤)

٤٨٠٥ - الحق المخول بمقتضى الفقرة الأخيرة من المادة ٧٧ ت ج للنائب العمومى فى أن يستأنف الأحكام الصادرة فى مواد الجنح فى ظرف ثلاثين يوما من تاريخ صدورها ، مخول أيضا لكل من يقوم بوظيفة النائب العمومى مؤقتا من أعضاء النيابة .

(١٩٢١/٢/٢٨ المجموعة الرسمية س ٢٢ ق ١٢٣)

٤٨٠٦ - إذا كان استئناف النيابة الابتدائية بناء على توكيل من النائب العمومى فيعتبر فى ذلك ميعاد الاستئناف المعلق للنائب العمومى وهو ٣٠ يوما لا الميعاد الممنوح للنيابة الابتدائية وهو ١٠ أيام .

(١٨٩٦/٢/٨ الحقوق س ١١ ق ٦٨ ص ٢٧١)

٤٨٠٧ - يشترط فى جواز النظر فى استئناف النائب العام أن لا تكون المحكمة قد فصلت من قبل فى استئناف رفعه إليها أحد الخصوم فى الدعوى ، لأنه لا يجوز النظر من جديد فى دعوى خرجت من قضاء المحكمة للفصل فيها . وهذا الشرط من النظام العام لارتباطه بقوة الشيء المحكوم به ، وعند عدم توفره تحكم المحكمة من تلقاء نفسها بعدم جواز الاستئناف .

(الزقاقى الابتدائية ١٩٢٧/٢/٢٨ المجموعة الرسمية س ٢٨)

ب. ميعاد الاستئناف

١ - عام

٤٨٠٨ - متى أوجب القانون الاعلان لاتخاذ اجراء أو بدء الميعاد ،
فان أى طريقه أخرى لا تقوم مقامه .

(١٩٨٢/١٠/٢٥ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٦٤ ص ٨٠١)

٤٨٠٩ - ميعاد الاستئناف هو عشرة أيام من يوم صدور الحكم
الابتدائي ، واليوم الصادر فيه الحكم لا يصح أن يحسب ضمن هذا الميعاد .

(١٩٦٩/١٢/١ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٧٥ ص ١٣٥٤)

(١٩٥١/٢/١٣ س ٢ ق ٢٣٨ ص ٦٢٤)

٤٨١٠ - اليوم الصادر فيه الحكم لا يصح أن يحسب ضمن ميعاد

الاستئناف .

(١٩٧٧/١١/١٤ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٩٩ ص ٩٦٧)

٤٨١١ - لا يحسب يوم صدور الحكم ضمن ميعاد الاستئناف ، فان

القواعد العامة تقضى بعدم احتساب هذا اليوم ضمن المواعيد المقررة للاعلان .
سواء اكان الاعلان فى مواد مدنية أم فى مواد جنائية .

(١٩٣٥/٥/١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٧٠)

(ص ٤٧١)

٤٨١٢ - للنيابة العامة استئناف الحكم الصادر بالمعارضة بالرفض

والتأييد ولو لم يستأنف الحكم الفيايى ، ويبدأ ميعاد استئناف هذا الحكم
من تاريخ صدوره ، ولا يجوز تشديد العقوبة فى هذه الحالة عن تلك القضى
بها غيايبا .

(١٩٧٦/٥/٩ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٠٥ ص ٤٧٨)

٤٨١٣ - اذا لم يكن المتهم حاضرا الجلسة التى أجلت فيها القضية

للجلسة التى صدر فيها الحكم المستأنف القاضى بتأييد الحكم الفيايى المعارض
فيه ، ولم يكن قد أعلن بهذه الجلسة الأخيرة ، ولا يوجد بالأوراق ما يفيد
علمه بصور ذلك الحكم ، ففى هذه الصورة يكون ميعاد الاستئناف بالنسبة

له غير مقيد بمبدأ ما لسريانه .

(١٩٣٧/١١/٨) مجموعة انقواعه القانونية ج ٤ ق ١٠٨

(ص ٩٥)

٤٨١٤ - لا يدخل يوم أُلغى بحكم صادر في لجنة في الميفاد المقرر لاستئناف هذا الحكم ، وإذا اتفق وقوع اليوم الأخير من الميعاد في يوم عطلة رسمية جاز رفع الاستئناف في اليوم التالي .
(١٩١٥/٥/٢٢) المجموعة الرسمية س ١٧ ق ٢٦ .

٤٨١٥ - تمت العشرة الأيام المقررة لرفع الاستئناف في مواد الجنب تحسب بدون أن يدخل فيها يوم انطق بالحكم ، وهذا بدء على القواعد العامة التي تقضى باحساب المدة القانونية أيام كاملة ما لم يوجد نص صريح بخلاف ذلك .
(١٩١٢/٣/٣٠) المجموعة الرسمية س ١٣ ق ٥٧ .

٤٨١٦ - إذا كان آخر يوم لميعاد الاستئناف المخصوص عنه في المادة ١/١٧٧ جنابات يوم جمعة فلا يجوز امتداد الميعاد الى اليوم الذي بعده .

(١٩٠٩/١١/٦) المجموعة الرسمية س ١١ ق ١٥ .

٤٨١٧ - إذا كان اليوم الأخير من الميعاد المقرر لرفع الاستئناف عن حكم جنائي يوم عيد جز الاستئناف في اليوم الذي بعده .
(١٩٠٣/٦/١٣) المجموعة الرسمية س ٤ ق ١٠٣ .

٤٨١٨ - يصير الحكم الغيابي نهائياً بالنسبة للتبابة العمومية إذا لم تستأنف في الميعاد القانوني ، ولهذا السبب لا يقبل الاستئناف المرفوع من التبابة عن الحكم الصادر في المارضة بتأييد الحكم الغيابي .
(١٩٠٤/٦/١٢) المجموعة الرسمية س ٦ ق ٨٨ .

٤٨١٩ - يمتد ميعاد الاستئناف إذا وافقت نهايته عطلة رسمية .
(١٩٨٠/٤/١٤) أحكام النقض س ٣١ ق ٩٣ ص ٤٩٧)

ب - ضرورة الاعلان

٤٨٢٠ - وصف المحكمة الحكم بخط بأنه حصوري لا يفتح به ميعاد الطعن فيه بطريق المراجعة أو الاستئناف إن اختار المتهم طريق الطعن مباشرة بالاستئناف ، الا بعد اعلانه اعلانا قانونيا عملا بالمادتين ٣٩٨ ، ٤٠٦ اجراءات جنائية .

(١٩٧٢/٥/٧ أحكام النقض من ٢٣ ق ١٤٤ من ٦٤١)

٤٨٢١ - احكم الشطرنج فيه ان حاسب القاضي على عدم الطعن بالاستئناف خلال عشرة ايام من تاريخ زوجه انقضائه الحكم بها تاسيسا على ان ذلك قرينة على عدم اليقين بصور الحكم وما يقوم مقدم الاعلان القانوني يكون قد اخطأ صحيح التدوين .

(١٩٧٢/٥/٧ أحكام النقض من ٢٢ ق ١٤٤ من ٦٤١)

٤٨٢٢ - متى كان يبين ان الحكم القانوني الذي من الصادر بادانة المظنون ضده والمقصود بالاستئناف هو ان يبين انه يدين ، فان استئناف المظنون ضده لهذا الحكم - وان كان قد تقرر به تقييد موانع استئنافه بالاعلان - يكون صحيحا وفي موانع القانوني ، ولا يغير من الأمر ان يكون المظنون ضده قد علم بصدر الأمر عن طريق رفع المراجعة فيه ، ان من المقرر انه متى رسم القانون شكلا خاصا لاجراء معين ، كان هذا الشكل وحده هو الدليل القانوني على حصول هذا الاجراء ولا يجوز الاستماعه منه بغيره مما قد يدل عليه أو يؤدي المراد منه .

(١٩٧٠/١١/٢٣ أحكام النقض من ٢١ ق ٢٧٦ من ١١٤٣)

ج - الحكم الحصري

٤٨٢٣ - من المقرر انه متى كان قرار بتأجيل الدعوى قد اتخذ في حضرة المتهم فانه يكون عليه بلا حاجة الى اعلان أن يتتبع مسيرها من جلسة الى أخرى ما دامت الجلسات متلاحقة ، ويكرز الطاعن اذا استأنف الحكم بعد الميعاد محسوبا من يوم صدور الحكم فان استئنافه يكون غير مقبول شكلا .

(١٩٧٢/٢/٢٨ أحكام النقض من ٢٣ ق ٥٩ من ٢٤٦)

٤٨٢٤ - ما دام أول تأجيل الحكم في الدعوى كان في حضرة المتهم

فانه يكون عليه بلا حاجة الى اعلان أن يتتبع سير الدعوى من جلسة الى أخرى حتى يصدر الحكم فيها . ولا يقبل منه ادعاؤه بأنه تقييد الجلسات التي نطق فيها بقرارات التأجيل ولم يقف بالتالي على الجلسة الأخيرة التي صدر فيها الحكم ، فإن شأنه أن يكون شأن من يوجه اليه الاعلان ليحضر الجلسة ثم يهمل العمل على مقتضاه ، واذن فإن ذلك المتهم اذا استأنف بعد الميعاد محسوباً من يوم صدور الحكم فاستثنائه لا يكون مقبولا شكلا .
(١٩٤٥/٣/٥) مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥١٦ ص ٦٥٥)

٤٨٣٥ - يتبدى ميعاد استئناف المتهم للحكم المحضوري من يوم صدوره لا من يوم اعلانه ، والعبرة في اعتبار الحكم حضوريا أو غيابيا هي بشهود المتهم جلسة المحاكمة والمرافعة وعدم شهوده اياها ، لا بحضوره وغيابه بجلسته النطق بالحكم .
(١٩٣٠/٦/١٩) مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٦٥ ص ٥٧ ، ١٩٣٠/١١/١٣ في ٩٧ ص ٩٤)

٤٨٣٦ - يبدأ ميعاد استئناف الأحكام المعتبرة حضوريا من تاريخ اعلان المتهم بها ، ويسرى هذا أيضا على المسئول عن الحقوق المدنية من باب القياس .
(١٩٨٢/١٠/٢٥) أحكام النقض س ٣٣ ق ١٦٤ ص ٨٠١ ، ١٩٨٠/٦/١٥ س ٣١ ق ١٤٨ ص ٧٦٦)

د - الحكم في المعارضة

٤٨٣٧ - ميعاد الطعن بالاستئناف في الحكم الصادر في المعارضة يبدأ كالحكم المحضوري من تاريخ صدوره عملاً بالمادة ٤٠٦ اجراءات جنائية ، الا اذا كان عدم حضور المعارض بالجلسة التي حددت لنظر معارضته راجعا الى أسباب قهرية لا شأن لارادته فيها فإن ميعاد الطعن لا يبدأ في حقه الا من اليوم الذي علم فيه رسميا بالحكم .
(١٩٧١/٤/٤) أحكام النقض س ٢٢ ق ٨٢ ص ٣٣٥)

٤٨٣٨ - اذا كان الثابت من الأوراق أنها خلت مما يفيد اعلان المتهم للجلسة التي نطق فيها بالحكم الصادر في معارضته مع وجوب ذلك

قانونا فان ميعاد استئناف مثل هذا الحكم لا يبدأ الا من يوم اعلانه للمحكوم عليه أو علمه به بوجه رسمى .

(١٩٦٢/٢/١٣ أحكام النقض ص ١٣ ق ٤٢ ص ١٥٥)

٤٨٢٩ - الحكم الصادر فى المعارضة بالتأييد يبدأ ميعاد استئنافه من يوم صدوره لا من يوم اعلانه .

(١٩٥١/٥/٢٨ أحكام النقض ص ٢ ق ٤٢٥ ص ١١٦١)

٤٨٣٠ - الاصل أن الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى فى غيبة المتهم المعارض بتأييد الحكم المعارض فيه يبدأ ميعاد استئنافه من يوم صدوره ، الا اذا كان المحكوم عليه لم يعلن اعلانا صحيحا بالجلسة التى صدر فيها هذا الحكم ، وفى هذه الحالة لا يمكن أن يبدأ ميعاد الاستئناف الا من تاريخ العلم به رسميا .

(١٩٤١/٢/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢١٥ ص ٤٠٦)

٤٨٣١ - ميعاد الاستئناف ينتهى من يوم صدور الحكم الا فى حالة صدوره غيابيا فلا ينتهى فيما يتعلق بالتهم الا من اليوم الذى لا تكون فيه المعارضة مقبولة ، فاذا كان الحكم الغيابى صادرا فى معارضة ، فهو اعدب جواز المعارضة فيه يبدأ ميعاد استئنافه من يوم صدوره ولا ضرورة اذ لا اعلانه .

(١٩٣٧/٦/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٩٤ ص ٧٩ ، ١٩٣٧/١٢/١٣ ق ١٢٥ ص ١١٧)

٤٨٣٢ - الحكم الغيابى الذى تقرر فيه عدم قبول المعارضة هو فى الواقع حكم لا يمكن المعارضة فيه ، وفى هذه الحالة ينتهى ميعاد الاستئناف من يوم النطق بالحكم .

(١٩١٤/٧/٢٣ المجموعة الرسمية ص ١٥ ق ١١٦)

٤٨٣٣ - ميعاد الاستئناف المرفوع عن حكم غيابى صادر فى المعارضة فى مواد العقوبات ينتهى من يوم النطق بالحكم .

(١٩٠١/١١/٢ المجموعة الرسمية ص ٣ ق ٧٨)

هـ - الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن

٤٨٣٤ - ميعاد استئناف الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن يبدأ من تاريخ صدوره عملاً بالمادة ١/٤٠٦ إجراءات جنائية .
(١٩٧٢/٥/٢٩ أحكام النقض من ٢٣ ق ١٨٦ ص ٨٢١ ،
١٩٥٢/٤/١٤ ق ٣ ص ٣١٣ (٨٣٥)

٤٨٣٥ - إذا تخلف المعارض عن حضور الجلسة المحددة لنظر المعارضة بغير عذر قهرى فإن الحكم اذ قضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن يكون بريئاً من شائبة البطلان ، ومن ثم يبدأ ميعاد استئنافه من تاريخ صدوره عملاً بالمادة ٤٠٦ إجراءات جنائية .

(١٩٦٧/١١/٢٠ أحكام النقض من ١٨ ق ٢٣٧ ص ١١٣٣)

٤٨٣٦ - إذا تبين أن الطاعن لم يعلن بالحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن بوجه رسمى حتى يوم التقرير بالاستئناف فيكون الحكم المظنون فيه اذ قضى بعدم قبول الاستئناف شكلاً للتقرير به بعد الميعاد مغطى في القانون .

(١٩٦٦/٣/٧ أحكام النقض من ١٧ ق ٥٢ ص ٢٦٣)

٤٨٣٧ - ميعاد الاستئناف طبقاً لنص المادة ٤٠٦ إجراءات جنائية إنما يبدأ من تاريخ صدور الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن ولا محل للاحتجاج بأن الحكم الغيابى لم يعلن لامتهم ما دام قد ثبت انه عارض فعلاً فى هذا الحكم .

(١٩٥٦/٥/١ أحكام النقض من ٧ ق ١٩٧ ص ٧٠١)

٤٨٣٨ - الحكم الصادر فى مواد الجنح باعتبار المعارضة كأن لم تكن هو حكم غيابى لصدوره فى غيبة المحكوم عليهم ، فهو كسائر الأحكام الغيابية التى تصدر فى غير حضور المحكوم عليهم - وعدم قبول المعارضة فيه ليس آتياً من كونه حضورياً بل تطبيقاً لمبدأ عدم جواز المعارضة فى حكم مرتين ، ومن ثم يجب اعلان هذا الحكم لأجل سريان مواعيد الاستئناف .

(١٩٢٧/١١/١ المجموعة الرسمية من ٢٩ ق ٤٨)

٤٨٣٩ - الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن لعدم حضور

المعارض هو حكم غيابي فلا يصح أن يترتب عليه سقوط مواعيد الطعن الا بعد اعلانه .

(١٩٢٣/٥/٧ المجموعة الرسمية س ٢٦ ق ٦٢)

٤٨٤٠ - اذا حكم في معارضة المتهم المحكوم عليه غيابيا باعتبارها كأنها لم تكن لتغفنه عن الحضور في الجلسة فميعاد الاستئناف بالنسبة له من تاريخ الحكم الثاني الذي صدر بشأن المعارضة وليس من تاريخ اعلان الحكم الغيابي الأول .

(١٩١٩/١١/٢٩ المجموعة الرسمية س ٢١ ق ١٧)

٤٨٤١ - انه وإن كان ميعاد استئناف الحكم باعتبار المعارضة كأنها لم تكن يبدأ من يوم النطق به الا أنه يشترط لذلك أن يكون هذا الحكم قد صدر بعد اعلان المعارض اعلانا قانونيا بيوم الجلسة ، وأن يكون المعارض قد تخلف عن الحضور فيها بغير عذر مقبول حتى يصح أن يمترض في حقه علمه بصدور الحكم عليه . أما اذا كان لم يعلن بيوم الجلسة أو كان عدم حضوره فيها راجعا الى عذر قهري فانه يجب لسريان ميعاد الاستئناف في حقه أن يعلن بالحكم الذي صدر في معارضته ولا يبدأ ميعاد استئنافه الا من يوم اعلانه به .

(١٩٤٢/٦/١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤١٧ ص ٦٧٢)

٤٨٤٢ - يبدأ ميعاد الطعن في الأحكام الغيابية من تاريخ اعلانها ، الا أن الحكم باعتبار المعارضة كأن لم يكن لعدم حضور المعارض يبدأ ميعاد الطعن فيه من يوم صدوره لأن القانون يحتم حصول المعارضة بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة من نفس المعارض أو وكيله ويستلزم التكليف بالحضور لنظر المعارضة والنتهم لا يقرر بالمعارضة اذا كان قد علم بالحكم علما يقيني ، وتقريره المعارضة يعلم بتاريخ الجلسة المحددة لنظرها ولا عذر له في عدم العلم بالحكم الذي يصدر . وعليه فلا محل لاعلان الحكم بعد ذلك اليه ، وانما يصح استئنافه في ظرف المشرة الأيام التالية لصدوره طبقا لنص المادة ١٥٤ ت ج .

(مصر الابتدائية ١٩٢٦/١٢/٢٣ المجموعة الرسمية س ٢٩ ق ٤٦)

و - الحكم الغيابي

٤٨٤٣ - الحكم الغيابي يبدأ ميعاد الاستئناف فيه من تاريخ انقضاء الميعاد المقرر للمعارضة وهو الثلاثة أيام التالية لإعلانه .
(١٥/١١/١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ٣٦١ ص ١٠٨٢)

٤٨٤٤ - متى كانت محكمة ثاني درجة وإن أقرت الطاعة (لمنهمه) على أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة وصف خطأ بأنه حضوري في حين أنه غيابي ، إلا أنها عقيبت على ذلك بما مؤداه أن استئناف الطاعة لحكم محكمة أول درجة وعدم تقريرها في المعارضة في هذا الحكم يعتبر أنها تجاوزت استعمال حقها في المعارضة اكتفاء منها باستئناف الحكم الذي يبدأ ميعاده من تاريخ انقضاء ميعاد المعارضة فإن ما قاله الحكم من ذلك صحيح في القانون ويتفق مع ما قضت المادة ٤٠٦ إجراءات جنائية .
(١٩٦٣/٢/٥ أحكام النقض س ١٤ ق ٢١ ص ٩٧)

٤٨٤٥ - للمتهم في المواد الجنائية أن يتنازل عن مواعيد المعارضة في الحكم الغيابي فلو استأنف هذا الحكم قبل فوات ميعاد المعارضة صح استئنافه ولم يجيء قبل وانه .
(٣١/٢/١٨٩٨ الحقوق س ١٤ ق ٩٦ ص ٢٤٨)

٤٨٤٦ - إذا صدر الحكم في غير حضور المتهم ولم يعلن إليه بعد ذلك ، فميعاد الاستئناف يبتدىء بالنسبة لذلك المتهم من اليوم الذي ثبت علمه فيه بصور الحكم .
(أسبوط الابتدائية ١٩١٨/٣/٤ المجموعة الرسمية س ١٩ ق ٧٩)

الاعتذار بالمرض

٤٨٤٧ - وجود شهادة طبية بملف الدعوى تفيد مرض الطاعن لا تحمل تاريخاً غير معلاة في الأوراق وغير مؤثر عليها من رئيس الهيئة أو كاتب الجلسة ولم يشر إليها الطاعن بجلسته المحاكمة ، لا تجعل للطاعن وجهاً للنعي بها على المحكمة أنها أسقطت النظر في عذره في التقرير بالاستئناف بعد الميعاد .
(١١/٢/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٣٥ ص ١٦٤)

٤٨٤٨ - المرض من الأعذار القهرية التي تحول دون تتبع إجراءات المحاكمة في المعارضة ودون العلم بالحكم الصادر فيها والعودة بالتالي - إذا استطلعت مدته - عن التقرير بالاستئناف في الميعاد المقرر قانونا . ومن المقرر أنه يتعين على الحكم إذا ما قام عذر المرض أن يعرض لهذا الدليل ويقول كلمته فيه .

(١٩٧٩/١/٢٥ أحكام النقض س ٣٠ ق ٣١ ص ١٦٤ ، ١٩٧٢/١١/٢٠ س ٢٣ ق ٢٨٣ ص ١٢٦١ ، ١٩٦٧/١/٢٣ س ١٨ ق ١٣ ص ٨٠)

٤٨٤٩ - القضاء بتأييد الحكم الفيائي الاستئنافي وبعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد دون التمرض للشهادة المرضية المقدمة من المعارض تبريرا لتجاوزه هذا الميعاد فيه إخلال بحق الدفاع .

(١٩٧٢/٦/١٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٠٨ ص ٩٣٩)

٤٨٥٠ - لا تشفع للطاعن في تجاوز ميعاد التقرير بالاستئناف الشهادة المرضية المقدمة منه للمحكمة الاستئنافية التي تلزمه الاعتكاف لمدة عشرة أيام إذا كان عليه أن يبادر في اليوم التالي مباشرة للتقرير بالاستئناف فور زوال المساع .

(١٩٧٢/٥/٢٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٨٦ ص ٨٢١)

٤٨٥١ - متى كانت محكمة ثاني درجة قد سمعت الدعوى فور حضور المتهم ومكنته من إبداء دفاعه ولكنه لم يثر شيئا في خصوص مرضه الذي حال بينه وبين تتبع جلسات ممرضته فإنه لا يقبل منه التحدث عن ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٩٧٢/٢/٢٨ أحكام النقض س ٢٣ ق ٥٩ ص ٢٤٦)

٤٨٥٢ - الشهادة المرضية لا تخرج عن كونها دليلا من أدلة الدعوى ، تخضع لتقدير محكمة الموضوع كسائر الأدلة . فإذا كانت المحكمة قد قضت بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد ولم تمول على الشهادة التي قدمها المستأنف بمرضه من طبيب موظف بالحكومة لكونها غير جديفة في نظرها ، فلا يقبل منه الطعن على الحكم لعدم أخذ المحكمة بها .

(١٩٥٤/٥/١٨ أحكام النقض س ٥ ق ٢٢٣ ص ٦٦٦ ، ١٩٥٠/١٠/٩ س ٢ ق ١ ص ١)

٤٨٥٣ - المحكوم عليه غير ملزم بعمل تقرير الاستئناف في قام الكتاب بوكيل عنه أو في ذات اليوم الذي صدر فيه الحكم ، بل إن من حقه أن يعمل التقرير بنفسه وفي أى وقت شاء غير متجاوز الأجل المحدد في القانون . فإذا هو مريض أثناء هذا الأجل مرضاً يقعه عن الانتقال إلى قلم الكتاب فهذا المرض يعتبر من قبيل القوة القاهرة التي يجب أن يكون لها اعتبار عند حساب الأجل .

(١٩٤٦/١٠/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٠٤)

(ص ١٨٨)

٤٨٥٤ - إن الطعن في المواد الجنائية منوط بالحصول أنفسهم . ومن ثم فإذا كان الطاعن قد منعه عنذر قهري عن أن يطعن في الحكم فإن مبدأ الطعن يمتد حتى يزول العذر ، ولا يصح في هذه الحالة محسبته على أساس أنه كان يتعين عليه أن يوكل غيره في رفع الطعن ، لأن الطعن بواسطة وكيل هو حق خوله القانون له ، فلا يصح أن يؤخذ عليه عدم استعماله والتقرير به بشخصه ، وإذا كان الظاهر من الحكم أنه لم يعرض لمرض المدعى بالحقوق المدنية لاستجلاء ما إذا كان عنذراً كلياً أو غير كاف لتبرير تأخيره عن رفع الاستئناف تأسيساً على أنه كان في استطاعته أن يوكل محامياً لرفعه في الميعاد فإنه يكون قد أخطأ في تأويل القانون .

(١٩٧٠/١١/١٦ أحكام النقض ص ٢١ ق ٢٦٦ ص ١٠٩٩)

٤٨٥٥ - إن التقرير بالاستئناف بواسطة وكيل هو حق خوله القانون للمتهم ، فلا يصح أن يؤخذ حجة عليه إلا إذا رأى عدم استعماله وقرر الاستئناف بشخصه بعد الميعاد لعذر قهري كالمرض .

(١٩٥٥/٥/٢ أحكام النقض ص ٦ ق ٢٨٠ ص ٩٢٨)

٤٨٥٦ - الطعن في الأحكام الجنائية من شأن الحصول أنفسهم . وإذا هم وكلوا فيه غيرهم وجب قبول الاجراء بناء على هذا التوكيل ، فذلك مرجعه الرغبة في تسير السبيل لهم . وهذا لا يصح معه بآية حال من الأحوال اعتبار توكيل الغير عنهم ولو في الظروف الاستثنائية الخاصة وأجبا عليهم - فإن التوكيل قد يتمذر لاعتبارات خارجة عن إرادة الخصم ، كعدم قبول عرض التوكيل منه أصلاً أو طلب مقابل ليس في وسعه أن يقوم به ، فالحكم بعدم قبول الاستئناف شكلاً بمقولة أن المتهم حتى لو صح أنه

مريض كان في استطاعته أن يستأنف في الميعاد القانوني بتوكيل يكون قد
أخطأ .

(١٩/٣/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٢٦)

(ص ٦٦٥)

٤٨٥٧ - أن دواعيد الاستئناف لا هوادة فيها . ولا يقبل الاعتذار
عن تجاوزها بملء المرض ، ما دام التقرير بالاستئناف ليس محتوما أن يباشره
المستأنف بشخصه وما دام التوكيل فيه جائزا ما دام المريض في وسعه هذا
التوكيل .

(١٩٣٣/٦/١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٤٣)

(ص ١٩٦)

٤٨٥٨ - ميعاد الاستئناف بالنسبة للمتهم غير قدر على الدفع
عن نفسه بسبب حدوث شأه عقب صدور الحكم الابتدائي لا يبتدىء الا متى
عاد اليه من الرشد ما يكفي لدفاعه عن نفسه .

(١٩١٤/٢/١٤١٤ المجموعة الرسمية س ١٥ ق ٦٠)

عذر السجن

٤٨٥٩ - مجرد تقييد حرية المتهم وتواجهه بالسجن لا يعتبر
عذرا يحول بينه وبين التقرير بالاستئناف في الميعاد القانوني ما دام نظام
السجون يمكنه من التقرير بوجود الدفاتر المدة لهذا الغرض .

(١٩٦٧/١١/٢٠ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٣٨ ص ١١٣٣)

٤٨٦٠ - يجب على كل محكوم عليه أن يرفع استئنافه عن الحكم
الصادر ضده في الميعاد القانوني ولا يشفع له في مخالفة ذلك أن يكون
مسجوناً ما دام نظام السجون يمكنه من ذلك بوجود الدفاتر المدة لهذا
الغرض فيها .

(١٩٤٧/٢/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٤٥ ص ٤٢)

٤٨٦١ - متى كان المتهم مقيد الحرية في اليوم الذي صدر فيه
الحكم باعتبار معارضته كان لم تكن وخلت الأوراق مما يثبت علم المتهم
وسمياً بصور هذا الحكم فإنه يتعين احتساب ميعاد الطعن به من تاريخ
التقدم للتنفيذ .

(١٩٥٨/١/٢١ أحكام النقض س ٩ ق ٢١ ص ٨٢)

٤٨٦٢ - وجود المتهم في السجن يعد مانعا قهريا حال دون شهوده الجلسة وعلمه بالحكم الذي صدر فيها ، ويترتب على ذلك ان الميعاد استئناف ذلك الحكم لا يسرى في حقه الا من يوم علمه رسميا بصدوره لا من يوم صدوره .

(١٩٥٣/١١/٩ أحكام النقض س ٥ ق ٢٦ ص ٧٥)

٤٨٦٣ - القوة القاهرة تمنع من سريان مدة الاستئناف المقررة قانونا ، فيقبل شكلا الاستئناف المرفوع بعد الميعاد القانوني متى ثبت أن المستأنف كان مسجوناً وأن قوة القاهرة خارجة عن ارادته منته من الحضور للمحكمة في اليوم الذي حدد لنظر موارضته ومن العلم بصدور حكم فيها فلم يتمكن من استئنافه في الميعاد القانوني .

(١٩٣٦/٢/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٤٣)

ص ٥٤٩)

٤٨٦٤ - ان حق المارضة والاستئناف والطعن بطريق النقض هو من الحقوق الأساسية لحصوم الدعاوى الجنائية ، وسقوط هذا الحق بمضور المواعيد التي قررها القانون للأخذ بها هو سقوط يقوم على أساس العلم بصدور الحكم المراد الطعن فيه علما حقيقيا أو حكيميا . فان امتنع هذا العلم الحقيقي أو الحكمي كان اسقاط هذا الحق أمر لا يقره القانون ولا العدل . وفكرة تحقق هذا العلم لدى من يكونون محبوسين في الدعاوى هي أساس العادة المتبعة لدى النيابة العمومية في استحضار هؤلاء المحبوسين يوم جلسة الحكم ليسمعوا هذا الحكم ويعلموه وليتمكنوا بذلك من الأخذ بحقهم القانوني في الطعن ان أرادوا .

(١٩٣٣/٦/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١٤٢)

ص ١٩٥)

عذر السفر للخارج

٤٨٦٥ - متى كان الطاعن مسلما في طمحه بأن سفره خارج القطر انما كان في شئون عمله المعتاد فلا يقبل منه أن يتفرع لعدم تقريره بالاستئناف في الميعاد بهذا السفر باعتباره حادثا قهريا .

(١٩٥١/٢/٥ أحكام النقض س ٢ ق ٢١٤ ص ٥٦٧)

تقدير العذر

٤٨٦٦ - تقدير كفاية العذر الذي يستند اليه المستأنف في عدم

حلا مقب عليه من محكمة النقض الا اذا كانت علة الرفض غير سائفة .
(١٩٧٣/١١/١٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢١٢ ص ١٠١٩ .
١٩٦٢/٤/٢٣ س ١٣ ق ٩٨ ص ٣٩٢ ، ١٩٥٢/٣/١٣ س ٣ ق ٢١٩
ص ٥٩٢)

٤٨٦٧ - تقديم الطاعنة ما يمدحس قرينه وصول ورقة الاعلان
اليها ، اثره اعتبار تخفيفها عن حضور جلسة المعارضة الاستثنائية راجعا
لمعذر قهرى .
(١٩٨٢/٢/٢٦ ط ٣٥٩٠ لسنة ٥٦)

٤٨٦٨ - اذا كانت المحكمة حين قضت بعدم قبول الاستئناف
"تقدم من المتهم شكلا لرفعه بعد الميعاد على أساس أنها لا تطعن الى الشهادات
التي قدمها لاثبات مرضه لعدائه تاريخها . وكانت هذه الشهادات واضحة
فى أن المتهم كان ولا يزال مريضا . فان حكمها يكون قد انطوى على اخلاص
بحق الدفاع ، اذ كان من الميسور للمحكمة ان لم تنق بصحة الشهادات
المقدمة ان تحقق دفاع المتهم عن المرض ودرجة خطورته ومدته باى طريق
آخر قراءه .

(١٩٥٢/٢/٢٦ أحكام النقض س ٣ ق ٢٧٦ ص ٧٣٧)

عدم جواز الاعتذار بالجهل بميعاد الاستئناف

٤٨٦٩ - اعتذار المستأنف بجهله بميعاد الاستئناف لا يصلح
عذرا .

(١٩٥٦/٤/٢ أحكام النقض س ٧ ق ١٣٢ ص ٤٠٧)

٤٨٧٠ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول استئناف
الطاعن شكلا لرفعه بعد الميعاد محسوبا من يوم صدور الحكم باعتبار
المعارضة كان لم تكن من محكمة اول درجة وكان يتبين من الاطلاع على محضر
الجلسة الاستثنائية أن الطاعن اعتذر من تخلفه عن الحضور بأنه لا يعرف
لواعبه ، وكان الحكم قد رد عليه بأنه لا عذر له بالجهل بالقانون وأخذه
بنسأ على ذلك بتخلفه عن رفع الاستئناف فى الميعاد فانه لا يكون مخطئا
فى القانون .

(١٩٥٣/٤/١٤ أحكام النقض س ٤ ق ٣٦٤ ص ٧٢٨)

٤٨٧١ - إذا كان الطاعن معترفا أنه أعلن بالحكم ولم يعارض فيه ولم يستأنف في الميعاد واعتذر بجهله القانون ، فهذا العذر لا يمتد به ، ويكون الحكم القاضى بعدم قبول الاستئناف شكلا فى محله .

(١٩٧٩/١/٢٨ أحكام المنقض س ٣٠ ق ٣٣ ص ١٧١)

ميعاد الاستئناف من النظام العام

٤٨٧٢ - ميعاد الاستئناف يتعلق بالنظام العام ، ويجوز الفصل فيه فى أية حالة كانت بها الدعوى ، وتأجيل المحكمة الدعوى لتقديم مستندات لا يمنعها عند اصدار حكمها من القضاء بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد .

(١٩٧٨/١٢/٧ أحكام النقض س ٤٩ ق ١٨٣ ص ٨٨٣)

٤٨٧٣ - من المقرر أن ميعاد الاستئناف - ككل مواعيد الطعن فى الأحكام - من النظام العام ويجوز التمسك به فى أية حالة كانت عليها الدعوى إلا أن الآفة أى دفع بشأنه لأول مرة أمام محكمة النقض مشروط بأن يكون مستندا الى وقائع أثبتتها الحكم وأن لا تقتضى تحقيقا موضوعيا .

(١٩٨٤/٥/١٠ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٠٩ ص ٤٩٥ ، ١٩٧٩/١/٢٨ س ٣٠ ق ٣٣ ص ١٧١ ، ١٩٧٨/١٢/٣ س ٢٩ ق ١٧٩ ص ٨٦٤ ، ١٩٧٦/١٠/١٠ س ٢٧ ق ١٦٣ ص ٧١٥ ، ١٩٧٢/١٠/٣٠ س ٢٣ ق ٢٤٦ ص ١٠٩٤)

٤٨٧٤ - ميعاد الاستئناف - ككل مواعيد الطعن فى الأحكام - من النظام العام يجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٩٦٤/٥/١٢ أحكام النقض س ١٥ ق ٧٣ ص ٣٧٦ ، ١٩٨٣/٢/٧ س ٣٤ ق ٣٨ ص ٢٠٦)

٤٨٧٥ - من المستقر على قضاء النقض أن الميعاد المقرر لرفع الاستئناف هو من الأمور المتعلقة بالنظام العام واشتمال الحكم الاستئنافى على ما يفيد أن المستأنف قرر بالاستئناف بعد الميعاد والتهاوز الى عدم قبول الاستئناف شكلا دون أن يورد أسباب ذلك ودون أن يعرض لفحوى الشهادة المرصية التى تعال بها المستأنف كمؤثر لتجاوز ميعاد الاستئناف حتى يتسنى

لمحكمة النقض مراقبة صلاحيتها لتصفويع ما قضى به يشوبه بالقصور .
(١٩٧٢/١/١٦ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٨ ص ٦٥)

٤٨٧٦ - المحكم المظنون فيه اذ ذهب على خلاف الواقع - الى ان
المتهم لم يقرر بالاستئناف الا بعد الميعاد ، ورتب على ذلك القضاء بعدم
قبول الاستئناف شكلا يكون قد اخطأ في الاستناد خطأ جره الى الخطأ
في تطبيق القانون .
(١٩٦٨/٤/٨٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٨٦ ص ٤٤٧)

اثر امتداد ميعاد الاستئناف

٤٨٧٧ - متى كان الحكم المستأنف قد صدر في ١٩٥٦/١٠/١٨
وكان اليوم المعتبر لميعاد الاستئناف هو ١٩٥٦/١٩/٢٨ الذي وافق عطلة
بلغت حد الرسمية حيث اضريت الامة المصرية بموافقة حكومتها مشاركة
لشعور أبناء الجزائر وتعطل العمل في هاتين الحكومة فان المستأنف
اذ استأنف المحكوم يوم ١٩٥٦/١٠/٢٩ اى في اليوم التالى لمطلة يوم الجزائر
فان استئنافه يكون قد صادف الميعاد القانوني .
(١٩٥٨/٤/٢٨ أحكام النقض س ٩ ق ١٢٠ ص ٤٤١)

٤٨٧٨ - يجب رفع الاستئناف في موعده محسوبا من اليوم المقرر
لبدئه ، فاذا طرأ على المحكوم عليه مانع قهري منعه من ذلك كان عليه
بمجرد زوال المانع أن يبادر على الفور الى رفعه .
(١٩٥٢/٦/٢ أحكام النقض س ٣ ق ٢٧٦ ص ١٠١١)

٤٨٧٩ - عدم مبادرة المتهم الى رفع استئنافه بمجرد زوال المانع
الذى منعه من التقرير به فى الميعاد يجعل الاستئناف غير مقبول شكلا .
(١٩٥٤/٥/١٢ أحكام النقض س ٥ ق ٢٠٨ ص ٦١٧)

اثبات التقرير فى الميعاد -

٤٨٨٠ - تعتبر ورقة التقرير بالاستئناف حجة بما ورد فيها فى
صدد اثبات بئاناته ومن بينها تاريخ حصول التقرير به .
(١٩٦٨/٥/٦ أحكام النقض س ١٩ ق ١٠٤ ص ٥٣٣)

مادة ٤٠٧

الأحكام الصادرة في غيبة المتهم والمعتبرة حضوريا طبقا للمواد ٢٢٨ الى ٢٤١ يبدأ ميعاد استئنافها بالنسبة للمتهم من تاريخ اعلانه بها .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- تقرير لجنة الإجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ : أضافت اللجنة الى المادة المفردة الأخيرة التي تنص بأن الأحكام الصادرة في غيبة المتهم والمعتبرة حضوريا يبدأ ميعاد استئنافها بالنسبة للمتهم من تاريخ اعلانه بها لأن الواقع أن هذه الأحكام هيأية وان كانت لا تجوز المناوضة فيها .

الأحكام

٤٨٨١ - ميعاد استئناف الحكم الحضورى الاعتبارى ونفد للمادة ٤٠٧ اجراءات جنائية لا يبدأ الا من تاريخ اعلانه للمحكوم عليه .
(١٢/٥/١٩٦٤ أحكام النقض س ١٥ ق ٣٣ ص ٣٧٦)

٤٨٨٢ - الحكم المعتبر حضوريا لا يبدأ ميعاد استئنافه بالنسبة للمحكوم عليه الا من تاريخ اعلانه ولو كان قد علم بصدوره من طريق آخر غير الاعلان .
(٥/٧/١٩٥٤ أحكام النقض س ٥ ق ٢٨٣ ص ٨٨٨)

٤٨٨٣ - متى كان الحكم الصادر من محكمة أول درجة قد صدر حضوريا اعتباريا فهو بهذه المثابة لا يبدأ ميعاد استئنافه بالنسبة الى المحكوم عليه الا من تاريخ اعلانه بفض النظر عما اذا كان قد علم من طريق آخر بصدور الحكم . ولما كان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكوم عليه لم يعلم بهذا الحكم الا في ذات اليوم الذى قرر فيه استئنافه ، فان الحكم اذ قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا عتسبا ميعاد الاستئناف من تاريخ صدور الحكم المستأنف يكون قد أخطأ التطبيق الصحيح للقانون مما يوجب نقضه وتصحيحه والقضاء بقبول الاستئناف شكلا . ولما كان هذا الخطأ القانوني قد حجب محكمة الموضوع عن بحث موضوع الاستئناف فانه يتمين أن يكون النقض مع الاحالة .

(١/١/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٦ ص ٢٣)
(٢٣/١٠/١٩٦٧ س ١٨ ق ٢٠٣ ص ١٠٠٢)

٤٨٨٤ - إذا كان الحكم المطعون فيه اذ قضي بعدم قبول الاستئناف شكلا محتسبا ببدء الاستئناف من تاريخ صدور الحكم المستأنف - الحضورى الاعتبارى - يكون قد أخطأ فى التطبيق الصحيح للقانون مما يعيبه ويوجب نقضه وتصحيحه والقضاء بقبول الاستئناف شكلا والاحالة ، ولا يقدح فى هذا أن يكون الطاعن لم يثر الأمر أمام محكمة الموضوع اذ أن ميعاد الاستئناف ككل مواعيد الطعن فى الأحكام من النظام العام ويجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٩٧٢/١٠/١٥ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٣٠ ص ١٠٣٦)

٤٨٨٥ - مجال تطبيق المادة ٤٠٧ إجراءات جنائية هو الأحكام الغيابية المعتبرة حضورية فلا تطبق على الأحكام الصادرة فى المعارضة .

(١٩٧١/٤/٤ أحكام النقض س ٢٢ ق ٨٢ ص ٢٣٥)

٤٨٨٦ - نص المادة ٤٠٧ إجراءات جنائية على أن الأحكام الصادرة فى الغيبة والمعتبرة حضورية يعتبر ببدء ميعاد استئنافها بالنسبة للمتهم من تاريخ اعلانه بها ، ذلك بأن هذه الأحكام - على ما يبين من المذكرة الإيضاحية لقانون الإجراءات الجنائية - غيابية فى حقيقتها ، غاية ما هناك أنها غير قابلة للمعارضة ، فأوجب القانون أن يكون ببدء ميعاد استئنافها من تاريخ اعلان المتهم بها .

(١٩٧٠/١١/٢٣ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٧٦ ص ١١٤٣)

٤٨٨٧ - فرق قانون الإجراءات الجنائية بين الأحكام بشأن بدء سريان ميعاد الاستئناف ، فقضى فى المادة ٥٠٦ منه على بدء ميعاد استئناف الأحكام الحضورية والأحكام الغيابية التى يجوز المعارضة فيها واعتبر الميعاد سياريا من تاريخ النطق بالحكم الحضورى أو الحكم الصادر فى المعارضة أو الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن أو من تاريخ انقضاء الميعاد المقرر للمعارضة فى الحكم الغيابى . ونص فى المادة ٤٠٧ على الأحكام الصادرة فى الغيبة والمعتبرة حضوريا واعتبر ببدء ميعاد استئنافها بالنسبة للمتهم من تاريخ اعلانه بها ، ذلك بأن هذه الأحكام على ما يبين من التقارير البرلمانية والمذكرة الإيضاحية لقانون الإجراءات الجنائية غيابية فى حقيقتها وغاية ما هناك أنها غير قابلة للمعارضة فأوجب القانون أن يكون ببدء ميعادها من تاريخ اعلان المتهم بها .

(١٩٦٤/١٢/١٥ أحكام النقض س ١٥ ق ١٦٣ ص ٨٢٩)

٢٨٨٨ - احكم انقيادي الصادر بطيحا لاحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال الصناعات والتجارية وغيرها من المحال المملوكة براحه والمضرة بصحة واجمعة لا يقبل المعارضة بنص المادة ٢١ منه وان جاز استثناءها فهو يخرج من عداد الأحكام انقيادية المنصوص عليها في المادة ٢٠٦ اجراءات جنائية ويبدأ ميعاد استئنافه بالنسبة لمتهم من تاريخ اعلانه به اخذاً بما نص عليه في المادة ٤٠٧ اجراءات جنائية بشأن الحكم الصادر في اغيبة والمعتبر حضورياً ، ولا يفنى عن ذلك علم المتهم بصدوره عن طريق المعارضة فيه ، لانه متى رسم القانون شكلا خاصا لاجراء معين كان هذا الشكل وحده هو الدليل القانوني على حصول هذا الاجراء ولا يجوز الاستعاضة عنه بغيره مما قد يدل عليه او يؤدي المراد منه .

(١٥/١٢/١٩٦٤ أحكام النقض س ١٥ ق ١٦٣ ص ٨٢٩)

مادة ٤٠٨

يحدد قلم الكتاب للمستأنف في تقرير الاستئناف تاريخ الجلسة التي حددت لتفرغه ويعتبر ذلك اعلانا لها ولو كان التقرير من وكيل ، ولا يكون هذا التاريخ قبل مضي ثلاثة ايام كاملة ، وتكلف النيابة العامة المحصوم الآخرين بالحضور .

- معاملة بالقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذي صدر ونشر في ١٩٨١/١١/٤ على ان يعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .
- راجع المذكرة الايضاحية للقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ تحت المادة ٣٩٨ فقرة اول .

- تقابل المادتين ٣/٥٤ ، ١٨٤ من القانون السابق .
مادة ٤٠٨ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

يحدد قلم الكتاب للمستأنف في تقرير الاستئناف تاريخ الجلسة ، ولا يكون هذا التاريخ قبل مضي ثلاثة ايام كاملة . وتكلف النيابة العامة المحصوم الآخرين بالحضور في الجلسة التي حددت .

الأحكام

٤٨٨٩ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بجلسته ١٩٧٣/٣/١٨ التي لم يعلن بها الطاعن وتخلف عن حضورها برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف على الرغم من أن هذه الجلسة غير تلك التي كانت محددة

في تقرير الاستئناف لنظر استئنافه فان الحكم يكون قد ابتنى على اجراءات باطله أثرت فيه فيتمين نقضه مع الإحالة .

(١٩٧٥/٣/٢٤ أحكام النقض س ٢٦ ق ٦٥ ص ٨٠) .

٤٨٩٠ - اذا كان الطاعن قد قرر بالاستئناف بنفسه ووقع بامضاءه على تقرير الاستئناف بما يفيد علمه بالجلسة المحددة لنظر استئنافه - وهو ما يقوم مقام الاعلان - فان ما يثيره من بطلان بدعوى عدم اعلانه لتلك الجلسة يكون غير سديد .

(١٩٧٣/١٢/٣٠ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٦١ ص ١٢٨٣) .

٤٨٩١ - على النيابة العامة تكليف الخصوم الآخرين - عدا المستأنف - بالمحضور بالجلسة المحددة لنظر الاستئناف والا بنى الحكم على بطلان في اجراءات المحاكمة .

(١٩٨١/٤/٣٠ أحكام النقض س ٢٢ ق ٧٨ ص ٤٤٥)

٤٨٩٢ - على النيابة العامة تكليف الخصوم الآخرين عدا المستأنف بالمحضور بالجلسة المحددة لنظر الاستئناف ، وادعاء مصلحة الجمارك مدنيا في جريمة عدم تأدية رسم الانتاج المقرر على المواد الكحولية يوجب اعتبارها خصما في الدعوى ، وصدور الحكم دون اعلانها يكون قد بنى على بطلان اجراءات المحاكمة مما يعيبه بما يبطله ويوجب نقضه والاحالة فيما قضى به في الدعوى المدنية .

(١٩٧١/١/٢٤ أحكام النقض س ٢٢ ق ٢٤ ص ١٠٣ ، ١٩٦٧/٥/١٥ س ١٨ ق ١٣٤ ص ٦٤٢)

٤٨٩٣ - متى كان الحكم قد صدر ضد المدعى بالحق المدني وقضى بالفاء الحكم المستأنف وبرفض الدعوى المدنية وذلك من غير أن يعلن المدعى بالحق المدني للحضور امام المحكمة الاستئنافية . من غير أن يسمح دفاعه في الدعوى اعمالا لنص المادة ٤٠٨ اجراءات جنائية ، فان الحكم يكون قد بنى على مخالفة اجراء مهم من اجراءات المحاكمة بما يبطله .

(١٩٨٤/٤/٣ أحكام النقض س ٣٥ ق ٨٣ ص ٣٨٢ ،

١٩٥٧/٢/٢٦ س ٨ ق ٥٣ ص ١٨٣)

مادة ٤٠٩

إذا استأنف أحد الخصوم في مدة العشرة الأيام المقررة يمتد ميعاد الاستئناف لمن له حق الاستئناف من باقي الخصوم خمسة أيام من تاريخ انتهاء العشرة الأيام المذكورة .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- المذكرة الايضاحية : وما استعملته المشرع الأخذ بفكرة الاستئناف الفرعي جريا على ما سار عليه كثير من التشريعات كالقانون الفرنسي وما أخذ به قانون تطبيق الجنايات المختلط فخصت المادة ٤٣٥ (٤٠٩) على أنه إذا استأنف أحد الخصوم فإن ميعاد الاستئناف يمتد خمسة أيام أخرى بالنسبة الى من له حق الاستئناف من باقي الخصوم فقد يستأنف أحد الخصوم في نهاية العشرة أيام وبذلك يفاجئ خصمه الذي يكون قد امتنع عن الاستئناف ازاء سكوت خصمه ، فمن العدل أن تتاح له الفرصة فيستأنف إذا أراد صونا لحقوقه ، وعلى ذلك إذا استأنف المتهم الحكم الصادر عليه امتد الميعاد بالنسبة للنيابة والمدعى بالحقوق المدنية خمسة أيام أخرى . وغنى عن البيان أن الاستئناف الفرعي لا يجوز الا إذا كان الاستئناف الأصل مرفوعا في ميعاد العشرة أيام . وينبغي على ذلك أن الاستئناف الذي يرفع من النائب العام بعد هذا الميعاد في مدة الثلاثين يوما المقررة له لا يعطى حق رفع الاستئناف الفرعي لأحد الخصوم .

الأحكام

٤٨٩٤ - نص المادة ٤٠٩ اجراءات جنائية مستحدث أخذ فيه للشارع بفكرة الاستئناف الفرعي جريا على ما سارت عليه كثير من التشريعات كالقانون الفرنسي وقانون تحقيق الجنايات المختلط لما في ذلك من حكمة ظاهرة أوضح عنها الشارع في المذكرة الايضاحية رقم ٢ المرفقة للقانون بقوله « فقد يستأنف أحد الخصوم في نهاية العشرة أيام وبذلك يفاجئ خصمه الذي يكون قد امتنع عن الاستئناف ازاء سكوت خصمه عنه ، فمن العدل أن تتاح له فرصة ليستأنف إذا أراد صونا لمصالحه ، وعلى ذلك إذا استأنف المتهم الحكم الصادر عايه امتد الميعاد بالنسبة للنيابة والمدعى بالحقوق المدنية خمسة أيام أخرى ، وغنى عن البيان أن الاستئناف الفرعي لا يجوز الا إذا كان الاستئناف الأصلي مرفوعا في ميعاد العشرة الأيام » . ولا يشترط لامتناد الميعاد أن يحصل الاستئناف الأصلي في نهاية المدة المقررة للتقرير به . ذلك لأن نص هذه المادة عام لا يفرق بين أن يكون الاستئناف الأصلي قد تم في نهاية المدة أو خلالها .

(١٩٦٥/٤/١٩ أحكام النقض من ١٦ ق ٧٧ ص ٣٧٧)

٤٨٩٥ - تنص المادة ٤٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه إذا استأنف أحد الخصوم في مدة العشرة الأيام المقررة يمتد ميعاد الاستئناف لمن له حق الاستئناف من باقى الخصوم خمسة أيام من تاريخ انتهاء العشرة الأيام المذكورة ، وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية المرافقة لقانون الإجراءات الجنائية تعليقا على نص المادة ٤٣٥ التى أصبحت المادة ٤٠٩ - « أنه قد يستأنف أحد الخصوم في نهاية العشرة أيام وبذلك يفاجئ خصمه الذى يكون قد امتنع عن الاستئناف ازاء سكوت خصمه عنه ، فمن العدل أن تتاح له فرصة ليستأنف إذا أراد صونا لصالحه ٠٠٠ وعلى ذلك إذا استأنف المتهم الحكم الصادر عليه امتد الميعاد بالنسبة للنيابة والمدعى بالحقوق المدنية خمسة أيام أخرى - لما كان ذلك - فإن القول بأن من حق المسئول عن الحقوق المدنية أن يستأنف في الخمسة أيام التالية لانتهاء العشرة أيام المقررة قانونا لاستئناف المتهم لا يتفق وصحيح القانون ، إذ أن خصم المتهم هو النيابة والمدعى بالحقوق المدنية وليس المسئول عن الحقوق المدنية الذى يسأل مع المتهم عن جبر الضرر على أساس أن مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه غير المشروعة هي مسئولية تبعية مفرقة بحكم القانون لمصلحة المتضرور وتقوم على فكرة الضمان القانوني فيعتبر المتبوع في حكم الكفيل المتضامن مع التابع ٠

(١٩٧٩/١/١٥ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٦ ص ٩٧)

مادة ٤٩٠

يرفع الاستئناف للمحكمة الابتدائية الكاتبة في دائرتها المحكمة التي أصدرت الحكم ٠ ويقدم في مدة ثلاثين يوما على الأكثر الى الدائرة المختصة بنظر الاستئناف في مواد المخالفات والجناح ٠

وإذا كان المتهم محبوسا وجب على النيابة العامة نقله في الوقت المناسب الى السجن بالجهة الموجودة بها المحكمة الابتدائية ، وينظر الاستئناف على وجه السرعة ٠

- تطابق المادتين ١٧٩ و ١٨٣ من القانون السابق ٠

- المذكرة الإيضاحية : إذا كان الغرض من الإجراء ليس إلا القضاء والتبعية فلا سلطان لما لم يراع هذا الإجراء لأنه ليس جوهريا في التحقيق أو الدعوى . فمثلا إذا نص القانون على وجوب الحكم في الاستئناف في ظرف ثلاثين يوما ولم يراع هذا المبدأ فلا سلطان ٠

حكم

٤٨٩٦ - انه وان نصت المادة ٤١٠ اجراءات جنائية على أن يقدم الاستئناف في مدة ثلاثين يوما على الأكثر الى الدائرة المختصة بنظره .
الا أن ذلك ليس الا من قبيل الأحكام التنظيمية التي لا يترتب البطالان على مخالفتها .

(١٩٧٠/١١/٢٢ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٧١ ص ١١١٨)

مادة ٤١١

يضع أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم في الاستئناف تقريراً موقفاً عليه منه ، ويجب أن يشمل هذا التقرير ملخص وقائع الدعوى وظروفها وأدلة الثبوت والنفي وجميع المسائل الفرعية التي رفعت والإجراءات التي تمت .

وبعد تلاوة هذا التقرير - قبل ابداء رأى في الدعوى من واضع التقرير او بقية الأعضاء - تسمح اقوال المستأنف والأوجه المسند اليها في استئنافه .
ثم يتكلم بعد ذلك باقي الخصوم ويكون المتهم آخر من يتكلم ، ثم تصادر المحكمة حكمها بعد اطلاعها على الأوراق .

- تقابل المادة ١٨٥ من القانون السابق .

- المذكرة الإيضاحية : أبقى المشروع القواعد المعمول بها في نظر الدعوى في دور الاستئناف ، وانما ضماناً لجدية تقرير التلخيص الذي يقدمه أحد أعضاء المحكمة الاستئنافية نص في المادة ٤٤١ (٤١١) على أنه يجب أن يكون موقفاً عليه منه وأن يكون مقتضياً على جميع العناصر اللازمة للفصل في الدعوى من بيان وقائعها وظروفها وأدلة الثبوت والنفي وجميع المسائل الفرعية التي أثرت والإجراءات التي تمت .

الأحكام

الفقرة الأولى

تقرير التلخيص والفاية منه

٤٨٩٧ - أوجب القانون في المادة ٤١١ اجراءات جنائية أن يضع أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم في الاستئناف تقريراً موقفاً عليه منه يشمل ملخص وقائع الدعوى وظروفها وأدلة الإثبات والنفي وجميع المسائل

التقرير باستثنائه من الميعاد من حق قاضي الموضوع ، فعلى انتهى الى رفضه الفرعية التي رفعت والاجراءات التي تمت و اوجبت تلاوته قبيل اي اجراء آخر حتى يتم المصفاة بما هو مدون في اوراق الدعوى نهية لفهم ما يدلى به الخصوم من اقوال ويتسنى مراجعته الاوراق قبيل اصدار الحكم والا فان المحكمة تكون قد أغفلت اجراء من الاجراءات الجوهرية اللازمة لصحة حكمها .

(١٩٧٥/٣/٩ احكام النقض س ٢٦ ق ٤٨ ص ٢١٧)

٤٨٩٨ - ان المادة ١٨٥ من قانون تحقيق الجنايات اذ اوجبت ان يقدم أحد أعضاء الدائرة الاستئنافية تقريراً وأن يتلى هذا التقرير فقد دلت دلالة واضحة على أن هذا التقرير يكون موضوعاً بالكتابة وأنه ورقة من أوراق الدعوى الواجب وجودها بملفها . فعدم وضع هذا التقرير بالكتابة يكون تقصيراً في اجراء من الاجراءات الجوهرية يعيب الحكم ويبطله . لا يفنى عن هذا التقرير أن يقرأ أحد الأعضاء صيغة التهمة ونص الحكم الابتدائي . فان هذا عمل غير جدي لا يفنى عن وجوب تنفيذ القانون بوضع تقرير كتابي يصح ان يعول عليه القاضيان الآخريان تفهم الدعوى .

(١٩٣٠/١٢/٢٥ مجموعة القواعد للقانونية ج ٢ ق ١٣٧)

(ص ١٧٤)

شكل التقرير

٤٨٩٩ - دلت المادة ٤١١ اجراءات جنائية دلالة واضحة على ان تقرير التلخيص يكون موضوعاً بالكتابة وأنه ورقة من أوراق الدعوى الواجب وجودها بملفها ، فعدم وضع هذا التقرير بالكتابة يكون تقصيراً في اجراء من الاجراءات الجوهرية يعيب الحكم ويبطله . ولا يفنى عن هذا التقرير أن يقرأ أحد الأعضاء صيغة التهمة ونص الحكم الابتدائي فان هذا عمل غير جدي لا يفنى عن وجوب تنفيذ القانون بوضع تقرير كتابي يصح ان يعول عليه القاضيان الآخريان في فهم الدعوى .

(١٩٧٨/٦/١٢ احكام النقض س ٢٩ ق ١١٧ ص ٦٠٧)

٤٩٠٠ - ذكر البيانات الواردة في المادة ٤١١ اجراءات جنائية بتقرير التلخيص واجب اذا اتصلت المحكمة بموضوع الدعوى ، اما اذا كانت بصدد الفصل في الشروط الشكلية الواجب توافرها لقبول الاستئناف فليس ثمة ما يمنع من أن يكتفى في تقرير التلخيص بالقدر الذي يتطلبه

الفصل في شكل الاستئناف .

(٢٧/١١/١٩٥٦ أحكام النقض س ٧ ق ٣٣١ ص ١١٩١)

٤٩٠١ - لا يميى الحكم أن يكون تقرير التلخيص قد حرر على

غلاف الدعوى .

(٢٦/١/١٩٤٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٤٢

ص ٦٠٨)

٤٩٠٢ - ان القانون لا يشترط أن يكون تقرير القاضى الملخص

محروا بخطه ، فاذا وجد بعد مراجعة القضية تقريراً كافياً قد وضعه من قبل
زميل له فلا حرج عليه أن يتخذ لنفسه ويتلوها في الجلسة .

(٢٤/٢/١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣١٨

ص ٤٠٩)

٤٩٠٣ - لا يقدم في صيغة الاجراء أن يكون التقرير من وضع

هيئة أخرى غير التي فصلت في الدعوى ، اذ في تلاوة المقرر لهذا التقرير
ما يفيد أنه - وقد اطلع على أوراق الدعوى - رأى أن ما اشتمل عليه التقرير
من عناصر ووقائع كاف للتعبير عما استخاضه من جانبها وأنه لم يجد
داعياً لوضع تقرير آخر .

(٨/٢/١٩٨٢ أحكام النقض س ٣٣ ق ٣٢ ص ١٥٩)

٤٩٠٤ - من المقرر أن المادة ٤١١ اجراءات جنائية وإن استلزمت.

توقيع المقرر على تقرير التلخيص إلا أنها لم ترتب البطلان على خلو التقرير.
من التوقيع أو على خلو محضر الجلسة من ذكر من وضعه ، كما جرى قضاء
محكمة النقض على أن الحكم يكمل محضر الجلسة في اثبات حصول تلاوة
تقرير التلخيص .

(١٣/٢/١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ٢٨ ص ١٦٢)

٤٩٠٥ - لا جدوى من النعى بأن تقرير التلخيص خلو من توقيع

القاضى الذى تلاه ، ذلك أن المادة ٤١١ اجراءات وإن استلزمت توقيع المقرر
على التقرير إلا أنها لم ترتب البطلان على خلو التقرير من التوقيع .

(٣/٦/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ١٣٠ ص ٦٤٥ .

٢/٣/١٩٦٤ س ١٥ ق ٣٣ ص ١٥٩)

نقض أو النقص في التقرير

٤٩٠٦ - تقرير التلخيص هو مجرد بيان يتيح لأعضاء الهيئة الإلمام بمجمل وقائع الدعوى وظروفها وما تم فيها من تحقيقات وإجراءات ولم يرتب القانون بطلان جزاء ما يشوب التقرير من نقص أو خطأ .
ولما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يعترض على ما تضمنه التقرير ، فلا يجوز له من بعد النسي على التقرير بالقصور لأول مرة أمام محكمة النقض إذ كان عليه أن رأى أن التقرير قد أغفل واقعة تهمة أن يوضحها في دفاعه ومن ثم كان ما ينيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير مقبول .

(١٩٨٤/١٠/١٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٤٣ ص ٦٥٨ ،
١٩٨٢/٢/٨ س ٣٣ ق ٣٢ ص ١٥٩)

٤٩٠٧ - أن تقرير التلخيص مجرد بيان يتيح لأعضاء الهيئة الإلمام بمجمل وقائع الدعوى وظروفها وما تم فيها من تحقيقات وإجراءات ولم يرتب القانون على ما يشوب التقرير من نقص أو خطأ أي بطلان يلحق المحكم الصادر في الدعوى .

(١٩٧٨/١٠/١٦ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٢٨ ص ٦٩٩ ،
١٩٧١/١٠/٤ س ٢٢ ق ١٢٥ ص ٥١٧)

٤٩٠٨ - حتى كان البين من محضر الجلسة أن الطاعن لم يعترض على ما تضمنه التقرير ولا على تلاوته بعد ابداء دفاعه ، ومن ثم فلا يجوز له إثارة الجدل في ذلك أمام محكمة النقض .
(١٩٧١/١٠/٣ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٢٥ ص ٥١٧)

٤٩٠٩ - على الطاعن إذا رأى أن التقرير قد أغفل واقعة تهمة أن يوضحها في دفاعه .
(١٩٦٩/١٠/١٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٠٦ ص ١٠٤٧)

٤٩١٠ - أن مجرد عدم الإشارة في تقرير التلخيص الى واقعة من وقائع الدعوى كعدم سؤال المتهم في التحقيقات الأولية لا يترتب عليه أي بطلان ، إذ عدم ذكر هذه الواقعة يفيد أن القاضى الملخص لم ير أهمية لذكرها فإذا كان التهم يرى من مصلحته أن تلم المحكمة بهذه الواقعة فإنه يجب

عليه ان يوضحها في دفاعه الذي يتقدم به اليها .
(١٩٣٩/١٢/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٥٣ ص ٢٩)

٤٩١١ - التقرير الذي يتلوه أحد قضاة الهيئة على زملائه المتد.
هو مجرد بيان به يلم القضاة بموضوع الدعوى المروضة عليهم وبما تم فيها
من التحقيقات والاجراءات ، ولذلك لم يجعل القانون له شكلا خاصا
ولم يرتب على ما قد يكون به من الخطأ أية نتيجة تلحق الحكم الصادر في
القضية .

(١٩٢٩/٤/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٨ ص ٢٥٨ ، ١٩٣٦/١١/٩ ج ٤ ق ٦ ص ٤)

تلاوة التقرير

٤٩١٢ - لما كانت ورقة الحكم تعتبر مقيمة لمحضر الجلسة فور
شأن اثبات اجراءات المحاكمة ، وكان الأصل في الاجراءات أنها روعيت
وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت تلاوة التقرير ، فلا يجوز للطاعن أن يجحد
ما أثبتته المحكمة من تمام هذا الاجراء الا بالظن بالتزوير وهو ما لم يفعله
ولا يقدح في ذلك أن يكون اثبات هذا البيان قد خلا من الاشارة الى من تلى
التقرير من أعضاء المحكمة ما دام الثابت أن التقرير قد تلى فعلا .
(١٩٧٣/٣/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٨٣ ص ٢٩٣)

٤٩١٣ - متى كان النائب بمحضر جلسة المحاكمة وبالحكم المطعون
فيه أن عضو بين الدائرة التي أصدرت الحكم قد تلى تقرير التلخيص
فلا يقدح في صحة ذلك الاجراء ما يدعيه الطاعن من أن هذا التقرير كان
من عمل هيئة سابقة غير التي فصلت في الدعوى اذا كان ما يدعيه من ذلك
- على فرض صحته - لا يدل على أن القاضي الذي تلا التقرير لم يعتمد
ولم يدرس القضية بنفسه ، ولا يمنع من أن القاضي بعد أن درس القضية
رأى أن التقرير المذكور يكفى في التصبر عما استخلصه هو من دراسته .

(١٩٦٨/٦/٣ أحكام النقض س ١٩ ق ١٣٠ ص ٦٤٥)

٤٩١٤ - لا يقدح في سلامة الاجراءات أن يكون اثبات تلاوة تقرير
التلخيص قد ورد في ديباجة الحكم المطعون فيه ، ما دام أن رئيس الدائرة التي

اصدرت الحكم قد وقع عليه مع تأييدها طبقا للمادة ٣١٢ اجراءات جنائية بما يفيد اقراره ما ورد من بيانات .

(١٩٥٩/٦/٢٩ احكام النقض س ١٠ ق ١٥٧ ص ٧١١) .

٤٩١٥ - لا توجب المادة ٤١١ من قانون الاجراءات الجنائية بيان اسم من تلا تقرير التلخيص من اعضاء الهيئة . فلا يعيب الحكم خلوه من الاشارة لاسم من تلا التقرير ما دام الثابت انه قد تلى فعلا .

(١٩٧٩/١/٢٨ احكام النقض س ٣٠ ق ٢٣ ص ١٧٤)

٤٩١٦ - متى بان من محضر الجلسة والحكم أن تقرير التلخيص قد قام بتلاوته أحد أعضاء الهيئة التي نظرت الدعوى وأن الحكم قد نطق به في جلسة علنية فلا يقبل من المتهم اثبات عكس ذلك الا باتباع اجراءات الطعن بالتزوير .

(١٩٥٦/٥/١ احكام النقض س ٧ ق ١٩٧ ص ٧٠١)

٤٩١٧ - اذا قررت المحكمة بعد تلاوة التقرير المنصوص عليه في المادة ٤١١ اجراءات جنائية تأجيل القضية لأي سبب من الأسباب وفي الجلسة التي حددت لنظرها تغيرت الهيئة فان تلاوة التقرير من جديد تكون واجبة ، والا فان المحكمة تكون قد أغفقت اجراء من الاجراءات الجوهرية اللازمة لصحة حكمها .

(١٩٨٤/١١/١٤ احكام النقض س ٣٥ ق ١٧٢ ص ٧٧٢)

(١٩٥٦/٢/٢١ س ٧ ق ٧٤ ص ٢٤٧)

٤٩١٨ - ان القانون لم يجعل للتقرير الذي أوجب تلاوته شكلا خاصا يترتب على مخالفته نتيجة تلحق بالحكم الصادر في الدعوى ، فليس ثمة ما يمنع عضو الهيئة التي تسمح الدعوى أن يتخذ تقرير تلخيص عنها وضمه عضو هيئة سابقة تقريراً له هو .

(١٩٥١/١١/٥ احكام النقض س ٣ ق ٥١ ص ١٣٥)

٤٩١٩ - اذا كانت الهيئة قد قامت بأكملها بعد تلاوة التقرير بعمل تحقيقات تكميلية أخرى فلا يكون هناك والهيئة محيطة بكل ما جرى في

الدعوى من ضرورة لعمل تقرير آخر لمجرد تلاوته علنا في الجلسة .

(١٩٣٩/١١/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١١)

ص ١٧)

٤٩٣٠ - متى كان ثابتا بمحضر الجلسة أن القاضي الملخص تلا تقرير الدعوى فإن ذلك لا يقبل معه الادعاء بعدم حصول التلاوة الا عن طريق الادعاء بالتزوير في المحضر .

(١٩٣٩/١٢/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ص ١١)

٤٩٣١ - لم يفرض القانون على القاضي تلاوة التقرير بنفسه بل يكفي ان تحصل تلاوته بحضوره .

(١٩٣٥/١٢/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٠٣)

ص ٥٨)

٤٩٣٢ - لم يشترط القانون أن يتلى التقرير حتما بواسطة القاضي الذى اعدده لتعذر ذلك في بعض الاحوال فاذا كتب ذلك أحد القضاة وندبت المحكمة قاضيا آخر ليكمل الهيئة فقرأ القاضي المنتدب الملخص الذى كان اعدده القاضي المنسحب فلا شائبة في ذلك .

(١٩٣٥/٢/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٤٢)

ص ٤٤١)

٤٩٣٣ - من المهرد أن الحكم يكمل محضر الجلسة في اثبات حصول تلاوة تقرير التلخيص .

(١٩٨٢/٢/٨ أحكام النقض ص ٣٣ ق ٣٣ ص ١٥٩)

٤٩٣٤ - عدم تلاوة التقرير في قضايا الجنب المستأنفة في جلسة المرافعة الأخيرة لا يكون سببا جوهريا لبطلان الاجراءات اذا سبق لنفس الهيئة تلاوته في جلسة سابقة .

(١٩٠٨/٥/٣٠ المجموعة الرسمية ص ١٠ ق ٣)

٤٩٣٥ - اغفال تلاوة تقرير التلخيص قبل الفصل في المرافعة

الاستثنائية ، يترتب عليه بطلان اجراءات المحاكمة ، ولا يقدح في ذلك سبق تلاوة تقرير التلخيص ابان المحاكمة الغيابية الاستثنائية .

(١٩٨١/١١/١٨ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٦١ ص ٩٣٨)

٤٩٣٦ - يتمين نقض الحكم الاستثنائي متى اتضح من محضر الجلسة ومن الحكم أنه صدر دون تلاوة تقرير القضية في الجلسة ، لأن عدم تلاوة التقرير يترتب عليه بطلان الاجراءات .

(١٩٠٣/١١/٧ المجموعة الرسمية س ٥ ق ٤٨)

٤٩٣٧ - نصت المادة ١٨٥ جناسيات على أن يقدم أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم في الاستئناف تقريراً عن القضية ، وهذا النص عام يجب العمل به سواء أنظرت الدعوى حضورياً أو غيابياً .

(لجنة المراقبة القضائية ١٩٠٩/٤/٢٥ المجموعة الرسمية س .

١٠ ق ٣)

البيات وجود التقرير

٤٩٣٨ - فقدان تقرير التلخيص بعد تلاوته لا يبطل الاجراءات بعد صحته .

(١٩٦٦/٢/٨ أحكام النقض س ١٧ ق ٢١ ص ١١٥)

الفقرة الثانية

٤٩٣٩ - من المقرر أنه اذا استأنفت النيابة وكان ميعاد المعارضة لا زال ممتداً أمام المحكوم عليه غيابياً فيتمين إيقاف الفصل في استئناف النيابة حتى ينقضى ميعاد المعارضة أو يتم الفصل فيها .

(١٩٧٥/٦/٢٣ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٢٦ ص ٥٦٣)

٤٩٣٠ - الأصل أن محكمة الدرجة الثانية انما تحكم على مقتضى الأوراق وهي لا تلتزم بإجراء تحقيق الا ما فات محكمة أول درجة اجراءه أو ما ترى من لزوماً لاجرائه .

(١٩٨٢/٣/١٣ أحكام النقض س ٣٣ ق ٧٠ ص ٣٥١ -

١٩٧٨/٤/٢ س ٢٩ ق ٦٢ ص ٣٣٣)

٤٩٣١ - ان المحكمة الاستئنافية انما تحكم في الاصل في الدعوى على مقتضى الاوراق وليست ملزمة باجراء تحقيق الا ما نرى هي لزوما له ، او ما تستكمل به النقص في اجراءات المحاكمة امام محكمة قول درجة .
(١٩٥٣/١٢/٢٢ احكام النقض س ٥ في ٦٢ ص ١٨٣)

٢٩٣٢ - من المقرر ان محكمة ثاني درجة تحكم في الاصل على مقتضى الاوراق وهي لا تجرى من التحقيقات الا ما رأت لزوما لاجرائه ، ولا تلزم الا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم امام محكمة اول درجة .
(١٩٨٤/٤/١٦ احكام النقض س ٣٥ ق ٩٤ ص ٤٢٥)

٤٩٣٣ - ان المحكمة الاستئنافية انما تحكم على مقتضى الاوراق وليست ملزمة بسماع شهود الا اذا رأت هي من جانبها ضرورة ذلك .
(١٩٥١/١٠/٨ احكام النقض س ٣ ق ١٠ ص ٢٠ ، ٢/١٩ / ١٩٥٢ ق ٢٦٣ ص ٧٠٤)

٤٩٣٤ - اذا كانت المحكمة الاستئنافية قد امرت باستدعاء شهود لسماعهم ثم لما تغيرت هيئتها لم تر هذه الهيئة الجديدة ما يدعى لسماع اولئك الشهود فعدلت عن ذلك فلا يصح أن ينص عليها أنها اخلت بحق المتهم في الدفاع .
(١٩٥١/١٢/١٧ احكام النقض س ٣ ق ١٠٨ ص ٢٨٢)

٤٩٣٥ - اذا تغير قضاة دوائر الجنب أثناء نظر قضية جنحة فلا يتمتع حتما على القضاة الذين حلوا محلهم أن يعيدوا سماع الشهود الذين شهدوا امام الهيئة السابقة ، ولا ينبغي على عدم سماعهم ثانيا بطلان الاجراءات .
(١٩١٨/٨/٢٦ المجموعة الرسمية س ٢٠ ق ٢٩)

٤٩٣٦ - الاصل أن المحكمة الاستئنافية تفصل في الدعوى على مقتضى الاوراق ما لم تر هي لزوما لاجراء تحقيق معين أو سماع شهادة شهود ، فاذا كان المتهم قد طلب الى المحكمة تأجيل الدعوى لسماع شاهد نفى فلم تجبه المحكمة الى طلبه فانها لا تكون قد خالفت القانون .
(١٩٥١/١/١ احكام النقض س ٣ ق ١٦٣ ص ٤٣٣ ، ٤/٢٣ / ١٩٥١ ق ٣٧٣ ص ١٠٢٧)

٤٩٣٧ - إذا كان المتهم قد طلب إلى المحكمة الاستئنافية سماع شاهد فلم تجبه إلى ذلك قائلة أن للمحكمة في مسبيل تكوين عقيدتها أن تستند إلى ما جاء في الأوراق ما دام أنها كانت معروضة على المتهم وعلى الدفاع عنه ، وأنه ما دام المتهم لم يتمسك بضرورة سماع أقوال هذا الشاهد أمام محكمة أول درجة فإن لها أن تعتمد على أقواله بمحض ضبط الواقعة . وأن المتهم ما دام لم يتمسك أمام محكمة أول درجة لسماع من لم يحضروا من الشهود فلا يكون له أن يطلب سماعهم أمامها هي . وأن من أقوال من سمع أمام تلك المحكمة مضافا إليها ما ورد في التحقيق ما يكفي لثبوت التهمة ، إذا كان الأمر كذلك فإنه لا يصح النعي على الحكم لهذا السبب إذا لا مخالفة فيه للقانون .

(١٩٥٠/١٠/٢٠) أحكام المظن من ٢ ق ٤٢ ص ١٠٨)

٤٩٣٨ - أنه لما كانت المحكمة الاستئنافية تقضي بناء على الأوراق من واقع الأدلة التي سمعت أمام محكمة أول درجة ، ولا تلزم بسماع الدليل ، فإنها إذا ما سمعت الشاهد في جلسة ثم نفي أحد الأعضاء الذين سمعوه وجل محله قاض آخر يكون لها أن تعتمد على تلك الشهادة ولو أن العضو الجديد لم يسمعها .

(١٩٤٨/١٠/١١) مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٤٧

(ص ٦١٧)

٤٩٣٩ - لمدعى بالحقوق المدنية أن يترافع أمام المحكمة الاستئنافية لتأييد الحكم الصادر له بالتعويض وإن لم يكن قد استأنفه ، وذلك بغير النظر عن مسلك المتهم في دفاعه في الدعوى الجنائية أو المدنية . وله في هذه السبيل أن يتعرض لجميع الأسس التي تبرر طلباته فلا يمنعه من ذلك أن يكون المتهم مسلما بالمبلغ الذي قضى به عليه ابتدائيا .

(١٩٤٤/١٠/٣٠) مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٨٥

(ص ٥٢٣)

٤٩٤٠ - متى كان المتهم محكوما ببراءته ابتدائيا ورفع الاستئناف من النيابة والمدعى المدني فهما اللذان يسألان ، وإذا كان الثابت بمحض الجلسة في هذه الحالة أن النيابة أثبتت طلباتها وترافع المدعى بالحق المدني ثم ترافع معام المتهم كانت الاجراءات صحيحة لا غبار عليها .

(١٩٣١/١/٨) مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٤٩ ص ١٨٦)

٤٩٤١ - ان المحكمة الاستئنافية غير ملزمة بسؤال المتهم عن تهمته كما هو الشأن لدى محكمة اول درجة انما هي مكلفة بسماع ظلامة المستأنف سواء اكان المتهم او النيابة او المدعى بالحق المدني او المستنول عن هذا الحق المدني ثم سماع كلام خصمه في هذه الظلامة على أن يكون المتهم آخر من يتكلم .

(١٩٣٠/١١/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٨٦ ص ٨٠ ،
١٩٣٢/١٢/٥ ج ٣ ق ٥٠ ص ٥٧ ، ١٩٣٣/١/١٦ ق ٧٥ ص ١٠٨)

مادة ٤١٢

يسقط الاستئناف المرفوع من اتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ اذا لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- الفكرة الايضاحية : منعا لاساءة استعمال حق الاستئناف واحتراما للحكم الواجب النفاذ نصت المادة ٤٤٢ (٤١٢) على ان يقبل الاستئناف المرفوع من اتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ ما لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة .

الاحكام

٤٩٤٢ - مفاد المادة ٤١٢ اجراءات أن المتهم لا يسقط استئنافه متى كان قد تقدم للتنفيذ حتى وقت انتهاء على قضيته في يوم الجلسة ، مادام التنفيذ عليه أصبح امرا واقعا قبل نظر الاستئناف ، ومن المقرر أنه يكفي أن يكون المتهم قد وضسع نفسه تحت تصرف السلطة المهيمنة على التنفيذ قبل الجلسة دون الاعتداد بما اذا كانت هذه السلطة قد اتخذت قبله اجراءات التنفيذ قبل الجلسة أم بعدها .

(١٩٨٤/١٢/٢٥ احكام النقض ص ٣٥ ق ٢١٤ ص ٩٥٨ ،
١٩٨٢/٢/٣ ص ٣٣ ق ٢٦ ص ١٣٣ ، ١٩٨٢/١٢/١٤ ق ٢٠٤ ص ٩٨٨)

٤٩٤٣ - لما كانت المادة ٤١٢ اجراءات تنص على ان يسقط الاستئناف المرفوع من اتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ اذا لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بسقوط استئناف الطاعن لعدم سداده الغرامة المقررة بها ضده ابتداءيا ،

فانه يكون مختلنا في تطبيق القانون .

(١٦٨١/١٢/٦ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٨٧ ص ١٠٥٨)

٤٩٤٤ - مفاد نص المادة ٤١٢ اجراءات جنائية انها جعلت سقوط الاستئناف منوطا بعدم تقدم المحكوم عليه لتنفيذ قبل الجلسة ولا يسقط استئنافه متى كان قد تقدم للتنفيذ حتى وقت النداء على قضيته يوم الجلسة ما دام التنفيذ عليه أصبح أمرا واقعا قبل نظر الاستئناف .
(١٩٧٨/١٠/١٥ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٣٦ ص ٦٩٢ ، ١٩٦٠/٢/٢ س ١١ ق ٢٨ ص ١٣٩)

٤٩٤٥ - ان المادة ٤١٢ اجراءات جنائية جعلت سقوط الاستئناف منوطا بعدم تقدم المحكوم عليه للتنفيذ قبل الجلسة ولم توجب ان يكون ذلك قبل يوم الجلسة ، فأفادت بذلك إلا يسقط استئنافه متى كان قد تقدم للتنفيذ حتى وقت النداء على قضيته من يوم الجلسة ما دام التنفيذ عليه قد أصبح أمرا واقعا قبل نظر الاستئناف .
(١٩٥٤/١/١٩ أحكام النقض س ٥ ق ٩٠ ص ٢٧٢)

٤٩٤٦ - يجب لكل يسأل المحكوم عليه عن عدم تقدمه للتنفيذ قبل الجلسة المحددة لنظر الاستئناف ان يدون علما بتاريخ هذه الجلسة اما بتوقيعه بنفسه على تقرير الاستئناف بما يفيد العلم او باعلامه به ، ولا يخفى عن اعلامه علم وكيله الذي قرر بالاستئناف نيابة عنه لأن علم الوكيل بالجلسة لا يفيد حتما علم الأصليل الذي لم يكن حاضرا وقت التقرير بالاستئناف .

(١٩٧٦/١١/٢٩ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢١٠ ص ٩٢٦ ، ١٩٦٨/١/١٥ س ١٩ ق ١١ ص ٦٥ ، ١٩٥٦/٥/١٠ س ٦ ق ١٩٤ ص ٩٦٣)

٤٩٤٧ - ان قانون الاجراءات الجنائية يقضى بسقوط الاستئناف المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ اذا لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة لا بمجرد استئنافه الحكم الصادر عليه . واذا كان الطاعن قد تقدم للتنفيذ قبل الجلسة التي نظر فيها استئنافه ، فلا يصح في القانون الحكم بسقوط استئنافه لعدم تقدمه للتنفيذ قبل جلسة سابقة ما دامت المحكمة لم تنظر استئنافه ولم تفصل فيه في تلك الجلسة . وهي اذ أجلت نظر الاستئناف الى جلسة أخرى فان هذه الجلسة الأخيرة تكون هي

وحدها التي تصح مساءلته عن تخلفه عن التقدم للتنفيذ فيها .
(١٩٥٢/٦/٩ أحكام النقض س ٣ ق ٣٩٥ ص ١٠٥٧)

٤٩٤٨ - إذا كان الحكم القاضي بسقوط استئناف المتهم قد أقيم على أن المتهم لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة وذلك على خلاف ما هو ثابت بالأوراق فإنه يكون معيباً متعمداً نقضه .
(١٩٥٢/٥/١٩ أحكام النقض س ٣ ق ٣٥٩ ص ٩٦٣)

٤٩٤٩ - عدم سداد المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية للمكفالة المحكوم بهما ابتدائياً لايقاف التنفيذ يترتب عليه سقوط الاستئناف المرفوع منه .
(١٩٨٠/٤/٢ أحكام النقض س ٣١ ق ٨٩ ص ٤٧٨)

٤٩٥٠ - يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تنظر اول ما تنظر وقبل الحكم بسقوط الاستئناف فيما اذا كان النفاذ واجباً ، فإذا كان غير واجب فإنه يتعين عليها أن تقبل الاستئناف وتفصل في الدعوى ، ومن ثم فإذا تبين أن المكفالة التي دفعها المحكوم عليه المستأنف حين الافراج عنه من النيابة ، وهي تعادل المكفالة المحكوم بها لوقف التنفيذ ، لا زالت باقية بالخزانة الى الآن على ذمة المتهم ولم تدع النيابة العامة أن اخلاها بشروط هذه المكفالة قد وقع أو أن لها حقاً عليها ، فإن الحكم اذ قضى بسقوط الاستئناف مع ثبوت أن الحكم المستأنف غير واجب النفاذ يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .
(١٩٥٧/٦/٢٥ أحكام النقض س ٨ ق ١٩٣ ص ٧١٤)

٤٩٥١ - ان البداهة القانونية تقضي بأن ما اشترطته المادة ٤١٢ اجراءات جنائية لقبول الاستئناف تقدم المستأنف لتنفيذ الحكم عليه قبل الجلسة لا يكون الا عندما يكون ذلك التنفيذ واجباً عليه قانوناً ، وهو لايتحقق في حالة الخطأ في الأمر بالنفاذ ما دام المحكوم عليه قد استأنف الحكم .
(١٩٥٢/١٢/٣٠ أحكام النقض س ٤ ق ١١١ ص ٢٨٥)

٤٩٥٢ - مناط الحكم بسقوط الاستئناف طبقاً لحكم المادة ٤١٢ من قانون الاجراءات الجنائية ألا يكون تخلف المستأنف عن التنفيذ قبل الجلسة المحددة لنظر استئنافه واجباً الى عذر قهري .
(١٩٨٤/٤/١٠ أحكام النقض س ٣٥ ق ٨٩ ص ٤٠٨)

مادة ٤١٣

تسمع المحكمة الاستئنافية بنفسها أو بواسطة أحد القضاة تنديه لذلك الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة ، وتستوفي كل نقص آخر في اجراءات التحقيق .

ويسوغ لها في كل الأحوال أن تأمر بما ترى لزومه من استيفاء تحقيق أو سماع شهود .

ولا يجوز تكليف أى شاهد بالحضور الا اذا أمرت المحكمة بذلك .

الاحكام

٤٩٥٣ - انه وان كان الاصل وفق المادة ١١١ ابراءات جديدة من المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيق وانما تحكم على مقتضى الاوراق الا ان حقها في ذلك مقيد بوجود ادعائها مقتضيات حق الدفع . بل ان المادة ٤١٣ اجراءات جنائية توجب على المحكمة ان نسمع بنفسها أو بواسطة احد القضاة تنديه لذلك الشهود الذين كان يجب سماعهم وتستوفي كل نقص آخر في اجراءات التحقيق ، وترتيباً على ذلك عليهما ان تورد في حكمهما ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألقت بها على وجه ينصح عن أنها فطنت اليها ووازنت بينها .

(١٩٧٧/١/٣) احكام النقض من ٢٨ ق ٤ من ٢٥ ، ٢/١٦ / ١٩٧٣ من ٢٤ ق ٢٤٩ من ١٢٢٨ ، ١٠/٣١ / ١٩٦٦ من ١٧ ق ١٩٧ من ١٠٤٩ ، ٢/٧ / ١٩٦٧ من ١٨ ق ٣٥ من ١٧٨)

٤٩٥٤ - الاصل ان المحكمة الاستئنافية انما تقضى على مقتضى الاوراق المطروحة عليها وهي ليست ملزمة باجراء تحقيق الا ما يستكمل به النقص الذي شاب اجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أو اذا رأت من لزوما لاجرائه .

(١٩٧٣/٣/٤) احكام النقض من ٢٤ ق ٦٠ من ٢٧٢ ، ٤/١٦ / ١٩٧٣ ق ١٠٩ من ٥٢٦ ، ٢/١٤ / ١٩٧٢ من ٢٣ ق ٣٧ من ١٤٢)

٤٩٥٥ - الأصل أن المحكمة الاستئنافية إنما تنص على مقتضى الأوراق المطروحة عليها وهي ليست ملزمة بإجراء تحقيق إلا ما تستدل به النقص النفي شاب اجراءات المحاكمة أمام محكمة اول درجة او اذا اريدت هي لزوما لاجرائه . واذا كان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يبد طلبه سماع محرر المحضر أمام محكمة اول درجة الا على سبيل الاحتياط ، كما أنه وان تمسك به امام محكمة ثاني درجة الا أنه لم يصبر عليه في ختام مرافحته ، فانه لا على هذه ان التفتت عن ذلك الطلب وم ترد عليه لما هو مقرر من أن الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابهه او الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصبر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والاصرار عليه في طلباته الختامية .

(١٩٧٣/٣/٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ٦٠ ص ٢٧٢ . ١٦/٤ / ١٩٧٣ ق ١٠٩ ص ٥٢٥)

٤٩٥٦ - ما دامت محكمة ثاني درجة لم تر من جانبها حاجة الى سماع الشهود نظرا لوضوح الواقعة أمامها ، وكان الطاعن قد عد متنازلا عن سماعهم بتصرفه بما يدل على ذلك أمام محكمة اول درجة فان ما يشتره بشأن التفات المحكمة الاستئنافية عن سماع الشهود يكون غير سديد .

(١٩٧٣/٥/٢٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٤٢ ص ٦٨٤ ، ١١/٢٤ / ١٩٦٩ س ٢٠ ق ٢٦٩ ص ١٣٢١)

٤٩٥٧ - اذا كان شهود الاثبات في الدعوى لم يحضروا الجلسة الأخيرة أمام محكمة الدرجة الأولى فأمرت المحكمة بتلاوة أقوالهم ثم سمعت من حضر من شهود النفي ثم ترفع المتهم دون أن يتمسك بحضور الشهود الفائبين وسماهم في مواجهته ، ثم لما حيزت القضية للحكم ورخص للمتهم في تقديم مذكرة بدفاعه لم يطلب في هذه المذكرة شيئا عن الشهود فان اجراءات المحكمة الابتدائية تكون صحيحة ، واذا كانت المحكمة الاستئنافية بمد ذلك قد رفضت طلب المتهم سماع شهود الاثبات فانها لا تكون مخطئة ، اذ هي بحسب الأصل تحكم بناء على أوراق القضية دون أن تجري تحقيقا فيها الا ما ترى هي لزوما له .

(١٩٥١/١١/١٩ أحكام النقض س ٣ ق ٧١ ص ١٩٢)

٤٩٥٨ - اذا كانت المحكمة الاستئنافية - مع أنها في الأصل تحكم

على مقضى التايت فى الاوراق - قد اجابت اطاعن الى ما طلب من سماع شهود تم لما حضروا عدا واحدا سمعتم ولم يعترض الطاعن او يصح على سماع من لم يحضر ، مما يفيد انه نفازل ضمنا عن سماعه ، فانه اذا ما حجزت القضية للحكم وصرح نه بتقديم مذكرة لا يكون له أن يعود الى ما تنازل عنه ضمنا ويطلب فى مذكرته سماع هذا الشاهد بعنه ان تم تحقيق الدعوى .

(١٩٥١/٤/١٠ احكام النقض س ٢ ق ٣٤٥ ص ٩٣٤)

٤٩٥٩ - ليس فى القانون ما يمنع المحكمة الاستئنافية - وهى تفصل فى الدعوى - من اتخاذ أى اجراء من اجراءات التحقيق اذا هى رأت كروما لذلك لاستظهار وجه الحق فى ائدعوى ، ولو كان هذا بعد نقض الحكم بناء على ظمن التهم او كان المتهم وحده هو المستأنف ، ما دامت لم تسوى مركزه بالمقوبة التى قضت بها عليه .

(١٩٥١/٣/٢٦ احكام النقض س ٢ ق ٣٢٢ ص ٨٦٧)

٤٩٦٠ - اذا كان محامى الطاعن لم يتسك امام محكمة الدرجة الاولى بسماع شهود غير الذين سمعتم بل ترفع فى موضوع الدعوى على أساس التحقيقات الابتدائية وما أجرته المحكمة من تحقيق شقوى بالجلسة . فلا يجوز له أن ينمى على محكمة الدرجة الثانية انها لم تجبه الى طلب سماع الشهود ، فان هذه المحكمة غير ملزمة فى الأصل بسماع شهود ما لم تر هى ضرورة لذلك .

(١٩٥٠/١٠/٢٣ احكام النقض س ٢ ق ٢٦ ص ٦٤)

٤٩٦١ - للمحكمة الاستئنافية دائما ان تأمر بما ترى لزومه من استيفاء تحقيق أو سماع شهود ، ومفاد ذلك أن استيفاء التحقيق ليس ميتما عليها بل هو حق خوله اياها القانون كلما رأت ضرورة له ، سواء كان ذلك من تلقاء نفسها أو بناء على ما يقدمه لها المحسوم من الأدلة الجديدة .

(١٩٤١/٢/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢١٦)

ص ٤٠٨)

٤٩٦٢ - ان محكمة الدرجة الثانية ليست ملزمة فى الأصل

بسماع شهود الا اذا رأت هي ضرورة ذلك ، فاذا رأت احدى الدوائر ما يدعى الى سماع الشهود وسمعتهم ثم تغيرت وحلت محلها دائرة أخرى فانها تكون مطلقة الحرية كسابقتها في اتخاذ ما ترى من الاجراءات *
(١٩٣٣/٥/٨) مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ١١٦ ص ١٧٦ ، ١٩٣٩/١٢/١١ ج ٥ ق ٣٠ ص ٤٧)

٤٩٦٣ - اذا كان الحكم الابتدائي قد قضى بادانة الطاعن بناء على ما استخلصته المحكمة من التحقيقات الابتدائية ودون أن تسمع شاهد الاثبات ، ثم لما استأنف المتهم هذا الحكم طلب الى المحكمة الاستئنافية سماع شاهد الاثبات وشهود النفي فقضت بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه دون اجابة المتهم الى طلبه فان حكمها يكون مبنيا على اجراءات باطله تعيبه وتوجب نقضه .
(١٩٥٢/١/١٤) أحكام النقض ص ٣ ق ١٥٦ ص ١١٢)

٤٩٦٤ - اذا كان الحكم الابتدائي قد صدر بدون تحقيق بالجلسة اعتمادا على أقوال الشهود في التحقيقات الأولية ، فان من حق المتهم المستأنف تصحيحا لاجراءات المحاكمة أن يطلب الى محكمة الدرجة الثانية أن تسمع شهود الدعوى وعلى المحكمة في هذه الحالة أن تجيب هذا الطلب أو تبين سبب رفضه فاذا هي لم تفعل كان حكمها باطلا .
(١٩٣٨/١/٣) مجموعة القواعد للقسم القانونية ج ٤ ق ١٤٥ ص ١٤٠)

٤٩٦٥ - القاعدة العامة التي تحتم تكليف شهود النفي بالحضور امام محكمة اول درجة حتى يجوز سماعهم امام محكمة الاستئناف لا تسرى على الحالة التي لم تسمح فيها ظروف الدعوى للمتهم بتكليف شهوده بالحضور امام محكمة اول درجة . وفي هذه الحالة اذا لم تسمع محكمة ثاني درجة شهادة شاهد النفي الذي أعلنه المتهم قانونا أو أغفلت في حكمها ذكر سبب عدم سماعه يكون ذلك سببا في بطلان هذا الحكم بطلانا جوهريا .
(١٩١٣/٣/١) المجموعة الرسمية ص ١٤ ق ٧٥)

٤٩٦٦ - رفض محكمة استئنافية سماع شهادة شهود نفي حضروا عقب تأجيل لم تاذن به المحكمة لهذا الغرض هو أمر غير موجب للبطلان ، لأن المحكمة مطلقة السلطة في تقدير تلك الأحوال .
(١٩٠٣/١١/٢٨) المجموعة الرسمية ص ٥ ق ٥٣)

مادة ٤١٤

إذا تبين للمحكمة الاستئنافية أن الواقعة جنائية أو أنها جنحة من الجنح التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر على غير الأفراد تحكم بعدم الاختصاص وتعيل الدعوى إلى النيابة العامة لاتخاذ ما يلزم فيها .

- ممدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ . ونشر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ .

وبالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٩٦٢/٦/١١ . ونشر في ١٩٦٢/٦/١١ .

- راجع ما جاء بالمذكورة الإيضاحية للمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ تحت المادة ١١ .

- راجع ما جاء بالمذكورة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .

- قارن المادة ١/١٨٩ من القانون السابق .

مادة ٤١٤ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

إذا تبين للمحكمة الاستئنافية أن الجريمة من اختصاص محكمة الجنايات تحكم بمسئمة الاختصاص .

، وإذا كان المتهم جنحة من الجنح التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر على غير الأفراد ، تبعتها إلى محكمة الجنايات .

أما إذا كان الفعل جنائية ، وكانت الدعوى قد تم تحقيقها أمام سلطة التحقيق أو أمام محكمة أول درجة وراث أن الأدلة كافية على التهم ودرجعت لديها إدانة تبعتها إلى محكمة الجنايات ، وتقوم النيابة العامة بإرسال الأوراق إليها فيورا . وإذا لم تكن قد تم تحقيقها تبعتها إلى قاضي التحقيق .

وإذا رأت أن الأدلة غير كافية تصدر أمراً بأن لا وجه لادعاء الدعوى .

ويكون الأمر الصادر من المحكمة بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات أو بأن لا وجه للاعتناء قابلاً للطعن طبقاً للمواد ١٩٣ إلى ١٩٦ كما لو كان صادراً من لجنة الإتهام .

مادة ٤١٤ ممدلة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ :

تستبدل عبارة النيابة العامة بعبارة قاضي التحقيق في المواد ٤١٤ فقرة ثالثة .

حكم

٤٩٦٧ - أن القول بأنه يضمن على المحكمة الاستئنافية - والمتهم

عائدت أن تقضى بعدم اختصاصها طبقاً لما جاء بالمادتين ٤١٤ ،

٤١٥ إجراءات جنائية تأنيباً على ما تكشف لها من مراجعة صحيفة متابعات

المتهم ، هذا القول إنما يكون محل اعتبار إذا كان استئناف النيابة جازماً

ومقبولاً حتى يشئ للمحكمة الموضوعية أن تتوصل عن طريق استئنافها

بالموضوع .

(١٩٥٣/٥/١٦ أحكام النقض س ٥ ق ٢٨٢ ص ٧٧٧)

ملحة ٤١٥

- ألغيت بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٧ الصادر في ١٩٦٧/٦/١٥ ، ونشر في ١٩٦٧/٦/١١ .
كانت المادة ٤١٥ من ق ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ تنص قبل إلغائها على أنه :
« للمحكمة الاستئنافية إذا رأت أن الفعل المحكوم فيه باعتباره جنحة يصح من الجنايات التي يجوز للقاضي التحقيق إحالتها إلى المحكمة الجزئية طبقاً للمادة ١٥٨ ، أن تصدر قراراً بنظرها وتحكم فيها .
ولكنائب العام أن يظن في القرار الصادر بنظر الجناية في هذه الحالة بطريق التخص .
إذا كان قد بنى على خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها - ويصلح في الظن على وجه الاستعجال ، ويبنى على رفض إيقاف الفصل في الدعوى » .
- راجع ما جاء بالفقرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٧ تحت المادة ٦٤ .
- لا مقابل لها في القانون السابق .

ملحة ٤١٦

إذا ألقى الحكم الصادر بالتمويضات وكان قد نفذ بها تنفيذاً مؤقتاً
تدبر منه على حكم الالفه .
- لا مقابل لها في القانون السابق .

ملحة ٤١٧

إذا كان الاستئناف مرفوعاً من النيابة العامة للمحكمة أن تؤيد الحكم
أو تلغيه أو تعدله سواء ضد المتهم أو لمصلحته .
ولا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا ألفه الحكم الصادر بالبراءة
إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة .
لما إذا كان الاستئناف مرفوعاً من غير النيابة العامة فليس للمحكمة
إلا أن تؤيد الحكم أو تعدله لمصلحة واقع الاستئناف ، ويجوز لها إذا قضت
بسقوط الاستئناف أو بعدم قبوله أو بعدم جوازها أو برفضه أن تحكم على
المدعى بفرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات .
- مسددة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٧ الصادر في ١٩٦٧/٦/١٥ ، ونشر في ١٩٦٧/٦/١١ .
- راجع ما جاء بالفقرة الإيضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٧ تحت المادة ٦٤ .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- المذكرة الايضاحية : وقد أدخل المشروع تعديلا عاما فيما يتعلق بتشديد العقوبة المحكوم بها ابتداء والفاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة أو نص في المادة ٤٤٤ (١/٤١٧) على أنه لا يجوز التشديد ولا الإلغاء إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة للأغلبية لاكثر في هذه الحالة ، وذلك على أساس أن رأي قاضي أول درجة يجب أن يكون محل اعتبار عند الفصل في الدعوى استثنائيا . فإن كان رأي أحد قضاة الاستئناف مطابقا لرأي قاضي محكمة أول درجة فلا يجوز إلغاء حكم البراءة أو تشديد العقوبة . لأنه إذا كان هناك محل للترجيح دائما ترجح كفة الرأي الذي يشترك فيه القاضي الذي أجرى بهما في الدعوى وسمح للشهود بنفسه وهو القاضي الجزئي . فضلا عما في ترجيح هذا الرأي من مراعاة لمصلحة المتهم .

مادة ٤١٧ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

إذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة . فللمحكمة أن تزيد الحكم أو تلتزمه أو تعدله سواء ضد المتهم أو لمصلحته .

ولا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا إلغاء الحكم الصادر بالبراءة إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة .

أما إذا كان الاستئناف مرفوعا من غير النيابة العامة فليس للمحكمة إلا أن تزيد الحكم أو تعدله لمصلحة رافع الاستئناف .

الأحكام

سقوط استئناف النيابة

٤٩٦٨ - من المقرر أن استئناف النيابة الصامة للحكم الفيضي يسقط إذا ألقى هذا الحكم أو عدل في المعارضة لأنه بإلغاء الحكم الفيضي أو تعديله بالحكم الصادر في المعارضة لا يحصل اندماج بين هذين الحكمين بل يعتبر الأخير وكأنه وحده الصادر في الدعوى ، والذي يصح قانونا أن يكون محلا للطعن بالاستئناف .

(١٠/٣٠/١٩٧٨ أحكام النقض من ٢٩ ق ١٥٤ ص ٧٦١
١٩٧١/٣/٢٢ من ٢٢ ق ٦٦ ص ٢٧٨ ، ١٩٦٧/٢/٢٣ من ١٨ ق ٣٠٥ ص ١٠٠٨)

٤٩٦٩ - يسقط استئناف النيابة للحكم الفيضي بصدد الحكم في المعارضة الذي قضى بتخفيف العقوبة المقضى بها غيابيا بإيقاف تنفيذها لأن وقف التنفيذ هو عنصر من عناصر التقدير وله أثره في كيانها .

(٢/٢٠/١٩٦١ أحكام النقض من ١٢ ق ٤٦ ص ٢٦٠)

٤٩٧٠ - الحكم الغيابي يسقط حتما بمجرد صدور الحكم من المعارضة ، ويسقط تبعا لها استئناف النيابة اياه ، ويكون الحكم الصادر من المعارضة هو وحده الذي يصح استئنافه ، فاذا اعتبرت المحكمة الاستئنافية استئناف النيابة للحكم الغيابي منصبا على الحكم الصادر في المعارضة وبناء على ذلك شددت العقوبة على المتهم كان هذا الاعتبار غير صحيح وكان حكمها بالتشديد باطلا .

(١٤/٢/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٦٤)

(ص ١٦٦)

٤٩٧١ - ليس للنيابة العمومية أن تتنازل عن الاستئناف المرفوع منها فاذا تنازلت عنه تعين على المحكمة رغم ذلك أن تفصل في الاستئناف .

(١٤/٦/١٩١٩ المجموعة الرسمية س ٢٠ ق ٩٥)

ايقاف استئناف النيابة

٤٩٧٢ - من المقرر أنه اذا استأنفت النيابة الحكم وكان ميعاد المعارضة لا زال متدا أمام المحكوم عليه غيابيا فيتعين ايقاف الفصل في استئناف النيابة حتى ينقضي ميعاد المعارضة أو يتم الفصل فيها . وترتيباً على هذا الأصل يكون الحكم الذي يصدر من المحكمة الاستئنافية بناء على استئناف النيابة العامة للحكم الغيابي القاضي بالعقوبة قبل الفصل في المعارضة التي رفعت عنه من المحكوم عليه غيابيا معيبا بالبطلان ، الا أنه لما كان هذا الحكم قد قضى ببرائة المحكوم عليه غيابيا وقد أصبح نهائيا بصدده الطعن فيه فإنه ينتج أثره القانوني وتنتهى به الدعوى الجنائية عملاً بنص المادة ٤٥٤ اجراءات جنائية ، وتكون لذلك المعارضة التي رفعت من المحكوم عليه غيابيا أمام محكمة أول درجة غير ذات موضوع ، ويترتب على ذلك سقوطها اذ كان الحكم الغيابي - المعارض فيه - غير قائم عند نظر المعارضة بعد أن أُلغى الحكم الصادر من محكمة ثانية درجة بناء على استئناف النيابة .

(١٦/١/١٩٦٤ أحكام النقض س ١٥ ق ٦ ص ٢٩)

٤٩٧٣ - من المقرر أنه ما دامت المعارضة المرفوعة من المتهم في الحكم الابتدائي الغيابي الصادر عليه لما يفصل فيها بعد فلا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تنظر الدعوى بناء على استئناف النيابة هذا الحكم ، بل يجب

عليها في هذه الحالة أن توقف الفصل في الاستئناف حتى يحصل في المعارضة ولا كان حكمها باطلا . ذلك لأن سلطة المحكمة تكون معلقة على مصير المعارضة أو على انقضاء ميعادها إذا كان الحكم المستأنف ما زال قابلا للمعارضة فيه من المتهم . كما أن استئناف النيابة يكون معلقا كذلك على نأيده أو الغائه أو تعديله .

(١٩٦٩/١٢/٢٩ احكاما النقض س ٢٠ ق ٣١٤ ص ١٥١٥ .
١٩٦٨/١١/١١ س ١٩ ق ١٨٧ ص ٩٣٧)

٤٩٧٤ - الاستئناف المرفوع من النيابة العمومية ضد المتهم المحكوم عليه غيابيا لا يصح أن تفصل فيه المحكمة ما دامت المعارضة فيه من المحكوم عليه جائزة على مقتضى القانون بمراعاة الأوضاع العادية المرسومة لها .
والواجب عليها أن توقف الفصل في الاستئناف حتى يتم الفصل في المعارضة .

(١٩٤٦/١٠/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢١١
ص ١٩٣)

٤٩٧٥ - ما دامت المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الابتدائي الضيائي الصادر عليه لم يفصل فيها فلا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تنظر الدعوى بناء على استئناف النيابة هذا الحكم . سواء أكان بالنسبة لتقدير الكفالة أم بالنسبة للموضوع ، بل يجب في هذه الحالة أن توقف الفصل في الاستئناف حتى يفصل في المعارضة فإن هي فصلت في الاستئناف فإنها تكون قد حرمت المتهم من حق المعارضة في الحكم الابتدائي واضاعت عليه درجة من درجات التقاضي .

(١٩٤١/١١/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٠٤
ص ٥٧٩)

٤٩٧٦ - إذا استأنفت النيابة حكما غيابيا عارض فيه المتهم وجب على محكمة الاستئناف إيقاف نظر الدعوى حتى يفصل في المعارضة ، فإن لم تفعل صح نقض حكم الاستئناف وكل ما جاء من الاجراءات بعد الحكم الضيائي بطلان الاجراءات بطلانا جوهريا .

(١٩٠٥/١/٧ المجموعة الرسمية س ٦ ق ٦٠)

٤٩٧٧ - استئناف النيابة لحكم غيابي تبطله المعارضة التي يرضخها
بصد المتهم على أنه يبقى صحيحا إذا انقضى ميعاد المعارضة ولم تكن قد
رفضت .

(استئناف ١٩٠٢/٢/٢٧ المجموعه الرسنية من ٦ ق ٤١)

اثر استئناف النيابة

٤٩٧٨ - من المقرر ان نطاق الاستئناف يتحدد بصفة زافعه ، فان
استئناف النيابة العامة - وهي لا صفة لها في التحدث الا عن الدعوى
الجنائية ولا شأن لها بالدعوى المدنية - لا ينقل النزاع أمام المحكمة
الاستئنافية الا في خصوص الدعوى الجنائية دون غيرها طبقا لقاعدة الاثر
النسبي للطعن .

(١٩٧٨/٤/٢ أحكام النقض س ٢٩ ق ٦١ ص ٣٢٩)

٤٩٧٩ - لا يصح في القانون القول بتقييد الاستئناف المرفوع من
النيابة العامة بأى قيد الا اذا نص في التقرير عن واقعه معينة دون أخرى
من الوقائع محل المحاكمة . فاستئناف النيابة لا يتخصص بسببه وانما هو
ينقل الدعوى برمتها الى محكمة ثانية درجة لصلحة أطراف الدعوى جميعا
فيما يتعلق بالدعوى الجنائية فتتصل بها بما يخول النظر فيها من جميع
نواحيها غير مقيدة في ذلك بما تضمنه النيابة في تقرير استئنافها أو تبديه
في الجلسة من الطلبات .

(١٩٨٤/٣/٥ أحكام النقض س ٣٥ ق ٥٠ ص ٢٤٣ .
١٩٧٦/٣/٢٥ س ٢٧ ق ١٧٨ ص ٧٨٥ ، ١٩٧٢/٣/٦ س ٢٣ ق ٧٣ ص
٣١٦ ، ١٩٧١/١٢/١٢ س ٢٢ ق ١٧٨ ص ٧٣٤ ، ١٩٥٦/٣/٦ س ٧ ق ٩١
ص ٢٩٧)

٤٩٨٠ - من المقرر ان استئناف النيابة لا يتخصص بسببه بل هو
يصد طرح النزاع برمته أمام المحكمة الاستئنافية غير مقيدة فيه بطلب النيابة
سواء كان ذلك لصلحة المتهم أم عليه .

(١٩٥٢/٣/٢٤ أحكام النقض س ٣ ق ٢٢٤ ص ٦٣٠)

٤٩٨١ - استئناف النيابة للحكم الغيابي يشمل الحكم الذى يصدر

في المعارضة فيه سواء بتأييده أو باعتباره المعارضة كأنها لم تكن .
(١٠/١٢/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ و ١٧ ص ٢٠)

٤٩٨٢ - ان استئناف النيابة لا يصح قانونا ان يتمتعى الدعوى الجنائية ولا يمكن أن يكون له تأثير في الدعوى المدنية . فإذا كان النابت ان النيابة دون المدعى بالحقوق المدنية هي التي استأنفت الحكم الابتدائي فلا يجوز للمحكمة الاستئنافية ان تحكم للمدعى بتعويض عن المتهم . لأنه مادام لم يرفع استئنافا فان الحكم الابتدائي يصير نهائيا بالنسبة اليه .
(٢٥/١٢/١٩٤٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٤٣ ص ٥٧٨)

٤٩٨٣ - ان الاستئناف الذى نرفعه النيابة العامة عن الحكم يترتب عليه نقل الموضوع برمته الى المحكمة الاستئنافية فتتصل هذه المحكمة به اتصالا يخولها النظر فيه من جميع نواحيه دون أن تكون مقيدة في ذلك بما تضمنه النيابة في تقرير الاستئناف أو تبديه في الجلسة من الطلبات .
(٤/٥/١٩٤٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤٠١ ص ٦٥٨)

٤٩٨٤ - ان بناء النيابة استئنافها على أسباب ما لا يقيد بها تلك الأسباب عند المرافعة في الدعوى . فإذا هي استأنفت الحكم لمصم ورود صحيفة سوابق المتهم لاحتمال أن يتبين منها عند ورودها أن المتهم عائد ، فذلك لا يمنعها من أن تطلب تشديد العقوبة حتى ولو اتضح من صحيفة السوابق عدم وجود سوابق للمتهم .
(١٥/٦/١٩٣٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٨٥ ص ٦١٠)

٤٩٨٥ - اذا كانت النيابة قد قصرت استئنافها على طلب تغيير وصف التهمة واعتبار المتهم فاعلا أصليا لا شريكا فقط . فان هذا لا يمكن أن يعد من سلطة المحكمة الاستئنافية في نظر الموضوع والحكم بما تراه في حدود القانون .
(١١/٤/١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٩٨ ص ٢٠٣)

٤٩٨٦ - ان مجرد حصول الاستئناف من النيابة يلزم عنه حتما اتصال المحكمة الاستئنافية بالدعوى المستأنف حكمها في حدود هذا الاستئناف . ومتى اتصلت بها كان لها مطلق احره في نظر الدعوى من جميع وجوها والتصرف فيها كانها لم تقدم من يادى الامر الا اليها طبقا لما تراه من الدواعي والمقتضيات دون ان تتقيد باى قيد تضعه النيابة العامة في تقرير الاستئناف ، سواء وقت الادلاء به في قلم الكتاب او بعد هذا الادلاء ، وكل قيد يوضع في هذا التقرير لا تقيد به ولا تأثير له فيما وجب للمحكمة من حق نظر الدعوى من كل وجوها. والتصرف فيها بكامل الحرية ، حتى القيد الذى يكون ظاهر مفهومه انه يجعل الاستئناف معلقا على شرط فاسخ لا يقيد المحكمة فى شيء ولو تحقق هذا الشرط يل يكون الاستئناف مع ذلك صحيحا منتجا اثره والشرط غير معتبر لاخلاله بموجب الاستئناف ، انما تتقيد المحكمة بما ورد فى تقرير الاستئناف فى صورتين : صورة ما اذا تعددت التهم المحكوم فيها وقصر الاستئناف على الحكم الصادر فى بعضها دون الصادر فى البعض ، وصورة ما اذا تعدد المتهمون وقصر الاستئناف على بعضهم دون البعض ، ووجه التقيد هو أن الاستئناف لا ينقل للمحكمة الاستئنافية سوى الموضوع المستأنف حكمه ولا يبيح لها التعرض لغير المستأنف عليه من المتهمين .

(١٩٣٢/١١/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٩ ص ٧)

الفصل فى شكل الاستئناف

٤٩٨٧ - مجرد ثبوت الطاعن والمدعى بالحقوق المدنية بجلسته المحاكمة وسؤال المحكمة الأخير عن مخالفته مع الطاعن لا يعتبر أنها فصلت ضمنا فى شكل الاستئناف .

(١٩٧٦/١٢/٢٧ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢٢٨ ص ١٠١٥) .

٤٩٨٨ - الاشكال فى التنفيذ ليس من طرق الطعن فى الأحكام . وقضا محكمة الاشكال بأن الاستئناف مقبول شكلا لا يجوز قوة الأمر المقضى . ولا ينال من صحة الحكم القافى بعدم قبول الاستئناف شكلا .

(١٩٧٠/١١/٢٢ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٧١ ص ١٤٦٨)

٤٩٨٩ - لا يحول تأجيل نظر الدعوى دون القضاء بعدم قبول

الاستئناف شكلا لما يفرضه القانون على المحكمة الاستئنافية من وجوب التحقق من حصول الاستئناف وفقا للقانون قبل انظر في موضوعه

(١٩٥٧/١٠/١٤ أحكام النقض س ٨ ق ٢١٠ ص ٧٨٣)

٤٩٩٠ - إذا قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وتأجيل القضية لسماع شهود الدعوى ثم قضت بعد ذلك في جلسة أخرى بعدم قبول الاستئناف شكلا فإن هذا الحكم الأخير يكون باطلا لأن المحكمة يحكمها الأول الصادر بقبول الاستئناف شكلا قد استنفدت سلطتها بالنسبة لشكل الاستئناف .

(١٩٥٣/٥/١١ أحكام النقض س ٥ ق ٢٨٦ ص ٧٨٧)

٤٩٩١ - متى نأين بين من مطالبه دييابه الحكم المطعون فيه ان نيابة العامة استأنفت حكم محكمة أول درجة ، وقد طرح استئنافا مع استئناف الطاعنين فقضت المحكمة بحكمها المطعون فيه بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتأييد الحكم المستأنف بما معاده أن المحكمة نظرت الاستئنافين معا وقضت برفضهما موضوعا . فإن ما تثيره الطاعتان من أن محكمة ثاني درجة أغفلت الفصل في استئناف نيابة بما ينبغي، عن أنها لم تحط احاطة كافية بأوراق الدعوى وقائعها واطراف الاستئناف المطروح عليها لا يكون له محل .

(١٩٧٣/١/٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٤ ص ٥٤)

٤٩٩٢ - إذا كان بين من الحكم المطعون فيه أنه أثبت في صدره استئناف الطاعن واستئناف المسئول عن الحقوق المدنية وتاريخ كل منهما ثم قال أن الاستئناف مقدم في الميعاد القانوني فهو مقبول شكلا ، ثم انتهى إلى القضاء بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف، فإنه وإن كانت كلمة الاستئناف قد وردت بصفة المفرد إلا أنها تنصرف إلى الاستئنافين معا ، ومن ثم لا يقبل الطعن على هذا الحكم بمقولة أن المحكمة لم تظن إلى أن هناك استئنافين .

(١٩٥٢/٦/٢٠ أحكام النقض س ٣ ق ٣٧٧ ص ١٠١٣)

٤٩٩٣ - لما كان من المقرر أن الطعن في الأحكام من شأن المحكوم

عليهم دون غيرهم وكانت المادة ٢١١ مرافعات - وهي من كليات القانون - لا تجيز الطعن في الاحكام الا من المحكوم عليه ، وهو لا يكون كذلك الا اذا كان طرفا في الخصومة وصدر الحكم على غير مصلحته بصفته التي كان متصفا بها في الدعوى ، وكانت النيابة العامة لا تمارى في أن الأب هو الذى قرر بالاستئناف بصفته المحكوم عليه وليس بصفته وكيلًا عن ابنه المتهم الحقيقى ، فان الحكم المظنون فيه اذ قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به من غير ذى صفة يكون قد أصاب صحيح القانون .

(١٩٧٣/٢/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٣٦ ص ١٦٧)

٤٩٩٤ - من المقرر أنه متى كان الاستئناف المطروح أمام المحكمة للفصل فيه ليس مرفوعا من المتهم الحقيقى الذى أقيمت عليه الدعوى فينبغى على المحكمة أن تقضى بعدم قبول الاستئناف شكلا لرقمه من غير ذى صفة .

(١٩٧٣/٢/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٣٦ ص ١٦٧)

٤٩٩٥ - يتعين على المحكمة وقد اعتبرت أن من ارتكب الحادث ليس هو المحكوم عليه غيايبا الذى عارض في الحكم الغيابي الابتدائي واستأنفه ومثل أمام الهيئة الاستئنافية بل هو شخص مجهول تسمى باسمه أن تقضى تبعا لذلك بإلغاء الحكم المستأنف وعدم قبول المعارضة منه لرفعه من غير ذى صفة .

(١٩٥٩/٢/٩ أحكام النقض س ١٠ ق ٤٠ ص ١٨١)

حق المحكمة الاستئنافية بالنسبة لوصف التهمة

٤٩٩٦ - من المقرر أن المحكمة الاستئنافية مكلفة بأن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها القانون تطبيقا صحيحا ولو كان الوصف الصحيح هو الأشد ما دامت الواقعة المرفوعة بها الدعوى لم تتغير وليس عليها في ذلك الا مراعاة الضمانات التى نصت عليها المادة ٣٠٨ اجراءات جنائية ، وبشرط ألا يترتب على ذلك اساءة بمركز المتهم اذا كان هو المستأنف وحده .

(١٩٧٨/١١/٢٣ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٦٩ ص ٨٢٦)

٤٩٩٧ - الأصل أن الاستئناف ولو كان مرفوعا من المتهم وحده

يميد طرح الدعوى برمتها على محكمة الدرجة الثانية فيكون لهسا ان تمنح الوقائع التي سبق طرحها على القاضي الابتدائي وصفها الفانوني الصحيح وكل ما عليها ألا توجه أفعالا جديدة الى المتهم أو ان تشدد عليه العقوبة متى كان هو المستأنف وحده .

(١٩٦٥/٥/٢٠ أحكام النقض س ١٦ ق ٨٥ ص ٤١٥)

٤٩٩٨ - لا يجوز محاكمة المتهم امام المحكمة الاستئنافية مباشرة عن واقعة لم يسبق عرضها على محكمة الدرجة الأولى . وهذا لتعلقه بالنظام القضائي ودرجاته يمد مخالفا للأحكام المتعلقة بالنظام العام .

(١٩٥٩/٣/٢٠ أحكام النقض س ١٠ ق ٦١ ص ٢٧٩)

٤٩٩٩ - يستنع على محكمة الاستئناف منما باتا أن تصدق التهمة المسبقة الى المتهم وتقييمها على أساس من الوقائع غير التي رفعت بها الدعوى عليه .

(١٩٥٩/٣/٢٠ أحكام النقض س ١٠ ق ٦١ ص ٢٧٩)

نطاق استئناف بعض الأحكام

حكم باعتبار المعارضة كان لم تكن

٥٠٠٠ - استئناف المتهم للحكم الصادر في معارضته باعتبارها كان لم تكن يشمل كذلك الحكم الغيابي - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - نظرا الى أن كلا الحكمين متدخلان ومندمجان أحدهما في الآخر مما يلزم عنه إن استئناف المتهم للحكم الصادر في معارضته باعتبارها كان لم تكن يطرح على المحكمة الاستئنافية الموضوع برمتة للفصل فيه .

(١٩٧٦/١٠/٤٠ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٦٠ ص ٧٠٩)

١٩٦٠/١١/٢٨ س ١١ ق ١٦٢ ص ٨٤١ ، ١٩٥٥/٥/٢٠ س ٦ ق ٢٧٨ ص ٩٣٣)

٥٠٠١ - استئناف حكم اعتبار المعارضة كان لم تكن أو العطف فيه بطريق النقض لا يطرح امام المحكمة العليا الا هذا الحكم بالذات ولا يمكن

يحال أن ينصرف إلى الحكم القيايى الصادر قبله فى موضوع الدعوى .
(١٩٣٢/٢/١٥٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٢٨ من ٤٥٢)

٥٠٠٢ - الاستئناف المرفوع عن الحكم القاضى باعتبار المعارضة كان لم تكن يشمل حتما الحكم الأول الصادر بالمقوبة . وعليه تختص المحكمة الاستئنافية بالنظر فى موضوع الدعوى .

(١٩١٢/٥/٤ المجموعة الرسمية س ١٣ ق ٩٨ ، ١٩/١٩/١٩١٨ س ١٩ ق ٢٥)

٥٠٠٣ - اذا حكم على متهم غياييا وعارض ولم يحضر فحكم باعتبار الماوضه كان لم تكن فاستئناف هذا الحكم ، من استئنافه وان كان من جهة التمثل قاصرا على حكم اعتبار المعارضة كان لم تكن ، الا انه اذا لم يدع الحضور فى جلسه المعارضة أو تغيب عنها لمضر قهرى وم يطلب اعادة القضية لمحكمة اول درجة لنظر المعارضة وطلب النظر فى الموضوع دل ذلك على ان قصده من الاستئناف استئناف الموضوع وانه تعمد عدم الحضور او تنازل عن حقه فى الحضور امام محكمة اول درجة لينتهى فيها وليكون حكمها بمثابة حكم بتأييد المقوبة القيايية والعبرة بقصد المتهم لا بتصريحه فى تقرير الاستئناف . وفضلا عن ذلك فان الراى الراجع الى الآن أن الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن يكون جسما واحدا مع الحكم القيايى ويندمج فيه ، وأن الأحكام الصادرة باعتبار المعارضة كان لم تكن أو رفضها ينتج آثارا واحدة .

(شبين الكوم الابتدائية ١٩٣٣/٤/٢٣ المجموعة الرسمية س ٣٤ ق ٢١٧)

٥٠٠٤ - اذا عارض المتهم فى الحكم القيايى القاضى بادانته ولم يحضر فى الجلسة المحددة لنظر المعارضة وحكم باعتبار معارضته كانها لم تكن واستأنف المتهم هذا الحكم فيجوز للمحكمة الاستئنافية أن تنظر فى الحكم القيايى الأول القاضى بالإدانة .

(الزقازيق الابتدائية ١٩١١/٤/٢٦ المجموعة الرسمية س ١٢ ق ١٤٢)

٥٠٥ - إذا عارض المتهم في الحكم الغيابي الفاضل بدائته ولم يحضر في الجلسة المحددة لنظر المعارضة وحكم ببراءته معارضته فانها لم تكن واستأنف المتهم هذا الحكم فلا يمكن للمحكمة الاستئنافية ان تنظر في الحكم الغيابي الأول القاضي بالإدانة .

(الزقازيق الابتدائية ١٩١١/٢/٨ المجموعه الرسمية س ١٢ ق ١٤١)

حكم بعدم قبول المعارضة شكلا

٥٠٦ - متى كان الحكم المعارض فيه لم ينص الا بعدم قبول الاستئناف شكلا لرقمه بصد المهاد دون ان يتعرض ان الموضوع ، فان المحكمة يكون متعينا عليها عند نظر المعارضة ان فصل أولا في الحكم المعارض فيه من ناحية شكل الاستئناف ، فان رأت ان قضاء صحيح وقفت عند هذا الحد وان رأت أنه خاطيء الفته ثم انتقلت الى موضوع الدعوى ، وفي هذه الحال فقط يكون لها ان تتعرض للعقوبة فتعديها في مصلحة المعارض ، أما اذا هي قضت بالبراءة متوهمة ان الحكم المعارض فيه صادر في موضوع الدعوى ، فان حكمها يكون باطلا متعينا نقضه وإعادة القضية الى المحكمة التي أصدرته لنظر المعارضة من جديد .

(١٩٧١/١١/٨ احكام النقض س ٢١ ق ١٥١ ص ٦٢٩ .
١٩٧٧/٥/٢ س ٢٨ ق ١١٢ ص ٥٢٨ ، ١٦٨٢/٢/٢ س ٢١ ق ٢٢ ص ١٩٢٢)

٥٠٧ - من المقرر ان استئناف الحكم الصادر في المعارضة يصلم جواز نظرهما يقتصر في موضوعه على هذا الحكم باعتباره حكما شكليا قائما بذاته دون ان ينصرف اثر الاستئناف الى الحكم الغيابي لاختلاف طبيعة كل من الحكمين ، فاذا اغفل الحكم الاستئنافي الفصل في شكل المعارضة وتصدى لموضوع الدعوى وقضى بوقف تنفيذ عقوبة الفلوق وهو ما لم يكن مطروحا فانه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

(١٩٧٠/٥/٢٥ احكام النقض س ٢٢ ق ١٧٧ ص ٢٥٢
١٩٧٥/٥/٤ س ٢٦ ق ٨٨ ص ٣٨٦)

٥٠٨ - من المقرر ان استئناف الحكم الصادر في المعارضة جديداً جوازها أو بعدم قبولها لرغمها عن حكم غير قابل لها يقتصر في موضوعه

على هذا الحكم باعتباره حكماً شكلياً قائماً بذاته دون أن ينصرف اثر الاستئناف الى الحكم الابتدائي لاختلاف طبيعة كل من الحكمين .

(١٩٨٤/٥/٧٤ أحكام النقض من ٣٥ ق ١١٠ من ٢٩٨ ،

١٩٨٤/٣/١٢ من ٣٥ ق ٤٧ من ٢٣٢)

ما فأت محكمة أول درجة الفصل فيه

٥٠٠٩ - من المقرر أن المحكمة الجنائية لا ترجع الى قانون المرافعات المدنية الا عند احالة صريحة على حكم من أحكامه وردت في قانون الإجراءات الجنائية أو عند خلو هذا القانون من نص على قاعدة من القواعد العامة الواردة في قانون المرافعات . ولما كان قانون الإجراءات الجنائية قد خلا من ايراد قاعدة عامة تنظم حالة اغفال النص في منطوق الحكم على عقوبة أحد المتهمين في الدعوى بالرغم من اشارته في الأسباب الى ثبوت التهمة قبله - لما كان ذلك فإنه يجب إعالة المادة ٣٦٨ مرفعات في الدعاوى الجنائية . ولما كانت المحكمة الجنائية قد اغفلت الفصل في التهمة المستندة الى المظنون ضده فللطريق السوي امام النيابة ان ترجع الى ذات المحكمة التي نظرت الدعوى وأصدرت حكمه وإن تطلب منها إكماله بالفصل فيما اغفلته ، وليس للنيابة ان تلجأ الى المحكمة الاستئنافية لإكمال هذا النقص ، ذلك أن هذه المحكمة انما تميد النظر فيما فصلت فيه محكمة أول درجة وطالما أنها لم تفصل في جزء من الدعوى فإن اختصاصها يظل باقياً بالنسبة له ولا يمكن للمحكمة الاستئنافية أن تحكم بنفسها في أمر لم تستنفذ محكمة أول درجة بعد ولايتها في الفصل فيه ، والا فلو كانت بذلك درجة من درجات التقاضي على التهم .

(١٩٦٢/٦/١٣ أحكام النقض من ١٣ ق ١٢٨ من ٤٤٦)

٥٠١٠ - من المقرر أن المحكمة الجنائية لا ترجع الى قانون المرافعات الا عند احالة صريحة على حكم من أحكامه وردت في قانون الإجراءات الجنائية أو عند خلو هذا القانون من نص على قاعدة من القواعد العامة الواردة في قانون المرافعات . ولما كان قانون الإجراءات الجنائية قد خلا من ايراد حكم حالة اغفال المحكمة الجنائية الفصل في بعض الطلبات الخاصة بالدعوى المدنية للزوجة بالتمتع بالدعوى الجنائية ، فإن الطريق السوي أمام النيابة والمحقق المدنية ان ترجع لذات المحكمة التي نظرت الدعوى وأصدرت الحكم وإن

تطلب منها الفصل فيما أغفلته عملاً بالمادة ٢٦٨ مرافعات . وليس لها أي نلجأ الى المحكمة الاستئنافية لتدارك هذا النقص لان هذه المحكمة إنما تميد النظر فيما فصلت فيه محكمة أول درجة ، وطالما أنها لم تفصل في جزأ من الدعوى فإن اختصاصها يكون لا زال باقياً بالنسبة . ولا يمكن للمحكمة الاستئنافية أن تحكم في أمر لم تستنفد محكمة أول درجة بعد ولايتها في الفصل فيه .

(١٩٧٢/١٢/٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٢١ ص ١١٢٧)

٥٠١١ - من المقرر أن المحكمة الجنائية لا ترجع الى قانون المرافعات إلا عند إحالة صريحه على حكم من أحكامه وردت في دسوان الاجراءات الجنائية أو عند خلو القانون الأخير من نص على قاعدة من القواعد العامة الواردة في قانون المرافعات . ولما كان قانون الاجراءات الجنائية قد خلا من إيراد حكم لحالة اغفال المحكمة الجنائية الفصل في بعض الطلبات الخاصة بالدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية كما فعل قانون المرافعات في المادة ٢٦٨ منه ، فإن اغفال محكمة أول درجة لفصل في الدعوى المدنية لا يكون للدعوى المدنية اللجوء الى المحكمة الاستئنافية لتدارك النقص وعليه الرجوع الى محكمة أول درجة للفصل فيما أغفلته .

(١٩٦٥/١١/٩ أحكام النقض س ١٦ ق ١٦٠ ص ٨٤٠)

٥٠١٢ - اختصاص محكمة ثاني درجة مقصور على النظر في المسائل التي تكون قد طرحت أمام محكمة أول درجة موضوعية كانت أو قانونية إذ أن مهمتها تنحصر في اقرار أو عدم اقرار ما قضى به قاضي الدرجة الأولى فإذا لم يكن قد فصل في موضوع الدعوى مثلاً ، فلا تكون المحكمة الاستئنافية مختصة بالفصل فيه لأول مرة بل يجب أن تترك الفصل فيه للقاضي الابتدائي والا تكون قد حرمت المتهم من حقه في نظر دعوته أمام درجتين ، ولا بد لهذا الحرمان من نص في القانون يجيزه .

(١٩٢٧/٦/٧ المجموعة الرسمية س ٢٨ ق ٨٢)

٥٠١٣ - الاستئناف المرفوع عن حكم جنائي لم يفصل في تهمة أحد المتهمين جائز فيما يتعلق بهذا التهم ، فيجب على محكمة ثاني درجة أن تفصل في تهمة من غسبر أن تحيل الدعوى بالنسبة اليه على القبايلين

الابتدائي .

(٢٢٤ / ٣ / ١٩٠١ المجموعة الرسمية من ٢ من ٣٢٤)

الدعوى المدنية لعام محكمة الدرجة الثانية

٥٠١٤ - للمحكمة الاستئنافية وهي تفصل في الاستئناف المرفوع من المدنية بالحقوق المدنية فيما يتعلق بحقوقها المدنية ان تتعرض لواقعه الدعوى وان تناقشها بكامل حريتها كما لو كانت مطروحة أمام محكمة اول درجة ، ما دامت المدنية بالحقوق المدنية قد استمرت في السير في دعواها المدنية المؤسسه على ذات الواقعة ، ولا يؤثر في هذا الامر كون الحكم الصادر في الدعوى الجنائية قد أصبح نهائيا وحائزا لقوة الشيء المحكوم فيه ، اذ لا يكون ممزعا للمحكمة وهي تفصل في الاستئناف المرفوع عن هذه الدعوى المدنية وحدها ، ذلك ان الادعويين وان كانتا ناششتين عن سبب واحد الا ان الموضوع حتى احدهما يختلف عنه في الأخرى ، مما لا يمكن معه التمسك بحجب الحكم الجنائي . كما ان من المقرر كذلك ان الحكم بالتعويض غير مرتبط حتما بالعمولة ويجوز الحكم به حتى في حالة الغضاء بالبراءة عند توافر شروط ذلك .

(١٦٦ / ٤ / ١٩٨٤ أحكام النقض من ٢٥ ق ٩٤ من ٢٥)

(٢٨ / ٥ / ١٩٧٨ من ٢٩ ق ١٠٠ من ٥٢٣)

٥٠١٥ - من المقرر أن طرح الدعوى المدنية وحدها أمام المحكمة الاستئنافية لا يمنع هذه المحكمة من ان تعرض لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها في حق المتهم وتقرير التعويض المترتب على ذلك ، ومن ثم فانه لم يكن هناك ثمة وجه لاضرار الدفاع على طلب تأجيل الدعوى لنظر استئناف الطاعن مع استئناف المتهم طالما أن من شأن نظر استئنافه إعادة نظر موضوع الدعوى المدنية من جديد بكافة عناصرها بما فيها ركن الخطأ المتمثل في الفعل الجنائي المسند الى المتهم ، فلا تقرب على المحكمة ان هي أطرحت هذا الطلب لانقضاء ما يبرره .

(٢٠ / ٣ / ١٩٧٨ أحكام النقض من ٢٩ ق ٥٩ من ٣١٥)

٥٠١٦ - اذا كان الثابت أن محكمة اول درجة قد دانت المظنون ضده بتعزيمه القتل الخطأ المستند اليه ، وأحالت الدعوى المدنية الى المحكمة

المدنية فقد لن يتعين على محكمة ثاني درجة ان تنصر حملها على موضوع الدعوى الجنائية التي تعلها استئناف المتهم اليها والا تصدى لمدعون المدنية وتفصل في موضوعها اذ تم بكن مطروحة عليه . الا أنه لما كان البين من الحكم المطعون فيه انه أقام قضاء ببراءة المطعون ضده من التهمة المسندة اليه على انتفاء الخطأ من جانبه ، وهو بهذه المثابة قضاء يمس اساس الدعوى المدنية مساسا يقيد حرية القاضي المدني اعتبارا بان نفي الخطأ عن المتهم يؤثر بلا أدنى شبهة في رأى المحكمة المدنية المحالة عليها الدعوى مما يكون من مصيرها حتما الى القضاء برفضها إعمالا خصوص القانون ونزولا على قواعد قوة الشيء المقضى فيه جنائيا أمام المحاكم المدنية ، فان مصلحة الطاعنين - المدعين بالحقوق المدنية - من وراء طعنهم فيما قضى به الحكم من رفض دعواهم المدنية تكون منتفية .

(١٩٨١/٢/١٨ أحكام النقض من ٣٣ ق ٢٤ ض ١٦٠)

٥٠١٧ - اذا كانت محكمة أول درجة قد قضت بالبراءة في الدعوى الجنائية بحكم نهائي لعدم استئناف النيابة العامة له ، وبصدى اختصاصها بنظر الدعوى المدنية وأسست قضاها بالبراءة على عدم ثبوت الخطأ في حق المطعون ضده فان هذا القضاء ينطوي ضمنا على الفصل في الدعوى المدنية بما يؤدي الى رفضها . واستئناف المدعية بالحق المدني لهذا الحكم يجعل احالة الدعوى المدنية الى محكمة أول درجة لا طائل منه لحماية القضاء برفضها ، وعلى محكمة ثاني درجة التصدى لها والفصل في موضوعها ، فان تخلت عن نظرها بحاليتها الى المحكمة المدنية يكون هذا خطأ في القانون واخلال بحق الدفاع .

(١٩٦٦/٣/٢٢ أحكام النقض من ١٧ ق ٦٩ ض ٢٤٨)

٥٠١٨ - من المقرر أن نطاق الاستئناف يتحدد بصفة رافعه ، ومن ثم فان استئناف النيابة العامة وهي لا صفة لها في التحدث الا عن الالوى الجنائية ولا شأن لها بالدعوى المدنية لا ينتقل النزاع أمام المحكمة الاستئنافية الا في خصوص الدعوى الجنائية دون غيرها طبقا لقاعدة الأثر التدرجي للطعن . ولما كانت الدعوى المدنية قد انحسم الأمر فيها برفضها وصيرورة هذا القضاء نهائيا بعدم الطعن عليه من يملكه وهي المدعية بالحقوق المدنية وحدها فلن تصدى المحكمة الاستئنافية للدعوى المدنية والأمر بحاليتها الى المحكمة المدنية المختصة يكون تصديا منها لما لا تملك القضاء فيه ، وفصلها

١- كما لم ينتقل إليها ولم يطرح عايتها مما هو مخالف للقانون .

(١٣/٦/١٩٦٦ أحكام النقض ص ١٧ ق ١٥١ ص ٨٠٢)

٥٠١٩ - ان الدعويين - الجنائية والمدنية - وان كانتا ناشئتين عن سبب واحد ، الا أن الموضوع في كل منهما يختلف عنه في الأخرى مما لا يمكن معه التمسك بحجية الحكم النهائي ، ومن ثم فإنه متى رفع المدعى بالحقوق المدنية استئنافه كان على المحكمة الاستئنافية أن تعرض لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها في حق المتهم من جهة وقوعه وصحة نسبته إليه لتتنب على ذلك آثار القانونية غير مقيدة في ذلك بقضاء محكمة أول درجة . ولا يمنع من هذا كون الحكم في الدعوى الجنائية قد جاز قوة الأمر المقضى .

(١٨/١١/١٩٦٨ أحكام النقض ص ١٩ ق ١٩٩ ص ٨٤)

٥٠٢٠ - يقتصر أثر استئناف المدعى بالحقوق المدنية على الدعوى المدنية ولا يعمدها الى موضوع الدعوى الجنائية - حتى ولو كان هو الذي طرحها - لأن آجال المحكمة الاستئنافية بهذه الدعوى لا يكون الا عن طريق استئناف النيابة .

(١٦/٢/١٩٥٩ أحكام النقض ص ١٠ ق ٤٥ ص ٢٠٤)

٥٠٢١ - استئناف المدعى المدني لحكم عدم الاختصاص يطرح أمام المحكمة الاستئنافية الدعويين الجنائية والمدنية .

(٢٤/١/١٩٢٠ المجموعة الرسمية ص ٢١ ق ٦٤)

٥٠٢٢ - الحكم الابتدائي القاضي بالإدانة لا يلزم المحكمة الاستئنافية وهي تفصل في الاستئناف المرفوع من المستول عن الحقوق المدنية عن الدعوى المدنية على أساس أن هذا الحكم قد جعله نهائياً فيما يختص بالدعوى الجنائية لعدم استئنافه من المتهم أو من النيابة ، حتى لا يتعطل الحق المقرر بالقانون لكل من المحصور في الدعوى الواضحة في الطعن على الحكم بالطرق المرسومة جميعاً ، مما يلزم عنه أن يكون نظر الدعوى عند الطعن عليه من واحد منهم أو أكثر غير متأثر بمسلك الباقيين في صلده ، فإن مسلك هؤلاء خاص بهم وحدهم ولا يمكن أن يضار به غيرهم في استعمال حقه ، واذن فإذا كانت

المحكمة قد أسست قضائياها. يرفض الاستئناف المرفوع من المسؤول عن الحقوق المدنية على ما قالته من حجية للحكم الجنائي. تتمتع الى الاستئناف المرفوع منه فإن حكمها يكون مخالفا للقانون.

(١٩٥٢/١/٢٥ أحكام النقض نس ٣ ق ١٥٨ من ٤١٦)

٥٠٣٣ - للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية ولو كان قد قضى ببرائة المتهم ولم تستأنف النيابة . ومتى رفع استئنافه كان على المحكمة الاستئنافية بمقتضى القانون أن تعرض للفصل في موضوع الدعوى من جهة وقوعه وصحة نسبته الى المدعى عليهم لترتب على ذلك آثاره القانونية . ولا يمنعا من هذا كون الحكم الصادر في الدعوى العمومية قد أصبح نهائيا ، لأن الدعويين وإن كانتا ناشئتين عن سبب واحد إلا أن الموضوع في كل منهما يختلف عنه في الأخرى مما لا يمكن معه التمسك بحجية الحكم النهائي .

(١٩٥١/١٠/٢٢ أحكام النقض س ٣ ق ٤٠ من ٩٧)

٥٠٣٤ - ان القانون اذا حول المدعى بالحقوق المدنية ان يستأنف حكم محكمة أول درجة فيما يتعلق بحقوقه المدنية قد قصد الى تخويل المحكمة الاستئنافية وهي تفصل في هذا الاستئناف أن تعرض لواقعة الدعوى وتناقشها بكامل حريتها كما كانت مطروحة أمام محكمة أول درجة مما مقتضاه أن تصدى لتلك الواقعة وتفصل فيها من حيث توافر أركان الجريمة وثبوتها في حق المستأنف عليه ما دامت الدعويان المدنية والجنائية كانتا مرفوعتين مما أمام محكمة أول درجة وما دام المدعى بالحقوق المدنية قد استمر في السير في دعواه المدنية المؤسسة على ذات الواقعة .

(١٩٥١/١/٢١ أحكام النقض س ٢ ق ٢٧٠ من ٤٥٢)

٥٠٣٥ - من واجب المحكمة الاستئنافية وهي تنظر في الاستئناف أمامها عن الدعوى المدنية المحكوم فيها ابتدائيا بالرفض مع برائة المتهم أن تقدر ثبوت الواقعة المطروحة أمامها سواء أكانت المحكمة الابتدائية قد عرضت لها أم لم تكن ، بل ان من واجبها أن تحرر ما فات المحكمة الابتدائية وتعرض له قليل إن يكون له أثر في قضائها .

(١٩٤٩/٣/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٢٩ من ٧٨٢)

٥٠٢٦ - ان القانون اذ خول المدعى بالحقوق المدنية ان يستأنف حكم محكمة الدرجة الاولى فيما يتعلق بحقوقه فقد قصد الى تخويل المحكمة الاستئنافية وهي تفصل في هذا الاستئناف ان تتعرض للدعوى وتناقشها كما لو كانت مطروحة امام محكمة الدرجة الاولى . واذن فاذا هي قضت في الدعوى المدنية على خلاف الحكم الابتدائي فلا يصح ان ينمى عليها انها خالفت الحكم الصادر في الدعوى الجنائية الذي صار انتهائيا بعدم استئناف النيابة اياه ما دلم القانون نفسه قد حطها من التقيد به في هذه الحالة .

(١٩٤٨/٤/٦١) مجموعه القواعد القانونية ج ٧ و ٢٦٦

ص ٥٢٣

٥٠٢٧ - اذا رفسح المدعى بالحق المدني دعواه مباشرة ضد المتهم . ثم قضت المحكمة ببراءة المتهم ورفض دعوى التعويض فاستأنف المدعى ولم تستأنف النيابة ، فابيد الحكم استئنافيا ، فطعن بطريق النقض فنقض الحكم ثم أعيدت المحاكمة فقضى على المتهم بالتعويض عملا بالمادتين ١٥٠ و ١٥١ مدني ، فلا يصح من المتهم ان ينمى على المحكمة انها في حكمها قد تعرضت لاثبات واقعة القذف . وير أنها اقامت التعويض على هاتين المادتين المذكورتين ، وذلك (أولا) لأن المحكمة لها بل عليها أن تتعرض الى اثبات تلك الواقعة ما دامت تفصل في طلب التعويض عن الضرر المدعى حصوله منها ، ولا يمكن أن يحول دون ذلك عدم امكان الحكم لأى سبب من الاسباب بالعقوبة على المتهم ، مادامت الدعويان المدنية والجنائية كانتا مرفوعتين معا امام المحكمة الجنائية . ما دام المدعى بالحق المدني قد استمر في السير في دعواه المدنية ، مما لا يصح معه القول بان الحكم في الدعوى الجنائية بسبب عدم الطعن فيه من النيابة العمومية قد حاز قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة اليه (وثانيا) لأن أساس التعويض عن كل فعل ضار هو المادتان ١٥٠ و ١٥١ مدني ولو كان الفعل الضار يكون جريمة بمقتضى قانون العقوبات .

(١٩٤٥/٤/١٦) مجموعه القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٥٤

ص ٦٩٨

٥٠٢٨ - اذا حكم ببراءة المتهم من التهمة المرفوعة بها الدعوى عليه . فاستأنفه المدعى بالحق المدني وحده فلا يجوز للمحكمة أن تنظر الاستئناف بالنسبة للدعوى الجنائية . لأن اتصالها بهذه الدعوى لا يكون الا عن طريق

استئناف النيابة *

(١٩٤٠/٦/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١١٨)

(ص ٢٢٣)

٥٠٣٩ - ليس لمحكمة الجنح الاستئنافية أن تنتزع دعوى الحق المدني المحكوم بعدم قبولها من قاضي الدرجة الأولى وتفصل فيها ، غير أنه إذا رضى المدعى بالحق المدني أن تنظر موضوع دعواه لأول مرة لدى المحكمة الاستئنافية ولم يطلب إليها أن تعيد القضية للمحكمة الأولى اعتبر سلوكه هذا تنازلاً منه عن الانتفاع بالدرجة الأولى ورتب تنازله هذا الخصمه حقاً لا يستطيع هو المساس به ، وهذا الحق هو صفة حكم المحكمة الاستئنافية فيما قضى به لأول مرة في موضوع الخلاف المدني الذي بينهما *

(١٩٢٩/٢/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٧٧)

(ص ١٩٢)

٥٠٣٠ - استئناف المدعى بالحق المدني في دعاوى الجنح لا يطرح أمام المحكمة الاستئنافية إلا الدعوى المدنية في حدود ما هو مستأنف من الأحكام الصادرة فيها وقد جرى الفقه والقضاء في فرنسا على اعتبار أثر تحريك الدعوى العمومية منتهياً بمجرد رفع الدعوى المدنية مباشرة أمام محكمة الجنح لكفاية هذا القدر من تحريكها في اتصال القضاء بها اتصاله بالدعوى المدنية . أما ما يجري بعد ذلك في الدعوى العمومية من طلب العقوبة واستئناف الأحكام الصادرة فيها فهو من أعمال النيابة العمومية دون غيرها . فإذا حكمت محكمة أول درجة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأنها مخالفة واستأنف المدعى المدني وحده هذا الحكم ولم تستأنفه النيابة كان حكم المحكمة الاستئنافية باعتبار الدعوى جنحة باطلاً ويجب اعتبار حكم محكمة أول درجة نهائياً *

(١٩٢٩/٢/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٧٦)

(ص ١٨٥)

٥٠٣١ - استئناف التهم على استقلال يفيد منه المسئول عن الحقوق المدنية إذا كسبه بطريق التبعية وال لزوم *

(١٩٨١/١١/١٥ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٥٦ ص ٩٠٧)

تقيد محكمة الدرجة الثانية بوجه الاستئناف

٥٠٣٢ - الواجب أن تقيد المحكمة الاستئنافية بالوجه الذي نقيم عليه الاستئناف فإن غفلت أو لم تلتفت إليه كان حكمها ميبيا .

(١٩٦٠/١١/١٥ أحكام النقض س ١١ ق ١٥٢ ص ٧٩٢)

٥٠٣٣ - من المقرر أن المحكمة الاستئنافية إنما تتصل بالمدعى مقيمة بالوقائع التي طرحت على المحكمة الجزئية .

(١٩٨٠/١/٢١ أحكام النقض س ٣١ ق ٢٢ ص ١١٧)

٥٠٣٤ - إذا كان الحكم الابتدائي قد قضى يرفض الدعوى المدنية ولم يستأنف المدعى بالحقوق المدنية هذا الحكم ، ومع ذلك قضت المحكمة الاستئنافية بالزام المتهم بالمصاريف المدنية الاستئنافية فإن حكمها يكون في غير محله ، إذ لم يكن معروضا عليها سوى الاستئناف المرفوع من الطاعة عن الحكم الصادر في الدعوى الصورية .

(١٩٥٢/٤/١٤ أحكام النقض س ٣ ق ٣٦٢ ص ٨٣٣)

٥٠٣٥ - إذا كانت المحكمة الاستئنافية قد قضت بقبول استئناف النيابة ومتهم والغاء الحكم المستأنف بالنسبة إليه وقضت بعدم قبول استئناف متهم آخر شكلا ولم تتعرض للموضوع بالنسبة إليه فإن حكمها يكون مخالفا للقانون .

(١٩٥٣/٢/١٨ أحكام النقض س ٣ ق ٢٦١ ص ٧٠٠)

٥٠٣٦ - الأشخاص الذين صدر عليهم حكم واحد بالمعقوبة في جنحة إذا استأنف بعضهم فلا يستفيد البعض الآخر من هذا الاستئناف .

(١٩٠٨/٦/١٣ المجموعة الرسمية س ١٠ ق ٣٢)

سلطة محكمة الدرجة الثانية في نظر موضوع الاستئناف

٥٠٣٧ - المحكمة الاستئنافية وإن كانت مقيمة بالوقائع التي سبق طرحها على القاضى الابتدائي غير مقيمة بالنسبة الى الدفوع وطرق الدفاع ، فلها أن تعرض لجميع ما يمرضه المحصوم تأييدا للتهمة أو دفعا لها ولو كان

جديدا . فإذا كانت محكمة أول درجة قد قصرت بعثتها على القرابة كمانع من الاستحصال على كتابه ثم جاءت المحكمة الاستئنافية أضافت الى ذلك حالة الاضطراب من جانب المدعى بسبب القيود المفروضة على تداول السلعة المدعى بتبديدها والظروف التي تمت فيها الوديعة لقيام الأحكام العرفية والتخوف منها من جانب المتهم بالتبديد وهو عمه فانها لا تكون قد خالفت القانون .

(١٩٥٠/١/٣٠ أحكام النقض س ١ ق ٩١ ص ٢٧٩)

٥٠٣٨ - الاستئناف يعيد الدعوى بجميع وقائعها أمام المحكمة الاستئنافية ويطرحها على بساط البحث بكامل أجزائها ، فليس على المحكمة الاستئنافية أن تلقت المتهم الى أى دفاع متعلق بوقائع الدعوى .

(١٩٤٨/١١/٣) مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٧٨

(ص ٦٤٠)

٥٠٣٩ - لا سند فى القانون للقول بأن أحد المتهمين يستفيد - فى صدد الاستئناف المرفوع منه بعد الميعاد - من استئناف النيابة بالنسبة الى المتهمين الآخرين معه .

(١٩٤٨/٦/١٤) مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٣٦

(ص ٦٠٤)

٥٠٤٠ - المقصود من عرض الأحكام على المحكمة الاستئنافية هو تصحيح ما قد يقع من محكمة أول درجة من أخطاء فيها . فإذا كان الخطأ شكليا وتداركته المحكمة قبل نظر الموضوع أصبح الحكم صحيحا فى شكله . واذن فإذا كان المتهم قد دفع أمام المحكمة الاستئنافية ببطلان محضر الجلسة والحكم الابتدائي لمدم التوقيع عليهما من القاضي فأعادت المحكمة الاستئنافية الأوراق الى المحكمة الابتدائية لتدارك هذا النقص ، وبعد أن تم التوقيع قضت برفض الدفع وتأييد الحكم الابتدائي فذلك لا يعيب حكمها متى كان الثابت أنه فى التاريخ الذى صدر فيه كان الحكم الابتدائي من حيث الشكل مستوفيا جميع شرائط الصحة التى يقتضيها القانون . وليس من شأن ارسال أوراق الدعوى الى المحكمة المختصة بنظر الاستئناف عقب التقرير به وقبل توقيع القاضي على الحكم أن يغير من ذلك مادام هذا التوقيع قد تم قبل الفصل فى الاستئناف وما دامت المبرة فى كل ما يتعلق بالحكم الاستئنافية

في بالوقت التي صدر فيه -

(١٩٤٨/٦/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٧٧ ص ٦٠٥)

٥٠٤٦ - لا يجوز محاكمة المتهم أمام محكمة الدرجة الثانية مباشرة عن واقعه لم يسبق عرضها على محكمة الدرجة الأولى ، وذلك يعد مخالفة للأحكام المتعلقة بالنظام العام ولا يصححه قبول المتهم له .

(١٩٤٢/٣/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٧٤ ص ٦٣٤)

٥٠٤٣ - يترتب على الاستئناف لرفع من حشد الخصوم طرح جميع الوقائع المرفوعة بها الدعوى والتي سبق عرضها على محكمة الدرجة الأولى على محكمة الدرجة الثانية لتكون محل تقديرها عند نظر الاستئناف ، والمحكمة الاستئنافية وإن كانت ترتبط بالوقائع التي أوردتها محكمة أول درجة إلا أن لها إذا ما رأت أن هذه المحكمة أخطأت واستبدلت بواقعة الدعوى واقعة أخرى أن ترجع الأمور إلى نصابها وتفصل في الموضوع الذي رفعت به الدعوى ، وليس فيما تجر به من ذلك تسوية لمركز المستأنف مادام منطوق الحكم لم يمس بما يضره .

(١٩٤٢/٢/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٥٧ ص ٦١٨)

٥٠٤٣ - إذا حكمت المحكمة الاستئنافية بتأييد حكم ابتدائي قاض برفض دفعتين فرعيتين ولم تأخذ في حكمها بأسباب الحكم المستأنف بل بنته على أسباب جديدة ليس فيها ما يدل على أنها قد أعادت النظر في هذين الدفتين فإن حكمها هذا لا يمكن اعتباره قد فصل حقيقة فيهما ويتميز إذن نقضه .

(١٩٣٠/٤/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٩ ص ٢٥٠)

٥٠٤٤ - ليس في القانون المصري نص يماثل المادة ٤١٥ تحقيق جنابات فرنسي يوجب على محكمة استئناف المجمع انتزاع موضوع الدعوى العمومية والمدنية في بعض الأحوال والفصل فيهما ، ولا يصح الأخذ بفسقه

هذا النص لوجوده في القانون الفرنسي استثناء لأصل عام هو حد سلطة المحكمة الاستئنافية بما يطلب منها فيما قام عليه الاستئناف أمامها بين طرفيه .

(٦٩٩٩/٢/٢٨ - مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٧٦ ص ١٨٥)

٥٠٤٥ - الأصل في الطعون بعمامة أن المحكمة المطعون أمامها لأنظر في طعن لم يرفعه صاحبه ، ولا تجاوز موضوع الطعن في النظر ، ولا يبعد من الطعن إلا من رفعه ولا يتعدى أثره إلى غيره . وذلك كله طبقاً لقاعدة استقلال الطعون وقاعدة الأثر النسبي لطعن ، فإذا كان المتهم قد استأنف وحده ، فإن المحكمة الاستئنافية لم تتصل بغير استئنائه ، وحضور المدعى بالحقوق المدنية أمام تلك المحكمة لا يكون إلا للمطالبة بتأييد الحكم الصادر له بالتعويض .

(١٩٨٣/٦/١ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٤٥ ص ٧٢٥)

٥٠٤٦ - من المقرر أن الاستئناف ينقل الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية في حدود مصلحة رافع الاستئناف ، وأن استئناف المتهم وحده إنما يحصل لمصلحة الخاصة ، وأن حضور المدعى بالحقوق المدنية أمام المحكمة الاستئنافية إذا لم يكن قد استأنف الحكم الصادر في الدعوى المدنية لا يكون إلا للمطالبة بتأييد الحكم الصادر له بالتعويض .

(١٩٧٤/٩/٧ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٤٠ ص ٦٤٨)

٥٠٤٧ - استئناف النيابة والمدعى المدني يرجعان القضية لحالتها الأولى قبل صدور الحكم المستأنف .

جنايات بنى سويف ١٩٢٧/١/١٨ المجموعة الرسمية س ٢٨ ق ٣٦

الفقرة الأولى

٥٠٤٨ - من المقرر في تفسير المادة ٤١٧ إجراءات الجن استئناف أي طرف من أطراف الدعوى يبيد طرح النزاع لمصلحته هو وحده ، عدا

استئناف النيابة العامة فانه ينقل النزاع كله فيما يتعلق بالدعوى الجنائية لمصلحة طرفيها من المتهم والنيابة ، ومن ثم يجوز للمحكوم عليه ان يعارض في الحكم الذي يصدر من المحكمة الاستئنافية غيابيا طبقا لما هو مقرر بالمادة ٣٩٨ اجراءات جنائية التي اطلقت للمتهم الحق في المعارضة في الأحكام الغيابية الصادرة في مواد المخالفات والجنح ، سواء كانت صادرة من محكمة أول درجة أو من المحكمة الاستئنافية بناء على استئناف النيابة أو بناء على استئنافه هو .

(١٠٨٦ / ١١ / ٧) أحكام النقض س ١٧ ق ٢٠٣ ص ١٠٨٦)

٥٠٤٩ - ينسحب استئناف النيابة للحكم الغيابي على الحكم الصادر في المعارضة بطريق التبعية والزموم ما دام الحكم في المعارضة صادر بالتأييد . ويسوغ بالتالي للمحكمة الاستئنافية أن تصحح ما وقع فيه الحكم المستأنف من خطأ في العقوبة ولو بتشديدها على المتهم على أساس أن استئناف النيابة للحكم الغيابي قائم .

(١٣٠٠ / ١٢ / ٢٥) أحكام النقض س ١٨ ق ٨٧٨ ص ١٣٠٠)

٥٠٥٠ - متى كانت العقوبة التي قضى بها الحكم لا تنطوي حدود النص الذي يقابله على الجريمة التي ادين المتهم فيها ، وكانت المحكمة لم تقل بانها شددت العقوبة عليه بسبب العود ، وكان لا يصح في القانون القول بتقييد الاستئناف المرفوع من النيابة بأى قيد الا اذا نص في التقرير به على أنه عن واقعة معينة دون أخرى من الوقائع محل المحاكمة أو عن متهم دون آخر من المتهمين في الدعوى ، فان النص على الحكم الاستئنافي بأنه شدد العقوبة المقضى بها ابتدائيا مع خلو ملف الدعوى من سبوابق للمتهم واستئناف النيابة لم يكن الا لاحتمال وجود سوابق له ، ذلك لا يكون مقبولا .

(١٩٤٩ / ٥ / ٢٣) مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٩١٦)

(ص ٨٩٤)

٥٠٥١ - ان استئناف النيابة للحكم الغيابي الصادر ضد المتهم ثم طلبها بعد ذلك في المعارضة المرفوعة منه عن هذا الحكم تأييده في ذلك

لا يمنح المحكمة من تشديد العقاب على هذا التهم .

(١٩٤٧/٢/٢٤) مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٣٠٦

ص ٢٩٩)

٥٠٥٣ - استئناف النياية لا يستفيد منه المدعى بالحق المدني ،
فاذا حكم ابتدائيا بعدم قبول الدعوى المدنية والجناية واستأنفت النياية
المصوبة هذا الحكم دون المدعى بالحق المدني فلا يجوز الحكم بالتمويض لهذا
الأخير ولو قضى استئنافيا بقبول الدعوى .

(١٩٣٠/٤/١٠) مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٢ ص ٤٥

٥٠٥٣ - حصول استئناف المتهمة لحكم الابتدائي قبل استئناف
النياية ، لا يمنح المحكمة من تشديد المصوبة مادام استئناف النياية قد حصل
في الميعاد القانوني .

(١٩٢٩/١/١٧) مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١١٩

ص ١٤٥)

٥٠٥٤ - استئناف النياية يبعد الدعوى برمتها لحالتها الأصلية
ويجعل المحكمة الاستئنافية في حل من أن تقدر التهمة وأدلتها والعقوبة
ومبلغها التقدير الذي تراه فتبري أو تدين وتنزل بالعقوبة لحدها الأدنى أو
ترفعها إلى حدها الأقصى بدون أن تكون ملزمة ، ان هي شددت العقوبة ،
بإبداء أسباب هذا التشديد .

(١٩٢٨/١٢/٦) مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٩ ص

٦٥ ، ١٩٣٠/٢/١٣ ق ٣٩٦ ص ٤٦٨)

الفقرة الثانية

محل الاجماع

٥٠٥٥ - ايجاب اجماع قضاة محكمة ثاني درجة عند تشديد
العقوبة أو إلغاء حكم البراءة قاصر على حالات الخلاف بينها وبين محكمة أول
درجة في تقدير الوقائع والأدلة والعقوبة ، ولا ينصرف إلى حالة الخطأ في
القانون ، فلا يتصور أن يكون الاجماع ذريعة إلى تجاوز حدود القانون أو
إغفال حكم من أحكامه .

(١٩٧٧/٥/١٥) احكام النقض ص ٢٨ ق ١٢٤ ص ٥٨٦)

٥٠٥٦ - جرى قضاء محكمة النقض على أن مراد الشارع من النص في المادة ٤١٧ إجراءات جنائية على وجوب إجماع قضاة المحكمة عند تشديد العقوبة أو إلغاء حكم البراءة إنما هو مقصور على حالات الخلاف بينها وبين محله أول درجة في تقدير الوقائع والأدلة ، وإن تكون هذه الوقائع والأدلة دافية في تقرير مسئولية المتهم واستحقاقه العقوبة أو إقامته التناسب بين هذه المسئولية وتقدير العقوبة ، ولئذ ذلك في حدود القانون أينما من اختراع لمصلحة المتهم ، فاستنراط إجماع أعضاء قاصر على حالة يعرف في تقدير الوقائع والأدلة وتقدير العقوبة ، أما النظر في استواء حكم القانون فلا يصح أن يرد عليه خلاف والمصير في تطبيقه على وجهه الصحيح لا يحتاج إلى إجماع ، بل لا يتصور أن يكون الإجماع دزيمه إلى تجاوز حدود القانون أو إغفال حكم من أحكامه .

(١٩٧٠/٥/١٠ أحكام النقض س ٢١ ق ١٦٠ ص ٦٧٧ .
١٩٦٧/٢/١٤ س ١٨ ق ٤٠ ص ٢٠٠)

٥٠٥٧ - أنه يستبين من المذكرة الإيضاحية للمادة ٤١٧ إجراءات جنائية ومن تقرير اللجنة التي شكلت للتنسيق بين مشروع قانوني الإجراءات الجنائية والمرافعات أن مراد الشارع من النص وجوب إجماع آراء قضاة المحكمة الاستئنافية عند تشديد العقوبة أو إلغاء حكم البراءة إنما هو مقصور على حالات الخلاف بينها وبين محكمة أول درجة في تقدير الوقائع والأدلة ، وإن تكون هذه الوقائع والأدلة كافية في تقرير مسئولية المتهم واستحقاقه للعقوبة أو إقامته التناسب بين هذه المسئولية ومقدار العقوبة وكل ذلك في حدود القانون وأينما من الشارع لمصلحة المتهم ، يشهد لذلك أن حكم هذه المادة مقصور على الطعن بالاستئناف دون النقض الذي يقصد منه العصمة من مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه . لما كان ذلك وكافته المذكرة الإيضاحية قد أنصحت في بيانها لعل التشريع عن أن ترجيح رأي قاضي محكمة أول درجة في حالة عدم توافق الإجماع مرجعه إلى أنه هو الذي أجرى التحقيق في الدعوى ، وسمع الشهود بنفسه ، وهو ما يوحي بأن اشتراط إجماع القضاة قاصر على حالة الخلاف في تقدير الوقائع والأدلة وتقدير العقوبة . أما النظر في استواء حكم القانون فلا يصح أن يرد عليه خلاف والمصير إلى تطبيقه على وجهه الصحيح لا يحتاج إلى إجماع بل لا يتصور أن يكون الإجماع إلا لتمكين القانون وإجراء أحكامه لا أن يكون

ذريعة الى تجاوز حدوده أو اغفال حكم من أحكامه .

(١٩٦٥/٢/١٦) أحكام النقض من ١٦ ق ٣٣ ص ١٤٤

٥٠٥٨ - من المقرر أن مراد اشارة من النص في المادة ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية على وجوب اجماع قضاة المحكمة عنه تشديد العقوبة أو إلغاء حكم البراءة إنما هو مقصور على حالات انحاز بينها وبين محكمة أول درجة في تقدير الوقائع والأدلة وأن تكون هذه الوقائع والأدلة كافية في تقدير مسئولية المتهم واستحقاقه للعقوبة أو إقامة التناوب بين هذه المسئولية ومقدار العقوبة وكل ذلك في حدود القانون إثاراً من الخصام لمصلحة المتهم . فاشتراط اجماع القضاة قصر على حالة خلاف في تقدير الوقائع والأدلة وتقدير العقوبة . لما كان ذلك وثان اليقين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه بعد أن انتهى إلى بطلان حكم محكمة أول درجة الصادر ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية قضى في موضوع الدعوى بإدانة الزامه بانتظام مع المسئول عن الحقوق المدنية بالتعويض المقضى به ، فأسيس على إثبات الخطأ في جانبه وإحماله في إغلاق باب الترام وتركه مفتوحاً عند مباحرة المحطة مما أدى إلى وقوع الحادث ، مما مؤده اختلاف المحكمة الاستئنافية مع محكمة أول درجة في تقدير الوقائع والأدلة الأمر الذي كان يتعين منه صدور حكمها باجماع آراء القضاة تطبيقاً لنص المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، وإذا كان القانون لا يستوجب النص على الاجماع عند الحكم بالبطلان باعتبار أن تطبيق القانون على وجه الصحيح لا يحتاج إلى اجماع إلا أن الحكم المطعون فيه قد تضمن إلى جانب بطلان حكم محكمة أول درجة لحل الأوراق منه القضاء بإدانة المتهم به أن قضت محكمة أول درجة ببراءته وهو ما يستوجب بصريح النص شرط الاجماع . وكان الحكم المطعون فيه قد افتقد شرط صدورده باجماع آراء القضاة الذين أصدروه فإنه يكون باطلاً لتخلف شرط من شروط صحته ويتعين لذلك نقضه بالنسبة للدعوى المدنية والقضاء برفضها والزام راقعاً بالمعروفات .

(١٩٧٩/٢/٥) أحكام النقض من ٣٠ ق ٤١ ص ٢١٠

٥٠٥٩ - متى كان بين من الاطلاع على الأوراق والمقررات المشتملة أنه وإن جاء منطوق الحكم المطعون فيه خلافاً مما يفيد صدورده بالاجماع إلا أن بول الجلسة الموقر عليه من رئيس الهيئة قد أثبت فيه خطأ البيان .

كذلك نص بمحضر الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه على صدور
بإجماع الآراء . لما كان ذلك وكان الشارع قد استوجب صدور الحكم
بالإجماع معاصرا لصدور الحكم في الاستئناف بتشديد العقوبة المحكوم بها
أو إلغاء الحكم الصادر بالبراءة إنما دل على اتجاه مراده أن يكون الإجماع
معاصرا لصدور الحكم وليس تاليا له ، لأن ذلك مما يتحقق به حكمه
تشريعه ، ومن ثم فإن النص على إجماع الآراء قرين النطق بأحكام إلغاء الحكم
الصادر بالبراءة أو برفض الدعوى المدنية شرط لازم لصحة صدور الحكم
بالإلغاء والإبقاء بالادانة أو بالتعويض ، وإذا كانت العبرة فيما يقضى به
الأحكام هي بما ينطق به القاضي بالجلسة العلنية عقب سماع الدعوى ، فإن
اثبات هذا البيان بمرور الجلسة الموقع عليه من رئيس الهيئة وبمحضر تلك
الجلسة دليل على حصوله قرين النطق بالحكم .

(١٩٨٤/٤/١٦ أحكام النقض من ٣٥ ق ٩٤ من ٤٢٥)

في الدعوى المدنية

٥٠٦٠ - جرى قضاء محكمة النقض على أن حكم المادة ٤١٧/٢
إجراءات جنائية يسرى كذلك على استئناف المدعى بالحقوق المدنية الحكم
الصادر برفض دعواه بناء على براءة المتهم لعدم ثبوت الواقعة سواء استأنفته
النيابة العامة أم لم تستأنفه . فمتى كان الحكم الابتدائي قد قضى ببراءة
المتهم وبرفض الدعوى المدنية المرفوعة عليه من المدعى بالحقوق المدنية ، فإنه
لا يجوز إلغاء هذا الحكم في شقه الصادر في الدعوى المدنية والقضاء فيه
لستغنايا بالتعويض إلا بإجماع آراء قضاة المحكمة كما هو الشأن في
الدعوى الجنائية ، نظرا لتبعية الدعوى المدنية للدعوى الجنائية من جهة
ولارتباط الحكم بالتعويض بثبوت الواقعة الجنائية من جهة أخرى .

(١٩٧٩/٢/٥ أحكام النقض من ٣٠ ق ٤١ من ٢١٠ ،

١٩٧٣/١٠/٢٤ من ٢٤ ق ١٧٨ من ٨٥٩ ، ١٩٧٠/٣/١٩ من ٢١ ق ٩٧

من ٣٩٥ ، ١٩٧٦/١٠/٣١ من ٢٧ ق ١٨٣ من ٨٠٠)

٥٠٦١ - إن مسلك المشرع في تقرير قاعدة إجماع آراء قضاة
المحكمة الاستئنافية عند تشديد العقوبة أو إلغاء حكم البراءة - التي هي
استثناء من القاعدة العامة التي رسمها القانون لاصدار الأحكام بأغلبية
الآراء - وإيراده أياها في المادة ٤١٧ في الفقرة الثانية مكملة الفقرة الأولى

الخاصة بالاستئناف من اشتباه نعامه وحدها ظهر ، لذلك في قصرها على حاله نسوي - مركز المتهم في خصوص الواقعة الجنائية وحدها أو عنصريها : ينصل التعويض المدني المطالب به في الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية ، بثبوت تلك الواقعة الجنائية لليلة ذاتها التي يقوم عليها ذلك الاستثناء - سواء استأنفت النيابة العامة الحكم أم لم تستأنفه ، فلا ينسحب حكمها على الفقرة الأخيرة من المادة ٤١٧ ، إذا ما تعلق الأمر بتسوي - مركز المتهم في الدعوى المدنية استقلالا بناء على استئناف من المدعي بالحقوق المدنية بنية زيادة التعويض المقضي به ابتدائيا بعد أن تحققت نسبة الواقعة الجنائية الى المتهم ما لا يصح معه اعمال حكم القياس بالتسوية بين هذه الحالة التي لم يرد حكم الاجماع بشأنها وبين حالة استئناف النيابة العامة التي ورد النص على حكمه ورودها لاختلاف اليلة في الحالتين .

(١٩٦٣/١٢/٢٣ أحكام النقض س ١٤ ق ١٧٧ ص ٩٦٧)

٥٠٦٣ - لا يجوز الفاء الحكم الصادر في الدعوى المدنية بالرفض بناء على تبرئة المتهم لعدم ثبوت الواقعة والقضاء فيها استثنائيا بالتعويض الا باجماع آراء قضاة المحكمة - كما هو الشأن في الدعوى الجنائية - على ما جرى به قضاء محكمة النقض نظرا للتبعية بين الدعويين من جهة ولارتباط الحكم بالتعويض بثبوت الواقعة الجنائية من جهة أخرى ، فاذا كان الحكم لم ينص على أنه صدر باجماع آراء القضاة فإنه يكون مخطئا في تطبيق القانون ويتمين لذلك نقضه وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف الذي قضى برفض الدعوى المدنية .

(١٩٦١/١/١٧ أحكام النقض س ١٢ ق ١٩ ص ١١٣ ، وقارن

١٩٥٤/١٢/٦ س ٦ ق ٨٣ ص ٢٤٥ ، ١٩٥٦/٤/٢٤ س ٧ ق ١٨ ص ١٤٦)

٥٠٦٣ - ان المادة ٤١٧ اجراءات جنائية التي تقضى بانه اذا كان الاستئناف مرفوعا من النيابة العامة فلا يجوز الفاء الحكم الصادر بالبراءة الا باجماع آراء القضاة ، يسرى حكمها على استئناف المدعي بالحقوق المدنية للحكم الذي قضى برفض دعواه المدنية بناء على تبرئة المتهم سواء استأنفه من النيابة الحكم الابتدائي أو لم تستأنفه ، فلا يجوز الفاء الحكم الصادر ابتدائيا برفض الدعوى المدنية لعدم ثبوت الواقعة والقضاء فيها استثنائيا بالتعويض الا باجماع آراء قضاة المحكمة ، كما هو الشأن في الحكم الصادر

بالبراءة عند استئنافه وذلك نظرا لارتباط الحكم بالتمويض بثبوت الواقعة الجنائية .

(١٩٥٤/١٢/٦) أحكام النقض س ٦ ق ٨٣ ص ٢٤٥)

صور عملية

٥٠٦٤ - الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي الصادر بالفاء الحكم بالبراءة الصادر من محكمة أول درجة يجب صدوره بإجماع الآراء ، والنص فيه على ذلك ، ولا يفنى عن ذلك أن يكون الحكم الغيابي الاستئنافي قد صدر بإجماع الآراء .

(١٩٧٢/٣/٦) أحكام النقض س ٢٣ ق ٧٢ ص ٣١٢)

٥٠٦٥ - أن مقتضى الجمع بين حكمي المادتين ٤٠١ ، ٤١٧ إجراءات يجعل النص على أنه تشديد العقوبة كان بإجماع الآراء واجبا لصحة كل من الحكم الجبايبي الاستئنافي الصادر بناء على استئناف النيابة العامة والحكم الصادر في معارضة المتهم في ذلك الحكم . وإذا كان ذلك وكان الحكم الغيابي الاستئنافي الذي ألبى القضاء ببراءة المتهم وقضى بإدائته لم يصدر بالإجماع فإنه لا يكون أمام المحكمة الاستئنافية وهي تقضي في المعارضة إلا أن تقضي بتأييد الحكم المستأنف ، ومن ثم فإن الحكم الاستئنافي يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يحق معه لمحكمة النقض أن تنقض الحكم المطعون فيه وتؤيد الحكم المستأنف الصادر ببراءة المتهم ، وذلك عملا لنص المادة ٢/٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(١٩٦٩/٢/١٠) أحكام النقض س ٢٠ ق ٥٢ ص ٢٤٠)

٥٠٦٦ - متى كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قضى بتعديل الحكم المستأنف الصادر في المعارضة من محكمة أول درجة والقاضي بتبريم الطاعن عشرة جنيهات إلى حبسه أسبوعين مع الشغل ولم يذكر أنه صدر بإجماع آراء القضاة الذين أصدروه ، فإن هذا من شأنه أن يصبح الحكم المذكور باطلا فيما قضى به من تشديد العقوبة وفقا للقانون . ولا ينال من ذلك أن النيابة العامة قد استأنفت هذا الحكم خطأ في تطبيق القانون .

(١٩٦٧/٦/١٩) أحكام النقض س ١٨ ق ١٧٢ ص ٨٥٧)

٥٠٦٧ - المعارضة في الحكم الغيابي من شأنها أن تמיד القضية حالتها الأولى بالنسبة إلى المعارض بحيث إذا رأت المحكمة أن تقضي في المعارضة بتأييد الحكم الغيابي الصادر بإلغاء حكم البراءة فإنه يكون من المتعين عليها أن تذكر في حكمها أنه صدر بإجماع آراء القضاة ، لأن الحكم في المعارضة وإن صدر بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي إلا أنه في حقيقته قضاء منها بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة .

(١٩٦٦/٥/٣٠ أحكام النقض س ١٧ ق ١٣٠ ص ٧٠٥) .

٥٠٦٨ - إذا رأت المحكمة الاستئنافية أن تقضي في المعارضة بتأييد الحكم الغيابي الصادر بتشديد العقوبة فإنه من المتعين عليها أن تذكر في حكمها أنه صدر بإجماع آراء القضاة ويصبح الحكم باطلا فيما قضى به إذا تخلف شرط صحة الحكم بهذا التشديد وفقا للقانون .

(١٩٥٦/٤/٣٠ أحكام النقض س ٧-١٦٥ ص ٥٧٠) .

٥٠٦٩ - لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر بعدم جواز المعارضة لرفعها عن حكم غير قابل لها ، فإن ما ينمى الطاعن على هذا الحكم من بطلانه لعدم النص على صدوره بإجماع آراء قضاة المحكمة لا محل له ، لأن هذا البيان لا يكون لازما إلا إذا كانت المعارضة جائزة . قضى بقبولها شكلا ، ثم يضى الحكم بعد ذلك إلى الفصل في موضوعها بتأييد الادانة التي قضى بها الحكم المعارض فيه لأول مرة ، ولا كذلك الحكم المطعون فيه الذي يفس في عداد الأحكام الشكلية فحسب .

(١٩٧٩/١/٢١ أحكام النقض س ٣٠ ق ٢٢ ص ١٢٦) .

٥٠٧٠ - إن إجماع آراء القضاة على الحكم إنما هو قاصر على حالة استئناف الأحكام إنصاردة من محكمة أول درجة أمام المحكمة الاستئنافية ، والتي يكون موضوعها طلب إلغاء الحكم الصادر بالبراءة أو تشديد العقوبة المحكوم بها فيخرج من نطاق هذا النص أوامر قاضي التحقيق التي تستأنف أمام غرفة الاتهام ، ومن ثم فلا يكون هناك محل للطعن ببطالين الأمر الصادر من غرفة الاتهام بإلغاء الأمر الذي صدر من قاضي التحقيق بالإلا وجه لإقامة الدعوى لعدم النص في هذا الأمر على صدوره بإجماع آراء القضاة .

(١٩٥٦/٤/١٠ أحكام النقض س ٧ ق ١٥٤ جل ٢٢٦) .

٥٠٧١ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي الذي حكم البراءة الصادر من محكمة أول درجة دون أن يذكر في أي الحكمين أنه صدر بإجماع آراء قضاة المحكمة خلافا لما تقضي به المادة ٤١٧ إجراءات جنائية فإن من شأن ذلك أن يصبح الحكم المطعون فيه باطلا فيما قضى به من تأييد الحكم الغيابي الاستثنائي الذي حكم بالبراءة وأن يصبح الحكم الغيابي الاستثنائي أيضا باطلا لتخلف شرط صحة ما قضى به وفقا للقانون وبالتالي يتمين نقض الحكم المطعون فيه وإلغاء الحكم الاستثنائي الغيابي وتأييد الحكم المستأنف الصادر ببراءة الطاعنة .

(١٩٥٥/٥/١٧ أحكام النقض س ٦ ق ٢٩٩ ص ١٠٠١)

٥٠٧٢ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى ببطالان الحكم الغيابي الاستثنائي لتخلف شرط الإجماع . كان المتهم هو الذي قرر بالطعن في دلب الحكم بالمعارضة ، ولا يجوز بآيه حال ان يضار الطاعن بمعارضته وكان مفضي الجميع بين المادتين ٢٠١ و ٢١٧ إجراءات جنائية يجعل انصر على ان التشديد كان بإجماع الآراء واجبا لصحة الحكم الغيابي بناء على استئناف النيابة الحكم الصادر في معارضة المتهم في ذلك الحكم فانه لا يكون أمام المحكمة الاستئنافية وهي تقضي في المعارضة الا أن تؤيد الحكم المستأنف ما دام الحكم الغيابي الاسثنائي لم يصدر بالإجماع .

(١٩٥٤/٥/١٧ أحكام النقض س ٥ ق ٢١٦ ص ٦٤٥)

٥٠٧٣ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي المعارض فيه من الطاعن والقاضي بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة دون أن يذكر فيه أنه صدر بإجماع آراء القضاة خلافا لما تقضي به المادة ٢١٧ إجراءات جنائية ، فإن من شأن ذلك أن يصبح الحكم باطلا فيما قضى به من تأييد الحكم الغيابي الاستثنائي القاضي بإلغاء البراءة لتخلف شرط صحة الحكم بهذا الإلغاء وفقا للقانون ، ولا يكفي في ذلك ان الحكم الغيابي الاستثنائي القاضي بإلغاء حكم البراءة قد ذكر فيه أنه صدر بإجماع آراء القضاة اذ أن حكمها في المعارضة وإن صدر بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي الا أنه في حقيقته قضاء منها بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة .

(١٩٥٤/٢/٨ أحكام النقض س ٥ ق ١٠٠ ص ٣١٣)

٥٠٧٤ - إذا كان الحكم الاستثنائي الغيبي قد صدر قبل الفصل بقانون الإجراءات الجنائية وقضى بتشديد العقوبة على المتهم ، ثم حكم في المعارضة بالتأييد بعد العمل بقانون الإجراءات الجنائية دون أن يذكر في الحكم أنه صدر بإجماع آراء القضاة فإن الحكم يكون قد صدر باطلا فيما قضى به من تأييد الحكم الغيبي الاستثنائي في خصوص تشديد العقوبة المحكوم بها من أول درجة .

(١٩٥٣/١٢/١٥ أحكام النقض س ٥ ق ٥٤ ص ١٦١)

٥٠٧٥ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر من المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة دون أن يذكر أنه صدر بإجماع آراء القضاة على خلاف ما تقضى به المادة ٤١٧ إجراءات جنائية فهذا الحكم يصحح باطلا فيما قضى به من إلغاء البراءة لتخلف شرط صحة الحكم بهذا الإلغاء . ولما كان لمحكمة النقض طبقا لنص المادة ٤٢٥ إجراءات جنائية أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه مبني على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله فإنه يكون من المتعين نقض الحكم المطعون فيه وتأييد الحكم المستأنف الصادر بالبراءة دون حاجة للتمرض لأوجه الطعن المقدمة من الطاعن .

(١٩٥٢/١٠/٦ أحكام النقض س ٤ ق ٢ ص ٣)

٥٠٧٦ - إذا كان الحكم قد قضى بتشديد العقوبة بإلغاء وقت تنفيذ عقوبة الحبس المقررى بها ابتدائيا دون أن ينص على أنه صدر بإجماع آراء القضاة فإنه يكون باطلا فيما قضى به من التشديد لتخلف شرط صحة الحكم به وفقا للقانون .

(١٩٥٢/٦/١٤ أحكام النقض س ٣ ق ١٤ ص ١١٠٨)

الفقرة الثالثة

٥٠٧٧ - قاعدة وجوب عدم تسوى مركز الطاعن هي قاعدة قانونية عامة تنطبق على طرق الطعن جميعها عادية وغير عادية .

(١٩٦٧/١٠/٢٣ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٥ ص ١٠٠٨)

٥٠٧٨ - لا يصح أن يضار المتهم بناء على الاستئناف المرفوع منه

وخلصه :

(١٩٦٧/٣/٢٧) أحكام النقض س ١٨ ق ٨٣ ص ٤٣٩
١٩٦٦/١٢/١٣ س ١٧ ق ٢٤٠ ص ١٢٥٣ ، ١٩٥٥/١١/١٤ س ٦ ق ٣٨٥
ص ١٣١٠)

٥٠٧٩ - ليس للمحكمة الا أن تؤيد الحكم أو تعدله لمصلحة المتهم
الاستئناف .
(١٩٥٠/١٢/٢٦) أحكام النقض س ٥ ق ٦٠ ص ١٧٨)

٥٠٨٠ - لا يجوز للمحكمة الاستئنافية تشديد العقوبة عند نظر
استئناف النيابة للحكم القاضي بتأييد المعارضة المرفوء من المتهم .
(١٩٧٨/١٠/٢٠) أحكام النقض س ٢٩ ق ١٢٧ ص ٦٥٤)

٥٠٨١ - حق النيابة العامة في الاستئناف مطلق مباشره في الموعد
المقرر له ولو لمصلحة المتهم متى كان الحكم جائزا استئنافه ، اذا رأت هي
ونجها لذلك (وغاية الأمر أنها اذا ما استأنفت الحكم الصادر في المعارضة فلا
يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تجاوز العقوبة التي نص عليها الحكم الابتدائي
الفيافي المعارض فيه ، كي لا يضار المعارض بمعارضته اللهم الا اذا كانت
النيابة العامة قد استأنفت هذا الحكم .
(١٩٧٤/٢/٤) أحكام النقض س ٢٥ ق ٢١ ص ٩٤)

٥٠٨٢ - من المقرر أن الطاعن لا يضار بطعنه اعمالا لما تقضى به
المادة ٤١٧/٣ اجراءات . ولما كان الثابت أن الدعوى قد رفعت على المتهم
أمام محكمة الجنح لانها بارتكاب جنحة شروع في سرقة وكانت محكمة
أول درجة قد قضت بحبسه سنتين مع الشغل والنفاد فاستأنف المحكوم
عليه وحده قضت المحكمة الاستئنافية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى
استنادا الى ما قالته من أن سوابق المتهم تجعله عائدا في حكم المادتين ٤٩
و ٥١ عقوبات ، فإن ما قضت به المحكمة يكون مخالفا للقانون ويتمين لذلك
تقضى التمس المطعون فيه ، ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر
موضوع الاستئناف فإنه يتمين أن يكون مع النقض الاحالة .
(١٩٧٣/٤/٨) أحكام النقض س ٢٤ ق ١٠١ ص ٤٩٠ ،
١٩٧٣/١٠/٩ س ٢٣ ق ٢٣٦ ص ١٠٢٢ ، ١٩٧٢/١٢/٣٠ ق ٢٤٦ ص ٢٤٤)

١٩٩٤

٥٠٨٣ - ان الطعن بالاستئناف المرفوع من المهمل فى الحكم الصادر بعدم جواز المعارضة لا يصح قانونا أن يتجاوز ما قضى به فى المعارضة ، ولا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تتصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيه وهو لم يكن مطروحا عليها .

(١٩٥٨/٢/٤) احكام النقض س ٩ ق ٤١ ص ١٤٥)

٥٠٨٤ - ان الاستئناف ينقل الدعوى الى محكمة الدرجة الثانية فى حدود مصلحة رافع الاستئناف ، فاذا كان حكم محكمة الدرجة الاولى قد ألزم الطاعن بفرق الملاوة ولكنه جهلها فجاء الحكم الاستئنافية وفصلها فانه لا يكون قد خرج على هذه القاعدة ولم ينصد الى واقعة جديدة ، بل انه يكون قد حقق مصلحة الطاعن فى عدم تكبيده مؤونة القضاء مستقبلا فى سبيل تحديد قيمة الملاوة المقضى بها .

(١٩٥٣/٣/١٠) احكام النقض س ٤ ق ٢٢٤ ص ٢١١)

٥٠٨٥ - متى كان الحكم الابتدائي قد صدر غيابيا بحبس الطاعنه لمدة اربعة اشهر مع الشغل ولاننت النيابة لم تستأنف هذا الحكم بل استأنفت الحكم الصادر فى المعارضة الذى قضى بوقف تنفيذ العقوبة المحكوم بها غيابيا فان المحكمة الاستئنافية لا يكون لها بناء على هذا الاستئناف أن تتجاوز حد العقوبة المحكوم بها غيابيا وهى حبس الطاعنة اربعة اشهر مع الشغل ، فاذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتعديل الحكم المستأنف وحبس الطاعنة ستة اشهر فانه يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون ويتعين لهذا السبب نقضه فيما زاد على عقوبة الحبس لمدة اربعة اشهر المحكوم بها غيابيا من محكمة الدرجة الاولى .

(١٩٥٣/١/١٣) احكام النقض س ٤ ق ١٥٢ ص ٣٩٣)

٥٠٨٦ - ان الخطأ فى اثبات طلبات النيابة بالحكم ليس من شأنه الاضرار بالمتهم اذ أن المحكمة لا تتقيد بهذه الطلبات ولها أن تحكم بعدم قبول الاستئناف شكلا ولو لم تطلب النيابة ذلك .

(١٩٥٢/١٢/١٥) احكام النقض س ٤ ق ٩٦ ص ٢٤٤)

٥٠٨٧ - مادام الطعن فى الحكم مرفوعا من المتهم وحده فلا يجوز عند .

قبول طمحه واعادة القضية لمحكمة الموضوع أن تشدد هذه المحكمة الحكم عليه ، حتى لا يضار بتظلمه .

(١٩٥٠/١١/٧ أحكام النقض نس ٢ ق ٤٨ ص ١٢٢)

٥٠٨٨ - محكمة الجناح المستأنفة ممنوعة من أن تحكم بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لكون الواقعة جنائية ، متى كان الاستئناف مرفوعاً من المتهم وحده ، ومعنى هذا أنها ليس لها أن تحكم بعدم الاختصاص الا اذا كان هناك استئناف مرفوع من النيابة العمومية .

(١٩٤٦/١/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧١ ص ٦٨)

٥٠٨٩ - ان الأصل قانوناً أن الأحكام الصادرة في مواد الجناح تكون قابلة للاستئناف من المحكوم عليه ومن النيابة ، فإذا كانت النيابة قد فوتت الميعاد الذي يجوز لها فيه استئناف الحكم الفيافي ، فإن هذا لا يترتب عليه الا أن المحكمة يكون ممتنعاً عليها أن تشدد العقوبة المقضى بها في هذا الحكم ، ولكنه لا يترتب عليه منع النيابة من استئناف الحكم الذي يصدر فيما بعد في المعارضة اذا ما قضى بتخفيف العقوبة المحكوم بها غيابياً ولو من طريق وقف تنفيذها ، فإن وزن العقوبة لا يكون بنوعها ومقدارها فحسب بل أيضاً بتنفيذها وعدم تنفيذها ، إذ وقف التنفيذ باعتباره من صميم عمل القاضي حين يصدر الحكم داخل في تقدير أثر العقوبة في الزجر ، فهو إذن عنصر من عناصرها التي تراعى عند إيقاعها .

(١٩٤٥/٢/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٩٠ ص ٦٣)

٥٠٩٠ - الاستئناف المرفوع من المتهم عن الحكم الصادر عليه ينقل الدعوى بحالتها التي كانت عليهما أمام محكمة الدرجة الأولى الى المحكمة الاستئنافية لتعيد النظر فيها بكامل حريتها في تقدير عناصرها ، غير مقيدة بشئ الا بمقدار العقوبة التي يعتبر في حالة استئناف المتهم وحده حداً اقصى لا يجوز للمحكمة أن تتعداه . وللنيابة أيضاً في هذه الحالة أن تستند أمام المحكمة الاستئنافية في طلب تأييد الحكم الى كل الأدلة التي كان يجوز لها الاستناد اليها في اذانة المتهم لدى محكمة الدرجة الأولى حتى ما كان منها قد استندت اليه فعلاً ورفضت تلك المحكمة ، كما أن للمحكمة الاستئنافية من تلقاء نفسها أن تستخلص من وقائع الدعوى أدلة أخرى غير التي ذكرها

الحكم المستأنف وتعتمد عليها في تأييد ادانة المتهم .

(١٩٣٧/٤/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٦٩ ص ٦٣)

٥٠٩١ - اذا حكم غيابيا على متهم بالعقوبة فعارض وطلبت النيابة تأييد الحكم المعارض فيه وقضت المحكمة بالبراءة فاستأنفت النيابة حكم البراءة فليس للمحكمة الاستئنافية اذا ألقت هذا الحكم أن تقضى بعقوبة أشد من العقوبة التي حكم بها غيابيا ، لأنه من جهة لم يكن للنيابة قانونا الا الوصول الى العقوبة التي قضى بها الحكم الغيابي الابتدائي بما انها لم تستأنف ذلك الحكم ، ومن جهة أخرى لا يصح أن يضار المراء بعمله .

(١٩٣٠/٦/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٦٧ ص

٥٨ ، ١٩٣١/١١/٢ ق ٢٧٩ ص ٣٤٧)

٥٠٩٢ - اذا حكمت المحكمة الجزئية لمدعى مدنى على متهمين بالتعويض مع العقوبة ولم تنص فيه على التضامن ، ثم استأنف المتهمون الحكم دون المدعى المدنى وحكمت المحكمة الاستئنافية ببراءة جميع المتهمين ما عدا واحد منهم وألزمته بمبلغ من التعويض يزيد على ما كان يصيبه من مبلغ التعويض المحكوم به ابتدائيا عليه وعلى المتهمين الذين برءوا استئنافيا كان هذا الحكم باطلا لصدوره بأكثر مما يخصه فيما صدر به الحكم الابتدائي في حين أن الاستئناف رفع من المدعى بالحق المدنى ، وكان لمحكمة النقض في هذه الحالة أن تطبق القانون بجعل التعويض مساويا لما استحق بالحكم الابتدائي .

(١٩٣٠/٤/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٢ ص ٢٦)

٥٠٩٣ - ان المبدأ الذى يحرم على محكمة الاستئناف تشديد العقوبة على المتهم ما دامت النيابة لم تستأنف الحكم الابتدائي انما ينصب على مقدار العقوبة الذى يعتبر في هذه الحالة حدا أقصى لا يجوز لمحكمة الاستئناف أن تتعداه . ولا يتناول هذا المبدأ المسائل الأخرى اذ تحتفظ محكمة الاستئناف بحريتها في تقدير جمع العناصر الأخرى الخاصة بالعقوبة المستأنف بسببها ، فلها أن تقضى بالبراءة من بعض التهم التى يكون الحكم الابتدائي اعتبرها ثابتة وحكم فيها جميعا بعقوبة واحدة عملا بالمادة ٣٢ عقوبات .

(١٩٢٨/١١/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣ ص ١٤)

٥٠٩٤ - من المقرر قانوناً أنه يجوز للمحكمة الاستثنائية إذا ثبتت عقوبة الحبس - في حالة استئناف المتهم وحده - أن تبدأ بها قتل مدتها بالخزعة مهما بلغ قدرها ، وليس في ذلك تشديد العقوبة لأن العبرة بنوع العقوبة في ترتيب العقوبات .

(١٩٦٦/٢/٨ أحكام النقض س ١٧ ق ١٩ ص ١٠٦)

٥٠٩٥ - إذا استأنف المحكوم عليه بإجده الحكم القاضي بإدانته في جنحة شروع في سرقة فإن قضاء المحكمة الاستثنائية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأن الواقعة جنائية يكون مخالفاً للقانون .

(١٩٦٦/٢/٧ أحكام النقض س ١٧ ق ١٦ ص ٩١)

٥٠٩٦ - أن تعديل مبلغ التعويض بالزيادة فيه بناء على استئناف المدعى بالحق المدني لا يتعارض مع تخفيف العقوبة المحكوم بها على المتهم من محكمة أول درجة إذ العبرة في تقدير التعويض بمقدار الضرر الذي وقع وهذا لا يحول من استئصال الزافة مع المتهم .

(١٩٥٣/٢/١٠ أحكام النقض س ٤ ق ١٩٦ ص ٥٣٤)

٥٠٩٧ - إذا كان المدعى قد أقام دعواه المدنية ابتداء طالباً الحكم له بقرش دون أن يذكر أنه طلب مؤقت ، ففرض له ابتدائياً بما طلب ، وكانت المحكمة الاستثنائية قد قضت له على الطاعن في الاستئناف المدفوع إليها منه وحده بتعويض قدره قرش واحد مؤقتاً ، فإن حكمها يكون مخطئاً بقضائه للمدعى المدني بما لم يطلبه .

(١٩٥٢/١١/٢٥ أحكام النقض س ٤ ق ٦٣ ص ١٥٤)

٥٠٩٨ - لا يقدح في حكم المحكمة الاستثنائية أنها - مع عدم استئناف النيابة الحكم الابتدائي - قد أضافت مادة المود إلى المواد التي عاقبت المتهم بها محكمة الدرجة الأولى ما دامت لم تشدد العقوبة المحكوم بها عليه ولم ترتب على ذلك أي أثر .

(١٩٤٨/١/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥١٦ ص ٤٧٤)

٥٠٩٩ - قاعدة قدم جواز اضرار الطاعن بنطشة لا تنطبق على العقوبة

المحكوم بها عليه أو التعويض المقتضى بالزامه به ، اما اتعاب المحاماة فان تقديرها يرجع الى ما تبينه المحكمة من الجهد الذى بذله المحامى فى الدعوى وما تكبده المحكوم عليه من اتعاب محاميه . والأمر فى هذا التقدير لمحكمة الموضوع دون غيرها ، ومن ثم فلا تتريب عليها فى تقديرها اتعابا للمحاماة تزيد على تلك السابق تقديرها بالحكم السابق نقضه .

(١٩٦٩/١/٦ أحكام النقض س ٢٠ ق ٩ ص ٣٨)

٥١٠٠ - تعديل المادة ٤١٧ فقرة أخيرة اجراءات جنائية لا ينطوى على قاعدة من قواعد التجريم المقررة فى قانون العقوبات تصد بها حماية حي الاستئناف بما يمنع من اسائة استعماله - على ما يبين من المذكرة الإيضاحية لقانون التعديل رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ - وهو بهذه المثابة يعتبر قاعدة من القواعد المنظمة لاجراءات التقاضى أمام المحكمة الجنائية وضمت لحسن سير العدالة وحمايتها من أسباب المضار والانحراف فتسرى من يوم نفاذها بالنسبة للمستقبل .

(١٩٦٣/١/٨ أحكام النقض س ١٤ ق ٢ ص ١٦)

٥١٠١ - اذا قضت محكمة الدرجة الأولى على منهم بالمحبس ثلاثة شهور مع الشغل عن كل تهمة من التهمتين المسندتين اليه فاستأنف المتهم وحده هذا الحكم فرأت المحكمة الاستئنافية ان هاتين التهمتين مرتبطتان احدهما بالآخرى وطبقت المادة ٣٢ عقوبات . فانه يتمتع عليها الا تقضى عليه الا باحدى العقوبتين المقتضى بهما ابتداءيا ، أما ان تضم هاتين العقوبتين وتجهل من مجموعهما عقوبة واحدة توقمها على المتهم فهذا خطأ فى تطبيق القانون .

(١٩٣٥/١/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٢٠)

(ص ٤١٤)

٥١٠٢ - يجوز للمحكمة الاستئنافية اذا رفع اليها استئناف من المتهم وحده أن تبدل الحبس البسيط الذى حكمت به محكمة أول درجة بالمحبس مع الشغل لمدة أقصر من الأولى .

(١٩١٦/١٢/٢٣ المجموعة الرسمية س ١٨ ق ٢٨)

٥١٠٣ - في مواد الجنيح اذا كان الاستئناف مرفوعا من المحكوم عليه وحده لا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تحيل المتهم الى النيابة العمومية اذا روى لها أن الواقعة جنائية .

(١٩٠٨/١/٢٥ المجموعة الرسمية س ٩ ق ٨٤)

٥١٠٤ - اذا استأنف المتهم الحكم الصادر عليه بالعقوبة ولم تستأنفه النيابة لم يجوز لمحكمة الاستئناف أن تنظر في تشديد عقوبة المتهم زيادة عما في الحكم المستأنف فاذا فعلت كان ذلك وجها مهما لبطلان حكمها ووجب نقضه .

(١٨٩٤/٧/٥ الحقوق سن ٩ ق ٥٠ ص ١٥٩)

٥١٠٥ - اذا كان الحكم الصادر في جنحة مستأنفا من المتهم وحده فلا يجوز تعديله الا في مصلحة المتهم وحده ، ومن ثم فانه ان ظهر في الأثناء أن الواقعة جنائية فانه لا يسوغ لمحكمة ثاني درجة أن تحكم بمصدم الاختصاص .

(بنى سوفي الابتدائية ١٩٢٥/٢/١٤ المجموعة الرسمية س ٢٦ ق ١٠٠)

٥١٠٦ - يجوز لمحكمة الاستئناف أن تقضي ببراءة المتهم ولو لم يكن الاستئناف مرفوعا الا من النيابة وبقصد اضافة عقوبة من الملحقات أغفلتها محكمة أول درجة .

(قضا الابتدائية ١٩٠١/٧/٢٩ المجموعة الرسمية س ٣ ق ٤٤)

٥١٠٧ - اذا تنازل المحكوم عليه جنائيا بتقرير في قلم الكتاب عن الاستئناف المرفوع منه قبل العدول عن تنازله أمام محكمة الاستئناف مادامت المحكمة المشار اليها لم تكن اعتمدت هذا التنازل .

(استئناف ١٩٠٠/٦/٦ المجموعة الرسمية س ٢ ص ١١٥)

مادة ٤١٨

يتبع في الأحكام الغيابية والمعارضة فيها اتمام المحكمة الاستئنافية ما هو مقرر امام محكمة أول درجة .

- تقابل المادة ١٨٧ من القانون السابق .

حكم

٥١٠٨ - المادة ٢٤١ اجراءات جنائية واجبه الاعمال بالنسبة الى الاحكام المحضورية الاعتبارية الصادرة من محكمة الدرجة الثانية لانها لا تفرق بين احكام الدرجة الاولى التي يجوز استئنافها من بين احكام ثاني درجة وهي غير قابلة للاستئناف بطبيعتها بالتطبيق للمادة ٤١٨ اجراءات جنائية .

(١٩٧٤/١/٢١ احكام النقض س ٢٥ ق ١٠ ص ٤٥ . ٣/٢١ / ١٩٦٦ س ١٧ ق ٦٥ ص ٣٣٣)

مادة ٤١٩

اذا حكمت محكمة أول درجة في الموضوع ورات المحكمة الاستئنافية ان هنالك بطلاناً في الاجراءات أو في الحكم تصحح البطلان وتحكم في الدعوى .

اما اذا حكمت بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعي يترتب عليه منع السير في الدعوى ، وحكمت المحكمة الاستئنافية بالغاء الحكم وباختصاص المحكمة أو برفض الدفع الفرعي وينظر الدعوى يجب عليها أن تعيد القضية لمحكمة أول درجة للحكم في موضوعها .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- تقرير لجنة الاجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ : لا يوجد بمسانون حلقين الجلسات الملغى نص خاص بهذا الموضوع وكان المقرر الى الآن أنه اذا حكمت محكمة أول درجة بعدم الاختصاص أو بعدم قبول الدعوى لأي سبب ثم ألفت المحكمة الاستئنافية هذا الحكم وجب اعاده القضية لمحكمة أول درجة لنظرها ولا يجوز لها الحكم فيها حتى لا يجرم المتهم من التصرف بمزية الدرجتين ، ولكن جاءت المادة ٤٤٨ (٤١٩) في اصل المشروع مقررته لبدأ جديد وهو أنه يجب على المحكمة الاستئنافية في هذه الحالة أن تفصل في الموضوع بنفسها رغم أن محكمة أول درجة لم تفصل فيه ، ولم توافق اللجنة على هذا البدأ ورات الإبقاء على البدأ المعمول به الآن والنص عليه صراحة . كذلك رأت اللجنة ضرورة النص على أنه اذا أصدرت محكمة أول

درجة حكمها في الموضوع ورات المحكمة الاستئنافية أن هناك بطلاناً في الإجراءات أو في الحكم فتحكم في الموضوع بنفسها وتصحح البطلان وليس لها أن تقتصر على إلغاء الحكم وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للحكم فيها من جديد .

الإحكام

الفقرة الأولى

٥١٠٩ - إعادة القضية لمحكمة أول درجة غير جائز إلا في الحالات المنصوص عليهما في المادة ٤١٩/٢ ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد فُضى بإعادة القضية إلى محكمة أول درجة لفصل فيها من جديد استناداً إلى خلل الحكم المستأنف من توقيع القاضي ومن يبين أنه انتهى أصدرته وكانت محكمة أول درجة قد سبق لها الفصل في الدعوى واستنفدت ولايتها بنظرها بالحكم الذي أصدرته بإدانة المتهم فإنه كان يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تنظر الدعوى وتحكم في موضوعها . أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه ، ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة الاستئنافية عن الحكم في موضوع الدعوى فإنه يتعين أن يكون مع النقص الإحالة .

(١٩٧٣/١٢/١٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٠٧ ص ٩٩٦)

٥١١٠ - لما كانت المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت تحرير الحكم بأسبابه وانتوقيع عليه من القاضي الذي أصدره وقصص ببطلان الحكم إذا حصل مانع للقاضي ولم يكن قد كتب الأسباب بخطه ، وإذا مضى ثلاثون يوماً دون حصول التوقيع عليه ما لم يكن صادراً بالبرائة . فإن قول الطاعن بأن عدم الإبتدائي لعدم التوقيع عليه من القاضي الذي أصدره وخطأ محكمة ثاني درجة في التصديق للموضوع لما ينطوي عليه ذلك من تقويت إحدى درجات التقاضي على المتهم غير سديد ، وتكون المحكمة الاستئنافية قد أصابت حين نظرت موضوع الدعوى وقضت فيها بحكمها المطعون فيه نزولاً منها على حكم الفقرة الأولى من المادة ٤١٩ من ذلك القانون .

(١٩٧٣/٣/٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ٦١ ص ٢٧٩)

٥١١١ - متى كان الثابت أن محكمة أول درجة قد استنفدت ولايتها

بالحكم في موضوع المعارضة بانتأييد فانه كان على المحكمة الاستثنائية وفقا للمادة ١/٤١٩ اجراءات جنائية وقد رأت ان هناك بطلان في الاجراءات أو في الحكم لعدم اعلان المتهم اعلانا صحيحا أن تقوم هي بتصحيح البطلان والحكم في الدعوى .

(١٩٧٠/٣/٢ أحكام النقض س ٢١ ق ٨٤ ص ٣٣٨ ،
١٩٦٩/١٢/٢٢ س ٢٠ ق ٢٩٥ ص ١٤٣٠)

٥١١٣ - من المقرر ان الشارع لم يوجب على المحكمة الاستثنائية أن تعيد القضية الى محكمة اول درجة الا اذا قضت هذه الأخيرة بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعى يرتب عليه منع السير في الدعوى . أما في حالة بطلان الاجراءات أو بطلان الحكم فقد خول الشارع المحكمة الاستثنائية بمقتضى المادة ٤١٩ اجراءات أن تصحح هذا البطلان وتحل في الدعوى . ولا يتأثر من هذا النظر أن محكمة اول درجة لم تفصل في اندفوع المبدأ من المتهم عند فصلها في الموضوع لأن عدم فصلها في هذه الدفوع لا يوجب على المحكمة الاستثنائية أن تعيد الدعوى الى محكمة اول درجة التي فصلت في الموضوع ، مما يجعل هذه الدفوع معروضة مع موضوع الدعوى على المحكمة الاستثنائية .

(١٩٦٩/٦/٢٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٨٧ ص ٦٤٤)

٥١١٣ - يتعين على محكمة ثاني درجة وقد رأت ان هناك بطلان في الحكم الابتدائي أن تصحح هذا البطلان وتطعن في الدعوى من جديد ، أما وقد تنكبت هذا السبيل وقضت بتأييد الحكم المستأنف على الرغم من سبق قضائها ببطلانه فانها تكون قد جانبت التطبيق السليم للقانون مما يوجب حكمها بما يستوجب نقضه والاحالة .

(١٩٦٧/١/٢ أحكام النقض س ١٨ ق ٣ ص ٣١)

٥١١٤ - لم يوجب الشارع على المحكمة الاستثنائية أن تعيد القضية الى محكمة اول درجة الا اذا قضت هذه الأخيرة بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعى يرتب عليه منع السير في الدعوى ، أما في حالة بطلان الاجراءات أو بطلان الحكم فقد خول الشارع المحكمة الاستثنائية بمقتضى المادة ٤١٩

اجراءات جنائية أن تصحح هذا البطلان وتحكم في الدعوى .

(١٩٧٩/١/١١ أحكام النقض س ٢٠ ق ١١ ص ٧١ ، ١/٦/١٩٦٤ س ١٥ ق ٥ ص ٢٤ ، ١٩٥٨/٣/٢٤ س ٩ ق ٩٣ ص ٣٣٩)

٥١١٥ - متى كانت محكمة أول درجة قد سبق لها الفصل في الدعوى واستنفقت ولايتها بالحكم الصادر في موضوع المعارضة بإرفضها وتأييد الحكم المعارض فيه ، فإن المحكمة الاستئنافية اذ قضت بإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في معارضة المتهم بالرغم من سابق فصلها في موضوعها تكون قد خالفت القانون ، ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة الاستئنافية عن الحكم في موضوع الدعوى فإنه يتعين أن يكون صح النقض الإحالة .

(١٩٦٣/٢/٤ أحكام النقض س ١٤ ق ١٤ ص ٦٤)

٥١١٦ - سلطة المحكمة الاستئنافية في تصحيح البطلان عملاً بالمادة ٤١٩ اجراءات جنائية قاصرة على حكم محكمة أول درجة ، ولا يجوز أن يستند إلى الحكم الذي تصدره لما ينطوي عليه هذا من افتئات على حجية الأحكام .

(١٩٥٩/٣/٢٣ أحكام النقض س ١٠ ق ٧٥ ص ٣٣٧)

٥١١٧ - إذا كانت المحكمة الاستئنافية قد قضت بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة الأوراق لمحكمة أول درجة لنظر معارضة المتهم وأُسست قضائها على أن محكمة أول درجة حكمت في الدعوى دون أن تسمح دفاع المتهم فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ، ذلك أن إعادة القضية لمحكمة أول درجة غير جائزة إلا في الحالات المنصوص عليهما في المادة ٢/٤١٩ اجراءات جنائية

(١٩٥٦/١١/١٢ أحكام النقض س ٧ ق ٣١٦ ص ١١٤٤)

٥١١٨ - إذا وثق المحكمة الاستئنافية أن هناك بطلاناً في الاجراءات التي في الحكم الصادر من محكمة أول درجة في الموضوع فلا تملك المحكمة أن تقتصر على إلغاء الحكم وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للحكم فيها من جديد ، بل تصحح البطلان وتحكم في الدعوى ، وذلك وفقاً لما تقضي به

المادة ١/٤١٩ اجراءات جنائية ، ولا تكون المحكمة الاستئنافية بمنتهى نظر الموضوع ملزمة بأن تسمع الشهود الذين سمعهم محكمة اول درجته من جديد ، اذ ان البطلان انما ينصب على الحكم الابتدائي ولا يتعداه الى اجراءات المحاكمة التي تمت وفقا للقانون طالما ان محكمة الدرجة الاولى كانت مختصة بنظر الدعوى وكانت الدعوى قد رفعت امامها على وجه صحيح .

(١٩٥٦/٤/١٠ احكام النقض من ٧ الى ١٥٧ ص ٥٢٨)

٥١١٩ - اذا دفع امام المحكمة لاستئنافه ببطالان الحكم الايه يي لعدم ختمه في الميعاد القانوني فقبلت هذا الدفع ونقضت ببطالان الحكم ، ما يكون عليها ان تقضي في موضوع الدعوى ولا يعيدنا الى محذره اول درجه ، اذ هذه المحكمة قد استنفدت كل سلطتها في الدعوى بالحكم الذي أصدرته في موضوعها .

(١٩٤٨/١٠/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ في ٦٤٧)

ص ٦١٧ .

٥١٢٠ - الدفع ببطالان انتفيش ليس من الدواع الفرعية التي تمن شأنها لو صحت ان تمنع المحكمة من نظر موضوع الدعوى بل هو دفاع في موضوعها . مؤداه عدم صحة الدليل المستعمل من التفتيش ، فاذا رأت المحكمة الابتدائية الأخذ بهذا الدفع وقضت ببراءة المتهم بناء على ذلك ثم رأت المحكمة الاستئنافية الأخذ به تعين عليها أن تفصل في الدعوى على ما اقتضاه نظرها فيه .

(١٩٤٨/٣/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ في ٥٦٦)

ص ٥٢٨ .

٥١٢١ - اذا دفع لدى محكمة الدرجة الاولى ببطالان التفتيش الواضع على منزل المتهم فقبلت الدفع ثم قضت ببراءة المتهم لعدم وجود دليل على ادانته ، فانها تكون قد استنفدت سلطتها في نظر الدعوى بحيث لا يجوز لها اعادة نظرها اذا ما رأت المحكمة الاستئنافية عدم صحة دليل في جرمه التفتيش ويكون من الواجب على المحكمة الاستئنافية في هذه الحالة أن تفصل في الدعوى .

(١٩٤٦/٤/٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ في ١٢٩ ص ١١٨)

٥١٢٤ - ان محكمة الدرجة الأولى متى قضت ببراءة المتهمين في جريمة شهادة الزور المرفوعة بها الدعوى عليهم ورفض الدعوى المدنية فيلزم ، قانها تكون قد استنفدت سلطاتها في الفصل في موضوع الدعوى الجبائية والمدنية ، ولا تملك المحكمة الاستئنافية لأي سبب من الأسباب أن تصيه اليها القضية للفصل في موضوعها .

(١٩٤٥/٥/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٧٧)

ص ٧١٢)

٥١٢٣ - اذا حكمت المحكمة الجزئية بسقوط الدعوى العمومية ثم استأنفت انتيابة هذا الحكم ، فانه يتعين على المحكمة الاستئنافية اذا رأت الغاء هذا الحكم ان تنظر الدعوى وتفصل في موضوعها ، فان هذا الحكم هو في الواقع وحقيقة الأمر حكم صادر في موضوع الدعوى ، اذ أن مناه براءة المتهم لعدم وجود وجه لاقامة الدعوى العمومية عليه ، ولا يجوز بحال للمحكمة الاستئنافية أن تتدخل عن نظر الموضوع وترد القضية الى محكمة الدرجة الأولى بعد أن استنفدت هذه كل ما لها من سلطة فيها ، وهي حين تفصل في الموضوع في هذه الحالة انما تفصل ذلك بناء على ذات الاستئناف المرفوع أمامها في الحكم الابتدائي ، ولا يصح القول منها بأنها تصبغت لموضوع لم يكن داخل في الاستئناف بل ان تخليها يد امتناعا عن الفصل في هذا الاستئناف .

(١٩٤٤/١٢/٤) مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٢١٣

ص ٥٤٤)

٥١٢٢ - اذا حكمت المحكمة الابتدائية في موضوع القضية واستأنف حكمها الى محكمة الاستئناف لم يجز لهذه المحكمة اعادة القضية على المحكمة الابتدائية ثانية ، بل عليها ان تحكم فيها بما يترامى لها .

(١٩٩٨/١/٢٢ الحقوق ص ١٣ ق ٥٧ ص ١٧٣)

المادة الثانية

٥١٣٥ - الحكم الابتدائي بعدم قبول الدعوى المدنية يوجب على المحكمة الاستئنافية عند الفائه اعادة الدعوى الى محكمة الدرجة الأولى

الفصل في موضوعها حتى لا تفوت على المتهم إحدى درجتي التفاضل .

(١٩٧٦/٢/٢ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢٠ ص ١٥٢)

٥١٣٦ - على المحكمة الاستثنائية أن تقضي بإلغاء حكم محكمة أول درجة الذي قضى خطأ بعدم جواز نظر الدعوى برفعها من غير ذي صدد وأن تقضي برفض الدفع بعدم قبول الدعوى وإعادة القضية لمحكمة أول درجة للفصل في الموضوع حتى لا تفوت على المتهم إحدى درجتي انتفاضي .

(١٩٧٢/١٢/١٧ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٠٩ ص ١٣٧٤)

٥١٣٧ - متى كانت محكمة أول درجة وإن قضت في موضوع الدعوى إلا أنه وقد وقع قضاؤها باطلا بطلانا متصلا بالنظام العام لصموده من قاض محظور عليه الفصل فيها فإنه لا يعتد به كدرجة أولى للتفاضل ولا يجوز لمحكمة ثاني درجة تصحيح هذا البطلان - عملا بالمادة ٢/٤١٩ إجراءات جنائية - لما في ذلك من تفويت تلك الدرجة على الطاعن مما يقتضي معه أن يكون النقض مقرونا بإلغاء الحكم الابتدائي المستأنف وإحالة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل فيها مجددا من قاض آخر .

(١٩٧٢/٦/١٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٠٥ ص ٩١٤)

٥١٣٨ - إن استئناف الحكم الصادر في المعارضة بعدم جواز نظرها يقتصر في موضوعه على هذا الحكم وحده باعتباره حكما شكليا قائما بمداه ، دون أن ينصرف أثر الاستئناف إلى الحكم النهائي لاختلاف طبيعة كل من الحكمين ، ومن ثم فإن الحكم المعلق فيه إذا أغفل الفصل في شكل المعارضة وتصدى لموضوع الدعوى يكون قد أخطأ صحيح القانون ، إذ كان من التمتنع في هذه الحال أن ينصب قضاؤه على شكل المعارضة فحسب أما بتأييد الحكم المستأنف أو بإلغائه وإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للنظر في المعارضة عملا بنص المادة ٤١٩ إجراءات جنائية .

(١٩٧٠/١٠/٥ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٢٦ ص ٩٥٧)

(١٩٦٧/١١/٦ س ١٨ ق ٢٢٢ ص ١٠٧٩)

٥١٣٩ - قضاء محكمة أول درجة بعدم قبول الدعوى بمثابة التمييز فيها ، وإلغاء هذا القضاء من المحكمة الاستثنائية يوجب إعادة الدعوى إلى

محكمة الدرجة الأولى للفصل في موضوعها ، ومخالفة ذلك والتصديق لموضوع الدعوى هو خطأ في القانون يوجب نقض الحكم وإعادة القضية لمحكمة الدرجة الأولى للفصل في موضوعها .

(١٩٧٠/٢/٢٢ - أحكام النقض من ٢١ ق ٦٦ من ٢٦٩ ، ١٩٧٠/٤/٥ ق ١٢٢ من ٥١٠)

٥١٣٠ - إذا كان النائب أن تخلف الطاعن عن جلسة المعارضة أمام محكمة أول درجة كان لعذر قهرى أقره الحكم المطعون فيه ، فإن الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن يكون قد وقع باطلا ، وكان يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تقضى في الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم بالقائه وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة ، أما وهي لم تفعل وفوتت عن الطاعن إحدى درجتي التقاضى بقضائها في موضوع الدعوى فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون .

(١٩٦٩/١٢/٢٢ أحكام النقض من ٢٠ ق ٢٩٨ من ١٤٤١)

٥١٣١ - إذا كان الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بعدم اختصاصها بدفع الدعوى قد افتته المحكمة الاستئنافية وأعدت القضية إليها للحكم في موضوعها فلا يجوز لمحكمة أول درجة أن تقضى في الدعوى بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها .

(١٩٥٤/١٢/٢٨ أحكام النقض من ٦ ق ١٢ من ٣٦٩)

٥١٣٢ - إلغاء المحكمة الاستئنافية الحكم المستأنف وقبلها الدعوى الجزئية وتصديها لموضوع الفصل فيها فصلا مبتدأ ، خطأ في القانون ، إذ كان يتعين عليها أن تقضى بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية لمحكمة أول درجة للفصل في موضوعها حتى لا تفوت على المتهم إحدى درجتي التقاضى طبقا لنص المادة ٤١٩ إجراءات جنائية .

(١٩٨٤/٣/٢٠ أحكام النقض من ٣٥ ق ٦٥ من ٣١٠)

٥١٣٣ - إذا قضت محكمة استئنافية بإلغاء حكم صادر من المحكمة الجزئية بسقوط الحق في رفع الدعوى الصورية ، فليس لها حق الفصل في موضوع التهمة بل عليها أن تحيل الدعوى على المحكمة الجزئية

للفصل فيها حتى لا تضيق على المتهم درجة من درجات التقاضي منحها اياه القانون .

(الزقازيق الابتدائية ١٩٢١/١٠/٥ المجموعة الرسمية ص ٢٣)
(١١٣)

٥١٣٤ - متى كان يبين من الاطلاع على اوراق الدعوى ان الطاعن تمسك امام المحكمة الاستئنافية بما قضى به الحكم الابتدائي من عدم قبول الدعوى المباشرة وكان الحكم المطعون فيه قد القى الحكم الابتدائي . متى يعول الدعوى ، فانه كان يتعين على المحكمة الا استئنافية ان تعيد القضية للمحكمة اول درجة لتحكم في موضوعها تطبيقا للمادة ٤١٩ اجراءات جنائية ، لا ان تتعرض للموضوع وتفصل فيه وذلك حتى لا تحرم الطاعن من الانتفاع باحدى درجتي التقاضي .

(أحكام النقض س ٤ ق ٣٦٠ ص ١٠١٦)

٥١٣٥ - ليس للمحكمة الاستئنافية ان تتصدى لنظر موضوع الدعوى قبل ان تفصل فيه محكمة الدرجة الأولى ، لأن في هذا الذي سدى حرمانا للمتهم من احدى درجتي التقاضي . فاذا هي فعلت فانها تغل بعن الدفاع اخلا لا يستوجب نقض حكمها .

(مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٥٦ ص ٥٥)

٥١٣٦ - اذا حكمت المحكمة الجزئية حكما غيابيا بادانة متهم وعارض في الحكم وحكمت المحكمة بعدم قبول المعارضة لرفعها بعد الميعاد ثم استأنف المتهم هذا الحكم الاخير وطلبت النيابة الحكم بعدم قبول الاستئناف لرفع المعارضة بعد الميعاد فتنازلت المحكمة الاستئنافية موضوع الدعوى وحكمت ببرائة المتهم من التهمة فانها تكون قد تخطت حكم رفض المعارضة المستأنف لديها ونظرت في موضوع الدعوى دون ان يكون مطروحا امامها . وكان الواجب عليها ان تقتصر على بحث حكم عدم قبول المعارضة وتفصل فيها اذا كان للمتهم وجه في استئنافه ام لا ، فاذا كان له وجه . حكمت الحكم وأعادت القضية للمحكمة الاولى لتسير في نظر المعارضة ، وان لم يكن له وجه أيدت الحكم ، وفي هذه الحالة اذا كان المتهم لم يستأنف الحكم الغيابي يصبح نهائيا بالنسبة له نافذا عليه ، واذا كان قد استأنفه فينتظر

استثنائه: على حده ويقضى فيه بما يستحقه .

(١٩٣٠/١١/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٠٨)

ص (١٢٥) .

٥١٣٧ - متى تبين للمحكمة الاستئنافية أن الحكم الصادر في المعارضة من محكمة الدرجة الأولى يمدم اختصاصها لوجود شبهة جنائية كان خطأ إذ أنها تجاوزت فيه حدود سلطتها فلا يصح معالجة هذا الخطأ بتعديل الحكم النابت وتأجيل الحكم الفيافي القاضي باعتبار الواقعة صحيحة بل - يتعين على المحكمة الاستئنافية إلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية الى محكمة الدرجة الأولى لنظر المعارضة وتقضى فيها موضوعاً .

(١٩٣٠/١١/١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٠١)

ص ٩٧)

الباب الثالث
في النقص

مادة ٣٠

لكل من النيابة والمحكوم عليه والمسئول عن الحقوق المدنية والمدعى بها الظن لعل محكمة النقض في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنائيات والجنح ، وذلك في الأحوال الآتية :

(١) إذا كان الحكم المظنون فيه مبنيا على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله .

(٢) إذا وقع في الحكم بطلان .

(٣) إذا وقع في الإجراءات بطلان أثر في الحكم .

ولا يجوز الظن من المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها إلا فيما يتعلق بحقوقهما المدنية .

والأصل اعتبار أن الإجراءات قد روعيت النساء الدعوى ، ومع هذا فلصاحب الشأن أن يثبت بكافة الطرق أن تلك الإجراءات أهملت أو خولت وذلك ما لم تكن مذكورة في محضر الجلسة ولا في الحكم ، فلذا ذكر في أحدهما أنها اتبعت فلا يجوز البت عدم اتباعها إلا بطريق الظن بالتزوير .

- المولد من ٤٢٠ إلى ٤٤٠ ملغاة بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ الصادر في ١٩/٢/١٩٥٩ ونشر في ١٩/٢/١٩٥٩ .

والمدخل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ١٧/٦/١٩٦٢ ونشر في ١٧/٦/١٩٦٢ وقد أوردنا نصوصها بعد الأحكام .

الأحكام

٥١٣٨ - (وقائع الدعوى)

قد تبين من أوراق القضية أن النيابة العمومية اتهمت سعيد عبد السلام بقتل على المفتي عمدا بأراضي ناحية وحله في يوم ١٩ يونيو سنة ١٨٩٣ .

ومحكمة بنى سوييف الابتدائية الأعلى حكمت بتاريخ ٤ سبتمبر سنة ١٨٩٣ طبقا للمادة ٢١٠ جنائيات حضوريا ببراءة ساحة سعيد عبد السلام

من هذه التهمة وأمرت بالافراج عنه فورا ان لم يكن مجبوسا لسبب آخر ورفعت المصاريف على جانب الحكومة وان النيابة العمومية استأنفت هذا الحكم ونياية الاستئناف طلبت لفوه وعقاب المتهم بالمادة ٢١٢ عقوبات .

ومحكمة الاستئناف حكمت بتاريخ ٢٥ ابريل سنة ١٨٩٤ طبقا للمادة ٢١٣ و ٢٠ عقوبات وذكريته ٢٣ يونيه سنة ١٨٩٢ حكما غيابيا بالغاء الحكم المستأنف وحكمت على سعيد عبد السلام بالإشغال الشاقة عشر سنين يخصم له منها مدة حبسه الاحتياطي والزمته بالمصاريف وان لم يدفعها يحبس عن كل ثلاثين قرشا اربعا وعشرين ساعة .

وان المحكوم عليه ضبط بعد ذلك وصار هذا الحكم كأنه لم يكن وان النيابة العمومية طلبت لفو الحكم الابتدائي وتطبيق المادة ٢١٣ عقوبات .

ومحكمة الاستئناف حكمت بتاريخ ١١ يونيه سنة ١٨٩٤ طبقا للمواد ٢١٣ و ٢٠ عقوبات وذكريته ٢٣ يونيه سنة ١٨٩٢ حكما حضوريا برفض المسألة الفرعية وبالغاء الحكم المستأنف وحكمت على سعيد عبد السلام بالإشغال الشاقة مدة خمس سنين يخصم له منها مدة حبسه الاحتياطي والزمته بالمصاريف وان لم يدفعها يحبس عن كل ثلاثين قرشا اربعا وعشرين ساعة .

وفي يوم ١٢ يونيه سنة ١٨٩٤ تقرر بقلم الكتاب من المحكوم عليه برغبته النظر في هذا الحكم أمام محكمة النقض والابرام بناء على المادة ٣٢٠ جنائيات .

فبعد سماع طلبات النيابة العمومية وأقوال المحامي عن رافع النقض والابرام وبعد الاطلاع على أوراق القضية والمداولة قانونا .

من حيث ان المحامي عن المتهم رفع مسألة فرعية بأن النيابة العمومية شرعت في تنفيذ الحكم الصادر ضد المتهم بعد الطعن فيه بطريق النقض والابرام وطلب إيقاف التنفيذ واحضار المتهم أمام الجلسة بصفة مجبوس احتياطيا فقط لأن الطعن المذكور يوقف التنفيذ قانونا .

وحيث ان النيابة طلبت رفض هذه المسألة لأن الحكم المطعون فيه نهائي ولم يوجد في القانون نص يمنع تنفيذه مع حصول الطعن فيه .

وحيث ان القانون أجاز للمتهم أن يظن بطريق انتقض والإبرام في الأحكام الصادرة من ثاني درجة في مواد الجنب والجنايات في الثلاثة أيام التالية لصدورها وذلك بقصد الحصول على لفوها ونقض العقوبة المحكوم بها متى كان فيها ما يخالف القانون .

وحيث ان هذه الفائدة لا تتم اذا جاز أن تنفذ هذه الأحكام قبل الفصل في الظن المرفوع عنها اذ يتفق كثيرا أن تستغرق دعوى الظن مدة العقوبة المحكوم بها أو معظمها وحينئذ لا يستفيد المتهم من نجاحه فيها الفائدة التي قصد القانون أن يتمتع بها .

وحيث ان القانون قد خول النقض والإبرام سلطة إلغاء الأحكام الصادرة من آخر درجة ونقضها ولا تكون هذه السلطة حقيقية الا اذا أمكن أن تبطل هذه الأحكام محو تاما وتعود الحالة الى ما كانت عليه قبل صدورها ولا يمكن ذلك مع حصول شيء من التنفيذ .

وحيث ان العدالة الإنسانية التي وضع القانون لاحترامها تأتي أيام نفس بعقوبة قد يكون الحكم بها نتيجة خطأ في القضاء ومخالفة لأحكام القانون ولا يمكن تعويضها بعد استيفاء آلامها .

وحيث انه انما لتلك الفائدة وتحقيقا لمعنى سلطة النقض والإبرام واحتراما للعدالة تقررت قاعدة ان الظن بطريق النقض والإبرام يوقف التنفيذ حين الفصل فيه وجرى العمل بها في المحاكم الفرنسية وعم تطبيقها حتى فيما لم ينص عنه قانونا كالجنب والمخالفات واعتبرت من القواعد الجوهرية الأساسية وغدت مخالفتها خروجاً عن الحد في السلطة .

وحيث ان القانون المصري وان لم ينص عنها بمباراة مخصوصة غير انه لم يجعل شأنها ولم يقصر في الدلالة عليها بما أراده في المادة ٣٠ عقوبات من ان مدة العقوبة تبتدىء في حق المجرم احتياطيا من يوم صدور الحكم غير قابل للظن اذ لا شك في ان الأحكام الصادرة من ثاني درجة قابلة للظن بطريق النقض والإبرام فبمجرد ابتداء العقوبة من يوم صدورها غير قابلة للظن لا من يوم صدورها انما هو تفريع على تلك القاعدة وتطبيق من تطبيقاتها .

وحيث انه يترتب على حصول الطعن ارتباط محكمة النقض والايرام بدعواه والفصل فيها وفيما ينتج عنها .

وحيث ان توقيف التنفيذ من النتائج القانونية المترتبة على حصول الطعن فللمتهم الحق في ان يطلب من محكمة النقض والايرام ان تمتعه به ما دامت مرتبطة بدعواه وهو تحت حمايتها .

وحيث انه من جهة اخرى فان اختصاص محكمة النقض والايرام بلغو الاحكام المخالفة للقانون واعادة الحالة الى ما كانت عليه يستلزم حتما أن يكون لها حق النظر في الاجراءات المخالفة للقانون التي تمنع من اعادة الحالة الى ما كانت عليه في الدعوى المنظورة امامها حفظا لقوة احكامها وتحقيقا لمعنى السلطة اللازمة لقراراتها ولا شك في ان حصول التنفيذ يمنع من اعادة الحالة الى ما كانت عليه .

وحيث ان طلب توقيفه لم يتقدم استدلالا بصفة كونه وجها للنقض والايرام ضد عمل من أعمال النيابة حتى يكون خارجا عن الأوجه التي يسوغ لهذه المحكمة النظر فيها بل تقدم تبعا للدعوى الأصلية المنظورة امامها بصفة كونه نتيجة من نتائجها ضامنة لفائدة الحكم ان صدر لصالحه فيها .

وحيث انه بناء على ما ذكر يكون شروع النيابة في تنفيذ الحكم المطعون فيه مخالف للقانون ولهذا يتعين توقيفه .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بايقاف تنفيذ الحكم المطعون فيه والمرافعة في طلب النقض والايرام في جلسة يوم السبت الآتي ٥ يناير سنة ١٩٦٥ وأبقت الفصل في المصاريف لحين الحكم في الموضوع .

هذا ما حكمت به المحكمة بجلستها العلنية المنعقدة في يوم السبت ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٩٤ م الموافق ٢ رجب سنة ١٣١٢ هـ .

(مجلة الحقوق عدد ٢٤ بتاريخ ١٥/٦/١٨٩٥ ص ١٩٣)

قواعد عامة

٦١٣٩ - الأصل في الطعن عامة أن المحكمة المظنون أمامها لا تنظر في طعن لم يرفعه صاحبه ولا تتجاوز موضوع الدعوى في النظر ، ولا يفيد من الطعن إلا من رفته ولا يمتد أثره إلى غير ذلك ، وذلك كله طبقاً لقاعدة استقلال الطعن وقاعدة الأثر النسبي للطعن .

(١٩٧٦/١١/١ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٨٩ ص ٨٣)

٥١٤٠ - الطعن بالنقض لا يمكن اعتباره امتداداً للخصومة بل هو خصومة خاصة مهمة المحكمة فيها مقصورة على القضاء في صحة الأحكام من قبيل أخذها أو عدم أخذها بحكم القانون وفيما يكون قد عرض عليها من طلبات وأوجه دفاع .

(١٩٨١/١١/٢٦ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٧٢ ص ٩٨١ ، ١٩٦٥/٦/٢١ س ١٦ ق ١٢٠ ص ٦١١ ، ١٩٥٩/٣/٢٤ س ١٠ ق ٧٨ ص ٣٤١)

٥١٤١ - الطعن بطريق النقض والإبرام هو من طرق الطعن غير الاعتيادية التي شرعت لإصلاح ما يقع في الأحكام من الأخطاء المتعلقة بالقانون . ولا يجوز سلوك هذا الطريق إلا حين تكون قد استنفدت كل الطرق العادية التي سنّها القانون ولاستدراك ما يشوب الأحكام من الأخطاء ما تعلق منها بالوقائع أو بالقانون .

(١٩٣٩/٣/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٦٣ ص ٤٩٤)

٥١٤٢ - بين القانون طرق الطعن في الأحكام الجنائية وهي المصارعة والاستئناف والنقض ورسم أحوال وإجراءات كل منها ، والطعن في تلك الأحكام الجنائية بالبطالان بدعوى مستقلة ترفع بصفة أصلية يكون غير جائز في القانون ما يقتضى الحكم بمسح جواز سماع دعوى البطلان فيها .

(١٩٦٠/٤/٢٦ أحكام النقض س ١١ ق ٧٧ ص ٣٨٠)

٥١٤٣ - دل الشارح بما نص عليه في المادة ٣٩٦ مرفعات المدلة بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ على أن الطعن في الأحكام بدعوى البطلان

الاصلية غير جائز .

(١٩٦٠/٤/٢٦ أحكام النقض س ١١ ق ٧٧ ص ٢٨٠)

٥١٤٤ - لا يسوغ في القانون تأخير تنفيذ الأحكام النهائية إلى غير مدى يدعى أن يجد المحكوم عليهم سبيلا للطن بالبطان مما يتحتج به القول بأن الشارع قد قصد بغير شك أن يجعل لطن الممنوحة للمتهم والمذكورة في القانون على سبيل المضر حدا يجب أن تقف عنده الأحكام ضمنا لحسن سير العدالة واستقرار الأوضاع النهائية التي انتهت إليها كلمة القضاء .

(١٩٦٠/٤/٢٦ أحكام النقض س ١١ ق ٧٧ ص ٢٨٠)

٥١٤٥ - إذا جاز القول في بعض الصور بالندم الأحكام لفقدانها مقدماتها الأساسية فليس هذا هو الشأن فيما يثيره الطاعن بشأن تشكيل المحكمة التي نظرت الدعوى .

(١٩٦٠/٤/٢٦ أحكام النقض س ١١ ق ٧٧ ص ٢٨٠)

٥١٤٦ - النظر في شكل الطعن بالنقض اتنا يكون بعد الفصل في جوارحه .

(١٩٨٣/١١/١٥ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٩٠ ص ٩٥٤)

٥١٤٧ - يجوز لمحكمة النقض والأبرام أن تأخذ بسبب من أسباب النقض قدمته النيابة بالطرق القانونية ولو تركت التمسك به بعد ذلك .
(١٩٠٠/١٢/١٥ المجموعة الرسمية س ٣ ق ٥٨)

شروط توافر المستلحة

قواعد عامة

٥١٤٨ - الأصل في الطعن بعامه أن المحكمة المطعون فيها لا تنظر في طعن لم يرفعه صاحبه ، ولا تجاوز موضوع الطعن في النظر ولا يفيد من الطعن الأمن رفعه ولا يتعلق أثره إلى غيره ، وذلك كله طبقا لقاعدتي استتقال الطعن والأثر النسبي للطعن .

(١٩٦٦/٣/١٧ أحكام النقض س ١٧ ق ٥٩ ص ٤٩٩)

٥١٤٩ - من المقرر إن المصلحة مناط الطعن بحيث تقتضي لا يكون الطعن مقبولا .

(١٩٦٩/٢/١٧ أحكام النقض من ٢٠ ق. ٥٩ ص ٢٨١)

٥١٥٠ - العبرة في قيام المصلحة في الطعن إنما هو بتوافره وقت صدور الحكم المطعون فيه ولا أثر لزوالها من بعد .

(١٩٨٤/١/١٨ أحكام النقض من ٢٥ ق ١١ ص ٢٦ - في الواقعة كانت عقوبة الحبس مع الشغل قد نفلت فعلا)

٥١٥١ - إذا لم تكن النية العامة كسلطة اتهام ولا للمحكوم عليه مصلحة في الطعن فإن طعنها لا يقبل عملا بالمبادئ العامة المتفق عليها من أن المصلحة أساس الدعوى .

(١٩٨٢/٢/١٥ أحكام النقض من ٢٣ ق ٤٢ ص ٢٠٩)

٥١٥٢ - الأصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان متصلا منها بشخص الطاعن وكان له مصلحة فيه .

(هيئة عامة ١٩٨٨/٥/٢٤ أحكام النقض من ٣٥ ق ١ ص ١)
هيئة عامة ١٩٨٢/٥/٨ من ٢٣ ق ٢٢ ص ١٥٩ ، ١٩٦٧/١١/١٢ من ١٨ ق ٢٣ ص ١١٠٥)

٥١٥٣ - يشترط لقبول الطعن وجود مصلحة للطاعن تضي عليه ألصقة في رفته ومناطق توافر هذه المصلحة هو ما يدعيه زافع الطعن من حق ينسبه لنفسه ويريد من القضاء حمايته .

(١٩٥٠/٦/١٤ أحكام النقض من ١ ق ٢٤٩ ص ٧٦٣)

٥١٥٤ - لما كان العيب الذي يرمى به المسؤول المدني المحكم في شقة المتصل بالدعوى الجنائية ينطوي على المساس بالترامات المدنية المتعلقة بصحة اجراءات تحريك الدعوى الجنائية ، ويترتب على قبوله الحكم بعدم جواز رفع الدعوى الجنائية على المتهم « تابع الطعن » . عمل بالمادة ٢/٦٣ اجراءات جنائية وما يستتبع ذلك من عدم قبول الدعوى المدنية ضد الطاعن وتابعه لما هو مقرر من أن الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية

دعى دعوى تابعة للدعوى الجنائية ، فإذا كانت الأخيرة غير مقبولة تبين القضاء بعدم قبول الأولى أيضا . ومن ثم يكون للطاعن بوصفه مستنولا عن الحقوق المدنية النص على الحكم المطعون فيه بما أثاره في طعنه من عدم قبول الدعوى الجنائية قبل تأبعه وهو دفع يجوز إثارته في أية حالة كانت عليها الدعوى .

(١٩٧٠/٦/٨ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٠١ ص ٨٥٥)

٥١٥٥ - من حكم له بما طلب لا يقبل منه الطعن في هذا الحكم لانتهاء مصلحته في الطعن .

(١٩٥١/٣/٢١ أحكام النقض س ٢ ق ٣٠٨ ص ٨١٤)

٥١٥٦ - ان مجرد اداء مبلغ التعويض الى المحضر وقت مباشرته تنفيذ الحكم الواجب التنفيذ لا يفيد قبول المحكوم عليه لهذا الحكم قبولا يمنعه من الطعن فيه بطريق النقض ، وعلى الأخص اذا كان المحكوم عليه قد قرر بالطعن في هذا الحكم قبل ذلك .

(١٩٣٩/٤/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٧١ ص ٥٠٩)

٥١٥٧ - في المواد الجنائية لا يعتبر المحكوم عليه قد قبل الحكم الا بانقضاء مواعيد الطعن فيه بالنسبة له وبالنسبة للنيابة ، فاذا استأنفت النيابة وحدها صح اعتبار هذا الاستئناف مرفوعا من الحكم عليه أيضا ويكون له في هذه الحالة أن يطلب الحكم ببراءته دون أن يحتج عليه بأنه لم يستأنف . وإذا لم يستأنف المتهم الحكم الصادر ضده واستأنفته النيابة وقضى بتأييده ، فلهذا المتهم الحق في الطعن بطريق النقض في الحكم الاستئنافي ولو أنه مؤيد للحكم الابتدائي الذي لم يكن قد استأنفه .

(١٩٣٧/٤/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٧٥ ص ٦٨)

٥١٥٨ - لا يجوز للنيابة العامة الطعن في الحكم الصادر في المدعى المدنية .

(١٩٨٦/٤/٣ الطعن رقم ٦٧٣٣ لسنة ٥٤)

٥١٥٩ - ان نقض الحكم بناء على طعن النيابة العامة وحدها يكون قاصرا على الدعوى الجنائية دون الدعوى المدنية .

(١٩٧١/١/١٨ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٤ ص ٥٨)

مسودة تنتهي فيها المصلحة

٥١٦٠ - لما كان الأصل أن الطعن بالنقض لبطال الاجراءات التي بنى عليها الحكم لا يقبل ممن لا شأن له بهذا البطلان فان ما يثيره الطاعن من بطلان الاجراءات عدم اخطار المدعى المدني بتاريخ جلسة نظر الاستئناف وصدور الحكم في غيبته ، مما لا شأن له به - لا يكون له محل .

(١٦/١٢/١٩٧٨ أحكام النقض س ٩ ، ق ١٩٦ ص ٩٤٧)

٥١٦١ - لا جدوى للنياية - الطاعنة - من النعي على الحكم انه ام يقض بعدم الاختصاص بنظر الدعوى لكون المطعون ضده حدثا ما دامت البرائة قد قامت على اساس عدم ثبوت الواقعة في حق المطعون ضده .

(١٦/١/١٩٨٠ أحكام النقض س ٣١ ق ١٦ ص ٨٠)

٥١٦٢ - لما كان النعي على الحكم لقضائه بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتأييد الحكم المستأنف دون القضاء بقول المعارضه شكلا والغاء الحكم انفيابي المعارض فيه فيما قضى من سقوط الاستئناف وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف لا جدوى منه ما دام الحكمين يلتقيان في النتيجة حسب عقيدة المحكمة بالقضاء في الموضوع بادانة المتهم ، فان ما ينهض الطاعن في هذا الخصوص يكون قائما على مصلحة نظرية صرفة لا يؤبه بها مما يتعين من الالتفاف عن هذا الوجه من وجوه الطعن .

(١٦/١١/١٩٨٠ أحكام النقض س ٣١ ق ١٩٦ ص ١٠١٢)

٥١٦٣ - الطعن المقدم من النيابة العمومية في حكم استئنافي بطريق النقض اذا كان مؤيدا لحكم محكمة اول درجة القاضي باحقوبة جميع اجزائه وكان الطعن مبنيا على ان استئناف المتهم غير مقبول شكلا لرفع بعد الميعاد يكون مجردا عن القاعدة ويجب بناء على ذلك رفضه .

(١٣/١٢/١٩٠٢ المجموعة الرسمية س ٤ ق ٤٠)

٥١٦٤ - لا جدوى للطاعن من التمسك بادخال شخص آخر في الدعوى طالما ان ادخال ذلك الشخص فيها لم يكن ليحول دون مسألة الطاعن عن الجريمة التي دين بها .

(١٠/٦/١٩٧٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٤١ ص ٦٦٢)

٥١٦٥ - ان المصلحة شرط لازم في كل طعن فإلا انتفت لا يكون الطعن مقبولا ، واذا كان ذلك وكان الطاعن قد استأنف الحكم وقضى بقبول استئنافه بشكله فانه لا يكون له ثمة مصلحة في النemy على ورقة اعلان الجبكم من بيان وصف التهمة والمقوية المقضى بها .

(١٩٧٨/١٠/٩ - احكام النقض من ٢٩ ق ١٣٣ ص ٦٨١)

٥١٦٦ - ما ذهب اليه الطاعن من خطأ الحكم بالتصدي لدعواه المدنية وقضاة بعدم جواز الاستئناف لقلة النصاب لم يضر به ، وقد سلم في أسباب طعنه بأنه قبل الحكم الصادر من محكمة اول درجة برفض دعواه المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية المقامة منه بالطريق المباشر . قبل المطعون ضده ولم يستأنف هذا الحكم وما كان له أن يستأنفه ما دام التمريض المطلب لا يجاوز النصاب الانتهازي للقاضي الجزئي ومن ثم فلا مصلحة له من الطعن على الحكم .

(١٩٨٤/٤/٥ - احكام النقض من ٣٥ ق ٨٥ ص ٣٩٠)

٥١٦٧ - لا يقبل من العاين (المستول عن الحقوق المدنية) ما يثيره من بطلان الاجراءات لعدم اعلان التهم بالجلسة الأخيرة التي حددت لنظر مجازيته بعد فتح باب المرافعة طالما أن هذا الاجراء غير متصل بشخصه ولا مصلحة له فيه .

(١٩٧٨/٣/٣٠ - احكام النقض من ٢٩ ق ٥٩ ص ٣١٥)

٥١٦٨ - من المقرر أنه ليس للطاعن - المدعي بالحقوق المدنية - صفة في الطعن على الحكم بأوجه متعلقة بالدعوى الجنائية الا اذا انطوى الميعب الذي شاب الحكم على مساس بالدعوى المدنية .

(١٩٧٩/١٢/٣ - احكام النقض من ٣٠ ق ١٨٨ ص ٨٨٣)

٥١٦٩ - لما كان الحكم قد قضى ببرائة المطعون ضدهم تأسيسا على عدم ثبوت الاتهامات المسببة اليهم فانه لا يجدى النيابة الطاعنة النemy عليه خطأ في تطبيق القانون .

(١٩٨٣/٥/٢٥ - احكام النقض من ٣٤ ق ٢٣٧ ص ٦٧٤)

٥١٧٠ - لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان للطاعن مصلحة فيه باعتبار أن المصلحة مناط الطعن ، فحيث تنفي لا يكون الطعن مقبولا ، وإذا كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن من عدم القضاء بسادرة الجهر يكون غير سديد .

(١٩٧٠/١١/٢٢ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٦٩ ص ١١١٠)

٥١٧١ - الأصل في القانون أن المصلحة هي مناط الطعن فإذا كان ما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه من خطأ في تطبيق القانون ، أو من الحد الأدنى لعقوبة الجريمة التي دانه بها مع أنه كان يتمتع بمضاعفة العقوبة المقررة به ما دام قد تحقق من جانبه وصف العود ، فإن ذلك مما تنفي به مصلحته في النسي على الحكم ويكون ما يثيره في هذا الصدد غير مقبول .

(١٩٦٨/١/٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٨ ص ٣٩)

٥١٧٢ - المصلحة شرط لازم في كل طعن ، فإذا انتفت لا يكون الطعن مقبولا ، ولا مصلحة للمتهم فيما يثيره من اغفال الحكم الفصل في الدعوى المدنية المقامة ضده ، إذ أن مثل هذا الطعن يكون من المدعى بالحقوق المدنية وحده .

(١٩٧١/٣/٢٨ أحكام النقض س ٢٢ ق ٧٣ ص ٣١٨ ، ١٩٦٥/٥/١٧ س ١٦ ق ٩٤ ص ٤٦٧ ، ١٩٥٠/٥/١ ص ٩ ق ١٨١ ص ٥٥٤ ، ١٩٢٩/١/٩١ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٩٧ ص ١١٨)

٥١٧٣ - لا مصلحة للمتهم فيما يثيره بشأن قصور الحكم في بيان أسباب تخفيض التعويض ما دام أنه هو الذي استفاد من تخفيضه .

(١٩٥٤/١١/١٦ أحكام النقض س ٦ ق ٦٢ ص ١٨٧)

٥١٧٤ - لا يجوز للمحكوم عليه أن يطعن في الحكم بطريق النقض بناء على أن محكمة ثاني درجة لم تحكم في الاستئناف المرفوع ضده من المدعى بالحقوق المدنية .

(١٨٩٩/١٢/٣٠ المجموعة الرسمية س ١ ص ١١٧)

٥١٧٥ - ما دام الطاعن لا يدعي أنه من الأحداث الذين أُلغيت

تأثير في مسئوليتهم أو عقابهم فلا جدوى له من الطعن على الحكم بأنه لم يبين
مسنه .

(١٩٤٧/١٢/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٤٢)

ص ٤١١)

٥١٧٦ - إذا كان الطعن مقصودا على ما قضى به الحكم من مصادرة
سيارة استعملت في ارتكاب الجريمة وكان الطاعن يقرر أن هذه السيارة
ليست ملكا له ، فلا تكون له مصلحة من وراء طعنه .

(١٩٤٧/١١/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٠٥)

ص ٣٨٩)

٥١٧٧ - إذا أدانت محكمة الجنب المتهم على أساس أن الواقعة
جنحة مع أنها في الواقع غير مختصة بنظرها بسبب سوابقه فلا مصلحة له
في الطعن على الحكم إذ هو لم يضاربه وإنما انتفع منه بمحاكمته عن
جريمة أخف عقوبة من الجريمة التي يجب أن يحاكم عنها .

(١٩٤١/١/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٩٠)

ص ٣٦٢)

٥١٧٨ - لا صفة للمدعى المدني في الطعن أمام محكمة النقض
على حكم محكمة الجنايات القاضي بأن الدعوى العمومية غير قائمة بل الصفة
في ذلك للنيابة العامة وحدها .

(١٩٣٠/٦/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٥٠ ص ٤١)

٥١٧٩ - مؤدى القضاء في الاستئناف المرفوع من المظنون ضده
بانتفاء الدعوى الجنائية بمعنى المدة هو سقوط الحكم المستأنف مما يجعل
الطعن فيه غير ذي موضوع .

(١٩٨٤/٦/٤ أحكام النقض ص ٣٥ ق ١٢٥ ص ٥٥٢)

٥١٨٠ - لا يقبل النقض المقدم من المدعى المدني المبني على عدم
إعلانه بالمظنون أمام محكمة الاستئناف إذا كان حضر فعلا وأتاب عنه بحاميا .

(١٩٠٦/١٠/١٣ المجموعة الرسمية ص ٨ ق ٤٩)

٥١٨١ - طلب النقض الذي يقدمه شخص استعملت معه المحكمة الرأفة مستنداً على أنه لم يرد في الحكم الصادر عليه بالعقوبة أن المحكمة عاملته بمقتضى المادة ٣٥٢ عقوبات هو طلب يجب رفضه بأنه لا مصلحة للمتهم فيه .

(١٩٠٣/٨/٧ المجموعة الرسمية س ٥ ق ٤٩)

النيابة العامة وشرط المصلحة في الطعن

٥١٨٢ - لما كانت النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص بحسبانها تمثل المصالح العام وتسعى الى تحقيق موجبات القانون ، فلها أن تطعن في الأحكام وأنه لم تكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة لمحكوم عليه ومن ثم فإن مصلحتها في الطعن تكون قائمة ولو أن الحكم قد قضى بإدانة المظنون ضده .

(١٩٨٤/١/١٨ أحكام النقض س ٣٥ ق ١١ ص ٦٢ ،
١٩٨٤/٢/٥ ق ٢٥ ص ١١٢ ، ١٩٧٨/٥/٢٨ س ٢٩ ق ٢٩ ص ٥٣٠ ،
١٩٧٧/٢/١٤ س ٢٨ ق ٥٧ ص ٢٦١)

٥١٨٣ - لما كانت مصلحة المجتمع تقتضي أن تكون الاجراءات في كل مراحل الدعوى صحيحة وأن تبني الأحكام فيها على تطبيق قانوني صحيح خال مما يشوبه من أسباب الخطأ والبطلان فإن مصلحة النيابة العامة في هذا الطعن تكون قائمة .

(١٩٨٣/٥/٣٠ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٤٠ ص ٩٦٥)

٥١٨٤ - النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص إذ تمثل المصالح العامة وتسعى في تحقيق موجبات القانون ، ومن ثم فلها أن تطعن بطريق النقض في الأحكام وإن لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة للمحكوم عليه ، وطالما أنه لا يبنى على طعنها - في حالة عدم استئنافها - حكم محكمة أول درجة تسوى مركز المتهم .

(١٩٧٣/١/٢٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٦ ص ١٠٨ ،
١٩٧٢/٢/٢٨ س ٢٣ ق ٥٨ ص ٢٤٢ ، ١٩٦٩/٣/٢٤ س ٢ ق ٨١ ص ٣٧٧)

٥١٨٥ - من المقرر أن النيابة العامة - وهي تمثل المصالح العام وتضمن إلى تحقيق موجبات القانون - من جهة الدعوى العمومية - هي خصيم عادل تختص بمركز قانوني خاص يميز لها أن تظن في الحكم وإن لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الظن ، بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليه . ولما كانت مصلحة المجتمع تقتضي أن تكون الاجراءات في كل مراحل دعوى صحيحة وأن تبنى الأحكام فيها على تطبيق قانوني صحيح خال مما يشوبه من اسباب الخطأ والبطالة ، فإن مصلحة النيابة العامة في هذا الظن تكون قائمة ولو أن الحكم قد قضي بمقابلة المظنون ضده .

(١٩٧٧/٢/١٤ أحكام النقض من ٢٨ ق ٥٧ ص ٢٦١)

١٩٧٣/١/٢ ص ٢٤ ق ٦ ص ٢٣ ، ١٩٨٢/١/٥ ص ٣٣ ق ٢ ص ١٦ ، ١٩٨٢/٢/٢٠ ق ٣٨ ص ١٩٣ ، ١٩٨٢/٢/٢٨ ق ٥٧ ص ٢٧٦)

٥١٨٦ - يعق للنيابة العامة الظن في الحكم لصالح المتهم ولو قضي بإدانته حتى تبنى الأحكام على اجراءات صحيحة وتطبيق قانوني خال مما يشوبه من أسباب الخطأ والبطالة .

(١٩٧١/١/٢٤ أحكام النقض من ٢٢ ق ٣ ص ٩٨)

٥١٨٧ - ان النيابة في طعنها لمصلحة المتهم اما تنوب عنه في الظن لصالحه فينبغي أن يكون حقها مقيدا بنفس قيود طعنه ولا يصح أن تحل محله في الظن دون أن تتقيد بقيوده .

(١٩٦٨/١١/١٨ أحكام النقض من ١٩ ق ١٩٧ ص ٩٧٧)

٥١٨٨ - الأصل أن الصفة هي مناط الحق في الظن ، وأن النيابة العامة سواء انتصبت عن نفسها أو تلمت مقام غيرها من المحصوم لا صفة لها في التحلث الا في خصوص الدعوى الجنائية وحدها ، ومن ثم فان طعنها على الأمر الصادر من مستشار الاحالة فيما قضى به في الدعوى المدنية لا يكون مقبولا .

(١٩٦٨/٢/٢٦ أحكام النقض من ١٩ ق ٤٨٠ ص ٢٦٨)

١٩٦٩/٥/١٢ ص ٢٠ ق ١٤١ ص ٧٠٣)

٥١٨٩ - يجوز للنيابة العمومية ان تظن في جميع الأحكام حتى

ما كان منها صادرا بالعقوبة ، إذ أن من وظيفتها أن تحافظ أيضا على الضمانات التي فرضها القانون لمصلحة المتهمين ، وإذن فإذا هي رأت وفوق أى بطلان في الاجراءات فإنه ينبغي عليها أن تتقدم به الى المحكمة وتطلب نقض الحكم .

(١٩٤٠/٢/١٢) مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٦٢ ص ١٠٠)

٥١٩٠ - إذا لم يكن للنياية اتهامه لسلطه اتهام ود - محذور عليهم من المتهمين مصلحة في اعطى فان طعنها لا يقبل عملا بالمبادئ ، والم - المنطق عليها من أن المصلحة أساس الدعوى فإذا انهدمت فلا دعوى .

(١٩٧٢/٦/٤) أحكام النقض س ٢٣ ق ١٩٦ ص ٧٨٣ .
(١٩٦٨/١٠/٢٨ س ١٩ ق ١٧٢ ص ٨٧١)

٥١٩١ - المصلحة العامة التي تحميها النيابة العامة لا تتسرع لحماية المصالح المالية للأفراد ، ومن ثم فلا يجب لها الطعن لمصلحة مالك السيارة والذي لم يكن طرفا في الحكم المطعون فيه ، ويكون النفي على الحكم في هذا الخصوص في غير محله .

(١٩٨٣/٤/١٨) أحكام النقض س ٣٤ ق ١١١ ص ٥٦٩)

٥١٩٢ - الأصل أن النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص إذ تمثل الصالح العام وتسعى الى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية . ولذلك كان لها أن تطعن بطريق النقض في الأحكام وإن لم يكن لها كسلطة اتهام مصاحبة خاصة في الطعن ، بل كانت المصلحة للمحكوم عليهم من المتهمين بحيث إذا لم يكن لها كسلطة اتهام ولا للمحكوم عليهم من المتهمين مصلحة في الطعن فإن طعنها لا يقبل عملا بالمبادئ العامة من أن المصلحة أساس الدعوى ، فإذا انهدمت فلا دعوى . والنياية العامة في طعنها لمصلحة المتهم إنما تنوب عنه في الطعن لصالحه فينبغي أن يكون حقها مقيدا بنفس قيود طعنه ولا يصح أن تحل محله في الطعن دون أن تتقيد بقيوده . ولما كان المتهم لم يحرم من ابداء دفاعه في شكل الاستئناف ولم يدع بأنه لم يعط بالحكم المستأنف الصادر باعتبار المعارضة كأنها لم تكن أو أنه لم يعلم به - دحه

رسمى حتى نسوغ له مجاوزة الميعاد المقرر في القانون لاستئناف هذا الحكم .
واذ صدر الحكم المطعون فيه قبل المتهم وسكت عن الطعن عليه بالنقض
بما يوحى بانتفاء مصلحته فيه ، ومن ثم يكون طعن النيابة العامة غير أساس
ويعتبر رفضه .

(١٣/١٢/١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٩٢ ص ١٢٠٧ .
١٨/١١/١٩٦٨ س ١٩ ق ١٩٧ ص ٩٧٧ ، ١٢/٢/١٩٧٩ س ٣٠ ق ٥٠
ص ٢٥٥)

الطعن لمصلحة القانون

٥١٩٣ - لا يجوز للنياية العامة ان تطعن في الاحكام لمصلحة
القانون ، لانه عندئذ تكون مصلحتها - وطعننا تبعاً لذلك - مسألة نظرية
صرف لا يؤبه لها ، ومن ثم فان لا مصلحة لها كسلطة اتهام ولا للمحكوم
عليه من الطعن على الحكم لقضائه بقبول الممارسة شكلاً ورفضها موضوعاً
دون القضاء بعدم قبولها طالما أنه لا جدوى منه ما دام كل من الحكمين فيما
يتعلق بالفصل في شكل الممارسة بقبولها أو بعدم قبولها في خصوصية
الدعوى يلتقيان في النتيجة حسب عقيدة المحكمة بالقضاء في الموضوع
بادانة المتهم قضاء لا مطنز عليه منه أو من النيابة العامة .

(٢٨/١٠/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ١٧٢ ص ٨٧١)

٥١٩٤ - لم يجز المشرع الطعن في الاحكام لمصلحة القانون فقط
دون الخصوم .

(٢٨/٦/١٩٦٥ أحكام النقض س ١٦ ق ١٢١ ص ٢٦٤)

٥١٩٥ - لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته أن
المحكمة ترى أن العقوبة السابق توقيعها كافية للنشاط الاجرامي كله .
وهو ما يدخل في مطلق سلطتها في تقدير العقوبة ، فان خطأ الحكم بعد
ذلك بالقضاء في منطوقه بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها لا يجيز
للنيابة ان تطعن فيه بالنقض لمصلحة القانون لأن مصلحتها وطعننا والحالة هذه
مسألة نظرية صرف لا يؤبه بها .

(١٨/٣/١٩٨٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ٦٣ ص ٢٩٩)

الصفة أساس الصلحة

١ - طرف في الحكم المطعون فيه

٥١٩٦ - مناط الحق في الطعن بالنقض هو ان يكون الطاعن طرف في الحكم النهائي الصادر من محكمة آخر درجة وان يكون هذا الحكم قد اضر به ، فاذا تخلف هذا الشرط فان طعنه في الحكم الصادر منها بطريق النقض يكون غير جائز .

(١٦٨١/١٠/٣١ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٢٦ ص ٧٩١)

٣١٩٧ - ان مناط الحق في الطعن بالنقض هو ان يكون الطاعن طرفا في الحكم النهائي الصادر من آخر درجة وان يكون هذا الحكم قد اضر به ، فاذا تخلف هذا الشرط - كما لو قبل الطاعن الحكم الصادر ضده من محكمة اول درجة أو فوت على نفسه استثنائه في ميعاده ولم يختصم أمام محكمة ثاني درجة ، فلم يقض ضده بشيء ما . فان طعنه في الحكم الصادر منها بطريق النقض يكون غير جائز .

(١٩٧٨/٢/٢٦ أحكام النقض س ٢٩ ق ٣٠ ص ٢٧٥)

٥١٩٨ - الطعن بالنقض لا يجوز الا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة ومن ثم فلا يكون الا ممن كان طرفا في الحكم المطعون فيه ، وليس يكفي لاعتباره كذلك ان يكون قد اختصم أمام محكمة اول درجة دون محكمة ثاني درجة .

(١٩٧٢/٤/١٧ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٣٠ ص ٥٨٧)

٥١٩٩ - يشترط لقبول الطعن وجود صفة الطاعن في رفعه ، ومناطق توافر هذه الصفة أن يكون طرفا في الحكم المطعون فيه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على الفصل في الدعوى الجنائية وليس المدعى المدني طرفا فيه فانه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا لرفعه من غير ذي صفة .

(١٩٨٤/٤/١٢ أحكام النقض س ٣٥ ق ٩٢ ص ٤٢٠)

٥٢٠٠ - يشترط لقبول الطعن وجود صفة للطاعن في رفعه ،

ومناطق توافر هذه الصفة أن يكون طرفا في الحكم المطعون فيه . ولما كان الثابت أن محكمة الجنايات قررت فصل الدعوى المدنية عن الدعوى الجنائية وأمرت بأحالتها الى المحكمة المدنية المختصة لعدم استيفائها اجراءاتها الشكلية ومنعها من تعطيل الفصل في الدعوى الجنائية ثم قضت في الدعوى الجنائية ببرائة المطعون ضدهم فقرر المدعى المدني بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على الفصل في الدعوى الجنائية وليس المدعى المدني طرفا فيه فانه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلا لرفعه من غير ذي صفة .

(١٩٧٠/١٢/٦ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٨٦ ص ١١٨٠)

٥٢٠١ - لما كان الطعن موجها من المستول عن الحقوق المدنية الى الدعوى الجنائية وحدها على خلاف ما تقضى به المادة ٣٠ من قانون النقض . الا أنه لما كان العيب الذي يرمى به الطاعن الحكم في شقه المتصل بالدعوى الجنائية ينطوي على مساس بالتزاماته المدنية لتعلقه بصحة اجراءات تحريك الدعوى الجنائية ويترتب على قبوله الحكم بعدم جواز رفع الدعوى الجنائية على المتهم - نابع الطاعن - عملا بنص المادة ٣/٦٣ اجراءات وما يستتبع ذلك من عدم قبول الدعوى المدنية ضد الطاعن وتابعه . لما هو مقرر من ان الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية هي تابعة للدعوى الجنائية . فاذا كانت الأخيرة غير مقبولة يتعين القضاء بعدم قبول الأولى أيضا ، ومن ثم يكون للطاعن بوصفه مستولا عن الحقوق المدنية حقه في النعي على الحكم المطعون فيه بما أثاره في طعنه ، وهو دفع يجوز اثارته في أية حالة كانت عليها الدعوى .

(١٩٨١/١٢/١ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٧٦ ص ١٠٠٩)

٥٢٠٢ - لما كان الثابت في الأوراق أن الأحكام في الدعوى صدرت ابتدائيا واستئنافيا باسم ٠٠٠٠ ، وكان الطاعن لا يدعي أنه اتخذ اجراءات الطعن أمام درجتي التقاضى باسم يفاير الاسم الذي صدرت به هذه الأحكام - لا بالاسم الذي يزعم بأسباب هذه الأحكام ، فانه يكون لزاما أن ينادى على الطاعن عند معارضته الاستئنافية باسم ٠٠٠٠ اذ أنه الاسم الذي اتخذت جميع الاجراءات وصدرت الأحكام به - لا بالاسم الذي يزعم بأسباب طعنه أنه الاسم الحقيقي له ، فضلا عن أن الحرص اللازم توافره في

الرجل المعادي من شأنه ان يحتم على الطعن اراء عليه سلفا بان قصيدته مسجورة مع قصيدتي اخريين نه مثل فيهما امام المحكمة ذابها وفي اليوم ذاته - وهو ما يسلم باسباب طعنه - ان يقاومها وان يصل فيها امام المحكمة .

(١٩٨١/٦/١٠ احكام النقض س ١٢ ق ١١٢ ص ٦٤٥)

٥٢٠٣ - من المقرر بنص المادة ٢١١ مراجعات وهي من لنياب القانون انه لا يجوز الطعن في الاحكام الا من المحكوم عليه . وهو لا يكون ذلك الا اذا كان طرفا في الخصومة وصدر الحكم على غير مصلحته بصفته التي كان متصفا بها في الدعوى .

(١٩٦٩/٤/٢١ احكام النقض س ٣٠ ق ١٠٥ ص ٥٥٥)

٥٢٠٤ - لا يشمل نقض الحكم المطعون فيه المحكوم عليه الذي لم يكن طرفا فيه لعدم استئنائه الحكم الابتدائي .

(١٩٦٨/١٠/٧ احكام النقض س ١٩ ق ١٥٦ ص ٧٩٩)

٥٢٠٥ - الطعن في الحكم في شقه الجنائي من المدعى بالحق المدني غير جائز عملا بالمادة ٣٠ من قانون حالات اجراءات الطعن بالنقض .

(١٩٨٠/١١/٥ احكام النقض س ٣١ ق ١٨٦ ص ٩٦٠)

٥٢٠٦ - الطعن بطريق النقض لا يكون الا ممن كان طرفا في الحكم المطعون فيه وبصفته التي كان متصفا بها وكانت له مصلحة في الطعن . وليس يكفي لاعتباره كذلك ان يكون قد اختصم امام محكمة اول درجة دون محكمة ثاني درجة .

(١٩٨٣/٢/٣ احكام النقض س ٣٤ ق ٣٦ ص ٢٠٠)

(١٩٦٦/١٢/١٢ س ١٧ ق ٢٣٨ ص ١٢٤٦)

٥٢٠٧ - اذا صدر حكم على متهمين فطعن احدهما فيه ونقض . فالمحكم الصادر بعد احوالة الدعوى الى محكمة الموضوع لا يقبل الطعن فيه من المدعى بالحقوق المدنية بالنسبة الى التهم الآخر التي انتهت محاكمته بالحكم الاول الذي لم يطعن فيه .

(١٩٤٧/١١/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤١٨)

(ص ٤٠٠)

ب - لا صفة للتكلم عن الغير

٥٢٠٨ - لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان متصلا
بشخص الطاعن .

(١٩٨٤/١٠/٢٤ أحكام النقض س ٣٥٠ ق ١٤٩ ص ٦٨٥ ،
١٩٧٣/٦/٤ س ٢٤ ق ١٤٦ ص ٧٠٦)

٥٢٠٩ - لا مصلحة للمتهم فيما ينصاه على الحكم متى كان ذلك
متعلقا بغيره من المتهمين ولا يمس حقا له .

(١٩٥٧/١/٧ أحكام النقض س ٨ ق ٣ ص ٧ ، ١٩٤٨/١٢/٢١
مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٥٠ ص ٧٠٦)

٥٢١٠ - لا يقبل من الطاعن أن يثير مطلقا على إجراء متعلق بالمدعى
المدني مما لا شأن له به .

(١٩٨٠/٢/١٤ أحكام النقض س ٣١ ق ٤٧ ص ٢٤٣)

٥٢١١ - لما كان الأصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا
ما كان متصلا بشخص الطاعن ، وكان ما ينصاه الطاعن على الحكم في شأن
عدم قضائه بانقضاء الدعوى الجنائية لوفاة والده لا يتصل بشخصه ولا
مصلحة له فيه بعد أن أثبت الحكم مسئوليته الجنائية وقضى بإدانته ، فلا
يقبل من الطاعن ما يثيره في هذا الشأن .

(١٩٨١/١١/١٥ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٥٥ ص ٩٠١)

٥٢١٢ - الطعن بالنقض لبطلان الاجراءات التي بني عليها الحكم
لا تقبل ممن لا شأن له بهذا البطلان ، وما يثيره الطاعن من بطلان الاجراءات
لعدم اخطار المدعى بالحقوق المدنية بتاريخ جلسة نظر الاستئناف وصحور
الحكم في غيبته - مما لا شأن له به - لا يكون له محل .

(١٩٨١/١/٨ أحكام النقض س ٣٢ ق ٢ ص ٣٢)

٥٢١٣ - إذا كان كل ما يستند اليه الطاعن في طعنه على الحكم
الصادر ضده هو حصول عيب في الاجراءات التي اتخذت في حق بغيره من

المتهمين معه ، فهذا الطعن لا يقبل لانعدام مصلحه الطاعن فيه ، اذ ان العيب ادى ينعا على الحكم لا يعتمد اتره اليه بل هو يقتصر على من اتخذ في حقه الاجراء المصيب .

(١٩٣٧/١/٢) مجموعه القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٢ ص ٣٠)

٥٢١٤ - الطعن بالنقض بطلان الاجراءات التي بنى عليها الحكم لا يقبل ممن لا شأن له بهذا البطلان ، ومن ثم فان ما ينيره الطاعن في شأن عدم اعلان المستول عن الحقوق المدنية بجلسة نظر المعارضة مردود بانه مادام هذا الاجراء يتعلق بغيره وكان لا يمارى في صحه اجراءات محاكمته هو فانه لا يجوز له الطعن ببطلان ذلك الاجراء .

(١٩٧٣/١٢/١٠) احكام النقض س ٢٤ ق ٢٤٦ ص ١٢١٣)

٥٢١٥ - الاصل أن لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم الا ما كان منها متصلا بشخص الطاعن ، ولما كان ما ينعا الطاعن (المحكوم عليه) على المحكمة في شأن عدم إشعار المستول عن الحقوق المدنية وحده الذي لم يظن على الحكم ولم يتصل في شأنه بشئ فلا يقبل من الطاعن ما ينيره في هذا الصدد .

(١٩٧٢/١٢/٤) احكام النقض س ٣٣ ق ٣٠٠ ص ١٢٢٨)

٥٢١٦ - الاصل أن الصفة هي مناط الحق في الطعن وليس للخصم صفة في التحدث الا فيما يتصل بشخصه في خصوص ما حكم عليه به مما له مصلحة فيه .

(١٩٦٩/٦/٢) احكام النقض س ٢٠ ق ١٦٣ ص ٨١٧)

٥٢١٧ - لا صفة للطاعن في التحدث عن خطأ الحكم في قضااته ببرائة المتهمين الآخرين بل ذلك للنياية العامة وحدها ما دام قد برى من عيوب التسبب فيما قضى به .

(١٩٦٩/٥/٢٦) احكام النقض س ٢٠ ق ١٥٦ ص ٧٧٢)

٥٢١٨ - متى كان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن طلب التعويض والتعديل الذي أجرته المدعية بالحق المدني امام محكمة ثاني درجة

كان من مواجهة الطاعن (المتهم) فانه لا شأن له بما ينعماء على الحكم من بطلان اجراءات الدعوى المدنية قبل المسئول عن الحقوق المدنية ولا يقبل منه ماثيره في هذا الشأن .

(١٩٦٢/٥/١٦ أحكام النقض س ١٣ ق ١١٤ ص ٤٥٣)

الطعن بالنقض حق شخصي

٥٣١٩ - الطعن بطريق النقض في المواد الجنائية حق شخصي لمن صدر الحكم ضده مباشرة او يذره حسبما يرى فيه مصلحته وليس لغيره ان يباشره . الا اذا كان موكلا عنه توكيلا يخوله هذا الحق .

(١٩٨٤/١٢/٢٠ أحكام النقض س ٣٥ ق ٢٠٦ ص ٩٢٨)

٥٣٣٠ - استعمال المحكوم عليه نفسه في الطعن بطريق انقض الامر فيه مرجعه اليه دون غيره ولا تتوقف ممارسته على الحق على راي مد تراه النيابة العامة لنفسها بشأن ماهية الحكم وقبليته او عدم قبليته للطعن .

(١٩٨١/١/١١ أحكام النقض س ٢٢ ق ٦ ص ٥٥)

٥٣٣١ - الطعن بالنقض في المواد الجنائية حق شخصي لمن صدر الحكم ضده يمارسه او لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته ، وليس لاحد ان ينوب عنه في مباشرة هذا الحق الا باذن منه ، وقصر التوكيل على المرافعة دون ذكر للتقرير بالطعن بالنقض ، اثره هو عدم قبول الطعن بالنقض من الوكيل .

(١٩٧٨/١٠/٢٣ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٤٤ ص ٧٢٢)

(١٩٧٨/٥/١٤ ق ٩٣ ص ٥٠٤ ، ١٩٧٠/٣/٣٠ س ٢١ ق ١٢٠ ص ٢٠١ ،

١٩٦٩/٤/٢١ س ٢٠ ق ١٠٥ ص ٥٠٥ ، ١٩٧٩/١/٤ س ٣٠ ق ٢ ص ١٥ ،

(١٩٨٢/١/٢١ س ٣٣ ق ١٣ ص ٧٢)

٥٣٣٢ - من المقرر أن الطعن بالنقض حق شخصي لمن صدر الحكم ضده يمارسه او لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته وليس لاحد أن ينوب عنه في مباشرة هذا الحق الا باذنه أو باذن من أحد والديه أو من له الولاية عليه أو المسئول عنه متى كان حدثا وذلك طبقا للمادة ٣٩ من القانون رقم

٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث .

(١٩٧٩/١١/٢٦ أحكام النقض س ٣٠ ق ١١٨ ص ٨٤٣)

٥٢٢٣ - ولي القاصر هو وكيل جبري عنه بحكم القانون ينظر في القليل والجليل من شئونه الخاصة بالنفس والمال فله أن يرفع بهذه الصفة الطعن بطريق النقض وغيره من الأحكام التي تصدر على قاصره .

(١٩٨٤/٦/٥ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٢٦ ص ٥٥٦)

٥٢٢٤ - الطعن في المواد الجنائية منوط بالمصوم أنفسهم . فإذا كان الخصم قد منعه عذر فهرى عن أن يطعن في حكم نال ميثاد الطعن يمتد حتى يزول العذر ، ولا يصح في هذه الحالة محاسبته على أساس أنه كان عليه أن يوكل غيره في رفع الطعن .

(١٩٤٢/٢/١٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٥٣)

(ص ٦٦٦)

٥٢٢٥ - الطعن في الأحكام هو مما يلزم فيه توكيل خاص أو توكيل عام ، ولا يجوز التقرير بالطعن من وكيل لا . لأن توكيله ثابتاً وفيت التقرير بالطعن .

(١٩٧٠/٣/٣٠ أحكام النقض س ٢١ ق ١٢٠ ص ٥٠١)

٥٢٢٦ - الطعن في الأحكام هو مما يلزم فيه توكيل خاص ولا يفي من ذلك صدور توكيل لاحق .

(١٩٦٧/٤/٣ أحكام النقض س ١٨ ق ٩٢ ص ١٨٩)

٥٢٢٧ - من المقرر أن التقرير بالطعن لا يجوز من وكيل لا بمقتضى توكيل رسمي أو بورقة عرفية بشرط أن يصدق على الإمضاء . ولما كانت المادة ٢٢ من القانون المدني تنص على أن يسرى على جميع المسائل الخاصة بالإجراءات قانون البلد الذي تباشر فيه تلك الإجراءات . وكان التوكيل الذي قدّمه محامي المحكوم عليه لا يملو أن يكون توكيلاً عرفياً مصدقاً خلية من السلطات الأردنية دون أن تصدق عليه وزارة الخارجية الأردنية والاقتضائية المصرية بزمان أو من يقوم مقامها طبقاً للمادة ١٤/٦٤ من القانون رقم ١٦٦

لسنة ١٩٥٤ بإصدار قانون نظام السلوكين الدبلوماسي وانقضى حتى يكون التوكيل حجة في استبعاد صفة اوكال للمحامى الذى قرر بالظن فان الظن يكون غير مقبول شكلا .

(١٩٨٤/٥/٤٠ أحكام النقض س ٣٥ ق ١١٢ ص ٥١١)

٣٥٢٨ - لما كان البين من التوكيل انه بعد ان ورد بصيغة التعميم في التقاضى عاد فخصص بنص صريح امورا معينة اجاز بلوكيل مباشرتها بالنيابة عن الموكل - ليس من بينها الظن بطريق النقض - فان مفهوم هذا ان ما سكت اوكيل عن ذكره فى معرض التخصيص يكون خارجا عن حدود الوكالة مما يقتضيه عن عدم قبول الظن شكلا .

(١٩٨٣/١/٢٥ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٧٠ ص ٨٥٨)

٥٢٢٩ - تقديم المحامى الذى قرر بالظن نيابة عن المحكوم عليه توكيلا صادرا له من والد الآخر الذى خلت الأوراق مما يفيد انه قاصر يترتب عليه عدم قبول الظن للتقرير به من غير ذى صفة .

(١٩٨٢/٥/١٩ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٢٩ ص ٦٣٧)

٥٢٣٠ - ليس لاحد ان ينوب عن المحكوم عليه فى مباشرته الظن بطريق النقض الا اذا كان موكلا توكيلا يخوله هذا الحق ، والا فان الظن يكون غير مقبول للتقرير من غير ذى صفة .

(١٩٨٢/١/٢٧ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٨ ص ١٠٠)

٥٢٣١ - الكتاب المرسل من المحامى العام الاول لدى محكمة الاستئناف الى المحامى العام للنيابة الكلية بالموافقة على التقرير بالظن لا يعد توكيلا منه بالظن .

(١٩٨٠/٣/١٣ أحكام النقض س ٣١ ق ٦٩ ص ٣٧٤)

٥٢٣٢ - الاصل ان الظن فى الأحكام الجنائية من شأن المحكوم عليهم دون غيرهم وتدخل المحامين عنهم لا يكون الا بناء على ارادتهم الظن فى الحكم ودغيتهن فى السير فيه .

(١٩٦٨/١/٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٣ ص ١٨)

٥٢٣٣ - إذا اقتضت عبرات التوكيل على التقرير بالاستئناف ورغم سابق صدور الحكم الاستئنافي النهائي على هذا التوكيل ، فإن هذا يدل بجلاء على انصراف ارادة الطاعن الى توكيل محاميه بالتقرير بالظعن بالنقض في الحكم الاستئنافي ويكون التخصيص على التقرير بالاستئناف حسب ما سبق فحسب ومن ثم يكون الظعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

(١٩٦٩/١١/٢٤ أحكام النقض ، من ٢٠ ق ٢٧١ من ١٩٣٥)

٥٢٣٤ - انه وإن كان الظعن قد قرر به محام نيابة عن المحكوم عليه بموجب التوكيل الخاص المرفق الذي اقتضت عساوته ، التقرير بالمعارضة والاستئناف والحضور والمرافعة أمام محكمة النقض ، إلا أن ذلك كان الحكم المطعون فيه قد صدر في ٢٠ يناير سنة ١٩٧٦ ، وكان مستدا التوكيل قد أجرى في ١٩ من فبراير سنة ١٩٧٦ أي في تاريخ يجب لصعود الحكم وسابق بيومين على ٢١ من فبراير سنة ١٩٧٦ - تاريخ التقرير بالظعن بالنقض ، فإن ذلك يدل بجلاء على انصراف ارادة الطاعن الى توكيل محاميه بالتقرير بالظعن بالنقض في هذا الحكم الاستئنافي ، ومن ثم يكون الظعن قد استوفى الشكل المقرر للقانون .

(١٩٧٩/١/١ أحكام النقض من ٣٠ ق ١ من ١٠)

٥٢٣٥ - الظعن في الأحكام الجنائية يجب أن يرفع من المحكوم عليه شخصيا أو بمن يوكله توكيلا خاصا لهذا الغرض . ولكن لما كان من المقرر هو وكيل جبري عنه بحكم القانون ينظر في القليل والجليل من شؤونه الخاصة بالنفس أو بالمال فله أن يرفع بهذه الصفة الظعن بطريق النقض وغيره في الأحكام التي تصدر على قاصره .

(١٩٣٥/٢/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٢٧ من ١٩٤٧)

٥٢٣٦ - لما كان الثابت أن وزير الاقتصاد حين قرر بالظعن لم يكن نائبا عن مصلحة الجمارك الخصم الاصيل في الدعوى فإن التوكيل يمكنه غير مقبول للتقرير به من غير ذي صفة .

(١٩٦٧/٤/١٨ أحكام النقض من ١٨ ق ١٠ من ٢٠٤٣)

٥٢٣٧ - الخطاب الصادر من المحامي العام الى رئيس النيابة بالموافقة

على رفع الطعن لا يقوم مقام التوكيل الخاص الذي يتطلبه القانون لاستعمال حق الطعن .

(١٩٦١/٥/٩ أحكام النقض س ١٢ ق ١٠٥ ص ٥٥٩)

٥٢٣٨ - إذا تولى التقرير بالطعن محام وكان التوكيل الذي بيده مبدؤه بصيغة التميميم من التقاضي ولكنه بعد ذلك خصص بنص صريح أمورا معينة أجاز للتوكيل القيام بها نيابة عن الموكل ولم يذكر من بين هذه الأمور الطعن بطريق النقض فإن مفهوم هذا أن ما سككت التوكيل عن ذكره في معرض التخصيص يكون خارجا عن حدود الوكالة ويكون من المتعين عدم قبول مثل هذا الطعن شكلا .

(١٩٣٤/٣/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٢٥)

ص ٣٠٣)

٥٢٣٩ - الطعن بطريق النقض ان لم يحصل من الطاعن شخصا فلا بد ان يدور التوكيل بمصلحة توكيليا خاصا او على الأقل أن يكون تفويضا خاصا ضمن توكيل عام ، فلا يقبل الطعن المتقدم من محام بيده توكيل عام من بينهم وليس فيه تفويض خاص بالطعن بطريق النقض .

(١٩٣١/١/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٦٢)

ص ٢١٨)

٥٢٤٠ - إذا كان محامي الطاعن هو الذي قرر بالطعن بالنقض وكان يبين من الاطلاع على التوكيل الرسمي السابق على الطعن انه لا يخول التوكيل هذا الحق نيابة عن الموكل فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا للتقرير به من غير ذي صفة .

(١٩٦٢/١١/٢٠ أحكام النقض س ١٣ ق ١٨٦ ص ٧٦٤)

٥٢٤١ - الطعن بالنقض حق شخصي لمن صدر الحكم ضده يمارسه أو لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحة ، وليس لأحد غيره أن يتوب عنه في مباشرة هذا الحق الا بإذنه ، ولما كان المحامي الذي قرر بالطعن نيابة عن الطاعن العائلي لم يقدم التوكيل الذي يخوله الطعن فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا للتقرير به من غير ذي صفة .

(١٩٦٤/٣/٢ أحكام النقض س ١٥ ق ٣٤ ص ١٦٦)

٥٢٤٢ - اطعن بالنقض حق شخصي للمحكوم عليه وحده له أن يستعمله أو يدعه بحسب ما يترأى له من المصلحة فليس لأحد أن يتحدث عنه في هذا الحق إلا بأذنه ولهذا يجب أن يكون التقرير به في فلم كتاب المحكمة منه شخصيا أو ممن يوكله لهذا الغرض توكيلا خاصا أو بتضي توكيل عام ينص فيه على الطعن بهذا الطريق الاستثنائي . فإذا كان الطاعن أو وكيله لم يودع التوكيل الذي حصل التقرير بالطعن بمقتضاه في ملف الدعوى حتى يمكن لمحكمة النقض التحقق مما إذا كان مصرحا فيه للتوكيل بالتقرير بالطعن بالنقض أم لا ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

(١٩٦٢/٥/٢١ أحكام النقض س ١٣ ق ١٢٤ ص ٤٨٧)

٥٢٤٣ - لما كان للمحكوم عليه وفقا لنص المادة ٢٠ إجراءات جنائية أن يقرر بالطعن بالنقض إما بنفسه أو بواسطة وكيل عنه فوض منه بذلك ، وكان وكيل الطاعن الذي قرر بالطعن نيابة عنه لم يقدم وكيله حتى يبين منه ما إذا كان مفوضا من ذي الشأن في الطعن بطريق النقض أم غير مفوض بذلك ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

(١٩٥٤/٥/٣ أحكام النقض س ٥ ق ١٨٩ ص ٥٥٨ ، ٧/٥)

(١٩٥٤ ق ٢٨٤ ص ٨٩٣)

٥٢٤٤ - لا يقبل طعن شكلا إلا إذا كان التقرير به في قلم الكاتب حاصلا من كاتب المحامي بناء على توكيل صادر من المحامي الموكل أصلا في هذا الطعن يخوله فيه حق الطعن في الحكم الصادر ضد هذا الموكل . وعلى هذا التوكيل باطل لما فيه من إسباغ ولاية من المحامي على كاتبه في أمر قضائي بحث هو الطعن في الحكم مما لا يملك المحامي أن ينيب عنه من لا تتوافر فيه الأهلية القانونية للقيام به .

(١٩٦١/٣/٢٨ أحكام النقض س ١٢ ق ٧٢ ص ٣٨)

٥٢٤٥ - لا يقبل الطعن شكلا إذا كان التقرير به في قلم الكاتب حاصلا من كاتب المحامي بناء على توكيل عام صادر له من المحامي الموكل في هذا الطعن يخول له فيه الطعن في جميع الأحكام الجنائية الصادرة في القضايا الموكل فيها هذا المحامي لأن هذا التوكيل العام باطل قانونا لما في أعماله من إسباغ ولاية من المحامي على كاتبه في أمر قضائي بحث هو فحص

أحكام والطعون فيما يرى الطعن فيه منها مما لا يملك المحامي أن يندب عنه فيه من لا تتوافر فيه الأهلية القانونية للقيام به .

{ ١٩٣٧/٢/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣١ ص ٤٠ }

٥٣٤٦ - تغيير اسم الناعن سهواً بتقرير أسباب الطعن لا يمنع من قبول الطعن شكلاً ما دام واضحاً للمحكمة اسم الطاعن الحقيقي .

{ ١٩٢٦/١/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٢٢ }

ص ٣٦٨

٥٣٤٧ - أن الطعن بطريق النقض هو حق شخصي متملق بالمحكوم عليه وحده فيجب أن يكون اظهار الرغبة في هذا الطعن بالتقرير به في قلم الكتاب حاصلًا بمعرفة شخصه أو بمعرفة من يوكله عنه لهذا الغرض توكيلاً ثابتاً . ولا يكفي في الوثيقة أن يكون المقرر هو المحامي الذي ترفع عن الطعن لدى المحكمة الصادر منها الحكم المطعون فيه . ولا يصح في هذا الصدد القول بأن المحكوم عليه هو أن شاء أجاز تقرير محاميه وإن شاء لم يجز . تنازل عنه ، لأن الأخذ بهذا القول يجعل الأمر راجعاً إلى إجازة عمل الفضولي وعدم إجازته وحينئذ يستوى أن يكون المقرر هو المحامي الذي دافع عن المحكوم عليه أو أي محام أو شخص آخر غير محاميه ، وهذا كافٍ للدلالة على أن القول بهذا غير سديد .

{ ١٩٢٩/٢/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٦٩ }

ص ١٧٤

سقوط طعن النيابة

٥٣٤٨ - أن مؤدى القضاء في المعارضة المرفوعة من المحكوم عليه بالإلغاء هو سقوط الحكم الغيابي المطعون فيه بالنقض مما يجعل الطعن فيه غير ذي موضوع ، وإذا كان ذلك فإن الطعن المقدم من النيابة العامة في الحكم المذكور يعتبر ساقطاً بسقوطه .

{ ١٩٦٩/٤/٢١ أحكام النقض ص ٢٠ ق ١٠٩ ص ٥٢٠ }

٥٣٤٩ - مؤدى نص المادة ٣٩٥ إجراءات بطلان الحكم الصادر من محكمة الجنايات في غيبة المتهم واعتباره كأن لم يكن إذا حضر المتهم أو قبض

عليه قبل سقوط العقوبة بمضي المدة ، ولما كان هذا البطلان الذي اصاب الحكم الفياثي الصادر من محكمة الجنايات في الجنائية المنسوبة الى المظنون ، ضده فيه معنى سقوط هذا الحكم مما يجعل الطعن فيه غير ذي موضوع ، ومن ثم فان الطعن المقدم من النيابة العامة يعتبر ساقطاً بسقوطه .

(١٩٦٧/٥/٢٦ أحكام النقض س ١٨ ق ١٣٣ ص ٦٨٧ .
١٩٨٤/٤/١٢ س ٣٥ ق ٩١ ص ٤١٤)

العبرة في الطعن بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى

٥٢٥٠ - جرى قضاء محكمة النقض على أن العبرة في قبول الطعن هي بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى اصلاً وليست بالوصف الذي تقضى به المحكمة ، ولما كانت الدعوى قد أقيمت على المظنون نفسه على أساس أن التهمة المسندة اليه جنحة فان الطعن في الحكم وان كان قد صدر في التهمة باعتبارها مخالفة يكون جائزاً له .

(١٩٧٢/٤/١٦ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٢٦ ص ٥٧٥ ،
١٩٦٩/٥/١٧ س ٣٠ ق ١٢٣ ص ٦٧٠ ، ١٩٦٩/٥/١٧ س ٣٠ ق ١٢٣ ص ٥٧٨)

٥٢٥١ - العبرة فيما يتعلق بمطابق الضوابط التي يضمنها القانون لتحديد حق الطعن في الأحكام هي طبقاً للقواعد العامة بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى لا بما تقضى المحكمة فيها ، اذ لا يقبل أن يكون المبرم المتظلم منه هو المناط في جواز هذا التظلم أو عدم جوازه ، ولا أن في ذلك للأسباب التي يكون الحكم قد بنى عليها بالمخالفة للوصف المرفوعة به الدعوى .

(١٩٦٦/١٢/١٩ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٤٣ ص ١٢٦٧ ،
١٩٣٥/١٢/٢ س ٣٨ ق ٤٨ ص ١٤٥)

٥٢٥٢ - العبرة فيما يتعلق بتطبيق الضوابط التي يضمنها القانون لتحديد حق الطعن في الأحكام طبقاً للقواعد العامة - بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى لا بما تقضى به المحكمة منها ، اذ لا يقبل أن يكون الحكم المقصود التظلم منه هو المناط في جواز هذا التظلم أو عدم جوازه ، ولا شأن في ذلك للأسباب التي يكون الحكم بنى عليها بمخالفة للوصف المرفوعة به

الدعوى .

(١٩٤٦/١٢/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٤٢

من ٢٢٦)

لا يجوز الطعن في مواد المخالفات

٥٢٥٣ - الطعن بالنقض قاصر على الأحكام النهائية الصادرة في مواد الجنايات والجنح دون المخالفات الا ما كان مرتبطا بها .

١٩٨٤/٢/٢٨ أحكام النقض س ٣٥ ق ٤٣ ص ٢١١ .

١٩٧٦/٢/٢٣ س ٢٧ ق ٥٧ ص ٢٧٣ ، ١٩٨٦/٣/١٠ الطعن رقم ٢٩٦٤
سنة ٥٥ ق)

٥٢٥٤ - نصرت المادة ٣٠ حق الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجنح دون المخالفات الا ما كان منها مرتبطا بها .

(١٩٧٣/١٢/٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٣٨ ص ١١٦٧

١٩٦٩/٦/٩ س ٢٠ ق ١٧٥ ص ٨٧٩)

٥٢٥٥ - عدم جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة في المخالفات مرده الطعن الموجه الى المتألفة وحدها ، ويجوز الطعن بالنقض في الحكم الصادر في الجنحة والمخالفة معا وان تميزت الواقعة في كل منهما اذا كان الدفاع يقوم فيهما على أساس واحد ، وحسن العدالة يقتضى نقض الحكم كله والاحالة بالنسبة للتهمتين .

(١٩٧٢/٦/٢٥ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢١٢ ص ٩٤٩)

٥٢٥٦ - متى كن الحكم المطعون فيه صادرا في مخالفة بالنسبة لجريئة عدم الاشتراك في هيئة التأمينات فانه يتعين القضاء بعدم جواز الطعن في هذه الجريمة .

(١٩٦٩/٤/٢٨ أحكام النقض س ٢٠ ق ١١٥ ص ٥٥١)

٥٢٥٧ - من المقرر انه اذا كانت الجريمتان المستندان الى التهم قد

ارتكبتا لغرض واحد وكانت كل منهما مرتبطة بالأخرى ارتباطاً لا يقبل التجزئة وفصلت المحكمة فيهما بحكم واحد ، فإن الطعن في هذا الحكم - وإن اقتصر على إحدى الجريمتين - يتناول حكماً ما قضى به الحكم فيما يتعلق بالجريمة الثانية حتى يمكن ازالة حكم القانون في هذه الحالة ؛ وقمع عقوبته واحدة هي عقوبة الجريمة الأشد ، ولا يحول دون ذلك أن تكون إحدى هاتين الجريمتين مخالفة ، ذلك بأن النص على عدم جواز الطعن بصري النقص في أحكام المخالفات مرده الطعن الموجه إلى المخالفة وحدها . أما أن كانت المخالفة مرتبطة بجنحة فإنها تصبح أن تكون محللاً للطعن الذي يرفع عنها وعن جريمة الجنحة مما .

(١٩٦٧/٣/١٤ أحكام النقض س ١٨ ق ٨٠ ص ٤٢٥)

٥٢٥٨ - الحكم الصادر في الاشكال يتبع الحكم الصادر في موضوع الدعوى الجنائية من حيث جواز أو عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض ، فإذا كان الحكم صادراً في اشكال في تنفيذ حكم صادر في جريمة مخالفة فإن الطعن بالنقض في هذا الحكم لا يكون جائزاً .

(١٩٥٦/١٠/٢٩ أحكام النقض س ٧ ق ٢٩٨ ص ١٠٨١)

(١٩٧٩/١٠/٢٢ س ٣٠ ق ١٦٣ ص ٧٧٣)

٥٢٥٩ - النص على عدم جواز الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر في المخالفة محلله الطعن الموجه إلى الحكم الذي يصدر في المخالفة وحدها . أما إذا كون الفعل جرائم متعددة مما يصح وصفه في القانون بأكثر من وصف مخالفة وجنحة في وقت واحد ، أو كانت المخالفة مرتبطة تمام الارتباط بالجنحة بحيث لا تقبل التجزئة فإن الحكم الصادر في المخالفة يصح أن يكون محللاً للطعن الذي يرفع عنها وعن الجنحة مما .

(١٩٥٦/٢/٢١ أحكام النقض س ٧ ق ٧٥ ص ٢٥٠)

٥٢٦٠ - ان المادة ٤٢٠ اجراءات جنائية بعد تعديله بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر بتاريخ ١٢٠٢٥٠ ١٥٢٠ قد قصرت الطعن بالنقض على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في المواد الجنائية والجنح دون المخالفات .

(١٩٥٣/١١/٢٤ أحكام النقض س ٥ ق ٣٧ ص ١١٠)

٥٢٦١ - الحكم الصادر في مخالفة قيادة ترام بسرعة بصدمة جوار الاستئناف عن الدعوى الجنائية المقضى فيها بتفريم المتهم المستأنف بخمسين قرشا والغاء الحكم المستأنف فيما يختص بالدعوى المدنية لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض ، لانه حكم صادر في مخالفة .

(١٩٥١/٣/٢١ أحكام النقض س ٢ ق ٣١١ ص ٨٣٠)

٥٢٦٢ - ان الطعن بطريق النقض قاصر على احكام آخر درجة الصادرة في مواد الجنائيات او الجنح ، فالحكم الصادر بادانة المتهم في مخالفة تنظيم لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

(١٩٥١/١/٨ أحكام النقض س ٢ ق ١٧٩ ص ٤٧٢)

٥٢٦٣ - ان النص على عدم جواز الطعن بطريق النقض في احكام المخالفات مرده الطعن الموجه الى المخالفة وحدها ، أما اذا كانت المخالفة مرتبطة تمام الارتباط بجنحة فانها يصح ان تكون محلا للطعن الذي يرفع عنها وعن الجنحة معا .

(١٩٤٤/١٢/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٠٧)

ص ٥٤١ ، ١٩٨٤/٢/٩ أحكام النقض س ٣٥ ق ٢٥ ص ١٢٧)

٥٢٦٤ - لأجل معرفة ما اذا كان الحكم قابلا للطعن فيه بطريق النقض والايام ينظر لوصف الجريمة عند تقديمها الى المحكمة لا الى ما قد توصف به بعد ذلك في أثناء سير الدعوى . فاذا قدمت القضية للمحكمة على ان الواقعة جنحة فعندها المحكمة مخالفة كان الحكم الذي يصدر فيها قابلا - رغم ذلك - للطعن بطريق النقض والايام .

(١٩١٧/٢/١٧ المجموعة الرسمية س ١٨ ق ٤٢)

٥٢٦٥ - متى قدمت قضية باعتبارها مخالفة وقضت فيها المحكمة بهذه الصفة فالطعن فيها بطريق النقض غير مقبول .

(١٩٣٠/٤/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٨ ص ٢٤)

أوجه الطعن توجه الى حكم نهائى صادر من آخر درجة

٥٣٦٦ - لئن كان الاصل أنه متى كان الحكم المضمون فيه قد صدر حضوريا ونهائيا بالنسبة الى الطاعن فإن مركزه فى الدعوى يكون قد حدد بصفة نهائية يصدر ذلك الحكم فلا يتوقف قبول طعنه على الفصل فى المعارضة التى قد يرفعها متهم آخر معه فى الدعوى محكوم عليه غيابيا . اء
أن هذا الجبدأ لا يعمل به على اطلاقه فى حالات من بينها ما اذا كان الحكم قد صدر غيابيا بالنسبة الى منهم وحضوريا بالنسبة الى المدعى بالحقوق المدنية أو المستول عنها ، فانه يكون الحكم الابتدائى قابلا للطعن فيه بطريق المعارضة والاستئناف بالنسبة الى المتهم وبمقتضاها يعاد طرح الدعوى الجنائية على بساط البحث ، وقد يؤدى ذلك الى ثبوت انه لم يرتكب الواقعة الجنائية التى استندت اليه ، وهو ما ينبئ عليه بطريق التبعية تعتبر الاساس الذى بنى عليه القضاء فى الدعوى المدنية ، مما تكون معه هذه الدعوى الأخيرة غير صالحة للحكم فيها امام محكمة النقض طالما أن الواقعة الجنائية التى هى اساس لها عند الطعن قابلة للبحث امام محكمة الموضوع ، مما كان يقتضى انتظار استنفاد هذا السبيل قبل الالتجاء الى طريق الطعن بالنقض الذى هو طريق غير عادى للطعن فى الأحكام ، فان الطعن فى هذا الحكم لا يكون جائزا .

(١٩٨٤/٢/٢٢) أحكام النقض س ٣٥ ق ٣٧ ص ١٨٧)

٥٣٦٧ - معنى كون الحكم قد صدر انتهائيا انه صدر غير قابل للطعن فيه بطريق عادى من طرق الطعن ، واذن فمتى كان الحكم الصادر من محكمة أول درجة قد صدر انتهائيا بقبوله ممن صدر عليه أو بتفويته على نفسه استئنافه فى الميعاد فقد حاز قوة الأمر المقضى ولم يجز له من بعد الطعن فيه بطريق النقض . والعلة فى ذلك أن الطعن بالنقض ليس طريقا عاديا من طرق الطعن فى الأحكام ، وانما هو طريق استثنائى لم يجزه الشارع الا بشروط خاصة لتدارك خطأ الأحكام النهائية فى القانون . فاذا كان الخصم قد أوصد على نفسه طريق الطعن بالاستئناف - وهو طريق عادى - حيث كان يسمته استدراك ما شاب الحكم من خطأ فى الواقع أو فى القانون أو فيها معا لم يجز له من بعد أن يلج سبيل الطعن بالنقض . وهذا من البداهة ذاتها .

(١٩٨٣/٦/١) أحكام النقض س ٣٤ ق ١٤٥ ص ٧٢٥)

٥٢٦٨ - ولئن كان من المقرر أنه إذا فوّتت النيابة التبصامه على نفسها حق استئناف حكم محكمة أول درجة ، فإن هذا الحكم يحوز قوة الأمر المفضى ويتفلق أمامها طريق الطعن بالنقض ، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون الحكم الصادر - بناء على استئناف المتهم - قد جاء مؤيداً لحكم محكمة أول درجة فيصدق القول بأن الحكمين الابتدائي والاستئنافي قد اندمجا وكونا قضاء واحداً ، أما إذا ألقى الحكم الابتدائي في الاستئناف أو عدل . فإن الحكم الصادر في الاستئناف يكون قضاء جديداً منفصلاً تماماً عن قضاء محكمة أول درجة ويصلح قانوناً أن يكون محلاً للطعن بالنقض من جانب النيابة مع مراعاة ألا يبنى على طعنها - ما دامت لم تستأنف حكم محكمة أول درجة - تسوية مركز المتهم .

(١٩٨٢/٤/٣ أحكام النقض من ٣٣ ق ٨٧ من ٤٣٠)

٥٢٦٩ - من حيث أن الحكم المطعون فيه وإن صدر في غيبة المطعون ضده إلا أنه ، وقد قضى بتأييد حكم محكمة أول درجة القاضي بالبراءة لا يعتبر أنه قد أضر به حتى يصبح له أن يعارض فيه ، ومن ثم فإن طعن النيابة العامة فيه بالنقض من تاريخ صدوره جائز .

(١٩٨٠/١/١٦ أحكام النقض من ٣١ ق ١٦ من ٨٠)

٥٢٧٠ - من المقرر أن الطعن بطريق النقض لا يصح أن يوجه إلى غير الحكم النهائي الصادر من آخر درجة .

(١٩٧٨/١١/١٦ أحكام النقض من ٢٩ ق ١٦٠ من ٧٨٢)
(١٩٦٦/١٢/١٩ من ١٧ ق ٢٤٤ من ١٢٧٦)

٥٢٧١ - قصرت المادة ٣٠ من قانون النقض حق الطعن بالنقض على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجرح ، مما مفاده أن الأصل عدم جواز الطعن بطريق النقض - وهو طريق استثنائي - إلا في الأحكام الصادرة في الموضوع والتي تنتهي بها الدعوى ، أما الأوامر والقرارات المتعلقة بالتحقيق أو بالأحوال أيأ كان نوعها فإنه لا يجوز الطعن فيها بالنقض إلا بنص خاص .

(١٩٨٤/٣/١٤ أحكام النقض من ٣٥ ق ٥٦ من ٢٧٤)

٥٢٧٢ - العبرة في تحديد ما اذا كان الطعن واردا على الحكم ام قرار ام امر متعلق بالتحقيق أو بالإحالة ، هي بحقيقه الواقع لا بما مدرسه عنه الجبهه انتى أصدرته ولا بما تصفه به المحكمه من اوصاف .

(١٩٨٤/٢/١٤ أحكام النقض س ٢٥ ق ٥٦ ص ٢٧٤)

٥٢٧٣ - الطعن في الحكم باعتبار المعارضه لان نم يكن - وعلى ما جرى به قضاء محكمه النقض - يشمل الحكم العيائى الاستثنائى المعارض فيه .

(١٩٨٣/٥/٢٤ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٣٥ ص ٦٦٦)

٥٢٧٤ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه حيث ينفق باب الطعن بطريق الاستئناف لا يجوز من باب اولى الطعن بطريق النقض الا لا يقبل ان يكون الشارع قد أقفل باب الاستئناف فى الحكم فى الدعوى لتفاهة قيمتها وفى الوقت ذاته يجيز الطعن بطريق النقض .

(١٩٧٤/٦/١٠ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٢٥ ص ٥٨٩ ، ١٩٧٩/٢/١٨ س ٣٠ ق ٥٦ ص ٢٧٥)

٥٢٧٥ - من المقرر انه حيث ينص باب الطعن بطريق الاستئناف ينفق من باب اولى باب الطعن بطريق النقض . ولا يعبر من ذلك ان يكون الحكم المطعون فيه قد صدر من محكمة الجنب المستأنفه بنسأ على استئناف الطعن وقضى بقبول الاستئناف شكلا ، ذلك بان قضاء المحكمة الاستئنافية وما وردى فيه من خطأ ليس من شأنه ان ينشئ للمتهم المحكوم عليه طريق من طرق الطعن حظره القانون .

(١٩٨٢/٢/٣ أحكام النقض س ٣٣ ق ٢٥ ص ١٣٠)

٥٢٧٦ - من المقرر أن العبرة ببطلان الاجراءات هو بما يتم فيها امام المحكمة الاستئنافية ، لما كان ذلك وكان الثابت ان الطاعن قد تخلف عن الحضور امام المحكمة الاستئنافية وبالتالي لم يثر امامها شيئاً من البطلان المدعى به فى اجراءات محاكمة أول درجة ، فانه ليس له من بعد أن يتحنت عن هذا البطلان أمام محكمة النقض .

(١٩٧٨/١٢/١٧ أحكام النقض س ٢٩ ص ١٩٦ ص ٩٤٧)

٥٢٧٧ - لما كان الغاء الحكم الفيائي الاستثنائي بالحكم المطعون فيه د يدع اى سبيل لاندماج بين هذين الحكمين ، بل يعتبر الحكم الأخير وكأنه وحده الصادر من محكمة آخر درجة ، ولما أن لا يجسوز الطعن بطريق انقضض الا على الحكم النهائي الصادر من محكمة آخر درجة ، فان ما ينصاه الطاعن في طعنه على الحكم الفيائي الاستثنائي يكون غير مقبول .

(١٩٨٢/٤/٨ أحكام النقض س ٣٣ ق ٩٥ ص ٤٦٨)

٥٢٧٨ - لما أن الطعن بطريق النقض وازداد على الحكم الصادر في المدروسة بعدم جوارها دون الحكم الاستثنائي الحضورى الاعتبارى ابدى لم يقرر الطاعن بالطعن فيه فلا يقبل أن يتعرض في طعنه لهذا الحكم او الحكم الابتدائى الذى قضى بتأييده .

(١٩٧٨/١٢/١٧ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٩٤ ص ٩٤٠ ، ١٩٧٢/٥/٢١ س ٢٣ ق ١٦٦ ص ٧٤٨)

٥٢٧٩ - لما كان الطعن بطريق النقض قد انصب فحسب على الحكم الاستثنائى القاضى بعدم قبول المارضة منه دون الحكم الاستثنائى الحضورى الاعتبارى فلا يقبل من الطاعن أن يتعرض في سائر اوجه طعنه لهذا الحكم الأخير أو للحكم المستأنف .

(١٩٧٨/١١/٦ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٥٩ ص ٧٧٨ ، ١٩٧٥/٦/١٦ س ٢٦ ق ١٢٢ ص ٥٢٤)

٥٢٨٠ - لما كان الحكم المطعون فيه وقد قضى باعتبار معارضته الطاعن الاستثنائية كان لم تكن ينبع في الحكم المعارض فيه الذى قضى غيايبا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد فان ما ينصاه الطاعن على هذا الحكم بدعوى سابقة محاكمته عن ذات الواقعة يكون غير مقبول لتعلق ذلك بموضوع الدعوى فلا يمكن التحدث فيه الا اذا كن الاستئناف مقبولا من ناحية الشكل والا انمطط الطعن على الحكم الابتدائى الذى قضى فى الموضوع ، وهو ما لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما يشوبه بعد أن حاز قوة الأمر المقضى .

(١٩٨١/١١/١١ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٥٣ ص ٨٨٦)

٥٢٨١ - لما كان البين من اسباب الطعن ايها لم ترد الا على حكم الابتدائي والحكم الاستثنائي الحضورى الاعتبارى المؤيد له - الذى لم سرر الطاعة الطعن فيسه بطريق النقض فحاز قوة الامر المقضى ولا يعمل ان تعترض له فى هذا الطعن - دون الحكم المطعون فيه الصادر فى المارضة بعدم جوازها والذي لم تنع عليه الطاعة اى منعى فان طعنها يكون على غير اساس .

(١٩٨١/١١/٢١ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٦٥ ص ٩٥٤)

٥٢٨٢ - متى كان الحكم المطعون فيه لم يحصل الا فى شكل الاستئناف بعدم قبوله فلا يقبل الطعن فيه بايه اوجه خاصه بالموضوع لان هذه الأوجه لا تكون موجهة الا الى حكم محكمة الدرجة الاولى ، وهو ما لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما شابه من عيوب بعد ان حاز قوة الامر المقضى .

(١٩٧٨/١٢/٧ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٨٢ ص ١٨٢)

٥٢٨٣ - متى كان ما اثاره الطاعن فى اسباب صمنه واردا على الحكم الابتدائي دون الحكم المطعون فيه الذى قضى بتأييد الحكم ايجابى الاستثنائى الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلا وكان قضاؤه بذلك سليما . فان الحكم الابتدائي يكون قد حاز قوة الامر المقضى به بحيث لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما شابه من عيوب والا كان منطفا عليه وهو ممتنع .

(١٩٧٩/١/٢٨ أحكام النقض س ٣٠ ق ٣٣ ص ١٧١ .
١٩٧٩/١/١ ق ١ ص ١٠ ، ١٩٧٨/٥/٨ س ٢٩ ق ٩٠ ص ٤٨٧ ، ٦/٣/١٩٧٤ س ٢٥ ق ١١٩ ص ٥٦٢)

٥٢٨٤ - متى كان ما يثيره الطاعن واردا على الحكم الابتدائي الذى اقتصر وحده على الفصل فى موضوع الدعوى ، دون الحكم الاستثنائى المطعون فيه الذى يتدمج مع الحكم الفيايى الاستثنائى الذى كان قد قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا وكان قضاؤه بذلك سليما فانه لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما شاب الحكم الابتدائي من عيوب لانه حاز قوة الامر المقضى وبات الطعن عليه بطريق النقض غير جائز .

(١٩٧٨/٢/١٣ أحكام النقض س ٢٩ ق ٢٨ ص ١٦٢)

٥٢٨٥ - لما كان الطاعن قد استأنف حكم محكمة أول درجة الا أنه لم يحضر بالجلسة المحددة لنظر استئنافه ، كما أنه تخلف عن حضور جلسة المعارضة الاستئنافية دون عذر مقبول فإنه لا يقبل منه بعد ذلك إثارة الدفع ببطالان حكم محكمة أول درجة لعدم التوقيع عليه في الميعاد المحدد قانوناً لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٩٧٧/٥/٨ أحكام النقض من ٢٨ ق ١١٩ ص ٥٦٥)

٥٢٨٦ - اذا فوتت النيابة العامة على نفسها حق استئناف حكم محكمة أول درجة ، فان هذا الحكم يحوز قوة الامر المفضى وينفلق أمامها طريق الطعن بالنقض ، الا أن ذلك مشروط بأن يكون الحكم الصادر بناء على استئناف المتهم قد جاء مؤيداً لحكم محكمة أول درجة بحيث يمكن القول بأن الحكمين قد اندمجا وكونا قضاء واحداً ، أما اذا ألغى الحكم الابتدائي في الاستئناف أو عدل ، فان الحكم الصادر في الاستئناف يكون قضاء جديداً منفصلاً تمام الانفصال عن قضاء محكمة أول درجة ويصح قانوناً أن يكون مخلاً للطعن بالنقض من جانب النيابة العامة مع مراعاة ألا ينبنى على طعنها ما دامت لم تستأنف حكم محكمة أول درجة تسوى مركز المتهم .

(١٩٨٤/١١/١٤ أحكام النقض من ٣٥ ق ١٧٣ ص ٧٧٥)

٥٢٨٧ - لما كان الفاء الحكم الغيابي الاستئنافي بالحكم المظنون فيه لا يدع أى سبيل لاندماج بين هذين الحكمين بل يعتبر الحكم الأخير وكأنه وحده الصادر من محكمة آخر درجة ، لما كان ذلك وكان ما ينصاه الطاعن انما ينصرف الى الحكم الغيابي الاستئنافي دون الحكم المظنون فيه والذي انصب عليه الطعن بطريق النقض ، وكان لا يجوز الطعن بطريق النقض الا فى الحكم النهائي الصادر من آخر درجة فان ما ينصاه الطاعن فى طعنه على الحكم الغيابي يكون غير مقبول ومن ثم يتعين رفض طعنه موضوعاً .

(١٩٧٦/١٢/٢٧ أحكام النقض من ٢٧ ق ٢٢٩ ص ١٠١٨)

٥٢٨٨ - معنى كون الحكم قد صدر انتهائياً أنه صدر غير قابل للطعن فيه بطريق عادى من طرق الطعن . واذن فمتى كان الحكم الصادر من محكمة أول درجة قد صار انتهائياً بقبوله ممن صدر عليه أو بتقويته على نفسه استئنافه فى ميعاده فقد حاز قوة الامر المفضى ولم يجوز من بعد الطعن

فيه بطريق النقض . والملة في ذلك أن النقض ليس طريقا عاديا للطعن في الأحكام إنما هو طريق استثنائي لم يجره الشارع إلا بشروط مخصوصه لتدارك خطأ الأحكام النهائية في القانون . فإذا كان الخصم قد اوصد على نفسه باب الاستئناف وهو طريق عادي حيث كان يسمح استئناف ما شاب الحكم من خطأ في الواقع أو القانون لم يجوز من بعد أن يُلجئ سبيل الطعن بالنقض .

(١٩٧٥/١١/٢) أحكام النقض س ٢٦ ق ١٢٢ ص ١٥٢
(١٩٧٦/١١/١) س ٢٧ ق ١٨٩ ص ٨٣٠ ، ١٩٧٢/١/١٦ س ٢٣ ق ١٩ ص ٦٦ ، ١٩٦٦/٣/١٥ س ١٧ ق ٥٩ ص ٢٩٨)

٥٣٨٩ - متى كان الحكم الاستثنائي لم يفصل إلا في شكل الاستئناف بعدم قبوله وكانت بقية الأوجه التي يتبرأ حصه بالموضوع فاب هذه الأوجه لا تكون موجبة إلا إلى حكم محكمة أول درجة ومسو لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

(١٩٧٣/١١/١٩) أحكام النقض س ٢٤ ق ٢١٢ ص ١٠١٩)

٥٣٩٠ - متى كان الطعن واردا على الحكم الاستثنائي الذي قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا ، فإنه لا يجوز الطعن عليه إلا من حيث ما قضى به من عدم قبول الاستئناف شكلا ، والا انطفت الطعن على الحكم الابتدائي والاجراءات السابقة عليه وهو ما لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لها يشوبه بعد أن حاز قوة الأمر المقضي به .

(١٩٧٢/٥/٢٩) أحكام النقض س ٢٣ ق ١٨٦ ص ٨٢١)

٥٣٩١ - إذا كان ما آثاره الطاعن في طعنه واردا على الحكم الابتدائي الذي اقتصر وحده على الفصل في موضوع الدعوى ، دون الحكم الاستثنائي المطعون فيه والذي قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا وقضاؤه في ذلك سليم ، فإنه لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما شاب الحكم الابتدائي من عيوب صواب ما تعلق ببيانات الحكم أو لأية أسباب أخرى ، لأنه حاز قوة الأمر المقضي وبات الطعن عليه بطريق النقض غير جائز .

(١٩٧٣/١/٢١) أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٠ ص ٨٤ ، ٢/٢٨)

(١٩٧٢ س ٢٣ ق ٥٩ ص ٢٤٦)

٥٢٩٢ - أنه وإن كان من المقرر أنه إذا فوتت الشهادة العينية على صاحبها حق استئناف حكم محكمة أول درجة على أحد هذه الجلسات يجوز قوة الأمر المعطى ويصدق إمامها طريق الطعن بالنقض. إلا أن هذا يشترط أن يكون الحكم الصادر منه على استئناف المتهمة به بعد رفعه بتوقيفه بحكم محكمة أول درجة بحيث يمكن القول بأن الحكم الابتدائي والاستئنافي قد انتهي. ويؤاخذ قضاء واحداً. أما إذا ألغى الحكم الابتدائي في الاستئناف أو عدل من يصح استصدار في الاستئناف يكون قضاء جديداً منفصلاً تمام الانفصال عن قضاء محكمة أول درجة ويصح قانوناً أن يكون محلاً للطعن من جانب النيابة مع مراعاة ألا ينسب على طعنها ما لا دامت لم تستأنف حكم محكمة أول درجة تسوي مركز المتهمة.

(١٠/١١/١٩٧٢ أحكام النقض من ٢٣ ق ١٥ ص ١٥٠).

٥٢٩٣ - وروى الطعن بالنقض على الحكم الابتدائي الصادر في المارضة وانفى حاز قوة الأمر المقضى به دون الحكم المطعون فيه. للقاضي يعظم قبول الاستئناف بشكله. ليس لمحكمة النقض أن تعرض لها شاب الحكم الابتدائي من عيوب أو تنقضه لصدر تشريع لاحق يجعل الواقعة غير مقابلة عليها.

١٩٧١/٤/٤٠. الخصم بكلام النقض من ٢٢ ق ٨٢ ص ٢٣٥.
١٩٧٠/١١/٢٢ من ٢١ ق ٢٧٠ ص ٢١١٨.

٥٢٩٤ - متى كان الحكم الصادر من محكمة أول درجة قد صلب انتهايا ممن صدر عليه أو بتوقيفه على نفسه استئنافه في ميعاده فقد حاز قوة الأمر المقضى ولم يجز من بعد الطعن فيه بطريق النقض.

١٩٧١/١/٢٢ الخصم بكلام النقض من ٢٢ ق ٢٢٠ ص ٢٧٨.
١٩٦٧/٤/١٧ من ١٨ ق ١٠٤ ص ٢٥٢٧.

٥٢٩٥ - لا يجوز أن يوجه الطعن بالنقض إلا للمحكم الابتدائي الصادرة من محكمة آخر درجة وليس للقاضي الذي يرفع المتهمة الحكم المستأنف لأول مرة أمام محكمة النقض.
(١١/٢٣/١٩٧٠ أحكام النقض من ٢١ ق ٢٧٨ ص ١١٥٤).

٥٢٩٦ - متى كان الطعن وارداً على الحكم الصادر من المحكمة

الاستثنائية بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد ، وكان قضاؤه بذلك سليما فان الحكم الابتدائي يكون قد حاز قوة الامر القطعي بحيث لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما شابهه من عيوب ، والا كان الطعن منطفا عليه وهو ممتنع .

(١٧٠/٦/٨ أحكام النقض س ٢١ ق ١٩٨ ص ٨٤١)

٥٢٩٧ - متى كان الحكم المطعون فيه قد صدر بأيد الحكم الغيابي الاستثنائي القاضي بعدم قبول الاستئناف شكلا لتقرير به بعد الميعاد فإن ما ينهض الطاعن على هذا الحكم من قصوره عن بحث سقوط الحجز أو عدم اعلانه بيوم البيع أو تكليفه نقل المحجوزات لا يكون له محل لمعان ذلك بموضوع الدعوى فلا يمكن التحدث عنه الا اذا كان الاستئناف مقبولا من ناحية الشكل .

(١٩٦٩/١١/٢٤ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٧١ ص ١٣٢٥)

٥٢٩٨ - اذا كان ما يثيره الطاعن من وجوه نفي موجه الى الحكم الابتدائي التي اقتصر وحده على الفصل في موضوع الدعوى لأن الحكم الغيابي الاستثنائي المارضي فيه كان قد قضى بسقوط الاستئناف لعود الطاعن عن التنفيذ وعن سداد الكفالة ، فان ذاك الحكم مما لا يجوز الطعن عليه بطريق النقض .

(١٩٦٧/١١/٢٠ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٢٢ ص ١١١٣)

٥٢٩٩ - متى كان الطعن واردا على الحكم الصادر في المعارضة بعدم قبولها دون الحكم الحضوري الاعتباري الذي لم يقرر الطاعن بالطعن عليه . فلا يقبل منه أن يتعرض في طعنه لهذا الحكم .

(١٩٦٧/٦/١٢ أحكام النقض س ١٨ ق ١٥٩ ص ٧٨٨)

٥٣٠٠ - ليس لطاعن أن يثير شيئا عن الحكم المستأنف لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٩٦٦/١٢/١٩ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٤٤ ص ١٢٧٦)

٥٣٠١ - لا يقبل من الطاعن اثارة بطلان حكم محكمة أول درجة

أولم محكمة النقض بما دام أنه لم يشر شيئا من ذلك أمام محكمة ثاني درجة .

(٢٩٦٤/١/٣٠ أحكام النقض من ١٥ ق ١٣ ص ٦٢)

٥٣٠٣ - يشترط لجواز الدفع ببطلان الحكم أن يكون لمبدئه حق استئناف الحكم الابتدائي .

(١٩٥٩/٢/١٦ أحكام النقض س ١٠ ق ٤٥ ص ٢٠٤)

٥٣٠٤ - من المقرر أنه حيث ينسد طريق الاستئناف وهو طريق عادي من طرق الطعن ينسد من باب أولى الطعن بطريق النقض . ومن ثم فإن الطعن على حكم الجزائي القاضي بتسليم المتهم إلى والده أو ولي أمه بطريق النقض مبادر لا يكون جائزا .

(١٩٥٦/١٢/١٨ أحكام النقض س ٧ ق ٣٥١ ص ١٢٧٢)

٥٣٠٤ - لا يجوز الطعن على الحكم الاستئنافي القاضي بعدم قبول الاستئناف شكلا إلا من حيث ما قضى به . والا انطفت الطعن على الحكم الابتدائي والاجرائية المتباعدة عليه وهو ما لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لها بطريقه أو ينقضه ضد أن محاز قوة الأمر القضي به .

(١٩٥٦/٥/٢١ أحكام النقض س ٧ ق ٢٠٥ ص ٧٣٠)

٥٣٠٥ - إن المادة ٤٢٠ إجراءات جنائية لا تجيز الطعن بالنقض إلا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة ، واذن فمتى كان الطاعن بلا مبرر عليه . فلهذه إلى الحكم الاستئنافي الذي قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا . لرفضه بعد الميعاد . ولكنه يرمى به إلى الطعن في الحكم الابتدائي الذي قضى في موضوع الدعوى بالفرامة والإزالة . والتفت أصبح نهائيا وحاز قوة الشيء المحكوم فيه بسبب تراخي المتهم في استئنافه في الميعاد الذي حدده القانون ، فإنه يكون من المتعين رفض الطعن موضوعا .

(١٩٥٤/٢/٢١ أحكام النقض س ٥ ق ٩٦ ص ٣٠٥)

٥٣٠٦ - إذا كان الطعن منهوبا على الحكم الاستئنافي القاضي باعتذار المأذنة كأنها لم تكن ، وكان الطاعن لم يوجه إلى هذا الحكم شيئا بل كانت لأسباب الطعن كلها وأدعى على الحكم الابتدائي القاضي بالإدانة فإن الطعن يكون

على غير أساس متعينا رفضه .

١٩٥٢/٤/٨ أحكام النقض من ٣ ق ٣٠١ من ٨٠٤٠

٥٣٠٧ - من المقرر أن الطعن بطريق النقض في الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن يشمل الحكم الغيابي المعارض فيه .

(١٩٨١/١١/١١ أحكام النقض من ٣٢ و ١٥٣ من ٨١٣)

٥٣٠٨ - ما دام الطعن واردا على الحكم الصادر في المعارضة فلا يقبل من الطاعن أن يتعرض في طعنه للحكم الغيابي .

(١٩٥١/٢/١٣ أحكام النقض من ٢ ق ٢٤٠ من ٦٢٧)

٥٣٠٩ - ان حكم محكمة اول درجة لا يصح ان يكون مجمل طعن امام محكمة النقض ، وانما يكون الطعن فيه امام محكمة الاستئناف

(١٩٥١/٢/٦ أحكام النقض من ٢ ق ٢٢٥ من ٥٩٧)

٥٣١٠ - الطعن على حكم محكمة الدرجة الأولى انما يكون ، امام المحكمة الاستئنافية لا امام محكمة النقض ، واذن فلا يكون مقبولا امام محكمة النقض التمس على محكمة الدرجة الأولى انها اخذت بأقوال شاهد لم تستمع وأنها لم تمن بالرد على دفاع المتهم .

(١٩٥٠/١٠/٩ أحكام النقض من ٢ ق ١٠ من ٢٦)

٥٣١١ - الحكم الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلا اذا طعن عليه بطريق النقض فيجب أن يدور الطعن عليه وحده دون التعرض لما تضمنه الحكم الابتدائي الذي يحوز قوة الشيء المحكوم فيه اذ ما جئنا بالاستئناف المرفوع غير صحيح شكلا لرقعه بعد الميعاد .

(١٩٤٦/٣/١٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ صفح ٩٨ من ٨٨)

٥٣١٢ - ان طعن بطريق النقض في الحكم الصادر باعتبار المعارضة

كان لم تكن يشمل الحكم الغيابي المعارض فيه .

(١٩٧٩/١/٢٨ أحكام النقض س ٣٠ ق ٣٣ ص ١٧١ ،
١٩٧٨/٣/١٢ س ٢٩ ق ٤٥ ص ٢٤٥ ، ١٩٧٦/٦/٧ س ٢٧ ق ١٣٧ ص
٦٢١ ، ١٩٧٥/٣/٣ س ٢٥ ق ٤٤ ص ٢٤٥ ، ١٩٧٣/١٢/٣٠ س ٢٤ ق
٢٦١ ص ١٢٨٣)

٥٣١٣ - ان استئناف حكم اعتبار المعارضة كان لم تكن والظن فيه
بطريق النقض يشمل كل منها الحكم الغيابي الأول .

(١٩٣٥/٣/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٤١
ص ٤٣٦)

٥٣١٤ - اذا لم تحصل المحكمة الجنائية في طلبات المدعى بالحق
المدنى سهوا ، فلا يكون هذا سبباً لجواز الظن في الحكم بطريق الالتماس ،
بل ان هذا الحكم يكون خاضعاً فيما يتعلق بطرق الظن فيه للاجراءات
الخاصة بالأحكام الجنائية ومن ثم فمتى كان الحكم نهائياً يظن فيه بطريق
النقض .

(ميت غير الجزئية ١٩٢٣/٦/١١ المجموعة الرسمية ص ٢٥ ق ٩)

الظن على الاجراءات التي تمت امام آخر درجة

٥٣١٥ - ان أوجه البطلان في الاجراءات التي يجوز ان يتمسك بها
امام محكمة النقض هي التي تقع او يحصل التمسك بها امام محكمة آخر
درجة ، فاذا لم يكن الطاعن قد اثار وجه البطلان امام هذه المحكمة فليس له
ان يثيره لأول مرة امام محكمة النقض .

(١٩٨١/٢/٥ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٨ ص ١٢٧ ، ١٩٣٨/٥/٢
مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢١٥ ص ٢٢٦)

٥٣١٦ - لما كان النابت أن الطاعن لم يثر في دفاعه بالجلسة التي
حضرها امام المحكمة الاستئنافية شيئاً في شأن بطلان الحكم الغيابي الابتدائي
لعدم اعلانه بالجلسة التي صدر فيها ، فانه ليس له من بعد أن يتحدث عن
بطلان مدعى به امام محكمة اول درجة ، لما هو مقرر من أن العبارة ببطلان

الاجراءات هو بما يتم منها ايام المحكمة الاستثنائية : .

(١٩٧٩/٢/٥ - احكام النقض من ٣٠ ق ٤٢ : ص ٢١٥)

٥٣١٧ - طلبات التحقيق التي يترتب على عدم اجابتها او الرد عليه ، بطلان الحكم هي التي تقدم الى المحكمة الاستثنائية ، فالتمسك بطلب من هذا القبيل لدى محكمة الدرجة الاولى وعدم لجابة لمحاكمة اليه ، وعدم الاستمرار على هذا الطلب لدى محكمة الدرجة الثانية ، ذلك لا يصح وجها للمطعن على حكم محكمة الدرجة الثانية .

(١٩٣٧/١١/٢٢ مجموعة لقواعد القانونية ج ٤ ف ١١٨)

ص ١٠٦ ، ١٩٣٨/٢/٧ ق ١٦١ ص ١٤٩)

٥٣١٨ - متى كانت المحكمة الاستثنائية قد مكنت الثاني من ابداء دفاعه ، فانه لا يقبل من الطاعن الادعاء في طعنه لأول مرة امام محكمة النقض بمرضه في اليوم الذي كان مجددا لنظر الدعوى امام محكمة اول درجة .

(١٩٧٨/١/١٩ - احكام النقض من ٣٠ ق ٣٥ ص ١٨٢)

٥٣١٩ - ان المبرة في بطلان الاجراءات هي بما تم فيها اتمام

المحاكمة الاستثنائية .

(١٩٣٧/١١/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١١١)

ص ١٩٧)

صور لاحكام منتهية للخضومة يجوز الطعن فيها

٥٣٢٠ - متى كانت محكمة اول درجة قد قضت غيابيا بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة ، بحسرة جنيها ، لوقف التنفيذ ، ولما عاوض قضت بقبول المارضة شكلا وفق الموضوع برفضها وتأنيده الحكم المارضة فيه ، فاستأنف وقضت المحكمة الاستثنائية حضوريا بالغاء الحكم الابتدائي الصادر في المارضة وبعدم قبولها للتقرير بها من غير ذي صفة ، فان هذا الحكم الصادر من المحكمة الاستثنائية على الرغم من أنه غير فاصل في موضوع الدعوى فانه يعتبر منتهيا للخضومة - على خلاف ظاهره - لأن المحكمة الجزئية اذا ما عرضت عليها الدعوى من جديد سوف تحكم حكما بعدم جواز نظر الدعوى ، لسبق الفصل فيها لاستنفاد ولايتها ينظرها بالحكم الصادر

منها في موضوع المارضة ويكون الطعن بالنقض فيه جائزا .

١٩٧٢/٢/٢٠ أحكام النقض من ٢٢ ق ٤٧ من ١٩٣)

٥٣٣١ - إذا كان الحكم المطعون فيه الصادر من محكمة الجنايات بعدم اختصاصها بعدم منهيًا للنصومة على خلاف ظاهره ، لأن محكمة الجنايات سوف تضي حتماً بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لو رفضت اليها ، فإن الطعن فيه بطريق النقض يكون جائزا .

١٩٦٨/١/٨ أحكام النقض من ١٩ ق ٦ من ٢٣ ، ٢١/٤/

١٩٨٠ من ٣١ ق ١٠٤ من ٥٤٩)

٥٣٣٢ - لما كان الحكم المطعون فيه الصادر من محكمة الجنايات بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لاحتالها اليها بوصف الجنية بعدم منهيًا للنصومة على خلاف ظاهره ، ذلك أن المحكمة الجزئية وقد سبق لها القضاء في الدعوى بعدم اختصاصها بنظرها ، لأن الواقعة جنائية سوف تحكم حتماً بعدم جواز قظرها لسابقة الفصل فيها لو رفضت اليها ، فإن الطعن على هذا الحكم بطريق النقض يكون جائزا .

١٩٦٥/٦/١ أحكام النقض من ١٦ ق ١٠٧ من ٥٣٠)

٥٣٣٣ - الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية . حكم الدرجة الأولى للفصل في المارضة المقدمة من المتهم من جديد ، خطأ منها على ظن أن الحكم المستأنف هو الحكم الصادر في القضية باعتبار المارضة كان لم تكن في حين أن الحكم المستأنف هو الحكم الصادر بتأييد الحكم الفيائي . هذا الحكم على خلاف صاهره هو حكم منه للنصومة ، إذا . المحكمة الجزئية سوف تحكم حتماً بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . فالطعن في هذا الحكم يتمين قبوله شكلاً وموضوعاً ونقضه وإعادة القضية للمحكمة الاستئنافية لتفصل فيه من جديد .

١٩٥٠/١٢/٢٦ أحكام النقض من ٢ ق ١٥٣ من ٤٠٦)

٥٣٣٤ - الأحكام الصادرة بقبول دفع فرعي من الدفوع الفرعية كسبق نظر الدعوى والحكم فيها نهائياً أو سقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية لحق الملة أو لصدور طعن شامل هي من قبيل الأحكام الصادرة

نهائيا في الموضوع منه للخصومة ، فالطعن فيها بطريق اختصاص جائز لان تلك الأحكام وان لم تفصل فعلا في الموضوع الا انها منيها لخصومه وماعة من نظرها لدى المحاكم الجنائية . ويقاس على نك الاستكام في جواز اطعن فيها بطريق النقض الحكم الصادر من محكمة الجنب الاستثنائية القاضي بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية بعد قبولها الدفع بسقوط الدعوى العمومية لصدور عقو شامل لما انه هو أيضا مانع من نظر الدعوى ثانية أمام تلك المحكمة .

(١١/٤/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٢٢)

ص ٢٥٩)

٥٣٢٥ - ان محكمة اول درجة اذ قضت باعتبار معارضة المتهم كان لم تكن لتخلفه عن حضور الجلسة الأولى لها بغير عذر وقضاؤها بذلك سليم ، تكون استنفدت ولايتها بما لا يصح معه اعادة الدعوى إليها لنظر المعارضة من جديد ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه اذ قضى بذلك يكون منيها للخصومة على خلاف ظاهره ويكون الطعن في الحكم المطعون فيه بطريق النقض جائزا .

(٣/٤/١٩٧٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ٦٥ ص ٣٤٧)

٥٣٢٦ - قضاء محكمة الجنائيات بعدم اختصاصها بنظر الدعوى واحالتها الى محكمة الجنب رغم سبق قضاء الاخيرة بعدم اختصاصها لان الواقعة جنائية هو قضاء مه للخصومة على خلاف ظاهره ، ويعتبر طعن النيابة العامة في حكم محكمة الجنائيات طلبا بتعيين المحكمة المختصة .

(١٢/٤/١٩٨٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ٩١ ص ٤١٤)

٥٣٢٧ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم الاختصاص لان الواقعة جنائية منيها للخصومة على خلاف ظاهره - لان محكمة الجنائيات سوف تقضى حتما بعدم اختصاصها بنظر الدعوى باعتبار الواقعة جنحة فيما لو رفعت إليها ، ومن ثم يكون طعن النيابة العامة في الحكم جائزا .

(١/٢/١٩٨٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ٣٠ ص ١٠٢)

٥٣٢٨ - الطعن بطريق النقض والإيرام في الحكم الاستثنائي مقبول لان المدعى المدني لا يملك طريقا أخرى يصل بها الى الفصل في دعواه المدنية.

فيكون الحكم الاستثنائي المطعون فيه بمثابة حكم نهائي في الموضوع .

(١٩٢٠/١/٢٤ المجموعة الرسمية ص ٢١ ق ٦٤)

٥٣٢٩ - ان الحكم بعدم الاختصاص الصادر من محكمة الجناح يعد منهيًا للخصومة على خلاف ظاهره اذا كان سوف يقابل حتما من محكمة الجنايات بعدم اختصاصها فيما لو رفعت اليها الدعوى ، ومن ثم فان الطعن في هذا الحكم يكون جائزا .

(١٩٦٩/١١/٣٠ أحكام النقض ص ٢٠ ق ٢٣٨ ص ١١٩٨)

٥٣٣٠ - ان الحكم بعدم الاختصاص الصادر من محكمة الجنايات يعد منهيًا للخصومة على خلاف ظاهره اذا كان سوف يقابل حتما من محكمة الجناح بعدم اختصاصها فيما لو رفعت اليها الدعوى ، ومن ثم فان الطعن في هذا الحكم يكون جائزا ، ويكون اذ قضى بعدم الاختصاص على خلاف القانون معيبا بما يوجب نقضه والاحالة .

(١٩٦٩/٤/٢١ أحكام النقض ص ٢٠ ق ١١٢ ص ٥٣٩)

٥٣٣١ - لما كان قضاء الحكم المطعون فيه باحالة الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية المختصة يعد منهيًا للخصومة على خلاف ظاهره مادام أن المحكمة المدنية المحالة اليها الدعوى غير مختصة بنظرها ومآل طرح الدعوى المدنية عليها هو الحكم بعدم اختصاصها بنظرها ومن ثم فان الطعن بالنقض يكون جائزا .

(١٩٨٤/٣/١٥ أحكام النقض ص ٣٥ ق ٦٠ ص ٢٨٩)

صور لأحكام غير منهيّة للخصومة لا يجوز الطعن فيها

٥٣٣٢ - من المقرر أن الطعن بطريق النقض لا يفتح الا بعد أن يكون قد صدر في موضوع الدعوى حكم منه للخصومة ، ولما كان الحكم بعدم قبول تدخل المدعين بالحق المدني لا يعد منهيًا للخصومة أو مانعا من السير في الدعوى المدنية اذا اتصلت بالمحكمة المختصة اتصالا صحيحا ، ذلك بأنه لم يفصل في الدعوى المدنية بل تغل عنها حتى لا يترتب على الفصل في موضوعها ارجاء الفصل في الدعوى الجنائية فان منعى الطاعنين على هذا الحكم يكون مزدودا بعدم جوازه لأن ما قضى به في دعواهما المدنية

غير منه للمصومة .

(٢٣ / ١٠ / ١٩٧٨ أحكام النقض من ٢٩ ق ١٤٢ من ٧١٥)

٥٣٣٣ - الطعن على الحكم الصادر في الدعوى المدنية بإحالتها الى المحكمة المدنية المختصة غير جائز لأن ما قضى به غير منه للمصومة في هذه الدعوى .

(١٩ / ١٢ / ١٩٨٤ أحكام النقض من ٣٥ ق ٢٠٤ من ٩٢١)

٥٣٣٤ - منى الطاعن على الحكم لعدم قضائه بعدم قبول الدعوى المدنية مردود بأنه فضلا عن عدم جوازه لأن ما قضى به غير منه للمصومة في هذه الدعوى ، فمصلحته فيه منصفة إذ أن الحكم لم يفصل في الدعوى المدنية بل تخلى عنها بإحالتها الى المحكمة المدنية المختصة للفصل فيها عملا بالمادة ٣٠٩ ج .

(٢٠ / ١١ / ١٩٨٠ أحكام النقض من ٣١ ق ١٩٧ من ١٠١٨)

٥٣٣٥ - لا يفتح باب الطعن بطريق النقض الا بعد أن يكون قد صدر في موضوع الدعوى حكم منه للمصومة ، واذ كان الحكم المطعون فيه وواقضى بقبول الاستئناف شكلا وبإلغاء الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة وإحالة الأوراق للنيابة لاجراء شئونها فيها لا يعد منهيًا للمصومة أو مانعا للسير في الدعوى ، ذلك أن الحكم المستأنف كان باطلا بطلانا أصليا ، واذ اتصلت محكمة أول درجة بعد ذلك بالدعوى اتصالا صحيحا قلها أن تفصل فيها وتكون اجراءات المحاكمة مبتدأة ، فإن الطعن بالنقض لا يكون جائزا ويتمين القضاء بعدم جواز الطعن .

(٧ / ١ / ١٩٧٣ أحكام النقض من ٢٤ ق ٩ من ٣٦)

٥٣٣٦ - تخلى الحكم المطعون فيه عن الدعوى المدنية بإحالتها الى المحكمة المدنية المختصة للفصل فيها ، لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض لعدم صدور حكم قابل له في خصوص الدعوى المدنية .

(١٩ / ١ / ١٩٨٤ أحكام النقض من ٣٥ ق ١٤ من ٧٤)

٥٣٣٧ - الحكم بعدم اختصاص القضاء العادى بنظر الدعوى ليس

من شأنه منع السير في الدعوى ، ويترتب على ذلك عدم جواز الطعن فيه بالنقض .

(١٩٧١/٣/١٥ أحكام النقض س ٢٢ ق ٦٠ ص ٢٤٩)

٥٣٣٨ - الحكم الصادر بعدم الاختصاص المكاني بنظر الدعوى اذ كان لا يبنى عليه منع السير في الخصومة لا يكون الطعن فيه بطريق النقض جائزا .

(١٩٦٦/٥/٩ أحكام النقض س ١٧ ق ١٠٣ ص ٥٧٨)

٥٣٣٩ - اذا كان الحكم المطعون فيه لم يفصل في موضوع الدعوى وليس مانعا من السير فيها فان الطعن بطريق النقض لا يكون جائزا . مثال حكم محكمة الدرجة الثانية بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة الدعوى لمحكمة الدرجة الأولى للفصل فيها .

(١٩٨٣/١١/١٥ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٩٠ ص ٩٥٤)

٥٣٤٠ - متى كان يبين من الاطلاع على الأوراق وعلى الحكم السابق صدوره من محكمة الجنب بعدم الاختصاص ، أن هذا الحكم كان مقصورا على تهمة الجناية المسندة الى المتهم الأول فقط بعد أن تخلف لدى أحد المجنبين عليهم عاعة مستديمة ، ومن ثم فهو لم يشمل الجنب المسندة الى باقي المتهمين الا بحكم ارتباطها ارتباطا بسيطا بواقعة الجناية ، ولما كان هذا الارتباط قد زال بعد صدور قرار محكمة الجنايات بفصل الجنب وقصر نظرها للدعوى على الجناية فقط ، فانه لم يمد هناك مانع قانوني يحول دون الفصل في الجنب المسندة الى باقي المتهمين من محكمة الجنب بعد أن زال الحكم الصادر منها بعدم الاختصاص بزوال الارتباط بين واقعة الجناية التي قضت فيها محكمة الجنايات بالحكم المطعون فيه ، وبين الجنب المسندة الى باقي المتهمين والتي قضى باحالتها الى محكمة الجنب ، وهو الشق الذي ينصب عليه الطعن - وبالتالي فان الحكم فيما قضى به من الاحالة لا يكون منهيًا للخصومة ، ولا يبنى عليه منع السير في الدعوى ، ومن ثم فهو لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

(١٩٦٩/١/٢٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ٦٩ ص ١٣٧)

٥٣٤١ - متى كان الحكم المستأنف قد قضى في معارضة المتهم في

الأمر الجنائي باعتبارها كان لم تكن ، وكان الحكم الاستثنائي المطعون فيه قد صدر بالإلغاء وإعادة القضية الى محكمة اول درجة للفصل في موضوعها ، فان هذا الحكم الأخير لا يمد منهيًا للخصومة او مانعا من السير في الدعوى وبالتالي فلا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

(١٩٦٣/١/٢٢ أحكام النقض س ١٤ ق ٦ ص ٢٩)

٥٣٤٢ - الحكم الصادر من المحكمة الاستثنائية بإعادة القضية الى محكمة اول درجة للفصل في المعارضة من جديد لا يمد منهيًا للخصومة او مانعا من السير في الدعوى ، فالطعن بطريق النقض لا يكون جائزا .

(١٩٥٩/١/٢٧ أحكام النقض س ١٠ ق ٢٤ ص ١٠٨)

٥٣٤٣ - الحكم الصادر برفض الدفع بعدم الاختصاص المحل لمحكمة الجنج وبرفض الدفع بسقوط الدعوى العمومية بضى المدة وتحديد جلسة لنظر الموضوع هو حكم لم يمه الخصومة أمام محكمة الموضوع فلا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

(١٩٥٤/٤/١٩ أحكام النقض س ٥ ق ١٧٩ ص ٥٣٢)

٥٣٤٤ - اذا كانت النيابة قد استأنفت الحكم الصادر من محكمة اول درجة طالبة القضاء بعدم اختصاص محكمة الجنج بنظر الدعوى لأن الواقعة جنائية ، فقضت محكمة ثاني درجة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وباحالة القضية الى النيابة العامة لاجراء شئونها فيها ، متى كان ذلك فان الحكم المطعون فيه لا يكون منهيًا للخصومة موضوع الدعوى ولا يبنى عليه منع السير فيها ويكون الطعن فيه بطريق النقض غير جائز قانونا .

(١٩٥٤/١/٢٦ أحكام النقض س ٥ ق ٩٤ ص ٢٩٥)

٥٣٤٥ - الحكم الصادر بوقف السير في اجراءات الدعوى المقامة على نائب حتى يأذن مجلس النواب في استمرار الاجراءات هو حكم غير منه للخصومة فلا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

(١٩٤٨/١/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥١٨)

ص ٤٧٧)

٥٣٤٦ - الحكم: يرفض الدفع بعدم اختصاص محكمة الملتج - بنظر الدعوى - بحكم غير منه للنزاع. يعدم الخصوم فلا يجوز الطعن لثبته بطريق النقض.

(١٩٨٤/١/١٩ أحكام النقض من ٣٥ في ١٥ من ٧٨ ، ١٢/٦ / ١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ، ص ٧٩٠ ، ٧٩١ ص ٩٦٩)

٥٣٤٧ - الحكم: القاضي يقبل دعوى اللجنة المتبادرة المرفوعة من المدعي بالمطوق المدنية وإعادة القضية - إلى محكمة الدرجة الأولى للفصل في موضوعها - هو حكم غير فاصل في موضوع الدعوى ولا يملأ بالخصومة ، فلا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .
(١٩٤٧/٢/١٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ في ٧٩٩ ص ٢٩١)

٣٥٤٨ - الحكم: يعدم الاختصاص. لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض. لأنه غير منه للخصومة أمام جهة الحكم في الدعوى . ولكن إذا كان الحكم بعدم الاختصاص لشبهة الجنائية - بحسب البيانات الواردة فيه - دالا بذاته على خطأ المحكمة ومفيدا في الوقت عينه أن الواقعة التي تحدث عنها إنما هي الحقيقة خالية من شبهة الجنائية المدعاة ، فإن محكمة النقض لا يكون في وسعها في هذه الحالة أن تصدر حكما بعدم جواز الطعن ، بل يكون لها ما دامت الظروف كما جاءت بالحكم تدل على أنه سيقابل حتما من المحكمة التي قيل باختصاصها بحكم آخر بعدم اختصاصها هي الأخرى ، أن تعتبر الطعن بالنقض المقدم إليها طلبا بتعيين المحكمة التي يجب أن يكون الفصل في الدعوى من اختصاصها وتقبله على أساس ما وقع من خطأ ظاهر في الحكم ، أما إذا كان الحكم صحيحا في ظاهره وتخطئه إنما يكون بناء على تحقيق يجري وتحصيل للوقائع مما ليس من شأن محكمة النقض وهي تنظر في طعن بطريق النقض ، فإنه يكون من التمتين القضاء بعدم جواز الطعن ما دام باب محكمة الجنائيات مفتوحا لنظر الدعوى أمامها على أساس قيام شبهة الجنائية في الظاهر مما استوجب التحقيق المقول بأنه أزالها . وهذا بطبيعة الحال لا يمنع من طلب تعيين المحكمة التي تفصل في الدعوى في أي وقت وبفض النظر عما سبق صدوره من أحكام إلى الجهة ذات الاختصاص طبقا للمادة ١٤١ تحقيق جنائيات ، وذلك إذا ما توافر سببه وتحقق السبب بالفعل ، فإن اختلاف نظر المحاكم في صدد اختصاصها لا يصح بحال أن

يؤدى الى تعطيل سير المدالة وعدم الفصل فى موضوع الدعوى .

(١٣٢ ص ١٩٤٦/٤/١٥) مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٧٥

٥٣٤٩ - الحكم الصادر من محكمة الجنب بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأن الواقعة مما يجوز الحكم فيها بقوة الجاية به على سوابق المهم هو حكم غير منه تلمصومة لأن موضوع الدعوى باق لم يفصل فيه . فالظن فى هذا الحكم بطريق النقض غير جائز .

(١٥ ص ١٩٤٥/١١/٢٦) مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٨

٥٣٥٠ - الحكم الذى لم يقض الا بصحة التفتيش وباعادة القضية لمحكمة الدرجة الأولى للفصل فى موضوعها لا يجوز الظن فيه استقلالاً لأنه غير منه للمصومة .

(٤٥ ص ١٩٣٩/١٢/١١) مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٩

٥٣٥١ - الحكم الصادر من محكمة استئنافية بعدم اختصاصها بالنظر فى قضية جنحة لأنها رأت فيها شبهة الجنابة لا يجوز الظن فيه أمام محكمة النقض والابرام لأنه ليس حكماً نهائياً فى الموضوع .

(١٩٢٢ ص ٢٣ ق ٨٦) ١٩٢١/٢/٢٨ المجموعة الرسمية س ٢٢ ق ١٢٦ ، ١/٣١

احكام لا يجوز الظن فيها

٥٣٥٢ - الاجكام الصادرة من محاكم أمن الدولة العليا المشككة طبقاً للقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ يجوز الظن فيها بطريق النقض .

(٥٦ ص ١٩٨٧/٢/١٢) الظن رقم ٥٩٠٣ لسنة ٥٦)

٥٣٥٣ - الحكم الصادر من محكمة أمن الدولة العليا لا يجوز الظن فيه بطريق النقض عملاً بالمادة ١٢ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ فى

• شأن حالة الطوارئ •

(١٩٧٣/٦/١٠ أحكام النقض من ٢٤ ق ١٥٠ ص ٧٢٦ ،
١٩٦٦/١٢/١٢ س ١٧ ق ٢٣٣ ص ١٢٢٥)

٥٣٥٤ - الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة المشكلة وفقا لقانون الطوارئ، لا يجوز الطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن وفقا لنص المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ • وصدر الحكم المطعون فيه من محكمة الجنب المستأنفة بناء على استئناف الطاعن لحكم صادر من محكمة أمن الدولة طوارئ • خطأ لا ينشئ للمتهم طريقا من طرق الطعن حظره القانون •

(١٩٨٧/٣/٣ الطعن رقم ٦٢٧٦ لسنة ٥٦)

٥٣٥٥ - متى كان الحكم المطعون فيه قد صدر من محكمة أمن الدولة وفقا لأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ وكانت المادة ١٢ من ذلك القانون تقضى بعدم جواز الطعن بأى وجه من الوجوه فى الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة • فإن الطعن المقدم من المحكوم عليه يكون غير جائز قانونا •

(١٩٦١/١١/٧ أحكام النقض من ١٢ ق ١٨١ ص ٩٠٣)

٥٣٥٦ - ان المادتين ٨ و ٨ مكررة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ تنصان فى صراحة على أن السلطة القائمة على اجراء الأحكام العرفية ووزير العدل هما وحدهما السلطة المختصة قانونا بالقيام بوظيفة محكمة النقض فى القضاء العادى من مراقبة صحة اجراءات المحاكمة وتطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة التهمة • واذن فلا يجوز بأية حالة ولا لائى سبب من الاسباب الطعن بطريق النقض فى الحكم الصادر من محكمة عسكرية سواء من جهة قضائه فى الاختصاص أو فى الموضوع •

(١٩٥٠/٢/٢٠ أحكام النقض من ١ ق ١١٥ ص ٣٢٤)

لا يقبل وجه الطعن في الأحوال التالية

١ - تمييز الاجراءات السابقة على المحاكمة في آخر درجة

٥٣٥٧ - تمييز الاجراءات السابقة على المحاكمة لا يصلح ان يكون سببا للطعن على الحكم ، اذ العبرة في الأحكام هي باجراءات المحاكمة وبالتحقيقات التي تحصل امام المحكمة .

(١٩٨٤/٣/١٨ أحكام النقض س ٣٥ ق ٦٤ ص ٣٠٤ ،
١٩٨٣/١١/١٠ س ٣٤ ق ١٨٧ ص ٩٤٠)

٥٣٥٨ - لما كان الثابت من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة ان ايا من الطاعن أو المدافع عنه لم يثر شيئا بشأن بطلان قرار الاحالة ، وكان هذا القرار اجراء سابقا على المحاكمة فانه لا يقبل من الطاعن اثاره امر بطلانه لأول مرة امام محكمة النقض ما دام انه لم يدفع به امام محكمة الموضوع .

(١٩٧٨/٣/١٩ أحكام النقض س ٢٩ ق ٥٦ ص ٢٩٥)

٥٣٥٩ - من المقرر ان تمييز التحقيق الابتدائي امام محكمة النقض غير جائز ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن بشأن بطلان تحقيقات النيابة العسكرية يكون في غير محله .

(١٩٧٧/٦/١٣ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٥٩ ص ٧٥٩)

٥٣٦٠ - الدفع ببطلان اجراء من الاجراءات السابقة على المحاكمة لا تجوز اثارته لأول مرة امام محكمة النقض .

(١٩٧٦/٣/٧ أحكام النقض س ٢٧ ق ٦١ ص ٢٨٨ ، ٢/٥
١٩٦٨ س ١٩ ق ٣١ ص ١٨١ ، ١٩٨٣/٣/١٣ س ٣٤ ق ٦٨ ص ٣٤٤)

٥٣٦١ - ما ينهض الطاعن من سؤال الشاهد الاول بالتحقيقات في غيبته لا يعدو ان يكون تمييزا للاجراءات السابقة على المحاكمة ، وهو ما لا يصح ان يكون سببا للطعن على الحكم .

(١٩٨٢/٤/٦ أحكام النقض س ٣٣ ق ٩٠ ص ٤٤١)

٥٣٦٢ - لما كان ما يثيره الطاعن من تعيب التحقيق لتحقيق النيابة يسعى إليها لم توجه إليه تهمة القتل إنما ينصب على الإجراءات السابقة على المحاكمة ، وكان لا يبتى من مخضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه قد أثار أيهما شيئاً في هذا الصدد أمام محكمة الموضوع فإنه لا يقبل من الطاعن إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٩٧٩/١/٨ أحكام النقض س ٣٠ ق ٤ ص ٢٤)

٥٣٦٣ - تعيب التحقيق الذي جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة لا يصلح أن يكون سبباً للطعن على الحكم إذ العبرة في الأحكام هي بإجراءات المحاكمة وبالتحقيقات التي تحصل أمام المحكمة .

(١٩٧٣/٤/٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٠٦ ص ٥١٠ ،

١٩٦٩/٣/٢٤ س ٢٠ ق ٨٤ ص ٣٨٨)

٥٣٦٤ - تعيب إجراءات تحقيق الشرطة لا يصح سبباً للطعن على الحكم بالنقض ما دام قد جرى في مرحلة سابقة على المحاكمة .

(١٩٧٣/١/٢٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٥ ص ١٠٢)

٥٣٦٥ - من المقرر أن حق المتهم في الدفع ببطلان الإجراءات لعدم إعلانه بالجلسة المقررة لنظر الاستئناف يسقط إذا تم بيده بجلسة المعارضة . وإذا كان البين من الإطلاع على مخضر جلسة المعارضة أن الطاعن لم يدفع ببطلان ذلك الإجراء فإنه لا يقبل منه إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٩٧٢/١٢/٣ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٩٣ ص ١٠٣٤)

٥٣٦٦ - من المقرر أن أوجه البطلان المتعلقة بالإجراءات السابقة على المحاكمة يجب إبدائها أمام محكمة الموضوع ، ومن ثم فإنه إذا كان بين من الإطلاع على مخضر جلسة المحاكمة أن الطاعنين لم تدفعا ببطلان قرار الإحالة فإنه لا يجوز لهما إثارة الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٩٦٩/١/٦ أحكام النقض س ٢٠ ق ١ ص ١ ، ١٠/٢٨/

١٩٦٨ س ١٩ ق ١٧١ ص ٨٦٤)

٥٣٦٧ - تعيب الطاعنة لتحقيق النيابة بما تراه فيه من نقص

دون أن تتصكك بطرف استكماله لا يصح أن يكون محل طعن .

(١٩٦٨/١٠/٢٨ أحكام النقض س ١٩ ق ١٧١ ص ٨٦٤)

٥٣٦٨ - لا يجوز لمحكمة النقض أن تبحث في الخطأ في الاجراءات التي حصلت أمام النيابة العمومية الا اذا كان طعن في هذه الاجراءات امام المحكمة التي حكمت نهائيا في الموضوع .

(١٩٠٨/٥/١٦ المجموعة الرسمية س ١٠ ق ١٩)

٥٣٦٩ - لما كان ما يثيره الطاعن من تضييب التحقيق الذي أجرته النيابة بدعوى أن معاون النيابة قد باشر التحقيق بغير انتداب كتابي انما ينصب على الاجراءات السابقة على المحاكمة ، وكان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه قد تار ايها شيئا في هذا الصدد امام محكمة الموضوع فانه لا يقبل من الطاعن اثارته لأول مرة امام محكمة النقض .

(١٩٦٧/١٠/٣١ أحكام النقض س ١٨ ق ٢١٧ ص ١٠٥٩)

٥٣٧٠ - تضييب الاجراءات السابقة على المحاكمة لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم .

(١٩٦٧/٦/٥ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٥٤ ص ٧٦٧)

٥٣٧١ - لا يقبل اثاره الدفع بطلان الحكم المستأنف لعدم التوقيع عليه خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره لأول مرة امام محكمة النقض .

(١٩٦٧/٢/٢٠ أحكام النقض س ١٨ ق ٤٥ ص ٢٤٠)

٥٣٧٢ - الدفع بتضييب اجراءات الاستئناف التي تمت في المرحلة السابقة على المحاكمة لا يصح اثارته لأول مرة امام محكمة النقض .

(١٩٦٢/٤/١٦ أحكام النقض س ١٣ ق ٨٩ ص ٣٥٢)

٥٣٧٣ - لا لا يصح التمسك امام محكمة النقض والابرار بعدم تحليف الشهود اليمين القانونية اذا لم يتمسك بهذا الوجه امام محكمة أول درجة ولا امام محكمة الاستئناف .

(١٩٠٠/١٢/٢٢ المجموعة الرسمية س ٢ ص ٢٤٢)

٥٣٧٤ - الدفع ببطلان قرار الاحالة الى محكمة الجنايات لحلوه من بيان الهيئة التي اصدرته هو دفع ببطلان الاجراءات السابقة على المحاكمة لا تقبل من المتهم اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٤/١/١٩٥٧ أحكام النقض س ٨ ق ١٠ ص ٣٩)

٥٣٧٥ - بطلان الاجراءات الذي يحصل أمام المحكمة الابتدائية يزول بسكوت ذى الشأن عنه فى الدرجة الاستئنافية .

(١٠/١/١٩٥٣ المجموعة الرسمية س ٤ ق ٩٩)

٥٣٧٦ - اذا كان المتهم لم يعد يتمسك بالدفع ببطلان القبض والتفتيش أمام المحكمة الاستئنافية فانه لا يقبل منه أن يثيره أمام محكمة النقض .

(٤/١٠/١٩٥٤ أحكام النقض س ٥ ق ٩ ص ٢١)

٥٣٧٧ - متى كان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع ببطلان الاجراءات ، وكانت الواقعة حسبما أثبتها الحكم ليس فيها ما يفيد انها وقعت نتيجة لتحريض الشاهد فان ما يثيره لا يكون له محل .

(١٣/١٠/١٩٥٣ أحكام النقض س ٥ ق ١٠ ص ٢٩)

٥٣٧٨ - قعود الطاعن عن توجيه مطنه على اجراءات محكمة اول درجة أمام المحكمة الاستئنافية لا يبيح له اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١/٣/١٩٨٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ٤٨ ص ٢٣٦)

٥٣٧٩ - اذا كان المتهم لم يتمسك أمام المحكمة الاستئنافية ببطلان الاجراءات أمام محكمة الدرجة الاولى لاستجوابها اياه دون طلب منه فلا يكون له أن يثير هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .

(٢٢/١/١٩٥١ أحكام النقض س ٢ ق ٢٠٤ ص ٥٤١)

٥٣٨٠ - لما كان البين من مراجعة محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن لم يوجه مطنه ما على اجراءات محكمة اول درجة

فى شأن عدم قبول عذره فى طلب التأجيل فلا يجوز له ان يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٩٨٠/٦/١٦ أحكام النقض س ٣١ ق ١٥٢ ص ٧٨٩)

٥٣٨١ - لا يصح اثارة أساس جديد للدفع ببطلان التفتيش لأول مرة أمام محكمة النقض ما دام أنه فى عداد الدفوع الموضوعية المخلطة بالواقع ما لم يكن قد أثير أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم ترشح لقيام ذلك البطلان .

(١٩٨١/١١/٢٨ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٧٤ ص ٩٩٧)

٥٣٨٢ - لا يقبل من الطاعن الادعاء فى طعنه لأول مرة أمام محكمة النقض بعدم اعلانه بالجلسة المحددة لنظر الدعوى أمام محكمة أول درجة .

(١٩٨١/١٢/١ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٧٥ ص ١٠٠٥)

٥٣٨٣ - اذا كان المتهم لم يثر أمام المحكمة الاستئنافية ان الذى أمر برفع الدعوى العمومية هو معاون النيابة الذى لا يجوز له ذلك حتى كانت تحققه وتفصل فيه على ضوء ما يتبين لها من الوقائع فلا يقبل منه أن يثير ذلك أمام محكمة النقض .

(١٩٤٨/٤/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٧٥)

ص ٥٣٨)

٥٣٨٤ - ان القول ببطلان اجراءات التحقيق الذى قام به ضابط البوليس لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم اذ العبرة فى الاحكام هى باجراءات المحاكمة وبالتحقيقات التى تحصل أمام المحكمة .

(١٩٤٥/٤/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٣٧ ص ٦٧٨)

٥٣٨٥ - بطلان الحكم لعدم اعلان المتهم بالتهمة هو بطلان متعلق بالاجراءات التى تحصل قبل المحاكمة ، فمن الواجب ابدؤها قبل سماع أول شاهد بالجلسة والا سقط الحق فيه ، فاذا كان المتهم قد حضر بنفسه جلسته المحاكمة ولم يدفع بهذا الدفع فلا يجوز أن يتمسك به من بعد .

(١٩٣٨/٥/٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢١٩ ص ٢٢٨)

٥٣٨٦ - إذا لم يعترض الطاعن على تحقيق النيابة أمام محكمة الموضوع بل ترفع على أساسه فلا يقبل منه أن يطن فيه أمام محكمة النقض .

(١٥/١١/١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٢١)

ص ٩٧ .

٥٣٨٧ - إذا قرر الطاعن في الميعاد بالطن في الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن وقدم تقرير الأسباب في الميعاد ، وكان بعض الوجوه التي تضمنها تقريره راجعا الى الحكم النهائي السابق صدوره قبل الحكم الذي قرر بالطن فيه استبعدت الوجوه المتعلقة بالحكم النهائي وقصر البحث على الوجوه المنصبة على الحكم المطعون فيه .

(١٢/٢٦/١٩٣٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٧٠)

ص ١٠٢)

٥٣٨٨ - جرى قضاء محكمة النقض على عدم قبول الطعن أمامها بنقض اجراءات المحاكمة أمام محكمة اول درجة بعد السكوت عليها وعدم التظلم منها لمحكمة الاستئناف .

(٢/٢١/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٧٣)

ص ١٨٤)

٢ - دفاع يحتاج لتحقيق موضوعي

٥٣٨٩ - من المقرر أن محكمة النقض ليس من شأنها بحث الوقائع ولا يقبل أمامها طلب جديد أو دفع جديد لم يسبق عرضه على المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، لأن الفصل في مثل هذا الطلب أو الدفع يستدعي تحقيقا وبحثا في الوقائع وهو ما يخرج بطبيعته عن سلطة محكمة النقض .

(١٠/٨/١٩٨٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٤٠ ص ٦٣٦)

٥٣٩٠ - من المقرر أن يعود المتهم عن ابداء دفاعه الموضوعي أمام محكمة الموضوع يحول بينه وبين ابدائه أمام محكمة النقض نظرا لما يحتاجه من تحقيق يخرج عن وظيفتها .

(١٠/٨/١٩٨٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٤٠ ص ٦٣٦)

٥٣٩١ - يجب على المحاكم في جميع الأحوال أن تسمع شهود النفي ما دامت شهادتهم متعلقة بالموضوع لكي تعطى الدفاع حقوقه كما تعطى النيابة حقوقها لكن الطعن أمام محكمة النقض والأبرام لا يكون إلا عن أحكام المحاكم الاستثنائية ، فإذا وقع خلل في الإجراءات الابتدائية (كعدم سماع شهود النفي) ولم يظن فيها أمام الاستئناف فلا يمكن لمحكمة النقض والأبرام أن تعمل شيئاً لاصلاح هذا الخطأ .

(١٨٩٧/٤/١٧ الحقوق س ١٢ ق ٧٧ ص ٣٤٣)

٥٣٩٢ - لا حق للمحكوم عليه أن يظن أمام محكمة النقض والأبرام في الحكم المطلوب نقضه ارتكابه إلى أنه لم يصر استجوابه في التحقيق ما دام قد حضر أمام محكمتي أول وثاني درجة وسكت عن هذا الطعن .

(١٨٩٦/١٢/١٢ الحقوق س ١٢ ق ٣٥ ص ١٤٩)

٥٣٩٣ - أنه وإن كان من المسلمات في القانون أن حضور المتهم أو تخلفه أمام محكمة الموضوع الأمر فيه مرجعه إليه إلا أن قعوده عن إبداء دفاعه الموضوعي أمامها يحول بينه وبين إبدائه أمام محكمة النقض لما يحتاجه من تحقيق يخرج عن وظيفتها .

(١٩٨١/١١/١١ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٥٣ ص ٨٨٦)

٥٣٩٤ - لا يصح أن يبني الطعن على ما كان يحتمل أن يبديه المتهم أمام محكمة الموضوع من دفاع لم يقدمه بالفعل .

(١٩٧٨/٥/٢٩ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٠٢ ص ٥٤٢)

٥٣٩٥ - الدفع ببطلان إذن التفتيش أو بطلان إجراءاته من الدفع للقانونية المختلطة بالواقع التي لا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته ، والذي يجب إبداءه في عبارة صريحة تشمل على بيان ما يراد منه .

(١٩٨٣/١٠/٢٠ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٦٧ ص ٨٤١)

٥٣٩٦ - لما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع ببطلان إذن النيابة العامة بضبطه لأنه غير مسبوق بتحريات جديدة ، وكان هذا

الدفع من الدفع القانوني المختلطة بالواقع التي لا تجوز اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته لأنه يقتضي تحقيقا موضوعيا تنأى عنه وظيفة هذه المحكمة فان ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يقدو غير مقبول .

(١٩٨٢/١٢/٨ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٩٩ ص ٩٦٢)

٥٣٩٧ - الدفع ببطلان تسجيل واقعة عرض الرشوة دفع قانوني يخالطه الواقع لا يجوز الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٩٨٢/١٢/٨ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٩٩ ص ٩٦٢)

٥٣٩٨ - الدفع بخلو الاذن برفع الدعوى من تاريخ صدوره بما يجوز معه القول بصدوره لاحقا لاجراءات التحقيق أو رفع الدعوى الجنائية هو من الدفوع التي يختلط فيها القانون بالواقع مما يستلزم تحقيقا موضوعيا وهو ما يخرج عن اختصاص محكمة النقض ولا يقبل اثاره امامها لأول مرة .

(١٩٧٥/١/٦ أحكام النقض س ٢٦ ق ٥ ص ٢٠)

٥٣٩٩ - انه وان كان من المسلمات في القانون أن تغلف المتهم أو مثوله أمام محكمة الموضوع بدرجةيتها لبدء دفاعه الأمر فيه مرجعه اليه الا أن قعوده عن ابداء دفاعه الموضوعي أمامها يحول بينه وبين ابدائه أمام محكمة النقض نظرا لما يحتاجه من تحقيق يخرج عن وظيفتها .

(١٩٧٣/١٢/٣٠ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٦١ ص ١٢٨٣)

(١٩٧٢/٦/٤ س ٢٣ ق ١٩٧ ص ٨٧٩)

٥٤٠٠ - لا تجوز اثاره التناقض بين الدليلين القوي والفتى لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٩٧٣/٦/١٠ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٥١ ص ٧٢٩)

٥٤٠١ - الادعاء بأن المجنى عليه شخصية وهمية استنادا الى عدم مثوله أمام محكمة الموضوع هو دفاع موضوعي ، ومتى كانت الطاعنة لم تبدم

١٠٨٨ محكمة الموضوع فلا يجوز ابداءه لأول مرة أمام محكمة النقض .
(١٩٧٣/٤/١٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٠٩ ص ٥٢٥)

٥٤٠٢ - طلب اجراء تحقيق عن حالة الضوء وامكان الرؤية لا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٩٧٣/١/٢٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٥ ص ١٠٢)

٥٤٠٣ - اذا كان الطاعن لم يدفع ببطلان القبض والتفتيش أمام محكمة ثاني درجة لا يقبل منه أن ينير هذا الدفع أمام محكمة النقض لانه من الدفوع القانونية التي تختلط بالواقع ويقتضى تحقيقا موضوعيا لا شأن لهذه المحكمة به .

(١٩٧٢/٣/١٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ٨٧ ص ٣٩٤)

٥٤٠٤ - الأصل أن الطعن بالنقض لا يعتبر امتدادا للخصومه بل هو خصومة خاصة مهمة المحكمة فيها مقصورة على القضاء في صحة الأحكام من قبيل أخذها بحكم القانون فيما يكون عرض عليها من طلبات وأوجه دفاع ولا تنظر محكمة النقض القضية الا بالحالة التي كانت عليها أمام محكمة الموضوع . فلا يقبل اثاره أمر الارتباط لأول مرة أمام محكمة النقض لما تتطلبه من تحقيق موضوعي لا يصح أن تطالب هذه المحكمة بإجرائه .

(١٩٧٢/٢/١٤ أحكام النقض س ٢٣ ق ٤١ ص ٦٨)

٥٤٠٥ - الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية قبل التهم لعدم بلوغه سن الرشد من الدفوع القانونية التي يخالفها الواقع . ذلك أن أمر التيقن من صحة أو عدم صحة بلوغ التهم سن الرشد يحتاج الى تحقيق تنحصر عنه وظيفة محكمة النقض .

(١٩٦٩/٥/١٢ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٣٨ ص ٦٨٠)

(١٩٧٣/١٢/١٦ س ٢٤ ق ٢٥١ ص ١٢٣٦)

٥٤٠٦ - من المقرر أن الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية وإن كان من الدفوع الجوهرية التي يتعين التصدي لها عند ابدائها ، الا أنه ليس من

قبيل الدفع المتعلقة بالنظام العام التي يصح اثارتها أمام محكمة النقض لأول مرة .

(١٢/٥/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٣٨ ص ٦٨٠)

٥٤٠٧ - متى كان الطاعن لم يثر أمام محكمة الموضوع أنه كان وافعا تحت تأثير اكراه مخدومه ، فإنه لا يحق له التحدث عن هذا الدفاع الموضوعي لأول مرة أمام محكمة النقض .

(٢٥/١١/١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٥٥ ص ١٠٠٨)

٥٤٠٨ - الدفع ببطلان اذن التفتيش من الدفع القانونية المختلطة بالواقع التي تقتضي تحقيقا موضوعيا ، فلا يجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(٣/١٢/١٩٧٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٩٠ ص ٨٩١ .
٢٠/٢/١٩٦٧ س ١٨ ق ٤٥ ص ٢٤٠)

٥٤٠٩ - لا يجوز للطاعن اثارة أمر اكراه الشاهد لأول مرة أمام محكمة النقض .

(٢٠/٢/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٤٥ ص ٢٤٠)

٥٤١٠ - لا يقبل من الطاعنين أن ينازعا في صفة المدعين بالحقوق المدنية لأول مرة أمام محكمة النقض لانطواء ذلك على أمر يستدعي تحقيقا فلا يجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١/٢/١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ١٣ ص ٦٩)

٥٤١١ - الادعاء بحصول تزوير في أمر التفتيش الصادر من النيابة هو من المسائل الموضوعية التي تحتاج الى تحقيق فلا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(٥/٤/١٩٥٤ أحكام النقض س ٥ ق ١٥٩ ص ٤٦٦)

٥٤١٢ - الدفع بوجود الماهة العقلية هو من الدفع التي تقتضي تحقيقا موضوعيا ، فإذا كان الطاعن لم يبد هذا الدفع أمام محكمة الموضوع ،

فانه لا تقبل منه اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٩٥٤/٣/١٠ أحكام النقض س ٥ ق ١٢٩ ص ٣٩٠)

٥٤١٣ - ليس للطاعن أن يثير أمام محكمة النقض دفاعاً موضوعياً
لم يطلب إلى المحكمة الاستثنائية تحقيقه .

(١٩٥١/٥/٧ أحكام النقض س ٢ ق ٣٧٧ ص ١٠٣٦)

٥٤١٤ - إذا كان الطاعن لم يدفع التهمة أمام محكمة الموضوع
بأنه كان في حالة دفاع شرعي وكانت الواقعة كما أثبتها الحكم لا تدل
بذاتها على قيام هذه الحالة فانه لا يجوز له أن يتمسك بهذا الدفع أمام محكمة
النقض لأول مرة .

(١٩٥١/١/٢٩ أحكام النقض س ٢ ق ٢٠٧ ص ٥٤٧)

٥٤١٥ - متى كان وجه الطعن يتطلب تحقيقاً موضوعياً فانه لا يقبل
من الطاعن أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٩٥٠/١١/٢٧ أحكام النقض س ٢ ق ٩٢ ص ٢٤٠)

٥٤١٦ - إذا كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بما يدعى
وقوعه في صحيفة الدعوى من بطلان ، فلا يجوز له أن يثير ذلك أمام محكمة
النقض .

(١٩٤٨/١٠/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٥٣)

(ص ٦٦٦)

٥٤١٧ - إذا حصل أمام المحكمة الاستثنائية قبل المرافعة بطلان
في الاجراءات كما لو لم يحلف الشهود اليمين القانونية ولم يترضى عليه
فلا يمكن أن يتمسك به فيما بعد أمام محكمة النقض والاإبرام .

(١٩١١/٤/٢٢ المجموعة الرسمية س ١٢ ق ٧٨)

٣ - المسائل التي يكون تقديرها محكمة الموضوع

٥٤١٨ - الجدل في مسائل واقعية وفي تقدير الدليل هو مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب .

(١٩٧٣/٣/٤) أحكام النقض س ٢٤ ق ٦١ ص ٢٧٩ ،
(١٩٧٣/٤/١ ق ٩١ ص ٤٤٥)

٥٤١٩ - لا يجوز مصادرة محكمة الموضوع في تقديرها لأدلة الدعوى ومبلغ اطمئنانها اليها أو الخوض بشأنه أمام محكمة النقض .

(١٩٦٨/١١/٢٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٠٥ ص ١٠٠٨)

٥٤٢٠ - اذا أثبت الحكم أنه عندما تم استيقاف الطاعن كان قد سقط منه ما كشف عن محتويات اللقافة التي يحملها فقد دل بهذا على قيام حالة التلبس ، ولا يؤثر في ذلك ما ذهب اليه الطاعن من المنازعة في واقعة إقراره وما تعرض له للطريقة التي تم بها الاستيقاف ، لأن ذلك لا يصدو في حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا لا يقبل منه أمام محكمة النقض .

(١٩٥٨/١٢/٢٩ أحكام النقض س ٩ ق ٢٧٢ ص ١١٢٢)

٥٤٢١ - الارتباط من المسائل التي تدخل في تقدير وقائع الدعوى فلا يسوغ اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(١٩٥٤/٤/٥ أحكام النقض س ٥ ق ١٩٩ ص ٥٨٥)

٥٤٢٢ - اذا كانت المحكمة قد برأت المتهم مستندة الى القول بأنه ليس هو المقصود بالاذن الصادر من النيابة بالتفتيش فان الطعن من النيابة بأنه هو بذاته الذي كان مقصودا بالاذن المذكور وأن الخطأ في اسمه لا يؤثر على صحة الاجراءات ، هذا الطعن لا يصدو أن يكون جدلا في تقدير الأدلة التي لم تر محكمة الموضوع فيها ما يكفي لاقتناعها بأن الاذن قد قصد به في الواقع تفتيش شخص الطاعن ولا منزله مما لا يقبل اثارته أمام محكمة النقض .

(١٩٥٢/٥/٧ أحكام النقض س ٣ ق ٣٣٨ ص ٩١٠)

٥٤٢٣ - متى أخذت محكمة الموضوع بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع على عدم الأخذ بها . ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقض لكونه من الأمور الموضوعية .
(١٩٥١/١/٢٩ أحكام النقض س ٢ ق ٢١٠ ص ٥٥٥)

٥٤٢٤ - متى ورد باذن التفتيش خطأ أنه صدر في الساعة كذا مساء واستخلصت المحكمة من ظروف الدعوى وما أثبتته وكيل النيابة في محضر استجواب المتهم أنه صدر في هذه الساعة من الصباح فإنه لا تجوز إثارة الجدل في ذلك أمام محكمة النقض .

(١٩٥٠/١١/٢٠ أحكام النقض س ٢ ق ٧١ ص ١٨٠)

٥٤٢٥ - متى كان الحكم قد بين واقعة الدعوى وأورد الأسانيد التي استخلصها استخلاصاً سائفاً فلا يكون للنبيابة العامة من بعد أن تجادل في تصوير الواقعة تأسيساً على ما استخلصته هي من التحقيقات .

(١٩٥٠/١٠/٢٣ أحكام النقض س ٢ ق ٢٨ ص ٦٩)

٥٤٢٦ - ما دام الحكم قد بين واقعة الدعوى وأورد الأدلة التي أقام عليها قضاءه بإدانة المتهم وكانت هذه الأدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها فإن ما ينعاه المتهم على الحكم مما هو متعلق بتقدير هذه الأدلة لا يكون إلا محاولة موضوعية مما يستقل به قاضي الموضوع ولا شأن لمحكمة النقض به .

(١٩٥٠/١٠/١٦ أحكام النقض س ٢ ق ٢٢ ص ٥١)

٥٤٢٧ - متى كانت المحكمة قد استخلصت من أقوال الشهود أن الطاعن ضرب المجنى عليه بالصورة الواردة بحكمها وكان لهذه الصورة سند من أقوال الشهود في التحقيقات فالطعن على حكمها من هذه الناحية يكون على غير أساس لتعلقه بمناقشة أدلة الدعوى .

(١٩٥٠/١٠/٩ أحكام النقض س ٢ ق ٧ ص ١٩)

٥٤٢٨ - إن محكمة النقض ليست سلطة عليا فيما يتعلق بالوقائع وتقريرها ، وإنما وظيفتها الاشراف على مراعاة العمل بالقانون وتطبيقه

وتأويله على الوجه الصحيح : فإذا وقع في الحكم مجرد خطأ مادي فتصححه من سلطة محكمة الموضوع ، وسبيله الطعن في الحكم بأية طريقة من طرق الطعن العادية ما دام ذلك ميسورا والا فترفع عنه دعوى تصحيح إلى ذات المحكمة التي أصدرته لتفصل فيها بالطرق المعتادة بحكم جديد قائم بذاته قابل للطعن بكل الطرق الجائزة ، ولا يجوز أن يلجأ إلى محكمة النقض والإبرام لتصحيح مثل هذا الخطأ المادي لأن طريق الطعن لديها غير اعتيادي لا يسار فيه إلا حيث لا يكون سبيل لمحكمة الموضوع إلى تصحيح ما وقع من خطأ .

(١٩٣٩/٤/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣٧٤ ص ٥٢٠)

٥٤٣٩ - لمحكمة النقض والإبرام الحق في مراقبة التقدير القانوني للواقعة كما صار اثباتها في الحكم وليس لها أن تراقب محكمة الموضوع على تقديرها للوقائع وأدلة الإثبات في الدعوى أو على صحة ما رتبته عليها من الاستنتاجات فإن هذا من اختصاصها دون سواها .

(١٩٢٣/٦/٢ المجموعة الرسمية س ٢٦ ق ٧٣)

امثلة لأوجه غير مقبولة

٥٤٣٠ - لا تختص محكمة النقض إلا بتقويم الموج من جهة القانون ليس إلا ، فهي مكلفة بأن تأخذ ما أثبتته قاضي الموضوع قضية مسلمة وأن تبحث فيه . فإذا أوجدت ما أثبتته قاضي الموضوع لا عقاب عليه أو أن هذا القاضي قد أخطأ في وصف ما أثبتته فطبق مادة ليست هي المطبقة أو أنه أهمل إجراء من الإجراءات القانونية الأساسية التي بدونها تفسد المحاكمة أو أنه أهمل بضمانة قانونية من ضمانات الاتهام أو الدفاع أو أنه أهمل بيان ركن من أركان الجريمة أو ظرف مشدد مثلا مع أنه عاقب على اعتبار ثبوت هذا الذي أهمله أو غير ذلك مما يخالف نصا صريحا في القانون أو مبدأ قانونيا متفقاً عليه ، ان وجدت محكمة النقض شيئا من تلك الأمور وأشباهاها التي تأتي مخالفة للقانون - فهناك فقط يكون لها حق التدخل فيما أثبتته قاضي الموضوع - أما أن يتظلم المتهم لديها من ضعف أدلة الثبوت أو عدم احسان القاضي تقديرها أو من عدم الدوران مع الدفاع في كل منحي ومسلك من مناحي أقواله ومسالكها والاجابة في حكمه على كل صغيرة وكبيرة في بياناته واستنتاجاته ، إلا ما كان طلبا معيناً صريحا مأمورا قانونا

بإجابه أو رفضه رفض مسيب ، فهذا التظلم لا سبيل لمحكمة النقض أن
النظر فيه مهما يكن في ذاته مؤيدا بأمتن الأدلة . ذلك بأن محكمة النقض
ليست درجة استئنافية تميد عمل قاضي الموضوع فنظر في الأدلة ونقدها
بما يستاهل وترى أن كانت منتجة للادانة ، أو غير منتجة ، وإنما هي درجة
استئنافية مختصة ميدان عملها مقصور على سلطة الرقابة على عدم مخالفة
القانون .

(١٧/١/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١١٥)

(ص ١٤١)

٥٤٣١ - لما كان ما يثيره الطاعن - من أن استئناف انيابه
للدعوى الجنائية للحكم الصادر من محكمة الجنب قد تقرر به بعد الميعاد
وأن محكمة الجنب المستأنفة قد أخطأت بقبوله شكلا - في غير محله ما دام
أن الطاعن لم يطعن في ذلك الحكم الاستئنافي بطريق النقض لما يدعيه من
سحق قانوني ، واذ فوت على نفسه الطعن بهذا الطريق فإن القضاء بقبول
الاستئناف شكلا يجب احترامه لأنه قد حاز نهائيا هذا الشيء المقضي به ،
واذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض دفاع الطاعن في هذا
المخصوص فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

(١٩٨٣/٣/١ أحكام النقض ص ٣٤ ق ٥٧ ص ٢٩٤)

٥٤٣٢ - عدم ابداء الطاعن بجلسة المعارضة عذره في التخلف عن
الحضور بالجلسة التي صدر فيها الحكم الحضوري الاعتباري . يوجب الحكم
بعدم جواز المعارضة وقضاء المحكمة باعتبار المعارضة كان لم تكن لا جدوى
من النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون لانقضاء مصلحة الطاعن .

(١٩٨٠/٣/٢٦ أحكام النقض ص ٣١ ق ٨٤ ص ٤٥٩)

٥٤٣٣ - لا وجه لنقض الحكم بحجة الخطأ في تطبيق القانون في
حالة ما اذا كانت صحيفة السوابق المنسوبة إلى شخص متهم بسرقة لم ترفق
بأوراق الدعوى ، فعلمت المحكمة عليه باعتبار أن تهمة جنحة لأنه لم يكن
غنى وسعها الأخذ بسوابقه ، مع أنه كان يترتب على تلك السوابق أن تصير
الجنحة جنابة ، وأن تكون تلك المحكمة غير مختصة بنظر الدعوى .

(١٩٢٠/١٠/٣٠ المجموعة الرسمية ص ٢٢ ق ٣٥)

٥٤٣٤ - اذا تراءى لمحكمة الاستئناف كما رات عمكة اول درجة
أن شهادة النفى غير لازمة فلا يمد رفض طلب سماعها وجها للنقض .
(١٨٩٧/٦/١٢ الحقوق س ١١ ق ١٥ ص ٣٦)

٥٤٣٥ - خطأ الحكم المطعون فيه فى بيان صدور قرار الاحالة
لا يمدو أن يكون خطأ ماديا غير مؤثر فى منطق الحكم أو فى النتيجة التى
انتهى اليها ، ومن ثم يضحى هذا النعى غير سديد .
(١٩٧٨/٣/١٩ أحكام النقض س ٢٩ ق ٥٦ ص ٢٩٥)

٥٤٣٦ - محكمة الموضوع ليست ملزمة بتقصى أسباب اعفاء
المتهم من العقاب فى حكمها الا اذا دفع بذلك أمامها ، فاذا هو لم يتمسك لدى
محكمة الموضوع بحقه فى الاعفاء من العقاب اعمالا للمادة ٢٠٥ عقوبات
فليس له من بعد أن يثير هذا لأول مرة أمام محكمة النقض ولا أن ينفى على
الحكم قعوده عن التحدث عنه .
(١٩٨٣/١/٢٤ أحكام النقض س ٣٤ ق ٢٥ ص ١٤٧)

٥٤٣٧ - اذا كان الحكم الصادر بالعقوبة محتويا على أسباب
كافية وكان حكم الاستئناف القاضى بالبراءة مشتملا أيضا على أسباب كافية
اقتصرت وظيفة محكمة النقض والايرام على التحقق من أنه لا تناقض هناك
بين أسباب ومنطوق الحكم المطعون فيه وليس لها أن تبحث فى موضوع الدعوى
لتقضى بأرجحية أحد الحكمين على الآخر .
(١٩٢٠/١/٢٤ المجموعة الرسمية س ٢١ ق ٧٦)

٥٤٣٨ - استئناف المدعى بالحقوق المدنية لحكم بالبراءة لا يمنع
من صيرورة الحكم فى قوة الشيء المحكوم به وفى مثل هذه الحالة ينبغى أن
لا يبنى حكم محكمة الاستئناف القاضى بتعويضات للمدعى بالحقوق المدنية
الا بناء على قواعد القانون المدنى . وينتج من ذلك أن لا وجه لنقض الحكم
لسبب من الأسباب الآتية : ١ - لعدم اشتماله على النص القانونى المعمول
به ٢٠ - لعدم ذكر تاريخ الواقعة فيه ٣٠ - لعدم بيان نوع الأفعال التى
يعاقب عليها القانون وتدخل الجريمة فى عدادها .

(١٩٠٤/١٠/١٣ المجموعة الرسمية س ٦ ق ٤)

٥٤٣٩ - متى أخذ من محضر الجلسة ان المرافعة والنطق بالحكم حضلا في يوم واحد وان القضاء الذين صدروا الحكم هم عم بعينهم انذين سمعوا المرافعة فذكر اسم فاض اخر لم يحضر المرافعة في الحكم خطأ لا يوجب نقضه .

(١٩٠٣/١٠/١٤ المجموعة الرسمية س ٥ ق ٩٣)

٥٤٤٠ - اذا كان الطاعن يسعى على الحكم المصدور فيه الخطأ في تطبيق القانون لمجرد مخالفته قضاء محكمة النقض ، وكانت هذه المخالفة بفرض وقوعها لا يصح أن تكون بذاتها وجها للطعن على الحكم فان ما يبرره الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديدا .

(١٩٦٩/٦/٢ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٦٠ ص ٨٠٢)

٥٤٤١ - من غير المجدي النعى على الحكم بعدم الرد على المدعى ببطلان القبض والتفتيش اللذين تم يستند الحكم مما استغرا عنه دليلا قبل الطاعن .

(١٩٨٢/٤/٢٠ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٠٤ ص ٥١٣)

٥٤٤٢ - لا مصلحة لخصوم ولا للنيابة العامة في النعى على خصوصية اغفال اثبات مد أجل الحكم في محضر الجلسة .

(١٩٨٢/٢/٢٣ أحكام النقض س ٣٣ ق ٥٠ ص ٢٤٨)

٥٤٤٣ - وصف الحكم بشروع التهم بالقتل مع الترسد والتربص دون أن يذكر لفظة عمدا بعد لفظة القتل لا يكون سببا لنقضه .

(١٨٩٧/٦/٥ الحقوق س ١٢ ق ٥٥ ص ٢٤٨)

٥٤٤٤ - ان تعيب الطاعن لمسك الدفاع عنه - حين طلب الى المحكمة معاملته بالرافة دون أن يطلب من المحكمة تبرئته - لا يصلح وجها للنعى على قضاء الحكم بادانته .

(١٩٦٨/١١/٢٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٠٥ ص ١٠٠٨)

٥٤٤٥ - الدفع بعدم صلاحية الحكم المطعون فيه للتنفيذ لصدوره

من محكمة غير مختصة لا يصلح بذاته لأن يكون سببا للطعن يثار أمام محكمة النقض اذ لا شأن لهذه المحكمة في تنفيذ الأحكام الجنائية .

(١٨/١٠/١٩٦٥ أحكام النقض س ١٦ ق ١٣٤ ص ٧٠٢)

٥٤٤٦ - عدم دفع الرسوم القضائية ليس من شأنه في حد ذاته التأثير في حقوق المتهم في الدفاع والطعن على الاجراءات من هذه الناحية لا يكون نه في حقيقته الأمر من معنى سوى التضرر من عدم دفع الرسوم وهذا وحده لا تعلق له باجراءات المحاكمة من حيث صحتها أو بطلانها .

(٣١/٥/١٩٦٥ أحكام النقض س ١٦ ق ١٠٦ ص ٥٢٣)

٥٤٤٧ - اذا كان ما نسب الى الطاعن ثلاث وقائع تزوير وكان الطاعن قد قصر طعنه على واقعة واحدة ولم يتناول في طعنه الواقعتين الأخريين اللتين أثبتتهما عليه الحكم وكان الحكم اذ دانه في الجرائم المنسوبة اليه قد أوقع من أجلها عقوبة واحدة تطبيقا للمادة ٣٢ عقوبات فان الطعن يكون على غير أساس .

(٢٢/٦/١٩٥٤ أحكام النقض س ٥ ق ٢٦١ ص ٨٠٨)

٥٤٤٨ - اذا كان أحد المدعين بالحقوق المدنية قد توفى قبل انه يفصل في الدعوى ، وكان قد حضر عنه محام لم يذكر للمحكمة أنه توفى ، ولم يكن المتهم على علم بوفاة ، فلا وجه للطعن على الحكم الصادر في هذه الدعوى بأن اجراءاته باطلة .

(١٩/٤/١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٧٤)

ص ٥٣٧)

امثلة لأوجه طعن مقبولة

١ - القصور

٥٤٤٩ - القصور الذي له الصادرة على وجوه الطعن الأخرى المتعلقة بالخطأ وهو ما يتسع له وجه الطعن ويعجز هذه المحكمة عن اعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى وأن تقول كلمتها

في شأن ما تثيره الطاعة بوجه الطعن .

(١٢/٢٤ / ١٩٨٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ٢١١ ص ٩٤٦)

٥٤٥٠ - للقصور الصادرة على سائر أوجه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون لأن من شأن القصور أن يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار اثباتها في الحكم .

(١٩٧٢/٢/٢٨ أحكام النقض س ٢٣ ق ٦٠ ص ٢٥٠)

٥٤٥١ - القصور الذي يتسع له وجه الطعن له الصادرة على أوجه الطعن الأخرى المتعلقة بمخالفة القانون .

(١٩٧٩/١/١٥ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٧ ص ١٠٣)

(١٩٦٦/١/١٧ س ١٧ ق ١١ ص ٦٠ ، ١٩٦٥/١١/١ س ١٦ ق ١٤٧ ص ٧٧٩)

٥٤٥٢ - القصور في التسبب له الصادرة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون ، فإذا كان الحكم المطعون فيه ميبا بالقصور فإن محكمة النقض لا تملك التعرض لما انساق اليه من تفريرات قانونية في شأن المال المختلس أو العقوبة التي يجب انزالها تبعاً لذلك . إذ ليس في وسعها أن تصحح منطوق حكم قضت بنقضه بل على محكمة الموضوع عند إعادة الدعوى لها أن تبحث نوع المال المختلس وأن تقضي بالعقوبة المقررة في القانون إذا رأت أن تدعى المتهم .

(١٩٦٨/٢/١٢ أحكام النقض س ١٩ ق ٣٣ ص ١٩٤)

(١٩٦٩/٣/٣ س ٢٠ ق ٦٦ ص ٣٠٨)

٥٤٥٣ - سكوت الحكم عن بيان صفة الطاعن التي أوجبت انطباق النص القانوني الذي أدين بمقتضاه هو قصور له الصادرة على وجه الطعن المتعلق بمخالفة القانون .

(١٩٨٢/١١/١٤ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٨٢ ص ٨٨٤)

٥٤٥٤ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بالتمويض دون أن يبين البتة أساس قضائه بها ، فإنه يكون قاصر البيان في شقه الخاص

بالتعويض بما يوجب نقضه والاعادة ، ومتى تقرر ذلك فإن حسن سير العدالة يقتضى نقضه أيضا فيما قضى به فى شقه الجنائى حتى تعيد محكمة الموضوع نظر القضية برمتها .

(١٩٨١/١١/٢٥ أحكام النقض بس ٣٢ ق ١٧٠ ص ١٧٤)

٥٤٥٥ - السبب الذى يتصلك به الطاعن فى طعنه وان كان غير صحيح على الصورة التى اوردتها الا انه يتسع لعب القصور فى بيان الأدلة والظروف التى يستدل منها على أن الطاعن كان يعلم بأن ما اخفاه من مسروقات متحصل من جناية ، الأمر الذى يقتضى نقض الحكم بالنسبة اليه .

(١٩٦٠/٥/٣١ أحكام النقض س ١١ ق ١٠٠ ص ٥٢١)

٥٤٥٦ - القصور فى التسبب له الصادرة على وجوه الطعن الأخرى المتعلقة بمخالفة القانون ، فلا تملك محكمة النقض ازاء قبوله التعرض لما انساق اليه الحكم من تقارير قانونية خاطئة ، وهو بسبيل رده على ما تمسك به المتهم من دفوع قانونية .

(١٩٨٣/٤/٤ أحكام النقض س ٣٤ ق ٩٧ ص ٤٧٦ ، ٣/٢٣/١٩٥٩ س ١٠ ق ٧٧ ص ٣٤٤)

ب - مخالفة القانون

٥٤٥٧ - القول بوحدة الجريمة او بتمدها هو من التكييف القانونى الذى يخضع لرقابة محكمة النقض .

(١٩٦٢/١٢/٢ أحكام النقض س ١٣ ق ١٩٦ ص ٩٤٧)

٥٤٥٨ - ادانة المحكمة المطعون ضده بجريمة الضرب المفضى الى الموت واعمالها فى حقه المادة ١٧ عقوبات وتوقيعها عليه عقوبة السجن ، احدى العقوبتين التخيريّتين للجريمة ، خطأ فى تطبيق القانون ، اذ عليها أن تنزل بمقوبة السجن الى عقوبة الحبس .

(١٩٧٢/١١/٥ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٦٣ ص ١١٥٩)

٥٤٥٩ - قضاء محكمة الجنايات بعدم اختصاصها بنظر الدعوى

لمعد تبيينها وجود تقرير الاتهام وقائمة شهود الاتبات من بين مرفقات الدعوى ، خطأ فى القانون .

(١٩٨٠/٤/٢١ أحكام النقض س ٣١ ق ١٠٤ ص ٥٤٩)

٥٤٦٠ - إذا كان يبين من مطاله الأوراق أنه صدر من المحكمة الاستئنافية حكمان نهائيان متعارضان فى دعوى واحدة احدهما باعتبار المعارضة كان لم تكن والآخر بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية لحكمة الدرجة الأولى لنظر معارضة المتهم من جديد ، فهذا خطأ فى تطبيق القانون نشأ عن تجزئة الدعوى الواحدة بالفصل مرة فى استئناف النيابة وأخرى فى استئناف المتهم ، فان ذلك مما يوجب الحكمين ويستوجب نقضهما .

(١٩٧٠/٣/١ أحكام النقض س ٢١ ق ٧٩ ص ٣١٩)

٥٤٦١ - إذا ألفت محكمة ثانى درجة حكم المحكمة الجزئية الصادر بعدم الاختصاص فى جنحة فان القاضي الجزئى يجب عليه أن يحترم حكم الاستئناف ويعمل به متى رفعت اليه القضية مرة ثانية . فاذا أمر على رايه الأول وحكم ثانية بعدم اختصاصه ورفع استئناف عن هذا الحكم فان محكمة الاستئناف يجب عليها أن تقبل الاستئناف من حيث شكله وتحكم فيه موضوع الدعوى ، فمن ثم اذا رفضت محكمة ثانى درجة استئنافا رفع فى مثل هذه الظروف فيجوز نقض حكمها فى هذه الحالة .

(١٩٠١/٤/٢٧ المجموعة الرسمية س ٢ ص ٢٨١)

٥٤٦٢ - مناط الطعن بالنقض فى امر التصحيح أن تتجاوز المحكمة حقها فى تصحيح الأخطاء المادية بما فى ذلك تصحيح اسم المتهم ولقبه .

(١٩٦٢/٦/١٢ أحكام النقض س ١٣ ق ١٣٩ ص ٥٥٠)

٥٤٦٣ - إذا كانت المحكمة قد صرحت فى أسباب الحكم بأنها تقصد أن يكون وقف التنفيذ شاملا للمقوبة الأصلية والمقوبات التبعية والآثار الجنائية المترتبة على الحكم ، ولكنها قضت فى منطوقه بوقف التنفيذ بالنسبة الى المقوبة الأصلية وحدها ، فهذا الحكم يكون متخاذلا متعينا نقضه .

(١٩٥٠/١١/٧ أحكام النقض س ٢ ق ٥٢ ص ١٣١)

٥٤٦٤ - إذا استند الحكم في إدانة المتهم إلى خلاف للثابت بالأدلة كان مغطاً في الاستناد وتعين نقضه .

(١٩٥٠/١١/٧٠) أحكام النقض: س ٢ ق ٤٩ ص ١٢٥

٥٤٦٥ - المنسك: الاستئناف الصادر بتأييد حكم نقض برفض المعارضة شكلاً وتحذيل هذا الحكم المتأخر فيه هو حكم باطل بطلاناً جوهرياً مؤدياً إلى نقضه .

(١٩٠٦/٤/٢٨) المجموعة الرسمية س ٧ ق ١٠٨

٥٤٦٦ - لا يجوز لمحكم الجتج في دعاوى نصب القاذرة التهرى من يد حائزه أن تحكم ببرد ذلك المقار المخصم به فان حكمت بذلك تجاوزت اختصاصها وكان حكمها باطلاً بطلاناً أصلياً يجوز نقضه لدى محكمة النقض والإبرام .

(١٨٩٤/٣/١٧) الحقوق س ٩ ق ٧٩ ص ٢٤٧

٥٤٦٧ - من الخطأ المبطّل للحكم عدم فصل المحكمة في أحد الطلبات المعروضة عليها من أحد الخصوم لأنها تعتبر بذلك قد فصلت في الدعوى بدون أن تكون ملزمة بجميع أطرافها مستعرضة نواحي النزاع فيها ، ولا سبيل في المواد الجنائية إلى اصلاح هذا الخطأ إلا الطعن بطريق النقض ، لأن التماس إعادة النظر غير مقرر فيها كما هو الحال في المواد المدنية .

(١٩٣٧/٥/١٧) مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٨٥ ص ٧٣

٥٤٦٨ - ان الدعوى بالتمويضات المدنية هي دعوى خصوصية قائمة بذاتها وان كانت تتابع الدعوى العمومية وتسير معها فالفصل في احداها لا يكون فصلاً في الأخرى . وان اغفال المحكمة الفصل في طلب من الطلبات الأصلية التي رفعت إليها وتعلقت به يمد وجهها من الأوجه المهمة لبطلان الحكم فيما يختص بالطلب المذكور .

(١٨٩٩/٦/١٠) المجموعة الرسمية س ١ ص ٣٠٩

٥٤٦٩ - لا نزاع في أن لمحكمة النقض سلطة مراقبة قاضي الموضوع في تفسيره للمقود وفي تكييفه لها حتى إذا رأت أن الحكم الصادر فيه انحرافاً

أو زبعا عن نصوص العقد موضوع الدعوى ، كان لها أن تصحح ما وقع من الخطأ وأن ترد الأمر الى التفسير أو التكييف القانوني الصحيح .

(١٩٣٤/٥/٢١) مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٥٣ ص ٣٣٢)

٥٤٧٠ - أن الممول عليه للقول بوجود خطأ في تطبيق القانون إنما هو الوقائع التي يشبتها قاضي الموضوع في حكمه لا الوقائع التي ترد على السنة الخصوم أو المدافعين عنهم أو الشهود في التحقيقات وبحاضر الجلسات إذ هذه الوقائع الأخيرة ليست سوى مجرد دعاوى لما تمحس ولم يعتبرها القانون عنوانا للحقيقة .

(١٩٣٢/١٠/٣١) مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣٧٦ ص ٦٠٩)

ج - بطلان الحكم

٥٤٧١ - يجب صدور أحكام المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية من ثلاثة أعضاء سمعوا المرافعة وتمت المداولة بينهم دون غيرهم ، عملا بنص المادة التاسعة من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في شأن السلطة القضائية والمواد ١٦٧ و ١٧٠ و ١٧٨ من قانون المرافعات المدنية والتجارية . وصدر الحكم من هيئة مشكلة من أربعة أعضاء تفاير الهيئة التي سمعت المرافعة يجعل الحكم معيبا بما يستوجب نقضه .

(١٩٨٤/١/٢٢) أحكام النقض ص ٣٥ ق ١٨ ص ٩١)

٥٤٧٢ - الظعن بطريق النقض في الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن يشمل الحكم الفيابي المعارض فيه ، وإذا كان ذلك وكان يبين من الاطلاع على الأوراق أن الحكم الصادر حضوريا اعتباريا من المحكمة الاستئنافية قد خلا من توقيع رئيس المحكمة التي أصدرته وكان من المقرر أن توقيص القاضي على ورقة الحكم الذي أصدره بعد شرطا لقيامه ، فإذا تخلف هذا التوقيع فإن الحكم يعتبر معدوما . وإذا كانت ورقة الحكم هي الدليل الوحيد على وجوده على الوجه الذي صدر به وبناء على الأسباب التي أقيم عليها ، فإنه بطلانها يستتبع بطلان الحكم ذاته .

(١٩٧١/١/٣) أحكام النقض ص ٢٢ ق ٣ ص ١٣)

٥٤٧٣ - الطعن في الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأنها لم يس
يشمل الحكم انفيائي ، فإذا كان هذا الحكم قد فقد ولا تعرف أسبابه حتى
من يمكن الرجوع اليها لتقدير صحة الادانة ، ولأن الحكم باعتبار المعارضة
كأنها لم تكن لا تتضمن من الأسباب أكثر من أن المتهم لم يحضر بعد أن قرر
بالمعارضة وبعد أن أعلن بالحضور للجلسة ، فإنه يكون من المتعين اعتبار
الحكم المطعون فيه كأنه خال من الأسباب ويجب إذن نقضه .

(١٩٤٥/٤/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٣٥ ص ٦٧٢)

د - بطلان الاجراءات

٥٤٧٤ - لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم
عن الحكم انفيائي المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض الا اذا كرس بحلفه
عن الحضور بالجلسة حاصلًا بغير عذر ، واذا كان هذا التخلف يرجع الى عذر
قهرى حال دون حضور المعارض بالجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة ،
فان الحكم يكون غير صحيح متعينًا نقضه لقيام المحاكمة على اجراءات معيبة
من شأنها حرمانه من استعمال حقه في الدفاع ويكون للنسابة حق الطعن
فيه . ومحل نظر العذر القهرى المانع من حضور جلسة المعارضة وتقديره ،
يكون عند استئناف الحكم المطعون فيه أو عند الطعن بطريق النقض .

(١٩٧١/١/٣ أحكام النقض ص ٢٢ ق ٤ ص ١٦)

الفقرة الثانية

٥٤٧٥ - ولئن كان من المقرر أنه اذا فوت المدعى بالحق المدني على
نفسه حق استئناف حكم محكمة أول درجة فان هذا الحكم يحوز قوة الأمر
المقضي وينتقل أمامه طريق الطعن بالنقض ، الا أن ذلك مشروط بأن يكون
الحكم الصادر بناء على استئناف المتهم - قد جاء مؤيدًا لحكم محكمة أول درجة
بحيث يمكن القول بأن الحكمين الابتدائي والاستئنافي قد اندمجا وكونا
قضاء واحدًا ، أما اذا ألغى الحكم الابتدائي في الاستئناف أو عدل فان الحكم
الصادر في الاستئناف يكون قضاء جديدًا منفصلًا تمام الانفصال عن قضاء
محكمة أول درجة ويصح قانونًا أن يكون محلاً للطعن بالنقض من جانب
المدعى بالحق المدني مع مراعاة ألا يتبنى على طعنه - ما دام لم يستأنف حكم
محكمة أول درجة - سوى لمركز المتهم .

(١٩٨٤/١٢/٢٠ أحكام النقض ص ٣٥ ق ٢٠٦ ص ٩٢٨)

٥٤٧٦ - لما كان مفاد نص المادة ٣٠ من قانون النقض أن لا يقبل من المدعى المدني أو المسئول مدنيا الطعن في الحكم الصادر في الدعوى الجنائية لانعدام مصلحته في ذلك ، فإن ما ينهض الطاعن - المسئول مدنيا - على الحكم المطعون فيه بدعوى الخطأ في تطبيق القانون ، إذ لم يقتصر على الفصل في الدعوى المدنية المحالة وحدها بحكم النقض الأول الى محكمة الاعادة انما فصل في الدعوى الجنائية أيضا لا يكون مقبولا .

(١٩٧٨/١٠/٢٩ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٥١ ص ٧٤٩)

٥٤٧٧ - من المقرر أن الطعن لا يكون الا لمن مسه الحكم المطعون فيه وفيما يختص بحقوقه فقط ، فلا يقبل من الطاعن نفيه على الحكم مسأله ونه عن الحقوق المدنية بوصفه مسئولاً عنها على الرغم من مجاوزة الطاعن المسئول بولايته سن الخمس عشرة سنة ما دام أن الحكم المطعون عيه لم يمس في هذا الصدد .

(١٩٦٥/١١/١٥ أحكام النقض س ١٦ ق ١٦١ ص ٨٤٤)

٥٤٧٨ - اقرار المتهم بقبوله احكام الصادر ضده في ادعويين الجنائية والمدنية ، تقتصر حججه عليه ولا تمتد الى المسئول عن الحقوق المدنية . ولو كان محكوما عليه بالتعويض متضامنا مع المتهم اعمالا للمادة ١/٢٩٥ مدني .

(١٩٧٨/٣/٢٠ أحكام النقض س ٢٩ ق ٥٩ ص ٣١٥)

٥٤٧٩ - يشترط لقبول الطعن وجود صفة للطاعن في رفعه ، ومناطق توافر هذه الصفة أن يكون طرفا في الحكم المطعون فيه ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على الفصل في الدعوى الجنائية وليس المسئول عن الحقوق المدنية طرفا فيه فانه يتهين الحكم بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صفة .

(١٩٧٧/٣/٢٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ٨٣ ص ٣٩٠)

٥٤٨٠ - لا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يسأغ الحكم الصادر ضده من المحكمة الجزئية متى كان التعويض المطالب به لا يزيد عن النصاب الإنتهائي للقاضي الجزئي ، وبالنسأل لا يكون له حق الطعن في ههنا الحالة بطريق النقض ، لأنه حيث يتفلق باب الطعن بطريق الاستئناف لا يجوز من

باب أولى الطعن بطريق النقض .

(١٩٧٣/١٢/٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٣٦ ص ١١٥٧)

٥٤٨١ - لا يغير من عدم جواز الطعن بالنقض في الحكم الصادر برفض الدعوى المدنية في الادعاء بقرش صاغ واحد على سبيل التمويض المؤقت أن يكون هذا الحكم قد صدر من محكمة الدرجة الثانية بعد أن استأنف المتهم الحكم الابتدائي الذي قضى بالادانة والتمويض ، ذلك بأن قضاء المحكمة الاستئنافية ليس من شأنه أن ينشئ للمدعى حقاً في الطعن بالنقض في الحكم الصادر في الدعوى المدنية متى امتنع عليه حق الطعن بطريق الاستئناف ، والقول بغير ذلك وبجواز الطعن بالنقض من المدعى في هذه الحالة يؤدي الى التفرقة في القضية الواحدة بين المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها ، اذ بينما لا يجوز للأخير في حالة الحكم في الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية بالفرامة بالتمويض المطالب به الذي لا يجاوز النصاب النهائي لتلك المحكمة ، أن يطعن على الحكم بأي طريق من طرق الطعن بما في ذلك النقض ، يكون للمدعى اذا ما استأنف المتهم وقضى من محكمة الدرجة الثانية برفض الدعوى المدنية أن يطعن على الحكم بطريق النقض ، وبذلك يباح للمدعى ما حرم منه المسئول من حق الطعن على الحكم الصادر في الدعوى المدنية بطريق النقض ، في حين أن القانون قد سوى في المادة ٤٠٣ اجراءات جنائية بين المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها في حق الطعن في الحكم الصادر في الدعوى المدنية فلم يجز لأيهما أن يستأنفه ولو أخطأ في تطبيق القانون أو في تأويله اذا كانت التمويضات المطلوبة في حدود النصاب الانتهازي للقاضي الجزئي .

(١٩٧٣/١٢/٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٣٦ ص ١١٥٧)

٥٤٨٢ - من المقرر أن الاتجاه الى رئيس الدولة للعفو عن العقوبة المحكوم بها هو الوسيلة الأخيرة للمحكوم عليه للتظلم من العقوبة الصادرة عليه ، والتماس اعفائه منها كلها أو بعضها أو ابدالها بعقوبة أخف منها فمحله إذن أن يكون الحكم القاضي بالعقوبة غير قابل للطعن بأية طريقة من طرقه العادية وغير العادية ، ولكن اذا كان التماس العفو قد حصل وصدر العفو فعلا عن العقوبة المحكوم بها قبل أن يفصل في الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر بالعقوبة ، فإن صدور هذا العفو يخرج الأمر من يد القضاء مما تكون معه محكمة النقض غير مستطيمة المضي في نظر الدعوى ويتمين

عليها التقرير بعدم جواز نظر الطعن . ولما كان من المقرر أن المغو عن العقوبة لا يمكن أن يمس الفعل في ذاته ولا يحو الصفه الجنائية التي تظل عالقة به ولا يرفع الحكم ولا يؤثر فيما نفذ من عقوبة بل يقف دون ذلك جميعا . لما كان ما تقدم وكان أثر المغو عن الطاعن ينصرف الى الدعوى الجنائية وحدها دون المساس بما قضى به في الدعوى المدنية التي تستند الى الفعل ذاته لا الى العقوبة المتضى بها عنه . وكان الطاعن قد طلب في اسباب طعنه نقض الحكم في كل ما قضى به سواء بالنسبة للدعوى الجنائية أو الدعوى المدنية ، ومن ثم يتعين القضاء بعدم جواز نظر الطعن المقدم منه بالنسبة للدعوى الجنائية وحدها مع نظره بالنسبة للدعوى المدنية .

(١٩٧٩/٤/٩ أحكام النقض س ٣٠ ق ٩٨ ص ٤٦١)

٥٤٨٣ - قضاء المحكمة الاستئنافية برفض الدعوى المدنية ليس من شأنه أن ينشئ للمدعى بالحقوق المدنية حقا في الطعن بالنقض في الحكم الصادر في تلك الدعوى متى امتنع عليه حق الطعن فيه ابتداء بطريق الاستئناف ، وذلك حيث ينفلق باب الطعن في الحكم بطريق الاستئناف لا يجوز من باب أولى الطعن فيه بطريق النقض .

(١٩٧٢/٥/٧ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٤٥ ص ٦٤٦)

٥٤٨٤ - متى انفلق باب الاستئناف امتنع الطعن في الحكم بطريق النقض ، واذا كان لا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر ضده متى كان التعويض المطالب به لا يزيد على النصاب الانتهائي للقاضي الجزئي ، فإنه لا يكون له الطعن في هذه الحالة بطريق النقض .

(١٩٦٦/٦/١٤ أحكام النقض س ١٧ ق ١٥٣ ص ٨١٢)

٥٤٨٥ - حدد المشرع في صراحة ووضوح لا لبس فيه - في المواد ٣٠ و ٣٢ و ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام بطريق النقض بما لا يسوغ معه الرجوع الى غيرها في خصوص الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية من محاكم الجنائيات ، وقد جاء نص المادة ٣٠ صريحا ومطلقا وقاطعا في الدلالة على اجازة الطعن بالنقض في الأحكام النهائية الصادرة في موضوع الدعاوى المدنية من محاكم الجنائيات دون التقيد بنصاب معين ، ومن ثم فلا يقبل تقييد حق المدعى بالحقوق المدنية

فى الطعن بطريق النقض فى تلك الأحكام بأى قيد أو تخصيص عموم النص بغير مخصص . لما كان ما تقدم فإن ما أثارته النيابة العامة من عدم جوار الطعن أخذا من القاعدة السارية بالنسبة للطعن فى الأحكام الصادرة من محكمة الجنب اذ التعويض المطلوب لا يجاوز النصاب النهائى للقاضى الجزئى لا يساير هذا النظر التطبيق الصحيح لأحكام القانون .

(١٩٧٣/٤/٢٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ١١٠ ص ٥٣١)

٥٤٨٦ - نص المادة ٣٠ نقض على أنه لا يقبل الطعن من المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها الا فيما يتعلق بحقوقهما المدنية ، ومن ثم فإن ما تنيره الطاعة (المسئولة عن الحقوق المدنية) من أن الحكم المطعون فيه لم يورد نص القانون الذى عاقب المتهم بموجبه لا يكون مقبولا لتعلق ذلك بالدعوى الجنائية مما لا شأن للطاعة به .

(١٩٦٤/١١/٢٣ أحكام النقض س ١٥ ق ١٤٥ ص ٧٣٣)

٥٤٨٧ - انه وان كان الطعن موجها من المسئول عن الحقوق المدنية الى الدعوى الجنائية وحدها على خلاف ما تقضى به المادة ٣٠ نقض ، الا انه لما كان العيب الذى يرمى به الطاعن الحكم المطعون فيه فى شقة المتصل بالدعوى الجنائية ينطوى على مساس بحقوقه المدنية متعلقه بصحة اجراءات تحريك الدعوى الجنائية ، ويترتب على قبوله الحكم بعدم جواز رفع الدعوى الجنائية على المتهم - تابع الطاعن - عملا بالمادة ٣/٦٣ اجراءات جنائية وما يستتبع ذلك من عدم قبول الدعوى المدنية التى ترفع امام المحاكم الجنائية هى دعوى تابعة للدعوى الجنائية ، فاذا كانت هذه الأخيرة غير مقبولة لتعين القضاء بعدم قبول الأولى ايضا . لما كان ذلك فانه يكون للطاعن بوصفه مسئولاً عن الحقوق المدنية صفة فى النعى على الحكم المطعون فيه فيما أثاره فى طعنه ، وهو دفع من النظام العام لتعلته بولاية المحكمة يجوز اثارته فى أية حالة كانت عليها الدعوى .

(١٩٦٢/١٠/٢٣ أحكام النقض س ١٣ ق ١٦٥ ص ٦٦٤)

٥٤٨٨ - الطعن المقدم من والد وأخ المجنى عليهما فى الأمر الصادر بعدم قبول الاستئناف المرفوع منهما عن أمر رئيس النيابة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية ضد المتهمين بقتل المجنى عليها ، دون أن يسبق لهما

الادعاء في التحقيق بحقوق مدنية يكون غير مقبول لتقديمه ممن لا صفة له .

(١٩٦١/١/٢ أحكام النقض من ١٢ ق ٤ ص ٤٢)

٥٤٨٩ - لا يكون للمدعى بالحقوق المدنية صفة في الطعن على الحكم بأوجه متعلقه بالدعوى الجنائية إلا إذا كانت استعريضات المطوية تزيد على النصاب الذي يحكم فيه انقاض الجزئي نهائيا وانطوى العيب الذي شاب الحكم على أساس بالدعوى المدنية .

(١٩٥٦/١١/٢ أحكام النقض من ١٠ ق ٧٨ ص ٨٣٤)

٥٤٩٠ - متى تبين أن الحكم الابتدائي قد أعلن للمتهم المحكوم عليه بالمعقوبة ولم يطعن عليه بأي طريق من طرق الطعن العادية المخولة له في القانون فلا يقبل من المسؤول عن الحقوق المدنية التحدث في بطلان اعلان المتهم ، ذلك أن التظلم من بطلان الاعلان هو من شئون من وجه اليه الاعلان وادعى بطلانه ولأن القانون لم يمنع المسؤول عن الحقوق المدنية حق الطعن الا في نطاق حقوقه المدنية وحدها .

(١٩٥٧/٥/٢٨ أحكام النقض من ٨ ق ١٥٦ ص ٥٦٧)

٥٤٩١ - متى كان المجنى عليه لم يدع بحقوق مدنية قبل المتهم فلا تكون له صفة في الطعن في الحكم الصادر ببرائة المتهم وفقا لحكم المادة ٤٢٠ اجراءات جنائية .

(١٩٥٦/٦/١١ أحكام النقض من ٧ ق ٢٣٩ ص ٨٦٨)

الفقرة الثالثة

٥٤٩٢ - الاصل في الاجراءات أن تكون قد روعيت ، وعلى من يدعى أنها خولفت اقامة الدليل على ذلك .

(١٩٦٩/٦/٢ أحكام النقض من ٢٠ ق ١٦٤ ص ٨٢٢)

٥٤٩٣ - الاصل طبقا للمادة ٣٠ من قانون النقض أن الاجراءات قد روعيت أثناء نظر الدعوى وأن على صاحب الشأن أن يثبت أنها أهملت أو خولفت .

(١٩٦٤/٣/٢٣ أحكام النقض من ١٥ ق ٤٢ ص ٢٠٦)

٥٤٩٤ - الأصل في الإجراءات الصحة .

(ز ١٦٥٦/٤/٢٠ أحكام النقض س ٧ ق ٦٦ ص ٢٠٧)

٥٤٩٥ - من المقرر أن الأصل في الإجراءات الصحة ، ولا يجوز الادعاء بما يخالف ما أثبت سواء في محضر الجلسة أو في الحكم .

(١٩٧٧/١٠/٢ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٦٨ ص ٨٠٢)

٥٤٩٦ - الأصل في الأحكام اعتبار الإجراءات المتصلة بالشكل سواء أكانت أصلية أم يوجب عند عدم استيفائها بطلان العمل ، قد روعيت أثناء الدعوى ، ومع هذا فلصاحب الشأن أن يثبت بكافة الطرق القانونية أن تلك الإجراءات قد أتممت أو خولفت ، وذلك ما لم تكن مذكورة في محضر الجلسة وفي الحكم .

(١٩٥١/١/٨ أحكام النقض س ٢ ق ١٨٢ ص ٤٧٩)

٥٤٩٧ - نصت المادة ٢٢٩ جنايات على أن عدم مراعاة الإجراءات الجوهرية يجوز اثباته بكافة الطرق القانونية أمام محكمة النقض والابرام ولكن هذا النص قاصر على حالة ما اذا لم يذكر في محضر الجلسة أو في الحكم أن هذه الإجراءات قد روعيت ، وفي غير هذه الحالة لا يوجد طريق غير الطعن بالتزوير في محضر الجلسة .

(١٩١٠/٦/١١ المجموعة الرسمية س ١١ ق ١٠٧)

٥٤٩٨ - محضر الجلسة يعتبر حجة بما هو ثابت فيه ولا يقبل القول بعكس ما جاء به الا عن طريق الطعن بالتزوير .

(١٩٥٠/١١/٢٧ أحكام النقض س ٢ ق ٩٦ ص ٢٥١)

(١٩٣٢/١٢/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٨ ص ٥٦)

٥٤٩٩ - لما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية والحكم المطعون فيه تلاوة تقرير التلخيص فإنه لا يجوز للطاعنين أن يجعدا ما أثبت من تمام هذا الاجراء الا بطريق الطعن بالتزوير .

(١٩٨٤/٣/١ أحكام النقض س ٣٥ ق ٤٨ ص ٢٣٦)

٥٥٠٠ - علنية الجلسة مفروضة ما لم يتم الدليل على العكس ، فإذا خلا محضر الجلسة عن ذكر العلنية ، ولم يتقدم اثبات على أن الجلسة كانت غير علنية فلا يكون ذلك سببا لنقض الحكم .

(١٩٢٦/١/٥ المجموعة الرسمية س ٢٧ ق ٥٢)

٥٥٠١ - من المقرر أن الأصل في الاجراءات الصالحة ولا يجوز الادعاء بما يخالف ما يثبت منها سواء في محضر الجلسة أو الحكم إلا بالظن بالتزوير ومن ثم فإنه لا يقبل من الطاعن قوله ان الحكم صدر بجلسته غير علنية ما دام لم يتخذ من جانبه اجراء الطعن بالتزوير فيما دون بالحكم ومحضر الجلسة ، ويكون ما رده في طعنه في هذا الصدد غير سديد .

(١٩٦٩/١/١١ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٢ ص ٧٩)

٥٥٠٢ - متى كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه قد تضمن في مدوناته ما يفيد حصول المداولة قانونا ، وكان الطاعن لا يدعي عدم حصول المداولة ، فإن ما ينفيه في صدد ما تقدم لا يكون له محل .

(١٩٧٣/٤/٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ٩٧ ص ٤٧١)

٥٥٠٣ - لما كانت ورقة الحكم تعتبر متممة لمحضر الجلسة في شأن اثبات اجراءات المحاكمة ، وكان الأصل في الاجراءات أنها روعيت ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت تلاوة التقرير فلا يجوز للطاعن أن يجعل ما اثبتته الحكم من تمام هذا الاجراء الا بالطعن بالتزوير وهو ما لم يفعله ، ولا يقدم في ذلك أن يكون اثبات هذا البيان قد خلا من الإشارة الى من تلى التقرير من أعضاء المحكمة ما دام الثابت أن التقرير قد تلى فعلا .

(١٩٧٣/٣/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٨٣ ص ٣٩٣ ،

١٩٦٨/١٢/١٦ س ١٩ ق ٢٢٣ ص ١٠٩٥)

٥٥٠٤ - متى ذكر الحكم أن الاجراءات قد اتبعت فلا يجوز اثبات عدم اتباعها الا بطريق الطعن فيها بالتزوير ، وليس يقدم في ذلك أن يكون اثبات اجراء تلاوة تقرير التاخيض قد ورد في ديباجة الحكم مادام أن رئيس الدائرة قد وقع مع كاتبها طبقا للمادة ٣١٢ اجراءات جنائية بما يفيد اقراره ما ورد به من بيانات .

(١٩٧٢/٤/٣ أحكام النقض س ٢٣ ق ١١٤ ص ٥١٨)

٥٥٠٥ - الأصل في الإجراءات أنها روعيت فلا يجوز للطاعن أن يجحد ما ثبت بمحضر الجلسة وما أثبتته المحكمة أيضا من تلاوة تقرير التلخيص بجلسة المرافعة الأخيرة إلا بالطعن بالتزوير .

(١٩٧٢/٢/٢٧ أحكام النقض س ٢٣ ق ٥٤ ص ٢١٩)

٥٥٠٦ - الأصل في الإجراءات أنها روعيت ، فإذا أثبت الحكم تلاوة تقرير التلخيص فليس للطاعن أن يجحد اثبات تلك التلاوة إلا بالطعن بالتزوير ولو وردت في ديباجة الحكم المطبوع مادام الحكم قد وقع من رئيس الدائرة التي أصدرته وكاتبها .

(١٩٦٩/١٢/٢٢ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٩٧ ص ١٤٣٨)

٥٥٠٧ - ضياع محضر الجلسة بعد تمام الإجراءات وصدور الحكم لا يصلح سببا لنقض الحكم ، لأن الأصل في الأحكام اعتبار أن الإجراءات القانونية قد روعيت أثناء الدعوى ، ولذا الشأن في حالة عدم ذكر إجراء من الإجراءات في المحضر أو الحكم أن يثبت بكافة الطرق القانونية أن تلك الإجراءات أهملت أو خولفت . وضياع المحضر يعتبر بمثابة عدم ذكر بعض تلك الإجراءات القانونية في المحضر ، فحكمه أن تعتبر الإجراءات قد وقعت صحيحة وللمحكوم عليه أن يثبت ما يدعيه فيها من نقص أو بطلان بكافة طرق الإثبات ، فلا يقبل الطعن في الإجراءات بناء على مجرد ضياع المحضر أو بدعوى وجود عيوب احتمالية تذكر من غير تحديده ويفترض وقوعها افتراضا لأن العيوب الاحتمالية لا تصلح لأن تتخذ وجها للطعن ، بل يجب أن يكون الطعن مؤسسا على عيوب معينة مجردة .

(١٩٣٧/٤/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٧٣ ص ٦٧)

مادة ٣١

لا يجوز الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع إلا إذا انبنى عليها منع السير في الدعوى .

الأحكام

٥٥٠٨ - لا يجوز الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة قبل

الفصل في الموضوع الا اذا انبنى عليها منع السير في الدعوى .

(١٩٨٢/١٢/١٤ أحكام النقض س ٣٣ ق ٢٠٦ ص ٩٩٦)

٥٥٠٩ - قرار المحكمة الاستئنافية بوقف السير في الدعوى الجنائية حين الفصل نهائيا في موضوع الدعوى المدنية هو في حقيقته حكم قطعي ، وان كان صادرا قبل الفصل في الموضوع وغير منه بالخصوصة ، الا أنه يمنع من السير فيها ، ويجوز الطعن فيه بطريق النقض اعمالا لنص المادة ٣١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(١٩٧٢/٣/٢٠ أحكام النقض س ٢٣ ق ٩٤ ص ٤٣٢)

٥٥١٠ - المقصود بالأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع والتي يبنى عليها منع السير في الدعوى والتي أجازت المادة ٤٦١ اجراءات جنائية الطعن فيها بطريق النقض على حدة انما هي الأحكام التي من شأنها ان تمنع السير في الدعوى الأصلية .

(١٩٥٧/٣/٥ أحكام النقض س ٨ ق ٥٨ ص ٢٠٢)

٥٥١١ - متى كان الحكم المطعون فيه قد صدر قبل الفصل في الموضوع ولم يبن عليه منع السير فيها اذ هو لم ينه الخصومة كلها او بعضها فانه لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

(١٩٧٠/٢/٢ أحكام النقض س ٢١ ق ٥٦ ص ٢٢٥)

٥٥١٢ - اذا كان الحكم المطعون فيه لم يقض الا بالفاء ما قضى به الحكم المستأنف من عدم قبول الدعوى لسبق صدور أمر بحفظها بعد التحقيق الذي أجرته النيابة العامة برفض هذا الدفع فانه لا يجوز الطعن فيه استقلالا لأنه حكم مقصور على مسألة فرعية ولم ينه الخصومة في الدعوى . ولا محل للقول بأن هذا الحكم سوف يقابل من محكمة أول درجة بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها باعتبار أنها قد استنفدت ولايتها ، ذلك أن المادة ٢/٤١٩ اجراءات جنائية قد نصت على أنه اذا حكمت المحكمة الاستئنافية برفض الدفع الفرعي بنظر الدعوى التي قبلته محكمة الدرجة الأولى وجب عليها ان تميد القضية للحكم في موضوعها مما لا يتسنى معه أن يحكم بعدم جواز نظرها .

(١٩٧٠/١/١٩ أحكام النقض س ٢١ ق ٣٣ ص ١٤١)

٥٥١٣ - الأحكام الصادرة نهائيا في مسائل الاختصاص التي يجوز الطعن فيها استقلالا بطريق النقض هي تلك التي تتعلق بالاختصاص فيها بولاية المحكمة أو تلك التي تصدر بعدم الاختصاص بنظر الدعوى حيث يكون الحكم في هذه الحالة مانعا من السير في الدعوى ، أما ما عدا ذلك من الأحكام التي تصدر باختصاص المحكمة بنظر الدعوى فلا يجوز الطعن فيها مستقلة بطريق النقض بل يلزم أن يقترب الطعن فيها بالطعن على الحكم الصادر في الموضوع .

(١٩٦٦/١٢/١٩ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٤٣ ص ١٢٦٧)

٥٥١٤ - اعتبر المشرع المجني عليه - ولو لم يكن مدعيا بحقوق مدنية - فيما يتعلق بطلب الرد بمثابة خصم في الدعوى ، فلا يفتح باب الطعن بطريق النقض له - فيما يتعلق بهذا الطاب باعتباره فرعا عن الخصومة الأصلية - الا بصور حكم ينهي الخصومة في موضوع الدعوى الجنائية ، وبعد أن تكون الدعوى قد استنفدت جميع طرق الطعن العادية ، ولا استثناء لهذه القاعدة الا بالنسبة للأحكام التي ينبنى عليها منسح السير في الدعوى .

(١٩٦٦/٥/٩ أحكام النقض س ١٧ ق ١٠٢ ص ٥٧٢)

٥٥١٥ - جرى قضاء محكمة النقض على أن الأحكام الصادرة في طلبات رد القضاة في المواد الجنائية هي أحكام صادرة في مسائل فرعية خاصة بتشكيل المحكمة ، فلا يجوز الطعن فيها بطريق النقض استقلالا عن الأحكام الصادرة في موضوع الدعوى الأصلية ، وذلك على أساس أنها وان كانت منبهة للخصومة في دعوى الرد الا أنها لا تنهى الخصومة في الدعوى الأصلية التي تفرع الرد عنها .

(١٩٦٦/٥/٩ أحكام النقض س ١٧ ق ١٠٢ ص ٥٧٢)

(١٩٥٧/٣/٥٨ س ١٨ ق ٥٨ ص ٥٠٢)

٥٥١٦ - لما كان الحكم المطعون فيه انما فصل في شكل الاستئناف المرفوع من الطاعن عن الحكم الصادر من محكمة أول درجة قبل الفصل في الموضوع بنسب خبير حسابي في الدعوى ، وقضى بعدم قبوله شكلا لرفعه بعد الميعاد فهو على خلاف ظاهره لم ينع الخصومة أمام محكمة الموضوع ،

ولم ينبن عليه منع السير في الدعوى اذ ما زال امرها معروضا على محكمة اول درجة ولم يصدر فيها حكم نهائى بعد ، ولهذا لا يجوز الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض .

(١٩٦٦/٢/٢٨ احكام النقض س ١٧ ق ٣٦ ص ٢٠١)

٥٥١٧ - الطعن بطريق النقض فى الحكم الذى صدر قبل الفصل فى الموضوع والذى لم ينبن عليه منع السير فى الدعوى لا يكون جائزا . ومن ثم فلا يجوز الطعن فى الحكم الاستثنائى الصادر بتأييد الحكم الابتدائى المقاضى بعدم قبول المعارضة ما دام باب استئناف الحكم السالف الذكر الصادر فى الموضوع ما يزال مفتوحا لعدم اعلان المتهم به .

(١٩٥٦/٥/١ احكام النقض س ٧ ق ١٩٦ ص ٦٦٩)

٥٥١٨ - لا يجوز الطعن بطريق النقض فى الحكم الصادر بإيقاف الدعوى المدنية لأنه ليس حكما فاصلا فى موضوع دعوى التمويض .

(١٩٥٤/١٠/١١ احكام النقض س ٥ ق ١٦ ص ٤٣)

٥٥١٩ - لا يقبل الطعن بطريق النقض والايرام فى حكم صدر بالفصل فى دفع فرعى وبالتحديد جلسة أخرى للمرافعة فى الموضوع .

(١٩٥٥/٤/١ المجموعة الرسمية س ٦ ق ٨٦)

٥٥٢٠ - اذا كان الحكم المطعون فيه انما صدر برفض الدفع بطلان الحكم الفيايى وتحديد جلسة لنظر الموضوع ، كان الطعن فيه بطريق النقض غير جائز .

(١٩٥١/١/١٦ احكام النقض س ٢ ق ١٩٨ ص ٥٢٧)

٥٥٢١ - الحكم الصادر برفض دفع فرعية بسقوط الدعوى المصومية وبعدم وجود صفة للمبلغ وبقبول دفع بطلان تقرير الخبير الاول وندب خبير آخر لفحص الأوراق وعمل حساب قبل الفصل فى الموضوع هو من الاحكام التى لا يجوز الطعن فيها بطريق النقض ، لأنه ليس منهياً للخصومة ، بل ما زالت الدعوى بعد صدوره قائمة حتى ينفذ الحكم التمهيدى

ويقتضى فى موضوعها .

(١٦/٥/١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٢٣

ص ٢٣٥)

٥٥٢٢ - الحكم القاضى بصحة تفتيش منزل متهم لا يجوز الطعن فيه استقلالا بطريق النقض لأنه غير منه للمخضومة .

(٢١/٦/١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٩٧

ص ٨١)

٥٥٢٣ - الأحكام التى أبيع الطعن فيها بطريق النقض هى الأحكام التى تفصل فى أصل الدعوى وتنتهى بها الخصومة اما بالبراءة او بالحقوقبة . وبهذا القيد تخرج سائر الأحكام التى تصدرها محكمة الموضوع تمهيدا للبت فى موضوع الدعوى ، وعلى ذلك فلا يصح الطعن فى الحكم التمهيدى القاضى بتعيين خبراء لتحقيق الخطوط التى أسند الى الطاعن تزويرها .

(٢٣/٤/١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٥٢

ص ٣٠٣)

٥٥٢٤ - لا يجوز الطعن بالنقض فى الحكم الصادر بجواز نظير الدعوى العمومية لأنه حكم لم يفصل نهائيا فى موضوع الدعوى . اما بعد الفصل فى موضوع الدعوى فعندئذ يصح الطعن فى آن واحد فى هذا الحكم وفى الحكم الصادر فى الموضوع .

(١٢/٦/١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٤٩ ص ٤١)

٥٥٢٥ - الطعن بطريق النقض لا يكون الا فى الأحكام الفاصلة نهائيا فى الموضوع أو يشبهها ، فالحكم الاستثنائى الذى يقضى بقبول الدعوى المدنية دون أن يتعرض لموضوع الحق المطلوب من المتهمين لا يجوز الطعن فيه بطريق النقض .

(٣١/١/١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ١٣٦

ص ١٥٢)

٥٥٢٦ - الأحكام النهائية الفاصلة فى موضوع القضية الصادرة

من ثانى درجة. • هي التي يجوز الطعن فيها دون غيرها أمام محكمة النقض ،
أما ما عداها من الأحكام فلا يجوز رفعها أمام محكمة النقض إلا مع الحكم
في أصل الدعوى .

(١٣/١/١٩٠٠ المجموعه النرسيمه س ١ ص ١٧٩)

٥٥٣٧ - الأحكام الفرعية غير الصادرة في الموضوع والتي لا تدل
على ما تحكم به المحكمة في أصل الدعوى لا يجوز الطعن فيها بطريق النقض
والإبرام قبل صدور الحكم في الموضوع .

(١٢/٤/١٨٩٧ الحقوق س ١٣ ق ٦ ص ٢١)

مادة ٣٢

لا يقبل الطعن بطريق النقض في الحكم ما دام الطعن فيه بطريق
المعارضة جائزا .

الأحكام

٥٥٣٨ - لا يجوز الطعن بالنقض في الحكم ما دام الطعن فيه
بالمعارضة جائزا .

(٢/٢٢/١٩٨٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ٣٧ ص ١٨٧ ،
١٢/٢٤/١٩٧٣ س ٢٤ ق ٢٥٨ ص ١٢٦٨)

٥٥٣٩ - الحكم الحضوري النهائي يحدد مركز الطاعن في الدعوى
بصفة نهائية دون توقف على قبول طعنه على المعارضة التي قد يرفعها متهم
آخر معه في الدعوى ، ويحدد من هذا المبدأ صدور الحكم غيابيا أو حضوريا
اعتباريا بالنسبة للمتهم وحضوريا بالنسبة للمدعى بالحقوق المدنية
أو المستول عنها ، وكان الحكم ما زال قابلا للمعارضة يترتب عليه عدم جواز
طعنهما لما قد يؤدي اليه إعادة طرح الدعوى الجنائية من تغيير الأساس الذي
بنى عليه القضاء في الدعوى المدنية .

(١٢/٩/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٣٨ ص ١١٦٧)

٥٥٣٠ - حضور وكيل عن المتهم المحكوم عليه بالفراغة أمام محكمة

تبنى درجة يجعل الحكم حضوريا ويجوز الطعن فيه بالنقض وإن وصفته
أحكامه بأنه حضوري اعتباري .

(١٩٨٤/٤/٧ أحكام النقض س ٣٥ ق ٥٣ ص ٢٥٤)

٥٥٣١ - لا يجوز الطعن بالنقض في الحكم الحضوري الاعتباري
ما دام الطعن بالمعارضة جائزا .

(١٩٧٢/١٢/٨ أحكام النقض س ٢٣ ق ٣١٧ ص ١٤١٠ ،
١٩٦٧/٢/٧ س ١٨ ق ٦٨ ص ٣٣٤)

٥٥٣٢ - عدم اعلان المطعون ضده بالحكم النهائي - وإن وصف
خطأ بأنه حضوري - مقتضاه أن باب المعارضة ما زال مفتوحا والطعن في
هذا الحكم بالنقض غير جائز .

(١٩٧٢/١١/٥ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٦٢ ص ١١٥٦ ،
١٩٦٦/٢/١٧ س ٢٠ ق ٥٥ ص ٢٥٤ ، ١٩٦٧/٤/١٧ س ١٨ ق ١٠٢
ص ٥٣١)

٥٥٣٣ - العبرة في وصف الحكم أنه حضوري أو حضوري اعتباري
أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما يرد في المنطوق ، والحكم
الحضوري الاعتباري هو حكم قابل للمعارضة إذا أثبت المحكوم عليه قيام
عذر منه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الجلسة ، فإذا كان الحكم
المطعون فيه لم يعلن للطاعن وكان الاعلان هو الذي يفتح باب المعارضة
ويبدأ به سريان الميعاد المحدد في القانون ، فإن باب المعارضة في هذا الحكم
ما يزال مفتوحا ويكون الطعن فيه بالنقض غير جائز .

(١٩٧٣/١٢/٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٣٨ ص ١١٦٧)

٥٥٣٤ - إذا كان الثابت أن الحكم الحضوري الاعتباري المطعون فيه
لم يعلن بعد للمتهم وكان الاعلان هو الذي يفتح باب المعارضة ويبدأ به
سريان الميعاد المحدد في القانون ، فإن باب المعارضة في هذا الحكم لا يزال
مفتوحا والطعن بالنقض فيه جائز عملا بالمادة ٣١ نقض .

(١٩٧٢/٢/٢٨ أحكام النقض س ٢٣ ق ٦١ ص ٢٥٣)

٥٥٣٥ - صدور حكم حضوري نهائي بالنسبة الى أحد المتهمين يؤذن له بالظمن فيه فلا يوقف على الفصل في المعارضه المرفوعة من منهم آخر معه صدر الحكم بالنسبة اليه غيابيا أو حضوريا اعتباريا .

(١٩٧٢/٢/٢٨ أحكام النقض س ٢٣ ق ٦١ ص ٢٥٣)

٥٥٣٦ - عل المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها انتريص لحين غوات ميعاد المعارضة بالنسبة الى المتهم أو الفصل في معارضته قبل الظمن في الحكم بطريق النقض ، ولو كان الحكم حضوريا بالنسبة لهما ، مخالفة ذلك يوجب الحكم بعدم جواز الظمن .

(١٩٧٢/٢/٢٨ أحكام النقض س ٢٣ ق ٦١ ص ٢٥٣)

٥٥٣٧ - لما كان الحكم المطعون فيه ولثن صدر في غيبة المطعون ضدها الا أنه قضي بتأييد حكم محكمة أول درجة القاضي بالبراءة وبرفض الدعوى المدنية فانه لا يعتبر قد أضر بهما حتى يصح لهما أن يعارضا فيه ومن ثم فان ظمن المدعى بالحق المدني في الحكم من تاريخ صدوره يكون جائزا .

(١٩٨٤/٣/٢٢ أحكام النقض س ٣٥ ق ٧٠ ص ٣٣٠)

٥٥٣٨ - حيث ان الحكم المطعون فيه وان صدر في غيبة المطعون ضده ، الا وأنه قد قضي بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة قبله لا يعتبر قد أضر به حتى يصح له أن يعارض فيه فان الظمن عليه بالنقض من النيابة العامة يكون جائزا .

(١٩٨٢/٢/١٥ أحكام النقض س ٢٣ ق ٤٢ ص ٢٠٩)

٥٥٣٩ - اعادة نظر الدعوى أمام محكمة الجنائيات مقصور على الحكم الصادر بالعقوبة في غيبة المتهم بجناية حسينا يبين من صريح نص المادة ٣٩ إجراءات ومن ثم فان ميعاد الظمن بطريق النقض في هذا الحكم ينفذ من تاريخ صدوره .

(١٩٨٣/١٠/٢٤ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٦٩ ص ٨٥٤)

٥٥٤٠ - من حيث ان الحكم المطعون فيه - وان صدر غيابيا من

محكمة ثاني درجة - الا أن البين من المفردات المضمومة أن المظنون ضده قد أعلن بالحكم مع شخصه وفوت على نفسه ميعاد المعارضة ، ومن ثم فإن ظعن النيابة في الحكم يكون جائزا .

(١٩٨١/١١/٢٢ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٦٦ ص ٩٥٧)

٥٥٤٩ - لئن كان الحكم المظنون فيه قد صدر غيابيا من محكمة أول درجة فقررت النيابة العامة الظن فيه بطريق النقض قبل فوات مواعيد المعارضة ، الا أن الظن مقبول شكلا . لأن الحكم المظنون فيه صدر في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال الصناعية والتجارية والمعارضة غير جائزة بنص المادة ٢١ منه .

(١٩٧٠/١١/٢٣ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٧٦ ص ١١٤٣ ، ١٩٧٢/١٢/١٨ س ٢٣ ق ٣١٦ ص ١٤٠٦ ، ١٩٧٣/١/٢٨ س ٢٤ ق ٢١ ص ٩٩)

٥٥٤٢ - لما كان الحكم الصادر غيابيا بعدم الاختصاص ينظر. اللجنة لا يعتبر انه اضر بالمظنون ضده حتى يصحح له أن يعارض فيه ، ولهذا فإن الظن فيه بطريق النقض من النيابة العامة يبدأ من تاريخ صدوره لا من تاريخ فوات ميعاد المعارضة بالنسبة للمتهم .

(١٩٨٤/٤/١٢ أحكام النقض س ٣٥ ق ٩١ ص ٤١٤)

٥٥٤٣ - الظن بطريق النقض لا يجوز الا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنائيات والجنح ، ولا يقبل ما دام الظن في الحكم بطريق المعارضة جائزا .

(١٩٦٨/٥/٦ أحكام النقض س ١٩ ق ١٠٢ ص ٥٢٦)

٥٥٤٤ - ظن النيابة العامة على الحكم الحضورى الاعتبارى بالنسبة الى المتهم يكون غير جائز طالما أن الثابت انه لم يملن به ، الا بعد تاريخ تقرير النيابة بالظن ولم يعارض فيه .

(١٩٦٦/٣/٢٨ أحكام النقض س ١٧ ق ٧٣ ص ٣٧١)

٥٥٤٥ - الاصل أنه متى كان الحكم المظنون فيه قد صدر حضوريا

ونظرا بالنسبة الى الطاعن فان مركزه في الدعوى يكون قد حدد بصفة نهائية بصدر ذلك الحكم فلا يتوقف قبول طعنه على الفصل في المعارضة اذ قد يرفعها متهم آخر في الدعوى محكوم عليه غيابيا ، الا ان هذا المبدأ لا يعمل به على اطلاقه في حالات من بينها ما اذا كان الحكم قد صدر غيابيا بالنسبة الى المتهم وحضوريا بالنسبة الى المدعى بالحقوق المدنية او المسئول عنها ، فانه لكون ذلك الحكم قابلا للطعن فيه بطريق المعارضة بالنسبة الى المتهم - وبمقتضاها يعاد طرح الدعوى الجنائية على بساط البحث - وقد يؤدي ذلك الى ثبوت أنه لم يرتكب الواقعة الجنائية التي أسندت اليه ، وهو ما ينبغي عليه بطريق التبعة تغيير الأساس الذي بني عليه القضاء في الدعوى المدنية ، مما تكون معه هذه الدعوى الأخيرة غير صالحة للحكم أمام محكمة النقض ، طالما أن الواقعة الجنائية التي هي أساس لها عند الطعن قابلة للبحث أمام محكمة الموضوع مما يقتضي انتظار استفاد هذا السبيل قبل الالتجاء الى طريق الطعن بالنقض الذي هو طريق غير عادي للطعن في الأحكام ، ومتى كان ذلك فان طعن المسئول عن الحقوق المدنية على الحكم المذكور لا يكون حائزا .

(١٩٦١/٣/٦ أحكام النقض س ١٢ ق ٥٤ ص ٢٩٣)

٥٥٤٦ - متى كان الحكم المطعون فيه قد صدر حضوريا ونهائيا بالنسبة الى الطاعن فان مركزه في الدعوى يكون قد تحدد بصفة نهائية بصدر ذلك الحكم ، فلا يتوقف قبول طعنه على الفصل في المعارضة التي يرفعها المتهم الآخر المحكوم عليه غيابيا في جريمة أخرى غير تلك التي دين الطاعن بها .

(١٩٥٤/٣/٢ أحكام النقض س ٥ ق ١٣٤ ص ٤٠٥)

٥٥٤٧ - ان العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما تذكره المحكمة عنه ، فاذا كان الحكم قد وصف خطأ بأنه حضوري فذلك لا يمنع المحكوم عليه من الطعن فيه بطريق المعارضة فاذا هو لم يفعل بل طعن فيه بطريق النقض فان طعنه لا يكون مقبولا عملا بالمادة ٤٢٢ اجراءات جنائية .

(١٩٥٣/٢/٢٤ أحكام النقض س ٤ ق ٢٠٨ ص ٥٦٨)

٥٥٤٨ - اذا صدر الحكم حضوريا بالنسبة الى المدعى بالحق المدني والمستنوع عن الحقوق المدنية وغيابيا بالنسبة الى المتهم وعارض المتهم فيه فان عدم الفصل في المعارضة يوجب وقف السير في الطعن حتى يفصل في المعارضة .

(١٩٥٢/٦/١٤ أحكام النقض س ٣ ق ٤١٢ ص ١١٠١)

٥٥٤٩ - لا يجوز الطعن بطريق النقض في الحكم الغيابي الصادر على المتهم بالمقوبة ما دام الطعن بطريق المعارضة جائزا . فالطعن المرفوع من النيابة في حكم صدر غيابيا بتأييد الحكم المستأنف بحبس المتهم لم يعلن يعد للمتهم لا يكون مقبولا .

(١٩٥٢/٦/١٤ أحكام النقض س ٣ ق ٤٠٤ ص ١٠٧٩)

٥٥٥٠ - انه لما كان المتهم يستفيد من استئناف النيابة للحكم الصادر عليه بالمقوبة ولو لم يستأنفه هو ، فانه متى صدر حكم غيابي بعدم جواز الاستئناف المرفوع من النيابة عن حكم محكمة اول درجة الذى قضى بانذار المتهم فى جريمة اشتباه ، فان حق المتهم فى المعارضة يكون قائما ويكون الطعن فى هذا الحكم غير جائز لانه لم يصبح نهائيا بعد .

(١٩٥١/١/٨ أحكام النقض س ٢ ق ١٧٦ ص ٤٦٧)

٥٥٥١ - الطعن بطريق النقض لا يجوز الا فى الأحكام النهائية . فاذا كان الثابت أن الحكم المطعون فيه صدر غيابيا ضد المتهم وقررت النيابة الطعن فيه ثم تبين أن هذا الحكم لم يعلن الى المتهم الا بعد التقرير بالطعن فهذا الطعن لا يكون جائزا

(١٩٥٠/١٢/١١ أحكام النقض س ٢ ق ١٢٣ ص ٣٣٦)

٥٥٥٢ - لا يجوز بمقتضى القانون لای خصم من الخصوم فى الدعوى الجنائية بما فيهم النيابة العمومية أن يطعن بطريق النقض فى الحكم التبايني ما دام باب المعارضة فيه مفتوحا للمحكوم عليه فى غيبته ، اذ هذا الطريق المادى قد يؤدى الى رفع وجه التظلم من الخطأ المدعى به .

(١٩٤٥/١٢/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٣)

٥٥٥٣ - الطعن بطريق النقض لا يجوز الا اذا كان الحكم نهائيا لا بالنسبة لمن يريه ان يطن فيه فقط بل بالنسبة لكل الخصوم في الدعوى . واذن فاذا كان الحكم قد صدر غيابيا بالنسبة لأحد المتهمين فانه لكونه قابلا للطعن فيه بطريق المعارضة لا يجوز للمدعى بالحق المدني ان يطن فيه بطريق النقض . ولا يؤثر في ذلك كون هذا الحكم صادرا لمصلحة هذا المتهم في الدعوى المدنية ، لأن طرح الدعوى العمومية في المعارضة على بساط البحث قد يؤدي الى ثبوت أنه لم يرتكب الواقعة الجنائية المسندة اليه ، وهذا يبنى عليه بطريق التبعية تغير الأساس الذي بنى عليه القضاء في الدعوى المدنية مما تكون معه هذه الدعوى غير صالحة للحكم فيها أمام محكمة النقض ، طالما أن الواقعة الجنائية التي هي أساس لها عند الطعن قابلة للبحث أمام محكمة الموضوع .

(١٩٤٢/٢/٢) مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٤٣

ص ٦٠٨

٥٥٥٤ - انه وان كان الحكم المطعون فيه قد صدر غيابيا بعدم جواز استئناف النيابة بالنسبة الى متهم وبانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة بالنسبة الى متهم آخر ، فان ما قضي به في شقه الأول لا يعتبر أنه أضر بالمتهم حتى يصح له المعارضة فيه ، كما أن ما قضي به في شقه الثاني يعد بمثابة حكم البرائة ومن ثم فان طعن النيابة بالنقض في الحكم بشقيه من تاريخ صدوره جائز .

(١٩٦٥/١/١١) أحكام النقض ص ١٦ ق ٨ ص ٣١

٥٥٥٥ - متى كان الحكم المطعون فيه وان صدر في غيبة المطعون ضده الا أنه وقد قضى بتأييد حكم محكمة أول درجة القاضي بالبرائة لا يعتبر أنه قد أضر به حتى يصح له أن يمارس فيه ومن ثم فان طعن النيابة العامة بالنقض في الحكم من تاريخ صدوره جائز .

(١٩٧٤/١١/٢٥) أحكام النقض ص ٢٥ ق ١٦٦ ص ٧٦٩

مادة ٣٣

للنيابة العامة وللدعوى بالحقوق المدنية والمستول عنها كل فيما يختص به الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر من محكمة الجنايات في غيبة المتهم بجناية .

الأحكام

٥٥٥٦ - لا تجيز المادة ٣٣ للمحكوم عليه الطعن بالنقض في الأحكام الجنائية الصادرة من محكمة الجنايات .

(١٩٦٩/٥/٢٦ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٥٧ ص ٧٨٠)

٥٥٥٧ - أجازت المادة ٣٣ للنيابة العامة فيما يختص بالدعوى الجنائية الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر من محكمة الجنايات في غيبة المتهم بجناية .

(١٩٨٣/٣/٢٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ٨٥ ص ٤٦٦ .
١٩٦٧/٦/٢٦ س ١٨ ق ١٧٤ ص ٨٦٦)

٥٥٥٨ - خول الشارع في المادة ٣٣ حق الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة في غيبة المتهم بجناية لمن عدا المتهم من خصوم الدعوى .

(١٩٦٩/١/٦ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢ ص ٧)

مادة ٣٤

يحصل الطعن بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي اصدرت الحكم في ظرف اربعين يوما من تاريخ الحكم المحضوري او من تاريخ انقضاء ميعاد المعارضة او من تاريخ الحكم الصادر في المعارضة .

ويجب ايداع الأسباب التي بنى عليها الطعن في هذا الميعاد ، ومع ذلك اذا كان الحكم صادرا بالبراءة وحصل الطاعن على شهادة بعدم ايداع الحكم قلم الكتاب خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره يقبل الطعن واسبابه

خلال عشرة أيام من تاريخ اعلانه بايداع الحكم قلم الكتاب ، وعلى الصاع
في هذه الحالة ان يعين في طلبه المتقدم للحصول على الشهادة المستورده
محلا مختارا في البلدة الكائن بها مركز المحكمة ليعلم فيه بايداع الحكم
والا صح اعلانه في قلم انكتاب .

واذا كان الطعن مرفوعا من النيابة العامة فيجب ان يوقع أسبابه
رئيس نيابة على الأقل .

واذا كان مرفوعا من غيرها فيجب ان يوقع أسبابه معام شقيل أدام
محكمة النقض .

- مضممة بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ بإصداره في ١٩٦٢/٦/١٧ . ونشر في
١٩٦٢/٦/١٧ .

المادة ٣٤/٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ :

« ويجب ايداع الأسباب التي بني عليها الطعن في هذا الميعاد » .

المفكرة الايضاحية : « تضمن المشروع تعديلا للمفكرة الثامنة من المادة ٣٤ كي تتشبه مع
الحكم الوارد في المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية التي لا تجيز الطعن بالطلاق في
احكام اليراة لمجرد عدم ايداع أسبابها خلال ثلاثين يوما من تاريخ اصدارها . بأن أتبع
للطعن الذي يحصل عن شهادة بذلت من قلم كتاب المحكمة المختصة التقرير بالطعن وتقدير
أسبابه في ظرف عشرة أيام من تاريخ اعلانه في محله المختار او في قلم انكتاب بايداع
الحكم » .

الأحكام

المفكرة الأولى

قواعد عامة

٥٥٥٩ - التقرير بالطعن بالنقض هو مناسط اتصال المحكمة به
وتقديم الأسباب في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله ، والتقرير
بالطعن وتقديم الأسباب يكونان معا وحدة اجرائية لا يقوم بها أحدهما مقام
الآخر ولا يثنى عنه ، ولما كان البعض من الطاعنين وان قرروا بالطعن
بالنقض في الحكم المطعون فيه الا أنهم لم يقدموا أسبابا لطعنهم فانه يكون
غير مقبول شكلا .

(١٩٨٢/١/١٩) أحكام النقض من ٣٣ ق ٦ ص ٣٧ .
١٩٧٨/٢/١١ ص ٢٩ ق ١٩٠ ص ٦١٩ ، ١٩٧٣/٦/١٠ ص ٢٤ ق ١٤٩
ص ٧٢٢ ، ١٩٦٩/١٠/٦ ص ٢٠ ق ١٩٨ ص ١٠١٨ .

٥٥٦٠ - الأصل أن الطعن بطريق النقض ان هو الا عمل اجرائي لم يشترط القانون لرفعه سوى اقصاح الطاعن عن رغبته في الاعتراض على الحكم بالشكل الذي ارتأه القانون وهو التقرير به في قام كتاب المحكمة التي اصدرت الحكم المراد الطعن عليه في خلال الميعاد الذي حدده وتقديم الأسباب التي بنى عليها الطعن في هذا الميعاد وأيضا التي هي شرط لقبول الطعن وتمد لاحقة بتقرير الطعن ويكونان معا وحدة اجرائية لا يفنى أحدهما عن الآخر .

(٢٠ / ١٠ / ١٩٧٥ أحكام النقض ص ٢٦ ق ١٣٦ ص ٦٠٨)

٥٥٦١ - التقرير بالطعن بالنقض المحرر بالسجل الخاص والموقع عليه الكاتب المختص وان تضمن اسم رئيس النيابة المختصة دون توقيع الا أن الطعن يعتبر قائما قانونا ، اذ يترتب على مجرد التنزيل به دخوله في حوزة المحكمة واتصالها به بصرف النظر عن عدم التوقيع عليه من المقرر ، ذلك أن القانون لم يشترط في التقرير بالطعن بالنقض - بوصفه عملا اجرائيا - سوى اقصاح للطاعن صاحب الصفة في الطعن عن رغبته في الاعتراض على الحكم بالشكل الذي رسمه المشرع وهو التقرير به في قلم كتاب المحكمة التي اصدرت الحكم خلال الأجل المحدد بالمادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(٢٧ / ١٠ / ١٩٨١ أحكام النقض ص ٣٢ ق ١٣٢ ص ٧٥٧)

٥٥٦٢ - تقرير الطعن بالنقض ورقة شكلية من أوراق الاجراءات التي يجب أن تحمل بذاتها مقوماتها الأساسية باعتبارها السند الوحيد الذي يشهد بصحور العمل الاجرائي عن صدر عنه ا توجه المحترم قانونا . فلا يجوز تكلمة أي بيان في التقرير بدليل خارج عنه غير مستمد منه .

(٢٨ / ١٢ / ١٩٨٢ أحكام النقض ص ٣٣ ق ٢٢٠ ص ١٠٨٣ ،
١٠ / ٢ / ١٩٨٢ ق ٣٧ ص ١٩٠ .

٥٥٦٣ - التقرير بالطعن كما رسمه القانون هو الذي يترتب عليه دخول الطعن في حوزة محكمة النقض واتصالها به بناء على اعلان ذوي الشأن عن رغبة فيه ، ومن ثم فان عدم التقرير بالطعن لا يجعل للطعن قائمة ولا تتصل به محكمة النقض ولا يفنى عنه تقديم الطاعن الأسباب الى

فلم اكتب في الميعاد ويكون طعنه غير مقبول شكلا .

(١٩٧٢/١/١٠ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٧ ص ٦٠ ،
١٩٨١/١٠/٣١ س ٣٢ ق ١٣٦ ص ٧٩١)

٥٥٦٤ - التقرير بالظن بالنقض لا يبدو أن يكون عملا ماديا لا يستلزم وجود الحكم عند القيام به ، هذا الى أن الطاعن لم يثبت استعالة حصوله على صورة من الحكم المطعون فيه في الوقت المناسب ليتمكن من ايداع أسباب طعنه في الميعاد .

(١٩٨١/١/١١ أحكام النقض س ٣٢ ق ٦ ص ٥٥)

٥٥٦٥ - عدم التقرير بالظن لا يجعل للطعن قائمة ، ولا تتصل به محكمة النقض ولا يفنى عنه تقديم أسباب له .

(١٩٨٢/١٢/٢٨ أحكام النقض س ٣٣ ق ٢٢١ ص ١٠٨٧)

تقرير في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم

٥٥٦٦ - متى كان الثابت أن المتهم قد أبدى وهو بالسجن رغبته في أن يظن في الحكم الصادر ضده بطريق النقض في الميعاد ، وأثبتت هذه الرغبة كتابة بالأوراق ووقع عليها ، فإن ذلك يعتبر قانونا تقريراً بالظن ، ولو أنه لم يحرر طبقا لما يتطلبه القانون في هذا الشأن ويكون الطعن مقبولا شكلا .

(١٩٦٧/٤/٣ أحكام النقض س ١٨ ق ٨٩ ص ٤٧٢)

٥٥٦٧ - ان المادة ٢٣١ تحقيق جنائيات توجب بصريح النص لقبول الظن بطريق النقض أن يكتب به تقرير في قلم الكتاب أو في السجن ، وموجب ذلك أن لا تقوم للطعن قائمة ولا تتصل محكمة النقض به الا عن طريق هذا التقرير ولا يفنى عنه أى اجراء آخر مهما قيل في وحدة الواقعة أو وجود المصلحة ، ومن ثم فالتدخل الذي يقول به محكوم عليه آخر غير الطاعن ولا يكون مقبولا .

(١٩٥٠/٣/٦ أحكام النقض س ١ ق ١٣٢ ص ٣٩٢)

٥٥٦٨ - لا تعتبر أسباب النقض المقدمة بمثابة التقرير .

(١٥/٢/١٩٠٨ المجموعة الرسمية س ٩ ق ٩٧)

٥٥٦٩ - اذا ختم المحكوم عليهم على تقرير النقض وكان للجميع وكيل واحد فعدم ذكر اسم أحدهم في التقرير المقدم منهم بأسباب النقض لا يحرره من الانتفاع بالنقض .

(٢٨/٩/١٩٠٧ المجموعة الرسمية س ٩ ق ٢٥)

٥٥٧٠ - معرفه ما حكم به مما تم يحكم به يرجع الى نص الحكم دون غيره . فبناء على ذلك اذا ثبت من أسباب حكم ان حكمه النقض رفضت طلب المتهم بناء على عدم وجود تقرير بأوجه النقض ولم يذكر شيء من ذلك في نص الحكم ، فاذا ثبت ان التقرير وان كان قد قدم ضاع ثم وجد جاز قبول النقض .

(٢/١/١٩٠٤ المجموعة الرسمية س ٥ ق ٩٤)

٥٥٧١ - يجب لقبول الطعن بطريق النقض ان يكتب به تقرير في قلم اكتاب أو في السجن ان كان رافعه معتقلا . والتعلل لمخالفة ذلك بأن ادارة السجن والنيابة العامة لم تمكنا طالب الطعن من عمل التقرير لا يكون محل اعتبار الا في الأحوال التي يكون فيها الطعن جائزا في ذاته .

(٢١/٨/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٦٠٦)

ص ٧٣٨)

٥٥٧٢ - التقرير بالطعن يجب أن يكون في قلم كتاب المحكمة انق أصدرت احكم ، فاذا كان المحكوم عليه قد أرسل الى رئيس النيابة اشارة تغرافية من مرسى مطروح يقول فيها انه يطعن بطريق النقض في اخدم الصادر عليه فهذا لا يعتبر تقريراً منه بالطعن ، ولا يشفع له في عدم التقرير كونه مجنونا في الجيش وان أحدا من رؤسائه بالجبهة التي كان يعمل بها لم يقبل منه التقرير بالطعن ما دام هو حين ترك تلك الجبهة وجاء الى القاهرة لم يعمل هذا التقرير فور حضوره لا بالسجن ولا بقلم الكتاب ، ولو بعد انقضاء الميعاد محسوباً من يوم الحكم .

(٢٩/١/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٧٧)

ص ٦١٩)

٥٥٧٣ - التقرير بالظمن يجب أن يحصل بأشهاد رسمي في قلم الكتاب ولا يفتى عن ذلك أى إجراء آخر ، فالطلب الذى يقدم الى لجنة المساعدة القضائية بمحكمة النقض لا يمكن اعتباره تقريراً بالظمن ولا بياناً لأسبابه .

(١٩٣٧/١١/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٠٦)

ص ٩٠)

٥٥٧٤ - العريضة التى يتقدم بها الراغب فى الظمن الى لجنة المساعدة القضائية بمحكمة النقض اذا كانت تتضمن الأسباب التى يستند اليها فى الظمن على الحكم الذى يتظلم منه يتمن اعتبارها تقريراً بالظمن وبياناً بالأسباب مما .

(١٩٣٢/١١/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٢)

ص ٢٧)

٥٥٧٥ - تنص المادة ٢٣١ تحقيق جدياً على ان «لظمن يتكون بتقرير يحصل بقلم كتاب المحكمة وأن أسبابه يبين فى الميعاد المقرر . وقضاء محكمة النقض ثابت على ان قلم الكتاب المشار اليه هو قلم كتاب المحكمة الصادر منها الحكم ، فهو دون غيره الذى يحصل فيه التقرير بالظمن ، كما أنه هو الذى يقدم اليه بيان الأسباب ، ولم يتساهل القضاء الا فيما يتعلق بالجهة التى يقدم اليها بيان الأسباب فأجاز أن يكون تقديمه فى الميعاد لقلم كتاب محكمة النقض مباشرة . فاذا قدمت الأسباب لغير هاتين الجهتين كان الظمن غير مقبول شكلاً .

(١٩٣١/٤/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٥٠)

ص ٣٠٢)

٥٥٧٦ - العبرة فى تحرى حقيقة تاريخ التقرير بالظمن عند فقد اصل الورقة المثبتة له هى بحقيقة الواقع .
(١٩٦٧/١١/١٣ أحكام النقض ص ١٨ ق ٢٢٧ ص ١٠٩٧) .

٥٥٧٧ - ميعاد التقرير بالظمن أربعون يوماً من تاريخ الحكم

الحضورى .

(١٩٦٧/١١/١٣ أحكام النقض ص ١٨ ق ٢٢٧ ص ١٠٩٧) .

٥٥٧٨ - لما كان اليوم الأخير لميعاد الطمن يوم جمعة - وهو عطلة رسمية - فإن ميعاد الطمن يمتد الى اليوم التالي .

(١٩٨٤/٢/١٩ أحكام النقض س ٣٥ ق ٣٤ ص ١٦٨)

٥٥٧٩ - المراد بالثلاثة أيام الكاملة التى يجب تقديم طلب النقض فى اثنتائها من تاريخ الحكم أن تكون كلها أيام عمل بحيث لا يحسب من جملتها أيام الأعياد ولا يوم صدور الحكم أو تقديم الطلب .

(١٨٩٤/١١/١٧ الحقوق س ٩ ق ١٠٢ ص ٣٢٥)

٥٥٨٠ - لا يحسب من ضمن المواعيد القانونية يوم العمل الذى تبتدئ منه تلك المواعيد ، كيوم صدور الحكم أو يوم اعلانه لأنه مخصص لذلك العمل ، وانما يبتدئ الميعاد من اليوم الذى يليه ، فاذا صار حسبانها من جملتها كان ذلك خطأ فى تطبيق القانون موجبا لنقض الحكم .

(١٨٩٣/٣/٤ الحقوق س ٨ ق ٨٥ ص ٣٤٩)

٥٥٨١ - لا يحسب من الميعاد القانونى اليوم الذى جعله القانون مبدأ للميعاد بخلاف اليوم الأخير فانه يحسب منه .

(١٨٩٣/٣/٤ الحقوق س ٩ ق ٨٠ ص ٢٥٥)

(١٩٦٧/١١/١٣ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٢٧ ص ١٠٩٧)

٥٥٨٢ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه متى أوجب القانون الاعلان لاتخاذ اجراء أو بدء ميعاد ، فإن أى طريق آخر لا يقوم مقامه .

(١٩٧٥/٦/٢٢ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٢٤ ص ٥٥٤)

٥٥٨٣ - توجب المادة ٣٤ نقض التقرير بالظمن بالنقض وايداع الأسباب التى بنى عليها فى ظرف أربعين يوما من تاريخ صدور الحكم المحضورى ، وعلّة احتساب بدء ميعاد الظمن فى الحكم المحضورى بيوم صدوره هى افتراض علم الطاعن به فى اليوم الذى صدر فيه ، فاذا ما انتفت هذه الملة لمانع قهرى فلا يبدأ الميعاد الا من يوم العلم رسميا بصدور الحكم ، وهو فى هذه الحالة ميعاد كامل ما دام الصذر قد حال دون العلم بصدور الحكم المراد الظمن فيه .

(١٩٧٥/٢/٢٣ أحكام النقض س ٢٦ ق ٤٠ ص ١٧٩)

٥٥٨٤ - ميعاد الطعن بالنقض وايداع الأسباب التي بنى عليها هو أربعون يوما من تاريخ الحكم المضموري وهذا الميعاد لا يضاف إليه ميعاد مسافة ، والأصل أن ميعاد المسافة يمنع حيث يوجب القانون حصول إعلان يبدأ من تاريخه سريان ميعاد الطعن .

(١٦٦/٤/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٠٨ ص ٥٢٢)

٥٥٨٥ - نشن كان الحكم المطعون فيه قد صدر في غيبة المطعون ضده من محكمة الجنايات بعدم اختصاصها بنظر الدعوى في جناية السرقة يعود التي اتهم بها ، إلا أنه لا يعتبر أنه أضر به لأنه لم يدنه بها ، ومن ثم فهو لا يبطل بحضوره أو القبض عليه لأن البطلان وإعادة نظر الدعوى أمام محكمة الجنايات مقصوران على الحكم الصادر بالقوبة في غيبة المتهم بجناية حسبما يبين من صريح نص المادة ٣٩٥ إجراءات ، ولهذا فإن ميعاد الطعن بطريق النقض في هذا الحكم يفتتح من تاريخ صدوره .

(٢١/٤/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١١٢ ص ٣٩٥)

٥٥٨٦ - ان مجرد سفر الطاعن الى الخارج اختيارا يفرض صحته لا يتوافر به المبدأ المانع .

(٣٠/٥/١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٣٩ ص ٦٥٨)

٥٥٨٧ - متى كان يبين من المفردات المضمومة أن الطاعن كان حبيسا في اليوم الذي صدر فيه الحكم المطعون فيه على ذمة إحدى اندعاوى ، وكانت علة احتساب ميعاد الطعن على الحكم على أساس أن يوم صدوره يعد مبدأ له هي افتراض علمه به في اليوم الذي صدر فيه ، فإذا ما انتفت هذه العلة بثبوت وجود المتهم في السجن في اليوم المذكور فلا يبدأ الميعاد الا من يوم العلم رسميا بصدور الحكم ، وكان لا يبين من الأوراق أن هذا الطاعن قد أعلن بالحكم أو علم به رسميا قبل اليوم الذي جرى فيه التقرير بالطعن بالنقض وايداع الأسباب فإن ميعاد الطعن لا يفتتح الا من ذلك اليوم ومن ثم يتعين قبول طعنه شكلا .

(١٤/١٠/١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٧٢ ص ٨٢٩)

٥٥٨٨ - انه وان كان ميعاد الطعن على الحكم الصادر في المعارضة

يبدأ كالحكم الحضورى من يوم صدوره الا ان محل ذلك أن يكون عدم حضور المعارض بالجلسه التى عينت لنظر معارضته راجعا الى أسباب لارادته دخل فيها ، فاذا كانت الأسباب قهرية ولا شأن لارادته دخل فيها ون ميعاد الطعن لا يبدأ فى حقه الا من اليوم الذى علم فيه رسميا بالحكم ، ولا يفتر من ذلك عدم وقوف المحكمة التى اصدرت الحكم على العذر القهرى ليتسنى لها تقديره والتحقق من صحته لأن المتهم - وقد استحال عليه الحضور امامها - لم يكن فى مقدوره ابداءه بها مما يجوز معه التمسك به لأول مرة لدى محكمة النقض واتخاذها وجهاً لنقض الحكم .

(١٩٧٨/٣/١٩ أحكام النقض س ٢٩ ق ٥٤ ص ٢٨٨ ،
١٩٧٢/١٠/٣٠ س ١٣ و ٢٥٠ ص ١١٠٩ ، ١٩٦٧/١٠/٢٣ س ١٨ ق ٢٠٧
ص ١٠١٥)

٥٥٨٩ - ميعاد الطعن بالنقض فى الحكم الصادر فى المعارضة يبدأ كالحكم الحضورى من يوم صدوره ، الا أن محل ذلك أن يكون عدم حضور المعارض بالجلسه التى عينت لنظر معارضته راجعا الى أسباب لارادته دخل فيها ، فاذا كانت هذه الأسباب قهرية ولا شأن لارادته فيها فان ميعاد الطعن لا يبدأ فى حقه الا من اليوم الذى علم فيه رسميا بالحكم ، وهو فى هذه الحالة ميعاد كامل ما دام اعذر قد حال دون العلم بصدور الحكم المراد الطعن فيه ما لم يثبت قيام العذر بعد العلم بالحكم مانعا من مباشرة اجراءات الطعن ، ففى هذه الحالة جرى قضاء النقض على أن الميعاد لا يمتد بعد زوال المانع الا عشرة أيام .

(١٩٦٧/٦/١٩ أحكام النقض س ١٨ ق ١٦٦ ص ٨٢٩ ،
١٩٧٢/٣/٢٧ س ٢٤ ق ١٠٥ ص ٤٧٥)

٥٥٩٠ - ان علة احتساب ميعاد الطعن بالنقض فى الحكم الصادر فى المعارضة على أساس أن يوم صدوره يعتبر مبدءا له هى افتراض علم الطاعن به فى اليوم الذى صدر فيه ، فاذا ما انتفت هذه العلة لمانع قهرى فلا يبدأ الميعاد الا من يوم العلم رسميا بصدور الحكم .

(١٩٦٩/٢/١٥ أحكام النقض س ٢٠ ق ٥١ ص ٢٣٧)

٥٥٩١ - الطعن بطريق النقض فى الحكم القيايى الصادر فى

المعارضة ينتدى، ميعاده من يوم صدوره لا من يوم اعلانه.

(١٩٣٢/١/٢٥) مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٢٢
ص ٤٣٦)

٥٥٩٢ - بطلان الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن لاستناده على اعلان المعارض بوجه الادارة يترتب عليه علم افتتاح ميعاد الطعن بطريق النقض وايداع أسبابه الا من تاريخ علم الطاعن رسميا بصدوره ، كون علم الطاعن بصدور الحكم لم يثبت قبل اليوم الذي استشكل فيه في تنفيذه ذلك يوجب اعتبار هذا اليوم مبدأ للميعاد المتصوص عليه في المادة ٣٤ من قانون النقض .

(١٩٧٢/١٢/٤) أحكام النقض ص ٢٢ ق ٢٩٨ ص ١٣٣)

٥٥٩٣ - جرى قضاء محكمة النقض على أن ميعاد الطعن في الحكم الصادر في المعارضة باعتبارها كان لم تكن يبدأ في حق المعارض عند ثبوت أن تخلفه عن حضور الجلسة التي نظرت فيها المعارضة كان لعذر قهري هو المرض من اليوم الذي علم فيه رسميا بالحكم . ولما كان الثابت من مطالعة الأوراق أن الطاعن حضر بالجلسة التي حددت لنظر الاشكال المرفوع منه عن الحكم المذكور ، وبذلك يكون قد علم بالحكم رسميا منذ ذلك التاريخ ، فانه كان يتعين عليه أن يودع الأسباب التي بنى عليها طعنه في ظرف أربعين يوما من ذلك العلم الرسمي بالحكم الصادر في المعارضة ، أما وانه لم يتم بايداع أسباب الطعن الا بمسـد فوات الميعاد المحدد قانونا للقياس بذلك الاجراء ، فان الطعن يكون غير مقبول شكلا .

(١٩٦٨/١٢/٢) أحكام النقض ص ١٩ ق ٢١٣ ص ١٠٥١)

٥٥٩٤ - الحكم الصادر غيابيا في مواد الجنب يعد بمثابة حكم نهائي من يوم صدوره بالنسبة الى المحكوم ببراءته لانقضاء مصلحته حتما في المعارضة فيه ، ومن ثم فميعاد الطعن بالنقض في الحكم الغيابي الصادر من المحكمة الاستئنافية بالبراءة يبدأ من تاريخ صدوره .

(١٩٦٨/٣/١٩) أحكام النقض ص ١٩ ق ٦٥ ص ٣٤٨)

٥٥٩٥ - لما كان الحكم الطعون فيه وان صدر في غيبة المتهم

المطعون ضده بتأييد حكم محكمة أول درجة الذى قضى بتبرئته فانه لا يعتبر أنه أضر به حتى يصح له أن يمارض فيه ، ومن ثم فإن ميعاد الطعن فيه بطريق النقض من النيابة العامة يبدأ من صدوره .

(١٩٦٥/٥/٣ أحكام النقض س ١٦ ق ٨٢ ص ٣٩٨)

٥٥٩٦ - ان ميعاد الطعن بطريق النقض من النيابة فى الحكم الصادر غيابيا بعدم جواز استئنافاً يبدأ من تاريخ صدوره لا من تاريخ فوات ميعاد المعارضة فيه بالنسبة للمتهم .

(١٩٥٨/٢/١٧ أحكام النقض س ٩ ق ٥١ ص ١٨٠)

٥٥٩٧ - متى كان الحكم الاستئنافى غير قابل للمعارضة وان صدر فى غيبة المتهم ، فإن ميعاد الطعن فيه بطريق النقض يحسب من يوم صدوره لا من يوم اعلانه .

(١٩٤٩/٤/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٧٣)

ص ٨٣٧)

٥٥٩٨ - اذا صدر الحكم فى غيبة المتهم بعدم اختصاص محكمة الجنايات بنظر الدعوى لكون الواقعة جنحة لا جناية ، فانه لا يعتبر أنه أضر به حتى يصح له أن يمارض فيه ، ولهذا فإن ميعاد الطعن فيه بطريق النقض من النيابة العامة يبدأ من تاريخ فوات المعارضة بالنسبة الى هذا المتهم .

(١٩٦٨/١/٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٦ ص ٣٣)

٥٥٩٩ - لا يتبدى ميعاد الطعن بالنقض من النيابة فى الحكم الاستئنافى الغيابى الا من يوم صيرورته نهائيا بفوات ميعاد المعارضة .

(١٩٣١/١/٢٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٦٣)

ص ٢١٩)

٥٦٠٠ - ان الظروف التى مرت بها يوسعيد أثناء المدون الثلاثى من شأنها أن تعد من حالات القوة القاهرة التى يترتب عليها امتداد ميعاد التقرير بالطعن وتقديم الأسباب الى حين زوالها الذى لم يتم الا فى ٢٦ من

ديسمبر ١٩٥٦ .

(١٩٥٨/١/٢١ أحكام النقض س ٩ ق ٢٣ ص ٨٨)

٥٦٠١ - متى كان قد بان من خطاب مدير منطقة طرة الموجه الى رئيس النيابة أن الطاعن أبدى رغبته في التقرير بالظمن في الميعاد القانوني. وأنه قد ثبت افعال السجن في تحرير هذا الطلب وعدم تقديمه في الميعاد لأسباب خارجة عن ارادة الطاعن فانه يتعين قبول الظمن شكلا .

(١٩٦٨/١٠/٢١ أحكام النقض س ١٩ ق ١٧٠ ص ٨٥٩)

٥٦٠٢ - يكون الظمن مقبولا شكلا ولو كان التقرير به وتقديمه أسبابه قد حصل كلاهما بعد الميعاد محسوبا من يوم صدور الحكم ، وذلك متى ثبت أن الطاعن وهو جندي بالجيش قد استحال عليه مراعاة الميعاد ، وبعد أن كان قد أظهر في خلاله رغبته في الظمن ثم بمجرد زوال عذره بادر الى التقرير بالظمن .

(١٩٤٥/٢/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ١٣ ص ٦٥٤)

٥٦٠٣ - اذا كان المحكوم عليه لم يستطع الظمن في الحكم في المدعى المقررة بالقانون لسبب قهرى خارج عن ارادته (كوجود الجندي في ميدان القتال) فانه يجب عليه ان يقرر بالظمن في اول فرصة بعد انقضاء عذره والا كان ظمنه غير مقبول شكلا .

(١٩٤١/٣/٣١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٢٣٨ ص ٤٣٤)

٥٦٠٤ - ابداء المتهم السجن رغبته في الظمن بالنقض من سجنه في الحكم الصادر ضده في الميعاد واثبات هذه الرغبة كتابة وتوقيعه عليها . اعتبار ذلك تقريرا بالظمن وان لم يحضر حسب الأوضاع المقررة قانونا .

(١٩٨٣/٤/١٤ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٠٧ ص ٥٣٧)

٥٦٠٥ - اذا كان الطاعن (عسكري بالجيش) قد أبدى كتابة في الميعاد اثناء وجوده بالسجن بوحدته ما يفيد انه يظمن على الحكم بطريق

النقض ، وقدم الأسباب بواسطة محاميه في الميعاد وكانت ادارة الجيش لم تبث بالسجين الطاعن الى قلم كتاب المحكمة التي اصدرت الحكم ليقرر بالظمن بالنقض امام الموظف المختص ولم تطلب من ذلك الموظف الانتقال الى مقر الوحدة لتلقى رغبة الطاعن ، فان هذا الأخير يكون في حالة عذر قهري حال بينه وبين التقرير بالنقض بالطريق المرسوم بالقانون ويكون الظمن بالصورة التي قدم بها مقبولا شكلا .

(١٩٥٦/١/٣١ أحكام النقض س ٧ ق ٣٨ ص ١١٣)

٥٦٠٦ - يتعين على الطاعن أن يقرر بالظمن اثر زوال المانع باعتبار أن هذا الاجراء لا يمدو أن يكون عملا ماديا ، أما اعداد أسباب الظمن وتقديمها فيقتضى فسحة من الوقت جرى قضاء هذه المحكمة على أنها لا تمتد بعد زوال المانع الا بعشرة أيام .

(١٩٦٩/١٠/٢٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٣٣ ص ١١٧٩)

٥٦٠٧ - من المقرر أنه اذا حال عذر قهري دون التقرير بالظمن في الميعاد الذي حدده القانون امتد هذا الميعاد الى ما بعد زوال المانع ، الا أنه يجب المبادرة الى التقرير به فور زواله مباشرة .

(١٩٦٥/١٢/٦ أحكام النقض س ١٦ ق ١٧٤ ص ٩٠٦)

٥٦٠٨ - ميعاد الظمن بالنقض في الاحكام الجنائية الحضورية هو اربعون يوما من تاريخ صدورها - وفقا لنص المادة ٣٤ نقض - فاذا قام عذر مقبول يحول دون الظمن بالنقض خلال هذا الأجل امتد ميعاد التقرير بالظمن ووجب القيام به اثر زوال المانع ، ويمتد ميعاد تقديم الأسباب عشرة أيام أخرى من تاريخ التقرير .

(١٩٦٢/١٢/٣١ أحكام النقض س ١٣ ق ٢١٤ ص ٨٨٣)

٥٦٠٩ - ان ادعى الطاعن أنه لم يستطع أن يقرر الظمن في المدة المقررة بالقانون لسبب قهري خارج عن ارادته وأنه يادر مقرا الظمن في اليوم التالي لانقضاء عذره ، لم يقد بايداع الأسباب التي بنى عليها الظمن اثر زوال هذا المانع أيضا ، ولم يدع في طعنه أنه حال بينه وبين ايداع هذه الأسباب مانع قهري كذلك ، فهذا الظمن لا يكون مقبولا شكلا .

(١٩٥٢/٦/٣ أحكام النقض س ٣ ق ٣٨٢ ص ١٠٣٣)

٥٦١٠ - انه حتى مع التسليم بقيام مانع قهرى لدى الطاعن من حضور الجلسة التى نظرت فيها معارضته فى الحكم الفيايى الاستثنائى وقضى فيها بتأييد الحكم الصادر بأدائه ، فذلك لا يشفع له فى تجاوز الميعاد القانونى فى التقرير بالطعن فى الحكم محسوبا من اليوم الذى ثبت فيه رسميا علمه بصدور هذا الحكم عليه .

(١٠/٣٠/١٩٥٠ أحكام النقض س ٢ ق ٣٧ ص ٩٣)

٥٦١١ - عدم ايداع الحكم الصادر بالادانة فى خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره لا يعتبر عذرا ينشأ عنه امتداد الأجل الذى حدده القانون للطعن على الحكم وتقديم الأسباب ، فيجب التقرير بالطعن وتقديم الأسباب فى الأجل المحدد تأسيسا على الشهادة المثبتة لعدم حصول ايداع الحكم فى الميعاد المذكور .

(٦/٦/١٩٧٧ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٥٣ ص ٧٤٣ ،
١٠/٢٤/١٩٧١ س ٢٢ ق ١٣٧ ص ٥٦٩)

٥٦١٢ - عدم ايداع الحكم - ولو كان صادرا بالبراءة - فى خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره لا يعتبر بالنسبة للمدعى بالحقوق المدنية عذرا ينشأ عنه امتداد الأجل الذى حدده القانون للطعن بالنقض وتقديم الأسباب اذ كان يسعى التمسك بهذا السبب وحده وجها لابطال الحكم بشرط أن يتقدم فى الميعاد الذى ضربه القانون وهو أربعون يوما وليس كذلك حال النيابة العامة فيما يتعلق بأحكام البراءة التى لا تبطل لهذه العلة بالنسبة الى الدعوى الجنائية .

(٤/١٧/١٩٨٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ٩٦ ص ٤٣٤ ،
١٠/٥/١٩٧٥ س ٢٦ ص ٤٠١)

٥٦١٣ - ان مرض المحامى عن الطاعن لا تأثير له فى الميعاد المحدد فى القانون للطعن ، لأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه من شأن الطاعن لا المحامى عنه ، فاذا لم تقدم أسباب الطعن الا بعد الميعاد فلا يقبل الاعتذار عن التأخير بمرض المحامى .

(١٠/٢٤/١٩٨٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٦٩ ص ٨٥٤ ،
٤/٢٣/١٩٧٢ س ٢٣ ق ١٣١ ص ٥٩٠ ، ١٠/٨/١٩٤٠ جمعية القواعد
القانونية ج ٥ ق ٤٣ ص ٦٦)

٥٦١٤ - تقديم طلب الاعفاء من المصاريف القضائية الى لجنة المساعدة القضائية بمحكمة النقض لا يوقف سريان ميعاد الطعن .
(١٩٢٧/١١/٨) مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٠٦ ص ٩٠

٥٦١٥ - ليس للمدعى المدني أن يطعن الا فيما يختص بحقوقه المدنية فقط ، ولا يصح له أن يتمسك بقبول طعنه شكلا ، اذا كان قد مضى الميعاد المقرر بحجة أن حكم الدعوى العمومية الذي صدر أخيرا يحفظ له هذا الميعاد ، لأن الدعوى العمومية هي من حق النيابة فقط ، وليس له سلطان عليها .
(١٩٣١/١/٢٥) مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ١٦٤ ص ٢١٩

الفقرة الثانية

تقديم الأسباب وميعاده

٥٦١٦ - توجب المادة ٣٤ ايداع الأسباب التي بنى عليها الطعن بالنقض في ظرف أربعين يوما من تاريخ الحكم المحضوري ، وكون المرض الذي تعطل به الطاعن لتبرير تجاوزه ميعاد ايداع الأسباب ليس من شأنه أن يقعد به عن تقديمها أو الاتصال بمحاميه لهذا الغرض لا يعتبر عذرا ويكون طعنه غير مقبول شكلا .

(١٩٧٢/٤/٣٠) أحكام النقض ص ٢٣ ق ١٤١ ص ٦٣٠

٥٦١٧ - اذا كانت الأسباب التي بنى عليها الطعن لم تودع الا بعد فوات الميعاد المحدد لذلك في المادة ١/٣٤ من قانون النقض - وهو أربعون يوما - من تاريخ الحكم المطعون فيه ، فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .
(١٩٨٤/١٢/٤) أحكام النقض ص ٣٥ ق ١٩٢ ص ٩٦٣

٥٦١٨ - ميعاد الطعن بالنقض وايداع الأسباب التي بنى عليها هو أربعون يوما من تاريخ الحكم المحضوري ، وهذا الميعاد لا يضاف اليه ميعاد

حسافة .

{ ١٩٧٩/٤/٥ أحكام النقض س ٣٠ ق ٩١ ص ٤٣٠ ، ٣/١٢ / ١٩٨٧ الطعن رقم ٦٢٥٠ س ٥٦ ق }

٥٦١٩ - يستند ميعاد الطعن بالنقض اذا صادف نهايته عطلة رسمية الى اليوم التالي لنهاية هذه العطلة .

(١٩٨٠/١١/٢٠ أحكام النقض س ٣١ ق ١٩٨ ص ١٠٢٥)

٥٦٢٠ - ان ميعاد ايداع اسباب الطعن بالنقض لا يضاف اليه ميعاد حسافة .

(١٩٥٧/٣/٥ أحكام النقض س ٨ ق ٥٧ ص ١٩٨)

٥٦٢١ - الاصل أنه على من قرر بالطعن بالنقض ان يثبت ايداع اسباب طعنه قلم الكتاب في خلال الميعاد الذي حدده القانون والا كان طعنه غير مقبول شكلا .

(١٩٨٤/٣/٢٩ أحكام النقض س ٣٥ ق ٧٩ ص ٣٦٩)

٥٦٢٢ - فقد الشهادة المرضية المقدمة من الطاعنة من ملف القضية نتيجة اهمال لا دخل لارادتها فيه يترتب عليه تصديق محكمة النقض للعدو القهري الذي منع الطاعنة من حضور جلسة المعارضة الاستئنافية وعدم سريان ميعاد الطعن بالنقض الا من يوم علم الطاعنة رسميا بالحكم .

(١٩٨٤/٦/٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٢٣ ص ٥٤٦)

٥٦٢٣ - اذا صح انه كان ثمة مانع من تقديم اسباب الطعن في الميعاد لم يكن في الامكان التغلب عليه ، فانه يكون من الواجب تقديم تلك الاسباب على اثر زوال ذلك المانع .

(١٩٦٩/١/٢٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ٣٤ ص ١٦١)

٥٦٢٤ - السفر الى الخارج بارادة الطاعن ولغير ضرورة لجنحة اليه عودون عذر مانع من عودته لتقديم طعنه في الميعاد القانوني لا يعتبر سببا

خارجا عن ارادته يضر معه في التخلف عن الحضور .

(١٦٠/٣/١٩٨٠ أحكام النقض س ٣١ ق ٧٢ ص ٣٨٩)

٥٦٢٥ - مرض المحامي ليس من قبيل الظروف القاهرة التي من شأنها أن تحول دون تقديم تقرير أسباب الطعن بالنقض في الميعاد .

(١٦٠/٣/١٩٧١ أحكام النقض س ١٢ ق ٥٩ ص ٢٤٦)

٥٦٢٦ - مرض المحامي عن الطاعن لا تأثير له في الميعاد المحدد في القانون للطعن ، لأن التقرير بالطعن وأسبابه من شأن الطاعن لا المحامي عنه .

(١٦٠/٣/١٩٨٠ أحكام النقض س ٣١ ق ٧٩ ص ٤٢٤)

٥٦٢٧ - متى كانت الطاعة قد قدمت أسبابا تكميلية لاحقة لتلك التي بنى عليها الطعن لا تحمل تاريخا ، وغير مؤشر عليها بما يفيد ايداعها ولم تقيد في السجل المدد لذلك في الميعاد المحدد قانونا ، فانها تكون قد فقدت شرط قبولها ويتمتع لذلك الالتفات عنها .

(١٦٧٨/٥/٧ أحكام النقض س ٢٩ ق ٨٩ ص ٤٧٩)

٥٦٢٨ - تقديم مذكرة اضافية بأسباب الطعن بعد الميعاد غير مقبول .

(١٦٠/٥/١٩٨٠ أحكام النقض س ٣١ ق ١١٢ ص ٥٩٨)

٥٦٢٩ - خلو تقرير الأسباب التكميل من التاريخ وثبوت عدم قيده في السجل المدد لذلك يوجب الالتفات عنه .

(١٦٨٤/٦/١٩٨٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٣٢ ص ٥٨٥)

٥٦٣٠ - متى كان تقرير الأسباب التكميل الذي قدمه الطاعن لا يحمل تاريخا ولا ما يدل على اثبات تاريخ ايداعه بالسجل المدد لذلك في قلم الكتاب ، وكان يبين أيضا من كتاب نيابة بنها الكلية أن أسباب هذا التقرير لم تثبت في دفتر اثبات التاريخ فلا يلتفت الى سبب الطعن الوارد بهذا التقرير .

(١٦٧٤/٥/٢٧ أحكام النقض س ٢٥ ق ١١١ ص ٥١٩)

٥٦٣١ - تقرير أسباب الطعن الذى يقدم الى مأمور السجن قبل فوات المواعيد القانونية المقررة للطعن فى الأحكام ليوقع عليه من محكوم عليه ثم يرسله الى قلم كتاب المحكمة أو يرده الى مقدمه ليتخذ بشأنه الاجراءات اللازمة يعتبر أنه مقدم فى الميعاد القانونى ، ولو طرأ بعد ذلك ما تسبب عنه تأخير توقيع المسجون على التقرير أو تأخير إرساله من السجن الى قلم الكتاب حتى فاتت المواعيد القانونية .

(١٩٣٥/٢/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٣٨ ص ٤٣٤ ، ١٩٣٥/٤/٢٢ ق ٣٦٣ ص ٤٦٨ ، ١٩٤٢/١٠/٢٦ ج ٥ ق ٤٤٨ ص ٦٩٦)

٥٦٣٢ - اقتصار الطاعن فى بيان أسباب طئه على الاحالة الى أسباب طعن آخر يجعل طعنه خلوا من الأسباب .

(١٩٨٢/٦/٨ أحكام النقض ص ٣٣ ق ١٤٠ ص ٦٨٠)

٥٦٣٣ - اذا قرر الطاعن الطعن فى الحكم فى الميعاد ولكنه لم يقدم أسباب الطعن الا بعد انقضاء الأجل المعين فى القانون لتقديم أسباب الطعن فطعنه لا يكون مقبولا شكلا .

(١٩٥٠/١٠/٩ أحكام النقض ص ٢ ق ١٢ ص ٣٠)

٦٥٣٤ - اذا كان المحكوم عليه قد قام لديه عذر قهرى منعه من مباشرة اجراءات الطعن فى الميعاد القانونى ، فانه يتعين عليه المبادرة الى التقرير بالطعن اثر زوال ذلك المانع على أساس أن هذا الاجراء لا يبدو أن يكون عملا ماديا ، كما يتعين عليه تقديم أسباب الطعن خلال مهلة جرى قضاء هذه المحكمة على أنها لا تمتد الا لثمرة أيام بعد زوال المانع .

(١٩٨١/١/١١ أحكام النقض ص ٣٢ ق ٦ ص ٥٥)

٥٦٣٥ - بطلان الحكم وإعادة نظر الدعوى أمام محكمة الجنايات مقصوران على الحكم الصادر بالعقوبة فى غيبة المتهم بجناية حسبما يبين من صريح نص المادة ٣٩٥ من قانون الاجراءات ، ولهذا فان ميعاد الطعن بطريق النقض فى الحكم الصادر من محكمة الجنايات بعدم اختصاصها بنظر الدعوى يفتتح من تاريخ صدوره .

(١٩٨١/١٢/١٧ أحكام النقض ص ٣٢ ق ١٩٩ ص ١١١٧)

الحكم الصادر بالبراءة

الشهادة

الضرة أيام

٥٦٣٦ - الالتزام باعلان ذوى الشأن بايداع الحكم ليبدأ سريان مهلة الضرة أيام التي نصت عليها المادة ٢/٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مشروط على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة بأن يكون الحكم محل الشهادة المستحصل عليها صادرا بالبراءة وليس بالإدانة . ولا وجه لقياس أحكام الإدانة على أحكام البراءة فى هذا المجال لعدم انطباق الحكمة التى من أجلها رأى الشارع ألا يلحق البطلان بالحكم القاضى ببراءة المتهم اذا مضى عليه الأجل سالف الذكر دون التوقيع عليه وهى عدم الاضرار به لسبب لا دخل له فيه .

(١٩٧٧/٦/٦) أحكام النقض س ٢٨ فى ١٥٢ ص ٧٣٤ ،
١٩٧١/١٠/٢٤ س ٢٢ فى ١٢٧ ص ٥٦٩ ، ١٩٦٥/٣/١٦ س ١٦ فى ٥١
ص ٢٣٨)

٥٦٣٧ - جرى قضاء محكمة النقض على أن الشهادة السلبية انى يعتد بها هى التى تصدر بعد انقضاء الثلاثين يوما المقررة فى القانون متضمنة ان الحكم لم يكن وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه رغم انقضاء هذا الميعاد وان الشهادة الصادرة فى اليوم الثلاثين حتى نهايه ساعات العمل لا تنفى ايداع الحكم بعد ذلك ، لأن تحديد ميعاد العمل فى اقلام الكتاب ليس معناه أن هذه الأقسام يمتنع عليها أن تؤدي عملا بعد انتهاء الميعاد . كما استقر قضاء هذه المحكمة على حساب بضى اثلاثين يوما كاملة من اليوم التالى للتاريخ الذى صدر الحكم فيه . ولما كانت الشهادة السلبية المقدمة من النيابة الطاعنة قد حصلت عليها من قلم الكتاب فى اليوم الثلاثين من تاريخ صدور الحكم ، وكان من المقرر أن التأشير على الحكم بما يفيد ايداعه ملف الدعوى فى تاريخ لاحق عن ميعاد الثلاثين يوما التالية لصدوره لا يجدى فى نفى حصول هذا الايداع فى الميعاد القانونى ، فان الطعن يكون غير مقبول شكلا .

(١٩٧٣/١/١) أحكام النقض س ٢٤ فى ٥ ص ١٩ ، ١٩/٣/١٩٧٣
ق ٧٧ ص ٣٦٢)

٥٦٣٨ - الشهادة التي يستند اليها الطاعن في عدم ختم الحكم وإيداعه قلم الكتاب في ظرف ثلاثين يوما من تاريخ صدوره اذا كانت محررة ولو بعد ظهر يوم الثلاثين بساعة ونصف وهو الوقت المحدد لانتهاء العمل بأقلام الكتاب فانها لا تجدى ، اذ هي لا تنفى أن يكون الحكم قد أودع بعد ذلك في اليوم ذاته قلم الكتاب لأن تحديد ميعاد العمل بأقلام الكتاب ليس معناه ان الأقلام تقفل حتما ويمتنع عليها أن تؤدي عملا .

(٥ / ١١ / ١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية بد ٧ ق ١ ص ١)

٥٦٣٩ - ان امتداد الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٢٦ إجراءات جنائية غايته اربعون يوما من تاريخ النطق بالحكم ، وبانقضاء هذه المدة يسقط الحق في الطعن ، ذلك أن عدم ختم الحكم في ظرف الثلاثين يوما التالية لصدوره يترتب عليه البطلان حتما طبقا لنص المادة ٣١٢ من ذلك القانون ، ويكفى وحده سببا لنقض الحكم ، فهو بهذه المثابة يغنى صاحب الشأن عن الاطلاع على أسباب الحكم ، ومن ثم كان واجبا على من حصل على شهادة بعدم وجود الحكم في قلم الكتاب في الثمانية الأيام ان كان حريصا على الطعن أن يبادر بالاستعلام من قلم كتاب المحكمة عن الحكم بمجرد انقضاء الثلاثين يوما التالية لصدوره ، فاذا وجده قد أودع به اطلع عليه وقدم أسباب طعنه ان رأى محلا لذلك . أما اذا لم يجده فقد انفتح أمامه سبيل لابطال الحكم لا يقتضيه الا الحصول على شهادة بعدم وجوده رغم انقضاء الثلاثين يوما ، فاذا هو أحمل ذلك وترك مدة العشرة الأيام التي قرر القانون كفايتها تمضي بعد الثلاثين يوما دون أن يقرر بالطعن أو يقدم الأسباب فهذا منه لا معنى له الا أنه غير حريص على طعنه ولا جاد فيه مما يتعين معه اعتباره نازلا عنه ، ولا يجوز في هذا المقام أن يعترض بما نص عليه القانون المشار اليه في المادة ٤٢٦ من قبول الطعن من صاحب الشأن في العشرة الأيام التالية لإعلانه بإيداع الحكم ، فإن هذا الاعلان لا يكون له محل الا في خلال الثلاثين يوما أما بعد انقضائها فلا محل له ما دام الحكم اما قد أودع قلم الكتاب ولن شاء أن يطلع عليه ، واما أنه لم يودع فلصاحب الشأن أن يطلب ابطاله لهذا السبب وحده .

(١٩ / ١٠ / ١٩٥٤ أحكام النقض س ٥ ق ٣٢ ص ٩١)

٥٦٤٠ - ميعاد الطعن بالنقض وإيداع أسبابه في حالة عدم ايداع الحكم الصادر بالبرائة خلال الثلاثين يوما المحددة يمتد عشرة أيام من تاريخ

اعلان النيابة بايداع الحكم قلم الكتاب يشترط حصول النيابة على شهادة
صلبية .

(١٩٧٣/١/١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٥ ص ١٩)

٥٦٤١ - مادام قلم الكتاب قد اعلن الطاعن بايداع الحكم بعد
ختمه ، ومع ذلك لم يقدم اسبابا لطعنه في العشرة الايام التالية لحصول
الاعلان فان طعنه يكون غير مقبول شكلا .

(١٩٥٢/١١/٣ أحكام النقض س ٤ ق ٢٥ ص ٥٧)

٥٦٤٢ - اسباب الطعن المقدمة بعد دهلة العشرة الايام كاملة
لا يلتفت اليها لتقديمها بعد الميعاد .

(١٩٥٠/١٠/٩ أحكام النقض س ٢ ق ٢١ ص ٢٩)

٥٦٤٣ - ان قضاء محكمة النقض قد استقر على ان قلم الكتاب
المشار اليه في المادة ٤٢٦ اجراءات جنائية هو قلم كتاب المحكمة الابتدائية
التي تنعقد بها محكمة الجنايات التي اصدرت الحكم ، فهو الذي يجب ان
يحصل فيه التقرير بالطعن وهو وحده الذي يستعلم منه صاحب اشارة عن
الحكم ليطلع عليه او يحصل على شهادة بعدم وجوبه مودعا به ، واذن
فالشهادة التي يستخرجها الطاعن من قام كتاب محكمة الاستئناف بدلا من
قلم كتاب المحكمة الابتدائية التي تنعقد بها محكمة الجنايات التي اصدرت
الحكم لا يترتب عليها امتداد الميعاد الذي نصت عليه المادة ٤٢٤ اجراءات
جنائية .

(١٩٥٥/٢/٢٢ أحكام النقض س ٦ ق ١٧٩ ص ٥٤٥)

٥٦٤٤ - الشهادة المثبتة لعدم ايداع الحكم بقلم الكتاب في الميعاد
هي الشهادة الصادرة من قلم كتاب المحكمة التي اصدرت الحكم ، اما الشهادة
الصادرة من محكمة الاستئناف التابع لها مستشار محكمة الجنايات التي
اصدرت الحكم فلا يعتد بها .

(١٩٥٤/٦/٣٠ أحكام النقض س ٥ ق ٢٧١ ص ٨٤٤)

٥٦٤٥ - متى كان الطاعن لم يحصل على الشهادة التي تفيد عدم

ختم الحكم المطعون فيه في التصانيع ايام المقررة بالقانون لا بنفسه ولا بواسطة غيره بل حصل عليها شخص آخر ولم يبين صفته في الطلب فان الطعن لا يكون مقبولا شكلا .

(١٩٥٤/٦/١٤) احكام النقض س ٥ ق ٢٥٢ ص ٧٦٩)

٥٦٤٦ - ان الشهادة التي يصح الاعتداد بها في اثبات عدم التوقيع على الحكم في الثلاثين يوما التالية لصدوره انما هي التي تثبت ان الطالب قد توجه الى قلم الكتاب للاطلاع عليه فلم يجده رغم مضي ثلاثين يوما من يوم صدوره .

(١٩٥٣/١١/١٧) احكام النقض س ٥ ق ٢٨ ص ٨١)

٥٦٤٧ - اقرار وكيل الطاعن بملحه بايداع الحكم يقوم مقام اعلانه بايداعه .

(١٩٥٣/١٢/٧) احكام النقض س ٥ ق ٤٩ ص ١٤٨)

٥٦٤٨ - ان اعلان الطاعن في قلم الكتاب بايداع الحكم انما رخص به القانون للتيسير على النيابة في الحالات التي لا يبين صاحب الشأن فيها محلا مختارا في الجهة التي بها مقر المحكمة . واذن فمتى كانت النيابة لم تستعمل هذه الرخصة التي خولها لها القانون واعلنت صاحب الشأن وهو المحامي الذي حصل على الشهادة من قلم الكتاب في مكتبه ، فليس للطاعن الذي حصل على الشهادة ان يتضرر من ذلك بمقولة انه كان يتعين اعلانه في قلم الكتاب .

(١٩٥٣/١٠/١٢) احكام النقض س ٥ ق ٧ ص ٢٠)

٥٦٤٩ - اذا كان الثابت على هامش الحكم ان وكيل مكتب المحامي الطاعن هو الذي اخطر بايداع الحكم فان هذا الاخطار لا يصح الاعتداد به مادام الطاعن او محاميه لم يعلن بايداع الحكم حسب القانون .

(١٩٥٢/٦/١٠) احكام النقض س ٣ ق ٤٠٥ ص ١٠٨١)

٥٦٥٠ - يجب لكي يترتب على تاخير التوقيع على الحكم وقف سريان ميعاد الطعن فيه بطريق النقض وتقديم اسباب هذا الطعن الى تاريخ

إعلان المحكوم عليه إعلاناً رسمياً. بإيداع المحكم. قلم الكتاب أن تثبت عدم وجود المحكم. في الميعاد المذكور بشهادة من قام بكتاب المحكمة بذلك.

(١٩٥٢/٦/٢ أحكام النقض س ٣ ق ٢٨١ ص ١٠٢١)

٥٦٥١ - إذا كانت الشهادة التي يستند إليها الطاعن في طعنه صريحة في أن المحكم كان مختوما في اليوم الذي ذهب فيه لقلم الكتاب وطلب إعطائه الشهادة فإنها لا تجدي في طلب إعطائه مهلة لتقديم أسباب الطعن ، إذ كان من الواجب عليه أن يطلع على المحكم ويعد أسباب الطعن ويقدمها في المدة الباقية له من الثمانية عشر يوماً المحددة في القانون ، لأنه هو الذي قدر كفاية هذه المدة من وقت ذهابه إلى قلم الكتاب ، فإذا كان قد أساء الحساب وأحمل الذهاب إلى قلم الكتاب في الوقت المناسب فلا يكون له أن يقحم في طعنه واقعة عدم ختم المحكم في الميعاد .

(١٩٥٢/٢/٥ أحكام النقض س ٣ ق ٢٥٨ ص ٦٩٣)

٥٦٥٢ - الشهادة التي يصح الاستدلال بها على أن المحكم لم يختم في الموعد القانوني إنما هي الشهادة التي تدل على عدم وجود المحكم بقلم الكتاب موقعا عليه وقت صدورها .

(١٩٥١/١٢/١٧ أحكام النقض س ٣ ق ١٠٨ ص ٢٨٢)

(١٩٥٢/٥/١٢ ق ٣٤٧ ص ٩٢٨)

٥٦٥٣ - الشهادة السلبية لا تفعل أن تكون دليل اثبات ، يفنى عنه إشارة رئيس الهيئة التي أصدرت المحكم من بقائه دون توقيع إلى ما بعد الميعاد القانوني .

(١٩٨٠/٣/١٠ أحكام النقض س ٣١ ق ٦٦ ص ٣٦١)

٥٦٥٤ - الشهادة التي يستدل بها على أن المحكم لم يختم في الموعد القانوني يجب أن تكون على السلب ، أي دالة على عدم وجود المحكم بقام الكتاب موقعا عليه وقت صدورها .

(١٩٥١/٣/١٩ أحكام النقض س ٢ ق ٢٩٨ ص ٧٨٧)

٥٦٥٥ - جرى قضاء محكمة النقض على أن الشهادة الصادرة بعد

انقضاء ميعاد الطعن وايداع الأسباب لا تكون مجدية في امتداد ميعاد الطعن .

(١٩٨١/٦/١١ أحكام النقض س ٣٢ ق ١١٥ ص ٦٥٢)

توقيع تقرير الأسباب

٥٦٥٦ - أوجبت المادة ٣٤ في حالة رفع الطعن من النيابة العامة ان يوقع أسبابه رئيس نيابة على الأقل ، وبهذا النص على الوجوب يكون المشرع قد دل على أن تقرير الأسباب ورقة شكلية من أوراق الاجراءات في الخصومة والتي يجب أن تحمل مقومات وجودها وأن يكون موقعا عليها ممن صدرت عنه لأن التوقيع هو السند الوحيد الذي يشهد بصحتها من صدرت منه على الوجه المعتبر قانونا . ولا يجوز تكملة هذا البيان بدليل خارج عنها . وتقرير رئيس النيابة بالطعن وتقديره أسبابا لم يوقع عليها يجعل الطعن غير مقبول شكلا .

(١٩٧٢/١٢/١١ أحكام النقض س ٢٣ ق ٣٠٦ ص ١٣٦٠)

(١٩٦٨/٦/٣ س ١٩ ق ١٢٨ ص ٦٣٩)

٥٦٥٧ - من المقرر أن تقرير الأسباب ورقة شكلية من أوراق الاجراءات في الخصومة والتي يجب أن تحمل بذاتها مقومات وجودها وأن يكون موقعا عليها ممن صدرت عنه ، لأن التوقيع هو السند الوحيد الذي يشهد بصحتها من صدرت عنه على الوجه المعتبر قانونا ولا يجوز تكملة هذا البيان بدليل خارج عنها غير مستمدة منها . وتقديم محام لطلب المحكمة النقض للرجوع عن الحكم بعدم قبول الطعن شكلا باعتباره صاحب التوقيع غير الواضح على مذكرة بالأسباب لا يصحح العيب الذي شاب الشكل .

(١٩٨٤/١٢/٢٠ أحكام النقض س ٣٥ ق ٢٨ ص ٩٣٧)

٥٦٥٨ - اعتماد رئيس النيابة لمذكرة أسباب الطعن الموقعة من وكيل أول النيابة يكفي لقبول الطعن بالنقض المرفوع من النيابة . -

(١٩٧٠/١/٢٦ أحكام النقض س ٤١ ق ٤٦ ص ١٨٧)

٥٦٩٥ - أن الطعن إذا وقع أسبابه وكيل أول النيابة الكلية يكون

غير مقبول شكلاً .

(١٩٦٧/١١/٢٧ أحكام النقض من ١٨ ق ٢٤٩ ص ١١٨٦)

٥٦٦٠ - استتازمت المادة ٢/٣٤ نقض في حالة رفع الطعن بالنقض من النيابة العامة أن يوقع أسبابه رئيس نيابة عن الأقل ، فإذا كان الثابت بالأوراق أن النزي وقع أسباب الطعن هو وكيل أول نيابة جنوبي القاهرة فإنه يثبت القضاء بعدم قبول الطعن شكلاً .

(١٩٦٢/٦/١١ أحكام النقض من ١٣ ق ١٣٣ ص ٥٣٠)

٥٦٦١ - تستلزم المادة ٢/٣٤ من قانون النقض أن يوقع أسباب الطعن بالنقض المرفوع من النيابة العامة رئيس نيابة عن الأقل والا كان الطعن غير مقبول ، فإن كلف أحد أعوانه بوضعها فيتمتع أن يوقع ورقتها بما يفيد اقراره إياها أو الموافقة عليها . إذ أن الأسباب هي جوهر الطعن وأساسه ووضعها من أخص خصائصه ، وإذ كانت الحال في الطعن المسائل أنه وإن وضع أسبابه وكيل نيابة إلا أنها عرضت على المحامي العام الذي أشر عليها باعتمادها يفيد اقراره لها والموافقة عليها .

(١٩٨٤/٣/٧ أحكام النقض من ٣٥ ق ٥٣ ص ٢٥٤)

٥٦٦٢ - إن المشرع حين أوجب أن تكون أسباب الطعن المرفوعة من المحكوم عليه موقعة من محام مقبول أمام محكمة النقض إنما أراد أن يتولى هو وضع أسباب الطعن . فإن كلف أحد أعوانه من المحامين غير القبولين أمام محكمة النقض بوضعها وجب عليه أن يوقع على ورقته بما يفيد اقراره إياها ، ذلك لأن الأسباب هي في الواقع جوهر الطعن وأساسه ووضعها من أخص خصائصه ، فإذا لم تكن ورقة الأسباب موقعة عليها من صاحب الشأن فقيها عدت ورقة عديمة الأثر في المحسومة وكانت لفوا .

(١٩٧٨/١/١٥ أحكام النقض من ٢٩ ق ٩ ص ٥٢)

٥٦٦٣ - عدم توقيع مذكرة أسباب الطعن من محام مقبول أمام محكمة النقض يجعل الطعن غير مقبول .

(١٩٨٣/١١/١٦ أحكام النقض من ٣٤ ق ١٩٢ ص ٩٦٢)

٥٦٦٤ - توجب المادة ٣٤ توقيع أسباب الطعن من محام مقبول أمام محكمة النقض - وتقرير المحامي الذي تحمل ورقة الأسباب توقيعاً باسمه بأن التوقيع لم يصدر منه ، تكون ورقة الأسباب قد خلت من توقيع محام مقبول أمام محكمة النقض ويتمتع الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً .
(١٩٧٣/١١/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٩٦ ص ١٠٤١)

٥٦٦٥ - جرى قضاء النقض على تقرير البطلان جزاء اغفال التوقيع على الأسباب بتقدير أن ورقة الأسباب من أوراق الاجراءات الصادرة من المحكوم والتي يجب أن تكون موقعا عليها من صاحب الشأن فيها والا عدت مصدومة الاثر في الخصومة وكانت لغوا لا قيمة له ، ولو كانت تحمل ما يشير الى صدورها من مكتب محام وعليها طابع دمهة يحمل اسمه ما دام لم يقع على الورقة ذاتها .

(١٩٦٩/١/١٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٧ ص ٨٢)

٥٦٦٦ - الطعون التي يرفعها المحكوم عليهم يجب أن يوقع أسبابها محام مقبول أمام محكمة النقض ، فقد دل المشرع بموجب المادة ٣٤ على أن تقرير الأسباب ورقة شكلية من أوراق الاجراءات في الخصومة والتي يجب أن تحمل بذاتها مقومات وجودها وأن يكون موقعا عليها ممن صدرت عنه لأن التوقيع هو السند الوحيد الذي يشهد بصدورها ممن صدرت منه على الوجه المعتبر قانونا ، ولا يجوز تكملة هذا البيان بدليل خارج عنها غير مستمد منها .

(١٩٦٩/١/١٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٧ ص ٨٢)

٥٦٦٧ - المشرع حين أوجب في الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤ نقض أن تكون أسباب الطعن المرفوعة من المحكوم عليه موقعة من محام مقبول أمام محكمة النقض إنما أراد أن يتولى هو وضع أسباب الطعن ، فإن كلف أحد اعوانه بوضعها وجب عليه أن يوقع على ورقته بما يفيد اقراره ايها ، ذلك لأن الأسباب هي جوهر الطعن وأساسه ووضعها من أخص خصائصه .

(١٩٨٢/٣/٢٥ أحكام النقض س ٣٣ ق ٨١ ص ٤٠٠)

٥٦٦٨ - لم تستلزم المادة ٣٤ من قانون النقض في الطعن من

غير النيابة العامة الا ان يوقع أسبابه محام مقبول أمام محكمة النقض ، فهو لم توجب المفارقة بين الطاعن والمحامي الذي يوقع أسباب الطعن فيما لو كان الطاعن ذاته محاميا مقبولا أمام محكمة النقض .

(١٩٦٦/٢/٨ أحكام النقض س ١٧ ق ١٩ ص ١٠٦)

٥٦٦٩ - اذا كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن المحامي الموقع على تقرير الأسباب المتقدم من المحكوم عليه هو بذاته الذي وقع على تقرير الأسباب المقدم من المدعى بالحقوق المدنية الأمر الذي يتمتع عليه طبقا للمادة ٣٥ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بالمحاماة . الا أن هذه المخالفة المهنية لا تستتبع تجريد العمل الاجرائي الذي قام به من آثاره القانونية ، وبالتالي لا تنال من صحة تقرير الأسباب المثبت للاجراء المذكور الذي تم وفقا للأوضاع التي تطلبها القانون ، ومن ثم فلا يضار أي الطاعنين . بتلك المخالفة .

(١٩٦٢/١١/٢٠ أحكام النقض س ١٣ ق ١٨٥ ص ٧٥٣)

٥٦٧٠ - الواضح من جماع نصوص قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ أن قبول المحامي للمرافعة أمام محكمة النقض يكون في إحدى حالتين ، الأولى أن يكون اسم المحامي مقيدا بالجدول الخاص بالمحامين المقررين أمام هذه المحكمة عملا بالمادة ١٧ من هذا القانون ، والثانية أن يكون مقبولا للمرافعة أمامها عملا لحكم المادة ١٦ منه .

(١٩٦٢/٣/١٩ أحكام النقض س ١٣ ق ٦٢ ص ٢٤٣)

٥٦٧١ - جرت نصوص قانون المحاماة رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ على عدم التفرقة بين لفظي المحامين المقبولين للمرافعة والمقررين للمرافعة أمام محكمة النقض واستعملتها في أداء معنى واحد .

(١٩٦٢/٣/١٩ أحكام النقض س ١٣ ق ٦٢ ص ٢٤٣)

٥٦٧٢ - يكفي أن يكون المحامي مقبولا أمام محكمة النقض للتوقيع على أسباب الطعن دون أي شرط آخر ، ذلك أن اجازة المحامي للمرافعة أمام إحدى المحاكم إنما يقتضى بطريق التضمين أن يتحول المحامي اتخاذ الاجراءات القضائية التي يوجب القانون اتباعها والسير بخطواتها حتى تنتهي بإبداء

المحامي مرافقته عن الخصوم انذى وكله للدفاع عنه .

(١٩/٣/١٩٦٢ أحكام النقض س ١٣ ق ٦٢ ص ٢٤٣)

٥٦٧٣ - اذا كان المحامي حين قرر بالظمن لم يكن مفوضا في ذلك بتوكيل خاص كما يقضى بذلك القانون فلا يكون هذا التقرير صادرا ممن يملكه قانونا ، فهو باطل لا تصححه الإجازة اللاحقة .

(١٩٥١/٥/٢٢ أحكام النقض س ٢ ق ٤١٤ ص ١١٣٦)

٥٦٧٤ - دل المشرع على أن تقرير أسباب الظمن بالنقض ورقة شكلية من أوراق الإجراءات في الخصومة والتي يجب أن تحمل بدايتها مقومات وجودها وأن يكون موقعا عليها ممن صدرت عنه لأن التوقيع هو السند الوحيد الذي يشهد بصورها ممن صدرت عنه على الوجه المعتبر قانونا ، ولا يجوز تكملة هذا البيان بدليل خارج غير مستمد منها .

(١٩٧٩/١/١٤ أحكام النقض س ٣٠ ق ١٥ ص ٩٤)

٥٦٧٥ - التوقيع على أسباب الظمن بالنقض هو السند الوحيد الذي يشهد على صدورها ممن وقعها ، ولا يجوز تكملة هذا البيان بدليل خارج عنها ، ومخالفة ذلك يترتب عليه عدم القبول ، ولا يفنى عن ذلك التوقيع على الدفعة المصقة على تقرير الأسباب .

(١٩٨٠/١٠/٨ أحكام النقض س ٣١ ق ١٦٥ ص ٨٥٩)

٥٦٧٦ - جرى قضاء محكمة النقض على تقرير البطلان جزاء على اغفال التوقيع على الأسباب بتقدير أن ورقة الأسباب من أوراق الإجراءات الصادرة من الخصوم والتي يجب أن يكون موقعا عليها من صاحب الشأن فيها ، والا عت الورقة عديمة الأثر في الخصومة وكانت لغوا لا قيمة له .

(١٩٦٦/٦/٢٠ أحكام النقض س ١٧ ق ١٥٨ ص ٨٣٨)

(١٩٦٨/٦/٣ س ١٩ ق ١٢٨ ص ٦٣٩)

٥٦٧٧ - اذا كان الطاعن قد قرر الظمن في الميعاد وكانت الأسباب المقدمة منه غفلا من التوقيع مما لا يمكن معه القول بصورها منه أو معرفة من صدرت عنه لتعرف صفته في تقديمها من المحكوم عليه ، فهذا لا يكون

مقبولا شكلا .

(١٩٥١/١٠/٨ أحكام النقض س ٣ ق ١٢ ص ٢٤)

٥٦٧٨ - إذا كانت الأسباب المقدمة في الطعن لا تحمل توقيعاً من أحد فانه يتعين القضاء بعدم قبول الطعن شكلاً على أساس أنه لم تقدم له أسباب على الصورة التي يتطلبها القانون .

(١٩٥١/١/١٦ أحكام النقض س ٢ ق ١٩٩ ص ٥٢٩)

٥٦٧٩ - كل ورقة من أوراق الإجراءات الصادرة من المحكوم يجب أن يكون موقعاً عليها من صاحب الشأن فيها والا عدت ورقة عديمة الأثر في الخصومة ، فتقرير أسباب الطعن غير الموقع عليه من الطاعن يكون لفوا لا قيمة له ويتعين عدم قبوله شكلاً .

(١٩٣٦/١/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٤٢٣ ص ٥٣٣)

٥٦٨٠ - إذا كانت أوجه الطعن مقدمة من زوج المحكوم عليها وموقعة بإمضاءه ولم يكن قدم ما يثبت أنها وكلته في ذلك فالطعن لا يكون مقبولا شكلاً .

(١٩٤٨/١/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٠٧)

(ص ٤٦٣)

٥٦٨١ - إذا كان الطاعن لا ذنب له في عدم توقيعها على تقرير الأسباب التي قدم في الميعاد للجهة التي كان مطنونا وجوده فيها تعين اعتبار أن تقرير الأسباب صحيح في ذاته شكلاً وأنه قدم في الميعاد .

(١٩٣٣/١/٢٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٨٠ ص ١٢٧)

يشترط أن تكون الأسباب محددة ووافضة لقبول الطعن

٥٦٨٢ - تفصيل أسباب الطعن ابتداءً مطلوب على وجه الوجوب. تحديدًا للطعن وتعريفا لوجهه ، بحيث يتيسر للمطلع عليه أن يدرك لأول وهلة موطن مخالفة الحكم للقانون أو خطئه في تطبيقه أو موطن البطلان الجوهري الذي وقع فيه أو موطن بطلان الإجراءات التي يكون قد أثر فيه .

(هيئة عامة ١٩٨٨/٢/٢٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١ ص ١)

هيئة عامة (

٥٦٨٢ - يجب لقبول الطعن أن تكون واضحة محددة بحيث إذا لم يكشف الطاعن في طعنه عن ماهية الدفاع الجمهوري الذي يقول إنه ضمنه مذكرته المقدمة لجلسته الموضوع وينعى على الحكم عدم الرد عليه فإن منعا في هذا الصدد يكون غير مقبول .

(١٩٧٨/٣/٦ أحكام النقض من ٢٩ ق ٤٣ من ٢٣٥ ، ٣/١٣ / ١٩٧٨ ق ٥٣ من ٢٨٢ ، ١٢/٢ / ١٩٧٩ من ٣٠ ق ١٨٤ من ٨٥٨ ، ٢/١ / ١٩٨٤ من ٣٥ ق ٢١ من ١٠٥)

٥٦٨٤ - يتعين لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا مبينا به ما يرمى إليه مقدمه حتى يتضح مدى أهميته في الدعوى المطروحة وكونه منتجا مما تلتزم محكمة الموضوع بالتصلي إيرادا له وردا عليه .

(١٩٨٣/٤/١٤ أحكام النقض من ٣٤ ق ١٠٦ من ٥١٥)

٥٦٨٥ - من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا ، ولما كان الطاعن لم يفصح عن ماهية أوجه الدفاع التي يقول بأنه أثارها في مذكراته التي قدمها المحكمة وأغفل الحكم التعرض لها ، وذلك حتى يتضح مدى أهميتها في الدعوى المطروحة ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون مقبولا .

(١٩٨٢/٣/٧ أحكام النقض من ٣٣ ق ٦٢ من ٢٩٩ ، ٤/٨ / ١٩٨٢ ق ٩٥ من ٤٦٨ ، ٢/٨ / ١٩٨٢ ق ٣٢ من ١٥٩)

٥٦٨٦ - من المقرر أنه يجب لقبول الطعن أن يكون واضحا محددا مبينا به ما يرمى إليه مقدمه ، حتى يتضح مدى أهميته في الدعوى المطروحة وكونه منتجا فيها . ولما كان الطاعن لم يبين في أسباب طعنه أوجه الدفاع الجمهوري التي أبداهها المدافع عنه والتي قصر الحكم في استظهارها والرد عليها فإن منعا في هذا الشأن يكون غير ذي وجه .

(١٩٧٣/٤/٩ أحكام النقض من ٢٤ ق ١٠٦ من ٥١٠)

٥٦٨٧ - من المقرر أنه يجب لقبول أسباب الطعن أن تكون واضحة محددة ، وإذا كان الطاعن لم يكشف في طعنه عن ماهية الدفاع الذي ينعى على الحكم الابتدائي اعراضه عنه ، بل أرسل القول عنه أرسلًا ، كما لم

بوجه حتم ان هذا الحكم عند نظره الدعوى استثنائيا فليس له ان ينمى على
الحكم الاساسى حده بعد ان اصبحت له المحكمة المجال لاستيفاء دفاعه
فقط فى ابدانه حتى تمت المرافعة ، وليس له ان يبر طعنه فى الحكم
المستأنف لأول مرة امام محكمة النقض .

(١٩٧٣/٢/٢٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٨٢ ص ٣٩٣)

٥٦٨٨ - متى كان وجه الطعن بالنقض قد جاء مرسلا ولم يحدد
الطاعن فيه ما اثاره من ان المحكمة بنت قضاءها بالاداة على غير التثبيت
واليقين فان ما ينعم الطاعن فى هذا الخصوص لا يكون مقبولا .

(١٩٦٥/١١/٢ أحكام النقض س ١٦ ق ١٥٢ ص ٨٠١)

٥٦٨٩ - يتعين لقبول وجه الطعن ان يكون واضحا محددا .

(١٩٧٣/٢/٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٣٠ ص ١٣٠ ، ١٩٧٣/٢/٥
١٩٧٣ ق ١٠٦ ص ٥١٠ ، ١٩٦٨/٢/٥ س ١٩ ق ٢٩ ص ١٦٥)

٥٦٩٠ - يتعين لقبول الطعن ان يكون واضحا محددا مبينا به
ما يرمى اليه مقدمه حتى يتضح مدى اهميته فى الدعوى المطروحة وكونه
منتجا فيها مما تلتزم محكمة الموضوع بالتصدى له ايرادا وردا عليه .

(١٩٧٣/٦/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٥٦ ص ٧٥٠ ،
١٩٧٣/١/٩ ق ٩ ص ٣٠)

٥٦٩١ - من المقرر ان تفصيل اسباب الطعن ابتداء مطلوب على
وجه الوجوب تحديدا للطعن وتكريفا بوجهه منذ افتتاح الخصومة ، بحيث
يتيسر للمطلع عليه ان يدرك لأول وهلة موطن مخالفة هذا الحكم للقانون
وغخطه فى تطبيقه او موطن البطلان الجوهرى الذى وقع فيه او موطن بطلان
الاجراءات الذى يكون اثر فيه .

(١٩٧٠/١٠/١٢ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٣٢ ص ٩٧٦ ،
١٩٦٠/٥/٣١ ص ١١ ق ١٠٠ ص ٥٢١)

٥٦٩٢ - اذا كان وجه الطعن لا يشخص العيب القانونى الذى لحق
بالحكم الموعون فيه تشخيصا دقيقا ، ولكن كان يتسع فى جملته لأن تقدر

محكمة النقض المسألة المتخذة أساسا للدعوى تقديرها القانوني صحيح.
الظمن وحق لمحكمة النقض أن تقضي في الدعوى على وفق ما تراه هي منافيا
للقانون *

{ ١٦٢٣/٢/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٩٣

ص ١٣٦)

الجهة التي تقدم لها الأسباب

٥٦٩٣ - يجب قبول الظمن بالنقض أن تودع أو تصل أسبابه
لقلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه أو قلم كتاب محكمة
النقض في الميعاد القانوني الذي حددته المادة ٣٤ *

{ ١٦٦٩/١/٢٠ أحكام النقض ص ٢٠ ق ٣٤ ص ١٦١)

٥٦٩٤ - يجب قبول الظمن أن تقدم أسبابه لقلم كتاب المحكمة
التي أصدرت الحكم المطعون فيه أو لقلم كتاب محكمة النقض في الميعاد المحدد
قانونا ، والا فإنه يكون غير مقبول شكلا *

{ ١٩٥٠/١٠/٢٣ أحكام النقض ص ٢ ق ٣٠ ص ٧٣)

٥٦٩٥ - الأصل في تقديم أسباب الظمن أن يكون إلى قلم كتاب
المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ولو كان ذلك في الأجل الذي تحدده
محكمة النقض عند عدم حتم الحكم في الميعاد القانوني ، فإذا كان الطاعن قد
تقدم بأسباب الظمن في الميعاد إلى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم
فامتنع هذا القلم عن قبولها فبادر هو إلى إرسالها في ذات اليوم بطريق
البريد إلى قلم كتاب محكمة النقض ولكن وصلت بعد الميعاد ، ولم يكن
للطاعن شأن في هذا التأخير فإن الظمن يكون مقبولا شكلا *

{ ١٩٤٥/٦/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٨٧

ص ٧٢٥)

٥٦٩٦ - تقديم تقرير الأسباب بالظمن بالنقض إلى مأمور السجن
في الميعاد - وهو جهة غير مختصة بتلقي تقارير أسباب الظمن بالنقض من
المحكوم عليه أو إرسالها - لا ينتج أثره القانوني إذ العبرة هي بتاريخ
وصول تقرير الأسباب إلى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم أو إلى قلم

كتاب محكمة النقض .

(١٩٦٩/٦/٢٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ٣٤ ص ١٦١)

٥٦٩٧ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه يجب لقبول الطعن أن تودع أو تصل أسبابه قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه أو قلم كتاب محكمة النقض في الميعاد القانوني . ومن ثم فإن تقديم الأسباب في الميعاد القانوني إلى قلم كتاب محكمة أخرى وهي غير مختصة ، أو إلى المحامي العام لدى محكمة النقض وهو لا يمثل قلم كتاب محكمة النقض لا ينتج أثره القانوني .

(١٩٦٦/٥/٢٣ أحكام النقض س ١٧ ق ١٢٢ ص ٦٧١)

٥٦٩٨ - لم يخول القانون لمكتب النائب العام حق تلقي التقارير التي يتقدم بها المحكوم عليهم أو القيام بعمل قلم الكتاب المختص ، فتقديم عريضة أسباب الطعن إليه لا ينتج أثره القانوني .

(١٩٦٠/١٠/١٠ أحكام النقض س ١١ ق ١٢٥ ص ٦٦٥)

٥٦٩٩ - إذا أرسلت الأسباب بطريق البريد أو عن طريق جهة أخرى كان الممول عليه هو تاريخ وصول هذه الأسباب فعلاً إلى قلم الكتاب في الميعاد لا تاريخ تسليمها إلى الجهة التي تولت توصيلها .

(١٩٣٧/٦/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٩٠ ص ٧٧ ، ١٩٤٢/٢/٢٣ ج ٥ ق ٣٦١ ص ٦٢٤)

٥٧٠٠ - على من قرر بالطعن أن يثبت ايداع أسباب طعنه في قلم الكتاب في خلال الميعاد الذي حدده القانون للتقرير بالطعن والا كان الطعن غير مقبول شكلاً . والممول عليه في الإثبات في هذا الشأن هو بما يصدر من قلم الكتاب ذاته من اقرار بحصول الإيداع ولا يقوم مقام هذا الإقرار أية تاشيرة من خارج هذا القلم .

(١٩٧٥/١٠/٢٠ أحكام النقض س ٢٦ ق ١١٦ ص ٦٠٨)

٥٧٠١ - من المقرر أنه عندما يشترط القانون لصحة الطعن بوصفه عملاً اجرائياً شكلاً مميّناً فإنه يجب أن يستوفى هذا العمل الاجرائي بذاته

شروط صحته الشكلية دون تكملته بوقائع أخرى خارجة عنه . ولما كان المعول عليه في خصوص اثبات ايداع الأنساب قلم الكتاب هو بما يصدر عن هذا القلم ذاته من بيان حصول ايداع الأسباب في تاريخ معين بعد نوبتها من المختص ، فانه لا يصح أن يقوم مقام هذا البيان أية تأشيرة من خارج هذا القلم ولو كانت من أحد أعضاء النيابة العامة لانعدام ولايتهم في هذا الخصوص .

(١٩٦٦/٦/٦ أحكام النقض س ١٧ ق ١٤١ ص ٧٥٩)

٥٧٠٢ - متى كان المحكوم عليه وان قرر بالظن بطريق النقض في الميعاد الا أنه لم يقدم أسبابا فيكون ظنه غير مقبول شكلا .

(١٩٧٣/٢/١٩ أحكام النقض س ٢٢ ق ٥١ ص ٢٣١)

٥٧٠٣ - ان عدم ختم الحكم في الثمانية الأيام المقررة بالقانون لا يكفي وحده لنقضه ، فاذا كان الطاعن قد بنى ظنه في الحكم على هذا السبب ثم مكن من أن يقدم في خلال عشرة أيام كاملة ما عسى أن يكون لديه من أسباب للظن على الحكم ذاته ولكنه لم يقدم فظنه يكون مرفوضا .

(١٩٥٠/١٠/٩ أحكام النقض س ٢ ق ١١ ص ٢١)

٥٧٠٤ - لا يجوز في بيان وجه الظن الاحالة الى ظن آخر مقدم من متهم حوكم من قبل ولو عن ذات الدعوى ، فان محكمة النقض وهي تفصل في ظن لا تصح مطالبتها بالبحث عن أسباب نقض مقدمة في ظن آخر .

(١٩٤٤/١٠/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٨٦)

(ص ٥٢٤)

٥٧٠٥ - لا يجوز لمن قرر في الميعاد القانوني بالظن بطريق النقض في الحكم أن يترأخى في تقديم أسباب ظنه الى ما بعد انقضاء الميعاد القانوني لتقديمها اعتمادا على تقديمه شهادة من قلم الكتاب بأنه لم يتمكن من الحصول على صورة من الحكم المظنون فيه في مدى ثمانية أيام من تاريخ صدوره بل ان عليه - مع التقرير بالظن - أن يقدم في الميعاد أسباب ظنه ولو كانت مقصورة على السبب الوارد في الشهادة وذلك لكي يضمن قبول ظنه

شكلا .

(١٩٣٨/٤/١١ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٢٠٣)

ص ٢١٥)

٥٧٠٦ - إذا حكمت محكمة النقض بعدم قبول الطعن شكلا لعدم تقديم أسباب له في الميعاد القانوني ثم تبين أن هذه الأسباب كانت قد قدمت في الميعاد ولم تعرض على المحكمة فإنه يكون من المتعين الرجوع في الحكم الصادر بعدم قبول هذا الطعن شكلا .

(١٩٤٩/١١/٨ أحكام النقض س ١ ق ١٥ ص ٤٣)

مادة ٣٥

لا يجوز ابداء أسباب أخرى أمام المحكمة غير الأسباب التي سبق بيانها في الميعاد المذكور في المادة السابقة .

ومع ذلك فللمحكمة أن تنقض الحكم لصلحة المتهم من تلقاء نفسها ، إذا تبين مما هو ثابت فيه أنه مبني على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله أو أن المحكمة التي أصدرته لم تكن مشكلة وفقا للقانون ، أو لا ولاية لها بالفصل في الدعوى ، أو إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى .

الأحكام

٥٧٠٧ - الأصل أنه لا يجوز ابداء أسباب أخرى أمام المحكمة سواء من النيابة العامة أو من أي خصم غير الأسباب التي سبق بيانها في الميعاد المذكور بالمادة ٣٤ من قانون النقض .

(١٩٧٧/١/١٠ أحكام النقض س ٢٨ ق ١١ ص ٥٢)

٥٧٠٨ - تفصيل أسباب الطعن ابتداء مطلوب من جهة الوجوب تحديدا للطعن وتعريفا بوجهه منذ افتتاح الخصومة بحيث يتيسر للمتطلع عليه أن يدرك لأول وهلة موطن مخالفة الحكم للقانون أو موطن البطلان الذي وقع فيه . ومن غير الجائز قبول أية أسباب بالجناسة أو بالذكريات .

(١٩٧٦/١٠/١٠ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٦٣ ص ٧١٨)

٥٧٠٩ - لا يجوز للطاعن أن يعطف وجهي الطعن - المنصبين على الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية قبل الفصل في الموضوع فيما اشتمل عليه من قضاء قطعي في خصوص تقادم الدعوى الجنائية - إلى الحكم الصادر منها في الموضوع ما دام أنه لم يقرر بالطعن على الحكم الأخير .

(١٩٦٧/٢/١٤ أحكام النقض س ١٨ ق ٤٠ ص ٢٠٠)

٥٧١٠ - المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تخول لمحكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات قانون أصح للمتهم .

(١٩٨٤/١/١٩ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٣ ص ٦٩ ،

١٩٨٣/١٠/١٧ س ٣٤ ق ١٦٦ ص ٨٣٨)

٥٧١١ - كون الخطأ الذي شاب الحكم المطعون فيه لا يخضع لأي تقدير موضوعي وانتهاء محكمة الموضوع إلى صحة اسناد التهمة ماديا إلى المظنون ضده يوجب تصحيح الخطأ والحكم بمقتضى القانون عملا بالمادتين ٣٥ و ٣٩ من قانون حالات وإجراءات النقض .

(١٩٨١/٥/٦ أحكام النقض س ٣٢ ق ٨٢ ص ٤٦٧)

٥٧١٢ - أنه وإن كان الأصل طبقا للمادة ١/٣٥ نقض هو أن تنقيد محكمة النقض بالأسباب المقدمة في الميعاد القانوني ، إلا أنه بمقتضى الفقرة الثانية من تلك المادة للمحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه مبني على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو تأويله أو أن المحكمة التي أصدرته لم تكن مشككة وفقا للقانون أو لا ولاية لها بالفصل في الدعوى أو إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى .

(١٩٦٥/١٢/٢٨ أحكام النقض س ١٦ ق ١٨٧ ص ٩٨٦)

٥٧١٣ - تجيز المادة ٢/٣٥ من قانون النقض للمحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين مما هو ثابت فيه أنه بني على خطأ في تطبيق القانون .

(١٩٧٧/١٠/٣١ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٨٦ ص ٨٩٧)

٥٧١٤ - المادة ٣٥ من قانون النقض تخول لمحكمة النقض ان تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى .

(١٩٧٧/٣/٢٨ أحكام النقض س ٢٨ ق ٨٥ ص ٤٠٦ ،
١٩٨٢/١٠/١٩ س ٣٣ ق ١٥٩ ص ٧٧٦)

٥٧١٥ - نقض المحكمة للحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها طبقا للمادة ٢/٣٥ على خلاف الأصل هو رخصة استثنائية خولها القانون للمحكمة في حالات معينة على سبيل الجبر .

(١٩٧٧/١/١٠ أحكام النقض س ٢٨ ق ١١ ص ٥٢)

٥٧١٦ - تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع . الا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أوردتها الحكم المطعون فيه تستوجب قيام الارتباط بين هذه الجرائم واعمال حكم المادة ٣٢ عقوبات. فان ذلك يكون من الأخطاء القانونية في تكييف علاقة الارتباط التي تقتضى تدخل محكمة النقض لتطبيق القانون على وجهه الصحيح لمصلحة المتهم اذا تعلق الأمر بمخالفة القانون ولو لم يرد هذا الوجه في أسباب الطعن .

(١٩٧٢/٣/١٩ أحكام النقض س ٢٣ ق ٨٨ ص ٣٩٩)

٥٧١٧ - لمحكمة النقض ان تنقض الحكم من تلقاء نفسها اذا تبين مما هو ثابت فيه أنه مبني على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله وتنقضه بالنسبة الى الطاعن والى المتهم الآخر معه في الدعوى اذا اتصل سبب النقض به .

(١٩٧٢/٣/٦ أحكام النقض س ٢٣ ق ٧٢ ص ٣١٢)

٥٧١٨ - لمحكمة النقض نقض الحكم لمصلحة المتهم اذا تعلق الأمر بمخالفة القانون ولو لم يرد هذا الوجه في أسباب الطعن .

(١٩٧٢/٢/٢٠ أحكام النقض س ٢٣ ق ٤٨ ص ١٩٧ ،
١٩٧٢/٥/٢٩ ق ١٩٣ ص ٨٥٥)

٥٧١٩ - اغفال الحكم تحديد مبدأ المراقبة ومدتها عملا بالمادة ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ يوجب نقضه جزئيا وتصحيحه عملا بالمادة ٢/٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(١٩٧٣/١/٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٤ ص ٥٤)

٥٧٢٠ - الأصل هو التقيد بأسباب الطعن ولا يجوز لمحكمة النقض الخروج على هذه الأسباب والتصدي لما يشوب الحكم من أخطاء في القانون طبقا للمادة ٢/٣٥ إلا أن يكون ذلك لمصلحة المتهم .

(١٩٧٠/١/١٨ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٩ ص ١٢٠ ، ١٦٩١/٢/٨ س ٢٠ ق ٢٨٧ ص ١٤٠٠)

٥٧٢١ - لما كان الحكم المطعون فيه وإن أخطأ في تطبيق القانون حين لم يصادر جهاز التلفزيون الذي كانت بداخله المادة المخدرة ، إلا أن الأصل هو التقيد بأسباب الطعن ولا يجوز لمحكمة النقض الخروج على هذه الأسباب والتصدي لما يشوب الحكم من أخطاء في القانون طبقا للمادة ٢/٣٥ إلا أن يكون ذلك نصلحه المتهم الأمر المنتفى في هذه الدعوى .

(١٩٧٥/٤/١٣ أحكام النقض س ٢٦ ق ٧٧ ص ٣٣١)

٥٧٢٢ - إن صدور الحكم باسم الأمة لازم لاكتساب شرعيته ، وخاؤه من هذا البيان يفقده السند التشريعي لإصداره . ولما كان الحكم الابتدائي قد خلا مما يفيد صدوره باسم الأمة فإن الحكم المطعون فيه وإن أورد ذلك البيان إلا أنه أيد الحكم الابتدائي لأسبابه ولم ينشئ نقضاته أسبابا جديدة ، وكان هذا انحرافا يكمن في مخالفة حكم من أحكام الدستور رائد كل القوانين فإن لمحكمة النقض أن تقضي به من تلقا نفسها وتنقض الحكم ولو لم يشره الطاعن في أسباب طعنه عملا بالحق المقرر في المادة ٢/٣٥ نقض .

(١٩٦٧/١/٢ أحكام النقض س ١٨ ق ٢ ص ٢٨ ، ١٩٦٦/٦/٢)

س ٢٠ ق ١٦١ ص ٨٠٨)

٥٧٢٣ - لمحكمة النقض نقض الأمر المطعون فيه الصادر من مستشار الاحالة بعدم وجود وجه لبقاء الدعوى وتصحيحه على مقتضى

القانون لمصلحة المتهمين عملاً بالمادة ٢/٣٥ . ولما كان الأمر متعلقاً بإعلان أصلي شاب اتصال قضاء الاحالة بالدعوى الجنائية فإنه يتعين القضاء بعدم قبولها لرقعها بغير الطريق القانوني ، وذلك بما تضمنته من تهم لا وجه لالزام قضاء الاحالة الاجتزاء بأياها ، ما دامت قد سعت اليه جملة - باعتبارها مرتبطة ببعضها البعض - بإجراءات باطلة بطلانا أصليا .

(١٩٦٩/٣/٢١ . أحكام النقض س ٢٠ ق ٨٧ ص ٤١)

٥٧٢٤ - نقض محكمة النقض للحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها طبقاً لنص المادة ٢/٣٥ هو رخصة استثنائية خولها القانون للمحكمة في حالات معينة على سبيل الحصر إذا تبين لها مما هو ثابت في الحكم أنه مبني على مخالفة القانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله أو أن المحكمة التي أصدرته لم تكن مشككة وفقاً للقانون أو لا ولاية لها بالفصل في الدعوى أو إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسري على واقعة الدعوى . وخلو الحكم المطعون فيه من بيان مواد القانون التي قضى بموجبها لا يندرج تحت إحدى هذه الحالات بل أنه يدخل تحت حالات البطلان التي تقتض سبيل الطعن عملاً بالمادة ٣٠ البند ثانياً .

(١٩٦٩/٢/١٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ٥٣ ص ٢٤٣)

٥٧٢٥ - لمحكمة النقض في حالة خطأ الحكم المطعون فيه في القانون عملاً بنص المادة ٣٥ أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم وتصحيحه .

(١٩٦٨/٢/٢٠ أحكام النقض س ١٩ ق ٤٧ ص ٢٦٠)

٥٧٢٦ - لا تتصل محكمة النقض بالحكم المطعون فيه الا من الوجوه التي بنى عليها الطعن التي حصل تقديمها في الميعاد ، ما لم تكن اسباب متعلقة بالنظام العام حددتها المادة ٢/٣٥ ، فيجوز عندئذ للطعن أن يتمسك بها لأول مرة أمامها ، بل أنه يجوز للمحكمة أن تأخذ بها من تلقاء نفسها لصالح المتهم ، غير أنه يشترط لذلك أن تكون مقوماتها واضحة في مدونات الحكم المطعون فيه أو تكون عناصر الحكم مؤدية الى قبولها بغير حاجة الى اجراء تحقيق موضوعي ، لأن هذا التحقيق خارج عن وظيفتها .

(١٩٦٧/٢/٢١ أحكام النقض س ١٨ ق ٥٠ ص ٢٦٠)

٥٧٢٧ - الدفع ببطان الحكم بدعوى صدوره بغير مداونة لا يندرج تحت مدلول الخطأ في تطبيق القانون أو في تأويله الذي يعطى محكمته النقض سلطة التصدي له من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم لتعلقه بالشروط الاجرائية اللازمة لصحة الأحكام واجراءات المحاكمة .

(١٩٦٦/٤/٢٥ أحكام النقض س ١٧ ق ٩٢ ص ٤٨٣)

٥٧٢٨ - لما كان المتهم لم يعطى في الحكم المطعون فيه فلا تملك المحكمة أن تنقض الحكم لمصلحته من تلقاء نفسها عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٣٥ نقض على رغم اتصال العيب في الحكم به وابتنائه على مخافة للقانون تقوم على انعدام ولاية المحكمة بالفصل في الدعوى ، وذلك لأن المتهم لم يستأنف الحكم الابتدائي الذي صدر ضده في الدعويين الجنائية والمدنية ولم يكن بذلك طرفاً في الحكم المطعون فيه .

(١٩٦٢/١٠/٢٣ أحكام النقض س ١٣ ق ١٦٥ ص ٦٦٤)

٥٧٢٩ - متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم اثنائي بعدم قبول الاستئناف شكلاً فيجب أن يدور عليه الطعن وحده دون تعرض لما تضمنه الحكم الابتدائي الذي يحوز قوة الشيء المحكوم فيه اذا ما تبين أن الاستئناف المرفوع عنه غير صحيح لرفعه بعد الميعاد ، ولا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما يشوبه من عيوب أو أن تنقضه لصدور تشريع لاحق يجعل الواقعة غير معاقبة عليها .

(١٩٥٨/٣/١٠ أحكام النقض س ٩ ق ٧٦ ص ٢٧٨)

٥٧٣٠ - يجوز لمحكمة النقض والايام نقض الحكم المطعون فيه اذا رأت وجها لذلك ولو لم يكن طعن طالب النقض مبني على الوجه المذكور .
(١٨٩٤/١٢/٢٩ الحقوق س ١٠ ق ٦ ص ١٧)

مادة ٣٦

اذا لم يكن الطعن مرفوعاً من النيابة العامة أو من المحكوم عليه بمقوبة مقيدة للعربة ، يجب لقبوله أن يودع رافعه خزنة المحكمة التي أصدرت الحكم مبلغ خمسة وعشرين جنيهاً على سبيل الكفالة ما لم يكن قد أعفى من ايداع هذا المبلغ بقرار من لجنة المساعدة القضائية .

ولا يقبل قلم الكتاب التقرير بالظن اذا لم يصحب بما يدل على ذلك الابداع ، وتعطى النولة من هذا الابداع وكذلك من يفتون من الرسم القضائي .

وتحكم المحكمة بمصادرة المبلغ المذكور اذا تم يقبل الظن أو قضي برفضه أو بعدم جوازه أو بسقوطه ، ويجوز لها في مواد الجنتج الحكم بغرامه لا تزيد على خمسة وعشرين جنيها على المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية اذا لم يقبل طعنه أو قضي برفضه أو بعدم جوازه أو بسقوطه .

الأحكام

٥٧٣١ - يجب ايداع الكفالة المنصوص عليها في المادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ عند الظن بالنقض في الحكم القاضي بالتدابير الوقائية المنصوص عليها في المادة ٤٨ مكررا من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن المخدرات ، وتخلف الابداع أو الحصول على قرار من لجنة المساعدة القضائية بالاعفاء منها يوجب الحكم بعدم قبول الظن شكلا .

(١٩٧٣/١١/١٢) أحكام النقض س ٢٤ ق ١٩٩ ص ٩٥٨ ،
(١٩٨٠/١٢/١٠ س ٣١ ق ٢٠٩ ص ١٠٩٠)

٥٧٣٢ - ايداع الحدث إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية وان كان تدبيرا احترازيا الا أنه مقيد للحرية بما يعتبر معه في تطبيق قانون حالات واجراءات الظن امام محكمة النقض صتوا لعقوبة الحبس فلا يلزم لقبول الظن بالنقض من المحكوم عليه به ايداع الكفالة المنصوص عليها في القانون سالف الذكر .

(١٩٨٤/٦/٥) أحكام النقض س ٣٥ ق ١٢٧ ص ٥٦٠)

٥٧٣٣ - تدبير الوقف عن المصل بدون مرتب اعمالا لحكم المادة ٣/١١٨ مكررا عقوبات ليس من العقوبات المقيدة للحرية ، ومن ثم يجب ايداع الكفالة المنصوص عليها في المادة ٣٦ من قانون النقض لقبول الظن شكلا .

(١٩٨٢/١٢/٧) أحكام النقض س ٣٣ ق ١٩٧ ص ١٩٥١)

٥٧٣٤ - عقوبة النوض تحت مراقبة الشرطة المحكوم بها طبقا للمادة ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ عقوبة أصلية مضافة لعقوبة الحبس في تطبيق قانون العقوبات وقانون الاجراءات الجنائية ، فلا يلزم لقبول الطعن بالنقض ايداع الكفالة المنصوص عليها بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(١٩٨١/١١/٢١ أحكام النقض من ٣٢ ق ١٦٥ ص ٩٥٤)

٥٧٣٥ - اذا كان الطاعن وهو محكوم عليه بعقوبة الزمارة لم يودع خزينة المحكمة التي أصدرت الحكم مبلغ الكفالة المقررة في القانون حتى تاريخ نظر الطعن بالجلسة ، ولم يحصل على قرار من لجنة المساعدة القضائية باعفائه منها فان طعنه يكون غير مقبول شكلا .

(١٩٦٩/٢/١٠ أحكام النقض من ٢٠ ق ٤٧ ص ٢٢٥)

٥٧٣٦ - متى كان الطاعنان ، واحدهما محكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية والثاني مستول عن الحقوق المدنية ، وان لم يوردا سوى مبلغ خمسة وعشرين جنيها على سبيل الكفالة عنهما معا ، الا ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الأصل هو أن تتمتع الكفالة الواجب ايداعها عملا بنص المادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بتعدد الطاعنين ، أما اذا جمعتهم مصلحة واحدة ، كما هو الحال في الدعوى فلا تودع سوى كفالة واحدة .

(١٩٧٩/١٠/٨ أحكام النقض من ٣٠ ق ١٥٩ ص ٧٥٥)

٥٧٣٧ - جرى قضاء محكمة النقض على أن الأصل هو أن تتمتع الكفالة الواجب ايداعها عند الطعن بالنقض عملا بنص المادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بتعدد الطاعنين ، أما اذا جمعتهم مصلحة واحدة فلا تودع سوى كفالة واحدة .

(١٩٨٠/١٢/١٠ أحكام النقض من ٣١ ق ٢٠٩ ص ١٠٩٠)

(١٩٦١/١١/٦ من ١٢ ق ١٧٥ ص ٨٨٠)

٥٧٣٨ - أوجب القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لقبول طعن المحكوم عليه بعقوبة غير مقيدة للحرية ايداع الكفالة المبينة بالمادة ٣٦ منه ،

ولما كان الطاعن لم يودع خزانة المحكمة التي أصدرت الحكم كامل مبلغ الكفالة التي نص عليها القانون فإن طعنه يكون غير مقبول ويتعين مصادرة ما سدد من الكفالة .

(١٩٦٠/١١/٢٢ أحكام النقض س ١١ ق ١٥٧ ص ٨١٧)

٥٧٣٩ - متى كان الطعن مقاما من المدعي بالحقوق المدنية فعليه أن يؤدي للخزانة الرسم المقرر في القانون عند التقرير بالطعن بطريق النقض ، فإذا لم يتم بسداده قررت المحكمة استبعاد الطعن من الجلسة ، وإعادة عرض الطعن الى الجلسة رهن بالسداد لا بمجرد صدور القائمة بالالزام وصيرورتها نهائية .

(١٩٥٨/٤/٨ أحكام النقض س ٩ ق ٩٩ ص ٣٥٨)

٥٧٤٠ - ان ذمة الطاعن لا تبرأ من أداء الرسم بمجرد توقيع الجزاء بالاستبعاد بل تظل ذمته المالية مشغولة بأدائه ، فان لم يوف به قامت المحكمة بتقديره واعلانه بقائمة الرسوم ثم التنفيذ عليه بمقتضاها .

(١٩٥٨/٤/٨ أحكام النقض س ٩ ق ٩٩ ص ٣٥٨)

٥٧٤١ - لا يلزم الطاعن بدفع الكفالة مع الرسم وقت التقرير بالطعن انما له أن يتقدم بها عند نظره بالجلسة .

(١٩٥٨/٤/٨ أحكام النقض س ٩ ق ٩٩ ص ٣٥٨)

٥٧٤٢ - استقر قضاء محكمة النقض على الحكم بعدم قبول الطعن من لم يجعل بسداد الكفالة قبل الجلسة المحددة لنظر الدعوى والحكم في هذه الحالة نهائي لا يجوز الرجوع فيه حتى لو سددت بعد ذلك ، على عكس الحال بشأن الرسوم إذ القرار باستبعاد الدعوى من جدول الجلسة لعدم دفعها لا حجية له ويمكن إعادة الدعوى الى جدول الجلسة متى سدد الرسم بعد ذلك .

(١٩٥٨/٤/٨ أحكام النقض س ٩ ق ٩٩ ص ٣٥٨)

٥٧٤٣ - متى كان الطاعن وان قرر الطعن في الميعاد الا أنه لم يودع الكفالة المنصوص عليها في المادة ٤٢٧ اجراءات جنائية ولم يقدم

قرار لجنة المساعدة القضائية يفيد اعفائه منها فإنه يتعين عدم قبول طعنه .
(١٩٥٨/٢/٣ أحكام النقض س ٩ ق ٣٧ ص ١٣٢)

٥٧٤٤ - متى كان الطاعن بصفته مدعياً بالحقوق المدنية لم يودع الكفالة المقررة في القانون ولم يحصل على قرار لجنة المساعدة القضائية باعفائه منها فإن طعنه لا يكون مقبولا .

(١٩٥٣/٣/٢٤ أحكام النقض س ٤ ق ٢٣٧ ص ٦٥٣)

٥٧٤٥ - ان المادة ٣٦ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ لا تجيز مصادرة الكفالة الا حالة الحكم بصدم قبول الطعن أو برفضه ، فما دام التنازل عن الطعن مقبولا وواقعا قبل نظر الدعوى وقبل صدور أى حكم فى الطعن فمن المتعين رد الكفالة له ، ولا محل للبحث فيما اذا كان الطعن الوارد عليه التنازل هو طعنا من ذاته فى ذاته أن يقبل أو لا يقبل ، ولا للقول بأن رد الكفالة لا يصح اذا كان الطعن فى ذاته غير مقبول .

(١٩٣٣/٢/٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٨٤ ص ١٣٠)

٥٧٤٦ - لما كان مناط الحكم بمصادرة الكفالة وفق المادة ٢/٣٦ نقض فى حالة القضاء بصدم قبول الطعن أو بصدم جوازه أو بسقوطه أن يكون الطعن من المحكوم عليه بمقوبة غير مقيدة للحرية ، فإن كان محكوما عليه بمقوبة مقيدة للحرية انتفى موجب القضاء بمصادرتها بل ايداعها أصلا ، يستوى فى ذلك أن يكون الطعن واردا على الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية ، أو فى اشكال فى تنفيذ هذا الحكم ، لما هو مقرر من أن الاشكال فى التنفيذ يتبع الحكم الصادر فى الدعوى الجنائية ، فإن مصادرة الكفالة لا يكون لها محل .

(١٩٨٢/١/٢٧ أحكام النقض س ٣٣ ق ١٨ ص ١٠٠)

٥٧٤٧ - ان طلب صرف الكفالة أمر يصود الى الجهة الادارية المسئولة عن خزانة المحكمة المودع بها الكفالة ، ومن ثم فلا يقبل الرجوع فيه الى المحكمة .

(١٩٧٥/٦/٨ أحكام النقض س ٣٦ ق ١١٤ ص ٤٩٠)

ملحق ٣٧

يحكم المحكمة في الطعن بعد تلاوة التقرير الذي يضعه أحد أعضائها ، ويجوز لها سماع القوال النيابة العامة والمحامين عن الخصوم اذا رأت لزوما لذلك .

الاحكام

٥٧٤٨ - دنت المادة ٣٧ على ان سماع الخصوم من الاجازات الموكولة بتقدير محكمه النقض متى اصبحت بوضع بناء على استقرير به وباتتلى لا يلزم دعوة الخصوم ايا ما كانت صفاتهم باعلانهم او إخطارهم بالجلسه التي تحدد بنظر الطعن سواء كانوا هم اطاعين او المظنون ضدهم متهمين أو مدعين بحقوق مدنيه او مسئولين عنها ، لأن من لا يجب سماعه لا تلزم دعوته . كما ان محكمة النقض لا يجوز بنص المادة ٣٨ من القانون المعارضه في احكامها لاية علة مهما سمت ، الأمر المستفاد بنفس القدر من ابقاء المادة ٤٣٠ اجراءات جنائية والتي كانت تجيز للخصم الفائز المعارضه في موضوع الاحكام الصادرة من هذه المحكمة اذا ثبت أنه لم يعلن للجلسه اعلانا قانونيا ، واذا امتنعت المعارضه في الاصل بعله عدم الاعلان انتفت المعارضه بالضرورة في أساس الالزام بالرسوم باعتبارها فرعاً من الاصل المقضى به ، وانما يقتصر بحث المحكمة على مدى سلامة الأمر من حيث تقدير مقدار الرسوم في ضوء القواعد التي أرستها القوانين المتعلقة بها .

(١٩٧٠/٢/٩ أحكام النقض س ٢١ ق ٦١ ص ٢٤٨)

٥٧٤٩ - للمتهم أن يبدى أوجه دفاعه بكافة الطرق القانونية التي يراها امام محكمة النقض عن أسباب الطعن المقدمة من المدعى المدني في الحكم الصادر لمصلحة المتهم وللمحكمة النقض أن تقدرها وتفصل فيها .

(١٩٢٦/٤/٦ المجموعة الرسمية س ٢٨ ق ٦٨)

٥٧٥٠ - الاصل أنه لا يلزم لاعتبار الطعن مرفوعة لمحكمة النقض تكليف الطاعن بالحضور امامها ، لأن هذه المحكمة ليست درجة استئنافية تعيد عمل قاضي الموضوع وانما هي درجة استثنائية ميدان عملها مقصور

على الرقابة على عدم مخالفة القانون .

(١٩٦٨/٣/٢٦ أحكام النقض من ١٩ ق ٧٢ من ٢٧٧)

٥٧٥١ - الأصل أنه لا يلزم لاعتبار الطعن مرفوعا لمحكمة النقض أن يكلف المحصوم بالحضور أمامها لأن هذه المحكمة ليست درجة استئنافية تميد عمل قاضي الموضوع وإنما هي درجة استئنائية ميدان عملها مقصور على الرقابة على عدم مخالفة القانون ، كما أن سماع المحصوم من الإجازات المؤكولة لتقدير محكمة النقض متى اتصلت بالطعن بناء على التقرير به . وبالتالي فلا يلزم دعوة المحصوم أيا كانت صفتهم للحضور بالجلسة التي تحدد لنظر الطعن .

(١٩٨١/١١/١٠ أحكام النقض من ٣٢ ق ١٤٥ من ٨٣٤)

٥٧٥٢ - ان مجرد التقرير بالطعن في قلم الكتاب تصبح به محكمة النقض متصلة بالطعن اتصالا قانونيا صحيحا متى قدم التقرير في مياده القانوني ، ويتمين على الطاعن أن يتابع طعنه دون أن يلتزم قلم الكتاب أو النيابة العامة بإعلانه .

(١٩٦٨/٣/٢٦ أحكام النقض من ١٩ ق ٧٢ من ٢٧٧)

٥٧٥٣ - ولو أنه ليس من المحتم حضور المتهم أمام محكمة النقض والإبرام إلا انه له هذا الحق كما يستنتج ذلك ضرورة من تكليفه بالحضور أمام المحكمة . أعلن المتهم بالحضور فلم يمكنه ذلك لأنه كان محبوسا ولكن بناء على طلب والد المتهم أوصت محكمة النقض النيابة العمومية بمثل اللازم لاضرار المتهم .

(١٩١٣/٣/١٢ المجموعة الرسمية من ١٤ ق ٨٨)

٥٧٥٤ - متى كان القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد خلا من النص على وجوب تكليف المحصوم بالحضور أمام محكمة النقض ، وأصبحت المرافعة الشفوية أمام محكمة النقض جوازية إذا رأت لزوما لذلك ، فإن الطعن يعتبر مرفوعا أمام المحكمة بمجرد إفصاح الطاعن عن رغبته في الاعتراض على الحكم بالشكل الذي ارتأه القانون وفي الأجل الذي حدده ويترتب على هذا الإجراء الشكلي دخول الطعن في حوزة المحكمة واتصالها به ، ولا يلزم

لا اعتبار الطعن مرفوعا لها تكليف الطاعن بالحضور أمامها ، ذلك بأن محكمة النقض ليست درجة استئنافية تعيد عمل قاضي الموضوع ، وإنما هي درجة استئنائية ميدان عملها مقصور على الرقابة على عدم مخالفة القانون .

(١٩٦٢/١٠/٢) أحكام النقض س ١٣ ق ١٤٨ ص ٥٩٠

٥٧٥٥ - يجوز لمحكمة النقض أن تقبل تنازل النيابة عن الطعن المقدم منها .

(١٩١٢/٥/٢٥) المجموعة الرسمية س ١٣ ق ١٠٠)

مادة ٣٨

إذا رفض الطعن موضوعا فلا يجوز بأية حال لمن رفعه أن يرفع طعنا آخر عن ذات الحكم لأي سبب ما .

الأحكام

٥٧٥٦ - لا تجيز المادة ٣٨ للطاعن الذي رفض طعنه موضوعا أن يرفع طعنا آخر عن ذات الحكم لأي سبب ما ، ومن ثم يكون الحكم الصادر في الموضوع قد أصبح نهائيا باستنفاد طرق الطعن فيه . ولما كان من المقرر أن الحكم الصادر في الاشكال يتبع الحكم الصادر في موضوع الدعوى الجنائية من حيث جواز أو عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض ، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر في اشكال في تنفيذ حكم من محكمة الجنايات سبق أن رفض الطعن بالنقض موضوعا فإن الطعن بالنقض في هذا الحكم لا يكون جائزا ويتعين القضاء بعدم جواز الطعن .

(١٩٧١/١٠/١٨) أحكام النقض س ٢٢ ق ١٣٣ ص ٥٥٧)

٥٧٥٧ - من حيث أن الطاعن كان قد سبق له أن قدم طعنا بالنقض عن ذات الحكم المطعون فيه وقضى بعدم قبوله شكلا ، تأسيسا على عدم ايداع الطاعن أسبابا لطحنه ، وكان الطاعن قد عاود الطعن للمرة الثانية عن ذات الحكم وهو ما لا يجوز قانونا ومن ثم يتعين الحكم بعدم جواز الطعن .

(١٩٨٠/١٠/٣٠) أحكام النقض س ٣١ ق ١٨٢ ص ٩٣٩)

٥٧٥٨ - متى كان الثابت من الأوراق أن الطاعن سبق له أن رفع طعنا عن ذات الحكم قضى برفضه موضوعا فإنه لا يجوز قانونا طبقا لنص المادة ٤٣١ اجراءات جنائية أن يرفع طعنا للمرة الثانية عن ذات الحكم .
(١٩٥٧/١٠/٢١ أحكام النقض س ٨ ق ٢٩٤ ص ٧٩٨)

٥٨٥٩ - قضاء محكمة النقض في الطعن بقبوله شكلا ورفضه موضوعا ، تدوين منطوقه خطأ بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والاحالة ، يوجب تصويبه ونظره بالجلسة والحكم بتصحيحه .

(١٩٨٠/٢/٦ أحكام النقض س ٣١ ق ٣٨ ص ١٨٩)

٥٧٦٠ - متى قضى برفض الطعن المرفوع من المسئول عن الحقوق المدنية فإن طلب وقف تنفيذ الحكم الصادر في الدعوى المدنية يصبح غير ذي موضوع .
(١٩٥٧/٥/٢٨ أحكام النقض س ٨ ق ١٥٦ ص ٩٦٧)

مادة ٣٩

إذا قدم الطعن أو أسبابه بعد الميعاد تحكم المحكمة بصلح قبول الطعن ، وإذا كان الطعن مقبولا وكان مبنيًا على الحالة الأولى المبينة بالمادة ٣٠ تصحح المحكمة الخطأ وتحكم بمقتضى القانون .

وإذا كان مبنيًا على الحالة الثانية من المادة المذكورة ، تنقض المحكمة الحكم وتعيد الدعوى إلى المحكمة التي أصدرته لتحكم فيها من جديد مشكلة من قضاة آخرين .

ومع ذلك يجوز عند الإلقتضاء إحالتها إلى محكمة أخرى .

وإذا كان الحكم المتقوض صادرا من محكمة استئنافية أو من محكمة جنائيات في جنعة وقعت في جلستها ، تعاد الدعوى إلى المحكمة المختصة أصلا بنظر الدعوى لتنظرها حسب الأصول المعتادة .

الأحكام

الفقرة الأولى

الحكم في شكل الطمن

٥٧٦١ - النظر في شكل الطمن إنما يكون بعد الفصل في جواز الطمن من جانب الشركة المستولة المحتملة عن الحقوق المدنية .

(١٩٨١/١/٨ أحكام النقض س ٣٢ ق ٢ ص ٣٢)

٥٧٦٢ - ان قبول الطمن شكلا هو مناط اتصال المحكمة بالنقض فلا سبيل الى التصدي لقضاء الحكم في موضوعه مهما شابه من عيب الخطأ في القانون ما دام الطمن غير مقبول شكلا .

(١٩٧٠/١/١١ أحكام النقض س ٢١ ق ١٤ ص ٦٢)

٥٧٦٣ - متى كان التوكيل المرفق بتقرير الطمن - بعد أن حرر بصيغة التعميم في التقاضي - عاد فخصص بنصر صريح أمورا معينة أجاز للوكيل القيام بها نيابة عن الموكل ولم يذكر من بين هذه الأمور الطمن بطريق النقض فإن مفهوم هذا ان ما سكت التوكيل عن ذكره في معرض التخصيص يكون خارجا عن حدود الوكالة ويكون من المتعين عدم قبول مثل هذا الطمن .

(١٩٧٨/١٢/١٨ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٩٧ ص ٩٥٣)

٥٧٦٤ - التقرير بالطمن وتقديم الأسباب من النيابة العامة متجاوزة ميعاد الأربعين يوما المحدد قانونا بجعل الطمن غير مقبول شكلا ، ولا يغير من ذلك أن الحكم المطعون فيه قد صدر في غيبة المتهم المطعون ضده طالما أنه لا يضار به حتى يصح له المعارضة فيه .

(١٩٧٨/١٢/١٠ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٨٥ ص ٨٩٢)

٥٧٦٥ - التصار الطاعن في بيان أسباب طعنه على الإحالة على أسباب طعن آخر يجعل طعنه خلوا من الأسباب ، ذلك أنه عندما يشترط القانون لصحة الطعن بوصفه عملا اجرائيا شكلا مميئا فإنه يجب

أن يستوفى هذا العمل الاجرائى بذاته شروط صحته دون تكملة يوقائع اخرى خارجة عنه .

(١٩٧٨/١٢/٢١ أحكام النقض س ٢٩ ق ٢٠٥ ص ٩٩٠)

٥٧٦٦ - متى كان الطاعن وان قرر بالظن بالنقض في المصاد الا لانه لم يودع اسبابا لظنه مما يتعين منه القضاء بعدم قبوله شكلا .
(١٩٧٨/١١/٣٠ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٧٢ ص ٨٤٠ ،
١٩٧٦/١/٢٦ س ٢٧ ق ٢٥ ص ١٢٨)

٥٧٦٧ - اذا كان الطاعن قدم مذكرة بأسباب ظنه موقعا عليها من محاميه وصفها بأنها أسباب تمهيدية اقتصر فيها على بيان المراحل التي مرت بها الدعوى واختتمها بأنه ظن على الحكم للأسباب التكميلية التي سيقدمها فيما بعد ، غير أنه لم يفعل ومن ثم فإنه لا يكون قد قدم أسبابا لظنه في الميعاد القانوني مما يتعين منه الحكم بعدم قبوله شكلا .
(١٩٦٢/٤/٢٣ أحكام النقض س ١٣ ق ١٠٣ ص ٤١٣)

٥٧٦٨ - ايداع أسباب الظن بالنقض قبل توقيعه من المختص وقبل الانتهاء الى رأى في التقرير بالظن ، لا تكتفى منه لهذه الأسباب مقوماتها مما يعتبر منه الظن خاليا من الأسباب ويكون لذلك غير مقبول .
(١٩٦٢/٢/٢٠ أحكام النقض س ١٣ ق ٤٦ ص ١٦٩)

٥٧٦٩ - النظر في شكل الظن انما يكون بعد الفصل في جوازه من جانب الطاعن .
(١٩٦٠/٣/٢١ أحكام النقض س ١١ ق ٥٤ ص ٢٧٣)

٥٧٧٠ - اذا كانت النيابة العامة قد قررت الظن في الحكم الصادر ببراءة جميع المتهمين ولكنها قصرت أسباب ظنها على وجهين اولهما خطأ الحكم في قضائه ببطلان اجراءات التفتيش وهو يشمل جميع المتهمين والثاني قصوره لعدم تعرضه لاعتراف المتهمين الاول والثاني ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المظنون فيه قد قضى ببراءة باقي المتهمين لسبق حفظ الدعوى المصومية قبلهم ولم تتعرض النيابة لذلك في أسباب ظنها

فإن الطعن بالنسبة اليهم لا يكون مقبولا ما دام القضاء يبرأهم مقاما أيضا على سبب آخر يكفي وحده لحمله ولا يتأثر بقبول وجه الطعن الخاص بالأجراءات .

(١٩٥٣/٧/٢ أحكام النقض س ٤ ق ٣٦٩ ص ١٠٥٩)

٥٧٧١ - متى تبين أن التقرير بالطعن وتقرير الأسباب مقنعان في الميعاد القانوني فإن الطعن بالنقض يكون مقبولا شكلا ويتمين الرجوع في الحكم الصادر بعدم قبول الطعن شكلا لعدم تقديم الطاعن أسبابا لطفه ما دام قد تبين أنه قدم هذه الأسباب في الميعاد ولم تعرض على المحكمة بسبب تقصير يرجع الى قلم الكتاب .

(١٩٧٤/٦/٢ أحكام النقض س ٢٥ ق ١١٣ ص ٥٢٧ ، ١٩٧٠/١/١٩ س ٢١ ق ٣١ ص ١٢٩ ، ١٩٤٩/٢/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٢٢ ص ٧٧٨)

٥٧٧٢ - متى كانت المحكمة قد استندت في قضائها السابق بعدم قبول الطعن شكلا الى أن المحامي الذي قرر بالطعن هو الذي وقع الأسباب التي بنى عليها الطعن يتوقع غير مقروه وأنه غير مقبول أمام محكمة النقض ثم تبين فيما بعد أن الذي وقع هذه الأسباب من المحامين المقبولين أمام هذه المحكمة فإنه يتمين الرجوع في هذا الحكم والنظر في الطعن من جديد .

(١٩٦٨/٢/٢٧ أحكام النقض س ١٩ ق ٥٣ ص ٢٨٨)

٥٧٧٣ - التنازل عن الطعن هو ترك الخصومة يترتب عليه وفق المادة ٤٣ مرافعات الغاء جميع إجراءات الخصومة بما في ذلك التقرير بالطعن .

(١٩٧٠/٦/٧ أحكام النقض س ٢١ ق ١٩٤ ص ٨٢٨)

٥٧٧٤ - متى كان الطاعن قد تقدم باقرار الى مأمور السجن يقر فيه تنازله عن الطعن فإنه يتمين إثبات نزول الطاعن عن طعنه .

(١٩٦٩/٢/١٠ أحكام النقض س ٢٠ ق ٥٠ ص ٢٣٥)

٥٧٧٥ - لا محل للاعتداد بالتنازل التقدم من الطاعن معلقا على شرط عند عدوله عن تنازله وتسكبه بالطعن .
(١٩٦٠/١١/٢٢ أحكام النقض س ١١ ق ١٥٧ ص ٨١٧)

الحالة الأولى من المادة ٣٠

٥٧٧٦ - من المقرر أن وفاة أحد طرفي الخصومة بعد أن تكون الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها لا تمنع - على ما تقضى به المادة ١٣١ من قانون المرافعات - من الحكم فيها على موجب الأقوال والطلبات الختامية وتعتبر الدعوى مهتأة أمام محكمة النقض بحصول التقرير بالطعن وتقديم الأسباب في الميعاد القانوني .

(١٩٨١/٣/٩ أحكام النقض س ٢٢ ق ٢٨ ص ٢٢٢)

٥٧٧٧ - إذا كان الخطأ الذي تردى فيه الحكم لا يخضع لأي تقدير موضوعي ، فإنه يمتنع نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه والحكم بمقتضى القانون .

(١٩٨١/١/٢٢ أحكام النقض س ٢٢ ق ٩ ص ٦٨)

٥٧٧٨ - لما كان الميب الذي شاب الحكم مقصورا على الخطأ في تطبيق القانون فإنه يمتنع حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من قانون النقض أن تحكم هذه المحكمة في الطعن وتصحيح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون دون حاجة الى تحديد جلسة لنظر الموضوع ما دام أن العوار لم يرد على بطلان في الحكم أو بطلان في الاجراءات أثر في الحكم مما كان يقضى التمرض لموضوع الدعوى .

(١٩٧٨/٣/١٣ أحكام النقض س ٢٩ ق ٥٣ ص ٢٨٣)

١٩٧٦/٣/٢٨ س ٢٧ ق ٧٤ ص ٣٤٨ ، ١٩٦٧/١٠/٩ س ١٨ ق ٩٨ ص ٩٥٥ ، ١٩٨٤/٣/١٥ س ٣٥ ق ٦٢ ص ٢٩٦)

٥٧٧٩ - اذا قضت محكمة الجنايات ببراءة المتهم من تهمة أسندت اليه وعاقبته على تهمة جديدة فألفت محكمة النقض هذا الحكم استنادا الى أن التهمة الجديدة لم يشملها الدفاع ولم يلفت نظر المتهم اليها . وأعادت القضية لدائرة أخرى للحكم فيها ، فليس لهذه الدائرة أن تعاقب المتهم من جديد على التهمة التي قضى ببراءته منها ، لأن حكم البراءة أصبح نهائيا لعدم رفع نقض عنه من النيابة ولأن الحكم بالادانة يعتبر اخلافا بالمحق المكتسب وموجبا لنقض الحكم وبراءة المتهم .

(١٩٢٨/٦/٥ المجموعة الرسمية س ٢٩ ق ١٢١)

٥٧٨٠ - لئن كان الطعن بالنقض للمرة الثانية لا انه لما كان الميب الذي شاب الحكم مقصورا على الخطأ في تطبيق القانون فانه يتعين حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تحكم محكمة النقض في الطعن وتصحح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون دون حاجة الى تحديد جلسة لنظر الموضوع ما دام أن المواد لم يرد على بطلان في الحكم أو بطلان في الاجراءات اثر في الحكم مما يقتضى التعرض لموضوع الدعوى .

(١٩٨١/٥/١٥ أحكام النقض س ٣٥ ق ١١١ ص ٢٠٥ ،

١٩٧٣/١/٢٩ س ٢٤ ق ٢٦ ص ١٠٨ ، ١٩٧٣/١٠/٢١ ق ١٧٨ ص ٨٥٩ ،

١٩٦٧/١٠/٢٣ س ١٨ ق ٢٠٢ ص ٩٩٤)

٥٧٨١ - عقوبة جريمة احرار سلاح نارى غير مششخن بغير ترخيص هي السجن والفرامة التي لا تجاوز خمسمائة جنيه فضلا عن وجوب الحكم بمصادرة السلاح والذخيرة المضبوطين وفقا للمادتين ٢٩ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ المعدل ، وادانة المتهم بجرائم احداث جرح عمد و احرار سلاح وذخيرة واغفال الحكم عند توقيمه عقوبة جريمة احرار السلاح باعتبارها الأشد عملا بالمادة ٢/٣٢ عقوبات ، القضاء

بالفرامة والمصادرة مخدعة للقانون يوجب نفضه وتصحيحه .

(١٩٧٣/٢/٥ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٨ ص ١٢٠)

٥٧٨٢ - تنص المادة ١٥ من القانون رقم ١٠ سنة ١٩٦١ على أن
« يستتبع الحكم بالإدانة في إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون
وضع المحكوم عليه تحت مراقبه اشترطه مدة مساوية لمدة العقوبة وذلك
دون اخلال بالأحكام الخاصة بالمتشردين » . ولما كان الحكم الابتدائي المؤيد
للحكم المطعون فيه لم يحدد مبداء المراقبة ومدتها فانه طبقا للفقرة الثانية
من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ يتعين نقض الحكم نقضا
جزئيا وجعل مدة المراقبة المحكوم بها مساوية لعقوبة الحبس على ان يسدا
تنفيذها من تاريخ انتهاء عقوبة الحبس .

(١٩٧٣/١/٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٤ ص ٥٤)

٥٧٨٣ - اذا كان الحكم المطعون فيه خالف القانون بتزوله بالعقوبة
المقضى بها عن الحد الأدنى المقرر قانونا ، فان هذا يقتضي نفضه جزئيا
وتصحيحه .

(١٩٧٣/١/١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٤ ص ١٦)

٥٧٨٤ - لمحكمة النقض متى رأت لظروف الدعوى وماضي المنهم
ما يبيح على الاعتقاد بأنه سوف لا يعود مستقبلا لمخالفة القانون ان تأمر
بوقف تنفيذ العقوبة عملا بالمادتين ٥٥ ، ١/٥٦ عقوبات .

(١٩٧٢/١/١٠ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٠ ص ٣٥)

٥٧٨٥ - لمحكمة النقض وهي تحدد العقوبة التي توقعها طبقا
للقانون أن تراعى ظروف الواقعة وتعمل المادتين ١٧ و ٥٥ عقوبات .

(١٩٦٧/٥/٢٩ أحكام النقض س ١٨ ق ١٤٢ ص ٧١٧)

٥٧٨٦ - لمحكمة النقض الحق في القضاء بوقف تنفيذ العقوبة متى
كانت محكمة الموضوع قد قضت به .

(١٩٨٢/٢/٣ أحكام النقض س ٣٣ ق ٢٨ ص ١٤٣)

٥٧٨٧ - قضاء المحكمة الاستئنافية نهائيا في الاستئناف المرفوع من النيابة تأييد الحكم المستأنف بحبس المتهم شهرا مع الأشغل ثم قضاؤها في استئناف المتهم بوقف تنفيذ العقوبة يمد خطأ في تطبيق القانون يوجب نقض الحكمين المطعون فيهما والحكم بمقتضى القانون عملا بالمادة ٣٩ نقض .
(١٢٨٥ / ١٢ / ٢٠١٦ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٤٧ ص ١٢٨٥)

٥٧٨٨ - اذا رأت محكمة النقض ان ما أورده محكمة الموضوع للتدليل على سبق الاصرار لا يتحقق به هذا الظرف وأن المدعى ليس فيها ما يقتضى احالتها الى التحقيق فان لها أن تستبعد ظرف سبق الاصرار وتطبق القانون على الواقعة كما هي مثبتة بالحكم .
(١٩٥٤ / ٥ / ٤ أحكام النقض س ٥ ق ١٩٨ ص ٥٨٢)

٥٧٨٩ - ان العقوبة المقررة بالمادتين ٣٧٠ و ٣٧١ عقوبات عمل جرمية دخول في منزل مسكون بقصد ارتكاب جريمة فيه هي الحبس مدة لا تتجاوز سنتين ، فالحكم بالفراة عن هذه الجريمة يكون مخطئا ومحكمة النقض أن تصلح هذا الخطأ وتقضى بالحبس مدة تراها مناسبة .
(١٩٥١ / ١ / ٨ أحكام النقض س ٢ ق ٧٨ ص ٤٧١)

٥٧٩٠ - ان جريمة العود للاشتباه جعل القانون الحد الأدنى لعقوبة المراقبة مدة سنة ، واذن يكون الحكم قد أخطأ اذ قضى بوضع المحكوم عاياه تحت مراقبة الوليس لمدة ستة أشهر ويتمين لذلك نقضه وتصحيحه بالنسبة الى العقوبة .
(١٩٥٠ / ١١ / ٧ أحكام النقض س ٢ ق ٥٥ ص ١٣٨)

٥٧٩١ - لمحكمة النقض على أساس أن الواقعة الناتجة بالحكم المطعون فيه قاطعة في أن المعارض ليس هو المتهم الحقيقي ، أن تقضى بقبول الاستئناف شكلا وفي موضوعه بالفاء الحكم المستأنف وعدم قبول المعارضة لرفضها من غير ذي صفة ، وذلك بما لها من سلطة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى كما هي ثابتة بالحكم .
(١٩٥٠ / ٣ / ٢١ أحكام النقض س ١ ق ١٥٠ ص ٤٥٧)

٥٧٩٢ - الخطأ في تطبيق مادة القانون على الواقعة الثابتة بالحكم لا يستوجب إعلان الحكم ومحكمة النقض أن تطبيق المادة الصحيحة على الواقعة كما هي ثابتة به .

(١٩٤٧/١٢/٣٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٨١)

(ص ٤٤٤)

٥٧٩٣ - القصور في التسبب له اصداره على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفه القانون .

(١٩٨٤/٢/٩ أحكام النقض س ٣٥ ق ٢٥ ص ١٢٧)

٥٧٩٤ - اذا اعلنت محكمة الموضوع اثبات البصده الجنائي الذي هو احد الأركان المكونة للجريمة وكانت الو. مع الثابتة بالحكم لا تمكن محكمة النقض والابرام من استنتاج وجوب نقض الحكم خطأ في تطبيق القانون .

(١٩١١/٤/١ المجموعة الرسمية س ١٢ ق ٨٩)

٥٧٩٥ - اذا صدر الحكم بعقوبة واحدة عن جرمين الزوجه والاستعمال وأنفى ذلك الحكم من محكمة النقض والابرام بالنسبة لاحدى الجرمين وجب على محكمة النقض أن تحيل الدعوى برمتها على المحكمة المختصة للفصل فيها مجددا ، وذلك لأنه يتعذر على محكمة النقض تحديد العقوبة المناسبة للجريمة الباقية .

(١٩٠٧/٣/٩ المجموعة الرسمية س ٨ ق ١٠٩)

الفقرة الثانية

٥٧٩٦ - لما كانت المادة ٢/٤١٩ اجراءات جنائية توجب على المحكمة الاستثنائية اذا ما أصدرت محكمة أول درجة حكمها بعدم الاختصاص وحكمت هي بالفائه وباختصاص المحكمة أن تميد القضية الى محكمة أول درجة للحكم في موضوعها فان الحكم المطعون فيه اذ فصل في موضوع الدعوى بعد ما أنفى الحكم الابتدائي القاضي بعدم الاختصاص ولم يصدر القضية لمحكمة أول درجة يكون قد خالف القانون مما يوجب نقضه .

(١٩٧٦/٤/١١ أحكام النقض س ٢٧ ق ٨٨ ص ٤٠٧)

٥٧٩٧ - من المقرر ان النظم في الاحكام من شأن المحكوم عليهم دون غيرهم وأن المادة ٣١١ مرافعات وهي من كليات القانون لا تميز النظم في الاحكام الا من المحكوم عليه وهو لا يكون كذلك الا اذا كان طرفا في الخصومة وصدر الحكم على غير مصلحته بصفته التي كان منصفا بها في الدعوى ، الا أنه لما كان البين في خصوص هذه الدعوى ان ما كان مطروحا على المحكمة هو تحقيق شخصية المظنون ضده وهل هو مرتكب الجريمة من عدمه فقد كان لزاما عليه أن يحقق النظر في هذا الموقف وتستجلى غوامضه لتبين حقيقة الأمر فيه ، اما وقد قعدت عن ذلك متخذة من مجرد اختلاف الاسم دليلا على أن المظنون ضده هو شخص آخر غير مرتكب الفعل فان ذلك يحول دون تبين محكمة النقض صحة الحكم من فساد مما يعيبه ويوجب نقضه .

(١٩٧٦/٢/٩ أحكام النقض س ٢٧ ق ٣٨ ص ١٨٧)

٥٧٩٨ - لمحكمة النقض ان تفصل على ما تراه متفقا وحقيقة الميب الذي شاب الحكم متى اتسع له وجه النظم ، فتأسيس الحكم قضاء يرفض الدفع المبدى من الطاعن بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها على هويين غير التين أسس عليهما الطاعن دفعه يعيبه بالفساد في الاستدلال .

(١٩٧٥/٢/٢ أحكام النقض س ٢٦ ق ٢٤ ص ١٠٥)

٥٧٩٩ - اذا كن الحكم قد قصر بحثه على الاختصاص ولم يتعرض للواقعة الجنائية ذاتها من ناحية ثبوتها أو عدم ثبوتها حتى تتمكن محكمة النقض من ازالة صحيح القانون عليها فانه يتعين نقض الحكم واحالة الدعوى الى محكمة الموضوع للفصل فيها من جديد مشكلة من قضايا آخرين .

(١٩٧٤/١٢/٩ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٨٢ ص ٨٤٦)

٥٨٠٠ - اذا كانت المحكمة بتقريرها القانوني الخاطي قد حجبت قضيتها عن نظر الموضوع فانه يتعين أن يكون النقض مع الاحالة .

(١٩٧٤/٣/١٨ أحكام النقض س ٢٥ ق ٦٧ ص ٣٠٧ ، ١/٧)

١٩٧٣ س ٢٤ ق ٨ ص ٣٣ ، ١٩٧٢/١/٢ س ٢٣ ق ٢ ص ٨)

٥٨٠١ - تهديد العقوبة في حدود النص المنطبق من اطلاقات قاضي

الموضوع فانه يتعين أن يكون نقض الحكم مع الإحالة .

(١٩٨٢/١/٢٧ أحكام النقض من ٣٣ ق ١٩ ص ١٠٣)

٥٨٠٣ - إذا كان الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا يكون قد أخطأ في التطبيق الصحيح للقانون مما يوجب نقضه وتصحيحه والقضاء بقبول الاستئناف شكلا ، ولما كان هذا انطأ القانوني قد حجب محكمة الموضوع عن بحث موضوع الاستئناف فانه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

(١٩٧٣/١/١ أحكام النقض من ٢٤ ق ٦ ص ٢٣)

٥٨٠٣ - لما كان الحكم المطعون فيه لم يلتزم الحد الأدنى لعقوبة القتل الخطأ بل قضى بأقل منه فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه وتصحيحه ، إلا أنه وقد جعل الشارع لهذه الجريمة عقوبتين تخفيريّتين وكان تطبيق العقوبة في حدود النص المطبق هو من خصائص قاضي الموضوع فانه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

(١٩٦٩/١٢/١٥ أحكام النقض من ٢٠ ق ٢٩٢ ص ١٤٢٠)

٥٨٠٤ - متى كان الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم جواز الاستئناف قد أخطأ في تطبيق القانون ، وكان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن بحث الموضوع فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

(١٩٦٩/٥/٥ أحكام النقض من ٢٠ ق ١٢٧ ص ٦٢٧)

٥٨٠٥ - إذا كانت المعارضة لم تتمكن من ابداء دفاعها بالجلسة التي حددت كنظر المعارضة في الحكم النهائي الاستئنافي الصادر قبلها لسبب لا يد لها فيه ، وهو إدراج اسمها في رول الجلسة والناداة عليها باسم مغاير لاسمها الحقيقي ، فان الحكم يكون قد شابته بطلان في الاجراءات مما يتعين معه نقضه .

(١٩٦٧/١٢/٢٥ أحكام النقض من ١٨ ق ٢٧٧ ص ١٢٩٨)

٥٨٠٦ - متى كانت محكمة أول درجة قد قضت في المعارضة بعدم قبولها الأمر الذي منع عليها السير في الدعوى ، وكان الحكم المطعون فيه على

الرغم من قضائه ببطالان الحكم المعارض فيه امام محكمة اول درجة ، الا انه لم يقض بإعادة الدعوى الى محكمة اول درجة للفصل في المعارضة بل قضى في موضوع الدعوى . وفوت بذلك على المظنون ضدّهما احدى درجتى التقاضى فانه يكون مميبا بالخطأ فى القانون بما يستوجب نقضه والإحالة الى محكمة اول درجة للفصل فى المعارضة المرفوعة من المظنون ضدّهما .

(٢٢/٣/١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ٦٨ ص ٣٤٣)

٥٨٠٧ - اذا كان يبين من الاطلاع على الحكم المظنون فيه الذى ايد الحكم القيايم الاستئنافى لأسبابه انه تخطى الحكم الصادر بعدم قبول المعارضة ، وهو الحكم الذى انصب عليه الاستئناف أصلا ، فان محكمة النقض لا تستطيع ازالة هذا الخطأ والاضطراب البساذى فى الحكم أن تراقب صحة التطبيق القانونى مما يعين معه تقضى الحكم وحالة القضية الى محكمة ثانى درجة لتبدي رأيا فيما شاب الحكم المعارض رفيه من خطأ جارتها هى فيه .

(١٥/١١/١٩٦٠ أحكام النقض س ١١ ق ١٥٢ ص ٧٩٢)

٥٨٠٨ - اذا كانت المادة ٥٥ عقوبات لا تجيز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الحبس الا اذا كانت لمدة لا زيد على سنة ، فاذا كان الحكم قد قضى بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة سنتين فانه يكون قد أخطأ . وهذا الخطأ يستوجب اعاده النظر امام محكمة الموضوع فى العقوبة التى يحكم بها ولا يجوز أن يكتم بتصحيحه من محكمة النقض . اذ أن إيقاف التنفيذ عنصر يجب مراعاته فى تقدير العقوبة بل هو جزء يتصل بها كل الاتصال .

(٢/٦/١٩٤٨ : مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٢٠ ص

٥٨٦ ، ٣١/٥/١٩٤٩ ق ٩٢٣ ص ٩٠٥)

٥٨٠٩ - اذا حكمت محكمة النقض بإلغاء حكم الادانة الصادر من محكمة الجناح بسبب اغفال الاشارة الى نص القانون الذى حكم بموجبه فهذا لإلغاء يشمل أيضا التمويض المحكوم به للمدعى المدنى .

(٢٢/٣/١٩١٣ المجموعة الرسمية س ١٤ ق ٧٦)

٥٨١٠ - الحكم الذى يصدر ضد المدعى بالحقوق المدنية دون أن يسمح دماعه فى الدعوى ودون اعلانه بالحضور أمام المحكمة يكون باطلا

متعيناً نقضه لابتثائه على مخالفة اجراء مهم من اجراءات المحاكمة .

(١٩٤٦/١/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٦ ص ٦١)

٥٨١١ - من المقرر أن نقض الحكم يعيد الدعوى أمام محكمة الاعادة بحالتها الأولى قبل صدور الحكم المنقوض ولا يقيد بها بشيء ، فعلى فرض مخالفة محكمة الموضوع لقضاء محكمة النقض فإن ذلك لا يصلح اتخاذه وجباً للطعن الا اذا كان محل المخالفة المدعاة يصلح في ذلك لأن يكون وجهاً للطعن على الحكم الجديد .

(١٩٧٨/١٢/١٠ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٨٩ ص ٩١٠)

(١٩٨١/١١/١٠ س ٣٢ ق ١٤٥ ص ٨٣٥)

٥٨١٢ - من المقرر أن الدعوى المنقوض حكمها تعود سيرتها الأولى قبل صدور الحكم المنقوض وتستأنف سيرها من التطة التي وقفت سدها ، وسبق حضور المعارض الجلسة الأولى المحددة لنظر ممارسته يتمتع معه الحكم باعتبار المعارضه كان لم تكن عند تخلفه عن الحضور أمام محكمة الاعادة .

(١٩٧٨/١٢/٣ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٧٦ ص ٨٥١)

٥٨١٣ - الأصل أن نقض الحكم واعادة المحاكمة يعيد الدعوى الى محكمة الاعادة بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المنقوض ، فلا تنقيد بما ورد في الحكم الأول في شأن تقدير وقائع الدعوى ولا يقيد بها حكم النقض في اعادة تقديرها بكامل حريتها ، كما أن نقض الحكم السابق لقصوره في الرد على دفاع الطاعن لا يبيح محكمة الاعادة بتحقيقه ما دام الطاعن لم يطلب منها اجراء تحقيق معين ولم تر هي لزوماً لذلك وأطرحت دفاعه بأسباب سائفة .

(١٩٧٦/١٢/١٩ أحكام النقض س ٢٧ ق ٢١٦ ص ٩٥٣)

(١٩٨٢/٨/١ س ٣٣ ق ١٧٠ ص ٨٣٠)

٥٨١٤ - اذا نقض الحكم وأحيلت القضية على محكمة أخرى وجب أن تكون هذه المحكمة مؤلفة من قضاة ليس منهم أحد من قضاة المحكمة التي أصدرت الحكم الملغى .

(١٩٠٦/٣/٣١ المجموعة الرسمية س ٧ ق ٩٥)

٥٨١٥ - الأصل أن تقضى الحكم وإعادة المحاكمة يعيد الدعوى الى محكمة الاعادة بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المنقوض فلا تنقيد بما ورد في الحكم الأول في شأن تقدير وقائع الدعوى .
(١٩٧٣/١٢/١٧ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٥٤ ص ١٢٥)

٥٨١٦ - قضاء محكمة الجنايات - بهيئة جديدة - بوصفها المحكمة المحال عليها في الدعوى المدنية بعد اعادتها اليها من محكمة النقض لا خطأ فيه ، والنص عليه لصدوره من محكمة غير مختصة وانه كان يتعين على محكمة الجنايات أن تحيل الدعوى الى محكمة مدنية غير سديد .
(١٩٨٠/٢/٧ أحكام النقض س ٣١ ق ٤٢ ص ٢٠٨)

٥٨١٧ - القضاء بنقض الحكم واعادة المحاكمة يعيد الدعوى امام المحكمة اننى تعاد امامها المحاكمة الى حالتها الاولى قبل صدور الحكم المنقوض ولا يقيد بما بشئ من قضائه .
(١٩٧٠/٥/٤ أحكام النقض س ٢١ ق ١٥٥ ص ٦٥٥)

٥٨١٨ - اذا نقض الحكم واحيلت الدعوى على محكمة أخرى وجب على هذه أن تحكم حكماً باتاً في موضوعها فلا يجوز لها أن تحيل الدعوى على المحكمة اننى حكمت فيها ابتدائياً ، فان القضية قد خرجت من سسلطتها بالحكم الذي أصدرته .
(١٩٠٠/٥/٥ المجموعة الرسمية س ٢ ص ٢٠٣)

٥٨١٩ - الأصل أن نقض الحكم واعادة المحاكمة يعيد الدعوى الى محكمة الإحالة بالحالة التي كانت عليها قبل صدور الحكم المنقوض في شأن وقائع الدعوى ، فلا تنقيد تلك المحكمة (محكمة الإحالة) بما ورد بالحكم الأخير في شأن وقائع الدعوى بل عليها أن تسير في الاجراءات كما لو كانت مطروحة عليها من الأصل وهي فوق ذلك كله لها كامل الحرية في تفسير الوقائع وتكييفها وتحقيقها غير مقيدة في كل ذلك بحكم النقض ولا بما قد يستشف منه في شأنها ولها في سبيل ذلك أن تقضى في الدعوى بما يطمئن اليه وجدها ولو خالفت ذلك الحكم وبغير أن تعتبر هذه المخالفة وجها للظن على الحكم من جديد .

(١٩٦٨/٤/١ أحكام النقض س ١٩ ق ٧٣ ص ٣٨٣)

٥٨٢٠ - الأصل أن نقض الحكم وإعادة المحاكمة يعيد الدعوى الى محكمة الاحالة بالحالة التي كانت عليها قبل صدور الحكم المنقوض ، فلا تنقيد محكمة الاحالة بما ورد بالحكم الاخير في شأن وقائع الدعوى بل عليها أن تسير في الاجراءات كما لو كانت مطروحة عليها من الاصل ، وان تستمع الى كل ما يقدمه الخصوم من أوجه الدفاع ولو لم يسبق لهم التمسك بها امام المحكمة الاولى ما لم يكن قد سبق لهم التمسك بدفوع فرعية وقضى برفضها بحكم نهائي لم يظن فيه . وهى فوق ذلك كله لها كامل الحرية فى تقدير الوقائع وتكييفها واسباغ الوصف القانونى الذى تراه غير مقيدة فى ذلك بحكم النقض ولا بما قد يستشف منه فى شأنها ولها فى سبيل ذلك أن تقضى فى الدعوى بما يظن ان اليه وجدانها ولو خالفت ذلك الحكم وبغير أن تعتبر هذه المخالفة وجها للطعن فيما عدا ما اذا كان محل المخالفة يصلح فى حد ذاته لأن يكون وجها للطعن على الحكم الجديد .

(١٩٦٧/٥/٨ أحكام النقض س ١٨ ق ١١٦ ص ٦٠٥)

٥٨٢١ - لا يصح التمسك على حكم محكمة الاحالة بمجرد مخالفته اتجاها ورد فى حكم محكمة النقض فى شأن تقدير وقائع الدعوى ، الا اذا كان محل المخالفة صالحا بذاته لأن يكون وجها للطعن على الحكم .

(١٩٦٦/٥/١٦ أحكام النقض س ١٧ ق ١١١ ص ٦١٩)

٥٨٢٢ - نقض الحكم يعيد الدعوى امام محكمة الاحالة الى حالتها الاولى قبل صدور الحكم المنقوض . ولما كانت المحكمة التى أعيدت اليها الدعوى لم تبحث بنفسها فى صحة شكل الاستئناف استنادا الى أن هذا الاستئناف سبق أن قضى بقبوله شكلا بالحكم المنقوض فان حكمها يكون مخالفا للقانون .

(١٩٦٣/١١/١١ أحكام النقض س ١٤ ق ١٤٠ ص ٧٧٨)

٥٨٢٣ - نقض الحكم يترتب عليه الفاؤه ويعتبر بالتالى معدوم الأثر فيصبح الحكم المنقوض لا وجود له قانونا ، فان الحكم المطعون فيه اذا أحال سواء فى تحصيله وقائع الدعوى أو فى أسبابه - على ما أورده الحكم السابق القضاء بنقضه ، يكون قد أحال على حكم ملغى عديم الأثر مما يعنيه بما يوجب نقضه .

(١٩٨٢/٣/١١ أحكام النقض س ٣٣ ق ٦٨ ص ٣٤٥)

۵۸۲۴ - نقض الحكم لتصوره في الرد على طاب المباشرة لا يلزم محكمة الاعادة بان تجرى المباشرة التي طلبها الدفاع ما دامت لم تر لزوما لها وبررت رفض طلبها باسباب سائفة .

(۱۶/۱/۱۹۶۱ احكام النقض س ۱۲ ق ۱۲ ص ۸۳)

۵۸۲۵ - اذا قضت محكمة النقض والابرام بنقض الحكم المرفوع اليها واحالة الدعوى على محكمة اخرى فان النقض لا يتناول الاجراءات التي وقعت امام المحكمة الاولى . وعلى ذلك فليس من المحتم على المحكمة التي احيلت اليها الدعوى بعد نقض الحكم ان تعيد سماع شهود النفي الذين شهدوا امام المحكمة الاولى ولا يترتب على عدم سماعها لهم بطلان حكمها .

(۱۶/۱۲/۱۹۱۸ المجموعة الرسمية س ۲۰ ق ۵۱)

۵۸۲۶ - نقض الحكم يعيد الدعوى امام محكمة الاحالة الى حالتها الاولى قبل صدور الحكم المنقوض ويقتضى ذلك ان تجرى المحاكمة في الدعوى على اساس امر الاحالة الاصيل . فاذا كانت النيابة العامة حين عدلت التهمة المستندة الى التهمين امام محكمة الاحالة قد اسندت اليهم تهما جديدة لم ترد في امر الاحالة وتمت المحاكمة على هذا الاساس وانتهت بادانة التهمين عن تهم لم تكن مستندة اليهم في امر الاحالة ولم ترفع عليهم الدعوى الجنائية عنها بالطريق الذي رسمه القانون ، فان الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالبطلان بما يمييه ويوجب نقضه ، ولا يغير من هذا النظر القول بان الدفاع عن المتهم قبل المرافعة في الدعوى بعد التعديل ولم يحصل منه اعتراض على توجيه التهمة الجديدة الى التهمين بالجلسة ، لان هذا التعديل وقم مخالفاً للقانون ، وفي امر يتعلق بالنظام العام لاتصاله باصل من اصول المحاكمات الجنائية ارسى الشارح قواعدهما على اساس قويم يستهدف تحقيق العدالة وحسن توزيعها .

(۱۶/۳/۱۹۶۰ احكام النقض س ۱۱ ق ۳۶ ص ۱۹۲)

۵۸۲۷ - القول بالتزام محكمة الاحالة بتصحيح العيب الذي نقض الحكم الاول من اجله والاقتصار على التصحيح يكون على غير اساس من القانون .

(۱۶/۲/۱۹۵۸ احكام النقض س ۹ ق ۵۶ ص ۱۹۴)

٥٨٢٨ - اذا أحالت محكمة النقض قضية الى احدى محاكم الجنايات للحكم فيها مجددا فلا تنقيد هذه المحكمة مطلقا بالحكم المنقوض بل لها ان تبني اعتقادها على وقائع جديدة لم تظهر الا بعد صدور ذلك الحكم المنقوض .
(١٩١٧/٧/٣٠ المجموعة الرسمية س ١٨ ق ١٠٢)

٥٨٢٩ - لا تلتزم محكمة الاحالة بالرد على أسباب الحكم السابق الذي أصبح لا وجود له بعد نقضه .
(١٩٥٧/٦/٤ أحكام النقض س ٨ ق ١٦٥ ص ٦٠٢) .

٥٨٣٠ - ان طبيعة الطعن بالنقض واحكامه واجراءاته لا تسمح بالقول بجواز تدخل المدعي بالحق المدني لأول مرة في الدعوى الجنائية بعد احوالها من محكمة النقض الى محكمة الموضوع لاعادة الفصل فيها بعد نقض الحكم ، واذن فمن الخطأ أن يقبل الحكم الدعوى المدنية عند اعادة نظر الدعوى الجنائية .

(١٩٤٨/٦/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٦٣١ ص ٦٠٢)

٥٨٣١ - الحكم الذي يصدر من محكمة النقض والايرام في المواد الجنائية في مسألة معينة لا يكون ملزما لمحكمة الموضوع التي تحال اليها الدعوى بعد هذا الحكم لاعادة الفصل فيها ، اذ المحكمة يجب عليها دائما أن تنظر الدعوى وتفصل فيها من جميع نواحيها بكامل حريتها غير مقيدة في هذا بما قالته محكمة النقض في تلك المسألة ، فاذا كان لها رأى مخالف فرائها يكون دون سواء هو الواجب عليها أن تسير على موجه في قضائها .
(١٩٤٦/٤/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٤٤ ص ١٢٧)

٥٨٣٢ - ان الحكم متى قضي بنقضه يصبح لا وجود له ، فلا يكون ثمة محل لنناقشته أو الرد عليه عند اعادة المحاكمة .
(١٩٤٦/٢/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨١ ص ٧٤)

٥٨٣٣ - مركز المدعي المدني مرتبط بالدعوى الجنائية بمعنى أنه

إذا نقض الحكم القاضي بتقرير تمويض له لبطلان جوهرى فيه فانه يعود الى مركزه الاصلى قبل المحاكمة الجنائية الاولى وتعتبر دعواه المدنية أمام محكمه الاحالة دعوى جديدة يقدرها كيفما شاء دون التقيد بطلباته السابقة التى تعتبر أنها قد زالت بنقض الحكم الذى قررها اللهم الا اذا صدر منه ما يفيد قبوله الحكم المنقوض ، ففي هذه الحالة يكتسب الحكم المنقوض قوة الشئ المحكوم به بالنسبة للتمويض المدنى ، وعليه فان محكمة الاحالة التى تملك تشديد العقوبة فى الدعوى المموية التى هى الاصل تملك بالتبعية زيادة التمويض الناشئ من الجريمة المطروح أمامها النظر فيها وتقدير ظروفها ونتائجها .

(١٩٢٩/١١/٢١) مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٢٣٩

(ص ٣٨٣)

٥٨٣٤ - نقض الحكم نقضا كاملا لعيب جوهرى فيه يبعد الدعوى المموية الى ما كانت عليه قبل المحاكمة الاولى ويصبح الحكم الاول لا اثر له مطلقا فتتظر الهيئة الثانية الدعوى دون أن تقتيد بأى اجراء من الاجراءات السابقة . والقول بأن المتهم لا يصح أن يضار بسمى نفسه وان كان يسلم به المنطق لأول وهلة الا أنه يجب ألا يفيب عن الذهن أن طلب المتهم نقض الحكم بأكمله يفيد طلبه الرجوع الى ما كانت عليه حالته قبل المحاكمة ، فيجب أن يتحمل جميع النتائج الاحتمالية لهذا الطلب .

(١٩٢٩/١١/٢١) مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٣٩ ص ٣٨٣

٥٨٣٥ - انه وان كانت احالة الدعوى بعد نقض الحكم الصادر فيه يجب أن يكون الى ذات المحكمة التى أصدرته مشكلة من قضية غير الذين حكموا فيها أول مرة ، الا أنه لا مناص من أن يستثنى من ذلك الدعاوى التى تكون الطعون فيها مرفوعة عن أحكام صدرت فى جرائم الجلسات من محكمة أخرى غير المحكمة صاحبة الاختصاص الاصيل بالفصل فى الجريمة ، ففي هذه الصورة يجب أن تكون الاحالة الى المحكمة المختصة اصلا بالفصل فى الدعوى ، لأن المحكمة الأخرى انما فصلت فيها استثناء من قواعد الاختصاص العامة على أساس ان المتهم قد قارف جريمة أمامها بالجلسة فلم يكن ثمة موجب لأن تتبع فى شأنه الاجراءات المعتادة ، أما بعد نقض الحكم وزوال حالة التلبس التى استلزمت عقاب الجاني فور ارتكاب جريمته فانه يجب

الرجوع الى القواعد العامة .

(١٩٤٦/٦/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٧٨ ص ١٦٥)

٥٨٣٦ - اذا اُخت محكمة النقض حكما صادرا من محكمة الجنايات وأحالت الدعوى على دائرة أخرى لنظرها من جديد ، كان للمهيئة الجديدة ان تحكم بمقوبه اشد مما حكم به اول مرة حتى ولو كان المتهم هو رافع النقض ، اذ انه من المقرر أن نقض الحكم يترتب عليه الفاؤه .

(١٩٢٢/٢/٢٧ المجموعة الرسمية س ٢٢ ق ١٨ ، ٩/٢٥)

(١٩١٥ س ١٧ ق ٤٦)

٥٨٣٧ - اذا اُخت محكمة النقض والايرام الحكم المطعون فيه وقررت احواله الدعوى على دائرة أخرى من دوائر المحكمة للحكم فيها بجديدا ، فللدائرة التي اُحيلت عليها الدعوى تمام الحرية في فحص القضية من جميع وجوهها ، كما لو لم يصدر الحكم المطعون فيه فهي حينئذ غير مرتبطة بما اشتمل عليه الحكم المطعون فيه ويكون لها ان تحكم بمقوبه اشد من الصادر بها الحكم المطعون فيه ولو كان المتهم هو الذي طلب نقض الحكم المذكور .

(١٩١١/٥/٦ المجموعة الرسمية س ١٢ ق ١٠٤)

٥٨٣٨ - للمحكمة التي اُحيلت عليها الدعوى من محكمة النقض والايرام أن تشدد العقوبة التي حكم بها قضاة الاستئناف في المرة الأولى ولو كان المتهم هو رافع النقض ، لأن النقض يجعل حكم الاستئناف كأن لم يكن .

(١٩٠٥/٢/١١ المجموعة الرسمية س ٦ ق ٦٥)

٥٨٣٩ - اذا قضت محكمة النقض بنقض حكم صادر من محكمة استئنافية وأحالت القضية الى دائرة أخرى لاعادة النظر فيها ، فلا تنقيد هذه الدائرة بالحكم المنقوض اذ أن قبول طلب النقض يترتب عليه ابطال الحكم بجميع أجزائه . ومن ثم فإن للدائرة الجديدة أن تزيد قيمة التعويض السابق المحكم به للمدعى المدني حتى ولو كان طلب النقض مرفوعا من المتهم وحده .

(طنطا الكلية ١٩٢١/١١/١٤ المجموعة الرسمية س ٢٤ ق ٣٤)

مادة ٤٠

إذا اشتملت أسباب الحكم على خطأ في القانون أو إذا وقع خطأ في ذكر نصوصه ، فلا يجوز نقض الحكم متى كانت العقوبة المحكوم بها مقررة في القانون للجريمة ، وتصحح المحكمة الخطأ الذي وقع .

الأحكام

العقوبة المبررة وانتفاء المصلحة

٥٨٤٠ - النمی على الحكم عدم استظهار طرف الطريق العام لا مصلحة فيه ، ما دامت الواقعة حسبما أثبتتها الحكم توفر في حق الطاعن .
بغير توافق هذا الطرف - جنایة السرقة باکراه الذی ترک اثر جروح المقرر لها العقوبة ذاتها .

(١٩٧٣/٤/٩) أحكام النقض س ٢٤ ق ١٠٦ ص ٥١٠)

٥٨٤١ - لا مصلحة للطاعن في النمی على الحكم بالفساد في الاستدلال أو القصور في استظهار نية القتل ما دامت العقوبة المقررة بها عليه مبررة في القانون حتى مع عدم توافق هذا القصد .

(١٩٨٤/١٠/١٥٠) أحكام النقض س ٣٥ ق ٢٤٦ ص ٦٧٠)

٥٨٤٢ - لما كانت العقوبة المقررة على الطاعنين هي الأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة تدخل في الحدود المقررة لجناية القتل العمد مجردة عن أي ظروف مشددة فإنه لا يكون لهما مصلحة فيما أثاراه من قصور الحكم في استظهار طرف التربص .

(١٩٧٣/٣/٢٥) أحكام النقض س ٢٤ ق ٨٠ ص ٣٧٣)

٥٨٤٣ - لا مصلحة للطاعن في النمی على الحكم الذي دانه بجريمة العادة المستبدية يعود المحكمة عن مناقشة الطبيب الشرعي في التحقيق من أن الإصابة قد تخلف عنها عامة ما دامت العقوبة المقررة بها تدخل في حدود عقوبة جنحة الضرب البسيط الذي لم يتخلف عنه عامة .

(١٩٧٣/٣/٢٥) أحكام النقض س ٢٤ ق ٨٤ ص ٤٠٢)

٥٨٤٤ - إذا كان البين من مدونات الحكم نه اوقع على الطاعن عقوبة الحبس لمدة شهر عن الجريمتين المستدتين اليه وهما جريمة النصب وجريمة اقتضاء مقدم ايجار ، وكانت هذه العقوبة تدخل فى حدود العقوبة المقررة بالمادة ٤٥ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الخاص بايجار الأماكن فانه لا جدوى للطاعن مما يثيره بشأن عدم توافر اركان جريمة النصب لأن مصلحته فى هذه الحالة تكون منتفية .

(١٩٧٣/٢/١٨ أحكام النقض س ٢٤ ق ٤٦ ص ٢١٣)

٥٨٤٥ - لا مصلحه فى النسي بتخلف طرفى سبق الاصرار والترصد فى جريمة احدات العامة المستديية طالما أن العقوبة الموقته مع استعمال المسادة ١٧ عقوبات تدخل فى الحدود المقررة لجريمة العامة مجردة عن أى طرف مشدد.

(١٩٧٢/٣/١٨ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢١٦ ص ١٧٢)

٥٨٤٦ - معاقبة المتهم بجريمتي هتك العرض والنصب بعقوبة الجريمة الأولى الأشد لا يجديه نعيم بانتفاء جريمة النصب .

(١٩٧١/١/٤ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٠ ص ٣٨)

٥٨٤٧ - لا مصلحه للطاعن فى التمسك بخطا الحكم فى اغفال وصف الواقعة التى قارفها باعتباره شريكاً ما دام أن العقوبة المحكوم بها وهى الاشغال الشاقة المؤبدة تدخل فى نطاق عقوبة الشريك .

(١٩٦٩/١٢/٢٢ أحكام النقض س ٢٠ ق ٣٠١ ص ١٤٥١)

٥٨٤٨ - لا مصلحه للطاعن فى النسي على الحكم بالقصور فى استظهار طرف الاكراه فى جريمة السرقة ما دامت العقوبة المقضى بها مبررة فى القانون حتى مع عدم توافر هذا الظرف .

(١٩٦٩/١٢/٨ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٨٦ ص ١٣٩٦)

٥٨٤٩ - لا مصلحه للنسي فى الحكم خطؤه فى وصف جريمة خيانة الأمانة بأنها نصب ما دام أنه قد عاقب المتهم بعقوبة تدخل فى نطاق خيانة الأمانة .

(١٩٦٩/١٢/١ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٧٧ ص ١٣٦٤)

٥٨٥٠ - لا جدوى من انتمى على الحكم فى شأن عدم تحقق جريمة الضرب الخفيف الى الموت فى حق المتهم باعتبار ان العذر المتيقن فى حقه هو جنحه الضرب البسيط . ما دامت العقوبة المضى بها عليه تدخل فى نطاق اسبقية المقررة لجنحه الضرب البسيط . ولا يغير من ذلك ان تكون المحكمة قد طبقت المادة ١٧ عقوبات فى حق المتهم ، ذلك بان المحكمة انما قدرت ظروف الرافعة بالنسبة لذات الواقعة فى الظروف التى وقعت فيها ولو انها كانت قد رأت ان الواقعة فى الظروف التى وقعت فيها تقتضى النزول بالعقوبة الى اكثر مما نزلت اليها لما منعها من ذلك الوصف الذى وصفتها به .

١٩٦٩/١٠/٢٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٣٤ ص ١١٨١ ،
١٩٦٩/١٢/٢٢ ق ٣٠١ ص ١٤٥١)

٥٨٥١ - اذا كان الحكم قد ادان المتهم بجناية الاختلاس وجرائم التزوير فى المحررات الرسمية واستعمالها وأوقع عليه العقوبة المقررة فى القانون للاختلاس باعتبارها عقوبة الجريمة الأشد عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات للارتباط ، فانه لا يجزئ المتهم ما يثبته فى بعض جرائم التزوير والاستعمال من عدم توافر أركانها أو عدم اطلاع المحكمة على الأوراق المثبتة لها .

١٩٦٨/١١/٤ أحكام النقض س ١٩ ق ١٨٦ ص ٩٣٠)

٥٨٥٢ - لا مصلحة للمتهم فى التمسك بانطباق المادة ١١٣ عقوبات على الواقعة المسندة اليه دون المادة ١١٢ من ذات القانون ، لكون العقوبة المضى بها عليه مقررة فى القانون لأى من جنايتى الاختلاس والاستيلاء المنصوص عليهما فى المادتين ١١٢ و ١١٣ عقوبات .

١٩٦٨/١١/٤ أحكام النقض س ١٩ ق ١٨٦ ص ٩٣٠)

٥٨٥٣ - متى كان الحكم لم يوقع على الطاعن سوى العقوبة المقررة لجريمة احرار المخدر بقصد الاتجار باعتبارها الجريمة الأشد ، فانه لا جدوى لما يثبته الطاعن عن قصور الحكم فيما يتعلق بجريمتى الإهانة والتعدي ما دامت أسبابه واقية لا قصور فيها بالنسبة الى جريمة احرار المخدر بقصد الاتجار .

١٩٦٨/٣/٤ أحكام النقض س ١٩ ق ٥٦ ص ٣٠٠)

٥٨٥٤ - لا جدوى للطاعن من التمس على الحكم اعماله في حق المادة ١١٣ مكررا بدلا من المادة ١١٢ عقوبات الواجبة التطبيق ، طالما إن العقوبة التي أوقمها عليه - دون أن يماطه بالمادة ١٧ عقوبات - أقل درجة من العقوبة المقررة لجريمة الاختلاس ، وذلك حتى لا يضار الطاعن بطلته .
(١٦٧/٣/١٣ أحكام النقض س ١٨ ق ٧٤ ص ٤٠٠)

٥٨٥٥ - لا جدوى للطاعن من التنازع في قيام طرف سبق الاصرار طالما ان العقوبة المحكوم بها مقررة لجريمة الضرب المفضى الى الموت المستندة اليهما بغير سبق الاصرار .

(١٦٧/٢/٦ أحكام النقض س ١٨ ق ٣١ ص ١٦٣)

٥٨٥٦ - لا مصلحة للطاعن فيما يثيره من خطأ الحكم في استبعاد طرف الاكراه واعتبار ما ارتكبه الطاعن هو شروع في قتل المجنى عليه عمدا بقصد التاهب لارتكاب جنحة سرقة ، ما دامت العقوبة التي أوقعتها المحكمة (وهي الأشغال الشاقة لمدة عشر سنين) تدخل في العقوبة المقررة لجريمة الشروع في القتل العمد مستقلة عن أى طرف آخر .
(١٩٥٤/١٠/١١ أحكام النقض س ٦ ق ١٦ ص ٤٣)

٥٨٥٧ - اذا كانت العقوبة التي قضت بها المحكمة على الطاعن تدخل في نطاق العقوبة المقررة للقتل العمد من غير سبق اصرار ولا ترصد فلا يجدى الطاعن الاحتجاج بانتفاء هذين الطرفين .

(١٩٥٤/٦/٧ أحكام النقض س ٥ ق ٢٤٤ ص ٧٣٧)

٥٨٥٨ - لا يميز الحكم قصوره في بيان طرف سبق الاصرار والترصد متى كانت العقوبة التي واقمها على المتهم هي عقوبة القتل العمد المجرد مع سبق الاصرار .

(١٩٥٤/٤/١٢ أحكام النقض س ٥ ق ١٦٨ ص ٤٩٨)

٥٨٥٩ - تقدير ظروف الرافة انما يكون بالنسبة الى الواقعة الجنائية التي ثبت لدى المحكمة وقوعها لا بالنسبة الى وصفها القانوني . ولو انها رأت ان تلك الظروف كانت تقتضى النزول بالعقوبة الى أكثر مما نزلت

إليه لها منحصراً من ذلك اعتبار الطاعنين جميعاً فاعلين ، فهي إذ لم تملك ذلك تكون قد رأت تناسب العقوبة التي قضت بها مع الواقعة التي اثبتتها .

(١٩٥٤/٤/١٢ أحكام النقض س ٥ ق ١٦٧ ص ٤٩٤)

٥٨٦٣ - إذا كانت الواقعة المبينة بالحكم المطعون فيه تكون جريمة السرقة المنصوص عليها في المادة ٣١٨ من قانون العقوبات فإنه لا يعيب الحكم أن تكون بحكمة الموضوع قد أخطأت في وصف هذه الواقعة إذ اعتبرتها جريمة تبديد إذ دامت العقوبة المقررة بها تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة السرقة .

(١٩٥٤/٤/٥٣ أحكام النقض س ٥ ق ٢٥٧ ص ٤٦٣)

٥٨٦١ - إذا كان الحكم قد اثبت على الطاعن جريمة تزوير وجريمة اختلاس أموال أميرية ، وكان قد دانه بجريمة أخرى لا تتوافر عناصرها ، وكانت العقوبة المحكوم بها عليه تدخل في حدود العقوبة المقررة للجريمتين اثنتين اثبتتهما . الحكم عليه ، فإنه لا تكون له جندوى من النقص على الحكم بالنسبة للعقوبة الأصلية ، إلا أنه يتعين نقض الحكم فيما قضى به من العقوبة التكميلية واستبدال قيمة الأشياء المختلصة من عقوبة الرد المحكوم بها وما يساويها من الغرامة .

(١٩٥٤/١/١٩ أحكام النقض س ٥ ق ٨٨ ص ٣٦٣)

٥٨٦٢ - لا جدوى للطاعن مما يثيره من اعتباره شريكاً لا فاعلاً أصلياً ، لأن العقوبة المقررة للشريك في السرقة هي ذات العقوبة المقررة للفاعل .

(١٩٥٣/١٠/١٣ أحكام النقض س ٥ ق ٢٠ ص ٢٩)

(١٩٥٤/٧/٣ ق ٢٨٢ ص ٨٨٥)

٥٨٦٣ - الحكم الصادر بعقوبة على شخصين باعتبارهما فاعلين أصليين في جريمة واحدة مع أن أحدهما في الواقع شريك لا يكون قابلاً للنقض لهذا السبب لأن العقوبة واحدة بالنسبة للفاعل الأصلي ، والشريك .

(١٩٠٨/٢/١٥ المجموعة الرئيسية س ٩ ق ٥٦)

٥٨٦٤ - لا مصلحة للطاعن فيما يثيره في صمدد وجوب اعتباره شريكا لا فاعلا في جريمه القتل ما دامت العقوبة التي وقعت عليه من الاشغال الشاقة المؤبدة المقررة لجنايته الاشتراك في القتل ، ولا يثير من ذلك القول بان المحكمة أخذته بالرفقة وأنها كانت عند تقدير هذه الدابة تحت تأثير الوصف الذي اعطته للواقعة ، اذ أن تقدير المحكمة للعقوبة مرده ذات الواقعة الجنائية التي قارفها الجاني وما أحاط بها من ظروف لا الوصف القانوني التي تعطيه لها ، والوصف الذي طبقته المحكمة لم يكن ليمنعها لو أرادت من أن تنزل الى ما دون عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة التي أوقعتها عليه ، وهي إذ لم تفعل تكون قد رأت أنها هي التي تناسب واقعة الدعوى بغض النظر عن وصفها القانوني .

(١٩٥٢/٦/٥ أحكام النقض س ٣ ق ٢٨٨ ص ١٠٢٩٩)

٥٨٦٥ - ما دامت العقوبة المقررة بها تدخل في نطاق عقوبة جريمة القتل والشروع فيه التي أدين فيها المتهم فلا جدوى من المجادلة فيما إذا كان ما وقع منه من أعمال في سبيل السرقة يعد شروعا في ارتكاب جريمه السرقة أو لا يعد .

(١٩٥١/١/١٥ أحكام النقض س ٣ ق ٢٦ ص ٧٠)

٥٨٦٦ - تنتفي مصلحة الطاعن من النعي على الحكم بالقصور في استظهار طرف الاكراه في جريمتي السرقة والشروع فيها ما دامت العقوبة المقررة بها مبررة في القانون حتى مع عدم توافر هذا الركن .

(١٩٨٢/٥/٩ أحكام النقض س ٣٣ ق ١١٣ ص ٥٦١)

٥٨٦٧ - لا جدوى للطاعن مما يثيره في صمدد عدم ثبوت الاكراه في السرقة ما دامت العقوبة المقررة بها عليه تدخل في نطاق العقوبة المقررة بالمادة ٣١٧ عقوبات للسرقة التي تحصل ليلا وهو ما يسلم به .

(١٩٥١/٥/٧ أحكام النقض س ٢ ق ٣٨٤ ص ١٠٥٣)

٥٨٦٨ - ما دام الحكم قد استظهر أن المتهم قد ساهم في مقارفة الجريمة بقيامه بعمل من أعمال التنفيذ فيها مما يجعل منه فاعلا نصليا لا شريكا وما دامت العقوبة المقررة بها عليه تدخل في نطاق العقوبة المقررة

لجريمة الاشتراك فإن مجادلته فيما أثبتته الحكم من وصف التهمة لا يكون لها محل ولا مصلحة فيها .

(١٩٥١/٤/٢) أحكام النقض س ٢ ق ٣٣٧ ص ٩١٢)

٥٨٦٩ - ليس مما يستوجب نقض الحكم أن المحكمة تبريرا لتفريط العقاب على المتهم اعتبرت ما وقع منه اهانة لهيئة المحكمة جميعها ثم انتهت الى وصفها على اعتبار ما وقع منه اهانة لأحد أعضائها اذ العقوبة المقررة بالمادة ١٣٣/٢ عقوبات واحدة في ثلاثين .

(١٩٥١/٣/٢٦) أحكام النقض س ٢ ق ٣١٥ ص ٨٤٢)

٥٨٧٠ - اذا كان ما أثبتته الحكم من وقائع الدعوى تتوافر فيه العناصر القانونية لجناية السرقة باكره الذي ترك أثر جروح الحاقب عليها بالمادة ٣١٤ عقوبات ، وكانت العقوبة التي أوقعتها على المتهم تدخل في نطاق العقوبة المقررة لهذه الجريمة ، فلا جدوى من الطعن على هذا الحكم بأنه قد اعتبر تلك الجريمة سرقة باكره في طريق عمومي وطبق عليهم المادة ٣١٥ عقوبات .

(١٩٥١/٣/٦) أحكام النقض س ٢ ق ٢٦٢ ص ٦٩١)

٥٨٧١ - ما دامت العقوبة المقررة لها تدخل في حدود العقوبة المقررة للتزوير في المحررات غير الأميرية وما دامت المحكمة قد بينت في حكمها توافر الضرر فلا جدوى للطاعن من التمسك بأن الورقة محل التزوير ليست ورقة رسمية .

(١٩٥٠/١١/٢٨) أحكام النقض س ٢ ق ١٠٢ ص ٢٧٣)

٥٨٧٢ - ما دام الحكم قد بين أن جريمة القتل قد وقعت بناء على اتفاق سابق بين المتهمين ، ولكنه قد شاب غموض في بيان من أشر القتل بنفسه ، فذلك منه لا يبدو أن يجعل كلا منهما شريكا للأخر المجهول من بينهما في ارتكاب الجريمة التي دينا بها باعتبارهما فاعلين أصليين ، وما دامت العقوبة المقررة لها تدخل في حدود العقوبة المقررة لجريمة الاشتراك فإنه لا جدوى للطاعن من الطعن على هذا الحكم ، من أنه مع قوله أن بندقية واحدة هي التي استعملت في القتل فإنه لم يبين كيفية مساهمة

كل من المتهمين في ارتكاب الحادث .

(١٩٥٠/١١/٢٨ أحكام النقض س ٢ ق ٩٩ ص ٢٦٦)

٥٨٧٣ - اتهام الطاعن بمدة جرائم ومؤاخذته عنها بعقوبة تدخل في الحدود المقررة لاحداها - لم تكن محل طعن - اعمالا للمادة ٣٢ عقوبات .
تجعل نعيه على باقى الجرائم غير مقبول .

(١٩٨٣/٣/٢٤ أحكام النقض س ٣٤ ق ٨٨ ص ٤٣٢)

٥٨٧٤ - خطأ الحكم في تحديد الجريمة ذات العقوبة الأشد لا يبطله ولا يقتضى نقضه اكتفاء بتصحيح أسبابه عملا بالمادة ٤٠ من قانون النقض .

(١٩٨٣/١/٢٤ أحكام النقض س ٣٤ ق ٢٥ ص ١٤٧)

٥٨٧٥ - انتهاء الحكم الى اعتبار جرائم السرقة مع حمل سلاح وحرار ذخيرته بغير ترخيص جريمة واحدة وتوقيع العقوبة الأشد المقررة في القانون لاولهما تنتفى به المصلحة في النسي بعدم صلاحية السلاح .

(١٩٨٢/١/١٧ أحكام النقض س ٣٣ ق ٥ ص ٢٩)

٥٨٧٦ - اذا ادانت المحكمة المتهم في جريمتين وطبقت عليه المادة ٣٢ عقوبات وأوقعت عليه عقوبة داخلية في حدود العقوبة المقررة لأشدهما فلا جدوى من الطعن على الحكم في صدد توافر أركان الجريمة الأخرى .

(١٩٥٠/١١/٢٧ أحكام النقض س ٢ ق ٩٥ ص ٢٤٨)

٥٨٧٧ - اذا قدم متهمون الى المحكمة بتهمة الاشتراك في تجميع مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص بفضد ارتكاب جرائم وبتهمة الفروع في القتل فأدانهم المحكمة في هذه الجرائم جميعا وطبقت عليهم المادة ٣٢ عقوبات لما بين هذه الجرائم من ارتباط وأوقعت عليهم عقوبة الشروع في القتل فلا جدوى لهم من النسي على الحكم من جهة عدم توافر أركان جريمة التجميع .

(١٩٥٠/١٠/٣٠ أحكام النقض س ٢ ق ٤٢ ص ١٠٥) .

٥٨٧٨ - متى كانت العقوبة المحكوم بها على المتهم الذي أدانته المحكمة في القتل العمد مع سبق الإصرار داخلية في نطاق عقوبة القتل العمد من غير سبق إصرار ولا ترصد ، فلا جدوى له من الطعن على الحكم من جهة ظرف سبق الإصرار .

(١٩٥٠/١٠/٩ أحكام النقض س ٢ ق ٣ ص ٥)

صود لا تنطبق فيها نظرية العقوبة المبررة

٥٨٧٩ - لا محل - في خصوصية الدعوى - لتطبيق نظرية العقوبة المبررة - لقرن بعدم الجدوى من الطعن على اعتبار أن العقوبة المقررة لها وهي السجن ثلاث سنوات تدخل في العقوبة المقررة لجناية أحداث المرح الذي أدانته عنه المحكمة المستديرة ، ذلك لأن الواضح من الحكم أن المحكمة مع استعمال الرأفة عملاً بالمادة ١٧ عقوبات قد التزمت الحد الأدنى لجناية شروع في القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد ، وهو ما يشعر بأنها إنما وقفت عند حد التخفيف الذي وقفت عنده ولم تستطع النزول إلى أدنى مما نزلت مقيده بهذا الأمر الذي يحتمل معه أنها كانت تنزل بالعقوبة عما حكمت به لولا هذا القيد القانوني .

(١٩٧١/١٠/٤ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٥٨ ص ٧٠١)

٥٨٨٠ - لا يغير من خطأ الحكم في تطبيق القانون أن العقوبة المقررة لها - وهي السجن لمدة ثلاث سنوات - تدخل في العقوبة المقررة لجناية إحراز السلاح محردة عن الظرف المشدد ، إذ الواضح من الحكم أن المحكمة مع استعمال الرأفة عملاً بالمادة ١٧ من قانون العقوبات قد التزمت الحد الأدنى لجرم لجناية إحراز السلاح مع قيام الظرف المشدد الذي طبقت عليه ، وهو ما يشعر بأنها إنما وقفت عند حد التخفيف الذي وقفت عنده ولم تستطع النزول إلى أدنى مما نزلت مقيده بهذا الحد ، الأمر الذي يحتمل معه أنها كانت تنزل بالعقوبة عما حكمت به لولا هذا القيد القانوني .

(١٩٧٣/٣/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٦٨ ص ٣١٥)

(١٩٦٩/٣/٣٠ س ٢٠ ق ٦٦ ص ٣٠٨)

٥٨٨١ - لا محل لتطبيق نظرية العقوبة المبررة والقول بعدمه الجدوى من الطعن في الحكم باعتبار أن العقوبة المقررة لها مبررة قانوناً

لاحدى الجرائم اتى بن الطاعن بها ، ما دام الطاعن ينازع ، في طعنه ، على الواقعة بأكملها التى اعتنقها الحكم ، والتى تعددت أوصافها ففى بعضه واحدة تطبيقاً للمادة ٣٢ عقوبات للإرتباط .

(١٩٧٢/٣/٢٧ أحكام النقض من ٢٣ ق ١٠٨ من ١٤٨٧)

٥٨٨٢ - يعتبر قرار وزير التكوين رقم ٢٠ لسنة ١٩٦٧ قانوناً .
أصلح من القرار رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٦ لتركه للقاضي الخيار بين عقوبة الحبس وبين عقوبة الغرامة بعد أن كان القرار يقدم بوجوب إقضاء بالعقوبتين مما بعد أدنى . وهو الواجب التطبيق . ولا يعترض على ذلك ، بأن العقوبة المقررة بها تدخل فى حدود العقوبة المقررة فى القانون الجديد اذ الواضح من الحكم أن المحكمة قد التزمت الحد الأدنى للعقوبة المقررة فى القرار رقم ١٥٢ لسنة ١٩٦٦ ، وهو ما يشعر بأنها إنما وقفت عند حد التخفيف ولم تستطع النزول الى أدنى مما نزلت إليه مقيمة بهذا الحد ، الأمر الذى يحتمل معه أنها كانت تنزل بالعقوبة عما حكمت به لولا هذا القيد القانونى . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أعطى فى تطبيق القانون بما يبيحه ويوجب نقضه .

(١٩٦٨/١١/١٨ أحكام النقض من ١٩ ق ١٩٤ من ٩٦٥)

٥٨٨٣ - إذا كانت العقوبة المقررة على المتهم فى الحبس لمدة ثلاثة أشهر فى جنابة أحداث عامة ثم ثبت لدى محكمة النقض أن الحكم واجب نقضه من جهة ثبوت العامة ، فلا يصح فى هذه الحالة رفض التماس لعدم المصلحة على أساس أن العقوبة المقررة على المتهم فى العقوبة المقررة بجنحة الضرب ، وذلك لأنه ما دام الظاهر أن المحكمة مع استعمال الرأفة بالمادة ١٧ حكمت على المتهم بالحد الأدنى للعقوبة المقررة بجنحة العامة فيه . حال تشعر بأنها إنما وقفت عند هذا الحد من التخفيف لأن القانون لا يعجز لها أن تنزل دونه ، فهى - مع صحة هذا الاعتبار - لا تكون قد قلصت العقاب الواجب للجريمة بحسب ما يستحقه المتهم فى نظرها بل كانت مقيمة بالحد الأدنى الوارد به النص الخاص باستعمال الرأفة فى مواد الجنائيات ، مما يحتمل معه أنها كانت تنزل بالعقوبة عما حكمت به لو لم تكن مقيمة بوصف الواقعة بأنها جنائية ، أما لو أنها كانت قد حكمت بأربعة أشهر مثلاً اذن لصح القول بأنها قد قدرت العقوبة التى رأتها مناسبة للواقعة

بفرض النظر عن وصفها القانوني ولجاز القول بانعدام مصلحة الطاعن من طعنه .

(١٩٤٨/٣/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٥٦٠)

ص ٥٢٠)

مادة ٤٩

يسقط الطعن المرفوع من التهم المحكوم عليه بمقوبة مقيدة للحرية اذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة ، ويجوز للمحكمة اخلا سبيله بكفالة .

الاحكام

٥٨٨٤ - يجوز رجوع محكمة النقض عن حكمها بسقوط الطعن متى تبينت سقوط التزام الطاعن بالتقدم للتنفيذ قبل اصدار حكمها .

(١٩٧٧/٣/٢٧ أحكام النقض ص ٢٨ ق ٨٢ ص ٢٨٦)

٥٨٨٥ - قضاء محكمة النقض بسقوط الطعن لعدم تقدم الطاعن للتنفيذ قبل يوم الجلسة المحددة لنظر الطعن ، وثبتت ان الطاعن كان قد استشكل في تنفيذ العقوبة وان النيابة العامة كانت قد امرت بايقاف التنفيذ مؤقتا لحين الفصل في الاشكال ، يوجب الرجوع في الحكم السابق صدوره بسقوط الطعن .

(١٩٦٨/٤/٢٩ أحكام النقض ص ١٩ ق ٩٢ ص ٤٨٦)

٥٨٨٦ - دلت المادة ٤٩ نقض على أن سقوط الطعن هو جزاء وجوبى يفرض به على الطاعن الهارب من تنفيذ العقوبة اذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة التي حددت لنظر الطعن باعتبار أن الطعن بطريق النقض لا يرد الا على حكم نهائى ، وأن التقرير به لا يترتب عليه وفقا للمادة ٤٦٩ اجراءات جنائية ايضاف تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية المقضى بها بالاحكام الواجبة التنفيذ .

(١٩٧٥/٣/٢٤ أحكام النقض ص ٢٦ ق ٥٩ ص ٢٥٥)

٥٨٨٧ - الطعن المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية يسقط اذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة ، ولما كان الطاعن لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة وليس يجديه التذرع بالخطاب المقدم من الحاضر عن وكيله بالجلسة في شأن سفره في مأمورية خارج البلاد ، اذ ان ذلك لا يعد عذرا قهريا يحول بينه وبين تقدمه للتنفيذ ، فانه يتعين الحكم بسقوط الطعن .

(١٩٧٢/٢/٢٨) احكام النقض س ٢٣ ق ٦٢ ص ٢٥٩ ،
(١٩٧٢/٣/١٩ ق ٨٧ ص ٧٩٤ ، ١٩٧٢/١٢/١٨ ق ٣١٧ ص ١٤٠)

٥٨٨٨ - لما كان الطاعن قد قرر بالطعن بالنقض بطريق التوكيل ولم يتقدم لتنفيذ العقوبة المقيدة للحرية المقضى بها عليه قبل يوم الجلسة خان قضاء محكمة النقض بسقوط الطعن يكون قد صادف صحيح القانون .
(١٩٦٨/٣/٢٦) احكام النقض س ١٩ ق ٧٢ ص ٣٧٧)

٥٨٨٩ - ان الطعن المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية يسقط وفقا للمادة ٤٣٤ اجراءات جنائية اذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة .

(١٩٥٥/٤/١١) احكام النقض س ٦ ق ٢٥٤ ص ٨٢٦)

٥٨٩٠ - اذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي الصادر على الطاعن بعقوبة الحبس لمدة ستة أشهر ولم يتقدم لتنفيذ هذا الحكم عليه الى اليوم المحدد لنظر طعنه فانه يتعين الحكم بسقوط الطعن .
(١٩٥٢/٣/٣١) احكام النقض س ٣ ق ٢٤٢ ص ٦٥٢)

مادة ٤٢

لا ينقض من الحكم الا ما كان متعلقا بالأوجه التي بني عليها النقض ما لم تكن التجزئة غير ممكنة . واذا لم يكن الطعن مقدما من النيابة العامة فلا ينقض الحكم الا بالنسبة الى من قدم الطعن ما لم تكن الأوجه التي بني عليها النقض تتصل بغيره من المتهمين معه ، وفي هذه الحالة يحكم بتنفيذ الحكم بالنسبة اليهم ولو لم يقدموا طعنا .

الأحكام

٨٥٩١ - نقض الحكم بالنسبة لتهمة يقتضى نقضها بالنسبة لجميع التهم المستندة الى الطاعن ما دام أن الحكم قد اعتبرها جرائم مرتبطة ونقض بالمقوبة المقررة لاشداعا عملا بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات .

(١٩٨٤/٤/١٩ أحكام النقض س ٣٥ ق ٩٩ ص ٤٤٠)

٥٨٩٢ - وحدة الواقعة وحسن سير العدالة واتصال وجه النمر بطاعة قضى بسقوط طعنهما يوجب نقض الحكم بالنسبة لها .

(١٩٨٧/٤/٢٣ الطعن رقم ٦٢٣٤ لسنة ١٩٥٦)

٥٨٩٣ - الأصل في الطعون عامة أن المحكمة المظنون أمامها لا تنظر في طعن لم يرفعه صاحبه ولا تجاوز موضوع الطعن في النظر ولا يفيد من الطعن الا من رفعه ولا يمتدى اثره الى غيره ، وذلك كله طبقا لقاعدة استقلال الطعون وقاعدة الاثر النسبي للطعن .

(١٩٧٥/١١/٢ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٤٣ ص ٦٥٢)

٥٨٩٤ - نقض الحكم بالنسبة الى المتهم يقتضى نقضه بالنسبة الى المستول عن الحقوق المدنية لقيام مسئوليته عن التمويض على ثبوت الواقعة .
ذاتها التي دين بها الطاعن .

(١٩٧٧/١٠/٣٠ أحكام النقض س ٢٨ ق ١٨٤ ص ٨٨٨)

(١٩٧٤/٣/١١ س ٢٥ ق ٥٦ ص ٢٥١ ، ١٩٧٠/١/٨ س ٢١ ق ٥٦ ص ١٠٥)

٥٨٩٥ - متى كان الوجه الذى بنى عليه النقض بالنسبة الى الطاعنين يتصل بالحكوم عليه الذى لم يقدم طعنا فانه يتعين كذلك نقض الحكم بالنسبة اليه عملا بالمادة ٤٢ نقض .

(١٩٧٥/١/٥ أحكام النقض س ٢٦ ق ١ ص ١)

٥٨٩٦ - اذا كان السبب الذى من اجله نقض الحكم يتصل بالمتهم الذى لم يطعن فى الحكم بالنقض فانه يتعين نقض الحكم المظنون فيه فيما قضى به فى الدعوى المدنية والاحالة بالنسبة الى الطاعن والى المتهم أيضا .
(١٩٧٣/١١/٤ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٨٨ ص ٩١٢)

٥٨٩٧ - متى كان الوجه الذى بنى عليه النقض والاحالة بالنسبة الى الطاعن الاول يتصل بالطاعن الثانى الذى قرر بالطعن بمد المبدأ القانونى ، فانه يتعين كذلك نقض الحكم والاحالة بالنسبة اليه .

(١٤ / ١٠ / ١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٧٢ ص ٨٢٩)

٥٨٩٨ - اذا كانت البيانات التى أثبتت بمحاضر الجلسات قد شأبها من الاضطراب والغموض ما يتعذر معه تحديد من حضر من المدعين بالحقوق المدنية فى هذه الجلسات ، وكان الثابت من الاطلاع على المفردات المضمومة أنها خلت مما يفيد اعلان الطاعن الاول للحضور أمام المحكمة الاستئنافية فان الحكم المطعون فيه اذ صدر ضده بالنفاذ الحكم المستأنف وبرائة المتهم - المطعون ضده - ورفض الدعوى المدنية قبله والزام المدعين بالحقوق المدنية بالمصروفات يكون قد بنى على اجراءات باطلة بالنسبة اليه وانطوى على اخلال بحقه فى الدفاع مما يبيح ويستوجب نقضه فيما قضى به فى الدعوى المدنية محل الطعن ، وذلك بالنسبة الى الطاعنين معا نظرا لوحدة الواقعة وتحقيقا لحسن سير العدالة .

(١٢ / ٣ / ١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٦٩ ص ٣٢٢)

٥٨٩٩ - ان اتصال وجه الطعن بالمحكوم عليهما الآخرين يستوجب نقض الحكم بالنسبة الى الطاعن وكذلك اليهما ولو أن كليهما لم يقدم طعنا وذلك عملا بالمادة ٤٢ نقض .

(٢٤ / ٤ / ١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٣٦ ص ٦٠٦ .
٢٥ / ١١ / ١٩٦٨ س ١٩ ق ٢٠٩ ص ١٠٣١ ، ٢٥ / ١٢ / ١٩٥١ س ٣ ق ١٢٦ ص ٣٢٨)

٥٩٠٠ - نقض الحكم بالنسبة الى الطاعن والى غيره من المتهمين اذا اتصل بهم وجه الطعن ولو لم يقدموا طعنا مشروط بأن تعين محكمة النقض على حكمها من الذى يتمدى اليه أثر النقض لأنها هى وحدها التى يكون لها تقدير مدى ما تعرضت له من الحكم المطعون فيه . وخلو الحكم الصادر من محكمة النقض من النص على امتداد النقض الى غير الطاعن مفاده اقتضار نظر الدعوى فى مرحلة الاعادة على هذا الطاعن وحده ، قضاء محكمة الاعادة بعدم جواز نظر الدعوى بالنسبة لتغير الطاعن من المحكوم عليه مسبقا .

الفصل فيها هو قضاء صحيح .

(١٦/٤/١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٢٤ ص ٥٦٨)

٥٩٠١ - ان حسن سير العدالة يوجب عند نقض الحكم بالنسبة للمتهم نقضه بالنسبة للمستول عن الحقوق المدنية ، ولو انه لم يقرر بالظمن ، طالما ان مسئوليته عن التعويض مترتبة على ثبوت الواقعة ذاتها المرفوعة بها الدعوى ضد المتهم .

(١٠/٢٤/١٩٧١ أحكام النقض س ٢٢ ق ١٣٦ ص ٥٦٥)

٥٩٠٢ - نقض الحكم في خصوص الدعوى المدنية بالنسبة للمستول عن الحقوق المدنية يوجب نقضه كذلك بالنسبة للمتهم ، متى كان وجه الظمن يتصل به نظرا لوحدة الواقعة وتحسن سير العدالة .

(٦/٨/١٩٧٠ أحكام النقض س ٢١ ق ٢٠١ ص ٨٥٥ ،
١٦/٢/١٩٦٩ س ٢٠ ق ٥٤ ص ٢٤٨)

٥٩٠٣ - متى كان العيب الذي شاب الحكم يتناول مركز المستول عن الحقوق المدنية الذي لم يظمن فيه لقيام مسئوليته على ثبوت الواقعة ذاتها المستندة الى الطاعن فانه يمتنع نقضه بالنسبة الى المستول عن الحقوق المدنية أيضا عملا بالمادة ٤٢ من قانون النقض .

(٢٨/١٢/١٩٦٤ أحكام النقض س ١٥ ق ١٧٢ ص ٨٧٧)

٥٩٠٤ - ان نقض الحكم بالنسبة لأحد الطاعنين يقتضي نقضه أيضا بالنسبة للطاعن الآخر الذي يتصل به وجه الظمن ولو لم يقدم أسبابا لظمنه عملا بنص المادة ٤٣٥ اجراءات جنائية .

(١٣/١٠/١٩٥٨ أحكام النقض س ٩ ق ١٩٢ ص ٧٩٠)

٥٩٠٥ - يمتنع أثر الظمن لغير الطاعن الذي لم يودع أسبابا لظمنه وذلك لوحدة الواقعة وتحسن سير العدالة .

(٩/١/١٩٨٣ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٣ ص ٨٥)

٥٩٠٦ - اذا دلت محكمة النقض بقبول الظمن المقدم من أحد

(١٠٣ ق ١٧ المجموعة الرسمية من ١٩١٢/٦/٢٢)

(١٨/٥/١٩٥٤ أحكام النقض ش ٥ ق ٢٢٥ ص ٦٧٤)

۷۰۵۰ - ۱۹۱۱

(١٩٥١/٢/٢٠ أحكام النقض س ٢ ق ٢٤٨ ص ٦٥١)

(٢٠/١١/١٩٥٠ اجكام النقيض من ٢ ق ٧٧ ص ١٩٧)

٥٩١١ - اذا كان مما ادين فيه هذا الطاعن الذي نقض الحكم بالنسبة اليه انه شرع في قتل شخصه آخر كان تهماً بالفجور على قتل

شخص ثالث ، وكان هذا الآخر قد حكم عليه في ذات الحكم وطعن في الحكم الصادر عليه ، ولكنه لم يقدم أسبابا لطعنه فان نقض الحكم بالنسبة الى الطاعن الاول يقتضى تحقيقا لحسن سير العدالة نقضه بالنسبة الى هذا الطاعن الثاني نظرا لوحدة الواقعة والارتباط القائم بين موقف الطاعنين .

(١٦/١٠/١٩٥٠ احكام النقض س ٢ ق ٢٥ ص ٦٠)

٥٩١٢ - اذا كان الحكم لم يبين مادة القانون التي عاقب المتهم بموجبها فانه يكون باطلا متعينا نقضه . واذا كان مع هذا المتهم متهم آخر لم يستند في طعنه على هذا الحكم الى هذا الوجه بل لم يفعل اكثر من انه قرر بالطعن فيه دون ان يقدم لطعنه اسبابا ، فانه يجب ان يستفيد من الوجه المذكور ما دام ثمة ارتباط وثيق بين ما وقع منه وما وقع من الطاعن الاول . فان ذلك مقتضاه - تحقيقا للمدالة - ان تكون اعادة نظر الدعوى بالنسبة الى الاثنین معا .

(١٩/٣/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٢٩)

ص ٦٦٧)

٥٩١٣ - ما دام الميب الذى نقض الحكم من اجله يحس جميع الطاعنين فان النقض يكون بالنسبة لهم جميعا ، حتى من اقتصر منهم على التقرير بالطعن ولم يقدم له اسبابا .

(١٩٤٤/١٢/٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٤٠٤)

ص ٥٣٧)

٥٩١٤ - اذا كان نقض الحكم متعينا بالنسبة لواحد من الطاعنين باعتباره صاحب الاسباب التى بنى عليها النقض ، فان باقى الطاعنين الذين قرروا بالطعن فى الحكم الصادر عليهم معه يستفيدون أيضا من هذه الاسباب متى كانت متعلقة بميب فى الحكم يتصل بهم أيضا فينقض الحكم بالنسبة لهم كذلك .

(١٩٤٠/١٠/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٣٤)

ص ٢٥٧)

٥٩١٥ - اذا كان طعن أحد الطاعنين غير مقبول بذاته شكلا وكان

طلعه الآخر مقبول شكلا ، فالأول ينتفع من نقض الحكم بناء على طعن الثاني متى كان الموضوع واحدا غير قابل للتجزئة ، فإذا عاقبت المحكمة متهمين لثبوت جريمة القتل مع سبق الإصرار عليهما ، وراة محكمة النقض وهي تبحث في موضوع الطعن المقبول شكلا أن سبق الإصرار غير متوافر ويجب استبعاده بالنسبة لمقدم هذا الطعن فيجب استبعاده كذلك بالنسبة لزميله الذي لم يقدم أسبابا لطلعه .

(١٩٣٧/٦/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٩٦ ص ٨٠)

٥٩١٦ - إذا بنى الطعن المرفوع من اثنين على سقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية لمضى المدة وكان أحد الطعنين صحيحا شكلا والآخر غير صحيح لعدم تقرير صاحبه بالطعن في قلم الكتاب مكتفيا بتقديم أسبابه وكان وجه الطعن صحيحا في موضوعه فلهي محكمة النقض أن تحكم بقبول الطعن ونقض الحكم وسقوط الحق في اقامة الدعوى بالنسبة لكلا الطاعنين لعدم امكان تجزئة السقوط بالنسبة لكليهما ، ولأن سقوط الحق في اقامة الدعوى هو من النظام العام .

(١٩٢٨/١١/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٣٥)

(ص ٦٣)

٥٩١٧ - إذا قضى بمقوبة واحدة على جريمتين طبقا للمادة ٣٢ عقوبات وكان هناك بطلان بالنسبة لواحدة منهما فينقض الحكم بتمامه .

(١٩١٠/٣/٢٦ المجموعة الرسمية ص ١١ ق ٧٩)

٥٩١٨ - وجوه النقض المقدم من أحد المحكوم عليه يفيد الباقي متى كان عاما كما لو كان متعلقا ببطلان الحكم أو مبنيا على أن الفصل غير معاقب عليه قانونا .

(١٩٠١/١١/٢ المجموعة الرسمية ص ٤ ق ٣)

٥٩١٩ - الطعن المقدم من أحد المحكوم عليهم يستفيد منه زملاؤه ولو أنهم لم يقدموه متى كان هذا الوجه عاما يمس بصحة الحكم أو ببطلانه ، فإن القانون الذي حرم على القضاة النظر في أوجه غير التي قدمت من المدعين لم يكن من غرضه قتل أن يحرم متهما من الاستفادة من وجه عام تمسك به

متهم معه فى الجريمة .

(٢٦ / ١٠ / ١٩٠١ المجموعة الرسمية س ٤ ق ١)

٥٩٢٠ - يسوغ لمحكمة النقض والابرام أن تنقض الحكم المطروح لديها للنظر بجملته اذا وجدت سببا لنقضه ولو كان بعض المحكوم عليهم لم يطلبوا ذلك منها .

(١٧ / ١١ / ١٩٨٤ الحقوق س ٩ ق ١٠٣ ص ٣٢٦)

صور لا ينطبق فيها النص

٥٩٢١ - لئن كان وجه الطعن قد اتصل بالمتهم الآخر فى الدعوى الذى لم يستأنف حكم محكمة أول درجة ، الا أنه لا يفيد من نقض الحكم المطعون فيه لأنه لم يكن طرفا فى الخصومة الاستثنائية التى صدر فيها ذلك الحكم ، ولم يكن له أصلا حق الطعن بالنقض ، لا يمتد اليه أثره .

(٧ / ٤ / ١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٠١ ص ٤٨٤)

٥٩٢٢ - لما كان وجه الطعن وان اتصل بالمحكوم عليهما الآخرين فى الدعوى الا انهما لا يفيدان من نقض الحكم المطعون فيه لأنهما لم يكونا طرفا فى الخصومة الاستثنائية التى صدر فيها ذلك الحكم ، ومن ثم لم تكن لهما أصلا حق الطعن بالنقض فلا يمتد اليهما أثره .

(٥ / ٤ / ١٩٨٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ٨٥ ص ٣٩٠ ، ٢٨ / ٤ /

١٩٨٣ س ٣٤ ق ١٨ ص ٦٠٢)

٥٩٢٣ - اذا كان المتهم الآخر الذى لم يقرر بالطعن قد ارتضى الحكم الابتدائى الصادر بتفريمه ولم يستأنفه فحاز قوة الأمر المقضى وصار باتا وكانت الأحكام الصادرة من محكمة أول درجة كما لا يجوز الطعن فيها لا يجوز كذلك أن يتمدى اليها أثر الطعن ، فان نقض الحكم بالنسبة للطاعن يقتصر عليه وحده .

(٥ / ٢ / ١٩٦٨ أحكام النقض س ١٩ ق ٢٥ ص ١٤٣)

٥٩٢٤ - وان كان وجه الطعن بسالف البيان يتصل بالمتهم الأول ، الذى لم يطعن فى الحكم . الا أن الحكم بالنسبة اليه غير نهائى لصدوره عليه

غيايبا فلا يمتد اليه القضاء بنقض الحكم المطعون فيه من قبل الطاعنين .
(١٩٨٣/٥/٢٥ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٢٨ ص ٦٨٧ ،
١٩٨١/١/١٤ س ٣٢ ق ٨ ص ٦٤)

٥٩٢٥ - لا يمتد النقض لمحكوم عليهما آخرين لم يوصد إمامهما
باب المعارضة في الحكم. ولو اتصل بهما سبب الطعن .
(١٩٨٧/١٠/١٥ الطعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٥٧)

٥٩٢٦ - انه وان كان وجه الطعن المبني من المسئول عن الحقوق
المدنية يتصل بالتهمة الا أنه لا محل لتطبيق المادة ٤٢ من قانون النقض
مادام التهم لم يستأنف الحكم الابتدائي الصادر ضده .
(١٩٦٦/١١/١٥ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٠٨ ص ١١١١)

٥٩٢٧ - متى كانت التهمة المسندة الى أحد الطاعنين هي عن واقعة
مستقلة عن واقعة التهمة الأخرى التي أسندت الى الطاعن الثاني فان نقض
الحكم بالنسبة لاحدهما لا يستوجب نقضه بالنسبة الى الآخر .
(١٩٥٢/١٢/٢٢ أحكام النقض س ٤ ق ٧٤ ص ١٨٦)

٥٩٢٨ - اذا توفي طاعن وانقضت بذلك الدعوى العمومية قبله فلا
يجوز لأخر لم يقدم أسبابا لطعنه أن يستفيد من طعن هذا المتوفى ، لأن
استفادة طاعن من طعن غيره لا تكون الا اذا قررت محكمة النقض قبول ذلك
الطعن موضوعا ، اذ تتطلب الصداقة عندئذ أن لا تجزأ الدعوى لميب في
شكل أحد الطاعنين فتحرم صاحبه ومركزه في الدعوى هو نفس مركز الطاعن
الذي صبح شكل طعنه - من نوال قسطه من تمحيص الدعوى على الوجه
الصحيح .

(١٩٢٩/١/٣ مجموعة القواعد القانونية ج ١ ق ٩٢ ص ١٠٨)

مادة ٤٣

اذا كان نقض الحكم حاصلًا بناء على طلب أحد من الخصوم غمر النيابة
العامة فلا يضار بطعنه .

الأحكام

٥٩٢٩ - من المقرر عدم جواز الحكم على الطاعن بمقوبة أشد من المقوبة المقتضى بها عليه بموجب الحكم المنقوض بناء على طعن المتهم فيه بالنقض حتى لا يضار الطاعن بطلنه .

(١٩٧٨/١/٢٩ أحكام النقض س ٢٩ ق ١٦ ص ٩٤)

٥٩٣٠ - ان المادة ٤٣ من قانون النقض قد افادت بأنه لا يجوز لمحكمة الاعادة تشديد أو تخفيف العقوبة التى قضى بها الحكم السابق بالنسبة لمن مسه الطعن الا اذا كان نقض هذا الحكم حاصلًا بناء على طعن من النيابة العامة بوصفها السلطة القائمة على الاتهام فى الدعاوى الجنائية ، فاذا لم تكن النيابة العامة قد قررت بالطعن على الحكم الصادر بالمقوبة بل ارتضته فصار بذلك نهائيا فى مواجهتها وحصل الطعن عليه من غيرها من المحصوم ، فان نقض الحكم فى هذه الحالة لا يترتب عليه سوى اعادة نظر الدعوى فى حدود مصلحة رافعى الطعن بحيث لا يجوز لمحكمة الاعادة أن تتجاوز مقدار العقوبة أو تخفيفها عما قضى به الحكم السابق . ولا سند للتفرقة عند اعادة المحاكمة بين من قبل طعنه وغيره ممن امتد اليه اثر الطعن استثناء عملا بالمادة ٤٢ من قانون النقض ، ذلك أنه اذا كان المشرع لم يتوخ بهذا الاستثناء سوى تحقيق العدالة التى تأبى التفرقة بين مراكز المحصوم المتماثلة عند وحدة الواقعة ، فانه يتمم الالتزام بهذه القاعدة بالنسبة لكافة المتهمين فى الدعوى ممن قضى بنقض الحكم لمصلحتهم ولم تكن النيابة العامة قد قررت بالطعن على الحكم قبلهم .

(١٩٧٩/١/١٨ أحكام النقض س ٣٠ ق ٢١ ص ١١٨)

٥٩٣١ - ان النيابة العامة - وهى تمثل الصالح العام وتسعى الى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى العمومية - هى خصم عام تختص بمرکز قانونى خاص يميز لها أن تطعن فى الحكم وان لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة فى الطعن بل كانت المصلحة هى للمحكوم عليه ، ولما كانت مصلحة المجتمع تقتضى أن تكون الاجراءات فى كل مراحل الدعوى صحيحة وأن تبنى الأحكام فيها على تطبيق قانونى صحيح خال مما يشوبه من أسباب الخطأ والبطلان فان مصلحة النيابة العامة فى هذا الطعن تكون

قائمة ولو ان الحكم قد قضى بمعاقبة المظنون ضده .

(١٩٧٣/١/١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٦ ص ٢٣ ، ١/٢٩ / ١٩٧٣ ق ٢٦ ص ١٠٨)

٥٩٣٢ - لا يصح أن يضار الطاعن بظمنه لأنه في مقدوره أن يقبل الحكم الابتدائي ولا يظمن عليه بالمعارضة أو الاستئناف .

(١٩٧٢/١/١٠ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٠ ص ٣٥)

٥٩٣٣ - ليس لمحكمة الاعادة أن تتملى العقوبة المقررة بموجب الحكم المنقوض بناء على ظمن المتهم حتى لا يضار بظمنه .

(١٩٦٨/١١/٤ أحكام النقض س ١٩ ق ١٨٢ ص ٩١٦)

٥٩٣٤ - الأصل المقرر بالمادة ٤٣ نقض أن الطاعن لا يضار بظمنه .

(١٩٦٨/٦/٣ أحكام النقض س ١٩ ق ١٢٤ ص ٦٢٢)

٥٩٣٥ - من المقرر أنه لا يضار الطاعن بظمنه ، ولما كانت اننيابة العامة لم تظمن في الحكم بطريق النقض ، بل ظمن فيه المحكوم عليه وحده فان محكمة الموضوع لا تستطيع اصلاح الخطأ الذي وقع فيه الحكم .

(١٩٦٦/١١/٢١ أحكام النقض س ١٧ ق ٢١٠ ص ١١١٩)

٥٩٣٦ - اذا نقض الحكم بناء على طلب المحكوم عليه فلا يجوز الحكم عليه بعقوبة اشد من العقوبة التي قضى بها الحكم السابق ، اذ لا يجوز أن يضار الطاعن بظمنه .

(١٩٥٤/٦/٩ أحكام النقض س ٥ ق ٢٤٦ ص ٧٤٥)

٥٩٣٧ - اذا كان الطاعن قد حوكم عن جريمة وقضى عليه بعقوبة معينة فظمن في ذلك الحكم بطريق النقض وقبل ظمنه فلا يجوز عند اعادة محاكمته تشديد العقوبة عليه .

(١٩٥٣/٥/١٢ أحكام النقض س ٤ ق ٢٨٩ ص ٧٩٤ ، ١٩٨٤/١٢/١٣ س ٣٥ ق ١٩٨ ص ٨٩٧)

٥٩٣٨ - لا يجوز للمحكمة عند إعادة المحاكمة بناء على نقض الحكم أن تشدد العقاب على المتهم ما دام نقض الحكم كان بناء على طعنه .
(١٩٤٧/١١/٤) مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٤٠٦
ص ٣٩١ ، ١٨/٤/١٩٤٩ ق ٨٧٧ ص ٨٣٩)

٥٩٣٩ - من المقرر أن قاعدة عدم جواز اضرار الطاعن بطلته لا تنصرف الا الى العقوبة المحكوم بها أو التعويض المقضى به ، أما انصاب المحاماة فان تقديرها يرجع الى ما تبينته المحكمة من الجهد الذي بذله المحامي في الدعوى وما تكبدته المحكوم عليه من آتاعاب لمحاميه والأمر في هذا التقدير لمحكمة الموضوع دون معقب عليها فيه .

(١٩٦٦/١١/١ أحكام النقض س ١٧ ق ١٩٨ ص ١٠٥٣)

٥٩٤٠ - من المقرر أنه اذا كان نقض الحكم حاصلًا بناء على طلب أحد من الخصوم غير النيابة فلا يضار بطلته وان طبيعة الطعن بطريق النقض وأحكامه وأجراءاته لا تسمح بالقول بجواز تدخل المدعى المدني لأول مرة في الدعوى الجنائية بعد إحالتها من محكمة النقض الى محكمة الموضوع لاعادة الفصل فيها بعد نقض الحكم .

(١٩٦٤/١٠/٥ أحكام النقض س ١٥ ق ١١٠ ص ٥٥٩)

٥٩٤١ - لا يستفيد المدعى بالحق المدني من طعن النيابة العامة اذ أن نقض الحكم في هذه الحالة يقتصر على الدعوى الجنائية وتكون هذه الدعوى هي التي أعيد طرحها على محكمة ثاني درجة دون الدعوى المدنية .

(١٩٥٩/١٢/٨ أحكام النقض س ١٠ ق ٣٠٧ ص ١٠١٣)

٥٩٤٢ - مبدأ عدم جواز الاضرار بالمحكوم عليه بسبب تظلمه عند الأخذ به في الطعن بطريق النقض انما يكون اعماله من ناحية مقدار العقوبة التي يعتبر حدا أقصى لا يجوز للهيئة الثانية أن تتعداه وهو ما لا يتناول ما عدا ذلك من نحو تقدير الوقائع واعطاء الحادث وصفه الصحيح .

(١٩٥٧/٦/٤ أحكام النقض س ٨ ق ١٦٥ ص ٦٠٢ ، ١/٥)

(١٩٥١ ص ٣ ق ٥٦ ص ١٥٠)

مادة ٤٤

إذا كان الحكم المطعون فيه صادرا بقبول دفع قانوني مانع من السير في الدعوى ونقضته محكمة النقض وأعدت القضية إلى المحكمة التي أصدرته لنظر الموضوع فلا يجوز لهذه المحكمة أن تحكم بعكس ما قضت به محكمة النقض .

وكذلك لا يجوز لمحكمة الموضوع في جميع الأحوال أن تحكم بعكس ما قرره الهيئة العامة للمواد الجزائية بمحكمة النقض .

حكم

٥٩٤٣ - كل ما تنقيد به محكمة الإحالة إلا يضار الطاعن بطلانه طبقاً لأحكام المادة ٤٣ إلى جانب ما تقضى به المادة ٤٤ التي يعرى نصها « » والحالة الأولى على ما يبين من تقرير لجنة الإجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ أي أنها أن تكون المحكمة قد حكمت ببراءة المتهم لأن الفصل لا يعاقب عليه القانون أو سقوطه بمضى المدة . وبناء على طعن النيابة رأت محكمة النقض أن الفعل يعاقب عليه القانون أو أنه لم يسقط بمضى المدة ، وألغت حكم البراءة وإعادة القضية إلى محكمة الموضوع لنظره فلا يجوز لهذه المحكمة أن تحكم مرة ثانية بأن الفعل لا يعاقب عليه القانون لأن حكم محكمة النقض في هذه الصورة يكون له قوة الشيء المحكوم به .

(١٩٦٧/٥/٨ أحكام النقض س ١٨ ق ١١٦ ص ٦٠٥)

مادة ٤٥

إذا طعن مرة ثانية في الحكم الصادر من المحكمة المحالة إليها الدعوى تحكم محكمة النقض في الموضوع ، وفي هذه الحالة تتبع الإجراءات المقررة في المحاكمة عن الجريمة التي وقعت .

الأحكام

٥٩٤٤ - نقض الحكم للمرة الثانية يترتب عليه وجوب الفصل في موضوع الدعوى .

(١٩٨٧/١٠/١ الطعن رقم ٧٩٨ لسنة ٥٧)

٥٩٤٥ - اشتراط اجماع آراء القضاة في حالة الغاء حكم البراءة او تشديد العقوبة قاصر على حالات الخلاف بين المحكمة الاستئنافية ومحكمة اول درجة في تقدير الأدلة والوقائع والعقوبة ، ونطاق اعمال هذا الحكم مقصور على الطعن بالاستئناف دون الطعن بالنقض .

(١٩٨٧/٢/٢٢ . الطعن رقم ٣٧٤٧ لسنة ٥٦)

٥٩٤٦ - الطعن بالنقض لثاني مرة ، يشترط للقضاء فيه دون تحديد جلسة لنظر الموضوع أن يكون الوجه الذي بنى عليه نقض الحكم وتصحيحه يفي عن التصدي للموضوع .

(١٩٨٧/٢/٢٢ . الطعن رقم ٣٧٤٧ لسنة ٥٦)

٥٩٤٧ - لما كانت المعارضة قد سبق أن قضى قبولها شكلا بالحكم المنقوض بناء على الطعن المقدم للمرة الأولى ، فإنه يتعين الفصل في موضوع المعارضة .

(١٩٨٤/١٢/٣١ أحكام النقض ص ٣٥ ق ٢١٧ ص ٩٧١)

٥٩٤٨ - طعن المتهم لثاني مرة في الحكم الصادر بقبول معارضته . الاستئنافية شكلا ورفضها موضوعا وتحديد محكمة النقض جلسة لنظر موضوع طعنه ، وتخلفه عن حضور هذه الجلسة لا يجوز الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن ما دام قد سبق له الحضور بجلسة المعارضة ، ذلك لأن أثر نقض الحكم هو معاودة الدعوى سيرتها من النقطة التي وقفت عندها قبل الحكم المنقوض .

(١٩٧٨/٥/٢٨ أحكام النقض ص ٢٩ ق ١٠٠ ص ٥٣٣)

٥٩٤٩ - قضاء الحكم المطعون فيه بالبراءة في تهمة وبالادانة في أخرى ونقض الحكم للمرة الثانية يقصر نظر الموضوع على التهمة المحكوم فيها بالادانة .

(١٩٧٢/١/٢ أحكام النقض ص ٢٣ ق ١ ص ٣)

٥٩٥٠ - اذا كان العيب الذي شاب الحكم - عند الطعن فيه لثاني مرة - مقصورا على الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فيه

الحكم فانه يتمتع حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ نقض أن تحكم محكمة النقض في الطعن وتصحح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون دون حاجة الى تحديد جلسته لنظر الموضوع ما دام انقرار لم يرد على بطلان في الحكم أو بطلان في الاجراءات أثر في الحكم مما كان يفترض التعرض لموضوع الدعوى .

(١٢/١٢/١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٣٦ ص ١٢٣٦)

٥٩٥١ - يجوز لمحكمة النقض - وهي تنظر موضوع الدعوى في الأحوال التي يجيزها القانون فيها ذلك ان تنبأ أحد أعضائها لاجراء ممانية والإطلاع على الأوراق اذا رأت ذلك لازما . ولا ضرورة لأن تقوم المحكمة بذلك بكامل هيئتها ما دام التحقيق المطلوب مقصورا على ممانية ماديات والمحضر الذي يحرر عنها سيطرح على بساط البحث بالجلسة .

(١٩٤٦/٦/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٩٢)

(ص ١٧٥)

٥٩٥٢ - لا يكفي سبق الطعن في قضية أمام محكمة النقض والإبرام لكي تصبح هذه المحكمة مختصة بالفصل في موضوع القضية اذا حصل الطعن أمامها مرة ثانية في القضية عينها وقبل هذا الطعن ، بل يجب فوق ذلك أن يتحقق شرطان أساسيان أولهما أن تكون محكمة النقض قد حكمت في المرة الأولى بنقض الحكم المطعون فيه كما حكمت بذلك في المرة الثانية ، وثانيهما أن يكون كلا الحكمين اللذين نقضتهما قد فصل في موضوع الدعوى .

(١٩٣٢/١١/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٢ ص ٢٧)

٥٩٥٣ - اذا كان الطعن الذي قبل قد حصل في القضية للمرة الثانية فمحكمة النقض هي التي تحكم في أصل الدعوى ، ولو كان الطعن في المرة الأولى من المتهم وفي الثانية من المدعى بالحق المدني .

(١٩٤٨/٣/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٦٢)

(ص ١٥٠)

٥٩٥٤ - حيث انه مع التصريح بالمعارضة وبيان مواعييدها

وكيفيتها بالنسبة للأحكام الصادرة من جميع المحاكم ، لم ينص عليها بالنسبة للأحكام التي تصدر من محكمة النقض والإيرام ولم يبين مواعيدها فيها ، فلهذا لا يمكن قبولها في الأحكام التي تصدر من المحكمة المذكورة وإن تكن في غير مواجهة المحكوم عليه لعدم وجود نص يجيزها ولم يبين ميعاد لها ، فإنه لو فرض قبولها في أحكام المحكمة المذكورة لاستلزم ذلك وجوب قبولها إلى ما شاء الله بالغة ما بلغت المدة التي تضي بعد صدور الحكم المراد الطعن فيه بالمعارضة أو بعد اعلانه ولصح قبولها في أي وقت لعدم تحديد ميعاد لها في القانون ، وفي هذا من عدم انتهاء الدعوى الجنائية وبقيتها إلى الأبد مطلقة بدون حكم نهائي فيها ما يكفي وحده لاثبات عدم جمل مثل هذه الأحكام قابلة للطعن فيها بطريق المعارضة .

(١٣/١/١٨٩٢ - الحقوق س ٧ ص ١١)

مادة ٤٦

مع علم الإخلال بالأحكام المتقدمة إذا كان الحكم صادرا حضوريا يعقوبة الاعلام يجب على النيابة العامة أن تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم ، وذلك في الميعاد المبين بالمادة ٣٤ ، وتحكم المحكمة طبقا لما هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٦ .

الأحكام

٥٩٥٥ - أنه وإن كانت النيابة العامة قد عرضت القضية المناثلة على هذه المحكمة - عملا بنص المادة ٤٦ من قانون النقض - مشفوعة بمذكرة برأيها انتهت في مضمونها إلى طلب اقرار الحكم فيما قضى به حضوريا من اعدام الطاعن دون اثبات تاريخ تقديمها بحيث يستدل منه على أنه روعي فيها عرض القضية في ميعاد الأربعين يوما المبين بالمادة ٣٤ من ذلك القانون ، إلا أنه لما كان تجاوز هذا الميعاد - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة ، بل إن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتفصل فيها وتستبين من تلقاء نفسها دون أن تقتيد بمبنى الرأي الذي تضمنه النيابة مذكرتها ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب ، يستوى في ذلك أن يكون عرض النيابة في الميعاد

المحدد أو بعد فواته ، فانه يتمتع قبول عرض النيابة العامة للقضية .

(١٩٧٨/١/٢٩ أحكام النقض س ٢٩ ق ٢٠ ص ١١٣ ،
١٩٧٨/٢/٢٧ ق ٣٨ ص ٢٠٧ ، ١٩٧٨/١٠/١ ص ٦٤٩ ، ١٩٨٢/١/١٩
س ٣٣ ق ٦ ص ٣٧ ، ١٩٨٢/١/٢١ ص ٧٢ ، ١٩٨٢/١/٣ ق ١ ص ١١)

٥٩٥٦ - وظيفة محكمة النقض فى شأن الأحكام الصادرة بالإعدام ذات طبيعة خاصة تقتضيها اعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة موضوعية وشكلية وتقضى بنقض الحكم فى أية حالة من حالات الخطأ فى القانون أو البطلان ولو من تلقاء نفسها غير مقيدة فى ذلك بحدود أوجه الطعن أو مبنى الرأى الذى تعرض به النيابة العامة تلك الأحكام ، وذلك هو المستفاد من الجمع بين الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(١٩٨٢/١/٣ أحكام النقض س ٣٣ ق ١ ص ١١ ، ١/٢١
١٩٨٢ ق ١٣ ص ٧٢ ، ١٩٧٧/٥/٢٢ ق ٢٨ ص ١٣٥ ق ٦٤٢)

٥٩٥٧ - انه وان كانت النيابة العامة قد عرضت القضية على محكمة النقض مشفوعة برأىها بعد ميعاد الأربعين يوما المنصوص عليها فى المادة ٣٤ الا أن تجاوز الميعاد المذكور لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة طبقا لما جرى عليه قضاء النقض .

(١٩٧٣/١٢/٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٣٩ ص ١١٧٧)

٥٩٥٨ - مفاد نص المادة ٤٦ أن وظيفة محكمة النقض فى شأن الأحكام الصادرة بالإعدام ذات طبيعة خاصة تقتضيها اعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة موضوعية وشكلية وتقضى بنقض الحكم فى أية حالة من حالات الخطأ القانونى أو البطلان ولو من تلقاء نفسها غير مقيدة فى ذلك بحدود أوجه الطعن أو مبنى الرأى الذى تعرض به النيابة العامة تلك الأحكام ، وذلك هو المستفاد من الجمع بين الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . ولما كان البطلان الذى لحق الحكم المطعون فيه لحوله من تاريخ اصداره يندرج تحت حكم الحالة الثانية من المادة ٣٠ التى أحالت اليها الفقرة الثانية من المادة ٣٩ ، وكانت المادة ٤٦ من القانون سالف الذكر قد أوجبت على هذه

المحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها بنقض الحكم اذا ما وقع فيه بطلان من هذا القبيل ، فانه يتمين نقض الحكم الصادر باعدام المحكوم عليه والاحالة .
(١٩٦٨/٤/١٥ أحكام النقض س ١٩ ق ٨٩ ص ٤٦٠)

٥٩٥٩ - تقييد عرض قضايا الاعدام بميعاد الأربعين يوما قد ينتقص من المهلة الممنوحة للنيابة العامة والمحكوم عليه وسائر أطراف الدعوى الجنائية للطعن بطريق النقض ، بما يستلزم بقاء الأوراق بقلم الكتاب طوال مدة الأربعين يوما حتى ينتهى الميعاد المذكور .
(١٩٦٠/٤/٢٦ أحكام النقض س ١١ ق ٧٤ ص ٣٦٥)

الباب الثالث

في التقاضي

قانون ١٥٠ لسنة ١٩٥٠

نصوص قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ ، قبل الغائها .
بالتقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ الصادر في ١٩/٢/١٩٥٩ ونشر في ١٩/٢/١٩٥٩ :

مادة ٤٢٠ - لكل من النيابة العامة والمحكوم عليه وكذا المسئول عن الحقوق المدنية والمدعى بها فيما يختص بمقوقم فقط الطعن أمام محكمة النقض في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة (في مواد الجنائيات أو الجنح) ، وذلك في الأحوال الآتية :

(١) اذا كان الحكم المطعون فيه مبنيا على مخالفة للقانون ، أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله .

(٢) اذا وقع في الحكم بطلان ، أو اذا وقع في الإجراءات بطلان اثر في الحكم .

والاصل اعتبار أن الإجراءات قد روعيت أثناء الدعوى ، ومع هذا فلصاحب الشأن أن يثبت بكافة الطرق أن تلك الإجراءات أصيبت أو خولفت ، وذلك اذا لم تكن مذكورة في محضر الجلسة ولا في الحكم . فلذا ذكر في أحدهما أنها اتبعت فلا يجوز اثبات عدم اتباعها الا بطريق الطعن بالتزوير .

مادة ٤٢١ - لا يجوز الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع الا اذا انتهى عليها متع السير في الدعوى .

ومع ذلك فالأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص المتعلق بالولاية يجوز الطعن فيها على حده .

مادة ٤٢٢ - لا يقبل الطعن بطريق النقض في الحكم عدا ما دام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا .

مادة ٤٢٣ - للنيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها كل فيما يختص به الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر من محكمة الجنائيات في غيبة المتهم بجناية .

مادة ٤٢٤ - يحصل الطعن بتقرير في قلم كتاب المحكمة التي اصدرت الحكم في ظرف .

• أضيفت العبارة بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ٢٥/١٢/١٩٥٢ ،
ونشر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ .

ثمانية عشر يوما من تاريخ الحكم المصوري ، أو الصادر في المعارضة أو من تاريخ انقضاء
عيماد المعارضة أو من تاريخ الحكم باعتبارها كأن لم تكن .

ويجب ايداع الأسباب التي ينشأ عليها الطعن في هذا الميعاد أيضا والا سقط الحق فيه .
مادة ٤٢٥ - لا يجوز ايداع أسباب أخرى أمام المحكمة غير الأسباب التي سبق بيانها في
الميعاد المذكور .

ومع ذلك فالمحكمة أن تنقض الحكم المصلحة المخرج من تلقاء نفسها ، إذا تبين لها ما هو
ثابت فيه أنه مبنى على مخالفة للقانون ، أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله . أو أن المحكمة
التي أصدرته لم تكن مشككة وفقا للقانون أو لا ولاية لها بالفصل في الدعوى ، أو إذا صدر
بعد الحكم المطعون فيه قانون يسري على واقعة الدعوى .

مادة ٤٢٦ - على قلم الكتاب أن يعطي لصاحب الشأن بناء على طلبه صورة من الحكم في
حرف ثمانية أيام من تاريخ النطق به ، فإذا تعذر ذلك يقبل الطعن من صاحب الشأن في
طرف عشرة أيام من تاريخ اعلانه بإيداعه قلم الكتاب .

ويجب على صاحب الشأن في هذه الحالة أن يحصل على شهادة من قلم الكتاب بـ
وجود الحكم في الميعاد المذكور . وعليه أن يخطر في ظرف أربع وعشرين ساعة على الأكثر
بالجن الذي يختاره في البلدة الكائن بها مركز المحكمة ليعلم فيسه بإيداع الحكم والا صح
اعلانه من قلم الكتاب .

مادة ٤٢٧ - إذا لم يكن الطعن مرفوعا من النيابة العامة أو من المحكوم عليه بعقوبة مقيدة
للحرية يجب لقبوله أن يودع رافعه مبلغ خمسة جنيهات كفالة تخصص لوفاء الغرامة المنصوص
عليها في هذه المادة . ولا يسرى ذلك على من يعفى من ايداع المبلغ المذكور بقرار من لجنة
المساعدة القضائية .

ولا ينيل قلم الكتاب التقرير بالطعن إذا لم يصحب بنا يدل على هذا الايداع أو بشهادة
رسمية من جهة الإدارة دالة على فقر رافعه .
ويتحكم على رافع الطعن بغرامة لا تزيد على خمسة جنيهات ، إذا لم يقبل الطعن أو إذا
رفض .

(وقد عدلت هذه المادة بالقانون رقم ٣٠٥ لسنة ١٩٥٦ الصادر في ١٣/٨/١٩٥٦ ،
ونشر في ١٩٥٦/٨/١٨)
مادة ٤٢٧ المعدلة :

إذا لم يكن الطعن مرفوعا من النيابة العامة أو من المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية ،
يجب لقبوله أن يودع رافعه مبلغ عشرة جنيهات كفالة تخصص لوفاء الغرامة المنصوص عليها
في هذه المادة . ولا يسرى ذلك على من يعفى من ايداع المبلغ المذكور بقرار من لجنة المساعدة
القضائية .

ولا يقبل قلم الكتاب التقرير بالطعن إذا لم يصحب بما يدل على ذلك الايداع أو بشهادة
رسمية من جهة الإدارة دالة على فقر رافعه .

ويجب الحكم على رافع الطعن بفرامة عشرة جنيهات اذا لم يقبل الطعن أو اذا رفض .

ويجوز الحكم بفرامة في مواد الجنب والمخالفات على المحكوم عليه بقوبة عقيدة للحرية اذا لم يقبل طعنه أو اذا رفض .

مادة ٤٢٨ - يكلف المحكوم بالحضور بناء على طلب النيابة العامة قبل الجلسة بمحكمة أيام على الأقل .

مادة ٤٢٩ - تحكم المحكمة في الطعن بصد ثلاثة التقرير الذي يضمه أحد اعضائها وسماع اقوال النيابة العامة والمدعين عن المحكوم ، ولا يجوز للمحكوم أنفسهم أن يتكلموا الا اذا اذنت لهم المحكمة .

مادة ٤٣٠ - اذا غاب أحد المحكوم ولم يحضر وكيل عنه ، يحكم في الدعوى في غيبته ، ولا تجوز المعارضة في الحكم الذي يصدر الا اذا ثبت أن الغائب لم يعلن اعلانا قانونيا .

مادة ٤٣١ - اذا رفض الطعن موضوعا فلا يجوز بأية حال أن يرفع طعنا آخر من ذات الحكم السابق الطعن فيه لأي سبب كان .

مادة ٤٣٢ - اذا قدم الطعن أو أسبابه بعد الميعاد أو كانت الأسباب غير مقبولة لتعلقها بالموضوع ، تحكم المحكمة بعدم قبول الطعن .
وإذا كان الطعن مقبولا وكان مبنيا على الحسالة الأولى المبينة بالمادة ٤٣٠ ، تصح المحكمة الخطأ وتحكم بمقتضى القانون .

وإذا كان مبنيا على الحالة الثانية من المادة المذكورة ، تنقض المحكمة الحكم وتعيد الدعوى الى المحكمة التي أصدرته لتحكم فيها من جديد مشكلة من قضاة آخرين ، ومع ذلك يجوز عند الاقتضاء إحالتها الى محكمة أخرى .

وإذا كان الحكم المنقوض صادرا من محكمة استئنافية أو من محكمة جنائيات في جنحة (أو مخالفة) وقعت في جلستها ، تصاد الدعوى الى المحكمة الجزئية المختصة أصلا بنظر الدعوى لتنظره حسب الأصول المعتادة .

مادة ٤٣٣ - اذا اشتملت أسباب الحكم على خطأ في القانون أو اذا وقع خطأ في ذكر نصوصه ، فلا يجوز نقض الحكم متى كانت العقوبة المحكوم بها مقرر في القانون للجريمة ، وتصح المحكمة الخطأ الذي وقع .

مادة ٤٣٤ - يسقط الطعن المرفوع من المتهم المحكوم عليه بقوبة عقيدة للحرية اذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة .

مادة ٤٣٥ - لا ينقض من الحكم إلا ما كان متعلقا بالأوجه التي بنى عليها النقض ، ما لم تكن التجزئة غير ممكنة .

نشرت هذه المصارحة بموجب المرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في

١٩٥٢/١٢/٢٥ ، ونشر في ١٩٥٢/١٢/٢٥ .

وإذا لم يكن الطعن مقدما من النيابة العامة ، فلا ينقض الحكم الا بالنسبة الى من قدم الطعن ما لم تكن الأوجه التي بنى عليها النقض تتصل بغيره من المتهمين منه في الدعوى . وفي هذه الحالة تحكم بنقض الحكم بالنسبة إليهم أيضا ولو لم يقدموا طعنا .

مادة ٤٣٦ - إذا كان نقض الحكم حاصلًا بناء على طلب أحد الخصوم غير النيابة العامة فلا يضار بطلانه .

مادة ٤٣٧ - إذا كان الحكم المطعون فيه صادرا بقبول دفع قانوني مانع من السير في الدعوى ، ونقضته محكمة النقض ، وأعدت القضية الى المحكمة التي أصدرته لنظر الموضوع فلا يجوز لهذه المحكمة أن تحكم بنفس ما قضت به محكمة النقض .

مادة ٤٣٨ - إذا طعن مرة ثانية في الحكم الصادر من المحكمة المحالة اليها الدعوى تحكم محكمة النقض في الموضوع . وفي هذه الحالة تتبع الاجراءات المقررة في المحاكمة عن الجريمة التي وقعت .

مادة ٤٣٩ - إذا كان الحكم صادرا بمقوبة الاعداد ، فطل المحامي الذي قام بالدفاع عن المتهم موكلًا كان أو مميّنًا أن يقدم باجراءات الطعن بطريق النقض في الحكم اذا كان لذلك وجه ، وهذا بغير اخلال بما للمحكوم عليه من الحق في رفع الطعن بنفسه أو بواسطة محام آخر .

مادة ٤٤٠ - استثناء من الأسكام المتقدمة ، يجوز للناائب الصام أن يطلب من محكمة النقض الحكم بالفاء ما يقع في أي حكم أو قرار أو أمر أو اجراء صادر من أية هيئة قضائية في المواد الجنائية يكون فيه تجاوز لسلطتها . ولا يقبل هذا الطلب مادام من الممكن اصلاح الخطأ بطريقة أخرى .

ويرفع الطلب بتقرير في قلم الكتاب تبين فيه الأسباب ، ويحكم فيه بغير مرافعة .

ولا يقبل الطلب اذا قدم بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ صدور الحكم أو القرار أو الأمر او الاجراء المطعون فيه .

- المواد ١/٤٢١ و ٤٢٢ و ٤٣٠ و ٤٣١ و ٤٣٣ و ٤٣٤ و ٤٣٥ و ٤٣٦ و ٤٣٧ و ٤٣٩ و ٤٤٠ لا مقابل لها في القانون السابق .

- المادة ٤٤٠ تقابل المادة ٢٢٩ من القانون السابق .

٢/٤٢١ تقابل الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢٩ من القانون السابق .

٤٣٣ تقابل المادة ٢٣٠ من القانون السابق .

٤٣٤ تقابل المادة ١/٢٣١ من القانون السابق .

١/٤٢٥ تقابل المادة ١/٢٣١ من القانون السابق .

٤٢٦ يقابل صدرها المادة ٢/٢٣١ من القانون السابق .

٤٢٧ تقابل المادتين ٣٦ و ٣٧ من قانون انشاء محكمة النقض .

المادة ٤٢٨ تقابل المادة ٣/٢٣١ من القانون السابق .

المادة ٤٣٧ تقابل المادة ٢/٢٢٢ من القانون السابق .

المادة ٤٣٨ تقابل المادة ٢/٢٢٢ من القانون السابق .

- المذكرة الإيضاحية للقانون السابق :

مادة ٤٢٢ - الملة في ذلك أنه مأمور هناك مسجل عادي للطنن في الحكم يحتل منه إلغاء الحكم أو تعديله فانه يجب انتظار هذه الوسيلة قبل الإلتجاء الى طريق الطعن بالنقض وهو طريق غير عادي ، فإذا كان الحكم غايياً بالنسبة الى المتهم فلا يجوز للنيابة أن تخطئ فيه الا بعد الحكم في المعارضة أو فوات ميمادها ، وكذلك الحال اذا كان الحكم قابلاً للاستئناف بالنسبة الى النيابة ، فيجب عليها أن تنتظر الفصل في الاستئناف أو فوات ميماده .

مادة ٤٢٥ - ففي هذه الأحوال التي تظهر للمحكمة وجه الخطأ من مجرد الاطلاع على الحكم ليس من المقبول التفاوض عن الخطأ الملحوس منه والذي يتعلق بأمر تمس النظام العام مما يجب على القاضي وفقاً للقواعد العامة أن يراعيها من تلقاء نفسه . وقد أثر المشرع في هذه الحالة تحديد الأسباب التي تمس النظام العام وتجزئ للمحكمة أن تستند اليها من تلقاء نفسها في تخطي الحكم بدلاً من ترك هذه المسألة لتضابط النظام العام وحده . فان ذلك قد يؤدي الى التوسع أكثر مما يجب . ويلاحظ أن حق محكمة النقض هذا لا يقوم الا اذا كان الطعن مقبولاً شكلاً أي حصل التقرير به وقدمت عنه أسباب جديدة في الميصاد وأن يكون وجه الخطأ ظاهراً من الاطلاع على ذات الحكم بغير الرجوع الى أوراق أخرى . واستعمال هذا الحق مقصور على الحالات التي يستفيد منها المتهم سواء أكان الطعن مرفوعاً منه أم من النيابة .

مادة ٤٢٦ - رؤى وضع حد للاشكالات التي تنشأ عن عدم التوقيع على الحكم في الميصاد المقرر في القانون ، فنص في المادة ٤٥٤ (٤٢٦) على أن ميصاد الطعن بالنقض لا يبدأ في هذه الحالة الا من تاريخ علم صاحب الشأن رسمياً بالتوقيع على الحكم ولا يثبت هذا الحكم الا بورقة صادرة منه أو بأعلانه بإيداع هذا الحكم في قلم الكتاب لعدم التوقيع على الحكم في الميصاد وأن يخطر قلم الكتاب في ظرف أربع وعشرين ساعة على الأكثر من تاريخ هذه الشهادة بالمحل الكائن بها مركز المحكمة ليحصل منه الإعلان سالف الذكر .

مادة ٤٢٧ - رؤى أنه لا يجوز أن يكون من وراء قصر ميصاد النقض ما يمنع الفقراء من الانتفاع بحقوقهم في الطعن فنص في المادة ٤٥٦ (٤٢٧) على أن قلم الكتاب يقبل من هؤلاء التزير بالطعن اذا ما صحبته شهادة من جهة الادارة دالة على الفقر حتى لا يضيع عليهم ميصاد الطعن ، على أنه اذا لم يحصل الطاعن بعد ذلك على قرار لجنة المساعدة القضائية باعتاقه من هذه الكفالة تحكم المحكمة بعدم قبول طعنه الا اذا قام ببلغ الكفالة قبل الجلسة .

مادة ٤٣٠ - قررت المادة ٤٦٠ (٤٣٠) قاعدة استقر عليها قضاء محكمة النقض في حالة غياب الخصوم فنصت على أنه اذا غاب أحد الخصوم ولم يحضر وكيل عنه يحكم في الدعوى في غيبه ولا يجوز المعارضة في الحكم الذي يصدر والنص عام فسيان كان الغائب هو رافع الطعن أو غيره من الخصوم .

مادة ٤٣٦ - ورغبة في كبح الطعون التي ترفع بغير ترو نص صراحة في المادة ٤٦١

(٤٣١) على قاعدة عدم جواز الطعن في حكم واحد أكثر من مرة لأي سبب كان . وعلى ذلك إذا رفع أحد الخصوم طعنا في حكم فيأبى بالنسبة لبعض الخصوم الآخرين ورفض طعنه لرفضه قبل أن يصبح الحكم نهائيا للجسم ، لم يجوز لهذا الطاعن أن يرفع دعوا آخر عن ذات الحكم بعد أن يصبح نهائيا بالنسبة للباقين لأي سبب من الأسباب .

مادة ٤٣٣ - كذلك أقرت المادة ٤٦٣ (٤٣٣) ما جرى عليه قضاء محكمة النقض من عدم قبول الطعن كلما كانت الواقعة الجنائية التي أثبت الحكم وقوعها تبرر العقوبة المحكوم بها . مهما كان هناك من الخطأ في وصلها القانوني . وهذه القاعدة تبررها مصلحة الصل وهي مقرر في التشريعات الأجنبية كالتشريع الفرنسي والتشريع البلجيكي . وفي هذه الحالة لا تقتصر محكمة النقض على رفض الطعن وإنما تصحح الخطأ الذي وقع في الحكم المطعون فيه وتبين الوصف الصحيح في منطق حكمها لكي تشمل النيابة على تنفيذه في صحيفة سوابق المحكوم عليه وغيرها من الأوراق الرسمية .

مادة ٤٣٤ - ونص في المادة ٤٦٤ (٤٣٤) كما هو الحال في الاستئناف على عدم قبول طعن المحكوم عليه بطعنة مفيدة للحرية إذا لم يتقدم للتنفيذ ، فقد لوحظ أن كثيرا من المحكوم عليهم يهربون من تنفيذ الأحكام الصادرة عليهم ويطنون فيها في نفس الوقت بطريق التوكيل . ولما كان في هذا تحايل على أحكام القانون التي تقضي بأن النقض لا يوقف تنفيذ الحكم وجب وضع هذا النص لمنع التصايل .

مادة ٤٣٥ - ويثبت المادة ٤٦٥ (٤٣٥) الآثار التي تترتب على نقض الحكم فنصت على أنه لا ينقض من الحكم إلا ما كان متعلقا بالأوجه التي بني عليها النقض ما لم يكن من غير الممكن فصله من أجزاء أخرى من الحكم ، فإذا نقض الحكم لأسباب تتعلق بالتعويض المحكوم به فلا يتناول ذلك العقوبة التي يشتمل الحكم عليها ، وأقرت المادة المذكورة مبدأ جرى عليه قضاء محكمة النقض وهو أن نقض الحكم لا يمتد أثره لغير الطاعن إذا لم يكن الطعن مقدما من النيابة ، وذلك ما لم تكن الأوجه التي بني عليها النقض تتصل بغيره من التهمين منه في الدعوى فإن هؤلاء الآخرين يستنفذون من نقض الحكم ولو لم يقدموا ، طعن . ولكن يجب في هذه الحالة أن تبين محكمة النقض في حكمها من الذين ينمى اليهم أثر النقض ، لأنها هي وحدها التي يجب أن يترك لها تقدير مدى ما تعرضت له من الحكم المطعون فيه .

مادة ٤٣٧ - كما إذا حكمت المحكمة ببراءة المتهم لأن الفصل لا يعاقب عليه القانون أو لسقوطه بغير المدة وبناء على طعن النيابة رأت محكمة النقض أن الفصل يعاقب عليه القانون أو أنه لم يستغل بغير المدة وألغت حكم البراءة وأعادت القضية إلى محكمة الموضوع لنظره فلا يجوز لهذه المحكمة أن تحكم مرة ثانية بأن الفصل لا يعاقب عليه القانون لأن حكم محكمة النقض في هذه المسألة يكون له قوة الشيء المحكوم به ولذلك عدلت اللجنة عبارة المادة بما يفيد هذا المعنى .

مادة ٤٣٦ - جاءت المادة ٤٦٨ (٤٣٦) بحكم جديد يقضي بالإزام المحامي الذي قام بالرافعة من التهم الذي حكم عليه بالإعدام بالتقيام بإجراءات الطعن بطريق النقض إذا كان

لذلك وجب والحكمة في ذلك هي الرغبة في التأكد تماما من سلامة الحكم في هذه الحالة الخطيرة ،
حالة اشتغاله على عقوبة الاعدام * والزام المحامي الذي ترفع بهذا الواجب لا يغفل بطبيعة
الحال بحق المحكوم عليه في رفع الطعن بنفسه أو بواسطة محام آخر .

المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٣٠٥ لسنة ١٩٥٦ :

أوجبت المادة ٤٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية اذا لم يكن الطعن مرفوعا من النيابة
العامة أو من المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية أن يودع رافع الطعن مبلغ خمسة جنيهات
كفالة تخصص لوفاء الفرامة المنصوص عليها في هذه المادة ولا يسرى ذلك على من يعفى من
إيداع المبلغ المذكور بقرار من لجنة المساعدة القضائية .

ولا يقلل قلم الكتاب التقرير بالطعن اذا لم يصحب بما يدل على هذا الإيداع أو بشهادة
رسمية من جهة الادارة دالة على فقر رافعه .

ويحكم على رافع الطعن بفرامة لا تزيد على خمسة جنيهات اذا لم يقلل الطعن أو اذا
رفض .

ويجوز الحكم بهيئته الفرامة في مواد الجنب والمخالفات على المحكوم عليه بعقوبة مقيدة
للحرية اذا لم يقلل طعنه أو اذا رفض .

وقد حددت قيمة هذه الكفالة على الوجه المتقدم منذ صدور القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١
وبقيت بدون تغيير منذ ذلك التاريخ لأن * ونظرا لتطور الحالة الاقتصادية في البلاد فقد
أصبحت هذه القيمة لا تحقق الغرض المقصود من الكفالة وهو وضع حد للطعن غير الجدية أو
التي ترفع بدون بحث أو ثمر .

لذلك رؤى وضع المشروع الحالي بتعديل المادة ٤٢٧ لتقديم ورفع قيمة الكفالة الى مبلغ
عشرة جنيهات حتى يتحقق الغرض المقصود من الكفالة .

كما رؤى النص على أن يكون الحكم بالفرامة وجوبيا في حالة الحكم بـمسم قبول الطعن
أو رفضه .

كما رؤى رفع قيمة الفرامة التي يجوز الحكم بها في مواد الجنب والمخالفات على المحكوم
عليه بعقوبة مقيدة للحرية اذا لم يقلل طعنه أو اذا رفض وذلك تحقيقا لنفس الغاية .

وهذا التعديل تترتب عليه فائدة ظاهرة فهو يحقق الغرض من الكفالة ويقلل من تراكم
القضايا فيتيسر الفصل فيها من غير إبطاء .

الباب الرابع
في إعادة النظر

مادة ٤٤١

يجوز طلب إعادة النظر في الأحكام النهائية الصادرة بالقوة في مواد الجنايات والجناح في الأحوال الآتية :

(١) إذا حكم على المتهم في جريمة قتل ثم وجد المدعى قتله حيا .

(٢) إذا صدر حكم على شخص من أجل واقعة ، ثم صدر حكم على شخص آخر من أجل الواقعة عينها ، وكان بين الحكمين تناقض بحيث يستنتج منه براءة أحد المحكوم عليهما .

(٣) إذا حكم على أحد الشهود أو الخبراء بالقوة لشهادة الزور وفقا لأحكام الباب السادس من الكتاب الثالث من قانون المقوبات ، أو إذا حكم بتزوير ورقة قلمت أثناء نظر الدعوى ، وكان للشهادة أو تقدير الخبير أو الورقة تأثير في الحكم .

(٤) إذا كان الحكم مبنيا على حكم صادر من محكمة مدنية أو من إحدى محاكم الأحوال الشخصية وألغى هذا الحكم .

(٥) إذا حدثت أو ظهرت بعد الحكم وقائع أو إذا قلمت أوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة وكان من شأن هذه الوقائع أو الأوراق ثبوت براءة المحكوم عليه .

- قارن المادتين ١/٢٢٣ ، ٢٢٤ من القانون السابق .

- الفقرة الإيضاحية : نص في المادة ٥/٤٦٩ (٥/٤٤١) على صورة عامة تنص عليها أغلب القوانين الحديثة وهي حالة ما إذا حدثت أو ظهرت بعد الحكم وقائع أو إذا قلمت أوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة وكان من شأن هذه الوقائع أو الأوراق المذكورة ثبوت براءة المحكوم عليه . ومثل ذلك ما لو ثبت بعد الحكم على متهم أنه كان مصابا بمرض في عقله وقت ارتكابها أو أنه كان مجنونا في هذا الوقت أو عثر على الشيء المسرقة لدى الجاني عليه أو عثر على إيصال برد الإحالة ، والمقصود من ذلك هو أن تكون هذه الوقائع والأوراق مبهلة من المحكمة ومن المتهم - فلو كان المتهم غالبا بها ولم ينقسم بها إلى المحكمة فلا يصح له بعد ذلك أن يطعن بطلب إعادة النظر استنادا إليها .

الأحكام

٥٩٦ - المجلات الأربع الأولى الواردة في المادة ٤١١ إجراءات

جنائية يجمعها معيار محدد أسطحه أن الواقعة الجديدة المسوغة لاعادة نظر الدعوى اما أن يبنى عليها بذاتها ثبوت براءة المحكوم عليه بوجود المدعى قتله حيا أو بقيام التناقض بين حكمين بحيث يستنتج منه براءة أحد المحكوم عليها ، واما أن يبنى عليها انهيار احد الأدلة المؤثرة في الحكم بالادانة ، كالحكم على الشاهد أو الخبير بالمقوبة المقررة لشهادة الزور أو الحكم بتزوير ورقة قدمت في الدعوى أو إلغاء الأساس الذي بنى عليه الحكم . وقد قصد المشرع من الحالة الخامسة الواردة بالمادة المذكورة على ضوء الأمثلة التي ضربتها المذكرة الإيضاحية أنها تدل بذاتها على براءة المحكوم عليه أو يلزم عنها سقوط الدليل على ادانته أو على تحمله التبعة الجنائية ، فلا يكتفى فيها بمدول مجرد لشاهد أو متهم عما سبق أن أدل به لدى محكمة الموضوع دون أن يصاحب عدوله ما يحسم بذاته الأمر ويقطع بترتيب أثره في ثبوت براءة المحكوم عليه .

(١٩٦٦/٥/٣ أحكام النقض س ١٧ ق ١٠٠ ص ٥٥٥)

٥٩٦١ - الأصل أنه لا يكفي لاعادة نظر الدعوى الادعاء بأن المحكمة التي أصدرت الحكم مخطئة في فهم الوقائع وتقدير الأدلة التي كانت مطروحة أمامها .

(١٩٦٦/٥/٣ أحكام النقض س ١٧ ق ١٠٠ ص ٥٥٥)

٥٩٦٢ - العبرة في قبول طلب اعادة النظر انما تكون بتوافر إحدى حالاته وقت تقديمه .

(١٩٨٤/٤/٥ أحكام النقض س ٣٥ ق ٨٤ ص ٣٨٥)

٥٩٦٣ - العبرة في قبول طلب اعادة النظر انما تكون بتوافر إحدى حالاته وقت تقديمه . ومعاودة تقديم الطلب للمرة الثانية في اطار مختلف استنادا الى ذات الواقعة التي أسس عليها الطلب الأول هو محاولة يراد بها - افتتاناً على الأوضاع المقررة في القانون - أن يعرض الطلب على محكمة النقض وجوباً ومباشرة بغير الطريق السوى ، وإذا كانت المحكمة لا تتصل بمنحله عن هذا الطريق فإنه يتعين القضاء بعدم قبوله .

(١٩٦٢/١/١٦ أحكام النقض س ١٣ ق ١٦ ص ٦٣)

الفقرة الثانية

٥٩٦٤ - نص المادة ٤٤١ ثانيا إجراءات يشترط لقبول الطلب. صدور حكمين نهائيين ضد شخصين مختلفين عن واقعة واحدة وأن يكون بين هذين الحكمين تناقض يستنتج منه براءة أحدهما . ومفاد ذلك أن يكون هذان الحكمان قد صدرا بالإدانة على شخصين مختلفين بحيث يستحيل التوفيق فيما قضيا به في منطوقهما .

(١٩٨٣/٣/٣٠ أحكام النقض ص ٣٤ ق ٩٥ ص ٤٦٧)

٥٩٦٥ - يشترط نص الفقرة الثانية من المادة ٤٤١ إجراءات لقبول طلب التماس إعادة النظر صدور حكمين نهائيين ضد شخصين مختلفين عن واقعة واحدة وأن يكون هذان الحكمان كلاهما قد صدر بالإدانة. بحيث يستحيل التوفيق بينهما فيما قضيا به في منطوقهما . وإذا كان ما تقدم وكان الحكمان قد قضى بالبراءة في كليهما لذات الطالب وكان أحد الحكمين لم ينص فيه على المصادرة ، فإن ذلك لم يكن متائبا لأن المضبوطات كانت قد صدرت فعلا قبل ذلك تنفيذا لما قضى به الحكم الآخر مما يرتفع به التناقض بينهما .

(١٩٦٩/١٠/١٣ أحكام النقض ص ٢٠ ق ٢٠٩ ص ١٠٦٥)

٥٩٦٦ - بعد صدور الحكم على زيد وبكر في جناية تزوير باعتبار الأول فاعلا أصليا والنسائي شريكا له قرر بكر أنه هو الفاعل الأصلي للتزوير ، فأراد زيد أن ينتفع من هذا الإقرار فرفع نقضا عن الحكم . وقد حكم بأنه يشترط لقبول النقض المرفوع من زيد أن يصر بكر على إقراره فيحكم عليه باعتباره فاعلا أصليا للتزوير بحكم نهائي ، وبما أنه لم يصدر حكم من هذا القبيل فلا محل لتطبيق المادة ٢٣٣ ت ج .

(١٩٩٩/١١/٢٩ المجموعة الرسمية ص ٢١ ق ٢٩)

٥٩٦٧ - تشترط الفقرة الثانية من المادة ٤٤١ إجراءات - فضلا عن صدور حكمين نهائيين متناقضين عن واقعة واحدة - أن يكون الحكمان صادريين ضد شخصين ، أما إذا كان الحكمان صادريين ضد شخص واحد فلا يكون هناك ثمة تناقض في تقدير الوقائع يوفر التماس إعادة النظر ، وإذا شاب الحكم الثاني عندئذ خطأ تطبيق القانون لاختلاله بحجية الشيء المحكوم

فيه جنائيا كان ذلك موجبا للنقض .

(١٩٦٧/١/٣١ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٧ ص ١٤٢)

٥٩٦٨ - مناسط تطبيق الفقرة ثانيا من المادة ٤٤١ اجراءات أن تكون الواقعة المسوغة لاعادة نظر الدعوى جديدة أى خارجة عن سياق الحكم الذى قضى بادانة الملتمس - تنبىء عن قيام تناقض بين هذا الحكم وبين حكم آخر قضى بادانة آخر بحيث يستنتج منه براءة أحد المحكوم عليهما . أما الوقائع التى وردت فى سياق حكم واحد قضى بادانة الملتمس وآخر وتثير دعوى التناقض بما يشوب هذا الحكم فإن طريق تصحيحها هو الطعن على الحكم وليس طلب اعادة نظر الدعوى إذ أن هذا الطريق هو طريق غير عادى سمح به القانون لتصحيح الأخطاء الجسيمة التى تشوب الأحكام الباتة والتى لا يمكن تصحيحها الا عن هذا الطريق .

(١٩٨٣/٣/٢٨ أحكام النقض س ٣٤ ق ٩١ ص ٤٤٨)

الفقرة الثالثة

٥٩٦٩ - ان المادة ٢٣٤ تحقيق جنابات أفادت أنه لا يصح التمسك بها لالغاء الحكم الا اذا كان الشاهد قد حكم عليه فعلا بسبب تزويره فى الشهادة ، فما دام الشاهد لم يحكم عليه بالفعل فلا يصح التمسك بها لالغاء الحكم ، كما أنه لا يجوز أن تطالب محكمة النقض بارجاء الفصل فى طعن أمامها حتى يقول القضاء الموضوعى كلمته فى شأن صحة شهادة هذا الشاهد أو كذبه فيها .

(١٩٤٤/٥/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٣٦٠)

(ص ٤٩٧)

٥٩٧٠ - ان أقوال متهم على آخر ما دامت تصدر من غير يعين فلا تعتبر شهادة بالمعنى القانونى حتى يصبح القول بأن ما يجرى على الشهادة يجرى عليها . فإذا اعترف المتهم بمد أن أخذت المحكمة بأقواله فى ادانة متهم آخر بأن أقواله تلك لم تكن صحيحة فلا يجوز بناء على ذلك طلب الغاء حكم الادانة بحجة ن القانون قد جاز الغاء الحكم عن طريق التماس اعادة النظر

إذا حكم على شاهد الاثبات بأنه شهد زورا في الدعوى .

(١٩٤٠/١٢/٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٦٣)

ص ٢٩٧)

٥٩٧١ - إذا كان البين من الحكم أنه لم يشر إلى التقرير الطبي في مدوناته ولم يستند إليه من بين الأدلة التي استند إليها في قضائه بالإدانة ، ومن ثم فإن الحكم بتزوير هذا التقرير ليس من شأنه أن يؤدي بذاته إلى ثبوت براءة الطالبة ولا يلزم عنه سقوط الدليل على ادانتها أو تحملها التبعة الجنائية ما دام أنه لم يكن له تأثير في الحكم وبالتالي فإنه لا ينهض بذاته سوجها لطلب إعادة النظر .

(١٩٨٤/٤/٥ أحكام النقض ص ٣٥ ق ٨٤ ص ٣٨٥)

الفقرات الأربع

٥٩٧٢ - يبين من نص المادة ٤٤١ إجراءات التي حددت حالات طلب إعادة النظر وما ورد بمذكرتها الإيضاحية ومن المقاربه بينها وبين نص القانون الفرنسي المستمدة منه أن الحالات الأربع الأولى التي وردت في المادة المشار إليها هي حالات منضبطة يجمعها معيار محدد أساسه أن الواقعة الجديدة المسوغة لإعادة نظر الدعوى إما أن ينبنى عليها بذاتها ثبوت براءة المحكوم عليه بوجود المدعى قتله حيا أو بقيام التناقض بين حكمين بحيث يستنتج منه براءة أحد المحكوم عليهما ، وإما أن ينبنى عليها انهيار أحد الأدلة المؤثرة في الحكم بالإدانة كالحكم على الشاهد والخبر بالعقوبة المقررة لشهادة الزور و الحكم بتزوير ورقة قدمت في الدعوى أو إلغاء الأساس الذي بنى عليه الحكم . والملاحظ أن القانون المصري كان في صدد الحالات التي يجوز فيها طلب إعادة النظر أكثر تشددا من القسانون الفرنسي ، إذ بينما تنص الفقرة الأولى من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية على وجوب وجود المدعى قتله حيا لاعتباره وجها لإعادة النظر يترخص القانون الفرنسي ليكتفى بظهور أوراق من شأنها إيجاد الأمارات الكافية على وجوده حيا . وقد كان النص الفرنسي أمام الشارع المصري وقت وضع قانون الإجراءات ومع ذلك فقد أثر احتراما لحجية الأحكام الجنائية ألا يكتفى بتطلب مجرد ظهور الدليل على وجود المدعى قتله حيا بل أوجب وجوده بالفعل حيا ، مما يؤكد أن التشريع القائم لدينا لا يقبل الدليل المحتمل ، بل أنه يتطلب .

الدليل الجازم القاطع بذاته. في ثبوت براءة المحكوم عليه أو سقوط الدليل على ادانته .

(١٩٦٧/١/٣١ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٧ ص ١٤٢)

الفقرة الخامسة

٥٩٧٣ - مناط قبول طلب التماس إعادة النظر في الحالة المنصوص عليها بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٤١ إجراءات جنائية هو ظهور وقائع أو أوراق جديدة لم تكن معلومة عند الحكم تثبت براءة المحكوم عليه ، وظهور الدليل على عاهة التهم العقلية التي كان عليها وقت ارتكابه الجريمة بعد المحاكمة النهائية يترتب عليه قبول طلب التماس إعادة النظر ولو سبقت الإشارة الى هذه العاهة عرضا على لسان المتهم مادام هو سقيم العقل لا يقيم القانون وزنا لتصرفاته ولا يسأل عن أفعاله .

(١٩٧٦/٣/٢٨ أحكام النقض س ٢٧ ق ٧٥ ص ٣٥٣)

٥٩٧٤ - استقر قضاء محكمة النقض على أن المقصود بالحالة المنصوص عليها في المادة ٥/٤٤١ إجراءات جنائية أن تدل الوقائع والأوراق التي تظهر بعد الحكم على براءة المحكوم عليه ، أو يلزم عنها سقوط الدليل على ادانته أو تجمله التبعة الجنائية .

(١٩٧٠/٥/٣ أحكام النقض س ١ ق ٢ ص ١٥٣)

٥٩٧٥ - مؤدى استصحاب سياسة التشريع مع القاعدة العامة التي أرشد الشارع الى عناصرها بالأحكام الواردة بالفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ والفقرة الأخيرة من المادة ٤٥٤ والمادة ٤٥٥ إجراءات أن مقتضيات الحفاظ على قوة الأحكام واحترامها - التي تملئها المصلحة العامة - تفرض قيما على سلطة النيابة العامة في تجديد الدعوى الجنائية بعد صدور حكم بالادانة فيها ، فهي وإن كان لها أن ترفع الدعوى الجنائية على متهم آخر بوصفه مساهما مع المحكوم عليه في الجريمة التي صدر فيها الحكم بادانة - سواء كان فاعلا متضما أو شريكا - إلا أنه لا يجوز لها تجديد الدعوى قبل متهم آخر غير المحكوم عليه إذا أقامت الدعوى على أساس وحدة الفاعل بأن اتجهت في دعواها الأخيرة الى استناد الواقعة ذاتها الى متهم جديد بدلا من صدر الحكم بادانته إذ يتمتع عليها في هذه الحالة تحريك دعواها الجديدة

طالما بقي الحكم الأول قائما يشهد بأن المحكوم عليه هو مرتكب الجريمة .
وقد هيأت الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ إجراءات للنيابة العامة أن تطلب
- عن طريق التماس إعادة النظر - إلغاء الحكم متى قدرت الوقائع الجديدة قد
حسمت الأمر وقطعت بترتيب أثرها في ثبوت براءة المحكوم عليه ، فإذا ما تم
لها ذلك استعادت سلطتها في تحريك الدعوى الجنائية من جديد قبل المتهم
الآخر . وبذلك يكون مجال تطبيق الفقرة الثانية من المادة المشار إليها
مقصود على حالات الأخطاء الإجرائية التي لا يتكشف أمرها إلا بعد صدور
حكمين متناقضين فلا يكون من سبيل إلى تداركها إلا عن هذا الطريق . أما
ما أشارت إليه النيابة في طعنها من أنها كانت تسمى ابتداء إلى محاكمة
الجاني الحقيقي في نظرها وكذلك شاهد الزور حسب تصويرها بشية
الحصول على حكمين متناقضين لتجرى في شأنهما نص الفقرة الثانية من
المادة ٤٤١ سالفة الذكر ، ما تقول به من ذلك لا يستقيم في التطبيق
الصحيح للقانون بعد أن استحدثت الفقرة الخامسة من المادة المشار إليها
التي لم يكن لها ما يقابلها في ظل قانون تحقيق الجنايات الملغى ، فضلا عما
فيه من مساس ظاهر بالأحكام ومجلبة لتناقضها ومضيق لتوتتها وهيبتها
التي حرص القانون دائما على صونها مقرر لها في سبيل ذلك من الضمانات
والقيود ما يكفل تحقيق غرضه تفليها له عما عداه من اعتبارات أخرى ، ولا
تعارض بين هذا النظر وبين القول بأن حجية الحكم نسبية الأثر ، لأن المقام
ليس مقام دفع بالحجية حتى يرد بتخلف شرط وحدة الخصوم وإنما هو
مجال النظر في اتباع الطريق القانوني لتحريك الدعوى الجنائية في هذه
الحالة .

(٣١/٣/١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ٨٧ ص ٤٠١)

٥٩٧٦ - الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ إجراءات وأن جاء نصها
عاما فلم يقيد الوقائع أو الأوراق التي تظهر به صدور الحكم بنوع معين ،
إلا أن المذكرة الإيضاحية للقانون جاء بها تعليق على هذه الفقرة أنه « نص
فيها على صورة عامة تنص عليها أغلب القوانين الحديثة ونهى حالة ما إذا
حدثت أو ظهرت بعد الحكم وقائع أو إذا قدمت أوراق لم تكن معلومة وقت
المحاكمة وكان من شأن هذه الوقائع أو الأوراق المذكورة ثبوت براءة المحكوم
عليه . ومثل ذلك ما لو ثبت بعد الحكم على المتهم أنه كان مصابا بالعلة في
عقله وقت ارتكابها أو أنه كان مجبوسا في هذا الوقت أو عثر على الشو
المسروق لدى الجاني عليه أو عثر على إيصال يرد الأمانة » . وقد استعمل

الشارع حكم المادة سائلة البيان من المادة ٤٤٣ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي بعد تعديلها بالقانون الصادر في ٨ يونيو سنة ١٨٩٥ التي صار موضعها المادة ٦٢٢ من قانون الاجراءات الجنائية الفرنسي الجديد الصادر بالقانون الرقيم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٧ ومن غير المقبول أن يتشدد الشارع في الحالات الأربع الأولى للمادة ٤٤١ من قانون الاجراءات الجنائية ليفتح الباب على مصراعيه في الحالة الخامسة التي تستوعب بعمومها ما تقدمها وانما قصد بها - في ضوء الأمثلة التي ضربتها المذكرة الايضاحية - أن تكون الوقائع الجديدة أو الأوراق المقدمة دالة بذاتها على براءة المحكوم عليه أو يلزم عنها حتما سقوط الدليل على ادانته أو على تحميله التبعة الجنائية . فالغاية التي تفيها الشارع من اضافة هذه الفقرة الى قانون الاجراءات الجنائية الى حالات الالتماس الواردة في الفقرات السابقة عليها أن تكون نصا احتياطيا ابتغاء أن يتدارك بها ما عساه أن يفلت من صور تتحاذى معها ولا تنفك عنها والتي قد يتمدح فيها اقامة الدليل على الوجه المطلوب قانونا ، مما لازمه عدم الاكتفاء فيها بملول مجرد لشاهد أو متهم عما سبق أن أدلى به لدى محكمة الموضوع أو بمجرد قول مرسل لشاهد أو متهم عما سبق أن أدلى به لدى محكمة الموضوع أو بمجرد قول مرسل لشاهد أمام محكمة أخرى ما لم يصاحب هذا القول أو ذلك الملول ما يحسم بذاته الأمر ويقطع بترتيب أثره في ثبوت براءة المحكوم عليه ، وهو ما يقيم موازنة عادلة لا افراط فيها أو تفريط بين حق المحكوم عليه وصالح المجتمع الذي يضربه المساس في غير سبب جازم بقوة الشيء المقضى فيه جنائيا ، وهي من حالات النظام العام التي تمس مصلحة المجتمع وتقضى بوضع حد لنزاع فصل فيه القضاء نهائيا ، الأمر الذي سجلته المادة ٤٥٥ اجراءات . فاصبح بذلك حكم القضاء عنوان حقيقة هي أقوى من الحقيقة نفسها ، مما لا يصح معه النيل منها بمجرد دعوى غير حاسمة ، كما لا يجوز أن تكون محسلا للمساومة بين الأفراد . والقول بغير ذلك مضيعة لوقت القضاء وهيئة ومجلبة لتناقض أحكامه ما بقى الأمر معلقا بمشيشة المحكوم عليهم كلما حلا لهم تجديد النزاع واعادة طرحه على القضاء .

(١٩٦٧/١/٣١ أحكام النقض ص ١٨ ق ٢٧ ص ١٤٢)

٥٩٧٧ - اشترط القانون في الوقائع والأوراق التي تظهر بعد الحكم وتكون سببا لالتماس أن تكون مجهولة من المحكمة والمتهم معا إبان المحاكمة .

(١٩٦٧/١/٣١ أحكام النقض ص ١٨ ق ٢٧ ص ١٤٢)

مادة ٤٤٢

في الأحوال الأربعة الأولى في المادة السابقة يكون لكل من النائب العام والمحكوم عليه أو من يمثله قانونا إذا كان عديم الأهلية أو مفقودا أو لأقاربه أو زوجه بعد موته حق طلب إعادة النظر .

وإذا كان الطالب غير الثبابة العامة فعليه تقديم الطلب الى النائب العام بعريضة يبين فيها الحكم المطلوب إعادة النظر فيه ، والوجه الذي يستند عليه ويشفعه بالمستندات المؤيدة له .

ويرفع النائب العام الطلب سواء كان مقدما منه أو من غيره مع التحقيقات التي يكون قد أجراها الى محكمة النقض بتقرير يبين فيه رايه والأسباب التي يستند عليها .

ويجب أن يرفع الطلب الى المحكمة في الثلاثة الأشهر التالية لتقديمه .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٤٤٣

في الحالة الخامسة من المادة ٤٤١ يكون حق طلب إعادة النظر للنائب العام وحده سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب أصحاب الشأن ، وإذا رأى محلا له يرفعه مع التحقيقات التي يكون قد رأى لزومها الى لجنة مشكلة من أحد مستشاري محكمة النقض واثنين من مستشاري محكمة الاستئناف تعين كلا منهم الجمعية العامة بالمحكمة التابع لها . ويجب أن يبين في الطلب الواقعة أو الورقة التي يستند عليها .

وتفصل اللجنة في الطلب بعد الاطلاع على الأوراق واستيفاء ما تراه من التحقيق ، وتامر بحالته الى محكمة النقض اذا رأت قبوله .

ولا يقبل الطعن بأي وجه في القرار الصادر من النائب العام أو الأمر الصادر من اللجنة المشار اليها بقبول الطلب أو عدم قبوله .

- مادة القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٣ الصادر في ١٢/١١/١٩٥٣ ، ونشر في ١٢/١١/١٩٥٣ .

- راجع ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٥٣ تحت المادة ٣٦٧ .
- لا مقابل لها في القانون السابق .
- ملحة ٤٤٣ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :
- في الحالة الخاصة من المادّة ٤٤١ يكون حق طلب إعادة النظر للنائب العام وحده سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب أصحاب الشأن . وإذا رأى له ممحلاً ، يرتفع مع التحقيقات التي يكون قد رأى لزومها إلى لجنة مشكلة من أحد مستشاري محكمة النقض والذين من مستشاري محكمة الاستئناف تميز كلا منهم الجمعية العامة بالمحكمة التابع لها . ويجب أن يبين في الطلب الواقعة أو الورقة التي يستند إليها .
- وتنصل اللجنة في الطلب بعد الاطلاع على الأوراق واستيفاء ما تراه من التحقيق ، وترأى بإحالة إلى محكمة النقض إذا رأت قبوله .
- ولا يقبل الطعن في الأمر الصادر فيها بقبول الطلب أو عدم قبوله .

الأحكام

- ٥٩٧٨ - مناط قبول طلب إعادة النظر في الحالة الخامسة المنصوص عليها في المادة ٤٤١ إجراءات ومن يعرضه من النائب العام وحده دون سواء ، على اللجنة المنصوص عليها في المادة ٤٤٣ إجراءات وقبول اللجنة لهذا الطلب .

(١٩٨٣/٣/٣٠) أحكام النقض س ٣٤ ق ٩٥ ص ٤٦٧)

- ٥٩٧٩ - مفهوم.نصوص المواد ٢٤١ ، ٢٤٢ إجراءات جنائية وما تضمنته المذكرة الإيضاحية أن الشارع خول حق طلب إعادة النظر لكل من النائب العام والمحكوم عليه في الأحوال الأربع الأولى من المادة ٤٤١ ، أما في الحالة الخامسة فقد قصر هذا الحق على النائب العام وحده . وإذا كان الشارع قد أردف ذلك بصيغة « سواء » من تلقاء نفسه أو بناء على طلب أصحاب الشأن ، فإنه لم يقصد سوى تنظيم الطريق الذي يكون لهؤلاء في استعمال ذلك الحق وهو طريق النائب العام على خلاف الحالات الأربع الأولى . وهي حالات تبدو فيها جدية الطلب لما تدل عليه من خطأ الحكم أو تناقضه مع حكم آخر نهائي أو تأسيسه على حكم ألفي ، أما الحالة الخامسة فليس الأمر فيها من الواضح بمثل الحالات الأربع الأولى وإنما هو متعلق بتقدير الوقائع أو الأوراق التي قد تظهر بعد الحكم دون أن تكون معلومة وقت المحاكمة . وبالنظر إلى هذا الخلاف الواضح من بين الحالات الأربع الأولى والحالة الخامسة فإن الشارع لم يخول حق طلب إعادة النظر في الحالة الأخيرة ولا للنائب العام وحده ، ولم يكتف بهذا التقييد بل وضع قيداً آخر هو عرض

الطلب على اللجنة المنصوص عليها في المادة ٤٤٣ وجعل قرارها نهائياً .
وقصد بهذه القيود المحافظة على حجية الأحكام النهائية وحتى لا تهدر بمجرد
طلب يقدمه المحكوم عليه ولا بمجرد قرار يصدره النائب العام .

(١٩٦٢/٢/٣٠ أحكام النقض س ١٣ ق ٤٨ ص ١٧٤)

٥٩٨٠ - المقابلة بين سلطات النائب العام واللجنة في نصوص
المواد ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ إجراءات جنائية لا تفيد جواز استئناف قرار
النائب العام برفض طلب إعادة النظر ، بل تفيد على العكس من ذلك عدم
جواز الطعن في هذا القرار طالما كان الطلب مبنياً على الحالة المبينة في
الفقرة الخامسة من المادة ٤٤١ سالفة الذكر ، ومن ثم فإن الأمر الذي
أصدرته غرفة الاتهام بعدم جواز الاستئناف في هذه الحالة يكون قد طبق
القانون تطبيقاً صحيحاً .

(١٩٦٢/٢/٣٠ أحكام النقض س ١٣ ق ٤٨ ص ١٧٤)

٥٩٨١ - ان نصوص قانون الإجراءات الجنائية صريحة وقاطعة في
أن طلب إعادة النظر في الحالة الخامسة المنصوص عليها في المادة ٤٤١
إجراءات جنائية خول للنائب العام وحده دون أصحاب الشأن سواء من تلافئ
نفسه أو بناء على طلب يقدم اليه من أصحاب الشأن ، فإن رأى له محلاً رفعه
إلى اللجنة المشار إليها في المادة ٤٤٣ من ذلك القانون ، وتقديره في ذلك
نهائى لا معقب عليه والطعن في قراره في هذا الخصوص أمام غرفة الاتهام
غير جائز قانوناً .

(١٩٥٣/١/١٣ أحكام النقض س ٤ ق ١٥٣ ص ٣٩٦)

مادة ٤٤٤

لا يقبل النائب العام طلب إعادة النظر من المتهم أو من يحل محله في
الأحوال الأربع الأولى من المادة ٤٤١ إلا إذا أودع الطالب خزانة المحكمة
مبلغ خمسة جنيهات كفالة تخصص لوفاء القرامة المنصوص عليها بالمادة
٤٤٩ ما لم يكن قد أعطي من إيداعه بقرار من لجنة المساعدة القضائية بمحكمة
النقض .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- الفقرة الإيضاحية : ولما كان تقديم النائب العمومي يطلب إعادة النظر إلى محكمة النقض والإيرام واجبا دائما في الحالات الأربع الأولى فقد رُوي عن تقديم طلبات لا أساس لها أن ينص على أن النائب العمومي لا يقبل الطلب المقدم إليه من ذوي الشأن ما لم يودع مقدم الطلب كفالة تخصص للفرامة التي يحكم عليه بها إذا حكم بسبب قبوله . والمفهوم بداهة أن هذا لا يخل بما للنائب العمومي من الحق في أن يطلب إعادة النظر بناء على الحق المقرر له قانونا »

حكم

٥٩٨٣ - استلزمت المادة ٤٤٤ إجراءات قبول طلب إعادة النظر المبني على الأحوال الأربع الأولى من المادة ٤٤١ إجراءات أن يودع الطالب خزانة المحكمة مبلغ خمسة جنيهات كفالة ما لم يكن قد أعفى من إيداعه بقرار من لجنة المساعدة القضائية .

(١٩٦٧/١/٣١ أحكام النقض من ١٨ ق ٢٧ من ١٤٢)

مادة ٤٤٥

تعلن النيابة العامة الخصوم للجلسة التي تحدد لنظر الطلب أمام محكمة النقض قبل انعقادها بثلاثة أيام كاملة على الأقل .

... لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٤٤٦

تفصل محكمة النقض في الطلب بعد سماع الودال النيابة العامة والخصوم ، وبعد إجراء ما تراه لازما من التحقيق بنفسها أو بواسطة من تندبه لذلك . فإذا رأت قبول الطلب تحكم بإلغاء الحكم وتقتضي براءة المتهم إذا كانت البراءة ظاهرة ، والا فتحيل الدعوى إلى المحكمة التي أصدرت الحكم مشككة من قضية آخرين للفصل في موضوعها ما لم تر هي إجراء ذلك بنفسها .

ومع ذلك إذا كان من غير الممكن إعادة المحاكمة كما في حالة وفاة المدعى عليه أو عتبه أو سقوط الدعوى الجنائية بمعنى الكلمة ، تنظر محكمة النقض موضوع الدعوى ، ولا تلقى من الحكم إلا ما يظهر لها خطؤه .

... لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٤٤٧

إذا تولى المحكوم عليه ولم يكن الطلب مقدما من أحد الأقارب أو الزوج تنظر المحكمة الدعوى في مواجهة من تعينه للدفاع عن ذكراه ، ويكون بقدر الإمكان من الأقارب . وفي هذه الحالة تحكم عند الاقتضاء بسعوا ما يمس هذه الذكري .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٤٤٨

لا يترتب على طلب إعادة النظر إقفال تنفيذ الحكم إلا إذا كان صادرا بالإعدام .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٤٤٩

في الأحوال الأربع الأولى من المادة ٤٤١ يحكم على طالب إعادة النظر إذا كان غير النائب العام بغرامة لا تزيد على خمسة جنيهات إذا لم يقبل طلبه .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٤٥٠

كل حكم صادر بالبراءة بناء على إعادة النظر يجب نشره على نفقة الحكومة في الجريدة الرسمية بناء على طلب النيابة العامة وفي جريدتين يعينهما صاحب الشأن .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٤٥١

يترتب على إلغاء الحكم المطعون فيه سقوط الحكم بالتعويضات ووجوب رد ما نفل به بدون إخلال بقواعد سقوط الحق بمضى المدة .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٤٥٢

إلا، فإن طلب إعادة النظر، فلا يجوز تقديمه بناءً على ذات الوقائع التي بني عليها .

— لا مقابل لها في القانون السابق —

مادة ٤٥٣

الأحكام التي تصدر في موضوع الدعوى بناءً على إعادة النظر من غير محكمة النقض يجوز الطعن فيها بجميع الطرق المقررة في القانون .

ولا يجوز أن يقضى على المتهم بأشد من العقوبة السابق الحكم بها عليه .

— لا مقابل لها في القانون السابق .

الباب الخامس
في قوة الأحكام النهائية

مادة ٤٥٤

تنقضى الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم المرفوعة عليه والوقائع المستندة فيها اليه بصلور حكم نهائى فيها بالبراءة او بالادانة .

واذا صدر حكم فى موضوع الدعوى الجنائية ، فلا يجوز اعادة نظرها الا بالظن فى هذا الحكم بالطرق المقررة فى القانون .
- لا مقابل لها فى القانون السابق .

الاحكام

الفقرة الاولى

قواعد عامة

٥٩٨٣ - قوة الأمر المقتضى للحكم الجنائى اثرها اعتباره عنوانا للحقيقة وحجة على الكافة بما لا يقبل الجدل والمناقشة ، ومن حق المحكمة اعمال قوة الأمر المقتضى للحكم الجنائى من تلقاء نفسها ، لتعلق الحجية بالنظام العام .

(١٩٨٦/٤/٣٠ الطعن رقم ٦٧٣٣ لسنة ٥٤)

٥٩٨٤ - لا تجوز محاكمة الشخص الواحد عن فعل واحد مرتين ، ذلك أن الازدواج فى المسئولية الجنائية عن الفعل الواحد أمر يحرمه القانون وتتناهى به العدالة .

(١٩٧٣/١/٢٩ احكام النقض س ٢٤ ق ٣٦ ض ١٠٨)

٥٩٨٥ - محظور محاكمة الشخص عن الفصل ذاته مرتين اعمالا لحكم المادة ٤٥٤ من قانون الاجراءات الجنائية .
(١٩٨٢/١٢/٢ احكام النقض س ٣٣ ق ١٩٦ ص ٩٤٧)

٥٩٨٦ - لا يصح فى القانون محاكمة المتهم اكثر من مرة عن واقعة واحدة .

(١٩٤٨/١١/٨ مجموعة القسواعه القانونية ج ٧ ق ٦٧٨)

س ٦٤٠

٥٩٨٧ - من المقرر انه متى أصدرت المحكمة حكمها في الدعوى فلا تملك إعادة نظرها الا بالظن فيه بالطرق المقررة في القانون على ما سجلته الفقرة الأخيرة من المادة ٤٥٤ اجراءات جنائية ، لأن حكم القضاء بحق عنوان الحقيقة بل هو أقوى من الحقيقة ذاتها . ومتى كان الأمر كذلك فلا يجوز طعن الدعوى من جديد أمام القضاء عن ذات الفعل وضد ذات المتهم المحكوم عليه .

(١٩٧٦/٦/٦) أحكام النقض س ٢٧ ق ١٣١ ص ٥٩٢ .

(١٩٦٩/١/٣١ س ٢ ق ٨٧ ص ٤٠١)

٥٩٨٨ - من المقرر أن مناط حجية الأحكام هي وحدة الخصوم والموضوع والسبب ، وإذا كان ذلك وكان الطاعن لا يدعي أن محاكمة جنائية جرت له تتعد موضوعا وسببا وأشخاصا مع الدعوى الماثلة وصدر فيها حكم معين ، فإن منعى الطاعن على الحكم بأن القضاء بأدائه اخلال بقاعدة قوة الشيء المقضي يكون غير سديد .

(١٩٧٤/٣/١٠) أحكام النقض س ٢٥ ق ٥٤ ص ٢٣٦)

٥٩٨٩ - يشترط لصحة الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه في المسائل الجنائية بما يتعين معه الامتناع عن نظر الدعوى الجنائية (أولا) أن يكون هناك حكم جنائي نهائي سبق صدوره في محاكمة جنائية معينة وأن يكون بين هذه المحاكمة والمحاكمة التالية التي يراد التمسك فيها بهذا الدفع اتحاد في الموضوع والسبب وأشخاص المتهمين (ثانيا) أن يكون الحكم صادرا في موضوع الدعوى سواء قضى بالادانة وتوقيع العقوبة أو بالبراءة ورفض توقيها ، أما اذا صدر الحكم في مسألة غير فاصلة في الموضوع فإنه لا يحوز حجية الشيء المقضي به ، ومن ذلك الأحكام التي تخرج الدعوى من حوزة المحاكمة بغير أن تفصل في النزاع كالحكم الصادر بصدوم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها .

(١٩٨٤/٥/١٤) أحكام النقض س ٣٥ ق ١١٠ ص ٤٩٨ .

(١٩٧٣/٦/١١ س ٢٤ ق ١٥٢ ص ٧٣٢)

٥٩٩٠ - يشترط لصحة الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه في المسائل الجنائية (أولا) أن يكون هناك حكم جنائي نهائي سبق صدوره في محاكمة جنائية معينة (ثانيا) أن يكون بين هذه المحاكمة والمحاكمة التالية التي يراد

التسكك فيها بهذا الدفع اتحاد في الموضوع واتحاد في السبب واتحاد في أشخاص رافعي الدعوى والمتهم أو المتهمين المرفوعة عليهم الدعوى .

(١٨١ / ٢٩ / ١٠ / ١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣)

ص ٣٧٤)

٥٩٩١ - يشترط لصحة الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه في المسائل الجنائية أن يكون هناك حكم جنائي نهائي سبق صدوره في محاكمة جنائية معينة .

(١٠٦ / ١٠ / ١٩٦٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٩٦ ص ١٠٠٨)

٥٩٩٢ - ثبوت اتحاد الدعويين سببا وخصوما وموضوعا وإن حذر نهائيا صدر بالإدانة في أحدهما وحاز قوة الأمر المقضي قبل الفصل في الأخرى يوجب الحكم فيها بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ومخالفة ذلك يعد خطأ في تطبيق القانون .

(١٠٨ / ١٠ / ١٩٧٣ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٦ ص ١٠٨)

٥٩٩٣ - دل الشارع بالمادة ٤٥٤ إجراءات جنائية على أن تمييز الأحكام لا يكون إلا عن طريق الطعن فيها بالطرق المقررة في القانون العادية كانت أو غير عادية وهي المعارضة والاستئناف والنقض وإعادة النظر ، ورسم الضارح أحوال واجزاءات كل منها باعتبار أن سلوك هذه الطرق يكفل اصلاح ما وقع في الأحكام من أخطاء . فإذا توافر سبيل الطعن فيه وضيعة صاحب الشأن فلا يلومن إلا نفسه . ويعتبر الحكم عنوانا للحقيقة بما جاء فيه حجة على الكافة . كما دل الشارع بذلك على أنه لا يسوغ تأخير تنفيذ الأحكام النهائية الى غير متى إذ أن الشارع قصد بغير شك أن يجعل لطرق الطعن المذكورة في القانون على سبيل المصير حدا يجب أن تقف عنده ضمانا لحسن سير العدالة واستقرار للأوضاع النهائية التي انتهت اليها كلمة القضاء .

(١٠٦ / ٣ / ١٩٧٢ أحكام النقض س ٢٣ ق ٦٩ ص ٢٩٦)

٥٩٩٤ - المقرر أنه متى أصدرت المحكمة حكما في الدعوى فانها لا تملك تبديله أو تصحيحه لزوال ولايتها في الدعوى ، وذلك في غير

الحالات المبينة في المواد ٣٣٧ إجراءات جنائية و ٣٦٧ و ٣٦٨ مرافعات ، وفيه
غير حالة الحكم الغيابي .

(١٩٥٩/٣/٢٣ أحكام النقض س ١٠ ق ٧٥ ص ٣٣٧)

٥٩٩٥ - ان صدور الحكم والنطق به ينهى النزاع بين الخصوم
ويخرج القضية من يد المحكمة بحيث لا يجوز لها ان تعود الى نظرها بما لها
من سلطة قضائية ، كما لا يجوز لها تعديل حكمها فيها او اصلاحه الا بناء
على الطعن فيه بالطرق المقررة او بطريق تصحيح الخطأ المادى المنصوص
عليه في المادة ٣٣٧ إجراءات جنائية ، ومن ثم فاذا كانت المحكمة قد امرت
باستبعاد القضية من الرول لعدم سداد الرسم المقرر بعد الحكم نهائيا فانها
تكون قد اخطأت .

(١٩٥٨/٦/١٠ أحكام النقض س ٩ ق ١٦٤ ص ٦٤٤)

٥٩٩٦ - العبرة في الكشف عن حقيقة ما قضى به الحكم هي بحقيقة
الواقع .

(١٩٦٩/١/٦ أحكام النقض س ٢٠ ق ٩ ص ٣٨)

٥٩٩٧ - ان مجرد صدور حكم لا وجود له لا تنقض به الدعوى
الجنائية ولا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا ما دامت طرق الطعن لم
تستنفذ فاذا كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن ملف اللجنة المظنون في
الحكم الصادر فيها قد سرق ولم يتيسر الحصول على صورة رسمية من الحكم
الصادر في الدعوى ، وكانت جميع الإجراءات المقررة للطعن بالنقض قد
استوفيت فانه يتعين عملا بنص المادتين ٥٥٤ ، ٥٥٧ إجراءات جنائية
التضاء بإعادة المحاكمة .

(١٩٦١/١١/١٤ أحكام النقض س ١٢ ق ١٨٤ ص ٩٢٠ ،

١٩٨٠/٥/٤ س ٣١ ق ١٠٩ ص ٥٧٤)

٥٩٩٨ - الارتباط الذي تتأثر به المسؤولية من الجرائم الصغرى
طبقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات انما ينتظر اليه عند الحكم في الجريمة
الكبرى بالعقوبة دون البراءة .

(١٩٨٤/١٢/٢٠ أحكام النقض س ٣٥ ق ٢٠٦ ص ٩٢٨)

٥٩٩٩ - مقتضى تطبيق المادة ٣٢ عقوبات في حالة الجرائم المرتبطة أن يحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم ، وتوقيع عقوبة الجريمة الأخف على المتهم لا يمنع من محاكمته عن الجريمة الأشد .

(١٩٨٣/٣/١ أحكام النقض س ٣٤ ق ٥٧ ص ٢٩٤)

٦٠٠٠ - إذا اقيمت الدعوى عن الجريمة الأخف وصدر فيها حكم بات فإنه يتعين تحريك الدعوى ثانية عن الجريمة الأشد المرتبطة بهما ابتغاء تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً باعتبار أن القانون يقرر العقوبة المقررة لأشدهما . وهذه الأخيرة هي الواجبة التنفيذ دون الأولى . ولكن لما كان المتهم ينبغي ألا يضار من إجراء غير صحيح لم يكن في وسعه أن يحول دونه ، فإن المحكمة الثانية التي تنظر الجريمة الأشد يجب أن تستنزل من العقوبة التي ستحكم بها العقوبة التي سبق أن قضى عليه في الأولى وأن تبين ذلك في مدونات حكمها ، بحيث لا تقضى في منطوقه إلا بالقدر الزائد - مراعاة للعدالة وعدم ترك الأمر إلى جهات التنفيذ - فإن هي رأت أنه العقوبة الموقعة في الجريمة الأولى كافية كمقوبة للجريمة الأشد فيما هي لو حكمت في الجريمتين ابتداء ، فإن من سلطتها النطق بالعقوبة مع النص على عدم تنفيذها اكتفاء بتنفيذ العقوبة المقررة بها في الجريمة الأخف .

(١٩٨٤/٣/١٨ أحكام النقض س ٣٥ ق ٦٣ ص ٢٩٩)

٦٠٠١ - مجرد عرض المظنون ضده الصلح وسداده نصف التعويض دون أن يصادف ذلك قبولا من وزير الخزانة أو من ينيبه عنه لا يرتب الأثر الذي نصت عليه المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ من انقضاء الدعوى الجنائية .

(١٩٨٣/١١/١٧ أحكام النقض س ٣٤ ق ١٩٤ ص ٢٦٨)

٦٠٠٣ - مؤدى نص المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك أن لصلحة الجمارك التصالح مع المتهمين في جرائم التهريب الجمركي في جميع الأحوال سواء تم الصلح في أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة أو بعد الفصل فيها بحكم بات ، و يترتب عليه انقضاء الدعوى الجنائية ، أو وقف تنفيذ العقوبة حسب الأحوال ، فالصلح يصد - في حدود تطبيق هذا القانون - بمشايبة نزول من الهيئة الاجتماعية عن حقها في

الدعوى الجنائية مقابل الجرم الذي قام عليه الصلح ، ويبحث اثره بقوة القانون ، فانه يتضمن على المحكمة اذا ما تم الصلح اثناء نظر الدعوى ان تحكم بانقضاء الدعوى ، اما اذا تراخى الى ما بعد الفصل في الدعوى فانه يترتب عليه وجوب وقف تنفيذ العقوبة الجنائية المقضى بها .

(١٩٨٢/١/١٩ أحكام النقض من ٣٣ ق ٧ ص ٤٦)

الحجية للمنطوق وللأسباب المكمل له

٦٠٠٣ - من المقرر أن حجية الشيء المحكوم فيه لا ترد الا على منطوق الحكم ولا يمتد اثرها الى الاسباب الا ما كان مكملًا للمنطوق .

(١٩٦٦/١٢/١٣ أحكام النقض من ١٧ ق ٢٤٠ ص ١٥٣)

٦٠٠٤ - الأصل في الأحكام ألا ترد الحجية الا على منطوقها ولا يمتد اثرها الى الاسباب الا ما كان منها مكملًا للمنطوق ومرتبًا به ارتباطًا وثيقًا غير متجزئ ولا يكون للمنطوق قوام الا به ، اما اذا استنتجت المحكمة استنتاجًا ما من واقعة مطروحة عليها فان هذا الاستنتاج لا يحوز حجية ولا يمنع متخذه أخرى من أن تستنبط من واقعة مماثلة ما تراه متفقًا وملابسات الدعوى المطروحة عليها لانتفاء الحجية بين حكمين في دعوتين مختلفتين موضوعًا وسببًا .

(١٩٨٤/٥/٨ أحكام النقض من ٣٥ ق ١٠٨ ص ٤٩١)

٦٠٠٥ - لما كان الحكم المنطوق فيه وان سكت في منطوقه عن بيان كنه المضبوطات التي قضى بمصادرتها عن الجريمة التي قضى ببراءة المظنون ضده عنها الا أنه بينها في أسبابه التي يحمل المنطوق عليها ، والتي تعد جزءًا لا يتجزأ منه وهو بيان كإف له هو مقرر في القانون من أنه وان كان الأصل في الأحكام ألا ترد الحجية الا على منطوقها ، الا أن هذه الحجية تقيد بالضرورة الى ما يكون من الاسباب مكملًا للمنطوق ومرتبًا به ارتباطًا وثيقًا غير متجزئ بحيث لا يكون للمنطوق قوام الا به . ولما كان الحكم المظنون فيه قد جلد ماهية المضبوطات التي قضى بمصادرتها ، وكان لا يوجد تناقض بين ما أورده الحكم في أسبابه بشأنها وما انتهى اليه في منطوقه ومن ثم فان دعوى الخطأ في تطبيق القانون والتناقض لا يكون لها وجه .

(١٩٨٢/٢/٢٨ أحكام النقض من ٣٣ ق ٥٧ ص ٢٧٦)

٦٠٠٦ - اذ كانت العبارة في الأحكام هي بالمعاني لا باللفظ والمباني ، وكان منطوق الحكم المطعون فيه واضحاً في غير لبس ولا غموض عما قصده من معاقبة الطاعن بالمقوبة الواردة به فلا يبطئه من بعد ما ينبره الطاعن في شأن ما ورد في عبارته من تقديم وتأخير مادام أنه لا يدعى أن ذلك من شأنه إيقاع اللبس في تفهم ما قصت به المحكمة .

(١٩٨٤/٣/٢٧ أحكام النقض س ٣٥ ق ٧٦ من ٣٥٢)

٦٠٠٧ - من المقرر أن الأصل في الأحكام إلا ترد المجبة إلا على منطوقها ولا يمتد أثرها إلى الأسباب إلا لما يكون مكملاً للمنطوق ومرتبلاً به ارتباطاً وثيقاً غير متجزئ لا يكون للمنطوق قوام إلا به . ولما كان ما أورده الحكم في خصوص عرض زيت عليه علامة مقلدة لم يطبقه في حق الطاعن ولم يماقبه عليه بل انتهى في منطوقه إلى تأييد ما قضى به الحكم المستأنف بالنسبة للطاعن عن التهمة الأولى وهي تهمة عرض زيت اكتيول مفشوش وبزائه من التهمة الثانية ، فإن ما ينهض الطاعن في خصوص ادانته عن هذه التهمة الأخيرة دون لفت نظر الدفاع لا يكون له محل .

(١٩٧٣/٣/١٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ٧٥ من ٣٤٨ ، ١٩٦٩/١٠/٢٠ س ٢٠ ق ٢١٧ من ١١٠٧ ، ١٩٦٨/١/٢٢ س ١٩ ق ١٣ من ٧٢)

٦٠٠٨ - العبارة فيما تقضى به الأحكام هي بما ينطق به القاض فهم وجه المصنوع بمجلس القضاء عقب نظر الدعوى ولا يقول على الأسباب المدونة بالحكم إلا بقدر ما تكون موضحة ومدعمة للمنطوق ، وإيراد الحكم في أسبابه إن المقصود بما ورد في منطوقه من السجن لمدة سنتين أنه الحبس مع الشغل لمدة سنتين لا يغير من خطئه في تطبيق القانون .

(١٩٧٢/١١/٥ أحكام النقض س ٢٣ ق ٢٦٣ من ١١٥٩)

٦٠٠٩ - إذا كان البين من مطالعة النسخة الأصلية للحكم المطعون فيه أنه وإن كان منطوق الحكم قد خلا من النص على وقف تنفيذ مقبوبة الحبس المتضى بها على الطاعن إلا أن الثابت من محضر الجلسة ودول القاض أن النطق بالحكم جرى موصوفاً بوقف تنفيذ المقبوبة ، وتلكه ذلك بما ورد بتسبب الحكم التي تكمل منطوقه في هذا الشأن فإن واقع الحال في الدعوى يقتضيه

صدور الحكم مشمولاً بوقف التنفيذ

(١١٧٦ / ١١ / ١٩٦٧ أحكام النقض من ١٨ ق ٢٤٧ ص ١١٧٦)

٦٠٩٠ - إذا كان الحكم المنقوض قد قضى بمعاقبة الطاعن بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة عن جرائم الشروع في قتل وإحراز سلاح ناري وإحراز ذخيرة ورفض الدعوى المدنية عن تهمة قتل ذكر الحكم في أسبابه أنه برأ المتهم منها ومن جريمة قتل مماثلة ، فإن هذه الأسباب تكون مكتملة للمنطوق ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً غير متجزئ ، وترد عليها قوة الأمر المقضي وتمنع من محاكمة المتهم عنها أو إعادة نظر الدعوى المدنية المحكوم برفضها بعد أن أصبح الحكم نهائياً بعدم الطعن عليه من الخصوم .

(١٩٦٧ / ١٠ / ٩ أحكام النقض من ١٨ ق ١٩٣ ص ٩٠٥)

٦٠٩١ - حجية الشيء المحكوم فيه لا ترد إلا على منطوق الحكم ولا يمتد أثرها إلى الأسباب إلا لما كان كاملاً للمنطوق . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد تحدث في أسبابه عن ثبوت التهمة في حق المطعون ضده فإنه لا أثر لذلك طالما أن الحكم لم ينته في منطوقه إلى قضاء معين بالنسبة له .

(١٩٦٢ / ٦ / ١٢ أحكام النقض من ١٣ ق ١٣٨ ص ٥٤٦)

٦٠٩٢ - تقدير الدليل في دعوى لا يتسحب أثره إلى دعوى أخرى لأن قوة الأمر المقضي للحكم في منطوقه دون الأدلة المقدمة في الدعوى ولانقضاء الحجية بين حكمتين في دعوتين مختلفتين موضوعاً وسبباً .

(١٩٧٢ / ١٠ / ١٥ أحكام النقض من ٢٣ ق ٢٣٥ ص ١٠٥٢)

وحدة التهم

٦٠٩٣ - أنه مهما قيل في مدى حجية الأحكام الجنائية الصادرة بالبراءة أو الصادرة بالقوبة فيما يختص بالدعوى المدنية المترتبة على الجريمة ، فإنه في المواد الجنائية يجب دائماً للتمسك بحجية الأحكام الصادرة بالقوبة تحقيق الوحدة في الموضوع والسبب والخصوم ، فالمحكم بإدانة متهم عن واقعة جنائية يكون حجة مأمنة من محاكمة هذا المتهم مرة أخرى عن ذات الواقعة ، ولا يكون كذلك بالنسبة إلى متهم آخر يحاكم عن ذات الواقعة . وإيجاب تحقق هذه الوحدة أساسه ما تتطلبه المبادئ الأولية لأصول

المحاكمات الجنائية من وجوب. تمكن كل متهم من الدفاع عن نفسه فيما هو منسوب اليه قبل الحكم عليه حتى لا يجابه متهم بما يتضمنه حكم صادر بناء على إجراءات لم تتخذ في حقه .

(١٩٤٥/٤/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٤٥)

ص ٦٨٢)

٦٠٩٤ - لا تعوز الأحكام النهائية قوة الشيء المحكوم به الا بالنسبة للأشخاص الذين كانوا متهمين في الدعوى المحكوم فيها ، ولا مانع يمنع من رفع الدعوى على من لم يسبق اتهامه فيها فاعلين أصليين أو شركاء .

(جنایات مصر ١٤/٦٠/١٩٢٦ المجموعة الرسمية ص ١٨ ق ٨٦)

وحدة السبب

٦٠٩٥ - صدور حكم نهائي بالادانة في جريمة يمنع من نظر الدعوى الجنائية عن الجريمة أو الجرائم المرتبطة بها ارتباطا لا يقبل التجزئة إذا كان ذلك الحكم قد صدر في أشد الجرائم عقوبة و في جريمة عقوبتها مساوية للعقوبة المقررة لسائر الجرائم المرتبطة بها .

(١٩٨١/٥/٦ أحكام النقض ص ٨٣ ق ٣٢)

٦٠٩٦ - من المقرر أن مناط حجية الأحكام هي وحدة المضمون والموضوع والسبب ، ويجب للقول باتحاد السبب أن تكون الواقعة التي يحاكم المتهم عنها هي بعينها الواقعة التي كانت محلا للحكم السابق ، ولا يكفي للقول بوحدة السبب في الدعويين أن تكون الواقعة الثانية من نوع الواقعة الأولى أو تتحد معها في الوصف القانوني أو أن تكون الواقعتان كلتاهما حلقة من سلسلة وقائع متيائلة ارتكبتها المتهم لغرض واحد إذا كان لكل واقعة من هاتين الواقعتين ذاتية خاصة وظروف خاصة تتحقق بها المفارقة بما يستنتج معها القول بوحدة السبب في كل منهما .

(١٩٨٢/١٢/٢٨ أحكام النقض ص ٣٦ ق ٢١٨ ص ١٠٦٩ ،

١٩٧٦/١٢/٢٦ ص ٢٧ ق ٢٢٢ ص ٩٨٧ ، ١٩٦٨/١/٢٢ ص ١٩ ق ١٣

ص ٧٢)

٦٠٩٧ - لا يكفي للقول بوحدة السبب - لصحة التمسك بقوة

التي للحكوم فيه - أن تكون الواقعة الثانية من نوع الواقعة الأولى أو أن تتيج معها في الوصف القانوني ، أو أن تكون الواقعةان كلتاهما حلقة في سلسلة وقائع متماثلة ارتكبتها المتهم بفرض واحد إذا كان لكل واقعة من هاتين الواقعتين ذاتية خاصة وظروف خاصة تتحقق بها المغايرة التي يمتنع معها إمكان القول بوحدة السبب في كل منهما ، كان تكون كل منها مستقلة بزمانها وبمكانها وبشخص المجنى عليه فيها وليس بينها وبين الواقعة الأخرى من الارتباط المعنوي ما يقتضي النظر إليهما على اعتبار أن كلا منهما جزء من عمل جنائي واحد ، كالسرقة التي ترتكب على عدة دفعات ويقع تنفيذها بصدّة أفعال متتالية داخلة كلها تحت الفرض الجنائي الواحد الذي قام في ذهن الجاني .

(١٩٣٤/٢/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٢٠٦)

ص ٢٧٠)

٦٠١٨ - قد يختلف السبب على الرغم من وحدة الفرض متى كان الاعتداء المتكرر على الحق قد وقع بناء على نشاط إجرامي خاص .

(١٩٦٦/٥/٢ أحكام النقض س ١٧ ق ٩٧ ص ٥٤١)

٦٠١٩ - قوة الشيء المقضي به مشروطة باتحاد المصوم والموضوع والسبب في الدعويين ، ودعوى إصدار شيك بدون رصيد تختلف موضوعاً وشبيهاً عن دعوى تزوير الشيك واستعماله مع العلم بتزويره .

(١٩٧٦/٥/٣٠ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٢٤ ص ٥٥٨)

٦٠٢٠ - واقعة تزوير صحيفة دعوى مدنية تختلف عن واقعة تزوير البيع موضوع هذه الدعوى ، ذلك لكل منهما ذاتية وظروف خاصة يتحقق بها الغيرية التي يمتنع بها القول بوحدة الواقعة في الدعويين .

(١٩٦٠/٦/٢٧ أحكام النقض س ١١ ق ١١٥ ص ٦٠٠)

٦٠٢١ - إذا توقع حجز واحد على عدة أشياء اتهم الحارس عليها بتبديدها تعتبر الواقعة بشأن هذا التبديد واحدة ، ولا محل لتوقيع العقاب على تبديد كل جزء من الأشياء المحجوز عليها .

(١٩٢٥/١١/٢ المجموعة الرسمية س ٢٨٠ ق ٢)

٦٠٢٢ - لا تعد جريمة الاختلاس بتعدد المبالغ المختلصة لأن الأفعال التي ترتكب متلاحقة ومنفصلة عن بعضها تعتبر جريمة واحدة ولو أن كلا منها يقع تحت طائلة القانون وذلك في مكان صدورها عن فكرة واحدة وعن تصميم جنائي واحد ، ولا يشترط فيها اتحاد الزمن أو المجنى عليه .

(مصر الابتدائية - قرار حالة ١٩٢٨/٢/٢٨ المجموعة الرسمية
س ٢٩ ق ١٠٢)

٦٠٢٣ - لتسويغ النفع بقوة اشيء المحكوم به يلزم أن يكون موضوع الدعوى الثانية هو نفس موضوع الدعوى السابق الفصل فيها ، فإذا تقدمت دعوى وحكم فيها نهائيا فلا يمكن رفعها من جديد بنفس وصف الجريمة التي فصل فيها الا اذا اضيفت الى التهمة الاولى تهمة تخالفها موضوعا وسببا لم تكن موضع بحث في الدعوى الاولى وليس مجرد تغيير في الوصف .

(جنایات مصر ١٩٢٦/١٠/١٤ المجموعة الرسمية س ٢٨
ق ٨٦)

٦٠٢٤ - اذا فصل على حده في احدى الجرائم الناشئة عن فصل واحد أو التي ارتكبت لفرض واحد ثم رفعت الدعوى العمومية بعد ذلك عن باقي الجرائم الأخرى ، فلا يحول المبدأ القانوني القاضي بعدم قبول الدعوى لسبق الفصل فيها دون قبولها لأن موضوع الدعوى ليس واحدا في الحالتين ، وإنما يجب في هذه الحال أن تراعى المحكمة ما قضت به المادة ٣٢ عقوبات من وجوب الحكم بالعقوبة المقررة لأشد الجرائم مع النص فيه بخصم العقوبة السابق الحكم بها في الدعوى الأولى .

(جنایات أسيوط ١٩٢٦/٦/١٦ المجموعة الرسمية س ٢٧
ق ٩٣)

٦٠٢٥ - اذا ارتكب شخص جريمة شروع في نصب بان حاول بيع شيء سرقه وجريمة التمديد على أحد رجال السلطة العمومية عندما اراد أن يقبض عليه ، فإن هاتين الجريمتين تكونان مع السرقة مجموعة من الجرائم غير قابلة للتجزئة بالمعنى المقصود من المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات ، وينبئ على ذلك أن المتهم اذا حكم عليه من أجل جريمة السرقة وجبها فلا يجوز أن يقدم للمحاكمة بعد ذلك من أجل جريمة الشروع في النصب

والتمدى على رجال السلطة العمومية لأن قوة الشيء المحكوم فيه تحول دون ذلك .

(جنایات قنا ١٠/٢١/١٩٢٠ المجموعة الرسمية س ٢٣

ق ١١٣)

٦٠٣٦ - برأت محكمة النقض زيدا من تهمة اتهمه بها بكر وحكم عليه من أجلها بعقوبة ويتمويض ، فقاضى الأول الثانى طالبا رد التمييز الذى كان دفعه اليه قبل صدور حكم محكمة النقض ، فقضت المحكمة الجزئية التى أقيمت أمامها الدعوى برفض طلب المدعى بناء على أن محكمة النقض وإن كانت قد قضت بالبراءة إلا أنها لم تتعرض للبحث فى مسألة التمييز ، فيلجأ زيد الى محكمة النقض وطلب اليها تفسير حكمها فقضت بأن حكمها بالبراءة يتضمن أيضا إلغاء الحكم بالتمييز . فعاد زيد مستندا على هذا التفسير يطالب بكر أمام المحكمة الجزئية برد التمييز ، فقضت هذه المحكمة أن حكمها الأول الذى قضى برفض طلب زيد قد حاز قوة الشيء المحكوم به ، وعلى ذلك فلا يجوز إعادة نظر الدعوى .

(الواسطى الجزئية ١٧/١١/١٩١٩ المجموعة الرسمية س ٢٢

ق ١٣)

١ - الجريمة المستمرة

٦٠٣٧ - محاكمة الجانى عن جريمة مستمرة يشمل جميع الأفعال أو الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات فيها ، فإذا استمرت الحالة الجنائية بعد ذلك بتدخل إرادته فإن ذلك يكون جريمة جديدة يجب محاكمته عنها .

(١٧٥/١١/٢ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٤٥ ص ٦٦٧ ،

١٩٧٢/١/٢ س ٢٣ ق ٢ ص ٨)

٦٠٣٨ - محاكمة الجانى عن جريمة مستمرة تشمل جميع الأفعال أو الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات فيها . فإذا كان الثابت أن الدعويين المقاتلين على الطاعن لم يصدر فيهما بعد حكم بات بل نظر الاستئناف المرفوع عنهما أمام هيئة واحدة وفى تاريخ واحد فإنه كان لزاما على المحكمة الاستئنافية أن تأمر بضم الدعويين وأن تصدر فيهما حكما

واحدًا بمقبوبة واحدة ، أما وهي لم تفعل فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون .

(١٤ / ١١ / ١٩٦٦ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٠٥ من ١٠٩٤)

٦٠٣٩ - الجرائم المستمرة استمرارا متتابعًا أو متجددًا يتوقف استمرار الأمر المعاقب عليه فيها على تدخل إرادة الجاني تدخلًا متعاقبًا متجددًا بخلاف الجريمة المستمرة استمرارًا ثابتًا فإن الأمر المعاقب عليه فيها يبقى ويستمر بغیر حاجة إلى تدخل جديد من جانب الجاني . والمتفق عليه أنه في حالة الجريمة المستمرة استمرارًا ثابتًا يكون الحكم على الجاني من أجل هذه الجريمة مانعًا من تجديد محاكمته عنها مهما طال زمن استمرارها ، فإذا رفعت عليه الدعوى المصوية مرة ثانية من أجل هذه الجريمة جاز التمسك بقوة الشيء المحكوم فيه ، أما في حالة الجريمة المستمرة استمرارًا متتابعًا فمحاكمة الجاني لا تكون إلا عن الأفعال أو عن الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى . وفيما يتعلق بالمستقبل فتجدد إرادة الجاني في استمرار الحالة الجنائية يكون جريمة جديدة تصح محاكمته من أجلها مرة أخرى ولا يجوز له التمسك عند المحاكمة الثانية بسبق الحكم عليه .

(١٩٣١/٥/٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٥٨ ص ٢٢٥)

٦٠٣٠ - جريمة إدارة محل عام سبق غلقه جريمة مستمرة استمرارًا متتابعًا متجددًا ، ومحاكمة الجاني عن جريمة مستمرة تشمل الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى وحتى صدور حكم بات فيها ، وعلى المحكمة الاستثنائية ضم الدعاوى المقامة على المحكوم عليه لإدارته محل واحد على الرغم من سبق غلقه وأن تصدر فيها حكمًا واحدًا بمقبوبة واحدة ما دام لم يصدر فيها حكم بات ، مخالفة ذلك خطأ في تطبيق القانون يستوجب نقض الحكم نقضًا جزئيًا والتصحيح بضم القضايا وجعل الغرامة عنها جميعًا بالإضافة إلى عقوبة الفلق القضي بها .

(١٩٧٣/٥/٦ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٢٣ ص ٦٠٧ ،

١٩٧٢/١٢/١٨ س ٢٣ ق ٣١٦ ص ١٤٠٦)

٦٠٣١ - أن جريمة إدارة محل عمومي بدون رخصة من الجرائم المستمرة التي يتوقف استمرار الأمر المعاقب عليه فيها على تدخل جديد .

متتابع بناء على إرادة المتهم . وفي الجرائم التي من هذا القبيل لا تشمل المحاكمة الآ لأفعال أو الحالة الجنائية السابقة على رفع الدعوى . أما ما يحصل من ذلك فإن تدخل إرادة الجاني في استمرار الحالة الجنائية يكون جريمة جديدة تجوز محاكمته من أجلها ، ولا يكون للحكم السابق أية حجية أو اعتبار في صدرها .

(١٦/٤/١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٥٥٣ ص ٦٩٧) .

٦٠٣٢ - ان الجريمة المستمرة إما أن تكون مستديرة وإما أن تكون متعاقبة ، فالجريمة المستمرة المستديرة هي التي تنشأ عن حالة ثابتة دائمة ، كالبناء خارجاً عن خط التنظيم ، وحكمها أنه إذا رفعت الدعوى فيها وقضى بالإدانة أو البراءة وأصبح الحكم نهائياً فلا يمكن رفع الدعوى من جديد ، فإذا رفعت دعوى جديدة أمكن التمسك بالشئ المحكوم فيه . والجريمة المستمرة المتعاقبة هي التي تتدخل فيها إرادة الفاعل تكراراً طالما استمرت الجريمة ، كفتح محل من المحلات المحظورة والمتعلقة والمضرة بالصحة بلا رخصة أو حبس الأشخاص أو محل الأسلحة بلا رخصة أو التحل بنيشان أو قيادة سيارة بلا رخصة ، ولا توجد في هذه الحالة الا جريمة واحدة طالما أنه لم يصدر حكم ، فإذا استمر المتهم في الجريمة بعد هذا الحكم فللنيابة الحق في رفع دعوى جديدة . فإذا كان للمخالف في جريمة قيادة السيارة بدون رخصة جملة مخالفات وقدم للمحاكمة من أجلها فيجب ضم هذه المخالفات واعتبار الأمر مخالفة واحدة والقضاء فيها بمقوبة واحدة .

(اسكندرية الابتدائية ٢٩/٥/١٩٣٢ المجموعة الرسمية س ٣٥ ق ١٠٦٧)

ب - الجريمة المتتابة

٦٠٣٣ - الجريمة المتلافة الأفعال التي تعتبر وحدة واحدة في باب المسؤولية الجنائية هي التي تقع ثمرة تصميم واحد يرد على ذهن الجاني من بادئ الأمر ، على أن يجرى نشاطه على أزمدة مختلفة وبصورة منظمة ، بحيث يكون كل نشاط يقبل به الجاني على مثل تلك الأفعال متشابهاً أو كالتشابه مع ما سبق من جهة ظروفه وأن يكون بين الأزمدة التي ترتكب فيها هذه الأفعال نوع من التقارب حتى يتناسب حملها على أنها تكون جريمة

• واحدة •

(١٠/١٠/١٩٦٠ أحكام النقض من ١١ ق ١٢٤ من ٦٥٨)

٦٠٣٤ - لا يصح القول بوحدة الواقعة فيما يتعلق بالأفعال عند تكرارها إلا إذا اتحد الحق الممتد على . فإن اختلف وكان الاعتداء عليه قد وقع بناء على نشاط إجرامي خاص فإن السبب لا يكون واحداً على الرغم من وحدة الواقعة •

(١٩٥١/٣/٦ أحكام النقض من ٢ ق ٢٨٠ من ٧٤١)

٦٠٣٥ - لا يصح في المواد الجنائية الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها إذا لم يتوافر شرط اتحاد السبب في المدعين • ويجب للقول باتحاد السبب أن تكون الواقعة التي يحاكم المتهم من أجلها هي بعينها الواقعة التي كانت محل الحكم السابق ، وفي الجرائم التي تتكون من سلسلة أفعال متتابعة ترتكب لغرض واحد لا يصح القول بوحدة الواقعة فيما يخص بهذه الأفعال عند تكرارها إلا إذا اتحد الحق الممتد على ، فإذا اختلف وكان الاعتداء عليه قد وقع بناء على نشاط إجرامي خاص عن طريق تكرار الفعل المرتكب في مناسبات مختلفة فإن السبب لا يكون واحداً على الرغم من وحدة الغرض •

(١٩٤٦/٦/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٩٨)

من ١٨٢)

٦٠٣٦ - إصدار عدة شيكات بغير رصيد في وقت واحد وعن دين واحد وإن تعددت تواريخ استحقاقها يكون نشاطاً إجرامياً لا يتجزأ تنقضي الدعوى الجنائية عنها جميعاً بصدور حكم نهائي واحد بالادانة أو بالبراءة في إصدار أي شيك منها •

(١٩٦٧/٥/٢٩ أحكام النقض من ١٨ ق ١٤٥ من ٧٢٠)

٦٠٣٧ - من المقرر قانوناً أن جريمة البناء بغير ترخيص إن هي إلا جريمة متتالية الأفعال متى كانت أعمال البناء متعاقبة متوالية إذ هي حينئذ تقوم على نشاط - وإن اقتصرت في أزمدة متوالية - إلا أنه يقع تنفيذ مشروع إجرامي واحد ، والاعتداء فيها مسلط على حق أحد وإن تكررت هذه

الأعمال مع تقارب أزممنتها وتعاقبها دون أن يقطع بينها فارق زمني يوحى بانفصام هذا الاتصال الذي جعل منها وحدة إجرامية في نظر القانون ، بمعنى أنه إذا صدر الحكم عن أى منها يكون جزاء لكل الأفعال التي وقعت في تلك الفترة حتى ولو لم يكتشف أمرها إلا بعد صدور الحكم .
(١٩٧٨/١٠/٢٣ أحكام النقض س. ٢٩ ق ١٤٣ ص ٧١٨)

٦٠٣٨ - جريمة البناء بغير ترخيص متتابعة الأفعال متى كانت أعمال البناء متعاقبة متوالية ، إذ هي حينئذ تقوم على نشاط وان اقتترف في أزمنة متوالية إلا أنه يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي واحد والاعتداء فيه مسلط على حق واحد وإن تكررت هذه الأعمال مع تقارب أزممنتها وتعاقبها دون أن يقطع بينها فارق زمني يوحى بانفصام هذا الاتصال الذي يجعل منها وحدة إجرامية في نظر القانون ، ومتى تقرر ذلك فإن كل فترة من الفترات الزمنية المشار إليها تستقل بنفسها ويستحق فاعل الجريمة عقوبة تستغرق كل ما تم فيها من أفعال ، ومتى صدر الحكم عن أى منها يكون جزاء لكل الأفعال التي وقعت منها ، حتى لو لم يكتشف أمرها إلا بعد صدور الحكم . فإن وقع بعد الحكم فعل جديد وليد إرادة إجرامية انبثقت لمناسبة الفعل الإجرامي الجديد فإنه لا يجوز قانوناً ادماج هذا الفعل فيما سبق وإن تحقق التماثل بينها .

(١٩٨٤/٤/٢٤ أحكام النقض ص ٣٥ ق ١٠٣ ص ٤٦٨ ،
١٩٦٠/١/١٢ ص ١١ ق ٧ ص ٤٠)

٦٠٣٩ - أن اختلاس الأموال إذا وقع بأفعال متتابعة بناء على تصميم واحد عد من الجرائم المتتالية . وكان جريمة واحدة يشمل الحكم فيها كل أفعال الاختلاس المقررة قبل المحاكمة حتى ما كان منها لم يعرض على المحكمة .

(١٩٣٨/١٢/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٣١٨ ص ٤١٣)

حجية احكام البرائة

٦٠٤٠ - لا يجوز الحكم الصادر بالبرائة قوة الأمر المقتضى بالنسبة لجريمة لم ترفع بها الدعوى الجنائية .

(١٩٦٩/٥/١٩ أحكام النقض س ٢٠ ق ١٤٥ ص ٧١٩)

٦٠٤١ - إن من شأن القضاء بالبراءة أن يسد على النيابة العامة سبيل تصحيح الإجراءات ورفع الدعوى الجنائية .

(١٩٦٧/٣/٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٦٨ ص ٣٣٤)

٦٠٤٢ - من المقرر في قضاء النقض أن أحكام البراءة لا يعتبر عنوانا للحقيقة - سواء بالنسبة إلى المتهمين فيها أو لغيرهم ممن يتهمون في ذات الواقعة إلا إذا كانت البراءة مبنية على أسباب غير شخصية بالنسبة إلى المحكوم عليهم بحيث تنفي وقوع الواقعة المرفوعة بها الدعوى ماديا .

(١٩٨٤/٦/١٤ أحكام النقض س ٣٥ ق ١٣٣ ص ٥٩٥ ، ١٩٦٧/١/٣١ س ١٨ ق ٢٦ ص ١٣٧)

٦٠٤٣ - من المقرر أنه متى صدر حكم بالبراءة بناء على أسباب عينية مثل أن الجريمة لم تقع أصلا ، أو أنها ليست في ذاتها من الأفعال التي يعاقب عليها القانون فإنه يكتسب حجية بالنسبة إلى جميع المساهمين فيها ويتمدى نطاقه اليهم بطريق اللزوم ، وذلك بالنظر إلى وحدة الواقعة والأثر العيني للحكم وكذلك قوة الأثر القانوني للارتباط بين المتهمين في ذات الجريمة فضلا عن أن ضمير المجتمع يرفض المفاخرة بين مصائر المساهمين في جريمة واحدة الذين تتكافأ مراكزهم في الاتهام إذا قضى بتبرئة أحدهم وبإدانة غيره مع اتحاد الملة ولا كذلك إذا كان الحكم بالبراءة مبنيا على أسباب خاصة بأحد المساهمين دون غيره فيها ، فإنه لا يحوز الحجية إلا في حق من صدر لصالحه ولا يفيد منه الآخرون .

(١٩٨٤/٣/٢٢ أحكام النقض س ٣٥ ق ٧١ ص ٣٣٥)

٦٠٤٤ - من المقرر أن أحكام البراءة المبنية على أسباب غير شخصية بالنسبة للمحكوم لهم بحيث تنفي وقوع الواقعة المرفوعة بها الدعوى ماديا تعتبر عنوانا للحقيقة ، سواء بالنسبة لهؤلاء المتهمين أو لغيرهم ممن يتهمون في ذات الواقعة متى كان ذلك في مصلحة أولئك الغير ولا يفوت عليهم أي حق مقرر في القانون .

(١٩٦٢/٦/١٢ أحكام النقض س ١٣ ق ١٣٦ ص ٥٣٩)

٦٠٤٥ - لا يصح عند محاكمة أي متهم عن واقعة أن يحتج لنسب

صدور حكم بالبراءة لمتهم آخر بذات الواقعة بصفته فاعلا معه أو شريكا له فيها إلا إذا كانت الأسباب التي أقيمت عليها البراءة مؤدية بذاتها إلى براءة المتهم المطلوبة محاكمته أيضا بحيث لو أن محاكمة المتهمين الاثنين كانت قد حصلت في دعوى واحدة لرمى الحكم فيها بالتناقض البين إذا هو أدان أحدهما وبرأ الآخر . وهذا هو الشأن في أحكام البراءة التي يكون أساسها عدم صحة الواقعة أو عدم العقاب عليها في حد ذاتها مهما كانت أشخاص المتهمين بها . أما الأحوال الأخرى التي يمكن أن يتصور فيها قانونا براءة متهم وإدانة آخر في ذات الواقعة فإنه لانعدام التناقض فيها يكون حكم البراءة مقصورا أثره على من قضى له بها دون غيره . ومن ذلك القبيل الأحكام الصادرة ببراءة الفاعل لانعدام القصد الجنائي لديه ، فهي لا تصلح لأن يحتج بها بالنسبة للشريك المقدم للمحاكمة على أساس توافر القصد الجنائي عنده .

(١٩٤٢/٤/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٣٩٢)

ص (٤٦٨)

٦٠٤٦ - أحكام البراءة المبنية على أسباب غير شخصية بالنسبة للمحكوم لهم تعتبر عنوانا للحقيقة سواء بالنسبة لهؤلاء المتهمين أو لغيرهم متى كان ذلك في مصلحة أولئك الغير ولا يفوت عليهم أى حق مقرر لهم بالقانون فالحكم النهائي الذى ينفي وقوع الواقعة المرفوعة بها الدعوى ماديا وينبنى على ذلك براءة متهم فيها يجب قانونا أن يستفيد منه كل من يتهمون في ذات الواقعة باعتبارهم فاعلين أصليين أو شركاء سواء أقدموا للمحاكمة معا أو قدموا على التعاقب بإجراءات مستقلة ، وذلك على أساس وحدة الواقعة الجنائية وارتباط الأفعال المنسوبة لكل من عزى إليه المساهمة فيها فاعلا أصليا أو شريكا ارتباطا لا يقبل بطبيعته أية تجزئة ويجعل بالضرورة أحوالهم المستمدة من العامل المشترك بينهم وهو الواقعة التي اتهموا فيها متحدة اتحادا يقتضى أن يستفيد كل منهم من كل دفاع مشترك .

(١٩٣٩/٦/٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ٤٠٤ ص ٥٧١ ،

١٩٤١/١١/١٧ ج ٥ ق ٣٠٥ ص ٥٧٩)

٦٠٤٧ - إذا كانت واقعة الدعوى هي أن عدة جرائم قد ارتكبت في أماكن مختلفة تنفيذا لفرض واحد ، فإنه لا يلزم عن ذلك أن الحكم بالبراءة يقتضى واحدة منها لسبب من الأسباب يقتضى البراءة في الجرائم اليباقية مع

ثبوتها :

(١٩٤٠/٥/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١١٢)

(ص ٢١٦)

٦٠٤٨ - إذا حصل المتهم بطريق الخس والتدليس على حكم قضى ببراءته فإن هذا الحكم لا يمنع من محاكمته والقضاء عليه بالعقوبة من أجل الجريمة نفسها .

(١٩٣٠/٦/١٩ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٥٩ ص ٥٠)

٦٠٤٩ - إذا كان الحكم الابتدائي الصادر في واقعة السرقة ببراءة المتهمين بها لعدم ثبوت وقوع فعل السرقة من مال المجنى عليه المعين في وصف التهمة هو الذي قضى بإدانة المتهم بإخفاء الأشياء المسروقة مع علمه بسرقتها ، فإن استئناف النيابة لهذا الحكم بالنسبة إلى هذا المتهم دون المتهمين في السرقة لا يمكن قانوناً أن تنقضي به سلطة المحكمة الاستئنافية في تقدير الواقعة المروضة عليها والحكم فيها على أساس ما ترى أنه هو الحاصل من أمرها ، ولو جاء قضاؤها متعارضاً مع القضاء الابتدائي الذي صار انتهائياً بالنسبة إلى من لم يرفع ضدهم استئناف وهذا التعارض لا يصح بحال النظر إليه من ناحية مخالفة قوة الشيء المحكوم فيه ، لأنه إنما كان ضرورة اقتضاه استعمال المحكمة الاستئنافية حقها المقرر بالقانون في الفصل في الاستئناف المرفوع أمامها على اعتبار واقعة الدعوى كما كانت مطروحة على محكمة الدرجة الأولى .

(١٩٤٥/١٠/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ ق ٦١١)

(ص ٤٧٨)

٦٠٥٠ - من المقرر أن الحكم الجنائي الصادر في جريمة من الجرائم يقيد المحكمة التي تفصل في الدعوى التي ترفع بالبلاغ الكاذب عن الواقعة التي كانت محل الجريمة من حيث صحة البلاغ وكذبه .

(١٩٦٤/١٢/٨ أحكام النقض ص ١٥ ق ١٦٠ ص ٨١٥)

(١٩٤٩/٥/٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٨٨٨ ص ٨٥٧)

٦٠٥١ - الحكم الصادر بالبراءة في دعوى الجنحة المباشرة المرفوعة

من المتهم بسرقة عقد ضد من اتهمه بالسرقة بأنه أبلغ في حقه كذبا بالسرقة
لا تأثير له على دعوى السرقة وهي المتبرة أنها الأصل منه .

(١٩٥١/٤/١٦ أحكام النقض س ٢ ق ٣٥٦ ص ٩٧٠)

٦٠٥٣ - الأسباب الشخصية بأحد المتهمين والتي بنيت عليها
براءته وإعفائه من العقوبة أو عدم توفر أركان الجريمة بالنسبة له لا تمتداه
إلى غيره من المتهمين وعليه فلا يستفيد منهم لم تسبق محاكمته من حكم
البراءة المبني على تلك الأسباب .

(جنايات مصر ١٩٢٦/١٠/١٤ المجموعة الرسمية س ٢٨)

(ق ٨٦)

٦٠٥٣ - إذا صدر حكم في جريمة وبنى على فقد ركن من أركانها
أو على انعدامها بالمرّة أو على سقوطها بمضى المدة أو على صدور عفو عنها فإنه
يحوز قوة الشيء المحكوم به بالنسبة للأشخاص الذين لم يكونوا حاضرا
فيها لأنه لو كانت الدعوى العمومية رفعت عليهم أول الأمر لاستفادوا من
هذه الأسباب وبالتالي وجب أن يستفيدوا منهم حتى ولو لم ترفع عليهم .

(جنايات مصر ١٩٢٦/١٠/١٤ المجموعة الرسمية س ٢٨)

(ق ٨٦)

٦٠٥٤ - من المقرر أن الدعوى الجنائية تنفصل تماما عن الدعوى
التأديبية لاختلاف الدعويين سببا وموضوعا ، وأن قوة الأمر المقضى أمام
المحاكم الجنائية لا تكون إلا للأحكام الجنائية الباتة ، ومن ثم فإن الأحكام
الصادرة من المحاكم التأديبية لا تنقضى بها الدعوى الجنائية وليس لها قوة
الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية .

(١٩٨١/١٢/١٧ أحكام النقض س ٣٢ ق ٢٠٢ ص ١١٣١)

حجية الأحكام الصادرة في الجرائم العسكرية

٦٠٥٥ - الجرائم العسكرية هي أفعال وردت نصوصها في قانون
الأحكام العسكرية رأى الضارح فيها أخلايا بالواجبات المفروضة على الأشخاص
المخاضين للنظم العسكرية ومن بين هذه الجرائم ما يعمره القانون العام فهي

جرائم معاقب عليها في كل من القانونين .
(١٩٦٢/٣/١٢ أحكام النقض س ١٣ ق ٥٤ ص ٢٠٦)

٦٠٥٦ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من المحكمة العسكرية - ان صج - يمنع من محاكمة المتهم مرة أخرى عن ذات الفعل أمام المحكمة العادية . فاذا كان الحكم المطعون فيه قد أغفل تحقيق هذا الدفع أو الرد عليه فإنه يكون مشوباً بالقصور بما يستوجب نقضه .
(١٩٦٢/٣/١٢ أحكام النقض س ١٣ ق ٥٤ ص ٢٠٦)

٦٠٥٧ - قصه الشارع ينص المادة الأولى من قانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ في شأن التماس إعادة النظر في قرارات وأحكام المجالس العسكرية تبين ما للأحكام الصادرة من المجالس العسكرية من قوة الأحكام القضائية ، وكان ملحوظاً من الشارع عند تقرير هذا المبدأ - كما أشارت إليه المذكرة الإيضاحية - ما أقامه من ضمانات لصالح المتهم في القانون الجديد ، ولا يصح الاعتراض في هذا الصدد بالعبارة التي اختارها الشارع عنواناً لهذا القانون ولا بعدم الإشارة إلى مواد قانون الأحكام العسكرية التي تشترك مع المحاكم العادية في الاختصاص . لا يصح الاعتراض بذلك من وجهين أولهما أن عنوان القانون ليس له قوة نصه الصريح وما يقتضيه منطق ألفاظ هذا النص ، وثانيهما أن اختصاص المحاكم العادية بالفصل في الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات والتي ينص عليها كذلك في قانون الأحكام العسكرية هو اختصاص شامل يسرى على جميع الأفراد سواء كان مرتكب الجريمة له الصفة العسكرية أو مجرداً من هذه الصفة ، وينبغي على ذلك أن يكون اختصاص المحاكم العادية هو اختصاص عام يخوله القانون لها متى رفعت إليها بالطريق القانوني . إلا أنه متى باشرت المحاكم العسكرية إجراءات المحاكمة وأصدرت حكمها وأصبح هذا الحكم نهائياً فإن هذا الحكم الصادر من هيئة مختصة قانوناً باصداره يجوز قوة الشيء المقضى في نفس الواقعة فلا يجوز طرح الدعوى من جديد أمام جهة قضائية أخرى ، ذلك بأن الازدواج في المسؤولية الجنائية عن الفعل الواحد أمر يحرمه القانون وتناذى منه العدالة ، إذ من القواعد المقررة أنه لا يصح أن يعاقب جان عن ذات فعله مرتين ولا يجوز أن ترفع الدعوى أمام جهتين من جهات القضاء ومن أجل واقعة واحدة .

(١٩٦٠/٦/١٤ أحكام النقض س ١١ ق ١٠٨ ص ٥٦٧)

٦٠٥٨ - اذا صدر حكم من المجلس العسكري بمقوبة من نوع المقوبات المقررة في القانون الجنائي ، فانه لا يحوز قوة الشيء المقضي به ولا يمنع من محاكمة الجاني من جديد أمام المحاكم العادية ، وذلك اعمالاً لنص المادتين ٢ و ١٦٩ من قانون الأحكام العسكرية .

(١٩/٢/١٩٥٧ أحكام النقض س ٨ ق ٤٧ ص ١٦٠)

٦٠٥٩ - ليس للمحاكم الأهلية أن تحاكم شخص من أجل تهمه سبق المسك عليه فيها من مجلس عسكري مختص لأن أحكام المحاكم العسكرية تحوز قوة الشيء المحكوم به أمام تلك المحاكم .

(أسبوط الابتدائية ١٩٢٨/١/٣٠ المجموعة الرسمية س ٢٩

ق ٨٦)

الدفع من النظام العام

٦٠٦٠ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها من النظام العام وتجوز اثارته في أية حالة كانت عليها الدعوى .

(١٩٧٢/٤/٣٠ أحكام النقض س ٢٣ ق ١٤٠ ص ٦٢٧ ،

١٩٣٧/١٢/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ ق ١٢٩ ص ١٢٠)

٦٠٦١ - من المقرر أن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها وإن كان متعلقة بالنظام العام فتجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض إلا أن قبوله مشروط بأن تكون مقوماته واضحة من مدونات الحكم أو كانت عناصر الحكم مؤدية الى قبوله بغير حاجة الى اجراء تحقيق تنأى عنه وظيفة محكمة النقض .

(١٩٨١/١٠/١٣ أحكام النقض س ٣٢ ق ١٢٣ ص ٦٩٢ ،

١٩٧٥/١١/٢٤ س ٢٦ ق ١٦٥ ص ٧٤٨ ، ١٩٧٣/١/١٩ س ٢٤ ق ٢٦

ص ١٠٨ ، ١٩٧١/١٠/١٨ س ٢٢ ق ١٣١ ص ٥٤٩ ، ١٩٦٢/٦/١٢ س ١٣

ق ١٣٧ ص ٥٤٢)

٦٠٦٢ - لا يجوز اثاره الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها لأول مرة أمام محكمة النقض لما تتطلبه من تحقيق موضوعي .

(١٩٦٦/٤/١٨ أحكام النقض س ١٧ ق ٨١ ص ٤٣٠)

٦٠٦٣ - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها متعلق بالنظام العام وهو من الدفع الجوهرية التي يتعين على المحكمة - متى أبدى أمامها - أن تتحرى حقيقة الواقع بشأنه وأن تجرى ما تراه لازما من تحقيق باوفا الى غاية الأمر منه .

(١٩٨٤/١٢/٤ : أحكام النقض س ٣٥ ق ١٩٢ ص ٩٦٣)

٦٠٦٤ - لما كان من المقرر أن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها من النظام العام وتجوز اثارته في أية حالة كانت عليها الدعوى ، وكان البين أن الطاعن أقام دفاعه على هذا الدفع مما كان لازمه أن تعرض له المحكمة فتقسطه حقه إيرادا له وردا عليه ، أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون ميبيا بالقصور في البيان .

(١٩٧٦/١٠/٢ : أحكام النقض س ٢٧ ق ١٦٠ ص ٧٠٩)

٦٠٦٥ - متى كان الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها هو دفاع جوهرى من شأنه أن يعدم التهمة موضوع الدعوى لبناؤه على سبق الفصل فيها ، فقد كان واجبا على المحكمة أن تحققه وتفصل فيه . أما وهي لم تفعل فإن حكمها يكون ميبيا بالقصور .

(١٩٧٦/٢/٢٣ : أحكام النقض س ٢٧ ق ٥٦ ص ٢٧١)

٦٠٦٦ - اذا كان المتهم قد تمسك أمام المحكمة الاستثنائية بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فأمرت المحكمة بضم هذا الدفع الى الموضوع ومع ذلك صدرت حكمها في الدعوى بالادانة دون أن تتعرض له أو ترد عليه فإن حكمها يكون ميبيا بالقصور .

(١٩٤٧/٥/١٢ : مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ٢٦١)

(ص ٣٤٣)

٦٠٦٧ - انه وإن كان الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها متعلقا بالنظام العام وجائزا اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ، الا أنه لما كانت مدونات الحكم المطعون فيه قد خلت من مقومات صحة هذا الدفع التي تكشف عن مخالفة الحكم للقانون وتطبيقه فإن ما أثاره الطاعن في المذكرة المقدمة بالجلسة وبعد فوات الميعاد المحدد بالقانون يكون غير مقبول .

(١٩٧٧/١/١٠ : أحكام النقض س ٢٨ ق ١١ ص ٥٢)

٦٠٦٨ - طلب المتهم بجريمة اصدار شيك بدون رصيد تأجيل نظر الدعوى لنظرها مع أخرى يقوم موضوعها على ذات الشيك فيجد دفعه بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها .
(١٩٧٣/١/٢٩ أحكام النقض س ٢٤ ق ٢٦ ص ١٠٨)

حجية الأمر بنى لا وجه لاقامة الدعوى أمام المحكمة

٦٠٦٩ - الأصل أن الأمر بعدم وجود وجه المبني على أسباب عينية مثل أن الجريمة لم تقع صلا أو على أنها فى ذاتها ليست من الأفعال التى يعاقب عليها القانون يكتسب - كأحكام البراءة - حجية بالنسبة الى جميع المساهمين فيها ، ولا كذلك اذا كان مبنيا على أحوال خاصة بأحد المساهمين دون الآخرين ، فإنه لا يحوز حجيته الا فى حق من صدر لصالحه .
(١٩٧٥/٥/١٨ أحكام النقض س ٢٦ ق ١٠٠ ص ٤٣١)

٦٠٧٠ - من المقرر بنص المادتين ٤٥٤ و ٤٥٥ إجراءات جنائية أن قوة الأمر المقضى سواء أمام المحاكم الجنائية او المحاكم المدنية لا تكون الا للأحكام النهائية بعد صيرورتها باثة متى توافرت شرائطها القانونية ، وأنه ليس للأمر الصادر من النيابة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية فى الجريمة المبلغ عنها حجية أمام المحكمة الجنائية فى دعوى البلاغ الكاذب عن هذه الجريمة .

(١٩٧٣/٥/٢٧ أحكام النقض س ٢٤ ق ١٣٤ ص ٦٥٣ ،
١٩٦٧/٤/٤ س ١٨ ق ٩٤ ص ٤٩٦)

٦٠٧١ - الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية او بعدم جواز نظرها لسبق صدور أمر حفظ من النيابة هو من قبيل الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه ، ولأجل أن يكون له محل يجب أن تكون الواقعة المطلوب محاكمة المتهم من أجلها هى بينتها الواقعة الصادر فيها أمر الحفظ .

(١٩٦٧/١/٩ أحكام النقض س ١٨ ق ٧ ص ٤٦)

٦٠٧٢ - متى كان الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم جواز نظر الدعوى لسبق صدور أمر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية عن ذات الواقعة لم يبلغ ، وهو ما يلتقى فى نتيجته مع القضاء بعدم

قبول الدعويين الجنائيين والمدنيين يكون قد اقترن بالصواب .

(١٩٨٠/١١/٥ أحكام التقضى س ٣١ ق ١٨٦ ص ٩٦٠)

٦٠٧٣ - الامر الصادر من النيابة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية فى الجريمة المبلغ عنها لا حجية له أمام المحكمة الجنائية فى دعوى البلاغ الكاذب عن هذه الجريمة .

(١٩٨٧/١/٢٩ الطعن رقم ٢٩٣١ لسنة ٥٥)

الفقرة الثانية

٦٠٧٤ - اذا كان الطعن المقدم فى حكم المحكمة الاستثنائية الفاضى برفض الاشكال فى التنفيذ الذى رفعه الطاعن يتضمن أن الطاعن انما يرمى من وراء الاشكال محل هذا الطعن الى اعادة البحث فى موضوع الدعوى الأصلية بمد أن صدر فيها حكم على المتهم بالادانة فى الجريمة التى رفعت بها الدعوى عليه وصار هذا الحكم نهائيا فانه يكون متعيئا رفضه ، اذ هذا الحكم بصيرورته نهائيا فى الخصوص الذى قضى فيه يكون مانعا للمحكوم عليه ولغيره من اعادة المناقشة فى خصوص ما قضى به .

(١٩٤٦/٦/١٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ق ١٩٧)

ص (١٨١)

٦٠٧٥ - اذا اتهم متهم بجريمتين وحصلت المرافعة فيهما وحكمت محكمة الدرجة الأولى بالمعقوبة فى كل منهما ثم حكمت المحكمة الاستثنائية بإلغاء الحكم الابتدائى وتبرئة المتهم مما أسند اليه فان حكمها هذا بصفة عامة يعتبر صادرا فى التهمتين ولو أن المحكمة لم تتناول فى أسباب حكمها الا احدهما . ولا يجوز للنيابة أن تقدم الدعوى ثانية الى المحكمة الاستثنائية ، فاذا فعلت وسمعت المحكمة الاستثنائية الدعوى وأعادت النظر فى موضوع التهمة التى أهملت الإشارة اليها فى الأسباب كانت فى عملها هذا خارجة على القانون ، اذ هى مهما كانت مختلطة فى حكمها الأول فمن المحرم عليها أن ترجع فيه ، وتصحيح هذا الخطأ يكون من شأن المحاكم الأخرى على وفق القانون .

(١٩٣١/٥/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٢٦٧)

ص (٣٣١)

مادة ٤٥٥

لا يجوز الرجوع الى الدعوى الجنائية بعد الحكم فيها نهائيا بناء على ظهور أدلة جديدة او ظروف جديدة او بناء على تغيير الوصف القانوني للجريمة .

الأحكام

٦٠٧٦ - من المقرر انه اذا رفعت الدعوى عن واقعة معينة بوصف معين وحكم فيها بالبراءة لا يجوز بعد ذلك رفع الدعوى عن تلك الواقعة ذاتها ، بوصف جديد ، كما ان أحكام البراءة المبنية على أسباب غير شخصية بالنسبة للمحكوم عليه بحيث تنفى وقوع الواقعة المرفوع بها الدعوى ماديا تعتبر عنوانا للحقيقة سواء بالنسبة لهؤلاء المتهمين او لغيرهم ممن يتهمون في ذات الواقعة ، متى كان ذلك في مصلحة أولئك الغير ولا يفوت عليهم أى حق يقرر لهم في القانون فلا يجوز أن ترفع الدعوى عليهم على التعاقب .

(١٩٧٦/٣/٢٨ أحكام النقض س ٢٧ ق ٧٧ ص ٣٦٢)

٦٠٧٧ - مبدا حجبه الأحكام يفترض وحدة الموضوع والسبب والخصوم ، فاذا كانت الواقعة المادية التي تطلب سلطة الاتهام محاكمة المتهم عنها قد طرحت على المحكمة التي خولها القانون سلطة الفصل فيها فانه يمتنع بعد الحكم النهائي الصادر فيها إعادة نظرها حتى ولو تباير الوصف القانوني طبقا لأحكام القانون الذي يطبقه قضاء الاعادة ، والى هذا الأصل أشارت المادة ٤٥٥ اجراءات جنائية .

(١٩٦٠/٦/١٤ أحكام النقض س ١١ ق ١٠٨ ص ٥٦٧)

٦٠٧٨ - متى كان اثبات بالحكم أن الطاعن لم يعقد سوى قرض واحد بعد أن حكم عليه بالادانة فان الحكم المطعون فيه يكون مخطئا فيما قضى به من ادانة الطاعن تأسيسا على أنه وان لم يتعاقب بعد الحكم الا عن قرض واحد ، الا أن هذا منه يدل على أن عادة الاقراض بالفوائد الربوية لا تزال متصلة فيه ، ذلك بأن الحكم السابق صدوره على الطاعن قد عاقبه على الوقائع السابقة عليه باعتبارها عنصرا من عناصر الاعتقاد الذي دانه به ، ومن ثم فلا يصح اتخاذها عنصرا لاعتقاد جديد والا لكان ذلك تكرارا

للمحاكمة على ذات الوقائع .

(١٩٥٣/١٠/١٩ أحكام النقض س ٥ ق ١١ ص ٣٣)

٦٠٧٩ - إذا رفعت الدعوى عن واقعه ممينه بوصف معين وحكم فيها بالبراءة فلا يجوز بعد ذلك إعادة رفع الدعوى عن تلك الواقعة ذاتها بوصف جديد ، لكن إذا كانت قد اقترنت بتلك الواقعة الأصلية واقعة أخرى تكون جريمة مستقلة مخالفة للجريمة الأصلية فإن الحكم الأول لا يمنع من رفع الدعوى عن الواقعة الأخرى . فإذا رفعت الدعوى على شخص بوصف كونه سارقا وحكم ببراءته من السرقة فإنه يجوز أن ترفع عليه الدعوى من جديد بوصف كونه مخفيا للأشياء المسروقة ولو كانت الواقعة المكونة لجريمة الاختفاء قد ذكرتها النيابة في مرافعتها في قضية السرقة على سبيل مجرد الاستدلال بها على صحة تهمة السرقة وكانت المحكمة كذلك قد عرضت لذكرها في دعوى السرقة باعتبارها دليلا قدمته النيابة لها على التهمة المذكورة .

(١٩٣٥/١/٢٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٣٢٢)

ص ٤١٥)

٦٠٨٠ - إذا رفعت الدعوى على شخص بوصف كونه سارقا للأشياء المضبوطة وحكم ببراءته فإنه يجوز أن ترفع عليه الدعوى من جديد بوصفه مخفيا لها لاختلاف الواقعتين ويستوى الأمر إذا ما اعتبر المتهم في القضية الأولى شريكا في السرقة .

(١٩٥٧/٦/١٠ أحكام النقض س ٨ ق ١٧٥ ص ٦٣٧)

مسألة ٤٥٦

يكون للحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية في موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة أو بالإدانة قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم المدنية في الدعوى التي لم يكن قد فصل فيها نهائيا فيما يتعلق بوقوع الجريمة وبوصفها القانوني ونسبتها إلى فاعلها . ويكون للحكم بالبراءة هذه القوة سواء بنى على انتفاء التهمة أو عدم كفاية الأدلة . ولا تكون له هذه القوة إذا كان مبني على أن الفعل لا يعاقب عليه القانون .

~ لا تقابل لها في القانون السابق .

الأحكام

٦٠٨١ - أن الحاجة بقوة الأمر المقضى للحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية في موضوع الدعوى الجنائية لا تكون وفق المادة ٤٥٦ إجراءات جنائية إلا لدى المحاكم المدنية وليس لدى المحاكم الجنائية نفسها ،
وهي تنظر الدعوى المدنية بالتبعية للدعوى الجنائية .

(١٩٧٥/٣/٢٤ أحكام النقض س ٢٦ ق ٦٥ ص ٢٨٠)

٦٠٨٢ - أن الحكم يرفض الادعاء بتزوير مخالسته لا حججه له في الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية ما دام الفصل فيه لم يكن لازماً للفصل في وقوع الفعل المكون لجريمة اصدار الشيك بدون رصيد أو في وصفه القانوني وفي نسبته الى المتهم .

(١٩٧٤/٥/١٣ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٠٠ ص ٤٧٠)

٦٠٨٣ - من المقرر قانوناً أن الأحكام لا تحوز حجية الأمر المقضى إلا في نزاع قائم بين الخصوم انفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتعلق بذات الحق محلاً وسبباً ، وأن القاضى المدني لا يرتبط بالحكم الجنائي إلا في الوقائع التي فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضرورياً .

(١٩٧٤/٢/٣ أحكام النقض س ٢٥ ق ١٩ ص ٨٠ ، ٢/٢/٢٠)

(١٩٦٨ س ١٩ ق ٤٧ ص ٢٦٠)

٦٠٨٤ - الحكم الجنائي الصادر في جريمة اعطاء شيك بدون رصيد لا يحوز قوة الأمر المقضى بالنسبة الى الدعوى المدنية التي ترفع من بعد أمام المحاكم المدنية إلا فيما فصل فيه فصلاً لازماً من وقوع هذا الفعل منسوباً الى فاعله ، ولا شأن له بالسبب الذي استطرد اليه من أنه أعطى مقابل دين معين .

(١٩٦٩/١٠/١٣ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٠٠ ص ١٠٢٧)

٦٠٨٥ - مؤدى نص المادة ٤٥٦ إجراءات جنائية أن حجية الحكم الجنائي في موضوع الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية قاصرة على منطوق الحكم الصادر بالبراءة أو بالإدانة بالنسبة لمن كان موضوع المحاكمة دون أن

تلحق الأسباب التي لم تكن ضرورية للحكم بالبراءة أو بالإدانة .

(١٩٦٨/٢/٢٠ أحكام النقض س ١٩ ق ٤٧ ص ٢٦٠)

٦٠٨٦ - الأحكام الجنائية لا يكون لها قوة الامر المقضى في حق الكافة أمام المحاكم المدنية الا فيما يكون لازما ضروريا للفصل في التهمة المروضة على جهة الفصل فيها . فاذا كان التهمة المرفوعة بها الدعوى على المتهم أمام المحكمة العسكرية هي انه عمل او حاول التأثير في أسعار السوق والتمويل بأن حبس بضائع عن التداول فحكمت له هذه المحكمة بالبراءة وتمرضت وهي تبحث أدلة الادانة الى مالك هذه البضاعة فقالت انها ملك للمتهم ، فقولها هذا لا يمكن عمله قضاء له قوة الامر المقضى إذ إن تعيين المالك للبضاعة لم يكن أصلا عنصرا لازما في تلك التهمة .

(١٩٤٧/٥/١٢ مجموعة القواعد القانونية بـ ٧ ق ٣٥٧)

ص ٢٣٥)

٦٠٨٧ - للحكم الجنائي قوة الشيء المحكوم به بالنسبة للأشخاص المسؤولين مدنيا فيما يختص بموضوع التهمة وبإدانة المتهم ، وشأنهم في ذلك شأن المتهم نفسه ، وعليه فمتى حكم بالإدانة على متهم فيمنع هذا الحكم المحكمة المدنية التي تنظر دعوى التعويض من أن تعيد النظر فيما اعتبرته المحكمة الجنائية أساسا لحكمها حتى ولو لم يكن الشخص المسؤول مدنيا خصما في الدعوى الجنائية .

(مصر الابتدائية ١٩٢٧/١/١٩ المجموعة الرسمية ص ٢٨)

ق ١٢٢)

٦٠٨٨ - اذا حكمت المحكمة الجنائية بإدانة المتهم وبالزامه بأنه يدفع تعويض للمدعي المدني فليس للمستول مدنيا بالتضامن مع المتهم اعادق المناقشة أمام المحكمة المدنية في هذا التعويض اذا كان داخلا ومتملقا بموضوع التهمة التي طرحت أمام المحكمة الجنائية . أما اذا كان التعويض قضى به في مقابل الضرر الذي لحق المدعي المدني وقدرته الحسنة الجنائية حسبما رآته من ظروف الدعوى ، فللمستول مدنيا الحق في مناقشته إذ أنه لم يتمكن أمام المحكمة الجنائية من تقديم جميع أدلته في هذا

الموضوع .

(مصر الابتدائية ١٩٢٦/٤/٢٥ المجموعة الرسمية س ٢٦)

ق ٤٣)

٦٠٨٩ - الحكم النهائي الصادر بعقوبة في المواد الجنائية له قوة الشيء المحكوم به بالنسبة للشخص المسئول مدنيا ولو لم يكن قد أدخل في الدعوى الجنائية .

(استئناف ١٩٠٦/٣/٢٠ المجموعة الرسمية س ٧ ق ٨٩)

٦٠٩٠ - ان النافذة التي تقضى بأن الاحكام الصادرة من المحاكم الجنائية تكون حجة أمام المحاكم المدنية لا يؤخذ بها على اطلاقها بل يشترط تطبيقها تطبيقا صحيحا ان لا يكون هناك تناقض بين الحكم الجنائي الذي صدر والحكم المدني الذي سيصدر ، فاذا برأت المحكمة الجنائية المتهم من تهمة اصابة شخص خطأ فحكمها باعتبار انه لم يفصل الا في أمر انطباق او عدم انطباق التهمة على احكام قانون العقوبات لا يمنع القاضي المدني من أن يبحث فيما اذا كانت الوقائع المنسوبة للمتهم تعتبر شبه جنحة مدنية تترتب عليها مسئولية مدنية .

(طنطا الابتدائية ١٩٢٦/١/١٣ المجموعة الرسمية س ٢٨)

ق ١٢)

٦٠٩١ - يجب فيما يختص بالنتائج القانونية والعملية المترتبة على مبدأ تسييد المحاكم المدنية بقوة الشيء المحكوم فيه من المحاكم الجنائية أن يفصل بين الاحكام الصادرة بالادانة والاحكام الصادرة بالبراءة ، فالختم بالادانة هو والاسباب التي بنى عليها مقيد للقاضي المدني الذي تطرح عليه معزى التعميضي تقييدا : يقبل جدلا في كون الواقعة ارتكبت وأن المتهم هو المرتكب لها وأن الفعل يعاقب عليه قانونا . أما احكام البراءة فانها وإن تكن مقيدة للقاضي المدني فيما يختص ببراءة المتهم الا انه فيما يختص بتأثيرها على الدعوى المدنية يجب اخذها مرتبطة بأسبابها غير المنفصلة عنها ، ولذلك فانه يختلف تأثير حكم البراءة على الدعوى المدنية فيما يختص بقوة الشيء المحكوم فيه باختلاف تلك الاسباب ، فاذا ذكر في أسباب البراءة أن الجريمة لم تقع أو أنها وقعت ولكن لم يرتكبها المتهم يكون للحكم الجنائي قوة الشيء

المحكوم به في الدعوى المدنية المعامه من الدعى المدنى ، ويكون حكماً لا يقبل الجدل بأن الجريمة لم تقع أو أنها وقعت ولم يرتكبها المتهم ، أما إذا كان حكم البراءة مبنيًا مثلاً على وجود أسباب قانونية لأعفاء المتهم من العقوبة أو على سبب عدم توافر أركان الجريمة فإن الحكم بالبراءة لا يمنع من جواز النظر في التعويض المدنى .

(استئناف ١٩٢٣/٥/٨ المجموعة الرسمية س ٢٥ ق ٢٥)

٦٠٩٢ - الأحكام الجنائية التي أصبحت نهائية يجب أن يكون لها قوة الشيء المحكوم فيه من جهة ادائه المتهم أو برأته ومن جهة الوقوع الثابتة والتي تكون مع منطوق الحكم بالإدانة أو البراءة وحده غير قابلة للتعزئة . ولذلك فإنه ليس للمحاكم المدنية إذا رفعت أمامها دعوى مدنية ممن وقعت عليه الجريمة يطلب تعويض الضرر الناشئ عن الجريمة المحكوم فيها بالعقاب من المحاكم الجنائية أن تبحث من جديد في ثبوت التهمة على المدعى عليه من عدمه ، بل هي مقيدة بقوة الشيء المحكوم فيه جنائياً ، وكذلك ليس لها أن تبحث في حالة الحكم بالبراءة إذا كان المتهم بريئاً أم لا .

(استئناف ١٩٢٣/٥/٨ المجموعة الرسمية س ١٥ ق ٢٥)

٦٠٩٣ - لما حكمت المحكمة ببراءة المتهم قضت برفض دعوى المدعى بالحق المدنى الذى قدر التعويض بألف قرش ، ولم يستطع المدعى المدنى استئناف الحكم بالنظر لمقدار التعويض المطلوب . وقد حكم بأنه لا يجوز للمدعى المدنى أن يتمسك بحكم الإدانة الذى صدر فيما به نسبته على استئناف النيابة لأجل أن يجدد دعواه أمام المحكمة المدنية ، وذلك لأن قوة الشيء المحكوم فيه نهائياً تحول دون ذلك .

(بنى مزار الجزئية ١٩٢٠/٤/٢١ المجموعة الرسمية س ٢٢)

(٧٥ ق)

٦٠٩٤ - ليس لحكم البراءة المبني على عدم كفاية الأدلة قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة للدعوى المدنية التى رفعها المتهم بعدئذ بسبب البلاغ الكاذب الذى قدم ضده ، ومن ثم فلا يمنع هذا الحكم المحكمة المدنية من النظر في ظروف الدعوى الجنائية وتقديرها من الوجهة المدنية .

(استئناف ١٩١٤/١/١٩ المجموعة الرسمية س ١٥ ق ٦١)

٦٠٩٥ - الحكم النهائي الصادر من محكمة الجناح ببراءة المتهم من تزوير عقد يمنع من الطعن بتزوير هذا العقد في دعوى مدنية ، انما يشترط أن يكون حكم البراءة قد بنى على عدم ثبوت تزوير العقد لا على أسباب خاصة بالمتهم .

(استئناف ١٩١٣/١/٢١ المجموعة الرسمية س ١٤ ق ٥٠)

٦٠٩٦ - ليس للمحاكم المدنية أن تفصل في مسألة سبق أن فصلت فيها المحاكم الجنائية وذلك احتراماً للشيء المحكوم به وبقاء لما قد يحصل من التضارب بين الأحكام ، وانه وإن كان هذا المبدأ مختلفاً فيه اذا لم يخلل المدعى بالحقوق المدنية في الدعوى العمومية غير أنه لا خلاف فيه اذا دخل المدعى المدني في الدعوى لأن المحاكم الجنائية تؤدي في هذه الحالة وظيفة المحاكم المدنية والحكم الذي يصدر منها يعتبر كأنه صادر من محكمة مدنية .

(استئناف ١٩٠٣/٤/٢١ المجموعة الرسمية س ٥ ق ١٤)

٦٠٩٧ - بما أنه لا نص في القانون يقضى على المحاكم المدنية بوجود ارتباطها بأحكام المحاكم الجنائية فيجوز لمحكمة مدنية أن تبحث في صحة ورقة مظلوم فيها بالتزوير في أثناء قيام دعوى مدنية ولو أن المنسوب اليه فعل التزوير قد برأته محكمة جنائية تكون قد بنت حكمها على عدم الثقة بشهادة شهود الإثبات وعدم كفاية أوجه الثبوت المقدمة .

(استئناف ١٩٠١/١٠/٢١ المجموعة الرسمية س ٤ ق ١٥)

٦٠٩٨ - اذا حكمت المحكمة الجنائية ببراءة شخص من تهمة التزوير لما تبين لها أن الورقة المدعى بتزويرها هي حقيقية فلا يجوز بعد ذلك الطعن في تلك الورقة بالتزوير في الدعوى المدنية .

(ملوى الجزئية ١٩٠٠/١٠/٢٤ المجموعة الرسمية س ٢)

مادة ٧٥٤

لا تكون للأحكام الصادرة من المحاكم المدنية قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

الأحكام

٦٠٩٩ - من المقرر وفقا للمادة ٤٥٧ إجراءات جنائية أن لا يكون للأحكام الصادرة من المحاكم المدنية قوة الشيء المحكوم فيه فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها ، ذلك أن الأصل أن المحكمة الجنائية مستحصه بموجب المادة ٢٢١ من ذلك القانون بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية أمامها ما لم يقض القانون على خلاف ذلك وهي في محاكمة المتهمين عن الجرائم التي يعرض عليها الفصل فيها لا يمكن أن تنقيد بأى حكم صادر من أية جهة أخرى مهما كانت ، وذلك ليس فقط على أساس أن مثل هذا الحكم لا يكون له قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة للدعوى الجنائية لانعدام الوحدة في الخصوم أو السبب أو الموضوع بل لأن وظيفة المحاكم الجنائية والسلطة الواسعة التي خولها القانون إياها لتقييم بهئته الوظيفة بما يكفل لها اكتشاف الواقعة على حقيقتها كى لا يساقب دىء أو يفلت مجرم ذلك يقتضى ألا تكون مقيدة فى أداء وظيفتها بأى قيد لم يرد به نص فى القانون .

(١٩٨٤/١١/٢١) أحكام النقض س ٣٥ ق ١٨٠ س ٨٠٢ .
١٩٧٢/٣/٢٠ س ٢٣ ق ٩٤ س ٤٣٢ ، ١٩٧١/١/١٨ س ٢٢ ق ١٩ س ٧٨ ، ١٩٦٩/١/٦ س ٢٠ ق ٩ س ٣٨ ، ١٩٥٦/٦/٤ س ٧ ق ٢٢٨ س ٨٢٤)

٦١٠٠ - من المقرر وفق المادتين ٢٢١ و ٤٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية أن الحكم الصادر فى دعوى مدنية لا تأثير له على الدعوى الجنائية ولا يقيد القاضى الجنائى عند نظر الدعوى .

(١٩٧٩/١/١١) أحكام النقض س ٣٠ ق ٩ س ٦٠)

٦١٠١ - ان المحكمة الجنائية وهى تحاكم المتهمين عن الجرائم

المعرضة عليها لا يمكن أن تنقيد بأى حكم صادر من أية جهة أخرى مهما كانت ، وذلك ليس فقط على أساس أن مثل هذا الحكم لا تكون له قوة الشيء المحكوم فيه بنسبة للدعوى الجنائية لانعدام الوحدة فى الخصوم أو السبب أو الموضوع ، بل ولأن وظيفة المحاكم الجنائية والسلطة الواسعة التى خولها القانون اياها للقيام بهذه الوظيفة بما يكفل لها كشف الواقعة على حقيقتها كى لا يماقب برى ، أو يفلت مجرم ، ذلك يقتضى ألا تكون هذه المحاكم مقيدة فى أداء وظيفتها بأى قيد سـم يرد به نص فى القانون مما يلزم عنه ألا يكون للحكم إصادر من المحاكم المدنية أو غيرها من الجهات الأخرى أى شأن فى الحد من سلطة المحاكم الجنائية التى مأموريتها السـمى للكشف عن الحقائق كما هى فى الواقع ، لا كما تقرره تلك الجهات مقيدة بما فى القانون المدنى أو المرافعات من قيود لا يعرفها قانون تحقيق الجنايات وملتزمة بحدود طلبات الخصوم وأقوالهم فى تكييفهم هم للوقائع المتنازع عـيها بينهم وهم دون غيرهم أصحاب الشأن فيها .

(١٦٨/١٢/١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٦٨)

(ص ٣١١)

٦٩٠٣ - الدفع أمام المحاكم الجنائية بعدم جواز نظر الدعوى لسبق صدور حكم فيها لا يكون من النظام العام اذا كان متعلقا بالدعوى المدنية فقط .

(١٦٨/١٢/١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ١٦٨)

(ص ٣١١)

٦٩٠٣ - من المقرر أنه اذا قضت المحكمة المدنية برد وبطلان سند لترويره ثم رفعت دعوى التزوير الى المحكمة الجنائية فعل المحكمة الأخيرة أن تقوم ببـحث جميع الأدلة التى تبني عليها عقيدتها فى الدعوى ، أما اذا اكتفت بـسرد وقائع الدعوى المدنية وبنت حكمها على ذلك دون أن تتحرى بنفسها أدلة الادانة فان ذلك يجعل حكمها كأنه غير مسبب .

(١٩٨٤/٤/٣ أحكام النقض س ٣٥ ق ٨١ ص ٣٧٥ ، ١٣/٣/١٩٦٧ س ١٨ ق ٧٧ ص ٤١٢)

(ص ٣١١)

٦٩٠٤ - الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية ليست لها قوة الشيء

المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيه يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها ، ولما كان يبين ما أورده الحكم المطعون فيه أنه وقد قضي بالإدانة أشار إلى أخذه بما جاء بمحضر التحقيق وما أثبت في الحكم للقاضي برد وبطلان السند منار الاتهام مستدلاً بذلك أنه مزور وعلى ثبوت جرميتي تزويره واستعماله في حق الطاعن ، دون أن يورد مؤدى ما جاء بذلك المحضر ووجه اتخاذ دليل ضد الطاعن ، ودو ، أن تقوم المحكمة بنفسها بتحصيص عناصر الدعوى وإجراء ما تراه من تحقيق موصل إلى ظهور الحقيقة لديها في شأن الجريمتين المسندتين إلى الطاعن ، اجتزاء منها بمجر: سرد وقائع الدعوى المدنية نقلاً عن الحكم الصادر فيها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً متعين النقض مع الإحالة .

(١٩٦٧/٣/٦ أحكام النقض ص ١٨ ق ٦٥ ص ٣٢٢ ، ١٩٦٧/٣/٦)

(١٩٦٧ ق ٢٢٦ ص ١١٣٠)

٦١٠٥ - ار من المتفق عليه أن ما يقضى به مدنياً من رد بطلان ورقة ليس له قوة الشيء المحكوم فيه نهائياً لدى المحكمة الجنائية وأن لهذه المحكمة بالرغم من الحكم المدني أن تبحث كل ما يقدم لها من الدلائل والأسانيد على صحة تلك الورقة أو بطلانها ، وأ ، تقدر تلك الأسانيد والدلائل من بينات قولية أو دلائل حسية بكامل سلطتها وبحسب ما تراه هي من ضعف أو قوة ، بحيث لو خايرها أى شك في صحة الأدلة التي قامت بأدبى ذى بدء لدى المحكمة المدنية على تزوير الورقة المذكورة كان لها أن تقضى ببراءة المتهم بذلك التزوير .

(١٩٣٣/١٢/٢٦ مجموعة القواعد القانونية ج ٣ ق ٦٧)

ص (١٠١)

٦١٠٦ - القاضى الجنائى لا يتقيد بحكم المحكمة المدنية بل له برغم صدور حكم مدنى بصحة سند أن تقضى بتزوير ذلك السند ومعاقبة مقترف التزوير ، ولا يحول دون ذلك أن يكون الحكم المدني قد أصبح نهائياً لأن شروط اكتساب الأحكام النهائية لقوة الشيء المحكوم فيه لا تمتد متوافرة في هذه الحالة .

(١٩٣٠/١١/١٣ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٩٥ ص ٩٣)

٦١٠٧ - لا يكون في الجنائى للحكم المدني القاضى بصحة ورقة

قوة الشيء المحكوم فيه ولا يمنع انقياد العمومية من رفع الدعوى الجنائية بالتزوير فيما يتعلق بالورقة عينها .

(١٩٠٢/١١/١٥ المجموعة الرسمية س ٤ ق ٢٥)

٦١٠٨ - ليس للمحكمة الجنائية بعد الفصل نهائيا من المحكمة المدنية بتزوير سند أن يناقش صحة هذا السند وكل ما تماكه في هذه الدقة . ما رفعت اليها الدعوى العمومية عن السند المقضى مدنيا بتزويره هو مناقشة أدلة الاتهام لمعرفة ان كان المتهم ارتكب جرما يستحق عليه العقاب أم لا .

(أسبوط الابتدائية ١٩٣٤/٣/٢١ المجموعة الرسمية س ٣٥

ق ١٣٩)

٦١٠٩ - الأحكام المدنية الصادرة بصحة الديون المدعى بأنها تشمل فوائد ربوية لا تكون حج قاطعة في الدعوى العمومية المرفوعة بشأن جريمة الاعتداء على الاقراض بالرأى المدعى به . لأن المحاكم الجنائية بحسب الأصل غير مقيدة بالأحكام الصادرة من المحاكم المدنية .

١٩٠٤/٤/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٩١ ص ١٦٥

مادة ٤٥٨

تكون للأحكام الصادرة من محاكم الأحوال الشخصية في حدود اختصاصها قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية في المسائل التي يتوقف عليها انفصل في الدعوى الجنائية .

١ - د مقابل بها في القانون السابق .

الكتاب الرابع
في التنفيذ

الباب الأول
في الأحكام الواجبة التنفيذ

مادة ٤٥٩

لا يجوز توقيع العقوبات المقررة بالقانون لآية جريمة الا بمقتضى حكم صادر من محكمة مختصة بذلك .

- تقابل المادة الأولى من القانون السابق .

مادة ٤٦٠

لا تنفذ الأحكام الصادرة من المحاكم الجنائية الا متى صارت نهائية ما لم يكن في القانون نص على خلاف ذلك .

- لا تقابل لها في القانون السابق .

مادة ٤٦١

يكون تنفيذ الاحكام الصادرة في الدعوى الجنائية بناء على طلب النيابة العامة وفقا لما هو مقرر بهذا القانون .

والاحكام الصادرة في الدعوى المدنية يكون تنفيذها بناء على طلب المدعى بالحقوق المدنية وفقا لما هو مقرر بقانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية .

- لا تقابل لها في القانون السابق .

حكم

٦١١ - مفاد نص المادة ٤٦١ اجراءات أن تنفيذ الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية منوط بالنيابة العامة وحدها ، فان هي رأت ايقاف تنفيذها وأمرت به فلا رقابة عليها ولا معقب . ولما كان الثابت من الأوراق أن النيابة العامة أمرت بايقاف تنفيذ الحكم المطعون فيه فيما قضى به من عقوبة مقيدة للحرية على الطاعن فان التزامه بالتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة المحدد لنظر الطعن يكون قد سقط عنه .

(١٩٦٧/١/٣١ أحكام النقض س ١٨ ق ٢٥ ص ١٣٣)

مادة ٤٦٢

على النيابة العامة أن تبادر الى تنفيذ الأحكام الواجبة التنفيذ الصادرة
في الدعوى الجنائية ، ولها عند اللزوم أن تستعين بالقوة العسكرية مباشرة .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- تقرير لجنة الاجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ : اضيفت عبارة الواجبة التنفيذ لانه
لا يجب على النيابة المبادرة الى تنفيذ غيرها من الأحكام .

حكم

٦١١١ - أوجب الشارع في المادة ٤٦٢ اجراءات جنائية على النيابة
العامة أن تبادر الى تنفيذ الأحكام الواجبة التنفيذ ولم يرسم لذلك شكلا
خاصا كصدور أمر كتابي أو تحرير طلب بضبط المحكوم عليه أو نحوه .

(١٩٥٧/١١/١١ أحكام النقض س ٨ ق ٢٤٠ ص ٨٨٤)

مادة ٤٦٣

الأحكام الصادرة بالفراغة والمصاريف تكون واجبة التنفيذ فورا . ولو مع
حصول استئنافها . وكذلك الأحكام الصادرة بالحبس في سرقة ، أو على
متهم عائد ، أو ليس له محل إقامة ثابت بمصر ، وكذلك الحال في الأحوال
الأخرى إذا كان الحكم صادرا بالحبس ، إلا إذا قدم المتهم كفالة بأنه إذا لم
يستأنف الحكم لا يفر من تتيده عند انقضاء مواعيد الاستئناف ، وأنه إذا
استأنفه يحضر في الجلسة ولا يفر من تنفيذ الحكم الذي يصدر . وكل حكم
صادر بعقوبة الحبس في هذه الأحوال يعين فيه المبلغ الذي يجب تقديم
الكفالة به .

وإذا كان التهم معبوسا حبسا احتياطيا يجوز للمحكمة أن تأمر بتنفيذ
الحكم تنفيذا مؤقتا .

وللمحكمة عند الحكم بالتموينات للمدعى بالمقوق المدنية أن تأمر
بالتنفيذ المؤقت ، ولو مع حصول الاستئناف على حسب المقرر بالمادة ٤٦٧ .

- تقابل المادتين ١٥٥ و ٢٨٠ من القانون السابق .

حكم

٦١١٢ - إذا حكمت محكمة ابتدائية بالحبس دون أن تصدر مبلغ الضمان عملاً بالمادتين ١٥٥ و ١٨٠ ت.ج ورفع المحكوم عليه استئنافاً أمرت محكمة الاستئناف بحكم قبل الحكم في الموضوع - بالافراج عنه بالضمان وقدرت مبلغه .

(استئناف ١٩٠٤/١١/٢٨ المجموعة الرسمية من ٦ في ٦٦)

مادة ٤٦٤

تنفذ أيضاً العقوبات التبعية للحرية المحكوم بها مع عقوبة الحبس إذا نفلت عقوبة الحبس طبقاً للمادة السابقة .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- المذكرة الإيضاحية : وفيما يتعلق بتنفيذ العقوبات التبعية نص في المادة ٤٢٨ (٤٦٤) على تنفيذ العقوبات التبعية للحرية المحكوم بها مع عقوبة الحبس إذا نفلت عقوبة الحبس طبقاً للمادة ٤٣٧ (٦٦٣) وعلى ذلك فالوضع تحت المراقبة والحضانة من تساطع بعض المهن والصناعات وسحب الرخص والوضع في ملجأ وما إلى ذلك من العقوبات التي تقيّد حرية المحكوم عليه من ناحية ما تنفذ عليه حتى كان تنفيذ عقوبة الحبس المحكوم بها واجباً ، وسين في ذلك كان الحبس واجب التنفيذ فوراً من أول الأمر أم وجب تنفيذه لعدم قيام المحكوم عليه بتفديم كفالة مثلاً .

مادة ٤٦٥

يفرج في الحال عن المتهم المحبوس احتياطياً إذا كان الحكم صادراً بالبراءة أو بعقوبة أخرى لا يقتضي تنفيذها الحبس ، أو إذا أمر في الحكم بوقف تنفيذ العقوبة ، أو إذا كان المتهم قد قضى في الحبس الاحتياطي مدة العقوبة المحكوم بها .

- تقابل المادة ١٨١ من القانون السابق .

- المذكرة الإيضاحية : ولما كان الأصل أن الاستئناف يتروّب عليه بإطلاق التنفيذ فقد روى أن ما جاء في النص الحال للمادة ١٨١ من قانون تطبيق الجنايات من وجوب الافراج عن المتهم إذا قضى له بالبراءة استثناء من هذا الحكم . لا يشمل جميع الصور التي يجب الافراج فيها عن المتهم المحبوس احتياطياً . ومن ذلك حالة الحكم بوقف تنفيذ العقوبة وكون المتهم قد قضى في الحبس الاحتياطي المدة المحكوم بها أو أكثر منها . ففي هذه الأحوال الافراج واجب رغم الاستئناف ولو أنه لا يمكن قياسها على حالة البراءة لأن ادانة المتهم ثابتة بالحكم الابتدائي. لذلك نص في المادة ٤٣٦ (٤٦٥) على وجوب الافراج فوراً في هذه الأحوال .

مادة ٤٦٦

في غير الأحوال المتقدمة يوقف التنفيذ أثناء الميعاد المقرر للاحتشاش بالمادة ٤٠٥ وأثناء نظر الاستئناف الذي يرفع في المدة المذكورة .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٤٦٧

للمحكمة عند الحكم غيابيا بالحبس مدة شهر فأكثر ، اذا لم يكن للمتهم محل إقامة معين بمصر ، او اذا كان صادرا ضده امر بالحبس الاحتياطي ، ان تامر بناء على طلب النيابة العامة بالقبض عليه وجبته .

ويحبس المتهم عند القبض عليه تنفيذا لهذا الامر حتى يحكم في المعارضة التي يرفعها او ينقضي الميعاد المقرر لها . ولا يجوز بأية حال ان يبقى في الحبس مدة تزيد على المدة المحكوم بها . وذلك كله ما لم تر المحكمة المرفوعة اليها المعارضة الافراج عنه قبل الفصل فيها .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- المذكرة الإيضاحية : وفيما يتعلق بتنفيذ الحكم التبايني نص في المادة ٢٢٤ (٤٦٧) على جواز التنفيذ متى مضت الثلاثة أيام المحددة للمعارضة بصفة عامة ولم يسارع المحكوم عليه التماسا ، وحصول التنفيذ ليس ممتنا امتناع المعارضة . فقد يعلن المتهم مثلا في محله ولا يصل الاعلان الى علمه الا بعد ثلاثة أيام . فمضي الثلاثة الأيام يجيز التنفيذ وعدم علمه بالاعلان الا بعد مضي هذه الثلاثة الأيام يسوغ امتداد ميعاد معارضته ، وما استحدثه المشروع فيما يتعلق بالتنفيذ اجازة حصول الحكم التبايني الذي يقضي بالتعويضات للمدعى المدني بالنفاذ بالنسبة لكل المبلغ المحكوم به أو بعضه . وذلك بالرغم من المعارضة أو الاستئناف ، وذلك لكيلا يضار الجاني عليه من جراء تمتد المتهم عدم المطرور .

مادة ٤٦٨

للمحكمة عند الحكم غيابيا بالحبس مدة شهر فأكثر ، اذا لم يكن للمتهم محل إقامة معين بمصر ، او اذا كان صادرا ضده امر بالحبس الاحتياطي ، ان تامر بناء على طلب النيابة العامة بالقبض عليه وجبته .

ويحبس المتهم عند القبض عليه تنفيذا لهذا الامر حتى يحكم في المعارضة التي يرفعها او ينقضي الميعاد المقرر لها . ولا يجوز بأية حال ان

يبقى في الحبس مدة تزيد على المئة المحكوم بها . وذلك كله ما لم ترق المحكمة المرفوعة اليها المعارضة الافراج عنه قبل الفصل فيها .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- المذكرة الايضاحية : وقد لوحظ انه كثيرا ما يؤمر بحبس المتهمين احتياطيا على ان تنفذ هذه الاوامر عند ضبطهم ، ولما كان تنفيذ مثل هذه الاوامر عند ضبط المتهمين يسهل صدور الاحكام الغيابية عليهم في جازر قانونا وكان في هذا ضرر محقق اذ يؤدي الى الفلات المجرمين بعد ضبطهم ، رضى وضع حكم سريع يتفق والمصلحة العامة فنص في المادة ١/٤٦٥ (١/٤٦٨) على تحويل القاضي عند اصدار الحكم الغيابي ان يأمر في الحكم بحبس المتهم بسنة على طلب النيابة وذلك في حالتين احدهما الا يكون للمتهم محل إقامة معن بالمدة المصرية والثانية اذا كان المتهم قد صدر امر بحبسه احتياطيا ولم ينفذ بسبب هربه ، على انه يشترط لذلك في الحالتين ان تكون العقوبة على شيء من الجسامة حتى يجوز اتخاذ هذا الاجراء . فيجب ان تكون مدة الحبس شهرا على الأقل . وقد نظمت المادة ٢/٤٦٥ (٢/٤٦٨) طريقة تنفيذ امر الحبس في هذه الحالة فنصت على حبس المحكوم عليه غيابيا تنفيذا لهذا الامر حتى يحكم في المعارضة . ولا يجوز باي حال ان يبقى المحكوم عليه في الحبس مدة تزيد على المئة المحكوم بها غيابيا ، وللمحكمة المرفوعة اليها المعارضة الافراج عنه قبل الفصل فيها .

مادة ٤٦٩

لا يترتب على الطعن بطريق النقض ايقاف التنفيذ الا اذا كان الحكم صادرا بالاعدام او كان صادرا بالاختصاص في الحالة المبينة بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٦١ .

- يقابل صدرها المادة ٥/٢٣١ من القانون السابق .

- راجع قانون النقض ، بعد إلغاء المادة ٤٦١ .

الباب الثاني

في تنفيذ عقوبة الإعدام

مادة ٤٧٠

متى صار الحكم بالإعدام نهائيا وجب رفع الدعوى فوراً الى رئيس
الجمهورية بواسطة وزير العدل .

وينفذ الحكم اذا لم يصدر الأمر بالعفو أو بإبدال العقوبة في ظرف
اربعة عشر يوماً .

- تقابل المادة ٣٥٨ من القانون السابق .

حكم

٦١١٣ - ان ممثل النيابة ذو صفة في التقرير بأن الاجراءات التي
نصت عليها المادة ٤٧٠ اجراءات جنائية قد تمت ، لأن النيابة العامة هي
صاحبة الشأن في تنفيذ حكم الإعدام ولا يستطيع اجراء التنفيذ دون
اتمامها .

(١٠ / ١٠ / ١٩٥٥ احكام النقض س ٦ ق ٣٥٧ ص ١٢٢١)

مادة ٤٧١

يودع المحكوم عليه بالإعدام في السجن بناء على امر تصدره النيابة
العامة على النموذج الذي يقرره وزير العدل الى ان ينفذ فيه الحكم .

- تقابل المادة ٣٠٩ من القانون السابق .

مادة ٤٧٢

لاقارب المحكوم عليه بالإعدام ان يقابلوه في اليوم الذي يعين لتنفيذ
الحكم ، على أن يكون ذلك بعيداً عن محل التنفيذ .

واذا كانت ديار المحكوم عليه تفرض عليه الاعتزال أو غيره من
الفروض الدينية قبل الموت وجب اجراء التسهيلات اللازمة لتمكين أحد وجال
الدين من مقابلته .

- لا تقابل لها في القانون السابق .
- المذكرة الإيضاحية : قد خول اقارب المحكوم عليه بالإعدام الحق في موابته في اليوم

الذى يمكن تنفيذ الحكم بعيداً عن محل التنفيذ وذلك ليتمكن المحكوم عليه من عمل وصيته
الآخر . كما نص على وجوب تمكن أحد رجال الدين من مقابلته اذا كانت ديانته تفرض عليه
الاحتجاز كما نلهم من القانون المائتين قبل الموت .

ملادة ٤٧٣

تفقد عقوبة الاعدام داخل السجن او فى مكان آخر مستور ينسب على
طلب بالكتاب من النائب العام بين فيه استيفاء الاجراءات المنصوص عليها
فى الملادة ٤٧٠ .

— قانون الملادة ٣٦٠ من القانون السابق والملادة ٨٤ من لائحة السجن الصادرة عام
١٩٤٩ .

ملادة ٤٧٤

يجب ان يكون تنفيذ عقوبة الاعدام بحضور أحد وكلاء النائب العام
ومأمور السجن طبيب السجن أو طبيب آخر تنديه النيابة العامة . ولا
يجوز لغير من ذكروا ان يحضروا التنفيذ الا بلذن خاص من النيابة العامة .
ويجب دائماً ان يؤذن للمدافع عن المحكوم عليه بالحضور .

ويجب ان يتلى من الحكم الصادر بالاعدام منطوقه والتهمة المحكوم من
أجلها على المحكوم عليه ، وذلك فى مكان التنفيذ بمسمع من الجاسرين .
واذا رغب المحكوم عليه فى ابداء اقوال ، حرر وكيل النائب العام محضراً
بها ، وعند تمام التنفيذ ، يعرر وكيل النائب العام محضراً بذلك ويثبت
فيه شهادة الطبيب بالوفاة وساعة حصولها .

— راجع الملادة ٨٥ من لائحة السجن الصادرة عام ١٩٤٩ .

ملادة ٤٧٥

لا يجوز تنفيذ عقوبة الاعدام فى ايام الاعياد الرسمية او الاعياد
المقابلة بديانة المحكوم عليه .

— تقابل الملادة ٣٦١ من القانون السابق .

مادة ٤٧٦

يوقف تنفيذ عقوبة الإعدام في الحيل إلى ما بعد شتتين من وقفها .

- ممدلة بالمرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٨ المعدل في ١٩٥٨/٧/٢٠ . **مادة ١٩٥٢/٨/٤**

- ولجميع ما جاء بالفقرة الإحصائية لمرسوم بفسخون رقم ١٩٥٦ لسنة ١٩٥٨ تمت
المادة ٢٢٣ .

- تقابل المادة ٣٦٣ من القانون السابق .

مادة ٤٧٦ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

إذا أصيب المحكوم عليه بالإعدام بجنون يوقف تنفيذ الحكم عليه ويوضع في أحد المعتقل
المدة للأراضي المملوكة بالمكان المخصص للمسجونين بناء على أمر من النيابة العامة حتى يبرأ .
ويوقف تنفيذ عقوبة الإعدام على الحيل إلى ما بعد شتتين من وقفها .

مادة ٤٧٧

**تعلن الحكومة على نفقتها جثة من حكم عليه بالإعدام . ما لم يكن له
الغرب يطلبون التيمم بذلك .**

- تقابل المادة ٢٩٢ من القانون السابق .

الباب الثالث

في تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية

مادة ٤٧٨

تتغل الأحكام الصادرة بالمقوبات القيدة للحرية في السجون المدة
للك بمقتضى أمر يصدر من النيابة العامة على النموذج الذى يقرره وزير
العدل .

- تقابل المادة ٢٦٤ من القانون السابق .

- المذكرة الايضاحية : اضيفت عبارة في السجون المدة لذلك لأن العقوبة يجب ان
تنفذ بالسجون الرسمية المخصصة لتنفيذها وفي ظل النظام المقرر لها .

مادة ٤٧٩

لكل محكوم عليه بالحبس البسيط مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر أن يطلب
بدل تنفيذ عقوبة الحبس عليه تشفيله خارج السجن وفقا لما هو مقرر
بالمواد ٥٢٠ وما بعدها ، وذلك ما لم ينص الحكم على حرمانه من هذا الخيار .

- تقابل المادة ٢/١٨ من قانون العقوبات .

مادة ٤٨٠

يحسب اليوم الذى يبدأ فيه التنفيذ من مدة العقوبة ، ويخرج عن
الحكم عليه فى اليوم التالى ليوم انتهاء العقوبة فى الوقت المحدد للإفراج
عن المسجونين .

- تقابل المادة ٢١ من قانون العقوبات .

مادة ٤٨١

إذا كانت مدة عقوبة الحبس المحكوم بها على المتهم اربعاً وعشرين
ساعة ينتهى تنفيذها فى اليوم التالى للقبض عليه فى الوقت المحدد للإفراج
عن المسجونين .

- لا تقابل لها فى القانون السابق .

مادة ٤٨٢

تبتدى مدة العقوبة المقتبلة للحرية من يوم القبض على المحكوم عليه بناء على الحكم الواجب التنفيذ مع مراعاة انقاصها بمقدار مدة الحبس الاحتياطي ومدة القبض .

- تقابل المادة ٢١ من قانون العقوبات .
- تقرير لجنة الاجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ : اضيفت عبارة ومدة القبض في آخر الفقرة الاولى من المادة لانه مفيد حرية المتهم كالحبس ويجب ان يضم من مدة العقوبة مثله .

مادة ٤٨٣

اذا حكم ببراءة المتهم من الجريمة التى حبس احتياطيا من اجلها وجب خصم مدة الحبس من المدة المحكوم بها فى اية جريمة اخرى يكون قد ارتكبها او حقق فيها فى اثناء الحبس الاحتياطي .

- لا مقابل لها فى القانون السابق .
- المذكرة الايضاحية : اذا برى المتهم من الجريمة التى حبس احتياطيا من اجلها خصم مدة الحبس الاحتياطي من المدة المحكوم بها عليه فى اى قضية اخرى يكون قد ارتكبها او حقق معه فيها اثناء الحبس الاحتياطي لانه يعتبر ان يكون محبوسا احتياطيا على ذمة القضية المذكورة .

مادة ٤٨٤

يكون استئزال مدة الحبس الاحتياطي عند تمتد العقوبات القيسدة للحرية المحكوم بها على المتهم من العقوبة الاخف اولا .

- لا مقابل لها فى القانون السابق .

مادة ٤٨٥

اذا كانت المحكوم عليها بعقوبة مقبلة للحرية حبل فى الشهر السادس من الحمل ، جاز تأجيل التنفيذ عليها حتى تضع حملها وتمضى مدة شهرين من الوضع .

فاذا رؤى التنفيذ على المحكوم عليها او ظهر فى اثناء التنفيذ انها حبل وجبت معاملتها فى السجن معاملة المحبوسين احتياطيا حتى تمضى المدة

المفرقة بالفقرة السابقة •

- قارئ المادة ١٩ من لائحة السجن الصادرة سنة ١٩٤٩ •

مادة ٤٨٦

إذا كان المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية مصابا بمرض يهدد بذااته أو بسبب التنفيذ حياته للخطر ، جاز تأجيل تنفيذ العقوبة عليه •
- لا مقابل لها في القانون السابق •

مادة ٤٨٧

إذا أصيب المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية بجنون ، وجب تأجيل تنفيذ العقوبة حتى يبرأ • ويجوز للنيابة العامة أن تأمر بوضعه في أحد المحال المعدة للأمراض العقلية ، وفي هذه الحالة تستتزل المدة التي يقضيها في هذا المحل من مدة العقوبة المحكوم بها •
- لا مقابل لها في القانون السابق •

مادة ٤٨٨

إذا كان محكوما على الرجل وزوجته بالحبس مدة لا تزيد على سنة ولو عن جرائم مختلفة ولم يكونا مسجونين من قبل ، جاز تأجيل تنفيذ العقوبة على أحدهما حتى يفرج عن الآخر • وذلك إذا كانا يكفلان صغيرا لم يتجاوز خمس عشرة سنة كاملة ، وكان لهما محل إقامة معروف بمصر •
- لا مقابل لها في القانون السابق •

مادة ٤٨٩

للنيابة العامة في الأحوال التي يجوز فيها تأجيل تنفيذ العقوبة على المحكوم عليه أن تطلب منه تقديم كفالة بأن لا يفر من التنفيذ عند زوال سبب التأجيل ويقدر مبلغ الكفالة في الأمر الصادر بالتأجيل •
ولها أيضا أن تشترط لتأجيل التنفيذ ما تراه من الاحتياطات الكفيلة بمنع المحكوم عليه من الهرب •
- لا مقابل لها في القانون السابق •

مادة ٤٩٠

لا يجوز في غير الأحوال المبينة في القانون اخلاء سبيل المسجون المحكوم عليه قبل أن يستوفى مدة العقوبة •
- لا مقابل لها في القانون السابق •

الباب الرابع
في الافراج تحت شرط

المواد من ٤٩١ إلى ٥٠٤

- ألغيت بالقانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون الصادر في ١٩٥٦/١١/٢٥ ، ونشر في ١٩٥٦/١١/٢٥ .

- قبل إلغاء المواد السابقة :

عدلت المواد ١/٤٩٤ ، ٤٩٧ ، ٥٠١ .

والغيت المادة ٤٩٨ .

وذلك بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٤ الصادر في ١٩٥٤/٣/٢٠ ، ونشر في ١٩٥٤/٣/٣٠ .

- راجع المذكرة الإيضاحية للقانون المشار إليه .

القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

مادة ٤٩١ : يجوز الإفراج تحت شرط عن كل محكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية إلا كان قد أمضى في السجن ثلاثة أرباع مدة العقوبة ، وتبين أن سلوكه أثناء وجوده في السجن يدعو إلى الثقة بتقويم نفسه وأنه سوف يكون له بعد الإفراج وسيلة مشروعة للارتزاق ، على ألا تقل المدة التي تقضى في السجن عن تسعة شهور على أية حال .

أما إذا كانت العقوبة بالأشغال الشاقة المؤبدة فلا يجوز الإفراج إلا إذا أمضى المحكوم عليه في السجن عشرين سنة على الأقل .

مادة ٤٩٢ : إذا كان المحكوم عليه من المجرمين الأحداث الذين تقل ستمهم عن خمس عشرة سنة كاملة ، يجوز الإفراج عنه متى توافرت الشروط المبينة بالمادة ٤٩١ بنظر النظر عن المدة التي قضاها في السجن .

مادة ٤٩٣ : إذا تمددت العقوبات المحكوم بها لجرائم وقت قبل دخول المحكوم عليه السجن ، يكون الإفراج على أساس مجموع مدد هذه العقوبات .

أما إذا ارتكب المحكوم عليه أثناء وجوده في السجن جريمة يكون الإفراج عنه على أساس المدة الباقية عليه وقت ارتكابه هذه الجريمة مضافا إليها مدة العقوبة المحكوم بها عليه من أجلها .

مادة ٤٩٤ : إذا كان المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية قد قضى مدة في الحبس الاحتياطي واجبا خصمها من مدة العقوبة يكون الإفراج عنه على أساس باقي المدة المحكوم بها عليه .
وإذا صدر العفو بتفويض مدة العقوبة فلا يدخل في حساب المدة الواجب قضاءها في السجن للإفراج المدة التي لا يصح بمقتضى العفو التنفيذ بها .

مادة ٤٩٥ : يكون الإفراج تحت شرط بأمر يصدر من الوزير الذي تتيحه مصلحة السجون بناء على طلب مدير عام السجون .

مادة ٤٩٧ : لا يجوز منح الإفراج تحت شرط إلا إذا وفي المحكوم عليه الالتزامات المالية المحكوم بها عليه من المحكمة أثنائية في الجريمة ، وذلك ما لم يكن من المستحيل عليه الوفاء بها .

المذكرة الإيضاحية : روي في ذلك أنه ليس من العدل أن يتمتع الجاني بحرية كاملة على مرأى من المجنى عليه قبل أن يكفر عن ذنبه ويمضى الطرر الذي أحدثه .

مادة ٤٩٧ : تبين في الأمر الصادر بالافراج تحت شرط الشروط التي يرى الزام المخرج عنه بسراعتها من حيث محل اقامته وطريقة تمشيه .

مادة ٤٩٨ : يوضح المخرج عنه تحت مراقبة البوليس مدة توازي المدة الباقية من العقوبة ، ولا يجوز أن تزيد مدة المراقبة على خمس سنوات ، وتحسب هذه المراقبة من مدة المراقبة الواجبة بناء على الحكم .

ومع ذلك يجوز أن تخفض مدة المراقبة أو أن يعفى المحكوم عليه منها كلية .

مادة ٤٩٩ : يبلغ أمر الافراج الى وزير الداخلية بمجرد صدوره ، ويسلم المسجون الى جهة الادارة مع أمر الافراج وعلى جهة الادارة أن تفرج عنه فوراً ، وأن تسلمه مذكرة يبين فيها اسمه والعقوبة المحكوم بها عليه ومدتها والتاريخ المقرر لانقضاءها وتاريخ الافراج تحت شرط ، ويذكر فيها الشروط التي وضعت للافراج عنه والواجبات المفروضة عليه وينبه فيها الى أنه اذا خالف الشروط والواجبات المذكورة أو اذا وقع منه ما يدل على سوء سيره يلغى الافراج عنه ويماد الى السجن كما هو مقرر بالمادة التالية .

مادة ٥٠٠ : اذا خالف المخرج عنه الشروط التي وضعت للافراج أو لم يقم بالواجبات المفروضة عليه أو وقع منه ما يدل على سوء سيره ، يلغى الافراج ويماد الى السجن ليستوفى المدة الباقية من عقوبته في يوم الافراج عنه .

مادة ٥٠١ : يكون تخفيض مدة المراقبة أو الاعفاء منها كلية أو إلغاء الافراج تحت شرط طبقاً للمادتين ٤٩٥ و ٤٩٧ بأمر من الوزير المختص بناء على طلب رئيس النيابة العامة أو مدير أو محافظ الجهة التي بها المخرج عنه ويجب أن يبين في الطلب الأسباب المبررة له .

مادة ٥٠٢ : لرئيس النيابة العامة من تلغاء نفسه أو بناء على طلب المدير أو المحافظ اذا روى إلغاء الافراج أن يأمر بالتقيض على المخرج عنه وحجسه الى أن يصدر الوزير قراراً بشأنه بولا يجوز أن تزيد مدة الحبس على خمسة عشرة يوماً الا باذن من الوزير .

وإذا أُلغى الافراج تخضم المدة التي قضيت في الحبس من المدة الواجب التنفيذ بها بعد إلغاء الافراج .

مادة ٥٠٣ : اذا لم يبلغ الافراج المؤقت حتى التاريخ الذي كان مقرراً لانتهاء العقوبة المحكوم بها يصبح الافراج نهائياً . فإذا كانت العقوبة المحكوم بها الأشغال الشاقة المؤبدة ، يصبح الافراج نهائياً بعد مضي عشر سنوات من تاريخ الافراج المؤقت .

ومع ذلك اذا حكم في أي وقت على المخرج عنه في جناية أو جنحة من نوع الجريمة السابق تحكم عليه من أجلها ارتكبتها في مدة الافراج المبينة بالفقرة السابقة جاز إلغاء الافراج اذا لم يكن قد مضى خمس سنوات من تاريخ الحكم الثاني .

مادة ٥٠٤ : يجوز بعد إلغاء الافراج أن يفرج عن المسجون مرة أخرى اذا توافرت

الشروط المبينة بهذا الباب • وفي هذه الحالة تعتبر المدة الباقية من العقوبة بعد إلغاء الإفراج كأنها مدة عقوبة محكوم بها • فإذا كانت العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة فلا يجوز هذا الإفراج قبل مضي خمس سنوات •

— لا عقابل في القانون السابق للمواد من ٤٩١ الى ٥٠٤ •

القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٤ :

مادة ١/٤٩٤ : إذا كان المحكوم عليه بمقربة مقيدة للحرية قد قضى في الحبس الاحتياطي مدة واجبا خصمها من مدة العقوبة فيكون الإفراج عنه تحت شرط على أساس كل المدة المحكوم بها •

مادة ٤٩٧ : يصدر بالشروط التي يرى الزام المخرج عنهم تحت شرط بمراعاتها قرار من وزير العدل •

وتبين في الأمر الصادر بالإفراج تحت شرط الواجبات التي تفرض على المخرج عنه من حيث محل إقامته وطريقة تربيته وضمان حسن سيره •

مادة ٥٠١ : يكون إلغاء الأمر الصادر بالإفراج تحت شرط طبقا للمادة السابقة بأمر من الوزير الذي أصدر أمر الإفراج بناء على طلب رئيس النيابة العامة أو المدير أو محافظ الجهة التي بها المخرج عنه • ويجب أن يبين في الطلب المذكور الأسباب المبررة له •

المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٤ :

تنص المادة ٤٩٤ لفقرة أولى من قانون الإجراءات الجنائية على أنه إذا كان المحكوم عليه بمقربة مقيدة للحرية قضى مدة في الحبس الاحتياطي واجبا خصمها من مدة العقوبة فيكون الإفراج عنه تحت شرط على أساس باقي المدة المحكوم بها •

ولما كانت هذه القاعدة التي وضعتها المشرع والتي تقضي بعدم احتساب مدة الحبس الاحتياطي عند تحديد تاريخ الإفراج تحت شرط لا تحقق المساواة بين المحكوم عليهم ولا تتفق مع المبادئ الحديثة التي تهدف إلى الرفق بالمجرم ومسامحته بالمطلق والرحمة • فقد رؤى تعديل هذا النص بأن يكون الإفراج تحت شرط عن المحكوم عليه على أساس كل مدة العقوبة المحكوم بها عليه •

وأوجب المادة ٤٩٨ من قانون الإجراءات الجنائية وضع المخرج عنه تحت شرط تحت مراقبة البوليس مدة توازي المدة الباقية من العقوبة على ألا تزيد مدة المراقبة على خمس سنين •

ولما كانت هذه المراقبة تفرض على المخرج عنه تحت شرط شروطا قاسية كالإقامة في مركز البوليس أو التردد عليه في أوقات معينة ومثل هذه الشروط قد تنفر الغير منه وتقف عقبة في سبيل انتظامه في صفوف المواطنين الصالحين وحوله على عمل شريف — فقد رؤى إلغاء المادة ٤٩٨ المذكورة لأنه ثبت عملا أن حكم المادة ٥٠١ قبل تعديلها بمقتضى التعديل المقترح والذي يتضمن تحويل الوزير المختص حق تخفيض مدة المراقبة أو الإعفاء منها كلية ظل دائما من النصوص المطلقة فلم يمارس الوزير المختص استعمال حقه المذكور وظل كثير من المحكوم

عليهم يجهلون حكمهم في طلب تطبيق هذا النص والفيل من تنبها الى وجوده ومطالبوا
يتطبيقه لم تسفهم الاجراءات المعقنة المطولة في الحصول على بغيتهم *

ويقتضى الفناء المادة ٤٩٨ تعديل المادتين ٤٩٧ و ٥٠١ من قانون الاجراءات الجنائية
والنص في المادة ٤٩٧ على انه يبين في الامر الصادر بالافراج تحت شرط الواجبات التي يرى
الزام المخرج عنه بمراعاتها من حيث محل اقامته وطريقة تميشه وضمان حسن سيره وأن يصدر
بالشروط التي يرى الزام المخرج عنه بمراعاتها بوجه عام قرار وزير العدل والنص في المادة
٥٠١ على أن يكون الفاء الافراج تحت شرط طبقا للمادة ٥٠٠ بأمر من الوزير المختص ، بناء
على طلب رئيس النيابة أو مدير أو محافظ الجهة التي بها المخرج عنه ويجب أن يبين في
الطلب الأسباب المبررة له *

الباب الخامس
في تنفيذ المبالغ المحكوم بها

مادة ٥٠٥

عند تسوية المبالغ المستحقة للحكومة عن الغرامة وما يجب رده والتمويضات والمصاريف ، يجب على النيابة العامة قبل التنفيذ بها اعلان المحكوم عليه بمقدار هذه المبالغ ما لم تكن مقدرة في الحكم .

- تقابل المادتين ٢٦٥ و ٢٦٦ من القانون السابق .

مادة ٥٠٦

يجوز تحصيل المبالغ المستحقة للحكومة بالطرق المقررة في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية او بالطرق الادارية المقررة لتحصيل الاموال الاميرية .

- لا مقابل لها في القانون السابق وقارن المادة ٢٦٩ منه .

مادة ٥٠٧

اذا لم يدفع المتهم المبالغ المستحقة للحكومة تصدر النيابة العامة امرا بالاكره البدني وفقا للأحكام المقررة بالمواد ٥١١ وما بعدها .

- قارن صدر المادة ٢٦٧ من القانون السابق .

٦١١٤ - المصاريف المحكوم بها في المسائل الجنائية اذا كانت على المتهم سرت عليه المادة ٤٩ عقوبات اي أنه يحبس اذا لم يدفعها واذا كانت على المدعى بالحق المدني لم تسر عليه المادة المذكورة .

(١٨٩٥/١/٥ الحقوق س ١١ ق ٧ ص ٢٥)

٦١١٥ - ليس هناك ما يمنح قانونا من تمدد عقوبة الاكره البدني تنفيذا لحكم الغرامة كلما تمددت عقوبة الغرامة وتوقف المحكوم عليه عن أدائها بشرط أن لا يزيد مجموع مدتها في هذه الحالة عن السنة المقررة قانونا لعقوبات الحبس في حالة تمددها أي ست سنوات .

(اسكندرية الابتدائية ١٩٣٧/٥/٢٤ المجموعة الرسمية س ٣٨)

ق ١٧٦)

٦١١٦ - للغرامات الجزائية صفتان فهي بمثابة تعويض عما نال الخزانة من ضرر بسبب حرمانها من الضرائب الجزائية كما أنها في الوقت نفسه تعتبر عقوبة جنائية إذ لا يكفي فيها بالحكم بغرامة ماثلة للضرية الجزائية المستحقة بل هي تعادل ضعفها على الأقل ، وفي حالة العود يجوز أن تصل إلى أربعة أو ستة أضعافها ، كما أن من يتوقف عن دفعها يصير التنفيذ عليه بالإكراه البدني .

(اسكندرية الابتدائية ١٩٣٧/٥/٢٤ المجموعة الرسمية س ٣٨)

(ق ١٧٦)

٦١١٧ - للإكراه البدني في القانون المصري حكمتان أولاهما أنه (طريق غير مباشر) للتنفيذ من شأنه حمل ذوى اليسار من المحكوم عليهم بالغرامة الذين يخفون أموالهم على وفاء ما حكم به عليهم . وثانيهما أنه عقاب احتياطي لازم بالنسبة للمصرين إذ لولاء لكانوا في مأمن من العقاب كلما كانت الجزية ماقبها عليها بالغرامة فقط .

(اسكندرية الابتدائية ١٩٣٧/٥/٢٤ المجموعة الرسمية س ٢٨)

(ق ١٧٦)

٦١١٨ - تنفيذ الإكراه البدني لا يبرئ ذمة المحكوم عليه من الغرامة إلا بالقدر المنصوص عليه في المادة ٢٧٠ ت ج ، وأنه إذا بقي شيء منها بعد عمل الحساب طبقاً لهذه المادة فيصبح التنفيذ بالباقي على أملاكه .

(استئناف أسيوط ١٩٣٤/٥/١٣ المجموعة الرسمية س ٣٦)

(ق ١٩٠)

٦١١٩ - لا فرق بين الأحكام الصادرة بالغرامة في قضايا المواد المخدرة والأحكام الصادرة بهذه العقوبة في غيرها من القضايا فيما يتعلق بتنفيذ الغرامة بالإكراه البدني والعذر الذي يبرئ منه هذا الإكراه .

(استئناف أسيوط ١٩٣٥/٥/١٣ المجموعة الرسمية س ٣٦)

(ق ١٩٠)

٦١٢٠ - النص في المادة ٢٦٧ ت ج على أن مدة الإكراه البدني لا يجوز أن تزيد على أربعة عشر يوماً في المخالفات ولا عن تسعين يوماً في

الجنح والجنايات لا يفيد اعفاء المحكوم عليه من باقى الغرامة ، بل مفاده أن هذا الباقي لا يمكن التنفيذ به بطريق الاكراه البدنى وانما يمكن تحصيله بالتنفيذ على ممتلكاته . والقول بأن التنفيذ بالاكراه البدنى لأقصى مدة يعفى من الغرامة بالغة ما بلغت لا سند له فى القانون . ثم أنه يؤدى الى نتيجة غير مقبولة وهى التسوية فى العقاب بين المحكوم عليهم بالقرامات مهما تفاوتت قيمتها ، ولا يمكن أن يكون هذا غرض الشارع .

(استئناف مصر . ١٩٣١/١٢/٢٤ المجموعة الرسمية سى ٣٣)

(١٢٢ ٢)

مادة ٥٠٨

إذا حكم بالغرامة وما يجب رده والتمويضات والمصاريف معا ، وكانت أموال المحكوم عليه لا تفى بذلك كله وجب توزيع ما يتحصل منها بين ذوى الحقوق على حسب الترتيب الآتى :

- (أولا) المصاريف المستحقة للحكومة .
- (ثانيا) المبالغ المستحقة للمدعى المدنى .
- (ثالثا) الغرامة وما تستحقه الحكومة من الرد والتمويض .

- تقابل المادة ٢٧٥ من القانون السابق .

مادة ٥٠٩

إذا حبس شخص احتياطيا ولم يحكم عليه الا بالغرامة ، وجب أن ينقص منها عند التنفيذ عشرة قروش عن كل يوم من ايام الحبس المذكور .

وإذا حكم عليه بالحبس وبالغرامة معا ، وكانت المدة التى قضاه فى الحبس الاحتياطى تزيد على مدة الحبس المحكوم به ، وجب أن ينقص من الغرامة المبلغ المذكور عن كل يوم من ايام الزيادة المذكورة .

- تقابل المادة ٢٣ من قانون العقوبات .

مادة ٥١٠

لقاضي المحكمة الجزئية في الجهة التي يجري التنفيذ فيها أن يمنح المتهم في الأحوال الاستثنائية بناء على طلبه وبعد أخذ رأى النيابة العامة أجلا لدفع المبالغ المستحقة للحكومة ، أو يأذن له بدفعها على القسط ، بشرط ألا تزيد المدة على تسعة أشهر . ولا يجوز الطعن في الأمر الذي يصدر بقبول الطلب أو رفضه .

وإذا تأخر المتهم عن دفع قسط حلت باقي الأقساط . ويجوز للقاضي الرجوع في الأمر الصادر منه إذا جد ما يدعو لذلك .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

الباب السادس

في الإكراه السبدي

مادة ٥١١

يجوز الاكراه البدني لتحصيل المبالغ الناشئة عن الجريمة المفضي بها للحكومة ضد مرتكب الجريمة . ويكون هذا الاكراه بالحبس البسيط ، وتقدر مدته باعتبار يوم واحد عن كل مائة قرش أو أقل .

ومع ذلك ففي مواد المخالفات لا تزيد مدة الاكراه على سبعة ايام للفرامة ولا على سبعة ايام للمصاريف وما يجب رده والتعويضات .

وفي مواد الجنح والجنايات لا تزيد مدة الاكراه على ثلاثة اشهر للفرامة وثلاثة اشهر للمصاريف وما يجب رده والتعويضات .

معدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الذي جعل المبلغ مائة قرش بدلا من عشرة قروش .

- تقابل المادة ٣٦٧ من القانون السابق .

- تقرير لجنة الاجراءات الجنائية لمجلس الشيوخ : قيدت المبالغ المفضي بها للحكومة بالناشئة من الجريمة . لأنها هي وحدها التي يجوز تنفيذها بالاكراه البدني ، فإذا برى المتهم لأن الفعل لا يعاقب عليه القانون وحكم عليه مع ذلك بالتعويض للحكومة لم يجوز تنفيذ هذا الحكم بالاكراه ، كذلك قيدت المبالغ المحكوم بها بأن تكون محكوما بها ضد مرتكب الجريمة ، لأنه هو وحده الذي يجوز التنفيذ عليه بالاكراه البدني فلا يجوز اتخاذ هذا الطريق ضد المسفول عن الحقوق المدنية .

مادة ٥١٢

لا يجوز التنفيذ بطريق الاكراه البدني على المحكوم عليهم الذين لم يبلغوا من العمر خمس عشرة سنة كاملة وقت اوتكاب الجريمة ، ولا على المحكوم عليهم بعقوبة الحبس مع وقف التنفيذ .

- تقابل صدر المادة ٢٤٦ من القانون السابق .

.. المذكرة الايضاحية : ان الأحداث في الغالب لا مال لهم حتى يكرهوا على التنفيذ فيه فضلا عما في حبسهم من الخطر عليهم ، أما المحكوم عليهم بالحبس مع إيقاف التنفيذ فإن التنفيذ عليهم بطريق الاكراه البدني لتحصيل ما قد يكون محكوما عليهم أيضا من غرامة أو تعويضات أو رد أو مصاريف فيه تلويث للفرش المخصص من إيقاف عقوبة الحبس .

مادة ٥١٣

تسرى أحكام المواد ٤٨٥ الى ٤٨٨ فيما يتعلق بالتنفيذ بطريق الاكراه البدنى .

- لا مقابل لها فى القانون السابق .
المذكرة الايضاحية : ولما كان الاكراه البدنى ينطوئ بلحمس البسيط فقد اُجيز تأجيل التنبيب بهذه الطريقة فى الأحوال التى يجوز فيها تأجيل تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية .

مادة ٥١٤

إذا تعددت الأحكام وكانت كلها فى مخالفات أو جنح ، أو فى جنائيات ، يكون التنفيذ باعتبار مجموع المبالغ المحكوم بها . وفى هذه الحالة لا يجوز أن تزيد مدة الاكراه على ضعف الحد الأقصى فى الجنح والجنايات ولا على واحد وعشرين يوماً فى المخالفات .

أما إذا كانت الجرائم مختلفة النوع ، يراعى الحد الأقصى المقرر لكل منها . ولا يجوز بأية حال أن تزيد مدة الاكراه على ستة أشهر للفراغات وستة أشهر للمصاريف وما يجب رده والتعويضات .
- لا مقابل لها فى القانون السابق .

مادة ٥١٥

إذا كانت الجرائم المحكوم فيها مختلفة تستتزل المبالغ المدفوعة أو التى تحصلت بطريق التنفيذ على ممتلكات المحكوم عليه أولاً من المبالغ المحكوم بها فى الجنائيات ثم فى الجنح ثم فى المخالفات .
- لا مقابل لها فى القانون السابق .

مادة ٥١٦

يكون تنفيذ الاكراه البدنى بأمر يصدر من النيابة العامة على النموذج الذى يقرره وزير العدل ويشرع فيه فى أى وقت كان بعد اعلان التهم طبقاً للمادة ٥٠٥ ، وبعد أن يكون قد أمضى جميع مدد العقوبات المقيدة للحرية المحكوم بها .

- تقابل المادة ٣٦٨ من القانون السابق .

مادة ٥١٧

ينتهي الاكراه البدني متى صار المبلغ الموازي للصلصة التي قضاه
المحكوم عليه في الاكراه محسوبا على مقتضى المواد السابقة مسلويا للمبلغ
المطلوب أصلا ، بعد استئزال ما يكون المحكوم عليه قد دفعه او تحصل منه
بالتنفيذ على ممتلكاته *

- تقابل المادة ٢٦٩ من القانون السابق *

مادة ٥١٨

لا تبرأ ذمة المحكوم عليه من المصاريف وما يجب رده والتعويضات
بتنفيذ الاكراه البدني عليه ، ولا تبرأ من الغرامة الا باعتبار مائة قرش من
كل يوم *

- تقابل المادة ٢٧٠ من القانون السابق *

معدلة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ الذي جمل المبلغ حانة قرش بدلا من عشرة قروش *

مادة ٥١٩

إذا لم يقم المحكوم عليه بتنفيذ الحكم الصادر لقبه الحكومة بالتعويضات
بعد التنبيه عليه بالدفع ، جاز لمحكمة الجناح التي بدأرتها عمله ، إذا ثبت
لديها أنه قادر على الدفع ، وأمرته به فلم يمثل ، أن تحكم عليه بالاكراه
البدني ، ولا يجوز أن تزيد مدة هذا الاكراه على ثلاثة أشهر ، ولا يقصم
شيء من التعويض نظير الاكراه في هذه الحالة ، وترفع الدعوى من المحكوم
له بالطرق المعتادة *

- لا مقابل لها في القانون السابق *

- تقرير لجنة التنسيق : أصبحت لتمكين المجنى عليه من الحصول على التعويض المحكوم
له به من المحكمة الجنائية قبل المحكوم عليه المأطل ، ولحكم هذه المادة نظير في التشريع
الفرنسي وهو قريب من الحبس المقرر استيعاء لدين النفقة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .
وغنى عن البيان أن المحكوم عليه بالتعويض يستطيع أن يطلب إخلاء سبيل غريمه في أي
وقت . ولما كان غير ملزم بنفقات غريمه في السجن فليس له حق فيما قد يستحق هذا مقابل
تسليمه في السجن أو خارجه *

مادة ٥٢٠

للمحكوم عليه ان يطلب فى أى وقت من النيابة العامة قبل صدور الأمر بالاكراه البدنى ابداله بعمل يدوى او صناعى يقوم به .
- تقابل المادة ٢٧١ من القانون السابق .

مادة ٥٢١

يستقل المحكوم عليه فى هذا العمل بلا مقابل لاحدى جهات الحكومة او البلديات منه من انزن مساويه لمدة الاكراه اى كان يجب التنفيذ عليه بها ، وبعين الاعمال التى يجوز تسقيط المحكوم عليه فيها والجهات الادارية التى تقرر هذه الاعمال بقرار يصدر من الوزير المختص .
ولا يجوز تسقيط المحكوم عليه خارج المدينة الساكن بها أو المركز التابع له ، ويراعى فى العمل الذى يفرض عليه يوميا أن يكون قادرا على اتمامه فى ظرف ست ساعات بحسب حالة بنيته .
- تقابل المادة ٢٧٢ من القانون السابق .

مادة ٥٢٢

المحكوم عليه الذى تقرر معاملته بمقتضى المادة ٥٢٠ ولا يحضر الى العمل المعد لشغله أو يتغيب عن شغله أو لا يتم العمل المفروض عليه تأديته يوميا بلا عذر تراه جهات الادارة مقبولا ، يرسل الى السجن للتنفيذ عليه بالاكراه البدنى الذى كان يستحق التنفيذ به عليه ، ويخصم له من مدته الأيام التى يكون قد اتم فيها ما فرض عليه تأديته من الأعمال .
ويجب التنفيذ بالاكراه البدنى على المحكوم عليه الذى اختار الشغل بدل الاكراه ، اذا لم يوجد عمل يكون من وراء شغله فيه فائدة .
- تقابل المادة ٢٧٣ من القانون السابق .

مادة ٥٢٣

يستتزل من المبالغ المستحقة للحكومة من الفرامة وما يجب رده والتعويضات والمصاريف مقابل شغل المحكوم عليه باعتبار مائة قرش عن كل يوم .

مادة ٢٩ لسنة ١٩٨٢ التى جعل المبلغ مائة قرش بدلا من عشرة قروش .
- تقابل المادة ٢٧٤ من القانون السابق .

الباب السابع
في الاشكال في التنفيذ

مادة ٥٢٤

كل اشكال من المحكوم عليه في التنفيذ يرفع الى محكمة الجنايات اذا كان الحكم صادرا منها والى محكمة الجناح المستأنفة فيما عدا ذلك .
وينتقد الاختصاص في الخالف للمحكمة التي تختص معليا بنظر الدعوى المستشكل في تنفيذ الحكم الصادر منها .

- ممدلة بالقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨٦ الذي صدر ونشر في ١٩٨٦/١١/٤ على ان يعمل به اليوم التالى لتاريخ نشره .

- المفكرة الايضاحية للقرار بقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨٦ : ونظرا لما تكشف عنه العمل من بابين الراى والتقدير في شأن اشكالات التنفيذ وكانت محاكم الجنايات هي الاقدم والاعدر بنظر الاشكالات في تنفيذ احكامها . وكذلك الحال بالنسبة لمحكمة الجناح المستأنفة فيما عدا ذلك . فقد روى تعديل المادة ٥٢٤ على هذا الأساس ، وينتقد الاختصاص للمحكمة المختصة أصلا ومعليا بنظر الدعوى لتفصل فيه في غرفة المشورة حسبما افصحت عنه المادة التالية .

- وبالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ اصدر في ١٩٦٢/٦/١١ ، ونشر في ١٩٦٢/٦/١١ .
- راجع ما جاء بالذكره الايضاحية للقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ تحت المادة ٦٣ .
- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٥٢٤ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

كل اشكال من المحكوم عليه في التنفيذ يرفع الى المحكمة التي اصدرت الحكم . ومع ذلك اذا كان النزاع خاصا بتنفيذ حكم صادر من محكمة الجنايات يرفع الى غرفة الانعام بالمحكمة الابتدائية .

مادة ٥٢٤ ممدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ :

كل اشكال من المحكوم عليه في التنفيذ يرفع الى المحكمة التي اصدرت الحكم . ومع ذلك اذا كان النزاع خاصا بتنفيذ حكم صادر من محكمة الجنايات يرفع الى محكمة الجناح المستأنفة منقطة في غرفة المشورة .

الأحكام

١٦٢١ - اذا كان الحكم المستشكل في تنفيذه صادرا من محكمة أمن الدولة العليا ، وهي جهة قضاء استثنائي ، وكانت المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ قد حظرت الطعن بأى وجه من الوجوه فى الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة ، كما نصت على أن تلك الأحكام لا تكون نهائية الا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية ، فإنه يفهم جليا أنه لا اختصاص ولائى لمحكمة الجناح المستأنفة منقطة فى

غرفة المشورة بالمحكمة الابتدائية بنظر الاشكال في تنفيذ الحكم .

(١٩٨١/٣/٢٥ أحكام النقض س ٣٢ ق ٤٩ ص ٢٨٣)

٦١٢٢ - جرى قضاء محكمة النقض على أن طرق الطعن في الأحكام مبنية في القانون بيان حصر ، وليس الاشكال في التنفيذ من بينها ، وإنما هو تظلم من اجراء تنفيذها مبناء وقائع لاحقة على صدور الحكم تتصل باجراء تنفيذه .

(١٩٦٢/١٠/٢ أحكام النقض س ١٣ ق ١٤٩ ص ٥٩٦ ،
١٩٦٠/١١/١٤ س ١١ ق ١٥١ ص ٧٨٨)

٦١٢٣ - من المقرر أن الحكم الصادر في الاشكال يتبع الحكم الصادر في موضوع الدعوى الجنائية من حيث جواز أو عدم جواز الطعن بطريق النقض .

(١٩٨٢/٤/١١ أحكام النقض س ٣٣ ق ٩٦ ص ٤٧٦)

٦١٢٤ - الأصل في الأحكام الجنائية هو وجوب تنفيذها ولم يستثن المشرع في قانون الاجراءات الجنائية من هذا الأصل الا ما نصت عليه المادة ٤٦٩ ، وما جاء في الباب السابع من الكتاب الرابع بشأن الاشكال في التنفيذ .

(١٩٥٩/٥/١٨ أحكام النقض س ١٠ ق ١١٩ ص ٥٤٠)

٢١٢٥ - من المقرر أن سلطة محكمة الاشكال محدد نطاقها بطبيعة الاشكال ذاته الذي لا يرد الا على تنفيذ حكم بطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل في النزاع نهائيا وفقا للمادتين ٥٢٤ و ٥٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية ، فهو نمی على التنفيذ لا نمی على الحكم .

(١٩٧٩/١/٢٨ أحكام النقض س ٣٠ ق ٣٤ ص ١٧٩)

٦١٢٦ - سلطة محكمة الاشكال محدد نطاقها بطبيعة الاشكال ذاته الذي لا يرد الا على تنفيذ حكم بطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل في النزاع نهائيا وفقا للمادتين ٥٢٤ و ٥٢٥ اجراءات ، فهو نمی على التنفيذ لا على الحكم . ولما كان النابت من الحكم المعلوم فيه أن محكمة الاشكال قد

تصلت في قضائها الى موضوع الحكم المستشكل منه فأيدته ثم استظهرت مبررات وقف التنفيذ مستندة الى أمور هي في جملتها سابقة على الحكم ، فانها بذلك تكون قد جاوزت ولايتها وأهدرت حجية الحكم المستشكل منه . ومن ثم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا فيما قضى به من تأييد الحكم المستأنف وإيقاف تنفيذ العقوبة وتصحيحه بالقضاء ما أمر به من وقف تنفيذ تلك العقوبة .

(١٤/٣/١٩٦٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٧٩ ص ٤٢٢)

٦١٢٧ - مفاد نص المادتين ٥٢٤ ، ٥٢٧ اجراءات جنائية أن الاختصاص بنظر الاشكال في تنفيذ الاحكام الجنائية ينمقد للمحكمة الجنائية او المحكمة المدنية على حسب الأحوال وبالشروط المقررة في القانون .

(٢١/١٢/١٩٦٥ أحكام النقض س ١٦ ق ١٨١ ص ٩٥٠)

٦١٢٨ - ما يدعيه المتهمان من تزوير لا يصلح قانونا أن يكون سببا للاستشكال في تنفيذ الحكم طالما أن أمره كان معروضا على المحكمة وقالت فيه كلمتها ، ويستوى في ذلك أن يكون الادعاء بالتزوير قد رفعت به دعوى أصلية أو لم ترفع ، ذلك أن الاشكال تطبيقا للمادة ٥٢٤ اجراءات جنائية لا يعتبر نميا على الحكم بل نميا على التنفيذ ذاته ، ومن ثم فان سببه يجب أن يكون حاصلًا بعد صدور هذا الحكم ، أما اذا كان سببه حاصلًا قبل صدوره فانه يكون قد اندرج ضمن الدفع في الدعوى وأصبح في غير استطاعة المحكوم عليه التحدى به سواء أكان قد دفع به في الدعوى أم كان لم يدفع به .

(٢٠/٢/١٩٦٢ أحكام النقض س ١٣ ق ٤٨ ص ١٧٤)

٦١٢٩ - اذا كان الحكم المطعون فيه لم يرد على طلب إيقاف دعوى الاشكال حتى يفصل في دعوى التزوير المرفوعة أمام القضاء المدني يكون قد أغفل طلبا طاهر البطلان لا يلتزم بالرد عليه .

(٢٠/٢/١٩٦٢ أحكام النقض س ١٣ ق ٤٨ ص ١٧٤)

مادة ٥٢٥

يقدم النزاع الى المحكمة بواسطة النيابة العامة على وجه السرعة ويعلم ذوو الشأن بالجلسة التي تحدد لنظره . وتفصل المحكمة فيه في غرفة المشورة بعد سماع النيابة العامة وذوى الشأن . وللمحكمة أن تجرى التحقيقات التي ترى لزومها ، ولها في كل الأحوال أن تأمر بوقف التنفيذ حتى يفصل في النزاع .

وللنيابة العامة عند الاقتضاء وقبل تقديم النزاع الى المحكمة أن توقف تنفيذ الحكم مؤقتا .

- تقابل المادة ٢٧١ من القانون السابق .

الأحكام

٦١٣٠ - الاشكال في التنفيذ لا يرد الا على تنفيذ الحكم بطلب دفعه مؤقتا حتى يفصل في النزاع نهائيا من محله الموضوع اذا كان باب الطعن في ذلك الحكم مفتوحا وذلك طبقا لنص المادة ٥٢٥ اجراءات جنائية . فاذا كان الثابت ان المحكوم عليه قد طعن بالنقض في الحكم الصادر غيابيا باعتبار الممارسة كان لم تكن وقضى في الطعن بعدم قبوله شكلا ، فان طلب النيابة العامة الحاصل بعد هذا القضاء بتعيين الجهة المختصة بنظر الاشكال يكون قد اتخذ بعد صيرورة الحكم المستشكل في تنفيذه نهائيا وبعدم أن أصبح الاشكال لا محل له ، ومن ثم لا يكون مقبولا لعدم جدواه .

(١٩٧٦/١/١٩ أحكام النقض س ٢٧ ق ١٨ ص ٨٧ ، ١٩٧٤/١٢/٣٠ س ٢٥ ق ١٩٦ ص ٨٩٩ ، ١٩٨٢/٣/١١ س ٣٣ ق ٦٩ ص ٣٤٨)

٦١٣١ - لا يرد الاشكال الا على تنفيذ حكم بطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل في النزاع نهائيا من محكمة الموضوع اذا كان باب الطعن في ذلك الحكم ما زال مفتوحا ، وذلك طبقا لنص المادة ٥٢٥ اجراءات جنائية ، فاذا كان الطعن بالنقض في الحكم المستشكل في تنفيذه قد انتهى الى القضاء برفضه ، فانه لا يكون ثمة وجه لنظر الطعن في الحكم الصادر في الاشكال

لعدم الجدوى منه بصيرورة الحكم المستشكل في تنفيذه نهائيا .

(١٩٧٢/٢/٢٧ أحكام النقض س ٢٣ ق ٥٤ ص ٢١٩ ،
١٩٧٠/٣/٢٩ س ٢١ ق ١١٤ ص ٤٧٤)

٦١٣٢ - يبين من نص المادة ٥٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية أن الاشكال لا يرد الا على تنفيذ حكم يطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل في النزاع نهائيا من محكمة الموضوع اذا كان باب الطعن ما زال مفتوحا ، واذا كان ذلك وكان يبين من الأوراق أن الطاعن لم يقرر بالطعن بطريق النقض في الحكم المستشكل في تنفيذه ، فمن ثم يكون الطعن المقدم من الطاعن غير جائز ما دام الثابت أن طعنه قد ورد على الحكم الصادر في الاشكال وهو حكم وقتي انقضى أثره بصيرورة الحكم المستشكل فيه نهائيا بعدم الطعن فيه مما يمتنع معه القضاء بعدم جواز الطعن .

(١٩٦٨/١٢/٢) أحكام النقض س ١٩ ق ٢١٤ ص ١٠٥٣)

٦١٣٣ - الاشكال لا يرد الا على تنفيذ حكم يطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل في النزاع نهائيا من محكمة الموضوع اذا كان باب الطعن ما زال مفتوحا ، وذلك طبقا للمادة ٥٢٥ اجراءات جنائية ، ولما كان يبين من الأوراق أن المظنون ضده لم يقرر بالطعن بطريق النقض في الحكم المستشكل منه ، فإن الطعن المقدم من النيابة يكون غير جائز ، ما دام الثابت أن طعنها قد ورد على الحكم الصادر في الاشكال ، وهو حكم وقتي انقضى أثره بصيرورة الحكم المستشكل منه نهائيا بعدم الطعن فيه مما يمتنع معه القضاء بعدم جواز الطعن .

(١٩٦٣/٥/٢٧ أحكام النقض س ١٤ ق ٨٦ ص ٤٤٢ ،
١٩٨١/٤/٢٩ س ٣٢ ق ٧٤ ص ٤١٩)

٦١٣٤ - لا يفرق القانون في دعوى الاشكال بين طلب ايقاف نهائي وطلب ايقاف مؤقت ، اذ أن الطلب في جميع الحالات لا يكون الا بالايقاف المؤقت للتنفيذ ، ومن ثم فإن الحكم المظنون فيه اذ فصل في عبارة صريحة في طلب الايقاف المؤقت فلا محل لما ينمى الطاعنان عليه من قالة اغفاله الفصل في الطلب .

(١٩٦٢/٢/٢٠ أحكام النقض س ١٣ ق ٤٨ ص ١٤٧)

٦١٣٥ - لا يرد الاشكال الا على تنفيذ حكم يطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل في النزاع نهائيا وليس لمحكمة الاشكال التي يتحدد نطاق سلطتها بطبيعة الاشكال نفسه أن تبحث الحكم الصادر في الموضوع من جهة صحته أو بطلانه أو بحث أوجه اتصال بمخالفة القانون أو الخطأ في تأويله ، وليس لها كذلك أن تتعرض لما في الحكم من عيوب وقعت في الحكم نفسه أو في إجراءات الدعوى وأدلة الثبوت فيها لما في ذلك من مساس بحجية الأحكام .

(١٩٦٢/٢/٢٠ أحكام النقض من ١٣ ق ٤٨ من ١٧٤ ، ١٩٦٠/١١/١٤ من ١١ ق ١٥١ من ٧٨٨)

٦١٣٦ - لما كانت طرق الطعن في الأحكام مبنية في القانون بيان حصر وليس الاشكال في التنفيذ من بينها لأنه تظلم من اجراء التنفيذ ونوعي عليه لا على الحكم ، فلا تملك محكمة الاشكال - التي يتحدد نطاق سلطتها بطبيعة الاشكال نفسه - أن تبحث الحكم الصادر في الموضوع من جهة صحته أو بطلانه أو تبحث أوجه اتصال بمخالفة القانون أو الخطأ في تأويله وليس لها أن تتعرض لما في الحكم المرفوع عنه الاشكال من عيوب وقعت في الحكم نفسه أو في إجراءات الدعوى لما في ذلك مساس بحجية الأحكام ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بوقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه على أمور تتعلق باختصاص المحكمة التي أصدرته فإنه يكون قد أهدر حجيته بصدوره باتا بالتصديق عليه من نائب الحاكم العسكري مما يمتنع معه نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من وقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه .

(١٩٨١/٣/٤ أحكام النقض من ٣٢ ق ٣٤ من ٢١٤)

٦١٣٧ - ان المادة ٣٣٧ إجراءات جنائية انما وردت في الفصل الثاني من الباب الثاني الخاص بإعلان الحضور أمام محكمة الجناح والمخالفات لحاكماتهم عن جنحة أو مخالفة منسوبة اليهم فلا مجال لتطبيقها عند نظر اشكال في تنفيذ حكم أمام غرفة الاتهام ، بل تطبق المادتان ٥٢٤ ، ٥٢٥ من القانون المشار اليه وهما اللتان تحدثتا عن هذا الموضوع بذاته ، ولما كانت هذه المادة الأخيرة لا توجب حصول الاعلان قبل الجلسة بميعاد معين ، وكان الطاعن قد أعلن بالجلسة التي حددت لتنظر الاشكال وتكلم الدفاع عنه في موضوع الاشكال ولم يطلب ميعادا لتحضير دفاعه ، فإن البطلان - اذا كان ثمة بطلان - يزول وفقا للمادة ٢٦ من اقصات ولا يكون حضور الطاعن

بشخصه واجبا ما دام محاميه قد حضر وسمعت أقواله ، وهو يمثل الطاعن
فتحقق بذلك سماع ذوى الشأن الذين يوجب القانون سماع أقوالهم .
وما دامت الغرفة لم تر محلا لاحتضار المستشكل نفسه لسماع ايضاحاته ،
ولا يغير من هذا النظر ما نصت عليه المادة ١٧٢ اجراءات جنائية ذلك بأن
هذه المادة انما تهدف الى أن يكون الخصوم تحت تصرف الغرفة لتسمع
ايضاحاتهم اذا رأت محلا لذلك .

(١٩٥٥/١٠/١٠ أحكام النقض س ٦ ق ٣٥٧ ص ١٢٢١)

٦١٣٨ - من المقرر ان للمستشكل اذا لم يكن طرفا في الحكم
المستشكل فيه أن يبيى إشكاله على أسباب سماعه على صلب الحكم . ونيس
في ذلك مساس بحجية الأحكام بفسور أثرها على أطرافها ، ولـ هو مقرر
من عدم جواز طعنه فيها بأي طريقة من الطرق التي رسمها القانون .

(١٩٦٥/١٢/٢١ أحكام النقض س ١٦ و ١٨١ ص ٩٥٠)

٦١٣٩ - من المقرر ان الاشكال المرفوع من الغير الذي يطلب فيه
وقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه يشترط لقبوله موضوعا أن يكون الحكم
بالاستمرار في التنفيذ يعارض مع حقوق الغير الذي يعارض في التنفيذ ،
وكان تنفيذ عقوبه ، الملق على العيني المؤجرة لا يتعارض مع حقوق المؤجر
المرتبة على عقد الإيجار . وإنما يتعارض مع حيابة العيني وهي المستتاجر
لا للمؤجر ، وكان المظعون ضده لم يقدم لمحكمة الموضوع ما يفيد ان عقد
الإيجار قد انقضى وصبحت حيابة العيني المحكوم بفلقها خالصة له بحيث
يكون في التنفيذ مساس بهذه الحيابة ، فان الحكم المظعون فيه اذ قضى على
خلاف ذلك يكون قد اخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه ، ولما كانت
محكمة الموضوع متأثرة بهذا الرأي غير الصحيح الذي انتهت اليه قد حجبت
نفسها عن بحث حيابة العيني محل عقوبة الفلق بحيث لا يمكن القول - من
واقع ما جاء بالحكم - بأن المحكمة اعتبرت حيابة العيني قد آلت للمظعون
ضده المستشكل فيتعين إعادة القضية لمحكمة الموضوع للفصل فيها مجددا
على هذا الأساس .

(١٩٧٩/٣/١ أحكام النقض س ٣٠ ق ٦٣ ص ٣١٠)

مادة ٥٢٦

إذا حصل نزاع في شخصية المحكوم عليه يفصل في ذلك النزاع
بالكيفية والأوضاع المقررة في المادتين السابقتين .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- المذكورة الإيضاحية : لما كان النزاع في شخصية المحكوم عليه هو نزاع في التنفيذ
فقد نص على أن الفصل فيه يكون بالكيفية والأوضاع المقررة في المادتين السابقتين .

حكم

٦١٤ - إذا كان الحكم المطعون فيه الصادر برفض الاشكال في
تنفيذ حكم بإغلاق محل أثبت أن رخصة المحل الذي يستشكل الطاعن في
الحكم الصادر بإغلاقه ليست باسم المستشكل وإنما هي باسم الذي صدر
ضده محضر المخالفة وصدر عليه الحكم بالغرامة والإغلاق فان اجراءات
المخالفة تكون صحيحة ولا تكون للطاعة صفة في رفع هذا الاشكال ويكون
قضاء الحكم المطعون فيه برفضه قضاء سليماً .

(١٩٥٣/٣/٩ أحكام النقض س ٤ ق ٢١٩ ص ٥٩٧)

مادة ٥٢٧

في حالة تنفيذ الأحكام المالية على أموال المحكوم عليه إذا قام نزاع
من غير التهم بشأن الأموال المطاوب التنفيذ عليها ، يرفع الأمر إلى المحكمة
المدنية طبقاً لما هو مقرر في قانون المرافعات .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

الباب الثامن
في سقوط العقوبة بمضي المدة
ووفاء المحكوم عليه

مادة ٥٢٨

تسقط العقوبة المحكوم بها في جناية بمضى عشرين سنة ميلادية
الا عقوبة الاعدام فانها تسقط بمضى ثلاثين سنة .

• وتسقط العقوبة المحكوم بها في جنحة بمضى خمس سنين

• وتسقط العقوبة المحكوم بها في مخالفة بمضى سنتين

- تقابل المواد ٢٧٦ و ٢٧٧ و ٢٧٨ من القانون السابق .

الأحكام

٦١٤١ - ما دامت الدعوى قد رفعت أمام محكمة الجنايات عن واقعة
يعتبرها القانون جناية فان الحكم الذي يصدر فيها غاييا يجب أن يخضع
لمدة السقوط المقررة للعقوبة في مواد الجنايات وهي عشرين سنة .

(١٩٧٣/٤/٢٢ أحكام النقض س ٢٤ ق ١١١ ص ٥٢٨)

٦١٤٢ - اذ نصت المادة ٥٢٨ اجراءات جنائية على سقوط العقوبة
المحكوم بها بمضى المدة التي حددتها فان أثر هذا السقوط أنه يحول دون
تنفيذ تلك العقوبة ويظل الحكم بها معتبرا يصح اتخاذه أساسا لتوافر
الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٣/٣٦ من قانون الأسلحة والذخائر
الا اذا رد الى المحكوم عليه اعتباره بحكم القانون أو قضاء .

(١٩٦٦/١٢/١٩ أحكام النقض س ١٧ ق ٢٤٢ ص ١٢٦٤)

مادة ٥٢٩

تبدأ المدة من وقت صيرورة الحكم نهائيا ، الا اذا كانت العقوبة
محكوما بها غاييا من محكمة الجنايات في جناية تبدأ المدة من يوم صدور
الحكم .

- قارن المادتين ٢٧٧ و ٢٧٨ من القانون السابق .

مادة ٥٣٠

تنقطع المدة بالتفويض على المحكوم عليه بعقوبة مهيئة للحرية وبدن إجراء من إجراءات التنفيذ متى نتحد في مواجهته أو يعمل الى علمه .
- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٥٣١

في غير مواد المخالفات تنقطع المدة أيضا اذا ارتكب المحكوم عليه خلالها جريمة من نوع الجريمة المحكوم عليه من أجلها أو مماثلة لها .
- لا مقابل لها في القانون السابق .

- المذكرة الإيضاحية : تنقطع المدة أيضا في غير مواد المخالفات اذا ارتكب المحكوم عليه في خلالها جريمة مماثلة للجريمة المحكوم عليه من أجلها أو نوعها ، وهذا التمديد الذي طالما نادى به المشتغلون بالعلوم الجنائية وقرره كثير من القوانين الحديثة وأخذ به في قانون تطبيق الجنايات المختلط . وتعليقه أن لا محل لأن يتسارع المجتمع في تنفيذ العقوبة نفس الوقت لم يردع فيه اتهم بن تصدى في الاجرام والامانة .

مادة ٥٣٢

يوقف سريان المدة كل مانع يحول دون مباشرة التنفيذ سوا ، كان قانونيا أم ماديا .
- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٥٣٣

لا يجوز للمحكوم عليه بالاعدام أو بالأشغال الشاقة في جناية قبل أو شروع فيه أو ضرب المضي الى موت أن يقيم بعد سقوط عقوبته بمضي المدة في دائرة المديرية أو المحافظة التي وقعت فيها الجريمة الا اذا رخص له في ذلك المدير أو المحافظ ، فاذا خالف ذلك يحكم عليه بالسجن مدة لا تزيد على سنة .

وللمدير أو المحافظ أن يأمر بالغاء الترخيص اذا رأى ما يدعو لذلك ويكلف المحكوم عليه أن يتخذ في مدة عشرة أيام محل إقامة خادج دائرة المديرية أو المحافظة ، واذا خالف المحكوم عليه ذلك يعاقب بالعقوبة المتقدمة .

ولوزير الداخلية في جميع الأحوال المذكورة أن يعين للمحكوم عليه محل اقامته ، وتتبع في ذلك الاحكام الخاصة بمراقبة البوليس .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

- المذكرة الايضاحية : ولما كانت اذنة المحكوم عليه في جناية من جنيات الدم بعد سقوط عيوبته بضي اذنة في الجهة التي اتركب فيها الجناية مما يؤلم شعور مجنني عليه أو أهله ويستفزهم الى الانتقام والأخذ بالثأر منه فقد حرم على كل محكوم عنه بإعدام أو إعدام الشاعة في جناية قبل أن يشرع فيه أو يتركب ان يموت أو يعفى بعد صدور حكمه بغيره ببعض المدة في دائره شيرية أو اذنة له أنى وقت فيها الجريمة ما لم يعفى على رجوعه عن المدعى أو المحافظ .

مادة ٥٦٤

تتبع الأحكام المقررة لضي المدة في القانون المدنى فيما يختص بالتعويضات وما يجب رده والمصاريف المحكوم بها . ومع ذلك فلا يجوز التنفيذ بطريق الاكراه البدنى بعد مضي المدة المقررة لسقوط العقوبة .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

مادة ٥٣٥

إذا توفي المحكوم عليه بعد احكم عليه نهائيا تنفذ العقوبات المالية والتعويضات وما يجب رده والمصاريف في تركته .

- لا مقابل لها في القانون السابق .

الباب التاسع

في رد الاعتبار

مادة ٥٣٦

يجوز رد الاعتبار الى كل محكوم عليه في جنابة او جنحة ويصدر الحكم بذلك من محكمة الجنايات التابع لها محل اقامة المحكوم عليه ، وذلك بناء على طلبه .

- تقابل المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣١ في شأن اعادة الاعتبار .

الاحكام

٦١٤٣ - ان المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣١ صريحة في اجازة رد الاعتبار الى كل محكوم عليه لجنابة أو جنحة ونصها مطلق من كل قيد يمكن أن يرد على الجريمة التي صدر من أجلها الحكم أو على العقوبة المحكوم بها ، فسواء أكانت الجريمة ماسة بالشرف أم غير ماسة به وسواء أكانت العقوبة مالية أو مقيمة للحرية أم غير ذلك وسواء أترتب عليها فقد الأهلية أو الحرمان من الحقوق أم لم يترتب عليها شيء من ذلك فالنص يشملها جميعا ولا يفرق بين نوع وآخر منها .
(١٩٣٢/١/٤) مجموعة القواعد القانونية ج ٢ ق ٣١٦ ص ٤٢٢)

٦١٤٤ - ان المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٣١ وان نصت بطريقة عامة على جواز اعادة الاعتبار الى كل محكوم عليه لجنابة أو جنحة مما يستنتج منه أنه نص شامل لهذه الجرائم ، الا أنه يبين من مراجعة المذكرة الإيضاحية لهذا القانون أن المشرع قصد من وضعه اعادة الاعتبار للمحكوم عليهم بعقوبة من شأنها أن يترتب عليها عدم الأهلية أو الحرمان من الحقوق دون سواهم ، فلا تجوز اذن اعادة الاعتبار من أجل عقوبة محكوم بها في جنحة قتل خطأ .
(جنایات مصر ١٩٣١/٦/٢٧ المجموعة الرسمية س ٣٣ ق ١٤ .
١٩٣١/١/٣ س ٣٣ ق ١٣)

مادة ٥٣٧

يجب لرد الاعتبار :

(أولا) أن تكون العقوبة قد نفلت تغليلا كاملا ، أو صدر عنها عفو

أو سقطت بمضى المدة .

(ثانيا) أن يكون قد انقضى من تاريخ تنفيذ العقوبة أو صدور العفو عنها مدة ست سنوات اذا كانت عقوبة جنائية أو ثلاث سنوات اذا كانت عقوبة جنحة . وتضاعف هذه المدة في حالي الحكم للعود وسقوط العقوبة بمضى المدة .

- تقابل المادة ١٢ أولا وثانيا من المرسوم بقانون في شأن اعاده الاعتبار .

حكم

٦١٤٥ - متى كان الحكم المطعون فيه قد قضى برد اعتبار المطعون ضده اليه في حين انه البين من صحيفة الحالة الجنائية ان مدة الايقاف لم تكن قد انقضت بعد مما يقتضاه أن طلب رد الاعتبار لا يكون مقبولا ، اذ العقوبة غي هذه الحالة ما زالت معلقة تنفيذها ويتمين الانتظار حتى تنقضى ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(١٩٧١/١١/١٤) أحكام النقض س ٢٢ ق ١٥٥ ص ٦٤٣)

مادة ٥٣٨

اذا كان المحكوم عليه قد وضع تحت مراقبة البوليس بعد انقضاء العقوبة الأصلية تبتدى المدة من اليوم الذى تنتهى فيه مدة المراقبة .

واذا كان قد العرج عن المحكوم عليه تحت شرط فلا تبتدى المدة الا من التاريخ المقرر لانقضاء العقوبة أو من التاريخ الذى يصبح فيه الافراج تحت شرط نهائيا .

- تقابل المادة ٢ ثانيا من المرسوم بقانون في شأن اعادة الاعتبار .

حكم

٦١٤٦ - ان كشف القانون بما قرره في الفقرة الأولى من المادة ٥٣٨ اجراءات عن قاعدة عامة تسرى على نوعى رد الاعتبار القضائى والقانونى ، مفادها أن وضع المحكوم عليه تحت رقابة البوليس من العقوبات التى لا تبدأ المدة اللازمة لرد الاعتبار بالنسبة لها الا بعد انتهاء مدتها ، ومن

ثم فهو قد استغنى بعد أن أوردتها في صدد أحكام رد الاعتبار بحكم القانون عن العودة الى ترددها عند بيان أحكام رد الاعتبار بحكم القانون . ولم كان ذلك فإن ما قال به الحكم المطعون فيه من أن المدة المنصوص عليها في المادة ٥٥٠ من القانون المذكور لزوال اثر الحكم انما تبدأ من سفيده العقوبة الأصلية وهو تخصيص لا يحمله نص هذه المادة التي لم تفرق بين عقوبة أصلية وغير أصلية .

(١٩٦٧/٣/٢٨ أحكام النقض س ١٨ ق ٨٨ ص ٤٦٢)

مادة ٥٣٩

يجب للحكم برد الاعتبار أن يوفى المحكوم عليه ما حكم به عليه من غرامة أو رد أو تعويض أو مصاريف وللمحكمة أن تتجاوز عن هذا إذا أثبت المحكوم عليه أنه ليس بعال يستطيع معها الوفاء .

وإذا لم يوجد المحكوم له بالتعويضات أو الرد أو المصاريف أو امتنع عن قبولها ، وجب على المحكوم عليه أن يودعها طبقاً لما هو مقرر في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية . ويجوز له أن يستردها إذا مضت خمس سنوات ولم يطلبها المحكوم له .

وإذا كان المحكوم عليه قد صدر عليه الحكم بالتضامن يكفي أن يدفع مقدار ما يخصه شخصياً من الدين ، وعند الاقتضاء تعين المحكمة الحصة التي يجب عليه دفعها .

- تأويل المادة ٣ ثالثاً من المرسوم بقانون بشأن إعادة الاعتبار .

مادة ٥٤٠

في حالة الحكم في جريمة تفالس يجب على الطالب أن يثبت أنه قد حصل على حكم برد اعتباره التجارى .

- تأويل المادة الثانية فقرة أخيرة من المرسوم بقانون في شأن إعادة الاعتبار .

مادة ٥٤١

إذا كان الطالب قد صدرت عليه عدة أحكام ، فلا يحكم برد اعتباره

الا اذا تحققت الشروط المنصوص عليها في المواد السابقة بالنسبة الى ثمن حكم منها ، على أن يراعى في حساب المدة استنادها الى احدث الأحكام .

- تقابل المادة الثالثة من المرسوم بقانون في شأن اعادة الاعتبار .

حكم

٦١٤٧ - ان اعادة الاعتبار الى المحكوم عليه معناها عدم تقى السيرة حسن الخلق ، ولذلك لا يصح الحكم باعادة الاعتبار الى المحكوم عليه بالنسبة لبعض الأحكام دون البعض ، بل يجب أن يكون ذلك بالنسبة لكل الأحكام السابق صدورها عليه . ولا محل لرد الاعتبار اذا كانت الأحكام السابقة صدرها على طابه معلقا تنفيذها على شرط ، فانه بمجرد مضي المدة القانونية المعلق التنفيذ فيها مع عدم وقوع جريمة من المحكوم عليه يقتضى الغاء وقف التنفيذ يعتبر الحكم بقوة القانون كأن لم يكن كما هي الحال تماماً في رد الاعتبار .

١٩٤٢/٦/٢٢ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ ق ٤٣٣

ص ٦٨٧ (

مادة ٥٤٢

يقدم طلب رد الاعتبار بعريضة الى النيابة العامة . ويجب أن تشتمل على البيانات اللازمة لتعيين شخصية الطالب وأن يبين فيها تاريخ الحكم الصادر عليه والأماكن التي أقام فيها من ذلك الحين .

- تقابل المادة السادسة من المرسوم بتاتين في شأن اعادة الاعتبار .

مادة ٥٤٣

تجرى النيابة العامة تحقيقا بشأن الطلب للاستيثاق من تاريخ اقامة الطالب في كل مكان نزله من وقت الحكم عليه ومدة تلك الاقامة للوقوف على سلوكه ووسائل ارتزاقه ، وبوجه عام تتقصى كل ما تراه لازماً من المعلومات ، وتضم التحقيق الى الطلب وترفعه الى المحكمة في الثلاثة اشهر التالية لتقديمه بتقرير مدون فيه رايها . وتبين الأسباب التي بنى عليها ويرفق بالطلب :

- (١) صورة الحكم الصادر على الطالب .
 - (٢) شهادة سوابق .
 - (٣) تقرير عن سلوكه أثناء وجوده في السجن .
- تقابل المادة ٧ و ٨/١ من المرسوم بقانون في شأن إعادة الاعتبار .

مادة ٥٤٤

تنظر المحكمة الطلب وتفصل فيه في غرفة المشورة . ويجوز لها سماع أقوال النيابة العامة والطالب ، كما يجوز لها استيفاء كل ما تراه لازماً من المعلومات .

ويكون إعلان الطالب بالحضور قبل الجلسة بثمانية أيام على الأقل .

ولا يقبل الطعن في الحكم إلا بطريق النقض خطياً في تطبيق القانون أو تأويله . وتتبع في الطعن الأوضاع والمواعيد المقررة للطعن بطريق النقض في الأحكام .

— تقابل المادة ٣١ ، ٣٢ من المرسوم بقانون في شأن إعادة الاعتبار .

مادة ٥٤٥

متى نوافر الشرطان المذكوران في المادة ٥٣٧ تحكم المحكمة برد الاعتبار إذا رأت أن سلوك الطالب منذ صدور الحكم عليه يدعو إلى الثقة بتقويم نفسه .

— تقابل المادة ٥ من المرسوم بقانون في شأن إعادة الاعتبار .

مادة ٥٤٦

ترسل النيابة صورة من حكم رد الاعتبار إلى المحكمة التي صدر منها الحكم بالعقوبة للتأشير به على هامشه ، وتأمّر بأن يؤشر به في قلم السوابق .

— تقابل المادة التاسعة من المرسوم بقانون في شأن إعادة الاعتبار .

مادة ٥٤٧

لا يجوز الحكم برد اعتبار المحكوم عليه الا مرة واحدة .

- تقابل المادة ٥ من المرسوم بقانون في شأن اعادة الاعتبار .

مادة ٥٤٨

اذا رفض طلب رد الاعتبار بسبب راجع الى سلوك المحكوم عليه فلا يجوز تجديده الا بعد مضي سنتين . أما في الأحوال الأخرى فيجوز تجديده متى توافرت الشروط اللازم توافرها .

- لا مقابل لها في المرسوم بقانون السابق .

مادة ٥٤٩

يجوز إلغاء الحكم الصادر برد الاعتبار اذا ظهر أن المحكوم عليه صدرت ضده أحكام أخرى لم تكن المحكمة قد علمت بها ، أو اذا حكم عليه بعد رد الاعتبار في جريمة وقعت قبله .

ويصدر الحكم في هذه الحالة من المحكمة التي حكمت برد الاعتبار بناء على طلب النيابة العامة .

- لا مقابل لها في المرسوم بقانون السابق .

مادة ٥٥٠

يرد الاعتبار بحكم القانون اذا لم يصدر خلال الأجل الآتية على المحكوم عليه بعقوبة جنابة أو جنحة مما يحفظ عنه صحيفة بقلم السوابق :

اولا : بالنسبة الى المحكوم عليه بعقوبة جنابة ، أو بعقوبة جنحة في جريمة سرقة أو اخفاء اشياء مسروقة أو نصب أو خيانة امانة أو تزوير أو شروع في هذه الجرائم ، وفي الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٥٥ و ٣٦٧ و ٣٦٨ من قانون العقوبات متى مضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بعرض المدة اثنتا عشرة سنة .

ثانيا : بالنسبة الى الحكوم عليه بقوبة جنة في غير ما ذكر متر
مضى عل تنفيذ العقوبة أو العفو عنها ست سنوات ، الا اذا كان الحكم قد
اعتبر الحكوم عليه عائدا أو كانت العقوبة قد سقطت بعض المدة تكون
المدة اثنتي عشرة سنة .

- معادلة بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ الصادر في ١٤/٦/١٩٥٥ . ونشر في ١٦/٦/١٩٥٥ .

— لا مقابل لها في المرسوم بقانون السابق •

مادة ٥٥٠ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ :

مرد الاعتبار بحكم القانون :

(أولاً) إلى المحكوم عليه بمقربة جنائية أو بمقربة جنحة في جريمة سرقة أو اختطاف أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو شروع في هذه الجرائم ، وفي الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٥٥ و ٣٦٣ و ٣٦٨ من قانون العقوبات ، متى حُج على تنفيذها أو الطرد عنها أو سقوطها اثنتا عشرة سنة بدون أن يصدر على المحكوم عليه خلالها حكم بمقربة في جنائية أو جنحة .

(ثانياً) إلى المحكوم عليه بملغوبة جنة أو في أية جريمة أخرى حتى يحل محله على تلبية العقوبة أو الوفاء عنها ست سنوات دون أن يصدر عليه حكم في جناية أو جنة إلا إذا كان المحكوم قد اعتبر المحكوم عليه عائلاً أو كانت العقوبة قد سلطت بعض المدة تكون المدة المتبقية عشرة سنة .

المذكورة الايضاحية : للقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ :

المادة ٥٠ - من قانون الاجراءات الجنائية رد الاعتبار يصحك القانون رعا يأن
لا يصدر على المحكوم عليه - خلال الأجل المخدوبة بتلك المادة - حكم بمقوبة جنسية
أو جنسية .

ولما كان قلم السوابق بإدارة تحقيق الشخصية لا يخطر إلا بالأحكام المسافرة إلى الهياكل جميعا والجمع الحثرة ولا يهتف صفحا إلا عنها . أما ما دونها فينبهه يبلغ إلى القلم السوابق المحلية بالمحافظات أو بمراكز وينادى البوليس والبعض الآخر لا يبلغ عنه أصلا . ولما كان الخلل شرط عدم صدور حكم في جنابة أو جنحة يقتضى تبين هذه الطوائف الثلاث من الأحكام جميعا وهو أمر إن كان يسيرا بالنسبة للأحكام المحلية لقلم السوابق المحلية لما يتطلبه تحقيق الشخصية فإنه جد عسير بالنسبة للأحكام المحلية لأقالم السوابق المحلية لما يتطلبه كشف عن الإكراه في عهد الأقالم بالجمهورية جميعا . أما الأحكام التي لا تبلغ إلى هذه الأقالم أو القلم الألف . فبكاد يكون التكلف عنها ضربا من المحال . فقد لا يكون لها على أمرها سوى الحكومة عليه وقد أسفر ذلك كله عن اضطراب قلم السوابق بإدارة تحقيق الشخصية إلى الاحتفاظ بصحب الأحكام المتروكة منها ذلك الصنفين من كون المحكوم عليه الشخصي إلى الاحتفاظ بالاجبال في جنح ما لا يخطر منه ذلك القلم . فكان أو قل كامل الظانين قد أدرك خلال تلك الاجبال في جنح ما لا يخطر منه ذلك القلم . فكان أو قل كامل الظانين

وقد فطن الشارع الفرنسي الى ذلك - فشرط أنه يكون الحكم الجديد بالمحبس أو بعقوبة أشد جنائية أو جنحة د م ٦٢٠ من ق.ت.ج. الفرنسية المعدلة بالأمر الرقم ١٢ من أغسطس سنة ١٩٤٥) .

وقد رأى تعديل المادة ٥٥٠ المشار إليها يقصر الحكم الجديد على ما تحفظ عنه صحيفة بقلم السوابق ، وهو لا يعنى الا قلم السوابق بإدارة تحقيق الشخصية ، ذلك لأن هذا القلم لا يخطر الا بالأحكام الصادرة فى الجنائيات جسيما والجنح الخطيرة مما تنص عليه اللائحة المنفذة للأمر العالي الصادرة فى ١٨ من فبراير ١٨٩٥ بتشكيل قلم السوابق كما سلف البيان فلا يسوغ أن يقف ما دونها حائلا دون رد الاعتبار وسيما فى تراكم الصحف بقلم السوابق ونحيل الماملين به ما لا طاقة لهم به .

الأحكام

٦١٢٨ - مضمون المادة ٥٥٠ اجراءات جدئية المعدلة بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ رد الاعتبار للمحكوم عليه بعقوبة جنائية ، والمدة المحددة بزوال أثر الحكم ورد الاعتبار عنه تنقطع بصدر حكم لاحق لا مجرد الانهزام ، وقضاء احكم المظنون فيه يتوافر انظر الطرف الشديد والمستمد من وجود سابقة لطاعن مضى على انتهاء تنفيذها حتى صدور الحكم أكثر من اثنتى عشرة سنة هو خطأ فى تطبيق القانون .

(١٩٧٣/٣/١١ أحكام النقض س ٢٤ ق ٦٨ ص ٣١٥ ، ١٩٧٢/٦/٤ س ٢٣ ق ١٩٦ ص ٨٧٣ ، ١٩٦٠/٥/٥ س ١١ ق ٧٣ ص ٣٢١)

٦١٤٩ - قضاء المحكمة برفض طلب رد الاعتبار القضائى تأسيسا على عدم مضى المدة اللازمة لرد الاعتبار بحكم القانون هو خطأ فى تطبيق القانون بما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

(١٩٦٩/١١/١٧ أحكام النقض س ٢٠ ق ٢٥٩ ص ١٢٧٧)

٦١٥٠ - لا يجوز رد الاعتبار بحكم القانون طبقا للمادة ٥٥٠ اجراءات الا بمضى اثنتى عشرة سنة محسوبة من تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضى المدة .

(١٩٦٧/٣/٦ أحكام النقض س ١٨ ق ٦٢ ص ٣١٢)

٦١٥١ - أن مواد العود وشروط رد الاعتبار انما تنأثر وتناثر فقط

باعتقوبة المحكوم بها وهل هي عقوبة جنائية أو جنحة بقطع النظر عن وصف الجريمة التي من أجلها حصل توقيع العقاب .

(١٩٥٨/٥/٢٦ أحكام النقض س ٩ ق ١٤٤ ص ٥٦٦)

٦١٥٢ - إذا سبق الحكم على المتهم بالأشغال الشاقة لسرقة : فإن رد اعتباره عن جريمة الاشتباه المحكوم فيها بعدها لا يكون وفقا للمادتين ٥٥٠ و ٥٥١ إجراءات جنائية الا بمضى ١٢ سنة على انقضاءها .

(١٩٥٩/٢/١٧ أحكام النقض س ١٠ ق ٤٦ ص ٢٠٩)

٦١٥٣ - يجب لرد الاعتبار بقوة القانون بالنسبة الى المحكوم عليه بعقوبة جنحة في غير ما ذكر في البند أولا من المادة ٥٥٠ إجراءات ان يمضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها ست سنوات الا اذا كان الحكم قد اعتبر المحكوم عليه عائدا أو كانت العقوبة قد سقطت بمضى المدة فتكون المدة اثنتى عشرة سنة .

(١٩٦١/٦/٥ أحكام النقض س ١٢ ق ١٢٢ ص ٦٤١)

مادة ٥٥١

إذا كان المحكوم عليه قد صدرت ضده عدة أحكام . فلا يرد اعتباره بحكم القانون الا اذا تحققت بالنسبة لكل منها الشروط المنصوص عليها في المادة السابقة . على أن يراعى في حساب المدة استنادها الى أحدث الأحكام .

- لا مقابل لها في المرسوم بقانون السابق .

مادة ٥٥٢

يترتب على رد الاعتبار معو الحكم القاضي بالادانة بالنسبة للمستقبل وزوال كل ما يترتب من انعدام الاهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية .

- تقابل المادة ١٠ من المرسوم بقانون في شأن إعادة الاعتبار .

حكم

٦٦٥٢ - المادة ٥٥٠ اجراءات جنائية المصدرة بقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ فه تضمنت النص على رد الاعتبار بحكم القانون الى المحكوم عليه بمقوبه جنايه متى كان قد مضى على تنفيذ العقوبة أو العفو عنها أو سقوطها بمضى المدة اثنتا عشرة سنة دون أن يصدر عليه خلال هذا الأجل حكم بعقوبة جنائية أو جنحة مما يحفظ عنه صحيفة بقلم السوابق ، ورتبت المادة ٥٥٢ من القانون المشار اليه على رد الاعتبار محو الحكم القاضي بالادانة بالنسبة للمستقبل وزوال كل ما يترتب عليه من انعدام الأهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية .

(١٥/٣/١٩٦٥ أحكام النقض س ١٦ ق ٥٠ ص ٢٣٣)

مادة ٥٥٣

لا يجوز الاحتجاج برد الاعتبار على الغير فيما يتعلق بالحقوق التي تترتب على الحكم بالادانة وعلى الأخص فيما يتعلق بالرد والتعويضات .

- تقابل المادة ١١ من المرسوم بقانون في شأن إعادة الاعتبار .

أحكام عامة في الإجراءات التي تتبع في حالة فقد الأوراق أو الأحكام

مادة ٥٥٤

إذا فقدت النسخة الأصلية للحكم قبل تنفيذه أو فقدت أوراق
التحقيق كلها أو بعضها قبل صدور قرار فيه تتبع الإجراءات المقررة في
المواد الآتية :

- لا مايل لها في القانون السابق

مادة ٥٥٥

إذا وجبت صورة رسمية من الحكم ، فهذه الصورة تقوم مقام النسخة
الأصلية .

وإذا كانت الصورة تحت يد شخص أو جهة ما تستصدر النيابة العامة
أمراً من رئيس المحكمة التي أصدرت الحكم بتسليمها . ولكن اخلت منه أن
يطلب تسليمه صورة مطابقة بغير مصاريف .

- لا مايل لها في القانون السابق

مادة ٥٥٦

لا يترتب على فقد نسخة الحكم الأصلية إعادة المحاكمة متى كانت طرق
الظعن في الحكم قد استنفدت .

- لا مايل لها في القانون السابق

- المذكرة الإيضاحية : إذا لم توجد صورة رسمية من الحكم فلا يجوز أن يترتب على
فقد نسخة الحكم الأصلية إعادة المحاكمة متى كانت طرق الظعن في الحكم قد استنفدت لأن
إعادة المحاكمة تتعارض مع قوة الشيء المحكوم فيه نهائياً .

مادة ٥٥٧

إذا كانت تنفيذية المنظورة أمام محكمة النقض ولم يتيسر الحصول على صورة الحكم ، فعلى باعادة المحاكمة متى كانت جميع الاجراءات المقررة للطعن قد استوفيت .

- لا مائل لها في القانون السابق .

الأحكام

٦١٥٥ - لما كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن النسخة الأصلية للحكم المطعون فيه انتى يوقعها رئيس المحكمة وكاتبها ومحضر جلسة المحاكمة قد فقدوا ولم يتيسر الحصول على صورة رسمية من الحكم الصادر في الدعوى ، فإن مجرد صدور حكم لا وجود له لا تنقضى به الدعوى الجنائية ، ولا يكون له قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا ما دامت طرق الطعن فيه لم تستنفد بعد ، لما كان ذلك وكانت جميع الاجراءات المقررة للطعن بالنقض قد استوفيت فانه يتعين عملا بنص المادتين ٥٥٤ ، ٥٥٧ اجراءات جنائية نقض الحكم المطعون فيه واحالة القضية الى محكمة اجنابات لاعادته محاكمته انطاعن .

(١٦٧٥/٤/٢٠ أحكام النقض من ٢٦ في ٧٨ ص ٣٣٥ ، ١٩٥٧/١٠/٨ ص ٨ و ١٠٦ ص ٧٨١ ، ١٩٨٤/٥/٢٨ ص ٢٥ ق ١١٧ ، ص ٥٢٤)

١٥١٦ - متى كان يبين من الاطلاع على الأوراق أن النسخة الأصلية للحكم المطعون فيه التي يوقعها رئيس المحكمة وكاتبها ومحضر جلسة المحاكمة قد فقدوا ولم يتيسر الحصول على صورة رسمية من الحكم الصادر في الدعوى ، فإن مجرد صدور حكم لا وجود له لا تنقضى به الدعوى الجنائية ولا يكون له قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا ما دامت طرق الطعن لم تستنفد بعد ، ولما كانت جميع الاجراءات المقررة للطعن بالنقض قد استوفيت فانه يتعين عملا بنص المادتين ٥٥٤ ، ٥٥٧ اجراءات جنائية القضاء باعادة المحاكمة بالنسبة الى الطاعن والى باقى المحكوم عليهم الذين لم يطعنوا في الحكم وذلك بسبب قيام مستزئيتهم على ثبوت ذات الواقعة المحكوم فيها على الطاعن مما يستلزم لحسن سير العدالة أن تكون اعاداة المحاكمة بالنسبة اليهم

• جيمما •

(١٩٦٥/١/٥ أحكام النقض س ١٦ ق ٦ ص ٢١)

٦١٥٧ - إن فقد ورثه من نسجه الحكم الأصلية يستوى من حيث الأثر بعنده كامله . وإن لم يبين من الأطلاع على الأوراق ان ورثه من نسخة الحكم الأصلية قد فقدت وكان من غير المتيسر الحصول على صورة رسمية من الحكم فإن مثله لا تقتضى به الدعوى الجنائية ولا يكون له قوة الشيء المحكوم فيه نهائيا ما دامت طرق الطعن لم تستنفد . ولما كانت جميع الاجراءات المقررة للطعن بالنقض قد استوتيت فإنه يتعين عملا بنص المادتين ٥٥٤ و ٥٥٧ اجراءات جنائية ان يقضى بإعادة المحاكمة •

(١٩٧٢/٢/٢٧ أحكام النقض س ٢٢ ق ٥٥ ص ٢٢٢)

(١٩٥٧/١٠/٨ س ٨ ق ٢٠٩ ص ٧٨١)

٦١٥٨ - متى كانت التحقيقات الأولية التى تضمنها محضر جمع الاستدلال قد فقدت ، أما مصدر معه على محكمة النقض تحقيق ما يثيره الطاعن من خطأ الحكم المطعون فيه فى الإسناد اذ عول فى ادانته على ما قرره شاهد الاثبات فى ذلك المحضر من انه اعترف لهما بارتكاب الجريمة رغم أن ذلك لا أصل له فى الأوراق وكان هذا الذى يثيره الطاعن هو ما يجب عرضه على محكمة الموضوع لتبحثه وتقول كلمتها فيه وفى مبلغ ما يمكن أن يكون لهذه الدعوى من اثر فى تقيدتها ، فإنه يتعين تحقيقا لحسن سير العدالة نقض الحكم والاحالة لاعادة المحاكمة من جديد •

(١٩٦٢/٥/٢٢ أحكام النقض س ١٣ ق ١٢٦ ص ٤٩٢)

مادة ٥٥٨

إذا فقدت أوراق التحقيق كلها أو بعضها قبل صدور قرار فيه بإعادة التحقيق فيها فقدت أوراقه •

وإذا كانت القضية مرفوعة أمام المحكمة تتولى هى اجراء ما تراه من التحقيق •

• لا مقابل لها فى القانون السابق •

الأحكام

٦١٥٩ - اذن التفتيش عمل من أعمال التحقيق التي يجب اثباتها بالكتابة ، وبالتالي فهو ورقة من أوراق الدعوى وقد دلت المادة ٥٥٨ اجراءات جنائية على أن الاختصاص باعادة التحقيق فيما فقدت أوراقه ينعقد كاصل عام للجهة التي تكون الدعوى في حوزتها ، واذا كانت الحال في الدعوى الماثلة أن فقد أوراق التحقيق قد وقع أثناء نظر الدعوى بمرحلة الاحالة وهي المرحلة النهائية من مراحل التحقيق ، ومن ثم قامت النيابة العامة باعادة التحقيق ، وكان البين مما أورده الحكم أن المحكمة قضت ببراءة المظنون ضده تأسيسا على عدم وجود اذن التفتيش بملف الدعوى وهو ما لا يكفي وحده لحمل قضائتها ، ولكن عليها ان هي استرابت في الامر وحتى يستقيم قضاؤها أن تجرى تحقيقا تستجلى به حقيقة الامر قبل أن تنتهي الى ما انتهت اليه ، اما وهي لم تفعل فان حكمها يكون معيبا بالقصور والخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه .

(١٩٧٢/٣/٢٠ أحكام النقض س ٢٣ ق ٩٥ ص ٤٢٦)

٦١٦٠ - الاختصاص باعادة التحقيق فيما فقدت أوراقه ينعقد كاصل عام للجهة التي تكون الدعوى في حوزتها . فاذا رفعت الدعوى الى المحكمة كانت هي المختصة دون غيرها بإجراء التحقيق وذلك بالنظر الى الفصل بين سلطة التحقيق وقضاء الحكم باعتباره من الضمانات الأصلية الواجب أن تحاط بها المحاكمات الجنائية ، ولا تعتبر الدعوى أنها دخلت في حوزة محكمة الجنايات الا اذا رفعت اليها طبقا للمادة ٢١٤ اجراءات بقرار الاحالة .

(١٩٦٨/٦/٣ أحكام النقض س ١٩ ق ١٢٤ ص ٦٢٢)

٦١٦١ - اذا كان الثابت أن المحكمة تولت بنفسها سؤال وكيل النيابة الذي قام بإجراء الماينة نظرا الى فقد محضرها ، فان المحكمة بذلك تكون قد استكملت النقص الذي نشأ عن فقد المحضر المذكور على الوجه الذي ارتأته أخذا بما يجري به نص المادة ٥٥٨ من قانون الاجراءات الجنائية .

(١٩٦٠/١٢/٢٦ أحكام النقض س ١١ ق ١٨٥ ص ٩٤٧)

٦١٦٢ - دلت المادة ٥٥٨ اجراءات جنائية على أن الفصل بين.

سلطتي الاتهام والمحاكمة يقتضى حرصا على الضمانات الواجب أن تحاط بها المحاكمات الجنائية أن تكون محكمة الموضوع هي صاحبة الشأن وحدها حتى أن تتولى هي دون غيرها ما تراه من التحقيق في حالة فقد أوراق التحقيق بعد رفع القضية أمامها . والعبرة تكون بالتحقيق الذى تجريه المحكمة بنفسها . ومن ثم فإذا اعتمدت محكمة الجنايات حين نظرت الدعوى بصفة أصلية في ثبوت التهمة على المتهم على أقوال الشاهد الغائب من واقع صورة الاطلاع المحررة بالقلم الرصاص وهي ليست من أوراق التحقيق ولا صورة رسمية منها فإنها تكون قد أخذت بعق المتهم في الدفاع . ولا يؤثر في ذلك اكتفاء المتهم بتلاوة أقوال الشاهد مما يعد تسليما منه بصحة صورة الاطلاع لتعلقه بأصل من أصول المحاكمات الجنائية .

(١٩٥٨/٤/٨ أحكام النقض س ٩ ق ١٠٦ ص ٣٩٤)

٦١٦٣ - ان العبرة في المحاكمات الجنائية هي بالتحقيقات التي تجريها المحكمة بنفسها في جلساتها ، فإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه ان المحكمة اعتمدت على عناصر الاثبات التي طرحت أمامها بالجلسة ومنها صورة محضر الحجز والصورة الرسمية لمحضر التديد الذى حرره المحضر واستخلصت مما دار أمامها بالجلسة ومن أقوال المتهم نفسه أنه لم يقدم الأشياء المحجوزة أو بعضها في اليوم المحدد للبيع وناقضت دفاعه في هذا الشأن وبينت الأدلة التي اعتمدت عليها في ثبوت التهمة قبله ، وهي أدلة من شأنها أن تؤدي الى ما انتهت اليه من ادانته ، فإن ما يثيره هذا المتهم من طعن على الحكم ببطلان الاجراءات بسبب فقد ملف القضية لا يكون له محل .

(١٩٥٢/٢/٢٥ أحكام النقض س ٣ ق ١٩٢ ص ٥١٠)

مادة ٥٥٩

إذا فُقدت أوراق التحقيق كلها أو بعضها وكان الحكم موجودا والقضية منظورة أمام محكمة النقض ، فلا تعاد الاجراءات الا اذا رأت المحكمة ذلك .

- لا تعاد لها في القانون السابق .

الأحكام

٦١٦٤ - فقد أوراق التحقيق كلها أو بعضها أثناء نظر القضية أمام محكمة النقض مع وجود الحكم لا يبرر إعادة الإجراءات إلا إذا رأت المحكمة محلا لذلك ، وقد أفصحت المذكرة الإيضاحية عن عنة هذا الحكم في المادة ٥٥٩ أ ج في قولها أن الطعن بطريق النقض إنما يوجه إلى الحكم ذاته ولا شأن له بالوقائع ، فمتى كان الحكم موجودا أمكن الفصل في الطعن بغير حاجة إلى الرجوع إلى الأوراق اللهم إلا إذا كان الطعن منصبا على التحقيق ففي هذه الحالة يكون هنا محلا لإعادة الإجراءات .

(١٩٨٣/٥/١١ أحكام النقض س ٣٤ ق ٢٤ ص ٦٢١)

٦١٦٥ - فقد أوراق التحقيق كلها أو بعضها مع وجود الحكم ونظر القضية أمام محكمة النقض لا يقتضى إعادة الإجراءات إلا إذا رأت المحكمة محلا لذلك . دشت أوراق التحقيق بما يجعل تحقيق وجه الطعن متمذرا يوجب النقض والاعادة إلى محكمة الإحالة .

(١٩٨٧/٤/٢ الطعن رقم ٣٢٣٦ لسنة ١٩٥٥)

٦١٦٦ - أفصحت المذكرة الإيضاحية عن علة الحكم الوارد في المادة ٥٥٩ إجراءات في قولها « أن الطعن بطريق النقض إنما يوجه إلى الحكم ذاته ولا شأن له بالوقائع ، فمتى كان الحكم موجودا أمكن الفصل في الطعن بغير حاجة إلى الرجوع إلى الأوراق اللهم إلا إذا كان الطعن منصبا على التحقيق ، ففي هذه الحالة يكون هناك محل لإعادة الإجراءات » . ولما كان فقد أوراق التحقيق في الدعوى الماثلة قد جعل تحقيق وجه الطعن متمذرا فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة لإعادة المحاكمة .

(١٩٦٧/٢/٧ أحكام النقض س ١٨ ق ٣٣ ص ١٧١)

في حساب المدد

مادة ٥٦٠

جميع المدد المبينة في هذا القانون تحسب بالتقويم الميلادي .

- لا تماثل لها في القانون السابق .

فهرس أيجلى

رقم المادة

(١)

القبسات

(أنظر : أدله ، استدلال ، خبراء ، شهود)

احالة

١٥٨ و ١٥٦	الى محكمة الجنع
١٥٨	الى مستشار اذحاه
١٥٩ و ١٥٨	انتصرف فى الدعوى
١٦٠	مشتملات أمر الاحالة
١٩٠	تبليغه للنباية واعلانه للخصوم
١٩١	أمر الاحالة فى الفقية
١٩٢	التحقيقات التكميلية بعد أمر الاحالة
٣٠٥	الاحالة بواسطة المحكمة الجزئية
٤١٤	احالة جنح النشر لمحكمة الجنايات

أحداث

(ألفيت المواد ٣٤٣ الى ٣٦٤ من القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ المعدلة
بعضها بالمرسوم بقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ وبالقانون رقم ١٠٧
لسنة ١٩٦٢ ، وحل محلها القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ فى شأن
الأحداث)

اختصاص

١٨٣ و ١٨٢	فى حالة الارتباط
٢١٩ و ٢١٧	اختصاص بالنسبة للمكان
٢٢٤ و ٢٢٣	احالة مسائل الأحوال الشخصية للمحكمة المختصة
٢٣١ و ٢٢٦	تنازع الاختصاص
٣٣٢	البتلان لعدم الاختصاص

رقم المادة

٤٠٥ و ٤٢١ (٣٠ نقض)	الظعن في الأحكام الصادرة في الاختصاص
٢٢١ و ٣٠٥ و ٤١٤	اختصاص بالنسبة للموضوع
٢٢٢	وقف الدعوى

أدلة

٢١	جمعها
١٩٧	أدلة جديدة
٢٠٥	تقديرها
٤٥٥	ظهور أدلة بعد الحكم النهائي

ارتباط الجرائم

١١ و ١٨٢ و ١٨٣ و ٢٢٦	المحكمة المختصة بنظرها
٣٨٣	فصل الجنحة عن الجناية لعدم الارتباط
٤٠٤	استئناف الحكم الصادر في الجرائم المرتبطة

استئناف

١٤٤	استئناف أوامر الإفراج
١٧٥ و ١٦٧ و ١٦٩ و ١٧٥	استئناف أوامر قاضي التحقيق
١٦٦ و ١٦٥	ميعاد استئناف الأمر
٢٤٣	استئناف جرائم الجلسات
٤٠٧	استئناف الأحكام الحضورية حكماً
٣١٣	مصاريف الاستئناف
٤٠٢ و ٤٠٥	الأحكام الجائز استئنافها
٤١٠ و ٤٠٦	ميعاد الاستئناف
٤١١	تقرير التلخيص
٤١٢	سقوط الاستئناف
٤١٧	سلطة المحكمة في تعديل الحكم
٤١٨	المعارضة في الاستئناف
٤١٩	الفصل في الموضوع

استجواب

٢٦	بمعرفة النيابة
١٣٣ و ١٢٥	إجراءات الاستجواب

رقم المادة

١٣١

٢٧٤

بمعرفة قاضي التحقيق

بمعرفة المحكمة

اشكال في التنفيذ

٥٢٤

٥٢٥

٥٢٦

٥٢٧

٢٣٠

المحكمة المختصة بنظره

اجراءاته

النزاع في شخصية المحكوم عليه

النزاع على الاموال المطلوب التنفيذ عليها

الاشكال في الامر الجنائي

اعادة النظر

٤٤١

٤٤٢

٤٤٣

٤٤٤

٤٤٥

٤٤٦

٤٤٧

٤٤٨

٤٤٩

٤٥٠

٤٥١

٤٥٢

٤٥٣

احواله

من له الحق في طلبه

متى يكون للنائب العام وحده هذا الحق

تقديم كفالة

ميعاد اعلان الحضور بالجلسة

الفصل في الطلب

وفاة المحكوم عليهم

ايقاف الحكم

الحكم بالفرامة اذا لم يقبل الطلب

نشر الحكم الصادر بالبراءة

ما يترتب على الفاء الحكم المظنون فيه

عدم جواز تجديد الطلب بعد رفضه

جواز الطعن في الاحكام الصادرة بناء على اعادة النظر

اعضاء النيابة

٢٣

٣٦

٤٢

٦٣

٧٨

اعتبارهم من مأموري الضبط القضائي

استجواب المتهم

رقابة السجنون العامة

التصرف في الدعوى

المحافظة على سرية التحقيق

وقم المادة

- ٢٠١ أمر الحبس - تفاده
٢٤٨ عدم جواز ردهم
٢٦٩ حضور جلسات المحاكم الجنائية
٢١١ حق النائب العام في إلغاء الأمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى

اعلان

- ٦٢ اعلان امر الحفظ
٢٥٥ و ٧٩ اعلان الخصوم في قنم الكتاب
٨٣ اعلان اوامر قضى بتحقيق
٢٧٧ و ١٨٧ و ١٨٦ و ١١ اعلان الشهود
١٢٨ اعلان اوامر الضبط والاحضار
١٩٠ اعلان امر الاحالة
٢٤٠ و ٢٢٣ و ٢٢٤ و ٢٣٨ اعلان الخصوم بالحضور في الجنب
٢٣٥ اعلان المحجوسين
٢٥١ اعلان المتهم بناء على طلب المدعى المدني
٢٩٣ اعلان الخبراء
٣٢٦ اعلان الامر الجنائي للخصوم
٣٢٧ اعلان رفق الامر الجنائي
٤٤٥ اعلان الخصوم في اعادة النظر
٥١٦ و ٥٠٥ اعلان المحكوم عليه بالتعويضات والغرامة والمصاريف
٥٢٥ اعلان الاشكال في التنفيذ
٥٤٤ اعلان طالب رد الاعتبار

افراج مؤقت

- ٢٠٤ و ١٥١ و ١٤٤ احوال صدوره
١٤٥ و ١٥٤ شروطه
١٤٦ تقديم كفالة
١٥٠ جواز الغائه

امر الفراج

- ١٥٤ من قاضى التحقيق
١٧٩ من مستشار الاحالة

رقم المادة

٢٠٩

من النيابة العامة

ر افراج تحت شرف

راجع : حلم عقوبة

أمر جنائي

٣٢٢

حالاته

٣٢٤

العقوبة الجائز توقيعها

٣٢٥

رفض القاضى اصداره

٣٢٦

مشمئلاته واعلانه

٣٢٧

الاعتراض عليه وسقوطه

٣٢٨

متى يكون بمثابة حكم نهائى

٣٢٩

تمدد المتهمين

٣٣٠

الإشكال فى تنفيذه

أمر حبس

٤٠

الاذن به

١٢٧

مشمئلاته

١٢٨

اعلانه لمعتهم

١٣٤

الأحوال التى يصدر فيها

١٣٥

الحبس الاحتياطى فى جنح الصحافة

١٣٦

صدوره من قاضى التحقيق

١٣٧

جواز طلبه من النيابة

١٣٨ و ١٣٩

تنفيذه

١٤٢ و ١٤٣ و ٢٠٢

مدته

٢٠١

صدوره من النيابة العامة

٢٠٢

صدوره من المحكمة قبل النطق بالحكم

٢٨٠

صدوره من محكمة الجنايات

أمر حفظ

٦١ و ٦٢

صدوره واعلانه

١٠٦

التصرف فى المضبوطات

رقم المادة

أمر ضبط

٣٥ و ٣٤	صدوره من أمور الضبط القضائي
١٢٧	شروط أمر الضبط
١٢٨	إعلانه للمتهم
١٢٩ و ٢٠١	سقوطه وتجديده

أوراق ومستندات

٤٧	ضبط الأوراق بمعرفة رجال الضبط
٥٦	حفظها في إحراز
٥٨	المحافظة على سريتها
٩١	ضبطها بمعرفة قاضي التحقيق
٢٠٦	ضبطها بمعرفة النيابة (أنظر خطابات)

(ب)

بطلان

٣٣١	عدم مراعاة اجراء جوهري
٣٣٢	بطلان متعلق بالتنظيم العام
٣٣٤ و ٣٣٣	سقوط الحق في الدفع به
٣٣٧ و ٣٣٥	تصحیح البطلان
٣٣٦	اثر البطلان

(ث)

تبليغ

٢٤ - ٢٦	عن وقوع الجرائم
٢٨	ما يعتبر من قبيل التبليغات
٤٣	تبليغ شكوى المسجون
٨٣	تبليغ أوامر قاضي التحقيق
١٠٠	تبليغ الخطابات والرسائل التلغرافية المحبوسة
١٩٠	تبليغ أمر الإحالة

دعم المساهم

٢٦٣

٤٩٩

تبليغ قرارات الإفراج عن الأحداث
تبليغ أمر الإفراج تحت شرط (انظر شكوى)

تحقيق

١٧

٢١

٤٣

٧٥

٢١٣ و ٩٧

٢٢٦

٢٩٤

٣٠١ و ٢٠٠

٣٣٣

٣٥٠

٥٢٥

٢٤

٧٠

٢٠٠

٦٥

٦٧ و ٦٩ - ٧١

٧١

٧٠

٧٦

٧٧

٨٥

١٢٣

١٢٤

١٣٥

١٩٢

٣٠٧

انقطاع المدة بالتحقيق

جمع الاستدلالات

تحقيق شكوى المسجون

سرية اجراءات التحقيق ونتائجها

العودة الى التحقيق

تنازع الاختصاص في التحقيق

نصب أحد أعضاء المحكمة

حجية التحقيق الابتدائي

ادفع ببطلان التحقيق

تحقيقات مستعجلة

في اشكالات التنفيذ

تحقيق بمعرفة الضبطية القضائية :

تحريرات أولية

بانتداب من قاضي التحقيق

بانتداب من النيابة العامة

تحقيق بمعرفة قاضي التحقيق :

نصب مستشار

مباشرة التحقيق

بيان المسائل المطلوب تحقيقها لمن ينوب للتحقيق

انتقاله لحل الواقعة

الادعاء بحقوق مدنية

حضور الخصوم

الاستعانة بالخبراء

اثبات شخصية المتهم

مواجهة ، شروطها

اطلاع المحامي على التحقيق

تحقيقات تكميلية

عرض تحقيق النيابة على قاضي التحقيق

رقم المادة

١٧٨ - ١٧٤	تحقيق بمعرفة مستشار الاحالة :
١٩٧	تحقيق تكميلي
٦٣	العودة الى التحقيق
١٩٩	تحقيق بمعرفة النيابة العامة :
٢٠٠	التصرف في مواد الجنع والمخالفات
٧١ و ٧٠	مباشرة التحقيق في مواد الجنع
٨٠ و ٧٧	تكليف مامورى الضبط ببعض الأعمال
١٣٢	بانتهاء من قاضى التحقيق
٢٠٨	حضور التحقيق والاطلاع عليه
٢٩٧	تحقيق شخصية المتهم
٥٤٣	سماع الشهود
١٥٢	دعوى التزوير الفرعية
	تحقيق طلب رد الاعتبار
	انتهاء التحقيق
	تعدد الجرائم
٢٢٦	المحكمة المختصة
٤٩٣	تنفيذ العقوبة
	تعدد المتهمين
٤	تقديم شكوى ضد احدهم
١٨	انقطاع المدة بالنسبة لاحدهم
٣٤٠	عدم حضور بعضهم الجلسة
٣١٧	مصاريف الدعوى
٣٢٩	في الاوامر الجنائية
٣٩٦	غياب احدهم امام محكمة الجنايات
٤٠٦	استئناف احدهم
	تعدد المجنى عليهم
٤	كفاية تقديم شكوى من احدهم
١٠	تنازل احدهم عن الشكوى

رقم المادة

تعويضات

٢٨	طلبها بمعرفة المدعى المدني
١٢٢	تمويض الشهود بسبب حضورهم
١٦٩	أحوال تمويض المتهم
٢٢٠ و ٢٥١ و ٢٥٣ و ٢٦٤	طلبها أمام المحكمة الجنائية
٢٦٠ و ٢٦٧	حق المتهم في طلبها
٣٠٩ و ٣٢٠ و ٣٦٧	الفصل في التعويضات
٤٠٣	استئناف الحكم الصادر بها
٤١٦	إلغاء الحكم الصادر بها
٤٥١	سقوط الحكم الصادر بها
٤٦٣	شمول الحكم بالتنفيذ المؤقت
٥٠٥	إعلان المحكوم عليه بها
٥٠٨	التنفيذ بها

تفتيش

	بمعرفة مأموري الضبط القضائي :
٤٥	أحوال دخولهم في محل مسكون
٤٧	حالة التلبس بالجريمة
٤٨	تفتيش منازل الموضوعين تحت المراقبة
٤٩	توفر قرائن قوية ضد المتهم
٥٠	إذن التفتيش
٥١	حضور المتهم أو من يمثله
٥٨	سرية المضبوطات
٩٤ - ٩١	تفتيش بمعرفة قاضي التحقيق
٣٠٦	تفتيش غير المتهمين

تكليف بالحضور

٤١٣ و ٢٨٢ و ٢٧٩ و ٢٧٧ و ١١٧ و ١١١	الشهود
١٣٦ - ١٢٩ و ١٣٩	بأمر قاضي التحقيق
١٩٠ و ٢٠١ و ٢٠٨ و ٢٣٢ و ٢٣٣	بأمر النيابة
٢٣٢ و ٢٣٣	بطلب من المدعى المدني
٢٣٤ و ٢٣٥	إعلانه

رقم المادة

٢٢٨	تخلف المصوم عن الحضور
٢٢٧	فى الأمر الجنائى
٢٢٤	الدفع ببطان ورقة التكليف
٢٢٧	تصحیح حكم أو أمر
٢٨٨ و ٢٨٥ و ٢٨٤ و ٢٧٤	أمام محكمة الجنايات
٢٨٧	متهم خارج القطر
٤٠٠	فى المعارضة
٤٠٨	فى الاستئناف

تلبس

٣٠	تعريفه
٣١ - ٣٣	تحقيق بمعرفة مأمور الضبط القضائى
٣٤ و ٣٧ و ٣٩	القبض على المتهم
٤٧	تفتيش منزل المتهم
١٣٠	أمر القبض
١٩٨	انتقال النيابة
٢٣٢	تكليف المتهم بالحضور
١٢٤	استجواب المتهم
٢٧٧	تكليف الشهود بالحضور

تنفيذ

٤٦٠ و ٤٥٩	وجوب صدور الحكم بالمقوبة
٤٦٢ و ٤٦١	تنفيذ المقوبة بطلب النيابة
٤٦٤	تنفيذ المقوبات التسمية
٤٦٧ و ٤٦٨	تنفيذ الأحكام الفياضية
٤٦٩	أمر الوطن بالنقض فى التنفيذ

(انظر عقوبة)

رقم المادة

(ج)

جرائم النشر

١٣٥	الحبس الاحتياطي فيها
١٥٦ - ١٥٨	التصرف في الدعوى
١٥ و ٢١٩ و ٤١٤	المحكمة المختصة

جلسة

٢٤٣	ضبطها
٢٤٤ و ٢٤٦	وقوع جريمة في الجلسة
٢٤٥	اختلال المحامي بالنظام

جناية

٦٣ و ٢١٤ و ٢٤٤	احالة الدعوى الى قاضى التحقيق
١٣٤	حبس المتهم احتياطيا
٢١٥ و ٢١٦	المحكمة المختصة
٢٤٤	جناية في الجلسة
١٥	انقضاء الدعوى فيها
٣٠٦	نظرها أمام محكمة الجنح
٤٤١ و ٤٤٢	اعادة النظر في الحكم
٥٢٨	سقوط العقوبة

جنحة

٦٣	تحقيقها
١٣٤ و ١٣٥	حبس المتهم احتياطيا
١٤٢ و ١٤٣	الافراج عن المتهم
١٥٦ و ١٥٧	التصرف في الدعوى
٢١٤ و ٢١٥	المحكمة المختصة
٢٤٤	جنحة في الجلسة
٢٣٣ و ٢٣٥	اعلان الحضور
٢٣٧	عدم حضور المحصوم بالجلسة
٢٢٣	اوامر جنائية بها

رقم المادة

٣٩٧	غياب المتهم بجنحة أمام محكمة الجنايات
٤٠٠ و ٣٩٨	المعارضة في الأحكام التأديبية
٤٠٢	استئناف الأحكام الصادرة من المحكمة الجزئية
٤٤٢ و ٤٤١	إعادة النظر في الحكم
٥٢٨	سقوط العقوبة

(ج)

حبس احتياطي

٤٦٨ و ١٨٤ و ١٥٩ و ١٣٧ و ١٣٥ و ١٣٤	أحواله
١٣٦	سماع أقوال النيابة
١٣٨	سلم صورة الأمر لأمور السجن
٢٠٣ و ٢٠٢ و ١٧٥ و ١٧٤ و ١٤٣ و ١٢٩	تجديده
١٤١	الاتصال بالمحبوس
٤٦٥	الافراج عن المتهم
٤٨٤ و ٤٨٢	أثره في التنفيذ بعقوبة
٥٠٩	أثره عند الحكم بغرامة

حراسة

٣٩١ و ٣٩٠	تعيين حارس على أموال المحكوم عليه غيابيا
-----------	--

حقوق مدنية

(أنظر مدعى مدنى)

حكم

٢٢٧	تنازع فى الاختصاص
٣١٠	تسبيب الحكم وبيان الواقعة
٣١٢	تحرير الحكم
٣٣٧	تصحيح خطأ فى الحكم
٤٥٨ و ٤٥٤	قوة الأحكام النهائية

رقم المادة

استئناف الحكم (انظر استئناف)
 طعن بالنقض (انظر نقض)
 معارضة فى الحكم (انظر معارضة)
 تنفيذ الحكم (انظر عقوبة)

حكم غيابي

غياب المتهم من الجلسة ٢٣٨ و ٢٣٩ و ٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٤٣
 الاجراءات التى تتبع فى مواد الجنايات ٢٨٩ و ٢٩٠
 ما ينفذ من الحكم الغيابي ٢٩٢ و ٢٩٤

(خ)

خبراء

الاستعانة بهم لاثبات الحالة ٨٥
 حلفهم اليدين ٨٦
 وجوب تحديد ميعاد لتقديم التقرير ٨٧
 خبير استشاري ٨٨
 رد الخبير ٨٩
 استعانة المحكمة بهم ٢٩٢ و ٢٩٣

خطابات ومراسلات

ضبط الأوراق والخطابات والرسائل ٤٧ و ٥٥ و ٩١ و ٩٥ و ٩٦
 عدم جواز قضها ، تحريرها ، تحريم افشائها ٥٢ و ٥٦ و ٥٨
 الاطلاع عليها واخذ صورة منها وتبليغها للمتهم ٥٩ و ٩٧ و ١٠٠
 ضبطها لدى الغير ٩٩ و ٢٠٦
 (انظر مراسلات ، أوراق ومستندات)

(د)

دعوى التزوير

ميعاد الطعن بالتزوير ٢٩٥
 اجراءات الدعوى ٢٩٧ و ٢٩٨
 الحكم بغرامة على مدعى التزوير ٢٩٨
 الغاء أو تصحيح الورقة الرسمية ٢٩٩

وقيم البصرة

دعوى جنائية

٦ و ٣ و ٨ و ١	رغمها
٢	مباشرتها
١٠	التنازل عنها
١٣ و ١٤	اقامتها من محكمة الجنايات او التقض
١٤	انقضائها بوفاء المتهم
١٥	انقضائها بمضى المدة
١٦	سريان المدة
١٧ و ١٨	انقطاع المدة
٢٢٣	ايقافها
٢٢٢	مصاريفها
٤٤٥	عدم جواز الرجوع اليها
٢٣٦	الاطلاع على أوراق الدعوى
٤٥٨ و ٤٥٦ و ٤٥٤	الحكم فيها

دعوى مدنية

٢٧ و ٢٨ و ٢٦ و ٢٢٠ و ٢٥٣	الادعاء مدنيا
٢٥٨	القرار الصادر بشأنها واثره
٢٥٩	انقضائها بمضى المدة
٢٦٠ و ٢٦٣	تركها
٢٦٤ و ٢٦٦	الفصل فيها أمام المحاكم الجنائية
٢٦٧	المطالبة بتعويض عن رفعها
٤٦١	تنفيذ الأحكام الصادرة فيها

دفوع

٨١	تقديمها لقاضى التحقيق
٤١٩ و ٢٣٧	الحكم فى الدفع

(و)

رجال السلطة

٢٨ و ٢٩ و ١١١ و ١٢٧ و ٢٨١	واجباتهم
٤٥	دخولهم محلا مسكونا

رد الاعتبار

٥٣٦	المحكمة المختصة
٥٣٧ و ٥٣٨ و ٥٣٩	شروطه
٥٤٠	في جرائم التفالس
٥٤١	في تنفيذ الأحكام
٥٤٢ و ٥٤٣ و ٥٤٤ و ٥٤٥ و ٥٤٦	اجراءاته
٥٤٧	عدم جواز الحكم به أكثر من مرة
٥٤٨	رفضه وتجديده
٥٤٩	الغاء الحكم الصادر به
٥٥٠ و ٥٥١	رد الاعتبار بحكم القانون
٥٥٢	أثر رد الاعتبار
٥٥٣	عسك الاحتجاج به على الغير

رد القضاة

٢٤٧	أحوال تنحى القاضي
٢٤٧ و ٢٤٨ و ٢٤٩	أحوال الرد
٢٥٠	الفصل في طلب الرد

(ص)

سجن

٤١	توقيع العقوبة
٤٢	تفتيش السجن
٤٣ و ٤٤	قبول شكوى
١٣٧ و ١٣٨ و ١٣٩	تنفيذ أمر الحبس
١٤٠	اتصال رجال السلطة بالمسجونين
٤٧٣ و ٤٧٤ و ٤٧٦	تنفيذ عقوبة الإعدام
٤٨٧ و ٤٨٨ و ٤٨٩	تنفيذ الأحكام المفيدة للحرية

(م)

شكوى

رفع الدعوى الجنائية بشكوى من المجنى عليه ٣ و ٤ و ٥ و ٨ و ٩

رقم المادة

٧	انقضاء الحق في الشكوى
١٠	التنازل عنها
٢٤ و ٢٧ و ٢٨	التصرف فيها
٤٤	اعلان الشاكى بأمر الحفظ (انظر تبليغ)

شهود

٢٧٧	تكليفهم بالمحضور
٢٩٠ و ٢٨٩ و ٢٨	سماع شهادتهم
٢٨٢ و ٢٨٠ و ٢٧٩	تخلفهم عن المحضور
٢٨١	انتقال المحكمة الى الشاهد
٢٨٤ و ٢٨٣	حلف اليمين
٢٨٥	عدم جواز ردهم
٢٨٦	امتناعهم عن الشهادة
٢٨٨	سماع المدعى المدني كشاهد
١١٠	الشهود أمام قاضى التحقيق
١١١	اعلانهم بمعرفة النيابة
١١٢	سماع كل شاهد على افراد
١١٣	بيانات عنهم
١١٤	توقيع الشهود على المحضر
١١٥	ابداء ملاحظات المحصور
١١٦	الشروط اللازم توافرها فى الشهود
١١٧	امتناع الشاهد عن المحضور
١١٨	اعفاؤه من القرامة
١١٩	الحكم عليه عند الامتناع عن الشهادة
١٢٠	الظن فى الأحكام الصادرة على الشهود
٢٧٣	حق المحكمة فى سماع شهادة الشهود
٢٨٧	القواعد المقررة لمنع الشهادة أو الاعفاء منها
٤١٣	سماعتهم فى الاستئناف

رقم المادة

(ص)

ضبط

انظر جرائم النشر

(ض)

ضبط

بمعرفة قاضي التحقيق
بمعرفة مأمور الضبط
بمعرفة النيابة
حفظ الرسائل
العقارات
ما لا يجوز ضبطه من الأوراق والمستندات
التصرف في الأشياء المخبوطة
٩١ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧
٥٢ و ٥٥ و ٥٧
٢٠٦
٥٢ و ٩٥ و ١٠٠ و ٢٠٦
٥٢ و ٥٤
٩٦
١٠١ و ١٠٩

ضبطية قضائية

انظر مأموري الضبط القضائي

(ط)

طعن

قرار مستشار الإحالة
طعن بالنقض (انظر نقض)
طعن بالمارضة (انظر مارضة)
طعن بالاستئناف (انظر استئناف)

(ع)

عامة عقوبة

٢٢٨

٢٣٩ و ٢٤٠

وضع المتهم تحت الملاحظة
إيقاف رفع الدعوى

رقم المادة

٢٤٢

٣٦٥

٤٨٧ و ٤٧٦

حالة الحكم بالبراءة لتمامه
حمايه المجنى عليه الصغير والمعتوه
وقف تنفيذ العقوبة

عقوبة

٤٥٩ و ٤٦٠

٤٦١ و ٤٦٣

٤٦٤

٤٦٧ و ٤٦٨

٤٦٩

٥٢٨ - ٥٢٤

٥٣٥

٥٦٠

وجوب صدور الحكم بها
تنفيذها يطلب النيابة
تنفيذ العقوبات التبعية
تنفيذ الأحكام الغيابيه
اثر الطعن بالنقض فى تنفيذها
سقوط العقوبة بمضى المدة
سقوط العقوبة بوفاة المتهم
احتساب المدة بالتاريخ الميلادى
عقوبة الاعدام :

٤٧٠ - ٤٧٤ و ٤٧٧

٤٧٥ و ٤٧٦

اجراءات التنفيذ
تأجيل تنفيذها

٤٧٨

٤٧٩

٤٨٠ - ٤٨٢

٤٨٣

٤٨٥ - ٤٨٩

٤٩٠

عقوبة مقيدة للحرية :
تنفيذها بأمر من النيابة
التشغيل خارج السجن
حساب مدتها
حساب مدتها من الحبس الاحتياطى
تأجيل تنفيذها

الانفراج بعد استيفاء العقوبة
الانفراج تحت شرط :

٤٩٦ و ٤٩٦

٤٩٧ - ٥٠٤

شروط
اجراءاته

٤٦٣

٤٦٤

٤٦٣ و ٥٠٧ و ٥٠٩

٥١٠

الامتناع لا يوقف تنفيذها
تنفيذ العقوبات التبعية
تنفيذ الغرامة
تقسيم الغرامة
الانكراه البدنى :

رقم المادة

٥١٧ و ٥١٤ و ٥١١
٥١٢
٥١٥ و ٥١٦ و ٥١٩ و ٥٢٣
٥٢٤
٥٢٥ - ٥٢٧

حسابه
أحوال عدم جوازه
اجراءاته
اشكال فى التنفيذ :
المحكمة المختصة
اجراءاته

(غ)

غرامة

٢٨٥ و ٢٨٠ و ٢٧٩ و ١١٩
٢٤٣
٢٨٢
٢٦٥
٢٢٤
٣٧٥
٤٢٧ - ٣٦ نقض
٤٤٩
٤٦٣
٥٠٥
٥٠٨
٥٠٩
٥٣٩

توقيعها على الشاهد والاعفاء منها
فى جرائم الجلسات
الظن فى الحكم بالغرامة
الغرامة فى دعوى التزوير الفرعية
الغرامة فى الأوامر الجنائية
توقيعها على المحامى
حالة عدم قبول الظن بالنقض
حالة عدم قبول طلب إعادة النظر
الحكم بها واجب التنفيذ
إعلانها للمحكوم عليه
ترتيبها فى التوزيع
أثرها فى الحبس الاحتياطى
وجوب تنفيذها لرد الاعتبار

غرفة المشورة

٢٤٩
٣٣٧
٥٤٤

اختصاصها فى حالة رد القاضى أو تنحيه
اختصاصها بتصحيح الخطأ
نظر طلبات رد الاعتبار

(ق)

قلمنى التحقيق

٦٧ و ٧٣
٦٤ - ٦٦

احالة الدعوى اليه من النيابة العامة
ندبه واختصاصه

رقم المادة

٧٣ - ٧٧	مباشرة التحقيق
٦٨	جواز جلوسه للحكم في غير ما حققه
٧١ و ٧٠	نائب أحد أعضاء النيابة أو مأمور الضبط
٧٢	الظن في أحكامه
٧٤	رقابة رئيس المحكمة
٧٥	سرية التحقيق
٧٦	فصله في الادعاء المدني
٧٧	أحوال اجراء التحقيق في غيبة المحصوم
٧٨	اخطار المحصوم بزمان ومكان التحقيق
٨١ و ٨٢	الدفع والطلبات والفصل فيها
٨٣	ابلاغ أوامره للنياية العامة
٨٥	وجوب حضوره في حالة نيب الخبراء
٩٠	انتقاله
٩١ و ٩٢	تفتيش المنازل وشروطه
٩٣	اخطار النيابة بانتقال قاضي التحقيق
٩٤	تفتيش الاشخاص
٩٥	ضبط الخطابات والرسائل والمطبوعات والطرود
٩٦	ما لا يجوز ضبطه من الأوراق والمستندات
٩٧	حق الاطلاع على الخطابات والرسائل والأوراق المضبوطة
٩٨	ما يتبع نحو الاشياء المضبوطة
٩٩	حق الاطلاع على الشيء المراد ضبطه لدى حائزه
١٠٠	تبليغ الخطابات والرسائل المضبوطة للمتهم
١٥٣	ارسال أوراق التحقيق للنياية

قبض

٣٩	القبض في الجريمة التي يتوقف رفع الدعوى عنها على شكوى
٣٤	بواسطة مأمور الضبط القضائي
٣٦	بواسطة النيابة العامة
١٢٦	بواسطة قاضي التحقيق
١٢٨ و ١٢٧	مشتملات أمر القبض واعلانه
٢٤٤	في جرائم الجلسة
٢٧٩	في حالة تخلف الشاهد عن الجلسة

رقم المادة

٢٨٠ و ٣٨٤

بأمر من محكمة الجنايات
(انظر أمر الضبط)

(ل)

كفالة

١٤٦	في حالة الافراج المؤقت
١٤٧	كيفية دفعها
١٤٨	متى تصير ملكا للحكومة
١٤٩	الاعفاء منها
٢٠٤	تقديرها من النيابة العامة
٢٠٥	تقديرها من قاضي التحقيق
٣٩٠	تقديرها من الحارس على أموال المحكوم عليه
٣٩٣	تقديمها من المدعى المدني
٤٢٧ (٣٦ نقض)	في الطعن بالنقض
٤٤٤	في طلب إعادة النظر
٤٦٣	تقديمها عند الحكم بالحبس
٤٨٩	طلبها بواسطة النيابة عند تأجيل تنفيذ الحكم

(م)

حقوق الضبط القضائي

٢٧٧ و ٥٥ و ٥٠ و ٢٩ و ٢٧ و ٢٤ و ٢١ و ٣	اختصاصهم
٢٢	تبعيتهم
٢٣ و ٢٤٨	بياناتهم
٣١ و ٣٦ و ٤٧ و ٥٠	واجباتهم
٤٦	حقهم في تفتيش المتهم
٢٨ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٦	سلطاتهم
٧٠ و ٢٠٠	جواز تكليفهم بأعمال معينة
٢٤٨	علم جواز ردهم

رقم المادة

متهم

٤	تعدد المتهمين
١٤	انعفاء المدعى بوقاة المتهم
١٨	انقطاع المدة بالنسبة لأحد المتهمين
٣٤ و ٣٥ و ٣٨ و ١٢٦ و ١٢٧	حالات جواز القبض على المتهم
١٣٠ و ١٣٤ و ١٥٠ و ١٥٩ و ٢٨٠	
٥١	حضوره التفتيش
٦٣	تكليفه بالحضور
٧٧	حضوره أثناء التحقيق
٨٤	حقه في طلب صور من أوراق التحقيق
٨٨	جواز استمائه بخير استشاري
٩٤	تفتيشه بمعرفة قاضي التحقيق
١٢٤	حقه في دعوة محام
١٢٣ و ١٢٤ و ١٣١ و ١٣٢ و ١٣٣	استجوابه أمام قاضي التحقيق
١٤٤ - ١٥٢ و ١٥٤ و ٢٠٤ و ٢٠٩ و ٢٨٠	الإفراج عنه
٤٦٥ و ٤٦٨	
١٥٥ - ١٦٠ و ١٧٩ و ١٨٠ و ١٩١	إحالة للمحكمة المختصة
١٨٥	تكليفه بإعلان شهوده
٢٣٢ - ٢٣٥ و ٢٥١ و ٣٧٤ و ٣٨٧	إعلانه بالحضور ومعاينة
٢٧٠ و ٢٨٤ و ٢٨٨	حضوره بالجلسة
٣١٣ - ٣١٨ و ٣٢٠ و ٣٢٢	الزامة بالمصاريف
٣٣٨ و ٣٣٩ و ٣٤١ و ٣٤٢	حالته العقلية وأثرها في الدعوى
٣٠٤	الحكم بإدائه أو ببراءته
٣٠٧	الواقعة التي يعاقب عليها المتهم
	سلطة المحكمة في تغيير الوصف القانوني وتمديد التهمة
٣٠٨	واصلاح الخطأ المادى
	(انظر تعدد المتهمين)

مجنى عليه

٣٠٠	أحوال رفع الدعوى بناء على شكواه وميعاد قبول الشكوى منه
٣٠٤	تعدد المجنى عليهم

رقم المادة

٦	شكوى المجنى عليه الصغير
٩	ادب لإيجاد الإجراء
٦٢	إعلان بأمر الجلفظ
٧٧	حضوره التحقيق
٧٩	تعيينه محلا مختارا
٨٤	طلبه سورا من التحقيق
١٥٢	عدم جواز مناقشته في الإفراج
١٦٥ و ١٦٦ و ١٦٧	حقه في استئناف أوامر القاضي التحقيق
٢١٠ و ٢١٦ و ٢١٧	طلبه في أوامر مستشار الإحالة
١٩٦ و ١٩٧ و ١٩٨	حقه في استجواب الشهود
٢٧٢ و ٢٧٣	الصغير المتوه
٢٦٥	الظن بطريق النقص في قرار مستشار الإحالة
٢١٢	

عمليات تليفونية

٩٥	مراقبتها
----	----------

عام

٩٦	عدم جواز ضبط أوراق المتهم لديه
١٢٥ و ١٢٦	حضوره التحقيق
١٨٨ و ١٨٩ و ٢٥٠ و ٢٧٥	اتصاله بالمحبوس
٢٤٥	تعيين مدافع للمتهم بجناية
٢٧٥ و ٢٧٦	إخلاله للنظام في الجلسة
٢٧٦	سماع أقوال المحامي بالجلسة
٢٧٧	تقديم اتهام المحامي المنتدب
٤٣٩	المحامون أمام محكمة الجنائيات
٤٧٤	واجبه عنه الحكم على المتهم بالإعدام
	حضوره تنفيذ حكم الإعدام

حكمه جنائيات

١٣ و ١٤	حقها في إقامة الدعوى
١٥١	الإبراج عن المتهم

رقم المادة

٢٨٣ و ٣٥٥ و ٢١٦ و ١٥٦	اختصاصها
١٦١ و ١٨٨ و ١٨٥ و ١٨٠ و ١٧٩	احالة الدعوى
٢٧٢ و ٢٦٧ و ٢٦٦	نشكيلها
٣٦٨	دوائر اختصاصها
٣٦٩	ادوار انعقادها
٢٧٠ و ٢٧١	تحديد تاريخ افتتاح كل دور
٢٧٣	احالة الدعوى في الجنايات
٢٨٦	الاجراءات التي تتبع في حق المتهمين الغائبين
٢٧٤	التكليف بالحضور
٢٧٧ و ٢٧٥	المرافعة امامها
٢٧٨	تحديد دور نظر القضية
٣٨٤ و ٣٨٠	حقها في القبض والمبس والافراج
٣٨١	الاجراءات التي تتبع امامها او الطعن في احكامها
٣٩٧ و ٣٨٢	نظرها في جنحة
٥٢٤	اشكال في حكم صادر منها
٥٢٦	اختصاصها في رد اجتهاد
	حضور المخكوم عايه غيابيا او القبض عليه قبل سقوط العقوبة
٣٩٥	بعض المدة

محكمة النقض

١٣	حجها في اقامة الدعوى
١٩٣ و ١٩٤ و ١٩٦	الطعن في اوامر مستشار الاحالة
٢٣٠ و ٢٢٧	تعيينها المحكمة المختصة
٣١٦	حكمها بالمصاريف
٤٣٧ (٤٤ نقض)	تقديم محكمة الموضوع بما قضت به
٤٣٨ (٤٥ نقض)	حكمها في الموضوع
٤٣٩ (٤٦ نقض)	الطعن في الحكم بالاعدالم
٤٤٠ و ٤٤٢	الطعن من النائب العام
٤٤٥	اعلان الحضور للحضور امامها
٤٤٦ و ٤٤٧	فصلها في الدعوى

رقم المادة.

مادة جزئية

١٥٥ و ١٥٨ و ٢٢٥ و ٥١٠
٣٠٥
٣١٢
٢٨٢ و ٢٨٣
٤٠٢

اختصاصها
قراراتها بالاحالة
الشروط الشكلية للحكم الصادر منها
الاحالة اليها
استثناء الأحكام الصادرة منها

مفاتيح

(انظر محام)

مدعى مدنى

٢٧ و ٢٨
٧٦
٧٢
٧٧
٧٩ و ٢٥٥
٨٤
١٥٢
١٦٢
١٦٩
١٨٥
١٩٤ و ٢١٢
٢١٠
٢٢٣
٢٣٢ و ٢٣٣
٢١٥ و ٢٥٢ و ٢٥٣ و ٢٥٨
٢٤٦
٢٦٠ و ٢٦٤
٢٦٧
٢٨٨
٣٠٩
٣٢٠

تقديم الشكوى من المدعى المدنى
الادعاء مدنيا فى التحقيق
اعلانه بأمر الحفظ
حضوره التحقيق
تعيينه محل اقامة
طلبه صور التحقيق
عدم جواز طلبه حبس المتهم
استثناء أوامر قاضى التحقيق
الحكم عليه بالتعويض
تكليفه بتقديم شهود
طلبه فى أوامر مستشار الاحالة
طلبه فى أوامر النيابة
تكليفه برفع دعواه الى المحكمة المدنية
تكليفه المتهم مباشرة بالحضور
الادعاء مدنيا أمام المحكمة الجنائية
تحمله الرسوم القضائية
حقه فى ترك الدعوى وأثره
الرجوع عليه بالتعويض
سماعه كشاهد
الحكم له بالتعويضات
الحكم عليه بالمصاريف

رقم المادة

٢٥٣	طلبه صور التحقيق
٢٥٤	رفع الدعوى المدنية عليه
٢٥٧	جواز تدخله من تلقاء نفسه
٢٦٣	حقه في المعارضة
٢٦٣	استبعاده من الدعوى
٢٦٣ و ٢٦١	مصاريف الدعوى
٢٧٩	معارضته في سماع الشهود
٢٩٨	معارضته في الحكم القيايى
٤٠٣	استثناؤه الحكم في الدعوى المدنية
٤٢٠ و ٤٢٣ (٣٠ و ٣٣)	طعنه بالنقض

مستندات

(انظر أوراق)

مصادرة

١٤	وفاة المتهم لا يمنع الحكم بها
١٠١	مضبوطات

مصاريف

١٢٢ و ٢٥٦	مصاريف الشهود
١٤٦	توزيع المصاريف من الكفالة
٢٥٤ و ٢٥٢	المكلف بالمصاريف
٢٢٠ و ٢٦٠ و ٢٢٠	الزام المدعى المدني بالمصاريف
٢١٩ و ٢١٢	الزام المتهم بالمصاريف
٢٢٢ و ٢٢١	الزام المستول عن الحقوق المدنية بالمصاريف
٤٦٣ و ٥٠٥ و ٥١٠	التفويض بها
٥١١ و ٥١٥ و ٥١٧ و ٥١٨ و ٥٢٣	تنفيذها بالاكراه البدني
٥٣٤	سقوطها بمضى المدة
٥٣٥	تنفيذ المصاريف في حالة الوفاة

رقم المادة

مضبوطات

٥٢	المحافظة عليها
٥٥	تحرير محضر بالمضبوطات
٥٦	ما يجب اتخاذه بشأنها
٥٧	فرض الاختتام الموضوع عليها
١٠١ و ١٠٣	ردّها
١٠٨	متى تصبح ملكا للحكومة
١٠٩	مضبوطات قابلة للتلف

معارضة

٣٩٨	المعارضة في المخالفات والجنح
٣٩٩	عدم قبولها من المدعى المدني
٤٠٠	إجراءات المعارضة
٤٠١	أثرها
٤٦٨	معارضة في الأحكام الاستثنائية القيايية
٤٠٦	عدم جواز الاستئناف قبل انتهاء ميعادها
٤٢٢ (٣٢ نقض)	عدم جواز الطعن بالنقض قبل انتهاء ميعادها
٤٦٧ و ٤٦٨	جواز تنفيذ الحكم القيايى بالمقوية

(ن)

نقض

٤٢٠ و ٤٢٣ (٣٠ و ٣٣ نقض)	من له الحق في الطعن
٤٢٠ و ٤٢٢ (٣٠ و ٣٢ نقض)	أحواله وشروطه
٤٢٥ و ٤٢٩ و ٤٣٣ و ٤٣٥ و ٤٣٧	التقرير به في ميعاده
(٣٥ و ٣٧ و ٤٠ و ٤٢ و ٤٤ نقض)	
٤٢٦ و ٤٣٧ (٤٤ نقض)	الفصل في الدعوى
٤٣٤ (٤١ نقض)	سقوط الطعن
٤٣٨ (٤٥ نقض)	أحوال تعرض المحكمة للموضوع
٤٣ (٤٦ نقض)	تقديمه من المحامي

رقم المادة

٤٦٩
٤٢٥ (٣٥ تقضى)

أثر العطن على تنفيذ الحكم
تقضى المحكمة للحكم من تلقاء نفسها

(ى)

يمين

٢٩
٨٦
٢٨٢ و ٢٨٤
٢٨٨

تحليفه بمعرفة رجال الضبط
تحليف الخبراء
تحليف القشود
تحليف المدعى المدنى

فهرست

بازرقام مواد قانون الاجراءات اجناتية

صفحة

١٩	قانون الاصدار
١٩	المادة الأولى
٢٠	المادة الثانية
٢٠	قواعد عامة
٢٠	نشر قانون الاجراءات الجنائية
٢٠	الفناء التشريعي
٢١	المفاضلة بين قانون عام وقانون خاص
٢٣	تفسير القانون
٢٣	سريان قانون الاجراءات الجنائية بالنسبة للزمان
٢٦	الأعمال الاجرائية تجرى على حكم الظاهر
٢٧	الرجوع الى قانون المرافعات
٢٨	كل اجراء تم صحيحا في ظل قانون يبقى صحيحا

الكتاب الاول

في الدعوى الجنائية وجمع الاستدلالات والتحقيق

٣٣ الباب الاول : في الدعوى الجنائية

٣٥ الفصل الاول : فيمن له رفع الدعوى الجنائية وفي الاحوال التي يتوقف فيها رفعها على شكوى او طلب

٣٥	مادة ١
٣٥	مادة ٢
٣٦	الأصل اختصاص النيابة العامة بالدعوى الجنائية بدون قيد
٤٠	التعليمات الادارية وأثرها على حق النيابة العامة
٤١	ليس للنيابة العامة أن تتنازل عن الدعوى
٤١	أثر الحصانة الدبلوماسية على حق النيابة العامة
٤٢	علاقة الدعوى الجنائية بالدعوى التأديبية
٤٣	عدم جواز رد أعضاء النيابة

صفحة

٤٣	ضرورة توافر الصفة لأعضاء النيابة العامة	
٤٥	مساعدة أعضاء النيابة	
٤٥	استقلال النيابة العامة	
٤٦	اختصاص النائب العام	
٤٧	اختصاص المحامي العام	
٤٩	اختصاص أعضاء النيابة الكلية	
٥١	اختصاص مساعد النيابة	
٥٢	اختصاص معاون النيابة	
٥٤	نسب أعضاء النيابة العامة	
٥٥	الاختصاص المكاني	
٥٧	أثر مباشرة النيابة العامة للتحقيق	
٥٨	مادة ٣	
٥٨	لا يشترط في الشكوى إجراء خاص	
٥٨	الادعاء المباشر والشكوى	
٦٠	حالات الشكوى في جرائم محصورة : قواعد عامة	
٦١	صور لحالات الشكوى	
٦١	النفقة	
٦١	السرقه	
٦٢	الزنا	
٦٧	صور لا حاجة فيها لشكوى	
٦٩	أثر تقديم الشكوى	
٦٩	بيان الشكوى في الحكم	
٦٩	بدء المدة	
٧١	حساب المدة	
٧١	قرينة التنازل	
٧٢	مادة ٤	
٧٢	مادة ٥	
٧٢	مادة ٦	
٧٢	مادة ٧	
٧٣	مادة ٨	

صفحة

٧٣	الطلب في جرائم محددة
٧٤	حالات الطلب
٧٥	الصفة في تقديم الطلب
٧٥	اجراءات الطلب
٧٧	أثر تقديم الطلب
٧٨	أثر عدم تقديم الطلب
٧٩	حكم الاستدلالات قبل تقديم الطلب
٨٠	بيان الطلب في الحكم
٨١	مادة ٨ مكررا
٨٢	مادة ٩
٨٣	حالات الاذن
٨٤	اثبات صدور الاذن
٨٥	مادة ١٠
٨٥	الفقرة الأولى
٨٥	حق التنازل عن الشكوى
٨٦	شكل التنازل
٨٦	اثبات التنازل
٨٧	أثر التنازل
٨٨	حق التنازل عن الطلب
٨٨	أثر التنازل عن الطلب
٨٩	الفقرة الثالثة
٨٩	تعدد المتهمين
	الفصل الثاني : في القامة الدعوى الجنائية من محكمة الجنايات
٩١	أو محكمة النقض
٩١	مادة ١١
٩٣	حق التصدي اختياري للمحكمة
٩٤	ليس لمحكمة الجنح حق التصدي
٩٦	نصب عضو بالمحكمة للتحقيق
٩٦	أثر حق التصدي (عند الارتباط)

صفحة

٩٧	مادة ١٢
٩٧	مادة ١٣
٩٩	الفصل الثالث : في انقضاء الدعوى الجنائية
٩٩	مادة ١٤
٩٩	انقضاء الدعوى الجنائية بالوفاة
١٠٠	اثر الوفاة والصفة في العطن
١٠١	اثر الوفاة بعد حكم نهائي
١٠١	اثر الوفاة في الدعوى المدنية
١٠٢	حكم بالانقضاء والمتهم حي
١٠٣	مادة ١٥
١٠٣	تكييف الواقعة في صدد قواعد التقادم
١٠٥	التقادم في المخالفات
١٠٥	التقادم في الجنح
١٠٥	بده مدة التقادم (القاعدة العامة)
١٠٦	التقادم في جرائم الاعتياد
١٠٧	التقادم في الجرائم الوقتية
١٠٩	التقادم في الجرائم المستمرة
١١٣	الدفع بالتقادم من النظام العام
١١٥	الحكم في التقادم
١١٦	التقادم واثره على الدعوى المدنية
١١٦	تقويم حساب مدة التقادم
١١٦	مادة ١٦
١١٧	مادة ١٧
١١٧	اشتراط صحة الاجراءات لقطع التقادم
١١٨	ظاعمة عامة
١١٨	اجراءات التحقيق
١١٩	اجراءات الاتهام
١٢٠	اجراءات المحاكمة
١٢٤	اجراءات الاستدلال
١٢٤	اجراءات الدعوى المدنية

صفحة

١٢٥	أثر انقطاع المدة
١٢٥	بيانات في الحكم
١٢٦	مادة ١٨
١٢٦	تعدد المتهمين
١٢٧	مادة ١٩
١٢٩	مادة ٢٠

الباب الثاني : في جمع الاستدلالات ورفع الدعوى

١٣٣	الفصل الأول : في مأموري الضبط القضائي وواجباتهم
١٣٣	مادة ٢١
١٤١	مهمة مأموري الضبط (الاستدلالات والتحريات)
١٤٢	مشروعية الاجراءات وعدم التدخل لخلق الجريمة
١٤٥	مادة ٢٢
١٤٥	مادة ٢٣
١٤٨	مأمورو الضبط القضائي
١٥٠	وقت العمل الرسمي
١٥٠	النطاق المكاني
١٥٢	امتداد الاختصاص
١٥٤	صور لاختصاص عام
١٥٧	صور لاختصاص خاص
١٥٩	تجاوز الاختصاص المكاني
١٥٩	الدفع بعدم الاختصاص
١٦٠	مادة ٢٤
١٦٠	واجبات مأمور الضبط
١٦٠	تبليغ النيابة
١٦١	استمرار الاستدلالات مع تحقيق النيابة
١٦٢	الاستدلالات والشهود
١٦٢	المساعدون والمرؤوسون
١٦٤	تحرير المحضر
١٦٥	مشتملات المحضر والنقص فيه

صفحة

١٦٦	مكان تحرير المحضر
١٦٦	الدفاع وتحرير المحضر
١٦٦	عدم تحرير محضر
١٦٧	مادة ٢٥
١٦٨	مادة ٢٦
١٦٩	مادة ٢٧
٢٦٩	مادة ٢٨
١٧٠	مادة ٢٩
١٧٠	السؤال والاستجواب
١٧٢	المواجهة
١٧٣	الاستعانة بخبير

الفصل الثاني : في التلبس بالجريمة

١٧٥	مادة ٣٠٠
١٧٦	تعريف التلبس
١٧٧	حالات التلبس محصورة
١٧٧	الزمن في التلبس
١٧٩	المظاهر الخارجية
١٨١	اثبات التلبس
١٨٤	تقدير توافر التلبس ، موضوعي
١٨٥	التلبس في جريمة الزنا
١٨٧	صور يتوافر فيها التلبس
١٩٢	صور لا يتوافر فيها التلبس
١٩٦	صور للتخلي الاختياري
٢٠٢	مشروعية الكشف عن حالة التلبس
٢٠٤	صور لاجراءات غير مشروعة
٢٠٥	مادة ٣١
٢٠٦	مادة ٣٢
٢٠٦	مادة ٣٣
٢٠٧	الفصل الثالث : في القبض على المتهم

صفحة

مادة ٣٤

الاستيقاف

تعريف الاستيقاف

مبررات الاستيقاف

صور عملية للاستيقاف

تلبس اثر الاستيقاف

صور لا تبرر الاستيقاف

القبض

قاعدة عامة

تعريف القبض

صور لا تعد قبضا

من يباشر القبض

تحديد عقوبة الجرمية

المتهم الذي يكون محلا للقبض عليه

تقدير دلائل الاتهام

القبض في حالة التلبس

صور لا تبرر القبض

اثر القبض الباطل

صور للقبض قبل تعديل النص

مادة ٣٥

مادة ٣٦

مادة ٣٧

مادة ٣٨

مادة ٣٩

مادة ٤٠

مادة ٤١

مادة ٤٢

مادة ٤٣

مادة ٤٤

٢٠٧

٢٠٧

٢٠٧

٢٠٩

٢٠٩

٢١٢

٢١٥

٢١٧

٢١٧

٢١٧

٢١٧

٢١٩

٢١٩

٢٢٠

٢٢٢

٢٢٣

٢٢٥

٢٢٧

١٢٨

٢٣٠

٢٣١

٢٣٢

٢٣٣

٢٣٥

٢٣٥

٢٣٦

٢٣٦

٢٣٧

٢٣٧

صفحة

الفصل الرابع : في دخول المنازل وتفتيشها وتفتيش الأشخاص

٢٣٩	مادة ٤٥
٢٣٩	الدستور والمادة ٤٥ اجراءات جنائية
٢٣٩	صور عملية
٢٤٠	دخول المحلات العامة وتفتيشها
٢٤٢	حق مأمور الضبط القضائي في دخول المحلات العامة وشروطه
٢٤٢	محل عام بالفعل
٢٤٤	التفتيش الذي لا يتضمن اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة المسكن
٢٤٥	مادة ٤٦
٢٤٧	عمومية النص
٢٤٧	صور عملية لاشتراط مشروعية الاجراءات السابقة على التفتيش
٢٤٩	صور لعدم مشروعية الاجراءات السابقة
٢٥٤	تنفيذ التفتيش
٢٥٦	صور في ظل النص قبل التعديل
٢٥٧	تفتيش المسجون
٢٥٨	تفتيش السيارات
٢٦٠	تفتيش السيارات الخاصة
٢٦٠	تفتيش سيارات الأجرة
٢٦٠	تفتيش السيارات الحالية
٢٦١	الرضا بالتفتيش
٢٦٢	الدفع بالبطلان
٢٦٢	تفتيش المتاجر
٢٦٣	الفقرة الثانية
٢٦٤	مجال تطبيق النص
٢٦٤	الشهادة التي تنفذ التفتيش
٢٦٥	الحكم بالنسبة الى الطبيب
٢٦٥	صور لا مخالفة فيها للنص

صفحة

٢٦٦	صور فيها مخالفة للنص
٢٦٧	مادة ٤٧
٢٦٧	تلبس سابق
٢٦٩	شرط مشروعية الاجراءات
٢٧٠	مادة ٤٨
٢٧٠	مادة ٤٩
٢٧٠	شرط توافر القرائن
٢٧١	صور عملية لتفتيش غير المتهم
٢٧٢	مادة ٥٠
٢٧٣	التقيد بالفرض من التفتيش
٢٧٣	صور صحيحة
٢٧٣	صور فيها تجاوز الفرض من التفتيش
٢٧٤	التقدير موضوعي
٢٧٤	شرط ظهور الأشياء عرضا
٢٧٨	صورتان لا يتوافر فيهما الشرط
٢٧٨	تقدير توافر الشرط موضوعي
٢٧٩	مادة ٥١
٢٧٩	عدم حضور المتهم لا يرتب البطلان
٢٨٠	متى يجب حضور الشاعدين
٢٨٠	مادة ٥٢
٢٨١	مادة ٥٣
٢٨١	مادة ٥٤
٢٨١	مادة ٥٥
٢٨٣	مادة ٥٦
٢٨٣	قاعدة عامة
٢٨٣	غاية التحريز ، واثر مخالفته ، تقدير موضوعي
٢٨٥	مادة ٥٧
٢٨٥	مادة ٥٨
٢٨٥	مادة ٥٩

صفحة	
٢٨٥	مادة ٦٠
	الفصل الخامس : في تصرفات النيابة العامة في التهمة بعد
٢٨٧	جمع الاستدلالات
٢٨٧	مادة ٦١
٢٨٧	لا حجية لأمر الحفظ
٢٨٨	صور لأمر حفظ لم يسبقه تحقيق
٢٨٩	مقارنة بين أمر الحفظ والقرار بأن لا وجه لأقامة الدعوى
٢٩٣	مادة ٦٢
٢٩٣	الغرض من النص
٢٩٣	مادة ٦٣
٣٠٠	رفع الدعوى
٣٠١	نطاق الاستثناء
٣٠٣	صور لا مخالفة فيها للنص
٣٠٤	صورة مخالفة للنص
٣٠٧	الباب الثالث : في التحقيق بمعرفة قاضي التحقيق
٣٠٩	مادة ٦٤
٣٠٩	الفصل الأول : في تعيين قاضي التحقيق
٣١٣	مادة ٦٥
٣١٣	مادة ٦٦
٣١٤	مادة ٦٧
٣١٤	مادة ٦٨
	الفصل الثاني : في مباشرة التحقيق وفي دخول المدعى بالحقوق
٣١٥	المدنية والمسئول عنها في التحقيق
٣١٥	مادة ٦٩
٣١٥	مادة ٧٠
٣١٦	مادة ٧١
٣١٦	مادة ٧٢
٣١٧	مادة ٧٣

صفحة	
٢١٧	تحديد الوثائق المختص
٣١٨	تحرير المحضر
٣١٨	ندب غير الكتب عند الضرورة
٣١٩	عدم وجود كاتب مع عضو النيابة
٣٢٠	مادة ٧٤
٣٢٠	مادة ٧٥
٣٢١	مادة ٧٦
٣٢١	مادة ٧٧
٣٢١	قواعد عامة
٣٢٢	صور لمباشرة التحقيق في غيبة الخصوم
٣٢٣	موقف الدفاع عن المتهم
٣٢٤	مادة ٧٨
٣٢٤	مادة ٧٩
٣٢٤	مادة ٨٠
٣٢٥	مادة ٨١
٣٢٥	مادة ٨٢
٣٢٥	مادة ٨٣
٣٢٥	مادة ٨٤
٣٢٧	الفصل الثالث : في ندب الخبراء
٣٢٧	مادة ٨٥
٣٢٨	مادة ٨٦
٣٢٩	حلف اليمين عند مباشرة الوظيفة
٣٢٩	استناد الخبر الى رأى أخصائي
٣٢٩	الدفع بعدم حلف اليمين
٣٣٠	مادة ٨٧
٣٣٠	مادة ٨٨
٣٣٠	مادة ٨٩

صفحة

الفصل الرابع : في الانتقال والتفتيش وتفتيش الأشياء المتعلقة بالجريمة

٣٣١	مادة ٩٠
٣٣١	مادة ٩١
٢٢٢	
٢٢٤	المسكن في صدد التفتيش
٢٢٧	شروط تفتيش المسكن
٢٣٩	عدم اشتراط تحقيق سابق
٢٤٠	تسبب الأمر بالتفتيش
٢٤٢	التفتيش في قضايا المحاكم العسكرية
٢٤٣	التحريرات للتفتيش
٢٤٣	تقدير التحريات
٢٤٦	صور لجدية التحريات
٢٤٩	عدم جدية التحريات
٢٤٩	دفاع جوهرى
٢٤٩	اذن التفتيش
٢٤٩	الشروط الشكلية للاذن وبعض صورها
٢٥٥	اثبات صدور الاذن
٢٥٧	الدفع بالبطلان
٢٥٨	اذن التفتيش ، مدته
٢٥٨	حساب مدة الاذن
٢٥٩	امتداد الاذن ومسوغاته
٢٦١	تنفيذ التفتيش
٢٦١	من يباشر التفتيش
٢٦٤	التفتيش تحت اشراف مأمور الضبط
٢٦٦	طريقة تنفيذ التفتيش
٢٦٨	الحد من الحرية
٢٦٩	الوقت
٢٧٠	المكان
٢٧١	محضر التفتيش
٢٧١	الرضاء بالتفتيش

صفحة

٣٧١	شروط الرضاء
١٧٢	ممن يصدر الرضاء
٣٧٤	الرضاء بتفتيش مباشره شخص عادى
٣٧٤	صور للرضاء
٢٧٦	اثبات الرضاء
٣٧٨	بطلان التفتيش
٣٧٨	الدفع ببطلان التفتيش ونوعه
٣٧٩	دفع لا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض
١٨١	صاحب المصلحة فى التمسك بالدفع
٢٨٥	شروط الدفع بالبطلان
٣٨٦	وجوب الرد على الدفع بالبطلان
٣٨٧	أثر البطلان فى أدلة الدعوى
٣٩٢	صور لا محل فيها للتمسك بالبطلان

مادة ٩٢

٣٩٤	فقرة أولى
٣٩٤	حضور المتهم أو من ينبيه ليس شرطاً جوهرياً
٢٩٥	فقرة ثانية
٣٩٥	منزل غير المتهم : حالة تتوافر فيها الصورة

مادة ٩٣

٣٩٥

مادة ٩٤

٣٩٥	تفتيش الشخص
٣٩٥	المنزل لا ينسحب على الشخص
٣٩٦	لا يشترط للأذن شكل معين
٣٩٦	الحطأ فى اسم الشخص
٣٩٧	تحديد الشخص المأذون بتفتيشه
٣٩٩	من يتصادف وجوده مع المأذون بتفتيشه
٤٠١	التفتيش لجريمة واقعة لا مستقبلية
٤٠٢	لا يشترط تسبب الأمر بتفتيش الشخص
٤٠٣	التفتيش الوقائى ، صورة لبطلانه
٤٠٣	التفتيش فى الجمارك

صفحة

٤٠٣	حق مستمد من قانون الجمارك
٤٠٥	الدائرة الجمركية
٤٠٦	اعتبارات الاشتباه
٤٠٦	ضبط جريمة غير جمركية
٤٠٦	مادة ٩٥
٤٠٧	مادة ٩٥ مكررا
٤٠٨	وضع جهاز التليفون تحت المراقبة
٤٠٨	مادة ٩٦
٤٠٨	مادة ٩٧
٤٠٩	مادة ٩٨
٤٠٩	مادة ٩٩
٤٠٩	مادة ١٠٠

الفصل الخامس : في التصرف في الأشياء المضبوطة

٤١١	مادة ١٠١
٤١١	مادة ١٠٢
٤١١	مادة ١٠٣
٤١٢	مادة ١٠٤
٤١٢	مادة ١٠٥
٤١٣	مادة ١٠٦
٤١٣	مادة ١٠٧
٤١٣	مادة ١٠٨
٤١٤	مادة ١٠٩

الفصل السادس : في سماع الشهود

٤١٥	مادة ١١٠
٤١٥	مادة ١١١
٤١٦	مادة ١١٢
٤١٦	ليس للتعرف صورة خاصة
٤١٧	النقص في فن التحقيق

صفحة

٤١٨	مادة ١١٣
٤١٩	مادة ١١٤
٤١٩	مادة ١١٥
٤١٩	مادة ١١٦
٤٢٠	مادة ١١٧
٤٢٠	مادة ١١٨
٤٢٠	مادة ١١٩
٤٢٠	مادة ١٢٠
٤٢١	مادة ١٢١
٤٢١	مادة ١٢٢

الفصل السابع : في الاستجواب والمواجهة

٤٢٣	مادة ١٢٣
٤٢٤	مادة ١٢٤
٤٢٥	حضور المحامي استجواب المتهم
٤٢٦	دعوة المحامي لحضور الاستجواب
٤٢٧	الدفع بالبطلان
٤٢٧	مادة ١٢٥

الفصل الثامن : في التكاليف بالحضور وأمر الضبط والاحضار

٤٢٩	مادة ١٢٦
٤٢٩	مادة ١٢٧
٤٣٠	مادة ١٢٨
٤٣٠	مادة ١٢٩
٤٣٠	مادة ١٣٠
٤٣١	مادة ١٣١
٤٣١	مادة ١٣٢
٤٣١	مادة ١٣٣
٤٣٣	الفصل التاسع : في أمر الحبس
٤٣٣	مادة ١٣٤

صفحة

٤٣٣	مادة ١٣٥
٤٣٤	مادة ١٣٦
٤٣٤	مادة ١٣٧
٤٣٤	مادة ١٣٨
٤٣٤	مادة ١٣٩
٤٣٥	مادة ١٤٠
٤٣٦	مادة ١٤١
٤٣٦	مادة ١٤٢
٤٣٧	مادة ١٤٣

الفصل العاشر : في الإفراج المؤقت

٤٣٩	
٤٣٩	مادة ١٤٤
٤٣٩	مادة ١٤٥
٤٤٠	مادة ١٤٦
٤٤١	مادة ١٤٧
٤٤١	مادة ١٤٨
٤٤١	مادة ١٤٩
٤٤٢	مادة ١٥٠
٤٤٢	مادة ١٥١
٤٤٢	مادة ١٥٢

الفصل الحادي عشر : في انتهاء التحقيق والتصرف في الدعوى

٤٤٥	مادة ١٥٣
٤٤٥	مادة ١٥٤
٤٤٦	مادة ١٥٥
٤٤٦	مادة ١٥٦
٤٤٦	مادة ١٥٧
٤٤٦	مادة ١٥٨
٤٤٨	مادة ١٥٩
٤٤٩	مادة ١٦٠
٤٤٩	مادة ١٦٠ مكررا

صفحة

المفصل الثاني عشر : في استئناف أوامر قاضي التحقيق

٤٥١	مادة ١٦١
٤٥١	مادة ١٦٢
٤٥٢	مادة ١٦٣
٤٥٢	مادة ١٦٤
٤٥٣	مادة ١٦٥
٤٥٣	مادة ١٦٦
٤٥٤	مادة ١٦٧
٤٥٥	مادة ١٦٨
٤٥٦	مادة ١٦٩

المفصل الثالث عشر : في مستشار الإحالة

٤٥٩	مادة ١٧٠
٤٥٩	الفقرة الثانية
٤٦٠	مادة ١٧١
٤٦٠	مادة ١٧٢
٤٦١	مادة ١٧٣
٤٦٢	الفقرة الأولى
٤٦٣	الفقرة الثالثة
٤٦٣	المتراد بتسمييب أوامر مستشار الإحالة
٤٦٣	صور لا يشوبها بطلان
٤٦٧	مادة ١٧٤
٤٦٨	مادة ١٧٥
٤٦٩	مادة ١٧٦
٤٧٠	مادة ١٧٧
٤٧١	مادة ١٧٨
٤٧٢	مادة ١٧٩
٤٧٤	مادة ١٨٠
٤٧٦	مادة ١٨١

صفحة	
٤٧٧	مادة ١٨٢
٤٧٧	تعريف الارتباط
٤٧٨	الفقرة الأولى
٤٧٩	الفقرة الثانية : أثر الارتباط
٤٨٠	مادة ١٨٣
٤٨١	مادة ١٨٤
٤٨٢	مادة ١٨٥
٤٨٣	مادة ١٨٦
٤٨٣	مادة ١٨٧
٤٨٥	مادة ١٨٨
٤٨٦	مادة ١٨٩
٤٨٧	مادة ١٩٠
٤٨٧	مادة ١٩١
٤٨٩	مادة ١٩٢
٤٩١	الفصل الرابع عشر : في الطعن في أوامر مستشار الاحالة
٤٩١	مادة ١٩٣
٤٩١	من له حق الطعن
٤٩٤	القرار الذي يجوز الطعن فيه
٤٩٦	أثر الطعن
٥٠٥	مادة ١٩٤
٥٠٦	مادة ١٩٥
٥٠٨	مادة ١٩٦
٥١١	الفصل الخامس عشر : في العودة الى التحقيق لظهور دلائل جديدة
٥١١	مادة ١٩٧
٥١٣	الباب الرابع : في التحقيق بمعرفة النيابة العامة
٥١١	مادة ١٩٨

٥١٥	مادة ١٩٩
٥١٦	مادة ١٩٩ مكرر
٥١٧	مادة ٢٠٠
٥١٧	النسب لاجراءات التحقيق
٥١٧	قواعد عامة
٥١٨	شروط النسب
٥١٩	تنفيذ النسب
٥٢١	صور للنسب
٥٢٢	مادة ٢٠١
٥٢٢	مادة ٢٠٢
٥٢٢	مادة ٢٠٣
٥٢٣	مادة ٢٠٤
٥٢٤	مادة ٢٠٥
٥٢٤	مادة ٢٠٦
٥٢٦	فقرة ثانية
٥٢٦	فقرة ثالثة
٥٢٧	مادة ٢٠٧
٥٢٧	مادة ٢٠٨
٥٢٧	مادة ٢٠٨ مكررا
٥٢٨	مادة ٢٠٨ مكررا (ا)
٥٢٩	مادة ٢٠٨ مكررا (ب)
٥٢٩	مادة ٢٠٨ مكررا (ج)
٥٢٩	مادة ٢٠٨ مكررا (د)
٥٣٠	مادة ٢٠٩
٥٣١	المبرة في القرار بالواقع
٥٣٢	شروط القرار
٥٣٢	القرار يسبقه تحقيق
٥٣٥	صور لشروط صراحة القرار
٥٣٩	الحفظ الضمني
٥٤٠	حجية القرار

صفحة

٥٤٤	مادة ٢١٠
٥٤٥	قرارات غير قابلة للطعن
٥٤٦	من يطعن في القرار
٥٤٧	النظر في الطعن
٥٤٩	مادة ٢١١
٥٥٠	مادة ٢١٢
٥٥١	مادة ٢١٣
٥٥٦	مادة ٢١٤
٥٦١	مادة ٢١٤ مكررا
٥٦٢	مادة ٢١٤ مكررا (أ)

صفحة

الكتاب الثاني في المحاكم

٥٦٥	الباب الأول : في الاختصاص
٥٦٧	الفصل الأول : في اختصاص المحاكم الجنائية في المواد الجنائية
٥٦٧	مادة ٢١٥
٥٨١	مادة ٢١٦
٥٨٣	مادة ٢١٧
٥٨٣	قواعد عامة
٥٨٤	صور عملية
٥٨٦	الدفع بعدم الاختصاص
٥٨٧	أثر الحكم بعدم الاختصاص
٥٨٨	مادة ٢١٨
٥٨٨	مادة ٢١٩
٥٨٩	المدنية التي يتوقف عليها الفصل في الدعوى الجنائية
٥٨٩	مادة ٢٢٠
٥٨٩	مادة ٢٢١
٥٩٤	مادة ٢٢٢
٥٩٥	مادة ٢٢٣
٥٩٧	مادة ٢٢٤
٥٩٧	مادة ٢٢٥
٥٩٨	قاعدة عامة
٥٩٨	أحكام الادانة دون البراءة
٥٩٨	الوقائع المسادية تثبت بكل الطرق
٦٠٠	تفسير المقعد

٦٠٠	صورة العقد
٦٠٠	المواد التجارية
٦٠١	مبدأ الاثبات
٦٠٢	الاقرار
٦٠٢	المانع الأدبي
٤٠٤	قواعد الاثبات المدنية ليست من النظام العام
١٠٥	الدفع في شأن الاثبات من الدفع الجهرية
٦٠٧	المصل الثالث : في تنازع الاختصاص
٦٠٧	مادة ٢٢٦
٦٠٩	مادة ٢٢٧
٦٠٩	المحكمة العليا
٦١١	صور لتنازع سلبى
٦١٤	مادة ٢٢٨
٦١٤	مادة ٢٢٩
٦١٤	مادة ٢٣٠
٦١٧	مادة ٢٣١
٦١٩	الباب الثانى : في معاكم المخالفات والمجنح
٦٢١	الفصل الاول : في اعلان الخصوم
٦٢١	مادة ٢٣٢
٦٢٣	التكليف بالمحضور
٦٢٦	تحريك الدعوى المباشرة
٦٣٢	اجراءات تحريك الدعوى المباشرة
٦٣٤	اثر تحريك الدعوى المباشرة
٦٣٧	توجيه التهمة من النيابة العامة
٦٣٧	مادة ٢٣٣
٦٣٨	طلب التأجيل للاستعداد
٦٣٩	بيانات الاعلان
٦٤١	مادة ٢٣٤
٦٥٠	مادة ٢٣٥
٦٣٦	مادة ٢٣٦

صفحة

٦٥٣	المجلس الثاني : في حضور الخصوم
٦٥٣	مادة ٢٣٧
٦٥٥	مادة ٢٣٨
٦٥٦	فقرة أولى
٦٦١	فقرة ثانية
٦٦٢	مادة ٢٣٩
٦٦٥	مادة ٢٤٠
٦٦٦	مادة ٢٤١
٦٦٨	الدرجة الثانية
٦٦٩	مادة ٢٤٢

٦٧١ الفصل الثالث : في حفظ النظام في الجلسة

٦٧١	مادة ٢٤٣
٦٧٢	مادة ٢٤٤
٦٧٥	مادة ٢٤٥
٦٧٦	مادة ٢٤٦

٦٧٩ الفصل الرابع : في تنحي القضاة وردهم عن الحكم

٢٧٩	مادة ٢٤٧
٦٧٩	قواعد عامة
٦٨٠	صور لا تمنع من صلاحية القاضي لنظر الدعوى
٦٨٩	صورة تنتفي فيها صلاحية القاضي
٦٩٤	مادة ٢٤٨
٦٩٦	مادة ٢٤٩
٦٩٦	مادة ٢٥٠

٧٠٣ الفصل الخامس : في الادعاء بحقوق مدنية

٧٠٣	مادة ٢٥١
٧٢٩	مادة ٢٥٢

صفحة

٧٣٠	مادة ٢٥٣
٧٣١	قواعد عامة
٧٣٤	مقاضاة القاصر
٧٣٥	المفلس
٧٣٥	مسئولية الراعى
٧٣٨	مسئولية المتبوع
٧٤٧	مادة ٢٥٤
٧٤٨	مادة ٢٥٥
٧٤٩	مادة ٢٥٦
٧٥٠	مادة ٢٥٧
٧٥٠	مادة ٢٥٨
٧٥١	مادة ٢٥٨ مكررا
٧٥١	مادة ٢٥٩
٧٥٤	مادة ٢٦٠
٧٥٦	مادة ٢٦١
٧٥٨	مادة ٢٦٢
٧٥٩	مادة ٢٦٣
٧٥٩	مادة ٢٦٤
٧٦٠	قاعدة عامة
٧٦٠	اتحاد الدعويين
٧٦٣	السبب
٧٦٤	دعوى مرفوعة
٧٦٤	الدفع بسقوط حق المدعى المدنى
٧٦٥	مادة ٢٦٥
٧٦٦	مادة ٢٦٦
٧٦٩	مادة ٢٦٧

الفصل السادس : في نظر الدعوى وترتيب الاجراءات في
الجلسة

٧٧١	مادة ٢٦٨
٧٧١	

صفحة.

٧٧٥	مادة ٢٦٩
٧٧٦	مادة ٢٧٠
٧٧٧	مادة ٢٧١
٧٨٠	مادة ٢٧٢
٧٨١	مادة ٢٧٣
٧٨٢	مادة ٢٧٤
٧٨٢	تعريف الاستجواب والايضاحات
٧٨٦	التنازل عن الدفع بالبطلان
٧٨٧	الدفع ببطلان الاستجواب
٧٨٨	مادة ٢٧٥
٧٩٢	مادة ٢٧٦
٨٠٠	مادة ٢٧٦ مكررا
٨٠٣	الفصل السابع : في الشهود والادلة الأخرى
٨٠٣	مادة ٢٧٧
٨٠٣	تعريف الشهادة
٨٠٤	لا يجوز رفض سماع الشاهد مسبقا
٨٠٥	صور يجوز فيها عدم سماع الشاهد
٨٠٦	حق المحكمة في سماع أى شاهد
٨٠٨	طريقة اعلان الشهود
٨٠٩	صور لمن يجوز استدعاؤه من الشهود
٨٠٩	مادة ٢٧٨
٨١٢	مادة ٢٧٩
٨١٢	مادة ٢٨٠
٨١٣	مادة ٢٨١
٨١٣	مادة ٢٨٢
٨١٣	مادة ٢٨٣
٨١٤	تعريف
٨١٤	الأهلية
٨١٧	طريقة الحلف

صفحة

٨١٩	أخلف مرة واحدة
٨١٩	عدم الحلف .
٨٢١	مادة ٢٨٤
٨٢٣	مادة ٢٨٥
٨٢٤	مادة ٢٨٦
٨٢٥	مادة ٢٨٧
٨٢٧	مادة ٢٨٨
٨٣٠	مادة ٢٨٩
٨٣١	شفوية المرافعة
٨٣٥	صور تتحقق فيها شفوية المرافعة
٨٣٧	صور لا تتحقق فيها شفوية المرافعة
٨٤١	شفوية المرافعة أمام محكمة الدرجة الثانية
٨٤٥	التنازل عن شفوية المرافعة ، قواعد عامة
٨٤٧	التنازل الضمني
٨٤٩	صور لتعذر سماع الشاهد
٨٥٠	صور لعدم تعذر سماع الشاهد
٨٥٢	تلاوة أقوال الشهود
٨٥٥	مباشرة القاضي لأجراءات المحاكمة
٨٥٩	مادة ٢٩٠
٨٦٠	مادة ٢٩١
٨٦٢	مادة ٢٩٢
٨٦٣	الاستعانة بخبير
٨٦٥	المسائل الفنية
٨٦٧	تميين الحبير
٨٦٩	تقدير رأى الحبير
٨٧٦	مادة ٢٩٣
٨٧٦	مادة ٢٩٤
٨٧٩	الفصل الثامن : في دعوى التزوير الفرعية
٨٧٩	مادة ٢٩٥

صفحة

١٨٠	مادة ٢٩٦
٨٨٠	مادة ٢٩٧
٨٨٢	مادة ٢٩٨
٨٨٤	مادة ٢٩٩
٨٨٥	الفصل التاسع : في الحكم
٨٨٥	مادة ٣٠٠
٨٨٦	مادة ٣٠١
٨٨٧	مادة ٣٠٢
٨٨٧	ثبت ، قواعد عامة
٨٩٧	اثبات ، المحكمة تستخلص الصورة الصحيحة نواقمة اندعوى
٨٩٩	اثبات ، الدليل يقتنع به القاضي
٩٠٥	اثبات ، البراءة والاستدلال
٩٠٥	اثبات ، مشروعية الدليل
٩٠٨	اثبات ، الدليل له سند في الأوراق
٩١٤	اثبات ، عدم جواز الأخذ بدليل لم يعرض
٩١٧	اثبات ، جائز بكل الطرق
٩٢٠	اثبات ، القرائن
٩٢٤	اثبات ، العبرة بالحقائق الصرفة
٩٢٥	اثبات ، الإدانة تبنى على الجزم واليقين
٩٢٧	اثبات ، تقدير الدليل مسألة موضوعية
٩٢٩	اثبات ، تسانده الآلة
٩٣١	اثبات ، استبعاد دليل لا يمنع من الأخذ بالأدلة الأخرى
٩٣٥	اثبات ، الاعتراف
٩٥٢	اثبات ، سكوت المتهم
٩٥٢	اثبات ، قول متهم على آخر
٩٥٤	اثبات ، المسائل الفنية
٩٥٨	اثبات ، دلالة المحررات
٩٥٩	اثبات ، المعلومات العامة والعلم الشخصي
٩٦١	اثبات ، في جريمة الزنا
٩٦٤	اثبات ، دلالة السمات

محتوى

٩٦٤	اثبات ، استعراض كلاب الشرطة
٩٦٦	اثبات ، شهادة الشهود
٩٦٦	شروط الشهادة
٩٦٦	الاختيار
٩٦٧	التمييز
٩٦٨	فهم أقوال الشاهد على حقيقتها
٩٦٨	تقدير المحكمة للشهادة مسألة موضوعية
٩٧٣	بعض صور عملية للتقدير الموضوعي
٩٧٧	الأخذ بأقوال الشاهد في أية مرحلة للدعوى الجنائية
٩٨٠	تجزئة الشهادة
٩٨٣	تقدير الشهادة على سبيل الاستدلال
٩٨٤	الشهادة المنقولة عن آخر
٩٨٥	تسنيب أخذ المحكمة بالشهادة أو طرحها
٩٨٧	مادة ٣٠٣
٩٨٨	مادة ٣٠٤
٩٩٤	مادة ٣٠٥
٩٩٤	مادة ٣٠٦
٩٩٥	مادة ٣٠٧
١٠٠١	مادة ٣٠٨
١٠٠٨	صور عملية
١٠٢٦	مادة ٣٠٩
١٠٢٠	أسس الحكم في الدعوى المدنية
١٠٣١	تقدير التعويض
١٠٣٦	الحط المشترك
١٠٤٢	الحكم في الدعوى معاً
١٠٤٤	الحكم بالتعويض رغم البرائة
١٠٤٩	التضامن في التعويض
١٠٥٢	تحديد نصيب المُلزم بالتعويض
١٠٥٤	مادة ٣١٠
١٠٥٤	بيانات الديباجة

صفحة	
١٠٦١	بيان اسم الشعب
١٠٦٣	تاريخ الحكم
١٠٦٨	أسباب الحكم
١٠٦٨	مشتبكات الأسباب
١٠٨٢	بيان الواقعة المستوجبة للمقاب
١٠٨٥	بيان نص القانون
١٠٩٤	صور خاصة من الأسباب
١٠٩٤	بيان مؤدى الشهادة
١٠٩٧	الاحالة فى اقوال الشهود
١٠٩٨	الرد على شهود النفى
١٠٩٩	أسباب تقدير العقوبة
١١٠١	بيان مكان وقوع الجريمة
١١٠١	بيان أداة الجريمة
١١٠٢	بيان وقت وقوع الحادث
١١٠٤	بيان الباعث على ارتكاب الجريمة
١١٠٥	بيان أسباب الإعفاء من المسئولية
١١٠٥	بيان الأسباب للشهادات المرضية
١١٠٨	أسباب ، صور للتقصير فى بيان الواقعة أو مؤدى الأدلة
١١١٦	أسباب ، صور لتناقض الأسباب
١١٢٢	أسباب ، التزيد فيها غير المؤثر فى الحكم
١١٢٥	أسباب ، أثر الخطأ والسهو على الحكم
١١٣١	أسباب ، الحكم الصادر بالبراءة
١١٣٤	أسباب ، حكم محكمة الدرجة الثانية
١١٤٠	أسباب ، الدعوى المدنية
١١٤٤	منطوق الحكم
١١٤٥	أسباب ، متابعة الدفاع
١١٤٨	أسباب ، دفاع لا يستلزم ردا خاصا
١١٥٢	حق الدفاع
١١٥٣	مباشرة الدفاع
١١٥٧	دفاع ، طلب التأجيل
١١٦٠	دفاع ، وقت ابتدائه

صفحة

١١٦١	دفاع ، مذكرات الدفاع
١١٦٨	دفاع ، الدفاع الجوهري
١١٨٤	دفاع ، الطلب غير المنتج
١١٩٠	دفاع ، الطلب الجازم
١١٩٤	دفاع ، الطلبات غير الجازمة
١١٩٧	دفاع ، طلب لم يقدم
١٢٠٠	دفاع ، اخلال بحق الدفاع
١٢٠٧	دفاع ، لا اخلال بحق الدفاع
١٢١٨	دفاع ، حضور محام في جلسة
١٢٢٢	دفاع ، طلب الطعن بالتزوير
١٢٢٢	دفاع ، القرارات التحضيرية
١٢٢٦	مادة ٣١١
١٢٢٦	مادة ٣١٢
١٢٢٧	جلسة النطق بالحكم
١٢٢٨	العبرة بنسخة الحكم الأصلية
١٢٣٠	مسودة الحكم
١٢٣٢	التوقيع على الحكم
١٢٣٤	عدم التوقيع على الحكم
١٢٣٥	مدة الثمانية أيام
١٢٣٦	مدة الثلاثين يوما
١٢٣٩	توقيع أحكام البراءة
١٢٣٩	الشهادة السلبية
١٢٤٢	حساب المدة
١٢٤٣	توقيع الكاتب
١٢٤٣	الحطأ المادي
١٢٤٥	الفصل العاشر : في التصاريق
١٢٤٥	مادة ٣١٣
١٢٤٥	مادة ٣١٤
١٢٤٥	مادة ٣١٥
١٢٤٦	مادة ٣١٦

١٢٤٦	مادة ٣١٧
١٢٤٦	مادة ٣١٨
١٢٤٦	مادة ٣١٩
١٢٤٨	مادة ٣٢٠
١٢٤٩	مادة ٣٢١
١٢٤٩	مادة ٣٢٢

الفصل الحادى عشر : فى الأوامر الجنائية

١٢٥١	مادة ٣٢٣
١٢٥٢	مادة ٣٢٤
١٢٥٢	مادة ٣٢٥
١٢٥٤	مادة ٣٢٥ مكررا
١٢٥٥	مادة ٣٢٦
١٢٥٦	مادة ٣٢٧
١٢٥٧	مادة ٣٢٨
١٢٥٩	مادة ٣٢٩
١٢٦٠	مادة ٣٣٠

الفصل الثانى عشر : فى أوجه البطالان

١٢٦١	مادة ٣٣١
١٢٦٣	مادة ٣٣٢
١٢٦٤	مادة ٣٣٣
١٢٦٨	مادة ٣٣٤
١٢٧٠	مادة ٣٣٥
١٢٧٠	مادة ٣٣٦
١٢٧١	مادة ٣٣٧

الفصل الثالث عشر : فى التهمين المقتوئين

١٢٧٥	مادة ٣٣٨
١٢٧٥	مادة ٣٣٩
١٢٧٧	مادة ٣٤٠
١٢٧٧	مادة ٣٤١
١٢٧٧	مادة ٣٤٢

صفحة

١٢٧٩	الفصل الرابع عشر : في محاكم الأحداث
١٢٧٩	المواد من ٣٤٣ الى ٣٦٤
١٢٨٥	الفصل الخامس عشر : في حماية الجنى عليهم السفار المعتوهين
١٢٨٥	مادة ٣٦٥
١٢٨٧	الباب الثالث : في محاكم الجنايات
١٢٨٩	الفصل الأول : في تشكيل محاكم الجنايات وتحديد ادوار انقادها
١٢٨٩	مادة ٣٦٦ .
١٢٩٠	مادة ٣٦٦ مكررا
١٢٩١	مادة ٣٦٧
١٢٩٦	مادة ٣٦٨
١٢٩٨	مادة ٣٦٩
١٢٩٨	مادة ٣٧٠
١٢٩٨	مادة ٣٧١
١٢٩٩	مادة ٣٧٢
١٣٠١	مادة ٣٧٣
١٣٠٣	الفصل الثاني : في الاجراءات امام محكمة الجنايات
١٣٠٣	مادة ٣٧٤
١٣٠٤	مادة ٣٧٥
١٣٠٥	حق المتهم في اختيار محام
١٣٠٧	يكفى محام واحد
١٣٠٨	يشترط عدم تعارض المصالح
١٣٠٨	صور فيها تعارض المصالح
١٣١١	صور ليس فيها تعارض مصالح
١٣١٣	مباشرة المحامي للدفاع

صفحة

١٣١٥	صور فيها اخلال بحق الدفاع
١٣١٧	صور لا اخلال فيها بحق الدفاع
١٣١٩	مادة ٣٧٦
١٣٢٠	مادة ٣٧٧
١٣٢٢	مادة ٣٧٨
١٣٢٣	مادة ٣٧٩
١٣٢٤	مادة ٣٨٠
١٣٢٥	مادة ٣٨١
١٣٢٧	الفقرة الأولى
١٣٢٩	الحكم بالاعدام
١٣٣٢	مادة ٣٨٢
١٣٣٤	مادة ٣٨٣

الفصل الثالث : في الاجراءات التي تتبع في مواد الجنايات
في حق المتهمين القائمين

١٣٣٧	مادة ٣٨٤
١٣٣٧	مادة ٣٨٥
١٣٣٨	مادة ٣٨٦
١٣٣٩	مادة ٣٨٧
١٣٣٩	مادة ٣٨٨
١٣٣٩	مادة ٣٨٩
١٣٣٩	مادة ٣٩٠
١٣٤٠	مادة ٣٩١
١٣٤٠	مادة ٣٩٢
١٣٤٠	مادة ٣٩٣
١٣٤٠	مادة ٣٩٤
١٣٤١	مادة ٣٩٥
١٣٤٦	مادة ٣٩٦
١٣٤٧	مادة ٣٩٧

صفحة

الكتاب الثالث
في طرق الطعن في الأحكام

١٣٥١	الباب الأول : في المعارضة
١٣٥٣	مادة ٣٩٨
١٣٥٤	من يحق له الطعن بالمعارضة
١٣٥٤	الأحكام التي تجوز فيها المعارضة
١٣٥٦	ميعاد المعارضة
١٣٥٨	الحكم في شكل المعارضة
١٣٦٠	مادة ٣٩٩
١٣٦١	مادة ٤٠٠
١٣٦١	التقرير بالمعارضة
١٣٦٢	الاعلان لجلسة المعارضة
١٣٦٩	اعلان وكيل المعارض بالجلسة
١٣٧٠	الحكم في شكل المعارضة
١٣٧١	مادة ٤٠١
١٣٧١	اعادة نظر الدعوى
١٣٧٢	عدم الاضرار بالمعارض
١٣٧٤	التخلف عن حضور الجلسة المحددة لنظر المعارضة
١٣٧٤	أ - الجلسة الأولى للحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن
١٣٧٦	ب - صور لا يجوز فيها القضاء باعتبار المعارضة كان لم تكن
١٣٨٧	الباب الثاني : في الاستئناف
١٣٨٩	مادة ٤٠٢
١٣٩٧	مادة ٤٠٣
١٣٩٧	استئناف المدعى المدني حق مستقل قاصر على الدعوى المدنية
١٤٠٠	استئناف المتهم للحكم الصادر في الدعوى المدنية

صفحة	
١٤٠١	استئناف المستنول مدنيا
١٤٠١	عدم جواز الاستئناف اذا كان أقل من النصاب
١٤٠٣	تقدير قيمة الدعوى
١٤٠٥	احكام لا يجوز استئنافها
١٤٠٦	مادة ٤٠٤
١٤٠٦	مادة ٤٠٥
١٤٠٧	مادة ٤٠٦
١٤٠٨	التقرير بالاستئناف
١٤٠٨	قاعدة عامة
١٤٠٩	توافر الصفة في المقرر
١٤١١	شكل التقرير
١٤١٢	اثبات اجراء التقرير
١٤١٣	نطاق التقرير
١٤١٤	ميعاد الاستئناف للنائب العام
١٤١٥	بدء ميعاد الاستئناف
١٤١٥	أ - عام
١٤١٧	ب - ضرورة الاعلان
١٤١٧	ج - الحكم الحضورى
١٤١٨	د - الحكم فى المعارضة
١٤٢٠	هـ - الحكم باعتبار للمعارضة كأنها لم تكن
١٤٢٢	و - الحكم الغيابى
١٤٢٢	الاعتذار بالمرض
١٤٢٥	عذر السجن
١٤٢٦	عذر السفر للخارج
١٤٢٧	تقدير العذر
١٤٢٧	عدم جواز الاعتذار بالجهل بميعاد الاستئناف
١٤٢٨	ميعاد الاستئناف من النظام العام
١٤٢٩	أثر امتداد ميعاد الإستئناف
١٤٢٩	اثبات التقرير فى الميعاد

صفحة

١٤٣٠	مادة ٤٠٧
١٤٣٢	مادة ٤٠٨
١٤٣٤	مادة ٤٠٩
١٤٣٥	مادة ٤١٠
١٤٣٦	مادة ٤١١
١٤٣٦	الفقرة الأولى
١٤٣٦	تقرير التلخيص والغاية منه
١٤٣٧	شكل التقرير
١٤٣٩	الخطأ أو النقص في التقرير
١٤٤٠	تلاوة التقرير
١٤٤٣	اثبات وجود التقرير
١٤٤٣	الفقرة الثانية
١٤٤٦	مادة ٤١٢
١٤٥٣	مادة ٤١٣
١٤٥٤	مادة ٤١٥
١٤٥٤	مادة ٤١٦
١٤٥٤	مادة ٤١٧
١٤٥٥	سقوط استئناف النيابة
١٤٥٦	إيقاف استئناف النيابة
١٤٥٨	أثر استئناف النيابة
١٤٦٠	الفصل في شكل الاستئناف
١٤٦٢	حق المحكمة الاستئنافية بالنسبة لوصف التهمة
١٤٦٣	نطاق استئناف بعض الأحكام
١٤٦٣	حكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن
١٤٦٥	حكم بعدم قبول المعارضة شكلاً
١٤٦٦	ما فات محكمة أول درجة الفصل فيه
١٤٦٨	الدعوى المدنية أمام محكمة الدرجة الثانية
١٤٧٤	تقيد محكمة الدرجة الثانية بوجه الاستئناف
١٤٧٤	سلطة محكمة الدرجة الثانية في نظر موضوع الاستئناف
١٤٧٧	الفقرة الأولى
١٤٧٩	الفقرة الثانية

صفحة	
١٤٧٩	محل الاجماع
١٤٨٢	فى الدعوى المدنية
١٤٨٤	صور عملية
١٤٨٧	الفقرة الثالثة
١٤٩٥	مادة ٤١٨
١٤٩٥	مادة ٤١٩
١٤٩٦	الفقرة الأولى
١٥٠٠	الفقرة الثانية
١٥٠٥	الباب الثالث : فى النقض
١٥٠٧	مادة ٣٠
١٥١١	قواعد عامة
١٥١٢	شرط توافر المصلحة
١٥١٢	قواعد عامة
١٥١٥	صور تنتفى فيها المصلحة
١٥١٩	النيابة العامة وشرط المصلحة فى الطعن
١٥٢٢	الطعن لمصلحة القانون
١٥٢٣	أصناف أساس المصلحة
١٥٢٣	أ - طرف فى الحكم المطعون فيه
١٥٢٦	ب - لا صفة للتكلم عن الغير
١٥٢٨	الطعن بانقض حق شخصى
١٥٢٤	سقوط طعن النيابة
١٥٣٥	المبرة فى الطعن بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى
١٥٣٦	لا يجوز الطعن فى مواد المخالفات
١٥٣٩	أوجه الطعن توجه الى حكم نهائى صادر من آخر درجة
١٥٥٠	الطعن على الاجراءات التى تمت أمام آخر درجة
١٥٥١	صور لأحكام منهيبة للخصومة يجوز الطعن فيها
١٥٥٤	صور لأحكام غير منهيبة للخصومة لا يجوز الطعن فيها
١٥٥٩	أحكام لا يجوز الطعن فيها
١٥٦٩	لا يقبل وجه الطعن فى الأحوال التالية

صفحة

١٥٦١	١ - تمسيب الاجراءات السابقة على المحاكمة فى آخر درجة
١٥٦٦	٢ - دفاع يحتاج لتحقيق موضوعى
١٥٧٢	٣ - المسائل التى يكون تقديرها لمحكمة الموضوع
١٥٧٤	أمثلة لأوجه طعن غير مقبولة
١٥٧٨	أمثلة لأوجه طعن مقبولة
١٥٧٨	أ - القصور
١٥٨٠	ب - مخالفة القانون
١٥٨٣	ج - بطلان الحكم
١٥٨٤	د - بطلان الاجراءات
١٥٨٤	الفقرة الثانية
١٥٨٩	الفقرة الثالثة
١٥٩٢	مادة ٣٩
١٥٩٧	مادة ٣٢
١٦٠٤	مادة ٣٣
١٦٠٤	مادة ٣٤
١٦٠٥	قواعد عامة
١٦٠٥	الفقرة الأولى
١٦٠٧	تقرير فى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم
١٦١٨	الفقرة الثانية
١٦١٨	تقديم الأسباب وميعاده
١٦٢٢	الحكم الصادر بالبراءة
١٦٢٢	الشهادة
١٦٢٢	العشرة أيام
١٦٢٧	توقيع تقرير الأسباب
١٦٣٢	يشترط أن تكون الأسباب محددة وواضحة لقبول الطعن
١٦٣٥	الجهة التى تقدم لها الأسباب
١٦٣٨	مادة ٣٥
١٦٤٣	مادة ٣٦
١٦٤٨	مادة ٣٧
١٦٥٠	مادة ٣٨

صفحة

١٦٥١	مادة ٣٩
١٦٥٢	الفقرة الأولى
١٦٥٣	الحكم في شكل الطعن
١٦٥٥	الحالة الأولى من المادة ٣٠
١٦٥٩	الفقرة الثانية
١٦٧٠	مادة ٤٠
١٦٧٠	العقوبة المبررة وانتفاء المصلحة
١٦٧٨	صور لا تنطبق فيها نظرية العقوبة المبررة
١٦٨٠	مادة ٤١
١٦٨١	مادة ٤٢
١٦٨٨	صور لا ينطبق فيها النص
١٦٨٩	مادة ٤٣
١٦٩٣	مادة ٤٤
١٦٩٣	مادة ٤٥
١٦٩٦	مادة ٤٦
١٦٩٩	الباب الثالث : في النقص
١٦٩٩	قانون ١٥٠ لسنة ١٩٥٠
١٧٠٧	الباب الرابع : في إعادة النظر
١٧٠٩	مادة ٤٤١
١٧١١	الفقرة الثانية
١٧١٢	الفقرة الثالثة
١٧١٣	الفقرة الرابعة
١٧١٤	الفقرة الخامسة
١٧١٧	مادة ٤٤٢
١٧١٧	مادة ٤٤٣
١٧١٩	مادة ٤٤٤
١٧٣٠	مادة ٤٤٥
١٦٣٠	مادة ٤٤٦

صفحة

١٧٢١	مادة ٤٤٧
١٧٢١	مادة ٤٤٨
١٧٢١	مادة ٤٤٩
١٦٢١	مادة ٤٥٠
١٧٢١	مادة ٤٥١
١٧٢٢	مادة ٤٥٢
١٧٢٢	مادة ٤٥٣

الباب الخامس : في قوة الاحكام النهائية

١٧٢٣	مادة ٤٥٤
١٧٢٥	الفقرة الأولى
١٧٢٥	قواعد عامة
١٧٣٠	الحجية للمنطوق وللأسباب المكملة له
١٧٣٢	وحدة المتهم
١٧٣٣	وحدة السبب
١٧٣٦	أ - الجريمة المستمرة
١٧٣٨	ب - الجريمة المتتابة
١٧٤٠	حجية أحكام البراءة
١٧٤٤	حجية الأحكام الصادرة في الجرائم العسكرية
١٧٤٦	الدفع من النظام العام
١٧٤٨	حجية الأمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى أمام المحكمة
١٧٤٩	الفقرة الثانية
١٧٥٠	مادة ٤٥٥
١٧٥١	مادة ٤٥٦
١٧٥٧	مادة ٤٥٧
١٧٦٠	مادة ٤٥٨

الكتاب الرابع
في التنفيذ

١٧٦٢	الباب الاول : في الاحكام الواجبة التنفيذ
١٧٦٥	مادة ٤٥٩
١٧٦٥	مادة ٤٦٠
١٧٦٥	مادة ٤٦١
١٧٦٦	مادة ٤٦٢
١٧٦٦	مادة ٤٦٣
١٧٦٧	مادة ٤٦٤
١٧٦٧	مادة ٤٦٥
١٧٦٨	مادة ٤٦٦
١٧٦٨	مادة ٤٦٧
١٧٦٨	مادة ٤٦٨
١٧٦٩	مادة ٤٦٩
١٧٧١	الباب الثاني : في تنفيذ عقوبة الاعدام
١٧٧٣	مادة ٤٧٠
١٧٧٣	مادة ٤٧١
١٧٧٣	مادة ٤٧٢
١٧٧٤	مادة ٤٧٣
١٧٧٤	مادة ٤٧٤
١٧٧٤	مادة ٤٧٥
١٧٧٥	مادة ٤٧٦
١٧٧٥	مادة ٤٧٧
١٧٧٧	الباب الثالث : في تنفيذ العقوبات الملقية بالحرية
١٧٧٩	مادة ٤٧٨
١٧٧٩	مادة ٤٧٩
١٧٧٩	مادة ٤٨٠
١٧٧٩	مادة ٤٨١
١٧٨٠	مادة ٤٨٢

صفحة

١٧٨٠	مادة ٤٨٣
١٧٨٠	مادة ٤٨٤
١٧٨٠	مادة ٤٨٥
١٧٨١	مادة ٤٨٦
١٧٨١	مادة ٤٨٧
١٧٨١	مادة ٤٨٨
١٧٨١	مادة ٤٨٩
١٧٨١	مادة ٤٩٠

الباب الرابع : في الافراج تحت شرط

١٧٨٣

المواد ٤٩١ - ٥٠٤

١٧٨٥

الباب الخامس : في تنفيذ المبالغ المحكوم بها

١٧٨٩

١٧٩١	مادة ٥٠٥
١٧٩١	مادة ٥٠٦
١٧٩١	مادة ٥٠٧
١٧٩٣	مادة ٥٠٨
١٧٩٣	مادة ٥٠٩
١٧٩٤	مادة ٥١٠

الباب السادس : في الاكراه البدني

١٧٩٥

١٧٩٧	مادة ٥١١
١٧٩٧	مادة ٥١٢
١٧٩٨	مادة ٥١٣
١٧٩٨	مادة ٥١٤
١٧٩٨	مادة ٥١٥
١٧٩٨	مادة ٥١٦
١٧٩٩	مادة ٥١٧
١٧٩٩	مادة ٥١٨
١٧٩٩	مادة ٥١٩
١٨٠٠	مادة ٥٢٠

صفحة

١٨٠٠	مادة ٥٢١
١٨٠٠	مادة ٥٢٢
١٨٠٠	مادة ٥٢٣
١٨٠٠	
١٨٠١	

الباب السابع : في الاشكال في التنفيذ

١٨٠٣	مادة ٥٢٤
١٨٠٩	مادة ٥٢٥
١٨١٠	مادة ٥٢٦
١٨١٠	مادة ٥٢٧

الباب الثامن : في سقوط العقوبة بمضي المدة ووفاء المحكوم عليه

١٨١٣	مادة ٥٢٨
١٨١٣	مادة ٥٢٩
١٨١٤	مادة ٥٣٠
١٨١٤	مادة ٥٣١
١٨١٤	مادة ٥٣٢
١٨١٤	مادة ٥٣٣
١٨١٥	مادة ٥٣٤
١٨١٥	مادة ٥٣٥

الباب التاسع : في رد الاعتبار

١٨١٩	مادة ٥٣٦
١٨١٩	مادة ٥٣٧
١٨٢٠	مادة ٥٣٨
١٨٢١	مادة ٥٣٩
١٨٢١	مادة ٥٤٠
١٨٢١	مادة ٥٤١
١٨٢٢	مادة ٥٤٢
١٨٢٢	مادة ٥٤٣
١٨٢٣	مادة ٥٤٤
١٨٢٣	مادة ٥٤٥

صفحة	
١٨٣٣	مادة ٥٤٦
١٨٣٤	مادة ٥٤٧
١٨٣٤	مادة ٥٤٨
١٨٣٤	مادة ٥٤٩
١٨٣٤	مادة ٥٥٠
١٨٣٤	مادة ٥٥١
١٨٣٧	مادة ٥٥٢
١٨٣٧	مادة ٥٥٣
١٨٣٨	

احكام عامة

١٨٣٩	في الاجراءات التي تتبع في حالة عقد الأوراق أو الاحكام
١٨٣٩	مادة ٥٥٤
١٨٣٩	مادة ٥٥٥
١٨٣٩	مادة ٥٥٦
١٨٣٠	مادة ٥٥٧
١٨٣١	مادة ٥٥٨
١٨٣٣	مادة ٥٥٩

في حساب المند

١٨٣٤	مادة ٥٦٠
١٨٣٤	
١٨٣٥	نهرس أبجدى

(انتهى بحمد الله وعونه)

رقم الايضااع ٧٠٦٩/١٩٨٩

٣ - ٥٠٥ - ١٠٣ - ٩٧٧

مطبعة المجلس

١١ ، ١٣ شارع سوق التوفيقية

تليفون : ٧٤٧٧٩٧ - القاهرة



General Organization Of the Alexan-
dria Library (GOAL)

Bibliotheca Alexandrina

